

(1227)

ما قيل فيه غلط

في مصنفات العقيدة

تنبيهات واستدراكات للعلماء

أكثر من 2170 مادة

د/ يوسف بن حمود الحوشان

1445هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد
فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من
برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة
معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص
للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها
وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان
yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"العقيـــــــــــــــدة من مكـــــــــــــــان بعيـــــــــــــــد.
نعـــــــــــــــوذ باللـــــــــــــــهِ من الخـــــــــــــــذلان.
وأما تعليقته الثالثـة: رقم / 1، (ص / 31) على قـول ابن أبي زيـد - رحمه الله تعالى-: "على العرش استوى" فإنه نقـل كلام زروق في "شرح الرسالة": (1/ 24، 31)، وكلام زروق- تجاوز الله عنا وعنه - فيه تأويل من بعد تفويض؛ إذ فوض معنى الاستواء وَأَوَّلَ قول مالك - رحمه الله تعالى- المشهور عنه وعن غيره من السلف: "الاستواء معلـوم ... " على أن آيـات الصـفات من المتشـابه الـذي يُـنزه عن المحـــــــــــــــال ولا يُتعـــــــــــــــرض لمعنـــــــــــــــاه.
وهذا حمـل لكلام مالـك على غـير المـراد منـه، والنـاس كافـة على خلافـــــــــــــــه، وشـــــــــــــــرح هـــــــــــــــذا يطـــــــــــــــول.
وَهُنَا غَلِطَ زروق في قوله: "جاء ذكر الاستـواء على العـرش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى"، وصوابه في: "سـبعة مواضـع ... " من سـورة: الأعـراف، ويـونس، والرعـد، وطـه، والفرقـان، والسجدة، والحديد.."[1]
"4 - الجـامع الصـحيح، المعـروف بسـنن الترمـذي: للإمـام أبي عيسـى محمـد بن عيسـى الترمـذي المتـوفى سـنة 279 هـ.
5 - السـنن: للإمـام أبي عبـد الـرحمن أحمـد بن شـعيب النسـائي المتـــــــــــــــوفى ســـــــــــــــنة 303 هـ.
6 - السنن: للإمام أبي عبد اللـه محمـد بن يزيـد القزويـني الـربعي المشـــــــهور بـــــابن ماجـــــه المتـــــوفى ســـــنة 273 هـ.
7 - المسند: للإمـام أحمـد بن محمـد بن حنبـل الشـيباني المتـوفى ســـــــــــــــنة 241 هـ.
8 - معالم السنن «1» شرح سنن أبي داود: للإمام الخطابي «2».
9 - مختلـف الحـديث «3»، أو تأويـل مختلـف الحـديث: للإمـام أبي محمـــــــــــــــد بن

- رحل إلى البلدان، وأخذ عن مشاهير العلماء منهم أحمد بن محمد بن حنبل، وابن معين، قيل:" ألين له الحديث كما ألين لـداود عليـه السلام الحديد"، توفي يوم الجمعـة لأربـع عشـرة بقيت من شـوال ســـــنة 285 هـــــ، لـــــه ثلاث وســـــبعون ســـــنة. (انظر المنهج الأحمد 1/ 257 ـ 258، وتاريخ بغداد 9/ 55 ـ 59)

1) عقيدة السلف - مقدمة أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة، ابن أبي زيد القيرواني ص/40

(1) مطبـــــــوع على هــــــــامش ســــــــنن أبي داود.
(2) أبو سـليمان حمـد بن محمـد بن إبـراهيم بن خطـاب الخطـابي البسـتي. يقـال: إنــه من سـلالة زيـد بن الخطـاب أخـو عمـر بن الخطاب، ولم يثبت ذلك. فقيه ومحدث لغوي أخذ الفقه عن القفال الشاشـــي، وأبي علي بن أبي هريـــرة، وســـمع الحـــديث من ابن الأعرابي بمكة وغيره سماه بعض المترجمين له أحمـد، وهـو غلـط، وله من الكتب شـرح الأسـماء الحسـنى، وشـرح لصـحيح البخـاري، مات في بست سنة 388 هـ. [انظـر طبقـات الشـافعية 2/ـ 218، ومعجم المــــــــــــــــؤلفين 4/ـــــــــــــ 74].
(3) سماه الطوفي كذلك. [انظر ص 689 من هذا الكتاب].." [1]
"السـهروردي. وإنمـا حكى ذلـك حكايـة عن بعض من نـازع في بعض أحكــــــــــــــــــــــام التــــــــــــــــــــــواتر.
من نظر ذلـك في كتابـه وجـده، ولم يتفـق لي حكايـة لفظـه «1». وبتقــــدير صـــــحته عنـــــه. فـــــالجواب عنـــــه من وجـــــوه:
أحدها: أن هذا الرجل المذكور رجل غلبت عليه الفلسفة، ثم انسلخ منها إلى الزندقة «2»، حتى قتل في" حلب" «3» بسـيف الشـرع، فليس قوله حجة على الله ورسـوله، والقـرآن وإجمـاع المسـلمين.
وقوله:" كان من أكابر فلاسفة الإسلام" غلـط. فـإن الفلسـفة «4» التي كان يتعاناها «5» هذا وأصحابه ليست من الإسلام في شـــيء. وكيـف يكـون من الإسـلام مـا يقـدح فيـه، ويقـوض مبانيـه؟ وإنمـا الإســـــلام انقيـــــاد واستســـــلام لأحكـــــام العزيـــــز العلام

(1) قلت: وأنا كذلك لم يتفق لي الاطلاع على كتاب التنقيحات ولم أجـــــــــده حـــــــــتى أنقـــــــــل النص منـــــــــه.
(2) في (أ):" إلى الزايدقــة":
والزندقة: فارسية معربة معناها: القول ببقاء الـدهر وعـدم الإيمـان بــــــــاليوم الآخـــــــــر ووحدانيـــــــــة الخـــــــــالق.
[انظـــــــــر لســـــــــان العـــــــــرب 10/ـــــــــ 147].
(3) حلب: المدينة المشـهورة بالشـام- سـورية الآن- سـميت حلب لأن إبراهيم عليه السلام كان نـازلا بهـا يحلب غنمـه في الجمعـات، ويتصدق به فتقول الفقراء: حلب. وهو قـول فيـه نظـر، واللـه أعلم لمـاذا سـميت بـذلك. عـرفت حلب في التـاريخ بـالخيرات الواسـعة

[1] الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 1/176

وطيب الهــــواء. [انظـــــر مراصـــــــد الاطلاع 1/ــــــ 417].
(4) الفلســفة: كلمــة أعجميــة معناهــا: الحكمــة. فيقــال للحكيم فيلسـوف، ولكن أصـبح المسـمى بـذلك أهـل الحكمـة، ومن يقـدم العقل على الوحي، ويفسـر الحـوادث تفسـيرا عقليـا. وعلى علمـاء الكيمياء وأهل الطبيعة، وعلى من يتنكر للدين، وتطلـق تهكمـا على من كـان شـاذ الـرأي [انظـر لسـان العـرب 10/ـ 147، المعجم الفلســـــــــفي 2/ـــــــــ 173 -ــــــــــ 174].
(5) من التعنية وهو طول الحبس، أي حبس نفسه حتى صار حبيسا لهـــا.
[انظر هامش ص: 156].." [1]
"فعلة أي ذات حمأة، وقرأ أبو بكـر عاصـم «1» والبـاقون: في عين حامية وذكـر حـديث/ أبي ذر «2» نصـا في ذلـك. قـال:" فـدل على أن العين هنـــــــــــاك حـــــــــــــارة" «3»ــــــ /.
قـال:" وفي سـورة يس مثـل هـذا حيث يقـول: والشـمس تجـري لمستقر لها ... «4» الآيـة. وذكـر حـديث البخـاري عن أبي ذر حيث قـــــــال لــــــــه النـــــــــبي- صــــــــلى

(1) في (ش)، (م): أبــــــــو بكـــــــر عن عاصـــــــــم.
وأبو بكر عاصم بن أبي النجود اسم أبيه: بهدلـة، الأسـدي قـرأ على زر بن حـبيش على عبـد اللـه بن مسـعود- رضـي اللـه عنـه- على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ أيضا على أبي عبد الـرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين وقـرأ أبـو عبـد الرحمن هذا على الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- تـوفي عاصم بالكوفة سنة سبع أو ثمان وعشـرين ومائـة للهجـرة. [انظـر مناهـل العرفـان 1/ـ 451 -ـ 452، وسـير أعلام النبلاء 5/ـ 256 - 261، وشـــــــــــذرات الــــــــــذهب 1/ـــــــــ 175].
(2) جندب بن جنادة الغفاري رابـع من أسلم. كـان من أوعيـة العلم زاهدا. مات سنة 32 هـ. بفلاة وحـده. [سـير أعلام النبلاء 2/ـ 46 - 78].
(3) هـذه القـراءة" حاميـة" هي قـراءة ابن عـامر وعاصـم وحمـزة والكسائي [انظـر الاقنـاع في القـراءات السـبع 2/ـ 692، وتفسـير القرطبي 11/ 49] ولم أجد في ذلك عن أبي ذر شيئا وسوف يشير

[1] الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 1/356

الطوفي **إلى غلط ذلك** وأن الرواية عن ابن عباس. والذي وجدته عن أبي ذر هـو مـا رواه أبـو داود في كتـاب الحـروف والقـراءات حديث رقم (4002) قال:" كنت رديف رسول الله صلى اللـه عليـه وسلم وهو على حمار والشمس عند غروبها، فقال: «هل تدري أين تغـــــرب هـــــذه؟ قلت اللـــــه ورســــوله أعلم، قـــــال: فإنهـــــــــا تغـــــــــرب في عين حاميـــــــــــة». (4) سورة يس، الآية رقم: 38.." [1]

"[الإســــــــــــــراء والمعـــــــــــــــراج]

ومنها: حديث المعراج والبراق «1»، وما جـرى فيـه/ من العجـائب، وخلاف الناس في دخوله بيت المقدس أم لا؟ وأن المعراج هل كان بشخصـــــــــــــه أم بروحـــــــــــــه منامـــــــــــا؟

قلت: حديث المعراج أجمع المسلمون على صحته. والمعتمـد عليـه منهم على أنه كان بروحه مناما مرة، ثم كان بشخصه يقظة أخرى. وكانت الأولى تمهيدا للثانية، وأنه عليه السلام دخل بيت المقدس « 2».

---

(1) انظر صحيح مسلم كتـاب الإيمـان، بـاب الإسـراء برسـول اللـه صلى الله عليه وسلم، إلى السماوات وفرض الصـلوات. فقـد روى ثلاثة عشر حديثا فيها وما جرى في الإسراء. وصحيح البخاري كتـاب بـدء الخلـق، البـاب السـابع:" إذا قـال أحـدكم آمين ... ". وكتـاب التوحيد باب 37:" ما جاء في قوله تعالى: وكلم الله موسى تكليمـا وغيرهمـا. وأحـاديث الإسـراء كثـيرة ورد الصـحيح منهـا في صـحيح البخــــــاري ومســــــلم والســــــنن وغيرهــــــا.

(2) بناء على الروايات التي وردت فيها قصة الإسراء، وما فيهـا ممـا يوهم الخلاف بينها، فقد اختلف العلماء: هل كانت الإسراء منامـا أم يقظة؟ أو بروح النبي صلى الله عليه وسلم دون جسده أم بجسـده وروحــــــــــــــــــــــه معـــــــــــــــــــــا؟ على أربعــــــــــــــــــــة أقــــــــــــــــــــوال:

الأول: أنها كانت بروحه وجسده معا من المسـجد الحـرام إلى بيت المقدس ثم إلى السماء بعد البعثة وقبل الهجرة بسنة مـرة واحـدة يقظــــــــــــــــــــة لا منامــــــــــــــــــــا.

الثـاني: أنهـا كـانت بروحـه دون جسـده. ونسـب هـذا إلى عائشـة

---

1) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 1/361

ومعاوية رضي الله عنهما-.
الثالث: أنها كانت مناما وأنه رأى أنه عرج به إلى السماء.
الرابع: أنها كانت مرتين مرة مناما بروحه ومرة يقظة بروحه وجسده، وأن الأولى تمهيد للثانية.
وهذا ما سار عليه المؤلف رحمه الله تعالى وحجتهم في ذلك الجمع بين حديث شريك عند البخاري وفيه: «ثم استيقظت» وبين الروايات. ولكن الراجح القول الأول للأحاديث الصحيحة التى تشهد بذلك، ولأن شريكا رضي الله عنه **قد غلط في** الألفاظ وقدم وأخر وزاد ونقص.
كما قال مسلم رحمه الله-. [انظر شرح العقيدة الطحاوية ص 245 - 249، وصحيح مسلم كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم ... وفرض الصلوات].." [1]
"الزنا لا غير، هذا أمر الشيطان لا أمر الله. وهذا هو المتعة. والعقلاء من المسلمين/ يستنكفون «1» من ذلك، وكثير من أهل الحجاز «2» ومكة باقون عليها إلى الآن".
قلت: **هذا غلط منه** على الشريعة حيث جعل المتعتين واحدة.
وإنما المتعة في حديث ابن عباس: هي نسك من أنساك الحج وهو قرينة الإفراد والقران. وصورتها: أن يعتمر أولا ثم يحل ثم يحرم بالحج.
وأما المتعة في الأحاديث الأخر، فلا شك أنها ثبتت في أول الإسلام لضرورة، وهو غربتهم عن أوطانهم في الجهاد وحاجتهم إلى النساء، فرخص لهم فيها بشبهة عقد وصورته فكان ذلك خيرا مما يفعلونه زنا محضا. ثم نسخ ذلك في عهد النبوة، وليس عليه اليوم من المسلمين إلا شرذمة قليلة، وأكثر من يقول به الرافضة «3».

---

(1) يستنكفون: يمنعون من ذلك، ومنه قوله تعالى: لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ... [سورة النساء، آية: 172] أي لن يمتنع من عبودية الله.
[انظر لسان العرب 9/ 340 - 341].
(2) الحجاز: اسم للجبال الممتدة من قعر اليمن جنوبا وتنتهي عند أطراف الشام شمالا. سميت بذلك لأنها تحجز غور تهامة وصحارى نجد.

---

1) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 1/495

[انظر مراصد الاطلاع 1/380 - 381].
(3) تقول الشيعة: إن نكاح المتعة جائز لأنه قد ثبت أن النبي- صلى الله عليه وسلم- أذن فيها وقالوا: إن عمر قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفا أنهى عنهما وأعاقب عليهما؟ متعة النساء ومتعة الحج" وقالوا: إنه عقد على منفعة فيكون مؤقتا كالإجارة [انظر المغنى لابن قدامة 6/644]، قلت:
نقلهم عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أنه أذن فيها حق لكنه نهى عنها بعد ذلك فيلزم اتباع نهيه عنها الذي هو آخر الأمرين.
وأما نقلهم عن عمر فكذلك لو صح عن عمر هذا فإنه تابع النبي- صلى الله عليه وسلم- أول-." [1]
"على مطلق المشروعية، ومساقه يفيد له مزية في الرتبة، وذلك راجع إلى الحكم.
فإذا؛ هذا الترغيب الخاص يقتضي مرتبة في نوع من المندوب خاصة، فلا بد من رجوع إثبات الحكم إلى الأحاديث الصحيحة؛ بناء على قولهم: " إن الأحكام لا تثبت إلا من طريق صحيح "، والبدع المستدل عليها بغير الصحيح لا بد فيها من الزيادة على المشروعات؛ كالتقييد بزمان أو عدد أو كيفية ما، فيلزم أن تكون أحكام تلك الزيادات ثابتة بغير الصحيح، وهو ناقض لما أسسه العلماء.
ولا يقال: إنهم يريدون أحكام الوجوب والتحريم فقط؛ لأنا نقول: هذا تحكم من غير دليل، بل الأحكام خمسة، فكما لا يثبت الوجوب إلا بالصحيح؛ [فكذلك لا يثبت الندب والكراهة والإباحة إلا بالصحيح]، فإذا ثبت الحكم فاستسهل أن يثبت في أحاديث الترغيب والترهيب، ولا عليك.
فعلى كل تقدير: كل ما رغب فيه؛ إن ثبت حكمه ومرتبته في المشروعات من طريق صحيح؛ فالترغيب فيه بغير الصحيح مغتفر، وإن لم يثبت إلا من حديث الترغيب؛ فاشترط الصحة أبدا، وإلا؛ خرجت عن طريق القوم المعدودين في أهل الرسوخ، **فلقد غلط في** المكان جماعة ممن ينسب إلى الفقه، ويتخصص عن العوام

(1) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 2/659

بدعوى رتبة الخواص، وأصل هـذا الغلـط عـدم فهم كلام المحـدثين في الموضعين، وبالله التوفيق.." (1)
"ولقـد فصـل بعض المتـأخرين في التكفـير تفصـيلا في هـذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعا إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبئية في علي - رضي الله عنه - أنه إله، أو خلق الإله في بعض أشخاص الناس كقول الجناحية: إن اللـه تعـالى لـه روح يحـل في بعض بني آدم، ويتوارث، أو إنكار رسالة محمد صلى اللـه عليـه وسلم كقول الغرابية: إن **جبريل غلـط في** الرسـالة فأداهـا إلى محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم، وعلي كـان صـاحبها، أو اسـتباحة المحرمات وإسقاط الواجبـات، وإنكـار مـا جـاء بـه الرسـول كـأكثر الغلاة من الشيعة، مما لا يختلـف المسـلمون في التكفـير بـه، ومـا سـوى ذلـك من المقـالات فلا يبعـد أن يكـون معتقـدها غـير كـافر. واستدل على ذلك بأمور كثيرة لا حاجة إلى إيرادها ولكن الـذي كنـا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول أن الكفر بالمآل، ليس بكفر في الحال، كيف والكافر ينكـر ذلـك المـآل أشـد الإنكار ويرمي مخالفه به، [ولو] تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقـل بهـا على حـال.
وإذا تقرر نقل الخلاف فلـنرجع إلى مـا يقتضـيه الحـديث الـذي نحن بصـدده من هـذه المقـالات.
أما ما صح منه فلا دليل على شيء، لأنه ليس فيه إلا تعديـد الفـرق الخاصـة. وأمـا على روايـة من قـال في حديثـه: «كلها في النار إلا واحدة» فإنما." (2)
"كان معه وتبعه فهو الجماعة، ثم قال إسحاق: لم أسمع عالمـا منذ خمسين سنة كان أشد تمسكا بأثر النبي صلى الله عليه وسـلم من محمـد بن أسـلم.
فانظر في حكايته **تتبين غلـط من** ظن أن الجماعـة هي جماعـة الناس، وإن لم يكن فيهم عالم، وهـو وهم العـوام، لا فهم العلمـاء. فليثبت الموفق في هذه المزلة قدمه لئلا يضل عن سـواء السـبيل، ولا توفيـق إلا باللـه.

[معنى قوله صلى الله عليه وسلم " وإنه سـيخرج في أمـتي أقـوام

1) الاعتصام للشاطبي ت الهلالي، الشاطبي، إبراهيم بن موسى 1/293
2) الاعتصام للشاطبي ت الهلالي، الشاطبي، إبراهيم بن موسى 2/708

تجـــــــــــارى بهم تلـــــــــــك الأهـــــــــــواء. . . "]
المســـــــــــألة الثامنـــــــــــة عشـــــــــــرة
في بيان معـنى روايـة أبي داود وهي قولـه عليـه الصـلاة والسـلام: «وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كمـا يتجـارى الكلب بصـــاحبه، لا يبقى منـــه عـــرق ولا مفصـــل إلا دخلـــه». وذلك أن معنى هـذه الروايـة أنـه عليـه الصـلاة والسـلام أخـبر بمـا سيكون في أمته من هذه الأهواء التي افترقوا فيها إلى تلك الفرق، وأنه يكون فيهم أقوام تداخل تلـك الأهـواء قلـوبهم حتى لا يمكن في العادة انفصالها عنها وتـوبتهم منهـا، على حـد مـا يـداخل داء الكلب جسم صاحبه فلا يبقى من ذلك الجسم جزء من أجزائـه ولا مفصـل ولا غيرهما إلا دخله ذلك الداء، وهـو جريـان لا يقبـل العلاج ولا ينفـع فيه الدواء، فكذلك صاحب الهـوى إذا دخـل قلبـه، وأشـرب حبـه، لا تعمل فيه الموعظة ولا يقبل البرهان، ولا يكترث بمن خالفه.." [1]
"أصحاب البرابط (1) والأشـربة والباطـل أحب إلي من أن أراه يجـــــــــالس أصـــــــــحاب الخصـــــــــومات) (2).
قـــــــال ابن وضـــــــاح: (يعـــــــنى أهـــــــل البـــــــدع) (3).
وقال رجال (4) لأبي بكر بن عيـاش (5): يـا أبـا بكـر، من السـني؟ (قال: (السني) (6) الذي إذا (7) ذكرت الأهـواء لم يغضـب لشـيء منهـــا) (8).
وقـال يـونس بن عبيـد (9): (إن الـذي تعـرض (10) عليـه السـنة فيقبلهـــــا لغـــــريب (11)، وأغـــــرب منـــــه صـــــاحبها) (12).

---

(1) البربـط: العـود، أعجمي ليس من ملاهي العـرب فأعربتـه حين سـمعت بـه، وفي التهـذيب: البربـط من ملاهي العجم شـبه بصـدر البط، والصدر بالفارسية بر فقيل بر بط. انظـر لسـان العـرب لابن منظـــور (7/ 258).
(2) رواه عنـه الإمـام ابن وضـاح في البـدع والنهي عنهـا (ص56).
(3) ذكـــــره ابن وضـــــاح في البـــــدع والنهي عنهـــــا (ص56).
(4) في (ت) و (غ): "رجـــل".
(5) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسـدي الكـوفي، شـيخ مقـرئ ومحدث وفقيه، قرأ القرآن وجوده ثلاث مرات على عاصـم بن أبي النجود، ذكره أحمد فقال: ثقة، ربما غلط، صاحب قرآن وخير. مات

---

[1] الاعتصام للشاطبي ت الهلالي، الشاطبي، إبراهيم بن موسى 2/778

سنة ثلاث وتسعين ومائة.
انظر: سير أعلام النبلاء (8/ 495)، تاريخ البخاري الكبير (9/ 14)، حلية الأولياء (7/ 303)، شذرات الذهب (1/ 334).
(6) ما بين المعكوفين ساقط من (م) و (خ) و (ت) و (ط).
(7) ساقطة من (م) و (خ).
(8) رواه الإمام اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (1/ 65)، والآجري في الشريعة (5/ 2250).
(9) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، الإمام القدوة الحجة، كان من صغار التابعين وفضلائهم، رأى أنس بن مالك، وحدث عن الحسن وابن سيرين وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. مات سنة أربعين ومائة.
انظر: سير أعلام النبلاء (6/ 288)، طبقات ابن سعد (7/ 260)، الجرح والتعديل (9/ 242).
(10) في (خ) و (ط): "نعرض".
(11) في (خ) و (ت) و (ط): "الغريب".
(12) رواه عنه الإمام اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة بثلاث ألفاظ متقاربة (1/ 58)، وأبو نعيم في الحلية (3/ 21)، والإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى (1/ 185)، والآجري في الشريعة (5/ 2550).." [1]

"شبهات الأمور، ومن الزيغ والخصومات) (1).
وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه (2) كان يكتب في كتبه: (إني أحذركم ما مالت إليه الأهواء والزيغ البعيدة) (3).
ولما بايعه الناس صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (أيها الناس، إنه ليس بعد نبيكم نبي، ولا بعد كتابكم كتاب، ولا بعد سنتكم سنة ولا بعد أمتكم أمة، ألا وإن الحلال ما أحل الله في كتابه على لسان نبيه حلال إلى يوم القيامة، ألا وإن الحرام ما حرم الله في كتابه على لسان نبيه حرام إلى يوم القيامة، ألا وإني لست بمبتدع ولكني متبع، ألا وإني لست بقاض ولكني منفذ، ألا وإني لست بخازن ولكني أضع حيث أمرت، ألا وإني لست بخيركم ولكني أثقلكم حملا (4)، ألا ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) (5)، ثم نزل.
وفيه قال عروة بن أذينة (6) من (7) قصيدة (8) يرثيه بها:

1) الاعتصام للشاطبي 1/141

وأحـــــــــــــييت في الإســــــــــــلام علمــــــــــــــا وســــــــــنة
ولم تبتــــــــــــــــدع حكمــــــــــــــا من الحكم أضـــــــــــــجما (9)

---

(1) رواه أبو نعيم في الحلية (4/ 211 ـ 212)، وذكره ابن عبد البر في جـــــــــــــامع بيــــــــــــان العلم (2/ــــــــــــــ 1179).
(2) ســاقطة من (خ) و (ط).
(3) انظـر: سـيرة عمـر بن عبـد العزيـز لابن عبـد الحكم (ص71).
(4) في (ت): "حميلا".
(5) روى هـذه الخطبـة عنـه الإمـام ابن سـعد في الطبقـات (5/ 340)، وابن عبد الحكم في سيرة عمر بن عبد العزيـــز (40 ـ 41).
(6) هو عروة بن يحيى (ولقبه أذينة) بن مالـك بن الحـارث الليـثي، شـاعر غـزل مقـدم، من أهـل المدينـة، وهـو معـدود من الفقهـاء والمحدثين أيضا، ولكن الشعر أغلب عليه. تـوفي في حـدود الثلاثين ومائـــة.
انظر: ترجمته وشيئا من شعره في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (18/ــ 322)، فــوات الوفيــات (2/ــ 451)، الأعلام (4/ــ 227).
(7) في (خ) و (ت) و (ط): "عن".
(8) المثبت من (ر)، وفي بقيـــــــــة النســـــــــخ: "أذينـــــــــة".
(9) في (م) و (خ) و (ت) و (ط): "أضجعا". والضجم: العوج. انظر: القاموس (1131). قال الشيخ محمد رشـيد رضـا في تعليقـه على الكتاب: "كذا في الأصل، **وهو غلط ظاهر**، ولعـل أصـله أسـحما: أي أسـود حالـك السـواد، لأن هـذا أقـرب الكلم في الصـورة من أضجعا، وموافـق في المعنـى لوصـفهم البدعـة بالسـوداء، والسـنة بالبيضاء والغراء" (1/ 87).." [1]

"وأما أن صاحبها ليس له من توبة (1)، فلما جاء من قوله عليه الصلاة والسـلام: "إن اللـه (2) حجـز (3) التوبـة على كـل صـاحب بدعــة" (4).
وعن يحيى بن أبي (5) عمرو السيباني (6) قـال (7): (كـان يقـال: يأبى الله لصاحب بدعة بتوبة، وما انتقل صاحب بدعة إلا إلى أشر (8) منها) (9). ونحوه عن علي بن أبي طالب رضي اللـه عنـه قـال: (مـــــــــــــا كـــــــــــــان رجـــــــــــــــل على رأي

---

1) الاعتصام للشاطبي 1/144

(1) المراد بهذا الإطلاق غالب أهل البدع، وسيذكر المؤلف بعد قليل إمكان توبة المبتدع، وقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية القول بعدم قبول توبته مطلقا فقال: "قال طائفة من السلف منهم الثوري: "البدعة أحب إلى إبليس من المعصية لأن المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها". وهذا معنى ما روي عن طائفة أنهم قالوا: "إن الله حجر التوبة على كل صاحب بدعة" بمعنى أنه لا يتوب منها، لأنه يحسب أنه على هدى، ولو تاب لتاب عليه، كما يتوب على الكافر، ومن قال: إنه لا يقبل توبة مبتدع مطلقا، **فقد غلط غلطا** منكرا، ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة، فمعناه ما دام مبتدعا يراها حسنة لا يتوب منها، كما يرى الكافر أنه على ضلال، وإلا فمعلوم أن كثيرا ممن كان على بدعة تبين له ضلالها، وتاب الله عليه منها، وهؤلاء لا يحصيهم إلا الله". انظر مجموع الفتاوى (11/ـ 684 ـ 685)، وسوف يتكلم المؤلف عن توبة المبتدع في الباب التاسع (2/ـ 267 ـ 273،ـ 280 ـ 282)، وانظر حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد بن ناصر الغامدي (2/ 388 ـ 414).

(2) لفظ الجلالة لم يكتب في أصل (م)، وقد أثبت في هامشها.

(3) في (م) و (خ) و (ت) و (ط) و (ر): "حجر".

(4) رواه الإمام ابن أبي عاصم في السنة، باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يقبل الله عمل صاحب بدعة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله حجز ـ أو قال حجب ـ التوبة عن كل صاحب بدعة) (1/ـ 21) برقم (37)، ورواه الإمام ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب هل لصاحب البدعة توبة، وذكره عن أنس (ص62)، وقال عنه الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة (10/ 154). وقد صححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (4/ـ 154) برقم (1620).

(5) ساقطة من (ت).

(6) في المخطوط والمطبوع "الشيباني"، والصحيح المثبت كما تقدم في ترجمته (ص12).

(7) ساقطة من (ت).

(8) تقدمت روايته (ص152) بلفظ "شر"، وهو الموافق لرواية ابن

وضـــــــــــاح في البــــــــــــدع والنهي عنهــــــــــا.
(9) تقدم تخريجه (ص152).." [1]
"أصـاب، ومن قـال: هـو فاسـق وليس بمـؤمن ولا كـافر فقـد أصاب (1)، ومن قال: هو كافر وليس بمشرك فقد أصاب (2)، لأن القـــرآن يــــدل على كـــــل هــــذه المعــــاني".
قال: "وكذلك السنن المختلفـة، كـالقول بالقرعـة وخلافـه، والقـول بالسعاية وخلافه، وقتـل المـؤمن بالكـافر، ولا يقتـل مـؤمن بكـافر، وبأي ذلك أخذ الفقيه فهو مصيب". قال: "ولو قال قائل: إن القاتـل في النار كان مصيبا، (ولـو قـال: في الجنـة كـان مصـيبا) (3)، ولـو وقف فيه (4) وأرجأ أمـره كـان مصـيبا إذا (5) كـان إنمـا (6) يريـد بقولـه إن اللـه تعبـده بـذلك وليس عليـه علم المغيب (7)ـ "ـ (8).
قال ابن أبي خيثمة (9): أخبرني سليمان بن أبي شـيخ (10)، قـال: "كان عبيد الله بن الحسن بن الحصـين (11) بن أبي الحـر يعـني (12) العنـــــــــــــــــبري البصــــــــــــــــري

---

(1) وفي تأويل مختلف الحديث زيادة، وهي: "ومن قال: هو منـافق وليس بمــــــؤمن ولا كـــــافر فقــــــد أصــــــاب".
(2) زاد ابن قتيبـة: "ومن قـال: هـو كـافر مشـرك فقـد أصـاب".
(3) مــــــا بين المعكــــــــوفين ســــــــاقط من (غ).
(4) زيــــــــــــــــــــــــــــــــادة في (غ) و (ر).
(5) في تأويـــــــــل مختلــــــــــف الحـــــــــــديث "إذ".
(6) ســــــــــــــــــــــــــــــــــــــاقطة من (غ).
(7) في (م) و (ت) و (ط): "الغيب"، والمثبت هـــو مـــا في (خ) و (غ)، وهـــو كـــذلك في تأويـــل مختلـــف الحـــديث لابن قتيبـــة.
(8) ذكـر هـذا الخـبر بطولـه الإمـام ابن قتيبـة في تأويـل مختلـف الحديث (ص46 ـ 47). ثم قال الإمام ابن قتيبـة: "وكـان يقـول في قتـال علي لطلحـة والزبـير وقتالهمـا لـه: إن ذلـك كلـه طاعـة للـه تعـــالى".
ثم قال: "وفي هذا القول من التناقض والخلل ما تـرى، وهـو رجـل من أهـــــل الكلام والقيـــــاس وأهـــــل النظـــــر". (ص47).
(9) هو الحافظ الكبير المجود أحمد بن أبي خيثمـة صـاحب التـاريخ الكبير، سمع أباه زهير بن حرب، وأبا نعيم، وأحمد بن حنبـل، وكـان

---

[1] الاعتصام للشاطبي 1/214

ثقة عالما متقنا حافظا بصيرا بأيام الناس، راوية للأدب، مات سنة 279هـ وقد بلغ أربعا وتسعين سنة. انظر: تاريخ بغداد (4/ 162)، سير أعلام النبلاء (11/ 492)، لسان الميزان (1/ 174).
(10) لم أجد ترجمته.
(11) في (ط): "الحسين" وهو غلط.
(12) المثبت من (غ) و (ر) وفي بقية النسخ "الحريقي"، حيث دمجت الكلمتين.." [1]

"أو عدد ما، أو كيفية ما (1)، فيلزم أن تكون (2) أحكام تلك الزيادة (3) ثابتة بغير الصحيح، وهو ناقض لما أسسه (4) العلماء. ولا يقال: إنهم يريدون أحكام الوجوب والتحريم فقط؛ لأنا (5) نقول: هذا تحكم من غير دليل، بل الأحكام خمسة. فكما لا يثبت الوجوب إلا بالصحيح، كذلك الندب (6) والإباحة وغيرهما (7) لا تثبت (8) إلا بالصحيح (9)، فإذا ثبت الحكم فاستسهل (10) أن يثبت في أحاديث الترغيب والترهيب، ولا عليك. فعلى كل تقدير: كل ما رغب (11) فيه إن ثبت حكمه أو مرتبته في المشروعات من طريق صحيح، فالترغيب (12) بغير الصحيح مغتفر، وإن لم يثبت إلا من حديث الترغيب، فاشترط الصحة أبدا، وإلا (13) خرجت عن طريق القوم المعدودين في أهل الرسوخ. **فلقد غلط في** هذا المكان جماعة ممن ينسب إلى الفقه، ويتخصص عن العوام بدعوى رتبة الخواص. وأصل هذا الغلط: عدم فهم معنى (14) كلام المحدثين في الموضعين، وبالله التوفيق.

---

(1) في (خ): "بزمان أو عدد أو كيفية ما"، وفي (م): "بزمان أو عدد ما أو كيفية ما".
(2) في (خ) و (م): "يكون".
(3) في (خ) و (م): "الزيادات".
(4) في (خ) و (م): "ناقض إلى ما أسسه".وعلق عليه رشيد رضا بقوله: الظاهر أن يقال: "لما".اهـ.
(5) في (م): "لا".
(6) في (غ) و (ر): "المندوب".
(7) في (غ) و (ر): "وغيرها".

---

[1] الاعتصام للشاطبي 1/256

(8) في (م): "لا يثبت".
(9) من قوله: "كذلك الندب ... " إلى هنا سقط من (خ).
(10) في (خ): "فاشتهل".
(11) في (غ) و (ر): "كل مرغب".
(12) علق رشيد رضا هنا بقوله: لعله سقط من هنا لفظ "فيه".
(13) في (غ) و (ر): "وإن" بدل: "وإلا".
(14) قوله: "معنى" من (غ) و (ر).." [1]

"الصحيح. ثم لما طالبهم (1) لسان الحال بالحجة، أخذوا كلام المجيب وهم لا يعلمونه (2)، وقولوه ما لا يرضى به العلماء، وقد بين ذلك في كلام آخر؛ إذ سئل عن ذكر فقراء زماننا، فأجاب بأن الغالب في (3) مجالس الذكر المذكورة في الأحاديث أنها هي (4) التي يتلى (5) فيها القرآن، والتي يتعلم فيها العلم والدين، والتي تعمر بالوعظ (6) والتذكير بالآخرة والجنة والنار؛ كمجالس (7) سفيان الثوري، والحسن، وابن سيرين، وأضرابهم. وأما (8) مجالس الذكر اللساني: فقد صرح بها في (9) حديث الملائكة السياحين (10)، لكن لم يذكر فيه جهر (11) بالكلمات، ولا رفع أصوات، وكذلك غيره. لكن الأصل المشروع إعلان الفرائض وإخفاء النوافل، وأتى بالآية، وبقوله تعالى: {إذ نادى ربه نداء خفيا *} (12)، وبحديث: "أربعوا على أنفسكم" (13). قال: وفقراء الوقت قد تحيزوا (14) بآيات (15)،

---

(1) في (غ) و (ر): "طلبهم".
(2) في (خ): "لا يعلمون".
(3) قوله: "الغالب في" ليس في (خ) و (م).
(4) قوله: "هي" ليس في (غ) و (م) و (ر).
(5) في (خ): "يختلا". وعلق عليها رشيد رضا بقوله: في الأصل: "يختلا" هكذا، فصححها ناسخ الورق الذي نطبع عنه، فجعلها: "يختلى"، وكلاهما غلط. اهـ.
(6) في (خ): "بالعلم" بدل "بالوعظ".
(7) في (غ) و (ر): "كمجاليس".
(8) في (خ) و (م): "أما".
(9) قوله: "في" ليس في (ر) و (غ).

---

[1] الاعتصام للشاطبي 2/31

(10) أخرجـه الإمـام أحمـد (2/ـ 251 ـ 252)، والترمـذي (3600) كلاهمـا من طريـق أبي معاويـة، عن الأعمش، عن أبي صـالح، عن أبي هريرة ـ أو عن أبي سعيد، هو شك، يعني الأعمش ـ؛ قال: قـال رسول الله صـلى اللـه عليـه وسـلم: "إن للـه ملائكـة سـياحين في الأرض، فضـلا عن كتـاب النـاس، فـإذا وجـدوا قومـا يـذكرون اللـه تبـــــادروا: هلمــــوا إلى بغيتكم ... " الحـــــديث بطولـــــه.
وقد أخرجه البخـاري (6408) من طريـق جريـر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ ولم يشك ـ، عن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم قـال: "إن للـه ملائكـة يطوفـون في الطـرق ... " الحـديث.
وأخرجه مسلم (2689) من طريق سهيل بن أبي صـالح، عن أبيـه، عن أبي هريـرة، عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال: "إن للـه تبـــــارك وتعـــــالى ملائكـــــة ســـــيارة ... " الحـــــديث.
(11) في (خ): "جهـــــــــــــــــــــــــــــرا".
(12) ســـــــــــورة مـــــــــــريم: الآيـــــــــــة (4).
(13) تقـــــــدم تخريجـــــــه في الصـــــــفحة الســـــابقة.
(14) في (خ) و (م): "تخـــــــــــــــــــــــيروا".
(15) في (غ): "بئات"، وفي (م): يشبه أن تكون: "بنات".." [1]

"ثم نقول: إن العلماء يقولـون في مثـل الـدعاء والـذكر الـوارد على إثر الصلاة: إنـه مسـتحب، لا سـنة ولا واجب، وهـو دليـل على أمـــرين:
أحـدهما: أن هـذه الأدعيـة لم تكن منـه عليـه السـلام على الـدوام.
والثاني: أنـه لم يكن يجهـر بهـا دائمـا، ولا يظهرهـا للنـاس في غـير مواطن التعليم، إذ لو كانت على الدوام وعلى الإظهار لكانت سـنة، ولم يسع العلماء أن يقولوا فيها بغير السنة، إذ خاصية السـنة (1) ـ حسبما ذكروه ـ: الدوام والإظهار في مجـامع النـاس. ولا يقـال: لـو كان دعاؤه ـ عليه السلام ـ سرا لم يؤخذ عنه، لأنا نقول: من كــانت عادته الإسرار فلا بد أن يظهر منه، أو يظهر منه ولو مرة، إما بحكم العـــــادة، وإمــــا (2) بقصـــــد التنبيـــــه على التشـــــريع.
فإن قيل: ظواهر الأحاديث (3) تدل على الدوام (4)؛ بقول الـرواة: "كان يفعـل"، فإنـه يـدل على الـدوام؛ كقـولهم: "كـان حـاتم يكـرم الضـيفان". قلنـا: ليس كـذلك، بـل تطلـق (5) على الـدوام، وعلى الكثرة (6) والتكرار على الجملة، كما جاء في حديث عائشة رضـي

[1] الاعتصام للشاطبي 2/109

الله عنها: أنه عليه الصلاة والسلام كـان إذا أراد أن ينـام وهـو جنب توضـــــــــــأ وضـــــــــــوءه للصـــــــــــلاة (7).
وروت أيضا أنه كان عليه الصلاة والسلام ينام وهو جنب من غير أن يمس مـــــــــــــــــــــــــــــــــــاء (8).

---

(1) في (خ) و (م): " إذ خاصـــــــــــــــــــــــيته".
(2) قولـه: "وإمـا" ليس في (خ) و (م)، وعلـق عليـه رشـيد رضـا بقوله: يظهر أن في العبارة تحريفا وحذفا، ولعل الأصل: "فلا بد أن يظهر منه إما بحكم العادة، وإمـا بقصـد التنبيـه على التشـريع".اهـ.
(3) في (ر) و (غ): "الحـــــــــــــــــــــــــــديث".
(4) في (خ) و (م): "على أن الـــــــــــــــــــــــدوام".
(5) كذا في (غ) و (ر)، وفي (خ) و (م): "يطلق"، والمثبت أصـوب؛ لأن الضمير يعود على ظواهر الأحـاديث الـتي يتكلم عنهـا المؤلـف.
(6) في (خ): "الكثـــــــــــير" وفي (م): "الكـــــــــثر".
(7) أخرجـــــــــه البخـــــــــاري (286) ومســـــــــلم (305).
(8) أخرجه أبو داود (228)، والترمذي (118)، وابن ماجه (581 ـ 583)، والنســـائي في "الكـــبرى" (9052 ـ 9054) وغـــيرهم من طريـــق أبي إســـحاق الســـبيعي، عن الأســـود، عن عائشـــة، بـــه. وأعله يزيد بن هارون، وأحمد وغيرهمـا، يـرون **أنه غلـط من** أبي إسـحاق. انظـر تفصـيل ذلـك في "الإمـام" لابن دقيـق العيـد (3/ 87).." [1]

"ثم إن ألقاها (1) لمن لا يعقلها (2) في معـرض الانتفـاع بهـا (3) بعد تعقلها؛ كان من باب التكليف بمـا لا يطـاق، وقـد جـاء النهي عن ذلـــك.
فخرج أبو داود (4) حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنـــه نهى عن الغلوطـات (5). قـالوا: وهي صـعاب (6) المسـائل، أو شـرار المســائل.
وفي الترمذي ـ أو غيره (7) ـ: أن رجلا أتى النـبي صـلى اللـه عليـه وســــــــــــــــــــــلم فقــــــــــــــــــــــال: يا

---

(1) في (غ) و (ر): "إلقاءهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــا".
(2) في (ر) و (غ): "لمن يعقلهـــــــــــــــــــــــــــــــــــا".

---

[1] الاعتصام للشاطبي 2/265

(3) قولـــــــــــــــه: "بهـــــــــــــا" ليس في (خ) و (م) و (ت).
(4) في "ســـننه" (3648) من طريـــق عيســـى بن يـــونس، عن الأوزاعي، عن عبـد اللـه بن سـعد، عن الصـنابجي، عن معاويـة؛ أن النـــبي صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم نهى عن الغلوطـــات.
وأخرجه الإمام أحمد (5/ 435)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (5/ 106)، والفســوي في "المعرفـــة" (1/ـ 305)، والطـــبراني في "الكبـير" (19/ـ 380 رقم 892)، وفي "الأوسـط" (8/ـ 137 رقم 8204)، جميعهم من طريـــــق عيســـــى بن يـــــونس، بـــــه.
زاد بعضــهم عن الأوزاعي قولــه: "الغلوطــات: صــعاب المســائل وشدادها". وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" بتحقيـق الأعظمي (1179) عن عيسى بن يونس، بـه، إلا أنـه لم يسـم معاويـة رضـي الله عنه، وإنما قال: "عن رجل من أصحاب النبي صـلى اللـه عليـه وســلم".
ثم قـــال ســـعيد: "هـــذا عن معاويـــة، ولكنـــه لم يســـمه".
وكذا رواه الإمام أحمد في الموضع السابق من "مسنده"، والحارث في "مسـنده" (62/ بغيـة البـاحث)، كلاهمـا من طريـق روح، عن الأوزاعي.
ومدار الحديث على عبد الله بن سعد بن فروة البجلي وهو مجهول كما قال أبو حـاتم. وقـال دحيم: لا أعرفـه. وقـال السـاجي: ضـعفه أهـل الشـام في الحـديث. وذكـره ابن حبـان في "الثقـات" وقـال: يخطئ. اهـ من "تهذيب الكمال" (5/ـ 20)، و"تهذيب التهـذيب" (2/ 344). ومـع ذلـك ففي الحـديث اختلاف على الأوزاعي أشـار إليـه الدارقطني في "العلل" (7/ـ 67)، ورجح روايـة عيسـى بن يـونس.
ومنه يتبين أن الحديث ضعيف، وضعفه الشـيخ الألبـاني رحمـه اللـه في "ضـــــــــــــــــعيف الجـــــــــــــــــــامع" (6035).
(5) في (ت): "الأغلوطـــات".
(6) في (خ): "صفات". وعلق عليه رشيد رضـا رحمـه اللـه بقولـه: في نسختنا: "صفات"، وهو غلط، والغلوطات جمع غلوطة ـ بـالفتح ـ؛ قيل: هي غلوط؛ من الغلـط؛ كحلـوب، أو ركـوب، جعلت أسـماء، فألحقت بها التاء؛ كحلوبة، وركوبة. وقيل: أصـلها: أغلوطـة، حـذفت همزاتها المضمومة للتخفيف. والأغلوطة: ما يغلط فيـه، ومـا يغلـط بـــــــــــه من المســــــــــائل الصــــــــــعاب. اهـ.

(7) أخرجـه أبـو نعيم في "الحليـة" (1/ـ 24)، وابن عبـد الـبر في "جامع بيان العلم"=." (1)

"فقـالوا: هي لنـا حلال، وتـأولوا هـذه الآيـة: {ليس على الـذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ... }، الآيـة. قـال: فكتب فيهم إلى عمـر. قـال: فكتب عمـر إليـه: أن ابعث بهم إلي قبـل أن يفسدوا من قبلك. فلما قدموا على (1) عمر؛ استشار فيهم الناس، فقالوا: يا أمير المؤمنين! نرى أنهم قد كذبوا على اللـه، [وشـرعوا] (2) في دينه ما لم يأذن به، فاضرب أعناقهم، وعلي رضي الله عنه ساكت؛ قال: فما تقول يـا أبـا الحسـن؟! فقـال: أرى أن تسـتتيبهم، فـإن تـابوا جلـدتهم ثمـانين ثمـانين لشـربهم الخمـر، وإن لم يتوبـوا ضربت أعناقهم، فإنهم قد (3) كـذبوا على اللـه [وشـرعوا] (3) في دين الله ما لم يأذن به اللـه (4). فاسـتتابهم (5)، فتـابوا، فضـربهم ثمـــــــــــــــانين ثمــــــــــــــــــــــــــــــانين (6).

---

(1) إلى هنـــــا انتهى ذكـــــــر الآيـــــــة في (خ) و (م) و (ت).
(2) في (م) و (خ): "إلي".
(3) في جميع النسخ: "أشرعوا"، والتصـويب من مصـادر التخـريج.
(4) قولـــــــه: "قـــــــد" ســـــــقط من (م) و (ر) و (غ).
(5) لفظ الجلالة: "الله" من (غ) فقط، ولم يتضح في (ر)، وسـقط من بــــــــــــــــــــــــــــــــاقي النســــــــــــــــــــــــــخ.
(6) قولــــه: "فاســـتتابهم" في موضـــــعه بيـــــاض في (غ).
(7) أخرجه ابن أبي شيبة (5/ـ 499 رقم 28400)، والطحـاوي في "شرح المعاني" (3/ 154) عن ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبــــــد الـــــــرحمن الســـــــلمي، عن علي، بــــــه. وإسناده ضعيف، عطاء بن السائب اختلـط، وابن فضـيل ممن روى عنــــــــــــــــــــــــه بعــــــــــــــــــــــــد الاختلاط.
قال أبو حاتم: وما روى عنه ابن فضيل **ففيه غلـط واضـطراب**، رفع أشياء كان يرويهـا عن التـابعين، فرفعهـا إلى الصـحابة. انظـر: "الجــــــــــــــــرح والتعــــــــــــــــــديل" (6/ــــــــــــــــ 334).
وقال الفسوي: وكان عطاء تغير بأخرة، فروايـة جريـر وابن فضـيل وطبقتهم ضـــعيفة. انظـــر: "المعرفـــة والتـــاريخ" (3/ـــ 84).
واختلــــــــــف على عطــــــــــاء فيــــــــــه أيضــــــا:

---

(1) الاعتصام للشاطبي 2/312

فـرواه ابن حـزم في "الإحكـام" (7/ـ 451) من طريـق حمـاد بن سلمة، عن عطاء، عن محارب بن دثار: أن ناسا من أصحاب رسول اللـــه صــلى اللـــه عليـــه وســـلم شـــربوا الخمـــر ... ، الحـــديث. وحمـاد بن سـلمة ممن قيـل: إنـه سـمع من عطـاء قبـل الاختلاط وبعده، ثم هو مرسل كما قال ابن حزم.=.ـ" (1)

"أحـدها: أن يشـهد الشـرع بقبولـه، فلا إشـكال في صـحته، ولا خلاف في إعمالـه، وإلا كـان مناقضـة للشـريعة/ (كشـرعية) (1) القصـــــاص حفظـــــا للنفـــــوس والأطـــــراف وغيرهـــــا. والثاني: ما شهد الشرع بـرده فلا سـبيل إلى قبولـه، إذ المناسـبة لا تقتضي الحكم لنفسها، وإنما ذلك مذهب أهل التحسين (والتقبيح)ـ (2) العقلي (3)، بـل (إذا) (4) ظهـر المعـنى وفهمنـا من الشـرع اعتباره في اقتضاء الأحكام، فحينئـذ نقبلـه، فـإن المـراد بالمصـلحة عنـدنا:/ مـا (فهم) (5) رعايتـه في حـق الخلـق من جلب المصـالح ودرء المفاسد على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال، فـإذا لم يشهد الشـرع باعتبـار ذلـك المعـنى، بـل (بـرده) (6) كـان مـردودا باتفـــــــــــــــــــاق المســـــــــــــــــــلمين. (ومثاله) (7) ما حكى الغزالي عن بعض أكابر العلماء أنه دخل على

=والمحصـول (3 218 ـ 219)، والمـدخل لابن بـدران (ص293 ـ 294).

(1) في بـــــاقي النســـــخ مـــــا عـــــدا (غ) و (ر) كشـــــريعة.

(2) مـــــــــا بين القوســـــــــين زيـــــــــادة من (غ) و (ر).

(3) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: "وأمـا مسـألة تحسين العقل وتقبيحه ففيها نزاع مشهور بين أهل السنة والجماعة من الطوائــف الأربعــة وغــيرهم. فالحنفيــة وكثــير من المالكيــة والشافعية والحنبليـة يقولـون بتحسـين العقـل وتقبيحـه، وهـو قـول الكرامية والمعتزلة، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين واليهود والنصــارى والمجــوس وغــيرهم، وكثــير من الشــافعية والمالكيــة والحنبلية ينفون ذلك، وهو قول الأشعرية، لكن أهل السنة متفقــون على إثبات القدر ... والمعتزلـة وغـيرهم من القدريـة يخـالفون في هذا ... وقد ظن بعض الناس أن من يقول بتحسين العقـل وتقبيحـه ينفي القدر ويدخل مع المعتزلة في مسألة التعديل والتجوير **وهـذا**

---

1) الاعتصام للشاطبي 2/370

غلط بل جمهور المسلمين لا يوافقون المعتزلة على ذلك ولا يوافقون الأشعرية على نفي الحكم والأسباب، بل جمهور طوائف المسلمين يثبتون القدر ويقولون إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ... إلخ. انظر مجموع الفتاوى (8 428 ـ 436)، باختصار. وقد فصل الكلام فيها ابن القيم رحمه الله تعالى في مفتاح دار السعادة (ص334 ـ 446)، وشفاء العليل (ص391 ـ 434).
(4) في (غ) و (ر): "بياض بمقدار كلمة" وساقطة من (ر).
(5) في (غ) و (ر): "فهم الشرع".
(6) في (ط): "يرده".
(7) في (ط): "ومثال"." (1)

"ولقد فصل بعض (متأخري الأصوليين) (1) في التكفير تفصيلا في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعا إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبائية (2) في علي رضي الله عنه: إنه (الإله) (3)، أو (حلول) (4) الإله في بعض أشخاص الناس كقول (الجناحية) (5): إن (الإله تبارك وتعالى) (6) له روح يحل في بعض بني آدم ويتوارث، أو (إنكار رسالة) (7) /محمد صلى الله عليه وسلم كقول الغرابية (8): إن **جبريل غلط في** الرسالة فأداها إلى محمد صلى الله عليه وسلم وعلي

=لعبد الله الشنقيطي (2 101 ـ 102)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص151).
وأما إنكار القياس، فأول من أنكره إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي، وتبعه على ذلك جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، ومحمد بن عبد الله الإسكافي، وأنكره كذلك ابن حزم الظاهري، وأما داود الظاهري فهو لا ينكر القياس الجلي، وإنما ينكر القياس الخفي، انظر: جامع بيان العلم (2 77 ـ 78)، ورسالة: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي. لعارف أبو عيد (ص139 ـ 141).
(1) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "المتأخرين".
(2) في (م) و (خ): "اليناتية". وفي (ت): "الإمامية". والسبئية هم: أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي غلا في علي رضي الله عنه،

1) الاعتصام للشاطبي 3/8

وادعى أن عليا كان نبيا ثم زعم أنه إله، وقـال لـه: أنت أنت. يعـني أنت الإله. وزعم أن عليا لم يمت وأنـه يجيء في السـحاب والرعـد صوته، والبرق تبسمه، وأنه سـيرجع إلى الأرض فيملؤهـا عـدلا كمـا ملئت جورا. وهم أول فرقة قالت بالغيبة والرجعة، وبتناسـخ الجـزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه. انظر: الفرق بين الفـرق (ص233)، ومقالات الإسلاميين (ص15)، والملل والنحل (1 174).
(3) في (ط) و (خ): "إلــه".
(4) في ســـــائر النســــخ مــــا عــــدا (غ) و (ر): "خلـــــق".
(5) في (م) و (خ) و (ت): "الحماحمـة". والصـواب الجناحيـة: وهم أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجنـاحين، من غلاة فرق الشيعة، يزعمون أن عبد اللـه بن معاويـة كـان يـدعي أن العلم ينبت في قلبه كمـا تنبت الكمـأة والعشـب، وقـالوا بالتناسـخ، وهم يكفـــرون بالقيامــة، ويســتحلون المحــارم. انظــر: مقــالات الإســــلاميين (ص6)، والفـــــرق بين الفــــرق (ص235 ـ 236).
(6) في ســـائر النســـخ مـــا عـــدا (غ) و (ر): "اللـــه تعـــالى".
(7) في (غ) و (ر): "إنكــــــــــــــارا لرســــــــــــالة".
(8) الغرابية: هم القائلون بأن محمدا صلى الله عليـه وسـلم أشـبه الناس بعلي من الغراب بالغراب، وهذه سـبب تسـميتهم بالغرابيـة، وأن جبريل بعث بالرسالة إلى علي فأخطأ بها إلى محمد صلى الله عليـه وسـلم، ثم افـترقت عـدة فـرق بعـد ذلـك. انظـر: البرهـان للسكسكي (ص71 ـ 72).." [1]

"النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم من محمـد بن أسـلم) (1).
فـانظر في (حكايتـه تتـبين) (**2) غلـط من** ظن أن الجماعـة هي جماعة النـاس وإن لم يكن فيهم عـالم، وهـو (فهم) (3) العـوام، لا فهم العلمـاء (الأعلام) (4) فليثبت الموفـق في هـذه المزلـة قدمـه لئلا يضـــل عن ســـواء الســـبيل، ولا توفيـــق إلا باللـــه.

المســــــــــــألة الثامنـــــــــــة عشـــــــــــرة (5):
في بيان معنى رواية أبي داود وهي قولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم: "وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهـواء كمـا يتجـارى الكلب بصــاحبه، لا يبقى منــه عــرق ولا مفصــل إلا دخلــه" (6). وذلك أن معنى هذه الرواية أنـه صـلى اللـه عليـه وسـلم أخـبر بمـا

1) الاعتصام للشاطبي 3/134

سيكون في أمته من هذه الأهواء التي افترقوا (بسببها) (7) إلى تلك الفرق، وأنه يكون فيهم أقوام تداخل تلك الأهواء قلوبهم حتى لا يمكن في العادة (انفصالهم) (8) عنها و (لا) (9) توبتهم منها، على حد ما يداخل داء الكلب جسم صاحبه فلا يبقى من ذلك الجسم جزء من أجزائه/ (لا عرق) (10) / ولا مفصل ولا غيرهما إلا (داخله) (11) ذلك الداء، وهو جريان لا يقبل العلاج ولا ينفع فيه الدواء، فكذلك صاحب الهوى إذا دخل قلبه، وأشرب حبه، لا تعمل فيه الموعظة

---

(1) ما بين القوسين ليس في الحلية، ولكن ذكر هذا الأثر مختصرا الذهبي في السير (12 196 ـ 197) وفيها هذه الجملة. والأثر مخرج في الحلية (9 238 ـ 239).
(2) في (غ) و (ر): "حكاية بينت".
(3) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "وهم".
(4) ما بين القوسين زيادة من (ت).
(5) في (ت) و (م) و (خ): "عشر".
(6) تقدم تخريجه (3/ 123).
(7) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "فيها".
(8) في سائر النسخ ما عدا (غ) و (ر): "انفصالها".
(9) زيادة من (غ) و (ر).
(10) زيادة من (م) و (غ) و (ر).
(11) في (ت) و (خ) و (ط): "دخله".." [1]

"ومنها أن فيهم من يسمي جبريل عليه السلام المغلطن، ويزعم أن الله تعالى أعطاه النبوة لينفذها إلى علي فغلط فنفذها إلى محمد - صلى الله عليه وسلم -. وفي ذلك قال شاعرهم: غلط الأمين فردها عن حيدر ... لكن ما كان الأمين أمينا وهل معتقد هذا إلا مسخرة كافر. وهلا استدرك **الله غلط جبريل** عليه السلام. قبحهم الله ما أجرأهم على الكذب. ومنها أنهم يشكرون القلة كونهم قليلين، ويتمثلون بقوله تعالى: {وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ} وذلك تقميش وقلة حياء، كمن ضاع سبيله لا يجد إلى الاستقامة دليلا. لوجوه:." [2]

---

1) الاعتصام للشاطبي 3/219
2) الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة، جلال الدين الدواني ص/359

"2 - ومنهم الكاملية أصحاب أبي كامل، يكفرون أصحاب النـبي - صلى الله عليه وسلم - بترك بيعة علي رضي الله عنـه ويكفـرون عليـا بـترك حقـه ويقولـون بالتناسـخ.
3 - ومنهم البيانية أصحاب بيان بن سمعان، يزعمـون أن اللـه على صورة إنسان ويهلك جميع أجزائه إلا وجهـه وأن روح اللـه حلت في علي وبعده في ابنه محمد بن الحنفية وبعده في ابنه هاشـم وبعـده في بيـان.
4 - ومنهم المغيرية أصحاب مغيرة بن سـعيد العجلي، يزعمـون أن الله على صورة رجل نوراني على رأسـه تـاج من نـور وقلبـه منبـع الحكمـة.
5 - ومنهم الجناحية أصحاب عبـد اللـه بن معاويـة بن عبـد اللـه بن جعفر ذي الجناحين، يقولون بتناسخ الارواح وبأن روح الله حلت في آدم ثم في شيث ثم في الأنبياء والأئمة حتى انتهى إلى علي وذريته ثم في عبـد اللـه. وهم ينكـرون القيامـة ويسـتحلون المحرمـات كـالخمر والميتـة والزنـا وغيرهـا.
6 - ومنهم المنصورية أصحاب أبي منصور العجلي كان يلازم الإمـام الباقر فلما تبرأ منـه وطـرده ادعى الإمامـة لنفسـه. زعمـوا أن أبـا منصور صعد إلى السماء فمسح الله رأسه بيده وقال: يا بني اذهب فبلـغ عـني، ثم نـزل إلى الأرض وهـو الكسـف المـذكور في قولـه تعالى: {وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحابٌ مركومٌ} (1) وزعموا أن الرسالة لا تنقطع وأن الجنة عبارة عن الإمام الـذي أمرنـا بمحبتـه والنـار كنايـة عمن أمرنـا ببغضـه كـأبي بكـر وعمـر والفرائض جماعة أمرنا بمحبتهم والمحرمـات قـوم أمرنـا ببغضـهم.
7 - ومنهم الخطابية أصحاب أبي الخطاب الأسدي كان يلازم الإمام جعفر الصادق فلما رأى الإمام غلوه فيه تبرأ منه وطرده فصار بعـد ذلك يدعي الإمامة لنفسه. زعموا أن الأئمة أنبياء وأبـا خطـاب نـبي بل زادوا على ذلـك وزعمـوا أن الأئمـة آلهـة والجعفـر الصـادق إلـه ولكن أبو الخطاب أفضـل منـه ومن علي. واسـتحلوا شـهادة الـزور لموافقهم على مخالفهم والمحرمات وتـرك الفـرائض، وزعمـوا أن الجنـة نعيم الـدنيا والنـار آلامهـا وأن الـدنيا لا تفـنى أبـدا.
8 - ومنهم الغرابية وزعمـوا أن محمـدا - صـلى اللـه عليـه وسـلم - أشبه بعلي رضي الله عنه من غراب بغراب وذباب بذباب، وأن الله كـان يـوحي إلى علي ولكن أخطـأ جبريـل لكمـال المشـابهة فـأتى

بالوحي إلى محمد - صلى الله عليه وسلم -. قال شاعرهم: "غلــط الأمين فجازهــا عن حيــدره" وهم يلعنــون جبرئيــل عليــه الســلام.
9 - ومنهم الذمية يذمون محمدا - صلى الله عليه وسلم - يزعمـون أن عليا إله وهو الذي أرسل محمدا ليدعو الناس إليه فتركــه ودعى إلى نفسه وزعم بعضـهم أن كلا منهمــا إلــه. ثم اختلفــوا فمنهم من قدم محمدا - صلى الله عليه وسلم - في أحكام الألوهية ومنهم من قـدم عليـا رضـي اللـه عنـه. وزعم بعضـهم أن الآلهـة خمسـة وهم أصـحاب العبـاء محمـد - صـلى اللـه عليـه وسـلم - وعلي وفاطمـة والحسن والحسين رضي الله عنهم وأنهم شيء واحد والـروح حلت فيهم على السـواء لا فضـل لأحـد منهم على الآخـر. وهم لا يقولـون فاطمــــــة بتــــــاء التــــــأنيث تحــــــرزا عن وصــــــمة التــــــأنيث.
10 - ومنهم اليونسية أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي زعموا أن الله على العرش وأن الملائكة حملوه وهو أقوى منهم كـالكركي يقــــــــوم على قدميــــــــــه وهــــــــــو أعظم منهمــــــــــا.

(1) الطور: 44." (1)

"النــار مــا يصــيبهم فيهــا من المشــاق والهــدم، واســتباحوا المحرمات وترك الفرائض. ومنهم من قال: الإمام بعد أبي الخطاب بزيع، وأن كل مؤمن يوحى إليـه، تمسـكا بقولـه تعـالى: {ومـا كـان لنفس أن تموت إلا بإذن الله} أي يوحى من الله. وزعمـوا أن فيهم خيرا من جبرائيل، وميكائيل، وأنهم لا يموتون، وأن الواحـد منهم إذا بلـغ النهايـة ارتفـع إلى الملكـوت. ومنهم من قـال: الإمـام بعـد أبي الخطـاب عمـر بن بيـان العجلي، إلا أنهم يموتـون. كـذا في (أبكـار الأفكـــار). (1)

(المعمريـــة)

الرابعة عشرة المعمريـة: أصـحاب المعمـر، القـائلون بنبـوة الإمـام جعفـر الصـادق، وأن أبـا الخطـاب بعـده نـبي، وأن أحكـام الشـرع مفوضة إلى المعمر، وأن المعمر آخر الأنبياء، وقـد أسـقط الأحكـام ورفــــــع التكــــــاليف. وهم قســــــم من الخطابيــــــة. (2)

(الغرابيـــة)

1) رسالة رد الروافض، أحمد السهرندي ص/2

الخامسة عشر الغرابية: وهم القـائلون إن عليـا كـان أشـبه بمحمـد من الغراب بالغراب والذباب بالذباب، وأن الله تعـالى بعث جبرائيـل إلى علي فغلط وأدى الرسالة إلى محمد لمتشابهته به، (3) ولـذلك يعنون صاحب الريش أي جبرائيل، وقد قال شاعرهم «غلـط الأمين فجازهـا عن حيـدر». (4)

(الذبابيـة)
السادسـة عشـرة الذبابيـة: وهم قسـم من الغرابيـة إلا أنهم زادوا عليهم بقولهم بنبوة محمـد وأنـه أشـبه بالإلـه من الـذباب بالـذباب. قـاتلهم اللـه تعـالى. (5)

(الذميـة)
السابعة عشر الذمية: وإنما لقبوا ذلك لأنهم يرون ذم محمد - صلى الله عليه وسلم -، ويزعمون أن عليا إلـه، وأنـه بعث محمـدا ليـدعو إليه فادعى الأمر لنفسه. ومنهم من قال بإلهيـة محمـد وعلي إلا أن منهم من يقـدم عليـا في أحكـام الإلهيـة، ومنهم من يقـدم محمـدا، ومنهم من قال بإلهية خمسـة أشـخاص وهم أصـحاب العبـا (محمـد وعلي وفاطمة والحسن والحسين) وأن خمستهم شيء واحـد، وأن الروح حالة فيهم بالسوية، ولا فضل لواحـد على لآخـر، ولم يسـموا فاطمـة بالتـأنيث بـل «فـاطم» (6) ولـذلك قـال شـاعرهم:
توليت بعد الله في الدين خمسة ... نبيا وسبطيه وشـيخا وفاطمـا (7)

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل: 2/ـ 33؛ الملل والنحـل: 1/ 179، منهـاج السـنة النبويـة: 2/ـ 502.
(2) مقالات الإسلاميين: ص 11؛ الملل والنحـل 1/ـ 65؛ المواقـف: ص667.
(3) الفـرق بين الفـرق: ص237؛ التبصـير في الـدين: ص 128؛ المواقـف: ص 673.
(4) المواقـف: ص 682.
(5) الفـرق بين الفـرق: ص237؛ المواقـف: ص681.
(6) الفـرق بين الفـرق: ص238؛ التبصـير في الـدين: ص 129؛

الملـــــــل والنحـــــــل: 1/ـــــ 176؛ المواقـــــــف: ص 673.
(7) الشهرستاني، الملل والنحل: 1/ 176.." (1)
"أأنتم أضللتم عبادي أم هم ضلوا السبيل} فيجيبون الله تعـالى على ما يدل عليه قوله سبحانه: {قالوا سبحانك مـا كـان ينبغي لنـا أن نتخـذ من دونـك أوليـاء} ولا يلحقهم نقص من ذلـك السـؤال إذ القصـد تبكيت الكفـرة وإلـزام أهـل الضـلال. وقـد سـأل سـبحانه الملائكة مثل ذلك مع أنهم معصـومون ليسـوا بمحـل للعتـاب، قـال تعالى {ويوم يحشرهم جميعا ثم يقول للملائكة أهـؤلاء إيـاكم كـانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينـا من دونهم بـل كـانوا يعبـدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون}. وأما عاشرا فلأن ما ذكر في ولادة **عيسـى غلــط محض** وكـــذب صــــريح لأن الأصــــح أن مولــــده بيت لحم وفلسطين وقيل مصـر وقيـل دمشـق ولم يقـل أحـد المـؤرخين إن مريم قد جاءها المخاض في المسجد الأقصى ولئن سلم ذلـك فمن أين علم أنها أخرجت بالوحي؟ بـل إنهـا لمـا حملت بعيسـى - عليـه السـلام - من غـير أب كـرهت إظهـار الـولادة منفـردة ولـذا تمنت الموت كما قال تعالى: {فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قـالت يـا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا} وأمـا القـول بأنـه قـد أوحي إلى فاطمـة بنت أسـد بـأن تضـع في الكعبـة فقـول يضـحك الثكلى وتضـع منـه الحبلى، والصـحيح في ذلـك أن عـادة الجاهليـة أن يفتح باب الكعبة في اليـوم الخـامس عشـر من رجب ويـدخلون جميعهم للزيارة وكانت العادة أن النساء يدخلن قبل الرجال بيـوم أو يـومين وقد كانت فاطمة قريبة الوضع فـاتفق أن ولـدت هنـاك لمـا أصـابها من شـدة المزاحمـة والمجاذبـة وقـد ورد في كتب الشـيعة أن أبـا طالب لما يئس من ولادتها لما زادت المدة المعلومة لما عراها من المرض أدخلها الكعبة للاستشفاء فرحمها الله تعـالى بـالولادة فيهـا ورووا عن زين العابــدين أنــه قــال: أخبرتــني زيــدة بنت عجلان الساعدية عن أم عمارة بنت عباد السـاعدية أنهـا قـالت: كنت ذات يوم في نسـاء من العـرب إذ أقبـل أبـو طـالب كئيبـا فقلت لـه: مـا شأنك؟ قال إن فاطمة بنت أسد في شدة من الطلق وإنهـا لا تضـع ثم إنه أخذ بيدها وجاء بها إلى الكعبة فدخل بها وقـال: اجلسـي على اسم الله فجلست وطلقت طلقة فولدت غلامـا نظيفـا فسـماه أبـو طـــــــــــــــــالب عليـــــــــــــــــا. (1) انتهى.

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية، الألوسي، محمود شكري ص/13

على أن ولادة الأمير في الكعبـة لـو أوجبت تفضـيله على عيسـى - عليه السلام - لأوجبت تفضيله على النبي - صلى الله عليه وسـلم -

(1) أخرجها عن العمدة، المجلسي، بحار الأنوار: 35/ 30.." (1)
"إن الله معنا} (1) وكـذا أسـقط لفـظ «بعلي بن أبي طـالب» بعد قوله تعالى {وكفى الله المؤمنين القتال} (2) وكـذا لفـظ «آل محمـد» الواقـع بعـد «ظلمـوا» من قولـه تعـالى {وسـيعلم الـذين ظلمــوا أي منقلب ينقلبــون} (3) إلى غــير ذلــك من الهــذيانات والأقــــــــــــــــوال الترهــــــــــــــــــــــــات.
وأما العترة الشريفة فهي بإجماع أهل اللغة تقال لأقارب الرجـل، (4) والشـيعة ينكـرون نسـبة بعض العـترة كرقيـة وأم كلثـوم ابنـتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، (5) ولا يعـدون بعضـهم داخلا العترة كالعباس عم رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - وأولاده وكالزبير بن صفية عمـة الرسـول - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، بـل يبغضون أكثر أولاد فاطمة رضى الله تعـالى عنهم ويسـبونهم كزيـد بن علي بن الحسين الذي كان عالما كبيرا متقيا واستشهد على يــد المروانيــة، وكـذا يحـيى ابنـه وكـذا إبـراهيم وجعفـر ابـني موسـى الكاظم، (6) ولقبوا الثاني بالكذاب مع أنه كان من كبار أولياء اللــه تعالى وأخـذ منـه أبـو يزيـد البسـطامي الطريقـة، وأخْـذه إياهـا من جعفــــــــــــر الصــــــــــــادق غلــــــــــط. (7)
ولقبوا أيضا جعفر بن علي أخا الإمام الحسن العسكري بالكـذاب، (8) ويعتقـدون أن الحسـن بن الحسـن المثـنى (9) وابنـه عبـد اللـه المحض وابنه محمدا الملقب بالنفس الزكيـة ارتـدوا وحاشـاهم من كـل سـوء. وكـذلك يعتقـدون في إبـراهيم بن عبـد اللـه وزكريـا بن محمـد البـاقر ومحمـد بن عبـد اللـه بن الحسـن بن الحسـن (10) ومحمد بن القاسـم بن الحسـن (11) ويحـيى بن عمـر (12) الـذي كـان من أحفـاد زيـد بن علي بن الحسـين، وكـذلك يعتقـدون في جماعـة حسـنيين وحسـينيين كـانوا قـائلين بإمامـة زيـد بن علي بن الحسين، إلى غير ذلك من الأمور الشنيعة التي يعتقـدونها في حـق العترة المطهرة مما هـو مـذكور في الأصـل، نعـوذ باللـه من جميـع ذلك، ونبرأ إليه جل شأنه من سلوك هاتيك المسالك. فقـد بـان لـك أن الدين عند هذه الطائفة الشنيعة قد انهدم بجميـع أركانـه وانقض

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية، الألوسي، محمود شكري ص/44

ما تشيد من محكم بنيانه، حيث أن كتاب الله تعالى قد سبق لك واعتقادهم فيه وعدم اعتمادهم على ظاهره وخافيه، ولا يمكنهم أيضا التمسك بالعترة المطهرة بناء على زعمهم الفاسد من أن بعضهم كانوا كفرة، وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأبواب الآتية بيان مخالفتهم للثقلين في كل مسألة

---

(1) بل زعم شيطان الطاق الذي يسمونه «مؤمن آل محمد» أن الآية كلها ليست من القرآن. انظر (الفصل) لابن حزم 4:ـ 181 وتعليقنا على (العواصم من القواصم) ص 69

(2) تفسير القمي: 2/ـ 189؛ الطبرسي، جوامع الجامع: 3/ـ 309.

(3) تفسير القمي: 2/ـ 125؛ الطبرسي، جوامع الجامع: 3/ـ 175.

(4) قال الآلوسي: «والعترة في تفسيرها أقوال: منها عترة الرجل أقرباؤه من ولد وغيره، ومنهم من قال هم قومه دِنْيا، ومنهم من قال هم رهطه وعشيرته الأدنون من مضى منهم ومن غبر، ومنه قول أبي بكر - رضي الله تعالى عنه -: «نحن عترة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التي خرج منها وبيضته التي تفقأت عنه، وإنما جيبت العرب عنا كما جيبت الرحا عن قطبها». سعادة الدارين: ص.

(5) ذكر الإمامية أن رقية وزينب لم تكونا بنات النبي - صلى الله عليه وسلم - بل بنات لأخت خديجة، وأنه - صلى الله عليه وسلم - تزوج خديجة وهي عذراء، كما ذكر ذلك ابن شهر آشوب المازندراني، وعزاه إلى الطوسي والمرتضى، حيث قال: «إن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج بها [خديجة] وكانت عذراء وإن رقية وزينب كانتا ابنتي هالة بنت أخت خديجة». مناقب آل أبي طالب: 1/ 137.

(6) هو جعفر بن موسى الكاظم، أبو عبد الله، لقبه الشيعة بالكذاب لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن، (ت 271هـ). عمدة الطالب في أنساب أبي طالب: ص199. والإمامية يروون الروايات في تكذيبه ولعنه وينسبونها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - رغم أنه من سادات أهل البيت، فقد أخرج الطوسي عن أبي خالد الكابلي قال دخلت على سيدي علي بن الحسين زين العابدين فقلت له: «يا سيدي كيف صار اسمه الصادق وكلكم صادقون؟ فقال حدثني أبي عن أبيه: أن رسول الله قال: إذا ولد أبني جعفر بن

محمـــد بن علي بن الحســـين بن علي بن أبي طـــالب، فســـموه الصادق، فإن الخامس من ولده الذي اسـمه جعفـر يـدعي الإمامـة اجتراءً على الله وكذبا عليه، فهو عند الله جعفـر الكـذاب المفـتري على الله، المدعي لما ليس له بأهل، المخـالف على أبيـه والحاسـد لأخيه، ذلك الذي يكشف سر الله عنـد غيبـة ولي اللـه». الاحتجـاج: ص 318؛ وأخرجـه أيضـا القطب الراونـدي، الخـرائج: 1/ـ 268؛ المجلســـــي، بحـــــار الأنـــــوار: 50/ــــــ 277.
(7) توفي جعفـر الصـادق سـنة 147هـ أي قبـل ولادة البسـطامي
(8) هو أبو عبـد اللـه جعفـر بن علي بن محمـد الهـادي العسـكري، اتهمه الإمامية بالفسق وشرب الخمر، لأنه أخذ تركة أخيه بعد موته وأنكر أن يكون له ولد، مات سنة 271هـ. دائرة المعـارف الشـيعية العامة: 7/ـ 196. ويدعي الإمامية أنه طمـع بمـيراث أخيـه، ولـذلك أخفى الحسن العسكري خبر مولد ابنه عن الناس، قـال الطوسـي: «لأن الحسن - عليـه السـلام - كـان كـالمحجور عليـه وكـان الوالـد يخاف عليه لما علم وانتشر من مذهبهم أن الثاني عشر هـو القـائم بالأمر، لإزالة الدول فهو المطلوب لا محالة، وخـاف عليـه أيضـا من أهله كجعفر أخيه الذي طمع في الميراث والأمـوال، فلـذلك أخفـاه ووقعت الشـــــبهة في ولادتـــــه». الغيبـــــة: ص 76.
(9) هـــو الحســـن بن علي بن أبي طـــالب الهاشـــمي المدني، أبو محمد، حدث عن أبيه وعبد الله بن جعفر، قليل الرواية مع صدقه وجلالته، كان على الصدقة في خلافـة علي - رضـي اللـه عنـه -، تـوفي سـنة 99هــ. سـير أعلام النبلاء: 4/ـ 483؛ البدايـة والنهايـــــــــــــــة: 9/ـــــــــــــ 170.
(10) أبو عبد اللـه محمـد بن عبـد اللـه بن الحسـن بن الحسـن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، يروي عن جماعة من التـابعين، قتـل بالمدينة سنة 145هـ. الثقات: 7/ 363؛ الجرح والتعديل: 7/ 295.
(11) محمد بن القاسـم بن الحسـن بن محمـد بن الحسـن الـزكي الثـــــــالث. عمـــــــدة الطـــــــالب. ص 157.
(12) يحـيى بن عمـر بن يحـيى بن الحسـين بن زيـد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، خرج سنة 250هـ بالكوفـة، فتغلب على الكوفة، ودعا إلى الرضا من آل محمد وقوي أمره، وفي رجب من تلك السنة اقتتل مع الحسين بن إسماعيل، وقتل وبعث برأسـه إلى الخليفة العباسي في سامراء، فقالت الجاروديـة، إنـه لم يمت،

وسيعود ليملأها عدلا كما ملئت جورا. الفصل: 4/ـ 137؛ الملل والنحل: 1/ 159؛ البداية والنهاية: 11/ 5.." (1)

"وكاعتقادهم عدم وجود المتنافيين في شيء في وقتين، ولذا قالوا إن الخلفاء الثلاثة ليسوا بمؤمنين، بناء على أنهم كانوا كافرين فلا يليقون للإمامة. (1)ـ **وهذا غلط ظاهر**، إذ عدم اجتماع المتنافيين مشروط باتحاد الزمان وغير ذلك من الوحدات الثماني المذكورة في المنطق. وكاعتقادهم أن الفرع مشارك للأصل في الأحكام، ولذا اعتقدوا العصمة في الأئمة بناء على أنهم خلفاء المعصوم، واعتقدوا أن الأئمة أفضل من الأنبياء بناء على أنهم نواب أفضل الأنبياء، مع أن النبي مبلغ بالذات، والعصمة من خواص المبلغ، ولا يلزم أن يكون نائب شخص مثله في جميع صفاته، وإلا لزم مساواة التابع للمتبوع.

وكاعتقادهم أن من سمي بغيره فله مثله في الحكم، ولذا تراهم يسمون شخصا بيزيد أو شمر فيهينونه ويظهرون له العداوة، قال تعالى {إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان} والنار حارة وليس لفظها كذلك، وهو يتحاشون من التسمية بعبد الله وعبد الرحمن، ويستحسنون التسمية بكلب علي وكلب حسين وما أشبه ذلك. وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - إن أحسن الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن. (2) وكتوهم بطلان ما لا دليل عليه، كما أنكروا فضائل الصحابة بناء على عدم ثبوتها في كتبهم. (3) مع أن نفس الأمر غير تابع للعلم والجهل، ولو تليت عليهم آيات الله لولوا {وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فقليلا ما يؤمنون}

ومن ذلك مزيد تعصبهم كترجيحهم الرواية لضعيفة على القوية التي توافق مخالفهم. (4)

وكزعمهم أن من في قلبه حب علي يدخل الجنة ولو كان يهوديا أو نصرانيا أو مشركا، وأن من يحب الصحابة يدخل النار ولو كان صالحا وفي قلبه محبة أهل البيت. ولذا حكم رضي الدين اللغوي (5) أحد كبار الشيعة بكون زنينا بن إسحاق النصراني من أهل الجنة بسبب مدحه الأمير وأهل البيت بقوله:

عدي وتيم لا أحاول ذكرهم ... بسوء ولكني محب لهاشم

وما تعتريني في علي وأهله ... إذا ذكروا في الله لومة لائم

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية، الألوسي، محمود شكري ص/53

(1) روى ابن بابويه عن المفضل ابن عمر عن أبي عبد الله قال: «إن الله تبارك وتعالى جعل عليا علما بينه وبين خلقه ليس بينهم وبينه علم غيره، فمن تبعه كان مؤمنا، ومن جحده كان كافرا ومن شك فيه كان مشركا». ثواب الأعمال: ص 209؛ علل الشرائع: 1/ 89. وزاد الطوسي في روايته: «ومن جاء بولايته دخل الجنة ومن أنكرها دخل النار». الأمالي: ص 410؛ المجلسي، بحار الأنوار: 69/ 133.
(2) أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ: «إن أحب أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن» الصحيح، كتاب الآداب.
(3) المعيار الوحيد للإمامية في الصحابة هو متابعتهم لعلي - رضي الله عنه - في حروبه، فمن حارب معه عظموه ومن لم يتابعه أو اعتزل الفتنة فهو من أعدائه، وصار عندهم كافرا مرتدا كما قال حسين كاشف الغطاء في أصل الشيعة: ص 142.
(4) فمعيارهم ما وافق هواهم وليس الأسانيد وعلم الرجال. وفي كتبهم الكثير من الروايات التي تؤيد أهل السنة، فمن ذلك رد الطوسي الأخبار الواردة عن أهل البيت الموافقة لأهل السنة وفسرها بالتقية! وبذلك رد أكثر من خمس رواياتهم الفقهية. كما في كتابيه تهذيب الأحكام والاستبصار.
(5) فقيه متكلم على مذهب الإمامية من شيوخ ابن العلقمي، مات سنة 610هـ. أعيان الشيعة: 10/ 262." [1]

"جبريل - عليه السلام - ويقولون هو عدونا من الملائكة، وكذلك صنف من الروافضة **يقولون: غلط جبريل** - عليه السلام - بالوحي إلى محمد - صلى الله عليه وسلم -، وإنما بعث علي كرم الله تعالى وجهه. (1) واليهود كانوا يبغضون الصحابة، وكذلك الرافضة. (2) إلى غير ذلك.

(مشابهتهم للنصارى)

وأما مشابهتهم للنصارى فلأن النصارى أحدثوا كثيرا من الأعياد، وكذلك الرافضة. كيوم مقتل عمر وعثمان وما أشبه ذلك. (3) والنصارى يصورون صورة عيسى ومريم ويضعون ذلك في كنائسهم ويعظمونها ويسجدون لها، فكذلك الرافضة فإنهم

[1] مختصر التحفة الاثني عشرية، الألوسي، محمود شكري ص/284

يصورون صور الأئمة ويعظمونها بل يسجدون لها ولقبورهم وما جرى مجرى ذلك. (4)

(مشابهتهم للصابئين)
وأما مشابهتهم للصابئين فلن الصابئين كانوا يحترزون عن أيام يكون القمر بها في العقرب أو الطرف أو المحاق، وكذلك الرافضة. (5) وكانت الصابئة يعتقدون أن جميع الكواكب فاعلة مختارة، وأنها هي المدبرة للعالم السفلي، وكذلك الرافضة. (6)

(1) هذا قول الغرابية من الرافضة
(2) فهم يحكمون عليهم بالردة إلا ستة منهم
(3) حيث أحدثوا وابتدعوا عيد الغدير وعيد النيروز ويوم التسلية وهو يوم مقتل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.
(4) وصور يظنون أنها لأئمتهم - حيث لم يصورها أحد في حياتهم بل اخترعوها في عصور بعد موتهم - وصور علمائهم عامة في بيوتهم
(5) فهم يتشاءمون من الزواج إذا كان القمر في العقرب أو غيره كما تقدم. وهذا مثل قول الصابئة الذين اعتقدوا بوجود الخالق ولكنهم اعتقدوا بتأثير الكواكب والنجوم، وهذا ضد عقيدة التوحيد.
(6) حيث قالوا بأن الحيوانات خالقة لأفعالها وأن الله تعالى لا يخلق فعل الحيوان لأنه يتنزه عن ذلك، كما تقدم.." [1]

"برهانا قاطعا على أنه لا يوجد حيوان يحرك فكه الأعلى! وهم يبالغون بزعمهم في نفي مشابهة الرب عز وجل لشيء من خلقه، ثم يحكمون عليه بما استقرؤوه من خلقه.
ومن أعظم بلايا العقل دعواه أنه لا يتعالى عن إدراكه شيء، فكثيرا ما ينظر فإذا لم يدرك جحد، ولاسيما عقول هؤلاء القوم الذين تسرب إليهم تقديس الفلاسفة وأهل الريب في النبوة على تفاوتهم فبه، ومثل ذلك مثل نفر من الناس فيهم رجل يرى أنه أحدهم نظرا، فيرى آخر منهم فيخبر أصحابه، فيترآه ذلك الرجل فلا يراه، فيبادر بتكذيب القائل "إني أراه" قائلا: لو كان الهلال طالعا لرأيته؛ لأنني أحدّ الجماعة نظرا!
وهذا من **أعظم غلط العقل**، فتراه ينفي وجود بعض الأشياء

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية، الألوسي، محمود شكري ص/299

وينكر بعض الأحكـام ويـرد كثـيرا من الأخبـار، لأنـه لم يـدركها أو لم يدرك وجه صحتها أو مطابقتها للحكمة. ولولا هـذا الخطـأ ومثلـه لم يكد يغلط عاقل ولا يضـل، ولا اسـتحل مسـلم أن يـذم المعقـولات، ويحذر من شدة الاعتماد عليهـا، فـإن الـدين لا يقـوم إلا على العقـل كمـا قـدمنا.

ومما يُتقى به خطأ العقـل - إذا زعم أن إدراكـه قـاطع - أن يفـرض صاحبه أنـه اجتمـع بمن هـو أكمـل منـه وأعقـل، فـأخبره برأيـه في تلك." (1)

"فجوابه: أن يقال: لا صحة لمـا ذكـره ابن محمـود ههنـا؛ فليس في مستدرك الحاكم حـديث آخـر في السـفياني بلفـظ حـديث أبي هريرة -رضي الله عنه- ومعناه، وإنما فيه أثـر موقـوف على علي -رضي اللـه عنـه- ولفظـه قـال: «يظهـر السـفياني على الشـام، ثم يكون بينهم وقعة بقر قيسيًا، حتى تشبع طير السماء وسـباع الأرض من جيفهم، ثم ينفتـق عليهم فتـق من خلفهم، فتقبـل طائفـة منهم حتى يدخلوا أرض خراسان، وتقبـل خيـل السـفياني في طلب أهـل خراسان، ويقتلـون شـيعة آهـل محمـد - صـلى اللـه عليـه وسـلم - بالكوفة، ثم يخرج أهل خراسان في طلب المهدي» لم يتكلم عليــه الحــاكم، وقــال الــذهبي في تلخيصــه: "قلت خــبر واهٍ". انتهى. وهذا الأثر مع ضعفه الشديد لا يتفق مـع حـديث أبي هريـرة -رضـي الله عنه- لا في اللفظ ولا في المعنى، ثم إن السـفياني الـذي جـاء ذكره في حديث أبي هريرة، وأنه يخرج في آخر الزمان عند خــروج المهدي، لا يلزم أن يكون من بني أمية ومن ذرية أبي سـفيان؛ لأنـه لم يأت في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- تصريح بذلك، بل قد يكون من غيرهم، وتكون نسـبته موافقـة لنسـبتهم، وإذ لم يثبت أن السفياني من بني أمية فمن أكبر الخطأ بهت بني أمية بأنهم أقاموا السفياني مقام المهدي، وبهت أنصارهم بأنهم وضعوا الحـديث على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السفياني، وقد قال الله -تعالى-: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَـبُوا فَقَـدِ احْتَمَلُـوا بُهْتَانًـا وَإِثْمًـا مُبِينًـا}.

وأما قوله: فتصحيح الحاكم لأحاديث السفياني هي بمثابـة تصـحيحه وتصــحيح الترمــذي لأحــاديث المهــدي على حــد ســواء. فجوابـه من وجهين:

---

1) رسالة في حقيقة التأويل، عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/76

أحدهما: أن يقال: ظاهر كلام ابن محمود يقتضي أن يكـون الحـاكم قـد روي في السـفياني عـدة أحـاديث وصـححها، وهـذا غلـط؛ لأن الحاكم لم يرو في السفياني سـوى حـديث واحـد عن أبي هريـرة -رضي الله عنه- وقد تقدم ذكره، وأنه حديث صحيح، وروى أيضًا أثرًا عن علي -رضي الله عنـه- ولم يصـححه ووهَّاه الـذهبي، وقـد تقـدم ذكره قريبًا. فإن كان ابن محمود قـد وقـف على عـدة أحـاديث في السـفياني رواهـا الحـاكم في مسـتدركه وصـححها فليفـدنا بـذلك، وليـذكر مواضـعها في المسـتدرك، وإن لم يجـد سـوى حـديث أبي هريرة -رضي الله عنه- فالأولى له لزوم الـورع وتـرك المجازفـة.." [1]

"ابن عباس وأبي بكرة -رضي الله عنهم- عن النبي - صلى الله عليـــــــــــــــــه وســـــــــــــــــلم - نحـــــــــــــوه.

وهذا الزجر الشـديد والنهي الأكيـد عـام لكـل من تجـرأ على سـفك الدماء بغير حق، ومن ذلك القتال لتحصيل الرياسة بدعوى المهدية، كما قد وقـع ذلـك من أنـاس كثـيرين؛ مثـل المهـدي العبيـدي، وابن التومرت، وأضرابهما ممن جعل دعوى المهدية طريقًـا إلى تحصـيل الأغراض الدنيوية، فهؤلاء عصاة مرتكبـون لنهي النـبي - صـلى اللـه عليه وسلم -، ومن زعم أن النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - تـرك أمته يتقاتلون على حسـاب التصـديق بالمهـدي والتكـذيب بـه، فقـد تقوَّل على النبي - صلى الله عليه وسلم - ونسب إليه مـا لم ينقـل عنــه.

وقال ابن محمود في صفحة (6): "ومنها أننا لسـنا بـأول من كـذب بهـذه الأحـاديث، فقـد أنكرهـا بعض العلمـاء قبلنـا، فقـد قـال شـيخ الإسلام ابن تيمية -رحمـه اللـه- في "المنهـاج" بعـد ذكـره لأحـاديث المهدي: إن هذه الأحاديث في المهدي **قد غلـط فيها** طوائــف من العلماء، فطائفة أنكروها. مما يدل على أنها موضع خلاف من قـديم بين العلماء، كما هو الواقـع من اختلاف العلمـاء في هـذا الزمـان".

والجواب: أن يقال: وهل يظن ابن محمود أن تقليده للـذين غلطـوا في إنكار الأحاديث الواردة في المهدي، يكون حجة مقبولة لا يمكن ردهـا ولا إنكارهـا، كلا فـإن التقليـد ليس بحجـة، فضـلا عن تقليـد المخطـئين في أخطـائهم، فـإن هـذا ممـا يتـنزه عنـه كـل عاقـل.

ويقال أيضًا: إن كلام شـيخ الإسـلام ابن تيميـة -رحمـه اللـه تعـالى-

---

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/40

كاف في الـرد على ابن محمـود؛ لأنـه قـد صـرَّح أن الطائفـة الـتي أنكرت أحاديث المهدي قـد غلطت في الإنكـار، كمـا صـرح في أول كلامه الذي لم ينقله ابن محمود، أن الأحـاديث الـتي يحتج بهـا على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواهـا أبـو داود، والترمـذي، وأحمـد وغيرهم من حديث ابن مسـعود وغـيره، ثم ذكـر عـدة أحـاديث عن ابن مسعود، وأم سلمة، وأبي سعيد، وعلي -رضي اللـه عنهم-، ورد على الذين أنكروا هذه الأحاديث محتجين بحديث أنس -رضـي اللـه عنه- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا مهـدي إلا عيسـى بن مريم»، قال: "وهذا الحديث ضعيف، وقـد اعتمـد أبـو محمـد بن الوليد البغدادي وغيره عليـه وليس ممـا يعتمـد عليـه". انتهى. وفي متابعة ابن محمود للطائفة التي أنكرت أحاديث المهدي، مـع علمـه بتغليط الشـيخ تقي الـدين لمن قـال بهـذا القـول، دليـل على سـوء اختيار ابن محمـود وقلـة مبالاتـه بـرد الأحـاديث الثابتـة عن النـبي - صلى الله عليه وسلم -.." (1)

"والشـطحات، يعـرف ذلـك من تتبـع رسـائله من أهـل العلم والفهم، وأمـا اللحن في بعض الكلمـات والتغيـير في ألفـاظ بعض الأحـاديث الـتي يوردهـا، وكـذلك التغيـير فيمـا ينقلـه من كلام بعض العلمـاء، فـذلك كثـير جـدًا. واللـه المسئول أن يقيض لرسـائله من يتتبعها وينبه على ما فيها من الأخطاء والشطحات التي حصـلت لـه بعـد توسـعه في العلـوم والفنـون، لئلا يغـتر بهـا ضـعفة العقـول والأفهـام.

وأما قوله: إنـني رأيت لشـيخ الإسـلام قـولا يثبت فيـه بأنـه ورد في المهـدي سـبعة أحـاديث رواهـا أبـو داود.

فجوابـه: أن يقـال: إن كلام شـيخ الإسـلام مـذكور في رده على الرافضي، ولم يقل فيه أنه ورد في المهدي سبعة أحاديث رواها أبو داود، وإنما هذا من تصرف ابن محمود في كلام شيخ الإسلام وعدم أمانته في النقل، وهذا نص كلام شيخ الإسلام، قال: الأحاديث الـتي يحتج بهـا على خـروج المهـدي أحـاديث صـحيحة، رواهـا أبـو داود، والترمذي، وأحمد، وغيرهم من حديث ابن مسـعود وغـيره، ثم ذكـر أربعـة أحـاديث عن ابن مسـعود، وأم سـلمة، وأبي سـعيد، وعلي - رضي الله عنهم-، ثم قال: وهذه **الأحـاديث غلـط فيها** طوائـف؛ طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجة أن النبي - صلى الله عليه

(1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/58

وسلم - قال: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم» وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه وليس مما يعتمد عيه، ثم ذكر الشيخ قول الطائفة الثانية وهم الرافضة الإثنا عشرية، وقول الطائفة الثالثة وهم الذين ادعوا المهدية لأنفسهم كذبًا وزورًا، أو ادعاها فيهم أصحابهم.

والمقصود من ذكر كلام شيخ الإسلام هنا بيان أن ما نقله ابن محمود عنه ليس مطابقًا لكلامه.

وأما قوله: وعرفت حق المعرفة أنه لا مهدي بعد رسول الله وبعد كتاب الله.

فجوابه: أن يقال: أما قوله إنه لا مهدي بعد رسول الله فقد تقدم الجواب عنه في الكلام على عنوان رسالته (1).

وأما قوله: وبعد كتاب الله.

فجوابه: أن يقال: إن كتاب الله لا يوصف بأنه مهدي؛ لأن ذلك من صفات الخلفاء الراشدين والأئمة الصالحين القائمين في ولايتهم بالقسط والعدل، وكلام الله ....

(1) ص (9 - 22).." [1]

"هو ذو القرنين، فهو مما حصل لابن محمود بعد توسعه في العلوم والفنون، وكذلك قوله فيما سبق؛ أنه لا مهدي بعد رسول الله وبعد كتاب الله، فهو مما حصل له بعد توسعه في العلوم والفنون، وهذه الأوهام ينزه عنها شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم والفهم، وكيف خفي على الذي زعم أنه قد توسع في العلوم والفنون أن الذي لقيه موسى هو الخضر وليس ذا القرنين، مع أن ذلك لا يخفى على صغار طلبة العلم، وقد تقدم الجواب عن قوله؛ أنه لا مهدي بعد رسول الله وبعد كتاب الله.

وأما قوله: وفي البخاري؛ أن موسى لما لقي ذا القرنين ..... إلى آخر كلامه الذي كرر فيه اسم ذي القرنين ثلاث مرات.

فجوابه: أن يقال: **هذا غلط فاحش**؛ فإن الذي لقيه موسى -عليه الصلاة والسلام- هو الخضر وليس ذا القرنين، وقد جاء ذلك صريحًا فيما رواه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- وقد كرر فيه اسم الخضر في بعض الروايات ثمان مرات.

[1] الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/107

وفي رواية لأحمد، والبخاري، ومسلم، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عن أُبي بن كعب -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل جاءه رجل، فقال: هل تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: لا. فأوحى الله إلى موسى؛ بلى عبدنا خضر، فسأل موسى السبيل إليه» الحديث، وقد ترجم البخاري على هذا الحديث بقوله: "باب حديث الخضر مع موسى -عليهما السلام-".

وروى الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- عن أُبي بن كعب -رضي الله عنه- عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الغلام الذي قتله الخضر طبع يوم طبع كافرًا». قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، وفي رواية لأبي داود قال: «أبصر الخضر غلامًا يلعب مع الصبيان، فتناول رأسه فقلعه، فقال موسى: أقتلت نفسًا زكية» الآية.

فأما ذو القرنين؛ فقد روى الأزرقي في "أخبار مكة" عن عطاء بن السائب: "أن إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- رأى رجلا يطوف بالبيت فأنكره، فسأله: ممن أنت؟ فقال: من أصحاب ذي القرنين، قال: وأين هو؟ قال: هو ذا بالأبطح، فتلقاه إبراهيم فاعتنقه، فقيل لذي القرنين: لم لا تركب؟ قال: ما كنت لأركب وهذا يمشي. فحج ماشيًا" هذا ...." (1)

"فجوابه: أن يقال: هذا غلط، والصواب أن تقيد السنين بالهجرة؛ لأن ما مضى من السنين بدون التقييد ألوف كثيرة لا يعلمها إلا الله -تعالى-.

وأما قوله: حتى تقوم الساعة دون أن يخرج المهدي.

فجوابه: أن يقال: إن الساعة لا تقوم حتى يخرج المهدي، وحتى يقع جميع ما أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بوقوعه قبل قيام الساعة، ومن كذَّب بشيء مما أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بوقوعه أو شكَّ فيه، فلا شك أنه لم يحقق الشهادة بالرسالة.

فصل

وقال ابن محمود في صفحة (18): "إننا عندما نتحدث في كتابنا هذا عن المهدي فإنما نعني به المهدي المجهول في عالم الغيب، والذي يصدق بخروجه بعض أهل السنة".

والجواب: أن يقال: قول ابن محمود إن المهدي مجهول في عالم

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/110

الغيب قد قال مثله في صفحة (6) وصفحة (9) من كتابه وتقدم الجواب عنه فليراجع (1).
وأما قوله: والذي يصدق بخروجه بعض أهل السنة.
فجوابه: أن يقال: كل من تمسك بالكتاب والسنة فإنه يصدق بخروج المهدي؛ لثبوت ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا ينكر خروجه إلا جاهل أو مكابر.
وقال ابن محمود في صفحة (18): "وأول من قال بالمهدية كيسان مولى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في ابنه محمد بن الحنفية؛ فقد زعم بأنه المهدي، وأنه مقيم بجبل رضوى في الحجاز بين مكة والمدينة، وأن عنده عينا عسل وماء، وهذا هو اعتقاد المختار بن أبي عبيد ومن معه، ثم دخلت فكرة المهدي وخروجه في المجتمع الإسلامي، وكان لعبد الله بن سبأ اليد العابثة في تحقيقه وصناعة الحديث في التصديق به".
والجواب عن هذا من وجوه؛ أحدها: أن يقال: ما ذكره ابن محمود في هذا الموضع يناقض ما ذكره في صفحة (16)؛ حيث زعم أن عبد الله بن سبأ كان يقول إن المهدي محمد بن الحنفية، وإنه بعث بعد موته وسكن جبل رضوى، وإن عنده عين عسل وعين ماء، وسيقود الجموع لقتال بني أمية، وقد ذكرت قريبًا ما..................................

(1) ص55 - 57 وص 90.." [1]
"ومأجوج، وخروج الدابة من الأرض، وظهور الدخان، وطلوع الشمس من مغربها، ووقوع الخسوف الثلاثة في المشرق والمغرب وجزيرة العرب، وخروج النار التي تطرد الناس إلى محشرهم، وكذلك انحسار الفرات عن كنز من ذهب أو جبل من ذهب، وكذلك خروج القحطاني والجهجاه، والخليفة الذي يحثو المال حثوًا ولا يعده عدًا، فكل هذه الأمور يجب الإيمان بها لثبوتها عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، كما يجب الإيمان بغيرها من أمور الغيب التي جاء ذكرها في القرآن أو في صحيح السنة، والإيمان ببعضها دون بعض من التفريق المذموم فاعله.
وأما قوله: وليس منها الإيمان بالمهدي.
فجوابه: أن يقال: قد جاء في المهدي عدة أحاديث صحيحة عن

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/127

النبي - صلى الله عليه وسلم -، فمن لم يؤمن بما جاء فيها فإنما يرد على الله وعلى رسوله - صلى الله عليه وسلم -، يرد على الله أمره في قوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}، ويرد على الرسول - صلى الله عليه وسلم - خبره الصادق عن خروج المهدي في آخر الزمان.

وقال ابن محمود في صفحة (30) وصفحة (31):- "**وقد غلط السفاريني** حيث أدخل الإيمان به في عقيدته فقال: منها الإمام الخاتم الفصيح ... محمد المهدي والمسيح

فقد أخطأ حيث جعل المهدي هو الخاتم، وإن حملناه على جعله خاتم الأئمة الاثنا عشر خليفة الذين يستقيم بهم أمر الدين، فهذا هو نفس عقيدة الشيعة حيث؛ جعلوا الإمام الحادي عشر هو الحسن العسكري، وبعد موته انتقلت الإمامة إلى ابنه محمد بن الحسن العسكري الذي دخل سرداب سامراء، فدعوى المهدي في مبدئها للشيعة، فهم الذين آمنوا بها وصدقوها وأكثروا من ذكر هذا المهدي المنتظر، فاقتبس بعض أهل السنة هذا الاعتقاد، ثم سار في طريقه وتلقينه إلى حالة انتشار هذه الفكرة عند المتأخرين، حتى جعلوها طريقة وعقيدة متى غيرت قيل غيرت السنة، وهكذا حال البدعة، فبسبب مجاورتهم للشيعة واختلاطهم بهم اقتبسوها منهم، وإلا فإنها ليست من عقيدة أهل السنة، ولهذا لم يذكره شيخ الإسلام في عقائده؛ لا في الواسطية، ولا في الأصفهانية، ولا السبعينية، ولا التسعينية، ولا العرشية، كما أنها لم تذكر في عقيدة الطحاوية، ولا في شرحها، ولا في عقيدة ابن قدامة، ولا عقيدة ابن زيدون المالكي. فعدم ذكرهم لها يدل على أنها ليست من عقائد الإسلام." (1)

"والمسلمين، والمهدي في مبدأ دعوته هو واحد وليس باثنين، فلم يقل أحد إنهما مهديان، وإنما هو مهدي واحد، تنازعته أفكار الشيعة وأفكار بعض أهل السنة، فكل لوم أو ذم ينحي به على الشيعة لإيمانهم بإمامهم محمد بن الحسن الذي هو في سرداب، فإنه ينطبق بطريق التطابق والموافقة على أهل السنة الذين يصدقون بالمهدي المجهول في عالم الغيب، فهما في فساد الاعتقاد به سيان، فبيت الشعر للسفاريني على الحالتين غير

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/183

صواب ولا صحيح، والسفاريني -رحمه الله- هو أقوى من ثبت دعائم عقيدة المهدي في قلوب المسلمين".

والجواب عن أول كلامه من وجهين؛ أحدهما: أن يقال: من زعم أن السفاريني **قد غلط حيث** أدخل الإيمان بالمهدي في عقيدته فهو الغالط في الحقيقة؛ لأن السفاريني -رحمه الله تعالى- لم يعتمد على أقوال الناس ونظرياتهم وتفكيراتهم كما قد فعل ذلك المنكرون للمهدي، وإنما اعتمد على ما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك، ومن اعتمد على الأحاديث الصحيحة فالحجة معه.

الوجه الثاني: أن يقال: إن أقوال الناس ونظرياتهم وتفكيراتهم ليست ميزانًا للأحاديث كما قد يفعل ذلك بعض الناس، وإنما الميزان العدل كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فبهما توزن أقوال الناس ونظرياتهم وتفكيراتهم، فما وافقهما فهو حق، وما خالفهما فهو باطل مردود على قائله كائنًا من كان. وإذا عرضنا أقوال المنكرين للمهدي على الكتاب والسنة وجدناها مخالفة لقول الله -تعالى-: {وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}، ومخالفة للأحاديث الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في المهدي، وما كان كذلك فحقه أن يضرب به عُرض الحائط ولا يلتفت إليه، وإذا عرضنا قول السفاريني في المهدي على السنة وجدناه مطابقًا لها؛ لأنه مأخوذ مما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وما ثبت بالسنة فهو موافق للقرآن؛ لقول الله -تعالى-: {وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}، وقوله -تعالى-: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا *}، وقوله -تعالى-: {فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنَ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}.

وأما قول السفاريني في صفة المهدي إنه الخاتم ففيه نظر، إذ لا دليل يدل على ذلك،." (1)

"بأنفسهم على بنيان السد ... إلى أن قال على قوله -تعالى-: {حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ}: أي الجبلين الذين بني بينهما السد، {قَالَ انْفُخُوا} النار أي أوقدوها إيقادًا عظيمًا، واستعملوا لها المنافيخ لتشتد فتذيب النحاس، فلما ذاب النحاس الذي يريد أن

(1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/184

يلصقه بين زبر الحديد {قَالَ آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} أي نحاسًا مذابًا، فأفرغ عليه القطر فاستحكم السد استحكامًا هائلا، وامتنع به من وراءه من الناس من ضرر يأجوج ومأجوج، {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا} أي فمالهم استطاعة ولا قدرة على الصعود عليه لارتفاعه ولا على نقبه لإحكامه وقوته، وقوله: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي} أي لخروج يأجوج ومأجوج، {جَعَلَهُ} أي ذلك السد المحكم المتقن، {دَكَّاءَ} أي دكه فانهدم واستوى هو والأرض، {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ} يحتمل أن الضمير يعود إلى يأجوج ومأجوج، وأنهم إذا خرجوا على الناس من كثرتهم واستيعابهم للأرض كلها يموج بعضهم ببعض، كما قال -تعالى-: {حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ}، ويحتمل أن الضمير يعود إلى الخلائق يوم القيامة، وأنهم يجتمعون فيه فيكثرون، ويموج بعضهم ببعض من الأهوال والزلازل العظام، بدليل قوله: {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا * وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا} ".
قلت والاحتمال الأول أقرب؛ لأن الله -تعالى- عقَّب قوله {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ} بقوله: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}، فدل هذا على أن موج بعضهم في بعض يكون قبل النفخ في الصور، وهذا هو الذي قرره ابن كثير في تفسيره، وذكره عن السدي، والله أعلم.

وفيما نقلته من كلام ابن سعدي في تفسيره أبلغ رد على ابن محمود، حيث تعلق بالرسالة التي قد قرر ابن سعدي في الجزء الخامس من تفسيره خلاف ما قرره فيها، وهذا الجزء مطبوع في سنة 1375 من الهجرة في المطبعة السلفية بمصر، وقد أرسل لي المؤلف نسخة منه من حين طبعه وكتب الإهداء إليَّ بخطه، وكان هذا بعد إخراجه للرسالة **التي غلط فيها** في أمر يأجوج ومأجوج بنحو من سبع عشرة سنة، وقد أنكر كبار العلماء في البلاد النجدية ما قرره في رسالته في أمر يأجوج ومأجوج غاية الإنكار، واستدعاه الملك عبد العزيز إلى الرياض بسببها وتهدده وتوعده، وبعد ذلك لم نسمع عنه أنه تكلم في يأجوج ....." (1)

"الإيمان برجل من بني آدم مجهول في عالم الغيب، لا يعلم زمانه ولا مكانه، وهو ليس بملك مقرب ولا نبي مرسل، ولن يأتي

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/327

بدين جديد من ربه مما يوجب الإيمـان بـه، ثم يـترك أمـه يتقـاتلون على حساب تحقيقه والتصديق بـه"، وقـال نحـو ذلـك في صـفحة (58)، وقال في آخر كلامه: "ثم يترك أمتـه يتقـاتلون على التصـديق والتكذيب به إلى يوم القيامة"، وقـال في صـفحة (36): "إن اللـه - سبحانه- في كتابه وعلى لسان نبيه لا يوجب الإيمان برجل مجهـول في عالم الغيب"، ثم ساق بقية الكلام الذي ذكـره في صـفحة (6)، وقال في صفحة (14) وصفحة (15): "وإننا بكتاب ربنا وسـنة نبينـا لفي غنى واسع عن دين يأتينا به المهدي المنتظر، إذ المهـدي ليس بملك مقرب ولا نبي مرسل، وليس ديننـا الـذي جـاء بـه كتـاب ربنـا وسنة نبينـا بنـاقص حـتى يكملـه المهـدي"، وذكـر في صـفحة (43) حـديث أبي سـعيد الـذي فيـه: «المهـدي مـني أجلى الجبهـة أقـنى الأنف»، ثم قال: "ورسول الله - صلى الله عليه وسـلم - مُـنزَّه عن أن يحيل أمته على هذه الأوصاف الموجـودة في أكـثر بـني آدم، ولا يأتي من اتصـف بهـا بكتـاب من ربـه يصـدق قولـه، ولا بـدين جديـد يكمـل بـه دين محمـد رسـول اللـه، وليس بملـك مقـرب ولا نـبي مرسل"، وقال في صفحة (25): "وما هـذا التهالـك في محبتـه- أي محبة المهدي- والدعوة إلا الإيمان به وهو رجـل من بـني آدم، ليس بملـك مقـرب ولا نـبي مرسـل، ولا يـأتي بـدين جديـد من ربـه ممـا يـوجب الإيمـان بـه".
هكذا جازف ابن محمود في إطلاق هذه الكلمات النابية، وكرر ذلـك في سبعة مواضع من رسالته، وزادت بـه المجازفـة في بعض هـذه المواضع، فتحكم على الله -تعالى- ذلك، وتجرأ على الرجم بـالغيب حيث زعم في صفحة (58) أن الرسول لا يترك أمته يتقـاتلون على التصديق والتكذيب بالمهدي إلى يوم القيامة، وما يدريه عمـا يكـون في المستقبل، وقد تقدم الجـواب عمـا ذكرتـه ههنـا من مجازفـات ابن محمـود وتخليطـه مفرقًـا في هـذا الكتـاب.
ومن ذلك أنـه في صـفحة (6) نقـل عن شـيخ الإسـلام ابن تيميـة - رحمه الله تعالى- أنه قال في المنهـاج: "إن الأحـاديث في المهـدي **قد غلط فيها** طوائف من العلماء فطائفة أنكروهـا"، وقـد اعتمـد ابن محمود على قـول الطائفـة الـتي أنكـرت أحـاديث المهـدي مـع علمه بتغليط شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- لمن قال بهذا القـول، وهذا ...." (1)

1) الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، التويجري، حمود بن عبد الله ص/370

"وأخرجه الإمام أحمد (ج6 ص427 -ـ 428) من حديث أبي اليمان أنا شعيب بن أبي حمزة عن ابن أبي حسين، وقال: أنا أنس بن مالك عن أم حبيبة، الحديث.
قال عبد الله -وهو ابن أحمد راوي "المسند" عن أبيه- فقلت لأبي ههنا قوم يحدثون به عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري، قال: ليس هذا من حديث الزهري إنما هو من حديث ابن أبي حسين.
قال أبوعبد الرحمن: الظاهر ترجيح طريق الزهري عن أنس لأن أبا اليمان اعترف **أنه غلط كما** رواه الحاكم عنه، وقد ساقه الحافظ ابن كثير في "النهاية" (ج2 ص209) من رواية البيهقي من طريق الزهري عن أنس ثم قال: قال البيهقي: هذا إسناد صحيح. وقال الحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" (ج4 ص432): رواه البيهقي في "البعث" وصحّح إسناده.
قال أبوعبد الرحمن: ثم تراجعت عن ترجيح طريق الزهري لما اطلعت على كلام الذهبي في "السير" (ج10 ص323) حيث قال: تعين أن الحديث وهم فيه أبواليمان، وصمّم على الوهم لأن الكبار حكموا بأن الحديث ما هو عند الزهري، والله أعلم.
65 - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج5 ص347): ثنا الأسود بن عامر أنا أبوإسرائيل عن حارث بن حصيرة عن ابن بريدة عن أبيه قال: دخل عليّ معاوية فإذا رجل يتكلّم، فقال بريدة: يا معاوية فائذن لي في الكلام. فقال: نعم. وهو يرى أنّه سيتكلم بمثل ما قال الآخر، فقال بريدة: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم يقول: ((إنّي لأرجو أن أشفع يوم القيامة عدد ما على الأرض من شجرة ومدرة)) قال: أفترجوها أنت يا معاوية ولا." (1)
"عليهم الشّفعاء، فيأخذ الرّجل الضبارة (1) فيبثهم على نهر الحياة -أو الحيوان أو الحيا، أو قال: نهر الجنّة- فينبتون نبات الحبّة في حميل السّيل))، فقال النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: ((أو ما ترون الشّجرة تكون خضراء ثمّ تكون صفراء -أو قال: تكون صفراء ثمّ تكون خضراء)) فقال رجل: كأنّ رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم كان من أهل البادية.
الحديث أخرجه أحمد (ج3 ص5)، ورجاله رجال الصحيح.
- وقال ابن خزيمة أيضًا ص (283): حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا المعتمر عن أبيه قال: ثنا أبونضرة عن أبي سعيد الخدري

1) الشفاعة، مقبل بن هادي الوادعي ص/110

قال: خطبنا رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم خطبـةً أراه ذكر طولها، قـال: ((أمّـا أهـل النّـار الّـذين هم أهلهـا لا يموتـون ولا يحيـون، وأمّـا نـاس يريـد الله بهم الرّحمـة فيميتهم فيـدخل عليهم الشّفعاء فيحمل الرّجل منهم الضبارة فيبثهم -أو قال: فيبثّون- على نهر الحياة -أو قال: الحيوان أو نهر الحيـا- فينبتـون نبـات الحبّـة في حميل السّيل)) قال: فقال رسول اللـه صـلّى اللـه عليـه وعلى آلـه وسلّم: ((ألم تروا إلى الشّجرة تكون خضراء، ثمّ تكـون صـفراء، ثمّ تكون خضراء)) قال: يقول القوم: كأنّ رسول الله صلّى اللـه عليـه وعلى آلـــــــه وســــــلّم كــــــــان بالباديـــــــــــة. الحـــــــديث أيضًـــــا رجالـــــه رجـــــال الصـــــحيح.
- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج3 ص11): ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا

---

(1) الضـبارة: الجماعـة، وفي كتـاب التوحيـد: (الصـبارة) -بالصـاد المهملة-، في مواضع **وهو غلط من** النساخ.." [1]

"الفاحشـة، والمغالطـات الظـاهرة، والعـوار الـبين، والـزلات الكثيرة، والحكم غير الصحيح، المبـني على نهج غـير موضـوعي ولا علمي، اللهم إلا ما يبدو بأن فيه إغضاباً لجهة تـأذى منهـا مؤلفـه، أو إرضـاء جـان رضـي عنـه. اللهم لا تجعلنـا من الـذين يسـيئون الظن بعبادك - وإن بعض الظن إثم - ولا تجعلنا من الظـالمين في الحكم، فشـغلني هـذا الكـتيب وألهـاني عمـا كنت في صـدده من البحث والتنقيب في الكتب الإسماعيلية والوثائق الفاطمية، ولم يبـق بيـني وبين المغادرة من مصر إلا ليلة واحدة حيث أنوي السـفر منهـا إلى تـونس، ومن تـونس إلى المغـرب، مـاراً على اسـكوريال بأسـبانيا، وبــاريس بفرنســا إلى لنــدن بــإنجلترا، وراء مقصــدي وهــدفي. ولكنني لم أشأ أن أخرج من مصـر ولا أفي بحقهـا، ولا أتطـرق إلى هـذه الرسـالة الـتي أرى من الـواجب الـديني والمحتم العلمي بـأن أتطرق إليها ولو تطرقاً طفيفاً يسيراً، وأن لم بها ولو إلمامة خفيفـة سريعة، فأجلت سفري يومين لعل الله أن يوفقني لأن أوفي للدكتور وافي حقه، وأنبه على أخطائه التي وقع فيها فضيلته بدون قصد ولا عمد منه - إن شاء الله -. ولو أنني لا يحضرني في هذه الغربة كثير من المراجـع والمصـادر إلا أن أملي وثقـتي باللـه كبـيران بأنـه لا

---

1) الشفاعة، مقبل بن هادي الوادعي ص/158

ينقصني في الرد عليه شيء أحتاج إليه بفضله ومنه وإحسانه. وإنني لأحاول في هذه العجالة ألا ينفلت زمام قلمي من يدي، وألا أكون إلا واقعياً موضوعياً في تحري الحقيقة وتبيينها لفضيلة الدكتور، ولمن قرأ رسالته، وللناس أجمعين، بدون تعصب ولا تحيز، وسوف أقسم البحث حسب تقسيم الدكتور في رسالته، وأضيف قبله فصلاً واحداً أبين فيه أخطاء فضيلته البديهية التي وقع فيها، وإنني لمستغرب فعلاً كيف أنها صدرت عنه. وسبحان الذي لا ينسى، وما من كاتب إلا وقد أخطأ، وما من قائل غلا **وقد غلط ولغا**، وما من ناطق إلا وقد ضل واهتدى، اللهم إلا المعصومين من خلقه، أنبياء الله ورسله، الذين ختمهم بخاتم المعصومين، سيد المرسلين محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم -، المشهود له بالعصمة في قوله تعالى: {وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى} (1).

(1) سورة النجم الآية3، 4." (1)

"فجعلوا الإرادة في الهداية والإضلال للعبد لا لله وركبوا في ذلك **أفحش غلط وأحول** كلام. والإرادة لا تجوز أن تكون للعبد وقد وليها اسم الله وهو مرفوع بإجماع القراء، ولو كان أحد منهم نصب الله لكان أقرب من المعنى الذي أراده وإن كان لا يجوز أيضاً لأنه يضم في الكلام (من) فيكون معناه من يريد من الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ثم يحذف (من) وينصب الله لما نزع حرف الصلة كما يقال (من يسرق القوم مالهم يقطع) أي يسرق من القوم مالهم وهذا ليس يجوز إلا مع حروف معدودة محكية عن العرب، لا نحمل عليها غيرها ونقيسه عليها. وقالوا في قوله تعالى: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس} دفعنا وألقينا واحتج من احتج منهم بقول المثقب العبدي حكاية عن ناقته:

تقول إذا ذرأت لها وضيني ... أهذا دينه أبداً وديني

وهذا جهل باللغة وتصحيف وإنما هو (درأت) بالدال غير المعجمة والله يقول: {ولقد ذرأنا} بالذال وأحسبهم سمعوا بقول العرب (أذرته الدابة عن ظهرها) أي ألقته فتوهموا أن ذرأنا من ذلك.." (2)

---

(1) الرد على الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه بين الشيعة وأهل السنة، المؤلف غير معروف ص/29

(2) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة، المؤلف غير معروف ص/27

"منجوك وأهلك إلا امرأتك ، فخص المرأة بالهلاك ، وأنزل خبرا مخرجه مخرج عام ، ومعناه خاص ، فقال إلا آل لوط نجيناهم بسحر ، فعقل المؤمنون عن الله أنه لم يعن امرأة لوط بالنجاة ، لما قدم فيها من الخبر الخاص بالهلكة ، وكذلك حين قدم في نفسه خبرا خاصا ، فقال وتوكل على الحي الذي لا يموت . ثم قال كل نفس ذائقة الموت لم يكن لأحد أن يتوهم على الله أنه عنى نفسه ، وكذلك حين قدم في قوله خبرا خاصا ، فقال إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ، فدل على قوله باسم معرفة وعلى الشيء باسم نكرة فكانا شيئين متفرقين ، فقال إذا أردناه ولم يقل : إذا أردناهما ولم يقل أن يقول لهما ثم قال كن فيكون ، ففرق بين القول والشيء المخلوق . ثم قال خالق كل شيء ، فعقل أهل العلم عن الله أنه لم يعن قوله في جملة الأشياء المخلوقة حين قدم فيه خبرا أنه خلق الأشياء بقوله ، **وإنما غلط بشر** يا أمير المؤمنين ومن قال بقوله بخاص القرآن وعامه . قال عبد العزيز : » ثم أقبلت على المأمون ، فقلت : يا أمير المؤمنين إن بشرا خالف كتاب الله وسنة رسوله ، وإجماع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم@." (1)

"إلى غيرها خالية من دعواكم وهذه تصانيف فقهاء المسلمين الذين تدور عليهم الفتيا قديما وحديثا في شرقي البلاد وغربيها فقد صنف المسلمون على مذهب مالك تصانيف لا تحصى، وكذلك مصنفات علماء المسلمين على مذاهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من فقهاء المسلمين، كلها مشحونة بالذب عن الغناء وتفسيق أهله، فإن كان فعله واحد من المتأخرين فقد أخطأ ولا يلزم الاقتداء به، وترك الاقتداء بالأئمة الراشدين ومن هنا زل من لا بصيرة له يحتج عليهم بفعل الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين ويحتجون علينا بالمتأخرين، سيما وكل من يرى هذا الرأي الفاسد خلو من الفقه عاطل من العلم لا يعرف مأخذ الأحكام ولا يفصل الحلال من الحرام ولا يدرس العلم ولا يصحب أهله ولا يقرأ مصنفاته ولا دواوينه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ما استرذل الله عبدا إلا حظر عليه العلم، فمن هجر أهل العلم والحكمة وانقضى عمره في مخالطة أهل اللهو والبطالة كيف يؤمن على هذه المسألة وغيرها {وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا

1) الإبانة الكبرى لابن بطة، المؤلف غير معروف 6/240

الله} فيا من رضي لدينه ودنياه ووتوثق لآخرته ومثواه باختيار مالك بن أنس إن كنت على مذهبه أو باختيار أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن كنت على مذهبهم، كيف هجرت اختيارهم في هذه المسألة وجعلت إمامك فيها لشهواتك وبلوغ أوطارك ولذاتك {وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون} اهـ.

وفي كتاب ابن حجر الهيتمي القسم الثالث عشر المعازف والأوتار كالطنبور والعود والرباب والكمنجة والسنطير وغير ذلك من آلالات اللهو المشهورة عند أهل اللهو والسفاهة والفسق، وهذه كلها محرمة بلا خلاف، ومن حكى فيها خلافا **فقد غلط أو** غلب عليه هواه حتى أصمه وأعماه ومنعه هداه." (1)

"قال: الصوفي من استصفاه الحق لنفسه توددا) (1).

وقريبا من ذلك قال قبله صوفي فارسي آخر , وهو عبد العزيز بن محمد النسفي: إن التصوف مأخوذ من الصفوة (2).

ولقد ذكر في أصل التصوف واشتقاقه أقوال أخرى , منها ما ذكرها الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي , والإمام ابن تيمية , عند ذكرهما التصوف والصوفية , واللفظ الأول:

(قد ذهب قوم إلى أن التصوف منسوب إلى أهل الصفة. وإنما ذهبوا إلى هذا لأنهم رأوا أهل الصفة على ما ذكرنا من صفة صوفة في الإنقطاع إلى الله عز وجل وملازمة الفقر فإن أهل الصفة كانوا فقراء يقدمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالهم أهل ولا مال فبنيت لهم صفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل أهل الصفة. والحديث بإسناد عن الحسن. قال بنيت صفة لضعفاء المسلمين فجعل المسلمون يوصلون إليها ما استطاعوا من خير. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيهم فيقول: السلام عليكم يا أهل الصفة. فيقولون: وعليك السلام يا رسول الله. فيقول كيف أصبحتم. فيقولون بخير يا رسول الله. وبإسناد عن نعيم بن المجمر عن أبيه عن أبي ذر قال كنت من أهل الصفة وكنا إذا أمسينا حضرنا باب رسول الله صلى الله عليه وسلم , فيأمر كل رجل فينصرف برجل فيبقى من بقى من أهل الصفة عشرة أو أقل فيؤثرنا النبي صلى الله عليه وسلم بعشائه فنتعشى فإذا فرغنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ناموا

1) الأجوبة الكافية عن الأسئلة الشامية، المؤلف غير معروف ص/93

في المسـجد.

قال المصنف: وهؤلاء القوم إنما قعدوا في المسجد ضرورة. وإنمـا أكلوا الصدقة ضرورة. فلما فتح اللـه على المسـلمين اسـتغنوا عن تلك الحال وخرجوا , ونسبة الصوفي إلى أهل **الصـفة غلـط لأنه** لو كان كذلك لقيـل صـفي , وقـد ذهب إلى أنـه من الصـوفانة وهي بقلة رعناء قصيرة. فنسبوا إليهـا لاجـتزائهم بنبـات الصـحراء وهـذه **أيضا غلط لأنه** لو نسبوا أليها لقيـل صـوفاني. وقـال آخـرون هـو منسوب إلى صوفة القفا. وهي الشـهرات النابتـة في مـؤخرة كـأن الصـوفي عطـف بـه إلى الحـق وصـرفه عن الخلـق) (3).

(1) نفحات الأنس (الفارسي) للجامي ص 12 إيران 1337 هجـري شمسـي.
(2) كشف الحقائق لعبد العزيـز النسـفي بتحقيـق وتعليـق الـدكتور أحمـد مهـدوي ص 120 ط طهـران 1359 هجـري قمـري.
(3) تلـبيس ابليس لابن الجـوزي المتـوفى 597 ص 157 دار القلم بيروت , أيضـا الصـوفية والفقـراء لشـيخ الإسـلام ابن تيميـة ط دار الفتح القاهرة 1984 م , أيضا تاريخ التصـوف في الإسـلام للـدكتور قاسم غـني ترجمـة عربيـة صـادق نشـأت ص 60 ,ـ 61 ط مكتبـة النهضة المصرية.." [1]

"وقبل أن نتعمق في هذا نريد أن نضع النقـاط على الحـروف , كي لا يتوهم المتوهم أننا نلزم القوم على ما لا يتقولونه ويعتقدونه. فنثبت من كتبهم أنفسهم , وبعباراتهم هم ما يبرهن قولنـا , فيقـول الشـيخ الأكـبر للصـوفية رادّا على الغـزالي:

إن **الغـزالي غلـط في** التفريـق بين نـزول الملـك على النـبي والـوليّ , مـع أن النـبي والـوليّ كلاهمـا يـنزل عليـه الملـك (1).

وقـد ذكـر الشـعراني أيضـا بقولـه:

(فإن قلت: قـد ذكـر الغـزالي في بعض كتبـه: إن الفـرق بين تـنزّل الوحي على قلب الأنبياء وتنزله على قلوب الأولياء نـزول الملـك , فإن الوليّ يلهم ولا ينزل عليه ملك قط , والنبي لا بد له في الوحي من نـزول الملـك بـه , فهـل هـذا صـحيح؟ فالجواب كما قاله الشيخ في البـاب الرابـع والسـتين وثلاثمائـة: أن

[1] التصوف - المنشأ والمصادر، المؤلف غير معروف ص/31

ذلك غلط ... قال الشيخ: **وسبب غلط الغزالي** وغيره في منع تـنزل الملـك على الـوليّ عـدم الـذوق , وظنهم أنهم قـد علمـوا بسلوكهم جميع المقامات وفلما ظنوا ذلك بأنفسهم ولم يـروا ملـك الإلهام نزل عليهم أنكروه , وقـالوا: ذلـك خـاص بالأنبيـاء , فـذوقهم صحيح وحكمهم باطل , مع أن هؤلاء الذين منعوا قائلون بـأن زيـادة الثقـــــة مقبولـــــــة , وأهـــــل اللـــــــه كلهم ثقـــــات.

قال: ولو أن أبا حامد وغـيره اجتمعـوا في زمـانهم بكامـل من أهـل الله وأخـبرهم بتـنزل الملـك على الـوليّ لقبلـوا ذلـك ولم ينكـروه. قــــال: وقــــد نــــزل علينــــا ملــــك فللــــه الحمــــد) (2). ولا نــــدري كيــــف يــــرد على الغــــزالي وهــــو القائــــل:

(ومن أول الطريق تبتدئ المكاشفات والمشاهدات , حتى أنهم في يقظتهم يشــاهدون الملائكــة , وأرواح الأنبيــاء , ويســمعون منهم أصـــــــــــواتا , ويقتبســــــــــون منهم فوائــــــــــد.

ثم يرتقي الحال من مشـاهدة الصـور والأمثـال إلى درجـات يضـيق عنهـــــــــــــا نطـــــــــــــاق النطـــــــــــــق) (3).

---

(1) الإبريــــز لعبــــد العزيــــز الــــدباغ ص 151 ط مصــــر.
(2) اليواقيت والجواهر في بيان عقائـد الأكـابر للشـعراني ج 2 ص 85 ط مصـــــــطفى البـــــابي الحلـــــبي القـــــاهرة.
(3) المنقـذ من الضـلال للغـزالي ص 127 المنشـور في مجموعـة مؤلفات الدكتور عبد الحليم محمود ط دار الكتـاب اللبنـاني بـيروت الطبعـة الأولى 1979 م. أيضـا المنقـذ من الضـلال ص 50 بنجـاب الباكستان.." [1]

"المقصــــــــود بالكراهــــــــة في كلام الســــــــلف
قال الإمام الشوكاني: «والمكروه يقال بالاشتراك على أمور ثلاثـة: الأول: على ما نهي عنه نهي تنزيه، وهو الذي أشعر فاعله أن تركـه خير من فعله، الثاني: على ترك الأولى، الثالث: على المحظور وهو المحـــــــــــرم». (إرشـــــــــاد الفحـــــــــول، ص 6).
قال الإمام ابن القيم: «قال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: لم يكن

---

1) التصوف - المنشأ والمصادر، المؤلف غير معروف ص/163

من أمـر النـاس ولا مَنْ مضـى من سـلفنا، ولا أدركتُ أحـدًا ممن أقتـدي بـه يقـول في شـيء: «هـذا حلال، وهـذا حـرام» ومـا كـانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره كذا ونرى هـذا حسـنًا، فينبغي هذا، ولا نـرى هـذا، ورواه عنـه عـتيق بن يعقـوب، وزاد: ولا يقولون حلال ولا حرام، أمَا سمعت قول الله تعالى: {قُـلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلاَلًا قُـلْ آللـهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ} (يونس: 59) الحلال مـا أحلـه الله ورسـوله، والحـــــــــرام ماحرمـــــــــــه اللـــــــــــه ورســــــــوله.

قلت (القائل الإمـام ابن القيم): **وقد غلـط كثـير** من المتـأخرين من أتبـاع الأئمـة على أئمتهم بسـبب ذلـك، حيث تـورع الأئمـة عن إطلاق لفـظ التحـريم، وأطلقـوا لفـظ الكراهـة، فنفى المتـأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة لفظ الكراهة، ثم سـهل عليهم لفـظ الكراهة وخفّت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز بـه آخـرون إلى كراهـة تـرك الأولى، وهـذا كثـير جـدًا في تصـرفاتهم».

ثم ذكر الإمام ابن القيم أمثلـة كثـيرة منهـا قـول الإمـام أحمـد: «لا يعجبني أكل ما ذبح للزهـرة ولا الكـواكب ولا الكنيسـة وكـل شـيء لغير الله، قال الله - عز وجل -: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللـهِ بِـهِ}» (المائـدة: 3)،ثم قـال الإمـام ابن القيم: «فتأمل كيف قال: «لا يعجبـني» فيمـا نَصّ اللـه ـ سـبحانه ـ على تحريمــه واحتج بتحــريم اللـــه لـــه في كتابـــه» ا. هــ. (إعلام المـــــــــــــــــــــــــوقعين 1/ــــــــــــــــــــــــــــــــــ 40).

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -: «وأما كلام العلمـاء فـإنهم وإن أطلقوا الكراهية في الأمور المنهي عنها لا يعنون بها كراهية التنزيـه فقط، وإنما هذا اصطلاح المتأخرين حين أرادوا." [1]

" فإذا عرفت هذا فانظر كيف يمكن أن يتغير المـني المسـتوي إلى تلك الأمور المختلفة المحكمة البديعة الاحكام العجيبـة الصـنعة وهل ذلك إلا بمنزلة تجويز أن يصير المداد مصـحفا معربـا **لا غلط فيه** ولا لحن بطبع المداد من غير كـاتب عـالم بـل احكـام الانسـان أبلغ وأعجب وقد رأيت كم جمع في الأنملة الواحدة من الاصابع من الاشياء المختلفة فوضع فيها جلـدا ولحمـا وعصـبا وشـحما وعروقـا ودما ومخا وعظما وبلة وظفرا وشعرا وبضعة عشر شيئا غـير ذلـك كل واحد منها يخالف الآخر قدرة وحياة واستواء وارتفاعـا وانحـدارا

1) كشف شبهات الصوفية، المؤلف غير معروف ص/19

وخشونة ولينا وحرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة وصلابة ورخاوة ثم خلق في بعضها الحياة دون بعض كالشعر والظفر والعظم وجعلها مدركة لأمور شتى كالحرارة والبرودة واللين والخشونة والقلة والكثرة والرطوبة واليبوسة ومن لطيف الحكمة فيها اختلافها في الطول والقصر حتى تستوي عند القبض على الأشياء فتقوى بالاستواء وهذا مما تخفى فيه الحكمة جدا أعني كون الاختلاف في ذلك سبب الاستواء عند القبض ولذلك خصت بالذكر في قوله تعالى بلى قادرين على أن نسوي بنانه فتبارك الله أحسن الخالقين

وقد أشار الله تعالى إلى بطلان مذهب الطبائعيين بهذا المعنى ونبه عليه سبحانه وتعالى حيث قال في كلامه الكريم وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان تسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون وآخر الآية دليل على أن العقل يدرك بذلك بطلان قول أهل الطبائع

ومما يدل عليه عافية كثير من المرضى بعد غلبة العلة وقوتها وضعف أسباب العافية ويأس الطبيب من العلاج فقد ذكر الأطباء أن الطب لا ينفع في بعض تلك الأحوال فيتأمل ذلك كثيرا ففيه شفاء لما في الصدور وقد وقعت في ذلك فقلت فيه ." (1)

" منها أنه ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله قال نضر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه وفي رواية فرب حامل فقه غير فقيه وثبت أن الفتنة وقعت بين الصحابة ما لها سبب إلا اختلافهم في الفهم وثبت في الصحيح أن عدي بن حاتم الصحابي رضي الله **عنه غلط في** معنى قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود وجعل تحت وسادته عقالين أسود وأبيض فقال له رسول الله إنك لعريض القفا أو عريض الوساد وثبت في الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما لما روى حديث الميت يعذب ببكاء أهله قالت عائشة ما كذب ولكنه وهل أي أخطأ في فهم ما سمع

وفي الصحيح عنه أيضا أن رسول الله قال أرأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدا خرجه البخاري ومسلم وزاد فيه الترمذي وأبو داود قال ابن عمر فوهل الناس في مقالة رسول الله فيما يتحدثونه من هذه

(1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/49

الأحاديث يعني حسبوه أراد القيامة وفي المستدرك عن علي عليه السلام نحو هذا

وأوضح من هذا كله أن النبي شرط التعمد فقال من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وهو حديث متواتر فلولا جواز الخطأ ما كان لذلك فائدة وثبت أيضا أن عمر رضي الله عنه شك في حديث فاطمة بنت قيس لمثل ذلك بل شك في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه في التيمم لخوف الوهم فان عمارا لا يتهم بتعمد الكذب ولذلك أذن له في روايته مع شكه في صحته وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة أو فهم أوتيه رجل فدل على التفاوت في الفهم ويدل عليه من كتاب الله قوله سبحانه ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما

يوضح ذلك أنه قد اشتد اختلاف العلماء في أمرين أحدهما رواية الحديث بالمعنى حيث يستيقن الترادف والاستواء المحقق في العموم والخصوص والخفاء والجلاء وأن لا تنقل اللفظة المشتركة إلى لفظة غير مشتركة ولا ." (1)

" الغلط يحكم به لوجب كفر ذلك الغالط وتكفيرنا له لأجل غلطه وعكسه ما أراد ونجعله مذهبا له

الوجه الخامس أنه لو قدر ما لا يتقدر من ورود حديث صحيح بذلك الغلط لم يدل على مخالفة جميع ما عارضه من الأدلة القاطعة والحجج الساطعة لأنه محتمل لموافقتها فانه لم يصرح فيه بأنه ينشيء للنار خلقا لا ذنوب لهم ولا قال فيدخلهم النار قبل أن يذنبوا ويستحقوا العذاب وإذا لم ينص على ذلك وجب تقدير ذلك لموافقة سنة الله تعالى التي لا تبديل لها ولا تحويل وذلك على أحد وجهين إما أن يكون هؤلاء الذين أنشأهم الله لها هم قوم من كفار بني آدم الذين تقدم كفرهم وقدم ادخارهم لها بعد كفرهم وسمى اعادتهم لها انشاء لأنها انشاء حقيقي لصورهم وردهم على ما كانوا أو لأنه كان قد أعدمهم وهذا اختيار كثير من أهل السنة بل من الأشعرية فقد نص عليه ابن بطال في شرح البخاري في شرح هذا الحديث فأصاب في وجه وأخطأ في وجه أما صوابه ففي تنزيهه الله تعالى مما توهمه غيره جائزا على الله سبحانه وأما خطأه ففي إيهامه أن الحديث صحيح وهو مقلوب بغير شبهة وإنما

(1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/134

خفي ذلك عليه لأنه لم يكن من أئمة الحديث وإنما كـان من علمـاء الفقه والكلام وإما أن يكون اللـه تعـالى خلـق للنـار خلقـا مسـتأنفا فكلفهم بعد خلقهم فكفروا فاستحقوها كمـا ورد في بعض أحـاديث الاطفال وفي هذا مباحث قد استوفيت هنالك وإمـا أن يكـون خلـق لها خلقا لا يتـألم بهـا أو يتلـذذ بهـا أو من الجمـادات كمـا قـال اللـه تعالى وقودها الناس والحجارة وجاء فيها بضـمير العقلاء لأنهم بـدل منهم كما قال يوسف عليه الصـلاة و السـلام إني رأيت أحـد عشـر كوكبـا والشـمس والقمـر رأيتهم لي سـاجدين أو لغـير ذلـك ومـع الاحتمـال بعض هـذه الوجـوه في **بيان غلـط بعض** الـرواة الـذي قامت الأدلة على غلطـه كيـف يعـدل إلى ظـاهره ويسـمى صـحيحا ويحتج به مثل المهلب وصاحب القواعد وغيرهما فالله المستعان ." (1)

" نصـيب العبـد من الفعـل وحظـه وأثـر قدرتـه أمـرا آخـر غـير المعاصـي والقبـائح وغـير الخلـق والايجـاد فهـذا شـيء لا يعقـل ولا يتصور فان ظن أن ذلك يصح على المذهب الأول من مـذاهب أهـل السنة وهو مذهب من لا يميز أثر قـدرة العبـد بالـذات **فقد غلـط وأفحش** في الجهل فقد ذكرنا قبـل أنهم يمـيزون بينهمـا بـالوجوه والاعتبارات وأنهم لا يميزون بينهما بالذات ومعنى ذلك أنهم يقولون أن العبـد فعـل مقـدوره على جهـة المخالفـة لمـولاه غـير مسـتقل بنفسه فكان من هذا الوجـه معصـية والـرب عـز و جـل فعـل ذلـك المقدور بعينه مستقلا على وجـه الامتحـان والابتلاء لحكمتـه البالغـة وحجته الدامغة فلذلك يشتق له تعالى من فعله ذلك من الاسماء ما لا يشـــتق لعبـــده من نحـــو الخـــالق المبـــدع الحكيم المبتلي في المعاصي المعين في غيرها ويشتق للعبد من ذلك المقدور بعينه ما يسـتحيل على اللـه تعـالى من الظـالم الفاسـق العاصـي الخـبيث العـاجز المفتقـر ونحـو ذلـك فلـو لم تفـترق الافعـال بـالوجوه والاعتبارات لم تفترق الاسماء المشتقات مـع فـرض اتحـاد الوجـوه والذات جميعا فان كـان أراد بـذلك الترجمـة عن كتـاب اللـه تعـالى وسنة رسوله وأصول الأشياء فكان يلزمـه الاقتصـار على عبارتهمـا فانها أصح وأشرف وأبرك وأسلم وإن كان أراد الترجمة عن مذهب الأشـعرية فقـد عظمت جنايتـه عليهم فـان الرجـال صـرحوا بـأن الأفعال لا تضـاف إلى اللـه تعـالى إلا خلقـا وإيجـادا وابـداعا وذواتـا

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/221

وأعيانا مجردة عن الوجوه التي تعلق بها قدر العباد ويوقعونها عليها فتكون لأجلها معاصي قبيحة مستلزمة للـذم والنقص في المنهيـات وللذلة والخضوع في العبادات وللافتقار والحاجة إلى الله تعالى في التمام وقضاء الحاجات ونحو ذلك ممـا لا يجـوز على بـارئ البريـات فكيف نجعلها من الله تعـالى حيث تكـون واقعـة على هـذه الوجـوه والاعتبارات ولولا تنزيههم لله تعالى ما تكلفـوا القـول بالكسـب ولا فارقوا أهل الجبر وردوا عليهم وترفعوا عن خسيس مقامهم وشنيع ضلالهم

ولـو كـانت المعاصـي من اللـه تعـالى كـان عاصـيا وقـد تمـدح بالمغفرة ولا تصح المغفرة منه لنفسه ولا لمن ليست الـذنوب منـه قطعا ولذلك قال تعالى وآخـرون اعـترفوا بـذنوبهم فمـدحهم بـذلك وصح في سيد ." (1)

" بل من كل وجه إلا ما اقتضته الحكمة من خلق المختارين لـه واقدارهم عليه وتقدير وقوعه منهم للحكمة البالغة والحجة الدامغة

وفي القرآن الكثـير ممـا يقـوم مقـام هـذا لكن بغـير لفـظ من كقوله تعالى فانه فسوق بكم ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقـد ذكـرت في العواصـم من ذلـك خمسـة وعشـرين نوعا وذكرت هنـاك من الأحـاديث الصـحيحة الشـهيرة قـدر خمسـة عشر حديثا ونسبتها إلى رواتها من الصحابة ومن خرجها من الأئمـة مثل حديث التثاؤب من الشـيطان وحـديث إن تقليب الحصـى وقت الخطبة في الجمعة من الشيطان وحديث إن تفرقكم في الشـعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان وحديث الاناة من الله والعجلة من الشيطان وحديث كل مولود يولد على الفطرة وإنمـا أبـواه يهودانـه وينصرانه ويمجسانه وحديث الرؤيا الصالحة من اللـه تعـالى والحلم من الشيطان رواه الجماعة عن أبي قتـادة ولمسـلم مثلـه بـل أبين عن أبي هريرة وروى البخاري والنسـائي مثـل ذلـك عن أبي سـعيد الخدري وقال إنما هي من الشيطان بالحصر وخرج ابن ماجــة وابن عبد البر في التمهيـد مثـل حـديث أبي هريـرة عن عـوف بن مالـك وكلها مرفوعة إلى النبي وإنما تواترت النصوص في الرؤيا أكثر من غيرها لأن الأمر يشتبه فيها هل هي من الله تعالى أو من الشـيطان ولا يتميز إلا بالنص وأما الفـواحش والقبـائح الصـادرة من المنهـيين عنهـا المـذمومين عليهـا فلم يشـتبه الامـر في ذلـك حـتى يرتفـع

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/300

الاشتباه فيه بالنصوص ولو وقـع في **ذلك غلـط في** ذلـك العصـر لتواترت النصوص في الرد على صاحبه
وإنما أوضحت رواة أحاديث الرؤيا وحدها كيلا يتوهم أنه حـديث واحد ومن ذلك حديث المستحاضة وقوله فيه إنمـا ذلـك ركضـة من الشيطان قال ابن الأثير في نهايته والمعنى أن الشـيطان قـد وجـد سبيلا إلى التلبيس عليها في أمـر دينهـا ذكـره في خـرف الـراء مـع الكاف وعندي فيما قاله نظر لأنه لو أراد ذلـك لقـال إنمـا ذلـك من الشيطان ولم يذكر أنه ركضة من ولا مـانع من تمكينـه من ركضـته بعض العروق حتى تنقطع ليلبس بذلك عليها أمر دينها ." (1)
" وشمر به حمدويه والأنباري وأحمـد بن الحسـن الكنـدي وأبـو عمــرو الزاهــد والخطــابي والهــروي والأزهــري والزمخشــري والأصفهاني وابن الجوزي قال وغـير هـؤلاء من أئمـة اللغـة والنحـو والفقه ولكن لا معنى لتسمية الافعال مخلوقـة بهـذا المعـنى أعـني إيجاب اعتقاد ذلك على كل مسلم وإيهام اختصاص أهـل السـنة بـه لوجهين أحدهما أنه لا ثمرة له لا خلافية ولا وفاقيـة وإنمـا هـو مثـل تسميتها معلومة ومكتوبة وثانيهمـا أن عبـارات الكتـاب والسـنة هنـا وردت بألفاظ بينة المعاني غير مشـتركة بين مـا يصـح ومـا لا يصـح وقد أجمعت الامة على أنه لا تجوز الرواية بالمعنى والتبديل لألفاظ المعصوم إلا عند الاسـتواء والمعلـوم بـاليقين حـتى لا يجـوز تبـديل الخفي بالجلي ولا العكس ولا الظاهر الظني بالنص القاطع ولا ما لا اشتراك فيه بالمشترك ولا العكس
الوجه الثاني ما تقدم الآن من إعتبار مـا تجب كراهيتـه ويحـرم الرضـى بـه في دقـائق هـذه المسـألة ومضـائقها فانـه مـيزان حـق ومعيار صدق وأنت إذا اعتبرته هنا وضح لك الصـواب وانكشـف لـك الارتياب فانه يجب الرضى بخلق الله تعالى الذي هو فعله بالاجمـاع فلـو كـانت المعاصـي من حيث هي معـاص خلقـا لـه وفعلا وجب الرضى بها وفاقا لكن الرضى بها حرام بالنصـوص الجمـة والاجمـاع المعلـوم من الجميـع وهـذا وجـه واضـح لا غبـار عليـه ولا ريب فيـه والحمد لله رب العالمين
الوجه الثالث إن أهل السنة كلهم قد وافقوا على أن أفعالنـا لا تسمى مخلوقة من حيث نسبت الينـا وإنمـا تسـمى بـذلك من حيث نسبت إلى الله تعالى ففارقوا الجبرية في المعـاني مفارقـة بعيـدة

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/303

وقاربوهم في العبارات مقاربة كثيرة **حتى غلط عليهم** خصومهم بسبب ذلك ونسبوهم إلى الجبر فينبغي منهم وممن ينصـر مـذهبهم تجنب العبارات التي توهم مذهب الجبريـة ليتم بـذلك نـزاهتهم منـه حـتى لا يحتج عليهم بتلـك العبـارات جـبري ولا معـتزلي ولا يغلـط بسببها عامي ولا سني فقد وقـع بسـببها خبـط كثـير وغلـط فـاحش وقد قال الله تعالى لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا لمـا وقـع في أحـد اللفظين من المفسدة دون اللفظ الآخر فلنتكلم مع كـل فرقـة من فرقهم ." (1)

" أم الكتاب والمقصود الأول باجماع الحكماء والسـلف الصـالح كما تقدم في إثبات حكمة الله تعـالى وإن الخـبر هـو المـراد لذاتـه والمراد الأول كما بسط في أواخر حـادي الأرواح فينظـر فيـه فانـه من أنفس المصنفات في ذلك والخوف إنما وجب لأمر عارض وهـو خوف فساد العبد وغلبة هواه عليه فجعل وازعـا لـه عنـه أو صـارفا ولذلك كره عند أمان المعصية عند الـنزع وتـرقب لقـاء اللـه تعـالى وقال وآله لا يمـوتن أحـدكم إلا وهـو يحسـن الظن بربـه فعلى قـدر الخوف من الوقوع في المعاصي يحسن تقوية الخـوف من العـذاب ولا شك في غلبة الهوى للابتلاء فيجب تقوية الخوف واللجأ إلي الله تعالى في ذلك وهو نعم المعين

ثم إن هذه المسألة مما لا تجب معرفتها على كـل مكلـف لكن من عرف الحق فيما لا يجب لم يحل له جحده ولا يصـح أن يسـمى جحده احتياطا وإن كان قد سوغ كتمه في هـذه المسـألة في بعض المواضـع حيث يخـاف منـه مفسـدة كمـا ورد في بعض الاخبـار ولا يجوز أن يقال أنه مفسدة مطلقا لأن ذلك يكون ردا على الله تعالى وعلى رسوله وآله وقد سـمعه أصـحابه والتـابعون من أصـحابه ولم يفسدوا به بل قد بشر بالجنة منهم جماعـة بأسـمائهم فلم يفسـدوا بذلك فمن فسد فبسوء اختيـاره ونسـبته لفسـاده إلي بشـرى اللـه ورسوله وحسني أسمائه جناية أعظم من جنايته وذلـك بمنزلـة من يقول من الخوارج إن اثبات الصـغائر مفسـدة أو بمنزلـة من يقـول إن قبول التوبة مفسدة

فان قيل إن الرجاء يؤدي إلي تجويز أن الايمان قـول بلا عمـل وأن الجنـة تـرجى بغـير اسـتحقاق لهـا بالعمـل ولاول مـذموم عنـد

---

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/312

الجمهور والثاني خلاف النص في قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون

فالجواب أن **هذا غلط فاحش** لأن القول من الاعمال نصا وإجماعا إذ لا خلاف معتبر إن النار لا تدخل بغير عمل ونصوص القرآن في ذلك لا تحصى وإن الشرك بالقول عمل موجب لعذاب النار فمن قال بذلك كيف يستطيع ان ينكر أن يكون التوحيد عملا مثل ما ان الشرك عمل هذا مع ما ورد في الحديث الصحيح أن لا إله إلا الله أفضل العمل وأجمعت ." (1)

" حسان من الميزان على هدبة بن خالد أحد رجال البخاري ومسلم أنه يقول عن شعبة بن الحجاج على جلالته أنه يرى الارجاء دع عنك الرجاء بل ذكر الذهبي في ترجمة الفضل بن دكين عن ابن معين أن الفضل إذا قال في رجل كان مرجئا فانه صاحب سنة لا بأس به وإذا أثنى على رجل أنه جيد فهو شيعي قال الذهبي هذا القول من يحيى يدل على أنه كان مائلا إلى الارجاء وهو خير من القدر بكثير

قلت وهو يحتمل ان ابن معين يعني أن الفضل كان يسمي الرجاء ارجاء تحاملا على أهل السنة أو عدم معرفة بالفرق بينهما كما هو عمل كثير من المتأخرين بل هذا الاحتمال أقوى والالزم أن يكون ابن معين يعتقد أن الارجاء مذهب أهل السنة كلهم وهذا باطل بالضرورة فقد رد كل واحد من أهل دواوين الاسلام الستة على المرجئة في كتبهم المشهورة

وأما أول من تكلم فيه فقيل ذر بن عبد الله كما تقدم عن أحمد وقيل الحسن بن محمد بن الحنفية كما في الملل والنحل وفي تهذيب المزي وفي غيرهما وفي البخاري ومسلم عن ابن مسعود ما يقتضي أنه تكلم فيه فان فيهما عنه قال رسول الله وآله كلمة وقلت الثانية قال من مات يشرك بالله دخل النار وقلت من مات لا يشر بالله دخل الجنة وفي رواية فيهما أنه يرفع ذلك إلى رسول الله وآله ذكرهما ابن الأثير في جامعه ونسب ذلك الشهرستاني إلى سعيد بن جبير وجماعة غير من ذكرت هنا والله أعلم من يصح عنه الارجاء **ومن غلط عليه** في تسمية الرجاء ارجاء فان الرجاء هو القول بان الله تعالى لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على الاجمال في المغفور لهم لا في

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/364

المغفور كما أوضحته في العواصم وجودت الكلام على هذه الآية في أكثر من كراس كبير

وأما الارجاء فهو القول بأن الله تعالى يغفر ما دون ذلك لأهل التوحيد قطعا وحملوا وحملوا الأحمال على أنه جاء لاخراج مغفرة الكبائر التي دون الشرك للمشركين فانه لو لم يجمل ذلك بالشرط المذكور لزم ذلك وزعموا أن بيان ذلك ورد في السنة وأن الخوف صحيح ولكن زعموا أنه لسوء الخاتمة ." (1)

" يكون مؤثرا في عدم استوائهما في الحكم ولم يقم دليل قاطع على أنه وصف ملغى لا تأثير له وبيان ذلك أنهم قالوا أن المبتدعة حين غلطوا في صفات الله تعالى فقد عبدوا غير الله فيكون قياسا على المشركين فان بعضهم عبد الرب الذي يشبه العباد وهم المشبهة وبعضهم عبد الرب الذي يجبرهم وهم المجبرة ونحو ذلك

والجواب أنهم عبدوا الرب الذي خلق الخلق وغلطهم في بعض صفاته لا يخرجهم عن عبادته ويصيرهم كمن يعبد الاصنام لوجهين أحدهما أن علماء الكلام يختلفون في كثير من الصفات كالمدرك والوصف الأخص والمريد بل كالسميع والبصير ولم يلزم بعضهم بعضا ذلك ولو كان حقا لزمهم وثانيهما أن من شهد أن محمدا رسول الله وغلط في بعض صفات جسده أو نسبه لم يكفر قطعا فدل على أن **من غلط في** وصف شيء لم يكن مثل جاحده وربما قالوا إن ذلك نقص له فيكون كفرا قياسا على من تعمد انتقاصه بما هو نقص بالاجماع قلنا الخطأ فارق مؤثر شرعا كالاكراه والنسيان كما سيأتي ومن اعتقد حسن القبيح وأضافه اليه لحسنه عنده لا لقبحه لا يكون كمن عكس ودليله اختلافهم في الاعراض وفي الوجه فيها من غير تكفير وبعضهم يلزمه نسبة الظلم اليه وبعضهم يلزمه نسبة العبث اليه عز و جل عن ذلك وقد جود الرد عليهم صاحبهم الشيخ مختار في المسألة التاسعة من التكفير من كتابه المجتبى وفيما قبلها وبعدها فليطالع فيه وقد نقلته بألفاظه أو معظمه إلى مواضعه من العواصم

قلت وأما بقية أدلتهم السمعية فلا تخلو من الظن في معانيها إن لم تكن ظنية اللفظ والمعنى معا كما يعرف ذلك النقاد من أهل الأصول الفقه لأنها إما عمومات وظواهر ومعناها ظني وإن كانت

(1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/369

ألفاظها قرآنية معلومة ولها أو لأكثرها أسباب نزلت عليها تدل على أنها نـزلت في المشـركين المصـرحين وتعـديتها عن أسـبابها ظنيـة مختلف فيها أو نصوص جلية لكن ثبوتها ظني لا ضروري ثم لا تخلـو بعد ذلك مما يعارضها أو يكون أظهر في المعنى منها من الأحـاديث الدالة على اسلام أهل الشهادتين أو الاكتفاء بهما حتى في أحـاديث فتنة القبر مع كثرتها وصحتها وتلقيها بالقبول واتفاق الفـرق على ." (1)

"كان ذلك يسـلى منـه غـيري ثم قـال لي دع عنـك استعرضـني القــرآن أفســر لــك تحفظــه فقلت الأعــراف فاســتعاذ باللــه من الشيطان الرجيم ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وإذ نتقنـا الجبـل فوقهم كأنه ظلة وظنوا أنـه واقـع بهم فقلت آلمص فقـال هـذا أول السورة وهذا ناسخ وهذا منسـوخ وهـذا محكم وهـذا متشـابه وهـذا عام وهذا خـاص وهـذا **ما غلـط به** الكتـاب وهـذا مـا اشـتبه على النـــــــــــــــــــــــــــــــــاس.

ســــــــــــــــــــــورة الأنفـــــــــــــــــــــال

(ألـف) 337ــ السـياري عن النضـر عن الجلـبي عن شـعيب عن الثمالي عن ابن جعفر عليه السلام قـال سـألته عن قـول اللـه عـز وجـل يسـألونك عن الأنفـال فقـال (ع) قـل يسـألونك الأنفـال.

(ب) 338ــــ وعن علي بن الحكم عن إبــان بن عثمــان عن عمــه الواسـطي عن أبي عبـد اللـه الواسـطي عن أبي عبـد اللـه عليـه السلام يسألونك عن الأنفـال قـال (ع) إنمـا هي يسـألونك الأنفـال.

(ج) 339ـ وعن خلف عن أبي المعز عن أبي بصـير قـال قلت لأبي جعفر عليه السلام يسألونك عن الأنفال قال (ع) إنما هي يسـألونك الأنفال قالوا يا رسول الله أعطنا من الأنفال فإنها لك خاصة فأنزل اللــه عــز وجــل يســألونك الأنفــال قــل الأنفــال للــه ورســوله.

(د) 340ـ النعماني في تفسيره بسنده المتقدم عن أمير المؤمـنين عليه السـلام في كلام لـه (ع) في كيفيـة تقسـيم الخمس - إلى أن قال - ثم إن للقائم بأمور المسلمين بعـد ذلـك الأنفـال الـتي كـانت لرسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - قـال اللـه تعـالى يسـألونك الأنفال فحرفوها وقالوا يسألونك عن الأنفـال وإنمـا سـألوا الأنفـال ليأخذوها لأنفسهم فأجابهم الله تعالى بما تقدم ذكـره والـدليل على

1) إيثار الحق على الخلق، المؤلف غير معروف ص/378

ذلك قوله تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين أي الزموا طاعة الله في أن لا تطلبوا ما لا تستحقونه. الخبر.." (1)

"مجال تصوره، إذ الانسان لا ينفك عنه فإن فرض على الاستحالة فيبقى أمر آخر وهو الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخلق، فإن فرض حيث لا يعلمه أحد فهو ممكن أن يعلمه، فإن فرض في موضع يستحيل أن يعلم فيبقى أيضاً ترجيح في نفسه وميل يضاهي نفرة طبع السليم عن الخبل، وذلك أنه رأى الثناء مقروناً بمثل هذا الفعل على الاطراد، وهو يميل إلى الثناء فيميل إلى المقرون به. وإن علم بعقله عدم الثناء. كما إنه لما رأى الأذى مقروناً بصورة الخبل. وطبعه ينفر عن الأذى فينفر عن المقرون به، وإن علم بعقله عدم الأذى بل الطبع إذا رأى من يعشقه في موضع وطال معه أنسه فيه فإنه يحس من نفسه تفرقة بين ذلك الموضع وحيطانه وبين سائر المواضع ولذلك قال الشاعر: تصوره، إذ الانسان لا ينفك عنه فإن فرض على الاستحالة فيبقى أمر آخر وهو الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخلق، فإن فرض حيث لا يعلمه أحد فهو ممكن أن يعلمه، فإن فرض في موضع يستحيل أن يعلم فيبقى أيضاً ترجيح في نفسه وميل يضاهي نفرة طبع السليم عن الخبل، وذلك أنه رأى الثناء مقروناً بمثل هذا الفعل على الاطراد، وهو يميل إلى الثناء فيميل إلى المقرون به. وإن علم بعقله عدم الثناء. كما إنه لما رأى الأذى مقروناً بصورة الخبل. وطبعه ينفر عن الأذى فينفر عن المقرون به، وإن علم بعقله عدم الأذى بل الطبع إذا رأى من يعشقه في موضع وطال معه أنسه فيه فإنه يحس من نفسه تفرقة بين ذلك الموضع وحيطانه وبين سائر المواضع ولذلك قال الشاعر:

أمر على جدار ديار ليلى ... أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما تلك الديار شغفن قلبي ... ولكن حب من سكن الديارا

وقال ابن الرومي منبهاً على سبب حب الناس الأوطان ونعم ما قال:

وحبّب أوطان الرجال إليهم ... مآرب قضاها الشباب هنالكا
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم ... عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

وإذا تتبع الانسان الأخلاق والعادات رأى شواهد هذا خارجة عن

---

1) الشيعة والقرآن، المؤلف غير معروف 1/228

الحصر، فهذا هو السبب الذي **هو غلط المغترين** بظاهر الأمــور، الذاهلين عن أسرار أخلاق النفوس، الجاهلين بأن هذا الميل وأمثاله يرجــع إلى طاعــة النفس بحكم الفطــرة والطبــع بمجــرد الــوهم. والخيال الــذي **هو غلــط يحكم** العقــل ولكن خلقت قــوى النفس مطيعــة للأوهــام والتخيلات بحكم اجــراء العــادات، حــتى إذا تخيــل الإنســان طعامــاً طيبــاً بالتــذكر أو بالرؤيــة ســال في الحــال لعابــه وتحلبت أشــداقه، وذلــك بطاعــة القــوة الــتي ســخرها اللــه تعــالى لإفاضة اللعاب المعين على المضغ للتخيل والــوهم، فــإن شــأنها أن تنبعث بحســب التخيــل وإن كــان الشــخص عالمــاً بأنــه ليس يريــد الإقــدام على الأكــل بصــوم أو بســبب آخــر وكــذلك يتخيــل الصــورة الجميلة التي يشتهي مجامعتها، فكمــا ثبت ذلــك في الخيــال انبعثت القوة الناشرة لآلــة الفعــل وســاقت الريــاح إلى تجــاويف الأعصــاب وملأتها، وثارت القوة المأمورة بصــب المــذي الــرطب المعين على الوقاع، وذلك كله مع التحقيق بحكم العقل للامتنــاع عن الفعــل في ذلك الوقت. ولكن الله تعالى خلق هــذه القــوى بحكم طــرد العــادة مطيعة مسخرة تحت حكم الخيال، والوهم ســاعد العقــل الــوهم أو لم يساعده، فهذا وأمثاله منشأ الغلط في سبب ترجيح أحــد جــانبي الفعل على الآخر. وكل ذلك راجع إلى الأغراض، فأما النطق بكلمــة الكفر وإن كان كذلك فلا يســتقبحه العاقــل تحت الســيف البتــة بــل ربما يستقبح الاصرار، فإن استحسن الاصرار فله ســببان: أحــدهما، اعتقاده أن الثواب على الصبر والاستسلام أكثر، والآخر، مــا ينتظــر من من الثناء عليه بصلابته في الدين، فكم من شــجاع يمتطي متن الخطر ويتهجم على عدد يعلم أنه لا يطيقهم ويستحقر ما ينالــه بمــا يعتاضه عنه من لذة الثنــاء والحمــد بعــد موتــه وكــذلك الامتنــاع عن نقض العهد بسببه ثنــاء الخلــق على من يفي بالعهــد، وتواصــيهم بــه على مــر الأوقــات لمــا فيهــا من مصــالح النــاس. فــإن قــدر حيث لا ينتظر ثناء فسببه حكم الــوهم من حيث أنــه لم يــزل مقرونــاً بالثنــاء الذي هو لذيذ، والمقرون باللذيذ لذيــذ، كمــا أن المقــرون بــالمكروه مكروه كما سبق في الأمثلة، فهذا ما يحتمله هذا المختصــر من بث أسرار هــذا الفصــل، وإنمــا يعــرف قــدره من طــال في المعقــولات نظره، وقد استفدنا بهذه المقدمة إيجاز الكلام في الدعاوى فلنرجع

إليهـــا.
الدعوى الأولى:." (1)
"الرتبة الخامسة: من ترك التكـذيب الصـريح ولكن ينكـر أصـلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول اللـه صـلى اللـه عليه وسلم، كقول القائل: الصلوات الخمس غير واجبة، فـإذا قـرئ عليه القرآن والأخبار قال: لست أعلم صـدر هـذا من رسـول اللـه، **فلعله غلـط وتحريف**. وكمن يقـول: أنـا معـترف بوجـوب الحج ولكن لا أدري أين مكـــة وأين الكعبـــة، ولا أدري أن البلـــد الـــذي تستقبله الناس ويحجونه هل هي البلد التي حجها النبي عليه السلام ووصفها القرآن. فهذا أيضاً ينبغي أن يحكم بكفره لأنه مكذب ولكنه محـترز عن التصـريح، وإلا فـالمتواترات تشـترك في دركهـا العـوام والخواص وليس بطلان ما يقوله كبطلان مذهب المعتزلة فإن ذلـك يختص لدركه اؤلوا البصـائر من النظـار إلا أن يكـون هـذا الشـخص قريب العهد بالاسلام ولم يتواتر عنده بعد هـذه الأمـور فيمهلـه إلى أن يتواتر عنده. ولسنا نكفره لأنه أنكر أمراً معلوماً بالتواتر، وإنه لو أنكر غزوة من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم المتواترة أو أنكر نكاحه حفصة بنت عمـر، أو أنكـر وجـود أبي بكـر وخلافتـه لم يلـزم تكفـيره لأنـه ليس تكـذيباً في أصـل من أصـول الـدين ممـا يجب التصديق بـه بخلاف الحج والصـلاة وأركـان الإسـلام، ولسـنا نكفـره بمخالفة الاجماع، فـإن لنـا نظـرة في تكفـير النظـام المنكـر لأصـل الاجمـاع، لأن الشـبه كثـيرة في كـون الاجمـاع حجـة قاطعـة وإنمـا الاجماع عبارة عن التطـابق على رأي نظـري وهـذا الـذي نحن فيـه تطـابق على الأخبـار غـير محسـوس، وتطـابق العـدد الكبـير على الأخبار غير محسوس على سبيل التواتر الموجب للعلم الضـــروري، وتطابق أهل الحق والعقد على رأي واحد نظري لا يـــوجب العلم إلا من جهة الشرع ولذلك لا يجوز أن يستدل على حدوث العالم بتواتر الأخبـــار من النظـــار الـــذين حكمـــوا بـــه، بـــل لا تـــواتر إلا في المحسوسات.." (2)
"وقـال الإمـام النـووي مخطئـاً كلام الزبـيري: [قـال **أصـحابنا غلط هذا** القائل وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة هذا بـــل مـــــــــــــــــــــــــــــراده التكبـــــــــــــــــــــــــــــير] (1).

1) الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف غير معروف ص/53
2) الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف غير معروف ص/82

خامساً: قـول من قـال باسـتحباب التلفـظ بالنيـة ليسـاعد اللسـان القلب (2)، لا دليل عليه من الشرع ولم يقـل بالاسـتحباب أحـد من الأئمة الأربعـة ولا غـيرهم من الأئمـة السـابقين بـل المنصـوص عن الإمامين مالك وأحمد أنه لا يسـتحب التلفـظ بالنيـة كمـا بينـه شـيخ الإسـلام ابن تيميـة (3).
وقد سأل أبو داود - في مسائل أحمد - الإمام أحمـد فقـال: [يقـول المصـلي قبـل التكبـير شـيئاً؟ قـال: لا] (4).
ويجـاب على قـولهم باسـتحباب التلفـظ بالنيـة بوجـوه:
الأول: إن الاستحباب حكم شرعي لا يكون إلا بدليل، ولا دليل. قـال الإمـام الأذرعي: [ولا دليـل للنـدب] (5).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: [ولو كان مستحباً لفعله النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - ولعظمـه المسـلمون] (6).
وقال شيخ الإسلام أيضاً: [وكل مـا يحـدث في العبـادات المشـروعة من الزيادات التي لم يشرعها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهي بدعة بل كان - صلى اللـه عليـه وسـلم - يـداوم في العبـادات على تركهـا،

---

(1) المجمـوع 3/ـ 277، وانظـر مجمـوع الفتـاوى 22/ـ 221، زاد المعـاد 1/ـ 201، الإتبـاع ص 62، مقاصـد المكلفين ص 125.
(2) مغـني المحتـاج 1/ـ 343.
(3) مجموع الفتاوى 22/ـ 221، وانظر مقاصـد المكلفين ص 126.
(4) مسـائل أحمـد ص 31 نقلاً عن الأمـر بالإتبـاع ص 295.
(5) مغـني المحتـاج 1/ـ 343.
(6) مجموع الفتاوى 22/ 222.." [1]

"" إن التكسب من سنة رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم , نقل عن سهل بن عبد الله أنه قـال: من طعن على لاكتسـاب فقـد طعن على السـنة , كمـا نقـل عن عبـد اللـه بن المبـارك أنـه كـان يقول: لا خير فيمن لا يذوق ذل المكاسب, وأيضا مكاسبك لا تمنعك عن التفـويض والتوكـل إذا لم تضـيعها في كسـبك " (1).

ولكن المتصوفة يقولون عكس ما قاله الرسول وما أمر به وما ورد في كتاب الله , فيقولون: " من طلب معاشا فقد ركن إلى الـدنيا "

---

1) اتباع لا ابتداع - قواعد وأسس في السنة والبدعة، المؤلف غير معروف ص/111

.(2)

وأبو نصر السراج الطوسي الذي أقر بكون التكسب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي نقل عن ذي النون المصري أنه قال:
" إذا طلب العرف المعاش فهو لاشيء " (3).

كما ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه بطلب المعاش (4).

ظنا منه بأن " الكسب رخصة وأباحه لمن لم يطلق حال التوكل " (5).
وهذا غلط وفاسد لأن التوكل ليس معناه الترك , بل معناه الجد والعزم , ثم الإعتماد على الله بأنه وحده يثمر الجهود ويقللها من النجاح , لا الإنسان , وهذا معنى قوله {فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ} (6).

ولكن ابن محمد الشطا الدمياطي يقول:

" أترك الكسب حال كونك متجرداً عن الأهل والأولاد " (7).

وذكروا عن ابن السماك أنه كان يقول:

" لا تشتغل بالرزق المضمون عن العمل المفروض , وكن اليوم مشغولا بما أنت

---

(1) أنظر كتاب اللمع للطوسي ص 259 ط دار الكتب الحديثة 1960 م.
(2) عوراف المعارف للسهروردي ص 165.
(3) كتاب اللمع للطوسي ص 162.
(4) أيضا ص 184.
(5) أيضا ص 524.
(6) سورة آل عمران الآية 159.

(7) كفايــة الأتقيــاء ومنهــاج الأصــفياء لأبي بكــر محمــد الشــطا الدمياطي ط دار الكتب العربية مصر.." (1)

"ثم يعلّـــــــــق عليهـــــــــا الوكيـــــــــل بقولـــــــــه:

يفتري سلطان الزنادقة أن الذات الإلهيـة - أتم وأجمـل مـا تتجلّى - في صـورة النسـاء الجميلات , ويفـتري أنهـا تجلّت في صـورة ليلى وبثينة وعزة , وقد رمز بهنّ عن كل أمرأة جميلة عاشقة معشوقة , ولما كان من طبيعة هذا الرب الصوفي العشق , كـان لا بـد لـه من التجلّي في صور عشاق ليعشق , ويعشـق , فتجلّى في صـور قيس وجميـــــــل وكثـــــــير عشـــــــاق أولئـــــــك الغانيـــــــات.

وقـــد رمـــز بهم عن كـــل فـــتى اختبلـــه الحب وتيمتـــه الصـــبابة.

قم يفتري أيضاً الـزعم بـأن العاشـق ليس غـير العشـيقة , بـل هـو هي , فـــالرب الصـــوفي عشـــق وعاشـــق وعشـــيقة (1).

وأمـا وحـدة الأديـان فيـؤمن بهـا الصـوفية نتيجـة إيمـانهم بوحـدة الوجود , فيقولـون: إن اللـه هـو الظـاهر في كـل شـيء , والشـيء يطلق على الصنم أيضـاً فكـل من عبـد شـجراً أو حجـراً , حيوانـاً أو إنساناً , كوكباّ أو ملكاً , فهو في الحقيقة يعبد الله , وهذا هـو معـنى " لا إلـــه إلا اللـــه " عندهم كمـــا يقـــول عبـــد الكـــريم الجيلي: " لا إله إلا أنا: يعني الإلهية المعبودة ليست إلا أنا , فأنا الظـاهر في تلك الأوثان والأفلاك والطبـائع , وفي كـل مـا يعبـده أهـل كـل ملّـة ونحلـة , فمـا تلـك الآلهـة إلا أنـا , ولهـذا أثبت لهم لفظـة الآلهـة , وتسمية لهم بهذه اللفظة من جهة ما هم عليه في الحقيقة تسـمية حقيقة لا مجازية , ولا كمـا يـزعم أهـل الظـاهر أن الحـق إنمـا أراد بـذلك من حيث أنهم سـموهم آلهـة , لا من حيث أنهم في أنفسـهم لهم هذه التسـمية , **وهذا غلـط منهم** وافـتراء على الحـق , لأن هذه الأشياء كلها بـل جميـع مـا في الوجـود لـه من جهـة ذات اللـه تعالي في الحقيقة هذه التسمية تسمية حقيقة , لا كما يزعم المقلد من أهل الحجاب أنها تسمية مجازية , ولو كـان كـذلك لكـان الكلام أن تلك الحجارة والكواكب والطبائع والأشياء التي تعبـدونها ليسـت

1) دراسات في التصوف، المؤلف غير معروف ص/46

بآلهة , وأن لا إله إلا الله أنا فأعبدوني , لكنه إنما أراد الحق أن يبين لهم أن تلك

(1) هامش المصرع ص 101.." (1)

"يتوسلون به في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، كان بدعائه. يطلبون منه أن يدعو لهم وهم يؤمنون على دعائه كما في الاستسقاء وغيره. فلما مات - صلى الله عليه وسلم - قال عمر - رضي الله عنه - لما خرجوا يستسقون: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا» ومعناه: بدعائه هو ربه وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به أو نسألك بجاهه عندك. إذ لو كان مرادًا لكان جاه النبي - صلى الله عليه وسلم - أعظم وأعظم من جاه العباس فليعلم ذلك. فإن لفظ التوسل بالشخص والتوجيه به فيه **إجمال غلط فيه** من لم يفهم معناه.

السابعة: أن الشرك ليس مخصوصًا بعبادة الأصنام من الجمادات بل كل عبادة تصرف لغير الله نبي كان أو صالح أو جماد فهو شرك كما دلت عليه الآيات والأحاديث.

الثامنة: أن من صدق الرسول - صلى الله عليه وسلم - في شيء وكذبه في شيء: كافر لم يدخل في الإسلام. وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد بالزكاة، ولما لم ينقد أناس في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - للحج أنزل الله في حقهم: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} [آل عمران، الآية: 97] ومن أقر بهذا كله." (2)

"شخصٍ معين، ومن الأقوال كلها، والأفعال بأسرها". (1)

ولما رأى ابن الوزير تتابع النصوص في النهي عن تكفير المسلم قال: " وفي مجموع ذلك ما يشهد لصحة التغليظ في تكفير المؤمن، وإخراجه من الإسلام مع شهادته بالتوحيد والنبوات، وخاصة مع قيامه بأركان الإسلام، وتجنبه للكبائر، وظهور أمارات صدقه في تصديقه **لأجل غلط في** بدعة، لعل المكفر له لا يسلم من مثلها أو قريب منها، فإن العصمة مرتفعة، وحسن ظن الإنسان

1) دراسات في التصوف، المؤلف غير معروف ص/326
2) الإرشاد إلى توحيد رب العباد، عبد الرحمن بن حماد آل عمر ص/45

بنفسه لا يستلزم السلامة من ذلك عقلاً ولا شرعاً، بل الغالب على أهل البدع شدة العجب بنفوسهم والاستحسان لبدعتهم ". (2)
ولغلظ أمر التكفير وشدة خطورته كان أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - يمتنعون عن إطلاق التكفير والتفسيق على أهل القبلة، روى ابن عبد البر عن أبي سفيان قال: "قلت لجابر: أكنتم تقولون لأحد من أهل القبلة: كافر؟ قال: لا. قلت: فمشرك؟ قال: معاذ الله. وفزع". (3)
ولما سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن أهل الجمل وصفين: أمشركون هم؟ قال: لا، من الشرك فروا. فقيل: أمنافقون؟ قال: لا، لأن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل: له فما حالهم؟ قال: إخواننا بغوا علينا". (4)
ومما سبق ثبت يتضح أن الأصل في المسلم براءة الذمة، وأن الاعتداء عليه بتكفيره من أعظم ما توعد الله فاعله بوعيده، فقد توعده بالإثم العظيم أو الكفر، جزاء إقدامه على الولوغ في عرض أخيه المسلم.

---

(1) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (2/ 26).
(2) إيثار الحق على الخلق (385).
(3) رواه ابن عبد البر في التمهيد (17/ 21)، وروى نحوه القاسم أبو عبيد في الإيمان (47).
(4) الجامع لأحكام القرآن (16/ 324).." (1)

"والخطأ المعفو عنه على ضروب، فمنه ما هو متعلق بالألفاظ التي لم يقصد قائلها ما أدت إليه من معان مستقبحة، تكفر صاحبها لو أرادها وقصدها.
وفي ذلك أمثلة أصّلت هذه القاعدة الشرعية، منه ما جاء في حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة، فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي، وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح)). (1)
قال القاضي عياض: " فيه أنّ ما قاله الإنسان من مثل هذا في

---

(1) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ السقار ص/15

حال دهشته وذهوله لا يؤاخذ بـه .. ويـدل على ذلـك حكايـة النـبيّ - صـلى اللـه عليـه وسـلم - ذلـك، ولـو كـان منكـراً مـا حكـاه". (2)
وقال ابن القيم: "وقد تقدَّم أن الـذي قـال لمـا وجـد راحلتـه: اللهم أنت عبدي وأنا ربّك. أخطأ من شدّة الفرح، لم يكفر بذلك، وإن أتى بصـــريح الكفـــر، لكونـــه لم يـــرده". (3)
وقال ابن حجر في سياق حديثه عن الـذي أمـر بحـرق جسـده بعـد موته: "ولعلّ هذا الرجـل قـال ذلـك من شـدّة جزعـه وخوفـه **كما غلط ذلك** الآخر فقال: أنت عبدي وأنا ربّك ... وأظهر الأقـوال أنّـه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتّى ذهب بعقلـه لمـا يقـول, ولم يقلـه قاصـداً لحقيقـة معنـاه، بـل في حالـة كـان فيهـا كالغافـل والـذّاهل والنّاسـي الـذي لا يؤاخـذ بمـا يصـدر منـه ". (4)
وكذا كانت اليهود تؤذي رسول الله بقولهم لـه: (راعنـا)، وقـد قالها

---

(1) رواه مسلم ح (2747).
(2) فتح الباري (11/ 108).
(3) أعلام الموقعين (3/ 63).
(4) فتح الباري (6/ 523).." (1)

"العذر بالتأويل

أولاً: أدلة العذر بالتأويل

وقـد يقـع الواحـد من المسـلمين في الكفـر لتـأول خـاطئ أو فهم مغلـوط للنصـوص، فيقـع في الخطـأ، وهـو لا يقصـده، وهـذا في الحقيقة فـرع عن العـذر بالخطـأ، لكنـه لفـرط أهميتـه وتمـيز بعض صـوره عن الخطـأ اسـتحق أن يفـرد بالـذكر.
والمخطئ في فهم النصـوص المتـأول لبعضـها على معـان خاطئـة مجتهد أخطأ في فهم مراد الشارع، فإن كان تأوله مع بذلـه الجهـد، واستفراغ الوسع، فهذا مجتهد أخطأ في اجتهاده، وهو موعود بالأجر على لسان رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - حيث قـال: ((إذا حكم الحـاكم فاجتهـد ثم أصـاب فلـه أجـران، وإذا حكم فاجتهـد ثم أخطأ فلـه أجـر)). (1)
قـال ابن حجـر: " ولا يؤاخـذ بإعطـاء الحـقّ لغـير مسـتحقه لأنّـه لم يتعمّد ذلك، بل وزر المحكـوم لـه قاصـر عليـه , ولا يخفى أنّ محـلّ ذلك أن يبذل وسعه في الاجتهاد وهو من أهلـه, وإلا فقـد يلحـق بـه

---

(1) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ السقار ص/76

الـــــــــــوزر إن أخـــــــــــلّ بـــــــــــذلك". (2)
وكل مجتهد يبغي الحق، وقد يصيبه، وقد يخطئـه، يقـول ابن حـزم: "لم يأمر الله قط بإصابة الحق، لأنه تكليـف مـا ليس بوسـعه". (3)
قال الخطيب البغدادي: "فإن قيل: كيـف يجـوز أن يكـون للمخطئ فيما أخطأ فيه أجـر، وهـو إلى أن يكـون عليـه في ذلـك إثم لتوانيـه وتفريطـه في الاجتهـاد حـتى أخطـأ؟ فـالجواب: إن هـذا غلـط، لأن النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - لم يجعـل للمخطئ أجـراً على خطئه، وإنما جعل له أجراً على اجتهاده، وعفـا عن خطئـه، لأنـه لم يقصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــده ". (4)
وقال أبو حامد الغزالي: "ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب للتكفير، فلا بد من دليل عليه، وثبت أن العصمة مستفادة من قول: لا إلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــه إلا

---

(1) رواه البخـــــــاري ح (7353)، ومســـــــلم ح (1716).
(2) فتح البـــــــــــــاري (13/ـــــــــــــ 320).
(3) الإحكـــــــــــام (2/ـــــــــــــ 652).
(4) الفقيه والمتفقه (1/ 191).." [1]

"ويعقب رحمه اللـه فيقـول: " أفيسـتحل مسـلم أن يقـول: إن فلانـــاً وفلانـــاً كانـــا كـــافرين بمـــا أنـــزل على محمـــد؟! ". (1)
كما ذكر رحمه الله أمثلة كثيرة للخطـأ بالتأويـل وعـذر السـلف في ذلك، نكتفي منها بخبر استلحاق معاوية لزياد بن أبيـه المولـود على فراش الحارث بن كلدة، فقد ألحقه بأبي سـفيان، لأنـه كـان يقـول: إنـــــــــــــــــــــــــه من نطفتـــــــــــــــــه.
ورسول الله قضى أن الولد للفراش، وتوعد من ادعى إلى غير أبيه باللعن والحرمان من الجنة، فقـال: ((من ادعى إلى غـير أبيـه وهـو يعلم، فالجنـــــــــــة عليـــــــــــه حـــــــــــرام)). (2)
قال ابن تيمية: "نعلم أن من انتسب إلى غير الأب الذي هو صاحب الفراش فهو داخل في كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم -، مـع أنه لا يجوز أن يعين أحد دون الصحابة، فضلاً عن الصـحابة، فيقـال: إن هذا الوعيد لاحق به، لإمكان أنـه لم يبلغهم قضـاء رسـول اللـه - صلى الله عليه وسلم - بأن الولد للفراش ... وهذا باب واسع، فإنه يدخل فيه جميع الأمور المحرمة بكتاب أو سـنة إذا كـان بعض الأمـة

---

1) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ السقار ص/81

لم يبلغهم أدلة التحريم، فاستحلوها، أو عـارض تلـك الأدلـة عنـدهم أدلـــــــــــــــــــــــــــة أخـــــــــــــــــــــــــــرى". (3)
ومن أمثلـة توقـف السـلف وامتنـاعهم عن تكفـير المتـأول توقـف الصحابة في تكفـير الخـوارج "وإذا كـان هـؤلاء الـذين ثبت ضـلالهم بالنص والإجماع لم يكفّروا مـع أمـر اللـه ورسـوله بقتـالهم، فكيـف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في **مسـائل غلـط فيها** من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هـذه طوائـف أن تكفـر الأخـرى، ولا تسـتحل دمهـا ومالهـا، وإن كـانت فيهـا بدعـة محققـة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً، وقـد تكـون بدعـة هـؤلاء أغلظ، وقد تكـون بدعـة هـؤلاء أغلـظ، والغـالب أنهم جميعـاً جهـال بحقـــــــــــائق مـــــــــــا يختلفـــــــــــون فيـــــــــــه". (4)

---

(1) مجمـــــــــــــــوع الفتـــــــــــــــاوى (20/ ـــــــــــــــ 264).
(2) ســـــــــــــــــــــــــــبق تخريجـــــــــــــــــــــــه ص (31).
(3) مجمـــــــــــــــوع الفتـــــــــــــــاوى (20/ ـــــــــــــــ 268).
(4) مجموع الفتاوى (3/ 282 - 283).." [1]

"والحجة التي يتحدث عنها العلماء ليست دعوى يـدعي إقامتهـا كل أحد، بل هي منوطة بالعلماء، كما قال الحافظ العـراقي تعليقـاً على تكفير **من غلط في** حديث، فبُين له فلم يرجع، فقـال: "قيـد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون الذي بيَّن له غلطه عالماً عند المبيَّن لــــه، أمــــا إذا لم يكن عنــــده بهــــذه المثابــــة فلا حــــرج إذاً".
وأضـاف أحمـد شـاكر: "وهـذا القيـد صـحيح، لأن الـراوي لا يُلـزم بالرجوع عن روايته إن لم يثق بأن من زعم أنـه أخطـأ فيهـا أعـرف منــــه بهــــذه الروايــــة الــــتي يخطِّئــــه فيهــــا، وهــــذا واضــــح". (1)
وقـال ابن سـحمان: "الـذي يظهـر لي - واللـه أعلم - أنهـا لا تقـوم الحجة إلا بمن يحسن إقامتها، وأما من لا يحسـن إقامتهـا كالجاهـل الذي لا يعرف أحكـام دينـه ولا مـا ذكـره العلمـاء في ذلـك، فإنـه لا تقـــــــــــــــوم بـــــــــــــــه الحجـــــــــــــــة". (2)
كما يجدر التنبيه هنا إلى أن قيام الحجة أمر نسبي، يختلف باختلاف فهـوم النـاس، قـال ابن القيم: " إن قيـام الحجـة يختلـف بـاختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حجـة اللـه على الكفـار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أخرى، كما أنها تقــوم على

---

(1) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ ا لسقار ص/84

شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنـون، وإمـا لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب، ولم يحضر ترجمان يترجم له". (3)
وقد عذر العلماء أتباع الفرق المنحرفة بسبب التأويل الخاطئ، فلم يكفـروهم، وإن ضـللوهم وخطـؤوهم، لكن لا سـبيل إلى تكفـير المتـأول المخطئ، الـذي قصـد الحـق فأخطـأه لشـبهة أو دليـل معارض، وهذا هو مذهب أئمـة الإسـلام وفحـول العلم، يقـول شـيخ الإسلام في سـياق عرضـه لمـا حكـاه البعض عن الإمـام أحمـد من تكفيره أهل البـدع: " وليس هـذا مـذهب أحمـد ولا غـيره من أئمـة الإسلام، بل لا يختلف قولـه: أنـه لا يكفـر المرجئـة الـذين يقولـون:

(1) انظر: تحقيق أحمد شاكر للباعث الحثيث شـرح اختصـار علـوم الحـديث (103).
(2) منهـاج الحـق والاتبـاع (68).
(3) طريق الهجرتين (414).." [1]

"الحـريص على دينـه إيثـاراً للسـلامة وصـوناً لعـرض إخوانـه. كما جلّى أهل العلم الحق الصـراح في مشـكل المسـائل ومتشـابه النصوص التي اندفع المتسرعون في فهمها إلى تكفـير المسـلمين، دون فقـه أو فهم لـدلالات النصـوص الشـرعية.
وأبان العلماء **أيضاً غلط من** عـذر بالجهـل أو الخطـأ في مسـائل الأحكـام، ومنـع ذلـك في مسـائل الاعتقـاد، فـالتفريق بين النـوعين اصـطلاحي علمي، لا أثـر لـه في الأحكـام الشـرعية.
واللـهَ نسـأل أن يجنبنـا الزلـل والشـطط، وأن يرزقنـا الإخلاص والقصد، إنه ولي ذلك، وصلى اللـه وسـلم وبـارك على نبيـه محمـد وعلى آله وصحبه أجمعين.." [2]

"قـاتلهم رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم - وهم الـذين يجعلـون بينهم وبين اللـه وسـائط ثم ذكـرت أنـه لا يسـاوى بين من يقوم بأركـان الإسـلام ممن ينكرهـا فمعـنى كلامـك واضـح وهـو أن الـذين يجعلـون بينهم وبين اللـه وسـائط قـائمون بأركـان الإسـلام. إن الذي يقول: إن المصلي إذا توضأ ثم بـال وصـلى صـحّت صـلاته كلامه هذا أحسن من كلامك **لأنه غلط في** شأن الطهارة للصـلاة

1) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ السقار ص/88
2) التكفير وضوابطه - السقار، منقذ السقار ص/113

وأنت غلطت في شـــــــأن الكفـــــــــر والإســـــــلام.
إن الذي يجعل بينه وبين الله وسائط دينه دين قـريش وإن صـلى وصام وحج وزكى، وقد أخبر الله عن كفار قـريش أنهم قـالوا: {مـا نعبــــــــدهم إلا ليقربونـــــــا إلى اللـــــــه زلفى}.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكـل عليهم ويــــــدعوهم ويســـــألهم كفـــــــر إجماعـــــاً.
نقلـه عنـه صـاحب الفـروع وصـاحب الإنصـاف وصـاحب الإقنـاع وغــيرهم، وقــال أيضــاً: فمن أثبت وســائط بين اللــه وبين خلقــه كالحجّـاب الـذين يكونـون بين الملـك وبين رعيتـه بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه وأن الله إنمـا يهـدي عبـاده ويـرزقهم وينصرهم بتوسطهم. بمعنى أن الخلق يسألونهم وهم يسـألون اللـه كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك حوائج الناس لقـربهم منهم والناس يسألونهم أدباً منهم أن يباشروا سـؤال الملـك، أو لأن طلبهم." (1)

"وخدودهم ويقفون على مثل الجمر من ذكر معـادهم كـأن بين أعينهم ركب المعزي من طول سجودهم إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبل جيوبهم ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصـف خوفـا من العقــــــاب (1) ورجـــــــاء العقـــــــاب (2)ــــــ .
ولنستمع إلى الإمام وهو يصـف مـرة أخـرى صـحابة رسـول اللـه - صـلى اللـه تعـالى عليـه وآلـه وسـلم - ومـدى إيمـانهم المطلـق واللامحدود بنبيهم وبرسالته: ولقد كنا مـع رسـول اللـه صـلى اللـه عليه وآله نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنـا ومـا يزيـدنا ذلـك إلا إيمانا وتسليما ومضيا على اللقم وصبرا على مضض الألم وجدا في جهاد العدو ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصـاول الفحلين يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون فمرة لنا من عدونا ومرة لعدونا منـا فلمـا رأى اللـه صـدقنا أنـزل بعـدونا الكبت وأنزل علينا النصر حتى استقر الإسلام ملقيـا جرانـه ومتبوئـا أوطانه ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمـود ولا اخضـر للإيمــان عــود وايم اللــه لتحتلبنهــا دمــا ولتتبعنهــا نــدما (3)ـ .
وهنا لا بد من هذا السؤال: هل أن (مثـل هـذه الصـحابة الـتي أثـنى عليهم الله هـذا الثنـاء (4)) العظيم ومـدحهم الإمـام " عليـا " بهـذا الوصف الكبير خالفوا النص الإلهي في أمر ورد فيه تشريع من الله

(1) الإبطال والرفض لعدوان من تجرأ على كشف الشبهات بالنقض، عبد الكريم الحميد ص/22

وهم حماة التشريعات الإلهية ومنفذيها وقد ضحوا بالغالي والرخيص لأجلها ولا سيما لو كان لذلك التشريع صلة مباشرة بمصالح المسلمين ومستقبل أمرهم وإرساء القواعد التي بعث رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لإرسائها؟
وبعد كل هذا ونحن نؤدي رسالة التصحيح في هذا الكتاب بعيدة عن الأهواء والعصبيات وتقاليد الآباء والأمهات، إنها رسالة موجهة إلى الطبقة المثقفة وأصحاب الأفكار الحرة من أبناء الشيعة الذين عليهم عقدت الآمال في

---

(1) - نهج البلاغة ج1 ص19
(2) - وردت هنا كلمة العقاب ولعله يقصد (الثواب) فتصبح العبارة: خوفا من العقاب ورجاء الثواب) والله أعلم. (الناقل).
(3) - نهج البلاغة ج1 ص104
(4) - هذه العبارة **فيه غلط برأيي** والصحيح: هل أن مثل هؤلاء الصحابة الذين أثنى الله عليهم هذا الثناء .... (الناقل).." [1]

"المبحث الثالث: أركان لا إله إلا الله
الركن الأول: النفي: وهو نفي الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى من جميع المخلوقات كائناً من كان.
الركن الثاني: الإثبات: وهو إثبات الإلهية لله وحده دون كل ما سواه فهو الإله الحق وما سواه من الآلهة باطل (1)، {ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ} (2).
وقد أعرب العلماء كلمة التوحيد ((لا إله إلا الله)) فقالوا: ((لا)) نافية للجنس، و ((إله)) اسمها مبني على الفتح، وخبرها محذوف تقديره، ((حق)) أي: لا إله حق. إلا الله: استثناء من الخبر المرفوع (3) فـ ((لا إله إلا الله)) نافياً لجميع ما يعبد من دون الله، فلا يستحق أن يعبد. ((إلا الله)) مثبتاً العبادة لله وحده فهو الإله المستحق للعبادة، فتقدير خبر ((لا)) بحق هو الذي جاءت به النصوص من الكتاب والسنة.
أما تقديره بـ ((موجود)) أو ((معبود)) فقط **فهو غلط خلاف** الصواب، لكن لو نعت اسم ((لا)) بحق فلا بأس: ويكون التقدير ((لا إله حقاً موجود إلا الله)) (4)؛ لأنه يوجد معبودات كثيرة من الأصنام

---

[1] الشيعة والتصحيح، موسى الموسوي 1/32

والأضـــــــــــــــــــــــــــــــــرحة،

(1) انظــر: فتح المجيــد، ص47،وتيســير العزيــز الحميــد، ص77، ومعـــنى لا إلـــه إلا اللـــه للعلامـــة صـــالح بن فـــوزان، ص16.
(2) ســـــــــــــورة لقمـــــــــــان، الآيـــــــــــة: 30.
(3) انظـر: معـنى لا إلـه إلا اللـه للعلامـة صـالح الفـوزان، ص16، وحاشية ثلاثة الأصـول للعلامـة ابن عـثيمين ضـمن فتـاواه، 6/ـ 66.
(4) انظر: معارج القبول، 2/ 416.." (1)

"ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب في العمـل بـه، بـل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من اقسـام الحسـن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضــــــعيف، وللضــــــعيف عنــــــده مــــــراتب» (1).
2 - قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو شـيخ ابن قيم الجوزيـة: «من نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضـعيف الـذي ليس بصـحيح ولا حسن **فقد غلط عليه**، ولكن كـان في عُـرف أحمـد بن حنبـل ومن قبلــه من العلمــاء أن الحــديث ينقســم إلى نــوعين: صــحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضـعيف مـتروك لا يحتج بـه، وإلى ضعيف حسن، كمـا أن ضـعف الإنسـان بـالمرض ينقسـم إلى مخوّف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلـــك.
وأول من عُرف أنه قسم الحـديث ثلاثـة أقسـام ـ صـحيح وحسـن وضعيف ـ هو أبو عيسى الترمذي في جامعـه، والحسـن عنـدهم مـا تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضـعيفاً ويحتج بـه؛ ولهـذا مثّـل أحمـد بن حنبـل الحديث الضعيف الذي يحتج بـه بحـديث عمـرو بن شـعيب وحـديث إبـــــــــــراهيم الهجـــــــــــري ونحوهمـــــــــــا» (2).
3 - قـال الإمـام الشـاطبي: «روي عن أحمـد بن حنبـل أنـه قـال: الحديث الضعيف خير من القياس، وظاهره يقتضى العمل بالحديث غـير الصـحيح؛ لأنـه قدّمـه على القيـاس المعمـول بـه عنـد جمهـور المسلمين، بل هو إجماع السلف - رضي الله عنهم -، فدل على أنه عنــــــــده أعلى رتبــــــــة من العمــــــــل بالقيــــــــاس.
والجـواب عن هـذا: أنـه كلام مجتهـد يُحتمـل في اجتهـاده الخطـأ

(1) العروة الوثقى في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني ص/14

والصواب، إذ ليس له على ذلك دليل يقطع العذر، وإن سَلِم فيمكن حمله على خلاف ظاهره، لإجماعهم على طرح الضعيف الإسناد، فيجب تأويله على أن يكون أراد به الحسن السند، وما

(1) إعلام الموقعين: (1/ 33).
(2) مجموع الفتاوى (1/ 180).." (1)

"* تنبيه: قال الإمام ابن القيم: «قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: لم يكن من أمر الناس ولا مَنْ مضى من سلفنا، ولا أدركتُ أحداً ممن أقتدي به يقول في شيء: «هذا حلال، وهذا حرام» وما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره كذا ونرى هذا حسناً، فينبغي هذا، ولا نرى هذا، ورواه عنه عتيق بن يعقوب، وزاد: ولا يقولون حلال ولا حرام، أمَا سمعت قول الله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلاَلاً قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ} [يونس: 59] الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ماحرمه الله ورسوله.

قلت (القائل الإمام ابن القيم): **وقد غلط كثير** من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة لفظ الكراهة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفّت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولا، وهذا كثير جداً في تصرفاتهم» (1).

ثم ذكر الإمام ابن القيم أمثلة كثيرة منها قول الإمام أحمد: لا يعجبني أكل ما ذبح للزهرة ولا الكواكب ولا الكنيسة وكل شيء لغير الله، قال الله - عز وجل -: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ} [المائدة: 3]، فتأمل كيف قال: «لا يعجبني: فيما نَصّ الله ـ سبحانه ـ على تحريمه واحتج بتحريم الله له في كتابه» ا. هـ.

خامساً: قال الأستاذ محمد حسين (ص124): «ومن البدع التَّرْكِية ترك سنة إعفاء اللحى من غير سبب شرعي عند من يراها سنة» ا. هـ.

الرد:

سبق أن حلق اللحية حرام لأن إعفاءها واجب.

(1) الرد على اللمع، شحاتة صقر ص/119

(1) إعلام الموقعين: (1/ 40).." (1)

"ثـــــالث عشــــــر: قـــــــراءة القـــــــرآن على القــــــبر

* قـال الشـيخ ابن عـثيمين - رحمـه اللـه -: «قـراءة القـرآن على القبور بدعة ولم ترد عن النبي - صلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم - ولا عن أصحابه، وإذا كـانت لم تـرد عن النـبي - صـلى اللـه عليـه وآلـه وسلم - ولا عن أصحابه فإنـه لا ينبغي لنـا نحن أن نبتـدعها من عنـد أنفسنا؛ لأن النبي - صلى الله عليـه وآلـه وسـلم - قـال فيمـا يصـح عنه: «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكـل ضـلالة في النـار» (1) ... وأما الدعاء للميت عند قبره فلا بأس به فيقف الإنسـان عنـد القبر ويدعو له بمـا يتيسـر مثـل أن يقـول: «اللهم اغفـر لـه، اللهم ارحمه، اللهم أدخله الجنة، اللهم أفسـح لـه في قـبره»، ومـا أشـبه ذلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــك» (2).

قال شيخ الإسلام ابن تيميـة: «من قـال: «إن الميت ينتفـع بسـماع القرآن ويؤجر على ذلك» فقد غلـط؛ لأن النـبي - صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم - قـال: «إذا مـات ابن آدم انقطـع عملـه إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يـدعو لـه» (3) فـالميت بعـد المـوت لا يثـاب على سـماع ولا غـيره وإن كـان يسـمع قـرع نعالهم، ويسمع سلام الذي يسلم عليه ويسمع غير ذلك لكن لم يبق لـــــــه عمـــــــــل غـــــــــير مـــــــــا اسْـــــــــتُثْني» (4).

(1) رواه الإمــام النســائى (1577) وصــححه الشــيخ الألبــاني.
(2) فتـــاوى أركـــان الإســـلام (ص413 -ـــ 414) بتصـــرف.
(3) رواه الإمــام مســلم (1631) بلفــظ: إذا مــات الإنســان.
(4) مجموع الفتاوى (12/ 406، 407).." (2)

"أوجـــه التشـــابه بين اليهـــود والشـــيعة الاثـــني عشـــرية

1 - اليهود قالوا لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقالت الشيعة الاثنا عشـرية: لا تصـلح الإمامـة إلا في ولـد علي - رضـي اللـه عنـه -.

2 - قالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتَّى يخرج المسيح الدجال وينزل السيف، وقالت الشيعة الاثنا عشرية: لا جهاد في سبيل اللــه حتَّى يخـــــرج المهـــــدي وينـــــادي منـــــادٍ من الســــماء.

1) الرد على اللمع، شحاتة صقر ص/170
2) الرد على اللمع، شحاتة صقر ص/216

3 - اليهود يؤخرون الصلاة إلى اشتباك النجوم، وكذلك الشيعة الاثنا عشرية يؤخرون المغرب إلى اشتباك النجوم. وقد قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي علَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ». (1)
4 - اليهود حرفوا التوراة، والشيعة الاثنا عشرية حرفوا القرآن.
5 - اليهود لا يرون المسح علَى الخفين، وكذلك الشيعة الاثنا عشرية.
6 - اليهود تبغض جبريل يقولون هو عدونا من الملائكة، وكذلك الشيعة الاثنا عشرية **يقولون غلط جبريل** بالوحي علَى محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.
* الشيعة الاثنا عشرية وافقوا النصارى في خصلة النصارى؛ ليس لنسائهم صداق إنما يتمتعون بهن تمتعًا، وكذا الشيعة الاثنا عشرية يتزوجون بالمتعة ويستحلونها.
ولكن هناك فرق بين الشيعة وبين اليهود والنصارى:
سُئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى.
وسئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواري عيسى.
وسئلت الشيعة الاثنا عشرية: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.
(انظر: (منهاج السنة النبوية 1/ 10 ـ 11) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

---

(1) رواه الإمام أحمد وأبوداود وصححه الألباني. قَالَ صَاحِبُ (عَوْنِ الْمَعْبُودِ شرح سنن أبي داود): «(تَشْتَبِكَ النُّجُوم): قَالَ اِبْنُ الْأَثِير: أَيْ تَظْهَر جَمِيعًا، وَيَخْتَلِط بَعْضهَا بِبَعْضٍ لِكَثْرَةِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَهُوَ كِنَايَة عَنْ الظَّلَام، وَالْحَدِيث يَدُلّ عَلَى اِسْتِحْبَاب الْمُبَادَرَة بِصَلَاةِ الْمَغْرِب وَكَرَاهَة تَأْخِيرهَا إِلَى اِشْتِبَاك النُّجُوم، وَقَدْ عَكَسَتْ الرَّوَافِض الْقَضِيَّة فَجَعَلَتْ تَأْخِير الْمَغْرِب إِلَى اِشْتِبَاك النُّجُوم مُسْتَحَبًّا، وَالْحَدِيث يَرُدّهُ».. ـ (1)

"الشيخين، رضي الله عنها، وقذفه أمّي المؤمنين عائشة وحفصة، رضي الله عنهما، وزعم أن **جبريل غلط فأوحى** إلى محمد، وإنما كان مرسلاً إلى علي، وغير ذلك من الأقوال الباطلة القبيحة قبحه الله، وقد فعل (1).

---

1) الشيعة هم العدو فاحذرهم، شحاتة صقر ص/96

وقال رحمه الله تعالى: في يـوم الاثـنين عشـر من جمـادي الأولى، اجتاز رجل من الروافض من أهل الحلة بجامع دمشـق، وهـو يسـبّ أول من ظلم آل محمد، ويكرر ذلك لا يفتر، ولم يصـل مـع النـاس، ولا صلى على الجنازة الحاضـرة، على أن النـاس في الصـلاة، وهـو يكرر ذلك ويرفع صوته به، فلما فرغنا من الصلاة نبهت عليه الناس فأخذوه، وإذا قاضي القضاة الشافعي في تلـك الجنـازة حاضـر مـع الناس، فجئت إليه واستنطقته، من الذي ظلم آل محمد؟ فقال: أبو بكر الصديق ثم قال جهرة والناس يسمعون: لعن الله أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيـد، فأعـاد ذلـك مـرتين، فـأمر بـه الحـاكم إلى السجن، ثم استحضره المالكي، وجلده بالسياط، وهو مع ذلك يصرخ بالسـب واللعن، والكلام الـذي لا يصـدر إلا عن شـقي، واسـم هـذا اللعين: علي بن أبي الفضـل بن محمـد بن حسـين بن كثـير، قبحـه الله وأخزاه، ثم لما كان يوم الخميس سابع عشرة عقد لــه مجلس بدار السعادة، وحضر القضاة الأربعة وطلب إلى هنالك، فقـدر اللـه أن حكم نـائب المـالكي بقتلـه، فأخـذ سـريعاً فضـرب عنقـه تحت القلعة، وحرقه العامة، وطافوا برأسه البلد، ونادوا عليه، هـذا جـزاء من سـب أصـحاب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم.

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية: 14/ 228." (1)

""وقالَ المازِريّ، كَثُرَ كَلام النّاس فِي حَقِيقَة الرُّؤيا، وقـالَ فِيهـا غَير الإِسـلامِيِّينَ أَقاوِيـلَ كَثِـيرَةً مُنكَـرَة، لأَنَّهُم حـاوَلُوا الوُقُـوف عَلَى حَقـائِق لا تُـدرَك بِالعَقـلِ ولا يَقُـوم عَلَيها بُرهـان، وهُم لا يُصَـدِّقُونَ بِالسَّمعِ فاضـطَرَبَت أَقـوالهم، فَمَن يَنتَمِي إِلَى الطِّبّ يَنسُـب جَمِيـعَ الرُّؤيا إِلَى الأَخلاطِ فَيَقُول مَن غَلَبَ عَلَيـهِ البَلغَم رَأَى أَنَّهُ يَسـبَح فِي المـاء ونَحـو ذَلِـكَ لِمُناسَـبَةِ المـاء طَبِيعَـةَ البَلغَم، ومَن غَلَبَت عَلَيـهِ الصَّفراء رَأَى النِّيران والصُّعُود فِي الجَـوّ، وهَكَـذا إِلَى آخِـره، وهَـذا وإِن جَوَّزَهُ العَقل وجازَ أَن يُجـرِيَ اللَّهُ العـادَة بِـهِ لَكِنَّهُ لَم يَقُم عَلَيـهِ دَلِيـل ولا اطَّرَدَت بِـهِ عـادَة، والقَطـع فِي مَوضِـع التَّجـوِيز غَلَـطٌ. ومَن يَنتَمِي إِلَى الفَلسَفَة يَقُول: إِنَّ صُورَ مـا يَجـرِي فِي الأَرض هِيَ فِي العالَم العُلوِيّ كالنُّقُوش فَما حـاذَى بَعض النُّقُـوش مِنهـا انتَقَشَ فِيها، قالَ: وهَذا أَشَدُّ فَساداً مِنَ الأَوَّل لِكَونِهِ تَحَكُّمًـا لا بُرهـان عَلَيـهِ والانتِقاش مِن صِفات الأَجسام، وأَكثَرُ ما يَجـرِي فِي العـالَم العُلـوِيّ

---

(1) الإصابة في الذب عن الصحابة - رضي الله عنهم -، مازن بن محمد بن عيسى ص/167

الأَعــــــــــــــــراض، والأَعـــــــــــــــراض لا يُنتَقَش فِيها
والصَّـحِيح مـا عَلَيـهِ أَهـل السُّـنَّة أَنَّ اللـه يَخلُـق فِي قَلب النّـائِم اعتِقاداتٍ كَما يَخلُقها فِي قَلب اليَقظـان فَـإِذا خَلَقَهـا فَكَأَنَّهُ جَعَلَهـا عَلَمًا عَلَى أُمُور أُخرَى يَخلُقها فِي ثانِي الحال، ومَهما وقَعَ مِنها عَلَى خِلاف المُعتَقَد فَهُو كَما يَقَع لِليَقظـانِ، ونَظِـيره أَنَّ اللـه خَلَـقَ الغَيم عَلامَة عَلَى المَطَر وقَد يَتَخَلَّف، وتِلكَ الاعتِقادات تَقَـع تـارَة بِحَضـرَةِ المَلَك فَيَقَع بَعدها ما يَسُرّ أَو بِحَضرَةِ الشَّيطان فَيَقَع بَعدها مـا يَضُـر والعِلم عِنـــــــــد اللـــــــــــه تَعـــــــــالَى.
وقالَ القُرطُبِيّ: سَبَب تَخلِيط غَير الشَّرعِيِّينَ إِعراضُهُم عَمّـا جـاءَت بِهِ الأَنبِياء مِنَ الطَّرِيق المُستَقِيم، وبَيان ذَلِكَ أَنَّ الرُّؤيا إِنَّمـا هِيَ مِن إِدراكـات النَّفس وقَـد غُيِّبَ عَنّـا عِلمُ حَقِيقَتهـا أَي النَّفس، وإِذا كـانَ كَذَلِكَ فالأَولَى أَن لا نَعلَم عِلم إِدراكاتها، بَـل كَثِـير مِمّـا انكَشَـفَ لَنـا مِن إِدراكات السَّمع والبَصَر إِنَّما نَعلَم مِنهُ أُمُـورًا جُمَلِيَّة لا تَفصِـيلِيَّة. " (1)
"قَالَ الْمَازرِيّ: وَأما قَوْله - صلى الله عليه وسلم - فَإِنَّهَـا لن تضـره فَقيل مَعْنَاهُ أَن الروع يذهب بِهَذَا النفث الْمَـذْكُور، وَفِي الحَـدِيث إِذا كَانَ فَاعله مُصدقا بِهِ متكلا على الله جلت قدرته فِي دفع الْمَكْرُوه، وَقيل يحْتَمل أن يُرِيد أَن هَذَا الْفِعْل مِنْهُ يمْنَع من نُفُوذ مَـا دلّ عَلَيْـهِ الْمَنَـــام من

____
(1) - فتح الباري شرح صحيح البخاري- ط دار المعرفة (12/ 353) وشرح النووي على مسلم (15/ 17)." (1)
"- صلى الله عليه وسـلم - لاَ طِيَـرَةَ وَفِي حَـدِيثٍ آخَـرَ: الطِّيَـرَةُ شِرْكٌ أَيْ: اعْتِقَادُ أَنَّهَـا تَنْفَـعُ أَوْ تَضُـرُّ إِذَا عَمِلُـوا بِمُقْتَضَـاهَا مُعْتَقِـدِينَ تَأْثِيرَهَا فَهُـوَ شِـرْكٌ لِأَنَّهُمْ جَعَلُـوا لَهَـا أَثَـرًا فِي الْفِعْـلِ وَالْإِيجَـادِ، وَأَمَّا الْفَأْل، وَقَدْ فَسَّرَهُ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - بِالْكَلِمَةِ الصَّـالِحَةِ وَالْحَسَـــــــــــــــــــنَةِ وَالطَّيِّبَـــــــــــــــــــــــــــــةِ.
قَـال الْعُلَمَـاءُ: يَكُـونُ الْفَـأْل فِيمَـا يَسُـرُّ وَفِيمَـا يَسُـوءُ، وَالْغَـالِبُ فِي السُّرُورِ، وَالطِّيَرَةُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِيمَا يَسُوءُ. قَالُوا: وَقَدْ يُسْتَعْمَل مَجَازًا فِي السُّرُورِ يُقَال: تَفَاءَلْتُ بِكَذَا، بِالتَّخْفِيفِ، وَتَفَأَّلْت بِالتَّشْـدِيدِ، وَهُـوَ الأَصْل. قَال الْعُلَمَـاءُ: وَإِنَّمَـا أُحِبُّ الْفَـأْل لِأَنَّ الإِنْسَـانَ إِذَا أَمَّل فَائِدَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلَهُ عِنْـدَ سَـبَبٍ قَـوِيٍّ أَوْ ضَـعِيفٍ، فَهُـوَ عَلَى خَيْـرٍ فِي

____
1) الإيمان بالجن بين الحقيقة والتهويل، علي بن نايف الشحود ص/161

الْحَال **وَإِنْ غَلَطَ فِي** جِهَةِ الرَّجَاءِ، فَالرَّجَاءُ لَهُ خَيْرٌ، وَأَمَّا إِذَا قَطَعَ رَجَاءَهُ وَأَمَلَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ ذَلِكَ شَرٌّ لَهُ، وَالطِّيَرَةُ فِيهَا سُوءُ الظَّنِّ، وَتَوَقُّعُ الْبَلاَءِ .. " (1)

الكهنة رسل الشياطين:
وأما كون الكهنة رسله، فلأن المشركين يهرعون إليهم، ويفزعون إليهم فى أمورهم العظام، ويصدقونهم، ويتحاكمون إليهم ويرضون بحكمهم، كما يفعل أتباع الرسل بالرسل، فإنهم يعتقدون أنهم يعلمون الغيب، ويخبرون عن المغيبات التى لا يعرفها غيرهم، فهم عند المشركين بهم بمنزلة الرسل، فالكهنةُ رسل الشيطان حقيقة، أرسلهم إلى حزبه من المشركين وشبههم بالرسل الصادقين، حتى استجاب لهم حزبه، ومثل رسل الله بهم لينفر عنهم، ويجعل رسله هم الصادقين العالمين بالغيب، ولما كان بين النوعين أعظم التضاد، فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم -. (2)
فإن الناس قسمان: أتباع الكهنة، وأتباع رسل الله، فلا يجتمع في العبد أن يكون من هؤلاء وهؤلاء، بل يبعد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقدر قربه من

---

(1) - الموسوعة الفقهية الكويتية - وزارة الأوقاف الكويتية (25/ 329) وشرح النووي على صحيح مسلم 14/ـ 219،220.
(2) -كشف الأستار عن زوائد البزار- مؤسسة الرسالة (3/ 400)(3045) صحيح لغيره." [1]

"كيفية تلقي العلم عن المشايخ وأهمية ذلك
في الدرس الماضي تحدثنا عن مسائل الإيمان والكفر، وتحدثنا عن حقيقة الإيمان ومفهومه، وعن زيادة الإيمان ونقصانه، وأيضا تحدثنا عن تأثير المعاصي، وأنها تنقص الإيمان، ولا تزيله بالكلية إلا الأمور الشركية والكفرية، فإن الكفر الأكبر يزيل الإيمان، كما أن الشرك الأكبر يزيل الإيمان، أما المعاصي والذنوب فإنها لا تزيل الإيمان بالكلية، وإنما تنقصه.
والأمور الكفرية والشركية لها ضوابطها ولها أصولها عند أهل العلم،

---

[1] الإيمان بالجن بين الحقيقة والتهويل، علي بن نايف الشحود ص/464

ومن أبرز الأمور الكفرية: تكذيب الرسول، أو تكذيب رب العالمين، أو السب أو اللعن، أو الشتم أو الاستهزاء، أو عبادة غير الله سبحانه وتعالى، أو عدم الإيمان بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم، أو تحكيم غير شريعة الله سبحانه وتعالى، وذلك بالإتيان بشريعة أخرى بدلا عنها، ونحو ذلك مما يسميه أهل العلم نواقض الإيمان.
واليوم إن شاء الله سنستعرض ما يتعلق بموضوع الإيمان في الكتب المقررة الثلاثة: وهي (حائية ابن أبي داود) و (لمعة الاعتقاد) و (الواسطية) وسنعلق إن شاء الله على الأحاديث والآيات التي سترد علينا إن شاء الله.
وقبل ذلك نقرأ قليلا في كتاب (حلية طالب العلم)، وقد توصلنا في الدرس الماضي إلى الكلام على تلقي طالب العلم، وأنه ينبغي عليه يبدأ الطالب بأصول العلم قبل فروعه، وأن يشتغل بضبط قواعد العلوم الشرعية، سواء في العقيدة أو في الفقه أو في أي علم من العلوم التي تكون مساندة للعلوم الشرعية، ثم بعد ذلك ينتقل إلى ما هو أعلى، ثم إلى ما هو أعلى، حتى يستطيع أن يقرأ المطولات وأن يستفيد منها، دون أن يشوش على نفسه.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [الأدب السابع عشر: تلقي العلم عن الأشياخ.
الأصل في الطلب أن يكون بطريق التلقين والتلقي عن الأساتيذ، والمثافنة للأشياخ، والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف وبطون الكتب، والأول من باب أخذ النسيب عن النسيب الناطق وهو المعلم.
أما الثاني عن الكتاب، فهو جماد، فأنى له اتصال النسب؟].
يعني: التلقي عن المشايخ لطلب العلم له أهمية؛ لأن الشيخ المتقن يكون قد سبق هذا الطالب في دراسة هذا العلم وعرف قواعده، وعرف أصوله، وعرف ما يتعلق به من ضبط لنصوصه، ونحو ذلك.
فالإنسان يستفيد من الشيخ فيما يتعلق بضبط المنقولات، مثل: الآيات، أو الأحاديث، أو المنظومة، أو المتن الذي يقرأ على هذا الشيخ إذا كان متنا منثورا، ونحو ذلك، بحيث إن هذا الشيخ يعلم الطالب النصوص الصحيحة بصورتها الصحيحة، هذا بالإضافة إلى الفهم الصحيح لهذه النصوص ومقاصد أهل العلم في كلامهم، فإن الإنسان إذا اعتمد على القراءة المجردة، فإن القراءة المجردة لا

تكفيــه في معرفــة المقاصــد الدقيقــة لكلام أهــل العلم، فأهــل التخصص وأهل الدراية وأهل المعرفة لاشـك أنهم أعـرف بمقصـود صــاحب الكتــاب، أو بمقصــود العلم من غــيره، ولهــذا ينبغي على الإنسان أن يحرص على التلقي عن أهـل العلم، فهم يختصـرون لـه مشـوارا طـويلا، هـذا بالإضـافة إلى أن أهـل العلم قـد سـبقوا في معرفة أطـراف هـذا العلم؛ لأن الإنسـان إذا اعتمـد على نفسـه قـد يأخذ من العلم الشرعي بطرف واحد، ثم يظن أن هذا الطـرف هـو الأساس، ويظن أنه قـد جـاء بـالعلم كلـه بينمـا هـو في الحقيقـة لم يكتشــف إلا جــزءا يســيرا من هــذا العلم، ولهــذا ينبغي أن يتلقى الإنســـــــــــــــان عن المشـــــــــــــــــــايخ.
قـال: [وقـد قيـل: من دخـل في العلم وحـده خـرج وحـده، أي: من دخل في طلب العلم بلا شـيخ؛ خـرج منـه بلا علم، إذ العلم صـنعة، وكل صنعة تحتاج إلى صانع، فلا بد إذا لتعلمها من معلمهـا الحـاذق. وهذا يكاد يكون محل إجماع كلمة من أهل العلم؛ إلا من شـذ مثـل: علي بن رضوان المصري الطبيب المتوفى سنة (453) هـ، وقـد رد عليـــــــه علمـــــــاء عصـــــــره ومن بعـــــــدهم.
قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمتـه لـه: ولم يكن لـه شــيخ، بــل اشــتغل بالأخــذ عن الكتب، وصــنف كتابـا في تحصـيل الصناعة من الكتب، وأنهـا أوفـق من المعلمين، وهـذا غلـط، انتهى. وقد بسط الصفدي في (الوافي) الرد عليه، وعند الزبيدي في شرح الإحياء عن عدد من العلماء معللين له بعدة علل؛ منها مـا قالـه ابن بطلان في الرد عليه: السادسة: يوجد في الكتـاب أشـياء تصـد عن العلم، وهى معدومــة عنــد المعلم، وهى التصــحيف العــارض من اشـتباه الحـروف مـع عـدم اللفـظ، والغلـط بزوغـان البصـر، وقلـة الخبرة بالإعراب، أو فساد الموجود منه، وإصلاح الكتاب، وكتابة مــا لا يقرأ، وقراءة ما لا يكتب، ومذهب صاحب الكتاب، وسقم النسـخ، ورداءة النقــل، وإدمــاج القــارئ مواضــع المقــاطع، وخلــط مبــادئ التعليم، وذكــر ألفــاظ مصــطلح عليهـا في تلـك الصـناعة، وألفـاظ يونانية لم يخرجها الناقل من اللغـة، كـالنورس، فهـذه كلهـا معوقـة عن العلم، وقد استراح المتعلم من تكلفها عند قراءته على المعلم، وإذا كـان الأمـر على هـذه الصـورة، فـالقراءة على العلمـاء أجـدى وأفضــل من قــراءة الإنســان لنفســه، وهــو مــا أردنــا بيانــه.
قـال الصـفدي: ولهـذا قـال العلمـاء: لا تأخـذ العلم من صـحفي ولا

مصحفي.

يعنى: لا تقرأ الق." (1)

"النهمة في طلب العلم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [الخامس والعشرون: النهمة في الطلب.

إذا علمت الكلمة المنسوبة إلى الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (قيمة كل امرئ ما يحسنه)، وقد قيل: ليس كلمة أخص على طلب العلم منها، **فاحذر غلط القائل**: ما ترك الأول للآخر! وصوابه: كم ترك الأول للآخر! فعليك بالاستكثار من ميراث النبي صلى الله عليه وسلم، وابذل الوسع في الطلب والتحصيل والتدقيق، ومهما بلغت في العلم فتذكر كم ترك الأول للآخر، وفي ترجمة أحمد بن عبد الجليل من تاريخ بغداد للخطيب، ذكر من قصيدة له: لا يكون السري مثل الدني لا ولا ذو الذكاء مثل الغبي قيمة المرء كل ما أحسن المرء قضاء من الإمام علي].

معنى النهمة في الطلب أن يكون عند الإنسان عشق للعلم وتعلق به، وأن لا يشبع من العلم، ولا يشعر أنه قد حصل على المطلوب من العلم، كأن فبعض الناس يرسم لنفسه مقدارا معينا من العلم، فإذا وصل إليه ظن أنه قد انتهى من العلم، يتخرج من كلية شرعية ويظن أنه انتهى، أو يأخذ شهادة الدكتوراه ويظن أنه قد انتهى، وهذا الظن يدل على أنه لم يفهم العلم، وأنه ليس لديه رغبة حقيقة فيه.

قيل في بعض الآثار: منهومان لا يشعبان: طالب العلم، وطالب الدنيا، طالب الدنيا لو أعطيته ملايين لتمنى بلايين، وإذا أعطيته مليارات يتمنى ما هو أكثر، فكلما أعطيته نوعا اشتهى نوعا آخر، وكذلك طالب العلم؛ لكن طالب العلم يشتهي الأمر المباح والواجب، وأما صاحب الدنيا فقد يقع في الحرام والعياذ بالله. فينبغي للإنسان أن تكون لديه نهمة في طلب العلم، فإذا وجد كتابا أو درسا يفرح بذلك، وتجد أنه يلتهم هذا الكتاب من الجلدة إلى الجلدة، وتجد أنه حريص على العلم، وأنه حريص على المذاكرة، وأنه حريص على الحفظ، وأنه حريص على الفهم، ويبدو حرصه في طلبه للعلم، وليس الحرص في كثرة التنقل بين الدروس، أو يكون لديك في اليوم الواحد ثلاثة دروس أو أربعة دروس بل إن الحرص

1) دراسة موضوعية للحائية ولمعة الاعتقاد والواسطية، عبد الرحيم السلمي 12/2

الحقيقي هو: كثرة دراستك للعلم وإتقانك له، هنا يكون حرصك صحيحا.." (1)

"مثلثة النصارى

الطائفة الثانية: المثلثة من النصارى الذين يقولون بالتثليث، ويقولون: إن الآلهة ثلاثة، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد، تعالى الله عما يقولون.

فهم يقولون: الآلهة ثلاثة: الله ومريم وعيسى، وقد كفرهم الله سبحانه وتعالى، وعرض عليهم التوبة، فالتوبة معروضة على جميع العصاة، حتى المثلثة من النصارى الذين هم من أكفر الناس، قال الله تعالى: {لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم * أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم * ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أنى يؤفكون} [المائدة:73 -ـ 75]، فالمسيح عبد رسول، لا يخرج عن العبودية، وأمه صديقة، لا تخرج عن الصديقية.

وهذا فيه دليل على أن مريم ليست نبية، خلافا لـ ابن حزم، وكذلك أم موسى، والصواب أن النساء ليس فيهن نبية، وإنما النبوة خاصة بالرجال، قال الله تعالى: {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم من أهل القرى} [يوسف:109]، فالنبوة خاصة بالرجال، **وقد غلط ابن** حزم وجماعة فقالوا: إن أم موسى نبية، مستدلين بقوله: {وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه} [القصص:7].

وكذلك سارة امرأة إبراهيم عليه السلام، قالوا: إنها نبية؛ لأن الله قال: {فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب} [هود:71] فكلمتها الملائكة.

وكذلك مريم قالوا عنها: إنها نبية، وهذا غلط؛ لأن الله تعالى أثنى عليها، وفي مقام الثناء أخبر أنها وصلت إلى درجة الصديقية، فهي صديقة، أي: نهايتها أنها صديقة، ولم تصل إلى درجة النبوة، حيث قال تعالى: {وأمه صديقة} [المائدة:75]، ثم قال: {كانا يأكلان الطعام} [المائدة:75] يعني أن عيسى وأمه يحتاجان إلى الطعام، فكيف يكونان إلهين؟! والإله كامل بنفسه لا يحتاج إلى شيء، والذي يحتاج إلى الطعام لا يكون إلها.

(1) دراسة موضوعية للحائية ولمعة الاعتقاد والواسطية، عبد الرحيم السلمي 17/3

فمن يأكل الطعام ليس بإله، وعيسى احتاج إلى الطعام، فهو ناقص، وإذا لم يأكل الطعام مات وهلك، فهل هذا يكون إلهاً؟! فلهذا بين الله ذلك وقال: {كانا يأكلان الطعام} [المائدة:75].." (1)

"دحض شبهة أهل التعطيل

فالشبهة التي يعتمد عليها جميع فرق أهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة هي أنهم يقولون: يلزم من إثبات الصفات التشبيه والتجسيم، والأجسام تتشابه، والله ليس له شبيه ولا مثيل، والأشاعرة يقولون: يلزم من إثبات الصفات -عدا الصفات السبع- التشبيه والتجسيم، والمعتزلة يقولون: يلزم من إثبات الصفات التشبيه والتجسيم، بخلاف الأسماء، فإنه لا يلزم منه التشبيه أو التجسيم عندهم.

والجهمية يقولون: يلزم من إثبات الأسماء والصفات جميعا التشبيه والتجسيم؛ لأننا لا نرى متصفا بهذه الصفات أو مسمى بهذه الأسماء إلا وهو جسم، والله: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11]، لكنهم عموا عن آخر الآية: {وهو السميع البصير} [الشورى:11]، وهذه طريقة أهل البدع، فإنهم يقولون ببعض النصوص ويتركون البعض الآخر، فأخذوا بقوله: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] وعموا عن قوله: {وهو السميع البصير} [الشورى:11].

ولما أصلوا هذه الشبهة واعتمدوا عليها، ثم جاءت النصوص في إثبات الصفات صاروا مترددين بين أحد أمرين: إما أن يسلكوا مسلك التفويض، وإما أن يسلكوا مسلك التحريف، وهذا يسمونه تأويلا، والتفويض معناه: أن يسكتوا عن تفسير معناها ويعتقدوا أنها ليس لها معنى، ويفوضون المعنى إلى الله، فيقولون: لا نعلم معناها، فالعلم والقدرة والاستواء لا نعلم معناها، وطريقة التفويض هذه نسبوها إلى السلف زورا وبهتانا، والصحيح أنها ليست طريقة السلف، فالسلف يعرفون المعنى، وهؤلاء يفوضون ويقولون: لا نعلم معناها، فلفظ (استوى) والعلم والقدرة والسمع مثل الحروف الأعجمية، فكما أن العربي لا يفهم معنى الحروف الأعجمية فكذلك لا يفهم معنى (استوى) والقدرة والعلم والسمع والبصر إلى آخر الصفات.

وهذه الطريقة يسمونها طريقة التفويض، وهي باطلة؛ لأنها ليست

1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 2/12

طريقة السلف، وطريقة السلف هي إثبات المعنى وتفويض الكيفية، ولهذا لما سئل الإمام مالك رحمه الله عن الاستواء قال: الاستواء معلوم -أي: معلوم معناه في اللغة العربية- والكيف مجهول، يعني أن الكيفية مجهولة، فلا نعلم كيف اتصف بهذه الصفة، فهذا هو الذي نفوضه إلى الله.

ولهذا فسر العلماء الاستواء بالاستقرار والصعود والعلو والارتفاع، لكن كيفية استواء الرب أمر مجهول، وهو الذي نفوضه؛ لأنه لا يعلم كيفية الاستواء إلا هو، ولا يعلم كيفية النزول إلا هو، ولا يعلم كيفية العلم إلا هو، ولا يعلم كيفية القدرة إلا هو، وهكذا يقال في جميع الصفات، فالصفة معلومة، والكيف مجهول، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة، لكن هؤلاء سلكوا مسلك التفويض، فهم يفوضون المعنى لا الكيفية، وهذا غلط.

الطريق الثاني: طريق التحريف، وهم يسمونه تأويلا، وهو أن يخترعوا للصفات معاني يبتدعونها من عند أنفسهم، فمثلا صفة اليد قالوا: معناها القدرة، والرحمة معناها: النعمة، والرضا معناه: الثواب أو الإنعام، والغضب معناه: العقاب، وهكذا، فهذه طريقة التحريف الذي يسمونه تأويلا.

ويقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وقصدهم بطريقة السلف طريقة التفويض، وهذا من أبطل الباطل، فليست هذه ولا تلك طريقة السلف، بل طريقة السلف هي إثبات معاني الصفات، فهم يثبتونها، وإثباتهم لها على ما يليق بجلاله وعظمته، ويقولون: كيفية الصفات لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذلك صفاته لا تشبه الصفات، فنحن نقطع ونجزم بأن لله صفات لكنها صفات لا تشبه صفات المخلوقين، فنحن نثبتها لله ونعلم معناها، لكن لا نعلم الكيفية هذه هي الشبهة التي يعتمد عليها أهل البدع، وقد رددنا عليها تفصيلا، فقد رددنا على الجهمية، ثم على المعتزلة، ثم على الأشاعرة.

وهناك جواب إجمالي -وهو نافع ومفيد- على هذه الشبهة التي يعتمد عليها جميع فرق المعطلة، وهو أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى أثبت لنفسه الصفات، وأثبت لنفسه الأسماء، وكذلك أثبتها له رسوله، وفي المقابل نفى عن نفسه المشابهة والمثل فقال تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] وقال: {فلا تضربوا لله الأمثال} [النحل:74] وقال: {هل تعلم له سميا} [مريم:65].

فالله تعالى نفى عن نفسه المشابهة والمماثلة، فلو كـان يلـزم من إثبات الصفات التشبيه والتمثيل لما أثبتهـا تعـالى لنفسـه، فـالقرآن والسـنة أثبتـا الصـفات، ونفيـا التمثيـل والتشـبيه.
ومع نفيـه سـبحانه عن نفسـه المشـابهة أثبت لنفسـه الصـفات في نص واحد، فقال سبحانه: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] فهنـا نفى عن نفسـه المماثلـة، ثم أثبت لنفسـه الصـفات فقـال: {وهـو السميع البصير} [الشورى:11]، وقال: {فلا تضـربوا للـه الأمثـال} [النحل:74] فنهى عن ضـرب الأمثـال لـه، ثم قـال: {إن اللـه يعلم وأنتم لا تعلمـون} [النحـل:74]، فـأثبت لنفسـه العلم.
فلو كان نفي المماثلـة يسـتلزم نفي الصـفة لمـا أثبت اللـه الصـفة لنفسه، وللزم من ذلك التناقض في كلام الله وكلام رسوله، وحاشا أن يكـون في كلام اللـه تنـاقض، فاللـه ينفي عن نفسـه المماثلـة ويثبت لنفسه الصفات في نص واحد، فلو كان إثبـات الصـفة تمـثيلا للـزم التنـاقض في كلام اللـه؛ لأنـه القائـل {ليس كمثلـه شـيء} [الشورى:11] فهذا نفي المماثلة، وقـال: {وهـو السـميع البصـير} [الشورى:11] ومن المعلوم أنه ليس هنـاك شـيئان في الوجـود إلا وهناك قدر مشترك بينهما، فيشتركان في مسمى الشيء، ووجـوده في الـذهن، فكـل شـيئين في الـدنيا بينهمـا اشـتراك في الـذهن يشتركان فيه، لكن متى يكون هـذا الاشـتراك؟! يكـون عنـد القطـع عن الإضافة والتخصيص، وهذا لا يلزم منه المشـابهة والمماثلـة في الخالق، فليس هناك شيئان إلا وبينهما قدر مشـترك يشـتركان فيـه في الذهن، فهناك تشـابه لا بـد منـه في الـذهن، ومن نفى التشـابه فقد نفى وجود الله، ونفى صفاته، كما قرر ذلك الإمام أحمد رحمـه الله في رسالته: (الرد على الزنادقة)، وكما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، فمن قال: إن الله لا يشبه المخلوقات بوجه من الوجوه فقـد أنكر وجود الله، بل هناك وجـه تحتملـه المشـابهة، وهـو القطـع عن الإضافة والتخصيص في الذهن لا في الخارج، وهو مسـمى الشـيء والوجـود.
فكلمة (شيء) وكلمة (موجود) تشـملان الخـالق والمخلـوق، فاللـه شيء، قال تعالى: {قل أي شيء أكبر شهادة قل اللـه شـهيد بيـني وبينكم} [الأنعام:19] والله موجود، والمخلوق شيء، وهـو موجـود، فهذا اشتراك في الذهن وليس في الخـارج، ويـزول هـذا الاشـتراك عنـد الإضـافة والتخصـيص، فنقـول: وجـود اللـه، ووجـود المخلـوق،

فينتهي الاشتراك، فوجود الله أكمل من وجود كـل موجـود، ووجـود المخلـوق نـاقص مسـبوق بالعـدم، وأيضـا يلحقـه النقص من النـوم والمــــــوت، بخلاف وجــــــود الخــــــالق ســــــبحانه.
إذا: فليس هنـاك شـيئان إلا وهمـا يشـتركان في مسـمى الشـيء ووجوده، فلفـظ (موجـود) لا يلـزم منـه الاشـتباه في مسـمى الأمـر ووجوده الذي هو أمر ذهني، ولا ينسحب هذا الاشـتباه إلى الاشـتباه عند وجوده في الخارج، وهذا هو أصل بلاء المعطلة الذين ظنــوا أن الاشـتباه الـذي يكـون في الـذهن في مسـمى الشـيء والوجـود ينســـحب إلى المماثلـــة في الخــــالق، وهـــذا باطــــل.
فالعرش والبعوضة والفيـل تشـترك في مسـمى الشـيء ووجـوده، فالبعوضة شيء، والعرش شيء، والفيل شيء، فهـل يقـول عاقـل: إن اشتراك البعوضة والفيل أو العرش في مسمى الشيء والوجود يلزم منه الاشـتراك في الصـفات؟ لا يقـول بـذلك أحـد، وهـذا عنـد القطع عن الإضافة والتخصيص، لكن إذا قلت: وجود الفيل، ووجــود البعوضــة، ووجــود العــرش، فلا اشــتراك حينئــذ؛ لأنــك أضــفت وخصصــت، وإنمــا يوجــد الاشــتراك عنــد القطــع عن الإضــافة والتخصـــــيص، وهــــو يكــــون في الــــذهن.
وكذلك أسماء المخلوقين وصفات المخلـوقين تشـارك أسـماء اللـه وصفاته عند القطع عن الإضافة والتخصيص، وهذا يكون في الذهن، فإذا قيـل: هـل لفـظ العلم، ولفـظ القـدرة، ولفـظ السـمع، ولفـظ البصر، فيها اشتراك؟ قلنـا: نعم؛ لأن السـمع يشـمل سـمع الخـالق وسـمع المخلـوق، والبصـر يشـمل بصـر الخـالق وبصـر المخلـوق، والعلم يشمل علم الخـالق وعلم المخلـوق، والقـدرة تشـمل قـدرة الخالق وقدرة المخلوق، ويزول الاشتباه عند الإضـافة والتخصـيص، فتقــول: علم الخــالق، وعلم المخلــوق، وقــدرة الخــالق وقــدرة المخلــــوق، وهكــــذا بقيــــة الصــــفات.
وكذلك لفظ (الإنسانية) في الذهن يشترك فيـه عمـر وخالـد وبكـر، وعمر وخالد لا يشتبهان في الخـارج، لكنهمـا يشـتبهان في مسـمى الإنســــانية، فكــــل منهمــــا إنســــان.
ومثله مسمى الحيوانية، ففيه اشـتراك، فيـدخل فيـه الأسـد والنمـر والخيـل والحمـار والكلب والقـرد، لكن إذا جئت إلى أوصـاف هـذه الحيوانات فلن تجد اشتباها بين القرد والفرس في الخارج.." (1)

1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 5/5

"غلــــو المحـــــذرين من كتب ابن حجــــــر والنـــــووي

Q ما رأيكم فيمن يحذر الناس من كتب ابن حجر والنووي؛ لأن فيها شيئا من التعطيل، بل ربما أمر بإحراقها ووصفهما بأنهما من أهل البدع؟

A هؤلاء -والعياذ بالله- عندهم غلو، وهؤلاء مخطئون خطأ عظيما كبيرا، فكتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر كتاب عظيم، مازال العلماء في كل عصر ومصر بعده ينهلون من معينه، فهو من أعظم الكتب، وأما الأخطاء التي في العقيدة فيمكن تلافيها بأن ينبه عليها، ومازال العلماء ينبهون عليها، وهم لم يتعمدوها، فهم علماء كبار أجلاء نرجو أن يغفر الله لهم، فهذا ما نشئوا عليه، فصاروا يؤولون في بعض الصفات، لكن ليس معنى ذلك أن يهجر الكتاب، فهو كتاب عظيم.

وكذلك النووي في شرحه لـ مسلم سلك هذا المسلك في الصفات، لكنه كتاب عظيم في معاني الأحاديث والاستنباطات والأحكام الفقهية.

فكيف يهجر ما في هذه الكتب من العلم من أجل أشياء يسيرة يمكن تلافيها ويمكن التنبيه عليها؟! إن **هذا غلط كبير**، وهؤلاء الذين يفعلون ذلك يوصفون بالجهل والسفه، أما الأخطاء فليس هناك أحد يسلم منها، وليس هناك كتاب معصوم إلا كتاب الله عز وجل، فالغلط ينبه عليه وتؤخذ الفائدة، أما لو كان الكتاب أكثره فيه أغلاط وفيه أخطاء وأخطار عظيمة -مثل كتاب الزمخشري الكشاف، وكتاب مفاتيح الغيب للرازي - فإنه يؤثر على المبتدئ، فلا ينبغي للإنسان أن يقرأ الكشاف، ولا أن يقرأ مفاتيح الغيب؛ لأنه يدعوك إلى القول بالحلول وإنكار وجود الله وتعلم السحر، ولا يصلح أن يقرأ هذين إلا طالب العلم الذي عنده بصيرة.

أما كتاب (فتح الباري) للحافظ ابن حجر فهو كتاب عظيم نفع الأمة، فرحمه الله رحمة واسعة وغفر له، وقد مكث في شرحه سبعة عشر عاما، وهو من أحسن الكتب، ولا يستغني عنه طالب العلم، وكذلك النووي في شرح صحيح مسلم، فكيف تقال هذه المقالة؟! فتهجر الحسنات العظيمة والعلم العظيم في الكتاب من أجل أخطاء يسيرة في التأويل في الصفات، من يقول هذا؟! هذا لا يقوله إلا سفيه جاهل، والذي يعمل هذا فيحذر الناس أو يحرق الكتابين سفيه جاهل، ويجب أن يؤخذ عليه ويؤدب ويعزر حتى يترك

هذا العمل المشين، ويرفع به إلى ولاة الأمور ليرتدع، فيرفع به إلى المحكمة ليرتدع عن هذا العمل بالسجن أو بالضرب، على حسب ما يراه القاضي، فهو يستحق الضرب والتأديب والسجن حتى يتوب من هذا العمل المشين، فكيف يحرق هذين الكتابين العظيمين اللذين تلقتهما الأمة والعلماء بالقبول والاستفادة؟!." (1)

"حكم قول: (حياك النبي)

Q بعض الناس إذا قال أحدهم: حياك الله يقول له الآخر: حياك النبي، فما حكم ذلك؟

A لا أعلم معنى هذه الكلمة، والذي ينبغي أن يرد عليه تحيته، ويقول: حياك الله، فالنبي عليه الصلاة والسلام ميت، كما قال الله: {إنك ميت وإنهم ميتون} [الزمر:30]، فكيف يقال: حياك النبي وهو ميت بالقبر لا يعلم؟! وقد يقال: إن هذه الكلمة تشعر بأنه يعتقد أن الرسول يعلم وأنه حي، وهذا غلط، والذي ينبغي أن يقول: حياك الله، ويرد عليه تحيته، ولا يقول: حياك النبي.." (2)

"شرك النذر

الشرك في النذر هو: أن ينذر لغير الله تقربا لذلك الغير يرجو شفاعته، أو نفعه، كالذين ينذرون للقبور تقربا إلى أصحابها؛ ليشفعوا لهم ويقضوا حوائجهم، أو ينذرون للأموات، كأن يقول: يا سيدي البدوي! إن شفى الله مريضي فلك علي كذا وكذا من الجنيهات أو من الدراهم يقسمها على روحه أو: إن شفى الله مريضي فلك ذبيحة أذبحها أتقرب بها إليك! أو ينذر أن يصلي له، أو ينذر أن يصوم له، فالنذر عبادة لا يجوز أن تصرف لغير الله، قال الله تعالى: {ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم} [الحج:29]، وقال سبحانه: {وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه} [البقرة:270].

ومن نذر وجب عليه الوفاء، قال عليه الصلاة والسلام: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، فإذا نذر الإنسان طاعة لله -سواء أكان نذرا معلقا أم غير معلق- أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وجب عليه أن يصوم، أو نذر أن يصلي عشرين ركعة وجب عليه الوفاء، أو نذر أن يحج وجب عليه كذلك. وهذا إذا كان نذر طاعة، أما إذا كان نذر معصية فليس له الوفاء به،

1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 6/20

2) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 7/27

مثل من نذر أن يشرب الخمر، أو يشـرب الـدخان، أو نـذر أن يعـق والديـه، أو يقطـع رحمـه، فلا يجـوز لـه الوفـاء بـه، وعليـه التوبـة والاستغفار، وعليه مع ذلك كفارة يمين، كما جاء في بعض الأحاديث (وعليــه كفــارة يمين) أمــا إذا نــذر لغــير اللــه فهــذا شــرك.
وأصل النذر مكروه؛ لأنه يلـزم نفسـه بشـيء، ويـوجب على نفسـه شيئا عافاه الله منه، وقد لا يستطيع الوفاء به، وقد يشق عليـه بعـد ذلـك، فلا ينبغي للإنسـان أن ينـذر، بـل ينبغي للإنسـان أن يفعـل الطاعة بـدون نـذر، ولهـذا قـال النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في الحديث الصحيح: (إياكم والنذر؛ فإنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل)، فالبخيل هو الـذي لا يخـرج شـيئا إلا إذا نـذر، لكن غـير البخيل يتصدق، ويصوم، ويصـلي، ولـو لم يـوجب على نفسـه شـيئا، ولأن الناذر قد يتصور أن النذر هو السبب في قضاء حاجتـه، **وهـذا غلـط كبـير**، فليس النـذر سـببا في قضـاء الحاجـة، فاللـه تعـالى يقضي الحاجة، سواء نذرت أو لم تنذر، وقد لا تقضى حاجتك، سواء نذرت أو لم تنذر.
فالنذر مكروه أو حرام، وبعض العلماء قال بأنه مكروه، لكن إذا نذر طاعة وجب الوفاء بها، وقد مدح الله الأبرار في وفائهم بالنذر، فإذا وقع النذر وكان طاعة فإنه يمدح الوفاء به، ويثنى على من وفى به، قال الله تعالى في وصف الأبرار: {يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا} [الإنسان:7].
وقد ينذر الإنسان نذرا ثم يعجز بعد ذلك عن الوفاء به، فيكون وعـد الله بشيء ثم لم يف بوعده، فيكون شبيها بالمنـافقين الـذين قـال اللـه فيهم: {ومنهم من عاهـد اللـه لئن آتانـا من فضـله لنصـدقن ولنكونن من الصالحين * فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولـوا وهم معرضون * فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يـوم يلقونـه بمـا أخلفوا اللـه مـا وعـدوه وبمـا كـانوا يكـذبون} [التوبـة:75 - 77].
وقد يشق على الإنسان الوفاء بالنذر، ثم يذهب إلى عتبة كـل عـالم لعله يجد مخرجـا يخلصـه من هـذا النـذر، فالـذي ينبغي للإنسـان ألا ينذر، بل يفعل الطاعة من دون نذر.." (1)

"حقيقة السحر وخياله

واختلف العلماء هل السحر له حقيقة، أو كلـه خيـال؟ فـذهب بعض العلماء إلى أنه تخييـل، وينسـب هـذا إلى قـوم من المعتزلـة، وإلى

(1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 8/9

بعض الأحناف.
والصواب أن السحر نوعان: نوع حق، أي: له حقيقة، والنوع الثاني: تخييل، والدليل على أن منه ما هو خيال قول الله تعالى: {يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى} [طه:66] والضمير يعود إلى موسى عليه الصلاة والسلام في قصة السحرة لما وضعوا الحبال والعصي، ووضعوا عليها الزئبق، فصارت تتلون في الشمس، فموسى عليه الصلاة والسلام -كما قال تعالى عنه- {أوجس في نفسه خيفة} [طه:67] وخيل إليه من سحرهم أنها تسعى، فقال الله له: {لا تخف إنك أنت الأعلى * وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى} [طه:68 - 69] فألقى موسى العصا، فابتلعت جميع ما في الوادي من العصي والحبال التي وضعوها.
فهذه عصي وحبال وضعوها، ووضعوا عليها الزئبق فجعلت تتلون، فخيلوا للناس أنها حيات وعقارب، ولهذا قال الله: {يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى} [طه:66].
وهذا النوع من الخيال يسحر الساحر به أعين الناس فقط، ويكون الشيء المرئي ليس على حقيقته.
النوع الثاني: السحر الحقيقي، أي: له حقيقة تؤثر في القلوب والأبدان بالمرض والقتل وبتغيير العقل، ولهذا قال الله تعالى: {قل أعوذ برب الفلق * من شر ما خلق * ومن شر غاسق إذا وقب * ومن شر النفاثات في العقد * ومن شر حاسد إذا حسد} [الفلق:1 - 5].
فالنفاثات: السواحر اللاتي يعقدن العقد، وينفثن في عقدهن، فلولا أن للسحر حقيقة لما أمر الله بالاستعاذة منه، وبما أن الخيال لا يؤثر إلا في العيون فقط لم يأمر الله بالاستعاذة منه، فلما أمر الله بالاستعاذة من السحر؛ دل على أن له حقيقة، فلو لم يكن للسحر حقيقة لما أمر الله بالاستعاذة منه، قال تعالى: {ومن شر النفاثات في العقد} [الفلق:4]، وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير، وهو أن السحر نوعان: نوع له حقيقة، يؤثر في القلوب والأبدان ويمرض ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه، ونوع هو خيال.
وقد ثبت في الصحيحين (أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر، فكان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله)، وقد أنكر بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر، وظن أن هذا يقدح في

شخصه عليه الصلاة والسلام، وهذا غلط؛ لأن هذا ثابت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر في مشط ومشاطة، في وعاء طلع النخل، وجعل في صخرة أسفل بئر ذروان.
والمشط معروف، والمشاطة: ما يحصل من الشعر حينما يمشط الشعر بالمشط، فيسقط بعض الشعر، وهذه تسمى مشاطة، وقد جعلهما الساحر في جف طلعة ذكر، وهو وعاء الطلع، ويسمى جبوب اللقاح الذي يلقح به النخلة.
فأخذ هذا الوعاء -وعاء طلع الذكر- وجعله في مشط ومشاطة، وجعله في صخرة تحت بئر ذروان، فكأن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم أصابه شيء في جسده، وصار يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله.
ثم جاءه ملكان على صورة رجلين في رؤيا -ورؤيا الأنبياء وحي- فقعد أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجليه، فقال أحدهما للآخر: ما بال الرجل؟ فقال: مطبوب.
يعني: مسحور، والسحر يسمى طبا تفاؤلا بالسلامة، كما يسمى اللديغ سليما، تفاؤلا له بالسلامة، فكذلك المسحور يسمونه مطبوبا تفاؤلا له بالطيب والسلامة.
قال: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم، فسأله: في أي؟ قال: في مشط ومشاطة، في جف طلعة ذكر، في بئر ذروان.
فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأن يستخرج السحر، فذهب إلى تلك البئر، واستخرج السحر، ثم أمر بالبئر فدفنت، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لـ عائشة: (يا عائشة! والله لكأن ماء هذه البئر نقاعة الحناء، وكأن نخلها رءوس الشياطين) فقالت له عائشة: أفلا تنشرت، فقال النبي: (أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن أثير على الناس شرا) أو كما قال عليه الصلاة والسلام.
وجاء في بعض الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم استخرج السحر، وفي بعضها أنه لم يستخرجه، وجمع العلماء بينهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استخرج وعاء طلع النخل، ثم أزيل السحر؛ ولكنه لم يستخرج ما بداخله من المشط والمشاطة.
ثم أمر بهذه البئر فدفنت، ولم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم

لبيـــــــــــد بن الأعصـــــــــــــم اليهـــــــــــــودي.
وهذا السحر الذي أصاب النبي صلى الله عليـه وسـلم لا يقـدح في عصمته، فلم يؤثر في عصمته ولا في عقله عليـه الصـلاة والسـلام، ولا في تبليغه الرسالة، وإنما في شيء يتعلق بأمور الـدنيا، ويتعلـق بجسده، فكان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله، لكنه لم يتعلـق بعقله، ولا بتبليغه الرسالة، ولا بعصمته عليه الصلاة والسـلام، وإنمـا هذا الذي أصـابه من السـحر نـوع من المـرض كسـائر الأمـراض، لا يقدح في عصمته عليه الصلاة والسلام كما يظن ذلك بعض النـاس، فالصواب أن ذلك لا يقدح في عصمته عليه الصلاة والسـلام، وليس له تأثير على تبليغ الرسـالة، ولا على عقلـه ولا فكـره عليـه الصـلاة والسلام.." (1)

"حكم قـــــول: (إني متوكـــــــل على اللـــــــه ثم عليـــــــك)

Q مـــا حكم قـــول بعضـــهم: إني متوكـــل على اللـــه ثم عليـــك؟

A هذا لا بأس به، وإنما الممنوع أن يقول توكلت على اللـه وعليـك، فهذا من الشرك الأكـبر، أمـا إذا جـاءت (ثم) فإنـه يـزول المحـذور. لكن هذا اللفظ المقصود منه الوكالـة، فتسـميته **توكلا غلـط من** قائله، والأفضل أن يقول بأن هذا وكالة، أي: وكلتك في هذا الشيء وأنبتك عني، فالعاصي يقول: أنا متوكل على اللـه، وبعضـهم يقـول: أنا متوكل على الله وعليـك، وهـذا غلـط، فالمقصـود هـو: الوكالـة، وتسميته توكلا خطأ.." (2)

"أقســام علم التنجيم

علم التنجيم ينقسـم إلى ثلاثـة أقسـام: القسـم الأول: ادعـاء أن الكواكب فاعلة مختارة، وأن الموجودات في العالم السفلي مركبـة على تأثير الكواكب والروحانيات، وأن الحوادث مركبـة من تأثيرهـا، وهذا كفـر بإجمـاع المسـلمين وشـرك أكـبر باللـه العظيم من غـير خلاف، وهذا الشرك هو الذي وقع فيه الصابئة عبـاد الكـواكب، وهم الذين بعث فيهم إبراهيم الخليل على نبينا وعليه أفضل السلام وأتم التســـليم، وهـــذا شـــرك أكـــبر، وهـــو شـــرك في الربوبيـــة.
القسم الثاني: الاستدلال على الحـوادث الأرضـية بمسـير الكـواكب واجتماعها وافتراقها، ويقولون: إن ذلك بتقـدير اللـه ومشـيئته، وإن الله هو المسير وهو المقدر، لكن يستدلون على الحـوادث الأرضـية

1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/13
2) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/19

بمسـير الكـواكب، فـإذا سـارت الكـواكب أو اجتمعت أو افـترقت استدل بـذلك على وقـوع حـرب في الأرض، أو زوال دولـة أو قيـام دولــة، أو ولادة عظيم أو مــوت عظيم، أو وقــوع المطــر، أو تغــير الأسعار، أو ظهور الحر والبرد، أو هبوب ريـاح عظيمـة، أو مـا أشـبه ذلك، فهؤلاء يقولون: هذا بمشيئة الله وقدرته، وهو الذي خلق ذلــك وأوجــده وســيره، لكن يســتدلون على ذلــك بمســير الكـــواكب واجتماعها وافتراقها، فإذا سـارت الكـواكب أو اجتمعت أو افـترقت استدل بها على حـادث يقـع في الأرض، وهـذا -أيضـا- كفـر وشـرك أكبر؛ لما فيه من دعوى علم الغيب؛ لأن صاحبه يــدعي علم الغيب.

وهذا اقتباس من النجوم، وهو داخل في قول النبي صلى الله عليـه وسلم: (من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد مـــا زاد)، فكلمـــا زاد في تعلم علم النجـــوم زاد في اقتبـــاس الســحر.

وقد اختلف المتأخرون في حكم متعلم هذا النـوع، والصـواب الـذي ينبغي القطـع بـه أنـه كـافر، فمن اسـتدل على الحـوادث الأرضـية بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها فهو كافر؛ لما فيـه من دعـوى علم الغيب، وقد نص الله سبحانه وتعالى على أنـه لا يعلم الغيب إلا هو سبحانه فقـال تعـالى: {وعنـده مفـاتح الغيب لا يعلمهـا إلا هـو} [الأنعــام:59]، {قــل لا يعلم من في الســموات والأرض الغيب إلا اللــه} [النمــل:65]، {ويعلم مــا في الأرحــام} [لقمــان:34] ومن ادعى علم الغيب كفر، ومسير الكـواكب واجتماعهـا ليس دليلا على علم الغيب، فإنه لا يعلم الغيب إلا عن طريق الأنبياء والرسـل، فمـا أخبر به نبينا صلى الله عليه وسلم من علم الغيب قبلناه وصــدقناه، أما الاستدلال على علم الغيب بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها فهــــو كفــــر أكــــبر، نســــأل اللــــه الســــلامة والعافيــــة.

وهذان النوعـان والقسـمان من علم التنجيم يسـميان عنـد العلمـاء بعلم التــــأثير.

النـوع الثـالث من علم التنجيم: علم التسـيير، فيكـون علم التنجيم قسمان: علم التأثير وهو قسمان كما سبق، والثالث: علم التسـيير، وهو الاستدلال بمنازل الشمس والقمر على معرفة القبلة، ومعرفة الـزوال ليعلم بـه وقت دخـول الظهـر، ومعرفـة فصـول السـنة، أو الاسـتدلال بـه على معرفـة أوقـات البـذور من الفلاحين، ومعرفـة الطرق في البر أو في البحـر حـتى يسـتدل بهـا المسـافرون، كـأن

ينظـر في النجـوم فيعـرف النجم القطـبي؛ لأن النجم القطـبي نجم ثابت في جهـة الشـمال، وإذا تحـددت جهـة الشـمال تحـددت بقيـة الجهات، فيعرف المسافر الطريق ويمشي، ويسـتدل بـالنجوم على معرفة سيره، فيعرف في أي جهـة هـو، وينظـر إلى النجم القطـبي فيسـتدل بـه، سـواء أكـان في الـبر أم في البحـر، فهـذا جـائز عنـد جمهور العلمـاء، وهـو الصـواب، وهـو علم النجـوم الـذي يـدرك من طريق المشاهدة والخبر، وشيء يخبرك به الثقـات، فتعلم بـه جهـة القبلة، ويعلم به وقت الزوال وأوقـات الصـلوات، ويعلم بـه معرفـة الطرق، ويهتدي به المسافرون في الـبر أو في البحـر، ويعـرف بـه فصول السنة، فيعرف فصل الربيع وفصل الخريـف وفصـل الشـتاء وفصل الصيف، وتعرف أوقات البذور؛ لأن البذر يختلف، فهناك بـذر في وقت الصيف، وبذر في وقت الشـتاء، وبـذر في وقت الخريـف، فتنظر في النجوم حتى تعرف أوقـات البـذر، فهـذا لا بـأس بـه عنـد جمهور العلماء، وهو الصواب، قال اللـه سـبحانه: {هـو الـذي جعـل الشـمس ضـياء والقمـر نـورا وقـدره منـازل لتعلمـوا عـدد السـنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق يفصل الآيات لقـوم يعلمـون} [يـونس:5].

فهذا يسمى علم التسيير عند أهل العلم، وهو تعلم منازل الشـمس والقمر، والنظر في النجوم؛ ليستدل بذلك على معرفة جهـة القبلـة حتى يصلي المرء، أو يستدل بذلك على معرفة زوال الشمس، فإذا كانت الشمس أمامك فإنه تصـلي، وإذا كـانت بين الحـاجبين فوقـع وقت العصر فإنـك تصـلي، وتنظـر في الشـمس حـتى تعـرف جهـة القبلة، وتعرف وقت الزوال، وتعرف أوقات فصول السنة، وأوقـات البـذر للفلاحين، وطـرق المسـافرين في الـبر أو في البحـر أو في الجو، فالطيار في الجو قد يستدل بالنجوم، فهذا جـائز عنـد جمهـور العلمـاء، وهـو الصـواب.

وذهب بعض العلمـاء إلى المنـع منـه، ومنهم قتـادة بن دعامـة السدوسي وسفيان بن عيينة، ذكر ذلك حـرب الكرمـاني في مسـند الإمـام أحمـد عنهمـا، وأنهمـا منعـا من علم التسـيير.

ورخص في تعلم المنـازل الإمـام أحمـد رحمـه اللـه وإسـحاق بن راهويـه، وهـو رأي جمهـور العلمـاء وهـو الصـواب.

أما القول بأنه ممنوع فهو قـول ضـعيف؛ لأنـه لا محـذور فيـه، ولأن الحاجة ماسـة إلى معرفتـه، ولأن الفائـدة ظـاهرة، بـل قـد يضـطر

الإنسان إلى معرفته، بل قد يؤمر الإنسان بالنظر في الشمس والقمر والنجوم حتى يعرف جهة القبلة إذا أراد أن يصلي، ويعرف وقت الزوال، وكذلك المسافر ينظر في النجوم حتى يعرف جهة سيره في البر أو في البحر، وهذه فائدة محضة لا محذور فيها، ولهذا يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله مبينا خلاف العلماء في هذا: والمأذون في تعلمه علم التسيير لا علم التأثير؛ فإنه باطل محرم قليله وكثيره، وأما علم التسيير فتعلم ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق جائز عند الجمهور، وما زاد عليه لا حاجة إليه؛ لشغله عما هو أهم منه، وربما أدى تدقيق النظر فيه إلى إساءة الظن بمحاريب المسلمين، كما هو واقع من أهل هذا العلم قديما وحديثا، وذلك يفضي اعتقاده إلى خطأ المسلمين في صلاتهم. انتهى كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله.
إذا: الحافظ ابن رجب رحمه الله يحكي الخلاف في هذا، ويقول: المأذون في تعلمه علم التسيير، أما علم التأثير فإنه باطل محرم قليله وكثيره، وقد سبق أن علم التأثير ينقسم إلى قسمين: إدعاء أن الكواكب فاعلة مختارة، أو ادعاء علم الغيب عن طريق سير الكواكب واجتماعها وافتراقها.
قال: وأما علم التسيير فتعلم ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق، ومعرفة القبلة والطرق جائز عند الجمهور، وما زاد عليه لا حاجة إليه، لشغله عما هو أهم منه، فكون الإنسان يتعمق في معرفة منازل الشمس والقمر والنجوم شيء زائد عن الحاجة يشغل عما هو أهم.
قال: وربما أدى تدقيق النظر فيه إلى إساءة الظن بمحاريب المسلمين، كما هو واقع من أهل هذا العلم قديما وحديثا، وذلك يفضي اعتقاده إلى خطأ المسلمين في صلاتهم.
وهذا واقع الآن، فبعض الناس يتشدد إذا أراد أن يحدد جهة القبلة بالبوصلة بالشعرة، فيقول: هذه جهة القبلة، حتى إن بعض الناس قال: إن كثيرا من المساجد الآن مائلة عن جهة القبلة؛ لأنه ينظر إلى البوصلة بالدقة، وهذا تشديد لا وجه له؛ لأن ما بين الشمال والجنوب قبلة والحمد لله، وما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل المدينة ونحوهم، فالميل اليسير والانحراف لا يضر، فإذا كانت القبلة عندنا في مدينة الرياض على أربعة عشر، فمالت القبلة إلى خمسة عشر أو ثلاثة عشر فذلك لا يضر.

يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: إن التعمـق وتـدقيق النظـر في علم التسـيير قـد يـؤدي إلى محـذور، وهـو إسـاءة الظن بمحـاريب المسلمين، كما هو واقع من أهـل هـذا العلم قـديما وحـديثا، فبعض الناس يتعمق وينظـر إلى القبلـة بالشـعرة، فـيرى القبلـة مائلـة عن أربعة عشر فيقول: القبلة مائلة، والقبلة ليست بصحيحة، هذا معنى قول الحافظ ابن رجب: وربمـا أدى تـدقيق النظـر فيـه إلى إسـاءة الظن بمحـاريب المسـلمين، وذلـك يفضـي اعتقـاده إلى تخطئـة المسـلمين والعلمـاء السـابقين والمسـلمين في صـلاتهم، يقـول: مضت مئات السنين أو مائة سنة والمسـجد هـذا مائـل عن القبلـة، فالمسلمون الذين سبقوا أخطئـوا في صـلاتهم، هـذا مـراد الحافـظ ابن رجب رحمـه اللـه.

إذا: لا ينبغي التشـدد في مثـل هـذا، فقـد قـال بعض النـاس: كـل المساجد القديمة مائلة عن جهة القبلة، وهـذا غلـط، فليسـت مائـة عن جهة القبلة؛ إذ القبلة ما بين الجهـتين، والميـل اليسـير لا يضـر، إنما الذي يضر أن تسـتقبل الشـمال أو تسـتقبل الجنـوب وتنحـرف انحرافا واضحا، أما كون الإنسان يقول: أن القبلة بالدقة وبالشـعرة والـدبوس لا تميـل عن أربعـة عشـر فهـذا غلـط.

وعلى كل حال فإن هذه النجوم خلقها الله سبحانه وتعـالى وجعلهـا علامات يهتـدى بهـا، كمـا قـال اللـه تعـالى: {وعلامـات وبـالنجم هم يهتدون} [النحل:16] وخلقها الله زينة للسماء ورجوما للشـياطين، فلا ينبغي للإنسان أن يتجاوز هذا الحد ويستدل بها على دعـوى علم الغيب، فهـذا باطـل، بـل كفـر وردة، ولهـذا قـال قتـادة بن دعامـة السدوسي رحمه الله: خلق الله هذه النجـوم لثلاث: زينـة للسـماء، ورجوما للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تـأول فيهـا غـير ذلـك أخطـأ وأضـاع نصـيبه، وتكلـف مـالا علم لـه.

وهذا كلام سديد وجيد، وهذه الثلاث الـتي ذكرهـا قتـادة رحمـه اللـه دل عليها القرآن، فهي زينة للسـماء ورجـوم للشـياطين، قـال اللـه تعـالى: {ولقـد زينـا السـماء الـدنيا بمصـابيح وجعلناهـا رجومـا للشياطين} [الملك:5]، فهذان أمـران، وعلامـات يهتـدى بهـا، قـال الله تعـالى: {وعلامـات وبـالنجم هم يهتـدون} [النحـل:16]، فهـذه الحكمة من خلق النجوم: زينة ل." (1)

(1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/7

"حكم اعتقــاد تســبب تحــول النجــوم في إحــداث تغــير الجو
Q عندما يحـدث أحيانـا تغـير في الجـو من ريـاح وغبـار يقـول بعض العامة: إن هذا بسبب دخـول نجم أو خـروج نجم، وهـو لا يعتقـد أن لهذا النجم تأثيرا، ولكن يجعـل هـذا علامـة وسـببا، فمـا حكم ذلـك؟
A قد يقال: إن هذا من جنس معرفة فصول السنة، وإن المــراد أن الله أجرى العـادة، وأنـه إذا طلـع النجم الفلاني فقـد دخـل الفصـل الثاني، لكن كونه يقول: إن هذا سبب غلط، فلا ينبغي أن يعتبر هــذا بسبب النجم، فالسببية هذه ممنوعة، لكن كونه يتعرف على النجوم وعلى فصول السنة، ويعرف أنه في هذا الوقت يدخل فصل الربيــع أو فصل الخريف أو فصل الشتاء، ويكون الجو باردا، وأن الله تعالى أجرى العادة بهـذا، فهـذا لا بـأس بـه، لكن حين يقـول: بسـبب كـذا فالسببية هذه لا ينبغي له أن يقولهـا، فلا ينبغي أن يجعـل النجم هــو السبب، وإنما الله تعـالى هـو الـذي جعـل ذلـك، لكن اللـه سـبحانه وتعالى جعل علامات لفصول السنة، وطلـوع النجـوم وغروبهـا، أمـا السببية فلا ينبغي ذكرها، وسيأتي أن من قال: (مطرنــا بنجم كــذا)، إذا كان يعتقد أن الله أجرى العادة بنزول المطـر عنـد طلـوع النجم أو غروبه فهذا من الشرك الأصغر، فلا ينبغي أن يكـون هـذا بسـبب النجم، لكن كونه يعرف الفصول ويتعرف على النجوم، ويعـرف أنـه دخل الفصل الفلاني، وهـذا وقت البـدر، وإذا طلـع النجم الفلاني أو النجوم الفلانية دخل فصل الربيع أو فصل الشتاء أو فصل الخريف، من دون أن يقول: هذا سبب، فهذا لا بأس به.." (1)

"حكم الاستشــفاء بــتراب المكــان الــذي ســقط فيــه المــرء
Q أحيانا عندما يسقط أحد في مكان ما على الأرض يصـاب بمـرض يسميه بعض العامة بالتعوير، فيقومون بمسح المكـان الـذي سـقط فيــــه ويشــــرب منــــه المــــريض، فمــــا حكم هــــذا.
A لا يجــوز مســح المكــان والشــرب، فمــا علاقــة هــذا المكــان بالشرب؟! فهذا قد يكون سببه اعتقاد بعض النـاس أنـه سـقط وأن الجن عوروه، فهم يريدون أن يشرب من هذا الشيء، وكأنه تقــرب إلى الجن حتى لا يعوروه ولا يـؤذوه، فهـذا لا يجـوز، فكيـف يشـرب من التراب، وما علاقة التراب بذلك؟! بل إذا حصل لـه مـرض فإنـه يعـالج عنـد الأطبـاء بالعقـاقير الطبيـة والأدويـة المباحـة، أو الرقيـة الشرعية، فيقرأ عليه آيـات من القـرآن والتعويـذات الشـرعية، أمـا

(1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/11

شـــــــــرب الـــــــــتراب **فهـــــــــو غلــــــــــط كبــــــــير**.
والذي يظهر -والله أعلم- أن هناك اعتقادا سيئا فاسدا، وهو اعتقـاد أن هؤلاء الجن هم الذين عوروه، فيشرب من المكان أو من التراب الذي سقط فيه حتى لا يؤذوه، وحتى يخففوا عنه التعوير وما أشـبه ذلك، فإذا كان هذا الاعتقاد حاصلا فهذا لا يجوز، بل هو حرام، وهـذا تقرب إلى الجن وموافقة لهم، فلا يجوز هذا العمل؛ لأنه ناشـئ عن اعتقـاد فاسـد، ويحتمـل أنـه أخـبره أحـد بهـذا من كـاهن أو غـيره.
فالمقصود أن هذا العمل لا يجوز، وهو محرم، ولا ينبغي هذا.." [1]
"شـــــــــــــــــــــرك الاعتقـــــــــــــــــــــاد
النوع الثالث من الشرك الأصغر: الشـرك في الاعتقـاد، ومن أمثلـة هذا: لبس الحلقة والخيط، ومن أمثلته: تعليق التمـائم، ومن أمثلتـه التولة، والتطير والطيرة، فهذه كلها من أنواع الشرك الأصغر، وهذا إذا اعتقد أنها سبب ووسيلة لحفظه كما هو الغـالب على من يفعـل ذلك، وأن الأمر بيد الله تعالى، وأما إذا اعتقـد أن الحلقـة أو الخيـط أو التميمة تؤثر بذاتها وبنفسها، وتجلب لـه نفعـا أو تـدفع عنـه ضـرا فهــــــــــــــــذا شــــــــــــــــرك أكــــــــــــــــبر.
وأما إذا اعتقد أن النافع والضار هو الله، وأن هذه الحلقة أو الخيـط أو التميمة سبب ووسيلة لحفظه فهذا شرك أصغر؛ لأنها لم يجعلهـا اللــه سـببا، فالسـبب الشـرعي هـو الرقيـة الشـرعية والتعـوذات والأدعية وسؤال الله ودعاؤه بأسمائه وصفاته، وأما الخيط والحلقـة والتميمة فكل هذه ليست أسبابا، فلم يجعلهـا اللـه أسـبابا، بـل هي محرمــة.
وقد ثبت في الحديث الذي رواه الإمـام أحمـد رحمـه اللـه بسـند لا بأس به عن عمران بن حصين رضي الله عنه: (أن النبي صلى اللــه عليـه وسـلم رأى رجلا في يـده حلقـة من صـفر -أي: من نحـاس- فقــــــال: مــــــا هــــــذا؟! قــــــال: من الواهنــــــة.
قال: انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنـا؛ فإنـك لـو مت وهي عليـك مـا أفلحت أبدا)، والواهنة: مرض يأخذ في العضد أو في المنكب، فهـذا الرجل وجد النبي صلى الله عليه وسلم في عضده حلقة من صــفر -أي: من نحاس- فقال له: ما هذا؟ لماذا وضعتها؟! فقـال: وضـعتها لأجل الواهنة، أي: لأجل مرض الواهنة، يعني أنها وسيلة وسبب في الشـفاء من هـذا المـرض، فقـال النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم:

---
1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/23

(انزعهـا؛ فإنهـا لا تزيـدك إلا وهنـا -أي: ضـعفا-، فإنـك لـو مت وهي عليـــــــــــك مـــــــــــا أفلحت أبـــــــــــدا).
وقد ثبت عن حذيفة رضي الله عنه -كمـا رواه ابن أبي حـاتم -: أنـه رأى رجلا في يـده خيـط من الحمى -أي: وضـعه من أجـل الحمى-، فقطعه حذيفة رضي اللـه عنـه وتلا قـول اللـه تعـالى: {ومـا يـؤمن أكـثرهم باللـه إلا وهم مشـركون} [يوسـف:106]، فقطعـه حذيفـة إنكارا لهـذا من المنكـر، وفي هـذا دليـل على أن للإنسـان أن ينكـر المنكر باليد إذا كان قادرا على ذلك ولم يـترتب على ذلـك مفسـدة أكبر من المنكر الذي أنكره، فـإن عجـز أنكـره باللسـان، وإن عجـز أنكـره بـالقلب، كمـا ثبت في حـديث أبي سـعيد الـذي رواه الإمـام مسلم أن النبي صلى الله عليه وسـلم قـال: (من رأى منكم منكـرا فليغيره بيـده، فـإن لم يسـتطع فبلسـانه، فـإن لم يسـتطع فبقلبـه، وذلك أضعف الإيمان)، فـ حذيفة كـان مسـتطيعا على الإنكـار باليـد فأنكر وقطع الخيط، وتلا قول الله تعالى: {وما يؤمن أكـثرهم باللـه إلا وهم مشركون} [يوسف:106]، وهـذه الآيـة نـزلت في الشـرك الأكبر، وإيمانهم بالله هنا هو إقرارهم بتوحيد الربوبية، والشرك هنـا هو الشرك في العبادة، وقد استدل حذيفـة بهـذه الآيـة على دخـول الشرك الأصـغر في عمـوم الشـرك، وفيـه دليـل على أن الصـحابة كانوا يسـتدلون على الشـرك الأصـغر بمـا نـزل في الشـرك الأكبر؛ لدخولـــــــــــــــه في عمومـــــــــــــــــــه.
ومن أمثلة ذلـك: تعليـق الأوتـار على الـدواب؛ لـدفع العين، فهـذا لا يجـــــــوز؛ لأنـــــــه من الشـــــــرك الأصـــــــغر.
وثبت في الصحيح عن أبي البشير الأنصاري رضـي اللـه عنـه قـال: (كنا مـع النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في بعض أسـفاره فأرسـل رسولا: ألا يبقين في رقبة بعـير قلادة من وتـر أو قلادة إلا قطعت)، وهذا إذا وضعها من أجل العين، وأمـا إذا جعلهـا في رقبـة البعـير أو الدابة لأجل الزينة والجمال، أو لأجل أن يقودهـا بهـا فهـذا ليس من الشـرك ولا بـأس بـه، لكن إذا وضـعها من أجـل اتقـاء العين ودفـع العين فهـــــــــــــــذا من الشـــــــــــــــرك.
ومن ذلـك التمـائم الـتي تعلـق في رقبـة الإنسـان، وأصـل التميمـة خـرزات يعلقونهـا على الأطفـال لـدفع العين أو اتقـاء العين، وهـذا الذي يعلقونـه قـد يكـون من الخـرزات، وقـد يكـون من الحـروز أو الحجب، وقد يكون من شعر الذئب أو غـيره، فالتميمـة الـتي تعلـق

لأجل دفع العين هي كل شـيء يعلـق في رقبـة طفـل، أو رجـل، أو امـرأة لأجـل دفـع العين وهي من الشـرك، فقـد ثبت في الأحـاديث الصحيحة عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أنـه قـال: (إن الـرقى والتمائم والتولة شـرك)، وقـال عليـه الصـلاة والسـلام: (من تعلـق تميمة فلا أتم الله لـه، ومن تعلـق ودعـة فلا ودع اللـه عليـه)، وفي رواية: (من تعلق تميمة فقد أشـرك)، فهـذا دعـاء من النـبي صـلى الله عليه وسـلم على من علـق تميمـة بـأن اللـه لا يتم لـه أمـوره، (ومن تعلق ودعة فلا ودع الله عليـه) أي: لا جعلـه في دعـة وراحـة وسكون، والودع: شيء يستخرج من البحر يشـبه الصـدف يعلقونـه اتقاء العين، وقد تكون التميمة التي تعلق حرزا كتب فيـه آيـات من القرآن، وقد تكون من غيره، فإذا كان الحجاب أو الحرز أو التميمـة الـتي تعلـق فيهـا آيـات من القـرآن، أو تعـوذات شـرعية وأدعيـة لا محظور فيها فهذه قد أجازها بعض العلماء ورخص فيها، وقالوا: إنها آيات من القرآن، أو أدعية شـرعية، فهي تعـوذات شـرعية، ويـروى هذا عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما نقل عن عائشة رضـــــــــــــي اللـــــــــــــه عنهـــــــــــــا.

والقول الثاني: المنع من تعليق التميمة ولو كانت من القرآن، وهـذا هـو مـا روي عن عبـد اللـه بن مسـعود وغـيره من الصـحابة، وهـو مذهب الجماهير، وهو الصواب، فيمنع تعليـق التميمـة -وهي الحـرز والحجاب- ولـو كـانت من القـرآن أو من الأدعيـة الشـرعية؛ لأمـور ثلاثة: الأمر الأول: أن النصوص عامة ولم تخصص، قال النبي صـلى الله عليه وسلم: (إن الرقى والتمائم والتولة شـرك) ولم يخص من ذلك شيء، بخلاف الرقى والتعوذات الشـرعية، فإنـه قـد جـاء فيهـا التخصيص، حيث جاء في الحـديث الآخـر: (اعرضـوا علي رقـاكم، لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا)، وفي الحديث الآخر: (لا رقية إلا من عين أو حمة)، فـدل ذلـك على أن الرقيـة إذا لم يكن فيهـا محظـور من شرك، وكانت بلسـان عـربي، واعتقـد أن الشـافي هـو اللـه فلا بـأس بهـا، وأمـا إذا كـانت من الشـركيات، أو كـانت مجهولـة فهـذه ممنوعة، بخلاف التمائم، فلم يأت ما يخصصـها، فـدل ذلـك على أن التمـائم ممنوعـة مطلقـة، سـواء أكـانت من القـرآن أم من غـير القـــــــــرآن؛ لأن النصـــــــــوص عامـــــــــة.

والأمر الثاني: أن إباحة وإجـازة تعليـق التميمـة من القـرآن وسـيلة وذريعة إلى تعليق التميمة من غير القـرآن ومن الأدعيـة الشـرعية،

فالنـــــــــاس لا يقفـــــــــون عنــــــــــد حـــــــــد.
والأمر الثالث: أن تعليق التميمة من القـرآن أو من الأدعيـة النبويـة وسيلة إلى امتهانها، فقد يدخل بهـا الحمـام ومكـان قضـاء الحاجـة، وهي آيات من القرآن، وفيها اسم الله، وفيها أدعية شرعية، فيكون ممتهنا لها بـذلك، فالصـواب هـو المنـع من تعليـق التميمـة مطلقـا، ويجب أن تعلـــق القلـــوب باللـــه عـــز وجـــل ولا تتعلـــق بغـــيره.
وقد جاء عن إبراهيم النخعي أنه قال: كـانوا يكرهـون التمـائم كلهـا من القـــــــــــرآن وغـــــــــــير القـــــــــــرآن.
يعني: كان أصحاب عبد الله بن مسعود يكرهون التمائم، أي: كراهة التحـــريم.
وجاء عن سعيد بن جبير رحمه اللـه أنـه قـال: من قطـع تميمـة من إنســــــــــــان كان كعــــــــــــــدل رقبــــــــــــــة.
يعني: من وجد إنسانا قد علق تميمة في عنقه ثم قطعها كان أجره كمن أعتق رقبة، والصواب أن من قطـع تميمـة من إنسـان أفضـل ممن أعتق رقبـة؛ لأن من قطـع تميمـة من إنسـان فقـد أعتقـه من الشرك، وأما إذا أعتق رقبة فقد أخرجها من الرق، وإعتاق الإنسـان من الشـــــــرك أفضـــــــل من إعتاقـــــــه من الـــــــرق.
وأما التولـة فهي شـيء يصـنعونه ويزعمـون أنـه يحبب المـرأة إلى زوجهـا، والرجـل إلى امرأتـه، فهـذا من الشـرك الأصـغر إذا اعتقـد الإنسان أنه سبب، وأما إذا اعتقد أنه مؤثر بذاته فهـذا شـرك أكـبر، يقول النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: (إن الـرقى والتمـائم والتولـة شرك)، فهو من الشرك الأصغر إذا كان يعتقـد أنـه سـبب في جلب المحبة، فيحبب المرأة إلى زوجها، ويحبب الزوج إلى امرأتـه، فهـذا من الشرك ولا يجوز استعماله، وهذا إذا اعتقد أنـه وسـيلة وسـبب، وأما إذا اعتقد أنه مؤثر بذاته فهذا شرك أكبر، فلا يجوز للإنسان أن يعلق التميمـة، ولا أن يستعمل التولـة، ولا أن يلبس حلقـة أو خيطـا لأجل رفع البلاء بعد نزوله، أو دفعه قبـل نزولـه، فيعتقـد أنـه سـبب في رفع البلاء، فبعض الناس يلبس حلقة أو خيطا ويعتقد أنها سـبب في رفع البلاء بعد نزوله، أو دفعه قبل نزوله، وهـذا غلـط، فليسـت الحلقة والخيط سببا، وهذا شرك أصغر إذا اعتقد أن ذلك سبب، أما إذا اعتقـــد أنـــه مـــؤثر بذاتـــه فهـــذا شـــرك أكـــبر.
ومن الشرك في الاعتقاد: الطيرة والتطير، والطيرة: اسم مصدر لـ (تطير يتطير تطيرا)، فالتطير مصدر، والطـيرة اسـم مصـدر، مثـل:

تخير يتخير خيرة، والطيرة: هي التشاؤم بالمرئيات أو المسموعات، أو التشاؤم بالأشخاص أو البقاع أو الأمكنة، فكل هذا من التطير المذموم، وهو من عمل أهل الجاهلية المشركين، قال تعالى عن آل فرعون: {فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ألا إنما طائرهم عند الله} [الأعراف: 131] أي: إذا أصابتهم حسنة من خصب وسعة قالوا: هذه من عند الله، وإن أصابتهم سيئة من جدب وقحط قالوا: هذا بسبب موسى ومن معه، فقد أصابنا هذا بشؤمهم، قال الله تعالى: {ألا إنما طائرهم عند الله ولكن أكثرهم لا يعلمون} [الأعراف:131]. وقال عن أصحاب القرية لما جاءتهم الرسل: {قالوا إنا تطيرنا بكم لئن لم تنتهوا لنرجمنكم وليمسنكم منا عذاب أليم * قالوا طائركم معكم أئن ذكرتم بل أنتم قوم مسرفون} [يس:18 ـ 19] أي: أمن أجل أن ذكرناكم ووعظناكم تطيرتم بنا؟! بل أنتم قوم مسرفون، فالطيرة من عمل أهل الجاهلية، ومن عمل أهل الشر." (1)

"عدم تكفير السلف للضالين بسبب الشبهات

إذا كان السلف قد عذروا الجهمية والمعتزلة رغم ما ذهبوا إليه من تعطيل صفات الله عز وجل، وعذروا من أنكر الشفاعة، وليس المعنى أنهم لم يؤثموا ولم يبدعوا ولم يفسقوا، لكن المعنى: لم يكفروهم بأعيانهم؛ لأجل شبهة التأويل التي وقعوا فيها؛ فالخوارج مثلا: أنكروا شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أصحاب الكبائر، وأنكروا أيضا كثيرا من أحوال الآخرة، والمعتزلة أنكروا رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة، فالسلف عذروا أهل الأهواء في الجملة فلم يكفروهم بأعيانهم، فإذا صلح التأويل عذرا مع اثنتين وسبعين فرقة من ضلال هذه الأمة فينبغي ألا يتخلف هذا العذر مع هؤلاء الصوفية الجهال، خاصة العوام منهم الذين لا علم عندهم، وإنما يلبس عليهم بمثل هذه الشبهات وهذه التأويلات الفاسدة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا بدعة ابتدعها -ولو دعا الناس إليها- كافرا في الباطن إلا إذا كان منافقا، فأما من كان في قلبه إيمان بالرسول صلى الله عليه وسلم وما جاء به **وقد غلط في** بيان بعض ما تأوله من البدع؛ فهذا ليس بكافر أصلا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة وتكفيرا لها، ونحن إذا طالعنا الأحاديث التي وردت في

1) دروس في العقيدة - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 11/6

الخوارج، وكيف تنبأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخروجهم حينما قال: (يخرج من ضئضئ هذا قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم)، وقوله: (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) وقوله: (اقتلوهم فإن في قتلهم ثوابا أو أجرا لمن قتلهم).
وهكذا أمر عليه الصلاة والسلام بمقاتلة الخوارج، وبالفعل وقع ذلك من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومع ما كانوا عليه من الاجتهاد في العبادة، وكانوا من أظهر الناس بدعة بنص أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأشد الناس قتالا للمسلمين كما جاء في صفاتهم في بعض الأحاديث: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)، ووصفهم أيضا بأنهم: (سفهاء الأحلام، أحداث الأسنان)، أي: شباب طائش حديث السن، وبنفس الوقت سفهاء العقول والأحلام والنهى، ووصفهم بأنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، هذه سنتهم وطريقتهم في كل زمان، حتى الخوارج المعاصرون اليوم تجدهم مع اليهود مع النصارى والفساق في منتهى الرقة والأدب والتلطف والبشاشة، وتجد الواحد منهم مع المسلمين -وبالذات الملتزمين بدينهم منهم- فضا غليظ القلب، ومن جرب حالهم وسبر أغوارهم فإنه يعرف هذا الأمر منهم، وقد رأينا هذا منهم كثيرا، فهذه صفتهم، وكانوا أشد الناس قتالا للأمة، وتكفيرا لها، ولم يكن من الصحابة من يكفرهم رضي الله تبارك وتعالى عنهم مع كل هذا، لا علي بن أبي طالب رضي الله عنه -وهو الذي قاتلهم بنفسه- ولا غيره، مع ما يفعلونه من الفساد في الأرض، وقتل أولياء الله الصالحين، وسئل علي رضي الله عنه أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا.
يقول شيخ الإسلام: بل حكموا -أي: السلف- فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع، وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة، من كان منهم منافقا فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقا -بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن- لم يكن كافرا في الباطن وإن أخطأ في التأويل، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة منهم، كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، بل وخالف إجماع الأئمة الأربعة، وغير

الأربعة فليس منهم من كفر كل واحد من الثنتين والسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات. هذا في النموذج ذكرناه فيما يتعلق بالتأويل في قضية العبادة ودعاء غير الله، وما يتذرع به القوم من الشبهات في باب الحكم.." (1)

"كلام الإمام الطحاوي عن الاسم والمسمى وبيانه شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله تعالى توسع جدا في هذه القضية، أعني: مسألة: هل الاسم هو المسمى أم لا؟ والمسألة فيها أقوال كثيرة، وقد خالف فيها بعض أهل السنة، وهذا كلام حادث، وقد أنكروه غاية النكارة ولم يجيبوا فيه بقول، ولذلك قال ابن أبي العز الحنفي في شرح قول الطحاوي: مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة، ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفاته، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا.

وهذا كلام جميل وقوي، وقد شرحه ابن أبي العز شرحا جميلا، لكن فيه شيء من الفلسفة على أية حال، حتى وصل إلى قوله: وكذلك قولهم: هل الاسم عين المسمى أو غيره؟ أي: هل الاسم هو عين المسمى وذات المسمى أو غيره؟ قال: **ولطالما غلط كثير** من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، قال: فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، أي: أنه عند إطلاق الاسم أحيانا يراد به المسمى، وأحيانا يراد به اللفظ الدال على المسمى لا عين المسمى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو: سمع الله لمن حمده، فالمراد به المسمى نفسه؛ لأنه لا يتصور انصراف الذهن إلى غير الذات.

وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى، فالمراد هنا هو الاسم لا المسمى، فإذا قلت: الرحمن لفظ عربي فإنه لابد وأن ينصرف الذهن إلى الكلام عن الاسم لا عن المسمى، فهو يريد أن يقول لك: قد يطلق أهل السنة الاسم أحيانا ويريدون الكلام عن المسمى، وأحيانا يطلقون الاسم ولا يريدون المسمى، وإنما يريدون الكلام عن الاسم نفسه. وعند إطلاق أهل السنة للاسم وإرادتهم له دون المسمى لا يقولون بالمغايرة بين الاسم وبين الذات، حتى وإن أرادوا أن يتكلموا عن

(1) سلسلة الإيمان والكفر - المقدم، محمد إسماعيل المقدم 15/5

الاسم؛ لأن المباينة تستلزم أن يكون الله ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهل يتصور أن آدم هو الذي سمى الله عز وجل -باعتبار أن آدم أول البشر- أو أن الملائكة -وهم خلق من خلق الله- هم الذين سموا الله تبارك وتعالى؟! إن هذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.
والإمام الطحاوي رحمه الله قد أشار بقوله: ما زال بصفاته قديما، إلى اسم من أسماء الله عز وجل ألا وهو: الأول، ولفظ القديم لا يليق بالله عز وجل، وليس هو من أسمائه ولا من صفاته؛ أن لفظ القديم يلزم منه أن هناك من هو أقدم منه، ولا أول قبل الله عز وجل، فالله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن.
فيستحب أن يقال: إن الله هو الأول، ولا يقال: هو القديم؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، بمعنى: أننا لا نسمي الله تبارك وتعالى إلا بما سمى به نفسه، ولا نصفه إلا بما وصف به نفسه، فكوننا نقول: إن الله هو القديم، أو أنه الستار، أو أنه المنعم فإننا نقصد بذلك: أن هذه أسماء لله تبارك وتعالى، وليس لدينا نص يثبت أن هذه أسماء لله عز وجل، ولا شك أننا إن سميناه بذلك فإننا نكون قد سميناه بما لم يسم به نفسه.
وقوله أيضا: فإن الله تعالى ما زال بصفاته قديما قبل خلقه؛ قصد بذلك الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إن الله تعالى صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليهما! فصار متكلما بعد أن كان عاجزا، وصار خالقا بعد أن خلق، وصار وهابا بعد أن وهب، وغير ذلك في بقية أسمائه وصفاته تبارك وتعالى، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، أي: أن ربنا كان عاجزا عن معرفة الأشياء على حقيقتها، وبعد أن وقعت عرفها.
وكان ليس له قدرة، ثم صارت له قدرة! وكان ممتنعا عن الكلام، ثم صار قادرا على الكلام! إن الواحد منا يخاف ويخشى أن يقول لمخلوق صاحب وجاهة وسلطة: إنك عاجز عن الكلام؛ لأن لك ساعة أو ساعتين لا تتكلم فيها بكلمة واحدة! إننا نقول هذا حتى تعلموا أن الكلام في ذات الله تبارك وتعالى صار أسرع من الكلام فيما يجري بين الناس.
ثم قال: فإنهم قالوا -أي: المعتزلة-: إنه تعالى صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام

ممكنا بعد أن كان ممتنعا، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي، أي: أنه كان بنفسه عاجزا عن الكلام، ثم صار بنفسه قادرا على الكلام، فإذا كان العجز الذاتي واجبا له فمن أين أتت له القدرة؟! والمخلوق إذا كان عاجزا بذاته، ثم صار قادرا بعد ذلك، فمن وهبه القدرة؟ إنه الله عز وجل، فهل يتصور أن الله تعالى الذي يرزق ويهب القدرة وغيرها وهو بذاته عاجز؟ أعوذ بالله! إن هذا كفر بالله.

قال: وعلى ابن كلاب والأشعري، أي: أن المؤلف يرد على ابن كلاب صاحب الفرقة الكلابية، وعلى الأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكنا له بعد أن كان ممتنعا منه. وأما كلام الله تبارك وتعالى فلا يدخل عندهم تحت مشيئته تبارك وتعالى، وهو عند أهل السنة والجماعة صفة م." (1)

"سياق ما روي عن النبي مما يدل على أن القرآن من صفات الله القديمة

قال المصنف رحمه الله تعالى: [أما ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام مما يدل على أن القرآن من صفات الله القديمة]. في الحقيقة لا ينبغي أن يقال: إن صفات الله قديمة؛ لأن وصف الله تبارك وتعالى بالقديم وصف لم يرد في كتاب ولا في سنة، والله تبارك وتعالى وصف نفسه بأنه الأول وأنه الآخر وأنه الظاهر وأنه الباطن، لا أول قبله ولا آخر بعده سبحانه وتعالى، فنقول: إن الله تعالى بأوليته كذلك أول بصفاته وأول بأسمائه. يعني: الله تبارك وتعالى أول برحمته وعلمه وحلمه وسمعه وبصره، فما استحق أن يكون سميعا بعد أن سمع؛ لأن الله تبارك وتعالى يسمع أولا بلا ابتداء، كما أن ذاته أول بلا ابتداء فكذلك صفاته لازمة لذاته، فلا نقول: إن الله تعالى كان بغير سمع ثم سمع، فما استحق أن يكون سميعا إلا بعد أن سمع، وكان الله تبارك وتعالى بلا رحمة فخلق في ذاته الرحمة، فما استحق أن يكون رحيما إلا بعد أن رحم، وكان الله ولم يكن شيء من المخلوقات، فما استحق أن يكون خالقا إلا بعد أن خلق، إن الذي يقول: إن صفات الله تعالى مخلوقة لابد أنه ينفي جميع الصفات والأسماء أولا عن الله عز وجل، وهذا القول كفر بواح؛ ولذلك نقول: إن الله تبارك وتعالى كان خالقا قبل أن يخلق الخلق، كان

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 15/16

رحيما قبل أن يرحم الخلق؛ لأنهم غير موجودين من الأصـل، وكـان اللـــــه تبـــــارك وتعـــــالى عالمـــــا بكـــــل شـــــيء.
أليس الله تبارك وتعالى هو الذي كتب كل شيء كـان ومـا سـيكون إلى قيام الساعة وما بعدها في اللوح المحفوظ، فهو محفوظ عنده تحت العرش؟ أليس الله تبارك وتعالى كتب وقسـم أرزاق الخلائـق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة كما صـح ذلـك الخبر عند مسلم؟ أليس الذي يفعل هذا عليمـا؟ فـإن الـذي يقـول: إن صفات الله تبارك وتعالى مخلوقة لابد أنه يلحق النقص بالله عز وجل؛ لأنه يقول: إن الله كان ذاتـا مجـردة عن الأسـماء والصـفات، ثم اكتسب هذه الأسماء والصفات، وهل يمكن أن يكون هنالك ذات بغير صفات؟ بل إن ذوات المخلوقين لابد أن يكون لهـا صـفات من اللون والطول والعـرض والحجم والسـعة والضـيق وغـير ذلـك، فلا يتصور من باب أولى أن يكون اللـه تبـارك وتعـالى بغـير صـفات أو بغـــــــــــــــير أســـــــــــــــماء.
وصفات الله تبارك وتعالى وأسـماؤه موقوفـة، أي: أنـه لا يجـوز لي أن أصف الله تبارك وتعالى بما لم يصـف بـه نفسـه ولم يصـفه بـه رسوله الكريم عليـه الصـلاة والسـلام، فلا يصـح أن أقـول: إن اللـه تبـــارك وتعـــالى من أســـمائه الســـتار، أو من أســـمائه المنعم.
هذا غلط؛ لأنه لم يصح في ذلك حديث قط، وإنما الذي صح ما رواه البخاري ومسـلم من حـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنـه: (إن للـه تعالى تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا، من أحصاها دخل الجنة).
وفي رواية الترمـذي: (هـو اللـه الخـالق البـارئ المصـور) إلى آخـر الأسماء التسعة والتسعين، ولكن سرد الأسماء في زيـادة الترمـذي ليست صحيحة، أي: أن الحديث بهذه الزيادة ليس صـحيحا، ولـذلك من الأمور المخالفة أن تكتب هذه الأسـماء، وأن تعلـق هنـا وهنـاك على أنها أسماء الله تبارك وتعالى الواردة في الحديث الذي أخرجه الترمذي، فكيف نعتمد في أمر من أمور العقيـدة -وهـو أمـر عظيم يتعلق بأسماء الله وصفاته- على حديث ضعيف؟ إذا كان أهـل العلم قد اختلفوا في اعتبـار الحـديث الضـعيف في فضـائل الأعمـال فمـا بالكم بالأحكام والعقائد؟ ولكن الله تبارك وتعالى -كما تعرض لذلك غير واحد من أهـل العلم- لـه تسـعة وتسـعون اسـما مسـتفادة من كتابه ومن سنة النبي عليه الصـلاة والسـلام، أي: أنـه عنـدما تجمـع الأسماء التي صحت في سنة النبي عليـه الصـلاة والسـلام وجـاءت

في كتاب الله تجدها من مجموع الكتاب والسنة تسعة وتسعين اسما.
وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك).
هذا الحديث يدل على أن لله غير هذه الأسماء أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده، ولكن النبي عليه السلام أخبرنا أن الذي أنزل في الكتاب والسنة تسعة وتسعون اسما، وهذا لا ينفي أن يكون هناك أسماء أخرى استأثر الله تبارك وتعالى بها.." (1)
"موقف أهل السنة والجماعة من التفويض
قال النووي في قوله عليه الصلاة والسلام: (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن) هذا من أحاديث الصفات، وفيها القولان السابقان، والإيمان بها من غير تعرض لتأويل ولا لمعرفة المعنى.
وهذا الكلام غلط، ومردود عليه؛ لأن المعنى معلوم لدى السلف.
إن أهل السنة يفرقون بين تفويض العلم، وتفويض المعنى، وتفويض الكيف، فتفويض العلم ليس مذهب أهل السنة الجماعة، لأنهم علموا يقينا أن {الرحمن على العرش استوى} [طه:5]، لأن الخبر ورد بذلك فليس عندي مجال أن أفوض علم الاستواء لله عز وجل، لأن الله عز وجل هو الذي أعلمني وأخبرني في كتابه أنه استوى.
أما تفويض معنى الاستواء لله عز وجل هو أنني لا أعرف أن الله قد أخبرني بالاستواء، ولا أعلم معنى الاستواء، وأفوضه لله عز وجل، **وهذا غلط لأن** الاستواء معناه: الفوقية والارتفاع والعلو، فلا يفوض العلم والمعنى، وإنما تفوض الكيفية.
وليس من اختصاصي أن أعرف كيفية استواء ربنا على العرش، وهذا من اختصاص ربنا، لأني لم أر الله عز وجل، ومن أجل أن أكيف لك الاستواء لابد أن أراه سبحانه وأنا لم أره، فيقال: فلان استوى على الكرسي بمعنى أنه تربع أو جلس مدلدلا رجليه، واستوى عليه بمعنى علا وارتفع عليه أو استقر عليه أو استولى عليه، وهذه المعاني كلها في الاستواء لا تليق بالمولى عز وجل،

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 16/10

وإلا في النهاية لو أن الاستواء في حق المخلوق مثل حق الخالق سيكون ربنا في النهاية جالس على الكرسي ولابس عمامة تعالى الله عن ذلك.
وأصحاب الجمعية الشرعية يقولون عن السلفيين أنهم يريدون أن يجلسوا ربنا على الكرسي ويلبسونه عمامة، وهذا كلام في منتهى الإجرام في حق المولى تبارك وتعالى.
قال: (الإيمان بها من غير تعرض لتأويل ولا لمعرفة المعنى).
لا يا حبيبي نحن نعرف المعنى جيدا معنى أن الله له أصابع نحن نعرف الأصابع؛ لأن الله تبارك وتعالى خاطبنا بما نعلم، بكلمات نعلم معناها، فلا يتصور أن الله تبارك وتعالى خاطبنا بما لا يقع له معنى في عقولنا، وإلا فربنا يخاطبنا بالمحال، والمخاطبة بالمحال غير واردة في الشرع وهي مسألة محل خلاف عند الأصوليين، والراجح فيها أن الله لم يخاطب عباده إلا بمعان معلومة لديهم، فمعنى الأصابع معلوم لدينا، لكن أصابع الخالق تليق بالكمال والجلال الثابت لله عز وجل.
قال: (بل نؤمن بأنها حق، وأن ظاهرها غير مراد).
أي: أنه يؤمن بأنها حق، وهذا كلام جميل، يؤمن بأن الله تبارك وتعالى له أصابع على الحقيقة، وأن هذا حق وليس باطلا.
أما قوله: (وأن ظاهرها غير مراد).
هنا لابد أن يوقعك في التأويل، وينصرف النص عن ظاهره، بل نقول: إن ظاهر هذه النصوص التي أثبتت لله الأصابع مراد لله عز وجل حقيقة على المعنى اللائق به تبارك وتعالى.
ومعنى (غير مراد).
أي: غير معلوم لدي، ولذلك لما سئل مالك بن أنس عن قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] قال: الاستواء معلوم -لأن الله أخبرنا- والكيف مجهول.
إذا: نفوض الكيف، لا العلم والمعنى، فتعمل عملا لا يليق، بل يجب عليك أن تفوض الكيف، فتقول: لله أصابع.
فالعلم قام لدي بأن لله أصابع من أجل خبر ورد ولذلك نحن نسميها صفات خبرية ذاتية؛ لأنها قد وردت في الخبر، وذاتية أي ملازمة لذات الله تبارك وتعالى لا تنفك عنه، فنقول: إن لله أصابع، وأن هذه النصوص على ظاهرها، والمراد منها معلوم لدينا على الوجه اللائق لله عز وجل، ولا نعلم كيفية أصابع المولى عز وجل.

قـــــــال النـــــــــووي: والثــــــــــاني: التأويــــــــــل. وهذا خطأ في الفهم من النووي لمعتقد أهل السنة والجماعة، وكل الناس يؤخذ من قوله ويرد، والتأويل ما كـان يليـق باللـه عـز وجـل أبدا، ولذلك فإن النووي كان يخلط بين مذهب السلف والخلف كأنه لا يعلم كيـــــــــــــــــــف هـــــــــــــــــــذا.
قال: تؤول بحسب ما يليق بها، فعلى هذا فـإن المـراد هـو المجـاز -والسلف لا يقولون بالمجاز في الصفات بـل حـاربوا من قـال بـذلك أشد المحاربة- كأن يقول القائل: فلان في قبضتي، وفلان في كفي ولا يــراد بـــه أنـــه حـــال في كفـــه بـــل المـــراد تحت قـــدرتي. ويقـــــــال: فلان بين أصـــــــبعي أقلبـــــــه كيـــــــف شـــــــئت. أي أنـــه قـــادر على قهـــره والتصـــرف بـــه كيـــف شـــاء. والكلام هـذا يصـح في لغـة المخلـوقين ومـع المخلـوقين بعضـهم البعض، لكن لا يصح مـع اللـه قـط؛ لأنـه لا يشـبه المخلـوقين لا في وحدانيته، ولا في أسمائه، ولا في صـفاته، ولا في أفعالـه، والقـدرة من أفعالـه تبـارك وتعـالى، والتصـرف من أفعالـه تبـارك وتعـالى، فقدرة الخلق ليست كقدرة الخالق ولو أجمع الخلـق أجمعـون على قـــــــــدرتهم وجعلوهـــــــــا في رجـــــــــل واحـــــــــد.
قال: فمعنى الحديث أنه سبحانه وتعالى متصرف في قلوب عبـاده. يعني: جعل الأصـابع عبـارة عن التصـرف؛ لأنـه قـاس الخـالق على المخلـوق، فـإن الأصـابع في حـق المخلـوق تقبض وتبسـط، وتـدفع وغـير ذلـك، فكـذلك قـالوا: قلـوب العبـاد بين أصـبعين من أصـابع الرحمن ليس الأمر على حقيقته وعلى ظاهره، بـل هـذا كلام مجـاز تعبير عن قدرة الله عز وجل أنه." (1)

"رد ابن تيميـــة على من يـــؤول صـــفة الســـاق للـــه تعـــالى قـال شـيخ الإسـلام ابن تيميـة عليـه رحمـة اللـه في (نقض أسـاس التقديس)، وهذا الكتاب من أمتع ما يمكن أن يقرأ، وأقـول لـك: إن كثيرا من الإخوة يعتقدون أنه ليس هناك كتب عقيدة في الإسلام إلا العقيدة الطحاوية، وفتح المجيد، والواسطية فقط، وهـذا غلـط، بـل إن هنـاك كتبـا كثـيرة في الاعتقـاد، ثم إن العلمـاء قـد صـنفوا هـذه الكتب من أجلنا نحن فقـط، من أجـل ذلـك فنحن لا نعـرف غيرهـا! ولــذا فهم عنــدما رأوا أننــا لا نســتطيع أن نفهم أي كلمــة من كلام السلف، قالوا: نصنف لهؤلاء الجيـل علم على قـدر همتهم وفهمهم،

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 23/13

حـــــتى يلقــــوا اللـــــه عـــــز وجـــــل باعتقـــــاد ســـــليم.
إذا: فنحن لا نتوقـف عنـد هـذه الكتب فقـط، إذ إنهـا قـد صـنفت للمبتـدئين في العلم، وأنتم أصـبحتم في مسـتوى كبـير، فلابـد أن تكـبروا عن ذلـك قليلا، فهنـاك أكـثر من ألـف مصـنف مسـند وغـير مسـند في توحيـد اللـه عـز وجـل، وحـاولوا أن تنتهـوا من العقيدة الطحاويـــــة من أجـــــل أن تأخـــــذوا مرحلـــــة أعلى قليلا.
وعلى كل قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللـه في نقض أسـاس التقديس: إن هؤلاء يتأولون كشفه عن الساق بأنه إظهـار الشـدة - انظر هذا الكلام الجميل- وفي نفس هذه الأحاديث أنه إذا أتاهم في الصورة التي يعرفونه، فيكشف لهم عن ساقه فيسجدون لـه، فـإذا تأولوا مجيئه في الصورة التي يعرفون على إظهار رحمته وكرامتـه، كـان هـذا من التحريـف والتنـاقض في تفسـير الكتـاب والسـنة.
فهو يريد أن يقول: في قول الله عز وجل: {وجاء ربك والملك صفا صفا} [الفجر:22]، أن المتأولة يقولـون: إن اللـه تبـارك وتعـالى لا يأتي ولا يجيء ولا يذهب ولا يرضى ولا يسخط ولا يفرح ولا، ينفـون كل هذه عن الله عز وجل، فيقولون في تفسير قوله تعالى: ((وجاء ربك))، أي: وجاء أمر ربك، أو رحمة ربك، أو رضـا ربـك، والمهم أن الرب تبارك وتعالى عندهم لا يأتي، وعليه فإذا كنتم تفسرون مجيء وإتيان الله عز وجل بإتيان الرحمة، وأنتم الذين تقولون: لو ظهر لنـا بما نعرفه لعرفناه، لكن هو سيعرف لكم بالساق مثلمـا أبنتم ذلـك، فـــإذا كـــانت الســـاق هي الشـــدة فهـــل تســـجدون لهـــا؟ A لا.
فإذا قلتم: إن الإتيان والمجيء لله عز وجـل هـو إتيـان الرحمـة، فلا يتصـور أنـك إذا رأيت رحمـة ربـك سـجدت في هـذا الموقـف.
واعلم أن هناك أصلا مهما جدا لابد وأن تعض عليـه بالنواجـذ خاصـة فيما يتعلق بصـفات المـولى عـز وجـل، وهـو: (حمـل الألفـاظ على ظاهرها دون تحريف، أو تأويل، أو تمثيل، أو تكييف، أو تشـبيه)؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تحمل على الحقيقة حتى يرد ما يخرجهـا عن ذلـــك.
يعني: إذا كانت الآية تقول: {يـوم يكشـف عن سـاق} [القلم:42].
إذا هي ساق، حتى لو لم نكن متصـورين صـفة السـاق، ولا نصـرف هذه الساق عن ظاهرهـا كمـا يفعـل المبتدعـة؛ لأنـه لابـد أن يكـون معك صارف لهـا أو قرينـة على الصـرف؛ ولأن الأصـل في الألفـاظ

أنها تحمل على الحقيقة لا على المجاز، سواء المجاز الشرعي أو المجاز اللغوي أو المجاز العقلي.
فقوله: {يوم يكشف عن ساق} [القلم:42]، أثبتت الآية أن هناك ساقا، ولا أستطيع أن أقول: بأنها الشدة؛ لأنه لابد من صارف أو قرينة صارفة، واللغة ليست صارفة إلا بشرط: استحالة حمل اللفظ على ظاهره، واللفظ الذي معي أحمله على معناه الاصطلاحي الشرعي، فإن كان محالا أحمله على الحقيقة اللغوية، وإن كانت الحقيقة اللغوية محالة فأحمله على الحقيقة العرفية، وهذا ترتيب أهل العلم في صرف النص عن ظاهره.
لكن في هذه الحالة عندما يثبت ربنا سبحانه لنفسه الساق، فإننا نحمل هذا اللفظ على حقيقته الشرعية، ولا يمكن أن نتعدى ذلك إلى غيره لأنها خطوات وضعها أهل العلم وأمرونا باتباعها، ولو تخطينا الحقيقة الشرعية في صفة الساق فلابد وأن نتخطاها في جميع الصفات الذاتية لله عز وجل.
وبهذه المناسبة أذكركم بقاعدة قد مرت وهي: (أن الكلام في صفة واحدة كالكلام في جميع الصفات)، فإذا تخطينا الحقيقة الشرعية في الساق فيلزمنا أن نتخطاها في جميع الصفات.
إذا: مذهب السلف هو إثبات الألفاظ على حقيقتها وعدم صرفها عن ظاهرها إلا بنص أو قرينة.
وعندما أريد صرف الساق عن ظاهرها، فهل أبحث لها عن صارف؟ لو قلت: نعم.
فلن أجد لها صارف في اللغة، وبعد أن أصرفها عن ظاهرها إلى معناها اللغوي سأجد الحديث قد صرح بأن الساق ساق لله عز وجل، إلا إذا كنت سأصرف لفظ الله أو الرب عن ظاهره فأقول: الله هذا، أو الرب هذا مخلوق من المخلوقات! ألا يمكن أن يقول أحد بذلك؛ لأن الحديث: (يوم يكشف الله عز وجل عن ساقه)، فهل أستطيع أن أتصرف في هذا اللفظ؟ بمعنى أن أقول: ليس المقصود هنا بالله عز وجل: (الإله المعبود).
إن من يقول بذلك سيكون مجنونا بلا شك، ولو قلت: إن الله عز وجل ليس المقصود به: الإله المعبود! سأنظر وأجد الحديث الثاني يقول: (يوم يكشف ربنا عن ساقه).
فلا يجتمع في مخلوق قط لفظ الرب مع لفظ الله، ممكن أن

يكـون رب الـبيت، رب الـدار، رب الغنم، رب البقـر، لكن الـرب -بالتعريف-." (1)

"تفسير رؤيا

Q رأيت في المنام الشيخ يمسك يدي اليمنى ويقرأ قـرآن، وعنـدما استيقظت من نومي سمعت هذا القرآن في محطة القرآن الكريم، أرجو الإفادة؟

A الكلام هذا غلط، لا يحل للشيخ أن يمسـك بيـدك وأنت أجنبيـة.." (2)

"تحذير السلف من الجدل ومصاحبة أصحاب الكلام

قال: [عن الأوزاعي قـال: إذا أراد اللـه بقـوم شـرا ألـزمهم الجـدل ومنعهم العمل].

قال: [قال يونس بن عبد الأعلى: قلت للشافعي: تدري يـا أبـا عبـد الله ما كان يقول فيه صاحبنا؟ أي: يونس بن سعد، فقد كان يقول: لو رأيته يمشي على الماء لا تثق ولا تعبأ به ولا تكلمه. قال الشافعي: فإنه والله قد قصر].

لـذا فقـد يـرى المسـلم أحـوالا تظهـر على أيـدي أهـل الأهـواء في الظاهر أنها كرامات، فاحذرها، فلو رأيت صـاحب الهـوى يطـير في الهواء، أو يمشي على الماء، فلا تركن إليـه حـتى تنظـر إلى عملـه، فإن كان موافقا لكتاب الله ولسنة رسـوله، فـاعلم أن هـذه كرامـة من الله تعالى، وإن كان غير ذلك فـاعلم أنـه كـذب من الشـيطان. وهـذا الكلام عن شـيخ الإسـلام ابن تيميـة، وقـد قـرره في كتـاب الفتـاوى، فلا تحكمن على الرجـل بصـلاح أو فسـاد حـتى تنظـر إلى عقيدته وعمله، فإن كانت مستقيمة، وظهر منه شيء خارق للعـادة فاعلم أن هذه كرامة، وإن كان غـير ذلـك فـاعلم أنـه استدراج من الشيطان.

قال: [قال الربيع: سمعت الشـافعي يقـول، وقـد نـاظره رجـل من أهل العـراق، فخـرج إلى شـيء من الكلام، هـذا من الكلام، دعـه]. أي: هذا من الرأي فدعه؛ لأنه لا يتقنه.

قال: [قال الشافعي: لأن يبتلي الله المرء بكـل ذنب نهى اللـه عنـه عدا الشرك خير له من الكلام]. وخير له من الهوى والضلال والانحراف.

1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 25/12

2) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 43/20

قال: [قال يونس بن عبد الأعلى: قال لي الشافعي: تعلم يا أبا موسى! -لأن العلم نجاة- لقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أن مسلما يقول بذلك].
يعني: أن أصحاب الأهواء قالوا كلاما ما كان الشافعي يتصور أن واحدا من الأمة يقول هذا الكلام، ولا ينجي من هذا الضلال إلا طلبك للعلم، ولذا نصح الشافعي أبا موسى أن يتعلم.
قال: [كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء ويقول أحدهم إذا خالفه صاحبه: كفرت. والعلم فيه: إنما يقال: أخطأت].
لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن أهل السنة مع أهل البدع أرحم من أهل البدع بعضهم ببعض.
لأنك تأتي وتناظر وتجادل واحدا من أهل البدع، وتقول له: أنت أخطأت، لكنهم عندما يتناقشون مع بعض يقول أحدهم للآخر: أنت كفرت، فيرمون بعضهم بالكفر، مع أن أهل السنة يتوقفون في ذلك أشد التوقف.
قال: [قال الشافعي: ما تردى أحد بالكلام فأفلح].
قال: [قال الربيع: رأيت الشافعي وهو نازل من الدرجة، وقوم في المسجد يتكلمون بشيء من الكلام، فصاح وقال: إما أن تجاورونا بخير، وإما أن تقوموا وتنصرفوا عنا].
قال: [قال أبو يوسف: من طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق].
قال: [قال عبد الرحمن بن حمدان: كان معي رفيق بطرسوس، وهو أبو علي بن خالويه، وكان معي في البيت، وكان قد أقبل على كتب الصوري والأنطاكي وأصحاب الكلام في الرقة، وكنت أنهاه فلا ينتهي، حتى كان ذات يوم جاءني فقال: أنا تائب، فقلت: أحدث شيء؟ قال: نعم، إني رأيت في هذه الليلة كأني دخلت البيت الذي نحن فيه، فوجدت رائحة المسك، فجعلت أتتبع الرائحة حتى وجدتها تفوح من المحبرة فقلت: إن الخير في الحديث].
قال: [قال مصعب: رأيت أهل بلدنا -أهل المدينة- ينهون عن الكلام في الدين].
قال: [قال مصعب: بلغني عن مالك بن أنس أنه كان يقول: الكلام في الدين كله أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهون القدر ورأي جهم، وكلما أشبه، ولا أحب الكلام إلا فيما كان تحته عمل، فأما الكلام

في الله فالسكوت عنه؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهـون عن الكلام في الـــــــدين إلا مـــــــا كـــــــان تحتـــــــه عمـــــــل].
قال: [قال سـفيان بن عيينـة: قـال ابن شـبرمة: إذا قلت جـدوا في العبادة واصبروا أصروا وقالوا: لا الخصـومة أفضـل خلافـا لأصـحاب النبي وبدعة وهم لسبيل الحق أعمى وأجهـل] قـال: [ذكـر أن فـتى من أصحاب الحديث أنشد في مجلس أبو زرعة الرازي رضـي اللـه عنه هذه الأبيات فاستحسنه وكتبت عنـه: دين النـبي محمـد أخبـاره نعم المطيـة للفـتى آثـار لاتعـدلن عن الحـديث وأهلـه فـالرأي ليـل والحديث نهار **ولربما غلط الفتى** أثر الهدى والشمس بازغة لهـا أنـــوار].
أقول قولي هذا، وأستغفر الله تبارك وتعالى لي ولكم، وصـلى اللـه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.." (1)

"أما لغة فلا، وسبق معنا أن الحقائق الشرعية لا بـد أنهـا تؤخـذ من الكتـاب والسـنة، فحينئـذ سـبق عنـد تقريـر التقسـيم الثلاثي للتوحيد: أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية، وتوحيد الإلوهيـة متضمن لتوحيد الربوبية، لأن من عبد الله، واعتقد أن الله جـل وعلا هو المستحق للعبادة، هذا لا بد وأنه قد سبقه إقرار بأن الخالق هــو اللـه جـل وعلا، ولـذلك قـال بعض أهـل العلم: الربوبيـة إذا أفـردت يـدخل فيهـا الإلوهيـة، إذا قيـل توحيـد الربوبيـة، وليس في مقـام التقسيم، فإنما في مقام الحديث عن توحيد الربوبية بالمعنى العـام في الشرع، حينئذ يدخل فيه توحيـد الإلوهيـة، لأن الربوبيـة تسـتلزم الإلوهية، والإلوهية تتضمن الربوبية، لأن الموحد لله في ألوهيته، هو ضمنا مقر بأن الله واحد في ربوبيته هذا لا بد منـه. ومن أيقن ذلـك استلزم أن يكون مقرا بأن الله واحد في استحقاق العبادة، من أقر على وجه التمام بمفردات توحيد الربوبية، فقد أتى بتوحيد الإلوهيـة لأنه يسـتلزمه. لا يمكن أن يـؤمن إيمانـا كـاملا بتوحيـد الربوبيـة، ثم يتخلف عنه توحيد الإلوهية. ولذلك نص شيخ الإسلام محمـد بن عبـد الوهـاب رحمـه اللـه قـال: توحيـد الربوبيـة هـو الأصـل - هكـذا في ((الدرر السنية))، توحيد الربوبية هو الأصـل ولا يغلـط في الإلوهيـة إلا من لم يعطه حقه. يعني قد انقص حق الربوبيـة. لـذلك وقـع في الشرك كما قال تعالى فيمن أقر بمسـألة منـه: {ولئن سـألتهم من خلقهم ليقـــولن اللـــه فـــأنى يؤفكـــون} [الزخـــرف: 87].

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي - حسن أبو الأشبال، حسن أبو الأشبال الزهيري 9/7

إذا توحيد الربوبيـة يسـتلزم توحيـد الإلوهيـة، فمن وقـع **في غلط في** توحيد الإلوهية أشرك بالله. حينئذ نقول: هذا نرجـع إلى توحيـد الربوبية، إذ لم يعطه حقه، قد حصل تقصير، وقد حصل نوع قصور.
إذا الربوبية تطلق ويراد منها العبودية، كما في بعض المواضع، تارة بالاستلزام، وتارة بالقصد.
وقال بعض العلماء: يمكن أن يكون الربوبية، والإلوهية، من الألفاظ الـتي يقـال فيهـا إذا اجتمعـا افترقـا، وإذا افترقـا اجتمعـا كالإيمـان، والإسـلام، إذا أطلـق الإيمـان وحـده هكـذا في سـياق دخـل فيـه الإسلام، وإذا قيل: الإسلام دخل فيه الإيمان. وهـذا نص عليـه شـيخ الإسـلام رحمـه كمـا في ((الـدرر السـنية)) المجلـد الثـاني ص 65: قال: أما الفرق بينهما - يعـني بين التوحيـدين - توحيـد الربوبيـة لأن السـؤال كـان عنـه، وأمـا الفـرق بينهمـا يعـني بين توحيـد الربوبيـة والإلوهية فإن إفراد أحدهما - هكـذا قـال - مثـل قولـه: {إن الـذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا} فهو توحيد الإلوهية دخـل فيـه. وكـذلك إذا أفرد توحيد الإلوهية دخل فيه توحيد الربوبية، مثل قولـه تعـالى: {فاعلم أنه لا إله إلا الله} [محمد: 19]. لا بد وأنه قد اشـتمل على توحيد الربوبية وأمثال ذلك، قال: فإن قرن بينهما فسرت كل لفظه بأشهر معانيها كالفقير، والمسكين.." [1]

"هذا فيه زيادة تعميـة، وإلا الأصـل قولـه جـل وعلا: {لا تجعلـوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا} [النور: 63]. أي لا تقولوا يا محمد، وإنما قولوا يا رسول الله أو يا نبي الله - صلى اللـه عليـه وسلم -. فهذا قال بعض أهل العلم: أنه مبالغة في التعمية. وأجـاب بعضهم بأن قوله جل وعلا: {لا تجعلوا}. هذا خطـاب للإنس والجن، والملائكة ليست مخاطبة بهذا التكليف، لأن النبي - صلى الله عليـه وسلم - على قـول بعض أهـل العلم أنـه مبعـوث إلى الإنس والجن دون الملائكة. حينئذ كل لفظ في القـرآن لا يشـمل الملائكـة حينئـذ جبريل ليس داخلا، فقوله: يا محمـد، ليس منهيـا عنـه، ولا بـأس أن يكون من باب التعمية. قال: (يا محمد أخبرني عن الإسلام) أخبرني هذا فعل أمـر، والأدنى السـائل الأصـل فيـه أنـه يجهـل، والمسـئول الأصـل فيـه أنـه أعلم، حينئـذ قـالوا: إذا كـان الأمـر من الأدنى إلى الأعلى يسمى دعاء، (أخبرني) نقول فيه: هـذا فعـل دعـاء. أخـبرني (أخـبرني عن الإسـلام) وهـذا حقيقـة شـرعية، إذا لفـظ أراد أن

1) شرح الأصول الثلاثة للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 10/6

يستفتي ويستفهم عنه، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مجيبا له (الإسلام) الذي سألت عنه لأن (أل) هذه تعتبر للعهد الذكرى («أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله») وفي لفظ في الصحيحين: «أن تعبد الله لا تشرك به شيئا». فحينئذ نفهم من هذا أن مدلول لا إله إلا الله هو العبادة كما جاء في رواية: «إنك تأتي قوما من أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله»، «أن يعبدوا الله». أي: أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، فدل على أن العبادة إفرادها هو مدلول لا إله إلا الله. («وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا») وهذه أركان خمسة مجمع عليها بين أهل العلم أنها أركان الإسلام، وسبق دليل كل واحد منها، وذكرنا فيما سبق أنه مما استدل به المصنف قوله تعالى: {وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة} [البينة: 5]. وذكرت فيما سبق أن ليعبدوا هذه اللام لام الجزم، ويقيموا فهو معطوف عليه فهو مجزوم **وهذا غلط تابعت** بعض الشراح ولكن اللام هذه لام التعليل ويقيموا ويعبدوا ويؤتوا هذه منصوبات وليس بمجزومة فصححو ما سبق، وجل من لا يسهو. قال الرجل: (صدقت). مصدقا للنبي - صلى الله عليه وسلم - لأن هذا خبر، فحينئذ يقابل بماذا؟ أخبره عن تعريف، هنا لم يأمره وإنما سأله عن حقيقة الإسلام لأن هذا استفهام، والاستفهام استفعال طلب الفهم، والفهم هو حصول المعني في النفس، ارتسام صورة المسئول عنه في الذهن، إذا صار خبرا فيقابل بالتصديق. أنت سائل ثم تصدق، هذا يحدث العجب، ولذلك تعجب الصحابة، كيف تسأل والأصل فيك أن يسأل عن مجهول، فحينئذ إذا أجيبت قل: نعم سأعمل سأطبق سأفعل، أما تقول: صدقت. وكما يقول بعض الطلاب لمشايخهم أحسنت أحسنت، نقول: هذا ليس بجيد، وليس بسديد. (فعجبنا له يسأله ويصدقه)." (1)

"القاعدة الثامنة عشرة: القطعية والظنية من الأمور النسبية الإضافية

كون العلم – أو الدليل – بديهيا أو نظريا، قطعيا أو ظنيا، هو من الأمور النسبية الإضافية التي تختلف باختلاف المدرك المستدل فقد

(1) شرح الأصول الثلاثة للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 16/9

يكون قطعيا عند زيد، ما لا يعرفه غيره إلا بالنظر، ومن اعتقد أن القطع والظن صفة لازمة للدليل بحيث يشترك في ذلك جميع الناس **فقد غلط وخالف** الواقع والحس .. (1).
وعليه، فمن أنكر بعض الأحاديث بحجة أنها ظنية، فهذا إخبار منه عن حاله، إذ لم يحصل له من الطرق ما يفيده العلم والقطع، ولا يلزم من ذلك النفي العام، حتى يكون غيره من أهل الحديث والسنة لم يحصل له العلم والقطع بمدلول تلك الأحاديث: فيقال للمنكر: اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول، واحرص عليه وتتبعه واجمعه، واعرف أحوال نقلته وسيرتهم، واجعل ذلك غاية طلبك ونهاية قصدك حتى يحصل لك من العلم اليقيني ما حصل لغيرك، أما مع إعراضك عنه وعن طلبه، فلو قلت: إنه لا يفيدك ظنا فضلا عن اليقين، كنت صادقا في الإخبار عن نفسك، وعن حظك ونصيبك منه (2).
وما يذكره كثير من أهل الكلام من وجوب القطع في المسائل الخبرية والتي قد يسمونها مسائل الأصول، وقد يوجبون القطع فيها على كل أحد، فهذا الإطلاق والتعميم ليس بصحيح، بل هو خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، بل ما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ذلك، كما في قوله تعالى: اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم [المائدة: 98]، وقوله تعالى: فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك [محمد: 19] وأما ما تنازع فيه الناس من المسائل الدقيقة والتي قد تكون مشتبهة عند كثير منهم، لا يقدر الواحد منهم فيها على دليل يفيد اليقين، لا شرعي ولا غيره، لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على ظنه، لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو الذي يقدر عليه، ولاسيما إذا كان موافقا للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه، ويسقط به الفرض، إذا لم يقدر على أكثر منه.
ثم إن هؤلاء المتكلمين من أبعد الناس عما أوجبوه، بل تجدهم يحتجون بما هو أقرب إلى الأغلوطات منه إلى الظنيات فضلا عن القطعيات، بل تجد الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة في موضع، ويقطع ببطلانها في موضع آخر، بل منهم من عامة كلامه كذلك (3).

---

(1) انظـــر: ((الـــرد على المنطقـــيين)) (ص: 13)، و ((مختصـــر الصـــــــــــــواعق المرســـــــــــــلة)) (2/ـــــــــــــ 432).
(2) انظـر: ((مختصـر الصـواعق المرسـلة)) (2/ـ 432 -ـ 433).
(3) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (1/ 52، 53).." (1)

"المبحث الأول: مسلك الإلزام والرد على من انحرفت فطرهم
فمن الإلزام قوله تعالى: أم خلقوا من غير شـيء أم هم الخـالقون [الطـــور: 35].
والذين انحـرفت فطـرهم هم الـذين أنكـروا الخـالق تبـارك وتعـالى فقال الله عنهم وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر [الجاثيـة: 24] فـأنكروا البعث وأنكـروا أن يكـون لهم رب يفنيهم، فـرد اللـه عليهم بقولـه: ومـا لهم بـذلك من علم إن هم إلا يظنـــون [الجاثيـــة: 24] أي ليس لهم علم يقين يـــدل على صـــحة قولهم، سواء كان هذا العلم خبرا، أو كـان حجـة وبرهانـا عقليـا، ثم بين اللــه أنهم في اعتقـادهم الــذي نطقــوا بــه بألســنتهم شــاكون ومرتـــــابون، وهـــــذا أمـــــر واضـــــح لاتبـــــاعهم الظن (1).
ومن أوجـه الـرد على من انحـرفت فطـرهم: مـا جـاء عن فرعـون الذي كان يقول لقومه: ما علمت لكم من إله غيري [القصص: 38] فتابعه قومه على ذلك كما قـال تعـالى: فاسـتخف قومـه فأطـاعوه [الزخـرف: 54] فسـأل فرعـون موسـى فقـال: ومـا رب العـالمين [الشعراء: 23] أي من هـذا الـذي تـزعم أنـه رب العـالمين غـيري؟ قال ابن كثير – رحمـه اللـه – (هكـذا فسـره علمـاء السـلف وأئمـة الخلـــف) (2).
وذلك رد على من قال: إن فرعون سـأل عن ماهيـة الـرب، **وهـذا غلـط لأنه** كـان منكـرا جاحـدا ولم يكن مقـرا حـتى يسـأل عن الماهية، ويبينه قوله تعالى: قال فمن ربكمـا يـا موسـى [طـه: 49] وهنا أجاب موسى عليه السـلام لمـا سـأله عن رب العـالمين: قـال رب السـماوات والأرض ومـا بينهمـا أي خـالق جميـع ذلـك ومالكـه والمتصرف فيه وهو الذي خلق الأشياء كلها، العالم العلوي وما فيـه من الكـواكب، والعـالم السـفلي ومـا فيـه من عجـائب المخلوقـات كالجبال والبحار والأشجار، وهـذا الـرد على فرعـون واضـح، لأنـه لا يمكن أن يدعي ملكه لكل هذه الأشياء، وإنما كان له نوع ملك وهـو محدود على مصر، فعندما سـمع هـذه الحجـة التفت إلى من حولـه

(1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/136

من الملأ قائلا ألا تستمعون على سبيل التهكم. ثم زاد موسى عليه السلام الحجج فقال: ربكم ورب آبائكم الأولين. أي خالقكم وخالق آبائكم الأولين الذين كانوا قبل فرعون وزمانه، فكيف تصح منه دعوى الربوبية إذا؟ فما كان من فرعون إلا أن وصف موسى بالجنون فقال: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون إمعانا في تضليل قومه، فأجاب موسى بقوله: رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون أي هو الذي جعل المشرق مشرقا تطلع منه الشمس والكواكب، والمغرب تغرب فيه الشمس والكواكب بنظام دقيق لا يتغير على حسب تقديره، وتقرير الحجة: إن كان فرعون صادقا في دعواه الربوبية فليعكس الأمر، فغلب وانقطع فعدل إلى استعمال قوته وسلطانه إلى آخر القصة. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد بن عبد اللطيف – 1/ 276

---

(1) انظر: ((تفسير الطبري)) (22/ 80).
(2) ((تفسير القرآن العظيم)) لابن كثير (3/ 332).." [1]

"وعلى كل حال؛ فإن القول الحق في هذه المسألة، والذي تشهد له النصوص، وعليه اتفاق السلف والأئمة – كما حكاه شيخ الإسلام عنهم في أكثر من موضع – هو أن أول واجب على المكلف الشهادتان.

وقد حكى انعقاد الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم – رحمهم الله تعالى – وفي ذلك إبطال لما ذهب إليه المتكلمون في هذه المسألة، وأحد أوجه الرد عليهم وتزييف لقولهم، ودحض لشبهتهم، وتخطئة لمنهجهم وطريقتهم.

نص ما حكاه شيخ الإسلام من الإجماع: بين رحمه الله أن معرفة الله والإقرار به لا يقف على هذه الطرق المذمومة عند السلف، بل بعض هذه الطرق لا تفيد عندهم المعرفة فضلا عن أن يكون الله لا يقر به مقر ولا يعرفه عارف إلا بهذه الطريقة المذمومة والتي أوجبها المتكلمون على المكلف للدخول في الإسلام حيث يقول: (بل قد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن معرفة الله والإقرار به لا يقف على هذه الطرق التي يذكرها أهل طريقة النظر؛ بل بعض هذه الطرق لا تفيد عندهم المعرفة فضلا عن أن يكون الله لا يقر به

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/179

مقر ولا يعرفه عارف إلا بالطريقة المشهورة لـه من إثبـات حـدوث العـالم بحـدوث صـفاته مـع دعـواهم أن اللـه لا يعـرف إلا بهـذه الطريقـــة) (1).

وقال أيضا: (وليس هذا قول أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولا قاله أحد من الأنبياء والمرسلين، ولا هو قول كـل المتكلمين ولا غـالبهم، بل هذا قول محدث في الإسلام ابتدعه متكلمـوا المعتزلـة ونحـوهم من المتكلمين الـذين اتفـق سـلف الأمـة وأئمتهـا على ذمهم) (2).

وحكى اتفاق السلف – رحمهم الله تعالى – على تخطئـة المتكلمين في إيجـابهم هـذا النظـر المعين على المكلـف لتحصـيل المعرفـة، وإيقافهم المعرفة عليه بقوله: (والمقصود هنا أن هؤلاء الذين قالوا: معرفة الرب لا تحصل إلا بالنظر، ثم قالوا: لا تحصل إلا بهذا النظر، هم من أهـل الكلام – الجهميـة القدريـة ومن تبعهم – وقـد اتفـق سلف الأمة وأئمتها وجمهـور العلمـاء من المتكلمين وغـيرهم، على خطـأ هـؤلاء في إيجـابهم هـذا النظـر المعين، وفي دعـواهم أن المعرفـة موقوفـة عليـه. إذ قـد علم بالاضـطرار من دين الرسـول صلى الله عليه وسلم أنه لم يوجب هـذا على الأمـة ولا أمـرهم بـه، بل ولا سلكه هو ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفـة) (3).

وقال بعد ذكره لأقوال المتكلمين ومن تبعهم في إيجاب هذا النظر: (**كلها غلط مخالف** للكتاب والسنة وإجماع السـلف والأئمـة، بـل وباطلـــــــــــــــــة في العقـــــــــــــــل أيضــــــــــــــا) (4).

وأوضح اللوازم الفاسدة من إيقاف المتكلمـون معرفـة اللـه تعـالى وتحصيلها على هذا النظر المعين من الالتزام بـالقول بعـدم معرفـة الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين بالله، والإيمان بـه، ولا شـك أن هذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين، وفي ذلـك يقـول: (إن هـذا الـدليل لم يسـتدل بـه أحـد من الصـحابة والتـابعين ولا من أئمـة المسلمين، فلو كانت معرفة الرب عز وجـل والإيمـان بـه موقوفـة عليه للزم أنهم كانوا غـير عـارفين باللـه ولا مؤمـنين بـه، وهـذا من أعظم الكفـــــــــــــــر باتفـــــــــــــاق المســــــــــــــلمين) (5).

وإذا كـان قـول المتكلمين بـأن أول واجب على المكلـف النظـر المعين – المستفاد من دليـل الأعـراض وحـدوث الأجسـام – فاسـد مطرح مذموم عند السلف، فما هو القول الصحيح الذي اتفق عليـه السـلف والأئمـة، وتؤيـــــــده النصـــــــوص والأدلـــــــة؟

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مجيبا عن هـذا السـؤال: (والمقصـود هنـا أن السـلف والأئمـة متفقـون على أن أول مـا يـؤمر بـه العبـاد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعـل ذلـك قبـل البلـوغ لم يـؤمر بتجديـــــــــــد ذلـــــــــــك عقب البلـــــــــــوغ) (6).

(1) ((النقض)) (2/ 473).
(2) ((النقض)) (2/ 473).
(3) ((المجمـوع)) (16/ 330).
(4) ((المجمـوع)) (16/ 332).
(5) ((النقض)) (1/ 619).
(6) ((الدرء)) (8/ 11)، وانظر ((النقض)) (8/ 8).." [1]

"وأيضا ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه، من حديث عياش بن عباس، عن ابن الحصين - يعني الهيثم بن شفي - قـال: خـرجت أنا وصاحب لي يكنى أبا عامر - رجل من المعافر - لنصـلي بإيليـاء، وكان قاصهم - رجل من الأزد - يقال له: أبو ريحانـة، من الصـحابة، قال أبو الحصين: فسبقني صاحبي إلى المسجد، ثم ردفته فجلست إلى جنبه فسـألني: هـل أدركت قصـص أبي ريحانـة؟ قلت: لا قـال: سمعته يقول ((نهى رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم عن عشـر: عن الوشـر، والوشـم، والنتـف، وعن مكامعـة الرجـل الرجـل بغـير شعار، ومكامعة المرأة المرأة بغير شعار، وأن يجعل الرجل بأسفل ثيابـه حريـرا، مثـل الأعـاجم، أو يجعـل على منكبيـه حريـرا، مثـل الأعـاجم، وعن النهـبى، وركـوب النمـور، ولبـوس الخـاتم، إلا لـذي سلطان)) (1). وفي رواية عن أبي ريحانـة قـال: بلغـني أن رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم. .. هـذا الحـديث محفـوظ من حـديث عياش بن عباس، رواه عنـه المفضـل بن فضـالة، وحيـوة بن شـريح المصري، ويحيى بن أيوب، وكل منهم ثقة، وعياش بن عبــاس روى له مسلم، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبـو حـاتم: صـالح، وأمـا أبــو الحصــين - الهيثم بن شــفي - قــال الــدارقطني - شــفي بفتح الشين وتخفيف الفاء وأكثر المحدثين يقولـون: شـفي **هو غلـط -** وأبو عامر الحجري فشيخان، قد روى عن كل واحد منهما، أكثر من واحـــــــد، وهمـــــــا من الشـــــــيوخ القـــــــدماء. وهـذا الحـديث: قـد أشـكل على أكـثر الفقهـاء، من جهـة أن يسـير

(1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/207

الحرير قد دل على جـوازه نصـوص متعـددة، ويتوجـه تحريمـه على هذا الأصل وهو: أن يكون صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما كـره أن يجعـل الرجـل على أسـفل ثيابـه، أو على منكبيـه حريـرا، مثـل الأعاجم، فيكون المنهي عنه نوعا كـان شـعارا للأعـاجم، فنهى عنـه لذلك، لا لكونه حريـرا، فإنـه لـو كـان النهي عنـه لكونـه حريـرا لعم الثوب كلـه، ولم يخص هـذين الموضـعين، ولهـذا قـال فيـه: ((مثـل الأعـــــاجم)).

والأصل في الصفة: أن تكون لتقييد الموصوف، لا لتوضـيحه، وعلى هذا: يمكن تخريج ما رواه أبو داود، بإسـناده صـحيح، عن سـعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، أن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال: ((لا أركب الأرجـوان، ولا ألبس المعصفر، ولا ألبس القميص المكفف بالحرير، قال: فأومـأ الحسـن إلى جيب قيمصه قال: وقال: ألا وطيب الرجـال ريح لا لـون لـه، ألا وطيب النساء لون لا ريح له)) (2) قال سعيد: أراه قال: إنما حملوا قوله في طيب النسـاء، على أنهـا إذا خـرجت، فأمـا إذا كـانت عنـد زوجهـا فلتطيب بمـا شـاءت، أو يخـرج هـذا الحـديث على الكراهـة فقـط. وكـذلك: قـد يقـال في الحـديث الأول، لكن في ذلـك نظـر اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشـيخ الإسـلام أحمـــد بن عبـــد الحليم بن تيميـــة – ص307

---

(1)ـ [1175])) رواه أبو داود (2/ـ 446) , والنسـائي (8/ـ 143)ـ (5091) , وأحمـد (4/ـ 134)ـ (17248) , والـدارمي (2/ـ 363)ـ , والبيهقي في ((السـنن الكـبرى)) (3/ـ 277) , قـال أبـو داود الـذي تفـرد بـه من هـذا الحـديث خـبر الخـاتم, وقـال ابن عبـد الـبر في ((الاستذكار)) (7/ـ 400): مسند لا تجد بمثل إسناده حجة, وضـعفه الألبـــاني في ((ضـــعيف الجـــامع)).

(2)ـ [1176])) رواه أبـو داود (4048) , وأحمـد (4/ـ 442)ـ (19989) , والحاكم (4/ 211) , والبيهقي في ((السنن الكبرى)) (3/ـ 271) , والحديث سكت عنه أبـو داود, وقـال ابن عبـد الـبر في ((الاسـتذكار)) (1/ـ 478): صـحيح ثـابت, وقـال ابن تيميـة في ((اقتضاء الصراط المستقيم)) (1/ـ 346): إسناده صحيح, وصـححه الألباني في ((صحيح سنن أبي داود)).." (1)

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/363

"المسألة الثالثة: بيان ما يوصف به الله تعالى من فعل لا يشتق منه اسم أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه بل يطلق عليه منها كمالها وهذا كالمريد والفاعل والصانع فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه **ولهذا غلط من** سماه بالصانع عند الإطلاق بل هو الفعال لما يريد فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلا وخبرا ... أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق **كما غلط فيه** بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى المضل الفاتن الماكر تعالى الله عن قوله فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة فلا يجوز أن يسمى بأسمائها بدائع الفوائد لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية - 1/ 169." [1]

"ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا بل إثبات هذا من لوازم الوجود فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئا وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء فإن نفي القدر المشترك مطلقا لزم التعطيل العام والمعاني التي يوقف بها الرب تعالى كالحياة والعلم والقدر بل الوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك: يجب لوازمها فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوقات من وجود وحياة وعلم ونحو ذلك والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره: زالت عنه عامة الشبهات وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء في هذا المقام وقد بسط هذا في مواضع كثيرة وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا وإن معنى اشتراك الموجودات في أمر هو تشابهها من ذلك الوجه وإن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه بل كل موجود متميز

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/403

عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله ولما كان الأمر كذلك كـان كثـير من الناس متناقضا في هذا المقام فتـارة يظن إثبـات القـدر المشـترك يوجب التشبيه الباطـل فيجعـل ذلـك لـه حجـة فيمـا يظن نفيـه من الصـفات حـذرا من ملزومـات التشـبيه وتـارة يتفطن انـه لا بـد من إثبات هذا على تقدير فيجب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة ولكـثرة الاشـتباه في هـذا المقـام وقعت الشـبهة في أن وجود الرب هل هـو عين ماهيتـه أو زائـد على ماهيتـه؟ وهـل لفـظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك؟ كمـا وقـع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها وفي أن المعدوم هل هو شيء أو لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ وقد كـثر من أئمـة النظـار الاضـطراب والتنـاقض في هـذه المقامـات فتـارة يقول أحـدهم القـولين المتناقضـين ويحكي عن النـاس مقـالات مـا قالوها وتـارة يبقى في الشـك والتحـير وقـد بسـطنا من الكلام في هذه المقامـات ومـا وقـع من اشـتباه والغلـط والحـيرة فيهـا لأئمـة الكلام والفلسـفة مـالا تتسـع لـه هـذه الجمـل المختصـرة وبينـا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هـو ماهيتـه الموجـودين في الخارج بخلاف الماهية التي الذهن فإنهمـا مغـيرة للموجـود في الخارج وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفـاظ كلهـا متواطئـة فـإذا قيـل: إنهـا مشـككة لتفاضـل معانيهـا فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يـراعى فيـه دلالـة اللفـظ على القدر المشـترك سـواء كـان المعـنى متفاضـلا في مـوارده أو متمـاثلا وبينمـا أن المعـدوم شـيء أيضـا في العلم والـذهن لا في الخارج فلا فرق بين الثبوت والوجود لكن الفـرق ثـابت بين الوجـود العلمي والعيـني مـع أن مـا في العلم ليس هـو الحقيقـة الموجـودة ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به وكذلك الأحـوال الـتي تتماثـل فيها الموجودات وتختلف: لها وجود في الأذهـان وليس في الأعيـان إلا الأعيان الموجودة وصـفاتها القائمـة بهـا المعينـة فتتشـابه بـذلك وتختلف به وأما هذه الجملـة المختصـرة فـإن المقصـود بهـا التنبيـه على جمل جامعة من فهمها علم قدر نفعهـا وانفتح لـه بـاب الهـدى وإمكان إغلاق باب إضلال ثم بسطها وشرحها له مقام آخـر إذ لكـل مقام مقال والمقصود: هنا أن الاعتماد على مثل هـذه الحجـة فيمـا ينفي عن الرب وينزه عنه - كما يفعلـه كثـير من المصـنفين - خطـأ

لمن تـدبر ذلـك وهـذا من طـرق النفي الباطلـة الرسـالة التدمريـة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - 1/ 73." (1)

"المبحث الثـاني: مسـألة الاسـم عين المسـمى أو غـيره

هذه المسألة من المسائل الحادثة التي لم يعرفهـا السـلف الأوائـل من الصحابة والتابعين، ولم ينقل عنهم أنهم خاضوا فيهـا، كمـا قـال ابن جرير رحمه الله تعالى: ثم حدث في دهرنا هذا حماقـات خـاض فيها أهـل الجهـل والغبـاء, ونـوكي الأمـة, والرعـاع, يتعب إحصاؤها ويمل تعدادها، فيها القول في اسم الشيء، أهـو هـو أم هـو غـيره. وقال: وأما القول في الاسم أهو المسـمى أم غـير المسـمى, فإنـه من الحماقـات الحادثـة الـتي لا أثـر فيهـا فيتبـع، ولا قـول من إمـام فيسـتمع، فـالخوض فيـه شـين والصـمت عنـه زين. اهــ (1).

ولكن لمـا كـان الكلام في هـذا الأمـر مسـتمرا من أهـل البـدع والضـلالات، اضـطر أهـل السـنة للـرد على هـؤلاء، وتفنيـد أقـوالهم الباطلـة المخالفـة لكتـاب اللـه وسـنة نبيـه, وبيـان الحـق في هـذه المسألة.

وقبل أن ندخل في بيان هذه المسألة لنتعرف على المعنى اللغـوي للفظة (اسم).

قال الزجاج: معنى قولنا اسم هو مشـتق من السـمو وهـو الرفعـة، والأصل فيه: سمو مثل قنو وأقناء.

وقال الجوهري مثله.

قال ابن سيده: والاسـم اللفـظ الموضـوع على الجـوهر أو العـرض لتفصل به بعضه من بعض كقولك مبتدئا: اسم هذا كـذا، وإن شـئت قلت: اسم هذا كذا.

وقال أبو العباس: الاسم رسم وسمة توضع على الشيء تعرف بـه.

قال الأزهري: ومن قال إن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط. لأنـه لو كان اسم من سمته لكان تصغيره وسيما مثل تصغير عدة وصـلة وما أشبهها.

قال ابن تيمية: وهو مشتق من (السمو) وهو العلو كما قـال النحـاة البصريون، وقـال النحـاة الكوفيـون هـو مشـتق من (السـمة) وهي العلامة، وهذا صـحيح في (الاشـتقاق الأوسـط) وهـو مـا يتفـق فيـه حـروف اللفظين دون ترتيبهمـا، فإنـه في كليهمـا (السـين والميم والواو) والمعنى صحيح، فإن السمة والسيما: العلامة، ومنـه يقـال:

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/432

وسمته اسمه كقوله: سنسمه على الخرطوم [القلم: 16]. ومنه التوسم كقوله: إن في ذلك لآيات للمتوسمين [الحجر: 75]. لكن اشتقاقه من (السمو) هو الاشتقاق الخاص الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف, وترتيبها, ومعناه أخص وأتم، فإنهم يقولون في تصريفه: سميت, ولا يقولون وسمت، وفي جمعه أسماء لا أوسام، وفي تصغيره سمي لا وسيم. ويقال لصاحبه مسمى لا يقال موسوم، وهذا المعنى أخص. فإن (العلو) مقارن (للظهور)، كلما كان الشيء أعلى كان أظهر.
فالاسم يظهر به المسمى ويعلو، فيقال للمسمى: سمه أي أظهره، وأعله أي أعل ذكره بالاسم الذي يذكر به، لكن تارة بما يحمد به ويذكر تارة بما يذم به، كما قال تعالى: ووهبنا لهم من رحمتنا وجعلنا لهم لسان صدق عليا [مريم: 50]. وقال ورفعنا لك ذكرك [الشرح:4] وقال وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين [الصافات78:- 79].
وقال في النوع المذموم: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين [القصص: 42]. وقال تعالى: نتلوا عليك من نبإ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون [القصص: 3]، فكلاهما ظهر ذكره، لكن هذا إمام في الخير, وهذا إمام في الشر. وما ليس له اسم، فإنه لا يذكر, ولا يظهر, ولا يعلو ذكره، بل هو كالشيء الخفي الذي لا يعرف, ولهذا يقال: الاسم دليل على المسمى، وعلم على المسمى ونحو ذلك.
ولهذا كان (أهل الإسلام والسنة) الذين يذكرون أسماء الله يعرفونه, ويعبدونه, ويحبونه, ويذكرونه, ويظهرون ذكره.

---

(1) ((صريح السنة)) (17، 21).." (1)

"والملاحدة: الذين ينكرون أسماءه, وتعرض قلوبهم عن معرفته وعبادته، ومحبته وذكره، حتى ينسوا ذكره نسوا الله فنسيهم [التوبة: 67]، ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون [الحشر: 19]. واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين [الأعراف: 205].
والاسم يتناول اللفظ والمعنى المتصور في القلب، قد يراد به

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/441

مجرد اللفظ، وقد يـراد بـه مجـرد المعـنى فإنـه من الكلام، والكلام اسم للفظ والمعنى، وقد يراد به أحدهما، ولهذا كـان من ذكـر اللـه بقلبـــه أو لســـانه فقـــد ذكـــره، لكن ذكـــره بهمـــا أتم.
والله تعالى قد أمر بتسبيح اسمه, وأمر بالتسبيح باسـمه, كمـا أمـر بدعائه بأسمائه الحسنى، فيدعى بأسمائه الحسنى، ويسـبح اسـمه، وتسبيح اسمه هو تسبيح له، إذ المقصود بالاسم المسـمى، كمـا أن دعاء الاسم هو دعاء المسمى. قال تعالى: قل ادعوا اللـه أو ادعـوا الرحمن أيا ما تـدعوا فلـه الأسـماء الحسـنى ولا تجهـر بصـلاتك ولا تخـــافت بهـــا وابتـــغ بين ذلـــك ســـبيلا [الإســـراء: 110]ـ (1).
بيان المسألة: قال شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه اللـه تعـالى: (فصل في الاسم والمسمى، هل هو هو أو غيره؟ أولا يقال هو هـو، ولا يقـــال هـــو غـــيره؟ أو هـــو لـــه؟ أو يفصـــل في ذلـــك؟
فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر بعد الأئمة، بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفا عند (أئمة السنة) أحمـد وغـيره: الإنكـار على الجهمية الذين يقولون أسماء الله مخلوقـة، ويقولـون: الاسـم غير المسـمى، وأسـماء اللـه غـيره، ومـا كـان غـيره فهـو مخلـوق.
وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول، لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق، بل هو المتكلم به، وهو المسمى لنفســـــــــه بمـــــــــا فيـــــــــه من الأســـــــــماء.
والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، وهـو نفسـه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته, ولا سمى نفسه باسم هـو المتكلم بـه، بـل قد يقولون: إنه تكلم به وسـمى نفسـه بهـذه الأسـماء، بمعـنى أنـه خلقهـا في غـيره، لا بمعـنى أنـه نفسـه تكلم بهـا الكلام القـائم بـه، فـالقول في أسـمائه هـو نـوع من القـول في كلامـه). اهــ (2).
ويقـــــــــول شـــــــــارح العقيـــــــــدة الطحاويـــــــــة:
(**طالما غلـط كثـير** من النـاس في ذلـك وجهلـوا الصـواب فيـه.
فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفـظ الـدال عليـه أخـرى.
فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده, ونحـو ذلـك فهـذا المـــــــــراد بـــــــــه المســـــــــمى نفســـــــــه.
وإذا قلت: اللـه اسـم عـربي, والـرحمن اسـم عـربي, والـرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم ها هنا هو المـراد لا المسـمى، ولا يقـــال غـــيره، لمـــا في لفـــظ الغـــير من الإجمـــال.
فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعـنى فحـق. وإن أريـد أن اللـه

سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى) اهـ (3).
وزيادة في الإيضاح نقول إن الاسم يأتي في مواضع من الكلام ويراد به التسمية:

---

(1) ((مجموع الفتاوى)) (6/207) باختصار.
(2) ((مجموع الفتاوى)) (6/185).
(3) ((العقيدة الطحاوية)) (131).." [1]
"المبحث الرابع: اختصام الملأ الأعلى
والملائكة تتحاور فيما بينها فيما خفي عليها من وحي ربها، ففي سنن الترمذي، ومسند أحمد عن ابن عباس: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((أتاني الليلة ربي - تبارك وتعالى - في أحسن صورة - قال: أحسبه قال: في المنام - فقال: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا. قال: فوضع يده بين كتفي، حتى وجدت بردها بين ثديي، فعلمت ما في السموات، وما في الأرض.
فقال: يا محمد! هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: نعم، في الكفارات والدرجات، والكفارات: المكث في المساجد بعد الصلاة، والمشي على الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكاره، والدرجات: إفشاء السلام، وإطعام الطعام، والصلاة بالليل والناس نيام.
قال: صدقت، ومن فعل ذلك عاش بخير، ومات بخير، وكان من خطيئته كيوم ولدته أمه.
وقال: يا محمد، إذا صليت فقل: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأن تغفر لي، وترحمني، وتتوب علي، وإذا أردت بعبادك فتنة، فاقبضني إليك غير مفتون)) (1).
قال ابن كثير في هذا الحديث بعد ذكره له: (هذا حديث المنام المشهور، ومن جعله يقظة فقد غلط، وهو في السنن من طرق، وهذا الحديث رواه الترمذي من حديث جهضم بن عبد الله اليمامي به.
وقال الحسن: صحيح، وليس هذا الاختصام هو الاختصام المذكور

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/442

في القــرآن في قولــه: مــا كــان لي من علم بــالملإ الأعلى إذ يختصمون إن يـوحى إلي إلا أنمـا أنـا نـذير مـبين [ص: 69 -ـ 70]. فإن الاختصام المذكور في الحديث، قد فسره الرسـول صـلى اللـه عليــــــــــــــه وســـــــــــــــلم.
والاختصام المذكور في القرآن فسـرته الآيـات بعـده: إذ قـال ربـك للملائكـة إني خـالق بشـرا من طين فـإذا سـويته ونفخت فيـه من روحي فقعوا له ساجدين فسـجد الملائكـة كلهم أجمعـون إلا إبليس اســــتكبر وكــــان من الكــــافرين [ص: 71 -ـــ 74]. فالاختصام المذكور في القرآن كان في شـأن آدم - عليـه السـلام - وامتناع إبليس من السجود له، ومحاجته ربه في تفضيله عليه) (2).
منظمــــــــــــون في كــــــــــل شــــــــــــؤونهم:
الملائكة منظمون في عبادتهم، وقد حثنا الرسـول صـلى اللـه عليـه وسلم على الاقتـداء بهم في ذلـك فقـال: ((ألا تصـفون كمـا تصـف الملائكة عند ربها؟. قالوا: يا رسول الله، وكيف تصف الملائكة عنـد ربهــا؟ قــال: يتمــون الصــفوف، ويتراصــون في الصــف)) (3).
وفي يوم القيامة يأتون صـفوفا منتظمـة: وجـاء ربـك والملـك صـفا صفا [الفجر: 22]، ويقفون صفوفا بين يدي الله تعـالى: يـوم يقـوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا [النبــــــــأ: 38]، والــــــــــــروح: جبريــــــــــــل.
وانظر إلى دقة تنفيذهم للأوامر، ففي صحيح مسلم، ومسـند أحمـد عن أنس رضي الله عنـه: أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال: ((آتي باب الجنة فأستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك)) (4) .. عـالم الملائكـة الأبـرار لعمــــــــــــــــــــــر الأشــــــــــــــــــــقر – ص: 23

---

(1) رواه الترمـذي (3233،ـ 3234)، وأحمـد (1/ـ 368)ـ (3484)، وأبو يعلى (4/ـ 475)، وابن خزيمـة في ((التوحيـد))ـ (293) بلفـظ: ((ثـديي))ـ بـدلا من ((صـدري))ـ من حـديث ابن عبـاس رضـي اللـه عنهما. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقـال أحمد شاكر في ((مسند أحمد)) (5/ـ 162): إسـناده صـحيح. وقـال الألبــــاني في ((صــــحيح ســــنن الترمــــذي)): صــــحيح.
(2) ((تفســــــــــير ابن كثــــــــــير)) (7/ـــــــــ 81).

(3) رواه مسلم (430). من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.
(4) رواه مسلم (197)، وأحمد (3/ 136) (12420).." [1]

"ثانيا: الأغلاط في الأناجيل

كما بين الأناجيل اختلافات يوجد بها أغلاط وأخطاء كثيرة أيضا، نذكر منها:

1 - قال متى في إنجيله (1/ـ 3) مستدلا للمسيح وولادته من مريم بنبوءة سابقة جاءت على لسان إشعيا: (وهذا كله كان لكي يتم ما قيل من الرب بالنبي القائل: هو ذا العذراء تحبل وتلد ابنا، ويدعون اسمه (عمانوئيل) الذي تفسيره الله معنا). وهذا غلط؛ لأن هذا اللفظ الذي ورد على لسان إشعياء لا ينطبق على المسيح، فإن له قصة تدل على المراد به، وهي: أن (رصين) ملك أرام، (وفقح بن رمليا) ملك إسرائيل، اتفقا على محاربة (آحاز بن يوثان) ملك يهوذا، فخاف منهما (آحاز) خوفا شديدا، فأوحى الله إلي النبي إشعياء أن يقول لآحاز: بأن لا يخاف؛ لأنهما لا يستطيعان أن يفعلا به ما أرادا وأن ملكهما سيزول أيضا، وبين له إشعياء آية لخراب ملكهما وزواله، أن امرأة شابه تحبل وتلد ابنا يسمى (عما نوئيل)، فتصبح أرض هذين الملكين خرابا قبل أن يميز ذلك الابن بين الخير والشر، ونص كلامه: (ها العذراء تحبل وتلد ابنا وتدعو اسمه (عمانوئيل) زبدا وعسلا يأكل، متى عرف أن يرفض الشر ويختار الخير؛ لأنه قبل أن يعرف الصبي أن يرفض الشر ويختار الخير تخلى الأرض التي أنت خاش من ملكيها) سفر إشعياء (7/ـ 14). وقد وقع ذلك فقد استولى (تغلث فلاسر) الثاني ملك آشور على بلاد سوريا، وقتل (رصين) ملكها، أما (فقح) فقتله في نفس السنة أحد أقربائه، وتولى الملك مكانه، كل ذلك حدث بعد هذه المقولة بما يقارب إحدى وعشرين سنة، أي: قبل ميلاد المسيح بما يقارب سبعة قرون.

2 - قال متى في إنجيله (27/ـ 51) بعد الصلب المزعوم للمسيح وإسلامه الروح: (وإذا حجاب الهيكل قد انشق إلى اثنين من فوق إلى أسفل، والأرض تزلزلت، والصخور تفتقت، والقبور تفتحت، وقام كثير من أجساد القديسين الراقدين، وخرجوا من القبور بعد قيامته، ودخلوا المدينة المقدسة وظهروا لكثيرين). فهذه الحكاية التي ذكرها متى لم يذكرها غيره من كتاب الأناجيل مما يدل على

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 3/288

أن كلامه لا حقيقة لـه؛ لأنها آيـة عظيمـة تتـوافر الهمم على نقلهـا.
3 - أنـه ورد في إنجيـل مـتى (12/ـ 40) وكـذلك في (16/ـ 4) أن المسيح قال: إنه لن يعطي لليهـود آيـة إلا آيـة يونـان (يـونس عليـه السلام)ـ ونصه: (لأنه كمـا كـان يونـان في بطن الحـوت ثلاثـة أيـام وثلاث ليـال، هكـذا يكـون ابن الإنسـان في قلب الأرض ثلاثـة أيـام وثلاث ليال). وهذا غلط؛ لأن المسيح عليه السلام في زعمهم صلب ضحى يـوم الجمعـة، ومـات بعـد سـت سـاعات، أي: وقت العصـر، ودفن قبيـل غـروب الشـمس، وبقى في قـبره تلـك الليلـة، ونهـار السبت من الغد، وليلة الأحد، وفي صـباح الأحـد جـاؤوا ولم يجـدوه في قبره، مما يدل على أنـه مكث في زعمهم ليلـتين ويومـا واحـدا فقـــط، فيكـــون كلام مـــتى **الســـابق غلـــط واضح**.
4 - أن متى ذكر في مواضع من كتابه أن القيامة ستقوم على ذلـك الجيل، ومن ذلك قولـه في (16/ـ 27) على لسـان المسـيح: (فـإن ابن الإنسان سوف يأتي في مجد أبيـه مـع ملائكتـه، وحينئـذ يجـازي كل واحد حسب عمله، الحق أقول لكم: إن من القيام ههنا قومـا لا يذوقون الموت حتى يـروا ابن الإنسـان آتيـا في ملكوتـه). كمـا ورد في الإنجيل نفسه (3/ 23) قولهم على لسان المسيح: (فإن الحق أقول لكم: لا تكملون مدن إسرائيل حتى يأتي ابن الإنسـان). فهـذه النصوص تؤكد القيامة قبل موت الكثيرين من ذلك الجيل، وقبل أن يكمل الحواريون الدعوة في جميع مدن بني إسرائيل، وهذا أمـر لم يتحقـق، ولـه الآن ألفـا سـنة إلا قليلا ممـا يـدل على **أنـه غلـط فاحش**.." [1]

"المطلب الخـــــــــامس: الإســـــــــراء والمعـــــــــراج
(المعراج: مفعال، من العروج، أي الآلة التي يعرج فيهـا، أي يصـعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا يعلم كيف هـو، وحكمـه كحكم غـيره من المغيبات، نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته. وقولـه: وقـد أسـري بـالنبي صلى الله عليه وسلم وعرج بشخصـه في اليقظـة - اختلـف النـاس في الإسراء. فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، نقلـه ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضـي اللـه عنهمـا، ونقـل عن الحسـن البصـري نحـوه. لكن ينبغي أن يعـرف الفـرق بين أن يقـال: كـان الإسراء مناما، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم. فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناما، وإنما

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 3/445

قالا: أسري بروحه ولم يفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين: (أن) ما يــراه النــائم قــد يكــون أمثــالا مضــروبة للمعلــوم في الصــورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عرج إلى السماء، وذهب بـه إلى مكـة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثـال. فمـا أراد أن الإســراء منامــا، وإنمــا أراد أن الــروح ذاتهــا أســري بهــا، ففارقت الجسـد ثم عـادت إليـه، ويجعلان هـذا من خصائصـه، فـإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد المـوت. وقيل: كان الإسراء مرتين، مرة يقظة، ومرة منامـا. وأصـحاب هـذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقولـه: ثم اسـتيقظت، وبين سائر الروايات. وكذلك منهم من قال: بـل كـان مـرتين، مـرة قبل الوحي، ومرة بعده. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبـل الــوحي، ومــرتين بعــده. وكلمــا اشــتبه عليهم لفــظ زادوا مــرة، للتوفيق!! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحـديث، وإلا فالـذي عليـه أئمـة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعـد البعثـة، قبـل الهجـرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر. قال شمس الـدين ابن القيم: يا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنـه كـان مـرارا! كيـف سـاغ لهم أن يظنوا أنه في كل مـرة يفـرض عليهم الصـلوات خمسين، ثم يـتردد بين ربـه وبين موسـى حـتى تصـير خمسـا، فيقـول: أمضـيت فريضــتي وخففت عن عبــادي، ثم يعيــدها في المــرة الثانيــة إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟! **وقد غلط الحفـاظ** شـريكا في ألفاظ من حـديث الإسـراء، ومسـلم أورد (المسـند) منـه، ثم قـال: فقـدم وأخـر وزاد ونقص. ولم يسـرد الحـديث. وأجـاد رحمـه اللـه. انتهى كلام الشــيخ شــمس الــدين رحمــه اللــه. وكـان من حـديث الإسراء: أنه صلى الله عليه وسلم أسري بجسده في اليقظة، على الصـحيح، من المسـجد الحـرام إلى المسـجد الأقصـى، راكبـا على البراق، صحبه جبرائيـل عليـه السـلام، فـنزل هنـاك، صـلى بالأنبيـاء إماما، وربط البراق بحلقة باب المسـجد. وقـد قيـل: أنـه نـزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك ألبتة. ثم عرج من بيت المقـدس تلك الليلـة إلى السـماء الـدنيا، فاسـتفتح لـه جبرائيـل، ففتح لهمـا، فرأى هناك آدم أبا البشر، فسلم عليه، فرحب به ورد عليه السـلام، وأقر بنبوته، ثم عرج (به) إلى السماء الثانية.." (1)

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 4/53

"وينبغي أن ينبه هنا إلى لفظ البخاري، فقد جاء فيه: ((يعذب ببعض بكاء أهله عليه)) (1). ولا يعذب بكل البكاء، فالبكاء الذي تدمع فيه العين، ولا شق، ولا لطم معه لا يؤاخذ صاحبه به، وقد جاءت في ذلك نصوص كثيرة. وقد تعرض العلامة ابن تيمية للمسألة وضعف مذهب البخاري والقرطبي وابن عبدالبر ومن سلك مسلكهم في فقه الأحاديث التي أخبرت أن الميت يعذب ببكاء الحي، فقد قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر النصوص الواردة في ذلك: (وقد أنكر ذلك طوائف من السلف والخلف، واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره، فهو مخالف لقوله تعالى: ولا تزر وازرة وزر أخرى [فاطر: 18]، ثم تنوعت طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة.

فمنهم **من غلط الرواة** لها، كعمر بن الخطاب وغيره، وهذه طريقة عائشة والشافعي، وغيرهما. ومنهم من حمل ذلك على ما إذا أوصى به فيعذب على إيصائه، وهو قول طائفة كالمزني، وغيره.

ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كان عادتهم، فيعذب على ترك النهي عن المنكر، وهو اختيار طائفة منهم جدي أبو البركات، وكل هذه الأقوال ضعيفة جدا) (2) وقد رد قول الذين ردوا هذه الأحاديث بنوع من التأويل، فقال: (والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو موسى الأشعري وغيرهم، لا ترد بمثل هذا، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لها مثل هذا نظائر، ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لاعتقادها بطلان معناه، ولا يكون الأمر كذلك، ومن تدبر هذا الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا إلا كان مخطئا) (3). ثم بين رحمه الله تعالى أن عائشة وقعت في مثل ما فرت منه، قال: (وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين – وهي الصادقة فيما نقلته – فروت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: ((إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه)) (4)، وهذا موافق لحديث عمر، فإنه إذا جاز أن يزيده عذابا ببكاء أهله، جاز أن يعذب غيره ابتداء ببكاء أهله، ولهذا رد الشافعي في (مختلف الحديث) هذا الحديث نظرا إلى المعنى، وقال الأشبه روايتها الأخرى: ((إنهم يبكون عليه، وإنه ليعذب في قبره)) (5) (6).

ورد قول الذين ظنوا أن الحديث يفيد معاقبة الإنسان بـذنب غـيره، فقال: (والذين أقروا هذا الحديث على مقتضاه، ظن بعضهم أن هذا من بـاب عقوبـة الإنسـان بـذنب غـيره، وأن اللـه يفعـل مـا يشـاء، ويحكم مـا يريـد، واعتقـد هـؤلاء أن الإنسـان يعـاقب بـذنب غـيره، فجـوزوا أن يـدخل أولاد الكفـار النـار بـذنوب آبـائهم) (7) وبعـد أن أطال النفس في هـذه المسـألة: مسـألة دخـول أولاد الكفـار النـار بذنوب آبائهم، وأن هذا ليس بصواب من القول، وأن الحـق أن اللـه لا يعذب إلا من عصاه، وأن الـذين لم يبتلـوا يمتحنـون في عرصـات القيامة، قال: (وأما تعذيب الميت: فهـو لم يقـل: إن الميت يعـاقب ببكاء أهله عليه، بل قال: (يعذب)، والعـذاب أعم من العقـاب، فـإن العذاب هو الألم، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقابا لـه على ذلك السبب، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((السفر قطعـة من العـذاب، يمنـع أحـدكم طعامـه وشـرابه)) (8)، فسـمى السـفر عـــــــــــذابا، وليس هـــــــــــــو عقابـــــــــــا.

(1) الحديث لفظه لمسلم (927)، ورواه البخـاري (1286) بلفـظ: ((إن الميت ليعـــــــــذب ببكـــــــاء أهلـــــــه عليـــــــه)).
(2) ((مجمـــــــــــوع الفتـــــــــاوى)) (24/ـــــــــ 370).
(3) ((مجمـــــــــــوع الفتـــــــــاوى)) (24/ـــــــــ 370).
(4) رواه مســــــــــــــــــــــــــــــــلم (929).
(5) رواه مســــــــــــــــــــــــــــــــلم (931).
(6) ((مجمـــــــــــوع الفتـــــــــاوى)) (24/ـــــــــ 371).
(7) ((مجمـــــــــــوع الفتـــــــــاوى)) (24/ـــــــــ 371).
(8) رواه البخـــاري (1804)، ومســـلم (1927). من حـــديث أبي هريرة رضي الله عنه.." [1]

"الفـرع الخـامس: عقيـدة أهـل السـنة والجماعـة في المسـيح الـــدجال

قال النووي في (شرحه لمسلم): قال القاضي: هذه الأحاديث الـتي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمـذهب أهـل الحـق في صحة وجوده وأنه شـخص بعينـه ابتلى اللـه بـه عبـاده وأقـدره على أشياء من مقدورات الله تعالى: من إحيـاء الميت الـذي يقتلـه ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه وجنتـه ونـاره ونهريـه واتبـاع كنـوز

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 4/163

الأرض له وأمره السماء أن تمطـر فتمطـر والأرض أن تنبت فتنبت فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى: ومشيئته ثم يعجزه الله تعالى: بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجـل ولا غـيره ويبطـل أمـره ويقتلـه عيسى صلى الله عليه وسلم ويثبت اللـه الـذين آمنـوا هـذا مـذهب أهل السـنة وجميـع المحـدثين والفقهـاء والنظـار خلافـا لمن أنكـره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة وخلافا للبخاري المعتزلي وموافقيـه من الجهميـة وغـيرهم في أنـه صـحيح الوجـود ولكن الذي يدعي مخارف وخيالات لا حقائق لها وزعموا أنه لو كـان حقا لم يوثق بمعجزات الأنبياء صـلوات اللـه وسـلامه عليهم **وهـذا غلط من** جميعهم لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصـديق لـه وإنما يدعي الإلهية وهو في نفس دعـواه مكـذب لهـا بصـورة حالـه ووجود دلائل الحدوث فيـه ونقص صـورته وعجـزه عن إزالـة العـور الذي في عينيه وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسـد الحاجـة والفاقـة رغبة في سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه لأن فتنته عظيمـة جـدا تدهش العقول وتحير الألباب مع سرعة مروره في الأمـر فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حالـه ودلائـل الحـدوث فيـه والنقص فيصـدقه من صـدقه في هـذه الحالـة. القيامـة الصـغرى لعمـر بن سـليمان الأشقر - ص 250." [1]

"وقد أورد القرطبي في (التذكرة) بعض الأحاديث التي سـقناها ثم قال: قال علماؤنا رحمة الله عليهم أجمعين: فكـل من ارتـد عن دين الله أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله، ولم يأذن بـه اللـه فهـو من المطرودين عن الحوض، المبعدين عنه، وأشـدهم طـردا من خـالف جماعة المسـلمين وفـارق سـبيلهم كـالخوارج على اختلاف فرقهـا، والـروافض على تبـاين ضـلالها، والمعتزلـة على أصـناف أهوائهـا، فهــؤلاء كلهم مبــدلون. وكــذلك الظلمــة المســرفون في الجــور وتطميس الحق وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي وجماعة أهل الزيغ والأهـواء والبـدع. ثم البعـد قـد يكـون في حال، ويقربون بعد المغفرة إن كـان التبـديل في الأعمـال، ولم يكن في العقائد، وعلى هذا يكون نور الوضوء يعرفون به، ثم يقـال لهم: سحقا، وإن كانوا من المنافقين الذين كانوا على عهـد رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم يظهـرون الإيمـان ويسـرون الكفـر

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 4/248

فيأخذهم بالظاهر، ثم يكشف لهم الغطاء فيقـال لهم: سـحقا سـحقا، ولا يخلد في النار إلا كل جاحـد مبطـل، ليس في قلبـه مثقـال حبـة من خردل من إيمان. القيامـة الكـبرى لعمـر بن سـليمان الأشـقر - ص 262

وقال الجلال السيوطي في كتابـه (البـدور السـافرة) (1): (قـد ورد ذكر الحوض من رواية بضع وخمسين صحابيا منهم الخلفاء الأربعـة، وأبي بن كعب، وأنس، والـبراء بن عـازب، وجـابر، وأبي هريـرة، وعائشـة، وأم سـلمة). وذكـر بقيتهم.

قال في (التذكرة) (2): (ذهب صاحب (القوت) إلى أن الحوض بعد الصـراط والصـحيح أنـه قبلـه). وهكـذا قـال الغـزالي: (ذهب بعض السلف إلى أن الحوض يورد بعد الصراط **وهو غلـط من** قائلـه).

قال القرطبي: (والمعنى يقتضي تقديم الحوض على الصراط, فـإن الناس يخرجون عطاشـا من قبـورهم كمـا تقـدم فناسـب تقديمـه).

قال ابن عباس رضي الله عنهمـا: ((سـئل رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم عن الوقوف بين يدي رب العالمين: هل فيه ماء؟ قـال: إي والذي نفسي بيـده إن فيـه لمـاء، وإن أوليـاء اللـه لـيردون إلى حيـاض الأنبيـاء عليهم السـلام)) (3).

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهمـا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((حوضي مسيرة شهر مـاؤه أبيض من اللبن، وريحـه أطيب من المسـك، وكيزانـه كنجـوم السماء، من شرب منـه لا يظمـأ أبـدا)) (4) وفي روايـة: ((حوضـي مسيرة شهر، وزوايـاه سـواء، ومـاؤه أبيض من الـورق)) (5). وهي عنـدهما أيضـا.

---

(1) ((البـدور السـافرة)) (ص: 215).

(2) (1/ 457).

(3) أورده ابن كثـير في تفسـيره (3/ 238) وعـزاه لابن مردويـه، وقال: هذا حديث غريب، وقال الألباني في ((السلسـلة الصـحيحة)) (4/ 119) بعـد أن عـزاه لابن أبي الـدنيا: [فيـه] الزبـير بن شـبيب ومحصـن بن عقبـة لم أجـد من ترجمهمـا.

(4) رواه البخـاري (6579)، ومسـلم (2292).

(5) رواه مسلم (2292).." [1]

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/43

"السادس: ننبه إلى خطأ المعتزلة في هذا الباب، فإنهم قالوا: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وقالوا: إن الله إذا أمر العباد فيلزمه أن يعينهم، فلما رأوا أن بعض العباد لم يعن ومات كافرا، قالوا: لا يجوز أن يكون الله خالقا لأفعال العباد، لأن من أمر غيره بأمر فلا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبشر والطلاقة وتهيئة المقاعد والمساند ونحو ذلك، وقد أجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فبين أن قول المعتزلة هذا يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون الآمر أمر غيره لمصلحة تعود إليه، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ماله، فهذا تلزم إعانته، والثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالآمر بالمعروف إذا أعان المأمور على البر والتقوى، فإنه قد علم أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، فهذا أيضا تلزم إعانته، ولكن تبقى حالة وهي:

ما إذا كان الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا نفع يعود إليه من فعله، كالناصح فإنه قد يأمر غيره وينهاه مريدا للنصيحة، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل, إذ ليس كل ما يكون من مصلحته أن يأمر غيره وينصحه، يكون من مصلحته أن يعينه عليه، بل قد تكون مصلحته إرادة ما يضاده، كالرجل الذي يستثير غيره في خطبة امرأة، فإنه يأمره أن يتزوجها لأن ذلك مصلحة المأمور, وإن كان يرى أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه، فإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين ففي حق الله تعالى أولى - ولله المثل الأعلى - فالله أمر خلقه على ألسنة رسله بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، فمنهم من استجاب وأعانه الله ومنهم من لم يعنه، ولا يلزمه سبحانه إذا أمرهم أن يعينهم، بل قد يكون في خلقه ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة، فتبين أن الله إذا أمر العباد بما يصلحهم بالأمر لم يلزم من ذلك أن يعينهم، وهذا **ما غلط فيه** المعتزلة (1).

4 - إذا تبين ما سبق، وأن الاعتراض مردود، وحجة الله قد قامت على عباده، فتبقى مسألة: وهي: أصل القدر، وهو كونه - تعالى - قدر المقادير فأوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى، مع كونه – تعالى- غنيا عن خلقه الغنى التام، فما أصل القدر؟ الجواب ما قاله الطحاوي: (وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه, لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق

والنظر في ذلك ذريعة الخذلان, وسلم الحرمـان, ودرجـة الطغيـان, فالحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة, فإن الله تعـالى طـوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعـالى: لا يسـأل عمـا يفعل وهم يسألون [الأنبياء:23] فمن سأل: لم فعل؟ فقـد رد حكم الكتاب ومن رد حكم الكتـاب كـان من الكـافرين) (2) وعلم القـدر قال عنه علي رضـي اللـه عنـه: (القـدر سـر اللـه فلا تكشـفه) (3) وسماه الطحاوي بالعلم المفقود، لأن الله طـواه عن الخلـق (4)ـ , ونحن نؤمن بأن له تعالى في خلقـه حكمـا عظيمـة, وإذا كـان هنـاك من الحكم ما هون خاف فلا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنـــا انتفـــاء حكمتـــه تبـــارك وتعـــالى (5).
السؤال الثالث: يقول مورد هذا السؤال: إذا كانت المعاصي مقدرة من اللـــــه، فلمـــــاذا يعـــــاقب عليهـــــا؟
والجـــــــواب عليـــــــه من وجـــــــوه:
1 - هذا السؤال ليس بعيدا عن السـؤال السـابق، وفيمـا سـبق من جوابـه مـا يغـني عن جـواب هـذا السـؤال, ولكن نزيـد الأمـر بيانـا وتمحيصـــــا بإضـــــافة الوجـــــوه التاليـــــة:

---

(1) انظـــــر: ((منهـــــاج الســـــنة)) (2/ـــــ 3839).
(2) ((شـــــرح العقيـــــدة الطحاويـــــة)) (ص: 276).
(3) ((شـــــرح العقيـــــدة الطحاويـــــة)) (ص: 277)
(4) ((شـــــرح العقيـــــدة الطحاويـــــة)) (ص: 292)
(5) ((شرح العقيدة الطحاوية)) (ص: 292)." [1]

"والمتتبـع لأقـوال الأئمـة في هـذا الأمـر يلاحـظ مـدى تعـدد اجتهـاداتهم في اعتبـار أو رفض الـدلالات المختلفـة الـتي تعـبر عن تحقـق مـدلول الشـهادتين، وذلـك حسـب حـال القائـل، والظـروف والملابسات المختلفة التي تحيط بـه ممـا يؤكـد على هـذه الحقيقـة وهي أن العبرة دائما بالحقائق والمعاني والـدلالات وليس بالألفـاظ المجـــردة.
يقول الإمـام ابن القيم: (وقـد اختلـف أئمـة الإسـلام في الكـافر إذا قـال: أشـهد أن محمـدا رسـول اللـه ولم يـزد، هـل يحكم بإسـلامه بذلك؟ على ثلاثة أقوال وهي ثلاث روايات عن الإمام أحمـد. أحـدها يحكم بإسلامه بذلك، والثانية لا يحكم بإسلامه حتى يأتي بشهادة أن

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/340

لا إله إلا الله، والثالثة أنه إذا كان مقرا بالتوحيد حكم بإسـلامه، وإن لم يكن مقـــرا لم يحكم بإســـلامه حـــتى يـــأتي بـــه) اهـــ (1).
ويقول البدر العيني: (وإذا نطق بهما لم يشترط معهما أن يقول: أنا بريء من كل دين خالف دين الإسلام على الأصـح، إلا أن يكـون من كفار يعتقدون اختصاص الرسـالة بـالعرب، ولا يحكم بإسـلامه حـتى يتبرأ. ومن أصحابنا من اشترط التبرؤ مطلقـا، **وهـو غلـط لقوله** صلى الله عليه وسلم: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشـهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)) (2). ومنهم من استحبه مطلقا كـــالاعتراف بـــالبعث.
أمـا إذا اقتصـر الكـافر على قولـه لا إلـه إلا اللـه، ولم يقـل: محمـد رسول الله، فالمشهور من مـذهبنا ومـذهب الجمهـور أنـه لا يكـون مسـلما. ومن أصـحابنا من قـال: يصـير مسـلما ويطـالب بالشـهادة الأخرى، فـإن أبى جعـل مرتـدا. وحجـة الجمهـور الروايـة السـالفة، وهي مقدمـــة على هـــذه، لأنهـــا زيـــادة من ثقـــة، وليس فيهـــا نفي للشـــهادة الثانيـــة، وإنمـــا فيهـــا تنبيـــه على الأخـــرى.
وأغرب القاضـي حسـين فشـرط في ارتفـاع السـيف عنـه أن يقـر بأحكامها مع النطـق بهـا، فأمـا مجـرد قولهـا فلا، وهـو عجيب منـه.
وقال النووي: اشترط القاضي أبو الطيب من أصـحابنا الـترتيب بين كلمتي الشهادة في صحة الإسلام، فيقدم الإقرار باللـه على الإقـرار برســـوله، ولم أر من وافقـــه ولا من خالفـــه.
وذكر الحليمي في منهاجـه ألفاظـا تقـوم مقـام لا إلـه إلا اللـه، في بعضها نظر لانتفاء ترادفها حقيقة، فقال: ويحصل الإسلام بقولـه: لا إله غير الله، ولا إله سوى الله أم ما عدا الله، ولا إله إلا الرحمن أو البارئ، أو لا رحمن أو لا بارئ إلا الله، أو لا ملك أو لا رزاق إلا اللـه، وكـذا لـو قـال: لا إلـه إلا العزيـز أو العظيم أو الحكيم أو الكـريم.
وبالعكس قال: لو قال: أحمد أبو القاسم رسـول اللـه فهـو كقولـه: محمـــــد) اهـــــ (3).
ويقول الشوكاني: (وعن ابن عمر قال: بعث رسول الله صلى اللـه عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بـني جذيمـة فـدعاهم إلى الإسـلام، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعـل خالد يقتل ويأسر، ودفع إلى كل رجـل منـا أسـيره، حـتى إذا أصـبح أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقال: والله لا أقتل أسـيري ولا يقتل رجل من أصـحابي أسـيره، حـتى قـدمنا على رسـول اللـه

صلى الله عليه وسلم فقال: ((اللهم إني أبرأ مما صنع خالد، ومرتين)) رواه أحمد والبخاري (4). وهو دليل على أن الكناية مع النية كصريح لفظ الإسلام.
قوله: صبأنا صبأنا، أي دخلنا في دين الصابئة، وكان أهل الجاهلية يسمون من أسلم صابئا، وكأنهم قالوا: أسلمنا أسلمنا ... وقد استدل المصنف بأحاديث الباب على أنه يصير الكافر مسلما بالتكلم بالشهادتين ولو كان ذلك على طريق الكناية بدون تصريح ...

---

(1) ((زاد المعاد)) (2/42).
(2) رواه البخاري (25)، ومسلم (138). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(3) ((عمدة القاري)) (1/110، 111).
(4) رواه أحمد (2/150) (6382)، والبخاري (4084). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.." [1]

"المبحث الرابع: مذهب الكرامية
وقد ذهبت الكرامية إلى أن الإيمان قول باللسان فقط، وأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه.
قال الأشعري في المقالات: (والفرقة الثانية عشرة من المرجئة: الكرامية، أصحاب محمد بن كرام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان) (1).
... الكرامية تسمي المنافق مؤمنا، ولكنهم يحكمون بأنه مخلد في النار ...
وقال ابن منده: (وقالت طائفة منهم - أي المرجئة -: الإيمان فعل اللسان دون القلب، وهم أهل الغلو في الإرجاء) (2).
وقال ابن حزم: (وذهب قوم إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان بالله تعالى، وإن اعتقد الكفر بقلبه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة، وهذا قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه) (3).
... وما ذكره ابن حزم هنا خطأ على الكرامية، فإنهم لا يحكمون

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/424

بنجاة المنافق، بل يقولون إنه مخلد في النار.
قال شيخ الإسلام: (والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقا، لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقا فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنا وظاهرا. ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلما؛ إذ الإسلام هو الاستسلام الظاهر.
ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعا ولغة وعقلا.
وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان) (4).
وقال: (فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنا في الباطن، باتفاق جميع أهل القبلة حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنا، ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.
وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، **وهو غلط عليهم**، إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم، بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل) (5).
ويشير شيخ الإسلام بكلامه عن شبهة المرجئة، إلى أن الكرامية جعلوا الإيمان شيئا واحدا هو القول، ولم يضيفوا إليه الاعتقاد فرارا من القول بتبعيضه وتجزئته.
قال شيخ الإسلام: (مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان، حذرا من تبعضه وتعدده؛ لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر (6)، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك، كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره.

---
(1) ((مقالات الإسلاميين)) (1/233).
(2) ((الإيمان)) لابن منده (1/331).
(3) ((الفصل)) (3/227).
(4) ((مجموع الفتاوى)) (7/141).

(5) ((مجموع الفتاوى)) (7/ 215) وما بعدها، وانظر: ((التدمرية)) (ص193).
(6) لعل الصواب: وكفر.." (1)

"وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين، ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب. فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لاسيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء) (1).

شذوذ قول الكرامية:

وقد تبين مما سبق أن الكرامية جمعوا بين بدعة الإرجاء وإخراج العمل من الإيمان، وبين الشذوذ اللفظي في تسميتهم المنافق مؤمنا.

قال شيخ الإسلام مقارنا بين قول جهم في إخراج أعمال القلوب من الإيمان، وبين قول الكرامية: (وهذا القول شاذ - أي قول جهم - كما أن قول الكرامية الذين يقولون هو مجرد قول اللسان شاذ أيضا). إلى أن قال: (وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنه وإن سمى المنافقين مؤمنين، يقول: إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم. وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعا) (2). الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين لمحمد بن محمود آل خضير - 1/ 217

---

(1) ((مجموع الفتاوى)) (7/ 394).
(2) ((مجموع الفتاوى)) (7/ 550). وقد حكى ابن حزم عن ابن كرام وأصحابه أنهم يقولون: من اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله عز وجل، ولي له عز وجل، من أهل الجنة، ثم ذكر أن بعض الكرامية تقول ذلك، وسمى منهم محمد بن عيسى الصوفي الألبيري، ثم قال: (وقالت طائفة من الكرامية: المنافقون مؤمنون

---
(1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/447

مشركون من أهل النار) انتهى من الفصل (5/ 73، 74). وقد ذكر شيخ الإسلام في مواضع من كتبه أن نسبة القول بإيمان المنافق عند الله ونجاته في الآخرة إلى **الكرامية، غلط عليهم**. انظر ما سيأتي في الجزء الثاني ص288." (1)

"وقال أيضا: (ثم العمل غير الإيمان، والإيمان غير العمل، بدليل أن كثيرا من الأوقات يرتفع العمل من المؤمن، ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنه الإيمان، فإن الحائض ترتفع عنها الصلاة ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنها الإيمان، أو أمر لها بترك الإيمان ...) (1).

وقال الطحاوي في عقيدته المشهورة التي ذكر أنها عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله: (والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول الله من الشرع والبيان كله حق. والإيمان واحد وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى) (2).

وقد عد أصحاب المقالات أبا حنيفة وأصحابه من المرجئة لإخراجهم العمل من مسمى الإيمان ونفيهم الزيادة والنقصان، واشتد إنكار السلف عليهم لذلك.

قال الأشعري في المقالات في عد فرق المرجئة: (والفرقة التاسعة من المرجئة: أبو حنيفة وأصحابه، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله، والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول، والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير) (3).

وقال شيخ الإسلام: (والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم. فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم. لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا؛ فإنها لازمة لها. ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم) (4).

وقال: (وأنكر حماد بن أبى سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء من مرجئة الفقهاء. وأما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبى سليمان

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/448

وأمثالـه، ومن قبلـه من أصـحاب ابن مسـعود، كعلقمـة والأسـود، فكـانوا من أشـد النـاس مخالفـة للمرجئـة، وكـانوا يسـتثنون في الإيمان، لكن حماد بن أبى سليمان خالف سلفه، واتبعـه من اتبعـه، ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم. ثم إن السـلف والأئمة اشتد إنكـارهم على هـؤلاء، وتبـديعهم وتغليـظ القـول فيهم، ولم أعلم أحدا منهم نطق بتكفـيرهم، بـل هم متفقـون على أنهم لا يكفرون في ذلك. وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفـير هـؤلاء المرجئـة. ومن نقـل عن أحمـد أو غـيره من الأئمـة تكفـيرا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهـل البـدع المتنـازع في تكفـيرهم **فقد غلـط غلطا** عظيمـا).

إلى أن قال: (وهؤلاء المعروفون مثـل حمـاد بن أبى سـليمان وأبي حنيفـة وغيرهمـا من فقهـاء الكوفـة، كـانوا يجعلـون قـول اللسـان واعتقاد القلب من الإيمان، وهو قـول أبى محمـد بن كلاب وأمثالـه، لم يختلف قولهم في ذلك، ولا نقل عنهم أنهم قالوا: الإيمـان مجـرد تصـديق القلب) (5).

---

(1) ((الوصـية)) لأبي حنيفـة، نقلا عن ((شـرح الفقـه الأكـبر)) (ص 130).
(2) ((شـرح العقيـدة الطحاويـة)) (331).
(3) ((مقـالات الإسـلاميين)) (1/ 219)، وانظـر: ((الفصـل)) لابن حـزم (3/ 227)، ((الملـل والنحـل)) للشهرسـتاني (1/ 144)، ((مجمـوع الفتـاوى)) (7/ 547).
(4) ((مجمـوع الفتـاوى)) (7/ 194).
(5) ((مجموع الفتاوى)) (7/ 507) وما بعدها.." [1]

"وقال: (والحزب الثاني (1) وافقوا أهل السنة على أنه لا يخلـد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان؛ لاعتقادهم أن الإيمـان لا يتبعض، فقـالوا: كـل فاسـق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال. وقـالوا: الأعمـال ليسـت من الإيمـان؛ لأن اللـه فـرق بين الإيمـان والأعمـال في كتابـه. ثم قـال الفقهـاء المعتبرون من أهل هذا القول: إن الإيمان هو تصديق القلب وقـول اللسان، وهذا المنقول عن حماد بن أبى سليمان ومن وافقـه كـأبي

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/469

حنيفة وغيره) (2).
وحاصل ما عليه مرجئة الفقهاء هو ما يلي:
1 - أن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان.
2 - إخراج العمل الظاهر من مسمى الإيمان.
3 - أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص.
4 - أن أهله متساوون في أصله، وأن التفاضل إنما يقع في غير الإيمان.
5 - أنه لا يستثنى فيه.
6 - أما أعمال القلوب، فظاهر كلامهم أنها ليست من الإيمان. وهو ظاهر ما نقله أصحاب المقالات عنهم أيضا. وقد سبق قول شيخ الإسلام عنهم: (لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا؛ فإنها لازمة لها).
وقال: (والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم. ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.
والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.
والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. وهؤلاء غلطوا من وجوه: أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص) (3).
إلى أن قال -بعد استطراد-: (الوجه الثاني **من غلط المرجئة**:
ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط دون أعمال القلوب كما تقدم عن جهمية المرجئة.
الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له، والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر) (4).

فصـرح بـأن الجهميـة يخرجـون أعمـال القلـوب من الإيمـان، وهـذا يذكره في مواضع، أما مرجئة الفقهاء فتراه لا يجزم هنا بقولهم في هذه المسألة، لكنه قـال في موضـع آخـر: (وعنـد الجهميـة الإيمـان مجرد تصديق القلب وعلمه، هـذا قـول جهم والصـالحي والأشـعري في المشهور عنه وأكثر أصـحابه. وعنـد فقهـاء المرجئـة: هـو قـول اللسان مع تصديق القلب، وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الإيمان عندهم كأعمال الجـوارح، فيمكن أن يكـون الرجـل مصـدقا بلســـانه وقلبـــه مـــع كراهـــة مـــا نـــزل اللـــه) (5).

وقـال أيضـا: (ومن هنـا غلطت الجهميـة والمرجئـة، فـإنهم جعلـوا الإيمان من باب القول: إما قـول القلب الـذي هـو علمـه، أو معـنى غير العلم عند من يقول ذلك، وهذا قول الجهمية ومن تبعهم كـأكثر الأشـعرية، وبعض متـأخري الحنفيـة. وإمـا قـول القلب واللسـان، كالقول المشهور عن المرجئـة، ولم يجعلـوا عمـل القلب مثـل حب الله ورسوله ومثل خوف الله من الإيمان، فغلطوا في هذا الأصـل) (6).

ومما يـرجح أنهم لا يـدخلون أعمـال القلـوب في الإيمـان، مـا قالـه الطحاوي– وسبق نقلـه- أن الإيمـان واحـد وأهلـه في أصـله سـواء، والتفاضل بينهم بالخشـية والتقى. ولا شـك أن الخشـية والتقى من أعمــال القلــوب، وقــد دخلهــا التفاضــل لأنهــا ليســت من الإيمان.

وسبق أيضـا قـول شـيخ الإسـلام عنهم: (وإيمـان الخلـق متماثـل لا متفاضـل، وإنمـا التفاضـل في غـير الإيمـان من الأعمـال. وقـالوا: الأعمـــــــــــال ليســـــــــــت من الإيمـــــــــــان).

فحيث أثبتوا التفاضل في أعمال القلوب، دل ذلك على أنها خارجــة عن مسمى الإيمان عندهم. الإيمـان عنـد السـلف وعلاقتـه بالعمـل وكشف شبهات المعاصرين لمحمد بن محمود آل خضير - 1/ 271

---

(1) أي: من القـائلين بـأن الإيمـان لا يتبعض ولا يتفاضـل. والحـزب الأول هم الخـــــــــــوارج والمعتزلـــــــــــة.

(2) ((مجمـــــــــوع الفتـــــــاوى)) (18/ـــــــ 271).

(3) ((مجمـــــوع الفتـــــاوى)) (7/ـــــ 195) ومـــــا بعـــــدها.

(4) ((مجمـــــــــوع الفتـــــــاوى)) (7/ـــــــ 204).

(5) ((منهاج السنة النبوية)) (5/ 288).
(6) ((جامع المسائل)) لشيخ الإسلام ابن تيمية (5/ 246).." (1)
"وقول شيخ الإسلام: (خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي)، وقوله: (أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي) ونحو هذا من كلامه، يدل على أن الخلاف مع مرجئة الفقهاء- وإن قالوا بالتلازم- حقيقي في بعض المسائل، ولعله يشير إلى قولهم في الاستثناء، أو تجويزهم أن يقول أفسق الناس: إن إيمانه كإيمان جبريل عليه السلام!
وقد ترتب على قولهم في الاستثناء مذهب شنيع، وهو تكفير المستثني، بحجة أنه شاك في إيمانه، ولهذا منع بعض الحنفية من تزويج القائل بالاستثناء؛ لكن المحققين منهم على خلافه.
قال ابن نجيم: (وقال الرستغفني: لا تجوز المناكحة بين أهل السنة والاعتزال. وقال الفضل: لا يجوز بين من قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى؛ لأنه كافر. ومقتضاه منع مناكحة الشافعية، واختلف فيها هكذا، قيل: يجوز، وقيل: يتزوج بنتهم ولا يزوجهم بنته، وعلله في البزازية بقوله: تنزيلا لهم منزلة أهل الكتاب. وقد قدمنا في باب الوتر والنوافل إيضاح هذه المسألة، وأن القول بتكفير من قال: أنا مؤمن إن شاء الله غلط، ويجب حمل كلامهم على من يقول ذلك شاكا في إيمانه، والشافعية لا يقولون به، فتجوز المناكحة بين الحنفية والشافعية بلا شبهة. وأما المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناكحتهم؛ لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة، كما قدمنا نقله عن الأئمة في باب الإمامة) (1).
والحاصل أن إرجاء الفقهاء يحتمل أمرين:
الأول: عدم إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، والقائل بهذا خلافه مع أهل السنة خلاف حقيقي جوهري.
والثاني: إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، والتسليم بأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، والقائل بهذا خلافه مع أهل السنة أكثره لفظي، وبدعته في إخراج العمل من مسمى الإيمان، من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد.
هذا تحرير مذهب شيخ الإسلام، في هذه المسألة، حسبما ظهر لي من تتبع كلامه في مواطن كثيرة من كتبه.
وممن ذهب إلى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/470

صوري:
ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية، حيث قال: (والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة خلاف صوري؛ فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد) (2).
وهذا موافق لما قرره شيخ الإسلام، من جعل الخلاف مع هؤلاء المرجئة لفظيا، إذا أقروا بأن أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب.
ومنهم: الحافظ الذهبي، فقد قال: (قال معمر: قلت لحماد: كنت رأسا وكنت إماما في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا. قال: إني أن أكون تابعا في الحق، خير من أن أكون رأسا في الباطل.
قلت: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض. نسأل الله العافية) (3).
وصرح بعض أهل العلم بأن الخلاف حقيقي جوهري، بإطلاق:

(1) ((البحر الرائق شرح كنز الدقائق)) (3/ 110)، وينظر: ((فتح القدير)) لابن الهمام (3/ 231)، ((حاشية ابن عابدين)) (3/ 46). وينبغي التنبه لاختلاط كلام الحنفية، بكلام الماتريدية، بعد انتشار مذهب الماتريدي، مما يصعب معه الجزم بأن الفروع التي يذكرونها في باب الإيمان والكفر مما تقول به المرجئة الأوائل.
(2) ((شرح العقيدة الطحاوية)) (2/ 508).
(3) ((سير أعلام النبلاء)) (5/ 233).." [1]

"1 - قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: قال الزهري: الإسلام الكلمة. وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها؛ فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك، ولهذا أحمد لم يجب بهذا في جوابه الثاني، خوفا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة (1).
2 - وقال رحمه الله: وأحمد بن حنبل وإن كان قد قال في هذا

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/475

الموضع: إن الإسلام هو الكلمة، فقد قال في موضع آخر: إن الأعمال من الإسلام، وهو اتبع هنا الزهري رحمه الله، فإن كان مراد من قال ذلك أنه بالكلمة يدخل في الإسلام وإن لم يعمل **فهذا غلط قطعا**، بل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل متابعة لحديث جبريل، فكان ينبغي أن يذكر قول أحمد جميعه. قال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد عن الإسلام والإيمان, فقال: الإيمان قول وعمل، والإسلام الإقرار. وقال: وسألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم إذ سأله عن الإسلام: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ فقال: نعم. فقال قائل: وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي فهو مسلم أيضا؟ فقال: هذا معاند للحديث. فقد جعل أحمد من جعله مسلما إذا لم يأت بالخمس معاندا للحديث، مع قوله أن الإسلام الإقرار، فدل ذلك على أن ذاك أول الدخول في الإسلام، وأنه لا يكون قائما بالإسلام الواجب حتى يأتي بالخمس. وإطلاق الاسم مشروط بها، فإنه ذم من لم يتبع حديث جبريل، وأيضا فهو في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة، بل وبغيرها من المباني. والكافر لا يكون مسلما باتفاق المسلمين، فعلم أنه لم يرد أن الإسلام هو مجرد القول بلا عمل، وإن قدر أنه أراد ذلك، فهذا يكون أنه لا يكفر بترك شيء من المباني الأربعة، وأكثر الروايات عنه بخلاف ذلك، والذين لا يكفرون من ترك هذه المباني يجعلونها من الإسلام، كالشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم، فكيف لا يجعلها أحمد من الإسلام، وقوله في دخولها في الإسلام أقوى من قول غيره. اهـ) (2).

3 - الإمام الزهري رحمه الله يرى أن الأحاديث التي فيها (من قال: لا إله إلا الله. دخل الجنة) كانت قبل نزول الفرائض والحدود، كما نقله عنه الحافظ ابن رجب رحمه الله (3).

فلابد من جمع كلام الأئمة، وضم بعضه إلى بعض، كما هي طريقة أهل السنة، والتي تميزوا بها عن المبتدعة، ولئن كان ذلك مطلوبا في كلام الأئمة، ففي النصوص الشرعية أولى وأحرى.

الشبهة السابعة: استشهادهم بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه، والذي يعرف بحديث الشفاعة، أو حديث الجهنميين، وفيه: ((أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه)) (4). ويعد من قال بنجاة تارك

أعمـال الجـوارح كلية حـديث الشـفاعة نصـا في ذلـك زعم.
أولا: بعض طـرق الحـديث الـتي لهـا علاقـة بالمسـألة:
1 - حـديث أبي سـعيد الخـدري رضـي اللـه تعـالى عنـه:

(1) ((السـنة)) للخلال: (ق 160/ أ).
(2) ((مجمـوع الفتـاوى)) (7/ 370).
(3) انظر تفضلا ((كتاب التوحيد)) لابن رجب رحمه الله (ص: 45).
(4) رواه البخاري (7439) ومسلم (183).." (1)
"تنبيه مهم: قال إمام الأئمة ابن خزيمـة رحمـه اللـه: فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ربما اختصـروا أخبـار النـبي صـلى اللـه عليه وسلم إذا حدثوا بها، وربما اقتصوا الحديث بتمامه، وربمـا كـان اختصـار بعض الأخبـار أن بعض السـامعين يحفـظ بعض الخـبر ولا يحفـظ جميـع الخـبر، وربمـا نسـي بعـد الحفـظ بعض المتن. فـإذا جمعت الأخبار كلهـا علم حينئـذ جميـع المتن والسـند، (و) دل بعض المتن على بعض، كذكرنا أخبـار النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في كتبنا، نذكر المختصر منهـا، والمتقصـى منهـا، والمجمـل والمفسـر، فمن لم يفهم هـذا البـاب لم يحـل لـه تعـاطي علم الأخبـار ولا ادعاؤهـا). اهـ (1).
وقال رحمـه اللـه أيضـا: (والنـاظر في أحـاديث الشـفاعة يجـد هـذا بجلاء، بل لا تكاد ترى حديثا في هذا الباب إلا وفيه إجمال أو إبهـام، والموفـق من وفقـه اللـه، ولا حـول ولا قـوة إلا باللـه (2).
ثانيا: كلام أهـل العلم حـول الحـديث، وبيـان خطـأ من استشـهد بـه على نجاة تارك العمل الظاهر كلية دون عذر، وذلك من عدة أوجه:
الوجه الأول: أن هذا الحـديث لا يمكن الأخـذ بظـاهره والاكتفـاء بـه دون تقييـده بالأدلـة الأخـرى. وبيـان ذلـك: أن التـدرج المـذكور في الحـديث:
((فمن وجـدتم في قلبـه مثقـال دينـار من خـير فـأخرجوه)).
((فمن وجدتم في قلبـه مثقـال نصـف دينـار من خـير فـأخرجوه)).
((فمن وجـدتم في قلبـه مثقـال ذرة من خـير فـأخرجوه)).
((ثم قـول الملائكـة بعـد ذلـك: ربنـا لم نـذر فيهـا خـيرا)).
ثم قول الله عز وجل: ((شـفعت الملائكـة، وشـفع النـبيون، وشـفع المؤمنـون، ولم يبـق إلا أرحم الـراحمين، فيقبض قبضـة من النـار

(1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/2

فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط)).
هذا التدرج يدل بظاهره على أن هؤلاء ليسوا من أهل التوحيد، فليس معهم شيء من إيمان القلب، ولا مثقال ذرة من خير، ولم يعملوا خيرا قط، لا من أعمال الجوارح ولا من أعمال القلوب، كما يفيده هذا النفي.
ولم يذكر في الحديث أنهم قالوا: (لا إله إلا الله)؛ ولهذا احتج به بعض أهل البدع على إخراج غير المؤمنين من النار. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: تنبيه، قرأت في (تنقيح الزركشي): وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء، فيقول الله: ((بقيت شفاعتي فيخرج من النار من لم يعمل خيرا)).
وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار. ورد بوجهين:
أحدهما: أن هذه الزيادة ضعيفة؛ لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في (الجمع) (3).
والثاني: أن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين، كما تدل عليه بقية الأحاديث.
هكذا قال، والوجه **الأول غلط منه**، فإن الرواية متصلة هنا، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فغلط على غلط؛ لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها: ((أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من خير ...)) قال: هذه متصلة. اهـ (4).
وقد نسب الشيخ الألباني رحمه الله (5) هذا الوجه الثاني إلى الحافظ ابن حجر، ولم ينبه على أنه كلام الزركشي وارتضى هذا الجواب، ومثل للأحاديث المشار إليها في كلام الزركشي بحديث أنس رضي الله عنه الطويل في الشفاعة.

---

(1) ((كتاب التوحيد)) للإمام ابن خزيمة رحمه الله (2/ 602).
(2) ((كتاب التوحيد)) للإمام ابن خزيمة رحمه الله (2/ 707).
(3) ((الجمع بين الصحيحين)) لعبد الحق الإشبيلي (1/ 156).
(4) ((فتح الباري)) (13/ 423).
(5) ((حكم تارك الصلاة)) (ص: 32، 33).." [1]

"5 - ونختم هذه الأدلة بحديث خاص بإعذار المجتهد المخطئ في الأحكام، وهو قوله – صلى الله عليه وسلم-: ((إذا حكم الحاكم

---

[1] الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/5

فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فلـه أجـر))
(1) قال الحافظ الخطيب البغدادي – رحمه الله -: (فإن قيل: كيف يجوز أن يكون للمخطئ فيما أخطأ فيه أجر، وهو إلى أن يكون عليه في ذلك إثم لتوانيه وتفريطه في الاجتهاد حتى أخطأ؟
فالجواب، أن **هذا غلط لأن** النبي – صلى الله عليه وسلم- لم يجعل للمخطئ أجرا على خطئه، وإنما جعل له أجرا على اجتهاده، وعفا عن خطئه لأنه لم يقصده، وأما المصيب فله أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته) (2)، واستدل جمهور العلماء بهذا الحديث على تخطئة بعض المجتهدين ممن لم يصب الحق وأن الحق مع أحدهم أو بعضهم، وفيه رد على من قال: كل مجتهد مصيب، يقول الإمام ابن قدامة – رحمه الله-: (والحق في قول واحد من المجتهدين ومن عداه مخطئ، سواء كان في فروع الدين أو أصوله) (3)، ثم ذكر الأدلة على ذلك ومنها هذا الحديث، وقال الإمام الزركشي: (واختلف العلماء في حكم أقوال المجتهدين، هل كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد؟ ذهب الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء رحمهم الله إلى أن الحق في أحدهما، وإن لم يتعين لنا فهو عند الله متعين، لاستحالة أن يكون الشيء الواحد في الزمان الواحد في الشخص الواحد حلالا حراما، ولأن الصحابة تناظروا في المسائل واحتج كل واحد على قوله: وخطأ بعضهم بعضا، وهذا يقتضي أن كل واحد يطلب إصابة الحق، ثم اختلفوا، هل كل مجتهد مصيب أم لا؟ فعند الشافعي أن المصيب منهم واحد وإن لم يتعين، وإن جميعهم مخطئ إلا ذلك الواحد وبه قال مالك وغيره ..) (4)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (فإذا أريد بالخطأ الإثم، فليس المجتهد بمخطئ بل كل مجتهد مصيب مطيع لله، فاعل ما أمره الله به، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد، وله أجران ..) (5)، ونختم الكلام حول هذا الحديث بالإشارة إلى أن من أخطأ فحكم أو أفتى بغير علم واجتهاد فهو آثم عاص (6)، يقول شيخ الإسلام – رحمه الله – (.. فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنا وظاهرا الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله فهذا مغفور له خطؤه ..) (

7)، لكنه لا يكفر إن فرط في الاجتهاد فوقع في الكفر خطأ، لأن الكفر يكون بعد قيام الحجة، يقول شيخ الإسلام: (..

---

(1) رواه البخاري (7352)، ومسلم (1716). من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.
(2) ((الفقيه والمتفقه)) (1/ـ 191)، وانظر ((البحر المحيط)) للزركشي (6/ـ 262)، و ((الأحكام)) لابن حزم (2/ـ 652) وغيرها.
(3) ((روضة الناظر)) (ص: 193).
(4) ((البحر المحيط في أصول الفقه)) للزركشي (6/ـ 241).
(5) ((مجموع الفتاوي)) (13/ـ 124)، وانظر (20/ـ 24)، وانظر تفريعات وتفصيلات أخرى لهذه المسألة في ((الفقيه والمتفقه)) (ص: 58 -ـ 64)، و ((المحصول)) للرازي (2/ـ 47 -ـ 91)، و ((الأحكام)) لابن حزم (2/ 658 ـ 660)، و ((روضة الناظر)) (ص: 193 - 200) وغيرها.
(6) انظر ((فتح الباري)) (13/ 319).
(7) ((مجموع الفتاوى)) (3/ 317)، وانظر (12/ 496).." [1]

"يلخص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله موقف الأئمة من الفرق المشهورة فيقول: (وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير (المرجئة) و (الشيعة المفضلة) ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع – من هؤلاء وغيرهم – خلافا عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم **وهذا غلط على** مذهبه، وعلى الشريعة، ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء إلحاقا بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب، فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة، والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير (الجهمية المحضة) الذين ينكرون الصفات، وأما الخوارج والروافض ففي تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره، وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال) (1)، ثم بين سبب التنازع، فيقول: (وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان، الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/319

أن يكـون كـافرا، فيتعـارض عنـدهم الـدليلان، وحقيقـة الأمـر أنهم أصـابوا في ألفـاظ العمـوم في كلام الأئمـة، مـا أصـاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قـال كـذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قالــه، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفـير المطلـق لا يسـتلزم تكفـير المعين، إلا إذا وجـدت الشـروط وانتفت الموانـع، بين هـذا أن الإمـام أحمـد وعامـة الأئمـة، الـذين أطلقوا هذه العمومات (2)، ولم يكفـروا أكـثر من تكلم بهـذا الكلام بعينه ..) (3)، ثم ضرب مثالا كرره في عدة مواضع – وهـو موقـف الإمام أحمد من أعيان الجهمية فقال: (مع أن أحمد لم يكفر أعيــان الجهميــة، ولا كـل من قـال: إنـه جهمي كفـره، ولا كـل من وافـق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلى خلف الجهمية الـذين دعـوا إلى قولهم، وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم، وإمـامتهم، ويـدعو لهم، ويـرى الائتمـام بهم في الصـلاة خلفهم، والحج والغـزو معهم، والمنع من الخـروج عليهم مـا يـراه لأمثـالهم من الأئمـة، وينكـر مـا أحدثوا من القول الباطل الذي هـو كفـر عظيم، وإن لم يعلمـوا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسـب الإمكـان، فيجمـع بين طاعـة اللــه ورسـوله في إظهـار السـنة والـدين، وإنكـار بـدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمـة والأمـة، وإن كــــانوا جهـــــالا مبتــــدعين، وظلمــــة فاســــقين) (4)،

---

(1) ((مجمـوع الفتـاوى)) (3/ـ 351،ـ 352)ـ (282)، وانظـر (7/ 507).
(2) مثل قولهم، من قال: القرآن مخلوق فهو كـافر، ومن قـال: إن اللـــه لا يــــرى في الآخــــرة فهــــو كــــافر ونحــــو ذلــــك.
(3) ((الفتـــــــاوى)) (12/ـــــــــ 487،ــــــــــ 488).
(4) ((الفتاوى)) (7/ 507، 508))، وانظر (12/ 488)، (489، 23/ 348، 349) ..." [1]

"والأحاديث الشريفة في هذا المعنى كثيرة ومنها حـديث وصـية الرسول صلى الله عليـه وسـلم لابن عبـاس حيث جـاء فيهـا: ((... واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعـوك بشـيء لم ينفعـوك إلا

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/333

بشـيء قـد كتبـه اللـه تعـالى لـك، وإن اجتمعـوا على أن يضـروك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك ...)) الحديث (1).
وجاء في دعائه صلى اللـه عليـه وسـلم قولـه: ((اللهم لا مـانع لمـا أعطيت، ولا معطي لمـا منعت، ولا ينفـع ذا الجـد منـك الجـد)) (2)
فهـذه كلهـا نصـوص صـريحة الدلالـة في أن النفـع والضـر والـرزق والخلق والتصرف والنصر كلها من الله عز وجل، فلذلك لا يجوز أن يدعى ويطلب من غيره النفع والضر أو الرزق كما لا يجوز أن يعتقد في غيره أن له تصرفا في الكون من خلق وغيره، فكل ذلك شـرك صـــــــــــــــــــريح منـــــــــــــــــــاقض لقـــــــــــــــــول القلب.
قال الشيخ صـنع اللـه الحنفي رحمـه اللـه في الـرد على من ادعى ذلك: (هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسـلمين جماعـات يـدعون أن للأولياء تصرفا بحياتهم وبعد مماتهم، ويستغاث بهم في الشـدائد والبليـات وبهممهم تكشـف المهمـات، ....) قـال: (وهـذا كلام فيـه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي، لمـا فيـه من روائح الشــرك المحقــق، ومضــادة الكتــاب العزيــز المصــدق، ومخالفـة لعقائـد الأئمـة ومـا اجتمعت عليـه الأمـة)، ثم قـال: فأمـا قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات: فـيرده قولـه تعالى: أإله مع الله [النمل: 61]، وقوله تعالى: ألا له الخلق والأمــر [الأعـراف: 54] , للـه ملـك السـماوات والأرض [الشـورى: 49] , ونحوهــا من الآيــات الدالــة على أنــه المتفــرد بــالخلق والتــدبير والتصرف والتقدير، ولا شيء لغيره في شيء ما بوجه من الوجــوه فالكل تحت ملكه وقهره تصرفا وملكا وإماتة وخلقا ...) (3). وقال الشيخ صديق خان في تعليقه على قولـه تعـالى: ويعبـدون من دون اللـــه مـــا لا يملـــك لهم رزقـــا من الســـماوات والأرض شـــيئا ولا يستطيعون [النحل: 73]: (ومفهوم الآية أن قول العامة: إن الأنبيـاء والأولياء والشـهداء والأئمـة لهم تصـرف في العـالم، وقـدرة عليـه، ولكنهم شاكرون لتقـدير اللـه تعـالى، راضـون بقضـائه، ولا يقولـون شيئا ولا يفعلون أمرا، أدبا منهم، ولو شـاءوا لغـيروا الأمـور في آن، وسكوتهم إنما هو تعظيما للشرع **الشريف غلـط فاضح**، وكـذب واضح؛ لأنهم لا يستطيعون شـيئا لا حـالا ولا اسـتقبالا، ولا حـول لهم على ذلك أصلا، وهذه العقيدة فيها شرك بالله سبحانه وتعالى؛ لأنـه ليس في الـــــــــــــــدار غـــــــــــــــيره ديـــــــــــــــار (4).
ومن خلال هذه النقول يتبين حكم هذه المسـألة، القطعيـة المجمـع

عليها. و ... في ختام هذا المبحث ... أشير إلى مسألة الاستسقاء بالنجوم لأن البعض قد يغلط فيها ... :
قال الشافعي في تعليقه على حديث زيد بن خالد: ((أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب)) (5)، قال رحمه الله: (... ومن قال مطرنا بنوء كذا، وهو يريد أن النوء أنزل الماء، كما عني بعض أهل الشرك من الجاهلية فهو كافر، حلال دمه إن لم يتب)، وقال الإمام ابن عبد البر في معنى الحديث، قال: فمعناه على وجهين: أما أحدهما: فإن المعتقد بأن النوء هو الموجب لنزول الماء، وهو المنشئ للسحاب دون الله عز وجل، فذلك كافر كفرا صريحا، يجب استتابته وقتله إن أبى، لنبذه الإسلام ورده القرآن، والوجه الثاني: أن يعتقد أن النوء ينزل الله به الماء، وأنه سبب الماء على ما قدره الله وسبق في علمه، وهذا وإن كان وجها مباحا، فإن فيه أيضا كفرا بنعمة الله عز وجل وجهلا بلطيف حكمته ...) (6). نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف لمحمد بن عبد الله بن علي الوهيبي- 2/ 86

---

(1) رواه الترمذي (2516) وأحمد (1/ 293) (2669) وأبو يعلى (4/ 430) والطبراني (12/ 238) قال الترمذي حديث حسن صحيح، وقال ابن حجر في ((هداية الرواة)) (5/ 55): حسن, وقال أحمد شاكر في ((مسند أحمد)) (4/ 233): إسناده صحيح, وقال الألباني في ((صحيح سنن الترمذي)): صحيح.
(2) رواه البخاري (844) ومسلم (593) من حديث المغيرة بن شعبة,
(3) ((فتح المجيد)) (ص: 173 - 175).
(4) ((الدين الخالص)) (2/ 8).
(5) رواه البخاري (846)، ومسلم (71).
(6) انظر ((تفسير القرطبي)) (17/ 229،23) وانظر تفصيل لذلك ((تيسير العزيز الحميد)) (ص: 454 - 455) ((الدين الخالص))، (2/ 128 - 134).." [1]

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/372

"وأيضا، فإن استتابة مثل هذا توجب أن لا يقام حد على ساب لله، فإنا نعلم أن ليس أحد من الناس مصرا على السب لله الذي يرى أنه سب، فإن ذلك لا يدعو إليه عقل ولا طبع، وكل ما أفضى إلى تعطيل الحدود بالكلية كان باطلا، ولما كان استتابة الفساق بالأفعال يفضي إلى تعطيل الحدود لم يشرع، مع أن أحدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه إليه طبعه، وكذلك المستتاب من سب الرسول فلا يتوب لما يستحله من سبه، فاستتابة الساب لله الذي يسارع إلى إظهار التوبة منه كل أحد أولى أن لا يشرع إذا تضمن تعطيل الحد، وأوجب أن تمضمض الأفواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به.

وهذا كلام فقيه، لكن يعارضه أن ما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى تحقيق إقامة الحد، ويكفي تعريض قائله للقتل حتى يتوب.

ولمن ينصر الأول أن يقول: تحقيق إقامة الحد على الساب لله ليس لمجرد زجر الطباع عما تهواه، بل تعظيما لله، وإجلالا لذكره، وإعلاء لكلمته، وضبطا للنفوس أن تتسرع إلى الاستهانة بجنابه، وتقييدا للألسن أن تتفوه بالانتقاص لحقه.

وأيضا، فإن حد سب المخلوق وقذفه لا يسقط بإظهار التوبة، فحد سب الخالق أولى.

وأيضا، فحد الأفعال الموجبة للعقوبة لا تسقط بإظهار التوبة، فكذلك حد الأقوال، بل شأن الأقوال وتأثيرها أعظم.

وجماع الأمر أن كل عقوبة وجبت جزاء ونكالا على فعل أو قول ماض فإنها لا تسقط التوبة بعد الرفع إلى السلطان، فسب الله أولى بذلك، ولا ينتقض هذا بتوبة الكافر والمرتد، لأن العقوبة هناك إنما هي على الاعتقاد الحاضر في الحال المستصحب من الماضي، فلا يصلح نقضا لوجهين:

أحدهما: أن عقوبة الساب لله ليست لذنب استصحبه واستدامه، فإنه بعد انقضاء السب لم يستصحبه ولم يستدمه، وعقوبة الكافر والمرتد إنما هي الكفر الذي هو مصر عليه مقيم على اعتقاده.

الثاني: أن الكافر إنما يعاقب على اعتقاد هو الآن في قلبه، وقوله وعمله دليل على ذلك الاعتقاد، حتى لو فرض أن علمنا أن كلمة الكفر التي قالها خرجت من غير اعتقاد لموجبها لم نكفره ـ بأن يكون جاهلا بمعناها، أو مخطئا **قد غلط وسبق** لسانه إليها مع قصد خلافها، ونحو ذلك ـ والساب إنما يعاقب على انتهاكه لحرمة

الله واستخفافه بحقه فيقتل، وإن علمنا أنه لا يستحسن السب للـه ولا يعتقده دينا، إذ ليس أحد من البشر يـدين بـذلك، ولا ينتقض هـذا أيضا بترك الصلاة والزكاة ونحوهما، فإنهم إنمـا يعـاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض، فإذا فعلوها زال الـترك، وإن شئت أن تقـول الكافر والمرتد وتاركوا الفـرائض يعـاقبون على عـدم فعـل الإيمـان والفرائض، أعني على دوام هذا العدم، فإذا وجد الإيمان والفـرائض امتنعت العقوبة لانقطاع العدم، وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقــوال والأفعال الكبيرة، لا على دوام وجودها، فإذا وجـدت مـرة لم يرتفـع ذلـــــك بـــــالترك بعـــــد ذلـــــك.
وبالجملة فهذا القول له توجه وقـوة ... ولا خلاف في قبـول التوبـة فيمــا بينـــه وبين اللـــه ســبحانه وســقوط الإثم بالتوبــة النصــوح.
ومن الناس من سلك في ساب اللـه تعـالى مسـلكا آخـر، وهـو أنـه جعلـه من بـاب الزنـديق ... لأن وجـود السـب منـه - مـع إظهـاره للإسلام- دليل على خبث سريرته، لكن هذا ضعيف، فإن الكلام هنـا إنما هو في سب لا يتدين به، فأما السب الذي يتدين به ـ كـالتثليث، ودعـوى الصـاحبة والولـد ــ فحكمـه حكم أنـواع الكفـر، وكـذلك المقالات المكفرة ــ مثـل مقالـة الجهميـة، والقدريـة، وغـيرهم من صـــــــنوف البـــــــدع.
وإذا قبلنا توبة من سب الله سبحانه فإنـه يـؤدب أدبـا وجيعـا حـتى يردعه عن العود إلى مثل ذلك، هكذا ذكره بعض أصحابنا، وهو قول أصحاب مالك في كل مرتد. الصارم المسلول لابن تيمية – بتصرف - 3/ 1017." (1)
"وإذا تقرر حكم هذه الأعمال ... فيمكن إيجاز أوجـه كـون هـذه الأعمـــــــال كفـــــــر بمـــــــا يلي:-
(أ) أن هذه الأعمال شرك ينـاقض توحيـد العبـادة، فـإذا كـان الـذبح والنذر، وكذا السجود والركوع والطواف عبادات لا يجـوز صـرفها إلا لله تعالى وحده، فمن أثبت لغير الله تعالى ما لا يكـون إلا للـه فهـو كافر (1)؛ لأن الشرك الأكبر ... هو صرف نـوع أو فـرد من العبـادة لغير الله تعالى، والعبادة الشرعية تتضمن غاية الذل لله تعالى، مـع غايـــــة المحبـــــة لـــــه) (2).
وكمـــــا يقـــــول ابن تيميـــــة:
(فالإلــه هــو الــذي يألهــه القلب بكمــال الحب والتعظيم، والإجلال

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/397

والإكرام، والخوف والرجاء ونحو ذلك) (3). ومن المعلوم أن الذبح والنذر والسجود والركوع والطواف ونحوها عبادات تجمع بين الخضوع والخوف والإجلال، والرجاء والمحبة والقرب، فإذا صرفت هذه العبادات لله وحده فهذا إيمان وتوحيد، وإذا صرفت لغيره فهذا كفر وتنديد.

وقد غلط مرجئة المتكلمين ومن تبعهم عندما زعموا أن شرك التقرب والنسك ليس شركا بإطلاق، ما لم يتضمن عندهم الشرك في التوحيد العلمي الخبري؛ لأنهم حصروا التوحيد في الربوبية والأسماء والصفات ومن ثم فالشرك عندهم هو الشرك في هذا التوحيد) (4).

ومثال ذلك ما توهمه بعضهم بأن السجود لغير الله تعالى لا يكون كفرا إلا إذا اعتقد الربوبية فيمن سجد له (5)، والصحيح أن السجود لغير الله تعالى شرك يناقض توحيد العبادة، وإذا انضم إلى ذلك اعتقاد الربوبية فيمن سجد له، فهذا شرك في توحيد الربوبية. ومنهم من قال: إن السجود للصنم أو الشمس ونحوهما علامة الكفر (6) وإن لم يكن في نفسه كفر، وهذا ليس بصحيح، بل السجود للصنم أو الشمس في حد ذاته كفر وشرك بالله تعالى في العبادة، فهو خضوع ورجاء وتذلل لغير الله تعالى، ولا تقوم عبودية الله تعالى إلا بتحقيق السجود له سبحانه، كما قال تعالى: لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون [فصلت: 37].

(ب) أن من قصد بتلك العبادات غير الله تعالى، وصرفها لغيره سبحانه، فقد شبه المخلوق الضعيف العاجز بالخالق القوي القادر. ولذا يقول ابن القيم: (ومن خصائص الإلهية العبودية التي قامت على ساقين لا قوام لها بدونها: غاية الحب، مع غاية الذل، هذا تمام العبودية، وتفاوت منازل الخلق فيها بحسب تفاوتهم في هذين الأصلين، فمن أعطى حبه وذله وخضوعه لغير الله، فقد شبهه به في خالص حقه، وهذا من المحال أن تأتي به شريعة من الشرائع - إلى أن قال- فمن خصائص الإلهية السجود، فمن سجد لغيره فقد شبه المخلوق به، ومنها التوكل فمن توكل على غيره فقد شبهه به، ومنها التوبة فمن تاب لغيره فقد شبهه به) (7).

ويقول- في كتاب آخر -: (ومن أسباب عبادة الأصنام: الغلو في المخلوق، وإعطاؤه فوق منزلته، حتى جعل فيه حظ من الإلهية،

وشبهوه بالله سبحانه، وهذا هو التشبيه الواقع في الأمم، والذي أبطله الله سبحانه، وبعث رسله وأنزل كتبه بإنكاره والرد على أهله.

---

(1) انظر ((الرد على البكري)) لابن تيمية (ص: 214).
(2) انظر ((العبودية)) لابن تيمية (ص: 44).
(3) ((العبودية)) (ص: 51).
(4) انظر: لمزيد من التفصيل رسالة ((ضوابط التكفير للقرني)) (ص: 173، 174)..
(5) انظر: ((تهذيب الفروق والقواعد السنية)) لمحمد علي بن حسين المالكي (بهامش الفروق للقرافي) (1/ 137)، وانظر ((السيل الجرار)) للشوكاني (4/ 580)، وقارنه بكلامه في ((الدر النضيد)) (ص: 34، 35).
(6) انظر ((أصول الدين)) لعبد القاهر البغدادي (ص: 266)، و ((الشفا)) لعياض (2/ 1072)
(7) ((الجواب الكافي)) (ص: 183) باختصار.." [1]

"ولذا يقول ابن تيمية: (كان من أتباع هؤلاء (المشركين) من يسجد للشمس والقمر، والكواكب ويدعوها كما يدعو الله تعالى يصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببا وواسطة لم أكن مشركا. ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك) (1).

وقد تمادى دعاة الوثنية في تجويز الاستغاثه بغير الله تعالى بحجة أن هؤلاء المستغيثين لا يعتقدون التأثير لغير الله تعالى، حتى نفوا التأثير وأسقطوا الأسباب، فليس دعاء الأموات سببا في حصول المطلوب، ولكنه مقترن (فقط) بحصول المطلوب!! (2)

ويقول حسين بن مهدي النعمي: (لا يشترط في التنديد: أن ينتحل للسوى من الصفات والأسماء والفعال ما يختص به الحميد المجيد، بل هو أن تتكيف لذلك السوى بكيفية العابدية، وتتحقق أنت له بصفة المربوبية، وتقضي له بحالتك التي صنعتها، وصورة نعتك في عبادتك إياه فقط بأنه يربك ويربيك) (3).

ولذا **فقد غلط مرجئة** المتكلمين ومن تبعهم عندما زعموا أن

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/408

الشرك في الدعاء لا يكون شركا إلا مع اعتقاد شريك مع الله سواء في ذاتـــــــــه أو في صـــــــــفاته أو في أفعالـــــــــــه (4)
وأما وجه كون دعاء غير الله من نـواقض الإيمـان، وكـذا الاسـتغاثة والاستعانة والاستعاذة بغيره تعالى من نواقض الإيمان، فمن وجــوه عديـــــــــــــدة، منهـــــــــــــا مـــــــــــــا يلي:
(أ) من المعلوم أن الله تعالى هو الإلـه الحـق، وأن معـنى لا إلـه إلا اللـه أي لا معبـود بحـق إلا اللـه تعـالى وحـده، فهـو سـبحانه وحـده المستحق لجميع أنواع العبادة، والدعاء من أجل العبادات وأعظمهـا شأنا، وقد سماه اللـه تعـالى عبـادة، كمـا قـال تعـالى: وقـال ربكم ادعوني أسـتجب لكم إن الـذين يسـتكبرون عن عبـادتي سـيدخلون جهنم داخـــــــــــــــــــرين [غـــــــــــــــــــافر: 60].
وقال سبحانه وتعالى في شأن إبراهيم عليه السلام: وأعتزلكم ومـا تدعون من دون اللـه وأدعـو ربي عسـى ألا أكـون بـدعاء ربي شـقيا فلمـا اعـتزلهم ومـا يعبـدون من دون اللـه [مـريم: 48 - 49].
وقال تعالى: ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب لـه إلى يوم القيامة وهم عن دعـائهم غـافلون وإذا حشـر النـاس كـانوا لهم أعـــداء وكـــانوا بعبـــادتهم كـــافرين [الأحقـــاف: 5 - 6].
وعن النعمــــان بن بشــــير رضــــي اللــــه عنــــه قــــال:

---

(1) ((درء التعــــــــــارض)) (1/ 227، 228).
(2) انظــر لمعرفــة أقــوالهم والــرد عليهم في كتــاب ((دعــاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب)) لعبـد العزيـز العبـد اللطيــــف (ص: 247 - 250، 270 - 275).
(3) ((معــــارج الألبــــاب)) (ص: 243) وانظــــر (ص: 214).
(4) انظر لمزيد من التفصـيل رسـالة ((ضـوابط التكفـير)) للقـرني (ص: 173).." [1]

"ويقول ابن تيمية: ومعلوم أن من كذب على الله بأن زعم أنـه رسـول اللـه أو نبيـه، أو أخـبر عن اللـه خـبرا كـذب فيـه كمسيلمة والعنســي ونحوهمــا من المتنبــئين، فإنــه كــافر حلال الــدم (1).
ويقول أيضا: أما من اقترن بسـبه - أي: للصـحابة - دعـوى أن عليـا إله، أو أنه كان هو النبي، **وإنما غلط جبرائيل** عليـه السـلام في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقـف في

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/420

تكفـــيره. (2).
ويقول منصور البهوتي: من ادعى النبوة، أو صدق من ادعاها كفــر؛ لأنه مكذب لله تعـالى في قولـه: ولكن رسـول اللـه وخـاتم النبـيين [الأحــزاب:40] ولحــديث: ((لا نــبي بعــدي)) (3)، وفي الخــبر: ((لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا كلهم يزعم أنه رسول الله)) (4)ـ (5). نواقض الإيمان القولية والعملية لعبد العزيز بن محمــد بن علي العبـــــــــــــــــــــــــــــــــــــداللطيف - ص184

---

(1) ((الصـــــــــــــــــــارم المســـــــــــــــــلول)) (ص148).
(2) ((الصـارم المسـلول)) (ص518). وأشـار ابن تيمية - في عـدة مواضع من كتبه - إلى ادعاء ملاحدة الفلاسـفة والصـوفية اكتسـاب النبــوة ... انظــر مثلا: ((الصــفدية)) (1/ــ 229،ــ 284)، و ((درء التعارض)) (1/ 318)، و (5/ 22)، و ((الرد على المنطقيين)) (ص 487)، و ((الأصـــــــــــــــــــــــفهانية)) (ص106).
(3) رواه البخـــاري (3455)، ومســـلم (1842). من حـــديث أبي هريـــــــــــرة رضـــــــــي اللـــــــــــه عنـــــــــه.
(4) رواه البخاري (3609)، ومسلم (157). من حديث أبي هريــرة رضي الله عنه بلفظ: ((لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كـذابون قريبـــــا من ثلاثين كلهم يــــزعم أنــــه رســــول اللـــــه)).
(5) ((شرح منتهى الإرادات)) للبهوتي (3/ 386)، وانظر: ((المبدع شرح المقنع)) لابن مفلح المؤرخ (9/ 171)، و ((الإقناع)) للحجاوي (4/ 297).." [1]

"قيل: هذا اعتراف بأنه ينتفي الإيمان الباطن مع عدم مثل هذه الأمـور الظـاهرة، فلا يجـوز أن يـدعي أنـه يكـون في القلب إيمـان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة، لا قول ولا عمل وهـو المطلـوب. - وذلك تصديق- وذلك لأن القلب إذا تحقـق مـا فيـه أثـر في الظـاهر ضرورة، لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر. فالإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقـوع المقـدور. فـإذا كـان في القلب حب الله ورسوله ثابتا استلزم موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه لا تجد قومـا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد اللـه ورسـوله ولـو كـانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم [المجادلة:22]، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء [المائـدة:81]

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 6/447

فهـذا التلازم أمـر ضـروري. ومن جهـة ظن انتفـاء **التلازم غلـط غالطون**، **كما غلط آخـرون** في جـواز وجـود إرادة جازمـة مـع القدرة التامة بدون الفعل، حتى تنازعوا: هل يعـاقب على الإرادة بلا عمل؟ وقد بسطنا ذلك في غير هذا الموضـع، وبينـا أن الهمـة الـتي لم يقترن بها فعـل مـا يقـدر عليـه الهـام ليسـت إرادة جازمـة، وأن الإرادة الجازمة لا بد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد. والعفو وقـع عمن هم بسيئة ولما يفعلها، لا عمن أراد وفعل المقدور عليه وعجز عن حصـول مـراده، كالـذي أراد قتـل صـاحبه فقاتلـه حـتى قتـل أحـدهما؛ فـإن هـذا يعـاقب؛ لأنـه أراد وفعـل المقـدور من المـراد. ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنـه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيهـا) (1).

---

(1) ((مجموع الفتاوى)) (7/ 645).." (1)

"قال: (ومحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمـال الظـاهرة مـع ثبـوت عمـل القلب، قـال النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: ((إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب)) (1). ومن هنا يتبين لـك أن من قـال من أهـل السنة في الإيمان هـو التصـديق على ظـاهر اللغـة؛ أنهم إنمـا عنـوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرا وباطنا، لم يعنـوا مجـرد التصـــــــــــــــــــــــــــــــديق) (2).

19 - الشـــيخ محمـــد بن إبـــراهيم آل الشـــيخ، ت:1389هـــ

قال: (فدل على أن مجرد قول لا إلـه إلا اللـه لا يمنـع من التكفـير، بل يقولها ناس كثير ويكونون كفارا: إما لعـدم العلم بهـا، أو العمـل بها، أو وجود ما ينافيها، فلابد مع النطق بها من أشـياء أخـر، أكبرهـا معرفـــــــــة معناهـــــــــا والعمـــــــــل بـــــــــه) (3).

20 - الشـــيخ عبـــدالعزيز بن عبداللـــه بن بـــاز، ت: 1420هـــ

وقد زعم البعض أنه يرى مسألة ترك عمل الجوارح بالكلية، مسألة خلافية بين أهل السنة، وهذا زعم باطل، فالشيخ: يجزم بأن العمـل ركن في الإيمان، وأن القول بأنه شرط كمال قول المرجئة، لا قول أهل السنة، ويرى أنه لا يتصور وجود الإيمان مع ترك جميـع العمـل، وتولى التحذير من القول المخالف الذي يحكم بإسلام تـارك العمـل

---

(1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 7/120

بالكلية، وقرظ وأقر ما فيه التصريح بأن ترك جميع العمل كفر.
وإليك البيان من ثمانية أوجه:
الأول: أن الشيخ صرح في حوار أجرته معه مجلة المشكاة بأن مقولة: "العمل شرط كمال" هي مقولة المرجئة، وهذا نص الحوار:
(المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ (السلف قالوا ....).
الشيخ ابن باز: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعلم وعقيدة أي تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.
المشكاة: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟
الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط. الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.
المشكاة: المقصود بالعمل جنس العمل؟
الشيخ: من صلاة وصوم وغيره. عمل القلب من خوف ورجاء.
المشكاة: يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول الفتح؟
الشيخ: ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلى المدينة، ونحن ذهبنا للمدينة في سنة 1381 هـ، وسجلنا تصحيحات الفتح أظن في 1377هـ أو 87 (لعلها 78) أي تقريبا قبل أربعين سنة. ما أذكر يمكن مر ولم نفطن له) (4).
الثاني: أن الشيخ حذر من كتاب (ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه)، واعتبر كتابه داعيا لمذهب الإرجاء المذموم وأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة في حقيقة الإيمان.
والكتاب المحذر منه يرى أن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، وأن تاركه بالكلية مسلم عاص معرض للوعيد. ولو كان الشيخ يراها مسألة خلافية لما حذر من كتابه ولما وصفه بالإرجاء.
الثالث: أن الشيخ أقر ما تعقب به الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل كلام الحافظ ابن حجر، وذلك في كتابه: (التنبيه على المخالفات العقدية في الفتح) (ص28)

---

(1) رواه البخاري (52) ومسلم (1599).
(2) ((معارج القبول)) (2/ 594).
(3) ((شرح كشف الشبهات)) جمع محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، ص (111).
(4) ((مجلة المشكاة)) المجلد الثاني، الجزء الثاني (ص: 279، 280).." (1)

"فأجاب: (كلام الشيخ ظاهر، وهو مروي عن الحسن البصري (أن الإيمان ليس بالتمني ولا بالتحلي ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال)، وهذا معلوم من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب)) (1)، فمعلوم أن القلب إذا كان فيه إيمان، فلا بد أن تظهر مقتضياته على الجوارح) (2).

(10) وسئل: شخص قال لا إله إلا الله مخلصا من قلبه مصدقا بقلبه مستسلما منقادا لكنه لم يعمل بجوارحه خيرا قط مع إمكان العمل هل هو داخل في المشيئة أم كافر؟

فأجاب: أقول والحمد لله رب العالمين: (إذا كان لا يصلي فهو كافر، ولو قال لا إله إلا الله. لو كان صادقا بقول لا إله إلا الله مخلصا بها والله لن يترك الصلاة، لأن الصلاة صلة بين الإنسان وبين الله فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة كما حكاه غير واحد على أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم وليس داخلا تحت المشيئة.

ونحن إذا قلنا بذلك لم نقله عن فراغ ونحن إذا قلنا بذلك فإنما قلناه لأنه من مدلولات كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأقوال الصحابة التي حكي إجماعهم عليها. قال عبدالله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة. ونقل إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة الحافظ ابن راهويه وهو إمام مشهور.

أما سائر الأعمال إذا تركها الإنسان كان تحت المشيئة يعني لو لم يزك مثلا فهذا تحت المشيئة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر عقوبة مانع الزكاة قال: ((ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 7/153

إلى النار)) (3) ومعلوم أنه لو كان كافرا لم يكن له سبيل إلى الجنة. والصيام والحج كذلك من تركها لم يكفر، وهو تحت المشيئة ولكنه يكون أفسق عباد الله) (4).
قلت: تأمل قوله: (لو كان صادقا بقول لا إله إلا الله مخلصا بها والله لن يترك الصلاة) ففيه تقرير للتلازم بين الظاهر والباطن، ورد على من توهم حصول الإيمان في القلب مع تخلف العمل الظاهر جملة. ولهذا لما استقر هذا الوهم صاروا يفترضون مسائل لا يمكن وقوعها، كقولهم هنا: شخص قال لا إله إلا الله مخلصا من قلبه مصدقا بقلبه مستسلما منقادا لكنه لم يعمل بجوارحه خيرا قط مع إمكان العمل! ومعلوم أن القلب لو استسلم وانقاد، لانقادت الجوارح ولابد، فمن جهة عدم إدراك التلازم بين الظاهر **والباطن، غلط غالطون**، كما قال شيخ الإسلام.
(11) وسئل: كيف نفهم حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وفيه: ((فيخرج الله منها قوما لم يعملوا خيرا قط)) (5)؟
فأجاب: (نفهم هذا أنه عام وأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصة، ومعلوم عند العلماء أن العام لا يخصص (6) بخاص، لأن هذا الحديث لم يقل: لم يصل، حتى نقول: إنه معارض للنصوص الدالة على كفر تارك الصلاة، بل قال: ((لم يعمل خيرا قط)) فلم ينص على الصلاة بل عمم، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة فتخص بما خصصت به) (7).

---

(1) رواه البخاري (52) ومسلم (1599).
(2) الأسئلة القطرية، لقاء هاتفي، نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف القطرية.
(3) رواه مسلم (987).
(4) الأسئلة القطرية.
(5) رواه مسلم (183) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(6) لعله: لا يعارض، أو أن (لا) زائدة.
(7) الأسئلة القطرية.." [1]

"أولا: اعتقاد عدم عصمة العالم وأن الخطأ لا يستلزم الإثم الخطأ من مقتضى الطبيعة البشرية لا يسلم منه إلا المعصوم صلى

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 7/159

الله عليه وسلم، وإن الخطأ لا يستلزم الإثم؛ بـل المجتهـد المخطئ مـأجور.
وقال أبو هلال العسكري رحمه الله: (ولا يضع من العالم الذي بـرع في علمه زلة، إن كانت على سبيل السـهو والإغفـال؛ فـإن لم يعـر من الخطـإ إلا من عصـم اللـه جـل ذكـره، وقـد قـالت الحكمـاء: (الفاضل من عدت سـقطاته)، وليتنـا أدركنـا بعض صـوابهم, أو كنـا ممن يميز خطأهم) (1) اهـ.
تريـد مهـذبا لا عيب فيـه ... وهـل عـود يفـوح بلا دخـان آخـر:
فإن يكن الفعل الذي سـاء واحـدا ... فأفعالـه اللائي سـررن ألـوف
وقـال الإمـام ابن الأثـير – رحمـه اللـه -: (وإنمـا السـيد من عـدت سقطاته، وأخذت غلطاته، فهي الدنيا لا يكمل بها شـيء، وقـد صـح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((حـق على اللـه ألا يرفـع شـيئا من الـدنيا إلا وضـعه)) (2)) (3).
من ذا الذي ترضى سـجاياه كلهـا ... كفى المـرء نبلا أن تعـد معايبه
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فأما الصـديقون والشـهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحضة، وأما مـا اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون، فـإذا اجتهـدوا وأصـابوا فلهم أجـران، وإذا اجتهـدوا وأخطـأوا فلهم أجـر على اجتهـادهم، وخطؤهم مغفور لهم، وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، فتارة يغلون فيهم ويقولـون: إنهم معصـومون، وتـارة يجفـون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ. وأهل العلم والإيمان: لا يعصمون, ولا يؤثمون) (4).
وقال أيضا رحمه الله: (وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كمـا ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بمـا هم لـه أهـل، فـإن اللـه تعالى عفا للمؤمنين عما أخطأوا، كما قال تعالى: ربنا لا تؤاخـذنا إن نسـينا أو أخطأنـا [البقـرة: 286]. قـال اللـه: ((قـد فعلت)) (5).
وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنـا أن لا نطيـع مخلوقـا في معصـية الخـالق، ونسـتغفر لإخواننـا الـذين سـبقونا بالإيمـان، فنقـول: ربنـا اغفـر لنـا ولإخواننـا الـذين سـبقونا بالإيمان [الحشر: 10].
وهـذا أمـر واجب على المسـلمين في كـل مـا كـان يشـبه هـذا من الأمور، ونعظم أمره تعـالى بالطاعـة للـه ورسـوله، ونـرعى حقـوق

المسلمين، لاسيما أهـل العلم منهم، كمـا أمـر اللـه ورسـوله، ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجـة إلى اتبـاع الهـوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغـير مـا اكتسـبوا، فهـو من الظالمين، ومن عظم حرمات الله، وأحسن إلى عباد الله، كـان من أوليـاء اللـه المتقين، واللـه سـبحانه أعلم) (6). حرمـة أهـل العلم لمحمـــــــــد إســـــــــماعيل المقـــــــــدم – ص: 371
لا يشـترط في العـالم أن لا يخطئ، فعلمـاء الحـديث والأثـر وأهـل الفقه والنظر ربما حصل منهم أغلاط لأنهم غـير معصـومين، وهـذه الأغلاط التي قد تحصل منهم، حصـولها من نعم اللـه - عـز وجـل -. ولما سئل بعض الأئمة **عن غلط العالم**؛ كيف يغلط العالم، كيـف يخالف السنة، كيف يكون في سلوكه مقصر، كيـف يغيب عن ذهنـه في مســــــــألة التـــــــــدقيق ويتســـــــــاهل؟

(1) ((شـــــرح مـــــا يقـــــع فيـــــه التصـــــحيف)) (ص: 6).
(2) رواه البخــاري (6501). من حــديث أنس رضــي اللــه عنــه.
(3) ((اللبـــــــاب في تهـــــــذيب الأنســـــــاب)) (1/ـــــــ 9).
(4) ((مجمـــــــوع فتـــــــاوى ابن تيميـــــــة)) (35/ـــــــ 69).
(5) رواه مسـلم (126) من حـديث ابن عبـاس رضـي اللـه عنـه.
(6) ((مجموع فتاوى ابن تيمية)) (32/ 239، 4/ 195) و ((اقتضاء الصراط المستقيم)) (2/ 580).." [1]

"هذا وقد خرجت طائفـة من أهـل الشـام زمن الأمـويين يـرون الطاعـة المطلقـة للإمـام، وأن اللـه يتقبـل حسـناته، ويتجـاوز عن سيئاته، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هـذه الطائفـة: (... وأمـا غالية الشام أتباع بـني أميـة فكـانوا يقولـون: إن اللـه إذا اسـتخلف خليفة تقبل منه الحسنات، وتجاوز له عن السيئات، وربما قالوا: إنه لا يحاسبه، ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك العلماء فقالوا: يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داود؟ وقد قال له: يا داوود إنـا جعلنـاك خليفـة في الأرض فـاحكم بين النـاس بـالحق ولا تتبـع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سـبيل اللـه لهم عـذاب شـديد بمـا نسـوا يـوم الحسـاب [ص: 26]، وكـذلك سـؤال سليمان بن عبد الملـك عن ذلـك لأبي حـازم المـدني في موعظتـه المشهورة فذكر له هذه الآية) (1) ثم بين رحمه الله تعـالى غلطهم

[1] الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/10

فقال: (**لكن غلط من** غلط منهم من جهتين. من جهة: أنهم كـانوا يطيعـون الولاة طاعـة مطلقـة، ويقولـون: إن اللـه أمـر بطـاعتهم. الثانية: قول من قال منهم: إن الله إذا استخلف خليفـة تقبـل منـه الحسـنات وتجـاوز لـه عن السـيئات) (2).

طاعـة الإمـام الجـائر:

هذه الطاعة ليست مشروطة بكون الإمام عادلا، بل حتى ولـو كـان فيه شيء من الجور والفسق على نفسـه، كـأن يكـون فيـه تقصـير في حق الله تعـالى، أو بعض حقـوق الآدمـيين، لأن العـادل الخـائف والمراقب لله عز وجل قل أن يأمر بمعصية وهو يعلم أنها معصـية، أما الذي قد يأمر بمعصـية للـه تعـالى فهـو الجـائر والفاسـق، فهـذا يطاع في طاعة الله ويعصى في معصية الله، ما لم يصل به جـوره وفسقه إلى الحد الذي يـوجب عزلـه - وسـيأتي بيـان ذلـك وأقـوال العلمـاء وأدلتهم ... - والـذي يـدل على ذلـك مـا يلي:

1 - ما رواه البخاري ومسـلم والترمـذي وغـيرهم عن عبـد اللـه بن مسعود رضي الله تعالى عنه قـال: قـال رسـول اللـه - صـلى اللـه عليه وسلم -: ((إنها ستكون بعدي أثـرة وأمـور تنكرونهـا، قـالوا: يـا رسول الله كيف تأمر من أدرك ذلك منا؟ قال: تـؤدون الحـق الـذي عليكم وتسـألون اللـه الـذي لكم)) (3).

2 - وعن سـعيد بن حضـير ((أن رجلا أتى النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - فقال: يا رسول الله، استعملت فلانا ولم تسـتعملني، قـال: إنكم سترون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحـوض)) (4).

3 - ومنها حديث سلمة بن يزيد أنـه قـال: ((يـا نـبي اللـه أرأيت إن قـامت علينـا أمـراء يسـألونا حقهم، ويمنعونـا حقنـا فمـا تأمرنـا؟ فـأعرض عنـه، ثم سـأله فـأعرض عنـه ... إلى أن قـال: اسـمعوا وأطيعـوا فـإن عليهم مـا حملـوا وعليكم مـا حملتم)) (5).

4 - ومنها ما رواه مسلم عن حذيفة رضي الله عنه قال: ((قلت: يـا رسول الله: إنا كنا بشر فجاء اللـه بخـير فنحن فيـه، فهـل من وراء هذا الخـير من شـر؟ قـال: نعم، قلت: وهـل وراء هـذا الشـر خـير؟ قال: نعم، قلت: فهل وراء هذا الخير شر؟ قـال: نعم، قلت: كيـف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيكم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قـال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قـال: تسـمع وتطيـع وإن ضـرب ظهـرك وأخـذ مالـك فاسـمع وأطـع)) (6).

(1) [13241])) ((منهاج السنة)) (1/ 232).
(2) [13242])) ((منهاج السنة)) (1/ 233).
(3) [13243])) رواه البخاري (3603)، ومسلم (1843)، والترمذي (2190).
(4) [13244])) رواه البخاري (3792)، ومسلم (1845).
(5) [13245])) رواه مسلم (1846).
(6) [13246])) رواه البخاري (3606)، ومسلم (1847).." (1)

"الفرع السادس: العمل عند تزاحم المفاسد

إذا ازدحمت المفسدتان ارتكب أيسرهما لدفع أشرهما .. هذا في حال التفاوت والذي يبنى على ما تقدم.

قال في المراقي: (وارتكب الأخف من ضرين (1) ......

ومن صور هذه القاعدة: وجود هذه المراكز الإسلامية الصيفية للنساء فهو لا يخلو من مفاسد كتعود المرأة على الخروج من المنزل، وفتح الباب لأهل الشر لفتح مراكز شيطانية ونحو ذا من الأمور المحذورة!!

ولكن في هذا العصر الذي دخل فيه الشر كل بيت –إلا من رحم الله- وتفنن فيه دعاة الفساد بشتى الأساليب .. وبقيت كثير من بنات المسلمين تحت تأثيرهم وما ينشرون من منكر وفساد .. فانشغال هؤلاء النساء بأمور خيرة خير من بقائهن فريسة لهؤلاء، فالأمر لم يعد كالسابق، إذ المرأة اليوم تشاهد التلفاز، وتقرأ الصحف والمجلات، وتخرج إلى العمل أو المدرسة .. فلابد وأن تعرف الشر وتشاهده.

وحينما نقر أمثال تلك المراكز إنما ذلك بشروط وضوابط تلائم الحال والواقع .. كأن يكون الوقت معقولا لا طول فيه .. وأن لا يكون في جميع الأيام بل في يومين أو ثلاثة من الأسبوع .. وأن تعلم فيه النساء القرآن وما يناسب حالهن من معرفة أمور الطهارة والحيض والصلاة والصوم والزكاة والحج. ويعلمن تربية الأولاد على وفق تعاليم الشرع ونحو ذلك من الأمور الهامة لهن .. وأن يكون الإشراف على هذه الأماكن من قبل ذوي الكفاءة والديانة.

هذا لمن دعت الحاجة لمشاركتها في ذلك إما للحاجة إلى تعليمها

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/86

وإرشـادها، وإمـا لحاجتهـا هي بحيث لم يتـوفر لهـا من يربيهـا على الإسلام ويعلمها مـا تحتـاج إليـه، فتسـتغني عن مثـل هـذا الخـروج. أمـــا عـــدا هـــذين الصـــنفين من النســـاء فيبقين في بيـــوتهن. وهذا كله مخرج على قاعدة ارتكـاب أخـف الضـررين، وإنمـا يكـون ذلك إذا كـان لابـد من الوقـوع في أحـدهما لا محالـة، أمـا إذا أمكن تلافيهمــــــا فــــــالأمر يجــــــري على قاعــــــدتين همــــــا: الأولى: (الضــــــــــــــرر يــــــــــــــزال). والثانيـــــــــة: (الضـــــــــرر لا يـــــــــزال بالضـــــــــرر). فاقتحـام النسـاء المسـلمات مجـالات الطب بحجـة ارتكـاب أخـف **الضـررين غلـط ظـاهر**، لأن هنـاك وسـيلة ثالثـة غـير مـا يظن البعض! ومثـل هـذا يقـال في تعليم أهـل الصـلاح لهن وجهـا لوجـه، بحجة ارتكاب أخف الضررين، لئلا يدرسهن رجل فاسق! فهـذا غـير صحيح، بل يفصـل الجميـع عنهن ويعلمن بأسـلوب آخـر دون رؤيتـه لهن.

ومن صور ذلك إشغال من تعلق بالأغاني وسـماعها بالقصـائد الـتي تحمل المعاني الطيبة، حتى تنصرف نفسه عن ذلك الغناء، إن كـان لا يتركه إلا بمثل هذا؛ مع أنه قـد يشـتغل بهـذه القصـائد عن قـراءة القــــــــــــــرآن أو الــــــــــــــذكر.

ومن صور ذلك دفع أشرطة (الفيديو) التي تحمـل مـواد طيبـة لمن تعلـق بالتلفـاز تعلقـا ميؤوسـا من مفارقتـه .. فيعطى أمثـال تلـك الأشرطة وإن كان المعطي يرى أن تلك الصور التي تظهر فيـه من قبيــــــــــــــــــــل المحظــــــــــــــــــــور.

ولا يحتج على هـذا بقاعـدة (الضـرر لا يـزال بالضـرر) لأن القاعـدة ليس هذا محلها فالضرر الأصـل فيـه قاعـدة (الضـرر يـزال) وأنـه (لا يزال بالضرر) هذا فيما إذا كانت إزالته بغيره ممكنة .. أما في مثـل تلك الصور والتي لابـد فيهـا من الوقـوع في أحـد المفسـدتين فـإن القاعـدة الـتي يجب إعمالهـا هي (ارتكـاب أخـف الضـررين لـدفع أعظمهمـــــا). كمـــــا مـــــر بـــــك في الأمثلـــــة الســـــابقة.

ومن صور هذه القاعدة: القول بالتحالف مع بعض أصحاب البـدع أو المناهج الدعوية الـتي تحمـل بعض المخالفـات في سـبيل مواجهـة العدو الجاثم في البلاد أو المهاجم لها، مع استمرار النصح والتعليم، شريطة أن لا يصل أمـر هـؤلاء -أعـني الـذين نحـالفهم- إلى الكفـر كالإسماعيلية ومن كـان على شـاكلتهم من الـروافض والعلمـانيين.

(1) انظر: ((مراقي السعود إلى مراقي السعود)) (ص: 117).."

(1)

"وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء وقد رتب الله عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب فقال تعالى: ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا [النساء:69] .... وأفضل الأمم أمة محمد صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: كنتم خير أمة أخرجت للناس [آل عمران:110] وقال تعالى: ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا [فاطر:32] وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في المسند ((أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله)) (1) وأفضل أمة محمد صلى الله عليه وسلم القرن الأول. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ((خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)) وهذا ثابت في الصحيحين من غير وجه (2). وفي الصحيحين أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)) (3). والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من سائر الصحابة قال تعالى: لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقال تعالى: والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه والسابقون الأولون الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا والمراد بالفتح صلح الحديبية فإنه كان أول فتح مكة وفيه أنزل الله تعالى إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقالوا يا رسول الله أوفتح هو؟ قال: ((نعم)) (4). وأفضل السابقين الأولين الخلفاء الأربعة وأفضلهم أبو بكر ثم عمر وهذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الأمة وجماهيرها وبالجملة اتفقت طوائف السنة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/199

جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واتباعا له كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملا به فهو أفضل أولياء الله إذ كانت أمة محمد صلى الله عليه وسلم أفضل الأمم وأفضلها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه. وقد ظن طائفة غالطة أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء قياسا على خاتم الأنبياء ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي فإنه صنف **مصنفا غلط فيه** في مواضع ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب الفتوحات المكية وكتاب الفصوص فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه كما يقال لمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن.

ذلك أن الأنبياء أفضل في الزمان من أولياء هذه الأمة والأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام أفضل من الأولياء فكيف يكون الأنبياء كلهم؟ والأولياء إنما يستفيدون معرفة الله ممن يأتي بعدهم ويدعي أنه خاتم الأولياء وليس آخر الأولياء أفضلهم كما أن آخر الأنبياء أفضلهم؛ فإن فضل محمد صلى الله عليه وسلم ثبت بالنصوص الدالة على ذلك الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية – ص186

---

(1) ([14163]) رواه أحمد 5/ 3 قال ابن تيمية: ((الجواب الصحيح)) (2/ 232): جيد. وقال الهيثمي في ((المجمع)) (10/ 400): رجاله ثقات.

(2) ([14164]) ينظر البخاري (2651، 2652،) ومسلم (2533، 2535، 2534).

(3) ([14165]) رواه البخاري (3673) ومسلم (2540).

(4) ([14166]) رواه مسلم (1785) من حديث سهل بن حنيف.."

(1)

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/286

"المبحث الخـــــامس: الفـــــرق بين المعجـــــزة والكرامة الفرق بين المعجزة والكرامة: أن المعجـزة تكـون مقرونـة بـدعوى النبوة. بخلاف الكرامة فإن صاحبها لا يدعي النبوة وإنما حصلت لــه الكرامـة باتبـاع النـبي والاسـتقامة على شـرعه. فـالمعجزة للنـبي والكرامــــة للــــولي. وجماعهمـــا الأمـــر الخـــارق للعـــادة. وذهب بعض الأئمــة من العلمــاء: إلى أن كرامــات الأوليــاء في الحقيقـة تـدخل في معجـزات الأنبيـاء لأن الكرامـات إنمـا حصـلت للولي باتباع الرسول، فكل كرامة لـولي هي من معجـزات رسـوله الـــــــــذي يعبــــــــد اللــــــــــه بشــــــــــرعه. ومن هذا يتـبين أن إطلاق المعجـزة على خـوارق الأنبيـاء والكرامـة على خوارق الأولياء معنيان اصطلاحيان ليسا موجودين في الكتــاب والسـنة وإنمـا اصـطلح عليهمـا العلمـاء فيمـا بعـد وإن كانـا في مـدلولهما يرجعـان إلى مـا تقـرر في النصـوص من الحـق. أصـول الإيمــان في ضــوء الكتــاب والســنة لنخبــة من العلمــاء ص203 مما يتعلق بتمييز الكرامـة عن غيرهـا من خـوارق العـادات؛ التمييـز بين الولي الذي يجوز أن تحدث له الكرامة، وبين من هو أعلى منـه منزلـة؛ وهـو النـبي، أو من يـدعي مثـل منزلتـه كـذبا وبهتانـا، وهـو المشــــــــعوذ والســــــــاحر وغـــــــــيرهم. فأما الفرق بين النبي والولي من جهة الخارق الذي يجـري على يـد كل منهما، فقد علمنـا أن النـبي تجـري على يـده المعجـزات، وهي نوعان، سماها ابن تيمية معجزات كـبرى، وهي دليـل صـدقه، ونـوع من التوابــــع والنوافــــل ســــماها معجــــزات صــــغرى. والولي تحدث على يده الكرامات، وقد تشتبه بالمعجزات الصغرى، أو تماثلها، ولكن النبي يختص بالعصمة دون الولي، فالمعجزة للنبي دليل على عصمته من الخطإ فيما أرسل من أجلـه؛ وهـو التشـريع. أما الولي فكرامته إنمـا تـدل على صـدق النـبي الـذي آمن بـه هـذا الولي، واتبعه في شريعته، ولا تـدل بحـال على عصـمته هـو من أن يخطئ في بعض أعمالــه أو عباداتــه أو توجيهاتــه لأنــه لم يرســل ويصطف من الله –عز وجل- لهذا الغرض كالنبي، وإنمـا هـو مجتهـد فيـه، أمـا النـبي فقـد اصـطفاه اللـه من عبـاده لهـذا الغـرض (1). الكرامــــة تــــدل على الولايــــة، لكنهــــا لا تــــدل على العصــــمة: ومن هنـا وجبت طاعـة النـبي مطلقـا، بينمـا لا تجب طاعـة الـولي مطلقا، إلا فيما عليه دليل شرعي واضح، وفارق آخـر بين المعجـزة

والكرامة؛ هو أن الكرامة تحدث بحسب حاجة الولي، فإذا احتاج إليها لتقوية إيمانه؛ جاءه منها ما يكفيه لتقوية إيمانه، أو احتاج إليها لفك ضيق عليه، أو على من يدعو له؛ جاءه من ذلك ما يفرج كربته ويجيب دعاءه، بخلاف المعجزات؛ فإنها لا تكون إلا لحاجة الخلق وهدايتهم.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ما نصه: (وكرامات الصالحين تدل على صحة الدين الذي جاء به الرسول، ولا تدل على أن الولي معصوم، ولا على أنه يجب طاعته في كل ما يقوله. ومن هنا، ضل كثير من الناس من النصارى وغيرهم؛ فإن الحواريين -مثلا- كانت لهم كرامات، كما تكون الكرامات لصالحي هذه الأمة فظنوا أن ذلك يستلزم عصمتهم، كما يستلزم عصمة الأنبياء فصاروا يوجبون موافقتهم في كل ما يقولون وهذا غلط). والحقيقة أن كثيرا من المسلمين -أيضا- قد وقع فيما وقع فيه النصارى من الخطإ الذي ذكره ابن تيمية، فبمجرد أن يشتهر شخص بشيء من الكرامات ترتفع درجة الثقة في أقواله، وتوجيهاته، وأوامره، ونواهيه، إلى حد أن أكثر الناس لا يقبل فيها جدلا البتة (2). المهدي وفقه أشراط الساعة لمحمد أحمد إسماعيل المقدم- ص: 236

---

(1) انظر: ((شبهات التصوف)) (ص: 136).

(2) انظر: ((شبهات التصوف)) (ص: 126 - 137).." [1]

"المطلب الأول: تعريف إبليس والشيطان لغة واصطلاحا

أولا: تعريف إبليس والشيطان لغة:

ذكر بعض العلماء أن إبليس اسم عربي، على وزن إفعيل، مشتق من الإبلاس، وهو الإبعاد من الخير، أو اليأس من رحمة الله (1). وقال الأكثرون: إن إبليس اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمية، وقد ذكر ابن الأنباري أن إبليس لو كان اسما عربيالم يصرف كإكليل وإحليل (2)، قال أبو إسحاق: أن إبليس أعجمي معرفة، وذكر الزبيدي أن إبليس لا يصح أن يشتق وإن وافق معنى إبليس لفظا ومعنى، **وقد غلط العلماء** الذين قالوا باشتقاقه. وذكر الطبري بأنه: (لم يصرف استثقالا، إذ كان اسما لا نظير له من أسماء العرب، فشبهته العرب إذ كان كذلك بأسماء العجم التي

---

[1] الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/311

لا تجري كما في إسحاق حيث لم يجروه، وهو مشتق من أسحقه الله إسحاقا، إذ وقع ابتداء اسما لغير العرب التي تسمت به العرب، فجري مجراه، وهو من أسماء العجم في الإعراب فلم يصرف، وكذلك أيوب إنما هو من آب يئوب) (3). قال ابن حجر: (وقد تعقب بأنه لو كان اسما عربيا مشتقا من الإبلاس لكان قد سمي به بعد يأسه من رحمة الله بطرده ولعنه) (4)، وظاهر القرآن أنه كان يسمى بذلك قبل ذلك، وكذا قيل، ولا دلالة فيه، لجواز أن يسمى بذلك باعتبار ما سيقع له، نعم روى الطبري عن ابن عباس قال: (كان اسم إبليس حيث كان مع الملائكة عزازيل ثم إبليس بعد (5)، وهذا يؤيد القول. والله أعلم) (6). عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة لعبيدات - ص459

تعريف الشيطان لغة:

ذكر جماعة من أهل اللغة أن الشيطان نونه أصلية على وزن فيعال مشتق من شطن: أي بعد، فهو بعيد بطبعه عن طباع البشر، وبعيد بفسقه عن كل خير، وشيطن وتشيطن، صار كالشيطان وفعل فعله، قال أمية بن أبي الصلت يصف سليمان بن داود عليهما السلام:

أيما شاطن عصاه عكاه ... ثم يلقى في السجن والأغلال

فقال: أيما شاطن، ولم يقل: أيما شائط.

وذكر جماعة أن الشيطان نونه زائدة على وزن فعلان فهو من شاط يشيط: إذا احترق غضبا، وعلى هذا الأساس يكون ممنوعا من الصرف (7).

وذكر ابن الأثير أن نون الشيطان إذا جعلت أصلية كان من الشطن وهو: البعد عن الخير, أو الحبل الطويل، كأنه طال في الشر، وإن جعلت زائدة كان من شاط يشيط: إذا هلك، أو من استشاط غضبا، إذا احتد في غضبه والتهب، قال: والأول أصح (8)، وذكر ابن كثير أن من العلماء من صحح المعنيين مع قولهم بأن الأول أصح (9).

والشطن: البعد، ومنه شطنت داره، أي بعدت، ويقال: نوى شطون أي بعيدة، وبئر شطون: أي بعيدة القعر، ويقال للحبل شطن سمي بذلك لطوله، وجمعه أشطان، وفي الحديث: كل هوى شاطن في النار (10) قال ابن قتيبة: (الشاطن البعيد عن الحق) (11).

قال محمد بن إسحاق: (إنما سمي شيطانا لأنه شطن عن أمر ربه، والشطون البعيد النازح) (12).

وقال أبو عبيد: (الشيطان كل عات متمـرد من إنس, أو جن) (13)، أو دابـــــــــــــــة قــــــــــــــال جريـــــــــــــــر:
أيام يدعونني الشيطان من غزلي ... وهن يهوينـني إذ كنت شـيطانا

---

(1) انظـر: ((لسـان العـرب)) (6/ـ 29)، ((تفسـير الطـبري)) (1/ 509)، و ((تفســــــير روح المعــــــاني)) (1/ـــــ 229).
(2) انظر: ((تفسير روح المعاني)) (1/ـ 229)، ((فتح البـاري)) (6/ 339).
(3) ((تفســــــــــير الطــــــــــبري)) (1/ـــــــــ 227).
(4) ((فتح البــــــــــــــــاري)) (1/ـــــــــــــــ 339).
(5) ((تفســــــــــير الطــــــــــبري)) (1/ـــــــــ 224).
(6) ((فتح البــــــــــــــــاري)) (6/ـــــــــــــــ 339).
(7) ((لسان العرب)) (13/ـ 237)، و ((القـاموس المحيـط)) (ص: 871).
(8) ((النهايـــة في غـــريب الحـــديث والأثـــر)) (2/ـــ 1160).
(9) ((تفســــــــــير ابن كثــــــــــير)) (1/ـــــــــ 15).
(10) ((لســــــــان العــــــــرب)) (13/ـــــــــ 237).
(11) ((غــــــــريب الحــــــــديث)) (3/ـــــــــ 759).
(12) ((الزينــة في الكلمــات الإســلامية العربيــة)) (2/ــ 179).
(13) انظر: ((بحر العلوم)) للسمرقندي (1/ 277).." [1]

"الأدلـــــة على إثبـــــات صـــــفة الوجــــه من الكتــــاب
استدل المؤلـف على ذلـك بالأدلـة من الكتـاب العزيـز ومن السـنة المطهرة، قال الله تعالى: {كل شيء هالـك إلا وجهـه} [القصـص: 88]، ففيهـــــــا إثبــــــــات صـــــــــفة الوجــــــــه.
وقال عز وجل: {ويبقى وجه ربـك ذو الجلال والإكـرام} [الـرحمن: 27]، وأهل البدع ينكرون صـفة الوجـه للـه عـز وجـل من الجهميـة والمعتزلة والأشاعرة أيضا، وصفة الوجه من الصفات الذاتية الثابتـة لله عز وجل، والأشـاعرة يتأولونهـا، فمنهم من يؤولهـا بالـذات كمـا في تفسير الجلالين، ففيه: {ويبقى وجـه ربـك} [الـرحمن:27] أي: ذاته، وقصده من ذلك تأويل صفة الوجه، والآيـة فيهـا إثبـات الوجـه والـذات، وكـذلك بعض الأشـاعرة كــ الآمـدي وغـيره أولـوا الوجـه بالذات، وبعض الأشاعرة المحدثين -كـ البيهقي وغيره- فوضوا هـذه

---

1) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/367

الصفة، وكذلك ابن فورك والتفويض معناه: تفويض المعنى، فيقولون: لا نعلم معنى هذه الصفة فنفوضها إلى الله، وهذا باطل، قال بعض أهل العلم: إن التفويض شر من التعطيل، والمفوضة شر من المعطلة، فهم الذين لا يثبتون معاني الصفات فيقولون: لا ندري ما معنى الاستواء، وما معنى اليدين، وما معنى الوجه، فيتعاملون معها كأنها حروف أعجمية لم نفهم معناها! وهذا غلط؛ فإن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر القرآن كله، وليس آية دون أخرى، فقال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها} [محمد:24]، وقال: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء:82]، وقال تعالى: {ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر} [القمر:17]. وأهل الحق أثبتوا الصفات وأثبتوا معانيها وفوضوا الكيفية، فالكيفية لا يعلمها إلا الله كما قال الإمام مالك رحمه الله عندما سئل عن الاستواء: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب. فنحن نعرف معنى العلم وأنه ضد الجهل، ونعرف معنى السمع وأنه ضد الصمم، ونعرف معنى البصر وأنه ضد العمى، فنثبت المعاني، وابن فورك يقول: ما نعرف معنى البصر، ولا ندري معنى السمع، ولا ندري معنى العلم، فيفوض معاني الصفات، وهذا باطل، فالمعاني معلومة، وإنما الذي لا يعلم هو الكيف، فكيفية صفة السمع، وكيفية صفة الاستواء، وكيفية صفة الوجه لا يعلمها إلا الله، أما المعنى فهو معلوم، ولهذا قال المؤلف رحمه الله: (من الصفات التي نطق بها القرآن وصحت بها الأخبار: الوجه) واستدل بآيتين من كتاب الله، الآية الأولى: قول الله تعالى: {كل شيء هالك إلا وجهه} [القصص:88] وفيه إثبات صفة الوجه.." (1)

"حكم الأخذ والإعطاء بالشمال

Q ثبت في الحديث: (وكلتا يديه يمين)، وعندنا عادة عند البعض أنه إذا قدم للشخص بالشمال قال: شمالك يمين، فهل هذا جائز؟

A هذا ليس بصحيح. فالشمال شمال واليمين يمين فاليد اليمنى للأخذ والإعطاء وهذا من الأدب، أما من يستعمل اليسرى فعلموه الأدب، وإذا أعطاك بيده اليسرى فلا تأخذ بيدك الشمال، وقل: أعطني بيمينك. والقول (شمالك **يمين) غلط وسوء** فهم، بل شماله شمال،

(1) شرح الاقتصاد في الاعتقاد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 3/11

ويمينه يمين، أما حديث: (وكلتا يدي ربي يمين مباركة) أن كلتا يديه يمين في الفضل والشرف والجود وعدم النقص والضعف، بخلاف ابن آدم فإن الشمال بها ضعف، أما الرب فلا يلحق يديه نقص ولا ضعف، فكلتا يديه يمين في القوة والفضل والشرف والكرم، وله يمين وشمال سبحانه، وقد جاء في صحيح مسلم إثبات الشمال، وقال بعض أهل العلم: إن إثبات الشمال لله لا يصح، وقالوا: تفرد بها بعض الرواة، وكلتا يديه تسمى يمين، ومنهم من قال: كلتا يديه يمين أي: في الشرف والكرم والفضل وعدم النقص ولكن الأخرى تسمى شمالا، كما جاء في صحيح مسلم.." (1)

"حكم قول: (إن شاء الله) في الدعاء

Q ما حكم قول: (إن شاء الله) في الدعاء، كأن نقول: الله يهديك إن شاء.

لاسيما ونحن نقول للمريض: لا بأس طهور إن شاء الله؟

A لا تقل: إن شاء الله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، فإن الله لا مكره له)، بل عليك أن تدعو جازما؛ لأن (إن شاء الله) تفيد أنك غير محتاج إلى هذا الدعاء، (اللهم اغفر لي إن شئت) أي: إن شئت غفرت لي، وإن شئت فلا تغفر لي، فلست بحاجة إلى المغفرة، وهذا غلط، لكن اجزم واعزم وقل: اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني. أما القول للمريض: طهور إن شاء الله، فهذا من باب الخبر عند أهل العلم، وليس من باب الإنشاء.." (2)

"الطوائف المنكرة للقدر

والقدرية طائفتان: الطائفة الأولى: القدرية الأولى الذين أنكروا المرتبتين الأوليين: العلم، والكتابة، وهؤلاء كفار؛ لأن من أنكر العلم نسب الله للجهل وهذا كفر، فمن أنكر علم الله السابق وكتابته للمقادير فهو كافر، وهؤلاء وجدوا في أواخر عهد الصحابة، وهم الذين خرجوا في البصرة وقالوا: إن الأمر مستأنف وجديد، فأنكر عليهم التابعين من علماء البصرة، ومنهم حميد بن عبد الرحمن الحميري، فخرج مرة ومعه صاحب له في حج أو عمرة وقالوا: لو وفق لنا بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نسأله، قالوا: فوفق لنا عبد الله بن عمر فسألناه وقلنا: يا أبا عبد الرحمن! إنه

---

1) شرح الاقتصاد في الاعتقاد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 6/15

2) شرح الاقتصاد في الاعتقاد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 6/19

ظهر قبلنا قوم يتقفـرون العلم -أي: يعرفونـه- ويزعمـون أن الأمـر أنف، يعني: مستأنف وجديد وما سبق بـه تقـدير اللـه، فقـال: أخـبر هؤلاء أني منهم بريء وأنهم براء مني، والله لـو كـان لأحـدهم مثـل أحد ذهبـا ثم أنفقـه في سـبيل اللـه مـا قبلـه اللـه منـه حـتى يـؤمن بالقـــدر.
ثم روى عن أبيه عمر بن الخطاب أن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم سـأله جبرائيـل عن الإيمـان؟ فقـال: (الإيمـان: أن تـؤمن باللـه وملائكتـه، وكتبـه ورسـله واليـوم الآخـر والقـدر خـيره وشـره).
فهؤلاء القدرية الذين أنكروا العلم والكتابة كفـار؛ لأنهم نسـبوا اللـه للجهل، وقد انقرضوا، وهؤلاء هم الذين قال فيهم الإمـام الشـافعي رحمه الله وغيره: ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكـــــــــــــــــــــــروه كفـــــــــــــــــــــــــــروا.
الطائفة الثانية: عامة القدرية المتأخرين الذين أثبتوا العلم والكتابة، ولكنهم أنكروا عموم المشيئة وعموم الخلـق، فلم ينكـروا المشـيئة والخلق بالكلية، وإنما أنكروا عموم المشيئة وعموم الخلق، فقـالوا: إن الله علم الأشياء وكتبها، وشـاء كـل شـيء إلا أفعـال العبـاد فلم يشأها من خير أو شر، من طاعة أو معصية، فالله خلـق كـل شـيء إلا أفعال العباد فلم يخلقها خيرا أو شرا؛ لشبهة حصلت لهم، ولهـذا يـدرأ عنهم التكفـير، وشـبهتهم أنهم قـالوا: لـو قلنـا: إن اللـه قـدر المعاصي، وخلقها وعذب عليها لكان ظالما، ففرارا من ذلك قـالوا: إن العباد هم الذين خلقوا أفعالهم استقلالا من دون الله عـز وجـل، وهم الذين شاءوا أفعالهم، فهم الذين خلقـوا الطاعـات والمعاصـي حـتى يسـتحقوا الثـواب على الطاعـات، ويسـتحقوا العقوبـة على المعاصي، لكن يقـال لهم: أنتم فـررتم من شـيء ووقعتم في شـر مما فررتم إليـه، أنتم فـررتم إلى القـول بـأن اللـه خلـق المعاصـي وعـذب عليهـا، لكن وقعتم في شـر ممـا فـررتم منـه، فيلـزم على مـذهبكم أنـه يقـع في ملكـه مـا لا يريـد، ومعنـاه: وقـوع المعاصـي والطاعات بدون إرادة الله، وهـذا أمـر عظيم، وكـذلك أيضـا: يلـزم على مـذهبكم أن مشـيئة العاصـي والكـافر تغلب مشـيئة اللـه؛ لأن على مذهبكم أن الله شاء الطاعة من العبد، والعبد شـاء المعصـية، فـوقعت مشـيئة العبـد ولم تقـع مشـيئة اللـه، وهـذا أمـر عظيم.
أما القول بأن الله خلق المعصـية وعـذب عليهـا، فليس فيـه نسـبة الظلم إلى الله؛ لأن الذي ينسب إلى الله الخلـق والإيجـاد، والخلـق

والإيجـاد مبـني على الحكمـة، والـذي ينسـب إلى العبـد المباشـرة والتسبق والفعل فيعذب على الفعل، وأمـا كـون اللـه خلقهـا، فإنـه خلقها لحكمة، ولهذا فإنـك إذا نسـبتها إلى اللـه لا تكـون شـرا؛ لأنـه خلقها لحكمة، وإذا نسبتها إلى العبد فهي شر؛ لأنه باشرها وكسـبها فساءته وضرته وعذب عليها، وهذا هو معنى قول النـبي صـلى اللـه عليـــــه وســـــلم: (والشــــــر ليس إليـــــك).
يعني: الشر المحض الذي لا حكمة في إيجاده وتقـديره ليس إليـك، وهذا لا وجود له في الكـون، إذ لا يوجـد شـر محض، فكـل الشـرور الموجودة شرور نسبية، فهي شر بالنسبة للعبد، وخير بالنسـبة إلى اللـــــه؛ لأنـــــه خلقهـــــا لحكم وأســـــرار.
وأهل السنة والجماعـة آمنـوا بمـراتب القـدر كلهـا وقـالوا: إن اللـه تعالى خلق كل شيء، وشاء كل شـيء، ولـه الحكمـة البالغـة، وهـو يهدي من يشاء فضلا منه وإحسانا، ويضل من يشـاء عـدلا وحكمـة.
والمعتزلـة قـالوا: إن اللـه لا يهـدي من يشـاء، ولا يضـل من يشـاء، فالعبـــد هـــو الـــذي يهـــدي نفســـه ويضـــل نفســـه.
وأما قوله تعالى: {يضل من يشاء ويهـدي من يشـاء} [النحـل:93] فتأولها المعتزلة والقدرية بـأن قولـه: يهـدي يعـني: يسـميه مهتـديا، ويضل: أي: يسميه ضالا، وإلا فالعبد هـو الـذي يهـدي نفسـه ويضـل نفسه، وقالوا: إن الله ليس على كل شيء قـدير، بـل هـو على مـا يشاء قدير، ولهذا تجد في أواخـر بعض الكتب واللـه على مـا يشـاء قدير، وهذا يتماشى مع مـذهب المعتزلـة، وقصـدهم من هـذا إنكـار دخول أفعال العباد في قدرة الله، وهذا غلـط، والـواجب أن يقـول: {واللـــــه على كـــــل شـــــيء قـــــدير} [البقـــــرة:284].
وأما قوله تعالى: {وهو على جمعهم إذا يشاء قدير} [الشورى:29] فهذا مقيد بالجمع، {وهـو على جمعهم إذا يشـاء قـدير} [الشـورى: 29].
ولهذا بين المؤلف رحمه الله معتقـد أهـل السـنة والجماعـة فقـال: وأجمع أئمـة السـلف من أهـل الإسـلام على الإيمـان بالقـدر خـيره وشره، حلوه ومره، يعني: أهل السنة أجمعـوا على وجـوب الإيمـان بالقدر سواء كان خيرا أو شرا، فيأكل الإنسان مما يعطيـه اللـه من النعم والفضل والمال والصحة والولد، وتصيبه المصائب التي تكـون شرا بالنسبة إليه، والمعاصي الـتي تقـدر عليـه، فسـواء كـان حلـوا كالخير، أو مرا كالمصائب التي تحصل، فهذا كله بقضاء الله وقدره،

ولا يكـون شـيء إلا بإرادتـه، وهـذا معتقـد أهـل السـنة والجماعـة. والمعتزلـة وافقـوا القدريـة، فهم معتزلـة في الصـفات قدريـة في الأفعــال، ويقولــون: يجــري الخــير والشــر بــدون مشــيئة العبــد. وقول المؤلف: خلق من شاء للسعادة واستعمله بهـا فضـلا، يعـني: أن الله تعالى تفضل عليهم، وخلـق من أراد للشـقاء واسـتعمله بـه عدلا منه فله الحكمة البالغة، ولا يكون ظالما؛ لأن الهداية ملك للــه وليست ملكا للعبد، فمن أعطاه الهداية فهذا من فضله، ومن منعـه الهداية فهذا من عدله وحكمته، فلا يكـون ظالمـا سـبحانه وتعـالى، ولهذا قال المؤلف: خلـق من شـاء للسـعادة واسـتعمله بهـا فضـلا، وخلق من أراد للشقاء واستعمله به عدلا، فهو سر استأثر به، وعلم حجبـــــــــــــــــه عن خلقـــــــــــــــــــــــــــــه.
يقول الطحاوي رحمه اللـه: القـدر سـر اللـه في خلقـه، طـواه عن أنامــه، ونهــاهم عن مرامــه، فمن ســأل: لم فعــل؟ فقــد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين، ولهذا قال المؤلف رحمه الله: هو سر استأثر به، وعلم حجبه عن خلقـه، فلا أحـد يعلم سر الله في خلقه، يعني: سر اللـه في خلقـه أن جعـل هـذا شـقيا، وجعل هذا سعيدا، وجعل هذا عالما، وجعل هـذا جـاهلا، وجعـل هـذا عاقلا، وجعل هذا مسلوب العقل، وهـذا طويـل، وهـذا قصـير، وهـذا فقير، وهذا غني، وهذا يعمر وهذا لا يعمر، وهـذا يمـوت طفلا، وهـذا يمـوت شـيخا، وهـذا يمـوت كهلا، وهـذا يمـوت في بطن أمـه، فلـه الحكمة البالغة، قـال تعـالى: {لا يسـأل عمـا يفعـل وهم يسـألون} [الأنبيـاء:23] لا يســأل عمــا يفعــل: لكمــال حكمتــه، لا لأنــه طعن بالمشيئة كما يقوله من أنكر الحكم والتعليل من المعتزلة وغيرهم، قال تعالى: {لا يسأل عما يفعل} [الأنبياء:23] لكمال حكمته {وهم يسألون} [الأنبياء:23] وقال الله عز وجل: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلـوب لا يفقهـون بهـا ولهم أعين لا يبصـرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئـك هم الغـــــافلون} [الأعـــــراف:179] فلــــه الحكمــــة البالغــــة. وقال تعالى: {ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مـني لأملأن جهنم من الجنــــة والنــــاس أجمعين} [الســــجدة:13]. ولو شاء لفعل ذلك لكن له الحكمة البالغة، وقال عز وجل: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} [القمر:49] وكل من صيغ العموم، سـواء كـان

خيرا أو شرا، خلافا للمعتزلة الـذين يقولـون: المعاصـي والطاعـات ليست بقدر.." (1)
"خلاف العلمـاء في عـدد مـرات الإسـراء والمعـراج وكيفيته
قـال الحافـظ رحمـه اللـه: [وأجمـع القـائلون بالأخبـار والمؤمنـون بالآثار: أن رسول الله صلى الله عليـه وسـلم أسـري بـه إلى فـوق سبع سـموات ثم إلى سـدرة المنتهى، أسـري بـه ليلا من المسـجد الحرام إلى المسجد الأقصى مسجد بيت المقدس، ثم عرج بـه إلى السـماء بجسـده وروحـه جميعـا، ثم عـاد من ليلتـه إلى مكـة قبـل الصبح، ومن قال: إن الإسراء في ليلة والمعراج في ليلة فقد غلط، ومن قـال: إنـه منـام، وأنـه لم يسـر بجسـده فقـد كفـر. قال الله عز وجل: {سـبحان الـذي أسـرى بعبـده ليلا من المسـجد الحـرام إلى المسـجد الأقصـى الـذي باركنـا حولـه} [الإسـراء:1]. وروى قصة الإسراء عن النبي صلى الله عليـه وسـلم أبـو ذر وأنس بن مالك ومالـك بن صعصـعة وجـابر بن عبـد اللـه وشـداد بن أوس وغـيرهم.
كلها صحاح مقبولة مرضية عند أهـل النقـل مخرجـة في الصـحاح]. انتقل المؤلف رحمه الله من الكلام على القضاء والقدر إلى مبحث الإسـراء والمعـراج.
والإسـراء معنـاه في اللغـة: السـفر ليلا.
وشرعا: هو الإسراء بنبينا محمد صلى اللـه عليـه وسـلم، أو السـفر ليلا بنبينا صلى الله عليه وسلم على البراق صحبة جبرائيل من مكة إلى بيت المقـدس.
وأما المعراج: فهو مفعال من العروج، وهو صـعود نبينـا صـلى اللـه عليـه وسـلم ليلا من بيت المقـدس إلى السـماء بصـحبة جبرائيـل، والمعراج آلـة كالسـلم صـعد صـلى اللـه عليـه وسـلم عليهـا ومعـه جبرائيل حتى وصل إلى السماء ودخل السموات، وانتقل من سماء إلى سـماء؛ حـتى وصـل إلى سـدرة المنتهى.
يقول المؤلف رحمه الله: وأجمع القائلون بالأخبار والمؤمنون بالآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسري إلى فوق سبع سموات ثم إلى سـدرة المنتهى، أسـري بـه ليلا من المسـجد الحـرام إلى المسجد الأقصى مسـجد بيت المقـدس، ثم عـرج بـه إلى السـماء. والمؤلف هنـا رحمـه اللـه أدمج الإسـراء في المعـراج، وأن رسـول

1) شرح الاقتصاد في الاعتقاد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/4

صلى الله عليه وسلم أسري به إلى فـوق، فهـو أسـري بـه أولا من مكة إلى بيت المقدس، ثم عرج به إلى فوق، فأدمج المؤلف رحمه الله الإسراء بالمعراج، وقال: أسري بـه إلى فـوق، وهـو أسـري بـه أولا من المسجد الحرام إلى بيت المقـدس، ثم عـرج بـه إلى فـوق سـبع سـموات، ثم إلى سـدرة المنتهى.

ثم عاد المؤلف رحمه الله فقال: أسري به ليلا من المسجد الحـرام إلى المسجد الأقصى وهـو مسـجد بيت المقـدس، ثم عـرج بـه، ثم عرج به إلى السماء بجسده وروحـه جميعـا، ثم عـاد من ليلتـه قبـل الصـبح.

وهذا هو الصواب التي تدل عليه النصوص، والذي أجمـع عليـه أهـل السنة والجماعة، وذلك أن النبي صلى الله عليـه وسـلم أسـري بـه في الليـل من مكـة إلى بيت المقـدس، واللـه تعـالى بين ذلـك في القرآن العظيم، قال سبحانه: {سبحان الـذي أسـرى بعبـده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنـا حولـه لنريـه من آياتنا إنه هو السميع البصير} [الإسـراء:1] ومن أنكـر الإسـراء فقـد كفر؛ لأنـه مكـذب للـه، ومن كـذب اللـه كفـر، إلا إذا لم يعلم بحيث كان مثله يجهل هذا، فهذا يبين له النص، وأن الله أخـبر في القـرآن أن الله أسرى بنبيه صلى الله عليه وسلم ليلا من المسـجد الحـرام إلى المسجد الأقصى، فإن أصـر كفـر؛ لأنـه كـذب اللـه، ومن كـذب اللـه كفـر.

وأما المعراج؛ فإنـه جـاء في الأحـاديث الصـحيحة الثابتـة عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وهي في الصـحاح وفي غيرهـا، والإسـراء والمعراج كما ذكر المؤلـف رحمـه اللـه في ليلـة واحـدة، وهـذا هـو الصواب، فقد أسري به أولا من مكة إلى بيت المقـدس، وجمـع لـه الأنبياء هناك وصـلى بهم إمامـا قدمـه جبرائيـل فظهـر فضـله عليـه الصـلاة والسـلام، ثم عـرج بـه إلى السـماء.

وقال بعض العلماء: إن الإسراء في ليلـة والمعـراج في ليلـة، وهـذا قـول ضـعيف.

والصواب: أن الإسراء والمعراج بجسده وروحه يقظة لا مناما، مرة واحدة، هذا هو الصواب الذي تدل عليه النصوص، ومن أقوى الأدلـة قول اللـه تعـالى: {سـبحان الـذي أسـرى بعبـده ليلا} [الإسـراء:1] ووجه الدلالة: أن العبد اسم لمجموع الروح والجسـد، فالصـواب أن الإسـراء والمعـراج في ليلـة واحـدة، وأنـه أسـري بـه عليـه الصـلاة

والسـلام بجسـده وروحـه مـرة واحـدة.
وقال آخرون من أهل العلم: إن الإسـراء كـان بروحـه دون جسـده، وهـذا مـروي عن عائشـة ومعاويـة رضـي اللـه عنهم.
وقـال آخـرون من أهـل العلم: إن الإسـراء كـان منامـا.
وقال آخرون من أهـل العلم: إن الإسـراء كـان مـرارا، مـرة يقظـة ومـرة منامـا.
وقال آخرون: أن الإسراء كان مرارا، مرة قبل الوحي ومـرة بعـده.
وهذه كلها أقوال ضعيفة، والصواب القـول الأول: وهـو أن الإسـراء والمعـراج في ليلـة واحـدة، وأن الإسـراء والمعـراج كـان بروحـه وجسده عليه الصلاة والسلام، وأنه كـان يقظـة لا منامـا، وأنـه كـان مرة واحدة لم يتعدد، وهنـاك فـرق بين من قـال: إن الإسـراء كـان منامـا، ومن قـال: إن الإسـراء كـان بروحـه.
فالقائلون: إن الإسراء كان بروحه، قالوا: إن الروح هي الـتي عـرج بها وجسده بـاق عليـه الصـلاة والسـلام، ولكن عـرج بروحـه، وهـذا الاستقلال بالروح من خصائص النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، وإلا فـإن غـيره لا تنـال روحـه الاسـتقلالية.
وأما الذين قالوا: إن الإسراء كان مناما، فقالوا: إن الـروح والجسـد لم يعرج بهما، فالروح والجسد باقيان في مكة، ولكن الملك ضـرب الأمثال للنبي صلى الله عليه وسـلم فتكـون الصـورة المعلومـة في صورة تأخذ شكل الصورة المحسوسة، ومنام الأنبياء وحي كما قال الله تعالى عن نبيـه إبـراهيم أنـه قـال لابنـه: {يـا بـني إني أرى في المنام أني أذبحك فـانظر مـاذا تـرى قـال يـا أبت افعـل مـا تـؤمر} [الصـافات:102].
والذين قالوا: إن الإسراء كان مناما استدلوا بحديث شـريك بن أبي نمر في الصحيحين وفي غيرهما وفي بعض ألفاظه أنه قال لما ذكر قصة الإسراء والمعراج: (ثم استيقظت وأنا في المسـجد الحـرام).
اسـتدلوا بهـذه اللفظـة: (ثم اسـتيقظت).
قـالوا: إن الإسـراء كـان منامـا، ولكن شـريك بن أبي نمـر غلطـه الحفـاظ في ألفاظـه من حـديث الإسـراء، ولهـذا لمـا روى الإمـام مسلم رحمه الله الحديث الشـريف قـال بعـده: فـزاد ونقص وقـدم وأخر، يعني: شـريك بن أبي نمـر فهـو لـه أغلاط وأوهـام، وإن كـان الحديث في الصحيحين، لكن هذه أغلاط وأوهام في بعض الألفـاظ، وفي بعضـها: (وكـان ذلـك قبـل الـوحي) وهـذه من أغلاطـه أيضـا،

والصواب أن الإسراء والمعراج بعد الوحي وبعد النبوة، وكان في مكة قبل الهجرة بسنة أو بسنتين أو بثلاث على خلاف.
فهذه أقوال: قيل: إن الإسراء والمعراج في ليلتين.
وقيل: إن الإسراء كان بروحه دون جسده.
وقيل: إن الإسراء كان مناما.
وقيل: إن الإسراء كان مرارا: مرة يقظة، ومرة مناما، وهذا يفعله بعض ضعفاء الحديث، كل ما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة، قال بعضهم: مرتين، وبعضهم قال: ثلاث مرات، والصواب الذي عليه المحققون وتدل عليه النصوص أن الإسراء والمعراج مرة واحدة، في ليلة واحدة يقظة لا مناما بروحه وجسده؛ لقول الله تعالى: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى} [الإسراء:1] والعبد: اسم لمجموع الروح والجسد، وأنه عاد عليه الصلاة والسلام إلى مكة قبل الصبح وحدث الناس بذلك، وارتد قوم ممن أسلم؛ لأن عقولهم لم تتحمل، وكذلك أيضا لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم كفار قريش استعظموا هذا الأمر، وقالوا: يزعم محمد أنه ذهب إلى بيت المقدس في ليلة واحدة ونحن نضرب السفر إليها مدة شهر كامل، حتى سألوه عن عير لهم في الطريق مر عليها فأخبرهم متى تصل، ولما أخبر النبي بعض صناديد قريش قالوا: هل تقول هذا يا محمد إذا اجتمع الناس؟ قال: نعم.
يستعظمون ذلك، ويريدون تكذيبه، ولما قالوا لـ أبي بكر الصديق رضي الله عنه: إن صاحبك يزعم أنه ذهب إلى بيت المقدس وأنه ذهب إلى السموات، فقال أبو بكر رضي الله عنه: إن كان قال ذلك فقد صدق، ولذلك سمي الصديق.
فالمؤلف رحمه الله بين الصواب في هذه المسألة، قال: وأجمع القائلون بالأخبار والمؤمنون بالآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسري به، ثم قال: {ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى} [الإسراء:1] ثم عرج به إلى السماء بجسده وروحه جميعا، وهذا هو الصواب.
يقول المؤلف: ومن قال: إن الإسراء كان في ليلة والمعراج في ليلة فقد غلط.
وهذا صحيح، **فقد غلط بعض** العلماء وقالوا: إن الإسراء في ليلة والمعراج في ليلة، والصواب أنها في ليلة واحدة، ومن قال: إنه

منـــــام، وأنـــــه لم يســـــر بجســـــده فقـــــد كفـــــر.
وهذا غريب من المؤلف رحمه الله، فإن من قال: إن الإسـراء كـان مناما لا يكفر؛ لأن لـه شـبهة وإن كـان قولـه ضـعيفا، فقـد اسـتدلوا ببعض ألفـاظ الحـديث الشـريف وفيـه أنـه قـال: (ثم اسـتيقظت).
فالقول بالتكفير في هذا ليس بصواب، والتكفير ليس أمره بــالهين، ولم أر أحدا من العلماء كفر من قال: إن الإسراء كان مناما، وإنمــا يقــال هــذا قــول ضــعيف، أو قــول مرجــوح، أو خلاف الصــواب.
يقول المؤلف رحمه الله: وروى قصة الإسراء عن النبي صـلى اللـه عليه وسلم أبو ذر وأنس بن مالك ومالك بن صعصعة وجابر بن عبد اللـــــــــــه وشـــــــــــداد بن أوس وغـــــــــــيره.
يعني: إن أحاديث الإسراء جاءت في أحـاديث عـدة رواهـا عـدد من الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــحابة.
يقول المؤلف: كلها صحاح مقبولة مرضية عند أهـل النقـل مخرجـة في الصـــــــــــــــــــــــــــــــحاح.
وهذا كلام صحيح، فحديث الإسراء متفق عليـه، فقـد رواه البخـاري في صحيحه، ورواه مسلم أيضا في صـحيحه، ورواه ابن قدامـة في إثبـــــــــــــات صـــــــــــــفة العلـــــــــــو.
وقال ابن القيم رحمـه اللـه: إن قصـة الإسـراء والمعـراج متـواترة.
وقد أفرد بعض العل." (1)

"القاعدة الرابعة: المحاذير التي يقع فيها من يتـوهم أن مـدلول نصـــــــــــــوص الصـــــــــــــفات هـــــــــــــو التمثيل
قال رحمه الله تعالى: [وهذا يتبين بالقاعدة الرابعـة، وهـو أن كثـيرا من النـاس يتـوهم في بعض الصـفات، أو كثـير منهـا، أو أكثرهـا، أو كلها، أنهـا تماثـل صـفات المخلـوقين، ثم يريـد أن ينفي ذلـك الـذي فهمـــــه فيقـــــع في أربعـــــة أنـــــواع من المحـــــاذير].
قبل أن يبـدأ بالمحـاذير أحب أن أذكـركم بشـيء يدركـه كـل عاقـل يسمع كلام الله من كتابه، أو كلام رسـوله صـلى اللـه عليـه وسـلم فيما جاء في وصف الله عز وجل بأسمائه وصفاته وأفعاله والأخبـار عنه: أن المسلم عندما يسمع ويتأمـل الخطـاب يتـوهم في خـاطره صورا أو أشكالا معينة، وهذا التصور والتوهم مـا هـو إلا خيـالات في الأذهان، فما نتصوره ونتوهمه في صفات الله عز وجل في أسـمائه وأفعالـه، وأمـور الغيب عمومـا، كنعيم الجنـة ومـا فيهـا، وأحـوال

(1) شرح الاقتصاد في الاعتقاد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/2

القيامـة، وأشـراط السـاعة، مـا هـو إلا وهم وخيـال لا حقيقـة لـه، والشيخ رحمه الله يريد أن يبين أن مشكلة الذين وقعوا في التأويل أنهم لما سـمعوا بأسـماء اللـه وصـفاته وأفعالـه توهمـوا لـه صـورا، وبالتـالي نفـروا من هـذه الصـور، وعنـد ذلـك اضـطروا للتأويـل والتعطيل، فأدى هـذا إلى الخلـل عنـدهم في الاعتقـاد، وزعمـوا أن الإثبـات تشـبيه، وفي حقيقـة الأمـر أن الـذي في أذهاننـا من صـور وأشكال للمعاني التي نسـمعها إنمـا هي أوهـام يجب ألا تتعلـق بهـا اعتقاداتنا، بل وأحيانا تكون أمثالا تضرب لتقريب المعاني الحقيقة لا للحقيقة، فالحقيقة الغيبية أبعـد من أن نتخيلهـا على مـا يقـرب من حقيقتهـا؛ لأن اللـه عـز وجـل قـال عن صـفاته وعن نفسـه: {ليس كمثلـــه شـــيء وهـــو الســـميع البصـــير} [الشـــورى:11].

قال رحمه الله تعالى: [فيقع في أربعة أنواع من المحـاذير: أحـدها: كونـه مثـل مـا فهمـه من النصـوص بصـفات المخلـوقين، وظن أن مـــــــدلول النصـــــــوص هـــــــو التمثيـــــــل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عمـــا دلت عليـــه من إثبـــات الصـــفات اللائقـــة باللـــه].

هو أراد شيئا واضـحا، ولـو أدرجنـا عبـارة لصـارت الجملـة منتظمـة المعنى، وهو قولـه: الثـاني من المحـاذير الـتي وقـع فيهـا المؤولـة، حينما جعل الذي أول وعطل ما توهمه في خياله هو مفهومها، فنفر من هذا المفهوم؛ لأنه وقف عنده؛ ولأنه تصور أنه هو المطلوب من النص، وتصـــور أنـــه هـــو الخطـــاب، وهـــذا غلـــط.

إذا: هذا المتوهم جعل وهمه هو مفهـوم النصـوص، ثم أراد أن يـنزه الله عز وجل عن الخيال الذي توهمـه مـع أن اللـه مـنزه سـلفا عن خيالـه، لكنـه ظن أن دلالات النصـوص هي هـذه الأوهـام فسـماها: تشبيها، فأول النصوص وأنكر دلالاتها بدعوى أنه تشبيه، وما ذلـك إلا وهم في عقلـــــــــــــــــه القاصـــــــــــــــــر.

قال رحمـه اللـه تعـالى: [فيبقى مـع جنايتـه على النصـوص، وظنـه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله صـلى اللـه عليـه وسـلم -حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطـل- قـد عطـل مـا أودع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في كلامهما من إثبـات الصـفات للـــه، والمعـــاني الإلهيـــة اللائقـــة بجلال اللـــه ســـبحانه.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله عز وجـل بغـير علم، فيكـون معطلا لمـــــــــا يســـــــــتحقه الـــــــــرب.

الرابع: أنه يصف الـرب بنقيض تلـك الصـفات من صـفات الأمـوات والجمـــــــــــادات، أو صـــــــــــفات المعــــــــــــدومات. فيكون قد عطل بـه صـفات الكمـال الـتي يسـتحقها الـرب تعـالى، ومثلـه في المنقوصـات والمعـدومات، وعطـل النصـوص عمـا دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيـل بالمخلوقـات، فيجمـع في كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحدا في أسـماء اللـه وآياته]..." (1)

"حقيقـــــــــــة القـــــــــــدر المشـــــــــــترك الكلي

بعد ذلك تكلم المصنف عن القـدر المشـترك الكلي، وهـذه مسـألة كثيرا ما ينخدع بها المتأثرون بمنـاهج الفلاسـفة، وقـد أشـكلت على كثـير من المتكلمين، وهي من المعضـلات الـتي جعلتهم يخوضـون فيما لا يعلمون، وهي: أن الاشتراك يقتضي نفي أي علاقة مشاركة، الاشـتراك الـذي هـو الاشـتباه، ولـذلك منهم من نفى كـل الأسـماء والصفات، ومنهم من نفى الصفات فقط، ومنهم من أول الصـفات. هذا الاشتراك الكلي المطلق الـذي علقـوا بـه أحكامـا واقعيـة وهـو ليس بواقع، هذا الاشـتراك الـذي في الأذهـان هـو اشـتراك خيـالي، فإذا طبقته في الواقع لم يعد اشتراكا، ولنأخذ مثلا صفة: (الوجـود)، إذ هي كلمـة كليـة لم نخصـص بهـا أي وجـود، يقـول الشـيخ: هـذه الكلمة في الأذهان لم تخرج إلى الواقع، لكن عندما نقـول: الوجـود وجود الكون، فقد خصصنا الصفة، فخصصنا الوجود بالكون، وعرفنـا أنها قيدت بشيء، أو نقـول: الوجـود وجـود الإنسـان، فقـد خصصـنا الوجود بالوجود الإنساني، لذا لما خصصت صـارت واقعـا، أمـا قبـل أن تخصص فهي في الـذهن فقـط، ومـا دامت في الـذهن فيقـول: لماذا تبنون عليها أحكامـا؟ لمـاذا تعتـبرون الوجـود قاسـما مشـتركا وهو في الذهن؟ مع أننا إذا خصصناه لم يعـد قاسـما مشـتركا، فـإذا خصصنا الوجود صرفناه إلى الخالق عـز وجـل، فهـو وجـود يخصـه، وهو الكمال، وكذلك إذا أضـفنا وجـود المخلـوق فهـو وجـود يخصـه، وهو النقص، فالشيخ يحاكمهم إلى خيالات بنوا عليهـا أحكامـا، وهـذا في جميع أصولهم التي نقضوا بها الوحي، سـواء بتعطيـل أو بتأويـل أو بنفي بعض الشيء وإثبـات بعض، فكـل هـذا مبـني على خيـالات وهمية هي في أذهانهم ليست في الواقع، وهذا القدر يسمى: القدر المشترك الكلي، ولا يوجد في الواقع، ولا يوجد في خـارج الأذهـان،

---

1) شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 11/3

وليس في خارج الكون، وإنما خارج الأذهان، فالخيالات في الأذهـان ليست واقعا حتى تكون هذه الخيالات منطبقة على الواقع، وكــذلك الأوصاف ليست واقعا حتى ننسـبها إلى موصـوف، فصـفة (الوجـود) كلمة مطلقة ليسـت واقعيـة، فـإذا نسـبناها إلى موصـوف أصـبحت واقعيــــــــة، فـــــــإذا قلنـــــــا: الإنســــــان موجـــــــود.
إذا نسبنا هذا الوجود للإنسان، فأصبح واقعا، وإذا قلنا: الله عز وجل موجود، فهذا وجود خصصناه بالخالق عز وجل، فهو الوجود المطلق الكامـــــــــــل، لا مطلـــــــــــق الوجـــــــــــود.
إذا: هـذه من الأشـياء الـتي اسـتطاع بهـا الشـيخ رحمـه اللـه درء التعارض، وبيان تلبيس الجهمية، إذ أوصـلهم إلى طريـق مسـدودة، فلم يستطيعوا أن يتجاوزوا هذا الأمر، ولـذلك مـا رد عليـه أحـد من أهــل الكلام إلى يومنــا هــذا في هــذه القضــايا، أي: في مســألة تحكيمهم أو الحكم عليهم من قواعدهم ومن أصولهم التي يقولــون بها، يقول: حتى أصولكم تتناقض! فمنهـا: مسـألة الوجـود الكلي، أو الوجود الـذهني، أو الوجـود العـام، أو الوجـود المطلـق، أو الوصـف المطلق، فيقول: أنتم الآن تحكمون على أشياء ليس لها واقع، فـإذا صارت واقعا عند ذلك حكمنا بالخصائص، وخصـائص اللـه عـز وجـل غــــــــــير خصــــــــــائص المخلـــــــــــوق.
يقـول رحمـه اللـه: (وأن معـنى اشـتراك الموجـودات في أمـر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجـه، وأن ذلـك المعـنى العـام يطلـق على هذا وهذا -أي: أن المعنى العام إذا خصصـناه أطلـق على هـذا وعلى هذا- لأن الموجودات في الخارج -أي: خـارج الـذهن- يشـارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متمـيز عن غـيره بذاتـــــــــــه وصـــــــــــفاته وأفعالـــــــــــه.
لأن الموجودات في الخارج يشارك أحدها -ويجوز النفي أيضــا، لكن جاء لها عن طريق الإثبات- الآخر في شيء موجود فيه) بمعـنى: إذا قلنا: إن كلمة (الوجود) كلمة في الذهن، فإذا خصصناها صـارت في الواقــع، فــإن الموجــودات في الواقــع بينهــا اشــتراك جــزئي، هــذا الاشتراك الجزئي لا يعني المماثلة من كل وجه، بل يعني المشـابهة من بعض الوجــوه، وهــذه المشــابهة لا تقتضــي نقصــا في أحــد الطـــرفين.
فأما الوجود المطلـق فهـو الوجـود الـذي لا ينتهي ولا يبتـدي، مثـل: وجود الله، وأما مطلق الوجود فهو الـذي في الأذهـان، كـأن نقـول:

كلمة (الوجود) فهذه مطلق الوجود، لكن وجود الله هو الوجود المطلق الذي لا ابتداء له ولا انتهاء، فقد وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، فهذا هو الوجود المطلق، وأما مطلق الوجود فهو المتخيل والمتصور، وهذا ينطبق على الوجود وعلى الحياة وعلى كثير من الصفات العامة، فإذا قلنا: الحياة، لا ندري أي حياة حتى تقيد، وحتى تتعلق بمتعلقها، فالحياة لله عز وجل هي القيومية التي لا نهاية لها، والحياة بالنسبة للمخلوق هي حياة موقوتة يعتريها الضعف والنقصان والفناء وجميع عوارض الخلل.

إذا كما قرر الشيخ: أن عدم فهم هذا المعنى هو الذي تسبب **في غلط منهجي** أدى إلى التعطيل للأسماء والصفات، أو للصفات فقط، ثم إلى التأويل، وهو أخطر من التعطيل من أغلب الوجوه على الخلق، يعني: على المسلمين بالذات، مع أن التعطيل كفر، فلماذا يكون التأويل أخطر؟ لأنه بين البطلان، ولا يعقل أيضا، ولأن فيه تلبيسا على الإنسان، فإذا جاء شخص وقال لك: أنا أنفي لله الاستواء على العرش، فقد تستنكر لأول وهلة، لكن لو يلبس عليك ويقول: أنا أنفي أن يكون الله عز وجل يحتا." (1)

"بيان حال ابن كلاب ومذهبه في أفعال الله

قال رحمه الله تعالى: [والكلابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، الذي سلك الأشعري خطته، وأصحاب ابن كلاب، كـ الحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي ونحوهما خير من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل].

كان ابن كلاب على مذهب أهل السنة والجماعة، وكان من أهل الحديث، ثم احتسب في مناظرات أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة، لكنه زاد وأفرط في ذلك، فدخل في المراء واللوازم العقلية، ونهاه السلف عن ذلك، لكنه تمادى ولم ينتصح، مما جعله يستخدم أساليب لنصر السنة ليست من السنة، وهي أساليب عقلانية وفلسفية وكلامية، وكأنه أراد أن يرد بها على أهل الكلام، فاستدرجوه إلى بعض أصولهم، ومما استدرجوه إليه: مسألة أفعال الله عز وجل، فقد وافق المتكلمين في أن الله عز وجل لا يمكن أن تكون لأفعاله مفردات أو حادثات، زعما منه أننا إذا فتحنا هذا

(1) شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 18/7

الباب فقد فتحنا باب التشبيه، وكأنه أراد أن يقر لهم بأن الله عز وجل لا يثبت له من الصفات الفعلية ما هو متجدد أو ما هو حادث، مع أن هذه المسألة لها وجهة، والمهم أنه أقفل باب ما يسمى بمفردات الأفعال لله عز وجل، مثل الكلام وغيره، فقال في كلام الله: إنه كلام معنوي قائم بالنفس، وكذلك بقية الأفعال جعلها لازمة، والصحيح والذي عليه السلف هو أن أفعال الله عز وجل أو الصفات الفعلية لها وجهان: من حيث إنها متعلقة بذات الله عز وجل، والتي هي ما يوصف به مما يتعلق به سبحانه، فهذا لا شك أنه لا يحدث له فيه شيء، حتى وإن حدثت لوازمها أو آثارها، وهناك نوع متعلق بالصفات أحيانا يعبر به على أنه من الصفة، وهذا غلط، وإنما هو آثار صفات الله، فمثلا: صفة الخلق لله عز وجل، فالله موصوف بالخلق قبل وجود المخلوقات، وحينما خلق لم تتجدد له صفة الخلق.

وكذلك الكلام، فالله عز وجل موصوف بالكلام قبل أن يوجد للكلام موجب، ثم تكلم بما شاء من ذلك، وحينما فعل الله عز وجل ما أراد أن يفعله لم يكن ذلك تجدد في ذات الصفة، وإنما هو تجدد في آثار الصفة وفي المفعولات لا في الأفعال بذاتها؛ لأن أصل الصفة ثابتة لله عز وجل حتى قبل وجود الأثر، لكن ابن كلاب جعلها لازمة، ومن هنا التزم بأن الكلام لله عز وجل معنى قائم بالنفس، وأنكر أن يكون الكلام بحرف أو صوت، ثم صار هذا مذهبا، ونتج عن هذا المذهب إنكار أو تأويل كل الصفات الفعلية لله عز وجل، ومال الأشعري رحمه الله إلى قول ابن كلاب في ذلك، لكن بحذر وبتورع، وأخذ عليه ذلك حتى في كتبه الأصلية، مثل: (الإبانة)، وهو غير واضح، لكن في (اللمع) واضح، و (رسالة إلى أهل الثغر)، وهي واضحة في أنه قد تأثر بهذه النزعة، ومع ذلك يثبت الصفات الذاتية لله عز وجل، ويثبت الصفات الفعلية، لكنه وصف بعض الصفات بالوصف الذي لا يدل على حدوث ما يريد الله عز وجل من الصفات الفعلية، وإنما جعلها لازمة، فهذا تعبير مبسط، وإلا فهناك تعبيرات أكثر غموضا، ولعله تأتي لها مناسبة فيما بعد من أجل تنظير هذه القضية، فلا نستعجلها الآن.

والشاهد هنا أن الأشعري لم يقل بما قال به متأخرة الأشاعرة، لكنه فتح بابا توسع معه الأشاعرة، وهو تبع ابن كلاب، فتوسع بعد

ذلك أهل الكلام في هذه المسألة حتى تدرجوا إلى تأويل أكثر الصفات الفعلية، وكذلك الصفات الخبرية من باب أولى.." (1)

"مخالفة القدرية لضرورة الحس والذوق والعقل والقياس

قال رحمه الله تعالى: [فهم مخالفون أيضا لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لابد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء، فيميز بين ما يأكل ويشرب، وما لا يأكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائما فقد افترى، وخالف ضرورة الحس].

يقصد الشيخ بهذا طوائف قد لا تكون ظاهرة عند عموم الناس، لكن مذهب هذه الطوائف قد أثر في عقائد كثير من أهل الأهواء والبدع والافتراء لا سيما الصوفية.

وهذه الطوائف كانت موجودة قبل الإسلام في بعض عباد الأمم، خاصة الأمم الشرقية والأمم الغربية، كما يوجد عند اليونان والرومان فلاسفة يتعبدون بالفلسفة وبمناهج فلسفية، ويزعمون أن الإنسان بالتعبد والتحنث يتحد بالله عز وجل، أو يكون له حلول مع الله، أو أنه إذا ارتقى إلى القمة في التعبد لم يعد بحاجة إلى أن يأتمر بالأمر، ولا أن ينتهي عن النهي.

كما لم يعد بحاجة إلى أن يلتزم بالشرع؛ لأنهم يقولون: الشرع إنما جاء لترويض العوام، أما الخواص فقد ارتقوا إلى درجة ليسوا بحاجة معها إلى أن يلتزموا بالشرع، ومن هنا زعموا أنهم فوق الأنبياء، وأنهم بالتعبد لم يعد لهم حاجة ولا إحساس بفعل المأمورات وترك المنهيات، وهذا المذهب انتقل إلى المسلمين بعدما شاعت الطرق، وقبل أن توجد الطرق لم يكن لهذا المذهب وجود فعلي، رغم وجود كلام في القرن الثاني والثالث، إلا أن هذه كنزعة فعلية موجودة ما كانت توجد إلا على شكل بذور ليست كاملة، يعني: أن بذورها في القرن الثاني والثالث كانت ظاهرة عند بعض العباد، مثل مقولة: لا أعبدك رجاء جنتك ولا خوف نارك، وإنما أعبدك محبة لك ونحو ذلك من المقولات الباطلة والفاسدة.

وهذه النزعة فعلا راجعة إلى مسألة إلغاء الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والعمل بشرع الله، لكنها لم تكن إلى حد إلغاء الشرع،

---

1) شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 27/5

فقد كان هؤلاء يدعون أنهم يتورعون، وأنهم يعملون بأركان الدين وواجباته، وإن قعدوا عن أمور وواجبات أخرى أيضا، لكنهم لم يجرءوا على إلغاء الشرع في سلوكياتهم.
فبعد القرن الثالث لما شاعت الباطنية، وشاعت الطرق، دخلت هذه المذاهب عبر الطرق، فوجد من غلاة الطرقية والصوفية من يعتقد هذا المذهب، ويستغني بزعمه عن الشرع؛ لأنه وصل إلى درجة الفناء، أي: أنه يفنى بالرب من كثرة التعبد والتحنث والتفكر في الله، فيندمج ويحل في الله على ما يعتقدون من الوثنية المعروفة عندهم، وأنه بهذا الحلول لم يعد بحاجة إلى أن يأتمر بأمر ولا ينتهي عن نهي، وهذه النزعة ما تزال موجودة، لكنها قليلة، ولا تزال توجد عند بعض الغلاة من هذا الصنف.
والحقيقة الكونية تتلخص في أمور الربوبية، وهي: اعتقاد أن هذا العابد أصبح ذرة من هذا الكيان، والكيان هو الله، يعني: أنهم يقولون بوحدة الوجود والاتحاد والحلول، وهذه كلها ترجع إلى فلسفة الحقيقة الكونية.
قال رحمه الله تعالى: [ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوي عنده الأمران دائما فقد افترى، وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوءه تارة وما يسره أخرى، فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا.
ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا، وعظم هذا المقام، **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينية قدرا وشرعا، وغلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن أن وجود هذا لا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز والعقل والمعرفة.
وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد ألا أريد، أو إن العارف لا حظ له، وأنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية، وأنه لا يحس باللـذة والألم، والنافع والضار، فهـذا مخـالف لضـرورة الحس والعقـل، ومن مـدح هـــذا فهـــو مخـــالف لضـــرورة الـــدين والعقـــل].
في الحقيقـة الشـيخ في مثـل هـذه المقامـات كثـيرا مـا يميـل إلى التفصـيل الــذي يــدخل المعــاني الصــحيحة المحتملــة في بعض العبـارات؛ لأنـه وجـد من بعض المنتسـبين للسـلف من اغـتر بهـذه المصطلحات، فاستعمل فيها المعاني الشرعية ظنا منه أنها تتضمن المعاني الشرعية كما فعل ابن القيم في كتابه: (مدارج السالكين)، فقــد حــاول أن يعطي المصــطلحات البدعيــة وجهــا من المعــاني الشــرعية لتكـون معـاني على المشـروع لا على المبتـدع، وكـذلك الشـيخ هنـا قـد تكلـف ليقـول: إن هنـاك بعض الصـالحين من قـد يستعمل الفناء بمعنى العبـادة الـتي هي التسـليم والتـذلل للـه عـز وجل، ف." (1)

"تأثر الكثير من أهل العلم بفكر الإخوان وحكم تصنيفهم ضــمن أهـــــــــــــــــــــــل البـــــــــــــــــــــــدع

Q ما رأيكم حـول انتشـار فكـر الإخـوان المسـلمين في الجامعـات والمــدارس وغيرهــا، وتــأثر الكثــير من أهــل العلم بهــذا الفكــر، وتصنيفهم ضمن أهل البـدع، وأنـه لا داعي للجهـاد إذا كـانت أبـواب الـــــــــــــــــدعوة مفتوحـــــــــــــــــة؟

A هذا الكلام فيه جانب حق وجانب باطل، فأما أن تكون دخلتنا عبر مناهج الإخوان وغيرها بعض المنـاهج البدعيـة فكريـة وعقديـة فنعم دخلتنا، وخاصة في جانب المناهج في الدين، ومنـاهج الـدعوة، وفي جانب العقيدة، وقد يكـون تـأثير الإخـوان عقـديا ممن تـأثروا بمنهج الإخوان في المملكة، وقد يكون تأثيرهم ضعيفا جـدا، بـل لا أعـرف أن واحدا مثلا تحول إلى أشعري بسبب أنـه إخـواني، أو تحـول إلى صوفي بسبب أنه إخواني، بل تجد بدعا أخرى، كبـدع المواقــف من العلماء، وبدع المواقف من الدولة، وبدع الثرثرة في السياسة أكـثر من اللازم إلى حد الوسوسة، وبدع مناهج الدعوة والتعبد بهـا، وبـدع التنظيمات الـتي تتخـذ بشـكل إلـزامي، وبـدع الأفكـار تجـاه السـنة وأهلها، فقد تكون من جانب بعضها بدعا صريحة، وبعضها تدخل في التوجه البـدعي، وأخـذناها كمفـردات ولا نقـول: هـذه بدعـة، لكنهـا تخدم التوجه البدعي، أو تخدم مناهج أهل البدع، وكذلك: التســاهل،

(1) شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 29/13

والتميع، والإرجاء، والتصوف مما يتساهل فيـه الإخـوان، كمـا أصـبح منهج الإخوان منهجا عاما يدخل فيه عدة فئات أيضا، فقـد يصـنفون على أن إخـوانهم ليسـوا على منهج الإخـوان في العقيـدة، أو في بعض الأفكار، فهناك مناهج توصف بأنها إخوانيـة وهي تخـالف بعض أصول الإخوان، وقد وجد هذا فعلا، وهو من أمراضنا اليـوم، رغم أن المشاكل التي تجري أسبابها كثيرة، لا يجوز أننا نحيلها على الإخوان وهذا غلط، فنحن نتحمـل بتفريطنـا وبتقصـيرنا في تنشـئة الأجيـال، ونتحمل جزءا من المشكلة والمسئولية، وأيضـا عوامـل كثـيرة أدت إلى ما وصلنا إليـه من الفرقـة بين الشـباب، ووجـود مظـاهر الغلـو والمواقـف الحـادة من الدولـة ومن العلمـاء، فهـذه تـوافرت فيهـا عوامل كثيرة، ومن الظلم أننا نرجعها إلى عامل أو عاملين أو حـتى عشرة عوامل، بل توافرت فيها عوامل كثيرة جدا، من ضـمن هـذه العوامل مناهج الإخوان، وتربيتهم للشباب تربيـة فيهـا انحـراف عن نهج السنة، وعزلهم عن العلماء ولو لم يتعمدوا ذلـك، وإنمـا المنهج التطبيقي للإخوان هو الذي يعزل الشباب الصغار عن العلماء، أيضـا اتخاذ المواقف المريبة تجاه الدولة والمسئولين، فقـد ربت طوائـف منهم الشباب على هذا المنهج قصدوه أو ما قصـدوه، أيضـا إهمـال الثوابت عندنا، وإهمال التعلق بدعوة السنة في هـذا البلـد، وإهمـال البيعة، وإهمال شرعية الدولة، بـل ربمـا بعضـهم يـرى عكس ذلـك، لكن لا نتهم النيات، فإذا ما رأوا عكس ذلك فهم أهملوا هذا الجانب وتربية الأجيال عليه، فحدث هذا الفصام، وكان لمناهج الإخـوان أثـر في ذلك، لكن من جانب آخر أيضا ليس كل من ينتسب إلى الإخـوان أو نسب يكون بهذه الصفة، خاصة في الآونة الأخـيرة بعـد الأحـداث وبعد التجارب، فقد وجد اعتدال كبير حتى عنـد كثـير ممن ينسـبون إلى الإخوان أو ينتسبون، ووجد أيضا عوامـل أخـرى كثـيرة تسـببت في هـذا الفصـام، فأنـا أقـول: الأمـر يحتـاج إلى التـوازن. أيضا كل الـدعوات لهـا إسـهام في جـوانب الخـير، فيجب أن تـذكر وتشكر، كاحتضان الشباب عما هو أعظم، مثل: صرف الشباب إلى التدين، وإلى الخير، وإلى طلب العلم الشرعي، وإن كان اهتمـامهم بالعلم الشرعي ضعيفا، لكن مـع ذلـك فمبـدأ طلب العلم الشـرعي موجود، خاصة وإن كان لا يوجد عند التبليغ، لكن يوجد عند غـيرهم، فـأقول: هـذه الجماعـات لهـا حسـنات يجب أن تـذكر وتشـكر؛ لأن القضـية قضـية غفلـة في المجتمـع عن الشـباب، فلـو تصـورنا أن

الشباب تركوا من جميع هذه الدعوات فما الذي أمامهم؟ الأحـزاب، اتجاهات علمانيـة، اتجاهـات حـادة من قوميـات، وناصـرية، وبعثيـة، ومخـــــدرات، ومصـــــائب، وانفلات أخلاقي، وانفلات عقـــــدي.
فـإذا: الأمـر يؤخـذ بتـوازن إذا نظرنـا إلى ظـروف الأمـة وأحوالهـا، ونقول هذا رغم أن الجماعات عندها كثير من الأخطاء، إلا أنها أيضـا حملت معنـا شـيئا من العبء في احتضـان كثـير من شـبابنا، فكـان المفروض أن تعالج هذه المشكلات بالتناصح، وأن يكون الأمر بعلاج الأخطاء لا بهدم الكيانات؛ لأن الهـدم لا يـؤدي إلى نتيجـة، بـل يضـر الجميع، فأنا أعتقد أن هذه اللهجة لهجة هدامة ليست لهجة إصـلاح، مع أني لا أدري ماذا قال الشيخ؟ وربما قال كلامـا أحسـن من هـذا، فإذا كان الأمر -وأنا صـرحت- قـد وصـل إلى وسـائل الإعلام فلا بـد أيضا أن نقول ما نرى أنه الحق، أما أن يقال: إنهم أهل بدع مطلقـا فلا؛ لأنني أعـرف أن الغالبيـة الكـبرى من الشـباب الـذين ينسـبون للإخوان ليسوا من البدع في شيء، وما قلته قبل قليل هـو موجـود في المنـــــــاهج وليس في تصـــــــرفات الأفـــــــراد.
فإذا: الأمر يحتاج إلى توازن وإلى المعالجة بالحكمة، وأعود فـأقول: نعم هذه الأمور توجـد، لكن علاجهـا هـو بعلاج الأخطـاء لا بالتشـهير والتنفير، ولا بالاستعداء، ولا بالمحاسبة على الماضي بالشكل الـذي يهدم ولا يبني، فنحتاج إلى أن نتناصح، وإلى أن نصحح أخطاء، وإلى أن نبين وجه الحق من غير أن نسقط ذمم الآخرين، فهؤلاء." (1)

"عبـــــارات الســـــلف في إثبـــــات الصـــــفات

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هـذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول صلى الله عليه وسلم وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علومـا عقليـة ولا سـمعية، وهم قـد شاركوا في هذا الملاحـدة من وجـوه متعـددة، وهم مخطئـون فيمـا نسبوه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف الملاحـــــــــــــــــــــــــــــــــدة.
ونحن نذكر من ألفاظ السـلف بأعيانهـا، وألفـاظ من نقـل مـذهبهم بحسـب مـا يحتملـه هـذا الموضـع مـا يعلم بـه مـذهبهم.
روى أبـو بكـر الـبيهقي في الأسـماء والصـفات بإسـناد صـحيح عن الأوزاعي قـال: كنـا والتـابعون المتـوافرون نقـول: إن اللـه -تعـالى

(1) شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 30/13

ذكــره- فــوق عرشــه، ونــؤمن بمــا وردت بــه الســنة من صــفاته.
فقــد حكى الأوزاعي وهــو أحــد الأئمــة الأربعــة في عصــر تــابعي التابعين، الذين هم مالــك إمــام أهــل الحجــاز، والأوزاعي إمــام أهل الشام، والليث إمام أهــل مصــر، والثــوري إمــام أهــل العــراق حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش وبصـــفاته الســـمعية.
وروى أبــو بكــر الخلال في كتــاب الســنة عن الأوزاعي قــال: ســئل مكحول والزهري عن تفسير الأحــاديث فقــالا: أمروهــا كمــا جــاءت.
وروى أيضــا عن الوليــد بن مســلم قــال: ســألت مالــك بن أنس وسفيان الثورى والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جــاءت في الصفات، فقال: أمروها كما جــاءت، وفى روايــة فقــالوا: أمرهــا كمـــا جـــاءت بلا كيـــف].
أي: أمروها كما جاءت بلا تأويل للكيفيــة، فــأفهموا معناهــا وأمروهــا ولا تكيفوا الصــفات، إذ المعــنى لا بــد منــه، فإمرارهــا فهم لمعناهــا، فالمراد إمرار اللفظ مــع فهم المعــنى، وتفــويض الكيفيــة إلى اللــه.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فقــولهم رضــي اللــه عنهم: أمروهــا كما جاءت، رد على المعطلة، وقــولهم: بلا كيــف رد على الممثلــة].
وإنما قالوا: إمرارها كما جاءت؛ لأنها جــاءت ليفهم النــاس المعــنى، وهذا رد على المعطلة الذين يعطلون الصفات، وقوله: بلا كيــف، رد على الممثلـــة الـــذين يشـــبهون ويمثلـــون.
قــال المؤلــف رحمــه اللــه تعــالى: [والزهــري ومكحــول همــا أعلم التــابعين في زمــانهم، والأربعــة البــاقون هم أئمــة الــدنيا في عصــر تـــابعي التـــابعين].
وإنما قال الأوزاعي هــذا بعــد ظهــور جهم المنكــر لكــون اللــه فــوق عرشه، والنــافي لصــفاته، ليعــرف النــاس أن مــذهب الســلف كــان خلاف ذلـــك.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ومن طبقتهم حمــاد بن زيــد وحمــاد بن ســـلمة وأمثالهمـــا].
روى أبــو القاســم الأزدي بإســناده عن مطــرف بن عبــد اللــه قــال: ســمعت مالــك بن أنس إذا ذكــر عنــده من يــدفع أحــاديث الصــفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رســول اللــه صــلى اللــه عليــه وســلم وولاة الأمــر بعــده ســننا الأخــذ بهــا تصــديق لكتــاب اللــه، واستكمال لطاعة اللــه، وقــوة على دين اللــه، ليس لأحــد من خلــق

الله تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا].
روى هذا الأثر الآجري، وابن بطة، واللالكائي، والخطيب البغدادي، وأبو يعلى، وأبو نعيم، ورواه الخلال في السنة، وهكذا الذهبي، والسيوطي، وذكره القاضي عياض في ترتيب المدائن. وروى البخاري شيئا منه.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة قال: سئل ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق].
وروي عن الإمام مالك أنه قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وروي عنه أنه قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وروي هذا أيضا عن أم سلمة، لكن لا يصح.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة من غير وجه، منها ما رواه أبو الشيخ الاصبهاني، وأبو بكر البيهقي عن يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله!: الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء - العرق من شدة إنكاره لهذا السؤال- ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول].
قوله: الاستواء غير مجهول، أي: معلوم، ففي اللغة العربية استوى بمعنى: استقر وعلا وصعد وارتفع، وكيفية استواء الرب غير معقول، أي: لا نعقله ولا نكيفه، وقوله: والإيمان به واجب، أي: الإيمان بهذه الصفة واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، وهذا يقال في جميع الصفات فيقال في العلم: العلم معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ويقال في يد الله: اليد معلومه، والكيف مجهول، والإيمان بها واجب والسؤال عنها بدعة، وهكذا في جميع الصفات.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما

أراك إلا مبتدعا، فأمر به أن يخرج.
فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، موافق لقول الباقين أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة].
والمفوضة يفوضون معنى الصفة، فيقولون عن الاستواء لا نعرف ما معنى الاستواء، فلا يثبتون إلا اللفظ فقط، أما المعنى فيقولون: لا ندري، كأنه كلمات أعجمية، فالكلمة العربية والأعجمية عندهم سواء، وهذا غلط، قال بعض العلماء: المفوضة شر من المعطلة، إذ التفويض للمعنى شر من التعطيل، حتى قال بعضهم: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفهم معنى الاستواء، ولا جبريل ولا غيره.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف؛ فان الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم.
وأيضا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات].
يعني: إذا أثبت المعنى نفيت علم الكيفية، أما إذا كان المعنى ليس بمعلوم فلا يحتاج أن يقال بلا كيف، إذ الكيف غير معقول، واللفظ أيضا غير مفهوم المعنى، إذ لو كان المعنى غير مفهوم، لما احتاج إلى نفي الكيفية، فلما نفى الكيفية دل على أن المعنى معلوم.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وأيضا فإن من ينفي الصفات الخبرية -أو الصفات مطلقا- لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف].
الصفات الخبرية هي: التي جاءت في الخبر، جاءت في النصوص، الخبرية، أما الصفات العقيلة: فهي التي دل عليها العقل عندهم.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فمن قال إن الله سبحانه ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فلو كان من مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا بلا كيف.
وأيضا فقولهم: أمروها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظا دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ

بلا كيف إذ نفي الكيفية عما ليس بثابت لغو من القول].
فكيف ينفى الكيف والمعنى منفي! فإنه إذا كان المعنى غير مفهوم، فلا داعي لنفي الكيفية، ولكنه لما نفي الكيف دل على أن المعنى معلوم.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وروى الأثرم في السنة، وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكى، وغيرهم بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون -وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة، الذين هم مالك بن أنس وابن الماجشون وابن أبى ذئب - وقد سئل فيما جحدت به الجهمية؟ أما بعد: فقد فهمت ما سألت عنه فيما تتابعت -أي: استمرت عليه وتتابعت- الجهمية ومن خالفها -وفي نسخة ومن خلفها- في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير وكلت الألسن عن تفسير صفته، وانحصرت العقول دون معرفة قدره، وردت عظمته العقول، فلم تجد مساغا فرجعت خاسئة وهى حسيرة.
وإنما أمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير، وإنما يقال: كيف لمن لم يكن مرة ثم كان].
أي: أن الذي أمر بالتفكير فيه إنما هي المخلوقات التي قدرها معلوم وهي التي كانت معدومة ثم أوجدها الله، أما الله فإنه واجب الوجود لذاته سبحانه، لا يحيط الخلق بعظمته ولا بعلمه، قال سبحانه: {ولا يحيطون به علما} [طه:110].
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وإنما يقال: كيف لمن لم يكن مرة ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول ولم يزل وليس له مثل فانه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يبدأ ومن لا يمت ولا يبلى].
قوله: من لم يبدأ، أي: ليس له بداية، فهو الأول الذ." (1)
"الشهادة بالجنة لأحد بلا دليل بدعة
قال: [والشهادة والبراءة بدعة].
أي: الشهادة للمحسن بالجنة بغير دليل بدعة، والبراءة من الشيخين من أبي بكر وعمر بدعة، كما تفعل الرافضة، فالشهادة بدعة، والبراءة بدعة، فالشهادة لمعين بغير دليل بأنه في الجنة بدعة، فلا يشهد إلا لمن شهدت له النصوص كالعشرة المبشرين في الجنة، وكذلك أيضا الحسن والحسين وبلال وعبد الله بن سلام

(1) شرح الحموية لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 4/6

وغـــــــــيرهم ممن شـــــــــهدت لهم النصـــــــــوص.
والـبراءة من أبي بكـر وعمـر بدعـة كمـا تقـول الشـيعة: لا ولاء إلا ببراء، والمعنى: لا يتولى أحد عليا إلا بـبراءة من أبي بكـر وعمـر، لا ولاء لـ علي إلا بالبراءة من أبي بكر وعمـر، وهـذا بدعـة وهـو قـول الرافضة، ومن أبطل الباطل، فأهـل السـنة يتولـون أبـا بكـر وعمـر وعثمـان وعليـا جميعـا، وكلهم يترضـون عنهم، ولا يقـال: لا ولاء إلا ببراء، ربط هذا بهـذا، فلا يتـولى أحـد عليـا حـتى يتـبرأ من أبي بكـر وعمـــــــــر! هـــــــــذا من أبطـــــــــل الباطـــــــــل.
لذلك نذر سرائر الناس إلى الله، فالشهيد يسمى شهيدا في أحكـام الدنيا، أما في أحكام الآخرة فالله أعلم، ولهذا بوب البخاري فقــال: باب: لا يقال: فلان شهيد، يعني: في أحكام الآخرة، ويقال له: شهيد في أحكام الدنيا، فقد يكون شـهيدا في أحكـام الـدنيا وليس شـهيدا عند الله، فمن رأيناه قتل في معركة يقاتل في سبيل الله، ولا نعلم عنه إلا الخير نقول: شهيد في أحكام الدنيا، أمـا في أحكـام الآخـرة فالـلـــــــــــــــــه أعلم بـــــــــــــــــه.
قــــال: [والصــــلاة على من مــــات من أهــــل القبلــــة ســــنة].
أي: كل من مات من أهل القبلة ولا يعلم عنه كفر ولا نفـاق يصـلى عليه، ومن علم كفره ونفاقـه فلا يصـلى عليـه؛ لقـول اللـه تعـالى: {ولا تصل على أحد منهم مات أبـدا ولا تقم على قـبره إنهم كفـروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون} [التوبة:84] وبهذا القيد: إذا لم يعلم منـــــه الكفـــــر والنفـــــاق؛ لأن اللـــــه نص على هـــــذا.
وبعض الشباب لا يصلي بالحرم على أي جنازة عملا بقول اللـه عـز وجل: {ولا تصل على أحـد} [التوبـة:84] الآيـة، وهـذا غلـط، وهـذا تنطع، فالأصل أن من يقدم من المسلمين فيصلى عليه، حـتى تعلم يقينا أنه ليس بمسلم، فهذا تنطع وحرمان للخير، إذ إن الصلاة فيهـا أجـــــــــر عظيم قـــــــــيراط من الأجـــــــــر.
قـال: [ولا نـنزل أحـدا جنـة ولا نـارا حـتى يكـون اللـه يـنزلهم].
أي: فلا نشهد لأحـد بالجنـة أو بالنـار إلا لمن شـهدت لـه النصـوص.
وهناك قول لبعض العلماء أنـه من شـهد لـه بعض أهـل الخـير فإنـه يشهد له، وقال آخرون: لا يشهد إلا للأنبياء، والقـول الصـواب الـذي عليه الجمهـور: أنـه يشـهد لمن شـهدت لـه النصـوص خاصـة، وأمـا الحـديث الـذي قـال فيـه: (أنتم شـهداء اللـه في الأرض) قيـل: إنـه خـــــــــاص بأولئـــــــــك النفـــــــــر.

فالمسلم إذا مات يصلى عليه؛ لأنه يتجه إلى القبلة بالصلاة والـذبح، إذا لم يعلم منه كفر أو نفاق، بهذا القيد؛ لأن الله قيـد وقـال: (إنهم كفروا بالله ورسوله) فإذا كان من أهل القبلة ولم يعلم منه كفر ولا نفاق صلينا عليه، أما إذا لم يكن من أهل القبلة فهذا لا يصـلى عليـه، أو كان من أهل القبلـة ولكن علم نفاقـه أو كفـره فلا يصـلى عليـه.
وهو مسلم إذا التزم أن يتجه إلى القبلة في الصلاة والذبح، ويلـتزم بأحكام الإسـلام ظـاهرا، يقـال: هـذا من أهـل القبلـة، خلاف اليهـود والنصارى فليسوا من أهل القبلة، وكذلك المجوس والوثنيون ليسوا من أهل القبلة، ولا يتجهون للصلاة إلى القبلـة ولا يلـتزمون بأحكـام الإسلام، قال النبي صلى الله عليه وسـلم في الحـديث: (من صـلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم، له ما لنا وعليه مـا علينـــــا) الحـــــــديث فســـــموا أهـــــل القبلـــــة.
وإذا لم نعلم إسـلامه فـأمره إلى اللـه؛ لأن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أجـرى على المنـافقين أحكـام الإسـلام إذا الـتزموا، وهم منافقون في الدرك الأسـفل من النـار، فــ عبـد اللـه بن أبي رئيس المنافقين لما مات ودلي في حفرتـه جـاءه النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم واستخرجه من حفرته، وألبسه قميصا، ونفث فيـه من ريقـه، وصلى عليه، فلما أراد أن يصلي أخذ عمر بثوبه، وقال: تصـلي على منافق؟! فقال النبي (يا عمر فإني خيرت، فقيل لي: {اسـتغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر اللــه لهم} [التوبـة:80]، قـال: لـو أعلم أني إن زدت على السـبعين يغفـر لـه لزدت على السبعين، ثم صلى عليه)، وهذا قبـل أن ينهى، وقبـل أن تنزل الآية، ثم نزلت الآية بعد ذلك: {ولا تصل على أحـد منهم مـات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله} [التوبة:84] فلم يصل بعد ذلـــــــــــــك على منـــــــــــــــافق.
والمقصود: أن المنافق الـذي يلـتزم بالأحكـام ولا نـدري عن نفاقـه أمره إلى الله، وتجرى عليه أحكام الإسلام وأمره إلى اللـه، ويـدفن ويصلى عليه، لكن في الآخرة حكمه إلى اللـه، أمـا نحن فمـا لنـا إلا الظاهر، أما إذا علمنا نفاقه وكفره فلا يصلى عليه.." (1)
"بيـــــان رأي الجويـــــني في آيـــــات الصـــــفات
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وكذلك قـال أبـو المعـالي الجويـني في كتـاب الرسـالة النظاميـة: اختلفت مسـالك العلمـاء في هـذه

(1) شرح الحموية لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 8/4

الظـواهر، فـرأى بعضـهم تأويلهـا والـتزم ذلـك في آي الكتـاب].
يعني: ظواهر النصوص وآيـات الكتـاب كقولـه تعـالى: {ثم اسـتوى على العرش} [الأعراف:54]، وقوله تعالى: (يحبهم ويحبونـه)، هـل تؤول أو لا تؤول؟ وأبو المعالي الجويني من متأخري الأشاعرة، وهو الذي تكلم في مسألة الاستواء وقرر نفي استواء الرب على عرشه بين تلاميذه، حيث يقول: إن الرب كان قبل أن يخلـق العـرش وهـو الآن على ما كان، وقصده بذلك إنكار الاستواء، فلمـا أكـثر من هـذا قام إليه أحد تلاميذه وقال: يا أستاذ! دعنا من هذا الكلام، لكن كيف ندفع هذه الضرورة على المسلم؟ ما قال أحد قط: يا الله! إلا اتجه إلى العلو وجهه وقال: حيرني الهمداني حيرني الهمداني والهمداني هـذا هـو من تلاميـذه.
قال المؤلف رحمه اللـه تعـالى: [قـال في كتـاب الرسـالة النظاميـة: اختلفت مسالك العلمـاء في هـذه الظـواهر، فـرأى بعضـهم تأويلهـا والـتزم ذلـك في آي الكتـاب].
وهـؤلاء هم الأشـاعرة والمعتزلـة والجهميـة، أمـا أهـل السـنة فلم يؤولونها، بل أجروها على ظاهرها، وأمروهـا كمـا جـاءت، كمـا قـال الإمـام أحمـد رحمـه اللـه.
قال: [فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السـنن، وذهب أئمـة السـلف إلى الانكفـاف عن التأويـل، وإجـراء الظـواهر على مواردهـا، وتفـويض معانيهـا إلى الـرب].
وهـذا غلـط، فـإن أئمـة السـلف يفوضـون الكيفيـة ولا يفوضـون المعـاني.
أما مذهب المفوضة فقال بعض العلمـاء عنهم: المفوضـة أشـر من الجهميـة، فالمفوضـة يقولـون: لا نعـرف المعـنى، بـل هي حـروف تجري على اللسان ولا يعرف معناها، وهـذا غلـط، فـإن اللـه تعـالى أمـر بتـدبر القـرآن، فقـال: {أفلا يتـدبرون القـرآن} [النسـاء:82] وقال: {ولقد يسرنا القـرآن للـذكر فهـل من مـدكر} [القمـر:17]، ولم يقل: لا تفسروها ولا تدبروها فإنها غير معلومة المعنى، بل قال تعـالى: {كتـاب أنزلنـاه إليـك مبـارك ليـدبروا آياتـه وليتـذكر أولـوا الألبـاب} [ص:29]، فقولـه ذاك إنمـا قالـه ظنـا منـه أن السـلف يفوضون المعنى، مثل ما قال النووي رحمه الله في صحيح مسـلم: مذهب الخلف التأويل، ومذهب السلف تفويض المعنى، وهذا غلـط، إذ ليس من مـذهب أهـل السـنة والجماعـة تفـويض المعـنى، بـل

عندهم تفويض الكيفية، والمعنى معلوم كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم -أي: في اللغة العربية- والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب.

قال: والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقدا اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها].

شيخ الإسلام ينقل هذه النصوص ليبين أن مذهب السلف وأهل السنة والجماعة هو إثبات الصفات وتفويض الكيفية، ونقل الشيخ كلام أبي المعالي ولم يرد عليه، فيحمل كلام أبي المعالي في تفويض المعنى على أن المقصود معنى الكيفية، لكن المعروف من أبي المعالي غير ذلك، ولهذا فهذا إشكال من نقل الشيخ رحمه الله هذا الكلام ضمن نقولات العلماء في إثبات مذهب السلف.

قال: [وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الله عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب، فليجر آية الاستواء والمجيء، وقوله: {لما خلقت بيدي} [ص:75] {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن:27]، وقوله: {تجري بأعيننا} [القمر:14]، وما صح من أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا].." [1]

"نصوص المعية لا تنافي نصوص العلو والفوقية

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم].

وما يدل على أن الكتاب والسنة فيهما الكفاية والهدى والنور قوله

1) شرح الحموية لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 11/8

تعالى: {إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم} [الإسراء:9] وقوله: {ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم} [الشورى:52].

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: {وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد:4]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه) ونحو ذلك].

أي: أن نصوص المعية ونصوص العلو والفوقية لا يتنافيان ولا يتناقضان، فهو سبحانه وتعالى فوق العرش، وهو مع عباده بعلمه وقدرته وإحاطته، ومع المؤمنين بنصره وتأييده، فلا منافاة؛ لأن المعية ليس معناها: الاختلاط والامتزاج، والمعية لا تقتضي المماسة والمحاذاة، وإنما هي لمطلق المصاحبة، فالمعية معناها المصاحبة، وعليه فيصح القول بأن الله تعالى فوق العرش وهو مع عباده.

تقول العرب: ما زلنا نسير والقمر معنا والنجم معنا أي: وهو فوقهم، وليس هناك اختلاط ولا امتزاج ولا محاذاة ولا مماسة.

ويقال: فلان زوجته معه، وقد تكون في المشرق وهو في المغرب، والمقصود: أنها في عصمته، فهذه المعية المقصودة وهي بمعنى المصاحبة، ولهذا يقول الأحناف: إذا تزوج مشرقي مغربية ولم يثبت أنهما التقيا، ثم أتت بولد في ستة أشهر يلحق الولد بأبيه، أي: بالنسب، في جواز أن يكون من أهل الخطوة.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه) ونحو ذلك. فإن هذا غلط].

يعني: القول بأن هناك منافاة بين العلو **والمعية غلط كبير**؛ لأن المعية معناها: المصاحبة، والله تعالى فوق العرش.

قال المصنف ر حمه الله تعالى: [وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله تعالى: {الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم

ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} [الحديد:4] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: (والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه).
وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين وشمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو النجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي بمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة]..". (1)

"الجمع بين الروايات التي وردت في ذكر مسافة طول الحوض وعرضه

هذه المسافات التي ذكرناها متقاربة، وهي تدل على أن المسافة نصف شهر تقريبا أو أزيد بقليل أو أنقص بقليل، فهذه نصوص تدل على أن مسافة الحوض شهرا كاملا، ونصوص أخرى تدل على أن مسافة الحوض نصف شهر فكيف يمكن أن نجمع بين هذه النصوص؟ جمع بينها أهل العلم بطرق متعددة من الجمع نذكر منها: القول الأول: جمع القاضي عياض رحمه الله في شرحه لـ مسلم؛ حيث قال: إن هذا الاختلاف هو اختلاف في التقدير، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل موضع يحدث فيه عن الحوض، يضرب لهم -يعني: أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- مثلا ببعد أقطار الحوض وسعته بما يسنح له من العبارة.
فعند القاضي عياض ليس المقصود هو التحديد، وإنما المقصود هو مجرد التقدير وبيان السعة فقط، ولهذا قد يذكر بعض الأحيان أن مسافته مسافة شهر، وبعض الأحيان يذكر أقل، بحسب ما سنحت له العبارة، هذا جمع القاضي عياض رحمه الله، ولا شك أن في هذا نظرا، فإن ضرب المثل لا يكون تارة بشيء كثير وتارة بشيء قليل، وإنما يمكن أن يعبر بأنواع متعددة منه، لكن تجتمع في المقدار، فهذا القول فيه ضعف.
القول الثاني في الجمع: هو أن هذا الاختلاف هو لاختلاف الطول والعرض، قالوا: إن بعض الروايات جاءت في الطول وبعضها جاءت

1) شرح الحموية لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 12/2

في العرض، فما جاء من الروايات أنه يساوي مسيرة شهر فهذا المقصود به الطول؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق: (أن طوله مسيرة شهر)، وما جاء أقل من ذلك فهو في العرض، وهذا جمع بين الأدلة، ولا شك أن هذا أيضا فيه نظر؛ لأنه سبق أن ذكرنا أن طوله وعرضه سواء.
القول الثالث: هو أن الفرق بين هذه وتلك هو في مسألة السير البطيء والسير السريع، قالوا: إنه إذا نظر إلى السير السريع يكون التقدير ما بين أيلة إلى صنعاء، وإذا نظر إلى السير البطيء يكون أقل من ذلك، لكن هذا الكلام غير صحيح؛ لأن ظاهر الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد التفريق بينهما بالسير، وهذا جمع فيه تكلف.
لكن الجمع الصحيح هو ما ذكره النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: فإن النووي رحمه الله عندما أراد الجمع بين هذه النصوص قال: إن الأحاديث التي ورد فيها ما بين أيلة إلى الجحفة مثلا أو ما بين مكة إلى عمان، هذه المسافات القصيرة لا تخالف المسافات الطويلة، فإن المسافة الطويلة تشمل القصيرة وزيادة.
وبناء على هذا فيكون المعنى: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بداية الأمر يظن أن الحوض من أيلة إلى الجحفة، ثم بعد ذلك أخبر أنه أكثر، وليس هناك تعارض بين الأكثر والأقل، فإن الأقل يدخل في الأكثر، وهذه المسألة تشبه مسألة العام والخاص، فإن العام يشمل الخاص وزيادة، وكذلك الأكثر يشمل الأقل وزيادة، وهذا أيضا ما رجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله، وهو اختياره، وقال: إنه أقرب إلى الصواب.
لكن يبقى أن نشير إلى أنه ورد في بعض الأحاديث في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن مسافته: (كما بين جرداء وأذرح) وجرداء وأذرح هي قريتان في الشام متقاربتان، يذكر أن بينهما مسافة ثلاثة ليال أو ثلاثة أيام، لكن هذه الرواية التي في البخاري بين الضياء المقدسي في كتابه الذي جمع فيه أحاديث الحوض أن فيها غلطا، واستدل على وجود الغلط برواية أخرى ساقها بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (عرضه مثل ما بينكم -يعني: في المدينة- وبين جرداء وأذرح)، وحينئذ فتكون رواية ابن عمر: (أنه ما بين جرداء وأذرح) غلط، وإنما الصحيح أنها: (ما بين المدينة إلى

جـرداء وأذرح)، فتكـون متفقـة مـع بقيـة الروايـات الأخـرى، يقـول المقدسي رحمه الله: فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقـديره: (كمـا بين مقـامي وبين جـرداء وأذرح)، فسـقط قولـه: (مقامي وبين)، ودل على ذلك رواية أبي هريرة السابقة.." (1)

"حرمـــــة تكفـــــير المســـــلم بـــــذنب أو خطأ

قال: [السادس عشـر: عـدم جـواز تكفـير المسلم بـذنب فعلـه ولا بخطـــــأ أخطـــــأ فيـــــه.

يقول شيخ الإسـلام في مجموعـة الرسـائل والمسـائل وهـو بصـدد الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعـة في أهـل الأهـواء والبـدع: ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسـائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: {آمن الرسول بمـا أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكتـه وكتبـه ورسـله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير} [البقرة:285]، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجـاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطأهم، والخوارج المارقون الذين أمـر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمـير المؤمـنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفـق على قتـالهم أئمـة الـدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طـالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي رضي الله عنه حتى سفكوا الدم الحـرام، وأغـاروا على أمـوال المسـلمين، فقـاتلهم لـدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفـــار، ولهـــذا لم يســـب حـــريمهم ولم يغنم أمـــوالهم. وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بـالنص والإجمـاع لم يكفـروا مـع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتـالهم؛ فكيـف بـالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحـق في **مسائل غلـط فيها** من هو أعلم منهم؟! فلا يحل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخـرى ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فيكـف إذا كـانت المكفرة لها مبتدعة أيضا؟! وقد تكون بدعة هـؤلاء أغلـظ، والغـالب أنهم جميعـــا جهـــال بحقـــائق مـــا يختلفـــون فيـــه].

هنا ينبغي التنبيه على أمـر، ولعلـه سـيأتي -إن شـاء اللـه- مسـتقبلا بشكل واف في شرح الطحاوية إذا دخلنا فيه، لكن بالمناسـبة أحب أن أنبه إليه؛ لأنه قد يعالج بعض المظاهر التي ظهـرت لـدى طائفـة

1) شرح الطحاوية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 2/7

من طلاب العلم المستعجلين هداهم الله، وهذه المسألة هي مسألة التكفير باللوازم والتكفير بالبدعة المكفرة، أو التكفير بالقول المكفر أو التكفير بالأصل المكفر، وأقصد بذلك: أنه ليس كل من ارتكب مكفرا يكفر بشخصه، فضلا عن الطوائف، وليست كل طائفة ارتكبت مكفرا نحكم بكفرها، وسأضرب لكم مثلا بعدما ضرب المحقق هنا مثلا بالخوارج، فهناك مثل آخر في المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية، فغلاة المتكلمين منهم خالفوا السلف في قضايا كثيرة، ومع ذلك لم يقل أحد بكفرهم، إلا بعض المستعجلين من المتأخرين هداهم الله، فما قالوه -أي: الأشاعرة وغيرهم- لا يستدعي تكفيرهم، حتى ولو وصل الحال ببعضهم إلى أن يقول بمقولة كفر، فإن تكفيره بعينه أمر يجب أن يتثبت فيه.
وأريد بهذا أن أصل إلى النتيجة الخطيرة التي أردت التنبيه عليها، وهي أن مسألة التكفير لمن لم يستحق الكفر أشد خطأ من ارتكاب صاحب الكفر لما كفر به؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من هذا وقال: (من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما)، يعني: إذا خرج التكفير من شخص مع الاعتقاد؛ فلابد من أن يقع هذا التكفير على أحد الشخصين، فإن كان من أطلق عليه الكفر كافرا -وهذا في علم الله- وقعت عليه، وإذا لم يكن كافرا في علم الله رجعت إلى صاحبها فكفر نفسه من حيث لا يشعر، فيجب التنبه لهذا الأمر.
وهناك أمر آخر متفرع عن هذا، وهو أننا لم نتعبد بالتكفير أصلا، صحيح أن هناك ما يسمى بالولاء والبراء، لكن هذه قاعدة إجمالية، ليس كل من واليناه لابد فيه من أن يكون على الاستقامة الكاملة، وليس كل من عاديناه لابد فيه من أن يكون على الضلالة الكاملة، بل قد يجتمع الولاء والبراء في شخص واحد، قد يجتمع الولاء والبراء في غالب المسلمين الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا.
إذا: فمسألة التكفير من أشد المسائل خطورة، وأرى الناس بدءوا يلوكونها وكأنها مجرد أحكام عادية ينتزعها الإنسان متى شاء ويلبسها من يشاء، مع أن هذه مسألة خطيرة لم يتعبد بها أولا، إنما تعبدنا بالتكفير بالجملة لا بالتعيين، فالتكفير بالجملة معروف وأمر سهل ويعرفه أهل العلم، فاليهود كلهم كفار بالجملة، والنصارى كفار بالجملة، والمشركون كفار بالجملة، ومن خالف قطعيا من قطعيات الدين فهو كافر بالجملة، ومن أخل بركن من أركان الدين

فهو كافر بالجملة، لكن تعيين أفراد أو جماعات أو فرق مسألة خطيرة لم نتعبد بها، وأهل العلم كانوا يتورعون فيها أشد التورع، ثم إن أكثر الناس يفهم التكفير دائما على أنه التكفير المخرج من الملة، ومن هنا ينتزع أقوال أهل العلم في بعض المقولات أو في بعض الأشخاص فيكفر بها، مع أن أهل العلم قديما إذا أطلقوا التكفير في مسائل أهل القبلة؛ فأغلب ما يطلقونه على التكفير الذي لا يخرج عن الملة، الذي هو كفر دون كفر، ويتورعون كل التورع عن التكفير الذي يخرج عن الملة. قال: [." (1)

"عدم نقصان العبد عند ربه إذا لم تظهر على يديه الكرامات والخوارق

قال رحمه الله تعالى: [فإذا تقرر ذلك فاعلم أن عدم الخوارق علما وقدرة لا تضر المسلم في دينه].

هذه مسألة مهمة جدا؛ لأن الناس لما كثر إعراضهم عن العقيدة السليمة، وعن التمسك بالسنة، وابتعدوا عن مناهج السلف، وتعلق بعضهم بالكرامات، وظنها من علامات الاستقامة، وأنه إذا لم تحصل له كرامة كأنه محروم من الخير، خاصة عند الأحداث الكبرى، عندما يكون هناك جهاد، أو يكون هناك نوع من المواجهة أو الفتن أو المواقف الصعبة أو نحوها، بعض الناس تتعلق نفسه بالكرامة، ظنا منه أنه إذا لم تحدث له كرامة، فإنه ليس على شيء! وهذا غلط، ووجد هذا الهاجس عند كثير من الشباب المتدين، الذين لا يلمون بعقيدة السلف، ولا عندهم إدراك لهذه الأمور، تجد أن نفوسهم تتعلق بالكرامة من خلال الدعوة إلى الله عز وجل، أو من خلال ما تتعرض لهم من مشاكل وأحداث، تجد الواحد منهم يظن أنه إذا لم تحدث له كرامة، فإنه مقصر في حق الله عز وجل أو في دين الله، مع أن هذا ليس من الموازين الشرعية، الكرامة قد تحدث وقد لا تحدث، وإذا لم تحدث كرامة لبعض الناس، أو أمر خارق للعادة يفتن به قد يكون هذا في حد ذاته من علامات التوفيق له.

قال رحمه الله تعالى: [فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيئا من الكونيات، لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا

---

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 1/7

هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخـارق قـد يكـون مـع الـدين، وقـــد يكـــون مـــع عدمـــه أو فســـاده أو نقصـــه].
يعـني: أن الكرامـات أحيانـا تكـون من بـاب الجـزاء العاجـل، وخـير للمسلم أن يكون له الجزاء في الآخرة من أن يكون لـه في الـدنيا. أيضا قد تكون الكرامة من باب النعمـة الـتي لا يقـدر على شـكرها، قد يكرم الله بعض العباد بكرامة عظيمة قـد لا يقـدر على شـكرها، فيقصـــــر في حـــــق اللـــــه عـــــز وجـــــل.
فإذا: لا ينبغي للمسلم أن تتعلـق نفسـه بالكرامـة، إن حـدثت فهـذا خير، والكرامة مبشرات، ومن منهج السلف ألا تتعلق نفس المسلم بالكرامة أو يتطلع إليها، أو يلتمسها، أو يتكلـف في حصـولها أو نحـو ذلك.." (1)
"الموقـــــف من الألفـــــاظ المجملـــــة في وصـــــف الله
قال رحمه الله تعالى: [وأهل الكلام المـذموم يطلقـون نفي حلـول الحـوادث، فيسـلم السـني للمتكلم ذلـك على ظن أنـه نفى عنـه سـبحانه مـا لا يليـق بجلالـه، فـإذا سـلم لـه هـذا النفي ألزمـه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم لـه، وإنمـا أتي السـني من تسـليم هـذا النفي المجمـل، وإلا فلـو استفسـر واستفصـل لم ينقطـــــــــــــــــــــــع معـــــــــــــــــــــــه].
وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير فيه إجمال: فقد يراد بـه مـا ليس هـو إيـاه، وقـد يـــــراد بـــــه مـــــا جـــــاز مفارقتـــــه لـــــه.
ولهذا كان أئمة السـنة رحمهم اللـه تعـالى لا يطلقـون على صـفات الله وكلامه أنه غيره ولا أنه ليس غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو؛ إذ كان لفـظ (الغير) فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل، فـإن أريـد بـه أن هناك ذاتا مجردة قائمـة بنفسـها منفصـلة عن الصـفات الزائـدة عليها فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصـفات زائـدة على الـذات الـتي يفهم من معناهـا غـير مـا يفهم من معـنى الصـفة فهـذا حـق، ولكن ليس في الخـــارج ذات مجـــردة عن الصـــفات، بـــل الـــذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنهـا، وإنمـا يفـرض الـذهن ذاتـا وصـفة كلا وحـده، ولكن ليس في الخـارج ذات غـير موصـــــــوفة، فـــــــإن هـــــــذا محـــــــال.

(1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 101/4

ولو لم يكن إلا صفة الوجـود، فإنهـا لا تنفـك عن الوجـود، وإن كـان الذهن يفرض ذاتـا ووجـودا يتصـور هـذا وحـده وهـذا وحـده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخـارج، وقـد يقـول بعضـهم: الصـفة لا عين الموصوف ولا غيره، وهذا لـه معـنى صـحيح، وهـو: أن الصـفة ليست عين ذات الموصوف الـتي يفرضـها الـذهن مجـردة، بـل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصـفاته شـيء واحـد غـــــــــــــــــــــــــــــــير متعـــــــــــــــــــــــــــــــدد.
والتحقيـق أن يفـرق بين قـول القائـل: الصـفات غـير الـذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى الذات فإنـه لا يـدخل فيـه الصـفات؛ لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبتـه المثبتـون من الـذات، واللـه تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله: (لا زال بصفاته)، ولم يقل: لا زال وصفاته؛ لأن العطـف يـؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمـام أحمـد رضـي اللـه عنـه في مناظرتـه الجهمية: لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول الله بعلمه وقدرته ونوره، هو إله واحد سـبحانه وتعـالى، فـإن قلت: (أعوذ بالله) فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمـال المقدس الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه، وإذا قلت: (أعوذ بعزة الله) فقد عذت بصفة من صـفات اللـه تعـالى ولم أعـذ بغير الله، وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن (ذات) في أصــل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عــز، ذات علم، ذات كرم إلى غير ذلك من الصفات، فذات كـذا بمعـنى: صاحبة كذا، تأنيث (ذو)، هذا أصل معنى الكلمـة، فعلم أن الـذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الـذهن قـد يفرض ذاتا مجردة عن الصفات كما يفرض المحال، وقد قال صـلى الله عليه وسلم: (أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجـد وأحـاذر)، وقال صلى الله عليه وسلم: (أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلـــق)، ولا يعـــوذ صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم بغـــير اللـــه.
وكـذا قـال صـلى اللـه عليـه وسـلم: (اللهم إني أعـوذ برضـاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك)، وقال صلى اللـه عليه وسلم: (ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا)، وقـال صـلى اللـه عليـه وسـلم: (أعـوذ بنـور وجهـك الـذي أشـرقت لـه الظلمـات).
وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره، **وطالما غلط كثـير**

من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو: سمع الله لمن حمده ونحو ذلك؛ فهذا المراد به المسمى نفسه، وإن قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله ونحو ذلك؛ فالاسم هاهنا لمسمى، ولا يقال: غيره؛ لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد به أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى].

قوله: [فالاسم هاهنا لمسمى؛ ولا يقال: غيره] هذه عبارة صحيحة، لكن العبارة الموجودة في طبعة أخرى أسلم، والسياق يؤيد هذه العبارة، وهي قوله: [فالاسم هاهنا للمسمى]، وهو قول السلف، يقولون: لله الأسماء الحسنى، فالاسم للمسمى، الاسم الذي أطلقه الله على نفسه هو اسم لله، يقال: اسم لله، فالأفضل ألا يقال: هو غيره، ولا: هو هو، وإن كان قول: (هو هو) يطلق على ذات الله تعالى، لكنه ملبس؛ لأنه يشتبه بقول القائلين بأنه لا فرق بين أسماء الله وذاته وصفاته، وإنما هي ألفاظ لا معنى لها تدل على مسمى واحد وهو الوجود المجرد في الأذهان، تعالى الله عما يزعمون.." (1)

"الاستدلال بما وافق الحق من قول المخالف منهج سلفي

لعلنا نقف وقفة تأمل عند كلام شيخ الإسلام، وهذا الكلام الذي سأقوله كثيرا ما يردده هو وغيره من أئمة السلف الأقدمين، وذلك في مسألة الاستدلال بقول المخالف فيما يوافق فيه مما عنده من حق، وأقصد بذلك أن أئمة السلف لا يمنعون من الاستدلال بقول الصوفية فيما وافقوا فيه أهل الحق، أو تقوية الحق بأقوال المتكلمين فيما وافقوا فيه الحق، أو الاستدلال بالحق الذي عند أي فرقة أخرى إذا كان يعزز قول أهل السنة والجماعة ومنهجهم، بل هو من باب إقامة الحجة على المخالفين فيما خالفوا فيه إذا أيدناهم فيما وافقوا فيه، أقصد أن المخالف إذا أخذت عنه ما وافق فيه ألفت قلبه ليأخذ عنك فيما خالف فيه، هذا من ناحية، والناحية الأخرى هي قاعدة في الإنصاف والعدل، ليست مجرد سياسة أو مجرد منهج للتقريب والترغيب، إنما هي قاعدة شرعية تقوم على

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 14/9

العدل والإنصاف، وأقصد بها أنه إذا كان مع الخصم أو المخالف ما يوافق الحق فيجب الاعتراف له به، سواء أكان دليلا أم قولا أم خلقا أم فضيلة من الفضائل، فإذا كان مع المخالف لك والمخالف لأهل السنة والجماعة دليل صحيح أو قول صحيح أو سلوك صحيح أو فضيلة من الفضائل فلا بد من الاعتراف به إنصافا وإحقاقا للحق، وهذا هو الذي يقرب الناس إلى الخير ويؤلفهم.
إذا: هذا منهج لأئمة السلف، ولم يتفرد به شيخ الإسلام ابن تيمية وإن كان كثيرا ما يعول على هذا الأمر، حتى إن بعض طلاب العلم يعجب ويظن أن شيخ الإسلام إذا ذكر أقوال الصوفية وذكر أقوال المتكلمين فكأنه بهذا أقرهم على جملة مقولاتهم الأخرى، وأقول: هذا خلل في تصورنا وليس خللا في منهج السلف، فـ شيخ الإسلام وغيره من الأئمة يأخذون ما يوافق الحق من الآخرين، وينصفونهم إذا تكلموا عنهم، ينصفونهم في القول عنهم وينصفونهم في الحكم لهم، والإنصاف لا يعد خضوعا ولا يعد خنوعا ولا يعد ترويجا للمخالف، كما يظن كثير من صغار العقول، يظنون أنه إذا أنصف الخصم أو أنصف المبتدع أو اعترف بما لديه من فضيلة؛ فكأنه بذلك يهزم الحق أو أن في ذلك عليه أو على أهل الحق غضاضة، **وهذا غلط مجانب** للصواب وليس عليه أئمة السلف، إلا في حالات يقدرها أهل العلم إذا خشوا فتنة العامة بإنصاف المبتدع أو خشوا أمورا أخرى يقدرونها لا يقدرها الفرد ولا تكون ميزانا ولا تكون قاعدة ولا تكون منهجا، إنما هي أحكام شاذة قليلة قد يرد فيها أن يتغاضى صاحب الحق عما عند خصمه إذا تبين أن الفتنة بذلك تكبر وتكثر، وهذا نادر جدا ولا يصح أن نعول عليه ولا أن نجعله قاعدة.
إذا: أنبه على منهج أئمة الدين في هذا الأمر، ويتلخص في أمور آخذ منها ثلاثة: الأمر الأول: الاعتراف بما لدى الخصم من الحق، وإعلان ذلك.
وبعض الناس يضيق، ولا تتحمل أعصابه أن يعترف بفضيلة الخصم، وهذا خلل، وهو أمر يجب أن نتجاوزه.
الأمر الثاني: الإشادة بجوانب الفضل عند المخالف، من مبتدع أو متكلم أو متصوف أو جماعة من الجماعات في القول أو السلوك، لا كما يحصل الآن من التراشق والنبز بالألقاب بين الجماعات والدعاة مع الأسف، حيث نجدهم لا ينصفون، فإذا تكلم المخالف

عن جماعة تخالفه تجده كأنه لا يعرف إلا السيئات، مع أنه يعرف حسناتهم ويعرف فضائلهم، بل بعضهم لبس عليه الشيطان إلى حد أن يقول: الفضائل هي الأصل، فأنا يهمني أن أنقد ويهمني أن أبين. ويدعي أن هذا هو النصح، وهذا منهج خطير، والمحكم في هذا الأمر هو الكتاب والسنة، فالله سبحانه وتعالى عندما ذكر اليهود والنصارى أنصفهم، وذكر أن منهم من يؤمن ومنهم من لا يؤمن، وذكر أن من اليهود الأمين ومنهم الخائن، وذكر أن في طوائف من النصارى رقة قلوب، وأخبر أن النصارى أقرب إلى الحق مع أنهم من المشركين، وكذلك منهج النبي صلى الله عليه وسلم، كان ينصف إذا تكلم، وإذا تكلم عن أهل الديانات أنصفهم وذكر ما عندهم من المحاسن ثم ذكر باطلهم، وكذلك أئمة السلف كانوا ينصفون الخصوم، بل إن الإنصاف أمر لا بد من التنويه به؛ لأن بعض الناس قد يقول: في ذهني هذه الفضائل ولا أنكرها، ونقول له: ليس المقصود أن الأمر في ذهنك، المقصود أنه إذا تكلمت فاعدل، إذا تكلمت فأنصف، وإذا قلت فاعدل، وإلا فاسكت فالسكوت خير لك، وأنا أقول: أن التنويه بأخطاء الآخرين الذين ينتسبون إلى الإسلام -حتى وإن كانوا من الضلال- دون الإشارة إلى ما فيهم من حسنات هو الظلم نفسه.
الأمر الثالث: لا بد عند الكلام عن الخصوم -كما فعل السلف- من ذكر موافقة المخالف فيما هو حق لتقوية الحق بالاتفاق عليه، وأقصد بذلك أن أئمة الدين إذا ذكروا قولا من الأقوال في الفقه أو في العقيدة قالوا مثلا: وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، وهو قول المعتزلة والجهمية، وهو قول الأشاعرة إلى آخره، ويذكرون أئمة الضلالة لأنهم وافقوا في هذا الحق، وليس في هذا على المسلم ضير؛ لأن الحق ثابت بهم وبغيرهم، لكن كونك تقيم الحجة على أتباعهم بمثل هذا فيه تقوية للحق، فأنا إذا قلت في أي مسألة من مسائل أصول الدين: أنها قول أهل ا." (1)

"ذكر الأقوال في كيفية الإسراء وبيان الحق منها
قال رحمه الله تعالى: [وقوله: (وقد أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم وعرج بشخصه في اليقظة): اختلف الناس في الإسراء]. إذا اختلف الناس هنا فلا يعني ذلك اختلاف أهل الحق، بل يعني الناس عموما وفيهم الذين شذوا في الآراء أو الذين ذلوا من أهل

(1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 2/20

العلم، أو من نسب إليهم قول ولم يثبت، أو أهل الأهواء يعدون من جملة القائلين عند التفصيل، لكن القول الذي يعارض الكتاب والسنة يرد وإن ذكر.

قال رحمه الله تعالى: [فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، نقله ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه].

هذا القول لم يثبت من طريق صحيحة، وإذا ثبت فإنه محمول -كما سيذكر الشارح بعد قليل- على أن الإسراء كان بروح النبي صلى الله عليه وسلم يقظة، أما القول بأن الإسراء كان مناما فهو شاذ كما سيأتي تفصيله، لا يصح أبدا، وهو خلاف قول الجمهور، بل اتفق أئمة السلف المقتدى بهم في الدين على أن عروج النبي صلى الله عليه وسلم والإسراء به كان بجثته وروحه.

قال رحمه الله تعالى: [لكن ينبغي أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء مناما وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم، فـ عائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناما، وإنما قالا: أسري بروحه ولم يفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين؛ إذ ما يراه النائم قد يكون أمثالا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عرج به إلى السماء وذهب به إلى مكة وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال، فما أرادا أن الإسراء كان مناما، وإنما أرادا أن الروح ذاتها أسري بها ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

وقيل: كان الإسراء مرتين: مرة يقظة ومرة مناما، وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقوله: ثم استيقظت، وبين سائر الروايات].

هذا القول لا يثبت، فالإسراء إنما كان مرة واحدة، وسبب هذا القول الاضطراب في حديث شريك، وحديث شريك لم يعتد به أهل العلم؛ لأنه فيه نوع اضطراب، وفيه جوانب شاذة عن رواية الثقات، فلا يؤخذ به في أمر غيبي، فالإسراء كان يقظة بجسد النبي صلى الله عليه وسلم وروحه، وإنما حدث مرة واحدة.

قال رحمه الله تعالى: [وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين: مرة قبل الوحي ومرة بعده، ومنهم من قال: بل ثلاث مرات مرة قبل

الوحي ومرتين بعده، وكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مـرة للتوفيـق! وهذا يفعله ضعفاء أهـل الحـديث، وإلا فالـذي عليـه أئمـة النقـل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة قبل الهجرة بسـنة، وقيـل: بسنة وشهرين. ذكره ابن عبد البر.
قال الشيخ شمس الدين ابن القيم: يا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنـه كان مرارا! وكيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفـرض عليـه الصلوات خمسين ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسـا، فيقول: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي، ثم يعيـدها في المـرة الثانية إلى خمسين ثم يحطها إلى خمس؟! **وقـد غلـط الحفـاظ** شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسـند منـه ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رحمه الله]..." (1)
"صفة الحوض ومكان وروده
قال رحمـه اللـه تعـالى: [والـذي يتلخص من الأحـاديث الـواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم ومورد كريم يمد من شـراب الجنـة من نهـر الكـوثر الـذي هـو أشـد بياضـا من اللبن، وأبـرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحا من المسك، وهو في غاية الاتساع عرضه وطوله، سواء كل زاوية من زواياه مسيرة شـهر، وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال من المسك والرضراض من اللؤلؤ قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجـواهر، فسـبحان الخـالق الـذي لا يعجـزه شـيء، وقـد ورد في أحاديث: إن لكل نبي حوضا، وإن حوض نبينا صلى الله عليه وسـلم أعظمهـا وأجلهـا وأكثرهـا واردا، جعلنـا اللـه منهم بفضـله وكرمـه.
قال العلامة أبو عبد الله القرطبي رحمـه اللـه تعـالى في التـذكرة: واختلـف في المـيزان والحـوض: أيهمـا يكـون قبـل الآخـر؟ فقيـل: الميزان قبل، وقيل: الحوض.
قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل.
قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن النـاس يخرجـون عطاشـا من قبورهم كما تقدم، فيقدم قبل الميزان والصراط.
قال أبو حامد الغزالي رحمه اللـه في كتـاب (كشـف علم الآخـرة): حكى بعض السلف من أهل التصنيف أن الحوض يورد بعد الصراط،

(1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 47/4

وهـــــــــــــــو غلـــــــــــــــط من قائلـــــــــــــه.
قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالـك أنـه في هـذه الأرض، بـل في الأرض المبدلـة، أرض بيضـاء كالفضـة لم يسفك فيها دم ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جـــــــــل جلالـــــــــه لفصـــــــــل القضـــــــــاء.
انتهى.
فقاتل اللـه المنكـرين لوجـود الحـوض، وأخلـق بهم أن يحـال بينهم وبين وروده يـــــــــــــــوم العطش الأكـــــــــــــــبر].
نسأل الله أن يجعلنا جميعا ممن يرد حوض رسول اللـه صـلى اللـه عليه وسلم.." (1)
"صـــــور من التوســـــل الجـــــائز والتوســـــل الممنـــــوع
قال رحمه الله تعالى: [فلفـظ التوسـل بالشـخص والتوجـه بـه فيـه **إجمال، غلط بسببه** من لم يفهم معناه، فإن أريد به التسبب بـه لكونه داعيا وشافعا، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محبا له مطيعـا لأمـره مقتـديا بـه، وذلـك أهـل للمحبـة والطاعـة والاقتـداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسـيلة وشـفاعته، وإمـا بمحبـة السـائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثـاني هـو الـذي كرهـــــــــــــــوه ونهـــــــــــــــوا عنـــــــــــــــه].
هنا ذكـر ثلاث صـور من الصـور الكـبرى للتوسـل: الأولى: التوسـل بدعاء الوسيلة وشفاعته يوم القيامة، وهي شفاعة النبي صلى اللـه عليـــــه وســـــلم وشـــــفاعة الشـــــافعين الـــــذين يـــــؤذن لهم.
الصورة الثانية: التوسل إلى اللـه عـز وجـل بالعبـادات المشـروعة، وبـالأمور الإيمانيـة، سـواء كـانت اعتقـادا أم عملا، فهـذه وسـيلة مشـــروعة.
فهنـا وسـيلتان: وسـيلة لكـل إنسـان، وهي عبـادة اللـه عـز وجـل، ووسيلة وعد الله بها يـوم القيامـة، وهي شـفاعة النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، وهي نوعـان: شـفاعته العظمى وتسـمى الوسـيلة، وكذلك شفاعته لأهـل الكبـائر، وهـذا لا تطلب في الـدنيا، ولا سـبيل إلى معرفتهـا في الـدنيا، إنمـا تكـون يـوم القيامـة بشـروطها.
الصورة الثالثة: التوسل بمحبة السائل واتباعه، يعني: محبة السائل لنبيـه صـلى اللـه عليـه وسـلم وبإيمانـه بـه، كـأن يقـول: اللهم إني أتوسل إليك بحبي لرسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم، أو باتبـاعي

(1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 47/13

لـه، فهـذا توسـل مشـروع؛ لأنـه توسـل من الشـخص بعملـه.
وهناك صورة من هذا النـوع خفيـة لم يشـر إليهـا الشـارح، وهي أن بعض الناس قد يتوسل إلى الله عز وجل بتقديسـه من يقدسـه من المخلوقين، ويظن ذلك نوعا من المحبة، كالـذين يقدسـون الأوليـاء أو الـذين يقدسـون الأئمـة، أو الـذين يقدسـون الأشـجار والأحجـار، ويزعمـون أن ذلـك من أعظم الإيمـان، فيتوسـلون بـذلك إلى اللـه زاعمين أن ذلـك من الوسـيلة، وهـذا نـوع من الشـرك.
الصورة الرابعة: الإقسام بالمتوسل به، فهـو إقسـام بغـير اللـه عـز وجـل، وحلـف بغـير اللـه لا يجـوز.
أما التوسل بذاته فلا يجوز؛ لأن الـذات لا تنفـع، والإنسـان لا ينفعـك منه إلا دعاء الرجل الصالح؛ لأن الله عز وجـل وعـد بإجابـة الـدعوة حتى وإن كانت بـالغيب، لـذلك شـرع للمسـلم أن يـدعو لغـيره من المسـلمين الغـائبين والحاضـرين الأحيـاء والأمـوات.
فهذه من الوسائل المشروعة التي جعلهـا اللـه من المنـافع العامـة بين المسـلمين وبين المؤمـنين، فالمسـلم يـدعو لأخيـه في ظهـر الغيب، ويدعو لمن سلفه، فهذا أمـر من الوسـيلة المشـروعة، لكن تسميته وسيلة لم تكن معتـادة عنـد النـاس، فربمـا يتعلـق بـه وجـه ممنـوع، وهـو الاعتمـاد على دعـاء الغـير.
ونـرى هـذه السـمة موجـودة عنـد بعض النـاس أو بعض الفـرق والفئات، وهي أن كل من لقي منهم أحدا من المسـلمين قـال: ادع اللـه لي.
فهـذا قـد خـرج عن الحـد الشـرعي في طلب الـدعاء من الغـير بشـروط وضـوابط، حيث يـؤدي ذلـك إلى الاتكـال.
قوله: [والتوسل بذاته] أي: بذات الشخص، بذات النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أو غـيره.
وقوله: [هو الذي كرهـوه] يقصـد أبـا حنيفـة وصـاحبيه، وصـحيح أن السلف حرموه وجعلوه من البدع المغلظة، بل من الشـرك أحيانـا، فالتوسـل بالـذوات لا يجـوز؛ لأن الـذوات لا تنفـع.
قال رحمه الله تعالى: [وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به؛ لكونه سببا في حصول المطلـوب، وقـد يـراد بـه الإقسـام بـه].
السؤال بالشيء الذي هو العمل الصالح أو نحوه ليس على إطلاقه، فهناك من الأشياء ما لا يجوز السؤال بها، فـأمور الغيب هي أشـياء، لكن لا يجـوز أن تسـأل اللـه بهـا.

فقوله: [وكذلك السؤال بالشيء] أي: بالشيء الذي يعمله الناس، أو بالشيء الذي هو من عمل الإنسان نفسه.
قال رحمه الله تعالى: [ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: (فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون) فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله ويتوجه به إليه ويسأله به؛ لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله].." (1)

"سبب ضلال القدرية هو عدم التفريق بين المشيئة الكونية والمشيئة الشرعية
القصد من ذلك أن منشأ الضلال -بمعنى انقداح الشبهة في أذهان كثير من القدرية النفاة، والقدرية الجبرية- ناتج عن أنهم لم يوفقوا للتفريق بين المشيئة والإرادة العامة، وبين الرضا والمحبة، فظنوا أن المشيئة والإرادة تعني المحبة والرضا، وظنوا أن الله لا يشاء شيئا ولا يريده إلا وهو يحبه، فمن هنا اختلط عليهم الأمر، فلذلك يجب التفريق -وهذا أمر ضروري في التسليم للقدر- بين المشيئة والإرادة العامة، وبين المحبة والرضا التي هي الإرادة الخاصة والإرادة الشرعية.
فكل من الطائفتين نحت منحى في هذا الفهم الخاطئ، فمنهم من تصور المشيئة والإرادة تعني المحبة، فأعفى العباد من كل تكليف، وقال: إن الله قسرهم على ذلك، إذا: لا يعذبهم، فمن آمن بالله يكفيه ذلك، ولا داعي لأن نحاسبه على أعماله وعلى ما يرتكبه من آثام، لأن كل ذلك بمشيئة الله، بمعنى أن الله راض عنه، وهذا غلط، نعم ذلك بمشيئة الله، لكن لم يرضه تعالى، وفرق بين المشيئة العامة وبين الرضا والمحبة.
والفريق الآخر لما انخدع بمثل هذه الشبهة ما استوعبوا في أذهانهم أن الله عز وجل شاء الضلال ثم عذب عليه؛ وهم بعض الجهمية والمعتزلة وبعض الجبرية، والقدرية الأولى هم الذين أولوا الصفات وأنكروا الصفات الفعلية، بل أنكروا بعض الصفات الفعلية، فأنكروا المحبة، وأنكروا الرضا لله عز وجل، فلما أنكروا ذلك

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 48/15

زعموا أن الله لا يرضى بالمعنى الذي ورد في الشرع الذي آمن بـه السلف، ولا يحب بالمعنى الذي هو حقيقـة المحبـة، فمن هنـا ألغـوا من أذهانهم مفهوم المحبـة والرضـا، فلمـا نظـروا في واقـع البشـر وجدوا أن البشـر يعملـون شـرورا ويعملـون آثامـا، واللـه شـاء كـل شيء، فما استطاعوا أن يوفقوا بين المشيئة العامة وبين أن يشــاء الله الشر أو يقدره، فزعموا أنه لا يليق بالله أن يشاء ويقدر الشــر، ثم بعد ذلـك يحاسـب عليـه، ومـا تصـوروا المحبـة والرضـا والإرادة الشرعية، بل وقفوا عند المشيئة العامة والإرادة العامة، فلما وقفوا وأشكل عليهم زعموا أن المخرج من ذلك أن تنسب أفعال الشرور والمعاصي إلى العباد أنفسهم، وأن الله لم يقدرها أصلا، فلما فعلوا ذلك جعلوا خالقا مع الله، وطعنوا في علم اللـه عـز وجـل، وطعنـوا في مشيئة الله، وجعلوا لله ندا ومدبرا في الكون غير الله، فوقعـوا في شــــيء ممــــا فـــــروا منــــه كمـــــا ذكـــــر الشـــــارح. المهم أن منشأ الخطأ هو عدم التفريق بين الأمرين في القـدر: بين المشيئة والإرادة العامـة من ناحيـة، وبين الرضـا من ناحيـة أخـرى، فيجب أن يفهم المسلم أنه ليس كل ما يشاء الله ويقـدره يرضـاه، إنمـا قـد يكـون شـاءه وقـدره ابتلاء كمـا هـو معـروف في أسـاس التكليف للعباد.." (1)

"تكفـــــير أهــــل القبلــــة أمـــــر غـــــير متعبـــــد به القاعدة الثالثة: أننا لم نتعبـد بـالتكفير أصـلا، فبعض النـاس -خاصـة الجهلة وقليلي العلم- يظنون أنهم إذا ما كفروا من يظن أنهم كفار؛ فإنه لا تبرأ ذممهم، فلذلك تجد عنـد الواحـد منهم شـيئا من التـوتر، وتجده حريصا على نبش الأمور وبحثها: هـل يكفـر من فعـل كـذا أو من قـال كـذا أو لا يكفـر؟ وهـل الجماعـة الفلانيـة الـتي قـالت أو ابتدعت تكفر أو لا تكفـر؟ إلى آخـره، وينبش عن أقـوال الأشـخاص وأفعال الأشخاص والهيئات والمؤسسات والجماعات ظنـا منـه أنـه إذا لم يكفر فقد أثم، وهذا غلط، فالمسلم لم يتعبـد بـالتكفير أصـلا، وليس مسئولا عن نبش أحوال الناس والبحث عن أمور المســلمين حــتى أهــل البــدع منهم، فلا ينبغي أن تنصــرف الهمم إلى مسـألة الحكم بكفرهم أو عدمه ممن ليس من أهل الاجتهاد الراسخين في العلم.

وهــذه المســألة خفيت على كثــير من أبنائنــا من بعض المثقفين

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 51/10

وبعض قليلي العلم، يظنـــون أنهم يجب عليهم أن يكفـــروا، وأنهم تعبـدوا بـإعلان التكفـير، وأن من لم يكفـر منهم فقـد داهن، وأن مقتضـيات الـولاء والـبراء أن ينبش عن أحـوال النـاس ويحكم على الجماعات والأفـراد والهيئـات والمؤسسـات والـدول، وهـذا مـا هـو بصحيح، بل هذه فتنة، ومن تتبع هذه الأمور حري أن يقع في الفتنـة مـــا لم يتداركـــه اللـــه عـــز وجـــل فيـــترك هـــذه الأمـــور. فالمسلم عليـه أن يسـير كمـا أمـره اللـه عـز وجـل، فيطلب العلم الشرعي، ويؤهـل نفسـه إذا كـان عنـده اسـتعداد للتبحـر في العلم الشرعي، فإذا وصل إلى مستوى المجتهدين عمل بقواعد الاجتهـاد، وسـيجد بالضـرورة أنـه ليس من شـروط إسـلام المسـلم أو تـدين المتدين أو صلاح الصالح أن ينبش عن أحوال الناس.." (1)

"اسـتحلال المحـرم من حقـوق الآخـرين نتيجـة حتميـة للتكفـير ومن آثار التكفـير الاسـتحلال، كاسـتحلال الغيبـة أحيانـا، واسـتحلال القــدح في المخــالف وإن كــان من المســلمين إلى حــد التبــديع والتكفير والإخراج من الملة أو دون ذلك، واسـتحلال الوسـائل غـير المشروعة، واستعمال المكائد التي فيها غـدر وخيانـة، أو اسـتحلال الأساليب التي فيها سوء أدب، فقد تجد وإن كان -بحمـد اللـه- ليس كثيرا، وقد وجد في بعض البلاد، ومثاله: أن يأتي طالب علم له رأيه في قضية من القضايا فيصعد على المنبر أو في قاعة من القاعـات أو في مكان من الأمكنة ليقرر أمرا من أمور الدين، فتجـد أصـحاب هذا التوجه الذين عنـدهم شـدة يعملـون عملا ليس من الأدب تجـاه هــذا المخــالف، فإمــا أن يخرجــوا كلهم من المســجد، أو يغــيروا جلستهم بحيث يجعلون اتجاههم عكس اتجاهه فيعطونـه ظهـورهم، وهذا نوع من الاستفزاز والنكاية بهذا المخالف لأنه يخـالفهم، وهـذه العلامـــــــــــــــات من سمات الخـــــــــــــــوارج.

أقول: مثل هذه الأساليب لا يفعلها إلا أحد اثـنين: إمـا جاهـل، وهـذا يجب أن يعلم، وإما صاحب هوى، فـإذا لم يصـحح عملـه ولم يوجـد من طلاب العلم من يبين له أن **هذا غلط فستتجارى** به الأهـواء وربمــــــــــا يصــــــــــل إلى التكفــــــــــير، واللـــــــــــه أعلم.

وأعظم من ذلك استباحة الأعمال التي تعد من الفسـاد في الأرض، كاستباحة التفجـيرات، والإحـراق، والنسـف، والنكايـة بـالآخرين إلى حــد يتلــف النفــوس، أو إلى حــد يخــل بــالأمن، أو إلى حــد يوقــع

(1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 66/13

المؤمنين ويوقع أهل الخير في فرقة، أو إلى حد يستعدي الأشرار على الأخيار؛ لأن الأشرار لا يميزون، فمن كان متدينا وفعل شيئا حسب أن فعله من الدين.

إذا: ألا يجب الأخذ على يد السفيه ممن ينتسب للتدين؟! لا سيما أن مثل هذه الأفعال خطير على الدين وعلى المسلمين أعظم من خطر الكثير من أفعال الكفار أنفسهم، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر بقتل أحد من أهل الأهواء غير الخوارج؛ لأن عملهم يؤدي إلى الفساد في الأرض، ويؤدي إلى الإخلال بالأمن؛ ولأنهم يستحلون دماء المسلمين، ويستحلون النكاية بالمخالف بكل وسيلة، ونزعات التكفير تؤدي إلى هذا حتى لو لم تصل إلى التكفير، فبعض الناس يقول: هذه مجرد عواطف، أو مجرد وجهة نظر أو اجتهادات خاطئة أو جهل، ونقول: هذه مصيبة أن نترك هذه العواطف وهذا الجهل وهذه الاجتهادات الخاطئة ولا نعالجها بكل وسيلة، ولو بإعلان مثل هذه الأمور، إذا عسر العلاج بالستر بين المسلمين، فإذا عسر العلاج بالستر فلابد من إعلانها لا سيما أن الأمر قد وقع فيه الفأس على الرأس، فلا بد لطلاب العلم من أن يعالجوا مسألة نزعات التكفير، وسمات التكفير والظواهر والآراء والمواقف التي تؤدي إلى التكفير في النهاية، ومن ضمنها هذه الأساليب التي ذكرتها.

وقد يقول قائل: إن من علاج التكفير أو من تفادي وقوع التكفير إنكار المنكرات، وهذا حق يجب أن يقال؛ لأن من أسباب ظهور التكفير كثرة المنكرات، فنجد شبابا حدثاء الأسنان ما عندهم فقه، وما عندهم تجربة، وليس لهم صلة بالمشايخ الذين يرشدونهم يرون منكرات كثيرة في المجتمعات الإسلامية، ويرون الضيم على المسلمين في كل مكان، فلا يعرفون كيف يعالجون هذه الأمور على القواعد الشرعية، فيقعون في الأحكام الشديدة والتكفير، فيجب إنكار المنكرات، ويجب النصح للمسلمين، لكن لا يعني هذا عدم الأخذ بأسباب العلاج الأخرى من التحذير من التكفير، وتعليم الناس قواعد الشرع، وإرجاع الأمور إلى أصولها الشرعية، وكشف من يصر على التكفير إذا كان ممن يتصف بالخير، خاصة إذا صرح، فهذا كله من الأسباب.." (1)

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 66/19

"لازم القول بتكفير قائل البدعة

قال رحمه الله تعالى: [وهنا **يظهر غلط الطرفين**؛ فإنه من كفر كل من قال القول المبتدع في الباطن يلزمه أن يكفر أقواما ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله، ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في صحيح البخاري عن أسلم مولى عمر رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه: (أن رجلا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حمارا، وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشراب، فأتي به يوما فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله)].

هذا من النصوص التي لا يطيقها الخوارج وأمثالهم، ويضيقون بها ذرعا، فالرسول صلى الله عليه وسلم شهد لهذا الرجل مع أنه حد في كبيرة من الكبائر بأنه يحب الله ورسوله، فينبغي للمسلمين أن يقتدوا بمثل هذه النصوص الجامعة الحاكمة، فهذا من النصوص الحاكمة التي تعطي التوازن، ويجب أن يرجع إليها الناس في مسألة الوعد والوعيد، فإن هذا الرجل اجتمع فيه تحقيق الوعيد والوعد له من النبي صلى الله عليه وسلم، فنفذ في هذا الرجل الحد في الدنيا بأن جلد، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا بجلده، وفي نفس الوقت شهد له بالإيمان، إذا: مثل هذا النص يمثل القاعدة التي يجب أن يحتذيها المسلمون جميعا في الحكم على أهل القبلة، حتى في مسألة الولاء والبراء، فالقاعدة الشرعية أنك تحب المسلم بقدر ما فيه من الخير والفضيلة، وبقدر ما يظهر منه من الطاعات، وفي الوقت نفسه تكرهه بقدر ما يظهر منه من المعاصي، فإذا كان هناك من المسلمين من فيه معاص وفيه بعض مظاهر الخير تحبه بقدر ما فيه من الخيرات وتكرهه بقدر ما فيه من الشر، فيجتمع الحب والبغض والولاء والبراء في الشخص الواحد، وهذا أمر بدهي ضروري، فإذا أخذنا الأمور كلها بحزم فمن الذي نزكي؟! ولو أن طائفة زكت فلانا وأخرى لم تزكه فإن الفتنة تقع في الأرض.." (1)

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 67/8

"نظـرة في حكم الشـارح على الخلاف بين أبي حنيفـة وسـائر الأئمـــــــــــة بأنـــــــــــه خلاف صـــــــــــوري
قـال رحمـه اللـه تعـالى: [والاختلاف الـذي بين أبي حنيفـة والأئمـة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري، فـإن كـون أعمـال الجـوارح لازمـة لإيمـان القلب، أو جـزءا من الإيمـان، مـع الاتفـاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخـرج من الإيمـان، بـل هـو في مشـيئة اللـه، إن شاء عذبه، وإن شاء عفـا عنـه؛ نـزاع لفظي، لا يـترتب عليـه فسـاد اعتقـــاد].
وهذا الكلام أيضا مما تساهل فيه الشـارح وأراد أن يتوسـط حسـب رأيه ووجهة نظره بين الطحاوي والأحناف من جهة وبين أهل السنة من جهة أخرى، فتصـوير الخلاف بأنـه صـوري مطلقـا غـير صـحيح، وكذلك تصوير الخلاف بأنه لفظي مطلقا غـير صـحيح، فهـو صـوري ولفظي من جهة، لكنه اعتقادي وعلمي من جهـة أخـرى، أمـا كونـه صوريا ولفظيا فهـذا من جهـة الأعمـال وثمـرة الأعمـال، أي: جـزاء الأعمال، بمعنى أن أبا حنيفة وأتباعه -سواء الذين قالوا: إن الإيمـان هو التصديق، والذين قالوا: هو التصـديق والقـول- عنـدهم للأعمـال اعتبـار كبـير، فلا يتسـاهلون في الأعمـال، ويـرون أنهـا من لـوازم الإيمان، وأن الإخلال بالأعمال يترتب عليه الوعيـد، وأن الزيـادة في الأعمال عليها الثواب العظيم، فمن ناحية العمـل يكـون الغـالب أن النزاع لفظي، وهذا عند الكبار الأوائل منهم الذين في عصر السلف في القرن الأول والثاني تقريبا، أما المتأخرون منهم فصـار عنـدهم نوع تساهل في فروع هذه المسألة، وانعكس هذا المفهـوم عنـدهم في التسـاهل في الأحكـام والأسـماء والأعمـال وثمـرات الأعمـال انعكاسا مباشرا وغـير مباشـر، وأقصـد بـذلك أن متـأخري المرجئـة تساهلوا في مسألة لوازم الأعمال من الـولاء والـبراء، ومن تحقيـق الوعيد، ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك، بخلاف الأولين، فـ أبو حنيفة رحمه الله ومن كـان في زمنـه وقبلـه كـانوا لا يتسـاهلون في مسـألة الأعمـال، وعنـدهم من الـورع ومن التزام السنة ما يجعلهم لا يخلون بمنهج الولاء والبراء، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا بلوازم العمـل من حيث الوعيـد ونحـو ذلـك.
إذا: الخلاف عنـد الأوائـل في الجـانب العملي صـوري في نهايتـه وثمرته، لكن في الجانب الآخر -وهو الجانب الاعتقـادي- لا شـك أن هناك فرقـا كبـيرا، ولـذلك جعـل أهـل السـنة بإجمـاع المسـألة من

مسائل الاعتقاد، وهي قـولهم بـأن الإيمـان قـول وعمـل، وإدخـالهم الأعمال في مسمى الإيمان، وصار ذلك من أصول العقيدة يقررونه في كتبهم، ويدرسونه ويحشدون له الأدلة، وكتبوا في ذلك مجلدات تقريرا للحق، فالسلف لا يتكلمون بالفضول، وهم أكثر الناس تورعا عن الكلام والتأليف في فضول الأمـور، فقـد عنـوا بمسـألة الإيمـان عناية باهرة وكبيرة وعظيمة جدا، أي: إدخـال الأعمـال في مسـمى الإيمـــــــان، وأن الأعمـــــــال جـــــــزء من الإيمـــــــان. وترتب عليها من الجانب الاعتقادي القول بأن الإيمان يزيـد وينقص، ولذا فالمرجئـة يـرون أن الإيمـان لا يزيـد ولا ينقص، فصـارت هـذه المسألة من الناحية الاعتقادية والعلمية من أكبر المسائل عند أهـل السنة والجماعة، وربطوها بالتي قبلها، ثم جـاءت مسـألة الاسـتثناء في الإيمان، وصارت من أساسيات العقيـدة؛ لأنهـا فـرع عن القـول بأن الإيمان تصديق أو أنه تصديق وعمل، فالذين قـالوا: إن الإيمـان هو التصديق والقول؛ قالوا: لا يجوز الاسـتثناء في الإيمـان؛ لأنـك إذا صدقت لا تسـتثني، والسـلف حينمـا قـالوا بـأن الأعمـال تـدخل في مسـمى الإيمـان، وأن الإيمـان يزيـد وينقص، أجـازوا اسـتثناء في الإيمان؛ لأن العمل مرتبط بالعبد، فـإذا كـان موقنـا باللـه عـز وجـل عاملا بمقتضى الشرع؛ فليقل: أنـا مـؤمن إن شـاء اللـه؛ لأنـه ليس المقصـــــود مجـــــرد التصـــــديق اللغـــــوي، ومجـــــرد الإقـــــرار. فعلى هـذا فـالخلاف من الناحيـة العمليـة عنـد الأوائـل لفظي فعلا، لكنـه عنـد المتـأخرين من الناحيـة العمليـة لم يعـد لفظيـا، أمـا من الناحية الاعتقادية والناحيـة العلميـة فـإن الخلاف ليس بلفظي، بـل ترتب عليه أمور خالفت مقتضى النصـوص الصـريحة عنـد السـلف، والسلف حينما قرروا أن الإيمـان يزيـد وينقص وأن الأعمـال تـدخل في مسمى الإيمان، وأنه يجوز الاستثناء في الإيمـان، حينمـا قـرروا ذلك قرروه لأن النصوص وردت بذلك، فلا بـد من حمايـة النصـوص وقواعد الشرع وأصول الـدين من أن تنتهـك وتختـل مفاهيمهـا عنـد الناس لمجرد مجاراة **إمام غلط أو** زل.." (1)

"القول باللسان مثل ماذا؟ نقول القول باللسان منـه مـا زوالـه مزيل لوصف الإيمان كقول لا إله إلا الشهادتين وهـذا فيمـا إذا كـان كافر أصليا، ومنه فواته ما لا يزيل وصف الإيمـان كالتسـبيح والـذكر والقـراءة ونحوهـا بـل هي مكملـة للأصـل من حيث الكمـال يعـني:

1) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 70/9

مستحب، وعمل الجوارح والأركان كذلك يقال منه ما زواله يـؤدي إلى زوال الإيمان من أصله، ومنه ما لا يزول الإيمان بزواله كالسنن والرواتب والصيام والتطوع والصدقات ونحوها نقول: هذه فواتها لا يؤدي إلى فوات وصف الإيمان، والأعمال الجوارح التي يؤدي فواتها إلى فوات وصف الإيمان هو الذي يعبر عنه بعض أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأن المراد به جنس العمل، والمراد بجنس العمل أن يأتي ببعض الأعمال الظاهرة من أجل أن يصحح إيمانه، جنس العمل المراد به أن يأتي ببعض العمال الظاهرة من أجل أن يصحح إيمانه، فإن لم يأت بشيء ولم يأت إلا بالاعتقاد القول باللسان لا يقال بأنه مسلم، لأنه فوت جزءا فواته يدل على فوات أصل الإيمان، حينئذ يرد الاستفسار، ما المراد بالبعض الذي يعبر عنه بالجنس هل هو معين أم لا؟ ربطاها بعض المتأخرين بمسألة الخلاف في كفر تارك الصلاة، فمن قال: بأن تارك الصلاة يعتبر كافرا حينئذ عين هذا الجنس، قال: البعض الذي يدخل الشخص في مسمى الإيمان هو الصلاة فإن أتى بغير الصلاة ولم يأت بالصلاة فهو كافر مرتد عن الإسلام ولا يعتبر مسلما لفوات عمل الجوارح، ومن لم يكفر تارك الصلاة فحينئذ يختلفون في ما بينهم هل المراد به الصلاة؟ أو الأركان الخمس أو بعضها؟ هل إذا عمل شيئا غير الأركان الخمسة يكون آتيا بجنس العمل أو لا؟ نقول: الصحيح في هذه المسألة هو ما أجمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو أن تارك الصلاة يعتبر كافرا مرتدا عن الإسلام، وهذه المسألة قد وقع **فيها غلط وخلط** عند كثير من المتأخرين، وهو أن المسألة فيها إجماع، وإذا كانت المسألة فيها إجماع حينئذ لا ننظر للخلاف بالمتأخر إلى المتقدم، وإنما نعكس الطلاب الآن أو من ينظر في هذه المسألة ينظر من المتأخرين إلى عهد الصحابة فيقول: اختلف الأئمة الأربعة واختار شيخ الإسلام وذهب ابن القيم .. إلى آخره، نقول: هذا خطأ في تصور المسألة. تصور المسألة تنظر في نصوص الكتاب والسنة، ثم تنظر إلى أقوال الصحابة ثم إذا وقع خلاف تنظر في خلاف من بعدهم وإذا وقع إجماع لا تلتفت إلى خلاف من بعدهم فإذا نظرت في نصوص الكتاب والسنة ظاهر نصوص الكتاب والسنة لا يستطيع من له أدنى مساس بالعلم أن يقول بأنها لا تدل كفر تارك الصلاة، بل نصوص الوحيين كلها دالة على أن من ترك الصلاة فهو كافر

مرتد عن الإسلام، ثم ننظـر في أقـوال الصـحابة فلا نجـد إلا أقـوالا منقولة صحيحة بأسانيد ثابتة عن أكثر من سـتة عشـر صـحابيا بـأن من لم يصل فهـو كـافر، ولـذلك قال عمـر: لا حـظ في الإسـلام من ترك الصلاة. وقـال ابن مسـعود وعلي وقـال ابن عمـر كـذلك كلهم قالوا: من لم يصل فهو كافر.." [1]

"قال: إنه لا يقبل توبة مبتدع مطلقاً **فقد غلط غلطاً** منكراً))، (1)، فقد فسّر شيخ الإسلام حديث حجب التوبة عن صاحب البدعة بكلامه هذا تفسيراً واضحاً ولله الحمد، فعن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم -: ((إن اللـه حجب التوبة عن صاحب كل بدعة)) (2)، وقد وضح المعنى لهـذا الحـديث في كلام ابن تيميـة رحمـه اللـه آنفـاً، ولا شـك أن النصـوص يُفسّـر بعضها بعضاً، والله - عز وجل - بيّن لعباده أنه يقبل توبة التائبين إذا أقلعـوا عن جـرائمهم، ونـدموا وعزمـوا على أن لا يعـودوا، وردّوا الحقوق إلى أهلها إن وجدت، فقال سبحانه بعد أن ذكر المشركين، والقتلة، والزناة، وتوعّدهم بالإهانة: {إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِـلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ الله سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ الله غَفُـورًا رَّحِيمًـا} (3).

وقال - عز وجـل -: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تابَ وَآمَنَ وَعَمِـلَ صَـالِحًا ثُمَّ اهْتَـدَى} (4).

وقـال - سـبحانه وتعـالى -: {قُـلْ يَـا عِبَـادِيَ الَّذِينَ أَسْـرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ الله إِنَّ الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُـورُ الـرَّحِيمُ} (5).

وقال تعالى: {وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ الله يَجِدِ الله

---

(1) مجمـوع فتـاوى شـيخ الإسـلام ابن تيميـة، 11/ 685.
(2) أخرجـه الطـبراني في المعجم الأوسـط، 8/ 62، بـرقم 4713 [مجمـع البحـرين في زوائـد المعجمين. وقـال الهيثمي في مجمـع الزوائد: ((ورجاله رجال الصـحيح، غـير هـارون بن موسـى الفـروي وهو ثقة))، 10/ 189، وصحح إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصـحيحة، 4/ 154، بـرقم 1620، وذكـر طرقـه الأخـرى.
(3) سـورة الفرقـان، الآيـة: 70.

[1] شرح الأصول الثلاثة المختصر، أحمد بن عمر الحازمي 5/11

(4) سورة طه، الآية: 82.
(5) سورة الزمر، الآية: 53.." [1]
"زلة العالم
هذه الفقرة تتعلق بزلة العالم، فالخروج عن طريق الحق والسنة في الاستقراء لا يعدو أن يكون على أحد هذين الطريقين: إما أن يكون الخروج عن السنة والجماعة والوقوع في البدعة بسبب اجتهاد عالم زل أو طالب علم زل يظن أنه على حق، أراد الخير لكن لم يصبه، فهذا يعبر عنه بزلة العالم، فلا يتابع في زلته، وإن كانت قد لا تقدح في دينه وذمته، ولا تنقص من قدره وعلمه، وكم وقع كبار من الأئمة قديما وحديثا في زلات، لكن الله عز وجل قيض للحق من ينصره ويبينه وينفي عن الدين هذه الزلة، فيتضح أنها كبوة من عالم، وهذه الكبوة لا يتابع عليها، وهذا كثير سبق ضرب الأمثلة عليه، مثلما حدث من بعض الذين قالوا بالقدر، وبعض الذين قالوا بالإرجاء كـ أبي حنيفة وشيخه حماد وغيره، فهؤلاء أئمة كبار يعترف لهم بالفضل والسبق والدين والعلم، لكنهم في هذه المسألة زلوا عن طريق الحق فوقعوا في البدعة، فصاروا فتنة للآخرين، فما افتتنت المرجئة بالإرجاء إلا لأنه قال به أبو حنيفة وشيخه وبعض تلاميذه، ففتن عدد كبير من الفقهاء، بل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة التي تنسب إلى السنة، وقع سائر أهلها في الإرجاء؛ وهم الأحناف؛ لأنهم فتنوا بزلة العالم، وظنوا أنه لما كان إماما من أئمة السنة فإنه معصوم، وهذا غلط، والصواب أن يوزن كلامه بميزان الكتاب والسنة.." [2]
"مدارك العقول في صفات الله تعالى
في هذه الفقرة أشار الشيخ إلى شيء من قواعد إثبات الصفات لله عز وجل، وذكر أنموذجا من صفاته، وهو السمع والبصر والعلم واليدين، وهذه الصفات منها ما هو خبري ومنها ما هو معلوم بالعقل والخبر، فالعلم معلوم بالعقل بالضرورة لله عز وجل، وكذلك جاء به الخبر.
والسمع والبصر كذلك مما تقر به العقول، وقد جاء به السمع، وإن كان بعض أهل العلم يرى أن السمع والبصر موقوفان على الوحي لأنهما سمعيان فقط؛ لكن الصحيح أن العقول السليمة تقتضي

1) نور السنة وظلمات البدعة في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني ص/82
2) التعليق على شرح السنة للبربهاري - ناصر العقل، ناصر العقل 1/20

إثبـــات الســـمع والبصـــر للـــه عـــز وجـــل كإثبـــات العلم.
أما اليد واليدان فإنما تثبت بالخبر فقط فهي سمعية؛ لأنها لا تـدخل في مدارك العقل ولا يد للعقل في إثباتها قبـل أن تثبت في السـمع وترد في الخبر الصحيح، فلما وردت بالخبر الصحيح فلابد أن يقر بها العقل؛ لأن إدراك العقل على نوعين: النوع الأول: ما يدركـه العقـل ابتداء، وهذا يشـمل جميـع صـفات الكمـال للـه عـز وجـل على جهـة الإجمـــال، وكثـــير من صـــفات الكمـــال على جهـــة الإفـــراد.
النوع الثاني: ما لا يستطيع العقـل أن ينفيـه، وإذا ثبت فإنـه يؤيـده، وهي الصـفات الخبريـة مثـل الاسـتواء والـنزول والمجيء والرضـا والغضب واليد، فهذه الصفات خبريـة لا ينفيهـا العقـل، ولا يسـتطيع أن يثبتها استقلالا لو لم ترد بالكتاب والسنة؛ لأنها خبرية بحتة تتعلق بالأفعال التي لا يمكن استنباطها بالعقول ابتداء، أو تتعلق بالصـفات الذاتية التي لا يمكن اسـتنباطها بـالعقول ابتـداء، لكن إذا ثبتت فـإن العقـــــــــــل يؤيـــــــــــــــدها ولا ينفيهـــــــــــــا.
ولذلك لما لم يوفق أهـل الأهـواء من المعتزلـة والجهميـة ومتكلمـة الأشاعرة إلى هذا التصور وقعـوا في الخلـط، فـإنهم ظنـوا ألا يثبت لله عز وجل إلا مـا أثبتـه العقـل اسـتقلالا، وأن مـا لم يثبتـه العقـل اســـــتقلالا فإنــــــه لابـــــــد لـــــــه من تأويـــــــل.
وهذا غلط! فإننا نقول: مـا يـدخل في مـدارك العقـل على نـوعين: نوع يثبت ابتداء كالعلم والحكمة والإرادة لله عز وجل، ونوع لا يثبت ابتداء لكنه إذا ورد لا يملك العقل أن ينفيـه، أي أنـه ليس في إثباتـه ما يناقض العقل، وهذا كالصفات الخبرية.." (1)

"قيـاس ملاحـدة الصـوفية خـاتم الأوليـاء على خـاتم الأنبيـاء
يقول المؤلف رحمه الله تعالى: [ولا يكون من بعد الصحابة أفضـل من الصحابة، وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جـاء بـه الرسول صلى الله تعالى عليـه وآلـه وسـلم واتباعـا لـه، كالصـحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينـه واتباعـه، وأبـو بكـر الصـديق أكمل معرفة بما جاء به وعملا به، فهو أفضـل أوليـاء اللـه إذ كـانت أمة محمد صلى اللـه عليـه وسـلم أفضـل الأمم، وأفضـلها أصـحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وأفضلهم أبـو بكـر رضـي اللـه تعـالى عنـــه.
وقد ظنت طائفة غالطة أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء قياسـا على

1) التعليق على شرح السنة للبربهاري - ناصر العقل، ناصر العقل 10/3

خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي].
الحكيم الترمذي ليس هو صاحب السنن، وإنما هو صاحب كتاب اسمه: نوادر الأصول، وقد طعن العلماء في كثير من مؤلفاته.
يقول المؤلف رحمه الله تعالى: [إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي فإنه صنف **مصنفا غلط فيه** في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب: (الفتوحات المكية) وكتاب (الفصوص) -فصوص الحكم- فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه، كما يقال لمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم: لا عقل ولا قرآن].
السقف يكون فوق، فعندما يقول شخص: من تحتهم إذا: لا عقل ولا قرآن ولا شيء معه.." [1]
"ولقدْ شهِدَ الله سبحانه وتعالى - وشهادتهُ أَجَلُّ شهادةٍ وأعْظمُهَا وأعْدَلُهَا وأصْدَقُهَا - لنفسِه بأنَّهُ استوى على العرشِ، وبأنَّهُ القاهرُ فوقَ عبادهِ، وبأنَّ ملائكتَهُ يخافونهُ منْ فوقهم، وأنَّ الملائكةَ تَعْرُجُ إليه بالأمْرِ، وتَنْزِلُ مِنْ عندهِ، وأنَّ العملَ الصالحَ يصْعَدُ إليهِ. وشَهِدَتْ له الجَهْمِيَّةُ بضدِّ ذلكَ، وقالوا: إنَّ الله منزَّهٌ عن العلوِّ والفوقيَّةِ. يظنُّونَ أنَّ الحقَّ معهم؛ ولكنَّ الحقَّ وراءَهم. فسمُّوا علوَّ الله على خلقهِ، واستواءَهُ على عرشه: جهةً ومكانًا وقالوا: «منزهٌ عن الجهة والمكان» ومقصودهم بذلك: أنّهُ ليسَ فوق السموات ربٌّ؛ ولا على العرشِ إلهٌ يُصلّى له ويُسجَدُ، وأنَّ محمَّدًا صلى الله عليه وآله وسلم لم يُعرَج بهِ إليه. يفترون على الله الكذب: {إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون} [النحل: 116]. {وقد خاب من افترى} [طه: 61].
فشهادةُ الرَّبِّ تعالى (1): تكذِّبُ هؤلاءِ أشدَّ التَّكْذيبِ، وتتضمَّنُ أنَّ الذي شهِدَ بهِ قدْ بَيَّنهُ وأوْضحهُ وأظهرهُ، حتَّى جعلهُ في أعلى مراتبِ الظُّهورِ والبيانِ، وأنَّه لو كانَ الحقُّ فيما يقولهُ المعطِّلةُ والجهميَّةُ - الذينَ يقولونَ: ليسَ فوقَ السَّمواتِ رَبٌّ يُعبدُ، ولا على العرشِ إلهٌ يُصَلَّى له ويُسْجَدُ - لمْ يَكُنِ العبادُ قد انتفعوا بما شهدَ بهِ

1) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ياسر برهامي 5/6

سبحانه وتعالى؛ فإنَّ الحقَّ في نفسِ الأمْرِ - عنـدهم - لمْ يَشْـهَدْ بـهِ لنفسهِ، والذي شهدَ بهِ لنفسهِ، وأظْهـرهُ وأوضـحهُ: فليسَ بحـقٍّ، ولا يجـــــــوزُ أنْ يُسْـــــــتفادَ منـــــــهُ الحـــــــقُّ واليقينُ.

(1) اعلَمْ - بارك الله فيك - بأنَّ اللهَ سبحانه وتعـالى: أعظمُ شـيءٍ شهادةً، كما قال سبحانه وتعالى: {قل أي شـيء أكـبر شـهادة قـل الله} [الأنعام: 19]، فإن شهادتَه سبحانه وتعالى **لا غلطَ فيها** ولا ظلمَ، تعالى اللهُ عزَّ وجلَّ عن ذلك.." (1)

"قلنا لهُ: لأنَّ القرآنَ يعاضدُ بعضُهُ بعضًا، وقـدْ أخـبرَ اللـه تعـالى أنَّهُ على العرشِ استوى، وأخبرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم. فعلمنَا أنَّ هنـاك معنًى يختصُّ بـهِ العـرشُ دونـهُ، فقلنَـا هـو على العـرشِ استوى، ولا نكيِّفُ الاستواءَ؛ بلْ نصدِّقُ ونؤمنُ بـهِ إيمانًـا مجملًا، وأنَّهُ تعالى الله أنْ يكونَ في الحشوشِ والأمكنـةِ الدنيئـةِ فنزَّهنـاهُ عنهَـا، وحملنا هذهِ الآيةِ على الإحاطةِ والعلمِ لذكرهِ العلمَ في ابتـداءِ الآيـةِ وآخرهَـا، كمـا حملنـا قولـهُ تعـالى لموسـى وهـارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَـا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: 46] على النَّصـرِ والتأييـدِ وإنْ كـانَ يسـمعُ كلامَ فرعونَ ويراهُ كما يسمعُ كلامهمَا ويراهما، وليس كذلكَ هذهِ الآيــاتُ والأخبارُ التي وردتْ بصفاتِ الذَّاتِ فإنَّ العقـولَ تقصـرُ عنْ معرفـةِ المـرادِ بهـا فلزمنَـا بالضَّـرورةِ التَّصـديقُ بهـا والإمسـاكُ عنهـا (1).

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة رحمه الله: إنَّ الكتابَ والسنَّةَ يحصـلُ منهما كمالُ الهدى والنُّورِ لمنْ تـدبَّر كتـابَ اللـه وسـنَّةَ نبيِّهِ، وقصـدَ اتِّباعَ الحقِّ، وأعـرضَ عنْ تحريـفِ الكلمِ عنْ مواضـعهِ، والإلحـادِ في أســــــــــــماءِ اللـــــــــــــهِ وآياتـــــــــــــهِ.

ولا يحسبُ الحاسبُ أنَّ شيئًا منْ ذلكَ يناقضُ بعضهُ بعضًا البتّةَ، مثلَ أنْ يقولَ القائلُ: ما في الكتـابِ والسـنَّةِ منْ أنَّ اللـه فـوقَ العـرشِ يخالفُ الظـاهرَ منْ قولـه: {وَهُـوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَـا كُنْتُمْ} [الحديـد: 4] ونحـــــــــو ذلـــــــــكَ، فـــــــــإنَّ هـــــــــذا غلـــــــــطٌ.

(1) الانتصار في الرد على المعتزلـة القدريـة الأشـرار (2/ 634 - 635).." (2)

---
1) الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/2

2) الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/220

"وإذا كـانتِ الـروحُ تعـرجُ مِنَ النَّائمِ إلى السَّـمَاءِ مَـعَ أنَّهَـا فِي البدَنِ كَمَـا قَـالَ تعـالى: {اللَّهُ يَتَـوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَـا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَـوْتَ وَيُرْسِـلُ الْأُخْـرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَـمّىً} [الزمـر: 42]، عُلِمَ أنَّهُ ليس عروجُهَـا منْ جنسِ عـــــروجِ البـــــدنِ الـــــذي يمتنـــــعُ هـــــذا فيـــــهِ.
وعـروجُ الملائكـةِ ونزولُهَـا منْ جنسِ عـروجِ الـرُّوحِ ونزولها، لا منْ جنسِ عــــــــروجِ البــــــــدنِ ونزولــــــــهِ.
و «نزولُ» الرَّبِّ عزَّ وجـلَّ فـوقَ هـذَا كلِّهُ وأجـلُّ من هـذا كلِّهِ؛ فإنَّهُ تَعَالَى أبعـدُ عنْ مماثلـةِ كـلِّ مخلـوقٍ مِنْ مماثلـةِ مخلـوقٍ بمخلـوقٍ.
وإذا عرفَ هَذَا: فإنَّ للملائكةِ منْ ذلكَ ما يليقُ بهم، وأنَّ مـا يوصـفُ بـهِ الـرَّبُّ تبـارك وتعـالى: هـو أكمـلُ وأعلى وأتمُّ منْ هـذا كلِّهِ (1)، وأولى بالإمكـانِ، وأبعـدُ عنْ مماثلـةِ نـزولِ الأجسـامِ، بـلْ نزولـهُ لا يماثـــلُ نـــزولَ الملائكـــةِ وأرواحِ بـــني آدمَ (2).
ومنْ ظنَّ أنَّ مـا يوصـفُ بـهِ الـرَّبُّ عـزَّ وجـلَّ لا يكـون إلَّا مثـلَ مـا توصفُ بهِ أبدانُ بني آدم؛ فغلطهُ أعظمُ **منْ غلطِ منْ** ظنَّ أنَّ مــا توصـــفُ بـــهِ الـــرُّوحُ مثـــل مـــا توصـــفُ بـــهِ الأبـــدانُ (3).

---

(1) مجمـــــــوع الفتـــــــاوى (5/ 527).
(2) مجمـــــــوع الفتـــــــاوى (5/ 527).
(3) مجموع الفتاوى (5/ 458 - 459).." (1)

"بيـان خطـأ من فـرق بين الطائفـة المنصـورة والفرقـة الناجية
Q ما رأي فضيلتكم فيمن يفـرق بين الطائفـة المنصـورة والفرقـة الناجيــة؟
A **هذا غلط كما** سبق، فالطائفة المنصورة هم أهـل الحـق وهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم، كما بين ذلك الإمـام شـيخ الإسـلام رحمه الله في رسالته (العقيدة الواسطية) الرسـالة عظيمـة الـتي تكتب بمـاء الـذهب، فقـال: إن أهـل السـنة والجماعـة هم الطائفـة المنصورة وهم أهل الحق وهم الصحابة والتابعون، فهذا التفريــق لا وجه له.." (2)

"وصـــية المؤلـــف بالأخـــذ بمـــا في هـــذا الكتـــاب وتبليغه
قـال المؤلـف رحمـه اللـه تعـالى: [فـاتق اللـه رحمـك اللـه وانظـر

---

(1) الكلمات الحسان في بيان علو الرحمن، عبد الهادي بن حسن وهبي ص/303
(2) شرح كتاب السنة للبربهاري - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 2/9

لنفسك، وإياك والغلو في الدين، فإنه ليس من طريق الحق في شيء.
وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب فهو عن الله تعالى، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن أصحابه، وعن التابعين، وعن القرن الثالث إلى القرن الرابع.
فاتق الله يا عبد الله! وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضا بما في هذا الكتاب، ولا تكتم هذا الكتاب أحدا من أهل القبلة، فعسى الله أن يرد به حيرانا عن حيرته، أو صاحب بدعة عن بدعته، أو ضالا عن ضلالته؛ فينجو به.
فاتق الله، وعليك بالأمر الأول العتيق، وهو ما وصفت لك في هذا الكتاب، فرحم الله عبدا ورحم والديه قرأ هذا الكتاب وبثه وعمل به ودعا إليه واحتج به، فإنه دين الله ودين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه من استحل شيئا خلاف ما في هذا الكتاب؛ فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله، كما لو أن عبدا آمن بجميع ما قال الله تبارك وتعالى إلا أنه شك في حرف فقد رد جميع ما قال الله تعالى وهو كافر، كما أن شهادة أن لا إله إلا الله لا تقبل من صاحبها، إلا بصدق النية وإخلاص اليقين، كذلك لا يقبل الله شيئا من السنة في ترك بعض، ومن ترك من السنة شيئا فقد ترك السنة كلها، فعليك بالقبول، ودع عنك المحك واللجاجة؛ فإنه ليس من دين الله في شيء، وزمانك خاصة زمان سوء فاتق الله].
هذه نصيحة من المؤلف، يقول: (اتق الله رحمك الله)، أي: اجعل بينك وبين غضب الله وسخطه وناره وقاية تقيك، وهذا لا يكون إلا بتوحيد الله وإخلاص العبادة له والعمل بالسنة وترك البدعة، وطريق التقوى أن تعبد الله مخلصا له الدين، وأن تعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وحينئذ تكون قد اتقيت الله.
(وانظر لنفسك) أي: انظر لنفسك الشيء الذي يخلصك من عذاب الله وسخطه، وهو لزوم الكتاب والسنة، والبعد عن البدع.
(وإياك والغلو في الدين)، لا تغل بأن تتجاوز الحد في الأقوال والأفعال، قال الله: {يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق} [النساء:171].
(فإنه ليس من طريق الحق في شيء)، أي: أن الغلو ليس من طريق الحق.
(وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب فهو عن الله، وعن رسول

الله، وعن أصحابه، وعن التابعين، وعن القرن الثـالث، وعن القـرن الرابع)، وهذا الكلام فيه مبالغة من المؤلـف رحمـه اللـه؛ لأن هنـاك بعض المسائل ضعيفة كما مر معنا، وليس لها دليل في الكتـاب، أو ليس لها دليل في السنة، فالمراد أغلب ما وصفت لـك، فـأغلب مـا في هذا الكتاب له دليل من الكتاب، أو من السنة، أو من الصـحابة، أو من التـــــــــابعين.

(فاتق الله يا عبد الله!) فكرر الأمر بالتقوى لأهميتهـا، والتقـوى هي وصية الله للأولين والآخرين، قال الله تعـالى: {ولقـد وصـينا الـذين أوتـوا الكتـاب من قبلكم وإيـاكم أن اتقـوا اللـه} [النسـاء:131]، وكلامـــــه عـــــام، فكـــــل مـــــؤمن هـــــو عبـــــد اللـــــه.

(وعليك بالتصديق والتسليم وعـدم الاعـتراض) أي: التصـديق لكلام اللـــه وكلام رســـوله، والتســـليم لأمـــر اللـــه وأمـــر رســـوله.

(والتفويض)، أن يفوض الإنسان علم ما لا يعلم إلى اللـه، كتفـويض كيفيـــــة الصـــــفات وكيفيـــــة أمـــــور الآخـــــرة إلى اللـــــه.

(والرضا بما في هـذا الكتـاب، ولا تكتم هـذا الكتـاب أحـدا من أهـل القبلة فعسى يرد الله بـه حيرانـا عن حيرتـه، أو صـاحب بدعـة عن بدعته، أو ضالا عن ضلالته فينجو)، المؤلف يـأمر ببث هـذا الكتـاب.

(فاتق الله وعليك بالأمر الأول العتيق، وهو مـا كـان عليـه الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم وأصـحابه، وهـو مـا وصـفت لـك في هـذا الكتاب)، وهذا أيضا مبالغة من المؤلف؛ لأن هـذا الكتـاب فيـه بعض الأمـور الـتي ليس لهـا دليـل، والمـراد أغلب مـا في هـذا الكتـاب.

ثم قال: (فرحم الله عبدا ورحم والديه قرأ هـذا الكتـاب، وبثـه) أي: نشـــــــــــــــره.

(وعمل به ودعا إليه واحتج بـه فإنـه دين اللـه ودين رسـوله)، **وهذا غلط من** المؤلف، فهذا الكتاب ليس دين الله ودين رسوله، فـدين الله ورسوله مـا جـاء في القـرآن العزيـز، وسـنة رسـوله، أمـا هـذا فكلام المؤلف رحمه الله، وفهمه من نصوص الكتاب والسـنة، وهـو من وضـــــع البشـــــر، والبشـــــر يخطئـــــون ويصـــــيبون.

ثم قال المؤلف: (فإنه من استحل شـيئا خلاف مـا في هـذا الكتـاب فإنه ليس يدين لله بدين)، وهذا فيه مبالغة من المؤلف، فقد مـرت معنا أشياء ضعيفة تخالف الصواب، وليس معنى ذلك أن الإنسان لو خـالف في مسـألة أو مسـألتين أو بعض المسـائل أنـه يخـرج من الدين، ولا يدين لله بدين، فلا يكون ذلك إلا إذا أشرك وفعـل ناقضـا

من نـــــــــــــواقض الإســــــــــــــــــلام.
ومن الخطأ أن يجزم المؤلف فيقول: (من اسـتحل شـيئا خلاف مـا في هذا الكتاب فإنه ليس يدين لله بدين)، فقد ذكر في الكتاب مثلا مسألة تحريم زواج امرأة بغير ولي، والحنفية يرون جـواز ذلـك، فلا يعــــــــــني هـــــــــــذا كفـــــــــرهم.
(وقد رده كله) فمن اسـتحل شـيئا خلاف مـا في هـذا الكتـاب ألزمـه المؤلف بأنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله، وهذا ليس بصـحيح، بل قد يخالف الإنسان شيئا من هذا الكتاب مما ليس عليه دليـل، أو مستندا إلى حديث ضعيف، فيخالفه، ولا يلزمه أنه رده كله، فـإذا رد الأشــــياء الضـــــعيفة لا يلــــزم من هـــــذا أنـــــه رده كلـــــه.
ثم شبه ذلك فقال: (كما لو أن عبدا آمن بجميع ما قـال اللـه تبـارك وتعالى، إلا أنه شك في حرف فقد رد جميع ما قال الله تعالى وهـو كافر) وهذا صحيح، فمن آمن بجميع ما قال الله ثم شك في حـرف متعمدا وليس لـه شـبهة، أو شـك في حـرف من كلام اللـه فقـد رد القـــــــــــــــــرآن كـــــــــــــــــــاملا.
قال (كما أن شهادة أن لا إله إلا الله لا تقبل من صـاحبها إلا بالنيـة، وإخلاص اليقين)، لا بد أن يقولها الإنسـان عن صـدق وإخلاص، كمـا جاء في الحـديث: (من قـال لا إلـه إلا اللـه خالصـا من قلبـه)، وفي لفـــظ: (مخلصـــا)، وفي لفـــظ: (غـــير شـــاك، دخـــل الجنـــة).
(كذلك لا يقبل الله شيئا في ترك بعض)، وهذا ليس بصحيح، بـل إذا ترك بعض المسـائل الفرعيـة لا يلـزم من ذلـك أن يكـون قـد تـرك الـــدين.
(ومن ترك شيئا من السنة فقد ترك السـنة كلهـا)، هـذا أيضـا ليس بصحيح، بل قد يترك الإنسـان بعض السـنة، فيـترك من السـنة مثلا إعفاء اللحية، فلا يلزم أنه إذا حلق اللحية قد ترك الدين كله، وتـرك الســــــنة كلهــــــا، بــــــل إنــــــه عــــــاص.
(فعليك بالقبول، ودع عنـك المحـك واللجاجـة)، أي: اتـرك اللجاجـة والخصومة والجـدال، (فإنـه ليس من دين اللـه في شـيء)، يعـني: الجدال والخصومة، (وزمانك خاصـة زمـان سـوء)، وهـذا في زمـان المؤلف، في القرن الرابع الهجري، فكيف لـو رأى القـرن الخـامس عشر؟! (فاتق الله)، أي: بالاستقامة على دين الله، وإخلاص العبادة لله، وحتى تسلم من غضب الله.." (1)

---
1) شرح كتاب السنة للبربهاري - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 12/6

"بيـــــان أن الخـــــوف أفضـــــل طريقـــــة لعبـــــادة الله
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واعلم أنه ما عبد الله بمثل الخـوف من الله، وطريق الخوف والحزن والشفقة والحياء من اللـه تبـارك وتعـــالى].
فالإنسان يعبد اللـه بـالخوف، ويعبـده أيضـا بالرجـاء والحب، وهـذه أركـان العبـادة، فالإنسـان يخـاف من ذنوبـه ومعاصـيه، إلا أن هـذا الخوف يرافقه الرجاء؛ حتى لا يكون سوء ظن بالله؛ لأنه لو لم يكن معـه رجـاء لصـار الخـوف يـؤدي بـه إلى القنـوط من رحمـة اللـه، واليـأس من روح اللـه، وسـوء الظن باللـه، لكن الرجـاء يمنعـه. وكذلك على الإنسان أن يرجو الله، إلا أن هذا الرجاء يرافقه خوف؛ ولـــو لم يكن كـــذلك لاســـتخف الإنســـان إتيـــان المعاصـــي. ولهذا يقول العلماء: إنه لا بد من هذه الأركان الثلاثة: حب، وخـوف، ورجاء، ومن عبد الله بواحد منها فإنه لم يعبـد اللـه، فمن عبـد اللـه بالحب وحده كان زنديقا، فهذه طريقة الزنادقة الصوفية، كما يـذكر في كتب الوعظ عن رابعة العدوية أنها قالت: ما عبـدت اللـه خوفـا من ناره، ولا طمعا في جنته، فأكون كأسير السوء، ولكن عبدته حبا لذاتـــــــــــــــه وشـــــــــــــــوقا إليـــــــــــــــه.
وهذا غلط، فالله تعالى قـال: {إنهم كـانوا يسـارعون في الخـيرات ويدعوننا رغبـا ورهبـا} [الأنبيـاء:90]، وقـال عن المتقين: {يـدعون ربهم خوفا وطمعا} [السـجدة:16]، وقـال: {أولئـك الـذين يـدعون يبتغـون إلى ربهم الوسـيلة أيهم أقـرب ويرجـون رحمتـه ويخـافون عذابـــه} [الإســـراء:57] فلا بـــد من الرجـــاء والخـــوف. وطريق الخوف والحزن والشفقة والحياء من اللـه تبـارك وتعـالى)، كما سبق أنه لا بـد أن يكـون مـع الخـوف رجـاء وحب؛ لأن الخـوف وحده يوصل إلى التشاؤم، وسـوء الظن باللـه والقنـوط، ولا بـد أن يكون مع الرجاء خوف حتى لا يسترسـل الإنسـان في المعاصـي.." (1)

"حكم من يـــــــــــــدعي تكليم أرواح المـــــــــــــوتى
Q هل ترسل الأرواح الميتة من قبـل الملائكـة إلى مـريض بالصـرع الروحي الخبيث وتتحدث هـذه الأرواح الميتـة مـع القـارئ، وتوصـيه بأن يستمر في القراءة، وأن يصـبر ويتوكـل على اللـه، ويـدعي أنـه ميت من عهد الصحابة، وأنه مرسل من الملائكة، ويقـول المـريض:

1) شرح كتاب السنة للبربهاري - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 12/9

إنه إذا جاءه هذا الميت يأتي على شكل رجل ملتزم ثوبه قصير وله لحية، ويأتي معه نور عظيم، وإنني أرتاح إذا أتاني؛ فإنه يوصيني بتقوى الله عز وجل، والصبر والدعاء، فما رأي فضيلتكم في هذا، فأنا محتاج لجواب شاف؟

A هذا من الجن، فالأرواح أولا لا تموت، وإذا مات المؤمن نقلت روحه إلى الجنة، والكافر تنقل روحه إلى النار، وإنما تموت الأجساد، ثم بعد ذلك إذا بعث الله الأجساد عادت الأرواح إليها. وأما هذا الشخص فإنه يأتيه أفراد من الجن ومن الشياطين تتشكل في صورة إنسان قصير الثوب ويشجعه، وبعضهم يأمر بالشرك، ويأمر الزنا، وبعض الذين يقرءون على المريض يتحدث مع الجن ساعة وساعتين، ويخبره بمكان السحر وغيره، وكل هذا غلط؛ لأن الجن لا ندري ما أحوالهم، والجن أضعف عقولا من الإنس، وقد يكونون منافقين، وقد يقول إنه مستقيم وهو منافق زنديق. فنصيحتي لهذا الشخص أن يتوب إلى الله، ولا يتعلق بهذا الكلام، ويترك هذا العمل.." (1)

"الشهادة بالجنة لمن شهد له الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [والسنة أن تشهد أن العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة أنهم في الجنة لا شك فيه، ولا تفرد بالصلاة على أحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله فقط، وتعلم أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قتل مظلوما، ومن قتله كان ظالما].

أي: أن على المؤمن أن يشهد بالجنة لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، ومنهم العشرة المبشرون بالجنة وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح.

وكذلك غيرهم ممن شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم مثل الحسن والحسين فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة).

وممن شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ثابت بن قيس بن شماس وعكاشة بن محصن وابن عمر وعبد الله بن سلام

(1) شرح كتاب السنة للبربهاري - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 13/13

وجماعة.
وقول المؤلف: (ولا تفرد بالصلاة على أحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله فقط) أي: لا تخص بالصلاة إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وآله فقط، وآل النبي صلى الله عليه وسلم هم أقاربه من أهل بيته وزوجاته مثل علي وفاطمة والحسن والحسين، وقيل: كل من تبع دينه، تقول: اللهم صل على محمد.
اللهم صل على علي.
اللهم صل على الحسن.
اللهم صل على الحسين.
وهذا ليس بصواب، والسنة أن يفرد النبي صلى الله عليه وسلم وحده بالصلاة، ولا يفرد آله.
والشيعة هم الذين إذا مر ذكر علي يقولون: عليه السلام، وفاطمة عليها السلام، الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام، والذي عليه علماء السنة: أن الأنبياء يصلى عليهم، والصحابة يترضى عنهم، ومن بعدهم يترحم عليهم.
فإذا مر ذكر نبي من الأنبياء تقول: صلى الله عليه وسلم، وإذا مر ذكر الصحابي تقول: رضي الله عنه، وإذا مر ذكر من بعده تقول: رحمه الله.
لكن لو صليت على غير الأنبياء في بعض الأحيان ولم يكن هذا باستمرار فلا بأس لما جاء أن عبد الله بن أبي أوفى لما جاء بصدقة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اللهم صل على آل أبي أوفى)، فإذا صليت على أبي أوفى في بعض الأحيان فلا بأس، لكن كونك تجعله ديدنك وشعارك كلما جاء ذكر الصحابي تصلي عليه فهذه طريقة الروافض، والمؤلف يقول: (لا تفرد بالصلاة على أحد إلا إذا لم يكن نبي).
ونحن نقول الآن: لا يفرد بالصلاة إلا على النبي صلى الله عليه وسلم، أما آل النبي صلى الله عليه وسلم فكغيره، وآله يشمل المستقيمين على دينه، وأهل بيته وزوجاته.
قوله: (وتعلم أن عثمان بن عفان قتل مظلوما، ومن قتله كان ظالما) هذا حق، وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة، أن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوما ومن قتله كان ظالما.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فمن أقر بما في هذا الكتاب، وآمن به، واتخذه إماما، ولم يشك في حرف منه، ولم يجحد حرفا واحدا،

فهو صاحب سنة وجماعة كامل قد اكتملت فيه السنة، ومن جحد حرفا مما في هذا الكتاب، أو شك ووقف فهو صاحب هوى].
لكن في نسخة ثانية: [أو شك في حرف منه أو شك أو وقف].
يقصد المؤلف بهذا كتابه هذا الذي نشرحه، يقول المؤلف رحمه الله: فمن أقر بما في هذا الكتاب؛ لأن هذا الكتاب شرح السنة، فمن أقر بما فيه وآمن به، واتخذه إماما، ولم يشك في حرف منه، ولم يجحد حرفا واحدا منه؛ فهو صاحب سنة وجماعة كامل، يعني: اكتملت فيه السنة.
ومن جحد حرفا مما في هذا الكتاب، أو شك في حرف منه أو وقف؛ فهو صاحب هوى وبدعة.
وهذا ليس بصحيح، فإن هذه الأوصاف التي ذكرها عن كتابه لا تكون إلا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.
ومن جحد حرفا من القرآن أو شك فيه فهذا كافر، أما ما كتبه البشر فهم يخطئون فيه ويصيبون، والبربهاري رحمه الله مر على **أشياء غلط فيها** وأخطأ، وأتى بأحاديث ضعيفة، فنحن الآن نشك في الأحاديث الضعيفة التي ذكرها، والأشياء التي وهمها، ومررنا بأشياء بينا أن الصواب فيها خلاف ما أقره رحمه الله.
ولا ينبغي للمصنف أن يقول هذا، ولا أن يلزم الناس بكتابه فإنه لا يلزم إلا بالكتاب والسنة، وفي كتاب المصنف بعض الحروف والجمل والكلمات التي ذكرها خلاف الصواب رحمه الله، لكن الكتاب في الجملة يتماشى مع مذهب أهل السنة والجماعة، فلا ينبغي للمؤلف أن يقول مثل هذا، ويجب على المسلم أن يستدل بكتاب الله وسنة رسوله، أما أن يلزم الناس بغيرهما فهذا ليس بسديد.." (1)

"الاقتصار على جانب واحد مما ينفع الإسلام
Q ما رأيك فيمن يقول: إن القيام بجانب واحد من أمور نفع الإسلام أجدى وأنفع من الجوانب المتنوعة؛ لأن في ذلك تركيزا للجهود؟
A هذا صحيح لبعض الناس ومن بعض الوجوه، وهناك فرق بين المنهج وبين التطبيق، فحينما نتحدث عن المنهج الأمثل في الإسلام لا بد أن نعترف ونقر بأن المنهج الأمثل في الإسلام لمن يستطيعه هو الشمولية والعمومية، لكن عند التطبيق نجد أن بعض الناس لا

(1) شرح كتاب السنة للبربهاري - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 16/7

يستطيع أن ينفع بأكثر من نفع واحد، فقد تعطيه مهمة واحدة يشغلها، وإذا أعطي أكثر من مهمة يرتبك، فهذه قدرات ولكن ليس له دخل في المنهج، ولذلك حتى الصحابة رضي الله عنهم وهم الجيل الأول والكمل قد لا يستطيع الفرد الواحد أن يعمل إلا عملا واحدا، ومنهم من برز في شيء ولم يبرز في أشياء، وليس معناه أنه مقصر، بل هذه استطاعته، كذلك بالنسبة للتطبيق وبالنسبة للعمل في الدين والإسلام سواء العمل الواجب على كل فرد أو الأعمال التطوعية، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وينبغي أن نحمد هذا ونحمد هذا، والإنسان الذي يعمل بعمل واحد ويتمه ولا يستطيع أن يعمل أكثر منه، يحمد على ذلك وربما لا يقل أجره عن أجر ذاك الذي يعمل أصنافا من الأنشطة أو غيرها، فربما كان أجر هذا أكثر من أجر ذاك.

إذا: يجب أن نفرق بين أمرين: بين مسألة المنهج عندما نرسم القدوة لأجيال المسلمين، نبين لهم أن القدوة كذا وكذا، ولا نجعل القدوة في أمر جزئي يصرف الناس عن الواجبات الأخرى، والذي جعل بعض الجماعات الإسلامية وبعض المراكز وبعض الهيئات وبعض الاتجاهات يعمل بعمل واحد ويخطئ الآخرين، مثل بعض الشباب الذين يدعون السلفية لا يهمهم فقط إلا قراءة علم الحديث، وإذا قرأت في الفقه فأنت قد خرجت عن منهجهم، وإذا اعتنيت بالعقيدة فأنت قد خرجت عن منهجهم، وإذا عملت بنشاط عملي للناس في أنشطة مدرسية أو مؤسسية أو مراكز صيفية، فتكون عندهم قد خرجت عن المنهج، **وهذا غلط بل** المفروض أن يحمدوا لهذا عمله ويشجعونه، وقد يكون الواحد ليس عنده استيعاب للعلم الشرعي ولا يستطيع ذلك وحتى يقرأ الحديث قراءة متخصصة، لكنه يعمل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا نقل: إنه مقصر! لا، نقول: جزاك الله خيرا، وهذا عملك، إذا: يجب أن نعرف أن الناس تختلف قدراتهم كأفراد، فالذي يقدر على الكمال ولا يسعى إليه مقصر، والذي يسعى إلى الكمال ولا يستطيعه هذا مفرط، فينبغي أن نبين له أنه كما قال الخليل بن أحمد للأصمعي حينما أراد أن يتعلم العروض، وهو إمام ترجع الأمة إليه إلى الآن قال له بيتا: إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع فعرف وأدرك أنه يريده، فخرج، فهذا عالم ولا يضره هذا، ولا يضر ذلك في قدره ولا في أجره عند الله عز وجل، فالأجور عند

الله لا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالى.
ويبدو لي من خلال السؤال أن هناك فرقا بين أن نرسم المنهج الأمثل وبين واقع الناس، لأن الناس حسب مقدراتهم، وكل من عمل خيرا وهذا ما يستطيعه نقول: جزاك الله خيرا، ونشجعه ونؤيده، حتى لو ما عمل إلا أدنى المعروف الذي أوصى به من وصايا، فينبغي أن نفهم هذا وذاك لئلا نخلط.
فمن الخطأ الفادح والخلل الذي أوقع شبابنا في ربكة وجعل كثيرا منهم لهم جهود في الخير ولكن يكون عندهم نوع من الاضطراب الآن هو خطأ كثير ممن ينتسبون إلى الدعوة والعلم في تبصير الناس وقصرهم الخير على باب واحد، ويخطئون من يعمل بغير هذا الباب، ويجعلون ما يجيدونه هم هو الأنموذج بأمر قد لا يريده بعض الناس الآخرين، والناس يتفاوتون، فمنهم من لا يفهم إلا فهما بسيطا، ومنهم من لا يعمل إلا عملا بسيطا، ومنهم من يستطيع أن يصدر عن عمله ويشغل الأمة، وفرق بين هذا وذاك، وبعض الناس ينفع نفسه ويكف شره عن الناس، فهذا على خير عظيم، وبعض الناس خير كله، تجده معطاء، فلا نجعل الناس كلهم على درجة واحدة، إنما المنهج ينبغي أن يكون هو المنهج الشامل وهو منهج السنة.." (1)
"التعلق بالله وحده وعدم التطلع إلى سؤال غيره من أسباب دخول الجنة بغير حساب
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقوله: (إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله)، هو من أصح ما روي عنه، وفي المسند لـ أحمد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد: ناولني إياه، ويقول: إن خليلي أمرني ألا أسأل الناس شيئا.
وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك (أن النبي صلى الله عليه وسلم بايع طائفة من أصحابه وأسر إليهم كلمة خفية: ألا تسألوا الناس شيئا، قال عوف: فقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد: ناولني إياه).
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفا بغير حساب)، وقال: (هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون)، فمدح

1) شرح كتاب فضل الإسلام لمحمد بن عبد الوهاب - ناصر العقل، ناصر العقل 7/6

هــؤلاء بــأنهم لا يســترقون، أي: لا يطلبــون من أحــد أن يــرقيهم، والرقيـــة من جنس الـــدعاء فلا يطلبـــون من أحـــد ذلـــك].
على أي حال هذا الحديث كثيرا ما يتكلم عنه النـاس قـديما وحـديثا ويخوضون في معنى: (لا يسترقون)، وهـل من طلب الرقيـة يخـرج من هذه الأوصاف، وكيـف يكـون عـدم طلب الرقيـة؟ ولأهـل العلم كلام غالبه وجيه؛ لكن من أوجه ما قـرأت أن هـذا الصـنف من قـوة توكلهم على الله عز وجـل لا تتطلـع نفوسـهم إلى طلب الرقيـة، لا أنهم يتصـبرون عن طلب الرقيـة، بـل قـوة تعلقهم باللـه عـز وجـل وصلتهم به تجعلهم لا يتطلعون إلى طلب الرقية، فهم كلمـا أحسـوا بالألم تعلقت قلـوبهم باللـه ورجـوا من اللـه عـز وجـل أن يشـفيهم ورقوا أنفسهم، ثم إنهم يعلمون أن الرقية حق وشفاء، فلا يحتاجون إلى أن يــرقيهم غــيرهم وهم يملكــون أن يرقــوا أنفســهم فــيرقوا أنفســـــــــــــــــــــــــــــــــــــهم.
ولذلك ينبغي تنبيه الناس على أن الرقية من الشخص لنفسـه أنفـع من أن يرقيه غيره، لكن قد يتخلف أثر الرقية لأسباب عارضــة، وإلا فالإنسان المسلم مهما كـان عنـده شـيء من التقصـير والإعـراض فإن رقيته لنفسه أفضل وأرجى من رقية غـيره، ومن هـذا الجـانب كان هذا الصنف من السبعين ألفا، فقد أدركوا أنهم لا يحتاجون إلى أن يطلبوا السبب من غيرهم والسبب معهم، إضافة إلى مـا ذكرتـه من قوة اعتمادهم على الله عز وجل ومن قـوة تعلقهم بـه، لا أنهم لا يســتبيحون الرقيــة أو لا يجيزونهــا؛ لأنهــا مشــروعة، وليس من الفضل للإنسان أن يحرم على نفسه المشروع، لكنهم بقوة توكلهم نســـــوا أنهم يحتـــــاجون إلى الرقيـــــــة من الغـــــير.
قال المؤلف رحمه اللـه تعـالى: [وقـد روي فيـه (ولا يرقـون) وهـو غلـــط، فـــإن رقيـــاهم لغـــيرهم ولأنفســـهم حســـنة.
وكان النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم يـرقي نفسـه وغـيره ولم يكن يسترقي، فإن رقيته نفسه وغيره من جنس الدعاء لنفسه ولغــيره، وهـــــــــــــذا مـــــــــــــأمور بـــــــــــــه].
أيضا هنا مسألة مهمة سمعت السؤال عنها أكثر من مــرة، وهي أن بعض الناس يكون عنده شيء من التورع أو طلب هذه الخصلة، فلا يأذن لأحد بأن يرقيه، ولا أظن هـذا واردا؛ لأن الـوارد أن الإنسـان لا يطلب، لكن لو يسر الله له من يرقيـه دون طلب منـه فهـذا فضـل من الله عز وجل ينبغي ألا يرده؛ لأن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم

رقاه جبريل، وكانت عائشة رضي الله عنها تقرأ وتنفث في يديه كما كان يفعل حال صحته، وتمسح بهما جسمه ووجهه، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يرقيه غيره لكنه لم يطلب الرقية، وكذلك كثير من الصالحين الذين عرفناهم وسمعنا بهم كانوا لا يطلبون الرقية طلبا لهذه المنزلة، وإذا رقاهم غيرهم لم يمنعوا ذلك، بل بعضهم يفرح؛ لأنها نعمة من الله عز وجل وهدية أسديت إليه.." (1)

"بيان أنه لا يصح الاعتماد على الرؤى كدليل شرعي

هنا مسألة مهمة جدا وهي من أسباب اللبس في وقوع كثير من البدع في تاريخ الإسلام، وفي التباس هذه البدع على بعض أهل العلم وهي الخلط بين الرؤى وبين الأدلة الشرعية من ناحية، والخلط أيضا بين نسبة القول إلى إمام متبوع أو إلى رجل مشهور وبين الاستدلال بالكتاب والسنة، فإن مثل هذه الحكاية عن العتبي اشتهرت عند الناس في وقتها وبعد وقتها، والقصة تعلقت بها عواطف بعض الناس حتى بعض الذين ينتسبون للعلم لكنهم انطلت عليهم المسألة أو جهلوا أو تجاهلوا.

حكاية العتبي أنه رأى أعرابيا أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ هذه الآية، وأنه رأى في المنام أن الله غفر له، هذه حكاية حتى لو ثبتت لم تكن دليلا على البدعة أو الاستشفاع الممنوع، فأولا: كون الأعرابي أتى إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، هذا غلط، والأعرابي ليس قدوة ولو كان إماما في الدين لما سمي أعرابيا، لأن الإمام في الدين وإن كان أصله من البادية لا يقال: إنه أعرابي، فهذا أعرابي جاهل لم يجد من يعلمه، ثم يزعمون أنه أتى إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ثم إنه رأى في المنام أن الله غفر له.

فمن يصدق أنه رأى، ثم إذا كان رأى فيحتمل أنه لبس عليه الشيطان.

وقال الشيخ: (وهذا لم يذكره أحد من المجتهدين من أهل المذاهب المتبوعين الذين يفتي الناس بأقوالهم) إلى آخره، المهم أن الحكايات مثلها كثير صلوات ابتدعت، أعمال التمسح بالقبور، تعلق بالأموات والأحياء، كذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ابتداع في أعمال الحج، ابتداع في الصيام، أعمال في الزكاة، وكلها ابتداع من الناس وكثير منها من أمثال هذه الحكاية،

1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 9/5

حيث يأتي إنسان جاهل فيفعل فيتبعه غيره، ثم يدعي آخر أو يدعي هو أنه رأى رؤيا تصدق فعله، ثم يأتي الشيطان فيرد على كثـير من الناس فتتواتر الرؤيا بزعمهم، فتكون الرؤيا سبيل فتنة، أو يتنـاقلون أشياء ليس لها أصل وتتواتر عندهم كأنهـا دليـل حقيقي، أو يفتنـون بقول عالم ما تأمل المسألة وأخطأ فيها، فتـتراكم الأمـور الملبسـة ما بين رؤى، وزلات علماء وشهرة القصة، والثقة بالشخص القائـل، وتناقـــل الشـــائعات، فتكـــون البـــدع من هـــذا البـــاب. أقول هذا لأنه كثر عندنا هذا النوع من البدع، بـدع في الـرقى، بـدع في علاج السـحر، في علاج الأمـراض، وأكثرهـا بـدع حـول الأعيـاد، وبدع حول بعض الأعمـال الـتي يظن النـاس أنهـا من أعمـال الـبر، فكـثر في النـاس هـذا النـوع حـتى تعلقـوا بأشـياء كثـيرة ثم تتـواتر عندهم الـرؤى أو تكـثر حـتى تتعلـق نفوسـهم بهـذا الأمـر وهـو في الأصل بدعة.." (1)

"بيـــان مـــا يقـــع من الغلـــط من قبيـــل الاصـــطلاح

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وكذلك لفـظ (الكلمـة) في القـرآن والحديث وسائر لغات العرب إنمـا يـراد بـه الجملـة التامـة، كقولـه صلى الله عليه وسلم: (كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتـان في المـيزان: سـبحان اللـه وبحمـده سـبحان اللـه العظيم).

وقوله: (إن أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء مـا خلا اللـــــــــــــــــــــــه باطـــــــــــــــــــــــل).

ومنه قوله تعالى: {كبرت كلمـة تخـرج من أفـواههم إن يقولـون إلا كذبا} [الكهف:5]، وقوله تعـالى: {قـل يـا أهـل الكتـاب تعـالوا إلى كلمـة سـواء بيننـا وبينكم} [آل عمـران:64] الآيـة، وقولـه تعـالى: {وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليـا} [التوبـة: 40]، وأمثـــــــــــــــــــال ذلـــــــــــــــــــك.

ولا يوجـــد لفـــظ الكلام في لغـــة العـــرب إلا بهـــذا المعـــنى]. يقصد الشيخ أن الكلمة في أصل إطلاقها عند العرب وعند السـلف الأوائل وكما أطلقها النبي صلى اللـه عليـه وسـلم، أنهـا مـا نسـميه نحن الجملة المفيدة لمعنى تام، أمـا الكلمـة المجـردة مثـل الاسـم المجرد أو الفعل المجرد والحرف فلا يسمى كلمـة إلا في اصـطلاح النحاة، ولـذلك ينبغي أن نفـرق بين اصـطلاح الشـرع الأصـلي وبين

1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 22/3

الاصطلاح الذي يتعارف عليه أهل العلـوم، وكـذلك ينبغي أن يتفطن طلاب العلم للتفريـق بين عبـارتين: بين عبـارة (في الاصـطلاح) إذا قصد بها اصطلاح أهـل الاختصـاص وبين عبـارة (في الاصـطلاح) إذا قصـد بهـا الاصـطلاح الشـرعي، ولـذلك الأولى أن تقيـد المعـاني الشـرعية بكلمــة (الاصـطلاح الشـرعي)؛ لأن هنـاك مصـطلحات اصطلح عليها بعض أهل العلوم الجزئية لا تتوافق مـع المصـطلحات الشرعية وبناء على ذلك فهم الناس خطاب الشرع على غير وجهـه بسبب اسـتعمالهم للمصـطلح الخـاص لعلم من العلـوم، وهـذا ممـا ينبغي أن يعـنى بـه طلاب العلم من البـاحثين في هـذا العصـر الآن؛ لأن وسائل البحث قـد تـوفرت، فينبغي أن تحـرر مثـل هـذه الأمـور وتنقح المصـطلحات الشـرعية وتعـزل عنهـا المصـطلحات الخاصـة وتبين الفروق؛ لأنـه إن بـنى على اسـتعمال هـذه المصـطلحات في فهم نصوص الكتاب والسنة انبنى عليها مفاهيم خطيرة خاصـة عنـد البعيـدين عن التخصـص الشـرعي، مثـل بعض اللغـويين والأدبـاء والأصوليين ونحوهم الذين يتعمقـون في جـانب معين ويبعـدون عن المعاني الشرعية، فيستعملون مصطلحاتهم يطبقونها على المعاني الشـــــرعية فيقـــــع منهم خلـــــط وخبـــــط.

ونجد مثل ذلك في تعبيرات كثير من المحدثين الـذين تطفلـوا على العلـوم الشـرعية وهم غـير مـؤهلين، قـد يكـون بعضـهم طبيبـا أو مهندسـا فتجـده يسـتعمل مصـطلحات فنـه في التعبـير عن الأمـور الشرعية، فوقع الناس في حرج وإشكالات؛ لأنه جرهم إلى مفـاهيم ومصــطلحات معينــة لا تنطبــق على المفــاهيم الشــرعية ولا على المصطلحات الشرعية، وربما يكون الأدب هو أخطـر مـا حـدث في ذلك كما حدث من سيد قطب رحمـه اللـه في اسـتعماله كثـيرا من المصطلحات الشـرعية بتعبـير أدبي ميـع المعـاني الشـرعية تمييعـا شديدا خطيرا، أوقـع النـاس في خلـط واختلاف في معـاني كلماتـه هــــو، واتهمـــــه بعض النــــاس بالزندقـــــة والإلحـــــاد.

فيجب أن نتنبه ونأخذ درسا مما حـدث ويحـدث، وننقح هـذه الأمـور ونبينها، ونضـع للنـاس منـاهج بينـة واضـحة ونضـرب الأمثلـة لـذلك.

فالشاهد كما سـيذكر الشـيخ أن اسـتعمال المصـطلحات على غـير وجهها الشرعي من أسباب وقوع الناس في التوسل البدعي، وهـذا ما أراده الشيخ، لكنـه يسـتطرد أحيانـا حـتى يبعـد ذهن القـارئ عن الأصـــل.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة، ثم يقول بعضهم: وقد يراد بالكلمة الكلام، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو لغة العرب. وكذلك لفظ (ذوي الأرحام) في الكتاب والسنة يراد به الأقارب من جهة الأبوين، فيدخل فيهم العصبة وذوو الفروض، وإن شمل ذلك من لا يرث بفرض ولا تعصيب، ثم صار ذلك في اصطلاح الفقهاء اسما لهؤلاء دون غيرهم، فيظن من لا يعرف إلا ذلك أن هذا هو المراد بهذا اللفظ في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة، ونظائر هذا كثيرة.
ولفظ التوسل والاستشفاع ونحوهما دخل فيها من تغيير لغة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما **أوجب غلط من** غلط عليهم في دينهم ولغتهم.
والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق].
لعل الأقرب: (ونظر محقق) ومع ذلك فـ (محقوق) تؤدي المعنى ولو من بعيد.." [1]
"تنازع الهمذاني وابن الجوزي في وجود الموضوع في مسند أحمد
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: [ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمذاني والشيخ أبو الفرج بن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة.
ولا منافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب **بل غلط فيه**؛ ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع.
وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.
وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلا في السلف. أما الصحابة فلم يعرف فيهم -ولله الحمد- من تعمد الكذب على

(1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 23/4

النبي صلى الله عليه وسلم، كما لم يعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، فلم يعرف فيهم أحد من هؤلاء الفرق]..." (1)

"تصور الجن للعباد والجهلة بأنهم الخضر

قال رحمه الله تعالى: [والخضر الذي يأتي كثيرا من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي أو إنسي كذاب، ولا يجوز أن يكون ملكا مع قوله أنا الخضر، فإن الملك لا يكذب، وإنما يكذب الجني والإنسي.

وأنا أعرف ممن أتاه الخضر وكان جنيا مما يطول ذكره في هذا الموضع.

وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس، وكذلك لم يكن فيهم من حملته الجن إلى مكة وذهبت به إلى عرفات ليقف بها كما فعلت ذلك بكثير من الجهال والعباد وغيرهم، ولا كان فيهم من تسرق الجن أموال الناس وطعامهم وتأتيه به، فيظن أن هذا من باب الكرامات كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع.

وأما التابعون فلم يعرف تعمد الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة، بخلاف الشيعة فإن الكذب معروف فيهم، وقد عرف الكذب بعد هؤلاء في طوائف].

يشير بهذا إلى أن التشيع في ذلك الوقت في الكوفة، ولذلك استثنى مكة والمدينة والشام والبصرة ولم يستثن الكوفة.

قال رحمه الله تعالى: [وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحيانا وفيمن بعدهم؛ ولهذا كان فيما صنف في الصحيح أحاديث يعلم **أنها غلط وإن** كان جمهور متون الصحيحين مما يعلم أنه حق.

فالحافظ أبو العلاء يعلم أنها غلط، والإمام أحمد نفسه قد بين ذلك وبين أنه رواها لتعرف، بخلاف ما تعمد صاحبه الكذب.

ولهذا نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كـ أبي داود والترمذي مثل نسخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه.

والمقصود أن هذه الأحاديث التي تروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة، بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع

(1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 24/2

في الفضائل والمناقب الغث والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء والصحابة، وفضائل البقاع ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة.
لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب]..." [1]

"جواز إيراد الآثار الضعيفة والإسرائيليات في الترغيب والترهيب

قال رحمه الله تعالى: [وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروي حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه، فيجوز أن يروي في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله.
وهذا كالإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا.
فأما أن يثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة.
ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن **فقد غلط عليه**.
ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف.
والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى: مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك].
ويقصد بذلك أن المريض إذا كان مرضه مميتا فقد لا تقبل بعض

1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 24/4

تصرفاته فيما يتعلق بماله، كالتبرع من رأس المال، أما إذا كان المرض خفيفا فلا يمنع من ذلك فيبقى له حق التصرف.." (2)

"تصحيح الحاكم لحديث عبد الرحمن بن زيد وبيان غلطه فيه وموقعه بين أئمة الحديث

قلت: ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه.

قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم يغلط كثيرا، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، والدارقطني وغيرهم.

وقال أبو حاتم بن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك من روايته، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك.

وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث وقالوا: إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث.

كما صحح حديث زريب بن بثرملي الذي فيه ذكر وصي المسيح، وهو كذب باتفاق أهل المعرفة كما بين ذلك البيهقي وابن الجوزي، وغيرهما.

وكذلك أحاديث كثيرة في مستدركه يصححها، وهي عند أئمة أهل العلم بالحديث موضوعة.

ومنها ما يكون موقوفا يرفعه.

ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه، وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا.

وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم.

2) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 24/7

ولا يبلـغ تصـحيح الواحـد من هـؤلاء مبلـغ تصـحيح مسـلم، ولا يبلـغ تصحيح مسلم مبلغ تصـحيح البخـاري، بـل كتـاب البخـاري أجـل مـا صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنـه لم يـر أحـدا أعلم بالعلـل منـه.
ولهذا كان من عادة البخـاري إذا روى حـديثا اختلـف في إسـناده أو بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكـــــــره مقرونـــــــــا بـــــــــالاختلاف فيــــــــه.
ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيـه راجحا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج فإنه نوزع في عـدة أحـاديث ممـا خرجهـا وكـان الصـواب فيهـا مـع من نازعـه.
كما روى في حديث الكسوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صـلى بثلاث ركوعـات وبـأربع ركوعـات كمـا روي أنـه صـلى بركـوعين.
والصواب أنه لم يصل إلا بركوعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مـرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بين ذلك الشافعي، وهو قول البخاري وأحمـــــــد بن حنبــــــل في إحـــــــدى الروايـــــــتين عنــــــه.
والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها أنه صلاها يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنه لم يمت في يومي كسوف ولا كان لـه إبراهيمـان، ومن نقـــــل أنـــــه مـــــات عاشــــر الشــــهر فقــــد كــــذب.
وكـــذلك روى مســـلم: (خلـــق اللـــه التربـــة يـــوم الســـبت).
ونازعه فيه من هو أعلم منه كـ يحيى بن معين والبخـاري وغيرهمـا، فبينوا أن **هذا غلط ليس** من كلام النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم.
والحجة مع هؤلاء، فإنه قد ثبت بالكتـاب والسـنة والإجمـاع أن اللـه تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر مـا خلقـه هـو آدم وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلـــــــق ذلـــــــك في الأيـــــــام الســـــــبعة.
وقـد روي إسـناد أصـح من هـذا أن أول الخلـق كـان يـوم الأحـد.
وكذلك روى أن أبا سفيان لما أسلم طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بـ أم حبيبة، وأن يتخذ معاوية كاتبا، وغلطه في ذلك طائفـــــــــــــــــــة من الحفـــــــــــــــــاظ.
ولكن جمهـور متـون الصـحيحين متفـق عليهـا بين أئمـة الحـديث، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليهـا وهم يعلمـون علمـا قطعيـا أن النـبي

صلى الله عليه وسلم قالها، وبسط الكلام في هذا له موضع آخر].." (1)

"الكلام على شبيب أحد رواة حديث عثمان بن حنيف
قال رحمه الله تعالى: [وشبيب هذا صدوق، روى له البخاري، لكنه قد روي له عن روح بن الفرج أحاديث مناكير، رواها ابن وهب، وقد ظن **أنه غلط عليه**، ولكن قد يقال: مثل هذا إذا انفرد عن الثقات الذين هم أحفظ منه، مثل شعبة وحماد بن سلمة وهشام الدستوائي بزيادة، كان ذلك عليه في الحديث، لا سيما وفي هذه الرواية أنه قال: (فشفعه في وشفعني في نفسي)، وأولئك قالوا: (فشفعه في وشفعني فيه).
ومعنى قوله: (وشفعني فيه) أي: في دعائه، وسؤاله لي، فيطابق قوله: (وشفعه في).
قال أبو أحمد بن عدي في كتابه المسمى بالكامل في أسماء الرجال، ولم يصنف في فنه مثله: شبيب بن سعيد الحبطي أبو سعيد البصري التميمي حدث عنه ابن وهب بالمناكير، وحدث عن يونس عن الزهري بنسخة الزهري أحاديث مستقيمة، وذكر عن علي بن المديني أنه قال: هو بصري ثقة كان من أصحاب يونس، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وجاء بكتاب صحيح.
قال: وقد كتبها عن ابنه أحمد بن شبيب، وروى عن عدي حديثين عن ابن وهب عن شبيب هذا عن روح بن الفرج: أحدهما: عن ابن عقيل عن سابق بن ناجية عن ابن سلام قال: مر بنا رجل فقالوا: إن هذا قد خدم النبي صلى الله عليه وسلم.
والثاني: عنه عن روح بن الفرج عن عبد الله بن الحسين عن أمه فاطمة حديث دخول المسجد.
قال ابن عدي: كذا قيل في الحديث عن عبد الله بن الحسين عن أمه فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم.
قال ابن عدي: ولـ شبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده، عن يونس عن الزهري وهي أحاديث مستقيمة.
وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير.
وإن حدثني روح بن الفرج اللذين أمليتهما، يرويهما ابن وهب عن شبيب، وكان شبيب بن سعيد إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب

---
(1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 24/12

نسخة الزهري: ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير التي يرويها عنه، ولعل شبيبا بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب.

قلت: هذان الحديثان اللذان أنكرهما ابن عدي عليه، رواهما عن روح بن القاسم، وكذلك هذا الحديث حديث الأعمى رواه عن روح بن القاسم، وهذا الحديث مما رواه عنه ابن وهب أيضا، كما رواه عنه ابناه، لكنه لم يتقن لفظه كما أتقنه ابناه، وهذا يصحح ما ذكره ابن عدي، فعلم أنه محفوظ عنه.

وابن عدي أحال الغلط عليه لا على ابن وهب، وهذا صحيح إن كان قد غلط، وإذا كان **قد غلط على** روح بن القاسم في ذينك الحديثين أمكن أن **يكون غلط عليه** في هذا الحديث.

وروح بن القاسم ثقة مشهور روى له الجماعة؛ فلهذا لم يحيلوا الغلط عليه.

والرجل قد يكون حافظا لما يرويه عن شيخ، وغير حافظ لما يرويه عن آخر، مثل إسماعيل بن عياش فيما يرويه عن الحجازيين، فإنه يغلط فيه، بخلاف ما يرويه عن الشاميين، ومثل سفيان بن حسين فيما يرويه عن الزهري، ومثل هذا كثير فيحتمل أن يكون هذا يغلط فيما يرويه عن روح بن القاسم إن كان الأمر كما قاله ابن عدي، وهذا محل نظر].." (1)

"الكلام على التوسل بطلب الدعاء وأن تركه أولى

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرا، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة).

مع أن طلبه من أمته الدعاء ليس هو طلب حاجة من المخلوق، بل هو تعليم لأمته ما ينتفعون به في دينهم، وبسبب ذلك التعليم والعمل بما علمهم يعظم الله أجره].

إذا: صلاتنا على النبي صلى الله عليه وسلم، هي استجابة لأمر الله عز وجل، فإن الله أمرنا بذلك في كتابه، وهذا تكريم للرسول صلى

(1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 26/4

الله عليه وسلم، ثم أمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك بناء على أمر الله، وليس ذلك لأن أحدا من الناس أفضل من الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو أفضل الخلق على الإطلاق، ولا لأن النبي صلى الله عليه وسلم يحتاج إلى دعائنا، لكننا نحن المحتاجون.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فإنا إذا صلينا عليه مرة صلى الله علينا عشرا، وإذا سألنا الله له الوسيلة حلت علينا شفاعته يوم القيامة، وكل ثواب يحصل لنا على أعمالنا فله مثل أجرنا من غير أن ينقص من أجرنا شيء، فإنه صلى الله عليه وسلم قال: (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه من غير أن ينقص ذلك من أجورهم شيئا).

وهو الذي دعا أمته إلى كل خير، وكل خير تعمله أمته له مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ولهذا لم يكن الصحابة والسلف يهدون إليه ثواب أعمالهم ولا يحجون عنه ولا يتصدقون ولا يقرءون القرآن ويهدون له؛ لأن كل ما يعمله المسلمون من صلاة وصيام وحج وصدقة وقراءة له صلى الله عليه وسلم مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء، بخلاف الوالدين، فليس كل ما عمله المسلم من الخير يكون لوالديه مثل أجره، ولهذا يهدي الثواب لوالديه وغيرهما.

ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم مطيع لربه عز وجل في قوله تعالى: {فإذا فرغت فانصب * وإلى ربك فارغب} [الشرح:7 ـ 8]، فهو صلى الله عليه وسلم لا يرغب إلى غير الله.

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: (يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفا بغير حساب، هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون).

فهؤلاء من أمته وقد مدحهم بأنهم لا يسترقون، والاسترقاء: أن يطلب من غيره أن يرقيه، والرقية من نوع الدعاء، وكان هو صلى الله عليه وسلم يرقي نفسه وغيره، ولا يطلب من أحد أن يرقيه.

ورواية من روى في هذا (لا يرقون) ضعيفة غلط، فهذا مما يبين حقيقة أمره لأمته بالدعاء أنه ليس من باب سؤال المخلوق للمخلوق الذي غيره أفضل منه، فإنه من لا يسأل الناس، بل لا يسأل إلا الله، أفضل ممن يسأل الناس، ومحمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم].

مسألة الاسترقاء والرقية، تكلم فيها العلماء بكلام كثـير، وكلـه فيـه توجيه بمعنى كونهم لا يسترقون؛ لأن أكثر أهل العلم افـترض بعض الإشكالات، إذا نظرنا إلى عموم النصوص التي تجيز التداوي وتجـيز الرقية، وأن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم رقى، وأنـه رقي، فكيـف صـار عـدم الاسـترقاء صـفة مـدح؟ ثم إن المسـلم إذا احتـاج إلى الرقية، فهل يعني ذلك أنه لا يشرع له أن يطلب الرقية، وما معـنى كونهم لا يسترقون؟ فأولا: لا يفهم من قول النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: (لا يسـترقون) أنهم يمنعـون الرقيـة، أو أنهم لا يرونهـا مشروعة، فإن هـؤلاء طبقـة ممن يكـون فقههم بحيث لا يعارضـون شرع اللـه عـز وجـل، هـؤلاء من الطبقـة الخلص الأتقيـاء، الـذين لا يمكن أن يكون منهم بدعة أو أمر يخل بمـا شـرعه اللـه عـز وجـل.
إذا: من أحسن ما وجه به هذا النص أن قول النبي صلى اللـه عليـه وسـلم: (هم الـذين لا يسـترقون)، أي: لا يطلبـون الرقيـة لا لأنهم يرونها غير جائزة، لكن لقوة إيمانهم ويقينهم وتوكلهم على الله عـز وجــل وإحســانهم في العبــادة لا تتــوق نفوســهم إلى الرقيــة.
وهذا له نماذج من حياة أفراد من السـلف، يصـل الواحـد منهم إلى درجة أنه لا تتطلع نفسه إلى بـذل الأسـباب، لا لأنـه يراهـا محرمـة، لكن لقوة يقينه بالله عز وجل، ولقوة اعتماده بنفسه على الأسباب الشرعية، لا يطلب الرقية، فهذه قوة إيمان يهبها الله عز وجل لمن يشاء، فيصـل عنـده التوكـل واليقين إلى ألا تطلـع نفسـه إلى طلب الرقية؛ لا لأنه لا يراها مشروعة أو أنه يحرمها، أو يحرم نفسـه ممـا أباحه الله، والرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم يقـول: (تـداووا عبـاد الله)، وأن أفضل ما تداوينا به هـو هـذا القـرآن، فـالجمع بينهمـا مـا ذكـــــــــــــــرت، واللـــــــــــــــه أعلم.
وقـد يقـال: مـا الفـرق بين طلب الرقيـة وطلب التطبب، حيث إنـه مشروع؟ والذي يظهر لي عدم الفرق، أي أنهم لا يطلبون الطـبيب، والدليل على هذا قوله: (ولا يكتوون)، والكي من الطب، كما يقـال: آخر الدواء الكي، لكن مع ذلك ربما يكون التداوي أفضل من الكي؛ لأن الكي مكـــــروه، كمـــــا ورد في أحـــــاديث أخـــــرى. و." [1]

"حكم الاســــــتعانة بــــــالجن في العلاج وغــــــيره

Q هناك رجل في البلاد العربية المجاورة اشتهر بالعلاج، وأن شخصا

1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 31/5

ذهب إليـه، وأنـه يقـول: أنـا لا أشـفي، ولا يـأمر إلا بقـراءة آيـات وأحاديث معروفة، وأخذ هذا المريض وجعلـه ينـام مـا يقـارب من (48) ساعة، ثم قام المريض من الغرفة وقد شـفي ممـا يعانيـه من مـرض في الفقـرات، وذكـر أن ابن تيميـة قـال: إن من النـاس من يسخر لهم بعض الجن المسلمين، وأن ما حصل لهـذا المـريض من ذلـــك.

A ما أدري هل اقتصر هذا الشخص على الأسباب الشرعية، ثم مما يرد في هذه المسألة كونه نوم الشخص 48 سـاعة، أمـا كونـه قـرأ عليه القرآن فهذا طبيعي، لكن كونه ينومـه 48 سـاعة بـأي وسـيلة نومه؟ هل عن طريق الجن والشياطين؟ هذا غلط، فقد فوت عليـه صلاة الفرائض، وفوت أمورا عظيمة في دينه ودنياه، وأنا أذكـر لكم قاعـدة: غالبـا أن الأمـر الغـريب غـير المعتـاد يكـون من نصـيب الشــــــياطين والجن، فهـــــــو نـــــــوع من الـــــــدجل.

إنسان مثلا يعمل حركات معينة لا يعمل غيرهـا، تكـون هي وسـيلته في التأثير في المريض، هذا دخل عليه الشيطان، ما هو معنى هـذه الحركة؟! لماذا هذه الحركـة بـذاتها؟! وليسـت حركـة مطـردة عنـد الناس جميعا أو عند جميع الرقاة، كـل واحـد لـه نـوع: واحـد يطبب على الرأس، وواحد يخنق الرقبة حتى يكـاد يقتـل المـريض، وواحـد يضـرب بسـياط، وواحـد يلـوي اليـد، والآخـر يفعـل ويفعـل، هـذه تصرفات غـير طبيعيـة، هي حـظ الشـيطان من الإنسـان، أي عمـل يعمله الراقي أو المداوي لا تفسير له، ليس له أصل شرعي، وغـير مفسر بـأمر علمي أو عقلي فهـو نـوع من الـدجل، ومنـه مـا ذكـره السائل هنا.." (1)

"(وهو لا يرضـى إلا التوحيـد كمـا قـال تعـالى: {ومن يبتـغ غـير الإسلام دينا فلن يقبل منه} [آل عمـران: 85]) البتـة، هـذه لن هنـا للتأبيد، ولن للتأبيد هذا قول الزمخشري في معناها اللغـوي مطلقـا أين ما جاءت لن فهي للتأبيد، وهذا **خطأ غلط في** هـذا رد عليـه، وإنمـا لن تكـون للتأبيـد لكن بالسـياق لا من حيث هي، لا من حيث هي، حينئذ نقـول: هنـا للتأبيـد لأن النصـوص دلت على أن من جـاء بالشــــــــــــــــرك يقبـــــــــــــل منـــــــــــــه أو لا؟

لا يقبل قطعا هذا مقطوع به، إجماع قطعي متواتر محكم، حينئذ إذا جاءت لن في مثل هـذه التركيبـات حينئـذ نقـول: لن هنـا لا للتأبيـد.

(1) شرح كتاب قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ناصر العقل 35/17

(فإذا كانت الشـفاعة كلهـا للـه) الشـفاعة كـل أنـواع الشـفاعة، إذا كانت كلها لله ملكا واستحقاقا (ولا تكـون إلا بعـد إذنـه)، لا تكـون لا توجد ولا تقع ولا تحصل (إلا بعد إذنه) القدري والشرعي، (ولا يشفع النبي - صلى الله عليه وسلم -)، بل (ولا غيره في أحـد حـتى يـأذن اللـه فيـه) في المشـفوع لـه، (ولا يـأذن) اللـه (إلا لأهـل التوحيـد) للنصـــوص الســـابقة حينئـــذ تـــبين من هـــذه المقـــدمات مـــاذا؟ تبين (أن الشفاعة كلها لله، وأطلبها منه) لا من غيره، لأن الشفاعة إذا ثبت أنها لله تعالى، هو المالك له حقيقة وأن النبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - ملـك أو أعطي الشـفاعة لكنهـا مقيـدة حينئـذ هـذا التمليك ليس مطلقا وإنما هو مقيـد بـالإذن والرضـا عن المشـفوع، (وأطلبها منه) تبين أن الشفاعة كلها للـه تعـالى ... (وأطلبهـا) فـإذا تقرر أن الشفاعة كلها للـه (وأطلبهـا) ممن يملكهـا، واللـه تعـالى لا يأذن للرسول - صـلى اللـه عليـه وسـلم - أن يشـفع إلا بشـرطين، ولذلك {من ذا الذي يشـفع عنـده إلا بإذنـه} [البقـرة: 255] يقـول الشيخ محمـد بن إبـراهيم رحمـه اللـه: ائتـوني بنص يخـرج النـبي - صلى الله عليه وسلم - من هذا العموم. {من ذا الذي يشـفع عنـده إلا بإذنـــــــــــــــه} عـــــــــــــــام أو خـــــــــــــــاص؟ عـــام يشـــمل النـــبي - صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم - أو لا؟ لأن غير النبي - صلى الله عليه وسلم - يشـفع كالملائكـة والأفـراد - كمـــــــــــــــــــا ســـــــــــــــــــيأتي -.

إذا اختصاص النبي - صلى الله عليه وسلم - من هذا النص يحتاج إلا دليـــــل، ولا دليـــــل، والأصـــــل بقـــــاء العمـــــوم على أصـــــله.

إذا لا يأذن الله تعالى للرسول - صلى الله عليـه وسـلم - أن يشـفع إلى بشـــرطين: الإذن أولا، والرضا عن المشفوع. وهذا مشرك فلا يستحق الشفاعة من رســـــوله اللـــــه - صـــــلى اللـــــه عليـــــه وســـــلم -.

ثم بين المصـنف رحمـه اللـه تعـالى الطريـق الشـرعي في سـؤال الشفاعة، إذا قيل النبي - صلى الله عليه وسلم - يشفع لا شـك في هـذا، حينئـذ هـل ثم وسـيلة شـرعية لسـؤال أو لاسـتحقاق هـذه الشفاعة أو لا؟." (1)

"(ولنختم الكتاب بذكر آيـة عظيمـة مهمـة تفهم بمـا تقـدم) آيـة عظيمة قد يقصد به ما يذكره من الآيات أو مسألة هي علامة يعني:

1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 13/22

تميز المؤمن من المنافق أو الكافر، علامة تميز المـؤمن الحـق من المنـافق أو الكـافر، لأن الآيـة علامـة على الشـيء عظيمـة مهمـة، (ولكن نفرد لها الكلام لعظم شأنها ولكثرة الغلط فيها)، وهـذا حـق **وقع غلط كبير** جدا عند المتكلمين ومن تبعهم في مسـألة تعلـق العمل عمل الظاهر عمل الجوارح بل وقول اللسان كذلك بـالقلب. إذا: هذه الشبهة التي سـيعقد لهـا هـذه الخاتمـة تتعلـق بحكم تـرك العمل بالتوحيـد مـع القـدرة عليـه، حكم تـرك العمـل بالتوحيـد مـع القدرة عليه، وهذه شـبهة متعلقـة بالعمـل، وكـل مـا سـبق متعلـق بالعلم يعني ما يتعلق بالقلب، وهو يتضمن ماذا؟." (1)

"هذا النوع الثـاني سـمي التوحيـد العملي والطلـبي والإيـرادي، قالوا: لأنه من نوع الطلب هكذا علله ابن تيمية رحمـه اللـه تعـالى، الطلب يقتضي ماذا؟ من جهة المتكلم إمـا أن يـأمر وإمـا أن ينهى، ومن جهة المخاطب إما أن يمتثل وإما أن يترك، لذلك سمي مـاذا؟ سمي طلبيا لأنه من نوع الطلب، والطلب يقابل الخبر، كما أن ذاك سمي خبريا لأنه دائـر بين التصـديق والتكـذيب من قبـل المخـاطب وماذا؟ والنفي والإثبات من قبل المتكلم هنا سمي طلبيـا لأنـه دائـر بين الأمــر والنهي من قبــل المتكلم والامتثــال والــترك من قبــل المخاطب، نظر عميـق لابن تيميـة رحمـه اللـه تعـالى وتلميـذه ابن القيم.

أما التقسيم الثلاثي فهذا نظر فيه إلى المتعلق. قـالوا: التوحيـد هـو اعتقاد أن الله واحد لا شريك له، ومحل الاعتقاد الوحدانية هــذا في القلب، هذا في الأصل، محله في القلب، ثم ينظر إلى متعلقـه هـذا الاعتقاد تعلق بماذا؟ تعلق بوحدانية الرب في أفعاله لأن الـرب جـل وعلا ذات وأفعال وأسـماء وصـفات وكونـه معبـودا، الأشـاعرة ومن سار على من نهجهم يقولون: التوحيـد هـو أن اللـه اعتقـاد أن اللـه واحد في أفعاله لا شريك له. وبعضهم ينتقد هذه العبـارة ونقـدها لا بد من التفصيل فيه، لأنهـا ليسـت باطلـة من حيث هي العبـارة، لـو قيل: اعتقاد أن الله واحـد لا شـريك لـه في أفعالـه هـذا حـق، لكن يفصل في النقد فيقال: إن جعل هذا اللفظ هذا المعـنى هـو توحيـد الإلوهية، قلنا: هذا لا بد من نقده، لا بد من نقـده باعتبـار زيـادة مـا يوضح المعنى يعني: لا نغلطها، نقول: هذه غلط، لا، هـذا حـق وهـو نوع من أنواع التوحيد، وإنما نقول: لا بـد من تصـحيح العبـارة، فـإن

(1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 18/12

جعل هذا اللفظ هو المعنى المراد من لا إله إلا الله بأن الله واحد في خلقه ورزقه، نقول: هذا توحيد أبي جهل. وأما إن أريد بأنه واحد في أفعاله جل وعلا وكونه معبودا مألوها نزيد عليها هذه العبارة من أجل تصحيحها نقول: هذا حق. فاعتقاد أن الله واحد، تعتقد أن الله واحد في ذاته وأفعاله، بالنظر إلى الرب جل وعلا، فحينئذ نقول: تعلقت هذه الوحدة وهذا الاعتقاد بماذا؟ بالرب جل وعلا في كونه واحدا في أفعاله، هذا يسمى توحيد الربوبية، تعلقت بوحدانية الرب جل وعلا وأنه واحد في كونه معبودا لا شريك له، لا يعبد إلا الله نقول: هذا توحيد الإلوهية، ولذلك يسمى توحيد الإلوهية ولا يسمى توحيد العبادة في هذا المقام، وإن نظرنا إلى تعلق هذه الوحدة بأسمائه وصفاته سميناه ماذا؟ توحيد الأسماء والصفات. إذا التقسيمة الثلاثي باعتبار المتعلق، المتعلق هو ذات الرب جل وعلا وأسمائه وصفاته وأفعاله وكونه مألوها مطاعا، والمتعلق بكسر اللام هو اعتقادك أنت واضح؟ متعلق مثل المروحة هذه، متعلق ومتعلق به، فالمتعلق هو الرب جل وعلا والنظر فيه يكون من هذه الجهات، ولذلك قسم إلى ثلاثة أقسام.." (1)

"الأول: الاختلاف في الاشتقاق، فالربوبية هذه مشتقة من ماذا؟ من اسم الرب والرب معناه المالك المتصرف - كما سيأتي -. والإلوهية من لفظ الإله إذا الربوبية مشتق من الرب والإلوهية مشتق من الإله، وهل الرب بمعنى الإله والإله بمعنى الرب؟ هذا يأتي بحثه مفصل إن شاء الله تعالى، وهنا وقع الخلل عند الأشاعرة وجمهور المتكلمين أن الرب بمعنى الإله والإله بمعنى الرب وهذا غلط.

ثانيا: أن متعلق الربوبية الأمور الكونية كالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحوها، ومتعلق توحيد الإلوهية الأوامر والنواهي، كل عبادة فهي متعلقة بتوحيد الإلوهية.

ثالثا: أن توحيد الربوبية قد أقر به المشركون غالبا في الجملة أقروا به، وأما توحيد الإلوهية فقد رفضوه جملة وتفصيلا: {أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب} [ص:5].

رابعا: إن توحيد الربوبية مدلوله علمي اعتقادي في القلب تصديق أو تكذيب، والإلوهية مدلوله عملي لا بد من العمل، تؤمر فتمتثل تنهى فتنتفي، امتثالا بالفعل وامتثالا بالترك.

1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/6

وتوحيد الربوبية خامسا: يستلزم توحيد الإلوهية، توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية، بمعنى أن توحيد الإلوهية خارج عن مدلول توحيد الربوبية، إيش معنى يستلزم، أما نقول: دلالة التزام دلالة اللفظ على خارج عن مسماه، إذا توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية، دلالة توحيد الربوبية على خارج عن مسماه، إذا ليس داخلا الإلوهية في معنى الربوبية، انتبه لهذا، بمعنى أن توحيد الإلوهية خارج عن مدلول توحيد الربوبية، لكن لا يتحقق توحيد الربوبية إلا بتوحيد الإلوهية، هذا من حيث التلازم، ولكن بالنظر إلى اللفظ عينه نفسه، نقول: توحيد الإلوهية لا يدخل تحت توحيد الربوبية من جهة اللفظ، لأن الرب غير الإله، والإله غير الرب، وأن توحيد الإلوهية متضمن توحيد الربوبية، ودلالة التضمن ما هي؟ دلالة اللفظ على جزء المعنى يعني في ضمنه كله، إذا داخل فيه أو لا؟

داخل، بخلاف الدلالة الأولى، دلالة التزام دلالة اللفظ على خارج عن مسماه ليس داخلا في اللفظ، وأما التضمن الواحد في ضمن الأربعة، الأربعة دل على الواحد إذا توحيد الإلوهية يتضمن توحيد الربوبية، إذا داخل جزء منه أو لا؟ جزء منه.

إذا توحيد الربوبية جزء من مفهوم توحيد الإلوهية، وتوحيد الإلوهية ليس داخلا ولا جزء من مفهوم توحيد الربوبية إلا على جهة الاستلزام، انتبه لهذا. وأن توحيد الإلوهية متضمن توحيد الربوبية بمعنى أن توحيد الربوبية جزء من معنى توحيد الإلوهية.

سادسا: يقال توحيد الربوبية يقال له: توحيد المعرفة والإثبات، ولتوحيد الإلوهية توحيد الإرادة والقصد.

سابعا: توحيد الربوبية لا يدخل من آمن به في الإسلام، من آمن بتوحيد الربوبية ليس مسلما كافر، جاء قال: أريد أن أدخل في الإسلام يقول: لا خالق إلا الله لا رازق إلا الله. أسلم؟ ما أسلم، لكن لو جاء بتوحيد الإلوهية دخل في الإسلام أو لا؟ دخل في الإسلام، هذه قاعدة قطعية أو ظنية؟ قطعية - كما أخذناه في القواعد -.." (1)

"عناصر الدرس

* تابع بيان معنى التوحيد.

* الفرق بين المشركين الأولين والمشركين المتأخرين.

1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/13

أسئلة:
س: هذا يقول: هناك من علماء السلف من يعتقد عقيدة الأشاعرة؟
ج: كيف هذا من علماء السلف ويعتقد عقيدة الأشاعرة صحيح هذا؟ يمكن؟ من علماء السلف من يعتقد عقيدة الأشاعرة هذا ما يمكن ممتنع.
س: كالحافظ وابن حجر والنووي ومن نحى نحوهم فهل هؤلاء بهذا الاعتقاد يخرجون به عن منهج أهل السنة والجماعة مع أنهم خدموا السنة وأقر لهم السلف بذلك؟
ج: نقول: أولا الحكم على الشيء هذا مسألة، تحكم على عقيدة الأشاعرة بأنها ليست العقيدة الصحيحة وليست هي عقيدة السلف، والقول بأنها يمكن اجتماعها مع عقيدة السلف هذا قول باطل، لأن أهل السنة والجماعة هذا فصل أخص من مطلق الإسلام أليس كذلك؟ من دخل الإسلام قد يدخل على بدعة وعلى فرقة ضالة قد يكون معتزليا مثلا وعلى القول بأنهم لا يكفرون حينئذ هو مبتدع ليس من أهل السنة والجماعة قطعا هذا، المعتزلة بلا خلاف لذلك اختلفوا على تكفيرهم اختلفوا في تكفيرهم على قولين، وأكثر السلف على أنهم كفار، أجمعوا على تكفير الجهمية هذا إجماع وليس فيه قولان، واختلفوا في تكفير المعتزلة والأكثر على أنهم كفار، وحكي الخلاف أيضا في تكفير الأشاعرة والأكثر على أنهم ليسوا بكفار عكس القول في المعتزلة، هذا الحكم العام، هذا يجب اعتقاده، ثم إذا وجد من تلبس بهذه العقيدة وثم مانع من إطلاق التكفير والتبديع أو شيء آخر هذا ينظر فيه من حيث تنزيل الحكم على الآحاد في الأفراد، وصف المعين مغاير للوصف المطلق، نحن نطلق أن الأشاعرة عموما هذه العقيدة ليست عقيدة السلف وليس توحيدهم مما جاء به الأنبياء والرسل أجمعين، حينئذ كون فلان من الناس أو من العلماء تبنى هذه العقيدة ينظر في حاله، والأشاعرة على صنفين يعني: على قسمين، منهم: من تبنى عقيدة الأشاعرة ودلل لها بالعقل ونصرها وذب عنها وحسنها وطعن في كل عقيدة تقابلها، هذا لا شك أنه مبتدع كالرازي والجويني وغيرهم، هؤلاء أصلوا عقيدة الأشاعرة وهي عقيدة بدعية وناضلوا عنها ودافعوا وحسنوها للناس وألفوا فيها

ونصـــروها وذمـــوا، بـــل وكفـــروا في المقابـــل ومنهم الســـلف. وثم من تبـنى بعض مفـردات العقيـدة الأشـاعرة ولكنـه من جهـة العمل والدعوة ينـادد الصـنف الأول مغـاير لـه، كالحافـظ ابن حجـر رحمه الله تعالى والنووي هؤلاء خدموا السنة ولا شك لكن مـا وقـع عندهم من بدعة لا بـد من بيانـه، يعـني هـل نقـول مـا اعتقـده مثلا النووي من التفويض أو نحو ذلـك والتحريـف والتأويـل في الأسـماء والصفات لكونه النووي نقول: هذا انقلب الحق، الباطل صـار حقـا؟ هـــــــل يعـــــــــرف الحـــــــــق بالأشـــــــــخاص؟ إذا انتهينا، ثم فرق بين الأشـعري الـذي يكـون معاصـرا، والأشـعري الذي يكون قـد طـوى تحت الـتراب، هـذا لم يبـق منـه إلا مؤلفـات فيـبين مـا فيهـا من غلـط، فيقـال: أخطـأ الحافـظ في كـذا مثلا. أو النـــووي رحمـــه اللـــه أو غـــيرهم من أهـــل العلم، فيقـــال ينبـــه على الأخطاء، ثم التعامل معه يترضى ويترحم عليه ولا داعي لأن نقـول: مبتدع أو ليس بمبتدع، وننزل الأحكام، لا نستفيد من هذا.." [1]

"{إن الله} هذا خبر مؤكد {إن الله} تعالى المعبود المطاع {لا يغفر} يغفر المغفرة والغفران من الله تعـالى هـو أن يصـون العبـد من أن يمســه أذى بمعــنى أنــه لا يتجــاوز ولا يصــون العبــد من أن يمسه العذاب الأليم الذي هو الخلود في النـار وحبـوط العمـل {إن الله لا يغفر} إذا يغفر هذه في سياق النفي، إذا لا مغفرة كثـيرة ولا قليلـة وإن قلت المغفـرة، ليس لـه نصـيب من المغفـرة البتـة، لا نصيب له أبدا، لا يتجاوز الله تعالى عنه ولا يمحو ذنبه وخطـأه، لأنـه أعظم ذنب عصي الله تعالى به {إن الله لا يغفر أن يشرك بـه} أن ومـا دخلت عليـه في تأويـل مصـدر، وهـو إشـراك، وبعضـهم يأولـه بالشرك **وهذا غلط لأنه** يشرك هذا مضموم اليـاء فـدل على أنـه من الرباعي، ومصدر الرباعي هو إشراك، مثل أكرم يكـرم إكرامـا، أشرك يشرك إشراكا، فلا تقول: إن الله لا يغفر شركا هذا غلط، أو لا تقل: إن الله لا يغفر الإشراك أو الشرك هذا أيضـا غلـط، لمـاذا؟ لأن المصدر الأصل فيه أنه نكرة ولا يعرف إلا لغرض، ونحن نستدل هنا بالعموم من جهة كونه نكرة، فكيف تقدره بمعرفة، هـذا فاسـد، إذا التقدير السليم الصحيح إن الله لا يغفر إشـراكا، إشـراكا إفعـال لأنه مصدر، أشرك يشرك إشراكا، وهنا يشرك فتحت الـراء لمـاذا؟ لأنه مغير الصيغة، يعني لم يسند إلى فاعل وإنمـا إلى نـائب فاعـل،

1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 7/1

ولم يذكر الفاعل لإفادة العموم يعني أيا كان ذلـك الفاعـل ... {لئن أشركت ليحبطن عملك} [الزمر: 65] هذا من؟ النبي - صـلى اللـه عليه وسلم -، فغيره مهما عظم ومهمـا علت مكانتـه فهـو من بـاب أولى وأحـرى، {أن يشـرك بـه} إذا يعم الشـرك، هـل العمـوم هنـا عموم في الشرك الأكبر أو عمـوم يشـمل الشـرك الأكـبر والأصـغر النــوعين؟ هــذا محــل خلاف بين أهــل العلم والمســألة اجتهاديــة، المسألة اجتهادية، هل الشـرك الأصـغر داخـل تحت المشـيئة أو لا؟ بمعنى أنه إذا مات من غير توبة إذا تاب من الشرك الأكبر غفر الله له والأصغر من باب أولى وأحرى، لكن لو مات من غير توبة؟ عنـدنا معتقد أهل السنة والجماعة أن فاعل الكبيرة إذا مات من غير توبـة تحت المشيئة إن شاء اللـه غفـر لـه وإن شـاء آخـذه وعذبـه، أليس كـذلك؟ هـل الشـرك مثلـه أو أنـه لا يقبـل المغفـرة لا يـدخل تحت المشيئة لا بـد وأن يعـذب أو يـوازن بين الحسـنات والسـيئات، هـذا محل الـنزاع بين أهـل العلم، ولـذلك أجمعـوا على أن من وقـع في الشرك الأصغر لا يخرج به من الملـة، مسـلم بإجمـاع من وقـع في الشرك الأصغر بالإجماع لا يخـرج من الملـة، وأجمعـوا على أن من وقع في الشرك الأصغر أنه لو دخل النار غير مخلد فيها إجماعا في الطرفين في الدنيا وفي الاخرة، واضح هذا؟ واختلفوا هـل لا بـد أن يعذب أو لا؟ هذا محل نزاع منهم:." (1)

"تعليـــــق على مــــا كتبـــــه أحـــــد محققي اللمعة في بعض النسـخ تعليـق يحتـاج إلى شـيء من التنبيـه، نسـخة من اللمعة التي كتب عليها مكتبة دار البيان، ومكتبة المؤيد، تحقيق عبد القـــادر بـــدران وتخـــريج بشـــير محمـــد عيـــون. هنـا تعليـق في الصـفحة الثامنـة على موضـوع مـر في الأسـبوع الماضـي يتعلـق بكلام اللـه عـز وجـل ومـا ورد في النصـوص من الإشـارة إلى الحـرف والصـوت، وكـذلك عنـد الكلام على حـديث النزول: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا) (إن الله يرى في القيامة) وما أشبه هذه الأحاديث، قال فيها الإمام أحمد: نؤمن ونصدق بهـا لا كيـــــــف ولا معـــــــــــنى.
فهذه قاعدة عامة، (لا كيف ولا معنى) بمعنى: لا نتحكم في المعنى على جهة التفصيل، لكن كثيرا من المتكلمين يقصد بـالمعنى إثبـات الصـفة، ومن هنـا يلتبس الأمـر، ولـذلك جـاء التعليـق ملبسـا.

(1) شرح كشف الشبهات للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 8/12

نفي المعنى تحته احتمالان: قد يقصد به نفي الكيفية، وهذا صحيح، وقد يقصد به نفي إثبات الحقيقة لصفات الله وأفعاله، وهذا لا يجوز؛ لأن الإثبات هو مقتضى النصوص.
فإذا قصد بالمعنى حقيقة الصفة فهذا أمر يجب إثباته، وإذا قصد بالمعنى الكيفية فهذا أمر لا يجوز الخوض فيه ولا السؤال عنه، فلذلك قال في الهامش رقم (3): أي لا نقول كيف هي، ولا نقول معناها كذا وكذا.
وهذا كلام مجمل فيه صواب وفيه غلط، نعم، لا نقول كيف هي، لكن قوله: (لا نقول معناها كذا وكذا)، إن قصد عدم إثبات الحقيقة أو إثبات الصفة، فليس هذا صحيحا، وإن قصد ألا نتحكم في كيفيتها، أو لا نتصور فهذا صحيح يقر عليه.
ثم إنه أشار في نفس التعليق إلى أمر فيه خلط، فذكر أن هذا ما عليه السلف، وذهب إليه المحققون من الخلف، وهذا ليس بصحيح، فالخلف لم يثبتوا ما أثبته السلف، وإذا أثبتوا أو قالوا بعض الكلمات التي توافق كلمات السلف فلهم مراد آخر يدل عليه تفصيلهم إذا فصلوا، فلا يوافق على أكثر كلامه.
قال: ومنهم كبار علماء الأشاعرة.
وهذا ليس بصحيح؛ لأن كبار علماء الأشاعرة خالفوا السلف خاصة في هذه المسائل التي أشار إليها وهي النزول والكلام والمجيء، ورؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.
كما أن كلامه يفهم أن السلف ردوا على المعتزلة بأن الكلام لله هو الكلام النفسي، وهذا خطأ، فهذا كلام الأشاعرة، والأشاعرة أرادوا أن يوفقوا بين منهج السلف ومنهج المعتزلة، وإلا فأهل السنة يبدعون من قال إن كلام الله هو الكلام النفسي أو معنى قائم بالنفس؛ لأنه كلام جديد محدث، وهو خوض في الكيفية بغير علم، لأن الله عز وجل يثبت له ما أثبته لنفسه من غير خوض في التفاصيل وكلمة (كلام نفسي) نفاها السلف وما أثبتوها.
ثم استدل ببيت لا صحة له: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا وهذا كلام يتعلق بأفعال البشر، ثم هذا الكلام ليس دليلا على المقصود هنا، وكذلك قوله: (ما قصدوا إلا التمثيل من حيث الحرف والصوت)، هذا فيه نظر يحتاج إلى تفصيل

إلى آخـر كلامـه، وأكـثره كلام الأشـاعرة وليس من كلام السـلف، فلنتنبه له.." (1)

"حكم الاختلاف في الفـــروع

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأمـا النسـبة إلى إمـام في فـروع الدين كالطوائف الأربـع فليس بمـذموم، فـإن الاختلاف في الفـروع رحمـة، والمختلفـون فيـه محمـودون في اختلافهم مثـابون في اجتهـادهم، واختلافهم رحمـة واسـعة واتفـاقهم حجـة قاطعـة. نسـأل اللـه أن يعصـمنا من البـدع والفتن، ويحيينـا على الإسـلام والسنة، ويجعلنا ممن يتبع رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم في الحيـاة، ويحشـرنا في زمرتـه بعـد الممـات برحمتـه وفضـله آمين. وهذا آخر المعتقد، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وآلـــه، وصـــحبه، وســـلم تســـليما].

في هذا المقطـع ختم المؤلـف رحمـه اللـه بخاتمـة عظيمـة وجيـدة كعـادة أهـل العلم في اختيـار الكلام المناسـب لخـواتيم أقـوالهم وكتابـــاتهم ومؤلفـــاتهم.

قال: (وأما النسبة إلى إمـام في فـروع الـدين)، يقصـد الإمامـة في الاجتهاديات، كإمامة الأئمـة الأربعـة: أبي حنيفـة ومالـك والشـافعي وأحمـد، فإنهـا جـائزة، بمعـنى أن غـير المجتهـد من طلاب العلم والعامة له أن يقتدي بأي أصـل من هـذه الأصـول الـتي عليهـا هـذه الأئمة، أي أنا نجد في عصور السلف الأولى من يبرز من أهل العلم والاجتهاد ويكون قدوة في الدين، فيجوز لعامة المسلمين أن يقتدوا به ويهتدوا بهديه، ولا ضير في ذلك، بل هـذا هـو مقتضـى المصـلحة العامة للمسلمين، ولو أطعنا كل النـاس في الاجتهـاد واعتبرنـا كـل متابعـة لإمـام تقليـدا لأوقعنـا النـاس في الهلكـة، فيجتهـد الأعـرابي ويجتهد العامي الجلف ويجتهد الجاهل وقليل المـدارك، ويجتهـد من ليس بأهل الاجتهاد فتقع الأمة في خبط وخلط كما حصـل من بعض الذين يدعون أن كل الاتبـاع تقليـد، وهـذا في الحقيقـة فتنـة حـدثت لطوائف من الناس بسبب هـذه الشـبهة، فزعمـوا أن أي اتبـاع لأي إمـام أو لأي عـالم إنمـا هـو تقليـد، **وهـذا غلـط يخـالف** سـبيل المؤمنين الذي عليه أئمة السلف، والله عز وجل أرشدنا إلى سؤال أهل الذكر ولاتباع سبيل المؤمنين، فكيف يتحقق ذلـك بغـير قـدوة. فـإذا: لا بـد أن نوسـع للمسـلمين في اتبـاع من يـرون من الأئمـة

1) شرح لمعة الاعتقاد - ناصر العقل، ناصر العقل 4/21

المهديين الأحياء منهم والأموات، ومن الأموات من كان قـدوة أكـثر من غيره، فنجد مثلا في عهد السلف هناك من كان مـا يسـمى في عصرنا هذا صاحب مدرسة فقهية أو علميـة كالأئمـة الأربعـة والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى وربيعــة الــرأي وسـفيان الثــوري وأئمــة السلف الكبـار الـذين عنـدهم فقـه فهـؤلاء أئمـة لهم اجتهـادات في الفقـــه وتبعهم من تبعهم من عامـــة المســلمين ومن طلاب العلم. إذا فـالاختلاف في الفـروع رحمـة من حيث إنـه اجتهـاد، وذلـك أن الاختلاف على نوعين في الفروع: منه ما يكون عن تعصـب وجـدال ومـراء ونحـو ذلـك، فهـذا لا يجـوز وإن كـان من بـاب الاختلاف في الاجتهاديـــات.
ومنه ما يكون عن طلب للحـق، فهـذا الاختلاف سـائغ، وفيـه رحمـة للأمــة، واختلاف السـلف كلـه من هــذا النــوع والمختلفــون فيــه محمــودون، أي: مثــابون على اجتهــاداتهم في الأمــور الاجتهاديــة، بعكس العقيدة، فالمخالف فيها فهو مفـارق، أمـا الاجتهاديـات فـإن الخلاف فيهـا عن حسـن نيـة كلـه أجـر، وهـو ممـا يطلب شـرعا، والمختلفون فيهـا مثـابون في اجتهـادهم، واختلافهم رحمـة واسـعة واتفـــــــــــاقهم حجـــــــــــــة قاطعـــــــــــــة.
ثم ذكـر هـذا الـدعاء العظيم الـذي يناسـب هـذا المقـام، بعـد ذكـر العقيـــدة فقـــال: (نســـأل اللــــه أن يعصـــمنا من البـــدع والفتن). البدع تشمل كل بـدع الـدين، والفتن فتن في الـدين والـدنيا، يشـير بـذلك إلى فتنـة العقائـد والمبتـدعات وإلى فتنـة الـدنيا بالشـهوات ونحوها، فإن هذا من الفتن التي ينبغي التعوذ والاعتصام بالله منهـا. (ويحيينــــــــــــا على الإســـــــــــــلام والســـــــــــــنة).
وهذا ما ينبغي أن يدعو به طالب العلم في كل مقام يكون فيه ذكر للأهواء، فإن لكل مناسبة دعاء، فإنه إذا ذكرت الأهواء والبدع ينبغي للمسلم أن يستشـعر أولا ضـرورة اللجـوء إلى اللـه عـز وجـل بـأن يعصـمه ويهديـه، وثانيـا أن يتعـوذ باللـه من الفتنـة والضـلالة، وثالثـا يعـرف أنه عبـد ضـعيف لا منجى ولا ملجـأ من اللـه لـه إلا إليـه إذا ينبغي أن يلجـــــــــــــأ إلى اللـــــــــــــــــــــه.
ثم يحـذر من الشـماتة؛ لأن الإنسـان قـد يسـتهويه الكلام في هـذه الأمور فيقع في التعيير واللمز لأنـاس ممن وقـع في البدعـة وليس من أهلها ونحو ذلك، فالشماتة غير الاستعاذة بالله من البدعــة، لأن الشماتة أمر يتعلق بالاستهزاء والسـخرية بـأكثر ممـا ينبغي شـرعا.

إلى آخـــــر مـــــا قالـــــه، وبهـــــذا ينتهي هـــــذا الكتـــــاب. ونسـأل اللـه أن ينفعنـا بمـا علمنـا، وأن يجعـل ذلـك في مـوازين أعمالنـا، وصـلى اللـه وسـلم وبـارك على نبينـا محمـد، وعلى آلـه وصحبه أجمعين.." (1)

"ثنى المصنف الحمد بعـد البسـملة ويقـال هنـا مـا قيـل هنـاك، يعني: لماذا بدء بالحمدلة؟ اقتداء بالكتاب وتأسيا بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في خطبه ونحو ذلك، والحمـد هـو الثنـاء بـالقول على المحمود، أن يثني على المحمود، وهذا عام، يعني: يشمل المخلوق ويشمل الخالق، فكلما أثنيت بلسانك بذكر محاسن المحمـود حينئـذ نقول: هذا يسمى حمدا، لكن الثناء على المحمود فقـط هـذا يـدخل فيـه المـدح، إذ كـل من الحمـد والمـدح ثنـاء على المخلـوق، لكن يشترط في الحمد من أجل أن يكون حمدا أن يكون معه داع قلـبي وهو المحبة والإجلال، فإذا كان الثناء مع المحبة نقـول: هـذا يسـمى حمدا، إن كان الثناء بالقول على المحمود دون محبة يسمى مـدحا، إذا قد تمدح من لا تحب، وأما تحمد من لا تحب فلا يكـون، لا تحمـد إلا من تحبه لأنه لا تثني بلسانك وتذكر من صفات كرمه وجوده وما يمتاز به عن غيره سواء كـان في شـأن المخلـوق أو الخـالق إلا إذا كان القلب متعلقا به حينئذ صار حمدا، وأما المـدح فهـذا مجـرد عن المحبة، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعـالى عبـارة من أجمع ما ذكر في تعريف الحمد قال رحمـه اللـه تعـالى: الحمـد ذكـر محاسـن المحمـود مـع حبـه وتعظيمـه وإجلالـه. ذكـر محاسـن المحمود، يعني: الذكر هو الثناء باللسان، ومحاسن المحمود هنا في حـق البـاري جـل وعلا يشـمل الصـفات بنوعيهـا، يعـني: الصـفات الذاتية، والصفات التي تكـون متعديـة خلافـا لمـا يقيـده الكثـير بـأن الحمد خاص بالصفات التي تكون متعدية، وأما الصـفات الذاتيـة فلا يكون ذكرها من باب الحمـد، **هذا غلـط وليس** بصـحيح، إذا ذكـر محاسـن المحمـود، محاسـن جمـع محسـن، أي: مـا يحسـنه، وهـذا يشـمل الصـفات الذاتيـة والصـفات الفعليـة الـتي تكـون متعديـة وتخصـيص الحمـد بأحـد النـوعين دون الآخـر هـذا تحكم، مـع حبـه وإجلاله وتعظيمه، إذا مع داع قلبي والمعية هنا المصـاحبة لا بـد من مصاحبة الذكر مع المحبة، فإن وجـد أحدهما دون الآخـر فلا يصـدق عليه أنه حمد، وقال ابن السعدي رحمه الله تعـالى: تعريـف الحمـد

(1) شرح لمعة الاعتقاد - ناصر العقل، ناصر العقل 7/22

هو: الثناء على الله بصفات الكمـال، وبأفعالـه الـدائرة بين الفضـل والعدل.." (1)

"انظر التعريفين قد أشارا إلى معنى قـد عكـف عليـه كثـير من أرباب التعاريف عند المتأخرين وهو تخصيص الحمد بماذا؟ بالأفعـال المتعدية، ولـذلك المشـهور عنـدهم فعـل ينـبئ وعن تعظيم المنعم بسبب كونـه منعمـا، إذا على كبريائـه وكونـه مسـتويا على عرشـه، وكونه جبار السماوات والأرض، هـذه ليسـت متعديـة ليس لهـا أثـار على الخلق، وإنما الرحمة والإحسان هي التي يكـون لهـا أثـار على الخلق، فيحمد بالثـاني لا بـالأول وهـذا غلـط، فـالرب جـل وعلا من صـفات الكمـال أنـه متصـف بصـفات قـد لا يكـون لهـا أثـر على المخلوقات البتة، ومنها جبروته جـل وعلا جبـار السـماوات والأرض قاهر كبريائه هذه لا يتمثل بها المخلوق، وكذلك كونه مستويا نقول: هذه صفة كمال استوائه جل وعلا على عرشـه اسـتواء يلـق بجلالـه هذه صفة كمال، هل يحمد عليها أو لا؟ نقول: نعم لأنها ممـا اتصـف بـه الـرب جـل وعلا ولا يتصـف إلا بكمـال ومتعلـق الحمـد الثنـاء بالكمـالات، فيحمـد الـرب جـل وعلا عليهـا، لكن على القـول الثـاني بسبب كونه منعما هذا تقييد واحـتراز نقـول: الصـواب أنـه يعم وأل في الحمـد للاسـتغراق، أي: أن أفـراد المحامـد كلهـا للـه تعـالى مستحقا لهـا، ففي الحمـد إثبـات الكمـالات، نقـف على هـذا، وبعـد الصـلاة نكمـل بـإذن اللـه.

وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.." (2)

"(يسمعه منه) يعـني: جـل وعلا، (من شـاء من خلقـه) يسـمعه من شاء، (من) هذه فاعـل، و (يسـمعه) الضـمير يعـود على الكلام، (منـه) الـرب جـل وعلا، (من شـاء من خلقـه)، (من خلقـه) متعلـق بقوله: (شاء). فيه إثبات أن كلام الله تعالى مسـموع (يسـمعه منـه من شـاء)، إذا كلام اللـه تعـالى مسـموع، وإذا كـان كـذلك لا بـد أن يكون بصوت وحرف لا يماثل أصـوات المخلـوقين، (سـمعه موسـى عليه السلام منه من غير واسطة)، هذا كمثال، يعـني: إذا قيـل: من سمعه من الله عـز وجـل؟ يعـني: مباشـرة. نقـول: سـمعه موسـى عليه السلام من غير واسطة. والواسطة ما يتوصـل بـه، أو يتوصـل به إلى الشيء قال تعالى: {وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى} [طـه:

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 1/27
2) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 1/28

13]. {فاستمع لما يوحى}، يعني: استمع ما يوحى، {وكلم الله موسى تكليما}، ثم قال المصنف: (وسمعه جبريل عليه السلام). وهو الملك الموكل بالوحي، قال تعالى: {قل نزله روح القدس من ربك} [النحل: 102]. وهو: جبرائيل عليه السلام. سمعه من الله تعالى مباشرة، وما شاع عند بعض المتأخرين من الأشاعرة وغيرهم أن الله عز وجل أنزل القرآن في اللوح المحفوظ وأخذه جبريل عليه السلام من اللوح المحفوظ غلط، هذا غلط، وما أورده عن ابن عباس في هذا المعنى ضعيف لم يثبت، قال: (ومن أذن له من ملائكته ورسله). أما الملائكة فلقوله - صلى الله عليه وسلم -: «ولكن ربنا إذا قضى أمرا سبح حملة العرش ثم يسبح أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح أهل السماء الدنيا، فيقول الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم». الحديث رواه مسلم، وأما الرسل فكما سبق كلم موسى عليه السلام، وكلم محمد - صلى الله عليه وسلم - ليلة المعراج، كلمه ربه جل وعلا، ثم قال المصنف: (وأنه سبحانه يكلم المؤمنين في الآخرة ويكلمونه). وهذا لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يقول الله لأهل الجنة»، «إذ يقول الله لأهل الجنة». والكلام والقول بمعنى واحد، الكلام هو: اللفظ المفيد، والقول هو: اللفظ الدال على المعنى. فهما بمعنى واحد، «يقول الله». فيه إسناد القول إلى الرب جل وعلا، وقد يطلق القول ويراد به المعنى النفسي، لكن يجب تقيده، ولذلك قال تعالى: {ويقولون في أنفسهم} [المجادلة: 8]. إذا أراد هنا حديث النفس، وأما إذا أطلق القول كالكلام فإنما يراد به اللفظ ومعناه، وإذا أريد المعنى حينئذ نقيده {ويقولون في أنفسهم} يكون استعمال اللفظ في بعض مدلولاته، وهو المعنى دون اللفظ وأريد به حديث النفس كما في الآية، هنا قال - صلى الله عليه وسلم -: «يقول الله لأهل الجنة: يا أهل الجنة». هذا فيه نداء، فدل على أنه مسموع، لأن النداء نوع من أنواع الكلام، ولا يكون إلا بصوت وحرف، لا تناديه بحديث النفس ما كلمته ولا ناديته، وإنما يكون نداء إذا كان مسموعا، فيقال: يا موسى، يا فلان، يا أهل الجنة. حينئذ نقول: هذا نوع من أنواع الكلام وهو نداء، والنداء يلزم

منه الحرف والصوت، «يـا أهـل الجنـة، فيقولـون: لبيـك ربنـا». [أو «ربنا وسعديك»]. ربنا يا ربنا وسعديك.." (1)

"الآية الرابعة أشار إليها بقوله: (وقال سبحانه: {وما كان لبشـر أن يكلمه الله}). أسند الفعل إلى الرب جل وعلا، ({إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا} [الشورى: 51])، هذه الحالة الثالثـة، اشتملت هذه الآية على أنواع الوحي الثلاثة، ({إلا وحيا}) هذا النوع الأول بأن يلقي الله الوحي في قلب الرسول من غير إرسـال ملـك ولا مخاطبة منه مباشرة، الذي يسمى النفس في الوضـع، ({أو من وراء حجاب}) وهذا الثاني بأن يكلمه مباشرة لكن من وراء حجاب، كما كلم موسى عليه السلام ومحمد - صلى الله عليه وسلم - ليلـة المعـراج، ({أو يرسـل رسـولا}) يبلـغ عن اللـه كلامـه كجبريـل. الآية الخامسة وأشار إليها بقوله: (وقال سبحانه: {فلما أتاهـا نـودي يا موسى * إني أنا ربك} [طه: 11، 12]). ({فلما أتاها}) لمـا هنـا شرطية، فدل على أنـه مقيـد بالمشـيئة، ولـذلك صـار الكلام صـفة فعلية باعتبار تعليقه على المشيئة، وسبق أن الضابط في الصـفات الفعلية كل صفة علقت بالإرادة والمشيئة فهي صـفة فعليـة، وهـذه إنما يأتي بماذا؟ {ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربـه} [الأعـراف: 143] لما جاء، إذا قبل مجيئه لم يكلمه، فدل على أنها صفة فعلية، إذا ({فلما أتاها نودي يا موسى * إني أنـا ربـك} [طـه: 11، 12])، ({فلما أتاها}) الضمير يعود إلى النار، ({نودي}) هذا مغير الصيغة، يعني: مبني لما لم يسم فاعلـه، ولا تقـل كمـا يقـول النحـاة: مبـني للمجهول. هنا غلط، ({نودي}) المنادي هـو اللـه عـز وجـل، فكيـف يكون مجهولا؟ هو معلـوم مغـير الصـيغة، والفاعـل هـو اللـه تعـالى بدليل قوله: ({أنا ربك}). هذا لا يصدر إلا، لا يعقل أن يصـدر إلا من الله عز وجل، لا تقول الشجرة: أنا ربك. ولا يقول الملك جبريل: أنا ربك. ولا يقول أحد أنا ربك، فإنما هو خاص بـالرب جـل وعلا، فهـذا اللفظ لا يصح إطلاقه إلا من الله تعالى، فقولـه: ({أنـا ربـك}). دل على أن قول نودي أن المنادي هو الله عز وجل، والنداء هو الـدعاء بياء أو إحدى أخواتها على المشهور عند النحـاة، وقـد يـأتي بالفعـل وهو أعم، {وناديناه أن يـا إبـراهيم} [الصـافات 104] هـذا تفسـير للنداء، وهو إنما يكون بصوت، ولا يكون نداء بدون صوت البتة، كـل ما هو نداء، يعني: رفع صوت، ومنه الندبـة، فحينئـذ لا بـد أن يكـون

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 11/2

بصوت، فإذا لم يكن بصوت لا يكون نداء، قد خاطبنا الله عـز وجـل بلسان العرب، وقد نادى موسى، دل على أنه بصوت، إذا كـل نـداء دل على أنه بصوت، فإذا لم يكن بصوت لا يسـمى نـداء، وقـد أثبت الله تعالى لنفسـه النـداء، فـدل على أنـه بصـوت، وهـذه الآيـة نص صريح في إثبات كلام الله تعـالى لموسـى، وأن كلامـه لـه إنمـا هـو بصـوت وحـرف سـمعه موسـى، واللـه تعـالى هـو المتكلم لا غـيره بدليل قولـه: ({أنـا ربـك}). هـذا نص واضـح بين لا يحتمـل التأويـل البتة.." (1)

"ما عداه يعتبر مكملا، ثم إذا أتقن هذه بالمكملات وأراد معرفة ما عند أهل البدع، وهذا مما ينص عليـه وينبـه، أنـا أرى أن الطـالب يدرس عقيدة السلف خالصة، ولذلك نعني في درسنا هذا مـا نـذكر أقوال المبتدعة إلا على جهة الإجمال فقط، أما نـأتي بـأدلتهم ونـرد كأن العقيدة صارت فقه مقارن **هذا غلط ليس** بصحيح، وإنما قـد يـدرس هـذا النـوع لا بـأس للطلاب قـد درسـوا يدرسـون مثلا ((الواسيطة)) على جهة الإجمال، تقرر فيه عقيـدة السـلف لا يـذكر ولا مبتدع ولا يـذكر القـول وحجج المبتدعـة البتـة، فـإذا انتهي منهـا على وجه الكمال الطلاب أنفسـهم يدرسـونها مـرة أخـرى بطريقـة التوسـع وذكـر أقـوال المخـالفين، وأمـا ابتـداء هكـذا تكـون كتب المبتدئين التي تدرس للطلاب وكأنه فقه مقارن نقول: لا، لأنه ليس كقول أبي حنيفة والشافعي تقابلا هـذا خلاف سـائغ يمكن أن يكـون مراد النص هو هذا ويمكن أن يكون هـذا، لكن مبتـدع وليس مبتـدع فحسب نقول: ممكر ا الرؤية وأنكرها لقوله تعـالى كـذا وكـذا، كـافر هذا مرتد عن الإسـلام، فكيـف نـأتي بـأقوال أهـل الكفـر؟ الجهميـة وأقوالهم، الجهمية كفار بإجمـاع أهـل السـنة والجماعـة، والمعتزلـة أكثر أهل السنة على أنهم كفار، والأشـاعرة أكـثر أهـل السـنة على أنهم مسـلمون وفي تكفـيرهم خلاف ولا يسـتبعد تكفـيرهم لأنهم يـرون خلـق القـرآن وإنكـار العلـو الـذاتي، وكـذلك الرؤيـة منكـرة عندهم، ويكفي إنكار العلو هـذا يعتـبر من الـرد لمـا هـو معلـوم من الدين بالضرورة. دد." (2)

"إلى آخره، فتأخذ عقيـدة هـؤلاء المخـالفين من كتبهم، ثم تـرد عليهم بمـا ذكـره ابن تيميـة وهـو فـارس الميـدان الـذي اشـتغل

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 11/4
2) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 13/26

بالأشـاعرة، وأكـثر مـا اشـتغل ابن تيميـة بالأشـاعرة، ولم يشـتغل بالفلاسفة وإن رد عليهم ولا بالمعتزلـة، لمـاذا؟ هـذا لـه لعلـة، لأنـه اشــتغل بمــا الحاجــة إليــه أمس، رأى أن الفلاســفة والمعتزلــة الأشاعرة كفونا في الـرد عليهم، لأنهم ألفـوا مؤلفـات فـردوا حـتى الغــزالي رد على الفلاســفة ورد على المعتزلــة وكــذلك الجويــني وغيرهم ردوا على المعتزلة، فكفونـا هـذا الجـانب، بقي مـاذا؟ بقي الأشاعرة أنفسهم، من يرد عليهم مع كـثرتهم الكـاثرة؟ فـرد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ولذلك لا يستغرب طـالب العلم أن أكثر ما اشتغل به ابن تيمية الأشاعرة، لا لكونهم أشـد من المعتزلــة، لا المعتزلــة أشــد لأنهم في الظــاهر أنهم كفــار كــذلك الجهمية، وإنما رد عليهم واشـتغل بهم لكونـه لم يوجـد من اشـتغل بـــــــــــــــــأدلتهم وفنــــــــــــــــــــــــــــــــدها.

س: مــا هــو أفضــل متن لطــالب علم مبتــدئ مــع شــرحه؟

ج: ((الآجروميــة)) يأخــذ ((الآجروميــة)) ثم ينتقـل إلى الموسـعات، النحو أساس، أي: لن تكون أصلا لن تكـون بارعـا في علم العقيـدة إلا إذا أتقنت النحــو، النحــو أســاس، اللغــة العربيــة بصــنوفها كلهــا، وأهمها النحو ثم الصرف ثم البلاغة، هذه لن تكون طـالب علم على قـدم راسـخ في العلم إلا إذا أتقنتـه لأنـك ستسـتدل بآيـة وحـديث، أليس كذلك؟ ستفهم من الآيـة والحـديث، حينئـذ كيـف تفهم؟ أعلى درجات الفصاحة والبلاغ والقـرآن، وإذا كنت عاميـا في لغتـك كيـف تفهم؟ كيـف تفهم اسـتنباط أهـل العلم؟ هـذا فيـه، يعـني: لـو نظـر الإنسان كما يقول العامة: بالعقل هكذا لعرف أنه لا يمكن أن يتعلم إلا بلغة العرب، {بلسان عربي مبين} [الشعراء: 195] دل على أن القرآن نزل {بلسان} ليس بلسان فحسب {عربي} بـل {مـبين}، يعني أعلى درجات الإيضاح والبيان، وهـذا لا يكـون إلا بمعرفـة هـذا العلم.

س: رؤية الله عز وجل في المنام، هل تكون نورا وعلى أي سـورة؟

ج: نحن لا نسلم بالرؤيـة أولا، لا نقـول أن اللـه عـز وجـل يـرى في المنام، وهذا ما ذكره بعض المتأخرين نقول هذا غلـط، واللـه أعلم. وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آلـه وصـحبه أجمعين. دد." (1)

---

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 13/28

"أي: الرب جل وعلا، (عبادة الله تعالى وإخلاص القلب) ليعبد الله إسناد الفعل إلى الواو، إذا عبادة هم متعبدون بالإخلاص مخلصين هذا حال من فاعل، يعبد، أي: أنهم متصفون بالإخلاص والعبادة، ولذلك ملة إبراهيم تفسر أنها عبادة بالإخلاص، لا بد منهما، أما عبادة بدون إخلاص لا تسمى عبادة، وإخلاص دون عبادة لا فائدة منه، فلا بد أن يكون الإخلاص مثمرا، وأما عبادة بدون إخلاص بمعنى أنه وجه عبادته لغير الله عز وجل وهذه وإن تسمى عبادة باعتبار الفاعل إلا أنها ليست عبادة شرعية، (فجعل عبادة الله تعالى وإخلاص القلب) هذا واضح (وإقام الصلاة) هذا عمل الجوارح (وإيتاء الزكاة) وهذا عمل الجوارح، (كله)، أي: المذكور من عبادة الله على جهة العموم بل عبادة الله كلها لأنه قال ماذا؟ ({وما أمروا إلا ليعبدوا الله}) هذا عام مطلق فعل، حينئذ كل عبادة قال: ({وذلك دين القيمة}). أي: المشار إليه وإلا الأصل أن يكون قوله: ({ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة}) هذا من عطف الخاص على العام، لأن قوله: يعبدوا الله. هذا فيه عموم ... ({له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة}) نقول: هذا من عطف الخاص على العام. فجعل ما ذكر كله من الدين، وهنا نحن نقول: الإيمان، والرب جل وعلا عبر بالدين نقول: يطلق الدين ويراد به الإيمان، ويطلق الإيمان ويراد به الدين، ولذلك نرجع في حقيقة هذه الأسماء إلى الشرع، ومن هنا أتي أهل البدع أخذوا هذه الألفاظ وفسروها بما يتبادر إلى أذهانهم، أو أنهم أرجعوها إلى إحسان الظن، في بعضهم أرجعوه إلى المعنى اللغوي فحسب، وهذا غلط، لأن الألفاظ الشرعية كل لفظ جاء في الشريعة لا بد أن ننظر هل الشارع جعل له معنى خاصا به إذا أطلقه ينصرف إليه أو لا؟ لا بد في كل لفظ، نأتي في الصلاة والزكاة في الأمور الفروعية والعملية كما يقال كذلك في مقام الأسماء أسماء الدين ننظر هل الشارع جعل له معنى بمعنى أنه عرفه، ولذلك سيأتي النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل ما الإيمان بالله؟ قال: كذا وكذا، إذا الإيمان أن تؤمن بالله، إذا عرفه حينئذ إذا عرفه الشارح لا نرجع إلى المعنى اللغوي، الحقيقة الشرعية هي الأصل، وهذه قاعدة جليلة ينبغي الاعتماد عليها في الفروع في العقيدة ليست خاصة بالمعتقد، ولذلك قد يقرر بعض أهل البدع هذه القاعدة في باب الفقهيات ويأتيك بذلك يقول: كتاب الصلاة، الصلاة لغة الدعاء،

وشرعا كذا وكذا. لماذا يعرف اللغة؟ ليبين بأن الشارع قد غاير بين اللفظ في اللغة وفي الشرع، بمعنى أنه نقله فجعل له معنى خاصا به إذا أطلق لا تصرفه إلى المعنى السابق، فيقول لك: الصلاة لغة الدعاء، وشرعا أقوال وأفعال .. دد." (1)

"إذا (ثم عثمان) وليس فيه نص، وإنما هو تفويض أو تقديم له مع جملة غيره من عمر رضي الله تعالى عنه، ولذلك قال المصنف (لتقديم أهل الشورى له) وأجمع الصحابة على ذلك، كل من كان في ذلك الزمان أجمع على تقديم عثمان على غيره. (ثم علي) يعني: ثم في المرتبة بعد عثمان علي رضي الله تعالى عنه (لفضله وإجماع أهل عصره عليه) أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما، لما قتل عثمان وبايع الناس عليا صار إماما حقا واجب الطاعة، والخليفة في زمانه خلافة نبوة، والخلافة ثبتت لعلي بعد عثمان، بمبايعة الصحابة، وإن وقع نزاع في أول الأمر من معاوية ومن معه من أهل الشام، لكن استقر الأمر على مبايعة علي رضي الله تعالى عنه وهو محل إجماع. إذا على هذا الترتيب والصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي في الخلافة، وترتيبهم في الخلافة كترتيبهم في الفضل، وهذا محل وفاق، أما الفضل فهذا استقر عليه الأمر متأخرا، وأما الخلافة فهي محل إجماع. قال هنا: (هؤلاء الخلفاء الراشدون المهديون الذين قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيهم: «عليكم بسنتي»)، («عليكم») هذا أمر، اسم فعل أمر، أليس كذلك؟ حينئذ يدل على الوجوب {عليكم أنفسكم} [المائدة: 105] عليكم كذا حينئذ من صيغ الوجوب اسم فعل الأمر، («عليكم بسنتي») سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - («وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي») وهم الذين ذكرهم المصنف فيما سبق، وهم أربعة وبعضهم يزيد عمر بن عبد العزيز الخليفة الخامس لكن هذا غلط، ومعاوية رضي الله تعالى عنه أولى بهذا الوصف منه، لأن عمر بن عبد العزيز ليس صحابيا، ومعاوية وهو ملك وأول ملوك الأرض وخير ملوكها، حينئذ إذا لم يستحق هذا الوصف فغيره ممن بعدهم من باب أولى وأحرى، فلا يقال: بأن الخلفاء الراشدين خمسة وخامسهم هو عمر بن عبد العزيز الصواب أن الخلفاء أربعة وعمر بن عبد العزيز وال وهو عادل لما له من الصفات المذكورة في

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 14/11

ترجمته وما صنع ونحو ذلك، ولكن هذا لا يقتضي محبته ومقامه من عدل ونحو ذلك أن يوصف بما لم يـرد بـه الشـرع، ثم تقديمـه على معاوية وهذا محل نظر لأن معاوية صـحابي، فالصـحابة أفضـل لمن بعدهم بكثير (وقال - صلى الله عليه وسلم -: «الخلافـة من بعـدي ثلاثون سنة») رواه أحمد وأبو داود وحسنه الألبـاني (فكـان آخرهـا) آخر هذه الخلافة («ثلاثـون سـنة») إذا لم يكن بعـده خلافـة: خلافـة نبوية، خلافة نبوة التي هي حاكمة بالشـرع في الأصـل («من بعـدي ثلاثون سنة») (فكـان آخرهـا خلافـة علي رضـي اللـه عنـه) هنـا لم يجعل خلافة الحسن، كأنه جعـل خلافـة الحسـن تابعـة لأبيـه أدخلهـا فهي داخلة، أو لم يعتبرها حيث إنه رضي الله عنـه تنـازل عنهـا. إذا لم يعتبرها لم تكن ثلاثين، ولذلك نقول: كانت خلافة أبي بكر سنتين وثلاثة أشهر وتسـع ليـال من أجـل أن تصـل إلى ثلاثين، لا بـد، هـذا حـق.
كـانت خلافـة أبي بكـر سـنتين وثلاثـة أشـهر وتسـع ليـال. وخلافـة عمـر عشـر سـنوات وسـتة أشـهر وثلاثـة أيـام. وخلافـة عثمـان اثنـتي عشـرة سـنة إلا اثـني عشـر يومـا. وخلافة علي أربع سنوات وتسعة أشعر. دد." (1)

"ثم قال رحمه الله تعالى: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بـذنب ولا نخرجـه عن الإسـلام بعمـل). هـذا أراد بـه الـرد على الخـوارج، المراد بأهل القبلة كما سبق، المسلمون المؤمنون، وأراد المصـنف هنا الرد على الخوارج القائلة بالتكفير بكـل ذنب، يعـني كبـير، بكـل كبيرة، هل السلف وأهل السنة والجماعـة يكفـرون بالـذنوب؟ قـل: السؤال مجمل، فلا بد من التفصـيل، يكفـرون بالـذنوب فيمـا يكفـر بفعله، ولا يكفرون بذنب بكبيرة فيمـا لم يكن مكفـرا، فثم تفصـيل، وعبارة المصنف لا تدل على ذلك، لأنه قال: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب) يعني بكبيرة، وهـذا قالـه في مواجهـة الخـوارج الـذين يكفرون بالكبائر، حينئذ لا نقول بأن أهل السنة والجماعة لا يكفرون بذنب، هذا غلط، بل يكفرون ببعض الذنوب، وإنمـا لا يكفـرون بكـل ذنب، نعم لا يكفرون بكل ذنب، وإنما ببعض الـذنوب، فمن اسـتحل شرب الخمر هذا ذنب، ما حكمه نكفره أو لا؟ كافر بالإجماع، فكيف تقول: أهل السنة لا يكفرون بـذنب، فإنمـا نقـول: لا يكفـرون بكـل ذنب، ثم ذنوب وكبائر إذا وقع فيها نحكم عليه بالكفر. فحينئذ نقول:

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 16/8

نقابـل هـؤلاء الخـوارج الـذين يكفـرون بكـل ذنب: المرجئـة الـذين يخرجون الأعمـال عن مسـمى الإيمـان حيث يقولـون: لا نكفـر من أهل القبلة أحدا. حينئذ تنفي التكفير نفيا عام، لا نكفر .. مهما فعل، تارك للصلاة، سب الله، سب الرسـول - صـلى اللـه عليـه وسـلم - مهما فعل من الذنوب ما دام أنه قـال: لا إلـه إلا اللـه لا يخـرج عن الإسلام بذنب مطلقا. هـذا قـول المرجئـة، يقـابلهم الخـوارج بـأنهم يكفرون بكل ذنب. مع أن المعلوم أو المتقـرر عنـد أهـل السـنة أن في أهل القبلة من هو منافق، فيه منافقون، والمنافقون يقولون: لا إله إلا الله، ويسبحون الله ويصلون حتى مع النبي - صلى الله عليه وسلم -، بل ويخرجون ويجاهدون معه، ومثواهم في الدرك الأسفل من النار، حينئذ قـالوا: لا إلـه إلا اللـه، وأبطنـوا الكفـر، إذا في أهـل القبلة من هو منافق، الـذين فيهم قـال ابن تيميـة: الـذين فيهم من هـو أكفـر من اليهـود والنصـارى) في المنـافقين، نعم فيهم من هـو أكفر من اليهود والنصارى، بالكتاب والسـنة والإجمـاع، وفيهم يعـني المنــافقين من قـــد يظهـــر بعض ذلـــك حيث يمكنهم، المنــافقون يتسترون، من النفاق في الاعتقاد، حينئذ هو يتسر بكفره، لكن متى وجد فرصة أظهر شيئا مما عنده. ولذلك قال رحمه الله: وفيهم من قــد يظهــر بعض ذلــك حيث يمكنهم. وهم يتظــاهرون بالشــهادتين. يعني في الظاهر أنهم مسلمون يقولون: لا إله إلا الله، تقية ولكنهم في الباطن يبطنون الكفر والإلحاد. دد." (1)

"إذا (لـه الأسـماء) نقـول: أسـماء جمـع قلـة ودخلت عليـه أل، حينئذ يستوي فيه القلة والكثرة، والخلاف إنمـا هـو في النكـرة كمـا أشار إلى ذلك الشيخ الأمين في شرح ... ((المراقي))، فهو إن كـان جمع قلة أفعال إلى أن المراد به جمع كثرة، إذ أسماء الله تعـالى لا حصر لها لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عند أحمد وغيره عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ما أصـاب أحـد قــط هم ولا حــزن فقــال: اللهم إني عبـدك ابن عبـدك وابن أمتـك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضائك أسـألك بكـل اسـم هو لك سميت به نفسـك، أو أنزلتـه في كتابـك، أو علمتـه أحـدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك». فهو غيب، إذا أسماء الله تعالى لا حصر لها لهذا النص، وهذا واضـح، إذا مـا اسـتأثر اللـه تعـالى في علم الغيب لا يمكن أحـدا حصـره البتـة ولا الإحاطـة بـه،

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 16/14

وأما حديث «إن لله تسعة وتسعين اسما». هذا لا يدل على الحصـر وإن قال به بعض أهل العلم فـالجمع بينـه وبين حـديث ابن مسـعود نقول: هذا الحديث لا يدل على حصر الأسـماء في هـذا العـدد حيث لم يقـل إن أسـماء اللـه تعـالى تسـعة وتسـعون «إن للـه تسـعة وتسعين». له تسعة .. وهذا لا يلـزم منـه الحصـر، كمـا تقـول: زيـد عنده مائة ريال، أو لزيد مائة ريـال.، تقـول: لزيـد مائـة ريـال، هـل يلزم ما يكون لزيـد ألـف ريـال؟ مـا يلـزم، وإنمـا أخـبرت عن بعض وسكت عن بعض آخـر، أليس كـذلك؟ أمـا إذا قلت: ليس عنـدي إلا مائة. هذا صار حصر ونفي، حينئذ ليس عندك إلا مائة، ولذلك يمكن أن يوري شخص يقول: ليس معي إلا عشـرة ريـال. وهـو في جيبـه [ها ها] كثير هذا مقـام التوريـة، حينئـذ نقـول: هـذا الحـديث لا يـدل على الحصر، لأنه لم يقـل إن أسـماء اللـه تعـالى تسـعة وتسـعون، ومعنى الحديث حينئذ أن هذا العـدد من شـأنه أن من أحصـاه دخـل الجنة، تسعة وتسعون اسما اختر من الكتاب والسنة تسعة وتسعين اسما أحصها على المعنى المراد تـدخل الجنـة، ولـذلك لا يفهم منـه أنه لا يوجد في القرآن والسنة إلا تسعة وتسعين كما يظنـه البعض، فيذهب ويجمـع في القـرآن تسـعة وتسـعين، قـال: هي أكـثر، أكـثر بكثير من تسعة وتسعين في القرآن وفي السـنة، ولـذلك يختلفـون هذا يعد تسعة وتسعين، وهذا يعد تسعة وتسعين، أكـثر، نصـف هـذا مخالف لكـل هـذا، والعكس بـالعكس، سـببه مـاذا؟ أنـه ظن أنـه لا يوجد في القرآن والسنة إلا تسعة وتسعين اسما وهذا غلط، بل هي أكثر من تسعة وتسعين، ولكن تخـير أنت منهـا لأن الحـديث أطلـق أنت اجمـع تسـعة وتسـعين وأحصـها على المعـنى المـراد إحصـائه شرعا حينئذ تدخل الجنة هذا المراد، إذا معنى الحديث أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه وهذا كلام للشيخ عبد العزيز بن بـاز رحمـه الله تعالى أنه القول بأن القـرآن ليس فيـه إلا تسـعة وتسـعين هـذا غلط، بل هي أكثر، أضعاف يقول تسعة وتسعين، حينئذ تجمـع منهـا تسعة وتسعين ويأتي أو يصـدق عليـك النص بـالمعنى المـذكور، ولا يفهم من هـذا النص أنـه لم يخبرنـا اللـه عـز وجـل إلا عن تسـعة وتسعين، لأنه إذا كـان كـذلك صـارت محصـورة بالنسـبة إلينـا وأمـا بالنسبة لما استأثر به الرب جل وعلا فهذا لا مدخل لنا فيه، أن هـذا

العـدد من شـأنه أن من أحصـاه دخـل الجنـة فيكـون قولـه: «من أحصاها دخل الجنة».." (1)

"لا بد من دلالة على ذات كل علم لا بد أن يدل على ذات قطعا هذا في شأن الخـالق وفي شـأن المخلـوق، فـالعليم دل على ذات، والسـميع دل على ذات، والحي وغـير ذلـك من الأسـماء كلهـا دالـة على ذات واحـدة وهي ذات الـرب جـل وعلا، كـذلك في شـأن المخلـوق زيـد وعمـرو لا بـد أن يـدل على ذات محسوسـة مدركـة مشاهدة في الخارج، حينئذ دلالـة العلم على الـذات قطعيـة، وإنمـا هل تدل على شيء زائد على مجرد دلالتها على الذات؟ هـذا الـذي فيـه الكلام، وأمـا دلالتهـا على الـذات فهـذا واضـح، إذا هي أعلام باعتبار كونها تـدل على ذات الـرب جـل وعلا، وأوصـاف باعتبـار مـا دلت عليه من المعاني، حينئذ يـرد الإشـكال عنـد النحـاة على جهـة الخصوص، هل أعلام الرب جل وعلا مترادفة أو متباينة؟ ولذلك يقع الخلاف بسم الله الرحمن الرحمن هل هو نعت للفظ الجلالة أو أنه بدل؟ تقول: عندهم قاعـد أن الأعلام لا ينعت بهـا، هي تنعت تقـول: جاء زيد العالم. نعت زيد وهو علم بصفة وهو العالم، لكن هل تقول: جاء العالم زيد. وزيد يكون صفة للعـالم؟ هـذا ممنـوع عنـد النحـاة، وفي شأن البشر لا إشكال، بسم الله الـرحمن يمـر بـك خلاف هـل الرحمن نعت أو بـدل؟ فـالمرجح عنـد كثـير منهم أن الـرحمن بـدل وليس بنعت، **وهـذا غلـط بنـاء** على هـذه المسـألة وهي كـون الرحمن علما لا ينافي أن يوصف بـه باعتبـار كونـه متضـمنا لصـفة، فأعلام الرب جل وعلا لا تقاس على أعلام المخلوق نعم جاء العالم زيد زيد لا يصح أن ينعت به لأنه دال على ذات فقط، وأما بسم الله الرحمن الرحمن نعت هنا لمـاذا؟ لأنـه وإن كـان دالا على الـذات إلا أنه نعت بـه هنـا من جهـة دلالتـه على الصـفة وهي: الرحمـة، إذا لا مانع أن يقال: بسم الله، الله هذا موصـوف ووصـف بالرحمـة الـتي تضمنها اسمه الرحمن، كأنـك قلت: جـاء زيـد العـالم. والعـالم هـذا نعت، إذا أعلام الـرب جـل وعلا هي أعلام وأوصـاف، أعلام باعتبـار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار دلالتها على المعاني الـتي دلت عليها، حينئذ بالاعتبار الأول دلالتها على الـذات هـل هي مترادفـة أو متباينة؟ المترادف ما تعدد لفظه واتحـد معنـاه، والمتبـاين مـا تعـدد لفظه ومعناه، واضح؟ الترادف، المـترادف مـا تعـدد لفظـه، اللفـظ

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/22

متعدد لكن المعنى واحد كما قلنا: ليث، وأسد، وغضنفر هذه كلها ألفاظ، المسمى واحد هذا يسمى مترادفا، وأما المتباين فهذا اللفظ متعدد والمعنى متعدد قلم، مسجد، أرض، سماء، نقول: هذه كلها ألفاظ متعددة ولكل لفظ معناه الخاص به، حينئذ يرد السؤال هل أعلام الرب جل وعلا مترادفة أم متباينة؟ هل هي مترادفة أم متباينة؟ نقول: مترادفة أم متباينة؟ لا نجيب بالإثبات مطلقا ولا بالنفي مطلقا، لا نقول: مترادفة. مطلقا ولا نقول: متباينة.." (1)

"هذا شروع من المصنف رحمه الله تعالى في بيان طريقة السلف في آيات الصفات وأحاديث الصفات، وهي تبتدئ من هذا المحل إلى نهاية قول الشافعي رحمه الله تعالى، فيبين لنا كيف كان السلف يتعاملون مع آيات الصفات وأحاديث الصفات، (موصوف) هذا اسم مفعول مشتق من وصف، اسم مفعول من وصف، وصف من؟ الله عز وجل، وهذا الفعل يعبر عنه بأنه فعل ماض مغير الصيغة، وهنا بعضهم يرى أنه يعبر عنه بأنه مبني لما لم يسم فاعله، فعل ماض مبني للمجهول، وهذا غلط، مبني للمجهول وإن شاع عند كثير من النحاة وغيرهم لكنه **غلط، غلط لغة** وشرعا في مثل هذا المواضع، لماذا؟ مبني للمجهول، يعني: الفاعل حذف لماذا؟ للجهل به، وهل حذف الفاعل محصور في الجهل به؟ الجواب: لا، ليس محصورا في الجهل بالفاعل، وإنما يحذف الفاعل لأغراض لفظية وأغراض معنوية يتكلم عنها أرباب البيان، ثم الجهل هل هو غرض صحيح أم لا؟ فيه خلاف أصلا فيه خلاف، على كل جعل الاسم المعنون لهذا الفعل بأنه مبني **للمجهول غلط من** جهة اللغة وغلط استعمالا من جهة الشرع في هذه المواضع، {خلق الإنسان من عجل} [الأنبياء: 37] {خلق} إيش إعرابه؟ نقول: فعل ماضي مبني للمجهول، مبني للمجهول المجهول ما هو هذا فاعل، أليس كذلك؟ إذا قيل: مبني للمجهول المراد بالمجهول الفاعل، {خلق الإنسان من عجل}، {خلق} فعل ماضي مبني للمجهول، يصح؟

..

لماذا؟ فاعل الله عز وجل، لا خالق إلا الله، فإذا قلت: {خلق} فعل ماضي مبني للمجهول. أخطأت، كيف؟ نقول: الله عز وجل هو الخالق، هنا حذف للاختصار أو للعلم به والأغراض متعددة.

---

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/24

قلت وللمفعــول إنمــا بــني ... لكونــه في الــذكر نصــب الأعين
أو الســـياق دل أو لا يصـــــدر ... عن غـــــيره أو كونـــــه يحقر
كـــذاك للجهــــل والاختصــــار ... والســـجع والــــروي والإيثـــار

هـذه أغـراض حـذف الفاعـل، إذا ليس محصـورا في المجهـول، إذا نقول: التعبير الصحيح أن يقال: فعل ماضي مغير الصيغة، سواء كان يترتب عليه خطأ شرعي أو لا مطلقا، وأما تسميته بأنه فعـل مـاض مبني للمجهول نقول: هذا خطأ، لأن المجهول المراد به هنا الفاعل، ثم أعترض أيضا قيل: بأنه يمكن أن يؤتى بفاعل ولا يدعى أنه يجب حذفه، سرق المتاع، سـرق سـارق المتـاع، روي عن النـبي - صـلى الله عليه وسـلم - روى راو عن النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، الحاصل أن قوله: ... (وصف). هذا فعل ماض مغير الصيغة أخذ منه اسم المفعول وهو قوله: (موصوف). إذا (موصـوف) اسـم مفعـول من وصف فعل ماض مغـير الصـيغة، وهـو يـدل على شـيئين، اسـم المفعـــــــــــول يـــــــــــدل على شـــــــــــيئين.
الأول: إثبـــــــــــــــــات الـــــــــــــــــذات.
والثـــــاني: إثبـــــات معـــــنى زائـــــد على الـــــذات.
إذا قيل: موصوف كما تقول مضـروب، زيـد مضـروب مضـروب دل على شـــــــــــــــــــــــــــــــــــيئين:
أولا: إثبـــــــــــــــــات الـــــــــــــــــذات.
وثانيا: إثبات قدر زائدا على الذات وهو الضرب.." [1]

"لا بد أن يحتمل وجها من أوجـه اللغـة العربيـة وصـح إسـناده، كذلك أن يكون مطابقـا للرسـم العثمـاني أن يكـون محتملا يحتملـه الرسم العثماني وصح سنده وله وجه في لسان العرب، حينئـذ ثبت أنه قرآن متى ما صح السند إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أقرأ بكذا ولو كان واحدا نقول: هذا قرآن، وهـذا عنـد القـراء خلافـا للأصوليين، الأصوليين لا يثبتون القـرآن إلا مـا كـان متـواترا، وبينهم خلاف هل هو خاص بالسبعة دون الثلاث أو لا؟ قلنا: هذا عند القـراء كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولـو احتمـالا هـذا الـركن الأول، ووافقت العربية ولـو بوجـه واحـد هـذا الـركن الثـاني، وصـح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يحل لمسلم أن ينكرها سـواء كـــانت عن الســـبعة أو عن العشـــرة أو عن غـــيرهم من الأئمـــة

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 3/13

المتبوعين، ومتى أختل ركن من هـذه الأركـان الثلاثـة أطلـق عليهـا ضعيفة قراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كـانت عن السـبعة أو عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيـق من السـلف والخلف صرح به الداني ومكي والمهدوي وأبو شـامة، وهـو مـذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه، ذكـر ذلـك ابن الجـزري في كتابـه ((النشـر في القـراءات العشـر)) حكى الإجمـاع إجمـاع السلف والخلف أن أئمة القـراء على هـذا، أنـه مـتى اجتمعت هـذه الأركان الثلاث حينئذ هو القرآن فإن اختل ركن واحد فليس بقـرآن، بل هي قراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة، إذا صـح سـندا ولا يشـترط في صحة الإسناد أن يكون متواترا، لا يشترط في الصحة أن يكـون متواترا، بل متى ما وجد فيه صفات القبول حينئذ حكمنـا عليـه بأنـه قرآن، وإلا فلا، أما عند الأصوليين فالقراءة الشـاذة عنـدهم هي مـا عدا المتواتر، ما تواتر هو القرآن، ما لم يتواتر فهـو شـاذ، وأكـثرهم خصوا المتواتر بالسبعة فما عداها فهي شاذة، وهذا غلط، الصـواب أن الثلاث من المتواتر، واضح هـذا؟ (أو صـح عن المصـطفى عليـه السلام)، (وكل ما جاء في القـرآن أو) هـذه أو للتنويـع، (أو صـح عن المصطفى) مصطفى مأخوذ من الصفوة وهو الخالص من الكدر، و (أو) كما ذكرنا للتنويع، (أو صح) علق الحكم المصنف هنـا بالصـحة، ومعلوم أن صـح مـأخوذ من الصـحة، والصـحة هـذه نـوع من أنـواع الحديث عند أهل الحديث، القسمة ثلاثية: صحيح، وحسن، وضعيف. فالأكثرون قسموا هذه السنن إلى صحيح، وضعيف، وحسن.." (1)

"ولذلك اسـتعمل البخـاري وغـيره لفـظ التـواتر، جـاء في جـزء القراء خلف الإمام: تواتر عن النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم -: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحـة الكتـاب». قـال: تـواتر. هكـذا نصـه وهـو موجود لكن من حيث القبول وعدمه وترتيب أحكام هـذا يفيـد العلم اليقيـني، وهـذا يفيـد الظن، هـذا يـدخل العقائـد، هـذا لا يقبـل. هـذا التفصيل هو الذي يعتبر بأنه بدعة، وإذا قلنا: هذا بدعة لأنـه جـاء بـه أهـل البـدع لا نرجـع إلى الأنصـاص ونبطلهـا. يعـني نفصـل نقـول: التقسيم صحيح، وننظر في الشروط فما عمل أو قاله أهل الحديث فهو مقبول، وما زاده الأصوليون وأهل البدعـة فهـو مرفـوض، وأمـا الأحكـام المترتبـة على التفريـق بين المتـواتر والآحـاد نقـول: هـذه أحكام حادثة وهي مردودة. ولا يلزم من ذلك أن نقول: السـنة ليس

---

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 3/23

فيها متواتر وآحاد. لا **هذا غلط هو** موجود لكن الذي أنكره ابن القيم وغيره هو الأحكام المترتبة على هذا التقسيم، وأما التقسيم فلا غبار عليه.
وإثبات العقائد والأحكام بحديث الآحاد مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة دون تفريق بينهما. قال ابن عبد البر رحمه الله: (ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء موصوفا في كتاب الله أو صح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو أجمعت عليه الأمة). نص ابن عبد البر على أن الإجماع تثبت به الأسماء والصفات. وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه.
لا نقول: هذا حديث آحاد فلا يقبل في العقائد لأنه لم يروه إلا فلان. نقول: لا ما دام أنه اشتمل على صفات القبول وصح نسبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - حينئذ نقول: تثبت به العقيدة. وقال الخطيب البغدادي: (وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعده من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه). يعني وجوب العمل بخبر الواحد، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم.." (1)
"الثاني: تشبيه جائز في الأصل. وهو اشتراكهما الخالق والمخلوق في أصل معنى الاسم والصفة، مقصود بهذا التعبير - انتبه - اللفظ قبل إضافته، يعني: كلمة سمع مصدر، ما المراد إدراك المسموعات قبل الإضافة قبل أن تقول: سمع الله وسمع المخلوق، فثم اشتراك في المعنى قبل إضافته، ثم إذا أضيف انفك كل منهما عن الآخر، فإذا أضيف حينئذ صار هذا السمع مختصا بالرب جل وعلا، وهذا السمع مختص بالمخلوق حينئذ لا يثبت أحدهما للآخر، فلو أثبته لدخلت في التشبيه المذموم وهو النوع الأول. إذا المراد باشتراكه نفي أصل معنى الاسم والصفة هذا قبل الإضافة، بحيث يلزم اسميهما وصفتيهما ما يلزم الصفة العامة لذاتها، يعني: قبل الإضافة يعني: اشتراك كل منهما في أصل المعنى الذي وضعت الصفة للدلالة عليه في لغة العرب، نرجع إلى لسان العرب ولذلك عقيدة أهل السنة والجماعة أن ظاهر

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 4/2

النصوص مثبتة على أي مقتضى؟ على ما اقتضاه اللفظ في لسان العرب، فنرجع إلى لغة العرب السمع ما المراد به؟ كذا، القوة ما المراد بها؟ كذا، فنرجع إلى لسان العرب فننظر في معنى القوة، ومعنى السمع، ومعنى البصر من حيث هو، فنثبت ذلك المعنى للرب جل وعلا، فإذا انفك حينئذ نقول: لا يشبهه شيء في ذلك. إذا يعني: اشتراك في أصل المعنى الذي وضعت الصفة للدلالة عليه في لغة العرب، وأيضا فيه محذور من جهة أخرى وهو أن المبتدعة اصطلحوا على تسمية ما أثبت الصفات بالمشبهة، أهل السنة والجماعة الذين يثبتون الأسماء والصفات على مقتضاها يسمون بالمشبهة، فإذا: قلت بلا تشبيه يعني: بلا إثبات للصفات، أليس كذلك؟ إذا قلت: بلا تشبيه قد يصار هذا اللفظ مجملا عند المتأخرين، حينئذ نقول هذا اللفظ صار في الاصطلاح عندهم - باب البدعة - يطلق على من أثبت الصفات. وهذا صار محذورا شرعيا، لأن من لا يفهم إذا قيل: بلا تشبيه تبين للعامة، وقد وضع في ذهن المشبهة هم الذين يثبتون الصفات، حينئذ هدمت ما بني، وهذا غلط. إذا فيه محذور من جهة أن المبتدعة اصطلحوا على تسمية من أثبت الصفات بالمشبهة، فالتشبيه عندهم هو إثبات الصفات، فلو نفي التشبيه أوقع في نفي إثبات الصفات وهو معنى فاسد، فلا بد من اجتنابه. إذا بلا تشبيه الأولى أن نقول بلا تمثيل ولا نعبر بالتشبيه مطابقة للشرع، لأنه قال: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11] إذا كل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه والسلام من صفات الرحمن ما حكمه؟ وجب الإيمان به التصديق الجازم المستلزم للقبول العمل وتلقيه بالتسليم والقبول، والشيء الثاني ترك التعرض له والتصدي له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل. ثم قال: (وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا) هذه من مشكلات هذا المتن يحتاج إلى وقت طويل فنرجئه إلى الدرس القادم. والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. نجيب على الأسئلة. أسئلة:." (1)

"قال: (وجب إثباته لفظا وترك التعرض لمعناه). (وجب)، سبق معنا بيان الوجوب وقوله: (وجب إثباته). الضمير هنا يعود إلى

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 4/13

الـوارد في الكتـاب والسـنة من الصـفات، (لفظـا)، يعـني: دون أن يتعـرض لمعنـاه، (وتـرك التعـرض لمعنـاه)، (التعـرض) فيمـا سـبق المراد به التصدي له والاعتراض بالرد والتشبيه والتمثيل كما سبق، (لمعناه)، أي: معنى ذلك اللفظ، والمعنى هو ما يقصـد من اللفـظ، أو إن شئت قل: مدلول اللفـظ. أو إن شـئت قـل: مفهـوم اللفـظ. فعندنا مراد الأول اللفظ، والثاني مدلول اللفظ، هنا المصـنف فـرق بين الأمرين فـأوجب إثبـات اللفـظ وأوجب تـرك التعـرض للمعـنى، فالإيمان حينئـذ يكـون إيمانـا بمجـرد ألفـاظ دون نظـر في معانيهـا، الإيمان حينئذ يكون بماذا؟ يكون بمجرد ألفاظ دون أن ندري معـنى هذه الألفاظ، وهذه الجملـة كمـا ذكـرت من المصـنف من أشـد مـا انتقد عليـه رحمـه اللـه تعـالى في هـذه الرسـالة مـع مسـائل أخـر ستأتي في محلها وأورد إشكالا كبير ماذا يعـني بهـا المصـنف؟ ومـا مراده؟ وما عقيدة ابن قدامة رحمه الله تعالى؟ هل هـو مفـوض أم لا؟ أم دخل عليه التفويض في شيء دون شـيء؟ ولـذلك لا بـد من النظر في هـذه المسـألة من حيث مـا ذكرنـاه، ووجـه الإشـكال أن بعض الصفات قد يشـكل فهمهـا على النـاظر، الاشـتباه الجـزئي أو الشخصي الذي يكون بالنظر إلى بعض الأشـخاص وليس المتشـابه المطلق هذا قد يكـون ويحصـل لكن مـا الـواجب فيـه؟ الـواجب أن يثبت اللفظ والمعنى معا، ويفـوض المعـنى على مـراد المتكلم بـه، وأمـا أن يثبت اللفـظ ويـترك التعـرض للمعـنى فهـذا ليس بمسـلك لأهل السنة والجماعة، فالواجب أن نؤمن به لفظـا ومعـنى لكن إذا جهل المعنى حينئذ وجب الإيمان بالمعنى على مـراد اللـه تعـالى أو مراد رسوله - صـلى اللـه عليـه وسـلم -. أقـول: إذا جهـل المعـنى حينئذ نؤمن باللفظ والمعنى معا. إذا جهل المعنى لو قال قائـل: أنـا لا أدري معنى الهرولة. أشكل عليـه لفـظ الهرولـة إثبـات الهرولـة، حينئذ في نفسه في ذات الشخص نقول: هذا بالنسبة إليك أنت وإن كان المعنى واضح لغيرك بالنسـبة إليـك وجب عليـك إثبـات اللفـظ والمعنى، ثم تفوض المعنى على مراد الله عز وجل، وأما أن يفـرق بين اللفظ ويترك التعرض للمعـنى نقـول: هـذا ليس بمسـلك لأهـل السنة والجماعـة، فـإذا جهـل المعـنى نـؤمن باللفـظ والمعـنى لكن المعنى يكون على مراد من تكلم بـه، ووجـه الانتقـاد هنـا للمصـنف كما ذكرنا أنـه يجب الإيمـان باللفـظ والمعـنى، وأمـا الإيمـان بلفـظ مجرد عن المعـنى فهـذا قـول أهـل البـدع القـائلين: نـؤمن بألفـاظ

ألفاظ الكتاب والسنة دون إيمان بمعانيها لأن معانيها تختلف، وهذا هو مذهب المفوضة، وهذا غلط، لأن معاني الكتاب والسنة هي المعنى العربي الذي يفهم من لسان العرب، إذا هذا وجه الخطأ في كلام المصنف رحمه الله تعالى، من نظر إلى هذه العبارة عبارة ابن قدامة في ((اللمعة)) هم على قسمين، يعني: بالنظر فيما كتب بعد الإمام أو بعد ابن قدامة رحمه الله تعالى نقول: هؤلاء على قسمين:." (1)

"والقسم الأول ممن وقف على ظاهر العبارة هؤلاء على نوعين: منهم من نزل العبارة على المصنف وحكم عليه بأنه مفوض، ومنهم من حكم على العبارة بأنها تفويض ونزه المصنف عن هذا المذهب الرديء. إذا من وقف مع العبارة وقد حكم على العبارة بأنها مذهب المفوضة، ثم هل يلزم من ذلك أن يكون ابن قدامة مفوض أو لا؟ منهم من حكم بذلك ومنهم من فرق، فالقسم الأول ممن وقف على ظاهر العبارة على نوعين: منهم من حكم على اللفظ بأنه تفويض مع تبرأت المصنف من هذا المذهب، ومنهم من نزل ظاهر العبارة على المصنف وحكم عليه بأنه مفوض، ولذلك ذهب الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى إلى أن هذه الجملة هي تفويض ولكنه برأ المصنف فقال رحمه الله تعالى: وأما كلام صاحب اللمعة فهذه الجملة وجب الإيمان به لفظا مما لوحظ في هذه العقيدة وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف ... إلى أن قال رحمه الله: أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة وهو من شر المذاهب وأخبثها. يعني: هذه الجملة لا ينبغي الاعتذار عن المصنف فيها من حيث التركيب من حيث اللفظ، بل نقول: هي مذهب المفوضة، وجب الإيمان به لفظا وترك التعرض لمعناه هذا تصريح، وليس ثم ما هو أصرح في بيان مذهب المفوضة من هذه الجملة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى، ولذلك حكم الشيخ رحمه الله تعالى بأن هذه الجملة هي مذهب المفوضة، ثم قال: والمصنف رحمه الله إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة. هذا ذكره في الفتاوى الجزء الأول صفحة مائتين واثنين، فكما ترى أن الشيخ رحمه الله تعالى جزم بأن هذا مذهب المفوضة ولكنه برأ المصنف، ومنهم من نزل مدلول العبارة على

---

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/2

المصنف وحكم عليه بأنه مفوض باعتبار هذه الرسالة اللمعة وبالنظر إلى بقية كتبه، ولذلك سئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله تعالى عن هذه الجملة فقال: مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى. يعني: الصفات كما سبق الرحمن العلم القدرة الاستواء له معنى وله كيفية حقيقة، لأنه إذا أثبت المعنى فكل معنى لا بد أن يكون له شيء في الواقع، فإذا أثبت الاستواء حينئذ لا بد أن يكون له كيفية، فأهل السنة والجماعة يثبتون المعنى ويفوضون الكيفية، يعني: تفويض أن يقول: الله أعلم بالمراد بكيف استوى، فعلمنا ربنا جل وعلا وأعلمنا أنه استوى، ومعنى استوى واضح، علو خاص لكنه لم يخبرنا كيف استوى، علمنا أنه قدير ويخلق وإلى آخره وينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من كل ليلة، ولم يخبرنا كيف ينزل وكيف يخلق وكيف قدرته، فمذهب السلف أنهم يفوضون في كيفية الصفات، وأما المعنى فيثبت على ظاهر اللفظ، ولذلك لو قال قائل: بأن السلف لا يفوضون مطلقا. نقول: هذا الإطلاق غلط، وإنما فيه تفصيل، إن كنت تعني لا يفوضون مطلقا حتى في الصنفين في الكيفية **فهذا غلط عليك**، بل الصواب أنهم يفوضون لكن في علم الكيفية، فيقولون: الله أعلم بحقيقة تلك الصفة. وأما المعنى فيثبت على ظاهره من لسان العرب، قال الشيخ هنا: مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى، **وقد غلط ابن** قدامة في لمعة الاعتقاد وقال بالتفويض.." (1)

"إذا مذهب الشيخين الشيخ محمد إبراهيم والشيخ عبد الرزاق عفيفي أن هذه **الجملة غلط من** أصلها، فالتركيب لا يمكن أن يعتذر عنه لأنه تصريح بمذهب المفوضة لأنه كما قال بعضهم: ليس ثم ما يصرح بـ أو يبين حقيقة مذهب المفوضة أصرح من هذه العبارة، لأنهم يفصلون بين اللفظ والمعنى فيثبتون الألفاظ كما هي، ولكن المعاني يفوضونها قال الشيخ: ولكن الحنابلة يتعصبون للحنابلة. ولذلك يتعصب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوض، هكذا قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله تعالى كما في فتاويه في ((فتاوي العقيدة)) الطبعة الثانية صفحة سبعة وأربعين وثلاثمائة، هذا القسم الأول الذين نظروا ووقفوا على العبارة ذاتها.

---

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/4

القسم الثاني: صححوا التركيب وحملوه على معنى صحيح عنده وهؤلاء انقسموا على ثلاثة أقول، يعني: قالوا: التركيب لا بأس به (وجب إثباته لفظا وترك التعرض لمعناه) يمكن حمله على معنى صحيح ويمكن أن يوافق مذهب السلف ولا غبار على كلام ابن قدامة رحمه الله تعالى، فلننظر ماذا أجابوا عن هذه العبارة.." (1)

"القول الأول: قالوا: إن المراد بقول المصنف: (وما أشكل من ذلك). أي كيفية الصفات، فكلام المصنف من أوله (وما أشكل من ذلك) هل مراده معاني الصفات أو مراده كيفية الصفات؟ إن قلنا: مراده معاني الصفات حينئذ ورد الإشكال (وجب إثباته لفظا وترك التعرض لمعناه)، وهؤلاء قالوا: لا ليس مراد المصنف ذلك، وإنما مراده هو ما أشكل من ذلك الذي هو كيفية الصفات. أي: كيفية الصفات فلا يتعرض لمعنى الصفات أي: كيفيتها. قالوا: ومعنى قول المصنف (وجب إثباته لفظا) هو معنى قول السلف: أمروها كما جاءت. معنى قول المصنف: (وجب إثباته لفظا). هو معنى قول السلف: أمروها كما جاءت. **وهذا غلط على** السلف أراد أن يحمي جانب ابن قدامة رحمه الله تعالى من التعرض له بالطعن في عقيدته ففسر كلام السلف بغير مذهبهم، فقول السلف: أمروها كما جاءت. هل فيه إثبات للفظ دون التعرض للمعنى؟ الجواب: لا، مراد أمروها أي: الصفات كما جاءت، كيف جاءت؟ جاءت بإثباتها في الكتاب والسنة وبلفظ عربي والمدلول يفهمه السامع والمخاطب فيثبته حينئذ كما هي ولا يتعرض لهذا المعنى الذي دل عليه هذا اللفظ العربي بتأويل ولا تحريف ولا رد ولا تشبيه ولا تمثيل، هذا مراد السلف أمروها كما جاءت، ليس في هذه الجملة أنهم يثبتون اللفظ دون المعنى، بل مرادهم أمروها كما جاءت لفظا ومعنى، بمعنى أنه لا يتعرض لها بأي شيء مما تعرض لها أهل البدع، إما الجهمية والمعتزلة ونحو ذلك، حينئذ قول هذا القائل المعتزل عن ابن قدامة: أن معنى قول المصنف: (وجب إثباته لفظا). هو معنى قول السلف: أمروها كما جاءت، **وهذا غلط على** السلف، ومعنى (ترك التعرض لمعناه) أي: ترك التعرض لحقيقة الصفة من حيث الكيفية، **وهذا غلط أيضا**، لماذا؟ لأن مراده بقوله: (ترك التعرض لمعناه). الضمير يعود إلى اللفظ، واللفظ له لفظ من حيث الحروف إثباتها مترابطة بعضها

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/5

مع بعض وله مـدلول ومفهـوم حينئـذ (تـرك التعـرض لمعنـاه) مـراد المصنف فيما ظاهر العبارة أنـه أراد تـرك التعـرض لمعـنى اللفـظ، ومعنى اللفظ ليس هو الكيفية، وإنما معنى الحقيقة التي دل عليهـا اللفظ وهي الصفة هي التي يعبر عنها بالكيفية، فالكيفية وصف لمـا دل عليـه اللفـظ، وليس لفظـا للمعـنى من حيث هـو، فـإذا قيـل: {الرحمن على العرش استوى} [طه: 5]. أثبت الاستواء وهـو علـو خـاص، إذا علـو خـاص هـو مـدلول اللفـظ وليس هـو عين الكيفيـة، ولكن الكيفية متعلقة بماذا؟ بمدلول اللفظ ومفهـوم اللفـظ، حينئـذ هذا الاعتراض أو هذا التوجيه لا يستقيم بـأن يقـال: مـراد المصـنف بقوله: (وجب إثباته لفظا). كقول السلف: أمروها كمـا جـاءت. وأن مراده بقوله: (ترك التعرض لمعناه). أي: الكيفية. وهذا فيـه تكلـف، ومعنى (ترك التعرض لمعناه)، أي: ترك التعرض لحقيقة الصفة من حيث الكيفيـة، وهـذا الأسـلوب معهـود عنـدهم أنهم إذا أرادوا عـدم التعرض للكيفية قالوا: لا نتعرض لمعناه. ويقصدون به عـدم التعـرض للكيفية أو المعنى الباطن. نعم قد يقولون كمـا قـال الإمـام أحمـد، وسيأتي في كلام المصنف: لا كيف ولا معنى.." [1]

"إلى آخـره، لكن {بـل يـداه مبسـوطتان} هـذا الاحتمـال يـرد؟ نقول: لو ورد في ذهن بعضـهم، نقـول: ليس هـو مـراد الـرب جـل وعلا، وإنما هذا حصل لك من جهة النظـر إلى اللفـظ فقـط، يعـني: مجـرد عن الـتركيب، أو النظـر في الـتركيب مجـردا عن الـتراكيب الأخرى، حينئذ ترد الاحتمالات، وأما مراد الرب جل وعلا، فهـذا إنمـا يكـــون بـــرد المتشـــابه إلى المحكم، وقـــد اختلفـــوا في المحكم والمتشابه، ثم قـال ابن كثـير رحمـه اللـه تعـالى: وقـد اختلفـوا في المحكم والمتشابه. يعني: ما المراد بالمحكم وما المراد بالمتشابه، فروي عن السلف عبارات كثـيرة، وأحسـن مـا قيـل فيـه هـو الـذي قدمنا، يعني: أن المحكم هـو الواضـح الدلالـة الـذي لا التبـاس فيـه على أحــد، وأمــا الاشــتباه فهــذا يكــون في عــدم الوضــوح لبعض الأشخاص دون بعض، هو الذي قدمنا وهو الذي نص عليه محمـد بن إسحاق بن يسار حيث قـال: ... {منـه آيـات محكمـات} وهن حجـة الرب، وعصمة العباد، ودفع لخصوم الباطل، ليس لهن تصـريف ولا تحريف عما وضعن عليه. قال: والمتشابهات في الصــدق ليس لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله بهن أو فيهن العباد كمــا ابتلاهم

---

1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/6

في الحلال والحرام، أن لا يصرفن إلى الباطل، وأن لا يحرفن عن الحق، ولهذا قال تعالى: {فأما الذين في قلوبهم زيغ}. أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل، يعني: ثم نية سيئة وفاسدة ليس فيه طلب للحق، {فيتبعون ما تشابه منه}، يعني: يتركون المحكم ويجرون وراء المتشابهات، **وهذا غلط حتى** في باب الفروع، يعني: بعض المسائل قد تأتي عند طالب العلم إذا نظر في الفقه ثم ما يحتمل وثم ما هو صريح، حينئذ يحمل هذا المحتمل على الصريح، مثاله كما لو جاءت بعض النصوص تدل في ظاهرها على أن صلاة الجماعة ليست بواجبة، ثم نصوص واضحة بينة لا تحتمل أن صلاة الجماعة واجبة، وأنها فرض عين على كل مكلف مع القدرة، فإذا جاء نص صلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفرد بكذا حينئذ نفسره بذلك الواضح البين، فنحمل هذا المتشابه على المحكم، حينئذ تكون هذه القاعدة عامة ليس في باب المعتقد فحسب، بل حتى في الفروع، {فيتبعون ما تشابه منه}، أي: إن ما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه، وهذا شأن أهل البدع كل مبتدع ولا بد أنه يقف مع نص، لا يكاد أن يوجد مبتدع له صلة بالعلم الشرعي ويحدث بدعة أو يعتقد بدعة إلا وله متكأ من آية أو حديث، لا يكاد يوجد إلا وهو متكأ على آية أو حديث، لا تجد هذه الآية نصا صريحا فيما ادعاه بل هي محتملة، نعم قد تحتمل ما يذكرونه من البدع لكنه لم يرد المتشابه إلى المحكم، يعني: وقف مع هذه المحتملات، لاحتمال لفظه بما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه، لأنه دافع لهم حجة عليهم، ولهذا قال الله تعالى: {ابتغاء الفتنة}.." (1)

"وهو المعنى، وهذا في محله لكن أراد ماذا؟ أراد أن الصفات من المتشابه، **وهنا غلط عنده** رحمه الله تعالى، وقوله: إخبارا عنهم أنهم ... {يقولون آمنا به}، أي: المتشابه، {كل من عند ربنا} أي: الجميع من المحكم ومن المتشابه حق وصدق وكل واحد منهما يصدق الآخر ويشهد له لأن الجميع من عند الله تعالى وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، ولهذا قال: {وما يذكر إلا أولوا الألباب}. أي: إن ما يفهم ويعقل ويتدبر المعاني على وجهها أولوا العقول السليمة والفهوم المستقيمة، قال ابن القيم: قسم الله

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/22

سبحانه الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم، ومتشابه. وجعل المحكم أصلا للمتشابه وأما له يرد إليه، فما خالف ظاهر المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم وقد اتفق المسلمون على هذا، وأن المحكم هو الأصل، والمتشابه مردود عليه. ذكره في ((الصواعق)) المجلد الثاني صفحة اثنين وسبعين وسبعمائة، هذا أصل عظيم جدا ينبغي التمسك به، لأن النصوص منها ما هو محكم ومنها ما هو متشابه، المحكم واضح الدلالة بين صريح حتى في الوجوب، أو الندب، أو التحريم، أو نحو ذلك، أو الشرك أكبر، أو أصغر، وثم ما هو محتمل تأتي بالمحتمل تفسره بالمحكم، هذا أمر واضح بين حتى في باب الفقهيات وليس خاصا بالعقيدة، هنا قال المصنف في قوله سبحانه وتعالى: ({والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا} [آل عمران: 7]، وقال في ذم مبتغي). (مبتغي). يعني: طالب التأويل، والذم يقال: ذم فلانا ذما ومذمة عابه ولامه فهو مذموم وذميم، (وقال في ذم مبتغي التأويل)، يعني: طالب التأويل، (لمتشابه تنزيله {فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران: 7]) انظر ابن قدامة هنا يقول: (مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله). أين المتشابه الذي معنا؟ إن عنى الكيفية حينئذ قلنا: اللفظ لا يدل عليه، لأنه قال: (وما أشكل من ذلك). إذا بعضه مشكل وبعضه لا يشكل، حينئذ الكيفية عدم العلم بها، هذا مطرد في كل الصفات، فأما التفصيل هذا ليس بوارد، (فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ) وهو: الميل عن القصد وعن الطريق.." (1)

"ولم يأت به النبي - صلى الله عليه وسلم - لا في كتاب ولا في سنة حينئذ استدراك هذا زعمت أن محمدا قد أمر بذلك لكنه ما بلغه، وأنت الذي فتح عليك قد عرفت ما لم يبلغه النبي - صلى الله عليه وسلم -، من أحدث في الدين بدعة فقد زعم أن محمدا قد خان الرسالة، إذا (فقد كفيتم)، أي: كفاكم السابقون مهمة الدين حيث أكمل الله الدين لنبيه - صلى الله عليه وسلم - {اليوم أكملت لكم دينكم}، إذا هذا الأثر دل على وجوب الإتباع والتحذير من الابتداع وأن الدين كامل لا يحتاج إلى آراء الرجال إما بزيادة أو نقصان، فكل ما كان من الوحي فهو من الدين وكل ما لم يكن من الوحي فهو ليس من الدين، الدين هو الوحي كتابا وسنة، فما كان

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/25

من الوحي فهو من الـدين، وكـل مـا لم يكن من الـوحي فليس من الدين، بهذا الضابط حينئذ تعرف ما هو مستند هذه المسألة إن كان المستند دليلا شرعيا على فهم سليم فهو من الـدين، وأمـا إذا كـان بمجرد الرأي والهـوى والظن والتخمين نقـول: هـذا ليس من الـدين في شـــيء.
(وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنـه كلامـا معنـاه) انتقـل إلى كبار التابعين، ومنهم عمر بن عبد العزيـز، ويعـبر عنـه بأنـه الخليفـة الخامس، الراشد الخامس وهذا غلط، لأن معاوية رضي الله تعـالى عنه أسبق منه وهو صحابي وأفضل من عمر بن عبـد العزيـز، وهـو أولى بهذا النص كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، يعني: بهـذا اللقب الخليفة الخامس الراشـد، نقـول: لا، أولى منـه معاويـة رضـي اللـه تعالى عنـه، الخلفـاء الراشـدون أربعـة: أبـو بكـر، وعمـر، وعثمـان، وعلي. ولا خامس، وإن شاع عن عمر بن عبد العزيـز أنـه الخـامس فحينئـذ نقـول: هـذا ليس بسـديد، بـل الصـواب أنـه خليفـة لكن لا يوصف بأنه خامس، يعني: تابع لما سبق، وهذا يفهم منه أن ثم خللا بين عمر بن عبد العزيـز ومن سـبقه، إذا قلت: هـو الخـامس طيب ومعاويـــــة كأنـــــه غـــــير موجـــــود وهـــــذا فيـــــه خلـــــل.
(وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله تعـالى عنـه كلامـا معنـاه: قـف حيث وقف القوم).." (1)

"فالأصـــل المشـــروع والبـــدع إنمـــا تكـــون في الزيـــادة، هنـــا {الطيبات} الأصل فيها المشـروعية، فـإذا وقعت على وجـه محـرم كتشبه الرجال بالنساء أو بالعكس، أو إسراف، أو مفـاخرة، أو ريـاء أو نحو ذلك حينئذ حرمت لهذا النوع، بـل هـو من جملـة مـا تشـمله الآيـة فلا حـرج على من لبس الثيـاب الجيـدة الغاليـة القيمـة إذا لم يكن مما حرمه الله، يعـني: عنـده كمـا أورد الشـوكاني رحمـه اللـه تعالى أن يستدين كمـا يفعلـه بعض الحمقى أنـه يسـتدين من أجـل فرش أو من أجل سيارة أو من أجل نحو ذلك مما يقع فيه التفاخر، قل: لا، ليس هذا المراد، وإنما يكون عنـده المـال، فحينئـذ إذا كـان الله عز وجل قد أنعم عليه بالمـال واشـترى نقـول: إن اللـه جميـل يحب الجمال، إلا إذا يخشى وقوع الفتنـة بـه كعـالم أو طـالب علم، حينئذ ينظر فيه، فلا حرج على من لبث الثياب الجيدة القيمـة إذا لم يكن مما حرمـه اللـه، ولا حـرج على من تـزين بشـيء من الأشـياء

---

(1) شرح لمعة الاعتقاد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 7/7

التي لها مدخل في الزينة، ولم يمنع منها مانع شرعي، ومن زعم أن ذلك يخالف الزهد **فقد غلط غلطا** بينا، ما دام أن الله تعالى أباحه حينئذ لا يخالف الزهد، وهكذا {الطيبات} من المطاعم والمشارب ونحوهما مما يأكله الناس، فإنه لا زهد في ترك الطيب منها، ولهذا جاءت الآية هذه معنونة بالاستفهام المتضمن للإنكار على من حرم ذلك على نفسه، أو حرمه على غيره. إذا الأصل في {الطيبات} مأكلا ومشربا وملبسا كذلك الأصل في الزينة الإباحة ولا يحرم منها إلا ما حرمه الله عز وجل أو حرمه رسوله - صلى الله عليه وسلم -.." (1)

"إذا {بغير حق} المراد به أن قتل الأنبياء لا يقع إلا كذلك، أو الوصف أو القيد قد يكون لبيان الواقع، وقد يكون للاحتراز هذا هو الأصل فيه الثاني أنه للاحتراز يعني: للإخراج، وقد يكون ليس مرادا به الاحتراز وإنما لبيان الواقع، كما نقول مرارا لقوله تعالى: {يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم} [البقرة: 21] {الذي خلقكم} وصف لربكم رب مفعول به الذي وصف له صفته، هل هي للاحتراز؟ إن قلت: للاحتراز أثبت ربا يخلق وربا لا يخلق، **وهذا غلط ليس** المراد وإنما ليس ثم رب حق الذي أمر الله تعالى بعبادته إلا وهو الخالق جل وعلا. إذا {إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق} ولا يكون قتل الأنبياء إلا بغير حق، وأما حق فلا يرد، {ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس} إن دخلوا الأنبياء حينئذ صار من عطف العام على الخاص، وإن أريد به الأتباع حينئذ صار من عطف خاص على خاص، أليس كذلك؟ {يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط} حينئذ نقول: {يأمرون بالقسط} هذا إن دخل فيه الأنبياء فهو من عطف العام على الخاص وهو جائز على الصحيح، وهو جائز فيه خلاف والصحيح جوازه، {ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم} قال ابن كثير رحمه الله تعالى: هذا ذم من الله تعالى لأهل الكتاب لما ارتكبوه من المآثم والمحارم في تكذيبهم بآيات الله قديما وحديثا التي بلغتهم أيها الرسل استكبارا عليهم وعنادا لهم وتعاظما على الحق واستنكافا عن إتباعه، ومع هذا قتلوا من قتلوا من النبيين حين بلغوهم عن الله شرعه بغير سبب ولا جريمة منهم إليهم، إلا

---

1) شرح مسائل الجاهلية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 12/11

لكونهم دعوهم إلى الحق. انتهى كلامه رحمه الله تعالى. وهذا كثير في الأمم السابقة وقوم نوح عليه السلام قالوا له: {قالوا لئن لم تنته يا نوح لتكونن من المرجومين} [الشعراء: 116]. هددوه بماذا؟ بالرجم، توعدوه بذلك فقوم صالح {قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون} [النمل: 49]. أرادوا #28.53 ... ، وقيل لشعيب {ولولا رهطك لرجمناك وما أنت علينا بعزيز} [هود:91] ومر معنا قوله: {أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون} [البقرة: 87].." (1)

"الثاني جاهلية مقيدة ببلد أو بشخص أو بصفة, إما أن يقيد ببلد فيقال هذا البلد فيه جاهلية, هذا البلد فيه .. جاهلية, أو بشخص, يقال إنك امرؤ فيك جاهلية, والأصل أنه .. أنه مسلم, أو صفة فيقال النياحة جاهلية, وقد قامت بك يا فلان, وهذه لا تكون إلا بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وأما قبل البعثة فلا يوصف الشيء أو المكان أو الزمان بكونه جاهلية مقيدة, لأن الأصل في المقيد أنه يقابله الإسلام, لا يوصف بالمقيد إلا إذا كان مقابلا لـ .. للإسلام, حينئذ صار تنافي بين النوعين, قبل الإسلام بعد الإسلام, وهذا التحرير أجود ما يمكن أن يعتمد, أن يكون قبل الإسلام الجاهلية المطلقة وهي الجاهلية الأولى وبعد الإسلام هو الجاهلية المقيدة, يعني مقيدة بشخص أو ببلد أو بصفة, لماذا نقيد؟ لأن الأصل في البلد والأصل في الشخص والأصل في الصفات التي هي قائمة بالشخص أنها الإسلام, هذا هو الأصل, لا يوصف المقيد بكونه مقيدا إلا في مقابل الإسلام, وإذا كان كذلك إذا هذه لا توجد قبل الإسلام كما أن المطلقة لا توجد بعد .. بعد الإسلام, إذا جاهلية مقيدة بشخص ببلد أو بشخص أو بصفة وهذه لا تكون إلا بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم, وقول بعضهم: وهذا النوع يكون حتى بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم. هذا فيه نظر, **هذا غلط على** ما ذكرناه في سابقا, فهل يتصور غير الجاهلية المقيدة بعد ظهور الإسلام؟ الجواب لا, هل يتصور وجود الجاهلية المطلقة بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم؟ الجواب لا, هل يتصور وجود غير الجاهلية المقيدة بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم؟ الجواب لا, إذا ثم تنافي ومفاصلة بين النوعين, وهذا التقسيم وإن علق بمبعث

(1) شرح مسائل الجاهلية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 15/11

النبي صلى الله عليه وسلم إذ هو الفاصل, ما ميزنا بين النوعين إلا ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يستلزم الزمن, يستلزم .. الزمن, لماذا يستلزم الزمن؟ لأن الشخص لا يكون إلا في زمن والصفة لا تقوم إلا بشخص والشخص لا يكون إلا .. إلا في زمن, حينئذ لا يمكن أن يتصور جاهلية مطلقة لا في زمان, لا يمكن أن يتصور جاهلية عامة أو مطلقة لا في زمان, لماذا؟ لأنها أوصاف, وإذا كانت أوصاف لابد أن تقوم بـ ..." (1)

"**قد غلط ابن** حزم ومن نحى نحوه من الظاهرية في عدهم الدهر من أسماء الله عز وجل الحسنى أخذا من هذا الحديث، وإنما خرج هذا الحديث ردا على العرب في جاهليتها على ما سبق بيانه، وفي معجم المناهج اللفظية للشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى قال: في هذا - يعني: الحديث السابق - ثلاث مفاسد عظيمة: إحداها: سبه من ليس بأهل أن يسب، إذا سبوا الدهر، هل الدهر مستحق للسب؟ الجواب: لا، إذا سبه من ليس بأهل أن يسب فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله، منقاد لأمره، مذلل لتسخيره، فسابه أولى بالذم والسب منه من الدهر وهو كذلك. الثانية: أن سبه متضمن للشرك فإنه إنما سبه لظنه أنه يضره وينفع، وليس الأمر كذلك وأنه مع ذلك ظالم يعني: الدهر، قد ظلم، قد ضر من لا يستحق الضرر، وأعطى من لا يستحق العطاء، ورفع من لا يستحق الرفعة، وحرم من لا يستحق الحرمان، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة، وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في سبه كثيرة جدا، وكثير من الجهال يصرح بلعنه وتقبيحه. الثالثة: أن السب منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال، هذا هو الحقيقة، لأن الذي أوقع المكاره من؟ هو الله عز وجل، فإذا نسبوه إلى الدهر أخطئوا في النسبة، فإذا سبوا الدهر حينئذ رجع إلى الفاعل الحقيقي وهو الله عز وجل، أن السب منه إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق فيه أهواءهم لفسدت السماوات والأرض، وفي حقيقة الأمر فرب الدهر تعالى هو المعطي المانع، الخافض الرافع، المعز المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم للدهر مسبة لله عز وجل، ولهذا كانت مؤذية للرب تعالى، ثم قال رحمه الله: فساب الدهر دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما: إما سبه لله، أو الشرك به. فإنه إذا اعتقد أن الدهر

---

(1) شرح مسائل الجاهلية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/9

فاعل مع الله فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده هو الـذي فعـل ذلك وهو يسب من فعله فقد سب الله تعـالى. انتهى كلامـه رحمـه اللـــــــــــــــــــــــــه تعـــــــــــــــــالى.
إذا مسـبة الـدهر وإن كـانت داخلـة في جحـود القـدر ونحـو ذلـك كقولهم: ({ومـا يهلكنـا إلا الـدهر}). من خصـال أهـل الجاهليـة، لم تســمح لي الظــروف، هــل هي داخلــة في ســب الــدهر أم لا؟ قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى في ((الفتـاوى)) في الجزء الأول صفحة مائة وواحد وسبعين لما سـئل عن هـذا اللفـظ: لم تسمح لي الظروف، أن هذه الإضـافة لا بـأس بهـا فهي كإضـافة المجيء والذهاب إلى الدهر وهذا منتشـر في الكتـاب والسـنة كمـا في قوله تعالى: {هل أتى على الإنسان حين من الدهر} [الإنسان: 1]. قد أتى هذا إخبار ونسبة للشـيء بكونـه واقعـا، إضـافة الأشـياء إلى أسبابها مع اعتقاد أن الله عز وجل هو الفاعل هو مـذهب أهـل السنة والجماعة، وهذا الإسناد حقيقي ليس مجازيا كما يدعيـه أهـل البيان **هو غلط {**هل أتى على الإنسان حين من الدهر} ... الآيــة، وهـذه اللفظـة من بـاب التوسـع والتجـوز في الكلام على أن الأدب تركها، والمحظور في هذا سب الدهر، تركهـا لمـاذا؟ لأنـك قـد تعلم أنت ما اعتقدته لكن السامع لا يعتقد ذلك فحينئذ صار فيـه محظـور من حيث كونه قد يوقع السامع فيما ظاهره أنه مسبة للدهر، واللـه أعلم.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.." (1)
"حقيقــــــــــــة الكلام بحـــــــــــــرف وصـــــــــــوت
قال المؤلف حفظه الله تعالى: [ثانيـا: اللـه تعـالى يتكلم بمـا شـاء، متى شاء، كيف شاء، وكلامه تعالى حقيقة بحرف وصوت، والكيفيـة لا نعلمهــــــــــــا، ولا نخــــــــــــوض فيهــــــــــــا].
الشــرح: كلام اللـه عـز وجـل متعلـق بمشـيئته، فمـتى شـاء تكلم ســــــــبحانه على مــــــــا يليــــــــق بجلالـــــــــه.
وأيضا: كيفية كلامه لا نعلمها، وكلامه تعـالى حقيقـة ليس مجـازا ولا تمثيلا ولا غير ذلك مما يتوهمه متوهم أو يتخيله متخيل، فهو حقيقــة لا كالحقـائق المعلومـة عنـد النـاس، وبعض النـاس يظن أن معـنى حقيقة أنه كالحقائق التي نعلمها وهذا غلط، لأن حقيقتــه أعظم من الحقائق التي ندركها بمـداركنا وبحواسـنا، فمن هنـا فأفعـال اللـه لا

(1) شرح مسائل الجاهلية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 9/23

يمكن أن تدرك بالحواس، و (حقيقتها) بمعنى أنها حق على ما يليق بجلال الله سبحانه، ولا يعني بالحقيقة المعدومة التي ترد إلى الناس من خلال تجاربهم المادية أو وسائل العلم الحديث، أو المدارك والحواس التي هي في متناول البشر. فحقائق صفات الله فوق متناول البشر، بل هي حقائق لائقة بالله سبحانه وتعالى.

وقوله: (والكيفية لا نعلمها ولا نخوض فيها) أي: أنه من الإثم أن نتكلم عنها بأكثر مما ورد في الكتاب والسنة، فلا يقال: كيف؟ ولا يقال: لماذا؟ ولا تفترض الأسئلة والإجابة عليها بمجرد افتراضات، ولذلك كان السلف قبل أن تنشأ البدع والأهواء والكلام لا يتصورون أن مسلما يسأل عن مثل هذه الأمور مجرد سؤال؛ لأن الأمة كانت على الفطرة، وكان الناس يتهيبون الكلام في الله عز وجل بأكثر مما ورد في الكتاب والسنة، ولذلك حينما سئل الإمام مالك عن كيفية بعض صفات الله عز وجل أصيب بشيء من القشعريرة من تعظيمه لله سبحانه وتعالى، وأصيب بالذهول من هذا السؤال المفاجئ الذي لا يليق بالله، وعلته الرحضاء، وكاد أن يغشى عليه من هول السؤال، كيف يجرؤ المسلم أن يسأل عن كيفية الصفة لله عز وجل.

وحينما يسأل أحد عن الله عز وجل كيف استوى؟ هذا أمر عظيم، لأن هذا أمر غيبي، كيف تسأل عن كيفية الاستواء وأنت تدري وتجزم أن الكيفية لا يعقلها أحد؟ إذا: السؤال هو تطاول على حق الله وسوء أدب وطمع في إدراك ما لا يدرك من أمر الغيب، ومثله السؤال عن كيفية كلام الله، ولذلك حينما سئل الإمام مالك استعظم الأمر واقشعر جلده من تعظيم الله عز وجل وعلته الرحضاء، فلما أفاق قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا ثم أمر به وأخرج؛ لأنه فتح باب فتنة على المسلمين كسؤال الأمر الغيبي فيما يتعلق بالله عز وجل وبصفات الغيب.

ومن هنا فإن مجرد إنشاء (كيف يتكلم الله؟ هذا بدعة وسوء أدب مع الله، كيف تكلم بالقرآن؟ كذلك بدعة وسوء أدب مع الله عز وجل فيجب على

المسلم أن يكف عن السؤال في الغيبيات وعما لا يدخل في ظواهر النصوص وقواعدها المقررة عند السلف.." (1)

"ظن طائفة من الاتحادية أن الحق هو الموجود وأن العالم ليس فيه باطل

قال رحمه الله تعالى: **[وقد غلط طائفة** من الناس من الاتحادية وغيرهم كـ ابن عربي فرأوا أن الحق هو الموجود، فكل موجود حق، فقالوا: ما في العالم باطل؛ إذ ليس في العالم عدم].

أراد الشيخ رحمه الله أن يفرق بين الحق بمعناه الكوني والحق بمعناه الشرعي، فالحق بمعناه الكوني يعني: أن كل موجود هو حق، لكن هذا معنى كوني قدري يتعلق بالربوبية لا علاقة له بالعبادة وتوحيد الإلهيات.

والنوع الثاني: هو الحق بالمعنى الشرعي، وهو ما شرعه الله، وهو اتباع أوامر الله والانتهاء عما نهى الله عنه، وهو الالتزام بشرع الله عز وجل بالمعنى الشرعي، فأهل الاتحاد التفتوا إلى المعنى الكوني ولم يلتفتوا إلى المعنى الشرعي؛ ولذلك ادعوا الربوبية لجميع الخلق، وأعرضوا عن شرع الله عز وجل.

إذا: فالحق هنا كلمة مجملة، قد يراد بها الحق بمعنى الموجود، فكل الموجودات حق على هذا الاعتبار، لكن الحق الذي هو الله عز وجل حق كامل، والحق الذي للمخلوقات حق ناقص، يعتريه النقص والفناء والخلل، وكل العوارض التي تعرض للمخلوق.

والمعنى الآخر: الحق بمعنى الهدى والشرع الذي يريده الله، الذي تعبد الله به العباد، فهذا ضده الباطل وهو الشرك والعصيان ونحو ذلك.

قال رحمه الله تعالى: [قالوا: والكفر إنما هو عدم وجود الشريك مثلا، وإنما أتوا من جهة اللفظ المجمل.

فإن الشيء له مرتبتان: مرتبة باعتبار ذاته، فهو إما موجود فيكون حقا، وإما معدوم فيكون باطلا.

ومرتبة باعتبار وجوده في الأذهان واللسان والبنان، وهو العلم والقول والكتاب؛ فالاعتقاد والخبر والكتابة أمور تابعة للشيء، فإن كانت مطابقة موافقة كانت حقا، وإلا كانت باطلا، فإذا أخبرنا عن الحق الموجود أنه حق موجود، وعن الباطل المعدوم أنه باطل معدوم، كان الخبر والاعتقاد حقا، وإن كان بالعكس كان باطلا، وإن

(1) مجمل أصول أهل السنة، ناصر العقل 9/9

كـان الخـبر والاعتقـاد أمـرا موجـودا، فكونـه حقـا أو بـاطلا باعتبـار حقيقتـه المخـبر عنهـا لا باعتبـار نفسـه.
ولا يجوز إطلاق القول بأنه حق لمجرد كونه موجودا إلا بقرينة تـبين المـراد.
وهكذا العمل والقصد والأمر إنما هو حق باعتبار حقيقته المقصودة، فإن حصلت وكانت نافعة كان حقا، وإن لم تحصـل، أو حصـل مـا لا منفعـة فيـه كـان بـاطلا.
وبهذين الاعتبارين يصير في الوجود ما هو من الباطل، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، مـع مـا يوافـق ذلـك من عقـل وذوق وكشف، خلاف زعم هذه الطائفة الضالة المضلة، قال اللـه تعـالى: {أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقـدرها فاحتمـل السـيل زبـدا رابيا ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبـد فيـذهب جفـاء وأمـا مـا ينفـع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال} [الرعد:17]].
هـذه الآيـة اشـتملت على المعنـيين، على ذكـر الحـق البـاقي وهـو السيل، والباطل الزائل وهو الزبد الرابي الذي يطفح فـوق السـيل، وهو عبارة عن نفاخات الماء، مجرد ما يلامسها أدنى شـيء تنفقـع؛ لأنها ما هي إلا هواء، والزبد هو هواء ينتفخ لفترة قصـيرة ثم يـزول، ولا يبقى أكـثر من دقـائق معـدودة على أكـثر تقـدير، ولا يعـرف أن الزبد يبقى مدة طويلة، فهذا مثال للحق وهو السيل، والباطل وهـو الزبد الرابي الذي يخالط السيل، وبينهمـا فـرق يدركـه كـل عاقـل، فالحق باق ونافع، وينتج عنه النافع، والباطل زائل وضار، وينتج عنـه الضـار.
قال رحمه الله تعالى: [شبه ما ينزل من السـماء على القلـوب من الإيمان والقرآن، فيختلط بالشبهات والأهواء المغوية بـالمطر الـذي يحتمـل سـيله الزبـد، وبالـذهب والفضـة والحديـد ونحـوه إذا أذيب بالنار، فاحتمل الزبد فقذفه بعيدا عن القلب، وجعل ذلـك الزبـد هـو مثل ذلك الباطل الذي لا منفعة فيه، وأما ما ينفـع النـاس من المـاء والمعـادن فهـو مثـل الحـق النـافع، فيسـتقر ويبقى في القلب.
وقد تقدم قوله تعالى: {الذين كفروا وصـدوا عن سـبيل اللـه أضـل أعمـالهم} [محمـد:1] إلى قولـه: {ذلـك بـأن الـذين كفـروا اتبعـوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعـوا الحـق من ربهم كـذلك يضـرب اللـه للنـاس أمثـالهم} [محمـد:3].

فأخبر سبحانه أن سبب إضلال أعمال هؤلاء الـذين كفـروا حـتى لم تنفعهم، وأن أعمال هـؤلاء الـذين آمنـوا نفعتهم، فكفـرت سـيئاتهم، وأصـلح اللـه بـالهم، أن هـؤلاء اتبعـوا الباطـل قـولا وعملا، اعتقـادا واقتصادا، خبرا وأمرا، وهؤلاء اتبعـوا الحـق من ربهم ولم يتبعـوا مـا هـو من غـير ربهم، وإن كـان حقـا من وجـه.
وهـذا تحقيـق مـا قلنـاه؛ فـإن الخـبر والعمـل تـابع للمخـبر عنـه، وللمقصود بالعمل، فإذا كان ذلك باطلا لا حقيقة له كان التابع كذلك وإن كان موجودا، وكذلك ما تقدم من قوله: {لا تبطلوا صـدقاتكم} [البقرة." (1)

"الفـرق بين الاتحـاد النـوعي والاتحـاد العيـني وحكم كـل منهما
قـال رحمـه اللـه تعـالى: [فأمـا إذا كـان السـبب محظـورا لم يكن السـكران معـذورا، لا فـرق في ذاك بين السـكر الجسـماني والروحاني، فسـكر الأجسـام بالطعـام والشـراب، وسـكر النفـوس بالصـور، وسـكر الأرواح بالأصـوات.
وفي مثل هـذا **الحال، غلـط من** غلـط بـدعوى الاتحـاد والحلـول العيني، في مثل دعوى النصـارى في المسـيح، ودعـوى الغاليـة في علي وأهل البيت، ودعوى قوم من الجهـال الغاليـة في مثـل الحلاج أو الحـاكم بمصـر أو غيرهمـا، وربمـا اشـتبه عليهم الاتحـاد النـوعي الحكمي بالاتحـاد العيـني الـذاتي].
قوله: (وربما اشتبه عليهم الاتحاد النوعي الحكمي) الاتحـاد النـوعي الحكمي هو القرب المعنـوي بين العبـد وربـه، ويسـمى هـذا اتحـادا نوعيا، فقرب العبد الصـالح المسـلم كالأنبيـاء والصـالحين وأتبـاعهم هؤلاء لهم قرب مع ربهم، يتمثل بالمحبة والولاية، محبة العبـد لربـه ومحبـة الـرب لعبـده الصـالح، وكـذلك ولايـة اللـه للمؤمـنين وولايـة المؤمنين لله، هذا هو الاتحاد النوعي الحكمي، ليس ماديا كما يزعم أهل الاتحـاد الـذين خلطـوا هـذا النـوع بـالنوع الثـاني: وهـو الاتحـاد العيني الذاتي، الذين زعموا الحلول والاتحاد ووحدة الوجود والأمـر، مع أن الفـرق بين الأمـرين واضـح جـدا، فالاتحـاد الحكمي هـو عين التوحيد، وهو أن يكـون الإنسـان وليـا للـه عـز وجـل، هـذا هـو عين التوحيد المطلوب، بينما الاتحاد العيني كفر وضلال؛ لأنـه يـؤدي إلى دعوى الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وعدم الفرق بين العبد وربـه وبين الخالق والمخلوق، وهذا هو قمة الكفـر، نسـأل اللـه السـلامة

(1) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل 15/4

والعافيــة.
قال رحمه الله تعالى: [فالأول كما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قـال: (يقـول اللـه: عبـدي مرضـت فلم تعـدني، فيقـول: كيـف أعـودك وأنت رب العـالمين؟ فيقـول: أمـا علمت أنـه مـرض عبـدي فلان فلـو عدتـه لوجـدتني عنـده؟ عبـدي جعت فلم تطعمـني، فيقـول: رب كيـف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانا جاع، فلـــــو أطعمتـــــــه لوجـــــــدت ذلـــــــك عنـــــــدي).
ففسر ما تكلم به في هذا الحديث أنه جوع عبده ومحبوبـه؛ لقولـه: (لوجـدت ذلـك عنـدي)، ولم يقـل: لوجـدتني قـد أكلتـه، ولقولـه: (لوجدتني عنده) ولم يقل: لوجـدتني إيـاه؛ وذلـك لأن المحب يتفـق هو ومحبوبه بحيث يرضى أحدهما بما يرضاه الآخر، ويأمر بمـا يـأمر بـه، ويبغض مـا يبغضـه، ويكـره مـا يكرهـه، وينهى عمـا ينهى عنـه. وهؤلاء هم الذين يرضى الحق لرضاهم ويغضب لغضـبهم، والكامـل المطلـــق في هـــؤلاء محمـــد صـــلى اللـــه تعـــالى عليـــه وســـلم.
ولهـذا قـال تعـالى فيـه: {إن الـذين يبايعونـك إنمـا يبـايعون اللـه} [الفتح:10].
وقـــال: {واللـــه ورســـوله أحـــق أن يرضـــوه} [التوبـــة:62].
وقـــال: {من يطـــع الرســـول فقـــد أطـــاع اللـــه} [النســـاء:80].
وقد جاء في الإنجيل الذي بأيدي النصارى كلمـات مجملـة، إن صـح أن المسيح عليه السلام قالها فهذا معناها، كقولـه: أنـا وأبي واحـد، من رآني فقد رأى أبي ونحو ذلك، وبها ضلت النصارى؛ حيث اتبعـوا المتشابه، كما ذكر الله عنهم في القرآن لما قدم وفـد نجـران على النـــبي صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم ونـــاظروه في المســـيح].
قول عيسى عليه السلام: أنا وأبي واحد هذا قد سبق التعليق عليه؛ لكن نظرا لأنه في هذا المقام أوضح في تفسـير المقصـود أحب أن أعيد ما سبق أن قلتـه: وهـو أن مسـألة تعبـير النصـارى عن الـرب بالأب هذا راجع إلى عدة عوامل: العامـل الأول: أن الـذين أفسـدوا دين النصارى اليونان، والأمم الـتي دخلت دين النصـارى فيمـا بعـد، فهؤلاء لما شرعوا في تحريـف دين النصـارى دخلـوا من خلال هـذه المعاني ذات الألفـاظ المشـتبهة، ففسـروا كلمـة الـرب بـالأب؛ من أجل أن تبقى عندهم نزعة التثليث، ولذلك الله عـز وجـل لمـا ذكـر هذه العقيدة عن النصارى، قال: {يضاهئون قـول الـذين كفـروا من

قبـل} [التوبـة:30]، من هم الـذين كفـروا من قبـل؟ هم اليونـان والرومان الذين عندهم مسـألة تعـدد الآلهـة ضـمن ديـانتهم الوثنيـة التثنية والتثليث وغيرهـا، فالنصـارى ضـاهئوهم بمعـنى قلـدوهم في مســألة تنزيــل العبــارات الشــرعية على معــان بدعيــة. فـإذا: الـذين حرفـوا الديانـة النصـرانية أخـذوا المعـاني المشـتبهة وقلبوهــــــا إلى المعــــــنى الباطــــــــل.
العامل الثاني: أنه مع كثرة الترجمـات تعـرض الإنجيـل إلى ترجمـة سـريعة؛ لأنـه لمـا رفـع عيسـى عليـه السـلام إليـه ضـيق اليهـود والسلاطين على أتباع عيسى حتى لم يستطيعوا أن ينشـروا الـدين بشكل بين واضح، فانتشروا في بقاع الأرض، فلما انتشروا انتشروا إلى أقـوام يحتـاجون إلى ترجمـات للكتـاب وهـو الإنجيـل، فـترجم ترجمات سريعة، وهذه الترجمات كلها حـولت إلى معـان تتفـق مـع عقائـد الأمم، فهـذه الترجمـة السـريعة كـانت السـبب في وجـود التحريف، فالذين نظروا إلى المعاني اللغوية وجـدوا كلمـة (الـرب) بمعنى المربي، والمربي هو الأب، ففسروا الرب بالأب، وحملوا هذا التفسير على ما عندهم من عقائد، وهذا من م." (1)

"من الصحابة، بل جعلـوهم مسـلمين مـع قتـالهم، ولم يقـاتلهم علي حـتى سـفكوا الـدم الحـرام، وأغـاروا على أمـوال المسـلمين؛ فقــاتلهم لــدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفــار. ولهــذا لم يســب حـريمهم، ولم يغنم أمـوالهم، وإذا كـان هـؤلاء الـذين ثبت ضـلالهم بالنص، والإجماع، لم يكفروا مع أمر الله ورسوله - صلى الله عليـه وسـلم - بقتـالهم فكيـف بـالطوائف المختلفين الـذين اشـتبه عليهم الحق في **مسائل غلط فيها** من هــو أعلم منهم، فلا يحــل لأحـد من هذه الطوائف أن يكفر الأخرى، ولا تسـتحل دمهـا ومالهـا، وقـد تكون بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا، وقـد تكون بدعـة هـؤلاء أغلـظ، والغـالب أنهم جميعـا جهـال بحقـائق مـا يختلفون فيه". إلى أن قال: "وإذا كان المسلم متأولا في القتال، أو التكفير لم يكفر بذلك". إلى أن قـال في (ص.288): "وقـد اختلـف العلماء في خطاب اللـه ورسـوله هـل يثبت حكمـه في حـق العبيـد قبل البلاغ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ... والصـحيح مـا دل عليـه القـرآن في قولـه تعـالى: {ومـا كنـا معـذبين حـتى نبعث رسـولا (15)} (1) وقولـه: {رسـلا مبشـرين ومنـذرين لئلا يكـون

(1) شرح باب توحيد الربوبية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل 18/5

للناس على الله حجة بعد الرسل} (2).
وفي الصحيحين (3) عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين» ".
والحاصل أن الجاهل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون كفرا، كما

(1) الإسراء الآية (15).
(2) النساء الآية (165).
(3) البخاري (13/ 492/7416) ومسلم (2/ 1136/1499).." [1]
"آل داود. وقالت الرافضة لا تصلح الإمارة إلا في آل علي.
وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال أو ينزل عيسى من السماء. وقالت الرافضة: لا جهاد حتى يخرج المهدي ثم ينادي مناد من السماء.
واليهود يؤخرون صلاة المغرب حتى تشتبك النجوم. وكذلك الرافضة.
والحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم". (1)
واليهود يولون عن القبلة شيئا. وكذلك الرافضة.
واليهود تسدل أثوابها وكذلك الرافضة.
وقد مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برجل قد سدل ثوبه فقمصه عليه (2). واليهود حرفوا التوراة. وكذلك الرافضة حرفوا القرآن.
واليهود يستحلون دم كل مسلم. وكذلك الرافضة. واليهود: لا يرون الطلاق ثلاثا شيئا. وكذلك الرافضة. واليهود لا يرون على النساء عدة وكذلك الرافضة. واليهود يبغضون جبريل ويقولون: هو عدونا من الملائكة. وكذلك صنف من الرافضة **يقولون غلط بالوحي** إلى محمد. وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين: سئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ قالوا:

(1) أحمد (4/ 147) وأبو داود (1/ 291/418) والحاكم (1/ 190 - 191) وقال: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي.
(2) الطبراني (22/ 111 ـ 112/ 283) وفي الأوسط (7/ 95 -

[1] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 10/456

96/ـ 6160) وفي الصـغير (2/ـ 317/853) والـبيهقي (2/ـ 243) وابن عدي في الكامل (2/ـ 381) والـبزار (2/ـ 286/595 كشـف)، قـال الهيثمي في المجمـع (2/ـ 50): "رواه الطـبراني في الثلاثـة والبزار، وهو ضعيف"..". (1)

"أو ذي رأي. (1)

- وجاء في أصول الاعتقـاد عن حمـاد بن زاذان قـال: سـمعت عبـد الرحمن ابن مهدي يقول: إذا رأيت بصـريا يحب حمـاد بن زيـد فهـو صـاحب سـنة. (2)

- وفيه عن علي بن المديني قال: سـمعت عبـد الـرحمن بن مهـدي يقول: ابن عون في البصريين إذا رأيت الرجل يحبه فـاطمئن إليـه، وفي الكوفيين: مالك بن مغـول، وزايـدة بن قدامـة إذا رأيت كوفيـا يحبه فارج خيره، ومن أهل الشام: الأوزاعي وأبو إسحاق الفـزاري، ومن أهـل الحجـاز مالـك بن أنس. (3)

- عن بندار قال: ذكر الآراء عبد الرحمن بن مهـدي بالبصـرة فأنشـأ يقـول:

دين النـبي محمـد آثـار ... نعم المطيـة للفـتى الأخبـار

لا تخـدعن عن الحـديث وأهلـه ... فـالرأي ليـل والحـديث نهـار

فلربما غلط الفتى سبل الهدى ... والشمس بازغـة لهـا أنـوار (4)

موقفـه من الرافضـة:

جاء في الشريعة: عن عبد الرحمن بن مهدي قـال: لـو لم يكن في عثمان رضي الله عنه إلا هاتان الخصلتان كفتـاه: جمعـه المصـحف، وبذلـه دمـه دون دمـاء المسـلمين. (5)

---

(1) السـير (9/ـ 207).

(2) أصـول الاعتقـاد (1/ـ 69/38).

(3) أصـول الاعتقـاد (1/ـ 69/41).

(4) ذم الكلام (ص.101).

(5) الشريعة (3/ 8/1268).." (2)

---

1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 2/51

2) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 3/183

"إسحاق في التابعين، لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه. وقال نعيم بن حماد: إذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه، فاتهمه في دينه. توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين.

موقفه من المبتدعة:
- قال ابن قتيبة: ولم أر أحدا ألهج بذكر أصحاب الرأي وتنقصهم والبعث على قبيح أقاويلهم، والتنبيه عليها، من إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه. وكان يقول: نبذوا كتاب الله تعالى، وسنن رسوله - صلى الله عليه وسلم -، ولزموا القياس. وكان يعدد من ذلك أشياء، منها قولهم: إن الرجل إذا نام جالسا، واستثقل في نومه، لم يجب عليه الوضوء. ثم أجمعوا على أن كل من أغمي عليه، منتقض الطهارة قال: وليس بينهما فرق على أنه ليس في المغمى عليه أصل، فيحتج به في انتقاض وضوئه. وفي النوم غير حديث -منها قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "العين وكاء السه. فإذا نامت العين انفتح الوكاء" (1) وفي حديث آخر: "من نام، فليتوضأ" (2). قال: فأوجبوا في الضجعة الوضوء إذا غلبه النوم، وأسقطوه عن النائم المستثقل راكعا أو ساجدا. قال: وهاتان الحالان في خشية الحدث أقرب من الضجعة. فلا هم اتبعوا أثرا، ولا لزموا قياسا. قال: وقالوا من تقهقه بعد التشهد أجزأته صلاته، وعليه الوضوء لصلاة أخرى. قال: **فأي غلط أبين من غلط من** يحتاط لصلاة لم تحضر،

---

(1) أخرجه: أحمد (1/ 111) وأبو داود (1/ 140/203) وابن ماجه (1/ 161/477) عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "وكاء السه العينان، فمن نام فليتوضأ". وفي الباب عن معاوية بن أبي سفيان. وقال الحافظ في التلخيص الحبير (1/ 118): "وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث علي".
(2) هو الطرف الأخير من الحديث السابق.." [1]

"ذائقة الموت} (1)، فلم يكن لأحد أن يتوهم على الله أنه عنى نفسه، وكذلك حين قدم في قوله خبرا خاصا، فقال: {إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون} (2)، فدل على قوله

---

[1] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 3/449

باسم معرفة وعلى الشيء باسم نكرة فكانا شيئين متفرقين، فقال: {إذا أردناه} ولم يقل إذا أردناهما ولم يقل أن نقول لهما ثم قال: {كن فيكون}، ففرق بين القول والشيء المخلوق. ثم قال: {خالق كل شيء} (3)، فعقل أهل العلم عن الله أنه لم يعن قوله في جملة الأشياء المخلوقة حين قدم فيه خبرا أنه خلق الأشياء بقوله، **وإنما غلط بشر** يا أمير المؤمنين ومن قال بقوله بخاص القرآن وعامه.

قال عبد العزيز: ثم أقبلت على المأمون، فقلت: يا أمير المؤمنين إن بشرا خالف كتاب الله وسنة رسوله، وإجماع أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم -. فقال: أو فعل ذلك؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين، أوقفك عليه الساعة. فقال لي كيف؟ قلت: إن اليهود ادعت تحريم أشياء في التوراة، فقال الله عز وجل: {قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين} (4) فإذا تليت التوراة فلم يوجد ما ادعوا، كان إمساك التوراة مسقطا لدعواهم، وكذلك يقال لبشر:

---

(1) آل عمران الآية (185).

(2) النحل الآية (40).

(3) الأنعام الآية (102).

(4) آل عمران الآية (93).." [1]

"الأثرم (1) (261 هـ)

الإمام الحافظ العلامة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ، الإسكافي الأثرم الطائي، وقيل الكلبي، أحد الأعلام، ومصنف 'السنن' وتلميذ الإمام أحمد، خراساني الأصل. كان من أهل إسكاف بني الجنيد وبها مات. ولد في دولة الرشيد، وسمع من أحمد بن إسحاق الحضرمي، وأبي نعيم، وعفان، والقعنبي، ومسدد بن مسرهد، وأحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، وخلق. حدث عنه النسائي، وموسى بن هارون، ويحيى بن صاعد، وعلي بن أبي طاهر القزويني وغيرهم. وله مصنف في علل الحديث. قال أبو بكر الخلال: كان الأثرم جليل القدر، حافظا وكان عاصم بن علي لما قدم بغداد طلب رجلا يخرج له فوائد يمليها فلم يجد في ذلك الوقت غير أبي بكر الأثرم، فكأنه لما رآه لم يقع منه موقعا لحداثة

---

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 3/497

سنه، فقال له أبو بكر: أخرج كتابك، فجعل يقول لـه: هـذا الحـديث خطأ وهذا غلط، وهـذا كـذا. قـال: فسـر عاصـم بن علي بـه وأملى قريبا من خمسين مجلسا، وكان يعرف الحديث ويحفظ فلما صـحب أحمد بن حنبل ترك ذلك، وأقبل على مذهب أحمد. وكان معه تيقظ عجيب. وكان عالما بتواليف ابن أبي شيبة، لازمه مدة. توفي رحمـه اللـــــه ســــــنة إحــــــدى وســــــتين ومــــــائتين.

موقفـــــــــــــــه من المبتدعـــــــــــــــة:

- قـال الأثـرم: كنت عنـد خلـف الـبزاز يـوم جمعـة، فلمـا قمنـا من المجلس

(1) الجرح والتعديل (2/ـ 72) وتهذيب الكمـال (1/ـ 476 -ـ 480) وتذكرة الحفاظ (2/ 570 ـ 572) وتهذيب التهذيب (1/ 78 ـ 79) وشذرات الذهب (2/ـ 141 -ـ 142) والسـير (12/ـ 623 -ـ 628) وتاريخ بغداد (5/ 110 - 112).." (1)

"قال أبو محمد: هكذا أنشدنيه الرياشي عن الأصـمعي، عن ابن أبي طرفة الهذلي، عن أبي ذؤيب. والناس يروونـه "وريبهـا تتوجـع" ويجعلون المنون: المنية، وهذا غلط. ويدلك على ذلك قوله "والدهر ليس بمعتب من يجزع" كأنه قال: "أمن الدهر وريبه تتوجع" والدهر ليس بمعتب من يجـزع" وقـال اللـه عـز وجـل: {نـتربص بـه ريب المنـون} (1) أي ريب الـدهر وحوادثـه. وكـانت العـرب تقـول: "لا ألقاك آخر المنون" أي آخر الدهر. وقد حكى الله عز وجل عن أهل الجاهلية، ما كانوا عليه من نسب أقدار الله عـز وجـل وأفعالـه إلى الدهر فقال: {وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ومـا يهلكنـا إلا الـدهر ومـا لهم بـذلك من علم إن هم إلا يظنـون} (2). فقـال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا تسبوا الـدهر إذا أصـابتكم المصايب، ولا تنسبوها إليه، فإن الله، عز وجـل، هـو الـذي أصـابكم بذلك، لا الدهر، فإذا سببتم الفاعل، وقع السب بالله عـز وجـل" ألا ترى أن الرجل منهم إذا أصابته نائبة، أو جائحة في مال، أو ولـد، أو بدن، فسب فاعل ذلك به، وهو ينوي الدهر، أن المسـبوب هـو اللـه عز وجل. وسأمثل لهذا الكلام مثالا أقرب به عليـك مـا تـأولت، وإن كان -بحمد الله تعالى قريبا- كأن رجلا يسمى "زيـدا" أمـر عبـدا لـه

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 4/263

يسمى "فتحا" أن يقتـل رجلا، فقتلـه، فسـب النـاس فتحـا ولعنـوه. فقال لهم قائل: "لا تسبوا فتحا، فإن زيدا هو فتح". يريد أن زيدا هو القاتـل، لأنـه هـو الـذي أمـره كأنـه قـال: إن القاتـل زيـد، لا فتح.

(1) الطـــــــــــــــــــــــــــــور الآيـــــــــــــــــــــــــــة (30).
(2) الجاثية الآية (24).." (1)

"يعلم الغيب، فيقول: {وما تسقط من ورقة إلا يعلمها} (1) ثم يقول: {وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم} (2). وهذا جهل منه بالتفسير ولغة العرب، وإنما المعنى ليظهر مـا علمنـاه، ومثلـه: {ولنبلــونكم حــتى نعلم} (3) أي نعلم ذلــك واقعــا. وقــال بعض العلماء: حتى يعلم أنبياؤنا والمؤمنون به. وقال في قولـه: {إن كيـد الشـيطان كـان ضـعيفا} (4) أي أضـعف لـه، وقـد أخـرج آدم وأزل خلقا. وهذا تغفل منه، لأن كيد إبليس تسويل بلا حجة والحجج ترده، ولهذا كان ضعيفا، فلما مالت الطباع إليه أثـر وفعـل. وقـال: من لم يقم بحسـاب سـتة تكلم بهـا في الجملـة فلمـا صـار إلى التفـاريق وجدناه **قد غلط فيها** باثنين وهو قوله: {خلق الأرض في يومين} (5) ثم قـال: {وقـدر فيهـا أقواتهـا في أربعـة أيـام} (6) ثم قـال: {فقضاهن سبع سموات في يومين} (7)، فعدها هذا المغفل ثمانية ولو نظر في أقوال العلمـاء لعلم أن المعـنى في تتمـة أربعـة أيـام. وقــال: في قولــه: {إن لــك ألا تجــوع ولا تعــرى} (8) وقـد جـاع

(1) الأنعـــــــــــــــــــــــــــام الآيـــــــــــــــــــــــــة (59).
(2) البقـــــــــــــــــــــــــــرة الآيـــــــــــــــــــــــــة (143).
(3) محمـــــــــــــــــــــــــــد الآيـــــــــــــــــــــــــة (31).
(4) النســــــــــــــــــــــــــاء الآيـــــــــــــــــــــــــة (76).
(5) فصـــــــــــــــــــــــــــلت الآيـــــــــــــــــــــــــة (9).
(6) فصـــــــــــــــــــــــــــلت الآيـــــــــــــــــــــــــة (10).
(7) فصـــــــــــــــــــــــــــلت الآيـــــــــــــــــــــــــة (12).
(8) طه الآية (118) ..." (2)

"تكلم بأشياء لم أسمعها، ثم أخذ في الدعاء، ورفع صـوته كأنـه مأخوذ من نفسه وقال: يا إله الآلهة ورب الأربـاب ويـا من لا تأخـذه

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 4/362
(2) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 4/485

سنة رد إلي نفسي لئلا يفتتن بي عبادك، يا من هو أنا وأنا هو ولا فرق بين إنيتي وهويتك إلا الحدث والقدم. ثم رفع رأسه ونظر إلي وضحك في وجهي ضحكات، ثم قال لي: يا أبا إسحاق أما ترى إلى ربي ضرب قدمه في حدثي حتى استهلك حدثي في قدمه، فلم تبق لي صفة إلا صفة القدم، ونطقي من تلك الصفة فالخلق كلهم أحداث ينطقون عن حدث ثم إذا نطقت عن القدم ينكرون علي ويشهدون بكفري، وسيسعون إلى قتلي، وهم في ذلك معذورون، وبكل ما يفعلون مأجورون. (1)

- قال أبو الفرج بن الجوزي: جمعت كتابا سميته: 'القاطع بمحال المحاج بحال الحلاج'. وبلغ من أمره أنهم قالوا: إنه إله، وإنه يحيي الموتى. (2)

- قال ابن باكويه: سمعت ابن خفيف يسأل: ما تعتقد في الحلاج؟ قال: أعتقد أنه رجل من المسلمين فقط. فقيل له: قد كفره المشايخ وأكثر المسلمين. فقال: إن كان الذي رأيته منه في الحبس لم يكن توحيدا، فليس في الدنيا توحيد.

قال الذهبي: **هذا غلط من** ابن خفيف، فإن الحلاج عند قتله ما زال يوحد الله ويصيح: الله الله في دمي، فأنا على الإسلام. وتبرأ مما سوى الإسلام. والزنديق فيوحد الله علانية، ولكن الزندقة في سره. والمنافقون فقد

(1) السير (14/ 351 - 352).

(2) السير (14/ 346 - 347).." (1)

"ومنهم من يقول: بل علي كان أحق بالنبوة من محمد، وأن **جبريل غلط بالوحي**.

ومنهم من يقول: هو نبي بعد النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ومنهم من يشتم أبا بكر وعمر ويكفرون جميع الصحابة ويقولون: هم في النار إلا ستة.

ومنهم من يرى السيف على المسلمين فإن لم يقدروا خنقوهم حتى يقتلوهم.

وقد أجل الله الكريم أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن مذاهبهم القذرة التي لا تشبه المسلمين.

وفيهم من يقول بالرجعة، نعوذ بالله ممن ينحل هذا إلى من قد

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 4/546

أجلهم الله الكريم وصانهم عنها رضي الله عن أهل البيت وجزاهم عن جميع المسلمين خيرا. (1)

موقفه من الصوفية:
جاء في الاعتصام: قال الشاطبي بعد ما ذكر حديث: "وعظنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ... " الحديث (2)، فقال الإمام الآجري العالم السني أبو بكر رضي الله عنه: ميزوا هذا الكلام، فإنه لم يقل صرخنا من موعظة، ولا زعقنا ولا طرقنا على

---

(1) الشريعة (3/ 553 - 555).
(2) أحمد (4/ 126) وأبو داود (5/ 13/4607) والترمذي (5/ 43/2676) وقال: "حسن صحيح". وابن ماجه (1/ 16/43) والحاكم (1/ 95 - 96) وقال: "صحيح ليس له علة" ووافقه الذهبي.." (1)

"فقلت: معمر. فقال: من عن معمر؟ فقلت: عبد الرزاق. فقال لي: من عن عبد الرزاق؟ فقلت له: أحمد بن حنبل. فقال لي؟ عبد الرزاق كان رافضيا. فقلت له: من ذكر هذا عن عبد الرزاق؟ فقال لي: يحيى بن معين. فقلت له: هذا تخرص على يحيى، إنما قال يحيى: كان يتشيع، ولم يقل رافضيا. فقال لي: الأعرج عن أبي هريرة بخلاف ما قاله همام. قلت له: كيف؟ قال: لأن الأعرج قال: «يضع قدمه». فقلت له: ليس هذا ضد ما رواه همام. وإنما قال هذا «قدم» (1) وقال هذا «رجل» وكلاهما واحد. ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - مرتين. وحدث به أبو هريرة مرتين فسمع الأعرج منه في إحدى المرتين ذكر «القدم» وسمع منه همام ذكر «الرجل» فقال لي: همام غلط. فقلت له: هذا قول من لا يدري. ثم قال لي: والأصابع في حديث ابن مسعود تقول به؟ فقلت له: حديث ابن مسعود صحيح من جهة النقل. ورواه الناس ورواه الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. فقال لي: هذا قاله اليهودي.

---

1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 5/244

فقلت له: لم ينكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوله، قد ضحك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت نواجذه تصديقا لقوله. فأنكر أن يكون هذا اللفظ مرويا من أخبار ابن مسعود.
فقلت له: بلى، هذا رواه منصور والأعمش جميعا عن إبراهيم عن أبي عبيدة «أن يهوديا أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقال: يا محمد، إن الله عز وجل يمسك

(1) أخرجه البخاري (13/ 533/7449) ومسلم (4/ 2186/2846 (35))..." [1]

"عمر الذي كان يجره (1). ومعلوم أن عمل عمر في إيمانه أفضل من عمل من بلغ قميصه ثدييه. فإيمانه أفضل من إيمانه بما زاد عليه من العمل. وتأويله عليه السلام ذلك بالدين يدل أن الإيمان الواقع على العمل يسمى دينا، كالإيمان الواقع على القول.
وهذا يرد قول أهل البدع الذين يزعمون أن إيمان المذنبين كإيمان جبريل، وأنه لا تفاضل في الإيمان، **وقولهم غلط لا** يخفى؛ لأن الملائكة يسبحون الليل والنهار لا يفترون، وسائر الخلق يملون ويفترون.
فكيف يبلغ أحد منهم منزلتهم في العمل. وفي كتاب الله حجة لتفاضل المؤمنين في الإيمان؛ وذلك أن إبراهيم سأل ربه تعالى أن يريه كيف يحيي الموتى، فطلب المعاينة التي هي أعلى منازل العلم التي تسكن النفوس إليها، وتقع الطمأنينة بها، ولا يجوز أن نظن بإبراهيم خليل الله ونبيه أنه حين سأل المعاينة لم يكن مؤمنا، أو أنه اعترضه شك في إيمانه.
والدليل على صحة هذا قوله لربه حين قال له: {قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي} (2)، فأوجب لنفسه الإيمان قبل أن يعاين ما طلب معاينته، وعذره الله تعالى في طلب ذلك؛ لأن المعاينة أشفى ويهجم على النفوس منها ما لا يهجم من الخبر. ألا ترى أن موسى حين كلمه ربه لم يشك أن الله هو المتكلم له،

(1) أخرجه: أحمد (3/ 86) والبخاري (1/ 100/23) ومسلم (4/

[1] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 5/308

1859/2390) والترمذي (4/ 467 ـ 468/ 2268) والنسائي (8/ 467/5026) كلهم من حديث أبي سعيد الخـدري رضـي اللـه عنـه.
(2) البقرة الآية (260).." (1)
"وجل فلحقوا بالنصارى واليهود وكفروا أشنع الكفـر، فالطائفـة التي أوجبت النبوة بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - فرق؛ فمنهم الغرابية وقولهم إن محمـدا - صـلى اللـه عليـه وسـلم - كـان أشـبه بعلي من الغـراب بـالغراب، وإن اللـه عـز وجـل بعث جبريـل عليـه السلام بالوحي إلى علي فغلط جبريل بمحمد ولا لـوم على جبريـل في ذلـك لأنـه غلـط. وقـالت طائفـة منهم بـل تعمـد ذلـك جبريـل، وكفـــــــــــــروه ولعنـــــــــــــوه لعنهم اللـــــــــــــه.
قـال أبـو محمـد: فهـل سـمع بأضـعف عقـولا وأتم رقاعـة من قـوم يقولون إن محمدا - صلى الله عليه وسلم - كان يشبه علي بن أبي طالب، فيا للناس أين يقع شبه ابن أربعين سنة من صبي ابن إحدى عشرة سنة حـتى يغلـط بـه جبريـل عليـه السـلام، ثم محمـد عليـه السلام فـوق الربعـة، إلى الطـول، قـويم القنـاة، كث اللحيـة، أدلج العيـنين، ممتلي السـاقين - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، قليـل شـعر الجسد، أفرع. وعلي دون الربعة إلى القصر، منكب شديد الانكبـاب كأنـه كسـر ثم جـبر، عظيم اللحيـة قـد ملأت صـدره من منكب إلى منكب إذ التحي (1) ثقيل العينين دقيق الساقين أصلع عظيم الصلع ليس في رأسـه شـعر إلا في مـؤخره يسـير، كثـير شـعر اللحيـة. فاعجبوا لحمق هذه الطبقـة، ثم لـو جـاز أن يغلـط جبريـل -وحاشـا لروح القدس الأمين-كيف غفل الله عز وجـل عن تقويمـه وتنبيهـه؟ وتركه على غلطه ثلاثا وعشرين سنة، ثم أظرف من هـذا كلـه، من أخبرهم بهذا الخبر؟ ومن خـرفهم بهـذه الخرافـة وهـذا لا يعرفـه إلا من شاهد أمر الله تعـالى لجبريـل عليـه السـلام، ثم شـاهد خلافـه، فعلى هؤلاء لعنة الله ولعنة اللاعـنين ولعنـة النـاس أجمعين مـا دام لله في عالمه خلـق. وفرقـة قـالت بنبـوة علي، وفرقـة قـالت بـأن

---

(1) كذا في الأصل.." (2)
"عيسى بن مريم. وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية فأنكروا وجوده وردوا الأحاديث الصحيحة، وذهب طوائــف

---

1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 6/194
2) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 6/223

منهم كالجبائي إلى أنه صحيح الوجود، لكن كل الذي معـه مخـاريق وخيالات لا حقيقة لها، وألجأهم إلى ذلك أنه لو كان ما معه بطريـق الحقيقة لم يوثق بمعجزات الأنبياء، **وهو غلط منهم**، لأنه لم يـدع النبوة فتكون الخوارق تدل على صدقه، وإنما ادعى الالهية وصـورة حاله تكذبه لعجزه ونقصه، فلا يغـتر بـه إلا رعـاع النـاس إمـا لشـدة الحاجة والفاقة، وإما تقية وخوفا من أذاه وشره مع سـرعة مـروره في الأرض، فلا يمكث حتى يتأمـل الضـعفاء حالـه، فمن صـدقه في تلك الحال لم يلـزم منـه بطلان معجـزات الأنبيـاء، ولهـذا يقـول لـه الــذي يحييــه بعــد أن يقتلــه، مــا ازددت فيــك إلا بصــيرة. (1) قلت -أي ابن حجـر-: ولا يعكـر على ذلـك مـا ورد في حـديث أبي أمامة عند ابن ماجه أنه يبدأ فيقول أنا نبي، ثم يثني فيقول أنا ربكم (2) فإنه يحمل على أنه إنما يظهر الخـوارق بعـد قولـه الثـاني. (3)

(1) الفتح (13/ 105).

(2) رواه ابن ماجـه (2/ 1359 - 1360/ 4077) بسـند منقطـع فيحيى بن أبي عمرو السيباني روايتـه عن الصـحابة مرسـلة. ورواه موصولا: أبو داود (4/ 497/4322) ولم يسق لفظه. والآجـري في الشريعة (ص.375 - 376)، وليس عنده موضع الشاهد. وعبد الله بن أحمد في السنة (2/ 449/1008). وابن أبي عاصم في السـنة رقم (391) و (429). واللالكائي (3/ 545 - 546/ 851). ورجاله ثقات. وعمرو بن عبـد اللـه الحضـرمي وثقـه ابن حبـان (5/ 179) والعجلي (2/ 179) والفسـوي (2/ 437). ورواه ابن خزيمـة في التوحيد (2/ 459/270) والحاكم (4/ 536 - 537) وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبي وفيه عطاء بن مسلم الخراسـاني وهـو ضعيف من قبل حفظه، لكن تابعـه ضـمرة بن ربيعـة عنـد أبي داود وغـيره.

(3) الفتح (13/ 105).." [1]

"وملائكته وكتبه ورسله» إلى آخره (1). قال: هـذا بيـان لأصـل الإيمان، وهو التصديق الباطن وبيان لأصل الإسلام، وهو الاستسـلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الأربع لكونها أظهر شعائر الإسلام ومعظمهـا، وبقيامـه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بحل قيد انقيـاده أو انحلالـه. ثم

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 7/139

إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث. وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، مقومات ومتممات وحافظات له، ولهذا فسر النبي - صلى الله عليه وسلم - الإيمان في حديث وفد عبد القيس (2) بالشهادتين، والصلاة والزكاة، والصوم، وإعطاء الخمس من المغنم؛ ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة، لأن اسم الشيء الكامل يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد، ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (3) واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو أصل الإيمان وهو التصديق، ويتناول أصل الطاعات، فإن ذلك كله استسلام. قال: فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان؛ وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، قال: فهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام التي **طالما غلط فيها** الخائضون؛ وما

---

(1) تقدم تخريجه في مواقف محمد بن أسلم الطوسي سنة (242هـ).

(2) أحمد (1/ 228) والبخاري (1/ 172/53) ومسلم (1/ 46/17) وأبو داود (4/ 94/3692) والترمذي (5/ 9 - 10/ 2611) والنسائي (8/ 495/5046) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(3) تقدم تخريجه في مواقف الحسن البصري سنة (110هـ).." [1]

"قالوا لبعض أعيان القضاة الذين كانوا في زماننا: ابن سينا من فلاسفة الإسلام؟ فقال: ليس للإسلام فلاسفة ... (1)

- وقال: إياك والنظر في كتب أهل الفلسفة الذين يزعمون فيها أنه كلما قوي نور الحق وبرهانه في القلوب خفي عن المعرفة، كما يبهر ضوء الشمس عيون الخفافيش بالنهار. فاحذر مثل هؤلاء، وعليك بصحبة أتباع الرسل المؤيدين بنور الهدى وبراهين الإيمان، أصحاب البصائر في الشبهات والشهوات، الفارقين بين الواردات الرحمانية والشيطانية، العالمين العاملين {أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون (22)} (2).اهـ (3)

- وسئل عن 'كتب المنطق'. فأجاب: أما 'كتب المنطق' فتلك لا

---

[1] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 7/341

تشتمل على علم يـؤمر بـه شـرعا، وإن كـان قـد أدى اجتهـاد بعض الناس إلى أنه فرض على الكفاية. وقال بعض الناس: إن العلـوم لا تقوم إلا بـه، كمـا ذكـر ذلـك أبـو حامـد. **فهذا غلـط عظيم** عقلا وشـرعا:
أما عقلا: فإن جميع عقلاء بني آدم من جميع أصناف المتكلمين في العلم حـرروا علـومهم بـدون المنطـق اليونـاني.
وأما شرعا: فإنه من المعلوم بالاضـطرار من دين الإسـلام أن اللـه لم يـوجب تعلم هـذا المنطـق اليونـاني على أهـل العلم والإيمـان.
وأما هو في نفسه فبعضه حق، وبعضه باطل، والحق الذي فيه كثير منه

---

(1) مجمـوع الفتـاوى (9/ 186).
(2) المجادلـة الآيـة (22).
(3) مجموع الفتاوى (11/ 697).." (1)

"- وقال: أما من اقترن بسببه -أي الصحابة- دعوى أن عليا إلـه، أو أنه كان هو النبي، **وإنمـا غلـط جبرئيل** في الرسـالة؛ فهـذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقـف في تكفـيره. وكـذلك من زعم منهم أن القـرآن نقص منـه آيـات وكتمت، أو زعم أن لـه تـأويلات باطنـة تسـقط الأعمـال المشـروعة، ونحـو ذلـك، وهـؤلاء يسمون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم. وأمـا من سـبهم سـبا لا يقـدح في عـدالتهم ولا في دينهم - مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عـدم الزهـد، ونحو ذلك- فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفـرهم من أهـل العلم. وأما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمـر بين لعن الغيـظ ولعن الاعتقـاد. وأمـا من جـاوز ذلـك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفـرا قليلا لا يبلغـون بضعة عشر نفسـا، أو أنهم فسـقوا عـامتهم؛ فهـذا لا ريب أيضـا في كفره، لأنه كذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضـى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثـل هـذا، فـإن كفـره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسـنة كفـار أو فسـاق، وأن هـذه الآيـة الـتي هي {كنتم خـير أمـة أخـرجت للنـاس} (1)،

---

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/36

وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفارا أو فساقا، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هـذا ممـــا يعلم

(1) آل عمران الآية (110).." (1)

"- وقال رحمه الله في أبي معشر البلخي: وأبـو معشـر البلخي له 'مصحف القمر' يذكر فيه من الكفريات والسحريات مـا يناسـب الاســـــــــــــــــــــتعاذة منـــــــــــــــــــــــــه. (1)

- وقال في قوله تعالى: {قـل ادعـوا الـذين زعمتم من دون اللـه لا يملكون مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير (22)} (2): بين سبحانه ضلال الذين يدعون المخلوق من الملائكة والأنبياء وغيرهم، فبين أن المخلـوقين لا يملكون مثقـال ذرة في السـماوات ولا في الأرض، ثم بين أنـه لا شـركة لهم، ثم بين أنـه لا عـون لـه ولا ظهـير، لأن أهـل الشـرك يشبهون الخالق بالمخلوق، كما يقول بعضـهم إذا كـانت لـك حاجـة: استوح الشيخ فلانا فإنك تجده، أو توجه إلى ضريحه خطـوات ونـاد: يا شيخ، تقضى حاجتـك. **وهذا غلـط لا** يحـل فعلـه، وإن كـان من هـؤلاء الـداعين لغـير اللـه من يـرى صـورة المـدعو أحيانـا، فـذلك شيطان يمثل له، كما وقع مثل هـذا لعـدد كثـير. ونظـير هـذا، قـول بعض الجهال من أتباع الشيخ عـدي وغـيره: كـل رزق لا يجيء على يـــــــــــــــد الشــــــــــــــيخ لا أريـــــــــــــــده.

والعجب من ذي عقل سليم يستوحي من هو ميت، ويستغيث بـه، - ولا يستغيث بالحي الـذي لا يمـوت-، فيقـول أحـدهم: إذا كـانت لـك حاجة إلى ملك توسلت إليه بأعوانه، فهكـذا يتوسـل إليـه بالشـيوخ. وهذا كلام أهل الشرك والضلال، فإن الملـك لا يعلم حـوائج رعيتـه، ولا يقـــــــــــــدر على قضـــــــــــــائها وحـــــــــــــده، ولا

(1) مجمـــــــــــــوع الفتـــــــــــــاوى (17/ ـــــــــــــ 507).

(2) سبأ الآية (22).." (2)

"علي بن أبي طـالب، أحـد الخلفـاء الراشـدين، واتفـق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفـرهم

1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/41

2) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/79

علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بـل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقـاتلهم علي حـتى سـفكوا الـدم الحــرام وأغــاروا على أمــوال المســلمين، فقــاتلهم لــدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهـذا لم يسـب حـريمهم ولم يغنم أمـوالهم.
وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بـالنص والإجمـاع لم يكفـروا مـع أمر الله ورسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشـتبه عليهم الحق في **مسائل غلط فيها** من هو أعلم منهم؟ فلا يحـل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تسـتحل دمهـا ومالهـا، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفـرة لهـا مبتدعـة أيضا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، وقد تكـون بدعـة هـؤلاء أغلـظ، والغــالب أنهم جميعــا جهــال بحقــائق مــا يختلفــون فيــه. والأصـل أن دمـاء المسـلمين وأمـوالهم وأعراضـهم محرمـة من بعضــهم على بعض، لا تحــل إلا بــإذن اللــه ورســوله. (1)
- وقـال: فـإن علي بن أبى طـالب هـو الـذي قاتـل المـارقين وهم الخـوارج الحروريـة الـذين كـانوا من شـيعة علي، ثم خرجـوا عليـه وكفروه وكفـروا من والاه ونصـبوا لـه العـداوة، وقـاتلوه ومن معـه وهم الذين أخبر عنهم النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأحـاديث الصحيحة المستفيضة، بل المتواترة حيث قال فيهم «يحقـر أحـدكم صـلاته مـع صـلاتهم وصـيامه مـع صـيامهم وقراءتـه مـع قـراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كمـا يمـرق الســـــــــــــــهم من الرميـــــــــــــــــــة، أينما

(1) مجموع الفتاوى (3/ 282).." [1]
"مفــردا أو مقرونــا بلفــظ الإســلام، والعمــل كمــا تقــدم.
وأما قولهم: الزيادة في العمل الظاهر لا في موجبه ومقتضيه فهـذا غلط، فإن التفاضل معلول الأشياء، ومقتضاها يقتضـي تفاضـلها في أنفسـها، وإلا فـإذا تمـاثلت الأسـباب الموجبـة، لـزم تماثـل موجبهـا ومقتضاها، فتفاضل الناس في الأعمال الظـاهرة يقتضـي تفاضـلهم في مـــــوجب ذلـــــك ومقتضـــــيه، ومن هـــــذا يتـــــبين:
الوجه الثاني: في زيادة الإيمان ونقصه، وهو زيـادة أعمـال القلـوب ونقصها، فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن، أن النـاس يتفاضلون في حب الله ورسوله، وخشية الله والإنابة إليـه والتوكـل

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/146

عليــه والإخلاص لــه، وفي ســلامة القلــوب من الريــاء، والكــبر، والعجب، ونحو ذلك، والرحمة للخلـق والنصـح لهم، ونحـو ذلـك من الأخلاق الإيمانية، وفي الصحيحين عنه - صلى الله عليه وسلم - أنـه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، من كان اللــه ورسـوله أحب إليه مما سواهما، ومن كـان يحب المـرء لا يحبـه إلا للـه، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقـذه اللـه منـه كمـا يكـره أن يلقى في النار» (1)، وقال تعـالى: {قـل إن كـان آبـاؤكم وأبنـاؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم} إلى قولـه: {أحب إليكم من اللــه ورســــــــوله وجهـــــــــــاد في ســـــــــبيله

(1) أحمد (3/ 103) والبخاري (1/ 82/16) ومسلم (1/ 66/43) والترمـذي (5/ـ 16/2624) والنسـائي (8/ـ 471 -ـ 472/ـ 5003) وابن ماجه (2/ 1338 ـ 1339/ 4033) من حديث أنس رضي الله عنه.." (1)

"في أحــد منهم، ولا نـدعي فيهم العصـمة، نقطـع بـأن بعضـهم أفضل من بعض، ونقطع بأن أبا بكـر وعمـر أفضـل الأمـة، ثم تتمـة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحمزة وجعفر ومعاذ وزيـد، وأمهـات المؤمنين، وبنات نبينـا - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، وأهـل بـدر مـع كونهم على مراتب، ثم الأفضل بعـدهم مثـل أبي الـدرداء وسـلمان الفارسي وابن عمر وسائر أهـل بيعـة الرضـوان الـذين رضـي اللـه عنهم بنص آية سورة الفتح، ثم عموم المهـاجرين والأنصـار، كخالـد بن الوليد والعباس وعبد الله بن عمرو، وهذه الحلبـة، ثم سـائر من صحب رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم - وجاهـد معـه، أو حج معه، أو سمع منـه، رضـي اللـه عنهم أجمعين وعن جميـع صـواحب رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - المهـاجرات والمـدنيات وأم الفضـــــل وأم هـــــانئ الهاشـــــمية وســـــائر الصـــــحابيات. فأما ما تنقلـه الرافضـة وأهـل البـدع في كتبهم من ذلـك، فلا نعـرج عليه، ولا كرامـة، فـأكثره باطـل وكـذب وافـتراء، فـدأب الروافض رواية الأباطيل، أو رد ما في الصحاح والمسانيد، ومتى إفاقة من به ســـــــــــــــــــــــــــــــــكران (1)؟

ثم قد تكلم خلـق من التـابعين بعضـهم في بعض، وتحـاربوا وجـرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائـدة في بثهـا، ووقـع في كتب التـواريخ

1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/156

وكتب الجـرح والتعـديل أمـور عجيبـة، والعاقـل خصـم نفسـه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسـمومة، ومـا نقل من ذلك **لتبيين غلط العالم**، وكثرة وهمه، أو نقص حفظـه، فليس من هذا النمط، بـل لتوضـيح الحـديث الصـحيح من الحسـن، والحسـن من الضـعيف.

---

(1) هـذا عجـز بيت وهـو:
سكران سكر هوى وسكر مدامة ... ومتى إفاقـة من بـه سـكران."
(1)
"نفسك، فـإن تـبرهن لـك أن شـمائل هـذا المـرء شـمائل عـدو للإسلام، محب للرئاسة، حريص على الظهور بباطـل وبحـق، فتـبرأ من نحلته، وإن تبرهن لك والعياذ بالله، أنه كان -والحالة هذه- محقا هاديا مهديا، فجدد إسـلامك واسـتغث بربـك أن يوفقـك للحـق، وأن يثبت قلبك على دينه، فإنما الهدى نـور يقذفـه اللـه في قلب عبـده المسلم، ولا قوة إلا بالله، وإن شككت ولم تعرف حقيقتـه، وتـبرأت ممـا رمي بـه، أرحت نفسـك، ولم يسـألك اللـه عنـه أصـلا. (1)
- وجاء في السير: قال ابن باكويـه: سـمعت ابن خفيـف يسـأل: مـا تعتقد في الحلاج؟ قال: أعتقد أنه رجل من المسلمين فقط. فقيـل له: قد كفره المشايخ وأكثر المسلمين. فقال: إن كـان الـذي رأيتـه منـه في الحبس لم يكن توحيـدا، فليس في الـدنيا توحيـد.
قال الذهبي عقبه: **هذا غلط من** ابن خفيف، فإن الحلاج عند قتله ما زال يوحد اللـه ويصـيح: اللـه اللـه في دمي، فأنـا على الإسـلام. وتبرأ مما سوى الإسلام. والزنديق فيوحد الله علانية، ولكن الزندقة في سـره. والمنـافقون فقـد كـانوا يوحـدون ويصـومون ويصـلون علانية، والنفاق في قلـوبهم، والحلاج فمـا كـان حمـارا حـتى يظهـر الزندقة بإزاء ابن خفيف وأمثاله، بل كان يبـوح بـذلك لمن اسـتوثق من رباطه، ويمكن أن يكون تزندق في وقت، ومرق وادعى الإلهية، وعمل السحر والمخاريق الباطلة مدة، ثم لمـا نـزل بـه البلاء ورأى المـوت الأحمـر أسـلم ورجـع إلى الحـق، واللـه أعلم بسـره، ولكن مقالته نـبرأ إلى اللـه منهـا، فإنهـا محض الكفـر، نسـأل اللـه العفـو والعافيـة، فإنـه يعتقـد حلـول البـارئ -عز

---

(1) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/219

(1) السير (14/ 342 - 345).." [1]

"عجـــائب الـــدهر ولـــو كمـــل كـــان من العجـــائب).

لـه مواقـف مشـرفة منهـا على سـبيل المثـال مـا ذكـره في جـامع العلـــــــــــــــــــــــــــــــوم والحكم:

- قال عقب حديث: «من أحـدث في أمرنـا هـذا مـا ليس منـه فهـو رد» (1): هــذا الحــديث أصــل عظيم من أصــول الإســلام، وهــو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أن حديث: «الأعمال بالنيـات» (2) ميزان للأعمال في باطنها، فكما أن كـل عمـل لا يـراد بـه وجـه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكـون عليـه أمـر اللـه ورسـوله، فهـو مـردود على عاملـه، وكـل من أحـدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله، فليس من الدين في شــيء. (3)

- وقال عند شرح حديث «الدين النصـيحة» (4): ومن أنـواع النصـح لله تعالى وكتابه ورسوله -وهو ممـا يختص بـه العلمـاء- رد الأهـواء المضلة بالكتاب والسنة، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلمـاء، وبيـان دلالـة الكتـاب والسنة على ردها، ومن ذلك بيان ما صـح من حـديث النـبي - صـلى الله عليه وسلم -، وما لم يصـح منـه بتـبين حـال رواتـه ومن تقبـل رواياتـه منهم ومن لا تقبـل، **وبيـان غلـط من** غلـط من ثقـاتهم

(1) أخرجه: أحمد (6/ 240) والبخاري (5/ 377/2697) ومسلم (3/ 1343/1718) وأبو داود (5/ 12/4606) وابن ماجه (1/ 7/14) كلهم من حـــديث عائشـــة رضـــي اللـــه عنهـــا مرفوعـــا.

(2) أخرجـه: أحمـد (1/ 25) والبخـاري (1/ 11/1) ومسـلم (3/ 1515 - 1516/ 1907) وأبـو داود (2/ 651 - 652/ 2201) والترمـذي (4/ 154/1647) وقـال: "هـذا حـديث حسـن صـحيح". والنسائي (1/ 62 - 63/ 75) وابن ماجه (2/ 1413/4227) من حـــــديث عمـــــــر رضـــــي اللـــــه عنـــــه.

(3) جـــــــامع العلـــــــوم والحكم (1/ـــــــــ 176).

(4) انظـر تخريجـه في مواقـف محمـد بن نصـر المـروزي سـنة (294هـ).." [2]

[1] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/229
[2] موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 8/438

"من هنا نؤكد أنه لا يمكن الجمع بين الأشاعرة وأهل السنة، لأن المصدر الأصلي عند أهل البدعة هو العقل، ونحن عندنا المصدر الأصلي هو الوحي، إذا لا يمكن أن يجتمع الوحي مع العقل.

[المقدمة الثالثة].

في حكم تعلم العقيدة: نقول: ما لا يصح ولا يتم الإيمان إلا به فهو فرض عين، يعني يتعين على المكلف أن يتعلمه، وإذا كان كذلك فمسائل الشرك وما يناقض التوحيد أو يناقض الإيمان لا عذر فيها لأحد بالجهل البتة. إذا قيل بأنها فرض عين حينئذ إذا كان الأمر كذلك تعين على كل مكلف أن يسعى وأن يبحث وأن يسأل فإن فرط فوقع فيما هو شرك أكبر أو نحوه فحينئذ نقول: لا يعذر بالجهل البتة لأنه يعتبر مفرطا.

المقدمة الرابعة.

مراحل دراسة العقيدة. العقيدة ذكرنا أنها علم، وإذا كانت علما حينئذ لا بد من معرفة كيف يؤتي هذا العلم، لأن منه:

- ما يتعلق بالمسائل تصورها.
- ومنه ما بتعلق بمناهج المنحرفين.
- ومنها ما يتعلق بالرد عليهم.

إذا ثلاث مراحل، تصور المسائل أولا وإقامة الأدلة عليها، ثم تصور ما عليه المخالفون، ثم التفنيد تأتي إلى الرد، وقد تشبع البعض من طلاب العلم بالمرحلتين الثانية والثالثة، ويفرط أو يقصر في المرحلة الأولى، وهذا غلط، إذا مراحد دراسة العقيدة.

المرحلة الأولى: أن يعرف المسلم أصول اعتقاده الصحيح بأدلته التفصيلية، ينظر في كل مسألة، مسألة، ويتصور هذه المسألة، ثم النظر بين هذه المسألة ودليلها، ويتشبع من هذه المرحلة لا ينتقل إلى مرحلة إلا بعد إتقانها، والنقد أو الخلل قد يأتي إلى هذه المرحلة، ولذلك قد ينتقل البعض عن منهج أهل السنة إلى ما يخالفه ويقتنع بقول المخالف لكونه قد فرط في فهم هذه المسائل، لأننا قلنا: لا بد أن يكون ثم عقيدة، وعرفنا عقيدة بمعنى أنها يكون مجزوما بها مقطوعا بها، بمعنى أنه يشد عليها عقيدة قلبه أو عقد قلبه، فلا يطرق إليها الشك البتة، فكثرة الترداد لهذه المسائل، والنظر فيها وفي أدلتها، بحيث تكون عنده كأنه يقين بل يقين، إذا كان الأمر كذلك ووصل إلى هذه المرحلة حينئذ لا يتلبس عليه الحق بالباطل، ثم النظر في تقعيدات أهل السنة والجماعة،

فـإذا قيـل الكلام في الصـفات فـرع الكلام في الـذات هـذه قاعـدة مطردة عند أهـل السـنة والجماعـة، فيفهم طـالب العلم أولا كيـف ثبتت هذه القاعدة، قد يعتني الطالب بماذا؟ بتطبيق القاعدة لكن لا يعتني بكيفية إثبات هـذه القاعـدة، أثبت لي هـذه القاعـدة، ورد في الكتاب والسنة هذا اللفظ لم يأت، إذا كيف نستدل بقاعدة لم يثبت لها دليل عندك، فكل قاعـدة تـذكر عنـد أهـل السـنة والجماعـة في باب الأسـماء والصـفات نحتـاج إلى إثبـات من حيث الشـرع ثم من حيث التطبيق.." (1)

"قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في ((الفتاوى)): (من أبلــغ العلوم الضـرورية أن الطريقـة الـتي بعث اللـه بهـا أنبيـاءه ورسـله وأنزل بهـا كتبـه مشـتملة على الإثبـات المفصـل والنفي المجمـل). وهذه القاعدة يمكن ردها إلى القواعد السابقة، وهي أنه لا يوصــف الله إلا بما وصف به نفسه، بمعنى أن من أراد أن يصف البارئ جل وعلا يصفه بماذا؟ بمـا نطـق بـه الكتـاب، وإذا الـتزم هـذا الطريقـة حينئذ تضمن أنه يفصل في الإثبات ويجمل في النفي لأنه لا يتعـدى، قلنا: العقل لا مجال له هنا من حيث ماذا؟ من حيث التأصـيل، فـإذا كان كذلك إذا وصف الله تعالى بما وصـف بـه نفسـه بمعـنى مـاذا؟ بمعنى أنه لا ينطق إلا بما نطق بـه الكتـاب والسـنة، ومـا نطـق بـه الكتاب والسنة إثبات مفصل ونفي مجمـل، يمكن رد هـذه القاعـدة بمــا ســبق، لكن هــذه القاعــدة تجعــل من قواعــد الفهم لنصــوص الكتاب والسنة، وكذلك قواعد الرد، فهي ذات حدين، مشـتملة على الإثبـات المفصـل والنفي المجمـل. قـال: وقـد يجيء النفي مفصـلا أحيانا، وهو قليل بالنسبة للإثبات، ولا يذكر مفصـلا إلا لسـبب. يعـني إن جاء مفصلا قلنا: هذا خلاف الأصل، وما خرج عن خلاف الأصل لا بد له من ماذا؟ من سـبب يحمـل عليـه، أليس كـذلك؟ قلنـا: عنـدنا حقيقــة الأصــل بالاســتقراء، ثم مــا خــرج عنــه لا بــد من الســؤال كالحقيقـة والمجـاز، الأصـل مـا هـو؟ الحقيقـة، مـتى نقـول مجـاز؟ لسبب قرينة لا بد من ذلك، الأصل الإثبات، متى نقول النفي؟ لا بــد من قرينة، طيب الأصل الإثبات المفصـل، ولا يـأتي نفي مفصـل إن جاء نقول: ما هو السـبب؟ نبحث عن مـاذا؟ عن سـبب، وقـد يجيء النفي مفصلا أحيانا ولا يذكر مفصلا إلا [بسبب] وهي أربعـة أحـوال، يعني لـو تأمـل المتأمـل وهـذه كلهـا أدلتهـا الاسـتقراء والتتبـع وهـو

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 1/14

استدلال صحيح في نفسه وهو حجة في نفسه، لماذا؟ لأن نصوص الكتاب يمكن استيعابها أو لا؟ يمكن استيعابها، وخاصة مع تعاقب العلماء، لو كان عالما واحدا نقول: لعله فاته معنى من المعاني، لكن يجمع الصحابة على ذلك، ثم يأتي التابعون، ثم يأتي أتباع التابعين، ثم يأتي أهل السنة إلى يومنا هذا ويقرون هذه القاعدة وهم يتأملون كتاب ربهم ويتدبرون كتاب ربهم وسنة نبيهم - صلى الله عليه وسلم - ومع ذلك لم يأت ما يخالف هذه القاعدة، حينئذ نقول: هذه القاعدة دليلها الاستقراء والتتبع وهو دليل صحيح في نفسه، نعم الاستقراء الناقص هذا ليس بحجة لأنه ليس لا يفيد القطع، وإنما يفيد شيئا من الظن، بل هو ظني الدلالة وهو أن يستقرأ بعض عشرة أجزاء من القرآن يستقرأها ولا يتم، حينئذ نقول: استقراء ناقص لا يكفي. لا تقول: طريقة القرآن كذا. وأنت ما نظرت إلا في البقرة وآل عمران هذا غلط، ولا يصح أن يجعل دليلا قائما بنفسه، لكن إذا عمم هذا النظر في الكتاب كله وفيما صح عن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - بما يتعلق بأحاديث الصفات حينئذ نقول: هذا استقراء تام، ولا بد من التمعن في هذا الدليل لأن أكثر ما ورد من القواعد إنما دليلها الاستقراء، لا بد أن يعرف الطالب ما هو الاستقراء، وما كتب أهل العلم، وهذا يذكر في كتب الأصول وفي كذلك في المنطق وما يتعلق به الاستقراء وأنواعه، إذا أربعة أحوال لذكر النفي المفصل:." (1)

"قال الخطابي: القوي قد يكون بمعنى القادر. قد يكون إذا هما متقاربان بينهما فرق كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى لو بينهما اشتراك، يعني بينهما معنى يفترقان به، وبينهما قدر هو مشترك بينهما، القوي قد يكون بمعنى القادر، ومن قوي على شيء فقد قدر عليه، ويكون معناه التام القوة الذي لا يستولي عليه العجز في الحال من الأحوال، والمخلوق وإن وصف بالقوة فإن قوته متناهية وعن بعض الأمور قاصرة. يعني كما مر معنا أن اللفظ قد يكون مشترك لكنه باعتبار إضافته للباري جل وعلا ينفك عن المعنى الذي أضيف إلى المخلوق. فالباري جل وعلا قوي والإنسان قد نقول بأنه قوي لكن الوصف هنا اختلفا، اللفظ اتحدا لكن الوصف من حيث المسمى والمصدق مختلفان، فالله تعالى قوي لا يغلبه غالب، ولا يفوته هارب، ولا يرد قضاؤه راد، ينفذ أمره ويمضي

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 12/18

قضاؤه في خلقه، شديد عقابه لمن كفر بآياته وجحد حججه، قوي في بطشه إذا بطش بشيء أهلكه.

({ذو القوة المتين})، ({المتين}) بالرفع، وهو اسم من أسمائه تعالى، ورد مرة واحدة في هذه الآية التي معنا آية الذاريات. قال الشوكاني رحمه الله تعالى: ارتفاع المتين على أنه وصف للرزاق. ارتفاع يعني رفعه، متين بالضمة، لماذا؟ لأنه وصف للرزاق، إن الله هو الرزاق المتين فهو نعت له، نعت له لا يمنع أن يكون اسما، أليس كذلك؟ لأن الأسماء أسماء الباري جل وعلا إذا توالت يجوز فيها وجهان: إما أن يكون نعتا للسابق أو للأول، أو يكون خبرا بعد خبر. لو قيل: وهو العليم الحكيم الخبير. أليس كذلك؟ حينئذ وهو مبتدأ، العليم خبر، الحكيم خبر بعد خبر، خبر ثان، العزيز خبر ثالث، ويصح أن تجعلها نعتا لما قبلها، يجوز لأنها هي علم، والعلم هنا دال على ذات ودال على صفة، ليس كالأعلام البشرية ولذلك لا يقال زيد عمرو، والناس يقولون: أحمد عمر مثلا. نقول: **هذا غلط ليس** له إعراب، لا بد من ماذا؟ ابن أحمد يأتي بعده اسم مثله عمر، عمر هذا لا إعراب له، لا يصح، لماذا؟ لأنه لا يصح أن يكون بدل، ولا يصح أن يكون نعت لأنه جامد أليس كذلك؟ ماذا يعرب؟ لا وجه له، لا بد من كلمة ابن، فيكون ماذا؟ يكون صفة أحمد هذا موصوف ابن هي صفة له، أليس كذلك؟ صار موصوفا ابن مضاف، عمر مضاف إليه، أما هكذا محمد علي، نقول: هذا لا وجود له في لسان العرب، على كل.." (1)

"وهذه الجملة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى اقتباس من قوله تعالى: {هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا} [الفتح: 28]. قال المصنف: (وأشهد أن لا إله إلا الله) أتى بالشهادة، وهي من المستحبات عند المصنفين أن يأتي بالبسملة والحمدلة، وكذلك الشهادتين، وبعضهم يعبر عنها بالواجب، أربعة أمور واجبة، وأربعة أمور مستحبة.

البسملة، والحمدلة، والشهادتين. هذه من الواجبات عندهم يعني الواجب الصناعي التي جرت عليها عادت المؤلفين.

قوله: (أشهد) هذا فعل مضارع مسند إلى الفاعل ولا يصح أن يقال: نشهد، لأن الشهادة إنما تعبر عن اعتقاد قائلها ولا ينوب

---

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 16/24

شخص عن شخص في التوحيد، الشهادة هذه تعبر عن التوحيد، وهي التوحيد، فحينئذ لا يقال نشهد أن لا إلا الله هذا غلط، والمقام هنا ليس مقام إخبار عن الغير لأنه يخبر عن نفسه فقط، وليس المقام كذلك مقام تعظيم للنفس، إن الحمد لله نحمده هذا يحتمل أنه يعبر عن غيره لأنه أخبر بالحمد، وأما ما وقر في القلب لأن أصل الشهادة أن يكون محلها القلب، واللسان دليل عليها، ولا تصح الشهادة باللسان دون اعتقاد بالقلب، حينئذ لا ينوب شخص عن شخص. أشهد أي أقر بقلبي واعترف بلساني، أقر وأعترف، يعني لا بد من الجمع بين الأمرين، إقرار واعتقاد بالقلب ونطق باللسان، أما الاعتقاد بالقلب دون النطق باللسان فلا يكفي، لا يكون مسلما، لو جاء كافر وبين له حقيقة الإسلام قال: إذا اعتقدت في قلبي ما قلته ولم ينطق بالشهادة يجزئ؟ لا يجزئ، بإجماع أهل العلم، لا بد أن يلفظ بأشهد أن لا إله إلا الله، ولو نطق ولم يعتقد هذا شأن المنافقين {يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم} [الفتح: 11] وحينئذ نقول: هذا شأن النبلاء لا بد من الجمع بين الأمرين: الاعتقاد والاعتراف. إذا أشهد أي أقر بقلبي وأعترف. الاعتراف يكون باللسان ناطقا بلسانه ألا معبود بحق إلا الله، (لا إله إلا الله) يعني لا معبود بحق أو حق إلا الله، فإله بمعنى مألوه أي معبود، وهو المبتدأ، وخبره محذوف تقديره حق أو بحق يجوز الوجهان، والباء حينئذ تكون زائدة للتوكيد، والخبر يكون محذوفا، ولفظ الجلالة الله بعد الاستثناء يكون بدلا من الضمير المستتر في حق أو بدلا من الخبر. ألا معبود بحق إلا الله، وتأتي شهد بمعنى أخبر كما في حديث ابن عباس ((شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر)) أي أخبرني. إذا شهد لا بد فيها من الإخبار، وتأتي بمعنى حضر كما في قوله سبحانه: {فمن شهد منكم الشهر فليصمه} [البقرة: 185]. يعني: حضر الشهر، وكان مقيما احترازا عن المسافر، وتأتي بمعنى اطلع كما في قوله سبحانه: {والله على كل شيء شهيد} [المجادلة: 6]. أي مطلع، أفاده ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب ((بدائع الفوائد)).
(أن لا إله إلا الله)، (أن) هذه (أن) مخففة من الثقيلة وإن تخفف أن فاسمها استكن." (1)

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 2/16

"الأول: بمعنى الممتنع الجناب عن أن يصل إليه ضرر أو يلحقه نقص أو عيب، قوله: {وما ذلك على الله بعزيز} [إبراهيم: 20]. هذا من عز يعز الأول، عز يعز هو المعنى هذا، ومعان العز والعزة الرفعة والامتناع، يعني هذا يأتي على وزن ماذا؟ عز يعز المراد به ماذا؟ الرفعة والامتناع بمعنى الممتنع الجناب، يعني جنابه ممتنع جل وعلا، لا يعتريه نقص ولا يلحقه ضرر ولا عيب، إذا فيه عزة بمعنى ماذا؟ بمعنى الرفعة والامتناع، هذا بابه ماذا؟ عز يعز فعل يفعل.
الثاني: بمعنى القوة، كقوله: من عزيز. {فعززنا بثالث} [يس: 14]. أي: قوينا بثالث هذا من باب ماذا؟ عز يعز - بفتح العين - فعل يفعل.
الثالث: بمعنى الغلبة غلبة القهر ونحوها، بمعنى غلبة الغير وقهره وهذا من عز يعز، مد يمد، فعل يفعل، ومنه: {وعزني في الخطاب} [ص: 23]. أي غلبني في الخطاب.
إذا هذه المعاني الثلاث دل عليها ماذا؟ دل عليها اسمه العزيز، لأننا إذا نظرنا في معنى العزة وجدنا أنها في لسان العرب تتنوع إلى هذه المعاني الثلاثة مع التصريفات الثلاثة، والقاعدة ما هي؟ القاعدة هنا: إذا وجدنا اللفظ جاء إثباته للباري جل وعلا على أنه صفة له، ثم نظرنا في لسان العرب وجدنا أن له معاني مختلفة متعددة، ولا شك أن القوة والغلبة والامتناع متباينة، هل ثم ما يمكن منعه أن يتصف الباري جل وعلا بهذه الصفات الثلاث إن لم يكن مانع؟ حينئذ حملنا اللفظ على جميع مدلوله، فنقول: عزيز جاء مطلقا هنا يأتي وجه الاستدلال جاء مطلقا قال: {ولله العزة} [المنافقون: 8]. خاطبنا بلسان العرب، وجدنا العزة في لسان العرب بثلاثة معاني، ما قيدها الباري أطلقها وحينئذ يبقى المطلق على إطلاقه، فنقول: نحمله على الثلاثة المعاني، لأنه معر معنا ويأتي وقد يستشكل بعض الطلبة كيف نحمل اللفظ على معاني متعددة؟ نقول: إذا جاء اللفظ مطلقا حينئذ أحالنا الباري إلى ماذا؟ إلى فهم الكتاب والسنة بلسان العرب وإذا كان كذلك وجدنا اللفظ له معاني متعددة فنحمل اللفظ على هذه المعاني، إن خصص أخطأ، نخطئه إن قال: المراد بالعزة هنا الغلبة فقط. نقول: أخطأت، لماذا؟ لأنه هذا تقييد لمطلق، ولا يقيد المطلق في كتاب الله ولا في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا بنص، كما

أنه لا يخص العام إلا بنص، حينئذ العـام حكم شـرعي لا نقـول: هـذا نخص منه فردا من أفراده إلا بدليل، وأما الاجتهاد لا محـل لـه هنـا، وكذلك المطلـق يبقى على إطلاقـه فلا يقيـد إلا بنص، قـال: {ولله العزة}. العزة لها معاني ثلاث إذا نحملها، إذا قال: المراد به معـنى واحد نقول: أخطأت في الفهم، **وهذا غلط بين**.." (1)

"إذا القواعد الأصولية، ولذلك نقول: أصول الفقـه ليتهم سـموه (أصول الشريعة)، يظن البعض أن أصول الفقـه هـذا خـاص بالفقـه **فقط غلط هذا**، هذا خلل كبـير، لأن المعـاني المسـتنبطة أصـول الفقه ما هو؟ قواعد يستنبط بواسطتها من الكتاب والسنة، يستنبط أحكـام شـرعية، طيب هـل الحكم الشـرعي مختص بأفعـال العبـاد فقط الذي هو الفقه؟ لا، إذا نحتاج إلى قواعد نستنبط بها بواسطتها ماذا؟ أحكاما تتعلق بالاعتقاد، وما ينسب إلى البـاري جـل وعلا ومـا يمنع، هذا لا يمكن إلا بأصول الفقه، فأصول الفقه لا يمكن أن يكون خاصا بالفقه، ولذلك لو سمي أصول الشـريعة لكـان أولى، بـل هـو عمليا هو كذلك، ولذلك يفتقر إليـه المفسـر، ويفتقـر إليـه العقـدي، فليس عنـد المتخصـص في العقيـدة ضـعيف في أصـول الفقـه، مـا يمكن يكـون إنتاجـه ضـعيف كبعض الأشـكال عنـد المناطقـة، عقيم منتج، هنا قـد يكـون منتجـا لكنـه على ضـعفه لأنـه قـد يقلـد غـيره، فيحفظ الألفاظ ويرد على الأشياء إلى آخره لكنه من قبيل التقليـد، فنحتاجــه في بــاب المعتقــد، يحتاجــه العقــدي، ويحتاجــه الفقيــه، ويحتاجه المفسر، كل من تكلم عن شريعة البـاري جـل وعلا وأثبت حكما أو نفى فلا يحل له إلا بعد أن يجيد هذا الفن، لا يحل له يحـرم ولو كان من كان، لا يحل له أن يفتح فاه بحرف واحد إلا بعد إجـادة هذا الفن، أنت ترى أننا نحاول نطبق بعض القواعد على الذي معنا، إذا {وهو العزيز الحكيم} فـ (أل) تفيد الاستغراق، والشمول لجميع معـاني العـز.

قـال ابن القيم رحمـه اللـه تعـالى:

وهـو العزيـز فلن يـرام جنابـه ... أنى يـرام جنـاب ذي سـلطان

وهـو العزيـز القهـار الغلاب لم ... يغلبـه شـيء هـذه صـفتان

وهـو العزيـز بقـوة هي وصـفه ... فـالعز حينئـذ ثلاث معـان

وهي الـتي كملت لـه سـبحانه ... من كـل وجـه عـادم النقصـان

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/7

فأثبت المعـاني الثلاثـ من جهـة مـاذا؟ من جهـة المـدلول اللغـوي، كـذلك قـال ابن القيم رحمـه اللـه تعـالى في ((المـدارج)): فاسـم العزيز يتضمن كمال قدرته وقوته وقهره. كمال يعني جميع المعـاني الثلاث يـدل عليهـا على وجـه الكمـال، وهـذه القاعـدة مطـردة في جميع الأسماء السابقة، وهـذه العـزة مسـتلزمة للوحدانيـة، لأنـه إذا غلب وقهر انفرد بكونه مألوها، ولا يكون مألوها مطاعا مستحقا لأن يأله محبة وتعظيما إلا من كان عزيزا بذاته، إذ الشركة تنقص كمـال العزة، والعزة صفة ذاتية لأنها لا تنفك عن الذات مطلقا، ومـر معنـا أن القــوة بمعــنى مــاذا؟ أن القــوة صــفة ذاتيــة [بعــد الــدرس]. قوله: ({ولرسوله وللمؤمنين} [المنافقون: 8]) يعني أن الرسول - صلى اللـه عليـه وسـلم - لـه عـزة، وللمؤمـنين أيضـا عـزة وغلبـة، وسيأتي إضافة العزة إلى المؤمنين.." (1)

"قال الشيخ ابن عثيمين في هذه الآية المصنف هنا ({تبـارك}) كأن بعض الشراح حمل الآية على أن مراد شيخ الإسـلام ابن تيميـة رحمـه اللـه تعـالى إثبـات البركـة، وليس المـراد ذلـك، وإنمـا قـال: ({تبارك اسم ربك}). إذا إضافة البركة إلى ماذا؟ إلى الاسم، وأراد المصنف هنا إثبات الاسم للباري جل وعلا، ثم ما مكانة هـذا الاسـم أنه مبارك مطلقا. قال الشيخ رحمه الله تعالى: ({تبـارك}) معناهـا تعالى وتعـاظم إن وصـف بهـا اللـه، كقولـه: {فتبـارك اللـه أحسـن الخالقين} [المؤمنون: 14]. وإن وصف بها اسـم اللـه كـان معناهـا شيء آخر، وهنا وصف في الآية مـاذا؟ اسـم اللـه، ولم يوصـف بهـا الباري جل وعلا، إذا فرق بين المعنيين، وهـذا ملحـظ جيـد هنـا هـذا محله، قال: وإن وصف بها اسم الله كـان معناهـا أن البركـة تكـون باسم الله. يعني أضيفت إلى اسم الله، ولـذلك مـا ذكـر اسـم اللـه على تعالى على شيء إلا بورك فيه هذا المراد هنا، أن اسم الله إذا صاحب شيئا صارت فيه البركة، وعليه فنقول: إن فـ ({تبارك}) هنا ليست بمعنى تعالى وتعاظم، لأنـه أراد مـاذا؟ أراد البركـة المتعلقـة باسم الباري جل وعلا، وليس المراد به كقوله: {فتبارك الله أحسن الخـالقين}. فـرق بين إضـافة البركـة إلى اسـم اللـه، وبين إضـافة البركة لله تعالى، إن قيل: {فتبارك الله} حينئذ تعالى وتعاظم، وإن أريد بهـا الاسـم حينئـذ لهـا معـنى آخـر، فنقـول: إن {فتبـارك} هنـا ليست بمعنى تعالى وتعاظم، بل يتعين أن يكون معناها حلت البركة

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/9

باسم الله، أي أن اسمه سبب للبركـة إذا صـحب شـيئا ولا شـك أن اللفظ إذا قيل: المراد بـه كـذا لا يمنـع أصـل الوصـف، ولـذلك قلنـا هناك: {كل شيء هالـك إلا وجهـه} [القصـص: 88] يعـني: إلا ذاتـه المتصفة بصفة الوجه لا مانع، حملنا اللفظ على مـاذا؟ على الـذات ولم نمنع أن يكون مدلول اللفظ كذلك من جهة التبع الوجه، كــذلك هنا نقول: نمنع أن يكون المراد به تعالى وتعاظم [......]، نمنع هنا أن يكون هنا تعـالى وتعـاظم بمعـنى مـاذا؟ تبـارك، نمنـع أن يكـون بمعنى تعالى وتعاظم لكن إن حملناه على أن البركة حلت في اسم الله تعالى وباسمه لا يمنع أن يكون دالا على أصل المعنى كمـا هـو الشأن فيما سبق، وليس المراد الشيخ أننـا ننفي، لكن نقـول: ليس المراد ابتداء لأن اللفظ التركيب سـواء كـان على جهـة الـتركيب أو على جهة الإفراد قد يراد به معنى قصدا، ولا يمنع أن يراد به معـنى آخـر تبعـا، هـذا لا إشـكال فيـه، فـالبحث هنـا في المعـنى القصـدي الأولي، وليس في المعــنى التبعي، فــرق فرقــوا بين موضــعين لئلا يقول: الشيخ ينكر معنى تبارك بمعنى كذا. غلط.." (1)

"لا إشكال فيه هذا شروع منه في ذكر بعض الآيات الدالـة على ذلك. قوله: {فاعبده} أي أفرده بالعبادة ولا تعبـد معـه غـيره وهـذا أمر بإفراده سبحانه بالعبادة يستلزم النهي عن عبادة ما ســواه، إذا أمر الله تعالى بالعبادة الأمـر عنـد الأصـوليين قاعـدة وهي صـحيحة ثابتة، الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، فإذا قـال: اعبـد اللـه. استلزم ماذا؟ النهي عن عبادة غير الله تعالى، أليس كـذلك؟ حينئـذ نقول: قوله: {فاعبده}ـ قـال بعض الشـراح: يتضـمن هـذا غلـط، لا نقــول: يتضــمن، إنمــا نقــول يســتلزم لأنهــا هي أقــوال ثلاثــة عنــد الأصـوليين ومبناهـا مبحث عقـدي كلام النفس وغـيره، لكن عقيـدة أهل السنة هنا نقول: يستلزم هذا الحـق، ولا نقـول يتضـمن. حينئـذ نقول: الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده. قوله: {فاعبده} هـذا أمر يقتضي الوجوب حينئذ يستلزم النهي عن ضده وهو الوقـوع في الشرك أو عبادة غـير اللـه تعـالى ولـذلك نقـول: هـذا أمـر بـإفراده سبحانه بالعبادة يستلزم النهي عن عبادة ما سواه، وعبادته سبحانه وتعــالى هي أعظم واجب، والإشــراك بــه هــو أعظم محــرم على الإطلاق. وهـــذا محـــل اتفـــاق لا خلاف فيـــه بين المســـلمين. والعبادة لغـة الـذل ويقـال طريـق معبـد إذا كـان مـذللا قـد وطأتـه

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/12

الأقدام، والعبادة شرعا اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، يعني تكون بالقلب وتكون باللسان وتكون بالجوارح والأركان، كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك، وفيها دليل على أن العبادة تجب على كل مكلف، يعني النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلى الدرجات ما سقطت عنه العبادة، أليس كذلك؟ {فاعبده} الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولأمته تبعا، أو الخطاب لكل مخاطب ولا إشكال فيه، حينئذ نقول: فيها دليل على أن العبادة تجب على كل مكلف، فكل مكلف هو دون النبي - صلى الله عليه وسلم -، فإذا وجبت على النبي - صلى الله عليه وسلم - مطلقا دون قيد حينئذ غيره مثله في الحكم، وأنه مهما بلغ فلن يصل إلى حد تسقط عنه التكاليف الشرعية، ومن زعم ذلك فهو كافر بالله العظيم، بل كفره معلوم من الدين بالضرورة، قال بأن التكاليف سقطت وصل ثم سقطت عنه الصلوات نقول: هذا كفر، وردة عن الإسلام. فإن قوله {فاعبده} خطاب لنبيه وأمته تبع له، فإذا كان هذا في حقه - صلى الله عليه وسلم - فغيره من باب أولى وأحرى.

وللعبادة شروط لا تصح إلا بها:
الأول: الإخلاص وهو أن يكون العمل لله سبحانه وتعالى.." (1)
"الثاني: متابعته وهو أن يكون العمل على سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - كما قال تعالى: {بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن} [البقرة: 112] {من أسلم} هذا إشارة إلى الإخلاص {وهو محسن} هذه إشارة إلى المتابعة، لا تصح عبادة إلا باجتماع هذين الشرطين، وهما ركنان والتعبير عنهما بكونهما شرطين هذا من باب التجوز فقط يعني المراد ماذا؟ المراد أن العبادة متوقفة، لأن الشيء يتوقف على شرطه وركنه من حيث الوجود العدم، الشيء يتوقف على شرطه وركنه من حيث ماذا؟ الوجود العدم حينئذ نقول: تنتفي العبادة بانتفاء شرطها كانتفاء الصلاة بانتفاء الطهارة، وتنتفي الصلاة أو تنتفي العبادة بانتفاء ركنها كانتفاء الصلاة بانتفاء الركوع مثلا، إذا اتفقا لكن ثم فرق بين الشرط والركن، وهو أن الشرط خارج عن الذات والركن جزء الذات والشرط خرج

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/14

والركن جزء الـذات، إذا الشـرط خارجـا عن الـذات متقـدم عليهـا، والركن هذا داخل في الماهيـة، فـرق بين الطهـارة بالنسـبة للصـلاة وبين ماذا؟ وبين الركوع بالنسبة للصلاة، هنا انتبه، إذا قيـل: العبـادة يشترط لها الإخلاص والمتابعة هل هما خارجان أم جزء من الـذات؟ جزء من الذات. إذا قيل: لا إله إلا الله يشترط لها سبعة شـروط أو ثمانية أو تسـعة لا إشـكال، خارجـة أو داخلـة؟ داخلـة انتبـه التعبـير بالشرط هنا بعضهم إذا جاء يشرح سـمعته يقـول: والشـروط جمـع شـرط والشـرط في اللغـة وفي الاصـطلاح مـا يلـزم من عدمـه العـدم .. إلى **آخره غلـط هـذا**، ليس بصـحيح، وإنمـا المـراد هنـا إطلاق الشرط قـد يتوسـع فيـه بعض الفقهـاء فيطلقـه على الـركن بجامع أن كلا منهما تتوقف عليه العبادة وجودا وعدما، وليس المراد هـو حقيقـة الشـرط لأنـك لـو قلت: حقيقـة الشـرط. حينئـذ كـان الإخلاص سابقا عن العبادة ليس جزءا من العبـادة وهـذا غلـط، بـل الإخلاص جزء من العبادة، بل لبها وروحها كيف يكون خراجـا عنهـا؟ وكذلك الشأن في ماذا؟ في المتابعة حينئـذ تكـون داخلـة، من ذلـك القول في مسألة الإيمان هل الأعمال شرط أو ركن؟ ها؟ إن قلت: شرط سلمت بأنها خارجة حتى شرط **الصحة غلط هذا** التعبير، لا نقول: شرط الصحة، لأنـك لـو قلت: شـرط الصحة مـاذا؟ صـارت الأعمال خارجة عن مسمى الإيمان، لكن الإيمان كـل متوقـف على الأعمال كتوقف العبادة على شرطها، ولكن نحن نقول ماذا؟ العمل الجـوارح أعمـال الجـوارح ركن في الإيمـان يعـني جـزء داخـل في الإيمان ليس خارجا عنه، انتبه إلى هذه الألفاظ، بعضهم يتوسـع في الشـرط ويـراد بـه الـركن. هنـا قـال: للعبـادة شـرطان: الإخلاص، والمتابعـــة.
قال الفضيل بن عيـاض في قولـه سـبحانه وتعـالى: {ليبلـوكم أيكم أحسن عملا} [هود: 7]. قال: أخلصه وأصوبه. قيل: يـا أبـا علي مـا أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصـا ولم يكن صـوابا لم يقبل، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبـل حـتى يكـون خالصـا صوابا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة رســول الله - صلى الله عليه وسلم -. وهذا يدل على أن عبادة ينتفي عنهـا واحــد من هــذين الأمــرين فليســت بعبــادة، ليســت بعبــادة. وللعبادة ثلاثة أركان هي المحبة والخوف والرجاء.." (1)

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/15

"إذا الحمد الذي هو الثناء مستحق لله تعالى، لماذا؟ لكمال صفاته، فهو أهل للحمد، وإن جعلناه للاختصاص وهو كذلك جائز حينئذ الحمد الذي هو على وجه الكمال والشمول، الحمد البالغ المنتهى الكامل إنما يكون لمن؟ لله جل وعلا، فالذي يختص بالحمد المطلق لا مطلق الحمد هو الباري جل وعلا، الذي دلنا على ذلك هو اللام فأفادت الاختصاص فهو مستحق للحمد لكمال صفاته والحمد الكامل المطلق من كل وجه كذلك مختص بالباري جل وعلا، ولا يجوز صرفه لغيره جل وعلا، حينئذ إذا حملناها على الاختصاص يكون المعنى الحمد الذي يحمد الله به ليس كالحمد الذي يحمد به غيره، وإن عبرنا بمطلق الحمد والحمد المطلق اتضح الأمر، فالحمد المطلق الكامل من كل وجه يختص بالباري جل وعلا، لماذا؟ لأنه مستحق للحمد، لماذا هو مستحق للحمد؟ لكمال صفاته جل وعلا، فهو أكمل وأعظم وأعم وأشمل من حمد غيره جل وعلا، والحمد هو الثناء عليه سبحانه بما هو أهله، والثناء هو ذكر الصفات الجميلة مرة بعد أخرى، وهذا على قول بأن الثناء لا بد فيه من التكرار، وبعضهم يرى أن الثناء يصدق بمرة واحدة، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في موضع ما: (أن الحمد هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله)، ذكر محاسن المحمود، والذكر الأصل فيه أن يكون بماذا؟ يكون باللسان، وكذلك الثناء الأصل فيه أن يكون بماذا؟ أن يكون باللسان، إذا عبرنا بالثناء أو عبرنا بذكر محاسن المحمود كلاهما متقاربان، والحمد هو الثناء عليه سبحانه بما هو أهله، والثناء هو ذكر الصفات الجملية مرة بعد أخرى، الصفات الجميلة يعني ما اتصف به الباري جل وعلا، والصفات الجميلة هذا يدخل فيه النوعان، مر معنا أن الصفات وأفعال الباري جل وعلا لازمة ومتعدية، أو لا؟ لازمة ومتعدية، لازمة بمعنى أنها لا تنفك عن ذاته، وكذلك لا يتصف بها أحد من مخلوقاته كالكبرياء واستوائه على العرش جل وعلا والعظمة المطلقة هذه لازمة، وهناك ما هو متعد كالرحمة والمغفرة والإحسان، هل يحمد الباري جل وعلا على النوعين؟ نقول: نعم، الصحيح الذي عليه أهل العلم أن الباري جل وعلا يحمد على صفاته اللازمة وعلى صفاته المتعدية بخلاف ما ذهب إليه كثير من المتأخرين بأن الحمد إنما يكون في مقابلة النعمة من حيث كونه منعما على الحامد، نقول: لا، الصواب لا

نقيده من حيث كونه منعما، لا، سواء كان منعما أو لا، فحينئذ إذا قيدناه من حيث كونه منعما قيدناه بالصفات المتعدية، فلا يحمد على الصفات اللازمة وهذا غلط، والصواب أن نقول: هو ذكر محاسن المحمود. أو نقول: هو الثناء على، أو ذكر الصفات الجملية، فيشمل جميع أنواع الصفات، ولا نخص نوعا دون نوع، ومن هنا يأتي ماذا؟ يأتي أن الحمد يدل على الكمال المطلق، الحمد هو الثناء، إذا ثناء على ماذا؟ على صفاته مطلقة، لو قيدناه بنوع دون نوع صار مطلق حمد، لا الحمد المطلق، يعني ثناء من وجه دون وجه، لأنه يكون في مقابلة ماذا؟ في مقابلة الصفات المتعدية، أما اللازمة فلا يحمد عليها، وهذا ليس بصواب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: والحمد نوعان:." (1)

"وأما القول بأن التزيه ليس هو مدلول التسبيح في لسان العرب، نقول في جهة الباري جل وعلا لا بد وأن يستلزم التعظيم، لأنه لم ينزه من كل وجه، المخلوق لا ينزه من كل وجه وإن نزه في بعض المواضع لكن لا بد من نقص وعيب في مواضع أخرى، أما الذي ينزه من كل وجه فهو الباري جل وعلا، لماذا؟ لكمال عظمته، فهو عظيم من كل وجه، وحينئذ التنزيه يستلزم التعظيم، والتعظيم المطلق الذي يثبت للباري جل وعلا يستلزم نفي النقائص والعيوب عنه جل وعلا، فالعظمة والتنزيه متلازمان، و (سبح) في لسان العرب تتعدى بنفسها وبغيرها باللام يعني، {يسبح لله}، وجاء {وتسبحوه بكرة} [الفتح: 9]، {تسبحوه} ها الضمير هنا مفعول به تعدى إليه التسبيح بنفسه بدون واسطة {يسبح لله}، إذا بينهما فرق، قد لا يأتي ثم فرق بين الفعلين عند التعدي واللزوم، شكرته وشكرت له، صحيح؟ شكرته وشكرت له جماهير النحاة على أن - وهذه فائدة عرضية - جماهير النحاة على أن الفعل ينقسم باعتبار التعدي واللزوم إلى قسمين: متعدي ولازم.
وليس بينهما واسطة، فما كان متعديا لا يأتي لازما، وما كان لازما لا يأتي متعدي، متقابلان كالذكر والأنثى، واضح؟ هل ثم واسطة؟ أثبتها بعضهم، وهو ما كان متعديا لازما، أو يقول - بتعبير آخر -: ما ليس متعديا ولا لازما. وهي أفعال معدودة منها شكرته، ونصحته، شكرته في لسان العرب يأتي متعدي ويأتي لازم،

---
(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 22/3

تقول: شكرته زيدا أو زيد يجوز الوجهان، زيد شكرته، وشكرت لــه، نصحته ونصحت لـه، هـل هـذا متعـدي أو لازم، جـاء بـالاثنين، وهـذا الصواب فيه أنه ماذا؟ أنه لازم وليس بمتعدي، الصواب لا واسـطة، إما متعدي وإما لازم، والأصل شكرت له، فحذفت اللام لأمـر مـا ثم اسـتكن الضـمير أو اتصـل الضـمير بالفعـل، فشـكرته فـرع وليس بأصل، والأصل شكرت له، ونصحت له هو الأصل ونصحته هذا فرع، والتقعيد والتأصيل هنا إنما يتعلق بالأصول لا بالفروع، دائما القاعدة عند أرباب الفنون كلها، ما من قاعدة أو تأصيل لا ينظر إلى الفـرع، وإنما ينظـر إلى الأصـول فلا يعـترض على الأصـول بمـاذا؟ بالصـور والوقائع، ولا يقال هذا أصل من أصول أهل السـنة والجماعـة، لكن جاء أحاديث دل على كذا، ماذا تريد بهذا الحديث؟ أن تنسف الأصل من أصله؟ لا ما يعترض على الأصول بماذا؟ بالصور والوقائع، وإنما تقضي على هذه الصور والوقائع بالأصل، يعني يجب تأويلها لتوافــق الأصــل، وليس هــو العكس، طلاب العلم الآن تــأتي بعض الأســئلة يقول: يرد على أصل كذا. وهـو أصـلا مجمـع عليـه بين أهـل السـنة والجماعة، ثم لفظ في القرآن، أو ثم لفـظ في السـنة فحينئـذ هـذا يشكل على الأصل. نقول: لا، لا يشـكل، لمـاذا؟ لأنـك جعلت الفـرع أصـلا والأصـل فرعـا، **وهذا غلـط ليس** هـذا من قبيـل التعلم ولا التأصيل، وإنما تجعل الأصـل محفوظـا، فـإذا مـر بـك لفـظ يخـالف الأصل فابحث عن تأويل، لا تبحث عن اعـتراض بينـه وبين الأصـيل. على كل هنا (سبح) جاء متعديا بنفسه، وجاء متعديا باللام.." [1]

"قولـه: ({وهـو معكم}). وهـو الشـاهد هنـا في هـذا الموضـع ({معكم}) بعلمه هكـذا فسـرها السـلف، يعـني المعيـة هنـا تفسـر بالعلم، وهذه المعية العامة، ({وهو معكم}) أي معكم بعلمــه، وقـد حكى غير واحد من السلف الإجماع على أن المراد بهذه يعـني هـذا النص الذي معنا ({معكم أين ما كنتم}) المـراد بـه معيـة العلم، ولا شك في إرادة ذلك فعلمه بهم وبصره نافذ فيهم، يعني ليس المراد العلم فحسب، وإنما المـراد بـه الإحاطـة بهم علمـا وبصـرا وسـمعا وقدرة، كل ما لا يختص بأوليائه جل وعلا فحينئذ تكـون المعيـة فيـه عامة، تقتضي العلم وتقتضي السـمع والبصـر والقـدرة ونحـو ذلـك، فالإحاطة دل عليها اللفـظ بقولـه: ({وهـو معكم}). وإنمـا يـذكرون العلم من باب الاختصار فحسب، يعني العلم ولا ينفي ذلك أن يكون

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 22/10

معهم ببصره ويراهم وكذلك بسمعه يسمعهم، وكذلك قـادرا عليهم، وهذا لا يمنع، وحينئذ نقول: معكم بعلمه ومـا يتعلـق بعمـوم صـفاته بخلقه جل وعلا، فعلمـه بهم وبصـر نافـذ فيهم فهـو سـبحانه مطلـع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء، فـإن (مـع) حينئـذ لمـاذا فسرنا (مع) بأنه بالعلم وليس مختلطا بينهم؟ لأنه لا يلزم، يعني مـع في لغة الغرب لا توجب الاختلاط والمزج، لا توجب كما سـيأتي في فصل خاص بهذه المسألة سيعقده شـيخ الإسـلام ابن تيميـة رحمـه الله تعالى، وعبر بأنها لا توجبه، ولم يقل لا تقتضيه لأنها قد تقتضي، يعني المعية قد تقتضـي الامـتزاج والاختلاط وقـد لا تقتضـي، فليس لازما كلما قيل (مع) حينئذ اقتضى الامـتزاج أو المخالطـة، لا، حينئـذ نقـول: هـذا اللفـظ ({وهـو معكم}) لا يقتضـي الامـتزاج والاختلاط، وإنما المراد به العلم والسمع والبصر والإحاطـة التامـة بـالخلق، إذا (مع) في لغة العرب لا توجب - بعضهم يعبر لا تقتضـي - وهـذا فيـه نظر، لأن الاقتضاء بمعنى أنها تدل على الشيء تـوجب بمعـنى أنهـا تتعين، وفـرق بين أن نقـول: (مـع) تـوجب الاختلاط، وبين (مـع) تقتضي الاختلاط، الثاني صحيح والأول ليس بصـحيح، إذا قيـل بأنهـا توجب الاختلاط والمزج بمعـنى أنـه ليس لهـا معـنى إلا ذلـك، وهـذا غلط، وإذا قيـل بأنهـا تقتضـي أو من مقتضـياتها الاختلاط والامـتزاج نقـول: هـذا صـحيح، ولـذلك يقـول: مـزجت المـاء مـع اللبن. أليس كذلك؟ هذا حصل فيه اختلاط أو لا، دلت المعية هنا وإن كان الفعـل يساعد على ذلك وهو المزج لكن كـذلك (مـع) هنـا أفـادت الاختلاط والامتزاج.." (1)

"هذه آية المجادلة، وأولها قوله تعالى: {ألم تر أن الله يعلم مـا في السماوات وما في الأرض ما يكون من نجوى}. {ألم تر} يعني افتتحها الله تعالى بالعلم وختمهـا بـالعلم كالآيـة السـابقة، افتتاحهـا بالعلم واختتامها بالعلم مع قوله: ({وهو معكم})، ({ولا أكثر إلا هـو معهم أين ما كانوا}) دل على أن المراد بالمعية هنا المعية العامـة، وأنها تفسر بماذا؟ بالعلم. قوله: {ألم تر}. الآيـة {أن اللـه يعلم مـا في السماوات ومـا في الأرض} أي ألم تعلم أن علمـه محيـط بمـا فيهما، لا يخفى عليه شيء مما فيهما، وجملة ({ما يكون من نجوى ثلاثة}) مستأنفة يعني الاستئناف المراد به ماذا؟ أنه لا علاقة له بما قبله جملة جديدة، ولذلك يقول الدرس استأنف، اسـتأنف **الـدرس**

---
1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 24/4

غلط هذا، أليس كذلك؟ وإنما يقال: رجع الـدرس أو ابتـدئ ابتـداء باعتبار ماذا سيأتي، أما الدروس استأنفت أو يستأنف الـدرس **هـذا غلط وإن** كان يكتب أحيانا على العناوين، على كل، أمر أنف يعني لا علاقة له بما سبق، والاستئناف معناه ماذا؟ ابتداء شيء ولم يكن له سابق البتة، على كل قوله: ({ما يكون}). هـذه جملـة مستأنفة لتقرير شمول علمه وإحاطته بكل المعلومات.." (1)

"قـال رحمـه اللـه تعـالى: (وقولـه: {واصـبروا إن اللـه مـع الصابرين} ... [الأنفال: 46]). في هذه الآية الأمـر بالصـبر اصـبروا وهو للوجوب كما مر معنا، وهـو شـامل لأنـواع الصـبر الثلاثـة، فـإن حذف المعمول يؤذن بالعموم، قواعـد مـا من نص إلا وتجـري عليـه عشرات القواعد، ولو طبق طالب علم هذه من الأمور الـتي تحـزن أحيانـا، طـالب العلم يتعلم ويتعلم ويتعلم، ثم تجـده ليس بـالقوي المتين في القواعد، لماذا؟ ولا يستحضرها، قد تذهب عنـه مشـاهير القواعـد، لأنـه ليس هنـاك ربـط، يعـني إذا قـرأ الآيـة ممكن تقـرأ الفاتحة وتقرأ نصف جزء من سورة البقـرة وطبـق عليهـا إعرابـات وتصريفات وبيان، واستنباط للقواعد قواعد فقهية، كـل لفـظ لا بـد أن تجد له قاعدة، إمـا قاعـدة من جهـة الإعـراب، وإمـا قاعـدة من دون التصريف، وإما من جهة البيان، قاعدة فقهية، قاعـدة أصـولية، قاعدة مختلف فيها، لو وقفت مع كـل كلمـة هكـذا في نصـف جـزء أنت تستحضر العلم الذي ذاكرته وحفظته كله. وأنت كما تـرى الآن ({واصبروا}) هذا أمر، والأمر يقتضـي الوجـوب، هـذه بعض النـاس إذا سمع تكرار هذه قد يحصل عنده شـيء من الملـل، وهـذا غلـط، يعني المتكلم هو الذي يمـل ليس هـو السـامع، يعـني كلمـا كـررت المسـألة أو أعيـدت هـذه قـد يحصـل فيهـا شـيء من الملـل. إذا وهو شامل لأنواع الصابر الثلاثة، من أين أخـذناه؟ مـا القاعـدة؟ قال: ({واصبروا}) اصبروا على مـاذا؟ على الطاعـة، اصـبروا على أقدار اللـه، اصـبروا عن المعصـية. أطلـق، حينئـذ يفيـد مـاذا؟ يفيـد العموم، هنا حذف المتعلق اصبروا على طاعتي، على الطاعة هـذه هذا المتعلق، حذف المتعلق يؤذن بالعموم، حينئذ جميع أنواع الصبر مأمور بها، هذا المراد هنا، ولذلك قال: فـإن حـذف المعمـول يـؤذن بالعموم، ما المراد بـالمعمول هنـا المـراد بـه المتعلـق يعـني الجـار والمجرور، وقد يكون مفعولا به وقد يكون .. إلى آخره، وسبق بيان

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 24/10

مــــــا يتعلـــــــــق بـــــــأنواع الصـــــــــبر الثلاثـــــــة. قولنا: ({إن الله مع الصابرين})، ({مع}) هذا هو محل الشاهد هنـا وقيــده بمــاذا؟ بوصــف خــاص ({الصــابرين}) يعــني الأشــخاص المتصفين بصفة الصبر بأنواعـه الثلاثـة، لأن ({الصـابرين}) كـذلك أطلــق على الطاعــة، وعن المعصــية، وعلى أقــدار اللــه تعــالى المؤلمـة. ({إن اللـه مـع الصـابرين}) أي بحفظـه ونصـره وتأييـده وهذه معية خاصة.." (1)

"نكرتـان فالثـاني غـير الأول، نقـول: هـذه قاعـدة أغلبيـة، بهـاء الـدين السـبكي في ((عـروس الأفـراح)) أنكـر هـذه القاعـدة من أصلها، وجمـع بعض الأدلـة من الكتـاب والسـنة تـدل على بطلانهـا، أجاب السيوطي وغيره بـأن القاعـدة أغلبيـة كسـائر القواعـد، فـإذا كان كذلك فالأصل في كون النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأول، لكن معلوم قطعا الدلالة العقلية القطعية والدلالة القطعيـة النقليـة بأنه لا تعدد للآلهة، حينئذ إذا قرأ القارئ [وهـو نعم] ... {وهـو الـذي في السـماء إلـه وفي الأرض إلـه} لا يمكن أن يثبت التعـدد، أين التوحيد؟ انتفى التوحيـد، أليس كـذلك؟ هـذا تعـدد إلهـان {لـو كـان فيهما آلهة} [الأنبياء: 22] اثنان فأكثر {إلا الله لفسدتا}، {إلا الله} فهو واحد أحد جل وعلا، حينئذ قطعا نقول: هـذه الآيـة مؤولـة لا بـد من مخرج، فنستثنيها من القاعدة ثم نوجه المعنى بأنه هـو المعبـود في السـماء وهـو المعبـود في الأرض، أمـا قولـه: {وهـو الـذي في السماء إله وفي الأرض إله}. أي هو إلـه، أي هـو إلـه ومعبـود أهـل السماوات والأرض، يعني الـذي يعبـد في السـماء هـو اللـه، والـذي يعبـد في الأرض هــو اللــه، وهــو واحــد جــل وعلا، فمعبــود أهــل السماوات والأرض واحد، هذا الذي أراده بهـذا النص، وليس المـراد به ماذا؟ أن يكون ثم ما يخالف القواعد، وهذه دائما يا طـالب العلم انتبه لهـذه نجـد بعض طلاب العلم عنـده شـغف وشـغب أحيانـا في النصوص التي ظاهرها ما يخالف الأصول، لا، طالب العلم في علمه وسيره وطريقته يهتم بالتأصيلات، يعني الأصـول المتفـق عليهـا أولا في فهمها ما المراد بها اسـتثناءاتها في أدلتهـا، ويجمـع الأدلـة على ذلك، ثم إذا مر به ما يعارض هذا الأصل لا نأتي نقول: يرد على هذا الأصل قوله تعالى، أو يرد على هذا الأصل قول النـبي - صـلى اللـه عليه وسلم -، بل يأتي بعضهم يقول: يرد على هذا الأصل قول شيخ

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 24/21

الإسلام ابن تيمية أو غيره، نقول: **هذا غلط هذا** ليس بصواب، كيف تقول هذا أصل؟ ثم تورد عليه الاعتراضات، معناها عندك شك في هذا الأصل في ثبوته، لأنه لا يرد الاعتراض والشك والتشكيك إلا لما لم يثبت أصلا، حينئذ نقول: الأصول تحفظ. بمعنى أنها لا يرد عليها شيء البتة، وإذا جاء ما ظاهره ما يعارض هذا الأصل حينئذ نقول ماذا؟ هذا يؤول، هذه طريقة السلف، لأن القرآن معلوم بالنص أن منه محكم ومنه متشابه، أليس القرآن منه متشابه؟ بلى، وآيات الصفات ليست من المتشابه باتفاق، حينئذ ما المراد بالمتشابه؟ ما احتمل المعنيين، فيه إجمال، يحتمل أن يراد به معنى كذا ومعنى كذا، فيه تردد لكن لا يكون من باب المعتقد، ومنه محكم وهو ما اتضح معناه هذا الذي يفصل بين النوعين، المحكم هو متضح المعنى، والمتشابه هو الذي لم يتضح معناه بل لا بد من رده، لا نقول: يبقى متشابه.." [1]

"وفيها دليل على أن نوع الكلام أزلي قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديما، يعني الله تعالى متصف بصفة الكمال في الأزل قديما، أليس كذلك؟ قبل خلق السماوات والأرض، طيب الكلام الذي وقع لموسى هذا آحاد فرد كلام معين وهذا ليس بقديم، بل هو حادث ليس المراد بحادث أنه مخلوق، ومن هنا جاء الاعتراض على الدليل المشهور العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث. نقول: كل متغير حادث إن أردت به مخلوق وأنه عام في كل **مخلوق غلط من** أصله. حينئذ نقول: حادث قد يراد به المخلوق، وقد يراد به شيء لم يكن ثم كان ولا يلزم منه أن يكون مخلوقا، ولذلك الباري جل وعلا قد يكون الكلام منه حادثا نقول: حادث. ولذلك نقول: الشيء الحديث معناه لم يكن ثم كان ولا يلزم منه الخلق، فصفة الكلام من حيث النوع من حيث الجنس نقول: هذه قديمة أزلية، ولكن من حيث الآحاد يعني الأفراد فهذه لا يلزم أن تكون قديمة قد يكون بعضها قديم وقد يكون بعضها حادث، ومنه وجود موسى عليه السلام ثم تكليمه، وإن لم يكن الصوت معين قديما، فكلام الله سبحانه وتعالى قديم النوع حادث الآحاد. وتقدمت الإشارة إلى أن كلامه سبحانه وتعالى نوعان:

- كوني قدري به توجد الأشياء كما قال سبحانه {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس: 82]، {يقول له كن}، ...

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 24/24

{كن} هـذه كلمـة ({وتمت كلمـة ربـك}) إذا هي داخلـة إذا {كن فيكون}، {فيكون} هـذا المخلـوق و {كن} هـذه كلمـة من البـاري جـــــــــــــــــــــــــــــــــل وعلا.
-الثاني كلام ديني شرعي، ومنه كتبه المنزلة على رسله فهـو الـذي تكلم به حقا وليست مخلوقـة، بـل هي من جملـة صـفاته، وصـفاته سبحانه وتعالى ليست مخلوقة غير مخلوقة كمـل تقـدم في حـديث خولة. وبه استدل الإمام أحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق الاسـتعاذة بكلمـات اللـه، لأنـه أمـر بالاسـتعاذة بكلمـات اللـه، والاستعاذة بالمخلوق شرك، فلو كانت الكلمات مخلوقة لكـان هـذا أمر بالشرك فهو باطـل، وهـذا واضـح بين. فـدل على أن كلام اللـه غـــير مخلـــوق وتكليمـــه ســـبحانه وتعـــالى لعبـــاده نوعـــان:
الأول: بلا واسطة كما كلم موسـى بن عمـران، وكمـا كلم الأبـوين، وكذا نادى نبينـا ليلـة الإسـراء هـذا تكليم بلا واسـطة. يعـني سـمعه موسى عليه السلام بحرف وصوت من الباري جل وعلا يعني سـمع كلام اللـــــــــــــــــــــه تعـــــــــــــــــــــــــالى.
الثاني: تكليمه سبحانه لعباده بواسطة، إما بـالوحي الخـاص للأنبيـاء كـ جبريل، وإما بإرساله إليهم رسولا يكلمهم من أمره جل وعلا بمـا شـــاء. إذا قـــد يكـــون بواســـطة، وقـــد يكـــون بلا واســـطة.
وفي الآيـات المتقدمـة أيضـا دليـل على أن الكلام المضـاف إليـه سبحانه وتعالى من صفاته الذاتية، من حيث تعلقهـا بذاتـه واتصـافه بها، ومن صفاته الفعلية حيث كانت متعلقة بقدرته ومشـيئته، يعـني لها اتجاهان، لها إضـافتان، إضـافة إلى كونهـا ذاتيـة لكـون الـذات لا تنفك عنها فهو قديم النوع، ومن كونها ماذا؟ من كونها توجد بعد أن لم تكن وتعلقت بالمشيئة فهي فعلية.." (1)

"قال ابن القيم في مواضع عديـدة: ولـو لم يقـل بـه أحـد ممن سبق. وهذه تفهم على ظاهرها، (أهل المعرفة)، (التي تلقاها أهـل) بالرفع يعني فاعـل لتلقى (أهـل المعرفـة) أي أهـل العلم بالحـديث وهم علمـاء الحـديث العـالمون بـأحوال نـبيهم، الضـابطون لأقوالـه وأفعاله والمعتنون بها، يعني إذ عرفنا أن الحديث قد يعتريه الصـحة والضعف حينئذ من الذي يمـيز هـذا عن ذاك؟ من الـذي يمـيز؟ من عرف أحوال الأسانيد هو الذي يحكم بكون هـذا الحـديث ثابتـا أو لا، لأن العلى كما تكون في السند كذلك قد تكون في المتن فلا بـد أن

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 25/10

يكون عارفا بذلك بأقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأحواله، فهذه الأخبار الأحاديث الصحاح تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ومعرفة أحوال دعوته على التفصيل، وهنا لا نحتاج على طريقة أهل السنة والجماعة أن نقول: هذه الأحاديث الصحاح منها متواتر ومنها آحاد، لأنه لا فرق بينهما خلاف أهل البدع حينئذ يقسمون السنة إلى متواتر وآحاد، وهذا التقسيم قد ظلم من المتأخرين فجعلوا التقسيم في ذاته أنه بدعة ولا يعرف إلا عن المعتزلة **وهذا غلط سوء** فهم، وإنما الذي عناه ابن القيم في مواضع وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عنوا ما رتب من حيث القبول والرد على هذا التقسيم، وأما التقسيم من حيث عدد الرواة فهذا لم يخالف فيه أحد، ولذلك البخاري في جزء القراءة نص على أن الحديث الوارد في قراءة الفاتحة قال: هذا تواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. يعني كثر عدده، نعم بعض الشروط التي ذكرها بعض المتأخرين قد ينازع في ثبوتها، لكن التقسيم معروف عند المتقدمين، هذا متواتر، وهذا آحاد، لكن نأتي نقول: هذا المتواتر يقبل وهذا الآحاد الذي ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسند المتصل لا يقبل؟ هذا التقسيم من حيث ترتب الأحكام بالقبول والرد هذا بدعة لم يعرف إلا عن المعتزلة وأضرابهم وليس عن السلف البتة، بل قاعدة السلف كثر العدد أم قل ما دام أن الحديث وصل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بسند صحيح ورواه الثقات حينئذ وجب القبول ولو لم يروه إلا واحد ثقة، وهذا لا خلاف فيه بين أهل السنة والجماعة، أما ما يترتب على أخبار الآحاد من كونها لا تقبل في باب العقائد هذا من بدع أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، فإن أهل الحديث لهم فقه خاص في الحديث مختصون بمعرفته كما يختص البصير في معرفة النقود جيدها ورديئها خالصها ومشوبها، وقد امتحن غير واحد من هؤلاء العلماء في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلك، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام.." (1)

"يعني ملكة يقصد بها ليس إلهام أنه يثبت الحكم غير شيء ظاهر، لا، لا بد من شيء ظاهر، رد الحديث السند لا بد أن يكون لعلة كذا، أما حدثني قلبي هذا ليس عندنا ولا في هذا المجال،

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 27/19

فالإلهام المراد به أنه ملكة، عندهم ملكة يعلمون أن هذا **مما غلط فيه** فلان، ويكون الرجل الرواي مما يغلط حينئذ يستند بالملكة على هذا، أما ثقة لا يعرف عنه الغلط والخطأ في الحديث يقول: هذا الحديث مردود، لا، لا يقبل منه البتة، وإلا ما فائدة القواعد التي ذكرها المتقدمون والمتأخرون.
قال الأعمش: كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث كنت أسمع من الرجال فأعرض عليه ما سمعته. وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارف فما عرفوا أخذنا وما أنكروا تركنا. وقد روي مثل هذا عن أحمد بن حنبل وغيره، قوله: ... (أهل المعرفة). (المعرفة) المراد بها هنا في اللغة على الصحيح وإن كثر اللغط والغلط في هذه المسألة، (المعرفة) بمعنى العلم، والعلم بمعنى المعرفة، فهما مترادفان على الصحيح، وخلافا لما ذكره ابن القيم في مواضع عديدة بأن ثم فرقا بين النوعين.
قوله: (بالقبول). يعني التي تلقاها (أهل المعرفة بالقبول)، ... (بالقبول) متعلق بماذا؟ قوله: (تلقاها). يعني قبلها، وقلنا: هذه ليست صفة للاحتراز، بل هي كاشفة، (وجب الإيمان بها) يعني وجب الاعتقاد بما دلت عليه من الصفات، هذا الذي أراده رحمه الله تعالى فنصدق بكل ما أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن ذلك أخبار الصفات إثباتا ونفيا، وذلك فرض لا يجوز تركه البتة. (كذلك) أي كما يجب الإيمان بالقرآن يعني على الصفة نفسها إثبات للمعاني من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، فإن الله أنزل على رسوله وحيين فأوجب على عباده الإيمان بهما والعمل بما فيهما وهما: الكتاب، والسنة. قال تعالى: {وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة} [النساء: 113]. والحكمة كما قلنا: هي السنة بإجماع السلف. وما أخبر به رسوله - صلى الله عليه وسلم - عن الله فهو في وجوب تصديقه والإيمان به كما أخبر به الرب على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وهذا أصل متفق عليه بين علماء الإسلام لا ينكره إلا من ليس منهم، وهو كذلك.
وفي السنن من حديث المقدام بن معدي كرب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه». فهذه الأخبار نزل بها جبريل من عند الله كما نزل بالقرآن، كما

قلنا: بأن السنة وحي. قال تعالى: {وما ينطق عن الهـوى * إن هـو إلا وحي يـوحى} [النجم: 3، 4]. وابن القيم رحمـه الله تعـالى لـه كلام جيد في تفصيل السنة هنا يقول: المقبـول في هـذا البـاب من أنواع السنة أربعة أنـواع. كلهـا واردة لكن من بـاب مـاذا؟ من بـاب التنويع فحسب ليس عندنا سنة وليس مقبـولا، قـال: والمقبـول في هـــذا البـــاب من أنـــواع السـنة أربعـــة أنـــواع: الأول: ما تواتر لفظا ومعنى.." (1)

"قوله: (فإن هذا لا توجبه اللغة)، (هذا) أشار بـه إلى مـاذا؟ إلى كونه مختلطا بالخلق (لا توجبه اللغـة) في فهم لفـظ (مـع) يعـني لا يلزم منه، هي محتملة له لكنه ليس بلازم، فلا يتعين حينئذ يعني في لغة العرب لا توجب أن (مع) تفيد اختلاطا أو امتزاجا أو مجاورة، بل (مـع) في لسـان العـرب لمطلـق المصـاحبة ومصـاحبة كـل شـيء بحسبه هذا الذي يفهم من لسان، العـرب أن لفـظ (مـع) تـدل على مـاذا؟ على المصـاحبة، والمـراد مطلـق المصـاحبة، ثم قـد تكـون المصاحبة بممازجة، وقد تكـون بلا ممازجة قد تكـون بمجـاورة وقـد تكـون بلا مجـاورة، وأمـا أن يتعين حمـل اللفـظ على الممازجـة والمجـاورة **فهـذا غلـط على** اللغـة، لا يفهم من لسـان العـرب والحكم حينئذ هو الاستقراء والتتبع لما نقل عن العـرب فـإن هـذا لا توجبه اللغة فلا يتعين، أي لغة العرب لا توجب أن مع نفيـد اختلاطـا أو امتزاجا أو مجاورة، فـإن (مـع) في كلام العـرب للصـحبة اللائقـة يعني كل شيء بحسبه لا تشـعر بـامتزاج ولا اختلاط ولا مماسـة ولا مجـاورة، فتقـول: زوجـتي معي. لـو قـال قائـل الآن منكم: زوجـتي معي. هل يقتضي المجاورة الآن؟ لا يقتضي، وإنمـا المـراد بـه معي يعـني في العصـمة، إذا معيـة كـل شـيء بحسـبه، هـل المصـاحبة موجودة؟ نقول: نعم اللفظ دل على مطلق المصاحبة، لكن لا يلزم من ذلك المجاورة أن تكون معه، فلو قـال: زوجـتي معي، وهي في مكان وأنت في مكـان، فحينئـذ لا يقتضـي المجـاورة، كـذلك يقـول القائل: ما زلنا نسير والقمر معنـا. القمـر في ليلـة واحـدة هـذا في جـدة وذاك في مكـة وذاك في الطـائف كـل منهمـا يسـير ويقـول: القمر معنا، معنا يعني معنا نازل على الأرض؟ لا، وإنما ثم مصـاحبة بينهمـا هـذه المصـاحبة لا تقتضـي أن يكـون مجـاورة ومازجـة ومخالطة، وهذا معنى صحيح منقول عن العرب لا زلنا نسير والقمر

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 27/20

معنا. ومع ذلك لم يقتض الممازجة، وكذلك قال الله تعالى: {وكونوا مع الصادقين} ... [التوبة: 119]، {كونوا مع الصادقين} أنتم {مع الصادقين} وأنتم مع الصادقين وأعلى الصادقين من. محمد - صلى الله عليه وسلم -، ثم الصحابة، ثم من بعدهم. فحينئذ إذا جاء كن مع الصادق، تكون معه في ماذا؟ في طريقة في منهجه ومحمد - صلى الله عليه وسلم - بينك وبينه مفاوز، وكذلك الصحابة بينك وبينهم مفاوز، والمعية لا تقتضي المجاورة، ولا الاختلاط، ولا الممازجة، والعبارة صحيحة وجاءت في كتاب الله جل وعلا {وكونوا مع الصادقين} يعني كونوا معهم يعني في صحبتهم ومن الصادقين صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن معهم مع تفاوت ما بينا في الزمان، والتفاوت فيما بين الأبدان.." (1)

"قال رحمه الله تعالى بعد تلك الصفات أراد أن يؤكد تلك المعاني بعبارة أفصح، وأن **يبين غلط من** حرف معنى كلام الباري جل وعلا وإن أثبت اللفظ لكنه من جهة المعنى حرف، فقال رحمه الله تعالى: (وأن الله تكلم به حقيقة). يعني بالقرآن (حقيقة) يعني لا مجازا، فكل من ادعى المجاز في القرآن بأنه كلام الله سمي مجازا فدعواه باطلة وهو كذب على الكتاب والسنة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد - صلى الله عليه وسلم - هو كلام الله حقيقة، كذلك من باب التأكيد لا كلام غيره كما يدعيه المخالف، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة، فلا يجوز أن يقال بأن القرآن حكاية يعني مماثلة عن كلام الله تعالى، بل هو عينه، ولا يقال بأنه عبارة، والعبارة عبارة الأشاعرة، والحكاية عبارة الكلابية، والمعنى متقارب ولا فرق بينهما من جهة الحقيقة. قوله: [وإن الله]، (وأن الله) بفتح الهمزة ... (وأن الله تكلم به حقيقة) كما قال تعالى: {فأجره حتى يسمع كلام الله} [التوبة: 6]. دل على أنه من كلام الله تعالى، والآيات والأحاديث في إثبات كلامه سبحانه وأنه تكلم بالقرآن كثيرة جدا، وهي قطعية الثبوت قطعية الدلالة - انتبه لهذا الوصف لأنه يلزم منه أن من أنكر ذلك حينئذ يكون مكذبا لما هو ثابت ومعلوم من الدين بالضرورة - وكلها دالة على أنه سبحانه تكلم حقيقة لا مجازا، بل حقيقة الإرسال تبليغ كلام المرسل، كون محمد - صلى الله عليه وسلم - رسولا من رب العالمين دل على أن هذا الرسول جاء برسالة، لأن الرسول فعول

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 31/14

مأخوذ من ماذا؟ مشتق من ماذا؟ من الرسالة، وما هي الرسالة؟ تبليغ كلام المرسل، فإذا لم يكن ثم كلام حينئذ يبلغ ماذا؟ هل يعقل وأن يوصف بكونه رسولا ولم يكن ثم رسالة من المرسل، هذا لا يعقل، فدل ذلك على أن زعمهم باطل، وإذا انتفت عنه حقيقة الكلام انتفت عنه حقيقة الرسالة والنبوة، والرب جل وعلا يخلق بقوله وكلامه، فإذا انتفت عنه حقيقة الكلام انتفى عنه الخلق، ومر معنا قوله تعالى: {ألا له الخلق والأمر} [الأعراف: 54]. {الخلق} مبتدأ و {له} خبر مقدم، والأمر معطوف على الخلق، حينئذ قدم ما حقه التأخير فأفاد القصر والحصر لا خالق إلا الله، ولا آمر إلا الله، فحينئذ إذا قيل: بأنه لا يخلق بكلامه انتفى صفة الخلق، وإذا قيل: القرآن ليس بكلامه انتفى صفة الأمر، فليس له الخلق وليس له الأمر، وهذا مراد الشارح، وإذا انتفت عنه حقيقة الكلام انتفت عنه حقيقة الرسالة والنبوة، والرب يخلق بقوله وكلامه، فإذا انتفت عنه حقيقة الكلام انتفى عنه الخلق، وقد عاب الله آلهة المشركين بأنها لا تتكلم ولا تكلم عابديها، وهو كذلك، أليس كذلك؟ عاب الباري جل وعلا، وكذلك إبراهيم عليه السلام {يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا} [مريم: 42] فدل على أن الذي يعبد هو الذي يسمع وهو الذي يبصر وهو الذي اتصف بصفات الكمال، حينئذ تعاب هذه الآلهة.." (1)

"قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: من لم يقل بالرؤية فهو جهمي. والجهمية كفار بإجماع السلف. حينئذ إذا كان كذلك فيلزم أن يحل الوصف عليه.

وقال أبو داوود: سمعت الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول: من قال إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر. قال: جهمي، وقال: فهو كافر. وأجمعت الأمة على أن الجهمية كفار، وهنا نص على أنه ماذا؟ على أنه كافر. وقال: من زعم أن الله لا يرى في الآخرة فقد كفر بالله وكذب بالقرآن.

فكل صفة ليست خاصة بالرؤية، كل صفة جاء بها القرآن ودلالة الآية عليها قطعية، حينئذ من لم يؤمن بها فقد كذب الله وكذب القرآن، هذا هو الأمر العام.

قال: ورد على الله أمره يستتاب فإن تاب وإلا قتل. هذا يدل على ماذا.؟ على أن الإمام أحمد في هذه المسألة نزل الحكم على

---

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 33/2

الأشخاص لا على الأوصاف، لأن الذي يستتاب من؟ الوصف؟ لا، ليس الوصف إنما الشخص، ولذلك القول المشهور عن بعض المتأخرين أن السلف لم يكفروا الأشخاص **هذا غلط عليهم**، وإنما يقال هكذا قال، من قال بأن القرآن مخلوق فهو كافر، ثم إذا جاء الشخص لا يكفرونه، نقول: لا، ليس هذا المراد، وإنما الأصل أن الوصف يلحق الشخص لأن الإيمان يقوم بالشخص، والكفر كذلك له حقيقة تقوم بالشخص، فقد يقال فيما يشتبه أمره ويقع فيه التأويل من قال كذا فقد كفر، ولا ينزل الحكم على الشخص إلا بعد إقامة الحجة، يعني تحقق الشروط وانتفاء الموانع. لكن هذه الحجة ليست مطردة في كل شيء، فمن أنكر معلوما من الدين بالضرورة لا تنزل عليه هذه القاعدة، ولذلك الذي معنا الآن يدل على أن الإمام أحمد رأى أن من قال بأن الله تعالى لا يرى يوم القيامة أن ذاته - لذات الشخص - كافر، ولذلك قال: يستتاب فإن تاب، وإلا قتل، لا يستتاب الوصف، ولا يقال بأن الذي يقتل هو الوصف. من قال بأن الله تعالى لا يرى فهو كافر. نقول: هذا يعلق الحكم على جهة العموم ومن اعتقده كذلك يلحق به الحكم، وهذا واضح بين.

وقال ابن خزيمة رحمه الله تعالى: إن المؤمنين يرون ربهم خالقهم يوم القيامة ومن أنكر ذلك فليس بمؤمن عند المؤمنين. يعني يعتبر كافرا. وهذا كذلك من ابن خزيمة رحمه الله تعالى أن التكفير تابع للشخص وليس تابعا للوصف، حينئذ ينظر في هذه المسألة بأن من قال بأن القرآن مخلوق هو كافر، فالأصل فيه أنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة ورد على الله تعالى أمره، حينئذ يستتاب وإلا قتل، هذا هو الأصل، فإن وجد من لم يكفر فحينئذ هذا يكون خارجا عن الأصل.." (1)

"ذكرت بنفس الألفاظ، والله تعالى حي، والإنسان حي، الله تعالى سميع والإنسان سميع، الله تعالى عليم والإنسان عليم، إذا خوطب بألفاظ هي أوصاف للمخلوق فهذا يوجب التماثل، ومن أجل ذلك حكم بأن الاستواء في حق الخالق كالاستواء في حق المخلوق، وبأن العلم في حق الخالق كالعلم في حق المخلوق، لماذا؟ لأنه لا يعلم من مدلولات هذه الألفاظ إلا ما يعلمه من نفسه، فحينئذ قاس المجهول في زعمه وهو ما يتعلق بالخالق جلا

(1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 34/4

وعلا قاسه على المعلوم وهو ما يتعلق بـالمخلوق، قـاس مـا يتعلـق بالخالق جل وعلا وهو مجهول بزعمه على ما يتعلق بالمخلوق وهـو معلــــــوم عنـــــــده.
وجوابه أن يقال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللـه تعـالى: ما من شـيئين إلا بينهمـا قـدر مشـترك وقـدر فـارغ. يعـني اسـتواء الألفاظ من حيث اللفظ وأصل المعنى لا يستلزم التسـاوي من كـل وجه، أليس كذلك؟ إذا قيل بأن الله تعالى سميع حينئـذ أطلـق اللـه جل وعلا السمع على المخلوق وأطلقه عليه جل وعلا، حينئذ اللفـظ مشترك ولا إشكال فيه، كذلك مـا دل عليـه اللفـظ نقـول من حيث أصل المعنى كذلك هو قدر مشترك، يعني أصل المعـنى المـراد بـه أن يفهم اللفظ دون أن يسند إلى خالق أو مخلوق السمع من حيث هـو إدراك المسـموعات، البصـر من حيث هـو إدراك المبصـرات، وهكذا هذا يسمى ماذا؟ يسـمى أصـل المعـنى، هـذا قـدر مشـترك، لماذا؟ لأنه لا يمكن أن يخاطبنا الله عز وجل بما لا نفهمه، فخاطبنـا بأنـه وصـف نفسـه بالسـمع، ولا نعقـل من السـمع إلا إدراك المسموعات، هذا أصل المعنى، ثم إذا أضيف إلى ذات الخالق جـل وعلا انفرد وانفك عن وصف المخلوق، والسمع إذا أضـيف إلى ذات المخلـوق حينئـذ انفـك وانفصـل عن ذات الخـالق جـل وعلا.
إذا ثم ثلاثـة أشـياء لا بـد من فهمهـا على وجههـا لئلا يقـع قيـاس التمثيـــــل: أولا: إثبـــــات اللفـــــظ.
ثانيــــــا: إثبـــــات أصـــــل المعـــــنى.
إثبات اللفظ بالنسبة للخالق جل وعلا وبالنسبة للمخلوق، وهذا قـدر مشـــــترك أو لا؟ قـــــدر مشـــــترك.
ثانيـا: أصـل المعـنى. يعـني قبـل إضـافته إلى ذات الخـالق أو ذات المخلوق، لأن كل وصف يليق بالذات التي أسند إليها ذلك الوصـف.
ثالثـــــا: بعـــــد الإضـــــافة والإســـــناد.
الأول والثـاني قـدر مشـترك من حيث اللفـظ ومن حيث أصـل المعـنى، ولـذلك عـبر شـيخ الإسـلام في مـا مـر معنـا أننـا لا ننفي التشـــبيه والمشـــابهة، وإنمـــا ننفي مـــاذا؟ ننفي مـــاذا؟

لا، {ليس كمثله}، لا، نقول: من غير تمثيل أو من غـير تشـبيه؟ من غير تمثيل، لأن مـا من شـيئين إلا وبينهمـا قـدر مشـترك، حينئـذ إذا نفينا المشابهة من كل وجه. نقول: **هذا غلط وليس** بصـحيح، لأن

الله تعالى يوصف بالسامع والمخلوق يوصف بالسمع وهذا قدر مشابهة كذلك أصل المعنى يوصف به الله عز وجل ويوصف به المخلوق، وهذا قدر مشابهة فكيف ننفي التشبيه من كل وجه، هذا ليس بصحيح، بل نقول: ثم قدر مشابهة من حيث اللفظ ومن حيث أصل المعنى دل عليه ما أثبته الله تعالى لنفسه، ثم بالاختصاص انفك تمام المعنى الذي دل عليه اللفظ ويعتبر بحسب ما أضيف إليه.." (1)

"[الله] أصله الإله والإله فقال بمعنى مفعول مأخوذ من أله يأله إلها وألوه أي معبودية أو العبودية ولذلك قيل توحيد الألوهية وتوحيد الإلهية نسبة إلى ماذا؟ إلى الألوهية وهي العبودية والله تعالى على أصح قول النحاة إن صح الخلاف ونسب إلى سيبويه وابن القيم ينكره يقول سيبويه أجل من يقول الله ليس بمشتق بل هو مشتق , معنى أنه مشتق معناه أنه دال على ذات متصفة بصفة ومعنى أنه جامد دال على ذات فقط ولا يدل على صفة فحينئذ إذا قيل الله المراد به المعبود نقول هذا غلط. لماذا؟ لأن الله جامد ولا يدل على صفة كما نقول جدار وبيت وزيد وخالد والمراد بها الأسماء الأعلام التي نقلت إلى البشر فحينئذ نقول: الأصح إن صح الخلاف وابن القيم في بدائع الفوائد يقول: ينسب لسيبويه أنه قال بأنه جامد ليس بمشتق، يقول: سيبويه لم يثبت عنه ذلك وهو أرفع من أن يقول ما نقله عنه أصحابه، حينئذ نقول هو مشتق ولا إشكال في ذلك؛ لأنه مأخوذ من أله يأله إلها، وأصل الله الإله حذفت الهمزة تخفيفا ثم أدغمت اللام في اللام فقيل الله ثم فخمت تعظيما وذلك فيما إذا كان بعد ضم أو فتح: ففخم اللام لاسم الله ... عن فتح أو ضم عبد الله وأما إذا جاء بعد الكسر فهو يرقق على قول الجمهور وقيل يرقق مطلقا وقيل يفخم مطلقا ففيه ثلاثة أقوال. إذن [أسأل الله] هذه تدل على التوحيد بأنواعه الثلاثة (الله) لفظ الجلالة بسم الله إذا استحضرت بقلبك أن الله يدل على التوحيد بأنواعه الثلاث، ونحن نحتاج أن نقف مع المعاني أكثر كم من إنسان يقول بسم الله وكم من إنسان يقرأ الفاتحة في كل ركعة (الحمد لله) ثم قد لا يستشعر بأن لفظ الجلال (الله) دال على التوحيد بأنواعه الثلاثة، فلفظه مأخوذ من الألوهية وهي العبودية،

1) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 8/4

ومستلزم بأن يكون هـو الخـالق الـرازق إذ لا عبوديـة إلا لمن تفـرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك.." (1)
"إذن قراءتان: لا بيـع فيـه، (ولا شـفاعة) ولا خلـة، ولا شـفاعة، وجاء بالنصب لا بيع فيه، ولا خلة، ولا شفاعة، الأكثرون على الرفـع، أكثر القراء على الرفع، وقرأها ـ كما ذكرناه ـ ابن كثـير وأبـو عمـرو بالنصب، وأيهما أبلـغ من جهـة المعـنى؟ نقـول: لا بيـع ــ بالنصب ـ ولكن مكي من القراء يقول: والاختيار الرفع؛ لأن أكثر القراء عليـه، الاختيار الرفع، ولأن أكثر القراء عليه، وهـذه من سـنن القـراء أنهم يرجحـون بين القـراءات كمـا يـرجح أهـل الحـديث بين الروايـات ـ **وهذا غلط ـ** القراءتان إذا ثبتتا حينئـذ نقـول: همـا وحي، وإذا كـان كذلك فالحق الحقيق بالقبول أن يقال: يقرأ بكل، تقـرأ بهـذه تـارة، وبهذه تارة ـ هذا من جهة اللفظ ـ لأننا رجحنا ماذا؟ أن الرفـع أكـثر، وإذا كـان أكـثر فهـو أرجح، نقـول: ليسـت بـالكثرة، لـو نظرنـا إلى المعنى فالنصب أرجح .. النصب أرجح؛ لأنه نص في العمــوم، وذاك ظاهر في العموم، وما كان نصا في العموم وهو مقدم على ما كـان ظاهرا في العموم ــ هـذا من جهـة المعـنى ــ فحينئـذ نقـول: قـول القراء في مثل هـذه الـتراكيب أن الأكـثر هـو الـذي يقـرأ بـه، وهـو المختار، نقول: فيـه نظـر، بـل الصـواب أن كلا منهمـا يعتـبر قـراءة ثابتة، فيقرأ بهذه تارة، وبهـذه تـارة، ولا يفاضـل بينهمـا إلا من جهـة كثرة دلالة المعنى، لا من جهة القراءة، فلا نقول: أيهمـا أبلـغ (ملـك يوم الدين، أو مالك)؟ إذا كان يترتب عليـه القـراءة فـالجواب: لا. لا يفاضـل بينهمـا، وإن كـان من قصـده سـؤال أنـه من جهـة إفـادة المعنى، فيذكر أن هذا أبلغ من هـذا، والـذي معنـا شـاهد في .. في هـذا، إذن قـال مكي: والاختيـار الرفـع؛ لأن أكـثر القـراء عليـه، إذن قولـه: [ولا شـفاعة] هـذا شـاهد لــ الشـفاعة المنفيـة .. للشـفاعة المنفية، وجاء قوله: {ليس لهم من دونـه ولي ولا شـفيع} [الأنعـام 51] ولي: يعني ناصر. ولا شفيع: أي شافع، فعيل بمعنى فاعـل، أي شـافع يتوسـط لهم، ففي الآيـة نفي الشـفاعة من دون إذن اللـه تعالى، ومفهوم النص أنها ثابتة بإذنه، فالشفاعة من دون إذنه ـ جل وعلا ـ مستحيلة، ومع إذنه جـائزة ممكنـة. [والشـفاعة المثبتـة: هي الـتي تطلب من اللـه] [والشـفاعة المثبتـة] عرفنـا أن الأصـل هـو النفي، ثم إذا أردنا أن نثبت نوعا نقول: هات الدليل على إثباته، هنـا

1) شرح القواعد الأربع للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 1/8

قال: [الشفاعة المثبتة] الشـفاعة: (ال) هـذه للعهـد الـذكري، وهي التي عهد مصحوبها ذكـرا؛ لأنـه قـال: الشـفاعة شـفاعتان، شـفاعة منفية، ثم عرفها، قال: فالشفاعة المنفية كذا ...." (1)

"ثم قـال: [ودليـل الأشـجار والأحجـار؛ قولـه تعـالى: {أفـرأيتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الأخـرى} [النجم: 19، 20]]، [ودليـل الأشـجار والأحجـار] أن ممن بعث فيهم النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - ممن حكم عليهم بالشـرك وقـاتلهم أنهم يعبـدون الأشـجار والأحجار، وهـذه جمـادات أرضـية، [قولـه تعـالى: {أفـرأيتم}] هـذا استفهام إنكار وتوبيخ {أفرأيتم اللات والعـزى (19) ومنـاة الثالثـة} هذه ثلاث طواغيت من طواغيت العرب، {أفـرأيتم اللات والعـزى} أي أفرأيتم هذه الآلهة الـتي تعبونهـا، أوحينـا إليكم شـيئا كمـا أوحي إلى محمد - صلى الله عليه وسلم -، أم شـيء اختلقتمـوه من عنـد أنفسكم؟ لأن السياق هنا في سياق ماذا؟ في ذكر ما اعترى النـبي - صلى الله عليـه وسـلم - ليلـة المعـراج والإسـراء، ليلـة المعـراج، فقال: {وما ينطق عن الهوى {3} إن هـو إلا وحي يـوحى} [النجم 3،4] ثم رجع إلى أولئك فقال: {أفرأيتم اللات والعزى} يعني هـذه اللات والعزى هـل هي ممـا أوحى اللـه ــ عـز وجـل ــ على الخلـق بصرف العبـادة إليهـا كمـا أحي إلى محمـد بالتوحيـد أم أنهـا شـيء مختلـق من عنـد أنفسـكم؟ ولاشـك أنـه الثـاني؛ لأنـه ليس بـوحي، ولذلك قلنا: {أفرأيتم} هذا الاستفهام للتوبيخ والتقريـع، {أفـرأيتم} هذه الآلهة التي تعبدونها، أوحينا إليكم شيئا كمـا أوحي إلى محمـد - صلى الله عليه وسلم -، وكانت اللات لثقيف، والعزى لقريش وبني كنانة، ومناة لبني هلال، وقال هشام: فكانت منـاة لهـذيل وخزاعـة، فبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليا فهدمها عام الفتح، ثم اتخذوا اللات للطائف وهي أحدث من مناة، وكانت صخرة مربعة وكان سدنتها من ثقيف، وكانوا قـد بنـوا عليهـا بنـاء فكـانت قـريش وجميع العرب تعظمها، وبها كانت العـرب تسـمي: زيـد اللات، وتيم اللات ـ يعني تعبيد مثل عبد العزيز وعبد المنـان ــ زيـد اللات، وتيم اللات، وكانت في موضع منارة مسجد الطـائف اليسـرى، فلم تـزل كذلك إلى أن أسـلمت ثقيـف فبعث رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسلم - المغيرة بن شعبة فهدمها وحرقها بالنـار، ثم اتخـذوا العـزى وهي أحــدث من اللات، وهي أحــدث من .. من اللات وكــانت في

(1) شرح القواعد الأربع للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 5/14

وادي نخلة الشامية فوق ذات عـرق فبنـوا عليهـا بيت، وفي هـدمها قصة، وقال ابن جبير: العزى حجر أبيض كانوا يعبدونه وقيل: (شجر من السـمر) شـجر من السـدر من السـدر وقيـل إن اللات أخـذه المشركون من لفظ الله ألحدوا، ولذلك يقف عليه عند بعضهم اللاه ـ بالهاء، دون التاء ـ وإن كـان المـرجح التـاء، وقيـل إن اللات أخـذه المشركون من لفظ الله، والعزى من العزيـز، عـزى عزيـز، وبعض الناس الآن إذا سمي عبد العزيز ينادونه يا عـزو **ـ غلـط هـذا** ـ لا يجوز، لماذا؟ لأن عزو هذا مأخوذ ليس من عبد وإنما هو من العزيز وهو اسم الله ـ عز وجل ـ (هذا ينتبه إليه، كثير من الناس يا عـزو .. يا عزو، ومرادهم به أنه تدليل أو نوع ذلك، وهو مـأخوذ من العزيـز، نقول: لا.." (1)

"[لأن الأولين يشـركون في الرخــاء، ويخلصـون في الشــدة]ـ يعني عند الشدة يقطعون علائق الشـرك ولا يتوجهـون إلا إلى اللـه بالرغبة والرهبة وإخلاص الـدعاء لـه سـبحانه، وفي الرخـاء يعبـدون الله وغيره، وقلنـا العبـادة هنـا ليسـت عبـادة شـرعية، إذا قيـل في الرخاء يعبدون الله ... في الشدة يخلصون الـدين للـه، نقـول: هـذا ليس مقبولا، ليس مقبولا، لماذا؟ لأن التوحيد لابـد أن يكـون طرديـا يعني في كل زمن وفي كل حـال وفي كـل مكـان، توحيـد اللـه في البر وفي البحر وفي الجو وأما إذا وحدت الله تعالى في البحـر ولم توحده في البر، نقول: هذا التوحيد باطل غير مقبول وإن كان يقلل من ورطـة الشـرك وأمـا كونـه معتـبرا شـرعا فلا. ليس بمعتـبر شرعا ... انتبه!! لماذا؟ لأننا ذكرنا في أول الرسـالة أن الشـرك إذا دخـل العبـادة أفسـدها وأحبـط العمـل كالحـدث إذا دخـل الصـلاة، والمرء حياته كلها يجب أن تكون ماذا؟ خالصة لله تعالى فإذا أدخـل الشرك في بعض أجزاءه حينئذ نقول حبـط عملـه إلا بتوبـة صـادقة مرتبطة بالشـرع، وأمـا أثـر الرغبـة والرهبـة فهـذا لا يعتـبر، هم مـا وجـدوا اللـه في البحـر إلا من أجـل دفـع مـاذا؟ مصـلحتهم، كـادوا يغرقوا، دفعا لهذه المصلحة أو دفعا لهذه المضرة أخلصوا الدين لله فـإذا انتفت رجعـوا إلى .. إلى شـركهم، إذن عنـد الشـدة يقطعـون علائق الشـرك ولا يتوجهـون إلا إلى اللـه بالرغبـة والرهبـة وإخلاص الدعاء له سبحانه وفي، الرخاء يعبـدون اللـه وغـيره وهـذه العبـادة ليست معتبرة شرعا. [ومشركو زماننا شركهم دائم]ـ بـالرفع خـبر

1) شرح القواعد الأربع للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 6/22

شركهم، في بعض النسخ بالنصب ـ غلـط ــ {أكلهـا دآئم وظلهـا} [الرعد35] أي كـذلك ــ[ومشـركو زماننـا شـركهم دائم في الرخـاء والشـدة] أي: يقـع منهم الشـرك في الرخـاء كمـا أنـه يقـع منهم الشرك في الشدة فهم لا يخلصـون العبـادة لا في حـال الرخـاء ولا في حال الشدة، نعم. من هذه الحيثية مشـركوا زمـان الشـيخ وإلى زماننا هذا أغلظ من مشركي العرب الذين بعث فيهم النبي - صلى الله عليه وسلم - وما عاداه فلا ... وما عاداه فلا. لمـاذا؟ لأننـا لابـد أن نقف مع الشرع، فحينئذ نقـول: إثبـات زيـادة كفـر يـترتب عليـه زيادة عذاب، وإذا كان كذلك لابد من دليـل شـرعي، والـدليل الـذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس بعام، وإنما هو خاص وإذا كان خاصـا فالخـاص يبقى على خصوصـه ولا يعمم، كمـا أن العـام يبقى على عمومـه ولا يخصـص إلا بـدليل شـرعي. [والـدليل] على ذلـك [قوله تعالى: {فإذا ركبوا في الفلك دعوا اللـه مخلصـين لـه الـدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون} [العنكبوت: 65].]." (1)

"يجمـع بين الأمـرين، يسـأل ربـه التوفيـق والهدايـة والتسـديد والإعانة على الحفـظ، والبركـة في الـوقت والإخلاص، ويعينـه على عدم الانشغال بالعلائق والعوائق ونحو ذلك، هذه كلهـا طـالب العلم في نفسه لا يقوى وحده أن يقف ضـدها أو أن يجلب تلـك المنـافع، وإنما اللـه عـز وجـل هـو الـذي يعين، فموسـى وهـو نـبي من أولى العزم من الرسل يقول: («رب علمني شيئا أذكـرك وأدعـوك بـه») فكيـف نحن من بـاب أولى وأحـرى، وهـذا جـدير بطـالب العلم أن يعتني به ولا يقف مع الأسباب، أنا أحفـظ، وأنـا أفهم، وعنـدي كتب، وعندي .... إلى آخره فهذه أسباب الوقوف معهـا دون أن يستشـعر بأن المسبب الحقيقي هو الله عز وجل هذا كمـا سـيأتي أنـه شـرك أصـغر، وإذا كـان طـالب العلم يقـع في مثـل هـذه المسـائل حينئـذ هيهات هيهات أن يتعلم، بل قد يجد في نفسه من الضيق من العلم ومن الحفظ ومن الفهم ما يكون صارفا لـه لأنـه ليس على معصـية فحسب بل هو على معصية هي أكبر من البدع، وأكبر الكبائر، وهــو الشرك الأصغر وهو عظيم بعد الشرك الأكـبر يـأتي مرتبـة الشـرك الأصغر، إذا كان طالب العلم يعتمد على نفسـه في حفظـه وفهمـه وكأنه مسـتقل عن ربـه جـل وعلا نقـول: هـذا مزلـق خطـير يحتـاج طـالب العلم أن يتنبـه، وأن يعـرف أن هـذا قـادح في الإخلاص وأن

(1) شرح القواعد الأربع للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 6/29

هذا قادح في تحقيق التوكل على الله عز وجل، وأن الله عــز وجـل هو المعلم الحقيقي، وأن الهداية التي هي مفتـاح لطلب العلم إنمـا هي من عند الله عز وجل، هذه لا يملكهـا حـتى النـبي - صـلى اللـه عليه وسلم -، فكيف حينئذ طالب العلم يعتمد على نفسـه في مثـل هذه المسائل نقول: هذا خدش كبير، ينبغي لطالب العلم أن يعتـني بتحقيق هـذه المسـائل، وأن يعـرف أن عبوديـة القلب أصـل أصـيل ينطلـق منـه في حياتـه العلميـة والعمليـة، ولا ينتظـر كمـا قـد يظن البعض أن هذه المسائل إذا صار من العلماء الكبار وحفظ البخـاري ومسلم بعد ذلك يكون من المحققين، هذا غلط، هذا من تسويف أو من تسويل الشيطان للعبد، بـل أنت مطـالب بتحقيـق الإخلاص للـه عز وجل، وتحقيق الإخلاص لله عز وجـل منـذ أن تعلم تطهـر قلبـك من أن يتعلق بأي شيء من هذه العوائق والعلائق، ولذلك أنبه على مثـل هـذه المسـائل لأنهـا ممـا تخفى على طـالب العلم، يظن أن المنهج هو معرفة ماذا تحفظ؟ وماذا تدرس؟ وماذا تقـدم؟ هـل هـو منظوم أو منثور؟ .. إلى آخره، نعم هذا لا شك أنه من المنهج، لكن أن المنهج الأعظم والأكبر الذي ينبغي العنايـة بـه هـو تزكيـة النفس {قد أفلح من زكاها * وقـد خـاب من دسـاها} [الشـمس: 9، 10] حينئذ موسى عليه السلام يقول: («يا رب، علمـني»)، إذا أنت قـل: يا رب علمني. («شيئا أذكرك وأدعوك به»)، («شيئا») هـذا يصـدق على أقـل مـا يمكن أن يكـون، لكنـه أراد بـه شـيئا مخصوصـا، لأن («شيئا») هنا نكرة في سياق الإثبات فلا يعم، حينئـذ لا يصـدق على القليل ولا على الكثير، وإنما أراد شيئا معينـا ولـذلك وصـفه بقولـه: («أذكرك وأدعوك به»). قوله: («أذكرك») بالرفع، هذا فعل مضارع مرفوع («أذكرك») بالرفع، وفيه وجهان: قيل خـبر لمبتـدأ محـذوف أنـا أذكـرك بـه، إذا هـو الجملـة خـبر لمبتـدأ محـذوف أنـا أذكـرك، والأحسـن أن تجعـل الجملـة صـفة لــ («شـيئا») لأن الجمـل بعـد النكرات صفات، يعنى («شيئا») موصوفا بكونـه ذكـرا لـك، ولا يهم طــالب العلم في أن («أذكــرك») هنــا واقــع في جــواب الطلب، («علمني»)، ... («أذكرك») إن تعلمـني أذكـرك، إن مـا علمتـني لا أذكرك، لا، ليس الأمر كـذلك، إذا لـو كـان كـذلك لجـزم مثـل قولـه تعالى {قل تعالوا أتل} لأن الفعل إذا كان واقعا في جــواب الطلب حينئذ يكون مجزوما وهنا مرفوع لذلك قلنا بـالرفع، إذا كـان بـالرفع حينئـذ لا يمكن أن يكـون جوابـا للطلب («علمـني»)، («أذكـرك»)،

(«علمني»)، («أذكرك») لو كانت الرواية بالجزم حينئذ تخــرج على محمــــل صــــحيح، إذا («أذكـــرك») بـــالرفع وفيـــه وجهـــان:
- خـــــبر لمبتــــــدأ محـــــــذوف، أي أنـــــا أذكـــــرك.
- أو صـفة لــ («شـيئا»)، («وأدعـوك») معطـوف عليـه، فليس ... («أذكرك») جوابا للطلب بـل هـو صـفة لشـيء، إذ لـو كـان جـواب الطلب لجزم كما هو المعلوم من قواعد العربية.." (1)

"إذا قوله: (وحسنه) يعـنى حكم بحسـنه. وقـال في الجـامع في بعض النسخ: هـذا حـديث حسـن غـريب. وفي بعضـها: هـذا حـديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وروايات الجامع متعددة وتختلف، في بعضها ينص على أنه حسن صحيح، وبعضها أنه صـحيح، والبعض أنه حسن ويسكت، وقد يجمع بين الغرابة وغيرها، والجامع من أكثر الكتب التي اختلفت فيها النسخ ولذلك قد يثبت في موضع ولا يثبت في موضع آخر، مثلا قول الترمذي: وحسنه. هنا نقل الشـيخ محمـد بن عبد الوهاب تحسين الترمذي مع أني وجـدت في النسـخة الـتي عندي ليس فيها التحسين وإنما هو قوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجـه. وليس فيـه ذكـر للتحسـين، ومثـل هـذا لا يغلـط الناقل. يعنى لا نقول: هذا غلط. أخطا الإمام. لا نقـول: لعلـه اطلـع على نسخة فيها التحسين، بل هـو قطعـا بهـذه الصـورة، ووجـد في بعض النسخ أنه قال: حديث حسن غريب. فصح ما نسبه إليه الإمام رحمـــــــــــــــه اللـــــــــــــــه تعـــــــــــــــالى.
عن (أنس): هـو ابن مالـك بن النضـر الأنصـاري الخـزرجي، خـادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خدمه عشـر سـنين، ودعـا لـه النبي - صلى الله عليـه وسـلم - بقولـه: «اللهم أكـثر مالـه وولـده، وأدخله الجنـة». مـات سـنة اثنـتين - وقيـل: وثلاث وتسـعين - وقـد جـــــــــــــــــــــــاوز المائـــــــــــــــــــــــة.
وهذا الحديث اختصره المصنف رحمـه اللـه تعـالى وهـو قطعـة من حديث رواه الترمذي فقال عن أنس رضـي اللـه عنـه قـال سـمعت رسول الله - صلى الله عليه وسـلم - يقـول: ... «قـال اللـه تبـارك وتعالى: يا بن آدم إنك ما دعوتنى ورجوتني غفرت لك على ما كـان منــك ولا أبــالى، يــا بن آدم لــو بلغت ذنوبــك عنــان الســماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالى، يـا بن آدم إنـك لـو أتيتـنى». - هـذا الشاهد الذي ذكره المصنـف رحمـه اللـه تعـالى إلى آخـر الحـديث.

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 11/4

فذكر المصنف الجملة الأخيرة من الحديث، وهذا فيه فائدة نأخذها أن من طريقة المصنف أنه قد يذكر الشاهد من الآية أو الحديث فقط، ولا يحتاج إلى الإكمال كما ذكرناه في أول الباب، وأحيانا يغلق القوس ولا يقول: الآية. فلا يحتاج إلى إكمالها ولا إلى شرحها.
هذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق كثيبر بن فائد قال حدثنا سعيد بن عبيد قال سمعت بكرة بن عبد الله المزني يقول حدثنا أنس بن مالك .. الحديث.
قال ابن رجب: وإسناده لا بأس به. في ((شرح الأربعين)) قال بن رجب: وإسناده لا بأس به. وسعيد بن عبيد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني تفرد به كثير بن فائد عن سعيد بن عبيد مرفوعا، وجعله من مفردات أو من أفراد كثير، ورده بن رجب حيث قال: وتابعه على رفعه أبو سعيد مولى بني هاشم. فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعا فلم يتفرد به كثير بن فائد كما ادعى ذلك الدارقطني رحمهم الله تعالى. وقد رواه الإمام أحمد من حديث أبي ذر بمعناه وأخرجه الطبراني في ((الكبير))، ... و ((الصغير)) من حديث ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأعله الهيثمي في مجمع الزوائد، ورواه مسلم من حديث أبي ذر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يقول الله تعالى من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا». الحديث ..... وفيه: ... «ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئا لقيته بقرابها مغفرة». هذا الذي هو الشاهد الذي معنا، فالحديث حينئذ يكون صحيحا لغيره خلافا لما حسنه الترمذي على ما ذكره. لكن كما ذكرت أن الترمذي في بعض النسخ فيها التحسين، وفي بعضها قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وهي في النسخة التي أكملت للشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى.
قوله: («قال الله تعالى») فيه إثبات صفة الكلام لله عز وجل، آلاف الأحاديث بل والنصوص من الوحيين كتابا وسنة تدل على أن الله تعالى متصف بصفة الكلام، وأن هذا الكلام لفظ ومعنى، وأنه بحرف وصوت مسمع.." (1)

"(«فقيل: هذا موسى وقومه»). إذا ليس بأمته، وقد جاء حديث أنه يعرف أمته بماذا؟ بآثار الوضوء إنهم غر محجلون من أثر الوضوء، وهنا لم يعرفهم، فثم تعارض؟ تقول: لا، ليس ثم تعارض.

---
(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 11/11

فلا يعارض حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (كيف تعرف من لم تر من أمتك)؟ فقال: «إنهم غـر محجلـون من أثـر الوضـوء». إذ محمول على ما إذا قربوا منه، أولئك من بعد فلم يعرفهم، وحــديث أبي هريـرة «غـر محجلـون من أثـر الوضـوء». إذا قربـوا منـه فلا تعـــــــــارض بين الحـــــــــــديث والآخـــــــــــر.
(«فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى وقومـه»). أي موسـى بن عمــران كليم الــرحمن، وقومــه أتباعــه على دينهم من بــني إسرائيل، وهذا فيـه فضـيلة أتبـاع موسـى منهم من بـني إسـرائيل، وأنهم كثيرون جدا، بل هم أكثر الأمم تابعة لنبيها بعـد نبينـا محمـد - صـــــــــلى اللــــــــــه عليــــــــــه وســــــــــلم -.
(«فنظرت فإذا سواد عظيم»). («فنظرت»). يقـول النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - «فنظـرت») وعلى بابهـا يعـني: إدراك بالبصـر («فإذا سواد عظيم») إذا هـذه فجائيـة، وهي حـرف على الصـحيح. لفظ مسلم بعد قوله: («هذا موسـى وقومـه»)، («ولكن أنظـر إلى الأفـق فنظـرت فـإذا سـواد عظيم، فقيـل: انظـر إلى الأفـق الآخـر فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك»). يعـني انظـر في الأفق إذا سواد عظيم، انظر في الأفـق الآخـر المقابـل فـإذا سـواد عظيم، ولم يذكره المصنف هنا، فلعله سقط من أصـله الـذي نقـل الحديث عنه يحتمل هذا، ويحتمل أنه اختصره. وقوله: («فإذا سـواد عظيم») وهذا أعظم من السواد الأول، لأن أمة نبينا محمد - صــلى اللــه عليــه وســلم - أكـثر بكثــير من أمــة موســى عليــه السـلام.
(«هذه أمتك»). أي: أمة الإجابة، في أمة محمـد - صـلى اللـه عليـه وســــــــــلم - نوعــــــــــان قســــــــــمان:
- أمـــــــــــــــــــة دعـــــــــــــــــــوة.
- وأمـــــــــــــــــة إجابـــــــــــــــــة.
أمة الدعوة كل من كان في عهد النبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - من بعث إليهم أو ولد بعده عليـه الصـلاة والسـلام حـتى من اليهـود والنصارى، أليس كذلك؟ «والذي نفسه بيده لا يسمع بي يهـودي ولا نصــراني من هــذه الأمــة». من هــذه الأمــة قــال: «يهــودي ولا نصراني». حينئذ القول بأن اليهود الآن نبيهم موسى غلط، بل نبيهم محمد - صلى الله عليه وسلم -، والنصارى بأن نبيهم عيسى - يقال الآن نسمع - نقول: هذا غلط، بـل نـبيهم محمـد - صـلى اللـه عليـه وســـــــــلم - وكفـــــــــــروا بـــــــــــه.

(«فقيل لي: هذه أمتك»). أي أمة الإجابة. («ومعهم سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب». وهذا شاهد للترجمة التي ذكرها المصنف، («ومعهم سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب») يعني لتحقيقهم التوحيد. قوله: («بغير حساب ولا عذاب»). كما سبق نكرتان في سياق النفي فيعم، لا حساب ولا عذاب، فلا يناقشون الحساب ولا يعذبون، لا في القبر، ولا في الموقف، ولا في النار، حينئذ نفى عنهم شيئين: الحساب والعذاب، والمحشر هل يحشرون؟ نقول: نعم، يحشرون على الأصل، لأنه لم يأت نص، وإنما يكون هذا عاما، وفي رواية أبي فضيل: «ويدخل الجنة من هؤلاء من أمتك سبعون ألفا». وفي الصحيحين وهو ابن فضيل، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وصف رضي الله تعالى عنه وصف السبعين ألفا بأنهم تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر وفيهما عنه مرفوعا: «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر، والذين على آثارهم كأحسن كوكب دري في السماء إضاءة». هذا في وصفهم، وجاء في أحاديث أخر أن مع السبعين ألفا زيادة عليهم، رواه أحمد والبيهقي في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «فاستزدت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفا». قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وسنده جيد. وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني، وعن حذيفة عند أحمد، وعن أنس عند البزار، وعن ثوبان عند أبي عاصم قال: فهذه الطرق يقوي بعضها بعضا. إذا تقرر هذا، فالمراد بالمعية هنا ومعه: «سبعون ألفا». على ظاهرها («هذه أمتك»). قال: («ومعهم»). يعني: مع السواد العظيم هذا ظاهر اللفظ أو لا؟ نعم ظاهر اللفظ، لكن نحا ابن حجر رحمه الله تعالى منحى فيه نوع بعد وهو أنه جعل هذه المعية معية معنوية، فجعل هؤلاء السبعين، السبعين ألفا ليسوا من السواد عظيم، يعني: لم يرهم النبي - صلى الله عليه وسلم -، ففصل هذا عن ذاك، وهذا خلاف ظاهر النص.." (1)

"قد رد بعضهم على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في تغليط الراوي في جملة: «لا يرقون». فقال: تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه. والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المرء. لأنه يعني: شيخ الإسلام اعتل - يعني

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 15/12

علل الشذوذ بمـاذا؟ - بـأن الـذي لا يطلب من غـيره أن يرقيـه تـام التوكل. الذي لا يطلب لا يسأل تام التوكل، أليس كذلك؟ قال: هــذا المعنى موجود في ما إذا رقي ولم يمنع. لو جاء راقي يرقى الســنة أن لا يمنــع، طيب هــذا المعــنى موجــود كمــا أنــه موجــود في المسترقي، إذا لا فرق بين المسترقي والـذي رقي بـدون اسـتقراء بدون طلب من حيث التفات القلب إلى غير الله تعالى، وهـذا يمنـع - كما سيأتي - لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيـه تـام التوكل. كذا يقال: والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منــه لأجل تمام التوكل. يعني: إذا جاء أنت لا تطلب الرقية، لمـاذا؟ لأنــه ينافي التوكل، قـال: ينبـني على هـذا أنـه إذا جـاء من أراد أن يرقيـه حينئذ تمنعه لأن العلة واحدة، وهي كونك مرقي، فيكون ثم التفــات من القلب سواء أنت طلبت أو جاءت الرقية إلى حدك، فسوى بين الســائل وبين من رقي دون الســؤال. قــاس هــذا على ذاك، فكــذا يقال: والذي يفعل به أو يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنــه منــه من أجــل تمــام التوكــل، وليس في وقــوع ذلــك من جبريــل عليــه السلام دلالة على المـدعى، ولا في فعـل النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - أيضا دلالة على في مقام التشريع وتبين الأحكـام. قـال في ((التيســير)): **وهـذا غلـط من** وجــوه. لا يرقــون يعــني: لا يرقــون غيرهم. انتفت الرقية من أصلها، أليس كـذلك؟ نعم. الأول أن هــذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلا بحملها على وجوه لا يصح حملها عليه، كقــول بعضــهم: المــراد لا يرقــون بمــا كــان شــركا أو احتملــه، «لا يرقون». هي صحيحة ليست بشاذة، وما المراد؟ لا يرقون بمـا فيـه شــرك أو احتملــه. نقــول: المقــام هنــا في مقــام من؟ من حقــق التوحيد، وهذا لا إلا إذا اجتنب الشرك بحذافيره، فحينئذ هذا التعليـل أو هذا الجواب ليس بجيـد، فإنـه ليس بالحـديث مـا يـدل على هـذا أصلا، وأيضا فعـل هـذا لا يكـون للسـبعين مزيـة على غـيرهم، فـإن جملة المؤمنين لا يرقون بما به شرك، وهذا واضـح بين، فحينئـذ إذا حمل قول: «لا يرقون». برقية متضمنة للشرك أو محتملة للشرك، نقول: هذا مستو في حق المسلمين كلهم، ونحن عندنا عــدد مقــدر من السـبعين سـبعين ألـف لهم وصـف خـاص، وقـد انفـردوا بهـذا الوصــــف. إذا هــــذا الحمــــل فيــــه ضــــعف. الثاني: قوله: فكذا يقال إلى آخره. لا يصـح هـذا القيـاس، فإنـه من أفسـد القيـاس، يعـني: قيـاس من لم يطلب على من طلب، الـذي

يطلب قلنا: فيه التفات من القلب. قال: مثله كذلك الذي لم يطلب سيكون قلبه متعلق بهذا الراقي. حينئذ قاس هذا على ذاك، فحينئذ تكون هذه الزيادة صحيحة وليس فيها بأس، فإنه من أفسد القياس، وكيف يقاس من سأل وطلب على من لم يسأل؟ هو ليس فيه قياس، هو يقول: الزيادة صحيحة. إذا فيه نص فأثبت الزيادة كما هي ورد على ابن تيمية بكونك اعتللت بأن المعنى الذي وجد في سؤال الرقية هو التفات القلب. قال: هذا كذلك يوجد فيما إذا رقي حينئذ يلزمه أن يدفعه ولا يرضى بذلك، وهذا قد يسلم له. مع أنهم قياس مع وجود الفارق الشرعي فهو فاسد الاعتبار لأنه تسوية بين ما فرق الشارع بينهما بقوله: «من اكتوى واسترقا فقد برأ من التوكل». رواه أحمد والترمذي وصححه ابن ماجة وصححه ابن حبان والحاكم أيضا، هكذا قال في ((التيسير)). وكيف يجعل ترك الإحسان للخلق سببا للسبق إلى الجنان؟ يعني الذي لا يحسن فيرقى الناس فرق الإحسان هذا كيف يجعل سببا للسبق إلى الجنان. قل: جاء النص فيه. إذا جاء النص فلا إشكال ولا اعتراض. وهذا بخلاف من رقى أو رقي من غير سؤال. فقد رقى جبريل النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يجوز أن يقال إنه عليه السلام لم يكن متوكلا في تلك الحالة. قد يقال بأنه بيان شرع، قد يفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - وكذلك جبريل، جبريل لا يؤاخذ ليس من الأمة في التكليف، أما المراد النبي - صلى الله عليه وسلم - فحينئذ نقول قد يقال بأنه ماذا؟ لبيان الجواز.." (1)

"المسألة (الثامنة: حرصهم على الخير) يقال: حرص على الشيء حرصا اشتدت رغبته فيه، (حرصهم على الخير) يعني شدة رغبتهم في الخير، وحرص على فلان أشفق وجد في نفعه وهدايته فهو حريص ومنه قوله تعالى: {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم} [التوبة: 128]. و (الخير) الأصل فيه أنه المال الكثير الطيب، ومنه: {إن ترك خيرا الوصية} [البقرة: 180] {خيرا} المراد به هنا؟ المال الكثير الطيب، وكذلك الحسن لذاته ولما يحققه من لذة أو نفع أو سعادة يقال: هذا خير من ذاك ويجمع على خيار وأخيار، و (حرصهم على الخير) هنا لماذا؟ لخوضهم، فخاضوا لماذا خاضوا؟ حرصا على الخير، لخوضهم في هذا الأمر وحرصهم على معرفة أعمالهم ليعملوا بها فيحصلوا

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 15/16

الثواب أي ثواب الذين يدخلون الجنــة بغـير حسـاب ولا عـذاب، دل ذلـــــــــك على حرصـــــــــــهم على الخـــــــــير.
(التاسـعة: فضـيلة هـذه الأمـة بالكميـة والكيفيـة.) والفضـيلة هي الدرجة الرفيعة في حسن الخلـق، وفضـيلة الشـيء مزيتـه، والأمـة المراد به هنا أمة محمد - صلى الله عليـه وسـلم -، لكنهـا هي على نوعين أمة الإجابـة أو الـدعوة؟ أمـة الإجابـة، والكم مقـدار الشـيء والكمية الكم هو نفسه، والكيفية كيفية الشيء حاله وصفاته كمية؟ هذا مصدر صناعي يقال في الكيفية كيفية؟ يقال: بلا كيف هذه عبر عنهـــــــــــــــــــــــــا بالبلكفـــــــــــــــــــــــــــة.
قــد شــبهوه بخلقــه فتخوفــوا ... شــنع الــورى فتســتروا بالبلكفة

كذا قال الزمخشري، ومـراده هنـا أنـه يـدخل من هـذه الأمـة خلـق كثير، هذا بالكمية أو بالكيفية؟ بالكمية، يعني عدد كبير لأنه ســبعون ألف وورد في مسلم: «مع كـل واحـد سـبعون ألـف» دل على أنهم كثر، ومراده هنا أنه يدخل من هذه الأمـة خلـق كثـير فهـذا بالكميـة لأن النبي - صلى الله عليه وسـلم - رأى سـوادا عظيمـا، أعظم من السواد الذي كان مع موسى، وأما الكيفية فدخول سبعين ألفا منهم الجنة بغير حساب ولا عذاب. هـذا يتعلـق بالصـفة و («هم الـذين لا يســـترقون ولا يكتـــوون ولا يتطـــيرون وعلى ربهم يتوكلـــون»).
المسألة (العاشرة: فضيلة أصـحاب موسـى). لقولـه: («إذ رفـع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقيـل لي: هـذا موسـى وقومـه») إذا كـثرتهم حينئـذ دل على فضـيلتهم لأنهم تـابعوا موسـى، حينئـذ الدلالة هنا باللازم، لكثرتهم دل على أنهم تابعوا موسى، وإذا تــابعوا موسى تابعوا نبيهم حينئذ صاروا فضـلاء في أنفسـهم، وهنـا التعبـير باللازم، والفضـيلة هنـا بـاللازم لأنـه ذكـر مـا يـدل على كـثرة أتبـاع موسى ولزم منه فضيلتهم ومزيتـه على غـيرهم سـوى هـذه الأمـة.
المسألة (الحادية عشرة: عرض الأمم عليه، عليه الصلاة والسـلام) لقوله: («عرضت علي الأمم») والعـارض قلنـا: هـو اللـه عـز وجـل («عرضت علي الأمم») حينئذ الأمم جمع أمـة، والعـرض هنـا أسـند إليه كذلك («عرضت علي الأمم») والأصل فيه الحقيقة أو المجـاز؟ الحقيقـة، إن قلت بالمجـاز، وإن لم تقـل فهـذا كلـه حقيقـة، حينئـذ الأصل فيه الحقيقة فيبقى على ظاهره لأنـه من الأمـور الغيبيـة. إذا (عرض الأمم عليه، عليه الصـلاة والسـلام) لقولـه: («عرضـت علي

الأمم») وقد سبق شرحه، قيل: المراد أن الله تعالى أراه مثالها إذا جاءت يوم القيامة، وهذا فيه نظر، ذكره ابن قاسم وغيره، **لكن غلط ليس** بصحيح، لماذا؟ لأنه أخبرنا [أن الأمم] أن الله عز وجل عرض عليه الأمم ولم يخبرنا كيف كان العرض؟ فحينئذ نؤمن بالخبر وأما الكيفية فنبقى على الأصل نقول: الله أعلم بها لأنها من الأمور الغيبية، وأما كونه مثالها وكيف الله عز وجل جاء بالأمم، والقيامة لم تقم هذا كله مدخل للعقل فالأصل في مثل هذه المسائل لا مدخل للعقل فيها، إذا قوله المراد أن الله تعالى أراه مثالها هذا نقول: يحتاج إلى دليل، لأن هذا تأويل فإذا لم يكن دليل حينئذ صار تأويلا فاسدا فلا يقبل البتة. وفيه تسلية الرسول - صلى الله عليه وسلم - حيث رأى الأنبياء ومنهم من ليس معه إلا ... (الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد) وفيه بيان فضيلة النبي - صلى الله عليه وسلم - وشرفه حيث كان أكثرهم أتباعا وأفضلهم.." (1)

"حينئذ أصول الفقه يتعلق بالعقيدة كما يتعلق بغيره، يظن طلاب العلم أن أصول الفقه إنما كاسمه أصول الفقه للفقه فقط أما التفسير والعقيدة فلا مدخل لأصول الفقه فيها هذا غلط، وإنما سمي أصول فقه للغلبة أكثر ما يستعمله الفقهاء، وأول ما يرد في باب الفقه هو أفعال العباد وأفعال العباد دائرة بين الأحكام الخمسة: واجب وما .. وغيره، حينئذ ارتبط هذا الاسم بالفقه، وإلا هو أصول للشريعة كلها، الواجب قد يكون في باب المعتقد، وقد يكون في السلوك والآداب، وقد يكون في الفقه، وكذلك المحرم قد يكون في باب المعتقد، وقد يكون في الفقه، وقد يكون في السلوك والآداب. إذا ليس أصول الفقه متعلقه الفقه فقط. (باب الخوف من الشرك) الخوف مصدر خاف يخاف خوفا فهو خائف يقال: خاف منه وخاف عليه، يعني يتعدى بـ (من) و (على). خاف منه وخاف عليه، خفت منه وخفت عليه، وجهان، فهو خائف جمعه خوف على وزن فعل، خوف وخيف يعني يأتي بالواو خيف فعل، إما بالواو وإما بالياء، [فالوزنان أو] الجمعان على وزن فعل، وفزع يقال أخاف الأمر فلانا أفزعه، يعني يأتي معنى فزع، وخوفه فزعه. قال في ... ((المفردات)): الخوف توقع مكروه عن أمارة مظنونة أو معلومة. توقع مكروه، إذا متعلق الخوف الشيء

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 16/15

المكروه سواء كان عن أمارة علامة مظنونة يحتمل يقـع أو لا يقـع، أو معلومة مقطوع بها، حينئذ الخوف الذي هو توقع المكـروه يكـون له سـبب ظـاهر، وهـذا السـبب الظـاهر قـد يكـون مظنونـا يحتمـل يترتب عليه المكروه، وقد يكون معلوما يعني مقطوعـا بـه، وحينئـذ يترتب عليه المكروه، توقع مكروه عن أمارة مظنونة أو معلومـة.." (1)

"والإشـكال هـو ثم مقـدمتان: عقيـدة لا يـدخلها اجتهـاد وهـذه منتقضة، ثبت بالدليل أن الشرك الأصغر هو الريـاء وهـذه منتقضـة. إذا النتيجة مقدمتان المقدمة الأولى لا يدخل العقيدة الاجتهـاد قلنـا: هذه معلولة. والمقدمة الثانية الشرك الأصغر هو الريـاء فقـط هـذه منتقضة. إذا النتيجة والإشكال هو لماذا اجتهد العلماء ودرجوا صـورا عديدة من صور الشرك تحت الشرك الأصـغر بلا دليـل؟ لا، عنـدهم دليل وحصر الشرك الأصغر في الرياء **هذا غلط ليس** بصواب بل هو أعم من ذلك. ولذلك ذكرنا فيما سبق أن بعض السـلف اسـتدل بالآيات الواردة في الشرك الأكبر في الشـرك الأصـغر {فلا تجعلـوا لله أندادا} [البقرة: 22] هذا الأصـل أنهـا في الشـرك الأكـبر ولكن حملها مجاهد وعكرمـة على الشـرك الأصـغر: لـولا البـط وكـذا إلى آخره فحينئذ فسـر السـلف الآيـات الـواردة في الشـرك الأكـبر في بعض الصور الـواردة في الشـرك الأصـغر، حينئـذ يكـون داخلا فيـه، حينئذ لا نقول بأن الشرك الأصغر محصور فيما ذكر بل هـو أعم من ذلـك، والحـديث الـذي ذكرنـاه أوضـح دليـل.

س: ولمـاذا لم يقتصـروا على الـدليل فحسـب؟

ج: لمـا ذكرنـاه.

س: إشكال آخر هل يتصور أن من علق تميمة أنه علقهـا بلا اعتقـاد النفـع والضـر فيهـا فكيـف تنـدرج هـذه الصـورة من الشـرك تحت الشرك الأصغر؟ ج: نقـول: إن اعتقـاد النفـع والضـر على مرتبـتين: اعتقاد النفع والضر لذات المعتقد فيه هـذا شـرك أكـبر، كـأن يأخـذ الدواء مثلا يعتقد أن الدواء بنفسـه هـو الشـافي مـا حكمـه؟ شـرك أكبر مخرج من الملة لأنه اعتقد أن ثم خالقا مع الله عز وجـل، وإن اعتقد بأن الله عز وجل هو الخالق ثم اتخذ سببا لم يرد الشـرع بـه ولا القدر حينئذ نقول: جعل ما ليس سببا شرعا ولا قدرا سببا حينئذ يكون من الشرك الأصغر. بمعنى أنه اعتقد النفع والضـر في شـيء

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 17/4

لم يثبت فيـه. يعـني هـذا من الغيب كـون هـذا نـافع لعلاج كـذا مثلا نقـول: هـذا غيب من الـذي أدراك، إمـا أن يؤخـذ من جهـة الشـرع كالعسل مثلا والحجامة والحبة السوداء، ونحو ذلك هذا جـاء الشـرع بإثبات بأنها نافعة إن شاء الله تعالى، وما لم يـرد حينئـذ مـا لم يـرد من الشرع إما أن تكون للتجربة والقدر الذي هو الحكم الكوني دور في ذلك أو لا، فإن كان له دور يعـني اكتشـف بين هـذا العلاج نـافع من كذا حينئذ يكون سببا قدريا، ما لم يكن حينئـذ نقـول: هـذا ليس بسبب فيكون اتخاذه من الشرك الأصغر، لماذا؟ لأنه اعتقد في هذا النفع فلكونه اعتقد فيه النفع ولـو لم يعتقـد أنـه هـو الخـالق حينئـذ نقول: قد سطا على الغيب واعتقد شيئا لم يأذن به الرب جل وعلا، ولذلك لـو أخـذ مثلا بنـادول لرأسـه أصـابه الصـداع فأخـذ البنـادول يقـول: هـذا دواء. هـل هـو مفيـد للـرأس؟ مفيـد نعم ثبت من جهـة الشرع أو القدر؟ القدر، حينئذ نقول: اتخاذه لرفع الصداع هذا سبب قدري حينئذ يكون من العلاج المأمور به شرعا فلا إشكال فيه، لكن لو ضعف عند بصره فأخذ هذا البنـادول مثلا مـا حكمـه؟ مـا حكمـه؟ طبق ما لكم ترى خفتم؟ خشيتم؟ شرك أصبر هذا، لو أخذ البنادول أو أي علاج لشيء لم يثبت عنده أنه علاج له نقول: هذا من الشرك الأصغر، لماذا؟ لأنه اعتقد ما ليس سببا هو سـبب، مـا قـال الأطبـاء ولم يأت به الشرع أن البنادول لتقويـة البصـر، هـو أخـذه من أجـل البصر، حينئذ نقول: قد أخذ شيئا لم يجعل له فقد اعتقد فيـه النفـع من جهة ماذا قوة البصر، نقول: هذا قد اتخـذ مـا ليس سـببا سـببا، فلا بد أن تكون هذه الأسباب بأن يعتقد أن هذا مؤثر أو لا، لا بـد أن يكـون ثابتـا من جهـة الشـرع أو من جهـة القـدر، وهـذا سـيأتي في البـاب السـابع إن شـاء اللـه تعـالى، واللـه أعلم.

بسـم اللـه الـرحمن الـرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينـا محمـد، وعلى آلـه وصـحبه أجمعين.

أما بعد.." (1)

"الشاهد من الحديث: أن الرياء لم يغفره الله بل يؤاخـذ عليـه. هنا قال ماذا؟ (قـال: «الريـاء») النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم -

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 18/3

فسر الشرك الأصغر بالرياء. «يقول الله تعالى: اذهبوا إلى الذين كنتم تراءون في الدنيا» قال: بأن ظاهر النص أن الرياء لم يغفر. حينئذ يدل على أن الشرك الأصغر ليس داخلا تحت المغفرة. بل داخل في قوله: ({إن الله لا يغفر أن يشرك به}) أن الرياء لم يغفره الله بل يؤاخذ عليه، ولذا قال للمرائي: اذهب إلى الذي كنت تراءي في الدنيا.
وجوابه أن يقال: بأن هذا النص من أحاديث الوعيد التي نمرها كما جاءت كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى، فلا نقف معها ونستنبط أحكاما تخالف الأصول، سبق معنى تقرير قاعدة مهمة جدا وهي أن من النصوص ما هو محكم وما هو متشابه، المحكم هو الذي اتضح معناه، والمتشابه هو الذي لم يتضح معناه، إذا كان عندنا محكم وورد متشابه يحتمل أنه يخالف ذلك المحكم حينئذ لا نقول: هذا نص معارض لذاك، بل نقول: هذا يحتمل معنيين أو أكثر ثم نفسره بما دل عليه المحكم، وأما أن نجعل النصوص المتشابهة والمحكمة بعضها يعارض بعضا، نقول: هذا ليس من دأب الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عز وجل عليه بأنهم يؤمنون بالمتشابه وأنهم يردونه إلى المحكمات حينئذ يحملون أو يفسرون المتشابه بالمحكم، فإذا جاءت آيات تدل على الوعيد في شيء ما وعندنا أصل آخر دلت عليه النصوص واضحة بينة حينئذ لا يمكن أن نأتي لهذا المتشابه الذي يحتمل أوجه ثم نقول: هذا يعارض الأصل، **وهذا غلط في** الفهم. حينئذ نقول: هذا محتمل ... «اذهبوا إلى الذين كنتم تراءون» ثم ماذا؟
ما أخبرنا من الذي سيحاسب؟ الله عز وجل، من الذي سيعذب؟ الله عز وجل، من الذي سيدخل النار؟ الله عز وجل، من الذي سيعفو؟ الله عز وجل. النص ليس فيه شيء من ذلك، فإنما فيه توبيخ لمن راءي اذهبوا إليهم، إن كان هؤلاء الذين عملتم من أجلهم عندهم شيء فاذهبوا إليهم. إذا ما النتيجة؟ هل غفر لهم أم لا؟ هذا عتاب وتشديد من الله عز وجل في ذنب معين ولم يتعرض فيه لكونهم مغفورا لهم أو لا؟ حينئذ نرجع إلى النص السابق وما عليه أهل العلم فنفسر مثل هذه النصوص بما سبق.
إذا نقول الجواب عن هذا النص: أنه من أحاديث الوعيد التي نمرها كما جاءت.
ثم جواب آخر أن الرياء ليس كله شركا أصغر ليس كله شركا

أصغر، بل المراد به يسير الرياء كما سيأتي، لأن الرياء قسمان:
- رياء أكبر كما هو شأن المنافقين، وهم خالدون مخلدون في النار.
- ورياء أصغر أو يسير. إن شئت عبر عنه بهذا أو ذاك، وهو قد يقع من المسلم وفيه تفصيل، سيأتي في موضعه، ولذلك سيأتي باب خاص في (باب ما جاء في الرياء). إذا الرياء يحتمل أنه أكبر ويحتمل أنه أصغر، وقد يكون هؤلاء إن صح بأنهم لم يغفر لهم أنهم قد وقعوا في الرياء الأكبر وهم لا يشعرون حينئذ يكون قوله جل وعلا: «اذهبوا إلى الذين» على ظاهره. على كل نقول: هذا الدليل لا يصح أن يقع معارضا للنص السابق، ولما عليه أهل العلم قاطبة بأن الشرك الأصغر داخل تحت المشيئة، وهو نص محتمل بل هو من المتشابه.
الدليل الثاني: الذي أراد أن يجعل الشرك الأصغر ليس داخلا تحت المشيئة ما جاء من حديث أبي هريرة عند ((مسلم)) وفيه: عن الثلاثة الذين وقعوا في الرياء وهم المقاتل والقارئ للقرآن والجواد كلهم يقال لهم: «كذبتم إنما يقال كذا»، ثم «إنما ليقال: كذا» يعني قرأت من أجل أن يقال: قارئ، وكنت جوادا من أجل أن يقال: جواد. ونحو ذلك «ثم يلقى في النار» .. الحديث. قال: ظاهره ماذا؟ أنهم وقعوا في الرياء ومع ذلك قال: «ثم يلقى في النار» يعني لم يكن داخلا تحت المشيئة.." [1]

"المسألة الأولى: قال رحمه الله تعالى المسألة الأولى (أن الدعوة إلى الله طريق من اتبع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) الدعوة إلى الله وأعظمها وأجلها الدعوة إلى التوحيد، طريق من اتبع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهذا لنص الآية وإن كانت الدعوة إلى الله هي طريق الرسل وأتباعهم لكن لما كان التابع تابعا لا يكون كذلك إلا إذا كان المتبوع داعية كذلك، نص المنصف عن التابع وسكت عن المتبوع والخطب سهل، لأن المصنف ماذا قال؟ (أن الدعوة إلى الله طريق من اتبع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) يعني: نص على الأتباع، ولم يذكر الرسول - صلى الله عليه وسلم -، حينئذ هل نقول بأنه أسقط ما يخل به المعنى؟ نقول: لا، لأنهم إذا كانوا أتباعا للرسول وقد اقتدوا به في الدعوة يلزم من ذلك أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - داعية إلى التوحيد، إذا، وإن كانت الدعوة إلى الله تعالى

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 19/4

هي طريقة الرسل وأتباعهم لكن لما كان التابع تابعا لا يكون كـذلك لا تتحقق المتابعة إلا إذا كان المتبـوع داعيـة كـذلك، فنص المنصـف على التابع وسكت عن المتبوع والخطب سهل فالدعوة هي طريقة الرسل وأتباعهم فلا بد أن يدعو إلى الله تعالى، وأول هـذه الـدعوة هي الـدعوة إلى التوحيـد وسـيذكر هـذا المصـنف في حـديث معـاذ الآتي ومـا بعـده فيكـون كالتوضـيح أو الشـرح لقولـه: ({أدعـو إلى الله}). وهو قوله: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إلـه إلا الله». وحينئذ إذا كانت الدعوة هي طريقة النبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - حينئذ من أين نأخذها؟ نقـول: إمـا أن يـأتي النص، وإمـا أن ننظر في السيرة النبويـة، وتعتـبر السـيرة النبويـة مبينـة وموضـحة لهـذه الـدعوة على جهـة التفصـيل وركائزهـا تقـوم على أمـور:
أولا: تصحيح العقيدة، عقيدة التوحيد، ومحاربة الشرك بجميع أنواعه دعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - مفتحـة بالـدعوة إلى التوحيـد ومختتمة بالتوحيـد، وأمـا مـا شـاع على ألسـنة بعض أهـل العلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا إلى التوحيـد في مكـة، ثم ذهب إلى المدينـة وبين الشـرائع ويسـكتون عن دعـوتهم في المدينـة للتوحيد، نقول: **هذا غلط ليس** بصحيح، بـل بـدأ دعوتـه بالتوحيـد، ومات عليـه الصـلاة والسـلام وهـو يقـول: «لعنـة اللـه على اليهـود والنصارى اتخـذوا قبـور أنبيـائهم مسـاجد». وهـذا يـدل على مـاذا؟ وهذا قاله في مرض موته عليه الصلاة والسـلام، حينئـذ بـدأ دعوتـه بالتوحيد وختمها بالتوحيد، وما يذكر من الأحكام من الواجبات وترك النواهي هذا يكون متعلقا بالتوحيـد، إذا تصـحيح عقيـدة التوحيـد هـو أهم معلم من معالم الدعوة النبوية التي تسمى بالـدعوة السـلفية.
ثانيـــــا: الـــــــدعوة إلى هـــــــذه العقيـــــــدة.
ثالثـــــــا: الصــــــــبر على الأذى فيهـــــــا.
الرابـــع: الـــبراءة من الكفـــار والطـــاغوت وإظهـــار ذلـــك.
خامسـا: الجهـاد ومقاتلـة الكفـار والمشـركين لكن على الوجـه المشـــروع.
وهذه المسألة ذكر المصـنف فيهـا أن الـدعوة إلى اللـه، وهـذا أعم من الباب كما ذكرنا [لأن الآية خاصـة] (1) لأن الآيـة عامـة ({أدعـو إلى الله}) والباب خاص (الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله) وهـو استدلال بالأعم أو باللفظ العام على الخاص وهـو اسـتدلال سـليم.
إذا القاعدة الأولى من قواعد الدعوة أن الدعوة طريقـة الرسـول -

صلى الله عليه وسلم - وأتباعه، فانظر في نفسـك هـل أنت داعيـة إلى التوحيـــــــــــــــــــــــــــــــــــد أم لا؟
إن كنت كـــــــــذلك فاحمـــــــــد للـــــــــه وإلا فانتبـــــــــه.

---

(1) سبق.." (1)

"يعـني: فحين نجـاكم إلى الـبر أعرضـتم، ولا يمنـع أن تكـون مضمنة معنى الشرط، وأما الأولى وهي كونها شرطية فهي رابطـة لوجود شيء بوجود غيره وهذا لا يتأتى المعنى هنـا وإن حملـه بعض الشـراح على أنهـا شـرطية، لكن ليس بظـاهر لمـا جـاءني أكرمتـه توقف الإكرام على المجيء، وهنا (لما بعث معاذا) (قال لـه) هـذا لا يتوقف على بعث معاذ رضي الله تعالى عنه، وإنما المراد حين بعث معاذا قال له حينئذ صـارت ظرفيـة. وقـول من قـال بأنهـا شـرطية الظاهر أنه سهو ظاهر، بـل هي ظرفيـة بمعـنى حين {فلمـا نجـاكم إلى البر أعرضتم} وعلى القول بأنهـا شـرطية فهي رابطـة لوجـود شيء بوجود غيره نحو لما جـاءني أكرمتـه توقـف مضـمون أكرمتـه على وجود مضمون لما جاءني يعـني: المجيء، فإنهـا ربطت وجـود الإكرام بوجود المجيء أي: دالة على ارتباط تحقق مضمون الجملة التالية بتحقق مضـمون الجملـة الأولى، هـذا المشـهور عنـد النحـاة ارتباط السـببية يعـني: الثـاني سـبب للأول، فتكـون شـبيهة بحـرف الشرط، واختلف في هذه فقال سيبويه: إنهـا حـرف وجـود لوجـود. وقال الفارسي وغـيره: أنهـا ظـرف بمعـنى حين. وقـال ابن مالـك: بمعنى إذ ففيه معنى الشـرطية. يحتمـل هـذا وذاك، لكن الشـرطية ليست بظاهرة (لما بعث معاذا) المراد بـالبعث هنـا البعث البشـري كما سبق في قوله تعالى: {ولقد بعثنا في كل أمة رسولا} [النحل: 36]. وأن الراغب الأصبهاني يرى أن البعث على مرتبين أو ضـربين بعث إلهي وبعث بشــري، وهنــا المــراد بــه البعث البشــري كبعث البعـير، وبعث الإنسـان في حاجـة، إذا أصـل البعث إثـارة الشـيء وتوجيهه، يقال: بعثته فـانبعث. فبعث أي: أرسـل ومـر معنـا {ولقـد بعثنا في كل أمة رسولا} نحو أرسلنا رسلنا فمثله في المعنى، بعث بمعنى أرسل. قوله: (فقال له). أي: قـال النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - لمعاذ («إنك تأتي قوما من أهل الكتاب»). وفي رواية عنـد البخـاري «إنـك تقـدم على قـوم من أهـل الكتـاب» وتـأتي وتقـدم

---

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 21/18

بمعنى واحد، («قوما من أهل الكتاب») («من») هذه بيانية و («أهل الكتاب») قال القرطبي: يعني: به اليهود والنصارى لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب أو أغلب، فهم الغالب على تلك البلد. وهذا لا يمنع وجود غيرهم، وتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه بعثه إلى أهل اليمن وهم أهل الكتاب لا يلزم منه أن لا يوجد معهم من هو مشرك من عبدة الأوثان وإنما ذكر من هو غالب على تلك البلد، لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب أو أغلب، وإنما نبه على هذا ليتهيأ بمنظراتهم، ويعد الأدلة أو يعد الأدلة لامتحانهم لأنهم أهل علم سابق بخلاف المشركين وعبدة الأوثان، يعني: عندهم ماذا؟ عندهم علوم سابقة وعندهم شبه وعندهم ما يستدلون به ويظنون أنه من كلام الله عز وجل، أو أنه من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام، حينئذ عندهم شبه فلا بد أن الناظر معهم أو الداعي على بينة بما هم عليه، ولا يأتي هكذا ويقدم ويجادل اليهود أو يجادل النصارى أو يجادل الرافضة أو يجادل الصوفية أو يجادل الجماعات المختلفة وهو لا يدري ما عندهم من الباطل وما اعتمدوا عليه من الشبه، **هذا غلط وليس** موافقا للمنهج الصحيح، أو المنهج النبوي الذي عليه سلف الأمة، ولذلك قلنا: هذا الباب باب قواعد في الدعوة إلى الله تعالى، فمن القواعد ما نص عليه في مقدمة الحديث («إنك تأتي قوما من أهل الكتاب») لماذا؟ لأنهم أصحاب علم وأصحاب شبهة. إذا: ليس كل داعية يقدم على دعوة من كان صاحب شبهة سواء كان كافرا أو مسلما وعنده شبهة بدعة ونحوها، حينئذ لا بد أن يكون على علم بهذه الشبه، وعلى علم بأدلتهم وعلى علم بما يرد تلك الشبه، وأما الإقدام هكذا دون أن تكون له خلفية علم بما هم عليه ولو كان باطلا ولو كان ما عندهم باطلا، إذا أراد أن يدعوهم لا بد أن يعرف ما هم عليه من دين أو ضلال أو بدعة ونحو ذلك، ثم بعد ذلك يجادلهم بالتي هي أحسن، وأما الإقدام هكذا دون أن يكون له سابق علم بشبهة هؤلاء نقول: هذا مخالفة للهدي النبوي.." (1)

"يعني قد يطلق لفظ التفسير إطلاقا غير ما سبق أن يكون متعلقه الألفاظ الغريبة التي هي مفردات، فإذا فسر كلمة واحدة يقال فسرها، لماذا؟ لأن إظهار المعنى هنا متعلق بلفظ المفرد أو

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 22/6

بغريب من غرائب الألفاظ، والتفسير قد يقال، يعني قد يحمل ويطلق فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، ومعلوم أن إظهار المعاني إنما في الأصل متعلق بماذا؟ بالمركبات هذا الأصل.
وقد يطلق التفسير ويراد به المفردات، إذا التفسير له إطلاقان في لسان العرب أو في استعمالات أهل العلم:
- قد يراد به إظهار المعنى المعقول من التراكيب وهو ما تفيده الجمل الاسمية والفعلية.
- وقد يراد به أو يطلق في بيان مفهوم الألفاظ سواء كانت هذه الألفاظ غريبة أم لا، وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال تفسير الرؤيا وتأويلها، قال تعالى: {وأحسن تفسيرا} [الفرقان: 33]. يعني يطلق التفسير ويراد به التأويل، هذه ثلاث اطلاقات يستعملها أهل اللغة.
ويقال كذلك في لسان العرب: فسر الشيء وضحه، والتفسير الشرح والبيان. أي باب بيان وإيضاح وشرح التوحيد، هذا الذي أراده بهذه الجملة.
(باب تفسير التوحيد) (أل) هنا في (التوحيد) للعهد الذهني إذ المراد به توحيد الألوهية على جهة الخصوص لأنه هو المقصود بالذات من تصنيف الكتاب كما سبق معنا مرارا، والآيات الأربع [أربع نعم] والآيات الأربع التي أوردها المصنف تحت الترجمة كلها في توحيد الألوهية، وكذلك الحديث الذي أورده في الباب هو كذلك في توحيد الألوهية، ونص الشراح على ذلك، فمراد المصنف تفسير توحيد الألوهية والعبادة ما المراد؟ لأن الخصومة فيه هي التي وقعت بين الأنبياء والرسل وأقوامهم من الذي يستحق العبادة على جهة الخصوص وتنفى هذه العبادة عما سواه؟ هذا محل المعركة بين الرسل وأقوامهم.
وأما نوعا التوحيد الآخران توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات فهذا كما مر معنا أنه مما دعت إليه الأنبياء، قد يظن طلاب العلم الآن إذا قيل: الأنبياء. إنما بعثوا من أجل توحيد الألوهية، كأنهم لم يدعوا وليس من دعوتهم توحيد الربوبية ولا الأسماء والصفات هذا **غلط، غلط على** الشريعة لماذا؟ لأن النصوص الكتاب والسنة من أولها إلى آخرها فيها ذا وذاك، وإنما بين الله عز وجل أن الخصومة إنما وقعت في أحد أنواع هذه الثلاثة الأنواع الثلاثة وهو توحيد الألوهية، حينئذ لا يلزم منه أن لا تكون الأنبياء والرسل قد

دعت إلى توحيد الربوبية وصححت بعض المفاهيم الخاطئة الواقعة عند الناس، ولذلك وقع بعضه كما سيأتي معنا في الرقى وغيرها أن بعضهم قد وقع في مفردات شرك توحيد الربوبية، إما أن يكون على جهة الشرك الأكبر، أو على جهة الشرك الأصغر، فالشرك واقع في توحيد الربوبية، وكذلك واقع في توحيد الأسماء والصفات، لكنه لم تكن الخصومة فيه بين الرسل وأقوامهم، حينئذ عقد المصنف هذا الباب لبيان هذا النوع وليس فيه تجاهل لسائر الأنواع، بل سيأتي بعض الأبواب ترجم المصنف لبعض مفردات توحيد الربوبية على جهة الإثبات، وبعض مفردات الشرك الأكبر أو الأصغر ما يناقض توحيد الربوبية، وكذلك الشأن في الأسماء والصفات، ولذلك سيأتي (باب من جحد شيئا من الأسماء)، وهذا متعلق بتوحيد الأسماء والصفات.
إذا مراد المصنف هنا في التوحيد توحيد العبادة وتوحيد الألوهية، وهذا كما سبق أن موضوع ((كتاب التوحيد)) في بيان ما بعث الله به رسله من توحيد العبادة وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر ونحوه وما يقرب من ذلك أو يوصل إليه، فبين التوحيد على جهة الخصوص توحيد العبادة، ثم ما يناقض هذا التوحيد، وبضدها تتبين الأشياء
ثم الوسائل والطرق الموصلة إلى الوقوع فيما يناقض توحيد الألوهية الباب أو الكتاب كله عقده المصنف رحمه الله تعالى لهذا المعنى العظيم الجليل.." (1)

"إذا لماذا قدرنا لفظ [من] هنا (لا إله)، (لا [من] إله)؟ لأن هذا التركيب (لا إله) قصد به الاستغراق، والاستغراق معناه التنصيص على العموم، وهذا يستلزم وجود [من] الاستغراقية أو الجنسية لفظا أو معنى، وهنا لم يلفظ، قد يقال: بأنه أشير إليه في نحو قوله: {وما من إله إلا الله} [آل عمران: 62]. قد يقال، والزمخشري جعل هذه بوزان تلك، يعني جعلهما في مرتبة واحدة **وهذا غلط منه**، لا إله إلا الله قال: هي في المعنى واللفظ (ما من إله إلا الله). نحن نقول: هذه الثانية تفسر (لا إله إلا الله)، ولا إله إلا الله آكد وإن كانت (ما من إله) تدل على ذلك إلا أن اللفظ لما اختير وجعل هو كلمة التوحيد دل على أنه أبلغ في نفي الإلهية

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 25/7

عما سوى الله تعالى، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود [من] لفظا أو معنى، انتبه لهذه الفائدة فإنها نفيسة، وكذلك يلاحظ تفسير: (لا إله إلا الله) بالآيات الواردة في [قول] نحو قوله تعالى: {وما من إله إلا الله}. هذا فيه شيء من الإشارة إلى تقدير [من].
قال الصبان معلقا على كلام الأشموني: وذلك لأن الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة (لا) متضمنة معنى [من]، بمعنى أن العرب أرادت من (لا) العاملة عمل (إن) أن يجعلوها نصا في العموم، فلزم من ذلك أن تكون متضمنة لمعنى [من] مطلقا في أي تركيب، حيث ما أعملت (لا) عمل (إن) فهي متضمنة لمعنى [من] لأن الاستغراق والتنصيص على العموم (لا) يكون إلا بمن لفظا أو تقديرا ولم ينطق بها هنا، وجعلوا لفظ (لا) لتنصيص، إذا لا بد من التقدير واضح هذا؟ انتبهوا، وذلك لأن الموضوع يقول الصبان في ((الحاشية)): لأن الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة (لا). يعني من بين أحرف النفي، وهذا الذي جعلنا نقول: كلام الزمخشري فيه نظر {ما من إله إلا الله}، لأن (ما) ليست موضوعة للاستغراق أو التنصيص على أو العموم على سبيل التنصيص، وإنما هي نافية كغيرها فتدل على ذاك وذاك، وما وضع أصالة للتنصيص فهو مقدم على المحتمل، حينئذ لا نجعل (لا إله إلا الله) مساوية لقوله: {وما من إله إلا الله}. وإن كانت النتيجة واحدة لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة (لا)، متضمنة معنى [من].
وقال الرضي في شرح ((الكافية)) الجزء الأول صفحة ستة وخمسين ومائتين الطبعة القديمة مجلدين: والحق أن نقول: إنه مبني، الكلام في اسم (لا) المفرد غير المركب، إنه مبني لماذا؟ لتضمنه لـ[من] الاستغراقية، هذه علة البناء (لا إله)، (إله) هذه الفتحة فتحت بناء أو فتح بناء، (إله) فتح بناء، المبني إما أن يكون مبنيا أصالة أو فرعا:
- المبني أصالة: هو الأبواب الستة المذكورة في أول الألفية. المعرب المبني، هذا أصالة.
- وفرعا: كالمنادى واسم (لا).
الأول: قيل لا يعلل، وذكرت علة من باب الفائدة فقط.
والثاني: هو الذي تطلب له العلة، فقيل: علته علة الأصلي. وقيل: لا

نقتبس له علة مستقلة. فـاختلفوا في (لا إلـه) ونحـوه، (إلـه) مبـني على أي شـيء؟ وقيـل: لتركبـه تـركيب خمسـة عشـر، وهـو قـول سـيبويه والجمهـور وهـو ضـعيف، وقيـل: لتضـمنه معـنى [من] الاستغراقية، حينئذ رددناه إلى الأبواب السابقة، لأنـه تضمن معنى حـرف، وإذا تضـمن معـنى حـرف حينئـذ صـار مبنيـا، وفيـه بعض الإشكالات ترجعون إلى كتب النحاة، نحن هنا نأخذ ما نحتاجه فقط، والحق أن نقول: إنه مبني لتضمنه لـ[من] الاستغراقية.." (1)

"و (لا) هنا يشـمل الـتي تنفي الـتي تعمـل عمـل (ليس) والـتي تعمل عمل (إن). إذا قد يدخل حرف الجر الباء الزائـد في خـبر (لا) ولا إشكال فيه، وقول من يقول بـأن البـاء **هنا غلـط لأننا** نحتـاج إلى متعلق، هذا فهم خاطئ، لماذا؟ لأنه حملها على أن الباء أصلية، وإذا كانت الباء أصلية حينئذ نحن احتجنا إلى تقدير الخبر حق، فنأتي بالباء ثم نقول: بحق جار ومجرور متعلق بمحـذوف. إذا احتجنـا إلى محذوفين، نقول: هـذا يعـني **الفهم غلـط لأنه** فهم أن البـاء هنـا أصلية، هي التي تحتـاج إلى متعلـق، وأمـا البـاء الزائـدة للتأكيـد فلا تحتاج إلى متعلق، إذا لا بـأس أن يقـدر الخـبر لا إلـه بحـق إلا اللـه، وأيضا لا بأس أن يقدر لا إله معبود بحق إلا اللـه، يعـني لـو قيـل: لا إله معبود، لا إله موجود، لا إله في الوجود وزيد عليـه بحـق الخلاف هنــا خلاف ليس جوهريــا، وإنمــا هــو خلاف لفظي في كــثرة المحذوفات أو قلتها، لكن المعنى صحيح، فيكون مطابقا لما سـبق، بل لو قدر الفعل لا إله يستحق العبادة إلا الله لصح، لكن الأولى أن يقدر اسم مفرد، لكن لـو قـدره نقـول: المعـنى كـذلك صـحيح. دل على ذلك تقدير الخبر آيـات في القـرآن تفسـر المعـنى المطـابقي لهذه الكلمة، قال تعالى: {ذلك بأن الله هـو الحـق وأن مـا يـدعون من دونه هو الباطل} [الحج: 62]. إذا تقابل الحق والباطل، (لا إله) هذا نفي لإلوهية عمـا سـوى اللـه وهي باطلـة، إثباتهـا للإلـه الحـق، فوصف الله تعـالى نفسـه بـالحق، ووصـف تلـك الآلهـة المعبـودات بكونها باطلة، وهذه الآية تفسر معنى لا إلـه إلا اللـه، بـل تـدل على أن الخبر هو لفظ حق {ذلك بأن الله هو الحـق وأن مـا يـدعون من دونـه هـو الباطـل وأن اللـه هـو العلي الكبـير} [الحج: 62]، كـذلك قولـه: {أجئتنـا لنعبـد اللـه وحـده ونـذر مـا كـان يعبـد آباؤنـا} ... [الأعراف: 70]. فهذا يدل على معنى لا إله إلا اللـه، فـدلت الآيتـان

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 26/9

وغيرها أن القرآن لم ينف الآلهة بقيد الوجود، ولكن نفاها بقيد الحقيقة، يعني الأحقية بالعبادة، إذا لم ينف وجودها، {أجئتنا لنعبد الله وحده} هو معبود لكنه ليس وحده، وجئت أنت بماذا؟ بـ لا إله إلا الله الدالة على أننا نفرد الله تعالى بالعبادة، بل إن القرآن ذكر من تلك الآلهة أنواعا وأشخاصا موجودة عند المشركين وسماها آلهة، قال تعالى: {وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا} [نوح: 23]. سماها آلهة، فهذه الآلهة موجودة لكنها باطلة غير مستحقة للعبادة، وقالوا كذلك لما جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال لقريش: «قولوا لا إله إلا الله». قالوا: {أجعل الآلهة إلها واحدا} [ص: 5]. إذا هذه الآلهة موجودة، حينئذ لا إله إلا الله لم تنف وجود الآلهة، بل جاء القرآن بنص واضح بين أن الآلهة موجودة لكنها باطلة، إذا لا يمكن أن نقدر ما يخالف ظاهر القرآن، فكيف نقول: لا إله موجود إلا الله؟ (لا إلا) نفي لوجود الآلهة، نقول: لا، القرآن أثبت وجود الآلهة. إذا هذا المعنى التعارض مع نصوص القرآن، فصار باطلا صار باطلا، كما يفهم أيضا أن الله كان معبودا عند المشركين، لكن مع آلة أخرى فهم لم يستنكروا عبادة الله، بل هم يعبدون الله، بل استنكروا إفراده جل وعلا بالعبادة، وهذا هو معنى كلمة التوحيد، ويكون تقدير استحقاق العبادة هو المتعين للنصوص السابقة والإجماع على معناها، وكذلك بالنظر إلى أحوال المشركين وما أجابوا به المرسلين.." (1)

"وإما زيادته هكذا نقول: هذه مردودة لما ذكرناه سابقا أن أهل العلم أجمعوا على أن القسمة ثلاثية، ثم الحاكمية اللفظ هكذا **هذا غلط من** جهة اللغة النسبة الحاكمية لأنه نسبة إلى الحاكم، والحاكم هذه إن ثبت أنه اسم لله عز وجل حينئذ صار الحاكمية مصدرا صناعيا، مثل ما ذكرناه أول قومية ونحو ذلك، على كل كلما جاء قسم زائد حينئذ نقول: هذا مردود بما ذكرناه سابقا أن التتبع والاستقراء قد دلا على أن التوحيد محصور في هذه الأنواع، فمن زاد نوعا حينئذ نقول له: هذا جهدك وهذا فهمك، وكل نوع من هذه الأنواع وهذا النوع الذي زدته هو إما داخل في توحيد الربوبية، وإما داخل في توحيد العبادة، وإما داخل في توحيد الأسماء والصفات، ولسنا بحاجة إلى نوع زائد، لأنه إذا فتح الباب كل من رأى مسألة

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 26/17

قد غفل عنها كثير من الناس زادها، حينئذ يصبح التوحيد مائة قسم، وكلما طرأ على الناس شيء جديد وأردنا رده كذا جعلنا التوحيد قسما أو زدنا التوحيد قسما على الأقسام المذكورة، حينئذ نقول: هذا يسد الباب ابتداء، ويجعل التوحيد محصور في هذه الأنواع الثلاثة أو هذين النوعين، وأما هذا النوع الذي بلي به بعض الناس الآن وقد فسروه أيضا على غير وجهه، توحيد الحاكمية، هذا فيه نظر، وأما إثبات الحكم لله عز وجل لا يختلف فيه اثنان هذا، ما من مسلم إلا ويعتقد أنه لا يحكم إلا الله عز وجل، والتحاكم إنما يكون للشرع، وأما إذا انتفى شيء من التحاكم أو الحكم هذا يأتي على مسألة التحاكم إلى غير الشرع فينظر فيه، ليس كله يعتبر كفرا مخرجا من الملة بل فيه تفصيل، وقد مر شيء من ذلك.
ونذكر الآن فروقا - مسألة وقفنا عليها - وهي الفروق بين نوعي توحيد الربوبية والألوهية، وإن شئت قل: العلمي، والعملي.
العلمي: الذي هو توحيد الربوبية، ويدخل فيه توحيد الأسماء والصفات.
والعملي: الذي يعبر عنه بالإداري أو القصدي أو الطلبي، نقول: هذا مرده إلى العمل.
وقد ذكر بعضهم - بعض أهل العلم - فروقا بين نوعي التوحيد الربوبية والألوهية، منها: من أجل أن نميز بين النوعين، وهذه الفروق تفيدك في مقام:
أولا: فهم النصوص وهذا واضح بين.
وثانيا: في رد الشبه المعارض.." (1)
"فيدخل في النذر ماذا؟ إذا ما يمكن أن يتعلق بالإلزام في باب النذر شيئان الأول المندوب فيجعله واجبا، لله على أن أصوم يوم الاثنين القادم حينئذ هو ليس بواجب صار واجبا، بماذا؟ بالنذر هو في الأصل مشروع لكنه مسنون، فصار واجبا بالتزامه بالنذر، لو كان شيئا مباحا فنذره والله لأشربن الشاهي غدا بعد العصر، أو لله علي - هذا حلف - لله علي أن أشرب الشاهي غدا بعد العصر في الساعة الخامسة والنصف صار واجبا؟ صار واجبا، نعم يجب عليه، لو تركه يأثم؟ يأثم، شرب الشاهي في الأصل ما حكمه؟ مباح، ولو كان مع الزوجة!!! نعم مباح الأصل فيه الإباحة. إذا يتعلق الإلزام بشيئين المندوب والمباح.

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 3/4

قوله: غير واجب. هذا استثناء للواجب، وقيل: قيد غير واجب. لا حاجة إليه، يعني يدخل معنا على الصحيح إلزام ما ألزم الشرع به، يعني حتى الواجب يصح أن ينذره، حينئذ يكون من باب تكاثر الأدلة، فيكون واجبا من جهة الشرع، وواجبا من جهة ماذا؟ من جهة نفسه وإلزامه، هذا ممكن أو لا؟ نعم ممكن، ولذلك ولي الأمر لو أمر بشيء مباح صار واجبا. هل له أن يأمر بشيء واجب؟ نقول: نعم. له أن يأمر بشيء واجب فحينئذ يكون الوجوب متعلقه من جهتين:
- من جهة الشرع الأدلة الشرعية.
- ومن جهة ماذا؟ من جهة وجوب طاعة ولي الأمر.
يظن البعض أن ولي الأمر لا يأمر إلا بالمباح، وأما الشرع فلا مدخل له فيه، **لا غلط هذا**، وإنما قد يأمر بمباح فيصير واجبا، وقد يأمر بمسنون فيكون واجبا، وقد يأمر بواجب فيكون واجبا، زيادة على الإيجاب الشرعي. فإذا ترك الواجب حينئذ عصى من جهتين - هنا تأتي الفائدة - إذا امتثل، ونوى امتثال الجهتين زيد في، في ماذا؟ في الأجر والثواب، وإذا ترك حينئذ يأثم من جهتين لأنه عصى أمرين: أولا أمر الخالق جل وعلا، وثانيا أمر ولي الأمر وهو متابع له ولا شك في ذلك.
إذا قيل: غير واجب لا حاجة إليه، لأنه إذا نذر الواجب صح النذر وصار المنذور واجبا من جهتين: من جهة النذر وهو إلزام، والتزام ومن جهة الشرع، وهذا ما يعبر عنه بتكاثر الأدلة على الوجوب. ويترتب على ذلك يعني النذر إذا حصل لله تعالى وجوب الكفارة إذا لم يحصل الوفاء، إذا لم يف حينئذ وجبت الكفارة، والنذر في الأصل مكروه، بل إن بعضهم مال إلى التحريم، وهو اختيار أو ميل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، يعني الإقدام على النذر قيل: مكروه، وهذا قول الجمهور، وقيل: ماذا؟ قيل: محرم لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل». ولأنه إلزام النفس بما لا يلزمها، حينئذ قد شق على نفسه، والأصل رفع المشقة الذي جاءت به الشريعة، فحينئذ يكون قد كلف نفسه ما لم يكلفه به ربه جل وعلا، وفيه زيادة تكليف ومشقة، والغالب أنه يندم، وهذا كثير في أحوال الناس ينذر صيام شهر، وأحيانا يتصدق بمليون بعضهم وصل، وبعضهم قد ينذر أن

يعتق، أو شيء من ذلك فحينئذ إذا ما استطاع رجع إلى نفسه فندم، لأنه فيه مشقة.." (1)

"وجه الاستدلال بالآية على الترجمة أن الله تعالى حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول - صلى الله عليه وسلم - آمنوا {سمعنا قرآنا عجبا * يهدي إلى الرشد فآمنا} [الجن: 1،2]، إذا آمنوا، إذا الجن منهم مؤمنون ومنهم كفار، والمؤمنون منهم صالحون ومنهم غير صالحين كالإنس، الإنس فيهم فجرة مع بقاء الإسلام وأصل الإيمان، كذلك الجن فيهم فسقة مع بقاء الأصل أصل الإيمان، وهو سيان، أن الله تعالى حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول - صلى الله عليه وسلم - وآمنوا به ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها في الجاهلية، ومن جملتها ما ذكر، من جملتها الاستعاذة بغير الله، وذمهم الله تعالى، هذا سياق هنا ({فزادوهم رهقا}) هذا فيه ماذا؟ فيه عقوبة، لأن الرهق هنا عقوبة، وإذا كان كذلك فحينئذ يعتبر على فعل ذنب على ترك واجب وارتكاب محرم، وذمهم الله تعالى، والذم عقوبة، والرهق عقوبة، والعقوبة على فعل الذنب، وقد أجمع العلماء على أنه لا تجوز الاستعاذة بغير الله تعالى، وهذا مجمع عليه، كل من استعاذ بغير الله تعالى استعاذة لا يقدر عليها المعاذ أو المعاذ حينئذ نقول: هذا قد وقع في الشرك الأكبر، لا يجوز، طيب ما الدليل على أنها شرك؟ النص ما دل على ذلك، ({وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا}) بين الاستعاذة وبين أنه إثم، أو أنه مما يوجب الخوف والذعر، ونحن حكمنا عليه بأنها شرك، من أين أخذنا هذا الحكم الشرعي أنها شرك؟ يدل على أنها شرك لأن مؤمني الجن قالوا: {ولن نشرك بربنا أحدا}، فالجمع بين الآيتين حينئذ نخلص منه أن الاستعاذة تكون شركا أكبر، وهذا مما نؤكده دائما أن النظر في النصوص لا يكون على حدة، لا تنظر إلى نص يتيم هنا يسبب خلل في النتيجة في جميع الأحكام، سواء كانت متعلقة بباب المعتقد، أو بباب الفروع العلميات والعمليات، لا تجعل نصا وتقول: هذا النص دل على المسألة. ثم تهجر سائر النصوص، لا، هذا خلل خطأ، وإن كان شائعا عند كثير من المتأخرين، يقول لك: هذا الحديث حديث أبي هريرة في الوضوء أصل في **الباب. غلط هذا**، هذه يجب حذفها، أصل في الباب

---
1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 42/4

غلط، أصل في الصلاة نقول: هذا غلط. نعم من الأصول لا شك، قد يجعل بعض الأحاديث أصول، بمعنى ماذا؟ بمعنى أنها تكون مستصحبة «صلوا كما رأيتموني أصلي».." (1)

"كل ما حكي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أمر الصلاة قولا أو فعلا فهو داخل في «صلوا»، إذا يكون ماذا؟ مأمورا به، هذا أصل لا إشكال فيه، لكن فيه تفاصيل الصلاة لا نجعل هذا حاكم على هذا، فنقول: هنا نقلت الاستراحة الجلسة، وهنا ما نقلت، هذا أصل إذ لو كان فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لنقلت، ولما لم تنقل حينئذ لا يدل على شرعيته، نقول: لا، **هذا غلط ليس** بصحيح، وإنما نأخذ الصلاة وكيفية الصلاة من مجموع الأحاديث، فننظر هذا إلى ذاك، حتى في باب المعتقد، وهنا مثال، وهو الذي جعلنا نذكر هذه القاعدة، لكن هذه القاعدة تنبهوا لها، لأن كثير من المتأخرين شراح الأحاديث والكتب المتون الفقهية يأتون إلى النصوص يمزقونها تمزيقا، فيقع الطالب في هوس كلما أورد عليه حديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ثابت في البخاري ومسلم يقول: لا يدل على هذا. لماذا؟ لو كان لنقلت في حديث كذا، سبحان الله هذا الحديث الذي جعلته أصلا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والحديث الذي قلته أنا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، كم نبي هو؟ واحد، الذي قال حديثك هو الذي قال بحديثي، إذا تجعل هذا بجوار هذا، كما أن الآية بجوار الآية تأخذ آية تقيد بما يكون في آخر القرآن، وآخر القرآن يقيد بأوله، إذا القاعدة في باب المعتقد أن النصوص لا تمزق، لا نقف مع آية ونهجر سائر النصوص، بل نقول: نجمع كل ما يتعلق بهذا الباب وننظر فيه، ولذلك أهل الحديث حتى في الحكم على الأسانيد يقول: لا ينفرد حديث بسند ما، لا بد أن ينظر في الباب كاملا، في الباب على جهة الكمال، هنا كذلك نقول: قوله تعالى: {وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا}. ليس فيه لفظ الشرك وحكمنا عليه بماذا؟ بكونه شركا، من أين جئنا زيادة من عند أنفسنا؟ نقول: لا، الآية الأخرى، وحينئذ كونها آية مستقلة لا يلزم منها أن لا يكون الحكم متعلقا بما ذكر، بل هذا وحي وهذا وحي والعمل واحد، وقالوا: {ولن نشرك بربنا أحدا}. ثم ذكروا بعد ذلك على وجه الاستنكار الآية السابقة ({وأنه كان رجال

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 43/18

من الإنس يعوذون برجال من الجن} .. الآية، قال المصنف كما سيأتي في مسائل: وفيه: (أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر أو جلب نفع لا يدل على أنه ليس من الشرك). وهو كذلك، يعني: إذا قيل هذا محرم، ثم تبين أن فيه منفعة، هل المنفعة تدل على عدم التحريم؟ الجواب: لا، ولذلك قد يشرب الخمر فيستفيد منه في أي شيء ما، الله أعلم في أي شيء ما، حينئذ نقول: هذه المنفعة لا تدل على ماذا؟ على كونه ليس محرما، وهنا كانوا يستفيدون، فإذا كان كذلك حينئذ نقول: كون المنفعة موجودة لا ترفع الحكم الشرعي، ولذلك لا ينظر إلى أثر الشيء دون ماذا؟ دون الحكم الشرعي، لا ينظر إلى أثر الشيء دون الحكم الشرعي، فإذا قلنا: بأن القاعدة أن ما لم يجعل سببا شرعيا ولا كونيا حينئذ لا يلتفت إليه، أليس كذلك؟ طيب لو جربه إنسان، قال: وجدت فيه فائدة.." (1)

"مثلا كمثال نقول: العذر بالجهل في مسائل الشرك، الآن من أراد أن يبحث أول ما يبحث في كلام ابن تيمية هذا هو قرآنك؟ أول ما يبحث في كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب نقول: على العين والرأس في هؤلاء، لكن الأصل فيها أن تأتي بالعكس، ثم بعد ذلك تنظر في أقوال العلماء أما الآن تنطلق بفهم ابن تيمية وفهم ابن القيم أو شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب أو غيرهم، وترجع إلى كتاب والسنة هذا يسبب لك خللا في الفهم، لأنك اعتقدت أولا ثم أردت الاستدلال وهذا غلط، وإنما أولا تستدل ثم تعتقد، ولا تعتقد أولا ثم تستدل، ولذلك الشيخ هنا يقول: أراد أن يبين لأن بعض الناس لا يقبل في الحق إلا أن تذكر له اسما ما مما يحبه، فإذا ذكرت له اسما مما يحبه قبل ما عندك، ولذلك يقول: وإن كنا غنيين بكتاب ربنا وسنة نبينا عن كل كلام إلا أنه قد صار بعض الناس منتسبا إلى طائفة معينة في كل زمان فلو أتيته بكل آية من كتاب الله وكل سنة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لن يقبل ذلك حتى تأتيه بشيء من كلام العلماء أو بشيء من كلام طائفته التي ينتسب إليها، وما أكثر هذا في طلاب العلم اليوم إلا من رحم ربك، لا بد أن يسمع ماذا قال فلان؟ وإلا ما قبل منك ولو جئت له بعشر آيات أو بعشرين آية من القرآن وبينت له مذهب الصحابة في ذلك ما يقبل منك حتى تأتي بقول فلان وفلان.

---

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 43/19

قـال الإمـام أبـو الوفـاء بن علي بن عقيـل الحنبلي صـاحب كتـاب ((الفنون)) قال: (لما صعبت التكاليف على الجهال والطغـام عـدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم) يعني أشبه ما يكون بمقابلة بين أوضاع يعني ما وضعه الشارع وبين مـا وضـعه البشر لأنفسهم كما يسمى الآن بالقوانين الوضعية فهذا داخل فيها، هي متقاربـان قـال: (فسـهلت عليهم إذ لم يـدخلوا بهـا تحت أمـر غيرهم وهم عندي كفار بهذه الأوضاع). لماذا كفـار بهـذه الأوضـاع؟ لأنهم عدلوا عن التشـريع الحـق الـذي هـو الكتـاب والسـنة وجـاءوا بأوضاع من قبل أنفسهم فانصـرفوا بهـا عن الوضـع الحقيقي الـذي هو الوضع الشرعي، فلذلك قـال: وهم عنـدي كفـار بهـذه الأوضـاع، مثل مـاذا؟ مثـل تعظيم القبـور، وخطـاب المـوتى بـالحوائج، وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى، نقله غير واحد المقربين له الراضين بـه، منهم الإمـام ابن الجـوزي أبـو الفـرج ابن الجـوزي والإمـام ابن مفلح صاحب كتاب ((الفروع)) وغيرهما، وقال شيخ الإسـلام رحمـه الله تعالى في ((الرسالة السنية)) الوصية الكـبرى: فـإذا كـان على عهد النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - من انتسـب إلى الإسـلام من مـرق منـه مـع عبادتـه العظيمـة فليعلم أن المنتسـب إلى الإسـلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضا من الإسلام، ولو كان عابـدا ولو كان مصليا صائما، وذلك بأسباب منها - هذا كلام شـيخ الإسـلام ابن تيمية -:." (1)

"ولذلك قال: فبطل دعاء من سواه ممن لا يملـك لنفسـه نفعـا ولا ضرا فضلا عن غيره، وضد هذا أو هذا الذي ذكرناه ضد مـا عليـه عبـاد القبـور فـإنهم يعتقـدون أن الأوليـاء والطـواغيت ينفعـون ويضرون، ويمسون بالضر ويكشـفونه، ولـذلك مـا عبـدوها إلا لأجـل ذلـك، حينئـذ تحقـق الشـرك بحـذافيره، ومـر معنـا أن الاسـتغاثة أو الشـرك في الاسـتغاثة هـو أصـل شـرك العـالم، وهـو أعلى أنـواع الشرك بمعنى أنه كل نوع الشرك قـد يـدخل تحت هـذا النـوع لكن هذا الذي وقع فيه كثير من عباد القبـور، فـإنهم يعتقـدون يعـني في المقبورين أن الأولياء والطواغيت ينفعون ويضـرون وإلا مـا توجهـوا لها بالعبادة، ولو ادعى بلسانه بمقاله بأنه لم يتوجه إليها لكونها تنفع أو تضر، قل: لا هذا الفعل لا يصـدر إلا عن اعتقـاد، فـإذا نفى حينئـذ

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 44/21

تقول: العبرة بفعلك وليس العبرة بالقول، فالفعل مقدم هنا على القول في الدلالة وهو أصرح من القول. قال: ويمسونا بالضر ويكشفونه وأن لهم التصرف المطلق في الملك، وبهذا فاقوا شرك المتقدمين، وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [الزمر: 3] يعني ما ادعوا لهم التصرف المطلق في الكون بخلاف المتأخرين، فإنهم جعلوا لهؤلاء الأولياء ماذا؟ تصرفا في الكون، ينزل المطر ويبعث الخيرات ويفعل ما يشاء، ولذلك إذا صرف إليه شيء من العبادة ولم يحصل له قالوا شغل، يعني: بشيء آخر عن تنفيذ من أراده. القائلين {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى}، {هؤلاء شفعاؤنا عند الله} [يونس: 18] وسيأتي باب خاص بالشفاعة، فإن العرب يدعونهم ليشفعوا لهم واسطة فقط، يعني: يعتقدون أن الخلق والرزق بيد الله تعالى، وأن مقاليد الأمور والتصرف والتدبير لهذا الكون بيد الله تعالى، ولكن جعلوا ماذا؟ هذه المعبودات وسائط بينهم وبين الله تعالى قياسا لملك الملوك على ملوك الأرض بأنهم لا يأخذون حوائجهم إلا بوسائط قالوا كذلك الخالق جل وعلا تعالى الله، فإن العرب يدعونهم ليشفعوا لهم ويقربوهم إلى الله، وأما المتأخرون فاعتقدوا في أهل القبور ما هو أعظم من ذلك وجعلوا لهم نصيبا من التصرف والتدبير، وجعلوهم معاذا لهم وملاذا في الرغبات والرهبات، ولذلك قلت لكم في الدرس الماضي: أنه ينبني النظر هنا في أحوال المتأخرين، يعني: أن تقف على أنواع الشرك التي وقعوا فيها، لأنه لا يمكن إدراك خطر ما هم عليه وتنزيل الحكم الشرعي عليهم إلا بعد تصور المحكوم عليه، وأما هكذا صرفوا العبادة لغير الله ثم تأتي وتبحث المسألة يعذرون أو لا يعذرون هذا غلط، وإنما تنظر في أحوالهم وترى ما قد صرفوا ما جعلوا شيء من العبادات إلا وجعلوها لله تعالى، بل ومر معنا شيء مما يعلق ببعض الأبيات التي في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - يعني: ليتهم جعلوه من باب التنزل ليتهم جعلوه في مصاف الألوهية بل جعلوه أعلى من مقام الربوبية والألوهية، وهذا لا يختلف فيه اثنان أنهم كفار مرتدون عن الإسلام وهم مشركون، ولا تأتي المسألة في مثل هذه الأحوال البتة.." (1)

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 45/19

"الآية الثانية قوله تعالى: ({والذين تدعون من دونه ما يملكـون من قطمير} [فاطر: 13] ... الآية). أول الآية {ذلكم اللـه ربكم لـه الملك} يعني الآية السابقة فيها إثبات الخلق، وهذه الآية دليـل آخـر من مفردات توحيد الربوبية، وهو إفراد الله تعالى بالملك فلا مالــك إلا الله، كمـا أنـه لا خـالق إلا اللـه، لا رازق إلا اللـه، فكـل فـرد من أفراد توحيد الربوبيـة يجب أن يكـون على هـذا الإطـار نفي وإثبـات على وزان لا إله إلا الله، يظن البعض من طلاب العلم وقد وجدتهم أنه لا ينفي إلا العبادة فقط لا معبود بحق إلا الله، وإذا جئت لا حاكم إلا الله بدأ يتردد، نقول: لا هـذا لا حـاكم إلا اللـه كقولـه: لا رازق إلا الله. نعم لا نجعل مدلول لا إله إلا الله لا حاكم إلا الله لا هذا غلــط، وإنما نجعل من مقتضيات لا إله إلا الله لا حاكم إلا الله، كما نقــول: لا رازق إلا اللــه، لا خـالق إلا اللــه، أليس كـذلك؟ حينئـذ نقـول: لا إشكال في هذه المسألة النفي والإثبات، أما لا حـاكم إلا اللـه نقـف معهـا وكأننـا نريـد نفيهـا؟ نقـول: لا، وإن اسـتعملها بضـعهم فيمـا لا يحمد استعمال بعض الأدلـة الشـرعية أو المسـائل الشـرعية أو مـا جاء به الشرع لأغراض أخرى قد لا توافق الشرع لا يلـزم منـه نفي الأصل، فإفراد الله تعالى بالحكم والتشـريع والتحـاكم هـذا لا يمكن أن ينازع فيه أحد البتة، فإذا جاء بعض أهـل البدعـة أو .. إلى آخـره فأخـذوا هـذا الشـعار حينئـذ نكشـفه من أصـله لأن قـال بـه بعض الحزبين، وأنهم لا يتكلمون إلا في هذه الجزئية لا حاكم إلا الله فهذا باطل فاسد، إذا استغل بعض الحق لمقاصـد ليسـت شـرعية، يبقى الحق كما هو حق، سواء تكلم به مسلم مبتدع تكلم به كافر أيا كان ذلك المتكلم فلا نرجع إلى الأصل فنبطله من أصله، بـل نسـلم بـه، ولكن نقـول اسـتعمال هـذه فيمـا لا يكـون شـرعيا هـو الـذي ينفـع، {ذلكم الله ربكم له الملك} [الزمر: 6] إفـراد أو لا؟ {لـه الملـك} إفــراد أو لا؟ نعم، مــا وجهــه؟ [أجيبــوا أفيــدونا] التقــديم والتــأخير [أحسنت]، تقديم ما حقه التأخير يفيـد الحصـر، كـل آيـة تمـر معـك فيما سبق وفيما يأتي عامل هكذا تتقن التوحيد على وجهه إن شــاء الله تعالى وتجادل أكبر عالم، {له الملك} الملـك لـه، الملـك مـاذا إعرابه؟ مبتدأ، له هذا خبر مقدم الأصل، الملك له لماذا قدم وأخر؟ نقول: هذا خروج عن مقتضى الأصل فلا بد له من علة كما قلنا في (ما) و (من) إذا خـرج عن الأصـل لا بـد لـه من فائـدة، هنـا الفائـدة إفادة الحصر، وهو إثبـات الحكم في المـذكور ونفيـه عن مـا عـداه،

الملك له لله، وننفيه يعني الملك عن من سوى الله، انظر {له الملك} توحيد {له الملك} تقديم وتأخير، أفاد الحصر إثبات الحكم في المذكور وهو إثبات الملك لله فقط ونفيه عن ما عداه، لا مالك إلا الله هل ثم فرق؟ {له الملك} لا مالك إلا الله لا فرق، وإنما اختلفت الصيغة فحسب وإن كان لا مالك إلا الله أقوى من حيث الإثبات لكنه داخل في قوله لا إله إلا الله.." (1)

"وكلها ثابتة في الصحيحين أو في أحدهما، قال النووي: لا ترجيح لإحداهما على الأخرى. يعني لا نحتاج إلى ترجيح، وإنما نعتبره بماذا؟ نعتبره من تنوع السنن القولية، تارة يأتي بهذا وتارة يأتي بذاك، لا يلزم من ذلك أن يستمسك بلفظ واحد ويهجر البقية، لأنه يكون قد ترك بعض السنة، وإن فعله لا إنكار فيه كذلك، إن فعله فإن تمسك بلفظ وتركه لا إنكار، لكن يكون قد ترك شيئا من السنة والأولى فيه التنويع، لذلك قال النووي: لا ترجيح لإحداهما على الأخرى. قال ابن دقيق العيد: كأن إثباتها - يعني الواو - دال على معنى زائد. وهو لا بد لأن العرب لا تزيد شيئا إلا لفائدة، كون النبي - صلى الله عليه وسلم - ينطق مرة «ربنا لك الحمد»، ويأتي مرة أخرى «ربنا ولك الحمد»، ثم نقول: هما سيان بمعنى **واحد، غلط هذا** مخالف لسنن العرب، فلا بد من معنى زائد دلت عليه الواو، ولذلك قال ابن دقيق: كأن إثباتها. بل نجزم ولا نقول: كأن. دال على معنى زائد، لأنه يكون التقدير مثلا ربنا استجب لنا ولك الحمد، جمع بين الجملتين، ربنا استجب هذه جملة دعائية إنشائية، ولك الحمد جملة خبرية جمع بين الأمرين، ربنا استجب لنا ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر، وهو كذلك، هذا المتعين.." (2)

"وتكفير يتعلق بالذوات. وهذا التكفير الذي يتعلق بالذوات هو الذي لا يعذر بجهله البتة، فينزل عليه، وليس عندنا إقامة حجة هذا النوع ليس فيه إقامة حجة، لأن هذا يعتبر تقييدا للنصوص ويحتاج إلى أدلة، أين الأدلة؟ [عندما] الله عز وجل قسم الناس إلى مؤمن وكافر، صحيح؟ المؤمن إذا أظهر الإيمان ليس لك شأن بباطنه، أليس كذلك؟ إذا أظهر الإيمان ليس لك شيء بباطنه، باطنه بينه وبين خالقه،

---

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 47/13

2) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 48/10

المقابل النوع الآخر نقيضه؟ الكافر إذا أظهر كفره ليس لك بباطنه، كل من أظهر الكفر الأكبر مما لا عـذر لـه بجهـل أو لا يعـذر بـه في الجهل فالأصل إيقاع الوصف عليه وتترتب عليه الأحكام هذا الأصـل فيه، وأما البحث في كونه لا بد من إقامة الحجـة، نقـول: هـذا ليس على إطلاقه، بل بعضهم حتى في مسائل يعني حكى فيها ابن تيمية رحمه الله تعـالى من توقـف في كفـر من قـال بـذلك القـول فهـو كافر، من ادعى أن عليا إلها حـتى بعضـهم يقـول: لا بـد من إقامـة الحجة. أي حجة هذه؟ حجة إبليسـية هـذه، من ادعى بـأن علي إلـه فهو كافر مطلقا، من توقف في كفره فهو كـافر، هـذا الأصـل فيـه، كذلك من ادعى بأن جبريل عليه السلام **قد غلط [**الأصل أن ينزل على محمد فنزل] (1) الأصل أن ينزل على علي فنزل على محمد، هذا كفر ومن لم يكفره فهو كـافر، من توقـف أو شـك أو تـردد في كفر هؤلاء فهو كافر، من ادعى بأن هؤلاء لا بد من إقامة الحجــة، لا بد من رفع الشبهة عنه فإن أصر ألحق بهم، يعني مقام ادعاء العذر بالجهل في هذه المسألة هذه شبهة وقعت عند بعضـهم، ينـازع في هذا الدليل الذي استدل به فإن أصر وبقي على تقليده حينئذ يلحــق بهم هـــــــذا الأصــــــــل فيــــــه، واللــــــــه أعلم.

قال هنا: الجهمية كفـار يريـدون أن يموهـوا على النـاس من زعم - يقول الإمام أحمد - من زعم أن الله تعالى لم يتكلم فهو كافر، إنما نــــــروي هـــــــذه الأحــــــاديث كمــــــا جــــــاءت.

---

(1) سبق.." (1)

"إذا لا من حيث الأصل الاسـتدلال، ولا من حيث المعـنى، فـأين القول بأنهم أثبتوا الكلام، ولذلك من يقـول: أن الأشـاعرة من أهـل السنة لأنهم أثبتوا سبع صفات هذا غلـط، ليس بصـحيح لمـاذا؟ لأنـه ليس المراد أن يثبت المخالف لفظ الكلام، هذا المـراد؟ المـراد أن يثبته بالوجه الذي أثبته السلف، وهو بالنقل لا بالعقل، ثم بـالمعنى - انتبه - بالمعنى الـذي أثبتـه السـلف، أمـا أن يثبتـوا كلام وهكـذا، ثم يكــون أخــرس، أو يثبت بالعقــل لا بالنقــل، قلنــا: مــا الفائــدة؟ فالأشـاعرة لم يثبتـوا الكلام، ولـذلك القـرآن عنـدهم مخلـوق لأنهم جهمية في هذا المقام، ولذلك قال المصنف: فيه (إثبـات الصـفات) وهنــا الكلام والإرادة والأشــاعرة تثبت النــوعين خلافــا للأشــعرية

---

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 49/15

القائلين بنفي الكلام، وهم نفاة في الحقيقة لم يثبتوا كلاما، إذ فيه النص على أن الله تعالى يتكلم بالوحي متى شاء، وعند الأشاعرة أن الله لا يتكلم بإرادة، وهذه مسألة تزاد على ما مضى، وأن كلامه أزلي كالسمع والبصر، وهو معنى قائم بالنفس على تفصيل وكلام عندهم. قال هنا: («أخذت السماوات منه رجفة»)، («السماوات») هذا مفعول مقدم، و («رجفة») هذا فاعل، فالسماوات هذا مفعول به؟ («السماوات») أين حرف الجر؟ منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا

يعني مجتمعين («أخذت السماوات منه رجفة») السماوات مفعول مقدم، ورجفة فاعل، أي أصاب السماوات من كلام الله رجفة، والأصل الرجفة الحركة والاضطراب أي تحركت واضطربت وهو صريح في أنها تسمع كلام الله، صريح في أن السماوات تسمع كلام الله. كيف تسمع؟ الله أعلم، دل النص على أنها تسمع، كيف تسمع؟ الله أعلم، هل يمتنع أن السماوات تسمع؟ لا، إلا عند الحمقى، أما عند من سلم للنص فالسماوات تسمع، والسماوات تقول، والسماوات تسبح، كما أن الحصى يسبح، كما أن الطعام يسبح .. إلى آخر ما جاءت به النصوص.." (1)

"ج: هذا لا بأس، المنهي عنه الخضوع بالقول، وأما الكلام العادي، وخاصة إذا فيه تخشين للصوت لا بأس، الذي يمنع تلاوة القرآن بالهاتف هذا لا يجوز، لأنه فيه ترقيق إلا إذا كانت تقرأ القرآن كما هو الشأن عادة، أما تقرأ وتمد الغنة وغيره هذا لا فيمنع هذا داخل في الخضوع، مع أنه كثير الآن، تقرأ على بعض المشايخ من أجل إجازة، الإجازة هذه ما أدري.

س: يقول ألا يستدل بدعاء نوح عليه السلام {رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا} [نوح: 26] على جواز الدعاء على الكفار بالهلاك؟

ج: نعم ما فيه بأس، الأدلة كثيرة هو الأصل، تمني أو الدعاء بزوال الكفار هو الأصل، وكونه يبقى في آخر الزمان من يقتتل مع المسلمين هذا ليس من شأنك أنت، الذي يبقيهم هو الله عز وجل، وأنت مأمور ببغضهم من كل وجه، وتمني إزالتهم من كل وجه،

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 49/22

وتفرح بكل ما يصيبهم من كل وجه، هذا الأصل فيه، وما عدا ذلك فليس من شأنك البتة، أما أنه لا يدعى لأنه جاءت النصوص أنهم سيبقون، من الذي سيبقيهم؟ الله عز وجل.
س: هل الجن يسترقون السمع بعد بعثة محمد - صلى الله عليه وسلم -.
ج: هذا فيه قولان، الله أعلم بالصواب.
س: نظم الشافية في الصرف للنيساري هل عليه شرح؟
ج: لا أعرف أن عليه شرح، إلا الشرح الذهني الذي في ذهني.
س: ما حكم تسمية الله قديم؟
ج: التسمية: لا غلط، ليس بصحيح، الأسماء توقيفية، وإنما الذي ورد عن ابن القيم واستعمال ابن تيمية من باب الإخبار، لأنه يجوز أن يخبر بالمعنى الصحيح، وهذا معنى صحيح، لأن له معنيان القديم، الذي لم يسبق بشيء، والذي قد يكون تغير في مسائل ماذا؟ {كالعرجون القديم} [يس: 39] هذا معنى ليس مرادا هنا، وإنما المراد به ما يوازي معنى الأول، أو ما كان بالأزل، بناء على ماذا؟ على أنه لا يشترط اللفظ، ونحن قلنا فيما سبق: أنه لا بد من وجود الألفاظ، يعني: الحروف في كتاب أو سنة، فلا يخبر عن الله عز وجل إلا بوجود المادة التي دل عليها النص، وما عدا ذلك فالأصل المنع، حينئذ قديم ما جاء إطلاقه، القاف والدال والميم ما جاء، بخلاف الصانع مثلا هذا ورد {صنع الله} [النمل: 88]، المتقن {صنع الله الذي أتقن كل شيء} جاءت المادة، فإذا أخبر عن الله تعالى بالمتقن لا إشكال فيه، لا يكون من باب الأسماء، وإنما يكون من باب الإخبار، كذلك الصانع لا بأس به من الإخبار لا من باب الأسماء، لكن القديم ما جاء الأصل، فإذا لم يأت فالأصل فيه المنع.
س: تارك الصلاة إذا قامت عليه الحجة هل يكفر ويتنزل عليه؟." (1)

"على كل هذه المسألة لا بد من التأمل فيها، بمعنى أنه يجب اعتقاد من أظهر الإسلام أنه مسلم هذا واجب شرعي لو اعتقدت خلاف ذلك لأنت كنت في خطر، العكس بالعكس لا فرق بينهما البتة، من تلبس بكفر، وتلبس بناقض من نواقض الإسلام وجب عليك وجب شرعا اعتقاد أنه كافر ولا يجوز أن يعد من المسلمين، أما كونك تخطئ إلى آخره، نقول: ليس ثم ما يمكن أن يقع الخطأ

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 49/28

إلا إذا كان المرء يجهل ما هي النواقض، أو أن هذا الناقض مختلـف فيه أو لا؟ هنا يـأتي الإنسـان فلا يتكلم إلا بعلم، لكن من علم وجب عليه أن يعتقد أن من تلبس بالشرك أكبر فهو مشـرك، كونـه يعـذر أو لا يعذر هذه مسألة عند ربه جل وعلا، ولذلك قـول السـلف فيمـا ذكـرت لكم سـابقا، وهـذه ممـا يتمسـك بهـا البعض أن السـلف لا يكفرون إلا بالأوصاف **هذا غلط ليس** بصحيح، هـذا افـتراء وكـذب على السـلف، السـلف لهم طريقتـان:
- طريقة إجمالية تعليق الحكم على الوصـف. من قـال بـأن القـرآن مخلوق فهـو كـافر، وثم تنزيـل الحكم على مـاذا؟ على الآحـاد هـذا وذاك، ولـذلك أنت الآن في مسـائل الـتي تتعلـق بتكفـير اليهـود والنصارى، الآن اليهود والنصارى جملة وتفصيلا كفـار؟ كفـار، أليس كذلك؟ فالآحاد أوروبا كلها الكفار من النصارى فيها مسلمون أوروبا كافر النصارى فيها جملة وتفصيلا هم كفار؟ نعم، قطعا هـذا، حينئـذ فلان سـم من شـئت تقـول: هـذا كـافر. من أين كفرنـاه؟ من أين كفرناه؟ أوباما كافر أو لا؟ كافر قطعا، هل الله عز وجل قال أوباما كافر، أو النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ أو عندنا أثـر عن صـحابي أو عن الإمام أحمد بأن أوباما كافر؟ ليس عندنا، من أين أخذنا هذا؟ من أين؟ أجيبوا من أين؟ من النصوص العامة، نزلته على الآحـاد أو لا؟ كيـف تنزلـه أقمت عليـه الحجـة؟ كيـف كفرتـه؟ الأصل حمل اللفظ العام {لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثـة} [المائدة: 73] هذا وصف عام، ثم هذا المـأفون يعتقـد مـدلول هـذا المعنى {إن الله ثالث ثلاثة} نزلنا الحكم عليه مباشرة، هـل نحتـاج أن نقول: إقامة الحجة؟ يحتمل أنه ما بلغه الإسلام، أو لا؟ إذا يعـذر بالجهل؟ تأتي المسألة، لماذا نفرق؟ أليس كذلك؟ {والـذين اتخـذوا من دونه أولياء} لفظ عام كقوله: {لقـد كفـر الـذين قـالوا إن اللـه ثالث ثلاثة}. نزلنـا الحكم على أوبامـا وهنـا نقـول: لا بـد من العـذر بالجهل؟ ما الفرق بين المسألتين؟." (1)

"قال ابن السعدي: وهذا البـاب أيضـا نظـير البـاب الـذي قبلـه، وذلك أنه إذا كان - صلى الله عليه وسلم - هـو أفضـل الخلـق على الإطلاق، وأعظمهم عند الله جاها، وأقربهم إليه وسيلة لا يقدر على هداية من أحب هداية التوفيق هذا كائن في الآية الآتي ذكرها، وإنما الهداية بيد الله عز وجل فهو سبحانه الذي تفرد بهداية القلوب كمـا

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 50/22

تفرد بخلق المخلوقات فتبين أنه الإله الحق وهو الذي ينفع وهو الذي يضر جل وعلا.

ذكر المصنف هذه الآية وجعلها ترجمة لأنها تدل دلالة واضحة على المقصود فلا حاجة حينئذ إلى ذكر ترجمة مخالفة للآية، فإذا جعل الدليل عين المدلول حينئذ كان غاية في البيان، وذكر كذلك سبب النزول، يعني شرحا لهذه الآية.

قوله: ({إنك لا تهدي من أحببت}). الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وإذا كان خطابا للنبي - صلى الله عليه وسلم - فهو خطاب لغيره.

وما به قد خوطب النبي ... تعميمه في المذهب السني

هكذا الأحكام الشرعية ما خوطبت به الأمة على جهة العموم فالنبي - صلى الله عليه وسلم - داخل فيها، أليس كذلك؟ {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة}، {كتب عليكم الصيام} [البقرة: 183]، {ولله على الناس حج البيت} ... [آل عمران: 97] .. إلى آخره، هذه كلها تشمل الأمة والنبي - صلى الله عليه وسلم -، لو خوطب النبي - صلى الله عليه وسلم - بخطاب خاص {يا أيها النبي}، {يا أيها الرسول} حينئذ نقول: الخطاب له خطاب لأمته، ولا يحمل على الخصوصية إلا إذا دل دليل على ذلك، لقوله: {خالصة لك من دون المؤمنين} ... [الأحزاب: 50]. حينئذ نقول: هذا تخصيص. تخصيص لمن؟ للنبي - صلى الله عليه وسلم - بالحكم المذكور ومن عداه لا يقتدي به، ولا يتأسى به فيكون مخصصا لقوله تعالى: {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة} [الأحزاب: 21]. هذا مطلق عام، حينئذ فيه شمول، لكن يقيد بماذا؟ بما لم يكن من خصائصه عليه الصلاة والسلام، وأجمعوا على أنه لا يقال هذا من خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا بدليل واضح بين، وأما مجرد الدعوى عند التعارض فلا يقال هذا خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم - كما هو الشأن في أقوال بعض الأصوليين أن القول إذا خالف الفعل فالقول لأمته والفعل له، هكذا يجعله الشوكاني كثيرا في ((نيل الأوطار)) وهو غلط، لماذا؟ لأنه هو حكا في غير موضع بأنه لا يدعى بأن هذا من خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا إذا دل دليل على ذلك، كالآية التي سبقت {خالصة لك من دون المؤمنين} حينئذ إذا كان الأمر كذلك فنقول: هذا خاص بالنبي -

صلى الله عليه وسلم -، وإلا فالأصل الاستواء، يعني: أمته كهو عليه الصلاة والسلام.

وما به قد خوطب النبي ... تعميمه في المذهب السني." (1)

"يعني المذهب المختار أن ما خوطب به النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو خطاب لأمته ({إنك لا تهدي من أحببت}) إذا إنكم لا تهدون من أحببتم، يعني هداية توفيق، ومر معنا قوله تعالى: {يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك} [التحريم: 1]. هذا خطاب واضح أنه خاص من حيث اللفظ، لكن المراد به ماذا؟ ليس خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم - من حيث الحكم الشرعي، ولذلك قال: {قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم} [التحريم: 2]. إذا عمم، فدل ذلك على ماذا؟ على أنه ليس خاصا بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، وأوضح من ذلك قوله تعالى: {يا أيها النبي إذا طلقتم النساء} [الطلاق: 1]. {يا أيها النبي} خطاب واحد أو لا؟ نبي واحد، حينئذ قال: {إذا طلقتم النساء}. إذا المراد بالخطاب هنا تخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنداء لحكمة ما، وأما الحكم الشرعي المتعلق على هذا الخطاب وهذا النداء فهو عام له ولسائر لأمته، أبين هذا لأنه **يقع غلط في** شأن ما يتعلق بالتعارض في الأحاديث النبوية في المسائل الفقهية وفي غيرها أنه إذا جاء قول وفعل عند بعض الأصوليين الشوكاني سار على ذلك **وهو غلط واضح** بين، أن القول للأمة والفعل هذا خاص به، «إذا أتيتم الغائط». هذا خاص قوله للأمة، أما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث ابن عمر هذا خاص به، نقول: هذا ليس بصواب. بل قوله كفعله وفعله كقوله، بمعنى أنه لا فرق بين السنة القولية والسنة الفعلية من حيث ماذا؟ من حيث التشريع، فكل منهما يؤخذ منه حكم شرعي، كما أن الأحكام الشرعية تثبت بالسنة القولية كذلك تثبت بالسنة الفعلية، فهذا دليل شرعي وهذا دليل شرعي، يرد السؤال الكبير هنا إذا لم يرد تعارض وجاء فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - هل تثبت به الأحكام؟." (2)

"نعم تثبت قطعا باتفاق، تثبت به الأحكام إلا في المسائل الجبلية هذه فيها خلاف، فإذا كان الأمر كذلك ففعله تثبت به الأحكام عند التعارض وعند عدم التعارض، والتفرقة بينهما عند عدم

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 52/3
2) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 52/4

التعـارض تثبت بـه الأحكـام، وإذا تعـارض صـار من خصائصـه هـذا تفريـق بـدون دليـل شـرعي، فالـدليل الـدال على أنـه عنـد عـدم التعارض يعتبر حجة شرعية في إثبـات الأحكـام الشـرعية بـاق كمـا هو، وهو عام فيما إذا كان هذا الفعل قد عورض بقول أو هو عارض قولا حينئذ تثبت به الأحكام ولا فرق، الشأن كذلك يقع الغلط كـذلك في مسائل التقريـر، تثبت السـنة بتقريـر النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم -، أليس كذلك؟ الإقرار هذا حجـة شـرعية، مـتى؟ مطلقـا أو عند عدم التعارض؟ نقول: الدليل الـذي دل على حجيتـه عنـد عـدم التعارض باق عند التعارض، فحينئذ يبقى على حالـه، كـذلك مفهـوم المخالفة، مفهوم المخالفة نقـول الأصـل فيـه: أنـه يحتج بـه، أليس كـذلك؟ إلا بعض المسـائل كاللقب ونحـوه ففيـه نـوع نـزاع، حينئـذ مفهوم المخالفة دليل شرعي تثبت به الأحكام الشرعية، ما دل من دليل على أنه تثبت به الأحكام الشرعية مطلق عـام يشـمل مـا إذا عرض وما لم يعـارض حينئـذ إذا عـورض أو عـارض هـو مفهومـا أو منطوقـا نقـول: تعـارض عنـدنا دليلان. فلا نقـل هـذا مفهـوم وهـو ضعيف، وهذا منطوق والمنطـوق مقـدم على المفهـوم. هـذا يسـير عليه بعض الأصوليين وبعض الفقهاء، لكن هذا مسلك ضعيف لماذا؟ لأن إعمال الـدليلين أولى من إهمـال أحـدهما هـذه قاعـدة، إعمـال الـدليلين نحن ادعينـا مـاذا؟ ادعينـا أن الإقـرار حجـة شـرعية تثبت بالأحكام الشرعية، وادعينا أن المفهوم حجة شرعية دليـل شـرعي، حينئذ نقول: هو دليل، وإذا كـان دليلا فحينئـذ نقـول: سـواء عـورض بغيره أو لا كمـا نقـول: حـديث الآحـاد حجـة شـرعية أو لا؟ عـورض بالمتواتر أو لا؟ عـورض بـالمتواتر أو لا. إذا كـون الـدليل المعـارض أقوى لا يسقط حجية الأضعاف، يعني من حيث الثبوت فكمـا نقـول: السنة قد يحصـل تعـارض بينهـا وبين القـرآن، لا نقـول: هـذا قـرآن فمقدم على السنة، أليس كذلك؟ لا نجعلـه من الترجيحـات، كـذلك إذا تعارض آحاد ومتواتر لا نقل: هـذا متـواتر تعـارض مـع آحـاد فهـو مقدم، فالأقوى لا اعتبار له هنا، وإنما متى نتجهه إلى الأقـوى إذا لم يمكن الجمع بين الأدلة وحينئذ ليس عندنا إلا ماذا؟ إلا أن نقول: هذا متـواتر وهـذا آحـاد فهـو مقـدم، هـذا مـتى؟ عنـد تعـذر الجمـع بين الدليلين فيكون من المرجحات، ولا يكون من ما يسـقط بـه الـدليل

ابتداء، وهذا **يعتبر غلط إذا** النظر في الأدلة على هذا الوجه وهـذا استطراد في محله والله أعلم.." (1)

"إذا ({إنك}) هذا خطاب للنبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - لأن هذه يغلط فيه كثـير من الفقهـاء مسـألة التعـارض بين الأدلـة، فمـا ثبت دليـل الشـرع أنـه يحتج بـه يبقى عنـد التعـارض وعنـد عـدم التعارض، ولـذلك تجـدون كثـيرا مـا يـورد بعض الطلاب حـديث أبي سعيد «إن الماء الطهور لا ينجسه شيء» مفهوم حـديث ابن عمـر، هذا منطوق وهذا مفهوم والمنطـوق مقـدم، من أين هـذه؟ من أين جاءت؟ ما ثبت بالمفهوم يبقى سواء عورض أو لا، فنقول: المفهوم خاص والمنطوق عام، ماذا نصـنع بين تعـارض عـام وخـاص؟ يقـدم الخاص على المنطـوق، لمـاذا؟ لأنـك لـو قـدمت حـديث أبي سـعيد مطلقا أهملت حديث ابن عمر وهذا غلط، فإعمـال دليلين أولى من إهمـــال أحـــدهما، وقـــل كـــذلك في ســـائر المســـائل. إذا ({إنك}) الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهـو عـام لـه ولأمته، وكان عليه الصلاة والسلام يحب هداية عمـه أبي طـالب، أو من هو أعم يعني ليس خاصا بمـا ذكـر، لأنـه من المقـرر وإن كانت هـذه الآيـة لهـا سـبب نـزول إلا أن العـبرة بمـاذا؟ العـبرة [بعمـوم السبب] (1) بعمـوم اللفـظ لا بخصـوص السـبب. ونحن قررنـا الآن قاعـدة أن الخطـاب هنـا ليس لمحمـد - صـلى اللـه عليـه وسـلم - فحسب، وإنما هو له ولسـائر أمتـه، فـأنت يـا محمـد مـع من الجـاه العظيم عند الله لا تسـتطيع هدايـة من أحببت هديتـه، قيـدنا، رددنـا المحذوف {إنك لا تهدي من أحببت} أحببت مـاذا؟ هـذا يتعـدى إلى مفعول، أين المفعول؟ محذوف، نقدره بهدايتـه {ولكن اللـه يهـدي من يشاء} فدل ذلك على أن المراد هنا بـه المفعـول بـه هـدايتهم، وهـــو معلـــوم من الســـياق وإذا كـــان كـــذلك جـــاز حذفه حـــــــــــــــذف مـــــــــــــا يعلم جـــــــــــــائز وحـــــــــــــذف فضـــــــــــــلة أجـــــــــز إن لم يضر

---

(1) سبق.." (2)

"وقوله: ({من أحببت}). يعني الذي أحببته، أليس كـذلك؟ فمن هنا اسم موصول فيعم، اسم موصول ({إنك لا تهدي من أحببت})،

---

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 52/5

2) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 52/6

أي الذي أحببته، ظاهره أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يحب أبا طالب، بعض النص لو وقفنا معه نقول: النبي - صلى الله عليه وسلم - يحب أبا طالب، وأبو طالب هذا مشرك، هل يجوز لمسلم أن يحب المشرك؟ هنا يرد إشكال، إذا ظاهره أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يحب أبا طالب وهو مشرك، فكيف الأمر وكيف النظر؟ نقول: الجواب قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: وقد ثبت في الصحيحين أنها نزلت في أبي طالب، وهذا قلنا: ماذا؟ بإجماع المفسرين كما حكاه الزجاج وغيره. وقد كان يعني أبو طالب يحوطه، يحوط النبي - صلى الله عليه وسلم - وينصره ويقوم في حقه ويحبه حبا طبعيا لا حبا شرعيا، يعني: النبي - صلى الله عليه وسلم - يحب أبا طالب محبة طبعية لا محبة شرعية، يعني المحبة الشرعية تكون من أجل العمل، لأجل قوله وعمله، يعني: لأجل الدين وما دان به، وأما المحبة الطبعية فهذه كمحبة الابن لأبيه أو الزوج لزوجته ونحو ذلك، هذه محبة طبعية، ولذلك لا تنافي المحبة الشرعية، قال: فالمحبة محبة طبعية كمحبة الابن أباه ولو كان كافرا؟ ولو كان كافرا، حينئذ قد يسلم الابن وأبوه يكون يهوديا أو نصرانيا فيحبه أمر طبعي، لكن لا ينبني على هذه المحبة ماذا؟ تنازل عن شرع، ولا ينبني على هذه المحبة أن يكون ثم ولاء على ما يبغضه الله تعالى، فالولاء والبراء كما هو، أليس كذلك؟ حينئذ نقول: هذه محبة طبعية، ولو كان كافرا، فمحبة القرابة والمحبة الطبعية لا تنافي المحبة الشرعية، لكن المحبة الطبعية - انتبه - لأن بعض الناس الآن يأخذ الكلام على عمومه، يقول: إذا اليهود والنصارى كلهم لا بأس أن تحبهم محبة طبعية. نقول: لا المحبة الطبعية على التي يجبل عليها الإنسان، الأجنبي البعيد ليس ثم طبيعة في النفس تميل إليه، وإنما يميل الإنسان إلى من؟ إلى قريبه إلى صديقه أو نحو ذلك، حينئذ المحبة الطبعية موجودة، لكن نقول: لا مانع أن يكون بين الغرب وبين المسلمين محبة وتبادل ونقول: هذه محبة طبعية، نقول: لا، فالنص خاص، فلا يعمم، كما أن النص العام لا يخصص فرق بين المسألتين، والأحسن من هذا جوابا أن يقال: إن المفعول هنا محذوف، أحسن من هذا أن نقول: محبة طبعية، وإن كان هذه يعني الجواب هذا لا بأس به، يعني: ليس **فيه غلط من** حيث الشرع، بل هو صواب، لكن الأحسن من هذا أن نقول ماذا؟ أن المفعول هنا محذوف، تقديره هدايته كما

قلنا فيما سبق، أي: أحببت هدايته، حينئذ ما هو المحبوب أبو طـالب أو الهدايـــــــــــــــــــــــــــــــــة؟ الهدايـــــــــــــــــــــــــــــــــة.
إذا تسلط أو انصبت المحبة هنا على الوصف لا على الموصـوف فلا محذور، أي من أحببت هدايته.." (1)

"إذا وجدت قرينة حينئـذ محـل إجمـاع، إذا لم توجـد قرينـة هـذا محل خلاف، والصواب أن الأمة كـ النبي - صلى الله عليه وسـلم -.
({وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه}) (أن لا) (ألا) إدغام أدغمت النـون في اللام لأنها من حروف (يرملـون) أليس كـذلك؟ النـون في اللام فأدغمت فيهـا، حينئـذ (ألا) (أن لا) ... ({تعبـدوا إلا إيـاه}) أن هـذه:
- مصـــدرية.
- وقيـــــــــــــــــل: مخففـــــــــــــــــة من الثقيلـــــــــــــــــة.
- وقيـــل: وقالـــه بعض المعاصـــرين أنهـــا تفســيرية لكنـــه غلـــط.
فهذه ثلاثة أقـوال في تفسـير (أن) ويجـوز أن تكـون مصـدرية، وأن تكـون مخففـة من الثقيلـة يعـني أصـلها (أن) إذا جعلناهـا مصـدرية حينئذ (لا) التي بعدها نافية) (لا نافية) ويكون الفعـل ({ألا تعبـدوا}) أصـــله تعبـــدون، صـــحيح؟ أين ذهبت النـــون أين الجـــزم؟
وحــذفها للجــزم والنصــب ســمة ... كلم تكــوني لــترومي مظلمة

حذفت لأي شيء؟ للناصب ليس عندنا حرف جزم، نقول: إذا ماتت أن مصـدرية، فــ (لا نافيـة)، و (لا) النافيـة هـذه تـدخل على الاسـم وعلى الفعل لا تعمل، وتعبدوا أصله تعبدون، حذفت النـون للناصـب وهو أن ({ألا تعبدوا}) والواو هنا فاعل ({إلا}) هذا اسـتثناء مفـرغ، وإن شـئت قـل: وهـو أولى أداة حصـر ({إلا إيـاه}) إيش إعـراب ({إياه}) مفعول به، صحيح؟ لماذا قلت: مفعول به؟ ضمير منفصل [ها] لم يذكر المستثنى منه؟ إذا هو استثناء مفرغ، مثـل قـولهم مـا ضربت إلا زيدا، ما حرف نفي، ضربت فعل وفاعل، إلا أداة اسـتثناء مفرغ لأنه لم يذكر المستثنى منه، زيـدا مفعـول بـه ({ألا تعبـدوا إلا إياه}) مثله، أليس كذلك؟ حينئذ أن مصدرية و ({إياه}) هذا ضـمير منفصل واجب الانفصال لأنه وقع بعد (إلا) وما يقع بعد (إلا) لا يكون إلا منفصـــلا، وإذا كـــان متصـــلا فإنـــه يكـــون شـــاذا.
وذو اتصـــال منـــه مـــا لا يبتـــدا ... ولا يلي إلا اختيـــارا أبـــدا

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 52/13

فــــإذا وقـــع بعـــد (إلا) ضـــمير متصـــل علمنـــا أنـــه شـــاذ.
أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فما لي عوض إلاه [ناصــر]

إلا هو، إياك، إلاكي، كله شأن، فما لي عوض إلا هو ناصر. إذا وقوع الضـمير بعـد إلا يعتـبر شـاذا ولـذلك احـترز منـه ابن مالـك بقولـه:
وذو اتصـــال منـــه مـــا لا يبتـــدا ... ولا يلي إلا اختيـــارا ....

وأما اضطرارا فيلي (إلا). إذا إيا نقـول: هـذا ضـمير منفصـل واجب الانفصال، ولذلك وقع بعد (إلا) ولا يقع بعد (إلا)، إلا ضـمير منفصـل إعرابه يجوز فيـه أوجـه وأشـهرها مـا ذكرتمـوه وهـو أنـه في محـل نصب مفعول به لأن ({تعبدوا}) يطلب مفعـولا ولم يـذكر مفعولـه، وقيل: بدل من المفعول المحذوف ({ألا تعبدوا}) أحدا إلا إياه، هـذا يجوز، ويجوز أن يكون منصوبا على الاسـتثناء [مبـني على النصـب] مبني على الفتح في محل نصب على الاستثناء، وهـذه ثلاثـة أوجـه. إذا قولـه: ({تعبـدوا إلا إيـاه}) يحتمـل أن تكـون أن مصـدرية وهـذا المشهور عنـد أهـل التفسـير ويجـوز أن تكـون أن هنـا مخففـة من الثقيلــة، وإن تخفف أن فاسمها استكن." (1)

"- وإمــا أن يــأتي نص كمــا في قولــه: {خالصــة لــك من دون المؤمــــــــــــــــــــــــنين} [الأحــــــــــــــــــــــزاب: 50]. الأول والثاني نقول: هـذا يعم الطـرفين الأمـة والنـبي - صـلى اللـه عليــــــــه وســــــــلم -، والثــــــــالث هــــــــذا واضــــــــح بين. فيه أيضا في الآية أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مربوب لا رب من أين؟ [نعم] ربك ({قضى ربـك}) الخطـاب للنـبي - صـلى اللـه عليه وسلم -. إذا هل يعبد النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ لا يعبـد، لأنه مربوب، وكل مربوب فهو فقير محتاج إلى غيره، فهـو مخلـوق. إذا لا يعبد إلا الخالق جل وعلا، أن النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - مربوب لا رب، وعابد لا معبود، وهـو داخـل في قولـه: ({تعبـدوا}). يعني من جهتين ({قضى ربك}) هذا خطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم -، ({ألا تعبدوا}) هذا يشمل النبي - صلى الله عليـه وسـلم - ويشمل غيره، وهذا واضح بين، ولا يختلف فيه اثنان فـالنبي - صـلى الله عليه وسلم - يوصف بالعبودية، هو عبـد للـه عـز وجـل، ولـذلك

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 6/11

ذكر ابن القيم في ((المدارج)) قوله: وصف أكرم خلقه عليه وأعلاهم عنده منزلة بالعبودية. وهذا واضح بين فالنبي - صلى الله عليه وسلم - عابد لله عز وجل ولا يعبد، وهو مربوب ولا يكون ربا البتة، وصفه بالعبودية في أشرف مقامته فقال تعالى: {وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا} [البقرة: 23] وقال تبارك وتعالى {تبارك الذي نزل الفرقان على عبده} [الفرقان: 1] وقال: {الحمد لله الذي أنزل على عبده} [الكهف: 1] فذكره بالعبودية في مقام إنزال الكتاب عليه، وفي مقام التحدي بأن يأتوا بمثيلة. وقال: {وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا} [الجن: 19] فذكره في مقام الدعوة إليه. وقال: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا} [الإسراء: 1] إذا وصف بالعبودية في غير موضع فذكره بالعبودية في مقام الإسراء وهذا تشريف للنبي - صلى الله عليه وسلم - أن يكون عبدا لله جل وعلا. والله أعلم.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

- - -
أسئلة:
س: لماذا لم تحذف النون من قوله: {أن لا تعبدوا الشيطان} [يس: 60] من سورة يس؟
ج: لأيمن {أن لا تعبدوا الشيطان} لماذا لم تحذف النون؟ إذا السؤال إذا **كان غلط المشكلة** بعضهم أنه إذا وجه إليه السؤال حتى من الطلاب يضيع يقول النون أين حذفت، لماذا ذكرت النون؟ يبدأ يفكر.
س: هل توحيد الربوبية خارجا عن مدلول توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية خارج؟
ج: هذا سبق الحديث عنه، في أول الدروس ترجع إليها.
س: أيهما أصح في الإله أله يأله إلهة إذا عبد عبادة؟
ج: هذا سيأتينا مفصل إن شاء الله تعالى.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.." (1)
"قوله: (رنة الشيطان). قيل: المحفوظ بلفظ (إنه الشيطان). ورن هذا غلط، قيل: هكذا وفسره بعضهم بما سيأتي. قوله: (رنة

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 6/17

الشيطان) قيل المحفوظ بلفظ (إنه الشيطان). وأما الرنة فهذا غلط، الرنين هو الصوت، ورن يرن رنينا صوت وصاح ورفع صوته بالبكاء، والرنة الواحدة منه يعني، والصوت، وله رنة أي صيحة، فالمعنى صوت يعني الشيطان توجعا وتغيظا ويدخل فيه كل أصوات الملاهي وغيرها، صوت توجع رفعت صوته بكى الشيطان، حينئذ ما وجه إدخاله هنا، صوت الشيطان ورنته من الجبت، أو الأولى أن يقال الشيطان نفسه من الجبت؟ لا شك أنه الثاني، وقال: الشيطان من الجبت، وأما (رنة الشيطان) هذا لا معنى له. قال هنا: ويدخل فيه كل أصوات الملاهي وغيرها، وأضافه إلى الشيطان لأنه الذي يدعو إلى ذلك، وذكر بقي بن مخلد في تفسيره وغيره أن إبليس رن أربع رنات: رنة حين لعن - يعني صرخ ورفع صوته - حين لعن. ورنة حين أهبط - يعني من السماء -. ورنة حين ولد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. ورنة حين نزلت فاتحة الكتاب. هكذا قيل. وعن سعيد بن جبير أنه لما لعن تغيرت صورته ورن رنة، فكل رنة منها - يعني في الدنيا - إلى يوم القيامة. وعن ابن عباس لما فتح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة رن إبليس واجتمعت إليه جنوده، هكذا فسره في الحاشية حاشية ابن القاسم. وفي ((التيسير)): لم أجد فيه كلاما. يعني معنى الرنة، ما المراد به رنة الشيطان؟ وما الذي أدخله في الجبت؟ وما مقصوده؟ الظاهر أنه ليس معنى، صيحة الشيطان ليست من الجبت، إنما الشيطان هو نفسه الذي يعتبر من الجبت، حينئذ ... (إنه الشيطان) كما في المسند مسند الإمام أحمد أولى من قولهم رنة الشيطان لأنه ليس له معنى، والله أعلم، لكن هذا الكلام أورد في ((الفتح المجيد)). يعني من باب جعل الكلام له معنى، إن كان الشارح قال: لم أجد فيه كلاما. وحمله في ((قول المفيد)) الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى على وحي الشيطان، وهو له وجه. لكن ليس المراد بالرنة، الرنة الصوت، حينئذ وحي الشيطان هذا من أجل إصلاح اللفظ فقط، لماذا أورده المصنف هنا، فحمله في ((القول المفيد)). على وحي الشيطان، وما ذكره في الحاشية مأخوذ من ((فتح المجيد)). نقلا عن ابن مفلح أنه نقله من تفسير بقي بن مخلد، وكذلك أورده ابن كثير في التفسير بقوله: رنة

الشيطان. لكن كما ذكرنا رنة الشيطان لا معنى له، وإنما جاء في المسند (إنه ... الشيطان)، ففسر الجبت بالشيطان كما قال عمر في الطاغوت الشيطان، والله أعلم.
قال: إسناده جيد. أي إسناد هذا الحديث جيد، وعرفنا المراد بجيد أنه ماذا؟ مرتبة بين الحسن والصحيح، إذا أعلى من الحسن وأدنى من الصحيح على المشهور عند المتأخرين، وجيد فوق الحسن ودون الصحيح، والحديث صححه ابن حبان وحسنه النووي في ((رياض الصالحين))، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إسناده حسن. وقال ابن مفلح: إسناده جيد. لعل المصنف هنا أخذه من ابن مفلح في ((الآداب الشرعية))، وأما شيخ الإسلام قال: إسناده حسن.." (1)

"هذا هو الأصل، الظاهرية هي الأصل، لا تغتروا، ذم ابن حزم له فقه خاص، لكن القاعدة: (الأخذ بالظاهر هو الأصل)، هو الأصل، هو الحق هذا، الفلسفة والتطاول على الشرع، والمبالغة والغلو في المصالح إلى غيره نقول: هذا الأصل. اختلاف الشرع هذا، لو نظرت في تعامل الصحابة والتابعين مع النصوص وجدت أنهم ظاهرية، ظاهرية بالمعنى الصحيح، ليس ظاهرية ابن حزم وداود الظاهري، لا، إنما الوقوف مع النص وظاهره هو الذي يعتني به الصحابة، إن جاء مخصص من الوحي فعلى العين والرأس، إن جاء مقيد من الوحي فعلى العين والرأس، أما الرؤوس والعقول؟ فنقول: لا، والقياس كل ما وقع في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يلحقه النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا غيره من الصحابة فالأصل البقاء على البراءة الأصلية، لا نقول: هذا يلحق بالقياس. هذا غلط، شيء أقره النبي - صلى الله عليه وسلم -، إقراره حجة في عدم القياس على غيره، يقال: هذا محرم لأنه ملحق بكذا، نقول: لا، ليس بصواب، ليس بصحيح، طيب هنا نقول: «فقد كفر». لا نحتاج إلى قرينة في حمل الكفر في الشرع على أنه الكفر الأكبر، إذا جاء لفظ الشرك مطلقا دون قيد فالأصل ماذا؟ الشرك الأكبر، ولا نقول: ما القرينة؟، ولماذا حملناه على الكفر الأكبر؟ نقول: لا، الأصل هو الشرك الأكبر، ولذلك لما أراد النبي - صلى الله عليه وسلم - خلاف ما أطلق قال: «أخوف ما أخاف عليكم»، أو «على أمتي الشرك الأصغر». قيده، فالذي يحتاج إلى تقييد هو

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 62/10

الـذي يحتـاج إلى قرينـة، أمـا الأكـبر فلا يحتـاج إلى قرينـة، ولـذلك القرآن لو نظرت من أوله إلى آخره أطلـق لفـظ الشـرك ولم يجـد فيه الشرك الأصغر في القرآن البتة، يعني باللفـظ هـذا، وإنمـا جـاء الأصل فيه الأكبر، كذلك الكفر في القرآن إنما أريد به ماذا؟ الأكـبر، {لعن الذين كفروا من بني إسرائيل} [المائدة: 78] أي كفـر، أكـبر أو أصغر؟ مـا نحتاج، أليس كـذلك؟ لا نحتـاج أن نقـول هنـا: أكـبر أو أصغر، نقول: جاء اللفظ كفر، فقد كفر، إن الذين كفروا فعل ماض بالجمع، يكفـرون بـالرحمن، جـاء الفعـل مضـارع، الفعـل إذا أطلـق بالكفر في القرآن يحمل على مـاذا؟ على الأكـبر، هـذا هـو الأصـل، وأما الأصغر، أو كفر دون كفر هذا نحتاج في إثباته إلى قرينة، وهذه القرينة يجب أن تكـون وحيـا، المخصـص لا يكـون بالعقـل، وكـذلك المقيد في باب المطلق لا يكون بالعقل، لا يخصص العـام إلا وحيـا، ولا يقيد المطلق إلا وحيا، تأمل هذا، دائما إذا جئت بهـذا مقيـد، هـذا مصروف .. إلى آخره، لا تكن ببغاء هكذا كلما ذكـره غـيرك تمشـي معه، لا، قل أين المخصص، لأن الله عز وجل أطلـق اللفـظ العـام، فأراد الأصل فيه عمومه، إذا إذا قلت: هذا الفرد لم يدخل تحت هذا النص، هذه جريمة، ما يحل لك أن تقول: هذا الفرد خرج من اللفظ العام إلا بقول الذي قال اللفظ العام، الذي تكلم باللفـظ العـام هـو الذي يخرج الخاص هذا، وكذلك المقيد، هذه قواعد مهمة جدا، لكنها نظرية، عند التطـبيق تضـيع عنـد الطلاب، وهي: (أنـه لا يخصـص إلا بوحي، كذلك لا يقيد إلا بوحي).." (1)

"وقـالت طائفـة: لم يلـزم النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - بالشؤم في هذه الثلاث، بل علقـه على الشـرط كمـا ثبت ذلـك في الصحيح يعـني «إن كـان ففي الفـرس». في روايـة في الصـحيحين «إن كان» يعني الشؤم إن وجد «ففي الفـرس». فحينئـذ صـار من باب التعليق، التعليق بشرط، ولا يلزم منه ماذا؟ الوقـوع. قـالوا: لم يجزم النبي - صلى الله عليه وسـلم - بالشـؤم في هـذه الثلاثـة بـل علقه على الشرط كما ثبت ذلك في الصـحيح، ولا يلـزم من صـدق الشرطية صدق كل واحد من مفردها، الشـرطية يعنـون بهـا مـاذا؟ الجملة الشرطية عند المناطقة، فالمعلقـة على متعـدد. فحينئـذ إذا علق شيئا على متعدد قد لا يقع الجـواب إلا على المجمـوع الجميـع ولا يتبع كل واحد. قالوا هنا: لا يلزم من صدق الشرطية صـدق كـل

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 63/17

واحد من مفردها. قالوا: والراوي غلـط. على كـل الجـواب ضـعيف هذا أولا لا يصح تغليط الراوي مع إمكان حمله على الصحة، وروايــة تعليقه بالشرط لا تدل على نفي رواية الجزم، لأنه جاء «الشؤم في ثلاث» جزم النبي - صلى الله عليه وسلم -، وجاء في روايــة مــاذا؟ «إن كان ففي الفـرس» .. إلى آخـره، إذا هـل الثانيـة قاضـية على الأولى؟ الجواب: لا، جـاء الشـرط، والشـرط لا يـدل على النفي ولا على ماذا؟ التحقق، وجاء الجزم «الشؤم في ثلاث». إذا لا نغلب أو نقدم رواية الشرط بأنه لم يقع على رواية الجـزم، بـل جـاء الجـزم وجاء التعليق على الشرط، وأمـا تغليـط الـراوي فهـذا من أبعـد مـا يكـــون.
إذا جواب هذا القول الثالث أنه: لا يصـح تغليطـه مـع إمكـان حملـه على الصحة ورواية تعليقه بشـرط لا تـدل على نفي روايــة الجـزم.
وقالت طائفة أخرى: الشؤم بهذه الثلاثة إنما يلحق من تشـاءم بهـا، فيكون شؤمها عليه ومن لم يتشاءم بها هـا؟ تلـذذ بهـا، صـحيح؟ إذا يكـون الشـؤم في هـذه الثلاثـة لمن تشـاءم بهـا، ومن لم يتشـاءم وتوكل على الله لا يكـون ثم شـؤم، إن كـان الشـؤم وحصـل ووقـع ففي واحد من هذه الثلاث، فيكون شؤمها عليه، ومن توكل على الله ولم يتشــــــاءم ولم يتطــــــير لم تكن مشــــــئومة عليــــــه.
إذا «الشـــــــــؤم في ثلاث إن كـــــــــان ففي الفــــــــرس».
إذا لا نقول: بأنها مما يتشاءم به مطلقا، وإنما نقول: من تشاءم بهـا وقع عليه ما تشاءم بـه، ومن توكـل على اللـه ولم يتشـاءم فحينئـذ بقي على الأصل. قالوا: ويدل عليه حـديث أنس «الطـيرة على من تطير». وقد يجعل الله سبحانه تطير العبـد وتشـاؤمه سـببا لحلـول المكروه - كمـا مـر - كمـا يجعـل الثقـة بـه والتوكـل عليـه وإفـراده بـــالخوف والرجـــاء من أعظم الأســباب الــتي يــدفع بهــا الشــر.
إذا هـذا القـول اعتمـد على مـاذا؟ على من تطـير، إن تطـير بهـذه الثلاث وقع، وإلا من توكل على الله تعالى ووثق بـه فحينئـذ لا يقـع.
وقال ابن القيم وهذا هو القول المرجح في هذه المسألة.." (1)
"ولماذا؟ قال: (التنبيه على قوله)، (مع قوله) لأننـا قلنـا: ظـاهر التعـارض ({طـائركم})، ({طـائرهم عنـد اللـه}). إذا: من جهـة .. نسبه إليه جل وعلا ({عند الله}). قال: ({طائركم معكم}). إذا فيه تعارض الأول بين أنـه مـاذا؟ أنـه من جهـة الإيجـاد لأنـه حكم كـوني

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 65/21

قضاء كوني.
والثاني بين أنه ماذا؟ أن له سبب من باب السببية. إذا لا تعارض بين الآيتين ({طائرهم عند الله}). خلقا وإيجادا هذا الشؤم والقحط والبلاء والمصائب من الذي خلقها؟ الله عز وجل، فهو الذي قدرها، حينئذ هذا بيان لجهة الخلق والإيجاد، ({طائركم معكم}) بسببكم، هذا القحط له سبب وهذا البلاء له سبب، حينئذ يكون من جهة الإنسان. إذا لما كان أنه قد يتبادر من ظاهر الآيتين التعارض - ولا تعارض - قال المصنف: (التنبيه) .. إلى آخره. فقوله: ({طائرهم عند الله}) أي هو المقدر لذلك، لا موسى ولا أصحاب موسى ولا غيرهم. وقوله: ({طائركم معكم}) من باب السبب أي أنتم سببه.
(الثانية: نفي العدوى).
وهي انتقال المرض من بدن إلى آخر بطبعه بدون قدر الله، هذا منفي، أليس كذلك؟ فالنفي في الحديث نفي للتأثير لا نفي للوجود، نفي العدوى نفى العدوى بأي معنى؟ بالمعنى الجاهلي، والنفي هنا نفي للتأثير لا للوجود، هي موجودة حينئذ الانتقال حاصل لكنه بفعل الله تعالى لا بطبعه وذاته.
(الثالثة: نفي الطيرة).
أي: أنها لا تنفع ولا تضر، وهي التشاؤم بالطيور وأصواتها وممارها وغيرها، والنفي في الحديث كذلك نفي للتأثير لا للوجود.
(الرابعة: نفي الهامة).
أي أنها لا تنفع ولا تضر والمراد به البومة كما مر.
(الخامسة: نفي الصفر).
المراد به ماذا؟ صفر الخير، لما تشاءم العرب من صفر، بعضهم قال: صفر الخير. نقول: لا. لا صفر خير وشر، أليس كذلك؟ لأنك لو قلت: صفر الخير يعني: نسبت إليه الخير. **وهذا غلط ليس** بصواب، مثل ما يقول الناس صباح الخير ومساء **الخير غلط هذا**، هذا لا وجه له، من هذا القبيل مثل صفر الخير كما تمنع صفر الخير تمنع صباح الخير. إنما تقول: صبحك الله بالخير. الذي يصبح هو الله تعالى، مساك الله بالخير، أما صباح الخير مثل صفر الخير، يعني نسبت الخير إلى الصباح، أليس كذلك؟ إسناد الشيء فحينئذ يكون هنا فيه شيء من الإضافة، على كل هذا مثله. هنا قال: (نفي الصفر) والمراد به شهر صفر فلا ينفع ولا يضر كذلك.

(السادسة: أن الفأل ليس من ذلك بل مستحب). وهذه السادسة أي ليس من الطيرة المذمومة، واستحبابه لعله أخذه من قوله: («يعجبني الفأل»). وما أعجب النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو مما أحبه، وإذا أحب شيء عليه الصلاة والسلام حينئذ كان مستحبا.
(السابعة: تفسير الفأل). ما هو؟ الكلمة الطيبة. وقلنا: المراد به مثال، وليس المراد به ليس الحصر. ولذلك كان إذا سمع يا نجيح يا راشد تفاؤل بذلك، وإذا أراد إرسال عامل يسأله عن اسمه إذا هذا ليس بكلمة طيبة وإنما هو شيء آخر. إذا ليس مراد به الحصر، إنما هو مثال لأن الفأل كل ما يبعث على نشاط الإنسان على شيء محمود من قول أو فعل مرئي أو مسموع.." (1)

"وإسحاق هو ابن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب الحنظلي النيسابوري الإمام المعروف ابن راهويه، راهويه راهويه، سمي بذلك لأن أباه ولد في طريق مكة، فقالت المراوزة: راهويه. لأنه ولد في الطريق، إمام من أئمة المسلمين، روى عن ابن مبارك وأبي أسامة وابن عيينة وطبقتهم، وروى عنه أحمد، أحمد روى عنه، وكل منهم روى عن الآخر، وروى عنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم مات سنة تسع وثلاثين ومائتين.
قال المصنف رحمه الله تعالى: (وعن أبي موسى قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمن الخمر، وقاطع الرحم، ومصدق بالسحر». رواه أحمد وابن حبان في صحيحه).
(وعن أبي موسى) يعني به الأشعري وهو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر صحابي جليل مشهور باسمه وكنيته، قدم المدينة مع جعفر، واستعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على بعض اليمن، وكذلك عمر على البصرة، ثم عثمان على الكوفة، مات بالكوفة، وقيل بمكة سنة خمسين، وقيل غير ذلك.
قوله: («ثلاثة لا يدخلون الجنة»). هذا من نصوص الوعيد التي كره أكثر السلف تأويلها، وقالوا: أمروها كما جاءت. يعني لا يبحث فيها («لا يدخلون الجنة») معلوم أنهم مسلمون وقعوا في معاصي،

---
1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 66/20

حينئذ هل هذه المعاصي اقتضت كفرهم؟ هل أنهم لا يكفرون؟ نسكت.
قول: النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: («ثلاثة لا يدخلون الجنة»). نقول كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -، أمروها كما جاءت يعني لا ينظر فيها ولا يبحث، والغرض منها والحكمة هو الزجر، لأنه إذا لم يبين للناس أن المراد هنا عدم الدخول المطلق أو .. أو .. إلى آخره أو أنه إذا كان مستحلا، حينئذ إذا لم يبين له كان فيه زجرا، كان فيه من الزجر الشديد على النفس، لكن إذا بينت وأولت حينئذ اطمأن قلبه علم أنه سيدخل الجنة، فإذا كان كذلك فالحكمة زالت، ولذلك أكثر السلف على إمرارها كما جاءت، وإن كان صاحبها لا ينتقل عن الملة عندهم، يعني لا يكفرون بالذنب ما لم يستحله. وقال طائفة: هو على ظاهره، فلا يدخل الجنة أصلا مدمن الخمر ونحوه. وهذا فيه نظر غلط، ويكون هذا مخصصا لعموم الأحاديث الدالة على خروج الموحدين من النار ودخولهم الجنة، وحمله أكثر الشراح على من فعل ذلك مستحلا، وهذا باطل، لأنه لو استحل كفر سواء شرب أو لا فضلا عن أن يدمن، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - علقه على ما؟ على فعل، قال: («مدمن الخمر»). إذا لو لم يدمن واستحله كفر، أليس كذلك؟ لا يدخل الجنة.
إذا ما الفائدة من كونه يعلقه على مدمن الخمر؟ لا فائدة، ليس فيه فائدة، فالتفسير حينئذ بكونه مستحلا نقول: هذا لا يصح وهذا بعيد، أو على معنى أنهم لا يدخلون الجنة إلا بعد العذاب إن لم يتوبوا وهذا هو الصحيح، يعني لا يدخلون الجنة، الدخول نوعان: دخول مطلق.
ومطلق دخول.." (1)
"قوله: («فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته») فأما هذه للتفصيل، وأما كذلك أراد بها التفصيل وهي متضمنة لمعنى الشرط، ولذلك قال: («فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك») الفاء واقعة في جواب الشرط لأن أما هذه تضمن معنى الشرط. («فأما من قال»)، («قال») يعني قال بلسانه وقلبه، هذا الأصل أن يكون بينهما تتطابق، («مطرنا بفضل الله ورحمته»)، («مطرنا») هذا مغير الصيغة، ولا نقول: مبني للمجهول لأن الذي

---
1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 67/12

أمطر من؟ الله عـز وجـل، وإذا كـان كـذلك فحينئـذ حـذف الفاعـل للعلم به، لا للجهل به، قد يحذف الفاعل للجهل به على خلاف، هـل هـو علـة أم لا، {سـأل سـائل} [المعـارج: 1] كمـا مـر معنا أنـه لا يشترط ألا يشتق من مصدر الفعل اسم فاعل يكـون فـاعلا {سـأل سائل} سرق سارق ما تعرف الذي سرق، يصح لك أن تسند الفعل إلى فاعل، من أي هو تأتي بمادة تصـاغ على صـيغة اسـم الفاعـل، من المــادة نفســها، تقــول: ســرق ســرق المتاع، وأنت لا تعــرف السارق، ويجوز أن تقول: سرق سارق المتاع. ولا تعـرف السـارق، يصح أو لا؟ ومنه قوله تعـالى: {سـأل سـائل} مجهـول أم معلـوم؟ هذا مجهول، وكذلك سرق سارق المتـاع. حينئـذ قولـه («مطرنـا») المراد به هنا الشـاهد لا نقـول في الإعـراب كمـا اشـتهر أنـه مبـني للمجهول **لأنه غلط في** هذا الموضع لأنه فيه سوء أدب مع الباري جل وعلا، {وخلق الإنسان ضعيفا} [النساء: 28] أعرب؟ خلق فعل ماض مبني للمجهول، لا يصح هذا، كيف يقول مبني للمجهول، وإنما تقول: مغير الصيغة. قل ما شـئت المهم أن يجتنب هـذا اللفـظ مـع أن **اللفظ غلط في** التسمية لكنه شـاع، وإذا شـاع حينئـذ نقـول: خطأ مشـهور يكـون أولى من صـواب مهجـور. لكن لا، هنـا نصـحح، نقول: لا، هذه قاعدة يستثنى منها هذا الموطن.." [1]

"وفي قوله: ({ولا تشركوا به شيئا}) عمومان كمـا سـبق فيمـا سبق ({ولا تشركوا}) (لا) ناهية، ({تشركوا}) فعل مضارع مجزوم وجازمه (لا) الناهية، وهي تجزم الفعل المضارع، وتشرك هنـا فعـل مضارع مجـزوم بهـا وجزمـه يكـون بحـذف النـون لأنـه من الأمثلـة الخمسة، حينئذ أصله تشركون، فكمـا دخـل عليـه الجـازم قـال: (لا تشركوا)، وبضم التاء يدل على أن الماضي رباعي، لأنـه في الفعـل المضارع أنيت هذه تضم فيما إذا كان أصل المضارع ماضـيا رباعيـا، فإذا كان ثلاثيا كـ ذهب يذهب بفتحها، وإذا كـان خماسـيا كــ انطلـق ينطلق، ياء تفتحها، وإذا كان سداسيا استخرج، يستخرج، وأما أكرم، تقول: يكرم ونكرم، أكرم، بضم حرف المضارعة. هنا قال: تشـرك، ما قال: تشركون، تشرك، فدل على أن التاء أو على أن هذا الفعل المضـارع مـأخوذ من الفعـل الماضـي الربـاعي، والفعـل المضـارع منسبك من مصدر وزمن، والمصدر في الأصل يحمـل على النكـرة، حينئذ نقول: في مثل هذه الـتراكيب دائمـا التوحيـد لا تشـركوا كأنـه

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 69/14

قال: لا إشراكا، وإشراكا هذا مصدر أشرك يشرك إشراكا، وبعضهم يقدره شركا. نقول: هذا غلط، لماذا؟ لا شركا به، لماذا؟ لأنه ثلاثي، ونحن نقول: المضارع هنا مضموم حرف المضارعة، دل على أنه مأخوذ من الرباعي. إذا أشرك يشرك إشراكا، فتقول: لا تشركوا يعني لا إشراكا وهذا مصدر، والمصدر في سياق النهي، أو النكرة إذا وقعت في سياق النهي حينئذ تكون من صيغ العموم، ففيه عموم من حيث ماذا؟ من حيث الشرك نفسه، يعني يعم الشرك القليل والشرك الكثير، فكل ما يصدق عليه أنه شرك ولو كان أقل القليل فهو محرم بهذا النص، ووجهه أنه نكرة في سياق النهي حينئذ يعم كل أنواع الشرك قليله وكثيره كبيره وصغيره، وهذا من حيث ماذا؟ من حيث الشرك ففيه عموم.

قوله: ({شيئا}) هذا واضح أنه نكرة من النكرات، ووقع في سياق النهي حينئذ يعم لأن النكرة في سياق النهي من صيغ العموم، لكن متعلق ({شيئا}) ليس هو متعلق إشراكا، فمتعلق إشراكا هو الشرك نفسه، ومتعلق ({شيئا}) المشرك به يعني المعبود الطاغوت فهذا يعم ماذا؟

يعم كل من يمكن ولو جوازا عقليا أن يتعلق به العبد ويتوجه إليه بالعبادة، كأنه قال: لا تشركوا، لا شركا لا إشراكا به لا قليلا ولا كثيرا سواء كان الشرك متعلقة نبيا مرسلا أو ملكا مقربا فضلا عن غيرهما أو من هو دونهما، عموم النهي عن الإشراك ووجهه تسليط النهي على النكرة حيث إن الفعل المضارع فيه مصدر وهو نكرة، والنكرة في السياق النهي من صيغ العموم، والمعنى لا تشركوا أي إشراك به سبحانه قليلا كان أو كثيرا، هذا وجه من وجهي العموم في هذا النص.." (1)

"وتعال فعل أمر على الصحيح وليس باسم فعل أمر، لأنه دال على الطلب بصيغته ويقبل ياء المخاطبة تعالي فيه طلب أو لا؟ فيه طلب، بصيغته أو بشيء زائد عليه؟ بصيغته، يعني ليس بلام الأمر ونحو ذلك، واتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة تعالي، إذا هذا هو علامة فعل الأمر، ولذلك يحكم بكونه فعل أمر. إذا تعالى فعل أمر على الصحيح وعده بعضهم اسم فعل أمر وعليه الزمخشري الثاني لكنه غلط، والأول أصح لأنه دال على الطلب بصيغته وتلحقه ياء المخاطبة كما ذكرناه في المثال السابق. وتقول: تعالي وآخره

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 7/4

مفتـوح في جميـع أحوالـه من غـير اسـتثناء على اللغـة الفصـحى، وبناؤه يكون على حذف حرف العلة وهو الياء ({تعالوا أتل}) أصـله أتلوا بالواو، تلى يتلو بالواو مثل دعا يدعو أدعو بـالواو، أتلـو بـالواو، ولكن الواو هنا حذفت للجزم، فـ ({تعـالوا}) هـذا فعـل أمـر مبـني على حـذف اليـاء، و ({أتـل}) هـذا فعـل مضـارع مجـزوم وجازمـه مختلف فيه، هل هو الطلب نفس الطلب لتضـمنه أداة الشـرط، أو أداة الشرط المقدرة وعليه الجمهور الثاني، واختلفوا فيه، هــذا من المضايق عند النحاة لأنه مجزوم قطعا وجازمه غير ظـاهر، والأصـل عنـده في العامـل أن يكـون ظـاهرا حينئـذ كيـف يكـون محـذوفا. والأصـل في الحـرف ألا يعمـل محـذوفا، وقـد مـر معنـا أن مـذهب الكوفيين ضعيف في كـون فعـل الأمـر مجزومـا، وأعظم مـا رد بـه البصـريون على الكوفـيين أنـه مجـزوم بلام الأمـر وهي لا تعمـل محذوفـة، وهنـا الجمهـور على أن ({أتـل}) مجـزوم بـأداة شـرط محذوفة، ولذلك نقول: هذا من المضايق، والله أعلم، الـترجيح فيـه إشكال.." (1)

"ووجود بقوة الشهوة نحو وجدت الشبع، ووجـود بقـوة الغضـب كوجود الحزن والسخط. يمكن إعتبار من المعاني السـابقة الوجـود هنا بمعنى الإدراك الحسي الذي يكون بالقلب، ولـذلك قـال: وجـود بإحـدى الحـواس الخمس، ويعـبر عن التمكن من الشـيء بـالوجود، وهذا لا مانع من اعتباره في الحديث. إذا تمكن من الشـيء بمعـنى أنه واجد له وجده، وهذا يمكن أن يحمـل عليـه الحـديث، ويعـبر عن التمكن من الشيء بالوجود نحو قوله تعـالى: {فـاقتلوا المشـركين حيث وجـــدتموهم} [التوبـــة: 5] أي حيث رأيتمـــوهم، تمكنتم منهم فاقتلوهم هذا الذي أراده بـالنص، {فوجـد فيهـا رجلين} [القصـص: 15] أي تمكن منهما وكانا يقتتلان، تمكن منهما، وهذا المعنى الثاني كذلك لا بد من اعتباره من حيث إطلاق اللفظ. إذا (وجد بهن حلاوة الإيمان) يعـني تمكن من قلبـه حلاوة الإيمـان، (وجـد) بمعـنى وجـد طعمه، لكن الطعم هنا معنوي يكون بالقلب، الحمل على المعنـيين لا إشكال فيه. (وجد بهن حلاوة الإيمان)، (حلاوة) الحلو بالضـم على وزن فعل، **وحلو غلط هذا**، وإنما هو حلو بالضم ضد المر، فحينئذ نقول: الحلو ضد المر، حلي كرضي ودعا واستروى يعني تأني بهـذه الأوزان الثلاثة، حلاوة وحلوا وحلوانا بالضـم، إذا حلاوة فهـذا مـأخوذ

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 7/11

مصدر من ماذا؟ من حلي، وحلي مأخوذ من الحلو، والحلو هـو ضـد المرارة، إذا الشيء هنا يفسر بضـده، وهـذا لا إشـكال فيـه، يعـني الأشياء هنا تتميز وتتبين بأضدادها، قد لا يكون المعنى مدركا بماذا؟ بالسمع، وإنما يفسر بشيء موجود، ولذلك الحلاوة كما مر معنا في بعض الألفاظ كالمحبة الباب الذي نحن فيه أنه لا يحتاج إلى تفسير، بل تفسيره يزيده خفاء وجفاء كما قال ابن القيم لأنها أشياء تـدرك بالحس يعلم من قلبه إذا مال قلبه وأحب الشيء وتعلق بـه وتـرتب عليه التكميل والفروع ونحو ذلك أنه محب له، لو قيل لـه: عـبر عن هذا المعنى لمـا اسـتطاع، كـذلك المـراد هنـا بـالحلاوة يـدركها من نفسه، ولذلك فسر بعضهم الحلاوة بالذوق، ولا شـك أن الـذوق هـو وجود الطعم بالفم، وأصله كما قال في ((المفردات)): وأصله فيمـا يقل تناوله دون ما يكثر، فـإن مـا يكـثر منـه يقـال لـه الأكـل. يعـني يقـــــول رحمـــــــه اللــــــــه تعــــــالى:
أن الشيء إذا كثر تذوقه يعبر عنه بالأكل، وإذا قل يقال: ذاقـه، ذاق طعمـه يعـني الشـيء القليـل، على كـل المـراد بالـذوق هنـا وجـود الطعم بـالفم، وأمـا الاسـتعمال هـذا يرجـع إلى مـا شـاع من سـنن لسان العرب.." [1]

"قال المصنف رحمه الله تعالى: (وعن عائشة رضي الله عنهـا: أن رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - قـال: «من التمس رضـا الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه النـاس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط اللـه عليـه وأسـخط عليـه النـاس». رواه ابن حبـــــــــــان في صـــــــــــــحيحه).
هذا الحديث رواه ابن حبان بهذا اللفظ الذي ذكره المصـنف، ورواه الترمذي عن رجل من أهل المدينـة قـال: كتب معاويـة إلى عائشـة أن اكتبي لي كتابا توصيني فيه ولا تكـثري علي. فكتبت عائشـة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد: فإني سمعت رسول الله - صلى اللـه عليه وسلم - يقول: «من التمس رضا الله بسخط الناس كفاه اللـه مؤنة الناس» خالف الأصل الثاني «ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس». والسـلام عليـك. رواه ابن نعيم وغـيره، وحسـنه الترمـذي. قولـه: («من التمس») أي طلب. قـال شـيخ الإسلام: وكتبت عائشة إلى معاوية، وروي أنهـا رفعتـه «من أرضـى اللـه بسـخط النـاس كفـاه اللـه مؤنـة النـاس، ومن أرضـى النـاس

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 72/4

بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئا». هذا لفظ المرفوع، ولفـظ الموقوف «من أرضى الله بسخط الناس رضـي اللـه عنـه وأرضـى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله عـاد حامـده من النـاس له ذاما». ففي الموقوف زيادة على المرفوع، ولذلك يميل إليه ابن تيمية أكثر من المرفـوع، هـذا لفـظ المـأثور عنهـا. قـال وهـذا: من أعظم الفقه في الدين. يعني هذه العبارات وإن لم تصح رفعهـا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا أنه من الفقـه في الـدين بـل من أعظم الفقه في الدين لأن أعمال القلوب آكد من أعمال الجـوارح، ولذلك ابن القيم رحمه الله تعالى له عبارة جميلة: واجبات القلـوب آكد من واجبات الجوارح، ومحرمات القلـوب أشـد إثمـا وجرمـا من محرمات الجوارح. وهنـا تـأتي النكسـة أن يكـون العكس هـو الـذي يهتم بـه دون الآخـر، يهتم بـالأمرين بمحرمـات الجـوارح ومحرمـات القلوب، لكن أيهمـا أشـد إثمـا؟ محرمـات القلـوب، إذا البحث فيهـا يكون أكثر، كذلك واجبات القلوب من الخشية والخوف والمحبة آكد من واجبات الجوارح، ولذلك يكـون البحث فيهـا أكـثر نحن ظاهريـة أكثر من أن نكون باطنيـة، **وهـذا غلـط إنما** الصـواب أن العبـادة تكون قلبية باطنا وتكون ماذا؟ ظاهرة، ولذلك ابن تيمية رحمه اللـه تعالى وهو التعريف المشهور ما هي العبـادة؟ اسـم جـامع لكـل مـا يحبه الله ويرضاه من الأقوال الظاهرة والباطنـة. إذا العبـادة تكـون باطنة وتكون ظاهرة، فالتناسي أو التجاهل أو التقصـير في البـاطن هذا خلل وهذا لا ينبغي حتى عند طالب العلم، إنمـا يكـون الاهتمـام بالباطن أكثر من الظاهر، والاهتمام بالسنة جمعها في الأمـرين هـو المعتمد شرعا.." (1)

"الثالثة: أن السب منهم إنما يقـع على من فعـل هـذه الأفعـال. مرده إلى الفاعل حقيقة الذي نفع وضر على وجه الحقيقة وهو الله تعالى، فـرب الـدهر هـو، المعطي المـانع، الخـافض الرافـع، المعـز المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم الدهر مسبة للـه عز وجل، ولهذا كانت مؤذية للـرب تعـالى، فسـاب الـدهر دائـر بين أمرين لا بد له من أحدهما:

- إما مسبة الله.
- أو الشرك به.

انتهى كلامه.

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 74/20

قال هنا: («يسب الدهر، وأنا الدهر»)، («وأنا الدهر») مبتدأ وخبر، أخبر عن نفسه بأنه الدهر، والمراد به أنه صاحب الدهر، وهنا السياق محكم («أنا الدهر») هل يقال بأنه اسم من أسمائه جل وعلا كما قال ابن حزم؟ لا، لماذا؟ لأن الحديث يفسر بعضه بعضا، وجملة («أقلب الليل والنهار») دليل على أن المراد أنا صاحب الدهر، أنا المتصرف في الدهر («وأنا الدهر») أي صاحب الدهر ومدبر الأمور التي ينسبونها إلى الدهر، والدهر زمان جعل ظرفا لمواقع الأمور. قال تعالى: {وتلك الأيام نداولها بين الناس} [آل عمران: 140]، ولقوله في الحديث («أقلب الليل والنهار») والليل والنهار هما الدهر، ولا يقال بأن الله تعالى هو الدهر نفسه، وإلا فقد جعل الخالق هو المخلوق، وجعل المقلب هو المقلب وهذا باطل، أليس كذلك؟ («وأنا الدهر، أقلب الليل والنهار») فمقلب الليل والنهار ليس هو عين المقلب، فالمقلب هو الليل والنهار، والمقلب هو الله تعالى، وحينئذ نقول: الدهر المراد به الزمان، وبهذا يتبين خطأ ابن حزم رحمه الله تعالى في عده الدهر من أسماء الله الحسنى، **وهذا غلط فاحش**، ولو كان كذلك لكن الذين قالوا: ({وما يهلكنا إلا الدهر}) أصابوا أم أخطأ؟ أصابوا، أليس كذلك؟ لو كان الدهر مثل ما يهلكنا إلا الله أصابوا ما رد الله تعالى عليهم، ({وما يهلكنا إلا الدهر}) لو كان اسما لله تعالى كانوا مصيبين لكنهم أخطأ فدل على أن الدهر هنا ليس اسما لله تعالى. وفقه الحديث يدل على ذلك، لكنه ظاهريا وقف مع اللفظ («أنا الدهر») وانتهى صار اسما لله تعالى، ثم الدهر اسم جامد لا معنى حسن له إلا أنه اسم للأوقات، والله تعالى قال: {ولله الأسماء الحسنى} [الأعراف: 180] يعني البالغة في الحسن غايته، هذا اسم جامد ليس بمشتق دال على معنى حسن، الدهر اسم لليل والنهار قوله: («أقلب الليل والنهار») أي ذواتهما وما يحدث فيهما، فالليل والنهار يقلبان من طول إلى قصر إلى تساو وما يقع فيهما كذلك يقلبه الله تعالى، والأفعال فيهما كذلك.." [1]

"وهذا الحديث بروايتيه، قوله: (في الصحيح) يعني في ((الصحيحين)) يعني الحديث في ((البخاري)) و ((مسلم))، وعرفنا أن المصنف رحمه الله تعالى يورد هذه الجملة أو هذه الكلمة

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 84/32

للتعبير عن ((الصحيحين))، ولعله أراد ماذا؟ أراد أن الحديث ما دام أنه صحيح حينئذ سواء كان في ... ((الصحيحين)) أو في أحدهما لا إشكال فيه، وهذا أولى من أن يقال بأنه أراد الصحيح صفة لموصوف محذوف في الحديث الصحيح، والحديث الصحيح نقول: لا، هذا فيه بعد، وإنما أراد ماذا؟ أراد أنه حديث صحيح وأنه في أحد الكتابين إما ((البخاري)) وإما ((مسلم)) سواء كان في هذا أو ذاك أو اتفقا النتيجة واحدة، وأما إذا كان صحيحا في غيرهما فهذا حينئذ يحتاج إلى البحث وإلى النظر، وأما ما صح في ((البخاري)) فالأصل فيه التسليم، وما صح في ((مسلم)) فالأصل فيه التسليم، ولا اعتراض البتة إلا ما انتقد عليهما رحمه الله تعالى فحينئذ ينظر فيه، وما عدا ذلك فالاتفاق حاصل على التسليم ولا ينبغي النظر في أسانيدهما.

قال: («لا يقل»). في رواية كذلك عند ((البخاري)): «لا يقولون». («لا يقل») «لا يقولن» روايتان، أورد المصنف الرواية الأولى («لا يقل»)، وفي رواية عند ((البخاري)): «لا يقولن». («لا يقل»)، (لا) ما نوعها؟ ناهية، وإذا كانت ناهية فهي جازمة، ولذلك سكن الفعل («لا يقل») لا تقل، ومعلوم أن دخول (لا)) الناهية على الفعل المخاطب أكثر، لا تضرب، لا تفعل، هذا الأكثر في لسان العرب، ويقل - وهو فصيح ورد في السنة وورد في القرآن - أنه يأتي ويدخل على الغائب فلا يفعل، لا يفعل، حينئذ هل يأتي؟ نقول: نعم، بقي ماذا؟ فلا يفعل جاء في القرآن {فلا يسرف في القتل} [الإسراء: 33] أليس كذلك {فلا يسرف} دخلت (لا) الناهية على ماذا؟ على يفعل، حينئذ جاء في القرآن، وأما ما ادعاه البعض أنه ضعيف **هذا غلط لا** يسلم له لوجوده في القرآن، وقيل: لأعرفن. كما جاء قول الشاعر يرد أو لا يرد؟ هذا فيه ركاكة في استعماله أن (لا) الناهية لا تدخل على الفعل فعل المضارع المتكلم لا أفعل، لا أفعلن، حينئذ لام الأمر ترد هذا، «قوموا فلأصلي لكم» قال النبي - صلى الله عليه وسلم -، «فلأصلي لكم» نزل نفسه منزلة الغير فأمرهم، وأما (لا)) الناهية هذا جاء في قول الشاعر: فلا أعرفن .. إلى آخره.." (1)

"قال: («ثم إن بعدكم قوم يشهدون ولا يستشهدون»). («ثم») بعد القرون الثلاثة المفضلة جاء النص ببيان بعض الصفات المتعلقة

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 89/4

بهؤلاء القوم، («ثم إن بعدكم قوم») ليس كل الناس، ولم يكن صفة للقرن، وإنما أراد أن بعض الناس وليس وصفا لكل وهذه رحمة، («ثم إن بعدكم قوم»)، («قوما»)، في رواية «قوما»، ولا إشكال فيه، وفي رواية («قوم»)، وهذه في البخاري كذلك («قوم»). بالرفع هكذا في بعض روايات البخاري، والرواية المشهورة التي شرح عليها الشراح «قوما» بالنصب، وجوز العيني رفعهم بفعل محذوف تقديره يجيء قوم.
وفي بعض الروايات «يجيء قوم»، وفي بعضها «يكون قوم» لكن بدون ذكر («إن بعدكم»)، هذا يجوز، وأما حملها على وجوه أخرى أنه لغة ربيعة هذا ضعيف، وكذلك أن (إن) مثل (إن) لكون الضمير ضمير الشأن هذا كذلك ضعيف كله ضعيف، هذه أوجه في إثبات (إن) وأنها عاملة هذا الأوجه كلها ضعيفة، وإنما أن يقال بتقدير إن لم نقل ماذا؟ بأن الرواية غلط، قد يقع هذا موجود، الرواية بالرفع خطأ من الراوي، والصواب قوما، إن قلنا: الصواب كذا لا إشكال فيه، نخطئ هذه الرواية بالرفع، وقد يقع عند بعض أهل الحديث أنه قد يروي بالمعنى ويكون فيه شيء من اللحن، ولذلك يوصف بعض أئمة الحديث بأنه لحان، إذا سمع الحديث رواه بلسانه فيقع اللحن لكنه ليس بكثير.." [1]

"قوله: («ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم») قال: («سبعة») لا مفهوم له وإنما المراد به ماذا؟ أنه شيء يسير والسبعة والسبع هذه تأتي في القرآن والسنة والمراد به التقليل أو التكثير يعني وإن كان أزيد من ذلك («إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس») بضم التاء، («ترس») على وزن فعل بضم التاء وإسكان الراء، سين، القاع المستديرة المتسع الأطلس، يعني الشيء الذي يكون متسعا لكنه شيء يسير، والدراهم جمع درهم وهو النقد من الفضة، وفسر بعضهم الترس بمعنى آخر وهو صفحة فلاذ تحمل لاتقاء السيف، يعني في الحرب .. #38.13، الترس الذي يحمل هكذا من أجل ماذا؟ الوقاية من السيف، لكن ليس مرادا **هذا غلط ليس** مراد هنا، المراد به ماذا؟ الترس الذي هو أشبه بالقاع المستدير [أو] المستطيل يعني شيء لو كان هو نفسه لكنه يلقى في الأرض فهو بعينه، لكن ليس هو المعنى الذي يرفع، والمراد هنا المعنى الأول. قال السدي: الكرسي تحت العرش، والسماوات

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 94/11

والأرض في جـوف الكرسـي. قـال ابن عبـاس: الكرسـي موضـع القدمين. قال المصنف رحمه الله تعالى: (وقال أبـو ذر رضـي اللـه عنه: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) صـنيع المصـنف هنا يوهم ماذا؟ يوهم أن ذلك عطف على قول زيد بن أسلم (قـال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)، أليس كذلك؟ قـال زيـد بن أسلم: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسـلم -)، (وقـال أبـو ذر) ظاهره أنـه عطـف عليـه، وليس الأمـر كـذلك، صـنيع المصـنف يوهم أن ذلك عطف على قول زيد بن أسلم قال: (قال رسول الله - صلى الله عليه وسـلم -)، وليس كـذلك، فـإن حـديث أبي ذر هـذا رواه يحيى بن سعيد العبشمي قال: أنبأنا ابن جـريج عن عطـاء عن عبيـد بن عمـير عن أبي ذر قلت: يـا رسـول اللـه! أي آيـة أعظم - يعني في القرآن -؟ قال: «آية الكرسي، مـا السـماوات السـبع في الكرسـي إلا كحلقــة ملقــاة في أرض فلاة، وفضــل العــرش على الكرسي كفضـل الفلاة على تلـك الحلقـة». إذا هـو حـديث منفصـل ليس بالسند نفسه أورده المصنف هنا رحمـه اللـه تعـالى وإن كـان ظـاهر لفظـه يـوهم ذلـك.
قال الذهبي: يحيى بن سعيد هو الأموي أو الأمـوي يجـوز الوجهـان، يحيى بن سعيد هو الأمـوي صـدوق وإلا فهـو آخـر لا أعرفـه والخـبر منكـر، لكنـه من حيث المعـنى صـحيح يعـني الـذي دل عليـه النص بمجموع الأحاديث الواردة التي مـرت وذكرهـا الشـارح عنـدكم في التيسير من المجموع نستدل على أن هذه المعاني التي ذكـرت في هـذه الأحـاديث صـحيحة، وإن كـان بعض أسـانيدها فيهـا شـيء من الضعف كما سيأتي في ((حـديث الأوعـال)) ضـعيف لكنـه من حيث المعـنى صـحيح، ولعلـه رحمـه اللـه تعـالى أراد عطفـه على ابن جرير. ... (وقال ابن جرير)، (وقـال) يعـني (ابن جريـر) بسـند آخـر ليس بالسند نفسه وأنه معطوف على [ابن زيد] على زيد.." (1)
"[قال ابن مسعود] قال: (وعن ابن مسعود قال: «بين السـماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسـماء خمسـمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، واللـه فـوق العـرش، لا يخفى عليه شيء من أعمـالكم». أخرجـه ابن مهـدي عن حمـاد بن سلمة عن عاصم عن زر عن عبد الله) ابن مسـعود، (ورواه بنحـوه

(1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 97/10

المسعودي عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله. قاله الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، قال: وله طرق). قال هنا: («بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام») خمس خ ليس خمس مائة، خمس، إذا قلت خمس حينئذ خمس المائة ليس بخمس مائة، لكن هذه مائة ومائة، ومائة، ومائة، ومائة. فهي خمس فإذا قلت: خمس مائة يعني ليست مائة وإنما هي خمسها، خمس مائة، مائة وليس خمس مئة وإنما خمس مائة بعضهم يقرأها خمس مئة هذا غلط، والصواب خمس مائة، إذا عدد المسافات التي بين كل سماء وسماء، وقوله: («بين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام») وعلى هذا تكون المسافة بين السماء الدنيا والماء أربعة ألاف سنة خمسمائة، وخمسمائة، وخمسمائة .. أربعة ألاف سنة، وعلى رواية ستأتي («كثف كل سماء خمسمائة عام») يعني بين كل سماء وسماء خمسمائة عام، ثم السماء سمكها خمسمائة عام، لا إله إلا الله، هذا يحتاج إلى ماذا؟ إلى أعمار، فقال: فيكون بين السماء الدنيا والماء سبعة آلاف وخمسمائة عام، فهو سبحانه فوق جميع المخلوقات هذا الذي أراده المصنف هنا أن يبين، أن هذه تدل على عظم الباري جل وعلا فهو سبحانه فوق جميع المخلوقات لأنه قال: («والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم») جمع بين الجملتين لماذا؟ لئلا يظن بأن ثم تناف بين العلو والمعية، فهو على عرشه جل وعلا ومع هذه المسافات لا يظن الظن بجهله أن الله تعالى يخفى عليه شيء، بل {وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد: 4] معكم بعلمه، ليس حالا بذاته في المخلوقات، وإنما هو بعلمه فجمع بين الأمرين، فلا تنافي بين إثبات العلو لله تعالى لكونه فوق العرش مع هذه المسافات، ومع ذلك مطلع على أعمال العباد يعلم خفايا ما تكن الصدور وهو سبحانه فوق جميع المخلوقات مستو على عرشه، والاستواء هو العلو والارتفاع، بائن من خلقه، يعني منفصل ليس منه شيء جل وعلا داخل الخلق، وليس شيء من خلقه داخل ذاته، منفصل تماما الانفصال، وهذا من كماله جل وعلا فله العلو المطلق من جميع الوجوه:
علو القدر، وعلو القهر، وعلو الذات.
وهذه مجمع عليها عند السلف: علو القدر، وعلو القهر، وعلو

الذات. المتأخرون من أهل البدع نـازعوا في علـو الـذات واعتقـدوا أن الله تعالى في كل مكان الجهميـة والمعتزلـة وكـذلك الأشـاعرة ومن نحـا نحـوهم، وهـذا لا شـك أنـه نـاقض من نـواقص الإسـلام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: وهـذا كتـاب اللـه من أولـه إلى آخـره، وسـنة نبيـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، وكلام الصحابة، والتابعين، وكلام سـائر الأمـة، مملـوء بمـا هـو إمـا نص أو ظاهر أن الله فوق كل شيء، وأنـه فـوق العـرش فـوق السـماوات مستو على عرشه، هـذه من عقيـدة أهـل السـنة والجماعـة، وهـذا محل إجماع بأن الله تعالى مستو على عرشه استواء يليق بجلاله لا نمثله باسـتواء المخلـوقين، ولا نعطلـه، ولا نحرفـه، فلنبـق الألفـاظ على ظاهرها ومع ذلك هـو مطلـع على خلقـه بعلمـه يعلم أحـوالهم وما تكن صدورهم، وهذا مر معنا كذلك في ((شرح الواسطية)) في تقريره هناك.." [1]

"أركـان العبـادة من الخـوف والرجـاء والمحبـة لا تكـون إلا للـه وحـــــده

قال رحمه الله تعالى: [من يسـتحق إن يؤلهـه العبـاد، ويـدخل فيـه حبه وخوفه، فما كان من توابع الألوهيـة فهـو حـق محض للـه، ومـا كـــان من أمـــور الرســـالة فهـــو حـــق الرســـول].

يشير الشيخ رحمـه اللـه هنـا إلى أركـان العبـادة، ولم يـذكر الاسـم الثالث، وإنما قال: والإله من يستحق أن يألهه العباد، أي: يعظمونـه ويقدسونه ويتوجهون إليه بالعبادة وبالرجـاء والخـوف والخشـية، ثم قـال: (ويـدخل في ذلـك -أي: في التألـه الـذي هـو العبـادة- حبـه وخوفه)، وكان ينبغي أن يقول أيضا: ورجاؤه، لكن يحتمل أن الشيخ قد ضمن الحب معنى الرجـاء وهـو الغـالب، ثم قـال: فمـا كـان من توابع الألوهية فهو حـق محض للـه، أي: مـا كـان من أنـواع العبـادة كلها، بما في ذلك تحقيق توحيد الربوبية فهو حـق محض للـه، ولـذا نجد أن كثيرا من أنـواع العبـادة فيهـا التلازم بين التوحيـدين، فمثلا: طلب الرزق أو طلب العون من الله عز وجـل أيـا كـان نـوع العـون داخلا في الربوبية؛ لأنه داخل من طلب أفعال الله، فالله عـز وجـل هو الرازق وهو المعين، وهذه أفعاله سـبحانه، فهـو توجـه إلى اللـه عـز وجـل من جـانب الربوبيـة، وأيضـا من جـانب توحيـد الألوهيـة، ولذلك لا تنفك أنـواع التوحيـد بعضـها عن بعض، ومن ظن أن هنـاك

1) شرح كتاب التوحيد للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي 97/12

نوعا من التوحيد يتجرد محضا عن النوع الآخر فقد غلـط؛ لأن أنـواع توحيد الربوبية لا بد أن ترجـع إلى الإلهيـة، وكـذلك الإلهيـة تسـتلزم توحيـــــــــــــــــــد الربوبيـــــــــــــــــــة.
وأما قوله: وما كان من أمور الرسالة فهو حق للرسول صـلى اللـه عليه وسلم، فيقصد بذلك طاعـة الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم واتباعه وتصديقه وتوقيره وحبه والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعوة إلى دينه، وكل ذلك حق للرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم، لكنها أيضا عبادة لله سبحانه؛ لأن الله تعبدنا بـذلك، ويجب ألا ينفـك الأمـران؛ لأن الـذين خلطـوا في هـذه المسـألة إمـا أنهم عظمـوا وقدسوا الرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم بـأكثر ممـا ينبغي لـه، بـل وأعطوه من خصـائص الألوهيـة الـتي لا تنبغي إلا للـه عـز وجـل، أو كذلك العكس، بأن جفوا في حق الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم وجعلوا عباداتهم في طاعة الله فقـط، وزعمـوا أنهم يسـتغنون عن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم كغلاة الفلاسفة وغلاة الصوفية، ولـذا فلا بـد أن يعـرف المسـلم أن من تحقيـق عبـادة اللـه تعـالى وطاعته طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنها لا تتحقق العبادة الحقة لله سبحانه إلا بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وتصديقه واتباعه وتوقيره وتعظيمه وحبه والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والـدعوة إلى دينـه وغـير ذلـك من اللـوازم الضـرورية الـتي لا تتم العبادة إلا بها.." [1]

"العلاقـــــــــــة بين العبـــــــــــادة والـــــــــــدين

قال المؤلف رحمه الله: [فالدين كلـه داخـل في العبـادة، وقـد ثبت في الصحيح أن جبريل لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة أعرابي، وسأله عن الإسلام قال: (أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمـدا رسـول اللـه، وتقيم الصـلاة، وتـؤتي الزكـاة، وتصـوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليـه سـبيلا، قـال: فمـا الإيمـان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعـد المـوت، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: فما الإحسان؟ قـال: أن تعبـد اللـه كأنك تراه فإن لم تكن تراه، فإنه يراك)، ثم قال في آخـر الحـديث: (هـذا جبريـل جـاء يعلمكم دينكم)، فجعـل هـذا كلـه من الـدين. والدين يتضمن معنى الخضوع والذل، يقال: دنتـه فـدان، أي: ذللتـه فذل، ويقال: يدين الله، ويدين لله، أي: يعبـد اللـه ويطيعـه ويخضـع

1) شرح باب توحيد الألوهية من فتاوى ابن تيمية، ناصر العقل 7/9

له، فدين الله: عبادته وطاعته والخضوع له، والعبـادة أصـل معناهـا الذل أيضا، يقال: طريق معبد إذا كان مذللا قد وطئته الأقدام، لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعـنى الحب، فهي تتضـمن غاية الذل لله تعالى بغاية المحبـة لـه، فـإن آخـر مـراتب الحب هـو التتيم، وأوله العلاقة؛ لتعلق القلب بالمحبوب، ثم الصـبابة لانصـباب القلب إليه، ثم الغرام وهو الحب الملازم للقلب، ثم العشق وآخـره التتيم يقال: تيم الله، أي: عبد الله، فالمتيم: المعبـد لمحبوبـه، ومن خضع لإنسان مع بغضه لا يكون عابدا له، ولو أحب شيئا ولم يخضـع له لم يكن عابـدا لـه، كمـا قـد يحب ولـده وصـديقه، ولهـذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شـيء، وأن يكـون اللـه أعظم عنـده من كـل شـيء، بـل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله، وكل ما أحب لغـير اللـه فمحبـة فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلا، قال الله تعالى: {قـل إن كـان آبـاؤكم وأبنـاؤكم وإخـوانكم وأزواجكم وعشـيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سـبيله فتربصـوا حـتى يـأتي اللـه بأمره} [التوبة:24]، فجنس المحبة تكون للـه، ورسـوله، والإرضـاء لله ورسوله، {والله ورسوله أحق أن يرضوه} [التوبة:62]، والإيتاء لله ورسوله: {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله} [التوبـة:59].

وأما العبادة وما يناسبها من التوكل والخوف ونحو ذلك فلا تكون إلا لله وحده، كما قال تعـالى: {قـل يـا أهـل الكتـاب تعـالوا إلى كلمـة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضـنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشـهدوا بأنـا مسـلمون} [آل عمـــــــــــــــــــــــــــــــران:64].

وقال تعالى: {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسـوله وقـالوا حسـبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى اللـه راغبـون} [التوبـة: 59].

فالإيتاء لله والرسول كقوله: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهـاكم عنه فانتهوا} [الحشر:7]، وأما الحسب وهو الكافي فهو للـه وحـده كما قال تعالى: {الذين قال لهم النـاس إن النـاس قـد جمعـوا لكم فاخشـوهم فـزادهم إيمانـا وقـالوا حسـبنا اللـه ونعم الوكيـل} [آل عمـــــــــــــــــــــــــــــــران:173].

وقال تعالى: {يا أيها النبي حسبك اللـه ومن اتبعـك من المؤمـنين}

[الأنفال:64]، أي: حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين: الله، ومن ظن أن المعنى: {حسبك الله} [الأنفال:64]، والمؤمنون معه **فقد غلط غلطا** فاحشا، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع وقال تعالى: {أليس الله بكاف} [الزمر:36]].
هذا المقطع من كلام المؤلف رحمه الله، فيه فوائد كثيرة جدا، فهي في غاية الدقة وفي غاية الضبط؛ لأن موضوع العبادة موضوع حساس جدا، يترتب عليه أن العبادة إذا جعلت لله عز وجل فهي التوحيد، وإذا جعلت لغيره فهي الشرك والكفر والعياذ بالله.
فمتى يعتبر الأمر عبادة؟ بمعنى: أنه إذا صرف لغير الله فإنه يعتبر شركا أكبر مخرجا عن دائرة الإسلام، وهذا هو الضابط الذي سيأتي معنا في كلام المصنف، وهو ضابط عام، وفي كل مثال من أمثلة العبادة هناك ضابط خاص يخصها ويميزها.
بدأ المصنف ببيان العلاقة بين العبادة والدين، وتوصل إلى أن العبادة هي الدين، وأن الدين هو العبادة، وبين ذلك من زاويتين:
الزاوية الأولى: الدليل الذي جاء به وهو حديث جبريل الطويل فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام وذكر الأركان الخمسة، وسئل عن الإيمان وذ." (1)

"ضلال الصوفية في الفناء عن شهود السوى
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فإنه يغيب بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، حتى يفنى من لم يكن، وهي المخلوقات المعبدة ممن سواه، ويبقى من لم يزل وهو الرب تعالى.
والمراد: فناؤها في شهود العبد وذكره، وفناؤه عن أن يدركها أو يشهدها، وإذا قوي هذا ضعف المحب حتى اضطرب في تمييزه، فقد يظن أنه هو محبوبه.
كما يذكر: أن رجلا ألقى نفسه في اليم فألقى محبه نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت فما أوقعك خلفي؟ قال: غبت بك عني فظننت أنك أني.
وهذا الموضع زل فيه أقوام وظنوا أنه اتحاد، وإن المحب يتحد بالمحبوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما].
يعني: أن هذا النوع درجات، وليس درجة واحدة، فبعض الناس قد يستغرق في ذكر الله وفي التفكر في الله سبحانه وتعالى إلى

(1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 1/12

درجة أن يغيب بالله عز وجل أو بموجوده عن وجوده هو، وقد يزيد هذا الفناء إلى درجة أنه لا يشعر بما حوله، وقد يزيد إلى درجة أنه لا يفهم شيئا مما حوله، وقد يكلمه الناس فلا يعيهم، وقد يحركون بعض أجزائه فلا يتحرك، كأنه مغشي عليه، أو كأنه مصروع، أو مريض، وهذه لا تحصل للكاملين، وإنما تحصل للناقصين ضعاف النفوس، فقد يكون صاحب هذه الحال إذا لم توجد عنده عقائد باطلة طيبا في نفسه، ومن شدة ذكره وتعلقه بربه وتفكيره في صفاته وفي أسمائه قد يغيب عما حوله، وهذا الذكر والفكر والتعلق قد حصل لأئمة وسادات الأولياء، مثل: الأنبياء والصالحين، وعلى رأسهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك لم يرد مثلا أن أحدا منهم إذا تقدم للصلاة وصلى سقط مغشيا عليه، بينما ورد هذا عن بعض المتأخرين ممن جاء بعد الصحابة، فكانوا من شدة تعلقهم بالله وخوفهم منه ورغبتهم فيما عنده جاءوا إلى الصلاة وكبروا ربما لا يستطيعون أن يتمالكوا شيئا من أعصابهم، فيسقطون مغشيا عليهم، وهذه كلها أخبار صحيحة، وربما يتلى على بعضهم الآية أو يذكر له الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيتأمل فيه فيسقط مغشيا عليه، وهذه الحال ليست عيبا في مثل هذا الشخص من ناحية دينه، فقد يكون تدينه قويا، وقد تكون معرفته بربه صحيحة، وليس من أهل البدع ولا علاقة له بها، ولكنها ترجع إلى النفسيات، وإلى قوة الشخصية، فبعض الناس لديه من قوة الشخصية ما لو استغرق وعرف فلا يؤثر ذلك على نفسه، ومن الناس من يكون ضعيفا.

وهذه الحال انتشرت عند المتأخرين من بعد زمن الصحابة رضوان الله عليهم، مع أن الصحابة أفضل وأعرف بالله منهم، وأشد خوفا من الله وتوكلا عليه منهم، وأشد جهادا منهم، وكانوا في كل باب من أبواب التعبد أشد منهم في التعبد لله عز وجل، ومع ذلك كانت نفوس الصحابة نفوسا قوية، تتحمل مثل هذه الأمور، فلا تؤثر على أعصابهم، بينما المتأخرين كان في نفوسهم ضعف، وهذا وارد في الناس، فمثلا: النساء لسن في قوة التحمل مثل الرجال، وكذلك الرجال يختلفون، فبعض الناس تكون قوة تحمله النفسية ضعيفة، وبعض الناس يكون عنده قوة تحمل، حتى أنه قد تأتيه القضايا الكبيرة والعظيمة فلا تؤثر فيه، في حين أن بعض الناس قد تأتيه القضايا الصغيرة البسيطة فتقلب كيانه بأكمله، فبعض الناس قد

يمرض ابنه فيتغير شعوره، وقد يضعف، وقد يسقط مغشيا عليه، وبعض الناس ربما يؤتى له بابنه مقتولا فلا يتأثر تأثرا كبيرا، فهذه راجعة إلى الأمور الشخصية أكثر من رجوعها إلى الأمور الدينية، فينبغي إدراك هذه القضية، فمثلا: الأحنف بن قيس كان محتبيا فجيء له بابنه مقتولا قتله ابن عمه، وقد أمسكوه وأتوا به معهم، وكان الأحنف محتبيا فما فك الحبوة التي كانت تربط جسده، وقال: أطلقوه، إنما هي بضعة منك قطعتها -يكلم ابن عمه- أعطوا أمه -يعني: زوجته- مائة من الإبل، فإنها غريبة، وأكمل حديثه، فهذه النفوس ليست عادية، وإنما هي نفوس عظيمة وكبيرة، وتدل على علو في الهمة، وعلى صفات شخصية قوية غير عادية. وهذه المظاهر الغريبة التي قد تحصل عند البعض قد يفسرها المتأخرون بأنها هي نفسها: وحدة الوجود، وهي: التعلق بالمخلوق، والاتصال التام بين الخالق والمخلوق إلى درجة أنهما شيء واحد، وقد قال ابن تيمية رحمه الله عن هذا: وهذا غلط، وهو صادق بأن هذا غلط، فليس الخالق مثل المخلوق، وهناك فارق بين المخلوق والخالق.

قال المؤلف رحمه الله: [وهذا غلط، فإن الخالق لا يتحد به شيء أصلا].

لأنه: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى:11] وهو الأحد الصمد، الذي {لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفوا أحد} [الإخلاص:3-4].

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [بل لا يمكن أن يتحد شيء بشيء إلا إذا استحالا وفسدت حقيقة كل منهما، وحصل من اتحادهما أمر ثالث لا هو هذا ولا هذا].

أي: إلا إذا تغيرت حقيقة كل واحد منهما، فمثلا: الذين يقولون: بأنه اتحد العبد في الله فمعنى هذا أنه يلزمهم أن العبد تغيرت حقيقته فصار شيئا آخر، وأن الله تغيرت." (1)

"أدلة من يجعلون الذكر بالاسم المفرد ذكر الخاصة والرد عليهم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: {قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون} [الأنعام:91]].

يعني: أخذوا من قوله: {قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون}

---

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 10/10

[الأنعـــام:91] أن اللـــه أمـــر أن يقـــول الإنســـان: اللـــه.
نقول: هذا استدلال في غير سياقه؛ لأن الآية لها سبق, يعني: هنـاك استفهام سابق, والجواب عليـه هـو اللـه, وهـو جـواب على سـؤال وليس ذكرا, أيضا ليس فيه ترديد, وليس فيه تكرار, ليس فيـه قـل: اللـــه اللـــه اللـــه اللـــه كمـــا يفعلـــون هم.
فهو استدلال لا قيمة له, وهكذا يستدل دائما أهل البدع, فهم يـأتون بالنصـــوص الشـــرعية ويوظفونهـــا في غـــير ســـياقها.
ونحن لو لاحظنا أحد العوام يأخـذ من كلام مخلـوق من المخلـوقين بعض الجمـل ويوظفهـا في غـير سـياقها, لاتهمنـاه بالعتـه والسـفه والسخف والحمق, يعني: لو أن إنسانا مـزح على إنسـان وقـال لـه كلمة، ثم وظفها شـخص آخـر في غـير سـياقها, لقـال النـاس: هـذا مجنـــون.
فمثلا: لو أن شخصا تكلم مع شخص آخر ومزح معه بأي مزحـة في اسـمه أو في شخصـه, ثم في يـوم من الأيـام اختصـما فجـاء هـذا الشخص أمام الذين يصلحون بينهما وقال: هـذا في يـوم من الأيـام قال لي كذا وكذا, ويأتي بالكلام الذي في المزاح ويجعله في سـياق الجد, لتكلم عليه النـاس وذمـوه وعـابوه, وقـالوا: إنـه يفهم الأمـور على غير وجهها, فكيف بكلام الله عز وجل يعمل بـه هكـذا؟! قـال: [واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: {قل الله ثم ذرهم في خوضـهم يلعبون} [الأنعام:91] من **أبين غلط هـؤلاء**, فـإن الاسـم (اللـه) مذكور في الأمر بجواب الاستفهام في الآية قبله، وهو قولـه: {قـل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسـى نـورا وهـدى للنـاس تجعلونـه قـراطيس تبـدونها وتخفـون كثـيرا وعلمتم مـا لم تعلمـوا أنتم ولا آبـاؤكم قـل اللـه ثم ذرهم في خوضـهم يلعبـون} [الأنعـام:91].
أي: الله هو الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، فالاسـم (اللـه) مبتدأ، وخبره قد دل عليه الاسـتفهام، كمـا في نظـائر ذلـك؛ تقـول: من جـــــــــــاره؟ فيقـــــــــــول: زيـــــــــــد.
وأما الاسم المفـرد مظهـرا أو مضـمرا، فليس بكلام تـام ولا جملـة مفيدة، ولا يتعلق به إيمان ولا كفر، ولا أمر ولا نهي ولم يـذكر ذلـك أحد من سلف الأمة، ولا شـرع ذلـك رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة، ولا حالا نافعـا, وإنمـا يعطيـــه تصـــورا مطلقـــا لا يحكم عليـــه بنفي ولا إثبـــات.
فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحالـه مـا يفيـد بنفسـه, وإلا لم

يكن فيه فائدة, والشريعة إنما تشرع من الأذكار مـا يفيـد بنفسـه لا مـــــا تكـــــــون الفائـــــــدة حاصـــــــلة بغـــــــيره.
وقـد وقـع بعض من واظب على هـذا الـذكر في فنـون من الإلحـاد، وأنـــواع من الاتحـــاد, كمـــا قـــد بســـط في غـــير هـــذا الموضـــع.
وما يذكر عن بعض الشيوخ من أنه قال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبـــــات, حـــــال لا يقتـــــدى فيهـــــا بصـــــاحبها].
يعني: هذه الكلمة تذكر عن بعض الشيوخ أنه كان لا يقول: لا إلـه إلا الله، فإذا قيل له: لماذا؟ قـال: أخشـى أن أقـول: لا إلـه ثم أمـوت, فإذا مت أكون قد أتيت بالنفي ولم آت بالإثبات, فيأتي بكلمة (هـو).
ولاشك أن جهل؛ لأن الإنسان لو افترضنا أنه قال: لا إله ثم مـات لا يعاقب شرعا؛ لأن هناك مانع من الموانع غير داخل في إرادته منعه من إتمام الجملة فكيف يترك ما أمر به الله وما أمر به رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم من الـذكر الـذي يـزكي النفـوس ويطيب القلوب إلى كلمات لا معنى لها، مثل: هو هو هو ونحو ذلك علما أن عندنا من العلم الضروري مـا يـدل على أن النـبي صـلى اللـه عليـه وســـلم لم يشـــرع ذلـــك لأصـــحابه, ولم يعلم أصـــحابه ذلـــك.
[فإن في ذلك من الغلط ما لا خفاء به؛ إذ لـو مـات العبـد في هـذه الحـــال لم يمت إلا على مـــا قصـــده ونـــواه, إذ الأعمـــال بالنيـــات.
وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمـر بتلقين الميت: (لا إلـه إلا اللـــه).
وقـــال: (من كان آخـــر كلامـــه: لا إلـــه إلا اللـــه دخـــل الجنـــة).
ولو كان ما ذكره محذورا لم يلقن الميت كلمة يخاف أن يموت في أثنائها موتـا غـير محمـود, بـل كـان يلقن مـا اختـار من ذكـر الاسـم المفـــرد.
والـذكر بالاسـم المضـمر أو المفـرد أبعـد عن السـنة، وأدخـل في البدعة, وأقرب إلى ضلال الشيطان؛ فإن من قال: يا هو! يا هو! أو: هو هو ونحو ذلـك، لم يكن الضـمير عائـدا إلا إلى مـا يصـوره قلبـه, والقلب قـــــــــد يهتـــــــــدي وقـــــــــد يضـــــــــل].
يعني: ليس بالضرورة أنه إذا قال: يا هو! أنه يتصور الله عـز وجـل, فقد يرد في قلبه شيء، وقد يأتي الشيطان ويوسوس إليه بشـــيء، وحينئذ يتغير خاطره ويتجه إلى شيء آخر غير الله عز وجل.." (1)

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 11/3

"من أدلتهم على الـذكر بالاسـم المفـرد: (قـل اللـه ثم ذرهم)
والـــرد عليهم
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ثم كثيرا ما يذكر بعض الشـيوخ أنـه يحتج على قول القائل: (الله) بقوله: {قل الله ثم ذرهم} [الأنعـام: 91]، ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد, **وهذا غلـط باتفاق** أهل العلم؛ فإن قوله: {قل الله} [الأنعام:91]، معناه: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى, وهو جواب لقوله: {قل من أنـزل الكتـاب الـذي جـاء بـه موسـى نـورا وهـدى للنـاس تجعلونـه قـراطيس تبـدونها وتخفـون كثـيرا وعلمتم مـا لم تعلمـوا أنتم ولا آبـاؤكم قـل اللـه ثم ذرهم في خوضـهم يلعبـون} [الأنعـام:91]].
يعني: بعض الناس فهم أن قولـه: {قـل اللـه} [الأنعـام:91] خـاص بالنبي صلى اللـه عليـه وسـلم, وأنـه يجـوز للنـبي صـلى اللـه عليـه وسلم أن يقول: الله الله الله وهكذا, لكن الناس الآخـرون لا يجـوز لهم ذلك, وهذا فهم غير صحيح؛ فإن الآية لم ترد لا للنبي صلى الله عليـه وسـلم ولا لغـيره أن يكـرر الكلمـة، وإنمـا جـاءت في جـواب سـؤال, فتوظيفهـا في غـير سـياقها لا يصـح.
قال: [أي: الله الذي أنزل الكتـاب الـذي جـاء بـه موسـى, رد بـذلك قول من قال من المكذبين لرسول الله: {ما أنـزل اللـه على بشـر من شيء} [الأنعام:91]، فقال: {من أنـزل الكتـاب الـذي جـاء بـه موسى} [الأنعام:91]، ثم قال: {قل الله} [الأنعـام:91] أنزلـه, ثم ذر هـؤلاء المكـذبين في خوضـهم يلعبـون.
ومما يـبين مـا تقـدم مـا ذكـره سـيبويه وغـيره من أئمـة النحـو: أن العرب يحكون بالقول ما كان كلامـا, ولا يحكـون بـه مـا كـان قـولا, فالقول لا يحكى به إلا كلام تام، أو جملـة اسـمية، أو جملـة فعليـة, ولهذا يكسرون (إن) إذا جاءت بعد القول, فالقول لا يحكى به اسم، والله تعالى لا يأمر أحدا بذكر اسم مفرد, ولا شرع للمسلمين ذكـرا باسـم المفـرد المجـرد.
والاسم المجرد لا يفيد شـيئا من الإيمـان باتفـاق أهـل الإسـلام, ولا يـؤمر بـه في شـيء من العبـادات, ولا في شـيء من المخاطبـات.
ونظير من اقتصر على الاسم المفـرد: مـا يـذكر أن بعض الأعـراب مر على مؤذن يقـول: أشـهد أن محمـدا رسـول اللـه, فقـال: مـاذا يقـول هـذا؟ هـذا الاسـم، فـأين الخـبر عنـه الـذي يتم بـه الكلام؟].
يعني: قال: أشهد أن محمدا رسول الله، فجعل كلمة (رسـول) هنـا

وصفا لمحمد وليس خبرا, لكن لو قال: أشهد أن محمدا رسول الله, يصبح المعنى مختلفا تماما, يصبح أنه يشهد أن محمدا العلم المعروف رسول لله عز وجل.
ولهذا لا يتم الأذان لو قال الإنسان: أشهد أن محمدا رسول الله, لابد أن يقول: أشهد أن محمدا رسول الله, حتى يكون المعنى واضحا.." (1)

"شمول العبادة لحياة الإنسان كلها
ومن هنا نلاحظ أن العبادة اسم جامع لكل ما أمر الله عز وجل به، سواء أكان أمرا إيجابيا أم أمرا سلبيا، ومعنى الأمر الإيجابي طلب الفعل، ومعنى الأمر السلبي طلب الترك، فيدخل في هذا كل حياة الإنسان، ولهذا نجد أن الإنسان في تكوينه إما أن يفعل وإما أن يترك، وليس للإنسان في ذلك شيء آخر، فإما أن يفعل الفعل وإما أن يتركه، فالأفعال التي يفعلها الإنسان هي عبادة يتقرب بها إلى الله عز وجل، وأما التروك التي يتركها الإنسان فإذا قصد بها العبادة فهي عبادة، ويدل على أن العبادة تشمل حياة الإنسان كله أن الإنسان كائن بشري يتحرك في الوجود بأعضائه، والعبادة تشمل جميع أعضاء الإنسان، فهي تشمل حركات البدن الظاهرة، كحركة اليدين والرجلين، فيدخل في هذا القتال في سبيل الله، وهو من أفضل القربات وأفضل العبادات عند الله سبحانه وتعالى، ويدخل في هذا حركة اللسان، فمن العبادات أن يقرأ المرء القرآن وأن يسبح وأن يدعو إلى الله عز وجل، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويدخل في هذا عبادات القلب، مثل الخوف من الله والرجاء والتوكل والإنابة والرغبة والرهبة وغير ذلك، ويدخل في ذلك النظر، ولهذا نجد أن الأحكام الشرعية متعلقة بجميع أعضاء الإنسان، كما قال تعالى: {إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا} [الإسراء:36] فهو مسئول عن هذه الأشياء جميعا.
إذا: العبادة تشمل حياة الإنسان كلها، ولا يمكن أن يخلو الإنسان من العبادة، فهو إما أن يكون خاضعا لله أو خاضعا لغيره، وسيأتي معنا -إن شاء الله- بيان حقيقة نفسية مهمة جدا، وهي أن طبيعة تكوين الإنسان أن الله عز وجل خلقه محتاجا، فإما أن يحتاج إلى الله، وهذا من التعبد، وإما أن يرغب عن الاحتياج لله عز وجل فيحتاج إلى غيره، أما إذا تصور أحد أن الإنسان يمكن أن يكون غير

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 11/6

عابـــــد للـــــه ولا لغـــــير الـلـــــه فهـــــذا تصـــــور باطـــــل.
وقــد نشــأت ملــة جديــدة في هــذه العصــر تســمى: الليبراليــة، والليبراليون أشخاص يقولون: نحن أحرار من جميع الأديـان، أحـرار من كل الالتزامات، وليس هناك الـتزام معين نلتزمـه، فنحن أحـرار من الأديان جميعا، النصرانية، واليهودية، والإسلام، والبوذية، فهـؤلاء من يعبدون؟ إن بعض الناس يقول لك: لا يعبدون أحدا، وهذا غلـط، فهم يعبدون الهوى، ولهذا يقول الله عز وجـل: {أفـرأيت من اتخـذ إلهه هواه} [الجاثية:23] فهو يعبد الهوى، أي: يعبـد رغبتـه وشـهوته أينمـــــا وجهتـــــه يتوجـــــه وراءهـــــا.
الشيخ يقول: اسم جامع، يعني: يشمل كل مـا يحبـه اللـه ويرضـاه، والذي يحبه الله ويرضاه نوعان: الواجب والمسـتحب -وقـد يسـمى المستحب: مندوبا- من الأقوال والأعمـال، والأقـوال تشـمل أقـوال اللسان وأقوال القلب، فأقوال اللسـان سـبق أن مثلنـا لهـا، وقـول القلب هو تصديق بما جاء عن الله وما جاء عن الرسول صـلى اللـه عليه وسـلم وقولـه: (الباطنـة والظـاهرة) ليشـمل نشـاط الإنسـان القلـبي ونشـاطه الظـاهرة ولا شـك في أن بين الظـاهر والبـاطن تلازما مطردا ومنعكسا، أي: تلازم دائم وهذا هو معـنى قـول النـبي صلى الله عليه وسلم: (ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صـلح الجسـد كلـه، وإذا فسـدت فسـد الجسـد كلـه، ألا وهي القلب)، فلا يتصور أبدا وجود إنسـان صـالح في الظـاهر مائـة في المائـة، وهـو فاسد في الباطن، إلا في حالة واحـدة، وهي النفـاق، أمـا أن يكـون الإنسان صالحا في الباطن متقيا لله عز وجل يخاف اللـه ويخشـاه، وفي نفس الـوقت لا يكـون ذلـك ظـاهرا على جوارحـه فهـذا غـير متصور إلا في حالة واحدة، وهي حالة الإكراه بحيث يكـون مكرهـا، لا يستطيع أن يعبر عما في داخلـه بأفعالـه، ومـع هـذا لا يتصـور أن يكره إنسان بحيث لا يستطيع أن يؤدي عبادة واحدة؛ لأنــه يمكن أن يعمل في السر، فيقول سبحان الله، أو ينطق بالشـهادة، أو يصـلي في الســـــر، أو يعمـــــل أي عمـــــل في الســـــر.
فقولــه: (الباطنــة والظــاهرة) يشــمل حيــاة الإنســان كلهــا.
ومن هنـا نلحـظ وهـذه قضـية مهمـة أن العبـادة نوعـان: فرديـة وجماعية، فالفردية هي التي يقوم بها الإنسان، مثل الصلاة والصيام والحج، وحقوق الوالدين، وحقوق الجيران، وحقوق الأهل، وما يقوم به من الخوف والرجاء والتوكل وقـراءة القـرآن، ومـا يقـوم بـه من

ترك الربا وترك الفواحش وترك المحرمات جميعا، فهذه يمكن أن نسميها عبادة فردية؛ إذ يقوم بها الإنسان وحده. وهناك عبادات جماعية، كالجهاد في سبيل الله، والدعوة إلى الله، والإصلاح بين الناس، والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه العبادات الجماعية ضرورية جدا لصلاح المجتمع، فإنه متى ما تركت هذه العبادات فسد المجتمع، وبعض الناس يقول: ما لي وللمجتمع، فأهم شيء أن أصلح نفسي. ونقول: إن الله أوجب عليك إصلاح نفسك وإصلاح غيرك، وإلا فما معنى النصيحة؟ وما معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وما معنى الجهاد في سبيل الله بالقول واللسان واليد ونحو ذلك؟! وما معنى بناء المجتمع الإسلامي؟ ولماذا ذم الله عز وجل اليهود الذين كانوا يسكتون عن المنكرات؟ ل." (1)

"اختصاص الله تعالى بالحسب ومعنى قوله: (يا أيها النبي حسبك الله) وبيان انحراف الشيعة في معناها وأما الحسب -وهو الكافي- فهو لله وحده، كما قال تعالى: {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل} [آل عمران:173]. ومما يدل على أن الحسب -وهو الكفاية والتوكل على الله- يجب أن يكون لله فقط قوله تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64]. يعني: حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين، وليس المقصود من هذه الآية أن المؤمنين أيضا حسبك، فلا يمكن أن يصلح هذا المعنى؛ لأن الحسب عبادة، فيجب أن تكون لله فقط. يقول في قوله تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] أي: حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين الله، يعني: كافيك وكافي المؤمنين أيضا هو الله، ومن ظن أن المعنى: (حسبك الله والمؤمنون معه) **فقد غلط غلطا** فاحشا كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. فالشيخ رحمه الله بسط الكلام في هذه الآية في كتاب (منهاج السنة النبوية في الرد على الرافضة القدرية)، وهذا الكتاب ألفه في الرد على كتاب اسمه: (منهاج الكرامة) لـ ابن المطهر الحلي، وقد استدل ابن المطهر الحلي على إمامة علي بن أبي طالب بهذه

(1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 13/9

الآية، وهي قوله تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] فإنه قال: البرهان الرابع والعشرون يعني: من الأدلة على أن علي بن أبي طالب هو الإمام وليس أبا بكر - قوله تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64]، يقول: فقد ثبت من طريق أبي نعيم قال: نزلت في علي.
وهذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام.
ولا شك في أن هذا الفهم فهم أعوج، وقد أبطله شيخ الإسلام في صفحات طويلة في هذا الكتاب، وسبب ذلك -كما أشار الشيخ نفسه- أنه قال: إن معنى قوله: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] يعني: حسبك الله وحسب المؤمنين أيضا الله عز وجل.
فيقول: وقد ظن بعض الغالطين أن معنى الآية أن الله والمؤمنين حسبك، ويكون قوله: {ومن اتبعك} [الأنفال:64] مرفوعا عطفا على الله، أي: حسبك الله والمؤمنون أيضا حسبك.
وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر، فإن الله وحده حسب جميع الخلق، كما قال الله تعالى: {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل} [آل عمران:173] أي: الله وحده كافينا كلنا، فكل من النبيين قال: (حسبي الله)، فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه، فدل على أن الله وحده حسبه ليس معه غيره.
ثم ذكر مجموعة من الآيات، وكرر بعض الكلام المذكور، مثل أن الرغبة لله فقط، وأن الحسب له أيضا فقط، ثم قال: وكذلك التحسب الذي هو التوكل على الله وحده، فلهذا أمروا أن يقولوا: (حسبنا الله)، ولا يقولوا: (ورسوله) كما في الآية السابقة، فإذا لم يجد أن يكون الله ورسوله حسب المؤمن فكيف يكون المؤمنون مع الله حسبا لرسوله؟! يشير إلى المعنى الذي سبق معنا، وهو قول الله عز وجل: {ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله} [التوبة:59] فلم يقل في الآية: ورسوله.
أي: فإذا كان الله عز وجل ذكر عن المؤمنين أنهم قالوا: (حسبنا الله)، ولم يشركوا الرسول في الحسب وهو رسول الله، فكيف يكون معنى قول الله عز وجل: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] أن المؤمنين حسب للرسول

وهو أفضل منهم بلا شك؟! وأيضا: فإن المؤمنين محتاجون إلى الله كحاجة الرسول إلى الله، فلابد لهم من حسب، ولا يجوز أن تكون معونتهم وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم، فإن هذا يستلزم الدور، بل قوتهم من الله إلى أن يقول: فهذا كقوله: {هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين * وألف بين قلوبهم} [الأنفال:62 - 63]، فإنه هو وحده المؤيد للرسول بشيئين: أحدهما: نصره، والثاني: بالمؤمنين، وهناك قال: {حسبك الله} [الأنفال:62] إلى قوله: وإذا تبين هذا فهؤلاء الرافضة رتبوا جهلا على جهل، فصاروا في ظلمات بعضها فوق بعض، فظنوا أن قوله: {حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] معناه أن الله ومن اتبعك من المؤ." (1)

"الشيخ عبد القادر الجيلاني وعبارته في القدر

يقول رحمه الله تعالى: [وهذا مقام عظيم **فيه غلط الغالطون**، وكثر فيه الاشتباه على السالكين، حتى زل فيه من أكابر الشيوخ المدعين التحقيق والتوحيد والعرفان من لا يحصيهم إلا الله الذي يعلم السر والإعلان] وإلى هذا أشار الشيخ عبد القادر رحمه الله فيما ذكر عنه، فقد قال: إن كثيرا من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا إلا أنا، فإني انفتحت لي فيه روزنة -والروزنة هي الكوة أو النافذة- فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعا للقدر لا من يكون موافقا للقدر. اهـ.

ثم شرح الشيخ كلامه بعد ذلك.

وهنا أحب أن أشير إلى أمرين: الأمر الأول: الكلام على الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى، فإن الكلام فيه كثر عند كثير من الناس بحق وبباطل، والناس فيه على طرفين ووسط، فمنهم من عظمه ونسب إليه كثيرا من العقائد الباطلة والفاسدة، ومنهم من تكلم عليه وشتمه بغير حق، والحق وسط بين هذين الرأيين، وستأتي الإشارة إليه بإذن الله.

الأمر الثاني: هو شرح عبارة الشيخ عبد القادر بيان معناها، فإن بعض الناس قد لا يفهم معنى عبارة الشيخ رحمه الله.." (2)

---

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 15/23
2) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 19/6

"خلـــــــوة الجيلاني وتقريرهـــــا عنــــــد الصـــــــوفية
إذا جئنا إلى الخلوة نجد أن الصوفية يستدلون بقـول اللـه سـبحانه وتعالى: {وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعـده وأنتم ظالمون} [البقرة:51]، فقالوا: إن الله عز وجل جعل موسى يخلو معـه أربعين يومـا، وبنـاء على هـذا فنحن نطـالب النـاس بـأن يخلـوا مـع اللـه عـز وجـل أربعين يومـا، وهـذا أتم أنـواع الخلـوة. ويستدلون -أيضا- بأن الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم كـان قبـل البعثـة يخلـو ويتحنث في غـار حـراء الأيـام ذوات العـدد كمـا قـالت عائشـــــة رضـــــي اللــــــه عنهـــــا فيمـــــا رواه البخــــاري.
لكن هذه الاستدلالات استدلالات باطلة، وقـد ذكرهـا شـيخ الإسـلام ابن تيميــة رحمــه اللــه في رســالة لــه ضــمن مجمــوع الرســائل والمسائل، وهذا كتـاب مهم جـدا، أعـني الرسـائل والمسـائل، فلـه رسـالة اسـمها العبـادات الشـرعية والفـرق بينهـا وبين العبـادات البدعية، يقول فيها رحمه الله: [وأمـا الخلـوات فبعضـهم يحتج فيهـا بتحنثه بغار حراء قبل الوحي، وهذا خطأ؛ فـإن مـا فعلـه صـلى اللـه عليه وسلم قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه، وإلا فلا]، فما فعله الرسول قبل النبوة لا نحتج به؛ لأنــه بعد النبوة إن أمرنا به اتبعناه فيه وإن لم يأمرنا به دل هــذا على أن ما فعله قبل النبوة هو باجتهاد منه وليس بوحي جـاءه من السـماء.
قال: [وهو من حين نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام صلوات الله عليه وسلم بمكة قبـل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في عمرة القضاء وعـام الفتح فأقام بها قريبا من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الـوداع وأقـام بهـا أربع ليال، وغار حراء قريب منه، ولم يقصـده، وذلـك أن هـذا كـانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب سن لهم إتيانه؛ لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جـاء بهـا بعـد النبـوة صـلوات الله عليه، كالصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغـني عن إتيـان حراء، بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي، فإنه لم يكن يقرأ، بل قال له الملك عليه السلام اقرأ، قـال صـلوات اللـه عليـه وسـلامه: فقلت: لست بقارئ، ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة، ولهذا لما صلاها النبي صلى الله عليه وسلم نهاه عنهـا من نهـاه من المشـركين، كـ أبي جهل، قال اللـه تعـالى: {أرأيت الـذي ينهى * عبـدا إذا صـلى * أرأيت إن كــان على الهــدى * أو أمــر بــالتقوى * أرأيت إن كــذب

وتـولى * ألم يعلم بـأن اللـه يـرى} [العلـق:9 -ـ 14] إلى آخـر السورة].

هذا يدل على أن استدلالهم بتحنث النبي صلى الله عليه وسـلم في غار حراء ليس اسـتدلالا مسـتقيما، وأمـا اسـتدلالهم بكـون موسـى عليه السلام واعده الله عز وجل أربعين يوما فهـو اسـتدلال باطـل، وهنا أشير إلى بعض المنتسبين إلى الدعوة الإسـلامية الـذين يـرون أن طريق الدعوة أول ما يتم يتم بهـذه الخلـوة أو الخـروج، أو نحـو ذلك من الأعمال التي يقومون بها، وقـد يحـددون لهـا كيفيـة معينـة خاصة، فإما أن تكون ثلاثة أيام، أو تكـون أسـبوعا، أو تكـون أربعين يوما، وقد يحتجون عليها بهذه الآية، واحتجـاجهم باطـل، وطـريقتهم ليست طريقة سنية.

يقول شيخ الإسلام رحمه اللـه: [وطائفـة] يعـني من هـذه الصـوفية [يجعلون الخلوة أربعين يوما، ويعظمـون أمـر الأربعينيـة، ويحتجـون فيها بأن الله تعالى واعـد موسـى عليـه السـلام ثلاثين ليلـة وأتمهـا بعشر، وقد روي أن موسى عليه السـلام صـامها، وصـام المسـيح -أيضا- أربعين لله تعالى، وخـوطب بعـدها، فيقولـون: يحصـل بعـدها الخطاب والتزيل] أي: يتصورون أنه إذا جلس أحدهم هـذه الأربعين يوما يحصل له كشـوفات، أو يحصـل لـه بركـات أو المنتسـبون إلى الدعوة اليوم يقولون: إنه في الغـالب يلـتزم، وهـذا **-أيضا- غلـط فإن** هذا ليس من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم، بل شـرعة لموسى عليه السلام، كما شرع له السبت، والمسلمون لا يسبتون، وإنما عيدهم يوم الجمعة، وقد حرم في شرعه أشـياء لم تحـرم في شرع محمد صلى الله عليـه وسـلم، فهـذا تمسـك بشـرع منسـوخ، وذاك تمسك بمـا كـان قبـل النبـوة، وقـد جـرب أن من سـلك هـذه العبادات البدعية أتته الشياطين، وحصل له تنزل شيطاني وخطـاب شيطاني، وبعضهم يطير به شيطانه، وأعرف من هؤلاء عددا طلبـوا أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التـنزل حـتى أن أحـد الصوفية يقـال لـه: ابن سـبعين جلس في غـار حـراء شـهرا ينتظـر جبريل حتى يـأتي بـالنبوة، هكـذا يتصـورون، وهـذا من الجهـل ومن سوء الفهم لأحكام الله عز وجل، وقد يكـون من سـوء العقيـدة في كثير من الأحيان.

وهناك بدعـة عنـد الطريقـة القادريـة يسـمونها الركعـات القادريـة، وهذه الركعات القادرية عندهم هي عبارة عن ست ركعات يصـلونها

بعد صلاة المغرب، ويقولون: إنها تعدل عبادة اثنتي عشرة سنة. ويستدلون عليها بحديث، وهو قوله: (م." [1]

"انحراف الصوفية في مقام العبودية

قال: [وهذا مقام **عظيم غلط فيه** الغالطون وكثر فيه الاشتباه على السالكين، حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين للتحقيق والتوحيد والعرفان ما لا يحصيه إلا الله الذي يعلم السر والإعلان].

غلطوا فيه بأنهم جعلوا توجههم لتوحيد الربوبية والعبودية الاضطرارية التي يستوي فيها المسلمون والكفار والأحياء والجمادات، وجعلوا الفناء فيه والتعلق به هو أساس الدين وأساس الإسلام، واشتغلوا به وانصرفوا عن الحقيقة الدينية الشرعية التي هي الإسلام، والتي يحبها الله ويرضاها، والتي فيها أوامر تقتضي الفعل ونواه تقتضي الترك.

ولهذا وجد منهم من يقول: إن الإنسان إذا وصل إلى اليقين فإن التكاليف تسقط عنه.

لأن المتعلق بهذا النوع يقول: إذا فنيت فيه فإنك ستصل إلى اليقين.

والمقصود باليقين: أن الله هو الرب الخالق الرازق المحيي المميت، إذا وصلت إلى هذا اليقين التام -وهذا اليقين طبعا يحتاج إلى رياضات كما يقولون- فإنه تسقط عنك الأوامر والنواهي؛ وهذا يدل على عدم تعظيم الأمر والنهي، وعلى عدم الاشتغال بها. ولهذا سيأتي معنا أن هؤلاء جبرية يعظمون موضوع الفعل أكثر من تعظيمهم لموضوع الأمر.." [2]

"المعنى الصحيح لقوله تعالى: (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)

وخلاصة كلام ابن تيمية رحمه الله في قوله: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64]، وسبق أن ذكرنا أن قوله: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] أن العطف في قوله: ((ومن اتبعك)) هي معطوفة على النبي صلى الله عليه وسلم، والمعنى: حسبك الله وحسب الله أيضا للمؤمنين، فالله عز وجل حسب لك وحسب لأتباعك من المؤمنين، وليست معطوفة على لفظ الجلالة، يعني: ليس المعنى:

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 19/9

2) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 2/7

يا أيها النبي حسبك الله وحسبك المؤمنون، فإن الحسب خاص بالله سبحانه وتعالى.
هذا الجزء المتعلق بهذا الموضوع في كتاب منهاج السنة النبوية، فإن ابن المطهر الحلي صاحب (منهاج الكرامة) وهو من الشيعة، استدل بهذه الآية على أن المؤمنين حسب لله، فهو يستدل بها على الشرك.
ويقول ابن تيمية: فصل.
قال الرافضي: البرهان الرابع والعشرون قوله تعالى: {يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين} [الأنفال:64] من طريق أبي نعيم قال: نزلت في علي، يعني: (ومن اتبعك من المؤمنين) المقصود بها: علي، فـ علي حسب للنبي مثل الله، وهذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره فيكون هو الإمام.
يعني: ومن أخذ الإمامة كـ أبي بكر وعمر قبله فهم ظالمون له، وبناء على هذا كفرهم الشيعة قبحهم الله.
قالوا: والجواب من عدة وجوه: * أحدها: منع الصحة، يعني: منع أن هذا الطريق صحيح، الذي هو من طريق أبي نعيم، وتفسير الآية غلط، فليس قوله: ((من اتبعك من المؤمنين)) المقصود بها: علي وإنما هي عامة في المؤمنين.
* الثاني: أن هذا القول ليس بحجة.
* الثالث: أن يقال: هذا الكلام من أعظم الفرية على الله عز وجل، وذلك أن قوله: ((حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)) معناه: أن الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين، وهذا كما تقول العرب: حسبك وزيدا درهم.
ثم أطال الكلام في هذا الموضوع، وهذا ما يتعلق بهذا الموضوع.." (1)
"بيان الغلط العظيم في ترك الأخذ بالأسباب
يقول الشيخ عن هذه الطائفة: [**وهذا غلط عظيم**]، وهذا الكلام كان قبل أن تنشأ الحضارة الغربية، وقبل أن تظهر اليوم، فهو يسمي ترك الأسباب غلطا عظيما، وهذا هو منهج السلف رضوان الله عليهم منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أن تعاطي الأسباب منهج رشيد.

(1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 2/15

ولهذا ظهر في المسلمين أشخاص يتبنون منهج الغرب، ويرون أنــه لا نجاح للمسـلمين ولا فلاح لهم ولا عـز لهم إلا بتبـني منهج الغـرب تمامـا؛ لأنهم نظـروا إلى الغـرب فوجـدوا أنهم على حضـارة ماديـة عظيمة، ونظروا إلى المسلمين في تلك العصور بسبب ظهور هـذه البدع فيهم فإذا هم على مستوى هزيل جدا، فظنوا أن الإسـلام هـو السـبب الـذي جعـل المسـلمين على مسـتوى هزيـل، وظنـوا أن الإسلام هو السبب الذي أوصلهم إلى هذا المستوى، ولم يعرفوا أن المسـلمين في تلـك الفـترة مـا كـانوا يمثلـون الإسـلام بصـورته الصحيحة، ولا كانوا يمثلـون الإسلام بصـورته المثاليـة الحقـة، وإنمـا كانوا على خطأ، فلما تصورا هذا التصور ارتموا في أحضان الغـرب، وظنـوا أن النجـاة والفكـاك من الانهزاميـة، والنجـاة والفكـاك من التأخر العلمي، والنجاة والفكـاك من الضـياع عنـد هـؤلاء الغربـيين، ومـــــــا دروا أن القضـــــــــية عكس ذلـــــــــك.
يقول: [فإن الله قدر الأشياء بأسبابها كما قـدر السـعادة والشـقاوة بأســــــــــــــــــــــــــــبابها].
ولهــذا كــانت هــذه طائفــة متناقضــة: فهم يصــلون، ويصــومون، ويحجـون، ويزكـون، ويـتركون الزنـا، ويـتركون شـرب الخمـر، ثم يتركون الأسباب، فيقال لهم: لمـاذا تصـلون وتصـومون وتحجـون؟! فيجيبون بأن ذلك يدخلهم الجنة.." (1)
"الفــــــــــــــرق بين المحبــــــــــــــة والخلة
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقد أخبر تعالى أنه (يحب المتقين) (ويحب المحسنين) و (يحب المقسطين) و (يحب التوابين) و (يحب المتطهرين) ويحب {الـذين يقـاتلون في سـبيله صـفا كـأنهم بنيـان مرصـوص} [الصـف:4]، وقـال: {فسـوف يـأتي اللـه بقـوم يحبهم ويحبونه} [المائدة:54]، فقد أخبر بمحبته لعباده المؤمـنين، ومحبـة المؤمنين له حتى قال: {والذين آمنوا أشد حبا لله} [البقرة:165].
أمـا الخلـة فخاصـة، وقـول بعض النـاس: إن محمـدا حـبيب اللـه، وإبراهيم خليل الله، وظن أن المحبة فوق الخلة قول ضـعيف، فـإن محمـدا أيضـا خليـل اللـه كمـا ثبت ذلـك في الأحـاديث الصـحيحة المستفيضة، وما يروى: أن العباس يحشر بين حبيب وخليل وأمثـال ذلــــك فأحــــاديث موضــــوعة لا تصــــلح أن يعتمــــد عليهــــا.
وقد قدمنا أن محبة الله تعالى: هي محبته ومحبة ما أحب، كمـا في

(1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 24/6

الصحيحين: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار)].

هذه الآيات هي في سياق كون الله عز وجل يحب؛ لأنه أضاف المحبة إليه، فيحب يعني: الله عز وجل، فهناك ضمير مستتر في الجملة يعود إلى الله سبحانه وتعالى.

وهناك محبة لله ولوازم لهذه المحبة، فمن لوازم محبة الله عز وجل: محبة ما يحب، مثل: فرائض الله عز وجل التي أمر بها، فإنه لا يأمر شرعا إلا بما يحب، ومن ذلك أيضا: الأعيان التي يحبها الله كالصحابة والأنبياء قبل ذلك، وكالأماكن التي يحبها الله مثل: مكة، والمدينة، وبيت المقدس، وبلاد الشام عموما، ومثل: الأوقات التي يحبها الله سبحانه وتعالى، كمحبة الله لشهر رمضان أكثر من محبته لغيره من الشهور، ومحبته سبحانه وتعالى للعشر الأوائل من ذي الحجة أكثر من محبته لغيرها وهكذا، فربك يخلق ما يشاء ويختار.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: أن من كان فيه هذه الثلاث وجد حلاوة الإيمان؛ لأن وجد الحلاوة بالشيء يتبع المحبة له، فمن أحب شيئا أو اشتهاه إذا حصل له به مراده، فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك، واللذة أمر يحصل عقيب إدراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتهى.

ومن قال: إن اللذة إدراك الملائم كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والأطباء **فقد غلط في** ذلك غلطا بينا، فإن الإدراك يتوسط بين المحبة واللذة، فإن الإنسان مثلا يشتهي الطعام، فإذا أكله حصل له عقيب ذلك اللذة، فاللذة ليست هي الأكل، ولذلك يشتهي النظر إلى الشيء فإذا نظر إليه التذ به، واللذة تتبع النظر، ليست نفس النظر، وليست هي رؤية الشيء، بل تحصل عقيب رؤيته، قال تعالى: {وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين} [الزخرف:71]، وهكذا جميع ما يحصل للنفس من اللذات والآلام من فرح وحزن، وأمثال ذلك يحصل بالشعور بالمحبوب أو الشعور بالمكروه، وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن].

هذه قضية واضحة، فإن اللذة التي تتعلق بهذه الأعمال ليست هي

مجرد إدراك الملائمة، وإنما هي قدر زائد على هذا الإدراك؛ لأن إدراك الملائمة هو الشعور به، لكن ما يحصل في القلب من ارتياح وانبساط وما يحصل فيه من مشاعر تتفاوت من شخص إلى شخص بناء على اللذة التي حصلها، فينبغي إدراك هذه القضية.
والضالون من أهل الكلام وغيرهم عندما يقولون: إن محبة الله عز وجل هي إرادة الثواب أو إرادة هذا العمل أو نحوه، يريدون بهذا الهروب من معنى المحبة وردها إلى الإرادة، لكن المحبة قدر زائد على مجرد الإرادة، وفي حالة العبد يكون هناك في المحبة لذة، وهي قدر زائد على مجرد الإدراك، فإن الإدراك أمر علمي قد يحصل بدون فرح ولا سرور، وقد يحصل بدون انبساط، وقد يحصل بدون أي علامة من علامات التفاعل مع هذا الأمر، فالإدراك معناه: العلم أو الإرادة، لكن القدر الزائد على الإدراك والقدر الزائد على العلم هذا هو ما يسميه الآن علماء النفس: بالعواطف، أو هو المشاعر التي تحصل للإنسان من فرح وحزن ولذة وسعادة ونحو ذلك.
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [فحلاوة الإيمان المتضمنة من اللذة به والفرح ما يجده المؤمن الواجد من حلاوة الإيمان تتبع كمال محبة العبد لله وذلك بثلاثة أمور: تكميل هذه المحبة، وتفريعها، ودفع ضدها.
فتكميلها: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فإن محبة الله ورسوله لا يكتفى فيها بأصل الحب، بل لا بد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما كما تقدم.
وتفريعها: أن يحب المرء لا يحبه إلا لله.
ودفع ضدها: أن يكره ضد الإيمان أعظم من كراهته الإلقاء في النار.
فإذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب المؤمنين الذين يحبهم الله؛ لأنه أكمل الناس محبة لله؛ وأحقهم بأن يحب ما يحب." (1)
"موقف العلماء مما ينسب لمشايخ الصوفية الصادقين
قال: [وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ المشهورين وهي إما كذب عليهم، **وإما غلط منهم**].
هذه مسألة مهمة جدا، فأحيانا تنسب لبعض الشيوخ المتزهدين

---
(1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 8/4

الأوائل أمثال الجنيد وغيره أقوال لا تثبت عنهم، كما ينسب الشيعة إلى جعفر الصادق أقوالا لا تثبت عنه، وذلك أن هذه الطوائف -الصوفية والشيعة بالذات- ينتسبون إلى أشخاص، فينسبون إليهم أقوالا وفتاوى وأفكارا، وهي ليست ثابتة عنهم، وإنما يكذبون عليهم، وقد مرت فترة من الفترات اشتهر فيها وضع الأحاديث النبوية، والأقوال المنسوبة لأمثال هؤلاء المعظمين عند هذه الطوائف، فـ عبد القادر الجيلاني عالم حنبلي من علماء أهل السنة، عندما تقرأ كلام الصوفية عنه تتعجب؛ إذ لا يمكن أبدا أن يصدر مثل هذا الكلام عن عبد القادر الجيلاني، والسبب في هذا: هو الكذب عليه، فهم يكذبون عليه، وينقلون عنه ما لم يقله، وينسبون إليه ما لم يفعله، ولهذا لا بد من التحقق في كتب المتأخرين من الصوفية والشيعة؛ لكونها مليئة بالأكاذيب، سواء المنسوبة إلى الله، أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى بعض الأولياء والصالحين، فهم يشتغلون بهذه النسب، أما الشيعة فيعتقدون ذلك دينا، وينقلون عن جعفر الصادق ما ليس صحيحا عنه، ومن ذلك أنهم ينقلون عن أنه قال: التقية ديني ودين آبائي وأجدادي.
فينسبون شيئا من العقائد ثم ينفونه في مكان آخر حتى يضللوا الناس، وحتى لا يستطيع أحد أن يحاكمهم، وهذه عقيدة مشهورة عندهم تسمى بالتقية، ولهذا يقول ابن تيمية رحمه الله في (منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية) يقول: دينهم الكذب، ويتعبدون بالكذب على الصالحين والأولياء والأئمة.." [1]

"والفاعل هنا الرب جل وعلا، و (ينزل) هذا أسند الفعل إلى الباري، ومعلوم أن إسناد الفعل كما مر معنا أنه قاعدة إذا أسند الفعل المضارع أو الماضي إلى الباري جل وعلا دل على ماذا؟ دل على إثبات صفة، ما هي هذه الصفة؟ المصدر الذي اشتق منه ذلك الفعل (ينزل) إثبات النزول، جاء ربك إثبات المجيء، أليس كذلك؟ {الرحمن على العرش استوى} [طه: 5] إثبات الاستواء وهكذا، فكل فعل نأخذ منه المصدر، حينئذ نصف الباري جل وعلا به، فينزل الرب جل وعلا حقيقة إلى السماء الدنيا، وهي أقرب السماوات إلى الأرض، (يقول هل من تائب فيقبل)، (يقول) من الذي يقول؟ الله عز وجل، فيه إثبات صفة الكلام، أليس كذلك؟ ومر معنا أن

1) شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي، عبد الرحيم السلمي 8/9

إثبـات الكلام أعم من إثبـات القـرآن، القـرآن كلام من كلام البـاري جل وعلا وليس كل كلام الله تعالى يكون قرآنا، أليس كذلك؟ وهـذا الحديث واضـح بين، لأنـه (يقـول هـل من تـائب فيقبـل) مثلا حينئـذ نقول: هذا ليس بقرآن. لأن القرآن هو الذي بين الدفتين، ليس منه شيء محجـوب البتـة، وليس شـيء منـه لم ينقـل على أنـه قـرآن، حينئذ نقول: هذا كلام الباري جل وعلا وليس بقـرآن. إذا الكلام أعم من القـرآن، فـالقرآن نـوع من أنـواع الكلام وليس كـل كلام اللـه تعالى يكون قرآنا - انتبـه لهـذه - لأني وجـدت أن بعض طلاب العلم يلتبس عليه الأمر فيظن أن الكلام هو القرآن وليس ثم شيء آخـر، هذا ليس بصحيح هـذا غلـط. إذا (يقـول) أي البـاري جـل وعلا، فيـه إسناد الفعل إلى الباري وفيه صفة القول، (يقول) قـولا حقيقيـا، أي يتكلم قائلا (هل من تـائب فيقبـل) فيقبـل، فيقبـل يصـح لكن يـنزل فيقبل هذا أحسن، (هل) حرف استفهام، والاستفهام هنا للتشـويق، كقولـه تعـالى: {هـل أدلكم على تجـارة تنجيكم من عـذاب أليم} [الصف: 10]. وليس المراد به الاستخبار، يعني ليس على بابه، إنما المراد به التشويق، لو كان على بابه هل من تائب؟ هـل يوجـد أحـد فلا يعلم يعني يستخبر هل جاء زيـد؟ أنت لا تعلم مجيء زيـد، أليس كذلك؟ هذا يسمى استخبار، إذا قيل أن الاستفهام على بابـه، يعـني أراد به الاستخبار إفادة الخبر لا يعلم فيسـتخبر فيطلب الخـبر، هـل الباري جل وعلا، هل من تائب؟ على هذا المنوال؟ الجواب: لا. لأنـه يعلم، يعلم ما يكون وما سـيكون ومـا هـو كـائن لعمـوم علمـه جـل وعلا، إذا ليس المراد به الاستخبار لأنه سبحانه يعلم كل شيء فهـو تشويق للعباد أن يسـألوه ويـدعوه وأن يسـتغفروه، وفي هـذا غايـة الجود والكرم منه جل وعلا.." (1)

"إذا (الله) مشتق من (الإله) على الوجـه المعـروف في محلـه، حينئذ نقول: الإله ما المراد به؟ هو لأنه هو الذي أخـذ في حقيقـة لا إله إلا الله، ... (لا إله) بماذا نفسر الإله؟ نفسره بـالمعبود، نفسـره بمـاذا؟ بـالمعبود، لمـاذا؟ لأن هـذا الـذي ذكرنـاه الآن تقريـرا لهـذا المعنى، لأن بعض المخالفين فسـر الإلـه بمعـنى الـرب أو الخـالق، نقول: **هذا غلط التبس** عليهم معنى الرب، ومعنى الإله، ففسروا الإله بمعنى الخالق، فحينئذ لا إله إلا الله، يعني لا خالق إلا الله هـذا توحيد المشركين، وليس بتوحيد أهل الإسلام، لمـاذا؟ لأن هـذا ممـا

(1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 13/10

قـره أو أقـر بـه المشـركون، فـإذا كـان كـذلك وجـه الخلـل عنـد المخالفين هو هذه المادة أله يأله ما المراد بهـا؟ والله مشـتق من ماذا؟ من الإله، وما معنى الإله؟ معناه المعبود لأن ألـه يألـه معنـاه عبـد عبـادة.

للـه در الغانيـات المـدهي ... سـبحن واسـترجعن من تـألهي

استعمل هنا تألهي بمعنى تعبدي، إذا يدل هذا على أن الإلـه بمعـنى المعبود، يعني من تعبد وطلب الله بعمل، ولا شك أن التأله التفعـل من أله يأله، وهذا هو الحق وهو الذي عليـه أهـل السـنة والجماعـة خلافا للأشاعرة وغيرهم ممن خالفوا في هـذا المقـام، حينئـذ محـل الركيزة بين أهل السنة والجماعة وبين الأشاعرة في تفسـير الإلـه، وهذا مر معنا تقريره في كشف الشبهات حيث التبس عليهم معـنى الرب بمعنى الإله، فالتفريق بينهما هو الذي يكون صمام الأمان هنا، ولا شك أن التأله والتفعل من أله يأله، وأن معنى ألـه إذا نطـق بـه عبد الله تعالى، وقد جاء منه مصدر يدل على أن العرب قـد نقطت من بـ فعل يفعل، وهذا الكلام لابن جرير الطبري رحمه اللـه تعـالى في تفسيره، فعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قرأ - ولـذلك ما من كتاب في شرح ... ((كتاب التوحيد)) إلا ويذكرون هـذا الكلام لأنه قاعدة مهمة في بيان توحيد الإلهيـة - قـرأ ابن عبـاس (ويـذرك وإلاهتك) [الأعراف: 127] {وآلهتـك} واضـح المعـنى، و (وإلاهتـك) هذا مصدر. قال ابن عباس: (ويذرك وإلاهتك) قال: عبادتك. إذا إله، بمعنى ماذا؟ بمعنى عبادة، ويقول إنه كـان يعبـد ولا يعبـد (ويـذرك) يعـني موسـى عليـه السـلام وقومـه ... (ويـذرك) يعـني يـا فرعـون (وإلاهتك) يعني وعبادتك، ففسر ابن عباس المادة بماذا؟ بما يتعلق بمعنى العبادة، ولم يردها إلى الرب والخالق ونحو ذلك ممـا التبس على بعض المتأخرين، ولـذلك قـال: إنـه كـان يعبـد ولا يعبـد. وهـذه القراءة وإن كانت شاذة إلا أنه مما يستعان بها في تفسير القـرآن، القراءة الشاذة يستعان بها في التفسير لا يؤخذ منها حكم شـرعي، لكن لا شك أنها جاءت على سنن وقواعـد لسـان العـرب، (ويـذرك وإلهتك) يعني عبادتك التي تعبد، لأنه كان يعبد يعني فرعون، أي أن موسى يذرك وعبادتك التي جعلتها على قومك، فإنه قال لهم: {مـا علمت لكم من إله غيري} [القصص: 38]. فكان يعبد.." (1)

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 16/6

"والمراد هنا أن دلالـة لا إلـه إلا اللـه على معـنى لا إلـه إلا اللـه الذي هو لا معبود بحق إلا الله دلالـة مطابقـة، حينئـذ لا إلـه إلا اللـه تـدل على توحيـد الألوهيـة مطابقـة، وتـدل على توحيـد الأسـماء والصـفات تضـمنا، ولا نقـول بـأن لا إلـه إلا اللـه خالصـة في توحيـد الألوهية هذا غلط، وإنمـا تـدل مطابقـة على معـنى التوحيـد توحيـد الألوهيـة، وكـذلك تـدل على توحيـد الربوبيـة لكنـه بدلالـة التضـمن، ولذلك قلنا فيمـا مـر: أن توحيـد الربوبيـة يسـتلزم توحيـد الألوهيـة، يستلزمه بمعنى ماذا؟ لأنه إن وجد لزم منه ألا يصرف العبادة لغـير الله تعالى، إن وجد توحيد الربوبية بمعنى أنه أفرد الباري جـل وعلا بصفة الخلق، قال: لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا محـيي ولا مميت إلا اللـه، ولا نـافع إلا ولا ضـار إلا اللـه. إذا هـذا الـذي أفردتـه بهذه الصفات العظام هو الذي يستحق العبادة، فإن صـرف العبـادة لغير من اعترف له بالخلق والرزق والتدبير حينئـذ يكـون مـاذا؟ قـد وقع في الخلل، وهو أنه لم يلتزم بما اعتقده ابتداء في حـق البـاري جـل وعلا، فحينئـذ نقـول: توحيـد الربوبيـة يسـتلزم توحيـد الإلوهيـة وكذلك الأسماء والصفات، وتوحيد الإلوهية يتضـمن توحيـد الربوبيـة يعني بعضه، وعرفنا معنى التضمن أن اللفظ يـدل على مـاذا؟ على بعض المعنى فهو جزء منه، إذا كان كذلك فحينئذ يرد السؤال الـذي نورده دائما: هل الرسل دعت إلى توحيـد الربوبيـة؟ الجـواب: نعم، دعت إلى توحيد الربوبيـة، بعضـهم يظن أن قولـه جـل وعلا {ولقـد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت} [النحـل: 36]. إذا ما دعا الرسل إلى توحيد الربوبية؟ نقول: لا، الآية وغيرهـا تـدل على مـاذا؟ على أن الغايـة والحكمـة من إرسـال الرسـل هـو توحيد الإلوهية، لكن هذا لا يلزم منه مـاذا؟ أن لا يكـون الرسـل قـد دعوا إلى توحيد الربوبية والأسماء والصفات. إذا هذه متقاربـة، هـل دعت الرسـل إلى توحيـد الربوبيـة؟ الجـواب: نعم. هـل أرسـلت الرسـل من أجـل توحيـد الربوبيـة؟ الجـواب: لا، لم ترسـل الرسـل من أجـل توحيـد الربوبيـة من أجـل إفـراد البـاري جـل وعلا بصـفاته أو بأفعالـه، وإنمـا أرسـلت وبعثت وأنزلت الكتب من أجل ماذا؟ من أجل تحقيق توحيد الإلوهية، حينئذ فـرق بين المسـألتين. هـل دعت الرسـل إلى توحيـد الربوبيـة؟ الجـواب: نعم، قاطبـة.

وهذا محل وفاق، دعت الرسل إلى توحيد الربوبيـة، ودعت الرسـل إلى توحيد الأسماء والصـفات، لكن هـل أرسـلت الرسـل من أجـل توحيـــــــــــــــــــــد الربوبيـــــــــــــــــــــة؟
الجــــــــــواب: لا، فــــــــــرق بين المســـــــــألتين، فلا تلتبس.
قال هنا: (فإن معناها الذي عليه). أي على هذا المعنى الضمير يعود إلى المعنى، (دلت) أي هذه الكلمة، (وهدت) أي أرشدت، (إليه) أي إلى هذا المعنى (أن ليس بالحق إله يعبد)، (فإن معناها الـذي عليـه ** دلت) ما هو المعنى الذي دلت عليه لا إله إلا اللـه؟ (دلت يقينـا) [هكذا (يقينا)] يعني جزمـا اعتقـادا جازمـا، وسـيأتي شـرط اليقين، يعني العلم الذي لا يلحقه شك البتة يسمى يقينـا في هـذا الموضـع، (وهدت) أي أرشدت ... (إليه) أي إلى هذا المعنى، ما هو؟." (1)
"فـالجواب: أن المكـذبين من المشـركين يكـذبون بجميـع مـا جاءتهم به الرسل من هذا وغيره، وهذا جعـل حجـة مسـتقلة عليهم فدل على أنه الفطرة التي فطروا عليها من الإقرار بالتوحيد، حــتى لو حملوا الآية على الإقرار بالتوحيد وهو الفطرة، الفطرة [ليســت] لا تقوم بها الحجة على الخلق، وإنمـا الحجـة تقـوم بمـاذا؟ بالرسـل {رسـلا مبشـرين ومنـذرين لئلا يكـون للنـاس على اللـه حجـة بعـد الرسـل} [النسـاء: 165] إذا لم تنقطـع حجـة الخلـق إلا بإرسـال الرسل، قالوا: بأن هذا الإشهاد الذي هو الميثاق الأول كيـف تحصـل بـه الحجـة؟ نقـول: أنتم حملتم الآيـة على الفطـرة وهي كـذلك لا يحصل بها الحجـة. ولهـذا قـال تعـالى: {أن تقولـوا} أي لئلا تقولـوا {يوم القيامة إنا كنا عن هـذا غـافلين} أي عن التوحيـد {أو تقولـوا إنما أشرك آباؤنـا} ... الآيـة انتهى من تفسـيره ابن كثـير مختصـرا.
إذا ثم قولان في تفسير هذه الآية وفي هذا العهـد الـذي أخـذه اللـه تعالى على آدم وذريتـه، أنـه عهـد حقيقي، مسـح اللـه تعـالى ظهـر فـأخرج ذريتـه وهـذا هـو الحـق والصـواب وهـو الـذي دلت عليـه النصـــوص.
القـــــول الثـــــاني: أنـــــه الفطـــــرة وهـــــو قـــــول مرجـــــوح.
قلت: [والأصح] والأول أصـح لثبـوت التفسـير مرفوعـا إلى النـبي - صلى الله عليه وسلم - إذ فيه إخراج ومخـرج منـه، وكـذلك نطقـوا لأنه قالوا: {قالوا بلى} يعني قالوا بألسنتهم هذا الأصل فيـه القـول إذا أطلـق بلسـان العـرب إنمـا يحمـل على اللفـظ والمعـنى معـا،

(1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 17/8

ونطقـــوا بمـــا استشـــهدوا عليـــه وقـــول النـــاظم في شـــرحه ... ((المعارج)): ليس بين التفسيرين منافـاة ولا مضـادة ولا معارضـة، فيه نظر، بل هو غلـط، كيـف لا يكـون بينهمـا منافـاة ولا معارضـة؟ كيف نجعل الميثاق الثاني الذي هـو الفطـرة هـو عين الأول وداخـل في الآيـة؟ ثم الفطـرة هـذه مؤهلـة للقبـول وإتبـاع الرسـل إذ أن الثـواب أو العقـاب مترتبـا على إرسـال الرسـل لا على الفطـرة وحـدها، والرسـل قـد بعثـوا بتكميـل هـذه الفطـرة وتنميتهـا وإزالـة الشوائب عنها، وتفصيل ما أجمل فيـه. إذا قولـه: أنـه لا منافـاة بين **التفسيرين. غلط ليس** بصـحيح بـل الصـواب الأول وأن الثـاني مناف له، لأنهم نفوا وأن يكون ثم إخراج، ونفوا أن يكـون ثم نطـق منـه، حينئـذ حملـوه على أمـر اعتبـاري وليس على حقيقتـه، وأمـا المواثيـق فلا شـك أنهـا ثابتـة المواثيـق أربعـة وكلهـا ثابتـة بالكتـاب والسـنة، لكن الـذي في النص هنـا في الآيـة المـراد بـه العهـد أو الميثـــاق الأول على الصـــفة الـــتي ذكرناهـــا وهي الإخـــراج. الميثاق الأول الذي أخذه الله تعـالى عليهم حين أخـرجهم من ظهـر أبيهم آدم عليه السلام {وأشهدهم على أنفسهم} في الآية السابقة {ألسـت بـربكم قـالوا بلى} .. الآيـات، وهـو الـذي قالـه جمهـور المفسرين رحمـه اللـه تعـالى في هـذه الآيـات وهـو نص الأحـاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما فلا عدول عنه البتة.." [1]

"(إثبـات ذات الـرب جـل وعلا)، ذكـر الشـارح دليلا على وجـود الخالق جل وعلا، والأدلة التي تذكر على إثبات وجوده سـبحانه إنمـا هي أدلـة سـمعية عقليـة، يعـني الـدليل العقلي كمـا نبـه ابن تيميـة رحمه الله تعالى في ((الأكمليـة)) أنـه قـد يفهم من الـدليل العقلي أنه ما يقابل السمعي، حينئذ ليس في الأدلة السمعية مـا هـو دليـل عقلي، هذا غلط، بل الدليل السـمعي الـذي هـو القـرآن جـاء بأدلـة سمعية، يعني محضة، لا مجال للعقل فيها، وجاء بأدلـة عقليـة، ومـا من ضرب لمثـال في الكتـاب في القـرآن، أو تشـبيه إلا وهـو دليـل عقلي، ولذلك ابن القيم رحمه الله تعالى جعل جميع الأمثلة الأمثال الـواردة في القـرآن، وكـذلك التشـبيهات جعلهـا دليلا على إثبـات القيـاس، على أنـه حجـة شـرعية، حينئـذ نقـول: الـدليل السـمعي نوعـــان:

- ســـمعي محض.

---

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 2/21

- وســـــــــــــــــــــــــــــــمعي عقلي.
من السمع العقلي، لأن الذي ينفي وجود الخالق جل وعلا هذا عنده خلل في الفطرة يحتاج إلى مراجعة في العقـل، فقـال اللـه تعـالى في مقام إثبات الربوبية وتوحيد الألوهية: {أم خلقوا من غير شــيء أم هم الخـالقون * أم خلقـوا السـماوات والأرض بـل لا يوقنـون} [الطــــــــــــــــــــــــــور: 35، 36].
قال ابن عباس رضي اللـه عنهمـا: {أم خلقـوا من غـير شـيء} أي من غير رب {من غير شيء} يعني من غير رب، ومعناه أخلقوا من غير شيء خلقهم فوجدوا بلا خالق وذلك مما لا يجوز أن يكون، {أم خلقوا من غير شيء}، يعني هـل وجـدوا هكـذا صـدفة دون خـالق؟ الجــواب: لا، لأن تعلــق الخلــق بالخــالق من ضــرورة الاســم، هــو مخلوق، وما معنى مخلوق؟ يعني تعلق بـه صـفة الخلـق، وإذا كـان كذلك فحينئذ لا بد أن يكون فرعا لا أصلا، فلا بد له من خـالق، فـإن أنكروا الخـالق لم يجـز أن يوجـدوا بلا خـالق، هـذا الجـزء الأول، إذا {أم خلقوا من غـير شـيء}، يعـني هـل وجـدوا في هـذه الحيـاة بلا خالق في هذه الدنيا بلا خالق؟ الجـواب: لا، قطعـا معلـوم، {أم هم الخالقون} يعني لأنفسهم، وذلـك كـذلك لا يكون، بـل هـو من أشـد البطلان، لأن مــا لا وجــود لــه كيــف يخلــق، أليس كــذلك؟ {أم هم الخالقون} يعني هل هم خلقوا أنفسهم؟ الجــواب: لا، لمــاذا؟ لأنهم كانوا عدما، فإذا افترضنا أنهم خلقوا أنفسهم لا بـد أن نفـترض أنهم وجدوا في العدم فخلقوا أنفسهم ثم وجدوا، وهذا باطل، هذا لا يقــر تصــوره في العقـــل فيـــه شـــيء من الصـــعوبة، حينئـــذ {أم هم الخالقون} لأنفسهم، يعني هم الذين خلقـوا أنفسـهم؟ الجـواب: لا، هذا أشد بطلانا من الأول، يعني من قال بأنه خلق من العـدم أخـف ممن قال أنه خلق نفسه، لمـاذا؟ لأنـه وجـد مـرتين، وجـد مـرة في العدم فأوجد نفسه، ثم وجد مرة ثانية، وهذا باطل، لأن ما لا وجــود له كيف يخلق؟ فـإذا بطـل الوجهـان قـامت الحجـة عليهم بـأن لهم خالقا فليؤمنوا به، فالفروض الممكنة في هـذه القضـية ثلاثـة الـذي دلت عليـــــــــــــــــــــه الآيـــــــــــــــــــــــة.
أولا: إما أن يكونوا خلقوا من العدم، وهو ممتنـع ضـرورة، إذ العـدم نقيض الوجود فلا يكون سببا للوجود.." (1)

---

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 4/6

"ومن **هنا غلط النحاة** أو بعض النحاة الذي قال: بسم الله الرحمن. الرحمن هنا لا يقع صفة للفظ الجلالة هكذا يقول ابن هشام وغيره، بسم الله الرحمن إعراب الرحمن ما هو؟ قالوا: هذا بدل، ولا يمكن أن يقع نعتا، لماذا؟ لأنه علم والأعلام لا ينعت بها، وإنما ينعت بالصفات وهذا صحيح، لكن نقول: لماذا حصرتم الرحمن في كونه دالا على الذات فحسب، وإنما هو دال على الذات فباعتبار كونه متضمنا لصفة وقع صفة للفظ الجلالة، بسم الله الرحمن، نقول: الرحمن هذا نعت لـ الله، كيف جاز أن يكون نعتا والأعلام لا ينعت بها؟ نقول: هذا للأعلام التي خاصة بالمخلوقين، لأن أعلام الرب جل وعلا مخالفة لذلك، وإنما هي تدل على ذات وصفة، فمن حيث دلالتها على الصفة يصح أن تقع نعتا فينعت بها، إذا القاعدة الكبرى عند النحاة التي تذكر في باب المعارف بعد النعت الأعلام لا ينعت بها، الأعلام - هذه قاعدة - نقول نعم نسلم هذا أين؟ في أعلام المخلوقين، وأما أعلام الرب جل وعلا، لا، فهي خارجة عن هذه القاعدة لأنها متضمنة لصفات فهي صفات، فمن حيث كونها صفات صح النعت بها. فقولهم: الرحمن. هذا لا يصح أن يكون نعتا بناء على أنه علم وليس متضمنا لصفة وهو قول باطل يرد، وإذا ما قلنا بأنها أعلام وأوصاف قد يقول قائل: ما الدليل هذا الكلام السابق كله نظري، عليم، وذات وعلم .. إلى آخره، ما الدليل على أنها أعلام وأوصاف؟ نحتاج إلى دليل شرعي.
أولا: لدلالة القرآن عليه. دل القرآن على ذلك كما في قوله تعالى: {وهو الغفور الرحيم} مع قوله: {وربك الغفور ذو الرحمة} [الكهف: 58]. قال: {وهو الغفور الرحيم}. وفي موضع قال: {وربك الغفور ذو الرحمة}. ما المراد بـ {ذو الرحمة}؟ يعني صاحب الرحمة، إذا الرحيم يدل على ماذا؟ على صاحب الرحمة، صاحب هو المراد به الذات، والرحمة هي الوصف، إذا جاء لفظ الرحيم مفسرا في آية أخرى مقرونا مع الاسم نفسه الغفور الغفور وفسر بإضافته إلى صاحب وهي من الأسماء الستة الدالة على هذا المعنى وهو مشتق من حيث المعنى ذو هذا مما يوصف به لأنه في معنى المشتق.
من ذاك ذو إن صحبة أبان
يعني: أفهم صحبة، والصحبة هذا وصف، ولذلك تأتي بمعنى صاحب

إنـــــــه لـــــــذو فضـــــــل، يعـــــــني لصـــــــاحب فضـــــــل. إذا هذه الآية دلت على أن أعلام الرب جل وعلا هي دالـة على ذات وصفة، إذ جاء الرحيم في موضع بالعلمية وجاء تفسيره بموضع آخر ذو الرحمة، فدل على أنه هو عينـه، فـإن الآيـة الثانيـة دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة.." (1)

"فما فهمه بعض العلماء من هذا الحـديث أنـه يـدل على حصـر الأسماء في هـذا العـدد **غلط، غلـط واضح** بين، ومن أولئـك ابن حزم رحمه الله تعالى، بـل شـدد فيمن زاد اسـما قـال رحمـه اللـه تعالى في ((المحلى)) الجزء الأول صفحة سـتة وثلاثين وكـذلك في (الفصل)) قال: وأن له عـز وجـل تسـعة وتسـعين اسـما مائـة غـير واحد، وهي أسـماؤه الحسـنى، ومن زاد شـيئا من عنـد نفسـه فقـد ألحد في أسـمائه. ألحـد، يعـني لقولـه: {وذروا الـذين يلحـدون في أسمائه} [الأعراف: 180]. فقد ألحد في أسمائه، ثم قال: وقد صح أنها تسعة وتسعون اسما فقط ولا يحل لأحد أن يجـيز أن يكـون لـه اسم زائد لأنه عليه السلام قال: مائة غير واحدة. فلو جاز أن يكـون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم ولو كان هذا لكـان قولـه عليـه السلام مائة غير واحد كذبا ومن أجاز ذلك فهـو كـافر. وجوابـه كمـا سبق، أن الحديث جـاء فيـه النص «أو اسـتأثرت بـه في علم الغيب عندك». دل على أن من الأسماء ما لا يعلمه أحد من الخلـق البتـة، ثم «إن لله تسعة وستعين». لا يـدل على الحصـر والجملـة مكملـة لســـابقتها.

قال الخطابي: فيه إثبات هذه الأسماء المحصـورة - في حـديث أبي هريـرة من «إن للـه» - فيـه إثبـات هـذه الأسـماء المحصـورة بهـذا العدد، وليس فيه نفي ما عداها من الزيـادة عليهـا. في إثبـات ليس فيه نفي، بل نقد النووي رحمه الله تعالى في ((شرح مسلم)) على هذا الحديث الجزء السابع عشر الصفحة الخامسة قـال رحمـه اللـه تعالى: اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيـه حصـر لأسـمائه سبحانه وتعالى، فليس معناه أنه ليس له أسماء غـير هـذه التسـعة والتسعين، وإنمـا مقصـود الحـديث أن هـذه التسـعة والتسـعين من أحصاها دخل الجنة، فـالمراد الإخبـار عن دخـول الجنـة بإحصـائها لا الإخبار بحصر الأسماء. هذا جيد، فـالمراد الإخبـار عن دخـول الجنـة بإحصـــــــــــائها لا الإخبـــــــــــار بحصـــــــــــر الأســـــــــــماء.

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 4/17

هذا فصل الخطاب في المسألة، ولم يصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تعيين هذه الأسماء التسعة وتسعين والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف ولا يثبت. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في المجلد السادس الموضع السابق: فالحديث الذي فيه ذكر ذلك هو حديث الترمذي روى الأسماء الحسنى في جامعه، يعني أورد الحديث السابق وذكرها «إن لله تسعة» ... إلى آخره ثم ذكرها وسرد الأسماء تسعة وتسعين اسما، قال رحمه الله تعالى شيخ الإسلام: روى الأسماء الحسنى في جامعه من حديث الوليد بن مسلم عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجة في سننه من طريق مخلد بن زياد القطواني عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، قال رحمه الله تعالى: وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم -، لم يثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسرا في بعض طرق الحديث، ثم قال: وهذا كله مما يبين لك أنها من الموصول المدرج في الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض الطرق وليست من كلامه.." (1)

"ومن ذلك التصريح باختصاص بعض الأشياء بأنها عنده، قال الله تبارك وتعالى: {إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون} [الأعراف: 206] وهذا عنده، العندية تفيد ماذا؟ أنه موصوف بصفة العلو الذاتي وإلا لا يقال لو كان في كل مكان أين عنده؟ أين يكون وضع عنده؟ ليس لها معنى، ومن ذلك الرفع والصعود والعروج إليه وهو أنواع منها رفعه عيسى عليه السلام قال الله تعالى: {وما قتلوه يقينا * بل رفعه الله إليه} [النساء: 157، 158]. الرفع يدل على ماذا؟ من أسفل إلى فوق، فدل {رفعه الله إليه} إذا عنده، وهذا واضح بين. قال هنا: {بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما}. ومنها صعود الأعمال إليه كما قال تعالى: {إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه} [فاطر: 10]. يصعد يرفع كل هذا يدل على ماذا؟ علو الذات، ومنها صعود الأرواح إلى الله عز وجل، يعني أرواح المؤمنين، قال الله تبارك وتعالى: {إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 4/23

أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط} [الأعراف: 40]. ومنها عروج الملائكة والروح إليه قال الله تبارك وتعالى: {من الله ذي المعارج * تعرج الملائكة والروح إليه} [المعارج: 3، 4]. ومن ذلك تصريحه بنزوله تبارك وتعالى كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له». وعن أبي مطيع بن الحكم بن عبد الله البلخي قال: سألت أبا حنيفة. إذا هذه النصوص كلها تدل على أن العلو الذاتي ثابت للباري جل وعلا. وابن القيم يقول: عليه ألف دليل، نحن نقول: دليل واحد يكفي، العلي يكفي لما كان مؤمنا بالله ورسوله مؤمنا بالكتاب والسنة وقافا عند الشرع يكفيه لفظ العلي والأعلى والمتعال، لأن تكاثر النصوص إنما هو زيادة طمأنينة بالحكم الشرعي، وأما أصل الحكم الشرعي فكيفي فيه دليل واحد، كذلك ثبت عن كثير من السلف قال عن أبي مطيع بن الحكم بن عبد الله البلخي قال: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض. عمن يقول يعني: يعتقد هذا الاعتقاد لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض، قال: إذا أنكر أنه في السماء أو في الأرض فقد كفر. قال: قد كفر. يعني: كفر كفر أكبر، ليس كفر دون كفر، إنما خرج من الملة، فالعقيدة هذه عقيدة كفرية، ليست بعقيدة بدعية دون الكفر، ولذلك يقول: لا مقارنة. {كذا له العلو والفوقيه} نقول: هذه الكذلكة هنا ليس بمحلها بل هي غلط، نصرح بأنها غلط رحمه الله تعالى وقد يكون لم يقصد ذلك، قال: إذا أنكر أنه في السماء أو في الأرض. فقال: قد كفر. لأن الله تعالى يقول: {الرحمن على العرش استوى}.." (1)

"يعني حذفت الفاعل لجهله، وهذا قلنا: دائما **غلط، غلط من** جهة النحو وغلط من جهة المعنى، وهذا موضع هنا شاهد عليه {أريد} مبني للمجهول، من المجهول؟ الله عز وجل، هكذا يكون التقدير وهذا باطل، وإنما حذف الفاعل هنا للحكمة التي بينها أهل العلم لئلا يظن الظان بأن الشر وصف للباري جل وعلا، بأن يكون قضاؤه فيه شر وليس كذلك، أو خلقه يكون فيه شر وليس كذلك،

(1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 8/15

وإنما الشر في المخلوق وفي المقضي، فبنا الفعل في إرادة الشر للمفعول لأنه لا شر في حقه تعالى. قال النبي - صلى الله عليه وسلم - في دعاء الافتتاح في صلاة الليل: «لبيك اللهم وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك». نفاه كله «والشر». كل الشر، فنفى أن يضاف الشر إلى الله جل وعلا بوجه من الوجوه، وإن كان هو الذي خلقه هو خالقه جل وعلا، لأنه ليس شرا من جهة إضافته إليه عز وجل، وإنما كان شرا من جهة إضافته إلى العبد، لأن السيئات كما قال الشارح ولذلك لأن الشر ليس إلا السيئات وعقوبتها، وموجب السيئات شر النفس وجهلها، ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا». «من شرور أنفسنا». أضاف الشر إلى النفس لا إلى الباري جل وعلا، «وسيئات أعمالنا» أضاف السيئات إلى الأعمال، وقال - صلى الله عليه وسلم - في سيد الاستغفار: «أعوذ بك من شر ما صنعت». أضاف الشر إلى الصنع نفسه «أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». وقال تعالى في حكايته استغفار الملائكة للمؤمنين: {وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم} [غافر: 9]. ومن وقاه الله السيئات وأعاذه منها فقد وقاه عقوبتها من باب الاستف ... #38.11 إذا تقرر ذلك علم أن موجب السيئات هو الظلم والجهل، يعني لا تقع سيئة إلا بسبب، وهو الظلم والجهل {إنه كان ظلوما جهولا} [الأحزاب: 72]، وذلك من نفس العبد وهي أمور ذاتية لها، يعني مصدرها العبد ذاته، وأن السيئات هي موجب العقوبة، والعقوبة من الله عدل محض، وإنما تكون شرا في حق العبد لما يلحقه من ألمها وذلك بما كسبت يداه جزاء وفاقا كما قال تعالى: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت}. الباء سببية {فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير} [الشورى: 30]، وقال تعالى: {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين} [الزخرف: 76]. وقال سبحانه: {إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون} [يونس: 44].." (1)

"أنواع العلم بأسماء الله وصفاته وبيان معناها وذكر الأدلة قوله: (ويكلون علمه إلى الله) وعلم أسماء الله وصفاته على نوعين: النوع الأول: إثبات الحقائق كما يليق بجلال الله، فهذا لابد

1) شرح سلم الوصول في علم الأصول، أحمد بن عمر الحازمي 9/12

أن يعتقـــــــــــــــــــد ولا يفـــــــــــــــوض.
النوع الثاني وهـو الـذي قصـده الصـابوني هنـا في قولـه: (ويكلـون علمه): وهو الكيفيات، ليس المقصود بالعلم الحقيقة هنا، المقصـود بالعلم هنـا الكيفيـة، فالسـلف يكلـون حقيقـة أسـماء اللـه وصـفاته وأفعاله إلى الله عز وجل، والمراد كيفياتهـا، أمـا حقيقتهـا الـتي هي معانيها الثابتة فليست محل إشكال ولا توقف؛ لأن اللـه خاطبنـا بهـا بلسان عربي مبين، والله عز وجل خاطبنا بها لنعتقدها لـه سـبحانه، ولنعتقـــــــد لـــــــه الكمـــــــال من خلالهـــــــا.
فمن هنـا لابـد أن يفهم في هـذه العبـارة ومـا يشـبهها على ألسـنة السـلف -وهي كثـيرة- أن قـولهم: (ويكلـون علمـه إلى اللـه) ليس المقصود تفويض الأمر بلا إثبات، وليس المقصود التوقف بلا إثبـات، وليس المقصـود التأويـل، إنمـا المقصـود الكيفيـات، فالكيفيـات لا يعلمها إلا الله عز وجل، فتكون من باب الأمـور الغيبيـة الـتي يوكـل علمهـــــــــــــــــــا إلى اللـــــــــــــــــــه.
قال رحمه الله تعالى: [ويقولون: {آمنـا بـه كـل من عنـد ربنـا ومـا يذكر إلا أولـوا الألبـاب} [آل عمـران:7] كمـا أخـبر اللـه تعـالى عن الراسخين في العلم أنهم يقولون ذلـك، ورضـي منهم فـأثنى عليهم بـــه.
أخبرنـا أبـو الحسـن عبـد الـرحمن بن إبـراهيم بن محمـد بن يحـيى المزكي حدثنا محمـد بن داود بن سـليمان الزاهـد أخـبرني علي بن محمد بن عبيد أبو الحسن الحافظ من أصله العتيق حدثنا أبو يحـيى بن كبيسة الوراق حدثنا محمد بن الأشرس الوراق أبـو كنانـة حـدثنا أبو المغيرة الحنفي حدثنا قرة بن خالد عن الحسن عن أمـه عن أم سـلمة رضـي اللـه عنهـا في قولـه تعـالى: {الـرحمن على العـرش استوى} [طه:5] قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقـــــرار بـــــه إيمـــــان، والجحـــــود بـــــه كفـــــر.
وحدثنا أبو الحسن بن إسحاق المـدني حـدثنا أحمـد بن الخضـر أبـو الحسن الشافعي حدثنا شاذان حدثنا ابن مخلد بن يزيـد القهسـتاني حــدثنا جعفــر بن ميمــون قــال: سـئل مالـك بن أنس عن قولـه: {الـرحمن على العـرش اسـتوى} [طـه:5] كيـف اسـتوى؟ قـال: الاستواء غـير مجهـول، والكيـف غـير معقـول، والإيمـان بـه واجب، والسـؤال عنـه بدعـة، ومـا أراك إلا ضـالا، وأمـر بـه أن يخـرج من مجلســـه].

هذه الكلمات تمثل قواعد أيضا عند السلف، ولا تـزال هي القواعـد التي يرد بها على المؤولة؛ لأنها محكمة من كل وجـه، وهي عصـارة فهم السلف لمقتضى النصـوص، فهـذا التقعيـد للإثبـات هـو خلاصـة مقتضى نصـوص الشـرع الـواردة في الكتـاب والسـنة فيمـا يتعلـق بأسـماء اللـه وصـفاته، وذكـرت على عـدة وجـوه كلهـا متشـابهة ومتقابلة، فالكلام الذي نسب إلى أم سـلمة سـواء ثبت عنهـا أو لم يثبت هو قواعد صحيحة ذهبية ميزت منهج السـلف عن غـيرهم في هذا الأمر في صـفة الاسـتواء وفي غيرهـا، فهـذه قاعـدة تقـال في جميع الصفات، فيقال: الاستواء غـير مجهـول، ويقـال: الـنزول غـير مجهول، ويقال: المجيء غير مجهول، ويقال: الغضب لله عـز وجـل غير مجهول، وهو كما يليق بجلالـه، وهكـذا بقيـة الصـفات، والكيـف غير معقول فالاستواء أو غيره من الصفات يقال: إنه غـير مجهـول، بمعنى أنه علم بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسـلم أولا، وثانيا: علم بأنه حقيقة لله عز وجل على ما يليـق بجلالـه، فهـو غير مجهول لدى المخاطبين لا سيما أن المخاطب المؤمن إذا سمع كلام الله عز وجل في صفاته أو كلام رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم في صفات الله أثبتها لأول وهلـة على الحقيقـة، ثم زال عنـه التشبيه باستشعار القاعدة الأخرى: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11]، فلابد من استشعار هذا المعنى دائما، وإثبات الصـفة للـه عـز وجـل على الحقيقـة؛ لأنـا خوطبنـا بحقـائق نعلمهـا، لكن الكيفيـات المعلومة في المخلوقات منفية عن الله عز وجـل، فتثبت الصـفات للـه عـز وجـل مـع نفي التشـبيه والمماثلـة.

إذا: فالاستواء غير مجهول، بمعنى: أن له حقيقة، هذه الحقيقـة هي بالنسبة للمخلوقات لها معـنى نـاقص، وبالنسـبة للـه عـز وجـل لهـا معنى كامل، فاستواء الله عز وجل يناسب كماله وهو غير مجهـول. وكذلك الكيف غير معقول، بمعـنى: أن العقـول لا تـدرك الكيفيـات، وليس بأنه غير معقول لا تـؤمن بـه العقـول، بـل هنـا غـير معقـول، بمعنى: لا تدركه العقـول على جهـة الكيفيـة، وبعض النـاس فهمهم غلط، وكثير من المؤولة استندوا إلى هذه المسألة وجعلوها وسـيلة للتأويـل إلى هـذه العبـارة، خاصـة متـأخرة الأشـاعرة والماتريديـة، ففسـروا كلمـة (الكيـف غـير معقـول) بـأن معـنى ذلـك أن ظـواهر

أسماء الله وصفاته غير معقولة، وغير معروفة الحقيقة، أو لا يـؤمن بحقائقها، فلجئوا إلى التأويل، أما السلف فمقصودهم بغير." (1)

"مـذهب السـلف أصـحاب الحـديث في نصـوص الصـفات

قال المصنف رحمه الله تعـالى: [وقـال سـفيان بن عيينـة: كـل مـا وصف الله بـه نفسـه في كتابـه فتفسـيره تلاوتـه والسـكوت عنـه].

هذه أيضا قاعدة، ويقصد بتفسيره تلاوته، بمعنى: أن كل مـا وصـف الله به نفسه في كتابه أو وصفه به رسوله صلى اللـه عليـه وسـلم في ذاته وأسمائه وأفعاله وصفاته فتفسيره تلاوته، بمعنى: أنه حق، وليس تلاوته على معنى أنها عبارات جوفاء، بـل تلاوتـه بمعـنى أنـه كلام الله، فيتلى لأنه حق على حقيقته، ولا نبحث عما وراء الألفـاظ إذا كـان البحث عمـا وراء الألفـاظ يشـكل، ولا نتعمـق إلا بقـدر مـا تدركه مداركنا أو مدارك الناس، فبعض الناس لا يفهم من اللفظ إلا مجرد معناه المعنى المباشر، وبعض الناس قد يفهم المنطـوق ومـا رآه من مفهـوم.

فإذا: ما وصـف اللـه بـه نفسـه تفسـيره تلاوتـه، بمعـنى: ألا يتعـدى نطقـه، وهـذا يعتـبر قاعـدة في منـع التأويـل؛ لأنـه إذا أول لم يكن تفسيره تلاوته، بل تكون تلاوته لهـا شـكل، ومعنـاه لـه شـكل آخـر، وكذلك السكوت عنه، يعني: ليس المـراد السـكوت عن تحقيقـه أو اعتقـاده، لكن السـكوت عن التنقيب والبحث فيمـا لا علم للإنسـان بـه.

قال المصنف رحمه اللـه تعـالى: [وقـال الوليـد بن مسـلم: سـألت الأوزاعي وسفيان ومالك بن أنس عن هـذه الأحـاديث في الصـفات والرؤيـة فقـالوا: أمروهـا كمـا جـاءت بلا كيـف.

قال الإمام الزهري إمام الأئمـة في عصـره وعين علمـاء الأمـة في وقته: على الله البيان، وعلى الرسول صلى الله عليه وسـلم البلاغ، وعلينـا التسـليم].

أيضا هذه من قواعد السلف العظيمة، أما قوله: (أمروها كما جاءت بلا كيف) فالمقصود: أنها تمر كما جـاءت على استصـحاب الأصـول، وقوله: (كما جـاءت) أي: أنهـا جـاءت على أنهـا حـق وصـدق، وأنهـا تعني معاني الكمال لله عز وجل، هـذا معـنى (كمـا جـاءت)، وليس كما جاءت حروفا فقط جوفاء، لذلك بعض المؤولة وبعض المفوضة فهموا من (كما جاءت) أنه ليس لهـا معـان؛ **وهـذا غلـط عظيم**؛

(1) شرح عقيدة السلف للصابوني - ناصر العقل، ناصر العقل 4/3

لأنها جاءت تعبر عن الكمال لله عز وجل، والكمال لله حقيقة، إذا: هي ألفاظ تتضمن حقيقة، ومعنى: (أمروها كما جاءت) يعني: لا تؤولها، وليس بمعنى: لا تعتقدوا حقيقتها، وهذا هو المعنى المباشر الذي يدركه الإنسان بفطرته وحسه وبالمعنى اللغوي المباشر، فأمروها كما جاءت يعني: أنها جاءت لإحقاق الحق، جاءت على أنها بلسان عربي مبين، جاءت على أنها كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، جاءت على أنها تحكي العقيدة السليمة؛ هكذا جاءت، جاءت على أنها لا تحتاج إلى تأويل متكلف، ولا تحتاج إلى أن نصرفها عن معانيها إلى معان متوهمة ومظنونة. وكذلك نمرها بلا كيف؛ لأنها جاءت بلا تكييف، فلا داعي لأن نكيفها، وهذا هو المعنى الصحيح، لذلك أجد أن بعض طلاب العلم يتحرز أحيانا من هذه العبارة ويقول: هذه العبارة تؤيد المفوضة، وأقول: ليس بصحيح أبدا، بل هذا نوع من تعبير السلف الصحيح السليم، كما أنا نقول: إنها حق على حقيقتها -أي: ألفاظ كلام الله عز وجل- كذلك نقول: تمر أيضا كما جاءت، فلا داعي أن يتردد طلاب العلم في هذه العبارة؛ لأنها أثرت عن كثير من السلف، وكونها اتخذت ذريعة للتفويض فهذا لا يعني أنها لا تفسر تفسيرا صحيحا، أو أننا نتهرب من إثباتها واعتقاد حقيقتها، فهي كلمة جيدة وقاعدة عظيمة.

وكذلك قوله: (على الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم)، كذلك هذه تتضمن قواعد عظيمة جدا، وتعتبر من القواعد المثبتة للسنة في بداية نوازع الفرق والأهواء والبدع في وقت الزهري، ففي وقت الزهري ظهرت فرق كثيرة منها: القدرية، ومنها: المرجئة، ومنها: أوائل الجهمية وأوائل المعتزلة؛ لأن الزهري توفي سنة (125هـ) فـ الزهري توفي في بداية ظهور الفرق، فكان كلامه هذا عبارة عن تقعيد عظيم لقواعد ذهبية، لو جمعت هذه القواعد مع بعض قواعد السلف في كتاب مستقل ونظمت ورتبت وبوبت لكانت كافية عن التكلف في البحث عن أصول الرد عن أهل الأهواء.

يقول: (على الله البيان)، معناه: أن الله عز وجل بين، بمعنى: أن كلامه بين في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي جميع قواعد الشرع، بين لا يحتاج إلى تأويل بين لا يحتاج إلى تفويض بين لا يحتاج إلى توقف بين لا يحتاج إلى تكييف.

وقوله: (وعلى الرسول البلاغ) معناه: أن الرسول صلى الله عليه وسلم بلغ كما أمره ربه، فلذلك يجب على المسلم ألا يستشكل من ألفاظ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم كما استشكل أهل البدع، فأهل البدع الآن لا يطيقون أحاديث الصفات، وهذا قدح في بيان النبي صلى الله عليه وسلم، فنراهم إلى اليوم كثير منهم لا يطيق ذكر أحاديث الصفات خاصة؛ لأنهم يرون أنها تعني التجسيم وتعني التشبيه، وأن سياقها وذكرها فيه حرج، وكما قال الرازي مقعدا لهم: إن الرواة رووا بالمعنى فلذلك قالوا: ما لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه شبهات كبار هوادم للدين، بل هذه معاول، والنبي صلى الله عليه." (1)

"علامات أهل البدع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فيقول المصنف رحمه الله: [وعلامات البدع على أهلها ظاهرة بادية، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم: حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة، اعتقادا منهم في أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير وحججهم العاطلة، بل شبههم الداحضة الباطلة: {أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم} [محمد:23]، {ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء} [الحج:18]].

قصد المؤلف بهذا سمة من سمات أهل البدع، وعلامة من أبرز علاماتهم في كل زمان ومكان، وهذه السمة مشتركة عند جميع أهل الأهواء، والتي تتمثل فيما ذكره الشيخ من عداوتهم لأهل السنة والجماعة، ومن لمزهم لأهل الحق وأئمة الهدى، وترتبت الثانية على الأولى، لما عادوا أهل السنة لمزوهم وعيروهم؛ وسبب ذلك هو مخالفتهم للسنة، فإن أهل السنة رووا وقالوا واعتقدوا ما يخالف ما عليه أهل البدع، فعاداهم أهل البدع لذلك.

وذكر الشيخ أنهم عادوا أهل السنة؛ لأنهم حملة أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقصد بذلك أن أهل البدع في منشأ

---

(1) شرح عقيدة السلف للصابوني - ناصر العقل، ناصر العقل 10/4

عداوتهم لأهل السنة إنما عادوهم؛ لأنهم اعتقدوا الحـق في صـفات الله عز وجل، فأثبتوها كما أثبتها الله لنفسه، وأهل الأهـواء ينكـرون الصـفات أو يؤولونهـا، ونتج عن هـذا المنهج وذاك أن أهـل السـنة حشدوا النصوص الثابتة في القـرآن والسـنة الـتي تـدل على إثبـات الصفات، ورووا الأحاديث، وصاروا هم حملة أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما صادمت هـذه الأحـاديث أصـول أهـل الأهـواء والبدع ردوها، فلما ردوها أيضا طعنوا في رواتها، وأبغضـوهم لـذلك واحتقروهم وسموهم بهذه الأسـماء، مثـل: حشـوية، وهـذه العبـارة أول مـا أطلقت أطلقت من قبـل المعتزلـة الـذين أطلقوهـا على طائفة من متأخري الصحابة، وعلى أئمة التـابعين والسـلف عمومـا وعلى رواة الحـديث على وجـه الخصـوص، وقصـدوا بهـذا أن علم السلف حشو لا قيمة له، بما في ذلك رواية الأحاديث في الصـفات، وقصدوا بهذا أيضا أن السلف أشبه بالرعـاع الـذين لا يسـتحقون أن يكونـوا في مقدمـة المجـالس، إنمـا يجب بـزعمهم أن يـؤخروا إلى حشو المجالس، أي: مؤخرة الحلـق والمجـالس، وهـذا فيـه احتقـار للسـلف وفيـه لمـز وتعيـير، فسـموهم: حشـوية؛ لأنهم احتقـروهم، وكذلك وصفوهم بالجهل، وقـالوا بـأنهم جهلـة؛ لأنهم زعمـوا أن من الجهل رواية هذه النصوص التي تثبت الصفات، أو من الجهل إثبـات الصفات أيضا؛ لأنهم زعموا أنه لابـد من التأويـل، وأن من لم يـؤول فهو جاهل، وهذا من التلبيس، فنحن نعلم أن نصـوص الصـفات من أمور الغيب، ولا سبيل لتأويلها، فإثباتها هو العلم وتأويلها هـو الجهـل، لكن أهل البدع قلبوا المسألة، فجعلـوا إثبـات الصـفات هـو الجهـل، والخوض فيها والتعطيل والإنكار هـو العلم، ولـذلك وصـفوا السـلف بأنهم جهلة، ووصفوهم أيضا بأنهم ظاهريـة، ويقصـدون بـأن من لم يؤول على منـاهجهم الباطنيـة الفلسـفية فقـد أخـذ بالظـاهر، ونحن نعلم أن نصوص الغيب بما فيها نصوص الصفات قال السـلف بأنهـا تجرى على ظاهرها، يعني: يعتقد بأن لها معاني على الحقيقة الـتي تليق بالله عز وجل، وهـذا هـو ظـاهر النصـوص، وهـذا هـو الاعتقـاد الحـق، لكن أهـل البـدع لمـا سـاءهم اعتقـاد هـذا الظـاهر وخـالف أصـولهم عـيروا أهلـه، هـذا من جـانب.

من جانب آخر أيضـا: أهـل البـدع يكـذبون على السـلف، ويزعمـون أنهم في اعتقـادهم للصـفات إنمـا أخـذوا بظـواهر النصـوص الـتي مقتضـاها التشـبيه، وهـذا فيـه ظلم للسـلف وفيـه كـذب عليهم،

فالسلف حينما أثبتوا ظواهر النصوص في الصفات وغيرها أثبتوا الحقائق والمعاني، ولم يثبتوا التشبيه، بل نفوا التشبيه، لكن أهل البدع يزعمون أن كل من أثبت الظواهر فهو مشبه، وهم حكموا بما لم يلزم، فسموا أهل السنة ظاهرية، وكذلك سموهم: مشبهة أيضا، فهم يزعمون أن أهل السنة حينما أثبتوا الصفات شبهوا الله بخلقه، وهذا غلط، فأهل السنة قاعدتهم واضحة، وهي أنهم يثبتون لله ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم كما ورد في النصوص، مع نفي التشبيه، على قاعدة: أن الله ليس كمثله شيء.

وتعيير أهل السنة ولمزهم بهذه الألقاب راجع إلى اعتقادهم في أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها بمعزل عن العلم -كما قال الشيخ- هذا هو رأي أهل البدع في النصوص الشرعية؛ لأنهم زعموا أن ظاهرها لا يدل على علم، وأنه لابد من التكلف لاستنتاج العلم الذي فيها، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير وشبههم الداحضة الباطلة؛ لأنهم في الحقيقة ليس عندهم حجج، إنما عندهم شبه.

ثم ذكر بسنده قول أحمد بن سنان القطان الواسطي: [ليس." (1)

"موقف السلف من المعترضين على النصوص

لما ذكر يزيد بن هارون حديث الرؤية: (إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)، (قال له رجل في مجلسه: يا أبا خالد) وهي: كنية يزيد بن هارون (ما معنى هذا الحديث؟) يعني: حديث (إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)؟ (فغضب) يزيد بن هارون (وحرد) يعني: استشاط غضبا، لماذا؟ لأن السائل اعترض على الحديث، (وقال: ما أشبهك بـ صبيغ، وأحوجك إلي مثلما فعل به) وصبيغ هذا سيذكر المؤلف قصته، وهو رجل كان يأتي بشبه واعتراضات على النصوص، فجلده عمر مائة، ثم جلده مائة حتى سال الدم على وجهه، ونفاه إلى الكوفة، وكتب لعاملها: أن لا يكلمه الناس. فصار الناس لا يكلمونه، وكلما جاء إلى حلقة طرد حتى تاب، وقال يا أمير المؤمنين: ذهب ما في رأسي.

فعند ذلك أباح الناس أن يكلموه.

فـ أبو خالد يقول لهذا الرجل الذي اعترض عليه: (ما أشبهك بـ

---

1) شرح عقيدة السلف للصابوني - ناصر العقل، ناصر العقل 18/2

صبيغ، وأحوجك إلى مثلما فعل به) أي: تحتاج إلى أن تضرب حتى يذهب ما في رأسك من الشبه، وتحتاج إلى جلد كجلد عمر رضي الله عنه صبيغا.

ثم قال له: (ويلك! ومن يدري كيف هذا؟) أي: من يدري كيفية الصفة؟ فلا يعلمها أحد إلا الله، فقولك: ما معنى هذا الحديث؟ كأنك تعترض، وتطلب الكيفية، **وهذا غلط منك**، وتحتاج بسببه إلى تأديب فـ (ما أشبهك بـ صبيغ، وأحوجك إلى مثلما فعل به) ولهذا قال له: (ويلك ومن يدري كيف هذا؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث؟) أي: أثبت الحديث قل: إن المؤمنون يرون ربهم يوم القيامة.

ثم قال له: (ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث أو يتكلم فيه بشيء من تلقاء نفسه إلا من سفه نفسه واستخف بدينه؟ ثم قال له: إذا سمعتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتبعوه ولا تبتدعوا فيه فإنكم إن اتبعتموه ولم تماروا فيه سلمتم) تماروا يعني: تجادلوا لا يجوز للإنسان أن يجادل، بل يسلم، ولا يقول في صفات الله: كيف؟ ولا في أفعاله: لم؟ فلا توجه كلمة: (كيف) للصفات، ولا (لم) للأفعال؛ لأنه حكيم يفعل ما يشاء، ولهذا لما وجه سؤال هذا الشخص معترض، قال: ما معنى هذا الحديث؟ يعني كأنه يعترض غضب عليه واستشاط غضبا يزيد بن هارون، وقال: ما أشبهك بـ صبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فعل به إذا سمعتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعوه ولا تبتدعوا فيه؛ فإنكم إن اتبعتموه ولم تماروا -يعني: لم تجادلوا -سلمتم، وإلا تفعلوا هلكتم.

قال: [وقصة صبيغ الذي قال يزيد بن هارون للسائل: ما أشبهك بـ صبيغ، وأحوجك إلى مثل ما فعل به: هي ما رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب: أن صبيغا التميمي أتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين! أخبرني عن قوله: {والذاريات ذروا} [الذاريات:1]، قال: هي الرياح، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قلته، قال: فأخبرني عن: {فالحاملات وقرا} [الذاريات:2] قال: هي السحاب، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله ما قلته، قال: فأخبرني عن: {فالمقسمات أمرا} [الذاريات:4] قال: الملائكة، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله

ما قلته، قال: فأخبرني عن: {فالجاريات يسرا} [الذاريات:3] قال: هي السفن، ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله ما قلته، قال: ثم أمر به فضرب مائة سوط، ثم جعله في بيت حتى إذا برئ دعا به ثم ضربه مائة سوط أخرى، ثم حمله على قتب، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن حرم عليه مجالسة الناس، فلم يزل كذلك حتى أتى أبا موسى الأشعري رضي الله عنه فحلف بالأيمان المغلظة ما يجد في نفسه مما كان يجده شيئا، فكتب إلى عمر يخبره، فكتب إليه: ما إخاله إلا قد صدق، خل بينه وبين مجالسة الناس].

عمر رضي الله عنه ضرب صبيغ؛ لأنه فهم من سؤالاته أنه يريد التعنت والعناد والاعتراض، فلهذا ضربه مائة سوط، ثم جعله في بيته، فلما أحس أنه برأ من الضرب ضربه مائة أخرى، ثم سفره من المدينة إلى الكوفة، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: أن حرم عليه مجالسة الناس، فلم يزل كذلك كلما جاء بحلقة طردوه، وإذا جاء إلى حلقة أخرى لا يعرفونه كلم أهل الحلقة الأخرى، قالوا: عزمة أمير المؤمنين عليه ألا تكلموه، فلا يكلمونه حتى تاب وجاء إلى أبي موسى وحلف بالأيمان المغلظة أنه ما يجد في نفسه ما كان يجد، ذهبت الشكوك والشبه التي في نفسه.

فكتب أبو موسى إلى أمير المؤمنين يستأذنه في أن يتركه ويخلي بينه وبين الناس ثم كتب عمر إليه: ما إخاله إلا قد صدق، خل بينه وبين الناس، فجعل الناس يكلمونه.

قال: [وروى حماد بن زيد عن قطن بن كعب: سمعت رجلا من بني عجل يقال له: فلان - خالد بن زرعة - يحدث عن أبيه قال].

في النسخة الأخرى: خلته ابن زرعة.

[خالد بن زرعة يحدث عن أبيه قال: رأيت صبيغ بن عسل بالبصرة كأنه بعير أجرب، يجيء إلى الحلق، فكلما جلس إلى قوم لا يعرفونه ناداهم أهل الحلقة الأخرى: عزمة أمير المؤمنين].

عزمة أمير، يعني: تلزيم أمير المؤمنين، يعني: يلزم عليكم أن لا تكلمونه، فكلما جاء حلقة لا يعرفونه أخبرهم أهل الحلقة الأخرى وقالوا: عزم عليكم ألا تكلمونه حتى يتوب.

قال: [وروى حماد بن زيد أيضا عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار: أن رجلا من بني تميم يقال له: صبيغ، قدم المدينة فكانت عنده كتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر فبعث

إليه وقد أعد له عراجين النخل].
العراجين جمع عرجون، وهو عرق النخلة إذا يبس واعوج كما قال: {والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم} [يس:39].
قال: [فلما دخل عليه جلس، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال: وأنا عبد الله عمر، ثم أهوى إليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شجه، فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي].
يعني: يكفي الضرب، فقد ذهب ما في رأسي من الشبه والشكوك.
ونحن الآن بحاجة إلى مثل هذا، الآن صبيغ له أمثال كثيرون، في هذا الزمن نحن بحاجة إلى أن نفعل بهم مثلما فعل بـ صبيغ، هؤلاء الذين يشبهون ويلبسون، ويكتبون في الصحف والمجلات، ويكتبون الشبه، ويعترضون على الأحاديث والنصوص وأهل العلم بحاجة إلى أن نفعل بهم مثل ما فعل بـ صبيغ، ولو يفعل بهم ما فعل به لتأدب الناس، ولم يتكلم الرويبضة ولما أفتى.
حتى صار أهل الصحف والمجلات يفتون وهم ليسوا من أهل الفتوى يفتي: هذا يجوز وهذا لا يجوز، يجوز للمرأة أن تكشف وجهها، وليس هناك دليل، وصار الكل يفتي الآن، ولو فعل بهم مثل ما فعل بـ صبيغ لتأدبوا ولما اعترضوا بالشبه والاعتراضات على النصوص وعلى أهل العلم؛ ولهذا يزيد بن هارون لما اعترض عليه الرجل، قال: ما أشبهك بـ صبيغ، وأحوجك إلى فعل مثل ما فعل به، يعني: هذا رجل اعترض على حديث الرؤية، قال: أنت بحاجة إلى أن تضرب حتى يزول ما في رأسك من الشبه والاعتراض على النصوص.." (1)

"حكم كشف الوجه للمرأة

Q أشكل علي وصفكم بأن من استدل بحديث ابن عباس على كشف الوجه بأنه من أهل الزيغ، مع أن الأئمة الثلاثة وبعض العلماء المعاصرين يستدلون بهذا الحديث على جواز كشف الوجه؟

A ليس صحيحا أن الأئمة الثلاثة يستدلون به، والأئمة الثلاثة كلهم يرون ستر الوجه، وهذا قاله بعض المتأخرين من أتباعهم من الفقهاء وليس هو قول الأئمة الثلاثة، والأئمة كلهم والتابعون على ستر الوجه، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إن ابن

(1) شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 7/4

عباس يفسر قوله: (إلا ما ظهر منها) أي: الوجه والكفان. وابن مسعود يفسر ذلك بأنه الملاءة والثياب التي تخرجها الريح أو تضرب بها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجمع بينهما: يقصد ابن عباس روى أول الأمر، وابن مسعود روى آخر الأمر، فـ ابن عباس روى أول الأمرين قبل الحجاب، وابن مسعود روى بعد الحجاب وقال: (إلا ما ظهر منها) يعني: الثياب من الوجه والكفان، فهذه دعوى من السائل أن الأئمة يقولون بكشف الوجه، وهم لا يقولون بهذا، إنما يقول هذا بعض الأتباع المتأخرين، **وهو غلط منهم**.." (1)

"وجوب إتمام الركوع والسجود والطمأنينة فيهما عند أهل السنة

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [ويأمرون بإتمام الركوع والسجود حتما واجبا، ويعدون إتمام الركوع والسجود بالطمأنينة فيهما والارتفاع من الركوع والانتصاب منه والطمأنينة فيه، وكذلك الارتفاع من السجود والجلوس بين السجدتين مطمئنين فيه من أركان الصلاة التي لا تصح إلا بها].

لابد من إتمام الركوع والسجود، فمن لم يتم الركوع والسجود ولم يطمئن فيهما فصلاته باطلة؛ لأن الطمأنينة ركن من أركان الصلاة، والطمأنينة في الركوع هي أنه إذا ركع يظل راكعا حتى يعود كل مفصل إلى موضعه.

واطمئنان المصلي هو أن يجلس حتى يعود كل مفصل إلى موضعه، ويطمئن في الركوع والسجود، وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع يقف حتى ينتصب قائما وإذا سجد فعليه أن يطمئن، وكذلك إذا رفع رأسه من الجلوس بين السجدتين فعليه أن يطمئن، فلا بد من الطمأنينة في الأركان كلها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع وقف حتى يقول القائل: قد نسي، وإذا رفع رأسه من السجود جلس حتى يقول القائل: قد نسي، يعني: أنه يطيل هذين الركنين.

وبعض الأحناف لا يرون الطمأنينة واجبة، فبمجرد أن يقول: سمع الله لمن حمده يسجد مباشرة، وإذا رفع رأسه من السجدة عاد مباشرة وسجد، فهم لا يرون الطمأنينة واجبة بعد الركوع وبين السجدتين، لذلك تجد أن بعض الإخوان الباكستانيين يفعلون هذا

(1) شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 8/14

عملا بمذهب بعض الحنفية، **وهـذا غلـط ومخـالف** لصـلاة النـبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لا بد من الطمأنينة، فقد جاء في حديث المسيء صلاته أنه جاء وصلى ركعتين ولم يتم الركـوع ولا السـجود فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بقوله: (ارجـع فصـل فإنـك لم تصـل) حـتى فعـل ذلـك ثلاثـا، ثم بعـد ذلـك أرشـده إلى الطمأنينة، وقال له: (إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقـرأ مـا تيسـر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفـع حـتى تعتـدل قائمـا، ثم اجلس حـتى تطمئن سـاجدا، ثم اجلس حـتى تطمئن جالسا، ثم اسـجد حـتى تطمئن سـاجدا، ثم افعـل ذلـك في صـلاتك كلها).." (1)

"أجوبـة العلمـاء عن حلـف النـبي بأبيه

قد يحتج بعض الناس بما ثبت في صـحيح مسـلم وغـيره: (أنـه جـاء أعربي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن شـرائع الإسـلام فقال: أن تعبد اللـه، وتقيم الصـلاة، وتـؤدي الزكـاة، فصـار يقبضـها بيده، ثم قال: هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تتطوع، فذهب وقـال: واللـه لا أزيـد عليهـا ولا أنقص منهـا. فقـال: أفلح وأبيـه إن صـدق).

واختلف العلماء في الجواب على هـذا الحـديث، منهـا مـا قالـه ابن عبد البر، قال: **هذا غلـط من** الـراوي، والصـواب: أفلح واللـه إن صدق، وقد جاء هـذا في إحـدى الروايـات: (أفلح واللـه إن صـدق)، فيكون قوله: (وأبيه) غلطا من الراوي، ولكن هـذا الجـواب لا يتـأتى إلا في هذا الحديث فقط, وقـد جـاءت أحـاديث أخـرى غـير هـذا ولا يتأتى عليها هذا الجـواب، ثم تغليـط الـراوي لا يصـار إليـه؛ لأنـه لـو كانت كل لفظة فيها مخالفة **قلنا: غلط الراوي**؛ لكان كل إنسان يقـول ذلـك إذا لم تـرق لـه بعض الألفـاظ.

الجـواب الثـاني: مـا قالـه الإمـام النـووي في شـرحه على صـحيح مسـلم: إن هـذا كـان يجـري على ألسـنتهم من دون قصـد، وليس مقصـودا بـه الحلـف.

والواقـع أن هـذا كلام باطـل، فلا يجـوز أن يكـون ذلـك جـرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم على عـادة الـذين يحلفـون بغير الله، فالله يحمي رسوله صلى الله عليه وسلم أن يجـري على لسـانه شـيء من الباطـل أو الشـرك.

(1) شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 14/6

وهـــــــــــــذا جـــــــــــــــــواب باطـــــــــــــــل.
الجواب الثالث: أجاب بعض العلماء بأن هذا يراد به تأكيـد الخـبر ولا يراد به الحلف، كما كان على عادة العـرب، وهـذا أفسـد ممـا قالـه النووي، فهو أيضا باطل، فلا يجوز أن يكون جرى على لسان رسول لله صلى الله عليه وسلم شيء من هذا القبيل، ومعروف أن الحلف يراد به التأكيد بذكر المعظم الذي يستطيع أن يعاقب الكـــاذب إذا كـــان كاذبـــا، هـــذا هـــو مقصـــود الحلـــف.
الجواب الرابع -وهو الصواب الذي يجب أن يعتمد-: أن هذا الحـديث وأمثالـه منسـوخ بالأحـاديث الـتي ثبتت في الصـحيحين: (إن اللـه ينهـاكم أن تحلفـوا بآبـائكم، ومن كـان حالفـا فليحلـف باللـه أو ليصمت)، وقد جاء كثيرا أنهم كانوا يحلفـون بآبـائهم، ثم جـاء النهي عن ذلك، فصار النهي ناسخا؛ فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب وهـو يحلـف بأبيـه، فقـال صـلى الله عليه وسلم: (إن الله ينهاكم أن تحلفـوا بآبـائكم)، فقـال عمـر: (والله ما حلفت بعدها بأبي لا ذاكرا ولا آثرا)، وكذلك جاء عن غيره، فهـــــــــذا يـــــــــدل على أنهـــــــــا منســـــــــوخة.
وهذا هو الصواب.." (1)
"معـــــــنى ســـــــب الـــــــدهر عنـــــــد أهـــــــل الجاهلية
قـال الشـارح: [وقـد أورده ابن جريـر بسـياق غـريب جـدا، بهـذا الطريق، قال: كان أهل الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليـل والنهـار، وهو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا، فقـال اللـه في كتابـه: {وقـالوا مـا هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر} [الجاثيـة:24]، ويسبون الدهر، فقال الله عز وجل: (يؤذيـني ابن آدم يسـب الـدهر وأنا الـدهر، بيـدي الأمـر، أقلب الليـل والنهـار)، وكـذا رواه ابن أبي حاتم، عن أحمد بن منصور، عن شـريح بن النعمـان، عن ابن عيينـة مثلــه، ثم روى: عن يــونس، عن ابن وهب، عن الزهــري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (يقول الله تعالى: يسب ابن آدم الدهر وأنا الـدهر، بيـدي الليـل والنهـار) وأخرجـه صـاحب الصـحيح، والنســـــائي من حـــــديث يـــــونس بن يزيـــــد بـــــه.
وقال محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيـه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

1) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان 106/20

قال: (يقول الله عز وجل: استقرضت عبدي فلم يعطني، وسبني عبدي، يقول: وادهراه، وأنا الدهر).
قال الشافعي، وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة في تفسير قوله: (لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر)، كانت العرب في جاهليتها إذا أصابهم شدة أو بلاء أو نكبة قالوا: يا خيبة الدهر! فيسندون تلك الأفعال إلى الدهر ويسبونه، وإنما فاعلها هو الله تعالى، فكأنما سبوا الله سبحانه؛ لأنه فاعل ذلك في الحقيقة، فلهذا نهى عن سب الدهر بهذا الاعتبار؛ لأن الله هو الدهر الذي يعنونه ويسندون إليه تلك الأفعال، هذا أحسن ما قيل في تفسيره -وهو المراد- والله أعلم.
وقد غلط ابن حزم ومن نحا نحوه من الظاهرية في عدهم الدهر من الأسماء الحسنى، أخذا من هذا الحديث، انتهى.
وقد تبين معناه في الحديث بقوله: (أقلب الليل والنهار)، وتقليبه تصرفه تعالى فيه بما يحبه الناس ويكرهونه.
وفي هذا الحديث زيادة لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى وهي قوله: (بيدي الأمر).
قوله: وفي رواية: (لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر) معنى هذه الرواية: هو ما صرح به في الحديث، من قوله: (وأنا الدهر أقلب الليل والنهار) يعني: أن ما يجري فيه من خير وشر بإرادة الله وتدبيره بعلم منه تعالى وحكمة، لا يشاركه في ذلك غيره، ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن.
فالواجب عند ذلك حمده في الحالتين، وحسن الظن به سبحانه وبحمده، والرجوع إليه بالتوبة والإنابة، كما قال تعالى: {وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون} [الأعراف:168] وقال تعالى: {ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون} [الأنبياء:35]، ونسبة الفعل إلى الدهر ومسبته كثيرة، كما في أشعار المولدين كـ ابن المعتز والمتنبي وغيرهما.
وليس منه وصف السنين بالشدة ونحو ذلك، كقوله تعالى: {ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد} [يوسف:48] الآية، قال بعض الشعراء: إن الليالي من الزمان مهولة تطوى وتنشر بينها الأعمار فقصارهن مع الهموم طويلة وطوالهن مع السرور قصار وقول أبي تمام: أعوام وصل كاد ينسي طيبها ذكر النوى فكأنها أيام ثم انبرت

أيام هجر أعقبت نحوي أسى فكأنها أعوام ثم انقضت تلك السـنون وأهلها فكأنها وكأنهم أحلام].ـ" (1)

"حـــديث ابن مســـعود (أنـــه ســـئل عن الرشـــوة)
قال: [عن علقمـة ومسـروق أنهمـا سـألا ابن مسـعود عن الرشـوة فقال: هي من السحت، أي: من الحرام، قـال: فقـال: أفي الحكم؟ يعـني: هـذا من السـحت في الحكم؟ قـال: ذلـك الكفـر]، أي: أن الرشـوة في الحكم أو السـحت في الحكم من الكفـر وليس من السحت فقط، ولكنه كفر عملي، وهذا كما لو كان شخص له شـيك على أحد من الناس لا يقدر على أخـذه، فلمـا عـرف الـدائرة الـتي ستعرض فيها قضيته وعرف القاضي الذي سوف ينظر في القضـية -والقضاة معظمهم ذممهم خربة- ذهب إليه في بيتـه وقـال لـه: أنـا لي شـيك بخمسـة آلاف جنيـه، فخـذ منهـا ألفـا واحكم لي بسـرعة وخلصني، فقال: نعم، وهو لما حكم بهذا حكم حكما شـرعيا، ولكنـه يأثم لأخذه الرشوة، ولو أن الخصم هـو الـذي ذهب إليـه وقـال لـه: صـحيح أن علي الخمسـة آلاف جنيـه هـذه، وأنـا لا أريـد أن أدفعهـا، وسأعطيك نصفها لو أنهيت القضية وأخرجتـني منهـا، والقاضـي في حقيقـة أمـره يعلم أن هـذا قضـاء زور، وأن اللـه حـرم هـذا، وأن القضية من أولها إلى آخرها حرام في حرام، وأنهـا ظلمـات بعضـها فـوق بعض، وهـو لمـا حكم بهـذا يعلم في حقيقـة أمـره أن حكمـه باطل ومخالف للشرع، ويقول: أنا حكمت لأجـل أن آخـذ المـال، أو لأنـه من الجـيران، فحكمت لـه لكي أتخلص من أبيـه وعمـه وخالـه وجدتـــه وأمـــه وأختـــه والـــذي يـــأتي والـــذي يـــذهب. وهناك من يجلس على كرسي في أي منصب ويقول: أنا أعـرف أن هذا الكرسي كله ظلم وأني ظالم، وأن عملي الـذي **أعمله غلـط مخالف** للشرع، وسيحاسبني الله عز وجل عليه يوم القيامة، فـإذا قلت له: فلماذا تجلس عليه قال: أنـا أحب الكرسـي، ولـو وقفـوني عن العمـل فيمكن أن أمـوت، ولتعلـق قلـبي بالكرسـي أنـا جـالس عليـــــــــــــــه، والمهم أن لا أتركـــــــــــــــــــــــه. فأنت تقول له: هذا ظلم، وهو يقول لك: أنا أعلم منـك، فأنـا أعمـل كذا من البلاء، فهذا لا يكفر ولا يخرج من الملة، بل هذا كفر عملي. وهناك من غير كون الشريعة الإسـلامية المصدر الوحيـد أو المصـدر الأول من مصـادر التشـريع، وقـال: هـذا كلام ليس لـه أسـاس، بـل

1) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان 110/13

القانون الفرنسي هو المصدر الأوحد للقضاء في مصر، يعني: زحزح الشريعة جانبا وأحل محلها تشريعا يتصف بالتبديل والتغيير المطلق، وقال: هذا هو دين ربنا، وخمسة وتسعون في المائة منه يتطابق تمام المطابقة مع الشرع، والذي يقول هذا القول هو شيخ من أهل العلم، ويقول هذا، وإذا كان هذا كلامه هو فسيقول الآخرون: مائتين في المائة، مع أننا نرى الفرق بين أحكام الشريعة وهذه القوانين في قضايا الزنا والسرقة وشرب الخمر والعري والبلايا وغيرها، فهذه القوانين لا توافق شرع الله ولا حتى في خمسة في المائة أبدا، وما وافق من هذه القوانين شرع الله فلا نأخذ به، وإنما نأخذ بشرعنا.
والتغيير العام لحكم الله عز وجل وشرعه كفر أكبر، وأما التغيير في بعض المسائل بناء على الشهوة أو حب المال أو المنصب أو مخافة عدو أو غير ذلك لا يكفر به الفاعل.
ولكن الفاعل يكفر إذا غير وجه الأرض في مكان يستطيع هو بكلمة واحدة أن يطبق شرع الله فيه، ولكنه عدل عن ذلك إلى شريعة بني صهيون، ولذلك قال مسروق: قلنا لـ عبد الله: ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم، قال عبد الله: ذاك الكفر، أي: الكفر العملي.." (1)
"قول ابن تيمية رحمه الله تعالى
أما شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله فقد تكلم في كلام طويل اجتزئ منه قوله: أن من سب الله، أو سب رسوله كفر ظاهرا وباطنا، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرما، أو كان مستحلا له، أو كان جاهلا عن اعتقاده، ثم قال: وهذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين: بأن الإيمان قول وعمل.
وقال: إن الحكاية المذكورة عن الفقهاء: أنه إن كان مستحلا كفر وإلا فلا، ليس لها أصل، وهذا كلام المرجئة، وإنما نقله القاضي من كتاب بعض المتكلمين الذين نقلوه عن الفقهاء، وهؤلاء نقلوا قول الفقهاء بما ظنوه جاريا على أصولهم، أو بما قد سمعوه من بعض المنتسبين إلى الفقه ممن لا يعد قوله قولا، وقد حكينا نصوص أئمة الفقهاء، وحكاية إجماعهم عمن هو من أعلم الناس بمذاهبهم، فلا يظن ظان أن في المسألة خلافا يجعل المسألة من مسائل الخلاف والاجتهاد، وإنما **ذلك غلط لا** يستطيع أحد أن يحكي عن واحد من

(1) شرح كتاب الإبانة من أصول الديانة، حسن أبو الأشبال الزهيري 33/13

الفقهـــــاء أئمـــــة الفتـــــوى هـــــذا التفصـــــيل ألبتـــــة.
وأنا أرى أننا قد قرأنا كـل النصـوص، وبالتـالي لا نخـرج إلا بالنتيجـة الـتي خرجنـا بهـا الآن وهي: أن الكفـر كمـا يكـون بالاعتقـاد يكـون بالقول وإن لم يستحل أو يجحـد أو يكـذب، وكـذلك بالفعـل وإن لم يصحبه استحلال ولا تكـذيب ولا جحـود، وهـذا مـذهب أهـل السـنة والجماعـــة، وقـــد رأيتم على ذلـــك نصوصـــا من إجماعـــاتهم.
أقول قولي هذا وأستغفر الله تعالى لي ولكم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.." (1)

"أثر عمر بن الخطاب في إثبـات قـدر اللـه والـرد على جـاثليق النصـــــارى في إنكـــــاره إضـــــلال اللـــــه لمن يشـــــاء
وأما عمر رضي الله عنه: فقـد جـاء [عن عبـد اللـه بن الحـارث بن نوفل قال: خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجابيـة -يعـني: في الشام- فحمد الله وأثنى عليـه، فلمـا أتى على قولـه: من يهـده اللـه فلا مضـل لـه ومن يضـلل فلا هـادي لـه -يعـني: من كتب اللـه تعالى له الهداية في الأزل فلا يمكن أن يضـل، ومن أضـله اللـه في الأزل فلا يمكن أن يهتدي- فلما قال ذلك عمر والجاثليق بين يديـه -وهو زعيم من زعماء النصارى- قال بقميصه فنفضه وقال: بركست بركست -يتكلم بكلام عبري- فقال عمر: ما يقول عدو الله؟ فقالوا: لم يقل شيئا يا أمير المؤمنين! دعك منه وواصل كلامك، ثم أعادهـا فتشهد فقال: من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هـادي لـه، فقال الجاثليق بقميصه فنفضه]، يريد أن يقول: إن هـذا كلام غلـط.
وهذا كما جاء عن الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما عندما كانوا يذكرون راويا منكر الحديث أو كذابا أو وضاعا بين يدي أحدهم فإنـه يقوم ينفض ثيابـه ويـترك المجلس وينصـرف ولم يقـل شـيئا، وهـذا الفعـــــل أعظم ممـــــا لـــــو قـــــال: كـــــذاب أو وضـــــاع.
فهذا الجاثليق لما قال عمر: من يهد الله فلا مضل لـه، ومن يضـلل فلا هـــادي لـــه، نفض ثيابـــه وقـــال: بركســـت بركســـت.
قال: [فقال عمر: ما يقول عدو الله؟ قالوا: يا أمير المؤمنين يـزعم أن الله عز وجل يهدي ولا يضل -يعني: يخلق الخير ولا يخلق الشر- فقال عمر: كذبت يا عدو الله! بل الله عز وجل خلقك، وهو أضـلك، وهـــــو يـــــدخلك النـــــار إن شـــــاء اللـــــه].
فلم يقل واحد من المسلمين: يا أمير المؤمنين أنت زدت فيها، كان

---
1) شرح كتاب الإبانة من أصول الديانة، حسن أبو الأشبال الزهيري 40/27

المفروض أن تتلطف مع هذا الرجل النصراني لعل الله أن يهديه، فهل نحن نخفي الحق من أجل هداية فلان أو فلان؟! قال تعالى: {وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر} [الكهف:29]، وكما قال النبي عليه الصلاة والسلام: (وأما من ذهب منا إليهم فأبعده الله) أي: لا نريده، أما أنك تخفي الحق من أجل فلان أو علان فليس هذا منهجا للسلف أبدا، فلا بد من قول الحق. فقال: [كذبت يا عدو الله! بل الله عز وجل خلقك، وهو أضلك، وهو يدخلك النار إن شاء الله]، فاستثنى وذكر المشيئة لأنه ربما يهتدي ويتوب.

ثم قال: [والله لولا لوث عهد لك -أي: لولا عهد بينا وبينك- لضربت عنقك، إن الله عز وجل لما خلق آدم عليه السلام نثر ذريته في يده، فكتب أهل الجنة وأعمالهم، وأهل النار وأعمالهم، وقال: هذه لهذه -أي: لأهل الجنة- وهذه لهذه -أي: لأهل النار- فتفرق الناس يومئذ وهم لا يختلفون في القدر]، أي: فتفرق الناس في يوم أن قال ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.

[وعن عبد الله بن الحارث قال: خطب عمر بن الخطاب بالجابية فحمد الله وأثنى عليه، وعنده جاثليق يترجم له ما يقول، فقال: من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، قال: فنفض جبته كالمنكر لما يقول عمر، فقال عمر رضي الله عنه: ما يقول هذا؟ قال ذلك ثلاث مرات، قالوا: يا أمير المؤمنين! يزعم أن الله عز وجل لا يضل أحدا، قال عمر: كذبت يا عدو الله! بل الله خلقك، وقد أضلك، ثم يدخلك النار إن شاء الله، أما والله لولا لوث من عهد لك لضربت عنقك، إن الله عز وجل خلق أهل الجنة وما هم عاملون -أي: من خير- وخلق أهل النار وما هم عاملون -أي: من شر-].

إذا: فخالق الخير والشر هو الله عز وجل، لكنه لا يحب الشر ولا يرضى به، ويأذن في وجوده؛ لأنه لا يكون في ملك الله إلا ما أراد الله.

فقال: [هؤلاء لهذه وهؤلاء لهذه، قال: فتفرق الناس وما يختلفون في القدر].." (1)

"إثبات السلف أن القدرية تكذب على الحسن في نسبة مذهبها إليه

---
(1) شرح كتاب الإبانة من أصول الديانة، حسن أبو الأشبال الزهيري 55/14

ثم قال: [وعن ابن عون قال: كنت أسير في الشام فناداني رجل من خلفي، فالتفت فإذا هو رجاء بن حيوة، فقال: يا ابن عون! ما هذا الذي يذكرون عن الحسن؟ قلت: إنهم يكذبون على الحسن كثيرا].

[وعن ابن عون قال: لو ظننا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت؛ لكتبنا برجوعه كتابا، وأشهدنا عليه شهودا -حتى يبرأ الحسن من هذه الكلمة- ولكنا قلنا كلمة خرجت لا تحمل].

يعني: نحن تصورنا أن هذه الكلمة كلمة يسيرة، ولا أحد يتوقف عندها؛ لما ينقضها من نصوص عدة لنفس الإمام، وما كنا نتصور أنها تبلغ الآفاق، وهذا أمر ملاحظ بيننا تجد الواحد لما يقعد يتكلم كلاما صحيحا لا أحد يقول له شيئا، وعندما يقول كلمة واحدة **فيها غلط وخطأ** ترى من ينشرها ويشيعها بين الناس من المنصورة ومن البحيرة ومن سنغافورة، فلماذا الإخوة المستمعون ما نبهوه. إذا فالخطأ في المحاضرة أو عند الأسئلة كان بإمكان أحد السامعين للخطأ أن يقول لي: هل يجب علينا الإيمان بالقضاء والقدر والرضا به أم لا؟ فقد أكون أخطأت فهم السؤال.

فالإيمان بالقضاء والقدر والرضا به واجب، ولكننا لا نرضى بالقدر الكوني، فمن القضاء ما هو قضاء شرعي، ومنه ما هو قضاء كوني، أو قدر شرعي ديني مبني على المحبة والرضا، وقدر قدري كوني، وهذا في باب المعاصي، فهل نحب المعاصي ونرضاها؟ لا.

إذا: الإجابة المحكمة: أننا نؤمن بالقضاء والقدر، والإيمان به واجب، وهو ركن من أركان الإيمان.

وأما الرضا فنحن نرضى بالقضاء الشرعي، ولا نرضى بالقضاء الكوني في باب المعاصي؛ لأن المعاصي يبغضها الله عز وجل؛ ولذلك قال ابن عون: [لو ظننا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت لكتبنا برجوعه كتابا، وأشهدنا عليه شهودا، ولكنا قلنا كلمة خرجت لا تحمل، وكان ابن عون يقول: بيننا وبينكم حديث الحسن].

أي: مجالس التحديث العلمي التي كان الحسن يحدث فيها، وليس إذا طلعت منه كلمة في مجالس الوعظ نجعلها دينا ونحتج بها، لا، بيننا وبينكم كلامه العلمي المؤصل في مجالس التحديث، وأما دون ذلك فلا.

ثم قال: [وقال أبو هلال: رفعت إلى حميد بن هلال وأيوب وهما قاعدان عند باب عمرو بن مسلم فذكرا الحسن وفضله، فقال

حميد: لوددت أنه أسهم على أهل البصرة غرم كثير يؤخذون به وأن الحسن لم يتكلم بتلك الكلمة] يعني: التي طار بها أهل البدع.
[قال سفيان: سمعت أبي - وكان ثقة - عن العلاء بن عبد الله بن بدر قال: دخلت على الحسن وهو جالس على سرير هندي فقلت: وددت أنك لم تتكلم في القدر بشيء، فقال: وأنا وددت أني لم أكن تكلمت فيه بشيء].
ألا يكفي هذا النص الصحيح على اعتبار أنه تكلم بكلام خالف فيه أهل السنة؟ ألا يكفي هذا برجوعه وتوبته، إذا فلماذا نحتج بكلام مخالف للأصول بعد التوبة.
[قال حماد بن زيد: سمعت أيوب يقول: إن قوما جعلوا غضب الحسن دينا.
وعن المبرك عن الحسن في قوله تعالى: {ولقد ذرأنا لجهنم} [الأعراف:179] قال: خلقنا].
[وعن الحسن في قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} [الإسراء:23] قال: عهد ربك ألا تعبدوا إلا إياه.
وعن عاصم الأحول قال: سمعت الحسن يقول: من كذب بالقدر فقد كذب بالحق -قال ذلك مرتين-، إن الله عز وجل قدر خلقا، وقدر أجلا، وقدر بلاء، وقدر مصيبة وقدر معافاة، وقدر معصية] يعني: قدر تقديرا كونيا قدريا لا تقديرا شرعيا.
ثم قال: [فمن كذب بشيء من القدر؛ فقد كذب بالقرآن].
[وعن خالد الحذاء قال: قدم علينا رجل من أهل الكوفة، وكان مجانبا للحسن لما كان بلغه عنه في القدر، حتى لقيه فسأله رجل أو سئل الحسن في حضرة الكوفي عن قول الله تعالى: {ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم} [هود:118 - 119]، قال الحسن: لا يختلف أهل رحمة الله، (ولذلك خلقهم) قال: خلق أهل الجنة للجنة، وخلق أهل النار للنار، فكان الرجل يذب عن الحسن].
فالكلمة السابقة إما أن تكون صدرت من الحسن في مكة كما جاء في بعض الروايات، وإما في البصرة حيث موطنه ومنزله، فطارت إلى الكوفة فسمعها رجل من أهل السنة في الكوفة، ولما سئل الحسن في حضرته، وتكلم بكلام منضبط في القدر؛ كان هذا الكوفي بعد ذلك يدفع عنه كل من ينال من عرض." (1)

1) شرح كتاب الإبانة من أصول الديانة، حسن أبو الأشبال الزهيري 57/6

"حكم قصر الصلوات والجمع بينها للمسافر

Q جئت من خارج مدينة الرياض وأنا مسافر، فهل آخذ برخص السفر، مع العلم بأني مقيم إلى نهاية الدورة العلمية؟

A هذا يذكرني بأن أحد الإخوان سألني بعد الصلاة وقال: هل نصلي السنة الراتبه أو نؤخرها؟ قلت: صلها الآن، السنة الراتبة لا تؤخر، فالسنة الراتبة وقتها من المغرب إلى دخول وقت العشاء، فإذا دخل وقت العشاء ذهب وقتها، وأنا أشاهد بعض الإخوان يجلسون ولا يصلون السنة الراتبة، وهذا غلط، فينبغي للإنسان أن يحافظ على السنة الراتبة.

وأما المسافر الذي أتى من بعيد فإذا نوى أن يقيم أكثر من أربعة أيام فالصواب الذي تدل عليه النصوص والذي أقره جمهور العلماء: أنه تنقطع أحكام السفر من أول فريضة يصليها، فيصلي السنن الرواتب من أول فريضة.

فإذا نوى الإقامة يوما أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة فقط، أو له حاجة ولا يدري متى تنتهي، فهذا لا يزال مسافرا، لكن إذا صلى مع الإمام وأتم فالحكم حكم المقيمين، وإن صلى وحده مع المسافرين فإنه يقصر الصلاة ولا يصلي السنة الراتبة، راتبة الظهر وراتبة المغرب وراتبة العشاء، أما سنة الفجر فلا تترك حضرا ولا سفرا.

فالإخوان الذين جاءوا للدورة وقد قرروا ونووا أن يقيموا أسبوعين ليسوا مسافرين، ومن أول فريضة تنقطع أحكام السفر عندهم، فعليهم أن يصلوا السنن الرواتب وغيرها، وليس لهم أن يقصروا ولا أن يجمعوا.." (1)

"النصيحة لمن يحضر الدروس العلمية بالتأدب بآداب طلب العلم

Q كيف يمكن توجيه نصيحة لبعض الإخوة الذين يحضرون الدروس، ويجتمعون ويتحدثون ويشوشون على من يحضر الدرس؟

A ننصح هؤلاء الإخوان أن يتأدبوا بآداب طلب العلم، فإذا جاءوا للفائدة فعليهم أن يتأدبوا وأن يجلسوا ويستفيدوا، أما أن يشوشوا **فهذا غلط كبير**، ومعنى هذا أنهم يتسببون في عدم وصول الفائدة إلى من يريدها، ويخشى عليهم من الإثم، لكن ننصحهم أن يجلسوا حيث ينتهي بهم المجلس.

وينبغي للإخوان أن يتفسحوا ويتوسعوا، ولكن يحرصون كل الحرص

(1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 2/19

على ألا يشوشوا على إخوانهم؛ لئلا يحرموهم الفائدة، ولأنه يخشى عليهم من الإثم.." (1)

"حكم اختبار عامة المسلمين في عقائدهم

Q هل يجوز اختبار الناس في عقائدهم كسؤال العامة: أين الله؟

A لا يسأل المسلم ولا يمتحن؛ لأن الأصل أن المسلم على التوحيد وعلى العقيدة، الصحيحة فلا يسأل إلا إذا كثر أهل البدع وأهل الضلال وكان هناك حاجة مثلا إلى إمام يؤم الناس فيمتحن ويسأل فلا يؤم الناس إلا مسلم، أو شخص يريد أن يتزوج وهو شاك في ذلك لكثرة البدع، فلابد أن يمتحن.

وأهل البدع ينكرون السؤال عن الله بأين، يقولون: لا يسأل عن الله بأين؛ لأن (أين) يسأل بها عن المكان، والله ليس له مكان عند أهل البدع، يقولون: الله في السماء وفي الأرض تعالى الله عما يقولون، وهذا كفر وضلال، والنبي صلى الله عليه وسلم سأل الجارية قال: (أين الله؟ قالت: في السماء، قال: أعتقها فإنها مؤمنة).

فالمبتدعة الذين أنكروا أن يكون الله في السماء وفي العلو غلطوا النبي صلى الله عليه وسلم، قالوا: إن الرسول صلى الله عليه **وسلم غلط حينما** سأل الجارية، أو لأن الجارية أعجمية لا تفهم الدين، فسألها سؤالا فاسدا يناسب عقلها وفهمها، ولما قالت: (في السماء) أقرها على جواب فاسد يناسب عقلها وفهمها، وأن الرسول لم يقصد أن يقول: أين الله؟ وإنما قصد أن يقول: من الله؟ لكن لما كانت الجارية أعجمية اضطر صلى الله عليه وسلم أن يسألها سؤالا فاسدا، ثم أقرها على الجواب الفاسد.

هكذا اتهموا الرسول عليه الصلاة السلام، وكأنه صلى الله عليه وسلم عجز عن أن يقول: من الله؟ (من) حرفان، و (أين) ثلاثة حروف، فهؤلاء والعياذ بالله في قلوبهم مرض، ولهذا يكثر النفاق في أهل الكلام وفي أهل البدع، فمن اتهم الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا يخشى عليه من النفاق، وقد صرح بذلك أهل البدع حيث قالوا: من قال: إن الله في السماء فقد كفر؛ لأنه شبه الله بجسم محدود على محدود، والذي يكون في المكان هو الأجسام

(1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 2/22

والله ليس بجسم، ومن قال: إن الله جسم فقد كفر، هكذا يقولون؛ نعوذ بالله من جهل القلوب!." (2)

"التحذير من التنقيب عن نيات الناس ومقاصدهم
بعض الإخوان لما خرجنا من الدرس أمس قال: إن بعض الأسئلة التي أجبت عليها يقصد بها كذا وكذا فلابد أن تنبه، فقلت: أنا أجبت على السؤال ولا أدري من يقصد؟ فقال: هؤلاء يقصدون كذا وكذا، قلت: كيف تدخل هذا الشخص في المقاصد والنيات؟ فمن الذي علمك هذا؟ وهل شققت عن قلبه؟ وهذا يحصل كثيرا، ففي ببعض الأحيان يقول بعضهم: هذا السائل يقصد فلانا من العلماء أو من المحدثين، أو يقصد فلانا من الملوك أو من رؤساء الجمهوريات، فنقول لهذا: كيف تقول هذا الكلام؟ سؤال هذا الأخ واضح ليس فيه أي إشكال وقد أجبنا عليه، فكيف تقول: إن مقصوده كذا وكذا أشققت عن قلبه؟ فهذه من المصائب التي لم تعرف إلا في هذا الزمان، أعني: الدخول في المقاصد والنيات.
فـ أسامة بن زيد رضي الله عنه لما قتل ذلك الرجل الذي قال: لا إله إلا الله، أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: (أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله؟ قال: يا رسول الله! إنما قالها متعوذا يخشى الموت، قال: أشققت عن قلبه؟ كيف تفعل بلا إله إلا الله يوم القيامة إذا جاءت؟ فما زال يكرر ذلك عليه حتى تمنى أنه لم يسلم قبل ذلك اليوم)، وقد نبهت في أول يوم وقلت: ينبغي للإنسان ألا يسأل إلا أسئلة مفيدة، وليترك الأسئلة التي فيها تعنت وإحراج للمسئول، والتي فيها دخول في المقاصد والنيات، فاتقوا الله يا إخوان! فهذا لم يعرف إلا في هذا الزمن.
لقد انتشرت الآن التحزبات عند بعض الشباب، فترى بعضهم يقول: هذا جهمي، وهذا سروري، وهذا كذا، وهؤلاء تكفيريون يريدون كذا وكذا، فنقول لهؤلاء: هؤلاء إخوانك وزملاؤك فكيف تقول عنهم: إنهم تكفيريون؟ وما هذه التحزبات، فكلكم طلبة علم، وكلكم إخوان، وكلكم من أهل السنة والجماعة، وكلكم درستم التوحيد، فدرستم العقيدة الواسطية، ودرستم الحموية، فكيف هذه التحزبات؟!! فكيف يقول بعضهم: هذا جامي، وهذا تبليغي، وهذا سروري، وهذا تكفيري؟ فينبغي لكم أن تتحدوا وتكون كلمتكم واحدة، فكلكم أهل سنة وجماعة، وكلكم يقول: أنا على معتقد أهل

2) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 5/21

السنة والجماعة، وعلى معتقـد الصـحابة والتـابعين، وعلى مـا دلت عليه النصوص من كتاب الله وسنة رسوله، وأنا على عقيدة الرسل والأنبيـاء والصـحابة والتـابعين والعلمـاء، فمـا هـذه التحزبـات الـتي يخشـى أن تقضـي على كثـير من الحسـنات؟! فهي سـوء ظن واتهامـــات وتحزبـــات صـــرفت الكثـــير عن طلب العلم.
فبعض الشـباب يريـد أن يطلب العلم فيـذهب إلى بعض الحلقـات فيقولـون لـه: أنت إخـواني أم سـلفي؟ فـإذا كـان إخوانيـا فـإنهم يطردونــه، والعكس أيضــا إذا ذهب إلى آخــرين يقولــون لــه: أنت سـلفي، ويطردونـه، فيبقى في حـيرة ولا يـدري أين يـذهب فهـؤلاء ويطردونه وهؤلاء ويطردونه!! فاتقوا الله، وتوبوا إلى الله عز وجل، واتركـوا هـذه التحزبـات، {إنمـا المؤمنـون إخـوة} [الحجـرات:10] فهـذه التحزبـات دخلت فيهـا أصـابع آثمـة أرادت تفريـق الشـباب، وأرادت قتل الصحوة الإسلامية، وفيها أصابع لأعداء الله يريدون من خلالهـا أن يفرقـوا المسـلمين، وأن يفرقـوا الشـباب ويضـيعوهم، ويضيعوا عليهم طلب العلم، فلا يجوز للإنسان أن يقول: إن السائل مقصوده كذا وكذا، أأنت تعلم الغيب؟ أشققت عن قلبه؟ هـو سـأل سؤالا محددا فأجبناه عنه، فهل أنت أعرف بالسائل؟ وهـل شـققت عن قلبه حتى تعـرف أنـه يريـد فلانـا، وأنـه يريـد رئيس الجمهوريـة الفلانية، ويريد الملك الفلاني، ويريد المحدث الفلاني؟ فإنه لم يقـل شـــــيئا من هـــــذا في ســـــؤاله.
فالله تعالى يقول في كتابـه العظيم: {يـا أيهـا الـذين آمنـوا اجتنبـوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم} [الحجرات:12] ومنه هذا الذي ليس عليـــــــــــه دليـــــــــــل.
وقال بعض السلف: لا تظن بكلمة خرجت من أخيك شرا وأنت تجد لها في الخير محملا، فمـا دمت تجـد لهـا في الخـير محملا فاحملهـا على ذلك الخير، وأما أن تحملها على الشـر بلا دليـل فهـذا هـو ظن الإثم الذي يحاسب عليه الإنسان، وأما إذا كان هناك دليل على ذلك لا بــــــــــــــــــــــــــــــأس.
وأما أن تدخل في هذه التحزبات فهذا هـو الـذي يضـيع العلم، وهـو يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، ويذهب بركة العلم، ويجعـل الناس شيعا وأحزابا، وقد أراد الله تعالى من المسـلمين أن يكونـوا إخوة متحابين فقال: {إنما المؤمنون إخوة} [الحجرات:10]، وقـال النبي صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتـراحمهم

وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، وقال: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا).

وإذا أشكل عليك شيء، أو اختلفت أنت وأخوك في شيء فاسأل أهل العلم الكبار وقل: ما حكم المسألة الفلانية؟ وأما أن تتهم وتظن ظنا ليس عليه دليل، أو تدخل في المقاصد والنيات بغير دليل فهذا لا يجوز لك وهو حرام عليك، وأنت بذلك آثم، فاتق الله واحذر.

فأرجو ألا يتكلم أحد مثل هذا الكلام، واحذروا هذه التحزبات، فكلكم حزب واحد وهو حزب الله، **ومن غلط يرد** عليه غلطه، ومن أخطأ يرد عليه خطأه، إلا الشخص الذي يظهر بدعة الخوارج أو بدعة المعتزلة أو بدعة الرافضة أو بدعة المرجئة فهذا يقال له: هذه بدعة، وينصح في ترك هذه البدعة، فنسأل الله للجميع التوفيق والسداد، والسلامة والعافية، فسلامة الصدور لها أثر عظيم.

فقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان جالسا بين أصحابه فقال: يمر عليكم رجل من أهل الجنة، فجاء رجل تنطف لحيته، معلقا نعليه بيديه، وفي اليوم الثاني والثالث قال النبي صلى الله عليه وسلم نفس الكلام فكان يطلع عليهم ذلك الرجل، فصحبه عبد الله بن عمرو وقال: إني لاحيت أبي، وإني أريد أن أبيت عندك إن شئت، فبات عنده ثلاث ليال ولم يجد عنده كثير عمل إلا أنه كان يستيقظ آخر الليل، وكان كلما استيقظ ذكر الله، فلما انتهت الثلاثة الأيام قال: يا أخي! ليس بيني وبين أبي شيء ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يطلع عليكم رجل من أهل الجنة، فطلعت أنت، فأنا أريد أن أعمل مثل عملك، فما هو العمل الذي نلت به هذه المنزلة؟ قال: ما هو إلا ما رأيت، فلما أراد أن يولي قال: إلا أنني أبيت ولا أجد في نفسي شيئا على أحد من المسلمين.

فسلامة الصدر لها تأثير عظيم، فهل يصلح أن يحمل طالب العلم في صدره غلا لأخيه، فيحقد عليه، ويظن به ظن السوء، ويسميه تكفيريا، وينزل فيه الألقاب السيئة، ويقول: إنه يريد كذا أو يقصد

كذا بدون دليل، فهذا حقد وعداوة وبغضاء لا يتصف بها المؤمن فكيف بطالب العلم؟! نسأل الله للجميع السلامة والعافية.." [1]

"القول فيمن أثبت الإسلام دون الإيمان

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وحينئذ فهؤلاء الذين أثبت لهم القرآن والسنة الإسلام دون الإيمان، هل هم المنافقون الكفار في الباطن؟ أم يدخل فيهم قوم فيهم بعض الإيمان؟ هذا مما تنازع فيه أهل العلم على اختلاف أصنافهم، فقالت طائفة من أهل الحديث والكلام وغيرهم: بل هم المنافقون الذين استسلموا وانقادوا في الظاهر، ولم يدخل إلى قلوبهم شيء من الإيمان].

هذا القول الأول، وهو قول الإمام البخاري وبعض أهل الكلام من الخوارج والمعتزلة، قالوا: هؤلاء الذين نفي عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام في قوله تعالى: {قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا} [الحجرات:14]، هم منافقون، وهذا إسلام المنافقين.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأصحاب هذا القول قد يقولون: الإسلام المقبول هو الإيمان؛ ولكن هؤلاء أسلموا ظاهرا لا باطنا فلم يكونوا مسلمين في الباطن، ولم يكونوا مؤمنين، وقالوا: إن الله سبحانه يقول: {ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه} [آل عمران:85]].

هذا دليلهم، وهو قوله تعالى: {ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه} [آل عمران:85]، قالوا: المراد بالإسلام الإيمان، والإيمان هو الإسلام فهما مترادفان عند هذه الطائفة ولا فرق بينهما، فمن ابتغى غير الإسلام دينا فلن يقبل منه، والإسلام هو الإيمان، ومادام نفي عنهم الإيمان، فلا يقبل منهم، ودل على أنهم منافقون.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [بيانه: كل مسلم مؤمن فما ليس من الإسلام فليس مقبولا، يوجب أن يكون الإيمان منه، وهؤلاء يقولون: كل مؤمن مسلم وكل مسلم مؤمن إذا كان مسلما في الباطن، وأما الكافر المنافق في الباطن، فإنه خارج عن المؤمنين المستحقين للثواب باتفاق المسلمين].

عندهم أن كل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم، أما الكافر منافق الباطن فلا شك أنه ليس من المؤمنين.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [ولا يسمون بمؤمنين عند أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا عند أحد من طوائف المسلمين، إلا عند

---

1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 6/19

طائفة من المرجئة وهم الكرامية الذين قالوا: إن الإيمان هو مجـرد التصديق في الظاهر، فإذا فعل ذلك كان مؤمنا، وإن كان مكذبا في الباطن، وسلموا أنه معذب مخلد في الآخرة، فنـازعوا في اسـمه لا في حكمـــه].
الكرامية جمعوا بين المتناقضين في مسمى الإيمان، وفي اسم المؤمن وحكمه، قالوا: إذا نطق الإنسان بالشهادتين نسـميه مؤمنـا كامـل الإيمـان، وإن كـان مكـذبا في البـاطن فهـو مخلـد في النـار، فجمعوا بين المتناقضين، ولهذا كان من أفسد تعاريف الإيمان قــول الكرامية، يليـه في الفسـاد قـول الجهميـة الـذين يقولـون: الإيمـان معرفة الرب بالقلب، والكرامية يقولون: الإيمان النطق اللسان ولو كـان مكـذبا في البـاطن، فـإذا نطـق باللسـان فهـو مـؤمن كامـل الإيمان، ثم بعد ذلـك ننظـر إلى قلبـه، إن كـان مصـدقا فإنـه يـدخل الجنة، وإن كان مكذبا فهو مخلد في النار، وهذا من أفسد ما قيــل.
قال المصنف رحمه الله تعـالى: [ومن النـاس من يحكي عنهم أنهم جعلـــــــوهم من أهــــل الجنـــــة، **وهــــو غلـــــط عليهم**].
هذا ليس بصـحيح، فالـذين يجعلـونهم من أهـل الجنـة هم المرجئـة.
قال المصنف رحمه الله تعالى: [ومع هذا فتسميتهم له مؤمنا بدعـة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهـذه البدعـة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرامية دون سائر مقالاتهم أي: تسمية المكذب بالبـاطن مؤمنـا بدعـة ابتـدعوها مخالفـة للكتـاب والسـنة، حيث سـموا من نطــق بالشـهادتين مؤمنــا ولــو كــان مكــذبا في الباطن.." (1)
"حكم تـــرك الجـــوال مفتوحـــا أثنـــاء الـــدروس والصـــلاة
Q نطلب منكم نصيحة لأصحاب الجوالات أن يغلقوها أثنـاء الـدرس، حيث إنــــا قـــــــدمنا من بلاد بعيـــــــدة نطلب الفائـــــــدة؟
A أجهـزة الجـوال يجب إغلاقهـا، وبعض الإخـوان في آخـر المسـجد يستعملون الجوالات ويتكلمـون في أثنـاء الـدرس فيشوشـون على إخـوانهم، وهـذا غلـط، ولا ينبغي، والـذي ينبغي التعـاون على الـبر والتقوى، وإذا كنت لا تريد الفائدة، فاخرج من المسجد ولا تشــوش على إخوانك، فيجب إغلاقـه وقت الـدرس، ووقت الصـلاة، وطـالب العلم لا يجمــل بــه أن يجعــل نغمــات موســيقية، فهي محرمــة. والمقصود منها التنبيـه، وليس المقصـود منهـا الطـرب، وأعظم من

(1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/2

ذلـك إذا كـان في المسـجد، وأعظم من ذلـك إذا كـان في الصـلاة، فهذه ظلمات بعضها فوق بعض، ففي هذا تشـويش على المصـلين، فلا تلم إلا نفسك فأنت الآثم، فنصيحتي لإخـواني جميعـا أن يجعلـوا الجـرس تنبيهـا عاديـا وليس فيـه نغمـات، سـواء جـرس الهـاتف أو الجـوال.
وثانيا: عليهم أن يغلقوه في المسجد، وفي وقت الصـلاة وفي وقت الدرس كذلك، فينبغي للإخوان أن يتعاونوا، ومن يريد أن يفتحـه فلا يفتحه في المسجد، بل عليه أن يخرج من المسجد.." (1)

"جواب آخر على القول بـأن الحسـنات الماحيـة تكفـر الـذنوب بشـرط اجتنـاب الكبـائر
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وأيضا: من نام عن صلاة أو نسـيها فصلاته إذا استيقظ أو ذكرها كفارة لها تبرأ بها الذمة من المطالبة، ويرتفع عنه الذم والعقاب ويستوجب بذلك المدح والثواب، وأمـا مـا يفعله من التطوعات فلا نعلم القدر الـذي يقـوم ثوابـه مقـام ذلـك، ولو علم فقد لا يمكن فعله مع سائر الواجبات، ثم إذا قـدر أنـه أمـر بمـا يقـوم مقـام ذلـك صـار واجبـا فلا يكـون تطوعـا، والتطوعـات شرعت لمزيد التقرب إلى الله تعالى، كما قال تعـالى في الحـديث الصحيح: (ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبـدي يتقـرب إلي بالنوافـل حـتى أحبـه) الحـديث. فإذا لم يكن العبد قد أدى الفرائض كما أمر لم يحصـل لـه مقصـود النوافل ولا يظلمه الله، فإنه تعـالى لا يظلم مثقـال ذرة بـل يقيمهـا مقـام نظيرهـا من الفـرائض، كمن عليـه ديـون لأنـاس يريـدون أن يتطوع لهم بأشياء، فإن وفاهم وتطوع لهم كان عـادلا محسـنا، وإن وفاهم ولم يتطوع كـان عـادلا، وإن أعطـاهم مـا يقـوم مقـام دينهم وجعـل ذلـك تطوعـا كـان غالطـا في جعلـه تطوعـا، بـل يكـون من الـواجب الـذي يسـتحقونه].
هذا أيضا جواب آخر عن الاعتراض، الجواب الأول: أنه وإن كانت له استطاعة على الـذنب فـإن الإنسـان مـأمور بـأداء الواجبـات وتـرك المحرمات، ولا يكلف بترك الواجب أو بفعل المحرم لاعتمـاده على أن لـه مـا يمحـوه.
وجـاء الجـواب الثـاني عن هـذا الاعـتراض: وهـو أنـه قـد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من نـام عن

1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 10/12

صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك)، فـبين النـبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة الإنسـان عنـدما يسـتيقظ من النـوم بدون اختياره ومن النوم الذي يكون معذورا فيه كمن يجعـل أسـبابا توقظه كمنبه الساعة أو بعض أهلـه، فهـذا معـذور، ومـتى اسـتيقظ صلى، فهذا عمل بأسباب يريد أن يصلي ا لفرض في وقته فـإذا نـام مبكرا، وجعل أسـبابا توقظـه، لكن فاتـه الفـرض دون اختيـاره، أمـا إنسـان لا ينـام إلا متـأخرا أو يـؤقت السـاعة على موعـد العمـل ويستيقظ مـرة واحـدة لصـلاته وفطـوره، فهـذا ليس بمعـذور، فهـو تعمد ترك الصلاة؛ ولهذا لما نام النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في بعض أسفاره قـال: (من يكلـؤ لنـا الصـبح؟ قـال بلال: أنـا)، فـالتزم بذلك، فنام النبي صلى الله عليه وسلم، فلابد أن تجعـل لـك أسـبابا توقظك، وصاحب النـوم قـد يكـون معـذورا وقـد لا يكـون معـذورا، فالمعذور الذي يجعل له أسـبابا توقظـه: كـأن يكلم بعض إخوانـه أو أهله يوقظونه أو جيرانه، أو يـوقت السـاعة أو الجـوال حـتى ينتبـه، وشخص لا يريد أن يصلي، فيوقت السـاعة على العمـل، ويسـتقيظ مرة واحدة لصلاته وفطوره، فهذا متعمد للتأخير، وهذا يكون مرتـدا إذا كـــــانت هـــــذه عادتــــــه، نعــــــوذ باللــــــه.

ومن أخر الصلاة عن وقتها بعذر فكفارتها أن يصليها وقت ما يــذكر، وكذلك الناسي؛ لأن ا لإنسان يعذر بـالنوم والنسـيان، فحـديث: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) بين النبي صلى الله عليه وسلم أن كفارة الصلاة التي أخرت عن وقتها بالنوم أو بالنسيان أن يصليها حال استيقاظه وحال تذكره، وتبرأ بها الذمة فلا يطـالب بهـا يوم القيامـة، فلا يقـال: صـليت في غـير وقتهـا، ويرتفـع عنـه الـذم والعقـاب، لا يـذم شـرعا ولا عقلا، وليس عليـه عقوبـة، ويسـتوجب بـــذلك المـــدح والثـــواب؛ لأنـــه أدى الفريضـــة بقـــدر اســـتطاعته.

لكن الشخص الذي يترك الفريضة ويقول: أنا أفعل تطوعا وحسنات تمحوها، نقول له: أولا: إنك لا تعلم القـدر الـذي يقـوم مقـام ثـواب الفريضة، ولو قدر لك أن تعلم قد لا يمكنك أن تفعله مع الواجبـات، ثم لو قدر أنه أمـر بتطـوع يقـوم مقـام الفريضـة نقـول: صـار هـذا التطوع واجبا، وانتقل من كونه تطوعا إلى كونه واجبا، أمـا التطـوع فإنه شرع لزيادة القربة إلى الله، كما قال الله تعـالى في الحـديث القدسي الصـحيح: (ومـا تقـرب إلي عبـدي بمثـل أداء مـا افترضـته عليـــه، ولا يـــزال عبـــدي يتقـــرب إلي بالنوافـــل حـــتى أحبـــه).

إذا: التقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض من أسباب محبة الله.
قول المؤلف رحمه الله: (فإذا لم يكن العبد قد أدى الفرائض كما أمر لم يحصل له مقصود النوافل)؛ لأن الإنسان يطالب أولا بالفرائض، ثم بعد ذلك يأتي بالنوافل فيكون من أحباب الله، لكن إذا لم يكن أدى الفريضة كيف يقال: أنه يأتي بالنوافل؟! والذي أخل بالواجبات لا يقال: إنه يأتي بالنوافل، ولكن عليه أولا أن يكمل الواجب، ثم يأتي بالنوافل، وذمته مشغولة بالواجب، فإذا فعل تطوعا نقول: هذا التطوع يسمى فرضا وليس تطوعا، ولا يكون له تطوع إلا إذا كمل الفرض.
فإذا لم يكن العبد قد أدى الفرائض كما أمر لم يحصل له مقصود النوافل ولا يظلمه الله، فإن الله لا يظلم مثقال ذرة، بل يقيمها مقام نظيرها من الفرائض.
أي: إذا أخل الإنسان أخل مثلا بواجب من واجبات الصلاة ثم صلى النوافل، لا يكتب له النوافل، ونقول له: ذمتك مشغولة بترك الواجب، والله لا يظلمك مثقال ذرة، فالله تعالى يثمن النقص الذي حصل في فريضتك من هذه النوافل، فإذا كملت الفريضة وتمت ثم تطوعت كتب لك ثوابها.
ومثال ذلك: شخص ذمته مشغولة لشخص بألف ريال، فإذا أعطاه ألف ريال فهو عادل وإن أعطاه زيادة بدون شرط صار عادلا محسنا، فإذا قال له: لك عندي ألف ريال لكن سأعطيك ألف ريال صدقة؛ لأنه فقير، وأوفيك الدين بعد ذلك، يقال له: كيف تتصدق عليه وذمتك مشغولة بالواجب؟! فعليك أن تجعل هذه الصدقة هي الدين الواجب، فأد الواجب ثم بعد ذلك تطوع.
كذلك الإنسان الذي يريد أن يتنفل وذمته مشغولة بالواجب نقول له: أولا كمل الواجب، فإذا نقص الواجب يكمل من النوافل؛ ولذلك قال المؤلف رحمه الله: (فإن الله لا يظلم مثقال ذرة بل يقيمها) أي: يقيم النوافل مقام نظيرها من الفرائض، كمن عليه ديون لأناس يريد أن يتطوع لهم بأشياء فإن وفاهم وتطوع وأعطاهم الزيادة كان عادلا محسنا، وإن وفاهم ولم يتطوع ولم يعطهم زيادة كان عادلا، وإن أعطاهم ما يقوم مقام دينهم وجعل ذلك تطوعا كان غالطا في جعله تطوعا، بل يكون من الواجب الذي يستحقه صاحبه، فإن قال المدين: شخص له عندي ألف ريال وأنا أريد أن أتصدق عليه بألف ريال، نقول: **هذا غلط منك**، فاجعل هذه

الصـــــــــــــدقة هي قضـــــــــــــاء الـــــــــــــدين. وبهذا يتبين أن الإنسان إذا أخل ببعض الواجبات ثم تطـوع فـالتطوع يكمل به الـواجب، ولا يعطى ثـواب النوافـل، وإنمـا يكمـل الـواجب الذي عليه.." [1]

"**بيـــــان غلـــــط المرجئة** في التســـــــمية الإيمانية

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وهذا هو الموضع **الذي غلـط فيه** من ذهب إلى أن الإيمـان بـالقول لمـا سـمعوا تسـمية اللـه إيـاهم مؤمـــــنين، وأوجبـــــوا لهم الإيمـــــان كلـــــه بكمالـــــه].

أي: أن هـذا هـو الموضـع **الذي غلـط فيه** المرجئـة، وهم الـذين ذهبوا إلى أن الإيمان بالقول، فالمرجئـة يقولـون: الإيمـان: تصـديق بالقلب فقط، فسبب غلطهم: أنهم سمعوا أن الله سماهم مؤمـنين فقال: {يا أيها الذين آمنوا} [البقرة:104]، فظنوا أن كل من نـاداه الله باسم الإيمان يكون إيمانه كاملا، كقوله تعـالى: {يـا أيهـا الـذين آمنـوا كتب عليكم القصـاص في القتلى} [البقـرة:178] ثم قـال: {فمن عفي له من أخيه شيء} [البقرة:178]، فجعـل القاتـل أخـا للمقتول، وهذه أخوة الإيمان، لكن لا يلـزم من هـذا كمـال الإيمـان. فالمرجئة غلطوا وظنوا أن الله لما سماهم مؤمـنين في قولـه: {يـا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصـاص في القتلى} [البقـرة:178]، أنهم حصـلوا على الإيمـان الكامـل، وهـذا من غلطهم وجهلهم؛ لأن القاتل ضعيف الإيمان وناقص الإيمان، فهذا **منشأ غلط المرجئة**، وهو أنهم لما سمعوا الله سماهم مؤمنين وإن كانوا عصاة ظنـوا أن إيمانهم كامل، وهذا غلط، فالإيمان الكامل إنما يوصـف بـه من أدى الواجبات، وانتهى عن المحرمات، والتزم بشرع الله ودينه، أمـا من فـرط في بعض الواجبـات، أو فعـل بعض المحرمـات، فهـذا إيمانـه ناقص وضعيف.." [2]

"شـــــعب الإيمـــــان ودلائلهـــــا من النصـــــوص

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [قال أبو عبيد: فـإن قـال لـك قائـل: فما هذه الأجزاء الثلاثة وسـبعون؟ قيـل لـه: لم تسـم لنـا مجموعـة فنسميها، غير أن العلم يحيط أنهـا من طاعـة اللـه وتقـواه، وإن لم تذكر لنا في حديث واحد، ولو تفقدت الآثار لوجدت متفرقة فيها، ألا تسمع قوله في إماطة الأذى وقـد جعلـه جـزءا من الإيمـان وكـذلك

1) شرح كتاب الإيمان الأوسط لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 15/6

2) شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 3/9

قولـه في حـديث آخـر: (الحيـاء شـعبة من الإيمـان)، وفي الثـالث: (الغــيرة من الإيمــان)، وفي الرابــع: (البــذاذة من الإيمــان)، وفي الخامس: (حسن العهد من الإيمان)؟! فكل هذا من فروع الإيمان]. هذا اعتراض من المؤلف رحمه الله -وهو أبو عبيد القاسم بن سلام - حيث قـال -يعـني نفسـه-: فـإن قـال لـك قائـل واعـترض عليـك معترض: فمـا هـذه الأجـزاء الثلاثـة وسـبعون؟)، يشـير إلى حـديث: (الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأعلاها: قـول لا إلـه إلا اللـه، وأدناهـا إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)، فهذا الحديث فيه بيان أن الإيمان شعب متعددة وأنه بضع وسبعون، والبضــع: من ثلاثة إلى تسعة، ولهذا فإن الإمام البيهقي رحمه الله جمع في كتابه الـــذي ســـماه (شـــعب الإيمـــان) تســـعا وســـبعين شـــعبة. وقول المؤلف رحمه الله: (فما هذا الأجزاء الثلاثـة وسـبعون) الـذي يظهر لي أنه ليس في الحديث تخصيص بأنها ثلاث وسـبعون، وإنمـا (بضع وسبعون)، والبضع من ثلاثة إلى تسـعة، فلـو قـال: فمـا هـذه الأجزاء البضع والسبعون) لكان أفضل؛ لأن الحـديث لم يحـدد ثلاثـا، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (بضـع وسـبعون) في روايـة مســـــلم، وفي روايــــة البخــــاري: (بضــــع وســــتون). يقــول رحمــه اللــه تعـالى مجيبـا: [قيـل: لم تسـم لنـا مجموعـة فنسميها]، أي: هذه الأجزاء البضع والسبعون ما سماها لنا الشـارع، وقال الجزء الأول كذا والجزء الثاني كـذا والثـالث كـذا فمـا سـماها في مكــــــــان واحــــــــد وفي حــــــــديث واحــــــــد. [غير أن العلم يحيط أنها من طاعة الله وتقواه]، أي: غير أننا نجــزم بأنها هذه الشعب كلها من طاعة اللـه وتقـواه وإن لم تـذكر لنـا في حديث واحد، لكن تؤخذ من مجموع النصـوص من الكتـاب والسـنة، ولهذا قال: [ولو تفقدت الآثار لوجدت متفرقة فيها] يعني النصوص، فلو تفقدت لوجدت متفرقة فيها، وأقـول: ليس ذلـك خاصـا بالآثـار، بـل كـذلك نصـوص القـرآن الكـريم، فلـو بحثت عنهـا وتفقـدتها في نصـوص الكتـاب والسـنة لوجـدت هـذه البضـع والسـبعين، ثم مثـل رحمه الله فقال: [ألا تسمع قوله في إماطة الأذى وقد جعلـه جـزءا من الإيمــان؟!]، ونص الحــديث: (الإيمــان بضــع وســبعون شــعبة، فأعلاهـا قـول لا إلـه إلا اللـه، وأدناهـا إماطـة الأذى عن الطريـق، والحيــــــــــاء شــــــــــعبة من الإيمــــــــــان). فمثل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لأعلاها ولأدناهـا،

وقال: (أعلاها قول لا إله إلا الله) فكلمـة التوحيـد هي أعلاهـا، وهي من قول اللسان مع الاعتقـاد في القلب، وأدناهـا أماطـة الأذى عن الطريق، وهذا عمل بدني، (والحياء شعبة من الإيمـان) وهـذا عمـل قلبي، فمثل للشعبة القولية، ومثل للشعبة العمليـة، ومثـل للشـعبة القلبية، فدل على أن شعب الإيمان تكون من أعمال القلـوب، ومن أعمال البدن، ومن أقوال اللسان، وكلها داخله في مسمى الإيمان، وهذا يدل على أن مسمى الإيمان قـول باللسـان وتصـديق بـالقلب وعمــــــــل بــــــــالقلب وعمــــــــل بــــــــالجوارح.

يقــول: [ألا تســمع قولــه في إماطــة الأذى وقــد جعلــه جــزءا من الإيمان، وقوله في حديث آخر: (الحياء شعبة من الإيمان)] وهو في نفس الحـديث، وهـذا الحـديث متفـق عليـه من حـديث أبي هريـرة رضي الله عنه بلفظ (الإيمان بضع وسبعون) في رواية مسلم، وفي رواية البخاري: (بضع وستون شعبة، فأعلاها -وفي لفظ: فأفضـلها - قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمــان).

قال: [وفي الثالث: (الغـيرة من الإيمـان)] يعـني: في حـديث آخـر: (الغــــــــــــــــــــيرة من الإيمــــــــــــــــــــان).

قال المحقق: رواه البزار وابن بطة في الإبانة عن أبي سـعيد وصـله بسند فيه مجهول الحال، لكن جاء في الحـديث الآخـر في الصـحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ألا تعجبون من غـيرة سـعد؟! لأنا أغير منه، والله أغير مـني)، فـالغيرة صـفة للـه تعـالى على مـا يليق بجلالـه وعظمتـه لا يماثـل فيهـا أحـدا من المخلـوقين، وسـبب الحديث أن سعد بن معاذ قال: (يا رسـول اللـه! لـو رأيت أحـدا مـع أهلي لضـــــــــربته بالســـــــــيف غـــــــــير مصـــــــــفح. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أتعجبـون من غـيرة سـعد؟! لأنـا أغـــير منـــه، واللـــه أغـــير مـــني)، فوصـــف اللـــه بـــالغيرة.

قال: [وفي الرابع] يعني: في حـديث رابـع: [(البـذاذة من الإيمـان)] فجعلها من الإيمان، إلا أن الأفضل للمسلم إذا أنعم الله عليه بنعمة أن يظهر هذه النعمة عليه، كما في الحديث: (إن الله يحب إذا أنعم على عبد نعمة يحب أن يرى أثـر نعمتـه على عبـده)، لكن إذا تـرك الثيـاب الجميلـة في بعض الأحيـان كسـرا للنفس وتواضـعا فهـذا مطلوب، وهذا هو معنى البذاذة، فالبذاذة: هي ترك الثياب الجميلــة في بعض الأحيـان تواضـعا وكسـرا للنفس وإبعـادا لهـا عن العجب.

قال: [وفي الخامس] يعني: في الحديث الخـامس: [(حسـن العهـد من الإيمان)، فكل هذه من فروع الإيمان] ولو تتبعت النصـوص من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسـلم كمـا تتبعهـا الـبيهقي رحمه الله لوجدت هذه الشعب، فكل الشعب التي وردت في هــذه النصـــــــــــوص من فــــــــــــروع الإيمــــــــــــان.
قـال المؤلـف رحمـه اللـه تعـالى: [ومنـه حـديث عمـار: (ثلاث من الإيمـان: الإنفـاق من الإقتـار والإنصـاف من نفسـك، وبـذل السـلام على العـــالم)].
يقول المحقق: روي مرفوعا وموقوفا، والـراجح أنـه موقـوف، على أن في سنده من كان اختلط، ولكن فات على المحقق -وهو الشيخ ناصر الدين الألباني - أن أثر عمـار هـذا رواه البخـاري في صـحيحه معلقا مجزوما به، قال: (صح عن عمار أنه قـال: ثلاث من الإيمـان: الإنفاق من الإقتار، والإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم) ومن المعلوم أن البخاري إذا رواه معلقا مجزوما به فهـو صـحيح إلى من علقه، والإنفاق من الإقتار يعني: أن ينفق الإنسان ويتصدق ويحسن ولو كان ماله قليلا، والإقتـار: هـو الضـيق والفقـر، فـإذا كـان عنـده درهمـان ينفـق درهمـا ويبقى لأهلـه درهمـا، فهـذا هـو الإنفـاق مـع الإقتار، وقد يسبق هذا الدرهم الآلاف، ولهذا جاء في الحديث الآخر: (سـبق درهم ألـف درهم)، فكيـف ذلـك؟! الجـواب أن هـذا عنـده درهمـان فتصـدق بـدرهم وأبقى لأهلـه درهمـا، وآخـر عنـده ملايين وأنفق من هذه الملايين ألفـا، فيكـون ذاك أنفـق نصـف مالـه وهـذا أنفــــــق ألفــــــا من ملايين، فيســــــبق درهم ألــــــف درهم.
وقد كان الصحابة رضي الله عنهم إذا حثهم النبي صـلى اللـه عليـه وسلم على الصدقة يحاملون، أي: يعمل الواحد منهم فيكون حمــالا يحمل على ظهره، فإذا أعطي الأجرة درهمين تصدق بدرهم وأبقى لأهلــــــه درهمــــــا رضــــــي اللــــــه عنهم.
والأمر الثـاني: الإنصـاف من نفسـك، فتقـول الحـق ولـو كـان على نفسك، وهـذا لا يسـتطيعه إلا أهـل العـدل، وهـو من كمـال الإيمـان.
والثالث: بـذل السـلام للعـالم، أي: للنـاس جميعـا، فبعض النـاس لا يسلم إلا على من يعرف، والذي لا يعرفه لا يسلم عليه، وهذا غلط، فالسنة إفشاء السلام على كـل من لقيت، إلا إذا عـرفت أنـه كـافر فلا تبدأه بالسلام؛ لقـول النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: (لا تبـدءوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى

أضيقه)، وإذا سلم عليك وهو غير مسلم فرد عليه وقل له: وعليكم؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم)، فبذل السلام للعالم جاء في حديثين في سندهما بعض الشيء، فذاك الأول، والثاني: (في آخر الزمان يكون السلام للمعرفة)، فبعض الناس يسلم على من يعرف، أما الذي لا يعرف فلا يسلم عليه، **وهذا غلط وإن** كان ابتداء السلام سنة، لكنه من أسباب المحبة، وفي الحديث: (والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم).." [1]

"حكم من قال: إن العمل شرط كمال في الإيمان وحكم متابعته

Q يعتبر العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ممن جدد علم الحديث ونشر السنة، وكان شوكة في حلوق أهل البدع، ولكنه -رحمه الله- أخطأ وغلط في مسألة الإيمان، حيث وافق المرجئة حينما قال: إن العمل شرط كمال وليس ركنه جزءا من أجزاء الإيمان، فهل من قال هذا الكلام صحيح؟ وهل يتابع الشيخ، ويقال: إنه حجتي عند الله؛ فإن طلاب الشيخ إذا ناقشناهم قالوا هذا الكلام، وزعموا أن الشيخ أعرف بمذهب السلف؟

A الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله محدث، وله اليد الطولى في الحديث، فقد خدم السنة خدمة عظيمة، نسأل الله أن يغفر له ويرحمه، لكنه ليس بمعصوم، فإذا كان قال: إن العمل خارج من مسمى الإيمان فقد وافق أبا حنيفة وأصحابه، وأبو حنيفة إمام من الأئمة، وسبق أن الخلاف بينه وبين أهل السنة خلاف لفظي لا يترتب عليه فساد في العقيدة، إنما الخلاف الذي يترتب عليه فساد في العقيدة خلاف الجهمية المرجئة المحضة، أما مرجئة الفقهاء فإنهم من أهل السنة وإن كانوا خالفوا في هذه المسألة، وهم من أهل العلم والدين كما قال المؤلف أبو عبيد رحمه الله، ولكنهم غلطوا وأخطئوا في أمر يكون فيه اشتباه، لكن المصيبة في مذهب الجهمية.

فالمقصود أن الشيخ الألباني ومن هو أكبر **منه غلط في** هذا، **ومن غلط يترحم** عليه ويدعى له بالمغفرة، ولا يتبع في الغلط، وكل إمام من الأئمة يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

[1] شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 5/2

ويقول: إذا قلت قولا يخالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذوا بقول رسول الله واضربوا بقولي عرض الحائط، قال هذا أبو حنيفة والشافعي وأحمد ومالك، وكلهم يغلطون وكلهم يخطئون، وليس هناك أحد لا يخطئ، **فإذا غلط العالم** أو الكبير فإنه يترحم عليه ويدعى له ويلتمس له العذر، والخطأ مردود عليه ولا يتبع فيه، وإنما يتبع القول الصواب والقول الصحيح الذي دل عليه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والحق أحق أن يتبع، ويجب على طلابه -إذا كان الشيخ قد قال هذا الكلام- ألا يتبعوه في هذا، وأن يقبلوا الحق، والسلف والأئمة العلماء كانوا يرجعون عن الخطأ، فهذا عمر بن الخطاب الخليفة الراشد رضي الله عنه جاءه الإخوة الأشقاء في مسألة المشتركة، وهي: زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء، فقسم الميراث على ما في كتاب الله، وأعطى الزوج النصف والأم السدس، والباقي للإخوة للأم، ولم يعط الإخوة الأشقاء شيئا، ثم حدثت هذه المسألة بعد مدة نحو سنتين، فجاءوا فأشرك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم، فقالوا له: يا أمير المؤمنين! إنك قضيت فيما مضى ولم تشرك الإخوة، فقال: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي.

أي: تبين له الحق فرجع إليه، والإمام أحمد رحمه الله قد يكون له في المسألة سبع روايات، حيث يتبين له الحق فيقول بهذا القول، والإمام الشافعي له قولان: قول جديد وقول قديم، قول قديم في العراق، والقول الجديد في مصر، ومازال العلماء يرجعون عن الخطأ وعن القول الذي يتبين لهم أنه خطأ في الفروع وفي الأصول، وليس هناك أحد معصوم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو معصوم فيما يبلغ عن الله، ومعصوم من الشرك ومن الكبائر، أما غيره فليس هناك أحد معصوم، لا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ولا من هو أكبر منه.

وكان الصحابة يرد بعضهم على بعض، وقد يغلطون في بعض المسائل، فهذه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة غلطت، وذلك حين جاءت إلى أبي بكر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت: أعطني ميراثي من النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لها: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نحن -معاشر الأنبياء- لا نورث، ما تركناه صدقة)، وروى هذا الحديث عدد من الصحابة، ولكنها لم تقنع رضي الله عنها، وولت

وهجرت أبا بكر حتى توفيت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستة أشهر، فهي غلطت، والصواب مع أبي بكر، وليست معصومة وهي سيدة نساء أهل الجنة، وعائشة رضي الله عنها لما حصل الخلاف بين علي رضي الله عنه والخلاف بينه وبين معاوية جاءت ومعها طلحة والزبير تطالب بدم عثمان، وخطب عمار بن ياسر الناس وقال: (إنها أم المؤمنين أمكم، وهي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة، وإن الله ابتلاكم بها)، فهي غلطت وأخطأت، والحق مع علي رضي الله عنه، فليس هناك أحد لا يغلط ولا يخطئ، **فإذا غلط الشيخ** ناصر الدين الألباني في هذه المسألة **أو غلط من** هو أكبر منه فالحجة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه الصحابة والتابعون والأئمة.." (1)

"موقف الألباني من إرجاء الفقهاء

Q من قال: إن الألباني يخرج العمل عن مسمى الإيمان فقد افترى على الشيخ؛ لأنه ذكر في كتابه: (الذب عن مسند الإمام أحمد) أنه يبرأ إلى الله من كل من ينسب إليه هذا القول، وقال: إنه قال بخلافه، أي أن العمل من مسمى الإيمان، فما قولكم في هذا؟

A نحن لا نقول: إنه قال بهذا أو ما قال بهذا، فإذا ثبت أنه قال: إن العمل ليس من الإيمان فقد غلط، وإن ثبت أنه قال: إن العمل من الإيمان فقد أصاب، ولا يهمنا الشخص، بل يهمنا الحق، فندور مع الحق حيث دار، وعندنا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم نعمل بهما، سواء قال به فلان أو لم يقل به فلان، فالحق لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال يعرفون بالحق والواجب على المسلم اتباع الحق واتباع الدليل، سواء قال به الشيخ الألباني أو لم يقل به، أو قال به غيره ممن هو أكبر منه، فإذا كان لم يقل بهذا فالحمد لله، وهذا هو الذي نريد، وإن كان قال: إن العمل ليس من الإيمان فقد غلط، ونسأل الله لنا وله المغفرة والرحمة.." (2)

"حكم القبور في المساجد

Q من المعلوم أنه لا يجوز الصلاة في المسجد الذي فيه قبر، ولكن المسجد النبوي يوجد فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه، فما رأيكم في هذا؟

1) شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/6

2) شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/8

A ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك) وهذا النهي يقتضي الفساد، ولهذا أقر أهل العلم بأنه لا تصح الصلاة في المسجد الذي فيه قبر، وأنه إذا وجد قبر في مسجد ينظر فإن كان المسجد هو السابق فإنه ينبش القبر ويوضع في القبور، وإن كان القبر هو السابق هدم المسجد وبني في مكان آخر، فلا يجوز دفن الأموات في القبور، ولا يجوز بناء المساجد على القبور، وإذا نظرنا إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم نجد أنه لا ينطبق عليه هذا ولا هذا؛ لأن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لم يبن على القبر، ولم يدفن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم دفن في بيته والبيت خارج المسجد، ولكن لما أراد الوليد بن عبد الملك في آخر القرن الأول أن يوسع المسجد وسع المسجد وأدخل البيت كله وفيه ثلاثة قبور: قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وقبر صاحبيه أبي بكر وعمر، **فهذا غلط من** الوليد بن عبد الملك، فكون الوليد بن عبد **الملك غلط وأدخل** في التوسعة البيت كله في المسجد لا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن في المسجد، وبهذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مدفونا في المسجد، ولا أن مسجده مبني على القبر.." (1)

"أعلى درجـــــــــــــــــــــــــــــــــــة في الجنة

قوله رحمه الله تعالى: (وأكرم الخلق على ربه وأقربهم إليه زلفى).

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكرم الخلق على الله، وأقربهم إليه قربى، وأعظمهم عنده درجة، فأعلى درجة في الجنة هي درجة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهي الوسيلة كما جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون ذلك هو، فمن سأل الله لي الوسيلة فقد حلت له شفاعتي يوم القيامة)، ولهذا يشرع للمسلم أن يقول مثل ما يقول المؤذن، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يقول: (اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدا الوسيلة والفضيلة،

(1) شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 9/10

وابعثـــــه مقامـــــا محمـــــودا الـــــذي وعدتـــــه).
وبعض العامة يزيد في الدعاء فيقول: آت محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة، وهذا غلط؛ لأن الدرجة الرفيعة هي الوسيلة، فهذا تكرار، وكذلك بعضهم يزيد يزيد في دعاء الاستفتاح: سـبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إلـه غـيرك، فيقـول: ولا معبـود سـواك، وهي بمعـنى: لا إلـه غـيرك، فهـذا تكـرار وزيـادة! فالعامة ليس عندهم بصيرة.." (1)

"ثنـــاء شـــيخ الإســـلام على عـــدي بن مســـافر وجماعته
قال المصنف رحمه الله تعـالى: [فصـل: وأنتم -أصـلحكم اللـه- قـد من الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذي هو دين اللـه، وعافـاكم اللـه ممـا ابتلي بـه من خـرج عن الإسـلام من المشـركين وأهـل الكتاب، والإسلام أعظم النعم وأجلها؛ فإن الله لا يقبل من أحد دينا سواه {ومن يبتغ غير الإسلام دينـا فلن يقبـل منـه وهـو في الآخـرة من الخاســـــــــــرين} [آل عمـــــــــــران:85].
وعافاكم الله بانتسـابكم إلى السـنة من أكـثر البـدع المضـلة، مثـل كثير من بدع الروافض والجهميـة والخـوارج والقدريـة، بحيث جعـل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصـفاته وقضـائه وقـدره أو يسب أصـحاب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم مـا هـو من طريقة أهل السنة والجماعة، وهذا من أكبر نعم اللـه على من أنعم عليه بذلك؛ فإن هذا من تمام الإيمان وكمال الدين، ولهذا كثر فيكم من أهل الصلاح والدين وأهل القتال المجاهدين ما لا يوجد مثله في طوائـف المبتـدعين، ومـا زال في عسـاكر المسـلمين المنصـورة وجنـود اللـه المؤيـدة منكم من يؤيـد اللـه بـه الـدين، ويعـز بـه المؤمـــــــــــــــــــــــــــــــــــنين].
المؤلف رحمه الله يخـاطب أبـا البركـات عـدي بن مسـافر الأمـوي وأتباعـه، ويـبين لهم أنهم على خـير وأن فيهم خـيرا عظيمـا، وأنهم بريئون من كثير من البدع، فـالمؤلف رحمـه اللـه يشـجعهم ويحثهم على الالتزام بالسنة والاعتصـام بهـا والبعـد عن أهـل البـدع، ويثـني عليهم بما فيهم من الخير والصلاح، فيقول: [وأنتم -يعني: عـدي بن مسافر وأتباعـه- أصـلحكم اللـه قـد من الله عليكم بالانتسـاب إلى الإســـــلام الـــــذي هـــــو دين اللـــــه].
يعـني: أن عـدي بن مسـافر ومن معـه من اللـه عليهم بالإسـلام،

1) شرح الوصية الكبرى لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 1/16

والإسلام هو دين الله، وهـو الاستسـلام للـه بالتوحيـد، والانقيـاد لـه بالطاعـة، والـبراءة من الشـرك وأهلـه.
قـال: [وعافـاكم اللـه ممـا ابتلى بـه من خـرج عن الإسـلام من المشـركين وأهـل الكتـاب].
أي: أن الله عافاكم من الكفر الذي عليه المشركون وأهل الكتـاب: اليهـود والنصـارى.
يقول: [والإسلام أعظم النعم وأجلها؛ فإن الله لا يقبل من أحد دينـا سواه {ومن يبتغ غير الإسلام دينـا فلن يقبـل منـه وهـو في الآخـرة من الخاسـرين} [آل عمـران:85]].
وسبق أن دين الأنبياء هو الإسلام، والإسلام هو دين اللـه في الأرض وفي السماء، ولا يقبل الله من أحـد دينـا سـواه، وهـو توحيـد اللـه، وإخلاص العبـادة لـه، واتبـاع كـل نـبي في الشـريعة الـتي جـاء بهـا، فالإسلام في زمن آدم عليه السلام هو توحيد الله واتباع آدم في ما جاء به من الشريعة، والإسلام في زمن نوح هو توحيد اللـه والعمـل بالشـريعة الـتي جـاء بهـا، والإسـلام في زمن هـود هـو توحيـد اللـه والعمل بالشريعة التي جاء بهـا، وهكـذا في زمن إبـراهيم وموسـى وعيسـى حـتى ختمهم اللـه بنبينـا محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم، فالإسلام بعد بعثـة محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم هـو توحيـد اللـه والعمـل بمـا جـاء بـه محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم من الشـريعة الكاملـة.
فهو يخاطب عـدي بن مسـافر وأصـحابه ويـذكرهم بنعمـة الإسـلام، فيقول: لقد من الله عليكم بالإسلام وسلمكم من الكفر، ومن اللـه عليكم بلزوم السنة، وعافاكم من كثير من البدع المضلة، مثل بـدع الروافض والجهمية والخوارج والقدرية، كتكفير الروافض الصـحابة، وعبـادتهم آل الـبيت، وقـولهم بـأن القـرآن غـير محفـوظ، وإنكـار الجهمية الأسماء والصفات، وتكفير الخوارج المسـلمين بالمعاصـي.
ثم يخاطبهم بقوله: [وأنتم سلمكم الله من هـذه الفتن بحيث جعـل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته وقضـائه وقـدره، أو بسب أصحاب رسول الله، وهذا من أكبر نعم اللـه على من أنعم عليـه بـذلك].
والمعنى: هذه نعمة عظيمة من الله بهـا عليكم حيث إنكم تبغضـون من كذب بأسماء الله وصفاته، وقضائه وقدره، وتبغضـون من سـب الصـحابة، وهـذا من تمـام الإيمـان وكمـال الـدين.

يقـول: [ولهـذا كـثر فيكم من أهـل الصـلاح والـدين، وأهـل القتـال المجاهــدين مــا لا يوجــد مثلــه في طوائــف المبتــدعين].

وطائفة عدي بن مسافر طائفة فيها خير كثير، وكأنه يؤخذ من كلام المؤلف اتصـافهم بقليـل من الخطـأ، إلا أن حـالهم مسـتقيمة، وهم على خـير، ويكرهـون أهـل البـدع، ويلـتزمون بالسـنة في كثـير من أمـورهم.

ثم يقول ابن تيمية لهم: [وما زال في عساكر المسلمين المنصـورة وجنـود اللـه المؤيـدة منكم من يؤيـد اللـه بـه الـدين، ويعـز بـه المؤمـنين].

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفي أهـل الزهـادة والعبـادة منكم من لـه الأحـوال الزكيـة والطريقـة المرضـية ولـه المكاشـفات والتصـرفات].

فـ عـدي بن مسـافر وأصـحابه فيهم زهـد، لكنـه زهـد ليس كزهـد الصوفية، بل زهد مع الإستقامة، وأحوالهم الزكية معناهـا: الطـاهرة الزكيـة بلـزوم الكتـاب والسـنة؛ أي: الـتي يرضـاها اللـه ورسـوله. وقوله: [وله المكاشفات والتصرفات] أي: كشف اللـه لـه من العلم والبصــيرة، ورزقــه التصــرفات الموافقــة للشــرع.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وفيكم من أولياء اللـه المتقين من له لسان صدق في العالمين، فإن قدماء المشايخ الذين كـانوا فيكم مثل الملقب بشيخ الإسـلام أبي الحسـن علي بن أحمـد بن يوسـف القرشي الهكاري، وبعده الشـيخ العـارف القـدوة عـدي بن مسـافر الأمـوي ومن سـلك سـبيلهما فيهم من الفضـل والـدين والصـلاح والاتبـاع للسـنة مـا عظم اللـه بـه أقـدارهم، ورفـع بـه منـارهم].

أي: أن الشيخ عدي بن مسافر وجماعة فيهم أولياء لله يتقـون اللـه ويخشـونه، فهم مؤمنـون متقـون يـؤدون الواجبـات ويبتعـدون عن المحرمـات، وفيهم من لـه لسـان صـدق في العـالمين، أي: أثـنى عليهم عباد الله؛ لصـلاحهم وتقـواهم، فقـد كـانوا يعظمـون السـنة؛ فلــذلك عظم اللــه أقــدارهم، ورفــع منــازلهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: [والشيخ عدي قدس الله روحه كان من أفاضل عباد الله الصالحين، وأكابر المشـائخ المتبعين، ولـه من الأحوال الزكية، والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بـذلك، ولـه في الأمــة صــيت مشــهور، ولســان صــدق مــذكور. وعقيدته المحفوظة عنه لم يخـرج فيهـا عن عقيـدة من تقدمـه من

المشايخ الذين سلك سبيلهم كالشيخ الإمام الصالح أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ثم الدمشقي، وكشيخ الإسلام الهكاري ونحوهما].
هذا ثناء من المؤلف على عدي بن مسافر وأنه من أهل الصلاح والتقوى، وأن له أحوالا زكية، ومناقب علية، وأن له ذكرا وصيتا مشهورا، فقد رفع الله قدره، وعقيدته السليمة لم يخرج فيها عن عقيدة أهل السنة والجماعة.
قال المصنف رحمه الله: [وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السنة والجماعة، بل كان لهم من الترغيب في أصول أهل السنة، والدعاء إليها، والحرص على نشرها، ومنابذة من خالفها مع الدين والفضل والصلاح ما رفع الله به أقدارهم، وأعلى منارهم، وغالب ما يقولونه في أصولها الكبار جيد، مع أنه لابد وأن يوجد في كلامهم وكلام نظرائهم من المسائل المرجوحة والدلائل الضعيفة كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد، ما يعرفه أهل البصيرة].
هذا فيه بيان من المؤلف رحمه الله أن هؤلاء المشايخ مثل عدي بن مسافر وأبي الفرج بن عبد الواحد وشيخ الإسلام الهكاري وغيرهم في أصول الدين الكبار لم يخرجوا عن أصول السنة والجماعة.
وغالب ما يقولونه في الأصول الكبار جيد، أي: موافق لأصول أهل السنة والجماعة، لكن قد يوجد في كلامهم بعض المسائل المرجوحة، أي: قد يختارون بعض الأقوال المرجوحة، وقد يستدلون ببعض الأحاديث الضعيفة كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطرد، وهذه ملحوظات يسيرة يمكن معالجتها، لكن هم في الجملة من أهل السنة والجماعة، ويعظمون السنة، وأما كونه يختار بعضهم الأقوال الضعيفة أو الاستدلال ببعض الأحاديث التي لا تثبت، **فهذا غلط إذا** ردوه عليه ونبهوه فإنه يتقبل ذلك.." (1)

"عدم ثبوت ما روي أن النبي رأى ربه عندما نزل من حراء
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكذلك ما روى بعضهم: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل من حراء تبدى له ربه على كرسي بين السماء والأرض)].
وهذا من الأحاديث المكذوبة.

(1) شرح الوصية الكبرى لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 5/2

قال المصنف رحمه الله تعالى: [غلط باتفاق أهـل العلم، بـل الـذي في الصحاح: (أن الذي تبدى له الملـك الـذي جـاءه بحـراء في أول مـــرة، وقـــال لـــه: اقـــرأ فقلت: لســـت بقـــارئ)].
أي: لم يـأت في الأحـاديث أن اللـه تبـدى لنبيـه، ولكن الحـديث الصـحيح: (أن الـذي رآه في غـار حـراء هـو جبريـل، فقـد رآه على صـورته الـتي خلقـه اللـه عليهـا جالسـا على كرسـي بين السـماء والأرض وله ستمائة جناح، وكل جناح يملأ مـا بين السـماء والأرض، فقال له: اقرأ، فقال: لست بقارئ) أي: لا أعرف القراءة والكتابـة، وهذا ليس تحديا ولا امتناعا، (فأخذه وضمه حتى بلغ منه الجهد) أي: حتى يتحمل القيام بأعباء الرسالة، فقال له: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، وهـذا ليس امتناعـا منـه، ولكنـه عليـه الصـلاة والسـلام لم يتعلم القراءة والكتابة، فضمه الثالثة حتى بلغ منه الجهد، فعـل ذلـك ثلاث مـرات لكي يتهيـأ للقيـام بأعبـاء الرسـالة، وهـو أيضـا عليـه الصـلاة والسلام قد رعى الغنم، وكل نبي رعى الغنم، قال النبي صلى اللـه عليـه وسـلم: (مـا من نـبي إلا رعى الغنم، قـالوا: وأنت يـا رسـول الله؟! قال: نعم، وأنا كنت أرعاهـا على قراريـط لأهـل مكـة)، قـال العلماء: الحكمة هنا حتى يتمرن وينتقل من سياسـة الغنم ورعايتهـا إلى سياســـــة الأمم والـــــــدول والشـــــــعوب.
قال المصنف رحمه الله تعـالى: [فأخـذني فغطـني حـتى بلـغ مـني الجهـد، ثم أرسـلني فقـال: {اقـرأ باسـم ربـك الـذي خلـق * خلـق الإنسان من علق * اقـرأ وربـك الأكـرم * الـذي علم بـالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم} [العلق:1 - 5]، فهذا أول ما نزل على النـبي صـــــــلى اللـــــــه عليــــــــه وســـــــلم].
أول ما نزل عليه من الوحي: {اقرأ باسم ربك} [العلق:1]، والشاهد أن الذي تبدى للنبي صلى الله عليه وسـلم ورآه في غـار حـراء هـو الملـك وليس اللـه؛ لأن اللـه لا يسـتطيع أحـد أن يـراه في الـدنيا لا النـــــــــــــبي ولا غـــــــــــــــيره.
قال المصنف رحمه اللـه تعـالى: [ثم جعـل النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم يحدث عن فـترة الـوحي قـال: (فبينـا أنـا أمشـي إذ سـمعت صوتا، فرفعت رأسي فإذا الملـك الـذي جـاءني بحـراء جـالس على كرســــــــي بين الســــــــماء والأرض)].
وهذا بعد ما فتر الوحي، فقـد أوحي إليـه عليـه الصـلاة والسـلام ثم فتر الوحي ثلاث سنين، ثم رجع إليه مرة أخرى، فرأى الملك فقال:

(هـــذا الـــذي رأيتـــه في غـــار حـــراء) أي: في أول البعثـــة.
قال المصنف رحمـه اللـه تعـالى: [رواه جـابر رضـي اللـه عنـه في الصـحيحين، فـأخبر أن الملـك الـذي جـاءه بحـراء رآه بين السـماء والأرض].
فـالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لمـا بلـغ الأربعين حبب إليـه الخلاء والانفراد عن الناس، وكان يأخذ من الطعام والشراب ما يكفيه، ثم يخرج من بيته ويذهب إلى غار حـراء، وهـو غـار في الجبـل، فيتعبـد اليـومين والثلاثـة، فـإذا انتهى الـزاد رجـع إلى زوجتـه خديجـة وأخـذ الطعام وعاد إلى الغار يتعبد، فجاءه جبريل في هذا المكان بـالوحي والرسـالة، ثم فـتر الـوحي ثلاث سـنوات ثم رجـع إليـه مـرة أخـرى فـــرأى جبريـــل فقـــال: (هـــذا الـــذي رأيتـــه في غـــار حـــراء).
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وذكر أنه رعب منه، فوقعفي بعض الروايـــــــــــــــــــــات: الملـــــــــــــــــــــك].
أي: أخبر أنه الملك الذي جاءه بحراء، وأنه ما بين السـماء والأرض، وقال: إنه رعب منه، أي: خـاف منـه؛ لأنـه رأى جبريـل في صـورته التي خلق عليهـا ولـه سـتمائة جنـاح، فخـاف من صـورته العظيمـة.
قال المصنف رحمه الله تعالى: [فوقع في بعض الروايـات: الملـك، فظن القـارئ أنـه الملـك، وأنـه اللـه، **وهـذا غلـط وباطل**].
أي: جـاء في بعض الروايـات أنـه قـال: الملـك، فظن الـراوي أنـه الملك، أي: بالكسر، وهو الله تعـالى، **وهذا غلـط وتحريف** وهـو من الأوهـــــــــــــــــــام في الشـــــــــــــــــــريعة.
قال المصنف رحمـه اللـه تعـالى: [وبالجملـة: فكـل حـديث فيـه: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربـه بعينيـه في الأرض، وفيـه: أنـه نزل له إلى الأرض، وفيه: أن رياض الجنة من خطوات الحق، وفيـه أنه وطئ على صخرة بيت المقدس، كـل هـذا كـذب باطـل باتفـاق علمـــــاء المســـــلمين من أهـــــل الحـــــديث وغـــــيرهم].
هذه قاعدة ذكرها بها المؤلف هنا فقال: كل حـديث فيـه: أن النـبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه في الأرض فهو باطل مكذوب، فلا يمكن لأحـــــــــد أن يـــــــــرى اللـــــــــه في الأرض.
أو فيه: (أن الله نزل له إلى الأرض) فهو كذب، أو فيـه: (أن ريـاض الجنة من خطوات الحق) فهو كذب، أو فيه: (أنه وطئ على صخرة بـــــبيت المقـــــدس)، فكـــــل هـــــذا كـــــذب وغلـــــط.
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربــه

بعينيه قبل الموت فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت، وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما ذكر الدجال قال: (واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت)].
أي: أن كل من ادعى أنه رأى ربه بعينه قبل الموت فهو كاذب ودعواه باطلة؛ لأن العلماء اتفقوا على أنه لا يراه أحد من المؤمنين بعيني رأسه حتى يموت، وثبت في حديث مسلم: (واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا).
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وكذلك روي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أخر يحذر أمته فتنة الدجال، وبين لهم أن أحدا منهم لن يرى ربه حتى يموت]..". [1]
"ذكر الأسماء والألقاب التي يجوز الانتساب إليها وعدم امتحان الناس بها
قال المؤلف رحمه الله تعالى: [بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، أو إلى شيخ كالقادري والعدوي ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري.
فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان.
] يعني: الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها ولا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، مثل أن يقول: أنا حنفي، أو مالكي، أو شافعي، أو حنبلي، فهذه أسماء إلى الأئمة الفقهاء، فيجوز للإنسان أن ينتسب إليها، إذا كان ليس عنده أهلية أن يأخذ بالأدلة فله أن يقلد إماما من الأئمة، وإذا كان عنده أهلية للنظر فلا يقلد، بل يعمل بالأدلة، ولا يضره كونه يوافق الإمام في الأصول، مثل: شيخ الإسلام حنبلي، لكن ليس مقلدا للإمام، لكن المعنى أنه يوافقه في الأصول: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعمل بقول الصحابي، وكذلك ابن القيم وغيره يسمون حنابلة، ولكن ليس معنى ذلك أنه يأخذ بأقوال الإمام أحمد بغير دليل، لا، قد يوافقه في الأصول، فلا يضر هذا، ومع ذلك يجوز للإنسان أن ينتسب ويقول: أنا حنبلي أو

1) شرح الوصية الكبرى لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 7/5

حنفي، لكن لا يجـوز لأحـد أن يمتحن النـاس ويـوالي ويقـول: أنت حنبلي فأوالي الحنبلي، أما الحنفي والشافعي فأبغضـهم، أو يقـول: أنـا حنفي ويـوالي الأحنـاف أو يقـول: شـافعي ويعـادي المـالكي أو العكس، فهـذا غلـط، لا يجـوز أن يـوالي ولا يعـادي على المـذاهب. وكذلك أيضا الانتساب إلى شيخ كالقادري والعدوي، أوالانتساب إلى القبائـل كالقيسـي واليمـاني، أو إلى الأمصـار كالشـامي والعـراقي والمصري، كل هذه أسماء لا يجب أن يوالى عليها ولا يعادى عليهـا، قـال اللــه تعـالى في كتابــه: {إن أكــرمكم عنــد اللــه أتقــاكم} [الحجرات:13]، قال عز وجل: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكـر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل)) لأي شيء؟ {لتعارفوا} [الحجرات: 13]، فلا يجوز للإنسان أن يوالي هذا الشـخص؛ لأنـه من قبيلتـه، أو يوالي هذا الشخص؛ لأنه من أهل بلده، أو يوالي هذا الشخص؛ لأنــه موافق للمذهب، فالموالاة والمعـاداة لا تكـون إلا في اللـه، فيـوالي في الله ويعادي في الله، فمن كان مستقيما على أمر اللــه نواليـه، ولو كان من أقصى الدنيا، ولو كان بعيدا، سواء كـان من العـرب أو من العجم.

ومن كان مخالفا لأمر الله يعادى ولو كـان من أقـرب النـاس إليـك، ولو كان أخاك لأبيك وأمك، تعاديه عداوة دينيـة، أمـا المـوالاة لأجـل القبائل أو لأجل الانتساب إلى المذهب، أو لأجل الانتساب إلى البلد كل هذا ما أنزل الله به من سلطان.." (1)

"الأحـــــوال الـــــتي يكـــــون فيهـــــا الـــــتيمم

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [وقد أوجب الله على المسـلمين أن يصـلوا بحسـب طـاقتهم، كمـا قـال اللـه تعـالى: {فـاتقوا اللـه مـا اسـتطعتم} [التغـابن:16]، فعلى الرجـل أن يصـلي بطهـارة كاملـة وقـراءة كاملـة وركـوع وسـجود كامـل، فـإن كـان عادمـا للمـاء، أو يتضرر باستعماله لمرض أو بـرد أو غـير ذلـك وهـو محـدث أو جنب يتيمم الصعيد الطيب وهو التراب يمسح به وجهه ويديه ويصلي؛ ولا يؤخرهـــــا عن وقتهـــــا باتفـــــاق العلمـــــاء].

المسلم يصلي بحسب طاقته، فيصلي قائما، فإن عجز صلى قاعدا، فإن عجز صلى على جنبـه لقـول النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لـ عمران بن حصين: (صـل قائمـا، فـإن لم تسـتطع فقاعـدا، فـإن لم تســــــــــــــــــــــــــــــتطع فعلى جنب).

1) شرح الوصية الكبرى لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 11/4

يعـــــــــــــــــــني: على جنبـــــــــــــــــه الأيمن.
زاد النسائي: (فإن لم تستطع فمستلقيا) بـأن يسـتلقي ورجلاه إلى القبلة، وهذا من فضل الله تعـالى وإحسـانه، فالعـاجز عن الوقـوف يصلي قاعدا، والعـاجز عن القعـود يصـلي على جنبه، والعـاجز على صـــــــــــلاة الجنب يصـــــــــــلي مســـــــــــتلقيا.
وكذلك يجب على الإنسان أن يتوضأ، فإذا عجز عن استعمال المــاء أو لم يجده انتقل إلى التيمم بالتراب فينـوي ويسـمي اللـه فيقـول: باسم الله، ويضـرب بيديـه الأرض ضـربة واحـدة مفرجـتي الأصـابع فيسـمح بهمـا وجهـه، ثم يضـرب بيديـه الأرض مـرة أخـرى وجهـه ويمسح يديه ظاهرهما وباطنهما إلى الكفين كما في حـديث عمـار، ولا يؤخرهـــــــــا عن وقتهـــــــــا باتفـــــــــاق العلمـــــــــاء.
وبعض الناس إذا كان مريضـا في المستشـفى لا يصـلي، فـإذا قلت له: يا فلان لماذا لم تصل؟ قال: يا أخي، إن ثيابي نجسة وفيها دماء ولا أستطيع، لكن إن شاء الله إذا خرجت من المستشـفى تطهـرت وصليت، **فهذا غلط كبير** يجب على الزائرين أن ينبهوا المرضـى، فالصلاة لا تؤخر عن وقتها، فيجب عليه أن يصلي على حسب حاله، فإن كان لا يستطيع أن يتوضأ بنفسه يوضئه شخص آخـر، وإن كـان لا يستطيع الاستنجاء بالماء يستجمر بالمناديل أو الورق الخشـنة ثم يتوضأ، فإن عجز يتيمم بالتراب للحدث الأكبر أو الأصغر، فإن عجــز عن ذلك ييممه من حوله، فينوي ويضرب بيديه التراب ويمسح بهما وجهـــــه ويديـــــه، ويصـــــلي الصـــــلاة في وقتهـــــا ولا يعيـــــد.
كذلك أيضا يصلي على السرير، فإذا كان يستطيع التوجه إلى القبلة يتوجه، وإذا لم يستطع فيصلي على حسب حاله، قـال اللـه تعـالى: {فاتقوا الله ما استطعتم} [التغـابن:16] ويقـول النـبي صـلى اللـه عليه وسلم لـ عمران: (صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فـإن لم تســتطع فعلى جنب).
ولا يؤخر الصلاة عن وقتها بحجة أنه إذا خرج من المستشـفى فإنـه سيصـــــــــلي، فقـــــــــد يمـــــــــوت ويـــــــــترك الصـــــــــلاة.
فهذا الأمـر ينبغي لطلبـة العلم أن ينبهـوا المرضـى عليـه، أنـه يجب على المريض أن يصلي على حسب حاله إذا كان العقـل معـه، ومـا عجز عنه يسقط، أما إذا فقد العقل ارتفع التكليـف، إلا إذا كـان في غيبوبة مثلا لمدة يوم أو يـومين أو ثلاثـة أيـام أو أكـثر، فإنـه يقضـي الصلاة في هذه المدة، أما إذا طالت الغيبوبة وفقدان الشعور لمدة

أسبوع أو أسبوعين فيعتبر كالمجنون وكالنـائم والمغمى عليـه مـدة طويلة فيسقط عنه التكليف فلا يجب عليه القضاء.." (1)

"المبحث الثـــــــاني عشـــــــر: أمـــــــور ينبغي أن تُعْلَم

الأمر الأول: أن مـا يـدخل في بـاب الإخبـار عنـه تعـالى أوسـع ممـا يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه؛ فإنـه يخـبر بـه عنـه ولا يـدخل في أسـمائه الحسـنى وصـفاته العلا.

الثـاني: أن الصـفة إذا كـانت منقسـمة إلى كمـال ونقص لم تـدخل بمطلقها في أسمائه؛ بل يطلق عليـه منهـا كمالهـا، وهـذا كالمريـد، والفاعل، والصانع؛ فإن هذه الألفـاظ لا تـدخل من أسـمائه، **ولهذا غلط من** سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما يريد، فـإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنمـا أطلـق على نفسـه من ذلـــــــــــك أكملـــــــــــــه فعلاً وخـــــــــــبراً.

الثالث: أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشـتق لـه منـه اسم مطلق، **كما غلط فيه** بعض المتـأخرين فجعـل من أسـمائه الحسنى المضل، الفاتن، المـاكر، تعـالى اللّه عن قولـه؛ فـإن هـذه الأسماء." (2)

"أحدا ولا يضل أحـدا؛ بـل العبـد هـو الـذي يتصـرف في نفسـه.

والطائفة الثانية: حكى قـولهم ابن أبي العـز في الشـرح فقـال: إن طائفـة من أهـل السـنة ــ ولم يعينهم (1) ــ قـالوا: (الاسـتطاعة لا تكون إلا مع الفعل) (2)، وهـذا غلـط؛ فـإن قـولهم هـذا يقتضـي أن معنى قوله تعالى: ((فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)) [التغابن: 16] اتقــوا اللــه إذا اتقيتم اللــه، فلا تجب التقــوى إلا على من اتقى، ولا يجب الحج إلا على من حج، وهـــــــــذا ظـــــــــاهر الفســـــــاد.

وقوله: (من نحو التوفيـق الـذي لا يجـوز أن يوصـف المخلـوق بـه). التوفيق هو صفة الله تعالى يوفق ويهدي من يشاء، أما الاسـتطاعة فهي أثر هذا التوفيق، أما قوله: (الذي لا يوصـف المخلـوق بـه فهي مع الفعل) أي: الاستطاعة هي صـفة للمخلـوق لكن بمنح اللـه لـه، يمنحهــــــــــــــــــا من يشــــــــــــــــــاء.

______

(1) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: من أطلق القول بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإطلاقه مخالف لما ورد في الكتاب والسنة ومـا

______

(1 شرح الوصية الكبرى لابن تيمية - الراجحي، عبد العزيز الراجحي 13/5

(2 شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني ص/68

اتفق عليه وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها -كإطلاق القول بالجبر- وإن كان قد أطلق ذلك طوائف من المنتسبين إلى السنة في ردهم على القدرية من المنتسبين إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة: كأبي الحسن، وأبي بكر بن عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، وأبي الحسن بن الزغواني، وغيرهم، فقد منع من هذا الإطلاق جمهور أهل العلم كأبي العباس بن سريج وأبي العباس القلانسي، وغيرهما، ونقل ذلك عن أبي حنيفة نفسه، وهو مقتضى قول جميع الأئمة. مجموع الفتاوى 8/ 299. (2) 633.." (1)

"قال تعالى: {وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} [النور:52] فجعل الطاعة لله وللرسول، وجعل الخشية والتقوى لله وحده، وكذلك قال تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوْاْ مَا آتَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ سَيُؤْتِينَا اللهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللهِ رَاغِبُونَ} [التوبة:59]
فجعل الإيتاء لله وللرسول، كما قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا} [الحشر:7] فالحلال ما حلله الرسول، والحرام ما حرمه الرسول، والدين ما شرعه الرسول.
وجعل التحسب بالله وحده، فقال تعالى: {وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللهُ} ولم يقل ورسوله. كما قال تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ} [آل عمران:173] وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [الأنفال:64] أي حسبك وحسب من اتبعك: الله، فهو وحده كافيكم ومن ظن أن معناها: حسبك الله والمؤمنون، **فقد غلط غلطاً** عظيماً من وجوه كثيرة مبسوطة في غير هذا الموضع.." (2)

"يصدر منهم، مما لا يليق بعظمة ربهم وكبريائه، مع أنه تعالى هو {الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} الذي لولا مغفرته ورحمته، لعاجل الخلق بالعقوبة المستأصلة.
وفي وصفه تعالى بهذه الأوصاف، بعد أن ذكر أنه أوحى إلى الرسل كلهم عموما، وإلى محمد - صلى الله عليهم أجمعين- خصوصا،

(1) شرح العقيدة الطحاوية للبراك، عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/328
(2) تهذيب اقتضاء الصراط المستقيم، شحاتة صقر ص/273

إشارة إلى أن هذا القرآن الكريم، فيه من الأدلة والبراهين، والآيات الدالة على كمال الباري تعالى، ووصفه بهذه الأسماء العظيمة الموجبة لامتلاء القلوب من معرفته ومحبته وتعظيمه وإجلاله وإكرامه، وصرف جميع أنواع العبودية الظاهرة والباطنة له تعالى، وأن من أكبر الظلم وأفحش القول، اتخاذ أنداد لله من دونه، ليس بيدهم نفع ولا ضرر، بل هم مخلوقون مفتقرون إلى الله في جميع أحوالهم، ولهذا عقبه بقوله: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ} يتولونهم بالعبادة والطاعة، كما يعبدون الله ويطيعونه، فإنما اتخذوا الباطل، وليسوا بأولياء على الحقيقة. {اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ} يحفظ عليهم أعمالهم، فيجازيهم بخيرها وشرها. {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} فتسأل عن أعمالهم، وإنما أنت مبلغ أديت وظيفتك. ثم ذكر منته على رسوله وعلى الناس، حيث أنزل الله {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} بين الألفاظ والمعاني {لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى} وهي مكة المكرمة {وَمَنْ حَوْلَهَا} من قرى العرب، ثم يسري هذا الإنذار إلى سائر الخلق. {وَتُنْذِرَ} الناس {يَوْمَ الْجَمْعِ} الذي يجمع الله به الأولين والآخرين، وتخبرهم أنه {لا رَيْبَ فِيهِ} وأن الخلق ينقسمون فيه فريقين {فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ} وهم الذين آمنوا بالله، وصدقوا المرسلين، {وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ} وهم أصناف الكفرة المكذبين. {و} مع هذا {لَوْ شَاءَ اللَّهُ} لجعل الناس، أي: جعل الناس {أُمَّةً وَاحِدَةً} على الهدى، لأنه القادر الذي لا يمتنع عليه شيء، ولكنه أراد أن يدخل في رحمته من شاء من خواص خلقه. وأما الظالمون الذين لا يصلحون لصالح، فإنهم محرومون من الرحمة، فـ {مَا لَهُمْ} من دون الله {مِنْ وَلِيٍّ} يتولاهم، فيحصل لهم المحبوب {وَلا نَصِيرٍ} يدفع عنهم المكروه. والذين {اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ} يتولونهم بعبادتهم إياهم، فقد غلطوا أقبح غلط. فالله هو الولي الذي يتولاه عبده بعبادته وطاعته، والتقرب إليه بما أمكن من أنواع التقربات، ويتولى." (1)

"مثبتا العبادة لله وحده فهو الإله المستحق للعبادة، فتقدير خبر ((لا)) بحق هو الذي جاءت به النصوص من الكتاب والسنة. أما تقديره بـ ((موجود)) أو ((معبود)) فقط **فهو غلط خلاف** الصواب، لكن لو نعت اسم ((لا)) بحق فلا بأس: ويكون التقدير ((لا إله حقا موجود إلا الله)) (1)؛ لأنه يوجد معبودات كثيرة من الأصنام

1) مفهوم الولاء والبراء في القرآن والسنة، علي بن نايف الشحود ص/329

والأضرحة، والقبور وغيرها، ولكن المعبود بحق هو الله وحده، وما سواه فمعبود بالباطل وعبادته باطلة، وهذا مقتضى ركني لا إله إلا الله (2).

المبحث الرابع: فضل لا إله إلا الله
كلمة التوحيد لها فضائل عظيمة لا يمكن حصرها، من قالها صادقا من قلبه وعمل بما دلت عليه كانت له السعادة في الدنيا والآخرة، ومن قالها كاذبا حقنت دمه وحفظت عليه ماله في الدنيا وحسابه على الله - عز وجل -. ومن فضائلها وعظمتها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:
1 - عن معاذ - رضي الله عنه - يرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)) (3).
2 - وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغير إذا طلع

---
(1) انظر: معارج القبول، 2/ 416.
(2) انظر: معنى لا إله إلا الله للعلامة صالح الفوزان، ص16، وفتاوى ابن عثيمين، 6/ 66.
(3) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب التلقين، برقم 3116، وأحمد في المسند، 5/ 233، 247، والحاكم في المستدرك، 1/ 351، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم 6479.." [1]

"المبحث الثاني عشر: أمور ينبغي أن تعلم
الأمر الأول: أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه؛ فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العلا.
الثاني: أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه؛ بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد، والفاعل، والصانع؛ فإن هذه الألفاظ لا تدخل من أسمائه، **ولهذا غلط من** سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما يريد، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنما أطلق على نفسه من

---
(1) عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني 1/14

ذلــــــــــــــك أكملـــــــــــــه فعلا وخـــــــــــــبرا.
الثالث: أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشـتق لـه منـه اسم مطلق، **كما غلط فيه** بعض المتـأخرين فجعـل من أسـمائه الحسنى المضل، الفاتن، الماكر، تعـالى اللـه عن قولـه؛ فـإن هـذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينـة، فلا يجـــوز أن يســـمى بأســـمائها المطلقـــة، واللـــه أعلم.
الرابـع: أن أسـماءه الحسـنى هي أعلام وأوصـاف، والوصـف بهـا لا ينـافي العلميـة، بخلاف أوصـاف العبـاد، فإنهـا تنـافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة، فنفتها العلمية المختصة بخلاف أوصـافه تعـالى.
الخامس: أن أسماءه الحسنى لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي بالاعتبار الأول مترادفـة، وبالاعتبـار الثـــــــــــــــــــــاني متباينـــــــــــــــــــــة.
السادس: أن ما يطلق عليـه في بـاب الأسـماء والصـفات تـوقيفي، وما." (1)

"سـفيان الثـوري رحمـه اللـه: ((البدعـة أحب إلى إبليس من المعصية؛ فـإن المعصـية يتـاب منهـا، والبدعـة لا يتـاب منهـا)) (1).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((ومعنى قولهم: إن البدعـة لا يتاب منها: أن المبتدع الذي يتخذ دينا لم يشرعه اللـه ولا رسـوله قد زين له سوء عمله فرآه حسنا، فهو لا يتوب ما دام يـراه حسـنا؛ لأن أول التوبة العلم بأن فعله سيئ ليتوب منـه، وبأنـه تـرك حسـنا مأمورا به أمر إيجاب، أو اسـتحباب؛ ليتـوب ويفعلـه، فمـا دام يـرى فعله حسنا، وهو سيئ في نفس الأمر؛ فإنه لا يتوب)) (2)، ثم قال: ((ولكن التوبة ممكنة وواقعة بأن يهديه الله، ويرشده حتى يتبين لـه الحـــق، كمـــا هـــدى - ســـبحانه وتعـــالى - من هـــدى من الكفـــار والمنافقين، وطوائف أهل البدع والضلال)) (3)، وقـال رحمـه اللـه: ((ومن قـال: إنـه لا يقبـل توبـة مبتـدع مطلقـا **فقد غلـط غلطا** منكـرا)) (4)، فقـد فسـر شـيخ الإسـلام حـديث حجب التوبـة عن صاحب البدعة بكلامه هذا تفسيرا واضـحا وللـه الحمـد، فعن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم -: ((إن اللـه حجب التوبـة عن صـاحب كـل بدعـة)) (5)، وقـد وضـح المعـــــــــــــــــــنى لهـــــــــــــــــــذا

---

(1) عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني 1/241

(1) شـــــرح الســـــــنة، للبغـــــــوي، 1/ـــــــ 216.
(2) مجمـــوع فتـــاوى شـــيخ الإســـلام ابن تيميـــة، 10/ـــ 9.
(3) المرجـــــــع الســـــــابق، 10/ـــــــ 9 - ـــــــ 10.
(4) مجمـــوع فتـــاوى شـــيخ الإســـلام ابن تيميـــة، 11/ـــ 685.
(5) أخرجـه الطـبراني في المعجم الأوسـط، 8/ـ 62، بـرقم 4713 [مجمـع البحـرين في زوائـد المعجمين. وقـال الهيثمي في مجمـع الزوائد: ((ورجاله رجال الصحيح، غـير هـارون بن موسـى الفـروي وهو ثقة))، 10/، 189، وصحح إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، 4/ 154، برقم 1620، وذكر طرقه الأخرى.." (1)

"الفروج لقوله في قوله تعالى: {نِسَاؤُكُمْ حَـرْثٌ لَّكُمْ} هـذا في طلب الولد، فمفهوم الروايـة تخصـيص الفـروج لطلب الولـد، وأمـا قضاء الوطر والشهوة فهـو في الأدبـار، وسـياق الروايـة واضـح في إعطـــــــــــاء هـــــــــــذا المفهـــــــــــوم.

وهذا غلط لأن الفـروج ليسـت مخصصـة لطلب الولـد فقـط بـل لقضاء الوطر والشـهوة أيضـاً، وهـذا واقـع العشـرة بين الأزواج من لدن آدم - عليه السلام - وحتى يـرث اللـه الأرض ومن عليهـا، وأبـو عبد الله أجل وأرفع من أن يقول هذا القول الباطـل. ولـو افترضـنا جواز إتيان الدبر لما كان هناك معـنى للآيـة الكريمـة {فَـإِذَا تَطَهَّرْنَ فَـــأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَـــرَكُمُ اللَّهُ} لأنـــه قـــد علم -على الافـــتراض المذكور- أن الإتيان يكون في القبل والدبر وليس هناك موضع ثالث يمكن إتيانـــه.

فلم يبـــــق أي معـــــنى للآيـــــة ولا للأمـــــر الـــــوارد فيهـــــا.

ولكن لما كان أحد الموضـعين محرمـاً لا يجـوز إتيانـه، والآخـر حلالاً احتيج إلى بيان الموضع الذي يجب أن يؤتى، فكـان أمـر اللـه تعـالى بإتيان الحرث، والحرث هو موضع طلب الولـد وهـذا الموضـع يـؤتى لطلب الولـــــــــــد ولقضـــــــــــاء الـــــــــــوطر أيضـــــــــــاً.

أما الرواية المنسوبة إلى الرضا - عليه السلام - في إباحة اللواطـة بالنســـــاء واســـــتدلاله بقولـــــة لـــــوط - عليـــــه الســـــلام -.

أقول: إن تفسير الآيـة قـول اللـه تعـالى: {هَـؤُلاءِ بَنَـاتِي هُنَّ أَطْهَـرُ لَكُمْ} [هود:78]، قد ورد في آية أخرى في قوله تعالى: {وَلُوطـاً إِذْ قَـالَ لِقَوْمِـهِ إِنَّكُمْ لَتَـأْتُونَ الْفَاحِشَـةَ مَـا سَـبَقَكُمْ بِهَـا مِنْ أَحَـدٍ مِّنَ الْعَـالَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَـأْتُونَ الرِّجَـالَ وَتَقْطَعُـونَ السَّـبِيلَ} [العنكبـوت:

(1) عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن وهف القحطاني 2/765

28]، وقطع السبيل لا يعني ما يفعلـه قطـاع الطـرق وحـدهم .. لا، وإنما معناه أيضاً قطع النسل بالإتيان في غير موضع طلب الولد أي في الأدبار، فلو استمر الناس في إتيان الأدبار -أدبار." (1)

"إيتا1 الصلاة قبل ذلك ناقضا لما تقـدم من الإقـرار. والمصـدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق -رحمة الله عليه- بالمهـاجرين والأنصـار على منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله صـلى اللـه عليـه وسـلم أهل الشرك سواء، لا فرق بينها في سـفك الـدماء, وسـبي الذريـة, واغتنــام المــال، فإنمــا كــانوا مــانعين لهــا غــير جاحــدين بهــا. ثم كذلك كـانت شـرائع الإسـلام كلهـا، كلمـا نـزلت شـريعة صـارت مضافة إلى ما قبلها لاحقة به، ويشملها جميعا اسـم الإيمـان فيقـال لأهلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــه مؤمنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــون.

وهــذا هــو الموضــع **الــذي غلــط فيه** من ذهب إلى أن الإيمــان بالقول، لما سمعوا تسمية الله إياهم مؤمـنين، أوجبـوا لهم الإيمـان كلــه بكمالـــــــــــــــــــــــــــــــــــــه.

---

1 كذا الأصل, ولعل الصواب "إباء".." (2)

"نفسه أنه حي لا يموت وكذلك حين قـدم إلينـا في كتابـه خـبرا خاصا فقال عز وجل: {إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقـول لـه كن فيكون} 1 فدل على قوله باسم معرفة، وعلى الشيء باسم نكرة، فكانا شيئين مفترقين عند العرب وأهل اللغة، فقال: إذا أردناه، ولم يقل إذا أردناهمـا، (وقـال: أن نقـول لـه) ولم يقـل أن نقـول لهمـا، ففرق بين القـول والشـيء المخلـوق والـذي يقـول لـه كن فيكـون بالقول مخلوقا، ثم قـال عـز وجـل: {خـالق كـل شـيء} 2وفعقـل المؤمنون عن الله عز وجل عنـد نـزول هـذا الخـبر العـام إنـه أيعن كلامه وقولـه في الأشـياء المخلوقـة لمـا قـدم في ذلـك من الخـبر الخاص أن الأشياء المخلوقة إنما تكون بقولـه، **وإنمـا غلـط بشر** ومن قال بقوله وهلكوا وتـاهوا وضـلوا لجهلهم بالخـاص والعـام في القرآن العظيم، وإنما شرف الله العـرب وفضـلها بمعرفتهـا بخـاص القــــــــــــرآن وعامــــــــــــه ومجملــــــــــــه ومبهمــــــــــــه.

فقــــال المــــأمون: أحســــنت أحســــنت يــــا عبــــد العزيــــز.

قال عبد العزيز: فقلت: "يا أمـير المؤمـنين إن بشـرا خـالف كتـاب

---

1) لله ثم للتاريخ = كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار، حسين الموسوي ص/51

2) الإيمان للقاسم بن سلام - محققا أبو عُبيد القاسم بن سلاّم ص/17

الله وسنة رسوله صلى لله عليه سلم وخالف إجماع أصحاب محمد صلى لله عليه وسلم".
فقال لي المأمون: "خالف كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله وإجماع أصحاب محمد صلى لله عليه وسلم قلت: نعم يا أمير المؤمنين، أوقفك عليه الساعة"، قال: قل. فقلت: يا أمير المؤمنين إن اليهود ادعت تحريم أشياء لم تحرم عليهم في التوراة وزعموا أنها في التوراة محرمة، فقال الله عز وجل لنبيه صلى لله عليه وسلم: {قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين} 3 فإذا أتوا بالتوراة فتليت لم يوجد ما ادعوه محرما عليهم فيها، كان إمساك التوراة عند ذلك مكذبا لقولهم ومبطلا لدعواهم، وكذلك أقول لبشر: أتل قراءنا بما قلت، وإلا فإن إمساك القرآن عما تدعيه مكذب لك مبطل لدعواك. وكذلك ننظر في سنة الرسول عليه السلام فإن كان معه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بها قال، وإلا فإمساك السنة مكذب لقوله مبطل لدعواه وهما الأصل الذي أصلناه بيننا وأشهدنا أمير المؤمنين أطال الله بقاءه على أنفسنا به وشرطنا على أنفسنا إسقاط كل ما لم يوجد في كتاب الله وسنة رسوله صلى لله عليه وسلم.

---

1 سورة النحل آية 40.
2 سورة الأنعام آية 102
3 سورة آل عمران آية 93.." (1)

"تفسير الجهمية لجعل بمعنى خلق والرد عليهم ...
فمما يسأل عنه يقال له: تجد في كتاب الله آية تخبر عن القرآن أنه مخلوق؟ فلا يجد.
فيقال له: فتجده في سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: إن القرآن مخلوق. فلا يجد.
فيقال له: فمن أين قلت؟
فيقول من قول الله: {إنا جعلناه قرآنا عربيا} [الزخرف: 3] .
وزعم أن: جعل، بمعنى: خلق، فكل مجعول هو مخلوق، فادعى كلمة من الكلام المتشابه يحتج بها من أراد أن يلحد في تنزليه، ويبتغي

---

(1) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن الكناني، أبو الحسن ص/58

= قدر اتفقا فيه أصلا، لزم أن لا يكونا جميعا موجودين، وهذا مما يعرف بالعقل.
ولهذا قال الإمام أحمد: "فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء" فبين أن هذا مما يعرف بالعقل، وهذا مما يعلم بصريح المعقولات.
ولهذا كان قول جهم المشهور عنه، الذي نقله عن عامة الناس أنه لا يسمى الله شيئا؛ لأن ذلك -بزعمه- يقتضي التشبيه؛ لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لزم اشتراكهما في مسمى الشيء، وهذا تشبيه بزعمه.
وقوله: باطل، فإنه سبحانه وإن كان لا يماثله شيء من الأشياء في شيء من الأشياء فمن المعلوم بالعقل أن كل شيئين فهما متفقان في مسمى الشيء، وكل موجودين فيهما متفقان في مسمى الوجود، وكل ذاتين فهما متفقان في مسمى الذات، فإنك تقول: الشيء والموجود والذات ينقسم إلى: قديم ومحدث، وواجب وممكن، وخالق ومخلوق. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام.
وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع، **وبينا غلط من** جعل اللفظ مشتركا اشتراكا لفظيا.
وهذا الذي نبه عليه الإمام أحمد من أن مسمى الشيء والوجود ونحو ذلك معنى عام كلي، تشترك فيه الأشياء كلها والموجودات كلها، هو المعلوم بصريح العقل، الذي عليه عامة العقلاء.." (1)
"بنوا عليها محنهم1 وأسسو بها ضلالتهم. غالطوا بها الأغمار2 والسفهاء، وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء، ولئن كان السفهاء **في، غلط من3** مذاهبهم، إن4 الفقهاء منهم لعلى يقين. ل 4 أ.
أرأيتم قولكم: إن أسماء الله مخلوقة فمن خلقها؟ أو كيف خلقها؟ أجعلها أجساما وصورا تشغل أعيانها أمكنة دونه من الأرض والسماء؟ أم موضعا دونه في الهواء؟.
فإن قلتم: لها أجسام دونه، فهذا ما تنفيه5 عقول العقلاء.
وإن قلتم: خلقها على ألسنة العباد، فدعوه بها، وأعاروها إياه، فهو ما ادعينا عليكم: إن الله بزعمكم كان6 مجهولا لا اسم له حتى حدث7 الخلق فأحدثوا أسماء 8 من مخلوق كلامهم. وهذا9 هو الإلحاد بالله وفي أسمائه10 والتكذيب بها. قال: {الحمد لله رب

(1) الرد على الجهمية والزنادقة أحمد بن حنبل ص/101

العــــــــــــالمين، الـــــــــــــرحمن الـــــــــــــرحيم، مالك

1 في ط، ش "محنتهم".
2 الأغمـــــــــار جمـــــــــع غمـــــــــر تقـــــــــدم معناهـــــــا ص"147".
3 ف ط، ش "ولئن كان السـفهاء وقعـوا **في غلـط مـذاهبهم**".
4 في ط، ش "فــإن".
5 في ط، ش "تنقمـــه".
6 لفظـــــــــــــــة "كــــــــــــان" ليســـــــــــــت في ط، ش.
7 في ط، ش، س "حـــــــــــــــــــتى أحـــــــــــــــــــــدث".
8 في ط، ش "وأحـدثوا لـه اسـما من مخلـوق كلامهم"، وفي س "أحــــــــــــــدثوا اســـــــــــــما من مخلــــــــــــوق كلامهم".
9 في ط، س، ش "فهــذا".
10 في ط، س، ش "وبأسمائه".." (1)

"وفي هذا الباب أحاديث كثيرة، تركناها مخافة التطويـل، وفيمـا ذكرنا من ذلك بيان بين ودلالة ظاهرة في تثبيت يدي الله عــز وجل 1 أنهمـا على خلاف مـا تأولـه هـذا المريسـي الضـال، الـذي خـرج بتأويله هـذا من جميـع لغـات العـرب والعجم، فليعـرض هـذه الأثـار رجل على عقله: فهل يجوز لعربي أو عجمي أن يتأول أنهـا أرزاقـه، وحلاله، وحرامه؟ وما أحسب هذا المريسـي إلا وهـو على يقين من نفسه أنهـا تأويـل ضـلال2 ودعـوى محـال، غـير أنـه مكـذب الأصـل متطلـف لتكذيبـه بمحـال التأويـل كيلا يفطن لتكذيبـه أهـل الجهـل. ولئن كان أهل الجهل **في غلط من** أمره، إن أهل العلم منه لعلى يقين.

فلا يظن المنسـلخ من دين اللـه أنـه يغالـط بتأويلـه هـذا إلا من قـد أضـــله الله3 وجعــــل على قلبـــه وبصـــره وســـمعه4 غشـــاوة. ثم إنا من عرفنا لآدم من ذريته ابنا أعق ولا أحسد منه، إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه، فيسويه في ذلك بأخس5 خلق الله؛ لأنه

1 لفظـــــــــة "عـــــــز وجـــــــــل" ليســـــــــت في ط، س، ش.
2 في س "تأويـــــــــــــــــــــــــل وضـــــــــــــــــــــــــلال".
3 لفــــــــــــــــــــــظ الجلالـــــــــــــــــــــة ليس في ش.

(1) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 1/166

4 في ط، س، ش "وجعل على قلبه وسمعه وبصره غشاوة".
5 أي أدناهم قال الفيروزآبادي في القاموس2/ـ 210 مادة "الخس": "وخس نصيبه جعله خسيسا دنيئا حقيرا وخسست بالكسر خسة وخساسة إذا كان في نفسه خسيسا.. وفلانا وجدته خسيسا واستخسه عده كذلك، والمستخس ويفتح الخاء الدون والقبيح الوجه" بتصرف.." (1)

"سويد1، عن عطاء2، عن أبي هريرة3 رضي الله عنه4 قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول5: "من فاوض الحجر فإنما يفاوض كف الرحمن" 6 يعني استلام الحجر الأسود.

---

1 قال الخزرجي في الخلاصة ص"94": "حميد بن أبي سويد المكي، عن عطاء وعنه إسماعيل بن عياش منكر الحديث"، وقال الذهبي في الميزان 1/ـ 613: عن عطاء وعنه إسماعيل بن عياش أحاديث منكرة، لعل النكارة من إسماعيل وساق له ابن عدي مناكير.
2 هو عطاء بن أبي رباح، تقدم ص"187" وفي تهذيب الكمال للمزي 2/ـ 933 أنه روى عن أبي هريرة وعنه حميد بن أبي سويد المكي.
3 أبو هريرة الصحابي، تقدم ص"179".
4 قوله: "رضي الله عنه: ليست في س.
5 في ط، س، ش "في تأكيد الكف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول".
6 الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدا ولم أجد من خرجه، وعلته نكارة حميد بن أبي سويد وتخليط إسماعيل بن عياش، وقد روى عن غيرها أهل البلد قال عنه عثمان بن أبي شيبة: "ثقة فيما يروي عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم، وقال مضر بن محمد الأسدي، وإذا حدث عن الحجازيين العراقيين خلط.... وقال ابن عدي: إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط". انظر: تهذيب التهذيب 1/ 323-324
قلت: وقد ورد بمعناه عن ابن عباس موقوفا بلفظ: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل

---

1) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 1/255

يمينه" انظر تخريجه وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية عليه ص"694-695".." (2)

"إيراد المعارض لحديث اختصام الملأ الأعلى ومناقشته:

وروى المعارض أيضا عن عبد الله بن صالح1 عن معاوية بن صالح 2 عن أبي يحيى3 عن أبي يزيد4 عن أبي سلام5 عن ثوبان رضي الله عنه6 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "أتاني ربي في أحسن صورة فقال يا محمد فيم يختصم الملأ الأعلى؟ فقلت: لا علم لي يا رب 7 فوضع كفه 8 بين كتفي حتى وجدت برد أنامله في صدري، فتجلى لي ما بين السماء والأرض" 9.

---

1 عبد الله بن صالح، تقدم ص "171".

2 معاوية بن صالح، تقدم ص "171"، وفي تهذيب الكمال 3/ 1345 أنه روى عن سليم بن عامر الخبائري وعنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث.

3قال ابن خزيمة في التوحيد/ مراجعة وتعليق محمد هراس/ ص" 219": "هو عندي سليمان أو سليم بن عامر" قلت: قال في التقريب 320/1: سليم ابن عامر الكلاعي، ويقال: الخبائري بخاء معجمة وموحدة -أبو يحيى الحمصي، ثقة من **الثالثة، غلط من** قال: إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة ثلاثين ومائة/ بخ م والأربعة. وفي تهذيب الكمال 529/1 أن معاوية بن صالح الحضرمي روى عنه.

4 قال أبو بكر بن خزيمة: "لست أعرف أبا يزيد هذا بعدالة ولا جرح"، وقال الألباني: "اسمه غيلان بن أنس الكلبي" قلت: فإن يكنه فهو غيلان بن أنس الكلبي مولاهم، أبو يزيد الدمشقي، مقبول، من السادس/ ي د ق. "التقريب/ 106/2"، وفي تهذيب الكمال 1091/2 أنه روى عن أبي سلام الحبشي، وانظر: ابن خزيمة في التوحيد ص"220"، وتخريج الألباني على السنة لابن أبي عاصم 205/1.

5 في ش "عن سلام" وصوابه اأثبتناه، وانظر ترجمته ص"276".

6 ثوبان الهاشي، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة 54/ بخ م والأربعة، التقريب

---

2) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 1/282

120/1، وانظر: الاستيعاب ذيل الإصابة 210/1-211، وأسد الغابة 249/1-250، والإصابة بذيله الاستيعاب 205/1، وتهذيب التهذيب 31/2.

7 في ط، س، ش "يارب لا علم لي".

8 في ط، س، ش "فوضع يده".

9 جاء من هذا الطريق عند ابن عاصم في السنة/ بتخريج الألباني جـ1 =." (1)

"أو تقدر1 أن تشير إلى أحد من خلق الله أنه يتوهم ذلك2؟ فتعلقك بهذا التفسير اليوم منك مواربة3 واعتذار4 منك إلى الجهال كيلا يفطنوا لمرادك منها. ولئن كان أهل الجهل **في غلط من** مرادك إنا منه لعلى يقين، ولئن جاز لك هذا التأويل، إذا يجوز لكل زنديق5 وجهمي6 أن يقول: من زعم أن القرآن كلام الله فهو كافر.

فإذا وبخ، ووقف على دعواه قال: إنما قصدت بالكفر قصد من يدعي به فما ولسانا. وهو لا يقدر أن يشير إلى أحد من ولد آدم أنه قاله، فلم ينل7 المعارض عند الناس باعتذاره عذرا، بل حقق بما فسر، وأكد من ذلك أنه كلام المخلوق8؛ لأنه قال9: يسأل من

---

1 في ط، س، ش "أو تعذر" ولفظ الأصل أوضح.

2 في ط، س، ش "أن يتوهم بذلك".

3 في س "موارية" بالمثناة التحتانية، وفي الأصل، ط، ش "مواربة" بالباء الموحدة، وهوالصواب. قلت: المواربة المداهاة والمخاتلة. انظر: القاوس المحيط للفيروزآبادي 136/1 مادة "الورب".

4 في الأصل "واعتذارا" وبما أثبتنا جاء في ط، س، ش وهو الصواب.

5 الزنديق واحد الزنادقة، انظر ص"531".

6 الجهمي واحد الجهمية، انظر ص"138".

7 في ط، س، ش "فلم يبل"، وما في الأصل أوضح.

8 في ط، س، ش "أنه كلام المخلوق دون الخالق".

---

(1) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 2/733

9 في الأصل "لا قال" ولعله سقط بعضه، وفي ط، س، ش "لأنه قال" وبه يستقيم السياق.." (1)

"ولئن كان1 السفهاء **في غلط من** مذاهبهم، إن الفقهاء منهم على يقين2.

آخر الكتاب والحمد لله الملك الوهاب الكريم التواب، والحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فرغ من نسخه يوم السبت سلخ جمادى الآخر سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالمدرسة الضيائية3، رحم الله واقفها بسفح قاسيون4 ظاهر دمشق المحروسة5.

___

1 في ط، س، ش "ولئن كانوا السفهاء" قلت: وهي لغة، والمشهورتجريده من علامة الجمع كما في الأصل، وانظر ما نقلته في ذلك ص"540".

2 في ط، س، ش "لعلى يقين".

3 وتعرف أيضا بدار الحديث الضيائية ويقال لها: دارالسنة بسفح قاسيون، بناها الفقيه الحافظ ضياء الدين المقدسي المتوفي سنة 642هـ، ووقف بها كتبا كثيرة بخطه، واشتهرت شهرة واسعة، وتخرج فيها عدد وافر من الأئمة والعلماء. انظر بسط الحديث عنها في: "القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية"/ لابن طولون الحنفي ص"76-83".

4 قاسيون بالفتح وسين مهملة والياء تحتها نقطتان مضمومة وآخره نون، وهو الجبل المشرف على مدينة دمشق، وفيه عدة مغاور وكهوف. "بتصرف من معجم البلدان 295/4" قلت: ما زال معروفا حتى اليوم وقد اتصل به بنيان دمشق.

5 في ط، س، ش "آخركتاب النقض على بشر المريسي، عليه أدوم لعنة، وأقبح خزي إلى يوم التناد، وعلى من اتبعه وصدقه في بدعته، كلها أو =." (2)

"14- (الشرح والتفصيل في الرد على أهل الأفق والتضليل) جعله مقدمة ينظر فيها قبل كتاب اللمع، وهو للمبتدئين ويصلح للمتعلمين.

___

(1) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 2/893

(2) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد الدارمي، أبو سعيد 2/910

15- (كتـــاب مختصـــر مـــدخل إلى الشـــرح والتفصـــيل) .
16- (كتاب في نقض كتاب الأصول للجبائي) كشف فيه عن تمويهه في سائر الأبواب، بل إنه ذكر فيه حججا للمعتزلة لم يذكرها أحد منهم، ثم نقضها بحجج الله وبراهينه.
17- (كتاب كبير نقض فيه الكتاب المعروف بنقض تأويل الأدلة للبلخي) رد فيه على شبهه التي أوردها ومنها الصفات.
18- (مقالات المسلمين) استوعب فيه اختلافهم ومقالاتهم وهو الكتاب المطبوع حاليا باسم "مقالات الإسلاميين".
19- (جمل المقالات) أثبت فيه جمل مقالات الملحدة، وجمل أقاويل الموحدين.
20- (الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات) وهو كتاب كبير في الصفات. يقول عنه ابن عساكر: إنه أكبر كتبه1، ويقول عنه الأشعري: "نقضنا فيه كتابا كنا ألفناه قديما فيها على تصحيح مذهب المعتزلة، لم يؤلف لهم مثله، ثم أبان الله سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه، فنقضناه وأوضحنا بطلانه"2.
21- (كتاب في الرد على ابن الراوندي في الصفات والقرآن) .
22- (كتاب نقض فيه كتابا للخالدي ألفه في القرآن والصفات قبل أن يؤلف كتابه الملقب بالملخص) .
23- (القامع لكتاب الخالدي في الإرادة) نقض به كتابه في إثبات حدث إرادة الله تعالى، وأنه شاء ما لم يكن، وكان ما لم يشأ.
24- (نقض كتاب المهذب للخالدي) ذكر الأشعري أن الخالدي ألف كتابا في المقالات فنقضه الأشعري بهذا الكتاب وسماه "الدافع للمهذب"3.
25- (نقض كتاب الخالدي الذي نفى فيه رؤية الله تعالى بالأبصار) .
26- (نقض كتاب الخالدي الذي نفى فيه خلق الله للأعمال وتقديرها) .
27- (كتاب نقض به على البلخي كتابا ذكر أنه أصلح **به غلط ابن** الراوندي في الجدل) .

---

1 تبيين كذب المفتري ص131.
2 نفس المصدر ص131.
3 تبيين كذب المفتري ص131.." (1)

---

1) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب أبو الحسن الأشعري ص/27

"كانت الألف واللام في «الله» كأنهما من نفس الكلمة دخل عليه حرف النداء. وليست الألف واللام في «الله» كالألف واللام في «الذي» وإن كانت الألف واللام لا تفارقان «الذي» لأن «الذي» لم يحذف منه شيء فتكون الألف واللام عوضا منه فلذلك لم يدخل حرف النداء على «الذي»، ولأن «الذي» نعت واقع على كل منعوت. تقول: «رأيت الرجل الذي في الدار، والثوب الذي عندك، والمال الذي عندك»، «ورأيت الحائط الذي بنيته» وأما قول الشاعر:
من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني
فذكر أبو العباس المبرد - رحمه الله - **أنه غلط من** قائله، ولا يقبل لغته الجماعة والقياس. وكذلك كان يقول في قوله:
فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا." [1]
"تأكل، ألا تجلس عندنا فتحدث» فداخلان تحت الخبر والطلب.
واتفقت الجماعة على أن الصدق والكذب لا يقعان إلا في الخبر.
ويقال: صدق الرجل فهو صادق وصدوق، والصديق: الكثير التصديق للمبالغة في ذلك، وصدقت الرجل تصديقا، وكذب الرجل كذبا، وكذابا، وكذابا فهو كاذب وكذوب، وكذاب، ومكذبان بمنزلة ملأمان ومكرمان. ويقول سيبويه: لا يستعمل «مفعلان إلا في النداء خاصة فيقال: يا مكذبان، ويا ملأمان، وكذلك ما جاء على وزنه، ولا يستعمل في غير النداء. وحكى الفراء أن العرب تقول للكذب الكذب وأنشد:
وإذا سمعت بأنني قد بعته ... بوصال غانية فقل كذبذب
ويقال: أصدقت المرأة صداقا وصدقة، وتصدقت على فلان بكذا وكذا، وفلان مصدق: إذا أعطى. وقول العامة «فلان يتصدق إذا **سأل» غلط فتقول**: مررت على رجل يسأل الناس، ولا تقل يتصدق لأن المتصدق: المعطي. قال الله عز وجل: {وتصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين}. فأما قوله عز وجل: {إن المصدقين والمصدقات} فأصله «المتصدقين» و «المتصدقات» فأدغمت التاء في الصاد.

الوارث
اسم الفاعل من ورث يرث فهو وارث، فالله عز وجل وارث الخلق

1) اشتقاق أسماء الله الزجاجي ص/25

أجمعين لأنه الباقي بعدهم وهم الفانون، كما قال عز وجل: {إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا يرجعون}. ويقال: «ورث فلان يرث». وأصل يرث: يورث فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استثقالا لذلك، ثم قال: نرث، وترث، وأرث فجعل سائر المضارع تابعا لما فيه الياء لئلا يختلف الباب، كما قيل: وزن يزن، ووعد يعد وكذلك." (1)

"أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وهو آخذ بأيديهما وقال هكذا نبعث يوم القيامة
فإن جاز دخولهما النار جاز دخول الثالث
وقال النبي صلى الله عليه وسلم يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفا بغير حساب
فقال عكاشة بن محصن الأسدي يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت منهم
وأبو بكر وعمر أفضل من عكاشة لا محالة لقول النبي صلى الله عليه وسلم هما سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين فكيف يجوز أن يدخل عكاشة الجنة بغير حساب وهو دونهما في الفضل وهما في النار **فهذا غلط كبير**
فقد صح بهذه الأخبار أنهما لا يجوز أن يكونا معذبين بالنار مع شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم لهما بالجنة فقد تبين أمنهما فمهما قيل فيهما وفي غيرهما من المبشرين كان ذلك قولا فيمن سواهما من الأولياء من جواز الأمن
وأما طريق معرفة سائر الأولياء دون المبشرين إذ كان المبشرون إنما علموا ذلك بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يكن فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخبرهم فإنهم إنما يعرفون بما يحدث الله فيهم من اللطائف التي يخص بها أولياءه وبما يورد على أسرارهم من الأحوال التي هي أعلام ولايته من اختصاصه لهم به وجذبه لهم مما سواه إليه وزوال العوارض عن أسرارهم وفناء الحوادث لهم والصوارف عنه إلى غيره ووقوع المشاهدات والمكاشفات التي لا يجوز أن يفعلها الله تعالى إلا بأهل خاصته ومن اصطفاه لنفسة في أزله مما لا يفعل مثلها في أسرار أعدائه." (2)

1) اشتقاق أسماء الله الزجاجي ص/173
2) التعرف لمذهب أهل التصوف أبو بكر الكلاباذي ص/78

"قيل له بل يموت بأجله المقدور
فإن قال وما الحجة في ذلك
قيل له قوله عز وجل {فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون}
وأجل الموت هو وقت الموت كما أن أجل الدين هو وقت حلوله
وكل شيء وقت به فهو أجل له
وأجل الإنسان هو الوقت الذي يعلم الله أنه يموت فيه لا محالة
وهو وقت لا يجوز تأخير موته عنه لا من حيث إنه ليس بمقدور تأخيره
وجل حياته هو مدة الزمان الذي علم الله عز وجل أنه يحيا إليه لا تجوز الزيادة عليه ولا الانتقاص منه
وقد قال كثير من المعتزلة إلا من شذ منهم إن المقتول مات بغير أجله الذي ضرب له وإنه لو لم يقتل لحيي
وهذا غلط عندنا لأن المقتول لم يمت من أجل قتل غيره له بل." (1)

"ويقام لأجله **فإن غلط في** شيء منه أو عدل به عن موضعه كانت الأمة من ورائه لتقويمه والأخذ له بواجبه
باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته

إن قال قائل ما الذي يوجب خلعه الإمام عندكم قيل له يوجب ذلك أمور منها كفر بعد الإيمان ومنها تركه إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبشار وتناول النفوس المحرمة وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود
وقال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث لا ينخلع بهذه الأمور ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله
واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متظاهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه في وجوب طاعة الأئمة وإن جاروا واستأثروا بالأموال وأنه قال صلى الله عليه وسلم (اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجدع ولو لعبد حبشي وصلوا وراء كل بر وفاجر) وروي أنه قال

1) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل الباقلاني ص/374

أطعهم وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك وأطيعوهم ما أقاموا الصلاة في أخبار كثيرة وردت." (1)

"سعد وأسيد بن الحضير وعمران بن الحصين وغيرهم من الأنصار ومن حضر من المهاجرين وأن هذا العقد وقع بمحضر من جمهور الأمة وأهل القدوة منهم ولم ينكره منكر ولا قدح فيه قادح بل تتابعوا على البيعة من ساعتهم وبقية يومهم وأذعنت له الأنصار وانقادت بعد خلافها وغلطها فيه المتفق عليه لأنها أرادت إخراج الأمر عن قريش ونصب إمامين في وقت واحد وقال الحباب بن المنذر منهم منا أمير ومنكم أمير **وهذا غلط حاولوه** باتفاق المسلمين فلو أقاموا عليه وخالفوا أبا بكر بعد عقد من عقد له الأمر لوجب أن يكونوا في ذلك آثمين ولوجب حربهم وقتالهم إلى أن يرجعوا عن البغي وشق العصا لأن العقد قد تم لمن حضر وعقد وقد دللنا على ذلك من قبل فلا نحتاج في إثبات إمامة أبي بكر إلى وقوع الإجماع عليها ولا نستضر ولا نستوحش من خلاف مخالف فيها غير أن الله قد وقى كل أحد من المسلمين في ذلك الوقت مواقعة هذه المعصية ووفر دواعي الصحابة على ذلك وجمع." (2)

"وانتدابه لجمع القرآن وأنه لم يتلعثم في حكم نزل في أيام نظره ولا رجع عنه وقد جلس مجلس النبي وخلفه في أمته وإن ذلك لأمر عظيم ثم ما كان من عهده إلى عمر عند موته وتسديده في رأيه وتنبيهه القوم على فضل رأيه ومكان نظره ما عمر بسبيله وما هو مخصوص به مما سنذكر طرفا منه في باب إمامته وببعض هذه الأوصاف والخلال وتسديد التدبير والرأي والمقال يصلح ويستحق الإمامة

فإن قالوا وكيف يكون أبو بكر مستحقا لهذا الأمر مع اعترافه بأنه ممن يميل ويضل ويزل وأنه غير معصوم حيث يقول ألا وإني أكثركم شغلا وأثقلكم حملا فإن استقمت فاتبعوني وإن ملت فقوموني أطيعوني ما أطعت الله فيكم وإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ومن سبيل الإمام أن يكون معصوما قيل لهم **هذا غلط لما** قد بيناه في صدر هذا الكتاب من أنه لا يجب أن يكون الإمام معصوما كما لا يجب عصمة أمرائه وقضاته وعماله وأصحاب

1) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل الباقلاني ص/478

2) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل الباقلاني ص/481

جيوشه ومسائله إذ كانوا يلون من ذلك ما يليه بنفسه وقد أوضحنا هذا بما نستغني عن رده

وهذا الكلام الذي قاله من أدل الأمور على فضله وأداء الأمانة فيما تحمل والخوف من التقصير فيه وهو ادعى الأمور إلى الرضى به والاجتماع على طاعته

فإن قالوا فكيف يستحق أبو بكر هذا الأمر وهو يعترف بأن له شيطانا يعتريه حيث يقول في هذه الخطبة ألا وإن لي شيطانا يعتريني فإذا رأيتم." (1)

"وكان والله من خيرنا يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمثال هذه الأقاويل

وهذا الاختلال لا يتهم عمر به إلا مخلط جاهل

فإن قالوا فما معنى الخبر قيل لهم إن عمر كان يعتقد أن أبا بكر كان أفضل الأمة ومبرزا فيهم بالفضل وغير مشتكل الأمر وأنه كان يستحق أخذها بالمناظرة عليها وأن من بعدها متقاربون في الرتبة والفضل لا يستحقونها على ذلك الوجه ولذلك جعلها شورى في ستة

وقوله كانت فلته أى تمت على غير إعمال فكر ولا روية بل استوثقت فجاءة وقوله وقى الله شرها يعني شر الخلاف عليها وشق العصا عند تمامها فإنه بعيد عنده أن يتم ذلك مع ما رأى من تواثب الأنصار عليها واطلاع الفتنة رأسها وقوله فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه إنما أراد إلى مثل قول الأنصار وما حكي عن الأنصار من إرادتهم نصب إمامين في وقت واحد بقولهم منا أمير ومنكم أمير ولإخراجهم الأمر من قريش إلى غيرهم وهذان الأمران حرام فعلهما في الدين وجالبان الفتنة وإنما **عظم غلط الأنصار** فيهما فقال لأهل الشورى وغيرهم لما عهد إليهم فيها إن من عاد إلى مثل قول الأنصار فاقتلوه

ويمكن أن يكون أراد من حاول أخذها بالمناظرة عليها وإظهار التقدم والتبريز بالفضل على وجه ما فعله أبو بكر وعرف ذلك من أمره فاقتلوه لأنه لم يبق في هذه الأمة من هذه منزلته

وإذا كان كذلك سقط ما تعلقوا به وصح بهذه الجملة إمامة أبي بكر رضي الله عنه ونضر وجهه

باب الكلام في أمامة عمر رضي الله عنه

1) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل الباقلاني ص/492

إن قال قائل ما الدليل على إثبات إمامة عمر قيل له الدليل على ذلك أن أبا بكر عهد إليه بمحضر من جلة الصحابة بعد تقدمه إليهم وأمره بالنظر في أمورهم والتشاور في إمامتهم وردهم الأمر إلى نظره ورأيه فقال سأخبركم باختياري وخرج معصوبا رأسه فخطب خطبته المشهورة فوصف فيها عمر بصفاته ونعته بأخلاقه وذكر شدته في غير عنف ولينه من غير ضعف." (1)

"بلا توبة وفى هذا الفصل من كلام **الكعبى غلط منه** على أصحابه من وجوه منها قوله إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالاشياء وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة فإن الجبائى وابنه أبا هاشم قد قالا إن كل قدرة محدثة شىء لا كالاشياء ولم يخصوا ربهم بهذا المدح ومنها حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض وقد علم أن الاصم من المعتزلة ينفى الأعراض كلها وأن المعروف منهم بمعمر يزعم ان الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض وأن ثمامة يزعم أن الاعراض المتولدة لا فاعل لها فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض وفيهم من ينكر وجود الأعراض وفيهم من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا منها وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها والكعبى مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد وهي أعراض عند من أثبت الأعراض **فبان غلط الكعبى** فى هذا الفصل على أصحابه ومنها دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شىء وكيف يصح اجماعهم على ذلك والكعبى مع سائر المعتزلة سوى الصالحى يزعمون أن الحوادث كلها." (2)

"كانت قبل حدوثها أشياء والبصريون منهم يزعمون ان الجواهر والاعراض كانت فى حال عدمها جواهر وأعراضا وأشياء والواجب على هذا الفصل ان يكون الله خلق الشيء لا من شيء وإنما يصح القول بانه خلق الشىء لا من شىء على اصول اصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئا واما دعوى إجماع المعتزلة على ان العباد يفعلون أفاعلهم بالقدر التي خلقها الله تعالى فيهم فغلط

1) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل الباقلاني ص/496
2) الفرق بين الفرق عَبْد القَاهر البَغْدادي ص/95

منه عليهم لان معمرا منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القـادر بهـا وليست من فعل الله تعالى والاصـم منهم ينفى وجـود القـدرة لأنـه ينفى الأعـراض كلهـا وكـذلك دعـوى إجمـاع المعتزلـة على أن اللـه سبحانه لا يغفر لمرتكـبى الكبـائر من غـير توبـة **منهم غلـط منه** عليهم لان محمـد بن شـبيب البصـرى والصـالحى والخالـدى هـؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلـة وهم واقفيـة فى وعيـد مرتكـبى الكبـائر وقد أجازوا من الله تعـالى مغفـرة ذنـوبهم من غـير توبـة وبـأن مـا **ذكرناه غلط الكعبى** فيما حكاه عن المعتزلة وصـح ان المعتزلـة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعـوا عليـه فامـا الـذى اختلفـوا فيـه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل ذكــر الواصــلية منهم هــؤلاء اتبــاع واصــل بن عطــا الغــزال رأس المعتزلة وداعيهم الى بدعتهم بعد معبد الجهنى وغيلان الدمشقى." (1)

"قصة الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم الى ان وصل الينـا فقيل فقـد علمت اليهـود والنصـارى والمجـوس والزنادقـة ان نبينـا عليه السلام كان فى الدنيا أفـتزعم ان قطعـة منـه اتصلت بـارواح الكفرة فالتزم ذلك فالزم ان يكون أهل الجنة اذا اطلعوا على اهـل النار ورآهم اهل النار وخاطب كل واحد من الفريقين الفريق الآخـر ان تنفصل قطعة من ارواح كل واحد منهم فيتصـل بـأرواح الفريـق الآخـر فيـدخل الجنـة قطـع كثـيرة من ابـدان اهـل النـار وارواحهم ويـدخل النـار قطـع كثـيرة من ابـدان أهـل الجنـة وارواحهم وكفـاه بـــــــــــــــالتزام هــــــــــــــــذه البدعــــــــــــــــة خزيا الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه ما حكاه الجاحظ عنه من قولـه تتجدد الجواهر والاجسام حالا بعد حال وان الله تعـالى يخلـق الـدنيا وما فيها فى كل حال من غير ان يفنيها ويعيدها وذكـر ابـو الحسـين الخياط فى كتابه على ابن الروندى ان **الجاحظ غلط فى** حكايـة هذا القول على النظام فيقال له ان صـدق الجاحـظ عليـه فى هـذه الحكاية فاحكم بحبل النظام وحمقـه والحـادة فيـه وان كـذب عليـه فـاحكم بمجـون الجاحـظ وسـفهه وهـو شـيخ المعتزلـة وفيلسـوفها ونحن لا ننكـر كـذب المعتزلـة على أسـلافها اذا كـانوا كـاذبين على ربهم ونبيهم." (2)

1) الفرق بين الفرق عَبْد القَاهر البَغْدادي ص/96
2) الفرق بين الفرق عَبْد القَاهر البَغْدادي ص/126

"أرأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حـال الـدلائل التى دلت على ان الله تعـالى لا يظلم ولا يكـذب فقـال هـذا محـال فقالا له كيف يكون المحال مقدورا لله تعالى ولم احلت وقوع ذلـك منه مع كونه مقدورا له فقـال لانـه لا يقـع الا عن آفـة تـدخل عليـه ومحال دخول الافات على الله تعالى فقالا له ومحال ايضا ان يكون قادرا على ما يقع منه الا عن آفـة تـدخل عليـه فبهت الثلاثـة فقـال لهم بشر كل ما انتم فيه تخليط فقال له أبو الهذيل فمـا تقـول أنت تزعم ان الله تعالى يقدر ان يعذب الطفل ام تقول هـذا يقـول هـذا يعنى النظام فقال أقول بانه قادر على ذلك فقال أرأيت لو فعل ما قدر عليه من تعذيب الطفل ظالما له فى تعذيبه لكان الطفل بالغـا عاقلا عاصيا مسـتحقا للعقـاب الـذي اوقعـه اللـه تعـالى بـه وكـانت الدلائل بحالها فى دلالتها على عدلـه فقـال لـه ابـو الهـذيل سـخنت عينك كيف تكون عبادة لا تفعل ما تقـدر عليـه من الظلم فقـال لـه المردار انك قد انكـرت على اسـتاذى فكـرا **وقد غلـط الاسـتاذ** فقال لـه بشـر فكيـف تقـول قـال اقـول ان اللـه تعـالى قـادر على الظلم والكذب ولو فعل ذلك لكان الها ظالما كاذبـا فقـال لـه بشـر فهل كان مستحقا للعبادة ام لا فان استحقها فالعبادة شكر للمعبود واذا ظلم اسـتحق الـذم لا الشـكر وان لم يسـتحق العبـادة فكيـف يكون." (1)

"تضل كل فرقة منهـا اختهـا ويضـللها سـائر الفـرق وسـنذكرها على التفصـــــيل ان شـــــاء اللـــــه عـــــز وجل

ذكــر اليونسـية منهم هـؤلاء اتبـاع يـونس بن عـون الـذى زعم ان الايمان فى القلب واللسان وانه هو المعرفـة باللـه تعـالى والمحبـة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنـه واحـد ليس كمثلـه شـىء مـالم تقم حجـة الرسـل عليهم السـلام فـان قـامت عليهم حجتهم بالتصديق لهم ومعرفة ما جـاء من عنـدهم في الجملـة من الايمـان وليسـت معرفـة تفصـيل مـا جـاء من عنـدهم أيمانـا ولا من جملتـه وزعم هـؤلاء أن كـل خصـلة من خصـال الايمـان ليسـت بأيمـان ولا بعض إيمـــــــــان ومجموعهـــــــــا ايمـــــــــان

ذكـر الغسـانية منهم هـؤلاء اتبـاع غسـان المـرجىء الـذى زعم أن الايمان هو الإقرار او المحبة للـه تعـالى وتعظيمـه وتـرك الاسـتكبار عليه وقال انه يزيد ولا ينقص وفارق اليونسية بأن سمى كل خصـلة

1) الفرق بين الفرق عَبْد القَاهر البَغْدادي ص/187

من الأيمان بعض الأيمان وزعم غسان هـذا فى كتابـه ان قولـه فى هذا الكتـاب كقـول أبى حنيفـة فيـه **وهذا غلـط منه** عليـه لأن أبـا حنيفة قال إن الايمان هو المعرفة والاقرار بالله تعالى وبرسله وبما جاء من الله تعالى ورسله فى الجملة دون التفصيل وانه لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه وغسان قد قال بأنه." (1)

"وهذا شيء ينفرد به الأشعري ومن وافقه وهو مـؤد إلى فسـاد كثـــــــــــــــــــــير. هـــــــــــــــــــــــــــــــــ

(2) ومنهـا: أن الإيمـان والنبـوة عرضـان يحلان الأجسـام في حـال الحياة ويزولان عنها بزوال الحياة، فالمؤمن إذا مات يدخل قبره ولا إيمان معه، والنبي صلى الله عليه وسلم إذا مات يدفن وليس بنبي 1 وعلى هـــــــــــــذا الأصـــــــــــــل يقتضـــــــــــــي أن

---

1 وحكى ذلك أيضا ابن حزم واقتصر على مسألة نفي النبوة، ونقل عن البـاجي أن ابن فـورك يقـول بـذلك وأن السـلطان محمـود بن ســــــبكتكين قتلــــــــــه بالســـــــــــم لـــــــــــذلك. ثم ذكر ابن حزم أن الذي حمل الأشاعرة على القول بذلك قـولهم: أن الروح عرض والعرض يفني أبدا ويحدث ولا يبقى وقـتين، فـروح النبي صلى الله عليه وسـلم عنـدهم قـد فـنيت وبطلت ولا روح لـه الآن عند الله تعـالى وأمـا جسـده ففي قـبره مـوات فبطلت نبوتـه بـــــــــذلك ورســــــــــالته. انظـــــــــر: الفصـــــــــل 1/88. وأما القشـيري الـذي أنكـر نسـبة هـذا القـول للأشـعري وأصـحابه، وقال: إن ذلك بهتان عظيم وكـذب محض لم ينطـق بـه منهم أحـد، ولا سـمع في مجلس منـاظرة عنهم، ولا وجـد ذلـك في كتـاب لهم. فـيرى أن أصـل هـذه المقالـة هـو: (أن بعض الكراميـة الـزم بعض الأشاعرة وقال: إذا كان عنـدكم الميت في حـال موتـه لا يحس ولا يعلم فيجب أن يكون النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في قـبره غـير مؤمن لأن الإيمان عندكم المعرفة والتصـديق والمـوت ينـافي ذلـك فإذا لم يكن له علم وتصديق لا يكون له إيمان ومن لا يكـون مؤمنـا لا يكون نبيا ... ثم قال – واعلموا رحمكم الله أن ما يلزمـه الخصـم بدعواه فيقول هذا على أصلكم ومقتضـى علتكم يلـزمكم فلا يجـوز أن ينسب ذلك إلى صاحب المذهب فيقال هذا مذهب فلان) انظـر: (رسـالة شـكاية أهـل السـنة (ضـمن طبقـات الشـافعية 2/ـ 279-

---

1) الفرق بين الفرق عَبْد القَاهر البَغْدادي ص/191

282) ____________________________.

ونفى السبكي أن يكون ابن فورك قال بذلك وقتل لأجله، وذكر أن الكرامية دسوا عليه ذلك لدى السلطان وأن ابن فورك أنكر ذلك أمامه. فأمر بإعزازه وإكرامه وإرجاعه إلى وطنه. فسلط عليه بعض الكرامية من سمه. انظر الطبقات: 3/54.

والحق أني لم أجد في كتب القوم التي اطلعت عليها من قال بذلك ولم أجد من نسب ذلك إليهم غير المصنف وابن حزم.

فهذا الباقلاني وهو من أئمتهم ورؤوسهم يقول في: الإنصاف: ((ويجب أن يعلم أن نبوات الأنبياء صلوات الله عليهم لا تبطل، ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا وانتقالهم إلى دار الآخرة، بل حكمهم في الدنيا كحكمهم في حالة نومهم، وحالة اشتغالهم، إما بأكل أو شرب أو قضاء وطر ...

ثم قال: **وقد غلط من** نسب إلى مذهب المحققين من الموحدين إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا. وليس ذلك بصحيح، لأن مذهب المحققين أنه ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة وإنما صار رسولا واستحق شرف الرسالة والنبوة بقول مرسله: وهو الله تعالى (أنت رسولي ونبي، وقول الله قديم لا يزول ولا يتغير)) الإنصاف ص63-64.

والذي أراه: أن في ثبوت نسبة هذا القول للقوم نظرا إذ لم يقم دليل على ذلك. بل كتب أئمتهم تصرح بعكس ذلك وتفصح بإثبات نبوة الأنبياء بعد موتهم كما أشرت، ولم يقم لدينا دليل قوي ولا ضعيف على نسبة ذلك إليهم، وإنما يدان القوم من كتبهم أو النقل الصحيح الموثق عنهم، فنسبة ذلك إليهم تشنيع لا دليل عليه ولا مبرر له، والذي يظهر أنه إلزام ألزم به بعضهم كما ذكر القشيري وأومأ إليه ابن حزم كما سبق. ولازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح. والله اعلم.." (1)

"عينه ابتداء نزول الماء فيرى خيالات لا حقيقة لها وكسائر الآفات الداخلة على الحواس قال أبو محمد فهذه المقدمات التي ذكرناها هي الصحيحة التي لا شك فيها ولا سبيل إلى أن يطلب عليها دليلا إلا مجنون أو جاهل لا يعلم حقائق الأشياء ومن الطفل أهدى منه وهذا أمر يستوي في الإقرار به كبار جميع بني آدم وصغارهم في أقطار الأرض إلا من غالط حسه وكابر عقله فيحلق

(1) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت عُبَيْد الله السِّجْزي ص/297

بالمجانين لأن الاستدلال على الشيء لا يكون إلا في زمان ولا بد ضرورة أن يعلم ذلك بأول العقل لأنه قد علم بضرورة العقل أنه لا يكون شيء مما في العالم إلا في وقت وليس بين أول أوقات تمييز النفس في هذا العالم وبين إدراكها لكل ما ذكرنا مهلة البتة لا دقيقة ولا جليلة ولا سبيل على ذلك فصح أنها ضرورات أوقعها الله في النفس ولا سبيل إلى الاستدلال البتة إلا من هذه المقدمات ولا يصح شيء إلا بالرد إليها فما شهدت له مقدمة من هذه المقدمات بالصحة فهو صحيح متيقن وما لم تشهد له بالصحة فهو باطل ساقط إلا أن الرجوع إليها قد يكون من قرب ومن بعد فما كان من قرب فهو أظهر إلى كل نفس وأمكن للفهم وكلما بعدت المقدمات المذكورة صعب العمل في الاستدلال حتى يقع في ذلك الغلط إلا للفهم القوي الفهم والتمييز وليس ذلك مما يقدح في أن ما رجع إلى مقدمة من المقدمات التي ذكرنا حق كما أن تلك المقدمة حق لا فرق بينهما في أنهما حق وهذا مثل الأعداد فكلما قلت الأعداد سهل جمعها ولم يقع **فيها غلط حتى** إذا كثرت الأعداد وكثر العمل في جمعها صعب ذلك حتى يقع فيها الغلط إلا مع الحاسب الكافي المجيد وكلما قرب من ذلك وبعد فهو كله حق ولا تفاضل في شيء من ذلك ولا تعارض مقدمة مما ذكرنا مقدمة أخرى منها ولا يعارض ما يرجع إلى مقدمة أخرى منها رجوعا صحيحا وهذا كله يعلم بالضرورة ومن علم النفس بأن علم الغيب لا يعارض صح ضرورة أنه لا يمكن أن يحكي أحد خبرا كاذبا طويلا فيأتي من لم يسمعه فيحكي ذلك الخبر بعينه كما هو لا يزيد فيه ولا ينقص إذ لو أمكن ذلك لكان الحاكي لمثل ذلك الخبر عالما بالغيب لأن هذا هو علم الغيب نفسه وهو الإخبار عما لا يعلم المخبر عنه بما هو عليه وذلك كذلك بلا شك فكل ما نقله من الأخبار اثنان فصاعدا مفترقان قد أيقنا أنهما لم يجتمعا ولا تشاعرا فلم يختلفا فيه فبالضرورة يعلم أنه حق متيقن مقطوع به على غيبه وبهذا علمنا صحة موت من مات وولادة من ولد وعزل من عزل وولاية من ولى ومرض من مرض وافاقة من أفاق ونكبة من نكب والبلاد الغائبة عنا والوقائع." (1)

"أحد أن الأعداد المذكورة إنما هي يجتمع منها واحدا وعشرين ألفا وثلاث مائة هذا أمر لا ندري كيف وقع أتراه بلغ المسخم الوجه

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 1/13

الذي كتب لهم هذا الكتاب الأحمق من الجهل بالحساب هذا المبلــغ إن هذا لعجب ولقد كان الثور أهدي منه والحمار ابنــه منــه بلا شـك أترى لم يأت بعده من اليهود مذ أزيد من ألف عام وخمسمائة عـام من تبين له أن هذا خطاء وباطل ولا يمكن أن يدعي **هنا غلط من** الكتاب ولا وهم من الناسخ في بعض النسخ لأنه لم يـدعنا في لبس من ذلك ولا في شك من فساد ما أتى به بل أكد ذلك وبينه وفضحه وأوضحه بأن قال إن بكور ذكور بني إسرائيل كانوا اثـنين وعشـرين ألفا ومائتين وثلاثة وسبعين وإن الله تعالى أمر موسى أن يأخذ بني لاوي الذكور عن بكور ذكـور بـني إسـرائيل وأن يأخـذ عن المـائتين والثلاثـة والسـبعين الزائـدين من بكـور بـني إسـرائيل عن الاثـنين وعشـرين ألفـا من بـني لاوي عن كـل رأس خمسـة أشـقال فضـة فاجتمع من ذلك ألف شـقل وثلثمائـة شـقل وخمسـة وسـتون شـقلا فارتفع الأشكال جملة وبالله التوفيق وتالله مـا سـمعنا قـط بـأخبث طينة ولا أفسد جبلة ممن كتب لهم هذا الضلال إلا من اتبعه وصدق بضلاله فهذه ست كذبات في نسق لو لم يكن في تـوراتهم منهـا إلا واحد لكان برهانا قاطعا موجبا لليقين بأنهـا كتـاب موضـوع بلا شـك مبدل محرف صغير مكذوب فكيف بجميع ما أوردنا من ذلـك ونـورد إن شاء الله ونعوذ بالله من الخذلان ويتلو هذا كذبـة شـائعة بشـيعة شــنيعة وهي أنهم لا يختلفــون في أن داود عليــه الســلام هــو ابن ابشاي بن عونيذ بن بوعز بن شـلومون بن نخشـون بن عمينـا داب ابن أرام بن حصرون لا يختلفون في أن عوينيذ المذكور جد داود أبا أبيه كانت أمه روث العمونية التي لهـا كتـاب مفـرد من كتب النبـوة ولا يختلفـون في أن من خـروجهم من مصـر إلى ولايـة داود عليـه السلام كانت ستمائة سنة وست وسـتين وفي نص التـوراة عنـدهم وبلا خلاف منهم أن مقــدم بـني يهـوذا إذ خرجـوا من مصـر كـان نحشون بن عمينا داب المذكور وأنه أخو امرأة هارون عليه السـلام وفي نص توراتهم أنهم قـالوا قـال اللـه تعـالى أنـه لا يـدخل الأرض المقدسة من خرج من مصر وله عشرون سـنة فصـاعدا إلا يهوشـع بن نـون الإفـرايمي وكـالب ابن يفنـة اليهـوذاني فصـح ضـرورة أن نحشــون مـات في التيـه وأن الــداخل في أرض الشـام هـو ابنـه شـلومون فأقسـموا الآن سـتمائة وسـت وسـتين على أربـع ولادات فقـط وهـذه ولادة بـوعز بن شـلومون الـداخل ثم ولادة عونيـذ بن بـوعز بن روث العمونيـة ثم ولادة ابشـاي بن عونيـذ ثم ولادة داود

عليه السلام ثم ابشاسي ثم لا تخلف كتبهم في أن داود عليه السلام ولي وله ثلاث وثلاثون سنة عند تمام الستمائة سنة وست وستين فينبغي أن تسقط سنو داود إذ ولي من العدد المذكور يكون الباقي خمسمائة سنة وثلاثا وسبعين سنة لثلاث ولادات وهي ولادة أبشاي وولادة عونيذ وولادة بوعز فتأملوا ابن كم كان واحد منهم إذ ولد له ابنه المذكور تعلموا أنه كذب مستحيل في نسبة ذلك من أعمارهم يومئذ لأن في كتبهم نصا أنه لم يعش أحد بعد موسى عليه السلام في بني إسرائيل مائة وثلاثين سنة إلا يهوباراع الكوهن الهاروني وحده." (1)

"قال أبو محمد وكذب هذا القول قد ظهر علانية فقد استوعبوا مدائن بني إسرائيل وغيرها ولم يروا ما وعدهم به من رجوعه بالقدرة علانية قبل أن يموت كل من بحضرته يومئذ وحاش لله أن يكذب نبي فكيف إله ففي هذا الفصل وحده كفاية لو كان ثم عاقل في أن الذين كتبوا هذه الأناجيل كانو كذابين قوم سوء فإن قالوا فإن في صحيح حديثكم أن نبيكم صلى الله عليه وسلم قال وأشار إلى غلام بحضرته من بني النجار أن استكمل هذا عمره أدرك الساعة فمات ذلك الغلام في حد الصبا وأنه كان يقول للأعراب إذا سألوه متى تقوم الساعة فيشير إلى أصغرهم ويقول أن يستكمل هذا عمره لم يأته الموت حتى تقوم الساعة قلنا هذا **لفظ غلط فيه** قتادة ومعبد بن هلال فحدثا به عن أنس على ماتوهماه من معنى الحديث ورواه ثابت بن أسلم البناني عن أنس كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه فقال قامت عليكم ساعتكم وهكذا رواه الثقاة أيضا عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ثابت عن أنس وقال أنه عليه السلام قال أن هذا لا يستوفي عمره حتى تقوم ساعتكم يعني وفاة أولئك المخاطبين له وهذا هو الحق الذي لا شك فيه ولا خلاف في أن ثابتا البناني أثقف لألفاظ الأخبار من قتادة ومعبد فكيف وقد وافقته أم المؤمنين ونحن لا **ننكر غلط الرواة** إذا قام عليه البرهان أنه خطأ وقد صح في القرآن والأخبار الثابتة من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يدري متى تقوم الساعة أحد إلا الله ولو قال النصارى واليهود مثل هذا في نقلة كتبهم ما عنفناهم ولا

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 1/136

أنكرنا عليهم وجود الغلط في نقلهم وإنما ننكر عليهم أن ينسبوا يعني اليهود والنصارى إلى الله تعالى الكذب البحت ويقطعون أنه من عند الله تعالى وننكر على النصارى أن يجعلوا من صح عنه الكذب معصوما يأخذون عنه دينهم وأن يحققوا كل خبر متناقض وكل قضية يكذب بعضها بعضا ونعوذ بالله من الخذلان فصل

وفي هذا الباب نفسه أن المسيح قال لهم لا تحسبوا أني جئت لا دخل بين أهل الأرض الصلح لا السيف وإنما قدمت لأفرق بين المرء وابنه وبين الابنة وأمها وبين الكنة وختنتها وأن يعادي المرء أهل خاصته وفي الباب الثاني عشر من إنجيل لوقا أن المسيح قال لهم إنما قدمت لألقي في الأرض نارا وإنما أراد لي إشعالها." (1)

"بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن حزم رضي الله عنه إذ قد أكملنا بعون الله الكلام في الملل فلنبدأ بحول الله عز وجل في ذكر الله عز وجل نحل أهل الإسلام وافتراقهم فيها وإيراد ما شغب به من شغب منهم **فيما غلط فيه** من نحلته وإيراد البراهين الضرورية على إيضاح نحلة الحق من تلك النحل كما فعلنا في الملل والحمد لله رب العالمين كثيرا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

قال أبو محمد فرق المقرين بملة الإسلام خمسة وهم أهل السنة والمعتزلة والمرجئة والشيعة والخوارج ثم افترقت كل فرقة من هذه على فرق وأكثر افتراق أهل السنة في الفتيا ونبذ يسيرة من الاعتقادات سننبه عليها إن شاء الله تعالى ثم سائر الفرق الأربعة التي ذكرنا ففيها ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد وفيهم ما يخالفهم الخلاف القريب فأقرب فرق المرجئة إلى أهل السنة من ذهب مذهب أبي حنيفة الفقيه إلى أن الإيمان هو التصديق باللسان والقلب معا وأن الأعمال إنما هي شرائع الإيمان وفرائضه فقط وأبعدهم أصحاب جهم بن صفوان والأشعري ومحمد بن كرام السجستاني فإن جهما والأشعري يقولون أن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه وعبد." (2)

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 2/24
2) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 2/88

"مـا هـذا القـبيح في العقـل أعلى الإطلاق فقـال قـائلون من زعمائهم منهم الحارث بن علي الوراق البغدادي وعبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي وغيرهما أن كـل شـيء حسـن بوجـه مـا قلت يمتنع وقوع مثله من الله تعالى لأنه حينئذ يكون حسنا إذ ليس قبيحا البتـة على كـل حـال وأمـا مـا كـان قبيحـا على كـل حـال فلا يحسن البتة فهذا منفي عن اللـه عـز وجـل أبـدا قـالوا ومن القـبيح على كل حال أن تفعل بغيرك ما لا تريد أن يفعل بك وتكليـف مـا لا يطـــــــــــــــــاق ثم التعـــــــــــــــــذيب عليه قال أبـو محمـد وظن هـؤلاء المبطلـون إذ أتـوا بهـذه الحماقـة أنهم أغربوا وقرطسوا وهم بالحقيقة قد هذوا وهدروا وهذا عين الخطــاء وإنما قبح بعض هذا النوع إذ قبحه اللـه عـز وجـل وحسـن بعضـه إذ حسنه الله عز وجل والعجب من مباهتتهم في دعواهم أن المحابـاة فيما بيننا ظلم ولا ندري في أي شـريعة أم في أي عقـل وجـدوا أن المحابـاة ظلم وأن اللـه تعـالى قـد أباحهـا إلا حيث شـاء وذلـك أن للرجال أن ينكح امرأتين وثلاثا وأربعا من الزوجـات وذلـك لـه مبـاح حسن وأن يطأ من إمائه أي عدد أحب وذلك له مباح حسن ولا يحل للمــرأة أن تنكح غــير واحــد ولا يكــون عبــدها وهــذا منــه حســن وبالضرورة ندري أن في قلـوبهن من الغـيرة كمـا في قلوبنـا وهـذا محظور في شـريعة غيرنـا والنفـار منـه موجـود في بعض الحيـوان بالطبع والحر المسلم ملكه أن يستعبد أخاه المسلم ولعله عند الله تعالى خـير من سـيده في دينـه وفي أخلاقـه وقنوتـه ويبيعـه ويهبـه ويستخدمه ولا يجوز أن يستعبده هوأحد لا عبده ذلك ولا غيره وهــذا منه حسن وقـد أحب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم لنفسـه المقدسة ماأكرمه اللـه تعـالى بـه من أن لاينكح أحـد من بعـده من نسائه أمهاتنا رضوان الله عليهن وأحب هو عليـه السـلام نكـاح من نكح من النساء بعد أزواجهن وكـل ذلـك حسـن جميـل صـواب ولـو أحب ذلك غيره كان مخطئ الإرادة قبيحا ظالما ومثل هـذا أن تتبـع كثير جـدا إذ هـو فـاش في العالم وفي أكـثر الشـريعة فبطـل هـذا القول الفاسد منهم وقد نص الله تعـالى على إباحـة مـا ليس عـدلا عند المعتزلة بل على الإطلاق وعلى المحاباة حيث شاء وكـل ذلـك عدل منه قال عز وجل {ولن تستطيعوا أن تعـدلوا بين النسـاء ولـو حرصتم فلا تميلوا كل الميـل} وقـال تعـالى {فـإن خفتم ألا تعـدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم} فأبـاح تعـالى لنـا أن لا نعـدل بين مـا

ملكت أيماننا وأباح لنا محاباة من شئنا منهن فصح أن لا عدل إلا ما سماه الله عدلا فقط وإن كل شيء فعله اللـه فهـو العـدل فقـط لا عدل سوى ذلك وكذلك وجدنا الله تعالى قد أعطى الابن الـذكر من المـيراث حظين وإن كـان غنيـا مكتسـبا وأعطى البنت حظـا واحـدا وإن كانت صغيرة فقيرة فبطل قول المعتزلة وصـح أن اللـه تعـالى يحابي من يشـاء ويمنـع من يشـاء وإن هـذا هـو العـدل لا مـا تظنـه المعتزلـة عـدلا بجهلهـا وضـعف عقولهـا وأمـا تكليـف مـا لا يطـاق والتعذيب عليه فإنما قبح ذلك فيمـا بيننـا لأن اللـه تعـالى حـرم ذلـك علينا فقط وقد علمت المعتزلة كثرة عدد من يخـالفهم في أن هـذا لا يقبح من الله تعالى الذي لا آمر فوقه ولا يلزمه حكم عقولنـا ومـا دعواهم على مخالفيهم في هذه المسألة أنهم خالفوا قضـية العقـل ببديهته إلا كدعوى المجسم عليهم أنهم خالفوا قضية العقل ببديهتـه إذ أجـازوا وجـود الفعـل ممـا ليس جسـما وإذ أجـاز واحيـا بلا حيـاة وعالمـــا لا بعلم
قال أبو محمـد وكلتـا الـدعويين على العقـول كاذبـة وقـد بينـا فيمـا سلف من كتابنا **هذا غلط من** ادعى في العقل ما ليس فيـه وبينـا أن العقل لا يحكم به على الله الذي خلق العقل ورتبه على مـاهو." (1)

"وهذا جهل عظيم بل كان في العرب كثير يسمون هـذا الاسـم كعلي بن بكر بن وائل إليـه يرجـع كـل بكـري في العـالم في نسـبه وفي الأزد علي وفي بجيلــه على وغيرهــا كــل ذلــك في الجاهليــة مشــهور وأقــرب من ذلــك عــامر بن الطفيــل يكــني أبــا علي ومجاهراتهم أكثر مما ذكرنا ومنهم طائفة تقول بفنـاء الجنـة والنـار وفي الكيسانية من يقول أن الدنيا لا تفنى أبدا ومنهم طائفة تسمى النحلية نسبوا إلى الحسن بن علي بن ورصند النحلي كان من أهـل نفطة من عمـل قفصـة وقسـطيلية من كـور أفريقيـة ثم نهض هـذا الكافر إلى السوس في أقاصي بلاد المصامدة فأضلهم وأضل أمـير السوس أحمـد بن إدريس بن يحـيى ابن عبـد اللـه بن الحسـين بن الحســن بن علي بن أبي طـالب فهم هنالـك كثـير سـكان في ربض مدينة السوس معلنون بكفرهم وصلاتهم خلاف صـلاة المسـلمين لا يـأكلون شـيئا من الثمـار زبـل أصـله ويقولـون أن الإمامـة في ولـد الحسن دون ولد الحسين ومنهم أصحاب أبي كامـل ومن قولهم أن

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 3/61

جميع الصحابة رضي الله عنهم كفروا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم إذ جحدوا إمامة علي وأن عليا كفر إذا سلم الأمر إلى أبي بكر ثم عمر بن عثمان ثم قال جمهورهم أن عليا ومن اتبعه رجعوا إلى الإسلام إذ دعي إلى نفسه بعد قتل عثمان وإذ كشف وجهه وسل سيفه وأنه وإياهم كانوا قبل ذلك مرتدين عن الإسلام كفارا مشركين ومنهم من يرد الذنب في ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يبين الأمر بيانا رافعا للأشكال قال أبو محمد وكل هذا كفر صريح لا خفاء به فهذه مذاهب الإمامية وهي المتوسطة في الغلو من فرق الشيعة واما الغالبة من الشيعة فهم قسمان قسم أوجبت النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم لغيره والقسم الثاني أوجبوا الإلهية لغير الله عز وجل فلحقوا بالنصارى واليهود وكفروا أشنع الكفر فالطائفة التي أوجبت النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرق فمنهم الغرابة وقولهم أن محمدا صلى الله عليه وسلم كان أشبه بعلي من الغراب بالغراب وأن الله عز وجل بعث جبريل عليه السلام بالوحي إلى علي فغلط جبريل بمحمد ولا لوم على جبريل في ذلك **لأنه غلط وقالت** طائفة منهم بل تعمد ذلك جبريل وكفروه ولعنوه لعنهم الله قال أبو محمد فهل سمع بأضعف عقولا وأتم رقاعة من قوم يقولون أن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يشبه علي بن أبي طالب فياللناس أين يقع شبه ابن أربعين سنة من صبي ابن إحدى عشرة سنة حتى يغلط به جبريل عليه السلام ثم محمد عليه السلام فوق الربعة إلى الطول قويم القناة كث اللحية ادعج العينين ممتلئ الساقين صلى الله عليه وسلم قليل شعر الجسد أفرع وعلي دون الربعة إلى القصر منكب شديد الانكباب كأنه كسر ثم جبر عظيم اللحية قد ملئت صدره من منكب إلى منكب إذ التحي ثقيل العينين دقيق الساقين أصلع عظيم الصلع ليس في رأسه شعر إلا في مؤخره يسير شعر اللحية فأعجبوا لحمق هذه الطبقة ثم لو جاز أن يغلط جبريل وحاشا للروح القدس الأمين كيف غفل الله عز وجل عن تقويمه وتنبيهه وتركه على غلطه ثلاثا وعشرين سنة ثم أظرف من هذا كله من أخبرهم بهذا الخبر ومن خرفهم بهذه الخرافة وهذا لا يعرفه إلا من شاهد أمر الله تعالى لجبريل عليه السلام ثم شاهد خلافه فعلى هؤلاء لعنة الله ولعنة اللاعنين ولعنة الناس أجمعين ما دام لله في علامه خلق

وفرقة قالت بنبوة علي وفرقة قالت بأن علي بن أبي طالب والحسن والحسين رضي الله عنهم وعلي بن الحسين ومحمد ابن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن." (1)

"كل ما تعتقدون من الدين تشبيه عليكم وهذا كله لا مخلص لهم منه وقد عاب الله عز وجل من ذهب إلى هذا فقال {ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون لقالوا إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون} فلو جاز أن يكون للسحر حقيقة ويشبه ما يأتي به الأنبياء عليهم السلام وأمكن أن يشبه على البصر ما ذمهم الله عز وجل بأن قالوا شيئا يمكن كونه لكنهم لما قالوا ما لا يمكن البتة وتعلقوا بذلك في دفع الحقائق عابهم الله تعالى بذلك وأنكره عليهم

قال أبو محمد **وليس غلط الحواس** في بعض الأوقات من باب التشبيه عليها في شيء لأن أحدنا قد يرى شخصا على بعد لا يشك فيه إلا أن سارع فقطع أنه إنسان أو أنه فلان فقطع بظنه ولو أنه لم يعمل ظنه ولا قطع به لكان باقيا على ما أدرك من الحقيقة وهكذا في كل ما حكم فيه المرء بظنه وأما ذو الآفة كمن فيه ابتداء نزول الماء فيرى خيالات لا حقيقة لها فهو أيضا كما ذكرنا وإنما الماء المطل على حدقته يوهمه أنه رأى شيئا وقطع بذلك فإذا تثبت في كل ذلك لاح له الحق من الظن وكذلك من فسد مكان التخيل من دماغه فإن نفسه تظن ما توهمه به ولو قوي تميزها لفرقت بين الحق والباطل وهكذا القول في إدراك السمع والذوق وهذا كله يجري على رتب مختلفة بمن أعمل ظنه وعلى رتب غير مختلفة في جمل هذه الأوقات بل هي ثابتة عند أهل التحقيق والمعرفة معروفة العلاج حتى يعود منها إلى صلاحه ما لم يستحكم فساده ولا يظن ظان أنه ممكن أن تكون في مثل حال هؤلاء إذ لو كان هذا لم نعرف شيئا من العلوم على رتبه وأحكامه الجارية على سنن واحد وبالله تعالى التوفيق ثم نسألهم بأي شيء يعرفون أنه لم يشبه على عيونكم فقد عرفناكم نحن بماذا نعرف أن حواسنا سليمة وأن عقولنا سليمة ما دامت سالمة وبماذا نعرف الحواس المدخولة والعقول المدخولة وغير المدخولة إجراء ما أدرك بالحواس السليمة والعقول السليمة على رتب محدودة معلومة لا تبدل عن حدودها أبدا وإجراء ما أدرك بالحواس الفاسدة

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 4/140

والعقول المدخولة على غير رتب محدودة فإنهم لا يقدرون على فرق أصلا وبالله تعالى التوفيق
قال أبو محمد وكذلك ما ذكرنا عمن ليس نبيا من قلب عين أو إحالة طبيعة فهو كذب إلا ما وجد من ذلك في عصر نبي فإنه آية كذلك لذلك الشيء وذلك الذي ظهرت عليه آية بمنزلة الجذع الذي ظهرت فيه الحنين والذراع الذي ظهر فيه النطق والعصا التي ظهرت فيها الحياة وسواء كان الذي ظهرت فيه الآية صالحا أو فاسقا وذلك كنحو النور الذي ظهر في سوط عمر بن حمحمة الدوسي وبرهان ذلك أنه لم يظهر فيه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
قال أبو محمد فإن قيل إذا أجزتم أن تظهر المعجزة في غير نبي في عصر نبي لتكون آية لذلك النبي فهلا أجزتموه كذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لتكون آية له أيضا ولا فرق بين الأمرين قلنا إنما أجزنا ذلك الشيء في الجماد وسائر الحيوان وفيمن شاء الله تعالى إظهار ذلك فيه من الناس لا نخص بذلك فاضلا لفضله ولا نمنع فاسق لفسقه أو كافر وإنما ننكر على من خص بذلك الفاضل فجعلها كرامة له فلو جاز ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لأشكل الأمر ولم تكن في أمن من دعوى من ادعى أنها آية لذلك الفاضل ولذلك الفاسق والإنسان من الناس يدعيها آية له ولو كان ذلك لكان إشكالا في الدين وتلبيسا من الله تعالى على جميع عباده أولهم عن آخرهم وهذا خلاف وعد الله تعالى لنا وإخباره بأنه قد بين علينا الرشد من الغي وليس كذلك ما كان في عصر النبي صلى الله عليه سلم لأنه لا يكون إلا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وبإخباره وإنذاره فبدت بذلك أنها له لا للذي ظهرت منه وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين." (1)

"قال أبو محمد وكان هذا التقسيم أدخل في الضلال من ذلك الإجمال ويقال لهم فعلى قولكم هذا أراد الله تعالى أن يقول لله التسميات الحسنى فقال الأسماء الحسنى وأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول إن لله تسعة وتسعين تسمية فقال تسعة وتسعين اسما **عن غلط وخطأ** قال الله تعالى ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم أم عن عمد ليضل بذلك أهل الاسلام أم عن جهل باللغة التي تنبهتما لها أنتما ولابد من أحد هذه الوجوه ضرورة

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 5/7

لا محيد عنها وكلها كفر مجرد ولا بد لهم من أحدها أو ترك ما قالوه من الكذب على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم هذا ودعواهم في ذلك ظاهر الكذب بلا دليل ولا يرضي بهذا لنفسه عاقل
الاسم على المسمى فهي شيء ثالث غير الاسم وغير المسمى فذات الخالق تعالى هي الله المسمى والتسمية هي تحريكنا عضل الصدر واللسان عند نطقنا بهذه الحروف وهي غير الحروف لأن الحروف هي الهواء المندفع بالتحريك فهو المحرك بفتح الراء والإنسان هو المحرك بكسر الراء والحركة هي فعل المحرك في دفع المحرك وهذا أمر معلوم بالحس مشاهد بالضرورة متفق عليه في جميع اللغات واحتجوا أيضا بقول الله تعالى {إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا} وهذا نص لا يحتمل تأويلا في أن الاسم هو الياء والحاء والياء والألف ولو كان الاسم هو المسمي لما عقل أحد معنى قوله تعالى لم تجعل له من قبل سميا ولا فهم ولكان فارغا حاشا لله من هذا ولا خلاف في أن معناه لم يعلق هذا الاسم على أحد قبله وذكروا أيضا قول الله عز وجل عن نفسه هل تعلم له سميا وهذا نص جلي على أن أسماء الله تعالى التي اختص بها لا تقع على غيره ولو كان ما يدعونه لما عقل هذا اللفظ أحد أيضا حاشا لله من هذا واحتجوا أيضا بقول الله تعالى مبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد وهذا نص على أن الاسم هو الألف والحاء والميم والدال إذا اجتمعت واحتجوا أيضا بقول الله عز وجل وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال نبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين إلى قوله قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم الآية وهذا نص جلي على أن الأسماء كلها غير المسميات لأن المسميات كانت أعيانا قائمة وذوات ثابته تراها الملائكة وإنما جهلت الأسماء فقط التي علمها الله آدم وعلمها آدم الملائكة وذكروا قول الله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى وهذا ما لا حيلة لهم فيه لأن لفظة الله هي غير لفظة الرحمن بلا شك وهي بنص القرآن أسماء الله تعالى والمسمى واحد لا يتغاير بلا شك وذكروا قول الله عز وجل {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه} وهذا بيان أيضا جلي مجمع عليه من أهل الإسلام أن الذي عنده التذكية فهو الكلمة المجموعة من الحروف المقطعة

مثل الله والرحمن الرحيم وسائر أسمائه عز وجل احتجوا من الإجماع بأن جميع أهل الإسلام لا نحاشى منهم أحدا قد أجمعوا على القول بأن من حلف باسم من أسماء الله عز وجل فحنث فعليه الكفارة ولا خلاف في أن ذلك لازم فيمن قال والله أو الرحمن أو الصمد أو أي اسم من أسماء الله عز وجل حلف بها فما أسخف عقولا يدخل فيها تخطئة ما جاء به الله عز وجل في القرآن وما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه أهل الإسلام وما أطبق عليه أهل الأرض قاطبة من أن الاسم هو الكلمة المجموعة من الحروف المقطعة وتصويب الباقلاني وابن فورك في أن ذلك ليس هو الاسم وإنما هو التسمية والحمد لله الذى لم يجعلنا من أهل هذه الصنعة المرذولة ولا من هذه العصابة المخذولة واحتجوا أيضا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك فذكرت اسم الله فكل فصح أن اللفظ المذكور هو اسم الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن له اسما وهي احمد ومحمد والعاقب والحاشر والماحي فيالله ويا للمسلمين أيجوز أن يظن ذو مسنكة عقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس ذوات تبارك الذي يخلق ما لا نعلم وذكروا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم." (1)

"والعدل والجور والعلم والجهل فظهر فساد قول مبطلي الأغراض بقينا والحمد لله رب العالمين فإذ قد صح كل ما ذكرنا فإنما الأسماء عبارات وتمييز للمسميات ليتوصل بها المخاطبون إلى تفاهم مراداتهم من الوقوف على المعاني وفصل بعضها من بعض ليس للأسماء فائدة غير هذه فوجب ضرورة أن يوقع على القائم بنفسه الشاغل لمكانه الحامل لغيره أسماء تكون عبارة عنه وأن يوقع أيضا على القائم بغيره لا بنفسه المحمول الذي لا يشغل مكانا اسما آخر يكون أيضا عبارة عنه لينفصل بهذين الاسمين كل واحد من ذينك المسميين عن الآخر وإن لم يكن هذا وقع التخليط وعدم البيان واصطلحنا على أن سمينا القائم بنفسه الشاغل للمكان جسما واتفقنا على أن سمينا القائم بغيره لا بنفسه عرضا لأنه عرض في الجسم وحدث فيه هذا هو الحق المشاهد لحس المعروف بالعقل وما عدا هذا فهذيان وتخليط لا يعقله قائله فكيف غيره فصح بهذا كله وجود الأعراض وبطلان قول من أنكرها وصح

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 5/22

أيضا بما ذكرنا أن حد اللون والحركة وكل ما لا يقوم بنفسه هو غير حد القائم بنفسه فإذ ذلك كذلك فلا جسم إلا القائم بنفسه وكل ما عداه فعرض فلاح بهذا صحة قول من قال بذلك وبطل قول هشام والنظام وبالله تعالى التوفيق
وأما احتجاج هشام بوجود الطول والعرض والعمق الذي توهمها في اللون فإنما هو طول جسم الملون وعرضه وعمقه فقط وليس للون طول ولا عرض ولا عمق وكذلك الطعم والمجسة والرائحة وبرهان ذلك أنه لو كان للجسم طول وعرض عمق وكان للون طول غير طول الملون الحامل له وعرض آخر غير عرض الحامل له وعمق آخر غير عمق الملون الحامل له لاحتاج كل واحد منهما إلى مكان آخر غير مكان الآخر إذ من أعظم المحال الممتنع أن يكون شيئان طول كل واحد منهما ذراع وعرضه ذراع وعمقه ذراع ثم يسعان جميعا في واحد ليس هو إلا ذراع في ذراع فقط ويلزمه مثل هذا في الطعم والرائحة والمجسة لأن كل هذه الصفات توجد من كل جهة من جهات الجسم الذي هي فيه كما يوجد اللون ولا فرق وقد يذهب الطعم حتى يكون الشيء لا طعم له وتذهب الرائحة حتى يصير الشيء لا رائحة له ومساحته باقية بحسبها فصح يقينا أن المساحة للملون والذي له الرائحة والطعم والمجسة لا للون ولا للطعم مكان ولا للرائحة ولا للمجسة وقد نجد جسما طويلا عريضا عميقا لا لون له وهو الهواء أساكنة ومتحركة وبالضروري ندري أنه ولو كان له لون لم يزد ذلك في مساحته شيئا
قال أبو محمد فإن بلغ الجهل بصاحبه إلى أن يقول ليس الهواء جسما سألناه عما في داخل الزق المنفوخ ما هو وعما يلقي الذي يجرى فرسا جوادا بوجهه وجسمه فإنه لا شك في أنه جسم قوي متكثر محسوس وبرهان آخر وهو أن كل أحد يدري أن الطول والعرض والعمق لو كان لكل واحد منهما طول وعرض وعمق لاحتاج كل واحد منهما أيضا إلى طول آخر وعرض آخر وعمق آخر وهكذا مسلسلا إلى بها ما نهاية له وهذا باطل فبطل قول إبراهيم وهشام وبالله تعالى التوفيق وأما قول ضرار أن الأجسام مركبة من الأعراض فقول فاسد جدا لأن الأعراض قد صح كما ذكرنا أنها لا طول لها ولا عرض ولا عمق ولا تقوم بنفسها وصح أن الأجسام ذات أطوال وعروض وأعماق وقائمة بأنفسها ومن المحال أن

يجتمع مالا طول له ولا عرض ولا عمق مع مثله فيتقوم منها ماله طول وعرض وعمق **وإنما غلط فيها** من توهم أن الأجسام مركبة من السطوح وأن السطوح مركبة من الخطوط والخطوط مركبة من النقط
قال أبو محمد وهذا خطأ على كل حال لأن السطوح المطلقة فإنما هي تناهي الجسم وانقطاعه في تماديه من أوسع جهاته وعدم امتداده فقط وأما الخطوط المطلقة فإنما هي تناهي جهة السطح وانقطاع تماديها وأما النقط فهي تناهي." (1)

"{وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا ذلك بأنهم قوم لا يعقلون} وقال تعالى {إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون} فصح أن العقل هو الإيمان وجميع الطاعات وقال تعالى عن الكفار {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} ومثل هذا في القرآن كثير فصح أن العقل فعل النفس وهو عرض محمول فيها وقوة من قواها فهو عرض كيفية بلا شك **وإنما غلط من** غلط في هذا لأنه رأى لبعض الجهال المخلطين من الأوائل أن القل جوهر وأن له فلكا فعول على ذلك من لا علم له وهذا خطأ كما أوردنا وبالله تعالى التوفيق وأيضا فإن لفظة العقل عربية أتى بها المترجمون عبارة عن لفظة أخرى يعبر بها في اليونانية أو في غيرها من اللغات عما يعبر بلفظة العقل عنه في اللغة العربية هذا ما لا خفاء به عند أحد ولفظة العقل في لغة العرب إنما هي موضوعة لتمييز الأشياء واستعمال الفضائل فصح ضرورة أنها معبرة بها عن عرض وكان مدعى خلاف ذلك رديء العقل عديم الحياء مباهتا بلا شك ولقد قال بعض النوكي الجهال لو كان العقل عرضا لكانت الأجسام أشرف منه فقلت للذي أتاني بهذا وهل للجوهر شرف إلا بأعراضه وهل شرف جوهر قط على جوهر إلا بصفاته لا بذاته هل يخفى هذا على أحد ثم قلنا ويلزمهم هذا نفسه على قولهم السخيف في العلم والفضائل أن لا يخالفوننا في أنها أعراض فعلي مقدمتهم السخيفة يجب أن تكون الأجسام كلها اشرف منها وهذا كما ترى وأما الهيولى فهو الجسم نفسه الحامل لأعراضه كلها وإنما أفردته الأوائل بهذا الاسم إذ تكلموا عليه مفردا في الكلام عليه عن سائر أعراضه كلها من الصورة وغيرها مفصولا في الكلام عليه خاصة عن أعراضه وإن كان لا

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 5/43

سـبيل إلى أن يوجـد خاليـا عن أعراضـه ولا متعريـا منهـا أصـلا ولا يتوهم وجوده كذلك ولا يتشكل في النفس ولا يتمثل ذلك أصـلا بـل هـو محـال ممتنـع جملـة كمـا أن الإنسـان الكلي وجميع الأجنـاس والأنواع ليس شيء منها غير أشخاصه فقط فهي الأجسـام بأعيانهـا إن كان النوع نوع أجسام وهي أشخاص الأعراض إن كان النوع نوع أعراض ولا مزيد لأن قولنـا الإنسـان الكلي يزيـد النـوع إنمـا معنـاه أشخاص الناس فقط لا أشياء أخر وقولنا الحمرة الكلية إنمـا معنـاه أشخاص الحمرة حيث وجدت فقط فبطل بهـذا تقـدير من ظن من أهـل الجهـل أن الجنس والنـوع والفصـل جـواهر لا أجسـام وباللـه تعـالى التوفيـق لكن الأوائـل سـمتها وسـمت الصـفات الأوليـات الذاتيات جوهريات لا جواهر وهذا صحيح لأنها منسوبة إلى الجـواهر لملازمتها لها وأنهـا لا تفارقهـا البتـة ولا يتـوهم مفارقتهـا لهـا وباللـه تعـالى التوفيـق فبطـل قـولهم في الخلا والمـدة والصـورة والعقـل والهيولى والحمد لله رب العالمين وأما الباري تعالى فقد أخطـأ من سماه جوهرا من المجسمة ومن النصارى لأن لفظة الجوهر لفظــة عربية ومن أثبت الله عز وجل ففرض عليه إذا قرانه خالقـه وإلاهـه ومالك أمره ألا يقدم عليه في شيء إلا بعهـد منـه تعـالى وإلا يخـبر عنه إلا بعلم متيقن ولا علم ههنا إلا ما أخبر به عز وجل فقط فصـح يقينا أن تسمية الله عز وجل جوهرا والأخبار عنـه بأنـه جـوهر حكم عليه تعالى بغير عهد منه وأخبار عنه تعالى بالكـذب الـذي لم يخـبر قط تعالى به نفسه ولا سمي به نفسه وهذا إقدام لم يأتنـا قـط بـه برهان بإباحته وأيضا فإن الجوهر حامـل لأعـراض ولـو كـان البـاري تعالى حاملا لعرض لكان مركبا عن ذاته وأعراضه وهذا باطـل وأمـا النصارى فليس لهم أن يتصوروا على اللغة العربيـة فيصـرفوها عن موضعها فبطـل أن يكـون تعـالى جـوهرا لبراءتـه عن حـد الجـواهر وبطل أن يسمي جوهرا لأنه تعالى لم يسمي نفسه به وبالله تعالى التوفيق فبطل قول من سـمي اللـه تعـالى جـوهرا وأخـبر عنـه أنـه تعالى جوهر ولله تعالى الحمد فلم يبـق إلا النفس والجـزء الـذي لا يتجزأ ونحن إن شاء الله تعالى نتكلم فيهـا كلامـا مبينـا ولا حـول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم." (1)

"قال أبو محمد أجمع جميـع المتقـدمين بعـد التحقيـق بالبرهـان على أنه لا يرى إلا الألوان وإن كل ما يرى فليس إلا لونا وحدوا بعد

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 5/46

ذلك البياض بأنه لون يفرق البصر وحدوا السواد بأنه لون يجمع البصر
قال أبو محمد وهذا حد وقعت فيه مسامحة وإنما خرجوه على قول العامة في لون السواد ومعنى يجمع البصر أنه يقبضه في داخل الناظر ويمنع من انتشاره ومن تشكل المرئيات وإذا هذا معنى القبض بلا شك فهو معنى منع البصر والإدراك وكفه ومن هذا سمى المكفوف مكفوفا فإذا السواد يمنع البصر من الانتشار ويقبضه عن الانبساط ويكفه عن الإدراك وهذا كله معنى واحد وإن اختلفت العبارات في بيانه فالسواد بلا شك غير مرئي إذ لو رؤى لم يقبض خط البصر إذ لا رؤية إلا بامتداد البصر فإذ هو غير مرئي فالسواد ليس لونا إذ اللون مرئي ولا بد وما لم ير فليس لونا وهذا برهان عقلي ضروري وبرهان آخر حسي وهو أن الظلمة إذا أطبقت فلا فرق حينئذ بين المفتوح العينين السالم النظرين وبين الأعمى المنطبق والمسدود العينين سدا أو كفا فإذ ذلك كذلك فالظلمة لا ترى ومن الباطل الممتنع أن تكون ترى الظلمة وبالحس نعلم أن المنطبق العينين فيها بمنزلة واحدة من عدم الرؤية ومع المفتوح العينين فيها والظلمة هي السواد نفسه فمن ادعى أنهما متغايران فقد كابر العينان وادعى مالا يأتي عليه بدليل أبدا ونحن نجد أن لو فتح في حائط بيت مغلق كوتان ثم جعل على أحداهما ستر أسود وتركت الأخرى مكشوفة لما فرق الناظر من بعد بينهما أصلا ولو جعل على أحداهما ستر أحمر أو أصفر أو أبيض لتبين ذلك للناظر يقينا من بعد أو قرب وهذا بيان أن السواد والظلمة سواء وبرهان آخر حسي وهو أن خطوط البصر إذا استوت فلا بد من أن تقع على شيء ما لم يقف فيه مانع من تماديها ونحن نشاهد من بين يديه ظلمة أو هو فيها لا يقع بصره على حائط إن كان في الظلمة وسواء كان فيها حائط مانع من تمادي خط البصر أو لم يكن فصح يقينا أن الظلمة لا ترى بل هي مانعة من الرؤية والظلمة هي السواد والسواد هو الظلمة لم يختلف قط في هذا اثنان لا بطبيعة ولا بشريعة ولا في معنى اللغة ولا بالمشاهدة فقد صح أن السواد لا يرى أصلا وأنه ليس لونا
قال أبو محمد وإنما وقع الغلط على من ظن أن السواد يرى لأنه أحس بوقوع خطوط البصر على ما حوالي الشيء الأسود من سائر الألوان فعلم بتوسط إدراكه ما حوالي الأسود أن بين تلك النهايات

شيئا خارجا عن تلك الألوان فقدر أنه يراه ومن ها هنا **عظم غلط جماعة** ادعوا بظنونهم من الجهة التي ذكرنا أنهم يرون الحركات والسكون في الأجرام والأمر في كل ذلك وفي الأسود واحد ولا فرق فإن قال قائل أنه إن كان في جسم الأسود زيادة ناتئة سوداء كسائر جسده رأيناها فلو لم تر لم تعلم بنتوء تلك الهيئة الناتئة له على سطح جسده قيل له وبالله تعالى التوفيق هذا أيضا وهم لأنه لما لم يمتد خط البصر عند قبض تلك الهيئة الناتئة له وامتدت سائر الخطوط إلى أبعد من تلك المسافة وعلمت النفس بذلك توهم من لم يحقق أن هذه رؤية وليست كذلك وتوهموا أيضا أنهم يرون السواد ممازجا لحمرة أو لغبرة أو لخضرة أو لصفرة أو لزرقة فإذا كان هكذا فإن البصر يرى ما في ذلك السطح من هذه الألوان على حسب قوتها وضعفها فقط فيتوهمون من ذلك أنهم رأوا السواد ويتوهمون أيضا أنهم يرونه لأنهم قالوا نحن نميز الأسود البراق البصيص واللمعان من الأسود إلا كدر الغليظ قال أبو محمد وهذا مكان ينبغي أن نتثبت فيه فنقول وبالله تعالى التوفيق إن الأملاس." (1)

"3 - ومنهم العمروية أتباع عمرو بن بيان العجلي وهؤلاء كانوا يعبدون جعفرا ويرونه إلها

4 - ومنهم المفضلية أتباع مفضل الصيرفي وكان يقول بإلهية جعفر ويتبرأ من أبي الخطاب

5 - ومنهم الخطابية المطلقة وكانوا يقولون أنه لم يكن بعد أبي الخطاب إمام

8 - الفرقة الثامنة

الغرابية

وكانوا يقولون إن الله تعالى بعث جبريل إلى علي فغلط وجاء إلى محمد قالوا **وإنما غلط لأنه** كان يشبه محمدا وكان أشبه به من الغراب بالغراب والذباب بالذباب من أجل هذا سموا غرابية وهؤلاء كانوا يلعنون صاحب الريش يعنون به جبريل عليه الصلاة والسلام وقد أنزل الله سبحانه في صفة اليهود حين قالوا إن جبريل عدو لنا ولم يكونوا يلعنونه قوله تعالى {من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين} وهؤلاء أولى بهذه الصفة

1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ابن حزم 5/87

لأنهم يلعنونـــــــــــه واليهــــــــــود مـــــــــا كــــــــانوا يلعنونه وأعلم أن من هؤلاء الغرابية قوم يقال لهم المفوضة كـانوا يقولـون إن الله تعالى خلق محمدا وفوض إليه تدبير العالم فكان هو الخالق للعالم ثم إنه فوض بعده إلى علي تدبير العـالم فهـؤلاء القـوم شـر من المجوس الذين قالوا إن الله خلق الشيطان وفوض إليــه الأمـر فكان الشيطان يخلق الشرور لأن هؤلاء قالوا بالتفويض." (1)

"(لا تخــــــــــــــدعن عن الحــــــــــــــديث وأهله فــــــــــالرأي ليــــــــــل والحــــــــــديث نهــــــــار) (**فلربمــــــــا غلــــــط الفــــــتى** ســـــــبل الهــــــدى والشــــــــمس بازغــــــــــة لهــــــــا أنــــــــوار)

348 - وأخبرنا أبو يعقوب أخبرنا أحمد بن محمد بن العبـاس حـدثنا عبـد اللـه بن موسـى السـلامي سـمعت عبـاد بن العبـاس الـوزير بأصبهان سمعت أبي يقول حضرت مجلس أبي زرعة رحمه اللـه إذ دخـــــــل شـــــــاعر وأنشـــــــد البيـــــــتين الأولين

349 - أخبرنا سعيد بن العبـاس أخبرنـا منصـور بن العبـاس أخبرنـا محمـد بن إسـحاق السـراج حـدثنا قتيبـة حـدثنا سـفيان قـال مساور." (2)

"السوفسطائية ونعلم ضرورة صدق هذه المقدمة قيل لهم فبم تنكرون على اهل النظر إذا ادعـو ذلـك في مـذهبهم وفي تفـريقهم بين ما غالطوا فيـه وبين مـالم يغـالطوا فيـه وفـرقهم بين انفسـهم ومخالفيهم فإن زعموا ان ذلك يفتقر فيـه الى تأمـل ومـا نحن فيـه بديهي فنقول والحسابيات يحتـاج فيهـا الى أدق تأمـل **فـإن غلـط في** مسـئلة عرفتموهـا من الحسـاب رجـل قصـر نظـره أو ضـعف ذكاؤه فهل يشكككم ذلك في أن العلوم الحسابية صادقة فإن قلتم لا قيل فهكذا حـال النظـار المحققين إذا خـالفهم المخـالفون وهـذا ينبغي ان يكـون عليهم في كـل مقـام لان تبجحهم الاكـثر بـاختلاف النظـار وان ذلـك ينبغي ان يسـقط الامـان وخلافنـا لهم لم يسـقط امانهم عن مقدماتهم التي نظموها ثم طمعـوا مـع ذلـك ان يسـقط امانا عن النظريات بخلاف المخـالف فيهـا وهـذا من الطمـع البـارد والظن الركيـــــــك الــــــــذي لا ينخـــــــدع بمثلـــــــه عاقل أما المقدمة الثانية وهي قولهم إذا ثبت في كـل واقعـة حـق وباطـل

(1 التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين الأسْفَرايِيني، أبو المظفر ص/128

(2 ذم الكلام وأهله الهروي، أبو إسماعيل 2/194

فلابد من معرفة الحق فيه فهـذه مقدمـة كاذبـة إذ تسـلموها جملـة وفيها تفصيل وهذه عـادتهم في التلـبيس فلا يغفلن عنهـا المحصـل فنقول قول القائل الحق لا بد من معرفته كقول القائل المسـئلة لا بد من معرفتها او المسائل لا بد من معرفتها فيقـال هـذا خطـأ بـل المسئلة اسم جنس يتناول ما لا بد من معرفته وما عن معرفتـه بـد فلابد من تفصيل وكذلك." (1)

"المجمل بل لا بد من تعيين المسألة التي فيهـا الاشـكال حـتى يكشف الغطاء عنها وينبه السائل على ان المخالف فيها جهل وجـه ترتيب المقـدمات المنتجـة لـه ونحن لا نـدعي الان المعرفـة الا في مسـئلتين احـداهما وجودالصـانع الـواجب الوجـود المسـتغني عن الصانع والمدبر والثانية صدق الرسـول ويكفينـا في بـاقي المسـائل ان نتلقاها تقليدا من الرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم فهـذا القـدر الذي لا بد منه في الدين وباقي العلوم لا يتعين تحصليها بـل الخلـق مسـتغنون عنهـا وان كـان ذلـك ممكنـا كـالعلوم الحسـابية والطبيـة والنجومية والفلسفية وهاتـان المسـألتان نعرفهمـا يقينـا امـا ثبـوت واجب الوجـود فبالمقـدمات الـتي عرفناهـا وامـا صـدق الرسـول فبمقـدمات تماثلهـا ومن احـاط بهـا لم يشـك فيهـا **وعلم غلـط المخالف** منها كما **يعلم غلط المحاسب** في الحساب وخصومنا أيضا مضطرون أى معرفة هاتين المسألتين بالنظر والا فقول النبي لا يغني فيهما فيكف يغني فيهمـا قول المعصـوم فـإن قيـل معرفـة صفات الله ومعرفة الشرائع ومعرفة الحشر والنشر كل ذلـك لا بـد منه فمن اين يعـرف قلنـا يتعلم من النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم المعصوم المؤيد بالمعجزة ونصدقه فيما يخبر عنه كما تقلـدون انتم صاحبكم الذي لا عصمة له ولا معجزة فان قيل وبم تفهمـون كلامـه قلنـا بمـا نفهم بـه كلامكم هـذا في اسـئلتكم وتفهمـون كلامنـا في اجوبتنا وهو معرفة اللغـة وموضـوع الالفـاظ كمـا تفهمـون انتم من المعصـــوم عنـــدكم فـــان قيـــل ففي كلام الرســـول وفي القـــرآن المشـكلات والمجملات كحـروف أوائـل السـور والمتشـابه كـأمر القيامة فمن يطلعكم على تأويله والعقل لا يدل عليـه قلنـا للآلفـاظ الشرعية ثلاثة اقسام ألفـاظ صـريحة لا يتطـرق اليهـا الاحتمـال فلا حاجـة فيهـا إلى معلم بـل نفهمهـا كمـا تفهمـون أنتم كلام المعلم

1) فضائح الباطنية أبو حامد الغزالي ص/91

المعصـوم إذ لـو إقتصـر صـريح كلام الشـارع أى معلم ومـؤول لاقتصر." (1)

"بينه وبين خصمه في الاعتقاد فلم يدرك المسـاواه بين حالتيـه وكم من مسألة اعتقدها نظرا ثم تغير اعتقاده فيم يعرف ان الثاني ليس كالأول قلنا يعرف ذلك معرفـة ضـرورية لايتمـارى فيهـا وهـذا معتقدكم أيضا في مثالين ولا كلام أقوى من القلب والمعارضـه في مثل هذه المقالات فـان عـادتهم مـد يـد الاعتصـام الى إشـكالات لا تختص بمذهب فريق فيحيرون عقـول العـوام بـه ويخيلـون انـه من خاصة مذهب مخالفيهم والعامي المسكين مـتى ينتبـه لانقلاب ذلـك عليه في مذهبه فنقـول هـذا القائـل اعتقـد مـذهب التعليم وإبطـال النظر تتقليدا سماعا من أبويـه او سـمع من الأبـوين مـذهبا ثم تنبـه بعد ذلك لبطلانه فإن قـال اعتقدتـه سـماعا من الأبـوين قلنـا وأولاد النصارى واليهود المجوس وأولاد مخالفيكم في مسـألة النظـر وقـع نشـوؤهم على خلاف معتقـدكم فبمـاذا تفرقـون بـه بين انفسـكم وبينهم أبطـول اللحى او سـواد الوجـوه أم بسـبب غـيره والتقليـد شـامل وإن قلتم لا بـل اعتقـدنا مـذهبكم ثم تركنـا التقليـد وتنبهنـا لصـحة مـذهب التعليم قلنـا تنبهتم لبطلان مـذهبنا على البديهـة او بنظر العقل فإن كان على البديهة فكيـف خفي عليكم البـديهي في اول امركم وعلى أبائكم وعلينا ونحن العقلاء وقد طبقنا وجه الارض ذات الطول والعرض وان عـرفتم ذلـك بنظـركم فلم وثقتم بـالنظر ولعـل حـال الكم اللاحقـة كالحـال السـابقة فما الفـارق فـإن قلتم عرفنـا من المعلم قلنـا إن كـان تقليـدا فمـا الفـرق بين التقليـد للأخـير والتقليـد للأول وبين تقليـدكم وتقليـد طوائف المخالفين من اليهود والنصارى والمجوس والمسلمين وان فهمتم بـالنظر فمـا الفـرق بينكم وبين سـائر النظـار وهـذا ممـا لا جواب عنه إلا أن يقال بالضرورة ندرك التفرقـة بين مـاعلم يقينـا لا يمكن فيـه الخطـأ وبين مـا يمكن فهكـذا جوابنا المثال الثاني إن **من غلط في** مسـألة حسـابية ثم تنبـه لهـا هـل يتصور ان يزول شكه بعـد التنبيـه نجيب يعلم انـه ليس مخطئـا وأن الخطأ غير جائز." (2)

1) فضائح الباطنية أبو حامد الغزالي ص/117
2) فضائح الباطنية أبو حامد الغزالي ص/126

"الوفاء به هلاكـه، فإنـه يستحسـن الوفـاء بالعهـد والامتنـاع من النقض. فبان أن الحسن والقبح معنى سوى ما ذكرتموه. والجـواب أن في الوقوف على الغلطات المذكورة ما يشفي هذا الغليـل. أمـا ترجيح الانقاذ على الاهمال في حـق من لا يعتقـد الشـرع فهـو دفـع للأذى الذي يلحـق الانسـان في رقـة الجنسـية، وهـو طبـع يسـتحيل الانفكاك عنه. ولأن الانسان يقدر نفسه في تلك البلية ويقـدر غـيره قادرا على انقاذه مع الإعراض عنه، ويجد من نفسـه اسـتقباح ذلـك فيعود عليه ويقـدر ذلـك من المشـرف على الهلاك في حـق نفسـه فينفره طبعه عمـا يعتقـده من أن المشـرف على الهلاك في حقـه، فيندفع ذلك عن نفسه بالانقاذ، فإن فرض ذلك في بهيمـة لا يتـوهم اسـتقباحها أو فـرض في شـخص لا رقـة فيـه ولا رحمـة فهـذا مجال تصوره، إذ الانسان لا ينفك عنـه فـإن فـرض على الاسـتحالة فيبقى أمر آخر وهو الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخلق، فـإن فـرض حيث لا يعلمـه أحـد فهـو ممكن أن يعلمـه، فـإن فـرض في موضع يستحيل أن يعلم فيبقى أيضا ترجيح في نفسه وميل يضاهي نفرة طبع السليم عن الخبل، وذلك أنه رأى الثناء مقرونا بمثل هـذا الفعل على الاطراد، وهو يميل إلى الثناء فيميـل إلى المقـرون بـه. وإن علم بعقله عدم الثناء. كمـا إنـه لمـا رأى الأذى مقرونـا بصـورة الخبـل. وطبعـه ينفـر عن الأذى فينفـر عن المقـرون بـه، وإن علم بعقله عدم الأذى بـل الطبـع إذا رأى من يعشـقه في موضـع وطـال معـه أنسـه فيـه فإنـه يحس من نفسـه تفرقـة بين ذلـك الموضـع وحيطانـه وبين سـائر المواضـع ولـذلك قـال الشـاعر: تصـوره، إذ الانسان لا ينفك عنه فإن فرض على الاستحالة فيبقى أمر آخر وهو الثناء بحسن الخلق والشفقة على الخلق، فإن فرض حيث لا يعلمه أحد فهو ممكن أن يعلمه، فإن فـرض في موضـع يسـتحيل أن يعلم فيبقى أيضا ترجيح في نفسه وميل يضاهي نفـرة طبـع السـليم عن الخبل، وذلك أنه رأى الثناء مقرونا بمثل هـذا الفعـل على الاطـراد، وهو يميل إلى الثناء فيميل إلى المقـرون بـه. وإن علم بعقلـه عـدم الثناء. كما إنه لما رأى الأذى مقرونا بصورة الخبل. وطبعه ينفر عن الأذى فينفر عن المقرون به، وإن علم بعقله عدم الأذى بـل الطبـع إذا رأى من يعشقه في موضع وطال معه أنسه فيه فإنـه يحس من نفسه تفرقة بين ذلك الموضع وحيطانه وبين سائر المواضع ولـذلك قـــــــــال الشـــــــــــــــــــاعر:

أمـــر على جـــدار ديـــار ليلى ... أقبـــل ذا الجـــدار وذا الجـــدارا
ومـا تلـك الـديار شـغفن قلـبي ... ولكن حب من سـكن الـديارا
وقال ابن الرومي منبهـا على سـبب حب النـاس الأوطـان ونعم مـا قـــــــــــــــال:
وحبب أوطـــان الرجـــال إليهم ... مـــآرب قضـــاها الشـــباب هنالكا
إذا ذكـــروا أوطـــانهم ذكـــرتهم ... عهـــود الصـــبا فيهـــا فحنـــوا لـــذلكا
وإذا تتبـع الانسـان الأخلاق والعـادات رأى شـواهد هـذا خارجـة عن الحصر، فهذا هو السبب الذي **هو غلط المغترين** بظاهر الأمـور، الذاهلين عن أسرار أخلاق النفوس، الجاهلين بأن هذا الميل وأمثاله يرجـع إلى طاعـة النفس بحكم الفطـرة والطبـع بمجـرد الـوهم. والخيال الـذي **هو غلـط يحكم** العقـل ولكن خلقت قـوى النفس مطيعـة للأوهـام والتخيلات بحكم اجـراء العـادات، حـتى إذا تخيـل الإنسـان طعامـا طيبـا بالتـذكر أو بالرؤيـة سـال في الحـال لعابـه وتحلبت أشـداقه، وذلـك بطاعـة القـوة الـتي سـخرها اللـه تعـالى لإفاضة اللعاب المعين على المضغ للتخيل والـوهم، فـإن شـأنها أن تنبعث بحسب التخيل وإن." (1)

"وتفصيل آحاد تلك المسائل يطول ثم يثير الفتن والأحقاد، فإن أكثر الخائضين في هذا إنما يحركهم التعصب واتباع تكفـير المكـذب للرسول، وهؤلاء ليسـوا مكـذبين أصـلا ولم يثبت لنـا أن الخطـأ في التأويل مـوجب للتكفـير، فلا بـد من دليـل عليـه، وثبت أن العصـمة مستفادة من قول لا إلـه إلا اللـه قطعـا، فلا يـدفع ذلـك إلا بقـاطع. وهذا القدر كاف في التنبيـه على أن إسـراف من بـالغ في التكفـير ليس عن برهان فإن البرهان إما أصل أو قياس على أصل، والأصل هـو التكـذيب الصـريح ومن ليس بمكـذب فليس في معـنى الكـذب أصـــــلا فيبقى تحت عمـــــوم العصـــــمة بكلمـــــة الشـــــهادة.
الرتبة الخامسـة: من تـرك التكـذيب الصـريح ولكن ينكـر أصـلا من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله صلى الله عليـه وسلم، كقول القائل: الصلوات الخمس غير واجبة، فإذا قـرئ عليـه القرآن والأخبار قال: لست أعلم صدر هذا من رسول الله، **فلعلـه غلط وتحريف**. وكمن يقـول: أنـا معـترف بوجـوب الحج ولكن لا أدري أين مكة وأين الكعبة، ولا أدري أن البلد الذي تستقبله النـاس ويحجونـه هـل هي البلـد الـتي حجهـا النـبي عليـه السـلام ووصـفها

1) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي أبو حامد الغزالي ص/94

القرآن. فهذا أيضا ينبغي أن يحكم بكفره لأنه مكذب ولكنـه محـترز عن التصريح، وإلا فالمتواترات تشترك في دركها العـوام والخـواص وليس بطلان مـا يقولـه كبطلان مـذهب المعتزلـة فـإن ذلـك يختص لدركه اؤلوا البصـائر من النظـار إلا أن يكـون هـذا الشـخص قـريب العهـد بالاسـلام ولم يتـواتر عنـده بعـد هـذه الأمـور فيمهلـه إلى أن يتواتر عنده، ولسنا نكفره لأنه أنكر أمـرا معلومـا بـالتواتر، وإنـه لـو أنكر غزوة من غزوات النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم المتـواترة أو أنكر نكاحه حفصـة بنت عمـر، أو أنكـر وجـود أبي بكـر وخلافتـه لم يلزم تكفيره لأنه ليس تكذيبا في أصل من أصـول الـدين ممـا يجب التصديق بـه بخلاف الحج والصـلاة وأركـان الإسـلام، ولسـنا نكفـره بمخالفة الاجماع، فإن لنـا نظـرة في تكفـير النظـام المنكـر لأصـل الاجمـاع، لأن الشـبه كثـيرة في كـون الاجمـاع حجـة قاطعـة وإنمـا الاجماع عبارة عن التطـابق على رأي نظـري وهـذا الـذي نحن فيـه تطـابق على الأخبـار غـير محسـوس، وتطـابق العـدد الكبـير على الأخبار غير محسوس على سبيل التواتر الموجب للعلم الضــروري، وتطابق أهل الحق والعقد على رأي واحد نظري لا يــوجب العلم إلا من جهة الشرع ولذلك لا يجوز أن يستدل على حدوث العالم بتواتر الأخبــار من النظــار الــذين حكمــوا بــه، بــل لا تــواتر إلا في المحسوسات.." (1)

"قال إن أردت أن تسبق المقربين فصل من قطعك وأعـط من حرمـك واعـف عمن ظلمك

المجيد

هو الشريف ذاته الجميل أفعاله الجزيل عطاؤه ونوله فكـأن شـرف الذات إذا قارنه حسن الفعال سمي مجدا وهـو الماجـد أيضـا ولكن أحدهما أدل على المبالغة وكأنه يجمع معاني اسم الجليل والوهـاب والكـريم وقـد سـبق الكلام فيها

الباعث

هو الذي يحيي الخلق يوم النشور ويبعث من في القبور ويحصل مـا في الصدور والبعث هو النشأة الآخرة ومعرفة هذا الاسـم موقوفـة على معرفة حقيقة البعث وذلك من أغمض المعارف وأكـثر الخلـق

1) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي أبو حامد الغزالي ص/136

منه على توهمات مجملة وتخيلات مبهمة وغايتهم فيه تخيلهم أن الموت عدم والبعث إيجاد مبتدأ بعد عدم مثل الإيجاد الأول فظنهم أن الموت **عدم غلط وظنهم** أن الإيجاد الثاني مثل الإيجاد الأول غلط
فأما ظنهم أن الموت عدم فهو باطل بل القبر إما حفرة من حفر النيران أو روضة من رياض الجنة والميت إما من السعداء وأولئك ليسوا أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله 3 سورة آل عمران الآية 169 و 170 وإما من الأشقياء وهم أيضا أحياء ولذلك ناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقعة بدر وقال إني وجدت ما وعدني ربي." (1)
"أنا من أهوى ومن أهوى أنا ... نحن روحان حللنا بدنا
وذلك مؤول عند الشاعر فإنه لا يعني به أنه هو تحقيقا بل كأنه هو فإنه مستغرق الهم به كما يكون هو مستغرق الهم بنفسه فيعبر عن هذه الحالة بالاتحاد على سبيل التجوز
وعليه ينبغي أن يحمل قول أبي يزيد رحمه الله حيث قال انسلخت من نفسي كما تنسلخ الحية من جلدها فنظرت فإذا أنا هو ويكون معناه أن من ينسلخ من شهوات نفسه وهواها وهمها فلا يبقى فيه متسع لغير الله ولا يكون له همة سوى الله سبحانه وتعالى وإذا لم يحل في القلب إلا جلال الله وجماله حتى صار مستغرقا به يصير كأنه هو لا أنه هو تحقيقا وفرق بين قولنا كأنه هو وبين قولنا هو هو لكن قد يعبر بقولنا هو هو عن قولنا كأنه هو كما أن الشاعر تارة يقول كأني من أهوى وتارة يقول أنا من أهوى وهذه مزلة قدم فإن من ليس له قدم راسخ في المعقولات ربما لم يتميز له أحدهما عن الآخر فينظر إلي كمال ذاته وقد تزين بما تلألأ فيه من حلية الحق فيظن أنه هو فيقول أنا الحق
وهو **غالط غلط النصارى** حيث رأوا ذلك في ذات المسيح عيسى عليه السلام فقالوا هو الإله بل **هو غلط من** ينظر إلى مرآة قد انطبع فيها صورة متلونة بتلونه فيظن أن تلك الصورة هي صورة المرآة وأن ذلك اللون لون المرآة وهيهات بل المرآة في ذاتها لا لون لها وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخايل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أن ذلك صورة المرآة حتى إن الصبي إذا رأى إنسانا في المرآة ظن أن الإنسان في المرآة فكذلك القلب

1) المقصد الأسنى أبو حامد الغزالي ص/123

خال عن الصور في نفسه وعن الهيئات وإنما هيآته قبول معاني الهيئات والصور والحقائق فما يحله يكون كالمتحد به لا أنه متحد به تحقيقا ومن لا يعرف." (1)

"الزجاج والخمر إذا رأى زجاجة فيها خمر لا يدرك تباينهما فتارة يقول لا خمر وتارة يقول لا زجاجة كما عبر عنه الشاعر حيث قال

رق الزجاج وراقت الخمر ... فتشابها فتشاكل الأمر

فكأنما خمر ولا قدح ... وكأنما قدح ولا خمر

وقول من قال منهم أنا الحق فإما أن يكون معناه معنى قول الشاعر

أنا من أهوى ومن أهوى أنا ...

وإما أن يكون **قد غلط في** ذلك **كما غلط النصارى** في ظنهم اتحاد اللاهوت بالناسوت

وقول أبي يزيد رحمه الله إن صح عنه سبحاني ما أعظم شأني إما أن يكون ذلك جاريا على لسانه في معرض الحكاية عن الله عز وجل كما لو سمع وهو يقول لا إله إلا أنا فاعبدني لكان يحمل على الحكاية وإما أن يكون قد شاهد كمال حظه من صفة القدس على ما ذكرنا في الترقي بالمعرفة عن الموهومات والمحسوسات وبالهمة عن الحظوظ والشهوات فأخبر عن قدس نفسه وقال سبحاني ورأى عظم شأنه بالإضافة إلى شأن عموم الخلق فقال ما أعظم شأني وهو مع ذلك يعلم أن قدسه وعظم شأنه بالإضافة إلى الخلق ولا نسبة له إلى قدس الرب تعالى وتقدس وعظم شأنه ويكون قد جرى هذا اللفظ في سكره وغلبات حاله فإن الرجوع إلى الصحو واعتدال الحال يوجب حفظ اللسان عن الألفاظ الموهمة وحال السكر ربما لا يحتمل ذلك فإن جاوزت هذين التأويلين إلى الاتحاد فذلك محال قطعا فلا ينظر إلى مناصب الرجال حتى يصدق بالمحال بل ينبغي أن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال

وأما القسم الخامس وهو الحلول فذلك يتصور أن يقال إن الرب." (2)

"وقال صلى الله عليه وسلم أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فأما من قال مطرنا بفضل الله فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب

1) المقصد الأسنى أبو حامد الغزالي ص/153
2) المقصد الأسنى أبو حامد الغزالي ص/154

وأما من قال مطرنا بكوكب كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب في أمثال هذه الروايات يطول جلبها فلا جائز أن يخبر أحد بشيء من المغيبات إخبارا متواليا من غير أن **يتخلله غلط وكذب** إلا من يخبر عن الله تعالى من نبي." (1)

"يقبل الفعل عما هو أسبق منه وجودا ويؤديه إلى ما بعده فهو منفعل لما فوقه وفاعل لما دونه وهو منفعل بالحقيقة فاعل بالمجاز والإضافة فيكون مبدأ الأفعال من فاعل لا ينفعل كغيره البتة ومنتهاها إلى منفعل لا يفعل البتة وما بينهما فاعل فيما دونه منفعل لما فوقه

ولما ذكرناه في هذا الباب قالت الحكماء إن البارئ تعالى مع كل شيء

وإنما أرادوا بذلك وجود آثار صنعته في الموجودات وسريان الوحدة منه التي بها تكونت المحدثات ولم يريدوا بذلك أنه يحل الأمكنة ويقع تحت الأزمنة المحدثات أو يلتبس بشيء من العالم تقدس عن ذلك وعلا علوا كبيرا

وقد غلط قوم من الفلاسفة في هذا الموضع غلطا فاحشا فزعموا أن البارئ تعالى عن قولهم سيالة في العالم ولهذا قال ثالس." (2)

"وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الج نة"1. فلو كان الاسم هو المسمى لكان لنا تسعة وتسعين ربا.

وأما الدليل على من قال إن الاسم غير المسمى أن يقال: لو كان كذلك لكان الله سبحانه غير مسمى في الأزل واحد فرد موجود لأن حقيقة الغير ما جاز مفارقته صاحبه2 وإذا ثبت هذا فأسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب:

منها ما يرجع إلى ذاته كقولنا (الله موجود وشيء قديم) .

ومنها ما يرجع إلى صفات ذاته كعالم وقدير وحي وسميع وبصير، ومريد، ومتكلم.

ومنها ما يرجع إلى صفات فعله كخالق، ورازق، وقابض، وباسط، وهذه الصفات لله سبحانه يستحقها في الأزل، وهو موصوف في الأزل بأنه سيخلق، ويرزق ويقبض ويبسط قبل أن يخلق ويرزق3.

---

1) الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الحظ ابن رشد الجد ص/40

2) الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة البطليوسي ص/85

1 أخرجه خ. كتاب الدعوات (ب. لله مائة اسم غير واحد) 8/74، م. كتاب الذكر والدعاء (ب. في أسماء الله..) 4/2062 من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.
2 قال شارح الطحاوية في بيان مسألة الاسم والمسمى: "وكذلك قولهم الاسم عين المسمى أو غيره، **وطالما غلط كثير** من الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك، فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي والرحمن اسم عربي والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى" شرح الطحاوية ص 131.
فبين هنا شارح الطحاوية - رحمه الله - فصل القول في الاسم هل هو المسمى أو غيره على ضوء مراد المتكلم، أما واقع الحال فإن الاسم هو للمسمى، لأن المراد به الدلالة على هذا المسمى أو هذه الذات، فيكون للمسمى نصيب من معنى اسمه وقد يكون بعكسه، أما بالنسبة لله عزوجل الذي دار الخلاف حول علاقة أسمائه به جل وعلا فكل اسم له جل وعلا فيه المطابقة التامة لمدلوله في أكمل وأتم صورها.
3 قول المصنف: "وهو موصوف في الأزل بأنه سيخلق ويرزق ويقبض ويبسط قبل أن يخلق ويرزق" معناه أن الله فعل بعد أن لم يكن يفعل، وهذا يعود إلى مسألة تسلسل الحوادث وفيها ثلاثة أقوال:
القول الأول: منع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل وهو قول الجهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف.
القول الثاني: منع تسلسل الحوادث في الماضي والقول بدوامها في المستقبل، وهو قول أكثر أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وبهذا القول أخذ المصنف هنا - رحمه الله -.
القول الثالث: تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وبه قال

أئمة أهل الحديث، وهو الحق الذي دلت عليه النصوص الشرعية، ومن ذلك قوله عزوجل: {فعال لما يريد} فوصفه جل وعلا بهذا يدل على أنه موصوف بالفعل في الأزل، لأن الله عزوجل ذكر ذلك في معرض المدح والثناء، وبين جل وعلا أن الفعل متعلق بإرادته سبحانه، والله موصوف بالإرادة في الأزل، وقال عزوجل: {أفمن يخلق كمن لا يخلق} فبين هنا الفرق بين من يخلق ومن لا يخلق. ومن قال بعدم تسلسل الحوادث في الماضي فقد زعم أن الله عزوجل كان في وقت من الأوقات معطلا عن الخلق والفعل وهذا طعن في الله عزوجل، ومن أوضح الأدلة على تسلسل الحوادث في الماضي: أن هذا وصف كمال لأنه بالاتفاق أن من هو موصوف بالفعل على الدوام في الماضي والمستقبل أكمل ممن وصف بأنه معطل ثم فعل بعد أن لم يفعل، والله عزوجل أحق بصفات الكمال. كما أن الذين نفوا عن الله عزوجل تسلسل الحوادث في الماضي أرادوا بذلك نفي قدم العالم أو أنه يوجد قديم مع الله، وهذا غير صحيح وليس بلازم، لأن اتصاف الله جل وعلا بأنه الخالق وما سواه مخلوق يمنع هذا إذ لا بد أن يتقدم الخالق على المخلوق، لأن الخالق هو السبب في وجود المخلوق فلا يتقدم المسبب على السبب". انظر: الفتاوى لشيخ الإسلام 18- 210، 243ن شرح العقيدة الطحاوية ص 132-141.." (1)

"فالجواب أن المراد بالآية أنه عند أهل السماء إله وعند أهل الأرض إله1 كما يقال: فلان نبيل مطاع في العراق ونبيل مطاع في الحجاز، يعنون أنه نبيل مطاع فيهما وليس يعنون أن ذاته في العراق وفي الحجاز.

فإن احتجوا بقوله تعالى: {إن الله مع الذين اتقوا} 2 وبقوله تعالى: {إنني معكما أسمع وأرى} 3.

فالجواب: أن المراد على أنه أراد بالحفظ والرعاية والنصر والتأييد مع الذين اتقوا ومع المحسنين ومع موسى وهارون صلى الله عليه ةسلم، فلا يقاس على هذا أنه مع الفساق والكفار4، ولا مع الكلاب والخنازير تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا5.

---

1 روى البيهقي بإسناده عن قتادة أنه فسر هذه الآية بقوله: (هو الذي يعبد في السماء ويعبد في الأرض) ، الأسماء والصفات ص

---

1) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار العمراني 2/605

.542
2 النحـــــــــــــــل آيــــــــــــــة (128)ــــــــ .
3 طـــــــــــــــه آيــــــــــــــة (46)ــــــــ .
4 في - ح- (الفجـــار) .
5 أورد المصنف - رحمـه اللـه - هنـا الـرد على الجهميـة والحلوليـة القائلين بأن الله في كل مكـان مسـتدلين بالآيـات المتقدمـة الدالـة على معيــــــــــــــة اللـــــــــــــه لخلقـــــــــــــه.
والناظر في معنى المعية في اللغة يتضح له أن كلمـة (مـع) تطلـق ويراد بها عدة معان: قـال الـراغب الأصـفهاني في المفـردات: مـع تقتضي الاجتماع إمـا في المكـان نحـو (في الـدار) ، أو في الزمـان نحو (ولدا معا) ، أو في المعنى كالمتضايقين كالأخ فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخـر أخـاه. وأمـا في الشـرف والرتبـة: نحو (هما معا في العلو) . وتقتضي معنى النصرة نحو {لا تحـزن إن اللـــــــــــــه معنــــــــــــا} المفــــــــــــــردات ص470.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك ينـاقض بعضـه بعضـا ألبتـة مثـل أن بقـول القائـل: مـا في الكتـاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفـه في الظـاهر قولـه: {وهـو معكم أين ما كنتم} وقوله صلى الله عليـه وسـلم "إذا قـام أحـدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" ونحو ذلك، فإن **هذا غلــط وذلك** أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كمـا جمـع اللـه بينهمـا في قوله سبحانه: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيـام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها ومـا ينزل من السماء وما يعرج فيها وهـو معكم أين مـا كنتم واللـه بمـا تعملون بصير} ثم قال.. "وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرهـا في اللغـة إلا المقارنـة المطلقـة من غـير وجـوب مماسـة أو محـاذاة عن يمين أو شـمال، فـإذا قيـدت بمعـنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلـك المعـنى، فإنـه يقـال: مـا زلنـا نسـير والقمـر معنـا أو النجم معنـا، أو يقـال: هـذا المتـاع معين لمجامعته لك وإن كان فوق رأسـك، فاللـه مـع خلقـه حقيقـة، وهـو فوق عرشه حقيقة، ثم هذه المعية تختلف أحكامهـا بحسـب المـراد فلمـا قـال: {يعلم مـا يلج في الأرض ومـا يخـرج منهـا} إلى قولـه: {وهو معكم أين ما كنتم} ، دل ظـاهر الخطـاب على أن حكم هـذه المعية ومقتضاها أنه مطلـع عليكم شـهيد عليكم مهيمن عـالم بكم،

وهذا معنى قول السلف أنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك في قوله: {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم} إلى قوله: {إلا هو معهم أين ما كانوا} ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه {لا تحزن إن الله معنا} كان هذا أيضا حقا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله تعالى: {إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون} ، وكذلك قوله لموسى وهارون: {إنني معكما أسمع وأرى} هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي ويشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول: لا تخف أنا معك، أو أنا هنا أو أنا حاضر ونحو ذلك ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورا لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عزوجل مختلطة بالخلق حتى يقال قد صرفت على ظاهرها" انتهى. نقلته بتمامه لما فيه من التحقيق والتدقيق حول مسألة العلو والمعية من الفتوى الحموية الكبرى ص60- 62، وانظر: كلامه - رحمه الله - في مجموع الفتاوى 5/102- 106.." (1)

"مقالات المسلمين يستوعب جميع اختلافاتهم ومقالاتهم وألفنا كتابا في جمل مقالات الملحدين وجمل أقاويل الموحدين سميناه كتاب جمل المقالات وألفنا كتابا كبيرا في الصفات وهو أكبر كتبه سميناه كتاب الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات نقضنا فيه كتابا كنا ألفناه قديما فيها على تصحيح مذهب المعتزلة لم يؤلف لهم كتاب مثله ثم أبان الله سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه فنقضناه وأوضحنا بطلانه والنفا كتابا على ابن الراوندي في الصفات والقرى ن وألفنا كتابا نقضنا فيه كتابا للخالدي ألفه في القرآن والصفات قبل أن يؤلف كتابه الملقب بالملخص وألفنا كتابا نقضنا به كتابا للخالذي في إثبات حدث إرادة الله تعالى ووأنه

(1) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار العمراني 2/618

شاء ما لم يكن وكان ما لم يشأ وأوضحنا بطلان قوله في ذلك وسميناه القامع لكتاب الخالدي في الإرادة وألفنا كتابا نقضنا فيه كتابا للخالدي في المقالات سماه المهذب سمينا نقضه فيما نخالفه فيه من كتابه الدافع للمهذب ونقضنا كتابا للخالدي نفى فيه رؤية الله تعالى بالأبصار وألفنا على الخالدي كتابا نقضنا فيه كتابا ألفه في نفى خلق الأعمال وتقديرها عن رب العالمين وألفنا كتابا نقضنا به على البلخي كتابا ذكر أنه أصلح **به غلط ابن** الراوندي في الجدل وألفنا كتابا في الاستشهاد أرينا فيه كيف يلزم المعتزلة على محجتهم في الاستشهاد بالشاهد على الغائب أن يثبتوا علم الله وقدرته وسائر صفاته وألفنا كتابا سميناه المختصر في التوحيد والقدر في أبواب من الكلام منها الكلام في إثبات رؤية الله بالأبصار والكلام." [1]

"عن تحرير أدلتها وتقويم حجتها وعللها كما أنهم كانوا يعرفون تفسير القرآن ومعاني الشعر والبيان وترتيب النحو والعروض وفتاوى النوافل والفروض من غير تحرير العلة ولا تقويم الأدلة ثم لما انقرضت أيامهم وتغيرت طباع من بعدهم وكلامهم وخالطهم من غير جنسهم وطال بالسلف الصالح والعرب العرباء عهدهم أشكل عليهم تفسير القرآن ومرن **عليهم غلط اللسان** وكثر المخالفون في الأصول والفروع واضطروا إلى جمع العروض والنحو وتمييز المراسيل من المسانيد والآحاد عن التواتر وصنفوا التفسير والتعليق وبينوا التدقيق والتحقيق ولم يقل قائل إن هذه كلها بدع ظهرت أو أنها محالات جمعت ودونت بل هو الشرع الصحيح والرأي الصريح وكذلك هذه الطائفة كثر الله عددهم وقوي عددهم بل هذه العلوم أولى بجمعها لحرمة معلومها فإن مراتب العلوم تترتب على حسب معلوماتها والصنائع تكرم على قدر مصنوعاتها فهي من فرائض الأعيان وغيرها إما من فرائض الكفايات أو كالمندوب والمستحب فإن من جهل صفة من صفات معلومه لم يعرف المعلوم على ما هو به ومن لم يعرف الباري سبحانه على ما هو به لم يستحق اسم الإيمان ولا الخروج يوم القيامة من النيران

أخبرنا الشيخ أبو القسم عبد الرحمن بن الحسن بن أحمد الجرجاني الصوفي المعروف بالشعر بنيسابور قال سمعت أبا

1) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ابن عساكر، أبو القاسم ص/131

الحسن علي بن أحمد المديني يقول سمعت الإمام أبـا محمـد عبـد الله بن يوسف الجويني يقـول رأيت إبـراهيم الخليـل عليـه السـلام في المنام فأهويت لأن أقبل رجليه فمنعني من." (1)

"فأمرنا بالعمل للقيام بحقوق التكليـف والنهـوض بحـق امتثـال الاوامـر الشـرعية والانكفـاف عن الزواجـر الـواردة في الشـريعة فإياك أن يختلط عليك ترك احد التكليفين والاخلال بإحدى العبادتين فتقيم حقـوق التكليـف في الإيمـان بالقـدر إيمانـا لا يتعـارك معـه الشكوك في استدفاع ضرا وساتجلاب سراء وندم على ترك الفعـل لأجل فوات مطلـوب فالتشـكيك في شـيء منـه قـادح في الإيمـان بالقـدر وإخلال بهـذه الوظيفـة من التكليـف وإيـاك أن تقـدم على المهالك أو تتعرض للمعاصي او المعاطب للاسـتيناس بهـذا الإيمـان فتخل بالقيام بحقوق العبادة في الامتناع مما اوجب الشرع الامتناع منـه فأعـط كلا العبـادتين حقهـا في الاعتقـاد والتصـديق وذلـك في الاقدام والانزجار فحيئذ تكون قد نهضت بواجب الإيمان والطاعــات وهذا المعنى هو الذي أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله اعملوا وسددوا وقاربوا فحث على القيـام بحقـوق التكليـف في العمـل ثم قال فكل ميسر لما خلـق لـه كأنـه يقـول وإيـاك أن تظن انـك لمـا أمرت بالتشديد والمقارنة إنما أمرت بـذلك لتجـري عليـك المقـادير بحسب هواك في استجلاب النفع ودفع الضرر ولكن تيقن ان الأمـر يجري عليك بحسب إرادة الله سبحانه فيك وإجرائه قدره عليك بأن لا تيسر إلا لما خلقت له من خير أو شر ومعافاة او بلاء أو إيمان أو كفر فاعرف هذه الجملة فهي مما **يكثر غلط الخائضين** في هـذا الفن فيه سددك الله وأرشدك وشرح للإيمان صدرك ويسر لطاعته حركاتك وسكناتك وغفـر لنـا ولـك ولسـائر المسـلمين والحمـد للـه وصـلواته على محمـد وآلـه وسـلامه

قال الشيخ الفقيه أبو القاسم رضـي اللـه عنـه مجمـوع مـا اشـتمل عليـه هـذا القـول أن اللـه تعـالى ألـزم كـل مكلـف تكليفين أحدهما إعتقاد وهو الإيمان بجريان القدر بحسب تقدير الله والثـاني إقامة العبادات فلا تخل بالعبادات لأجل الاعتقاد ولا بالاعتقاد لإقامـة العبادات فحينئـذ يكـون المكلـف قـد نهض بوظيفـة التكليفين وقـام بحقوق العبادتين هذا آخر كلام الفقيه يرحمه الله." (2)

---

1) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ابن عساكر، أبو القاسم ص/355

2) حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر ابن الحاجّ القِنَاوي ص/123

"الإسراء في ليلة والمعراج [في ليلة] 1 فقد غلـط، ومن قـال: إنـــــه منـــــام وأنـــــه لم يســـــر بجســـــده فقـــــد كفـــــر. قال الله عز وجل: {سـبحان الـذي أسـرى بعبـده ليلا من المسـجد الحـــرام إلى المســـجد الأقصـــى الـــذي باركنـــا حولـــه} 2.
59 ـ وروى قصة الإسراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أبـو ذر3، وأنس بن مالك، ومالك بن صعصعة4، وجـابر بن عبـد اللـه، وشـداد بن أوس5،

1 في [ل] : [في أخـــــــــــــــــــــــــــــــرى] .
2 ســـــــــــــــــــورة الإســـــــــــــــــــراء/ 1.
3 اسمه جندب بن جنادة، ويقال: جندب بن سكن، وقيل أيضا: برير بن جنـــادة، وجنـــدب بن جنـــادة أشـــهر، وقـــائلوه أكـــثر. انظـــر: الأســـماء المبهمـــة للخطيب البغـــدادي ص46.
4 مالك بن صعصـعة بن وهب بن عـدي بن مالـك بن غنم بن عـدي بن عامر بن عدي بن النجار الأنصاري، حدث أنس بن مالك عنه عن النبي صلى الله عليـه وسـلم بقصـة الإسـراء، قـال البغـوي: سـكن المدينـة، وروى عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم حـديثين. الإصـــــــــــــــــــــــــــــــابة 5/728.
5 شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي، ابن أخي حسان بن ثابت، أبـو يعلى ويقال أبو عبد الرحمن، روى عن النبي صلى الله عليه وسـلم وعن كعب الأحبار، قال خالد بن معدان: لم يبق من أصحاب رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم بالشـام أحـد كـان أوثـق ولا أفقـه، ولا أرضـى من عبـادة بن الصـامت وشـداد بن أوس. تـوفي سـنة 58، وقيـــــــــــــــــــــــــــــــل غيرهـــــــــــــــــــــــــــــــا. الإصابة 3/319، وانظر طبقات ابن سعد 2/374.." (1)
"...

ولكني سأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لقومه، إنه أعور وإن اللـه ليس بأعور ". كتاب الفتن باب ذكـر الـدجال ح ((7127))ـ 4/325، وراجـــــع صـــــحيح مســـــلم ح ((169))ـــــ 4/2245. وراجع لأحاديث الدجال صحيح مسلم أيضـا، كتـاب الفتن وأشـراط الســـــــــاعة ح ((2933-2947))ــــــــ 4/2248-2268.

1) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي المقدسي، عبد الغني ص/156

قال النـووي نقلا عن القاضـي عيـاض: هـذه الأحـاديث الـتي ذكرهـا مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمـذهب أهـل الحـق في صـحة وجوده، وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عبـاده، وأقـدره على أشـياء من مقدورات الله تعالى من إحياء الميت الـذي يقلتـه، ومن ظهـور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتبـاع كنـوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقـع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعـد ذلـك فلا يقـدر على قتـل ذلـك الرجـل ولا غـيره، ويبطـل أمـره، ويقتلـه عيسـى صـلى اللـه عليـه وسـلم، ويثبت اللـه الـذين آمنـوا. هذا مذهب أهل السنة، وجميع المحـدثين والفقهـاء والنظـار، خلافـا لمن أنكره وأبطل أمـره من الخـوارج والجهميـة، وبعض المعتزلـة، وخلافا للبخاري ـ لعله الجبائي كما في الفتح ـ المعـتزلي وموافقيـه من الجهميـة وغـيرهم في أنـه صـحيح الوجـود، ولكن الـذي يـدعي مخارف وخيالات لا حقائق لها، وزعمـوا أنـه لـو كـان حقـا لم يوثـق بمعجـزات الأنبيـاء صـلوات اللـه وسـلامه عليهم. **وهـذا غلـط من** جميعهم لأنـه لم يـدع النبـوة فيكـون مـا معـه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية، وهو في دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صـورته، وعجـزه عن إزالـة العور الذي في عينيه، وعن." (1)

"فإن قيل إنما لم تثبت الأحـوال للأحـوال من جهـة أن الاحـوال صفات والصفات لا تثبت للصفات بخلاف الـذوات وأيضـا فـإن ذلـك ممـا يفضـى إلى ثبـوت الحـال للحـال إلى غـير النهايـة وهـو محـال وليس يلزم من كون الاتفاق والافتراق بين الذوات لا يقع إلا بالحال أن يكون الاتفاق والافتراق بين الاحـوال بـالأحوال وهـذا كمـا نقـول في حقـائق الأنـواع كالإنسـان والفـرس ونحـوه فإنهـا تشـترك في الأجناس وتفترق بالفصول ولم يلزم أن تكون للأجناس وإن تعـددت جنس فإن الجـوهر والكم والكيـف أجنـاس ومـا وقـع بـه الاشـتراك بينهما من الوجود ونحـو فليس بجنس لهـا وكـذا لم يلـزم أن تكـون للفصول وإن تعددت فصول والا أفضـى إلى التسلسـل وهـو محـال فكما قيل في الأجناس والفصول فلنقل مثله في الاحوال كيف وإن ما ذكرتمـوه من الإشـكال راجـع عليكم بالمناقضـة والإلـزام فـإنكم رمتم به نفى الأحـوال بطريـق العمـوم والشـمول وذلـك مـع قطـع

1) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي المقدسي، عبد الغني ص/190

النظـــر عن معـــنى يعم محـــال وهـــو بعينـه اعـــتراف بالحـــال
فالجواب أما ما ذكروه من امتناع قيام الصفات بالصفات فهو يرجع عليهم بالإبطال حيث أثبتوا الأحوال للأعراض وهي صفات ولم يتأبوا عن ذلك فإذن ما ذكروا من الفرق لا معنى له وأما منع قيام الحـال بالحال قطعا للتسلسل فليس هذا بأولى من إبطـال الاحـوال أصـلا ورأسـا قطعـا للتسلسـل وهـو أولى منعـا للتحكم والتهجم بمجـرد الـــــــــــــــــــــدعوى من غــــــــــــــــــــير دليل
وقولهم إن الأجناس تماثل بها الأنواع وما تتماثل به الأجناس لا يلزم أن يكون جنسا **فهو غلط فإن** ما تماثلت به الأنواع لم يكن جنسا من حيث عمومه لها فقط فإن الإنسان والفرس قـد يشـتركان مثلا في السواد والبيـاض ولا يقـال إنـه جنس لهمـا فـإذا الجنس هـو مـا تتماثل به الانواع ويقال عليهـا قـولا أوليـا في جـواب مـا هـو وذلـك كالحيوان." (1)
"متكثرة متعددة لا محالة ولا مستند للحكم بجهـة الإطلاق إلاهـا حتى لو فرض شخص ما متنبها عند حكمه على ما حكم فيه لجميـع مواضع الغلط ومواقع الزلـل لمـا تصـور منـه القضـاء بـذلك مطلقا وما ذكروه من ادعـاء الضـرورة للعلم بحسـن العلم والإيمـان وقبح الجهل والكفران فمن أحاط بما ذكرناه وفهم ما قررناه بان له وجه فساده من غير توقف ثم كيف يقنع بالاسترسال في ادعاء ذلك مـع ان أكثر العقلاء في ذلك لهم مخالفون وهم عمـا يدعونـه مـدافعون ولـو كـان مجـرد ذلـك كافيـا لاكتفى بـه من جحـد الصـانع وقضـى بالتجسيد والتشبيه وذلك مما يبطل القضايا العقلية والأمور النظرية وهو ممتنع وليس اتفاق بعض العقلاء عليه مما يوجب كونه ضـروريا وإلا للزم أن ما اتفق عليه الخصوم أيضا ضروري لكونهم من جملـة العقلاء بل أكثرهم وذلك يفضى إلى كون الشئ لواحد معلوما نفيـه وإثباتـــــه في حالـــــة واحـــــدة بالضـــــرورة وهـــــو ممتنع
كيف وكم من شئ اتفق عليه أكثر العقلاء وليس بضروري كمـا في حدث العالم ووجود الصانع ونحوه بل لـو قـدر اتفـاق المخـالف لهم بحيث وقع الإطباق على ذلك فإنه لا ينقلب ألبتة ضروريا على معنى أنه لو خلى الإنسـان ودواعى نفسـه يحكم بـه من غـير توقـف على أمـــر ما
لم يبق إلا قولهم إن الاضطرار إلى معرفة كون الحسن والقبح ذاتيا

(1) غاية المرام في علم الكلام الآمدي، أبو الحسن ص/35

واقع لا محالة وإنما النزاع في مدركه ومن تنبه لما أشرنا إليــه علم أن **ذلـــــــك غلــــــــط من** قائلـــــــــــه لــــــــــــوجهين الوجه الأول أن ما حكموا بتقبيحــه فنحن قـد نحكم بتحسـينه وذلـك كإيلام الحيوان وتعذيب الانسان من غـير ثـواب ولا لغـرض مقصـود فكيف يدعى الموافقة على نفس الحسن والقبح وكونه ذاتيا." (1)

"صلى الله عليه وسلم ومن زعم من جهلـة الصـوفيه أنـه يـرى النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة أو أنه يحضـر المولـد او مـا شابه ذلك **فقد غلط أقبح** غلط ولبس عليه غايـة التلـبيس ووقـع في خطـأ عظيم وخـالف الكتـاب والسـنة وإجمـاع أهـل العلم لأن الموتى إنما يخرجون من قبورهم يوم القيامة لا في الدنيا كما قـال الله سبحانه وتعالى {ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم إنكم يوم القيامـة تبعثون} فأخبر سبحانه أن بعث الأمـوات يكـون يـوم القيامـة لا في الدنيا ومن صال خلاف ذلك فهو كاذب كذبا بينا أو غالط ملبس عليه لم يعرف الحـق الـذي عرفـه السـلف الصـالح ودرج عليـه أصـحاب الرســـول صـــلى اللــــه عليـــه وســـلم وأتبـــاعهم بإحســـان الوجه الثاني أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقول خلاف الحق لا في حياته ولا في وفاتـه وهـذه والصـية تخـالف شـريعتة مخالفـة ظاهرة من وجوه كثيرة كما يأتي وهـو صـلى اللـه عليـه وسـلم قـد يرى في النوم ومن رآه في المنـام على صورته الشـريفه فقـد رآه لأن الشيطان لا يتمثل في صورته كما جاء بـذلك الحـديث الصـحيح الشـــريف ولكن الشأن كل الشأن في إيمان الرائي وصدقة وعدالتـه وضـبطه وديانته وأمانه وهل رأى النبي (صلع) في صورته أو في غيرهـا ولـو جاء على النبي صلى الله عليه وسلم حديث قاله في حياته من غير طريق الثقاة العدول الضابطين لم يعتمد عليه ولم يحتج به أو جاء من طريق الثقاة الضابطين ولكنه يخالف رواية من هو أحفظ منهم وأوثـق مخالفـة لا يمكن معهـا الجمـع بين الروايـتين لكـان أحـدهما منسـوخا لا يعمـل بـه والثـاني ناسـخ يعمـل بـه حيث أمكن ذلـك بشروطه وإذا لم يكن ذلك ولم يمكن الجمع وجب أن تطـرح روايـة من هو أقل حفظا وأدنى عدالة والحكم عليهـا بأنهـا شـاذة لا يعمـل بها." (2)

1) غاية المرام في علم الكلام الآمدي، أبو الحسن ص/238

2) الباعث على إنكار البدع والحوادث أبو شامة المقدسي ص/115

"من الأنبياء في أسفار العهد القديم، وأن هذه المعجزات دليل نبوته وليست دليلا على ألوهيته كما يزعم النصارى.
4- ذكر النصوص الأناجيل الدالة على نجاة المسيح من القتل والصلب، وأن المصلوب هو من ألقي عليه شبه المسيح.
5- ذكر نصوص الأناجيل **التي غلط النصارى** في فهمها وفي نسبة المسيح إلى الألوهية، والاستدلال على تفسيرها بنصوص أسفار العهد القديم والعهد الجديد.
6- نقد الأناجيل المحرفة ببيان انقطاع سندها وعدم تواتر رواتها، ثم ببيان مواطن التناقض والتكاذب والتهافت في الأناجيل ومصادقة بعضها بعضا.
كما بين المؤلف بالأدلة العقلية استحالة العقائد النصرانية وعدم معقوليتها ورفض العقل الصحيح والفطرة السليمة لها، ومخالفتها للواقع المعاين المحسوس لأمر المسيح، وتناقضها مع الأناجيل.
كما ناقش المؤلف أدلة النصارى وشبهاتهم حول ألوهية المسيح وبنوته لله، وبين بطلان ما استدلوا به وأوضح الحق الذي يجب أن يعتقدوه.
ج- تطرق المؤلف إلى نقد بعض شعائر النصارى وعبادتهم كالقربان المقدس، والاعتراف بالذنوب للقسيس، وصلواتهم وما يتعلق بها كالقبلة والطهارة والقراءة فيها، والصوم، والأعياد، والسجود للصور والتماثيل، وعدم الختان، والحج، وتعظيم الصليب وأكل لحم الخنزير.
د- ذكر فضائح القسيسين ومخاريق رهبانهم وما يروجونه من الحيل على ضعفاء النصارى ليقووا به واهي أباطيلهم.." (1)
"الملقبة بالأمانة وسير الحواريين، فقلبتها ظهرا لبطن دفعات، فإذا ظواهرها مأولة، وكلماتها على غير النحو الذي صار إليه أربابها منزلة.
فأجدت في تأويل ما أجراه النصارى على الظاهر، وبينت بالدليل من التوراة والنبوات **والإنجيل غلط الكافر**، بعد أن قدرت صحة كتبهم وإن كانت سقيمة وسلمت وجودها وإن كانت في حكم العديمة، وأظهرت من كتبهم فساد معتقدهم وكشفت ما أخفوه من بشارة الأنبياء عليهم السلام بمحمد صلى الله عليه وسلم، وأكذبتهم فيما نسبوه إلى المسيح صلى الله عليه وسلم من نقائص

1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/59

ورذائل / (1/1/5أ) يجل قدره عنها، وأوضحت أن ما جاء به من الخوارق والمعجزات قد سبقه بها من تقدمه من إخوانه الأنبياء، ونبهت على إنكاره قول من غلا فيه ونسبه إلى ما لا." (1)

"**على غلط النصارى** في دعوى ربوبية المسيح، إذ لو كان كما قولوا لكان الأولى باعتقاد ذلك يوحنا، وإنما أرسل يوحنا يسأل عن النبوة والرسالة، فلما أحاله على رؤية الخوارق والتي هي أعلام النبوة زال تردده في نبوته.

وأما قول المسيح: "والصغير في ملكوت الله أفضل منه"، فيعني بالصغير نفسه جريا على عادته في سلوك التواضع، وفي ذلك دلالة على نبوته من قوله؛ لأن الأفضلية لا تثبت إلا بين فاضلين اشتركا في أصل الفضل ثم ترجح أحدهما على الآخر بمزيد من الفضل، ولا يحسن أن يقال: إن الباري جل وعلا أفضل من زيد أو عمرو.

مناقشة: قلب النصارى الحكمة وأبدلوها وحرفوا كتب الله وبدلوها، وصفوا يوحنا بصفة الأرباب في استغنائه عن الطعام والشراب، فقالوا: "كان يوحنا لا يأكل ولا يشرب". واعتقدوا في المسيح الربوبية مع وصفهم له بنقص العبودية، فقالوا: "كان المسيح إنسانا أكولا شريب خمر"1. فسخر / (1/43/ب) منهم ذووا الألباب وآضوا 2 سبة على ممر الأحقاب.

مناقشة: زعم النصارى أن المسيح كان يتردد إلى أورشليم للاستفادة والتعليم ويسائل الأحبار عن الأخبار3 ثم اعتقدوا أنه الذي أنزل التوراة على الكليم وفدى الذبيح من يد إبراهيم، فيقال لهم: يا ممسوحي الحلوم ومسلوخي الفهوم، كيف يتعلم كتابا هو الذي أنزله أو يتلمذ لرسول هو الذي أرسله؟!.

6- معجزة دالة على نبوته عليه السلام، قال متى: "حضر إلى يسوع رجل يابس اليد، وذلك بحضرة جماعة من اليهود، فسألوه: هل يحل أن تداوي في

---

1 متى 11/، 18، 19.

2 أي: صاروا، آض كذا: صار وفعل ذلك. (ر: القاموس ص 821). .

3 لوقا 41/2-50.." (2)

---

1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/101

2) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/183

"34- ومما تفرد به يوحنا دون أصحابه:
قال يوحنا: "لم صلب يسوع واللصان معه قال اليهود: هذا يوم الجمعة وغدا السبت، ولا تبقى هذه الأجساد على الصلب، وسألوه أن يتقدم بكسر أسوقهم، فمضى الشرط ففعلوا ذلك باللصين وانتهوا إلى يسوع فوجدوه ق مات فلم يكسروا ساقيه، بل جاء رجل من الجند بحربة فطعنه في جنبه الأيمن فخرج من جرحه ماء ودم"[1]. وأغفل الباقون ذلك فلم يخبروا به، وإذ تركوه لم يؤمن أن يتركوا ما هو أهم منه ولعلهم استضعفوا أصل الخبر فأضربوا عن نقل تفاصيله.
35- قال ابن[2] ربن -
وكان من أذكيائهم فأسلم على يدي المتوكل[3] ورد عليهم وعلى اليهود وغيرهم بكتاب له حسن -: "إن متى أسقط من نسب المسيح ثلاثة آباء غلطا[4]، وأن لوقا زاد في نسب المسيح أبا"[5]. واعترف بذلك المفسقان / (112/1/أ) مفسرهم وقال: "**هذا غلط وقع** في الإنجيل، فاستحيا من ذلك بعض علمائهم وقال: إن هذا الخطأ في الإنجيل؛ لأنه كتب

---

1 يوحنا 19/31-34.
2 هو: أبو الحسن علي بن سهل ويعرف بابن ربن الطبري، المهتدي كان نصرانيا فأسلم، طبيب حكيم، له كتاب: "الرد على أصناف النصارى". و"الدين والدولة في إثبات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم". قيل مات سنة 260هـ. (ر: ترجمته في هدية العارفين للبغدادي 1/669، عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ص 414، مقدمة كتاب الدين والدولة - بتحقيق الأستاذ عادل نويهض) .
3 هو: أبو الفضل جعفر (المتوكل بالله) بن محمد بن هارون الرشيد، أحد ملوك الدولة العباسية. اغتيل في سامراء سنة 247هـ. (ر: الأعلام للزركلي 2/127) .
4 ورد في إنجيل متى 1/8 أن: (يورام ولد عزيا) ، وليس ذلك صحيحا؛ لأن غزيا (عزريا) ابن أمصيا بن يو آش بن أخزيا بن يورام، كما ورد ذلك في سفر أخبار الأيام الأول 3/10-12، فمتى أسقط من نسب المسيح ثلاثة أجيال، وهؤلاء الثلاثة كانوا من الملوك المشهورين وأحوالهم مذكورة في سفر الملوك الثاني الأصحاح (8،

12، 14) ، وسفر أخبار الأيام الثاني الأصحاح (22، 24، 25) .
5 ورد في إنجيل لوقا 3/35، 36، أ، "شالح بن قينان بن أوفكشاد"، وهو غلط؛ لأن شالح بن أرفكشاد، وليس ابن ابنه، كما ورد ذلك في سفر التكوين 11/12، 13، فلوقا قد زاد أبا للمسيح هو (قينان) .." (1)

"موسى بن عمران وإلياء قد ظهرا له، وجاءت سحابة فأظلتهم، فأما الذين كانوا مع يسوع فوقع عليهم النوم فناموا"1 قلت: هذا من أوضح الدلالة على رفع المسيح وحصول الشبه الذي نقول به؛ لأن تغير صورة المسيح وتبدل لون ثيابه عما كانت عليه / (1/125/أ) وظهور موسى النبي عليه السلام وإلياء عليه السلام ومجيء السحاب يظللهم ووقوع النوم على التلاميذ من أقوى ما يتمسك به في حماية المسيح ووقوع شبهه علي آخر سواه، فلا معنى لظهور هذين النبيين له ووقوع النوم على أصحابه إلا رفعه عليه السلام.
مما يؤيده قول الإنجيل: "إن اليهود حين رفعوا المصلوب على الخشبة قالوا: دعه حتى نرى إن كان إلياء يأتي فيخلصه"2. وهم يظنون أن المصلوب هو المسيح، وقد كان المسيح يقول لأصحابه: إن إلياء سيأتي.
والدليل **على غلط النصارى**: قول فولس الرسول في صدر رسائله زاريا عليهم: "أنهم لم يعرفوا الله تعالى، لكن أظلمت قلوبهم التي لا تفقه، فجهلوا واستدلوا بالله الذي لا يناله فساد شبه صورة الإنسان الفاسد؛ فلذلك أهملهم الله وتركهم وشهوات قلوبهم النجسة، فبدلوا حق الله بالكذب، وعبدوا الخلائق وآثروها على خالقها الذي له التسابيح والبركات، فلذلك وكلهم الله إلى أولاد الفاضحة"3.
فهذا فولس كأنما ألهم ما سيفتريه متأخرو النصارى/ (1/125/ب) إلهاما، فنطق بذلك ردا عليهم وإزراء بعقولهم وتصريحا بكفرهم وضلالهم.

---

1 متى 17/1-8، مرقس 9/2-8، لوقا 9/28-36.

---

1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/313

2 مـــرقس 15/36.
3 رسالة بولس إلى رومية 1/21-26، بألفاظ متقاربة.." (2)
"وقد روي في الخبر: "أن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأشـباح بألفي عام"1. وقد قال سليمان في حكمته: "أنا قبل خلق الدنيا"2. كما حكينا فيما مضى، وقال داود في مزموره: "ذكرتني يــا رب من البـــــــــدء وقدســــــــــتني بأعمالـــــــــك"3.
وقيل لمحمد صلى الله عليه وسلم / (1/168/أ) متى وجبت لك النبوة؟ فقال عليه السلام: " كنت نبيا وآدم منجدل في طينته"4.
15 سؤال خامس وهو من المعضلات: روى النصارى عن يوحنا الإنجيلي أنه قال في صدر إنجيله: "إن الكلمة صارت جسـدا وحلت فينـــا"5.

1 رواه الأزدي عن علي رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: "إن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام ثم جعلها تحت العرش ثم أمرها بالطاعة فأول روح سلمت علي روح علي". قال الأزدي: في إسناده عبد الله بن أيوب بن أبي علاج وهما كذابان، وقال ابن عدي في الكامل 4/210: وهو منكر. وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع. (ر: الموضوعات لابن الجوزي 1/401، واللآليء المصنوعة للسيوطي 1/199، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشـــــــــــــــــــوكاني ص 382) ــــــــــــ .
ورواه أبو عبد الله بن منده عن عمرو بن عنبسة رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: "إن الله خلق الأرواح قبل العباد بألفي عام فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف". قال ابن القيم: "إسناده لا يصح". ففيه عتبة بن السكن، قال الدارقطني: "متروك". وأرطأة بن المنذر، قال فيه ابن عدي 1/431: بعض أحاديثه غلط". (ر: الـــــــــروح لابن القيم ص 216، ــــــــ 232) ــــــ .
2 ســـــفر الأمثـــــال 8/22-31، بألفـــــــاظ متقاربـــــة.
3 ســـــفر المزامـــــير 143/5، بألفـــــاظ متقاربـــــة.
4 أخرجه الإمام أحمد في مسنده 4/127، وابن حبان (ر: الموارد ص 512) ، والحاكم 2/418، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال: ... فذكره بنحوه. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. كما صححه الشيخ الألباني في حاشية مشكاة المصابيح 3/127.

2) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/343

وفي رواية أخرى عن ميسرة الفجر رضي الله عنه. أخرجها الإمــام أحمــد 5/59، والحــاكم 2/607-209، وصــححه ووافقــه الــذهبي.
5 يوحنا 1/14.." (1)
"عنه بالشبه الذي قتلوه وصلبوه-دليـل واضـح (1/175/أ) **على غلط النصارى** فيما استنبطوه من المزامير بعقولهم واستخرجوه بأذهـــانهم.
فهذه عشرة أسئلة معدودة من معضـلات أسـئلتهم مضـافة إلى مـا قدمناه، غـير أن هـذه الأسـئلة هي أسـاس كفـرهم، وعليهـا عقـدوا أمانتهم التي سنبين بعون الله فسادها وتناقض ألفاظها ومعارضــتها للثــــــــــالوث ومعارضــــــــــة الثــــــــــالوث لهــــــــــا.
وقـد بين داود في المزمـور التاسـع عشـر على مـا ذهبنـا إليـه من خلاص المسيح من أعدائه اليهود، وأخبر أن اللـه تعـالى حمـاه منهم وستره عنهم، فقال: "يستجيب لك الـرب في يـوم شـديد، ويرسـل لك عونا من قدسـه يعضـدك من الآن، عـرف خلاص اللـه لمسـيحه ومن سماء قدسه اسـتجاب لـه"1. فقـد شـهد داود بـأن اللـه خلص المســـيح.
وهـذا المزمـور مصـدق لقـول لوقـا: "إن جبريـل خـبر عن اللـه أن المسيح يكون ملك بني إسرائيل"ـ فأما مزمور "ثقبوا يدي"، فكذب بشارة جبريل، وما رد بشـارة جبريـل عن اللـه تعـالى فهـو مـردود.
فإن قيـل: فالمسـيح صـعد إلى السـماء2 وهـذا يـدل على ربوبيتـه.
قلنا: هذا من أضعف ما يتمسك / (1/175/ب) به؛ إذ الملائكة تصعد السماء وليسوا آلهة ولا أربابا، وأخنـوخ الـذي هـو إدريس قـد صـعد إلى السماء3 وهو عبد من عبيد الله. وكذلك إلياء ودع تلميذه اليسع وصــــــــعد إلى الســــــــماء على فــــــــرس من نــــــــور4.

1 مزمــور 20/1-7.
2 مــــــــــــــــــــرقس 16/19، لوقــــــــــــــــــــا 24/51.
3 ســــــــــــــــــــــفر التكــــــــــــــــــــــوين 5/24.
4 سفر الملوك الثاني 2/1-11.." (2)
"ويحتمـل أن يكـون أمـر الملائكـة بـالنزول وبخمـر طينـة آدم وتـديرها على هــذا الشــكل الإنســاني كالفعلة1 والعمــال الــذين

1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/419
2) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/430

يصدرون عن رأي المهندس الحكيم، فلما كملت فخارته نفخ الله في الروح، والخلق عبارة عن التقدير قال الأول:
ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري2
هذا كله إن كانت ألفاظ التوراة والإنجيل لم يدخلها التحريف والتصحيف، وهذا الموضع إن لم يمش على ما قلناه وإلا صادم بقية نصوص التوراة في استبداد الله تعالى بالخلق والاختراع إذ قال الله في السفر الأول منها: "في البدء خلق الله السماء والأرض، فقال الله ليكن كذا ليكن كذا، حتى أكمل سائر مخلوقاته في ستة أيام" 3. كل ذلك ليس فيه ما يشعر بتثنية ولا تثليث.
فأما قوله: "شبهنا ومثالنا"، فهذا الموضع هو **الذي غلط اليهود** والنصارى فاعتقدوا أن الله / (2/7/ب) [جسم] 4. وأنه مشابه لهذا الهيكل الإنساني، ويتعالى القديم عن مشابهة مخلوقاته {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} . [سورة الشورى، الآية: 11] .
وإنما أراد الله تعالى أن آدم صار يعرف الخير والشر، ولم يرد المثال والشبه الخلقي، وقد فسرته التوراة بعد ذلك بأسطر فقال الله تعالى: "هذا آدم قد صار كأحدنا يعرف الخير والشر"5. والسر في ذلك أن الملك مركوز في خلقه معرفة الخير الشر، والحيوان البهيم خال عن ذلك، وقد كان آدم في بدء أمره

---

1 في ص: لفعله، والمثبت من نسخة م.
2 ذكر الجوهري في الصحاح 4/1471 ونسبه إلى الشاعر: زهير بن أبي سلمى.
3 سفر التكوين الإصحاح الأول.
4 في ص (جسما) ، والصواب ما أثبته.
5 تكوين 3/22.." (1)

"ثم قال سبحانه: {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا} . ولم نرسل الملائكة بل لم نبعث إلى البشر إلا من جنسهم فقل لمن تعند: فليسأل أهل الكتاب هل بعث الله قط الرسل إلى الناس / (2/77/ب) إلا من جنسهم فإنهم سيخبرونهم بصحة ذلك. والنزاع لم يكن بين النبي عليه السلام وبين العرب في إرسال النساء أو الرجال، بل في إرسال الملائكة والآدميين1.
هذا، إن سلمنا ما ادعوه من نبوة هؤلاء النسوة. ونحن لم نصدقهم

---

(1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/457

فيما لم تقم عليه حجة ولا دل عليه دليل ولم نتجاوز بهم القدر اللائق بهم والمشهود به على لسان أرميا وأشعيا - عليهم السلام - من لعنهم وخزيهم ومقتهم ولنا في ذلك أسوة حسنة بمن تقدمنا من أنبياء الله. فقد قال أشعيا فيهم: "عرف الثور من اقتناه، والحمار مربط ربه، ولم يعرف ذلك بنو إسرائيل"2. ومن لا يعرف ربه فالأولى أن لا يعرف نبيه. ومن جهل المرسل جهل الرسول لا محالة. **ومن غلط فأخرج** من ديوان النبوة مثل نوح وإبرهيم وإسرائيل فغير عجيب منه إثباتها للنسوة المجاهيل.

---

1 قال الضحاك عن ابن عباس: "لما بعث الله محمدا رسولا أنكرت العرب ذلك. أو من أنكر منهم. وقالوا: الله أعظم من أن يكون رسوله بشرا مثل محمد. قال: فأنزل الله: {أكان للناس عجبا أن أوحينا إلى رجل منهم} . وقال: {وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون تعلمون بالبينات والزبر} . فاسألوا أهل الذكر: يعني: أهل الكتب الماضية. أبشرا كانت الرسل التي أتتكم أم ملائكة؟ فإن كانوا ملائكة أنكرتم، وإن كانوا بشرا فلا تنكروا أن يكون محمد رسولا". أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره 14/109. (ر: تفسير البغوي والخازن 4/76، أسباب نزول القرآن ص 285، لأبي الحسن الواحدي، تفسير القرطبي 10/107، تفسير ابن كثير 2/591، الجواب الصحيح 1/337، 38، لابن تيمية) .

2 سفر أشعيا 1/3.." (1)

"مغرب1 يسمع به ولا يرى. على أن هذه القراءة مع أنها سبة2 على قارئها ففيها تناقض لا يخفى على من تأمله. وذلك: أن أولها يشهد بأنه قتل وصلب وذاق الموت من أجل خلاصهم. وقد سمته أمه بزعمهم: "مخلص العالم". فما حاجتهم إلى التضرع إليه ألا يخيبهم ولا يغفل عنهم وأن يمدوا إليه بشفاعة والدته؟ أهم شاكون في خلاصهم بقتله وصلبه؟ أم يقولون إن الأب لم يف له فخسر نفسه ولم يحصل لهم خلاص؟!!.

وأما قولهم: "ولا تنقض عهدك الذي عاهدت عليه إبراهيم / (2/92/ب) وإسحاق ويعقوب"، **فذلك غلط من** النصارى. إذ ما عاهد إبراهيم وإسحاق ويعقوب الأب. قد قال المسيح: "الله لم يره

---

(1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 2/611

أحد قـط". وعلى مقتضـى هـذه الصـلاة المـدبرة يكـون المصـلوب المسمر اليدين بالمسامير هـو الأب الـذي عاهـد إبـراهيم وإسـحاق ويعقوب. **والذي غلط النصارى** ها هنا أفريم - من جهال سلفهم -: "إن اليدين التي جبلت طينة آدم هي الـتي علقت على الصـليب. وإن الشبر الذي مسـحت السـماء هي الـتي سـمرت في الخشـبة". فاسـتغفر اللـه من حكايـة أقـوال هـؤلاء الضـلال. وأما قولهم: "إن والدة إله إبـراهيم وإسـحاق ويعقـوب واقفـة تبكي تحت خشبته وتناديه يـا بـني وإلهي أحشـائي تحـترق لصـلبك". فلـو سمعه بعض المجان لاتخذه من أظرف ما يمجن به. لأن حاصـله أن ابنهـا إلههـا الـذي ولدتـه. وخالقهـا هـو ولـدها الـذي أرضـعته.

---

1 العنقاء: الداهية. وطائر معروف لاسم مجهـول الجسـم. أو طـائر عظيم يبعد في طيرانه. أو من الألفاظ الدالة على غير معـنى. كمـا في القـاموس ص 154.

2 في م: سيئة.." (1)

"بيت المقـدس؛ لأن حكم ذاك كـان مسـتمرا عنـد صـدور هـذا الكلام من شـمعون. ولا يليـق إلا بشـرع جديـد ولا يقـال فيمـا كـان مسـتمرا إنـه قـد حـان أن يبتـدأ.

-[البشـرى] 1 الثانيـة والثمـانون:

قال فولس الذي يسمونه فـولس الرسـول في رسـالة من رسـائله وهي الرابعة إلى بعض إخوانه: "إنه كان لإبراهيم ابنان أحـدهما من أمـة والآخـر من حـرة، فأمـا ابن الأمـة فكـان مولـده كمولـد سـائر البشر، وأما ابن الحرة فإنه ولد بالعدة / (2/134/ب) من الله وهما شبيهان بالناموسين والغرضين. أما هاجر فشبيهة بجبل سيناء الـذي في بلاد أرابيا2 الذي هو نظير أورشليم هذه. وأما سارة فهي نظـير أورشليم التي في السـماء"3. فقـد أفـاد قـول فـولس هـذا أمـورا: منها: أن إسماعيل وأمه هاجر قد كانا أوطنا أرض العـرب (أرابيـا) ، لأن عجمـة فـولس العـرب (الأرب) . فنقـل العين همـزة. ومنها: أن جبل سيناء4 متصل بـوادي العـرب الـتي هي أرابيـا. وهـو الـذي قـالت التـوراة: "جـاء الله من سـيناء"5. ومنهـا: أن بيت مكـة نظـير بيت المقـدس بشـهادة فـولس. ومنها: أن كلا الولدين صـاحب نـاموس وشـريعة وأحكـام وفـرائض.

---

1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 2/638

وقد تعصب فولس هذا على إسماعيل وأمه في موضعين من هذا الكلام وهما قوله: "إن إسماعيل مولده كمولد سائر البشر". و"تشبيه هاجر بالكعبة التي في الحجاز، وسارة بالكعبة التي في السماء". **وقد غلط فولس** فيهما جميعا.

1 ليست في ص، وأثبتها في م.
2 في م: (أربيا) .
3 رسالة بولس إلى غلاطية 4/22-26. وقد وردت البشارة في: الدين والدولة ص 187.
4 في م: تتصل.
5 تكوين 21/21.." (1)

"فوالله ما رفع يده حتى ما خلق الله من شيء أحب إلي منه صلى الله عليه وسلم1.
ووفد عامر2 بن الطفيل وأربد3 بن قيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان عامر قال لأربد: أنا أشغل عنك وجه محمد بالحديث فاضربه أنت. فلما خرجا من عنده ولم يصنع شيئا، قال: أين ما عزمت عليه؟ قال: والله ما هممت به إلا وجدتك بيني وبينه أفأضربك بالسيف؟ 4.
ومن عصمة الله له أن كثيرا من اليهود والكهنة أنذروا به قريشا ووصفوه لهم وأخبرهم بسطوته / (أ/2/171) بهم وحضوهم على قتله فحماه الله وعصمه من كل سوء حتى بلغ فيه كرامته.
قال المؤلف: وقد روي عن أفاضل الصحابة أنهم سمعوا ليلة ولادة رسول

1 ورواه ابن هشام معلقا. (ر: السيرة 4/85) ، وابن عبد البر في الدرر بلا سند ص 264، وعنه الحافظ في الإصابة 5/210.
2 عامر بن الطفيل بن مالك العامري ذكره جعفر المستغفري في الصحابة وهو غلط، قال الذهبي: أجمع أهل النقل على أن عامرا مات كافرا وقد أخذته غدة، فكان يقول: غدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية. (ر: التجريد1/285، الإصابة 5/127) .
3 أربد بن قيس بن جزء بن خالد العامري، كان أخو لبيد بن ربيعة لأمه، أرسل الله عزوجل عليه وعلى جمله صاعقة فأحرقتهما،

(1) https://t.me/c/1453973283/5290

فأنزل الله عزوجل: {ويرسل الصواعق فيصيب بهـا من يشـاء وهم يجادلون في الله وهو شديد المحـال} [الرعـد: من الآية13] ، وقـد رثاه أخوه لبيد بأبيات ذكرها ابن إسحاق. (ر: السيرة 4/285-291) ، تفسـير ابن كثـير 2/524، 525) .
4 أورده البيهقي في الدلائل 5/318، 319، من طريق ابن إسحاق بلا سند. (ر: السيرة 4/284، 285) ، في سياق طويل وأخرجه أبو نعيم في الدلائل ص 206، 207، من طريق عبد العزيز بن عمران عن عبد الله وعبد الرحمن ابنا زيد بن أسـلم عن أبيهمـا عن عطـاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قـال: ... ، فـذكره بنحـوه.
وقال الهيثمي في مجمـع الزوائـد 7/44، 45: "رواه الطـبراني في الأوسط والكبير بنحوه، وفي إسنادهما عبد العزيـز بن عمـران وهـو ضـعيف". اهـ.
قلت: عبـد العزيـز بن عمـران الزهـري، المـذني، الأعـرج، مـتروك، احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه. (ر: التقريب 1/511) ، وأورده ابن عبـد الـبر في الـدرر في السـير ص 307، 308، بلا سند.." [1]

"وإن كانت بجعل الله فهي بخلقه وما كان بخلقـه فهـو محـدث فيلزمك على ظاهر قولك أن هذه الأقانيم محدثـة باختراعـه تعـالى وأنتم تقولـون أنهـا أزليـات قديمة وأما قولك التي هي أسماء أفعاله فقد أبطلناه فيما تقـدم حيث بينـا حقيقة أسماء الأفعال ومن وقف على ذلك تبين بطلانه هنالـك وأمـا قولك مختلفة الأسماء كـاختلاف قضـايا تلـك الأفعـال ثم واسـط ثم أخر فكلام لا يروقك منظره ولا يعيد فائدة مخبره يشهد على قائلـه بـالجنون ويضـحك من عـدم فائدتـه وارتباطـه العـاقلون أراد هـذا الجاهل أن يتكلم فخرس وكـذلك يفعـل اللـه بكـل مبطـل إذا نكس وإنما أراد هذا المبطل ولم تطاوعه العبارة لمـا لم يحصـل أن هـذه الأقانيم الثلاثة إنما سميت أبا وإبنا وروح القدس باعتبار قضايا ثلاث وذلك أن القدرة إنما سميت أبا باعتبار أنها أصل الموجودات إذ بهـا وجـدت وإنمـا سـمى العلم ابنـا باعتبـار أنـه اتحـد بـالإبن الـذي هـو المسيح وصدر عنه وإنما سميت الإرادة روح القدس باعتبار مكافأة الخلـق في الـدار الآخـرة بـالنعيم

---
1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 2/847

فإن زعمت أنك لم ترد هذا فكلامك غير معقول وقولك ليس بمقبول وهذا الذي أبديته في هذا الكلام لم يقل به أحد فيما علمت من عقلاء نصارى الأنام وكفى بقولك عارا مبين مخالفته لأسقفكم أغشتين فها هو يقول في مصحف العالم الكائن إنما سمى العلم ابنا بإضافته إلى القدرة إذ القدرة أصله وكما صار التعارف الأعجمي أن تسمى القدرة التي هي الأصل والدا كذلك صار التعارف في ذلك اللسان أن يسمى العلم المنسوب إليها ابنا فقوله هذا مخالف لقولك ورأيه غير موافق لرأيك على **أنه غلط في** قوله أن القدرة أصل العلم ويتبين غلطه عند من وقف على ما قدمته قبل لكنه وإن كان **قد غلط فالأمر** عليه أقرب والخلاف معه أهون لأنه رجع الخلاف معه إلى إطلاق لفظ وليس وراء ذلك كثير حظ

وأما قولك لأن العلم لا يوقع عليه حتى يتولد كلاما فكلام حطيط ينبئ عن جهل وتخليط فإن العلم لا يتولد كلاما إذ لو جاز ذلك لانقلبت حقيقة العلم ولو جاز انقلاب حقيقة واحدة لجاز انقلاب كل حقيقة فيقلب القديم حادثا والحادث قديما والجسم عرضا." (1)

"وفيها من هذا النوع كثير لو ذهبت أنقله لطال الكتاب ولخرجنا من مقصود الباب

وينبغي أن نذكر الآن ما جاء فيها مما ينزه عنه الأنبياء عليهم السلام من ذلك ما حكوا في السفر الأول عن لوط أنه طلع من صاغار فسكن الجبل هو وابنتاه معه فجلس في مغار هو وإبنتاه فقالت الكبرى للصغرى قد شاخ أبونا وليس على الأرض رجل يدخل علينا نسقى أبانا الخمر ونضطجع معه في مضطجعه ففعلنا وحملتا منه بولدين مآب وعمون

هذا لوط من رسل الله الأكرمين أوقعه الله في فاحشة كما يوقع الأرذلين ثم خلد ذكرها في الآخرين وهل هذا إلا عين الإهانة وأي نسبة بين هذا وبين النبوة والكرامة

وكذلك أيضا حكوا فيها أن اسحق لما شاخ وعمى بصره دعا بعيسو إبنه الأكبر ليبارك عليه وليدعوا له بالنبوة فتحيل يعقوب عليه فقال له إسحق أبوه من أنت فقال له بكرك عيسو فقال له إدن مني حتى أجسك فدنا منه وقد كان وضع على رأسه شعرا بمكيدة أمه فقال له الصوت صوت يعقوب ولكن اليدين يدا عيسو فبارك عليه

(1) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام شمس الدين القرطبي ص/69

ودعا له بالنبوة وبشره بها وهو **على غلط فيه** ثم بعد ذلك جاء عيسو وقال له باركني أيضا يا أبي فقال له دخل أخوك بمكر فقبل بركاتك فقال عيسو بعد بكاء وحزن أما تركت من البركات شيئا أبركة واحدة لك يا أبتي

فما أعظم هذه الآية التي تشبه حديث خرافة

ومن ذلك ما ذكروه فيها أيضا أن يعقوب بينما هو يصلح خيمته." (1)

". . . . .

= تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا **ما غلط فيه** غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله لهم رسولا، وهذا خلاف النص قال تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} [الإسراء: 15].

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، واذا نهى عن شيء صار قبيحا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - بذبح ابنه: {فلما أسلما وتله للجبين} [الصافات: 103]، حصل المقصود، ففداه بالذبح .... فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به. وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف لذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب)، انظر: مجموع الفتاوى (8/ 434 - 436).." (2)

"عنه فقد كذب الله في خبره، ومن كذب الله تعالى في خبره فهو كافر إجماعا (1)، والله أعلم.

وقال ابن شعبان (2) عن مالك - رحمه الله - في قتل من سب عائشة: (لأن الله تعالى يقول: {يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين} [النور: 17] فمن عاد لمثله فقد كفر) (3).

---

1) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام شمس الدين القرطبي ص/196

2) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/216

(1) لشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل جميل في حكم ساب الصحابة متى يكفر؟ ومتى لا يكفر؟ في الصارم المسلول (ص 586 - 587)، حيث بين أن من اقترن بسبه دعوى الألوهية لأحد من الصحابة أو دعوى النبوة لأحدهم أو القول بأن **جبريل غلط في** الرسالة، وكذلك من زعم أن القرآن نقص منه آيات أو له تأويلات باطنة تسقط الشرع الظاهر، أو زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا نفرا قليلا، أو أن عامتهم فساق، ونحو ذلك، فهذا لا شك في كفره ولا خلاف في تكفيره. أما من سبهم سبا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك. وأما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.
(2) هو محمد بن قاسم بن شعبان، أبو إسحاق المصري، المعروف بابن القرطبي الحافظ، انتهت إليه رئاسة المالكية في مصر، أخذ عن ابن صدقة وغيره، وأخذ عنه الغافقي، والخولاني، وجماعة. وله مؤلفات منها: المختصر بما ليس في المختصر، والزاهي في الفقه ومناقب مالك، وكتاب الأشراط. قال الذهبي: كان صاحب سنة واتباع، وباع مديد في الفقه مع بصر بالأخبار وأيام الناس، مع الورع والتقوى، وسعة الرواية، مات سنة (355 هـ).
انظر: ترتيب المدارك (3/ 293)، وميزان الاعتدال (4/ 14)، وسير أعلام النبلاء (16/ 78).
(3) ذكره القاضي عياض في الشفا (2/ 1109)، والزواوي في مناقب مالك (ص 144).." (1)

"يعقلون} [العنكبوت: 61: 63] ، وقال تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم الذي جعل لكم الأرض مهدا وجعل لكم فيها سبلا لعلكم تهتدون والذي نزل من السماء ماء بقدر فأنشرنا به بلدة ميتا كذلك تخرجون والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه

(1) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد ابن العطار ص/283

وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون} [الزخرف: 9ـ 14] . وهذه الصفات من كلام الله تعالى ليست من تمام جوابهم.
وقال تعالى: {قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله} الآيات [المؤمنون: 84ـ 87] ، وقال تعالى: {قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون} [الأنعام40،ـ 41] ، وكذلك قوله: {آلله خير أما يشركون أمن خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع الله بل هم قوم يعدلون أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا أإله مع الله} [النمل: 59:ـ 61] ؟ ! أي: أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله. ومن قال من المفسرين: إن المراد: هل مع الله إله آخر؟ فقد غلط؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: {أئنكم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى قل لا أشهد} [الأنعام: 19]
وقال تعالى: {فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء} [هود: 101]
وقال تعالى عنهم: {أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب} [ص: 5]
وكانوا معترفين بأن آلهتهم لم تشارك الله في خلق السموات والأرض، ولا خلق شيء، بل كانوا يتخذونهم شفعاء." (1)
"يكون في اللغة حقيقة ومجاز فقد ادعى بعضهم أن هذا من المجاز؛ **وهو غلط فان** المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولا وهنا لم يستعمل اللفظ بل ركب مع لفظ آخر فصار وضعا آخر بالإضافة.
فلو استعمل مضافا في معنى ثم استعمل بتلك الإضافة في غيره كان مجازا بل إذا كان بعلبك وحضرموت، ونحوهما مما يركب تركيب مزج بعد أن كان الأصل فيه الإضافة، لا يقال إنه مجاز فما لم ينطق به إلا مضافا أولى أن لا يكون مجازا وأما من فرق بين

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/65

الحقيقة والمجاز بأن الحقيقة ما يفيد المعنى مجردا عن القرائن والمجاز ما لا يفيد ذلك المعنى إلا مع قرينه أو قال الحقيقة ما يفيده اللفظ المطلق والمجاز ما لا يفيد إلا مع التقييد أو قال الحقيقة هي المعنى الذي يسبق إلى الذهن، عند الإطلاق والمجاز ما لا يسبق إلى الذهن، أو قال المجاز ما صح نفيه والحقيقة ما لا يصح نفيها، فإنه يقال: ما تعني بالتجريد عن القرائن والاقتران بالقرائن إن عنى بذلك القرائن اللفظية مثل كون الاسم يستعمل مقرونا بالإضافة أو لام التعريف ويقيد بكونه فاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا، فلا يوجد قسط في الكلام المؤلف اسم إلا مقيدا، وكذلك الفعل إن عنى بتقييده أنه لابد له من فاعل وقد يقيد بالمفعول به وظرفي الزمان والمكان والمفعول له ومعه والحال فالفعل لا يستعمل قط إلا مقيدا، وأما الحرف فأبلغ فإن الحرف أتي به لمعنى في غيره ففي الجملة لا يوجد قط في كلام تام اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيدا بقيود تزيل عنه الإطلاق فإن كانت القرينة مما يمنع الإطلاق عن كل قيد فليس في الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية. ولهذا كان لفظ [الكلام] و [الكلمة] في لغة العرب بل وفي لغة غيرهم لا تستعمل الا في المقيد وهو الجملة التامة اسمية كانت أو فعلية، أو ندائية ان قيل انها قسم ثالث. فأما مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهذا لا يسمى في كلام العرب قط كلمة وانما تسمية هذا كلمة اصطلاح نحوى." (1)

"إذا بين وانما يجوزون تأخير بيان ما لم يدل اللفظ عليه كالمجملات. ثم نقول: إذا جوزت تأخير البيان فالبيان قد يحصل بجملة تامة وبأفعال من الرسول وبغير ذلك ولا يكون البيان المتأخر الا مستقلا بنفسه لا يكون مما يجب اقترانه بغيره فان جعلت هذا مجازا لزم أن يكون ما يحتاج في العمل إلى بيان مجازا، كقوله: {خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها} [التوبة: 103] . ثم يقال: هب إن هذا جائز عقلا لكن ليس واقعا في الشريعة أصلا وجميع ما يذكر من ذلك باطل كما قد بسط في موضعه فان الذين قالوا: الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليه ظاهره قد يؤخر بيانه احتجوا بقوله: {إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة} [البقرة: 67] .

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/83

وادعوا أنها كانت معينة وأخر بيان التعيين. وهذا خلاف ما استفاض عن السلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان من أنهم أمروا ببقرة مطلقة فلو أخذوا بقرة من البقر فذبحوها، أجزأ عنهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم. والآية نكرة في سياق الاثبات، فهي مطلقة والقرآن يدل سياقه على أن الله ذمهم على السؤال بما هى ولو كان المأمور به معينا لما كانوا ملومين ثم إن مثل هذا لم يقع قط في أمر الله ورسوله أن يأمر عباده بشىء معين ويبهمه عليهم مرة بعد مرة ولا يذكره بصفات تختص به ابتداء.

واحتجوا بأن الله أخر بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج وان هذه الالفاظ لها معان في اللغة بخلاف الشرع **وهذا غلط فان** الله انما أمرهم بالصلاة بعد أن عرفوا المأمور به وكذلك الصيام، وكذلك الحج، ولم يؤخر الله قط بيان شىء من هذه المأمورات ولبسط هذه المسألة موضع آخر.

وأما قول من يقول ان الحقيقة ما يسبق إلى الذهن عند الاطلاق فمن أفسد الأقوال فانه يقال إذا كان اللفظ لم ينطق به الا مقيدا فانه يسبق إلى الذهن في كل موضع منه ما دل عليه ذلك الموضع واما إذا اطلق فهو لا يستعمل في الكلام مطلقا قط فلم يبق له حال اطلاق محض حتى يقال ان الذهن يسبق اليه أم لا.." (1)

"و [أيضا] فأى ذهن فإن العربى الذي يفهم كلام العرب يسبق إلى ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطى الذي صار يستعمل الألفاظ في غير معانيها ومن **هنا غلط كثير** من الناس فانهم قد تعودوا ما اعتادوه اما من خطاب عامتهم واما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة وهذا مما دخل به الغلط على طوائف بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل في القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك. وأيضا فقد بينا في غير هذا الموضع أن الله ورسوله لم يدع شيئا من القرآن والحديث الا بين معناه للمخاطبين ولم يحوجهم إلى شىء آخر كما قد بسطنا

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/88

القول فيه في غير هذا الموضع فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الأذهان لا موجودا في الكلام المستعمل كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد الا مقدرا في الذهن لا يوجد في الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق وان التصور هو تصور المعنى الساذج الخإلى عن كل قيد لا يوجد وكذلك ما يدعونه من البسائط التى تتركب منها الأنواع وأنها أمور مطلقة عن كل قيد لا توجد وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتى لا يوجد.
فهذه الصفات المطلقات عن جميع القيود ينبغى معرفتها لمن ينظر في هذه العلوم فانه بسبب ظن وجودها ضل طوائف في العقليات والسمعيات بل إذا قال العلماء مطلق ومقيد انما يعنون به مطلقا عن ذلك القيد ومقيد بذلك القيد كما يقولون الرقبة مطلقة في آية كفارة اليمين ومقيدة في آية القتل أى مطلقة عن قيد الإيمان، والا فقد قيل: {فتحرير رقبة} [المجادلة: 3] ، فقيدت بأنها رقبة واحدة وأنها موجودة وأنها تقبل التحرير والذين يقولون بالمطلق المحض يقولون هو." [1]
"الذي لا يتصف بوحدة ولا كثرة ولا وجود ولا عدم ولا غير ذلك بل هو الحقيقة من حيث هى هى كما يذكره الرازى تلقيا له عن ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة وقد بسطنا الكلام في هذا الاطلاق والتقيد والكليات والجزئيات في مواضع غير هذا وبينا **من غلط هؤلاء** في ذلك ما ليس هذا موضعه.
وإنما المقصود هنا الاطلاق اللفظى وهو أن يتكلم باللفظ مطلقا عن كل قيد وهذا لا وجود له وحينئذ فلا يتكلم أحد الا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بعضه ببعض فتكون تلك قيود ممتنعة الاطلاق فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين فعلم أن هذا التقسيم باطل وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فانه مقيد بما يبين معناه فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازا وذكروا ما يشهد لهم رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه.

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/89

فمن اشهر ما ذكروه قوله تعالى: {جدارا يريد أن ينقض} [الكهف: 77] . قالوا: والجدار ليس بحيوان، والارادة انما تكون للحيوان فاستعمالها في ميل الجدار مجاز فقيل لهم لفظ الارادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحى وفي الميل الذي لا شعور فيه وهو ميل الجماد وهو من مشهور اللغة يقال هذا السقف يريد أن يقع وهذه الأرض تريد أن تحرث وهذا الزرع يريد أن يسقى وهذا الثمر يريد أن يقطف وهذا الثوب يريد أن يغسل وأمثال ذلك.
واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعدا فاما أن يجعل حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر أو حقيقة فيما يختص به كل منهما فيكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهى الأسماء المتواطئة وهى الأسماء العامة كلها وعلى الأول يلزم المجاز وعلى الثاني يلزم الاشتراك وكلاهما خلاف الأصل فوجب أن يجعل من المتواطئة وبهذا يعرف عموم الأسماء العامة كلها والا فلو قال قائل هو في ميل الجماد حقيقة وفي ميل." (1)

"عالما بأنه يتكلم والعلم بأنه متكلم بعد العلم بأنه حي، والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل، والعلم بأنه فاعل بعد العلم بالفعل، وهو كون العالم فعلا له، وقال: وكذلك يتضمن العلم بكونه قادرا وله قدرة وعالما وله علم، ومريدا وله إرادة، وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان.
قلت: هذا مما اختلف فيه قول الأشعري، وهو أن الجهل ببعض الصفات، هل يكون جهلا بالموصوف، أم لا؟ على قولين، والصحيح الذي عليه الجمهور وهو آخر قوليه، أنه لا يستلزم الجهل بالموصوف، وجعل إثبات الصفات من الإيمان، مما خالف فيه الأشعري جهما فإن جهما غال في نفي الصفات، بل وفي نفي الأسماء.
قال أبو الحسن: ثم السمع ورد بضم شرائط أخر إليه، وهو ألا يقترن به ما يدل على كفر من يأتيه فعلا وتركا، وهو أن الشرع أمره بترك العبادة والسجود للصنم، فلو أتى به دل على كفره، وكذلك من قتل نبيا واستخف به، دل على كفره، وكذلك لو ترك تعظيم المصحف أو الكعبة دل على كفره، قال: وأحد ما استدللنا به على كفره ما منع الشرع، أن يقرن بالإيمان أو أوجب ضمه إلى

(1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/90

الإيمان لو وجد دلنا ذلك على أن التصديق الذي هو الإيمـان مفقـود من قلبه، وكذلك كل ما كفر به المخالف من طريـق التأويـل فإنمـا كفرناه به لدلالتـه على فقـد مـا هـو إيمـان من قلبـه؛ لاسـتحالة أن يقضـــي الســـمع بكفـــر من معـــه الإيمـــان والتصـــديق بقلبـــه. فيقال: لا ريب أن الشارع لا يقضـي بكفـر من معـه الإيمـان بقلبـه، لكن دعواكم أن الإيمان هـو التصـديق وإن تجـرد عن جميـع أعمـال القلب غلط؛ ولهذا قـالوا: أعمـال التصـديق والمعرفـة من قلبـه، ألا ترى أن الشريعة حكمت بكفره، والشـريعة لا تحكم بكفـر المـؤمن المصدق؛ ولهذا نقول: إن كفر إبليس لعنه الله كـان أشـد من كفـر كل كافر، وأنه لم يعرف الله بصفاته قطعا، ولا آمن به إيمانا حقيقيا باطنـا وإن وجـد منـه القـول والعبـادة، وكـذلك اليهـود والنصـارى والمجوس وغيرهم من الكفرة لم يوجد في قلوبهم حقيقـة الإيمـان المعتد به في حال حكمنا." (1)

"ومن عطـف الملـزوم قولـه تعـالى: {أطيعـوا اللـه وأطيعـوا الرســـول وأولي الأمـــر منكم} [النســـاء: 59] ، فـــإنهم إذا أطاعواالرسـول فقـد أطـاعوا اللـه، كمـا قـال تعـالى: {من يطـع الرسول فقد أطاع الله} [النساء: 80] ، وإذا أطـاع اللـه من بلغتـه رسالة محمـد، فإنـه لابـد أن يطيـع الرسـول، فإنـه لا طاعـة للـه إلا بطاعتـــه.

والثالث: عطف بعض الشيء عليه، كقوله: {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى} [البقرة: 238] ، وقوله: {وإذ أخذنا من النبـيين ميثـاقهم ومنـك ومن نـوح وإبـراهيم وموسـى وعيسـى ابن مـريم} [الأحزاب: 7] ، وقوله: {من كان عدوا لله وملآئكته ورسله وجبريل وميكـــال} [البقـــرة: 98] ، وقولـــه: {وأورثكم أرضـــهم وديـــارهم وأمـــــوالهم وأرضـــــا لم تطؤوهـــــا} [الأحـــــزاب: 27]ـــ .

والرابـع: عطـف الشـيء على الشـيء لاختلاف الصـفتين، كقولـه: {سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والـذي أخرج المرعى} [الأعلى: 1:ـ 4] . وقولـه: {الـذين يؤمنـون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقنـاهم ينفقـون والـذين يؤمنـون بمـا أنـزل إليك وما أنزل من قبلك وبـالآخرة هم يوقنـون} [البقـرة: 3،ـ 4]ـ ، وقد جاء في الشعر ما ذكر أنه عطف لاختلاف اللفظ فقـط كقولـه:

وألفى قولهـــــــــــــــــا كـــــــــــــــــذبا ومينا

---

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/122

ومن الناس من يدعي أن مثل هذا جاء في كتاب الله، كما يذكرونه في قوله: {شرعة ومنهاجا} [المائدة: 48] ، وهذا غلط، مثل هذا لا يجيء في القرآن ولا في كلام فصيح، وغاية ما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ، كما ادعى بعضهم أن من هذا قوله:
ألا حبذا هند وأرض بها هند ... وهند أتى من دونها النأي والبعد." (1)
"وكذلك كثير من المشركين الذين قال الله فيهم: {فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون} [الأنعام: 33] .
فهؤلاء غلطوا في أصلين:
أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من **أعظم غلط المرجئة** مطلقا، فإن [أعمال القلوب] التي يسميها بعض الصوفية أحوالا ومقامات أو منازل السائرين إلى الله أو مقامات العارفين أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب، فالأول لابد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من أهله وماله، ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكل علي الله وحده دون المخلوقين، والإنابة إليهمع خشيته، كما قال تعالى: {هذا ما توعدون لكل أواب حفيظ من خشي الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب} [ق: 32، 33] ، ومثل الحب في الله والبغض في الله والموالاة لله والمعاداة لله.
والثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك؛ لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق. وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوي النفس، يحمله ذلك الهوى على أن يعتدى عليه، ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/142

لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم به من الأغراض كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل." [1]

"الرابع: أن قول القائل: إن انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم ألا يكون في قلب الإنسان شيء من التصديق بأن الرب حق، قول يعلم فساده بالاضطرار.

الخامس: أن هذا إذا ثبت في هذه ثبت في سائر الواجبات، فيرتفع النزاع المعنوي.

فصل

الوجه الثاني: **من غلط المرجئة**: ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب؛ كما تقدم عن جهمية المرجئة.

الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال؛ ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب ولا يجعلونها لازمة له. والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر؛ ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا خلف بن حيان، حدثنا معقل بن عبيد الله." [2]

"له: هذا كان في أول الأمر، وبعد هذا أنزل الله: {ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا} فعلموا أنهم إن أظهروه كما كانوا يظهرونه قتلوا، فكتموه.

والزنديق: هو المنافق، وإنما يقتله من يقتله إذا ظهر منه أنه يكتم النفاق، قالوا: ولا تعلم توبته؛ لأن غاية ما عنده أنه يظهر ما كان يظهر، وقد كان يظهر الإيمان وهو منافق، ولو قبلت توبة الزنادقة لم يكن سبيل إلى تقتيلهم، والقرآن قد توعدهم بالتقتيل.

---

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/152

2) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/162

والمقصود أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن تلـك الأمـة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعدا لما شهد لرجل أنه مؤمن قال: " أو مسلم " وكـان يظهـر من الإيمـان مـا تظهـره الأمـة وزيـادة، فيجب أن يفـرق بين أحكـام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيهـا النـاس في الـدنيا، وبين حكمهم في الآخـرة بـالثواب والعقـاب؛ فـالمؤمن المسـتحق للجنـة لابـد أن يكون مؤمنا في الباطن باتفـاق جميـع أهـل القبلـة، حـتى الكراميـة الذين يسمون المنافق مؤمنا ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمـان البـاطن. وقـد حكى بعضـهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنـة، **وهو غلـط عليهم**، إنمـا نـازعوا في الاسـم لا في الحكم بسـبب شـبهة المرجئـة؛ في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضـل؛ ولهـذا أكـثر مـا اشـترط الفقهـاء في الرقبة التي تجزئ في الكفارة العمل الظاهر، فتنازعوا: هـل يجـزئ الصـغير؟ على قـولين معـروفين للسـلف، همـا روايتـان عن أحمـد، فقيل: لا يجزئ عتقه؛ لأن الإيمان قـول وعمـل، والصـغير لم يـؤمن بنفسه إنما إيمانه تبع لأبويه في أحكام الـدنيا، ولم يشـترط أحـد أن يعلم أنه مؤمن في الباطن، وقيل: بل يجـزئ عتقـه؛ لأن العتـق من الأحكام الظاهرة وهو تبع لأبويه، فكما أنه يرث منهما ويصلي عليـه، ولا يصـلي إلا على مـؤمن، فإنـه يعتـق. وكذلك المنافقون الذين لم يظهروا نفاقهم، يصلى عليهم إذا مـاتوا، ويدفنون في مقابر المسلمين من عهد النبي صلىالله عليـه وسـلم، والمقبرة التي كانت للمسلمين في حياته." [1]

"وحياة خلفائه وأصحابه يدفن فيهـا كـل من أظهـر الإيمـان وإن كان منافقا في الباطن، ولم يكن للمنافقين مقبرة يتميزون بهـا عن المسلمين في شيء من ديار الإسلام، كما تكون لليهـود والنصـارى مقـبرة يتمـيزون بهـا، ومن دفن في مقـابر المسـلمين صـلى عليـه المسلمون، والصلاة لا تجوز على من علم نفاقه بنص القرآن، فعلم أن ذلك بناء على الإيمان الظاهر، والله يتـولى السـرائر، وقـد كـان النبي صلى الله عليه وسلم يصـلي عليهم ويسـتغفر لهم حـتى نهى عن ذلك، وعلل ذلـك بـالكفر، فكـان ذلـك دليلا على أن كـل من لم يعلم أنه كافر بالباطن جازت الصلاة عليه والاستغفار له، وإن كانت فيـه بدعـة، وإن كـان لـه ذنـوب.

1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/171

وإذا تـــرك الإمـــام، أو أهـــل العلم والـــدين الصـــلاة على بعض المتظاهرين ببدعة أو فجور زجرا عنها، لم يكن ذلك محرما للصـلاة عليه والاستغفار له، بل قال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن كـان يمتنع عن الصلاة عليـه وهـو الغـال وقاتـل نفسـه والمـدين الـذي لا وفاء له: " صلوا على صاحبكم ". وروى أنه كان يستغفر للرجل في الباطن وإن كان في الظاهر يدع ذلـك زجـرا عن مثـل مذهبـه، كمـا روى في حـــــــــــــــــديث محلم بن جثامـــــــــــــــــة.
وليس في الكتاب والسنة المظهرون للإسلام إلا قسمان: مـؤمن أو منافق، فالمنافق في الدرك الأسفل من النار، والآخر مؤمن، ثم قد يكـون نـاقص الإيمـان فلا يتناولـه الاسـم المطلـق، وقـد يكـون تـام الإيمان، وهـذا يـأتي الكلام عليـه إن شـاء اللـه في مسـألة الإسـلام والإيمان، وأسماء الفساق من أهل الملة، لكن المقصـود هنـا أنـه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا النـاس إليهـا كافرا في الباطن، إلا إذا كان منافقا. فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به **وقد غلط في** بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة وتكفـيرا لهـا، ولم يكن في الصـحابة من يكفـرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموافيهم." (1)

"قيل: أولا: ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافـق الخـوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة هـو القـول بتخليـد أهـل الكبـائر في النار، فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفـق الصـحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلـد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتفقوا أيضا على أن نبينا صلى الله عليه وسلم يشفع فيمن يأذن الله له بالشـفاعة فيـه من أهل الكبائر من أمته، ففي الصحيحين عنه أنه قال: " لكل نـبي دعوة مستجابة، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يـوم القيامـة "، وهذه الأحاديث مـذكورة في مواضـعها. وقـد نقـل بعض النـاس عن الصحابة في ذلك خلافا، كما روى ابن عباس: أن القاتل لا توبة لـه، **وهذا غلط على** الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم: إن النبي صـلى الله عليه وسلم لا يشـفع لأهـل الكبـائر ولا قـال: إنهم يخلـدون في النار، ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنـه قـال: إن القاتـل لا توبة له، وعن أحمد بن حنبل في قبول توبـة القاتـل روايتـان أيضـا،

(1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/172

والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي؛ فلهذا حصل فيه النزاع.
وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع. وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهوالإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار. وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئا من الإيمان؛ إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئا واحدا يستوى فيه البر والفاجر. ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله: " يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ".
ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول: ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول: يتفاضل، كعبد الله بن المبارك، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، ولم." (1)

"وإنما أضاف إليهما الأربع لكونها أظهر شعائر الإسلام ومعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بحل قيد انقياده وانحلاله.
ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث، وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن، الذي هو أصل الإيمان، مقومات ومتممات وحافظات له؛ ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصوم، وإعطاء الخمس من المغنم؛ ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة، لأن اسم الشيء الكامل يقع على الكامل منه، ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد؛ ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ".
واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو [أصل الإيمان] وهو التصديق، ويتناول [أصل الطاعات] فإن ذلك كله استسلام. قال: فخرج مما

---
1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/176

ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان؛ وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. قال: فهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام، التي **طالما غلط فيها** الخائضون، وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

فيقال: هذا الذي ذكره رحمه الله فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة، وما دل عليه الكتاب والسنة ما يظهر به أن الجمهور يقولون: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا، وقوله: إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام، قد يورد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب عن الإيمان والإسلام بما هو من جنس الجواب بالحد عن المحدود، فيكون ما ذكره مطابقا لهما لا لأصلهما فقط، فالإيمان هو الإيمان بما ذكره باطنا وظاهرا، لكن ما ذكره من الإيمان تضمن الإسلام، كما أن الإحسان تضمن الإيمان.

وقول القائل: أصل الاستسلام هو الإسلام الظاهر، فالإسلام هو الاستسلام لله والانقياد له ظاهرا وباطنا، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله كما دلت." (1)

"إسماعيل بن سعيد، قال: والصحيح أن المذهب رواية واحدة أنه قول وعمل، ويحتمل قوله: إن الإسلام قول يريد به: أنه لا يجب فيه ما يجب في الإيمان من العمل المشروط فيه؛ لأن الصلاة ليست من شرطه، إذ النص عنه أنه لا يكفر بتركه الصلاة.

قال: وقد قضينا أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين، وذكرنا اختلاف الفقهاء، وقد ذكر قبل ذلك أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين مختلفين، وبه قال مالك، وشريك، وحماد ابن زيد، بالتفرقة بين الإسلام والإيمان، قال: وقال أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة: إنهما اسمان معناهما واحد. قال: ويفيد هذا أن الإيمان قد تنتفي عنه تسميته مع بقاء الإسلام عليه، وهو بإتيان الكبائر التي ذكرت في الخبر، فيخرج عن تسمية الإيمان، إلا أنه مسلم، فإذا تاب من ذلك عاد إلى ما كان عليه من الإيمان، ولا تنتفي عنه تسمية الإيمان بارتكاب الصغائر من الذنوب، بل الاسم باق عليه، ثم ذكر أدلة ذلك، ولكن ما ذكره فيه أدلة كثيرة على من يقول: الإسلام مجرد الكلمة، فإن الأدلة الكثيرة تدل على أن الأعمال من الإسلام، بل النصوص كلها تدل على ذلك، فمن قال: إن الأعمال

---

(1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/284

الظـاهرة المـأمور بهـا ليسـت من الإسـلام، فقولـه باطـل، بخلاف التصديق الذي في القلب، فإن هذا ليس في النصوص ما يـدل على أنه من الإسلام، بل هو من الإيمان، وإنما الإسلام الدين، كما فسره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسـلم وجهـه وقلبـه للـه، فـإخلاص الدين لله إسلام، وهذا غـير التصـديق، ذاك من جنس عمـل القلب، وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــذا من جنس علم القلب.

وأحمد بن حنبل، وإن كان قد قال في هذا الموضع: إن الإسـلام هـو الكلمة، فقد قال في موضع آخر: إن الأعمال من الإسلام، وهو اتبـع هنا الزهري رحمه الله، فإن كان مـراد من قـال ذلـك: إنـه بالكلمـة يدخل في الإسلام ولم يأت بتمـام الإسـلام، فهـذا قـريب، وإن كـان مراده أنه أتى بجميع الإسلام وإن لم يعمل **فهذا غلط قطعا**، بـل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال: يطلق عليـه الإسـلام وإن لم يعمل، متابعـة لحـديث جبريـل، فكـان ينبغي أن يـذكر قـول أحمد جميعه.." (1)

"ثير من هؤلاء أن الأمور المشتركة في شيء واحـد هي واحـدة بالشـخص والعين، حـتى انتهى الأمـر بطائفـة من علمـائهم علمـا وعبـادة إلى أن جعلـوا الوجـود كـذلك، فتصـوروا أن الموجـودات مشتركة في مسمى الوجود، وتصوروا هذا في أنفسهم، فظنوه في الخارج كما هو في أنفسهم، ثم ظنوا أنه الله، فجعلوا الرب هو هـذا الوجـود الـذي لا يوجـد قـط إلا في نفس متصـوره، ولا يكـون في الخـــارج.

وهكذا كثير من الفلاسفة تصـوروا أعـدادا مجـردة وحقـائق مجـردة ويسمونها المثل الأفلاطونية، وزمانا مجردا عن الحركـة والمتحـرك، وبعدا مجردا عن الأجسام وصفاتها ثم ظنوا وجود ذلك في الخـارج، وهؤلاء كلهم اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان، وهؤلاء قد يجعلـون الواحـد اثـنين والاثـنين واحـدا، فتـارة يجـيئون إلي الأمـور المتعددة المتفاضلة في الخارج فيجعلونها واحدة أو متماثلـة، وتـارة يجيئون إلى ما في الخارج من الحيوان والمكان والزمـان فيجعلـون الواحد اثنين، والمتفلسفة والجهمية وقعوا في هذا وهذا، فجاؤوا إلى صفات الرب التي هي أنه عالم وقادر، فجعلوا هذه الصفة هي عين الأخـــــــــري وجعلـــــــوا الصـــــــفة هي الموصـــــــــوف.

وهكذا القائلون بأن الإيمان شيء واحـد وأنـه متماثـل في بـني آدم،

(1) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/290

غلطوا في كونه واحدا وفي كونه متماثلا كما غلطوا في أمثال ذلـك من مسائل [التوحيد] و [الصـفات] و [القـرآن] ونحـو ذلـك، **فكان غلط جهم** وأتباعـه في الإيمـان كغلطهم في صـفات الـرب الـذي يؤمن به المؤمنون، وفي كلامه وصفاته سبحانه وتعـالى عمـا يقـول الظـالمون علـوا كبـيرا.
وكذلك السواد والبياض يقبل الاشتداد والضعف، بل عامـة الصـفات التي يتصف بها الموصوفون تقبل التفاضل؛ ولهذا كان العقـل يقبـل التفاضل، والإيجاب والتحريم يقبل التفاضـل، فيكـون إيجـاب أقـوى من إيجاب، وتحـريم أقـوى من تحـريم، وكـذلك المعرفـة الـتي في القلوب تقبل التفاضل على الصحيح عند أهل السنة، وفي هـذا كلـه نزاع، فطائفة من المنتسبين إلى السنة تنكر التفاضل." [1]
"قال القاضـي أبـو المعـالي عبـد الملـك من أعتقـد أن السـلف الصالح رضي الله عنهم نهوا عن معرفة الأصول وتجنبوها أو تغافلوا عنها وأهملوها فقد اعتقد فيهم عجزا وأساء بهم ظنـا لأنـه يسـتحيل في العقل والدين عنـد كـل من أنصـف من نفسـه أن الواحـد منهم يتكلم في مسـألة العـول وقضـايا الجـد - مـيراث - وكميـة الحـدود وكيفية القصاص بفصول ويباهل عليها ويلاعن ويجافي فيها ويبالغ أو يذكر على إزالة النجاسات عشرين دليلا لنفسه وللمخـالف ويشـقق الشعر في النظر ثم لا يعرف ربـه الآمـر خلقـه بالتحليـل والتحـريم والمكلـف عبـاده للـترك والتعظيم فهيهات أن يكـون ذلـك وأنهم أهملـوا تحريـر أدلتـه وإقـرار أسـئلته وأجوبته فإن الله تعالى بعث محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم فأيـده بالآيات البـاهرة والمعجـزات القـاهرة حـتى أوضـح الشـريعة وبينهـا وعلمهم مواقيتهـا وعينهـا فلم يـترك لهم أصـلا من الأصـول إلا بنـاه وشـيده ولا حكمـا من الأحكـام إلا أوضـحه ومهـده لقولـه سـبحانه وأنزلنـا إليـك الـذكر لتـبين للنـاس مـا نـزل إليم ولعلهم يتفكـرون فاطمأنت قلوب الصحابة لما عاينوا من عجائب الرسول صلى اللـه عليه وسلم وشاهدوا من صـدق التنزيـل ببدائـة العقـول والشـريعة غضـة طريـه متداولـة بينهم في مواسـمهم ومجالسـهم يعرفـون التوحيد مشـاهدة بـالوحي والسـماع ويتكلمـون في أدلـة الوحدانيـة بالطباع مستغنين عن تحرير أدلتها وتقويم حجتهـا وعللهـا كمـا أنهم كانوا يعرفون تفسير القرآن ومعاني الشعر والبيـان وتـرتيب النحـو

[1] الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/318

والعروض وفتاوي النوافل والفروض من غير تحرير العلة ولا تقويم الأدلة
ثم لما انقرضت أيامهم وتغيرت طباع من بعدهم وكلامهم وخالطهم أقوام من غير جنسهم وطال بالسلف الصالح والعرب العرباء عهدهم وأشكل عليهم تفسير القرآن ومرن **عليهم غلط اللسان** وكثر المخالفون في الأصول والفروع واضطروا إلى جمع العروض والنحو وتمييز المراسيل من المسانيد والآحاد من التواتر وصنفوا التفسير والتعليق وبينوا التدقيق والتحقيق ولم يقل أحد إن هذه كلها بدع ظهرت وأنها محالات جمعت ودونت بل هو الشرع الصحيح والرأي القويم وكذلك هذه الطائفة - يعني علماء التوحيد - كثر الله عددهم وقوى عددهم بل هذه العلوم أولى." (1)

"هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرة سوداء وأن ذلك نور أسود

الفرقة الخامسة يزعمون أن له ضياء خالصا ونورا كالمصباح من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد وليس بذي صورة ولا إختلاف في الأجزاء

الفرقة السادسة من الرافضة يزعمون أنه ليس بجسم ولا صورة ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماس وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة قال الأشعري وهؤلاء قوم من متأخريهم فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون بما حكيناه عنهم من التشبيه ولقد طول شيخنا هنا إلى الغاية وأطنب وأسهب واحتج بمسألة القدر والرؤية والكلام إلى أن قال

وأما قوله إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الخطأ والسهو والصغائر من أول العمر إلى آخره فيقال الإمامية متنازعون في هذا

قال الأشعري في المقالات اختلف الروافض في الرسول هل يجوز أن يعصي ففرقة قالت يجوز ذلك وأن النبي صلى الله عليه وسلم عصى في أخذ الفداء يوم بدر

قالوا والأئمة لا يجوز عليهم ذلك فإن الرسول إذا عصى جاءه الوحي ورجع والأئمة لا يوحى إليهم فلا يجوز عليهم سهو **ولا غلط**

1) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ابن جماعة، بدر الدين ص/11

قــال بهـذا هشـام بن الحكم فنقـول إتفـق المسـلمون على أنهم معصومون فيما يبغلونه فلا." (1)

"مـــــع اللـــــــه غــــــيره وهـــــــذا بهتـــــــان عليهم وإنما أثبتوا صفات قائمة به قديمة بقدمه فهل ينكر هذا إلا مخــذول مسفسط واسـم اللـه يتنـاول الـذات المتصـفة بالصـفات ليس هـو اســـــــــــــما للـــــــــــــذات المجـــــــــــــــردة وقولك يجعلونه مفتقرا في كونه عالمـا إلى ثبـوت معـنى هـو العلم فهذا يرد على مثبتة الحال وأمـا الجمهـور فعنـدهم كونـه عالمـا هـو العلم

وبتقدير أن يقال كونه عالما مفتقـر إلى العلم الـذي هـو لازم لذاتـه ليس في هذا إثبات فقر له إلى غير ذاته فإن ذاتـه مسـتلزمة للعلم والعلم مستلزم لكونه عالما فذاته هي الموجبة لهـذا فـالعلم كمـال وكونه عالما كمال فإذا أوجبت ذاته هـذا وهـذا كـان كمـا لـو أوجبت الحيــــــــــــــــــــــاة والقـــــــــــــــــــــــــدرة

وقولك لم يجعلوه عالما لذاته قادرا لذاته إن أردت أنهم لم يجعلـوه عالما قادرا لذات مجردة عن العلم والقدرة كما يقول نفاة الصفات إنـه ذات مجـردة عن الصـفات فهـذا حـق لأن الـذات المجـردة عن العلم والقــــدرة لا حقيقـــــة لهـــــا في الخـــــارج ولا هي اللـــــه وإن أردت أنهم لم يجعلـوه عالمـا قـادرا لذاتـه المسـتلزمة للعلم والقدرة **فهذا غلط عليهم** بل نفس ذاته الموجبة لعلمـه وقدرتـه هي التي أوجبت كونه عالما قادرا وأوجبت علمه وقدرتـه فـإن هـذه الأمــور متلازمة

وقولك فجعلوه محتاجا ناقصا في ذاته كاملا بغيره كلام باطـل فإنـه هو الـذات الموصـوفة بالصـفات اللازمـة لهـا ومـا في الخـارج ذات مجــــــردة عن صــــــفات وليســــــت صــــــفات اللــــــه غــــــير الله وقــول القائــل إن النصــارى قــد كفــروا بــأن قــالوا القــدماء ثلاثة والأشاعرة." (2)

"موجــود غــيره فلا يكــون ســبحانه في شــيء من الموجــودات وقد تنازع المتكلمون في الأسماء التي تسمى الله بها وتسـمى بهـا عباده كـالموجود والحي والعليم والقـدير فقـال بعضـهم هي مقولـة بالإشتراك اللفظي حذرا من إثبـات قـدر مشـترك بينهمـا لأنهمـا إذا

1) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/84
2) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/91

اشتركا في مسمى الوجود لزم أن يمتاز الواجب عن الممكن بشيء آخر فيكون مركبا وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما وكالآمدي مع توقفه أحيانا ونقل ذلك عن الأشعري وأبي الحسين البصري **وهو غلط عليهما** وإنما ذكروا ذلك عنهما لأنهما لا يقولان بالأحوال ويقولان وجود الشيء عين حقيقتة فظنوا أن من قال ذلك يلزمه أن يقول إن لفظ المشترك الموجود يقال بالإشتراك اللفظي عليهما لأنه لو كان متواطئا لكان بينهما قدر مشترك فيمتاز أحدهما عن الآخر بخصوص حقيقته والمشترك ليس هو المميز فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة المميزة
والرازي والآمدي ونحوهما ظنوا أنه ليس في المسألة إلا هذا القول وقول من يقول بأن اللفظ متواطيء ويقول وجوده زائد على حقيقته كما هو قول أبي هاشم وأتباعه من المعتزلة والشيعة أو قول ابن سينا بأنه متواطيء مع أنه الوجود المفيد لسلب الأمور الثبوتية
وذهب بعض الباطنية وغلاة الجهمية إلى أن هذه الأسماء حقيقة في العبد مجاز في الرب
قالوا هذا في الحي ونحوه
وذهب أبو العباس الناشيء إلى ضد ذلك
وزعم ابن حزم أن أسماء الله لا تدل على المعاني فلا يدل عليم على علم ولا قدير على قدرة بل هي أعلام محضة وكل هذا غلو في نفي التشبيه لزم منه نفي صفات الرب وظنوا أن ثبوت الكليات المشتركة بني في الخارج **كما غلط الرازي** فظن أنه إذا كان." (1)

"وأخذ مالي ومنعني ونحو ذلك قال الله تعالى (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) وقد نزلت فيمن ضاف قوما فلم يقروه لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة فلما منعوه حقه كان له ذكر ذلك وأما الحاجة مثل إستفتاء هند بنت عتبة كما ثبت في الصحيح أنها قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وبنى ما يكفيني بالمعروف فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف أخرجاه في الصحيحين من حديث عائشة فلم ينكر عليها قولها وهو

1) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/111

من جنس قـــــــــــــــــــــول المظلـــــــــــــــــــــوم
وأما النصيحة فمثل قوله صلى الله عليه وسـلم لفاطمـة بنت قيس لما استشارته فيمن خطبها فقالت خطبني أبو جهم ومعاويـة فقـال صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأمـا أبـو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وفي لفـظ يضـرب النسـاء إنكحي أسـامة فلمـــا إستشـــارته فيمن تـــتزوج ذكـــر مـــا تحتـــاج إليه وكـــــــــــــذلك من إستشـــــــــــــار رجلا فيمن يعامله
والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره فقد قال النبي صلى اللـه عليـه وسـلم في الحـديث الصـحيح الـدين النصـيحة الـدين النصـيحة ثلاثا قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعـــامتهم
وكذلك بيان أهل العلم **لمن غلط في** رواية عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أو تعمـد الكـذب عليـه أو على من ينقـل عنـه العلم
وكذلك بيان **من غلط في** رأي رآه في أمـر الـدين من المسـائل العلميـــة والعملية
فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة فاللـه تعـالى يثيبه على ذلك لا سيما إذا كان المتكلم فيـه داعيـا إلى بدعـة فهـذا يجب بيان أمره للنـاس فـإن دفـع شـره عنهم أعظم من دفـع شـر قـــاطع الطريق
وحكم المتكلم بإجتهـــاده في العلم والـــدين حكم أمثالـــه من المجتهـــدين
ثم قد يكون مجتهدا مخطئا أو مصـيبا وقـد يكـون كـل من الـرجلين المختلفين باللسان أو اليد مجتهدا يعتقد الصواب معه وقـد يكونـان جميعا مخطئين مغفورا لهما كما ذكرنا نظير ذلـك ممـا كـان يجـري بين الصـــحابة
ولهذا ينهى عما شجر بين هؤلاء سـواء كـانوا من الصـحابة أو من." (1)

"صلى الله عليه وسلم وموضع دفنـه وثبتهم على الإيمـان وقـرأ عليهم الآية وبين لهم قتال مـانعي الزكـاة وأن الخلافـة في قـريش ولولا علمه بالمناسك والصلاة لما اسـتعمله عليهمـا الرسـول صـلى الله عليه وسلم وعلم المناسك أدق ما في العبـادات ولم يسـتخلف غيره لا في حج ولا في صلاة وكتابه في الصدقة أخذه أنس من أبي

(1) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/324

بكر وهو أصح ما روى فيها وعليه اعتمد الفقهاء وفي الجملة لا تعرف مسألة من **الشريعة غلط فيها** بخلاف غيره

وأما قوله لم يعرف حكم الكلالة فيقال هذا من أعظم علمه فإن الرأي الذي رآه عليه جماهير العلماء وأخذوا بقوله وهو أنه من لا ولد له ولا والد

وأما الجد فإنما هذا قضاء عمر وأما أبو بكر فإنه لم يختلف قوله أن جعله أبا وهو قول بضعة عشر صحابيا ومذهب أبي حنيفة وبعض الشافعية والحنابلة وهو الأظهر في الدليل وقال مالك والشافعي وأحمد بقول زيد بن ثابت

وأما قول علي في الجد فلم يذهب إليه الأئمة فلما أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الإخوة

ثم القائلون بمشاركة الإخوة للجد لهم أقوال متناقضة

قال فأي نسبة له بمن قال سلوني قبل أن تفقدوني سلوني عن طرق السماء فإني أعرف بها من طرق الأرض

قلنا إنما قال علي سلوني لأهل الكوفة ليعلمهم الدين فإن غالبهم كانوا جهلة

وأما أبو بكر فكان الذين حول منبره أكابر الصحابة فكانت رعيته أعلم الأمة وأدينها

وأما الدين كان علي يخاطبهم فهم من جملة عوام الناس التابعين وكان كثير منهم من شرار التابعين ولهذا كان علي رضي الله عنه." (1)

"وقولك ونقلنا أضعافها عن رجالنا الثقات فنقول نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقدا لا مزيد عليه ولنا مصنفات كثيرة جدا في تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم لا نحابيهم أصلا مع صلاحهم وعبادتهم ونسقط الإحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلطه وسوء حفظه ولو كان من أولياء الله

وأنتم حد الثقة عندكم أن يكون إماميا **سواء غلط أو** حفظ أو كذب أو صدق

فغاية رجالكم أن يكونوا مثل رجالنا فيهم وفيهم فإذا كان من المعلوم بالإضطرار أن أهل السنة فيهم كذابون وأنتم أكذب منهم بكل حال حرم علينا العمل بالأحاديث حتى ننظر في أسانيدها

(1) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/342

فمن أين لـك يـا مغـتر أن توثـق من لا تعرفـه ولا تعـرف أن تتهجى اســـــــمه بـــــــــل ولا ذكــــــــــر في الثقـــــــات
وغالب ما في أيـديكم صـحف وأخبـار على ألسـنتكم مكذوبـة أو لم تعلم صـــــحتها كـــــدأب أهــــل الكتــــابين ســــواء
وكـــــذب الرافضـــــة ممـــــا يضـــــرب بــــه المثل
ونحن نعلم أن الخـوارج شـر منكم ومن هـذا فمـا نقـدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحـرون الصـدق لهم وعليهم وأنتم فالصادق فيكم شامة قال ابن المبارك الدين لأهل الحـديث والكلام والحيــــــــل لأهـــــل الــــــرأي والكــــــــذب للرافضة
فأهل السنة والحديث لا يرضون بالكـذب ولـو وافـق أهـواءهم فكم قــد روي لهم من فضـائل أبي بكـر وعمــر وعثمـان بــل ومعاويــة وغيرهم أحاديث بالأسانيد يرويها مثـل النقـاش والقطيعي والثعلـبي والأهوازي وأبي نعيم والخطيب وابن عسـاكر وأضـعافهم ولم يقبـل منها علماء الحديث شيئا ويبينون الكذب منه بل إذا كـان في إسـناد الحـــديث واحـــد مجهـــول الحـــال توقفـــوا في الحـــديث
وأنتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهـواءكم غثـا كـان أو سـمينا وإن أتيتم بنص ثـــــابت فلا يـــــدل على مـــــا قلتم
ونحن عمدتنا نصـوص القـرآن ومـا يثبت من السـنة أو أجمـع عليـه المســلمون ســواكم فــإذا جاءنــا مــا ينــاقض ذلــك رددنــاه
قال أبـو الفـرج بن الجـوزي فضـائل علي الصـحيحة كثـيرة غـير أن الرافضة لا تقنع فوضعت له ما يضع لا مـا يرفـع وحوشـيت حاشـيته من الإحتيـــــــــــــــــــــــــــــاج إلى الباطل
وأنت أيها الرافضي لم تورد كل ما قيل ونحن نعـرف أحـاديث عـدو ســـــــــــــــاقطة أدل على مقصـــــــــــــــودك
فمن أماثل الموضوعات ما رواه." [1]

"إذا تبين هذا فالنزاع بين مثبتة الجوهر والجسم ونفاته، يقع من جهـة المعـنى فسـر شـيئين: أحـدهما: أنهم متنـازعون في تماثـل الأجســـــام والجـــــواهر على قـــــولين معـــــروفين.
فمن قال بتماثلهـا، قـال: كـل من قـال: إنـه جسـم لزمـه التمثيـل.
ومن قـــال إنهـــا لا تتماثـــل، قـــال: إنـــه لا يلزمـــه التمثيـــل.
ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة، بحسب ما ظنـوه لازما لهم، كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها مشبهة ومجسمة، حتى

1) المنتقى من منهاج الاعتدال الذهبي، شمس الدين ص/480

سموا جميع المثبة للصفات مشبهة، ومجسمة، وحشوية، وغثاء، وغثراء، ونحو ذلك، بحسب ما ظنوه لازما لهم. لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم، لم يجز نسبتها إليه على أنها قول له، سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة، بل إن كانت لازمة مع فسادها، دل على فساد قوله.

التعريف بالكرامية:

الكرامية1 هم أتباع محمد بن كرام بن عراق بن حزبة السجستاني المتوفى سنة (255هـ) .

1 يبلغ عدد طوائف الكرامية اثنتا عشرة فرقة وأصولها ستة هي: 1- العابدية، 2- النونية، 3- الزرينية، 4- الإسحاقية، 5- الواحدية، 6- الهيصمية.

"وهم في باب الإيمان مرجئة يقولون: إن الإيمان هو القول فقط فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبا بقلبه كان منافقا مؤمنا من أهل النار، وبعض الناس يحكي عنهم أنه من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، **وهو غلط عليهم**، بل يقولون إنه مؤمن كامل الإيمان وإنه من أهل النار". انظر مجموع الفتاوى (13/56) .

وانظر الكلام عن الكرامية في الفصل لابن حزم (4/45، 204-205) ، لسان الميزان (5/353-356) ، والفرق بين الفرق (ص 130-137) ، والملل والنحل (1/180-193) .." (1)

"أخرجى أيتها النفس الطيبة إلى رضوان الله وجنته فقد أعد الله لك من الكرامة ما هو خير من الدنيا وما فيها فلا يزالون يبشرونه ويحفون به فهم ألطف وأرأف من الوالدة بولدها ثم يسلون روحه من تحت كل ظفر ومفصل ويموت الأول فالأول ويهون عليه وكنتم ترونه عديدا حتى تبلغ ذقنه قال فلهى أشد كراهية للخروج من الجسد من الولد حين يخرج من الرحم فيبتدرها كل ملك منهم أيهم يقبضها فيتولى قبضها ملك الموت ثم تلا رسول {قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم ثم إلى ربكم ترجعون} فيتلقاها بأكفان بيض ثم يحتضنها إليه فهو أشد لزوما لها من المرأة إذا ولدتها ثم يفوح منها ريح أطيب من المسك فيستنشقون ريحها ويتباشرون بها ويقولون مرحبا بالروح الطيبة والروح الطيب اللهم

(1) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين 1/138

صل عليه روحا وعلى جسد خرجت منه قال فيصعدون بها ولله عـز وجل خلق في الهـواء لا يعلم عـددتهم إلا هـو فيفـوح لهم منهـا ريح أطيب من المسـك فيصـلون عليهـا ويتباشـرون ويفتح لهم أبـواب السماء فيصلى عليها كل ملك في كـل سـماء تمـر بهم حـتى ينتهى بها بين يدى الملك الجبار فيقول الجبار جـل جلالـه مرحبـا بـالنفس الطيبة ويجسد خرجت منه وإذا قال الرب عز وجـل للشـيء مرحبـا وحب له كل شـيء ويـذهب عنـه كـل ضـيق ثم يقـول لهـذه النفس الطيبة أدخلوها الجنة وأروها مقعدها من الجنة وأعرضـوا عليهـا مـا أعـددت لهـا من الكرامـة والنعيم ثم اذهبـوا بهـا إلى الأرض فـإنى قضيت أنى منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنهـا أخـرجهم تـارة أخـرى فوالذي نفس محمد بيده لهى أشد كراهية للخروج منها حين كـانت تخرج من الجسد وتقول أين تذهبون بى إلى ذلك الجسد الذي كنت فيه قال فيقولون إنا مأمورون بهذا فلا بد لك منه فيهبطون به على قدر فراغهم من غسـله وأكفانـه فيـدخلون ذلـك الـروح بين جسـده وأكفانه

فدل هذا الحديث أن الروح تعاد بين الجسد والأكفان وهذا عود غـير التعلق الذي كان لها في الدنيا بالبدن وهو نوع آخر وغـير تعلقهـا بـه حـال النـوم وغـير تعلقهـا بـه وهى في مقرهـا بـل هـو عـود خـاص للمسـاءلة

قـال شـيخ الإسـلام الأحـاديث الصـحيحة المتـواترة تـدل على عـود الـروح إلى البـدن وقت السـؤال وسـؤال البـدن بلا روح قـول قالـه طائفة من الناس وأنكره الجمهور وقابلهم آخـرون فقـالوا السـؤال للـروح بلا بـدن وهـذا قالـه ابن مـرة وابن حـزم **وكلاهمـا غلـط والأحاديث** الصحيحة ترده ولو كان ذلك على الروح فقـط لم يكن للقبر بالروح اختصاص." [1]

"من الأدلة فهو يتناول الأرواح الـتي هي في الجنـة بـالنص وفي الرفيق الأعلي وقد بينا أن عرض مقعد الميت عليه من الجنة والنار لا يـدل على أن الـروح في القـبر ولا على فنائـه دائمـا من جميـع الوجوه بـل لهـا إشـراف واتصـال بـالقبر وفنائـه وذلـك القـدر منهـا يعرض عليه مقعده فإن الروح شأنا آخـر تكـون في الرفيـق الأعلى في أعلى عليين ولهـا اتصـال بالبـدن بحيث إذا سـلم المسـلم على الميت رد الله عليه روحه فيرد عليـه السـلام وهي في الملأ الأعلى

1) الروح ابن القيم ص/50

وإنما يغلط أكثر الناس في هذا الموضـع حيث يعتقـد أن الـروح من جنس ما يعهد من الأجسام التي إذا شغلت مكانا لم يمكن أن تكون في غيره **وهذا غلط محض** بل الروح تكـون فـوق السـموات في أعلى عليين وترد إلى القبر فـترد السـلام وتعلم بالمسـلم وهي في مكانها هناك وروح رسول الله في الرفيق الأعلى دائما ويردها اللـه سبحانه إلى القبر فترد السلام على من سـلم عليـه وتسـمع كلامـه وقد رأى رسول ﷲ موسى قائما يصلى في قـبر ورآه في السـماء السادسة والسابعة فإما أن تكـون سـريعة الحركـة والانتقـال كلمح البصـر وإمـا أن يكـون المتصـل منهـا بـالقبر وفنائـه بمنزلـة شـعاع الشمس وجرمها في السـماء وقـد ثبت أن روح النـائم تصـعد حـتى تخـترق السـبع الطبـاق وتسـجد للـه بين يـدي العـرش ثم تـرد إلى جسده في أيسر زمان وكذلك روح الميت تصعد بهـا الملائكـة حـتى تجاوز السموات السبع وتقف بين يدي الله فتسجد له ويقضى فيهـا قضاء ويريها الملك ما أعد الله لها في الجنة ثم تهبط فتشهد غسله وحملـه ودفنـه وقـد تقـدم في حـديث الـبراء بن عـازب أن النفس يصعد بها حتى توقف بين يدي الله فيقول تعالى اكتبوا كتاب عبـدى في عليين ثم أعيدوه إلى الأرض فيعاد إلى القـبر وذلـك في مقـدار تجهـيزه وتكفينـه فقـد صـرح بـه في حـديث ابن عبـاس حيث قـال فيهبطون على قدر فراغه من غسله وأكفانه فيـدخلون ذلـك الـروح بين جسـده وأكفانه

وقد ذكر أبو عبد الله بن منـده من حديث عيسـى بن عبـد الـرحمن حدثنا ابن شهاب حدثنا عامر بن سـعد عن إسـماعيل بن طلحـة بن عبيد الله عن أبيه قال أردت مـالي بالغابـة فـأدركنى الليـل فـأويت إلى قبر عبد الله بن عمر بن حـرام فسـمعت قـراءة من القـبر مـا سمعت أحسن منها فجئت إلى رسول الله فـذكرت ذلـك لـه فقـال ذلك عبـد اللـه ألم تعلم أن اللـه قبض أرواحهم فجعلهـا في قناديـل من زبرجد وياقوت ثم علقها وسط الجنة فإذا كان الليل ردت إليهم أرواحهم فلا يـزال كـذلك حـتى إذا طلـع الفجـر ردت أرواحهم إلى مكـانهم الـذي كـانت به

ففي هـذا الحـديث بيـان سـرعة انتقـال أرواحهم من العـرش إلى الثرى ثم انتقالها من الثرى إلى مكانها ولهذا قال مالـك وغـيره من الأئمة أن الروح مرسلة تذهب حيث شاءت وما." (1)

1) الروح ابن القيم ص/101

"السابع أنه معارض بالقياس الجلي على الصلاة والإسلام والتوبة فان أحدا لا يفعلها عن أحد قال الشافعي فيما تكلم به على خبر ابن عباس لم يسم ابن عباس ما كان نذر أم سعد فاحتمل أن يكون نذر حج أو عمرة أو صدقة فأمره بقضائه عنها فأما من نذر صلاة أو صياما ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلى عنه ولا يكفر عنه في الصلاة ثم قال فإن قيل أفأروى عن رسول الله أمر أحد أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي فإن قيل فلم لا تأخذ به قيل حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي نذرا ولم يسمعه مع حفظ الزهري وطول مجالسه عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظا فإن قيل فتعرف الرجل الذي جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حل من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء **وهذا غلط فاحش**

فهذا الجواب عن فعل الصوم وأما فعل الحج فإنما يصل منه ثواب الإنفاق وأما أفعال المناسك فهي كأفعال الصلاة إنما تقع عن فاعلها

قال أصحاب الوصول ليس في شيء مما ذكرتم ما يعارض أدلة الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ومقتضى قواعد الشرع ونحن نجيب عن كل ما ذكرتموه بالعدل والإنصاف

أما قوله تعالى {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى} فقد اختلفت طرق الناس في المراد بالآية فقالت طائفة المراد بالإنسان ها هنا الكافر وأما المؤمن فله ما سعى وما سعى له بالأدلة التي ذكرناها قالوا وغاية ما في هذا التخصيص وهو جائز إذا دل عليه الدليل وهذا الجواب ضعيف جدا ومثل هذا العام لا يراد به الكافر وحده بل هو للمسلم والكافر وهو كالعام الذي قبله وهو قوله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى

والسياق كله من أوله إلى آخره كالصريح في إرادة العموم لقوله تعالى {وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى} وهذا يعم الشر والخير قطعا ويتناول البر والفاجر والمؤمن والكافر كقوله تعالى {فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا

يره} وكقوله له في الحديث الإلهي يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه وهو كقوله تعالى {يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه} ولا تغتر بقود كثير من المفسرين في لفظ الإنسان في." (1)

"والثاني حق إلا أنه يفيدكم شيئا لأن الأمر الكلي المشترك بين الأشخاص الإنسانية هو الإنسانية لا العلم بها والإنسانية لا وجود لها في الخارج كلية والوجود في الخراج للمعينات فقط والعلم تابع للمعلوم فكما أن المعلوم معين فالعلم به معين لكنه صورة منطبقة على أفراد كثيرة فليس في الذهن ولا في الخارج صورة غير منقسمة البتة وكم **قد غلط في** هذا الموضع طوائف من العقلاء لا يحصيهم إلا الله تعالى فالصورة الكلية التي يثبتونها ويزعمون أنها حالة في النفس فهي صورة شخصية موصوفة بعوارض شخصية فهب أن هذه الصورة العقلية حالة في جوهر ليس بجسم ولا جسماني فإنها غير مجردة عن العوارض فإن قلتم مرادنا بكونها مجردة النظر إليها من حيث هي هي مع قطع النظر عن تلك العوارض
قيل لكم فلم لا يجوز أن تكون الصورة الحالة في المحل الجسماني منقسمة وإنما تكون مجردة إذا نظرنا إليها من حيث هي هي بقطع النظر عن عوارضها
فصل قولكم في الرابع أن العقلية تقوى على أفعاله غير متناهية ولا شيء
من القوى الجسمانية كذلك فجوابه أنا لا نسلم أنها تقوى على أفعال غير متناهية
وقولكم أنها تقوى على إدراكات لا تتناهي هي والإدراكات أفعال مقدمتان كاذبتان فإن إدراكاتها ولو بلغت ما بلغت فهي متناهية فلو كان لها بكل نفس ألف ألف إدراك لتناهت إدراكاتها فهي قطعا تنتهي في الإدراكات والمعارف إلى حد لا يمكنها أن تزيد عليه شيئا كما قال تعالى {وفوق كل ذي علم عليم} إلى أن ينتهي العلم إلى من هو بكل شيء عليم فهو الله الذي لا إله إلا هو وحده وذلك من خصائصه التي لا يشاركه فيها سواه
فإن قلتم لو انتهي إدراكها إلى حد لا يمكنها المزيد عليه لزم انقلاب

1) الروح ابن القيم ص/125

الشـيء من الإمكـان الـذاتي قلنـا فهـذا بعينـه لـو صـح دل على أن القوة الجسمانية تقوى على أفعال غير متناهية وذلك يوجب سقوط الشـــبهة وبطلانها
وأيضـا فـإن قـوة التخيـل والتفكـر والتـذكر تقـوى على استحضـار المخيلات والمذكرات إلى غير نهاية مع أنهـا عنـدكم قـوة جسـمانية فإن قلتم لا نسلم أنها تقوى على مالا يتناهي قيل لكم هكـذا يقـول خصـــــــــــــومكم في القـــــــــــوة العاقلـــــــــــة ســـــــــواء
وأمـا كـذب المقدمـة الثانيـة فـإن الإدراك ليس بفعـل فلا يلـزم من تناهي فعلها تناهي إدراكها وقـد صـرحتم بـأن الجـوهر العقلي قابـل لصورة المعلوم لا أنها فاعل لها والشيء الواحد لا يكون." (1)
"في حقيقـة الرؤيـا فقـال فيهـا غـير الإسـلامين أقاويـل كثـيرة منكـرة لمـا حـاولوا الوقـوف على حقـائق لا تعلم بالعقـل ولا يقـوم عليها برهـان وهم لا يصـدقون بالسـمع فاضـطربت لـذلك مقـالاتهم فمن ينتمي إلى الطب ينسب جميع الرؤيـا إلى الأخلاط ويقـول من غلب عليه البلغم رأى السباحة في الماء أو ما شابهه لمناسبة الماء في طبيعتـه طبيعـة البلغم ومن غلب عليـه الصـفراء رأى النـيران والصعود في الجو وشبهه لمناسبة النار طبيعة الصفراء ولأن خفتهـا وإنفاذها تخيـل إليـه الطـيران في الجـو والصـعود في العلـو وهكـذا يصـنعون في بقيـة الأخلاط وهـذا مـذهب وإن جـوزه العقـل وامكن عندنا أن يجري البادي جلت قدرته العادة بأن يخلـق مثـل مـا قـالوا عند غلبة هذه الأخلاط فإنه لم يقم عليه دليل ولا اطـردت بـه عـادة والقطع في موضع **التجويز غلط وجهالة** هذا لو نسبوا ذلـك إلى الأخلاط على جهة الاعتبار واما إن أضـافوا الفعـل إليهـا فإنـا نقطـع بخطئهم ولا نجوز ما قـالوه إذ لا فاعـل إلا اللـه تعـالى ولبعض أئمـة الفلاسفة تخليط طويل في هذا وكأنه يـرى أن صـور مـا يجـري في العالم العلوي كالمنقوش وكأنه يدور بدوران الأكر فمـا حـاذى بعض النفوس منـه انتقش فيهـا وهـذا أوضـح فسـادا من الأول مـع كونـه تحكمـا بمـا لم يقم عليـه برهـان والانتقـاش من صـفات الأجسـام وكثـيرا مـا تجـري في العـالم والأعـراض لا تنتقش ولا ينتقش فيهـا والمذهب الصحيح ما عليه أهل السنة وهو أن الله سـبحانه وتعـالى يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظـان وهـو تبارك وتعالى يفعل ما يشاء ولا يمنع من فعلـه نـوم ولا يقظـة فـإذا

(1) الروح ابن القيم ص/205

خلق هذه الاعتقـادات فكأنـه سـبحانه جعلهـا علمـا على أمـور أخـر يخلقها في ثاني حال أو كان خلقها فإذا خلق في قلب النائم اعتقـاد الطيران وليس بطائر فقصارى ما فيه أنه اعتقد امرا على خلاف ما هو عليه علما وكم في اليقظة ممن يعتقـد أمـرا على خلاف مـا هـو عليه فيكون ذلك الاعتقاد علما على غيره كما يكون خلق الله تعالى الغيم علمـا على المطـر والجميـع خلـق اللـه ولكن يخلـق الرؤيـا والاعتقادات التي جعلها علما على ما يسـر بحضـرة الملـك أو بغـير حضرة الشيطان ويخلق ضدها مما هو علم على مـا يضـره بحضـرة الشيطان فينسب إليه مجازا واتساعا هذا المعنى بقوله صـلى اللـه عليه وسلم الرؤيا من اللـه عـز وجـل والحلم من الشـيطان لا على أن الشيطان يفعل شيئا في غيره وتكون الرؤيا." [1]

"البـــــاب الثـــــــاني عشـــــــر بعـــــــد المائة في أن الشـــــيطان لا يتمثـــــل بـــــالنبي عليـــــه الســـــلام في الصحيحين من حديث أبي سلمة بن عبد الـرحمن بن عـوف أن أبا هريرة قال سمعت أن رسول الله صلى الله عليـه وسـلم يقـول من رآني في المنام فسيراني في اليقظة أو كمـا رآني في اليقظـة لا يتمثل الشـيطان بي قـال وقـال أبـو سـلمة قـال أبـو قتـادة قـال رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم من رآني فقـد رأى الحـق وفي روايـة من رآني في المنـام فقـد رآني فـإن الشـيطان لا يتمثـل بي ذهب القاضي أبو بكـر بن الطيب إلى أن المـراد بقولـه صـلى اللـه عليه وسلم من رآني في المنام فقد رآني أنه رأى الحق وأن رؤيـاه لا تكون أضـغاثا ولا من التشـبيهات في الشـيطان ويعضـد مـا قالـه بقوله صلى الله عليـه وسـلم في بعض الطـرق من رآني فقـد رأى الحق إن كان المراد به مـا أريـد بالحـديث الأول من المنـام وقولـه صلى الله عليـه وسـلم فـإن الشـيطان لا يتمثـل بي إشـارة إلى أن رؤياه لا تكون أضغاثا وإنما تكـون حقـا وقـد يـراه الـرائي على غـير صفته المنقولة إلينـا كمـا لـو رآه شـيخا ابيض اللحيـة أو على خلاف لونـه أو يـراه رائيـان في زمـان واحـد أحـدهما بالمشـرق والآخـر بالمغرب ويراه وكل منهما معه في مكانه وقال السهيلي رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام رؤيا ولا تكون إلا رؤية حـق لقولـه صلى الله عليه وسـلم من رآني فقـد رأى الحـق وهـو مشـترك بين الرؤية والرؤيا وأما قوله من رآني في المنام فسيراني في اليقظـة

1) آكام المرجان في أحكام الجان الشِّبْلي ص/243

أول الكلام من الرؤيا والثاني من الرؤية وقال آخـرون بـل الحـديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه صلى الله عليـه وسلم ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحيله حتى يضطر إلى صرف الكلام عن ظـاهره وأمـا الاعتلال أنـه قـد يـرى على خلاف صـفته المعروفة وفي مكانين مختلفين معا فـإن **ذلك غلـط في** صـفاته وتخيل لها على غير ما هي عليه وقـد يظن بعض الخيـالات مرئيـات لكون ما يتخيل مرتبطا لما يرى في العادة فتكـون ذاتـه صـلى اللـه عليه وسلم مرئية." (1)

"البـــــاب الرابع

عقيـــــدة النـــــاظم

27 - وإني على مـا مـات عنـه محمـد ... وأصـحابه والتـابعون إلى حشـــري

الفصـــــل الأول

الأســـماء والصـــفات

28 - أقـــر بـــأن اللـــه جـــل جلالـــه ... تعـــالى عن التشـــبيه (1).ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ .

---

(1) التشـبيه هـو التسـوية بين المشـبه، والمشـبه بـه في أكـثر الصفات، والتمثيل: التسوية في كل الصفات، وكان الأولى بالنـاظم التعبير بنفي التمثيل لا التشبيه لوجوه، قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في شرح السـفارينية (ص/86): [قولـه: (ولا تشـبيه): يعـني: أنهم لا يشبهون الله بخلقه، ومراد المؤلف بالتشبيه (التمثيل) ولهذا لـــو عـــبر بـــه لكـــان أولى من وجـــوه ثلاثـــة: الوجه الأول: أن الذي جـاء بـه القـرآن والسـنة نفي التمثيـل لا نفي التشبيه، كمـا قـال اللـه تعـالى: {ليس كمثلـه شـيء وهـو السـميع البصـــير}، {فلا تضـــربوا للـــه الأمثـــال} ... الوجه الثاني: أن نفي التشبيه فيه إجمال؛ لأنـه إن أراد نفي التشـبيه من كل وجـه فهـذا غلـط، وإن أراد نفي التشـبيه في كـل الصـفات فهذا هـو التمثيـل ... فنفي التشـبيه من كـل وجـه من الوجـوه هـذا خطأ، لأن هناك تشابه واشـتراك في بعض المعـاني، فمثلا: الحيـاة، يتصف بها الخـالق ويتصـف بهـا المخلـوق، فبينهمـا تشـابه من حيث

1) آكام المرجان في أحكام الجان الشِّبْلي ص/245

أصل الصفة وهي الحياة، ولولا هـذا التشـابه المشـترك بين صـفات الله وصفات المخلوق ما عرفنا معاني صفات الله، فلا بد أن يكــون هنـــــــاك اشـــــــتراك وتشـــــــابه من بعض الوجـــــــوه؟ للـه علم وللمخلـوق علم بين علم اللـه وعلم المخلـوق تشـابه من حيث أصل المعنى، المخلـوق يـدرك مـا يعلمـه والخـالق عـز وجـل كذلك، فهناك اشتراك في أصـل المعـنى، للمخلـوق بصـر وللخـالق بصر، البصر للخالق والمخلوق مشتركان في أصل الرؤيـة، فبينهمـا تشابه من هذا الوجه، لكنهمـا لا يتمـاثلان، لأن المماثلـة: (التسـاوي من كـل وجـه)، والمشـابهة: (الاشـتراك ولـو في بعض الوجـوه). الوجه الثالث: أن نفي التشـبيه صـار عنـد كثـير من النـاس يسـاوي نفي الصفات مطلقا. وذلك عند من يقول: كـل من اثبت للـه صـفة فهـو مشـبه، فـإذا قلنـا: (من غـير تشـبيه): صـار معـنى هـذا الكلام عندهم أي من غير إثبات صفة، فيوهم هذا بأن مـذهب أهـل السـنة والجماعـة هـو مـذهب أهـل التعطيـل، لأنهم يـرون أن معـنى (نفي التشبيه) يعـني نفي الصـفات، حيث يزعمـون أن كـل من أثبت للـه صفة فهو مشبه]..." (1)

"الفصـــــــــــــــــل الخـــــــــــــــــامس

بعض صـــــــــــــــفاته الخلقيـــــــــــــــة والخلقية

104 - وكـــــــان ســـــــخيا ماجـــــــد الكـــــــف (1) طيب الـــــــــــــــــــــــــ ... .

(موارد الضمآن) روى هذا في حديث الصحيح في صفته - صلى الله عليه وآله وسلم - ولفظة: (مثل بيضة الحمامة) وهو الصواب. قـال الحافظ: تبين من رواية مسـلم (كركبـة عـنز) أن روايـة ابن **حبان غلط من** بعض الرواة. قلت: ورأيت في (إتحاف المهرة) للحافـظ شهاب الدين البوصيري - رحمه الله تعالى - بخطه: (كركبة البعـير) وبيض لاسم الصحابي، وعزاه لمسند أبي يعلى، وهو وهم من بعض رواته كأنه تصحف عليه كركبة عنز بركبة بعير. ثم رأيت ابن عساكر روى الحـديث في تاريخـه من طريـق أبي يعلى، وسـمى الصـحابي عباد بن عمرو. وقال الحافظ في الإصـابة في سـنده من لا يعـرف. قلت: وقد تقدم عنه في الثاني عشر أنه كركبة عنز. ولم أظفـر بـه في مجمـع الزوائـد للهيثمي- قلت: ذكـره الهيثمي في المجمـع (8/

1) نهج الرشاد في نظم الاعتقاد السرمري، جمال الدين ص/30

499 -ـ 500) من حديث عباد بن عمرو - رضي الله عنه -، وقال: [رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه]-. الحادي والعشرون: أنه غـدة حمراء. روى أبو الحسن بن الضحاك عن جابر بن سمرة - رضي الله تعالى عنه - قال: كان خاتم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غدة حمراء مثل بيضة الحمامة. تنبيه: قال العلماء: هذه الروايات متقاربة في المعنى، وليس ذلك باختلاف بل كل راو شبه بما نسخ له، فواحد قال كزر الحجلة، وهو بيض الطائر المعروف، أو زرار البشخاناه، وآخر كبيضة الحمامة، وآخر كالتفاحة، وآخر بضعة لحم ناشزة، وآخر لحمة ناتئة، وآخر كالمحجمة، وآخر كركبة العنز، وكلها ألفاظ مؤداها واحد وهو قطعة لحم. ومن قال: شعر، فلأن الشعر حوله متراكب عليه كما في الرواية الأخرى. قال أبو العباس القرطبي في (المفهم): دلت الأحاديث الثابتة على أن خاتم النبوة كان شيئا بارزا أحمر عند كتفه - صلى الله عليه وسلم - الأيسر إذا قلل قدر بيضة الحمامة، وإذا كبر قدر جمع اليد. وذكر نحوه القاضي وزاد: وأما رواية جمع اليد فظاهرها المخالفة، فتتأول على وفق الروايات الكثيرة، ويكون معناها: على هيئة جمع الكف لكنه أصغر منه في قدر بيضة الحمامة.].
(1) أي: كريم معطاء، قال ابن دريد في جمهرة اللغة مادة (ج د م): [المجد من قولهم: رجل ماجد. وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلىء بطونها. يقال: راحت الإبل مجدا ومواجد. وتماجد القوم، إذا تفاخروا وأظهروا مجدهم، والمصدر المجاد.] وقال ابن منظور في اللسان مادة (م ج د): [ابن شميل الماجد الحسن الخلق السمح ورجل ماجد ومجيد إذا كان كريما معطاء ...]." (1)

"ثم إن كل قوم قد جعلوا لأنفسهم شخصا أو قبرا لا يثقون بغيره، فلا يمكن موافقة الجميع؛ لأنه جمع بين الضدين، وموافقة بعض دون بعض تحكم بلا مرجح، ومن المحال إصابتهم جميعا؛ لأن كل فريق يخطئ الفريق الآخر، ثم قد استجيب لبلعام بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين، فسلبه الله الإيمان، والمشركون قد يستسقون فيسقون، ويستنصرون فينصرون.
وأما الجواب المفصل، فنقول: مدار هذه الشبهة على أصلين: منقول، وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان. ومعقول، وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.

1) نهج الرشاد في نظم الاعتقاد السرمري، جمال الدين ص/90

أما النقل، فإما كـذب أو غلـط، وليس بحجـة، بـل قـد ذكرنـا النقـل عمن يقتـــــــــــــدى بـــــــــــــه بخلاف ذلـــــــــــك.
وأما المعقول، فعامة المذكور من المنافع كذب، فـإن هـؤلاء الـذين يتحرون الدعاء إنما يستجاب لهم أحيانا نـادرا، وأين هـذا من الـذين يتحرون الدعاء وقت الأسحار، وفي سجودهم وأدبار صـلواتهم وفي بيوت الله؟ فـإن هـؤلاء إذا ابتهلـوا مثـل ابتهـال المقـابريين لم يكـد يســـــــــــقط لهم دعــــــــــــوة إلا لمــــــــــــانع.
وجميع الأمور التي يظن أن لها تأثيرا في العالم وهي محرمـة في." (1)

"فعله نبي، **وهذا غلط عظيم** لمـا ذكرنـاه خصوصـا إذا كـان العمل إنمـا كـان أثـره بصـدق قـام في قلب فاعلـه حين الفعـل ثم تفعلــــــــه الأتبــــــــاع صــــــــورة، فيضــــــــرون بـــــــه.
ومن هذا الباب ما يحكى عن آثار وجدت في السماع المبتـدع، فـإن تلك الآثار قد يكون عن أحوال قامت بقلوب أولئـك الرجـال حركهـا محـرك كـانوا فيـه مجتهـدين أو مقصـرين تقصـيرا غمـره حسـنات قصدهم، فيأخذ الأتباع حضور صورة السـماع، وليس حضـور أولئـك الرجال سنة تتبع، ولا مع المقلدين من الصـدق مـا لأجلـه عـذروا أو غفر لهم، فيهلكون بذلك، كما يحكى عن بعض الأشياخ أنه رؤي بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: أوقفني بين يديه، وقـال: يـا شيخ السوء! أنت الـذي كنت تتمثـل بي بسـعدى ولبـنى! لـولا أعلم من صــــــــــــــــــدقك لعــــــــــــــــــذبتك.
ولهذا كان الأئمة المقتدى بهم يقولـون: "علمنـا هـذا مقيـد بالكتـاب والســـنة".
وحكي لنا أن بعض المجاورين أتى إلى قبر النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، فاشـتهى عليـه من الأطعمة، فجـاء بعض الهاشـميين إليـه فقال: النبي صلى الله عليه وسلم بعث لـك هـذا وقـال لـك: اخـرج من عنــدنا.
وآخــرون قضــيت حــوائجهم ولم يقــل لهم ذلــك؛ لاجتهــادهم، أو قصورهم في العلم، فإنه يغفر للجاهل ما لا يغفر للعـالم، ولا يقـال: هؤلاء لما نقصت معرفتهم سوغ لهم ذلك، فإن الله لم." (2)

---
1) المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم البعلي، بدر الدين ص/172
2) المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم البعلي، بدر الدين ص/176

"بعم نبينا" معناه: نتوسل بدعائه وشفاعته وسؤاله، ونحن نتوسل إليك بدعاء عمه وسؤاله وشفاعته، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو ما يجري هذا المجرى مما يفعل بعد موته وفي مغيبه، كما يقول بعض الناس: أسألك بجاه فلان عندك؛ لأنه لو كان كذلك لكان توسلهم به أولى من عمه، ولم يعدلوا إلى العباس مع علمهم أن السؤال به أعظم من العباس، فعلم أن التوسل هو ما يفعله الأحياء دون الأموات، وهو التوسل بدعائهم وشفاعتهم، وكذلك حديث الأعمى الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل الله قبول شفاعة نبيه فيه، فيدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع وسأل، فعلمه أن يسأل الله قبول شفاعته، ولهذا قال: "اللهم فشفعه في" فلفظ التوسل فيه **إجمال غلط فيه** من لم يفهم مقصود الصحابة.

يراد به التسبب به لكونه داعيا وشافعا، أو لكون الداعي محبا له مطيعا لأمره مقتديا به، فيكون التسبب: إما بمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته.

ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته لمجرد الإقسام به على الله، فهذا الثاني هو الذي كرهوه، ونهوا عنه.

وكذلك لفظ السؤال [بشيء] قد يراد به المعنى الأول، وقد يراد الثاني.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فدعوا الله بصالح الأعمال، إذ هي أعظم." (1)

"والتحسب لله وحده، قال تعالى: وقالوا حسبنا الله ولم يقل: ورسوله، وذكر الرسول في الإيتاء؛ لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول، فليس لأحد أن يأخذ كل ما تيسر له إن لم يكن مباحا في الشريعة، ثم قال: إنا إلى الله راغبون فجعل الرغبة إلى الله وحده دون ما سواه، كما قال: فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب فأمر بالرغبة إليه.

ولم يأمر الله قط مخلوقا أن يسأل مخلوقا وإن كان قد أباح ذلك في بعض المواضع، لكنه لم يأمر به، بل الأفضل للعبد أن لا يسأل - قط- إلا الله، كما في الصحيحين في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب "هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون وعلى

(1) المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم البعلي، بدر الدين ص/191

ربهم يتوكلون" فجعل من صفاتهم أنهم لا يطلبون من غيرهم أن يرقيهم، ولم يقل: لا يرقون، وإن كان قد روي في بعض طرق مسلم فهو غلط؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم رقى نفسه وغيره، لكنه لم يسترق، فالمسترقي طالب للدعاء من غيره، بخلاف الراقي غيره فإنه داع.
وقال لابن عباس: إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله فهو الذي يتوكل عليه، ويستعان به، ويخاف ويرجى، ويعبد، وتنيب إليه القلوب، لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا منجى منه إلا إليه. والقرآن كله يحقق هذا الأصل،." (1)
"القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: {قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات والأرض} [إبراهيم: 10] (إبراهيم: 10) .
وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنا به في الباطن، كما قال له موسى: {لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر} [الإسراء: 102] (الإسراء: 102) . وقال تعالى عنه وعن قومه. {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا} [النمل: 14] . ولهذا قال: {وما رب العالمين} [الشعراء: 23] ؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: {رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين - قال لمن حوله ألا تستمعون - قال ربكم ورب آبائكم الأولين - قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون - قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون} [الشعراء: 24 - 28] (الشعراء: 24 - 28) .
وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهما عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عجز موسى عن الجواب وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحدا لله، نافيا له، لم يكن مثبتا له طالبا للعلم بماهيته. فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بما هو؟ بل هو

1) المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم البعلي، بدر الدين ص/200

سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.." (1)
"وسلم: «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات» .

[هل الاسم عين المسمى أو غيره]
وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره؟ **وطالما غلط كثير** من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك - فالاسم هاهنا للمسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم: فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.." (2)
"خمسا، فيقول: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟ !
وقد غلط الحفاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص. ولم يسرد الحديث. وأجاد رحمه الله. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رحمه الله.

[نص حديث الإسراء والمعراج]
وكان من حديث الإسراء: «أنه صلى الله عليه وسلم أسري بجسده في اليقظة، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكبا على البراق، صحبة جبريل عليه السلام، فنزل هناك، صلى بالأنبياء إماما، وربط البراق بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك ألبتة. ثم عرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففتح لهما، فرأى هناك آدم أبا البشر، فسلم عليه، فرحب به ورد عليه السلام، وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الثانية. فاستفتح

(1) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/26
(2) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/102

له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى ابن مريم، فلقيهما، فسلم عليهما، فردا عليه السلام، ورحبا به، وأقرا بنبوته ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسلم عليه فرد عليه." (1)

"((التذكرة)) : واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم، كما تقدم فيقدم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي رحمه الله، في كتاب ((كشف علم الآخرة)) : حكى بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يورد بعد الصراط، **وهو غلط من** قائله. قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء. انتهى.

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

[الشفاعة]

[أنواع الشفاعة]

قوله: (والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الأخبار) .

ش: الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.." (2)

"بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا. معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مرادا لكان جاه النبي صلى الله عليه وسلم أعظم وأعظم من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه **إجمال، غلط بسببه** من لم يفهم معناه: فإن أريد به التسبب به لكونه داعيا وشافعا، وهذا

1) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/273

2) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/282

في حياته يكون، أو لكون الداعي محبا له، مطيعا لأمره، مقتديا بـه، وذلك أهل للمحبة والطاعـة والاقتـداء، فيكـون التوسـل إمـا بـدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد بـه الإقسـام بـه والتوسـل بذاتـه، فهـذا الثـاني هـو الـذي كرهـوه ونهـوا عنـه. وكذلك السؤال بالشيء، قد يـراد بـه التسـبب بـه، لكونـه سـببا في حصول المطلـــوب، وقـــد يـــراد بـــه الإقســـام بـــه. ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث." (1)

"ظاهرا لا باطنا. وهذه الأقسام الثلاثة مـذكورة في أول سـورة البقــرة. وكــل من ثبت أنــه كــافر في نفس الأمــر وكــان مقــرا بالشــهادتين. فإنــه لا يكــون إلا زنــديقا، والزنــديق هــو المنــافق. وهنا **يظهر غلط الطرفين**، فإنـه من كفـر كـل من قـال القـول المبتـدع في البـاطن، يلزمـه أن يكفـر أقوامـا ليسـوا في البـاطن منافقين، بل هم في البـاطن يحبـون اللـه ورسـوله ويؤمنـون باللـه ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في صحيح البخاري، عن أسـلم مولى عمر [رضي الله عنـه] ، عن عمـر: «أن رجلا كـان على عهـد النبي صلى اللـه عليـه وسـلم كـان اسـمه: عبـد اللـه، وكـان يلقب: حمارا، وكـان يضـحك رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم، وكـان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلده من الشـراب، فـأتي بـه يوما، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكـثر مـا يؤتى به! فقال رسول الله صـلى اللـه عليـه وسـلم: لا تلعنـه، فإنـه يحب الله ورسوله» وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمـة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهميـة أو المرجئـة أو القدريـة أو الشـيعة أو الخـوارج. ولكن الأئمـة في العلم والـدين لا يكونـون قائمين." (2)

"بين المـراء المنهي عنـه، والجـدال بـالتي هي أحسـن، والحث على الصـلح بين المسـلمين والتـأليف حسـب الإمكـان، ثم ذكـر الموجب لتأليف هـذا الكتـاب والعـذر في التصـدي، ثم في الشـروع في الجـــواب. والذي اشـتمل عليـه من المسـائل العلميـة هـذا المجلـد مسـألتان: المسـألة الأولى: الكلام في صـعوبة الاجتهـاد في العلم أو سـهولته وذكر شرائط الاجتهاد عند الفريقين المعسـرين والميسـرين، والـرد

---

1) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/299

2) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 2/438

على من زعم أنه قد صار متعذرا على الإطلاق، وفي ذلك عشـرون تنبيها تشتمل على **بيان غلط من** أوهم تعذره، أو شكك في ذلك، ودعـــــــا النـــــــاس إلى الإعـــــــراض عن طلبـــــــه.
ثم الكلام فيما يكفي المجتهدين من معرفة الأخبار النبوية، ومعرفـة طرق التصحيح والجـرح والتعـديل .. ومـا يـؤدي إليـه القـول بتعـذر الاجتهاد، وخلو دار الإسلام ممن يعرف معنى كلام الله تعالى، وكلام رسـوله صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم، وصـحيح حديثـه من عمـوم الضـلالات وأنـواع الجهـالات، وتعـذر معرفـة جـواز التقليـد حينئـذ، وارتفاع التكليف بتفاصيل الشريعة المطهرة المحفوظة صانها اللـه عن ذلك. وفي آخر ذلك تمام الكلام في الجرح والتعديل وفي أئمـة الحديث الذين أخذ ذلك عنهم، واتصـلت الروايـة بهم، ثم الكلام في معرفة الصحابة رضي الله عنهم، وحكم المجهول منهم، ومعرفة ما يكـــــــون المســــــــلم بـــــــــه صـــــــــحابيا.
ثم القول في معرفة ما يحتاج إليه المجتهد من التفسير، ثم معرفـة الناسخ والمنسوخ، وحصر المنسوخات وذكرها بأعيانها مع تمييز مـا أجمع على نسـخه ممـا اختلـف فيـه بـأوجز عبـارة، ثم ذكـر اجتهـاد الصحابة، وعدد من عرف بالاجتهاد منهم وفيه الذب عن أبي هريرة (رضي الله عنه) وعن." [1]

"كراريس، ثم عاد إلى الموضع الثالث وذكر موضع الخلاف بيننا وبين الفقهاء في شروط الإمامة وأنهم لم يخالفونا إلا في النســب، فمذهبهم فيه كمذهب المعتزلة، وإنما خالفوا في مسألة ثانية تعلـق بالنظر في المصالح كما بسطه من موضعه من هـذا الجـزء الرابـع، ثم ذكر -رحمه الله تعالى- ثمرة الخلاف ومـا تنتجـه الضـرورات، ثم ما ورد من طاعة أولي الأمر وإن جاروا، وأخذ الولايـة عن بعضـهم، وذكر من عقد له ثم جار، وبين من تغلب من غير عقد وكان جـائرا. ثم ذكـر محمـد بن شـهاب الزهـري: وإن بعض الأصـحاب من أهـل المذهب ادعى أنه ما روى أحد من أهل البيت حديثه وهو غلط، وقد روى عنه الإمام أحمد بن سليمان وغيره من أئمـة أهـل الـبيت كمـا قد ذكـروه في موضـعه، وعقبـه بـذكر من خالـط الملـوك من أهـل العلم وما حكم الموالاة؟ وما هي الموالاة المجمع عليها؟ وما يجـوز من المخالطة لهم وما شرط الجواز. وفي ضـمن ذلـك بيـان القـدر المحرم من ذكر الـدنيا ومـا يسـتثنى من ذلـك ومـا يـدخل منـه في

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/83

المستحب، ثم القول في إعانة الظلمة والعصاة، وما يسمى إعانة قطعا أو ظنا وما لا يسمى إعانة. ثم ذكر ترجمة الزهري مستوعبة، وما قدح به عليه، وعدد جميع ما روي من الحديث وما الذي تفرد بروايته، ثم قصة يحيى بن عبد الله بن الحسن عليهم السلام، ومن شهد عليه بالرق، وأنه ليس فيهم أحد من الثقات، ولا ثبت أنهم شهدوا بذلك مختارين من غير إكراه. ثم ذكر أبا البختري وهب بن وهب، وأنه مجمع على جرحه، ثم إبطال قياس أهل التأويل على الخطابية، ثم الجواب على من قدح على المحدثين برواية ما يوهم التجسيم والجبر والإرجاء ونسبة ما لا يجوز على الأنبياء، وفيه المنع من العلم بكذب ما رواه أهل الصحاح، وبيان المرجحات للمنع من ذلك، ثم بيان شواهد ما." [1]

"فالمرسل: صحيح عنه، رواه أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وابن الجوزي في " تحقيقه ". واستنكر أحمد رفعه في هذا الطريق، حتى قال: كأنه موضوع. قلت: كأنه عنى بالرفع هنا الإسناد، وهو خلاف عرف المحدثين. ورواه عن الحسن، مسندا موصولا بأبي بكرة، مرفوعا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -: جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه، وهما ضعيفان. قال ابن عدي: البلاء فيه من جعفر، لا من جسر. وجاء في هذه الطريق " لفظ الرفع "، وهي ضعيفة، وتقدم أن رواية " الوضع " أيضا معلة مرجوحة. وإنما الصحيح ما تقدم، وهو لفظ " التجاوز " دونهما، كما مضى على ذلك ابن النحوي **لكثرة غلط الأكثرين** في ذلك. وذكر أن النواوي حسنه في " الروضة " (1) في الطلاق بهذا اللفظ. وليس كذلك (2). قلت: وكذلك الأصوليون، قد رووه بلفظ: " رفع عن أمتي ... ". وبنوا على هذه اللفظة خلافا: المرفوع ما يكون تقديره؟ لأن نفس الخطأ والنسيان والإكراه غير مرفوع بالضرورة.

= قد تكلم فيه بعض من تقدم لأني لم أر جعفرا يروي عن غير ابيه. وانظر، " التلخيص الحبير " 1/ 228.

(1) " روضة الطالبين " 8/ 193، بتحقيقي مع الزميل الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، طبع المكتب الإسلامي.

(2) " الروضة " كتاب الطلاق، 8/ 193 ونصه: " قلت: قد رجح

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/96

الرافعي في كتابه " المحرر " أيضا عدم الحنث في الطلاق واليمين جميعـا، وهـو المختـار، للحـديث الحسـن: " رفـع عن أمـتي الخطـأ والنسيان، وما استكرهوا عليه ".." (1)
"وثانيهـــــــا: أنهم الـــــذين تحـــــــرم عليهم الصـــــــدقة.
والثالث: أن المعنى: إلا أن تـوددوا إلى اللـه فيمـا يقـربكم إليـه من العمـــــــل الصـــــــالح، قالــــــه الحســــــن وقتــــــادة.
الرابع: إلا أن تـودوا قـرابتكم، وتصـلوا أرحـامكم. حكـاه المـاوردي.
ثم حكى عن ابن عباس: أن الآية منسوخة بقولـه تعـالى: {قـل مـا سألتكم من أجر فهو لكم} [سبأ: 47]، وعن الثعلبي والواحـدي: أن القول **بالنسخ غلط مبني** على أن الاستثناء متصل، وهو منقطـع (1) ". انتهى مــــــا حكــــــاه وفي آخـــــــره اختصــــــار.
فالعجب كيف لم ينصـر لفـظ العـتره بلفظـة واحـدة في مثـل هـذا الأصل

= وقال الحافظ ابن كثير في التفسير: 7/ 189 والحق تفسير الآية بما فسرها به الإمام حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عبـاس كمـا رواه عنـه البخـاري، ولا تنكـر الوصـاة بأهـل الـبيت، والأمـر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم، فإنهم من ذرية طـاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرا وحسبا ونسـبا، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية كما كان عليـه سلفهم كالعباس وبنيـه وعلي وأهـل بيتـه وذريتـه رضـي اللـه عنهم أجمعين.
(1) قال ابن الجوزي في " زاد المسـير " 7/ـ 284: وفي الاسـتثناء ها هنا قولان: أحدهما: إنه من الجنس، فعلى هذا يكون سائلا أجـرا، وقد أشار ابن عباس في رواية الضحاك إلى هـذا المعـنى، ثم قـال: نسخت هذه بقوله: {قل ما سألتكم من أجـر فهـو لكم} وإلى هـذا المعـــــــــــــــــــــــنى ذهب مقاتـــــــــــــــــــــل.
والثـاني: إنـه اسـتثناء من غـير الأول، لأن الأنبيـاء لا يسـألون على تبليغهم أجرا، وإنما المعـنى: لكـني أذكـركم المـودة والقـربى، وقـد روى هذا المعنى جماعة عن ابن عباس، منهم العوفي وهـذا اختيـار المحققين، وهــــو الصـــــحيح، فلا يتوجـــــه النســـــخ أصـــــلا.
وقال ابن جرير الطبري: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب وأشـبهها

---

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/196

بظاهر التنزيل قول من قال: معناه: قل لا أسألكم عليه أجرا يا معشر قريش إلا أن تودوني في قرابتي منكم وتصلوا الرحم التي بيني وبينكم.." (1)

"واحدة عشرا، فرجع عن ذلك لكتاب عمرو بن حزم (1).

وكان لا يورث المرأة من دية زوجها، فورثها لرواية الضحاك بن سفيان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - توريثها (2).

---

(1) أخرج عبد الرزاق في " المصنف " (17698) من طريق الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر جعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السبابة عشرا، وفي الوسطى عشرا، وفي البنصر تسعا وفي الخنصر ستا حتى وجدنا كتابا عند آل حزم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الأصابع كلها سواء، فأخذ به. رجاله ثقات، وأخرجه البيهقي 8/ 93 من طريق جعفر ابن عون، عن يحيى بن سعيد به. وجعل دية الأصابع سواء، وأنها عشر من الإبل لكل إصبع ثابت عنه - صلى الله عليه وسلم - من حديث ابن عباس عند البخاري (6895) في الديات، وأبي داود (4559) و (4561) و (1391) وابن حبان (1528) ومن حديث أبي موسى الأشعري عند أبي داود (4557) والنسائي 8/ 56، وابن ماجه (2654) والدارقطني 3/ 211، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود (4562) و (4563) و (4566) وأما كتاب عمرو بن حزم، فأخرجه مالك في " الموطأ " 2/ 849 في أول كتاب العقول عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه .. مرسلا، ووصله النسائي 8/ 57، 58 في القسامة، والدارقطني 376، وابن حبان (793) والبيهقي 4/ 89، والحاكم 1/ 397 من طريق الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عن جده .. **وقد غلط الحكم** بن موسى على يحيى بن حمزة في قوله: سليمان بن داود، والصواب قول محمد بن بكار عنه: سليمان بن أرقم كما رواه النسائي وهو في أصل يحيى كذلك، نبه عليه غير واحد من الحذاق. وسليمان بن أرقم متروك الحديث فسند الموصول لا يصح وانظر التفصيل في " الجوهر النقي " 4/ 86 - 89.

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/268

(2) أخرجه الشافعي 2/ 229، وأحمد 3/ 452، وأبو داود (2927) والترمـذي (2111)، وابن ماجـة (2642) وعبـد الـرزاق (17764)، والطـــبراني (8139) و (8140) و (8141) و (8142) من طـــرق عن الزهـري، عن سـعيد بن المسـيب أن عمـر بن الخطـاب كـان يقول: الديـة للعاقلـة، ولا تـرث المـرأة من ديـة زوجهـا شـيئا حـتى أخبره الضحاك بن سفيان أن النبي - صلى الله عليـه وسـلم - كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته، فرجع إليه عمر. وهــذا إسناد رجالـه ثقـات إلا أن في سـماع سـعيد بن المسـيب من عمـر خلافـا، ولـه شـاهد يتقـوى بـه من حـديث المغـيرة بن شـعبة عنـد الــدارقطني ص 457، وفي ســنده زفــر بن وثيمــة البصــري وهــو مجهـول الحـال، وأخــرج الــدارقطني من حـديث ابن المبـارك عن مالك، عن الزهري، عن أنس ابن مالـك أن قتـل أسـلم كـان خطـأ، ورواه الطبراني (8143) من طريق عبد الله بن أحمد، حدثني عبـد الله بن عمر بن أبان، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك به وهــو في " الموطأ " =." (1)

"حاتم بن حبان البستي في " صحيحه " من طريق سـليمان بن داود (1) الخــولاني من أهــل دمشــق، وقــال: هــو ثقــة مــأمون. وقال الحافظ أبـو بكـر الـبيهقي: أثـنى عليـه أبـو زرعـة وأبـو حـاتم الرازيان، وعثمـان بن سـعيد الـدارمي وجماعـة من الحفـاظ، ورأوا هــــــذا الحــــــديث موصــــــول الإســــــناد حســــــنا. وأما المرسل، فقال ابن كثير: وقد روي مرسلا من وجوه أخر، كمـا رواه يونس بن يزيد، رواه عنه النسائي وأبو داود. وكـذا رواه سـعيد بن عبد العزيز رواه عنه النسـائي. ورواه الشـافعي عن مالـك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حـزم عن أبيـه مرسـلا، وكذا رواه الشافعي أيضا، عن مسلم بن خالـد، عن ابن جـريج، عن عبـــــــد اللـــــــه بن أبي بكـــــــر مرســـــــلا. قـال ابن جـريج: فقلت لعبـد اللـه بن أبي بكـر: أفي شـك أنت أنـه كتاب النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم -؟ قـال: لا. ورواه عثمـان بن سعيد الدارمي، فقال: حـدثنا نعيم بن حمـاد، عن ابن المبـارك، عن معمر، عن عبد الله بن أبي بكـر بن عمـرو بن حـزم، عن أبيـه، عن جده، فذكره بطوله، وقد أشار إلى نحو هـذا الطريـق أبـو أحمـد بن عــدي.

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/293

قلت: وذكر ابن كثير اختلافا في صحة الطريق الأول من طرق هذا الحديث وطول الكلام في ذلك، ثم قال: وعلى كل تقدير، فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديما

(1) تقدم في الصفحة 293 في التعليق أن الحكم بن **موسى غلط على** يحيى بن حمزة في قوله: سليمان بن داود، وأن الصواب قول محمد بن بكار: سليمان بن أرقم كما رواه النسائي، وهو في أصل يحيى كذلك، وسليمان بن أرقم متروك الحديث، فسند الموصول ضعيف لا يصح.." [1]

"ومن أهل الكوفة: الشعبي (1)، وداود ابن أبي هند، وسلام بن مطيع، وأبو شهاب الحناط (2)، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام، ومحمد ابن شجاع، وعلي بن المديني. قال: أخذ المذهب عن ابن أبي دواد (3) -هكذا ذكره الحاكم- وبهذا نقموا عليه في كتب الرجال، ومن العجائب أن " السيد " ذكر خمسة معينين بأسمائهم من أئمة الجرح والتعديل فما سلموا له، **بل غلط على** أعرفهم بهذا الشأن، وفارسهم في هذا الميدان، وهو الحافظ الجليل علي بن المديني المسمى عند رجال هذا العلم " حية الوادي " (4) لتميزه عن الحفاظ بفرط الذكاء، وشدة الحفظ والتيقظ للاستدراكات الخفية، والمعارف اللطيفة، وهو شيخ البخاري، وشيخ شيخ البخاري الذهلي (5)، وشيخ أبي داود صاحب السنن، وشيخ البغوي (6).

قال أبو حاتم: كان ابن المديني علما في الناس في معرفة الحديث

(1) هو عامر بن شراحيل الشعبي ثقة فقيه فاضل مشهور روى له الستة.

(2) في الأصل: الخياط وهو تصحيف، وهو موسى بن نافع الأسدي، ويقال: المدني، ويقال: البصري أخرج حديثه الشيخان.

(3) قال الإمام الذهبي في " ميزان الاعتدال " 3/ 138: ذكره العقيلي في " الضعفاء " (لوحة 267) فبئس ما صنع، فقال جنح إلى ابن أبي دواد، وحديثه مستقيم إن شاء الله. وابن أبي دواد: هو أحمد بن أبي دواد فرج بن جرير بن مالك قاضي القضاة أبو عبد الله الإيادي كان فصيحا مفوها شاعرا جوادا ممدحا رأسا في

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/334

الاعتزال، وهو الذي شغب على الإمام أحمد وأفتى بقتله، وبسببه وفتياه امتحن الإمام أحمد وأهل السنة بالضرب والهوان على القول بخلق القرآن. توفي سنة 240 هـ.
(4) يقال: فلان حية الوادي: إذا كان نهاية في الدهاء والعقل.
(5) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي ثقة حافظ جليل، وقد وقع بينه وبين البخاري جفوة بسبب مسألة اللفظ. انظر التفصيل في مقدمة الفتح 490 - 491.
(6) هو الحافظ الثقة الكبير مسند العالم أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي الأصل البغدادي المتوفى سنة 317 هـ. مترجم في " تذكرة الحفاظ " 2/ 737 - 740.." [1]

"فقد كانوا أقرب إلى عرف أهل البادية.
وكذلك فقد ورد عنه -عليه السلام- أنه أخذ قطعة من لحم، وجعل يلوكها في فيه وهو يمشي في الناس، ذكر معناه أبو داود (1).
وقد أردت -عليه السلام- امرأة خلفه في بعض الغزوات وهي أجنبية على بعيره (2) وربما كان هذا مما يتجنبه أهل الحياء في بعض الأزمان وبعض الأمكنة، وقد ثبت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يتجنبه، وقد ثبت أنه -عليه السلام- كان أشد حياء من العذراء في خدرها (3) وأنه كان لا يثبت بصره في أحد حياء منه. فلولا اختلاف العرف لم يفعل -عليه السلام- ما يستحيي منه في غير زمانه -عليه السلام-.
وقد غلط من جرح الصوفية بما يرتاضون عليه من هذه المباحات، مغترا بعموم تمثيل الفقهاء، والوجه في الغلط في ذلك أنه ليس بجرح في

(1) لم نجده في سنن أبي داود، وفي " المطالب العالية " 2/ 319 من طريق عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأكل قائما وقاعدا. وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف، وفي سنن الترمذي (1880) وصححه عن ابن عمر قال: كنا نأكل على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام.
(2) المحفوظ عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه أردف خلفه صفية زوجته كما في البخاري (6185) ومسلم (1345) ولم نقف فيما

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/356

بين أيدينا من مصادر على هذا الذي ذكره المصنف. وفي سنن ابن ماجه (2131) عن ميمونة بنت كردم اليسارية أن أباها لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي رديفة له، فقال: إني نذرت أن أنحر ببوانة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: هل بها وثن؟ قال: لا، قال: أوف بنذرك، وإسناده قوي وصححه البوصيري في الزوائد. فميمونة في هذا الحديث كانت ردف أبيها لا ردف النبي - صلى الله عليه وسلم -، وانظر " مسند أحمد " 6/ 336.
(3) أخرجه من حديث أنس بن مالك البخاري (3562) و (6102) و (6119) ومسلم (2320) وابن ماجه (4180)، والترمذي في " الشمائل " (351) وأحمد 3/ 77 و79 و88 و91 و92، وفي الباب عن أنس عند البزار، وعن عمران بن حصين عند الطبراني كما في " المجمع " 9/ 17. والخدر: ستر يمد للجارية في ناحية البيت.."
(1)

"وهمه وصدقه متساويين في الرجحان، أو كان وهمه راجحا على صدقه، وهذا مردود بلا شك، سواء كان رافعا للنسخ إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، أو كان واقفا له دون النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما الكلام في من قوي في الظن، ورجح في العقل أنه صادق في قوله.
فإن قلت: فرق بين ما رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وبين ما وقفه على نفسه، أو على غيره، وذلك لأن ما رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يحتمل أنه بناه على الوهم، وإنما يحتمل أنه كذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - أو صدق فيه، لكن احتمال الكذب بعيد عن الثقات، أما الوهم فكثير.
قلت: ليس الأمر كما توهمت، بل قد نص العلماء على جواز الوهم على الراوي في تأديته للفظ الحديث النبوي، والدليل على ذلك وجهان:
أحدهما: قوله -عليه السلام- في الأحاديث الصحيحة: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " (1) فقوله " متعمدا " يدل على أنه يجوز على الراوي أن يخطىء في النقل، لكنه تجويز بعيد مرجوح، فلم يعتبر، فلذلك قالت عائشة لما سمعت ابن عمر يروي حديث: " إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه " (2): ما كذب ولكنه وهم (3).

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/397

(1) تقدم كلام المؤلف عليه وانظر التعليق عليه هناك ص 190.
(2) أخرجه من حديث ابن عمر البخاري (1288) و (1289) و (3978) ومسلم (928)، (930) وانظر " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة " ص 77، وشرح السنة 5/ 441 - 242، وتلخيص الحبير 2/ 141. و" فتح الباري " 3/ 150.
(3) في (أ) و (ج) فوق كلمة " وهم " ما نصه: وهل خ، أي: نسخة، وهي كذلك عند مسلم (932) والنسائي 4/ 17، وأبي داود (3129). وهما بمعنى يقال: وهم ووهل، أي غلط. وفي " الموطأ " 1/ 224 ومسلم (931) " يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ ".." (1)

"المسألة تختلف، فإن كانت تلك المسألة واضحة جلية لا تحتاج إلى عربية، جاز له ذلك، وإن كان مما يتعلق بالعربية، لم يجز.
فإن قلت: إنه يمكن أن يخطىء من فعل ذلك، فيتوهم أن الكلام جلي المعنى، وليس كذلك.
قلت: هذا من أهل التمييز والدرية في العلم نادر، والاحتراز من الخطأ النادر لا يجب، والتبحر في العلم لا يعصم منه، وقد خطؤوا الزمخشري رضي الله عنه في بعض المسائل النحوية كما تقدم في جواب الأصل الرابع، وفي بعض المسائل اللغوية مما ذكره في " الكشاف " كما ذكروه في تخطئته قي تفسير (1) قوله: {باخع نفسك} [الكهف: 6] مع أنه في هذين الفنين ممن لا يشق له غبار، ولا يقاس به الأئمة الكبار، ولم يزل علماء العربية يخطىء بعضهم بعضا، بل قد يغلط العربي في عربيته، وفي " الكشاف " (2) وفي سائر الصحاح أن عدي بن حاتم الصحابي، وهو عربي **محض غلط في** معنى قوله: {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود} [البقرة: 187] فظن أنه على ظاهره (3).
وقد اختلف الصحابة في الأخوين هل يسميان إخوة (4)، وفي غير ذلك

(1) 2/ 473.
(2) 1/ 339.
(3) وهو ما رواه البخاري (1916) و (4509) و (4510) ومسلم (

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 1/428

1090) وأحمد والحميدي (916) والترمذي (4050) و (4051) و (4052) وأبـو داود (2332) والنسـائي 4/ـ 148، والطـبراني في " الكبير " 17/ـ 172 -ـ 179، عن عدي بن حـاتم، قـال، لمـا نـزلت: {حـتى يتـبين لكم الخيـط الأبيض من الخيـط الأسـود من الفجـر} [البقرة: 187]، قال له عدي بن حـاتم: يـا رسـول اللـه! إني أجعـل تحت وسادتي عقالين، عقالا أبيض، وعقالا أسود. أعـرف الليـل من النهار، فقال رسول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم -: إن وسـادتك لعـريض: إنمـا هـو سـواد الليـل وبيـاض النهـار " واللفـظ لمسـلم. (4) جاء في سورة النساء الآية: {فإن كان له إخوة} أي: فإن كـان للميت إخوة مع الأبوين، =." (1)

"فهذان وأمثالهما من رواية ثقات الشيعة، وما تقـدم من روايـة ثقات أهل الحديث يدل على اتفاق ثقات النقلـة من الفـريقين على نقل ما يدل على ثقة أبي هريرة، وجلالته، فقد صح بالنقـل والعقـل أن كلمة الحق عند سلاطين الجـور أفضـل الجهـاد، فـاعرف ذلـك. الوجه الرابع: أن الاختلاف في ذلك إنمـا هـو على أبي بكـر بن عبـد الرحمان شيخ سمي والزهري في الحديث كما يعرف ذلك أهل هذا الشأن، لا على أبي هريرة، **وقد غلط من** نسبه إليه غلطا فاحشا، وذلـك من عـدم البصـر بعلم الأثـر، ومن عـرف صـنعتهم في جمـع الطرق لأجل معرفة من وقع منه الاختلاف من الرواة، لم يشك في ذلـك، كمـا بينـه النسـائي في " سـننه الكـبرى " في هـذا الحـديث بخصوصه، وفي " سـننه الصـغرى " في غـالب الأحـاديث المختلـف فيهـــــا.

بيان ذلك أن مدار الحديث على عبد الرحمان بن الحارث بن هشـام ابن المغـيرة المخـزومي وعلى ولـده أبي بكـر، والروايـة الصـحيحة المشهورة فيه أن أبا هريـرة أحـال بـذلك على الفضـل بن العبـاس كذلك رواه البخاري في كتاب الصوم عن سـمي والزهـري معـا عن أبي بكر بن عبد الرحمان، وكـذلك رواه مسـلم فيـه أيضـا عن عبـد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمـان أنـه الفضـل فهـؤلاء ثلاثـة نبلاء ثقات اتفق الجماعـة على الاحتجـاج بهم، قـالوا: كلهم عن أبي بكـر أنه قال: إنه الفضل، ويقوي ذلك أن النسائي روى ذلـك من طريـق أخـرى ليس فيهـا اختلاف ولا اضـطراب، وهي طريـق محمـد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمان بن حاطب، وهو ثقة رفيع القـدر،

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/33

وهذه غير طريق أبي بكر ووالده عبد الرحمان، فصارت أربع طـرق مجتمعـة متعاضـدة على أن الواسـطة الفضـل بن العبـاس، وأمـا أسامة بن زيد، فلم يـذكره أحـد قـط إلا عمـر بن أبي بكـر بن عبـد الرحمان، عن أبيه أبي بكر." (1)

"بـــالطيب، والـــذنابى بـــالقوادم، والأئمـــة بالعامـــة. فمن طالع كتب الانتقاد، وأنس بعلم الرجال، علم أن الله تعـالى لم يخـل العبـاد والبلاد من حجـة للـه تعـالى من العـترة الطـاهرة، وأشياعهم نجـوم العلم الزاهـرة، وسـائر العلمـاء الأعلام في جميـع مملكـــــــــــــــــــــــــــــة الإســــــــــــــــــــــــــــلام.

الوجه الثاني: من الجواب على توعـير السـيد -أيـده اللـه- لمسـالك العلم بقول بعض أصحاب الشـافعي أن نقـول: إمـا أن يكـون الـذي حمل هؤلاء على هذا القول هو أنهم نظروا إلى ما اختص به الإمـام الشافعي من التبحر في الفقه، والتضلع في العلم، وسائر مـا وهب الله له من الكثير الطيب من المناقب العزيزة، والمعارف الغزيـرة، وهذا مسلم لهم، فإن الشافعي رحمه الله إمام الإسلام بلا مدافعة، وحبر الأمة بلا منازعة، لكنهم لما رأوا كثيرا ممن بعده من الفقهـاء، أو ظنوا أن جميع من بعده من العلماء لا يلحقـون بشـأوه في سـعة العلم، وحسن الفهم، قضوا بتعذر الاجتهاد بعده ظنا منهم أن من لم يكن مثله رحمه اللـه، فليس بمجتهـد، **فهذا غلـط عظيم**، ووهم فاحش، فإنه لا يلزم -إذا فضل الله الشافعي على كثـير من خلقـه، وأعطـاه من العلم أكـثر من القـدر الـواجب في حـق المجتهـد- أن يحرم الاجتهـاد على العلمـاء من بعـده، ألا تـرى أنـا نقـول: إن عليـا عليه السلام أعلم الأمة على الإطلاق، ولم يلزم أنه لا مجتهد بعـده. وتلخيص هذا الوجه: أن للعلم شروطا محصورة، ورسوما معروفـة، من جمعها كان عالما، ومن حازها، صار مجتهدا، وإن كان علي عليه السـلام، والهـادي عليـه السـلام، والقاسـم أعلم منـه، والشـافعي، ومالك، وأبو حنيفه أفقـه منـه. وإنمـا يصـح كلامهم لـو قـد ورد نص شـرعي، أو إجمـاع قطعي أن شـرط الاجتهـاد أن يكـون المجتهـد مثل." (2)

"العلماء موجودة بحمد الله، من ادعى أنهم نصوا على أكثر من هذا، فليوقفنـا عليـه، وأمـا مـا يطولـون بـذكره من معرفـة الناسـخ

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/70

2) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/125

والمنسوخ، والعموم والخصوص، ونحو ذلك، فذلك كله داخل فيما ذكرته من قراءة تلك الكتب.

الوجه الثالث: إذا ادعى جماعة من أصحاب الشافعي جهل الأمة والعترة، فقد ادعى العلم غيرهم من أئمة العترة وعلماء الأمة، فتعارض كلامهم، فنظرنا في الترجيح، فوجدنا تصديق أئمة العترة، وعلماء الأمة أرجح لوجهين:

الأول: أن هؤلاء الأئمة ادعوا العلم، وقول العدل المرضي: إنه مجتهد مقبول إجماعا، وهو أحد الطرق إلى معرفة اجتهاد العالم. وأما دعوى بعض الناس لجهل العلماء مع إنكار العلماء لذلك، فلا يقبل إجماعا، لأنه ليس لنا أن نصدق من ادعى على مسلم ما يدخل عليه النقص من غير بينة ولا حجة، وذلك المسلم منكر لتلك الدعوى، سواء كان المدعي عدلا أو مجروحا، معروفا أو مجهولا، وهذا إجماع.

الثاني: أن بعض أصحاب الشافعي نفوا الاجتهاد، وأئمة العترة وعلماء الأمة أثبتوه، والمثبت أولى من النافي، وهذا واضح على أن في أصحاب الشافعي رحمهم الله من رد على هؤلاء المتشددين مثل الإمام يحيى بن أبي الخير العمراني (1)، فإنه حكى ما قالوا، ورد ذلك بسهولة العلم بعد تدوينه في الكتب.

الوجه الرابع: الدليل قائم **على غلط من** قال بذلك ووهمه، والسيد أيده الله لا يزال يقرىء أنه لا يجوز خلو الزمان من مجتهد يصلح للإمامة،

---

(1) شيخ الشافعية في اليمن صاحب البيان وغيره من المصنفات، المتوفى سنة 558 هـ، مترجم في " طبقات الشافعية " للسبكي 7/ 336 - 338.."[1]

"عليه غير متصورة ولا معقولة، وليس مما يشترك فيه جميع العقلاء، فالسيد -أيده **الله- غلط في** إيراده، لأنه إما أن يدعي أن كل عاقل يعلم عناد الأشعرية بالضرورة أو لا، إن لم يدع ذلك، لم يصح استدلاله على خصمه بأنه يعلم ذلك، لأنه ليس يلزم الخصم أن يعمل بعلم السيد أيده الله، فإن ادعى السيد أن العلم بعنادهم مما يشترك فيه العقلاء، فهو مردود بوجهين:

الوجه الأول: أنا لا نجد ذلك من أنفسنا، ولا دليل للسيد على ما

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/127

يدعيه علينا من وجدانه في أنفسنا، فإذا اختلفنا نحن والسيد فيما حجبته ضمائرنا، فنحن أعلم منه بذلك، وإخبارنا عن ما في أنفسنا أرجح من إخباره بغير شك.
الوجه الثاني: أن الظاهر من أحوال السيد أنه لا ينسب أهل البيت عليهم السلام أو الجماهير منهم إلى العناد، وجحد الضرورة، وهم ممن لم يقل بأن الجبرية كفار تصريح، لأنهم ما زالوا يمثلون كفار التأويل بالجبرية والمشبهة من غير مناكرة في ذلك، وقد نص على ذلك في " اللمع " (1) الذي هو مدرس (2) الزيدية منذ أعصار عديدة.
قال في " اللمع " ما لفظه: وفي تعليق الإفادة: ومن بلغ إلى حد الكفر والفسق متأولا، فالعلماء مختلفون فيه، والأظهر عند أصحابنا أن شهادته جائزة إلى قوله: وهذا كالخوارج والمجبرة. إلى قوله: فعلى هذا

---

(1) في فقه آل البيت لعلي بن الحسين بن يحيى الهادي، المتوفى في عشر السبعين وست مئة تقريبا يوجد الجزء الرابع منه في " المكتبة الغربية " بصنعاء انظر " الفهرس " ص 284، وتراجم الرجال ص 24.
(2) المدرس كمنبر: الكتاب.." [1]
"الوجه الثالث: أن نقول: ما السبب في تخصيصك (1) للمرجئة بالذكر دون سائر أهل البدع؟ فإن كنت إنما ذكرتهم لأجل بدعتهم، فقد شاركهم فيها كثير من الخوارج، وسائر فرق الضلال، وإن كنت إنما ذكرتهم، لأنهم يجوزون أن أهل المعاصي من أهل الإسلام يدخلون الجنة، بل يقطعون على ذلك في من مات على الإسلام، فلا شك أن قولهم بدعة، ولكن السيد قصد أنها بدعة صارفة عن الطاعة، وداعية إلى المعصية بحيث لا يظن في من اعتقدها أنه يأتي بواجب، ولا يرتدع عن قبيح، **وقد غلط السيد** في ذلك فإن جميع الفرق قد شاركت المرجئة في ما هو مثل قولهم في تقليل الداعي إلى الطاعة، وتهوين الصارف عن المعصية، وذلك أن الوعيدي يقطع أن الله تعالى يقبل التوبة، فيرتكب المعاصي ثقة بالتوبة، كما أن المرجىء يعتقد أنه يغفرها، فلا فرق بينهما في الداعي والصارف، وإن كان المرجىء مبتدعا، وذلك لأن كل واحد

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/155

منهما يعتقد أن الله يغفر الذنب، ويجوز أنه من أهل النار والخلود فيها، وإنما اختلفا في كيفية المغفرة وسببها، فالوعيدي يقول: إن الله يغفر بالتوبة على سبيل الوجوب عليه، والمرجىء يقول: إن الله يغفرها بالإسلام على سبيل التفضل منه، وإنما قلنا: إن كل واحد منهما يجوز أنه من أهل النار، فلأن المرجىء يجوز أن يموت على غير الإسلام، كما أن الوعيدي يجوز أن يموت على غير التوبة، بل على غير الإسلام، بل هو أشد من المرجىء في ذلك، لأنه يعتقد أنه يجب على الله قبول التوبة، والمرجىء لا يعتقد وجوب العفو، لأن الوعيدي قد يعتقد أنه يجب على الله تبقية العاصي بعد المعصية حتى يتمكن من التوبة وهو قول أبي علي، وأبي القاسم، لأنه قد كلفه بالتوبة،

---

(1) في (ب): تخصيصه.." (1)

"بأنه ربع الإسلام مع أن النعمان من أشهر البغاة على أمير المؤمنين وأهل بيته عليهم السلام، وكذا حديث " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " (1)، وكذلك شيخ المؤيد بالله (2) في الحديث هو الحافظ الكبير محمد بن إبراهيم الشهير بابن المقرىء (3) وعامة رواية المؤيد بالله للحديث في " شرح التجريد " عنه عن الطحاوي الحنفي، وكذلك أبو العباس الحسني قد روى عن إمام المحدثين وابن (4) إمامهم صاحب " الجرح والتعديل " عبد الرحمان بن أبي حاتم (5) عن داود الثقفي (6) هو ابن يزيد أحد المجاهيل عن أبي داود الطيالسي أحد أئمة الحديث على كثرة أوهامه (7) عن

= كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، ألا وهي القلب ". أخرجه أحمد 4/ 267 و269 و270 و271، والبخاري (52) و (3051)، ومسلم (1599)، وأبو داود (3329) و (3330)، والنسائي 7/ 241، وابن ماجة (3984)، والترمذي (1205)، والبغوي، في " شرح السنة " (2031)، وأبو نعيم في " الحلية " 4/ 270 و336، و5/ 105، وابن المستوفي في " تاريخ اربل " 1/

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/265

147 و204، كلهم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، وقد توسع الإمام الشوكاني في شرح هذا الحديث في رسالة سماها " تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام "، وهي مطبوعة في مصر باسم " كشف الشبهات عن المشتبهات ".
(1) تقدم في الصفحة 234 من هذا الجزء أنه ليس بحديث، وأنه من كلام محمد بن سيرين.
(2) هو أحمد بن الحسين بن هارون المتوفى سنة (421) هـ.
(3) المتوفى سنة (381) هـ، مترجم في " السير " 16/ 398 رقم الترجمة (288).
(4) سقطت من (أ).
(5) انظر ترجمته مع أبيه في " السير " 13/ـ 247 -ـ 263.
(6) ترجمه ابن أبي حاتم 3/ـ 428، ونقل عن أبيه قوله فيه: شيخ مجهول.
(7) هذه مبالغة من المؤلف، فأبو داود الطيالسي -واسمه سليمان بن داود- حافظ كبير، وصاحب مسند، وقد أثنى عليه غير واحد من الأئمة، ووثقوه، واحتجوا بحديثه، إلا أنه -كما يقول الذهبي-: أخطأ في عدة أحاديث؛ لكونه كان يتكل على حفظه، ولا يروي من أصله، وقال ابن سعد في " الطبقات " 7/ـ 298: ثقة كثير الحديث ربما غلط، توفي بالبصرة سنة ثلاث ومئتين، وهو يومئذ ابن ثنتين وسبعين سنة. انظر ترجمته في " السير " 9/ 378 - 384.." [1]

"الكلام والأصول، ورويا الحديث عن أئمة المخالفين في الاعتقاد وقد أوضحت ذلك في غير هذا الموضع، وهو بين في " أمالي " السيد أبي طالب، و" شرح التجريد " للمؤيد، وأكبر شيوخ أبي طالب ابن عدي صاحب كتاب " الكامل " في الجرح والتعديل، وأكبر شيوخ المؤيد ابن (1) المقرىء، وكلا هذين الشيخين على مذهب المحدثين في الاعتقاد، وإنما أهل الحديث كقراء كتاب الله أوعية لعلم السمع، خلقهم الله تعالى لحفظه، وحبب إليهم ضبطه، كما حفظ كل نوع من العلوم، ومصالح الدين والدنيا بقوم خلقهم له، ولا يضر **الحديث غلط حملته** في العقائد كما لا يضر **القرآن غلط القراء** في ذلك، فإنما هم أوعية والعيب المختص بالوعاء لا يسوي إلى المحفوظ فيه من الأمور النفيسة، فإن الكاغد والجلد أوعية القرآن والسنن، وقد يكون فيها الغالي والرخيص،

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/336

والسالم من العيوب والمعيب، وكثرة المحبة للقدح في حملة العلم النبوي والولع بذلك من سوء الأدب مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فإن ذلك يكون وسيلة إلى بطلان حديثه - صلى الله عليه وسلم -، لأنه إذا بطل حديث أهل العناية بالحديث، فحديث غيرهم أبطل، كما أنه إذا قدح في حفظ النحاة واللغويين للعربية، كان قدحا فيها مطلقا، إذ لا يرجى لها طريق غير طريقهم، ومن هنا قال الحاكم أبو عبد الله محب أهل البيت، ورأس التشيع في عصره، فقال في خطبة كتابه " علوم الحديث " (2) ما لفظه: ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث ومن روايته بإسناده، وعلى هذا عهدنا (3) في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع

(1) ساقطة من (ب)، وفي (ج) و (ش): اسمه محمد بن إبراهيم بن المقرىء.
(2) ص 4.
(3) في (ب): شهدنا.." (1)

"من بجنبه، وهو أيضا مخافت بالنظر إلى من رفع صوته رفعا قويا فوق هذا المقدار. وهذا الجواب كاف، لو أحببت الاقتصار عليه، لأجزأني، لكني أحب الزيادة عليه، ليتبين للناظر في هذا الكلام أن وجوة المحامل كثيرة لمن أحبها، وأبواب الظن الجميل واسعة لمن يطلبها، لكن السيد -أيده الله- لم يسلك هذا المسلك في رسالته، فإنه بلغني أنه ينسبني (1) إلى القول بترك البسملة بالمرة، فليته اعتدل، فترك الحمل على السلامة، والقول بما لم يكن، وما أقول فيه إلا ما قالت عائشة في ابن عمر: ما كذب ولكنه وهل (2). الوجه الثاني: سلمنا تسليم جدل أنا نخافت، فإنه لا يلزم منه ترجيح غير (3) أهل البيت عليهم السلام، فكيف يلزم منه ترجيح الفسقة عليهم؟ وهذا يلزم منه أن من لم يكن من أهل البيت، فهو فاسق تصريح أو تأويل، وهذا خلاف إجتماعي العترة والأمة، وخلاف المعلوم من الأدلة والخبرة، وبكل تقدير، فإن ما ذكره غير لازم، وذلك لأن الأحاديث التي رواها بعض أهل البيت عليهم السلام يمكن أن تكون منسوخة، كما ذهب إليه بعض أهل العلم، وذلك هو الظاهر من حديث سعيد بن جبير، ففيه أن رسول الله - صلى الله

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 2/436

عليه وسلم -: كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وكان مسيلمة يدعى رحمان اليمامة، فقال أهل مكة: إنما يدعو لرحمان (4) اليمامة، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بإخفائها، فما جهر بها حتى مات.

---

(1) في (ب): " نسبني ".
(2)_ **أي: غلط ونسي**، وحديثها عند مسلم (932)، والنسائي 4/ 17، وأبي داوود (3129). وفي رواية: أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ. وانظر " الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة " ص 102 - 103 للزركشي.
(3) سقطت من (ش).
(4) في (ش): رحمان.." [1]

"الإشكال السابع: قال السيد: أما هذا الفصل، فزعم القائل به أن مؤلف الصحاح أعرف الناس به، وهذا (1) عجيب، فإن السيد قد أقر أنه لم ينقل هذا المذهب بالنص، وإنما نقله بالفهم والحدس، فكيف نسب إليهم الاحتجاج على ذلك بهذه الحجة التي ذكرها، وزعم أنهم زعموها كما ذكر؟
الإشكال الثامن: أن السيد وصف الأوزري، ومدحه بأنه المحدث الضابط، فكيف استحق المدح على التحديث (2) بهذه الكتب والضبط لها، وهي عند السيد من رواية الكفار والفساق المصرحين، والمحدث بها عنده راكن إلى الظالمين، متبع سبيل المفسدين؟ ثم إن السيد قال: لا نسلم أن أصحاب الحديث أرادوا حصر الحديث الصحيح، وهذا عجيب، فإن كانوا ما أرادوا ذلك وكنت تظن أني لم أقل به، فما ذنبي حتى ترسل علي في هذا؟ والله المستعان.
قال: وأما الفصل الأول، وهو أن كل ما في هذه الكتب من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فهو صحيح، ففيه موضعان.
الأول: في حكاية المذهب.
والثاني: في الدليل.
أما الأول، فقد ذهب قوم إلى أن كل ما في هذه الكتب من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فهو صحيح، وزعموا أنه إجماع، وهذا عندنا غير

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/23

= والعر -بضم العين-: القروح، قال ابن دريد: من رواه بالفتح فقط غلط، لأن الجرب لا يكوى منه.
(1) في (ش): وهو.
(2) في (ش): البحث.." [1]

"لازم، وممن قال به: ابن الصلاح، وحكى عن إجماع الفقهاء أنهم أفتوا من حلف بطلاق امرأته إن لم يكن ما بين دفتي " صحيح البخاري " قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن امرأته لا تطلق (1).

أقول: الجواب عن السيد في هذا من وجوه.

الوجه الأول: أنه حكى الخلاف في هذه المسألة عن ابن الصلاح، وعن بعض الناس، ولم يحك عني أني خالفت فيها، فما ذنبي حتى يترسل علي في هذه المسألة؟ ولو أنه سلك في رسالته مسالك العلماء، تصبر حتى يقف لي على نص، فينقل نصي في ذلك، ثم ينقضه بعد معرفته.

الوجه الثاني: أن **السيد غلط على** ابن الصلاح، ولم ينقل عنه مذهبه، ولا قريبا منه، فإن السيد جزم بكلامه عن ابن الصلاح أنه يقول بصحة ما في هذه الكتب الستة، وأنه يدعي إجماع الأمة على ذلك، ولم يقل الرجل بذلك، وقد نص في كتابه " علوم الحديث " على عكس ذلك، فقال في كتابه " علوم الحديث ": إن في " البخاري " ما ليس بصحيح، بل قال: إن كون ذلك فيه معلوم قطعا بهذا اللفظ، وذكر من ذلك: حديث " الفخذ عورة " (2)، وحديث "الله أحق أن يستحيى

(1) انظر " مقدمة ابن الصلاح " ص 22 - 23.
(2) حديث " الفخذ عورة " علقه البخاري في " صحيحه " 1/ 478 في الصلاة، باب (12) ما يذكر في الفخذ، ولفظه: باب ما يذكر في الفخذ: ويروى عن ابن عباس، وجرهد، ومحمد بن جحش، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: " الفخذ عورة ".
قلت: وحديث ابن عباس وصله الترمذي (2798) و (2799)، والحاكم 4/ 181، وفي سنده أبو يحيى القتات، وهو ضعيف.

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/78

وحديث جرهد وصله الترمذي (2799)، وحسنه، وصححه ابن حبان (353)، والحاكم 4/ 108 مع أن في سنده مجهولا. =." (1)

"هذا السائل جميع البقاع، أم بأن جمع له علماء (1) الأمة في صعيد واحد وأذن فيهم بهذا السؤال، وأجابوه جميعا بأن أمرأته له حلال؟ وأي إجماع صحيح بغير علماء أهل البيت الأطهار، وشيعتهم الأخيار؟

أقول: في كلام السيد هذا مباحث.

البحث الأول: أنه أثبت في كلامه أن سائلا سأل الأمة، والرجل لم يقل: إن أحدا سأل الأمة، وإنما قال: لو أن رجلا سأل الفقهاء، فلو كان يلزمه ثبوت ما بعد "لو" من الكلام المقيد، للزم ثبوت الشركاء لله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لقوله تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} [الأنبياء: 22] فكما أن معنى الآية لكنهما (2) لم يفسدا، فلم يكن معه آلهة، فكذا معنى ذاك الكلام، لكنه لم يسأل الفقهاء، فلم يفتوه.

وبعد، فغير خاف على السيد أن "لو" تفيد امتناع الشيء لامتناع غيره، فكيف ركب هذا السؤال على هذا الكلام؟

البحث الثاني: أن كلام السيد هذا يلزمه زيادة شروط في رواية الإجماع لم نعلم أن أحدا اشترطها.

أحدها: أنه يحب في راوي الإجماع أن يطوف جميع البقاع، أو يجمع له علماء الأمة في صعيد واحد.

الثاني: أن يؤذن فيهم بالحادثة.

الثالث: أن يجيبون جميعا، ولا يكون فيهم من سكت في تلك الحال، وأجاب فيما بعد، أو روى مذهبه بواسطة، وهذا كله مجرد

---

(1) كذا في جميع النسخ، وفي (أ): " جميع "، وكتب فوقها " علماء "، وكتب في الهامش: " تبديل " جميع " بـ " علماء " **غلط ظاهر**، وإنما هو جميع الأمة كما يدل عليه الجواب، سيما البحث الرابع ".

(2) في (ب): إنهما.." (2)

"وقد روى عنهم الإمام أحمد بن سليمان في " أصول الأحكام "، والمنصور بالله في كثير من مصنفاته، والأمير الحسين، وصاحب

---

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/79

(2) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/81

" الكشاف " وغيرهم (1)، وشاع ذلك وتكرر، فلم ينكر على طول المدة، فلا نعلم كذب من ادعى الإجماع السكوتي على ذلك. وأقصى ما في الباب أن ينقل إنكار لذلك من بعض العلماء في بعض الأعصار، فذلك النقل في نفسه ظني نادر، واعتبار القدح بالنادر الظني في عصر مخصوص لا يقدح في إجماع أهل عصر آخر، فلا يؤمن صدق مدعي هذا الإجماع على اعتبار كثير من أهل العلم في الطريق إلى معرفة الإجماع، وقد رأينا العلماء والأئمة يثبتون الإجماع السكوتي بمثل هذا، وبأقل من هذا.
البحث الثامن: أقصى ما في الباب أنه ظهر **للسيد غلط هذا** (2) الرجل الذي ادعى الإجماع، فقد يغلط كثير من العلماء في مثل ذلك، ولا يكاد يسلم أحمد ممن يتعرض لدعوى الإجماع من مثل ذلك غالبا إلا في الأمور المعلومة المتواترة، وقد تطابق علماء الاعتزال وكثير من الفقهاء على دعوى القطع بأن الصحابة أجمعت على تقديم أبي بكر في الخلافة، وادعوا القطع بأن عليا عليه السلام قال بذلك، فرد عليهم العلماء ذلك بالعبارات الحسنة، ولم يلزموهم أن يكونوا (3) الصحابة قد جمعوا لهم في صعيد واحد ونحو ذلك.

---

(1) في (ب): وغيرهم من.
(2) ساقط من (ب).
(3) كذا الأصل، وهو جار على حد قول الشاعر:
يلومونني في حب سالم إخوتي ... وجلدة بين العين والأنف سالم
والمطرد في مثل هذا حذف الواو.." [1]
"حزم: إنه حديث موضوع، وضعه عكرمة، لأن المعلوم أنه - صلى الله عليه وسلم - تزوجها قبل إسلام أبي سفيان. ورد عليه ابن كثير بأشياء جمعها في جزء مفرد، وصحح أن أبا سفيان سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يزوجه عزة أخت أم حبيبة، واستعان بأم (1) حبيبة، فقد ثبت (2) في " صحيح البخاري " و" مسلم " (3) أنها عرضت أختها على النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقال: " إنها لا تحل لي "، **ولكن غلط الراوي** في اسم عزة (4).
وأمثال هذا كثيرة ظاهرة عنهم، ولكن لا بد من ذكر فائدة تشتمل

---

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/84

على التعريف بما قدح به على البخاري ومسلم على سبيل الجملة، لئلا يتوهم من لا خبرة لـه أن في رواة كتابيهمـا المعتمـدين من هـو مجروح يتعمد المعاصي، أو ضعيف بمرة لا يحل الاعتمـاد عليـه في التحليـــــــــــــــــــل والتحـــــــــــــــــــريم.
فـــــــأقول: المضـــــــــعف عليهمـــــــــا نوعــــــــان.

= طلبهـــــــــــــــا أبـــــــــــــــو ســـــــــــــــفيان ...
وقـال الحافـظ في " التقـريب ": صـدوق يغلـط، وفي روايتـه عن يحـــــيى بن أبي كثــــير اضــــــطراب، ولم يكن لــــــه كتـــــاب.
(1) في (ب): أم.
(2) في (ش): صــح.
(3) هـو في البخـاري (5107) في النكـاح، بـاب: وأن تجمعـوا بين الأختين إلا ما قد سلف، ومسلم (1449) (16) في الرضـاع، بـاب: تحريم الربيبة وأخت المرأة، من طريـق ابن شـهاب، عن عـروة بن الزبـــــــير، عن زينب بنت أم ســــــــلمة، عن أم حبيبــــــــة.
(4) لكن يرد هـذا أن النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - قـال: نعم، وأجابه إلى ما سأل، فلو كان المسؤول أن يزوجه أختها، لقال: إنهـا لا تحـل لي، كمـا قـال ذلـك لأم حبيبـة. قـال ابن القيم في " جلاء الأفهـام " ص 129: ولـولا هـذا لكـان هـذا التأويـل من أحسـن التأويلات. وقد ذكر ابن القيم -رحمه اللـه- في " جلاء الأفهـام " مـا أجاب به غير واحـد من أهـل العلم عن الإشـكال الموجـود في هـذا الحديث، ولم يرتضها كلها، وقال: الصواب أن الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخليط.." [1]
"فقد روينا معنـاه من حـديث أنس، وعبـادة بن الصـامت، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، وصهيب، وسهل بن سـعد، والنـواس بن سمعان، وغيرهم، وروينا بلفظ حـديث عمـر من حـديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأنس، وابن مسعود. انتهى، لكن من وجوه ضعيفة، قاله ابن حجر في " علوم الحـديث " (1).

= على الطـــــــــبراني ذلــــــــك في جـــــــزء مفـــــــرد.
وإنما يحسن الجزم بالإيراد عليهم حيث لا يختلـف السـياق، أو حيث

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/94

يكـون المتـابع ممن يعتـبر بـه لاحتمـال أن يريـدوا شـيئا من ذلـك لإطلاقهم، والذي يرد على الطبراني، ثم الدارقطني من ذلك أقـوى مما يرد على البزار، لأن البزار حيث يحكم بالتفرد إنما ينفي علمـه، فيقـول: لا نعلمـه يـروى عن فلان إلا من حـديث فلان، وأمـا غـيره، فيعبر بقوله: لم يروه عن فلان إلا فلان، وهو وإن كان يلحق بعبـارة الـــــبزار على تأويـــــــل، فالظـــــــاهر من الإطلاق خلافـــــــه. (1) لم أجد هذا الذي نقله عن الحافظ، لا في " النكت "، ولا في " شرح النخبة "، وإليك نصه في " الفتح " 1/ 11: ثم إن هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطـأ، ووهم من زعم أنه في " الموطأ " مغترا بتخـريج الشـيخين لـه والنسـائي من طريق مالك (قلت: وهم الحافظ رحمه الله في هـذا التـوهيم، فقـد أخرجه مالك في " الموطأ " برقم (983) برواية محمد بن الحسن، وهو فيه أيضا برواية القعنبي، رواه عنه البغوي في (شـرح السـنة (1)) وقال أبو جعفر الطبري: قـد يكـون هـذا الحـديث على طريقـة بعض الناس مردودا لكونه فردا، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمــة، ولا عن علقمــة إلا من روايــة محمــد بن إبــراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد، وهو كما قـال، فإنـه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد، وتفـرد بـه من فوقـه، وبـذلك جـزم الترمـذي، والنسـائي، والـبزار، وابن السـكن، وحمـزة بن محمـد الكتاني، وأطلق الخطـابي نفي الخلاف بين أهـل الحـديث في أنـه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال، لكن بقيدين، أحدهما: الصـحة، لأنـه ورد من طـرق معلولـة ذكرهـا الـدارقطني، وأبـو القاسـم ابن مندة، وغيرهما. ثانيهما: السياق، لأنـه ورد في معنـاه عـدة أحـاديث صحت في مطلق النية، كحديث عائشة، وأم سـلمة عنـد مسـلم: " يبعثـون على نيـاتهم "، وحـديث ابن عبـاس: " ولكن جهـاد ونيـة "، وحديث أبي موسى: " من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله " متفـق عليهمـا، وحـديث ابن مسـعود: " رب قتيـل بين الصفين الله أعلم بنيته " أخرجـه أحمـد، وحـديث عبـادة: "من غـزا وهو لا ينوي إلا عقالا فله ما نوى" أخرجـه النسـائي، إلى غـير ذلـك مما يتعسر حصره. وعرف بهذا **التقرير غلط من** زعم أن حديث عمر متواتر إلا إن حمل على التواتر المعنوي فيحتمل، نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد ...." (1)

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/106

"الاجتهاد وبين بعض علومه، سواء كان أصعبها أو أيسرها، فليس بعض شرائط الشيء إذا تصعب، كان ذلك الشيء المشروط، ألا ترى أنه لا يقال: إن الطهور في الماء الشديد البرد هو الصلاة، لأنه أصعب شروطها، ولا يقال: المشي إلى مكة المشرفة هو الحج، وكذلك معرفة الأخبار لا يقال فيها: إنها اجتهاد، لأنها أصعب علوم الاجتهاد (1)؟ وهذه الحجة غلطية أو غلاطية؛ لأن الاجتهاد المذكور في الدعوى إما أن يراد به الاجتهاد في العلم العرفي، **فذلك غلط واضح**، والدليل على ذلك أن مجرد الترجيح بالأخبار (2) مع فرض التقليد، إما أن يكون صحيحا كما نص عليه المؤيد بالله، فلا شبهة في (3) أنه ليس باجتهاد، لأن الفرض وقوعه من غير مجتهد، والاجتهاد لا يقع من غير مجتهد. وأما إن كان الترجيح بالأخبار باطلا من غير المجتهد كما زعم السيد، فإن الترجيح حينئذ يكون اجتهادا حقيقيا، لكن الترجيح الصحيح إذا لم يكن اجتهادا، فالترجيح الباطل أولى وأحرى أن لا يكون اجتهادا.
وأما إن أراد بالاجتهاد المذكور في الدعوى الاجتهاد اللغوي، فمسلم أن الترجيح بالأخبار اجتهاد لغوي، كما أن الصلاة اجتهاد لغوي، لكن الاستدلال به في هذه المسألة يوهم أن المتكلم به أراد الاجتهاد الاصطلاحي، وهذه مغالطة ظاهرة.
قال: فهل يستنتج العقيم، ويستفتى من ليس بعليم؟
أقول: الجواب على هذا من وجوه.

---
(1) من قوله: " لأنها " إلى هنا سقط من (ب).
(2) من قوله: " لا يقال فيها " إلى هنا ساقط من (ج).
(3) " في " ساقطة من (ج).." [1]
"طلب الظن الأقوى لمن يمكنه العلم، وأنه لا يجوز العدول عنه إلى الظن الأضعف مع التمكن من الظن الأقوى، إلى آخر كلامه عليه السلام.
ومن نظر في كلامه هذا، ظهر له أنه أكثر مناسبة لكلامي؛ لأني تمسكت بما نص على وجوبه من اتباع الظن الأقوى، وتحريم العمل بالظن الضعيف، وأنا وافقت المنصور عليه السلام في المعنى، والسيد وافقه في الصورة، وتوهم أن الموافقة في

---
1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/121

الصورة أرجح من الموافقة في المعنى، **وهذا غلط واضح**، فإن الموافقة الصورية لم يرد التعبد بها إلا متابعة للموافقة المعنوية، والموافقة المعنوية هي المقصودة، ومثال ذلك أن الواحد منا لو تزوج تسع نساء على الجمع، لكان موافقا للنبي - صلى الله عليه وسلم - في الصورة، ولكنه لما كان مخالفا في المعنى، حرم ذلك، وكذلك المرأة لو سترت من السرة إلى الركبة، وكشفت ما عدا ذلك، لكانت موافقة للنبي عليه السلام في الصورة؛ لكنها مخالفة له في المعنى، وأمثال هذا كثيرة (1)، وقد يغتر كثير من المقلدين بالصورة.

النظر الثاني: أنا نبين أن مذهب المنصور بالله عليه السلام هو ما ذكرنا بطريقة التخريج (2) الصحيحة الواضحة التي نص على صحتها الأئمة.

فنقول: قد بينا الدليل فيما تقدم، على أن السامع للحديث الصحيح من الثقة المرضي إن لم يحصل له به ظن، لم يجب عليه الترجيح به، وإن حصل له منه (3) ظن راجح، وجب عليه العمل به. وقد

---

(1) في (ش): كثير.

(2) في (ش): الترجيح.

(3) " منه " ساقطة من (ش).." [1]

"الحديث التاسع عشر: من رواية ابن عباس عنه (1) -ليس له عنه في الكتب الستة سواه-: أنه قصر من شعر النبي - صلى الله عليه وسلم - بمشقص بعد عمرته - صلى الله عليه وسلم -، وقيل: حجه (2)، رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجة وهو مشهور.

---

(1) البخاري (1730)، ومسلم (1246)، وأبو داود (1802) و (1803)، والنسائي 5/ 154 و244 - 245، وأحمد 4/ 95 و96 و97 و98 و102، والحميدي (605)، والطبراني (692) و (693) و (694) و (695) و (696) و (698) من طرق عن ابن عباس، عن معاوية رضي الله عنهم قال: " قصرت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمشقص ".

وأخرجه أحمد 4/ 92 من طريق حماد بن سلمة، أخبرنا قيس، عن عطاء، أن معاوية ...

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/129

(2) قـال الحافـظ في " الفتح " 3/ـ 565: قولـه: " قصـرت " أي: أخذت من شعر رأسه، وهو يشعر بأن ذلك كان في نسـك، إمـا في جع أو عمرة، وقد ثبت أنه حلق في حجته، فتعين أن يكـون عمـرة، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحـديث أن ذلـك كـان بـالمروة. ولفظـه: " قصـرت عن رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم - بمشقص وهو على المـروة " أو" رأيتـه يقصـر عنـه بمشـقص وهـو على المـــروة ". وهـــذا يحتمـــل أن يكـــون في عمـــرة القضـــية أو الجعرانة، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بلفـظ: " أما علمت أني قصرت عن رسول الله - صلى الله عليـه وسـلم - بمشـقص وهـو على المـروة؟ " فقلت لـه: " لا أعلم هـذه إلا حجـة عليك " وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قولــه: " فقلت لـه لا ... " يقـول ابن عبـاس: " وهـذه على معاويـة أن ينهى الناس عن المتعة، وقد تمتع رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - "، ولأحمد من وجه آخـر عن طـاوس، عن ابن عبـاس قـال: " تمتـع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى مات " الحديث. وقال: " وأول من نهى عنهـا معاويـة. قـال ابن عبـاس: فعجبت منـه، وقـد حدثني أنه قصر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمشـقص " انتهى. وهذا يدل على أن ابن عباس حمـل ذلـك على وقوعـه في حجة الوداع لقوله لمعاوية: " إن هذه حجة عليـك "، إذ لـو كـان في العمرة، لما كان فيه على معاوية حجـة. وأصـرح منـه مـا وقـع عنـد أحمد من طريق قيس بن سعد، عن عطاء: " أن معاوية حـدث أنـه أخذ من أطراف شعر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أيام العشر بمشـقص معي وهـو محـرم "، وفي كونـه في حجـة الـوداع نظر، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يحـل حـتى بلـغ الهـدي محله، فكيف يقصر عنه على المروة. وقد بالغ النووي هنا في الـرد على من زعم أن ذلك كـان في حجـة الـوداع، فقـال: هـذا الحـديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - في عمرة الجعرانة، لأن النبي - صلى الله عليـه وسـلم - في حجـة الوداع كان قارنا، وثبت أنه حلق بمنى، وفرق أبو طلحة شــعره بين الناس، فلا يصح حمـل تقصـير معاويـة على حجـة الـوداع، ولا يصـح حمله أيضـا على عمرة القضـاء الواقعـة سـنة سـبع، لأن معاويـة لم يكن يومئـذ مسـلما، إنمـا أسـلم يـوم الفتح سـنة ثمـان، هـذا هـو الصحيح. ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، وزعم أن النـبي

- صلى الله عليه وسلم - كان متمتعا، لأن **هذا غلط فاحش**، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن =." (1)

"و" تفسير القرطبي "، لم (1) يذكرا سواه مع توسعهما في النقل، لا سيما القرطبي، وكذا في " تفسير عبد الصمد الحنفي "، و" تفسير الرازي " لم يذكرا سواه.

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب " الاستيعاب ": ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن هذه الآية نزلت في الوليد (2) أفاد ذلك كله شيخنا النفيس العلوي أعاد الله من علومه.

وأفاد السيد أيده الله أن ابن الجوزي ذكر مثل ذلك، قال: وهو من القوم.

أقول: فإذا كان من القوم، فكيف ادعيت عليهم القول بأن الكبائر لا تجوز على الصحابة؟ فلو كانوا -كما زعمت- يعتقدون هذه العقيدة، وكما زعمت في أنهم كفار تصريح، دأبهم التعمد للأكاذيب في نصرة مذاهبهم ما تطابقوا على هذا، فدع عنك الدعاوي الباطلة، والاسترواح إلى الأقاويل الواهية.

الوهم العاشر: توهم السيد أن الوليد من الرواة المعتمدين في الصحاح في الحديث عند أبي داود، وليس كما توهم أيده الله، وقد ذكر أنه مذكور في " سنن أبي داود "، ولا أدري: هل قصد السيد أنه في " سنن أبي داود " معتمد على حديثه، **فهذا غلط على** الرجل إذا (3) اعتقد أن مجرد الرواية عن الفاسق على سبيل التقوي مع الاعتماد على غيره من الثقات حرام لا تجوز لأحد، فهذه أقبح من الأولى، وقد ذكرنا فيما تقدم

---

(1) في (ش): ولم.

(2) من قوله: " وذكر الواحدي " إلى هنا تقدم عند المؤلف في 2/ 182 - 183.

(3) في (ش): أو.." (2)

"وقد أثنى الإمام المنصور بالله عليه السلام على أحمد بن حنبل في " المجموع المنصوري " في الدعوة العامة إلى جيلان وديلمان، وعلى سائر أئمة الفقهاء الأربعة، وصرح الإمام المنصور (1) عليه السلام فيها بصحة موالاته لأهل البيت عليهم السلام،

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/180

2) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/265

وليس تصح موالاته لهم مع صحة تكفيرهم له وتكفيره لهم، فهذا أعظم العداوة وأشد المباينة، وسيأتي لهذا مزيد بيان. والعجب من المعترض أنه كفر الرازي، وقال: إنه وأصحابه كفار عمد وتصريح لا خطأ ولا تأويل، وبعد ذكر (2) ذلك أكثر من تفسير كلام (3) الله تعالى بكلامه، وشحن تفسيره بنقله، وتجاسر على رواية فضائل السور الموضوعة مع اتفاق علماء الأثر على وضعها، ومعرفته بذلك، فإنه ممن يعرف ما ذكر (4) ابن الصلاح في ذلك (5). ثم مع هذا

---

(1) " المنصور " ساقطة من (ش).
(2) " ذكر " لم ترد في (ش).
(3) في (ب): كتاب.
(4) في (ب): ذكره.
(5) قال في " المقدمة " ص 90 - 91: ثم إن الواضع ربما صنع كلاما من عند نفسه، فرواه، وربما أخذ كلاما لبعض الحكماء أو غيرهم، فوضعه على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، **وربما غلط غالط**، فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: " من كثرت صلاته بالليل، حسن وجهه بالنهار ". مثال: روينا عن أبي عصية -وهو نوح بن أبي مريم- أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسبة، وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في فضل القرآن سورة فسورة، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه، وإن أثر الوضع لبين عليه، ولقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم، والله أعلم.
وفي " المنار " لابن القيم ص 113: ومنها ذكر فضائل السور وثواب من قرأ سورة كذا، فله أجر كذا من أول القرآن إلى آخره، كما ذكر ذلك الثعلبي، والواحدي في أول كل سورة، والزمخشري في آخرها، قال عبد الله بن المبارك: أظن الزنادقة وضعوها.." (1)

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/308

"فـالجواب (1): أن **هـذا غلـط ممن** ذهب إليـه، بـل سـعادة الخلق أن (2) يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقادا جازما لجبلـة (3) قلوبهم على موافقة الحق، لأنه ليس المطلوب الدليل المفيـد، بل الفائدة هي حقيقة الحق على مـا هي عليـه، ولهـذا قـال رسـول الله - صلى الله عليه وسلم -: " كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانـه، وينصـرانه، ويمجسـانه " (4)، فمن اعتقد حقيقة الحـق في اللـه تعـالى، وفي صـفاته، وكتبـه، ورسـله، واليوم الآخر، فهو سعيد، وإن لم يكن ذلك بدليل مجـرد كلامي، ولم يكلف الله عبادة إلا ذلك، وذلك معلوم، على الضرورة بجملة أخبـار متواترة عن رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم - في تـوارد (5) الأعراب عليه، وعرضه الإيمان عليهم، وقبوله ذلك (6)، وانصرافهم إلى رعايــة الإبــل والمواشــي من غــير تكليفــه إيــاهم التفكــر في المعجزه، ووجه دلالتها، في حدوث العـالم، وإثبـات محدثـه، وسـائر الصفات، بل الأكثر من أجلاف العـرب لم يفهمـوا ذلـك، ولم يـدركوه بعد طول المدة، بل كان الواحد منهم يحلفه عليـه السـلام فيقـول: [أنشـــــــــدك] باللـــــــــه آللـــــــــه أرســـــــــلك

---

(1) في (ش): والجـــواب.
(2) في (ش): في أن.
(3) في (ب) و (ش): بجبلـــة.
(4) أخرجه من حديث أبي هريرة: مالك 1/ 241، وأحمد 2/ 223 و 282 و346 و393 و410، والبخـــــــاري (1358) و (1359) و (1385) و (4775) و (6599)، ومســـلم (2658)، وأبـــو داوود (4714)، والترمــذي (2139)، والحميــدي (1113)، والطيالســي (2359)، والطحاوي في " مشكل الآثار " 2/ـ 162، والبغـوي (84)، وعبــد الــرزاق (20087)، والخطيب في " تاريخــه " 3/ـ 308 و7/ 355، وأبـــــــو نعيم في " الحليـــــــة " 9/ـــــــــ 26.
(5) في (ش): نــواد.
(6) في (ش): وقبولهم ذلك منهم.." [1]

"أن نوجده على صفاته كلها من نحـو كونـه خـبرا وأمـرا ونهيـا، وكلام الغير لما لم يكن مقدورا لنا، قـدرنا لم نقـدر (1) على جعلـه صـفة، فثبت أن كـل مـا لم يكن مقـدورا، كـان مثـل كلام الغـير،

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/387

والموجود غير مقدور، فلو قدرنا على جعله على صفة قدرنا على جميع صفاته، فنجعله أسود وأبيض، وحلوا ومرا.
وأجاب منازعوهم: بأن هذا القياس يتركب (2) **على غلط واضح**، فإن وصف الكلام بأنه خبر وإنشاء ونحو ذلك ليس بوصف ثبوتي حقيقي، بدليل أنه لا يصح أن يوجد من الكلام إلا حرف بعد حرف، والمعدوم من الحروف لا يوصف، والموجود منها ليس إلا حرف واحد (3)، والحرف الواحد ليس بكلام وفاقا (4)، فكيف يوصف ما ليس بكلام بأنه خبر أو إنشاء، ويكون ذلك الوصف حقيقيا؟ وإذا كان هذا حال الميزان المقيس عليه، فكيف حال الموزون به؟ ثم ما المانع أن تكون بعض الصفات مقدورا دون بعض؟ كالأعراض عندكم، وما الجامع بين الأكوان، والألوان، والطعوم؟ فدل على أن هذه الصفات إضافية لا حقيقة لها، أو أن (5) بعضها كذلك، وبعضها ثبوتي، والصحيح أن الحركة قطع المسافة، والمرجع بالإجماع، والافتراق إليهما، وهذه إشارة لطيفة على حسب اختصار الأبيات، وتمكن الصارف من البسط في هذا العلم، ومن أحب معرفة المباحت في هذه المسألة،

(1) في (ب): لم نحصل نقدر.
(2) في (ش): مركب.
(3) في (ش): حرفا واحدا.
(4) في (ش): واحدا وفاقا.
(5) في النسخ: وأن.." [1]

"وأشار إلى ذلك الغزالي حيث قال في " التهافت " (1) أو في " المنقذ من الضلال " ما معناه: إن من وقف على كلام الفلاسفة في علم المنطق، وشرائط إنتاج المقدمات، والانتهاء إلى الضرورة فيها، اغتر بهم، وظن أن أدلتهم في الإلهيات ونحوها مبنية على مثل ذلك التحقيق، وليس كذلك. وهذا (2) عندي من أنفس الكلام لمن كان من العارفين **قد غلط في** ظن تحقيقهم، فتأمله.
وبالغ الغزالي في كتبه في أن الطريق إلى اليقين من كتب الكلام مسدد (3)، وأشار إلى أنه حصل له اليقين بعد طلبه من الله تعالى بطريق الموهبة بعد الخلوة والتخلي من الدنيا وشواغلها، والإقبال بالكلية على الله تعالى (4) وإنما قل (5) ذكر مثل ذلك في كلام

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 3/451

المعتزلة لقنوعهم بالاستدلال الذي يصحبه تجويز ورود الشك والشبهة، واعتقادهم أنه

= " الفنون " وهو كتاب كبير جدا، فيه فوائد كثيرة جليلة في الوعظ، والتفسير، والفقه، والأصلين، والنحو، واللغة، والشعر، والتاريخ، والحكايات، وفيه مناظراته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره قيدها فيه.
وقال ابن الجوزي: وهذا الكتاب مئتا مجلد، وقع لي منه نحو من مئة وخمسين مجلدة.
وقال عبد الرزاق الرسعني في " تفسيره ": قال لي أبو البقاء اللغوي سمعت الشيخ أبا حكيم النهرواني يقول: وقفت على السفر الرابع بعد الثلاث مئة من كتاب " الفنون ".
وقال الحافظ الذهبي في " تاريخه ": لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب، حدثني من رأي منه المجلد الفلاني بعد الأربع مئة.
قلت: وقد طبع منه جزء في دار المشرق بلبنان سنة 1969، وهي طبعة رديئة يفشو فيها التصحيف والتحريف.
(1) انظر ص 2 - 6، وانظر " المنقذ من الضلال " ص 106.
(2) في (ش): وهو.
(3) في (ب): سدد.
(4) انظر " المنقذ من الضلال " ص 138 - 143.
(5) في (ش): قل من.." [1]

"أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.
فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال كالوجود، والحياة، والعلم، والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.
ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى (1) الله شيئا (2)، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء.
فإذا نفي القدر المشترك مطلقا، لزم التعطيل التام، والمعاني التي

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 4/65

يوصف بها الرب تعالى كالحياة، والعلم، والقدرة (3)، بـل والوجـود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك، تجب له لوازمها، فإن ثبـوت الملـزوم يقتضي ثبوت اللازم وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنهـا ليست من لوازم ذلك أصلا، بل تلك من لوازم مـا يختص بـالمخلوق من وجـود، وحيـاة، وعلم، ونحـو ذلـك، واللـه سـبحانه مـنزه عن خصائص المخلوق، وملزومات خصائصه، وهـذا الموضـع من فهمـه، وتدبره زالت عنه عامـة الشـبهات، وانكشـف **له غلـط كثـير** من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، وبين فيها أن القـــــــــــدر المشـــــــــــترك

(1) في (د): يكـــــــــــــــــــــــــــون.
(2) " مقـــــــــــــالات الإســـــــــــلاميين " ص 181 و518.
(3) في (ش): والقدرة والعلم.." [1]

"والجن عندنا، ثم وإن سلمنا أنه لا دليل على ثبوته في الحـال والاســتقبال، فلم قلتم بــأن مــا كــان كــذلك وجب نفيــه؟ قولـــه: يلـــزم من تجـــويزه القـــدح في العلـــوم الضـــرورية. قلنـا: العلم بعـدم الجبـل بحضـرتنا (1)، وبعـدم الـرؤوس الكثـيرة للشخص الواحد، مما يكون متوقفا على العلم بأن ما لا دليـل عليـه يجب نفيه أو لا يتوقف، فإن كان متوقفا، لم يكن حصول العلم بأنـه لا جبل بحضرتنا إلا بعد العلم بأن ما لا دليل عليه وجب نفيه، ويلـزم من ذلـــــــــــــك محـــــــــــــذوران:
أحدهما: أنه إذا كان العلم بعدم كـون الجبـل بحضـرتنا متوقفـا على العلم بأن ما لا دليل عليه يجب نفيه، وهذا القائل قد بنى قوله على أن ما لا دليل عليه وجب (2) نفيه، على أن القـدح فيـه يفضـي إلى كـــــون الجبـــــل بحضـــــرتنا، فحينئـــــذ يلـــــزم الـــــدور.
وثانيهما: أنه إذا كان العلم بعدم الجبـل بحضـرتي موقوفـا (3) على العلم بأن مـا لا دليـل عليـه يجب نفيـه، فحينئـذ يكـون عـدم الجبـل بحضرتي علمـا نظريـا مسـتفادا من دليـل، فلا يلـزم من القـدح فيـه القــدح في العلم الضــروري. وأمــا إن لم يكن العلم بعــدم الجبــل بحضرتي موقوفـا على العلم بـأن مـا لا دليـل عليـه وجب نفيـه، لم يلزم من عدم العلم بأن " ما لا دليل عليه وجب نفيــه " زوال العلم بأن لا جبل بحضـرتنا، فـإن (4) مـا لا يتوقـف حصـوله على حصـول

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 4/159

غــــــــــيره لم يلــــــــــزم من عدمــــــــــــه عدمـــــــــــه.
وأما قوله: يلزم منه القدح في العلـوم النظريـة لاحتمـال أن يكـون **هنــــــــــاك غلــــــــط غــــــــــير** معلـــــــــوم.

(1) في (ب) و (ش): " بحضــرتي "، وكتب فوقهــافي (أ): " تي ".
(2) في (ب): يجب.
(3) في (ش): متوقفـــا.
(4) في (ش): وأما.." [1]
"العلم القاطع، وهو مذهب الإمام يحيى بن حمزة والرازي، كما مر بيانه في الحجة الثانية في جواب قول المعتزلة: إن الوقف فيما لا دليل عليه يؤدي إلى بطلان العلوم النظريــة **لتجويز غلـط في** مقــــــــــدماتها لم يشـــــــــعر بـــــــــه (1) النـــــــــاظر.
ثم إن أكـثرهم لا يجيــدون علم الاجتهــاد، ولا يتقنــون (2) قواعــد التأويل الصحيح، فيأتون من التأويلات بجنس تأويلات الباطنية، وقــد تكلم عليهم الزمخشري في بعض المواضع، وخالفهم في كثير منهـا لـذلك، فقـال في تـأويلهم لقولـه تعـالى: {بـل يـداه مبسـوطتان} [المائدة: 64]: وهذا من ضـيق العطن والمسـافرة عن علم البيـان مسافة أعـوام، وخـالفهم في تـأويلهم لمثـل (3) قولـه: {ولـو ردوا لعــــــــــادوا} [الأنعــــــــــام: 28] وغــــــــــير ذلــــــــك.
وأما قولهم: إذا بطل العقل بطل السمع، فإنه فرعه، فـالجواب (4) من وجــوه:
أحدها: أن السمع لا يعارض العقل، فـإن الأنبيـاء والأوليـاء والسـلف أوفر الخلق عقـولا، ولـذلك زهـدوا في الـدنيا، وكثـير من المتكلمين فاســق تصــريح، ومن شــيوخهم في علم الكلام أعــداء الإســلام المخـذولون من الفلاسـفة وأشـباههم، وإنمـا يجنـون على العقـول بــــــــــــــــــــــــدعاوى باطلــــــــــــــــــــــــــــة.
والوجه الثاني: أن المبتدعة والفلاسفة لم يسلموا من مخالفة فطر العقول، كما بينوا ذلك في رد بعضهم على بعض في علم اللطيــف، ولكنهم يقعــون في تلــك المحــارات (5) حين يلجئهم إليهــا دليــل الخلف الظني، وتقليد القدماء ممن يعظمونه، وأهل السنة يؤمنــون (6) بالمحـــارات (7) الســـمعية الـــتي جـــاءت بهـــا الرســـل،

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/34

(1) في (ش): بهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــا.
(2) في (ب) و (ش): يحققـــــــــــــــــــــــــــــــــون.
(3) في (ش): مثـــــــــــــــــــــــــــــــــــــل.
(4) في (ج): والجـــــــــــــــــــــــــــــــــــواب.
(5) في (ش): المحــــــــــالات، وهــــــــو خطـــــــــأ.
(6) ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــاقطة من (ب).
(7) في (ش): بالمحالات، وهو خطأ.." [1]

"وإنما ذلك كما اصطلحوا على أن الموجـود مثـل المعـدوم من الجــــــــواهر، لا أن هــــــــذه لغـــــــات عربيـــــــة. وكذلك فعل أعداء الجميع من الباطنية. ألا ترى أن الباطنية يسمون حقائق مدح الرب سبحانه بأسمائه الحسـنى تشـبيها وتمـثيلا وكفـرا وشركا، ويجعلون تلك الممادح الشـريفة بمنزلـة السـب والـذم للـه تعالى، حـتى يصـوغ لهم تأويلهـا على مـا شـاؤوا (1)، وصـرفها إلى أئمتهم دون الله تعالى، وكذلك من نفي حقيقة التمدح بأسماء اللـه الرحمن الرحيم خير الراحمين أرحم الـراحمين (2)، وكـذلك اسـمه الـرؤوف، واسـمه الـودود، واسـمه الحليم، بـاللام عنـد المعتزلـة، واسمه الحكيم، بالكاف عند الأشعرية، إلى أمثـال لهـا (3)، لا دليـل لهم عند البحث التام على ذلك إلا مجـرد اصـطلاحات في العبـارات تواطؤوا عليها، ومن أحب كشف عوارهم في ذلـك، لم يقلـدهم في شيء قط، وراجع محض عقله، وراجع مصنفات خصومهم الحافلـة، كمصــــــنفات شـــــيخ الإســــلام ابن تيميــــــة وغـــــيره. وأما من اعتقد فيهم التحقيـق، وقبـل منهم، ولم يسـمع من غـيرهم، فقـد سـد أبـواب الهدايـة على نفسـه، وكـذلك كـل عـامي مـع كـل طائفـة، بـل المعـتزلي الطـالب لعلم الكلام على رأي أبي هاشـم **يعتقد غلـط مخالفه** (4) من سـائر المعتزلـة، ولا يـدري مـا في كتب أبي الحسـين المعـتزلي وأصـحابه من الـردود الصـعبة القويـة لمذهب (5) أبي هاشم، ولا يرى أجمع للمسـاوىء من صـاحب كلام وجدال، مقلد لا يفي معه صمت (6) أهـل السـنة وسـمتهم وحسـن أخلاقهم وتواضـــعهم، ولا يتكلم بعلم ويقين، ويرشـــد إلى الحـــق الجـــــــــــــــــــــــــــاهلين، ويفيض من

(1) في (ش): يشـــــــــــــــــــــــــــــــــــاؤون.

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/51

(2) " أرحم الـــــــــــــراحمين " لم تـــــــــــــرد في (ش).
(3) في (ش): إلى أمثالهــــــــــــــــــــــــــــــــــــا.
(4) في (ب): مخالفيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــه.
(5) في (ب): الـــــــــــــــــردود على مـــــــــــــــذهب.
(6) " معه صمت " ساقطة من (ب)، ومكانها بياض.." [1]

"ومنها حديث عثمان عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: " من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة ". رواه مسلم والنسائي (1)، وفي " تلخيص " (2) ابن حجــر أنــه من " المســتدرك " رواه البخــــــــــــــــــاري ومســــــــــــــــــــلم.

وفي " مسند " أحمد (3) من حديث عنه - صلى الله عليه وســلم - " الإســـــــــــلام علانيـــــــــة، والإيمــــــــــان في القلب ".

ومثله حديث عمر الذي في " صحيح " مسلم في تفسير الإسلام والإيمان والإحسان (4)، فيجب ذكر ما يعارض هذه، وبيان مناقضــة ذلـــك المعــــارض، والقطـــع بتعـــذر الجمـــع بـــدليل قـــاطع.

وثانيهما: أن المرجئة يقولون: إن المؤمن العاصي لا يعـذب قطعـا، وهمــا يجــوزان أن يعـذب، وأن يعفى عنــه، وروايــة الســيد عنهمــا تقتضي (5) ذلك، وقد روى " الرصاص " (6) في " خلاصته " -وهي (7) مدرسكم- حديثا نصا أن الإرجاء هو القول بأن الإيمـان قـول بلا عمـــــل، وكـــــذا نص على ذلـــــك محمـــــد بن نشـــــوان،

---

(1) أخرجه مسلم (26)، والنسائي في " عمـل اليـوم والليلـة " (1114) و (1115) وابن حبــان في " صــحيحه " بتحقيقنــا (202)، وابن منــــــــــده (33)، والحــــــــــاكم 1/ــــــــــــ 72.
(2)ـ 2/ـ 103 وقـد نسـبه الحـاكم في " المسـتدرك " 1/ـ 72 إلى البخاري ومسلم، **وقد غلط في** ذلـك، فـإن البخـاري لم يخرجـه.
(3)ـ 3/ـ 134 -ـ 135 من حديث أنس. وأخرجه البزار (20)، وأبـو يعلى (2923). وإسناده ضعيف لضعف علي بن مسعدة أحد رواته.
(4) تقـــــــــــدم تخريجـــــــــــه قريبـــــــــــا.
(5) في (ب): والســــــيد روى عنهمــــــا مــــــا يقتضــــــي.
(6) هو أحمد بن محمد الرصاص، تقدمت ترجمته 1/ـ 287، وكتابـه الذي يشير إليه المصنف هو " الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعــة في فوائد التابعة " رتبه على أربعة أبواب: الأول في وجوب النظـر ومـا

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/65

يتعلق به، والثاني في التوحيد وقسمه، ومسائله، والثالث في العدل، والرابع في الوعد والوعيد وما يتبعهما. انظر " فهرس مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء " ص 158 و159.
(7) في (ب): في.." [1]
"حكمة الله تعالى ظاهرا وباطنا كما سيأتي بيانه مطولا مستقصى.
وإنما حكمة الله تعالى في الدنيا ما نص عليه تعالى في كتابه من إقامة حجته وعدله عند العقاب، وظهور رحمته وفضله قبل ذلك، وغير ذلك من تمييز الخبيث من الطيب، وبلوى خلقه أيهم أحسن عملا، ونصر المؤمنين، والانتقام للمظلومين، وما (1) لا يعلمه إلا هو كما يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.
وقد علل الرب تعالى تركه بسط الرزق لكونه مفسدة لجميع المخلوقين عموما، فثبت أنه تعالى لا يفعل مفسدة لهم، وأن أفعاله معللة بالمصالح وإن خفيت علينا كما سيأتي مبسوطا.
وربما استقبحوا هذه العبارة، فقالوا: إنما خلقهم ليعرضهم لذلك لا سوى، لا ليدخلوا الجنة، فيلزمهم مذهب أهل السنة في امتناع تعلق الإرادة بما (2) علم الله أنه لا يقع، إذ لا قبح في إرادة الإحسان إليهم بدخول الجنة، وإثابتهم بها عند استحقاقهم ذلك، واستجماع شرائط حسنة كما يحسن منه ذلك في خلق من علم أنه يؤمن ويدخلها، ولا قبح في إرادة ذلك.
وإنما يمتنع ذلك (3) حيث يصادم العلم الإرادة، **وقد غلط من** ظن (4) تقدم الإرادة لذلك من قبيل تعظيم من لا يستحق التعظيم، لأن إرادة المقدمات فرع إرادة ما هي وسيلة إليه.
ولذلك قيل: أول الفكرة آخر العمل، على أن التعريض لو سلم أنه المراد، لما كان مرادا لنفسه كما زعم المعتذر (5) بذلك منهم، وإلا لما وجب اللطف، ولا قبحت المفسدة، ولا حسن العقاب خصوصا حيث لا ثمرة له تعود عليهم بالصلاح، كعقاب الآخرة الدائم، إن التعريض قد حصل، ولا يستحق العقاب عقلا بتركه.

---
(1) في الأصلين: ولما.
(2) في (ش): لما.
(3) في (ش): من ذلك.

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/254

(4) ســاقطة من (ش).
(5) في (ش): " المعتزل "، وهو خطأ.." [1]

"ولا بمشيئة، لأن المحبة تعلق بفعل الغـير، ويلتبس الفـرق بين المحبة والإرادة على من لم يتأمل، وكثيرا ما يسمى أحـدهما باسـم الآخـــــــــــــــــــــــــــــر مجـــــــــــــــــــــــــــازا.

ومن الدليل على أن الإرادة لا تعلق بفعل الغـير أن العـزم والنيـة لا يتعلقان به مع أنهمـا من أنـواع الإرادة، وفي هـذا **بيان غلـط من** صحح إطلاق محبـة اللـه تعـالى ورضـاه (1) على المعاصي المـراد وقوعهـا مجـازا واهمـا أنـه لا فـرق بين المحبـة والإرادة كمـا نقلـه الجويـني (2) عن بعض متكلمي الأشـعرية وقـواه هـو، نقلـه عنـه النـــــــــواوي وســـــــيأتي إن شـــــــاء اللـــــــه تعـــــــالى.

ومن الفروق: بين المحبة والإرادة غير (3) ما مضى أن المحبة غـير اختياريــة، والإرادة اختياريــة، وأن المحبــة لا تعلــق بــالمكروه في الطبيعة كشرب الأدوية الكريهة، وقطع العضو الفاسـد، والقـود في توبة القاتل بخلاف الإرادة، وأن المحبة قـد تعلـق بمـا لا يتمكن ومـا يعلم أنه محـال كعـود أيـام الشـباب، وإنمـا مـا كـان لم يكن بخلاف الإرادة.

وبعد فإن ذلك مجمع عليه ضروري في الشاهد، وإنما وقع الاختلاف في حــق اللــه تعــالى كمــا تقــدم في الصــفات، فخــذه من هنــاك.

قال الشهرستاني: فعلى هذه القاعدة لم يكن البـاري تعـالى مريـدا للمعاصي والقبائح والشرور من حيث إنها معاصي وقبـائح وشـرور، ولا مريدا للخيرات والطاعات والمحاسن من حيث إنهـا كـذلك، بـل هو مريد لكل ما تجـدد وحـدث في العـالم من حيث إنهـا متخصصـة بالوجود دون العدم، ومتقدرة بأقـدار دون أقـدار، ومتوقتـة بأوقـات دون أوقات، ثم إن ذلك الموجود قد يقع منتسبا إلى استطاعة العبد كسبا على وفق الأمر فيسـمى طاعـة مرضـية، أي: مقبولـة بالثنـاء

---

(1) من قولـــــه: " والنيـــــة " إلى هنـــــا ســـــاقط من (ش).
(2) في " الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقـاد " ص 238 فمـــــــــــــــــــــــــــــــا بعـــــــــــــــــــــــــــدها.
(3) ساقطة من (أ).." [2]

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/288
[2] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/382

"قــال الزمخشــري (1): ولا يأتونــك بمثــال (2) عجيب من سؤالاتهم الباطلة كأنه مثل في البطلان إلا أتيناك نحن (3) بالجواب الحـق الـذي لا محيـد عنـه، وبمـا هـو أحسـن معـنى ومـؤدى من سـؤالاتهم (4).
ويوضـح ذلـك مـا اتفقـوا على صحته من حـديث " سـبقت رحمـتي غضبي "، وأن الله تعالى كتب هذا في كتاب ووضعه على العرش (5).
ويعضده ما انفـرد بـه مسـلم، وهـو على شـرط الجماعـة كلهم من حديث علي عليه السلام، عن رسول الله - صلى الله عليه وسـلم - في حديث التوجه في الصلاه المعـروف، وفيـه " الخـير في يـديك، والشـر ليس إليـك " (6).
ذكر النواوي في شرح " مسلم " (7) أن معنـاه ليس بشـر بـالنظر إلى حكمتـك فيـه، وهـذا هـو الـذي أريـده، ولله الحمـد والمنـة.
وإنما قلت: إنه على شرط الجماعة لأنه من حديث عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي، عن علي عليه السـلام، ولم يتخلـف أحـد من أهـل دواوين الإسـلام عن تخـريج حديثهما، ولا ذكر أحد فيهما شيئا مما يقع فيه كثـير من الثقـات **من غلـط ولا** تـدليس، فلعلهم مـا تركـوا تخريجـه إلا لظنهم أن هـذه اللفظـة تخـالف القواعـد، وليس كـذلك، فللـه الحمـد.
وقد خرج الحاكم في تفسير سورة بني إسرائيل من " المستدرك " من حـديث

---

(1) 3/ 91.
(2) في (ش): " بمثـل "، وفي " تفسـير الزمخشـري ": بسـؤال.
(3) في (أ) و (ش): بحـق وهـو تحريـف.
(4) في (أ): سـؤالهم.
(5) تقـدم تخريجـه في 5/ 275.
(6) تقـدم تخريجـه في 5/ 296.
(7) 6/ 59.." [1]

"والثـالث والثلاثـون والمئـة: عن أبي عنبـة - قـال سـريج بن النعمان (1): -وله صحبة-: قال رسول الله - صلى الله عليه وسـلم -: " إذا أراد الله بعبد خيرا عسله " قيل: ومـا عسـله؟ قـال: " يفتح

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 6/133

له عملا صالحا قبل موته، ثم يقبضه عليه ". رواه أحمد والطبراني وفيه بقية، وقد صرح بالسماع في " المسند "، وبقية رجاله ثقات (2).

والرابع والثلاثون والمئة: عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: " إذا أراد الله بعبد خيرا، طهره قبل موته " قالوا: يا رسول الله، وما طهور العبد؟ قال: " عمل صالح يلهمه إياه حتى يقبضه عليه ". رواه الطبراني (3) من طرق، وفي بعضها " عسله " بدل " طهره " وفي إحدى طرقه بقية بن الوليد، وقد صرح بالسماع، وبقية رجاله ثقات.

والخامس والثلاثون والمئة: عن عائشة قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا أراد

= عند أحمد، ومطين، وابن أبي عاصم، والبغوي، وابن السكن، والطبراني على بقية عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير أن عمر الجمعي حدثهم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " إذا أراد الله بعبد خيرا استعمله قبل موته " الحديث قال ابن السكن: يقال: اسمه عمرو بن الحمق، وقال البغوي: يقال: إنه وهم من بقية، وبذلك جزم أبو زرعة الدمشقي، وقد رواه ابن حبان في " صحيحه " من طريق عبد الرحمن بن بجير بن بقية، عن أبيه، فقال: عن عمرو الحمق، وكذلك رواه الطبراني من طريق زيد بن واقد عن جبير بن نفير، وإنما لم أجزم **بأنه غلط لمقام** الاحتمال.

(1) قلت: سريج بن النعمان: هو أحد رواة السند، وهو سريج بن النعمان بن مروان الجوهرى أبو الحسن البغدادي، روى هذا الحديث عن بقية.

(2) هو في " المسند " 4/ 200، ومن طريقه أخرجه ابن الأثير في " أسد الغابة " 6/ 334.

وأخرجه أيضا الدولابي في " الكنى " 2/ 10، والقضاعي في " مسند الشهاب " (1389)، وابن أبي عاصم في " السنة " (400).

(3) في " الكبير " (7522) و (7725) و (7900). وأخرجه القضاعي في " مسند الشهاب " (1388).." (1)

---

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 6/270

"ودعوى الفرق بين الثبوت والوجود، والقدم والأزل، والقديم والأزلي مع عدم معرفة أهل اللغة للفرق بينها، وإذا جاز لهم أن يصطلحوا في ذلك على ما لا يعرفه غيرهم، فما الذي حصر الاصطلاح على المجهولات عليهم، وحظره على غيرهم.
وقد حكى صاحب " شرح الأصول الخمسة " (1) عن الجاحظ أنه يقول: إن المؤثر في أفعال العباد هو الطبع.
وحكى عن ثمامة بن الأشرس أنه يقول: إنها حوادث لا محدث لها (2)، فلم تنسب المعتزلة إليهما من الجبر والتشنيع نحو ما نسبته إلى أهل الكسب، فبهذا (3) يعرف أن فيهم أهل هوى، وإن لم يشعر بعضهم.
وقد غلط بعض متكلمي المعتزلة عليهم في مواضع:
الموضع الأول: ذكروا عن أهل الكسب أنهم يقولون: لا فاعل في الشاهد، **وهذا غلط فاحش**، وقد تقرر في كلامهم الذي نقلته (4) عنهم أنهم يسمون الكسب فعلا، والمكتسب فاعلا، وإنما يمنعون إطلاق الخلق والإيجاد والإبداع والاختراع متى كانت تفيد إخراج المعدوم إلى الوجود، وإنشاء عين (5) الذات الأزلية عند المعتزلة، مع أنهم لا يمنعون إطلاق هذه الأشياء في الشاهد

= أمها، فقالت: إذا سابنك، فابدئيهن بعفال سبيت، فسابتها بعد ذلك امرأة من ضرائرها، فقالت لها رهم: يا عفلاء -كما وضحتها أمها- فقالت لها السابة: " رمتني بدائها وانسلت "، فأرسلتها مثلا. انظر " مجمع الأمثال " 1/ 102 و286، و" المستقصى في أمثال العرب " 2/ 103، و" فصل المقال " ص 92 - 93، و" لسان العرب " 11/ 457، و" زهر الأكم " 3/ 60 - 61.
(1) " الخمسة " لم ترد في (أ)، وصاحب الكتاب هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وانظر حكاية قول الجاحظ فيه ص 387.
(2) " شرح الأصول " ص 388.
(3) في (ش): بهذا.
(4) في (أ) و (ف): نقله.
(5) في (ش): غير.." [1]

"وتسميته بأخص أسمائه لم يمنع ذلك لتقدم اختيار العبد في نيته من فعل الله تعالى لشعوره به قبل وقوعه وحال وقوعه (1)،

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 7/68

فإنه إنما وقع على جهة الامتحان عندهم، كما يؤثر الله في التفريق عند السحر عند الجميع على جهة الامتحان، وكما يـؤثر سـبحانه في قبض الأرواح عنـــــــد فعلنــــــا لســــــبب ذلــــــك.
وكذلك سائر المسببات عند الجميع فتؤثر نيـة العبـد في المسـببات إجماعا مع عـدم اسـتقلاله في ذلـك إجماعـا، والتشـاغل بمثـل هـذا يحتـــــــــــــــــــاج إلى الاعتــــــــــــــــــــذار.
ولـولا أن القصـد بـذكره أن يكـون وسـيلة إلى تـرك التكفـير **لمن غلط في** هذه الدقائق التي لا تعلم ضـرورة من الـدين، فـإني مـا قصدت إلا هذا، ولم أقصد تصحيح القول بالكسـب دع عنـك الجـبر، فإن المختار عندي قول أبي الحسـين وأصـحابه من المعتزلـة، وابن تيميـة وأصـحابه من أهـل السـنة، فـإنهم قـد صـححوا أن الحركـة والسكون وصفان إضافيان تابعان للذات، ولهم ردود قويـة على من زعم أن الأكوان ذوات ثبوتية، وأين من يعرف ما قـالوا كيـف الأمـر بـــــــــــــرده بـــــــــــــالبراهين القاطعـــــــــــــة (2).
ولـو ذهب ذاهب من أهـل الكسـب إلى مـذهبهم لجـوز تـأثير قـدرة العبد في الأكوان، ونزلهـا أنفسـها منزلـة الوجـوه والاعتبـارات عنـد الباقلاني، وهو مذهب صـحيح الاعتبـار، قـوي الأسـاس على قواعـد النظـــار.
وإذا ضمه الجويني إلى ما اختار، لم يبق عليه غبار، ومنتهى ما يلزم أهل الكسب أن يكون فعل العبـد، وخلـق الـرب سـبحانه مقـدورين مختلفين معنى، متلازمين وجودا، بين قادرين غير متمانعين، ولا ماء من ذلك قاطع بحيث يمنع قدرة الله تعالى عن أن يشرك العبد في فعله هذه المشاركة، بل منتهى مـا فيـه مقـدور واحـد بين قـادرين، وقد جوزه أبو الحسين وأصحابه من المعتزلـة وجمـاهير الأشـعرية، وليس فيــــه كفــــر ولا فســــوق ولا عصــــيان ولا مــــروق.

---

(1) " وحـــــــــال وقوعـــــــــه " لم تـــــــــرد في (أ)، و (ف).
(2) في (أ): وإن من يعـرف مـا قـالوا كيـف من يـرده بـالبراهين القاطعة.." [1]

"قال أبو سعيد: ما خلق الله معقـل بن سـنان، ولا كـانت بـروع بنت واشـــق!
قال النواوي: **هذا غلط منه**، وجهالة لما عليه الحفـاظ، والصـواب

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 7/72

أنه حديث صحيح. وإنما ذكرت هذا، لأنبه (1) على بطلانه، لئلا يــراه من لا يعـــــرف حالــــــه فيتوهمـــــــه صـــــحيحا.
ولقد أحسن صاحب " التقريب " من أصـحابنا حيث صـحح الحـديث كمــــــا تقــــــدم نقلــــــه.
وعبر الشيخ نجم الدين (2) في كتابـه " المطلب شـرح الوسـيط " عن كلام صاحب " التقريب " بأن قال: يحتمل أن يكون يسارا أبوه، وسنانا جده، وأشجع قبيلته، فنسبه أحد الرواة لأبيـه، والآخـر لجـده، والآخــــر لقبيلتــــه. انتهى مــــا ذكــــره ابن النحــــوي.
وفي " الترمذي " (3) أن الشافعي رضي الله عنه رجع إلى القــول به بمصر، وأنه حديث حسن صحيح، وروي عن ابن مسعود من غـير وجـــــــــــــــــــــــــــــــه. انتهى.

(1) في (أ): لأنــه، وهــو تحريــف، وقــد كتبت على الصــواب فوقهـا تصـــــحيحا لهـــــا، وقــــــد ســـــقطت من (ش).
(2) هو الشيخ الإمام أحمـد بن محمـد بن علي بن مرتفـع بن صـارم بن الرفعة، نجم الدين أبو العباس، ولد بمصـر سـنة 645 هــ، كـان إماما في الفقه والخلاف والأصول، واشتهر في الفقـه إلى أن صـار يضرب به المثل، وكتابـه " المطلب " في نحـو أربعين مجلـدا، قـال ابن قاضي شهبة: هو أعجوبة من كثرة النصوص والمبـاحث، ومـات ولم يكمله، بقي عليه من باب صلاة الجماعـة إلى الـبيع. وكـان ابن الرفعة قد ندب لمناظرة ابن تيمية، وسئل ابن تيمية عنه بعـد ذلـك، فقال: رأيت شـيخا يتقـاطر فقـه الشـافعية من لحيتـه، تـوفي سـنة 710 هـــــــــــــــــ ودفن بالقرافـــــــــــــــــــة.
" طبقات السبكي " 9/ 24 - 27، و" طبقات ابن قاضي شهبة " 2/ 273 ـ 276، و" الدرر الكامنة " 1/ 284 ـ 287، و" طبقات ابن هدايـــــــــة اللـــــــــه " ص 229 -ـــــــــ 230.
(3) ـ 3/ـ 451 في النكاح: بـاب مـا جـاء في الرجـل يـتزوج المـرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها.." [1]
"الهـــــــادي، الكــــــافي، الرشــــــيد، الصــــــبور.
وليس في " البخـــــاري " (1) منهـــــا إلا: المقــــدم المــــؤخر.
وزاد الحــاكم في " المسـتدرك " (2): الحنــان، المنــان، الكــافي، الدائم، المولى، الجميل، الصادق، القـديم، الـوتر، المـدبر، الشـاكر،

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 7/170

الرفيــــــــــــــــع. زادهــــــــــــــــا على الترمــــــــــــــــذي.
وزاد عليه مما في القرآن: الإله، الـرب، الفـاطر، المليـك، المالـك، الأكـــرم.
وزاد ابن حزم مما في " الصحيح ": الوتر، السيد، السـبوح، الـدهر.
وزاد ممـــا لم أعـــرف من خرجـــه: المحســـن، المعطي، المجـــل.
لكن تسميته سبحانه الدهر في الحديث محتملة للمجاز، بل ظـاهرة فيـه، لتفسـيره في متن الحـديث أنـه سـبحانه مقلب الليـل والنهـار ومصــرفهما (3).
وأما المشتقات من أفعاله سبحانه، فلا تحصـى، وقـد جمـع بعضـهم منها ألف اسم: مثل: كاتب الرحمة على نفسه، المحمـول، العـادل، المعبود، المحكم، المنعم، المحسن، متم النعمة، المطعم، المقــدر، القاضـــي،

---

(1)ـ (1120) و (6317). وانظــر ابن حبــان (2597) و (2599).
(2)ــــــــــــــــــــــ 1/ــــــــــــــــــــــ 16.
(3) تحــرفت في (ش) إلى: " مشــرفهما " وقــال القاضــي عيــاض فيما نقلـه عنـه الحافـظ في " الفتح " 10/ـ 566: زعم بعض من لا تحقيق له أن " الدهر " من أسماء الله، وهو غلط، فإن الـدهر مـدة زمان الدنيا، وعرفه بعضهم بأنـه أمـد مفعـولات اللـه في الـدنيا، أو فعله لما قبل الموت. وقد تمسك الجهلـة من الدهريـة بظـاهر هـذا الحـديث، واحتجـوا بـه على من لا رسـوخ لـه في العلم، لأن الـدهر عنـدهم حركـات الفلـك، وأمـد العـالم، ولا شـيء عنـدهم ولا صـانع سواها وكفى في الرد عليهم قولـه في بقيـة الحـديث: " أنـا الـدهر أقلب ليلـه ونهـاره " فكيـف يقلب الشـيء نفسـه، تعـالى اللـه عن قولهم علوا كبيرا.." [1]

"إذا تقـرر هـذا، فـاعلم أن إطلاق القـول بتكليـف مـا لا **يطاق غلط في** العبارة لا يخرج صاحبه من الإسلام، فليس كل مـا ظهـر فيه الركة من البدع، فقد كفر صاحبه، نسـأل اللـه العافيـة من كـل بدعـــــــــــة، والخــــــــــــروج من كـــــــــــل شـــــــــــبهة.
وقد ذكرت غير مرة أن في كل فرقة طوائف شاذة تقول بمنكرات من البدع، فمن أضاف بدعهم إلى عموم الفرقة الـتي شـذوا منهـا، فقد أساء، وتنزل منزلة الذين يحبون أن تشيع الفاحشـة في الـذين

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 7/231

آمنوا، وفي " الصحيح ": " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " (1)، والله تعالى يقول: {ولا تزر وازرة وزر أخرى} [الإسراء: 15].
وفي أهل السنة أيضا من يغلط، فينسب إلى الزيدية مذاهب الإسماعيلية، والمطرفية، والحسنية (2)، ونحو ذلك فالله المستعان.
والذي يرجى لمن قال ذلك من أهل الإسلام أنه بالغ في التعظيم، فأساء العبارة، ومراده أن الله لو صدر عنه مثل ذلك، لوجب القطع بأن له فيه حكمة تخرجه عن الظلم والعبث، لا أن ذلك جائز، لكن على نحو قوله تعالى: {قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين} [الزخرف: 81] على قول.
ونحو ما تقدم في الحديث الثاني والسبعين في أحاديث الأقدار: " لو أن الله عذب أهل السماوات والأرض عذبهم وهو غير ظالم لهم " (3).
وقوله: {إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعا} [المائدة: 17].

---

(1) رواه من حديث أنس أحمد 3/ 176 و272، والبخاري (13)، ومسلم (45)، وابن ماجه (66)، والترمذي (2515)، والدارمي 2/ 307، وابن حبان (234) و (235)، وانظر تمام تخريجه فيه.
(2) في (ف): الحسينية.
(3) انظر 6/ 471.." [1]
"بغض سائر الخلفاء وأتباعهم، ولزم اجتماع النصب والرفض فيه، وذلك غير واقع مع أهل القبلة مع أنه يمكن **أنه غلط أو** غلط عليه، وأنه عنى بذلك التوثيق غيره، ففي الرواة جماعة مشتركون في هذا الاسم، منهم عمر بن سعد الخفري، أبو داود الرجل الصالح (1)، ومنهم عمر بن سعد القرظ، ومنهم عمر بن سعد الخولاني.
فالحمل على السلامة يوجب ذلك، وحاله يحتمل الحمل على السلامة لوجهين:
أحدهما: أنه لم يذكر بتحامل على علي عليه السلام قط، والرمي ببغض علي عليه السلام شديد، فلا تحل نسبته إلى من ظاهره الإسلام إلا بعد صحة لا تحتمل التأويل كالتكفير والتفسيق، ولذلك

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 7/241

كان القول بجميع ذلك لا يجـوز إلا بـدليل قـاطع. وقـد كـان ابن أبي داود (2) يقول: كل أحد في حل إلا من نسـب إلي بغض علي عليـه السلام.
وحقـوق المخلـوقين ومطـالبهم خطـرة، وفي الحـديث الصـحيح: " إياكم والظن، فإن الظن أكـذب الحـديث " (3)، والخطـأ في العفـو خير من الخطأ في

(1) من قوله: " عمر بن سعد الحفـري " إلى هنـا سـقط من (ف).
(2) هو عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، كان فقيها عالمـا حافظـا، وكـان يحـدث من حفظـه، رحـل بـه أبـوه من سجستان فطوف به شرقا وغربـا، تـوفي سـنة 316، وصـلى عليـه نحو ثلاث مئة ألف إنسان.
وقوله هـذا ذكـر الخطيب في " تاريخـه " 9/ 468، والـذهبي في " تذكرة الحفاظ " 2/ 771.
مترجم في " سير أعلام النبلاء " 13/ 221 - 237.
(3) حـديث صـحيح. رواه من حـديث أبي هريـرة مالـك 2/ 907 - 908، ومن طريقه رواه أحمد 2/ 465 - 517، والبخاري (6066)، ومسلم (2563) (28)، وأبـو داود (4917)، والـبيهقي 6/ 85 و8/ 333 و10/ 231، والبغوي (3533)، وصححه ابن حبان (5687).." (1)

"أجرا من العافية، فالسنة: الرغبة إلى الله تعـالى في العافيـة، فالبشر ضعيف، والصبر قليل، وقد حكى الله تعالى عن أيوب عليـه السلام أنه شكا إلى الله تعالى ما نـزل بـه من الضـر، وقـال: {أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين} [الأنبياء: 83]، فهذا أيوب الذي قال الله تعالى فيه: {إنا وجدناه صـابرا نعم العبـد إنـه أواب} [ص: 44] فكيف بغيره؟
فـإن قلت: عـادة أهـل العلم التزهيـد في الـدنيا، وهـذا الكلام كالمناقض (1) لذلك؟
قلت: ليس كذلك، فإن لكل مقام مقالا، فالعلمـاء زهـدوا في الـدنيا خوفا من معصـية اللـه تعـالى في الوقـوع في الحـرام، وخوفـا من الاشتغال عن طاعة الله تعالى بمباحها.
وأنا بينت المباح من الحرام خوفا من معصية اللـه تعـالى في تـأثيم

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 8/28

من تناول المباح، ورد حديثه والقدح في عرضه، فالكل قاصد لنصيحة المسلمين، وتحذيرهم من الوقوع في معصية رب العالمين، وقد ذكر بعض العلماء وجوب كسب الحلال، وقال: إنما (2) تركنا حث الناس عليه لأن في طبع البشر ما يكفي، وما زال أهل الزهد والرقائق يقبحون حب الدنيا **حتى غلط في** ذلك من لا فقه له، وظن أن من تناول شيئا من الدنيا من أهل العلم، فقد حل عرضه، وبطلت عدالته.
وقد ذكر الغزالي في كتاب " الإحياء " (3) مفاسد المخالطة ومصالحها، فذكر ما يليق بحال كتابه في الترفق والوعظ.
وأنا ذكرت هنا ما يليق بمقتضى الحال من تعريف محض الشرع، وصريح الحق، وذلك لا يتناقض عند أهل البصر والمعرفة، وقد ذكر ابن بطال

(1) في (ف): " مناقض ".
(2) في (ف): " قال: وإنما ".
(3) 2/ 221 - 244.." [1]
"للإمام أحمد بن سليمان عن الرواية عن الزهري، وأصر على ذلك، فالله المستعان.
فأقول: الزهري: هو أبو بكر محمد بن مسلم [بن عبيد الله] بن عبد الله بن شهاب [بن عبد الله] بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري المدني، يقال له: ابن شهاب، نسبة إلى جد أبيه شهاب بن الحارث، والزهري نسبة (1) إلى جده زهرة.
ولا أتحقق في اسمه اختلافا، إلا أنه وقع في نسخة من كتاب " الشجرة في الفقه " للشيخ أحمد بن محمد الرصاص: محمد بن سلمة بن شهاب الزهري، فالظاهر **أنه غلط من** الكاتب، وكذا وقع في نسخة من " شرح العيون " للحاكم رحمه الله: محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري بالتقديم والتأخير في أبيه وجده، وهذا قريب، فقد وقع للبخاري وغيره مثل هذا كما ذكره ابن الصلاح في كتابه " علوم الحديث "، وقد يحتمل الاختلاف، فقد اختلفوا في أسماء عدة من الرواة والله أعلم.
المرتبة الثانية: في عقيدته ومذهبه، أما عقيدته، فذكر الحاكم رحمه الله في " شرح العيون " أنه كان من أهل العدل والتوحيد، قال

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 8/196

الحاكم رحمه الله: وكان ممن خرج مع زيـد بن علي عليـه السـلام، هكذا بصيغة الجزم، ولم يقل: وروي بصيغة التمريض، ذكره الحـاكم في فصـل أفـرده لـذكر من ذهب من المحـدثين إلى مـذهب أهـل العدل والتوحيـد، فـذكره فيمن ذهب إلى ذلـك من علمـاء المدينـة، وقول الحـاكم: إنـه ممن خـرج مـع زيـد بن علي غـريب، لم يـذكره الذهبي، والزيادة من الثقة مقبولة في التحـريم والتحليـل المنقـول عن صــاحب الشــريعة، كيــف إلا فيمــا يتعلــق بــالزهري. وقال الإمام الحافظ أبـو عمـر بن عبـد الـبر في ترجمـة علي عليـه الســلام من

---

(1) " نسبة " ساقطة من (ش).." [1]

"المرتبة الخامسة: دون هذه المراتب كلها، وهي الحكم بالوهم لــــــــــــــــدليل يـــــــــــــــوجب ذلـــــــــــــــك. والوهم أنـواع: فمنـه الـوهم في اللفـظ، وهـو صـحيح مـأثور، ومنـه حديث عائشة في الصحيح في حـق ابن عمـر لمـا روى " أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه ". قالت عائشة: ما كذب، ولكنـه وهـل (1). ومنه الوهم في المعنى، ومنه حديث قيام الساعة لمقدار مئة سنة، فإن النبي - صلى الله عليه وسـلم - إنمـا قـال: " إنهـا لا تـأتي مئـة سـنة حـتى قـد أتتكم سـاعتكم " (2). هكـذا ورد في بعض ألفـاظ الصـحيح، وسـاعتهم هي المـوت، وهـو معـنى صـحيح، **وقد غلـط بعض** الرواة في هذا الحديث، فرواه بلفظ يوهم أن رسـول اللـه - صلى الله عليه وسلم - أراد القيامة، فجاء بلفـظ القيامـة، أو البعث أو النشور، أو نحو ذلك من الألفاظ، فمثل هذا إذا وقـع فيـه الخطـأ، لم يوجب رد الصحاح كلها، لأن الخطأ لا يسلم منه بشر، ولهذا صـح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: " من كذب علي متعمدا، فليتبـوأ مقعــــــده من النــــــار " (3)، فقيــــــد الوعيــــــد بالتعمــــــد. وأجمع العلماء على أنه لا يجرح الثقة بالخطأ في الروايـة (4) إلا إذا كثر ذلك منه، واختلفوا في حد الكثرة ومبلغها على ما هو مقرر في كتب الأصول، وكتب أنـواع علـوم الحـديث، ومن ذلـك حكم جماعـة من النحـــــــــــاة واللغـــــــــــويين بلحن الـــــــــــرواة

---

(1) أخرجه البخاري (1286 و1287 و1288)، ومسـلم (927) و)

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 8/224

928) و (929)، والنسـائي 4/ـ 18 -ـ 19، وابن حبـان (3136). وانظـــــــر أيضـــــا ابن حبـــــان (3123) و (3137).
(2) أخرجه من حديث أبي مسعود البدري أحمد 1/ـ 93، وابنه عبـد الله في " زوائد المسند " 1/، 140، والطبراني في " الكبير " 17/ 1693، وأبــــــــــــــــو يعلى (467) و (583). والطحاوي في " شرح مشكل الآثـار " (372). وأورده الهيثمي في " المجمـــــع " 1/ـــــ 198، وقـــــال: رجالـــــة ثقـــــات.
(3) تقـــــدم تخريجــــــه 1/ـــــ 190 و428 و449 و2/ـــــ 72.
(4) " في الرواية " ساقطة من (ش).." (1)

"{وإني لغفـار لمن تـاب وآمن}، وهـذه كلهـا في المشـركين، وكذا قوله: {وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا لـه} [الزمـر: 54]، من بعـد قوله: {يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسـهم لا تقنطـوا من رحمـة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا} [الزمر: 53] يدل على أنها نـزلت فيهم، وأنهم المرادون بهذا الأمر بعدها، فلـو أراد الجميـع لقـال في هـــــــــذه الآيـــــــــات: إلا من تـــــــــاب أو آمن.
ومن ذلك -وهو الثالث من أدلتهم- قولـه تعـالى في الحجـرات [2]: {يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا لـــه بـــالقول كجهـــر بعضـــكم لبعض أن تحبـــط أعمـــالكم وأنتم لا تشعرون} وفيها حجة للجميع على المرجئة إن سلموا أن ذلك ليس بكفر ولا يؤول إلى الكفر، لتضـمنه الاسـتهانة برسـول اللـه - صـلى الله عليه وسلم -، إذ قد صـح أن الآيـة لم تـنزل فيمن هـو جهـوري الصوت خلقة لا اختيار له فيها، فروى موسى بن أنس، عن أنس بن مالك، أن النبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - افتقـد ثـابت بن قيس، فقـال رجـل: أنـا أعلم لـك علمـه، فوجـده جالسـا في بيتـه منكسـا رأسه، فقال: ما شأنك؟ قال: شر، من كان يرفع صوته فوق صـوت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد حبط عمله، وهو من أهل النار، فأتى الرجل، فأخبر النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - فرجـع المـرة الثانية ببشارة عظيمة، فقال: " اذهب إليه فقل له: إنـك لسـت من أهل النار، ولكن من أهل الجنة " رواه البخـاري وحـده في علامـات النبوة، وفي التفسير عن ابن المديني، عن أزهـر بن سـعد، عن ابن عـــــــــــون، عن موســـــــــــــى (1).
فإن قيل: في هذا فهم ثابت لمـا فهمتـه المعتزلـة من ظـاهر الآيـة،

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 8/318

وهـــــــــو حجــــــــــة، لأنــــــــــه (2) عـــــــــربي.
قلنا: لا يصح ذلك مع بطلان مـا فهمـه بـالنص النبـوي الموافـق لمـا فهمه أهل السنة، وقد يغلط العربي في فهمه **كما غلط عـدي** بن حاتم في الخيط الأبيض من الخيط الأسـود، وقـال لـه - صـلى اللـه عليــــه وســــلم -: " إنــــك لعــــــريض القفـــــا " (3).

---

(1) تقـــــــــــــــــدم تخريجــــــــــــــــــه.
(2) في (ف): "وهـــــــــــــــــــــــــــــــــو".
(3) أخرجــه البخــاري (1916) و (4509) و (4510)، ومســلم (1090)، والترمذي =." [1]

"بخلاف سـائر الكبـائر، ونسـوا قاعـدتهم في الوعيـد، وهي أن الإيمان لا يجامع شيئا من الكبائر، والحق أن الإيمان المذكور هنا هو اللغوي، وهو يجامع الشـرك والكبـائر. قـال اللـه تعـالى فيـه: {ومـا يـؤمن أكـثرهم باللـه إلا وهم مشـركون} [يوسـف: 106]، فـردهم للحــــديث الصــــحيح **هنــــا غلــــط فــــاحش**، واللــــه أعلم.
ومنها: {ولا تنكحوا المشركات حتى يـؤمن} [البقـرة: 221]، وغـير ذلك، وقال تعالى: {يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفـع نفسـا إيمانهـا لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا} [الأنعـام: 158]، ففــــــرق بين الإيمــــــان وكســــــب الخــــــير فيــــــه.
وأما معناها، فقد وهم الزمخشري أنها ترد مـذهب أهـل السـنة في الرجاء، فقال ما لفظه (1): المعنى أن أشراط السـاعة إذا جـاءت، وهي آيـات ملجئـة مضـطرة، ذهب أوان التكليـف عنـدها، فلم ينفـع الإيمان حينئذ نفسـا غـير مقدمـة إيمانهـا من قبـل ظهـور الآيـات أو مقدمة إيمانها، غير كاسبة خيرا في إيمانها (2) فلم يفرق -كما ترى- بين النفس الكافرة إذا آمنت في وقته، ولم تكسب خـيرا، ليعلم أن قولـه: {إن الـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات} جمـع بين قرينـتين لا تنفك إحداهما عن الأخرى، حتى يفوز صاحبها ويسعد، وإلا فالشقوة والهلاك.
والجواب أن الشيخ غفل غفلة عظيمة، وهي إن شاء الله من قبيـل النســــيان لا من قبيــــل الخطــــأ وذلــــك من وجهين:
أحدهما: أن الإيمان بعد الكفر مقبول بل مكفر لذنب الكفر بمجرده قبل الأعمال كلهـا بإجمـاع المسـلمين: المعتزلـة وغـيرهم، كإيمـان

---

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 9/74

الأصم، ومن مات قبل العمل، وهذا ينقض ما اعتقده من بطلان هذه القاعدة على الإطلاق، وإذا أمكنه أن يخصص هذه الصورة بدليل منفصل، أمكن غيره تخصيص المؤمنين

= رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " ليس ذلك، إنما هو الشرك. ألم تسمعوا قول لقمان لابنه: {يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم} [لقمان: 13]. وانظر ابن حبان (253).
(1) 2/ 63 - 64.
(2) " في إيمانها " ساقطة من (ف).." (1)

"قال (1): وقال الحسن وابن جرير الطبري: معناه: ينزع منه [اسم] المدح الذي يسمى به أولياء الله المؤمنين، ويستحق اسم الذم الذي يقال: سارق، وزان، وفاجر، وفاسق، وحكي عن ابن عباس: أنه ينزع منه نور الإيمان وفيه حديث مرفوع، وقال المهلب: ينزع منه بصيرته (2) في طاعة الله، وذهب الزهري إلى أن هذا الحديث، وما أشبهه يؤمن بها وتمر على ما جاءت، ولا يخاض في معناها، وإنا لا نعلم معناها، وقال أمروها كما أمرها الذين من قبلكم، وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس هو بظاهر، بل بعضها غلط، فتركتها، وهذه الأقوال محتملة، والصحيح ما قدمناه أولا.

قلت: والذي قدم النووي أن المراد نفي كمال الإيمان عن الزاني والسارق، وذكر أن هذا التأويل قريب، كثير الاستعمال.

قلت: ولا يبعد أن يكون من ذلك قوله تعالى: {إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح} [هود: 46]، مع قوله: {وأنذر عشيرتك الأقربين} [الشعراء: 214]، فأنذر الكفار، بل قال الله: {فأنجيناه وأهله إلا امرأته} [الأعراف: 83]، فلم تخرج بالكفر من الأهل، فدل على التجوز في أحدهما ونحو ذلك، وكذا قوله تعالى: {وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين} [البقرة: 278]، وقوله تعالى: {فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم وإن فرعون لعال في الأرض وإنه لمن المسرفين (83) وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين} [يونس: 83 - 84]، وقوله تعالى للملائكة: {أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين} [البقرة: 31]،

---

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 9/223

مـع قولـه: {لا يعصـون اللـه مـا أمـرهم ويفعلـون مـا يـؤمرون} [التحريم: 6]، ويقول أهـل اللغـة: إن كنت أبي، أو أمي، أو وصـيي، أو نحـو ذلـك، ومنـه: {إن كنتم خـرجتم جهـادا في سـبيلي وابتغـاء مرضـــاتي ... لمن كـــان يرجـــو اللـــه واليـــوم الآخـــر}

______

(1) يعـــــــــــــــــني النـــــــــــــــــووي.
(2) في الأصول: " نصرته "، والمثبت من " شرح مسلم ".." [1]

"بـثي، فطفقت أتـذكر الكـذب، وأقـول: بم أخـرج من سـخطه غـدا؟ وأسـتعين على ذلـك بكـل ذي رأي من أهلي، فلمـا قيـل: إن رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم - قـد أظـل قادمـا، زاح عـني الباطل، حتى عرفت أني لن أنجو منه بشيء أبدا، فأجمعت صـدقه، وأصبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قادمـا، وكـان إذا قـدم من سفر بدأ بالمسجد، فركع فيـه ركعـتين، ثم جلس للنـاس، فلمـا فعل ذلك، جاءه المخلفون يعتذرون إليه، ويحلفون له، وكانوا بضـعا وثمـانين رجلا، فقبـل منهم علانيتهم، وبـايعهم، واسـتغفر لهم اللـه، ووكل سـرائرهم إلى اللـه تعـالى، حـتى جئت، فلمـا سـلمت تبسـم تبسـم المغضـب، ثم قـال: " تعـال "، فجئت أمشـي حـتى سـلمت عليه، وجلست بين يديه، فقال لي: " ما خلفك؟ ألم تكن قـد ابتعت ظهرك؟ " قال: قلت: يا رسول اللـه، إني -واللـه- لـو جلسـت عنـد غيرك من أهل الدنيا، لرأيت أني سـأخرج من سـخطه بعـذر، ولقـد أعطيت جدلا، ولكني [والله] لقـد علمت، لئن حـدثتك اليـوم حـديث كذب ترضى به عني، ليوشكن اللـه أن يسـخطك علي، وإن حـدثتك حديث صدق تجد علي فيه، إني لأرجـو فيـه عقـبى اللـه عـز وجـل، والله ما كان لي من عذر، والله ما كنت قـط أقـوى ولا أيسـر مـني حين تخلفت عنك، فقال رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم -: " أما هذا، فقد صدق فقم حتى يقضي الله فيك "، وثار رجال من بني سلمة، فاتبعوني، فقالوا لي: والله علمناك أذنبت ذنبا قبل هذا، لقـد عجزت في ألا تكـون اعتـذرت إلى رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسلم - بما اعتذر إليه المخلفون، فقـد كـان كافيـك ذنبـك اسـتغفار رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - لـك قـال: فواللـه مـا زالـوا يؤنبونـني حـتى أردت أن أرجـع فأكـذب نفسـي، ثم قلت: لهم: هـل لقي هذا معي من أحد؟ قالوا: نعم. [لقيه] معك رجلان، قالا مثل ما

______

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 9/239

قلت، وقيل لهما مثل ما قيل لك. قلت: من هما، قالوا: مرارة بن ربيعة العامري (1) وهلال بن أمية

(1) قال الإمام النووي في " شرح مسلم " 17/ 92: هكذا هو في جميع نسخ مسلم: " العامري "، وأنكره العلماء، وقالوا: هو غلط، إنما صوابه: " العمري " بفتح العين، وإسكان الميم، من بني عمرو بن عوف، وكذا ذكره البخاري، وكذا نسبه محمد بن إسحاق، وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة. قال القاضي: هو الصواب، وإن كان القابسي قد قال: لا أعرفه إلا العامري.." [1]

"الواقفي، قال: فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدرا (1) فيهما أسوة. قال: فمضيت حتى ذكروهما لي. ونهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه، قال: فاجتنبنا الناس، أو قال: تغيروا لنا، حتى تنكرت لي في نفسي الأرض، فما هي بالأرض التي أعرف، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة، فأما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يبكيان، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم، فكنت أخرج أشهد الصلاة، وأطوف في الأسواق، ولا يكلمني أحد، وآتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأسلم عليه وهو في مجلسه، وأقول في نفسي: هل حرك شفتيه برد السلام أم لا؟ ثم أصلي قريبا منه، وأسارقه النظر، فإذا أقبلت على

(1) قال ابن القيم في " زاد المعاد " 3/ 577: هذا الموضع مما عد من أوهام الزهري، فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازي والسير ألبتة ذكر هذين الرجلين في أهل بدر، لا ابن إسحاق، ولا موسى بن عقبة، ولا الأموي، ولا الواقدي، ولا أحد ممن عد أهل بدر، وكذلك ينبغي ألا يكونا من أهل بدر، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يهجر حاطبا، ولا عاقبه وقد جس عليه، وقال لعمر لما هم بقتله: " ما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم "، وأين ذنب التخلف من ذنب الجس.
قال أبو الفرج ابن الجوزي: ولم أزل حريصا على كشف ذلك وتحقيقه حتى رأيت أبا بكر بن الأثرم قد ذكر الزهري وذكر فضله وحفظه وإتقانه، وأنه لا يكاد يحفظ **عليه غلط إلا** في هذا

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 9/399

الموضع، فإنه قال: إن مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية شهدا بـدرا، وهـذا لم يقلـه أحـد غـيره، والغلـط لا يعصـم منـه إنسـان. وقال الحافظ في " الفتح " 8/ـ 120 تعليقا على قوله " قـد شـهدا بدرا ": هكذا وقع هنـا، وظـاهره أنـه من كلام كعب بن مالـك، وهـو مقتضى صنيع البخاري ... ثم نقل قول ابن القيم -ولكنـه لم يصـرح باسـمه- " وكـذلك ينبغي ... إلى قولـه: من ذنب الجس " فقـال: وليس ما استدل به بواضح، لأنه يقتضي أن البـدري عنـده إذا جـنى جناية ولو كبرت لا يعاقب عليها، وليس كذلك، فهذا عمـر مـع كونـه المخاطب بقصـة حـاطب، فقـد جلـد قدامـة بن مظعـون الحـد لمـا شرب الخمر، وهو بدري، وإنما لم يعاقب النـبي - صـلى اللـه عليـه وسلم - حاطبا ولا هجره، لأنه قبل عذره في أنه إنمـا كـاتب قريشـا خشية على أهله وولده، وأراد أن يتخذ له عندهم يدا، فعذره بـذلك، بخلاف تخلف كعب وصاحبيه، فإنهم لم يكن لهم عذر أصلا.." [1]

"فإذا عرفت هذا فانظر كيف يمكن أن يتغـير المـني المسـتوي إلى تلك الأمور المختلفة المحكمة البديعة الاحكام العجيبـة الصـنعة وهل ذلك إلا بمنزلة تجويز أن يصير المداد مصـحفا معربـا **لا غلط فيه** ولا لحن بطبع المداد من غير كـاتب عـالم بـل احكـام الانسـان أبلغ وأعجب وقد رأيت كم جمع في الأنملة الواحدة من الاصابع من الاشياء المختلفة فوضع فيها جلـدا ولحمـا وعصـبا وشـحما وعروقـا ودما ومخا وعظما وبلة وظفرا وشعرا وبضعة عشر شيئا غـير ذلـك كل واحد منها يخالف الآخر قدرة وحياة واستواء وارتفاعـا وانحـدارا وخشونة ولينا وحرارة وبرودة ورطوبة ويبوسـة وصـلابة ورخـاوة ثم خلق في بعضها الحياة دون بعض كالشعر والظفـر والعظم وجعلهـا مدركـة لأمـور شـتى كـالحرارة والـبرودة واللين والخشـونة والقلـة والكثرة والرطوبة واليبوسة ومن لطيف الحكمـة فيهـا اختلافهـا في الطـول والقصـر حـتى تسـتوي عنـد القبض على الأشـياء فتقـوى بالاستواء وهذا مما تخفى فيه الحكمة جدا أعني كـون الاختلاف في ذلـك سـبب الاسـتواء عنـد القبض ولـذلك خصـت بالـذكر في قولـه تعالى {بلى قـادرين على أن نسـوي بنانـه} {فتبـارك اللـه أحسـن الخـالقين}

وقد أشار الله تعالى إلى بطلان مذهب الطبائعيين بهذا المعنى ونبه عليـه سـبحانه وتعـالى حيث قـال في كلامـه الكـريم {وفي الأرض

1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 9/400

قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون} وآخر الآية دليل على أن العقل يدرك بذلك بطلان قول أهل الطبائع

ومما يدل عليه عافية كثير من المرضى بعد غلبة العلة وقوتها وضعف أسباب العافية ويأس الطبيب من العلاج فقد ذكر الأطباء أن الطب لا ينفع في بعض تلك الأحوال فيتأمل ذلك كثيرا ففيه شفاء لما في الصدور وقد وقعت في ذلك فقلت فيه." (1)

"منها أنه ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (نضر الله أمرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) وفي رواية فرب حامل فقه غير فقيه وثبت أن الفتنة وقعت بين الصحابة ما لها سبب إلا اختلافهم في الفهم وثبت في الصحيح أن عدي بن حاتم الصحابي رضي الله **عنه غلط في** معنى قوله تعالى {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود} وجعل تحت وسادته عقالين أسود وأبيض فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك لعريض القفا أو عريض الوساد وثبت في الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما لما روى حديث الميت يعذب ببكاء أهله قالت عائشة ما كذب ولكنه وهل أي أخطأ في فهم ما سمع وفي الصحيح عنه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أرأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدا) خرجه البخاري ومسلم وزاد فيه الترمذي وأبو داود قال ابن عمر فوهل الناس في مقالة رسول الله صلي الله عليه وسلم فيما يتحدثونه من هذه الأحاديث يعني حسبوه أراد القيامة وفي المستدرك عن علي عليه السلام نحو هذا وأوضح من هذا كله أن النبي صلى الله عليه وسلم شرط التعمد فقال (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) وهو حديث متواتر فلولا جواز الخطأ ما كان لذلك فائدة وثبت أيضا أن عمر رضي الله عنه شك في حديث فاطمة بنت قيس لمثل ذلك بل شك في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه في التيمم لخوف الوهم فان عمارا لا يتهم بتعمد الكذب ولذلك أذن له في روايته مع شكه في صحته وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/49

قال (ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة) أو فهم أوتيه رجل فدل على التفاوت في الفهم ويدل عليه من كتاب الله قوله سبحانه {ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما} يوضح ذلك أنه قد اشتد اختلاف العلماء في أمرين أحدهما رواية الحديث بالمعنى حيث يستيقن الترادف والاستواء المحقق في العموم والخصوص والخفاء والجلاء وأن لا تنقل اللفظة المشتركة إلى لفظة غير مشتركة ولا." (1)

"الغلط يحكم به لوجب كفر ذلك الغالط وتكفيرنا له لأجل غلطه وعكسه ما أراد ونجعله مذهبا له الوجه الخامس أنه لو قدر ما لا يتقدر من ورود حديث صحيح بذلك الغلط لم يدل على مخالفة جميع ما عارضه من الأدلة القاطعة والحجج الساطعة لأنه محتمل لموافقتها فانه لم يصرح فيه بأنه ينشيء للنار خلقا لا ذنوب لهم ولا قال فيدخلهم النار قبل أن يذنبوا ويستحقوا العذاب وإذا لم ينص على ذلك وجب تقدير ذلك لموافقة سنة الله تعالى التي لا تبديل لها ولا تحويل وذلك على أحد وجهين إما أن يكون هؤلاء الذين أنشأهم الله لها هم قوم من كفار بني آدم الذين تقدم كفرهم وقدم ادخارهم لها بعد كفرهم وسمى اعادتهم لها انشاء لأنها انشاء حقيقي لصورهم وردهم على ما كانوا أو لأنه كان قد أعدمهم وهذا اختيار كثير من أهل السنة بل من الأشعرية فقد نص عليه ابن بطال في شرح البخاري في شرح هذا الحديث فأصاب في وجه وأخطأ في وجه أما صوابه ففي تنزيهه الله تعالى مما توهمه غيره جائزا على الله سبحانه وأما خطأه ففي إيهامه أن الحديث صحيح وهو مقلوب بغير شبهة وإنما خفي ذلك عليه لأنه لم يكن من أئمة الحديث وإنما كان من علماء الفقه والكلام وإما أن يكون الله تعالى خلق للنار خلقا مستأنفا فكلفهم بعد خلقهم فكفروا فاستحقوها كما ورد في بعض أحاديث الاطفال وفي هذا مباحث قد استوفيت هنالك وإما أن يكون خلق لها خلقا لا يتألم بها أو يتلذذ بها أو من الجمادات كما قال الله تعالى {وقودها الناس والحجارة} وجاء فيها بضمير العقلاء لأنهم بدل منهم كما قال يوسف عليه الصلاة والسلام {إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين} أو لغير ذلك ومع الاحتمال بعض هذه الوجوه في **بيان غلط بعض** الرواة الذي قامت الأدلة على غلطه

(1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/134

كيف يعدل إلى ظاهره ويسمى صحيحا ويحتج به مثل المهلب وصاحب القواعد وغيرهما فالله المستعان." (1)

"نصيب العبد من الفعل وحظه وأثر قدرته أمرا آخر غير المعاصي والقبائح وغير الخلق والايجاد فهذا شيء لا يعقل ولا يتصور فان ظن أن ذلك يصح على المذهب الأول من مذاهب أهل السنة وهو مذهب من لا يميز أثر قدرة العبد بالذات **فقد غلط وأفحش** في الجهل فقد ذكرنا قبل أنهم يميزون بينهما بالوجوه والاعتبارات وأنهم لا يميزون بينهما بالذات ومعنى ذلك أنهم يقولون أن العبد فعل مقدوره على جهة المخالفة لمولاه غير مستقل بنفسه فكان من هذا الوجه معصية والرب عز وجل فعل ذلك المقدور بعينه مستقلا على وجه الامتحان والابتلاء لحكمته البالغة وحجته الدامغة فلذلك يشتق له تعالى من فعله ذلك من الاسماء ما لا يشتق لعبده من نحو الخالق المبدع الحكيم المبتلي في المعاصي المعين في غيرها ويشتق للعبد من ذلك المقدور بعينه ما يستحيل على الله تعالى من الظالم الفاسق العاصي الخبيث العاجز المفتقر ونحو ذلك فلو لم تفترق الافعال بالوجوه والاعتبارات لم تفترق الاسماء المشتقات مع فرض اتحاد الوجوه والذات جميعا فان كان أراد بذلك الترجمة عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأصول الأشياء فكان يلزمه الاقتصار على عبارتهما فانها أصح وأشرف وأبرك وأسلم وإن كان أراد الترجمة عن مذهب الأشعرية فقد عظمت جنايته عليهم فان الرجال صرحوا بأن الأفعال لا تضاف إلى الله تعالى إلا خلقا وإيجادا وابداعا وذواتا وأعيانا مجردة عن الوجوه التي تعلق بها قدر العباد ويوقعونها عليها فتكون لأجلها معاصي قبيحة مستلزمة للذم والنقص في المنهيات وللذلة والخضوع في العبادات وللافتقار والحاجة إلى الله تعالى في التمام وقضاء الحاجات ونحو ذلك مما لا يجوز على بارئ البريات فكيف نجعلها من الله تعالى حيث تكون واقعة على هذه الوجوه والاعتبارات ولولا تنزيههم لله تعالى ما تكلفوا القول بالكسب ولا فارقوا أهل الجبر وردوا عليهم وترفعوا عن خسيس مقامهم وشنيع ضلالهم

ولو كانت المعاصي من الله تعالى كان عاصيا وقد تمدح بالمغفرة ولا تصح المغفرة منه لنفسه ولا لمن ليست الذنوب منه قطعا

(1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/221

ولذلك قال تعالى {وآخرون اعترفوا بذنوبهم} فمدحهم بذلك وصح في سيد." (1)

"بل من كل وجه إلا ما اقتضته الحكمة من خلق المختارين له واقدارهم عليه وتقدير وقوعه منهم للحكمة البالغة والحجة الدامغة وفي القرآن الكثير مما يقوم مقام هذا لكن بغير لفظ من كقوله تعالى {فإنه فسوق بكم} {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} وقد ذكرت في العواصم من ذلك خمسة وعشرين نوعا وذكرت هناك من الأحاديث الصحيحة الشهيرة قدر خمسة عشر حديثا ونسبتها إلى رواتها من الصحابة ومن خرجها من الأئمة مثل حديث التثاؤب من الشيطان وحديث إن تقليب الحصى وقت الخطبة في الجمعة من الشيطان وحديث إن تفرقكم في الشعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان وحديث الاناة من الله والعجلة من الشيطان وحديث كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه وحديث الرؤيا الصالحة من الله تعالى والحلم من الشيطان رواه الجماعة عن أبي قتادة ولمسلم مثله بل أبين عن أبي هريرة وروى البخاري والنسائي مثل ذلك عن أبي سعيد الخدري وقال إنما هي من الشيطان بالحصر وخرج ابن ماجة وابن عبد البر في التمهيد مثل حديث أبي هريرة عن عوف بن مالك وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما تواترت النصوص في الرؤيا أكثر من غيرها لأن الأمر يشتبه فيها هل هي من الله تعالى أو من الشيطان ولا يتميز إلا بالنص وأما الفواحش والقبائح الصادرة من المنهيين عنها المذمومين عليها فلم يشتبه الامر في ذلك حتى يرتفع الاشتباه فيه بالنصوص ولو وقع في **ذلك غلط في** ذلك العصر لتواترت النصوص في الرد على صاحبه وإنما أوضحت رواة أحاديث الرؤيا وحدها كيلا يتوهم أنه حديث واحد ومن ذلك حديث المستحاضة وقوله فيه إنما ذلك ركضة من الشيطان قال ابن الأثير في نهايته والمعنى أن الشيطان قد وجد سبيلا إلى التلبيس عليها في أمر دينها ذكره في خرف الراء مع الكاف وعندي فيما قاله نظر لأنه لو أراد ذلك لقال إنما ذلك من الشيطان ولم يذكر أنه ركضة من ولا مانع من تمكينه من ركضته بعض العروق حتى تنقطع ليلبس بذلك عليها أمر دينها." (2)

---

1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/300

2) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/303

"وشمر به حمدويه والأنباري وأحمد بن الحسن الكندي وأبو عمرو الزاهد والخطابي والهروي والأزهري والزمخشري والأصفهاني وابن الجوزي قال وغير هؤلاء من أئمة اللغة والنحو والفقه ولكن لا معنى لتسمية الافعال مخلوقة بهذا المعنى أعني إيجاب اعتقاد ذلك على كل مسلم وإيهام اختصاص أهل السنة به لوجهين أحدهما أنه لا ثمرة له لا خلافية ولا وفاقية وإنما هو مثل تسميتها معلومة ومكتوبة وثانيهما أن عبارات الكتاب والسنة هنا وردت بألفاظ بينة المعاني غير مشتركة بين ما يصح وما لا يصح وقد أجمعت الامة على أنه لا تجوز الرواية بالمعنى والتبديل لألفاظ المعصوم إلا عند الاستواء والمعلوم باليقين حتى لا يجوز تبديل الخفي بالجلي ولا العكس ولا الظاهر الظني بالنص القاطع ولا ما لا اشتراك فيه بالمشترك ولا العكس
الوجه الثاني ما تقدم الآن من اعتبار ما تجب كراهيته ويحرم الرضى به في دقائق هذه المسألة ومضائقها فانه ميزان حق ومعيار صدق وأنت إذا اعتبرته هنا وضح لك الصواب وانكشف لك الارتياب فانه يجب الرضى بخلق الله تعالى الذي هو فعله بالاجماع فلو كانت المعاصي من حيث هي معاص خلقا له وفعلا وجب الرضى بها وفاقا لكن الرضى بها حرام بالنصوص الجمة والاجماع المعلوم من الجميع وهذا وجه واضح لا غبار عليه ولا ريب فيه والحمد لله رب العالمين
الوجه الثالث إن أهل السنة كلهم قد وافقوا على أن أفعالنا لا تسمى مخلوقة من حيث نسبت الينا وإنما تسمى بذلك من حيث نسبت إلى الله تعالى ففارقوا الجبرية في المعاني مفارقة بعيدة وقاربوهم في العبارات مقاربة كثيرة **حتى غلط عليهم** خصومهم بسبب ذلك ونسبوهم إلى الجبر فينبغي منهم وممن ينصر مذهبهم تجنب العبارات التي توهم مذهب الجبرية ليتم بذلك نزاهتهم منه حتى لا يحتج عليهم بتلك العبارات جبري ولا معتزلي ولا يغلط بسببها عامي ولا سني فقد وقع بسببها خبط كثير وغلط فاحش وقد قال الله تعالى {لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا} لما وقع في أحد اللفظين من المفسدة دون اللفظ الآخر فلنتكلم مع كل فرقة من فرقهم." (1)

(1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/312

"أم الكتاب والمقصود الأول باجماع الحكماء والسلف الصالح كما تقدم في إثبات حكمة الله تعالى وإن الخبر هو المراد لذاته والمراد الأول كما بسط في أواخر حادي الأرواح فينظر فيه فانه من أنفس المصنفات في ذلك والخوف إنما وجب لأمر عارض وهو خوف فساد العبد وغلبة هواه عليه فجعل وازعا له عنه أو صارفا ولذلك كره عند أمان المعصية عند النزع وترقب لقاء الله تعالى وقال صلى الله عليه وسلم وآله لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه فعلى قدر الخوف من الوقوع في المعاصي يحسن تقوية الخوف من العذاب ولا شك في غلبة الهوى للابتلاء فيجب تقوية الخوف واللجأ إلي الله تعالى في ذلك وهو نعم المعين ثم إن هذه المسألة مما لا تجب معرفتها على كل مكلف لكن من عرف الحق فيما لا يجب لم يحل له جحده ولا يصح أن يسمى جحده احتياطا وإن كان قد سوغ كتمه في هذه المسألة في بعض المواضع حيث يخاف منه مفسدة كما ورد في بعض الاخبار ولا يجوز أن يقال أنه مفسدة مطلقا لأن ذلك يكون ردا على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وآله وقد سمعه أصحابه والتابعون من أصحابه ولم يفسدوا به بل قد بشر بالجنة منهم جماعة بأسمائهم فلم يفسدوا بذلك فمن فسد فبسوء اختياره ونسبته لفساده إلي بشرى الله ورسوله وحسني أسمائه جناية أعظم من جنايته وذلك بمنزلة من يقول من الخوارج إن اثبات الصغائر مفسدة أو يمنزلة من يقول إن قبول التوبة مفسدة فان قيل إن الرجاء يؤدي إلي تجويز أن الايمان قول بلا عمل وأن الجنة ترجى بغير استحقاق لها بالعمل ولاول مذموم عند الجمهور والثاني خلاف النص في قوله تعالى {ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون}

فالجواب أن **هذا غلط فاحش** لأن القول من الاعمال نصا وإجماعا إذ لا خلاف معتبر إن النار لا تدخل بغير عمل ونصوص القرآن في ذلك لا تحصى وإن الشرك بالقول عمل موجب لعذاب النار فمن قال بذلك كيف يستطيع ان ينكر أن يكون التوحيد عملا مثل ما ان الشرك عمل هذا مع ما ورد في الحديث الصحيح أن لا إله إلا الله أفضل العمل وأجمعت." (1)

1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/364

"حسان من الميزان على هدبة بن خالد أحد رجال البخاري ومسلم أنه يقول عن شعبة بن الحجاج على جلالته أنه يرى الارجاء دع عنك الرجاء بل ذكر الذهبي في ترجمة الفضل بن دكين عن ابن معين أن الفضل إذا قال في رجل كان مرجئا فانه صاحب سنة لا بأس به وإذا أثنى على رجل أنه جيد فهو شيعي قال الذهبي هذا القول من يحيى يدل على أنه كان مائلا إلى الارجاء وهو خير من القدر بكثير

قلت وهو يحتمل ان ابن معين يعني أن الفضل كان يسمي الرجاء ارجاء تحاملا على أهل السنة أو عدم معرفة بالفرق بينهما كما هو عمل كثير من المتأخرين بل هذا الاحتمال أقوى والالزم أن يكون ابن معين يعتقد أن الارجاء مذهب أهل السنة كلهم وهذا باطل بالضرورة فقد رد كل واحد من أهل دواوين الاسلام الستة على المرجئة في كتبهم المشهورة

وأما أول من تكلم فيه فقيل ذر بن عبد الله كما تقدم عن أحمد وقيل الحسن بن محمد بن الحنفية كما في الملل والنحل وفي تهذيب المزي وفي غيرهما وفي البخاري ومسلم عن ابن مسعود ما يقتضي أنه تكلم فيه فان فيهما عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله كلمة وقلت الثانية قال من مات يشرك بالله دخل النار وقلت من مات لا يشر بالله دخل الجنة وفي رواية فيهما أنه يرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ذكرهما ابن الأثير في جامعه ونسب ذلك الشهرستاني إلى سعيد بن جبير وجماعة غير من ذكرت هنا والله أعلم من يصح عنه الارجاء **ومن غلط عليه** في تسمية الرجاء ارجاء فان الرجاء هو القول بان الله تعالى لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على الاجمال في المغفور لهم لا في المغفور كما أوضحته في العواصم وجودت الكلام على هذه الآية في أكثر من كراس كبير وأما الارجاء فهو القول بأن الله تعالى يغفر ما دون ذلك لأهل التوحيد قطعا وحملوا وحملوا الأحمال على أنه جاء لاخراج مغفرة الكبائر التي دون الشرك للمشركين فانه لو لم يجمل ذلك بالشرط المذكور لزم ذلك وزعموا أن بيان ذلك ورد في السنة وأن الخوف صحيح ولكن زعموا أنه لسوء الخاتمة." (1)

1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/369

"يكـون مـؤثرا في عـدم اسـتوائهما في الحكم ولم يقم دليـل قاطع على أنـه وصـف ملغى لا تـأثير لـه وبيـان ذلـك أنهم قـالوا أن المبتدعة حين غلطوا في صفات اللـه تعـالى فقـد عبـدوا غـير اللـه فيكون قياسا على المشركين فان بعضـهم عبـد الـرب الـذي يشـبه العباد وهم المشبهة وبعضهم عبد الرب الذي يجبرهم وهم المجـبرة ونحـــــــــــــــــــــــــــــــــــو ذلك

والجـواب أنهم عبـدوا الـرب الـذي خلـق الخلـق وغلطهم في بعض صفاته لا يخرجهم عن عبادته ويصيرهم كمن يعيـد الاصـنام لـوجهين أحدهما أن علماء الكلام يختلفـون في كثـير من الصـفات كالمـدرك والوصف الأخص والمريد بـل كالسـميع والبصـير ولم يلـزم بعضـهم بعضا ذلك ولـو كـان حقـا لـزمهم وثانيهمـا أن من شـهد أن محمـدا رسول الله وغلط في بعض صفات جسده أو نسبه لم يكفـر قطعـا فـدل على أن **من غلـط في** وصـف شـيء لم يكن مثـل جاحـده وربما قـالوا إن ذلـك نقص لـه فيكـون كفـرا قياسـا على من تعمـد انتقاصه بما هو نقص بالاجماع قلنا الخطأ فارق مؤثر شرعا كالاكراه والنسيان كما سيأتي ومن اعتقد حسن القبيح وأضافه اليـه لحسـنه عنده لا لقبحـه لا يكـون كمن عكس ودليلـه اختلافهم في الاعـراض وفي الوجه فيها من غـير تكفـير وبعضـهم يلزمـه نسـبة الظلم اليـه وبعضهم يلزمه نسبة العبث اليه عز وجل عن ذلـك وقـد جـود الـرد عليهم صاحبهم الشيخ مختار في المسألة التاسـعة من التكفـير من كتابه المجتبى وفيما قبلها وبعدها فليطالع فيه وقد نقلته بألفاظه أو معظمـــــــــــــــــــه إلى مواضـــــــــــــــــــعه من العواصم

قلت وأما بقية أدلتهم السـمعية فلا تخلـو من الظن في معانيهـا إن لم تكن ظنية اللفظ والمعنى معا كمـا يعـرف ذلـك النقـاد من أهـل الأصول الفقه لأنها إما عمومات وظواهر ومعناهـا ظـني وإن كـانت ألفاظها قرآنية معلومة ولها أو لأكثرها أسباب نزلت عليها تدل على أنها نـزلت في المشـركين المصـرحين وتعـديتها عن أسـبابها ظنيـة مختلف فيها أو نصوص جلية لكن ثبوتها ظني لا ضروري ثم لا تخلـو بعد ذلك مما يعارضها أو يكون أظهر في المعنى منها من الأحـاديث الدالة على اسلام أهل الشهادتين أو الاكتفاء بهما حتى في أحـاديث فتنة القبر مع كثرتها وصحتها وتلقيها بالقبول واتفـاق الفـرق على." (1)

1) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات ابن الوزير ص/378

"وثانيهـــا: أن جســـده كلـــه لم يكن مضـــمخا بـــالخلوق. وثالثها: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يخبره أنه امتنع لـــــــذلك, فـــــــذلك من قبيـــــــل رجم الظنـــــــون.
إذا عرفت هذا فاعلم أن المنكر في الحديث إنما هو تاريخه في يوم الفتح لا متنه, فإذا صح المتن لم يكن بطلان التـاريخ قادحـا فيـه, ألا تـرى أنـه يصـح مـوت جماعـة من الملـوك وغـيرهم, ويصـح وقـوع حوادث في العالم, ويختلف في تاريخها, **ويظهر غلـط المـؤرخ**, ولا يستلزم ذلك القول بـأن أولئـك الملـوك لم يموتـوا, ولا أن تلـك الحوادث لم (1) تقع, ويقوي هـذا الاحتمـال: أن راوي الحـديث عن الوليد بهذا التاريخ كان رديء الحفظ, قليل الإتقان فلعله الذي وهم في ذكـر يـوم الفتح, وهـذا الـراوي هـو: عبـد اللـه أبـو (2) موسـى الهمـــــــــــــــــــداني, وفيـــــــــــــــــــه كلام من وجهين:
أحدهما: أنهم تكلموا فيه, قال الحافظ عبـد العظيم: (([قـالوا] (3): أبو موسى هذا مجهول)) (4) وقال الحافظ الـذهبي (5): ((لم يـرو عنـــــــــــه إلا ثـــــــــــابت بن الحجـــــــــــاج فقـــــــــــط)).

---

(1) في (س): ((تم))!.
(2) في (ت) و (س): ((ابن)) وهـــــــــــــــــو خطـــــــــــــــأ.
(3) في (أ) و (ي): ((قـال)) وسـقطت من (س) , والتصـويب من ((مختصـــــــــــــــــــــــــــــر المنـــــــــــــــــــــــــــذري)).
(4) ((مختصـــــر ســـنن أبي داود)): (6/ـــ 94) , للمنـــذري.
(5) ((الميزان)): (3/ 243).." (1)

"وإذا أخرج (1) الشيء هذا المخرج وعلل بالعلـل المعقولـة لم يبعد منه المعتزلي. وقد أوضحت في غير هذا الموضع لأهـل السـنة في ذلك من الوجوه ما يوجب على المعـتزلي مـوافقتهم مـع بقائـه على قاعـدة التحسـين والتقـبيح العقلـيين, وهـو من النفـائس, ولا تخفى مواقعه على الفطن في كتاب الله [مثـل قولـه] (2) تعـالى: ((ولـو علم اللـه فيهم خـيرا لأسـمعهم ولـو أسـمعهم لتولـوا وهم معرضـون)) [الأنفـال/23] ومثـل قولـه تعـالى: ((ومـا يضـل بـه إلا الفاسقين)) [البقرة/26] وغير ذلك. ولا بد في هذه المسألة للسني والمعتزلي من الرجوع إلى محض التسـليم للشـريعة وتـرك محض التحسين والتقبيح العقلي في بعض المواضـع الدقيقـة الـتي **يجوز**

---

(1) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وسلم - ابن الوزير 1/261

غلط العقل فيها لحيرته وتبلده, وعدم نفوذ نظر بصيرته فاعلم ذلك.
الوهم الرابع عشر: وهم أنهم أنكروا القدر الضروري في شكر المنعم, وليس كذلك, فإنهم في تلك المسألة المرسومة في الأصول إنما نازعوا في وجوب شكر المنعم الذي هو الله تعالى من جهة العقل, مع اعترافهم بوجوبه شرعا, وقطعهم بكفر من قال: بأن شكر الله لا يجب, لكنهم نازعوا في معرفة العقل لذلك في حقه تعالى قبل الشرع, لأنه تعالى غني عن شكرنا [لأنه] (3) لا يمكن أن ينتفع به, ولا يتضرر بتركه, مع أن في فعل الشكر مضرة على العبد ناجزة لما في المحافظة

---

(1) في (ي) و (س): ((خرج)).
(2) سقطت من (أ).
(3) سقطت من (أ) و (ي).." [1]

"((الحاوي)) عن مذهب الشافعي, قال: ((وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته)) هذا كله لفظ الإمام النووي -رحمه الله-. وهو دال على أنهم لا يعتقدون أن للجائر من الحقوق مثل ما للعادل, وكذا قال النووي في ((الروضة)) (1) عن الماوردي أنه قال (2): ((إذا كان العامل جائرا في أخذ الصدقة عادلا في قمستها جاز كتمها عنه ... (1ودفعها إليه, وإذا كان عادلا في الأخذ جائرا في القسمة وجب كتمها عنه (3) وإنما اختص بهذا الماوردي لأن المسألة مفروضة في جور العامل, لا في جور الإمام, ولأن الامتناع من تسليم الصدقات إليهم غير مقدور؛ لأن ذلك يكون سببا في فساد عظيم كما قدمنا.
الفصل الخامس: في بيان **عظيم غلط المعترض** على الفقهاء, حيث ظن أنهم يصوبون أئمة الجور في قتلهم الذين يأمرون بالقسط من الناس (2وبيان أن الفقهاء إنما قصدوا حقن دماء الذين يأمرون بالقسط من الناس (4) , بل نظروا في مصالح الجميع في الخاصة والعامة, وعملوا بمقتضى قواعد الشريعة في رعاية المصالح, وذلك أنه لا يشك من تأمل أن أكثر الأقطار الإسلامية قد غلب عليها أئمة الجور من بعد انقراض عصر الصحابة؛ فإن الشام ومصر والغرب والهند والسند, والحجاز

---

[1] الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وسلم - ابن الوزير 2/366

والجزيـــــرة, والعـــــراقين واليمن, وســـــائر أقطـــــار المملكة

---

(1) ــــــــــــ/2) ـــــــــــــــــــــــ 336).
(2) ســقطت من (س).
(3) مــــــــــــــا بينهمـــــــــــــــا ســــــــــــــاقط من (س).
(4) ما بينهما ساقط من (س).." [1]

"الوجه الثاني: قوله تعالى: ((لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسـطوا إليهم إن اللـه يحب المقسـطين)) الآيـة [الممتحنـة/8] , وعمومهـا وسـبب نزولهـا يسـتلزم جـواز المخالطـة ونحوهـا, وقـد بينت ذلـك في ((الأصـــل)) (1).

الوجه الثالث: قصة يوسف - عليه السلام - ومخالطته لعزيـز مصـر وقوله: ((اجعلـني على خـزائن الأرض إني حفيـظ عليم)) [يوسـف/55] وقـد تقـدم الكلام على مـا يتعلـق بشـرع من قبلنـا (2) , وقـد بسطت الكلام في هذه المسألة في ((الأصل)) (3) في قدر كراس ونصف أو يزيد, **وأوضحت غلـط المعـترض** في هـذه المسـألة, وبينت جلالـة الزهـري واجتهـاده واعتـداد العلمـاء بخلافـه, وقبـول أصـحاب المعـترض لحديثـه, واحتجـاجهم بروايتـه وللـه الحمـد.

الوهم التاسع عشر: روى قصة ليحيى بن عبد الله بن الحسـن ... - رضي الله عنهم- مع أبي البختري وهب بن وهب القاضـي المـدني, والقصـة مشـتملة على شـهادة /زور وقعت بـأمر هـذا القاضـي مـع جماعة كثيرين, وقدح (4) بذلك في المحدثين وفي صـحة حـديثهم, وهذا غلو وإسراف في التهويل والإرجـاف, لأنـه لا ملازمـة بين رواة الحـديث وبين جماعـة شـهدوا زورا في واقعـة معينـة, إلا أن يـذكر المعـــترض من

---

(1) ((العواصــــــــــــــــــــــــم)): (8/ــــــــــــــــــــــ 201).
(2) (ص/405).
(3) ــــــــ/8) ــــــــــــــ 187 - ــــــــــــــ 255).
(4) في (س): ((وقد جرح)).." [2]

---

1) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وسلم - ابن الوزير 2/407
2) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وسلم - ابن الوزير 2/413

"ولي من أتم الرؤيـتين إشـارة ... تـنزه عن دعـوى الحلـول[1] عقيدتي
وفي الـذكر ذكـر اللبس ليس بمنكـر ... ولم أعـد عن حكمي كتـاب وسنة
يعني قوله تعالى: {ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم مـا يلبسون} [الأنعام: 9] هذا ما كان ظهر لي، ثم تبين أن المـراد أقبح من هذا بقول شراح التائية، الفرغـاني وغـيره[2] وسـيأتي نقلـه عنـه آنفا.

رد علاء الدين البخاري:
قال الإمام علاء الدين البخاري: "ما ذكـرتم في نفي ثبـوت الأشـياء معـارض بالمثـل؛ إذ لا خفـاء أنـه من أعيـان الأكـوان، غـير أنـه من الأعراض، فيكون مـا ذكـرتم أيضـا خيـالا وسـرابا، لا حقيقـة لـه، فلا يمكن به إثبـات مـذهبكم الباطـل وإذا لم يبـق في قـوس المكـابرة منزع، ولا لما لزمهم من شنيع المحالات والضـلالات مـدفع، التجئـوا إلى دعوى الكشف على ما هـو دأب قـدماء الفلاسـفة حين عجـزوا عن إقامة البرهان، وأنت خبير بأن الكشف إنمـا يظهـر الحقـائق، لا أنه يهدم الشرائع، وينفي الحقاق[3]، فـإن ذلـك زندقـة، **وقد غلـط هـؤلاء** كغلط.

---

[1] لم يرض بكفـر الحلاج دينـا، وهـو الحلـول؛ لأنـه يسـتلزم الاثنينيـة والمغايرة بوجـه مـا بين الحـال، وبين المحـل. وابن الفـارض يـدين بالوحدة.
[2] قال القاشاني في شرح ذلك البيت: "ظهور الحق في بعض صور المخلوقـات هـو تلبسـه بهـا، كتلبس جبريـل بصـورة رجـل".
[3] لا يسـتطيع البخـاري هـدم باطـل الصـوفية مـا دام مؤمنـا معهم بأسطورة الكشف -ولكن لا تنس أنه هـو الآخـر صـوفي- فالصـوفية لم يهولوا بهذه الأسطورة إلا لينقضوا بتهاويل باطلها حقـائق الـدين والعقل، ولإثبات ما يدينون بـه من زندقـة، بعـد تشـكيك النـاس في كل حقيقة عقلية أو نقلية. على أن الصـوفية الـذين دانـوا بالكشـف لم يدينوا بدين واحد، ولم يروا في الإلهية والربوبية رأيا واحـدا، ولم ينظـروا إلى حقيقـة الوجـود نظـرة واحـدة. فـالحلاج حلـولي،

والسهروردي إشراقي, وابن عربي وابن الفـارض وابن سـبعين من زعماء وحدة الوجود على=." (1)

"وفيه كما تقول الأشـاعرة1: أن العـالم كلـه متماثـل بـالجوهر، فهو جوهر واحد2 فهو عين قولنا: [العين واحدة] ثم قالت: ويختلف بـــــــــالأعراض، وهـــــــــــو عين قولنا

---

1 مدرسـة كلاميـة ابتـدعت مـذهبا كلاميـا ملفقـا, فهـو أمشـاج من الاعـتزال. والسـلفية، والجبريـة والفلسـفة اليونانيـة القديمـة قبـل سـقراط، زعيمهـا: أبـو الحسـن الأشـعري المتـوفى سـنة 330هـ وأشهر زعمائها بعده الباقلاني والجويني، والغزالي. راجـع مـا كتبتـه عن هـــــذه المدرســـــة في كتـــــابي دعـــــوة الحـــــق.

2 قال السعد في المقاصد: "أثبت المتكلمون أن أجزاء الجسم هي الجـواهر الفـردة، وأنهـا متماثلـة لا يتصـور فيهـا اختلاف، ليثبتـوا أن الأجسام متحدة بالحقيقة، وإنما الاختلاف بالعرض، وهذا أصل ينبني عليه كثير من قواعد الإسلام "تأمل" كإثبات القـادر المختـار، وكثـير من أحوال النبوة والمعاد" ص318 جـ1. وعلى الرغم مما هـول بـه الأشاعرة حول أسطورة الجوهر الفرد التي استمدوها من الفلسفة اليونانية القديمة، وبخاصة من ديمقريط، فإن قولهم لا ينتسـب إلى الصـوفية في الوحـدة بـرحم، فالأشـاعرة يقولـون بتماثـل الجـواهر الفردة في الأجسام. أما الصوفية فيدينون، لا بالتماثل، بل بالوحـدة التامة بين الحق والخلق، ثم إن الأشاعرة يـدينون بوجـودين: وجـود اللـه، ووجـود العـالم، الأول قـديم، والثـاني حـادث، أمـا الصـوفية فيدينون بوجود واحد تردد بين الإطلاق والتقييد، وجود يجمع الخـالق بالخلق في وحدة تامة، الأشاعرة يؤمنون بأن الله هـو الخـالق، وأن العالم هو المخلوق، أما الصوفية، فيكفرون بأن الله خالق، إذ الحق والخلق عندهم حقيقة واحدة، وإليك ما يرد به العلامة المقبلي على ما نسبه ابن عربي إلى الأشاعرة هنا، وهو قـولهم بوحـدة الجـوهر: "وقد غالط في كلامه هذا أو غلط، وذلـك بقولـه: فهـو جـوهر واحـد فإنـه ليس من كلام الأشـاعرة، ولا غـيرهم من المتكلمين، ألا تـرى إلى قولهم: متماثل؟ وهو -أي: ابن عربي- قد أحال التماثـل وأحـال الشركة لاتحاد العين" العلم الشامخ ص437.." (2)

---

1) مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي 1/78

2) مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي 1/118

"شيخنا العلامة أبو عبد الله محمد بن عرفة الورغمي التونسي عالم إفريقية، فقال ما معناه: إن من نسب إليه هذا الكلام لا يشك مسلم منصف في فسقه وضلاله وزندقته" ا. هـ. ومنهم شيخنا العلامة إمام القراء شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري الدمشقي نزيل بلاد الروم ثم العجم، قال: "ومما يجب عل ملوك الإسلام، ومن قدر على الأمر بالمعروف [والنهي عن المنكر] أن يعدموا الكتب المخالفة لظاهر الشرع المطهر من كتب المذكور1 وغيره، ولا يتلفت إلى قول من قال: هذا الكلام المخالف للظاهر ينبغي أن يؤول، **فإنه2 غلط من** قائله. إنما يؤول كلام المعصوم، ولو فتح باب تأويل كل كلام ظاهره الكفر، لم يكن في الأرض كافر" ومنهم العلامة نادرة زمانة علما وعملا بدر الدين حسين بن عبد الرحمن الأهدل3 اليمني الحسيني نسبا وبلدا، وصنف في ابن عربي وابن الفارض كتابا كبيرا 4 نافعا جدا، وذكر فيه أنه كان في اليمن شخص من أكابر أتباعه، يقال له الكرماني، حصلت به في اليمن فتن كبيرة، وحصل بينه وبين ابن المقري خطوب، وصنف في الرد على ابن المقري كتابا قال فيه عن نفسه، وأهل مذهبه ما لفظه: "إنا حيث قلنا: المخلوق، فمرادنا الخالق، وحيث قلنا: الحجر، فمرادنا الله" ا. هـ.

---

1 يعني: ابن عربي، واقرأ نص فتوى الجزري في ص495 من العلم الشامخ للعلامة المقبلي.
2 أي: القول بالتأويل لكلام الصوفية.
3 ولد سنة 779هـ تقريبا، وتوفي سنة 855هـ. وهو من كبار علماء اليمن في عصره.
4 سماه: كشف الغطا عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين، وله كتاب آخر سماه: بيان حكم الشلح والنص على مروق ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما من الملحدين. انظر الضوء اللامع للسخاوي.." (1)

"الرسالة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنكم تختصمون إلي، ولعل أحدكم أن يكون ألحن1 بحجته، فأقضي له" الحديث رواه الستة عن أم سلمة رضي الله عنها في أمثال كثيرة, وقال الأصوليون: "كافة التأويل -إن كان لغير دليل- كان لعبا، وما ينسب

---

(1) مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي 1/196

إلى بعض المذاهب من تأويل ما هو ظاهر في الكفر فكذب **أو غلط منشؤه** سوء الفهم، كما بينت ذلك بيانا شافيا في غير هذه الرسالة، وإنما أولنا كلام المعصوم2؛ لأنه لا يجوز عليه الخطأ، وأما غيره، فيجوز عليه الخطأ سهوا وعمدا.

المتوقف في تكفير الصوفية:
ولا يسع أحدا أن يقول: أنا واقف أو ساكت لا أثبت، ولا أنفي؛ لأن ذلك يقتضي الكفر؛ لأن الكافر من أنكر ما علم من الدين بالضرورة. ومن شك في كفر مثل هذا كفر [78] ولهذا قال ابن المقري في مختصر الروضة: "من شك في اليهود والنصارى وطائفة [ابن3] عربي فهو كافر".
وحكى القاضي عياض في الباب الثاني من القسم الرابع من الشفاء: "الإجماع على كفر من لم يكفر أحدا من النصارى واليهود، وكل من فارق

1 أي: أفطن لها، ونص الحديث: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي, ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو مما أسمع،، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء، فلا يأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار" فأين من هذا الهدى والحق ضلال الصوفية وباطلهم. إذ يزعمون أن حقائق الأشياء تنكشف لهم على ما هي عليه، وأنهم يتصرفون في البواطن، وأن شيوخهم يتكلمون عن سرائر دراويشهم وهم ساكتون؟
2 هذا على دين من يأخذون بالتأويل ممن يجعلون العقل حاكما على النقل، وقد سبق الرد على هذا.
3 ليست بالأصل والسياق يوجبها.." (1)
"الموت ولا ينفي عن النائم إطلاق الحياة فكذلك حياة الميت عند الإعادة غير حياة الحي وهي حياة لا تنفي عنه إطلاق إسم الموت بل أمر متوسط بين الموت والحياة كما أن الموت متوسط بينهما ولا دلالة في الحديث على أنها مستقرة وإنما يدل على تعلق ما بالبدن وهي لا تزال متعلقة به وإن بلي وتمزق وتقسم وتفرق إنتهى وقال إبن تيمية الأحاديث متواترة على عود الروح إلى البدن وقت السؤال وسؤال البدن بلا روح قول طائفة منهم إبن الزاغوني

(1) مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي 2/253

وحكي عن إبن جرير وأنكره الجمهور وقابلهم آخرون فقالوا السؤال للروح بلا بدن قاله إبن حزم وآخرون منهم إبن عقيل وإبن الجوزي **وهو غلط وإلا** لم يكن للقبر بذلك إختصاص
الحادية عشرة في روض الرياحين لليافعي عن شقيق البلخي أنه قال طلبنا خمسا فوجدناها في خمس طلبنا بركة القوت فوجدناه في صلاة الضحى وطلبنا ضياء القبور فوجدناه في صلاة الليل وطلبنا جواب منكر ونكير فوجدناه في قراءة القرآن وطلبنا عبور الصراط فوجدناه في الصوم والصدقة وطلبنا ظل العرش فوجدناه في الخلوة
الثانية عشرة أخرج الأصبهاني في الترغيب من طريق إبن هدبة عن أشعث الحراني عن أنس مرفوعا من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكران وأخرجه أبو الفضل الطوسي في عيون الأخبار من طريق أبي هدبة عن أنس وفيه فإنه يعاين ملك الموت سكران ويعاني منكرا ونكيرا سكران
الثالثة عشرة وقع في فتاوى شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني أن الميت يجيب السؤال في القبر بالسريانية ولم أقف لذلك على مستند وسئل الحافظ إبن حجر عن ذلك فقال ظاهر الحديث أنه بالعربي قال ويحتمل مع ذلك أن يكون خطاب كل أحد بلسانه
الرابعة عشرة قال البزازي من الحنفية في فتاويه السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فإن جعل في تابوت أياما لنقله إلى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن إنتهى." (1)

"حتى يبعثه الله ويؤمن من فتان القبر
8 - وأخرج البزار عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات مرابطا في سبيل الله أجري عليه أجر عمل الصائم وأجري عليه رزقه وأمن من الفتان ويبعثه الله يوم القيامة آمنا من الفزع الأكبر
9 - وأخرج الطبراني عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رابط في سبيل الله أمنه الله من فتنة القبر
10 - وأخرج في الأوسط عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توفي مرابطا وقي فتنة القبر وجرى

(1) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور السيوطي ص/147

عليه رزقه
11 - وأخرج في الكبير عن سلمان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله كصيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان وبعث يوم القيامة شهيدا
12 - وأخرج إبن عساكر في تاريخه عن إبن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رابط يوما في سبيل الله كان كصيام شهر وقيامه وأجير من فتنة القبر وأجري عليه عمله إلى يوم القيامة
13 - وأخرج إبن ماجه والبيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات مريضا مات شهيدا ووقي فتنة القبر وغدي وريح عليه برزقه من الجنة
قال القرطبي هذا عام في جميع الأمراض ولكن يقيد بالحديث الآخر من قتله بطنه لم يعذب في قبره أخرجه النسائي وغيره والمراد به الإستسقاء وقيل الإسهال والحكمة في ذلك أن يموت حاضر العقل عارفا بالله تعالى فلم يحتج إلى إعادة السؤال عليه بخلاف من يموت بسائر الأمراض فإنهم تغيب عقولهم قلت لا حاجة إلى شيء من هذا التقييد فإن **الحديث غلط فيه** الراوي باتفاق الحفاظ وإنما هو من مات مرابطا لا من مات مريضا وقد أورده إبن الجوزي في الموضوعات لأجل ذلك وروي أن سورة تبارك من قرأها كل ليلة لم يضره الفتان
14 - وأخرج جويبر في تفسيره عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن." (1)

"من المقربين) آخرها فلا تزال الأرواح هناك حتى يتم عددها بنفخها في الأجساد ثم برجوعها إلى البرزخ فتقوم الساعة فيعيدها عز وجل إلى الأجساد وهي الحياة الثانية هذا كله كلام إبن حزم وقيل هي على أفنية قبورها قال إبن عبد البر وهذا أصح ما قيل قال وأحاديث السؤال وعرض المقعد وعذاب القبر ونعيمه وزيارة القبور والسلام عليها وخطابهم مخاطبة الحاضر العاقل دالة على ذلك
55 - قال إبن القيم وهذا القول إن أريد به أنها ملازمة للقبور ولا تفارقها فهو خطأ يرده الكتاب والسنة وعرض المقعد لا يدل على

(1) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور السيوطي ص/149

أن الـروح في القـبر ولا على فنائـه بـل إن لهـا إتصـالا بـه يصـح أن يعـرض عليهـا مقعـدها فـإن لـلروح شـأنا آخـر فتكـون في الرفيـق الأعلى وهي متصلة بالبدن بحيث إذا سلم المسلم على صـاحبها رد عليه السلام وهي في مكانها هنـاك وهـذا جبريـل عليـه السـلام رآه النبي صلى الله عليه وسـلم ولـه سـتمائة جنـاح منهـا جناحـان سـد الأفق فكان يدنو من النبي صلى الله عليه وسلم حـتى يضـع ركبتيـه على ركبتيه ويديه على فخذيه وقلوب المخلصين تتسع للإيمان بـأن من الممكن أنـه كـان يـدنو هـذا الـدنو وهـو في مسـتقره من السماوات
وفي الحديث في رؤيـة جبريـل فـرفعت رأسـه فـإذا جبريـل صـاف قدميه بين السماء والأرض يقول يـا محمـد أنت رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم وأنا جبريل فجعلت لا أصـرف بصـري إلى ناحيـة إلا رأيته كذلك وعلى هذا يحمل تنزلـه تعـالى إلى سـماء الـدنيا ودنـوه عشية عرفـة ونحـوه فهـو مـنزه عن الحركـة والإنتقـال وإنمـا يـأتي الغلـط هنـا من قيـاس الغـائب على الشـاهد فيعتقـد أن الـروح من جنس مـا يعهـد من الأجسـام الـتي إذا أشـغلت مكانـا لم يمكن أن تكون في غيره **وهذا غلط محض** وقد رأى النبي صلى الله عليـه وسلم ليلة الإسراء موسى قائما يصلي في قـبره ورآه في السـماء السادسة فالروح كـانت هنـاك في مثـل البـدن ولهـا إتصـال بالبـدن بحيث يصلي في قبره ويرد على من يسـلم عليـه وهـو في الرفيـق الأعلى ولا تنافي بين الأمرين فإن شـأن الأرواح غـير شـأن الأبـدان وقد مثل ذلك بعضـهم بالشـمس في السـماء وشـعاعها في الأرض وإن كان غـير تـام المطابقـة من حيث أن الشـعاع إنمـا هـو عـرض للشمس أما الروح فهي بنفسها تنزل." (1)
"أنه (كان ينبسط إلى نسائه ويسابق زوجته عائشـة، أكـان هـذا خارجـا عن الأنس باللـه؟ هـذه جهـالات بـالعلم.
وبعضهم يقول: الذي يريد الولد أحمق، فلا نال الدنيا ولا الآخـرة، إن أراد أن يأكل أو ينام أو يجامع نغص عليـه، وإذا أراد أن يتعبـد شـغله أيضا **- غلط عظيم** لأنه لما كان مراد الله تعالى من إيجاد الخلـق اتصال دوامها إلى أن ينقضـي أجلهـا، حث اللـه تعـالى الآدمي على ذلك، تارة من حيث الطبع بإيقاد نار الشهوة، وتارة من باب الشـرع بقولـه: (وأنكحـوا الأيـامى منكم) ، وقـول الرسـول) : " تنـاكحوا

(1) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور السيوطي ص/235

تناسلوا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط ". وقد طلب الأنبياء الأولاد، وتسبب الصالحون إلى وجودهم. ورب جماع حدث منه ولد صالح كالشافعي وأحمد كانا خيرا من عبادة ألف سنة. وقد جاء الخبر بإثابة الجماع بقوله صلى الله عليه وسلم: " وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في الحرام كان عليه وزر، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر ". وكذلك الأجر والثواب في النفقة على الزوجة والأولاد، وقد يموت له ولد فيبقى له ذخرا وأجرا كما قال) : " إذا مات ولد العبد يقول." (1)

"فإنه يلبس عليهم في فنون التعبد أشياء يعتقدونها فضيلة أو أفضل من غيرها وهي بخلاف ما يظنون، منها: إيثارهم التعبد على العلم، والعلم أفضل من نوافل العبادات؛ فيرون أن المقصود من العلم العمل وما فهموا من العلم إلا عمل الجوارح، وما علموا أن العمل عمل القلب، وعمل القلب أفضل من عمل الجوارح. قال مطرف بن عبد الله: فضل العلم خير من فضل العبادة. وقال يوسف ابن أسباط: باب من العلم يتعلمه العبد خير من سيف غزاة.

وقال المعافي بن عمران: كتابة حديث واحد أحب إلي من صلاة ليلة.

التمييز بين الحقيقة والشريعة

ومنهم من فرق بين الحقيقة والشريعة، وأعرضوا عن ظواهر الشرع، وهذا غلط؛ لأن الشريعة كلها حقائق، قال الحسن بن سالم جاء رجل إلى سهل بن عبد الله التستري وبيده محبرة وكتاب، فقال لسهل: أحببت أن أكتب كتابا." (2)

"- الثاني: أن كل واحد من أهل اللسان يفهم من قوله تعالى: (وعلم آدم الأسماء كلها) البقرة: 31) الآية أن القصد منه إلى تفضيل آدم علىالملائكة وبيان زيادة علمه واستحقاقه التعظيم والتكريم.

- الثالث: قوله (إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل

(1) حقيقه السنة والبدعة = الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع السيوطي ص/164

(2) حقيقه السنة والبدعة = الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع السيوطي ص/168

عمــران على العــالمين) آل عمــران: 33 والملائكــة من جملــة العالمين، وقد خص ذلك بالإجماع عدم تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة فبقى معمولا به فيما عدا ذلك، ولاخفاء ان هذه المســـــألة ظنيـــــة يكتفي فيهـــــا بالأدلـــــة الظنيـــــة.
- الرابع: أن الإنسان يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية مع وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ولا شك أن العبادة وكسب الكمال مع الشواغل والصوارف أشق وأدخل في الإخلاص فيكون أفضل، وذهبت المعتزلة والفلاسفة وبعض الأشاعرة إلى تفضيل الملائكة، وتمسكوا بوجوه: - الأول: أن الملائكة أرواح مجردة كاملة بالفعل، مبرأة عن مبادىء الشرور والآفات كالشهوة والغضب وعن ظلمات الهيولى. والصورة قوية على الأفعال العجيبة عاملـــــة بــــالكوائن ماضـــــيها وآتيهـــــا من غـــــير غلـــــط.
- والجواب: أن ذلك مبني على الأصول الفلسفية دون الإسلامية.
- الثاني: أن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر يتعلمون ويستفيدون منه بدليل قوله تعالى (علمه شديد القوى) النجم: 5 وقوله تعالى: (نـــزل بـــه الـــروح الأمين) الشـــعراء: 193 أفضـــل من المتعلم.
- والجـــواب: أن التعليم من اللـــه عـــز وجـــل والملائكـــة إنمـــا هم المبلغـــون.
- الثالث: أنه قد أطرد في الكتاب والسنة تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء." (1)

"وقد يستأنس لذلك بقوله تعالى: (فتمثل لها بشرا سويا) فتكون الروح الواحدة كروح جبريل مثلا في وقت واحد مدبرة لشبحه الأصلي ولهذا الشبح المثالي، وينحل بهذا ما قد اشتهر عن بعض الأئمة أنه سأل بعض الأكابر عن جسم جبريل فقال: أين كان يذهب جسمه الأول الذي يسد الأفق بأجنحته لما تراءى للنبي صلى الله عليه وسلم في صورته الأصلية، عند إتيبانه إليه في صورة دحية؟ وقد تكلف بعضهم الجواب عنه بأنه يجوز أن يقال كان يندمج بعضه في بعض إلى أن يصغر حجمه فيصير بقدر صورة دحية، ثم يعود وينبسط إلى أن يصير كهيئته الأولى، وما ذكره الصوفية أحسن ويجوز أن يكون جسمه الأول بحاله لم يتغير، وقد أقام الله له شبحا آخر وروحه متصرفة فيهما جميعا في وقت واحد. انتهى.

(1) الحبائك في أخبار الملائك السيوطي 1/246

وقال العلامة شمس الدين بن القيم في كتاب الروح: للروح شأن غير شأن الأبدان، فتكون في الرفيق الأعلى وهي متصلة ببدن الميت بحيث إذا سلم المسلم على صاحبها رد عليه السلام، وهي في مكانها هناك، وهذا جبريل رآه النبي صلى الله عليه وسلم وله ستمائة جناح، منها جناحان سدا الأفق، وكان يدنو من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يضع ركبتيه على ركبتيه ويديه على فخذيه وقلوب المخلصين تتسع للإيمان بأن من الممكن أنه كان يدنو هذا الدنو، وهوفي مستقره من السموات، وفي الحديث في رؤية جبريل:) فرفعت رأسي فإذا جبريل صاف قدميه بين السماء والأرض يقول: يا محمد أنت رسول الله وأنا جبريل، فجعلت لا أصرف بصري إلى ناحية إلا رأيته كذلك (وإنما يأتي الغلط هنا من قياس الغائب على الشاهد، فيعتقد ا، الروح من جنس ما يعهد من الأجسام التي إذا شغلت مكانا لم يمكن أن تكون في غيره، **وهذا غلط محض**. انتهى.

مسألة:

قال الشيخ محيي الدين بن عربي الصوفي في المحكم:." (1)

"أقول هذا أيضا من قبيل ما تقدم **وهو غلط ومغلطة** فإنه غير صحيح إذ تساوي الرضا والغضب مطلقا ليس باعتدال والرضا عمن يستحقه والغضب على من يستحقه ليس بميل بل هو عين الإعتدال وهو الإتصاف بأحد الحكمين في محله ومستحقه فانظر إلى هذه المغاليط التي بنى عليها مذهبه حيث قال وإنما قلنا هذا من أجل ما يرى أن أهل النار لا يزال غضب الله تعالى عليهم دائما أبدا في زعمه

فما لهم حكم الرضا من الله تعالى فصح المقصود

فإن كان كما قلنا مآل أهل النار إلى إزالة الآلام وإن سكنوا النار فذلك رضا فزال الغضب لزوال الآلام إذ عين الألم عين الغضب إن فهمت

فمن غضب فقد تأذى فلا يسع في انتقام المغضوب عليه بإيلامه إلا ليجد الغاضب الراحة بذلك فينتقل الألم الذي كان عنده إلى المغضوب عليه

والحق إذا أفردته عن العالم يتعالى علوا كبيرا عن هذه الصفة على

(1) الحبائك في أخبار الملائك السيوطي 1/263

هـذا الحد
أقول انظر كيف يأتي بالدليل على نفسه بنفسه مع ادعائه الكشـف والدعاوى العريضة فـإن الحـق سـبحانه حيث كـان منزهـا عن الألم والراحة المقتضيتين للغضب الذي هما سـببه ثبت أن غضـبه تعـالى ليس إلا لحكمة اقتضته فيلزم منـه عـدم زوال الغضـب لعـدم زوال الحكمـة المقتضـية لـه فـافهم راشـدا واللـه الموفق
ثم عاد إلى قاعدته الخبيثة حيث قـال وإذا كـان الحـق هويـة العـالم فما ظهرت الأحكام كلها إلا فيه ومنه إلى آخر ما ذكر." (1)
"تفضيل الأمر في نفسه
فالعارف لا يحجبه سـؤاله هويـة الحـق في رفـع الضـر عنـه عن أن تكـون جميـع الأسـباب عينـه من حيثيـة خاصـة إلخ
أقـول قولـه وهـو جهـل بالشـخص إلخ
سـوء أدب واجـتراء على من وقـع منـه عـدم الشـكوى في بعض الأوقـات من الأكـابر كـإبراهيم عليـه الصلاة في قولـه حسـبي عن سؤالي علمه بحالي وكأيوب عليه الصـلاة في ابتـداء أمـره فإنـه لم يسأل إلا بعد مدة مديدة وغيرهما ممن لا يحصى كثرة في حكاياتهم وهـذا الكلام **منـه غلـط أو** مغلطـة وإنمـا العـارف الـذي يعـرف ويـراعي الأوقـات والأحـوال ويعلم أي حـال أريـد منـه فيـه تـرك الشكوى والصبر وأي حال أريد منه الشكوى إلى جناب الرب وغـير ذلك
وقوله بناء على قاعدته الخبيثة فإن ذلك إزالة عن جناب الله تعـالى إلخ يقال له أولا أي ضرورة دعته إلى وضعه والتأذي به." (2)
"هو أخا فلا يصدق الكلام مع القطع بأن الكلام صـادق في الآيـة فكان نفيا محضا للمثل لا شائبة فيه لثبوت مثل مـا أصـلا إذ وجـوده سبحانه قطعي
وأما قوله إن {وهو السميع البصير} تشبيه فهو مبـني على قاعدتـه الخبيثة أن الموجودات كلها هي تعالى على زعمه **وهو غلط أيضا** أو مغلطة فإنه إذا حكم عليه سبحانه بأنه جنس ما يسمع وما يبصـر كان كل واحد يشبه الآخر من حيث السمع والبصـر لأنـا نقـول ليس المحكـوم عليـه كـل فـرد بـل الفـرد الجـامع لكـل فـرد ولا نظير له ولا مثل على تقدير صحة قاعدتـه أيضـا فتأمـل نعم قـد

1) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة إبراهيم الحَلَبي ص/142
2) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة إبراهيم الحَلَبي ص/145

يدعي بطريق الوهم الذي حكمه أن كل فـرد جـامع لكـل فـرد لكن يناقضه قوله في موضع آخر بعد هذا ولا نشك أن عمرا مـا هـو زيـد ولا خالــد ولا جعفــر على أن الكلام مــع من يحكم الــوهم ويجعلــه السـلطان الأعظم ضـائع بـل المفيـد في الـرد عليـه كمـا في السوفسطائية أن يحرق بالنار ويقال له توهم أنها نـور بـارد معتـدل فيـــــــــــــــــــــه اللـــــــــــــــــذة العظمى قال ثم قال {سبحان ربك رب العزة عما يصـفون} ومـا يصـونه إلا بمـــــــــــــا تعطيـــــــــــــه عقـــــــــــولهم فـنزه نفسـه عن تـنزيههم إذ حـددوه بـذلك التنزيـه وذلـك لقصـور العقول عن إدراك مثل هذا أقـول هـذا أيضـا من جملـة إلحـاده في آيات الله تعالى والعدول بها." (1)

"وسرورا, واخـترتهم لحفـظ فـرائض الإسـلام وسـننه, وأقمتهم نجوما يهتدى بها في ظلمات الجهالات إلى منهجـك القـويم وسـننه. ونشهد أن لا إلـه إلا أنت وحـدك لا شـريك لـك شـهادة يلـوح عليهـا أمائر الإخلاص, وينجو مدخرها من أهوال قبائح المفترين عليك حين لا مناص, ونشـهد أن سـيدنا محمـدا عبـدك ونبيـك أفضـل من أوذي فيك فصبر, وأجـل من ابتليتـه فرضـي وشـكر, وأرسـلته لخـير أمـة أخرجت للناس، فهديت به كل حائر، وأرديت به كل جـائر، ومحـوت به ظلم البدع والكفر لا سيما من بلدك الحـرام, وقصـمت بـبراهين دينه الطغاة من الطغـام, وأمرتـه بـأن يورثهـا من بعـده من الأئمـة الأعلام حــتى يــردوا بهــا على من عانــدهم في واقعــة من وقــائع الأحكام. صلى اللـه عليـه وعلى آلـه وأصـحابه الـذين نصـروا الحـق وأشادوا فخره, ودمغوا الباطل وأهله الكثيرين وأماتوا ذكـره, صـلاة وسلاما دائمين ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه, وبذل نفسـه في اللـــــــه تعــــــالى رجــــــاء لمــــــا أعــــــده لعارفيــــــه. أما بعد: فهذا تأليف جامع، ومجموع إن شاء الله نـافع, دعـاني إليـه **وقوع غلط فاحش** في مسألة أفتيت بها فـأحببت بيانها مـع مـا يتعلق بها؛ لأن الحاجة ماسة إلى جميع ذلك. سيما وقد توعرت هذه المسـالك حـتى صـار الغلـط في الواضـحات فضـلا عن المشـكلات أقـرب إلى المنسـوبين إلى العلم من حبـل الوريـد, ولسـان حـالهم

1) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة إبراهيم الحَلَبي ص/154

يعلن أنه ليس لهم عنها من محيد, لما جبلوا عليه من مخالفة سنن الماضين, والخلود إلى أرض الشهوات والطمع فيما بأيدي." (1)

"وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب، فالأولى إن لم يكن هو المتعين رعاية لما قدمه عن ابن دقيق العيد، نعم قال الغزالي في أدب القضاء وتبعه شيخنا في مختصره: قال ابن القاص: قال الشافعي رضي الله عنه: إذا ادعي على رجل أنه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال، وقلت له: قل: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، وأنك بريء من كل دين يخالف دين الإسلام انتهى. فقول بعض القضاة لمن ادعي عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم بإسلامه بلفظ ما **قلت: غلط انتهى** كلامهما، وهو يوافق بعض ما ذكره السبكي إلا أن يقال: الحكم بالإسلام غير الحكم بعصمة الدم الذي الكلام فيه. وقالا أيضا: شهدوا بكفره وفصلوه فقال: أنا مسلم لم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام، ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم.

10 - وسئل السبكي أيضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه من الأحاديث. فأجاب: من العلماء كمالك وأحمد من يقول بقتله مطلقا، وإن تاب كالزنديق.
وعند الشافعي إنما يكفر إن تكلم بكفر أو اعتقد أن كوكبا يفعل بنفسه، أو أنه يقدر على قلب العين، وتقبل توبته، ولا يثبت اعتقاده ذلك إلا بإقراره ككونه قتل بسحره، ويقتص منه بشروطه وما عدا ذلك يعزر، ودليلنا الخبر الصحيح: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان) أي: كما في الحالة الأولى (وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس) أي: كما في الحالة." (2)

"الحسن وخمسة من ولد الحسين وآخر من غيرهم ثم يموت فيفسد الزمان وحديث (لا مهدي إلا عيسى ابن مريم) معلول أو المراد لا مهدي كامل على الإطلاق إلا عيسى وجاء في رواية (أشبه الخلق به صلى الله عليه وسلم من أهل بيته ولده إبراهيم) وفي أخرى (فاطمة في الحديث والكلام والمشية) وفي أخرى صحيحة (الحسن) أي في الوجه والنصف الأعلى وفي أخرى (الحسين) أي

1) الإعلام بقواطع الإسلام ابن حجر الهيتمي ص/44
2) الإعلام بقواطع الإسلام ابن حجر الهيتمي ص/257

فيما بقي وعد المهدي ممن أشبهوه ل صلى الله عليه وسلم وهم كثيرون
أقواهم شبها جماعة من أهل البيت **المطهر غلط قائله** بما مر أنه يشبهه خلقا لا خلقا
وأخرج الطبراني والخطيب حديث (يقوم الرجل لأخيه عن مقعده إلا بني هاشم فإنهم لا يقومون لأحد)
وجاء عن ابن عباس // بسند ضعيف // أنه قال نحن أهل البيت شجرة النبوة مختلف الملائكة وأهل بيت الرسالة وأهل بيت الرحمة ومعدن العلم
وعن علي بسند ضعيف أيضا قال نحن النجباء وأفراطنا أفراط الأنبياء وحزبنا حزب الله عز وجل والفئة الباغية حزب الشيطان ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا." (1)
"الجاهلين ثم نقل عن بداية أمره في مقام التوحيد إلى الفرق حيث كان يظهر أن الحلول كفر والاتحاد توحيد أنه أنشد يعني على وجه التضمين
(أنا من أهوى ومن أهوى أنا ... ليس في المرآة شيء غيرنا)
(قد سها المنشد إذ أنشده ... نحن روحان حللنا بدنا)
(أثبت الشركة شركا واضحا ... كل من فرق فرقا بيننا)
(لا أناديه ولا أذكره ... إن ذكري وندائي يا أنا)
ثم قال فلما وصلت إلى نهاية مقام التوحيد ظهر **أنه غلط محض** فرجعت إلى الحق انتهى كما نقله مولانا عبد الرحمن الجامي في كتابه النفحات وهو في نقله من جملة الثقات والحاصل أنه مقام ناقص ابتلي به المنصور حيث قال أنا الحق ولعل البسطامي في هذا الحال قال ليس في جبتي سوى الله نعم فرق بين قول منصور وقول فرعون أن المنصور غلب عليه." (2)
"العوام وقعوا في الفتنة من هذا الكلام وقالوا هذا الكلام باطن لا يعرفه إلا أهل الإلهام ولبسوا على الناس حتى أصغى الجاهل إلى أقوالهم من أن كل شيء هو الله وأن الخالق هو المخلوق وأن المخلوق هو الخالق وأن الألوهية بالجعل فمن جعلته إلهك فقد عرفته وما عرفك وأن المنفي في لا إله إلا الله هو المثبت فجعلوا كلمة الشهادة ما لا معنى له ولا فائدة تحته وأشباه هذا من كلامهم

1) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ابن حجر الهيتمي 2/680
2) الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على القاري ص/22

ما لا يحصى كثرة وهو في كتابه يأمر بعبادة الأوثان والتنقل في الأديان بقوله إياك أن تقتصر على معتقد واحد فيفوتك خير كثير فاجعل نفسك هيولى لسائر المعتقدات فما كتبه إلا كسم دس في الإسلام ومصيبة أصيب بها كثير من الأنام وقال شيخ مشايخنا العلامة الجزري يحرم مطالعة كتبه والنظر فيها والاشتغال بها ولا يلتفت إلى قول من قال إن هذا الكلام المخالف لظاهر المرام ينبغي أن يؤول بما يوافق أحكام الإسلام **فإنه غلط من** قائله وكيف يؤول قوله الرب حق والعبد حق وقوله ما عرف الله إلا المعطلة والمجسمة وقد قال تعالى {ليس كمثله شيء} فهذا دليل المعطلة {وهو السميع البصير} دليل المجسمة وقوله ما عبد من عبد إلا الله لأن الله." (1)

"وأبي داود عن أبي هريرة // مرفوعا // (الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف) وقد قال تعالى {ولله جنود السماوات والأرض} أي ملكا وخلقا وملكا هذا وقال المؤول إن الشيخ ذهب إلى حدوث العالم من الأرواح والأشباح وإنما **وقع غلط كلي** من الشراح قلت فثبت حرمة مطالعة كتبه لأن دسائس كلامه وهو أجرأ مرامه إذا خفيت على مثل القيصري والجامي فكيف بالنسبة إلى غيرهما ممن يطالعها وهو في مرتبة العامي على أن الظاهر أنهما ما ذكرا هذا القول من عندهما ولا معتقدهما بل لما فهما من كلامه على ما فهما ولا عبرة بنقل المؤول عن شيخه والطعن فيهما لأنه على تقدير صحة نقله عن شيخه فله أقوال متعارضة وأحوال متناقضة كما تفوه مرة بإيمان فرعون ولزوم أنه في الجنة مع الأبرار وصرح مرة بأنه من جبابرة الكفار وأنه في قعر النار وأمثال ذلك كثير في كلامه حيث كان مترددا في مرامه ومتذبذبا في مقامه الثالث قوله في فص آدم أيضا إنا ما وصفنا الحق بوصف من الأوصاف إلا كنا عين ذلك الوصف وقد وصف الحق نفسه لنا فمتى شاهدناه شاهدنا أنفسنا ومتى شاهدنا شاهد نفسه انتهى وهذا كفر صريح لا يخفى لأن ذات الإنسان وصفته لا تكون عين وصف الله ونفسه إلا في مذهب الحلول والاتحاد ومشرب الوجودي والإباحي وأهل الإلحاد وهذا الفساد في الاعتقاد." (2)

1) الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على القاري ص/33
2) الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على القاري ص/72

"قال ابن تيمية ومنهم طائفة ظنت أن كل ما خلق الله فقد أحبه وهؤلاء قد يخرجون إلى مذاهب الإباحة أيضا فيقولون إنه تعالى يحب الكفر والفسوق والعصيان ويرضي ذلك وأن العارف إذا شهد هذا الحكم لم يستقبح سيئة لشهوده القيومية العامة وخلق الرب لكل شيء ويقول شاعرهم (ما الأمر إلا نسق واحد ... ما فيه من حمد ولا ذم)

قال **وهذا غلط عظيم** فإن الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة صريح بأن الله يحب أنبياءه وأولياءه وما أمر به ولا يحب الشياطين والكافرين ولا ما نهى عنه

قال ومن المدعين للمعرفة والحقيقة والفناء الذين يطلبون أن يكون لهم مراد مع الحق بل يريدون ما يريد الحق ومنهم من يقول إن الكمال أن تغنى عن إرادتك وتبقى مع إرادة ربك وليست الطاعات عندهم سبب للثواب ولا المعاصي سببا للعقاب والعارف عندهم من يكون مشاهدا سبق الحق بحكمه وعلمه أي يشهد إنه علم ما سيكون وحكم به أي أراده وقضاه وكتبه وكثيرا من أهل هذا المذهب يتركون الأسباب الدنيوية ويجعلون وجود السبب كعدمه وقد قال الإمام أحمد في قوم لا يعملون بالتكسب ويقولون نحن متوكلون هؤلاء مبتدعة

ومنهم قوم زنادقة يتركون الأسباب الأخروية ويقولون إن سبق العلم أننا سعداء فنحن سعداء وإن سبق أننا أشقياء فنخن أشقياء فلا فائدة في العمل فيتركون العمل بناء على هذا الأصل الفاسد إذا تقرر هذا فالجواب عن الأول وهو أنه حيث المقدر كائن لا محاله فما فائدة العمل وهل له تأثير في رفع المقدور إلى آخره." (1)

"خاتمة

اعلم أن في قوله تعالى {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} دقه وخفاء فان ظاهر تفسيره واضح جلي وحقيقة معناه غامض خفي فانه إثبات للرمي ونفي له وهما متضادان في الظاهر ما لم يفهم انه رمى من وجه ولم يرم من وجه ومن الوجه الذي لم يرم رمى الله تعالى وبعضهم يقول وما رميت حقيقة إذ رميت مجازا ولكن الله رمى حقيقة وقد احتج بعض المثبتة للقدر بهذه الآية على أن الله تعالى خالق أفعال العباد وبعضهم توهم انه تعالى هو

1) رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر مرعي الكرمي ص/20

الموصوف بذلك حقيقة لظاهر هذه الآية ظنا منه انه تعالى لما خلق الرامي والرمي كان سبحانه هو الرامي في الحقيقة **وهذا غلط بلا** ريب فإنهم متفقون على أن العاصي هو المتصف بالمعصية والمذموم عليها فإن الأفعال يوصف بها من قامت به لا من خلقها فإن الله تعالى لا تقوم به أفعال العباد ولا يتصف بها ولا يعود إليه أحكامها التي تعود إلى موصوفاتها وإذا كان ما يتعلق بالإرادة والاختيار كالطعوم والألوان توصف بها محالها لا خالقها في محالها فكيف الأفعال الاختيارية ولهذا قال بعض المحققين إن أفعال العباد مخلوقة لله وهي فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد أنها مفعوله لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر
فإن الجمور يقولون إن الله خالق أفعال العباد كلها والخلق عندهم ليس هو المخلوق فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعوله للرب وبين فعله الذي هو المصدر فإنها فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلا للرب بهذا." (1)

"أنه لا يتكلم في معناها بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى من اعتقادنا أنه {ليس كمثله شيء} وهذا القول اختاره جماعة من محققي المتكلمين قال وهو أسلم والثاني أنها تؤول على ما يليق على حسب مواقعها قال المازري **وقد غلط ابن** قتيبة في هذا الحديث فأجراه على ظاهره وقال الله صورة لا كالصور قال وهذا كقول المجسمة جسم لا كالأجسام لما رأوا أهل السنة يقولون الله تعالى شيء لا كالأشياء والفرق أن لفظة شيء لا تفيد الحدوث ولا تتضمن ما يقتضيه وأما جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب وذلك دليل الحدوث
وقال أهل التأويل ما قاله الخطابي إن الضمير في صورته يعود على آدم بمعنى أن الله تعالى خلقه ابتداء على صورته التي أوجده عليها ولم يردده في أطوار الخلقة كبنيه نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم أجنة ثم أطفالا وفي الحديث الأخر الضمير يعود على المضروب وقال بعض المحققين ما ملخصه يجوز عود الضمير على آدم وعلى الله فإن عاد على آدم فالغرض منه الرد على الدهرية واليهود وهو من جوامع الكلم فإن الدهرية قالت إن العالم لا أول له فلا حيوان

1) رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر مرعي الكرمي ص/63

إلا من حيـوان آخـر قبلـه ولا زرع إلا من بـذر قبلـه فأعلمنـا عليـه السلام أن الله خلق آدم علي صورته." (1)

"قال الزمخشري ولهذا أكده تأكيدا على طريـق التخييـل فقـال {يد الله فوق أيديهم} يرد أن يد رسول الله صلى الله عليه وسـلم التي تعلو يدي المبايعين هي يد الله والله تعالي مـنزه عن الجـوارح وعن صـفات الأجـرام وإنمـا المعـنى تقريـر أن عقـد الميثـاق مـع الرسول كعقده مع الله تعالى من غير تفـاوت بينهمـا كقولـه تعـالى {من يطـــع الرســـول فقـــد أطـــاع اللـــه} النســـاء 80 انتهى قـال ابن تيميـة وكمـا في الصـحيح ولا يـزال عبـدي يتقـرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع بـه الحـديث فـــــأخبر ســـــبحانه بمحبـــــة العبـــــد على هـــــذا الوجه قال **وقد غلط من** زعم أن هذا قرب النوافل وأن قرب الفـرائض أن يكون هو إياه تعـالى اللـه عن ذلـك وعن قـول القـائلين إن عين وجـــود الحـــق هـــو عين وجـــود الخلـــق تعـــالى اللـــه عن ذلك ومن المتشـابه النفس في قولـه تعـالى {كتب ربكم على نفسـه الرحمة} الأنعام 54 وقوله {واصـطنعتك لنفسـي} طـه 41 وقولـه {ويحذركم الله نفسه} آل عمران 28 وقوله عليـه السـلام عن اللـه فـــــإن ذكـــــــرني في نفســـــــه ذكرتـــــــه في نفسي قال أهل التأويل كما ذكره البيهقي النفس في كلام." (2)

"(إن زروبابل ولد سبعة أولاد ذكور وابنـة، ولا تـرى واحـدا منهم اســـــمه أبيهـــــــود كمـــــــا ذكـــــــر مـــــــتى) . صــــــــــــــــــــــــــورة التنــــــــــــــــــــــــــاقض أقـــــــــــــول: إن ههنـــــــــــــا ثلاث مشـــــــــــــاكل: أولا: إن متى يقول: إن يوشيا ولـد يوخانيـا، وفي سـفر الأيـام الأول يقول: إن يوشيا ولد يهواقيمويهواقيم هو الذي ولد يوخانيا1، فيكون يوخانيا ابن ابن يوشيا، وليس هو ابن يوشيا كمـا في سلسـلة مـتى. ثانيـا: إن مـتى يقـول: "إن يوخانيـا ولـد شـألتئيل، وشـألتئيل ولـد زروبابل"، وفي سفر الأيـام الأول قـال ضـد ذلـك: "إن يوخانيـا ولـد شـألتئيل وأخـوه فـدايا، وفـدايا هـو الـذي ولـد زروبابـل"2 فيكـون شألتئيل عم زروبابل أخـا أبيـه، وليس هـو أبـاه **كما غلـط مـتى**. (وإن قيـل: إن سـفر عـزرا3 ونحميـا 4 ذكـرا أن زروبابـل هـو ابن

---

1) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات مرعي الكرمي ص/168

2) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات مرعي الكرمي ص/186

شـــــــــــألتئيل كمـــــــــــا ذكـــــــــــره مـــــــــتى.

1 يوخانيـــا هـــو الـــذي يطلـــق عليـــه في. ن. ع "يكنيـــا".
2 ســــــــــــــــــفر الأيـــــــــــــــــام الأول 19:3.
3 عـــــــــــــــــــــــــــــزرا 3: ـــــــــــــــــــــــــــــ 2،8
4 نحميا 1:12.." (1)

"فصل التوبة واجبة على المكلف فـورا من كـل ذنب عـد من لا تقبـــل توبته ...

فصـــل: التوبـــة من كـــل ذنب واجب على المكلـــف فـــورا، ولا تقبل ظاهرا من داعية إلى بدعتـه، ولا سـاحر وزنـديق، ولا ممن تكررت ردته، أو سب الله تعالى, أو رسوله, أو ملكا له، وتقبل توبة من سب الصحابة أو بعضهم، وإن كفر بـذلك، كمن قـذف عائشة3, أو غيرها من زوجاته صلى الله عليه وسـلم، [و] كمن ادعى ألوهيـة علي4 رضي الله عنه, أو نبوتـه، **أو غلط جبريل**، وقبولهـا تفضـلا منـــه تعـــالى5، والحـــدود ليست6بتوبـــة ولا كفـــارة, في حق

3 عائشة بنت أبي بكر الصـديق، عبـد اللـه بن عثمـان، أفقـه نسـاء المسلمين، تزوجها النبي صلى الله عليه وسـلم، في السـنة الثانيـة بعد الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحـديث عنـه، وكان أكابر الصحابة يسـألونها عن الفـرائض, فتجيبهم، روي عنهـا " 2210" أحـاديث، ولـدت سـنة 9ق. هــ، تـوفيت في المدينـة سـنة 58هـــ، الأعلام: "240/3".
4 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنـه، أبـو الحسـن الهاشمي، قاضي الأمة، وفارس الإسـلام، وختن رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم، كان ممن سـبق إلى الإسـلام, ولم يتلعثم، وجاهـد في الله حق جهـاده، ونهض بأعبـاء العلم والعمـل، واستشـهد أمـير المؤمنين في سـابع عشـر رمضـان من عـام أربعين، وسـنه سـتون سنة أو أقل أو أكثر بسنة أو سنتين، رضي الله عنه، تذكرة الحفاظ: "10/1".
5 الغنيـة: "118/1"، مختصـر لوامـع الأنـوار: "صـ 74، 81، 84", مقدمة في عقيدة الإمام أحمد: "266/2، 285", طبقات الحنابلـة,

1) البحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح زيا دة الراسي ص/246

معتقـد الإمـام أحمـد: "245/1", طبقـات الحنابلـة، اعتقـاد الإمـام أحمـــــــــــد: "305/2", طبقـــــــــــات الحنابلـــــــــــة.
6 في الأصل: "ليس".." (1)
"مهذب الإمام أحمد في القرآن, وكلام الله عز وجـل, أنـه على الحقيقة
قال الإمام أحمد رحمه الله: القرآن كيف تصرف فهو غـير مخلـوق، ولا نرى القول بالحكاية والعبارة, وغلط من قال بهما وجهله، فقال: من قال: إن القرآن عبارة عن كلامـه تعـالى، **فقد غلـط وجهل**.
وقـال: الناسـخ والمنسـوخ في كتـاب اللـه دون العبـارة والحكايـة.
وقال: هذه بدعة لم تقلها السلف، وقوله: "تكليما"1 يبطل الحكاية، منـــــــــــه بـــــــــــدأ وإليـــــــــــه يعـــــــــــود2, انتهى3.
قال الطوفي: قـال المخـالفون: اسـتعمل لغـة وعرفـا في النفس4 والعبـارة, قلنـا: نعم، لكن بالاشـتراك أو بالحقيقـة فيمـا ذكرنـاه, وبالمجـــــــــاز فيمـــــــــا ذكرتمـــــــــوه، والأول ممنـــــــــوع.
قـــــــــالوا: الأصـــــــــل في الإطلاق الحقيقـــــــــة.
قلنا: والأصـل عـدم الاشـترك، ثم قد5 يعـارض المجـاز الاشـتراك6 المجرد، والمجاز7 أولى، ثم إن لفـظ الكلام أكـثر مـا يسـتعمل في العبـــارات،

---

1 {وكلم اللـــه موســـى تكليمـــا} [النســـاء الآيـــة: 164]ـ .
2 شرح الكوكب المنير: "40/2"، فتاوى شيخ الإسلام: "517/12"، مجموعة الرسائل والمسـائل: "128/3"، الكافيـة بشـرح القصـيدة النونيـــة: "205/1".
3 زاد في: شرح الكوكب المنـير: نقـل ذلـك ابن حمـدان في نهايـة المبتدئين، وهو كتاب له, انظر: صيد الخاطر: "صـ 102"، مجموعـة الرسـائل والمسـائل: "21/3"، الكافيـة بشـرح القصـيدة النونيـة: "29/1".
4 في: شـرح الكـوكب المنـير عن الطـوفي: اسـتعمل لغـة وعرفـا فيهمـــا,: "14/2".
5 في شرح الكـوكب المنـير: "إذا", وذكـر أنـه: "قـد", في نسـخة.
6 في شـرح الكـوكب المنـير: المجـاز والاشـتراك, وذكـر أن الـواو سـاقطة من نسـخة أخـرى، قلت: وإسـقاطها هـو الصـواب, وهـو

---

(1) العين والأثر في عقائد أهل الأثر ابن قَقِيه فُصَّة ص/42

الموافق لما في نسختنا هذه.
7 شرح الكوكب المنير: "فالمجاز", وذكر أنه: "والمجاز", في نسخة.." (1)

"فقد قيل: **إنه غلط من** الناقل، منشؤة اشتراك لفظ المعنى بين ما يقابل اللفظ، وبين ما يقوم بغيره، ويزداد وضوحا فيما بعد، إن شاء الله تعالى.
قال [] 1: واعلم أن للمصنف مقالة مفردة2 في تحقيق3 كلام الله تعالى، على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب، ومحصولها: أن لفظ المعنى تارة يطلق على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري [لما] 74 قال: الكلام هو المعنى النفسي, فهم الأصحاب منه أن مراده مدلولات5 اللفظ وحده6، وهو القديم عنده، وأما العبارات, فإنما تسمى كلاما مجازا؛ لدلالتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضا, لكنها ليست كلامه حقيقة7.
وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ، له لوازم8 كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله حقيقة، "وعدم كون"9 المعارضة والتحدي بكلام الله تعالى الحقيقي، كعدم كون القروء المحفوظ كلامه حقيقة، إلى غير ذلك مما لا

---

1 في الأصل كلمة مصحفة غير مفهومة وهي هكذا: الهياه, وما بعدها نقل عن شرح المواقف للسيد الشريف: "364/2".
2 في الأصل: "مقر"، والتصحيح من شرح المواقف.
3 في الأصل: "تحقق"، والتصحيح من شرح المواقف.
4 زيادة من شرح المواقف، ليست في الأصل.
5 في شرح المواقف: "مدلول".
6 في الأصل: واحدة, والتصحيح من شرح المواقف.
7 صرح بذلك من المتأخرين: الباجوري في حاشيته على السنوسية الصغرى: "صـ 23"، والدسوقي في حاشيته على أم البراهين: "صـ 113"، ومحمد الفضالى في: كفاية العلوم: "صـ 76"، والهدهدي في: الشرح المذكور: "صـ 76".

---

1) العين والأثر في عقائد أهل الأثر ابن فَقِيه فُصَّة ص/76

8 في الأصـــل: "لـــوازم"، والتصـــحيح من شـــرح المواقـــف.
9 في شرح المواقف: وكعدم المعارضة.." (2)
"فالذي ظهر من عبارة ابن حجر العسقلاني, وشرح المواقـف, موافقة الشيخ الأشعري للإمـام أحمـد في مسـالة الكلام, ومـا روي عنه مخالف لذلك, **فهو غلط من** الناقل, منشـؤه مـا سـبق, وقـد أتى التاج [ابن] السـبكي2 في الطبقـات3 بأصـرح من ذلـك, فقـال في ترجمة الأشعري: ومـا قيـل: إن مذهبـه أن القـرآن لم يكن بين الدفتين, ليس القرآن في المصـحف, ونقـل ذلـك عنـه, فهـو شـنيع فظيع, وتلبس على العوام, فإن الأشـعري وكـل مسـلم غـير مبتـدع يقــول: إن القــرآن كلام اللــه, وهــو على الحقيقــة مكتــوب في المصـــاحف, لا على المجـــاز, ومن قـــال: إن القـــرآن ليس في المصاحف, على هذا الإطلاق, فهو مخطئ, بل القـرآن مكتـوب في المصحف, وهو قديم غير مخلوق, لم يزل سبحانه متكلما, ولا يـزال به قائما, ولا يجوز انفصال القرآن عن ذات الله تعالى, ولا الحلول3 في المحـال, وكـون الكلام مكتـوب على الحقيقـة في الكتـاب, لا يقتضي حلوله فيـه, لا انفصـاله عن ذوات المتكلم, قال اللـه تعـالى: {النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيـل} 4, فالنبي صلى االله عليـه وسـلم في التـوراة والإنجيـل مكتـوب على الحقيقـة, وكـذلك القـرآن على الحقيقـة مكتـوب في المصـاحف, محفوظ في قلـوب المؤمـنين, مقـروء متلـو على الحقيقـة بألسـنة القارئين من المسـلمين, كمـا أن اللـه تعـالى على الحقيقـة لا على المجــاز؛ معبــود في مســاجدنا, ومعلــوم في قلوبنــا, مــذكور في ألسنتنا, وهذا واضح بحمـد اللـه, ومن زاغ عن هـذه الطريقـة, فهـو قدري معتزلي, يقول بخلق القرآن, وأنه حال في المصـاحف نظـير ما قالوا: إنه لما سمع موسى, عليـه الصـلاة والسـلام كلامـه, خلـق كلامــه في الشــجرة, وهــذه من فظــائع 5المعتزلــة, الــتى لايخفي فســـــــــــــــــــــــــــــــــــــادها على محصل5. إنتهى [ابن] الســــــــــــــــــــــــــــــــــبكي.

1في الأصل: السبكي التاج, وعلم فوق كـل منهمـا بعلامـة التقـديم والتـــأخير.
2 طبقـــــــــــــات الشـــــــــــافعية الكـــــــــــبرى: "285/2".

(2) العين والأثر في عقائد أهل الأثر ابن فَقِيه فُصَّة ص/102

في الأصل: "لحول", والتصحيح من طبقات الشافعية الكبرى.
3 الأعراف: الآية 157.
4 في الطبقات: فضائح.
5 هكذا في الأصل والطبقات.." (1)

"والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لا عقر في الإسلام"، قال عبد الرزاق: "كانوا يعقرون عند القبر، يعني بقرا وشياها" رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أنس بن مالك1.

وبعد هذا كله، فاعلم بما سقناه من الدلالة وما هو كالتوطيد لها، وما هو كالخاتمة تختم بها البحث، يقضى أبلغ قضاء وينادى أرفع نداء، ويدل أوضح دلالة، ويفيد أجلى مفاد، أن ما رواه صاحب البحر عن الإمام **يحيى، غلط من** أغاليط العلماء، وخطأ من جنس ما يقع للمجتهدين، وهذا شأن البشر، والمعصوم من عصمه الله، وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك، مع كونه ـ رحمه الله ـ من أعظم الأئمة إنصافا، وأكثرهم تحريا للحق وإرشادا وتأثيرا، ولكننا رأيناه قد خالف من عداه بما قال من جواز بناء القباب على القبور، رددنا هذا الاختلاف إلى ما أوجب الله الرد إليه، وهو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فوجدنا في ذلك ما قدمنا ذكره من الأدلة الدالة أبلغ دلالة، والمنادية بأعلى صوت بالمنع من ذلك والنهي عنه، واللعن لفاعله والدعاء عليه، واشتداد غضب الله عليه، مع ما في ذلك من كونه ذريعة إلى الشرك، ووسيلة إلى الخروج عن الملة كما أوضحناه، فلو كان القائل بما قاله الإمام يحيى بعض الأئمة أو أكثرهم لكان قولهم ردا عليهم، كما قدمناه في أول هذا البحث، فكيف والقائل به فرد من أفرادهم؟ وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد"2، ورفع القبور وبناء القباب والمساجد عليها

---

1 سنن أبي داود (3222) ، وإسناده على شرط البخاري.
2 الحديث في صحيح البخاري (2697) وصحيح مسلم (1718) بلفظ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"، وفي رواية عند مسلم: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد".." (2)

---

1) العين والأثر في عقائد أهل الأثر ابن فَقِيه فُصَّة ص/104
2) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور الصنعاني ص/17

"جواز إطلاقها عليه - تعالى - محل نزاع لأحد، بشرط أن لا يكون إطلاقها يوهم نقصا، بل كان مشعرا بالمدح، فالجمهور منعوا إطلاق ما لم يأذن به الشارع مطلقا، وجوزه المعتزلة مطلقا، ومال إليه بعض الأشاعرة، كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وتوقف إمام الحرمين الجويني، وفصل الغزالي فجوز إطلاق الصفة، وهي ما دل على معنى زائد على الذات، ومنع إطلاق الاسم، وهو ما يدل على نفس الذات، واحتج للقول المعتمد أنها توقيفية بأنه لا يجوز أن يسمى النبي - صلى الله عليه وسلم - بما ليس من أسمائه، فالباري أولى، وتعلق المعتزلة بأن أهل كل لغة يسمونه - سبحانه - باسم مختص بلغتهم، كقولهم (خداي) وشاع من غير نكير. رد هذا بأنه لو ثبت، لكان كافيا في الإذن الشرعي. والتوقيفي ما ورد به كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع ; لأنه لا يخرج عنهما، وأما السنة الضعيفة والقياس، فلا يثبت بهما ; لأن المسألة من العلميات، فلهذا قال (لنا) معشر أهل السنة وأتباع السلف، (بذا) أي باعتبار ثبوت التوقيف في أسماء الباري - جل وعلا - من الشارع (أدلة) ، جمع دليل، (وفية) عالية، توفي بالمقصود ; لأن ما لم يثبت عن الشارع، لم يكن مأذونا في إطلاقه عليه، والأصل المنع حتى يقوم دليل الإذن، فإذا ثبت كان توقيفا. قال الإمام المحقق ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) : ما يطلق عليه - سبحانه وتعالى - في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الأخبار، لا يجب أن يكون توقيفا كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه، هل هي توقيفية، أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟

[تنبيهات]

[التنبيه الأول إذا كانت الصفة منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه تعالى]

تنبيهات

(أحدها) : إذا كانت الصفة منقسمة إلى كمال ونقص، لم تدخل بمطلقها في أسمائه - تعالى - بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، **ولهذا غلط من** سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما

يريد، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهـذا إنمـا أطلـق على نفسه من ذلك أكملـه فعلا وخـبرا، ثم إنـه لا يلـزم من الإخبـار عنـه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق، **كمـا غلـط فيه** بعض المتأخرين، فجعل من." (1)

"، وقال: {لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكـة يشهدون وكفى باللـه شـهيدا} [النسـاء: 166] ، وهـو هـذا الكتـاب العربي الذي هو مائة وأربع عشـرة سـورة، أولهـا الفاتحـة، وآخرهـا قل أعوذ برب الناس، مكتوب في المصاحف، متلـو في المحـاريب، مسموع بالآذان، متلو بالألسن، محفوظ في الصدور، لـه أول وآخـر وأجـــــزاء وأبعـــــاض، وهـــــو كلام اللـــــه - تعـــــالى. وقولهم: إن القديم لا يتجزأ ولا يتعدد غير صحيح، فإن أسماء اللـه - تعالى - متعددة، قال - تعالى: {ولله الأسماء الحسنى} [الأعـراف: 180] ، وقـال النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم ": «إن للـه تسـعة وتسعين اسما، من أحصاها دخل الجنـة» "، وهي قديمـة، وقـد نص الإمام الشافعي أن أسماء الله غير مخلوقة، وقال الإمام أحمد: من قال إن أسماء اللـه - تعـالى - مخلوقـة فقـد كفـر. وكـذا كتب اللـه التوراة والإنجيل والزبور والفرقان متعددة، وهي كلام الله - تعـالى، وقد ورد السمع بأن القرآن ذو عدد، وأقر المسلمون بأنـه كلام اللـه - تعالى. وقد عد الأشعري صفات اللـه سـبع عشـرة صـفة، بين أن منها ما لا يعلم إلا بالسمع، فإذا جاز أن يوصف بصفات متعـددة، لم يلــــزم بــــدخول العــــدد في الحــــروف شــــيء. قال سيدنا الإمام أحمد - رضي الله عنه: القرآن كيف تصـرف فهـو غير مخلوق. ولا نرى القول بالحكاية والعبارة. وغلط من قـال بهمـا وجهله، فقال: من قال إن القرآن عبارة عن كلام الله، **فقد غلـط وجهل**. قـال: وقولـه - تعـالى: {تكليمـا} [النسـاء: 164] يبطـل الحكاية، منه بدأ وإليه يعود. قـال الإمـام موفـق الـدين ابن قدامـة: وأمـا قـولهم: إن كلام اللـه يجب أن لا يكـون حروفـا يشـبه كلام الآدميين، فالجواب أن الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشـبيه، كمـا أن اتفاق البصر في أنـه إدراك المبصـرات، والسـمع في أنـه إدراك المسموعات، والعلم في أنه إدراك المعلومات ليس بتشبيه، كـذلك هذا. وأيضا يلزمهم إن نفوا هذه الصفة لكون هذا تشـبيها، أن ينفـوا سائر الصفات من الوجـود والحيـاة والسـمع والبصـر وغيرهـا، وأمـا

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 1/125

قولهم إن الحروف تحتاج إلى مخارج وأدوات، فالجواب أن احتياجها إلى ذلك في حقنا لا يوجب ذلك في كلام ربنا، تعالي عن ذلك. على أن بعض المخلوقات لم تحتج إلى مخارج في كلامها، كالأيدي والأرجل والجلود التي تتكلم يوم القيامة، والحجر الذي سلم على النبي - صلى الله عليه وسلم، والحصى الذي سبح في كفه، والذراع." (1)

"قال شيخ الإسلام: فهؤلاء غلطوا في أصلين: أحدهما: أنهم ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس مع عمل وحال وحركة وإرادة ومحبة وخشية في القلب، وهذا من **أعظم غلط المرجئة** مطلقا فإن أعمال القلوب التي يسميها بعض الصوفية أحوالا ومقامات ومنازل السائرين إلى الله، أو مقامات العارفين، أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وكل ما فيها من الإيمان مما أحبه الله ولم يفرضه فهو من الإيمان المستحب، فالأول لا بد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، والثاني للمقربين السابقين، والأصل الثاني الذي غلطوا فيه ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم، والتصديق، وهذا أمر خالفوا فيه الحس، والعقل، والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه. وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم، وأنهم صادقون، لكن الحسد وإرادة العلو والرياسة وحبهم لما هم عليه، وإلفهم لما ارتكبوه أوجب له التكذيب والمعاداة لهم، وجميع من كذب الرسل لم يأت بحجة صحيحة تقدح في صدقهم، وإنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم كقولهم لنوح - عليه السلام -: {أنؤمن لك واتبعك الأرذلون} [الشعراء: 111] وقول فرعون: {أنؤمن لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون} [المؤمنون: 47] وقوله لموسى: {ألم نربك فينا وليدا} [الشعراء: 18] الآيتين وقول مشركي العرب لنبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - {إن نتبع الهدى معك نتخطف من أرضنا} [القصص: 57] قال الله - تعالى -

---

1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 1/139

ردا عليهم: {أولم نمكن لهم حرما آمنا يجبى إليه ثمرات كل شيء} [القصص: 57] بل أبو طالب وغيره كانوا مع محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومحبتهم لعلو كلمته من عدم حسدهم له وعلمهم بصدقه، وحملهم الفهم لدين قومهم وكراهتهم لفراقه وذم قريش لهم على عدم اتباعه على دينه القويم وهديه المستقيم، فلم يتركوا الإيمان لعدم العلم بل لهوى الأنفس، فكيف يقال مع هذا أن كل كافر إنما كفر لعدم علمه بالله؟." (1)

"غيرهم مسلما إذ الإسلام هو الاستسلام الظاهر كما حكاه شيخ الإسلام، ثم قال: ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعا ولغة وعقلا، وإذا قيل قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل له بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان، وقد احتج الناس على فساد قول الكرامية بحجج صحيحة، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر، ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة، كما فيها من نفي الإيمان عن المنافقين. وأما الإيمان بقلبه مع المعاداة المخالفة الظاهرة فهذا لم يسم قط مؤمنا، وعند الجهمية إذا كان العلم في قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان الصديقين، ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه، وأما المرجئة المتكلمون منهم، والفقهاء يقولون إن الأعمال قد تسمى إيمانا مجازا ; لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه ; ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله - صلى الله عليه وسلم -: " «الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» " - مجاز، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان والإسلام: المرجئة ثلاثة أصناف الذين يقولون الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها كالجهم بن صفوان ومن اتبعه كالصنايجي وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه. الثاني: من يقول مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.
الثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل

1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 1/409

الفقه، والعبادة منهم، قال شيخ الإسلام: وهؤلاء غلطـوا من وجـوه: أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضـه اللـه على العبـاد متماثـل في حق العباد، وأن ما وجب على شـخص يجب مثلـه على كـل شـخص، وليس الأمر كذلك بل ذلك يتفاوت ويتفاضل أشـد تفـاوت وتفاضـل؛ كما نبهنا على ذلك فيما مـر، فالإيمـان الـواجب متنـوع وليس شـيئا واحدا في حق جميع الناس. الثاني: **من غلـط المرجئة** ظنهم أن ما في القلب من الإيمان." (1)

"واختار أن خلق الجسد مقدم على خلق الروح وزيـف كلام ابن حزم وغيره بما يطول ذكره، وحاصل ما ذكـر أن الـذي استدلوا بـه من أخـذ اللـه الميثـاق من ذريـة آدم والعهـد والإشـهاد لا يـدل على تقدم خلق الأرواح قبل الأجساد خلقا مستقرا وإنمـا غايتهـا أن تـدل على إخراج صورهم وأمثالهم في صور الـذر واسـتنطاقهم ثم ردهم إلى أصلهم إن صح الخبر بذلك، والذي صح إنما هـو القـدر السـابق وتقسـيمهم إلى شـقي وسـعيد وأمـا اسـتدلال أبي محمـد بن حـزم بقوله تعالى {ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكـة اسـجدوا لآدم} [الأعراف: 11] فلائق هذا الاستدلال بظاهريتـه لـترتب الأمـر بالسـجود لآدم على خلقنـا وتصـويرنا. والخطاب للجملة المركبة من البدن والروح وذلك متـأخر عن خلـق آدم عليه السلام، ولهذا قـال ابن عبـاس رضـي اللـه عنهمـا {ولقـد خلقنـاكم} [الأعـراف: 11] يعـني آدم {ثم صـورناكم} [الأعـراف: 11] يعني ذريته. وقـال مجاهـد خلقنـاكم يعـني آدم {ثم صـورناكم} [الأعراف: 11] في ظهر آدم. وإنما قال خلقناكم بلفظ الجمع وهـو يريـد آدم كمـا يقـال ضـربناكم وإنمـا ضـربت سـيدهم. قال وأمـا حـديث خلـق الأرواح قبـل الأجسـاد بـألفي عـام فلا يصح إسناده فإن فيه عتبة بن السكن قال الدارقطني متروك، وفيه أيضا أرطاة بن المنذر بعض أحاديثه غلط. والحاصـل أن الـذي ذهب إليـه ابن القيم تبعا لشيخه وجموع، أن خلـق الأجسـاد مقـدم على خلـق الأرواح. وذهب محمد بن نصر المروزي وأبو محمد بن حزم والإمام إسـحاق بن راهويـه إلى تقـدم خلـق الأرواح وباللـه التوفيـق.

(فائـدتان)

(الأولى) روى الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضـي اللـه عنهمـا

---

1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 1/422

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " «أخذ الله عز وجل الميثاق من ظهر آدم بنعمان - يعني عرفة - فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنشرهم بين يديه كالذر ثم كلمهم قبلا قال: ألست بربكم قالوا بلى شهدنا» " قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن: هذا الحديث يدل على أن ذلك المكان أول وطن والنفس أبدا تنازع إلى الوطن الأول.

(الثانية) ذكر الإمام أبو الفرج بن الجوزي في الكتاب المذكور أن الله." (1)
"الصحابة المكثرون وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين ثم ذكر الأحاديث عنهم واحدا واحدا، والله أعلم.
قال القرطبي: ذهب صاحب القوت إلى أن الحوض بعد الصراط. قال، والصحيح أنه قبله، وكذا قال الغزالي: ذهب بعض السلف إلى أن الحوض يورد بعد الصراط، **وهو غلط من** قائله.
قال القرطبي: والمعنى يقتضي تقديم الحوض على الصراط فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشا فناسب تقديمه لحاجة الناس إليه، قال ابن عباس - رضي الله عنهما: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الوقوف بين يدي الله تعالى هل فيه ماء؟ قال: إي والذي نفسي بيده إن فيه لماء، وإن أولياء الله ليردون إلى حياض الأنبياء عليهم السلام» ".
ورجح القاضي عياض أن الحوض بعد الصراط، وأن الشرب منه يقع بعد الحساب، والنجاة من النار.
وقال ابن حمدان في عقيدته: يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة، وبعد جواز الصراط. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر: ظاهر الأحاديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها، فلو كان قبل الصراط لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر فيه، قال: وأما ما أورد عليه من أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يروه ويذهب بهم إلى النار فجوابه أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون الجنة فيدفعون في النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط، وقال القرطبي في التذكرة: إن للنبي - صلى الله عليه وسلم - حوضين أحدهما في الموقف قبل

1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/45

الصراط، والثـانـي في الجنـة، وكلاهمـا يسـمى كـوثرا، والكـوثر في كلام العـــــــــرب الخـــــــــير الكثـــــــــير.
قال الجلال السـيوطي: وقـد ورد التصـريح في حـديث صـحيح عنـد الحاكم، وغيره بأن الحوض بعد الصراط، فإن قيـل: إذا خلصـوا من الموقف دخلوا الجنة، فلم يحتاجوا إلى الشرب منه، فـالجواب: بـل يحتـاجون إلى ذلـك لأنهم محبوسـون هنـاك لأجـل المظـالم، فكـان الشرب في موقف القصاص، ويحتمل الجمع بـأن يقـع الشـرب من الحوض قبل الصراط لقوم وتأخيره بعده لآخرين بحسـب مـا عليهم من الـذنوب والأوزار حـتى يهـذبوا منهـا على الصـراط، ولعـل هـذا أقـــوى. انتهى.
قال العلامة الشيخ مرعي في بهجته: وهذا في غاية التحقيـق جـامع للقولين." (1)

"المتكلم ويفهم السائل، وبحسب ما يسنح له - صلى الله عليـه وسلم - من العبارة، ويحدد الحوض بحسب ما يفهم الحاضـرون من الإشارة. قال الحافظ ابن حجر: هـذا الاختلاف المتباعـد الـذي يزيـد تارة على ثلاثين يوما، وينقص إلى ثلاثة أيـام لا يصـلح أن يكـون من ضـــرب المثـــل في التقـــدير؛ لأنـــه إنمـــا يكـــون بمـــا يتقـــارب. ورد عليه بأن رواية ثلاثة أيـام اعـترف هـو نفسـه **بأنها غلـط فلا** يتوجـــــــــــــــه الاعـــــــــــــــتراض بهـــــــــــــــا.
وقال النـووي: ليس في ذكـر المسـافة القليلـة مـا يـدفع المسـافة الكثـــيرة، فـــالأكثر ثـــابت بالحـــديث الصـــحيح، فلا معارضـــة.
وقال بعضهم: يحمل القصير على العـرض، والطويـل على الطـول.
قلت: ويرد هذا: " زوايـاه سـواء "، وأوضـح من هـذا مـا في روايـة: طولـــــــــــــــه وعرضـــــــــــــــه ســــــــــــــواء.
وقال بعضهم: بل سبب الاختلاف ملاحظـة سـرعة السـير وعـدمها، فقد عهد في الناس من يقطـع مسـافة عشـرة أيـام في ثلاثـة أيـام وعكســــــه، وأكـــــثر من ذلـــــك وأقـــــل، واللـــــه أعلم.

(الثـــاني)
خالفت المعتزلة فلم تقل بإثبات الحوض مع ثبوته بالسنة الصـحيحة الصريحة، فكل من خالف في إثباته فهو مبتدع، وأما ثبوتـه بـالقرآن فاحتمال وليس بصريح، وأمـا قولـه تعـالى {إنـا أعطينـاك الكـوثر}

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/195

[الكوثر: 1] ، ففيه اختلاف هل الحوض أو الخير الكثير أو النهر الذي في الجنة، ولكن الحوض ثابت بالسنة المتواترة وظاهر الكتاب، فمنكره زائغ عن الثواب مستحق للطرد والعذاب، ويكفيه من الخزي والنكال أنه يذاد عنه ويطرد، ويمنع من الشرب منه ويرد، وقد أخرج أبو داود عن أبي طالوت قال: شهدت أبا برزة - رضي الله عنه - «دخل على عبيد الله بن زياد فحدثني فلان - سماه مسلم - وكان في السماط، فلما رآه قال: إن محمديكم هذا لدحداح، ففهمها الشيخ، فقال: ما كنت أحسب أني أبقى في قوم يعيروني بصحبة محمد - صلى الله عليه وسلم. وقال عبيد الله: إن صحبة محمد لكم زين غير شين.
ثم قال: إنما بعثت إليك لأسألك عن الحوض هل سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر فيه شيئا؟ قال أبو برزة - رضي الله عنه - لا مرة، ولا مرتين، ولا ثلاثا، ولا أربعا، ولا خمسا، فمن كذب به فلا سقاه الله منه، ثم خرج مغضبا» .

(الثالثة)
جاء في الأخبار أن لكل نبي حوضا، فأخرج الترمذي من حديث." (1)
"نفسي، ولكن إن كان متاع في وعاء مختوم عليه، أكان يقدر على ما في جوفه حتى يفض الخاتم؟ فيقولون: لا، فيقول: إن محمدا - صلى الله عليه وسلم - خاتم النبيين، قد حضر اليوم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: فيأتونني، فيقولون: يا محمد اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول:
أنا لها، حتى يأذن الله لمن يشاء ويرضى، فإذا أراد الله أن يصدع بين خلقه نادى مناد أين أحمد وأمته؟ فنحن الآخرون الأولون، نحن آخر الأمم وأول من يحاسب، فتفرج لنا الأمم عن طريقنا، فنمضي محجلين من أثر الطهور، فتقول الأمم: كادت هذه الأمم أن تكون أنبياء كلها، فنأتي باب الجنة، فآخذ بحلقة الباب فأقرع الباب، فيقال: من أنت، فيقول أنا محمد " الحديث، وفيه: " يا محمد ارفع رأسك، وسل تعطه، وقل يسمع، واشفع تشفع» ".
وفى صحيح البخاري من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما: «إن

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/202

الناس يصيرون يوم القيامة جثى كل أمة تتبع نبيها يقولون: يا فلان اشفع لنا، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فذلك يوم يبعثه الله مقاما محمودا» .

(فوائد)
(الأولى) : هذه الشفاعة العامة التي خص بها نبينا - صلى الله عليه وسلم - من بين سائر الأنبياء هي المرادة بقوله - صلى الله عليه وسلم: لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي، وهذه الشفاعة لأهل الموقف إنما هي لأجل حسابهم، ويراحوا من الموقف كما قاله القرطبي في تذكرته، قال:
وقوله في حديث أبى هريرة: " «يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن» " يدل على أنه شفع فيما طلب من تعجيل حساب أهل الموقف، فإنه لما أمر بإدخال من لا حساب عليه من أمته، فقد شرع في حساب من عليه حساب من أمته وغيرهم، وكان طلب هذه الشفاعة من **الناس غلط ثم** يلهمون، وذكر ابن برجان في الإرشادان: الذي يدلهم على ذلك رءوس المحشر، وهم رؤساء أتباع الرسل.
قال الحافظ السيوطي:
وحديث: " «لكل نبي دعوة» ". . . إلخ - متواتر ورد من حديث أنس وجابر - رضي الله عنهما. أخرجهما مسلم وعبد الله بن عمرو بن الصامت، وأبي سعيد الخدري رضي." (1)
"ساجدا وقال: رب خفف عن أمتي، فإنها أضعف الأمم، قال: وضعت عنكم خمسا، وهكذا إلى أن بقيت الخمس» . وهذا في صحيح مسلم من حديث أنس - رضي الله عنه - والذي في المسند والصحيحين وغيرهما عن أنس عن مالك بن صعصعة - رضي الله عنه تعالى: «حط عنه عشرا ثم عاد فحط عنه عشرا ثم عاد فحط عنه عشرا» ، وكذلك هو في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه.
قال الإمام الحافظ ابن الجوزي في الوفاء، وهذا أصح لاتفاق البخاري ومسلم عليه من حديث أنس عن مالك، ومن حديث أنس نفسه أيضا، وذكر المراجعة خمس مرات، وقال عن رواية أنه حط

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/207

خمســــــــــا: غلـــــــــط من الـــــــــــــراوي. انتهى.
وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: كون الحـط كـان خمسـا خمسا أصح، ولفظه: قد حققت رواية ثابتة أن التخفيف كان خمسـا خمسا، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليهـا. انتهى قلت: ولمناقشـته وجـه وجيـه من أمـور أحـدها: أن كـون التخفيـف عشرا عشرا أليق بكرم الكريم، الثاني: اتفاق الصـحيحين عليـه من حديث أنس ومن حديث مالك بن صعصعة، وأما كونه خمسا خمسـا فمن أفـــراد مســـلم، ومـــا اتفـــق عليـــه الصـــحيحان أصـــح. الثالث: كونه عشرا أقل مراجعة. الرابـع: أن حـديث أنس من كونـه كان خمسا صادق بأن الحط في الخامسة خمس فيصدق عليه بـأن الحط كان خمسا في الجملة، والحاصل أن كون الحط كـان عشـرا أصـــــــــــــــح، وباللـــــــــــــــه التوفيـــــــــــــق.

(تنبيهـــات)
(الأول) تقدم الكلام على رؤية النبي - صلى الله عليه وسلم - لـذي العزة والجبروت والإنعام، واختلاف الصحابة والتـابعين فمن بعـدهم في ذلـك، وممـا ينبغي أن يعلم أن الخلاف المـذكور إنمـا هـو في وقوعها، لا في إمكانها وجوازها إذ هي جائزة عقلا ونقلا، أمـا العقـل فواضح، وأما النقل فما كان كليم الرحمن ليسـأل المسـتحيل، هـذا مما لا يظنه من عرف منصب النبوة فضـلا عن الرسـول فضـلا عن أحد أولي العزم من الرسل، ليت شعري من جهل الواجب والجـائز والمستحيل على الله تعالى ما علم؟ هذا مما لا يتصوره مؤمن بالله ورسله يرى الحق ويتبعه أبدا، ثم إن رؤية الباري جل شأنه." (1)
"وقد روى الشعبي عن مسروق قال: قلت لعائشـة رضـي اللـه عنها {ثم دنا فتدلى - فكان قاب قوسين أو أدنى} [النجم: 8 - 9] قـــالت ذاك جبريـــل. قـــال المحقـــق ابن القيم: لأن جبريـــل هـــو الموصـوف بمـا ذكـر من أول السـورة إلى قولـه {ولقـد رآه نزلـة أخرى - عند سدرة المنتهى} [النجم: 13 - 14] هكذا فسره النبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - في الحـديث الصـحيح لعائشـة، قـالت عائشة - رضي الله عنهـا: «سـألت رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسلم - عن هذه الآية فقال: ذلـك جبريـل لم أره في صـورته الـتي خلـــــــق عليهـــــــا إلا مـــــــــرتين» . رواه مســـــــلم.

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/284

قال: ولفظ القرآن لا يدل على غير ذلك، ثم ساق سبعة وجوه دالة على ذلك، قال: وأما ما وقع في البخاري من رواية شريك عن أنس ودنا للجبار رب العزة، فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فقد تكلم الناس فيه، وقالوا: إن **شريكا غلط فيه** وذكر فيه أمورا منكرة، لكن قال المحقق أن الدنو والتدلي الذي في حديث شريك غير الذي في الآية، ولذا قال الرازي في تفسيره: فكان قاب قوسين أي: فكان بين جبريل ومحمد - صلى الله عليه وسلم - مقدار قوسين أو أقل، وهذا على استعمال العرب وعادتهم، فإن الأميرين منهم أو الكبيرين إذا اصطلحا وتعاقدا أخرجا بقوسيهما، فجعل كل واحد منهما قوسه بطرف قوس صاحبه، ومن دونهما من الرعية يكون كفه بكف صاحبه فيمدان باعيهما كذلك فسمي مبايعة. انتهى.
وقوله: أو أدنى، قال المحقق ابن القيم: أو هنا ليست للشك بل لتحقيق قدر المسافة فإنها لا تزيد على قوسين البتة كما قال تعالى {وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون} [الصافات: 147] تحقيقا لهذا العدد، وأنهم لا ينقصون عن مائة ألف رجلا واحدا، ونظيره قوله تعالى {ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة} [البقرة: 74] أي لا تنقص قسوتها عن قسوة الحجارة بل إن لم تزد على قسوة الحجارة لم تكن دونها، قال: وهذا المعنى أحسن وألطف وأدق من قول من جعل " أو " في هذا الموضع بمعنى بل، ومن قول من جعلها للشك بالنسبة إلى الرائي، ومن قول من جعلها بمعنى الواو فتأمله. انتهى.

(الثالث سدرة المنتهى) : السدر شجر النبق، واحده سدرة، وإنما قيل لها سدرة المنتهى لأنه ينتهي إليها ما يهبط من فوقها، فيقبض منها وإليها ينتهي." (1)

"قال الحافظ ابن حجر: والجمع بين هذين الحديثين أن حديث البراء فيمن شهد بدرا حسا، وقول الزهري فيمن شهدها بالعدد حكما ممن ضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - له بسهمه وأجره، أو المراد بالعدد الأول الأحرار، وبالثاني بانضمام مواليهم وأتباعهم. وإذا تحرر هذا فجميع من شهد القتال من ثلاثمائة وخمسة أو ستة فقد عد ثمانية أنفس من أهل بدر ولم يشهدوها،

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/286

وإنما ضرب لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معهم بسهامهم، لكونهم تخلفوا لضرورات لهم، وهم: عثمان بن عفان، وطلحة، وسعيد، والحارث بن حاطب، والحارث بن الصمة، وخوات بن جبير، وعاصم بن عدي، وأبو لبابة - رضي الله عنهم -. واستشهد من المسلمين في وقعة بدر أربع عشرة نفسا، ستة من المهاجرين، وثمانية من الأنصار - رضي الله عنهم - أجمعين. وقتل من الكفار سبعون، وأسر سبعون. وقد روى الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: إن الثمانية عشر الذين قتلوا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر جعل الله تعالى أرواحهم في الجنة في طير خضر تسرح في الجنة، فبينما هم كذلك إذ اطلع عليهم ربهم اطلاعة، فقال: يا عبادي ماذا تشتهون؟ فقالوا: يا ربنا هل فوق هذا من شيء؟ قال: فيقول عبادي: ماذا تشتهون؟ فيقولون في الرابعة: ترد أرواحنا في أجسادنا فنقتل كما قتلنا.
وروى البخاري عن رفاعة بن رافع الزرقي - رضي الله عنه - وكان من أهل بدر قال: «جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين - أو كلمة نحوها -. قال: كذلك من شهد بدرا من الملائكة» . وروى نحوه الإمام أحمد من حديث رافع بن خديج، قال الحافظ ابن الجوزي في جامع المسانيد: كذا وقع في مسند الإمام أحمد، والظاهر **أنه غلط من** بعض الرواة، وإنما هو حديث رافع بن رفاعة الزرقي لا ابن خديج، ويحتمل أن يكون سمعه ابن خديج من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.
وأخرج الإمام أحمد بسند صحيح على شرط مسلم عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لن يدخل النار رجل شهد بدرا والحديبية» . وروى أبو داود، وابن ماجه، والطبراني بسند جيد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " «اطلع." (1)
"كرامات التابعين لهم ومن بعدهم ما هو طافح ومشهور، لا يمكن رده وإنكاره في غلبة البيان والظهور.
ولذا قال لمن انتحل المحال ((يا شقا أهل الزلل)) بما ارتكبوه، ويا خسارتهم لما انتحلوا من رد المحسوس وتكذيبهم للبرهان

(1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/363

بوساوس النفوس، ومكابرتهم لإنكار العيان بمجرد الوهم والهـوس، وقد قال علماؤنـا: إن كرامـة الـولي وظهـور الخـارق على يـده من (حيث) كونـه من آحـاد الأمـة معجـزة للرسـول الـذي ظهـرت هـذه الكرامة لواحد من أمته، لأنه يظهر بتلك الكرامة أنه ولي ولن يكون وليا إلا بكونه محقا في ديانته، وديانته هي الإقرار بـالقلب واللسـان والانقياد بالجوارح والأركان لما جاء به نبيـه المتبـوع ورسـوله الـذي عليه المعول وإلى ما جاء به الرجوع، والطاعة لأوامره والانتهاء عن زواجره في السر والإعلان، حتى لـو ادعى هـذا الـذي ظهـرت على يده الكرامة الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا ولم يظهر الخارق على يده، ولـو فرض ظهوره فهو حينئذ من قبيل الاستدراج. والحاصل أن الأمر الخارق للعـادة فهـو بالنسـبة إلى النـبي معجـزة سواء ظهـر من قبلـه أو من قبـل آحـاد أمتـه، وهـو بالنسـبة للـولي كرامة لخلوه عن دعوى نبوة من ظهر ذلك من قبلـه، فـالنبي لا بـد من علمـه بكونـه نبيـا، ومن قصـد إظهـار خـوارق العـادات وظهـور المعجـزات، وأمـا الـولي فلا يلـزم أن يعلم بولايتـه ويسـتر كرامتـه ويسرها، ويجتهد على إخفـاء أمـره كمـا تقـدمت الإشـارة إلى ذلـك كلـــــــه.

(تنبيهـــــــــــات)

(الأول) وافق أبو الحسين البصري المعتزلي ومن نحـا منحـاه أهـل الســـنة في جـــواز كرامـــات الأوليـــاء ووقوعهـــا. (الثاني) يجوز في الكرامات أن تقع بسـائر وجـوه خـوارق العـادات على اختلاف أنواعها، ولو كقلب العصـا حيـة وكوجـود ولـد من غـير أب، لا بمثـل مـا اختص بـه النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - مثـل القـرآن العظيم الـذي هـو أعظم المعجـزات وأخص الآيـات. وقـال قوم: الكرامات تختص بمثل إجابة الدعاء ونحوه. قال الإمام النووي: **وهذا غلط من** قائله، وإنكار للحس بل الصواب جريانها حـتى في قلب الأعيـــــــان.

(الثالث) الولاية موهبة من الله تعالى غير مكتسبة ولا يصـل الـولي ما دام." (1)

1) لوامع الأنوار البهية السفاريني 2/396

"الرسـالة الثانيـة: رسـالته إلى محمـد بن عبـاد مطـوع ثرمـداء ...
2- الرسالة الثانية:ومنها رسالة إلى محمد بن عيد، مطـوع ثرمـداء، وكان قد أرسل إليه كتابا فيه كلام حسن في تقرير التوحيد وغــيره، وطلب من الشيخ، رحمه الله، أن يبين له إن كان فيه شيء يخفاه، فكتب لـــــــــه، رحمـــــــــــه اللـــــــــــــه:
بســــــــم اللـــــــــه الـــــــــرحمن الـــــــــرحيم
من محمد بن عبد الوهاب، إلى الأخ: محمد بن عبا، د وفقه الله لما يحبـــه ويرضـــاه؛ ســـلام عليكم ورحمـــة اللـــه وبركاتـــه. وبعد، وصلنا أوراق في التوحيد، بهـا كلام من أحسـن الكلام، وفقـك اللـه للصـواب، وتـذكر فيـه أن ودك نـبين لـك إن كـان فيها شـيء غـــاترك؛ فـــاعلم، أرشـــدك اللـــه، أن فيهـــا مســـائل غلـــط: الأولى: قولك: أول واجب على كل ذكر وأنـثى: النظـر في الوجـود، ثم معرفة العقيدة، ثم علم التوحيد. وهذا خطأ، وهو من علم الكلام الـــــــذي أجمـــــــــع الســـــــــلف على ذمـــــــــه. وإنما الذي أتت بـه الرسـل: أول واجب: هـو التوحيـد - ليس النظـر في الوجـود، ولا معرفـة العقيـدة، كمـا ذكرتـه أنت في الأوراق - أن كــل نــبي يقــول لقومــه: اعبــدوا اللــه مــا لكم من إلــه غــيره. الثانيـة: قولـك في الإيمـان باللـه وملائكتـه ... إلخ: والإيمـان: هـو التصديق الجازم بما أتى به الرسول. فليس كذلك، وأبو طالب عمه جازم بصدقه، والذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، والذين يقولون: الإيمان هو التصديق الجازم هم الجهميـة، وقـد اشـتد نكـير السـلف عليهم في هـــــــــــــــذه المســــــــــــــــــألة. الثالثة: قولك: إذا قيل للعامي ونحوه: ما الدليل على أن الله ربـك؟ ثم ذكرت ما الـدليل على اختصـاص العبـادة باللـه، وذكـرت الـدليل على توحيد الألوهية.." [1]

"الثامنة: قولـك في الإيمـان بالقـدر: إنـه الإيمـان بـأن لا يكـون صغير ولا كبير إلا بمشيئة الله وإرادته، وأن يفعل المأمورات ويترك المنهيات. وهذا غلط، لأن الله سبحانه له الخلـق والأمـر، والمشـيئة والإرادة، وله الشرع والدين. إذا ثبت هذا، ففعل المـأمورات وتـرك المنهيات هو الإيمان بالأمر، وهو الإيمان بالشـرع والـدين، ولا يـذكر في حـــــــــــد الإيمـــــــــــان بالقـــــــــــدر.

1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/16

التاسعة: قولك 1: الآيات التي في الاحتجاج بالقـدر، كقولـه تعـالى: {وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونـه من شـيء} 2 الآية، ثم قلت: فإياك والاقتداء بالمشركين في الاحتجاج على اللـه! وحسـبك من القـدر الإيمـان بـه. فالـذي ذكرنـا 3 في تفسـير هـذه الآيات غير المعنى الذي أردت، فراجعـه وتأملـه بقلبـك. فـإن اتضح لـــــك، وإلا فراجعـــــــني فيـــــــه، لأنـــــــه كلام طويـــــــل. العاشرة: وأخرناها لشدة الحاجة إليها: قولك: إن المشركين الـذين قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقروا بتوحيـد الربوبيـة. ثم أوردت الأدلة الواضحة على ذلك: وإنما قاتلهم رسول الله صـلى الله عليه وسلم عند توحيد الألوهية؛ ولم يدخل الرجـل في الإسـلام بتوحيـد الربوبيـة إلا إذا انضـم إليـه توحيـد الألوهيـة. فهـذا كلام من أحسن الكلام وأبينه تفصيلا، ولكن العام، لما وجهنا 4 إليـه إبـراهيم، كتبوا له علماء سدير مكاتبة، وبعثها لنا وهي عندنا الآن، ولم يذكروا فيها إلا توحيد الربوبية، فإذا كنت تعرف هذا، فلأي شيء ما أخـبرت إبـراهيم ونصـحته؟ إن هـؤلاء مـا عرفـوا التوحيـد، وإنهم منكـرون

---

1 في المصـــــــــــــــــــــورة: (إيـــــــــــــــــرادك) .
2 في المصـورة زيـادة: (نحن ولا آباؤنـا) ، والآيـة 35 من سـورة النحـــل.
3 في المصـــــــورة: (فالـــــــذي ذكـــــــر) بـــــــدون (نـــــــا) .
4 في المصورة: (واجهنا) .." (1)

"فنقـول: قـال الشـيخ تقي الـدين: وقـد غلـط في مسـمى التوحيـد طوائـف من أهـل النظـر، ومن أهـل العبـادة، حـتى قلبـوا حقيقته: فطائفة ظنت أن التوحيد هو نفي الصـفات، وطائفـة ظنـوا أنـه الإقـرار بتوحيـد الربوبيـة، ومنهم من أطـال في تقريـر هـذا الموضع، وظن أنه بـذلك قـرر الوحدانيـة، وأن الألوهيـة هي القـدرة على الاختراع ونحو ذلك، ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد؛ قال الله تعـالى: {قـل لمن الأرض ومن فيهـا إن كنتم تعلمون} 1 الآيات، وهذا حق، لكن لا يخلص بـه عن الإشـراك باللـه الذي لا يغفره الله، بل لا بد أن يخلص الدين للـه، فلا يعبـد إلا اللـه، فيكون دينه لله؛ والإلـه هـو: المـألوه الـذي تألهـه القلـوب. وأطـال، رحمـــــــــــــــــــــــه اللـــــــــــــــــــــــه، الكلام.

(1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/19

وقال أيضا، في "الرسالة السنية" التي أرسلها إلى طائفة من أهـل العبادة ينتسبون إلى بعض الصالحين، ويغلـون فيـه، فـذكر حـديث الخوارج، ثم قال: فإذا كان في زمن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وخلفائـه الراشـدين ممن ينتسـب إلى الإسـلام من مـرق منـه مـع عبادتـه العظيمـة، فليعلم أن المنتسـب إلى الإسـلام قـد يمـرق من الدين، وذلك بأمور: منها: الغلو الذي ذمه الله، مثل الغلو في عـدي بن مسافر أو غيره، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلـو في المسيح ونحوه؛ فكل من غلا في نـبي، أو صـحابي، أو رجـل صـالح، وجعل فيه نوعا من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثـني! أو أنا في حسبك، ونحو هذا، فهذا كافر يسـتتاب، فـإن تـاب وإلا قتـل. فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ليعبـد ولا يـدعى معه إله آخر. والـذين يـدعون مـع اللـه آلهـة أخـرى، مثـل الشـمس والقمر، والصـالحين والتماثيـل المصـورة على صـورهم، لم يكونـوا يعتقـــدون أنهـــا تـــنزل المطـــر، وتنبت النبـــات،

1 سورة المؤمنون آية: 84.." (1)

"وإنمـا كـانوا يعبـدون الملائكـة والصـالحين، ويقولـون: هـؤلاء شفعاؤنا عند الله، فبعث الله الرسل وأنـزل الكتب، تنهى أن يـدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة. وأطال الكلام، رحمه الله. فتأمل كلامه في أهـل عصـره من أهـل النظـر الـذين يـدعون العلم، ومن أهـــل العبـــادة الـــذين يـــدعون الصـــلاح. وقال في الإقناع، في باب حكم المرتد في أوله: فمن أشـرك باللـه أو جحـد ربوبيتـه أو وحدانيتـه - إلى أن قـال - أو اسـتهزأ باللـه أو رسله، قال الشيخ: أو كان مبغضا لرسوله أو لما جـاء بـه اتفاقـا، أو جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكـل عليهم ويسـألهم، كفـر إجماعا - إلى أن قال - أو أنكر الشـهادتين أو إحـداهما. فتأمـل هـذا الكلام بشراشر قلبك، وتأمل هل قـالوا هـذا في أشـياء وجـدت في زمانهم، واشتد نكيرهم على أهلها، أو قالوها ولم تقع. وتأمل الفرق بين جحـد الربوبيـة والوحدانيـة، والبغض لمـا جـاء بـه الرسـول. وقال أيضا في أثناء الباب: ومن اعتقد أن لأحد طريقا إلى الله غـير متابعة محمد صلى الله عليه وسـلم، أو لا يجب عليـه اتباعـه، أو أن لغيره خروجا عن اتباعه، أو قـال: أنـا محتـاج إليـه في علم الظـاهر

1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/67

دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقـة، أو قـال: إن من العلماء من يسعه الخروج عن شـريعته كمـا وسـع الخضـر الخروج عن شريعة موسى، كفر في هذا كله. ولـو تعـرف من قـال هـذا الكلام فيـه، وجـزم بكفـرهم، وعلمت مـا هم عليـه من الزهـد والعبادة، وأنهم عنـد أكـثر أهـل زماننـا من أعظم الأوليـاء، لقضـيت العجب.
وقال أيضا في الباب: ومن سب الصحابة، واقترن بسـبه دعـوى أن عليا إله أو نبي، أو أن جبريـل غلـط، فلا شـك في كفـر هـذا، بـل لا شك في كفر من توقف في تكفيره. فتأمل هذا. إذا كان." (1)
"فقلت: ما يبكيك؟ فقال: " ما أعرف فيهم شيئا مما أدركت إلا هذه الصلاة؛ وهذه الصـلاة قـد ضـيعت ". انتهى كلام الطرطوشـي. فليتأمــل اللــبيب هــذه الأحــاديث، وفي أي زمــان قيلت؟ وفي أي مكان؟ وهل أنكرها أحد من أهل العلم؟ والفوائد فيها كثــيرة، ولكن مرادي منها ما وقع من الصحابة، وقول الصادق المصدوق إنه مثــل كلام الذين اختارهم اللـه على العـالمين لـنبيهم: اجعـل لنـا إلهـا، يـا عجبا! إذا جرى هذا من أولئك السادة، كيف ينكر علينــا أن رجلا من **المتأخرين غلط في** قوله: يـا أكـرم الخلـق؟ كيـف تعجبـون من كلامي فيـه، وتظنونـه خـيرا وأعلم منهم؟ ولكن هـذه الأمـور لا علم لكم بهـا، وتظنـون أن من وصـف شـركا أو كفـرا أنـه الكفـر الأكـبر المخــــرج عن الملــــة.
ولكن أين كلامك هذا من كتابك الذي أرسـلت إلي قبـل أن يغربلـك الله بصاحب الشام، وتذكر وتشهد أن هذا هو الحق، وتعتـذر أنـك لا تقدر على الإنكار؟ ومرادي: أن أبين لك كلام الطرطوشي، وما وقع في زمانــه من الشــرك بالشــجر، مــع كونــه في زمن القاضــي أبي يعلى. أتظن الزمــــان صــــلح بعــــده؟
وأما كلام الشافعية، فقال الإمام محدث الشام: أبو شامة في كتاب "الباعث على إنكار البدع والحـوادث"، وهـو في زمن الشـارح وابن حمــدان: وقــد وقــع من جماعــة من النابــذين لشــريعة الإســلام، المنتمين إلى الفقر الذي حقيقته الافتقار من الإيمان، من اعتقادهم في مشايخ لهم ضالين مضـلين، فهم داخلـون تحت قولـه: {أم لهم شــركاء شــرعوا لهم من الــدين مــا لم يــأذن بــه اللــه} 1 الآيــة.

(1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/68

1 سورة الشورى آية: 21.." (1)

"فإن أفرد أحدهما مثل قوله: {إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا} 1، فهو توحيد الإلهية; وكذلك إذا أفرد توحيد الإلهية مثل قوله: {فاعلم أنه لا إله إلا الله} 2، وأمثال ذلك. فإن قرن بينهما، فسرت كل لفظة بأشهر معانيها، كالفقير والمسكين. وأما ما ذكرت من أهل الجاهلية، كيف لم يعرفوا الإلهية إذا أقروا بالربوبية، هل هو كذا أو كذا أو غير ذلك؟ فهو لمجموع ما ذكرت وغيره. وأعجب من ذلك، ما رأيت وسمعت ممن يدعي أنه أعلم الناس، ويفسر القرآن ويشرح الحديث بمجلدات، ثم يشرح "البردة" ويستحسنها، ويذكر في تفسيره وشرحه للحديث أنه شرك، ويموت ما عرف ما خرج من رأسه؛ هذا هو العجب العجاب، أعجب بكثير من ناس لا كتاب لهم، ولا يعرفون جنة ولا نارا، ولا رسولا ولا إلها.

وأما كون "لا إله إلا الله" تجمع الدين كله، وإخراج من قالها من النار إذا كان في قلبه أدنى مثقال ذرة، فلا إشكال في ذلك: وسر المسألة أن الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله؛ بل هذا مذهب الخوارج. فالذي يقول: الأعمال كلها من "لا إله إلا الله"، فقوله الحق. والذي يقول: يخرج من النار من قالها وفي قلبه من الإيمان مثقال ذرة، فقوله الحق. السبب مما ذكرت لك من التجزي؛ وبسبب الغفلة عن **التجزي غلط أبو** حنيفة وأصحابه في زعمهم أن الأعمال ليست من الإيمان. والسلام.

1 سورة فصلت آية: 30، والأحقاف آية: 13.

2 سورة محمد آية: 19.." (2)

"الأولى: قوله: إنهما نسبا من قبلهما إلى الخروج من الإسلام والشرك الأكبر، أفيظن أن قوم موسى لما قالوا: اجعل لنا إلها، خرجوا من الإسلام؟ أفيظن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، فحلف لهم أن هذا مثل قول قوم موسى: اجعل لنا إلها، أنهم خرجوا من الإسلام؟ أيظن أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سمعهم يحلفون بآبائهم فنهاهم،

(1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/71

(2) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/122

وقـال: " من حلـف بغـير اللـه فقـد أشـرك " 1، أنهم خرجـوا من الإسـلام؟ إلى غـير ذلـك من الأدلـة الـتي لا تحصـر؛ فلم يفـرق بين الشـــرك المخـــرج عن الملـــة من غـــيره، ولم يفـــرق بين الجاهـــل والمعانـــد.
والكلمة الثانية: قوله: إن المشرك لا يقول: لا إله إلا الله، فيا عجبـا من رجل يدعي العلم، وجاي من الشام يحمـل كتب فلم 2 تكلم، إذ إنـه لا يعـرف الإسـلام من الكفـر، ولا يعـرف الفـرق بين أبي بكـر الصديق وبين مسيلمة الكذاب! أما علم أن مسيلمة يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويصـلي ويصـوم؟ أمـا علم أن غلاة الرافضة الذين حرقهم علي يقولونها؟ وكذلك الذين يقذفون عائشة ويكـذبون القـرآن، وكـذلك الـذين يزعمـون أن جبريـل غلـط. وغـير هـؤلاء ممن أجمـع أهـل العلم على كفـرهم، منهم من ينتسـب إلى الإسلام، ومنهم من لا ينتسب إليه كاليهود، وكلهم يقولون: لا إلـه إلا الله؛ وهذا بين عند من له أقـل معرفـة بالإسـلام من أن يحتـاج إلى تبيـــان.
وإذا كان المشركون لا يقولونها، فما معنى بـاب حكم المرتـد الـذي ذكر الفقهاء من كل مذهب؟ هل الذين ذكـروهم الفقهـاء وجعلـوهم مرتـــــــــــــدين لا يقولونهـــــــــــــــا؟ هـــــــــــــذا

---

1 الترمذي: النذور والأيمان (1535) , وأبو داود: الأيمان والنـذور (3251) , وأحمـــــــــــــــــــــــــد (2/34) .
2 في المخطوطة والمصورة: (فلما) .." (1)

"رسالة أخرى في الشـهادتين وبعثـة محمـد – صـلى اللـه عليـه وســــــــــــــــلم - ودلائــــــــــــــــــــــل رســــــــــــــــــــــالته
معـــــنى كـــــون أهـــــل الســـــنة لا يكفـــــرون أهـــــل القبلة
قـــال -صـــب اللـــه عليـــه من شـــآبيب بـــره ورحمتـــه ووالى-:
هذه كلمات في معرفة شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسـول الله، **وقد غلط أهل** زماننا فيها، وأثبتوا لفظها دون معانيهـا، وقـد يأتون بأدلة على ذلك تلتبس على الجاهل المسـكين، ومن ليس لـه معرفـــة في الـــدين، وذلـــك يفضـــي إلى أعظم المهالـــك.
فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشـهدوا أن لا إلـه إلا اللـه، فـإذا قالوهـا؛ عصـموا مـني دمـاءهم

---

(1) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء السادس) محمد بن عبد الوهاب ص/136

وأموالهم" 1 الحديث. وكذا قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن شفاعته: من أحق بها يوم القيامة؟ قال: "من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه" 2. وقوله صلى الله عليه وسلم: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة" 3. وكذلك حديث عتبان بن مالك: "فإن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله" 4.

وهذه الأحاديث الصحيحة إذا رآها هذا الجاهل أو بعضها أو سمعها من غيره طابت نفسه، وقرت عينه، واستنقذه المساعد على ذلك، وليس الأمر كما يظنه هذا الجاهل المشرك. فلو أنه دعا غير الله أو ذبح له، أو حلف به، أو نذر له: لم ير ذلك شركا، ولا محرما، ولا مكروها؛ فإذا أنكر عليه أحد بعض ما ينافي التوحيد لله، والعمل بما أمر الله اشمأز ونفر وعارض بقوله: قال رسول الله، وقال رسول الله، وهذا لم يدر حقيقة الحال.

فلو كان الأمر كما قال؛ لما قال الصديق - رضي الله عنه- في أهل الردة: والله لو منعوني عناقا- أو قال عقالا- كانوا يؤدونه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لقاتلتهم عليه. أفيظن هذا الجاهل أنهم لم يقولوا لا إله إلا الله؟ وما يصنع هذا الجاهل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوارج: "أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم، فإنهم شر قتيل

---

1 البخاري: الجهاد والسير (2946) , ومسلم: الإيمان (21) , والترمذي: الإيمان (2606) , والنسائي: الجهاد (3090 ,3095) وتحريم الدم (3971 ,3972 ,3974 ,3976 ,3977 ,3978) , وأبو داود: الجهاد (2640) , وابن ماجه: الفتن (3927 ,3928) , وأحمد (1/11 ,2/377 ,2/423 ,2/502 ,2/528 ,3/300 ,3/332 ,3/339 ,3/394) .

2 البخاري: العلم (99) , وأحمد (2/373) .

3 أبو داود: الجنائز (3116) , وأحمد (5/233 ,5/247) .

4 البخاري: الصلاة (425) والأطعمة (5401) , ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة (33) .." (1)

"الرسالة الثانية عشر: ستة أصول عظيمة مفيدة ...

---

(1) الجواهر المضية محمد بن عبد الوهاب ص/24

الرسالة الثانية عشرة ستة أصول عظيمة مفيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: من أعجب العجاب، وأكبر الآيات الدالة على قدرة الملك الغلاب ستة أصول بينها الله تعالى بيانا واضحا للعوام فوق ما يظن الظانون، ثم بعد **هذا غلط فيها** كثير من أذكياء 1 العالم، وعقلاء بني آدم، إلا أقل القليل.

(الأصل الأول) : إخلاص الدين لله تعالى وحده لا شريك له، وبيان ضده الذي هو الشرك بالله، وكون أكثر القرآن في بيان هذا الأصل من وجوه شتى بكلام يفهمه أبلد العامة، ثم لما صار 2 على أكثر الأمة ما صار، أظهر لهم الشيطان الإخلاص في صورة تنقص الصالحين والتقصير في حقوقهم، وأظهر لهم الشرك بالله في صورة محبة الصالحين واتباعهم.

---

1 لفظ (كثير من) من الدرر السنية ج 1 ص 99 طبعة المكتب الإسلامي ببيروت وقد سقط هذا اللفظ مما سواها.

2 لفظ (لما) من الدرر السنية ويقتضيه المقام.." (1)

"وسلم بعث بها وكفر من خالفها، مثل أمره1 بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبيين وغيرهم؛ فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل إيجاب الصلوات الخمس وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر، ثم تجد كثيرا من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين.

وأبلغ من ذلك أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي (يعني الفخر الرازي) 2. قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين. انتهى كلامه 3.

فتأمل هذا، وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة التي يذكرها أعداء الله، لكن من يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا على أن الذي نعتقده وندين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه، أنه **لو غلط هو** أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة، أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق، أو غير ذلك من الكفر الصريح الظاهر الذي بينه الله ورسوله وبينه علماء الأمة، أنا نؤمن بما جاءنا عن الله

---

(1) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) محمد بن عبد الوهاب ص/393

وعن رسوله من تكفيره4، ولو غلط، **من غلط فكيف** والحمد لله ونحن لا نعلم عن واحـــــــــد من العلمـــــــــاء خلافـــــــا في

---

1 لفظ "أمره" من نقض المنطق لشيخ الإسـلام ابن تيميـة صـفحة 45 الطبعـــــــة الأولى بمطبعـــــــة الســـــنة المحمديـــــــة.
2 هذه العبارة التي بين قوسين مثبتـة في روضـة الأفكـار والأفهـام لابن غنام وفي أكثر النسخ الخطية وسقطت في مخطوطـة الشـيخ محمـــــــــد بن عبـــــــد اللطيـــــــف آل الشـــــــيخ.
3 أي في نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيميـة ص 45- 47 وقـد اقتصـر شـيخ الإسـلام محمـد بن عبـد الوهـاب منـه على مـا هنـا.
4 لفظ " من تكفيره" ليس في روضة الأفكـار والأفهـام لابن غنـام, ولا في أكثر النسخ الخطية, وهو في نسخة سماحة المفـتي الشـيخ محمد بن إبراهيم التي بخط عبد العزيز بن ناصر.." (1)

"بـــــــــاب: الـــــــــدجال وصـــــــــفه ومـــــــــا معه ...

بـــــــــاب الـــــــــدجال وصـــــــــفته ومـــــــــا معه

(126) ولمسلم1: عن النواس بن سمعان. قال: ذكر رسول اللـه – صـــــلى اللـــــه عليـــــه وســـــلم- الـــــدجال2 ذات

---

1 صـحيح مسـلم، بشـرح النـووي، ج 18، كتـاب الفتن وأشـراط السـاعة، بـاب: ذكـر الـدجال وصـفته ومـا معـه، ص: 63. وذكره ابن ماجه في سننه ج2، كتاب الفتن، باب فتنـة الـدجال ص: 1356.
2 "الـدجال"، قـال ثعلب: كـل كـذاب فهـو دجـال. وقيـل: الـدجال المموه. يقال: دجل فلان إذا موه، ودجل الحـق بباطلـه، إذا غطـاه. وحكى ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضا. اهـ. من شرح مقدمـة مســــــــــــــــــــلم للنــــــــــــــــــــووي ص: 79.
وسمي بالمسيح؛ لأنـه ممسـوح العين، وقيـل: لأنـه أعـور، والأعـور يســـــــــــــــــــــــــــمى مســـــــــــــــــــــــــــيحا.
وقيـــــــــــــل: لمســـــــــــــحه الأرض حين خروجـــــــــــــه.
وأكثر العلماء على أن ضـبط الاسـم بفتح الميم وكسـر السـين، ولا فرق بينه وبين اسم عيسى ـ عليـه الصـلاة والسـلام ـ في اللفـظ،

---

1) مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) محمد بن عبد الوهاب ص/290

ولكن عيسى ــ عليه الصلاة والسلام ــ مسيح هدى. والدجال مسيح ضلالة.
ورواه بعض الرواة بكسر الميم والشين المشددة، وقاله غير واحد كذلك. إلا أنه بالخاء المعجمة. وقال بعضهم: بكسر الميم وتخفيف السين. اهـ.
شرح النووي لمسلم ج 2، ص: 234.
قال القاضي عياض ــ رحمه الله ــ: "هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى، من: إحياء الميت الذي يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك، فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره ويقتله عيسى ــ صلى الله عليه وسلم ــ ويثبت الله الذين آمنوا".
هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافا لمن أنكره وأبطل أمره ـ من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة ـ في أنه صحيح الوجود، ولكن الذي يدعي مخارف وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقا لم يوثق بمعجزات الأنبياء ــ صلوات الله وسلامه عليهم ـ، **وهذا غلط من** جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الألوهية، وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه.
ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسد الحاجة والفاقة، رغبة في سد الرمق، أو تقية وخوفا من أذاه؛ لأن فتنته عظيمة جدا، تدهش العقول وتحير الألباب، مع سرعة مروره في الأمر، فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله، ودلائل الحدوث فيه والنقص. فيصدقه من صدقه في هذه الحالة.
ولهذا حذرت الأنبياء ــ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ــ من فتنته، ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله.
وأما أهل التوفيق فلا يغترون به، ولا يخدعون بما معه، لما ذكرناه من الدلائل المكذبة له، مع ما سبق لهم من العلم بحاله، ولهذا

يقـــول الـــذي يقتلـــه ثم يحييـــه: مـــا ازددت فيـــك إلا بصـــيرة. هذا آخر كلام القاضي-رحمه الله-اهـ. نووي ج 18، ص: 58، 59.." (1)

"الثالثة: النسـخة المطبوعـة في مطبعـة المنـار بمصـر سـنة "1344هـ" ضمن كتاب الشيخ العلامة سـليمان بن سـحمان "الهديـة السنية والتحفة الوهابية النجدية". وهنـاك نسـخة رابعـة طبعت في الريـاض قـديما بمطبعـة "النـور" وهي صـورة من النسـخة الثالثـة تمامــا.

تنبيه وقـع في جميـع **النسخ غلـط في** اسـم المؤلـف حيث كتب "أحمد" والصواب "حمد" ووقع في "ب" و"المطبوعة" "المعمـري" والصـــــــــواب "المعمـــــــــر" بـــــــدون يـــــــاء النســـــــب..

تنبيه ثان: نظرا لكثرة الأغلاط الإملائيـة في نسـخة "ب" والزيـادات التي تكون غالبا من النساخ كـ"سبحانه" عند لفظ الجلالـة و"رضـي الله عنه" عند ذكر الصحابة وما شابه ذلـك ممـا لا أثـر لـه لم أذكـر تغاير النسخ فيه.." (2)

"[يـــونس- 31] ، وقـــال تعـــالى: {ولئن ســـألتهم من خلـــق السـماوات والأرض وسـخر الشـمس والقمـر ليقـولن اللـه فـأنى يؤفكون} [العنكبـوت- 61] ، وقـال تعـالى: {قـل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون , سيقولون لله قل أفلا تذكرون , قـل من رب الســـماوات الســـبع ورب العـــرش العظيم , ســـيقولون للـــه..} [المؤمنون- 84- 85] إلى غير ذلك من الآيات التي يخبر اللـه فيهـا أن المشركين معترفون أن الله هو الخالق الرازق (1) ، وإنما كانوا يعبدونهم ليقربوهم ويشـفعوا لهم، كمـا ذكـره سـبحانه ففي قولـه: {ويقولـون هـؤلاء شـفعاؤنا عنـد اللـه} [يـونس- 18] فبعث اللـه الرسل، وأنزل الكتب ليعبدوه (2) وحده، ولا يجعـل معـه إلـه آخـر. وأخبر سـبحانه أن الشـفاعة كلهـا لـه، وأنـه لا يشـفع عنـده أحـد إلا بإذنه، وأنـه لا يـأذن إلا لمن رضـي قولـه وعملـه، وأنـه لا يرضـى إلا التوحيـــــــد، فالشـــــــفاعة مقيـــــــدة بهـــــــذه القيـــــــود. قـال تعـالى: {أم اتخـذوا من دون اللـه شـفعاء قـل أولـو كـانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون , قل لله الشفاعة جميعا} [الزمـر- 43] ،

---

1) أحاديث في الفتن والحوادث (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الجزء الحادي عشر) محمد بن عبد الوهاب ص/162

2) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب حمد بن ناصر آل معمر ص/10

(1) قال شيخ الإسلام في الرد على البكري "ص 184- 185": وهذا التوحيد توحيد الربوبية العامة كان المشركون يقرون به فهو وحده لا ينجى من النار، ولا يدخل الجنة، بل التوحيد المنجي شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله بحيث يقر بأن الله سبحانه هو المستحق للعبادة دون ما سواه، وأن محمدا رسوله فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن عصى الرسول فقد عصى الله، فيحل ما حلله الله ورسوله، ويحرم ما حرمه الله ورسوله، ويأمر بما أمر الله به ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله. وهذا **المقام غلط فيه** كثير من السالكين لم يميزوا بين الأول والثاني من توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية ولو طردوا قولهم لخرجوا عن الدين كما تخرج الشعرة من العجين، اهـ.
(2) "أ" "ليعبد وحده" وكلاهما صحيح.." (1)

"رجوع إسماعيل بن اسحق الأشعري عن معتقداته:
وقولكم (الفرقة الناجية المستثناة الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم: "هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي" وهم الأشاعرة) **وهذا غلط ظاهر** لوجوه:
منها: أن هؤلاء المنتسبين إلى عقيدة الأشعري لم يرجعوا عنها كما رجع عنها وتاب وأقلع منها فإنه اسمه علي بن إسماعيل بن اسحق الأشعري من ذرية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، كنيته أبو الحسن ولد بالبصرة سنة سبعين وقيل ستين ومائتين وتوفي ببغداد ودفن بها سنة أربع وعشرين وثلاثمائة كما قال ابن الصلاح، وكان من تلامذة المعتزلة كأبي علي الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب وأخذ عن زكريا الساجي أصول." (2)

"إحدى الروايات عنه: يقتل بترك صلاة واحدة وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد، وحجة هذا القول ما تقدم من الأحاديث الدالة على قتل تارك الصلاة. فقد روى معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من ترك صلاة مكتوبة متعمدا فقد برئت منه ذمة الله" رواه الإمام أحمد في مسنده وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: " أوصاني أبو القاسم صلى الله عليه وسلم أن لا أترك صلاة متعمدا فمن ترك صلاة متعمدا فقد

1) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب حمد بن ناصر آل معمر ص/47
2) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/61

برئت منه الذمة" رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في سننه ولأنه إذا دعي إلى فعلها في وقتها فقال: لا أصلي ولا عذر له فقد ظهر إصراره فتعين إيجاب قتله وإهدار دمه، واعتبار التكرار ثلاثا ليس عليه دليل من نص ولا إجماع ولا قول صحابي، وقال أبو اسحق من أصحاب أحمد ان كانت الصلاة المتروكة تجمع إلى ما بعدها كالظهر والمغرب لم يقتل حتى يخرج وقت الثانية لأن وقتها وقت الأولى في حال الجمع فأورثت شبهة ههنا وان كانت لا تجمع إلى ما بعدها كالصبح والعصر وعشاء الآخرة قتل بتركها وحدها إذ لا شبهة في التأخير، وهذا القول حكاه اسحق عن عبد الله بن المبارك أو عن وكيع بن الجراح الشك من اسحق في تعيينه، فعلى هذا متى دعي إلى الصلاة في وقتها فقال لا أصلي وامتنع حتى فاتت وجب قتله وان لم يضق وقت الثانية نص عليه الإمام أحمد قال القاضي وأصحابه كابن عقيل وأبي الخطاب لا يقتل حتى يتضايق وقت التي بعدها وقال شيخ الإسلام أبو البركات تقي الدين متى دعي إلى الصلاة في وقتها فقال لا أصلي وامتنع حتى فاتت وجب قتله وان لم يضق وقت الثانية، وفي المثال الذي ذكر يعني أبا الخطاب أولى لأن القتل بتركها دون الأولى لأنه لما دعي إليها كانت فائتة والفوائت لا يقتل تاركها. وكذا حكم ترك الوضوء والغسل من الجنابة واستقبال القبلة وستر العورة والقيام في الفرض لقادر أو الركوع أو السجود لقادر عليهما كترك الصلاة، وكذا حكم ترك الجمعة لما روى مسلم في صحيحه من حديث ابن مسعود: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: وصريح القرآن مشعر بفرضيتها وآمر بإقامتها إلزاما، وأخطأ على الشافعي من نسب إليه القول بأن صلاة الجمعة فرض كفاية إذا قام بها قوم سقطت عن الباقين ولم يقل الشافعي هذا قط **وإنما غلط عليه** من نسب ذلك إليه بسبب قوله في صلاة العيد أنها تجب." (1)

"أمر به ووعد عليه الإجابة والإنابة لكن من قدر عليه الشقاء فالأول حاله حتى ان تصيبه الشدة فيخلص لله الدعوة، فإذا استجاب الله دعاءه وأنعم عليه مولاه جاءته الاستحالة {وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسه الشر فذو دعاء

1) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/119

عـريض} ومن وفـق الإنصـاف بـالإخلاص رأى وشـاهد بحديقـة عين رأسـه وبصـيرة عين جنانـه، وتأمـل بقلبـه أحـوال هـؤلاء المـدعين الإيمـان، مـع أحـوال الأولين وجـدهم في أصـل دين واحـد ومعنـاه متفقين، وفي تركـه جملـة مختلفين، إذ الأولـون يشـركون تـارة ويخلصون أخرى التي هي للدعاء أولى، وأما هؤلاء فإنهم أكثر شركا في هذه التي هي محل الإخلاص لملك الناس زيادة على التي قبلها من عـدم حصـول الشـدة والبـأس.

(السادس) : أنه قد زعم أن مجرد التصديق بالله وبرسوله وبـاليوم الآخر هو معنى التوحيد المقصـود من لا إلـه إلا اللـه، وان ليس لهـا من المعنى إلا ذلـك، فظن ان معناهـا خـاص بتوحيـد الربوبيـة، وأن الله خالق كل شيء ومرسل الرسل ومنزل الكتب ومحـيي ومميت ومجاز بالأعمال، وهذا هو الذي يسمونه أهـل الكلام توحيـد الأفعـال حتى **قد غلط في** مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر والكلام وأهل الإرادة والعبادة فقلبوا حقيقتـه عن موضـوعه، فطائفـة ظنت أن التوحيد هو مجرد إقرار لسان العبيد بربوبيته تعالى، وأنـه خـالق كـل شـيء، وأنـه على كـل شـيء وكيـل، وطائفـة ظنت أن توحيـد الربوبية هو الغاية، والفناء فيه هو النهاية، وان من شهد ذلك سـقط عنه استحسان الحسن واستقباح القبيح، فآل بهم الأمر إلى تعطيـل الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولم يفرقوا بين مشيئة اللـه الشـاملة لجميع المخلوقات، وبين محبتـه ورضـاه المختصـة بالطاعـات، وبين كلماته الكونيات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، ومـا حجهم في ذلـك إلا لشـمول القـدر كـل مخلـوق وكلماتـه الـدينيات الـتي اختص بموافقتهـا أنبيـاؤه وأوليـاؤه، وطائفـة ظنت أن التوحيـد هـو نفي الصـفات بـل نفي الأسـماء الحسـنى أيضـا. يسـمون أنفسـهم أهـل التوحيد وأثبتوا ذاتا مجردة عن الصفات وزعموا أن إثبـات الصـفات يستلزم التركيب والعقل ينفيه فقد علم بصريح المعقـول المطـابق لصحيح المنقول أن ذلك لا يكون إلا في الأذهان لا في كـل الأعيـان والله سبحانه وتعالى ذاته لا تشبه الذوات وصفاته لا تشبه الصـفات {ليس كمثلـه شـيء وهـو السـميع البصـير} لم يـزل موصـوفا بمـا وصف به نفسه في كتابـه أو على لسـان رسـوله صـلى اللـه عليـه وسلم.." (1)

1) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سليمان بن عبـد اللـه آل الشـيخ ص/179

"تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} فلم يقل وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولي الأمر منكم بل جعل طاعة أولي الأمر داخلة في طاعة الرسول، وطاعة الرسول طاعة الله وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون طاعة أولي الأمر فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله فليس لأحد إذا أمره الرسول بأمر أن ينظر هل أمر الله به أم لا بخلاف أولي الأمر فإنه قد يأمرون بمعصية الله فليس كل من أطاعهم مطيعا لله بل لابد فيما يأمرون به أن يعلم أنه ليس معصية لله وينظر هل أمر الله به أم لا سواء كان ولي الأمر من العلماء أو الأمراء ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمراء السرايا وقبول ما ينسب عن المشايخ الصوفية كأبي يزيد البسطامي وغيره فإن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد جمع أبو الفضل كتابا من كلام أبي يزيد البسطامي سماه النور من كلام طيفور، فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء **من غلط أبي** يزيد رحمه الله، وفي أشياء موافقة لأمر الشرع ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشايخ أنه قال لمريديه ان تركتم أحدا من أمة محمد يدخل النار فأنا منكم بريء وتعقبه الآخرة وقال قلت لمريدي إن تركتم أحدا من أمة محمد يدخل النار فأنا منكم بريء فصدق هذا النقل عنه ثم جعل هذا المصدق لهذا عن أبي يزيد أو غيره يستحسنه ويستعظم حاله، فقد دل على عظيم جهله أو نفاقه فإنه ان كان قد علم ما أخبر به الرسول من دخول من يدخل النار من أهل الكبائر، وان النبي صلى الله عليه وسلم هو أول من يشفع فيهم بعد أن تطلب الشفاعة من الرسل الكبار كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى فيمتنعون ويعتذرون، ثم صدق أن مريدي أبي يزيد أو غيره يمنعون أحدا من الأمة من دخول النار أو يخرجون كل من دخلها منهم كان ذلك كفرا منه بما أخبر به الصادق المصدوق بحكاية منقولة كذب ناقلها أو أخطأ قائلها إن لم يكن تعمد الكذب، وإن كان لا يعلم ما أخبر به الرسول كان من أجهل الناس بأصول الإيمان.." (1)

"علقه على الشرط كما ثبت ذلك في الصحيح، ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد بمفردها، قالوا: والراوي غلط.

1) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/354

قلت: لا يصح تغليطه مع إمكان حمله على الصحة، ورواية تعليقه بالشرط لا تدل على نفي رواية الجزم.

وقالت طائفة أخرى: الشؤم بهذه الثلاثة إنما يلحق من تشاءم بها فيكون شؤمها عليه، ومن توكل على الله ولم يتشاءم ولم يتطير لم تكن مشئومة عليه، قالوا: ويدل عليه حديث أنس: "الطيرة على من تطير". وقد يجعل الله سبحانه تطير العبد وتشاؤمه سببا لحلول المكروه، كما يجعل الثقة به والتوكل عليه، وإفراده بالخوف والرجاء من أعظم الأسباب التي يدفع بها الشر. وقال ابن القيم: إخباره صلى الله عليه وسلم بالشؤم في هذه الثلاثة، ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها الله وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق أعيانا منها مشئومة على من قاربها وسكنها، وأعيانا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر. وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدا مباركا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدا مشئوما يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية أو غيرها. فكذلك الدار والمرأة والفرس. والله سبحانه خالق الخير والشر والسعود والنحوس فيخلق بعض هذه الأعيان سعودا مباركة، ويقضي بسعادة من قاربها وحصول اليمن والبركة له، ويخلق بعضها نحوسا يتنحس بها من قاربها، وكل ذلك بقضائه وقدره كما خلق سائر الأسباب وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة، ولذذ بها من قاربها من الناس، وخلق ضدها وجعلها سببا لألم من قاربها من الناس، والفرق بين هذين النوعين مدرك بالحس فكذلك في الديار والنساء والخيل فهذا لون والطيرة الشركية لون. انتهى.

قلت: ولهذا يشرع لمن استفاد زوجة أو أمة أو دابة، أن يسأل الله من خيرها وخير ما جبلت عليه، ويستعيذ من شرها وشر ما جبلت عليه، وكذلك ينبغي لمن سكن دارا أن يفعل ذلك." (1)

"الليل والنهار" 1. وفي رواية لأحمد: "بيدي الليل والنهار أجدده وأبليه وأذهب بالملوك" 2. وفي رواية: "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر، الأيام والليالي أجددها وأبليها وآتي بملوك بعد ملوك". قال الحافظ: وسنده صحيح. فقد تبين بهذا خطأ ابن حزم في عده الدهر من أسماء الله الحسنى، **وهذا غلط فاحش**، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: {وما يهلكنا إلا الدهر} 3 مصيبين.

(1) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/368

قوله: "وفي رواية". هذه الرواية رواها مسلم وغيره. قال المصنف: وفيه أنه قد يكون سبا ولو لم يقصده بقلبه.

---

1 البخاري: تفسير القرآن (4826) , ومسلم: الألفاظ من الأدب وغيرها (2246) , وأبو داود: الأدب (5274) , وأحمد (2/238 , 2/318 , 2/394 , 2/395 , 2/491 , 2/496 ,2/499) .
2 أحمد (2/496) .
3 سورة الجاثية آية: 24.." [1]

"البصير، ولا المتكلم الآمر الناهي، لانقسام مسمى هذه الأسماء، بل وصف نفسه بكمالاتها، وشرف أنواعها. ومن هنا **يعلم غلط بعض** المتأخرين، وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسما مطلقا، وأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق منها اسم الماكر، والمخادع، والفاتن، والمضل، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. انتهى ملخصا من كلام الإمام ابن القيم.

وقيل: فصل الخطاب في أسماء الله الحسنى، هل هي توقيفية أم لا؟

وحاصله أن ما يطلق عليه من باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق من باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيا، كالقديم والشيء الموجود، والقائم بنفسه، والصانع، ونحو ذلك. فادعوه بها، أي: اسألوه، وتوسلوا إليه بها كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم. فإن ذلك من أقرب الوسائل وأحبها إليه، كما في"المسند"والترمذي "ألظوا بياذا الجلال والإكرام" 1. والحديث الآخر سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو وهو يقول: "اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فقال:"والذي نفسي بيده لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى" 2. رواه الترمذي وغيره. وقوله عليه السلام: "اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبعفوك من عقوبتك، وبك منك، لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" 3. حديث صحيح رواه مسلم، وغيره. ومنه: "اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت، المنان، بديع

---

1) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/530

السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام" 4. رواه الترمذي بنحوه، واللفظ لغيره.

1 الترمذي: الدعوات (3524) .
2 الترمذي: الدعوات (3475) , وابن ماجه: الدعاء (3857) .
3 مسلم: الصلاة (486) , والترمذي: الدعوات (3493) , والنسائي: التطبيق (1100 ,1130) والاستعاذة (5534) , وأبو داود: الصلاة (879) , وابن ماجه: الدعاء (3841) , وأحمد (6/58) , ومالك: النداء للصلاة (497) .
4 الترمذي: الدعوات (3544) , والنسائي: السهو (1300) , وأبو داود: الصلاة (1495) , وابن ماجه: الدعاء (3858) , وأحمد (3/120 ,3/158 ,3/245 ,3/265) .." (1)

"أقوام فقالوا: بل ينفى مجموعا، فيقال: لا هي هو، ولا هي غيره، ثم كثير من هؤلاء إذا بحثوا يقولون: هذا المعنى إما أن يكون هذا وإما أن يكون غيره؛ فيتناقضون، وسبب ذلك أن لفظ الغير مجمل يراد بالغير: المباين المنفصل، ويراد به ما ليس هو غير الشيء، وقد يعبر عن الأول بأن الغيرين ما جوز وجود أحدهما وعدمه، أو ما جاز مفارقة أحدهما للآخر بزمان أو مكان أو وجود، ويعبر عن الثاني بأنه ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر. فبين هذا وهذا فرق ظاهر.
فصفات الرب اللازمة لا تفارقه البتة، فلا يكون غيرا بالمعنى الأول، ويجوز أن يعلم بعض الصفات دون بعض، ويعلم الذات دون الصفة فيكون غيرا باعتبار الثاني.
ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أنها أغيار للذات، وقالوا: إنها غير الذات. ولا يقولون إنها غير الله، فإن لفظ الذات لا يتضمن الصفات، بخلاف اسم الله فإنه يتناول الصفات.
ولهذا كان الصواب -على قول أهل السنة- هو أن لا يقال في الصفات: إنها زائدة على اسم الله، بل من قال ذلك **فقد غلط عليهم**، وإذا قيل: هي زائدة على الذات أم لا؟ كان الجواب أن الذات الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات، فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات، بل ولا يوجد شيء من الذوات مجردا عن جميع الصفات، بل لفظ "الذات" تأنيث "ذو"، ولفظ

1) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص/554

"ذو" مستلزم للإضـافة، وهـذا اللفـظ مولـد، وأصـله أن يقـال: ذات علم وذات قدرة، وذات سمع، كمـا قـال اللـه تعـالى: {فـاتقوا اللـه وأصـــلحوا ذات بينكم} 1 ويقـــال: فلانـــة ذات مـــال وجمـــال. ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة، وسمع وبصر، عرفوا لفظ الذات ردا على من نفى صفاتها، وصـار التعريـف يقـوم مقـام الإضافة، بحيث إذا قيل لفظ الذات فهو ذات كـذا. فالـذات لا يكـون إلا ذات علم وقـــدرة، ونحـــوه من الصـــفات لفظـــا ومعـــنى. وإنما يريد محققو أهل السنة بقولهم: "الصفات زائدة على الـذات" أنها زائدة على ما أثبته نفاة الصـفات من الـذات، فـإنهم أثبتـوا ذاتـا مجـــردة

1 سورة الأنفال آية: 1.." (1)

"الكلمـــــــــات النافعـــــــــة في المكفـــــــــرات الواقعة

بســـــــــــم اللـــــــــــه الـــــــــــرحمن الـــــــــــرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعـوذ باللـه من شـرور أنفسـنا وسـيئات أعمالنـا، من يهـد اللـه فلا مضـل لـه، ومن يضلل الله فلا هادي له0 وأشـهد أن لا إلا اللـه وحـده لا شـريك لـه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعثه رحمـة للعـالمين، وحجـة على المعاندين، الذي أكمل به الدين، وختم به الأنبيـاء والمرسـلين، صلى الله عليه وعلى آله وصـحبه والتـابعين لهم بإحسـان إلى يـوم الـدين. أمـا بعـد فهـذه فصـول وكلمـات نقلتهـا من كلام العلمـاء المجتهدين من أصحاب الأئمة الأربعـة الـذين هم أئمـة أهـل السـنة والدين، في بيان بعض الأفعال والأقوال المكفرة للمسلم المخرجـة له من الدين، وأن تلفظه بالشهادتين وانتسابه إلى الإسـلام وعملـه ببعض شرائع الدين لا يمنع من تكفـيره وقتلـه وإلحاقـه بالمرتـدين. والسبب الحامل على ذلـك أن بعض من ينتسـب إلى العلم والفقـه من أهل هذا **الزمان غلـط في** ذلـك غلطـا فاحشـا قبيحـا، وأنكـر على من أفتى به من أهل العلم والدين إنكارا شـنيعا، ولم يكن لهم بإنكار ذلك مسـتند صـحيح لا من كلام اللـه ولا من كلام رسـوله ولا من كلام أئمة العلم والدين، إلا انه خلاف عاداتهم وأسـلافهم، عيـاذا

(1) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجـزء الرابـع، القسـم الأول) عبـد اللـه بن محمد بن عبد الوهاب ص/144

بالله من الجهل والخذلان والتعصب. وأذكر من ذلك ما مست إليه الحاجة وغلط فيه **من غلط من** المنسوبين إلى العلم في هذا الزمان، الذين غلبت عليهم الشقاوة والجهل والتعصب والخذلان، لما جبلوا عليه من مخالفة الكتاب والسنة، وعمل السلف والأئمة المهديين، وحب الرياسة وشهوات الدنيا، والطمع فيما في أيدي الناس والفسقة المعاندين، نسأل الله أن يوفقنا لما يرضاه من العمل، ويجنبنا ما يسخطه من الزلل، إنه لا يخيب من رجاه، ولا يرد سؤال من دعاه، فنقول وبالله التوفيق: اعلم أن هذه المسائل من أهم ما ينبغي للمؤمن الاعتناء به، لئلا يقع في شيء منها وهو لا يشعر، وليتبين له الإسلام والكفر حتى يتبين له الخطأ من." (1)

"في لغة أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازا مع دعواه الإجماع على ذلك، فإن المستغاث به هو المسؤول المطلوب منه لا المسؤول به. (الثاني) ظنه أن توسل الصحابة به في حياته كان توسلا بذاته لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك، وهذا غلط، لكنه يوافقه طائفة من الناس، بخلاف الأول فإني ما علمت أحدا وافقه عليه. (الثالث) أنه أدرج سؤاله أيضا في الاستغاثة به، وهذا صحيح جائز في حياته وهو قد سوى في ذلك بين محياه ومماته صلى الله عليه وسلم، وهنا أصاب في لفظ الاستغاثة لكن أخطأ في التسوية بين المحيا والممات، وهذا ما علمته ينقل عن أحد من العلماء لكنه موجود في كلام بعض الناس مثل الشيخ يحيى الصرصري ففي شعره قطعة منه، والشيخ محمد بن النعمان له كتاب المستغيثين بالنبي عليه السلام في اليقظة والمنام، وهذا الرجل قد نقل منه فيما يغلب على ظني، وهؤلاء لهم صلاح ودين لكنهم ليسوا من أهل العلم العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها كما جرت عادة كثير من الناس بأنه يستغيث بشيخه في الشدائد ويدعوه. وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم - ولهم فضل وعلم وزهد - إذا نزل به أمر خطا إلى جهة الشيخ عبد القادر خطوات معدودة واستغاث به، وهذا يفعله كثير من الناس، ولهذا لما نبه من نبه من فضلائهم تنبهوا وعلموا أن ما كانوا عليه ليس من دين الإسلام، بل هو مشابهة لعباد الأصنام. لكن هؤلاء كلهم لا

1) الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ص/329

يعد نفي هذا والنهي عنه كفرا، إلا مثل هذا الأحمق الضال، الذي حاق به وبيل النكال، فإنه من غلاة أهل البدع الذين يبتدعون القول ويكفرون من خالفهم فيه كالخوارج والروافض والجهمية، فإن هذا القول الذي قاله لم يوافقه عليه أحد من علماء المسلمين لا الأولين ولا الآخرين، وقد طاف بجوابه على علماء مصر ليوافقه منهم واحد فما وافقوه، وطلب منهم أن يخالفوا الجواب الذي كتبته فما خالفوه، وقد كان بعض الناس يوافقه على جواز التوسل بالنبي الميت، لكنهم لم يوافقوه على تسميته استغاثة، ولا على كفر من أنكر." (1)

"فهذه دولة الأتراك المشهورة في الإسلام، لم يكن ملكهم ودولتهم إلا بالطريق الذي ذكرناها.

وأما التتار فهم - وإن كان قد دخل في الإسلام منهم من شاء الله - فلم يبق لهم على المسلمين دولة، ولم يستقر لهم سلطنة، بل كان آخر أمرهم الدمار والبوار.

ومنشأ غلط النصراني هو من جهة ما يقال: إن سلاطين بني عثمان كانوا في الأصل من التتار، كما هو أحد الأقوال في نسبهم، وهذا وإن كان هو الأصح في نسبهم عند البعض، لكن دولتهم لم تنشأ من جهة التتار ولا كان لهم بها تعلق، وإنما كان ابتداؤها في أطراف الروم مما يلي الشام.." (2)

"قال: (حينئذ ثم قيل في أرميا النبي القائل: وأخذوا الثلاثين فضة ثمن المثمن الذي أثمنوه من بني إسرائيل، وجعلوها لحقل الفخاري كما أمرني به الرب) . انتهى.

وهذا المذكور لا وجود له في " صحيفة أرميا " التي بأيدي اليهود، كما حقق ذلك من له خبرة بكتبهم. وحينئذ فلا يخلو: إما أن يكون هذا الكلام لا وجود له في " صحيفة أرميا " أصلا، فتكون نسبته إليها من الزيادة في " إنجيل متى ". أو أن يكون قد نقص وحذف من " صحيفة أرميا "، فيكون من تحريف النقصان.

فقد ثبت التحريف إما في العهد العتيق بالنقصان أو في الجديد بالزيادة، وهو المطلوب.

وعندهم مما يدل على التحريف أشياء كثيرة، ولم ينفصلوا عن هذا الإيراد إلا باحتمال أن يكون ذلك **من غلط الكاتب**، وحينئذ

1) الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ص/367

2) منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب عبد العزيز بن حمد آل معمر 1/211

فنقــول: إذا احتمــل أن يكــون **من غلــط الكــاتب**، ولم يكن في النصارى إذ ذاك من يبين الغلط، وينفي التحريف، ويصلح التصحيف دل على أنهم قبلوا من ذلك الكاتب ما ألقـاه إليهم من هـذه الكتب من غــير علم بصــحتها عمن نســبت إليــه، فســقطت الثقــة بهــا.
يقـــــــــرر ذلـــــــــك الوجـــــــــــه الســـــــــابع:
وهو أن هذه الكتب لما لم تتلق إلا من الصحف الـتي وصـفناها كمـا اعترف به الخصم، وليست بيد من هـو معلـوم الثقـة والأمانـة، ولم تنقل." (1)

"كالتوطيد لها ومـا هـو كالخاتمـة تختم بهـا البحث: يقضـي أبلـغ قضاء وينادي أرفع نداء، ويدل أوضح دلالة، ويفيد أجلى مفاد: أن مـا رواه صاحب البحر عن الإمام **يحيى، غلــط من** أغاليــط العلمــاء، وخطأ من جنس ما يقع للمجتهدين وهـذا شـأن البشـر. والمعصـوم من عصمه الله. وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك، مـع كونـه رحمـه الله من أعظم الأئمة إنصافا وأكثرهم تحريا للحق وإرشـادا وتـأثيرا، ولكننا رأيناه قد خالف من عداه بما قال: من جواز بناء القباب على القبور رددنا هذا الاختلاف إلى ما أوجب الله الـرد إليـه. وهـو كتـاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. فوجدنا في ذلك ما قــدمنا ذكره من الأدلة الدالة أبلغ دلالة، والمنادية بأعلى صـوت بـالمنع من ذلك والنهي عنه، واللعن لفاعله والدعاء عليه. واشتداد غضـب اللـه عليه، مـع مـا في ذلـك من كونـه ذريعـة إلى الشـرك، ووسـيلة إلى الخروج عن الملة كما أوضحناه. فلـو كـان القائـل بمـا قالـه الإمـام يحيى بعض الأئمة أو أكـثرهم لكـان قـولهم ردا عليهم، كمـا قـدمناه في أول هذا البحث. فكيف والقائل به فرد من أفرادهم؟ وقـد صـح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل أمر ليس عليـه أمرنا فهـو رد"، ورفـع القبـور وبنـاء القبـاب والمسـاجد عليهـا ليس عليها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما عرفناك ذلـك فهـو رد على قائلــــــــــه، أي مـــــــــــردود عليـــــــــــه.
والذي شرع للناس هذه الشريعة الإسلامية هـو الـرب سـبحانه بمـا أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.." (2)

"حتى يشهد عليه ألف صديق أنـه زنـديق فهـل يليـق بمثلـك أن تسترسل في غبـار من طلب تمـام إيمانـه ورجـا البلـوغ إلى درجـة

(1) منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب عبد العزيز بن حمد آل معمر 1/234
(2) شرح الصدور بتحريم رفع القبور الشوكاني ص/21

الصديقين بتكفير من يجعل تمام الإيمان التصريح بتكفيره فما أولاك وأحقك بشكر من حكم على أصحابك بالكفر والزندقة وأفتى بسفك دمائهم لأنه قد تم بذلكم إيمانه وصار عند مشائخك من الصديقين وهذا **أول غلط صدر** منك في المحاماة عن أعراضهم وها نحن قد نبهناك عليه فخذ به أو دع الرد على من يقول إن الصوفية يريدون بكلامهم خلاف الظاهر

ثم اعلم ثانيا أن قولك أنهم يريدون خلاف الظاهر في كلامهم كذب بحت وجهل مركب فإنهم مصرحون بأنهم لا يريدون إلا ما قضى عن الظاهر وهذا الإمام السخاوي في القول المنبي عن ترجمة ابن عربي قال إنه صرح في الفتوحات المكية أن كلامه على ظاهره." (1)

"أهل نحلته فكيف لا يفهم ظاهره علماء الشريعة **وهذا غلط ثان** من أغاليطك ننبهك عليه فإن قلت نسلك بك طريقة التأويل وإن وقع التصريح فإن المراد الظاهر قلنا فلا يخص التأويل لكلام أصحابك واطرده في كلام اليهود والنصارى وسائر المشركين كما فعله ابن عربي وأتباعه على ما سنبينه لك وقد أجمع المسلمون أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم مقيدا بعدم." (2)

"(ماثم موجود سواه وإنما **... غلط اللسان** فقال موجودان)
(فهو السماء بعينها ونجومها ... وكذلك الأفلاك والقمران)
(وهو الغمام بعينه والثلج والأمطار ... مع برد ومع حسبان)
(وهو الهواء بعينه والتراب والماء ... الثقيل ونفس ذا الإنسان)
(هذي بسائطه ومنه تركبت ... هذي المظاهر ما هنا شيئان)
(وهو الفقير بها لأجل ظهوره ... فيها كفقر الروح للأبدان)
(وهي التي افتقرت إليه لأنه ... هو ذاتها ووجودنا الحقاني)
قصيدة للعلامة شرف الدين إسماعيل المقري اليمني الشافعي في ذكر مثالبهم

وقد أوضح العلامة شرف الدين إسماعيل المقري مخازي ابن." (3)

1) الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد الشوكاني ص/29
2) الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد الشوكاني ص/31
3) الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد الشوكاني ص/71

"وأيضا ففي الحديث نسبة اليأس (1) إلى الشيطان مبنيا للفاعل لم يقل (أيس) بالبناء للمفعول، ولو قدر أنه يئس (2) من عبادته في أرض العرب إياسا مستمرا فإنما ذلك ظن منه وتخمين، لا عن علم لأنه لا يعلم الغيب، وهذا غيب لا يعلمه إلا الله {عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا * إلا من ارتضى من رسول} [الجن:26] فإنه يطلعه على ما يشاء من الغيب، وقد قال تعالى: {وما تدري نفس ماذا تكسب غدا} [لقمان:34] أي من خير وشر, وهذا من مفاتح الغيب التي لا يعلمها إلا الله. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا

= والتعديل 2/490، وسكت عليه البخاري في التاريخ2/200 وقال ابن مندة ليس بالقوي في سعيد بن جبير. وقال الحافظ: صدوق يهم. وقال الذهبي في الميزان: صدوق. قلت: وهذا أصح من قول الحافظ رحمه الله إلا في سعيد بن جبير فإن روايته عنه ليست بالقوية كما قاله ابن مندة. وهذا الأثر منها. ويعقوب القمي هو ابن عبد الله. قال النسائي ليس به بأس ووثقه الطبراني وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بالقوي, وبيض له ابن أبي حاتم6/252، وسكت عليه البخاري في التاريخ6/362 وروى له في صحيحه أربعة عشر حديثا، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم. وعبدان بن أحمد هو الإمام الحافظ عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي قال الذهبي: **له غلط ووهم** يسير وهو صدوق (التذكرة 2/689) .

تنبيهان: الأول: وقع في نسخة الطبراني المطبوعة في العراق: "عمر بن العباس الرازي" وهو خطأ صوابه: "عمرو- بفتح العين – ابن العباس الرزي" والتصويب من تهذيب الكمال وغيره. الثاني: ذكر ابن حجر في التهذيب2/108 أن ابن حبان نقل في كتابه الثقات عن أحمد بن حنبل أنه وثق جعفر بن أبي المغيرة، ولم أجد هذا في الثقات لابن حبان- المطبوعة-6/134 ولكن ابن شاهين نقل في الثقات له عن أحمد توثيقه، والله أعلم.

(1) في المخطوطة (الإياس) .

(2) في المخطوطة (أيس) .." (1)

---

1) دحض شبهات على التوحيد من سوء الفهم لثلاثة أحاديث عبد الله أبا بطين ص/36

""شقراء" عاصمة إقليم الوشم وقرأ على قاضيها الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله الحصين في التفسير والحديث والفقه وأصوله وأصول الدين حتى برع في ذلك كله، وهو أكثر مشايخه نفعا له. ثم انتقل إلى الدرعية في نجد، حيث كان انتعاش العلم بوجود الإمام: محمد بن عبد الوهاب- رحمه الله- ومنهم الشيخ: عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب، وكذا الشيخ العلامة: أحمد بن حسن بن رشيد العفالقي الأحسائي الذي أجاز أبا بطين في جميع مروياته. ثم لما تولى القضاء في الطائف في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز الكبير، طلب علم النحو على السيد حسين الجعفري.
5- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: لقب الشيخ- رحمه الله- بـ"مفتي الديار النجدية" وهذا لقب عالي لا يحصل عليه إلا العلماء الأفذاذ. وممن أثنى عليه: المجدد الثاني للدعوة السلفية في نجد: الإمام عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وذلك في بعض مراسلاته العلمية معه، وطلب منه أن يكتب ردا على **من غلط في** معنى"لا إله إلا الله".
وكذا أثنى عليه مجموعة من تلامذته ثناء عظيما مما يدل على علو مكانته العلمية، ونذكر شيئا من هذا الثناء وهو قول تلميذه ابن حميد صاحب السحب الوابلة ومفتي الحنابلة في الحرم المكي في زمانه عند ترجمته للشيخ: "عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين فقيه الديار." (1)
"وقد أجمع العلماء على كفر من لم يكفر اليهود والنصارى أو يشك في كفرهم، ونحن نتيقن أن أكثرهم جهال. وقال الشيخ تقي الدين: من سب الصحابة وواحدا منهم، واقترن بسبه دعوى أن عليا إله أو نبي, أو أن جبرائيل غلط. فلا شك في كفر هذا, بل لا يشك (1) في كفر من توقف في تكفيره. قال: ومن زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشر, أو أنهم فسقوا. فلا ريب في كفر قائل ذلك, بل من شك في كفره فهو كافر. قال: ومن ظن أن قوله سبحانه وتعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} (2) . بمعنى: قدر , وأن الله ما قدر شيئا إلا وقع, وجعل عباد الأصنام ما عبدوا إلا الله: فإن هذا من أعظم الناس كفرا بالكتب كلها. انتهى (3) .

1) الرد على البردة عبد الله أبا بطين ص/9

ولا ريب أن أصحاب (4) هذه المقالة: أهل علم وزهد وعبادة, وأن سبب دعواهم هذه:الجهل.
وقد أخبر الله سبحانه عن الكفار أنهم في شك مما تدعوهم إليه الرسل, وأنهم في شك من البعث، فقالوا لرسلهم: {وإنا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب} (5) وقال: {وإنهم لفي شك منه مريب} (6) وقال إخبارا عنهم: {إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين} (7).

---

(1) (ع) (ط) : شك.
(2) سورة الإسراء آية 23.
(3) ينظر "مجموع فتاوى ابن تيمية "2/124.
(4) (ط) :أهل.
(5) سورة إبراهيم آية 9.
(6) سورة فصلت آية 45.
(7) سورة الجاثية آية32.." [1]

"ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام بن تيمية وابن القيم ماسر به واثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد وحضر مشايخ الإحساء ومن أعظمهم عبد الله بن عبد اللطيف القاضي وطلب منه أن يحضر الأول من فتح الباري على البخاري ويبين له **ما غلط فيه** الحافظ في مسألة الإيمان ويبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر البخاري كتابه من الأحاديث والآثار وبحث معهم في مسائل وناظر هذا أمر مشهور يعرفه أهل الإحساء وغيرهم من أهل نجد فإذا خفي عليك يابن منصور هذا أو جحدته فغير مستغرب والعدو يجحد فضائل عدوه.
كل العداوة قد ترجى مودتها ... إلا عداوة من عاداك في الدين
ثم إن الشيخ رحمه الله: رجع من الإحساء إلى البصرة وخرج منها إلى نجد قاصدا الحج فحج رحمه الله تعالى: وقد تبين له بما فتح الله تعالى عليه ضلال من ضل باتخاذ الأنداد وعبادتها من دون الله في كل قطر وقرية إلا من شاء الله فلما قضى الحج وقف في الملتزم وسال الله تعالى أن يظهر هذا الدين بدعوته وأن يرزقه القبول من الناس فخرج قاصدا المدينة مع الحاج يريد الشام فعرض له بعض سراق الحجيج فضربوه وسلبوه وأخذوا ما معه

---

(1) الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على المجادل عن المشركين عبد الله أبا بطين ص/43

وشجوا رأسه وعاقه ذلك عن مسيره مع الحاج فقدم المدينة بعد أن خرج الحاج منها فأقام بها وحضر عند العلماء إذ ذاك منهم محمد حياة السندي وأخذ عنه كتب الحديث إجازة في جميعها وقرآة لبعضها ووجد فيها بعض الحنابلة فكتب كتاب الهدي لابن القيم بيده وكتب متن البخاري وحضر في النحو وحفظ الفية بن مالك ثم رجع إلى نجد وهم على الحال التي لا يحبها الله ولا يرضاها من الشرك بعبادة الأموات والأشجار والأحجار والجن فقام فيهم يدعوهم إلى التوحيد وأن يخلصوا العبادة بجميع أنواعها لله وأن." (1)

"العالمين وذكر أنهم ساووهم بالله في العبادة كما قال تعالى: عنهم وهم في النار {تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين} وأما ما ذكره عن خالد الأزهري فخالد وما خالد أغرك منه كونه شرح التوضيح والأجرومية في النحو وهذا لا يمنع كونه جاهلا الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم كما جهله من هو أعلم وأقدم منه ممن لهم تصانيف في المعقول كالفخر الرازي وأبي معشر البلخي ونحوهما **ممن غلط في** التوحيد وقد كان خالد هذا يشاهد أهل مصر يعبدون البدوي وغيره فيما أنكر ذلك في شيء من كتبه ولا نقل عنه أحد إنكاره فلو صح ما ذكره خالد من حال الناظم لم يكن جسرا تذاد عنه النصوص من الآيات المحكمات القواطع والأحاديث الواضحات البينات كقوله تعالى: {واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا} وقوله تعالى: {ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون} . وقول النبي صلى الله عليه وسلم "من مات وهو يدعوا لله ندا دخل النار" وقد استدرج الله أهل الشرك بأمور تقع لهم يظنونها كرامات عقوبة لهم وكثير منها أحوال شيطانية أعانوا بها أولياءهم من الإنس كما قد يقع كثيرا لعباد الأصنام وما أحسن ما قال بعضهم شعرا:-

تخالف الناس فيما رأوا ورووا ... وكلهم يدعون الفوز بالظفر
فخذ بقول يكون النص ينصره ... أما عن الله أو عن سيد البشر

وقد حاول هذا الجهل المعترض صرف أبيات البردة عما هو صريح فيها ونص في ما دلت عليه من الشرك في الربوبية والإلهية

---

1) المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/11

ومشاركة الله في علمه وملكه وهي لا تحتمل أن تصرف عما هي فيه من ذلك الشرك." (2)
"التوضيح والآجرومية في النحو؟! وهذا لا يمنع كونه جاهلا في التوحيد الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم كما جهله من هو أعلم منه، وأقدم منه ممن لهم تصانيف في المعقول كالفخر الرازي وأبي معشر البلخي ونحوهما **ممن غلط في التوحيد.**
وقد كان خالد هذا يشاهد أهل مصر يعبدون البدوي وغيره فما أنكر ذلك في شيء من كتبه، ولا نقل عنه أحد إنكاره، فلو صح ما ذكره خالد من حال الناظم لم يكن جسرا تذاد عنه النصوص من الآيات المحكمات القواطع، والأحاديث الواضحات البينات كقوله تعالى: {واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا} 1 وقوله: {ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون} 2، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من مات وهو يدعو لله ندا، دخل النار" 3.
وقد يستدرج الله أهل الشرك بأمور تقع لهم يظنونها كرامات عقوبة لهم، وكثير منها أحوال شيطانية أعانوا بها أولياءهم من الإنس كما قد يقع كثيرا لعباد الأصنام، وما أحسن ما قال بعضهم:
تخالف الناس فيما قد رأوا ورووا ... وكلهم يدعون الفوز بالظفر
فخذ بقول يكون النص ينصره ... إما عن الله أو عن سيد البشر
وقد حاول هذا الجاهل المعترض صرف أبيات البردة عما هو صريح فيها نص فيما دلت عليه من الشرك في الربوبية والإلهية ومشاركة الله في علمه وملكه، وهي لا تحتمل أن تصرف عما هي فيه من ذلك الشرك والغلو، فما ظفر هذا المعترض من ذلك بطائل، غير أنه وسم نفسه بالجهل والضلال والزور والمحال، ولو سكت لسلم من الانتصار لهذا الشرك العظيم الذي وقع فيه.
حكمة الرب في خلق السماوات والأرض
وأما قول المعترض: ورد في الحديث: "لولا حبيبي محمد ما خلقت سمائي ولا أرضي ولا جنتي ولا ناري" فهذا من الموضوعات لا أصل له، ومن ادعى خلاف ذلك فليذكر من رواه من أهل الكتب المعتمدة في الحديث، وأنى له ذلك؟ بل هو

---

2) المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/56

1 سورة النساء آية: 36.
2 سورة المؤمنون آية: 117.
3 البخاري: تفسير القرآن (4497) , وأحمد (1/374 ,1/402 ,
1/407 ,1/462 ,1/464) .." [1]
"باب" تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله"

قوله: "باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله".
قلت: هذا من عطف الدال على المدلول1.

1 في قرة العيون: لأن التوحيد هو معنى هذه الكلمة العظيمة, وذلك يتبين بما ساقه من الآيات والحديث؛ لما فيها من زيادة البيان وكشف ما أشكل من ذلك, وإقامة الحجة على **من غلط في** معنى "لا إله إلا الله " من أهل الجهل والإلحاد.." [2]
"بإذن الله، تقرأ في إناء فيه ماء، ثم يصب على رأس المسحور1 الآية التي في سورة يونس: {فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله إن الله لا يصلح عمل المفسدين ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون} 2. وقوله: {فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون} 3 إلى آخر الآيات الأربع. وقوله: {إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى} 4.
وقال ابن بطال: " في كتاب وهب بن منبه: أنه يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين، ثم يضربه بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به يذهب عنه كل ما به، هو جيد للرجل إذا حبس عن أهله".
قلت: قول العلامة ابن القيم: " والثاني النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة فهذا جائز" يشير -رحمه الله- إلى مثل هذا، وعليه يحمل كلام من أجاز النشرة من العلماء.
والحاصل: أن ما كان منه بالسحر فيحرم، وما كان بالقرآن والدعوات والأدوية المباحة فجائز. والله أعلم.

1 مثل هذا لا يعمل فه برأي ليث بن أبي سليم، ولا برأي ابن القيم

1) بيان المحجة في الرد على اللجة (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/ 244

2) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/96

(*) ولا غيرهما; وإنما يعمل بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجئ عنه صلى الله عليه وسلم شـيء ممـا يقـول ابن أبي سليم ولا ابن القيم. وما ينقل عن وهب بن منبه فعلى سنة الإسرائيليين لا على هدى خير المرسـلين. ومن بـاب هـذا التسـاهل دخلت البـدع ثم الشـرك الأكـبر. وعلى المـؤمن الناصـح لنفسـه أن يعض بالنواجذ على هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين -رضـي اللـه عنهم-، ويتجنب المحـدثات وإن كـانت عمن يكون، فكل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا رسول الله صلى اللـه عليه وسلم. (*) قولـه: (مثـل هـذا لا يعمـل فيـه بـرأي ليث بن أبي سليم ولا برأي ابن القيم) الخ. أقول: اعتراض الشيخ خامد على مـا ذكره الشارح عن ابن أبي سليم ووهب ابن منبه وابن القيم ليس في محله, بل **هو غلط من** الشيخ حامد؛ لأن التداوي بالقرآن الكـريم والسدر ونحوه من الأدوية المباحة ليس من باب البدع، بـل هـو من باب التداوي, وقد قال النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: " عبـاد اللـه تـداووا ولا تتـداووا بحـرام ". وثبت في سـنن أبي داود في كتـاب الطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قـرأ في مـاء في إنـاء وصـبه على المريض, وبهذا يعلم أن التداوي بالسدر، وبـالقراءة في المـاء وصبه على المرضى ليس فيـه محـذور من جهـة الشـرع, إذا كـانت القــراءة ســليمة وكــان الــدواء مباحــا, واللــه ولي التوفيــق.
2 ســـــــــــــورة يـــــــــــــونس آيـــــــــــــة: 81-82.
3 ســـــــــــــورة الأعـــــــــــــراف آيـــــــــــــة: 118.
4 سورة طه آية: 69.." [1]

"والعلم، وصفات الأفعال; كالرحمة التي يرحم بها عبـاده، كلهـا صفات لله قائمة بذاته ليست قائمة بغيره، فتفطن لهذا **فقد غلط فيه** طوائـــف.

وفي هذا الحديث: إن نعم الله لا يجوز أن تضاف إلا إليه وحده، وهو الـــــذي يحمـــــد عليهـــــا، وهـــــذه حـــــال أهـــــل التوحيـــــد.

قوله: "وأما من قال: مطرنا بنـوء كـذا وكـذا" إلى آخـره، تقـدم مـا يتعلق بذلك. قال المصنف -رحمه اللـه-: "وفيـه التفطن للكفـر في هـــــــــــــــــــــــــــــذا الموضـــــــــــــــــــــــــــــع".

يشـير إلى أن نسـبة النعمـة إلى غـير اللـه كفـر، ولهـذا قطـع بعض العلماء بتحريمه، وإن لم يعتقد تأثير النوء بإنزال المطر; فيكون من

1) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/304

كفر النعم، لعدم نسبتها إلى الذي أنعم بها، ونسبتها إلى غيره، كما سيأتي في قوله تعالى: {يعرفون نعمت الله ثم ينكرونه} 1.
قال القرطبي في شرح حديث زيد بن خالد: " وكانت العرب إذا طلع نجم من الشرق، وسقط آخر من المغرب فحدث عند ذلك مطر أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب نسبة إيجاد واختراع، ويطلقون ذلك القول المذكور في الحديث. فنهى الشارع عن إطلاق ذلك؛ لئلا يعتقد أحد اعتقادهم ولا يتشبه بهم في نطقهم". انتهى.
قوله: " فمنهم من ينسبه نسبة إيجاد" يدل على أن بعضهم كان لا يعتقد ذلك، كما قال تعالى: {ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعقلون} 2. فدل على أن منهم من يعرف ويقر بأن الله هو الذي أوجد المطر، وقد يعتقد هؤلاء أن للنوء فيه شيئا من التأثير، والقرطبي في شرحه لم يصرح أن العرب كلهم يعتقدون ذلك المعتقد الذي ذكره. فلا اعتراض عليه بالآية للاحتمال المذكور.
ولهما من حديث ابن عباس معناه، وفيه: " قال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا. فأنزل الله هذه الآيات: {فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم." (1)
"إذ هو الفاعل في الحقيقة للأمور التي يصنعونها، فنهوا عن سب الدهر. اهـ باختصار.
وقد أورده ابن جرير بسياق غريب جدا بهذا الطريق1. قال: "كان أهل الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار، وهو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا، فقال الله في كتابه: {وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر} 2. ويسبون الدهر. فقال الله عز وجل: " يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار".
وكذا رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن منصور عن سريج بن النعمان عن ابن عيينة مثله. ثم روى عن يونس عن ابن وهب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يقول الله تعالى: يسب ابن آدم الدهر وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار " 3. وأخرجه صاحب الصحيح والنسائي من حديث يونس بن يزيد به.

---
1) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/327

وقال محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله عز وجل: " استقرضت عبدي فلم يعطني، ويسبني عبدي، يقول: وادهراه، وأنا الدهر ". قال الشافعي وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة في تفسير قوله: " لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر " 4: كانت العرب في جاهليتها إذا أصابهم شدة أو بلاء أو نكبة قالوا: يا خيبة الدهر، فيسندون تلك الأفعال إلى الدهر ويسبونه، وإنما فاعلها هو الله تعالى. فكأنما إنما سبوا الله سبحانه؛ لأنه فاعل ذلك في الحقيقة، فلهذا نهى عن سب الدهر بهذا الاعتبار؛ لأن الله هو الدهر الذي يعنونه ويسندون إليه تلك الأفعال. هذا أحسن ما قيل في تفسيره - وهو المراد - والله أعلم.

وقد غلط ابن حزم ومن نحا نحوه من الظاهرية في عدهم "الدهر" من الأسماء الحسنى أخذا من هذا الحديث. اهـ.

وقد بين معناه في الحديث بقوله: "أقلب الليل والنهار". وتقليبه: تصرفه تعالى فيه بما يحبه الناس ويكرهونه.

وفي رواية: " لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر " 5.

فيه مسائل:

الأولى: النهي عن سب الدهر.

الثانية: تسميته أذى الله.

الثالثة: التأمل في قوله: " فإن الله هو الدهر ".

الرابعة: أنه قد يكون سابا ولو لم يقصده بقلبه.

وفي هذا الحديث زيادة لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى، وهي قوله: "بيدي الأمر".

---

1 أي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كان أهل الجاهلية " إلخ.

2 سورة الجاثية آية: 24.

3 الترمذي: تفسير القرآن (3058) , وابن ماجه: الفتن (4014) .

4 أحمد (1/129) (2/ 300 , 506) . وابن خزيمة (2479) ، والحاكم (1/ 418) وإسناده ضعيف. والفقرة الأخيرة من الحديث بلفظ: "يشتمني ابن آدم يقول وادهراه ... " عند ابن أبي عاصم في السنة (598) . وإسنادها حسن كما قال الألباني.

5 مسلم: الألفاظ من الأدب وغيرها (2246) , وأحمد (2/395 , 2/491 ,2/499) .." (1)

"فيه مسائل:

الأولى: تفسير قوله: {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة} 1.

الثانية: إن هذه العلوم وأمثالها باقية عند اليهود الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم، لم ينكروها ولم يتأولوها.

الثالثة: أن الحبر لما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم صدقه ونزل القرآن بتقرير ذلك.

الرابعة: وقوع الضحك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر الحبر هذا العلم العظيم.

الخامسة: التصريح بذكر اليدين وأن السماوات في اليد اليمنى. والأرضين في الأخرى.

السادسة: التصريح بتسميتها الشمال.

السابعة: ذكر الجبارين والمتكبرين عند ذلك.

الثامنة: قوله: " كخردلة في كف أحدكم ".

التاسعة: عظم الكرسي بالنسبة إلى السماء.

العاشرة: عظم العرش بالنسبة إلى الكرسي.

الحادية عشرة: أن العرش غير الكرسي والماء.

الثانية عشرة: كم بين كل سماء إلى سماء.

الثالثة عشرة: كم بين السماء السابعة والكرسي.

الرابعة عشرة: كم بين الكرسي والماء.

الخامسة عشرة: أن العرش فوق الماء.

قلت: فيه التصريح بأن الله فوق عرشه كما تقدم في الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحة، وفي كلام السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين وغيرهما، ولا عبرة بقول من ضعفه لكثرة شواهده التي يستحيل دفعها وصرفها عن ظواهرها.

وهذا الحديث كأمثاله يدل على عظمة الله وكماله وعظم مخلوقاته، وأنه المتصف بصفات الكمال التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى كمال قدرته، وأنه هو المعبود وحده لا شريك له دون كل ما سواه.

السادسة عشرة: أن الله فوق العرش.

(1) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/424

الســــــابعة عشـــــــــرة: كم بين الســــــــماء والأرض.
الثامنـــــة عشــــرة: كثــــف كـــل ســــماء مائـــة ســـنة.
التاسـعة عشـرة: أن البحـر الـذي فـوق السـماوات أسـفله وأعلاه خمسمائة سنة. والله أعلم. والحمد لله رب العـالمين، وصـلى اللـه على ســــيدنا محمــــــد وعلى آلـــــه وصــــحبه أجمعين.
وبالله التوفيق، والحمد لله رب العـالمين، وصـلى اللـه وسـلم على ســــيدنا محمــــــد وعلى آلـــــه وصــــحبه أجمعين.
كمـل مقابلـة وتصـحيحا وقـراءة على يـد شـيخنا العلامـة المحقـق الفهامة، بقية أهل الاستقامة: الشيخ عبد اللـه بن الشـيخ حسـن آل الشــــيخ - متـــــع اللــــه بحياتـــــه - ســــنة 1362.
نبـــذة مختصــــرة من ترجمــــة الشـــيخ عبـــد الـــرحمن بن حسن مؤلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــف فتح المجيد
قال الشيخ ابن بشـر في كتـاب "عنـوان المجـد" في حـوادث سـنة 1241: وفيها أقبل من مصر الشيخ العـالم النحريـر، البحـر الزاخـر الغزير، مفيد الطالبين، المحفوف بعناية رب العالمين، جـامع أنـواع العلوم الشرعية، ومحقق العلوم الدينية، والأحاديث النبويـة، والآثـار السلفية، وارث العلم كابرا عن كابر، الذي صارت الأصـاغر بإفادتـه شيوخا أكابر، قاضي قضاة الإسلام والمسـلمين مفـتي فـرق الأنـام الموحـدين، وناصـر سـنة سـيد المرسـلين، الموفـق للصـواب في الجواب; الشيخ عبـد الـرحمن بن حسـن بن الشـيخ محمـد بن عبـد الوهاب، قدم على الإمام تـركي بن عبـد اللـه -قـدس اللـه روحـه-، ففـرح وأكرمـه غايـة الإكـرام، واغتبـط بطلعتـه خـاص المسـلمين والعام، فعظمـوه وقـاموا بمـا يسـتحقه من الإعظـام، وبـذل نفسـه للطـالبين وانتفـع بعلمـه كثـير من المسـتفيدين - ثم ذكـر العلمـاء الأفاضل من آل الشيخ وغيرهم الذي استفادوا من الشـيخ وانتفعـوا بعلمه وتخرجوا عليه، وهم جملة كثيرة. ثم قال: فضربت إليه آبـاط الإبل من أقطار نجد والأحسـاء، وظهـرت آثـار البركـات من تعليمـه وفشا. كيف لا وهو من شجرة مباركة أضاء نور طالعهـا للمسـلمين وفشــا، ولاح وميض برقـــه حين غشــى، فكــاد ســنا برقــه يــذهب بالأبصار، يهدي الله لنوره من يشاء. اللهم يا سـميع الـدعاء، يـا إلـه الأرض والسـماء، نسـألك بأسـمائك الحسـنى أن تجـزيهم عنـا وعن المسلمين أحسن ما جزيت من دعا إلى توحيـدك، وأن تجعـل العلم النــــافع فيهم وفي عقبهم باقيـــا إلى يــــوم لقائـــك وشــــهودك.

وقد صنف الشيخ عبد الرحمن بن حسن مصنفات في الأصول والفروع، أكثرها ردا على أهل المقالات، **ومن غلط منهم** في الصفات، وله مصنف فيما يحل ويحرم من الحرير، فمن طالعه دله على علمه الغزير، ردا على من أباح لبس المحرمة الروغان التي ابتلي الناس بلبسها في هذا الزمان، واختصر شرح التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله بن شيخ الإسلام الذي سبق ذكره؛ لأنه مات قبل أن يتمه.
وكان كثيرا ما يتعهده أهل بلدان نجد بالمراسلات والنصائح، ويعلمهم ما يجب عليهم من أمر دينهم، ويذكرهم نعمة هذا الدين; واجتماع شمل أهل الإسلام عليهم; وما من الله به على أهل نجد في آخر هذا الزمان. والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

1 سورة الزمر آية: 67.." (1)
"ضمان الشيء المستعار
(مسألة) في رجلين عند أمير، فقال الأمير لأحدهما: اطلب لي سيف رفيقك على سبيل العارية، فأجاب، فأخذه الأمير، فعدم عنده، هل تلزم المطالبة للأمير أو للرسول الذي استعاره؟
(الجواب) : إذا كان الرسول لم يكذب ولم يتعد، فلا ضمان عليه، بل الضمان على المستعير إن كان فرط، أو اعتدى باتفاق العلماء، وإلا ففي ضمانه نزاع، والله أعلم.
ضرب غيره فعطل منفعة أصبعه
(مسألة) فيمن ضرب غيره فعطل منفعة أصبعه؟
(الجواب) : إذا تعطلت منفعة أصبعه بالجناية التي اعتدى فيها وجبت دية الإصبع، وهي عشر الدية الكاملة، والله أعلم.
الرجوع في الشهادة
(مسألة) في شهود شهدوا بما أوجب الحد، ولما شخص قالوا: غلطنا، ورجعوا، فهل يقبل رجوعهم؟
(الجواب) : نعم إذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها لم يحكم بها، وإذا كان يعلم أنه **قد غلط وجب** عليه أن يرجع، ولا يقدح ذلك في دينه ولا في عدالته، والله أعلم.
القول بأن الخير من الله والشر من أنفسنا

(1) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/518

(مسـألة) فيمن يقـول: الخـير من اللـه، والشـر من أنفسـنا؟ (الجواب) : مذهب أهل السنة والجماعة: أن الله خالق كـل شـيء، وربه ومليكه، لا رب غيره، ولا خالق سواه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم. والعبد مـأمور بطاعة الله وطاعة رسوله، منهي عن معصية الله ومعصية رسـوله؛ فإن أطاع كان ذلك نعمـة من اللـه أنعم بهـا عليـه، وكـان لـه الأجـر والثـواب بفضـل اللـه ورحمتـه، وإن عصـى كـان مسـتحقا للـذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة." (1)

"صـلى اللـه عليـه وسـلم، بريئـا من كـل بدعـة وانحـراف عن شريعته صلى الله عليه وسلم. فببركـة اتباعـه يؤيـده اللـه –تعـالى- بملائكتـه وبـروح منـه، ويقـذف في قلبـه من أنـواره. والحاصـل أن كرامة الولي من بعض معجزات النبي صلى الله عليـه وسـلم، لكن لعظم اتباعه له أظهر الله بعض خواص النبي صلى الله عليه وسلم على يدي وارثـه ومتبعـه في سـائر حركاتـه وسـكناته؛ وقـد تـنزلت الملائكـة لاسـتماع قـراءة أسـيد.

وكان سلمان وأبو الدرداء يأكلان في صحفة فسبحت الصـحفة ومـا فيها؛ ثم الصحيح أنهم ينتهون إلى إحياء الموتى خلافـا لأبي القاسـم القشيري. ومن ثم قال الزركشي: ما قاله ضـعيف، والجمهـور على خلافـه، وقـد أنكـره عليـه.

وفي شرح مسلم للنـووي: تجـوز الكرامـات بخـوارق العـادات على اختلاف أنواعها؛ وخصها بعضهم بإجابة دعوة ونحوهـا، **وهذا غلـط من** قائلـه، بـل الصـواب جريانهـا بـانقلاب الأعيـان ونحـوه. انتهى.

وقد مات فرس بعض السلف في المنزل، فسأل اللـه إحيـاءه حـتى يصل إلى بيته، فأحياه اللـه، فلمـا وصـل إلى بيتـه قـال لولـده: خـذ سرجه فإنه عارية1 عندنا فأخذ سـرجه فخـر ميتـا. ولا ينـافي إحيـاء الميت الواقع كرامـة للـه، لأن الأجـل محتـوم لا يزيـد ولا ينقص لأن من أحـيي كرامـة، مـات أولا بأجلـه، وحياتـه وقعت كرامـة؛ وكـون الميت لا يحيى إلا للبعث هـذا عنـد عـدم الكرامـة، أمـا عنـدها فهـو كإحيائـه في القـبر للسـؤال كمـا صـح بـه الخـبر؛ وقـد وقـع للعزيـر وحماره، والذين خرجوا من ديارهم وهم ألـوف حـذر المـوت فقـال لهم اللـه موتـوا ثم أحيـاهم.

---

(1) الإيمان والرد على أهل البدع (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام، الجزء الثاني) عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/62

1 بياض بالأصل.." (1)

"وهل يشك فقيه أن الفطر هاهنا أولى من فطر المسافر؟ وقد أمرهم النبي –صلى الله عليه وسلم- في غزوة الفتح بالإفطار ليتقووا بذلك على عدوهم فعلل ذلك بالقوة على العدو لا بالسفر. قلت: إذا جاز فطر الحامل، والمرضع لخوفهما على ولديهما، وفطر من يخلص الغريق، ففطر المقاتلين أولى بالجواز، ومن جعل هذا من المصالح المرسلة **فقد غلط بل** هذا من باب قياس الأولى. انتهى كلام ابن القيم في البدائع.

وقال في الفروع: وإن أحاط العدو ببلد، والصوم يضعفهم، فهل يجوز الفطر وفاقا لمالك؟ ذكر الخلال روايتين ويعايا بها، قال ابن عقيل: إن حصر العدو بلدا، وقصد المسلمون عدوا بمسافة قريبة لم يجز الفطر والقصر على الأصح. ونقل حنبل: إذا كانوا بأرض العدو وهم بالقرب، أفطروا عند القتال. انتهى. وقال في الإنصاف: اختار الشيخ تقي الدين الفطر للتقوي على الجهاد، وفعله هو، وأمر به لما نزل العدو دمشق، وقدمه في الفائق، وهو الصواب. انتهى.." (2)

"في القرآن من علو الله على جميع خلقه واستوائه على عرشه {سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا} 1. وهذا الرجل إنما تكلم بألسنتهم، فهذا محصوله من العلم الذي ادعاه قد ظهر واستبان على صفحات وجهه، وفلتات اللسان. وأهل السنة ينكرون هذه الألفاظ، ويشيرون إلى ما فيها من دسائس أهل البدع أسوة أمثال هذا من الفلاسفة وأهل الوحدة وغيرهم ممن لم يستضئ بنور العلم، ولم يلجأ إلى ركن وثيق، فلا تنظر إلى منظر الرجل وانظر إلى مخبره. غلط كثير من الطوائف في مسمى التوحيد

وقد غلط أكثر الفرق الثلاث والسبعين في مسمى التوحيد، وكل فرقة لها توحيد تعتقد أنه هو الصواب حتى الأشاعرة القائلين بأن معنى الإله: الغني عما سواه، المفتقر إليه ما عداه2، ويقولون أنهم أهل السنة وهيهات هيهات، ولم يصبر منها على الحق إلا فرقة

(1) الإيمان والرد على أهل البدع (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام، الجزء الثاني) عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/84

(2) الإيمان والرد على أهل البدع (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام، الجزء الثاني) عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/111

واحـــدة وهم الـــذين عرفـــوا التوحيـــد على الحقيقـــة من الآيـــات المحكمات وصحيح السـنة. جعلنـا اللـه وإيـاكم من الفـرق الناجيـة.
وقـد أشـار شـيخ الإسـلام ابن تيميـة -رحمـه اللـه تعـالى- إلى هـذا المعنى فقال: **وقد غلط في** مسـمى التوحيـد طوائـف من أهـل النظـر والكلام، ومن أهـل الإرادة والعبـادة، وهـذا يفيـد الحـذر من مخالطة كل من لا يعرف دينه، وقد كان بعض العلماء إذا دخل عليه مبتدع جعل أصبعيه في أذنيه حـتى يفارقـه حـذرا من أن يلقي إليـه كلمـــــة تفتنـــــه.
فـارجعوا رحمكم اللـه إلى صـريح القـرآن فإنـه حبـل اللـه المـتين والذكر الحكيم والصراط المستقيم، وهو النور كما قال تعالى: {قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صـراط مسـتقيم} 3.

1 ســـورة الإســـراء آيـــة: 43.
2 هـذه العبـارة هي الـتي بـنى عليهـا السنوسـي عقيدتـه الصـغرى المشهورة وزعم أنها معنى كلمة التوحيد واستنبط الصفات السلبية والثبوتية منها، وما هي إلا من لوازمها وما كل الأشـعرية يقـول بأنهـا معناهـــا.
3 سورة المائدة آية: 15، 16.." (1)
"ذيـــل للـــرد للعلامـــة ابن بطين
بســـم اللـــه الـــرحمن الـــرحيم
قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين -وفقـه اللـه -تعـالى- ورحمه وغفر له- لما ذكر له الشيخ عبد الـرحمن بن حسـن أن يـرد على المحمود **لما غلـط في** معـنى "لا إلـه إلا اللـه"، وقـال بعـد السلام ورحمة الله وبركاتـه وغـير ذلـك: ذكـرت لي أني أكتب على كلام الدرويش الذي عندكم في بيان بعض ما فيه من العيب، والذي كتبتم عليه فيه كفاية، لكن نـذكر على بعض ألفاظـه بيـان مخالفتـه للحـــق.
منها قوله: "الحمد لله المتوحد بجميع الجهات" فنقول: لا يشك من سمع هذا الكلام في أن المراد بالجهات الجهات الست، التي يقـول

(1) بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) عبـد الـرحمن بن حسن آل الشيخ ص/324

المعطل فيها: إن الرب -سبحانه وتعالى- من الجهات الست خال، والاتحادي يقول: إنه سبحانه متحد فيها، والحلولي يقول: إن الله سبحانه حال فيها. تعالى الله عما يقول الجميع علوا كبيرا. وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الرب سبحانه مستو على عرشه بائن من خلقه.

وظاهر قول الرجل: "المتوحد بجميع الجهات"، يشبه قول الاتحادية، وإن حملت الباء على الظرفية شابه قول الحلولية، وربما يظن أنه لعجمته يعبر بعبارات لا يعرف معناها، لكن سمعت أنه قد شرع في وضع حاشية على النونية، ولا يتنزل لذلك إلا من يدعي تمام المعرفة. وحكي عنه أنه يقول: مرادي بالجهات جهات التوحيد الثلاث وهو توحيد الربوبية، والإلهية، والأسماء والصفات. وهذا بعيد من كلامه لأن هذه تسمى أنواعا لا جهات. وبكل حال فظاهر كلامه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة، لكن ينبغي أولا إحضاره، ويبين له ما في كلامه مما ظاهره خلاف الحق، وتبين له الأدلة الشرعية على خلاف ما يوهمه كلامه، فإن اعترف فهو المطلوب والحمد لله.

وفي كلامه من العيب والركاكة كثير، كقوله: "لا شريك له في الذات ولا في." (1)

"الصفات" فنفى الشركة في الذات، ولم يقل أحد من بني آدم إن لله -سبحانه وتعالى- شريكا في ذاته حتى يحتاج إلى نفي ذلك، وإنما يقول أهل الحق: "لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته" ردا لقول المشبهة. فهذا من قوله: "لا شريك له في ذاته" يدل على قلة معرفته في هذا الباب.

وكذلك قوله: "لا شريك له في الملك فضلا عن الملكوت". فأشار بقوله: "فضلا عن الملكوت" إلى بعد ما بينهما، وقد ذكر العلماء أن الملكوت هو الملك، وإنما زيدت التاء للمبالغة في التعظيم. وكذلك قوله في إعراب "لا إله إلا الله ": "من قبيل استثناء الجزئي من الكلي". فجعله استثناء للاسم الكريم من نوع استثناء الجزئي من الكلي غلط، بل الجزئي مقابل الكلي وقسيمه لا قسم منه، فالكلي ما اشترك في معناه كثيرون كالإنسان والحيوان، والجزئي يراد به الأسماء الأعلام كزيد وعمرو، والاسم الكريم أعرف

---

1) بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/363

المعـــــــــارف كمـــــــا قـــــــــال ســـــــــيبويه وغـــــــيره. وكذلك قوله في إعراب "لا إله إلا اللـه": "إنـه كقولنـا لا شـمس إلا الشمس". لأن قول القائل: "لا شمس إلا الشـمس" لفـظ لا فائـدة فيه، وأيضا فاسم الشمس من الألفاظ الكليـة؛ لقـولهم في تعريـف الكلي: ما لا يمنع تصور معنـاه من وقـوع الشـركة فيـه، فهـو الكلي سواء وقعت الشـركة كالإنسـان، أو لم تقـع وأمكنت كالشـمس، أو استحالت كالإله. فإن اسـتحالة ذلـك للأدلـة القاطعـة عليـه، فجعـل الاسـم الكـريم الـذي هـو أرفـع الأعلام، وأعـرف المعـارف مثـل الشمس التي هي من الألفاظ الكلية غلط. بل الموافـق لقولنـا: "لا شمس إلا الشمس" قول القائل: "لا إله إلا الإلـه"، وهـذا لفـظ مـع الإطلاق، لا يســتفاد منـــه توحيـــد الإلهيـــة للـــه رب العـــالمين. هذا وكثير من كلامه جعجعة بلا طحن، فنسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يهـدينا وجميـع الأمـة إلى صـراطه المسـتقيم. وصـلى اللـه على محمد وآله وصحبه وسلم." (1)

"يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن "1 فيكـــــــون مســـــــلما ومعـــــــــه مطلـــــــق الإيمـــــــان

---

1 البخـــاري رقم (2475) في المظـــالم: بـــاب النهي بغـــير إذن صــاحبه , رقم (5578) في الأشــربة , في فاتحتــه , رقم (6772) في الحــدود: بــاب الزنــا وشــرب الخمــر , ورقم (681 0) في المحاربين: بـاب إثم الزنـاة , ومسـلم رقم (57) في الإيمـان: بـاب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية , وأبـــو داود رقم (4689) في الســنة: بــاب الــدليل على زيــادة الإيمــان ونقصانه , والترمذي رقم (2627) في الإيمان: باب ما جاء لا يـزني الــزاني وهــو مــؤمن , والنسـائي 8/64 في السـارق: بـاب تعظيم الســرقة , وأحمــد في " المســند" 2/243 و 317 و 376 و 386 و 479 , وابن ماجــه رقم (3936) في الفتن: بـاب النهي عن النهبـة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -. وفي البـاب عن عبـد اللـه بن مسعود , وعبد الله بن عبـاس رضـي اللـه عنهم. انظـر " جـامع الأصول " رقم (1927) و (9369) و (9370) . قال الإمام النـووي - رحمه الله تعالى - في " شرحه على صـحيح مسـلم 2/41 –ـ 42:

---

1) بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسـم الأول) عبـد الـرحمن بن حسن آل الشيخ ص/364

"هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان , وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره , كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة , وإنما تأولناه على ما ذكرناه لحديث أبي ذر وغيره , من قال: "لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق" , وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور أنهم بايعوه على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا إلى آخره , ثم قال لهم - صلى الله عليه وسلم -: فمن وفى منكم فأجره على الله , ومن فعل شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارته , ومن فعل ولم يعاقب فهو إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه. فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله - عز وجل -: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان , إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولا , وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة , وكل هذه الأدلة تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه , ثم إن هذا التأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثير، وإذا ورد حديثان مختلفان ظاهرا وجب الجمع بينهما , وقد وردا هنا فيجب الجمع وقد جمعنا , وتأول بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مستحلا له مع علمه بورود الشرع بتحريمه , وقال الحسن وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري: معناه ينزع منه اسم المدح الذي يسمى به أولياء الله المومنين , ويستحق اسم الذم فيقال: سارق وزان وفاجر وفاسق , وحكي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن معناه ينزع منه نور الإيمان , وفيه حديث مرفوع , وقال المهلب: ينزع منه بصيرته في طاعة الله تعالى , وذهب الزهري إلى أن هذا الحديث وما أشبهه يؤمن بها ويمر على ما جاءت ولا يخاض في معناها وأنا لا نعلم معناها , وقال: أمروها كما أمرها من قبلكم , وقيل في معنى الحديث غير ما ذكرته مما ليس بظاهر بل **بعضها غلط فتركتها**، وهذه الأقوال التي ذكرتها

في تأويله كلها محتملة، والصحيح في معنى الحديث ما قـدمناه أولا والله أعلم".." (1)

"ثم قـــــال –رحمـــــه اللـــــه تعـــــالى-: (وأمـا الجـواب المفصـل فنقـول: مـدار هـذه الشـبه على أصـلين: منقول، وهو ما يحكى من فعل هذا الـدعاء عنـد (1) بعض الأعيـان، ومعقـول، وهـو مـا يعتقـد من منفعتـه بالتجـارب والأقيسـة (2)ـ . فأما النقل في ذلك فإما كذب أو غلط، أو ليس بحجة، بل قد ذكرنـا النقـــــل عمن يقتـــــدى بـــــه بخلاف ذلـــــك. وأما المعقول فنقول: عامة المذكور من المنافع كـذب، فـإن هـؤلاء الذين يتحرون الدعاء عنـد القبـور وأمثـالهم إنمـا يسـتجاب لهم في النادر؛ بل يدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات (3) فيستجاب له في واحدة، ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحـد، وأين هذا من الذين يتحـرون الـدعاء في أوقـات الأسـحار، ويـدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم، وفي بيوت الله؟ / فإن هؤلاء إذا ابتهلـوا من جنس ابتهـال المقـابرين لم تكـد لهم دعـوة إلا لمـانع. بـل الواقـع أن الابتهـال الـذي يفعلـه المقـابريون (4) إذا فعلـه المخلصون، لم يرد المخلصون إلا نادرا، ولم يسـتجب للمقـابريين إلا نادرا، والمخلصون كما قال النبي صلى اللـه عليـه وسـلم " مـا من عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطـاه اللـه فيها إحدى خصال ثلاث: إما أن يعجل الله له دعوته، أو يؤخر له من

(1) في "الاقتضـــــــــــــاء" و"ش": "عن".
(2) في هامش: (الأصل) : "أي من تأثير الدعاء عند المقبورين في زعمهم الباطـــــــــــــل".
(3) في جميـــع النســـخ: "دعـــوة" والمثبت من "الاقتضـــاء".
(4) في (المطبوعـــة) : "المقـــابرون" وهـــو تحريـــف، وفي "ش": "المقاريين".." (2)

"دعاء غير مباح حاجته في ذلك الدعاء، فكان سـبب هلاكـه في الدنيا والآخرة، كأقوام ناجوا اللـه في دعـواتهم بمناجـاة فيـه جـرأة على الله واعتداء لحـدوده، وأعطـوا طلبتهم فتنـة؛ ولم يشـاء اللـه/ ســـــبحانه، بـــــل أشـــــد من ذلـــــك،

1) كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/197
2) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/125

ألست ترى السحر، والطلسمات (1) والعين، وغير ذلك من المؤثرات في العالم بإذن الله؟ قد يقضي بها كثير من أغراض النفوس ومع هذا فقد قال تعالى: {ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق} إلى قوله: {ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون} (2).

ومن هنا يغلط (3) كثير من الناس: يبلغهم أن بعض الأعيان (4) عبدوا عبادة أو دعوا دعاء وجدوا أثر تلك العبادة [وذلك] (5) الدعاء، فيجعلون ذلك دليلا على استحباب (6) ذلك، فيجعلونه سنة كأنه قد فعله نبي، وهذا غلط، وقد علمت جماعة ممن سأل حاجته من بعض المقبورين من الأنبياء والصالحين. وليس ذلك بشرع يتبع ولا سنة، وإنما يثبت استحباب الأفعال (7) واتخاذها

---

(1) في (المطبوعة) : "الطلمسات" وهو تحريف. وفي هامش: (الأصل) : "وهي ما يجعل من الطلاسم بواسطة الشياطين قاله شيخنا دامته إفادته".
قلت وهي: "خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السلفية. لجلب محبوب أو دفع أذى"انظر "المعجم الوسيط: (2/562).
(2) سورة البقرة، الآية: 102و 103.
(3) في هامشك (الأصل) : "هنا تأمل".
(4) في "الاقتضاء": "من الصالحين".
(5) ما بين المعقوفتين إضافة من: "الاقتضاء".
(6) في "الاقتضاء": "استحسان تلك العبادة والدعاء ويجعلون ذلك العمل سنة".
(7) في هامش: (الأصل) : "مطلب فيما يثبت فيه الأفعال".." [1]

"الطبراني وغيره (1) أنهم لما قال بعض الصحابة لبعض: قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق، قال صلى الله عليه وسلم: "إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله" (2) فهذا في حال حياته (3) صلى الله عليه وسلم نهاهم سدا للذريعة، وأن لا يجعلوا

---

[1] كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/129

(1) سقطت من "م" و"ش": "وغيره".
(2) أخرجه الطبراني كما في "مجمع الزوائد" (1/159) عن عبادة بن الصامت مرفوعا قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث".
قال شيخ الإسلام ابن تيمية-قدس الله روحه، ونور ضريحه- في كتابه النفيس"الرد على البكري": (ص/153و 154) حينما اعترض عليه البكري بعدم صحة هذا الحديث: "هذا الحديث لم يذكر للاعتماد عليه بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي، ولهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تكلم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات والمنامات مما يصلح للاعتضاد فما يصلح للاعتضاد نوع، وما يصلح للاعتماد نوع. وهذا الخبر من النوع الأول فإنه رواه الطبراني في "معجمه" من حديث ابن لهيعة، وقد قال أحمد كتبت حديث الرجل لأعتبر به، وأستشهد به مثل حديث ابن لهيعة، فإن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر كان من أهل العلم والدين باتفاق العلماء، ولم يكن يكذب باتفاقهم، ولكن قيل إن كتبه احترقت فوقع في بعض حديثه غلط؛ ولهذا فرقوا بين من حدث عنه قديما، ومن حدث عنه حديثا، وأهل السنن يروون له" إلى أن قال –رحمه الله-: "وقد روى الناس هذا الحديث من أكثر من خمسمائة سنة إن كان ضعيفا، وإلا فهو مروي من زمان النبي صلى الله عليه وسلم، وما زال العلماء يقرؤون ذلك، ويسمعونه في المجالس الكبار والصغار، ولم يقل أحد من المسلمين: إن إطلاق القول إنه لا يستغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم كفر ولا حرام..".
(3) سقطت من "ش": صلى الله عليه وسلم".." [1]

"نبيه، وقوله: "يا محمد" هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادى في القلب، كما يقول المصلي: "السلام عليك أيها النبي

1) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/162

ورحمة الله وبركاته" والإنسان يفعل مثل هذا يخاطب من يتصوره في نفسه، وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب.
فلفظ التوسل بالشخص فيه إجمال **واشتراك، غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة: يراد به التسبب [به] (1) لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو لكون (2) الداعي محبا له، مطيعا لأمره مقتديا به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته، ويراد به الأقسام به والتوسل بذاته، فلا يكون التوسل لا شيء منه، ولا شيء من السائل، بل ذاته (3) ، أو مجرد الأقسام به على الله، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.
ومن الأول حديث الثلاثة الذين -آووا إلى الغار، وهو في الصحيحين وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فقالوا: "ليدع كل رجل منكم بأفضل عمله" (4)، وذكر الحديث، فهؤلاء دعوا الله سبحانه (5) بصالح الأعمال، لأن

---

(1) ما بين المعقوفتين إضافة من: "م" و"ش" و"الاقتضاء".
(2) في جميع النسخ: "ليكون"، والمثبت من "الاقتضاء".
(3) في "الاقتضاء": "بل بذاته ... ".
(4) أخرجه البخاري في الإجارة باب من استأجر أجيرا (ح/2272) ، ومسلم في الذكر باب قصة أصحاب الغار الثلاثة (ح/2743) .
(5) سقطت من (المطبوعة) : "سبحانه".." [1]
"أيضا، ولم يكفه (1 ذلك حتى1) (1) جعل الطالب منه إنما يطلب (2) من الله لا منه، فالمستغيث به مستغيث بالله، ثم جعل الاستغاثة بكل ميت من نبي وصالح (3) جائزة. فدخل عليه الخطأ (4) من وجوه:
منها: أنه جعل المتوسل به بعد موته في دعاء الله مستغيثا به، وهذا لا يعرف في لغة أحد من الأمم، لا حقيقة ولا مجازا، مع دعواه الإجماع على ذلك، فإن (5) المستغاث هو المسئول المطلوب منه لا المسئول به.
الثاني: ظنه أن توسل الصحابة [به] (6) في حياته كان توسلا بذاته، لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك، وهذا غلط.

---

[1] كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/217

الثالث: أنه أدرج السؤال أيضا في الاستغاثة بـه (7) ، وهـذا صـحيح جائز في حياته، وهو قد سوى (8) في ذلك بين محياه ومماته، وهذا أصاب في لفظ الاستغاثة، لكنه (9) أخطـأ في التسـوية بين المحيـا والممـــــــــات، وهـــــــــذا مـــــــا علمته ينقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في كلام بعض النـاس، مثـل (10) الشــيخ

---

(1) مـــــا بين القوســــين ســــقطت من: (المطبوعـــــة) .
(2) في "م" ك"طلب".
(3) في "م" و"ش": "أو صـــــــــــــــــــــــــالح".
(4) في "ش": "فدخل الخطأ عليه ... ". انظر "الرد على البكري": (ص 250-251) .
(5) ســـــــــــــقطت من "م" و"ش": "فـــــــــــإن".
(6) مـــا بين المعقوفـــتين إضـــافة من: "الـــرد على البكـــري".
(7) ســـــــــــــــقطت من"ش": "بـــــــــــــه".
(8) في "م" و"ش": "وهــــــو في ذلـــــك قــــــد ســــــدى".
(9) في "م" و"ش": "لكن".
(10) سقطت من "م" و "ش": "مثل".." [1]

"فدخل عليه الخطأ من وجوه: منها: أنه جعل المتوسـل (1) بـه بعد موته بالدعاء مسـتغيثا، وهـذا لا يعـرف في لغـة أحـد من الأمم، [لا] (2) حقيقة ولا مجازا، مع دعواه الإجماع على ذلك، فالمستغاث (3) بـــه هـــو المســـئول المطلـــوب منـــه، [لا] (4) المســـئول بـــه. والثاني: ظنه أن توسل الصحابة به (5) في حياته كان توسلا بذاتـه، لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك، **وهذا غلط** (6) .

الثالث: أنه أدرج سؤاله أيضا في الاسـتغاثة بـه، وهـذا صـحيح جـائز في حياتـه، وقـد سـوى في ذلـك بين محيـاه ومماتـه، فأخطـأ في التسوية بين المحيـا والممـات، وهـذا مـا علمتـه ينقـل عن أحـد من العلماء (7) ، لكنه موجود في كلام بعض الناس، مثل الشـيخ يحـيى الصرصري في شعره قطعة منه، ومحمد بن النعمان كان له كتــاب "المستغيثين بالنبي صلى اللـه عليـه وسـلم في اليقظـة والمنـام". /وهؤلاء ليسوا من أهل العلم العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ

---

1) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/233

بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحـرام، وليس معهم (8) دليـــــــــــــــل شــــــــــــــرعي

---

(1) في "ش": "التوســـــــــــــــــــــل".
(2) مـــا بين المعقوفـــتين إضـــافة من: "الـــرد على البكـــري".
(3) في "م" و"ش": "فـــــــــــــإن المســـــــــــتغاث..".
(4) مـــا بين المعقوفـــتين إضـــافة من: "الـــرد على البكـــري".
(5) ســــــــــــقطت من"م" و"ش": "فيــــــــــــه".
(6) في "م" و"ش" و"الرد على البكري" زيادة: "لكنه يوافقه عليـه طائفـــــــــــــــــــــة من النـــــــــــــــــــاس بخلاف الأول فـــــإني مـــــا علمت أحـــــدا وافقـــــه عليـــــه".
(7) في "ش": "العلم".
(8) في "ش": "لهم".." (1)

"السماوات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن اللـه فـأنى يؤفكون (1) . الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقـدر لـه إن اللـــــــه بكـــــــــل شـــــــــيء عليم} (2)ـــــ .
وقال: {ولئن سألتهم من خلـق السـماوات والأرض ليقـولن خلقهن العزيز العليم. الذي جعـل لكم الأرض مهـدا وجعـل لكم فيهـا سـبلا لعلكم تهتـــــــــــــــــــــــــــــــــدون} (3) الآيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــات.
وقال تعـالى: {قـل أرأيتكم إن أتـاكم عـذاب اللـه أو أتتكم السـاعة أغير اللـه تـدعون إن كنتم صـادقين. بـل إيـاه تـدعون فيكشـف مـا تـــدعون إليـــه إن شـــاء وتنســـون مـــا تشـــركون} (4) وكذلك قوله: {آلله خـير أمـا يشـركون (5) . أمن خلـق السـماوات والأرض وأنزل لكم (6) من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجـة ما كان/ لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع الله بل هم قوم يعدلون. أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا وجعل لها رواسي وجعـل بين البحرين حاجزا أإله مع الله} (7) وهذا استفهام إنكار، وهم مقـرون بأنـــه لم (8) يفعـــل هـــذا إلـــه أخـــر مـــع اللـــه.
ومن قال من المفسرين إن المراد: هل مع الله إله آخر، فقد غلـط، فإنهم كانوا يجعلون مع اللـه آلهـة أخـرى، كمـا قـال تعـالى: {أإنكم لتشـــــــــــــــهدون أن مـــــــــــــــــع الله

---

1) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/288

(1) في "ش": "الآيـــة". ســـورة العنكبـــوت، الآيـــات: 61-63.
(2) في "ش": "الآيـــــــــــــــــــــــــــــــــــات".
(3) ســـــــــــورة الزخـــــــــــرف، الآيتـــــــــــان: 9و 10.
(4) ســـــــــــورة الأنعـــــــــــام، الآيتـــــــــــان: 40و 41.
(5) في "ش": "تشـــــــــــركون" وهـــــــــــو خطـــــــــــأ.
(6) ســـــــــــــــــــــــــــــــــــقطت "لكم"من: "م".
(7) ســـــــــــورة النمـــــــــــل، الآيـــــــــــات: 59-ـــــــــ 61.
(8) في (الأصل) : "لا يفعل"، والمثبت من: "م" و"ش".." [1]

"**وقد غلط كثير** من المشركين في هذه الأعصار, وظنوا أن من كفر من تلفظ بالشهادتين فهو من الخوارج, وليس كذلك؛ بل التلفظ بالشهادتين / لا يكون مانعا من التكفير إلا لمن عرف معناهما, وعمل بمقتضاهما, وأخلص العبادة لله, ولم يشرك به ســـــــــواه, فهـــــــــذا تنفعـــــــــه الشـــــــــهادتان.
وأما من قالهما, ولم يحصل منه انقياد لمقتضاهما, بل أشرك بالله, واتخذ الوسائط والشفعاء من دون الله , وطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله, وقرب لهم القرابين, وفعل لهم ما يفعله أهل الجاهلية من المشركين, فهذا لا تنفعه الشهادتان بل هو كاذب في شهادته، كما قال تعالى: {إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون} 1.
ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله هو: عبادة الله, وترك عبادة ما سواه, فمن استكبر عن عبادته, ولم يعبده, فليس ممن يشهد أن لا إله إلا الله, ومن عبده وعبد معه غيره, فليس هو ممن يشهد أن لا إلـــــــــــــــــــــــــــــــه إلا اللـــــــــــــــــــــــــــــــه.
وأما قول السائل في سؤاله: "ويعتقد أن أهل القسم2 كلهم كفار معطلون, كاليهود والنصارى, ومن لم يكفرهم فهو كافر, وإذا لقيه أحـــــد من المســـــلمين وســـــلم عليـــــه قـــــال: عليكم".
إلى آخـــــــــــــــــــــــر مـــــــــــــــــــــــا قـــــــــــــــــــــــال.

= من حـــديث أبي ســـعيد الخـــدري _ رضـــي اللـــه عنـــه _.
(1) ســـــــــــورة المنـــــــــــافقون، الآيـــــــــــة: 1.
(2) بالفتح ثم سكون، مصدر قسمت الشيء أقسمه قسما، اسم

[1] كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص/363

موضـــــــــــــــــــــــــع عن الأديــــــــــــــــــــــــبي.
انظر: "معجم البلدان": (4/396) .." (1)
"دون الله، وهـذا الشـرط هـو الـذي أوقعـه فيمـا وقـع فيـه من تجـــــويز عبــــادة الملائكـــــة، والنجــــوم، والأنفس المفارقــــة.
وهذه1 **المسألة غلط فيها** كثير من الضالين، مع أن الله تعـالى وضحها في كتابه توضيحا كافيا شافيا. وقد تقـدم بعض ذلـك قريبـا.

---

1 في ط: آل ثاني، عند هذا الموضع تعليق للشيخ نعمان الألوســي، نقل فيه من تفسير والده رحمه الله ما يتعلق بهذه الآيــة مختصــرا، ثم قال: هذا، واعلم أن هـذا الناقـل لكلام البيضـاوي الممـوه أدلتـه بالأباطيل شنشنته معروفة عنـد علمـاء العـراق، وتأويلاتـه الفاسـدة غير مسلمة بالاتفاق، فعليك بطريقة السـلف، وأعـرض عمن ابتـدع وتخلــــف، وأعـــرض عن ذكـــر اللــــه وتكلـــف وتصـــلف. اهـ.
وفي هذا الموضع أيضا من الطبعة المذكورة تعليقة أخرى فيها نقل كلام الألوســي في تفســيره "روح المعــاني" فيمــا يتعلــق بــذم المتصوفة، والغالين في الأولياء، نسوقه لحسنه: قال العلامة مفـتي الأنام في مدينة السلام، أبو الثناء شهاب الدين الألوسي تغمده الله تعالى برحمتـه، في تفسـيره "روح المعـاني" في بـاب الإشـارة مـا نصه: "وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعـرف في وجـوه الـذين كفـروا المنكر" الآية، فيه إشارة إلى ذم المتصوفة الذين إذا سمعوا الآيـات الرادة عليهم ظهر عليهم التجهم والبسور، وهم في زماننا كثـيرون، فإنـــــــا للــــــــه وإنـــــــا إليــــــــه راجعـــــــون.
وفي قولـه تعـالى: {إن الـذين تـدعون من دون اللـه لن يخلقـوا ذبابـا} . الآيـة إشـارة إلى ذم الغـالين في أوليـاء اللـه تعـالى، حيث يسـتغيثون بهم في الشـدة؛ غـافلين عن اللـه تعـالى، وينـذرون لهم النذور، والعقلاء منهم يقولون: إنهم وسائلنا إلى اللـه تعـالى، وإنمـا ننــــذر للــــه عــــز وجــــل ونجعــــل ثوابــــه للــــولي.
ولا يخفى أنهم في دعــواهم الأولى أشـبه النــاس بعبـدة الأصــنام القائلين: إنما نعبـدهم ليقربونـا إلى اللـه زلفى. ودعـواهم الثانيـة لا بأس بها لو لم يطلبوا منهم بذلك شفاء مريضـهم، أو رد غـائبهم، أو نحو ذلك، والظاهر من حالهم الطلب، ويرشدنا إلى." (2)

---

1) الإتحاف فى الرد على الصحاف عبد اللطيف آل الشيخ ص/33
2) تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/63

"فصل
اعلم أن من تصور حقيقة أي شيء على ما هو عليه في الخارج وعرف ماهيته بأوصافها الخاصة عرف ضرورة ما يناقضه ويضاده. وإنما يقع الخفاء بلبس إحدى الحقيقتين، أو بجهل كلا الماهيتين. ومع انتفاء ذلك وحصول التصور التام لهما لا يخفى ولا يلتبس أحدهما بالآخر. وكم هلك بسبب قصور العلم وعدم معرفة الحدود والحقائق من أمة، وكم وقع بذلك **من غلط وريب** وغمة. مثال ذلك: أن الإسلام والشرك نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. والجهل بالحقيقتين أو إحداهما أوقع كثيرا من الناس في الشرك وعبادة الصالحين، لعدم معرفة الحقائق وتصورها، وأن لساعد الجهل وقصور العلم عوائد مألوفة استحكمت بها البلية وتمكنت الرزية. وصار الانتقال عن العوائد والمشتهيات أعز شيء في الوجود وأصعب شيء على النفوس، مالم يعارض ذلك معارض قوي في نفسه، عظيم الصولة والقوة، سواء كان أمرا خارجيا كالقهر والغلبة والقتال والأسر "عجبت لقوم يدخلون الجنة بالسلاسل" أو أمرا باطنيا أو وازعا إلهيا كالتوفيق وقذف النور في القلب، وتصريف كصرف القلوب. وهذا النوع أقل مما قبله، كما في حديث ابن عباس في عرض الأمم وأنه صلى الله عليه وسلم "رأى النبي وليس معه أحد، والنبي معه الرجل والرجلان، والنبي ومعه الرهط" الحديث بطوله.." (1)

"يرضى ذلك ويحبه فليطرد الدليل وذلك كفر متناقض، ثم إنك تجد كثيرا من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره كل منهم قد اتخذ وثنا وأحسن الظن به وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ولا يستجاب عند غيره فمن المحال إصابتهم جميعا وموافقة بعضهم دون بعض تحكم وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعا جمع بين الأضداد. فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم وانصرافهم عن غيره، وموافقتهم جميعا فيما يثبتونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم. فإن الواحد إذا أحسن الظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثيره مثل تأثير الحسن الظن بواحد دون آخر، وهذا كله من خصائص الأوثان، ثم قد استجيب لبلعام بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين وسلبه الله الإيمان. والمشركون قد يستسقون فيسقون

(1) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/12

ويستنصرون فينصرون.
وأما الجواب المفصل فنقول: مدار هذه الشبهة على أصلين منقول، وهو ما يحكى من فعل هذا الدعاء عن بعض الأعيان. ومعقول وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.
فأما النقل في ذلك فإما كذب **أو غلط أوليس** بحجة، بل قد ذكرنا من النقل عمن يقتدى به بخلاف ذلك.
وأما المعقول فنقول: عامة المذكور من المنافع كذب؛ فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم إنما يستجاب لهم في النادر يدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوة فيستجاب له في واحدة ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات الأسحار، ويدعون الله عز وجل في سجودهم وأدبار صلواتهم وفي بيوت الله؟ فإن هؤلاء إذا ابتهلوا من جنس ابتهال المقابريين لم يكد يسقط لهم دعوة إلا لمانع، بل الواقع أن الابتهال الذي يفعله المقابريون إذا فعله المخلصون لم يرد دعاء المخلصين إلا نادرا، ولم يستجب للمقابريين إلا نادرا والمخلصون." (1)

"تلك الكراهة بمنزلة سائر أنواع العبادات، وقد علم أن العبادات المشتملة على وصف مكروه قد تغفر تلك الكراهة لصاحبها لاجتهاده أو تقليده أو حسناته أو غير ذلك، ثم ذلك لا يمنع أن يعلم أن ذلك مكروه ينهى عنه وإن كان هذا الفاعل المعين قد زال موجب الكراهة في حقه، ومن هنا يغلط كثير من الناس فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة أو دعوا دعاء وجدوا لتلك العبادة والدعاء، ويجعلون ذلك العمل سنة كأنه قد فعله نبي، **وهذا غلط لما** ذكرناه خصوصا إذا كان العمل إنما كان أثره لصدق قام بقلب فاعله حين الفعل ثم يفعله الأتباع صورة لا صدقا فيضربون به؛ لأنه ليس العمل مشروعا فيكون لهم ثواب المتبعين، ولا قام بهم صدق ذلك الفاعل لفعله بصدق الطلب وصحة القصد يكفر عن الفاعل.
ومن هذا الباب ما يحكى من آثار لبعض الشيوخ حصلت في السماع المبتدع فإن تلك الآثار إنما كانت عن أحوال قامت بقلوب أولئك الرجال حركها محرك كانوا في سماعه إما مجتهدين وإما مقصرين تقصيرا غمره حسنات قصدهم، فيأخذ الأتباع حضور

(1) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/151

صورة السماع حضور أولئك الرجال سنة تتبع، ولا مع المقتـدين من الصدق والقصد ما لأجله عذروا أو غفـر لهم فيهلكـون بـذلك، وكمـا يحكى عن بعض الشيوخ أنه رؤي بعد موته فقيل له: مـا فعـل اللـه بك؟ فقال: أوقفني بين يديه، وقال: يا شيخ السـوء أنت الـذي كنت تتمثـل في بسـعدي ولبـني، لـولا أعلم أنـك صـادق لعـذبتك (1)ـ . فإذا سمعت دعاء أو مناجاة مكروهة في الشـرع قـد قضـيت حاجـة صاحبها فكثيرا ما يكون من هـذا البـاب؛ ولهـذا كـان الأئمـة العلمـاء بشـريعة اللـه يكرهـون

(1) ومن الذي يصدق مثـل هـذه المنامـات الـتي يختلقهـا الصـوفية الكذبة؟ وكل ما يحكونه عن شـيوخهم من الأحـوال والمواجيـد فهـو كذب كله وافتراء؛ يموهون به على العوام وبأي وجه يصدق المؤمن مثل ما يحكيه سـمنون وأمثالـه عن أنفسـهم ومواجيـدهم، والتهمـة إليهم أقرب، فضلا عن أن يدعي لهم ما يشبه العصـمة الـتي تجعـل كـل مـا يحكـون عن مواجيـدهم الرهبانيـة والقسيسـية الشـيطانية صدقا، يستدل بها على ما يقره الكتاب والسنة ولا يعرفـه الصـحابة أئمة الهدى رضي الله عنهم.." [1]

"الثاني: ظنه أن توسـل الصـحابة في حياتـه كـان توسـلا بذاتـه صلى الله عليه وسلم لا بدعائه وشـفاعته فيكـون التوسـل بـه بعـد موتـه كـذلك وهـذا غلـط.

الثالث: أنه أدرج السؤال أيضا في الاستغاثة بـه وهـذا صـحيح جـائز في حياته وقد سـوى في ذلـك بين محيـاه ومماتـه وهنـا أصـاب في لفظ الاستغاثة لكن أخطأ في التسوية بين المحيا والممات وهذا مـا علمته ينقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في كلام بعض الناس مثل الشيخ يحيى الصرصري ففي شعره قطعة منه والشيخ محمـد بن النعمان كان له كتاب المستغاث بالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في اليقظة والمنـام، وهـؤلاء ليسـوا من العلمـاء العـالمين بمـدارك الأحكـام الـذين يؤخـذ بقـولهم في شـرائع الإسـلام ومعرفـة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي، ولا نقـل عن عـالم مرضـي، بـل عادة جروا عليهـا. وكـان بعض الشـيوخ الـذين أعـرفهم ولـه فضـل وعلم وزهد إذا نزل به أمـر خطـا إلى الشـيخ عبـد القـادر خطـوات معدودة واستغاث به وهذا يفعله كثير من الناس؛ ولهذا لمـا نبـه من

1) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/155

نبه من فضلائهم تنبهوا، وعلموا أن ما كانوا عليه ليس من دين الإسلام بل هو مشابهة لعباد الأصنام" انتهى.
وقال رحمه الله في أثناء كلام له: "ونحن نعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يشرع بالضرورة لأمته أن يدعو أحدا من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها. كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله، ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يكن تكفيره بذلك حتى يبن لهم ما جاء به الرسول؛ ولهذا ما بينت هذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تفطن لها، وقال: هذا أصل دين الإسلام، وكان بعض أكابر الشيوخ من أصحابنا يقول: هذه أعظم ما بينت لنا، لعلمه أن هذه أصل دين الإسلام، وكان هذا وأمثاله في ناحية أخرى يدعون الأموات، ويسألونهم ويستجيرون بهم ويتضرعون إليهم، وربما كان ما يفعلونه أعظم لأنهم إنما يقصدون الميت في ضرورة نزلت بهم فيدعونه." (1)

"الرسول صلى الله عليه وسلم، قال: "فكل هؤلاء كفار إن أظهروا ومنافقون إن أبطنوا" فجزم بكفرهم وقرره، وهذا عين كلامنا، ولم نزد على الشيخ حرفا واحدا، بل كلامه أبلغ، ويدخل تحته من التكفير بالجزئيات ما دون مسألة النزاع بكثير.
وأما قوله: "وإن كانوا قد كثروا في هذه الأزمنة فلقلة دعاة العلم وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، ,كثير منهم لم يبلغهم ذلك، وفي أوقات الفترات وأمكنة الفترات يثاب الرجل على ما معه من العلم، ويغفر له ما لم تقم الحجة عليه، ما لا يغفر لمن قامت عليه الحجة" إلى آخر كلامه.
فهذا هو الذي تمسك به العراقي، أعني على هذا الكلام الأخير، وظن أنه له لا عليه، **وهذا غلط ظاهر** وجهل مستبين؛ فإن النزاع فيمن قامت عليه الحجة، وعرف التوحيد، ثم تبين في عداوته ومسبته ورده كما فعل هذا العراقي، أو أعرض عنه فلم يرفع به رأسا، كحال جمهور عباد القبور ولم يعلم، ولكن تمكن من العلم ومعرفة الهدى، فأخلد إلى الأرض واتبع هواه، ولم يلتفت إلى ما

1) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/210

جاءت به الرسل ولا اهتم به. وكان شيخنا محمد بن عبد الوهاب يقرر في مجالسه ورسائله أنه لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة الرسالية، وإلا من عرف دين الرسول وبعد معرفته تبين في عداوته ومسبته، وتارة يقول: وإذا كنا لا نكفر من يعبد الكواز ونحوه ونقاتلهم حتة نبين لهم وندعوهم فيكف نكفر من لم يهاجر إلينا؟ ويقول في بعضها: وأما من أخلد إلى الأرض واتبع هواه، فلا أدري ما حاله؟ وإذا كان هذا كلام شيخنا، وهذه طريقته فكيف يلزمه العراقي وينسب إليه التكفير بالعموم، ويحتج عليه بقول الشيخ: إن أهل الفترات ومن لم تبلغهم الدعوة يغفر لهم ما لا يغفر لغيرهم؟. والعراقي لبس الحق بالباطل، وافترى على الشيخ، ونسب إليه ما ليس من مذهبه وما لم يقل، وألزمه ما هو بريء منه، ثم أخذ في رد ما افتراه وبهت الشيخ به، وبهذا تعرف أنه مخلط ملبس.." (1)

"ويصنفون في عيبه وثلبه، والعالم يظهر للناس ما خفى من أصول الدين وفروعه، ولا يقتضي حصر العلم فيه، وإن اشتهر بالدعوة والبيان.

وقد خفى التوحيد على طوائف من هذه الأمة في القرن السادس وقبله كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وذكروا **من غلط في** مسماه [25] ، من المتكلمين، وأتباعهم ومن جهال الصوفية، كذلك أهل الاتحاد والحلولية يرون (1) مذاهبهم هي التوحيد، وتوحيد المعتزلة هو الإتيان بأصولهم الخمسة واعتقادها.

وقد خاطب شيخ الإسلام بعض الشيوخ في مسألة التوحيد، وبين له توحيد المرسلين وأصل الإسلام، وإن ما يحصل من التأله والاستغاثة بالشيوخ والصالحين يخالف ما جاءت به الرسل من التوحيد وإسلام الوجوه لله، فعظم أمر هذه المسألة، وقال لشيخ الإسلام: (هذا أعظم ما بينته لنا) أو كما قال. فكيف والحالة هذه يعترض على شيخنا في قوله: (إن التوحيد دين الله ورسوله الذي أظهرناه للناس) .

أيظن هذا المعترض أنه على تطاول الأعصار، وممر (2) الدهور، يزداد الدين ظهورا، وقد أخبر نبينا صلى الله عليه وسلم أنه يعود غريبا كما بدأ، فلا بدا من غربته وغربة من يعرفه ويدين به، وهذا من أعلام النبوة كما يشهد له الحس والواقع.

قال ابن القيم (3) رحمه الله في الكلام على قوله تعالى:

---

1) منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس عبد اللطيف آل الشيخ ص/222

(1) في (ح) : " إذ يـــــــــــــــــــــــــــــــــرون ".
(2) ممحـــــــــــــــاة من (ح) ، ومكانهـــــــــــا بيـــــــــــاض.
(3) انظر: " مدارج السالكين " (3 / 196) .." (1)

"والجـواب أن يقـال: آفتـك الفهم السـقيم؟ والمعتقـد الـذميم، الخـــــــــــارج عن الصـــــــــــــراط المســـــــــــتقيم.

قال تعالى: {ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا بـه أول مـرة ونـذرهم في طغيـانهم يعمهـون} [الأنعـام: 110] [الأنعـام / 110]

لو عرفت حدود ما أنزل الله علي رسـوله، وعـرفت الإيمـان بحـده الشرعي، والتوحيد بحده، لظهر لك أن المعرفـة لا تقتضـي الإيمـان والتوحيد، وأكـثر أعـداء الرسـل عرفـوا الحـق والصـدق، ولكنهم لم يلتفتوا إليه ولم يعبأوا به ولا تعلموه، كحال هذا الذي ذكـره الشـيخ.

قال تعالى: {وأمـا ثمـود فهـديناهم فاسـتحبوا العمى على الهـدى} [فصـــــــــــــــــــــلت: 17] [فصـــــــــــــــــــلت / 17]

وقــال تعــالى: {فــإنهم لا يكــذبونك ولكن الظــالمين بآيــات اللــه يجحــــــــدون} [الأنعـــــــام: 33] [الأنعـــــــام / 33]ــــــ .

وقال تعالى: {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسـهم ظلمـا وعلـوا فـانظر كيــف كــان عاقبــة المفســدين} [النمــل: 14] [النمــل / 14]ـ .

قال شـيخ الإسـلام في كتـاب "الإيمـان " (1) في بيـان (**2) غلط المرجئة**:

(الثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنـه كـافر مخلـد في النـار؛ فإنما ذلك لأنه لم يكن في قلبـه شـيء من العلم والتصـديق، وهـذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع وما أجمع عليـه طوائـف بـني آدم الســـليمي

(1) انظــر: "مجمــوع الفتــاوى" الشــيخ الإســلام (7 / ـ 191)ـ .
(2) في (ق) : " وبيان ".." (2)

"فـإن هـذا القـول من البـدع المشـهورة، وقـد اتفـق الصـحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنـه لا يخلـد في النار أحد ممن في قلبه مثقـال ذرة من إيمـان (1) وقـد نقـل بعض النــاس عن (2) الصــحابة في ذلــك خلافــا، لمــا (3) روي عن ابن

(1) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ 1/88
(2) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ 1/212

عباس أن القاتل لا توبة له، **وهذا غلط على** الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشفع لأهل الكبائر، ولا قال إنهم يخلدون في النار، لكن ابن عباس في إحدى الروايتين عنه قال: "إن القاتل لا توبة له " وعن أحمد بن حنبل في قبول توبة القاتل روايتان أيضا، والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي؛ فلهذا حصل النزاع فيه، وأما قول القائل: "إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله"، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت منه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله، لم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهذا هو الإيمان المطلق، كما قاله أهل الحديث، قالوا: فإذا، ذهب منه شيء لم يبق مع صاحبه شيء من الإيمان، فيخلد في النار وقالت المرجئة، على اختلاف فرقهم فلا يذهب بالكبائر وبترك الواجبات الظاهرة شيء منه إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئا

---

(1) في (ق) و (المطبوعة) زيادة: "واتفقوا أيضا على أن نبينا صلى الله عليه وسلم يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته، وفي الصحيحين عنه أنه قال: " لكل نبي دعوة مستجابة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة"، وهذه الأحاديث مذكورة في مواضعها.
(2) في (م) زيادة: " بعض".
(3) في (ق) و (المطبوعة) : "كما".." (1)

"[فصل الإجماع على الإسراء والمعراج]
فصل وأجمع القائلون بالأخبار، والمؤمنون بالآثار، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسري به ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، بنص القرآن، ثم عرج به إلى السماء واحدة بعد واحدة حتى إلى فوق السماوات السبع، وإلى سدرة المنتهى بجسده وروحه جميعا، ثم عاد من السماء إلى مكة قبل الصبح. وفيه أيضا دليل على علو الرب تعالى، وكونه فوق العرش، مستويا عليه، كما قال سبحانه في مواضع من كتابه ومنها قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه: 5] (1) .

---

(1) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ 3/592

فمن قال إن الإسراء في ليلة والمعراج في أخرى **فقد غلـط (**2)
ومن قــال إنــه منــام وأنــه لم يســر بعبــده فقــد كفــر.
وقد روى قصة الإسراء عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعـة من الصحابة كثيرة (3) وكل ذلك أخبار صحيحة، وآثار صـريحة مقبولـة، مرضـــــــــــية عنـــــــــــد أهـــــــــــل النقـــــــــــل.

---

(1) سـورة طـه: 5 وانظـر الأعـراف: 54 ويـونس: 3 والرعـد: 2 والفرقـــــــــــان: 59 والســـــــــــجدة: 4 والحديـــــــــــد: 4.
(2) قال ابن القيم: " يا عجبا لهؤلاء الذين زعمـوا أنـه كـان مـرارا! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كـل مـرة يفـرض عليهم الصـلوات خمسـين ثم يـتردد بين ربـه حـتى تصـير خمسـا فيقـول: " أمضـيت فريضـتي وخففت عن عبـادي " ثم يعيـدها في المـرة الثانيـة إلى خمسـين ثم يحطهـا إلى خمس؟ ! . . . " زاد المعـاد (5 /ـ 42)ـ .
(3) قـال الحافـظ ابن كثـير في " تفسـيره " (5 /ـ 42) : " قـال الحافظ أبو الخطـاب عمـر بن دحيـة في كتابـه " التنـوير في مولـد السراج المنير " وقـد ذكـر حـديث الإسـراء من طريـق أنس وتكلم عليه فأجاد ثم قال: وقد تواترت الروايـات في حـديث الإسـراء عن عمر بن الخطاب وعلي وابن مسـعود وأبي ذر ومالـك بن صعصـعة وأبي هريــرة وأبي ســعيد وابن عبــاس وشــداد بن أوس، وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن قرط وأبي حية وأبي ليلى الأنصـاريين وعبـد الله بن عمر وجابر وحذيفة وبريدة وأبي أيوب وأبي أمامـة وسـمرة بن جندب وأبي الحمراء وصهيب الرومي وأم هانئ وعائشة وأســماء ابنتي أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم أجمعين - منهم من سـاقه بطوله ومنهم من اختصره على مـا وقـع في المسـانيد وإن لم تكن روايـة بعضـهم على شـرط الصـحة فحـديث الإسـراء أجمـع عليـه المسلمون وأعرض عنه الزنادقة والملحدون يريـدون ليطفئـوا نـور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون [الصف: 8] .." (1)
"قـــال القســـيس أتقولـــون أن الإنجيـــل منســـوخ أم لا قال الفاضل التحرير نحن نعتقد نسخه بـالمعنى الـذي سـيذكر لكن المطلــوب منكم ههنــا تصــحيح النقــل وإظهــار أن إدعــاءكم في **الموضعين غلط فإن** الزبـور ليس بناسـخ للتـوراة ولا بمنسـوخ من الإنجيل

---

1) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر صديق حسن خان ص/117

قـال القسـيس سـمعت من بعض الـذين وقـع اتفـاق البحث معهم قـال الفاضـل التحريـر هـذا بعيـد من أنصـافكم أن القـول الـذي تسمعونه من أحـد من المسـلمين تنسـبونه إلى القـرآن والتفاسـير وبالجملة لا شك أنه أي إدعاء كون الزبور ناسخا للتـوراة ومنسـوخا من **الإنجيل غلط قال** القسيس نعم قـال الفاضـل التحريـر هـل اطعلتم على معنى النسخ المصـطلح عليـه فيمـا بين أهـل الإسـلام ومحلــه أم لا
قال القسيس بينوا قال الفاضل التحرير هذا النسخ عنـدنا أنمـا يـرد على الأوامر والنواهي." (1)

"قال القسيس لا غرض لنا من هذا بـل لا بـد أن تـبينوا أن هـذه العبـارة توجـد في النسـخ كلهـا هكـذ أم لا
قال الحكيم توجد في النسـخ المسـتعملة الآن ولم نعلم أنهـا كـانت موجـودة في النسـخ القديمـة أم لا **لكنهـا غلـط يقينا**
قـال القسـيس الغلـط أمـر والتحريـف أمـر آخر
قال الحكيم إن كان الإنجيل كله إلهاميا ولا مجال للغلط في الإلهـام فلا شـك أن يكـون لسـبب التحريـف فيمـا بعـد وإن لم يكن إلهاميـا يثبت مطلب آخـر وهـو أن هـذا الإنجيـل ليس بكتـاب إلهـامي على رأيكم أيضا
قال القسيس أن التحريف لا يثبت إلا إذا ثبت أن عبارة لا توجد في النسخ القديمة وتوجد في النسخ الجديـدة فأحـال الحكيم إلى الآيـة السـابعة والثامنـة من البـاب الخـامس من الرسـالة الأولى ليوحنا
قال القسيس إن التحريف وقع ههنـا وكـذا في موضـع أو موضـعين آخرين ولما سمع اسـمت حـاكم صـدر ديـواني أي مشـير الضـبطية وكان جالسا في جنب القسيس فرنج سأله باللسان الإنجليزي مـاذا هذا القول قال القسـيس فـرنج أن هـؤلاء أخرجـوا من كتب هـورن وغيره من المفسرين ستة أو سبعة مواضع فيهـا إقـرار التحريـف." (2)

"هـذه الأغلاط أنـه لا **يوجـد غلـط سـواها** وأنـه لا يلـزم في المقصود الأصلي نقصـان مـا من هـذا القـدر من الأغلاط كمـا قـال داكتركنى كات أنا لو خرجنا بالفرض هذه العبارات المحرفة كلهـا لا يلزم نقصان في مسألة معتبرة من مسائل الملة المسيحية وكذا لو

1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/67
2) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/92

أدخلنا هذه العبارات المحرفة لا يلزم منها زيادة في مسألة معتبرة من مسائل الملة
فأراد الحكيم أن يجيب فمنعه القسيس فندر وكلما أراد الحكيم أن يجيب كان القسيس فندر يمنعه ويقول لالا
ثم التفت القسيس إلى الفاضل المناظر
فقال المفتى رياض الدين لابد أن يبين الفاضل المناظر أولا معنى التحريف ثم يباحث عليه لينكشف الحال للحاضرين حق الإنكشاف
فأراد القسيس أن يقول شيئا في هذا الباب
فقال المفتى هذا ليس منصبكم بل الذين يدعون التحريف عليهم البيان
فالتفت الفاضل المناظر إلى القسيس وقال معنى التحريف المتنازع فيه عندنا وفي اصطلاحنا التغيير الواقع في كلام الله سواء كان بسبب الزيادة أو النقصان أو تبديل بعض الألفاظ ببعض آخر وسواء كان منشأ هذا التغيير الشرارة والخبث أو الإصلاح باعتبار غلبة الوهم وندعى أن التحريف وقع في الكتب المقدسة عند أهل الكتاب باعتبار هذه الأمور كلها فإن أبيتم فعلينا الإثبات
قال القسيس فندر نحن نعترف أيضا بسهو الكاتب في الكتب المقدسة
قال الفاضل المناظر أن سهو الكاتب عندنا أن يريد الشخص كتابة اللام فيكتب بدلها الميم أو يريد أن يكتب الميم فيكتب سهوا بدلها النون." (1)
"وما طلبتم من الحكيم محمد وزير خان أن بذكر أدلة تثبت أن الإنجيل ما بقى على أصله ووقع فرق في تعليماته وأحكامه والإنجيل المستعمل الآن غير الإنجيل الذي كان في زمان محمد صلى الله عليه وسلم
صار سبب التعجب العظيم لثلاثة وجوه
الأول أن منصبنا كان أن نثبت مشكوكية ذلك المجموع أي مجموع كتب العهدين وقد ثبت بفضل الله
وقد ظهر منكم الإعتراف في الجلسة الأولى على رؤوس الأشهاد بوقوع التحريف في سبعة أو ثمانية مواضع وكذا الإعتراف في اليوم الثاني يكون سهو الكاتب بالتفسير الذي بينتم ما بقى بيننا وبينكم إلا نزاع لفظي كما عرفت ثم بعد ما أعترفتم بالتحريفات

1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/115

في المواضع الكثيرة ادعيتم عدم تحريف المتن الذي هو عبارة عن التعليمات الفاضلة والأحكام والتثليث وكون المسيح كفارة فإثباته على ذمتكم لا على ذمتنا
والثاني كان منصبنا على مضمون كتابكم المحرر 7 نيسان إبريل أن نكون في مسألتي النسخ والتحريف والتثليث معترضين وكان منصبكم أن تكونوا مجيبين فإثباته لازم على ذمتكم بحكم منصبكم ونحن بـــــراء الذمـــــة عن هــــــذه الأمــــــور
والثالث أن الحكيم يريد جواب تقرير فرنج ولهذا يشكوكم وأي مناســــــــبة لمطلــــــــوبكم من هـــــــذا
نعم إذا فرغ هو عن الجواب يكون في الأمور الأخرى على ذمة كل فريق على حكم منصبه فالحاصل أن استدعاءكم هذا عذر ضعيف وما اعتذرتم في الإحالة إلى الصفحة الستين استحسنت والمظنون الغالب الآن أن يكون سببها ما كتبتم لا ايذائي وأحمد الله على أنه **لا غلط في**." (1)
"كان يقول على خلافها وما كتبتم أني كتبت في كتاب ميزان الحق في مبدأ الفصل الثاني إن القرآن والمفسرين يدعون أن الإنجيل نسخ بظهور القرآن وقلتم **هذا غلط فحرفتم** هنا تحريفا قصديا تحريركم وتقرير تحريركم في الصفحة 14 من النسخة المطبوعة سنة 1850 في لسان اردو هكذا يدعى القرآن والمفسرون في هذا الباب أنه كما نسخ التوراة بنزول الزبور ونسخ الزبور بظهور الإنجيل فكذلك نسخ الإنجيل بسبب القرآن ثم في الصفحة 20 من النسخة المذكورة هكذا لا أصل لادعاء الشخص المحمدي بأن الزبور ناسخ للتوراة والإنجيل ناسخ لهما وكان تقريري هكذا ما كتبتم في **الموضعين غلط محض** ماجاء ذكره في موضع من القرآن المجيد ولا يثبت في تفسير من التفاسير مجموع هذا الكلام بل يثبت ضده من التفاسير والكتب الإسلامية." (2)
"القـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــول الأول
قال آدم كلارك المفسر في المجلد السادس من تفسيره المطبوع سنة 1851 م في ذيل تفسير الباب الأول من رسالة بولس إلى أهل غلاطية هكذا أن هذا الأمر محقق أن الأناجيل الكثيرة الكاذبة

1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/129
2) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/146

كانت رائجة في أول القرون المسيحية وكثرة هذه الأحوال الكاذبــة الغير صحيحة هيجت لوقا على تحرير الإنجيل ويوجـد ذكـر أكـثر من سبعين من هذه الأناجيل الكاذبة والأجزاء الكثيرة من هذه الأناجيــل باقية
وكان فابرى سيوس جمع هذه الأناجيـل وطبعهـا في ثلاث مجلـدات انتهى
القـــــــــــــــــــــــــــول الثـــــــــــــــــــــــــاني
قال موشليم المؤرخ في بيان علماء القرن الثاني في الصـفحة 65 من المجلد أول من تاريخـه المطبـوع سـنة 1832 كـان بين متبعي رأي أفلاطون وفيثاغورس مقولة مشهورة إن الكذب والخداع لأجل أن يـزداد الصـدق وعبـادة اللـه ليسـا بجـائزين فقـط بـل قـابلان للتحسين وتعلم أولا منهم يهود مصر هذه المقولة قبل المسيح كمـا يظهـــــــر هـــــــذه جزمـــــــا من كثـــــير من الكتب القديمـــــــة
ثم أثر وباء هذا الغلط السوء في المسيحيين كما يظهـر هـذا الأمـر من الكتب الكثــــيرة الـــتي نســـبت إلى الكبـــار كـــذبا انتهى
فظهر أن مثل هـذا التحريـف كـان من المستحسـنات عنـد أسـلاف اليهـــــــــــود والنصـــــــــــارى فـــــــــأي عجب من الأخلاف
القـــــــــــــــــــــــــــول الثـــــــــــــــــــــــــالث
قـال هـورن في الصـفحة 325 من المجلـد الثـاني من تفسـيره المطبـوع سـنة 1822 م الفـرق الحسـن بين أراتـه **يعـنى غلـط الكـاتب** وبين ويريـوس ريـدنك يعـنى اختلاف العبـارة قـال ميكايلس." [1]
"أنه إذا وجد الأختلاف بين العبارتين أو أكـثر فلا تكـون الصـادقة إلا واحدة والباقية إما أن تكون تحريفا قصـديا أو سـهو الكـاتب لكن تميز الصحيحة عن غيرها عسير غالبا فإن بقى شك ما فيطلق على الكل اختلاف العبـارة وإذا علم صـراحة أن الكـاتب كتب ههنـا كـذبا فيقـــــــــــال **أنـــــــــــه غلـــــــــــط الكــــــــاتب** انتهى
فظهـر أن ويريـوس ريـدنك أو اختلاف العبـارة بحسـب اصـطلاحهم عبارة عن العبارة المشكوكة التي لا يجزم فيما أنها صادقة أو كاذبة ووجد في كتبهم المقدسة ثلاثـون ألفـا من هـذه الإختلافـات ولـذلك قال باركر مستهزئا عليهم ماقال كما عرفت في القـول الثـالث من أقـــوال المخـــالفين فـــإذا علمت معـــنى اختلاف العبـــارة بحســـب

1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/156

اصـــطلاحهم
أقـول قـال محققهم المـذكور في المجلـد الثاني المسـطور لبيـان وقوعـــه في كتبهم المقدســـة هكـــذا
لوقوعـــه أســـباب أربعة
الســـبب الأول
غفلـــة الكـــاتب وســـهوه ويتصـــور على وجـــوه
الأول إن الـذي كـان يلقى العبـارة على الكـاتب ألقى مـا ألقى أو الكـــاتب لم يفهم فكتب مـــا كتب
والثاني أن الحروف العبرانية اليونانية كانت متشابهة فكتب أحدهما بـــدل الآخر
والثالث أن الكـاتب ظن الأعـراب خطـا أو الخـط الـذي كـان يكتب عليه جزء الحرف أو ما فهم أصل المطلب فأصلح العبـارة وغلـط." (1)

"والرابع أن الكاتب انتقل من موضـع إلى موضـع فلمـا تنبـه لم يرض بمحو ما كتب وكتب من الموضع الذي كان تـرك مـرة أخـرى وابقى مـــا كتبـــه قبـــل أيضا
والخامس أن الكاتب ترك شيئا فبعد ما كتب شـيئا آخـر تنبـه وكتب العبارة المتروكة بعده فانتقلت العبـارة من موضـع إلى موضع آخر
والسادس أن نظر الكاتب أخطـأ ووقـع على سـطر آخـر فسـقطت عبـــارة ما
والسابع أن **الكاتب غلط في** فهم الألفـاظ المخففـة فكتب على فهمـــه كاملـــة فوقـــع الغلط
والثـامن أن جهـل الكـاتبين وغفلتهم منشـأ عظيم لوقـوع ويريـوس ريدنك بأنهم فهموا عبارة الحاشية أو التفسير جـزء المتن فأدخلوها والســـبب الثـــاني
نقصـان النسـخة المنقـول عنهـا وهـو أيضـا يتصـور على وجـوه
الأول إنمحـــاء إعـــراب الحـــروف
والثاني أن الإعراب الذي كان في صفحة ظهر في جانب آخـر منهـا في صفحة أخرى وامتزج بحروف الصفحة الأخـرى وفهم جـزء منها
والثالث أن الفقرة المتروكة كانت مكتوبـة على الحاشـية بلا علامـة فلم يعلم الكـاتب الثـاني أن الفقـرة تكتب في أي موضـع فغلط
والســـبب الثـــالث

(1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/157

التصحيح الخيالي والإصلاح وهذا أيضا وقع على وجوه الأول إن الكاتب فهم العبارة الصحيحة في نفس الأمر ناقصة **أو غلط في** فهم المطلب أو تخيل أن **العبارة غلط بحسب** القاعدة وما كانت غلطا لكن هذا الغلط كان صادرا عن المصنف في نفس الأمر." (1)

"- 80 ألفا، ونهب أمتعة الهيكل كلها، وقرب خنزيرة وقودا على مذبح اليهود، وأمر عشرين ألف جندي بمحاصرة القدس، فانقضوا عليها يوم السبت أثناء اجتماع اليهود للصلاة، فنهبوها ودمروا البيوت والأسوار، وأشعلوا فيها النيران، وقتلوا كل إنسان فيها حتى النساء والصبيان، ولم ينج في ذلك اليوم إلا من فر إلى الجبال أو اختفى في المغائر والكهوف. (انظر رقم (2) ص 99)ـ .

2 - أن اختلافات وتناقضات كبيرة جدا وقعت بين أسفار التوراة الحالية وبين سفري أخبار الأيام الأول والثاني اللذين صنفهما عزرا بمعاونة حجي وزكريا عليهم السلام، وأجمع علماء أهل الكتاب على أن **عزرا غلط لاعتماده** على أوراق ناقصة، فلم يميز بين الأبناء وأبناء الأبناء، وهؤلاء الأنبياء الثلاثة كانوا متبعين للتوراة، فلو كانت توراة موسى هي هذه التوراة الموجودة الآن ما خالفوها، وما وقعوا في الغلط الفاحش باعتمادهم على أوراق ناقصة، وأيضا لو كانت التوراة التي كتبها عزرا مكتوبة بالإلهام كما يزعمون ما وقع الاختلاف الفاحش بينها وبين سفري أخبار الأيام الأول والثاني، وبهذا ظهر جليا أن التوراة الحالية ليست هي التوراة المكتوبة في زمان موسى عليه السلام، ولا هي التوراة التي كتبها عزرا، والحق الذي لا شك فيه أن هذه التوراة الحالية مجموعة من الروايات والقصص التي اشتهرت بين اليهود، ثم جمعها أحبارهم بلا تمحيص للروايات، ووضعوها في هذا المجموع المسمى بكتب العهد القديم، الذي يضم الأسفار الخمسة المنسوبة لموسى عليه السلام والأسفار الملحقة بها، وهذا الرأي منتشر انتشارا بليغا الآن في." (2)

"[حـــــــال الأناجيـــــــل]

حال الأناجيل: قدماء النصارى كافة وغير المحصورين من المتأخرين متفقون على أن الإنجيل المنسوب إلى متى كان باللغة

(1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/158

(2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/21

العبرانية، وأنه فقد بسبب تحريف الفرق النصـرانية، وبسـبب الفتن العظيمة التي مرت على النصارى في القـرون الثلاثـة الأولى، وأمـا نسخة إنجيل متى الموجودة الآن باللغة العبرانية فهي مترجمـة عن الترجمة اليونانية ولا يوجد عندهم سند هـذه الترجمـة، ولا يعرفـون اسم المترجم ولا أحوالـه كمـا اعـترف بـه جـيروم، ولكنهم يقولـون بالظن: لعل فلانا أو فلانا ترجمـه، وبمثـل هـذا الظن لا يثبت اسـتناد الكتـاب إلى مصـنفه.

وتوجد نصوص لأكثر من خمسين عالما تجمـع على أن هـذا الإنجيـل المنسوب إلى متى والـذي هـو أول الأناجيـل وأقـدمها عنـدهم ليس من تصنيفه يقينا؛ لأن جميع كتب العهد الجديد ألفت باللغة اليونانيـة ماعدا إنجيل متى والرسالة العبرانية، فـإن تأليفهـا باللغـة العبرانيـة أمر يقيني بالأدلة القاطعـة، ومـتى هـو الوحيـد الـذي انفـرد من بين كتـاب الأناجيـل باسـتعمال اللغـة العبرانيـة، فكتب إنجيلـه بهـا في فلسطين لليهود العبرانيين الذين كانوا ينتظرون شخصا موعودا من نسـل إبـراهيم وداود، ثم ترجمـه المـترجمون كـل واحـد على قـدر فهمـه واسـتطاعته، وأمـا مـتى فهـو لم يـترجم إنجيلـه لليونانيـة، والمترجم غير معروف من هـو؟ أمـا بـاقي كتـاب الأناجيـل، فكتبـوا باللغة اليونانية، ومن قال: إن متى كتب إنجيله باللغة اليونانيـة فقـد غلـط.

والمحقـق نـورتن كتب كتابـا ضـخما أثبت فيـه أن التـوراة جعليـة وليست من تصنيف موسى عليه السلام، وأثبت فيه تحريفات كثيرة وقعت في الأناجيل،." (1)

"كـان يـرى بعضـهم بعضـا صـاحب وحي وإلهـام، وأن قـدماء النصارى ما كانوا يعتقدون أن الحواريين مصـونون عن الخطـأ؛ لأنـه كان يحصل الاعتراض على أفعالهم أحيانا، وكذلك الكتب التي كتبهـا تلاميذ الحواريين مثل إنجيل مرقس وإنجيل لوقا توقف العلمـاء في كونها إلهامية، وقد أقـر كبـار العلمـاء من فرقـة البروتسـتانت على عـدم كـون كـل كلام في العهـد الجديـد إلهاميـا **وعلى غلـط الحـواريين**.

ب - أن المحقق نورتن نقل عن أكهارن قولـه: إنـه كـان في ابتـداء الملة المسيحية رسالة مختصرة في بيان أحـوال المسـيح يجـوز أن يقـال: إنهـا هي الإنجيـل الأصـلي الـذي كتب للمريـدين الـذين لم

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/26

يسمعوا أقوال المسيح بآذانهم ولم يروا أحواله بأعينهم، وكـان هـذا الإنجيـل مرجعـا لجميـع الأناجيـل الـتي كـثرت في القـرنين الأول والثـاني، ومنهـا أناجيـل مـتى ومـرقس ولوقـا، ولكن هـذه الأناجيـل وقعت في أيـدي الـذين جـبروا نقصـانها فضـموا إليهـا أحـوالا أخـر، ووقعت فيها الزيادة تدريجيا، وصـارت النتيجـة أن اختلطت الأحـوال الصادقة والحكايات الكاذبـة، واجتمعت في روايـة طويلـة، فصـارت قبيحة الشكل، وكلما انتقلت هذه الروايـات والحكايـات من فم إلى فم صـارت كريهـة غـير محققـة، حـتى اضـطرت الكنيسـة في آخـر القرن الثاني أو ابتداء القرن الثالث إلى اختيار الأناجيل الأربعـة من بين الأناجيل الكثيرة الرائجـة والـتي زادت على السـبعين، فـأرادت الكنيسة أن يتمسك الناس بهذه الأناجيل الأربعة ويتركوا غيرها، ولو أن الكنيسـة حـافظت على الإنجيـل الأصـلي من الإلحاقـات لكـانت مشكورة، لكن هذا الأمر كان صعبا بسبب." (1)

"النـــــــاقلين لم يكونـــــــــوا ذوي إلهــــــــام.

[الاختلاف في خـــــــبر جـــــــاد الـــــــرائي]

3 - الاختلاف في خبر جاد الرائي: ففي سفر صموئيل الثـاني 24 / 13: (فأتي جاد إلى داود وأخبره وقال له: أتـأتي عليـك سـبع سـني جوع في أرضك أم تهرب ثلاثة أشهر أمام أعدائك وهم يتبعونـك؟) . وفي سفر أخبار الأيام الأول 21 / 11 ـ 12: (11) فجاء جاد إلى داود وقال له هكذا قال الرب: اقبل لنفسـك (12) إمـا ثلاث سـنين جوع أو ثلاثة أشهر هلاك أمام مضـايقيك وسـيف أعـدائك يـدركك) . فبين النصين اختلاف في مدة الجوع، ففي الأول سـبع سـنين، وفي الثاني ثلاث سنين، وقد أقر مفسروهم أن النص الأول غلـط. وقـال آدم كلارك: إن نص سفر الأخبـار صـادق بلا ريب، وهـو موافـق لمـا في اليونانيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــة.

[الاختلاف في عمــــر الملـــك أخزيـــا عنــــدما ملـــك]

4 - الاختلاف في عمر الملك أخزيا عندما ملك: ففي سـفر الملـوك الثاني (8 / ـ 26: (كان أخزيا ابن اثنـتين وعشـرين سـنة حين ملـك وملـــــك ســــنة واحـــــدة في أورشــــليم) . وفي سـفر أخبـار الأيـام الثـاني 22 / ـ 2: (كـان أخزيـا ابن اثنـتين

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/32

وأربعين سـنة حين ملـك وملـك سـنة واحـدة في أورشـليم) .
فبين النصين اختلاف بمقدار عشرين سنة، ولا شك أن النص الثاني غلط؛ لأن أباه يهورام (على حسب ما في سفر أخبار الأيـام الثـاني 21 و 22 /ـ 1 -2) مات وهو ابن أربعين سنة، وتولى أخزيا الملـك بعد مـوت أبيـه مباشـرة، فلـو لم يكن النص الثـاني غلطـا يلـزم أن يكون أخزيا أكبر من أبيه." (1)
"بسنتين، وهو ممتنع جدا، وقـد أقـر آدم كلارك وهـورن وهـنري وإسكات في تفاسيرهم بأن هذا الاختلاف وقع **من غلط الكـاتب**.

[الاختلاف في عمـر الملـك يهويـاكين عنـدما ملـك]
5 - الاختلاف في عمـر الملـك يهويـاكين عنـدما ملـك: ففي سـفر الملوك الثاني 24 / 8 -9: (8) كان يهوياكين ابن ثماني عشرة سنة حين ملك وملك ثلاثة أشهر في أورشليم. . . (9) وعمـل الشـر في عيـني الـرب) .
وفي سفر أخبار الأيام الثـاني 36 /ـ 9: (كـان يهويـاكين ابن ثمـاني سنين حين ملك وملك ثلاثة أشهر وعشرة أيام في أورشليم وعمـل في الشـر في عيـني الـرب) .
فبين النصين اختلاف بمقدار عشر سـنين، وقـد أقـر مفسـروهم أن **الثاني، غلط يقينا**؛ لأن مدة حكمه كـانت ثلاثـة أشـهر فقـط، ثم ذهب إلى بابل أسيرا، وبقي في السجن وأزواجه معـه. وهـذا خلاف العادة أن يكون لابن ثماني أزواج، وخلاف الشرع أن يقال لمثل هذا الصغير: إنه عمل الشر في عيني الـرب. ولـذلك قـال المحقـق آدم كلارك: هـذا الموضـع من السـفر محـرف.

[الاختلاف في عـدد الـذين قتلهم أحـد أبطـال داود بـالرمح دفعـة واحـدة]
6 - الاختلاف في عدد الـذين قتلهم أحـد أبطـال داود بـالرمح دفعـة واحدة: ففي سفر صموئيل الثاني 23: (هو هز رمحه على ثمانمائـة قتلهم دفعـة واحـدة) .
وفي سفر أخبار الأيام الأول 11 / 11: (هو هز رمحه على ثلاثمائة فقتلهم دفعة واحدة) .." (2)

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/41
2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/42

"ولذلك قال آدم كلارك في تفسيره: إن الكل متفقـون على أن مضمون ما جاء في النسخة العبرانية في غايـة الإشـكال، وعلى أن السامرية في حق أسفار موسـى الخمسـة أصـح من غيرهـا، وعلى أن التـــــواريخ تؤيـــــد مـــــا جـــــاء في الســــامرية. وقال جامعو تفسـير هـنري وإسـكات: إن عبـارة السـامرية صـادقة وتزيـــــل كـــــل مشـــــكل وقـــــع في المتن. فظهر أن علماء أهل الكتاب لا توجيه عندهم لعبـارة سـفر الخـروج 12 /ـ 40 التي في النسخة العبرانية سـوى الاعـتراف بأنهـا غلـط.

[الغلط في عدد بني إسـرائيل حينمـا خرجـوا مـع موسـى من أرض مصـــر]

2 - الغلط في عدد بني إسرائيل حينما خرجوا مع موسـى من أرض مصر: ففي سفر العدد 1 /ـ 44 -47ـ: (44) هؤلاء هم المعدودون الذين عدهم موسى وهارون. . . (45) فكان جميـع المعـدودين من بني إسرائيل حسب بيوت آبائهم من ابن عشرين سنة فصاعدا كـل خارج للحرب في إسرائيل (46) كان جميع المعدودين ستمائة ألـف وثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسين (47) وأما اللاويون حسـب سـبط آبـــــــــــائهم فلم يعـــــــــــــــــدوا بينهم) . يفهم من النص السابق أن عدد القادرين على القتـال ممن هم في سن العشرين سنة فما فوق من بني إسرائيل الخـارجين من مصـر مع موسـى وهـارون عليهمـا السـلام كـان (603550) ، وأن جميـع أفراد سبط اللاويين ذكورا وإناثا غير داخلين في هذا العـدد، وكـذلك جميـع إنـاث بـني إسـرائيل، وجميـع الـذكور الـذين هم دون سـن العشرين غير داخلين في هذا العدد أيضا، فلو ضممنا إلى هذا العدد جميع المتروكين والمتروكات لا يكون الكل أقل من مليونين ونصف مليون نفس، وهذا غير صحيح لعدة أمور:." (1)

"وهنـاك أمـران أيضـا يؤيـدان وقـوع الغلـط في هـذا العـدد: ا - ورد في سفر الخروج 12 /ـ 38 -42 أنه خرج معهم من مصـر غنم وبقر ومواش وافرة جدا، وأنهم عبروا البحر ليلة واحـدة، وأنهم كانوا يرتحلون كل يوم، وكان يكفي لارتحالهم الأمر اللسـاني الـذي يصدر عن موسى مباشرة بدون واسطة. وقد نزل بنو إسرائيل بعـد عبورهم البحر حول طور سيناء عند الاثنتي عشرة عينـا، ولـو كـانوا

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/52

بنو إسرائيل بالعدد المذكور فيستحيل أن يعبروا البحر مع مواشيهم في ليلة واحدة، ويستحيل أن يرتحلوا كـل يـوم ولا يكفي لارتحـالهم الأمر اللساني الصادر من موسى، كما أن المكان حول طور سـيناء لا يتســـــــــع لكـــــــــثرتهم وكـــــــــثرة مواشـــــــــيهم.

ب - ورد في سفر الخروج 1 / 15 -22 أنه كان لبني إسرائيل في مصر قابلتان فقط لتوليد نسائهم، وإليهما صدر الأمـر الفرعـوني بقتل كل مولود ذكر من أبنائهم، فلو كان عدد بني إسـرائيل بالقـدر المذكور يستحيل أن تكفي قابلتان لتوليد نسائهم، ولوجب أن يكون بينهم مئـــــــــــــــــــــــــــــــات القوابـــــــــــــــــــــــــــــــل.

فالحق أن عدد بـني إسـرائيل كـان بالقـدر الـذي يمكن تناسـله من سبعين (70) نفسـا في مـدة مـائتين وخمس عشـرة (215) سـنة، وتكفيه قابلتان للتوليد، وتكفي ليلة واحدة لخـروجهم مـع مواشـيهم من أرض مصر إلى أرض سيناء، وأن هـذا العـدد كـان يكفيـه الأمـر اللساني من موسى عليه السلام لارتحـالهم كـل يـوم، وأن المكـان المحيط بطور سيناء يكفي لنزولهم مـع مواشـيهم، ونجـزم بلا أدنى سك أن العدد المذكور في سفر العدد 1 / 44-47 (أي أن مقاتلي بني إسرائيل فقط كانوا **(603550) غلط يقينا**.." (1)

"[الغلــط الــذي يلــزم منــه نفي نبــوة داود عليــه الســلام]

3 - الغلط الذي يلزم منه نفي نبـوة داود عليـه السـلام: ففي سـفر التثنية 23 /ـ 2: (لا يدخل ابن زنى في جماعة الـرب. حـتى الجيـل العاشــــــر لا يـــــدخل منـــــه أحـــــد في جماعـــــة الـــــرب) .

فهذا النص غلط؛ لأنه يلزم منـه أن لا يـدخل داود عليـه السـلام في جماعة الرب، ولا يكون نبيا؛ لأن فارص هو ولد زنـا، فقـد زنى أبـوه يهوذا بكنته ثامار، فولدت له فارص من هذا الزنـا، كمـا هـو مـذكور في سـفر التكـوين 38 /ـ 12 -30 وداود هـو البطن التاسـع بعـد فارص، وإذا ابتدأنا بفارص فهو البطن العاشر؛ لأن نسـب داود كمـا ورد في إنجيل متى 1 / 1 -6، وفي إنجيل لوقا 3 / 31 -33 كما يلي:

داود بن يســي بن عوبيــد بن بــوعز بن ســلمون بن نحشــون بن عميناداب بن أرام بن حصـرون بن فـارص بن يهـوذا بن يعقـوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السـلام. ويعـد داود رئيس جماعـة الـرب وأعلى من كل ملوك الأرض على حسب مـا ورد في سفر المزامـير

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/54

89 /ـ 26 -27، والصواب أن فقرة سفر التثنية 23 /ـ 2 غلط، وفي طبعـة رجـارد واطس في لنـدن سـنة 1825م، وطبعـة كلكتـا سـنة 1826م، زيد في نسب داود الوارد في إنجيل لوقا اسـم يـورام بين أرام وحصرون، كما يلي: (أرام بن يورام بن حصـرون بن فـارص) ؛ ليكون داود هو البطن الحـادي عشـر، ولكن المحـرفين بزيـادة هـذا الاسم نسوا أن يضيفوا اسـم يـورام في النسـب الـوارد في إنجيـل متى من نفس الطبعتين، فافتضح أمرهم، ووقع الاختلاف في نسب داود بين الإنجيلين في الطبعـــتين المـــذكورتين، وبقي الاعـــتراض قائما، وأيضا لم يـرد اسـم يـورام في طبعـة سـنة 1844 م ولا في طبعة سنة." (1)

"1865 - م، ولا في ما بعدها، لا في إنجيل مـتى ولا في إنجيـل لوقا، وبقي فيها كلها: (أرام بن حصرون) ، والصواب أن فقرة سفر التثنية 23 /ـ **2 غلط من** أساسها، وأن قصة زنا يهوذا بن يعقـوب بكنته ثامار مفتراة من أساسها أيضا، وهذا الحكم لا يمكن أن يكون من جانب الله تعالى، ولا من كتابة موسى عليه السـلام، وقـد حكم المفسر هارسلي بأن عبارة: (حتى الجيل العاشر لا يدخل منـه أحـد في جماعـــة الـــرب) إلحاقيـــة، أي من التحريـــف بالزيـــادة.

[الغلـــــط في عـــــدد المضـــــروبين من أهـــــل بيتشـــــمس]

3 - الغلـــط في عـــدد المضـــروبين من أهـــل بيتشـــمس: أكتفي بالفقرتين التاليتين من قصة التابوت المـذكورة في سـفر صـموئيل الأول 6 /ـ 13 و19ـ: (13) وكان أهـل بيتشـمس يحصـدون حصـاد الحنطة في الوادي. فرفعوا أعينهم ورأوا التابوت وفرحـوا برؤيتـه (19) وضرب أهل بيتشمس لأنهم نظروا إلى تـابوت الـرب. وضـرب من الشعب خمسين ألف رجل وسبعين رجلا. فناح الشعب لأن الرب ضـــــــــرب الشـــــــــعب ضـــــــــربة عظيمـــــــــة) .

ولا شك أن هذا الخبر غلط، فقـد قـال آدم كلارك بعـد الطعن فيـه: الغالب أن المتن العبري محرف، إما سقط منه بعض الألفاظ، وإمـا زيد فيه لفظ: (خمسون ألف) جهلا أو قصدا؛ لأنه لا يمكن أن يكـون أهل تلك القرية الصغيرة بهذا العدد، ولا يمكن أن يكـون هـذا العـدد مشتغلا بحصاد الزرع وقت واحد، وأبعـد منـه أن يـري دفعـة واحـدة خمســون ألفــا التــابوت موضــوعا على حجــر في وســط حقــل.

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/55

وهذه العبارة وردت في النسخة اللاتينية: (سبعون رئيسا وخمسون ألفا من العوام) ، وفي النسخة اليونانية كالعبرية: (خمسون ألفا وسبعون إنسانا) ، وفي." (1)

"[الغلط في عدد جيش أبيا ويربعام]
5 - الغلط في عدد جيش أبيا ويربعام: ففي سفر أخبار الأيام الثاني 13 / 3 و17: (3) وابتدأ أبيا في الحرب بجيش من جبابرة القتال أربع مائة ألف رجل مختار ويربعام اصطف لمحاربته بثمانمائة ألف رجل مختار جبابرة بأس (17) وضربهم أبيا وقومه ضربة عظيمة فسقط قتلى من إسرائيل خمسمائة ألف رجل مختار) . وقد أقر مفسروهم بالغلط في هذه الأعداد الواقعة في هاتين الفقرتين؛ لأنها مخالفة للقياس بالنسبة لهؤلاء الملوك، فهم لم يبلغوا هذا العدد لقلتهم في تلك الأيام، ولذلك غيرت في أكثر نسخ الترجمة اللاتينية إلى: (أربعين ألفا) في الموضع الأول، و (ثمانين ألفا) في الموضع الثاني، و (خمسين ألفا) في الموضع الثالث، ورضي المفسرون بهذا التغيير، وأيده هورن وآدم كلارك، وكان آدم كلارك يعلن كثيرا في تفسيره ويصرح بوقوع التحريف في كتب التواريخ.

[الغلط بخصوص الأكل من الشجرة وبخصوص عمر الإنسان]
6 - الغلط بخصوص الأكل من الشجرة، وبخصوص عمر الإنسان: ففي سفر التكوين 2 / 17: (وأما شجرة معرفة الخير والشر فلا تأكل منها لأنك يوم تأكل منها موتا تموت) . وهذا غلط؛ لأن آدم عليه السلام أكل من الشجرة، ولم يمت في يوم الأكل، بل عاش بعد ذلك أكثر من تسعمائة سنة. وفي سفر التكوين 6 / 3: (فقال الرب لا يدين روحي في الإنسان إلى الأبد لزيغانه هو بشر وتكون أيامه مائة وعشرين سنة) . وهذا أيضا غلط؛ لأن أعمار الذين كانوا في سالف الزمان طويلة جدا، فعلى حسب ما ورد في سفر التكوين 5 / 1 -31: فقد عاش آدم (930) سنة،." (2)

"وعاش شيث (912) سنة، وعاش أنوش (905) سنين، وعاش قينان (910) سنين، وعاش مهللئيل (895) سنة، وعاش يارد (

---

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/56
2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/58

962) سـنة، وعـاش أخنـوخ (إدريس عليـه السـلام) (365) سـنة، وعـاش متوشـالح (969) سـنة، وعـاش لامـك (777) سـنة، وعلى حسب ما ورد في سفر التكوين 9 /ـ 29 فـإن نوحـا عـاش (950) سـنة.
وبهذا يظهـر أن تحديـد عمـر أولاد آدم بمائـة وعشـرين سـنة غلـط.

[الغلط في عدد الأجيال الواردة في نسـب المسـيح عليـه السـلام]
ورد سياق نسب المسيح إلى إبراهيم عليه السلام في إنجيـل مـتى 1 /ـ 1 -17، والفقرة السابعة عشرة فيه كما يلي: (فجميع الأجيال من إبـراهيم إلى داود أربعـة عشـر جيلا. ومن داود إلى سـبي بابـل أربعة عشر جيلا. ومن سبي بابـل إلى المسـيح أربعـة عشـر جيلا) .
ويعلم من هـذه الفقـرة أن سلسـلة نسـب المسـيح إلى إبـراهيم مشتملة على ثلاثة أقسام، كل قسم منها مشتمل على أربعة عشر جيلا، فيكون مجموع الأجيال من المسيح إلى إبـراهيم اثـنين وأربعين جيلا، **وهـو غلـط صـريح**؛ لأن عـدد الأجيـال واحـد وأربعـون جيلا فقط، فالقسـم الأول من إبـراهيم إلى داود فيـه أربعـة عشـر جيلا، والقسم الثاني من سليمان إلى يكنيا فيه أربعة عشر جيلا، والقسم الثالث من شألتئيل إلى المسيح فيه ثلاثة عشر جيلا، وكان بـورفري يعترض على هـذا الغلـط في القـرن الميلادي الثـالث، ولم يجـد لـه جوابـا.

[الغلـط في جعـل رفقـاء لـداود عنـد رئيس الكهنـة]
8 - الغلط في جعـل رفقـاء لـداود عنـد رئيس الكهنـة: ففي إنجيـل متى 12 / 3 -4: (فقال لهم: أما قرأتم ما فعله داود حين." (1)
"جـاع هـو والـذين معـه (4) كيـف دخـل بيت اللـه وأكـل خـبز التقدمة الذي لم يحل أكله لـه ولا للـذين معـه بـل للكهنـة فقـط) .
ومثلهـا في إنجيـل لوقـا 6 /ـ 3 -4.
وفي إنجيل مرقس 2 / 25 -26: (25) فقال لهم: أما قرأتم قط ما فعله داود حين احتاج وجاع هـو والـذين معـه (26) كيـف دخـل بيت الله في أيام أبيأثار رئيس الكهنة وأكـل خـبز التقدمـة الـذي لا يحـل أكلـه إلا للكهنـة وأعطى الـذين كـانوا معـه أيضـا) .
فقوله: (والـذين معـه) ، (ولا للـذين معـه) ، و (أعطى الـذين كـانوا

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/59

معه) غلط؛ لأن داود عليه السلام كـان منفـردا، ولم يكن معـه أحـد في هـــــــــــــــــــــــــــــذا الـــــــــــــــــــــــوقت.
وقوله: (في أيام أبيأثـار رئيس **الكهنـة) غلـط كـذلك**؛ لأن رئيس الكهنة الذي فر إليه داود هو أخيمالك، وتعرف هذه الأغلاط بالرجوع إلى أصل القصة في سفر صموئيل الأول 21 / 1 -9، و22 / 9 - 23، ولذلك كتب مستر جوويـل في كتابـه أنـه غلـط، ووافقـه عليـه العلماء الآخرون، والمختـار عنـدهم أن هـذه الألفاظ إلحاقيـة، أي من التحريـــــــــــــــــــــــــــــف بالزيـــــــــــــــــــــادة.

[الغلـــط في كتابـــة أحـــداث لم تقـــع عنـــد حادثـــة الصـــلب]
9 - الغلط في كتابة أحداث لم تقع عند حادثة الصـلب: ففي إنجيـل متى 27 / 50 -53: (50) فصرخ يسوع أيضا بصوت عظيم وأسلم الروح (51) وإذا حجاب الهيكل قـد انشـق إلى اثـنين من فـوق إلى أسـفل. والأرض تزلـزلت والصـخور تشـققت (52) والقبـور تفتحت وقام كثير من أجساد القديسين الراقدين (53) وخرجوا من القبـور بعـــد قيامـــه ودخلـــوا المدينـــة المقدســـة وظهـــروا لكثـــيرين) .
وقد ذكر انشقاق حجاب الهيكل في إنجيل مـرقس 15 / 38 وفي إنجيل." (1)
"لوقا 23 / 45، ولم تذكر فيهما الأمور الأخـرى المـذكورة في إنجيل متى من تزلزل الأرض وتشقق الصخور وتفتح القبـور وقيـام القديسين الميتين ودخولهم المدينة المقدسـة وظهـورهم لكثـيرين، وهذه الأمور العظيمة لم يكتبها أحد من مـؤرخي ذلـك الزمـان غـير متى، ولا يحتج هنا بالنسـيان؛ لأن الإنسـان مهمـا نسـي فلن ينسـى مثل هذه العجائب العظيمة جدا، وبخاصـة لوقـا الـذي كـان أحـرص الناس في كتابـة الأمـور العجيبـة، وكيـف يتصـور أن تكتب الحـالات الـتي ليسـت بعجـائب، ولا تكتب مثـل هـذه الأمـور العجيبـة جـدا؟! فهذه الحكاية كاذبة، ومع أن المحقق نورتن متعصب للإنجيل ومحام عنـه، لكنـه أورد عـدة دلائـل على بطلانهـا وقـال: إن مثـل هـذه الحكايات كانت رائجة في اليهود بعد خـراب أورشـليم، فلعـل أحـدا كتبهـا في حاشـية إنجيـل مـتى، ثم أدخلهـا الكـاتب أو المـترجم في المتن.
ويستفاد من كلام نورتن أن مترجم إنجيل متى كان حـاطب ليـل، لا

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/60

يميز بين الرطب واليابس، فما رأى في المتن من الصحيح والغلط ترجمهما بلا تدقيق في الروايات، فهل يجوز الاعتماد على ترجمة كهذه؟!

[الغلط في اسم والد شالح]

10 - الغلط في اسم والد شالح: ففي إنجيل لوقا 3 / 36: (شالح بن قينان بن أرفكشاد) .

فورد اسم قينان بين شالح **وأرفكشاد غلط يقينا**، ففي سفر التكوين 10: (وأرفكشاد ولد شالح) ، وفيه 11 / 12 -13: (12) وعاش أرفكشاد خمسا وثلاثين سنة وولد شالح (13) وعاش أرفكشاد بعدما ولد شالح أربع مائة وثلاث سنين) .." (1)

"واتفقت في هذا النص النسختان العبرانية والسامرية، ومثلهما عبارة سفر أخبار الأيام الأول 1 / 18، ففيها كلها أن شالح ابن أرفكشاد لا ابن ابنه، وبهذا ثبت أن ما كتبه لوقا غلط، ولم يرد اسم قينان إلا في الترجمة اليونانية (السبعينية) ، فالاحتمال الراجح أن يكون بعض النصارى المحرفين حرف الترجمة اليونانية في هذا الموضع لكي تطابق الإنجيل، ولئلا ينسب الغلط إلى إنجيلهم.." (2)

"ويفهم من سفر التثنية 27 / 12 -13 و11 / 29 أن جرزيم وعيبال جبلان متقابلان في مدينة نابلس بفلسطين، ونص فقرة سفر التثنية 11 / 29: (وإذا جاء بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لكي تمتلكها فاجعل البركة على جبل جرزيم واللعنة على جبل عيبال) .

ويوجد بين اليهود العبرانيين والسامريين سلفا وخلفا نزاع مشهور في اسم الجبل الذي أمر موسى ببناء الحجارة عليه وخصصه للبركة، وكل فرقة منهما تدعى أن الفرقة الأخرى حرفت التوراة في هذا الموضع بتبديل اسم الجبل، وما زال النزاع قائما بين المحققين والمفسرين من البروتسانت ـ فبعضهم يدعى صحة السامرية في هذا الموضع، وبعضهم يدعى صحة العبرانية، والراجح عند آدم كلارك وعند المحقق كني كات صحة السامرية؛ لأن اليهود العبرانيين حرفوا هذا الموضع قصدا لأجل عداوة السامريين الذين يقدسون جبل جرزيم، وهو جبل ذو عيون وحدائق ونباتات، فيكون

---

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/61

2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/62

مناسبا لإسماع البركة، وأما جبل عيبال فهو أجرد يابس لا شيء عليه من هذه الأشياء، فيكون مناسبا لإسماع اللعنة، وهذا اعتراف صريح من كبار محققيهم بوقوع التحريف في هذا الموضع من النسخة العبرانية للتوراة.

[التحريف في اسم المملكة]
4 - التحريف في اسم المملكة: ففي سفر أخبار الأيام الثاني 28 / 19 من النسخة العبرانية: (لأن الرب ذلل يهوذا بسبب آحاز ملك إسرائيل) ، فلفظ إسرائيل في هذا **النص غلط يقينا**، وهو من التحريف بالتبديل؛ لآن آحاز ملك يهوذا (المملكة الجنوبية وعاصمتها أورشليم) ، وليس ملك إسرائيل (المملكة الشمالية وعاصمتها." (1)
"نابلس) ، والصواب أن توضع كلمة يهوذا مكان كلمة إسرائيل، كما وقع في النسختين اليونانية واللاتينية: أن الرب أذل يهوذا بسبب آحاز ملك يهوذا، فالنسخة العبرانية محرفة في هذا الموضع.

[التحير بين النفي والإثبات]
5 - التحير بين النفي والإثبات: ففي المزمور 105 /ـ 28 من النسخة العبرانية: (ولم يعصوا كلامه) .
ووردت هذه الفقرة في النسخة اليونانية: (وهم عصوا قوله) .
ففي العبرانية نفي العصيان، وفي اليونانية إثباته، فإحدى **الفقرتين غلط يقينا**، وقد اعترف العلماء في هذا الموضع بالتحريف وتحيروا فيه، ولم يقدروا على الجزم بتعيينه، وذكر هنري وإسكات في تفسيرهما أن المباحثة في هذا الفرق قد طالت جدا، وظاهر أنه نشأ إما لزيادة حرف أو لتركه.

[الدليل على أن التوراة الحالية مكتوبة بعد موسى عليه السلام]
6 - دليل على أن التوراة الحالية مكتوبة بعد موسى عليه السلام: ففي سفر التكوين 36 / 31: (وهؤلاء هم الملوك الذين ملكوا أرض أدوم قبلما ملك ملك لبني إسرائيل) . ثم شرعت الفقرات في ذكر أسماء ملوك أدوم الذين حكموا قبل أن يحكم طالوت (شاول) أول ملوك بني إسرائيل، وقد خلفه في الحكم داود عليه السلام، فقبل

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/66

حكمهما كـان بنـو إسـرائيل في عهـد القضـاة، وهـذه الفقـرات من سفر التكوين 36 /ـ 31 -39 هي عينها فقرات سـفر أخبـار الأيـام الأول 1 /ـ 43 -50، ومناسبتها لسفر الأخبار ظاهرة ولا اعـتراض؛ لأنها تدل على أن المتكلم بها موجـود بعـد زمن قيـام سـلطنة بـني إسرائيل في فلسطين، وكان أول ملوكهم طالوت (شـاول) ، وكـان هذا بعد موسى عليـه السـلام بــ (356) سـنة، لكن لا مناسـبة بتاتـا لوجود هذه الفقرات." (1)

"أسباب وقوع اختلاف العبارة في كتب العهدين قال هـورن في تفسـيره: لوقـوع اختلاف العبـارة أربعـة أسـباب:

السبب الأول: (غفلة الكاتب وسهوه) ، وهو يتصـور على وجـوه: أن الذي كـان يملي العبـارة على الكـاتب حـرف في الإملاء فـألقى مـا ألقى، أو أن الكاتب لم يفهم قولـه حين أملاه عليـه فكتب مـا كتب.

أن الحروف العبرانية واليونانية بعضها متشـابهة، فكتب أحـدها بـدل الآخـر.

أن الكاتب ظن الإعراب خطأ، أو ظن الخط الـذي كـان يكتب عليـه جـزءا من الحـرف، أو أن الكـاتب لم يفهم أصـل المطلب فأصـلح العبـارة باجتهـاده وغلـط.

أن الكاتب انتقل من موضع إلى موضع آخر سهوا، فلما تنبه لم يمح ما كتب، وبدأ الكتابة مرة أخرى من الموضع الـذي تركـه، فبقي مـا كتبـه من قبـل بلا محـو.

أن الكاتب نسي شـيئا، فبعـدما كتب شـيئا آخـر تنبـه فكتب العبـارة المتروكة بعده مباشرة، فانتقلت العبارة من موضـعها الصـحيح إلى موضـع آخـر.

أن نظر الكاتب أثناء الكتابة أخطأ ووقع على سـطر آخـر، فسـقطت عبـارة أو عبـارات ولم يعلم بهـا.

أن **الكاتب غلط في** فهم بعض الألفاظ فكتبها على حسب فهمه، فوقـع الغلـط.

أن جهـل الكـاتبين وغفلتهم سـبب عظيم لوقـوع اختلاف العبـارة، بأنهم فهموا عبارة الحاشـية أو التفسـير جـزءا من المتن فأدخلوهـا فيه.." (2)

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/67

2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/88

"السبب الثاني: (نقصان النسخة المنقول عنها) وهو يتصور على وجوه: انمحاء إعراب الحروف.
أن الإعراب الذي كان في صفحة ظهر في صفحة أخرى وامتزج بحروف الصفحة الأخرى، ففهمه الكاتب جزءا منها، فكتبه كما يفهم.
أن الفقرة المتروكة كانت مكتوبة على الحاشية بلا علامة تدل على موضع نقصانها، فلم يعلم الكاتب الثاني أين موضع نقصانها الذي نكتب فيه، فاجتهد فغلط في موضعها.
السبب الثالث: (التصحيح الخيالي والإصلاح) وهو يتصور على وجوه: أن الكاتب فهم العبارة الصحيحة أنها ناقصة، أو **أنه غلط في** فهم المطلب، أو أنه ظن أن **العبارة غلط ولم** تكن غلطا.
أن بعض المحققين لم يكتفوا على إصلاح الغلط، بل بدلوا العبارات غير الفصيحة بعبارات فصيحة، وأسقطوا الفضول من الكلام والألفاظ المترادفة التي لم يظهر لهم فرق فيها.
أنهم سووا الفقرات المتقابلة باعتبار المعاني، فجعلوها متساوية، فالزائد نقصوه إلى القليل، أو القليل زادوه، وهذا التصرف وقع في الأناجيل خصوصا، ولأجل ذلك كثر الإلحاق في رسائل بولس؛ لتكون العبارات التي نقلها عن العهد القديم مطابقة للترجمة اليونانية. وهذا هو أكثر الوجوه وقوعا.
أن بعض المحققين جعل عبارات العهد الجديد مطابقة للترجمة اللاتينية.." (1)
"السبب الرابع: (التحريف القصدي) : وهذا التحريف صدر من المتشددين في الدين وصدر أيضا من المبتدعين، وأعظم المحرفين المبتدعين هو مارسيون، وأما المتشددين فكانوا يحرفون قصدا لتأييد مسألة مقبولة، أو لدفع الاعتراضات الواردة، ثم ترجح هذه التحريفات بعدهم. وضرب هورن أمثلة كثيرة لهذه التحريفات القصدية الصادرة عن المتشددين الذين هم عند قومهم من أهل الديانة والدين.
إذا ثبت أن عبارات الحاشية والتفسير دخلت في المتن بسبب جهل الكاتبين وغفلتهم، وأن الكاتبين أصلحوا العبارات التي ظنوا أنها غلط، وأنهم بدلوا العبارات غير الفصيحة، وأسقطوا ألفاظا فضولا أو مترادفة، وسووا الفقرات المتقابلة وخصوصا في الأناجيل، وأن

(1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/89

بعض المحققين جعلـوا العهـد مطابقـا للترجمـة اللاتينيـة، وأن المبتدعين حرفوا قصدا، وأن أهل الديانة والدين من المتشددين في ملتهم كانوا يحرفون قصدا لتأييد المسائل أو لدفع اللاعتراضات، وأن هذه التحريفات القصدية كانت ترجح بعدهم، فأي وجه من وجوه التحريف لم يفعلوه؟! وأي باب من أبواب التحريف لم يدخلوه؟!
وأي استبعاد لو قلنا: إن النصارى عباد الصليب حرفوا قصدا بعد ظهور دين الإسلام العبارات التي كانت نافعة للمسلمين، ثم رجح هذا التحريف بعدهم؟! بل إن هذا التحريف الذي هو ضد المسلمين أشد اهتماما عندهم من التحريف الذي هو ضد بعضهم بعضا، وترجيحه عندهم أولى وأشد.." (1)

"الشبهة الثانية قولهم: (إن القرآن يخالف كتب العهدين القديم والجديد في مواضع عديدة، فلا يكون كلام الله) .
والجواب على هذه الشبهة أن كتب العهدين لم تثبت أسانيدها المتصلة إلى مصنفيها، وثبت أنها مملوءة من الاختلافات المعنوية والأغلاط الكثيرة، وثبت وقوع التحريف القصدي فيها بالزيادة على المتن وبالنقصان منه، وبالتبديل في الجمل والكلمات، فمخالفة القرآن لكتبهم في مواضع عديدة هي مخالفة قصدية لا سهوية؛ لأجل التنبيه على أن ما خالف القرآن في هذه الكتب **هو غلط ومحرف**، فهذه المخالفة لا تعيب القرآن، بل يقطع بصحته وخطئها.
ونستطيع أن نحصر المخالفة التي بين القرآن الكريم وبين كتب العهدين في ثلاثة أنواع، الأول منها باعتبار الأحكام المنسوخة، والثاني منها باعتبار بعض الحالات التي جاء ذكرها في القرآن الكريم ولم تذكر في كتب العهدين، والثالث منها باعتبار أن ما جاء في القرآن الكريم في بيان بعض الحالات يخالف بيان نفس الحالات في كتب العهدين. ولا حجة لهم في الطعن على القرآن الكريم باعتبار هذه الأنواع الثلاثة لما يلي:
أما باعتبار الأحكام المنسوخة فلأنه قد مر في الباب الأول أن النسخ لا يختص بالقرآن الكريم، بل وجد في الشرائع السابقة، وقد اعترف الدكتور القسيس فندر في المناظرة الكبرى التي جرت بينه وبين الشيخ رحمت الله بوقوع النسخ في التوراة والإنجيل،

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/90

وكـــان قبـــل المنـــاظرة ينكـــر بشـــدة وقوعـــه فيهمـــا. وأما باعتبار بعض الحالات الـتي انفـرد القـرآن الكـريم بـذكرها ولم تذكر في كتب العهدين، فهذه المخالفـة لا تنفي أن القـرآن الكـريم كلام الله تعالى؛ لأنه." (1)

"وقـول الطـاعن: (جمعوهـا وأسـقطوا مقـدار نصـفها لعـدم الاعتبار) غلط؛ لأن رواة الأحاديث ما أسقطوا إلا الأحاديث الضـعيفة التي لم تكن أسانيدها كاملة، وتركها لا يضر، وأهـل الإسـلام جميعـا يقبلون الأحاديث الصحيحة المروية في كتب الحديث المعتـبرة، أمـا الأحاديث المروية في كتب غير معتبرة، فلا يقبلها أهل الإسـلام، ولا تعـــــــــــــــــــارض الصـــــــــــــــــــحيحة.

وبهذا ثبت أنه لا مجال لأحد أن يطعن على أهل الإسلام في قبولهم أحـــــاديث نـــــبيهم صـــــلى اللـــــه عليـــــه وســـــلم.

ويناسب لبيان حال النصارى في هذا المقام ذكر الحكاية التي نقلهـا جـان ملـنر في كتابـه المطبـوع سـنة 1838م وهي: أن القديسـة الفرنسـية جـان دارك (وتـدعى عـذراء أورليـان) والمولـودة سـنة 1412م، بدأت الشعوذة في سن السادسة عشرة وصار لهـا أتبـاع، ثم ادعت أنها هي المرأة التي ورد في حقهـا في سـفر رؤيـا يوحنـا 12 /ـ 1 -2 ما يلي: (1) وظهرت آيـة عظيمـة في السـماء امـرأة متسربلة بالشمس والقمر تحت رجليها وعلى رأسها إكليل من اثني عشـر كوكبـا (2) وهي حبلى تصـرخ متمخضـة ومتوجعـة لتلـد) . فـادعت أنهـا حبلى من عيسـى عليـه السـلام، فتبعهـا كثـير من النصارى، وفرحوا فرحا شديدا بهذا الحمل، وصنعوا أطبـاق الـذهب والفضـــــــــــة لاســـــــــــتقبال المولـــــــــــود الإلهي.

قال الشيخ رحمت الله معلقا على هذه القصـة: هـل حصـلت رتبـة الألوهية لهذا الولد السعيد مثل أبيـه أم لا؟! وفي صـورة الحصـول: هل بدل اعتقاد التثليث بالتربيع أم لا؟! وكذا هل بدل لقب الله الآب بالجـــد أم لا؟!

فانظروا إلى أبناء صنف القسيسـين كيـف يتلاعب بعقـولهم؟! ومن كان هذه حاله وعقله فليس لـه أن يطعن على دين الإسـلام وكتابـه ونبيـــــــه صـــــــلى اللـــــــه عليـــــــه وســـــــلم.

اللهم وفقنا للإيمان والهدى، وجنبنا الضلالة والردى.." (2)

---

1) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/169

2) مختصر إظهار الحق رحمت الله الهندي ص/189

"يستتاب فإن تاب وإلا قتل أو قال: إن الله بذاته في كل مكـان أو اعتقد أن لأحد طريقا إلى الله من غير متابعة محمـد صـلى اللـه عليه وسـلم أو لا يجب عليـه اتباعـه أو أن لـه أو لغـيره خروجـا عن اتباعه وعن أخذ مـا بعث بـه أو يحتـاج إلي محمـد صـلى اللـه عليـه وسلم في علم الظاهر دون علم الباطن أو علم الشـريعة دون علم الحقيقة أو قال: إن من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته كمـا وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى بتكذيبه بقوله تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل} . [الأنعام: 153] . أو اعتقد أن هدي غير النبي صلى الله عليه وسـلم أكمـل من هديـه أو ظن أن قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} . [الإسراء: 23] . بمعنى قدر فإن الله ما قدر شيئا إلا وقع وجعل عباد الأصـنام ما عبدوا إلا الله فإن هذا أشد الناس كفرا بـل معـنى قضـى أوجب، أو استحل الحشيشـة المسـكرة أو يلعن التـوراة، وأمـا من لعن دين اليهود الذي هم عليه في هـذا الزمـان فلا بـأس عليـه لأنـه قـد غـير وبدل بل شرعنا نسـخ سـائر الشـرائع. أو سـب الصـحابة أو اقـترن بسببه دعوى أن عليا إله أو نبي وأن جبريل خان **أو غلط لمخالفة** الكتاب والسنة أو شك في كفر من توقـف عن تكفـيره، أو زعم أن القرآن نقص منه شيء أو كتم منـه شـيء لقولـه تعـالى: {إنـا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} . [الحجر: 9] . أو زعم أن له تأويلات باطنية تسقط الأعمال الشرعية كصلاة وصيام ونحو ذلك وهذا قول القرامطـة والباطنيـة ومنهم التناسـخية لتكـذيبهم الكتـاب والسـنة والإجماع، أو قذف عائشة بما برأهـا اللـه تعـالى منـه لتكذيبـه بنص الكتاب ومن سب غيرها من أزواجـه صـلى اللـه عليـه وسـلم ففيـه قـولان: كسـب أحـد من الصـحابة لعـدم نص خـاص، والثـاني وهـو الصحيح كقذف عائشة لقدحه فيه صلى الله عليه وسلم، وأما سـب الصحابة بشيء لا يقدح في عدالتهم ولا دينهم كوصف بعضهم ببخل أو جبن أو قلة علم أو عدم زهد." (1)

"العلم المنصوب على الطريق المسلوك بل نصعد إلى ما فوق ذلك ونقول منزلة السمع والبصر أليس من وظيفة الباصرة التميـيز بين الحسن والقـبيح من المنـاظر وبين الطريـق السـهلة والسـلوك والمعـابر الـوعرة ومـع ذلـك فقـد يسـىء البصـير اسـتعمال بصـره فيتردى فى هاوية يهلك فيها وعيناه سليمتان تلمعان فى وجهه يقـع

(1) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد حامد بن محسن ص/135

ذلك لطيش أو اهمال أو غفلة أو لجاج وعناد وقد يقوم من العقل والحس ألف دليل على مضرة شىء ويعلم ذلك الباغى فى رايه من أهل الشر ثم يخالف تلك الدلائل الظاهرة ويقتحم المكروه لقضاء شهوة اللجاج أو نحوها ولكن وقوع هذه الأمثال لا ينقص من قدر الحس أو العقل فيما خلق لأجله كذلك الرسل عليهم السلام أعلام هداية نصبها الله على سبيل النجاة فمن الناس من اهتدى بها فانتهى إلى غايات السعادة ومنهم **من غلط فى** فهمها أو انحرف عن هديها فانكب فى مهاوى الشقاء فالدين هاد والنقص يعرض لمن دعوا إلى الاهتداء به ولا يطعن نقصهم فى كماله واشتداد حاجتهم إليه {يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين} ألا إن الدين مستقر السكينة ولجأ الطمأنينة به يرضى كل بما قسم له وبه يدأب عامل حتى يبلغ الغاية من عمله وبه تخضع النفوس إلى أحكام السنن العامة فى الكون وبه ينظر الإنسان إلى من فوقه فى العلم والفضيلة وإلى من دونه في المال والجاه اتباعا لما وردت به الأوامر الإلهية الدين أشبه بالبواعث الفطرية الإلهامية منه بالدواعى الاختيارية الدين قوة من أعظم قوى البشر وإنما قد يعرض عليها من العلل ما يعرض لغيرها من القوى وكل ما وجه إلى الدين من مثل الاعتراض الذى نحن بصدده فتبعته فى أعناق القائمين عليه الناصبين أنفسهم منصب الدعوة إليه أو المعروفين بأنهم حفظته ورعاة أحكامه وما عليهم فى إبلاغ القلوب بغيتها منه إلا أن يهتدوا به ويرجعوا به إلى أصوله الطاهرة الأولى ويضعوا عنه أوزار البدع فترجع إليه قوته وتظهر للأعمى حكمته

ربما يقول قائل إن هذه المقابلة بين العقل والدين تميل إلى رأى القائلين بإهمال العقل بالمرة فى قضايا الدين وبأن أساسه هو التسليم المحض وقطع الطريق." (1)

"وقال في الصارم: والطعن فيه على ابنه محمد بن محمد بن النعمان كما ذكر ذلك شيخ الصنعة إمام عصره وفريد دهره ونسيج وحده الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني ولم يخالفه أحد يعتمد على قوله اهـ. وقال الحافظ في التقريب: محمد بن محمد بن النعمان بن شبل الباهلي البصري متروك. اهـ. فقولك "بسند يحتج به" باطل قطعا، ومن ثم صرح جماعة من أهل

(1) التوحيد لمحمد عبده محمد عبده ص/67

النقد بضعف الحديث وجماعة بوضعه، ولم يذهب أحد إلى صحته أو حسنه، إنما تفرد به ابن حجر المكي وقلده على القارئ ولا عبرة بتحسينهما فإنهما ليسا بأهل لذلك ومن يدعي فعليه الإثبات.
قوله: ويدل لذلك أحاديث كثيرة صحيحة صريحة لا يشك فيها إلا من انطمس نور بصيرته.
أقول: ليس في الباب حديث واحد صحيح فضلا عن الأحاديث الكثيرة الصحيحة، ولا أراك شاكا في أن هذا **القول غلط واضح** وخطأ بين، فإن السبكي مع شدة سعيه في هذا الباب لم يثبت في زعمه إلا حسن حديثين أو صحتهما، الأول "من زار قبري وجبت له شفاعتي" والثاني "من جاءني زائرا لا تعمله حاجة إلا زيارتي كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة" هذان الحديثان فيهما أيضا كلام شديد كما سيأتي، وبالجملة ادعاء صحة الأحاديث الكثيرة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم باطل بالبداهة.
قوله: منها صلى الله عليه وسلم "من زار قبري وجبت له شفاعتي".
أقول في هذا الحديث كلام من وجهين: (الأول) أن في سنده موسى بن هلال العبدي وهو ضعيف، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال أبو حاتم: مجهول، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، ثم ذكر أي ابن القطان1 كلامهم في موسى بن هلال وقال: الحق أنه لم تثبت عدالته، وفي أسئلة البرقاني أنه سأل الدارقطني عن موسى

1 ابن القطان لم يسبق له ذكر يصحح عود الضمير إليه كما في لسان الميزان فكان ينبغي للمؤلف أن يقول ثم ذكر الحافظ عن ابن القطان كذا.." [1]
"أقول: رواه بهذا اللفظ بعض الحفاظ في زمن عبد الله بن منده، وفي سنده حفص بن سليمان وليث بن أبي سليم وقد تقدم الكلام فيهما، قال في الصارم: وقال بعض الحفاظ في زمن عبد الله بن منده: حدثنا أبو الحسن حامد بن حماد بن المبارك السر من رأى1 بنصيبين حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن سيار بن محمد النصيبي حدثنا عمر بن سيار بمصر حدثنا حفص بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي

[1] صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/50

صلى الله عليه وسلم:"من حج فزارني في مسجدي بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي" هكذا رواه بهذا اللفظ اهـ.
قوله: وفي رواية "من زارني إلى المدينة كنت له شفيعا وشهيدا".
أقول: قال في (الصارم) والجواب أن يقال: هذا اللفظ **المذكور غلط في** هذا الحديث -حديث نافع عن ابن عمر- ولفظ الزيارة فيه غير محفوظ، ولو كان محفوظا لم يكن فيه حجة على محل النزاع، والمحفوظ في هذا عن أيوب السختياني ما رواه هشام الدستوائي وسفيان بن موسى عنه عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت فنه من مات بها كنت له شفيعا أو شهيدا". هذا هو حديث أيوب عن نافع، ليس فيه ذكر الزيارة أصلا، وكذلك رواه الحسن بن أبي جعفر الجعفري -وهو ضعيف- عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، ورواه وهيب عن أيوب عن نافع مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه إسماعيل بن علية عن أيوب قال نبئت عن نافع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال موسى بن هارون: ووهيب وابن علية اثبت من الدستوائي ومن الجعفري ومن سفيان بن موسى، وقد ذكرنا ألفاظ هذا الحديث فيما تقدم، وذكرنا من رواته نافعا من أصحابه، وحكينا ما ذكره الدارقطني وغيره في ذلك، وقد وقف هذا المعترض على ما ذكره في كتاب العلل من الاختلاف في إسناد الحديث ومتنه ولم ينقل منه إلا طريقا واحدة أخطأ فيها، ولفظا

---

1 سر من رأى اسم مدينة بين بغداد وتكريت استحدثه المعتصم، قال أبو عثمان المازني: سألني الخليفة الواثق: كيف ينسب رجل إلى سر من رأى؟ فقلت: سرى، بضم السين وتشديد الراء كالنسبة إلى تابط شرا: تأبطى.." (1)

"على التوحيد، وأن ذلك مما يؤدي إلى الشرك، فهو تخيل باطل.
أقول: لعل المراد ببعض المحرومين شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله وأتباعه، ولكن لم أجد بعد1 ذلك التخيل في كلام الشيخ المذكور ولا في كلام أحد من أتباعه، بل قد وجد في غير ما موضع من كلامه ما يدل صراحة على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله

---

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/67

عليه وسلم، وقد تقدم نقل بعض عباراته في هذا الباب فتذكر، فعل هـذا افـتراء على الشـيخ رحمـه اللـه، نعم قـد منـع شـيخ الإسـلام الإفــراط في تعظيم قــبره صــلى اللــه عليــه وســلم معللا بالعلــة المذكورة، وعليه اعـترض السـبكي في شـفاء الأسـقام حيث قـال: فإن قلت: الفرق أيضا أن غيره لا يخشى فيه محذور، وقـبره صـلى الله عليه وسلم يخشـى الإفـراط في تعظيمـه أن يعبـد. قلت: هـذا كلام تقشعر منه الجلود، ولولا خشية اغترار الجهال بـه لمـا ذكرتـه، فـإن فيـه تركـا لمـا دلت عليـه الأدلـة الشـرعية بـالآراء الفاسـدة الخيالية، وكيف يقدم على تخصـيص قولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم "زوروا القبور" وعلى ترك قوله "من زار قبري وجبت له شفاعتي" وعلى مخالفة إجماع السـلف والخلـف بمثـل هـذا الخيـال الـذي لم يشـهد بـه كتـاب ولا سـنة، وهـذا بخلاف النهي عن اتخـاذه مسـجدا وكون الصحابة احترزوا عن ذلك للمعنى المذكور، لأن ذلـك قـد ورد النهي فيـه وليس لنـا أن نشـرع أحكامـا من قبلنـا {أم لهم شـركاء شرعوا لهم من الدين مـا لم يـأذن بـه اللـه} فمن منـع زيـارة قـبر النبي صلى الله عليه وسـلم فقـد شـرع في الـدين مـا لم يـأذن بـه الله، وقوله مردود عليه، ولو فتحنا هذا الخيال الفاسد لتركنـا كثـيرا من السنن بل ومن الواجبات، والقرآن كلـه والإجمـاع المعلـوم من الدين بالضرورة وسير الصحابة والتابعين وجميـع علمـاء المسـلمين والسـلف والصـالحين على وجـوب تعظيم النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم والمبالغة في ذلك، ومن تأمل القرآن العزيز وما تضـمنه من التصريح والإيماء إلى وجوب المبالغـة في تعظيمـه وتوقـيره والأدب معه وما كانت الصحابة يعاملونه به من ذلك امتلأ قلبه إيمانا واحتقر هـــــذا الخيـــــــال الفاســـــــد واســـــــتنكف

---

1 لعل كلمة "بعد": هنا من سبق القلم **أو غلط الطبع**، لأنها تـدل على أنه يتوقع أن يجد ذلك بعد الآن، وكيف وقـد وجـد مـا يخالفـه؟ وهو ما ذكره بعده من تصريح شيخ الإسلام بـأن زيـارة قـبره صـلى الله عليه وسلم قربة، وهو ما تقدم في أول الكتاب.." [1]

"مجاهد قال: كان يقال إن للصلاة أولا وآخرا، فذكر نحو حـديث محمد بن فضيل عن الأعمش، نحوه بمعناه اهـ. وقـال الـدارقطني: هذا لا يصح مسندا، وهم في إسناده ابن فضـيل، وغـيره يرويـه عن

---

1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/74

الأعمش عن مجاهد مرسلا، أخبرنا أبو سهل بن زياد أخبرنا محمد بن أحمد بن النضر حدثنا معاوية بن عمرو أخبرنا زائدة عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال إن للصلاة أولا وآخرا، ثم ذكر هذا الحديث وهو أصح من قول ابن فضيل، وقد تابع زائدة عبثر بن القاسم. وحدثنا أبو بكر الشافعي حدثنا محمد بن شاذان أخبرنا معلى بن منصور أخبرني أبو زبيد –وهو عبثر- أخبرنا الأعمش عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، اهـ. مع أن محمد بن فضيل ثقة من رجال الصحيحين.

قال الذهبي في الميزان: إن محمد بن فضيل بن غزوان كوفي صدوق مشهور، كان صاحب حديث ومعرفة، وثقه ابن معين، وقال أحمد: حسن الحديث شيعي، وقال النسائي: لا بأس به ا. هـ ملخصا. وقال الحافظ في التقريب: صدوق عارف، رمي بالتشيع اهـ. وقال أبو زرعة: صدوق كذا في التهذيب، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة شيعي اهـ.

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه". عند جماعة قال الحافظ في البلوغ: رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله.

ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب عليها"، قال الحافظ في البلوغ: رواه الحاكم وصححه، والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر من قوله اهـ. وقال في تخريج الهداية: وعن ابن عمر أخرجه الحاكم والدارقطني وإسناده صحيح، إلا أن البيهقي **قال: غلط فيه** عبد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عنه، والصواب رواية ابن وهب عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر عن عمر قوله، وهكذا قال ابن عيينة عن عمرو عن سالم. انتهى." (1)

"جنب ولا يمس ماء، رواه الترمذي قال: وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ قبل أن ينام، وهذا أصح من حديث أبي إسحاق عن الأسود، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري وغير واحد، ويرون أن **هذا غلط من** أبي إسحاق، انتهى. مع أن أبا إسحاق

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/93

ثقـــــــــــــة من رجـــــــــــال الصــــــــــــــحيحين.
(ومنهـا) حـديث أبي قيس عن هزيـل بن شـرحبيل عن المغـيرة بن شعبة قال: توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والنعلين رواه الترمذي. فإن راويه عبد الرحمن ابن ثروان أبـا قيس الأودي مع أنه ثقـة، وثقـه ابن معين وغـيره وهـو من رجـال صـحيح البخاري لما خالف الثقات في رواية هذا الحديث عد حديثه هـذا من الشواذ، فإن نافع بن جبير روى هذا الحديث عن عـروة بن المغـيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة، أخرجها البخاري ومسلم والنسـائي وابن ماجـه، وأن عـامرا الشـعبي رواه عن عـروة بن المغـيرة عن أبيـه أخرجهـا البخـاري ومسـلم وأبـو داود والـدارمي والـدارقطني، وأن أشعث رواه عن الأسود بن هلال عن المغـيرة أخرجهـا مسـلم، وأن مسـلما روى عن مسـروق عن المغـيرة بن شـعبة أخرجهـا مسـلم والنسائي، وإن بكر بن عبد الله المزني رواه عن عروة بن المغـيرة بن شعبة عن أبيه أخرجها مسـلم، وأن ابن سـيرين رواه عن عمـرو بن مـــوهب الثقفي عن المغـــيرة بن شـــعبة أخرجهـــا النســـائي والـدارقطني، وأن عبـد الـرحمن بن أبي الزنـاد رواه عن أبيـه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شـعبة أخرجهـا أبـو داود والترمـذي والدارقطني، وأن عباد بن زيد رواه عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه رواه أبو داود ومالك بغير ذكـر عـروة، وأن قتـادة رواه عن الحســن وعن زرارة بن أوفى عن المغـيرة بن شـعبة أخرجهـا أبـو داود، وأن بكر ابن عامر البجلي رواه عن عبد الـرحمن بن أبي أنعم عن المغيرة بن شعبة أخرجها أبو داود، وأن إسماعيل بن محمـد بن سعد رواه عن حمـزة بن المغـيرة بن شـعبة عن أبيـه، وأن بكـر بن عبد اللـه المـزني رواه عن حمـزة ابن المغـيرة بن شـعبة عن أبيـه أخرجهـا النسـائي، وأن بكـر بن عبـد اللـه المـزني رواه عن ابن المغيرة عن أبيه أخرجها أبو داود والنسائي والدارقطني، وليس في رواية هؤلاء الثقات الأثبات المسح على الجوربين." (1)
"أحمد: كتب إلي وأنا بحمص يسألني الزيـارة، قـال الفضـل بن محمد الشعراني: ما رأيت أبا صـالح إلا وهـو يحـدث أو يسـبح، قـال صالح جزرة: كان ابن معين يوثقه، وهو عنـدي يكـذب في الحـديث، وقال النسائي: ليس بثقة، ويحيى بن بكير أحب إلينا منه، وقـال ابن المديني: لا أروى عنه شيئا، وقال ابن حبان: كان في نفسه صدوقا،

1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/95

إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينـه عـداوة، كـان يضـع الحـديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشـبه خـط عبـد اللـه ويرميـه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به. وقال ابن عـدي: هـو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في أسانيده **ومتونه غلـط ولا** يتعمـد، قلت: وقـد روى عنـه البخـاري في الصـحيح على الصـحيح، ولكنه يدلسه فيقول: حدثنا عبد الله ولا ينسبه وهو هو. نعم قد علق البخاري حـديثا فقـال فيـه: قـال الليث ابن سـعد حـدثني جعفـر بن ربيعـــة.
ثم قال في آخـر الحـديث حـدثني عبـد اللـه بن صـالح أنبأنـا الليث فذكره، ولكن هذا عنـد ابن حمويـه السرخسـي دون صـاحبيه، وفي الجملة ما هـو بـدون نعيم بن حمـاد ولا إسـماعيل بن أبي أويس ولا سويد بن سعيد وحديثهم في الصحيحين، ولكل منهما منـاكير تغتفـر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل، انتهى.
وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليـه وسـلم قـال: "ما كان نبي إلا في أمته معلم أو معلمان، فإن يكن في أمتي منهم أحد فهو عمر بن الخطاب، إن الحق على لسان عمر وقلبـه". قلت في الصحيح بعضه بغـير سـياق، رواه الطـبراني في الأوسـط وفيـه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو لين الحديث كذا في مجمع الزوائـد، قال ابن معين: هو أثبت الناس في هشام بن عروة، وقال أبو حـاتم وغيره: لا يحتج به، كذا في الكاشـف، وقـال الحافـظ في التقـريب: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكـان فقيهـا من السـابعة، ولي خـــــــــــراج المدينـــــــــــــة فحمـــــــــــــد. اهـــــــــــــ.
وعن علي قال: إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر، ما كنا نبعد أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن السـكينة تنطـق على لسـان عمـر، رواه الطــــــــــبراني في الأوســـــــــط وإســـــــــناده حســـــــن.
وعن ابن مسعود قال: مـا كنـا نبعـد أن السـكينة تـنزل على لسـان عمر رضي الله." (1)

"وللحي كمــــــــــــــــــــــا يكــــــــــــــــــــون للميت".
"فمن زعم أن ثم فرقا بين من اعتقد في وثن من الأوثان أنه يضـر أو ينفع، أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا اللـه تعـالى، **فقد غلـط غلطا** بينا، وأقر على نفسه بجهل كثير، فإن الشرك هـو دعـاء غـير

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/144

الله في الأشياء التي تختص به أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقـدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقـرب بـه إلا إليـه. ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكا بالصـنم والـوثن والإلـه لغير الله زيادة على التسـمية بـالولي والقـبر والمشـهد كمـا يفعلـه كثـير من المسـلمين1 بـل الحكم واحـد إذا حصـل لمن يعتقـد في الولي والقبر ما كان يحصل لمن كان يعتقـد في الصـنم والـوثن، إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات، بل الشرك هو أن يفعل لغـير اللـه شـيئا يختص بـه سـبحانه، سـواء أطلق على ذلك الغير ما كانت تطلقه عليه الجاهلية أو أطلـق عليـه اسما آخر، فلا اعتبار بالاسم قط، ومن لم يعرف هذا فهـو جاهـل لا يسـتحق أن يخـاطب بمـا يخـاطب بـه أهـل العلم.
"وقد علم كل عالم أن عبادة الكفار للأصـنام لم تكن إلا بتعظيمهـا، واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بهـا عنـد الحاجـة والتقـريب لهـا في بعض الحاجـات بجـزء من أمـوالهم، وهـذا كلـه قـد وقـع من المعتقدين في القبور، فإنهم قـد عظموهـا إلى حـد لا يكـون إلا للـه سبحانه، بل ربمـا يـترك العاصـي منهم فعـل المعصـية إذا كـان في مشـهد من يعتقـده أو قريبـا منـه مخافـة تعجيـل العقوبـة من ذلـك الميت، وربمـا لا يتركهـا إذا كـان في حـرم اللـه أو في مسـجد من المساجد أو قريبا من ذلك، وربما حلف بعض غلاتهم بالله كاذبا ولم يحلـف بـالميت الـذي يعتقـده.
"وأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع فلـولا اشـتمال ضـمائرهم على هـذا الاعتقـاد لم يـدع أحـد منهم ميتـا أو حيـا عنـد اسـتجلابه لنفـع، أو اسـتدفاعه لضـر، قـائلا: يـا فلان افعـل لي كـذا وكـذا، وعلى اللـه وعليـك، وأنـا باللـه وبـك.

1 لعله سقط من هنا خبر المبتدأ الذي عطف عليه الاضطراب بعده، والمعـنى أن مجـرد التسـمية لا تقتضـي التفرقـة في الحكم بين المتفقين في الاعتقاد.." (1)

"دع ما ادعته النصارى في نبيهم ... واحكم بما شئت مدحا فيـه واحتكم

أقول: هذا القـول من سـيئ الأقـوال وأقبحهـا، فإنـه يقتضـي جـواز وصفه صلى الله عليه وسلم بغير الألوهية وإن كـان ذلـك الغـير من

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/160

موجبات الكفر والشرك أو محرما أو كذبا أو بدعة، وهـذا الحكم مـا أظن أحدا من أهـل العلم يسـتقر لـه قـدم عليـه لمخالفتـه نصـوص الكتـــــــــــــــاب والســــــــــــــــنة.
قولـه: فليس في تعظيمـه بغـير صـفات الربوبيـة شـيء من الكفـر والإشـــراك، بـــل ذلـــك من أعظم الطاعـــات والقربـــات.
أقول: **هذا غلط فاحش** وخطأ بين، فإن دعاء غير الله والنحر لـه والنذر له والطواف له والسجدة له والركـوع لـه وغيرهـا من أنـواع العبادة كفر وشرك، مع أنها تعظيم بغـير صـفات الربوبيـة، ودعـوى كونـه من أعظم الطاعـات والقربـات محتاجـة إلى إقامـة الـدليل عليهــا.
قولـه: ومن تعظيمـه صـلى اللـه عليـه وسـلم الفـرح بليلـة ولادتـه وقـراءة المولـد والقيـام عنـد ذكـر ولادتـه صـلى اللـه عليـه وسـلم وإطعام الطعام وغير ذلك مما يعتاد الناس فعله من أنواع البر، فإن ذلـــك كلـــه من تعظيمـــه صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم.
أقول: هذا ادعاء بحت لا دليل عليه، بل الأمور المذكورة ليست من التعظيم في شيء، فـإن التعظيم في الإطاعـة، والأمـور المـذكورة معصية، فإنها محدثـة، وكـل محدثـة بدعـة، والبدعـة ممـا نهى اللـه ورسوله عنه، فالأمور المذكورة ليست من تعظيمه صلى الله عليـه وسلم، بل من تحقيره وتوهينه صلى اللـه عليـه وسـلم أعاذنـا اللـه منه، فلولا احتمـال التأويـل والخطـأ الاجتهـادي لحكم على مرتكبهـا بالكفر، فإن تحقير النبي صلى الله عليه وسلم وتوهينـه كفـر بـواح.
قوله: وقد أفردت مسألة المولد ومـا يتعلـق بهـا بالتـأليف، واعتـنى بذلك كثير من العلماء، فألفوا في ذلـك مصـنفات مشـحونة بالأدلـة والـــــبراهين، فلا حاجـــــة لنـــــا إلى الإطالـــــة بـــــذلك.
أقول: قد ألف غير واحد من المحققين في إثبات كـون هـذا العمـل المحدث المبتدع." (1)

"فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب أصـحاب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم؟ فيقولـون: نعم. فيفتح لهم، متفــــــــــــــــــــــــــــــق عليــــــــــــــــــــــــــــــــه.
وعن مصعب بن سعد قـال: رأى سـعد أن لـه فضـلا على من دونـه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هل تنصرون وترزقـون إلا بضعفائكم" رواه البخـاري. وعن أبي الـدرداء عن النـبي صـلى اللـه

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/228

عليه وسلم قال: "ابغوني في ضعفائكم، فإنما ترزقـزن أو تنصـرون بضعفائكم". رواه أبو داود، وعن أمية بن خالد بن عبد الله بن أسيد عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أنـه كـان يسـتفتح بصـعاليك المهاجرين، رواه في شرح السـنة، وعن أبي هريـرة قـال: سـمعت رسول الله صلى الله عليـه وسـلم يقـول: "خـرج نـبي من الأنبيـاء بالناس، فـإذا هـو بنملـة رافعـة بعض قوائمهـا إلى السـماء، فقـال: ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل هذه النملـة". رواه الـدارقطني. فـالمراد بوجهـه في قـول أبي طـالب "يستسـقى الغمـام بوجهـه". ببركة حضور ذاته أو بدعائـه، لا أن يقـال أسـألك بحـق النـبي صـلى الله عليه وسـلم أو بحرمتـه، ومـا أشـبه هـذا القـول بقـول أسـقف النصـارى المـذكور في البيضـاوي وغـيره من التفاسـير تحت آيـة المباهلة حيث ذكروا فقال أسـقفهم: يـا معشـر النصـارى إني لأرى وجوها لـو تسـأل اللـه أن يزيـل جبلا من مكانـه لأزالـه، فلا تبـاهلوا. قوله: وكان سبب إنشـاد أبي طـالب هـذا الـبيت من جملـة قصـيدة مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم أن قريشا في الجاهلية أصابهم قحط فاستسـقى لهم أبـو طـالب وتوسـل بـالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم.

أقول: **هذا غلط واضح** وخطأ فاضح، فإن سبب إنشاده أن قريشا تمـالأت على النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم ونفـروا عنـه من يريـد الإسـلام.

قـال الحافـظ في الفتح: وهـذا الـبيت من أبيـات في قصـيدة لأبي طالب ذكرها ابن إسحاق في السيرة بطولها وهي أكـثر من ثمـانين بيتا، قالها لمـا تمـالأت قـريش على النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم ونفـروا عنـه من يريـد الإسـلام، أولهـا:

ولما رأيت القوم لا ود فيهم ... وقـد قطعـوا كـل العـرى والوسـائل

وقـد جاهرونـا بالعـداوة والأذى ... وقـد طـاوعوا أمـر العـدو المزايل

أعبـد منـاف أنتم خـير قـومكم ... فلا تشركوا في أمركم كل واغل." (1)

"حين ينهض من جلوسه: "اللهم بك انتشرت1، وإليك تـوجهت، وبـك اعتصـمت، اللهم أنت ثقـتي وأنت رجـائي، اللهم اكفـني مـا أهمني وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني، وزودني التقوى، واغفر

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/275

لي ذنبي، ووجهني للخير حيث ما توجهت". رواه أبو يعلي، وفيه عمرو بن مساور وهو ضعيف، كذا في مجمع الزوائد، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، كذا في الميزان. هذا كله هو الرجاء المختص بالله تعالى، ومنه ما هو جائز في حق رسولنا صلى الله عليه وسلم في حياته بمعنى أن المرجو منه فيه يصلح للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يقدر عليه الأنبياء عليهم السلام سيما نبينا صلى الله عليه وسلم من صلة الرحم، وحمل الكل، وكسب المعدوم، وقرى الضيف، والإعانة على نوائب الحق، والرحمة بالمؤمنين، والجود والشجاعة والبركة، وقضاء حوائج الأرملة والمساكين واليتامى، وعدم انتقامه لنفسه في شيء قط، وعدم اللوم على شيء قط أتى فيه على يدي أحد، وعيادة المريض، واتباع الجنازة، وإجابة دعوة المملوك، والخلق العظيم، وتعليم الأمة الكتاب والحكمة وتزكيتهم، ودعوتهم إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، وتبليغ رسالات الرب تعالى، ونصح الأمة، والاستغفار لهم عند صدور الذنوب عنهم، والدعاء لهم في حاجاتهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وإعلاء كلمة الله، والجهاد مع أعداء الله، وتعظيم شعائر الله، وإعزاز المؤمنين، وإذلال الكافرين، وغير ذلك.
وأما كونه صلى الله عليه وسلم رجاء بمعنى المرجو بعد الموت فما ثبت منه بالكتاب والسنة المطهرة فهو على الرأس والعين كالشفاعة يوم القيامة، وأما ما لم يثبت بواحد منهما فهو مردود. إذا تقرر هذا فاعلم أن معنى ما في المرثية: إنا كنا نرجو برك ورحمتك وشفقتك، يدل عليه قولها: "وكنت بنا برا ولم تكن جافيا"، وقولها: "وكان بنا برا رحيما نبينا".

---

1 في الأصل المطبوع في الهند: "أنتشر" وهو غلط، والانتشار الانبساط والتمدد والتفرق، وهو معنى قوله تعالى: {فانتشروا} في سورتي الأحزاب والجمعة، وفسر ابن الأثير "انتشرت" هنا: بابتدأت سفري الخ. وكتبه محمد رشيد رضا.." [1]
"فقال عبد الله: إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ولسنا هنالك، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه أمر

---

1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/285

ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عيه وسلم ولا قضى به الصالحون، فليجتهد رأيه، ولا يقول إني أخاف وإني أخاف، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشبهات، فدع ما يريبك إلى ما يريبك، قال أبو عبد الرحمن1: هذا الحديث حديث جيد اهـ. ورواه النسائي من حديث حريث بن ظهير أيضا. ومنها ما روى عن شريح عن عمر بن الخطاب كتب إليه: إن جاءك شيء في كتاب الله فاقض به ولا يلتفتك عنه2 الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك، رواه الدارمي ورواته كلهم موثقون. ورواه النسائي ولفظه هكذا: أخبرنا محمد بن بشار قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سفيان عن الشيباني عن الشعبي عن شريح أنه كتب إلى عمر يسأله، فكتب إليه: أن أقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما قضى به الصالحون، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم

1 كتب في حاشية طبعة الهند هنا: أي الدارمي، وهو غلط، بل هو الحافظ أحمد بن شعيب النسائي صاحب السنن.
2 كذا في النسخة، ولعل صوابه يلفتك من الثلاثي فهو من المتعدي بنفسه، قال تعالى: {لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا} .." (1)

"ويتظاهرون بأفعال الكبائر المحرمات، وغير الغالب إنما نقاتلهم لمناصرته لمن هذا حاله ورضاه به وبتكثير سواد من ذكر والتغلب معه حينئذ حكمة في حد قتاله1، ونعتذر عمن مضى بأنهم

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/345

مخطئون معذورون لعدم عصمتهم من الخطأ والإجماع في ذلك قطعا، ومن شن الغارة فقد غلط، ولا بدع أن يغلط **فقد غلط من** هو خير منه مثل عمر بن الخطاب، فلما نبأته2 امرأة رجع في مسألة المهر وفي غير ذلك يعرف ذلك من سيرته، **بل غلط الصحابة** وهم جمع ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم سار فهم نوره فقالوا: اجعل نا ذات أنواط، فردهم.

فإن قلت: هذا فيمن ذهل ولما نبه انتبه، فما القول فيمن حرر الأدلة، واطلع على كلام الأئمة القدوة، فاستمر مصرا على ذلك إلى أن مات؟

قلت: ولا مانع أن يعتذر لمن ذكر ولا نقول أنه كافر، أولا لما تقدم أنه مخطئ، وإن استمر على خطئه، لعدم من يناضل عن هذه المسألة في وقته بلسانه وسيفه وسنانه، فلم تتم عليه حجة، ولا وضحت له المحجة، بل الغالب على من ألف زمن المؤلفين المذكورين التواطؤ على وهي3 كلام أئمة السنة في ذلك رأسا، ومن اطلع عليه أعرض عنه قبل أن يتمكن في قلبه، ولم تزل أكابرهم تنهى أصاغرهم عن مطلق النظر في ذلك، وصولة الملوك ظاهرة4 لمن وقر في قلبه شيء من ذلك إلا من شاء الله منهم.

هذا وقد روي عن معاوية وأصحابه منابذة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في وقته ومشاجرته في الحرب وهم في ذلك مخطئون إجماعا، واستمروا على ذلك الخطأ حتى ماتوا ولم يشتهر عن أحد من السلف تكفير أحد منهم إجماعا ولا تفسقه، بل

---

1 هكذا في النسخة، وهو كما ترى، ففيه تحريف في النقل يعسر تصحيحه بالرأي، وكتبه وما قبله محمد رشيد رضا.

2 في نسخة: نهته.

3 في نسخة: هجر.

4 في نسخة: قاهرة.." (1)

"محمد حياة السندي الحنفي وغيرهما من أشياخه يتفرسون فيه الإلحاد والضلال، ويقولون سيضل هذا ويضل الله به من أبعده وأشقاه، فكان الأمر كذلك، وما أخطأت فراستهم فيه.

أقول: هذا النقل مما لا اعتماد عليه.

قوله: وكان والده عبد الوهاب من العلماء الصالحين، فكان أيضا

---

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَّهْسَوَاني ص/413

يتفرس في ولده المذكور الإلحاد ويذمه كثيرا ويحذر الناس منه.
أقول: هذا كذب صريح، فإن والده قد أثنى عليه ثناء بليغا كما يظهر من عبارة (روضة الأفكار) وقد نقلت فيما تقدم.
قوله: وكذا أخوه سليمان بن عبد الوهاب فكان ينكر ما أحدثه من البدع والضلال والعقائد الزائغة، وتقدم أنه ألف كتابا في الرد عليه.
أقول: نعم قد كان أخوه سليمان في أول الأمر كما قال هذا القائل، ثم رجع عن مذهبه الأول وندم على ما فرط من الضلال والطغيان، كما يلوح من كتابه الذي كتب إلى أحمد بن محمد التويجري وأحمد ومحمد ابني عثمان بن شبانة، وقد نقل فيما سبق فتذكر.
قوله: وكانت ولادة محمد بن عبد الوهاب سنة ألف ومائة وأحد عشر.
أقول: هذا غلط، والصحيح ما في (الروضة) من أنه رحمه الله ولد سنة خمس عشرة بعد المائة والألف كما تقدم.
قوله: ولما أراد إظهار ما زينه له الشيطان من البدعة والضلالة.
أقول: هذا بهتان عظيم، فإن الشيخ رحمه الله سعى سعيا عظيما في إزالة البدعة والضلالة، وإنما دعا الناس إلى التوحيد الخالص واتباع السنة وترك الشرك والبدعة.
قوله: ويفهمهم أن ما عليه الناس كله شرك وضلال.
أقول: هذا بعمومه افتراء بحت.
قوله: وكان يقول لهم: إني أدعوكم إلى الدين، وجميع ما هو تحت السبع الطباق مشرك على الإطلاق، ومن قتل مشركا فله الجنة.." (1)

"وفي زوائد مسند البزار عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خير أهل المشرق عبد القيس". قال البزار لا نعلم أحدا رواه بهذا اللفظ إلا ابن عباس ولا عنه إلا أبو حمزة ولا عنه إلا شبيل، وشبيل بصري مشهور، ولا رواه عن إلا ابن سواء. اهـ.
والمقصود أن ربيعة ومضر مع أن ذمهما قد ورد في الحديث ومن الأخيرة سيد المرسلين ومن الأولى وفد عبد القيس وقد أثنى النبي صلى الله عليه وسلم عليهم، وأما ما عدا ذلك من الأحاديث التي ذكرها المؤلف مما ذكر فيه "أن الفتنة من المشرق ورأس الكفر

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/477

نحو المشرق وغلظ القلوب والجفاء بالمشرق" فالتشنيع بها على الشيخ وأتباعه تشنيع على معظم هذه الأمة من الفقهاء والمحدثين، فإن كثيرا منهم قد جاءوا من المشرق، وهذا مما لا مجال لإنكاره لأحد من أهل العلم، بل هذا التشنيع من جنس تشنيع الرافضة على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بأن البخاري أخرج عن عبد الله رضي الله عنه قال: قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيبا فأشار نحن مسكن عائشة فقال: "هنا الفتنة -ثلاثا- من حيث يطلع قرن الشيطان" بل هذا أخف منه على ما لا يخفى، وإذ لم يكن التشنيع الذي هو أشد سببا للذم عند أهل السنة فما ظنك بالأخف؟
قوله: لأنهم كانوا يأمرون من اتبعهم أن يحلق راسه ولا يتركونه يفارق مجلسهم إذا تبعهم حتى يحلقوا رأسه.
أقول: هذا كذب صريح وبهتان قبيح[1].
قوله: ولم يقع مثل ذلك قط من أحد الفرق الضالة التي مضت قبلهم، إلى قوله فإنه لم يفعله أحد من المبتدعة غيرهم.
أقول: **هذا غلط صريح** وخطأ شنيع، قال الحافظ في كتاب المغازي من الفتح

[1] إن غرض دحلان من مبالغته في هذا الكذب هو الاحتراز من اعتراض أحد عليه بأن جميع علماء المسلمين في الحجاز ومصر والشام يحلقون رءوسهم ليقول إن ضلال الوهابية هو المبالغة في الحلق بما افتراه عليهم هنا.." (1)

"تحت قوله "محلوق" سيأتي في أواخر التوحيد من وجه آخر أن الخوارج سيماهم التحليق، وكان السلف يوفرون شعورهم ولا يحلقونها، وكانت طريقة الخوارج حلق جميع رؤوسهم. انتهى.
وقال في أواخر (كتاب التوحيد) تحت قوله "التحليق" ثم أجاب بأن السلف كانوا لا يحلقون رءوسهم إلا للنسك وفي الحاجة، والخوارج اتخذوه دينا فصار شعارا لهم وعرفوا به. اهـ.
فالسلب **الكلي غلط قطعا**.
وقوله: وكان ابن عبد الوهاب يأمر أيضا بحلق رءوس النساء اللاتي يتبعنه. اهـ.
أقول: هذا البهتان صريح.
قوله: جاء في رواية "قرنا الشيطان" بصيغة التثنية، قال بعض

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/521

العلماء: المراد من قرني الشيطان مسيلمة الكذاب وابن عبد الوهاب.
أقول: هذه رواية مسلم من حديث سالم بن عبد الله بن عمر يقول: يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة، وأركبكم للكبيرة، سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الفتنة تجيء من ههنا -وأومأ بيده نحو المشرق- من حيث يطلع قرنا الشيطان". الحديث. قال النووي: وأما قرنا الشيطان فجانبا رأسه، وقيل هما جمعاه اللذان يغريهما بإضلال الناس، وقيل شيعتاه من الكفار، والمراد بذلك اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر. اهـ.
قلت: لعل المراد بقرني الشيطان ربيعة ومضر، والدليل عليه حديث أبي مسعود قال أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده نحو اليمن فقال "ألا إن الإيمان ههنا، وإن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين، عند أصول أذناب الإبل، حيث يطلع قرن الشيطان في ربيعة ومضر". أخرجه مسلم.." (1)
"أقول: فيه كلام من وجوه:
(الأول) المطالبة بسند هذا الخبر.
و (الثاني) أن الشيخ ليس من بني حنيفة بل من رءوس تميم.
و (الثالث) على تقدير ثبوته لا يقتضي هذا الخبر ذم جميع بني حنيفة.
قوله: وأما ما نقل عن بعض العلماء أنه استصوب من فعل النجدي جمع البدو على الصلاة، وترك الفواحش الظاهرة وقطع الطريق، والدعوة إلى التوحيد فهو غلط، حيث حسن للناس فعله، ولم يطلع على ما ذكرناه من منكراته وتكفيره الأمة من ستمائة سنة، وحرق الكتب الكثيرة، وقتله كثيرا من العلماء وخواص الناس وعوامهم، واستباحة دمائهم وأموالهم، وإظهار التجسيم للباري تبارك وتعالى، وعقده الدروس لذلك وتنقيصه النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء والمرسلين والأولياء ونبش قبورهم، وأمر في الأحساء أن تجعل بعض قبور الأولياء محلا لقضاء الحاجة، ومنع الناس من قراءة دلائل الخيرات، ومن الرواتب والأذكار، ومن قراءة مولد النبي صلى الله عليه وسلم ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه

(1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/522

وسلم في المنائر بعـد الأذان، وقتـل من فعـل ذلـك، وكـان يعـرض لبعض الغوغاء الطغام بدعواه النبوة ويفهمهم ذلك من فحوى كلامه ومنع الدعاء بعد الصلاة، وكان يقسم الزكاة على هواه، وكان يعتقـد أن الإسلام منحصر فيـه وفيمن تبعـه، وأن الخلـق كلهم مشـركون، وكان يصرح في مجالسه وخطبه بتكفير المتوسل بالأنبياء والملائكة والأولياء ويزعم أن من قال لأحد يا مولانـا أو سـيدنا فهـو كـافر، ولا يلتفت إلى قول الله تعالى في سيدنا يحيى عليه السـلام {وسـيدا} ولا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار "قوموا لسيدكم". يعني سعد بن معاذ رضي الله عنه ويمنع من زيارة النبي صلى اللـه عليه وسـلم ويجعلـه كغـيره من الأمـوات وينكـر علم النحـو واللغـة والفقـــه والتـــدريس، بهـــذه العلـــوم ويقـــول إن ذلـــك بدعـــة.
أقـول: قولـه "غلـط" عجيب فـإن جمـع البـدو على الصـلاة وتـرك الفواحش الظاهرة وترك قطع الطريق، والدعوة إلى التوحيد ممـا لا يرتـاب أحـد من المسـلمين في كونهـا صـوابا، وأمـا مـا ذكـره من مطاعن الشيخ فالجواب عنها أن منها ما هو البهتان الظاهر،." (1)

"الشرك تعـدى، القائـل لمن قـال لـه "مـا شـاء اللـه وشـئت": أجعلتني لله ندا؟ 1 وعلى آله وصحبه المهتـدين، وتـابعيهم بإحسـان إلى يـــــــوم الـــــــدين، وســـــــلم تســـــــليما.
اللهم لـــك الحمـــد، وإليـــك المشـــتكى، وبـــك المســـتغاث، وأنت المســـتعان، وعليـــك التكلان، ولا حـــول ولا قـــوة إلا بـــك.

=فمـــا يصـــلح للاعتضـــاد نـــوع، ومـــا يصـــلح للاعتمـــاد نـــوع. وهذا الخـبر من النـوع الأول. فإنـه رواه الطـبراني في معجمـه من حديث ابن لهيعة. وقد قـال أحمـد: قـد كتبت حـديث الرجـل لأعتـبر وأستشهد به مثل حديث ابن لهيعة. فإن عبد اللـه بن لهيعـة قاضـي مصـر كـان من أهـل العلم والـدين باتفـاق العلمـاء، ولم يكن ممن يكذب باتفاقهم، ولكن قيل إن كتبه احترقت فوقـع في بعض حديثـه غلـط، ولهـذا فرقـوا بين من حـدث عنـه قـديما ومن حـدث عنـه حديثا ... إلى أن قال رحمه الله: وقد روى الناس هـذا الحـديث من أكثر من خمسمائة سنة إن كان ضعيفا، وإلا فهـو مـروي من زمـان النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، ومـازال العلمـاء يقـرؤون ذلـك ويســمعونه في المجــالس الكبــار والصــغار، ولم يقــل أحــد من

1) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان محمد بشير السَهْسَوَاني ص/530

المسلمين: إن إطلاق القول إنه لا يستغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم كفر ولا حرام ... إلخ اهـ من الرد على البكري ص 153-154.
1 أخرجه الإمام أحمد 1/214-224-283-347. وابن ماجه 1/684 من طريق الأجلح الكندي عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به. قال في الزوائد: وفي إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو داود، وابن سعد. ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي. وباقي رجال الإسناد ثقات اهـ
وقد لخص ابن حجر أقوال أهل الجرح والتعديل فيه، فقال: "صدوق" كما في التقريب.." (1)
"وأما قوله: بمعقد العز من عرشك. فكرهه أبو حنيفة، ورخص فيه أبو يوسف.
وقال ابن بلدجي في "شرح المختار": ويكره أن يدعو الله إلا به، ولا يقول: أسألك بملائكتك، أو بأنبيائك، ونحو ذلك، لأنه لا حق للمخلوق على خالقه، أو1 يقول في دعائه: أسألك بمعقد العز من عرشك، وعن أبي يوسف جوازه.
ومن قواعد الحنفية أن الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم، وممن ذكر ذلك ابن نجيم في "البحر" حيث قال: وأفاد صحة إطلاق الحكم على المكروه تحريما. وذكر العلامة ابن عابدين في "رد المختار على الدر المختار" قال: وذكر محمد في المبسوط أن أبا يوسف قال لأبي حنيفة: إذا قلت في شيء أكرهه، فما رأيك فيه؟ قال: التحريم.
وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب "اقتضاء الصراط المستقيم": لفظ "التوسل" بالشخص والتوجه به والتوسل به فيه إجمال **واشتراك غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة، يراد التسبب به، لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو يكون الداعي محبا له مطيعا لأمره، مقتديا به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته. ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته. فهذا هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

---

(1) الرد على شبهات المستعينين بغير الله أحمد بن عيسى ص/18

1 في المطبوعـتين: (ويقـول في دعائـه) وهـو خطـأ والمثبت من "الإغاثة" ص 114 ط الميمنية.." (1)

"(الشمس والقمر مكوران يوم القيامة (أخرجـه البخـاري قولـه وهذا خاسـف خسـف القمـر ذهب ضـوؤه وأظلم ويقـال خسـف إذا ذهب جميـع ضـوئه وكسـف إذا ذهب بعض ضـوئه قولـه وكـواكب الافلاك تنثر كلها الخ قال تعالى {وإذا النجـوم انكـدرت} التكـوير 2 أي تهافتت وتسـاقطت وانقضـت وتنـاثرت يقـال انكـدر الطـائر من الهوى إذا انقض والاصل في الانكـدار الانصـباب قـال الخليـل يقـال انكدر عليهم القوم إذا جاؤوا أرسالا فانصبوا عليهم قـال أبـو عبيـدة انصب كما ينصب العقاب قال الكلبي وعطاء تمطـر السـماء يومئـذ نجوما فلا يبقى نجم في السماء إلا وقع على الارض وقيل انكـدارها طمس نورها وقال ابن عباس تغيرت قوله وكذا السماء تشق شـقا ظاهرا الخ قال الله سبحانه {إذا السماء انشـقت} الانشـقاق 1 أي انصدعت وتفطرت فيه حذف والتقدير إذا انشقت السـماء انشـقت لان إذا الشرطية يختص دخولها بالجمـل الفعليـة ومـا جـاء من هـذا ونحوه فمؤول محافظة على قاعدة الاختصاص والسماء فاعل لفعـل محـذوف قـال الواحـدي قـال المفسـرون انشـقاقها من علامـات القيامة ومعـنى انشـقاقها انفطارهـا بالغمـام الابيض كمـا في قولـه {ويـوم تشـقق السـماء بالغمـام} الفرقـان 25 وقيـل تنشـق من المجرة وبه قال علي بن ابي طـالب والمجـرة بـاب السـماء وأهـل الهيئة يقولـون انهـا نجـوم صـغار مختلطـة غـير متمـيزة في الحس واختلف في جواب اذا فقـال الفـراء إنـه أذنت والـواو زائـد وكـذلك ألقت قال ابن الانباري **هذا غلط لأن** العرب لا تقحم الـواو الا مـع حتى كقوله {حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابهـا} الزمـر 71 ومـع لمـا كقوله {فلما أسلما وتله للجبين وناديناه}." (2)

"الأنبياء والمرسلين وجميع الأولياء والصالحين بل وجميع عــوام أهل الملل من اليهود والنصارى والصابئين يـبرؤون إلى اللـه تعـالى من بعض هـذا القـول فكيـف منـه كلـه ويعلم أن المشـركين عبـاد الأوثان والكفار أهل الكتاب يعترفون بوجود الصـانع الخـالق البـارئ المصور الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنــور ربهم ورب آبائهم الأولين رب المشرق والمغرب ولا يقول أحـد منهم إنـه

1) الرد على شبهات المستعينين بغير الله أحمد بن عيسى ص/87

2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/93

عين المخلوقات ولا نفس المصنوعات كما يقوله هؤلاء حتى إنهم يقولون لو زالت السموات والأرض زالت حقيقة الله وهذا مركب من أصلين أحدهما أن المعدوم شيء ثابت في العدم كما يقوله كثير من المعتزلة والرافضة وهو مذهب باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع وكثير من متكلمة أهل الإثبات كالقاضي أبي بكر كفر من يقول بهذا **وإنما غلط هؤلاء** من حيث لم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها وأنها مثبتة عنده في أم الكتاب في اللوح المحفوظ وبين ثبوتها في الخارج عن علم الله تعالى فإن مذهب المسلمين أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى يعلم الأشياء بعلمه القديم الأزلي وأنه سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق قبل أن يخلقها فيفرقون بين الوجود العلمي الكتابي وبين الوجود العيني الخارجي ولهذا كان أول ما نزل على رسوله الله صلى الله عليه وسلم سورة {اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم} العلق 1 5 فذكر المراتب الأربعة وهي الوجود العيني الذي خلقه وذكر الوجود الرسمي المطابق اللفظي الدال على العلمي وبين أن الله تعالى علمه ولهذا ذكر أن التعليم بالقلم فإنه مستلزم للمراتب الثلاثة وهذا القول أعني قول من يقول أن المعدوم شيئ ثابت في نفسه خارج عن علم الله تعالى وأن كان باطلا ودلالته واضحة لكنه قد ابتدع في." (1)

"في الباطن وهذا سؤال ابن الباقلاني قلنا وأما الجزم بصدقه فإنه قد يحتف به من القرائن ما يوجب العلم إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها فكيف إذا احتفت بالخبر والمنازع بني على هذا أصله الواهي أن العلم بمجرد الأخبار لا يحصل إلا من جهة العدد فلزمه ان يقول ما دون العدد لا يفيد أصلا **وهذا غلط خالفه** فيه حذاق أتباعه وأما العمل به فلو جاز أن يكون في الباطن كذبا وقد وجب علينا العمل به لا نعقد الاجماع على ما هو كذب وخطأ في نفس الأمر وهذا باطل فإذا كان تلقي الأمة له بالقبول يدل على صدقه بأنه إجماع منهم على أنه صدق مقبول بإجماع السلف والصحابة أولى أن يدل على صدقه فإنه لا يمكن أحد أن يدعي إجماع الأمة إلا فيما أجمع عليه سلفها من الصحابة والتابعين وأما بعد ذلك فقد انتشرت انتشارا لا 2 تضبط أقوال

(1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/141

جميعها
قال واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هـذا البـاب كمـا ذكـر الشـيخ أبـو عمـرو ومن قبلـه العلمـاء كالحافـظ أبي طـاهر السلفي وغيره فإنما تلقاه اهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين ولا عبرة بمن عـداهم من المتكلمين والأصوليين فإن الاعتبار في الاجماع على كل أمر من الأمور الدينية على أهـل العلم بـه دون غـيرهم كمـا لم يعتـبر على الاجمـاع في الأحكام الشـرعية إلا العلمـاء بهـا دون المتكلمين والنحـاة والأطبـاء وكذلك لا يعتـبر في الإجمـاع على صـدق الحـديث وعـدم صـدقه إلا أهـل العلم بالحـديث وطرقـه وعللـه وهم علمـاء أهـل الحـديث العالمون بأحوال نبيهم الضابطون لأقواله وأفعاله المعتنون بها اشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعهم فكما أن العلم بـالتواتر ينقسـم إلى عام وخاص فيتواتر عند الخاصة مالا يكون معلوما لغيرهم فضلا أن يتواتر." (1)

".. يــــا قـــــوم **قـــــد غلـــــط النصـــــارى** قبـــــل في معنى الكلام ومـا اهتـدوا لبيـان ... ولاجـل ذا جعلـوا المسـيح إلههم اذ قيـل كلمـة خـالق رحمـان ... ولأجـل ذا جعلـوه ناسـوتا ولا هوتـا قـديما بعـد متحـدان ... ونظـير هـذا من يقـول كلامه معـنى قـديم غـير ذي حـدثان ... والشـطر مخلـوق وتلـك حروفه ناسـوته لكن همـا غـيران ... فـانظر الى ذا الاتفـاق فانه عجب وطـالع سـنة الـرحمن ... وتكايسـت أخـرى وقـالت إن ذا ... قـــول محـــال وهـــو خمس معـــان تلـك الـتي ذكـرت ومعـنى جـامع ... لجميعهـا كـالأس للبنيـان فيكـون أنواعـا وعنـد نظـيرهم ... أوصـافه وهمـا فمتفقـان إن الـذي جـاء الرسـول بـه لمخ ... لـوق ولم يسـمع من الـديان والخلـف بينهم فقيـل محمـد ... أنشـاه تعبـيرا عن القـرآن والآخـرون أبـوا وقـالوا إنمـا ... جبريـل أنشـاه عن المنـان وتكايسـت أخـرى وقـالت إنـه ... نقـل من اللـوح الرفيـع الشـان فـاللوح مبـدؤه ورب اللـوح قـد ... أنشـاه خلقـا فيـه ذا حـدثان هـذي مقـالات لهم فـانظر تـرى ... في كتبهم يـا من لـه عينـان لكن أهل الحق قالوا إنما ... جبريل بلغة عن الرحمن ...." (2)

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/223
2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/265

"نهاه أن يعجب بقوله الظاهر حتى يعلم ما في قبله في الأصل ولهـــــذا قـــــال حـــــتى يكـــــون مـــــع الكلام أصـــــيلا وقوله مع الكلام دليل على أن اللفظ الظاهر قـد سـماه كلامـا وإن لم يعلم قيـام معنـاه بقلب صـاحبه وهـذا حجـة عليهم فقـد اشـتمل شعره على هذا وهذا بـل قولـه مـع الكلام مطلـق وقولـه إن الكلام لفي الفؤاد أراد به أصله ومعناه والمقصود بـه واللسـان دليـل على ذلـك وبالجملـة فمن احتـاج إلى أن يعـرف مسـمى الكلام في لغـة العرب والفرس والروم والترك وسائر أجناس بني آدم بقول شـاعر فإنه من أبعد النـاس عن معرفـة طـرق العلم ثم هـو من المولـدين ليس من الشعراء القدماء وهو نصراني كافر مثلث واسمه الأخطل والأخطل فساد في الكلام وهو نصراني والنصـارى قـد أخطـؤوا في مسمى الكلام فجعلوا المسيح القـائم بنفسـه هـو نفس كلمـة اللـه ولهـــــــــــــذا قـــــــــــــال النـــــــــــــاظم
... يا قوم **قد غلط النصارى** قبل في ... معنى الكلام وما اهتـدوا لبيــان ...

قال شيخ الإسلام في (التسعينية (بعد كلام سـبق وأيضـا فهم يعـنى الأشاعرة في لفظ القرآن الذي حروفه واشتماله على المعـنى لهم مضـاهاة قويـة بالنصـارى في جسـد المسـيح الـذي (هـو) متـدرع اللاهوت فإن هؤلاء متفقون على أن حروف القرآن ليست من كلام اللـه بـل هي مخلوقـة كمـا أن النصـارى متفقـون على أن جسـد المسـيح لم يكن من اللاهـوت بـل هـو مخلـوق ثم يقولـون المعـنى القـديم لمـا أنزلـه بهـذه الحـروف المخلوقـة فمنهم من يسـمي الحـروف كلام اللـه حقيقـة كمـا يسـمي المعـنى كلام اللـه حقيقـة ومنهم من يقـول بـل هي كلام اللـه مجـازا كمـا أن النصـارى منهم من." (1)
"به فهـذا تعطيـل لفعالـه ومقالـه وهـو شـر من القـول بحلـول الحـــــــــوادث ولهـــــــــذا قـــــــــال النـــــــــاظم
... هـذي مقـالات ابن كـرام ومـا ... ردوا عليـه قـط بالبرهـان ...

وقد قال الفخـر الـرازي في (الاربعين (ان مسـألة حلـول الحـوادث تلــزم عامــة الطوائــف وذكــر في (الاربعين (أنهــا تلــزم أصــحابه

(1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/272

الاشـاعرة أيضـا فقـال ان الكراميـة يجـوزون ذلـك وينكـره سـائر الطواف وقيل اكثر العقلاء يقولون به وان انكروه باللسان فـان أبـا علي وأبا هاشم من المعتزلة وأتباعهما قالوا انه يريد بـارادة حادثـة ويكره بكراهة حادثـة لا في محـل الا أن صـفة المريديـة والكارهيـة محدثة واذا حصل المرئي والمسـموع حـدث في ذاتـه تعـالى صـفة السامعية والمبصرية لكنهم انما يطلقون لفظ التجـدد دون الحـادث وابو الحسين البصري يثبت في ذاته علومـا متجـددة بحسـب تجـدد المعلومات والاشعرية يثبتون نسخ الحكم مفسـرين ذلـك برفعـه او انتهائه والارتفاع والانتهاء عدم بعد الوجـود ويقولـون انـه عـالم بعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعلوم بأنه سيقع وبعده يزول ذلك المتعلق ويتعلق بأنه وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق بايجـاد المعين واذا وجـد انقطـع ذلـك التعلـق لامتنـاع ايجـاد الموجـود وكـذلك تعلـق الارادة بـترجيح المعين وأيضـا المعـدوم لا يكـون مرئيـا ولا مسـموعا وعنـد الوجود يصير مرئيا مسموعا فهذه التعلقات حادثة فان التزم جاهـل كون المعدوم مرئيا مسموعا قلنا الله تعالى يرى المعـدوم معـدوما لا موجودا وعند وجوده يراه موجـودا لا معـدوما لان رؤيـة الموجـود معدوما او **بالعكس غلط وانه** يـوجب مـا ذكرنـا والفلاسـفة مـع بعدهم." (1)

"(كشـف الالتبـاب لمـا بين الظاهريـة وأصـحاب القيـاس (ولـه (السـيرة النبويـة (في مجلـد وتصـانيفه كثـيرة قال أبو مروان بن حيان كان ابن حزم حامل فنون من حديث وفقه وجـدل ونسـب ومـا يتعلـق بأذيـال الادب مـع المشـاركة في أنـواع التعاليم القديمـة من المنطـق والفلسـفة ولـه كتب كثـيرة لم يخـل فيها **من غلط لجراءته** في التسور على الفنـون لاسـيما المنطـق فـإنهم زعمـوا انـه زل هنالـك وضـل في سـلوك المسـالك وخـالف أرسطو واضـعه مخالفـة من لم يفهم غرضـه ولا ارتـاض ومـال اولا في النظر الى الشافعي وناضل عنه حتى وسم به فاستهدف بـذلك لكثـير من الفقهـاء وعيب بالشـذوذ ثم عـدل عن ذلـك الى الظـاهر فنقحه وجادل عنـه ولم يكن يلطـف صـدعه بمـا عنـده بتعـريض ولا بتدريج بل يصك به معارضه صك الجندل وينشـقه انشـقاق الخـردل فتنفر عنه القلوب وتقع به الندوب حتى اسـتهدف الى فقهـاء وقتـه فتمالؤوا عليه وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه وحذروا سلاطينهم

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/300

من فتنته ونهوا عوامهم عن الدنو منه فطفق الملوك يقصدونه ويسيرونه عن بلادهم الى ان انتهوا به منقطع أثره وهي بلدة من بادية لبلة وهو في ذلك غير مرتدع ولا راجع الى آخر كلام لابي حيان تركته اختصارا انتهى توفي 456 سنة ستة وخمسين وأربعمائة وله اثنتان وسبعون سنة رحمه الله تعالى وقوله في القرآن قول مهجور لا نعلم قائلا به وهو من جملة مجازفته وتهوره رحمه الله ولكن الناظم لما ذكر جميع ما قاله الناس في القرآن العظيم ذكر هذا القول لأنه من جملة الأقوال التي قيلت وإلا فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد ذكر في المسألة المصرية أقوال الناس في القرآن فبلغت." (1)

"على خطأ كثير من التأويلات للسمعيات التي أطرد إستعمالها في ظاهرها وتأويلها والحالة **هذه غلط فإن** التأويل إنما يكون لظاهر قد ورد شاذا مخالفا لغيره من السمعيات فيحتاج إلى تأويله ليوافقها وأما إذا إطردت كلها على وتيرة واحدة صارت بمنزلة النص وأقوى وتأويلها ممتنع انتهى قوله

... والفوق وصف ثابت بالذات ... من كل الوجوه لربنا الرحمن ...

أي فوقية الذات وفوقية القدر وفوقية القهر ثابتة لربنا سبحانه لكن المعطلة جحدوا فوقية الذات وتأولوها بقولهم إن هذا مثل قول الناس في الذهب وإنه فوق الفضة أي فوقية القدر والأمير فوق الوزير ومعلوم أن هذا مما تنفر من العقول السليمة فإن قول القائل إبتداء الله خير من عباده أو خير من عرشه من جنس قوله الثلج بارد والنار حارة والشمس أضوء من السراج والسماء أعلى من سقف الدار ونحو ذلك وليس في ذلك أيضا تمجيد ولا تعظيم لله تعالى بل هو من أرذل الكلام فكيف يليق حمل الكلام المجيد عليه وهو الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا قال الناظم رحمه الله تعالى

فصل

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/322

... هـــذا ورابعهـــا عـــروج الـــروح وال ... أملاك صـــاعدة إلى الرحمن ...." (1)

"هكذا فسره النبي صلى الله عليه وسلم في الحـديث الصـحيح لعائشة قالت عائشة رضي الله عنها سألت رسول اللـه صـلى اللـه عليه وسـلم عن هـذه الآيـة فقـال (ذاك جبريـل لم أره في صـورته التي خلق عليها إلا مرتين (رواه مسلم قـال ولفـظ القـرآن لا يـدل على غير ذلك ثم ساق سبعة أوجه دالة على ذلك قال وأما مـا وقـع في البخـاري من روايـة شـريك عن أنس (ودنـا الجبـار رب العـزة فتدلى حتى كان منه قـاب قوسـين أو أدنى (فقـد تكلم النـاس فيـه وقالوا إن **شريكا غلط فيه** وذكر فيـه أمـورا منكـرة قـال والـدنو والتدلي الذي في حديث شريك غير هذا وجزم ابن كثـير بـأن الـدنو والتدلي الذي في حديث شريك غير الذي في الآيـة وقـال أيضـا في تفسير الذي (دنا فتدلى) إنه جبريـل هـذا هـو الصـحيح في التفسـير كما دل عليه كلام الصحابة رضي الله عنهم واختلف في المـراد من قولـه تعـالى {فكـان قـاب قوسـين أو أدنى} أي حـدث الـوتر من القوس قاله مجاهد وقال أبو عبيده قاب قوسين أي دار قوســين أو أدنى أو أقـرب والقـاب مـا بين القبضـة والسـية من القـوس قـال الواحدي هذا قول الجمهور من المفسرين أن المراد بالقوس الـذي يرمى بها قال وهل المراد بها الـذراع لأنـه يقـاس بهـا الشـيئ قـال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري (وينبغي أن يكون هذا القـول هـو الراجح فقد أخرج ابن مردويه بإسناد صـحيح عن ابن عبـاس رضـي الله عنهما قال القاب القدر والقوسان الذراعان ويؤيده أنه لو كـان المراد به القوس التي يرمي بها لم يمثـل بـذلك ليحتـاج إلى التنبيـه فكان يقال مثلا قاب رمح أو نحو ذلك انتهى والقـاب والقيب والقـاد والقيد المقدار ذكر معناه في الصحاح انتهى." (2)

"ذا ... والحق أن كليهما في الذهن مفروض فلا تحكم عليه وهو في الأذهان ... فيقودك الخصم المعاند بالذي ... سـلمته للحكم في الأعيـان ... فعليـك بالتفصـيل إن هم اطلقـوا ... أو أجملـوا فعليـك بالتبيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــان ...

يعـني النـاظم رحمـه اللـه تعـالى **أن غلـط اتكلمين** في تجريـد

(1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/403

(2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 1/411

الألفـاظ **يشـبه غلـط الفلاسـفة** في تجريـد المعـاني وذلـك أن الفلاسـفة يزعمـون أن الجـواهر العقليـة الـتي هي العقـل والنفس والمادة والصورة لها حقيقة في الخارج والصواب أنه لا حقيقـة لهـا في الخارج وإنما هي أمـور معقولـه في الـذهن يجردهـا العقـل من الامور المعينة كمـا يجـوز العقـل الكليـات المشـتركة بين الأصـناف كالحيوانية الكلية والانسانية الكلية والكليات إنمـا تكـون كليـات في الأذهان لا في الأعيان وهذا معنى قـول النـاظم يدعونـه الكلي وهـو معين الخ

ومن هؤلاء من يظن أنها تكون في الخـارج كليـات وان في الخـارج ماهيات كلية مقارنة للأعيان غير الموجـودات المعينـة وكـذلك منهم من يثبت كليـات مجـردة عن الأعيـان يسـمونها المثـل الأفلاطونيـة منهم يثبت دهرا مجردا عن المتحـرك والحركـة ويثبت خلاءا مجـردا ليس متحيزا لا قائما بمتحيز ويثبت هيولي مجردة عن جميع الصــور الهيــولي في لغتهم بمعــنى المحــل يقــال للفضــة هيــولي الخــاتم والدرهم والخشب هيولي الكرسي أي هذا المحل الـذي تصـنع فيـه هذه الصورة وهذه الصورة الصناعية عـرض من الاعـراض ويـدعون ان الجسم هيولي محل الصورة الجسمية غير نفس الجسـم القـائم بنفسه **وهذا غلط وإنما** هـذا يقـدر في النفس كمـا يقـدر امتـداد مجرد عن كل ممتد وعدد مجرد عن كل معـدود ومقـدار مجـرد عن كل مقدر وهذه كلها امور." (1)

"التحرير سموا حشوية لأنهم كانوا يجلسون في حلقـة الحسـن البصري امامه فلما انكر كلامهم قال جردوهم إلى حشو الحلقـة أي جانبها وقـال ابن الصـلاح فتح **الشين غلـط وإنما** هـو بالاسـكان وكذلك قال البرماوي بالسكون لأنـه إمـا من الحشـو لانهم يقولـون بوجود الحشو في كلام المعصـوم او نحـو ذلـك ورأيت كلامـا لشـيخ الاســـــلام في معـــــنى الحشـــــو فيـــــه مخالفـــــة لهـــــذا وقد فسر الناظم معنى الحشـوية بقولـه يعنـون حشـوا في الوجـود وفضله الخ أي ان المعطلة يعنون بقولهم حشوية ان المثبتـة حشـو في الوجود وفضـله في النـاس وجهـالهم يظنـون ان معـنى الحشـو انهم بقولهم ان الله سبحانه في السماء وفوق خلقه قد حشـوا رب العبــــاد بــــالأكوان وهــــذا معــــنى قولــــه ظن الحمــــير الخ قوله ظن الحمير بأن في للظرف أي اذا ظنوا انـا إذا قلنـا اللـه في

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/45

السماء ففي للظرفية تعالى الله عن ذلك ولهذا قال والله لم يسمع بذا من فرقة قالته في زمن من الازمان وقد صنف ابو اسحاق ابراهيم بن عثمان ابن درباس الشافعي مصنفا سماه تنزيه ائمة الشريعة عن الالقاب الشنيعة
وقوله بل قولهم إن السماوات العلى الخ أي ان قول اهل السنة والحديث إن السماوات السبع في كف الرحمن جل وعلا كخردلة في كف ممسكها كما في الصحيحين من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقبض الله تعالى الارض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول انا الملك اين ملوك الارض وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله." (1)

"شيخ الاسلام رحمهما الله تعالى وكلامه رحمه الله معروف في كتاب الايمان وهو انه اختار نفي المجاز في الكتاب والسنة ولغة العرب والناظم رحمه الله في هذا الموضع اختار في المسألة تفصيلا وهو ان النصوص تحمل على الحقيقة إلا عند الاضطرار الى المجاز فتصرف اليه وقد قال في كلام له المجاز والتأويل لا يدخل في النصوص وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له وكون اللفظ نصا يعرف بشيئين أحدهما عدم احتماله لغير معناه وضعا والثاني ما اطرد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده فانه نص في معناه لا يقبل تأويلا ولا مجازا وان قدر تطرق ذلك الى بعض أفراده وصار بمنزله خبر التواتر لا يتطرق احتمال الكذب اليه وان تطرق الى واحد بمفرده
وهذه قاعدة نافعة تدل على خطأ كثير من التأويلات للسمعيات التي اطرد استعمالها في ظاهرها وتأويلها والحالة **هذه غلط فان** التأويل إنما يكون لظاهر قد ورد شاذا مخالفا لغيره من السمعيات فيحتاج الى تأويله ليوافقها واما اذا اطردت كلها على وتيرة واحدة فقد صارت بمنزلة النص واقوى وتأويلها ممتنع انتهى كلامه وهذا الذي ذكره قد ذكره غيره من العلماء وهو انهم قالوا إن الأدلة إذا تكاثرت ودلت على معنى ثم ورد دليل واحد يخالف تلك الأدلة وجب الأخذ بتلك الأدلة وتأويل ذلك الدليل الواحد حتى يوافقها قد رأيت شيخ الاسلام أثبت المجاز في بعض كلامه قال في الفتيا الدمشقية واعلم ان من لم يحكم دلالات اللفظ ويعلم ان ظهور

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/77

المعنى من اللفظ تارة يكون بالوضع اللغوي أو العرفي او الشرعي إما في الألفظ المفردة وإما في المركبة وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من." (1)

"وأقول من صميم القلب ومن داخل الروح إني مقر بأن كل ما هو الأفضل الأعظم الأجل فهو لك وكل ما هو عيب او نقص فأنت منزه عنه وكانت وفاته ب هراة يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة قال أبو شامة وبلغني أنه خلف من الذهب ثمانين ألف دينار سوى الدواب والعقار وغير ذلك ومن تصانيفه التفسير الكبير لم يتمه في اثني عشر مجلدا كبارا أسماه مفاتيح الغيب وكتاب المحصول والمنتخب وكتاب الاربعين ونهاية العقول والتبيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان المباحث العمادية في المطالب المعادية تأسيس التقديس في تأويل الصفات إرشاد النظار إلى لطائف الاسرار المعالم في أصول الدين المعالم في أصول الفقه شرح اسماء الله الحسنى شرح الاشارات الملخص في الفلسفة ويقال إنه شرح نصف الوجيز للغرالي وشرح سقط الزند للمعري وله طريقة في الخلاف وشرح كليات القانون وصنف في مناقب الشافعي رضي الله عنه الى غير ذلك ورزق السعادة في مصنفاته حتى انتشرت في الآفاق وأقبل الناس على الاشتغال بها وذلك أن الفخر الرازي وأتباعه حكوا للناس في وجود الرب تعالى إلى ثلاثة أقوال أحدها ان الوجود مقول بالاشتراك اللفظي فقط والثاني أن وجود الواجب زائد على ماهيته والثالث أنه وجود مطلق ليس له حقيقة غير الوجود المشروط بسلب كل ماهية ثبوتية قال شيخ الاسلام فيقال لهم الأقوال الثلاثة باطلة والقول الحق ليس واحدا من الثلاثة وانما أصل الغلط هو توهمهم انا اذا قلنا ان الوجود ينقسم الى واجب وممكن لزم أن يكون في الخارج وجود هو نفسه في الواجب وهو نفسه في الممكن **وهذا غلط فليس** في الخارج بين الموجودين." (2)

"حجابة النور والنار فان هذه النار هي نور وهي التي كلم الله كليمه موسى منها وهي نار صافية لها إشراق بلا احراق فالاقسام ثلاثة إشراق بلا إحراق كنور القمر وإحراق بلا إشراق وهي نار جهنم فانها سوداء محرقة لا تضيء وإشراق باحراق وهي هذه النار

(1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/130

(2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/191

المضيئة وكذلك نور الشمس له الاشراق والاحراق فهذا في الأنوار المشهودة المخلوقة وحجاب الرب تبارك وتعالى نور وهو نار وهذه الأنواع كلها حقيقة بحسب مراتبها فنور وجهه حقيقة لا مجاز واذا كان نور مخلوقاته كالشمس والقمر والنار حقيقة فكيف يكون نوره الذي نسبة الأنوار المخلوقة اليه اقل من نسبة سراج ضعيف ألى قرص الشمس فكيف لا يكون هذا النور حقيقة انتهى كلامه
فصل
... وهو المقدم والمؤخر ذانك الصفان للأفعال تابعان
وهما صفات الذات أيضا إذ هما ... بالذات لا بالغير قائمتان
ولذاك **قد غلط المقسم** حين ظن صفاته نوعين مختلفين ... إن
لم يرد هذا ولكن قد أرا ... د قيامها بالفعل ذي الامكان
والفعل والمفعول شيء واحد عند المقسم ماهما شيئان ... فلذاك
وصف الفعل ليس لديه إلا نسبة عدمية ببيان
فجميع اسماء الفعال لديه ليست قط ثابتة ذوات معان ... موجودة
لكن امور كلها ... نسب ترى عدمية الوجدان ...." [1]
".. هذا هو التعطيل للأفعال كالتعطيل للأوصاف بالميزان
فالحق أن الوصف ليس بمورد التقسيم هذا مقتضى البرهان ... بل
مورد التقسيم ما قد قام بالذات التي للواحد الرحمن
فهما اذا نوعان اوصاف وأفعال فهذي قسمة التبيان ... فالوصف
بالافعال يستدعي قيا ... م الفعل بالموصوف بالبرهان ... فالوصف
بالمعنى سوى الافعال ما ... إن بين ذينك قط من فرقان
ومن العجائب أنهم ردوا على ... من أثبت الأسماء دون معان
قامت بمن هي وصفه هذا محا ... ل غير معقول لذي الأذهان
وأتو الى الاوصاف باسم الفعل قا ... لوا لم تقم بالواحد الديان
فانظر اليهم أبطلوا الاصل الذي ... ردوا به أقوالهم بوزان
ان كان هذا ممكنا فكذاك قو ل خصومكم أيضا فذو إمكان ...
والوصف بالتقديم والتأخير كو ... ني وديني وهما نوعان
وكلاهما أمر حقيقي ونسبي ولا يخفى المثال على أولي الأذهان ...
والله قدر ذاك أجمعه باحكام واتقان من الرحمن ...
قوله ولذلك **قد غلط المقسم** أي إن الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والاشعرية قالوا إن الفعل هو المفعول والخلق هو

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/241

المخلوق وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم ولنزد ذلـك أيضـاحا فنقـول قال النسفي." (1)

"الحفاظ وكان مخالفا لما ذهب اليه لم يقبـل قولـه ورده عليـه وناقشه فيه وان كان ذلك الامام قد أصاب في ذلك القـول ووافقـه غيره من الأئمة عليه وإن كان موافقا لما صـار اليـه تلقـاه بـالقبول واحتج به واعتمـد عليـه وان كـان ذلـك الامـام قـد خولـف في ذلـك القول ولم يتابعه غيره من الأئمة عليه وهذا هو عين الجــور والظلم وعـدم القيـام بالقسـط نسـأل اللـه تعـالى التوفيـق ونعـوذ بـه من الخذلان واتباع الهوى هذا مع أنـه حملـه إعجابـه برأيـه وغلبـة اتبـاع هواه على أن نسب سوء الفهم والغلط في النقـل الى جماعـة من العلماء الأعلام المعتمد عليهم في حكاية مذاهب الفقهاء واختلافهم وتحقيق معرفـة الأحكـام حـتى زعم أن مـا نقلـه الشـيخ أبـو زكريـا النووي في شرح مسلم عن الشـيخ أبي محمـد الجويـني من النهي عن شد الرحال وإعمال المطي الى غير المساجد الثلاثـة كالـذهاب الى قبور الأنبياء والصالحين والى المواضع الفاضلة ونحـو ذلـك هـو **مما غلط فيه** الشـيخ أبي محمـد او ان ذلـك ممـا وقـع منـه على سبيل السهو والغفلة قال ولو قالـه هـو يعـني الشـيخ ابـا محمـد أو غيره ممن يقبل كلامه الغلط لحكمنا بغلطـه وأنـه لم يفهم مقصـود الحديث فانظر الى كلام هذا المعترض المتضمن لرد النقل الصحيح بـالرأي الفاسـد واجمـع بينـه وبين مـا حكـاه عن شـيخ الاسـلام من الافتراء العظيم والافك المبين والكذب الصـراح وهـو مـا نقلـه عنـه من أنه جعل زيارة قبر النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وقبـور سـائر الانبياء عليهم السلام معصية بالاجماع مقطوعا بهـا هكـذا ذكـر هـذا المعترض عن بعض قضاة الشافعية عن الشيخ أنه قال هـذا القـول الذي لا يشك عاقل من أصحابه وغير أصحابه أنـه كـذب مفـترى لم يقله قط ولا يوجد في شيء من كتبـه ولأول كلامـه عليـه بـل كتبـه كلها ومناسكه وفتاويه وأقواله وأفعاله." (2)

".. بل كل حاجات لهم فإليـه لا ... لسـواه من ملـك ولا انسـان ولـه الشـفاعة كلهـا وهـو الـذي ... في ذاك يـأذن للشـفيع الـداني لمن ارتضى ممن يوحده ولم ... يشرك بـه شـيئا كمـا قـد جـاء في القـــــــــــرآن

(1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/242

(2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/363

سبقت شفاعته اليه فهو مشفوع اليه وشافع ذو شان ... فلذا أقام الشافعين كرامة ... لهم ورحمة صاحب العصيان
فالكل منه بدا ومرجعه اليه وحده ما من اله ثان **... غلط الألى**
جعلوا الشفاعة من سوا ... هـ اليه دون الإذن من رحمن ... هذي شفاعة كل ذي شرك فلا ... تعقد عليها يا أخا الإيمان
والله في القرآن ابطلها فلا ... تعدل عن الآثار والقرآن
وكذا الولاية كلها لله لا ... لسواه من ملك ولا انسان ...

تقدم بسط الكلام في معاني هذه الأبيات بما أغنى عن الاعادة ...
والله لم يفهم أولو الاشراك ذا ... ورآه تنقيصا اولو النقصان
إذ قد تضمن عزل من يدعى سو الرحمن بل أحديه الرحمن ... بل كل مدعو سواه من لدن ... عرش الإله الى الحضيض الداني ...
هو باطل في نفسه ودعاء عا ... بده له من أبطل البطلان
فله الولاية والولاية مالنا ... من دونه وال من الأكوان ...." (1)
"قيل لمالك: إن ناسا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه إلا يفعلون ذلك؛ أي يقفون على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلون عليه، ويدعون له، ولأبي بكر وعمر، يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة والأيام المرة والمرتين أو أكثر عند القبر يسلمون ويدعون ساعة. فقال: لم يبلغني هذا عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم يفعلون ذلك، ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراده.
فقد كره مالك رحمه الله هذا، وبين أنه لم يبلغه هذا عن أهل العلم بالمدينة ولا عن صدر هذه الأمة وأولها وهم الصحابة، وأن ذلك يكره لأهل المدينة إلا عند السفر، ومعلوم أن أهل المدينة لا يكره لهم زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد وغيرهم، بل هم في ذلك ليسوا دون سائر الأمصار، فإذا لم يكره لأولئك زيارة القبور بل يستحب لهم زيارتها عند جمهور العلماء -كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل- فأهل المدينة أولى أن لا يكره لهم، بل يستحب لهم زيارة القبور كما يستحب لغيرهم اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولكن قبر النبي صلى الله عليه وسلم خص بالمنع شرعا وحسا، كما دفن في الحجرة ومنع الناس من زيارة قبره من الحجرة، كما يزار سائر القبور فيصل الزائر إلى عند القبر، وقبر

1) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/453

النبي صلى الله عليه وسلم ليس كـذلك، فلا تسـتحب هـذه الزيـارة في حقه ولا تمكن، وهذا لعلو قـدره وشـرفه لا لكـون غـيره أفضـل منـه، فـإن هـذا لا يقولـه أحـد من المسـلمين فضـلا عن الصـحابة والتـــــابعين وعلمــــــاء المســــــلمين بالمدينــــــة وغيرهــــــا.
ومن **هنا غلط طائفة** من الناس، يقولـون: إذا كـانت زيـارة قـبر آحاد الناس مستحبة فكيف بقبر سيد الأولين والاخرين صلوات اللـه وسلامه عليه، وهؤلاء ظنوا أن زيارة قبر الميت مطلقا هو من بـاب الإكرام والتعظيم له، والرسول صلى الله عليه وسلم أحق بـالإكرام والتعظيم من كل أحد، وظنوا أن ترك الزيارة فيهـا تنقص لكرامتـه، وخالفوا السنة وإجماع الأمة سلفها وخلفها، فقولهم نظـير قـول من يقول: إذا كانت زيارة القبور يصل الزائر فيها إلى قبر المـزور فـإن ذلك أبلغ في الدعاء له، وإن كان مقصوده دعاءه، كما يقصـده أهـل البدع، فهو أبلغ في." (1)
"دعائه، فالرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم أولى أن نصـل إلى قـــــــــــــــــــــــــــبره إذا زرنـــــــــــــــــــــــــــــاه.
وقد ثبت بالتواتر وإجماع الأمة أن الرسول صلى الله عليه وسـلم لا يشرع الوصول إلى قبره للدعاء له، ولا لدعائـه، ولا لغـير ذلـك، بـل غيره يصلى على قبره عند أكثر السـلف، كمـا دلت عليـه الأحـاديث الصـحيحة، والصـلاة على القـبر كالصـلاة على الجنـازة تشـرع مـع القرب والمشاهدة، وهو بالإجماع لا يصـلى على قـبره، سـواء كـان للصلاة حد محدود أو كان يصلى على القـبر مطلقـا، ولم يعـرف أن أحدا من الصحابة الغائبين لما قدم صلى على قبره صلى الله عليـه وسلم. وزيـارة القبـور المشـروعة هي مشـروعة مـع الوصـول إلى القـبر بمشـاهدته، وهـذه الزيـارة غـير مشـروعة في حقـه بـالنص والإجماع، ولا هي أيضا ممكنة، **فتبين غلط هؤلاء** الـذين قاسـوه على عموم المسلمين وهذا من بـاب القيـاس الفاسـد، ومن قـاس قياس الأولى ولم يعلم ما اختص به كل واحد من القياس والمقيس به كان قياسـه من جنس قيـاس المشـركين الـذين كـانوا يقيسـون الميتـة على المـذكى، ويقولـون للمسـلمين: أتـأكلون مـا قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله؟ فـأنزل اللـه تعـالى: {وإن الشـياطين ليوحـون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون} 1 وكـذلك لما أخبر الله أن الأصنام التي تعبد هي وعابدوها حصب جهنم قاس

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/227

ابن الزبعري قبل أن يسلم وهو وغيره من المشـركين عيسـى بهـا، وقالوا يجب أن يعذب عيسى، قال: {ولما ضرب ابن مــريم مثلا إذا قومك منه يصدون * وقالوا أآلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون} ثم قال: {إن هو إلا عبد أنعمنا عليه وجعلنـاه مثلا لبني إسرائيل} 2. وبين تعالى الفرق بقوله: {إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعـدون} 3. بين أن من كـان صـالحا- نبيا أو غير نبي- لم يعذب لأجل من أشرك به وعبده وهو بـريء من إشراكهم، وأما الأصنام فهي حجارة تجعـل حصـبا للنـار، وقـد قيـل: إنهـا من الحجـارة الـتي قـال اللـه تعـالى فيهـا {وقودهـا النـاس والحجـــــــــــارة} وقـــــــــــال تعـــــــــــالى:

---

1 ســــــــــــــورة الأنعـــــــــــــام: 121.
2 ســــــــــــورة الزخـــــــــــرف: 57- ـــــــــــ 59.
3 سورة الأنبياء: 101.." (1)

"(أجوبــة لشــيخ الإســلام على بعض اعتراضــات الأخنــائي)
قال المعترض المالكي: وتضافرت النصوص عن الصحابة والتابعين، وعن السادة العلمـاء المجتهـدين، بـالحض على ذلـك والنـدب إليـه، والغبطة لمن سارع لذلك ودوام عليـه، حـتى نحـا بعضـهم في ذلـك إلى الوجوب، ورفعه عن درجة المباح والمنـدوب، ولم يـزل النـاس مطبقين على ذلك قولا وعملا، لا يشـكون في ندبـه ولا يبغـون عنـه حولا، وفي مسند ابن أبي شيبة: "من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صـــــــــلى علي نائيـــــــــا ســـــــــمعته".
قــال الشــيخ: هكــذا في النســخة الــتي حضــرت إلي مكتوبــة عن المعترض، وقد صحح "ومن صلى علي نائيا سمعته" وهو غلط، فإن لفظ الحديث: "من صلى علي عند قبري سـمعته، ومن صـلى علي نائيا بلغته"1 هكذا ذكره النـاس. وهكـذا ذكـره القاضـي عيـاض عن ابن أبي شــيبة. وهــذا المعــترض عمدتــه في مثــل هــذا كتــاب

---

1 أخرجه أبو الشيخ في "الصلاة على النبي صلى الله عليه وسـلم" كما في "جلاء الأفهام" (ص 109- ط. دار ابن الجوزي) . وقـال ابن القيم: "وهذا الحديث غريب جدا".." (2)

---

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/228
2) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/256

"وقبل أن تدخل حجرته في المسجد، ولم يتجدد بعد ذلك فيه عبادة غير العبادات التي كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وغير ما شرعه هو لأمته ورغبهم فيه ودعاهم إليه، وما يشرع للزائر من صلاة وصيام ودعاء له وثناء عليه كل ذلك مشروع في مسجده في حياته، وهي مشروعة في سائر المساجد، بل وفي سائر البقاع التي تجوز فيها الصلاة، وهو صلى الله عليه وسلم قد جعلت له ولأمته الأرض مسجدا وطهورا، فحيث ما أدركت أحدا الصلاة فليصل، فإنه مسجد، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم. ومن ظن أن زيارة القبر تختص بجنس من العبادة لم تكن مشروعة في المسجد وإنما شرعت لأجل القبر فقد أخطأ، لم يقل هذا أحد من الصحابة والتابعين، **وإنما غلط في** هذا بعض المتأخرين، وغاية ما نقل عن بعض الصحابة كابن عمر أنه كان إذا قدم من سفر يقف عند القبر ويسلم. وجنس السلام عليه مشروع في المسجد وغير المسجد، قبل السفر وبعده، وأما كونه عند القبر فهذا كان يفعله ابن عمر إذا قدم من سفر، وكذلك الذين استحبوه من العلماء استحبوه للصادر والوارد من المدينة وإليها من أهلها، وللوارد والصادر من المسجد من الغرباء، مع أن أكثر الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك، ولا فرق أكثر السلف بين الصادر والوارد، بل كلهم ينهون عما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد قال أبو الوليد الباجي: إنما فرق بين أهل المدينة وغيرها لأن الغرباء قصدوا لذلك، وأهل المدينة مقيمون بها ولم يقصدوها من أجل القبر والتسليم، قال: وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" وقال: "لا تجعلوا قبري عيدا". وهذا الذي ذكره من أدلة من سوى في النهي، فإن قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تجعلوا ولا تتخذوا بيتي عيدا". نهي لكل أمته أهل المدينة والقادمين إليها، وكذلك نهيه عن اتخاذ القبور مساجد، وخبره بأن غضب الله اشتد على من فعل ذلك؛ هو متناول للجميع، وكذلك دعاؤه بأن لا يتخذ قبره وثنا عام، وما ذكره من أن الغرباء قصدوا لذلك تعليق على العلة ضد مقتضاها، فإن القصد لذلك منهي عنه، كما صرح به مالك وجمهور أصحابه،." (1)

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/273

"تحت الشعاع أو يظهر كـوكب وقـد انتشـر ضـوء الشـمس في البقاع، فيمكن أن يكون قد وقـع ذلـك لبعضـهم على سـبيل النـدرة ولم تقتض المصلحة إفشاءه، ويمكن أن يقـال: إنـه لم يقـع لحكمـة الابتلاء، أو لخوف الفتنة، أو لأن في القوم من هو كالمرآة له صـلى الله عليه وسلم، أو ليهرع الناس إلى كتاب الله تعالى وسنته صـلى الله عليه وسلم فيما يهمهم، فيتسع باب الاجتهاد، وتنتشر الشـريعة، وتعظم الحجة التي يمكن أن يعقلها كل أحـد، أو لنحـو ذلـك، وربمـا يدعي أنه عليه الصلاة والسلام ظهر ولكن كان مستترا في ظهوره، كما روي أن بعض الصـحابة أحب أن يـرى رسـول اللـه صـلى اللـه عليه وسلم فجاء إلى ميمونة فأخرجت له مرآته فنظـر فيهـا فـرأى صورة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه. فهـذا كالظهور الذي يدعيه الصوفية إلا أنه بحجاب المرآة وليس من بـاب التخيل الذي قوي بالنظر إلى مرآته عليه الصلاة والسلام، وملاحظة أنه كثيرا ما ظهرت فيها صورته حسبما ظنـه ابن خلـدون، فـإن قبـل قولي هذا وتـوجيهي لـذلك الأمـر فبهـا ونعمت، وإلا فـالأمر مشـكل فاطلب لك ما يحله، والله سبحانه الموفق للصـواب" انتهى كلامـه. وتوجيهه الذي وجه به غـير مقبـول، إذ لا يـدل عليـه كتـاب ولا سـنة صحيحة، وليس الأمر مشكلا إذا لم يقبـل توجيهـه كمـا زعمـه، **لأن غلط الحس** كثير، فـإذا صـدقوا بـروايتهم نجيب حينئـذ بمـا أجـاب شيخ الإسلام في كتابة "الجواب الباهر" وقـد ذكرنـاه سـابقا برمتـه فإنه قد قال: "وكان الصحابة خير القرون، وهم أعلم الناس بسـنته وأطوع الأمـة لأمـره، وكـانوا إذا دخلـوا إلى المسـجد لا يـذهب أحـد منهم إلى قبره لا من داخل الحجرة ولا من خارجها، وكانت الحجرة في زمانه يدخل إليها من الباب إذ كانت عائشة فيها وبعد ذلـك إلى أن بني الحائط الآخر، وهم مع ذلـك التمكن من الوصـول إلى قـبره لا يدخلوه إليه لا لسلام، ولا لصلاة، ولا لدعاء لأنفسـهم، ولا لسـؤال عن حـديث أو علم، ولا كـان الشـيطان يطمـع فيهم حـتى يسـمعهم كلاما وسلاما فيظنون أنه هو كلمهم وأفتـاهم وبين لهم الأحـاديث أو أنه قد رد عليهم السلام بصوت يسمع من خارج كما طمع الشيطان في غيرهم، فأضلهم عند قبره وقـبر غـيره، حـتى ظنـوا أن صـاحب القبر يحدثهم ويفتيهم ويأمرهم." (1)

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/298

"عندهم من الآثار النبوية التي يفتقر إلى العلم بها واتباعها كل أحد، ولهذا لم يذهب أحد من علماء المسلمين إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة، لا في تلك الأعصار ولا فيما بعدها، لا إجماع أهل مكة ولا الشام، ولا العراق، ولا غير ذلك من أمصار المسلمين. ومن حكى عن أبي حنيفة أو أحد من أصحابه أن إجماع أهل الكوفة حجة يجب اتباعها على كل مسلم **فقد غلط على** أبي حنيفة وأصحابه في ذلك. وأما المدينة فقد تكلم الناس في إجماع أهلها، واشتهر عن مالك وأصحابه أن إجماع أهلها حجة، وأن بقية الأئمة ينازعونهم في ذلك. والكلام إنما هو في إجماعهم في تلك الأعصار المفضلة. وأما بعد ذلك فقد اتفق الناس على أن إجماع أهلها ليس بحجة، إذ كان حينئذ في غيرها من العلماء ما لم يكن فيها، لاسيما من حين ظهر بها الرفض، فإن أهلها مستمسكون بمذهبهم القديم، منتسبين إلى مذهب مالك إلى أوائل المائة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنهم قدم إليهم من رافضة المشرق من أهل قاشان وغيرهم من أفسد مذهب كثير منهم، لاسيما المنتسبون منهم إلى العترة النبوية، وقدم عليهم بكتب أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة، وبذل لهم أموالا فكثرت البدعة بها من حينئذ. فأما الأعصار المفضلة فلم يكن فيها بالمدينة النبوية بدعة ظاهرة البتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين، كما خرج من سائر الأمصار فإن الأمصار الكبار التي سكنها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج منها العلم والإيمان خمسة: البحران، والعراقان، والشامان، منها خرج القرآن والحديث والفقه والعبادة وما يتبع ذلك من أمور الإسلام. وخرج من هذه الأمصار بدع أصولية غير المدينة النبوية، فالكوفة خرج منها التشيع والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها. والشام كان بها النصب والقدر. وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان، وهو شر البدع، ولأن ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية، فلما حدثت الفرقة بعد مقتل عثمان ظهرت بدعة الحرورية، وتقدم." (1)

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/305

"أصح من الأحاديث التي انفرد بها البخاري، ومن الرجال الـذين انفرد بهم، **فهذا غلط لا** يشـك فيـه عـالم. كمـا لا يشـك أحـد أن البخاري أعلم من مسلم بالحديث والعلل والتاريخ، وأنه أفقـه منـه، إذ البخاري وأبو داود أفقـه أهـل الصـحيح والسـنن المشـهورة، وإن كان قد يتفق لبعض ما انفرد به مسلم أن يرجح على بعض ما انفرد به البخاري فهذا قليل، والغالب بخلاف ذلك، فإن الـذي اتفـق عليـه أهـل العلم أنـه ليس بعـد القـرآن كتـاب أصـح من كتـاب البخـاري ومسلم، وإنما كانا كذلك لأنه جرد فيهما الحـديث الصـحيح المسـند، ولم يكن القصد بتصـنيفهما ذكـر آثـار الصـحابة والتـابعين ولا سـائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك، ولا ريب أن ما جـرد فيـه الحديث الصحيح المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهـو أصح الكتب، لأنه أصـح منقـولا عن المعصـوم من الكتب المصـنفة. وأما "الموطأ" ونحوه فإنه صنف على طريقة العلمـاء المصـنفين إذ ذاك، فإن الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسـلم كـانوا يكتبون القرآن، وكان النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـد نهـاهم أن يكتبوا عنه غـير القـرآن، وقـال: "من كتب عـني شـيئا غـير القـرآن فليمحه"1. ثم نسخ ذلك عن جمهـور العلمـاء حيث أذن في الكتابـة لعبد اللـه بن عمـر، وقـال: "اكتبـوا لأبي شـاه" 2. وكتب لعمـرو بن حـــزم كتابـــا.

قالوا: وكان النهي أولا خوفا من اشتباه القـرآن بغـيره، ثم أذن لمـا أمن ذلك3، فكان الناس يكتبون من حديث رسول اللـه صـلى اللـه عليه وسلم ما يكتبون، وكتبوا أيضا غيره، ولم يكونوا يصـنفون ذلـك في كتب مصـــنفة إلى زمن تـــابعي التـــابعين، فصـــنف العلم. فأول من صنف ابن جريج شـيئا في التفسـير، وشـيئا في الأمـوات، وصـنف سـعيد بن أبي عروبـة، وحمـاد بن سـلمة، ومعمـر، وأمثـال هـؤلاء يصـنفون مـا في البـاب عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم والصـــحابة والتـــابعين، وهـــذه هي كـــانت كتب الفقـــه والعلم

---

1 أخرجـــــه مســـــلم (3004).
2 أخرجـــه البخـــاري (112) ومســـلم (1355).
3 انظر في ذلك "تقييـد العلم" للخطيب البغـدادي- رحمـه اللـه-.." (1)

---

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/319

"في العقيدة، ولكن إنما تعلقوا بما أجبت به في مسائل وله تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة.
فأحضر بعض أكابرهم (كتاب الأسماء والصفات) للبيهقي رحمه الله تعالى، فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف، فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} 1. فقال: نعم، قد قال مجاهد والشافعي: يعني قبلة الله. فقلت: نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما وهذا حق، وليست هذه آية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات **فقد غلط كما** فعل طائفة، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} والمشرف والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة، يقال أي وجه تريد: أي: أقي جهة، وأنا أريد هذا الوجه أي هذه الجهة، كما قال تعالى: {ولكل وجهة هو موليها} 2 ولهذا قال: {فأينما تولوا فثم وجه الله} أي تستقبلوا وتتوجهوا" انتهى.
هذا ما وجدناه منقولا عمن نقل من خط المصنف شيخ الإسلام تقي الدين قدس الله روحه. وغرضنا من نقله أن يتبين للناظر في هذا الكتاب أن من ينقل عنهم الغبي النبهاني من مطاعن الشيخ كصدر الدين ابن الوكيل، وابن الزملكاني، وصفي الدين الهندي، والعز بن جماعة، والسبكي، ونحوهم من غلاة الشافعية، كلهم كانوا خصوما ألداء للشيخ، فلا يلتفت إلى قدحهم وجرحهم. والشيخ قد كابد منهم ما كابد، وهؤلاء وأضرابهم الذين شيدوا أركان البدع، ونفثوا سم ضلالهم في أفواه متبعيهم قاتلهم الله أجمعين، على أن ما ذكر في هذه المناظرة تنفع في مباحث كثيرة تأتي إن شاء الله، وبها يرتدع الخصم الألد.
قال النبهاني: "ومنهم الإمام أبو حيان وكان صديقا له، فلما اطلع على بدعه رفضه بتا وحذر الناس منه".

1 سورة البقرة: 115.
2 سورة البقرة: 148.." (1)
"الخذلان واتباع الهوى، هذا مع أنه حمله إعجابه برأيه وغلبه اتباع هواه على أن نسب سوء الفهم والغلط في النقل إلى جماعة من العلماء الأعلام، المعتمد عليهم في حكاية مذاهب الفقهاء

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/427

واختلافهم وتحقيق معرفة الأحكام، حتى زعم أن ما نقله الشيخ أبو زكريا النووي في "شرح مسلم" عن الشيخ أبي محمد الجويني من النهي عن شد الرحال، وإعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة كالذهاب إلى قبور الأنبياء والصالحين وإلى المواضع الفاضلة ونحو ذلك- هو **مما غلط فيه** على الشيخ أبي محمد، وأن ذلك وقع منه على سبيل السهو والغفلة، قال: ولو قاله يعني الشيخ أبا محمد أو غيره ممن يقبل كلامه الغلط لحكمنا بغلطه وأنه لم يفهم مقصود الحديث.

فانظر إلى كلام هذا المعترض المتضمن لرد النقل الصحيح بالرأي الفاسد، واجمع بينه وبين ما حكاه عن شيخ الإسلام من الافتراء العظيم، والإفك المبين، والكذب الصراح، وهو ما نقله عنه من أنه جعل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبور الأنبياء عليهم السلام معصية بالإجماع مقطوعا بها، هكذا ذكر المعترض عن بعض قضاة الشافعية عن الشيخ أنه قال هذا القول الذي لا يشك عاقل من أصحابه وغير أصحابه أنه كذب مفترى، لم يقله قط ولا يوجد في شيء من كتبه ولا دل كلامه عليه، بل كتبه كلها ومناسكه وفتاويه وأقواله وأفعاله تشهد ببطلان هذا النقل عنه، ومن له أدنى علم وبصيرة يقطع بأن هذا مفتعل مختلق على الشيخ، وأنه لم يقله قط، وقد قال الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين} 1.

وهذا المعترض يعلم أن ما نقله هذا القاضي المشهور- بما لا أحب حكايته عنه- في هذا المقام عن شيخ الإسلام من هذا الكلام كذب مفترى لا يرتاب في ذلك، ونكنه يطفف ويداهن ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال: ولقد أخبرني الثقة أنه ألف هذا الكتاب لما كان بمصر قبل أن يلي القضاء بالشام بمدة كبيرة،

1 سورة الحجرات: 6.." (1)

"الشافعي، وأن مسألة تزوج المغربي بالمشرقي أو بالعكس ثم ولدت الزوجة ولدا يلحق بالأب وإن لم يجتمع الزوجان قط من أبشع المسائل المنقولة عن أبي حنيفة، وإن جواز التيمم بالثلج من أبشع المسائل المنقولة عن الإمام مالك، وهكذا إلى ما لا يسعه

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/435

المقام، وأي إمام من الأئمة لم ينسب إليه أقـوال شـاذة؟! هـذا إذا قلنا إن مسـألة المنـع من سـفر الزيـارة من الشـواذ، مـع أن الأمـر ليس كما ذكروا، كيف والأدلة القطعيـة قائمـة على مـا قالـه؟ وقـد سبقه إليه الأئمة المقتـدى بهم وقـد سـبق بيـان ذلـك مفصـلا فيمـا نقلناه عن الشيخ من الكتابين، وما نقلـه النبهـاني من كلام الحافـظ العسقلاني على (الرد الوافر) هو رد عليه، لأنـه ليس فيـه إلا الثنـاء والمدح، وتبرئته عما يوجب اللوم والقدح، ولم ينقـل العبـارة بعينهـا لأن ذلك مناقض لغرضه الفاسد، ومخالف لمـا يرومـه من التلـبيس والتدليس قالته اللـه مـا أجهلـه، وهـا نحن ننقلهـا بنصـها ليتـبين مـا ذكرنـــاه أنـــه كـــان من أخلص النـــاس مـــودة لشـــيخ الإســـلام: قال العلامـة المحـدث السـيد صـفي الـدين الحنفي البخـاري نزيـل نابلس عليه الرحمة في كتابه (القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين بن تيمية الحنبلي) صورة تقريـظ للإمـام الحافـظ في عصـره بل حافظ الدنيا العلامة شهاب الدين أبو الفضـل أحمـد بن علي بن العسقلاني قدس الله سره على (الرد الـوافر) 1 لابن ناصـر الـدين الدمشـــــقي الشـــــافعي رحمـــــه اللـــــه تعـــــالى ولفظـــــه: بسم اللـه الـرحمن الـرحيم، الحمـد للـه وسـلام على عبـاده الـذين اصـطفى، وقفت على هـذا التـأليف النـافع، والمجمـوع الـذي هـو للمقاصد التي جمـع لهـا جـامع، فتحققت سـعة اطلاع الإمـام الـذي صنفه، وتضلعه من العلوم النافعة بما عظمـه بين العلمـاء وشـرفه، وشـهرة إمامـة الشـيخ تقي الـدين ابن تيميـة أشـهر من الشـمس، وتلقيبه بشيخ الإسـلام بـاق إلى الآن على الألسـنة الزكيـة ويسـتمر غدا كمـا كـان بـالأمس، ولا ينكـر ذلـك إلا من جهـل مقـداره وتجنب الإنصـــــــــاف، فمـــــــــا **أكـــــــــثر غلـــــــــط من**

(ص 246- وما بعدها) .." (1)

"الرابعـــة: صـــبره على تعلمـــه والعمـــل بـــه وتعليمـــه. فذكر تعالى المراتب الأربعة في هذه السورة، وأقسـم سـبحانه في هذه السورة بالعصر أن كـل أحـد في خسـر، إلا الـذين آمنـوا؛ وهم الذين عرفوا الحق وصدقوا به فهذه مرتبة، وعملوا الصالحات؛ وهم الذين عملوا بمـا علمـوه من الحـق، فهـذه مرتبـة أخـرى. وتواصـوا بالحق؛ وصى به بعضهم بعضا تعليمـا وإرشـادا، فهـذه مرتبـة ثالثـة.

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/453

وتواصوا بالصبر؛ صبروا على الحق ووصى بعضهم بعضا بالصبر عليه والثبات، فهذه مرتبة رابعة. وهذا نهاية الكمال، فإن الكمال أن يكون الشخص كاملا في نفسه مكملا لغيره، وكماله بإصلاح قوتيه العلمية والعملية، فصلاح القوة العلمية بالإيمان، وصلاح القوة العملية بعمل الصالحات، وتكميله غيره بتعليمه إياه وصبره عليه، وتوصيته بالصبر على العلم والعمل، فهذه السورة على اختصارها هي من أجمع سور القرآن للخير بحذافيره، والحمد لله الذي جعل كتابه كافيا عن كل ما سواه، شافيا من كل داء، هاديا إلى كل خير" اهـ.

فعلم أنه يجب على العالم أن يصدع بالحق وأن كثر المخالفون له، وقد رأى من الحق التنبيه على الفرق بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن، وقد أطنب الكلام في ذلك. ومما قال: "وقد ظن طائفة غالطة؛ أن خاتم الأولياء يكون أفضل الأولياء قياسا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن حكيم الترمذي صنف فيه **مصنفا غلط فيه** في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما زعم ذلك ابن العربي صاحب كتاب (الفتوحات) في كتاب (الفصوص) فخالفوا الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله وأولياء الله- كما يقال لمن قال: "فخر عليهم السقف من تحتهم" لا عقل ولا قرآن- وذلك لأن الأنبياء أسبق في الزمان من أولياء هذه الأمة، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام أفضل من الأولياء، فكيف يكون الأنبياء كلهم والأولياء يستفيدون معرفة الله ممن." (1)

"المصلي: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته". والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا يخاطب من يتصوره في نفسه وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به والسؤال به فيه إجمال **واشتراك غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة، يراد به التسبب به لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو لكون الداعي محبا له مطيعا لأمره مقتديا به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته، ويراد به الإقسام به

(1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 1/504

والتوسل بذاته فلا يكون التوسل لا بشيء منه ولا بشيء من السائل بل بذاته أو بمجرد الإقسام به على الله، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.
وكذلك لفظ السؤال بشيء قد يراد به المعنى الأول وهو التسبب به لكونه سببا في حصول المطلوب وقد يراد به الإقسام.
ومن الأول: حديث الثلاثة الذين آووا إلى الغار وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما "فإن الصخرة انطبقت عليهم، فقالوا: "ليدع كل رجل منكم بأفضل عمله، فقال أحدهم: اللهم إنه كانت لي بنت عم فأحببتها كأشد ما يحب الرجال النساء وأنها طلبت مني مائة دينار، فلما أتيتها بها قالت: يا عبد الله" اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه. فتركت الذهب وانصرفت، فإن كنت إنما فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا" فانفرجت لهم فرجة رأوا منها السماء.
وقال الآخر: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلا ولا مالا، فنآ بي طلب الشجر يوما فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقا فوجدتهما نائمين، فكرهت أن أغبق قبلهما أهلا أو مالا، فلبثت والقدح على يدي أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر، فاستيقظا فشربا غبوقهما؛ اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة؛ فافنرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.
وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أجراء فأعطيتهم أجورهم، غير رجل." (1)
"بالله، ثم جعل الاستغاثة بكل ميت من نبي وصالح جائزة، فدخل عليه الخطأ من وجوه.
منها: أنه جعل المتوسل به بعد موته في دعاء الله مستغاثا به، وهذا لا يعرف في لغة أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازا مع دعواه الإجماع على ذلك. فإن المستغاث هو المسؤول المطلوب منه لا المسؤول به.
الثاني: ظنه أن توسل الصحابة في حياته كان توسلا بذاته صلى الله عليه وسلم لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك وهذا غلط.
الثالث: أنه أدرج السؤال أيضا في الاستغاثة به، وهذا صحيح جائز

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 2/407

في حياته، وهو قد سوى في ذلك بين محياه ومماته، وهذا أصاب في لفظ الاستغاثة لكن أخطأ في التسوية بين المحيا والممات، وهذا ما علمته ينقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في كلام بعض الناس، مثل الشيخ يحيي الصرصري، ففي شعره قطعة منه، والشيخ محمد بن النعمان له كتاب المستغيث بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة والمنام، وهؤلاء ليسوا من العلماء العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي، ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها.
وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم- ولهم فضل وعلم وزهد- إذا نزل به أمر خطا إلى الشيخ عبد القادر خطوات معدودة واستغاث به، وهذا يفعله كثير من الناس، ولهذا لما نبه من نبه من فضلائهم تنبهوا، وعلموا أن ما كانوا عليه ليس من دين الإسلام بل مشابهة لعباد الأصنام"انتهى.
وقال رحمه الله في أثناء كلام له: "ونحن نعلم بالضرورة أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم." (1)
"الإمامية؛ فإنهم يخالفون غيرهم من جميع الفرق مخالفة [كثيرة] بخلاف غيرهم، وقد نقل ذلك عنه الجلال الدواني في " شرح العضدية "، وتعقبه.
وقد ذكر العلامة البرزنجي ذلك أيضا.
ثم قال: أقول: في هذا الرأي **المعكوس غلط وفساد** من وجوه:
الأول: أن الفرقة الناجية قد بينها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم." (2)
"وجعفر ابنا موسى الكاظم رضي الله تعالى عنهم، وقد لقبوا الثاني بالكذاب مع أنه كان من كبار أولياء الله تعالى، وهو الذي

1) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 2/416
2) صب العذاب على من سب الأصحاب الألوسي، محمود شكري ص/261

أخذ عنه أبو يزيد البسطامي قدس سره الطريقة، وأخذه إياهــا عن جعفر الصادق غلط.." (1)

"{قــل هــل يســتوي الــذين يعلمــون والــذين لا يعلمــون} . نعم إن الجهل الذي هو سبب الضلال وطريق العذاب والنكـال ممـا يعاب به ويشان بصاحبه، وأهـل البـدع والعصـيان هم أعظم النـاس جهلا، كمـــا هـــو مشـــاهد بالعيـــان. ولِلـــه تعـــالى در من قـــال:
شـكوت إلى وكيـع سـوء حفظي ... فأرشـدني إلى تـرك المعاصي
وقـــال اعلم بـــأن العلم نـــور ... ونـــور اللـــه لا يعطى لعاصي
وأمـا أن من أضـاف أوصـاف صـفة فقـد غلـط، فمن محض عنـاد الـروافض وحسـدهم والعيـاذ باللـه تعـالى، وإلا فمن ينكـر ضـوء الشمس، أو يمتري في البدر ليلة تمه إلا من أعمى الله تعالى عين بصـــــــيرته، تـــــــاه في ظلمـــــــات ضـــــــلالته.
والنجم تستصـغر الأبصـار رؤيتـه ... والـذنب للطـرف لا للنجم في الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــغر

ثم إن النـاظم الخـبيث ختم أرجوزتـه السـخيفة بـبيت أظهـر فيـه صفته." (2)

"فجزم بكفرهم، وقرره، وهذا عين كلامنا، ولم نزد على الشـيخ حرفا واحدا، بل كلامه أبلغ، ويدخل تحته من التكفـير بالجزئيـات مـا هـــــــو دون مســــــــألة الـــــــنزاع بكثـــــــير.
وأما قوله: "وإن كانوا قد كثروا في هذه الأزمنة، فلقلة دعاة العلم، وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكـثر هـؤلاء ليس عنـدهم من آثار الرسالة، وميراث النبوة ما يعرفون بـه الهـدى، وكثـير منهم لم يبلغه ذلك وفي أوقات الفترات. وأمكنة الفترات يثـاب الرجـل على ما معه من العلم، ويغفر له ما لم تقم الحجة عليه مـا لا يغفـر لمن قـــــامت عليـــــه الحجـــــة، إلى آخـــــر كلامـــــه".
فهذا هو الذي تمسك به العراقي أعني هذا الكلام الأخـير فظن أنـه له لا عليه، **وهذا غلط ظاهر**، وجهل مسـتبين، فـإن الـنزاع فيمن قامت عليه الحجة، وعرف التوحيـد، ثم تـبين في عداوته1 ومسـبته ورده، كما فعل هـذا العـراقي، أو أعـرض عنـه فلم يرفـع بـه رأسـا كحال جمهور عباد القبـور، أو لم يعلم لكن تمكن من العلم ومعرفـة

1) صب العذاب على من سب الأصحاب الألوسي، محمود شكري ص/281
2) صب العذاب على من سب الأصحاب الألوسي، محمود شكري ص/525

الهدى فأخلد إلى الأرض واتبع هـواه، ولم يلتفت إلى مـا جـاءت بـه الرسـل ولا اهتم بـه.
وكان شيخنا محمد بن عبد الوهاب يقرر في مجالسه ورسائله أنه لا يكفـر إلا من قـامت الحجـة الرسـالية، ومن

---

1 في الأصل "عداوه".." (1)
"تتبع آثار الأنبياء، فإذا وضح لـك هـذا فمن أجـازه فإنمـا أجـازه على سبيل القياس، والقياس يخطئ ويصـيب، وقـد علمت أن منـه ما هو صحيح، ومنه ما هو سقيم، ومنه ما هو محمود، ومنـه مـا هـو مذموم، وأيضا فقـد نقـل هـذا المعـترض عن ابن رجب رحمـه اللـه على هذا الحديث قوله: "فمن تقـرب إلى اللـه عـز وجـل بعمـل لم يجعله الله ورسوله قربة فعمله باطل مردود عليه" فأين في كتـاب الله عز وجل وسنة رسوله الأمر باتخاذ المسابيح المحدثة سـبحانك هذا بهتـان عظيم، فليس في الحـديث الصـحيح مـا يـدل على ذلـك بوجـه من الوجـوه، ولا في كلام ابن رجب مـا يـدل على ذلـك بـل يناقضه أشد المناقضة، ويخالفه أشد المخالفـة، راجـع شـرحه لهـذا الحديث في كتابه **تجد غلط هـؤلاء**، وتصـحيفهم عليـه، فالحـديث حجـة عليهم لا لهم.
وأمـا قـول القائـل: إنهـا ليسـت بقربـة إنمـا هي آلـة لحفـظ العـدد المحصور في الحديث المشهور، والمسباح آلة فكيف يصـير متخـذه مبتـدعا إلى آخـر كلامـه.
فأقول اعلم وفقك الله لطاعته أن هذا القياس من أبطـل القيـاس، وأوهنه بلا التباس،وهو منقوض عليه فإن المدافع والبنـادق والصـمع من جنس السلاح، فالبنـدق من جنس النبـل يـرمى بهـا كمـا يـرمى بالنبل بل هي أشـد نكايـة في العـدو، والمـدفع من جنس المنجـنيق يرمى به كمـا يـرمى بـالمنجنيق بـل هـو أشـد نكايـة وأعظم إرهابـا للعدو، والكل آلة للجهاد، ولا." (2)
"بها يرجو ثواب الله في فعلهـا أتكـون قربـة كمـا قسـته؟ ولمـا كـان هـذا على خلاف السـنة وخلاف المشـروع كـان بدعـة محدثـة، وأصل الصلاة مشروع محبوب لله، فتأمل ذلك، ودع بنيات الطريق.
وأما استدلاله بحديث: "نعم المذكر السبحة" على المسباح المتخـذ

---

1) كشف الشبهتين سليمان بن سحمان ص/75
2) كشف الشبهتين سليمان بن سحمان ص/106

من الخرز ونحوه **فهذا غلط بالاتفاق**، وخطأ على الرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه لم يمدح المسباح قط ولا رآه، بل هذا الحديث بعينه عند صاحب مسند الفردوس في سبحة الضحى لا غير، وقد أورده السيوطي في باب مندوبات الصلاة في جمع الجوامع، وكذا أورده في الثبت الشيخ العالم عبد القادر المصري الشهير بالأمير المالكي قال: لم يصح هذا إلا في سبحة الضحى.." (1)

"فكتبنا رسالة وجيزة في **بيان غلط هذا** الكويتي وتشبيهه بكلام شيخ الإسلام رحمه الله ووضعه في غير موضعه مع أنه لا شبهة في كلام شيخ الإسلام ولكن من يرد الله فتنة فلن تملك له من الله شيئا وأعرضنا عمن سوى يوسف ثم إنه بلغني أن حسين بن حسن وضع قصيدة ينتصر فيها لهؤلاء القوم ويهجونا فيها نحوا من إحدى وعشرين بيتا ولم أر منها إلا ستة أبيات هذا نصها

(دهتك الدواهي بابن سحمان كلها ... جزاء المقال السوء إذا أنت قائله)
(تسي ظنونا بالشبيبي وصهره ... وكل إمام بان فينا فضائله)
(وليس كما قد قلت يا شر واهم ... ولكن سوء الفهم تبدو عواضله)
(وما أنت إلا شاعر ذو قصائد ... فدع عنك في الأحكام ما أنت جاهله)
(ولازم للا أدري ولا تكرهنها ... ولا تتبع ظنا تصبك غوائله)
(وهذا قليل في الجواب عجالة ... وسوف ترى ما لا تطيق تحاوله)

وقد كنت فيما سلف معرضا عنه وعن غلطاته وورطاته مراعاة لحق والده ولإخوانه ولأنهم يزعمون أن هذا مما قيل على لسانه وطلبوا مني أن لا أستعجل بالجواب حتى أتحقق منه ذلك لأنهم ظنوا أن هذا لا يصدر منه لأنه خلاف ما يعتقدونه وخلاف ما عليه." (2)

"فلا يكون في الدنيا على هذا القول بلد كفر وحرب إلا أماكن اليهود والنصارى لأنه لا تخلو الأرض من أهل الإسلام إلا ما شاء الله حتى إلا ندرة بلد الأنقليز النصارى فيها مسلمون على ما بلغنا فإن كانت هذه هي الأحكام التي أجهلها فإني لا أدع الكلام فيها وأبرأ إلى الله من السكوت عن **بيان غلط من** وهم فيها وإن كان

(1) كشف الشبهتين سليمان بن سحمان ص/117
(2) كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس سليمان بن سحمان ص/30

الحبيب المصافيا لأجل شناعة المشنعين من أهل الجهل وقد قال القاضي أبو الحسين قال المروذي قلت لأبي عبد الله ترى للرجل أن يشتغل بالصوم والصلاة ويسكت عن الكلام في أهل البدع فكلح في وجهي وقال إذا هو صلى وصام واعتزل الناس أهو لنفسه قلت بلى قال فإذا تكلم كان له ولغيره يتكلم أفضل وقال أبو طالب عن الإمام أحمد كان أيوب يقدم الجريري على سليمان التيمي لأن الجريري كان يخاصم القدرية وأهل البدع فإذا كان هذا حال السلف الصالح فإني إن شاء الله تعالى لا أدع الكلام في عيب أهل البدع والطعن عليهم ولا أدع الكلام فيمن خرج عن طريقة أهل السنة والجماعة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير." (1)

"ومن تبعهم ثم لو قدر أن أحدا من العلماء توقف عن القول بكفر أحد من هؤلاء الجهال المقلدين للجهمية أو الجهال المقلدين لعباد القبور أمكن أن نعتذر عنه بأنه مخطيء معذور ولا نقول يكفره لعدم عصمته من الخطأ والإجماع في ذلك قطعي ولا بدع أن يغلط هو خير منه كمثل عمر بن الخطاب **فقد غلط من** فلما نبهته المرأة رجع في مسألة المهر وفي غير ذلك **وكما غلط غيره** من الصحابة وقد ذكر شيخ الإسلام في رفع الملام عن الأئمة الأعلام عشرة أسباب في العذر لهم فيما غلطوا فيه وأخطأوا وهم مجتهدون وأما تكفيره أعني المخطيء والغالط فهو من الكذب والإلزام الباطل فإنه لم يكفر أحد من العلماء أحدا إذا توقف في كفر أحد لسبب من الأسباب التي يعذر بها العالم إذا أخطأ ولم يقم عنده دليل على كفر من قام به هذا الوصف الذي يكفر به من قام به بل إذا بين له ثم بعد ذلك عاند وكابر وأصر ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحا على ما فهموه من آية المائدة اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون فإن أصروا على الاستحلال كفروا وإن أقروا بالتحريم جلدوا فلم يكفروهم." (2)

---

1) كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس سليمان بن سحمان ص/37

2) كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس سليمان بن سحمان ص/70

"الروايتين التي ذكر شيخ الإسلام ونحن فيهم على ما ذكره الشيخ من عدم تكفيرهم لاحتمال مانع يمنع من تكفيرهم إما جهلا وإما خطأ فإن من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به **وقد غلط في** بعض ما تأوله من البدع فهذا ليس بكافر أصلا كما تقدم بيانه عن أهل العلم وكما سنبينه إن شاء الله تعالى وأما قوله إذ يلزم منه تكفير طائفة من علماء السلف من أهل السنة والجماعة ومن تبعهم ممن سكت عن تكفيرهم من عوام المسلمين وفيه الوعيد الشديد والنهي الأكيد فالجواب أن يقال لا يلزم ذلك ولو لزم فلازم المذهب ليس بمذهب كما هو مقرر معلوم من كلام العلماء قال الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته التي كتبها بعد دخول مكة المشرفة في جواب من قال يلزم من تقريركم وقطعكم في أن من قال يا رسول الله أسألك الشفاعة أنه مشرك مهدر الدم أن يقال بكفر غالب الأمة لاسيما المتأخرين لتصريح علمائهم المعتبرين أن ذلك مندوب وشنوا الغارة على من خالف في ذلك فقال رحمه الله لا يلزم ذلك لأن لازم المذهب ليس بمذهب كما هو مقرر ومثل ذلك لا يلزم أن نكون مجسمة وإن قلنا بجهة العلو كما ورد." (1)

"والمقصود **بيان غلط هذا** الجاهل المتمعلم المتعيقل في إلزام من كفر الخوارج بتكفير الصحابة لأنهم ما كفروا الخوارج فكيف بأباضية أهل هذا الزمان بل هذا القول وهذا الإلزام من أقوال أهل الكلام المحدث في الإسلام حيث ألزموا به السلف في إثبات العلو وإثبات الصفات وزعموا أن من قال بهذا فهو مجسم إلى غير ذلك من إلزاماتهم الباطلة إذا تحققت هذا فنحن لا نكفر الخوارج الأول مع أنهم من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة وتكفيرا لها لأن من كان أصل الإيمان في قلبه لا نكفره بمجرد تأويله." (2)

"ممن يقول أسماؤه نفس ذاته لا غيره، وبالتفصيل تزول الشبهة ويتبين الصواب، والحمد لله. انتهى.

إذا تبين هذا فقد كان معلوما بالاضطرار أن أسماء الله وصفاته من الله، وأنها داخلة في مسمى اسمه لا مغايرة له ولا منفصلة عنه.

وقال الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام محمد أيضا في رده على

---

1) كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس سليمان بن سحمان ص/79

2) كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس سليمان بن سحمان ص/109

الزيدية بعد كلام ذكره عن أهل البدع في لفظ الغير: ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أنها أغيار للذات، وقالوا يقولون "؟ " إنها غير الذات، ولا يقول إنها غير الله، فإن لفظ الذات لا يتضمن الصفات بخلاف اسم الله فإنه يتناول الصفات، ولهذا كان الصواب على قول أهل السنة أن لا يقال في الصفات إنها زائدة على اسم الله بل من قال ذلك **فقد غلط عليهم**، وإذا قيل هل هي زائدة على الذات أم لا؟ كان الجواب أن الذات الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات، بل ولا يوجد شيء من الذوات مجردا عن جميع الصفات، بل لفظ الذات تأنيث "ذو" ولفظ "ذو" مستلزم للإضافة، وهذا اللفظ مولد، وأصله أن يقال: ذات علم، وذات قدرة وذات سمع، كما قال الله تعالى: {فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم} ، ويقال: فلانة ذات مال وجمال، ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر ردا على من نفى صفاتها عرفوا لفظ الذات وصار التعريف يقوم مقام الإضافة بحيث إذا قيل لفظ الذات فهو ذات كذا، فالذات لا يكون إلا ذات علم قدرة ونحوه من الصفات لفظا ومعنى، وإنما يريد محققو أهل السنة بقولهم." (1)

"وكذلك قوله: وقد أمر في الأحساء أن تجعل بعض قبورهم محلا لقضاء الحاجة. كذب وافتراء.

وأما قراءة مولد النبي صلى الله عليه وسلم بوقت محدود، وطريقة معلومة، وكتب مخصوصة لها فلا شك في كونها بدعة محدثة، فأي محذور في المنع منها؟

وأما الدعاء بعد الصلاة فإن كان بالألفاظ الواردة في الأحاديث الصحيحة من الأذكار من غير رفع اليدين كما ورد في الصحيحين وغيرهما من الكتب، فالشيخ لا يمنع عنه، ولا أحد من أتباعه، بل ولا أحد من أهل الحديث، وإن كان الدعاء بغير الألفاظ المأثورة، وكما يفعله الناس اليوم، فقال شيخ الإسلام لما سئل عن ذلك: الجواب: الحمد لله، لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هو ولا المأمومون عقيب الصلوات الخمس كما يفعله الناس عقيب الفجر والعصر، ولا نقل ذلك عن أحد، ولا استحب ذلك أحد من الأئمة. ومن نقل عن الشافعي أنه استحب ذلك **فقد غلط عليه**، ولفظه الموجود في كتبه ينافي ذلك، لكن طائفة من أصحاب أحمد وأبي

(1) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/78

حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر، قالوا: لأن هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما، فتعوض بالدعاء بعد الصلاة.." (1)

"والعيوب، ومشابهة المخلوقات، إثباتا بلا تمثيل، وتنزيها بلا تعطيل "فمن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيها".

إذا تبين لك هذا وتحققته فنذكر من كلام الأئمة ما **بيين غلط هذا** الملحد، وخروجه عن الصراط المستقيم، وسلوكه طريق أصحاب الجحيم، ممن نكب عن الدين القويم، واتبع غير سبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها وألفاظ من نقل مذهبهم إلى غير ذلك من الوجوه بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يعلم به مذهبهم:

روى أبو بكر البيهقي في "الأسماء والصفات" بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: "كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت فيه السنة من الصفات".

قال الشيخ في كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع بن." (2)

"وبهذا **تعلم غلط هذا** العراقي، وكذبه على شيخ الإسلام، وعلى الصحابة والتابعين في عدم تكفير غلاة القدرية وغلاة المعتزلة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، والرافضة. فإن الصادر من هؤلاء كان في مسائل ظاهرة جلية، وفيما يعلم بالضرورة من الدين، وأما من دخل عليه من أهل السنة بعض أقوال هؤلاء، وخاض فيما خاضوا فيه من المسائل التي قد يخفى دليلها على بعض الناس، أو من كان من أهل الأهواء من غير غلاتهم، بل من قلدهم وحسن الظن بأقوالهم من غير نظر ولا بحث فهؤلاء هم الذين توقف السلف والأئمة في تكفيرهم، لاحتمال وجود مانع بالجهل، وعدم العلم بنفس النص، أو بدلالته قبل قيام الحجة عليهم، وأما إذا قامت الحجة عليهم، فهذا لا يتوقف في كفر قائله.

وأما قوله: (قال الشيخ1 تقي الدين ابن تيمية: لم يكفر الإمام أحمد الخوارج، ولا المرجئة، ولا أعيان الجهمية، بل صلى خلف

---

(1) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/127

(2) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/216

الجهمية الذين دعوا الناس إلى قولهم، وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الشديدة) .

1 في ط الرياض: "شيخ الإسلام"..." (1)

"إجمال **واشتراك، غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة: يراد به التسبب به، لكونه داعيا، وشافعا مثلا، أو لكون الداعي محبا له، مطيعا لأمره، مقتديا به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل له، واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته. ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته، فلا يكون التوسل لا بشيء منه، ولا بشيء من السائل، بل بذاته أو بمجرد الإقسام به على الله. فهذا الثاني هو الذي كرهوه، ونهوا عنه. وكذلك لفظ السؤال بالشيء قد يراد به المعنى الأول، وهو التسبب به لكونه سببا في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام. وإذا تبين لك هذا فاعلم أن معنى التوسل في لغة الصحابة رضي الله عنهم وعرفهم أن يطلب منه الدعاء والشفاعة، فيكون التوسل والتوجه به في الحقيقة بدعائه وشفاعته، وهذا لا محذور فيه، بل هذا هو المشروع، كما في حديث: "الثلاثة الذين أووا إلى الغار" وهو حديث مشهور في "الصحيحين" فإنهم توسلوا إلى الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله تعالى، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد." (2)

"مجازا، مع دعواه الإجماع على ذلك، فإن المستغاث هو المسئول المطلوب منه لا المسئول به. الثاني: ظنه أن توسل الصحابة في حياته، فإن توسلا بذاته صلى الله عليه وسلم لا بدعائه وشفاعته، فيكون التوسل به بعد موته كذلك، وهذا غلط. الثالث أنه أدرج السؤال أيضا في الاستغاثة به، وهذا صحيح جائز في حياته، وهو قد سوى في ذلك بين محياه ومماته، وهذا أصاب في لفظ الاستغاثة، لكن أخطأ في التسوية بين المحيا والممات. وهذا ما علمته ينقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في بعض كلام الناس، مثل الشيخ يحيى الصرصري، ففي شعره قطعة منه، والشيخ محمد بن النعمان له كتاب "المستغيثين بالنبي صلى الله

1) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/384

2) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/454

عليه وسلم في اليقظة والمنام" وهؤلاء ليسوا من العلماء العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شـرائع الإسـلام، ومعرفـة الحلال والحرام، وليس لهم دليل شرعي ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها، وكان بعض الشـيوخ الـذين أعـرفهم ولهم فضـل وعلم وزهد. إذا نزل به أمر خطـا إلى الشـيخ عبـد القـادر خطـوات معدودة، واستغاث به، وهذا يفعله كثـير من النـاس، ولهـذا لمـا نبـه من نبه من فضائهم تنبهوا، وعلموا أن ما كـانوا عليـه ليس من دين الإسلام، بل مشابهة لعباد الأصنام، انتهى.." (1)

"فصـــل في آيـــة: {فاســـتغاثه الـــذي من شـــيعته} ...

فصل

قال العراقي: (ومنها قوله تعالى: {فاستغاثه الذي من شـيعته على الذي من عدوه} [القصص: 15] فنسب اللـه تعـالى الاسـتغاثة إلى غـيره من المخلـوق، وكفى بـه دليلا على جوازهـا، فـإن قيـل: إن المستغاث في هذه الآيـة حي ولـه قـدرة، وإنمـا كلامنـا في الميت. أجيب: بأن نسبة القدرة إليه إن كان استقلالا فهي كفـر، وإن كـانت بقدرته تعالى على أن يكون هو السبب والوسـيلة ليس إلا فلا فـرق بين الحي والميت، فإن الميت لـه كرامـة، وإذا لم تنسـب إلى اللـه حقيقة وإلى غيره مجازا كانت الاستغاثة ممنوعة، ومن هنا تعلم سر نفي النبي صلى الله عليه وسلم الاستغاثة عن نفسه عندما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: قوموا بنا نستغيث برسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم من هذا المنافق. فقال عليه السـلام: " لا يسـتغاث بي إنما يستغاث بالله" 1 مع أن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم كـان

---

1 تقدم الكلام عليه في "الرد على القبوريين" لابن معمــر. وأن في سنده ابن لهيعة لكن تكلم عليـه شـيخ الإسـلام بكلام حسـن عنـدما تعقبه البكري في إيراد هذا الحديث فقال في رده على البكـري ص 153:

هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره ليتـبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسـنة، كمـا أنـه إذا ذكـر حكم بدليل معلوم، ذكـر مـا يوافقـه من الآثـار والمراسـيل وأقـوال العلمـاء وغـير ذلـك لمـا في ذلـك من الاعتضـاد والمعاونـة، لا لأن

---

1) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/466

الواحـــــد من ذلـــــك يعتمـــــد عليـــــه في حكم شـــــرعي. ولهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار الـتي تكلم في بعض رواتهـا لسـوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصـحابة والتـابعين، بـل بـأقوال المشـايخ والإســـــــــرائيليات للاعتمـــــــــاد نـــــــــوع. وهذا الخـبر من النـوع الأول، فإنـه رواه الطـبراني في معجمـه من حديث ابن لهيعة، وقـد قـال أحمـد: قـد كتبت حـديث الرجـل لأعتـبر وأستشـــــهد بـــــه مثـــــل حـــــديث ابن لهيعـــــة. فإن عبد اللـه بن لهيعـة قاضـي مصـر كـان من أهـل العلم والـدين باتفاق العلماء، ولم يكن ممن يكذب باتفاقهم. ولكن قيـل: إن كتبـه احترقت فوقع في بعض حديثـه غلـط، ولهـذا فرقـوا بين من حـدث عنه قـديما، وبين من حـدث عنـه حـديثا، وأهـل السـنن يـروون لـه. إلى أن قال: وقد روي الناس هذا الحـديث من أكـثر من خمسـمائة سنة، إن كان ضعيفا وإلا فهو مروي في زمان النبي صلى الله عليه وسـلم، ومـا زال العلمـاء يقـرؤون ذلـك، ويسـمعون في المجـالس الكبار والصغار، ولم يقل أحد من المسلمين إن إطلاق القول: إنه لا يستغاث بالنبي صلى الله عليه وسـلم كفـر ولا حـرام ... الخ كلامـه رحمه الله تعالى.." (1)

"وقال شيخ الإسلام في "اقتضاء الصـراط المسـتقيم": والميت لا يطلب منـــــه شـــــيء لا دعـــــاء ولا غـــــيره. وكذلك حديث "الأعمى" فإنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له ليرد اللـه عليـه بصـره، فعلمـه النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم دعاء، أمره فيه أن يسأل الله قبول شفاعته بنبيه فيـه، فهـذا يدل على أن النبي شفع فيه، وأمره أن يسأل اللـه قبـول شـفاعته، وأن قولـه: "أسـألك وأتوجـه إليـك بنبيـك محمـد نـبي الرحمـة" أي بدعائه وبشفاعته، كما قال عمر رضي الله عنـه: كنـا نتوسـل إليـك بنبينا، فلفظ التوسل والتوجه في الحـديثين بمعـنى واحـد، ثم قـال: "يـا محمـد يـا رسـول اللـه إني أتوجـه بـك إلى ربي في حـاجتي ليقضـيها، اللهم فشـفعه في" فطلب من اللـه أن يشـفع فيـه نبيـه. وقوله: "يا محمد يا نبي الله" هذا وأمثاله نداء يطلب بـه استحضـار المنـادي في القلب، فيخـاطب المشـهود في القلب، كمـا يقـول المصلي: السلام عليك أيها النـبي ورحمـة اللـه وبركاتـه، والإنسـان

1) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/516

يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصوره في نفسه، وإن لم يكن الخارج من يسمع الخطاب.
فلفظ التوسل بالشخص، والتوجه به، والسؤال به، فيه إجمال **واشتراك، غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة: يراد به التسبب به، لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو لكون الداعي محبا له، مطيعا لأمره، مقتديا به، فيكون." [1]

"حيث يعتقد أن الروح من جنس ما يعهد من الأجسام؛ إذا شغلت مكانا لم يمكن أن تكون في غيره؛ **وهذا غلط محض**؛ بل الروح تكون فوق السماوات في أعلا عليين فترد إلى القبر وترد السلام وتعلم بالمسلم وهي في مكانها.
وروح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرفيق الأعلى دائما؛ ويردها الله سبحانه وتعالى إلى القبر فيرد السلام على من يسلم عليه ويسمع كلامه؛ وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى قائما يصلي في قبره 1 ورآه في السماء السادسة والسابعة 2؛ فإما أن تكون سريعة الحركة ولانتقال كلمح البصر؛ وإما أن يكون متصل منها بالقبر وفنائه بمنزلة شعاع الشمس؛ وجرمها في السماء؛ انتهى.

---

1 أخرجه مسلم في صحيحه- كتاب الفضائل-4/1845 عن سليمان التيمي قال: سمعت أنسا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مررت على موسى وهو يصلي في قبره".
2 كما في حديث الإسراء.." [2]

"يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في" فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه. وقوله: "يا محمد يا نبي الله" وهذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب، فيخاطب المشهود بالقلب كما يقول المصلي: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته"، والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا يخاطب من يتصوره في نفسه وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب، فلفظ التوسل بالشخص، والتوجه به، والسؤال به فيه إجمال **واشتراك غلط بسببه** من لم يفهم مقصود الصحابة، يراد التسبب به لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو لكون الداعي محبا له

---

1) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/541
2) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/83

مطيعا لأمره مقتديا به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته، ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته فلا يكون التوسل لا منه ولا من السائل بل بذاته أو بمجرد الإقسام به على الله، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه، وكذلك السؤال بالشيء قد يراد به المعنى الأول وهو التسبب لكونه سببا في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام إلى آخر ما قال انتهى.
فإذا عرفت هذا فليس في حديث الأعمى ما يدل على التوسل به ودعائه والإلتجاء إليه بعد وفاته، وإنما فيه أنه توسل بدعائه كما كان الصحابة يتوسلون بذلك، ويسألونه الاستغفار والدعاء وقد قال تعالى: {وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم} [التوبة: 103] وقال تعالى حاكيا عن المنافقين {وإذا." (1)

"الرسول واتباعا له كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه, وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به, وعملا به فهو أفضل أولياء الله, إذا كانت أمة محمد صلى الله عليه وسلم أفضل الأمم, وأفضلها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه
وقد ظن طائفة غالطة أن "خاتم الأولياء" أفضل الأولياء قياسا على خاتم الأنبياء, ولم يتكلم أحد من المشائخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي, فإنه صنف **مصنفا غلط فيه** في مواضع, ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء, ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله, وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته, كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب" الفتوحات المكية" وكتاب"الفصوص" فخالف الشرع والعقل, مع مخالفته جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه, كما يقال لمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم: لا عقل ولا قرآن, وذلك أن الأنبياء أفضل في الزمان من أولياء هذه الأمة [والأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام أفضل من الأولياء, فكيف الأنبياء كلهم؟] 1والأولياء 2 إنما

---

1 ما بين المعكوفين سقط من طبعة الرياض. وما أثبته من الأصل, ومن مجموع فتاوى ابن تيمية لا بن قاسم 11/224.

---

(1) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/160

2 في طبعة الرياض "الأنبياء" وهو خطأ. وما أثبته من الأصل, ومجموع الفتاوى.." (1)

"التعبد، والتأله: التنسك والتعبد، قال رؤبة سجن واسترجعن من تألـــــه. انتهى.

وقال في "القاموس" أله إلهة وألوهة عبد عبادة، ومنه لفظ الجلالة، واختلف فيه على عشرين قولا ـ يعني لفظ الجلالة ـ قال: وأصله إلاه بمعنى مألوه، وكلما اتخذ معبودا له عند متخذه قال: والتألـــــه والتنســــك والتعبــــد، انتهى.

وجميع العلماء من المفسرين وشراح الحديث والفقه وغيرهم يفسرون الإله بأنه المعبود، **وإنما غلط في** ذلك بعض أئمة المتكلمين فظن أن الإله هو القادر على الإختراع، وهذه ذلة عظيمة، وغلط فاحش، إذا تصوره العامي العاقل تبين له بطلانه، وكأن هذا القائل لم يستحضر ما حكاه الله عن المشركين في مواضع من كتابة، ولم يعلم أن مشركي العرب وغيرهم يقرون بأن الله هو القادر على الإختراع، وهم مع ذلك مشركون، ومن أبعد الأشياء أن عاقلا يمتنع من التلفظ بكلمة يقر بمعناها، ويعترف به ليلا ونهارا وإسرارا وجهارا، هذا ما لا يفعله من له أدنى مسكة من عقــــــــل.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: وليس المراد بالإله هو القادر على الإختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين حيث ظن أن الألوهية هي القدرة على الإختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الإختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا الله، فإن المشركين كانوا يقرون بهذا التوحيد، كما قال." (2)

"بســـــم اللـــــه الـــــرحمن الـــــرحيم

من سليمان بن سحمان إلى الأخ عبد الله بن الشيخ حسن بن حسين سلمه الله تعالى وهداه آمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــــــه أمـــــــا بعد

فقد وقفت على جواب حسين الذي أرسل إليكم وتأملته فلم يكن فيه شيء مما وقع النزاع فيه بل حاد عن ذلك وصدر كلامه بالكذب على محمد بن حسن المرزوقي وأنا أذكر لك ما في كلام أخيك من

1) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/230
2) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/319

الكذب على المرزوقي وما فيه من الخطأ والغلط والوهم فإن بـان لك ما ذكرتـه واتضـح لـديك كذبـه على المـرزوقي وغلطـه ووهمـه فالواجب الرجوع إلى الحق وعدم التعدي على المرزوقي وبهته بما ليس فيه **وتبيين غلط أخيك** وإن أشكل عليـك شـيء من كلامي ولم يتضح لك فأعرضه على المشايخ فإن كان حقا فـالواجب قبـول الحق وإن كان خطأ رجعت إلى الحق." (1)

"الأهواء التي لم تخرجهم بدعتهم من الملة كالخوارج والقدريـة والمرجئة وغيرهم أو كالذي نشـأ بباديـة بعيـدة أو كـان حـديث عهـد بالإسلام وكالذي أمر أهلـه إذا مـات أن يحرقـوه ويـذروه في البحـر فإن هذا وإن كان قد شك في قدرة الله فإنه كان موحــدا ليس من أهل الشرك فقد ثبت من طريق أبي كامل عن حماد عن ثـابت عن أبي رافــع عن أبي هريــرة (لم يعمــل خــيرا قــط إلا التوحيــد) فمن كان مؤمنا بالله ورسوله باطنا وظـاهرا لكنـه اجتهـد في طلب الحق فأخطأ **أو غلط أو** جهل أو تـأول فـإن اللـه تعـالى يغفـر لـه خطـأه كائنـا من كـان سـواء كـان في المسـائل النظريـة والعمليـة ومنشأ الغلط أن هؤلاء لما سمعوا كلام الشيخ رحمه اللـه في بعض أجوبته يقول بعدم تكفير الجاهل والمجتهد المخطئ والمتأول ظنـوا أن هذا يعم كل خطـأ وجهـل واجتهـاد وتأويـل وأجملـوا ولم يفصـلوا وهذا خطا محض فإنه ليس كل اجتهاد وجهل وخطأ وتأويل." (2)

"وعـدم اعتناقنـا لأوامـره ونواهيـه، وإعراضـنا عن فهمـه وتـدبر معانيه، قال تعالى {ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا} ، وقولـه: {ومن يعش عن ذكـر الـرحمن نقيض لـه شـيطانا فهـو لـه قرين} ، وقوله: {ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عـذابا صـعدا} ، وقوله: {ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربـه فـأعرض عنهـا ونسـي مـا قـــــــــــــــــــدمت يـــــــــــــــــــداه} .

واعتقادهم كفر من غلط، أو لحن في قراءة سورة الكافرين اعتقاد باطل فظيع شنيع، ومتى يتعلم الإنسان دينـه، وكتـاب ربـه، إذا كـان بغلطة ينزل عليه وعلى أهل بلدتـه المقت والغضـب، وبلحنـة يكفـر ويخرج من الدين؟ ؟ نعوذ بالله من ضلال المضلين، ومن الشـيطان الرجيم، لما علم الشـيطان عظم أجـر هـذه السـورة ألقى هـذا بين النـــــــــــــــــــــــــاس.

(1) تميز الصدق من المين في محاورة الرجلين سليمان بن سحمان ص/123

(2) تميز الصدق من المين في محاورة الرجلين سليمان بن سحمان ص/146

فقد روى الطبراني والحاكم أنه [صلى الله عليه وسلم] قال: " {قل هو الله أحد} تعدل ثلث القرآن، و {قل يا أيها الكافرون} تعدل ربع القرآن " حديث صحيح، كما في الجامع، وقد تقدم في الحديث المتفق عليه أن " الذي يقرأ القرآن ويتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران "، وورد " من قرأ القرآن فأعربه، فله بكل حرف منه عشر حسنات، ومن قرأه ولحن فيه، فله بكل حرف حسنة " وصححه ابن قدامة، وكتاب " الدر النظيم في خواص القرآن العظيم " لا تجوز قراءته، ولا العمل بما فيه وليس فيه جملة نافعة، ولا فائدة صادقة، بل كل فوائده وجمله كاذبة خاطئة. ومثله " كتاب الفوائد في الصلات والعوائد " إلا أن هذا خلط، فجمع بعضا من الصحيح، والضعيف، وبقيته أكاذيب وخرافات وأباطيل، وترهات، وأضاليل، وتمويهات، أعاذ الله منها المسلمين والمسلمات. وقولهم لقارئ القرآن السيط: الله الله، كمان، كما يا أستاذ، هيه هيه." (1)

"سوى القطع في الثبوت، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعا، لأن مناط التكفير وهو التكذيب أو الاستخفاف، عند ذلك يكون، أما إذا لم يعلم فلا، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلج. "رد المحتار".

تنبيه: في "البحر" والأصل أن من اعتقد الحرام حلالا فإن كان حراما لغيره، كمال الغير لا يكفر، وإن كان لعينه فإن كان دليله قطعيا كفر، وإلا فلا. وقيل: التفصيل في العالم، أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره، وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعيا كفر به، وإلا فلا فيكفر إذا قال: الخمر ليس بحرام، وتمامه فيه "رد المحتار". ومن "زكاة الغنم": أن الإعتماد على القطعية وإن كان حراما لغيره، ونبذة منه في مسألة الصلاة بجون طهارة، ولكن صرح في كتاب "المسايرة" بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من أصول الدين وضرورياته، كالقول بقدم العالم، ونفي حشر الأجساد، ونفي العلم بالجزئيات، وإن الخلاف في غيره، كنفي كبادئ الصفات، ونفي عموم الإرادة، والقول بخلق القرآن إلخ. وكذا قال في "شرح منية المصلي": إن ساب الشيخين ومنكر خلافتهما ممن بناه على شبهة له لا يكفر، بخلاف من ادعى أن عليا إله، وإن جبريل غلط، لأن ذلك ليس عن شبهة، واستفراغ وسع في

1) السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات الشقيري ص/219

الاجتهـــــاد، بـــــل محض هـــــوى اهـــــ. وتمامـــــه فيـــــه.
قلت: وكذا يكفر قاذف عائشة، ومنكر صحبة أبيها، لأن." (1)
"صفاته تعالى في الأزل غير محدثة، ولا مخلوقة، فمن قال أنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف فيها، أوشك فيها، فهو كافر بالله تعالى. "فقـــــــــــــــــه أكـــــــــــــــــبر".
من قـال بـأن كلام اللـه مخلـوق فهـو كـافر باللـه العظيم. "كتـاب الوصـية". قـال فخـر الإسـلام: قـد صـح عن أبي يوسـف أنـه قـال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القـرآن، فـاتفق رأيي ورأيـه على أن من قال بخلـق القـرآن فهـو كـافر، وصح هـذا القـول أيضـا عن محمـــــد رحمهم اللـــــه تعـــــالى. "شـــــرح فقـــــه أكـــــبر".
أيما رجل مسلم سـب رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم -، أو كذبه، أو عابه، أو تنقصه، فقد كفر بالله تعالى، وبـانت منـه امرأتـه. "كتـــــــــــــــــاب الخـــــــــــــــــراج".
أجمع المسلمون على أن شاتمه - صلى اللـه عليـه وسـلم - كـافر، ومن ذك في في عذابـــه وكفـــره كفـــر. "شـــفاء"، وغـــيره.
الكافر بسب نـبي من الأنبيـاء لا تقـل توبتـه مطلقـا، ومن شـك في عذابه وكفره كفر. "مجمع الأنهر" و"در مختار" و"بزازية" و"الـدرر" و"الخيريـــة".
قلت: في قبـول التوبة في أحكـام الـدنيا اختلاف، وتقبـل فيمـا بينـه وبين الله تعـالى، وينبغي أن تراجـع عبـارة "المحيـط" من "خلاصـة الفتاوي" لأصحابنا، فإني لم أرها إلالـه من عـدم قبـول التوبـة فيمـا بينـــــه وبين اللـــــه تعـــــالى، ولعلـــــه **من غلـــــط الناسخ**.
في "المواقـف": لا يكفـر أهـل القبلـة إلا فيمـا فيـه إنكـار مـا علم مجيئه." (2)
"بالضرورة، أو أجمع عليه كاستحلال المحرمـات اهــ. ولا يخفى أن المراد بقول علمائنا: "لا يجـوز تكفـير أهـل القبلـة بـذنب" ليس مجرد التوجه إلى القبلة، فإن الغلاة من الروافض الذين يـدعون أن جبريل عليه **السلام غلط في** الوحي، فإن الله تعالى أرسـله إلى علي - رضي اللـه عنـه -، وبعضـهم قـالوا: إنـه إلـه، وإن صـلوا إلى القبلة ليسوا بمؤمـنين، وهـذا هـو المـراد بقولـه - صـلى اللـه عليـه وسلم -: "من صلى صـلاتنا، واسـتقبل قبلتنـا، وأكـل ذبيحتنـا فـذلك

(1) إكفار الملحدين في ضروريات الدين الكشميري ص/50
(2) إكفار الملحدين في ضروريات الدين الكشميري ص/54

المسلم اهـ" مختصرا. "شرح فقه أكبر".
ادعت الروافض أيضا أن عليا - رضي الله عنه - نبي - إلى قوله - رضي الله عنه -: لعنهم الله، وملائكته، وسائر خلقه إلى يوم الدين، وقلع وأباد خضرائهم، ولا جعل منهم في الرض ديارا، فإنهم بالغوا في غلوهم، ومردوا على الكفر، وتركوا الإسلام، وفارقوا الإيمان، وجحدوا الإله، والرسل، والتنزيل، فنعوذ بالله ممن ذهب إلى هذه المقالة. "غنية الطالبين" أو كذب رسولا أو نبيا أو نقصه بأي منقص، كأن صغر اسمه مريدا تحقيره، أو جوز نبوة أحد بعد وجود نبينا - صلى الله عليه وسلم -، وعيسى عليه الصلاة والسلام نبي قبل فلا يرد. "تحفه شرح منهاج".
فساد مذهبهم غني عن البيان بشهادة العيان، كيف؟ وهو يؤدى إلى تجويز نبي مع نبينا - صلى الله عليه وسلم - أو بعده، وذلك يستلزم تكذيب القرآن، إذ قد نص على أنه خاتم النبيين، وآخر المرسلين. وفي السنة: "أنا العاقب لا نبي بعدي"، وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على ظاهرة، وهذا إحدى المسائل المشهورة التي كفرنا بها الفلاسفة - لعنهم الله تعالى - "شرح الفرائد" للعلامة العارف بالله عبد الغني النابلسي.." (1)
"عن "البحر": رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه على الإيمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا. كذا في "فتاوى قاضيخان". و"هندية" و"جامع الفصولين".
ووقع في "الخلاصة" **ههنا غلط من** الناسخ فاحذره. وعزا في "العمادية" المسألة "للمحيط" أيضا. وقال الله تعالى: {ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم} .
وينكرون كونها بنزول الملك من السماء، وكثيرا مما علم بالضرورة مجئ الأنبياء به، كحشر الأجساد، والجنة، والنار.
والحاصل أنهم وإن أثبتوا الرسل لكن لا على الوجه الذي يثبته أهل الإسلام إلخ. فصار إثباتهم بمنزلة العدم إلخ. "رد المحتار".
ويكفر إذ شك في صدق النبي - صلى الله عليه وسلم -، أوسبه، أو نقصه، أو حقره، ويكفر بنسبه الأنبياء إلى الفواحش، كالعزم على الزنا، ونحوه في يوسف عليه السلام، لأنه استخفاف، ولو قال: لم يعصموت حال النبوة وقبلها كفر، لأن رد النصوص. "الأشباه والنظائر".

(1) إكفار الملحدين في ضروريات الدين الكشميري ص/55

وفيها من فن الجمع والفرق، وفي آخر "اليتيمـة" ظن لجهلـة أن مـا فعله من المحظورات حلاله له، فإن كان مما يعلم من دين النـبي - صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم - ضـــرورة كفـــر، وإلا فى اهـ. قال في "فتح الباري" من حديث: "من أوصى بأن يحـرق إذا مـات" وقال: فو الله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبـه أحـدا". مـا لفظه. - ورده ابن الجوزي وقال: جحـده صـفة القـدرة كفـر اتفاقـا اهـ. -." (1)

"لا عن عنـــــــــــــــــاد منـــــــــــــــــه. (فالكفر بعدم الإيمان بمتـواترات الشـرع وخلـوه عنـه جهلا كـان أو جحودا وعنادا، وقـد ذكـر في "الإتحـاف": إن التكـذيب لأمـر البعثـة وبلوغ الدعوة قبيح عقلا، فهـو داخـل تحتـه لا تحت القبح الشـرعي، وهو حسن جدا، وشـيء مفيـد في "المسـايرة" من الحسـن والقبح العقليين من دفع إفحام الأنبياء لو لم يكونا، وشيء منـه في الأصـل العاشـــــــــــــــــر من الـــــــــــــــــركن الأول.

وقـال ابن القيم: المجـاز والتأويـل لا يـدخل في المنصـوص، وإنمـا يدخل في الظاهر المحتمل له، وههنا نكتة ينبغي التفطن لهـا، وهي أن كون اللفـظ نصـا يعـرف بشـيئين، أحـدهما: عـدم احتمالـه لغـير معناه وضعا، كالعشرة، والثـاني: مـا اطـرد اسـتعماله على طريقـة واحـدة في جميـع مـوارده فإنـه نص في معنـاه، لا يقبـل تـأويلا ولا مجازا، وإن قدر تطـرق ذلـك إلي بعض أفـراده، وصـار هـذا بمنزلـة الخبر المتواتر لا يتطرق إحتمال الكـذب إليـه، وإن تطـرق إلى كـل واحد من أفراده بمفرده. وهذه عصمة نافعة تدلك على خطـأ كثـير من التـأويلات في السـمعيات الـتي اطـرد اسـتعمالها في ظاهرهـا وتأويلها، والحالة هذه غلط، فإن التأويل إنما يكـون لظـاهر قـد ورد شاذا مخالفا لغيره من السمعيات، فيحتاج إلى." (2)

"وقد انقسم الشيعة الذين يحافظون على أركـان الإسـلام إلى: غلاة أطلـــــــــــق عليهم اســــــــــم الرافضــــــــــة. وإلى معتدلين وهو الذي خص أكثرهم باسم الزيدية لاتباعهم للإمـام زيد بن علي رضي اللـه عنـه الـذي أبى على الغلاة الـبراءة من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فرفضـوه ويوجـد معتـدلون في غـيرهم أيضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــا.

(1) إكفار الملحدين في ضروريات الدين الكشميري ص/60

(2) إكفار الملحدين في ضروريات الدين الكشميري ص/89

ومن الغريب أن يشتبه أمر زنادقة الباطنية على كثير من مسلمي الشيعة حتى أهل العلم والذكاء منهم كالشريف الراضي المشهور باعتداله في شيعيته الذي قال:
ألبس الذل في ديار الأعادي ... وبمصر الخليفة العلوي
من أبوه أبي ومولاه مولاي ... إذا ضامني البعيد القصي
لف عرقي بعرقه سيد الناس ... جميعا محمد وعلي
إن ذلي بذلك الجو عز ... وأوامي بذلك النقع ري (1)

فالمراد بالأعادي عنده الخلفاء العباسيون أبناء عمومته وكان الخليفة العباسي يعامله معاملة الأقران حتى إنه كان يفتخر عليه

---

(1) قال ابن الجوزي في المنتظم (7 / 281) : ((لما كتب أصحاب الأخبار بهذه إلى القادر، غاظه أمرها، واستدعى القاضي أبا بكر محمد بن الطيب، وأنفذه إلى الشريف الطاهر أبي أحمد برسالة في هذا المعنى، فقال القاضي أبو بكر في الرسالة: ((قد علمت موضعك منا ومنزلتك عندنا..، وقد بلغنا أنه - يعني الشريف الرضي - قال شعرا هو كذا، فيا ليت شعرنا على أي مقام ذل أقام، وما الذي دعاه إلى هذا المقال، وهو ناظر في النقابة والحج فيما في أجل الأعمال وأقصاها علوا في المنزلة..)).
ثم استدعى الشريف ابنيه المرتضى والرضي، وعاتب الرضي العتاب المتوفي.
فقال له: ما قلت هذه الأبيات ولا أعرفها، فقال له: إذا كنت تنكرها فاكتب خطك للخليفة بمثل ما كنت كتبت به في أمر صاحب مصر، واذكره بما أذكره به من الادعاء في نسبه.
فقال: لا أفعل، فقال له: كأنك تكذبني بالامتناع عن مثل قولي.
قال: ما أكذبك، ولكني أخاف الديلم ومن للرجل من الدعاة بهذه البلاد، فقال: يال العجب! تخاف من هو منك على بلاد بعيدة وتراقبه، وتسخط من أنت بمرأى منه ومسمع وهو قادر عليك وعلى أهلك!
وتردد القول بينهما **حتى غلط الرضي** في الجواب ... وآل الأمر إلى إنفاذ القاضي أبي بكر وأبي حامد الاسفرائيني، وأخذا اليمين

على الرضي أنه لم يقل الشعر المنسوب إليه، ولا يعرفه واندرجت القصة على هذا)) .." [1]

"وما ورد في مناقبهما معارضا بعضه ببعض، وكل هذا باطل. فما كانا إلا أخوين في الله وفي نصر رسوله وإقامة الإسلام، ولكل منهما مقام معلوم، وما ورد في مناقب علي أعلى الله مقامه أكثر مما ورد في مناقب غيره، كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى. **وقد غلط الرازي** في نقله أن مسألة العباء أو الكساء وردت في قصة المباهلة؛ فإن المعروف أنها وردت في إثبات جعل علي وزوجه وولديهما من أهل البيت النبوي عليهم السلام داخلين في معنى قوله تعالى {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجل أهل البيت ويطهركم تطهيرا} والآية واردة في الأزواج الطاهرات رضي الله عنهن؛ إذ روي أنه صلى الله عليه وسلم جمعهم معه في الكساء ودعا الله بأن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا، والمقام لا يسمح بالبحث في هذه المسألة هنا. (1)

***

تفنيد شبهتهم على نهيه عن الحزن

(ثالثا) : أنكم زعمتم أن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم للصديق عن الحزن يدل على أنه رضي الله عنه كان عاصيا بذلك الحزن ومتصفا

---

(1) للمؤلف رحمه الله كلام مطول حول هذا الحديث في مجلة المنار (مج 9 ص 300) ، (مج 21 ص38)." [2]

"المناظرة بين أهل السنة والشيعة

تمهيد وتصحيح غلط:

نشرنا في الجزء الأول الماضي الرسالة الأولى لمقترح المناظرة الأستاذ السيد عبد الحسين نور الدين العاملي بنصها على ما فيه وإمضائه؛ ولكن سبق القلم في عنوانها فذكرنا أن لقبه شرف

---

1) رسائل السنة والشيعة لرشيد رضا محمد رشيد رضا 1/10
2) رسائل السنة والشيعة لرشيد رضا محمد رشيد رضا 2/101

الدين، وهذا لقب لعالم آخر من العامليين يوافقه في اسمه، وهو أشهر عندنا وعند غيرنا بالذكر والعلم والرأي، فهو لا يكتب ما كتبه نور الدين.
ومثل هذا الغلط في الأسماء من سبق القلم لذكر الرجل الأشهر ما ذكرناه في ذلك من الجزء من تعازي كبراء المصريين وزعمائهم لنا عند وفاة والدتنا رحمها الله تعالى فقد ذكرنا منهم حسن باشا عبد الرازق وإخوته وإنما عنينا نجله محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين، وكان له أخ آخر اسمه حسن باشا كاسم والده قتل اغتيالا سياسيا رحمهما الله تعالى، وسبب هذا الغلط أن اسم حسن باشا عبد الرازق الكبير منقوش في ذهننا من عهد والدهم الجليل وطول عشرتنا له مع شيخنا الأستاذ الإمام، وذكر اسمه في تاريخه والمنار مرارا. (1)

مطالبة علماء الشيعة برأيهم في دعوى المناظرة:

نشرت رسالة مقترح المناظرة بنصها، وقلت فيما علقته عليها: إنه لم يلتزم فيها الشرط الذي اشترطته عليه فيها، وإنني أحب أن أعلم قبل الشروع في المناظرة هل يوافقه كبار علماء الشيعة في سورية والعراق والهند وإيران على قوله: إنه لا يمكن الاتفاق بين أهل السنة والشيعة على شيء من المصالح الإسلامية،

---

(1) كتب الشيخ المؤلف رحمه الله مقالة في المنار مج 10 ص 877 مقالة بعنوان: " شيء من سيرة حسن باشا عبد الرزاق " وقد تطرق فيها إلى شيء من أحوال أولاده ومنهم محمود باشا.."
(1)
"ودعاهم إليه، وما يشرع للزائر من صلاة وسلام ودعاء له وثناء عليه؛ كل ذلك مشروع في مسجده في حياته، وهي مشروعة في سائر المساجد، بل وفي سائر البقاع التي تجوز فيها الصلاة، ومن ظن أن زيارة القبر تختص بجنس من العبادة لم تكن مشروعة في المسجد وإنما شرعت لأجل القبر؛ فقد أخطأ؛ لم يقل هذا أحد من الصحابة والتابعين، **وإنما غلط في** هذا بعض المتأخرين، وغاية ما نقل عن بعض الصحابة كابن عمر أنه كان إذا قدم من سفر يقف

(1) رسائل السنة والشيعة لرشيد رضا محمد رشيد رضا 2/162

عنـد القـبر ويسـلم، وجنس السـلام مشـروع في المسـجد وغـير المســــــــجد قبـــــــل الســـــــفر وبعـــــــــده» .
ثم قال بعد كلام طويل: «وأما السفر لأجـل القبـور؛ فلا يعـرف عن أحـد من الصـحابة؛ بـل ابن عمـر كـان يقـدم إلى بيت المقـدس ولا يزور قبل الخليل صلى الله عليه وسلم وكذلك أبـوه عمـر ــ رضـي اللـه عنـه ــ ومن معـه من المهـاجرين والأنصـار؛ قـدموا إلى بيت المقدس ولم يذهبوا إلى قبر الخليل ـ عليه السلام ـ، وكـذلك سـائر الصحابة الذين كانوا ببيت المقدس وسـائر أهـل الشـام؛ لم يعـرف عن أحد منهم أنه سافر إلى قبر الخليل ـ عليه السـلام ــ ولا غـيره؛ كما لم يكونوا يسافرون إلى المدينـة لأجـل القـبر، ومـا كـان قربـة للغرباء فهو قربة لأهل المدينة، [وما] لم يكن قربة [لأهـل المدينـة؛ لم] يكن قربة لغيرهم، كاتخاذ بيتـه عيـدا، واتخـاذ قـبره وقـبر غـيره مسـجدا، وكالصـلاة إلى الحجـرة والتمسـح بهـا وإلصـاق البطن بهـا والطواف، وغير ذلك مما يفعله جهـال القـادمين؛ فـإن هـذا بإجمـاع المسلمين ينهى عنه الغرباء، كما ينه عنه أهل المدينـة؛ ينهـون عنـه صـــــــــادرين وواردين باتفـــــــــاق المســـــــــلمين.
وبالجملة؛ فجنس الصلاة والسلام عليه والثناء عليه صلى الله عليـه وسلم، ونحو ذلك ممـا اسـتحبه بعض العلمـاء عنـد القـبر للـواردين والصادرين؛ هو مشروع في مسجده وسائر المساجد، وأما مـا كـان سؤالا له؛ فهذا لم يستحبه أحد من." (1)

"ولله الحمد ـ حرف يوهم تحريم الزيارة ـ كما زعمت ــ، ولـولا طولها لأثبتها هنـا؛ ولكن حيث أن الكتب الـتي توجـد فيهـا مطبوعـة منتشرة؛ فلا حاجة بي لذكرها. نعم؛ قد توهم السبكي هـذا من كلام شـيخ الإسـلام ابن تيميـة؛ فشـيخ الإسـلام تمثـل بهـذا الـبيت:

عليك في العلم أن تبدي غوامضه **... غلط في** فهم كلامـه فأخـذ يغلـــــــــــــــــــــــــط غــــــــــــــــيره

فأما شيخ الإسلام فلا ملامة عليه، ومن لامه فهو المخطئ؛ لأنه بين الحق بأوضح عبارة؛ وإنما اللـوم على من لم يفهم كلام أهـل العلم؛ فيغلط ويخطئ ويأخذ يشنع عليهم، وابن حجر هذا قد نقـل عبـارات السـبكي كلهـا من غـير تصـرف، ونسـبها إلى نفسـه ــ واللـه أعلم

(1) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه 1/187

بقصده ـ؛ فاتبع غيره في خطيئته فضل وأضل، وهذا جاءه من شؤم التقليد الأعمى؛ فنسأل الله ــ تعالى ــ السلامة من الضلال بعد الهدى، آمين.
وقوله: «ومن هو ابن تيمية؟» فيقال له: ومن أنت يا ابن حجر؟! وهذه كتب طبقات الرجال قد أوضحت لنا رتبته ورتبتك؛ فعلمنا أن الفرق بينك وبين ابن تيمية كبعد المشرقين! وهذه مصنفاته شاهدة بعظم فضله، وكلها مؤيدة ومقررة لهذا الدين. وأما أنت فأين مصنفاتك؟ وكلها لم تبلغ معشار عشر مصنفاته، لا في العلم ولا في الحجم، وأحسن ما في كتبك: كتاب «الزواجر عن اقتراف الكبائر» ، إن صحت نسبته لك؛ وقد رأيت أنا في كتاب «عقود الجوهر في تراجم من له خمسون مؤلف فأكثر» ، ذكر فيه اسم هذا الكتاب ونسبه للحافظ شيخ الإسلام أحمد بن حجر العسقلاني، شارح البخاري، ذكر ذلك في ترجمته. وإن صحت نسبته لك؛ فأنت مسبوق به؛ فقد ألف الناس قبلك كتبا في عد الكبائر؛ كالحافظ الذهبي، والإمام." (1)
"بدعائهم فغير محظور، وإذا اعتقد أنهم وسائل (لله) بذواتهم يسأل منهم الشفاعة للتقرب إليهم؛ فذلك عين ما كان عليه المشركون الأولون.
فتبين أنه لا دلالة في الحديث على جواز الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم أصلا.
والعراقي نقل عبارة شيخ الإسلام محرفة؛ وهذه هي عبارته في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» ؛ قال: «والميت لا يطلب منه شيء، لا دعاء ولا غيره، وكذلك حديث الأعمى؛ فإنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له ليرد الله عليه بصره؛ فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم دعاء أمره فيه أن يسأل الله قبول شفاعة [نبيه فيه؛ فهذل يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع [فيه] ، وأمره أن يسأل الله قبول الشفاعة] ، وأن قوله: «أسألك وأتوجه (إليك) بنبيك محمد نبي الرحمة» أي: بدعائه وشفاعته؛ كما قال عمر: «كنا نتوسل إليك بنبينا» ؛ فلفظ (التوسل) و (التوجه) في الحديثين بمعنى واحد. ثم قال: «يا محمد يا رسول الله؛ إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها؛ اللهم فشفعه في» ؛ فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه.

(1) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه 1/229

وقولـه: «يـا محمـد يـا نـبي اللـه» ؛ هـذا وأمثالـه نـداء يطلب بـه استحضار المنادى في القلب؛ فيخاطب المشهود بالقلب؛ كما يقول المصلي: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» ، والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا؛ يخـاطب من يتصـوره في نفسـه، وإن لم يكن في الخـــــــــارج من يســـــــــمع الخطـــــــــاب.
فلفـظ (التوسـل بالشـخص) و (التوجـه بـه) و (السـؤال بـه) ؛ فيـه إجمال **واشتراك؛ غلـط بسـببه** من لم يفهم مقصـود الصـحابة:
1ـ يراد به: التسبب به؛ لكونه داعيا وشافعا مثلا، أو: لكـون الـداعي محبا له مطيعا لأمره مقتديا به؛ فيكون التسبب إما بمحبـة السـائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته.." (1)
"أنه يضر أو ينفع، وبين من اعتقـد في ميت من بـني آدم أوحي منهم أنه يضر أو ينفع أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا الله ـ تعالى ـ؛ **فقد غلط غلطا** بينا، وأقر على نفسه بجهل كثير؛ فإن الشـرك هو دعاء غير الله ـ تعالى ــ في الأشـياء الـتي تختص بـه، أو اعتقـاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غـيره بشـيء ممـــــــــا لا يتقـــــــــرب بـــــــــه إلا إليـــــــــه.
ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكا ـ بالصنم والوثن والإلـه ـ لغير الله زيادة على التسمية بالولي والقبر والمشهد ـ كمـا يفعلـه كثـير من المسـلمين ــ؛ بـل الحكم واحـد إذا حصـل لمن يعتقـد في الولي والقبر ما كان يحصل لمن كان يعتقـد في الصـنم والـوثن؛ إذ ليس الشـــرك هـــو بمجـــرد إطلاق بعض الأســـماء على بعض المسميات؛ بـل الشـرك هـو أن يفعـل لغـير اللـه شـيئا يختص بـه ـ سبحانه ـ، سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية، أو أطلق عليه اسما آخر؛ فلا اعتبار بالاسم قط، ومن لم يعرف هــذا فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بمـا يخـاطب بـه أهـل العلم! وقـد علم كل عالم أن عبادة الكفار للأصنام لم تكن إلا بتعظيمها واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بها عند الحاجة، والتقريب لهــا في بعض الحالات بجزء من أموالهم، وهـذا كلـه قـد وقـع من المعتقـدين في القبور؛ فإنهم قد عظموها إلى حد لا يكون إلا لله ــ سـبحانه ــ، بـل ربمـا يـترك العاصـي منهم فعـل المعصـية إذا كـان في مشـهد من يعتقـده أو قريبـا منـه؛ مخافـة تعجيـل العقوبـة من ذلـك [الميت] ! وربما لا يتركهـا إذا كـان في حـرم اللـه أو مسـجد من المسـاجد أو

(1) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه 1/263

قريبا من ذلك! وربما حلف بعض غلاتهم بالله كاذبا، ولم يحلف بالميت الذي يعتقده!
وأما اعتقادهم أنها تضر وتنفع؛ فلولا اشتمال ضمائرهم على هذا الاعتقاد لم يدع أحد منهم ميتا أو حيا عند استجلابه لنفع أو استدفاعه لضر؛ قائلا: يا فلان؛ افعل لي كذا وكذا، و: على الله وعليك، و: أنا بالله وبك!." (1)
"الرأي الذي كان بعيدا.
فربما كذب الأستاذ وهو عندك صادق، **أو غلط وهو** عندك مصيب، أو نحل الناس ما لم يقولوه والنص يوهم أنهم قالوه؛ وأي ذلك قد كان فإنما له نتيجة واحدة، هي أن يقهر النص على أداء معنى لا يراد به إلا ما أراد طه؛ وما هذه بأمانة ولا هذا بصدق، فإنه يجب على كل عالم يحتج بكلام غيره أو على كلام غيره أن يورد الكلام بحروفه وإن حذف دل على موضع الحذف، وإن غير أو أبدل نبه إلى أنه تصرف وتعمل، وذلك واجب في العلم، ولهو في التاريخ أوجب، إذ الكلمة التاريخية حادثتها أو معناها كالاسم في الناس على مسماه: مهما بدلت فلا يجوز تبديله ومهما قلت فليس فيه إلا قول واحد إذا أردته لحقيقته.
ونريد أن نبين للناس وللجامعة التي يظهر لنا أنها في غفلة مغطاة أن صنيع طه حسين في بتر النصوص وترجمتها طريقة معروفة للطاعنين في الإسلام وعلومه، سبقه إليها ابن الراوندي العالم الزنديق المشهور الذي كان يؤلف الكتب لليهود والنصارى في الطعن على المسلمين ونبيهم - صلى الله عليه وسلم - وقرآنهم وأئمة دينهم وأشياخ الكلام فيهم، إذ كان من شأنه الحكاية للنص مبتورا، قالوا: يسمجه ويوحش الناس منه، ثم ليتأتى له أن يستخرج الرأي الفاسد من كلام يظنه الناس صحيحا متى عزاه إلى المصححين والثقات. فإياكم ثم إياكم أيها الأدباء وأيها الطلبة أن تصدقوا أستاذ الجامعة فيما يستخرجه من النصوص إلا إذا أورد هذه النصوص بعبارتها وحروفها فإنه أحيانا مريض الذهن، وعسى من يفهم منكم ما لا يفهمه؛ وإه دائما مريض النية، فهو بذلك جريء

1) الكشف المبدي محمد بن حسين الفقيه 1/341

جراءة من خولط في ناحية من عقله، لا يوفر إماما ولا يرضى رأيا ولا يتحرج ولا يقيد نفسه إلا بما يقيده به قانون العقوبات فقط. . . وما دام يأمن (النيابة والقضاء) فما شيء أراد أن يقوله إلا قاله! وهنا معنى يحسن أن لا ندعه وأن نصل به الكلام، فإن أستاذ الجامعة
رجل شك، ولا يمكن أن يكون رجلا من غير شك. . . فإن لزمنا عنده العيب والشتعة واتهمنا بالغفلة لأننا نصدق دلالة النصوص ونأخذ بها في التاريخ لزمه عندنا أكثر من ذلك إذا هو احتج أو استخرج منه نتيجة علمية، ولم يكن له شيء من الحجة إلا كان لنا عليه أضعافه، إذ ما يدريك يا أستاذ الشك أن هذا النص الذي تحتج به وتسوقه لما تريد ليس من النصوص المكذوبة أو المشكوك فيها. وكيف تقطع على صحته ولعله أقواها وأضعفها صدقا؟ وما كنت أنت من أبناء الدهر الأول فتشهد عليه شهادة العدل، ولا الذي رواه أبوك أو أخوك أو." (1)

"قال: فإذا كرة صبي ملقاة في ركن من الدار، فقالت طاحين: ههنا ههنا.
فهذه هي أرضنا الجديدة!
فلم يكن غير بعيد حتى غشينها من جميع جوانبها فإذا هي في رأي العين
كأنها مكتوبة بالخير. واستوت طاحين على حدبة الكرة تفكر فيما تجدد لهن من واضح وخفي وظاهر ومخيل، وما لبث الصبي أن عاد من المدرسة وفي جلده لذعات الضرب لأنه لم يحسن كتابة درسه، فأهوى إلى الكرة بيده ثم نظر فإذا هي سطور فوق سطور، فقال: لعن الله الكتابة أدعها في المدرسة فتمشي حروفها إلى الدار ثم ركض الكرة بقدمه ركضة شديدة أتت على نصف النمل وطحنت أسفله بأعلاه، فتهارب الباقيات يسعين إلى نجائهن في كل وجه ومهرب، وهو يقتفيهن بحذائه ويدوسهن حيث عرضن، فلم ينج منهن إلا قليل ذهبن متضعضعات إلى القرية، فتلقتهن النملة العاقلة وقالت: ما أمر جاء بكن من العالم الجديد؟ فتكلمت نملة وقالت: لعن الله الجديد ومجدده وآخذه ومعطيه، إن كان
والله إلا حذاء صبي خبيث ودوسا دوسا وحطما حطما، فمن لم

1) تحت راية القرآن الرافعي ، مصطفى صادق ص/140

تهلــــــك فلن تنســــــى أبــــــدا أنهــــــا من الهلاك رجعت!
ولقد محصنا الامتحان والابتلاء فما كـان لنـا من جديـد مـع طـاحين المشـؤومة إلا أن اشـترينا حيـاة بعضـنا بهلاك البقيـة، ولا جديـد في عقـــــــــــل المجنـــــــــــــــون إلا جنـــــــــــــــون العاقـــــــــــــــل.

* * *

وبعد فسنفرغ لما كنا فيـه من نقـد كتـاب طـه حسـين، فقـد أبلغنـا الحجـــــــــــــــــة على الجامعة حتى انقطعت ولبسـها الخـزي بإطراقـه وذلتـه، ومـا كـانت أمثــــــــــــــــــال "كليلة ودمنة" إلا من أجلها وعلى تفصيلها؛ فسندع تلك الأمثال لنتم القول في ذلـــــــــــــك الكتـــــــــــــاب.
وما ندعي أننا نتعقب جميع مسائله وفصوله وإنما نختار منه اختيارا، إذ الغـرض أن نـومئ إلى أصـول الخطـأ ونـدل على سـقوط الكتـاب وبلادة مؤلفــــــــــــــــــــه.
وأنــــه لا جديــــد عنــــد هـــذه الفئــــة إلا الوقاحـــة في العلم. ولـو أن طـه يقبـل منـا أو تقبـل الجامعـة أو تقبـل وزارة المعـارف لجعلنـا لمن يقبـل أن يختـار أربـع صـفحات من هـذا الكتـاب تكـون متتابعة متصلة وليخترها كيف شاء، فـإن عجزنـا عن **إخـراج غلـط الصفحات** الأربع فالكتاب كله صواب، وإن فعلنا فالكتاب ساقط."[1]

"الأمة في حدها أو سلبها وجب " نزع ملكية، هـذه الحريـة ولـو على الوجـــه الـــذي تؤخـــذ بـــه دور النـــاس لتطريـــق شـــارع. . . وهذا كله يوضح لك غفلة الجامعة المصرية غفلـة تحتـاج إلى غسـل عينيها بمحلـول مطهـر. . . فالأمامـة تنظـر إلى الجامعـة على أنهـا منهـا، والجامعة تنظر إلى جمالها في مرآة من وجه طه حسين، فكـل مـا رأته الأمة شمالا رأته هي في وجه طه يمينـا، ومـا من هـذا العكس بد ما دام النظران مختلفين، والعكس ينشىء الغلط؛ فمن الطبيعي في أحد النظرين أن تكون الجامعة **بوضع غلط الأمة** وفي النظر الآخــــر أن تكــــون الأمــــة **موضــــع غلــــط الجامعة**.

---
1) تحت راية القرآن الرافعي ، مصطفى صادق ص/256

قلنا إن علم طه حسين جرأة، فهو لا يأتي بكلام فصل بل بكلام جريء.
وذلك إن كان غلطا **لكنه غلط الجهل لا غلط العلم**، فلا عذر منه ولا يجوز الاحتجاج له، إذ كان العالم الحقيقي لا يعرف الجراءة ولا يتعاطاها، فإن وجدت، من أمره ما تحمله عليها فاعلم أنها جراءة أدلته وقوة منطقه وشدة يقينه.
فإن خلا من هذه وأصبته جريئا فهو الجاهل المغرور المتوقح الذي لا يعتمد على قوته وعلمه بل على حماقته وشره وعلى ضعف الناس وغفلتهم، وما رأينا قوة طه إلا من هذه الناحية، فهم كالثعابين تخيف بالوهم وإن لم تلدغ. وإن كان السم قد فرغ من أنيابها؛ ولولا أن هذا من أمرها وأمر الناس للعب الصبيان بها واتخذوها جبالا!
انظر كيف يجهل أستاذ الأدب في الجامعة المصرية هذا الجهل الغريب.
قال في صفحة 17 وهو يريد القرآن:
"كان كتابا عربيا لغته هي اللغة العربية الأدبية التي كان يصطنعها - كذا - الناس في عصره" أي في العصر الجاهلي.
وفي صفحة 35: "ولست أنكر أن اختلاف اللهجات كان حقيقة واقعة بعد الإسلام، ولست أنكر أن الشعر قد استقام للقبائل كلها رغم هذا الاختلاف، ولكني أظن أنك تنسى ما يحسن أن لا تنساه، وهو أن القبائل بعد الإسلام قد اتخذت للأدب لغة غير لغتها وتقيدت في الأدب بقيود لم تكن لتتقيد بها لو كتبت أو شعرت في لغتها الخاصة، فلم يكن التميمي أو القيسي حين يقول الشعر في الإسلام يقوله بلغة تميم أو قيس ولهجتهما، إنما كان يقوله بلغة قريش ولهجتها!.

ثم جاء الشيخ بمثل من أدب اليونان، ثم قال: "وكذلك فعل العـرب بعد." (1)

"تزويــر الملحــد لتــاريخ الشــيخ محمــد بن عبــد الوهــاب تــــاريخ الشــــيخ محمــــد بن عبــــد الوهــــاب ...

قال المعترض: "مؤسس هذا المـذهب هـو محمـد بن عبـد الوهـاب التيمي من يمامة نجد. ولد في سنة 1121 هجرية، ومات في سـنة 1207 (1) كان أبوه عابدا فاضلا ورعا. وكان يتفرس في ابنـه هـذا الشقاوة، فأرسـله إلى مكـة ثم إلى المدينـة المنـورة لطلب العلم. فطلب وحصـل، وأخـذ عن كثـير من علمـاء الحـرمين، وكلهم كـانوا يتفرسون فيه الشقاوة، ويحذرون الناس منه وكـان يميـل لمطالعـة أخبــار من ادعــوا النبــوة ويكتم هــذا الفكــر في نفســه".

أقول: إن ما ذكره الملحد عن مولـد الشـيخ وعن **وفاته غلـط لا** يطــابق

(1) صحة ولادته عام 1115هـ ووفاته عام 1206م.." (2)

"راهويـه - وذك في حـديث رفعـه إلى النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم قال: "إن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضـلالة" - فـإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم. فقال رجل: يا أبـا يعقـوب، من السواد الأعظم؟ فقال: محمد بن أسلم وأصحابه ومن تبعهم ثم قال: سأل رجل ابن المبارك عن السواد الأعظم فقـال: أبـو حمـزة السكري. ثم قال: إسحاق في ذلـك الزمـان وفي زماننـا محمـد بن أسلم ومن تبعـه، ثم قـال إسـحاق: لـو سـألت الجهـال عن السـواد الأعظم؟ لقـالوا: جماعـة النـاس. ولا يعلمـون أن "الجماعـة" عـالم متمسك بأثر النبي صلى الله عليـه وسـلم وطريقـه، فمن كنـا معـه وتبعه فهو الجماعة، ثم قال إسحاق: لم أسمع عالمـا منـذ خمسـين سنة كان أشد تمسكا بأثر النبي صلى اللـه عليـه وسـلم من محمـد بن أســلم.

فـانظر في حكايتـه **تتـبين غلـط من** ظن أن "الجماعـة" هي أي جماعـة، وإن لم يكن فيهم عـالم وهـو وهم العـوام لا فهم العلمـاء، فليثبت الموفق في هذه المنزلة قدمه لئلا يضـل عن سـواء السـبيل

1) تحت راية القرآن الرافعي ، مصطفى صادق ص/283

2) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار فوزان السابق ص/62

ولا توفيـــــــــــــــــــق إلا باللـــــــــــــــــــه. انتهى.
وبهذا يتبين معنى "الجماعـة" المـذكورة في الأحـاديث الـواردة عن رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم، لا كمـا زعمـه هـؤلاء الملاحـدة الضلال.." [1]

"السؤال بالذات، لا مطلقـا. بـل على معـنى: أنهم وسـائل اللـه تعالى بذواتهم وأما كونهم وسائل بدعائهم فغير محظور. وإذا اعتقد أنهم وسائل لله بذواتهم يسأل منهم الشفاعة للتقريب إليـه، فـذلك عين مـــــا كـــــان عليـــــه المشـــــركون الأولـــــون. فتبين: أنه لا دلالة في الحـديث على جـواز الاسـتعانة بـالنبي أصـلا. انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللـه تعـالى في كتابـه "اقتضـاء الصراط المستقيم" والميت لا يطلب منه شيء، لا دعـاء ولا غـيره. وكذلك حديث الأعمى فإنه طلب من النبي صلى اللـه عليـه وسـلم ليدعو له، ليرد الله عليه بصره. فعلمه النبي صلى الله عليه وســلم دعاء، أمره فيه: أن يسأل الله قبـول شـفاعه نبيـه فيـه. فهـذا يـدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع فيه، وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته. وأن قوله: "أسألك وأتوجـه إليـك بنبيـك محمـد نـبي الرحمة" أي بدعائه وشفاعته. كما قال عمر رضـي اللـه عنـه: "كنـا نتوسل إليك بنبينا" فلفظ "التوسل" و"التوجه" في الحديثين بمعنى واحد. ثم قال: "يا محمد يا رسول الله، إني أتوجه بـك إلى ربي في حاجتي ليقضيها. اللهم فشفعه في" فطلب من اللـه أن يشـفع فيـه نبيه صلى الله عليـه وسـلم. وقولـه: "يـا محمـد يـا نـبي اللـه" هـذا وأمثاله نداء يطلب به استحضـار المنـادى في القلب فيمـا يخـاطب المشهود في القلب، كما يقول المصلي: "السلام عليـك أيهـا النـبي ورحمة الله وبركاته" والإنسان يفعل مثـل هـذا كثـيرا، يخـاطب من يتصـوره في نفسـه، وإن لم يكن في الخـارج من يسـمع الخطـاب. فلفـظ "التوسـط" بالشـخص، و"التوجـه" بـه، و"السـؤال بـه" فيـه إجمـال **واشـتراك، غلـط بسـببه** من لم يفهم مقصـود الصـحابة رضي اللـه عنهم. يـراد بـه التسـبب بـه، لكونـه داعيـا وشـافعا مثلا. ولكون الداعي محبا له، مطيعا لأمره مقتديا به، فيكون التسبب إما لمحبة السائل له وإتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته، ويراد به الإقسام به، والتوسل بذاته. فلا يكون التوسل منـه ولا من السـائل،

1) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار فوزان السابق ص/138

بل بذاته أو بمجرد الإقسام به على الله. فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه. وكذلك السؤال بشيء، قد يراد به: المعنى الأول. وهو التسبب لكونه سببا في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام. إلى آخر ما قاله. انتهى.." (1)
". . . . .

ولا يزيد على ذلك ولا ينقص، فإن الكلام على ذات الباري وصفاته واحد، فكما أن لله ذاتا لا تشبه الذوات، فله تعالى صفات لا تشبه الصفات، فمن مال إلى نفي الصفات أو بعضها فهو ناف معطل محرف، ومن كيفها أو مثلها بصفات الخلق فهو ممثل مشبه. والفرق بين التحريف والتعطيل: أن التعطيل نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. والتحريف: تفسير للنصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها بوجه من الوجوه. فالتحريف والتعطيل قد يكونان متلازمين إذا أثبت المعنى الباطل ونفى المعنى الحق، وقد يوجد التعطيل بلا تحريف كما هو قول النافين للصفات، الذين ينفون الصفات الواردة في الكتاب والسنة ويقولون: ظاهرها غير مراد. ولكنهم لا يعينون معنى آخر، ويسمون أنفسهم مفوضة، ويظنون أن هذا مذهب السلف، **وهو غلط فاحش**، فإن السلف يثبتون الصفات. وإنما يفوضون علم كيفيتها إلى الله." (2)

"القسم عن مشيئة الله وقدرنه.

فقال الحاكم السني: لقد وضح كل واحد منكما مذهبه توضيحا كاملا، واستدل كل واحد بأدلة لا يمكن المنازعة فيها؛ لكثرتها ووضوحها. ولكن كل واحد منكما لم ينظر المسألة من جميع نواحيها بل لحظ جانبا، وعمي عن الجانب الآخر. وكثير من الأغلاط يأتي من هذا السبب. وسأحكم بينكما بحكم يستند على الكتاب والسنة ويستند إلى العقل والفطرة. وسأقنع كل واحد منكما إن كان قصده طلب الحقيقة.

أما أنت أيها القدري؛ فأصبت بقولك: إن أفعال العباد كلها من كسبهم، وكلها من فعلهم، طاعاتها ومعاصيها وغيرها من أفعالهم. وأصبت في استدلالك عليها؛ بأن الله نسبها وأضافها إليهم.

---

1) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار فوزان السابق ص/367

2) التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة عبد الرحمن السعدي ص/22

وأصبت في تبريك من قول يلزم منه إسقاط الأمر والنهي؛ وهو: الجبر.
ولكنك أخطأت خطأ كبيرا، حيث زعمت أن مشيئة الله وقدرته لا تعلق لها بأفعال العباد.
فنفيت عموم النصوص الدالة على هذا الأصل؛ وظننت أن إثبات عموم الخلق والمشيئة لله ينافي كون الأفعال الصادرة من العباد تكون باختيارهم ومن كسبهم.
وهذا **الظن غلط محض**.." (1)
"العالمين} ولا يستحق مخلوق أن يتكلم بهذا فإن فعل ذلك كان كافرا كفرعون الذي قال: {أنا ربكم الأعلى} [النازعات: 24] فهذا الذي ادعوا في أسماء الله عز وجل أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم وأسسوا بها ضلالتهم غالطوا بها الأغمار والسفهاء وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء ولئن كان السفهاء وقعوا **في غلط مذهبهم** فإن الفقهاء منهم لعلى يقين. أرأيتم قولكم: إن أسماء الله مخلوقة, فمن خلقها وكيف خلقها؟ أجعلها أجساما وصورا تشغل أعيانها أمكنة دونه من الأرض والسماء أم موضعا دونه في الهواء؟ فإن قلتم: لها أجسام دونه فهذا ما تنقمه عقول العقلاء, وإن قلتم: خلقها في ألسنة العباد فدعوه بها وأعاروها إياه, فهو مما ادعينا عليكم أن الله تعالى كان بزعمكم مجهولا لا اسم له حتى أحدث الخلق فأحدثوا له أسماء من مخلوق كلامهم, فهذا هو الإلحاد في أسماء الله والتكذيب بها قال الله تعالى: {الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين} [الفاتحة: 2-4] كما يضيفه إلى رب العالمين, ولو كان كما ادعيتم لقيل: الحمد لله رب العالمين المسمى الرحمن الرحيم مالك يوم الدين وكما قال: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم، نزل عليك الكتاب بالحق} [آل عمران: 2-3] كما قال: {تنزيل الكتاب من الله} [غافر: 2] كذلك قال: {تنزيل من الرحمن الرحيم} {تنزيل من حكيم حميد} ، {وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم} [النمل: 6] كلها بمعنى واحد وكلها هي الله, والله هو أحد أسمائه -إلى أن قال- وكما قال تعالى في كتابه: {أنا الله رب العالمين} كذلك قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: "أنا الرحمن" ثم روى بسنده حديث عبد الرحمن ابن عوف رضي الله

1) الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية عبد الرحمن السعدي ص/94

عنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقـول: "قـال الله تعالى: "أنا الرحمن وهي الـرحم شـققت لهـا من اسـمي فمن وصـــلها وصـــلته ومن قطعهـــا بتتـــه"1 فيقـــول اللـــه تعـــالي:

الدارمي في النقص "ص12" ورواه الحميدي في مسنده "1/ 35-36".
وأحمـــد "1/ـــ 194" وأبـــو يعلى في مســـنده "2/ـــ 153-154".
وأبو داود "2/ـ 132-133/ ح1694" في الزكاة، باب صـلة الـرحم، والترمذي "4/ـ 315/ ح1908" في البر والصـلة، بـاب مـا جـاء في قطيعـة الـرحم. والحـاكم "4/ـ 158" كلهم من طريـق سـفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيـه. ورجالـه ثقات وفيه انقطاع بين =." (1)

"الكافر كمثل الأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها اللـه إذا شـاء" 1، وقوله: "تعرضوا لنفحات رحمة الله فإن للـه عـز وجـل سـحائب من رحمتـه يصـيب بهـا من يشـاء من عبـاده"2، وقولـه في حـديث البيعة: "ومن أصاب من ذلك شـيئا فسـتره اللـه فهـو إلى اللـه عـز وجل, إن شاء عذبه وإن شاء غفر له" 3، وفي حديث احتجاج الجنة والنار قوله تعالى للجنة: "أنت رحمتي أرحم بك من أشـاء" وللنـار: "أنت عذابي أعذب بك من أشاء" 4 وقوله صلى الله عليـه وسـلم: "لا يقل أحـدكم اللهم اغفـر لي إن شـئت اللهم ارحمـني إن شـئت وارزقني إن شئت, ليعزم المسألة فإن اللـه تعـالى لا مكـره لـه" 5 وقوله: "ولكن قل قدر الله وما شاء فعـل" 6، وقولـه عن اللـه عـز وجل: "ذلك بأني جواد أفعل مـا أشـاء, عطـائي كلام وعـذابي كلام, إنما أمري لشيء إذا أردته أن أقول له كن فيكـون" 7 وقولـه: "مـا أنعم الله على عبد من نعمة من أهل وولـد فيقـول مـا شـاء اللـه لا قوة إلا بالله فيرى فيـه آيـة دون المـوت"8 وفي حـديث الشـفاعة:

---

1 البخـــاري "13/ـــ 446" في التوحيـــد، بـــاب في المشـــيئة.
ومسـلم "4/ـ 2163/ ح2809" في صـفات المنـافقين، بـاب مثـل المـــؤمن كـــالزرع. من حـــديث أبي هريـــرة رضـــي اللـــه عنـــه.
2 رواه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشـدة "ص24" والـبيهقي في شـعب الإيمـان "الكـنز ح3189" من حـديث أبي هريـرة. وإسـناده

---

1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 1/123

ضعيف.
وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الفرج بعد الشدة من حديث أنس **وهو غلط وهو** كما بيناه وكذا قال العراقي في تخريج الأحياء "1/ 168".
3 البخاري "7/ 219" في مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي بمكة وبيعة العقبة من حديث عبادة بن الصامت.
4 البخاري "8/ 595" في التفسير، باب وتقول هل من مزيد. ومسلم "4/ 2186/ ح2846" في الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون.
5 البخاري "13/ 448" في التوحيد، باب في المشيئة والإرادة. والترمذي "5/ 526/ ح3497" في الدعوات، باب 78. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
6 مسلم "4/ 2052/ ح2664" في القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز. وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
7 أحمد "5/ 154 و177" والترمذي "4/ 656/ ح2495" في صفة القيامة باب 48. وابن ماجه "2/ 1422/ ح4257" في الزهد، باب ذكر التوبة من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
8 رواه الطبراني في الصغير "1/ 212" والأوسط "مجمع الزوائد / 10/ 143" وفيه عبد الملك بن زرارة وهو ضعيف.." [1]
"والحج لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها, وبقيامها به يتم استسلامه, وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله. ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان ومقويات ومتممات وحافظات؛ ولهذا فسر صلى الله عليه وسلم الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم رمضان وإعطاء الخمس من المغنم؛ ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة لأن اسم الشيء مطلقا يقع على الكل منه, ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد؛ ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن" 1، واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو أصل الإيمان وهو التصديق الباطن, ويتناول أصل الطاعات فإن ذلك كله استسلام, قال: فخرج مما

1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 1/219

ذكرناه وحققناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان, وأن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا. قال: وهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام التي **طالما غلط فيها** الخائضون, وما حققناه من ذلك موافق لمذهب جماهير العلماء أهل الحديث وغيرهم2. ا. هـ.
وقال ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى, في الكلام على هذا الحديث: قد تقدم أن الأعمال تدخل في مسمى الإسلام ومسمى الإيمان أيضا, وذكرنا ما يدخل في ذلك من أعمال الجوارح الظاهرة, ويدخل في مسماها أيضا أعمال الجوارح الباطنة فيدخل في أعمال الإسلام إخلاص الدين لله تعالى والنصح له ولعباده وسلامة القلب لهم من الغش والحسد والحقد وتوابع ذلك من أنواع الأذى, ويدخل في مسمى الإيمان وجل القلوب من ذكر الله عز وجل, وخشوعها عند سماع ذكره وكتابه, وزيادة الإيمان بذلك وتحقيق التوكل على الله عز وجل وخوف الله سرا وعلانية والرضا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد -صلى الله عليه وسلم- رسولا, واختيار تلف النفوس بأعظم أنواع الآلام على الكفر, واستشعار قرب الله من

---

1 رواه البخاري "5/ 119" في المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه, ومسلم "1/ 76 ح57" في الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.
2 من مسلم بشرح النووي "1/ 147، 148".." (1)
"وفي موطأ مالك ومسند أحمد بسند جيد: عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا من الأنصار حدثه أنه أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو في مجلس فساره يستأذنه في قتل رجل من المنافقين, فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أليس يشهد أن لا إله إلا الله "؟ فقال الأنصاري: بلى يا رسول الله ولا شهادة له, قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أليس يشهد أن محمدا رسول الله "؟ قال: بلى يا رسول الله قال: "أليس يصلي"؟ قال: بلى يا رسول الله ولا صلاة له. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم" 1.
وفي الباب عن جماعة من الصحابة أحاديث من الصحاح والحسان

---

(1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 2/607

وفيما ذكرنا كفاية. وأمرنا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في القرآن بالإعراض عن المنافقين في غيرما موضع مع إخباره بصفاتهم وتعريفه بسيماهم وعلاماتهم, ولم يقتل النبي -صلى الله عليه وسلم- أحدا منهم, وأجرى عليهم في الدنيا أحكام المسلمين الظاهرة, وكانوا يخرجون معه للحج والجهاد والصلاة وغير ذلك ويقيم الحدود عليهم, غير أنه نهى عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم, والله أعلم.

[مرتبة الإحسان] :

"والإحسان" هذه المرتبة الثالثة من مراتب الدين في هذا الحديث. والإحسان لغة: إجادة العمل وإتقانه وإخلاصه, وفي الشريعة هو ما فسره النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "أن تعبد الله كأنك تراه, فإن لم تكن تراه فإنه يراك" وسيأتي إن شاء الله تعالى بحثه, والنصوص فيه عند ذكره في آخر هذا الفصل.

---

1 رواه مالك في الموطأ "1/ 171/ ح84" في قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة. قال ابن عبد البر: هكذا رواه سائر رواة الموطأ مرسلا وعبيد الله لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه أحمد "5/ 432، 433" وعبيد الله قتل أبوه ببدر، وكان هو في الفتح مميزا فعد في الصحابة لذلك, **وهو غلط كما** قال الحافظ في الإصابة "3/ 74". وعده العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك, وأخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي كما في التقريب, فهو تابعي ثقة.." (1)

"العاملون؟ قال: "كل يعمل لما خلق له" أو "لما يسر له" 1.

وقال رحمه الله أيضا: حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم عن سهل أن رجلا من أعظم المسلمين غناء عن المسلمين في غزوة غزاها مع النبي -صلى الله عليه وسلم- فنظر إليه النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: "من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا". فاتبعه رجل من القوم وهو على تلك الحال من أشد الناس على المشركين حتى جرح فاستعجل الموت فجعل ذبابة سيفه بين ثدييه حتى خرج من بين كتفيه فأقبل الرجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- مسرعا

---

(1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 2/611

فقال: أشهد أنك رسول الله فقال: "وما ذاك؟ " قال: قلت لفلان: من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إليه وكان من أعظمنا غناء عن المسلمين فعرفت أنه لا يموت على ذلك. فلما جرح استعجل الموت فقتل نفسه. فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- عند ذلك: "إن العبد ليعمل عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة, ويعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار, وإنما الأعمال بالخواتيم" 2.

وقال مسلم رحمه الله تعالى: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن رقبة بن مسقلة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله, صلى الله عليه وسلم: "إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافرا, ولو عاش لأرهق أبويه طغيانا وكفرا" 3.

حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: توفي صبي فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة فقال رسول الله, صلى الله عليه وسلم: "أولا تدرين أن الله تعالى خلق

---

1 البخاري "11/ 491" في القدر، باب جف القلم على علم الله، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى: {ولقد يسرنا القرآن للذكر} ، ومسلم "4/ 2041/ ح2649" في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

2 البخاري "11/ 499" في القدر، باب العمل بالخواتيم، وفي الرقاق، باب العمل بالخواتيم، وفي المغازي، باب غزوة خيبر ومسلم "1/ 106/ ح112" في الإيمان، **باب غلط تحريم** قتل الإنسان نفسه.

3 مسلم "4/ 2050/ ح2661" في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.." [1]

"تعالى: فقد ثبت عن ابن عباس إثباته أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد رأى ربه1, وبيقين يعلم كل عالم أن هذا ليس من الجنس الذي يدرك بالعقول والآراء والجنان والظنون, ولا يدرك مثل هذا العلم إلا من طريق النبوة إما بكتاب أو بقول نبي مصطفى, ولا أظن أحدا من أهل العلم يتوهم أن ابن عباس قال

---

1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 3/922

رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- ربه برأي ولا ظن لا ولا أبو ذر ولا أنس بن مالـك. نقـول كمـا قـال معمـر بن راشـد لمـا ذكـر اختلاف عائشة رضي الله عنها وابن عبـاس في هـذه المسـألة: مـا عائشـة عنـدنا أعلم من ابن عبـاس, نقـول عائشـة الصـديقة بنت الصـديق حبيبة حبيب الله عالمة فقيهة, كذلك ابن عبـاس رضـي اللـه عنهمـا ابن عم النبي -صلى الله عليه وسلم- قد دعا النبي -صلى الله عليه وسلم- له أن يرزق الحكمة والعلم. وهـذا المعـنى من الـدعاء وهـو المسمى ترجمان القرآن, وقد كان الفاروق رضي اللـه عنـه يسـأله عن معاني القرآن فيقبل منه وإن خالفـه غـيره ممن هـو أكـبر سـنا منه وأقدم صحبة للنبي -صلى الله عليه وسلم- وإذا اختلفـا فمحـال أن يقال قد أعظم ابن عباس الفرية على الله؛ لأنـه قـد أثبت شـيئا نفته عائشة رضي الله عنها, والعلماء لا يطلقون هذه اللفظـة, **وإن غلط بعض** العلمـاء في معـنى الآيـة من كتـاب اللـه عـز وجـل أو خالف سنة أو سننا من سنن النبي -صلى الله عليه وسـلم- لم تبلـغ المرء تلك السنن, فكيف يجوز أن يقال أعظم الفرية على اللـه من أثبت شيئا لم ينفعه كتاب ولا سنة, فتفهموا هذا لا تغالطوا. ثم قـال رحمه الله تعالى: وقد كنت قديما أقول إن عائشة حكت عن النـبي -صلى الله عليه وسلم- ما كانت تعتقد في هذه المسألة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم ير ربـه جـل وعلا وأن النـبي -صـلى اللـه عليه وسلم- أعلمها ذلك وذكر ابن عباس رضـي اللـه عنهمـا وأنس بن مالك وأبو ذر رضي الله عنهم عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنـه رأى ربـه لعلم كـل عـالم يفهم هـذه الصـناعة أن الـواجب من طريق العلم والفقه قبول قول من روى عن النبي -صلى الله عليـه وسـلم- أنـه رأى ربـه, إذ جـائز أن تكـون عائشـة رضـي اللـه عنهـا سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول لم أر ربي قبل أن يرى ربه عز وجل, ثم يسمع غيرهـا أن النـبي -صـلى اللـه عليـه وسـلم- يخبر أنه قد رأى ربـه بعـد رؤيتـه ربـه, فيكـون الـواجب من طريـق العلم قبول خبر من أخبر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- رأى ربه [2]. انتهى كلامـه رحمـه اللـه.

---

1 قـد تقـدم أنـه أثبت رؤيـة المنـام لا اليقظـة.

2 ابن خزيمة في التوحيد وإثبات صفات الرب عـز وجـل "ص225-230" باختصار.." (1)

"الله عز وجل أن لا يكـون ذلـك، بـل اقتضـت أن يـرى الأحـول الشـيء واحـد كغـيره مـع أنـه كـان يجب أن يـرى الشـيء أثـنين كالمتحاول. وهذا كما اقتضت العناية أن يكـون لكـل إنسـان صـورة يمتاز بها عن جميع الناس فلا يلتبس بصاحبك الـذي عرفتـه معرفـة محققة أح من أهل الأرض، وهكـذا تـرى العنايـة شـاملة، واللـه عـز وجل إنما خلق الناس لعبادتـه، فـإذا كـانت عنايتـه بـه في معاشـهم على ما تقـدم وهـو وسـيلة فقـط، فـأولى من ذلـك عنايتـه بهم في المقصد الذي لأجلـه خلقهم، وهـذا يقتضـي حفـظ المأخـذ السـلفي الأول عن أن يسـتمر **فيـه غلـط حسي** يـؤدي إلى ضـلال في الاعتقاد، على أنه لوكـان شـيء من ذلـك لكشـفه المأخـذ السـلفي الثاني وهو الشرع. فأما المتعمقون فإنهم هم الذين يجلبون الضـرر على أنفسـهم فلا بـدع أن يكلمهم اللـه عـز وجـل إلى أنفسـهم بـل ويزيدهم ضلالا إلى ضلالهم، ونظير ذلك أن الله تبارك وتعـالى إنمـا هيأ للناس ابتداء من الأسلحة ما لا يصيب به الإنسان في مرة واحدة إلا شخصا واحدا، وبذلك يحصـل التكـافؤ بين النـاس ويخفـف ضـرر الفتن، ولا تكـاد تصـيب من لم يتعـرض لهمـا من الصـبيان والنسـاء والعجزة والبهائم، ولكن الإنسان آخـذ يـدقق في اصـطناع الأسـلحة حتى أصطنع القنابل التي تهلك الواحد منها ناحية بمـا فيهـا، ويفكـر في اصطناع ما هو أشد من ذلك «من القنابل الذرية والهيدروجينيـة وما هو من الأسرار عندهم أعدوه للفتك بالأمم الأخرى» . (1) وأما القـــادحون في البـــديهيات فـــاعتلوا بـــأمور:

الأول: أن أجلى البديهيات قولنـا: الشـيء إمـا أن يكـون وإمـا أن لا يكـون، قـالوا: وأنـه غـير يقيـني، وأو ردوا للقـدح في يقينيتـه عـدة شبهات ذكرها وأجاب عنها صاحب (المواقـف) فراجعـه مـع شـرحه وحواشيه لتعلم ما يتضـمنه النظـر المتعمـق فيـه من التشـكيل في أوضح الأشياء، وأجلاها تشـكيكا يشـتمل على شـبهات يصـعب على المـاهر حلهـا، وعلى من دونـه فهم الحـل، ولـوأو رد بعض تلـك الشـــبهات على أمـــر خفي

(1) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي 3/1073

(1) زيادة من ع. ن." (2)
"والكـــــــذب والتلـــــــبيس والتقصـــــــير في البيـــــــان.
فقد اتضح بحمد الله عز وجل أن النظر العقلي المتعمق فيـه كثـيرا ما يوقع في الغلط، إمـا بـأن يبـنى على **إحساس غلـط لم** يتنبـه لغلطه، وإما بأن يبنى على قضية وهمية يزعمها بديهية عقلية، وإمـا بأن يبنى على شبهة ضعيفة فـيرد بهـا البديهيـة العقليـة زاعمـا أنهـا وهميـة، وإمـا بـأن يبـنى على لـزوم باطـل يـراه حقـا، وقـد تـبين بالفلسـفة الحديثـة المبنيـة على الحس والتجربـة وتحقيـق الاختبـار بـالطرق والآلات المخترعـة **- غلـط كثـير** من نظريـات الفلسـفة القديمة في الطبيعيات، وكثير من تلك النظريات كـانت عنـد القـوم قطعية يبنون عليها مـا لا يحصـى من المقـالات حـتى في الإلهيـات، فمـا ظنـك بغلطهم في الإلهيـات؟ وهم يعتمـدون فيهـا على قيـاس الغائب على الشاهد، فقد يقـع الغلـط في اعتقـاد مشـاركة الغـائب للشاهد في بعض الأمور، أو في اعتقاد مخالفتـه لـه، أو في اعتقـاد اللزوم في الشاهد أبنائه على استقرار ناقص أو غيره من الأدلة الـتي لا يـؤمن الغلـط فيهـا، أو في اعتقـاد أنـه غـير محقـق إذا لـزم في الشاهد لزم في الغائب، أو في تـركيب القيـاس، أو غـير ذلـك ممـا يشـــتبه ويلتبس، كمـــا يتضـــح لمن طـــالع كتب الكلام والفلســـفة المطولـة، ولاسـيما إذا طـالع كتب الفـريقين المختلفين كالأشـاعرة والمعتزلة، فالنظر العقلي المتعمـق فيـه مـع أنـه لا حاجـة إليـه في معرفة الحق كما تقدم فهو مظنة أن يشكك في الحقائق ويوقع في اللبس والاشتباه والضلال والحيرة، وتجد في كلام الغـزالي وةغـيره ما يصرح بأن النظـر العقلي المتعمـق فيـه لا يكـاد ينتهي إلى يقين، وإنما هي شـبهات تتقـارع وقياسـات تتنـازع، فأمـا أن ينتهي النـاظر إلى الحيرة، وأما أن يعجز فيرضى بما وقف عنده ولاسـيما إذا كـان موافقا لهواه، وأمـا أن لا يـزال يتطـوح بين تلـك المتناقضـات حـتى يفاجئـــــــــــــــــــه المـــــــــــــــــــوت.
وقد قال الغزالي في (المستصفى) 1 / 43: «أما اليقين فيشرحه أن النفس إذا أذعنت للتصديق بقضـية من القضـايا، وسـكنت إليهـا فهـــــــــــــا ثلاثـــــــــــــة أحـــــــــــــوال:
أحدها: أن تتيقن وتقطع به إليه قطع ثان وهو أن تقطع بـأن قطعهـا

2) القائد إلى تصحيح العقائد عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/48

به صحيح وتتيقن بأن يقينها فيه لا يمكن أن يكون به سهو **ولا غلط ولا** التباس فلا." (1)

"صرف الخبر عن ظاهره أو الاعتراف بأن المتكلم به غير معصوم.

السلفي: إن ساغ هذا الاحتمال في الأول ساغ في الثاني، فيحتمل فيما أخبر النص بأنه وقع أو سيقع في وقت كذا أن يقوم فيما يأتي دليل خلاف ذلك. فليس هناك إلا سبيلان:

الأولى: سبيل المؤمنين أنه يستحيل عقلا أن يكون المتكلم بالقرآن أو من النبي عليه الصلاة والسلام فيما يخبر به ربه جهل **أو غلط أو** كذب أو تلبيس، ففرض أن يقوم دليل قاطع على خلاف النص الثابت قطعا، أو الظاهر قطعا ز لا قرينة معه قطعا، فرض للمستحيل.

الثانية: سبيل ابن سينا ومن وافقه من تجويز الجهل والغلط، أو الكذب والتلبيس «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» الكهف: 29.

المتكلم: وهل كلامنا إلا في القطع؟ فهب أن احتمال الامتناع العقلي لا يصلح أن يكون قرينة فمن أين يأتي القطع؟ ومن المحتمل أن يخطئ الناظر الناظر فيعتقد أن الحديث ثابت، وليس بثابت، أو يعتقد صراحة الآية أو الحديث الثابت فيما فهمه، وليس كذلك، أو يعتقد ظهور ما ليس بظاهر، أو يعتقد انتفاء القرينة وهناك قرينة غفل عنها.

السلفي: سيأتي إثبات حصول القطع في الكلام مع الرازي والعضد، فأما الخطأ، فالخطأ في الباب إنما يكون في الظن، وليس كالنظر العقلي المتعمق الذي يكثر فيه الغموض والاشتباه والقطع بالباطل كما مر في الباب الأول، والنظر في النصوص على وجه الإيمان بها والتسليم لها اهتداء يحبه الله تبارك وتعالى «والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم» محمد: 17.

والنظر في الشبهات التعميقية على وجه الوثوق بها وتقديمها على النصوص زيغ عن سبيل الله «وإذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين» الصف: 5.." (2)

1) القائد إلى تصحيح العقائد عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/62

2) القائد إلى تصحيح العقائد عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/112

"حقـــــا. وهــــــو الحــــــــق المطلـــــــــوب.
فإن قال: إنما عنيت بالعقل العقل الصـحيح، والمخـاطبون الأولـون إن اعتقدوا الوجوب العقلي أو الجـواز فيمـا أقـول بامتناعـه عقلا أو احتملـــــــــه الامتنـــــــاع عقلا فـــــــذلك خطــــــأ منهم.
قلت: المانع عندك من القطع إنما هو احتمـال الامتنـاع، فمن انتفى عنده احتمال الامتناع حصل له القطع، والله عـز وجـل قـد ارتضـى عقول المخاطبين الأولين وكلفهم بحسـبها، ولمـة يرشـدهم الشـرع إلى التعمق في المعقـول فيمـا يتعلـق بالـدين، بـل كـره لهم ذلـك، فعلى فرض أنهم أخطئوا لعدم تعمقهم فذلك خطأ لأتبعه عليهم فيه البتـة، بـل على فـرض بطلان تلـك المعـاني تكـون التبعـة على من خـاطبهم خطابـا يعلم أنـه من حقـه بـالنظر إليهم أن يفهمـوا منـه الباطــــــل ويقطعــــــوا بـــــه بـــــدون تقصــــــير منهم.
وهب أن القطع لا يحصـل في كـل خـبر فـالرازي معـترف بحصـول الظن القوي، وذلك اعتراف بأن تلك النصوص أو أكثرهـا مت حقهـا أن يفهم المخــاطبون الأولــون منهـا تلــك المعــاني الــتي ينكرهــا المتعمقون، فإن من الممتنع عـادة أن يخطئ المخـاطبون الأولـون ومن كـان مثلهم في فهم تلـك النصـوص كلهـا خلاف مـا حقهـا أن يفهمـوه منهـا، وإذ ثبت هـذا ثبت أن القـول ببطلان تلـك المعـاني تكـــــــذيب للـــــــه عـــــــز وجـــــــل ولا بـــــــد.
وأيضا فالإيقاع في ظن الباطل قريب من الإيقاع في القطع بــه، ألا ترى أن الإنسان إذا أخبر صـاحبه بخـبر إنمـا يحصـل لصـاحبه الظن لاحتمال أن **يكون غلط أو** أخطأ اوجهل أو عجز أو تعمـد الكـذب، ومــــع ذلــــك فإنــــه إذا كــــذب فعليــــه تبعــــة الكــــذب.
وإن عنى الرازي بقوله: « ... أن يريـد بـه ... » الإرادة الثانيـة على زعم أنها قـد تخـالف في كلام اللـه تعـالى الأولى، فحاصـل عبارتـه على هذا: أن الله تعالى لا يكون ملبسـا إلا إذا امتنـع عقلا أن يكـون ملبسا، وهذا لا يظهر له معنى إلا أن يكون مغزاه أن اله تعالى إنمـا يكون ملبسا إذا امتنع." (1)
"واضحا، ومن شـأن الشـرع إذا كـانت ماسـة بالـدين كهـذه أن يكشف عنها. وكلا هذين منتف، أما الشـرع فإنمـا جـاء بتقريـر هـذه القضية وتثبيتها وتأكيدها بنصوص صـريحة تفـوق الحصـر، بـل أصـل بناء الشرائع على نزول الملك من عند الله عـز وجـل بـالوحي على

1) القائد إلى تصحيح العقائد عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/175

أنبيائه.
وأما النظر فقد اعترف الغزالي بأن أقصى ما يمكن من مخالفته لهذه القضية أنه ربما حصل الإنس بتكذيبها لمن كثرت ممارسته للأدلة العقلية ... ، ففي هذا أن تلك الأدلة كلها فضلا عن بعضها لا تثمر اليقين، ولا ما يقرب منه، ولا ما يشبهه، وإنما غايتها أنه ربما حصل الإنس لمن كثرت ممارسته لها.
وقد شرح الغزالي نفسه في (المستصفى) ج 1 ص 43 يقين النفس بقوله: «أن تتيقن وتقطع به، وينضاف إليه قطع ثان، وهو أن تقطع بأن قطعها به صحيح، وتتيقن بأن يقينها فيه لا يمكن أن يكون به سهو **ولا غلط ولا** التباس، فلا يجوز الغلط في يقينها الأول، ولا في يقينها الثاني، ويكون صحة يقينها الثاني كصحة يقينها الأول، بل تكون مطمئنة آمنة من الخطأ، بل حيث لوحكى لها عن نبي من الأنبياء أنه أقام معجزة وادعى ما يناقضها، فلا تتوقف في تكذيب الناقل، بل تقطع بأنه كاذب، أو تقطع بأن القائل ليس بني، وأن ما ظن بأنه معجزة فهي مخرقة، فلا يؤثر هذا في تشكيكها، بل تضحك من قائله وناقله، وإن خطر ببالها إمكان أن يكون الله قد أطلع نبيا على سر به انكشف له نقيض اعتقادها فليس اعتقادها يقينا، مثاله قولنا: الثلاثة أقل من الستة ... »
فأنت إذا عرضت قوله: «ربما حصل لك الإنس ... » على هذا اليقين الذي شرحه علمت أن بينهما كما بين السماء والأرض، فثبت أن ما سماه أدلة عقلية موجبة إثبات موجود ليس في جهة، ليس معنى ايجابها ذلك إثمار اليقين ولا ما يقاربه ولا ما يشبهه، فإذا كانت كذلك فكيف تسوغ أن اعرض بها القضية البديهية الواضحة؟ فإن قيل: لكنها تزلزل اليقين بتلك القضية فلا تبقى يقينية؟." (1)
". . . . .

من علي على وقت الصحابة فيلزم أهل هذه الشبهة أحد ثلاثة أمور:
إما أن يقولوا إن الصحابة غلطوا وأخطؤوا وكفروا المسلمين، وقتلوا من لا يستحق الكفر والقتل وهم على ضلالة. وهم لا يقولون ذلك لوضوحه في السير والتأريخ. وإن قالوه في الصحابة فهو كاف في الرد عليهم؛ لأنهم صاروا من الخوارج الذين يكفرون الصحابة

(1) القائد إلى تصحيح العقائد عبد الرحمن المعلمي اليماني ص/209

ويسبوهم، أو يقولن حاشاهم من تكفير المسلمين ومن قصد ظلمهم أو الاجتماع على غلط.
وإما أن يقولوا إن الاعتقاد في تاج وأمثاله والتوسل بالصالحين وسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللهفان لا يضر والاعتقاد في علي بن أبي طالب يكفر، وهم لا يقولون ذلك، فإن قالوا إنه لا يكفر كفى أنه كفر وشرك، وظهر عظيم جهلهم لفضل علي على هؤلاء بما لا نسبة فيه. فلو كان مسامحة في دعوة غير الله أو يكون أسهل لكانت دعوة علي.
فحينئذ يلزم الأمر الثالث، وهو أن يذعنوا ويسلمون أن من تعلق على غير الله بأي نوع من أنواع العبادة فهو كافر خارج من الملة مرتد، أغلظ كفرا ممن ليس معه هذه الأعمال، وأن إقراره بالشهادتين والصلاة والزكاة ونحو ذلك فرق غير مؤثر وغير نافع، فظهر بذلك أنهم ضلال في تشبيههم وترويجهم؛ فإن الغالية في علي ما اعتقدوا فيه إلا مثل الاعتقاد في تاج وأمثاله من هذه الأصنام. وإن قالوا: ليس من الغلو ففي باب أول الكتاب ما يبين أنه." (1)
"................................ ... فاسلم أذل الله من لهم هجر (1)

---

(1) أي: فاسلم من الخوض، أذل الله كل مبتدع، من الرافضة وغيرهم للصحابة، أو لبعضهم، هجر، وعادى، ولم يوال ويحب؛ والسلف رضى الله عنهم: تبرءوا من طريقة الروافض، الذين يبغضونهم، ويسبونهم؛ ومن طريقة النواصب: الذين يؤذون أهل البيت، بقول أو عمل؛ ومن أصول سلامة قلوبهم، وألسنتهم لهم، عملا بقوله: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا} [الحشر: 10].
وطاعة للنبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله: «لا تسبوا أصحابي».
وأجمعوا على أنه يجب على كل أحد، تزكية جميع الصحابة، والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم، ولا يعاديهم إلا عدو لله ورسوله؛ وروى الترمذي وغيره: أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: «الله، الله

---

1) شرح كشف الشبهات لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ص/99

في أصــحابي، لا تتخــذوهم بعدي غرضــا؛ من أحبهم فبحــبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضـهم، ومن آذاهم فقـد آذاني، ومن آذاني فقــــــــد آذى اللـــــــــه، يوشــــــــك أن يأخــــــــذه» .

قـال شـيخ الإسـلام ابن تيميـة: وتفصـيل القـول في سـبهم، أن من اقترن بسبه دعوى: أن عليا إله، أو أنه كان هو النبي، **وإنما غلــط جبرائيل** في الرسالة، فهذا لا شك في كفره؛ وأما من سبهم سـبا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصـف بعضـهم بالبخـل، أو الجبن، أو قلـة العلم، أو عـدم الزهـد، ونحـو ذلـك، فهـذا يسـتحق التــــــــأديب والتعزيــــــــــر، ولا يحكم بكفــــــــــره. أما من لعن وقبح مطلقا، فهذا محل الخلاف فيهم، لـتردد الأمـرين: لعن الغيظ، ولعن الاعتقـاد؛ وأمـا من جـاوز ذلـك، إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله - صـلى اللـه عليـه وسـلم - إلا نفـرا قليلا، لا يبلغون بضعة عشر، أو أن عامتهم فسقوا، فهـذا لا ريب في كفـره، لأنه مكذب لما نصه القرآن؛ من الرضا عنهم، والثناء عليهم.." [1]

"ظاهرها معنى فاسد وليست في حاجة إلى تأويل أما أحد هذه الأحاديث فهـو قولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم "الحجـر الأسـود"الخ. فمن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشـكال فيـه إلا على من لم يتــدبره، فإنــه قــال "يمين اللــه في الأرض" وحكم اللفــظ المقيــد يخالف حكم اللفظ المطلـق، ثم قـال "فمن صـافحه وقبلـه فكأنمـا صافح الله وقبل يمينه" فأول الحديث وآخــره يــبين أن الحجـر ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كـل عاقـل، ولكن يــبين أن اللــه تعالى كما جعـل للنـاس بيتـا يطوفـون بـه جعـل لهم مـا يسـتلمونه ليكون ذلك بمنزلة تقبيل يد العظماء فإن ذالـك تقـرب إلى المقبـل وإجلال له كما جرت به العـادة، فظنهم أن هـذا وأمثالـه يحتـاج إلى **تأويل غلط منهم** لو كان هذا اللفـظ ثابتـا عن النـبي صـلى اللـه عليه وسلم فإن هذا اللفظ صـريح في أن الحجـر الأسـود ليس هـو من صفات الله إذ قال: "هو يمين اللـه في الأرض" فالقيـد بـالأرض يـدل على أنـه ليس هـو يـده على الإطلاق فلا يكـون اليـد الحقيقيـة. وقوله: "فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبـل يمينـه" صـريح في أن مصـافحه ومقبلـه ليس مصـافحا للـه ولا مقبلا يمينـه لأنـه المشبه ليس هو المشبه به. وقد أتى بقوله "فكأنمـا" وهي صـريحة في التشبيه وإذا كان اللفظ صريحا في أنه جعل بمنزلة اليمين كان

---

1) حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية عبد الرحمن بن قاسم ص/126

من اعتقد أن ظاهره حقيقة اليمين قائلا للكذب المبين: وقول المؤلف "لأنه محتاج إلى تأويل" غير واضح فلعل الأصل فكيف يجعل ظاهره كفرا محتاجا إلى تأويل فالعلة هي كون ظاهره كفرا، والمعلول هو حاجته إلى تأويل: أما على ظاهر هذه العبارة فتكون المسألة بالعكس. فلو كان هذا هو المراد لقال المؤلف فكيف يجعل محتاجا إلى تأويل لأن ظاهره كفر وباطل والله أعلم.." (1)

"ش: هذه طائفة أخرى من بني آدم، وقعت في مأزق الضلال بسبب الاشتباه حيث ظنوا أن الخالق إذا وصف بالوجود والمخلوق يوصف بالوجود لزم التشبيه، ولزم أن يكون الخالق مركبا من الصفة والذات، وهذا تشبيه للخالق بالمخلوق. هذا هو زعم هذه الطائفة من الجهمية والمعتزلة وهو قول واضح الفساد، وبين البطلان، فإن الموجود لا يكون مركبا من ذاته وصفته. اتفاق الموجودين في مسمى الوجود لا يعني أن يكون وجود أحدهما مثل وجود الأخر كما لا يلزم ذلك في سائر الصفات، وقد سبق بيان هذا في غير هذا الموضع ومن أجل أن هؤلاء لا يمكن أن يجحدوا وجود الله قالوا: أن اشتراك الخالق والمخلوق في الوجود إنما هو من باب الاشتراك اللفظي فخالفوا بهذا القول سائر العقلاء على اختلاف أصنافهم وتباين فنونهم حيث اتفقوا على أن الوجود منقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث، كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة، كلفظ سهيل المقول على الكوكب، وعلى سهيل بن عمرو. فإن تلك لا يقال فيها: أن هذا ينقسم إلى كذا وكذا، ولكن يقال: أن هذا اللفظ يطلق على هذا المعنى وعلى هذا المعنى مع العلم بأن المعاني الكلية قد تكون متفاضلة في مواردها، بل أكثرها كذلك. وهذا هو المسمى بالمتواطئ المشكك، وقد تكون متساوية في مواردها وهذا هو المتواطئ العام. فالوجود ونحوه من الأسماء أسماء عامة كلية سواء متواطئة أو مشككة ليست ألفاظا مشتركة اشتراكا لفظيا فقط.

وطائفة من الفلاسفة ضلت أيضا بسبب الاشتباه حيث ظنوا أن الموجودات إذا كانت تشترك في مسمى الوجود لزم أن يكون هناك شيء موجود متشخص تشترك فيه، **وهذا غلط واضح** فإنه

(1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/150

إذا قيل يشتركان في الوجود المطلق الكلي، فذاك المطلــق الكلي لا يكون مطلقا كليا إلا في." (1)

"ش: المعــنى أن من لم يعــرف أقســام التأويــل ولم يمــيز صحيحها من فاسدها تناقض في أقواله واضطرب في مقالاته، مثل طائفة من الجهمية والمفوضة تقـول: أن التأويـل باطـل وأنـه يجب إجراء اللفظ على ظاهره وتقول: التأويل باطل بـدليل قولـه تعـالى {وما يعلم تأويله إلا الله} فقـد تناقضـت هـذه الطائفـة من جهـتين أولا من جهة قولها ببطلان التأويل مع قولها يجب إجراء اللفظ على ظـاهره، فـإن الجملـة الأولى تعـني أنـه ليس لـه معـنى مفهـوم. والجملة الثانية تعني أن ما يسبق إلى العقل ويتبـادر إلى الفهم من اللفــــــظ هـــــــو مـــــــراد الـــــــه بكلامـــــــه. ثانيـا: قـولهم ببطلان التأويـل فإنـه يتنـافي مـع اسـتدلالهم بآيـة آل عمران فإن الآيـة الكريمـة تـبين أن لـه تـأويلا ولكن هـذا التأويـل لا يعلمه إلا الله وهم ينفون التأويل بجميـع معانيـه وجهـة غلطهم أنهم لم يفهموا تأويل الشيء بمعنى حقيقته وتأويله بمعنى تفسيره وإنما يعرفون التأويل الذي هو صرف النص من مدلوله إلى غـير مدلولـه بغير دليل يوجب ذلك فظنوا أن قولـه تعـالى: {ومـا يعلم تأويلـه إلا الله} يراد به هذا المعنى، **وهذا غلط فاحش**! فـإن هـذا التأويـل من باب تحريف الكلم عن مواضعه، فهو من جس تأويل القرامطـة والباطنية وهو التأويـل الـذي اتفـق سـلف الآمـة وأئمتهـا على ذمـه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ورمـوا في آثـارهم بالشـهب وبهـذا يتـبين أن القـول في بعض صـفات اللـه كـالقول في سـائرها، وأن القول في صفاته كـالقول في ذاتـه فمن نفى الـنزول والاسـتواء أو الرضـا والغضــب أو العلم والقــدرة، أو اســم العليم أو القــدير، أو الوصف بـالوجود، فـرارا بزعمـه من التشـبيه والـتركيب والتجسـيم لزمه فيما أثبته نظر ما ألزمه لغـيره فيمـا نفـاه هـو وأثبتـه المثبت، وكل ما اسـتدل بـه على نفى الـنزول والاسـتواء والرضـا والغضـب أمكن منازعة أن يتدلى بنظيره على نفى." (2)

"وهـو معـنى عـام كلي ولم يـوجب ذلـك أن يشـترك المحـدث الممكن وهو المخلوق مع الواجب القديم وهو الله سبحانه فيما هـو من خصائص أحدهما: بل ما أضيف إلى وأحد منهما فهـو مختص بـه

1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/222
2) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/232

وهو على ما يليق به فإن الصفة تتبع الموصوف: فإذا كان القدر المشترك كما لا نقص فيه: ولم يحصل اشتراك فيما يختص بكل منهما لم يكن في إثبات ذلك القدر محذور؟ بل إثباته من مقتضيات الوجود: فإن الموجودات لابد بينها من الاتفاق في المعنى العام ومن نفى هذا المعنى المشترك لزمه تعطيل سائر الموجودات عن الوجود.

قوله:

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذه حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئا، ولربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء. فإذا نفى القدر المشترك مطلقا، لزم التعطيل العام، والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى، كالحياة والعلم والقدرة، بل والوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك تجب لوازمها، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا. بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة وعلم، ونحو ذلك، والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم، وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره زالت عنه عامة الشبهات وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة. وبين فيها: أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدها الأخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.." (1)

"ش: يعني ومن أجل أن من نفى اشتراك الموجودات في المعنى العام يلزمه التعطيل المحض لكل موجود من أجل ذلك كان أهل السنة والجماعة يسمون نفاة صفات الله معطلة: لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله عن الوجود: وكان رأسهم الجهم ينكر أن يسمي الله شيئا زعما منه أن إثبات كون الله شيئا يلزم منه مشابهته لسائر الأشياء، وبعدا وسحقا لتنزيه مدلوله، تعطيل الذات العلية عن الوجود، وأتباع الجهم قد يتحاشون في بعض الأحيان عن قول الجهم بإنكار كون الله شيئا فيقولون هو شيء لا كالأشياء

---

1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/23

وهذه الكلمة حق فالله سبحانه شيء لا يماثله أحد من خلقه: ولكن يقـال لهم هلا أثبتتم أسـماء اللـه وصـفاته الـواردة في كتابـه وعلى لسان رسوله وقلتم بنفي المماثلة كما قلتم أنه شـيء لا كالأشـياء، والحقائق التي يوصف بها الرب من حياة وعلم وقدرة ووجود وذات ونحو ذلك ككونه شيئا ثابتا هذه الحقائق تجب لوازمها ولوازمها هي صفات الحي الموجـود الـرب الكامـل: فالـذات والحقيقـة والوجـود ملزومـات والصـفات لازمهـا: وثبـوت الملـزوم يـوجب ثبـوت اللازم ولازم صفات اللـه الكمـال كمـا أن لازم أوصـاف المخلـوق النقص: ومن أدرك هذه الحقائق وميز ما تشترك فيه وما تختلـف فيـه زالت عنه الشبهة التي التبس عليه الأمر بسببها وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء الذين غلطوا في باب أسماء الله وصفاته لالتباس هـذه الحقائق عليهم والأمور الموجودة في الخارج لا اشتراك فيها. وإنمـا الاشتراك في المعنى العام الـذي يطلـق على هـذه الحقيقـة وهـذه الحقيقة. وليس في الخارج ذات موجودة تشترك فيها الموجـودات. أما الموجودات التي في الخارج فبعضها متميز عن بعض في الذات والصفات والأفعـال. وقـد بسـط المؤلـف هـذا البحث في عـدد من كتبه. ومنها رسالته التي رد فيها على أهل القول بوحـدة الوجـود.." (1)

"الفكرة الرديئة، وهؤلاء مع إثبـاتهم اثـنين وتسـمية النـاس لهم بالثنوية فهم لا يقولـون أن الشـر مماثـل للخـير، ومن ظن أن قـوم إبراهيم الخليل كـانوا يعتقـدون أن النجم أو الشـمس أو القمـر رب العالمين أو أن الخليل عليه السلام لمـا قـال هـذا ربي أراد بـه رب العالمين **فقد غلـط غلطا** بينـا، بـل قـوم إبـراهيم كـانوا مقـرين بالصانع وكانوا يشركون بعبادته كأمثالهم من المشـركين. قـال اللـه تعالى عن الخليل: {واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيـه وقومـه مـا تعبدون، قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين قال هل يسـمعونكم إذ تـدعون، أو ينفعـونكم أو يضـرون، قـالوا بـل وجـدنا آباءنـا كـذلك يفعلـون. قـال أفـرأيتم مـا كنتم تعبـدون - إلى قولـه- فمـا لنـا من شافعين، ولا صديق حميم} ! فأخبر الله تعالى عن الخليل أنه عـدو لكـل مـا يعبـدون إلا رب العـالمين، وأخـبر عنهم أنهم يقولـون يـوم القيامة {تالله إن كنا لفي ضلال مبين، إذ نسويكم بـرب العـالمين} يعني آلهتكم، فلم يكونوا جاحدين للصانع بـل عـدلوا بـه وجعلـوا لـه

(1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/24

أندادا في العبادة والمحبة والدعاء، وكذلك مشركو العرب وأمثالهم كانوا مقرين بالصانع وأنه خلق السموات والأرض، إذ كانوا مقرين بأن هذه السموات والأرض مخلوقة لله حادثة بعد أن لم تكن. وقد استشهد المؤلف على ذلك بآية العنكبوت وآية الزمر وآيات المؤمنون، ثم استشهد بما كان العرب يقولونه في تلبيتهم من الإقرار بربوبية الله الشاملة، كما ذكر أهل السير أن التلبية من عهد إبراهيم عليه السلام: لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، حتى كان عمرو بن لحي الخزاعي فبينما هو يلبي تمثل له الشيطان في صورة شيخ يلبي معه فقال: لبيك لا شريك لك، فقال الشيخ: إلا شريكا هو لك، فأنكر ذلك عمرو وقال: ما هذا؟ فقال الشيخ: تملكه وما ملك فإنه لا بأس بهذا فقالها ودانت بها العرب، وقد روى مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيت عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف أخا بني كعب وهو يجر قصبه في النار". ومن العلم المشهور أن عمرو بن لحي هو أول من نصب الأنصاب حول المبيت، ويقال أنه جلبها من." (1)

"يشاركه، أو قال إنه لا فعل له، بل من يشبه به شيئا من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور، وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين، كما تقدم. وعلم أيضا بالعقل، أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلابد بينهما من قدر مشترك. كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات، ونحو ذلك، وأن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنه لابد من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ش: يقول الشيخ: بما تقدم من تقرير توحيد المرسلين الذي هودين الإسلام بمعناه العام وأن ضده الشرك وهو اتخاذ مع الله آلهة أخرى يتضح خطأ **من غلط من** أرباب الكلام وأهل التصوف الذين جعلوا الإقرار بربوبية الله الشاملة هو النهاية في التوحيد، وأن معنى كلمة الإخلاص: هو القادر على الاختراع. وقد استدلوا على أن توحيد الربوبية هو الغاية بدليل التمانع المشهور، وهو أنه لوكان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم وآخر تسكينه أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته فإما أن يحصل

(1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/66

مرادهما أو مراد أحدهما أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين، والثالث: ممتنع لأنه يستلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون وهو ممتنع ويستلزم أيضا عجز كل منها والعاجز لا يكون إلها، وإذ حصل مراد أحدهما دون الآخر كان هو الإله القادر والآخر عاجزا لا يصلح للإلهية، ولا ريب أن **هذا غلط واضح** واعتقاد فاسد فإن معنى لا إله إلا لله لا معبود بحق سوى الله سبحانه، كما قال تعالى: {وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم} وقال: {وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون} ، وقال: {وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره} فأجابوا ردا عليه بقولهم: {قالوا أجئتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد." (1)

"وكذلك إذا وجد السحاب لم ينفذ شعاعها إلى ما تحته فلابد من وجود جسم ينعكس عليه شعاعها مع انتفاء الموانع، وحينئذ فليس وجود السبب كافيا في حصول المسبب بل لابد مع ذلك من انتفاء الموانع. والسمندل هوى كما قال في القاموس المحيط: "طائر بالهند لا يحترق بالنار"، والياقوت هو من الجواهر معرب أجوده الأحمر الروماني. وقد ذكرنا فيما سبق أن أهل الإلحاد يدخلون في مسمى الواحد عندهم نفي أوصاف الرب جل وعلا، فقولهم: "واحد لا قسيم له" مثل قولهم: "الواحد لا يصدر عنه إلا واحد"، ومن المعلوم أنه ليس في كلام العرب بل ولا عامة أهل اللغات أن الذات الموصوفة بالصفات لا تسمى واحدا، بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحدا ووحيدا قال تعالى: {ذرني ومن خلقت وحيدا} وهو الوليد بن المغيرة وقال تعالى: {فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف} ، فسماها وهي امرأة متصفة بالصفات واحدة ويقال إنه أحد الرجلين، ويقال للأنثى إحدى المرأتين ويقال للمرأة واحدة، وللرجل واحد ووحيد، ولم يعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف بالصفات أصلا، قال الشيخ: وهذا مما يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك فإن هذا غلط، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين (أحدهما) فاعل كالنار (والثاني) قابل

(1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/70

كالجسم القابل للسخونة والاحتراق وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس فإشعاعها مشروط بالجسم المقابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك.." (1)

"التمييز مطلقا، ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا وعظم هذا المقام **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينية قدرا وشرعا، وغلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن وجود هذا ولا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح ولا مدح في عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة.

ش: يقول الشيخ إن من احتج بالقدر وشاهد الربوبية العامة فقطلم يفرق بين المأمور والمحظور والمؤمنين والكافرين وأهل الطاعة وأهل المعصية ولم يفرق بين النبي الصادق والمتنبىء الكاذب وأولياء الله وأعدائه وهكذا سائر الأضداد بل يشهدون وجه الجمع من جهة كون الكل بقضاء الله وقدره وإرادته العامة ولا ريب أن الله تعالى خالق كل شيء ومليكه، والقدر هوقدرة الله وهو المقدر لكل ما هو كائن، لكن هذا لا ينفي حقيقة الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه فيحصل له به نعيم ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب، والجميع سواء من جهة المشيئة والربوبية، لكن هناك فرقا آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور، وحينئذ فالإنسان لابد أن يجوع ويعطش فلا يسوي بين الخبز والشراب وبين الملح الأجاج والعذب الفرات، بل لابد أن يفرق بينهما ويقول هذا طيب وهذا ليس بطيب، فمن الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له يحصل له به اللذة ومنها ما هو مضاد له ضار يحصل له به الألم وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع، مجمع عليه بين الأولين والآخرين فما دام الإنسان حيا فلابد أن يفرق بين ما ينفعه وينعمه ويسره وبين ما يضره ويشقيه ويؤلمه، وهذا حقيقة الأمر والنهي فإن الله تعالى أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، فقد بعث الرسل بتكميل الفطرة فأرشدوا الخلق إلى ما ينالون به النعيم في الآخرة وينجون به من العذاب، ومن لم يدرك هذا الفرق فإن كان لسبب أزال عقله هو به معذور، وإلا كان مطالبا بما فعله من الشر وما تركه من الخير، وإذا

1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/106

فهذا الصنف من الناس مع مخالفتهم مـا هـو معلـوم بالضـرورة من الدين فهم مخالفون لما هو معلوم بالضرورة من." (1)

"الحس والعقـل، وكونـه يفـرق بين النـافع والضـار معنـاه أنـه يستطيع التمييز بين أمر الله وخلقه، فإن الشـرع قـد فصـل لـه مـا ينفعه وما يضره، ومن زعم أن أحدا من الناس يصـل بـه الأمـر إلى درجة لا يميز فيها بين هذه المتضادات فقد ضل وافـترى، وإن كـان الإنسان قد يأتي عليه أحيانا ما يجعله في حالة يضعف فيهـا تمييـزه ويقل فيها إدراكه ووعيه، كحالة السكران والمغمى عليه، هذا شيء مسلم به ولكن مع ذلك فإن إحساسه لا يـذهب كلـه بـل يبقى معـه شيء من شعوره وإدراكه، فإما أن يـذهب تمييـزه نهائيـا فهـذا غـير صحيح، وقوله:"ونحو ذلك" يعني كحالـة النـائم فـإن النـائم مـع أنـه أعظم نقصـا من حالــة السـكران والمغمى عليــه فإنــه لا يــذهب إحساسه كله بل يدرك ويشعر بأمور يراها في نومه مما قد يسـوؤه أو يسره، فالأحوال التي تعبر عنهـا الصـوفية بالاصـطلام إنمـا تنشـأ من عـدم إحسـاس أصـحابها ببعض الأمـور ولكنهـا مـع نقص حالـة أصحابها فهي لا تصل إلى حالة يسقط معها التمييز سـقوطا كـاملا، ومن ادعى سقوط التمييز سقوطا تاما وعظم الفنـاء في مشـاهدة الربوبيـة **فقد غلـط غلطا** شـنيعا وقصـر في أمـر اللـه وشـرعه تقصيرا يخرجه إلى كفر أعظم منه في اليهود والنصارى، فإن هؤلاء مع كفرهم يقرون بنـوع من الأمـر والنهي والوعـد والوعيـد، بخلاف هؤلاء المباحية المسقطة للشرائع مطلقا، فإنهم يقولون أن العارف إذا صـار في هـذا المقـام لا يستحسـن حسـنة ولا يسـتقبح سـيئة، لشـهوده الربوبيـة العامـة والقيوميـة الشـاملة، وحينئـذ فمن ادعى سقوط التمييز سقوطا تاما **فقد غلط غلطا** بينـا في تفريقـه بين خلق الله وأمره وفي اعتقاده أن عملـه هـذا ممـدوح فإنـه لا وجـود لهــذا ولا مــدح في عــدم العلم وســقوط المعرفــة، وهــذا حــال المتــأخرين من الصــوفية. قــال الشــيخ: "وأمــا أئمــة الصــوفية، والمشايخ المشهورون من القدماء: مثل الجنيد بن محمـد وأتباعـه، والشيخ عبد القادر وأمثالـه، فهـؤلاء من أعظم النـاس لزومـا للأمـر والنهي، وتوصية بذلك وتحذيرا من المشي مع القـدر، فالشـيخ عبـد

(1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/120

القادر كلامه كله يدور على اتباع المـأمور وتـرك المحـذور، والصـبر على المقدور، ولا يثبت طريقا تخالف ذلك أصلا، لا هو." (1)

"ش: يقـول المؤلـف إذا بلغـك أن بعض مشـائخ الصـوفية يعـبر بقولهأريد أن لا أريد كقول أبي يزيـد الصـوفي: أو إن العـارف ليس له من نفسه أمر ونحو ذلك من العبارات وذلـك كقـول الشـيخ عبـد القادر "علامة فناء إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مرادا قـط فلا يكن لك غرض ولا تقف لك حاجة ولا مـرام لأنـك لا تريـد مـع إرادة اللـه سـواها"، إذا سـمعت هـذه العبـارات المرويـة عن بعض فضـلاء الصوفية فاعلم أن مقصودهم أن لا يريد المريـد شـيئا إلا أن يكـون مأمورا بإرادته، فقوله: "علامة فناء إرادتك بفعـل اللـه أنـك لا تريـد مرادا قط" معناه أنك لا تريد مرادا لم تؤمر بإرادته فأما ما أمر الله ورسوله بإرادتك إياه فإرادته إما واجب وإمـا مسـتحب وتـرك إرادة هذا إما معصية وإما نقص. وهكذا قـولهم "ينبغي أن يكـون الإنسـان كالميت بين يدي الغاسـل" ليس معنـاه أن لا تكـون لـه إرادة أصـلا وهذا معنى قول المؤلف: "فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادتـه الـتي لم يؤمر بها، وعـدم حظـه الـذي لم يـؤمر بطلبـه وأنـه كـالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه وترك دفع ما لم يـؤمر بدفعـه"، وحينئـذ فلا يجـوز حمـل كلام المشـائخ المسـتقيمين، على تـرك الإرادة مطلقـا فإن **هذا غلط فـاحش**، وذلـك أن الحي لابـد لـه من إرادة، فـإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله ويأمر بها أمر إيجاب وأمر استحباب لا يدعها إلا كافر أو عاصي إن كانت واجبة، وإن كانت مستحبة كـان تاركهـا تاركـا لمـا هـو خـير لـه، واللـه تعـالى قـد وصـف الأنبيـاء والصديقين بهذه الإرادة فقال تعالى: {ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه} ، وقال تعالى: {إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا} ، وقال تعالى: {وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخـرة فـإن اللـه أعـد للمحسـنات منكن أجـرا عظيما} ، وحينئذ فالله يأمر بإرادتـه وإرادة مـا يـأمر بـه وينهى عن إرادة غـيره وإرادة مـا نهى عنـه، فهمـا إرادتـان إرادة يحبهـا اللـه ويرضاها وإرادة لا يحبها الله ولا يرضاها، وأما من اعتقد أنهم فرغوا من الإرادة مطلقـا ولم يبـق لهم مـراد وأن هـذا المقـام هـو أكمـل

1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/121

المقامات وأن من قام بهذا فقد قام بالحقيقة القدريـة الكونيـة من اعتقد هذا الاعتقاد أو نسبه." (1)

"السـميع البصـير [الشـورى 11]

القول في الصفات كالقول في الذات الثاني أن تعلموا أن الصـفات والذات من باب واحد فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمـان لا إثبـات كيفيـة مكيفـة محـددة فكـذلك نثبت لهـذه الـذات الكريمـة المقدسـة صـفات إثبـات وإيمـان ووجـود لا إثبـات كيفيـة وتحديد

هل آيات الصفات هي من المتشابه واعلموا أن آيات الصفات كثـير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه وهـذا من **جهة غلـط ومن** جهة قد يسوغ كما بينه الإمـام مالـك بن أنس بقولـه الاسـتواء غـير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة والإيمـان بـه واجب (5) كذلك يقال في النزول النزول غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب واطـرده في جميـع الصـفات لأن هذه الصفات معروفـة عنـد العـرب إلا أن مـا وصـف بـه خـالق السموات." (2)

"الكاذبـة. ولا بـد في هـذا المقـام من نقـط يتنبـه إليهـا طـالب العلم:

أولا: أن يعلم طـالب العلم أن جميـع الصـفات من بـاب واحـد إذ لا فـرق بينهـا البتـة لأن الموصـوف بهـا واحـد وهـو جـل وعلا لا يشـبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة فكما أنكم أثبتم له سمعا وبصـرا لائقين بجلالـه لا يشـبهان شـيئا من أسـماع الحـوادث وأبصـارهم فكـذلك يلـزم أن تجـروا هـذا بعينـه في صـفة الإسـتواء والـنزول والمجيء إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال الـتي أثـنى اللـه بهـا على نفسـه.

واعلموا أن رب السـموات والأرض يسـتحيل عقلا أن يصـف نفسـه بمـا يلزمـه محـذور أو يلزمـه كحـال أو يـؤدي إلى نقص. كـل ذلـك مستحيل عقلا. فإن الله لا يصف نفسه إلا بوصف بـالغ من الشـرف والعلو والكمال ما يقطـع جميـع علائـق أوهـام المشـابهة بينـه وبين صفات المخلوقين على حد قوله: {ليس كمثله شيء وهـو السـميع البصـير} .

---

1) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 2/124

2) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات الشنقيطي، محمد الأمين ص/38

الثاني: أن يعلموا أن الصفات والذات من باب واحد فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان لا إثبات كيفية مكيفة فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد.
واعلموا أن آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المشابهة وهذا من **جهة غلط ومن** جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس. أما المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله:" الإستواء غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة ". كذلك يقال في النزول: النزول غير مجهول والكيف غير معقول والسؤال عنه بدعة، واطرده في جميع الصفات لأن هذه الصفات معروفة عند العرب إلا أن ما وصف به خالق السموات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئا من صفات المخلوقين كما أن ذات الخالق جل وعلا حق والمخلوقون لهم ذوات وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئا من ذوات المخلوقين. فعلى كل حال الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق وتنجيس القلب بقذر التشبيه فالإنسان المسلم إذا سمع صفة." [1]
"قلت: ومحمد بن مصعب لم يخرج له مسلم، وإنما خرج له الترمذي وابن ماجه، وقد ضعفه النسائي، وقال أبو زرعة: "صدوق ولكنه حدث بأحاديث منكرة"، فقال له ابن أبي حاتم: "فليس هذا مما يضعفه". قال: "نظن **أنه غلط فيها**".
وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه قال: "يوشك أن لا تجدوا بيوتا تكنكم؛ تهلكها الرواجف، ولا دواب تبلغوا عليها في أسفاركم؛ تهلكها الصواعق".
رواه نعيم بن حماد في "الفتن".
باب
ما جاء في كثرة الزلازل
عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «"لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم، ويتقارب الزمان، وتكثر الزلازل، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج". قيل: الهرج أيما هو يا رسول الله؟ قال: "القتل القتل» .
رواه: الإمام أحمد، والبخاري.

1) الأسماء والصفات نقلا وعقلا الشنقيطي، محمد الأمين ص/24

وعن سلمة بن نفيل السكوني - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم -: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بين يدي الساعة موتان شديد، وبعده سنوات الزلازل» . رواه: الإمام أحمد، والطبراني، والبزار، وأبو يعلى. قال الهيثمي: "ورجاله ثقات". ورواه: ابن حبان في "صحيحه" والحاكم في "مستدركه"، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "لم يخرجا لأرطاة (يعني: ابن المنذر، أحد رواته) ، وهو ثبت، والخبر من غرائب الصحاح".." (1)

"فروي عنه عن أبان بن أبي عياش عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ". قال: "فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد - وهو مجهول - عن أبان بن أبي عياش - وهو متروك - عن الحسن - وهو منقطع - والأحاديث الدالة على خروج المهدي أصح إسنادا".انتهى.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في رده على الرافضي: " الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره؛ كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود:

«لو لم يبق من الدنيا إلا يوم؛ لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل مني (أو: من أهل بيتي) ، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما» .

ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة، وأيضا فيه: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة» .

ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد، وفيه: «يملك الأرض سبع سنين» .

ورواه عن علي رضي الله عنه: أنه نظر إلى الحسن، وقال: "إن ابني هذا سيد كما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم، يشبهه في الخلق، ولا يشبهه في الخلق، يملأ الأرض قسطا".

وهذه **الأحاديث غلط فيها** طوائف:

طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه: أن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم» ، وهذا الحديث

(1) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة التويجري، حمود بن عبد الله 2/238

ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه، وليس مما يعتمد عليه، ورواه ابن ماجه عن يونس." (1)

"وعن معقل بن يسار رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لقد أكل الطعام، ومشى في الأسواق (يعني: الدجال) » .

رواه الطبراني في "الأوسط) . قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح؛ غير علي بن زيد بن جدعان، وهو لين، وثقة العجلي وغيره، وضعفه جماعة ". انتهى.

وقد رواه الآجري في كتاب "الشريعة"، ولكنه قال عن ابن مغفل: "ولعل **ذلك غلط من** بعض الكتاب".

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ألا إن كل نبي قد أنذر أمته الدجال، وإنه يومه هذا قد أكل الطعام» ... . الحديث.

رواه الحاكم في "مستدركه"، وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف. وسيأتي بتمامه في ذكر الرجل المؤمن الذي يقتله الدجال إن شاء الله تعالى.

ويشهد لهذه الأحاديث ما يأتي من حديث فاطمة بنت قيس وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم في ذكر الجساسة والدجال.

باب

في خبر الجساسة

عن ابن بريدة - وهو عبد الله - قال: حدثني عامر بن شراحيل الشعبي - شعب همدان - أنه سأل فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس، وكانت من المهاجرات الأول، فقال: حدثيني حديثا سمعتيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسنديه إلى أحد غيره. فقالت: لئن شئت لأفعلن. فقلت لها: أجل؛ حدثيني (فذكر." (2)

"«بالسيف ". ثم نزلنا، فأتينا المسجد؛ فإذا رجل يصلي، فقال: من هذا؟ قلت: فلان، ومن أمره (فجعلت أثني عليه) . فقال: "لا تسمعه فتقطع ظهره". ثم رفع يدي، فقال: "خير دينكم أيسره» .

---

1) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة التويجري، حمود بن عبد الله 2/297

2) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة التويجري، حمود بن عبد الله 2/324

رواه الطبراني في "الكبير". قال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح".

قلت: قد تقدم في رواية الإمام أحمد عن عبد الله بن شقيق عن رجاء بن أبي رجاء أن الذي ذهب مع النبى صلى الله عليه وسلم إلى أحد ورجع معه وأثنى على الرجل الذي رآه يصلي في المسجد هو محجن بن الأدرع رضي الله عنه، فلعلهما واقعتان، أو أن ما في هذه الرواية غلط. والله أعلم.

وعن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن يخرج الدجال وأنا حي؛ كفيتكموه، وإن يخرج الدجال بعدي؛ فإن ربكم عز وجل ليس بأعور، إنه يخرج في يهودية أصبهان، حتى يأتي المدينة، فينزل ناحيتها، ولها يومئذ سبعة أبواب، على كل نقب منها ملكان، فيخرج إليه شرار أهلها» ....". الحديث.

رواه الإمام أحمد، وابن حبان في "صحيحه"، ورجال أحمد رجال الصحيح؛ غير الحضرمي بن لاحق، وهو ثقة.

وعنها رضي الله عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا يدخل الدجال مكة ولا المدينة» .

رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم.

وعن تميم الداري رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن طيبة المدينة، وما من نقب من نقابها؛ إلا عليه ملك شاهر سيفه، لا يدخلها الدجال أبدا» .." (1)

"قال النووي في "شرح مسلم": "قال القاضي عياض: هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى؛ من إحياء الميت الذي يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك؛ فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسى صلى الله عليه وسلم، ويثبت الله الذين آمنوا.

هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار؛ خلافا لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة،

---
1) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة التويجري، حمود بن عبد الله 3/29

وخلافا للجبائي المعتزلي وموافقيه من الجمهية وغيرهم، في أنه صحيح الوجود، ولكن الذي يدعي مخارق وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقا؛ لم يوثق بمعجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، **وهذا غلط من** جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة، فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية، وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه، ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس؛ لسد الحاجة والفاقة؛ رغبة في سد الرمق، أو تقية وخوفا من أذاه؛ لأن فتنته عظيمة جدا، تدهش العقول، وتحير الألباب، مع سرعة مروره في الأرض؛ فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الحدوث فيه والنقص، فيصدقه من صدقه في هذه الحالة.

ولهذا؛ حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته، ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله، وأما أهل التوفيق؛ فلا يغترون به، ولا يخدعون." (1)

"عن نفسه سبحانه، وهذا هو المفهوم من كلام العرب، ألا ترى إلى قول النابغة:

يجلهم ذات الإله ودينهم

فقد **بان غلط من** جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما أضيف إليه"اهـ كلام السهيلي.

وقال الحافظ ابن القيم معلقا على هذا الكلام ومستحسنا: "وهذا من كلامه من المرقصات فإنه أحسن فيه ما شاء".

وأصل هذه اللفظة هو تأنيث "ذو" بمعنى صاحب، فذات كذا صاحبة كذا في الأصل. ولهذا لا يقال ذات الشيء إلا لما له صفات ونعوت تضاف إليه فكأنه يقول: صاحبة هذه الصفات والنعوت، ولهذا أنكر جماعة من النحاة منهم ابن "هان" وغيره على الأصوليين قولهم "الذات"، وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا كما لا يقال "الذو" في "ذو" وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة الذات في اصطلاحهم قد صارت عبارة عن نفس الشيء وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرفوها باللام وجردوها، ومن هنا غلطهم السهيلي. فإن الاستعمال، والتجريد أمر اصطلاحي لا

(1) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة التويجري، حمود بن عبد الله 3/88

لغوي، فإن العرب لا تكاد تقول رأيت الشـيء لعينـه ونفسـه، وإنمـا يقولون ذلك لما هو منسـوب ومن جهتـه. وهـذا كجنب الشـيء. إذا قالوا: هذا في جنب الله لا يريدون إلا فيمـا ينسـب إليـه من سـبيله ومرضاته وطاعته لا يريدون غير هذا البتة. فلما اصطلح المتكلمـون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة، ظن من ظن أن هـذا هـو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام: "ثلاث كذبات في ذات اللـه" وقول خبيب رضي الله عنه:." (1)

"البـاب الأول: الكلام على الأسـماء الحسـنى والصـفات العلا وبيـان الفـرق بينهما بين يـدي المبحث

قبل أن نشرع في الكلام على مبحث الأسـماء والصـفات وتعـدادها يحسن بنا أن ننبه على بعض النقاط المهمـة الـتي لهـا صـلة وثيقـة بالموضـوع.

أ- إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في بـاب أسمائه وصفاته، كالشـيء والموجـود، والقـائم بـالنفس والمخـالف للحوادث، فإن هذه الألفاظ يخبر بها عن الله تعـالى، ولا تـدخل في باب أسمائه الحسـنى، ولفـظ (القـديم) من هـذا البـاب لعـدم ورود النص بـه، وبـاب الأسـماء والصـفات تـوقيفي، كمـا لا يخفى.

ب- إن الصـفة إذا كـانت منقسـمة إلى كمـال ونقص لم تـدخل بمطلقها في أسمائه تعالى، بل يطلق عليه منها كمال فقـط، وهـذا كالمريـد والفاعـل والصـانع عنـد الإطلاق، بـل هـو فعـال لمـا يريـد. فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، فيقال لفاعل الخير فاعل كما يقال لفاعل الشر فاعل، وكذلك المريد والصانع، ولهـذا إنمـا أطلـق اللـه على نفسـه من ذلـك أكملـه.

جـ- لا يلزم من الإخبار عنه تعالى بالفعـل مقيـدا أن يشـتق لـه منـه اسـم مطلـق **كمـا غلـط بعض** المتـأخرين، فجعـل من أسـمائه الحسـنى، المضـل والفـاتن والمـاكر، والمسـتهزئ والسـاخر مثلا، تعـالى اللـه عن ذلـك علـوا كبـيرا. فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منهـا إلا أفعـال مخصوصـة معينة، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة. والله أعلم.." (2)

---

1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/72

2) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/175

"استأثرت به في علم الغيب عندك. فإن هذه الأقسام الثلاثة تفصيل لما سمى به نفسه.
وأجاب الحافظ على هذا الإشكال بجواب مستفيض وحقق تحقيقا قل ما يوجد له نظير - فيما علمنا- وملخصه هو الآتي:
إن العطف بين هذه الجمل من باب عطف الخاص، لأن كل جملة أخص من التي قبلها، والمعهود في باب عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حروف العطف إلا أن العطف بـ"أو" على العام له فائدة أخرى غير الفائدة التي في العطف بالواو.
وهي بناء الكلام على التقسيم والتنويع كما بنى عليه تاما. فيقال: سميت به نفسك فإما أنزلته في كتابك. وإما علمته أحدا من خلقك
1 اهـ.
قلت: ولا يستبعد لو قيل: إن "أو" هنا معنى الواو، وهو أسلوب متبع معروف عند أهل اللغة.
ثم انتقل ليذكر لنا فائدة أخرى في الحديث، وملخص ذلك: أن الحديث يدل على أن أسماء الله غير مخلوقة، بل هو الذي تكلم بها وسمى بها نفسه، ولهذا لم يقل: كل اسم خلقته لنفسك، ولو كانت مخلوقة لم يسأله بها. فإن الله (لا يقسم عليه) بشيء من خلقه، فالحديث صريح في أن أسماء الله ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم، ويدل أيضا على أن الأسماء مشتقة من صفاته، وصفاته قديمة قائمة به تعالى فأسماؤه غير مخلوقة2 اهـ.
فإن قيل: فالاسم عندكم هو المسمى أو غيره؟! قيل: **طالما غلط بعض** الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه.

1 شفاء العليل باب 27، ص: 276 ط دار المعرفة.
2 المصدر السابق ص: 277، بتصرف.." (1)
"فليطلع على أقوال أهل الحديث وأعيان فقهاء الأمة من الأئمة الأربعة ومن في طبقتهم أو بعدهم من أولئك الذين نهجوا نهجهم، لأنهم خير من يرجع إليهم لمعرفة هذا الباب الخطير على حقيقته.
وأكرر هنا -كما ذكرت سابقا غير مرة - تلك العبارة المنقولة - في صفة الاستواء.
عن أم سلمة رضي الله عنها وعن ربيعة بن عبد الرحمن شيخ الإمام مالك رحمه الله، واشتهرت أخيرا عن الإمام مالك رحمه

(1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/187

الله: "الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه الكيفية بدعة"1.
وقد أطبق علماء أهل السنة قديما وحديثا على هذا المعنى. وقولهم المأثور: "أمروها كما جاءت بلا كيف"2 في نصوص الصفات يؤدي هذا المعنى نفسه. وهل يقول: "الاستواء معلوم" من لا يفهم معنى (استوى) لغة؟ وهل يقول: "تمر كما جاءت بلا كيف" من لا يعرف معاني النصوص؟! الجواب (لا) بالتأكيد ودون توقف.
وإن الذي لا يفهم المعنى إنما ينبغي له أن يقول الاستواء غير معلوم أو اقرأوا الألفاظ وأمروها دون محاولة فهم معانيها لأنها غير مفهومة لنا أو يقول: الله أعلم بمعانيها ونحن لا نعلم أو عبارة كهذه.
وقد غلط في هذه النقطة بعض الذين كتبوا عن عقيدة السلف دون دراسة سابقة، بل بالمطالعات العابرة أو بالسماع والتقليد فأساءوا فهم عقيدة السلف، ثم أساءوا إلى منهجهم بل اتهموا - جهلا منهم- كثيرا من أتباع السلف بالتشبيه والتجسيم بناء على تصورهم الخاطئ، حيث ظنوا أن مذهب السلف هو التفويض المحض، بل قد صرح بعض المتأخرين منهم بأن السلف لا يفهمون معاني نصوص الصفات، والعجب كل العجب أنهم

1 تقدم تخريج هذه الآثار.
2 تقدم تخريجه.." (1)
"هذه النقاط هي خلاصة النتائج التي اشتمل عليها المدخل.
الباب الأول:
وبعد أن أنهيت الكلام على المدخل أوردت خمس نقاط مهمة ينبغي الوقوف عليها قبل الشروع في الكلام على الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهي:
أولا: إن ما يدخل في باب الإخبار عن الله تعالى أوسع مما يدخل في أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بالنفس والمخالف للحوادث والقديم.
ثانيا: أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه تعالى، بل يطلق عليه معنى الكمال فقط،

(1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/366

وهـــذا كالمريـــد، والفاعـــل والصـــانع عنـــد الإطلاق.
ثالثا: لا يلزم من الإخبار عنه تعالى بالفعل المقيد أن يشتق لـه منـه اسم مطلق **كما غلط فيه** بعضهم مثل المضل والفـاتن والمـاكر، وغيرهـــا.
رابعا: لم يرد حديث صحيح يعتمد عليه في تعداد الأسـماء الحسـنى التسعة والتسعين، التي من حفظها دخل الجنـة، ولكن اعتمـاد أهـل العلم في ذلك على الكتاب العزيز مع بعض اۤثـار الـتي يشـهد لهـا الكتـــاب.
خامسـا: قـال الحافـظ ابن حجـر في التلخيص الحبـير بعـد أن ذكـر أقوال بعض أهـل العلم في تعـداد الأسـماء الحسـنى: وقـد عـاودت تتبعها من الكتاب العزيز إلى أن حررت منـه تسـعة وتسـعين اسـما إلى آخـــر كلامـــه بهـــذا الصـــدد.
ثم تحدثت عن مزاعم أهل الكلام في الأسـماء والصـفات وتخبطهم بغير علم، حيث ينفي بعضهم الصفات والأسـماء معـا لـيزعم وجـود ذات." (1)

"في المعنى، **وقد غلط ابن** قدامة في لمعة الاعتقاد، وقـال: بالتفويض ولكن الحنابلـة يتعصـبون للحنابلـة، ولـذلك يتعصـب بعض المشايخ في الـدفاع عن ابن قدامـة، ولكن الصـحيح أن ابن قدامـة مفـــوض".
س5: سـئل الشـيخ: عن تعلـق اللـه تعـالى بالمسـتحيل والـواجب.
فقال الشيخ -رحمه الله -: "قدرة اللـه تعـالى لا تتعلـق بالمسـتحيل ولكن تتعلـق بـالممكن فقـط، ولا تتعلـق بـالواجب العقلي، وتعلـق القدرة بالواجب إما بإبقائه وإما بإفنائه، فـإذا تعلقت بإبقائـه فلا أثـر للقـدرة فهـو تحصـيل حاصـل، وكـذلك إبقـاء المسـتحيل عقلا على العـدم كالشـريك للبـارئ غـير ممكن الوجـود، وإن تعلقت بإفنـاء الـــواجب أو إيجـــاد المســـتحيل تـــرتب عليهـــا قلب الحقـــائق"؟ .
س6: سـئل الشـيخ: عن تقسـيم الأشـاعرة لصـفات اللـه تعـالى.
فقال الشيخ -رحمه الله -: صفات السلب عند الأشاعرة (خمسة) :
1 - القـــدم.
2 - البقـــاء.
3 - المخالفـــة للحـــوادث.
4 - القيـــام بـــالنفس.

---
1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/394

5 - الوحدانية.
صفات المعاني عند الأشاعرة (سبعة) ، وهي:
1 - القدرة.
2 - الإرادة.
3 - العلم.
4 - الحياة.." (1)
"س70: سئل الشيخ: هل الفرق التي قال فيها صلى الله عليه وسلم: "كلها في النار" كافرة؟ أم غير كافرة؟
فقال الشيخ -رحمه الله -: "فيها رأيان ذكرهما شيخ الإسلام في الفتاوى".
س71: سئل الشيخ: عن دعوة العوام للتوحيد.
فقال الشيخ -رحمه الله -: "كونه لا يعلم العوام **التوحيد غلط فقد** مكث صلى الله عليه وسلم يدعو إلى التوحيد في مكة، حتى الصلاة التي هي عماد الدين فرضت قبل الهجرة بثلاث سنين فكان صلى الله عليه وسلم يعلم التوحيد (للأميين) هكذا سماهم الله".
س72: سئل الشيخ: هل الساحر كافر؟
فقال الشيخ -رحمه الله -: "الصحيح أن كفر الساحر كفر يخرج من الملة".
س73: سئل الشيخ: ما حكم من سب صحابيا؟
فقال الشيخ -رحمه الله -: "تفصيل القول في حكم من طعن في الصحابة أو سب صحابيا أن الطعن جملة كفر، لكن سب صحابي بعينه كبيرة من الكبائر".
س74: سئل الشيخ: هل العلم المشترط في شروط (لا إله إلا الله) هو العلم الإجمالي بأنه لا يستحق العبادة إلا الله؟ أم لا بد من العلم التفصيلي بأن الذبح عبادة والنذر عبادة.. وهكذا؟
فقال الشيخ -رحمه الله -: "العلم المشترط هو العلم الإجمالي لا التفصيلي، لا يلزم أن يكون فيلسوفا؛ بدليل حديث معاذ وسجوده للرسول صلى الله عليه وسلم، وقصة ذات أنواط".." (2)
"وقيل في توجيهها: إن هذه القراءة على طريق إخفاء النون الثانية في الجيم، وهذا بعيد؛ لأن الرواية بتشديد الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد.

(1) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي - قسم العقيدة عبد الرزاق عفيفي ص/348
(2) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي - قسم العقيدة عبد الرزاق عفيفي ص/370

وقيل أدغم النون في الجيم، وهذا أيضا لا نظير له؛ لأن النون لا تدغم في الجيم في شيء من كلام العرب لبعدما بينهما. يقول مكي1: وإنما تعلق من قرأ هذه القراءة أن هذه اللفظة في أكثر المصاحف بنون واحدة، فهذه القراءة إذا قرئت بتشديد الجيم، وضم النون، وإسكان الياء غير متمكنة في العربية". وكان أبو عبيد2- يختار هذه القراءة اتباعا للمصحف على إضمار المصدر بقيمة مقام الفاعل، وينصب المؤمنين، ويسكن الياء في موضع الفتح، ويرى مكي أن هذا كله قبيح بعيد، كما اختار أن يكون أصله "ننجي" ثم أدغم النون في الجيم، وعلق مكي على ذلك **بأنه غلط قبيح**؛ لأنه لا يجوز الإدغام في حرف مشدد كما لا يجوز إدغام النون في الجيم عند أحد3، وعلى الاختيار الثاني لأبي عبيد يكون "نجي" فعل مضارع، وعلامة الاستقبال سكون الياء4. واحتج بعضهم لهذه القراءة بأن "نجي" فعل ماض، مبني للمجهول، ثم سكنوا الياء، وتأويله: "نجى النجاء المؤمنين" فيكون "النجاء" مرفوعا على أنه نائب عن الفاعل، والمؤمنين مفعول به، كما تقول: "ضرب الضرب زيدا" ثم يكنى عن الضرب، فتقول:

---

1 الكشف ج2 ص113.
2 هو أبو عبيد القاسم بن سلام وهو من أوائل الأعلام الذين بحثوا في القراءات روايةً وتوجيهًا.
3 الكشف ج2 ص113.
4 حجة القراءات ص468.." (1)

"وقد يغلط بعض الناس لجهله فيسمي دعوة الأموات والاستغاثة بهم: وسيلة، ويظنها جائزة، **وهذا غلط عظيم**؛ لأن هذا العمل من أعظم الشرك بالله، وإن سماه بعض الجهلة أو المشركين: وسيلة، وهو دين المشركين الذي ذمهم الله عليه وعابهم به، وأرسل الرسل وأنزل الكتب لإنكاره والتحذير منه، وأما الوسيلة المذكورة في قول الله عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة} [المائدة: 35]ـ (1)ـ . فالمراد بها: التقرب إليه سبحانه بطاعته، وهذا هو معناها عند أهل العلم جميعا، فالصلاة قربة إلى الله فهي وسيلة، والذبح لله وسيلة؛ كالأضاحي، والهدي، والصوم وسيلة، والصدقات وسيلة، وذكر الله

---

(1) مدخل في علوم القراءات السيد رزق الطويل ص/299

وقراءة القرآن وسيلة، وهذا هو معنى قوله جل وعلا {اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة وجاهدوا في سبيله} [المائدة: 35] (2) يعني: ابتغوا القربة إليه بطاعته،

---

(1) سورة المائدة، الآية 35.
(2) سورة المائدة، الآية 35.." (1)
"فرضنا أن الشيخ أحمد المذكور أو من هو أكبر منه زعم أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم أو اليقظة، وأوصاه بهذه الوصية- لعلمنا يقينا أنه كاذب، أو أن الذي قال له ذلك شيطان، وليس هو الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لوجوه كثيرة منها: الوجه الأول: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرى في اليقظة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ومن زعم من جهلة الصوفية أنه يرى النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة، أو أنه يحضر المولد، أو ما أشبه ذلك **فقد غلط أقبح** الغلط، ولبس عليه غاية التلبيس، ووقع في خطأ عظيم، وخالف الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم؛ لأن الموتى إنما يخرجون من قبورهم يوم القيامة، لا في الدنيا، كما قال الله سبحانه." (2)
"هو نوع من أنواع العبادة، ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه - حجرا، أو ملكا، أو شيطانا، كما كان يفعل ذلك أهل الجاهلية، وبين أن يكون إنسانا من الأحياء أو الأموات، كما يفعله الآن كثير من المسلمين.
وكل عالم يعلم هذا، ويقر به، فإن العلة واحدة، وعبادة غير الله تعالى، وتشريك غيره معه - للحيوان، كما يكون للجماد، وللحي كما يكون للميت.
فمن زعم: أن ثم فرقا بين من اعتقد في وثن من الأوثان: أنه يضر أو ينفع، وبين من اعتقد في ميت من بني آدم، أو حي منهم: أنه يضر أو ينفع، أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا الله - **فقد غلط غلطا** بينا، وأقر على نفسه بجهل كثير؛ فإن الشرك - هو دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغير الله فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره مما لا يتقرب به إلا إليه، وليس في مجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكا: بالصنم،

---

(1) بيان التوحيد الذي بعث الله به الرسل جميعا وبعث به خاتمهم محمدا عليه السلام ابن باز ص/98
(2) التحذير من البدع ابن باز ص/52

والوثن، والإلـه لغـير اللـه - زيـادة على التسـمية بـالولي، والقـبر، والمشهد، كما يفعله كثير من المسلمين؛ بل الحكم واحد إذا حصـل لمن يعتقد في الـولي والقـبر مـا كـان يحصـل لمن كـان يعتقـد في الصنم والوثن؛ إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسـماء على بعض." (1)

"(ومن ههنا علم أن البقرة المنذورة للأولياء - كمـا هـو الرسـم في زماننا - حلال طيب؛ لأنـه لم يـذكر اسـم غـير اللـه عليهـا وقت الـذبح؛ وإن كـانوا ينـذرونها لـه) .

الجواب: لقد أجاب علماء الحنفيـة عن هـذه الشـبهة أن العـبرة في النذر لغير الله تعالى للنية لا لذكر اسم غير اللـه عنـد ذبح المنـذور، فمن نذر بقرة لميت مثلا فقد أشـرك بمجـرد نـذره إيـاه لـه، سـواء ذكر اسم الله عند ذبحها أو ذكر اسم ذلك الميت، فـإن العـبرة لنيـة هـذا النـاذر المتقـرب إلى ذلـك الميت الطـالب بنـذره لـه كشـف المعضلات وجلب الخيرات منه؛ لقولـه تعـالى: {ومـا أهـل بـه لغـير اللـه} [البقـرة: 173] ، وقولـه تعـالى: {ومـا أهـل لغـير اللـه بـه} [المائدة: 3، والنحل: 115] وقوله تعالى: {أو فسقا أهل لغـير اللـه به} [الأنعام: 145] فما أهل به لغـير اللـه أعم من المـذبوح باسـم غير الله؛ فإن ما أهل به لغير الله قد يكون من قبيـل المشـروبات، أو الملبوسات، أو المشمومات، بل قد يكون من المعـادن كالـذهب والفضة والياقوت والمرجان ونحوهـا، وقـد يكـون من المطعومـات الـتي لا تحتـاج إلى الـذبح، كالسـمك والـزيت والسـمن والعسـل ونحوهـا؛ لأن ((الإهلال)) هـو رفـع الصـوت بالشـيء وليس معنـاه الذبح، فمن زعم: أن معنى قوله: {وما أهل به لغير الله} -: ما ذبح باسم غير الله بأن يذكر اسمه عليه وقت الذبح، **فقد غلط غلطا** مبينا، وقيد مطلق الكتاب وخصص عامه بدون دليل مسوغ، وتقـول على اللغة العربية ما لا يعرفه العرب، فإن الإهلال لم يعرف عنـد. (2)

". . . . .

من يكفـرهم لا علي بن أبي طـالب ولا غـيره، بـل حكمـوا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكـرت الآثـار عنهم

(1) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني 1/509

(2) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني 3/1561

بذلك في غير هذا الموضع". وفي 28/518"أن هـذا هـو المنصـوص عن الأئمة كأحمد وغيره". وفي 3/282 قال: "والخـوارج المـارقون الـذين أمـر النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بقتـالهم قـاتلهم أمـير المؤمنين علي بن أبي طالب أحـد الخلفـاء الراشـدين، واتفـق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقـاص، وغيرهمـا من الصـحابة، بل جعلوهم مسـلمين مـع قتـالهم، ولم يقـاتلهم علي حـتى سـفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين فقـاتلهم لـدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حـريمهم، ولم يغنم أمـوالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بـالنص والإجماع، لم يكفـروا مـع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسـلم بقتـالهم فكيـف بـالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحـق في **مسائل غلـط فيها** من هو أعلم منهم، فلا يحل لأحد من هـذه الطوائـف أن يكفـر الأخـرى، ولا تستحل دمها ومالهـا، وإن كـانت فيهـا بدعـة محققـة، فكيـف إذا كانت المكفـرة لهـا مبتدعـة أيضـا، وقـد تكـون بدعـة هـؤلاء أغلـظ، والغالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفـون فيـه". إلى أن قـال: "وإذا كان المسلم متـأولا في القتـال، أو التكفـير لم يكفـر بـذلك". إلى أن قـال في ص 288: "وقـد أختلـف العلمـاء في خطـاب اللـه ورسـوله هـل يثبت حكمـه في حقـل العبيـد قبـل البلاغ على ثلاثـة أقوال في مذهب أحمد وغيره. . والصحيح ما دل عليه القرآن في." (1)

"من أعجب العجـاب، وأكـبر الآيـات الدالـة على قـدرة الملـك الغلاب ستة أصول بينها الله تعالى بيانا واضحا للعوام فوق مـا يظن الظانون، ثم بعد **هذا غلـط فيها** كـثير من أذكيـاء العـالم وعقلاء بـــــــــــني آدم إلا أقــــــــــــل القليـــــــــــل.

الشـــرح

شيخ الإسلام محمـد بن عبـد الوهـاب رحمـه اللـه تعـالى لـه عنايـة بالرسائل المختصرة التي يفهمها العـامي وطـالب العلم، ومن هـذه الرســـائل هـــذه الرســـالة (ســـتة أصـــول عظيمـــة) وهي:

(1) شرح كشف الشبهات ويليه شرح الأصول الستة ابن عثيمين ص/45

الأصـــــل الأول: الإخلاص وبيـــــان ضـــــده وهـــــو الشـــــرك.

الأصــل الثــاني: الاجتمــاع في الــدين والنهي عن التفــرق فيــه.

الأصـــــل الثـــــالث: الســـــمع والطاعـــــة لـــــولاة الأمـــــر.

الأصل الرابع: بيان العلم والعلماء، والفقه والفقهاء، ومن تشبه بهم وليس منهم.
الأصـــــــل الخـــــــامس: بيـــــــان من هم أوليـــــــاء اللـــــــه.

الأصل السادس: رد الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القــرآن والســـنة.

وهذه الأصـول أصـول مهمـة جـديرة بالعنايـة، ونحن نسـتعين باللـه تعالى في شرحها والتعليق عليها بما يسر الله.." [1]
"الوصف الرابع: سلامة القصد والإرادة، بأن يريد المخبر هدايــة من أخـــبرهم.
فـدليل الأول ــ وهـو العلم ــ: قولـه تعـالى: {وربـك أعلم بمن في السماوات والأرض ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض} [الإسـراء: 55]، فهو أعلم بنفسه وبغيره من غيره، فهو أعلم بـك من نفسـك، لأنه يعلم ما سيكون لك في المسـتقبل، وأنت لا تعلم مـاذا تكسـب غـــدا؟
وكلمة {أعلم} هنـا اسـم تفضـيل، وهـو يقتضـي اشـتراك المفضـل والمفضل عليه، وهذا لا يجوز بالنسبة لله، لكن (عالم) اسـم فاعـل وليس فيـــــــــــــــه مقارنـــــــــــــــة ولا تفضـــــــــــــــيل.
فنقول له: هذا غلط، فاللـه يعـبر عن نفسـه ويقـول: {أعلم} وأنت تقولك عالم! وإذا فسرنا {أعلم} بـ (عالم)، فقـد حططنـا من قـدر علم الله، لأن (عالم) يشترك فيه غـير اللـه على سـبيل المسـاواة، لكن {أعلم} مقتضاه أن لا يسـاويه أحـد في هـذا العلم، فهـو أعلم من كـــل عـــالم، وهـــذا أكمـــل في الصـــفة بلا شـــك.
ونقول له: إن اللغة العربية بالنسبة لاسم الفاعل لا تمنع المســاواة

1) شرح كشف الشبهات ويليه شرح الأصول الستة ابن عثيمين ص/111

في الوصف، لكن بالنسبة لاسم التفضيل تمنع المشاركة فيما دل عليه.." (1)

"قد يكون الصواب مع الصحابة لا معك، هذا غلط. وحدثني بعض الأخوة أنه جاءهم رجل وقال لهم: إن التكبير: ((الله اكبر الله اكبر لا إله ألا الله، والله اكبر الله اكبر ولله الحمد)) ، هذا ليس بصحيح، ولا يقال، لأنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأغفل أنه مروي عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ خليفتان من خلفاء المسلمين، أن صفة التبكير: ((الله اكبر الله اكبر لا إله ألا الله، والله اكبر الله اكبر ولله الحمد)) ، وعن ابن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله عنهم التكبير ثلاث مرات، فكيف نقول: إن هذا لا يقال لأنه قول صحابي وليس فيه حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم؟!

ثم إن قول الصحابي خير من قولك، وأنا لا أقول عين هذا القول، ولكن أقول لا تنكر هذا القول لان الإنكار يحتاج إلى دليل، وقول الصحابي إذا لم يخالف الدليل دليل، وهذا على قاعدة الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله، وعلى ظاهر الأدلة العامة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)) (1) .

فالمهم أنه ينبغي لنا أن نحذر من هؤلاء وطريقتهم، الذين لا يقيمون وزنا للسلف الصالح، ولا يحترمونهم، ويعدون القول منهم كقول السوقة من الناس اليوم، فإن الواجب أن نحترم أقوالهم، وإذا رأيناها مخالفة للدليل نطلب لهم العذر؛ ونقول لعله لم يبلغه، أو لعله تأول، والصحابة رضي الله

(1) تقدم تخريجه ص 59.." (2)

"وهو السميع البصير) (الشورى: الآية 11) وقال تعالى: (فلا تضربوا لله الأمثال) (النحل: الآية 74) ومعلوم أن المحافظة على لفظ النص لا سيما في هذه الأمور الدقيقة أولى من الإتيان بلفظ آخر، ولو ادعى من أتى به أنه مرادف للفظ الذي جاء به النص.

الوجه الثاني: أن نفي التشبيه فيه إجمال، لأنه إن أراد نفي التشبيه

---

1) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ابن عثيمين 1/132

2) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/61

من كل وجه فهذا غلط، وإن أراد نفي التشبيه في كل الصفات فهذا هو نفي التمثيل، ومع ذلك أنه إن أراد نفي التشبيه من كل وجه؛ أي أنه لا يشابه الخلق في أي شيء، وفي أي وجه من الوجوه فهذا خطأ، وإن أراد نفي التشبيه، يعني نفي أنه مشابه للخلق من كل وجه وفي كل معنى فهذا يكفي عنه التمثيل، لان هذا هو نفي التمثيل، وهو كاف عنه.
أما الأول: وهو إن أراد نفي المشابهة من كل وجه، يعني أنه لا يشبههم بأي وجه من الوجوه فهذا باطل؛ لأنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه، واشتراك في بعض المعاني، فمثلا الحياة يتصف بها الخالق ويتصف بها المخلوق، فبينهما تشابه من حيث أصل الصفة وهي الحياة، ولولا هذا التشابه المشترك بين صفات الله وصفات المخلوق ما عرفنا معاني صفات الله فلابد أن يكون هناك اشتراك وتشابه من بعض الوجوه.
كذلك لله علم وللمخلوق علم، وبين علم الله وعلم المخلوق تشابه من حيث أصل المعنى فالمخلوق يدرك ما يعلمه والخالق عز وجل كذلك، فهناك اشتراك في أصل المعنى.
كذلك للمخلوق بصر وللخالق بصر، فالبصر للخالق والمخلوق مشتركان في أصل الرؤية، فبينهما تشابه من هذا الوجه لكنهما لا يتماثلان؛." (1)
"الإنسان يفعل ما يشاء؛ يروح ويغدو، ويجلس ويقوم، ولا يشعر أن أحدا يجبره، والجزاء على عمله مطابق تماما، وهم من هذه الناحية أقرب من الجبرية لكن الجبرية من ناحية تقدير الله أقرب من هؤلاء.
أما أهل السنة والحمد لله فقد اخذوا بهذا وهذا، وقالوا: هي تضاف إلى الله خلقا وتقديرا، وإلينا مباشرة وكسبا.
ثم قال المؤلف رحمه الله: (وكل ما يفعله العباد) في بعض النسخ جاءت (كل) متصلة بـ (ما) ، هكذا: (كلما) ، وهذا غلط، لأن (كلما) أداة شرط تفيد التكرار، وأما (كل ما) فـ (كل) مضافة إلى اسم موصول، فالصواب ألا تكتب متصلة، وان تكتب (كل) وحدها و (ما) وحدها، والتقدير: وكل الذي يفعله العباد.
يقول المؤلف رحمه الله:
وكل ما يفعله العباد من طاعة أو ضدها مراد

---
(1) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/101

لربنــــا من غـــير مــــا اضــــطرا ... منـــه لنــــا فــــافهم ولا تمـــــار
ومعنى ذلك أن كل: ما يفعله العباد من الطاعـة وضـدها فهـو مـراد لله، أي واقع بإرادته الكونية، ثم إن كـان طاعـة فهـو واقـع بإرادتـه الكونية والشرعية، وإن كان غير طاعة فهـو واقـع بـالإرادة الكونيـة دون الشرعية، فكـل مـا يفعلـه العبـاد فهـو مـراد للـه، ودليـل ذلـك السـمع والعقـل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: (ولـو شـاء اللـه مـا اقتتـل الـذين من بعـدهم من بعـد مـا جـاءتهم البينـات ولكن اختلفـوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلـوا ولكن اللـه يفعـل مـا يريـد) (البقرة: الآية 253) ، فدل هذا على أن قتالهم كان." [1]

"يزيدون على ثلاثمائـة إلا أن اللـه تعـالى يقـول: (ولقـد أرسـلنا رسـلا من قبلـك منهم من قصصـنا عليـك ومنهم من لم نقصـص عليك) (غافر: الآية78) إذا فعقيدتنا بالنسبة للرسل أنه مـا من أمـة إلا خلا فيها نذير، وما من أمة إلا بعث اللـه إليهـا من يوجههـا ويـبين لهـا الحـق.

وأول الأنبياء هو آدم، فإنـه كـان نبيـا مكلمـا، كمـا في حـدث أبي ذر رضي الله عنه، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: هـل كـان آدم نبيـا؟ قـال: نعم، نـبي مكلم (1).

وأما أول الرسل فهو نوح، لقول الله تبارك وتعـالى: (ولقـد أرسـلنا نوحا وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب) (الحديد: الآية26) ، فإذا كانت النبوة والكتاب في ذرية نوح وإبراهيم دل هذا على أنـه ليس قبل نوح رسول، ويدل لذلك أيضا قوله تعالى: (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعـده) (النسـاء: الآية163) ، ويـدل لهذا ما ثبت في الصحيح: ((أن الناس يـأتون إلى نـوح يـوم القيامـة ويقولـون: أنت أول رسـول أرسـله اللـه إلى الأرض)) (2) . وبهـذا نعـرف أن من أقحم إدريس بين نـوح وآدم فإنـه غلـط؛ لأننـا نجـد شجرة الأنبياء الـتي كتبهـا بعض النـاس قـد كتب فيهـا إدريس قبـل نوح، **وهذا غلط لاشك** فيه. فإن عقيدتنا أن نوحا هو أول الرسل.

وآخر الرسل محمد صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى: (ما كان محمـد أبـا أحـد من رجـالكم ولكن رسـول اللـه وخـاتم النبـيين) (الأحزاب: الآية40) ، فمن ادعى النبوة بعده فهو كافر، ومن صـدق مـدعي النبـوة بعـده فهـو كـافر أيضـا، لأنـه مكـذب لله

---
[1] شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/328

(1) رواه احمـــــــــــــــــد (5/178)ــــــــ .
(2) رواه البخاري: كتاب تفسير القرآن، بـاب قـول اللـه: وعلم آدم الأسماء كلها، رقم (4476) ، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (193) .." [1]

"فهو معروف، ثم الأمر به على حسب مرتبته، فالأمر بــالواجب واجب؛ والأمـــــــــــر بالمســــــــــتحب مســــــــــتحب.

وقوله: (وترك نكر) فترك النكـر أيضـا المسـؤولية فيـه على الإمـام وهذا هو الخامس من مسؤوليات الإمام، وليعلم أن ترك المعــروف وفعـل المنكـر إذا كـان مسـتترا عن الإمـام فليس من مسـؤوليته، فمسـؤوليته المنكـر الظـاهر، فـالمنكرات الـتي في الـبيوت إذا لم يطلـع عليهـا فليسـت من مسـؤوليته؛ لأن اللـه لا يكلـف نفسـا إلا وســعها.

ومن المنكرات التي يجب على الإمام أن يمنعها، أن يظهر النصارى أو اليهود أو البوذيون أو غيرهم من أهل الكفر ما يكـون شـعارا لهم في بلاد الإسلام، مثل أن يعلـق النصـراني صـليبا في صـدره، فهـذا ممنوع في بلاد الإسلام، ويجب منعه، ولكن بالتي هي أحسـن، وقـد سمعت أن بعض الإخـوة النـاهين عن المنكـر رأى فلبينيـا قـد تقلـد قلادة من ذهب وفي أسفلها الصليب، فأمسك بالقلادة وبترها، حتى كادت أن تحز رقبتـه وتقطعهـا. وهـذا ليس من الخـير، بـل في هـذا إســـــــــــاءة إلى الإســــــــــلام، وهـــــــــــو غلــــــــــط.

والواجب أن مثل هذا ينصح، لـو انـه قـال لهـذا الرجـل: اخـف هـذا، بلطف، لحصل المقصود بدون عنف، واللـه تعـالى يحب الرفـق في الأمر كله، كما ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام: (إن الله رحمــه اللــــــه رفيـــــــق يحب الرفـــــــق في الأمـــــــر كلــــــه)) (1)

إذا يجب على الإمـام أن يمنـع المنكـرات، فمـا كـان معلنـا فـالأمر واضـــح أنه

(1) رواه البخاري، كتاب الأدب، بـاب الرفـق في الأمـر كلـه، رقم (6024) ، ومسلم، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهـل الكتـاب السلام....، رقم (2165) .." [2]

1) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/529
2) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/673

"فتجد الإنسان لا يبالي بأحد؛ اشتهر أم لم يشتهر، وهذا غلط؛ لأنك عرضت نفسك للكلام في المجالس، والإنسان في غنى عن أن يتكلم الناس فيه.
إذا فالمنكر هو ما أنكره الشرع ولم يقره، أما ما أنكره العرف فينظر فيه؛ إن كان من الأمور المشروعة فلابد أن يروض الناس عليه، وأن يفعل أمامهم حتى يطمئنوا إليه؛ وإذا لم يكن كذلك فإنه يكون من الشهرة التي نهي عنها.
سادسا: نصر المظلوم، فمن مسؤوليات الإمام نصر المظلوم، لذا قال المؤلف: (ونصر مظلوم) ، فيجب على الإمام وعلى غيره أيضا نصر المظلوم، لكن على الإمام بالدرجة الأولى؛ لأنه هو الذي يستطيع أن ينصر المظلوم، وذلك برفع الظلم عنه إن كان قد وقع، ودفعه عنه إن كان متوقعا.
فلو علم الإمام مثلا أن إنسانا يهدد شخصا بأخذ ماله أو غيره، فعليه أن يمنع من ذلك، أو لو كان إنسان قد استولى فعلا على حق غيره فإنه يرفعه.
فعلى الإمام مسؤولية نصر المظلوم، وغيره عليه أيضا أن ينصر المظلوم، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((انصر أخاك ظالما أو مظلوما)) (1) ، لكن غير الإمام قد لا يتسنى له ذلك، فقد يكون الظالم أكبر ممن يريد أن يرفع الظلم، وحينئذ لا يقدر على رفعه، لكن الإمام لا أحد فوقه من البشر، فيجب عليه أن ينصر المظلوم، بدفع المتوقع وبرفع الواقع.
وإذا عرفنا أنه يجب على الإمام أن ينصر المظلوم، فلنعلم أنه لابد لذلك من شروط، منها مثلا ثبوت وقوع هذا الظلم، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لو يعطى

---

(1) رواه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب اعن أخاك ظالما ... ، رقم (2443) ، ومسلم.." [1]

"ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى:
182- ومن نهى عما له قد ارتكب ... فقد أتى بما به يقضى العجب

---

1) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/675

الشـــرح
قوله: (من) شرطية، و (فقد) جواب الشرط، (عمـا لـه قـد ارتكب) في بعض النسـخ (عن مـا) وهـذا غلـط،؛ لأن ألـذ يقرؤهـا على هـذا يحسبها عن ماله، وقوله (ومن نهى عما له قد ارتكب ... الخ) ، أي: عن الذي هو يرتكبـه، وهنـا يقصـد المؤلـف أن من ينهي عن شـيء وهـــو يرتكبـــه، فإنـــه فعـــل مـــا يـــدعو إلى العجب.
فمثلا إذا نهى الإنسان عن شيء يرتكبه، مثل أن يـرى رجلا يتعامـل بالربا فيقول له: يا فلان اتق الله ولا تتعامـل بالربـا، فـإن الربـا من كبائر الذنوب، وهو نفسه لـه محـل يتعامـل بالربـا فيـه، هـذا عجب، وهـــــــذا يقضــــــــــى بــــــــــه العجب
إذ كيف ينهى عن شيء هو يفعله؟! ولـو كـان بـاطلا مـا فعلـه، وإن فعله وهو يعتقد أنه باطل فهو سفيه، لقول اللـه تبـارك وتعـالى في بني إسرائيل: (أتأمرون الناس بالبر وتنسـون أنفسـكم وأنتم تتلـون الكتاب أفلا تعقلون) (البقرة: 44) ، وقال تعالى لهذه الأمة: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلـون) (الصـف: 2) (كـبر مقتـا عنـد الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (الصف: 3) .، فهذا من كبائر الـذنوب.
ولهذا يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار حـتى تنـدلق اقتـاب بطنه - يعني أمعـاءه - فيـدور عليهـا كمـا يـدور الحمـار على رحـاه، فيجتمع إليـه أهـل النـار فيقولـون: يـا فلان مالـك؟ ! ألسـت تأمرنـا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟! فقـول: كنت آمـركم بـالمعروف ولا آتيـــــه وأنهـــــاكم عن المنكـــــر وآتيـــــه)) (1) وهـــــذا

(1) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنهـا مخلوقـة، رقم (3267) ، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله ... ، رقم (2989) .." [1]
"..
والتوحيد عندهم: أن توحد الله، فتقول: هو واحد في ذاتـه لا قسـيم له، وواحد في أفعاله لا شريك لـه، وواحـد في صـفاته لا شـبيه لـه، ولو كان هذا معـنى لا إلـه إلا اللـه، لمـا أنكـرت قـريش على النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم دعوتـه، ولآمنت بـه وصـدقت، لأن قريشـا تقول: لا خالق إلا اللـه، و ((لا خـالق)) أبلـغ من كلمـة ((لا قـادر)) ، لأن القادر قد يفعـل وقـد لا يفعـل، أمـا الخـالق، فقـد فعـل وحقـق

1) شرح العقيدة السفارينية ابن عثيمين ص/711

بقدرة منه، فصار فهم المشركين خيرا من فهم هؤلاء المتكلمين والمنتسبين للإسلام، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل في قوله تعالى: {ما لكم من إله غيره} 1 أي: من إله حقيقي يستحق أن يعبد، وهو الله.
ومن المؤسف؛ أنه يوجد كثير من الكتاب الآن، الذين يكتبون في هذه الأبواب، تجدهم عندما يتكلمون على التوحيد: لا يقررون أكثر من توحيد الربوبية، وهذا غلط، ونقص عظيم، ويجب أن نغرس في قلوب المسلمين توحيد الألوهية، أكثر من توحيد الربوبية، لأن توحيد الربوبية لم ينكره أحد إنكارا حقيقيا، فكوننا لا نقرر إلا هذا الأمر الفطري المعلوم بالعقل، ونسكت عن الأمر الذي يغلب فيه الهوى؛ هو نقص عظيم، فعبادة غير الله هي التي يسيطر فيها هوى الإنسان على نفسه؛ حتى يصرفه عن عبادة الله وحده، فيعبد الأولياء، ويعبد هواه، حتى جعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي همه الدرهم والدينار ونحوهما، عابدا2، وقال الله- عز وجل -: {أفرأيت من اتخذ إلهه هواه} 3.
فالمعاصي من حيث المعنى العام، أو الجنس العام يمكن أن نعتبرها من الشرك.

---

1 سورة الأعراف آية: 59.
2 سبق تخريجه (ص 35).
3 سورة آية: 23.." (1)
"صلى الله عليه وسلم: {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون} [الزمر: 67] . هذا لفظ البخاري في تفسير سورة الزمر.
فأي معنى فاسد يلزم من ظاهر النص حتى يقال إنه غير مراد؟!
* ويشبه هذا الخطأ أن يجعل اللفظ نظيرا لما ليس مثله: كما قيل في قوله تعالى: {لما خلقت بيدي} [ص: 75] . إنه مثل قوله تعالى: {مما عملت أيدينا} [يس: 71] . فيكون المراد باليد نفس الفاعل في الآيتين.
وهذا غلط؛ فإن الفرق بينهما ثابت من وجوه ثلاثة: الأول: من حيث الصيغة، فإن الله قال في الآية الأولى: {لما خلقت

---

(1) القول المفيد على كتاب التوحيد ابن عثيمين 1/65

بيدي} [ص: 75] وهي تخالف الصيغة في الآية الثانية، فإن الله قال فيها: {مما عملت أيدينا} [يس: 71] ولو كانت الأولى نظيرة للثانية لكان لفظها: "لما خلقت يداي" فيضاف الخلق إليهما، كما أضيف العمل إليهما في الثانية.
الثاني: أن الله تعالى أضاف في الآية الفعل إلى نفسه معدى بالباء إلى اليدين، فكان سبحانه هو الخالق وكان خلقه بيديه. ألا ترى إلى قول القائل: كتبت بالقلم؟ فإن الكاتب هو فاعل الكتابة، ومدخول الباء - وهو القلم - حصلت به الكتابة.
وأما الآية الثانية: {مما عملت أيدينا} [يس: 71] فأضاف الفعل فيها إلى الأيدي المضافة إليه، وإضافة الفعل إلى الأيدي كإضافته إلى النفس فكأنه قال: مما عملنا. ألا ترى إلى قوله تعالى: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم} [الشورى: 30] . والمراد بما كسبتم؛ بدليل قوله في آية." (1)

"فالجواب من وجهين:
أحدهما: المنع، فيقال لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة أن يتماثلا فيه فيما يجوز ويمتنع ويجب، لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة.
الثاني: التسليم، فيقال هب أن الأمر كذلك ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعا، فإذا اشتركا في صفة الوجود، والحياة، والعلم، والقدرة، واختص كل موصوف بما يستحقه ويليق به كان اشتراكهما في ذلك أمرا ممكنا لا محذور فيه أصلا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فإن كل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفاه لزمه تعطيل وجود كل موجود، لأن نفي القدر المشترك يلزم منه التعطيل العام.
وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره زالت عنه عامة الشبهات وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء في هذا المقام.
فصل
الوجه الثاني: مما يدل على أنه لا يصح الاعتماد في ضابط النفي على مجرد نفي التشبيه: أن الناس اختلفوا في تفسير التشبيه فقد يفسره بعضهم بما لا يراه الآخرون تشبيها.
- مثال ذلك مع المعتزلة ومن سلك طريقهم من النفاة: أنهم جعلوا

1) تقريب التدمرية ابن عثيمين ص/63

من أثبت لله تعالى علما قديما، أو قدرة قديمة مشبها ممثلا، لأن القدم أخص وصف الإله عند جمهورهم، فمن أثبت له علما قديما أو قدرة قديمة فقد أثبت له مثيلا.." (1)

"**فصل: غلط عامة** المتكلمين في مسمى التوحيد ...

فصل

* وبهذا التقرير عن أقسام التوحيد **يتبين غلط عامة** المتكلمين في مسمى التوحيد حيث جعلوه ثلاثة أنواع:

الأول: أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، أو لا جزء له، أو لا بعض له.

الثاني: أنه واحد في صفاته لا شبيه له.

الثالث: أنه واحد في أفعاله لا شريك له.

* وبيان غلطهم في وجوه:

أحدها: أنهم لم يدخلوا فيه توحيد الألوهية، وهو أن الله تعالى واحد في ألوهيته لا شريك له فيفرد وحده بالعبادة.

- مع أن هذا النوع من التوحيد هو الذي من أجله خلق الجن والإنس؛." (2)

"وأردفه بعلي فقال: أمير أو مأمور؟ قال: بل مأمور. فأمر أبا بكر على علي فكان ممن أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يسمع ويطيع لأبي بكر رضي الله عنهما. وكذلك الصلاة استخلفه عليها ولولا علمه لم يستخلفه. ولم يستخلف غيره لا في حج ولا في صلاة. وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أخذه أنس من أبي بكر وهو أصح ما روي فيها (1) ، وعليه اعتمد الفقهاء، وغيره في كتابه ما هو متقدم منسوخ، فدل على أنه أعلم بالسنة الناسخة. ولم يحفظ له قول يخالف فيه نصا، وهذا يدل على غاية البراعة والعلم. وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من **الشريعة غلط فيها**، وقد عرف لغيره مسائل كثيرة كما بسط في موضعه (2) . وتنازعت الصحابة بعده في مسائل مثل الجد والإخوة، ومثل العمريتين، ومثل العول وغير ذلك من مسائل الفرائض. وتنازعوا في مسألة الحرام، والطلاق الثلاث بكلمة واحدة، والخلية، والبرية، وألبتة، وغير ذلك من مسائل

---

1) تقريب التدمرية ابن عثيمين ص/88

2) تقريب التدمرية ابن عثيمين ص/118

الطلاق. وكذلك تنازعوا في مسائل صارت مسـائل نـزاع بين الأمـة إلى اليوم. ثم الأقوال التي خولف فيها الصديق بعد موته قوله فيهـا أرجح من قول من خالفه بعد موتـه، وطـرد ذلـك الجـد والإخـوة ... وجواز فسخ الحج إلى العمرة بالتمتع، وثبت عن ابن عباس أنه كان يفتي بكتاب الله، فإن لم يجد فبمـا في سـنة رسـول اللـه، فـإن لم يجد أفتى بقـول أبي بكـر، وعمـر مقـدما لهمـا على قـول غيرهمـا. وثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «اللهم فقهه في الـــدين وعلمـــه التأويـــل» (3)ــ (4)ــ . ــ (4)

---

(1) انظــــر صــــحيح البخــــاري ك24 ب 37-40.
(2) انظـــر رفـــع الملام عن الأئمـــة والأعلامـ لشـــيخ الإســـلامـ
(3) المسند جـ1/266 صحيح مسـلم ك 44 ح 138 «اللهم فقهـه» وفي البخـاري ك62 ب25 «اللهم علمـه الحكمـة» «اللهم علمـه الكتـــاب» والحكمــــة: الإصـــابة في غـــير النبـــوة.
(4) منهاج جـ 4/135ـ 137، 296، 216، 217، 221. جـ3/113، 122، 124، 125، جـ2/296 وانظر مجموع الفتاوى جــ4/400.." (1)

"إلى غير ذلك مما تقتضـيه ربوبيتـه وكمـال سـلطانه، لا يحجبـه عن خلقه شيء. ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كـان فــــــــوقهم على عرشــــــــه حقيقة1.
قال شيخ الإسلام ابن تيميه في "العقيـدة الواسـطية" (ص 142، ج 3) من "مجمـوع الفتـاوى" لابن قاســم، في فصـل الكلام على المعية، قال: "وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فـوق العرش، وأنه معنا، حـق على حقيقتـه، لا يحتـاج إلى تحريـف، ولكن يصـــــان عن الظنـــــون الكاذبـــــة"اه.
وقال في "الفتـوى الحمويـة" (ص 102 103، ج 5) من المجمـوع المذكور: "وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسـنة يحصـل منهمـا كمال الهدى والنور لمن تـدبر كتـاب اللـه وسـنة نبيـه، وقصـد اتبـاع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسـماء اللـــــــــه وآياتـــــــــه.
ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتـاب والسـنة من أن اللـه فـوق العـرش

---

1) أبو بكر الصديق أفضل الصحابة، وأحقهم بالخلافة محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ص/42

يخالفه الظاهر من قوله: {وهو معكم} ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" ونحو ذلك، فإن هذا غلط. وذلك: أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه تعالى: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} .

---

1 وقد سبق أن المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان.." (1)

"وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره "أضواء البيان" (ص 319، ج 2) على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه، التي في سورة الأعراف: (اعلم **أنه غلط في** هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معني الاستواء واليد مثلا في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعا) قال: "ولا يخفي على أدنى عاقل أن حقيقة معني هذا القول: أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى، والقول فيه بما لا يليق به عز وعلا. والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيل له: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم} لم يبين حرفا واحدا من ذلك، مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد، لا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين، حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنبي صلى الله عليه وسلم كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه. وكل هذا من تلقاء أنفسهم، من غير اعتماد على كتاب أو سنة. سبحانك هذا بهتان عظيم. ولا يخفي أن هذا القول من أكبر الضلال، ومن أعظم الافتراء على الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم. والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به

---

1) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ابن عثيمين ص/57

نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان، هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث" قال: "وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو." (1)

"القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محدودة"اهـ نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص 87) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم. وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى (ص 102) من المجلد المذكور:

"ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يعني مما جاء في الكتاب والسنة يناقض بعضه بعضا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر، من قوله: {وهو معكم أين ما كنتم} ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" ونحو ذلك، فإن هذا غلط، وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: "والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه". وذلك أن كلمة "مع" في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا والقمر معنا، أو والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان." (2)

"صابئة الفلاسفة:

وهم الذين ابتدعوا عبادة الكواكب وأبراجها، وقد وصفهم المسعودي بقوله: "ألا إنهم من حشوية الفلاسفة" ويقول: إنما أضفناهم إلى الفلاسفة إضافة سبب لا إضافة حكمة.

---

1) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ابن عثيمين ص/84

2) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ابن عثيمين ص/96

ويقول الألوسي: والفلاسفة يأخذون بزعمهم بمحاسن ما دلت عليه العقـول، وعقلاؤهم يوجبـون اتبـاع الأنبيـاء وشـرائعهم، وبعضـهم لا يـوجب ذلـك ولا يحرمـه، وسـفهاؤهم وسـفلتهم يمنعـون ذلك1. ويبـدو أن فلاسـفتهم اتصـلوا باليونـان وكـان بينهم وبين اليونـانيين محاولات ممـا يسـوغ إطلاق كلمـة فلاسـفة" على حكمـائهم، وممـا ينسبه ابن النديم للكنـدي أن لـه "رسـالة فيمـا جـرى بين سـقراط والحرنانيين"، وبـذا لا يجانبنـا الصـواب إن اعتبرنـا أن لهم فلاسـفة، ففلاسـفة بمعناهـا اليونـاني على خلاف مـا يـرى المسـعودي. ويقول الألوسي: فهؤلاء الصابئة كفروا بالأصلين اللذين جاءت بهمـا جميـــــع الرســــل والأنبيــــاء من أولهم إلى آخـــــرهم. الأول: عبادة الله وحده لا شريك له، والكفر بمـا يعبـد من دونـه من إلـــــــه.
والثاني: الإيمان برسله وما جاءوا به من عند اللـه تصـديقا وإقـرارا وانقيـــــــــــــادا وامتثـــــــــــــالا.
وليس هذا مختصا بمشركي الصابئة **كما غلط فيه** كثير من أرباب المقالات، بل هذا مذهب المشـركين من سـائر الأمم، ولكن شـرك الصــــابئة كـــان من جهـــة الكـــواكب والعلويـــات2.

---

1 المرجـــــع نفســـــه "2:ـــــــ 226" جـــــــ2.
2 لابن تيمية بعض إطلاقات خاصة بالصابئة غير دقيقـة مثـل؛ قولـه وهكـذا تكـون منـاظرة الصـابئة الفلاسـفة والمشـركين ونحـوهم، وقولـه: الصـابئ الفيلسـوف، وقولـه: وهـو الغـالب على الصـابئة المبـــــــدلين مثـــــل أرســــطو وأتباعــــه.
ثم يقول: وعربت طائفة من كتب الأعـاجم من المجـوس والفـرس والصابئين الروم، والمشركين الهنـد يراجـع: الفتـاوى جــ1، ص65، 77، 120، 297 وجـ4 ص113، 115." (1)

"أن تستر عليهم ذنوبهم بالعفو منـه لهم عنهـا، وتـرك فضـحهم بها، فلن يستر الله عليهم ولن يعفو لهم عنها، ولكنـه يفضـحهم بهـا على رؤرس الأشهاد يوم القيامة (ذلك بأنهم كفروا باللـه ورسـوله) يقول جل ثناؤه: هذا الفعل من الله بهم، وهـو تـرك عفـوه لهم عن ذنوبهم من أجل أنهم جحدوا توحيد الله ورسالة رسوله - صلى اللـه عليه وسلم - (والله لا يهدي القوم الفاسقين) يقول: والله لا يوفــق

---

(1) تاريخ الفكر الديني الجاهلي محمد إبراهيم الفيومي ص/290

للإيمان به وبرسوله من آثر الكفر به، والخروج عن طاعته على الإيمان به وبرسوله - صلى الله عليه وسلم - ". أ. هـ
ثم قال بعد ذلك -على خلاف عادته فيما يتصل بالروايات التي يستأنس بها من أقوال السلف- " وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل "، أو " وبنحو هذا القول كان يقول. . " ويعدد القائلين بقوله قال: " ويروي " وساق أخبارا وآثارا مسندة ومرسلة لا تتصل بما فسر الآية به، وهذا يدل على عدم ارتضائه هذه الروايات تفسيرا للآية.
وقد غلط الزمخشري ومن تابعه من المفسرين -بعد أن فهم الآية على وجهها الصحيح- فأقر فهما فاسدا مدخولا فقال: " فإن قلت: كيف خفي على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو أفصح العرب وأخبرهم بأساليب الكلام وتمثيلاته والذي يفهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار كيف: قد تلاه بقوله (ذلك بأنهم كفروا بالله) الآية فبين الصارف عن المغفرة لهم حتى." (1)
"وبعث الله - سبحانه موسى، وأخاه هارون - عليهما السلام - في زمن واحد، قيل: وشعيب - عليه السلام - الذي أدركه موسى، وتزوج ابنته. وهو غلط، كما قرره المفسرون منهم ابن جرير شيخ المفسرين - رحمه الله تعالى - وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في: " الجواب الصحيح: 2 / 249 - 250 ".
وبعث الله - سبحانه - داود وابنه سليمان - عليهما السلام - في زمن واحد.
وبعث الله - سبحانه - زكريا، ويحيى - عليهما السلام - في زمن واحد.
وقال - تعالى - في سورة " يس ": {واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون} {إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث} [إلى آخر الآيات / 13 - 17 من سورة يس] .
وقد اختار ابن كثير - رحمه الله - أنهم ثلاثة رسل من رسل الله - تعالى -.
وكلهم بعثهم الله مبشرين، ومنذرين، ولتحقيق العبودية لله - سبحانه - وتوحيده، وأدى كل واحد منهم - عليهم السلام -." (2)

(1) آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم في ضوء العصمة والإجتهاد عويد المطرفي ص/192
(2) الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان بكر أبو زيد 1/82

"* وإن إفشـــال تلـــك المـــؤتمرات الـــتي هي في حقيقتهـــا: " مؤامرات " على المسلمين، مؤكد بوعد اللـه - تعـالى - للمسـلمين في قوله جل وعـز: {لن يضـروكم إلا أذى} [آل عمـران / 111] .
وقد ثبت عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أنـه قـال: «" لا تـزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحـق لا يضـرهم من خـالفهم ولا من خـــــــذلهم حـــــــتى تقـــــــوم الســـــــاعة» .
وثبت - أيضا - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قـال: «" سـألت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من غـيرهم فيجتـاحهم فأعطانيهـا ".» الحـــديث.
* ولكن هذا - وايم الله - لا بـد لـه من مـوقفين: موقـف رفـع رايـة الجهاد، وتوظيف القدرات بصد العاديـات، وموقـف للبنـاء وتحصـين المســــــــلمين بإســــــــلامهم على وجهــــــــه الصــــــــحيح.
* ولا تلتفت أيهـــا المســـلم **إلى غلـــط الغـــالطين**، ولا إلى من خدعتهم دعوة إخوان الشياطين، ولا إلى المأجورين، ولا إلى أفـــراد من الفرق الضالة من المنتسبين إلى الإسلام، للمناصـرة، والـترويج لهذه النظرية، فيتسنمون الفتيا وما هم بفقهاء، ولا بصـــيرة لهم في الدين، وإنما حالهم كما قال الله تعـالى: {وإن منهم لفريقـا يلـوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتـاب ويقولـون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون} [آل عمران / 78] .." [1]
"وإبطالها، والكشف عن غوامضها، وباطـل مقاصـدها، وبخاصـة في مجلـدات العقائـد من ((الفتـاوى)) وفي: ((العقـل والنقـل)) و ((الـــــــــــــــــرد على المنطقـــــــــــــــــيين)) .
3- خوض الكلاميين في أسماء الله - تعالى - وصفاته، وضربهم في كل وجه؛ لما ضلوا عن الحق، فحصل من الإطلاقات في حق اللـه - تعــــالى - مــــا يأبــــاه اللــــه ورســــوله والمؤمنــــون.
4- غلو من شاء الله من العباد في حـق رسـول اللـه - صـلى اللـه عليه وسلم - بما دفع بهم إلى الإطراء بأسـماء وأوصـاف لم يشـهد لها الشرع بإثارة من علم، حتى بلغ بها بعضهم ألف اسم، ومن نظر في كتاب السيوطي، المتوفى سنة (911هـ) - رحمه اللـه تعـالى -: ((الريـاض الأنيقـة في أسـماء خـير الخليقـة)) علم مـا حصـل من التوغل في الغلو والإطراء. وتعظيم رسول اللـه - صـلى اللـه عليـه

1) الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان بكر أبو زيد 1/102

وسلم - وتوقيره، هو بكمال محبته، والتأسي بـه - صـلى اللـه عليـه وسـلم -.
وفي: أسماء الله تعالى، وأسماء رسوله - صلى الله عليه وسـلم -، وأسماء القرآن الكريم، وقع تجاوز كثير في ذكر أسـماء لا تثبت في كتاب ولا سنة، كما وقع الخلط بين الاسم والصفة، واشـتق من كـل صفة اسم، وكل هذا غلط؛ فباب الأسماء لله - تعـالى - ولرسـوله - صلى الله عليه وسلم - وللقرآن العظيم، توقيفية لا تكـون إلا بنص، وقد جاء في القرآن نحو مائة اسم لله- تعالى- وفيـه أربعـة أسـماء للقـرآن الكـريم هي: ((القـرآن)) ((الكتـاب)) . ((الـذكر)) . ((الفرقان)) . واسم خامس هو: ((المصحف))." [1]
"تعالى -: أنه لم يثبت النهي عن التكني بكنية إلا بـأبي القاسـم، وذكر الخلاف على أقـوال أربعـة، ثم قـال: (والصـواب أن التسـمي باسمه - صلى الله عليه وسلم - جائز. والتكني بكنيته ممنـوع منـه. والمنع في حياتـه أشـد. والجمـع بينهمـا ممنـوع منـه. واللـه أعلم) . وانظـر في حـرف القـاف: القاسـم.

أبـو الكروبـيين: (1)
في متاب ((ليس)) لابن خالويه: (كنيته - أي إبليس - أبو الكروبيين) اهـ.
وفي حـديث ضـعف أنـه اسـم لطائفـة من الملائكـة. وعليـه؛ فلا يتكـنى بـه توقيـا.

أبـو لهب:
يـأتي في حـرف التـاء: تعس الشـيطان.

أبـو مـرة: (2)
قـال ابن القيم - رحمـه اللـه تعـالى -:
(قـال شـيخ الإسـلام ابن تيميـة - رحمـه اللـه تعـالى -: الأحـاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البـدن وقت السـؤال. وسؤال البدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس، وأنكره الجمهور. وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن، وهذا قاله ابن مـرة، وابن حـزم. **وكلاهمـا غلـط ..**) اهـ.

[1] معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/11

ويقصد بابن مرة: إبليس، لعنه الله تعالى.
ورحم الله ابن القيم فقد كان شديد التتبع لابن حزم، ويتتبع أوهامه.
وقد قال فيه في مبحث نفقة الزوجة: (وبإزاء هذا القول قول منجنيق الغرب: أبو محمد بن حزم) اهـ.
وهذه الكنية لإبليس ذكرها الأشبيلي في: ((آكام المرجان))، كما ذكر له كنية أخرى هي: أبو كدوس.
وذكر ابن الأثير له من الكنى:
أبو الكروس، أبو ليلى، أبو مخلد، أبو قترة، أبو مرة قال: ((وهو أشهرها)) أبو

(1) (أبو الكروبيين: فتح الباري 6/339. المنهيات للحكيم الترمذي ص /84. السلسلة الضعيفة: 623.
(2) (أبو مرة: زاد المعاد 4/156. الروح ص /50 آكام المرجان في أخبار الجان. فتح الباري 6/339. المرصع لابن الأثير ص / 302، 353، 121، 273، 295، 301، لسان العرب 5/ 171.." (1)
"في صفات الله تعالى التي وردت في السنة، قال: ولا يوصف الله - تعالى - إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ولا أدري من أين جاء به الليث)) انتهى.
وفي ترجمة: الحسن بن زيد العلوي، المتوفى سنة 270هـ من تاريخ ابن كثير قال:
(قال له مرة شاعر من شعراء في جملة قصيدة مدحه بها: الله فرد وابن زيد فرد، فقال له: اسكت سد الله فاك، ألا قلت: الله فرد، وابن زيد عبد؟ ثم نزل عن سريره، وخر لله ساجدا، وألصق خده بالتراب، ولم يعط ذلك الشاعر شيئا) اهـ.
وتسمية الله باسم (الفرد) لا أصل لها، والله أعلم.
ولهذا غلط العلماء: الصنعاني - رحمه الله تعالى - لما قال:
وقد هتفوا عند الشدائد باسمها كما يهتف المضطر بالصمد الفرد

الله فقط والكثرة وهم: (1)
سئل ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عن كلمات وجدت بخط من يوثق به ذكرها عنه جماعة من الناس فيهم من انتسب إلى الدين فمنها:

(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/63

1- إن اللـه لطـف ذاتـه فسـماها حقـا، وكثفهـا فسـماها خلقـا.
2- إن اللــه ظهــر في الأشــياء حقيقــة واحتجب بهــا مجــازا.
3- لبس صــورة العــالم فظــاهره خلقــه، وباطنــه حقــه.
4- اللـــــــــــه فقـــــــــــط والكـــــــــــثرة وهم
5- عين مـــــــــا تـــــــــرى ذات لا تـــــــــرى.
6- التوحيـــد لا لســـان لـــه، والألســـنة كلهـــا لســـانه.
وذكـر جملـة وافـرة نظمـا ونـثرا من مقـولات الحلوليـة والصـوفية الغلاة.
ثم أجـــــاب عنهـــــا - رحمـــــه اللـــــه تعـــــالى -

(1) (الله فقط والكثرة وهم: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 2/286 ـ 362. وهي رسالة الحجج النقلية والعقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية.." [1]

"اللهم إني أريـــــــــــد الحج أو العمـــــــــــرة: (1)
هذه ونحوها هي عبارة تلفظ المتعبد بالنية، لما يريـد القيـام بـه من العبـــــــــــــــــــــــــادات البدنيـــــــــــــــــة.
وهو بدعة لا أصل لها في شرع، **وقد غلط أقوام** من أتباع الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - عليه في فهم مذهبـه في قولـه: عن الصلاة، ففهموا منه مشروعية التلفـظ بالنيـة، وطردوهـا في الحج، والعمـــــــــرة، ونحوهمـــــــــا من العبـــــــــادات البدنيـــــــــة.
وقد كشف عن هذا ابن القيم- رحمـه اللـه تعـالى - في: ((الهـدي)) وبينتـــــــــــــــــــــــــــــه في: ((التعـــــــــــــــــــــــــــــالم)) .
وما جاء في الحج والعمرة من تسمية المحرم بهما أو بأحدهما ذلك في تلبيته كقولـه: ((اللهم لبيـك حجـا)) ليس من التلفـظ بالنيـة في شـــيء.
قال ابن رجب - رحمه الله تعالى -: ((وصح عن ابن عمر، أنه سـمع رجلا عند إحرامه يقول: اللهم إني أريد الحج، أو العمرة. فقـال لـه: أتعلم النـــاس؟ أوليس اللـــه يعلم مـــا في نفســـك؟)) انتهى.

اللهم صـــل علي: (2)
قال ابن القيم - رحمه اللـه تعـالى- في معـرض نقضـه للقـول بـأن معنى الصلاة على النبي - صلى اللـه عليـه وسـلم - طلب الرحمـة:

(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/125

(الوجه الرابع عشر: أنه يسوغ، بل يستحب لكل واحد أن يسأل الله أن يرحمه، فيقول: اللهم ارحمني. كما علم النبي - صلى الله عليـه وسلم - الـداعي أن يقـول: ((اللهم اغفـر لي، وارحمـني، وعـافني، وارزقني)) فلما حفظها قال: ((أما هذا فقـد ملأ يديـه من الخـير)) . ومعلوم أنه لا يسوغ لأحـد أن يقـول: اللهم صـل علي. بـل الـداعي بهذا معتد في دعائه، والله لا يحب المعتدين. بخلاف سؤاله الرحمـة فـإن اللـه يحب أن يسـأله عبـده مغفرتـه ورحمتـه، فعلم أنـه ليس معناهمـا واحـدا) اهـ.

اللهم صـل على سـيدنا محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم: (3) للقـرافي - رحمـه اللـه تعـالى - رسـالة في:

---

(1) (اللهم إني أريد الحج أو العمرة: جامع العلـوم والحكم: 92 في آخـر شـرح الحـديث الأول.
(2) (اللهم صـل علي: جلاء الأفهـام ص /89.
(3) (اللهم صل على سيدنا محمد صلى الله عليـه وسـلم: الصـلات والبشـر للفـيروز آبـادي. القـول البـديع للسـخاوي. الفضـل المـبين للقاسمي. وفيه ذمكر تحقيـق ابن حجـر ص /70 -ـ 75 وهـو مهم. حيـاة الألبـاني 2/477 -ـ 481. روضـة الطـالبين للنـووي 1/265. السلسلة الضعيفة 3 /9- 10 وانظر في حرف السين: السيد.." [1] "(حـرف الجيم)

جاشـت نفسـي:
يـأتي في حـرف الخـاء: خليفـة اللـه.

جـاكلين:
يـأتي في حـرف العين: عبـد المطلب.

الجـامع: (1)
جاء عد: ((الجامع)) في أسماء الله - سبحانه - في رواية الترمـذي، وفيه: الوليد بن مسلم، ومعلوم أن حديث أبي هريـرة - رضـي اللـه عنه - أن رسول الله - صلى الله عليـه وسـلم - قـال: ((للـه تسـعة

---

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/133

وتسعون اسما)) الحديث. قد رواه البخاري في: ((الصحيح)) ، وليس فيه عدها، وإنما جاء عدها في رواية الترمذي، وابن ماجه، والحاكم. والراجح الذي عليه الحافظ عدم صحة روايتها مرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، بل هي موقوفة، مع وجود اختلاف شديد في سردها، وتباين في عدها، زيادة، ونقصا. وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في: (فتح الباري: 11 / 214 ـ 216) وكثير منها ليس اسما من أسماء الله - تعالى - الذي يفيد الاسم وصفة الكمال، فيصح التعبيد به، فيقال - مثلا -: ((عبد الرحمن)) وإنما هي صفات كمال لله، **وقد غلط من** اشتق له من كل صفة اسما.
وجاء في: ((معجم أسماء العرب)) موسوعة السلطان قابوس: (والجامع: من أسماء الله الحسنى) . وطردا لقاعدة التوقيف على النص

(1) (الجامع: التوحيد لابن منده 2/99. فتح الباري 11/214 - 216. معجم أسماء العرب 1/ 285.." (1)
"لجلالة الحافظ ابن حجر فيما ذكره من التفصيل، وإلا فالمنع غير وارد، فتأمل؟

جعال: (1)
عمرو بن سراقة الضمري - رضي الله عنه - كان اسمه جعالا، فسماه النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم الخندق وهو يحفره: عمرا.

جعيل: (2)
غيره النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى: عمرو.
جلالة الملك المعظم: (3)
قال الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - لما سئل في تقرير له: (لا يظهر لي أن فيها باسا؛ لأن له جلالة تناسبه) اهـ وانظر: في حرف الميم: التعظيم.

جلبي: (4)

(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/208

بـالجيم الفارسـية المفتوحـة ثم اللام ثم البـاء الفارسـية، ثم اليـاء المثناة التحتية: اشتهر بـه جماعـة من علمـاء الـروم، منهم صـاحب كشـف الظنـون.
وهـو لفـظ رومي معنـاه ((سـيدي))، نص عليه السـخاوي في ترجمـة حسـن جلـبي، فهـو كلفـظ مولانـا، وسيدنا، وسيدي، وملا: المستعملة للعلماء في بلادنا. - أي: الهنـد -. وقـد ظن بعض الفضـلاء أنهـا نسـبة إلى بلـد، ولهـذا يقولـون: قـال الجلـبي. وهـو غلـط.

جمـرة: (5)
مضـي في حـرف التـاء: تعس الشـيطان، ويـأتي في حـرف الميم: مـرة.

الجنس السـامي: (6)
هـذه نفثـة استشـراقية مولـدة للإخفـاق

---

(1) (جعال: الإصابة 1/ـ 481 رقم 1158. نقعة الصـديان ص / 54. ويـأتي بلفـظ: جعيـل.
(2) (جعيل: الإصابة 4/ 701 رقم 5997 ـ 1/ 490 رقم 1158. وانظـر: جعـال، نقعـة الصـديان ص / 54.
(3) (جلالـة الملـك المعظم: فتـاوى الشـيخ محمـد 1/ـ 206.
(4) (جلـبي: الفوائـد البهيـة للكنـوي ص / 240 باختصـار.
(5) (جمـرة: انظـر: الإصـابة 6/ـ 688. رقم / 9372.
(6) (الجنس السامي: فقه النوازل 1/ 164 - 166.." [1]
"أحدكم الدهر، فـإن اللـه هـو الـدهر)) رواه البخـاري، ومسـلم، وأبـو داود وأحمـد، ولـه ألفـاظ مختلفـة.
وقد عد ابن حزم ((الدهر)) من أسماء الله تعالى، وغلطـه العلمـاء، وأوضحوا **أنه غلط غلطا** فاحشـا، قـالوا: ولـو كـان مـا ذكـره ابن حزم صحيحا لكان قول الذين قالوا: {وما يهلكنا إلا الـدهر} صـوابا.
وأما الحديث فبينوا أن معناه: أنا صاحب الدهر، ومدبر الأمـور الـتي ينسـبونها إلى الـدهر، فمن سـب الـدهر عـاد سـبه إلى رب الـدهر، ولهـذا قـال في الحـديث: ((أنـا الـدهر؛ بيـدي الأمـور أقلب الليـل

---

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/215

والنهار..)) وقـرر الخطـابي في: ((شـأن الـدعاء)) معنـاه على لغـة العرب - بمعنى ما ذكره - أتم تقريـر. ثم ذكـر بسـنده عن أبي بكـر بن أبي داود الأصـبهاني، يـرى أن صـحة روايـة الحـديث في بعض ألفاظه ((وأنا الدهر)) بالنصب على الظرف أي: أنا - طول الـدهر - بيدي الأمور، وكان يقول: لو كان مضموما لا نقلب الدهر اسـما من أسـماء اللـه تعـالى. لكن الخطـابي لا يرتضـي هـذا. واللـه أعلم.

دهـــري:
يـــأتي في حـــرف اليـــاء: يـــا أزلي يـــا دهـــري. وانظـــر: الـــدهر.

ديانـــا:
يـــــــــأتي في حـــــــــرف العين: عبـــــــــد المطلب.

الدياليســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــكتوجي:
يـــــــأتي في حـــــــرف الفـــــــاء: الفقـــــــه المقـــــــارن.

الـــدياليكتولوجيا:
يـــــــأتي في حـــــــرف الفـــــــاء: الفقـــــــه المقـــــــارن.

ديمـــومي:
يـــــــأتي في حـــــــرف اليـــــــاء: يـــــــا أزلي يـــــــا ديمـــــــومي.

ديفيـــد:
ترجمتـــــــــــــــــه: ((داود)) فيغـــــــــــــــــير إليـــــــــــــــــه.
ومثلـــــــــه: ((جوزيـــــــــف)) ترجمتـــــــــه: يوســـــــــف.
((جيســـــــــــــس)) ترجمتـــــــــــــه: عيســـــــــــــى.
((موشـــــــــــــي)) ترجمتـــــــــــــه: موســـــــــــــى.
((ميري)) ترجمته: مريم.." (1)

"فيسـحبون من شـعاراتهم الإسـلامية في الألقـاب، ويحشـرون تحت مصطلح يهودي منكرا لفظا ومعنى، يهدم إسلامهم، ويسـلبهم حقهم، ويكســـــبهم ذل التبعيـــــة، والتفـــــرق، والتشـــــرذم. إن: ((أمة الإسلام)) وإن: ((المسلمين)) لا يؤمنون بواحـد من هـذه

---

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/261

الأوصاف الثلاثة التي قام عليها هذا اللقب العبراني اليهودي: ((الشعب)) ؛ لأن أخوتهم إسلامهم، والإسلام قد محا كل رابطة دونه، فلا يجمعهم النسب إلى أب واحد وإنما يجمعهم: دين واحد هو: الإسلام.

والمسلمون لا يؤمنون بمبدأ الاختيار، وشغل صكوك الغفران، بل هم: أمة مسلمة مكلفة وفق شريعة إسلامية محمدية: {ليبلوكم أيكم أحسن عملا} .

والمسلمون لا يؤمنون بالتجمع السكاني في أرض واحدة، بل هم مأمورون بالسعي في توسيع أرض الإسلام، وامتداده وبسط جناحه على المشارق والمغارب.

ولهذا فالمسلمون بإسلامهم يبطلون: نظرية اليهود: الشعب المختار باعتبارهم الفاسد، وتصورهم المهين، وينادون بإبطال الروابط سوى رابطة: الأخوة الإسلامية، ونبذ العقائد سوى: عقيدة الإسلام.

أقول بعد هذا البيان: انظر كيف يبتلى المسلمون فيستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، فيهجر لفظ: الأمة المسلمة إلى لفظ الشعب، ثم يطير به الناس كل مطار، فترى في ديار المسلمين: ((جريدة الشعب)) . ((مطبعة الشعب)) ((كتاب الشعب)) . ((متجر الشعب)) وهكذا يؤخذ الناس ضحى. ومن مواقع الأسف الشديد، أنك لا ترى من نبه على هذا، وقاوم هذا المصطلح الوافد، من علماء الأمة وفقهائها، وإنما انساق الناس إليه كالعنق الواحد، فإلى الله المشتكى.

شكله غلط:

هذا اللفظ من أعظم الغلط الجاري على ألسنة بعض المترفين عندما يرى إنسانا لا يعجبه؛ لما فيه من تسخط." (1)

"يستحضره، وعدل إلى جواب لا يسلم له؟! مع حفظه حتى قال ولده: إنه ليس بعد المزي والذهبي أحفظ منه) اهـ. قلت: هذا على رأي من اكتفى في إطلاق الأسماء بورود الفعل، **وقد غلط المحققون** هذا الرأي في مباحث مطولة نفيسة وقرروا أن أسماء الله توقيفية، وعليه فلا يكون (الصانع) اسما من أسماء الله تعالى.

(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/310

ونجد هذا مبسوطا في مؤلفات ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - كما في شفاء العليل والبدائع، كلاهما لابن القيم. والله أعلم.
تكميل: حديث حذيفة المذكور، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة 1/ـ 158، رقم 357 بلفظ: ((إن الله خلق كل صانع وصنعته)) .
وصححه الألباني، وقال: أخرجه البخاري في أفعال العباد، والحاكم، وغيرهما، وهو مخرج في: ((الصحيحة)) (1637)ـ .
وفي ترجمة: عبد القادر النحاس م سنة (1091 هـ) من ((فهرس الفهارس)) : ذكر كلام السيوطي المذكور عزوا إلى شرحه للنقاية، ثم كتب عليه عبد القادر المذكور ما نصه: (وفي صحيح مسلم في كتاب الذكر: ((إن الله صانع ما شاء لا مكره له)) . اهـ.

صبأ: (1)
في كتاب المغازي: باب بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - خالد بن الوليد إلي بني جذيمة، من ((صحيح البخاري)) ذكر قصته معهم، وقولهم له: صبأنا:
وفي ترجمة السميدع الكناني من الإصابة قال: (روى أبو الفرج الأصبهاني من طريق ابن دأب أن خالد بن الوليد لما توجه إلى بني كنانة يقاتلهم، فقالوا: إنا صبأنا. ولم يحسنوا أن يقولوا: إنا أسلمنا، فقتلهم، فأرسل النبي - صلى الله عليه وسلم - عليا فأعطاهم ديات من قتل منهم ...) الخبر.

---
(1) (صبأ: الإصابة 3/ 133.." (1)
"عبد الحنان، عبد الصاحب - لحديث: ((الصاحب في السفر)) - عبد الوفي.. فهذه يكون الخطأ فيهمن جهتين:
- من جهة تسمية الله بما لم يرد به السمع، وأسماؤه سبحانه توقيفية على النص من كتاب أو سنة.
- والجهةالثانية: التعبيد بما لم يسم الله به نفسه ولا رسوله - صلى الله عليه وسلم -.
وكثير منها من صفات الله العلى، لكن **قد غلط غلطا** بينا من

---
(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/323

جعل لله من كل صفة: اسما واشتق له منها، فقول الله تعالى: {والله يقضي بالحق} [غافر: من الآية20] لا يشتق لله منها: اسم القاضي، لهذا فلا يقال: عبد القاضي، وهكذا - وانظره في حرف الجيم: الجامع -.
2. التسمية باسم من أسماء الله تبارك وتعالى، فلا تجوز التسمية باسم يختص به الرب سبحانه؛ مثل: الرحمن، الرحيم، الخالق، البارئ.. وقد غير النبي - صلى الله عليه وسلم - ما وقع من التسمية بذلك.
وفي القرآن العظيم: {هل تعلم له سميا} [مريم: من الآية65] ؛ أي: لا مثيل له يستحق مثل اسمه الذي هو الرحمن.
3. التسمية بالأسماء الأعجمية المولدة للكافرين الخاصة بهم. والمسلم المطمئن بدينه يبتعد عنها وينفر منها ولا يحوم حولها. وقد عظمت الفتنة بها في زماننا، فيلتقط اسم الكافر من أوروبا وأمريكا وغيرهما، وهذا من أشد مواطن الإثم وأسباب الخذلان، ومنها: بطرس، جرجس، جورج، ديانا، روز، سوزان.... وغيرها مما سبقت الإشارة إليه.
وهذا التقليد للكافرين في التسمي بأسمائهم؛ إن كان عن مجرد هوى وبلادة ذهن؛ فهو معصية كبيرة وإثم، وإن كان عن اعتقاد أفضليتها على أسماء المسلمين؛ فهذا على خطر عظيم يزلزل أصل الإيمان، وفي كلتا الحالتين تجب المبادرة إلى التوبة منها، وتغييرها شرط في التوبة منها.
4. التسمي بأسماء الأصنام المعبودة من دون الله، ومنها: اللات، العزى، إساف، نائلة، هبل....
5. التسمي بالأسماء الأعجمية؛ تركية، أو فارسية، أو بربرية أو غيرها مما." (1)

"وإطلاق البعض على الكل.
وإطلاق الكل على البعض.
وإطلاق الفعل على مقاربه.
وكل هذه معروفة عند البلاغيين وهي من علوم القرآن البلاغية.
ومن أساليب العرب في كلامهم:
النسبة إلي المتضايفين على سبيل النحت، مثل: عبدشمس: عبشمي. والنسبة إلى المضاف إليه على الأغلب مثل: عبد القيس:

---
(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/372

قيسي. ومثل: ((بني إسرائيل)) يقال: إسرائيلي. وفي عصرنا يقال: ((العزيزية)) نسبة إلى: عبد العزيز. و ((الرحمانية)) نسبة إلى: ((عبد الرحمن)) لكن في تسويغ ذلك بالنسبة إلى أسماء الله تعالى نظر؛ لأن من الإلحاد في أسماء الله تعالى تسمية مشركي العرب أصنامهم على سبيل الإلحاد في أسماء الله تعالى مثل: ((اللات)) من ((الإله)) و ((العزى)) من ((العزيز)) .. ومنه هنا: عمل قوم لوط: لوطي. ويراد به النسبة إلى نهيه، لا إلى لوط عليه السلام. ومحال أن يخطر ببال أحد خاطر سوء في حق نبي الله لوط - عليه السلام - أو في حق نبي الله يعقوب - عليه السلام -. ولهذا فلا تلتفت إلى ما قاله بعض من كتب في: قصص الأنبياء - عليهم السلام - من أهل عصرنا، فأنكر، فأنكر هذه اللفظة: ((اللواط)) وبنى إنكاره **على غلط وقع** فيه بيان الحقيقة اللغوية لمعنى ((لاط)) وأن مبناها على ((الإصلاح)) فإن الحال كما تقدم من أن مبناها على: الحب والإلزاق، والإلصاق، وقد يكون هذا إصلاحا وقد يكون إفسادا، حسب كل فعل وباعثه والله أعلم. وبعد تقييد ما تقدم تبين لي بعد استشارة واستخارة، أن جميع ما قيدته من استدلال استظهرته لا يخلو من حمية للعلماء الذين تتابعوا على ذلك، والحمية لنبي الله لوط - عليه السلام - وهو معصوم، أولى وأحرى، والله - سبحانه وتعالى - يقول: {هل جزاء الأحسان إلا الأحسان} [الرحمن:60] فكيف ننسب هذه الفعلة الشنعاء: ((الفاحشة)) إلى نبي الله: لوط - عليه." [1]

"((صاحب الشرع)) . واما في لغة العلم الشرعي فإن هذا المعنى اللغوي لا تجد إطلاقه في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا في حق عالم من علماء الشريعة المطهرة. فلا يقال لبشر: شارع، ولا مشرع. وفي نصوص الكتاب والسنة إسناد التشريع إلى الله تعالى، قال الله تعالى: {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ... } الآية [الشورى: 13] . وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: ((إن الله شرع لنبيكم سنن الهدى)) رواه مسلم وغيره. لهذا فإن قصر إسناد ذلك إلى الله سبحانه وتعالى أخذ في كتب علماء الشريعة على اختلاف فنونهم صفة التقعيد فلا نرى إطلاقه على بشر حسب التتبع، ولا

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/464

يلـــــزم من الجــــــواز اللغـــــوي الجــــــواز الاصــــــطلاحي.
وإنه بناء على تنبيه من شيخنا عبـد العزيـز بن بـاز - على أن إطلاق لفظ (المشرع) على من قام بوضع نظام ... غير لائق - صدر قــرار مجلس الوزراء رقم 328 في 1/ 3/ 1396 هـ بعدم استعمال كلمة (المشـــــرع) في الأنظمــــــة ونحوهـــــا. واللـــــه أعلم.
ونجـد في هـذا بحثـا مطـولا في كتـاب: ((التطـور التشـريعي في المملكة العربية السعودية)) ص / 32 -ـ 36، وفيـه مباحث مهمـة.
وللشـيخ عبـد العـال عطـوة اعتراضـات على مؤلـف الكتـاب في تجـــــــــــــــــــــــــــــــــــويزه الإطلاق.
وفي (فتح البــاري) 6/ـــ 343 قــال: (نقــل إمــام الحــرمين في ((الشامل)) عن كثير من الفلاسفة والزنادقة والقدرية، أنهم أنكروا وجودهم - أي وجود الجن - رأسا، قـال: ولا يتعجب ممن أنكـر ذلـك من غــير المشــرعين، وإنمـا العجب من المشــرعين مـع نصـوص القـــرآن والأخبـــار المتـــواترة) اهـــ. فلينظــــر. واللــــه أعلم.

المشــــــــــرك لا تشـــــــــمل الكتـــــــــابي: (1)
هـذا غلـط قـبيح، وقـد دعت إليـه في عصـرنا ((منظمـة مجمـع الأديـان السـماوية)) - رد اللـه كيـدهم عليهم - والأدلـة على شـرك

---

(1) (المشرك لا تشمل الكتابي: السلسلة الصـحيحة رقم / 1133، 1134.." (1)
"الهـــوي: (1)
قـال ابن القيم - رحمـه اللـه تعـالى - في تفسـير قولـه تعـالى: {والنجم إذا هـــــــــوى} [النجم:1] مـــــــا نصـــــــــه:
(وههنا أمر يجب التنبيه **عليه غلط فيه** أبـو محمـد بن حـزم أقبح غلط، فذكر في أسماء الرب تعالى: الهـوي. بفتح الهـاء، واحتج بمـا في الصحيح من حديث عائشـة أن رسـول اللـه - صـلى اللـه عليـه وسلم - كان يقول في سجوده: سـبحان ربي الأعلى، الهـوي. فظن أبو محمد: أن الهوي صفة للرب. وهذا من غلطه - رحمه الله تعالى - يقال: مضى هوي من الليل. على وزن فعيـل، ومضـى هزيـع منـه أي: طرف وجانب. وكان يقول سبحانه ربي الأعلى. في قطعـة من الليل وجانب منه. وقد صرحت بذلك في اللفظ الآخر فقـالت: كـان

(1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/493

يقـــــول: ســـــبحان ربي الأعلى؛ الهـــــوي من الليـــــل) .

هيــام:
انظـــــر: حكم التســـــمية بـــــه في حـــــرف الـــــواو: وصـــــال.

---

(1) (الهوي: التبيان في أقسام القرآن ص/ 152 - 153.." (1)
"واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعـة كالمسـخن والمـبرد ونحـو ذلك، فإن هذا غلـط، فـإن التسـخين لا يكـون إلا بشـيئين (أحـدهما) فاعل كالنار (والثاني) قابـل كالجسـم القابـل للسـخونة والاحـتراق، وإلا فالنـار إذا وقعت على السـمندل واليـاقوت لم تحرقـه، وكـذلك الشمس فإن شـعاعها مشـروط بالجسـم المقابـل للشـمس الـذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك، فهذا الواحد الذي قدروه في أنفسهم لا وجود لـه في الخـارج، وقـد بســــط هــــذا في غـــير هــــذا الموضــــع.
فـإن الواحـد العقلي الـذي يثبتـه الفلاسـفة كـالوجود المجـرد عن الصفات، وكالعقول المجردة، وكالكليات التي يدعون تركب الأنـواع منهـا، وكالمـادة والصـور العقلـيين وأمثـال ذلـك لا وجـود لهـا في الخارج، بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، وهي أشد بعدا عن الوجود من الجوهر الفرد الذي يثبته من يثبته من أهـل الكلام، فـإن هذا الواحد لا حقيقة له في الخـارج، وكـذلك الجوهر كمـا قـد بسـط في موضـــعه.
والمقصود هنا أن التـأثير إذا فسـر بوجـود شـرط الحـدث أو سـبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكـل ذلـك بخلق الله تعالى - فهذا حق، وتأثير قدرة العبـد في مقـدورها ثـابت بهذا الاعتبار. وإن فسر التأثير بـأن المـؤثر مسـتقل بـالأثر من غـير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مـؤثرا، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند لـه فمـا شـاء اللـه كان وما لم يشأ لم يكن {ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده} ، {قل ادعوا الـذين زعمتم من دون اللـه لا يملكـون مثقـال ذرة في السـماوات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له} ..) إلى آخـر كلامـه - رحمـه اللـه تعـــالى -.

---

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/531

واصـــل:
مضـــــــــــــى في حـــــــــرف الســـــــــين: ســـــــائر.
وفي حرف التاء: التصوف.." [1]
"* حجـــــــــــــــــــــة الــــــــــــــــوداع: (1)
(قال الشيخ أبو حامد في آخر ربع العبادات من تعليقه، والبندنيجي، وصاحب العدة: يكره أن تسمى حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - حجـــــــــــــــــــة الـــــــــــــــــوداع.
وهذا الذي **قالوه: غلط ظاهر**، وخطأ فاحش، ولولا خوف اغـترار بعض الأغنياء بـه - لعلـه الأغبيـاء - لم أسـتجز حكايتـه؛ فإنـه واضـح البطلان، ومنابــذ للأحـاديث الصـحيحة، في تسـميتها حجـة الـوداع. ومنابذة لإجمـاع المسـلمين. ولا يمكن إحصـاء الأحـاديث المشـتملة على تســــــــــــميتها: حجـــــــــــــة الــــــــــــــوداع) اهـ.
* حــــــــــــــد اللـــــــــــــه بيـــــــــــني وبينـــــــــــك: (2)
هي بمعنى قول بعضهم: أجل الله بيني وبينك، وكلاهما بمعـنى: أستعيذ بالله منك، ومنك استعاذ بالله، فقد لاذ بمعـاذ، فيجب الكـف عنـــه، مـــا لم تكن اســـتعاذته بمـــا لا يقـــر عليـــه شـــرعا.
* حـــــــــــــــــــــــــــــــرثت فأصـــــــــــــــــــــــــــــــبت:
يــــــــــــــــأتي في حــــــــــــرف الـــــــــــــزاي: زرعت.
* حفظت القـــرآن: (3)
قـــــــال الشـــــــافعي - رحمـــــــه اللـــــــه تعـــــــالى -:
(كنت يتيما في حجر أمي، ولم يكن لها مـال، وكـان المعلم يرضـى من أمي أن أخلفـه إذا قـام، فلمـا جمعت القـرآن دخلت المسـجد فكنت أجــالس العلمــاء فأحفــظ الحــديث أو المســألة ...) اهـ.

---

(1) (حجة الوداع: المجمـوع 8/ـ 281. والقـرى للطـبري 6/ـ 243. حجـــــــــة الـــــــــوادع للكانـــــــــدهلوي ص/ 3،ـــــــ 120.
(2) (حـــد اللـــه بيـــني وبينـــك: المجمـــوع الثمين 1/ـــ 104.
(3) (حفظت القرآن: توالي التأسيس لابن حجر ص/ 54 طبـع عـام 1406 هـ.
وفي إطلاق: ((جمعت القـرآن)) بمعـنى الحفـظ: ينظـر الحـوادث والبدع / 88 ـ/ 89. البيان والتحصيل 19 ـ/ 152، 287، 17 ـ/ 369.

---

[1] معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/535

تفسير القرطبي 8/ـ 206. مصاعد النظر 1/ـ 257. السير للذهبي 5/ـ 116. المحرر الوجيز لأبي شامة / 37 - 42. فتح الباري 7/ 127، 9/ 47، 83. المعجم المفهرس 5/ 350.." (1)

"والتفصيل والوضوح ما يعز وجوده كما في كتاب: ((خلق الإنسان)) للإسكافي، وتجد محتواه في بلوغ الأرب للآلوسي، وفي شفاء العليل، والتبيان، ومفتاح دار السعادة - جميعها لابن القيم - من هذا الطيب الكثير.

وهذا الاسم (علم التشريح) لا أعرف فيه محذورا، لكنه كما قال العلامة الآلوسي في بلوغ الأرب: سلب هذا العلم من معلمة علوم العرب بما حدث له من الاسم! والله أعلم.

* على اسم الله: (1)

قال النووي في معرض ما قيل بكراهته من الألفاظ وليس بمكروه: (ومن ذلك قول بعضهم: يكره أن يقول: افعل كذا على اسم الله؛ لأن اسمه سبحانه على كل شيء. قال القاضي عياض وغيره: هذا القول غلط، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأصحابه في الأضحية: ((اذبحوا على اسم الله)) ، أي قائلين: باسم الله) .

* على بركة الله: (2)

مضى أن حكمه الجواز، قبله بلفظ: على اسم الله، وقد جاءت هذه اللفظة مستعملة في جملة من الأحاديث والآثار، هذه الإشارة إليها:

1. في ترجمة: عبد الله بن مسعدة الفزاري في ((الأصابة)) .
2. في ترجمة: أبي نائلة الأنصاري في ((الأصابة)) .
3. وفي حديث حجة الوداع كما

---

(1) (على اسم الله: ألف با، للبلوي 1/ـ 216 مهم، ذكر ما استدل به الممانع ثم قرر دفعه. فتح الباري 10، 21. القرى للطبري ص / 426. الأذكار ص / 330. شرحها لابن علان 7 / 178 - 179. حجة الوداع للكاندهلوي ص / 120. الفتاوى الحديثية ص / 133.

(2) (على بركة الله: الإصابة 4/ 232، 7 / 409، 5 / 163، 164. القرى للمحب الطبري ص / 408. حجة الوداع للكاندهلوي ص

---

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/616

120. وسنن سعيد بن منصور 2 / 3 / 198.
سنن أبي داود 5/ 133 - 134 كتاب الأدب.." (1)
"اعتراف جميع الأمم بتوحيد الربوبية
توحيد الربوبية يعترف به المشركون، ولكن هل يكفي؟ لا يكفي، لا بد من تحقيق ثمرته، وهذا التوحيد حجة عليهم في التوحيد الذي هو حق الله، يقال لهم: اعملوا لله ما دمتم أقررتم به. يقول تعالى: {قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون * سيقولون لله قل أفلا تذكرون} [المؤمنون:84-85] يعني: أفلا تعبدونه؟! {قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم * سيقولون لله قل أفلا تتقون} [المؤمنون:86-87] يعني: أفلا تتقون الشرك وتعبدون الله وحده؟! {قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون * سيقولون لله قل فأنا تسحرون} [المؤمنون:88-89] كيف تصرفون عن عبادته؟ فأصبح توحيد الربوبية حجة عليهم.
قال رحمه الله: [وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنا به في الباطن، كما قال له موسى: {قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر} [الإسراء:102] ، وقال تعالى عنه وعن قومه: {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا} [النمل:14] ، ولهذا لما قال: {وما رب العالمين} [الشعراء:23] على وجه الإنكار له تجاهل العارف قال له موسى: {قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين * قال لمن حوله ألا تستمعون * قال ربكم ورب آبائكم الأولين * قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون * قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون} [الشعراء:24-28] .
وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهما عن الماهية، وأن المسئول عنه لما لم تكن له ماهية عجز موسى عن الجواب. وهذا غلط، وإنما هذا استفهام إنكار وجحد كما دلت سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحدا لله نافيا له لم يكن مثبتا له طالبا للعلم بماهيته، فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بـ (ما هو) ، بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يجهل، بل معرفته مستقرة في

1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/647

الفطـــــــر أعظم من معرفـــــــة كـــــــل معـــــــروف] .
نلاحظ من هذا الكلام أن جميع الأمم معترفون بتوحيد الربوبية، أي: أن الله هو الخـالق الـرازق المـدبر الـذي أوجـد الكائنـات، لكن قـد اشـتهر عن فرعــون أنــه ادعى الربوبيــة، حيث قــال: {أنــا ربكم الأعلى} [النازعات:24] ، والصحيح أنه كان معترفا في الباطن بأن المخلوقات لها خالق؛ لأنه يعرف أنه كان معـدوما فوجـد، ففرعـون لم يكن شيئا مذكورا ثم خلـق، فيقـال لـه: من ربهم قبـل أن توجـد أنت؟ ومن ربهم بعـد أن تمـوت؟ فلا بـد من أن فرعــون معــترف بوجود رب خالق، والدليل على ذلك هذه الآيـة، وهي قـول موسـى: {لقد علمت ما أنـزل هـؤلاء إلا رب السـموات والأرض} [الإسـراء: 102] ، فالله أيد موسى بتسع آيات، هي العصا، واليـد، والطوفـان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، وفلق البحـر، وتضـليل الغمـام، وما أشبهها، فلما أيده بها قال: {لقد علمت مـا أنزل هـؤلاء} يعـني: الآيـات {إلا رب السـموات والأرض} [الإسـراء:102] ، فأفـاد بـأن فرعـون عـالم بـذلك، وقـال اللـه عن آل فرعـون: {وجحـدوا بهـا واستيقنتها أنفسهم} [النمل:14] ، فدل هذا على كونهم مستيقنين. وكذلك حكى الله عن ثمود قوله في قصتهم: {وكانوا مستبصـرين} [العنكبوت:38] يعني: على بصـيرة ممـا جـاءتهم بـه الرسـل، ولكن جحـــــــــــدهم كـــــــــان عنـــــــــادا.
ففرعون أظهر الإنكار، ولكنه كان في الباطن على يقين بمـا يقـول موسى، ولكنه خاف أن يـذهب عنـه ملكـه، ولهـذا قـال: {أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصـرون * أم أنـا خـير من هذا الذي هو مهين} [الزخرف:51-52] يعني: موسى {ولا يكاد يـبين} [الزخـرف:52] ، فهـو أراد أن يخـدع قومـه بمـا هـو فيـه {فاستخف قومه فأطاعوه} [الزخرف:54] ، وأمـا جوابـه لمـا قـال موسـى: {إني رسـول من رب العـالمين} [الأعـراف:104] {قـال فرعون وما رب العالمين} [الشـعراء:23] فهـذا على وجـه العنـاد، وبعض المتكلمين يقول: إن فرعون سأل عن الماهية فقـال: {ومـا رب العالمين} [الشـعراء:23] يعـني: من أي شـيء رب العـالمين؟ وما ماهيته؟ والصحيح أن سؤاله إنما هو تعنت، لا أنه كان يسأل عن الماهيـة، فموسـى عليـه السـلام ذكـر لـه الأدلـة على إثبـات الـرب وقدرتـه وسـيطرته، والآيـات تـدل على ذلـك، قـال تعـالى: {رب السـموات والأرض ومـا بينهمـا} [مـريم:65] ، {ربكم ورب آبـائكم

الأولين} [الشعراء:26] ، {قال رب المشرق والمغرب وما بينهما} [الشعراء:28] ، فاستدل عليه بهذه الأدلة الكونية الـتي لا يجحـدها، كما استدل إبراهيم على النمرود بقوله: {ربي الذي يحـيي ويميت} [البقرة:258] ، ثم قال: {فـإن اللـه يـأتي بالشـمس من المشـرق فـأت بهـا من المغـرب} [البقـرة:258] ، فهـذه أدلـة تـدل على أن الرب هو الموجد لهذه الكائنات، وهي أدلة يعترف بها أولو البصـائر. وقد ذكر الله عن المشركين أنهم يعبـدون اللـه ويعبـدون غـيره في الرخاء، وأما في الشدة فـإنهم لا يعبـدون إلا اللـه، وذلـك في قولـه تعالى: {وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تـدعون إلا إيـاه فلمـا نجـاكم إلى الـبر أعرضـتم} [الإسـراء:67] ، فـدل على أنهم في الرخاء يعبدون اللـه ويعبـدون غـيره، ولهـذا قـال تعـالى في سـورة الأنعام: {وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا فقـالوا هـذا للـه بـزعمهم وهـذا لشـركائنا} [الأنعـام:136] ، فـدل على أنهم يعبدون الله ويعبدون معه غيره، ولكن شركهم هذا أحبـط أعمـالهم فأصبحت باطلة، فلا يعتـبر بمـا تقربـوا بـه؛ لأن المطلـوب منهم أن يكون الدين لله، وأن لا يصرف منه شيء لغير الله.." (1)

"الكلام على مسـألة الاسـم والمسـمى

قال المؤلف رحمه الله: [وكـذلك قـولهم: الاسـم عين المسـمى أو غيره، **وطالما غلط كثير** من النـاس في ذلـك، وجهلـوا الصـواب فيه، فالاسم يراد به المسـمى تـارة، ويـراد بـه اللفـظ الـدال عليـه أخرى، فإذا قلت: قال اللـه كـذا، أو (سـمع اللـه لمن حمـده) ونحـو ذلك، فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: اللـه: اسـم عـربي، والرحمن: اسم عربي، والرحمن: من أسماء الله تعالى ونحو ذلـك، فالاسم ها هنا هو المراد لا المسمى، ولا يقـال غـيره لمـا في لفـظ الغير من الإجمال: فان أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحـق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسـماء، أو حتى سماه خلقـه بأسـماء من صـنعهم، فهـذا من أعظم الضـلال والإلحـاد في أسـماء اللـه تعـالى.

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: (ما زال بصفاته قـديما قبـل خلقـه) إلى آخر كلامه إلى الـرد على المعتزلـة والجهميـة ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قـادرا على الفعـل والكلام بعـد أن لم يكن قادرا عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان

(1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 1/10

ممتنعـا، وأنـه انقلب من الامتنـاع الـذاتي إلى الإمكـان الـذاتي.
وعلى ابن كلاب والأشـعري ومن وافقهمـا فـإنهم قـالوا: إن الفعـل صـار ممكنـا لـه بعـد أن كـان ممتنعـا منـه.
وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بـل هـو شـيء واحـد لازم لذاتـه.
وأصـل هـذا الكلام من الجهميـة فـإنهم قـالوا: إن دوام الحـوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكـون للحـوادث مبـدأ، لامتنـاع حـوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلا متكلما بمشيئته، بـل يمتنـع أن يكـون قـادرا على ذلـك، لأن القـدرة على الممتنـع ممتنعـة.
وهـذا فاسـد، فإنـه يـدل على امتنـاع حـدوث العـالم وهـو حـادث، والحادث إذا حـدث بعـد أن لم يكن محـدثا فلا بـد أن يكـون ممكنـا، والإمكـان ليس لـه وقت محـدود، ومـا من وقت يقـدر إلا والإمكـان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعـل وجـوازه وصـحته مبـدأ ينتهي إليـه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنا جـائزا صـحيحا، فيلـزم أنـه لم يـزل الـرب قـادرا عليـه، فيلـزم جـواز حـوادث لا نهايـة لأولهـا] .
معنى ذلك: أن صاحب المتن لما ذكر قدم أسماء الله الـتي هي في الأصـل تتضـمن صـفات كـالرازق الـذي يسـتلزم أن يكـون هنـاك مرزوقون، والخالق الذي يستلزم أن يكون هناك مخلوقون، وكـذلك المحيي والمميت الـذي يلـزم منهمـا أن يكـون هنـاك خلـق يحـييهم ويميتهم، وكذلك اسم العليم يلزم أن يكون هناك مـا يعلمـه، وهكـذا المعـز والمـذل والخـافض والرافـع والمعطي والمـانع، لا شـك أنهـا أسماء لها آثار في الخلق، فآثارها كونه يعطي هذا ويمنع هذا ويحرم هذا ويميت هذا ويحيي هذا ويعـز هـؤلاء ويـذل هـؤلاء ويخفض قومـا ويرفـع آخـرين.
وهذه الصفات موصوف بهـا الـرب تعـالى في الأزل قبـل أن يوجـد الخلق، خلافـا لقـول المعتزلـة والجهميـة والكلابيـة ونحـوهم الـذين يقولون: إنما حدثت بعد حدوث المخلوقات، وهذا خطأ، بـل قـولهم: بامتناع حوادث لا أول لها، الأولى بنـا عـدم الخـوض في مثـل ذلـك، وأن نقول: الله أعلم بالمخلوقات التي خلقها أولا، ومتى ابتدأ خلقـه لها، لا نقول: إن المخلوقات ليس لها مبـدأ، لكن نعلم أن مـا سـوى الرب تعالى حادث، والرب تعالى قـديم أزلي أول، ونعلم أن حكمـة الله تعالى في هذه الموجودات أنه أوجد هذا الكون بما فيه؛ ليعرف

بذلك قدره ولتعرف بذلك أهليته للعبادة، وليعرف المسلمون بـذلك أنهم مخلوقون لأداء حقوق ربهم سبحانه وتعالى الذي هذا خلقه وهذا تكوينه، قال تعالى: {هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه} [لقمان:11] ، هكذا يجب أن يعتقد المسلم.." (1)

"حديث الإسراء والمعراج

قال رحمه الله تعالى: [قال الشيخ شمس الدين ابن القيم: يا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مرارا! وكيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسا، فيقول: (أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي) ، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟! **وقد غلط الحفاظ** شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: (فقدم وأخر وزاد ونقص) ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله.

انتهى كلام الشيخ شمس الدين رحمه الله.

وكان من حديث الإسراء أنه صلى الله عليه وسلم أسري بجسده في اليقظة -على الصحيح- من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى راكبا على البراق صحبة جبريل عليه السلام، فنزل هناك، وصلى بالأنبياء إماما، وربط البراق بحلقة باب المسجد، وقد قيل: إنه نزل ببيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك البتة.

(ثم عرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل ففتح له، فرأى هناك آدم أبا البشر فسلم عليه فرحب به ورد عليه السلام وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الثانية فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى بن مريم فلقيهما فسلم عليهما، فردا عليه السلام ورحبا به وأقرا بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف فسلم عليه، فرد عليه السلام ورحب به، وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس فسلم عليه، ورحب به، وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران فسلم عليه، ورحب به، وأقر بنبوته، ثم عرج إلى السماء السادسة، فلقي فيها موسى فسلم عليه، ورحب به، وأقر بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأن غلاما بعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، ثم عرج به إلى السماء

(1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 11/22

السابعة، فلقي فيها إبراهيم فسلم عليه، ورحب به، وأقر بنبوته، ثم رفع إلى سدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عرج بـه إلى الجبار جل جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده مـا أوحى، وفـرض عليـه خمسـين صـلاة. فرجع حتى مر على موسى فقال: بم أمرت؟ قال: بخمسين صـلاة، فقـال: إن أمتـك لا تطيـق ذلـك، ارجـع إلى ربـك فاسـأله التخفيـف لأمتك، فالتفت إلى جبريل كأنه يستشيره في ذلـك، فأشـار أن نعم إن شئت، فعلا به جبريل حتى أتى به الجبار تبارك وتعـالى وهـو في مكانه -هذا لفظ البخـاري في صـحيحه، وفي بعض الطـرق- فوضـع عنه عشرا، ثم نزل حتى مر بموسى فأخبره فقال: ارجـع إلى ربـك فاسـأله التخفيـف، فلم يـزل يـتردد بين موسـى وبين اللـه تبـارك وتعالى حتى جعلها خمسا، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيـف فقال: قد استحييت من ربي، ولكن أرضى وأسلم، فلمـا نفـذ نـادى منـاد: قـد أمضـيت فريضـتي وخففت عن عبـادي)] : هكـذا سـرد الشارح مجمل حديث الإسراء والمعراج، وهذا على وجه الاختصـار، ومن أراد التوسع فليراجعه في صحيح مسلم (باب الإسراء برسـول الله صـلى اللـه عليـه وسـلم) وفي صـحيح البخـاري في آخـره في كتـــاب التوحيـــــــد، وفي كتب أهــــــل الســـــنة.
وقد ذكرنـا أن ابن كثـير في أول تفسـير سـورة الإسـراء أورد أكـثر الروايات وساقها بنصها كما هي، وملخصـها مـا ذكـر من أنـه صـلى الله عليه وسلم أتاه الملك وهو في مكة في بيت أم هانئ، وأتى به إلى المسـجد، وفي بعض الروايـات أنـه غسـل قلبـه، وملأه حكمـة وإيمانا، غسله من ماء زمزم وملأه، ثم ركب معه على البراق الـذي هو دابة الله أعلم بكيفيتها، يضع حافره عند منتهى طرفـه، لسـرعة سـيره، فوصـل إلى بيت المقـدس في لحظـات، ثم صـلى بالأنبيـاء هنـــاك، وبعـــد ذلـــك عـــرج بـــه إلى الســـماء.
والعروج لا شك أنه الرقي والصعود، ولا يعلم كيفيـة ذلـك، ولا شـك أنه عرج بجسـده وروحـه، إمـا على نفس الدابـة الـتي هي الـبراق، وإما أن جبريل حمله فخرق هذا الجو الواسع في لحظات حتى أتى إلى بـاب السـماء الـدنيا، فاسـتفتح البـاب فقيـل: من هـذا؟ قـال: جبريــل.
قيل: ومن معك؟ قال: محمـد، قيـل: وقـد أرسـل إليـه؟ قـال: نعم. قيل: مرحبا بـك وبمن جـاء معـك، ففتح لـه، فوجـد في السـماوات

أولئك الأنبياء في سماء بعد سماء، فوجد آدم في السماء الدنيا، فسلم عليه، وفي بعض الروايات أنه رآه وعنده أسودة عن يمينه وأسودة عن يساره، فإذا نظر إلى من عن يساره بكى، وإذا نظر إلى من عن يمينه ضحك، فالذي عن يمينه نسم أهل الجنة، والذي عن يساره نسم أهل النار، أي: أرواح تعرض عليه من أهل الجنة ومن أهل النار، وهي نسم بنيه.
فقيل: إن هذا روحه أي: روح آدم تمثلت هناك، وكذلك أرواح الأنبياء الآخرين مثلت هناك، ويمكن أن تكون جعلت في أجساد تناسبها وتلائمها، والله أعلم بكيفية تلك الأجساد.." (1)
"أوصاف الحوض ومن يستحق وروده
قال رحمه الله تعالى: [والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض أنه حوض عظيم ومورد كريم، يمد من شراب الجنة من نهر الكوثر الذي هو أشد بياضا من اللبن وأبرد من الثلج وأحلى من العسل وأطيب ريحا من المسك، وهو في غاية الاتساع عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وفي بعض الأحاديث أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال من المسك، والرضراض من اللؤلؤ وقضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء! وقد ورد في أحاديث أن لكل نبي حوضا، وأن حوض نبينا صلى الله عليه وسلم أعظمها وأجلها وأكثرها واردا، جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.
قال العلامة أبو عبد الله القرطبي رحمه الله تعالى في التذكرة: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، وقيل: الحوض.
قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل.
قال القرطبي: والمعنى يقتضيه؛ فإن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم كما تقدم فيقدم قبل الميزان والصراط.
قال أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتاب كشف علم الآخرة: حكى بعض السلف من أهل التصنيف أن الحوض يورد بعد الصراط، **وهو غلط من** قائله.
قال القرطبي: هو كما قال.
ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم

(1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 22/9

على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضـاء. انتهى.
فقاتل اللـه المنكـرين لوجـود الحـوض، وأخلـق بهم أن يحـال بينهم وبين وروده يـــــــــــوم العطش الأكـــــــــــبر!] .
في هـذا ملخص صـفة الحـوض المـورود، فلـه أربـع زوايـا، أي: أنـه مربع، وكل زاويـة منـه مسيرة شـهر، مـاؤه أشـد بياضـا من اللبن- واللبن في غاية البياض- وأحلى من العسل الـذي هـو أشـد الأشـياء حلاوة، وأطيب ريحا من المسك، أي: أنه مـع ذلـك لـه رائحـة عبقـة طيبـــة.
وذكـر أيضـا أنـه ينبت في جوانبـه وفي رضراضـه من النبـات الـذي يكون مبهجا للنفوس من اللؤلؤ والمرجان وأنـواع الجـواهر مـا اللـه تعالى به عليم، والله على كـل شـيء قـدير، وأنـه يـرده المؤمنـون ويـذاد عنـه الكـافرون والمكـذبون والمنـافقون، وأنـه يكـون قبـل الميزان وقبل الصراط، وذلك لأن الناس عندما يبعثون من قبـورهم حفاة عراة غرلا بهما يكونون في تلك الحـال شـديد عطشـهم، فهم بلا شك بحاجة إلى ما يدفعون به ذلك العطش، فيردون لينهلـوا من ذلك الحوض، حتى إذا رووا واطمأنوا عند ذلك يفصل بينهم، فتنصب المـوازين، وينصـب الصـراط، وتـوزن الأعمـال، وتتطـاير الصـحف، ويعرف بـذلك أهـل السـعادة من أهـل الشـقاوة حـتى يفصـل اللـه بينهم.
والذين أنكروا هذه الأمور الواردة خليق بهم وحـري أن يحـال بينهم وبين وروده كما أنهم كذبوه، وكما أن الذين كذبوا برؤية الله تعـالى حـــــــــري أن يكونـــــــــوا عن ربهم محجـــــــــوبين.
فالذين أنكروا الأمور التي أخبر الله بها أو أخبر بها رسـوله، لا شـك أنهم مكذبون، لم يصدقوا التصديق اللازم عليهم، ولم يأتوا بما يجب عليهم، إنما صدقوا بما يناسب أهواءهم، والواجب على المسـلم أن يصدق بكل ما جاءه من الله تعالى، سواء أدركه عقله أم لا، فيكون بـذلك حقـا من الـذين يؤمنـون بـالغيب، ومن الـذين يصـدقون اللـه تعالى ويصدقون رسله، ومن الذين صدقوا ما عاهـدوا اللـه عليـه.." (1)
"لا يجـــــوز الإقســـــام بـــــالمخلوق ولا التوســـــل به
قال رحمه اللـه تعـالى: [وإن كـان مـراده الإقسـام على اللـه بحـق

1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 23/5

فلان فذلك محذور أيضا؛ لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال صلى الله عليه وسلم: (من حلف بغير الله فقد أشرك) .
ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رضي الله عنهم: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام ونحو ذلك.
حتى كره أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثر فيه.
وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: أتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده: لأن فلانا عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا، وهذا أيضا محذور؛ فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات صلى الله عليه وسلم قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون: (اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) ، معناه: بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك؛ إذ لو كان ذلك مرادا لكان جاه النبي صلى الله عليه وسلم أعظم وأعظم من جاه العباس.
وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم ونحو ذلك.
فهذا من أحسن ما يكون من الدعاء والتوسل والاستشفاع.
فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه **إجمال غلط بسببه** من لم يفهم معناه، فإن أريد به التسبب به لكونه داعيا وشافعا وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محبا له مطيعا لأمره مقتديا به وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه] .
قد ذكر العلماء الدليل على أنه لا يجوز الإقسام بمخلوق على الله تعالى، كما في كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب: (باب ما جاء في الإقسام على الله) .

الإقسام على الله معناه: إلزام الله تعالى بشيء، كأن يقول: أقسمت عليك يا رب أن تفعل كذا.
ولا شك أن هذا جرأة كبيرة على الله، فكيف تلزم ربك بشيء، وكيف تقسم عليه بأن يفعل شيئا وهو الذي يتصرف في العباد؟!
وما ورد في ذلك إنما هو على وجه المثل، فالحديث الذي يقول فيه صلى الله عليه وسلم: (رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره) ، هذا بيان أن هناك من هو متواضع لله تعالى لو قدر أنه طلب ربه وألح في طلبه لأجاب دعوته، ولكن ليس فيه أنكم تقسمون على الله، فتقول: أقسمت عليك أن تنزل المطر، أقسمت عليك أن تشفي المريض، أقسمت عليك أن تنبت النبات، هذا لا يجوز لما فيه من التصرف في الله ومن إلزام الرب سبحانه بما لا يملكه العبد، فالعبد لا يملك إلا الدعاء، فيسأل ربه ما يحبه، فيقول: يا رب! نحن الفقراء وأنت الغني فأنزل علينا غيثك، يا رب! نحن المذنبون وأنت العفو فاعف عنا، وما أشبه ذلك.
فهذا المراد بالنهي عن الإقسام على الله.
ومن أراد التوسع في الأدلة فليقرأ في الباب الذي في آخر كتاب التوحيد، وكذلك في شرحه: (فتح المجيد) و (تيسير العزيز الحميد) باب ما جاء في الإقسام على الله تعالى.." (1)
"حكم تكفير المعين
قال الشارح رحمه الله: [وأما الشخص المعين، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له، ولا يرحمه، بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت.
ولهذا ذكر أبو داود في سننه في كتاب الأدب: باب النهي عن البغي، وذكر فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يوما على ذنب، فقال له: أقصر.
فقال: خلني وربي، أبعثت علي رقيبا؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الله الجنة.

---
(1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 25/8

فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العـالمين، فقـال لهـذا المجتهـد: أكنت بي عالمـا أو كنت على مـا في يـدي قـادرا؟ وقـال للمـذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النـار، قـال أبـو هريـرة: والـذي نفسـي بيـده! لقـد تكلم بكلمـة أوبقت دنيـاه وآخرتـــــــه) ، وهـــــــو حـــــــديث حســـــن.
ولأن الشخص المعين يمكن أن يكـون مجتهـدا مخطئـا مغفـورا لـه، أويمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلـك من النصـوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كمـا غفـر للذي قال: (إذا مت فاسحقوني ثم ذروني، ثم غفر الله له لخشيته) ، وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شـك في ذلـك.
لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا؛ لمنـع بدعتـــــه، وأن نســـــتتيبه، فـــــإن تـــــاب وإلا قتلنـــــاه.
ثم إذا كان القول في نفسه كفرا قيل: إنه كفـر، والقائـل لـه يكفـر بشروط وانتفاء موانع، ولا يمكن أن يكـون ذلـك إلا إذا صـار منافقـا زنديقا، فلا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلـة المظهـرين الإسـلام إلا من يكون منافقا زنديقا، وكتاب الله يبين ذلـك، فـإن اللـه صـنف الخلـق فيـه ثلاثـة أصـناف: صـنف: كفـار من المشـركين ومن أهـل الكتـــــاب، وهم الـــــذين لا يقـــــرون بالشـــــهادتين.
وصـــــــنف: المؤمنـــــــون باطنـــــــا وظـــــــاهرا.
وصـــــــنف: أقـــــــروا بـــــــه ظـــــــاهرا لا باطنـــــــا.
وهـــذه الأقســـام الثلاثـــة مـــذكورة في أول ســـورة البقـــرة.
وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر، وكان مقرا بالشهادتين، فإنه لا يكـــــون إلا زنـــــديقا، والزنـــــديق هـــــو المنـــــافق.
وهنا **يظهر غلط الطرفين**، فإنـه من كفـر كـل من قـال القـول المبتـدع في البـاطن، يلزمـه أن يكفـر أقوامـا ليسـوا في البـاطن منافقين، بل هم في الباطن يحبـون اللـه ورسـوله، ويؤمنـون باللـه ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في صحيح البخـاري عن أسـلم مولى عمر رضي الله عنه عن عمر: (أن رجلا كان على عهـد النـبي صلى الله عليه وسلم اسمه: عبد اللـه، وكـان يلقب: حمـارا، وكـان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم قد جلده في الشراب، فأتى به يوما، فأمر به فجلد، فقال رجـل من القـوم: اللهم العنـه! مـا أكـثر مـا يـؤتى بـه! فقـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله)

وهـذا أمـر مـتيقن بـه في طوائـف كثـيرة وأئمـة في العلم والـدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية، أو المرجئة، أو القدرية، أو الشيعة، أو الخوارج، ولكن الأئمـة في العلم والـدين لا يكونـون قـائمين بجملـة تلك البدعة، بل بفرع منها؛ ولهذا انتحل أهل هـذه الأهـواء لطوائـف من السلف المشاهير، فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضـهم بعضـا، ومن ممـــــادح أهـــــل العلم أنهم يخطئـــــون ولا يكفـــــرون] .
هذا يتعلق بتكفير المعين، وهو غير التكفـير العـام؛ وذلـك لأن هنـاك فرقـــــــــــا بين أن يقـــــــــــال: فلان كـــــــــــافر.
وبين أن يقال: فلان يعمل عمل الكفار، أو يقال: هذا العمل كفـر.." (1)

"(هـ) وأمـا إعـراب القـرآن الـوارد في الحـديث وكلام أبي بكـر وعمر فـالمراد بـه التأكـد في قراءتـه عن الخطـأ والغلـط، والنقص والزيـادة، وهـذا حث على حفظـه وتحقيقـه، والتأكـد من كلماتـه وحروفـه عنـد النطـق بهـا، وهـذا هـو السـر في تعظيم ثوابـه حيث أعطي بكل حرف عشر حسنات، لأن إعرابه كذلك دليل على شـدة اعتنائـه واهتمامـه بـالقرآن، ولهـذا قابلـه بمن لحن فيـه، **أي غلط بتغيير** بعض الكلمات أو الحـروف، زيـادة أو نقصـا، أو تحريفـا عن خطأ أو نسيان، فخطؤه مغفور، وله بكـل حـرف حسـنة، فضـلا من اللـــــــــــه، لأجـــــــــــل حســـــــــــن قصـــــــــــده.
وهذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط وفي إسناده ضعف.." (2)
"حكم تنبيـــــــه الخطيب على الخطـــــــأ حـــــــال الخطبة

Q إذا أخطـــــأ الخطيب في آيـــــة، فهـــــل لي أن أرد عليـــــه؟
A إذا تلعثم الخطيب في حالة الخطبة يجوز أن ينبه حتى يستمر في خطبتـه، لكن الأصـل أن الخطيب إذا كـان يخطب ارتجـالا فإنـه **إذا غلط في** آية تجاوزها وقرأ ما بعدها، ولا يحتاج إلى أنه يتكلم معه؛ لأن الكلام معـــــه قـــــد يشـــــوش على الحاضـــــرين.
وعلى كل حال لا مانع إذا احتاج إلى من يرد عليه ويفتح عليـه حـتى يستمر في خطبته، وأنه **إذا غلط وقدم** كلمة أو أخرها فينبه على ذلك بعد الصلاة.." (3)

(1) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 38/13
(2) التعليقات على متن لمعة الاعتقاد لابن جبرين ابن جبرين ص/109
(3) اعتقاد أهل السنة ابن جبرين 4/13

"أعطوه علم الكتابة: (وإن عليكم لحافظين - كراما كاتبين - يعلمون ما تفعلون) [الانفطار: 10-12] .
وسيأتي إيضاح هذا في مبحث (الملائكة والإنسان) .
اختصام الملأ الأعلى:
والملائكة تتحاور فيما بينها فيما خفي عليها من وحي ربها، ففي سنن الترمذي، ومسند أحمد عن ابن عباس: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (أتاني الليلة ربي - تبارك وتعالى - في أحسن صورة - قال: أحسبه قال: في المنام - فقال: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا. قال: فوضع يده بين كتفي، حتى وجدت بردها بين ثديي، فعلمت ما في السماوات، وما في الأرض.
فقال: يا محمد! هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: نعم، في الكفارات والدرجات، والكفارات: المكث في المساجد بعد الصلاة، والمشي على الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكاره، والدرجات: إفشاء السلام، وإطعام الطعام، والصلاة بالليل والناس نيام.
قال: صدقت، ومن فعل ذلك عاش بخير، ومات بخير، وكان من خطيئته كيوم ولدته أمه.
وقال: يا محمد، إذا صليت فقل: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأن تغفر لي، وترحمني، وتتوب علي، وإذا أردت بعبادك فتنة، فاقبضني إليك غير مفتون) (1) .
قال ابن كثير في هذا الحديث بعد ذكره له: " هذا حديث المنام المشهور، ومن جعله يقظة فقد غلط، وهو في السنن من طرق، وهذا الحديث رواه الترمذي من حديث جهضم بن عبد الله اليمامي به.

---

(1) صحيح سنن الترمذي: 3/9. ورقمه: 2580، 2581.." [1]

"القاعدة السابعة: آيات الصفات ليست من المتشابه:
ذكر الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - أن كثيرا من الناس يطلق على آيات الصفات اسم المتشابه، وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ كما بينه الإمام مالك بن أنس بقوله: " الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به

---

1) عالم الملائكة الأبرار سليمان الأشقر، عمر ص/23

واجب ".
كذلك يقال في النزول: النزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، واطرده في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب، إلا أن ما وصف به خالق السماوات والأرض منها أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئا من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق - جل وعلا - حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق - جل وعلا - أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئا من ذوات المخلوقين.
القاعدة الثامنة: ليس ظاهر الصفات التشبيه حتى تحتاج إلى تأويل:
المقرر في الأصول أن الكلام إن دل على معنى لا يحتمل غيره فهو المسمى (نصا) كقوله تعالى: (تلك عشرة كاملة) [البقرة: 196] ، فإذا كان يحتمل معنيين أو أكثر فلا يخلو من حالتين: إما أن يكون أظهر في أحد الاحتمالين من الآخر، وإما أن يتساوى بينهما.
فإن كان الاحتمال يتساوى بينهما فهذا الذي يسمى في الاصطلاح: (المجمل) كما لو قلت: (عدا اللصوص البارحة على عين زيد) فإنه يحتمل أن تكون عينه الباصرة عوروها، أو عينه الجارية غوروها، أو عينه ذهبا وفضة سرقوها، فهذا مجمل، وحكم المجمل أن يتوقف عنه إلا بدليل يدل على التفصيل.
أما إذا كان نصا صريحا، فالنص يعمل به، ولا يعدل عنه إلا بثبوت النسخ.
فإذا كان أظهر في أحد الاحتمالين فهو المسمى بـ (الظاهر) ، ومقابله." (1)
"بكاء الحي، فقد قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر النصوص الواردة في ذلك: " وقد أنكر ذلك طوائف من السلف والخلف، واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره، فهو مخالف لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) [فاطر: 18] ، ثم تنوعت طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة.
فمنهم **من غلط الرواة** لها، كعمر بن الخطاب وغيره، وهذه طريقة عائشة والشافعي، وغيرهما. ومنهم من حمل ذلك على ما إذا أوصى به فيعذب على إيصائه، وهو قول طائفة كالمزني، وغيره.
ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كان عادتهم، فيعذب على ترك

(1) العقيدة في الله سليمان الأشقر، عمر ص/248

النهي عن المنكر، وهو اختيار طائفة منهم جدى أبو البركات، وكل هذه الأقوال ضعيفة جدا " (1) وقد رد قول الذين ردوا هذه الأحاديث بنوع من التأويل، فقال: " والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو موسى الأشعري وغيرهم، لا ترد بمثل هذا، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لها مثل هذا نظائر، ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لاعتقادها بطلان معناه، ولا يكون الأمر كذلك، ومن تدبر هذا الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا إلا كان مخطئا " (2).

ثم بين رحمه الله تعالى أن عائشة وقعت في مثل ما فرت عنه، قال: " وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين - وهي الصادقة فيما نقلته - فروت عن

---

(1) مجموع الفتاوى: (24/370).

(2) المصدر السابق: (24/370) .." (1)

"بمعجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، **وهذا غلط من** جميعهم لأنه لم يدع النبوة، فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية، وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه. ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه لأن فتنته عظيمة تدهش العقول، وتحير الألباب مع سرعة مروره في الأرض، فلا يمكث يحث يتأمل الضعفاء حاله، ودلائل الحدوث فيه والنقص، فيصدقه من صدقه في هذه الحالة " (1).

المطلب الخامس عشر

ابن صياد والدجال

ابن صياد رجل من يهود المدينة، اسمه صاف، كان شبيها بالدجال في كثير من صفاته، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم مشككا في أمره، وقد حاول الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر من مرة كشف أمره ومعرفة حقيقته، وهذا يدلنا على أنه لم يوح له في أمره شيء، فقد روى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر

---

(1) القيامة الصغرى سليمان الأشقر، عمر ص/65

رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط قبل ابن صياد حتى وجده يلعب مع الصبيان عند أطم (2) بني مغالة، وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره بيده. ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد: " أتشهد أني رسول الله؟ " فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأميين. فقال ابن

(1) شروح النووي على مسلم: (18/58).
(2) الأطم: الحصن.." [1]

"الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة.

وهذا غلط منهم، بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه، كما قال تعالى: (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد) (1).

وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه، فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق، وما دل عليه ونبه عليه القرآن، وما دلت عليه وشهدت به الموجودات" (2) أ. هـ.

وقال ابن القيم: "إن أدلة القرآن والسنة التي يسميها هؤلاء (3) الأدلة اللفظية، نوعان:

أحدهما: يدل بمجرد الخبر.

والثاني: يدل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي.

والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه، وعلى ربوبيته، ووحدانيته، وعلمه، وقدرته، وحكمته، ورحمته. فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول، وهو مجرد الخبر، فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله، ما فيه شفاء وهدى وكفاية.

فقول القائل: إن تلك الأدلة لا تفيد اليقين، إن أراد به النوع المتضمن

[1] القيامة الصغرى سليمان الأشقر، عمر ص/251

(1) سورة فصلت، الآية: 53.
(2) درء تعارض العقل والنقل (1/ 198: 199).
(3) أي: الفرق الضالة التي تزعم أن أدلة الوحي قاصرة على الأخبار المحضة - وهي ظنية الدلالة - وتخلوا من الأدلة العقلية؛ وبالتالي فلا يستدل بها على المطالب الإلهية!!!." (1)

"والثاني وجوب وحرمة وذلك صفة للفعل. والله تعالى عليم حكيم، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح. فأمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم، وهو أثبت حكم الفعل، وأما صفته فقد تكون ثابتة بدون الخطاب.
وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:
(أحدها): أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن؛ لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة، إذا لم يرد شرع بذلك. وهذا **مما غلط فيه** غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح؛ فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولا، وهذا خلاف النص قال تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) (1) وقال تعالى: (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) (2) وقال تعالى: (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) (3) وقال تعالى: (كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير، قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير، وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) (4).

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 15.
(2) سورة النساء، الآية: 165.

---

(1) آثار حجج التوحيد في مؤاخذة العبيد مدحت آل فراج ص/112

(3) ســـــــــــــــــــــورة القصـــــــــــــــــــــــــص، الآيـــــــــــــــــــة: 59.
(4) سورة الملك، الآيات: 8 - 10.." (1)
"أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به". والعفـو عن حـديث النفس إنما وقع لأمـة محمـد، - صـلى اللـه عليـه وسـلم - المؤمـنين باللـه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخـر. فعلم أن هـذا العفـو هـو فيمـا يكون من الأمور التي لا تقـدح في الإيمـان. فأمـا مـا نـافى الإيمـان فذلك لا يتناوله لفظ الحديث، لأنه إذا نافى الإيمـان لم يكن صـاحبه من أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، في الحقيقة، ويكـون بمنزلـة المنـافقين، فلا يجب أن يعفى عمـا في نفسـه من كلامـه أو عملـه. وهذا فرق بين يدل عليه الحديث، وبه تأتلف الأدلة الشـرعية. وهـذا كما عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان كمـا دل عليـه الكتـاب والسـنة. فمن صـح إيمانـه عفي لـه عن الخطـأ والنسـيان وحـديث النفس كما يخرجون من النار، بخلاف من ليس معـه الإيمـان، فـإن هذا لم تـدل النصـوص على تـرك مؤاخذتـه بمـا في نفسـه وخطئـه ونســيانه" (1). أ. هـ.
ثم أتى لقلب واحد أن يجمع بين النقيضين: الإسلام والشرك في آن واحـــد؟!!
قـال الشـيخ عبـد اللطيـف بن عبـد الـرحمن بن حسـن آل الشـيخ: "اعلم أن من تصور حقيقة أي شيء على ما هو عليـه في الخـارج، وعرف ماهيته بأوصافها الخاصة عرف ضرورة ما يناقضـه ويضـاده، وإنما يقع الخفـاء بلبس إحـدى الحقيقـتين، أو بجهـل كلا المـاهيتين؛ ومـع انتفـاء ذلـك وحصـول التصـور التـام لهمـا لا يخفى ولا يلتبس أحدهما بالآخر. وكم هلك بسبب قصور العلم، وعدم معرفة الحــدود والحقــائق من أمــة، وكم وقــع بــذلك **من غلــط وريب** وغمــة. مثال ذلك: أن الإسـلام والشـرك نقيضـان لا يجتمعـان ولا يرتفعـان؛ والجهل

---
(1) مجموع الفتاوى (10/ 760).." (2)
"قول الخليل ففيه قـولان: قـالت طائفـة: إنـه اسـتثناء منقطـع وقال عبد الرحمن بن زيد: كانوا يعبدون الله مع آلهتهم. وعلى هــذا فهذا لفظ مقيد فإنه قـال: (مـا تعبـدون)ـ فسماه عبـادة إذا عـرف

(1) آثار حجج التوحيد في مؤاخذة العبيد مدحت آل فراج ص/150
(2) آثار حجج التوحيد في مؤاخذة العبيد مدحت آل فراج ص/215

المراد. لكن ليست هي العبادة التي عند الله عبادة فإنه كما قال -تعالى-: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك ...) وهذا كقوله -تعالى-: (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) [يوسف: 106]. سماه إيمانا مع التقييد وإلا فالمشرك الذي جعل مع الله إلها آخر لا يدخل في مسمى الإيمان عند الإطلاق: وقد قال: (يؤمنون بالجبت والطاغوت)، (فبشرهم بعذاب أليم). فهذا مع التقييد ومع الإطلاق فالإيمان هو الإيمان بالله والبشارة بالخير ....

- ومما يوضح هذا قوله- (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك -إلى قوله- إلها واحدا ونحن له مسلمون) [البقرة: 133] ... فالتقدير: نعبد إلهك نعبد إلها واحدا ونحن له مسلمون فجمعوا بين الخبرين بأمرين بأنهم يعبدون إلهه وأنهم إنما يعبدون إلها واحدا فمن عبد إلهين لم يكن عابدا لإلهه وإله آبائه وإنما يعبد إلهه من عبد إلها واحدا. ولو كان من عبد الله وعبد معه غيره عابدا له لكانت عبادته نوعين: عبادة إشراك، وعبادة إخلاص ... فمن عبد معه غيره فما عبده إلها واحدا، ومن أشرك به فما عبده وهو لا يكون إلا إلها واحدا فإذا لم يعبده في الحال اللازمة له لم تكن له حال أخرى يعبده فيها فما عبده.

فإن قيل: المشرك: يجعل معه آلهة أخرى فهو يعبد في حال ليس هو فيها الواحد، قيل **هذا غلط منشؤه**: أن لفظ الإله يراد به المستحق للإلهية ويراد به ما اتخذه الناس إلها وإن لم يكن إلها في نفس الأمر بل هي أسماء سموها هم وآباؤهم فتلك ليست في نفسها آلهة وإنما هي آلهة في أنفس العابدين فإلهيتها أمر قدره المشركون وجعلوه في أنفسهم من غير أن يكون مطابقا للخارج. -إلى أن قال في ص: 578 - فقوله: (نعبد إلهك -إلى قوله تعالى- إلها واحدا). إذا قيل إنه منصوب على الحال فإما أن يكون حالا من الفاعل العابد، أو من المفعول المعبود. فالأول: نعبده في حال كوننا مخلصين لا نعبد إلا إياه. والثاني: نعبده في الحال اللازمة له وهو أنه إله واحد فنعبده مخلصين معترفين له بأنه الإله وحده دون ما سواه فإن كان التقدير هذا الثاني امتنع أن: يكون المشرك عابدا له فإنه." (1)

(1) العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي مدحت آل فراج ص/92

"بغضهم فيجب أن يكون منافقا لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخـر - إلى أن قـــال- في ص: 518: 519.
فصل في تفصيل القول فيهم. أما من اقترن بسـبه دعـوى أن عليـا إله أو أنه كان النـبي **وإنما غلـط جبرائيل** في الرسـالة فهـذا لا شـك في كفـره، بـل لا شـك في كفـر من توقـف في تكفـيره. وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت أو زعم أن له تأويلات باطلـة تسـقط الأعمـال المشـروعة ونحـو ذلـك وهـؤلاء يسمون: القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهـؤلاء لا خلاف في كفـرهم.
وأما من سبهم سبا لا يقدح في عـدالتهم ولا في دينهم مثـل وصـف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك فهـذا هو الـذي يسـتحق التـأديب والتعزيـر ولا نحكم بكفـره بمجـرد ذلـك وعلى هـــذا يحمـــل كلام من لم يكفـــرهم من أهـــل العلم.
وأما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم لـتردد الأمـر بين لعن الغيـــظ ولعن الاعتقـــاد.
وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسـول اللـه، صـلى الله عليه وسلم، إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشـر نفسـا، أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضـا في كفـره لأنـه مكـذب لمـا نصـه القـرآن في غـير موضـع: من الرضـى عنهم والثنـاء عليهم، بـل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسـنة كفـار أو فسـاق وأن هـذه الآيـة الـتي هي: (كنتم خـير أمـة أخـرجت للنـاس). وخيرهـا هـو: القـرن الأول كـان عامتهم كفـارا أو فسـاقا ومضـمونها: أن هـذه الأمم شـر الأمم وأن سابقي هذه الأمم هم: شرارها. وكفر هذا مما يعلم بالاضـطرار من دين الإسلام ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هـذه الأقـوال فإنـــه يتـــبين أنـــه زنـــديق (1). ا. هـ.
قلت: فمن هذه النقـول المستفيضـة -بفضـل اللـه وعونـه- ثبت أن سب الصحابة سبا يقدح في دينهم وعدالتهم بوصـفهم أنهم كفـار أو فســاق أن مثـــل هـــذا كفـــره متعين، بـــل هو

(1) الصارم المسلول ص: 504: 519.." (1)

1) العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي مدحت آل فراج ص/190

"ظـــــــــاهر الحــــــــــــديث مشــــــــــكل:
وقال الحافظ قال الخطابي: قد يستشكل هذا فيقال: كيف يغفر له وهـــو منكـــر للبعث والقـــدرة على إحيـــاء المـــوتى؟ والجـــواب: إنه لم ينكر البعث وإنما جهل فظن أنه إذا فعل بـه ذلـك لا يعـاد فلا يعذب. وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية اللـه.
قال ابن قتيبة: قد يغلط في بعض الصفات قـوم من المسـلمين فلا يكفرون بذلك. ورده ابن الجوزي وقـال: جحـده صـفة القـدرة كفـر اتفاقا وإنما قيل: إن معـنى قولـه: (لئن قـدر اللـه علي). أي: ضـيق وهي كقولـــــه (ومن قـــــدر عليـــــه رزقـــــه). أي: ضـــــيق.
وأما قوله (لعلي أضل الله) فمعناه: لعلي أفوته يقال: ضل الشــيء إذا فـات وذهب وهـو كقولـه (لا يضـل ربي ولا ينسـى). ولعـل هـذا الرجل قال ذلـك من شـدة جزعـه وخوفـه **كما غلـط ذلك** الآخـر فقال: "أنت عبدي وأنا ربك" أو يكون قوله "لئن قدر علي" بتشـديد الـدال أي: قـدر علي أن يعـذبني ليعـذبني أو على أنـه كـان مثبتـا للصـــانع وكـــان في زمن الفـــترة فلم تبلغـــه شـــرائط الإيمـــان.
وأظهر الأقوال أنه قال ذلك: في حال دهشـته وغلبـة الخـوف عليـه حتى ذهب بعقله لما يقول ولم يقله قاصـدا لحقيقـة معنـاه بـل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الـذي لا يؤاخـذ بمـا يصـدر منـه وأبعـد الأقـوال قـول من قـال: إنـه كـان في شـرعهم جـواز المغفـــــــــــــــــرة للكـــــــــــــــــافر (1). ا. هـ.
قيـــــــــــام هـــــــــــذا الرجـــــــــــل بالتوحيـــــــــــد:
قلت: فهذه أقوال العلماء في تأويل هذا الحديث هل قال أحد منهم أنه جهل قدرة الله بالكلية في الإجمال والتفصيل وكان جاهلا فعـذر بجهلـــــــــــــــــه؟ هـــــــــــــــــذه واحـــــــــــــــــدة.-
الثانية أن هذا الحـديث ليس في التوحيـد وتـرك الشـرك الـذي هـو أصل الدين ولكن في جهل الصفات لـذلك أخـرج الإمـام أحمـد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد عن الحســن وابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كـان رجـل ممن قبلكم لم يعمـــل خـــيرا قـــط إلا التوحيـــد فلمـــا احتضر

---

(1) فتح الباري -كتاب أحاديث الأنبياء- جـ: 6 ص: 604.." (1)

(1 العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي مدحت آل فراج ص/250

"على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الـردة عن الإسلام كثيرا قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة الـتي يكفـر تاركهـا، لكن هـذا يصـدر عنهم في أمـور يعلم الخاصـة والعامـة من المسـلمين أن رسول الله - صلى اللـه عليـه وسـلم - بعث بهـا وكفـر من خالفهـا، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبيين وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثـل إيجـاب الصـلوات الخمس وتعظيم شـأنها ومثـل تحـريم الفـواحش والربا والخمر الميسر، ثم تجد كثيرا من رءوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين، وأبلغ من ذلك أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الـرازي «يعـني الفخـر الـرازي» قـال: وهـذه ردة صـريحة باتفـاق المسـلمين انتهى كلامـه.
فتأمل هذا، وتأمل ما فيـه من تفصـيل الشـبهة الـتي يـذكرها أعـداء اللـه.
لكن من يـرد اللـه فتنتـه فلن تملـك لـه من اللـه شـيئا.
على أن الذي نعتقده، وندين لله به، ونرجو أن يثبتنـا عليـه: أنـه **لو غلط هو**، أو أجل منه في هذا المسـألة، وهي مسـألة المسـلم إذا أشرك باللـه بعـد بلـوغ الحجـة، أو المسـلم الـذي يفضـل هـذا على الموحدين، أو يزعم أنه على حـق، أو غـير ذلـك من الكفـر الصـريح الظاهر، الذي بينه الله ورسوله، وبينه علمـاء الأمـة، أنـا نـؤمن بمـا جاءنـا عن اللـه وعن رسـوله من تكفـيره، **ولـو غلـط من** غلـط، فكيف -والحمد لله- ونحن لا نعلم عن واحـد من العلمـاء خلافـا في هذا المسألة، وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون: {قال فما بال القرون الأولى} [طه: 51]- أو حجة قـريش: {مـا سـمعنا بهـذا في الملة الآخرة} [ص: 7].." (1)
"فتأمل كلام الشيخ ونسأل الله أن يرزقـك الفهم الصـحيح وأن يعافيك من التعصب، وتأمل كلام الشيخ رحمه الله أن كل من بلغـه القرآن فقد قامت عليه الحجـة وإن لم يفهم ذلـك، وجعلـه هـذا هـو السـبب **في غلـط من** غلـط وأنـه عـل التعريـف في المسـائل الخفيـة، ومن حكينـا عنـه جعـل التعريـف في أصـول الـدين.
وهل بعد القرآن والرسول تعريـف؟!! ثم نقـول: هـذا اعتقادنـا نحن

(1) فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/36

ومشايخنا نعوذ بالله من الحور بعد الكور، وهذه المسألة كثير جـدا، من مصنفات الشيخ رحمـه اللـه، لأن علمـاء زمانـه من المشـركين ينـــــــــــــــــازعون في تكفـــــــــــــــــير المعين ...
فهذا شرح حديث عمرو بن عبسة من أوله إلى آخره كله في تكفير المعين (1)، حتى أنه نقل فيه عن شيخ الإسـلام ابن تيميـة - رحمـه الله - أن من دعا عليا فقد كفر ومن لم يكفره فقد كفر، وتدبر ماذا أودعه من الدلائل الشرعية، التي إذا تدبرها العاقل المنصف - فضلا عن المؤمن - عرف أن المسألة وفاقيـة ولا تشـكل إلا على مدخول عليــــــــــــــــــــه في اعتقـــــــــــــــــــاده ...
قال الشـيخ عبـد اللطيـف - رحمـه اللـه - على قـول العـراقي: قـد كفرتم الحرمين وأهلها، فذكر كلامه وأجاب عنـه إلى أن قـال: قـال العراقي: ومن المعلوم أن المنع من تكفير المسلمين الذين تكلمـوا في هذا البـاب وإن أخطئـوا من أحـق الأغـراض الشـرعية، وهـو إذا اجتهـــــــــد فلـــــــــه أجـــــــــران إن أصـــــــاب، وإن أخطأ

---

(1) المقصـود بهـذا: رسـالتنا المباركـة، الـتي هي محـل الشـرح، والموسومة: بـ (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد).." [1]
"فتأمل هذا، وتأمـل مـا فيـه من تفصـيل الشـبهة الـتي يـذكرها أعــــــــــــــــــــــــــــــداء اللـــــــــــــــــــــــــــــه.
لكن من يـــرد اللـــه فتنتـــه فلن تملـــك لـــه من اللـــه شـــيئا.
على أن الذي نعتقده، وندين لله به، ونرجو أن يثبتنـا عليـه: أنـه **لو غلط هو**، أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسـألة المسـلم إذا أشرك باللـه بعـد بلـوغ الحجـة، أو المسـلم الـذي يفضـل هـذا على الموحدين، أو يزعم أنه على حـق، أو غـير ذلـك من الكفـر الصـريح الظاهر، الذي بينه الله ورسوله، وبينه علمـاء الأمـة، أنـا نـؤمن بمـا جاءنـا عن اللـه وعن رسـوله من تكفـيره، **ولـو غلـط من** غلـط، فكيف -والحمد لله- ونحن لا نعلم عن واحـد من العلمـاء خلافـا في هذه المسألة، وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون: {قال فما بال القرون الأولى} [طه: 51]، أو حجة قـريش: {مـا سـمعنا بهـذا في الملـــــــــــــــــــة الآخـــــــــــــــــــرة} [ص: 7].
قـال الشـيخ رحمـه اللـه في الرسـالة السـنية لمـا ذكـر حـديث الخوارج (1)، ومروقهم من الدين، وأمره - صلى اللـه عليـه وسلم -

---

1) فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/155

بقتـــــــــــالهم قـــــــــــال: فــــــــــــإذا كـــــــــــان

(1) قال الإمام أحمد بن حنبل، إمام أهل السنة: «صح الحـديث في الخوارج من عشرة أوجه»، قال ابن تيمية معلقا عليه: «وقد خرجها مسلم في صحيحه، وخرج البخاري طائفة منها» مجمـوع الفتـاوى (3/ـ 279)، والأحاديث التي جـاءت في ذم الخـوارج متـواترة. انظـر مجمـــــــــــــوع الفتـــــــــــاوى (4/ـــــــــــــ 500).

قال إمام المحدثين، الإمام البخاري رحمه الله تعـالى في صـحيحه: حـدثنا أبـو اليمـان، أخبرنـا شـعيب، عن الزهـري قـال: أخـبرني أبـو ســـــــــــــلمة بن عبـــــــــــــد الـــــــــــــرحمن، أن أبا سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: بينما نحن عند رســول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو =." [1]

"وقال العلامة الإمام ابن تيمية في معرض حديثه عن الرافضـة الخبثاء: «أما من اقترن بسببه دعـوى أن عليـا إلـه، أو أنـه كـان هـو النبي، **وإنما غلط جبرائيل** في الرسالة فهذا لا شـك في كفـره، بـــــــل لا شـــــــك في كفـــــــر من توقـــــــف في تكفـــــــيره. وكذلك من زعم منهم أن القـرآن نقص منـه آيـات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهـؤلاء يسمون: القرامطـة، والباطنيـة، ومنهم التناسـخية، وهـؤلاء لا خلاف في كفـــرهم.

وأما من سبهم سبا لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم -مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلــك - فهذا هو الذي يستحق التـأديب، والتعزيـر، ولا نحكم بكفـره بمجـرد ذلـــك.

وعلى هـــــذا يحمـــــل كلام من لم يكفـــــرهم من أهـــــل العلم.

وأما من لعن وقبح مطلقا، فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمـر بين لعن الغيــــــــــــــــــــــــظ، ولعن الاعتقــــــــــــــــــــــاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسـول اللـه -عليـه الصلاة والسلام- إلا نفرا قليلا، يبلغـون بضـعة عشـر نفسـا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضـا في كفـره، لأنـه كـذب بمـا نصـه

[1] فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/217

القرآن في غير موضع، من: الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين.." (1)

"وإن كان يقر بكفرهم، ولا يقدر على مواجهتهم بتكفيرهم فهو مداهن لهم، ويدخل في قوله تعالى: {ودوا لو تدهن فيدهنون} [القلم: 9]، وله حكم أمثاله من أهل الذنوب.

وإن كان يقول: أقول غيرهم كفار، ولا أقول هم كفار، فهذا حكم منه بإسلامهم، إذ لا واسطة بين الكفر والإسلام، فإن لم يكونوا كفارا فهم مسلمون؛ وحينئذ فمن سمى الكفر إسلاما، أو سمى الكفار مسلمين، فهو كافر فيكون هذا كافرا» (1).

وقال الشيخ سليمان بن سحمان: «ثم لو قدر أن أحدا من العلماء توقف عن القول بكفر أحد من هؤلاء الجهال المقلدين للجهمية، أو الجهال المقلدين لعباد القبور أمكن أن نعتذر عنه بأنه مخطئ معذور، ولا نقول بكفره لعدم عصمته من الخطأ، والإجماع في ذلك قطعي ولا بد أن يغلط، **فقط غلط من** هو خير منه، كمثل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، فلما نبهته المرأة رجع في مسألة المهر وفي غير ذلك، **وكما غلط غيره** من الصحابة.

وقد ذكر شيخ الإسلام في رفع الملام عن الأئمة الأعلام: عشرة أسباب في العذر لهم فيما غلطوا وأخطأوا، وهم مجتهدون.

وأما تكفيره -أعني المخطئ والغالط- فهو من الكذب والإلزام الباطل، فإنه لم يكفر أحد من العلماء أحدا إذا توقف في كفر أحد لسبب من

(1) فتاوى الأئمة النجدية (3/ 73).." (2)

"محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال: إن من الأولياء من يسعه الخروج من شريعته، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى، أو أن هدي غير النبي - صلى الله عليه وسلم - أكمل من هديه فهو كافر.

وقال: من ظن أن قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} [الإسراء: 23] بمعنى قدر فإن الله ما قدر شيئا إلا وقع، وجعل عباد الأصنام ما عبدوا إلا الله فإن هذا من أعظم الناس كفرا

1) فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/249

2) فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/266

بـــــــــــــــــــالكتب كلهـــــــــــــــــــــــــا.
وقال: من استحل الحشيشة كفر بلا نزاع، وقـال: لا يجـوز لأحـد أن يلعن التوراة، ومن أطلـق لعنهـا يسـتتاب، فـإن تـاب وإلا قتـل، وإن كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله، وأنه يجب الإيمان بها فهذا يقتل بشتمه لها، ولا تقبل توبته في أظهر قـولي العلمـاء، وأمـا من لعن دين اليهود، الذي هم عليه في هذا الزمـان فلا بـأس عليـه في ذلك، وكذلك إن سب التوراة التي عندهم، بما يبين أن قصـده ذكـر تحريفها، مثل أن يقال: نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمـل بمـا فيه، ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة، والمنسوخة فهو كافر، فهذا الكلام ونحـــــــوه حـــــــق لا شـــــــيء على قائلــــــــه.
فصـل- وقـال: ومن سـب الصـحابة، أو أحـدا منهم، واقـترن بسـبه دعوى أن عليا إله، أو نبي، وأن جبريل غلط، فلا شك في كفر هـذا، بـل لا شـك في كفـر من توقـف في تكفـيره، وكـذلك من زعم أن القرآن ينقص منه شيء." (1)
"...

«دخلـــــوا في الإســــلام رغبــــة عنــــه، ومقتــــا لأهلـــــه»
روى أبو حفص بن شاهين في كتاب اللطيـف السـنة، حـدثنا محمـد بن أبي القاسم بن هارون، حدثنا أحمد بن الوليد الواسطي، حـدثني جعفر بن نصير الطوسي الواسطي، عن عبد الـرحمن بن مالـك بن مغـول، عن أبيـه قـال: قـال لي الشـعبي: أحـذركم هـذه الأهـواء المضلة، وشرها الرافضـة، لم يـدخلوا في الإسـلام رغبـة ولا رهبـة، ولكن مقتا لأهل الإسلام، وبغيا عليهم. قد حرقهم على - رضي اللـه عنه - بالنار، ونفاهم إلى البلدان، منهم عبد الله بن سبأ يهـودي من يهود صنعاء، نفاه إلى ساباط، وعبد اللـه بن ياسـر نفـاه إلى خـازر.
«الرافضـــــــــة أشـــــــــبه النـــــــــاس بـــــــــاليهود»
وآية ذلك أن محنـة الرافضـة محنـة اليهـود، قـالت اليهـود: لا يصـلح الملك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا تصلح الإمامة إلا في ولـد علي. وقالت اليهود: لا جهـاد في سـبيل اللـه حـتى يخـرج المسـيح الدجال، ويـنزل سـيف من السـماء، وقـالت الرافضـة: لا جهـاد في سبيل الله حتى يخرج المهـدي، وينـادي منـاد من السـماء. واليهـود يـؤخرون الصـلاة إلى اشـتباك النجـوم، وكـذلك الرافضـة يـؤخرون

(1) فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/318

المغـــــــــــــــرب إلى اشـــــــــــــــتباك النجـــــــــــــــوم ...
وكـذلك الرافضـة واليهـود تبغض جبريـل، ويقولـون: هـو عـدونا من الملائكة وكـذلك الرافضـة **يقولون: غلـط جبريل** بـالوحي على محمـــــــــد - صـــــــلى اللــــــــه عليـــــــــه وســـــــلم -.
وكـــذلك الرافضـــة وافقـــوا النصـــارى في خصـــلة: النصـــارى ليس لنسائهم." [1]
"..

جـاء بـه، ورفض مـا خالفـه، وهجـر من نكب عن سـنته، وإن كـان الحـبيب المواتيـا {فـالحكم للـه العلي الكبـير} [غـافر: 12] ...
فمن أكرم من تلك نحلته، وتلك طريقته، كان دليلا على عدم فقهه، وبصيرته في دين الإسلام، وعدم فرقه بين عابدي الرحمن وعابـدي الأوثان، والضدان عنده يجتمعان، فلضعف بصيرته، نهج هذا المنهج، وأعرض عن الحق بعـدما اتضـح وأبلـولج، فيخشـى عليـه أن يحشـر يـوم القيامـة معهم، ويكـون من جملتهم، كمـا كـان في الـدين من أصدقائهم ومعاشريهم، عياذا بك اللهم من تلك الأحـوال والأعمـال، التي تؤول بصاحبها إلى الخزي والوبال، وسـوء المنقلب في الحـال والمــآل.
وأكثر الخلق إنما يحملـه على الوقـوع في تلـك الورطـات، الحـرص على تحصيل الدنيا، والتقرب عند أهلهـا، وتسـليك حالـه معهم، ولـو فسد عليه دينه وانهدم إيمانه، نسأل الله العفـو والعافيـة في الـدنيا والآخـــــرة، اللهم يـــــا مقلب القلـــــوب ثبت قلوبنـــــا على دينـــــك.
- وأخذ الشيخ يسرد الأدلة الدالة على حرمة موالاة المشركين حتى قال - وأما حكم الرافضة - فيما تقدم - فقد قال شـيخ الإسـلام ابن تيميـة - رحمـه اللـه- في «الصـارم المسـلول» (1): ومن سـب الصـحابة، أو أحـدا منهم، واقـترن بسـبه أن **جبرائيـل غلـط في** الرسـالة، فلا شـك في كفـره، بـل لا شـك في كفـر من توقـف في

---

(1) الصارم المسلول (3/ 590 إلى آخر الكتاب).." [2]
"(الســـــــــــــنة تنســـــــــــــخ القـــــــــــــرآن)
56 - وأن الســــــــــــنة لا تنســـــــــــخ القـــــــــــرآن.

---

[1] فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/482
[2] فتح العلي الحميد في شرح كتاب مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد مدحت آل فراج ص/508

اللغة: (لا تنسخ) أصل النسخ هنا إزالة الحكم.
الشرح:
هذا غلط من المؤلف رحمه الله ولعل (لا) زيدت من النساخ إما عمدا وإما سهوا لأن الحق الذي عليه كثير من أهل السنة أن السنة تنسخ القرآن من ذلك حديث (لا وصية لوارث) نسخ قوله تعالى {كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين} [البقرة: 180]ـ .
تنبيه:
معنى نسخ السنة للقران أن تكون السنة مخصصة لعموم القرآن أو مقيدة لمطلق القرآن خلافا للحنفية وقولهم باطل مبني على أصل فاسد وهو أن السنة ظنية عندهم.
وهذا الأصل فاسد فإن أئمة السنة وأساطين الأمة على أن السنة الصحيحة ليست بظنية بل هي تفيد العلم اليقيني والقول بظنية أخبار الآحاد قول مبتدع سار عليه الجهمية من المعتزلة وغلاة أهل الرأي وأفراخهم من الماتريدية والأشعرية وغرضهم من ابتداع هذه البدعة تمهيد الطريق إلى تأويل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. وإذا أبطل هذا الأصل بطل ما فرعوا عليه من عدم جواز نسخ السنة للقران. وكتاب أخبار الآحاد في صحيح البخاري كله رد على هذه البدعة، والحقيقة أن السنة بيان للقرآن والبيان قد يكون تخصيصا لعموم." (1)

"وقال أبو عبيدة ابن زياد الأصبهاني:
"دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتى آثار
لا تخدعن عن الحديث وأهله ... فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما غلط الفتى سبل الهدى ... والشمس بازغة لها أنوار1
ولا يضرهم ما سماهم به أهل الكلام من الألقاب المنبوذة والألفاظ الشنيعة لينفروا عنهم الناس فيقولون عنهم: "الحشوية، والنابتة، والمجبرة وغير ذلك".
قال الحاكم: "كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية"2.
وقال ابن قتيبة: "وهذه كلها أنباذ لم يأت بها خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أتى عنه في القدرية أنهم مجوس هذه

1) اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/341

الأمة.. فهذه أسماء من رسول صلى الله عليه وسلم، وتلك أسماء مصنوعة"3.
وقال الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي: "اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث ويبغض أهله فقالوا بنقص أصحاب الحديث ازدراء بهم وأسرفوا في ذمهم والتقول عليهم وقد شرف الله الحديث وفضل أهله وأعلى منزلته وحكمه على كل نحلة وقدمه على كل علم، ورفع من ذكر من حمله وعني به، فهم بيضة الدين ومنار الحجة"4
فمن يبغض أهل الحديث فهو على البدعة ومن يحبهم فهو على السنة. قال أحمد بن سنان القطان: "ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه"5.

---

1 شرف أصحاب الحديث ص (76)
2 معرفة علوم الحديث ص (14).
3 تأويل مختلف الحديث ص (82).
4 المحدث الفاصل ص (4).
5 شرف أصحاب الحديث ص (73) ومعرفة علوم الحديث ص (4) .." (1)

"- فائدة 8) وقع عند مسلم زيادة لفظ (ولا يرقون) وهي زيادة شاذة سندا ومتنا. (1)
- فائدة 9) لا كراهة مطلقا في طلب الرقية للغير - وليس للنفس- وذلك لحديث أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية في وجهها سفعة؛ فقال: (استرقوا لها؛ فإن بها النظرة)). (2)
- فائدة 10) الرقية هي من جملة أسباب الشفاء - وإن كانت ظنية - ولكنها تزيد عن غيرها بأنها عبادة في نفسها (3)، كما في الحديث (الدعاء هو العبادة). (4) (5)
- فائدة 11) في بيان سبب كراهة طلب الرقية والاكتواء: قال الشيخ الألباني رحمه الله عند حديث (من اكتوى أو استرقى فقد برىء من التوكل) (6): (قلت: وفيه كراهة الاكتواء والاسترقاء. أما الأول؛ فلما فيه من التعذيب بالنار، وأما الآخر؛ فلما فيه من الاحتياج إلى الغير فيما الفائدة فيه مظنونة غير راجحة). (7)

---

(1) اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/362

(1) مسلم (220).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في الضعيفة (3690): (ولا يخدج فيما ذكرت ما وقع في رواية لمسلم في حديث ابن عباس المشار إليه آنفا من الجمع بين (لا يرقون) و (لا يسترقون)؛ فإنها رواية شاذة، أخطأ فيها أحد رواته عنده، فغير الحديث فزاد وأنقص؛ زاد (لا يرقون)، وأسقط (لا يكتوون)!! خلافا لرواية الجماعة لحديث ابن عباس الذين رووه بلفظ (لا يسترقون، ولا يكتوون).

وإن مما يؤكد الشذوذ المذكور مخالفته لسائر الأحاديث الواردة في الباب، مثل حديث عمران بن حصين عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما؛ وحديث ابن مسعود عند البخاري في الأدب المفرد وغيره، فليس فيهما الجمع بين اللفظين المذكورين، بل إنهما وفق حديث ابن عباس عند الجماعة. فذلك كله يؤكد شذوذ لفظ (لا يرقون)، مع مخالفته للسنة العملية كما تقدم).

وقال أيضا رحمه الله في صحيح الجامع (3999): (قوله (لا يرقون): هو مما تفرد به مسلم دون البخاري وغيره, ثم هو شاذ سندا ومتنا - كما بينته في محل آخر - وحسبك دليلا على شذوذه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد رقى غيره أكثر من مرة!).

قال ابن القيم رحمه الله في كتابه (زاد المعاد) (476/ 1): (وربما كان يقول (كفارة وطهور) وكان يرقي من به قرحة أو جرح أو شكوى؛ فيضع سبابته بالأرض ثم يرفعها ويقول (بسم الله، تربة أرضنا بريقة بعضنا يشفى سقيمنا بإذن ربنا) هذا في الصحيحين، وهو يبطل اللفظة التي جاءت في حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب وأنهم لا يرقون ولا يسترقون. فقوله في الحديث (لا **يرقون) غلط من** الراوي، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول ذلك، قال: وإنما الحديث (هم الذين لا يسترقون). قلت: وذلك لأن هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب، قال: (وعلى ربهم يتوكلون) فلكمال توكلهم على ربهم وسكونهم إليه وثقتهم به ورضاهم عنه وإنزال حوائجهم به لا يسألون الناس شيئا؛ لا رقية ولا غيرها، ولا يحصل لهم طيرة تصدهم عما يقصدونه، فإن الطيرة تنقص التوحيد وتضعفه. قال: والراقي متصدق محسن، والمسترقي سائل، والنبي صلى الله عليه وسلم رقى ولم يسترق، وقال: (من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه)). وحديث (من

استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه) هو في صحيح مسلم (2199) عن جـابر مرفوعـا.
قلت: إن زيادة (لا يرقون) - إن صحت - فيمكن حملها على الـرقى الشركية كما وجه بذلك الحديث النووي والعسـقلاني رحمهمـا اللـه تعالى. والأرجح ما أثبتناه - كما سـترى في المسـألة التاليـة - واللـه تعـالى أعلم.
(2) البخاري (5739) عن أم سلمة. ولتمام الفائـدة انظـر أشـرطة فتـاوى سلسـلة الهـدى والنـور (شـريط 628) من فتـاوى الشـيخ الألبـاني رحمـه اللـه تعـالى.
(3) انظر أشرطة فتاوى سلسلة الهـدى والنـور (شـريط 628) من فتـاوى الشـيخ الألبـاني رحمـه اللـه تعـالى.
(4) صحيح. أحمد (18436) عن النعمان بن بشير مرفوعـا. صـحيح الجـامع (3407).
(5) أما قول المصنف رحمه الله في المسائل (الرخصة في الرقيـة من العين والحمة)؛ فالواقع أن الرخصـة من الرقيـة عامـة وليسـت من العين والحمة فقط. مستفاد من شرح الشـيخ الغنيمـان حفظـه اللـه على كتـاب (فتح المجيـد)، شـريط رقم (18)، شـرح البـاب.
(6) صـحيح. الترمـذي (2055) عن المغـيرة بن شـعبة مرفوعـا. الصـحيحة (244).
(7) السلسلة الصحيحة (244)، وسيأتي مزيد بيان في باب التوكل؛ إن شاء الله تعالى.." (1)

"- المسألة الخامسة) إن النصوص السابقة دلت على التحـريم، ولكن حملها بعض أهل العلم على الكراهة؛ كالشـافعي رحمـه اللـه حيث قـال: (وأكـره أن يعظم مخلـوق حـتى يجعـل قـبره مسـجدا؛ مخافـة الفتنـة عليـه والضـلال وعلى من بعـده من النـاس)؟ (1) والجـواب هـو من أوجـه:
1) أن القول بكراهة التنزيه على المعنى الاصطلاحي للكراهة - أي: الذي لا يأثم فاعله، ويثاب تاركه لله! - غـير مسـتقيم، بـل لا بـد من حمله على التحريم، بل وأشد التحريم، ودلت لذلك ألفـاظ الحـديث وفيه (اللعن، شـرار النـاس) فهي من ألفـاظ الكبـائر كمـا لا يخفى.
2) أن العلماء الذين تكلموا بالكراهة إنما قصدوا التحريم، وذلك لأن ألفاظ السلف هي ألفاظ القرآن والسنة (2)، وأما الكراهـة عنـدنا -

1) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نغوي 1/21

اليوم - فهذه كراهة اصطلح عليها المتأخرون للتفريق في النهي بين ما يأثم فاعله وما لا يأثم، ولو رحت تستعرض نصوص القرآن في الكراهة لتبين لك ذلك. (3)
قال ابن القيم رحمه الله في كتابه (إعلام الموقعين) (4): (**وقد غلط كثير** من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم، فحمله بعضهم على التنزيه فحصل **بسببه غلط عظيم** على الشريعة وعلى الأئمة). (5)
وعليه فإن قول الشافعي رحمه الله هنا يقصد به التحريم. (6)

---

(1) الأم (317/ 1) للشافعي رحمه الله، بتصرف يسير.
(2) هذا هو الأصل إلا لقرينة يدل عليها السياق.
قال الشافعي رحمه الله في كتابه (الرسالة) (ص216): (وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو للتحريم حتى تأتي دلالة عنه على أنه أراد به غير التحريم).
(3) وتأمل قوله تعالى {وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان} (الحجرات:7).
(4) إعلام الموقعين (32/ 1).
(5) قال ابن بدران - فقيه أصولي حنبلي (ت 1346هـ) - في كتابه (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد) (ص130): (فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله، ولكن المتأخرون اصطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم وتركه أرجح من فعله).
(6) وبمثل قوله في الأم (318/ 1) أيضا (وأكره النياحة على الميت بعد موته؛ وأن تندبه النائحة على الانفراد. لكن يعزى بما أمر الله عز وجل من الصبر والاسترجاع، وأكره المأتم - وهي الجماعة؛ وإن لم يكن لهم بكاء - فإن ذلك يجدد الحزن ويكلف المؤنة).
قلت: والشاهد منه قوله بالكراهة للنياحة؛ رغم ما علم من الحديث - الذي في مسلم (67) عن أبي هريرة مرفوعا - (اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في الأنساب والنياحة على الميت).
قال النووي رحمه الله في المجموع (307/ 5) - في سياق الحديث عن النياحة -: (وكذا وقع لفظ الكراهة في نص الشافعي في (الأم)

وحملها الأصحاب على كراهة التحريم، وقد نقل جماعة الإجماع في ذلك)..". [1]

"مسائل على الباب

- المسألة الأولى) هل يصح تأويل صفة الرحمة لله تعالى بإرادة الثواب أو الرضى (1)، حيث أنهم - المعطلة - قالوا: إن الرحمة لين وضعف ورقة يتنزه الباري سبحانه عنها! أما الإرادة فهي مما دل العقل عليها؟

الجواب: لا يصح، وبيان ذلك من أوجه:

1) أن الله تعالى وصف نفسه بالرحمة، وقال عن نفسه: {ليس كمثله شيء} (الشورى:11).

فنثبت ما أثبت وننفي عنه التمثيل، فيكون بذلك حالنا كحال من قال الله تعالى فيهم: {والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا} (آل عمران:7).

2) أن الرحمة التي تستلزم الضعف واللين والرقة هي رحمة المخلوق وليست رحمة الخالق تعالى، فالخالق سبحانه رحمته مقارنة لكمال سلطانه وعزته وقوته.

وتأمل جمع الله تعالى بين صفتين له في موضع واحد وهو قوله تعالى {إنه هو العزيز الرحيم} (الدخان:42)، فعزته تعالى غير منفكة عن رحمته، فلا يكون فيها ضعف ولين ورقة و ... مما ينزه الله عنه. والله تعالى أعلم. (2)

---

(1) كما قال صاحب تفسير الجلالين (2/ـ 1) عند تفسير سورة الفاتحة: (الرحمن الرحيم): (أي ذي الرحمة؛ وهي إرادة الخير لأهله).

وكما قال الشيخ ابن دقيق العيد (ت 702 هـ) رحمه الله تعالى وغفر له - في شرح البسملة من مقدمة النووي رحمه الله على الأربعين النووية - (ص11): (والرحمن: العام الرحمة لجميع البرية، والرحيم: الخاص الرحمة للمؤمنين، وأصل (الرحمة) انعطاف القلب والرقة، وهي في حقه سبحانه وتعالى إرادة الخير لمن يستحقها، أو ترك العقوبة لمن يستوجبها).

وبمثله نقل النووي رحمه الله في صفة المحبة في شرح مسلم (183/ـ 16) - عند باب إذا أحب الله عبدا أمر جبريل فأحبه، وأحبه

---

[1] التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نغوي 1/157

أهل السماء - فقال: (ثم يوضع له القبول في الأرض، وذكر في البغض نحوه.
قال العلماء: محبة الله تعالى لعبده هي إرادته الخير له وهدايته وإنعامه عليه).
(2) بل بعض المخلوقين - كالنساء ونحوهن - وليس كل المخلوقين، وتأمل كيف أن الله تعالى أمر بالرحمة في قوله {وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة} (البلد:17)، مع نهيه عباده عن الوهن، فقال سبحانه: {ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين} (آل عمران:139)، ومع وصفه تعالى لعباده المؤمنين بالشدة على الكافرين في قوله تعالى {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار} (الفتح:29). وعلى ذلك فلا تلازم بين الرحمة وبين الوهن والضعف.
وترى الملك ذا السلطان العظيم، يكون من أقوى الناس ويكون أيضا من أرحم الناس وهذا ممكن، فلا تلازم بين الرحمة والضعف.
وترى الرجل الشديد الغليظ صاحب البطش يكون رحيما بأولاده عطوفا عليهم دون غيرهم.
وترى الأنثى من السباع والوحوش الكواسر تكون رفيقة رحيمة بأولادها، ومع ذلك هي قوية عزيزة في مملكتها.
وكيف يصح القول بذلك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لا تنزع الرحمة إلا من شقي). حسن. الأدب المفرد (374) عن أبي هريرة مرفوعا. صحيح الأدب المفرد (288).
فإن استقام ذلك في المخلوق، أفلا يكون الباري أولى سبحانه بكمال الصفات؛ وهو سبحانه الذي ليس كمثله شيء.
ولكن لما كانت الرحمة في حق كثير من الناس، قد تقارن الضعف والخور؛ ظن **من غلط في** ذلك أنها كذلك مطلقا. انظر شرح الشيخ الغنيمان حفظه الله على كتاب التوحيد من صحيح البخاري (1/ 62)..." [1]

"- قلت: يشهد لعموم المنع من سؤال المخلوق بوجه الله حديث (ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله؛ ما لم يسأل هجرا) - وقد سبق -.
ويشهد لاستثناء سؤال الخالق بوجهه في أمر الدين - وما يؤدي إليه من أمر الدنيا - حديث (لما نزلت هذه الآية {قل هو القادر على أن

1) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نغوي 1/340

يبعث عليكم عذابا من فوقكم} (الأنعام:65) قال رسول الله صـلى الله عليه وسلم: (أعوذ بوجهك) قال: {أو من تحت أرجلكم} قـال: (أعوذ بوجهك) {أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضـكم بـأس بعض} قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هذا أهون؛ أو هـذا أيسـر)). (1)
فحديث الباب صحيح المعنى؛ إلا أنـه يزيـد قيـدا وهـو أن لا يسـأل بوجه الله إلا الجنة؛ وهذا الحصر يوافق ما سـبق من لفـظ الحـديث (أعوذ بوجهـك) في دفـع العـذاب باعتبـار أن فيـه طلب ضـده وهـو طلب النجـــــــاة إلى الجنــــــــــة بســـــــــلام.
- فائدة 1) روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطـاء أنـه كـره أن يســأل بوجــه اللــه أو بــالقرآن شــيء من أمــر الــدنيا. (2)
- فائدة 2) لله تعالى صفة الوجه - كما يليق بجلاله وكماله -، وليس كمثله شيء فيه، قال إمام الأئمة ابن خزيمة رحمـه اللـه في كتابـه (كتاب التوحيد): (فنحن - وجميـع علمائنـا من أهـل الحجـاز وتهامـة واليمن والعراق والشام ومصر - مذهبنا: أنا نثبت لله مـا أثبتـه اللـه لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنـا؛ من غـير أن نشـبه وجـه خالقنـا بوجـه أحـد من المخلـوقين، عـز ربنـا عن أن يشـبه بـالمخلوقين، وجـل ربنـا عن مقالـة المعطلين، وعـز عن أن يكـون عدما كما قاله المبطلون، لأن ما لا صفة له عـدم، تعـالى اللـه عمـا يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفســه في محكم تنزيله وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسـلم). (3)
- فائدة 3) قال بعضهم: وجه الله؛ المراد به القبلة (4) أو الجهـة أو الثواب (5) وليس لله تعالى وجـه حقيقي! والصـواب أنـه وجـه للـه حقيقي، لأن اللــه تعــالى قــال: {ويبقى وجــه ربــك ذو الجلال والإكـرام} (الـرحمن:27)، فـإذا كـان الوجـه موصـوفا بـالجلال والإكـــرام، فلا يمكن أن يـــراد بـــه الثـــواب أو الجهـــة. (6)

---

(1) البخـــــــــــــاري (4628) عن جـــــــــــــابر.
(2) مصـــــنف ابن أبي شـــيبة (10794). الصـــحيحة (253).
(3) التوحيـــــــــد لابن خزيمـــــــــة (26/ـــــــ 1).
(4) كما نقله البيهقي في كتابه (الأسماء والصـفات) عن الشـافعي ومجاهـــــــــــــد رحمهم اللـــــــــــــــه.
فأما أثر الشافعي رحمه الله هذا فقد أورده البيهقي رحمه اللـه في

كتابه (أحكام القرآن للشافعي) (1/ـ64) قال: (قرأت في كتاب المختصر الكبير فيما رواه أبو إبراهيم المزني عن الشافعي ...) فهو وجادة غير متصل. انظر تحقيق كتاب (الأسماء والصفات للبيهقي) (4/ـ239) - طبعة دار الرسالة - للأخ الفاضل (سعد بن نجدت آل عمر).
وأما أثر مجاهد فقد رواه الترمذي (5/ 56) والطبري في التفسير (2/536).

(5) أي: كل عمل هو باطل إلا ما ابتغي به الله وحده؛ وهو المقصود بـ (وجه الله).

(6) وهذا لا يعني أنه قد لا يأتي بمعنى الثواب في بعض المواضع. قال شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع الفتاوى (3/ـ193) - في معرض ذكر رده في مجلس مناظرة -: (فأحضر بعض أكابرهم كتاب الأسماء والصفات للبيهقي رحمه الله تعالى؛ فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف، فقلت: لعلك تعني قوله تعالى {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} (البقرة:115) فقال: نعم. قد قال مجاهد والشافعي - يعني قبلة الله -. فقلت: نعم: هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات **فقد غلط كما** فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} والمشرق والمغرب الجهات. والوجه هو الجهة؛ يقال: أي وجه تريده؟ أي: أي جهة، وأنا أريد هذا الوجه؛ أي: هذه الجهة كما قال تعالى: {ولكل وجهة هو موليها} (البقرة:148) ولهذا قال: {فأينما تولوا فثم وجه الله} أي: تستقبلوا وتتوجهوا، والله أعلم، وصلى الله على محمد).." [1]

"فالأشاعرة وكذا الماتريدية ينفون عن الله كثيرا من صفات كماله الثابتة في الكتاب والسنة مثل الاستواء والنزول والمجيء والغضب والرضا ... وغيرها فهذه صفات أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفاها هؤلاء عنه، خلافا لما ادعاه الكاتب أنهم يثبتون لله من الصفات ما أثبت لنفسه. وجعل الكاتب الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة **والجماعة، غلط ظاهر** إذ هم من أهل البدع والأهواء، وأما أهل السنة والجماعة فهم المتمسكون بها والدائرون معها نفيا وإثباتا.

(1) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نغوي 1/444

فإن المراد بالسنة الطريقة المحمدية التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وتابعوهم بإحسان قبل ظهور البدع وفشوها، فمن تأثر بشيء من الأهواء واستمسك بها لم يصح إطلاق هذا اللقب الجليل عليه.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تضاف إليهم لأنهم مظاهر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم لأنهم مصادر عنهم صدرت ... "[1].
وبهذا يعلم من هم أهل السنة ومن أهل البدعة.
21 قال الكاتب ص 38: "والضحك كذلك لا يليق أن يطلق حقيقة على الله، وإنما يطلق على سبيل المجاز، وتأويله عند أهل العلم الرضا أو الرحمة، فإذا ورد في حديث أن الله يضحك إلى فلان فالمراد به أنه يرضى عنه ويرحمه، وهكذا".
قلت: شيخ الكاتب في هذا التأويل الباطل هو بشر بن غياث المريسي،

---

1 درء تعارض العقل والنقل (5/5، 6) .." (1)
"وهذا القول المنقول عن الإمام أحمد رواه عنه حنبل في كتاب المحنة، وفي الإجابة عن هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هذا الذي ذكره القاضي وغيره أن حنبلا نقله عن أحمد في كتاب المحنة أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله "تجيء البقرة وآل عمران" قالوا: والمجيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: {وجآء ربك} ، {أو يأتي ربك} ، وقال: المراد بقوله "تجيء البقرة وآل عمران" ثوابهما، كما في قوله: {وجآء ربك} أمره وقدرته.
وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل، فإنه لا ريب خلاف النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا، وتأويل النزول، والاستواء ونحو ذلك من الأفعال.
ولهم ثلاثة أقوال: قيل: إن **هذا غلط من** حنبل، انفرد به دون الذين ذكروا عنه المناظرة مثل صالح وعبد الله والمروذي وغيرهم، فإنهم لم يذكروا هذا، وحنبل ينفرد بروايات يغلطه فيها طائفة كالخلال وصاحبه، قال أبو إسحاق بن شاقلا: **هذا غلط من** حنبل

---

(1) القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/107

ولا شـــــــــــــــــــــك فيــــــــــــــــــــــه.
وكذلك نقل عن مالك رواية أنه تأول "ينزل إلى السماء الـدنيا" أنـه ينزل أمره، لكن هذا من روايـة حـبيب كاتبـه وهـو كـذاب باتفـاقهم، وقـــــد رويت من وجـــــه آخـــــر لكن الإســــناد مجهـــــول.
والقـول الثـاني: قـال طائفـة من أصـحاب أحمـد: هـذا قالـه إلزامـا للخصم على مذهبه لأنهم في يوم المحنـة لمـا احتجـوا عليـه بقولـه "تأتي البقرة وآل عمران" أجابهم بأن معناه: يأتي ثواب البقرة وآل عمـــــــــران كقولــــــــــه: {أن يـــــــأتيهم اللــــــــه} 1،

1 سورة البقرة، الآية 210.." (1)

"[السـنة تنسـخ القـرآن]
(الســـنة تنســـخ القـــرآن) * وأن الســـنة لا تنســـخ القـــرآن.

اللغـــة: (لا تنســـخ) : أصـــل النســـخ هنـــا إزالـــة الحكم.
الشرح: **هذا غلط من** المؤلف رحمـه اللـه، ولعـل (لا) زيـدت من النساخ إما عمدا وإمـا سـهوا لأن الحـق الـذي عليـه كثـير من أهـل السنة أن السنة تنسخ القرآن، من ذلك حديث: «لا وصـية لـوارث» نسخ قوله تعـالى: {كتب عليكم إذا حضـر أحـدكم المـوت إن تـرك خـــــيرا الوصـــــية للوالـــــدين والأقـــــربين}
تنبيه: معنى نسخ السنة للقـرآن أن تكـون السـنة مخصصـة لعمـوم القرآن أو مقيدة لمطلق القرآن، خلافا للحنفية، وقولهم باطل مبني على أصـــل فاســـد وهـــو أن الســـنة ظنيـــة عنـــدهم.
وعموما فإن السـلف قـد اختلفـوا في هـذه المسـألة إلى فـريقين: الأول: جوز نسخ السنة للقرآن واستدل بأدلة كثيرة وجعلـوا النسـخ للحكم فقط.." (2)

"الدهر؛ فإنما سبوا الله - عز وجل؛ لأن اللـه هـو الفاعـل لـذلك حقيقــة.
قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن - رحمه الله -: "**وقد غلط ابن** حزم ومن نحا نحـون من الظاهريـة في عـدهم الـدهر من الأسـماء الحسنى؛ أخذا بهـذا الحـديث، وقـد بين معنـاه في الحـديث بقولـه: "أقلب الليل والنهار"، وتقليبه تصرفه تعـالى فيـه بمـا يحبـه النـاس

(1) القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/112
(2) اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/170

ويكرهونـــه.
فالذي يليق بالمسلم تجنب مثل هـذه الألفـاظ، وإن كـان يعتقـد أن الله هو المتصرف، لكن في تجنبها ابتعاد عن مشـابهة الكفـار، ولـو في الألفـاظ، وفي ذلـك حفـاظ على العقيـدة، وتـأدب مـع اللـه - ســبحانه
ومن جنس مسـبة الـدهر مسـبة الـريح، وقـد ورد النهي عنهـا في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن أبي بن كعب - رضي اللـه عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسـلم قـال: "لا تسـبوا الـريح، فإذا رأيتم ما تكرهون؛ فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هـذا الـريح وخير ما فيها وخير ما أمرت به، وأعوذ بك من شر هذه الريح وشـر مـــــــا فيهـــــــا وشـــــــــر مـــــــا أمـــــــرت بـــــــه".
وذلك أن الريح إنما تهب بأمر الله وتـدبيره؛ لأنـه هـو الـذي أوجـدها وأمرها؛ فمسبتها مسبة للفاعل، وهو الله - سبحانه؛ كمـا تقـدم في سب الدهر؛ لأن سب الريح وسب الدهر يرجعان إلى مسبة الخالق الـــــــــــذي دبـــــــــــــر هـــــــــــذه الكائنـــــــــــات.
ثم أرشدهم النبي صلى الله عليه وسلمعندما يرون ما يكرهون مما يأتي مع الريح بأن يتوجهوا إلى خالقهم وآمرها؛ ليسألوه من خيرهـا وخير ما فيها، ويستعيذوا من شـرها وشـر مـا فيهـا؛ فمـا اسـتجلبت نعمة إلا بطاعة الله وشـكره، ولا اسـتدفعت نقمـة إلا بالالتجـاء إلى اللـــــــــــــــه والاســـــــــــــــتعاذة بـــــــــــــــه.
وأما سب هذه المخلوقات؛ ففيه مفاسـد: منهـا: أنـه سـب مـا ليس أهلا للسب؛ فإنها مخلوقات مسخرة مـدبرة. ومنهـا: أن سـب هـذه الأشياء متضمن." (1)
"وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهـر عليـه من العلم والصدق والبر وأنواع والخيرات ما ظهـر لمن لـه أدنى تمييـز؛ فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بـأمور ويـأمرهم بـأمور ولا بـد أن يفعل أمورا، والكاذب يظهر من نفس ما يأمر به ويخبر عنه ويفعلـه مـــــــا يظهـــــــر بـــــــه كذبـــــــه من وجـــــــوه كثـــــــيرة.
هـذا؛ وربمـا يسـأل سـائل عن الفـرق بين دلائـل النبـوة وخـوارق السـحرة والكهـان، وعجـائب المخترعـات الـتي ظهـرت اليـوم.
والجواب: أن هناك فوارك كثيرة بين دلائل النبوة وخوارق السـحرة والكهــــــــــــان والاختراعــــــــــــات الصــــــــــــناعية:

(1) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد صالح الفوزان ص/128

منها: أن أخبار الأنبياء لا يقع فيها تخلف ولا غلط؛ بخلاف أخبار الكهنة والمنجمين؛ فالغالب عليها الكذب، وإن صدقوا أحيانا في بعض الأشياء؛ بسبب ما يحصل عليه الكهان من استراق شياطينهم للسمع.
ومنها: أن السحر والكهانة والاختراع أمور معتادة معروفة، ينالها الإنسان بكسبه وتعلمه؛ فهي لا تخرج عن كونها مقدورة للجن والاإنس، ويمكن معارضتها بمثلها؛ بخلاف آيات الأنبياء؛ فإنها لا يقدر عليها جن ولا إنس؛ كما قال تعالى: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا} 1؛ فآيات الأنبياء لا يقدر عليها الخلق، بل الله هو الذي يفعلها آية وعلامة على صدقهم؛ كانشقاق القمر، وقلب العصا حية، وتسبيح الحصا بصوت يسمع، وحنين الجذع، وتكثير الماء والطعام القليل؛ فهذه لا يقدر عليها إلا الله.
ومنها: أن الأنبياء مؤمنون مسلمون، يعبدون الله وحده بما أمر، ويصدقون جميع ما جاءت به الأنبياء، وأما السحرة والكهان والمتنبئون الكذبة؛ فلا يكونون إلا مشركين مكذبين ببعض ما أنزل الله.

---

1 سورة الإسراء، الآية: 88.." [1]
"وقال إسماعيل بن أبي أويس: "مرض مالك، فسألت بعض أهلنا عما قال عند الموت، قالوا: تشهد، ثم قال: {لله الأمر من قبل ومن بعد} 1، وتوفي صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فصلى عليه الأمير عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، ولد زينب بنت سليمان العباسية، ويعرف بأمه"، رواها محمد بن سعد عنه، ثم قال: "وسألت مصعبا، فقال: بل مات في صفر، فأخبرني معن بن عيسى بمثل ذلك".
وقال أبو مصعب الزهري: "مات لعشر مضت من ربيع الأول سنة تسع".
وقال محمد بن سحنون: "مات في حادي عشر ربيع الأول".
وقال ابن وهب: "مات لثلاث عشرة خلت من ربيع الأول".
قال القاضي عياض: "الصحيح وفاته في ربيع الأول يوم الأحد لتمام

---

1) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد صالح الفوزان ص/183

اثـــــــنين وعشـــــــــرين يومـــــــــا من مرضـــــــــه".
قال الذهبي: "تواترت وفاتـه في سـنة تسـع، فلا اعتبـار لقـول **من غلط وجعلها** في سنة ثمان وسبعين، ولا اعتبار بقول حبيب كاتبــه، ومطـــرف فيمـــا حكي عنـــه، فقـــالا: ســـنة ثمـــانين ومائـــة".
ونقل عن القاضي عياض أن أسد بن الفرات قال: "رأيت مالكا بعد موته، وعليه طويلة وثياب خضر وهو على ناقـة، يطـير بين السـماء والأرض، فقلت: يا أبا عبـد اللـه، أليس قـد مت؟ قـال: بلى، فقلت: فإلام صرت؟، فقال: قدمت على ربي وكلمني كفاحا، وقال: سـلني أعطـــــــــــــــك، وتمن علي أرضـــــــــــــــك".
فرحمــه اللــه، وغفــر لــه، وأســكنه الفــردوس الأعلى من الجنــة.

---

1 سورة الروم، الآية: (4) .." (1)
"العلم بكيفية الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معقـول للبشـر، فكيـــــــف يعقـــــــل لهم كيفيـــــــة الصـــــــفات؟!.
والعصـمة النافعـة في هـذا البـاب: أن يوصـف اللـه بمـا وصـف بـه نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيــل، ومن غــير تكــييف ولا تمثيــل، بــل تثبت لــه الأســماء والصـــــفات، وتنفي عنـــــه مشـــــابهة المخلوقـــــات.
فيكون إثباتك منزها عن التشبيه، ونفيك منزهـا عن التعطيـل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطل، ومن شبهه باستواء المخلوق على المخلـوق فهـو ممثـل، ومن قـال: اسـتواء ليس كمثلـه شـيء فهـو الموحـــــــــــــــــــــــــــــد المـــــــــــــــــــــــــــــنزه.
وهكـذا الكلام في السـمع والبصـر والحيـاة والإرادة والقـدرة واليـد والوجه والرضى والغضب والنزول والضحك، وسائر ما وصـف اللـه بـــــــــــــــــــــــــــــه نفســـــــــــــــــــــــــــــه"1.
3- وقال الشـيخ العلامـة عبـد الـرحمن بن سـعدي - رحمـه اللـه -: "سـئل الإمـام مالـك - رحمـه اللـه - وغـيره من السـلف عن قولـه تعالى: {الرحمن على العرش اسـتوى} : كيـف الاسـتواء؟، فقـال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنـه بدعة، فبين أن الاسـتواء معلـوم، وأن كيفيـة ذلـك مجهـول، وهكـذا يقـــــال في كـــــل مـــــا وصـــــف اللـــــه بـــــه نفســـــه"2.
4 - وقـال الشـيخ العلامـة محمـد الأمين الشـنقيطي: "واعلمـوا أن

---

(1) الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/25

آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ كما يثبته الإمام مالك بن أنس، أما المعاني فهي معروفة عند العرب كما قال الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة"، كذلك يقال في النزول: النزول

1 مدارج السالكين (2/86) .
2 طريق الوصول إلى العلم المأمول (ص:8) .." (1)

"سركم} فما جاءت به السنن أن الله عزوجل على عرشه، وعلمه محيط بجميع خلقه، يعلم ما يسرون وما يعلنون، ويعلم الجهر من القول ويعلم ما يكتمون"1
مع العلم أن هؤلاء الذين زعموا أن الله في كل مكان يقول أكثرهم بضد ذلك، فهم في حال نظرهم في الشبه الكلامية يقولون إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته. كما هو قول أصحاب المذهب الأول، وفي تعبدهم يقولون هو في كل مكان.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكثير منهم يجمع بين القولين؛ ففي حال نظره وبحثه يقول بسلب الوصفين المتقابلين كليهما، فيقول: لا هو داخل العالم ولا خارجه، وفي حال تعبده وتألهه يقول: بأنه في كل مكان لا يخلو منه شئ"2.
وقال أيضا: "وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.
ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا ألبتة؛ مثل أن يقول قائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله {وهو معكم أين ما كنتم} وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" 3 ونحو ذلك فإن هذا غلط.

1 الشريعة
2 نقض تأسيس الجهمية 1/7.
3 أخرجه البخاري في صحيحه ص 238 كتاب العمل في الصلاة

(1) الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/92

باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة رقم 1213 (ط دار السلام) .
ومسلم في صحيحه 5/38 كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجدفي الصلاة وغيرها.." (1)

"من الأسماء إلا مقترنا مع ما يقابله، فذكرك الضار وحده لا يكون مدحا إلا إذا ذكرت معه النافع.
ج. القاعدة في أسماء الله وصفاته: أن تطلق على الله من الأسماء والصفات ما أطلقه على نفسه، أو أطلقه عليه رسوله، وتنفي عنه ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله، وتسكت عما سكت الله عنه ورسوله.
د. لا يجوز أن يشتق من الأفعال التي أخبر الله بها عن نفسه اسما ويعد في الأسماء الحسنى كالصانع والفاعل، **وقد غلط من** فعل ذلك.
هـ. للإلحاد خمسة أقسام: أحدها: تسمية الأصنام بشيء من أسماء الله كتسميتهم اللات من الإله. وثانيها: تسمية الله بما لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له أبا، وتسمية الفلاسفة له علة فاعلة. وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص كقول أخبث اليهود أنه استراح يوم السبت. رابعها: تعطيل أسماء الله الحسنى عن معانيها وجحد حقائقها، كقول بعض الجهمية سميع بلا سمع وحي بلا حياة. خامسها: تشبيه صفات الله –سبحانه- بصفات خلقه، والحق أن يثبت لله أسماء وصفات خالية من مشابهة المخلوقين.
المناقشة:
أ. اشرح الكلمات الآتية: الأسماء الحسنى، فادعوه بها، وذروا، الذين يلحدون في الأسماء.." (2)

"21/5- ابن أبي الدنيا أيضا قال: حدثني الحسن بن محبوب أخبرنا أبو توبة الربيع ابن نافع، حدثنا أبو ربيعة عن أبيه عن جده قال: كتب عمر ابن عبد العزيز إلى بعض عماله أما بعد: ... أوصيك بتقوى الله وأحثك على الشكر فيما عندك من نعمته وآتاك من كرامته فإن نعمه يمدها شكره ويقطعها كفره ... "1.
22/6- هناد السرى في الزهد قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: ذكر النعمة

1) الآثار المروية في صفة المعية محمد بن خليفة التميمي ص/69
2) الجديد في شرح كتاب التوحيد محمد بن عبد العزيز القرعاوي ص/406

شـــكرها2.
23/7- ابن الجوزي قال: حدثنا مرثد بن يزيد، قال: سمعت عمر بن عبـد العزيـز يقـول: قيـدوا نعمـة اللـه بالشـكر للـه عـز وجل3.

___

1 ابن أبي الدنيا ذم الدنيا ص81 والحسـن بن محبـوب بن الحسـن القرشي قـال عنـه أبـو حـاتم لا بـأس بـه. الجـرح والتعـديل 3/38، والربيع بن نافع أبو توبة الحلـبي ثقـة حجـة عابـد. تقـريب ص207، وأبو ربيعة وأبوه وجد هــ لم أجـدهم. وذكـر هـذا الأثـر ابن الجـوزي سـيرة عمـر ص 254-255، وأبــو حفص الملاء 2/460-461.
2 هنـاد السـرى في الزهـد 2 /400 وأبـو بكـر بن عيـاش الأسـدي الكوفي صدوق **ربما غلـط ذكـره** ابن حبـان في الثقـات، وانظـر تهذيب الكمال 33/129ـ-137، ويحيى ابن سعيد ثقة ثبت. تقـريب ص591.
3 ابن الجـوزي سـيرة عمـر ص247، وانظـر ابن أبي الـدنيا كتـاب الشكر لله ص19، ومرثد بن يزيد لم أجده. وأخرج الأثـر أبـو حفص الملاء 2/491.." (1)

"الفصـل الثـاني: الآثـار الـواردة عن عمـر بن عبـد العزيـز في أســـــــــــــماء اللـــــــــــــه الحســـــــــــــنى
المبحث الأول: مـــا أثـــر عنـــه في أســـمه تعـــالى "اللـــه" ...
تمهيـــد:
تعريف الاسم لغة واصطلاحا وبيان مـذهب أهـل السـنة في أسـماء اللـــــــــــــــــــــــــــــــــــه تعـــــــــــــــــــــــــــــــــــالى
الاسم لغة: مشتق من السمو، وقيل: أنـه مشـتق من السـمة وهي العلامة1.
والصـــــحيح أنـــــه مشـــــتق من الســـــمو، وهـــــو العلـــــو.
قال الأزهري: ومن قال إن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط، لأنـه لو كان اسـم من سـمته لكـان تصـغيره، وسـيما مثـل تصـغير عـدة وصـــــــــــــلة ومـــــــــــــا أشـــــــــــــبههما2.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الاسم مشتق من السـمو وهـو العلـو كما قال النحـاة البصـريون، لأن الاسـم يظهـر بـه المسـمى ويعلـو، فيقال للمسمي: سمه أي أظهره وأعله أي أعل ذكره بالاسم الـذي

___

(1) الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة حياة بن محمد بن جبريل 1/228

يـــذكر به3.

1 انظر: الفتاوى 6/207، ومعجم مقاييس اللغة 3/99، تحقيق عبـد السـلام هـارون ط. دار الجيـل بـيروت عـام 1411هــ ط. الأولى.
2 انظر تهذيب اللغـة للأزهـري 13/117، تحقـيـق أحمـد عبـد العليم البردوني ومراجعة على محمد البجاوي ط. الدار المصرية للطباعـة والنشــر.
3 انظر مجموع الفتاوى 6/207- 208.." (1)

"ومسـتحيل أن يقـول: "لا يـنزع الضـعف والخـور إلا من شـقي ولما كانت الرحمة في حق كثير من الناس تقـارن الضـعف والخـور ظن **من غلــــط في** ذلـــــك أنهــــا كـــــذلك مطلقـــــا. الثـالث: أن أسـماء اللـه تعـالى حسـنى لا يلحقهـا نقص بوجـه من الوجوه، وصفاته عليا عن النقص أيضا والله تعـالى قـد تمـدح بهـذه الأسماء والصفات لأنها تدل على الكمـال، فمن المحـال أن يلحقهـا مــــــــــا يلحـــــــــــق رحمـــــــــــــة المخلـــــــــــوق1.
وفي ختام هذا المبحث في موقف عمـر بن عبـد العزيـز من إثبـات الصـفات أود التنبيـه إلى أن التوسـع في دراسـة تلـك الصـفات لـه أماكنه الخاصة به وقد كتبت فيهـا مؤلفـات عديـدة ورسـائل علميـة كثـيرة ولم يكن غرضـي استقصـاء دراسـة كـل صـفة لعـدم تعلـق موضوعي به. فإن مجال بحثي هو في متابعـة مـا يقولـه عمـر فيهـا وكان موقف عمر منها هو الإثبات، ولم أر لـه مجـادلات ومنـاظرات مع المخالفين فاكتفيت بإثبـات معتقـده في الصـفة وإثبـات الصـفة أيضــــــا من كتــــــاب اللـــــه وســـــنة نبيـــــه وفهم الســـــلف.

1 انظر شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الله الغنيمان 1/262.." (2)

"فعـزاه فقـال: عمـر: وأنـا أعـوذ بالله أن يكـون لي محبـة في شيء من الأمور تخالف محبة الله فـإن ذلـك لا يصـلح لي في بلائـه عنـــــــــــــــــــــــــــــــدي وإحســـــــــــــــــــــانه إلي1.
التعليـــق:
تحت الآثار الواردة عن عمر بن عبـد العزيـز في هـذا المبحث على الرضا بالقضاء والمقصود بالرضا بالقضـاء الـذي قـدره الله

(1) الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة حياة بن محمد بن جبريل 1/275
(2) الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة حياة بن محمد بن جبريل 1/359

على عبده من المصائب التي ليست ذنوبا فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع لكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم أصحها أنه مستحب ليس بواجب2. ولا شك أن الرضا بالقضاء من تمام الإيمان بالقضاء والقدر.

وقد غلط فيه طائفتان أقبح غلط. فقالت القدرية النفاة الرضا بالقضاء، طاعة وقربة، والرضا بالمعاصي لا يجوز، فليست بقضائه وقدره، وقالت

---

1 ابن أبي الدنيا رسالة الرضا عن الله اص76، وأبو نعيم في الحلية 5/358، و357.

وأحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي ثقة حافظ مات سنة 46هـ. تقريب ص77،ـ ويعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة مات سنة 68هـ. تقريب ص609، وأبوه هو الحارث بن حرب المحاربي لم أجده.

وسليمان بن حبيب المحاربي أبو أيوب الداراني القاضي بدمشق ثقة من الثالثة. تقريب ص250 مات سنة 26هـ.

2 انظر مجموع الفتاوى 8/191.." [1]

"غلاة الجبرية الذين طووا بساط الأمر والنهي: المعاصي بقضاء الله وقدره والرضا بالقضاء قربة وطاعة فنحن نرضى بها ولا نسخطها ...

ويجاب **عن غلط هؤلاء** بأن الحكم والقضاء نوعان: ديني وكوني. فالديني يجب الرضا به، وهو من لوازم الإسلام، والكوني منه ما يجب الرضا به كالنعم التي يجب شكرها ومن تمام شكرها الرضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضا به. كالمصائب والذنوب التي يسخطها الله وإن كانت بقضائه وقدره ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب وفي وجوبه قولان: هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي. وأما القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله كعلمه وكتابه، وتقديره، ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضاء بالله ربا وإلها وملكا، ومدبرا ... 1.

وتبين الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى رضاه وتسليمه بقضاء الله وقدره، وقد وثق بما عند الله تعالى وسلم لله

---

(1) الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة حياة بن محمد بن جبريل 1/537

الأمر، فلا يندم على ما فات، ولا يفـرح بما هـو آت ممـا قـدره اللـه تعـــالى لـــه، فهـــو يرضـــى بـــه على وفـــق قضـــاء اللـــه له

1 انظر شفاء العليل ص545- 546.." (1)
. . . ."

قلـوبهم بهـا جـدا أكـثر من تعلقهم بـالطب ونحوه، فالعرب في الجاهلية - وهكـذا هـو حـال أكـثر النـاس - لهم تعلق بالرقية، فالقلب يتعلق بالراقي، ويتعلق بالرقيـة؛ وهـذا ينـافي كمال التوكل على الله - جل جلاله - وأما ما جاء في بعض الروايات أنهم «الـذين لا يرقـون» فهـذا غلـط؛ وهـو لفـظ شـاذ، لأن الـراقي محســن إلى غـيره، والصـواب مـا جـاء في هـذه الروايـة من أنهم «الـذين لا يسـترقون» يعـني: الـذين لا يطلبـون الرقيـة؛ وذلـك لأن طالب الرقية يكون في قلبه ميل إلى هذا الذي رقـاه وإلى الرقيـة، ونــوع توكــل، أو نــوع اســترواح لهــذا الــذي يــرقي أو للرقيــة. ثم قال: «ولا يكتـوون» : والكي مكـروه في أصـله؛ لأن فيـه تعـذيبا بالنار، مع أنه مأذون به شرعا، لكن فيه كراهـة. والعـرب تعتقـد أن الكي يحدث المقصود دائما؛ فلهذا تتعلق قلوبهم بالكي. فصار تعلـــق القلب بهذا الكي من جهة أنـه سـبب يـؤثر دائمـا، ومعلـوم أن الكي يؤثر - بإذن الله جل وعلا -: إذا اجتمعت الأسـباب، وانتفت الموانـع. فالنفي لأجل أن في الكي بخصوصه ما يتعلق النـاس بـه من أجلـه. ثم قال: «ولا يتطـيرون» : والطـيرة شـيء يعـرض على القلب من جراء شيء يحـدث أمامـه؛ فيجعلـه يقـدم على أمـر، أو يحجم عنـه، وهـــــذه صـــــفة من لم يكن التوكـــــل في قلبـــــه عظيمـــــا. ثم قــال بعــدها: «وعلى ربهم يتوكلــون» : وهي جامعــة للصــفات السـابقة. وهـذه الصـفات ليس المقصـود منهـا أن الـذين حققـوا التوحيد لا يباشـرون الأسـباب، كمـا فهمـه بعضـهم، وأن الكمـال ألا يباشر سببا البتة، أو ألا يتداوى." (2)
. . . ."

البتة! وهذا غلط؛ لأن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم رقي: (1) ولأنــه - عليــه الصــلاة والســلام - تــداوى وأمــر بالتداوي (2) وأمر أيضا بعض الصـحابة بـأن يكتـوي (3) ونحـو ذلـك

1) الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة حياة بن محمد بن جبريل 1/538
2) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/39

فليس في الحـديث أن أولئـك لا يباشـرون الأسـباب مطلقـا، أو لا يباشرون أسباب الدواء، وإنما فيه ذكر لهذه الثلاث بخصوصها، لأنـه يكثر تعلق القلب والتفاته إلى الـراقي، أو إلى الكي، أو الكـاوي، أو إلى التطـير، ففيهـا إنقـاص من مقـام التوكـل. أمـا التـداوي: فهـو مشروع، وهو: إما واجب، أو مستحب، وقد يكون في بعض الأحوال مباحا، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تـداووا عبـاد اللـه ولا تتـداووا بحـرام» (4) فالمقصـود من هـذا: أن التـداوي ليس خارمـا لتحقيق التوحيد ولكن الذي هو من صفة أهل تحقيق التوحيد أنهم لا يسـترقون بخصـوص الرقيـة، ولا يكتـوون بخصـوص الكي، ولا يتطيرون، وأما ما عدا ذلك مما أذن بـه، فلا يـدخل فيمـا يختص بـه أهـل تحقيـق التوحيـد.
والأظهر عندي أن قوله في هذا الحـديث «لا يسـترقون ولا يكتـوون ولا يتطـيرون» أنـه مخصـوص بهـذه الثلاثـة.
قال: «فقام عكاشة بن محصن فقال: يـا رسـول اللـه، ادع اللـه أن يجعلني منهم، فقال: " أنت منهم " ثم قـام رجـل آخـر، فقـال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: " سبقك بها عكاشة» : هذا فيـه دليـل على

---

(1) أخرجـه مسـلم (2186) والترمـذي (972) .
(2) أخرجـه أحمـد (4 / 278) والترمـذي (2039) .
(3) أخرجـه البخـاري (5680) ، (5681) .
(4) أخرجه أبو داود (3874) والترمذي (2045) .." [1]
. . . ."

أن مشـركي قـريش لم يكونـوا ينـازعون في الربوبية. فصارت هذه الكلمة - إذا - دالـة على غـير مـا أراد أولئـك المتكلمون وهو ما ذكرناه آنفا من أن معنى: لا إلـه، هـو: لا معبـود، وأن تقدير الخبر: (موجود) فيكون المعنى: لا معبود موجود إلا اللـه، وهذا باطل؛ لأننا نرى أن المعبـودات كثـيرة وقـد قـال - جـل وعلا - مخبرا عن قول الكفار: {أجعل الآلهة إلها واحدا} [ص: 5] [ص: 5] فدل ذلك: أن المعبودات كثيرة. والمعبودات موجودة. فتقدير الخبر بـ (موجود) غلط. ومن المعلوم أن المتقرر في علم العربية أن خبر (لا) النافية للجنس يكثر حذفه في لغة العرب، وفي نصوص الكتاب

---

1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/40

والسنة؛ ذلك أن خبر (لا) النافية للجنس يحذف إذا كان المقام يدل عليه، وإذا كان السامع يعلم ما المقصود من ذلك، وقد قال ابن مالك في آخر باب (لا) النافية للجنس لما ساق هذه المسألة:
وشاع في ذا الباب (1) . إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر
فإذا ظهر المراد مع حذف الخبر، فإنك تحذف الخبر؛ لأن الأنسب أن يكون الكلام مختصرا كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول» (2) . فأين الخبر فيما تقدم؟ الجواب: أنه في كل ذلك محذوف؛ لكونه معلوما لدى السامع إذا: فخبر (لا إله) معلوم، ولا يصح تقديره: بـ (موجود) ؛ لأن الآلهة التي عبدت مع الله موجودة، فالصحيح تقدير الخبر بقولك بحق أو: حق يعني: لا إله بحق أو لا معبود بحق أو لا

(1) يعني باب (لا) النافية للجنس.
(2) أخرجه مسلم (106) ، (2220) .." (1)
"..
" وروي عن الحسن أنه قال: لا يحل السحر إلا ساحر " (1) وهذا بينا معناه.
" قال ابن القيم: النشرة: حل السحر عن المسحور وهي نوعان: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب ". كما ذكرنا لكم سلفا.
" فيبطل عمله عن المسحور "، وهذه حقيقة النشرة الشركية.
إذا تبين ذلك، فإنما حكم حل السحر بمثله أنه لا يجوز ومحرم، بل هو شرك بالله- جل وعلا-؛ لأنه لا يحل السحر إلا ساحر. وبعض العلماء من أتباع المذاهب يرى جواز حل السحر بمثله إذا كان للضرورة، كما قال فقهاء مذهب الإمام أحمد في بعض كتبهم: ويجوز حل سحر بمثله ضرورة، وهذا القول ليس بصواب، بل هو غلط؛ لأن الضرورة لا تكون جائزة ببذل الدين والتوحيد عوضا عنها، ومعروف أن الضروريات الخمس التي جاءت بها الشرائع أولها: حفظ الدين، وغيره أنى منه مرتبة- ولا شك-، فلا يبذل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى، وضرورة الحفاظ على النفس وإن كانت من

(1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/77

الضروريات الخمس، لكنها دون حفظ الدين مرتبة؛ ولهذا لا يقدم ما هو أدنى على ما هو أعلى، أو أن يبذل ما هو أعلى لتحصيل ما هو أدنى من الضروريات الخمس، والأنفس لا يجوز حفظها بالشرك، ولأن يموت المرء وهو على التوحيد خير له من أن يعافى وقد أشرك بالله- جل وعلا-، لأن السحر لا

(1) تقدم.."[1]

. . . ."

فإن هذا كفر، وإن كان الاستهزاء غير ذلك فينظر: إن كان راجعا إلى أحد الثلاثة فهو كفر أكبر، وإن كان غير ذلك فإنه يكون محرما ولا يكون كفرا أكبر " وقول الله تعالى: {ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون - لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم} [التوبة: 65 - 66] [التوبة: 65- 66] : هذه الآية نص في أن المستهزئ بالله، وبالرسول، وبآيات الله- جل وعلا- والمقصود بها آيات الله- جل وعلا- الشرعية، يعني: القران، أن هذا المستهزئ كافر، وأنه لا ينفعه اعتذاره بأنه كان في هزل ولعب بل هو كافر لأن تعظيم الله- جل وعلا- وتوحيده يوجب عليه أن لا يستهزئ. وهذه الآية نزلت في المنافقين، وبعض أهل العلم قال: ليست في المنافقين، **وهذا غلط وليس** بصواب، لأسباب، منها: أن هذه السورة التي منها هذه الآية هي في حال المنافقين؛ ولأن سياق الآية- سابقها ولاحقها- يدل على أن الضمائر ترجع إلى المنافقين. قال- جل وعلا- قبل هذه الآية في سورة براءة: {يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزئوا إن الله مخرج ما تحذرون - ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب} [التوبة: 64 - 65] [التوبة: 64 - 65] فالآية السابقة لآية الباب هي في المنافقين نصا، فالضمير- إذا- في قوله: {ولئن سألتهم} [التوبة: 65] يعود على من ذكر قبل هذه الآية، وهم المنافقون المنصوص."[2]

. . . ."

جهة خطاب الله -جل وعلا- المباشر لآدم،

1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/331
2) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/483

وهذا أمر معروف عند أهل العلم؛ ولهذا فسر قتادة كلمة شركاء بقوله كما نقل الشيخ حيث قال: " له بسند صحيح عن قتادة قال: شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته " وهذا هو الصحيح في تفسير الآية.
" قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله، كعبد عمر وعبد الكعبة وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب " (1) .: قول ابن حزم: " اتفقوا " يعني: أجمعوا، أي: أجمع أهل العلم فيما علمه هو أن التعبيد لغير الله محرم؛ لأن فيه إضافة النعم لغير الله، وفيه أيضا إساءة أدب مع الربوبية والإلهية، فإن تعبيد الناس لغير الله - جل **وعلا- غلط من** جهة المعنى، وأيضا فيه نوع هضم لمقام الربوبية، فلذلك حرم في شريعة الإسلام هذه التسمية، بل وفي شرائع الأنبياء جميعا، فاتفق أهل العلم على ذلك، وأن كل اسم معبد لغير الله كعبد عمرو، وعبد الكعبة، وعبد علي، وغير ذلك من الأسماء، فإن هذا وما أشبهه محرم ولا يجوز.
قوله: " حاشا عبد المطلب ": يعني: لم يجمعوا عليه؛ فإن من أهل العلم من قال: تكره التسمية بعبد المطلب ولا تحرم؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال في غزوة حنين: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» (2) . قالوا: وجاء في أسماء الصحابة من اسمه عبد المطلب؛ ولهذا قالوا:

---

(1) أخرجه ابن حزم " مراتب الإجماع " (154) .
(2) أخرجه البخاري (2864) و (2874) ومسلم (1776) .." (1)
". . . . .

تنبيه عظيم لأهل التوحيد وطلبة العلم الذين يهتمون بهذا العلم، ويعرف الناس منهم أنهم يهتمون بهذا العلم، ألا يبدر منهم ألفاظ أو أفعال تدل على عدم تخلقهم بهذا العلم، فإن التوحيد هو مقام الأنبياء والمرسلين، ومقام أولياء الله الصالحين، فأن يتعلم طالب العلم مسائل التوحيد، ثم لا تظهر على لسانه، أو على جوارحه، أو على تعامله لا شك أن هذا يرجع - ولو لم يشعر - إلى اتهام ما يحمله من التوحيد والعلم الذي هو علم الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، فتذكر قول النبي - عليه الصلاة والسلام - هنا: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم

---

(1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/500

ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه» لأجل أنه قد يدخل على أهل الإسلام أو على الدين نفسه من جهة فعلهم؛ لأنهم إذا خفروا هذه الذمة رجع إخفارهم إلى ما حملوه من الإسلام ومن الدين، فهذه مسألة عظيمة، فينبغي أن تستحضر أن الناس ينظرون إليك - خاصة في هذا الزمان الذي هو زمان شبه وزمان فتن - على أنك تحمل سنة، وتحمل توحيدا، وعلما شرعيا، فلا تعاملهم إلا بشيء فيه تعظيم الرب - جل وعلا - وحتى تجعل أولئك يعظمون الله - جل وعلا - بتعظيمك له، ولا تستهن بشأن اليمين، ولا تخفر ذمة الله؛ لأن ذلك منقص لأثر ما تحمله من العلم والدين، فتذكر هذا، وتذكر أيضا قوله عليه الصلاة والسلام هنا: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا» ، وذلك حتى إذا **حصل غلط فيكون** الغلط منسوبا إلى من حكم إلى هذا البشر، ولا يكون." (1)

. . . ."

سؤال: نرى عبارة مكتوبة على بعض السيارات " يا رضا الله ورضا الوالدين " فما حكم تلك العبارة؟

الجواب: قوله: " يا رضا الله ورضا الوالدين " **غلط من** جهتين:

الجهة الأولى: أنه نادى رضا الله، ومناداة صفات الله - جل وعلا - بـ (ياء النداء) لا تجوز؛ لأن الصفة غير الذات في مقام النداء؛ ولهذا: إنما ينادى الله - جل وعلا - المتصف بالصفات، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على البكري، وغيره من أهل العلم: على أن مناداة الصفة محرم بالإجماع، فإذا كانت الصفة هي الكلمة - كلمة الله - جل وعلا: كان كفرا بالإجماع؛ لأن من نادى الكلمة، يعني بها عيسى عليه السلام فيكون تأليها لغير الله - جل وعلا؛ ورضا الله - جل وعلا - صفة من صفاته، فلا يجوز نداء الصفة. والمؤاخذة الثانية في تلك الكلمة: أنه جعل رضا الوالدين مقرونا برضا الله - جل وعلا - بـ (الواو) ، والأنسب هنا أن يكون العطف بـ (ثم) فيقول - مثلا -: أسأل الله رضاه ثم رضا الوالدين. وإن كان استعمال الواو في مثل هذا السياق لا بأس به؛ لأن الله - جل وعلا - قال: {أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير} [لقمان: 14] [لقمان: 14] ، وقال - جل وعلا -: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه

(1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/571

وبالوالدين إحسانا} [الإسراء: 23] [الإسراء: 23] ، ولأن (الواو) هنا تقتضي تشريكا في أصل الرضا؛ وهذا الرضا يمكن أن يكون من الوالدين - أيضا -: فيكون التشريك في أصل المعنى، لا في المرتبة.." (1)

" . . . .

ـــــــــــــــــــــــــــQفالاستشفاع: سؤال لغير الله، وأما الوسيلة فهي سؤال الله بفلان، أو بحرمته، أو بجاهه: وكل هذا لا يجوز؛ لأنه اعتداء في الدعاء؛ ولأنه بدعة محدثة ووسيلة إلى الشرك، وأما الاستشفاع بالمخلوق الذي لا يملك الدعاء، كالميت، أو الغائب، أو نحوهما: فهو شرك أكبر؛ لأنه طلب ودعاء لغير الله. فالتوسل - بحسب العرف - هو من البدع المحدثة، ومن وسائل الشرك، وأما طلب الشفاعة من غير الله فهو دعاء غير الله، وهو شرك أكبر.

لكن الجاهليون والخرافيون والقبوريون يسمون جميع عباداتهم الشركية - من طلب الشفاعة، والذبح، والنذر، والاستغاثة بالموتى، ودعائهم - توسلا **وهذا غلط في** اللغة والشرع معا، فالكلام في أصله لا يصح؛ فإن بين التوسل والشفاعة فرقا من حيث مدلول المعنى اللغوي، فكيف يسوى بينهما في المعنى؟ ! أما إذا أخطأ الناس وسموا العبادات المختلفة توسلا، **فهذا غلط من** عندهم، لا يتحمله الشرع، ولا تتحمله اللغة.

سؤال: ما حكم من يضع على السيارات، أو المنازل عبارات مثل: ما شاء الله، أو تبارك الله، أو هذا من فضل ربي؟

الجواب: هذا له حكم تعليق بعض الآي على الحيطان، أو في السيارات، أو نحو ذلك، فإن كان المقصود منها الإرشاد إلى عمل شرعي مسنون: فهذا مشروع، أو مباح، وأما إن كان القصد منها أن تحفظه وأن تحرسه من العين أو من الأذى، فهذا راجع إلى اتخاذ التمائم من القرآن ونحوه، وهذا سبق تفصيل الجواب عنه.." (2)

" . . . .

ـــــــــــــــــــــــــــQسؤال: ما حكم امرأة طلبت من قريب لها ذاهب إلى مكة أن يشتري لها كفنا من هناك وأن يغسل الكفن من

(1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/614

(2) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/620

مــــاء زمـــزم، وهـــذا الأمـــر منتشـــر بين النـــاس؟
الجواب: هذا تبرك بما يبـاع في مكـة واعتقـاد فيـه، وهـو باطـل، لا يجوز فعلـه؛ لأن مـا يبـاع في مكـة ليس لـه خصوصـية في البركـة، وليس له خصوصية في النفع، بل هو وما يباع في غير الحرم سواء، وأما غسله بماء زمزم لرجاء أن يكون ذلك الكفن فيه من بركة ماء زمزم، فكذلك هذا غلط؛ لأن بركة مـاء زمـزم مقيـدة بمـا ورد فيـه الدليل، ليست بركة عامة، إنما هي بركة خاصة بما جاء فيه الدليل؛ ولهذا: فإن الصـحابة - رضـوان اللـه عليهم - لم يكونـوا يسـتعملون ماء زمزم إلا فيما جاءت فيه الأدلة كقوله - صلى الله عليـه وسـلم: «ماء زمزم لما شـرب لـه» (1) وقولـه في زمـزم - أيضـا -: «إنهـا طعام طعم وشفاء سقم» (2) . أما التبرك بها في غـير ذلـك، فهـذا ليس لـــه أصـــل شـــرعي.
سؤال: ما حكم الاغتسال بماء زمزم، والماء الذي قرئ فيه القـرآن في بيـــوت الخلاء؟
الجواب: لا بـأس بـذلك؛ لأنـه ليس فيـه قـرآن مكتـوب، وليس فيـه المصحف مكتوبا، وإنما فيه الريـق، أي: النفث، وهـو: الهـواء الـذي خالطـــه المصـــحف، أو خالطتـــه القـــراءة.
ومن المعلوم أن أهل مكة في أزمنتهم الأولى كانوا يستعملون مـاء زمزم ولم يكن عندهم غير مـاء زمـزم، فالصـواب أن لا كراهـة في ذلك، وأنه جائز، والماء ليس فيه قرآن إنما فيه نفث بالقرآن وفـرق بين المقـــامين.

---

(1) تقـــدم.
(2) تقدم.." (1)

"عليه، ولذلك فسأسرد لك طائفة أخرى من الشـرح التفصـيلي لهذه العقيدة، وكل هذا الشرح من كلام القوم حـتى لا يبقى عنـدك في الحـــق لبس، ولتعلم أيضـــا أن من زعم منهم أن هـــذا الكلام المنقـول عن أسـاتذة الضـلال إنمـا هـو شـطح فقـط، وغلبـة حـال فزعمه باطـل، لأن الأمـر ليس شـطحا، وإنمـا هـو عقيـدة فلسـفية مقــررة مشــروحة في عشــرات الكتب، وأن كــل آي القــرآن قــد حرفوها واستدلوا بها، ليغـيروا عقيـدة المسـلمين الحقـة في إلههم سبحانه وتعالى، الذي يتصف بصفات الكمال، والـذي لا يشـبه أحـدا

---

1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صالح آل الشيخ ص/621

من خلقه، بل هو الله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولمن يكن له كفوا أحد.

يقول ابن عربي شارحا عقيدته مستدلا عليها بالحديث الموضوع: " من عرف نفسه عرف ربه " قال: " قال ـ عليه السلام ـ: " من عرف نفسه عرف ربه "، وهو أعلم الخلق بالله، فإن بعض الحكماء وأبا حامد ادعوا أنه يعرف الإله من غير نظر في العالم، وهذا غلط، نعم تعرف ذات قديمة أزلية، لا تعرف أنها إله حتى يعرف المألوه، فهو الدليل عليه، ثم بعد هذا في ثاني حال يعطيك الكشف أن الحق نفسه كان عين الدليل على نفسه وعلى ألوهيته، وأن العالم ليس سوى تجليه في صور أعيانهم الثابتة التي يستحيل وجودها بدونه، وأنه يتنوع ويتصور بحسب حقائق هذه الأعيان وأحوالها، وهذا بعد العلم به منا أنه إله لنا، ثم يأتي الكشف الآخر، فيظهر لك صورنا فيه، فيظهر بعضنا لبعض في الحق، فيعرف بعضنا بعضا " ا. هـ (الفصوص ص81، 82).

فهنا قد أنكر ابن عربي على أبي حامد وبعض المتصوفة الآخرين الذين قالوا: إن الحق لا يشترط لمعرفته النظر في الكون، بل قد يأتي ذلك عن طريق الكشف رأسا دون استدلال بالكون المشاهد على الخالق سبحانه وتعالى. وقال ابن عربي: " إن هذا لا يكفي إلا لمعرفة ذات قديمة أزلية، ولكن لا بد من النظر في الكون لتعلم أن الذي تشاهده هو الحق، وهو الدليل على الحق، أي أن الصور المشاهدة في الكون هي الله، وهي الدليل عليه، ثم يأتي بعد ذلك الكشف الآخر الذي يتحقق الإنسان فيه من نفسه أيضا بأنه نفسه صورة من صور الحق، فعند ذلك يعرف نفسه، فيعرف ربه، يعرف نفسه أنه." (1)

"ولذلك كتب عبد الوهاب الشعراني في كتابه اليواقيت والجواهر اعتراض الغزالي وإنكاره لنزول الملك على الصوفي وأتى بالجواب من ابن عربي الذي خطأ الغزالي ورد عليه في عدم جواز نزول الملك على الصوفي فقال: " (فإن قلت) قد ذكر الغزالي في بعض كتبه أن من الفرق بين تنزل الوحي على قلب الأنبياء وتنزله على قلوب الأولياء نزول الملك فإن الولي يلهم ولا ينزل عليه قط، والنبي لا بد له من الوحي من نزول الملك به فهل ذلك صحيح؟

1) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة عبد الرحمن بن عبد الخالق ص/81

(فالجواب) كما قاله الشيخ في الباب الرابع والستين وثلاثمائة أن **ذلك غلط والحق** أن الكلام في الفرق بينهما إنما هو في كيفية ما ينزل به الملك لا في نزول الملك إذ الذي ينزل به الملك على الرسول أو النبي خلاف ما ينزل به الملك على الولي التابع فإن الملك لا ينزل على الولي التابع إلا بالاتباع لنبيه وبإفهام ما جاء به بما لم يتحقق له علمه كحديث قال العلماء بضعفه مثلا فيخبره ملك الإلهام بأنه صحيح فللولي العمل به في حق نفسه بشروط يعرفها أهل الله عز وجل لا مطلقا. وقد ينزل الملك على الولي ببشرى من الله بأنه من أهل السعادة كما قال تعالى في الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا؛ وهذا وإن كان إنما يقع عند الموت فقد يعجل الله تعالى به لمن يشاء من عباده *قال الشيخ: **وسبب غلط الغزالي** وغيره في منع تنزل الملك على الولي عدم الذوق وظنوا بأنهم قد علموا بسلوكهم جميع المقامات فلما ظنوا ذلك بأنفسهم ولم يروا ملك الإلهام نزل عليهم أنكروه وقالوا ذلك خاص بالأنبياء فذوقهم صحيح وحكمهم باطل مع أنهؤلاء الذين منعوا قائلون بأن زيادة الثقة مقبولة وأهل الله كلهم ثقات. قال ولو أن أبا حامد وغيره اجتمعوا في زمانهم بكامل من أهل الله وأخبرهم بتنزل الملك على الولي لقبلوا ذلك ولم ينكروه. قال وقد نزل علينا ملك الإلهام بما لا يحصى من العلوم وأخبرنا بذلك جماعات كثيرة ممن كان لا يقول بقولنا فرجعوا إلينا فيه ولله الحمد ".
وهكذا يقرر ابن عربي، الفيلسوف الصوفي والذي يسمونه الشيخ الأكبر، جواز، بل وقوع نزول الملائكة على شيوخ الصوفية وأن هذا قد وقع له ومد لمشايخ كثيرين ممن هم على شاكلته من أهل الكذب والزيغ. وإليك في." (1)

"والعجيب أيضا أن ابن عربي الذي نحن بصدد بيان افتراءاته في الكشوف والعلوم التي له كان يعلم أن هناك وحيا شيطانيا يتنزل على بعض الصوفية، وأن هناك من يحفظ منهم من تلبيس الشيطان ومنهم من لا يحفظ.
يقول عبد الوهاب الشعراني أيضا في كتابه اليواقيت فيما ينقله عن ابن عربي:
" (فإن قلت) فمتى يحفظ الولي من التلبيس عليه فيما يأتيه من وحي الإلهام (فالجواب) يعرف ذلك بالعلامات؛ فمن كان له في

(1) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة عبد الرحمن بن عبد الخالق ص/174

ذلك علامة بينه وبين الله عرف الوحي الحـق الإلهـامي الملكي من الوحي الباطل الشيطاني حفظ من التلبيس ولكن أهل هذا المقـام قليـــل.
قال الشيخ في الباب الثـالث والثمـانين ومـائتين: **مما غلـط فيه** جماعة من أهل الله عز وجل كأبي حامـد الغـزالي وابن سـيد لـون (رجل بوادي اشت) قولهم إذا ارتقى الولي عن عالم العناصـر وفتح لقلبه أبواب السماء حفظ من التلبيس قـالوا وذلـك لأنـه حينئـذ في عالم الحفظ من المردة والشياطين فكل ما يراه هنـاك حـق. قـال الشيخ محيي الدين وهذا الذي قالوه ليس بصحيح وإنمـا يصـح ذلـك أن لو كان المعراج بأجسامهم مـع أرواحهم إن صـح أن أحـدا يـرث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في هذا المعراج وأما من عرج به بخاطريته وروحانيته بغير انفصال موت وجسده في بيته مثلا فقد لا يحفظ من التلبيس إلا أن يكون له علامة في ذلك كما مر وأطـال في ذلك ثم قـال واعلم أن الشـيطان لا يـزال مراقبـا لقلـوب أهـل الكشـف سـواء كـان أحـدهم من أهـل العلامـات أو لم يكن لأن لـه حرصا على الإغواء والتلبيس لعلمه بأن الله تعالى قـد يخـذل عبـده فلا يحفظه فيعيش إبليس بـالترجي ويقـول لعـل وعسـى فـإن رأى إبليس باطن العبد محفوظا وأنوار الملائكة قـد حفت بـه انتقـل إلى جسد ذلك العبد فيظهر له في صورة الحس أمـورا عسـى أن يأخـذ بها فإذا حفـظ اللـه تعـالى قلب ذلـك العبـد ولم يـر لـه على باطنـه سبيلا جلس تجاه قلبه فينتظر غفلة تطرأ عليه فإذا عجـز أن يوقعـه في شيء يقبله منه بلا وساطة نظر في حال ذلـك الـولي فـإن رأى أن من عادته." (1)

"دينا لم يشرعه الله، وجعل ما ليس من الواجبات والمستحبات منهـا بمنزلـة جعـل مـا ليس من المحرمـات منهـا، فلا حـرام إلا مـا حرمـه اللـه، ولا دين إلا مـا شـرعه اللـه؛ ولهـذا عظم ذم اللـه في القرآن لمن شرع دينا لم يأذن الله به، ولمن حرم ما لم يـأذن اللـه بتحريمــه فــإذا كــان هــذا في المباحــات فكيــف بالمكروهــات أو المحرمات؟ ولهذا كانت هذه الأمور لا تلزم بالنذر، فلـو نـذر الرجـل فعل مباح أو مكروه أو محرم لم يجب عليه فعله كما يجب عليه إذا نذر طاعة الله أن يطيعـه؛ بـل عليـه كفـارة يمين إذا لم يفعـل عنـد أحمد وغيره، وعند آخرين لا شيء عليـه. فلا يصـير بالنـذر مـا ليس

(1) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة عبد الرحمن بن عبد الخالق ص/185

بطاعـــــــــــة ولا عبـــــــــــادة طاعـــــــــــة وعبـــــــــــادة.
ونحو ذلك العهود التي تتخذ على الناس لالتزام طريقــة شـيخ معين كعهود أهل (الفتوة) و (رماة البنـدق) ونحـو ذلـك ليس على الرجـل أن يلتزم من ذلـك على وجـه الـدين والطاعـة لله إلا مـا كـان دينـا وطاعة لله ورسوله في شرع الله؛ لكن قد يكون عليـه كفـارة عنـد الحنث في ذلك؛ ولهذا أمرت غير واحد أن يعدل عما أخـذ عليـه من العهد بالتزام طريقة مرجوحة أو مشتملة على أنواع من البــدع إلى ما هو خير منها من طاعة الله ورسوله ـ صـلى اللـه عليـه وسـلم ـ واتباع الكتاب والسنة؛ إذا كان المسلمون متفقين على أنـه لا يجـوز لأحد أن يعتقد أو يقول عن عمل: إنه قربة وطاعة وبر وطريــق إلى الله واجب أو مستحب إلا أن يكون مما أمر الله به ورسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذلك يعلم بالأدلة المنصـوبة على ذلـك، ومـا علم باتفاق الأمة أنه ليس بواجب ولا مستحب ولا قربة لم يجز أن يعتقد أو يقـــــــــــال إنـــــــــــه قربـــــــــــة وطاعـــــــــــة.
فكذلك هم متفقون على أنه لا يجوز قصد التقرب بـه إلى اللـه، ولا التعبد به ولا اتخاذه دينا ولا عمله من الحسنات، فلا يجوز جعلـه من الـــــــدين لا باعتقـــــــاد وقـــــــول، ولا بـــــــإرادة وعمـــــــل.
وبإهمال هذا **الأصل غلـط خلق** كثـير من العلمـاء والعبـاد يـرون الشـيء إذا لم يكن محرمـا لا ينهى عنـه، بـل يقـال إنـه جـائز ولا يفرقون بين اتخاذه دينا وطاعة وبرا، وبين اسـتعماله كمـا تسـتعمل المباحات المحضة، ومعلوم أن اتخاذه دينـا بالاعتقـاد أو الاقتصـاد أو بهما أو بالقول أو بالعمل أو بهما من أعظم." [1]
"أخرجه البيهقي في «الشـعب» ، وأخرجـه ابن أبي شـيبة، عن أبي الأحوص، عن ليث، عن عبد الرحمن مرسلا لم يذكر أبـا أمامـة وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق ابن عـدي، وابن عــدي وأورده في «الكامــل» في ترجمــة أبي المهــزوم يزيــد بن سفيان عن أبي هريرة مرفوعا نحوه، ونقـل عن القلاس أنـه كـذب أبا المهزوم، وهذا **من غلط ابن** الجوزي في تصرفه؛ لأن الطريق إلى أبي أمامة ليس فيها من اتهم بالكـذب. وقـد صح عن عمـر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قـال: من أطـاق الحج فلم يحج فسـواء مــات يهوديــا أو نصــرانيا (1) ، والعلم عنــد اللــه تعــالى] (2). .

1) الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة عبد الرحمن بن عبد الخالق ص/395

من اتبـع تشـريع الشـيطان مـؤثرا لـه على مـا جـاءت بـه الرسـل:
[قوله تعالى: (وإن يدعون إلا شيطانا مريدا] المـراد في هـذه الآيـة بدعائهم الشيطان المريـد عبـادتهم لـه، ونظـيره قولـه تعـالى: (ألم أعهد إليكم يا بـني آدم أن لا تعبـدوا الشـيطان) ، وقولـه عن خليلـه إبراهيم مقررا له: (يا أبت لا تعبد الشيطان) ، وقولـه عن الملائكـة: (بل كانوا يعبدون الجن) ، وقوله: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) ، ولم يبين في هذه الآيات ما وجه عبـادتهم للشـيطان،

---

(1) - أخرجه أبو نعيم في " الحلية " (9/252) ، وقال ابن حجر في التلخيص (2/222) : ولـه طريـق صـحيحة إلا أنهـا موقوفـة رواهـا سعيد بن منصور والبيهقي عن عمـر بن الخطـاب قـال لقـد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا كل من لـه جـدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين لفظ سـعيد ولفظ البيهقي أن عمر قال: " ليمت يهوديا أو نصرانيا - يقولها ثلاث مرات - رجل مات ولم يحج ووجد لذلك سعة وخليت سـبيله " قلت وإذا انضـم هـذا الموقـوف إلى مرسـل بن سـابط علم أن لهـذا الحديث أصلا ... وتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع والله أعلم.
(2) - 1/247 - 249، آل عمران /97.." [1]

"جميع الصفات؛ كالاستواء، واليـد، ونحـو ذلـك من صـفاته جـل وعلا ولا يمكن الفـرق بين ذلـك بحـال.
الأمر الثاني: أن الذات والصفات من باب واحد أيضا، فكما أنه جـل وعلا، له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق، فله تعالى صفات مخالفة لجميـع صـفات الخلـق.
الأمر الثالث: في تحقيق المقـام في الظـاهر المتبـادر السـابق إلى الفهم من آيـات الصـفات؛ كالاسـتواء واليـد مثلا.
اعلم أولا: **أنه غلط في** هذا خلق لا يحصى كـثرة من المتـأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السـابق إلى الفهم من معـنى الاسـتواء واليد مثلا: في الآيات القرآنية. هو مشابهة صفات الحوادث. وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعا، لأن اعتقاد ظـاهره كفـر. لأن من شـبه الخـالق بـالمخلوق فهـو كـافر، ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول. أن اللـه وصـف نفسـه في كتابـه

---

[1] الجموع البهية للعقيدة السلفية أبو المنذر المنياوي 1/54

بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله والقـول فيـه بمـــــــــا لا يليــــــــــق بــــــــــه جــــــــــل وعلا.
والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيل له (وأنزلنا إليك الذكر لتـبين للناس ما نزل إليهم) لم يبين حرفا واحـدا من ذلـك مـع إجمـاع من يعتد به من العلماء، على أنه صـلى اللـه عليـه وسـلم: لا يجـوز في حقـه تـأخير البيـان عن وقت الحاجـة إليـه، وأحـرى في العقائـد ولا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين. حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين، فزعموا أن الله أطلـق على نفسـه الوصـف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنبي صلى اللـه عليـه وسـلم كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنـه، وكـل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة، (سـبحانك هـــــــــــــــــــــــــاذا بهتـــــــــــــــــــــــان عظيم) !
ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضـلال ومن أعظم الافـتراء على الله." (1)

"وفي خيلائهم ومفاخرتهم وكيد الله لهم أن قلـل المؤمـنين في أعينهم، حتى طمعـوا في القتـال، وأمطـر أرض المعركـة، وهم في أرض سبخة، والمسلمون في أرض رمايـة فكـان زلفـا عليهم وثباتـا للمؤمـنين، ثم أنـزل ملائكتـه لقتـالهم. واللـه تعـالى أعلم] (1)ـ .

ليســـــــــــــــــت من آيـــــــــــــــــات الصـــــــــــــــــفات (والســـــــــــــــــماء بنيناهـــــــــــــــــا بأيـــــــــــــــــد) :
[قوله تعالى في هذه الآيـة الكريمـة {بنيناهـا بأيـد} ليس من آيـات الصفات المعروفة بهذا الاسم، لأن قوله {بأيد} ليس جمع يد: وإنما الأيد القوة، فوزن قوله هنا بأيد فعل، ووزن الأيدي أفعـل، فـالهمزة في قوله: {بأيد} في مكـان الفـاء واليـاء في مكـان العين، والـدال في مكان اللام. ولو كان قوله تعالى: {بأيـد} جمـع يـد لكـان وزنـه أفعلا، فتكون الهمزة زائدة والياء في مكان الفاء، والدال في مكان العين واليــــاء المحذوفــــة لكونــــه منقوصــــا هي اللام.
والأيد، والآد في لغة العرب بمعـنى القـوة، ورجـل أيـد قـوي، ومنـه قوله تعالى {وأيدناه بـروح القـدس} أي قوينـاه بـه، فمن ظن أنهـا جمع يـد في هـذه الآيـة **فقد غلـط فاحشا**، والمعـنى: والسـماء بنيناهـــــــــــــــا بقـــــــــــــــوة] (2)ــــــــــــ .

1) الجموع البهية للعقيدة السلفية أبو المنذر المنياوي 1/117

(فأتــــــــــاهم اللـــــــــــه من حيث لم يحتســــــــــبوا)
قال صاحب التتمة - رحمه الله -: [قوله تعالى: (فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا) أتى: تأتي بعدة معان، منها: بمعنى المجيء، ومنهـــــــــــــــــــا بمعـــــــــــــــــــنى

---

(1)ــ -ـــ 9 /ـــ 164:ـــ 166، الطـــارق / 15 -ـــ 16.
(2) - 7 / 669، الذاريات / 47.." [1]

"المنصور بعيد جدا، غير معروف في لسان العرب، فحمل القرآن عليه بلا **دليل غلط ظاهر**، وكذلك حمل الرسل على نبينا وحده صلى الله عليه وسلم فهو بعيد جدا أيضا، والآيات الدالة على عموم الوعد بالنصر لجميع الرسل كثيرة، لا نزاع فيها.
الثاني: أن الله لم يقتصر في كتابه على مطلق النصر الذي هو في اللغة إعانة المظلوم، بل صرح بأن ذلك النصر المذكور للرسل نصر غلبة بقوله: {كتب الله لأغلبن أنا ورسلى} ، وقد رأيت معنى الغلبة في القرآن ومر عليك أن الله جعل المقتول قسما مقابلا للغالب في قوله: {ومن يقاتل فى سبيل الله فيقتل أو يغلب} ، وصرح تعالى بأن ما وعد به رسله لا يمكن تبديله بقوله جل وعلا: {ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين} ، ولا شك أن قوله تعالى: {كتب الله لأغلبن أنا ورسلى} ، من كلماته التي صرح بأنها لا مبدل لها وقد نفى جل وعلا عن المنصور أن يكون مغلوبا نفيا باتا بقوله: {إن ينصركم الله فلا غالب لكم} ، وذكر مقاتل أن سبب نزول قوله تعالى: {كتب الله لأغلبن} ، أن بعض الناس قال: أيظن محمد وأصحابه أن يغلبوا الروم، وفارس، كما غلبوا العرب زاعما أن الروم وفارس لا يغلبهم النبي صلى الله عليه وسلم لكثرتهم وقوتهم فأنزل الله الآية، وهو يدل على أن الغلبة المذكورة فيها غلبة بالسيف والسنان؛ لأن صورة السبب لا يمكن إخراجها، ويدل له قوله قبله: {أولئك فى الأذلين} ، وقوله بعــــــده: {إن اللــــــــه قــــــــوى عزيــــــز} .
وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب، أننا نستشهد للبيان بالقراءة السبعية بقراءة شاذة، فيشهد للبيان الذي بينا به، أن نائب الفاعل

---

1) الجموع البهية للعقيدة السلفية أبو المنذر المنياوي 1/130

ربيون، وأن بعض القراء غير السبعة قرأ قتل معه ربيون بالتشـديد؛ لأن التكثير المدلول عليه." [1]
"والـــــــدعاة من أن تأكـــــــل الأرض أجســـــــامهم.
الثامن عشر: حياة الشهداء لوجود الدم وعودة اليد مكانهـا، بحركـة مقصـــــــــــودة (1)____.]____ (2)____ .

- هـــــل يســـــمع المـــــوتى؟ والكلام على تلقين المـــــوتى.
[اعلم أن الذي يقتضي الدليل رجحانـه هـو أن المـوتى في قبـورهم يســـمعون كلام من كلمهم (3) ، وأن قول عائشة رضـي اللـه عنهـا ومن تبعهـا: إنهم لا يسمعون، استدلالا بقوله تعالى: {إنك لا تسمع الموتى} ، ومـا جـاء بمعناهـا من **الآيـات غلـط منها** رضـي اللـه عنهـا، وممن تبعهـا.

(1) - هـذا الكلام مبـني على ثبـوت هـذه الزيـادة، وقـد سـبق بيـان ضعف سندها، وهذه الزيادة فيها أيضا تدل على نكارة متنها؛ فحيـاة الشـهداء إنمـا هي عنـد ربهم، وحيـاتهم في قبـورهم حيـاة برزخيـة.
(2)___ -____ 9/138:____ 143، الـــــبروج / 4،____ 5.
(3) - رحم اللـه العلامـة الشـنقيطي رحمـة واسـعة، فقـد جانبـه الصواب في هذه المسألة، وكذا مسألة تلقين الموتى، وأحيلك أيهـا القارئ الكريم إلى رسالة " الآيات البينات في عدم سماع الأمـوات " للعلامة الألوسي - رحمه اللـه - بتحقيـق الشـيخ الألبـاني - رحمـه الله -، وكذا كتاب أحكام الجنائز للشيخ الألباني - رحمه الله - لتقف على أن الراجح عدم سماع الأموات، وأن ما أستدل به المثبتون مـا هو إلا حالات خاصة لا يقاس عليها غيرها كحديث قليب بدر، وسماع قرع النعال، وأما أحاديث الاستدلال بها لا يخلو من نظر كنحو دعـاء دخول المقابر؛ فالتسليم على الموتى في هـذه الحالـة لا يـدل على سماعهم، فقد يكون من باب الدعاء، وكـذا يصح أن يخـاطب من لا يسـمع؛ كمخاطبـة النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم - لجبـل أحـد، ونحو ذلك، والله أعلم.." [2]
"ولا إلـــــــــــــــه غـــــــــــــــــيره:

---

1) الجموع البهية للعقيدة السلفية أبو المنذر المنياوي 2/431
2) الجموع البهية للعقيدة السلفية أبو المنذر المنياوي 2/581

لا يعجزها شيء، إذا أراد شيئا فإنما يقول له: كن فيكون.
-فهذا فيه إثبات قدرة الله عز وجل، وإثبات شمولها، وعمومها لكل شيء.
-أما العبارة التي يقولها بعض المؤلفين: إنه على ما يشاء قدير.
فهذه غلط؛ لأن الله لم يقيد قدرته بالمشيئة، بل قال: على كل شيء قدير، فقل ما قاله الله سبحانه وتعالى. إنما هذه وردت في قوله تعالى: (وهو على جمعهم إذا يشاء قدير) [الشورى: 29] ؛ لأن الجمع له وقت محدد في المستقبل، وهو قادر على جمعهم في ذلك الوقت، أي أهل السماوات وأهل الأرض، قال تعالى: (ومن آياته خلق السموات والأرض وما بث فيهما من دآبة وهو على جمعهم إذا يشاء قدير) [الشورى: 29] .
هذا هو توحيد الألوهية. لا إله، أي: لا معبود بحق غيره.
أما إذا قلت: لا معبود إلا هو؛ أو لا معبود سواه، فهذا باطل؛ لأن المعبودات كثيرة من دون الله عز وجل، فإذا قلت: لا معبود إلا الله، فقد جعلت كل المعبودات هي الله، وهذا مذهب أهل وحدة الوجود، فإذا كان قائل ذلك يعتقد هذا فهو من أصحاب أهل وحدة الوجود، وأما إن كان لا يعتقد هذا، إنما يقوله تقليدا أو سمعه من أحد، فهذا غلط، ويجب عليه تصحيح ذلك. وبعض الناس يستفتح." (1)

"ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه:

الكعبة، فالواجب اتباع أمره سبحانه حينما نسخ الاستقبال لبيت المقدس، فالمؤمن يدور مع الأوامر؛ لأنه عبد لله (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) [البقرة: 143] .
هذا الكلام فيه مؤاخذة؛ لأن قصر الكفر على الجحود مذهب المرجئة، ونواقض الإسلام كثيرة منها: الجحود، ومنها: الشرك بالله عز وجل، ومنها: الاستهزاء بالدين أو بشيء منه ولو لم يجحد، وهي نواقض كثيرة ذكرها العلماء والفقهاء في أبواب الردة، ومنها: تحليل الحرام وتحريم الحلال.
وذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب منها عشرة، وهي أهمها، وإلا فالنواقض كثيرة. فقصر نواقض الإسلام على الجحود فقط

(1) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية صالح الفوزان ص/34

غلط. وبعض الكتاب المتعالمين اليوم يحاولون إظهار هـذا المـذهب من أجل أن يصير الناس في سعة من الدين، مـا دام أنـه لم يجحـد فهو عنـدهم مسـلم، إذا سـجد للصـنم وقـال: أنـا مـا جحـدت، وأنـا معترف بالتوحيد، إنما هو ذنب من الذنوب. أو ذبح لغير الله أو سب الله أو سب الرسول أو سب الدين، يقولـون: هـذا مسـلم لأنـه؛ لم يجحد، **وهذا غلط كبير**، وهـذا يضـيع الـدين تمامـا، فلا يبقى دين فالواجب الحذر من هذا الخطر العظيم.." [1]

"والإيمــــــان واحـــــــد. وأهلــــــــه فيـــــــه ســــــواء:

فهو حق، والرسول صلى الله عليـه وسـلم عمـل بخـبر الواحـد في وقائع كثيرة؛ رؤيـة الهلال؛ جـاءه ابن عمـر وأخـبره بأنـه رأى الهلال فأمر الناس بالصيام، وجاءه أعـرابي وأخـبره أنـه رأى الهلال فقـال له: "أتشهد أن لا إله إلا الله؟ أتشهد أن محمدا رسول الله؟ " قال: نعم، فأمر النبي صلى الله عليـه وسـلم النـاس بالصـيام (1) ، وهـو خـــــــــــــــــــــــــبر واحـــــــــــــــــــــــد.

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرسـل رسـله آحـادا، ومـا كـان يرسل جماعات، والمرسـل إليهم يعملـون بمـا بلغهم المنـدوب عن الرســــــــول صـــــــلى اللــــــــه عليــــــــه وســــــلم.

هذا غلط؛ لأن الإيمان ليس واحـدا، وليس أهلـه سـواء، بـل الإيمـان يتفاضـــــــل، ويزيـــــــد وينقص، إلا عنـــــــد المرجئـــــــة.

والتصديق بـالقلب ليس النـاس فيـه سـواء، فليس إيمـان أبي بكـر الصديق كإيمان الفاسق من المسلمين؛ لأن الفاسق من المسلمين إيمانـه ضـعيف جـدا، وإيمـان أبي بكـر الصـديق يعـدل إيمـان الأمة

---

(1) أخرجه الترمذي (رقم691) وأبـو داود (رقم2340) وابن ماجـه (رقم1652) وابن خزيمـــة (رقم1923) وابن حبـــان (رقم 870) والحاكم (1/424) .." [2]

"وجـل في كتابـه: (ويغفـر مـا دون ذلـك لمن يشـاء) وإن شـاء عـــــــــــــذبهم في النــــــــــــار بعدلــــــــــــه:

ثم يخـرجهم منهـا برحمتـه وشـفاعة الشـافعين من أهـل طاعتـه:

---

1) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية صالح الفوزان ص/144

2) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية صالح الفوزان ص/149

فيهــا، فمن دخــل النــار عنــدهم لا يخــرج منهــا. وخلاف المرجئــة القائلين: إنهم لا يمرون على النار أبدا، فهذا غلط، بل لا نضمن لهم النجــــــــــــــاة، فهم تحت المشــــــــــــيئة.
إن شاء عفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم بعدله، ومـا ظلمهم اللـه سبحانه وتعالى، بل عذبهم بأعمالهم التي أوجبت لهم ذلك، فاللـه لا يعــذب من لم يعصــه، ولا يســاوي بين العاصــي وبين المــؤمن المستقيم، (أفنجعل المسلمين كالمجرمين*ما لكم كيف تحكمــون) [القلم: 35، 36] (أم نجعــل الــذين آمنــوا وعملــوا الصــالحات كالمفســدين في الأرض أم نجعــل المتقين كالفجــار) [ص: 28] .
هذا استنكار من الله عز وجل، (أم حسب الذين اجـترحوا السـيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محيـاهم ومممـاتهم ســـــاء مـــــا يحكمـــــون) [الجاثيـــــة: 21] .
كما صحت بذلك الأخبار عن رسول الله صلى الله عليـه وسـلم: أن عصاة الموحدين يخرجـون من النـار (1) ، إمـا بفضـل اللـه تعـالى، وإمـــــــــــــا بشــــــــــــفاعة

---

(1) كما في حديث الشفاعة عن أنس رضـي اللـه عنـه وفيـه، قـال النبي صلى الله عليه وسلم: "يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخـير مـا يـزن شـعيرة، ثم يخـرج من النـار من قال: لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يـزن بـرة، ثم يخـرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبـه مـا يـزن من الخـير ذرة" أخرجه البخاري (رقم 7410) ومسلم (رقم193) .." [1]
". . . . .

حــذقوها وتعلموهــا بســبب تقــربهم من الشــياطين فيظن النــاس والجهال أن هذه كرامات وأنها بسبب ولا يتهم لله، وهذا غلط، إنمــا هي من فعل الشياطين؛ لخضـوعهم لهم ومـوافقتهم على الشـرك، فالسحرة ما توصلوا إلى السحر إلا لخضوعهم للشياطين، فالســحر من عمل الشيطان وهو كفر بالله، فلا يغتر بهم، فهم يقولون: هــذه كرامة أو أعمال رياضية أو أعمال بهلوانية، ويحضرون في المحافـل والنوادي، ويتركون يعملون السحر أمام الناس، ويقولون: هذه أمور

1) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية صالح الفوزان ص/157

رياضية، ليضلوا الناس وليأكلوا بسحرهم الأموال، فيجب التنبيه على هؤلاء وبغضهم وعداوتهم؛ لأنهم أعداء الله ولرسوله.
والسحر على قسمين:
القسم الأول: سحر حقيقي: وهو ما يؤثر في بدن المسحور فيمرضه أو يؤثر على عقله أو يقتله، فهذا عمل شيطاني.
القسم الثاني: سحر تخييلي، قال الله تعالى: (يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى) [طه: 66] وهو ما يسمى: القمرة، فيعملون شيئا على أعين الناس، وهو ليس له حقيقة، فيظهر منه أن يضرب نفسه بالسيف، وأنه يأكل المسامير أو النار أو الزجاج، أو يدخل في النار، أو أن السيارة تمشي عليه، أو ينام على مسامير، أو يجر السيارة." [1]

"12 - واستدلوا بالعقل: فقالوا لو كان يصح تعذيب أطفال المشركين لكان تعذيبهم:
أ- إما مع تكليفهم بالإيمان.
ب- أو بدون تكليف.
فالأول: محال لاستحالة تكليف من لا تمييز له ولا عقل.
وأما الثاني: فيمتنع أيضا للنصوص التي ذكرنا من أن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه.
ثم لو كان تعذيب أطفال المشركين لعدم الإيمان وهو المانع من العذاب لاشترك معهم أطفال المسلمين لاشتراكهم في عدم الإيمان الفعلي علما وعملا. ثم لو قيل بأن أطفال المسلمين تبع لآبائهم بخلاف أطفال المشركين قلنا إن الله لا يعذب أحدا بذنب غيره قال تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى} [الأنعام: 164].
القول الثاني: أنهم في النار. قال به الأزارقة من الخوارج (1).
واختاره القاضي أبو يعلى (2) وذكر أنه منصوص عن الإمام أحمد **وهو غلط عليه**، وهو قول لجماعة من المتكلمين وأهل التفسير (3).
واستدلوا بما يأتي:
1 - قوله تعالى: حكاية عن نوح عليه السلام {رب لا تذر على

---

(1) طريق الهجرتين ومفتاح السعادتين لابن القيم ص 683 والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 4/ 72.

---

1) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية صالح الفوزان ص/249

(2) هو محمد بن الحسين بن محمد، ويكنى بأبي يعلى، ولد سنة 380 هـ، كان يسمع الحديث ولم يضيع شيئا من وقته بل صرفه في طلب العلم، كان أصوليا محدثا جمع إمامة الصدق والفقه، له عدد من التصانيف توفي رحمه الله سنة 458 هـ. انظر (الفتح المبين في طبقات الأصوليين 1/ 245).
(3) الفتاوى لابن تيمية 24/ 372. وطريق الهجرتين لابن القيم ص 677.." [1]

"قال ابن القيم رحمه الله: هذا غير محفوظ وهو ممن انقلب لفظه على بعض الرواة (1)، فإن هذه اللفظة وقعت غلطا وقد بينها البخاري في الحديث الآخر الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "تحاجت الجنة والنار فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين وقالت الجنة مالي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم قال الله تبارك وتعالى للجنة أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي وقال للنار أنت عذاب أعذب بك من أشاء من عبادي ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع رجله فتقول قط قط قط، فهناك تمتلىء ويزوي بعضها إلى بعض ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحدا، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقا آخر" (2). فهذا الحديث روايته صحيحة وليس فيه قلب، أما الحديث الذي احتج به الفريق الثاني فكان **مما غلط فيه** بعض الرواة فرووه على غير الوجه الصحيح الذي ذكرنا آنفا وبهذا فلا يكون حجة لهم. والله أعلم.
القول الثالث: إنهم يمتحنون في عرصات القيامة ويرسل إليهم رسول وإلى كل من لم تبلغه الدعوة؛ فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه دخل النار. وممن قال بهذا القول واختاره: شيخ الإسلام (3) ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم (4).
واستدلوا بما يلي:
1 - حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "أربعة يحتجون يوم القيامة" الحديث (5).

---

(1) طريق الهجرتين لابن القيم 687.
(2) أخرجه البخاري انظر (الفتح كتاب التفسير باب وتقول هل من

---

[1] أهل الفترة ومن في حكمهم موفق أحمد شكري ص/93

مزيـــــــــــــــــــــــــــــــد 8/ـــــــــــــــــــــــــــــــــ 595).
(3) مختصر الفتاوى المصرية لشيخ الإسـلام ابن تيميـة ص 6266.
(4) طريـــــــــــــــق الهجـــــــــــــــرتين لابن القيم ص 689.
(5) سبق ذكره وتخريجه ص 78.." [1]

"لا يلزم من القتال التكفير: قـال: «وغـير الغـالب: إنمـا نقاتلـه لمناصرته من هذه حاله ورضاه به، ولتكثير سواد من ذكر والتـأليب معـــــه، فلــــه حينئـــــذ حكمــــه في قتالــــه» (1)ـــ .

الاعتـذار عمن مضـى من المسـلمين ولم تقم عليـه الحجـة: قـال: «ونعتذر عمن مضى: بأنهم مخطئون معذورون لعـدم عصـمتهم من الخطـــــأ، والإجمـــــاع في ذلــــك ممنـــــوع قطعــــا» (2)ــ .

الخطأ وارد على سائر أفراد الأئمة: قال: «ومن شـن الغـارة **فقـد غلط** (3) ولا بدع أن يغلط، **فقد غلط من** هـو خـير منـه، كمثـل عمر بن الخطاب - رضـي اللـه عنـه - فلمـا نبهتـه المـرأة رجـع في مسألة المهر وفي غـير ذلـك، يعـرف ذلـك في سـيرته. **بل غلـط الصحابة** وهم جمع ونبينا - صلى اللـه عليـه وسـلم - بين أظهـرهم سار فيهم نوره، فقالوا اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط» (4)ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ .

والمجتهد المخطئ معذور ما لم تقم عليه الحجة: قال: «فإن قلت: هذا فيمن ذهل، فلما نبه انتبه، فما القول فيمن حرر الأدلة؟ واطلـع على كلام الأئمـة القـدوة؟ واسـتمر مصـرا على ذلـك حـتى مـات؟ قلت: ولا مانع أن نعتذر لمن ذكر ولا نقول: إنه كافر، ولا لمـا تقـدم أنه مخطئ (5) وإن استمر على خطئه، لعـدم من يناضـل عن هـذه المسألة في وقته، بلسانه وسيفه وسنانه، فلم تقم عليه الحجة، ولا وضحت لـه المحجـة، بـل الغـالب على زمن المـؤلفين المـذكورين: التواطؤ على هجر كلام أئمة السنة في ذلك رأسا، ومن اطلع عليـه أعـرض عنـه، قبـل أن يتمكن في قلبـه، ولم يـزل أكـابرهم تنهى أصـــاغرهم عن مطلق

---

(1) الســـــــــــــــــــــابق (1)ـــــــــــــــــ .
(2) الســـــــــــــــــــــابق (1)ـــــــــــــــــ .
(3) أي في الإنكـــــــــــار والتغليـــــــــظ على المخـــــــــالف.

---

1) أهل الفترة ومن في حكمهم موفق أحمد شكري ص/97

(4) الـــــــــــــدرر الســـــــــــــنية (1)ـــــــــــ .
(5) كذا في الأصل.." [2]
"حديث البخاري عن أبي سعيد الخدري - رضـي اللـه عنـه -» .
ثم قال: «قال السيد علوي الحداد لما وصلت الطـائف لزيـارة حـبر الأمة عبـد اللـه بن عبـاس - رضـي اللـه عنهمـا - اجتمعت بالعلامـة الشـيخ طـاهر سـنبل الحنفي ابن العلامـة الشـيخ محمـد سـنبل الشافعي فأخبرني أنه ألف كتابا في الرد على هـذه الطائفـة سـيما الانتصار للأولياء الأبرار، وقال لي: لعل اللـه ينفـع بـه من لم تـدخل بدعة النجدي في قلبه وأما من دخلت في قلبـه فلا يـرجى فلاحـه (1) لحـديث البخـاري يمرقـرن من الـدين ثم لا يعـودون فيـه. قـال السـيد علـوي الحـداد: وأمـا مـا نقـل عن العلامـة الحفظي سـاكن الحجـاز أنـه استصـوب بعض أفعـال النجـدي من جمعـه البـدو على الصــلاة وتــرك النهب، وإزالــة بعض الفــواحش الظــاهرة كالزنــا واللواط، ومن تأمينه الطرق ودعوته إلى التوحيد (2)ـ **فهـو غلـط حيث** حسن للنـاس فعلـه ولم يطلـع على مـا ذكرنـاه من منكراتـه وتكفير الأمة من ستمائة سـنة. وإحراقـه الكتب الكثـيرة (3) . وقتلـه لكثـير من العلمـاء وخـواص النـاس وعـوامهم واسـتباحته دمـاءهم وأموالهم (4) وإظهـار التجسـيم للبـاري – سـبحانه وتعـالى - (5)ـ . وعقـده الـدروس لـذلك، وتنقيصـه للرسـل عليهم الصـلاة والسـلام وللأولياء، ونبشه قبورهم، وأمـر في الأحسـاء أن تجعـل بعض قبـور الأوليــــــــــــاء محلا لقضـــــــــــاء الحاجـــــــــــة (6)ـــــ .
ومنع الناس من قراءة دلائل الخيرات، ومن الرواتب، والأذكـار ومن قـــراءة

---

(1) نعم إن من ذاق طعم الإيمان والعلم وحلاوة السـنة فلا يتصـور أن يعود إلي الجهل والبدعة. أما حديث البخـاري فهـو في الخـوارج وليس في أتبــــــــــــاع الســـــــــــلف الصـــــــــــالح.
(2) الحمـد للـه الـذي أنطقهم بـالحق، ثم نكسـوا على رءوسـهم ووصفوا الحق بأنه غلط. أما ما سماه منكرات وتكفير الأمة فسـبق البيان بأنه محض افـتراء، وسـيأتي مزيـد بيـان كـذلك في المبـاحث التاليــة.
(3) لم يذكر لنا واحدا من هذه الكتب الكثيرة سوى دلائل الخيرات،

---

2) إسلامية لا وهابية ناصر العقل ص/89

وقد نفى الإمام ذلك كله كما أسلفت.
(4) هذا لا يصح.
(5) هذا من الكذب فإن الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه على منهج السلف في إثبات الصفات لله تعالى كما جاءت في القرآن والسنة من غير تمثيل ولا تعطيل.
ولكن الجهمية والمعتزلة وأهل التأويل والتعطيل يسمون من أثبت الصفات كما جاءت بها النصوص مجسما ومشبها. وقد سلك المؤلف هنا سبيلهم.
(6) هذه أكاذيب ومفتريات تردها الحقائق التي سبق ذكرها وسنذكرها لاحقا كذلك.." (1)

"بين الأمر الكوني القدري، والأمر الشرعي، واستغرق ذلك معظم الكتاب، وقال في بداية مناقشتهم: "وبالفرق بين هذين النوعين1 يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة في عبادة الله ودينه وأمره الشرعي التي يحبها ويرضاها ويوالي أهلها ويكرمهم بجنته، وبين الحقائق الكونية التي يشترك فيها المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والتي من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين، والكافرين برب العالمين، ومن اكتفى فيها ببعض الأمور دون بعض، أو في مقام دون مقام أو حال دون حال نقص من إيمانه وولايته لله حسب ما نقص من الحقائق الدينية، وهذا مقام **عظيم غلط فيه** الغالطون، وكثر فيه الاشتباه على السالكين، حتى لزق فيه من أكابر الشيوخ المدعين للتحقيق والتوحيد والعرفان ما لا يحصيه إلا الذي يعرف السر والإعلان"2.

---

1 بين -رحمه الله- هذين النوعين فيما سبق من كلامه في الكتاب المذكور وخلاصته:
النوع الأول: هي العبودية التي يمتثل فيها أمر ربه الشرعي الذي كلفه به، ويكون العبد بمعنى: العابد.
النوع الثاني: العبودية العامة التي يخضع لها جميع الخلق، والمتعلقة بأمر الله القدري الكوني الذي يجري على المؤمن والكافر والبر والفاجر، ويكون العابد بمعنى المعبد انظر ص50، 51 بتصرف.

---

(1) إسلامية لا وهابية ناصر العقل ص/192

2 العبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص50، 51 المكتب الإسلامي، بيروت ط: الخامسة، 1399هـ.." (2)
"مشيئة الله العامة الشاملة للذوات والأفعال والصفات. وإثبات قـــــدرة العبـــــــد على أفعالـــــــه وأقوالـــــــه"1.
ونظرا لدخول إثبات القضاء والقدر في توحيد الربوبية، فقـد جعلت الحـــديث عنـــه عقب الحـــديث عن توحيـــد الربوبيـــة.
وقد تحدث ابن سعدي عن مسألة القضاء والقدر كثيرا، وأفرد فيهـا رسالة خاصـة شـرح فيهـا قصـيدة ابن تيميـة التائيـة في الـرد على القدرية، وبين مراتب القدر، وذكر أقوال النـاس فيـه، وأيـد مـذهب أهل السنة والجماعة بالأدلة والبراهين، وبين بطلان أقوال الطوائف المنحرفــة، وبين أن أفعــال العبــاد مخلوقــة وأنهم فــاعلون لهــا بمشيئتهم وقدرتهم إلى غـير ذلـك من المسـائل المتعلقـة بالإيمـان بالقضـــــــــــــــــاء والقـــــــــــــــــدر.
وحـــــديثنا هنــــا ســــيتناول عـــــدة جـــــوانب وهي:-
(1) بيان ابن سعدي أن الإيمـان بالقضـاء والقـدر لا يمنـع من فعـل الأســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــباب.
(2) بيانـــــــــــــه لمـــــــــــــراتب القـــــــــــــدر.
(3) تقســـيمه للطوائـــف المنحرفـــة في القـــدر ورده عليهم.
(4) بيانه لمذهب أهل السنة والجماعة في القدر وتأييده له بالأدلة.
أولا: بيان ابن سعدي أن الإيمان بالقضـاء والقـدر لا يمنـع من فعـل الأســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــباب:
وهذه مسألة **هامة غلط فيها** كثـير من النـاس، حيث توهمـوا أن فعل الأسباب وتعاطيها ينافي التوكـل والاعتمـاد على اللـه، وينـافي الإيمان بالقضاء والقدر. وفهمـوا أن الإيمـان بالقضـاء والقـدر يعـني الخمـــــــــول وتـــــــــرك فعـــــــــل الأســـــــــباب.
وهذا غلط بين وهو ناتج من عـدم فهم الإيمـان بالقضـاء والقـدر على الوجه المطلوب وقد وضح ابن سعدي هذه المسألة وبينها بيانا فقـال: "الإيمـان بالقـدر يتفـق مـع الأسـباب، فمباشـرة الأسـباب والاجتهاد في الأعمال النافعـة يحقـق للعبـد تمـام الإيمـان بالقضـاء والقدر، فإن الله قـدر المقـادير بأسـبابها وطرقهـا، وتلـك الأسـباب والطرق هي محل حكمة الله فإن الحكمة: وضـع الأشـياء مواضـعها وتنزيـل الأمـور منازلهـا اللائقـة بهـا. فقضـاء اللـه وقـدره وحكمتـه

(2) أثر الإيمان في تحصين الأمة الإسلامية ضد الأفكار الهدامة عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع 2/506

متفقات. كل واحد منها يمد الآخر ولا يناقضه. وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل وقيل له يا رسول الله، أرأيت رقي نسترقيها،

1 الفتاوى السعدية/12.." (1)

"وهكذا من ترك الزواج وقال: إن قدر لي أولاد حصلوا، تزوجت أو تركت. ومن رجا حصول ثمر أو زرع، بغير حرث وسقي وعمل متكلا على القدر فهو أحمق مجنون. وهكذا سائر الأشياء دقيقها وجليلها، فعلم أن القيام بالأسباب النافعة واعتقاد نفعها داخل بقضاء الله وقدره، دون الإخلاد إلى الكسل، والسكون مع القدرة على الحركة هو الجنون1. وقد عقد ابن سعدي في كتابه الرياض الناضرة فصلا خاصا بذلك، وهو الفصل الثالث والعشرون في الجمع بين إثبات عموم القدر وإثبات الأسباب. قال فيه: "....ويظن كثير من الناس أن إثبات الأسباب ينافي الإيمان بالقضاء والقدر. **وهذا غلط فاحش** جدا وهو عائد على القدر بالإبطال وهو إبطال أيضا للحكمة. وكأن هذا الظان يقول ويعتقد: أن الإيمان بالقدر هو اعتقاد وقوع الأشياء بدون أسبابها الشرعية والقدرية. وهذا نفي للوجود لها فإن الله ربط الكون بعضه ببعض، ونظم بعضه ببعض، وأوجد بعضه ببعض. فهل تقول ـ يأيها الظان جهلا ـ أن الأولى إيجاد البناء من دون بنيان وإيجاد الحبوب والثمار والزروع من دون حرث وسقي وإيجاد الأولاد والنسل من دون نكاح وإدخال الجنة من دون إيمان وعمل صالح، وإدخال النار من دون كفر ومعصية؟ بهذا الظن والتقدير أبطلت القدر وأبطلت معه الحكمة، أما علمت أن الله بحكمته وكمال قدرته جعل للمسببات أسبابا وللمقاصد طرقا ووسائل تحصل بها، وقرر هذا في الفطر والعقول، كما قرره في الشرع، وكما نفذه في الواقع، فإنه أعطى كل شيء خلقه اللائق به ثم هدى كل مخلوق إلى ما خلق له من أصناف السعي والحركة والتصرفات المتنوعة، وبنى أمور الدنيا والآخرة على ذلك النظام البديع العجيب الذي شهد أولا لله بكمال القدرة وكمال

1) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في تو ضيح العقيدة عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/86

الحكمة، وأشهد العباد ثانيا: أن بهذا التنظيم والتيسير والتصريف وجه العاملين إلى أعمالهم ونشطهم على أشغالهم. فطالب الآخرة: إذا علم أنها لا تنال إلا بالإيمان والعمل الصالح وترك ضدها جد واجتهد في تحقيق الإيمان، وكثرت تفاصيله النافعة واجتهد في كل عمل صالح

---

1 الفتاوى السعدية/32-35، بتصرف يسير.." (1)

"قال عند قوله تعالى: {ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم}

1: "دل تقييد التطوع بالخير، أن من تطوع بالبدع التي لم يشرعها الله ولا رسوله، أنه لا يحصل له إلا العناء وليس بخير له بل قد يكون شرا له إن كان متعمدا عالما بعدم مشروعية العمل"2. وهذا شامل لجميع البدع لا فرق بينها، فليس هناك بدعة حسنة وبدعة ضلالة بل جميع البدع ضلالة مردودة على أصحابها. وقد أشار ابن سعدي إلى هذا الجانب الهام **الذي غلط فيه** كثير من الناس في مواضع متعددة.

فقال: "وكل من تعبد بعبادة لم يشرعها الله ولا رسوله فهو متعبد ببدعة"3.

وقال في شرحه لحديث عائشة المتقدم: "وأما حديث عائشة....فإنه يدل على أن كل بدعة أحدثت في الدين ليس لها أصل في الكتاب ولا في السنة، سواء كانت من البدع القولية الكلامية كالتجهم والرفض والاعتزال وغيرها، أو من البدع العملية كالتعبد لله بعبادات لم يشرعها الله ولا رسوله، فإن ذلك كله مردود على أصحابه، وأهله مذمومون بحسب بدعهم وبعدها عن الدين فمن أخبر بغير ما أخبر الله به ورسوله، أو تعبد بشيء لم يأذن الله به ورسوله، ولم يشرعه فهو مبتدع، ومن حرم المباحات أو تعبد بغير المشروعات فهو مبتدع"4.

وكما تناول جانب البدعة وخطرها وأنها بجميع أنواعها ضلالة، فقد تناول جانب السنة وبين أن الدين كامل وأن الرسول صلى الله عليه وسلم ما مات حتى أتم الله الدين وأكمله، وبين أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما ترك خيرا إلا دل أمته عليه ولا شرا إلا حذرهم منه.

فقال عند قوله تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك

---

(1) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في تو ضيح العقيدة عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/88

وإن لم تفعل فما بلغت رسالته....} 5. " ... فبلغ صلى الله عليه وسلم أكمل تبليغ ودعا وأنذر وبشر وعلم الجهال الأميين حتى صاروا من العلماء الربانيين وبلغ بقوله وفعله وكتبه ورسله. فلم يبق خير إلا دل الأمة عليه ولا شر إلا حذرها عنه.

---

1 سورة البقرة/ الآية 158.
2 التفسير1/184.
3 التفسير 1/231.
4 بهجة القلوب الأبرار /12، 13.
5 سورة المائدة/ الآية 67.." (1)

"والأثر الجليل أضاف النعمة إلى موليها وقال: {قال هذا رحمة من ربي} أي من فضله وإحسانه علي وهذه حال الخلفاء الصالحين، إذا من الله عليهم بالنعم الجليلة، ازداد شكرهم وإقرارهم واعترافهم بنعمة الله كما قال سليمان عليه السلام لما حضر عنده عرش ملكة سبأ مع البعد العظيم قال: {قال هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر} 1. بخلاف أهل التجبر والتكبر والعلو في الأرض فإن النعم الكبار تزيدهم أشرا وبطرا، كما قال قارون لما آتاه الله من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة قال: {قال إنما أوتيته على علم عندي} 2.
وقوله: {فإذا جاء وعد ربي} أي لخروج يأجوج ومأجوج {جعله} أي السد المحكم المتقن {دكاء} أي دكه فانهدم واستوى هو والأرض وكان وعد ربي حقا"3. أ. هـ كلامه.
وكلامه في هذين الموضعين هو الصواب الموافق لما عليه السلف الصالح في أمر يأجوج ومأجوج، وفي كلامه هذا أبلغ رد على ما قاله في رسالتيه المتقدمتين، وفيه أيضا احتمال كبير لرجوعه عما قاله فيهما؛ لأنه طبعه في آخر حياته.
لذا يقول الشيخ حمود التويجري بعد أن ذكر كلام ابن سعدي عند تفسيره لسورة الأنبياء: "وهذا صريح في رجوعه عما كان يقوله في يأجوج ومأجوج أنهم أمم الكفار على اختلاف أجناسهم وأوطانهم"4.
ثم أشار التويجري إلى أن الشيخ ابن سعدي طبع تفسيره في سنة

---

1) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في تو ضيح العقيدة عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/193

1375هـ في المطبعة السلفية أي قبل وفاته بسنة5، وأرسل منه نسخة للشيخ حمود التويجري.
وكان هذا بعد إخراجه للرسالة **التي غلط فيها** في أمر يأجوج ومأجوج بنحو سبع عشرة سنة، وهذا فيه احتمال كبير لتراجع الشيخ عن قوله المذكور في يأجوج ومأجوج، وإن لم يكن قد رجع فكلامه فيهم متناقض. لذا يقول الشيخ التويجري حفظه الله: "ولم يخرج تفسير الآيات من سورة الكهف ومن سورة الأنبياء عما ذكره المفسرون في أمر يأجوج ومأجوج، فيحتمل أنه قد رجع عما قرره في رسالته وإن لم يكن رجع عن ذلك

---

1 سورة النمل/ الآية/ 40.
2 سورة القصص/ الآية/ 78.
3 التفسير 5/76، 77، 79.
4 الاحتجاج بالأثر/ 326.
5 أما فراغه من تأليفه، فقد مر معنا عند ذكره في مؤلفاته أنه فرغ منه في 7 شعبان سنة 1354هـ.." (1)

"دونهم من الصحابة، وإنما كان يستفتيه المستفتي كما يستفتي أمثاله من الصحابة» . (1)
وأما قول أبي بكر: (أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله بما لا أعلم) ، فتلك منقبة عظيمة لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - تدل على عظيم ورعه، وكمال احتياطه لدينه، ولهذا ذكر العلماء المحققون أنه لا يعرف لأبي بكر مسألة واحدة أخطأ فيها، بخلاف غيره من الصحابة فإنهم يجتهدون فيصيبون تارة ويخطئون تارة.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من **الشريعة غلط فيها**، وقد عرف لغيره مسائل كثيرة» . (2)
ويستطرد مبينا فضله في العلم على غيره من الصحابة، وما رفع الله على يديه من الاختلاف بين الصحابة: «وقد تنازعت الصحابة بعده في مسائل، مثل: الجد، والإخوة، ومثل العمرتين، ومثل العول، وغير ذلك من مسائل الفرائض، وتنازعوا في مسائل الحرام، والطلاق الثلاث،

---

1) الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في تو ضيح العقيدة عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/255

بكلمة، والخلية والبرية (3) والبته (4) وغير ذلك من مسائل الطلاق.
وكذلك تنازعوا في مسائل صارت مسائل نزاع بين الأمة إلى اليوم، وكان تنازعهم في خلافة عمر، نزاع في اجتهاد محض كل منهم يقر صاحبه على اجتهاده، كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين، وأما في خلافة عثمان فقوي النزاع في بعض الأمور، حتى صار يحصل كلام غليظ من بعضهم لبعض، ولكن لم يقاتل بعضهم بعضا باليد ولابسيف ولا غيره.
وأما في خلافة علي فتغلظ النزاع، حتى تقاتلوا بالسيوف.

(1) منهاج السنة 8/57-58.
(2) منهاج السنة 5/497.
(3) من كنايات الطلاق جاء في اللسان: «الخلية: كلمة تطلق بها المرأة يقال لها: ... أنت برية، وخلية. كناية عن الطلاق» لسان العرب لابن منظور 14/241.
(4) هو طلاق المرأة ثلاثا، انظر: مختار الصحاح للرازي ص16.." [1]

"خاص من كتاب ولا سنة، ثم لا يقال: إنها بدعة. ولو قال قائل أنها بدعة لقال مع ذلك بدعة حسنة، لكونها راجعة إلى أصل من الكتاب أو السنة.
ومن أمثال هذا ما لو صلى إنسان في جنح الليل مثلا خمس عشرة ركعة بتسليمه واحدة، وقرأ في كل ركعة آية من خمس عشرة سورة على التوالي، خص كل ركعة منها بدعاء خاص، فهذه صلاة مقبولة غير مردودة، وليس لأحد أن يقول: هذه صلاة مبتدعة مردودة. فإنه لم يرد بها على هذه الصفة كتاب ولا سنة، ولو وضع لها حديثا بإسناد رواها به، لأبطلنا الحديث وأنكرناه، ولم ننكر الصلاة، فكذلك الأمر في صلاة الرغائب من غير فرق - والله أعلم -.
ولهذا شوهدا ونظائر لا تحصي من سائر أحكام الشريعة، نعم ما يكون من ذلك صفته الزائدة منكرا يردها شيء من أصول الشريعة، فذلك الذي يحكم بكونه من البدع المذمومة، والحوادث المردودة، والذي يتوهم فيه صلاة الرغائب أنه كذلك، أمور نذكرها

1) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال إبراهيم بن عامر الرحيلي ص/374

ونبين بالدليل الواضح كونها سالمة من ذلك إن شاء الله تعالى:
أحدهما: ما فيها من تكرار السور.
وجوابه: أن ذلك ليس من المكروه المنكر، فقد ورد نحو ذلك، وورد في بعض الأحاديث تكرار سورة الإخلاص، فإن لم نستحبه، لم نعده من المكروه المنكر، لعدم دليل قوي على ذلك.
وما ورد عن بعض أئمة الحديث من كراهة نحو ذلك، فمحمول على الكراهة، التي هي بمعني ترك الأولى (1) ، فإن الكراهة قد أطلقت على معان، وذلك أحدها والله أعلم.
الثاني: السجدتان الفردتان عقيب هذه الصلاة. وقد اختلف أئمتنا في كراهة مثل ذلك، فإن كان المنازع يختار قول من يكرهها فسبيله أن يتركها فحسب، لا أن يترك

---

(1) - قال ابن قيم الجوزية: (**وقد غلط كثير** من المتأخرين من أتباع الأئمة بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن اطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة كراهة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولي، وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحصل **بسببه غلط عظيم** على الشريعة والأئمة) ا. هـ. ثم ذكر عددا من الأدلة على كلامه. إعلام الموقعين (1/39، 40) .." [1]
"فات، حيث ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها (1) ، أي أنهم عدلوا عن شرط الصحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم!! ".
ثم يأتي الاعتراض الأكثر صعوبة وهو أن هذه الكتب الأربعة مأخوذة كما يقولون من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي كتب في عصر الغيبة الصغرى، وكان بالإمكان الوصول إلى حكم الإمام على أحاديثه، بل قالوا بأنه عرض على مهديهم فقال بأنه كاف لشيعتنا (2) . كما أن صاحب من لا يحضره الفقيه "أدرك من الغيبة الصغرى نيفا وعشرين سنة" (3) ، فلم يعترض الأئمة على ما فيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب كشف الغطا جوابا على ذلك إلا الفزع إلى التقية التي هي متعقلهم إذا أعيتهم الحيل فقال: "وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار ولا تمييز الخطأ من

---

1) البدع الحولية عبد الله التويجري ص/250

الصـــواب لمنـــع التقيـــة المتفرعـــة على يـــوم الســـقيفة" (4)ـ .
ومع ذلك فإن لسائل أن يقول: إذا كان الأصـوليون من الشـيعة قـد سلكوا مسلك التصـحيح والتضـعيف من خلال دراسـة الإسـناد فهـل للشـــيعة بصـــر بالرجـــال ودرايـــة بعلم الجـــرح والتعـــديل؟
والجواب على ذلك أنـه: من خلال النظـر في كتب الرجـال عنـدهم يتبين بأنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجـال حـتى ألـف الكشـي في المائة الرابعة كتابا لهم في ذلك، جاء في غاية الاختصار، وليس فيه مـا يغـني في هـذا البـاب، وقـد أورد فيـه أخبـارا متعارضـة في الجـرح والتعـديل (5) . وليس في كتب رجـالهم الموجـودة إلا في حال بعض رواتهم (6) . كمـا "أنـه في كثـير من الأسـانيد قـد **وقع غلـــــــــــــــط واشـــــــــــــــتباه** في

(1) كشـــــــــــــــف الغطـــــــــــــــا: ص 40
(2) مضـــى تخريجـــه من كتبهم ص: (120) من هـــذه الرســـالة
(3) الصـــــــــــــــدر/ الشـــــــــــــــيعة: ص 125
(4) كشـــــــــــــــف الغطـــــــــــــــا: ص 40
(5) انظـــر - مثلا -: ترجمـــة زرارة بن أعين، وأبي بصـــير، وجـــابر الجعفي وغـــــــــــــــــــــــــــــيرهم
(6) الشيرازي/ النواقض ص 113 (مخطوط)." [1]

"لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب، الذي هو النطق الذي لا بــد منــه لبــني آدم"1. وعليــه فــإن دراســة ألفــاظ العقيــدة، ومصطلحاتها، وتحديد معانيهـا على مـذهب أهـل السـنة والجماعـة، وبيان مراد الطوائف بها، كل ذلك ضرورته ماسة، وأهميته لا تخفى، فمن جـــــــوانب تلـــــــك الأهميـــــــة مـــــــا يلي:
1 - أن الألفاظ هي جهة التخاطب، واللغة الـتي بهـا يتفـاهم النـاس بشـتى طبقـاتهم وأصـنافهم؛ بـدءا بالعلمـاء وطلاب العلم، وانتهـاء بعامة الناس، فكلهم يستخدمون الألفاظ في تعاملهم اليومي. وهذه الألفاظ تختصر وراءها جملة من المعارف والمعلومـات والمفـاهيم، فهي مفتاح لكثير من المبـاحث، الـتي من أهمهـا مبـاحث العقيـدة. فكان لابد من العناية ببحث تحديد معاني هذه الألفاظ العقدية، على وجههـا الصـحيح، عنـد أهـل السـنة والجماعـة، إذ من خلالهـا تفهم العقيـــــــــــــــدة الصـــــــــــــــحيحة.

(1) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - ناصر القفاري 1/369

2 - "أن من تصور حقيقة أي شيء على مـا هي عليـه في الخـارج، وعرف ماهيته بأوصافها الخاصة، عرف ضرورة ما يناقضه ويضـاده، وإنما يقع الخفـاء بلبس إحـدى الحقيقـتين، أو بجهـل كلا المـاهيتين، ومـع انتفـاء ذلـك وحصـول التصـور التـام لهمـا، لا يخفى ولا يلتبس أحدهما بالآخر، وكم هلك بسبب قصور العلم، وعدم معرفة الحدود، والحقـائق من أمـة، وكم وقـع بـذلك **من غلـط وريب** وغمـة"2.
3 - أن كثيرا من ألفاظ العقيـدة حـرفت عن معناهـا الصـحيح الـذي جاء به الشرع، فكل فرقة وطائفـة تفهم من اللفـظ معـنى يناسـب عقيدتها، ومنهجها في التوحيد وسائر الاعتقاد، وتعرض هـذا المعـنى على أنه الحق، إضافة إلى إحـداث ألفـاظ في العقيـدة لم يـرد بهـا نص شرعي، وقد وقع فيها نزاع نفيا وإثباتا، ومن هذه الألفاظ ما هو مجمل يحتاج إلى بيان، لذلك لزم دراسة هذه الألفاظ وبيان موقـف أهل السنة منها، وما يصح فيهـا من معـنى، ومـا تحويـه من باطـل، لإحقـــاق الحـــق وبيانـــه، وإبطـــال الباطـــل وإزهاقـــه.

1 - الـرد على المنطقـيين لشـيخ الإسـلام ابن تيميـة ص49 - 51، وانظـــر: مجمـــوع الفتـــاوى لشـــيخ الإســـلام ابن تيميـــة 9/95.
2 - منهاج التأسيس والتقديس للشـيخ عبـد اللطيـف آل الشـيخ ص 12.." (1)
"فالماهية إذا بحكم الاصطلاح الغالب هي الثبوت الذهني، أو مـا يرتسـم في النفس من الشـيء، وقـد يـراد بهـا ماهيـة الشـيء في الخارج فتكون عين وجوده، وحقيقته الثابتـة في نفس الأمـر. وبنـاء على ذلك لا يوجد ماهية قائمة بنفسها في الخارج، زائدة على وجود الشـــــــيء.
ب - معـــــــنى الماهيـــــــة عنـــــــد الفلاســـــــفة:
الماهية عند الفلاسفة مابه يجاب عن السؤال بما هو، وربمـا تفسـر بما به الشيء هو هو1، وهذا التعريف يتفق جزؤه الأول مـع تعريـف أهل السنة السابق. قال الغزالي: "والماهيـة إنمـا تتحقـق بمجمـوع الـــــــــذاتيات المقومـــــــــة للشـــــــــيء"2.
والماهيـة عنـدهم هي الحقيقـة المعـراة عن الأوصـاف في اعتبـار العقل3. حيث يرى الفلاسفة أن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غـــــــــــــــــــــــــــير وجودها4.

(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/2

يقول ابن سينا في الإشارات: "قد يجوز أن تكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته، وأن تكون صفة له سببا لصفة أخرى، مثل الفصل للخاصة، ولكن لا يجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء، إنما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود، أو بسبب صفة أخرى، لأن السبب متقدم في الوجود، ولا متقدم بالوجود قبل الوجـــود "5.
وكلامه هذا مبني على أصل فاسد، وهو الفرق بين الماهية ووجودها. وقولهم إن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها، شبيه بقول من يقول المعدوم شيء، وهو من أفسد ما يكون، وأصل ضلالهم أنهم رأوا الشيء قبل وجوده يعلم ويراد، ويميز بين المقدور عليه والمعجوز عنه، ونحو ذلك، فقالوا لو لم يكن ثابتا لما كان كذلك. والتحقيق أن ذلك كله أمر ثابت في الذهن، والمقدر في الأذهان أوسع من الموجود في الأعيان، فالتفريق بين الوجود والثبوت، وكذلك التفريق بين الوجود والماهية، مع دعوى أن كليهما في **الخارج غلط عظيم**6.

1 - انظر: موسوعة مصطلحات جامع العلوم ص789، كشاف اصـــــــــــــطلاحات الفنــــــــــــــون 2/1313.
2 - معيــار العلم ص73.
3 - انظـــــر: موســـــوعة مصـــــطلحات جـــــامع العلـــــوم ص790.
4 - انظـــــــــــــــر: الـــــــــــــرد على المنطقـــــــــــــــيين ص64.
5 - الإشـــارات 3/30 -ـــ 34، وانظـــر: الـــدرء 5/101 -ـــ 102.
6 - انظر: مجموع الفتاوى 9/97 - 98، المواقف ص50.." [1]
"ويذكر الباقلاني أنواع المعدوم فيقول: "والمعدوم منتف ليس بشيء، فمنه معلوم معدوم لم يوجد قط، ولا يصح أن يوجد، وهو المحال الممتنع الذي ليس بشيء، وهو القول المتناقض، نحو اجتماع الضدين، وكون الجسم في مكانين، وما جرى مجرى ذلك مما لم يوجد قط ولا يوجد أبدا. ومنه معدوم لم يوجد قط ولا يوجد أبدا، وهو مما يصح ويمكن أن يوجد، نحو ما علم الله أنه لا يكون من مقدوراته..ومعلوم معدوم في وقتنا هذا وسيوجد فيما بعد نحو الحشـــــــــــــــــــــــــــر والنشـــــــــــــــــــــــــــر"1.
ويرى كثير من المعتزلة، والرافضة، أن المعدوم شيء، يقول ابن

(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/198

رشد: "وهذا المعدوم الممكن، ليس هو ممكنا من جهة ما هو معدوم، ولا من جهة ما هو موجود بالفعل، وإنما هو ممكن من جهة ماهو بالقوة. ولهذا قالت المعتزلة إن المعدوم هو ذات ما؛ أعني المعدوم في نفسه، من جهة ما هو بالقوة، أعني أنه من جهة القوة، والإمكان، الذي له، يلزم أن يكون ذاتا ما في نفسه، فإن العدم ذات ما"2.

ويقول الرازي: "المعدوم إما أن يكون ممتنع الثبوت، ولا نزاع في أنه نفي محض، وإما أن يكون ممكن الثبوت، وهو عندنا، وعند أبي الهذيل، وأبي الحسين البصري من المعتزلة، نفي محض، خلافا للباقين من المعتزلة"3.

والقول بأن المعدوم شيء ثابت في العدم، هو مذهب باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع. فالعدم يضاد الوجود والثبوت، فكيف يكون المعدوم شيء ثابت في العدم؟ فهذا قول ظاهر التناقض.

وإنما غلط هؤلاء من حيث لم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها، وأنها مثبتة عنده في أم الكتاب، في اللوح المحفوظ، وبين ثبوتها في الخارج عن علم الله - تعالى -، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله - سبحانه وتعالى - كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق، قبل أن يخلقها، فيفرقون بين الوجود العلمي، وبين الوجود العيني4. وبفهم ذلك يتضح حقيقة المعدوم، وأنه يعني المنتفي الذي لا وجود له.

---

1 - التمهيد ص40.

2 - تهافت التهافت ص77.

3 - المحصل ص55، وانظر: الكليات ص655، درء التعارض 5/102.

4 - انظر: مجموع الفتاوى 2/469 - 470، الجواب الصحيح 4/300، الدرء 2/289.." [1]

"الوجه الثالث: أنه قد ظن طائفة من الجهمية، والمعتزلة، وغيرهم، أن مراد إبراهيم - عليه السلام - بقوله: {هذا ربي} [الأنعام - 76] أن هذا خالق العالم، وأنه استدل بالأفول، وهو الحركة والانتقال، على عدم ربوبيته، وزعموا أن هذه الحجة هي

---

[1] الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/271

الدالـة على حـدوث الأجسـام، وحـدوث العـالم، **وهـذا غلـط من وجـــوه:**
أحدها: أن هذا القول لم يقله أحـد من العقلاء، لا من قـوم إبـراهيم ولا غيرهم، ولا توهم أحدهم أن كوكبا، أو القمر، أو الشـمس، خلـق هذا العالم، وإنما كان قوم إبراهيم مشركين، يعبدون هذه الكواكب، زاعمين أن في ذلك جلب منفعة، أو دفع مضرة، ولهذا قال الخليل: {يا قوم إني بريء مما تشركون} [الأنعام - 78] ، وقال: {أفـرأيتم مـا كنتم تعبـدون أنتم وآبـاؤكم الأقـدمون فـإنهم عـدو لي إلا رب العـــالمين} [الشـــعراء - 75 -ـــ 77] ، وأمثـــال ذلك1.
الثـاني: أنـه لـو كـان قولـه: {هـذا ربي} [الأنعـام - 76] ، هـذا رب العالمين، لكـانت قصة إبـراهيم - عليـه السـلام - حجـة عليهم؛ لأنـه حينئـذ لم تكن الحركـة عنـده مانعـة من كونـه رب العـالمين، وإنمـا المـانع هـو الأفـول، وقـد أخـبر اللـه في كتابـه، أنـه من حين بـزغ الكـواكب والقمـر والشـمس، وإلى حين أفولهـا، لم يقـل الخليـل لا أحب البازغين، ولا المتحركين، ولا المتحولين، ولا أحب من تقوم به الحركات، ولا الحوادث. والأفـول باتفـاق أهـل اللغـة والتفسـير هـو المغيب والاحتجاب، بل هذا معلوم بالاضطرار من لغة العـرب الـتي نزل بها القـرآن، وهـو المـراد باتفـاق العلمـاء، فلم يقـل إبـراهيم لا أحب الآفلين، إلا حين أفـل وغـاب عن الأبصـار، فلم يبـق مرئيـا ولا مشهودا، فحينئذ قال لا أحب الآفلين، وهذا يقتضي أن كونه متحركـا منتقلا تقوم به الحوادث، بل كونه جسما متحيزا تقوم بـه الحـوادث، لم يكن دليلا عنـــد إبـــراهيم على نفي محبته2.
أما من فسر الأفول بالإمكان من الفلاسفة، فإن قولهم أبعـد بكثـير عن الصحة، ممن فسر الأفول بالحركة، وأفسـد منـه، ووجـوه الـرد عليـــه كثـــيرة منهـــا:

1 - انظـــر: بيـــان تلـــبيس الجهميـــة 1/528.
2 - انظر: المرجع السابق 1/529.." (1)
"وقد ورد معنى هذا الدليل في كتاب الله قـال - تعـالى -: {مـا اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إلـه بمـا خلـق ولعلا بعضـهم على بعض سـبحان اللـه عمـا يصـفون} [المؤمنـون - 91] .

(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/298

قال ابن القيم - رحمه الله -: "فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز البين، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقا فاعلا، يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه - سبحانه - إله، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى بشركة الإله الآخر معه، بل إن قدر على قهره، وتفرده بالإلهية دونه فعل. وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه، وذهب به، كما ينفرد ملوك الدنيا عن بعضهم بعضا بممالكهم.
وإذا لم يقدر المنفرد على قهر الآخر، والعلو عليه فلا بد من أحد أمور ثلاثة:
إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه، وإما أن يعلو بعضهم على بعض،
وإما أن يكون كلهم تحت قهر إله واحد، وملك واحد، يتصرف فيهم ولا يتصرفون فيه، ويمتنع من حكمهم عليه، ولا يمتنعون من حكمه عليهم، فيكون وحده هو الإله الحق وهم العبيد المربوبون المقهورون"1.
ودليل التمانع برهان تام على مقصود المتكلمين، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين، وهذا هو توحيد الربوبية، وقد اعترض بعض النظار على هذا الدليل2، وليس الأمر كما ظنه هؤلاء بل هو برهان صحيح عقلي، كما قدره فحول النظار3.
ولكن من **وجوه غلط المتكلمين** في ذلك أنهم يدللون على التمانع بقوله - تعالى -: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} [الأنبياء - 22] ، بينما الآية التي تدل على التمانع هي قوله - تعالى -: {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض} [المؤمنون - 91] كما سبق بيان ذلك.

---

1 - الصواعق المرسلة 2/463 - 464، وانظر: شرح الطحاوية 1/38 - 39، درء التعارض9/355 - 359.
2 - انظر بعض الاعتراضات في المطالب العالية 2/135 - 144.
3 - انظر: درء التعارض 9/354.." (1)

"والمتأخر"1. فالزمان عندهم يخص مقدار حركة الفلك فقط، ويستخدم في حق المخلوق، المتحرك - في نظرهم -، فهم

---

(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/320

يفرقون بين الدهر والزمان. "فالموجود الذي لا يكون حركة ولا في الحركة، فهو لا يكون في الزمان، بل إن اعتبر ثباته مع المتغيرات فتلك المعية هي الدهر، وإن اعتبر ثباته مع الأمور الثابتة، فتلك المعية هي السرمد"2. أما نسبة المتغير إلى المتغير فهو الزمان3. فالزمان عند الفلاسفة ممتد مع السفليات، والدهر ممتد مع العلويات4.

4 - الرد على الفلاسفة:

أولا: إن تفريق الفلاسفة بين الدهر والزمان لا دليل عليه.

ثانيا: أن أرسطو ومن تبعه من الفلاسفة، قد ظن أن جنس الزمان مقدار حركة الفلك، **وهذا غلط عظيم**، فإن جنس الزمان، إذا قيل الزمان مقدار الحركة، فهو مقدار جنس للحركة، لا حركة معينة، بل الزمان المعين مقدار الحركة المعينة، ولهذا كان جنس الزمانباقيا عند المسلمين بعد قيام القيامة، وانشقاق السماء، وتكوير الشمس، ولأهل الجنة أزمنة هي مقادير حركات هناك غير حركة الفلك5. فليس الزمان محصورا بحركة الفلك.

ثالثا: أنهم يقولون الحركة موجودة منذ الأزل، وقدرها وهو الزمان، وفاعلها هو الذي يسمونه الجسم، لكن هذا لا يقتضي قدم شيء بعينه، فإذا قيل إن رب العالمين لم يزل متكلما بمشيئته، فاعلا لما يشاء، كان نوع الفعل لم يزل موجودا، وقدره وهو الزمان موجودا، لكن أرسطو وأتباعه غلطوا حيث ظنوا أنه لا زمان إلا قدر حركة الفلك، وأنه لا حركة فوق الفلك، ولا قبله فتعين أن تكون حركته أزلية، وهذا ضلال منهم عقلا وشرعا، فلا دليل يدل على امتناع حركة فوق الفلك وقبل الفلك6.

---

1 - الحدود لابن سينا ضمن المصطلح الفلسفي ص 253.

2 - المباحث المشرقية 1/790.

3 - انظر: المحصل للرازي ص90.

4 - انظر: موسوعة مصطلحات الفلسفة ص311.

5 - انظر: الصفدية 2/167، منهاج السنة النبوية 1/172.

6 - انظر: مجموع الفتاوى 6/301 - 302.." [1]

"وعلم النجوم المذكور في هذا الحديث هو التنجيم، وهو الاستدلال بأحوال الفلك على الحوادث الأرضية، وهو كما ذكر

---

1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/384

الرسـول - صـلى اللـه عليـه وسـلم - ضـرب من السـحر. قال الخطابي1 - رحمه الله - شـارحا معـنى التنجيم: "علم النجـوم المنهي عنه، هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن، والحـوادث التي لم تقع، وستقع في مستقبل الزمان، كإخبارهم بأوقات هبـوب الرياح، ومجيء المطر، وظهـور الحـر والـبرد، وتغـير الأسـعار، ومـا كان في معانيها من الأمور، يزعمـون أنهم يـدركون معرفتهـا بسـير الكواكب في مجاريها وباجتماعها واقترانها، ويـدعون لهـا تـأثيرا في السـفليات، وأنهـا تتصـرف على أحكامهـا، وتجـري على قضـايا موجباتهـا"2.

ويعرف شيخ الإسلام التنجيم باختصار فيقول: "والتنجيم كالاستدلال بـأحوال الفلـك على الحـوادث الأرضـية"3.

وقـال - رحمـه اللـه - مبينـا معـنى التنجيم: "وصـناعة التنجيم الـتي مضمونها الأحكام والتـأثير، وهـو الاسـتدلال على الحـوادث الأرضـية، بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية، والقوابل الأرضية"4.

أما الأحكام هنا فيراد به الأحـوال الغيبيـة، المسـتنتجة من مقـدمات معلومـة، هي الكـواكب من جهـة حركاتهـا، ومكانهـا، وزمانهـا، وهـو الاستدلال بالتشكيلات الفلكية من أوضاعها، وأوضاع الكـواكب؛ من المقابلة، والمقارنة وغيرها، على الحوادث الواقعة في عالم الكون، وفي أحوال الجو، والمعادن، والنبات، والحيوان5. وهذا هـو التنجيم.

---

1 - حمـد بن محمـد بن إبـراهيم بن الخطـاب، أبـو سـليمان، فقيـه محدث، من مؤلفاته: معـالم السـنن، **وإصلاح غلـط المحـدثين**، تـوفي سـنة388هجريـة. انظـر: شـذرات الـذهب 3/128، الأعلام 2/273.

2 - معـالم السـنن للخطـابي 4/212 - 213.

3 - الفتـاوى الكـبرى 4/607.

4 - مجمـوع الفتـاوى 35/192.

5 - انظر: كشف الظنون 1/22.." (1)

"5 - الصـعق:

والصـعق هـو"الفنـاء في الحـق بـالتجلي الـذاتي"1.

وقالوا: "الصـعق الغشـية أو الـذهاب أو الفنـاء، وذلـك من مطالعـة أنوار الحقائق، فالصعق دهشة، وسـكر نـاتج من تجلي أسـرار اللـه

---

(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/420

على قلب العبد الصادق، وذلك في حال المشاهدة"2.
6 - المشاهدة:
والمشاهدة "شهود الذات، بارتفاع الحجاب مطلقا..ودرجتها شهود الحق ذاته بذاته، لفناء العبد بكليته في عين الجمع"3.
ومن خلال التعريف بهذه المصطلحات يتضح التقارب والاشتراك بينها في المعنى، والحكم على المتصف بها كما سبق في لفظ الفناء بمعناه عند الصوفية، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله -: "فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها - لضعف تمييزه - لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا، ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا، وعظم هذا المقام، **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينية قدرا وشرعا، وغلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن أن وجود هذا؛ لا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز: العقل والمعرفة"4.

---
1 - معجم الكلمات الصوفية ص49.
2 - معجم ألفاظ الصوفية للدكتور الشرقاوي ص190.
3 - معجم الكلمات الصوفية ص184 - 185.
4 - مجموع الفتاوى 3/117.." [1]

"الخاتمة
الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا، كما يحب ربنا ويرضى، وبعد وفي نهاية هذا البحث، وبعد أن انتهيت من رحلتي بين أبوابه وفصوله، خلصت إلى نتائج أجملها فيما يلي:
1 - أن لدراسة ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها أهمية بالغة، إذ لا يمكن فهم مراد الآخرين، دون أن نعلم ما يريدونه بألفاظهم واصطلاحاتهم.
2 - أن أهل السنة والجماعة قد اعتمدوا في مصادرهم لألفاظ العقيدة، ومصطلحاتها، نبعا أصيلا هو كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، كما اعتمدوا على لغة العرب، والآثار الواردة عن السلف.
3 - يلتزم أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها بألفاظ

---
(1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/460

الشرع، ومعاني اللغة ودلالاتها، كما يتجنبون الألفاظ البدعية، والمجملة، ويستفصلون السائل عن مراده بها، كما يتجنبون التشبه بغير المسلمين في ألفاظهم ومصطلحاتهم.
4 - أن المخالفين لأهل السنة من فلاسفة ومتكلمين، يعتمدون على العقل في مصطلحاتهم العقدية، كما يأخذون من الفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي، ويأخذون من الديانات والملل الأخرى، بعض مصطلحاتهم، كما يأخذون من الكشف أيضا.
5 - أن المخالفين لأهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها لا يلتزمون بألفاظ الشرع، ولا بمعاني اللغة ودلالاتها، ويعملون المجاز والتأويل فيها، ويستعملون ألفاظا مبتدعة، ومجملة، لا يدرى ما مرادهم بها، إلا بعد السؤال والاستفصال، كما يتشبهون بغير المسلمين في ألفاظهم واصطلاحاتهم.
6 - أن الاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة، فلم تخالف اللغة والشرع.
7 - أن الحد يفيد تمييز المحدود عن غيره، لا تصوير حقيقته، وهذا خلاف قول الفلاسفة.
8 - أنه لا يوجد لأهل السنة معجم مصطلحي شامل لألفاظ العقيدة ومصطلحاتها، يعنى ببيان معانيها، ويبين مستندها الشرعي، ويوضح **وجه غلط الآخرين** فيها، فكثير من." [1]

"والجماعة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وأتباعهم من سلف الأمة كالفقهاء السبعة وكمالك بن أنس، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وغيرهم من أئمة الإسلام، يقولون: أمروها كما جاءت، وأثبتوها كما جاءت من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.
وأما ما قاله المعلقان في هذا "علوي وصاحبه محمود" فهو كلام ليس بجيد وليس بصحيح، ولكن مقتضى هذا الحديث أنه -سبحانه- أسرع بالخير إليهم، وأولى بالجود والكرم، ولكن ليس هذا هو معناه، فالمعنى شيء، وهذه الثمرة، وهذا المقتضى شيء آخر، فهو يدل على أنه أسرع بالخير إلى عباده منهم، ولكنه ليس هذا هو المعنى، بل المعنى يجب إثباته لله من التقرب، والمشي، والهرولة، يجب إثباته لله على الوجه اللائق به -سبحانه وتعالى-، من غير أن يشابه خلقه في شيء من ذلك، فنثبته لله على الوجه الذي أراده

[1] الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/466

اللــــه من غـــير تحريـــف ولا تعطيـــل، ولا تكـــييف، ولا تمثيـــل. وقولهم: إن هذا من تصوير المعقول بالمحسوس: هذا غلط، وهكذا يقـول أهـل البـدع في أشـياء كثـيرة، وهم يؤولـون، والأصـل عـدم التأويل، وعدم التكييف، وعدم التمثيل." (1)

"وبناء على هذا فما زعمه ابن محمـود من أن أحـاديث المهـدي من قبيـل الأحـاديث الموضـوعة الـتي قـام المحققـون من العلمـاء بتحقيقها وبينوا بطلانها وأسقطوها عن درجة الاعتبار وحـذروا الأمـة منها هو زعم باطل وكلام ساقط عن درجة الاعتبار ولا يسـتطيع أن يسمي واحدا من العلمـاء المحققين المعتـد بهم قـال بـأن أحـاديث المهدي موضوعة مبينا المصدر الذي استند إليه في ذلك أمـا مجـرد الزعم الخاطئ العاري عن الصحة الخـالي من الصـدق فقـد نسـب إلى الإمامين الجليلين الدارقطني والـذهبي أنهمـا يعتـبران أحـاديث المهدي مما لا يجوز النظر فيه وهما بريئان من هـذه الفريـة بـراءة الشـمس من اللمس وبـراءة الـذئب من دم يوسـف عليـه الصـلاة والســـــلام وســـــبق أن أوضـــــحت هـــــذا في رقم (19)ـــ .

25- وقـال في ص70: "ولسـت أنـا أول من قـال ببطلان دعـوى المهدي وكونه لا حقيقة لها فقد سبقني من قال بـذلك من العلمـاء المحققين" ومثل بالشيخ محمد بن عبد العزيز المانع والشيخ محمد رشـــــــــــــــــيد رضـــــــــــــــــا.

وقال في ص 6: "إننا لسنا بـأول من كـذب بهـذه الأحـاديث - يعـني الأحاديث الواردة في المهدي - فقد أنكرها بعض العلماء قبلنـا فقـد قـال شـيخ الإسـلام ابن تيميـة رحمـه اللـه في المنهـاج بعـد ذكـره لأحاديث المهدي، أن هـذه الأحـاديث في المهـدي **قد غلـط فيها** طوائف من العلمـاء فطائفـة أنكروهـا، ممـا يـدل على أنهـا موضـع خلاف من قديم بين العلماء كما هو الواقـع من اختلاف العلمـاء في هــــــــــــــــــذا الزمــــــــــــــــــان".

يجـــــــــــــاب على ذلـــــــــــــك بمـــــــــــــا يلي:

أولا: أن شـيخ الإسـلام ابن تيميـة قـال في منهـاج السـنة: "وهـذه **الأحاديث غلط فيها** طوائف، طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا مهـدي إلا عيسـى بن مريم" وهذا الحديث ضعيف وقد اعتمد أبـو محمـد الوليـد البغـدادي وغيره عليه وليس مما يعتمد عليه"، هذا ما قاله شـيخ الإسـلام عن

(1) استدراك وتعقيب على الشيخ شعيب الأرنؤوط في تأويله بعض أحاديث الصفات خالد الشايع ص/136

هذه الطائفة التي أنكرت هذه الأحاديث فإنها قد عولت على حديث ضعيف لا يعول عليه ولم يسم شيخ الإسلام سوى أبي محمد بن الوليد البغدادي وقد بحثت عن هذا الرجل فلم أقف له على ترجمة، أما الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع فلم يضعف الأحاديث الواردة في المهدي بل قال بتصحيح بعض هذه الأحاديث وقد بين ذلك في رسالة سماها: ((تحديق النظر بأخبار الإمام المنتظر)) وقد نقلت جملا من كلامه في ذلك في رقم (13) وأما الشيخ محمد رشيد رضا فقد أوضحت في رقم (15) أنه سقط وتردى في إنكار رفع عيسى عليه الصلاة والسلام حيا ونزوله من السماء وأنه ليس بمستغرب عليه أن يسقط ويتردى في إنكار خروج المهدي في آخر الزمان ومن كانت هذه حاله يحصل من قلده في سقوطه وترديه الإضرار بنفسه.

ثانيا: أنه قد عرف من قديم الزمان عن الشيخ ابن محمود أنه عندما يشذ في مسألة يشعر بالوحشة فيسلي نفسه بمثل هذه العبارات فيقول لست أنا أول من قال بكذا بل سبقني إليه فلان وفلان فقد ألف رسالة قبل ربع قرن من الزمان تخبط فيها في بعض مسائل الحج وقد رد عليه سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل إبراهيم مفتي الديار السعودية في زمانه رحمه الله تعالى في رسالة سماها: ((تحذير الناسك مما أحدثه ابن محمود في المناسك)) طبعت في عام 1376هـ قال رحمه الله في ص50: "وقد أحس هذا الرجل -." [1]

"، **وهذا غلط من** جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه ونقص صورته وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه، ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه؛ لأن فتنته عظيمة جدا تدهش العقول وتحير الألباب مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله، ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله. وأما أهل التوفيق فلا يغترون ولا يخدعون بما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذوبة له مع ما سبق لهم من العلم

1) الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي عبد المحسن العباد 46/362

بحاله، ولهذا يقول الذي يقتله ثم يحييه: ما ازددت فيك إلا بصيرة " (1)________________ .

وقد دلت الأحاديث علي أن المسيح الدجال يدخل كل بلد إلا مكة والمدينة، فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة والمدينة، ليس له من نقابها نقب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فيخرج الله كل كافر ومنافق» (2)________________ .
قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: " قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال» هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور، وشذ ابن حزم (3) فقال: المراد: إلا يدخله بعثه وجنوده، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر سنة " (4)ـ .

____
(1) شرح صحيح مسلم للنووي (18 /ـ 58 -ـ 59)ـ .
(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن (8 /ـ 102)ـ .
(3) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، المحدث الفقيه، كان شافعيا ثم تركه إلى القول بالظاهر، له مؤلفات كثيرة منها: المحلى، الفصل في الملل والأهواء والنحل، توفي سنة 456 هـ. وفيات الأعيان (3 /ـ 325) ، سير أعلام النبلاء (18 /ـ 184)ـ .
(4) فتح الباري (4 / 96) .." [1]
"(ج) مكانة الرؤيا الصالحة في الإسلام، من حيث كونها من مبشرات النبوة وجزءا من أجزائها، وكون رؤيا الأنبياء وحي، وهي مبدأ الوحي.
(د) حاجة جميع طبقات الناس إلى معرفة حقيقة الرؤى، وارتباطها بحياتهم اليومية فكثيرا ما يتحدثون عنها، ويسألون عنها أهل الذكر. ولهذا تجد للناس في الرؤى ثلاثة مواقف:
الموقف الأول: موقف أهل الحق، أهل السنة والجماعة من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسلف هذه الأمة الصالح، الذين هدوا إلى الصراط المستقيم، ملتزمين بكتاب الله

1) أشراط الساعة عبد الله بن سليمان الغفيلي ص/99

وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - غير مائلين إلى غلو الغالين، ولا إلى تقصـــــــــــــــــــــــــــير المقصـــــــــــــــــــــــــرين.
الموقف الثاني: أصحاب الغلو والإفراط من الصوفية، ومن شاكلهم الذين غلوا في الرؤيا فجعلوها مصدرا للتشريع لا يتطرق إليـه شـك **ولا غلط عندهم**، بل يجعلونها مصدرا يقينيا يبنون عليها كثيرا من عقائـدهم ويسـتندون إليهـا في تـرويج ضـلالتهم، ومعرفـة الحلال والحـــــــــــــــــــــــــــرام عنـــــــــــــــــــــــــــدهم.
الموقـف الثـالث: أصـحاب التقصـير والتفريـط من المـاديين الـذين ينكـرون كـل مـا هـو غيـبي، فـأنكروا الرؤيـا الصـالحة إنكـارا كليـا.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «دين الله وسط بين الغالي فيـه، والجـافي عنـه، والله تعـالى مـا أمـر عبـاده بـأمر إلا اعـترض الشيطان فيه بأمرين لا يبـالي بأيهمـا ظفـر، إمـا إفـراط فيـه، وإمـا تفريـــــــــــــــــــــــــــط فيـــــــــــــــــــــــــــه» (1).

---
(1) الوصية الكبرى (65) بتعليـق: محمـد عبـد اللـه النمـر وعثمـان جمعة ضميرية،، دار الفاروق، الطبعة الثانية (1410هـ).." (1)
"الصور في الحس المشترك الذي يأخـذها من النفس الناطقـة والتي تأخذ ذلك من العقل الفعـال. وهـذا قـول باطـل لأنـه لا دليـل عليه من النقل ولا من العقل، فلم يرد عن طريق الـوحي، والعقـل لا يدرك هذه الأشياء. وعامة ما يعتمدون عليه هو التجويز الـذهني (1).
ثانيـا: قـولهم في الوجـه الثـاني أن حصـول الرؤيـا الكاذبـة بسـبب الأخلاط.
قـال ابن العـربي المـالكي رحمـه اللـه في رده عليهم: "تقسـيمه - صلى اللـه عليـه وسـلم - الرؤيـا ثلاثـة أقسـام هي قسـمة صـحيحة مستوفية للمعاني، وهي عند الفلاسـفة على أربعـة أقسـام بحسـب الطبـــــــــــــــــــــــــــائع الأربـــــــــــــــــــــــــــع (2).
وقد بينا في كل كتـاب، ونادينـا على كـل بـاب وصـرخا على الوهـاد والأنقـــــــــــــاب (3)، بأنـــــــــــــه لا تـــــــــــــأثير للأخلاط (4).
وقال المازري رحمه الله بعد أن ذكر قول الفلاسفة السابق: "وهذا مذهب وإن جوزه العقل وأمكن عندنا أن يجري الباري جلت قدرتـه العادة بأن يخلق مثلما قـالوه عنـد غلبـة هـذه الأخلاط فإنـه لم يقم

---
(1) الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين سهل العتيبي ص/9

عليه دليل، ولا اطردت به عادة والقطع في موضع **التجويز غلط وجهالة**، هذا لو نسبوا ذلك إلى الأخلاط

---

(1) وانظر المنهج في الرد على الفلاسفة في كثير في مقالاتهم في الصفدية (1/ـ 163، ـ 181) فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأن عامة ما يعتمد عليه الفلاسفة إنما هو التجويز الذهني.
(2) هي عند الفلاسفة كما يقول الرازي في المباحث المشرقية (2/ـ 431) الذي يميل مزاجه إلى الحرارة يرى النيران في النوم، ومن مال مزاجه إلى البرودة يرى الثلوج، ومن مال مزاجه إلى الرطوبة يرى الأمطار، ومن مال مزاجه إلى اليبوسة يرى الأشياء المظلمة.
(3) الوهاد: هي الأماكن المطمئنة. انظر: الصحاح للجوهري (2/ 554) والأنقاب هي الطرق المرتفعة بين جبلين انظر: لسان العرب (1/ 767).
(4) عارضة الأحوذي (9/ 127).." [1]

"وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إنها حق فادرسوها وتعلموها» (1).
ومما يدل على أن هذه الرؤيا كانت مناما قوله - صلى الله عليه وسلم -: «فنعست في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي عز وجل في أحسن صورة».
قال الدارمي رحمه الله: «فحين وجد هذا لمعاذ بن جبل كذلك صرفت الروايات التي فيها إلى ما قال معاذ، فهذا تأويل هذا الحديث عند أهل العلم» (2).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقوله «أتاني البارحة ربي في أحسن صورة» الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، إنما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسرا (3).
وقال ابن كثير رحمه الله: «وأما الحديث الذي رواه أحمد فهو حديث المنام المشهور ومن جعله يقظة فقد غلط، وهو في المسند من طرق» (4).
2 - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:
أخرجه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما، قال: إن النبي - صلى الله

---

[1] الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين سهل العتيبي ص/55

عليه وسلم - قال: «أتاني ربي عز وجل الليل في أحسن صورة - أحسبه يعني في النوم - فقال: يا محمد هل تدري فيما يختصم الملأ الأعلى؟. ..» الحديث (5).

---

(1) مسند الإمام أحمد (5/ 243) والترمذي (5/ 368) في تفسير سورة ص، (3255) وكتاب التوحيد لابن خزيمة (213، 215، 218) وقد صحح هذا الحديث الإمام أحمد وابن خزيمة كما في التهذيب (6/ 205).
(2) رد الدارمي على بشر المريسي (166).
(3) رسالة لشيخ الإسلام تسمى الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية، مطبوع ضمن مجموع الفتاوى له (2/ 336) وانظر: الوصية الكبرى ص (73) وزاد المعاد لابن القيم (1/ 136).
(4) تفسير القرآن العظيم (4/ 43).
(5) مسند الإمام أحمد (1/ 368) والترمذي (2/ 214، 215) رقم (3231)، (3232) وصححه العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند (5/ 162) والألباني في ظلال الجنة (1/ 188، 204) وإرواء الغليل (3/ 147، 148).." [1]

"الفصل الثاني: مسألة اللفظ وموقف أهل السنة وفيه خمسة مباحث:
= المبحث الأول: جملة اختلاف الناس في مسألة اللفظ.
= المبحث الثاني: اللفظية النافية جهمية.
= المبحث الثالث: إقامة الحجة على بطلان اعتقاد اللفظية النافية.
= المبحث الرابع: **بيان غلط اللفظية** النافية على الامامين أحمد والبخاري.
= المبحث الخامس: اللفظية المثبتة مبتدعة.." [2]

"الكف عنه كلية لأجل ذلك.
وقد غلط أقوام على الإمام أحمد في هذه المسألة، فقالوا عليه ما لم يقل، وافتروا عليه القول بخلق القرآن العربي المنظوم من الحروف العربية الذي نزل به جبريل على نبينا -صلى الله عليه وسلم-، وقد خصصت مبحثا في هذا الفصل لتبرئته مما نسب إليه،

---

1) الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين سهل العتيبي ص/340
2) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/223

وإقامة الحجج القواطع من النقول الصحيحة عنه على بطلان هذه النسبة إليه.
وقد وافق الإمام أحمد غيره من أئمة السنة في زمانه وبعده، في إنكار بدعة اللفظية النافية، فمنهم:
1 - إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الإمام العلم.
قال أبو داود السجستاني: سمعت إسحاق بن إبراهيم سئل عن اللفظية؟ فبدعهم (34).
2 - أبو جعفر أحمد بن صالح المصري الحافظ.
قال أبو داود: سمعت أحمد بن صالح ذكر اللفظية فقال: "هؤلاء أصحاب بدعة، ويدخل عليهم أكثر من البدعة" (35).
3 - أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري الفقيه القاضي.
أتاه قوم فسألوه: إن قبلنا ببغداد رجلا يقول: لفظه بالقرآن مخلوق؟
فقال: "يا أهل العراق، ما يأتينا منكم هناه، ما ينبغي أن نتلقى

---

(34) "المسائل" لأبي داود ص: 271.
(35) "المسائل" لأبي داود ص: 271.." [1]

"المبحث الرابع: **بيان غلط اللفظية** النافية على الامامين أحمد والبخاري
• بيان غلطهم على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:
لقد عرفتك حكم الإمام أحمد رحمه الله تعالى فيمن يقول: (لفظي بالقرآن مخلوق) وشرحت ذلك من وجوه كثيرة عنه، مما لا يدع مجالا للشك صحة قوله فيهم.
ولكن لما كان من أمره في الفتنة ما كان، مما رفع الله به شأنه، صار الانتساب إلى عقيدته سلامة، والحيد عنها بدعة، وعلامة السني اتباع عقيدة أحمد، وعلامة المبتدع تركها, لذا صاركل من أتى بعده من طوئف أهل القبلة يفخر بالانتساب إليه في الاعتقاد، ويعتصم به، وكل طائفة صارت تنسب إليه اعتقادها، وتقول. هو اعتقاد أحمد بن حنبل، فيروج ذلك عند من لا تمييز له ويقبله وينصره، ولكن الإنصاف في ذلك أن تقيم كل طائفة حجتها على صحة دعواها, ولقد علمنا من سنة السلف الكرام رحمهم الله أن (الإسناد من الدين) فمن أسند فقد برئ، ومن لا فلا.

---

(1) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/235

وليس يشك الناظر في كلام الإمام أحمد، والمتتبع لطريقته، أنه بريء من البدع وأهلها، فسائر هذه الطوائف التي تنتسب إليه تنصر." [1]

"شيء} [فصلت: 21]، وسمع النبي -صلى الله عليه وسلم- تسبيح الحصى، مما هو معروف مشهور، فبطل ما قعدوه من كون الكلام بحرف وصوت لا يكون إلا بمخارج، وثبت أنه معقول. وأما الثالث: فكون الحروف صفة قراءة القارىء مكابرة للحس والعقل، فإن القراءة تطلق في الغالب على المصدر، وقد يراد بها المفعول -كما فصلته في الباب الثاني- والأشعرية يفرقون بين القراءة والمقروء مطلقا، فالقراءة فعل القارىء، والمقروء المفعول، وهذا يوافقهم في إطلاقه بعض أهل السنة كالبخاري رحمة الله، ولكن مرادهم غير مراده، وتفسيرهم غير تفسيره، فإنه رحمه الله كان لقوله قوة من جهة اللغة، وعلماء السنة كالإمام أحمد وغيره أنكروا الإطلاق لدفع الإيهام والإشكال الذي تموه به الجهمية، والبخاري فصل بين القراءة والمقروء، فخص القراءة بفعل القارىء وهو حركة شفتيه وصوته بالقرآن، والمقروء: الذي تتحرك به الشفتان، وتنطق به الألسنة، وتصوت به الحناجر، الذي هو القرآن العربي المؤلف من الحروف والمعاني، والذي هو كلام الله على الحقيقة، وما أراده البخاري من المعنى حق وصواب، وقد ذكرته عنه في الباب الثاني، **وبينت غلط اللفظية** الأشعرية عليه فيه. والأشعرية عندهم القراءة والتلاوة هي فعل القارىء والتالي، ويقولون: الحروف داخلة في تلاوة التالي وقراءة القارىء، وهي غير المتلو المقروء (49).

---

(49) انظر: "مجموع الفتاوي" 7/ 655 و 12/ 374.." [2]

"وبيان لأصل الإسلام، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه ـ وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله. ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا

---

1) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/255
2) العقيدة السلفية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية عبد الله الجديع ص/380

الحديث، وسائر الطاعات، لكونها ثمرات للتصديق الباطن، الذي هو أصل الإيمان ومقويات ومتممات وحافظات لـه. ولهـذا فسـر صـلى الله عليه وسلم الإيمـان في حـديث وفـد عبـد القيس بالشـهادتين، والصـلاة، والزكـاة، وصـوم رمضـان، وإعطـاء الخمس من المغنم. ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلـق على من ارتكب كبـيرة، أو بـدل فريضـة، لأن اسـم الشـيئ مطلقـا يطلـق على الكامـل منـه، ولا يستعمل في الناقص ظاهرا إلا بقيد، ولذلك جاز نفيه عنه في قولـه صلى الله عليه وسلم: " لا يسرق السارق حين يسرق وهـو مـؤمن ". واسم الإسلام يتناول أيضا ما هـو أصـل الإيمـان، وهـو التصـديق الباطن ويتناول أصل الطاعات، فإن ذلك كله استسلام، قال: فخرج مما ذكرنا وحققنا أن الإيمان والإسلام يجتمعان، ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، قال: وهذا تحقيـق وافـر بين متفرقات نصـوص الكتـاب والسـنة الـواردة في الإيمـان والإسـلام، والتي **طالما غلط فيه** الخائضون، ومـا حققنـاه من ذلـك موافـق لجمـــــاهير العلمــــاء من أهـــــل الحـــــديث وغـــــيرهم 1أهـ. وكلام ابن الصـلاح هـذا كـاف في بيـان مـا يمكن أن تجتمـع عليـه نصوص الكتاب والسنة، التي استدل بها كل فريق. أما ما ذكره من أن الجمهور من أهل السنة يقولون: إن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا، فلقائل أن يقول: كيـف تثبت هـذا القـول على سـبيل الإقـرار، وأنت ذكـرت في التحقيـق السـابق أنـه لا يمكن أن يوجـد إسلام بدون إيمان، إذ لا بـد للمسـلم من إيمـان بـه يصـح إسـلامه؟ قلت: هــــــــذا صـــــــحيح، ولكنـــــــه لا يتنـــــــافى مع

1 نقلا عن: النووي محي الدين يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ج1 ص147ـ 148.." (1)

"وليحذروا؛ فإنهم شر من الفلاسفة الذي يكذبون اللـه ورسـله، ويقولون بقدم العالم، وينكرون البعث، وقد أولـع جهلـة ممن ينتمي إلى التصـــوف بتعظيم هـــؤلاء، وادعـــائهم أنهم صـــفوة اللـــه!! ". ومنهم: تقي الـــــدين الســـــبكي (ص:143) ، فقـــــد قـــــال: "ومن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين كـابن عـربي وغـيره، فهم ضـلال جهـال، خـارجون عن طريقـة الإسـلام، فضـلا عن العلمـاء". وقد مر نقل كلام بـدر الـدين بن جماعـة وزين الـدين العـراقي في

(1) الإيمان بين السلف والمتكلمين أحمد بن عطية بن علي الغامدي ص/38

تكفير ابن عربي، ومن أقوال الذين صرحوا بتكفيره قول إمام القراء شمس الدين بن الجزري (ص:175 176) : "ومما يجب على ملوك الإسلام، ومن قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يعدموا الكتب المخالفة لظاهر الشرع المطهر من كتب المذكور وغيره، ولا يلتفت إلى قول من قال: هذا الكلام المخالف للظاهر ينبغي أن يؤول؛ **فإنه غلط من** قائله، إنما." (1)

"بين الله عز وجل الدين بيانا واضحا
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فيقول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: [من أعجب العجاب، وأكبر الآيات الدالة على قدرة الملك الغلاب ستة أصول بينها الله تعالى بيانا واضحا للعوام فوق ما يظن الظانون، ثم بعد **هذا غلط فيها** كثير من أذكياء العالم وعقلاء بني آدم، إلا أقل القليل!] .
هذا هو الدرس المتعلق بستة أصول عظيمة مفيدة، وهو من رسائل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، والظاهر أن هذه الرسالة مقتطعة من كتابات الشيخ رحمه الله تعالى؛ فإنه رحمه الله لم يفتتحها بافتتاح واضح فيما نرى -في النسخة التي بين أيدينا- ولعل لها مقدمة مستقلة أو محذوفة.
أشار الشيخ رحمه الله تعالى في بداية هذه الرسالة المباركة إلى أن هناك أصولا ستة، هذه الأصول الستة بينها الله سبحانه وتعالى بيانا واضحا شافيا ساطعا في كتابه الحكيم.
قال رحمه الله: [من أعجب العجاب، وأكبر الآيات الدالة على قدرة الملك الغلاب ستة أصول بينها الله سبحانه وتعالى بيانا واضحا للعوام] .
قوله: [للعوام] ليس المراد أن ذلك خاص بهم، بل مراده أن تلك الأصول الستة واجبة على الجميع، وأنها واضحة لعموم الناس، يدركها الذكي والبليد، ويدركها العالم والجاهل، ويدركها كل من سمع الخطاب كائنا من كان إذا كان قد توافر فيه عقل الإدراك؛ فإن كل من توافر فيه عقل الإدراك والتمييز فإنه يدرك هذه الأصول من كلام الله عز وجل.
والمؤلف رحمه الله بدأ الرسالة بالتعجب من وضوح هذه الأصول وغفلة الناس عنها، والتعجب هنا معناه: الدهشة والانبهار من هذه

(1) الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال عبد المحسن العباد ص/113

الحال، بغض النظر هل سببه معلوم أو غير معلوم، وهل سببه معروف أو غير معروف؛ فإنه ليس من لازم العجب جهل السبب كما هو معلوم مقرر؛ فإن العجب يطلق على ما جهل سببه، ويطلق على ما علم سببه ولكنه خارج عن العادة، وخارج عن نظائره وأمثاله مما يظهر ويلفت النظر، فالكلام هنا ليس بحثا في السبب، وإنما هو بيان للتعجب من حال هؤلاء.

قال رحمه الله تعالى: [من أعجب العجاب، وأكبر الآيات الدالة على قدرة الملك الغلاب] .

(الغلاب) ليس من أسماء الله عز وجل، ولكن ذكره المؤلف رحمه الله تعالى على وجه الصفة، ومعلوم أن باب الأوصاف أوسع من باب الأسماء، فالأسماء توقيفية، أما الأوصاف فالأصل فيها التوقيف، لكنها أوسع من باب الأسماء؛ لأن الأسماء لابد فيها من توقيف على الكتاب والسنة، أما الصفات فيمكن أن تشتق من الأفعال، فكل فعل ثبت لله عز وجل فإنه مشتق منه صفة لله سبحانه وتعالى، وقد جاء في بعض الروايات والآثار وصفه جل وعلا بالغالب، وهو من معاني اسمه العزيز؛ فإن الغالب هو من معاني اسم العزيز كما تقدم؛ لأن من معاني العزة الغلبة والقهر.

قال رحمه الله: [ستة أصول بينها الله تعالى بيانا واضحا للعوام فوق ما يظن الظانون، ثم بعد **هذا غلط فيه** كثير من أذكياء العالم] يعني: بعد هذا البيان الذي لا يتوقع بعده وقوع الخطأ؛ لأنه كان بيانا واضحا، وما كان بيانه واضحا ساطعا يدركه عوام الناس ولا يحتاج إلى علماء وأفذاذ فإن المتوقع فيه ألا يكون فيه غلط، وألا يغفل عنه، وألا يقع فيه خلاف؛ لوضوحه وظهور أدلته وآياته.

وقوله رحمه الله: [ثم بعد **هذا غلط فيه** كثير من أذكياء العالم] .

الذكاء: هو حدة في الفهم يدرك بها الإنسان الغامض من الأمور، ولا صلة بين الذكاء والإيمان، إنما الصلة بين الزكاء والإيمان؛ لأن الزكاء في القلب، والذكاء في الفهم، فقد يكون الإنسان ذكيا كافرا، لكنه لا يمكن أن يكون زكيا إلا إذا كان مؤمنا بالله ورسوله.

فقوله رحمه الله: [أذكياء العالم] أي: فطناؤه من أصحاب الفهم الذين لا تخفى عليهم الأمور.

وقوله رحمه الله: [وعقلاء بني آدم إلا أقل القليل] **يعني: غلط فيها** كثير إلا أقل القليل الذين لم يغلطوا فيها، ونسأل الله عز وجل أن نكون ممن يدخل في قوله: {وقليل من عبادي الشكور}

[سبأ:13] وهذه هي حال بني آدم، فإن أكـثرهم ضـالون، كمـا قـال الله تعالى: {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل اللـه} [الأنعـام:116] ، ولـذلك لا يجـوز الاسـتدلال على صـحة القـول أو المذهب أو الطريقة بكـثرة السـالكين لهـا، وإن هـذا أمـر مهم؛ لأن الله عز وجل لم يذكر الكـثرة على وجـه المـدح، بـل قـال سـبحانه وتعالى: {وإن تطع أكثر من في الأرض يضـلوك عن سـبيل اللـه} ، وقال الله سبحانه وتعالى: {وقليل من عبادي الشكور} ، وقال جل وعلا: {إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمـنين} [الشـعراء:8] ، فـالكثرة لا تـدل على صـحة الطريـق، ولا على سـلامة المنهج، بـل الذي يـدل على صـحة الطريـق وسـلامة المنهج هـو الـتزام الكتـاب والسـنة، فهمـا الحاكمـان على كـل قـول ورأي وعمـل، فمـا وافـق الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة فهو الصواب، ومـا خالفـه فهو الخطأ المردود، وإن كان عليه أكثر الناس.." [1]

"الاجتهـــاد بابـــه مفتـــوح لمن كـــان أهلا له

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العـالمين، وأصـلي وأسـلم على نبينـــا محمـــد، وعلى آلـــه وصـــحبه، أجمعين.

أما بعد: فيقول شـيخ الإسـلام محمـد بن عبـد الوهـاب رحمـه اللـه: [الأصل السادس: رد الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنة واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفـة، وهي: أن القـرآن والسـنة لا يعرفهمـا إلا المجتهـد المطلـق، والمجتهـد المطلـق هـو الموصوف بكذا وكذا أوصافا لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمـر. فإن لم يكن الإنسان كذلك فليعرض عنهما فرضـا حتمـا لا شـك ولا إشكال فيه، ومن طلب الهدى منهما فهو إمـا زنـديق وإمـا مجنـون؛ لأجل صعوبة فهمها، فسـبحان اللـه وبحمـده! كم بين اللـه سـبحانه شرعا وقدرا خلقـا وأمـرا في رد هـذه الشـبهة الملعونـة من وجـوه شـتى بلغت إلى حـد الضـروريات العامـة، {ولكن أكـثر النـاس لا يعلمون} [غافر:57] ، {لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون * إنـا جعلنـا في أعنـاقهم أغلالا فهي إلى الأذقـان فهم مقمحـون * وجعلنـا من بين أيـديهم سـدا ومن خلفهم سـدا فأغشـيناهم فهم لا يبصرون * وسواء عليهم أأنـذرتهم أم لم تنـذرهم لا يؤمنـون * إنمـا تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بـالغيب فبشـره بمغفـرة وأجـر كـــريم} [يس:7-11] .

---
1) شرح الأصول الستة خالد المصلح 1/2

آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين] .
هذا هو آخر الأصول الستة من هذه الرسالة المباركة التي سماها الشيخ رحمه الله [ستة أصول عظيمة مفيدة] .
يقول رحمه الله: [الأصل السادس: رد الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنة واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة، ووهذه الشبهة- هي أن القرآن والسنة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق، والمجتهد المطلق هو الموصوف بكذا وكذا أوصافا لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر) .
هذا الأصل السادس والأخير هو دعوة من الشيخ رحمه الله إلى تدبر كتاب الله عز وجل، والإقبال على الانتفاع بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن ينظر الإنسان في هذين الأصلين العظيمين اللذين يضمن لمن أخذ بهما نجاة الدنيا والآخرة؛ فإن الإقبال على الكتاب والسنة هو سبيل السلف الصالح، وهو طريقهم، فهذه الشبهة منعت كثيرا من الناس من الإقبال على الكتاب السنة، والشيخ رحمه الله يريد أن يفند هذه الشبهة، وهذه الشبهة هي: أن الكتاب والسنة لا يفهمهما كل أحد، إنما يفهمهما المجتهد المطلق، أو يستنبط منهما المجتهد المطلق.
قال رحمه الله تعالى: [والمجتهد المطلق هو الموصوف بكذا وكذا] كنى عن الصفات التي ذكروها مطولة في كتب أصول الفقه بقوله كذا وكذا.
ثم قال رحمه الله تعالى عن هذه الشروط: [أوصافا لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر] ، وحقيقة أنها لا توجد في أبي بكر وعمر؛ لأنهم يشترطون أن يكون المجتهد محيطا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يغيب عنه منها شيء، وهذا ليس في أبي بكر، ولا في عمر؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه رجع إلى الصحابة يسألهم عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعمر رجع إلى الصحابة يستشيرهم ويسألهم: هل عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر.
فهذه الشروط المطولة التي لا تنطبق على أحد من الناس فضلا عن العلماء في متأخري الزمان كانت حائلا بين كثير من أهل العلم وبين أن يستفيدوا من الكتاب والسنة، فمنعت الناس من الاجتهاد، وقصرتهم على تقليد المتقدمين في أقوالهم؛ لأنهم لا يستطيعون

أن يستفيدوا من الكتـاب والسـنة، **وهذا غلط كبـير**، وهـو الـذي سبب إغلاق باب الاجتهاد في بعض العصـور، وأصـبح المجتهـد -كمـا قال المؤلف رحمـه اللـه-: إمـا زنـديقا أو مجنونـا، يعـني: منافقـا أو مجنونا، فلا يقدم عليه إلا من تحمل هذين الوصفين، فـامتنع النـاس عن الاجتهـاد، واقتصـروا على التقليـد، ولا شـك أن الاجتهـاد بابـه مفتوح، ولكن ليس الاجتهاد أن يعمل الإنسان الضعيف البضاعة رأيه في نصوص الكتاب والسنة فيأتي بما لم يأت به الأولون، بل لابد أن يكـون عنـده حـد كـاف من أوصـاف المجتهـد من العلم باللغـة، والمعرفة بالكتاب وبالسنة، والمعرفة بقواعد الشريعة الـتي تمكنـه من التوصل إلى الحكم، وأما هذه الشروط المطولـة الـتي يـذكرها علماء الأصول فهي نظرية فقط، ولو طبقتها على من اشـترطها لم تجـــــدها فيـــــه؛ فإنـــــه لا يصـــــح ولا يســـــوغ.
قال رحمه الله تعالى في هذا الأصـل: (رد الشـبهة) والشـبهة: هي: عــارض يعــرض للقلب، يمنعــه من تصــور الأمــور على حقيقتهــا، فيحصل بها اشتباه والتباس، فلا يمـيز الـذي اشـتبه عليـه الأمـر بين الحـــــــــــــــــــــــق والباطـــــــــــــــــــــــل.
وقال رحمه الله تعـالى: [الـتي وضـعها الشـيطان في تـرك القـرآن والسنة] أي: لأجل ترك القرآن والسـنة، فهي سـبب لـترك القـرآن والسنة، وسـبب في اتبـاع الآراء والأهـواء المتفرقـة، وهـو التقليـد، وســماه اتباعــا تــنزلا، وهــو في الحقيقــة تقليــد وليس اتباعــا.
ثم قال: [فإن لم يكن الإنسان كذلك -يعني: موصوفا بهذه الصـفات الـتي اشـترطوها للمجتهـد المطلـق- فليعـرض عنهمـا فرضـا حتمـا لاشك ولا إشكال فيه] ، وهذا خلاف ما أمر الله به في كتابـه، واللـه عز وجل قال: {أفلا يتـدبرون القـرآن ولـو كـان من عنـد غـير اللـه لوجـدوا فيـه اختلافـا كثـيرا} [النسـاء:82] ، وقـال سـبحانه: {أفلا يتدبرون القرآن أم على قلـوب أقفالهـا} [محمـد:24] ، وقـال جـل وعلا: {كتـاب أنزلنـاه إليـك مبـارك ليـدبروا آياتـه وليتـذكر أولـوا الألباب} [ص:29] وقال تعالى: {إن في ذلك لآيات لقوم يعقلـون} [الرعد:4] ، كل ذلك دعوة إلى التفكر والتأمل الذي يثمر الاستنباط ونتائج الاجتهاد، فالاجتهاد نتيجة للتفكر والتأمل والنظر في كلام الله عز وجل فمن لم ينظر في كلام الله عـز وجـل ولم يتـدبره فإنـه لا يتوصل إلى ما يريد من استنباطات حكمية أو شـرعية؛ فـإن سـبيل حصـــــــــول الحكم هـــــــــو التـــــــــدبر والنظـــــــــر.

ثم قال رحمه الله تعالى: [ومن طلب الهدى منهما فهـو إمـا زنـديق وإما مجنون] يعني: لأجل صعوبة فهمهما وهذا غلط، فـإن اللـه عـز وجل يقول: {ولقد يسرنا القرآن للـذكر فهـل من مـدكر} [القمـر: 17] ، فالله يسر القرآن، وهؤلاء يقولون: إنه عسير وتيسير القـران هـو تيسـير قراءتـه وفهمـه، وليس تيسـير القـراءة اللفظيـة؛ فـإن القراءة اللفظية على العرب في ذلك الـوقت كـانت من أسـهل مـا يكـون، ولكن الكلام في تيسـير الفهم وتسـهيله، وهـذا مـا تمـيز بـه القــرآن، فإنــه يفهمــه العــامي ويفهمــه العــالم، لكن هــذا القــدر المشترك بين العامي والعالم ليس مانعا من أن يتفاضل الناس في فهمه، فمن النـاس من يـؤتى فهمـا عميقـا في القـرآن، ومنهم من يقتصــر على فهم اللفــظ في حــده الأدنى، ويشــهد لهــذا تفاضــل الصــحابة رضــي اللــه عنهم، مــع أنهم أهــل اللســان في فهم آي القـرآن، فهـذا ابن عبـاس رضـي اللـه تعـالى عنـه يفهم من قولـه تعالى: {إذا جاء نصر اللـه والفتح * ورأيت النـاس يـدخلون في دين الله أفواجا * فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا} [النصـر:1-3] ، ما لم يفهمـه كبـار المهـاجرين والأنصـار، كمـا جـرى ذلـك في قصته مع عمر رضي الله تعالى عنـه لمـا سـأله عن هـذه السـورة؛ فإنـه سـألهم أولا عن السـورة فقـالوا: هـذه سـورة أمـر اللـه فيهـا رسوله بالتسبيح عند حصـول الفتح وهـذا معـنى واضـح يدركـه كـل صاحب لسان، لكن الذي فهمه ابن عباس هـو أمـر زائـد على هـذا، وهو أن هذه السورة نعت إلى النبي صلى الله عليـه وسـلم نفسـه، وأنها أخبرته بدنو أجله، وهذا فهم دقيق ما يتوصل إليه إلا من أعمل فكـره ونظـر وتأمـل في هـذا الكتـاب العظيم، وفي سـياق الكلام وسباقه.

ثم قـال رحمـه اللـه تعـالى: [فسـبحان اللـه وبحمـده! كم بين اللـه سبحانه شرعا وقدرا خلقا وأمرا في رد هـذه الشـبهة الملعونـة من وجوه شتى بلغت إلى حد الضروريات العامة -ومن ذلك مـا ذكرنـاه من إخبـار اللـه عـز وجـل بتيسـير القـرآن- {ولكن أكـثر النـاس لا يعلمون} [غافر:57]] .

ثم قال رحمه الله في الاستدلال على سوء حال هـؤلاء، وأنهم إنمـا منعوا فهم القـرآن لشـيء فيهم: [{لقـد حـق القـول على أكـثرهم فهم لا يؤمنون * إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي إلى الأذقـان فهم مقمحــون * وجعلنــا من بين أيــديهم ســدا ومن خلفهم ســدا

فأغشيناهم فهم لا يبصرون * وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) * إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب فبشره بمغفرة وأجر كريم} [يس:8-11]] .

فقوله تعالى: (لقد حق القول) المراد بالقول هنا قول الله سبحانه وتعالى وهو ما سبق في علمه وكتابه من أن هؤلاء لا ينتفعون بالقرآن، (على أكثرهم) أي: على أكثر الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويمكن أن يكون المعنى: على أكثر الناس فهما، (لا يؤمنون) أي: لا يصدقون ولا ينقادون ولا تطمئن قلوبهم بما جاءت به الرسل، (إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا) : (في) للظرفية، وتصلح أن تكون بمع." (1)

"**هذا غلط المعنى** معلوم كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، نعرف أن السمع ضد الصمم، والبصر ضد العمى، الاستواء معناه في اللغة معروف. معناه: الصعود والاستقرار والعلو والارتفاع لكن كيفية هذه الصفة هو الذي لا نعلمه، كلام المؤلف موهم، المؤلف من أئمة أهل السنة يرد إلى كلامه الواضح الذي يوضح هذا المعنى وإلا ظاهره يقول إثبات اللفظ فقط بدون المعنى، هذا مذهب المفوضة؛ لأن أهل البدع طائفتان المفوضة والمؤولة، المفوضة الذين يفوضون المعنى يؤمنون باللفظ فقط، ولا يعتقدون أن لها معنى، يقولون: ما نعرف المعنى كأنه حروف أعجمية لا ندري ما معناها. **هذا غلط المعنى** معروف كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والمؤولة يقولون: استوى معناها استولى يحرفون، والمفوضة يقولون: لا ندري ما معناه المعنى غير معلوم هذا غلط، أهل السنة يثبتون ويفوضون الكيفية وهو غير مذهب المفوضة وغير مذهب المؤولة، أهل السنة يقولون نعرف المعنى الاستواء معناه: الصعود والاستقرار والعلو والارتفاع، والكيف هو المجهول كيفية الصفة لا نعلمها.

ابن قدامة من أئمة أهل السنة وإن كانت هذه العبارة موهمة ترد إلى كلامه الواضح، يحمل على محمل حسن، وإلا هذه الكلمة موهمة.

تعليق الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-.

---
(1) شرح الأصول الستة خالد المصلح 6/2

أما ما ذكره ابن قدامة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة وهو شر المذاهب وأخبثها، والمصنف -رحمه الله- هو إمام أهل السنة وهو من أبعد الناس عن المفوضة وغيره من المبتدعة -والله أعلم-. نقلا عن فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم جمع وتقديم عبد الرحمن بن قاسم.." (1)

"أن الإيمان هو مجرد قول اللسان، وهو قول الكرامية (1). أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.
يقول ابن تيمية: "والمرجئة ثلاث أصناف: الذين يقولون الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم.
والقول الثاني: من يقول هو مجرد قول اللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.
والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم" (2).
وقال بعضهم: (3) إن الكفر هو التكذيب لأن الإيمان عندهم مرادف للتصديق، وقد رد ابن تيمية على ذلك ردا مفصلا أوضح فيه مفارقة الإيمان للتصديق لفظا ومعنى، لغة وشرعا من عدة وجوه نذكر منها الوجه المقصود للتفرقة بين كفر التكذيب ومطلق الكفر قال:

---

(1) يقول الإمام ابن تيمية عن الكرامية: "وهم الذين قالوا: إن الإيمان هو مجرد التصديق في الظاهر فإذا فعل ذلك كان مؤمنا وإن كان مكذبا في الباطن، وسلموا أنه معذب مخلد في الآخرة، فنازعوا في اسمه لا في حكمه. ومن الناس من يحكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة **وهو غلط عليهم**، ومع هذا فتسميتهم له مؤمنا بدعة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع السلف. وهذه البدعة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرامية دون سائر مقالاتهم"اهـ. راجع الإيمان الأوسط ص 17.
(2) "الإيمان" ص 167 وانتبه إلى أنه عد من قال إن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان من المرجئة بصريح عبارته! وهو المشهور عند الأشاعرة.

---

1) تعليقات على شرح لمعة الاعتقاد للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/36

(3) راجع "الإيمان الأوسط" من مجموعة فتاوى ابن تيمية جـ 7 ص 543 وبعدها.." (1)

"وإذا علم هذا فلا حاجة إلى ما سلكه أهل الكلام من تعسف في تأويل النصوص وصرفها عن معانيها بحجة تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين1.

قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} 2.

وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء في هذا المقام3.

قال نعيم بن حماد4 شيخ الإمام البخاري رحمهما الله تعالى: "من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه أو وصفه رسوله كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله تشبيه ولا تمثيل"5.

الثالث: أن صفات الله كلها صفات كمال، فله سبحانه الكمال المطلق، وهو المنزه عن كل نقص، وكل صفة كمال تثبت للمخلوق

---

1 انظر: فتاوى ابن تيمية.

2 الآية 11 من سورة الشورى.

3 ابن تيمية - نفس المصدر 3/76.

4 هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر فقيه عارف بالفرائض مات سنة 228هـ. انظر تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر 2/305.

5 ابن أبي العز شرح الطحاوية ص 117، 118.." (2)

"مسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع

القول في باب الأسماء والصفات من القول في مسائل أصول الدين، أي: أن القول في أوصاف الرب سبحانه وتعالى وأسمائه هو من القول في باب أصول الدين.

ويشار هنا إلى مسألة، وهي: أن المصنف رحمه الله قد ذكر في غير محل من كتبه أن تقسيم الدين إلى أصول وفروع على ما حده كثير من المتكلمين وأهل الأصول والفقهاء إنما هو بدعة لم يتكلم بها السلف، وهذا المعنى الذي ذكره المصنف في بعض الموارد من كتبه لا يشكل مع ما يوجد كثيرا في كلام شيخ الإسلام من تعيينه

---

1) حقيقة الإيمان طارق عبد الحليم ص/79

2) حماية الرسول صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد محمد بن عبد الله زربان الغامدي ص/254

لبعض المسائل والأبواب بأنها من مسائل أصول الدين؛ وذلك لأن جميع المسلمين -بما في ذلك السلف رحمهم الله- قد أجمعوا على أن في دين الإسلام ما هو من أصول الدين، وما هو دونها؛ فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم -كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما-: (بني الإسلام على خمس) وفي حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب لما جاء جبريل يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الإيمان والإسلام أجابه بخمس في الإسلام وبست في الإيمان، مع أن الإيمان لا يختص بهذا التعيين، وإن كانت سائر المسائل والشرائع تعود إلى هذا التعيين إما بطريق التضمن أو بطريق اللزوم، وكذلك ما قيل في الإسلام.

إذا: تعيين مسائل بأنها من مسائل أصول الدين هذا لا إشكال فيه ألبتة، وليس هو من محال النزاع لا بين السلف ولا غيرهم، وإنما الذي عني شيخ الإسلام رحمه الله برده هو ما استعمله كثير من المتكلمين ومن قلدهم في هذا من أهل الأصول من جهة اعتبار الحد فيه، فإن المتكلمين ومن وافقهم إذا ذكروا التقسيم إلى أصول وفروع اعتبروا الأصول باعتبارات، وقد يختلف حدهم في هذا، فمنهم من يقول: إن أصول الدين هي المسائل المعلومة بالعقل والسمع، والفروع هي المسائل المعلومة بالسمع وحده -أي: بالدلائل السمعية القرآنية والنبوية-.

ولا شك أن هذا الحد حد فاسد؛ لأن ثمة مسائل بإجماع السلف أنها من مسائل أصول الدين، ومع ذلك هي ليست مما يقال فيه بالدليل العقلي، وإن كان الدليل العقلي لا يدل على مخالفة شيء جاءت به الشريعة سواء كان ذلك في العلميات أو في العمليات.

فمن أمثلة المسائل العلمية التي لم يدل عليها العقل: القول في كتابة الرب سبحانه وتعالى لأفعال العباد، فإن من أخص أصول القدر عند أهل السنة والجماعة أن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، وهذه الكتابة ليست هي أصل العلم؛ فإن الله علم ما كان وما سيكون، وقد كان السلف رحمهم الله يرون أن **من غلط في** هذا الأصل -أعني: أصل العلم- يكون كافرا كما نص على ذلك الإمام مالك وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأحمد وغيرهم؛ لأنه أصل يعلم بالضرورة الشرعية والعقلية والفطرية.

وأما أصل الكتابة فهذا ليس لازما للعلم، ولكن لما جاء في خبر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن الله كتب وجب الإيمان بما أخبر

بـــه.
فهذا الأصل لا يدل عليه العقل ابتداء قبـل ورود الشـرع؛ ممـا يـدل على أن قول طائفـة من المتكلمين بـأن أصـول الـدين: هي مـا دل عليه السمع والعقل، والفروع ما دل عليه السمع **وحده غلط من** هـــــــــــــــذا الوجـــــــــــــــه وغـــــــــــــــيره.
ومن المتكلمين -ومن يـوافقهم من الفقهـاء والأصـوليين- من قـال بأن أصول الدين: هي المسائل العلمية، وأن الفروع: هي المســائل العمليـــة.
وهـذا الحــد قــد اشــتهر عنــد كثــير من أصــحاب الأئمــة الأربعــة.
وهذا الحد وإن كان اشتغال الفقهاء به أكثر من الحد السابق إلا أنـه ليس صوابا؛ فإن ثمة مسـائل هي مسـائل علميـة أي: محلهـا العلم القلبي وليست من مسائل أعمال الجوارح والأعمال الظاهرة، ومـع ذلـــــــك لا يقـــــــال بأنهـــــــا من أصـــــــول الـــــــدين.
قال شيخ الإسلام رحمه الله: وذلك كالقول في رؤية الكفـار لـربهم في عرصات القيامة؛ فإن هذه مسألة علمية، ومـع ذلـك لم يحفـظ عن الصحابة فيها قول، وظواهر النصوص فيها بعض التردد أي: من جهة نظر المجتهد فيها؛ ولهذا اختلف أهـل السـنة في رؤيـة الكفـار لـربهم في عرصـات القيامـة على ثلاثـة أقـوال، وربمـا ذكـر بعض المتـــــــــــأخرين قـــــــــــولا رابعـــــــــــا.
وهذا بخلاف مسألة رؤية المؤمنين لربهم في عرصات القيامة وفي الجنة؛ فهي وإن كانت رؤية كما أن مسألة الكفار رؤية إلا أن القول في رؤية المؤمـنين يعـد من القـول في أصـول الـدين؛ لأن الـدلائل الشرعية من الكتاب والسنة متواترة في أن المؤمـنين يـرون ربهم في عرصات القيامة وفي الجنة، وقد جاء في ذلك عن النـبي صـلى الله عليه وسلم أحاديث متواترة بلـغ رواتهـا من الصـحابة نحـوا من ثمانيـــــــــــــة وعشـــــــــــــرين صـــــــــــــحابيا.
ومما يبين أن المخـالفين للسـلف من أئمـة الكلام وغـيرهم هم من أجهل الناس بالسنن والآثـار، كلام بعض أئمـة الاعـتزال، حيث نـرى القاضي عبد الجبار بن أحمد، وهو عمـدة المتـأخرين من المعتزلـة، لما تكلم عن مسألة الرؤية قال: وأما الأحاديث المرويـة في السـنة فهي آحاد، فإنه لم يروها عن النـبي إلا جريـر بن عبـد اللـه البجلي.
وهذا جهل علمي محض، فإن هذه الأحاديث قد رواها -كما تقدم- ما يقارب الثلاثين من الصحابة، فكيـف يقـع لـه -وهـو عمـدة من كبـار

أئمتهم- أن يقول: إنـه لم تـرد إلا من طريـق جريـر بن عبـد اللـه؟! ثم طعن في الطريـق الـذي رواه جريـر بن عبـد اللـه مـع أنـه في البخـاري، فهـو يبطلهـا من أوجـه يعلم بالضـرورة أنهـا من محـال الغلـــط.
وكـذلك ثمــة مسـائل علميـة هي من الأصـول: فـإن الصـلاة من المسائل العملية، ومع ذلـك قـد أجمـع المسـلمون على أن الصـلاة ركن من أركـان الإسـلام، فكيـف يقـال: إن الفـروع هي المسـائل العمليـــة؟
إذا: هذه الحدود الـتي يسـتعملها من يسـتعملها من المتكلمين ومن يـوافقهم للتفريـق بين أصـول الـدين وفروعـه، هي مـا أراد شـيخ الإســـــــــــــــــــــــــــــــــلام رده وإبطالـــــــــــــــــــــــــــــــــــــه.
أما القول في مسائل الصفات، ومسـائل القـدر، ومسـائل الإيمـان، ومسائل الصلاة -أي: من جهة وجوبهـا وركنيتهـا- وأمثـال ذلـك فـإن هذا لا شك أنه من القول في أصول الـدين، وهـذا ليس محـل نـزاع بين السـلف، بـل ولا محـل نـزاع بين سـائر طوائـف المسـلمين.
هذه هي المسألة الأولى التي قصد التنبيه إليهـا؛ لأنـه يقـع في كلام شيخ الإسلام رحمه الله ما هو تارة من الذم لهـذا التقسـيم، فينبغي أن يفهم على وجهه.." (1)
"ظهـــور المرجئة
قابـل قـول الخـوارج والمعتزلـة أقـوال المرجئـة، أي: أن أقـوال الوعيدية كما يسميها السلف -وهم: الخوارج والمعتزلـة- قابلهـا في بـــاب الأســـماء والأحكـــام ومســـمى الإيمـــان أقـــوال المرجئـــة.
والمرجئة طوائف، حتى ذكر الأشعري في مقالاته أنهم ثنتـا عشـرة طائفـــــة، وإن كــــانوا قـــــد يرتبـــــون على أكـــــثر من هـــــذا.
وهـؤلاء المرجئـة فيهم غلاة كـ الجهم بن صـفوان الـذي يقـول: إن الإيمــــــــــــــــــــــــــــــــــــان المعرفــــــــــــــــــــــــــــــــــــة.
وكــ أبي الحســين الصــالحي وبشــر بن غيــاث وأمثــالهم، وفيهم المتوسـطون، وفيهم المقـاربون للسـلف من الفقهـاء، وهم الـذي عرفوا بمرجئة الفقهاء، وهـؤلاء قـوم من فقهـاء الكوفـة كـانوا على مذهب أهل السنة والجماعة في الأصـول والتلقي، ولكنهم انحرفـوا في مســـــــــــــــــــــــــــــــــألة الإيمـــــــــــــــــــــــــــــــــــان.
ومما ينبه إليه هنا: أن الناظر في مسائل أصـول الـدين الـتي تنـازع

---
(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/3

فيها المسلمون يجد أن مسألة الصفات لم يشتبه القـول فيهـا على أحـد من المعـروفين بالسـنة والجماعـة، وكـذلك مسـألة القـدر في الجملـة، إلا مـا وقـع من بعض رجـال الحـديث، ثم انتهى أمـره في الغـالب.

ولكن المسألة الـتي حصـل فيهـا اضـطراب عنـد قـوم ممن عرفـوا بالسنة والجماعة، ثم شاع ذلك في الفقهاء الـذين ينتحلـون مـذهب السلف في أصول الدين، هي: مسـألة الأسـماء والأحكـام ومسـمى الإيمان؛ فإن حماد بن أبي سليمان لم يقـع **له غلـط في** مسـائل الصفات، بل ولا في مسائل القدر، وإنما توهم في مسـألة الإيمـان، فـأخرج العمـل عن مسـمى الإيمـان لظـواهر بعض الآيـات، كقولـه تعـالى كثـيرا في القـرآن: {إن الـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات} [البقـرة:277].

فجعـل هـذا التفريـق دليلا على أن العمـل ليس داخلا في مسـمى الإيمـان؛ فهـذا الإشـكال وأمثالـه أوجب عنـد كثـير من الفقهـاء في تقريـر مسـائل التكفـير والـردة اضـطرابا شـديدا.

حـتى إننـا نجـد أن من أصـحاب المـذهب الواحـد من الفقهـاء من يحكون عن إمامهم القولين المتناقضين، فنجد بعض الحنابلـة -مثلا- يحكى عن أحمـد من التكفـير مـا يحكي بعض الحنابلـة عن أحمـد نقيضه، فقد قال بعض الحنابلة: إن الإمـام أحمـد يـذهب إلى تكفـير أهـل البـدع.

وقالت طائفة من الحنابلة: إن الإمام أحمد لا يرى تكفير أهل البدع، بـل يـراهم من أهـل الفسـق.

مـع أن هـذا الإطلاق وهـذا الإطلاق لم يتكلم بـه لا الإمـام أحمـد ولا غـيره من أئمـة السـلف، بـل كـانت طـريقتهم في هـذا طريقـة التفصـيل، فقـد أجمـع السـلف على كفـر طوائـف كغلاة الشـيعة المؤلهة لـ علي وأمثال ذلك، وغلاة الجهمية المنكـرة لأسـماء الـرب وصـفاته، وكغلاة القدريـة المنكـرة للعلم، وتـرددوا في طوائـف واختلفـوا، وأجمعـوا على عـدم كفـر بعض الطوائـف، مـع أنهـا تعـد عنـدهم من طوائـف أهـل البـدع.

وظهر ما يقابل القول في القدر، وهـو القـول بـالجبر، وقـد ظهـرت مقالـة الجبريـة على يـد الجهم بن صـفوان، فتكلم بـأن العبـاد مجبورون على أفعالهم، فكان هذا نقيضا لمذهب القدريـة، فصـارت كـل بدعـة تظهـر يقابلهـا بدعـة أخـرى.

والمحصل من هذا الخلاف التاريخي: أنه قد انقـرض عصـر الصـحابة وانتهى ولم تظهر بدعة في أسماء الرب وصفاته.." (1)

"حقيقــة الخلاف في مســائل أصــول الــدين بين أهــل القبلة بعض من يتكلم في مسألة الافتراق يفرض أن مسائل أصول الدين ليس فيها اختلاف بين المسلمين، وأن النزاع نزاع اجتهادي كـالنزاع الفقهي ..

وهذا غلط، فإن مسائل الاجتهاديـات والفقهيـات -كمـا تقـدم- يقـال فيهـا بالتوسـعة، ويسـع فيهـا الاجتهـاد، أمـا مسـائل أصـول الـدين كالصفات والقدر والإيمان وأمثال ذلك فهذه لا يسـع فيهـا الاجتهـاد، بل يجب أن يلتزم فيها ما دل عليـه الكتـاب والسـنة والإجمـاع، وإن كنا نقول: أنـه يجب الـتزام مـا دل عليـه الكتـاب والسـنة حـتى في الفقهيات، لكن من المعلوم أن الفقهيات المختلـف فيهـا ليس فيهـا إجماع، وقد لا يكون فيها نصوص صريحة حاسـمة قاطعـة لا تحتمـل الاختلاف؛ ولهـذا اختلـف فيهـا السـلف ولم يختلفـوا في الأصـول.

فمن يحاول التقـريب بين مسـائل أصـول الـدين ومسـائل الاجتهـاد الفقهيـة ويقـول: إن الخلاف هنـا كـالخلاف هنـا، مسـتدلا بـأن هـذا التفريق مبني على حديث ضـعيف، وهـو حـديث: (افـترقت اليهـود) فــإن هــذا الكلام في حقيقتــه ليس بشــيء: لا من جهــة الواقــع التــاريخي، ولا من جهـة النصـوص النبويـة؛ لأن الحـديث وإن كـان ضعيفا فإن اختلاف أهل القبلة في أصول الدين يعد واقعا تاريخيـا لا يمكن الـنزاع فيـه، ولا يمكن لأحـد أن يجـادل فيـه، فإننـا نجـد أن المعتزلـة متحـيزة بنفسـها، وأن الخـوارج قـد سـلت السـيف على الصحابة، وطوائف الشيعة أيضا لهم شأن يطول، وكـذلك المرجئـة، والقدرية

إلخ، فهذا شأن يعد واقعا تاريخيا أقرت به سائر الطوائف، فمحاولـة القول بأنه ليس بشيء أو مبالغـة أو تكلـف ليس من بـاب المنطـق العلمي الصحيح.

ثم أيضا من جهة السـنة النبويـة؛ فإنـه وإن تكلم بعض الحفـاظ في ضـعف حـديث أبي هريـرة وأنس وأمثـالهم: (افـترقت اليهـود) ولـو فرض أنه ضعيف فإنه قد تواتر عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم -وقد جاء هذا في الصحيحين من طرق كثيرة- قوله: (لا تزال طائفـة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خـالفهم

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/12

حتى يأتي أمر الله) وفي رواية: (حتى تقوم الساعة) أعـني: حـديث الفرقـة الناجيـة المنصـورة، فهوممـا ثبت في السـنة ثبوتـا قطعيـا متواترا، وقد أجمع عليـه أئمـة الحـديث، ولم يطعن أحـد منهم فيـه؛ وهـــو دليـــل على أن هنـــاك طائفـــة مختصـــة بـــالحق.
ثم يبقى المخالفون لهم: هل عدتهم كمـا ذكـر في حـديث الافـتراق فيكون عدد الطوائف غير هذه الطائفة ثنتين وسبعين فرقة أم أنهم أقـــــــــــل من ذلـــــــــــك أو أكـــــــــــثر؟
نقول: إذا كان حديث افترقت اليهود ضعيفا فإن الجـزم بهـذا العـدد يضعف، أما أن هناك طائفة مختصة باتباع الكتاب والسـنة وموافقـة هدي النبي صلى الله عليه وسلم، وأن هنـاك طوائـف خـالفتهم في أصول الديانة فهذا متحقق بهذه النصوص التي ذكر فيها النبي صلى اللـه عليـه وسـلم الفرقـة الناجيـة المنصـورة إلى قيـام السـاعة.
ولهـذا من فقـه السـلف أنهم لم يشـتغلوا بتعـيين الفـرق المخالفـة الثنـتين والسـبعين، وإنمـا اشـتغل بتعيينهـا بعض المتـأخرين من الفقهاء، وبعض المتكلمين الذين جعلوا طائفتهم هي الفرقة الناجية المنصـورة المصـيبة للحـق، وجعلـوا غـيرهم من أهـل الاختلاف والضـــلال.
إذا: لا يجوز التساهل في الاختلاف في أصول الديانة، وهـذا لا يعـني الاستطالة على أحد من الخلق، فإن الرسل بعثـوا بالرحمـة والعلم، ولهذا وصف الله نبيـه بقولـه: {ومـا أرسـلناك إلا رحمـة للعـالمين} [الأنبياء:107] فهذا باب لابد فيه من الاعتدال والضبط.." (1)

"بيـان اتصـال مقـالات التأويـل المتـأخرة بمقـالات التأويـل المتقدمة
لمـا انتهى المصـنف رحمـه اللـه من بيـان المقدمـة الثانيـة قصـد الوصول إلى مقدمة هي محتدم النزاع مع الأشاعرة، فإن المقدمـة الأولى وهي: أن إسـناد السـلف ينتهي إلى المعصـوم عليـه الصـلاة والسلام -في الجملة- هي مقدمـة مسـلمة عنـد الأشـعرية، وكـذلك المقدمة الثانية؛ فإن الأشعرية يختلفون كثيرا مع المعتزلة فضلا عن الجهمية؛ ولهذا نجد أن جمهور الرد المفصل في كتب الأشاعرة يقع على طائفـــــــــــــة المعتزلـــــــــــــة.
لـذلك قصـد المصـنف في المقدمـة الثالثـة بيـان اتصـال مـذهب المتـأخرين من المتكلمين سـواء كـانوا من الكلابيـة أو الأشـعرية أو

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/15

الماتريدية أو بعض متأخري المعتزلة المعتبرين في الحنفية كفقهاء، ومن تـأثر بهـذه المـذاهب الكلاميـة المتـأخرة من فقهـاء المـذاهب الأربعـة بلا اسـتثناء حـتى الحنابلـة؛ فـإن طائفـة منهم تـأثروا ببعض مقـالات الكلابيـة والأشـعرية -بيـان الاتصـال بين مقـالات التأويـل المتقدمـة الـتي أجمـع السـلف، بـل وحـتى الأشـاعرة، على ذم أصحابها، وهي: مقالات المعتزلـة الأولى ومقـالات الجهميـة الأولى، وبين ما استعمله الأشعرية من التأويل؛ وأنه متلقى عن هؤلاء الذين اشتغل الأشعرية موافقة للسلف في ذمهم، فقال مبينا ذلـك رحمـه اللـه: وهـذه التـأويلات الموجـودة اليـوم بأيـدي النـاس -مثـل أكـثر التأويلات التي يذكرها أبـو بكـر بن فـورك في كتـاب التـأويلات ... - هي بعينهـــا التـــأويلات الـــتي ذكرهـــا بشـــر المريســـي. فهـذا المحـل من كلام المصـنف هـو وصـل للمـذهب المتـأخر عنـد المتكلمين سواء كان أشعريا أو كلابيـا أو ماتريـديا، أو كـان ينتسـب إلى أحد المدارس الفقهية الأربعـة، وحينمـا نقـول: أو كـان ينتسـب إلى أحد المدارس الفقهية الأربعة فإننا نبين هنا حقائق علمية، وأمـا هؤلاء الذين غلطوا في هذا الباب من الفقهاء فهؤلاء اجتهدوا، وهـذا هـو محصـل الاجتهـاد، ويبقى أن هـذا الاجتهـاد مـا قـدره من جهـة المخالفة؟ هذه مسألة فيها تفصيل، وإن كنا نعتـبر أن هـذا الاجتهـاد ليست درجتـه بـالقطع كالاجتهـاد في المسـائل الفقهيـة، لكن يبقى المقصود المجمل: أن حكم المقالة ليس بالضـرورة أنـه يطـرد إلى قائلهـــا.

فيقال: إن المتأخرين من المتكلمين بـل وبعض الفقهـاء نسـبوا إلى بعض أئمة السلف أقـوالا ليسـت على مـذهبهم، كــ أبي الفـرج ابن الجـوزي الحنبلي -مثلا-، فإنـه حنبلي لم يشـتغل بعلم الكلام، وليس لــه صــنعة كلاميــة فضــلا عن كونــه ينتســب إلى مــذهب كلامي كالأشعرية أو الاعـتزال أو الماتريديـة أو غيرهـا، ولكن ابن الجـوزي الحنبلي قصـد في كتبـه -سـواء في التفسـير أو فيمـا صـنفه في الاعتقاد- مذهبا يقارب مذهب كثير من المعتزلة، ومـال إلى تعطيـل كثـير من الصـفات، وإن كـان في قولـه بعض الـتردد والاضـطراب كغيره من الفقهاء الذين كانوا يظنون أن هـذا المـذهب هـو مـذهب الأئمة؛ ولهذا لما رد ابن الجوزي على بعض الحنابلة لم يقصـد كبـار الحنابلة، فضلا عن الإمام أحمد، بل قصد طائفة من الحنابلة الـذين قـــــــد يقــــــــع لهم بعض الزيــــــــــادة في الإثبــــــــات.

وهذا معنى يلاحظ بالمقابل: وهو أن المتأخرين لما خلط كثير منهم مذهب السلف بمذاهب متلقاة عن بعض قدماء المتكلمين -الذين عرف انحرافهم عن مذهب السلف- قابلهم طائفة أخرى من الفقهاء، وهذا إذا اعتبرنا المقارنة بالمذاهب الأربعة تجده أكثر ما يكون في فقهاء الحنابلة، بمعنى أكثر من غيرهم من المذاهب الثلاثة؛ فصار طائفة من الحنابلة كـ أبي عبد الله بن حامد وغيره يزيدون في الإثبات أكثر مما أثر عن أئمة السلف، ويقصدون بهذا مقابلة **من غلط من** أصحابهم الحنابلة الذين مالوا إلى مذهب التعطيل، وشاركوا بعض نفاة الصفات في بعض المسائل.
وبهذا يتبين أن الفقهاء رحمهم الله لم يكونوا على درجة واحدة في هذا الباب، فمنهم من قد زاد في الإثبات، وهذا يسير في الجملة، ويقع كثيرا في الحنابلة، ومنهم من قارب مذهب الكلابية أو الأشعرية، ومنهم من حقق مذهب الأئمة المعتبر الذي هو مذهب السلف، وهذا ليس مختصا بطائفة، بل يقع في سائر الطوائف الأربع؛ فإن طوائف من فقهاء الحنبلية والشافعية والمالكية والحنفية محققون لمذهب السلف في باب الأسماء والصفات وغيره مما تحصل تحقيقه وتقريره.."[1]
"على ماذا يترتب الإجماع
من المعلوم أن الإجماع لا ينعقد إلا مع نص، وهذا يقرره الأصوليون، وإن كان بعض المتكلمين من الأصوليين ومن وافقهم من الفقهاء الذين تكلموا في الأصول يعارضون في هذا، إلا أنه لا شك أن هذه **المعارضة غلط محض**، وبإجماع السلف؛ فإن الإجماع يدل على ثبوت النص في المجمع عليه.
لكن يبقى أنه إذا انعقد إجماع العلماء فهل يلزم بالضرورة أن هذا الإجماع يترتب على دليل واحد أم قد يختلف دليله؟
أي: إذا تحقق الإجماع سواء في مسائل أصول الدين أو في الفقهيات فهل يعني هذا أن الإجماع ترتب على دليل معين، بمعنى أن هؤلاء المجتهدين جميعهم نظر في هذا الدليل المعين -كآية معينة من القرآن أو حديث معين من السنة- فصار اتفاقهم على فهم دلالته هو المحصل للإجماع؟
يقال: أما إذا كان القول في أصول الدين فإن علماء السلف إذا أجمعوا على مسألة من المسائل المعتبرة في أصول الدين فهذا

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/19

يدل على تحقق الإجماع في الدليل المعين فيه، وإن كانت المسألة قد يستدل عليها بدليل قد يدخله النزاع.
مثال هذا: أجمع السلف رحمهم الله على أن المؤمنين يرون ربهم في عرصات القيامة وفي الجنة، وعلى هذا دلائل من القرآن والسنة أجمع السلف على دلالتها على هذه المسألة، لكن هناك دلائل من القرآن استدل بها بعض الأئمة على هذه المسألة وإن كان غيرهم ينازعهم في الاستدلال كقوله تعالى: {لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد} [ق:35] فكلمة مزيد استدل بها بعض الأئمة على أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، مع أن هذه الكلمة ليست نصا في الرؤية، ولكنهم لما وجدوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسر الزيادة في قوله تعالى: {للذين أحسنوا الحسنى وزيادة} [يونس:26] بأنها النظر إلى وجه الله كما في حديث صهيب عند مسلم، افترضوا هذا الحرف في المحل الآخر من القرآن لتقارب السياق.
ورأى بعض العلماء أن هذا ليس بالضرورة يدل على ثبوت الرؤية.
فهنا كان الاختلاف في دليل معين، والاتفاق في دليل معين آخر.
وبهذا يظهر أنه ليس هناك خلاف بين السلف في الرؤية، ومن ادعى أن أهل السنة اختلفوا في رؤية الله لاختلافهم في مثل قوله تعالى: {ولدينا مزيد} [ق:35] قيل له: هذا اختلاف في دليل معين، والاختلاف في الدليل المعين لا يستلزم الاختلاف في المدلول، إلا إن كان هذا المدلول لا يثبت إلا بهذا الدليل، أما في الرؤية فهناك أحاديث متواترة، وصريح من القرآن في غير ما آية هي معقد الإجماع.
أما إذا انعقد الإجماع في مسألة فقهية فهنا لا يلزم أن يكون موجب الإجماع نصا معينا، بمعنى أنه يحصل الإجماع في مسألة فقهية، ولكن استدلال مالك رحمه الله بظاهر من القرآن، واستدلال الشافعي بظاهر آخر من القرآن، واستدلال أبي حنيفة بحديث من السنة، فتكون النتيجة واحدة، ولكن مأخذها من النصوص متنوع، فيكون الإجماع لم ينعقد من جهة دليل معين واحد ..
هذا الذي يقع غالبا في المسائل الفقهية، وإن كان قد يقع في المسائل الفقهية دلائل نبوية يطبق الأئمة على الاستدلال به.
والنتيجة من هذا: أن الإجماع لا يحصل إلا بنص، سواء كان نصا معينا أو نصا متنوعا.

وهذه الأصول الثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع هي المعتبرة في مسألة أصول الدين.." (1)

"الإشكال في حد المتواتر والآحاد

المشهور في كلام المتأخرين من أهل الحديث وأهل أصول الفقه والمتكلمين أن المتواتر: هو ما رواه جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.

ولما تكلموا في هؤلاء الجماعة منهم من قال: عشرة، ومنهم من زاد على ذلك.

وبهذا يكون المتواتر هو ما يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة، وعن هؤلاء العشر مائة، وعن هؤلاء المائة ألف على هذا الترتيب.

ولهذا قال بعض متأخري الحفاظ كابن الصلاح بأنه لم يقف على مثال معين لهذا من السنة.

فهذا الحد للمتواتر لا شك **أنه غلط على** سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإن أئمة الحديث لم يكونوا على مثل هذا، وإن كان متقدمو أئمة الجرح والتعديل كـ البخاري وابن المديني وأحمد بن حنبل، وأمثال هؤلاء قد تكلموا في الأحاديث المفردة، حتى إنهم ردوا كثيرا من الأحاديث باعتبار التفرد، وإن لم يكن التفرد دائما عندهم مردودا.

لكن هذا التقسيم معناه أن يكون عامة السنة النبوية حتى المخرجة في الصحيحين، وحتى الأحاديث المتلقاة بالقبول عند الأمة آحادا وليست من المتواتر ..

وهذا تكلف؛ فإن هذا الحد لا يدل عليه الشرع ولا تدل عليه اللغة، ولا يدل عليه المقصد الذي بعث به النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث الواحد من أصحابه بتقرير مسائل أصول الدين من التوحيد وغيره إلى قوم من الكفار، وربما كانوا قوما تختلف عقائدهم كالمشركين وعبدة الأوثان مع أهل الكتاب، كما بعث معاذا إلى اليمن وفيها اليهود والنصارى وعبدة الأوثان.

فهذا الحد ينبه إلى خطئه وإن كان شائعا في كتب المصطلح المتأخرة.." (2)

---

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/3

2) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/5

"كيفيـــــــــة ضـــــــــبط مـــــــــذهب الســـــــلف
وهنــــــا ســـــؤال: بم يضـــــبط مـــــذهب الســـــلف؟
من المعلوم أنه إذا قيل: إن هذا القول مذهب للسلف لزم من ذلك أن ما يخالفه يكون بدعة، ولهذا ينبغي أن لا يقال عن شيء ما بأنــه مـذهب للسـلف إلا إذا كـان إجماعـا لهم، أمـا إذا اختلفـوا فيقـال: اختلف الأئمة أو اختلف السلف، وإن كـان الخلاف الفقهي ينبغي أن يعبر عنه بالقول: اختلف الأئمة أكثر من أن يقـال: اختلـف السـلف؛ فإن هذا الحرف إنما يستعمل في مسـائل الإجمـاع كمـا يظهـر في كتب أهــــــــــــــــــــــــــــــــــل العلم المحققين.
وقد أشار شـيخ الإسـلام إلى كيفيـة ضـبط مـذهب السـلف، فقـال: واعتبار مـذهب السـلف الـذي هـو مـذهب لازم يجب اتباعـه بدلالـة القرآن والحديث هو ما علم إجماعهم فيـه، قـال: ومعرفـة الإجمـاع تقع بنقل علماء الإسلام الكبـار بـأن هـذا إجمـاع للسـلف، أو بتـواتر مقـــالاتهم في هـــذه المســـألة ولا يحفـــظ لأحـــد منهم مخالفـــة.
فهـــــذان طريقـــــان يعـــــرف بهمـــــا إجمـــــاع الســـــلف:
الأول: التنصــيص من كبــار العلمــاء المتقــدمين أو المحققين من المتــــــأخرين على أن هـــــــذا إجمـــــــاع للســـــــلف.
الثـاني: تـواتر المقالـة عن السـلف، ولم يحفـظ لأحـد منهم فيهـا مخالفــة.
وقـد أراد شـيخ الإسـلام بهـذا درء مسـألة تحصـيل مـذهب السـلف بطريق الفهم؛ ولهذا قال رحمه اللـه: وأمـا من تحصـل لـه فهم في الكتاب والسنة فقال: إن هذا مذهب السـلف؛ لأن السـلف عنـده لا يخرجـون عن دلالـة القـرآن والسـنة، فهـذه طريقـة يسـتعملها من يســتعملها ممن انتحــل مــذهب الســنة والجماعــة من متــأخري المتكلمين، ومن قلــــــــدهم من الفقهــــــــاء وغــــــــيرهم ..
وهـذا التنبيـه غايـة في الأهميـة، وهـو أن مـذهب السـلف لا يصـح تحصــــــــــــــــــــــــــــيله بــــــــــــــــــــــــــــالفهم.
وهـــذا قـــد وقـــع في كلام كثـــير من الفقهـــاء وفي كلام كثـــير من المتكلمين، ويقع اليوم قـدر كثـير منـه بين بعض طلبـة العلم، حيث نجـــد أنهم يعينـــون مســـائل ويقولـــون: هـــذا مـــذهب للســـلف.
مع أن المسـألة فيهـا نـزاع بين كبـار أئمـة السـلف؛ لكونهـا مسـألة فقهيــة.
إذا: لابد أن يعتبر مذهب السلف بالأصـول الثلاثـة، فكـل مـا أضـيف

إلى مـذهب السـلف، ولا يوجـد عليـه دليـل من الكتـاب والسـنة والإجماع فإنه لا يعد من مذهب السلف الذي هو إجمـاع لهم، وإنمـا قد يكون محـل خلاف بين أهـل السـنة والسـلف أنفسـهم؛ لأنـه إذا انضبط أن هـذا مـذهب للسـلف لـزم أن يكـون صـوابا محضـا، ومـا يقابله يكون بدعة وضلالا محضا على حد قوله صلى الله عليـه وآلـه وسلم: (أما بعد: فإن خير الحـديث كتـاب اللـه، وخـير الهـدي هـدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة).
فكـل مـا قابـل مـذهب السـلف فهـو بدعـة وضـلالة؛ ولهـذا لا تعين مسألة أنها مذهب للسلف إلا إذا علم أنها إجماع لهم، أما إذا كـانت اختيارا لبعض كبار أئمتهم ويخالفهم أئمة آخـرون من أئمـة السـلف أنفسهم فإنه مهما كان ظهور الدليل فيها من الكتاب والسنة ينبغي أن يتوقف عن نقل الإجماع فيها، بمعنى أنه إذا قيل: إن هذا مذهب للسـلف فـإن هـذا بمنزلـة القـول: بـأن هـذا إجمـاع.
وينبه هنا إلى أنه إذا ظهر دليـل المسـائل الـتي ليسـت إجماعـا من الكتاب والسنة -ولو خالف من خـالف فيهـا من بعض علمـاء السـنة الكبار- فإنه يجب الاتباع لدلالة الكتاب والسنة، وربما صح في بعض المقامات الإنكار حتى في المسائل التي هي محل خلاف، وإن كـان هذا لا يطرد، فإن بعض الأئمة قد يجـزم في مسـألة بحكم يعلم أنـه غلط؛ لكون الدليل لم يبلغـه مثلا، أو لسـبب آخـر كمـا يـذكره شـيخ الإسـلام في رسـالته رفـع الملام.
إذا: الإنكار ليس محصورا بالضرورة في مسائل الإجمـاع، بـل حـتى مسائل الخلاف قد يقع أحيانا وجه لإنكار بعض الأقوال، ولو قال بهـا بعض الكبـار من أهـل العلم، وإن كـان هـذا لا يطـرد.
القصد: أن تحقيق مذهب السلف معتبر بثبـوت إجمـاع صـريح لهم، أما المسألة التي ليس فيها إجماع فلا يصح أن يقـال فيهـا: إن هـذا مذهب للسلف؛ ولذلك لا يصح وصـف القـول المخـالف في مسـألة فيها شيء من النزاع، ولو كان المرجح يـرجح أن قولـه هـو الراجح بدلالـة القـرآن والسـنة مثلا أو بدلالـة أحـدهما بأنـه بدعـة، كـذلك لا يوصف القـول المخـالف بأنـه بدعـة إذا كـان القائـل بـه من أعيـان الأئمـة كأئمـة الصـحابة وأئمـة التـابعين وأمثـالهم؛ ولهـذا نجـد أن الصحابة لم يكن بعضهم يبـدع بعضـا في مسـائل الاختلاف، وكـذلك الأئمة الكبار.." (1)

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/6

"تبيين الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه مسائل أصول الدين

[فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول هو أفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادا وقولا؟! ومن المحال أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة وقال: (تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك).

فبما أنه صلى الله عليه وسلم قد علم أمته حتى الأشياء التي هي ليست من أصول الديانة فيمتنع في العقل والشرع أنه صلى الله عليه وسلم يقصد إلى تعليم المسائل اليسيرة التي الجهل بها لا يضر -حيث إن بعض المسلمين يجهلون مثل هذه المسائل ومع ذلك يستقيم دينهم في الجملة، وإن كان فيه شيء من التقصير والنقص- ويدع صلى الله عليه وسلم بيان أصول الدين أو أنه لم يحكم بيانها! هذا يعلم امتناعه ضرورة.

[وقال فيما صح عنه أيضا: (ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم).

المعتبر عند كثير من متأخري الحفاظ: أن الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما قالوا: وفي صحيح البخاري أو في صحيح مسلم.

أو يعبرون بعبارة: وفي الصحيح.

وإذا كان الحديث صحيحا وليس في البخاري أو في مسلم قالوا: وقد صح عن النبي، وثبت عن النبي إلخ.

لكن المصنف -أحيانا- لا يلتزم هذا الاعتبار، وإن كان كثيرا في كتبه عليه، بمعنى أنه تارة يقول: وقد صح عن النبي، وفيما صح عن النبي، وثبت عن النبي، ومع ذلك يكون الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، وتارة يقول: وفي الصحيح.

ومع ذلك لا يكون الحديث لا في البخاري ولا في مسلم.

ومن الأمثلة على هذا ما قاله هنا، حيث قال: وقال فيما صح عنه، ولم يقل: وقال كما في الصحيح أو في صحيح مسلم، مع أن الحديث في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو في سياق طويل، قال: (كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر

فنزلنا منزلا، فمنا من يصلح خباءه، ومنا من ينتصل، ومنا من هو في جشره، إذ نادى منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصلاة جامعة.
قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها) إلى آخر ما ذكره صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث.
الشاهد منه: هذا الحرف الذي أشار إليه المصنف: (أنه لم يكن نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم) فهذا يدل ضرورة على أن جميع الأنبياء وأخصهم نبينا صلى الله عليه وآله وسلم قد بينوا مسألة أصول الدين.
[وقال أبو ذر: (لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علما).
وقال عمر بن الخطاب: (قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما، فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه) رواه البخاري.
ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين -وإن دقت- أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة ألا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام؟!].
قوله هنا على غاية التمام ليبين **به غلط من** زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين هذا للأمة كما يقرر ذلك المتفلسفة الذين انتسبوا للإسلام، وليبين **به غلط من** زعم بأنه لم يقع ذلك منه على جهة التمام، وإنما في القرآن أحرف مجملة والتفصيل يتلقى من الدلائل العقلية كما هو حال جمهور متقدمي المتكلمين من الجهمية والمعتزلة.
وكذلك غلط من يسلم بأن القرآن تضمن هذا الباب على جهة التمام، لكنه لا يلتزم هذا القول الذي قاله، فتجده يستعمل التأويل أو يستعمل الدلائل الكلامية في ذلك، كما هو شأن الأشعرية

وأمثالهم الذين سلموا أن القرآن -في الجملة- بين هذا الباب، لكنهم عند التطبيق والتحقيق يخرجون عن هذا، ولا سيما المتأخرون منهم.
وبهذا ينتهي المصنف من المقدمة الأولى، وهي مقدمة ضرورية ظاهرة: وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم علم هذا الباب على التفصيل وأنه بينه لأصحابه.." (1)

"تبليغ الصحابة مسائل أصول الدين للتابعين
[ثم إذا كان قد وقع ذلك منه فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه].
ينتقل المصنف الآن إلى بيان أن البيان النبوي تلقاه أصحابه رضي الله عنهم، والصحابة رضي الله عنهم بلغوه للتابعين، ويمتنع أن يكون الصحابة لم يبلغوه للتابعين؛ لأن عدم بلاغ الصحابة للتابعين إما أن يكون سببه أن الصحابة لم يفقهوا بيان النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ممتنع؛ فإنهم إذا لم يفقهوا أصول الديانة فمن باب أولى أن يقع غلطهم في غير ذلك.
وإما أن يكون سبب عدم بلاغ الصحابة للتابعين: أنهم قصدوا كتم الحق عنهم، وبما أن النظر العقلي لا يخرج عن هذين الاحتمالين، وكلاهما يعلم بطلانه وامتناعه، فتتحقق النتيجة: أن الصحابة بلغوا القول الحق والفصل والصواب في الأسماء والصفات إلى التابعين.
وعند مرحلة التابعين يقف الإسناد، أي: يقف المقصود من التقرير؛ لأنه في زمن التابعين ظهر الجعد بن درهم وظهرت مقالة نفي الصفات، وعلم بإجماع الناس -لم يخالف في هذا أحد- أن أئمة التابعين ردوا على هؤلاء المخالفين، فهنا تظهر النتيجة، وهي أن الحق مع التابعين؛ لأنهم تلقوا عن الصحابة والصحابة تلقوا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، ويعلم أن هذا المذهب الطارئ - الذي هو مذهب الجعد بن درهم - باعتبار مخالفته لمذهب **التابعين** **غلط محض**، وإن كان يعلم غلطه من هذا الوجه وغيره.
ولهذا من أوجه الاستدلال الفاضلة عند السلف: أن كل بدعة يعلم غلطها بدلالة الإجماع المتقدم.
وقد كان الإمام مالك رحمه الله من أكثر الأئمة سلوكا لهذا المسلك.
وبهذا يعلم أن معرفة الحق شيء وطريقة رد البدعة المخالفة

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/11

للحـــــــق في أصـــــــول الديانــــــــة شـــــــيء آخـــــــر.
فهنـا طريـق مطـرد، يعـني يمكن أن يسـتعمل في جميـع المـوارد والمسائل: وهو أن كل ما خالف مذهب السلف المجمـع عليـه يعلم غلطه لكونه مخالفا للإجماع المتقدم.." (1)

"الحق في بـاب الأسـماء والصـفات محصـور فيمـا أجمـع عليـه السـلف"

[وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منهـا إلى معرفـة هـذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجوديـة فكيـف يتصـور مـع قيـام هـذا المقتضـي -الـذي هـو من أقـوى المقتضـيات- أن يتخلـف عنـه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟! هذا لا يكـاد يقـع في أبلد الخلـق، وأشـدهم إعراضـا عن اللـه، وأعظمهم إكبابـا على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله تعالى، فكيف يقع في أولئك؟ وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه فهذا لا يعتقده مسـلم ولا عاقـــــل عـــــــرف حـــــــال القـــــــوم].
أي: أنـه يمتنـع أن يكـون الحـق في الأسـماء والصـفات لم يعـرف تقريـره إلا من واقـع كلام المتكلمين، سـواء قصـد بـالمتكلمين هنـا القدماء منهم كالجهمية والمعتزلة المتقدمة، وهذا يكـاد يكـون يعلم تأخره وتعذره، لكن بالمقابل فإن كثيرا من الفقهاء يرون أن تقريـر مسـألة الصـفات والأفعـال المتعلقـة بـذات البـاري سبحانه وتعـالى وتحقيقهـا وقـع في كلام المتـأخرين من المتكلمين، ولهـذا قـال من قـال بـأن الأشـعرية هم أنصـار أصـول الـدين، وهم الـذين قـرروا المعرفـــــــة في مســـــــألة أصـــــــول الديانـــــــة.
وهذا لا شك **أنه غلط محض**، وإن كان يقـع في مـذهب الأشـعرية مـا هـو من الصـواب إلا أنـه ليس لهم اختصـاص فيـه، بمعـنى أن الصواب الذي قالوه موجود في كلام السلف وليس لطائفة متـأخرة لا الأشـعرية ولا الحنبليـة ولا الشـافعية ولا المالكيـة ولا الحنفيـة ولا غير هذه الطوائف اختصاص بشيء من الحـق، فـإن الحـق في هـذا الباب محصور فيما قرره أئمة السلف رحمهم اللـه وأجمعـوا عليـه.
ولشـيوع مثـل هـذه التوهمـات صـار بعض الفضـلاء من أهـل العلم الكبار يضطرب قولهم في هذا، فتجد أن النووي رحمه الله قـد يقـع له بعض هذا الوهم في مثل هذه المسائل، فتجده يقـول: وللعلمـاء مسلكان في هذه النصوص -يعني نصـوص الصـفات-: التفـويض -أو

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/12

تارة يقول: التوقف- وهو مسلك السلف، والتأويل وهو مسلك أصحابنا المتكلمين.
ولا شك أن هذا التقرير غلط، فإن السلف ليسوا مفوضة، والحق ليس في هذا المسلك ولا هذا المسلك، بل في مسلك السلف الذي هو: إثبات المعنى وتفويض الكيفية، فالكيف مجهول والمعنى معلوم كما قرره مالك وغيره.
[ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتتبعه].
أي: هو مبسوط في كتب السنة المسندة، وهي التي نقلت ألفاظ السلف بأعيانهم وتصريحهم في مسائل الأسماء والصفات كالسنة للخلال وعبد الله بن أحمد، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، والإبانة لـ ابن بطة، والشريعة للآجري، وكتاب التوحيد لـ ابن خزيمة.." (1)
"مواقف المخالفين من مذهب السلف
وبهذا يتحصل أن طوائف المخالفين على صنفين في موقفهم من مذهب السلف:
الأول: وهو صنف الغلاة منهم، وهؤلاء لا ينتحلون مذهب السلف ولا يصوبونه ولا يجوزونه، وهذا هو شأن غلاة أهل البدع كالجهمية وأئمة المعتزلة، ومن تكلم في هذا الباب على طريق التبع من الشيعة وغيرهم، وإنما يخص ذكر الجهمية والمعتزلة لأنهم أخص من تكلم في هذا الباب ..
فهذا الصنف: ليس من شعارهم انتحال مذهب السلف، ولا تصويبه ولا تجويزه.
الثاني: وهم جمهور المتأخرين من المتكلمين الذين انتسبوا للأئمة في الفقه، وهؤلاء يعلمون أن مذهبهم مخالف لمذهب السلف، ولكنهم يجوزون في هذا الباب -أعني: في باب الأسماء والصفات- طريقتهم التي اتخذها أصحابهم المتكلمون، واتخذها من وافقهم من الفقهاء، ويجوزون في نفس الأمر الطريقة التي ظنوا أنها هي طريقة السلف، فترى أن الأشعري يثبت جملة من الصفات ويتأول جملة منها، وأصحابه في الجملة على هذا المنهج، وإن كانوا يختلفون معه في قدر ما يثبت وقدر ما يتأول، ولكنهم يرون أن السلف كانوا مفوضين في هذا الباب، وبخاصة ما يتعلق بمحل

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/5

التأويل عندهم، أي: أن الصفات التي يصحح الأشعرية أنها ثابتة لله حقيقة يرون أن السلف كذلك كانوا يثبتونها حقيقة كالعلم والسمع والبصر.
وإذا جاء القول فيما تتأوله الأشعرية كالصفات الفعلية عند جميع الأشعرية، أو كالصفات الخبرية عند متأخريهم قالوا: إن السلف في هذا الباب كانوا يفوضون ويرون أنه يصح في هذا النوع إما التفويض -ويقولون: إنه مذهب للسلف- وإما التأويل.
وموجب هذا التجويز عند الأشاعرة أنهم اعتقدوا عدم ثبوت الصفات الفعلية في نفس الأمر، أو الصفات الخبرية عند متأخريهم بعد طبقة أبي المعالي الجويني، فلما اعتقدوا انتفاء الصفة في نفس الأمر أصبحوا بين حالين: إما أن السياق القرآني فيها يثبت على ظاهره أي: بلا إثبات معنى؛ ولهذا يقولون: وقد كان السلف يجرونها على ظاهرها.
ولكن لفظ الظاهر -كما يقرر شيخ الإسلام رحمه الله في كتبه- صار لفظا فيه إجمال.
فالقصد: أنهم يصفون مذهب السلف فيما يدخلون فيه التأويل بأنه مذهب تفويض في هذا النوع.
ثم هم يرون أن هذا التفويض ليس واجبا وإنما هو جائز، وإذا كان جائزا فمعناه أنه يجوز في هذا النوع من الصفات التأويل والتفويض؛ ولهذا انتهى المذهب الأشعري إلى صيغة فيها توفيق -باعتبار رأيهم- بين مذهبهم ومذهب السلف؛ لأنه لم يكن من شعارهم في الأصل عدم تجويز مذهب السلف كما كان شأن الجهمية والمعتزلة؛ لأن إمامهم كان ينتسب لأهل السنة.
وهذا من باب التناقض الذي وقع فيه الأشاعرة، حيث إنهم جوزوا طريقتهم، وجوزوا التفويض الذي نسبوه للسلف، وقد كان مبنى الطريقة التي انتحلوها في الصفات الفعلية التي أطبق عليها جميع الأشعرية مبني على مسألة تعارض العقل والنقل.
وغلطهم من جهة أخرى: أن علماء الأشاعرة إذا تكلموا في مذهب السلف قرروا أن مذهب السلف كان هو التفويض، وعن هذا التقرير الذي ذكره متكلمة الأشعرية ذهبت طائفة من فقهاء المذاهب الأربعة إلى أن مذهب السلف في الصفات الفعلية على وجه الخصوص -وربما وقع في غيرها- هو التفويض.
وهذه النسبة -أي: نسبة التفويض إلى السلف- نسبة حادثة، وقد

كان المعتزلة الأوائل يعلمون أن مذهب الأئمة الذي عارضهم، وحصلت بسببه المناظرة بينهم وبين السلف كما في زمن الإمام أحمد وغيره أنه لم يكن تفويضا، وإنما كان النزاع في ثبوت صفات الله أو عدم ثبوتها، أي: هل أن الرب متصف بالصفات أو ليس متصفا بالصفات.

فهذا الوهم الأشعري الذي فيه نوع تلطف مع مذهب السلف هو الذي أوجب -كما يقرر شيخ الإسلام رحمه الله - خطأ كثير من فضلاء الفقهاء؛ لأنهم رأوا أن كثيرا من الأشعرية في كتبهم لا يطعنون على السلف، وإن كانوا يقررون مخالفتهم، ولكنهم يفرضون في هذا الباب صحة هذا القول أو هذا القول، وهذا نقيده في مسألة الصفات.

وإذا قيل هذا فهذا ليس حكما على جميع أعيان الأشعرية، بل هو حكم مجمل، أي: هذا هو محصل المذهب في الجملة، وإلا فإن بعض علماء الأشاعرة كـ أبي الفتح الشهرستاني في بعض كتبه، ومحمد بن عمر الرازي في بعض كتبه، وأبي المعالي الجويني في بعض كتبه يبينون أن طريقتهم تختلف مع طريقة السلف في نفس الأمر، وأنه يتعذر الجمع بين الطريقتين، ولكن هؤلاء لا يلتزمون هذا القول، بمعنى أنهم يقررونه تارة ويقررون نقيضه تارة أخرى.

إذا: المخالفون للسلف في باب الصفات في موقفهم من مذهب السلف على صنفين:

الأول: لا ينتحلون مذهب السلف ولا يصوبونه ولا يجوزونه، بل يرونه باطلا وتشبيها وضلالا، وهذا هو شأن الجهمية والمعتزلة.

الثاني: وهو الغالب على الأشعرية، وإن كان بعض أعيان الأشعرية -كما سلف- تارة ينزعون إلى طريقة الجهمية والمعتزلة، وكذلك الماتريدية؛ فإن طريقتهم مركبة من الصنف الأول والصنف الثاني، فبعض علماء الماتريدية ينزع إلى الصنف الأول فيحاكي طريقة الجهمية والمعتزلة في ذم مذهب السلف، وبعض فضلاء -وإذا قلنا فضلاء فباعتبار الغلاة في المذهب - ومقتصدة هؤلاء الماتريدية ينزعون إلى الصنف الثاني.

إذا الصنف الثاني -وهم الذين يجوزون مذهب السلف- هم أئمة الأشعرية كـ أبي الحسن والقاضي أبي بكر بن الطيب، وأئمة الكلابية وأمثال هؤلاء.

أما متأخرة الأشعرية والماتريدية فإن طريقتهم تنزع إلى الصنف

الأول تـــــــــارة والصـــــــــنف الآخـــــــــر تـــــــــارة.
فهذا موجب هذه المقالـة، وهي محصـلة على الصـنف الثـاني، فهم يقولون: أسلم؛ لأنهم ظنوا أن مـذهب السـلف التفـويض، وطريقـة الخلف أعلم وأحكم؛ لأن هذه الآيات التي اعتقدوا عدم دلالتهـا على الصـفات اشـتغلوا هم -يعنـون الخلـف من أصـحابهم- بتأويلهـا إلى معان يرونها ويظنونها مناسبة لله سبحانه وتعـالى، أي: مناسـبة في التأويـل لكلام اللـه سـبحانه وتعـالى، كقـولهم في الاسـتواء مثلا: الاســـتواء فعـــل فعلـــه بـــالعرش صـــار بـــه مســـتويا.
وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (ينزل ربنا) قـالوا: يـنزل أمـره أو تـــــنزل رحمتـــــه أو يـــــنزل ملـــــك من ملائكتـــــه.
فمثل هذا التأويل هو الذي قصدوا فيه أن الخلف الـذين تكلمـوا بـه أعلم وأحكم؛ من جهة أنهم صرفوا اللفـظ إلى معـنى مناسـب، في حين أن السلف سكتوا عن تعيين هذا المعنى المناسب، ويـرون أن السلف والخلف من أصحابهم يتفقون على عدم ثبوت الصـفات في نفس الأمـــر.
وهذا غلط شديد من علماء الأشاعرة على السلف، فإن السـلف رحمهم اللـه لم يكونـوا من أهـل التفـويض، بـل طريقـة التفـويض طريقـة حادثـة بعـد انقـراض عصـر القـرون الثلاثـة الفاضـلة، وهي طريقة متناقضة في العقل كما سيأتي التنبيه إليه، ولكونها متناقضة -أعني: طريقة التفويض- في العقـل فضـلا عن بطلانهـا في الشـرع لم يستعملها أئمة المعتزلة فضلا عن أئمة السلف.." (1)

"ذم شـــــيخ الإســـــلام لقائـــــل هـــــذه المقالة [وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلمـاء قـد يعـني بهـا معـــــــــــــــــــــــــــــنى صـــــــــــــــــــــــــــــحيحا]
هذه الجملة الصواب فيها أنها زيادة من أحد النسـاخ في كلام شـيخ الإسلام، وموجب هذه الإضافة أن المصـنف قـال: كمـا يقولـه بعض الأغبيـــاء.
وقد تقدم سبب هذا الوصف، لكن لكون هذه العبارة أو مـا هـو في معناها يطلقها كثير من فضـلاء الفقهـاء، وفضـلاء أصـحاب الحـديث المتـأخرين، وطائفـة من المتكلمـة الـذين يعنـون بامتـداح مـذهب السلف أحيانا كـ أبي حامد الغـزالي؛ فإنـه كثـيرا مـا يمتـدح مـذهب السـلف في كتبـه، وإن كـان يخـرج عنـه كثـيرا، سـواء في مسـائل

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/9

الصـــفات أو في مســـائل الأحـــوال والإرادات والتصـــوف. فلما كان لهؤلاء مقام في العلم وفي الفقـه معـروف، أضـاف بعض النساخ هذا الحرف فقـال: وإن كـانت هـذه العبـارة إذا صـدرت من بعض العلمـــاء قـــد يعـــني بهـــا معـــنى صـــحيحا. فهم كتبوها كاعتذار، والحق أنها ليست لـ شيخ الإسلام، وهي ليست في محلها، فإن معنى هـذا الاعتـذار أن شـيخ الإسـلام إنمـا ذم قائـل هذه المقالة إذا لم يكن من العلماء، وهذا لا يلتزمـه المصـنف، فهـو يقول: وقد صارت مقالة أبي الحسن الأشعري وأمثاله مزلـة أقـدام لكثـــــــــــير من فضـــــــــــلاء أهـــــــــــل العلم. وثناؤه رحمه الله على كثير ممن وقعوا في هـذه الأغلاط معـروف، حتى إنه أثنى على أبي محمد بن حزم ثناء شديدا في كثير من كتبه مع أنه في شرح الأصبهانية قال: وأبـو محمـد بن حـزم وأمثالـه قـد قالوا مقالات في مسائل الصفات مقـالات كثـير من المعتزلـة خـير منهـا، ومقالتـه في كثـير من المـوارد تقـارب مقالـة المتفلسـفة. إذا: كـون هـذا القائـل من العلمـاء هـذا لا يعـني شـيئا كثـيرا؛ لأن المصنف -أعني: شيخ الإسلام - لا يصف من قال هذه المقالـة بأنـه خارج عن صفة العلماء، فقد يكون عالما فقيهـا أصـوليا لـه اشـتغال بعلم الحـــــــــــــــــــــــــــــــــــديث .. إلخ، لكن يبقى أن قولـــــــــــــــه غلـــــــــــــــط. ومن المعلـوم أن كثـيرا من فقهـاء الشـافعية، وفقهـاء المالكية، وفقهـاء الحنفيـة، بـل وطائفـة من الحنابلـة وقعـوا في مثـل هـذه الأغلاط والمقالات مع أن مقـامهم في العلم مجمـع عليـه، ولا أحـد من أهـل العلم والمحققين ينـازع في أن لهم مقامـا معروفـا في العلم، لكن يبقى أن **قولهم غلط وافتيات** على مذهب السـلف. فلهذا هذه العبارة ليست بشـيء، وواضـح من نظمهـا وتركيبهـا أنـه ليس عليها طابع شيخ الإسلام رحمه الله، خاصـة أن شـيخ الإسـلام ذكر هذا المعنى في كتبه كثيرا ولم يعتذر هذا الاعتذار.." [1]

"سـبب مقالـة: طريقـة السـلف أسـلم وطريقـة الخلـف أعلم وأحكم

قـال المصـنف رحمـه اللـه: [إنمـا أتـوا من حيث ظنـوا أن طريقـة السلف: هي مجرد الإيمان بألفـاظ القـرآن والحـديث من غـير فقـه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: {ومنهم أميون لا يعلمون

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/10

الكتاب إلا أماني} [البقرة:78] وأن طريقة الخلف: هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات].

موجب هذه المقالة التي تقول: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم أن أصحابها كانوا يعتقدون انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكانوا يعظمون السلف في الجملة، ويرون ظاهر القرآن على إثباتها، فقالوا: إن السلف كانوا ينفونها في نفس الأمر -أي: يعتقدون عدم ثبوت الصفات الفعلية- لكن موقفهم من آيات القرآن التفويض -أي: لا يتكلمون في معانيها لا إثباتا ولا نفيا، ويعتقدون انتفاء المعنى الظاهر- والخلف تأولوها كما سلف، فهذا الظن الفاسد -الذي هو جهل وغلط على السلف- هو الذي أوجب هذه المقالة.

وبهذه الطريقة -طريقة الأشعرية- يكون الفرق بين السلف وعلماء الأشاعرة هو أن علماء الأشاعرة ذكروا التأويل والسلف لم يذكروا التأويل، ويبقى أن الطائفتين في فهم الأشعرية اتفقوا على نفي الصفات الفعلية، **وهذا غلط شديد** على السلف، فإن السلف كانوا يثبتون الصفات الواردة في كتاب الله سواء كانت صفات لازمة أو صفات فعلية.." (1)

"حقيقة موقف شيخ الإسلام من نظرية المجاز

من المعلوم أن شيخ الإسلام رحمه الله من أشد من تكلم وطعن في مسألة المجاز، وقال: إن القرآن ليس فيه مجاز.

وقد تكلم بعض المعاصرين في هذه المسألة، وقال: إن شيخ الإسلام يتناقض؛ فإنه تارة يطلق في كتبه عبارة المجاز فيقول: وهذا من المجاز اللغوي، وهذا من مجاز اللغة.

مع أن له رسائل ومواضع من كلامه يصرح فيها بإبطال المجاز؛ وبعضهم فرض هذا حتى في ابن القيم، مع أن ابن القيم رحمه الله -في الجملة- تبع لشيخ الإسلام.

والصحيح أن القول في المجاز يقع على جهتين:

الأولى: المجاز باعتباره من عوارض الألفاظ.

الثانية: المجاز باعتباره من عوارض المعاني.

والذي أنكره شيخ الإسلام، واشتد في دفعه وإبطاله هو المجاز باعتباره من عوارض المعاني، أما إذا كان من عوارض الألفاظ فهذا

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/2

يقال: إنه مجرد اصطلاح، وهذا هو الذي جعل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أحيانا يستعمل هذا الحرف، فيقول: وهذا من مجاز اللغة، وفسر هذا بالمجاز.

وجعل ابن القيم يقول هذا كثيرا أحيانا.

مثلا: القول بأن عبارة: رأيت أسدا يخطب. من باب مجاز اللغة ..

هذا كاصطلاح لا بأس به، كما أنك تقول: جاء زيد. جاء: فعل ماض، وزيد: فاعل.

فإنه لا أحد يستطيع أن يقول لك: هات دليلا على أن امرؤ القيس سمى زيدا فاعلا، وأن هذا حال، أو تمييز، أو مفعول به؛ فإن هذه اصطلاحات، وقطعا أنه لا مشاحة في الاصطلاح، ولا يمكن أن شيخ الإسلام يعارض في اصطلاح لغوي؛ لأن عندنا اصطلاحات شرعية ما عارض فيها لا شيخ الإسلام ولا غيره.

كذلك الصيغ المستعملة في علم الحديث، مثلا: هذا مقطوع، وهذا منقطع، وهذا مرسل، وهذا موقوف، وهذا إسناد صحيح، وهذا إسناد حسن ..

هذه اصطلاحات ما تكلم بها الصحابة، لكن لا يمكن لأحد أن يقول: أين تصريح الصحابة بها؟

إذا: لم يكن شيخ الإسلام رحمه الله ينكر المجاز كاصطلاح من عوارض الألفاظ، وإنما وقع نقده واعتراضه عليه باعتباره من عوارض المعاني.

وقد يقول قائل: إننا نرى شيخ الإسلام رحمه الله في رده لنظرية المجاز ينكرها أحيانا حتى من جهة اللغة الاصطلاحية اللفظية المحضة، فهو يقول مثلا: ولم يذكر هذا التقسيم أئمة اللغة الكبار كـ الخليل بن أحمد والأصمعي وأمثالهم ويقول: وهذا التقسيم لألفاظ العربية إلى حقيقة ومجاز لم يتكلم به أحد من السلف، ولا أحد من أئمة العربية المتقدمين ويقول: وأصحاب هذا التقسيم لم يذكروا له حدا صحيحا، فإن المشهور عندهم أن الحقيقة: هو اللفظ الذي وضع في معنى واستعمل له، والمجاز: هو اللفظ الذي استعمل في غير ما وضع له، وهذا يستلزم العلم بالوضع والاستعمال، قال: أما الاستعمال فهو استعمال أهل اللسان، وهم العرب، قال: فهذا يحفظ، ولكن أين العلم بالوضع؟

وهذا نقد قوي في كلام شيخ الإسلام للمجاز، حيث إنهم يقولون:

إن الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له.
فلابد إذا أن نعرف الوضع ونعرف الاستعمال.
ومن المعلوم أن الاستعمال هو استعمال العرب، لكن الوضع وضع من؟
ولهذا اعتنى علماء المعتزلة الذين دافعوا عن مسألة المجاز ببيان أصل اللغة ..
هل هي قياسية، أو سماعية، أو أنها علمت لآدم، وكيف اختلف لسان البشر ..
إلخ.
فـ شيخ الإسلام رحمه الله -أحيانا- يعترض على مسألة المجاز حتى من الوجه الاصطلاحي اللفظي، وهذا من باب النقد الاستتباعي؛ بمعنى أنه إذا أراد أن يبطل المجاز باعتباره من عوارض المعاني فإنه يقول: لو أن شخصا قصد إلى إبطال المجاز جملة وتفصيلا حتى كاصطلاح، فإن هذا ممكن، فهو يريد أن يصل إلى أن المجاز كما **أنه غلط من** جهة كونه من عوارض المعاني كذلك يمكن إبطاله من جهة كونه من عوارض الألفاظ والاصطلاح، ومن المعلوم أنه إذا استطيع دفع المجاز باعتباره اصطلاحا لفظيا فمن باب أولى أنه يمكن دفعه باعتباره من عوارض المعاني.
فهو أراد أن يجوز إبطال المجاز حتى كاصطلاح لفظي ليتحقق بطريقة الأولى إبطاله باعتباره من عوارض المعاني.
والنتيجة أن شيخ الإسلام ليس لديه موقف حاسم من المجاز كاصطلاح لفظي، وإن كان أحيانا ينقده استتباعا، إنما موقفه الخاص من المجاز باعتباره من عوارض المعاني.." (1)
"الأصول التي اعتمد عليها مذهب المعتزلة
المحصل من هذا: هو أن المعتزلة ركبوا مذهبهم من أصلين:
الأصل الأول: وهو الذي حصلوا به المذهب، وهو الدلائل الكلامية.
الأصل الثاني: وهو الذي تأولوا به القرآن، وهو النظرية المجازية.
ولهذا لو قال قائل: إن مذهب المعتزلة وكذا الأشاعرة -فيما يوافقون فيه المعتزلة كباب الصفات الفعلية- محصل بفهم لغوي، وقد عرف كثير من المعتزلة بالحذق في اللسان العربي، فهم فهموا القرآن بحسب كلام العرب؛ ولهذا لا يؤاخذون في قولهم؛

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/4

فإننا نقول: هذا الترتيب من جهة النظام العلمي غير صحيح؛ لأن المعتزلة أولا رتبوا المذهب وحصلوه وانتهت نتيجته عندهم قبل النظر في المسألة اللغوية، فهم رتبوه ترتيبا عقليا، حيث بنوه على دليل الأعراض، أما القضية اللغوية فقد استدعوها بعد انتهاء المذهب إلى نفي الصفات، لدرء التناقض بين المذهب والقرآن، فتأولوا القرآن بالمجاز.
إذا: لم يتكون مذهب المعتزلة بدلالة اللغة، إنما بدليل عقلي، وأخص الدلائل التي اعتبرتها المعتزلة دليل الأعراض وهو دليل عقلي فلسفي يقوم على مقدمات فلسفية، بل ألفاظه -أصلا- لم تعرف عند العرب بنفس المقاصد التي قصدها المعتزلة، وسيأتي إن شاء الله ذكره.
المهم: أن ما يشيعه الكثير من أن مذهب المعتزلة مذهب بني على فهم لغوي في القرآن لمسألة الصفات ..
هذا غلط محض، فإن المعتزلة إذا أرادوا تقرير المذهب في كتبهم فإنهم يدخلون من جهة الدلائل الكلامية، وإذا انتهى تقرير المذهب يبقى المعارضة القرآنية للنتيجة، فيستدعون هنا مسألة اللغة عبر نظرية المجاز.
وهذا حتى لا يقول قائل -كما يقول البعض ممن يتكلم في هذا أو يصنف في هذا، ولا سيما بعض الباحثين من المعاصرين-: أن السلف فهموا آيات الصفات من خلال لسان العرب، والمعتزلة فهموا آيات الصفات من خلال لسان العرب؛ فإن **هذا غلط محض**، فإن المعتزلة لم تستخدم اللسان العربي إلا كجواب عن معارضة القرآن لنتيجتهم التي حصلوها تحصيلا كلاميا فلسفيا.." (1)
"الأدلة من السنة
[وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة].
هنا ينبه في طريقة شيخ الإسلام رحمه الله أنه قد يستدل ببعض الأحاديث التي اشتهر تضعيفها عند الحفاظ المتأخرين، ولكن لا يقع لـ شيخ الإسلام رحمه الله أنه يستدل بحديث انضبط تركه عند أئمة السلف؛ وهذا لأنه يعتبر استدلال بعض أئمة السلف بمثل هذه النصوص مسوغا لهذا الاستدلال؛ ولهذا ليس بالضرورة أنه يلتزم الصحة هنا، ولكنه إذا رأى أن الأئمة استعملوه في استدلالهم فإنه قد يسلك ما يستعمله الأئمة.

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/9

ولهذا تجد أنه استدل ببعض الأدلة أحيانا، لكنه لما سئل عنها على وجه التخصيص مال إلى تضعيفها.
فالقصد: أنه لا يستدل بحديث انضبط ضعفه تماما، وإنما قد يستدل ببعض الأحاديث التي فيها بعض الكلام؛ ومع ذلك هذا النوع من الأحاديث المسألة لا تنبني عليه من كل وجه، فيكون ضعفه دليلا على ضعف المسألة؛ لأن المسألة ثابتة بنصوص متواترة.
وشيخ الإسلام رحمه الله إذا استدل بمثل هذا النوع من الأحاديث، وإن كان قد يتردد فيها من جهة السند أحيانا لكنه يجزم بأن معناها حق، فيستدل بها موافقة لمن استدل بها من المتقدمين.
وقد يطعن في بعض الأحرف من الأحاديث حتى مما في الصحيح -في صحيح مسلم بخاصة- أو في بعض الأحاديث المشتهرة الصحة، وله سلف في هذا من متقدمي الأئمة، وهذا ككلامه في حديث التربة، وكلامه فيما جاء في حديث ابن عباس المتفق عليه، وإن كانت هذه الرواية تفرد بها مسلم، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: (هم الذين لا يرقون ولا يسترقون) فقوله: لا يرقون هي من أفراد مسلم، وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذا الحرف غلط، واستدل لتغليطه بطرق.
القصد: أنه يستعمل أحيانا مثل هذا النوع، فهو يعتبر مسألة الاعتبار في الاستدلال بمسائل الموافقة لأصول الشريعة وعموم النصوص، أو يعتبر التضعيف أحيانا بهذا الاعتبار إذا لم يكن الحديث أو حرف منه موافقا للأصول العامة؛ فإنه ينتهي إلى ضعفه وإن لم يشتغل بسنده كثيرا.
[مثل قصة معراج الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار: (فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم) وفي الصحيح في حديث الخوارج: (ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحا ومساء).
حديث الخوارج متواتر، فقد رواه مسلم من عشرة أوجه، روى البخاري طائفة منها، وقال الإمام أحمد: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه.
[وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره: (ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في

السماء اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع).

هذا الحديث متكلم فيه، لكن كما تقدم لم ينضبط ضعفه ورده.

[قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا اشتكى أحد منكم أو اشتكى أخ له فليقل: ربنا الله الذي في السماء ..) وذكره، وقوله في حديث الأوعال: (والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه وهو يعلم ما أنتم عليه) رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وقوله في الحديث الصحيح للجارية: (أين الله؟ قالت: في السماء. قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: اعتقها فإنها مؤمنة)].

قوله: في الحديث الصحيح للجارية مع أن الحديث في مسلم، وقد تقدم أن المصنف لا يلتزم الاصطلاح المشهور عند متأخري الحفاظ دائما.

[وقوله في الحديث الصحيح: (إن الله لما خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي) وقوله في حديث قبض الروح: (حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله تعالى) وقول عبد الله بن رواحة الذي أنشده للنبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه:

شهدت بأن وعد الله حق ... وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف ... وفوق العرش رب العالمينا

وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي صلى الله عليه وسلم هو وغيره من شعره فاستحسنه وقال: (آمن شعره وكفر قلبه) حيث قال:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا
بالنباء الأعلى الذي سبق الناس ... وسوى فوق السماء سريرا
شرجعا ما يناله بصر العين ... ترى دونه الملائكة صورا]

استدلاله بقول أمية بن أبي الصلت يبين به أن هذا كان متقررا حتى عند العرب في جاهليتها؛ لأنه من مسائل الربوبية. وقد قصد العرب الذين كفروا بالقرآن إلى منازعة النبي صلى الله عليه وسلم فيما أوتي وفي نبوته بطرق يعلم جمهورهم أنها باطلة، كقولهم: إنه ساحر، ومجنون، وهذا القرآن إنما يعلمه بشر إلى غير ذلك، ومع ذلك لا نرى أحدا من الجاهليين -مع أنهم من

أجمد الناس عقلا- قصد إلى دعوى أن هذه الصفات التي ذكرها القرآن في حق الله تتعارض مع العقل، وهذا يدل على أن العقل الذي عناه المتكلمون في قولهم: إنها معارضة للعقل. ليس هو العقل الاعتيادي البشري الذي هو عقل غريزي في الناس، إنما مقصودهم بالعقل: معلومات عقلية فلسفية.
فإن أحدا من الجاهليين الذين قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنه ساحر أو مجنون مع أنهم يعلمون فساد ذلك، لكن لأنهم لم يجدوا عليه مدخلا، ولو كان عقل أحدهم يهتدي إلى أن شيئا من الصفات -مع أنهم يسمعون القرآن فيه وصف الله بالرحمة والغضب والسمع والبصر والعلو والقدرة إلى غيرها- الفعلية واللازمة، ولم يتكلم أحد من المشركين، بل ولا حتى اليهود الذين كانوا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أو كانوا عنده في المدينة أو بجواره في المدينة في الطعن في شيء من الصفات المذكورة في القرآن، بحجة أنها تنافي كمال الله أو تخالف العقل.
وهذا استدلال فاضل، وهو من طرق أهل السنة للاستدلال على الصفات.
وقد تقدم أن الجاهليين كانوا يذكرون هذه المقاصد العامة؛ لأنها مقاصد ربوبية؛ ولهذا ترى أن بعض علماء السنة كـ شيخ الإسلام لما قسم التوحيد قال: إنه توحيد خبري وتوحيد طلبي إرادي. والتوحيد الخبري يدخل فيه توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فأصله باب محكم حتى في العقول والفطر -أعني باب الأسماء والصفات- وإنما كان الجاهليون ينازعون في مسألة توحيد العبادة والطلب.
وبهذا يتبين أن ما وقع فيه المتكلمون إنما هو من أحكام الفلسفة وليس من أحكام العقل، ولو كان العقل يدل على شيء من هذا التردد أو الاعتراض لكان من أسبق الناس إليه الجاهليون أو اليهود أو الذين بعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم وكتب إليهم، فإنه صلى الله عليه وسلم -كما في حديث أنس في الصحيح- كتب إلى كل جبار يدعوه إلى الله، ولم ينقل أن أحدا ممن كتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه وفده أو بلغته دعوته من المشركين واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم اعترض على ما يتعلق بمسألة المعرفة الإلهية في صفات الله سبحانه وتعالى؛ ولو كان

في شيء من العقل ما يقتضي ذلك لذكروه.
ومن ذلك أن طرفة بن العبد كان يثبت مسألة المشيئة لله في أفعاله، مع أن المعتزلة لما جاءت قالت: إن الله لم يشأ أفعال العباد.
مع أن قضية أن الله شاء أفعال العباد قضية فطرية، حتى الجاهليون كانوا يقرون بها، ولهذا يقول طرفة:
فلو شاء ربي كنت قيس بن عامر ... ولو شاء ربي كنت عمر بن مرثد
فأصبحت ذا مال كثير وزارني ... بنون كرام سادة لمسود
إذا: كان يثبت أن ما تحصل له من الأحوال هو على مشيئة الله سبحانه وتعالى.
وبهذا يتبين أن هذه المسائل -خاصة مسائل الصفات ومسائل القدر- هي مسائل -في الجملة- فطرية عقلية.
[وقوله في الحديث الذي في المسند: (إن الله حيي كريم يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا) وقوله في الحديث: (يمد يديه إلى السماء يقول: يا رب! يا رب!).
وهذا الحديث في الصحيح من حديث أبي هريرة.." [1]

"اعتماد نفاة العلو على طريقة السبر والتقسيم في نفي العلو
هنا قد يقول قائل: كيف انتهى مذهب المعتزلة والمتأخرين من الأشاعرة إلى نفي هذه المسألة؟
نقول: إذا عرفت قاعدة هؤلاء في طرق تحصيلهم لصواب قولهم وغلط المقابل له يزول هذا الإشكال:
هذه الطوائف يستعملون طريقة منطقية مأخوذة من المنطق الأرسطي، وهي ما تسمى في المنطق المترجم بطريقة السبر والتقسيم، وهي: أن يفرض في هذه المسألة جملة من الأقوال العقلية بحيث لا تخرج الفرضية العقلية عن هذه الأقوال، فإذا فرضوا القسمة -مثلا- بأربعة فإنهم يقصدون إلى إبطال ثلاثة، والباقي يكون هو الحق دون أن يحتاج إلى استدلال آخر، وإذا فرضوا القسمة باثنين فإنهم يبطلون واحدا فيكون الباقي هو الحق؛ لأنه إن فرض بطلانه لزم رفع النقيضين -كما يقولون- ورفع النقيضين ممتنع.
وهذه الطريقة يقول عنها شيخ الإسلام رحمه الله: إنها من أضعف

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/8

الطـــــــــــــــرق في العقـــــــــــــــل.
فهـــؤلاء المعـــتزل قـــالوا: إمـــا أن يكـــون اللـــه في الســـماء. ولم يفهموا من أنه في السماء إلا كما يكون الملائكـة في السـماء، وكما تكون الجنة في السماء، أي أنه شـيء مخلـوق يحـوي البـاري ســـــــبحانه وتعـــــــالى ويحيـــــــط بـــــــه .. !
أو ينفى عن الله سبحانه وتعالى هـذا الوصـف مطلقـا، ويقـال كمـا يقـــــول المتفلســـــفة: لا داخـــــل العـــــالم ولا خارجـــــه.
أو يقولـون: ليس لـه مكـان، أو لا يقبـل العلـو، أو لا يقبـل الجهـة .. إلى غـــــــــــــــــــــــير ذلـــــــــــــــــــــــك.
فهم يحصلون بالعقل وحتى بالشرع أن الله لا يليق به أن يكون في السماء، بمعنى أنه في سـماء تحويـه كمـا أن الملائكـة في السـماء والجنـــــــــــــــــــــة في الســـــــــــــــــــماء ..
أليس هذا منتفيا بالعقل والشرع؟ فلما نزهـوا اللـه عن هـذا -وهـذا حق- ظنوا أنه لا يبقى إلا ما يقابله، وهو شيء واحد، وهو: أنـه ينفى العلو عن الله مطلقا، ويقال: ليس لـه مكـان، أو يقـال -كمـا تقـول المتفلسفة ومن شاركهم من المعتزلة-: لا داخل العالم ولا خارجـه، أو يقال: لا يوصف بأنه داخل العالم ولا خارجـه، أو لا يقبـل الأين أو لا يقبـــــــــــــل الزمـــــــــــــان والمكـــــــــــــان ..
وهلم جـــرا من الإطلاقـــات الـــتي يســـتعملونها في هـــذا البـــاب.
فطريقــة الســبر والتقســيم هي معتــبرهم، ولهــذا إذا نظــرت في استدلال المعتزلة على مسألة العلو تجد أن كل الأدلة التي نفوا بهـا العلو تتجه إلى أن إثبات العلو يستلزم إثبـات قـديم مـع اللـه؛ لأنهم فهموا أن الله في السماء، أي: أنه في سماء تحويه، وبـالطبع ليس هذا هو فهم السلف، بل قال أبو حنيفة رحمه الله: من زعم أن الله في سـماء كمـا أن الملائكـة في السـماء فقـد كفـر باللـه العظيم.
ولهذا تجد المعتزلة يقولون: لو كان في سـماء للـزم تعـدد القـدماء لأنهم لم يفهمـوا من كونـه في السـماء إلا كمـا تكـون الملائكـة في الســـماء، من أن هـــذا ليس هـــو مـــذهب الســـلف رحمهم اللـــه.
إذا: طريقــة الســبر والتقســيم هي الــتي اســتعملها المخــالفون في تقريـر مـذهبهم، كـذلك لمـا جـاءوا لمسـألة تعـارض العقـل والنقـل نظموها على طريقة السبر والتقسيم كما سيأتي إن شـاء اللـه في كلام المصنف وهذه الطريقة طريقة غلط.." (1)

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/10

"غلــط نفــاة العلــو في طريقــة الســبر والتقســيم كيــف نقــول: إنهــا غلــط؟
من جهة أن الحق ليس فيما سبروه وقسموه، فإنهم سبروا في مسـألة العلـو بـاثنين:
الأول: نفي العلـو مطلقـا.
الثـاني: إثبـات الحلـول.
فيقال: الحق ليس في هذا ولا في هذا، بل الحق أن الله فوق سـماواته بـائن من خلقـه، وهـو غـني عن الخلـق.
وكيف يكون سبحانه وتعالى محتاجا إلى شيء من الخلق وقد وسع كرسـيه السـموات والأرض؟!
وكيـف يكـون محتاجـا إليهم وهـو الـذي خلقهم؟!
فكل هذا مما يخالف ضرورة العقل فضلا عن دلائل الشرع.
إذا المحصل: أن طريقة السبر والتقسيم هي الطريقة التي يسـتعملها المخـالفون للسـلف في تحقيـق مـذهبهم.
ومعنى السبر أنهم يسبرون الفروضات العقلية في المسألة المعينـة.
والتقسيم هو: إيراد الابتلاء للمسألة حتى يتحقق الحق منها ويتبين الغلط، فيقولون: الأول يمتنع، وهو أنه سبحانه وتعالى يوصف بالحلول، فلما امتنع هذا علم بالضرورة أن الحق في الثاني؛ لأنه لم يبـق إلا هـو.
نقول: (لم يبق إلا هو) هذه دعوى؛ لأن الحق ليس في هذا القول ولا وفي هـذا القـول.
وهذا مثل مسألة: أن طريقة السلف التفويض وطريقة الخلف التأويل، يظنون أنه لا يصح في هذا الباب إلا أحد مسلكين؛ ولهذا لما رجع الجويني عن التأويل رجع للتفويض؛ لأنهم يظنون أنه لا يمكن في العقل إلا تفويض أو تأويل، والحق ليس في هذا ولا هذا.
ومثله في القدر، فهم يسبرون بطريقتين، يقولون: إما أن يقال بالجبر وإما أن يقال بالقدر، إما العبد مجبور أو العبد مستقل يخلق فعـل نفسـه.
فالمذاهب المخالفة تدور على هذين المذهبين، والصواب أن السبر من أصله غلط؛ فإن الحق ليس في الجبر ولا في الاستقلال، والحق ليس في التفويض ولا في التأويل، والحق ليس في الحلول ولا في نفي العلـو..

وهلم جرا.
فهذه الطريقة -أعني: طريقة السبر والتقسيم- هي طريقة شائعة في كلام المخالفين، مع أنهم بهذه الطريقة إنما يحصلون نفي الأول -إذا كان السبر والتقسيم باثنين- ولا يحصلون إثبات الثاني.." (1)
"الوجه الثالث
أن يقال: إضافة الأدلة إلى هذين القسمين ليس سديدا؛ فإن الدليل النقلي السمعي هو الدليل الشرعي، والدليل الشرعي يقابله الدليل البدعي، أما أن يقال: إن الدليل الشرعي يقابله الدليل العقلي **فهذا غلط مبني** على أن دلائل القرآن دلائل تسليمية محضة، وليس فيها ما هو من مخاطبة العقول؛ وهذا بسبب أن هذا القانون مبني على قول غلاة المتكلمين الذين يقولون: إن الدلائل القرآنية دلائل خبرية محضة مبنية على صدق المخبر.
والحق: أن القرآن فيه دلائل خبرية محضة كقوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] وفيه دلائل عقلية، الخطاب فيها للعقول، ولهذا يخاطب بها حتى الكفار، ومن ذلك قوله تعالى: {واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا} [الأعراف:148] ولهذا كان من دلائل أهل السنة على أن الله متصف بالكلام أن الله أبطل ألوهية العجل وقبوله للعبودية -أي: لكونه محلا للعبودية- بكونه لا يتكلم، ولو كان الإله الحق كما تزعم الجهمية ومن وافقها -تعالى الله عما يقولون- لا يوصف بالكلام لكان هذا نقصا فيه، أو كان الاستدلال على بطلان ألوهية العجل بهذا ليس صحيحا، ومثله قول إبراهيم: {يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا} [مريم:42] فلو كان الإله الحق لا يسمع لكان هذا دليلا على إبراهيم وليس له.
ومن هنا حكم السلف على أدلة المخالفين العقلية الكلامية بأنها دلائل بدعية، وأن أصحابها قوم مبتدعة.
فهذا قانون افتتن به كثير من المتكلمين والطوائف، وإن كان يعلم بطلانه بضرورة العقل، فضلا عن ضرورة النقل.
ثم إنهم اعتذروا عن تقديم النقل على العقل بأن قالوا: إن أصل قبول النقل هو العقل.

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/11

ورتبوا ذلك على مسألة النبوة، وهو أن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم عرفت بالمعجزة والمعجزة آية عقلية.
وهذا ليس بشيء؛ لأن نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن ثبتت بالمعجزة إلا أنها تثبت بغيرها أيضا، فإنه ليس كل من أسلم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغته دعوته فآمن به لم يؤمنوا إلا لما علموا ما معه من المعجزات، سواء كان ذلك من المشركين عبدة الأوثان أو كان من أهل الكتاب، فإن جمهور من أسلم لم يسلموا لكونهم رأوا آية -التي هي المعجزة- وإنما أسلموا لما سمعوا القرآن، ولا شك أن القرآن أعظم آيات النبي صلى الله عليه وسلم، لكن إذا قصدنا بالآيات هنا ما تزعمها المعتزلة وأمثالها وهي الخوارق الحسية للعادات كتكثير الماء وأمثال ذلك.
وهذا هرقل -كما ثبت في الصحيحين في حديث ابن عباس - لما جاءه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، أرسل إلى ركب من قريش كانوا في الشام، وكان معهم أبو سفيان، وهو إذ ذاك مشرك، فلما دخلوا على هرقل وهو كتابي عالم بكتابه سأل أبا سفيان عن مسائل، هذه المسائل لم تكن عن المعجزات، فإن هرقل لم يسأله: هل لديه معجزة أم ليس لديه معجزة؟ بل سأله: من يتبعه؟ هل كان من آبائه من ملك؟ أيكذب؟ ..
إلخ، ولما انتهى من هذه السؤالات قال: ماذا يؤمركم؟ قال: ويأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة ..
فماذا قال هرقل؟ قال: إن كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين، وقد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظنه منكم، فقطع بثبوت نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وجزم بها لمثل هذا.
إذا: زعمهم أن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة ..
ليس سديدا، بل تثبت بها وبغيرها؛ فإن آيات الأنبياء لا تختص بخوارق العادات.
ثم لو فرض أن هذا صحيح ..
فإن الدليل الذي عارض آيات الصفات ليس هو الدليل العقلي الذي ثبتت به المعجزة، إذا لا يلتفت إليه ..
وهلم جرا من الأوجه.." (1)
"أول من قال بالتعطيل في الإسلام
قال المصنف رحمه الله: [ثم أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 6/8

للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني: أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوى بمعنى: استولى، ونحو ذلك- هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن إبان بن سمعان، وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم].

بدأ المصنف رحمه الله هنا ببيان إسناد مقالة التعطيل بعد أن بين إسناد مقالة أهل السنة والجماعة.

وحديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه من حديث عائشة، والأئمة على قبوله، وإنما طعن فيه بعض المتأخرين بما ليس من أوجه الطعن، وما وقع له صلى الله عليه وسلم من السحر لا ينافي مقام النبوة والرسالة.

[وكان الجعد بن درهم هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم).

قوله: الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم يشير به إلى محمد بن عمر الرازي الذي صنف كتاب السر المكتوم.

[ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك مصر، والنجاشي ملك الحبشة، وبطليموس ملك اليونان، وقيصر ملك الروم، فهو اسم جنس ليس اسم علم، فكانت الصابئة إلا قيلا منهم إذ ذاك على الشرك].

اتصال الإسناد الذي بعد الجعد بن درهم من جهة اليهود أو غير ذلك وكونه أخذ هذا من طالوت إلخ محتمل، وقد ذكره بعض أهل الأخبار والسير وبعض أهل العلم، لكن المتحقق أن أول من تكلم بهذه المقالة هو الجعد بن درهم، ثم أخذها وأظهرها الجهم بن صفوان، ولو فرض جدلا أن قبل الجعد رجلا أو ثلاثة أو عشرة أو مائة أو أنه مع الجعد رجال .. إلخ فإن كل هذه الفروضات لا تقدم كثيرا ولا تؤخر، إنما الاعتبار بأن هذه المقالة مقالة ليس عليها صبغة الشريعة ولا عليها صبغة اللغة؛ ولهذا ترى أنها في تقريرها ومقدماتها وتنظيمها لا تستعمل

الأحرف الشرعية ولا الأحرف العربية المعروفة في لسان العرب، بل يستعملون الأعراض والجوهر الفرد والجوهر المركب، والتركيب والإمكان .. وهلم جرا، وإن كان لهذه معان في اللسان في كثير من الموارد إلا أنها من جهة اصطلاحهم على غير ما هو معروف في لسان العرب، فمن ترتيبها وتنظيمها يعلم أنها مقالة محصلة منقولة. [وعلماؤهم هم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركا بل مؤمنا بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون} [البقرة:62] وقال: {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون} [المائدة:69] لكن كثيرا منهم أو أكثرهم كانوا كفارا أو مشركين، كما أن كثيرا من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا وصاروا كفارا أو مشركين، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفارا أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل].

عني المصنف رحمه الله بذكر الصابئين الذين أئمتهم الفلاسفة؛ لأن التحقيق -كما يذكر ذلك في كتبه الكبار- أن مقالة التعطيل هي مقالة فلسفية، أي: هذا التعطيل الذي قاله الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، ثم دخل على المعتزلة بصورة مقربة، ثم استعمل شيء كثير منه في كلام متكلمة الصفاتية أصل مقالته مقالة فلسفية؛ فإن الجعد بن درهم والجهم بن صفوان كانوا قبل ظهور المتفلسفة الذين يسمون بفلاسفة الإسلام، لكن لما ظهر فلاسفة الإسلام بعد هؤلاء وظهر الحسين بن عبد الله بن سينا قرر المذهب الذي قرره وأضافه إلى أرسطو، وهو يقارب كثيرا المذهب الذي كان عليه الجعد والجهم، بل يكاد يكون ينتهي إليه في الجملة، وإن كان هناك بعض الفرق في الترتيب والإطلاقات والاصطلاحات، لكن من حيث نفي الأسماء والصفات فإن المذهب واحد بين ابن سينا مع تأخره وبين الجعد والجهم، لكن ابن سينا صرح بأن هذه فلسفة، وأنه نقل ذلك عن الفلاسفة، وصرح بأنه من الممتنع أن يدل القرآن على هذا، وأنه ليس فيه إشارة أو تصريح بهذا، وأن القرآن لا يمكن تأويله، وأن **المجاز غلط** ..

وهذه كلها مسالك فلسفية؛ لأنه ليس من مقصود المتفلسفة هـؤلاء كـ ابن سينا وأمثاله التوفيق بين فلسفتهم والقرآن؛ لأنهم يــرون أن للقرآن اختصاصا وأن لفلسفتهم اختصاصا، فـالقرآن في الجمهـور، وفلســــــــفتهم في الخاصــــــــة والحكمـــــــــاء.

إذا: الناظر في كلام ابن سـينا مـع تـأخره عن متقـدمي المتكلمين يجد أن مذهبه في الصفات هو بعينه المذهب الذي قـرره الجهم بن صفوان والجعد بن درهم، مما يـدل على أنـه مـذهب منقـول، لكن المتكلمين لم يصرحوا بأنه مذهب فلسفي، بـل ظهـر لهم في كثـير من الأحـوال -كمـا هـو شـأن أئمـة المعتزلـة- رد على الفلاسـفة القائلين بقدم العالم، في حين أن ابن سينا صرح بأنه فلسفة؛ ولهذا هــــــــذا مـــــــــذهب منقـــــــــول بــــــــــالقطع.

[ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس لـه إلا صـفات سـلبية أو إضــــــــــافية أو مركبــــــــــة منهمـــــــــــا].

أي: مذهب النفاة من الفلاسفة، وهذا هو الأسـلوب الـذي يسـتعمله ابن ســـينا، وهــــو أن الــــرب ليس لــــه إلا صـــــفات ســــلبية.

والســـــــــــلب: هـــــــــــــو النفي.

أو إضافية: كقولهم: إنه مبدأ الأشـياء، وكقـولهم: إنـه علـة الأشـياء.

وقد كان أرسطو أصلا لا يتكلم إلا في مسألة العلة والمعلول، فجـاء ابن ســينا وتكلم في مســألة الــواجب والممكن وقــرب فلســفة أرسطو، وقرب المتكلمون هذا وتكلموا في المحدث والمحـدث، ولا شك أن الله محدث للعالم، لكنهم قصدوا بـأن المحـدث -الـذي هـو العالم- يفارق المحدث -الذي هو الخالق سبحانه وتعالى - بـأن هـذا المحـدث يتصـف بالصـفات كمـا تقـول المعتزلـة، أو أنـه يتصـف بــــالحوادث ولا يخلـــــو منهــــا كمــــا تقـــــول الأشــــاعرة.

قوله: (أو مركبة منهمـا) أي: كقـولهم: إنـه عاقـل ومعقـول وعقـل، وعاشـــــــــــــــــق ومعشـــــــــــــــــوق ..

وهلم جـــرا.

فهـذه هي المركبـات في اصـطلاح المتفلسـفة، ولهـذا كقاعـدة: لا تفسر اصطلاحات المتفلسفة أو حتى المتكلمين بحسـب مـا يتبـادر من اللفظ أو السياق من جهة اللسان العربي، فإن كلمـة مركبـة لا يـدل عليهـا بالضـرورة مثـل هـذا الإطلاق فيهـا كقـولهم: إنـه عاقـل ومعقــول.

ومثله الإضافية كقولهم: إنه مبدأ على معنى المتضايفين الذي يذكرونه في منطقهم.." (1)

"طبقة متكلمة الصفاتية

الطبقة الثالثة: وهم من انتسب إلى أهل السنة من بعد القرون الثلاثة الفاضلة، **لكنه غلط في** ضبط مذهب السلف، ويدخل في هؤلاء المتكلمة والمتصوفة والمتفقهة ..

فقد حصل الاشتباه في الطريقة الحادثة التي أحدثها المتأخرون من المتكلمين ووافقهم عليها من وافقهم من المتصوفة والفقهاء ولهذا بعد أن بين المصنف أن السلف الذين تسلم الأشاعرة في الجملة بإمامتهم أجمعوا على ذم الجهمية، وحتى المعتزلة الذين ناظروا أئمة السلف وحصل بينهم طعن ورد.

يبين المصنف أن هذه المذاهب الكلامية التالية -التي تسمى مذاهب متكلمة الصفاتية- تركب من مادتين:

الأولى: حق أخذوه من السلف، وهذا يتفاضلون فيه.

الثانية: نفي أخذوه من المعتزلة والجهمية.

ولهذا يقول بعد ذلك في مقام الربط بين مذهب الأشعرية والمتأخرين بعامة، وبين مذهب الجهمية والمعتزلة والمتقدمين من المتكلمين بعامة، قوله: وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس ..

وهذا هو أخص مقصود للمصنف يريد أن يصل إليه، وهو أن الأشاعرة كما أنهم يذمون المعتزلة فإنهم هم قد وقعوا في شيء من هذا الذي ذم لأجله السلف المعتزلة.." (2)

"القول في الصفات كالقول في الذات

يكون الاستدلال بهذه القاعدة على ثبوت الصفات بهذه الطريقة: اتفق أهل القبلة على أن الله سبحانه وتعالى له ذات حقيقة لا تشابه الذوات، وأنه موجود سبحانه وتعالى قائم بنفسه غني عن خلقه ..

فكما أن له ذاتا حقيقة فكذلك له صفات حقيقة، والقول في الصفات فرع عن القول في الذات.

فمن قال: إن إثبات الصفات يستلزم أن تكون كصفات المخلوقين.

قيل له: إن الصفات تابعة للذات، فكما أن الذات لا تشابه ذوات

---

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 7/3

2) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 7/8

المخلوقين والمحدثات فإن الصفات كذلك؛ ولهذا اتفـق المسـلمون بل وجماهير بـني آدم -إلا من غلا وألحـد في الربوبيـة إلحـادا يختص به- على أن الله موجـود، وهـذا حكم بـدهي، وببداهـة العقـول فـإن المخلوقات موجودة؛ وقد عني شيخ الإسلام بتقرير مسـألة الوجـود في كتبه الكبار؛ لأنها أصل في هذا البـاب في الـرد على المخـالف، وهي ترجع إلى قاعدة: أن الاشتراك في الاسم المطلـق لا يسـتلزم التماثـــل في الحقيقـــة عنـــد الإضـــافة والتخصـــيص.

وتطبيق هذه القاعدة -وهي قاعدة فاضلة- هو: أنـه ببداهـة العقـول أن البـاري سـبحانه وتعـالى موجـود، وأن المخلوقـات موجـودة.

فترى أنه صار اشتراك في الاسم المطلـق بين الخـالق والمخلـوق، وهو اسم الوجود المجرد عن الإضافة والتخصيص، فـإذا قيـل وجـود الله فهم منه لائق به سـبحانه ليس كوجـود خلقـه، وإذا قيـل وجـود المخلوقات فهم منه وجود ناقص قاصر ليس كوجود الخالق؛ ولهـذا كان وجوده سبحانه وتعالى باتفاق المسلمين -بل وعامـة بـني آدم- واجبـــــا، وســـــائر المخلوقـــــات ممكنـــــا.

فهل أوجب الاتفاق في الاسم المطلق في الوجود أن يكون الوجود كـــــــــــــــــــــــالوجود؟

الجـــــــــواب بالبداهـــــــــة العقليـــــــــة: لا.

فإذا كان كذلك فما الغرض هنا؟ هـل المخـالف ينـاقش في مسـألة الوجـــــــــــــــــــــــود؟

الجـواب: لا، ولكنـا نسـتدل بـالمؤتلف أو المتفـق على مـا زعمـوه مختلفا أو متشابها، فيقال: القول في السمع والبصـر مـع المعتزلـة كالقول في الوجود، فكما أن له وجـودا يليـق بـه وللمخلـوق وجـودا يليـق بـه فلـه سـمع وبصـر يليـق بـه وحيـاة وعلم وقـدرة وكلام وهلم جرا من صفات الكمال تليق به، وللمخلوق من هـذه الصـفات ما يليق به، والاشتراك في الاسـم المطلـق لا يسـتلزم التماثـل في الحقيقـة عنـد الإضـافة والتخصـيص، فـإن زعمـوه مسـتلزما قيـل: يلـــــــزمكم هـــــــذا في اســـــــم الوجـــــــود.

ولهم على هذا بعض الجوابات المتكلفة التي -كما قال المصـنف- لا تزيد الأمر إلا سوءا، فمنهم من قـال: إن الوجـود مقـول بالاشـتراك اللفظي ..

وهذا ليس بجواب؛ لأنه لو صح هذا الجواب -والذي زعم الرازي أنـه قول لـ أبي الحسن **وهو غلط عليه**، فإنه ليس من أقوالـه- للـزم

أن وجود الله لا يعرف؛ لأن المشترك اشتراكا لفظيا لا يفقه معنى بنسبة أخرى من المعنى المقابل كما تقول: المشتري -المقابل للبائع- وتقول المشتري الكوكب، وتقول سهيل بن عمرو وسهيل الكوكب .. وهلم جرا.
ففي الحقيقة ليس لهم للتخلص من هذا الاستدلال إلا مقالات تزيد الأمر شدة وضلالا عندهم.."[1]

"قاعدة الاستدلال بالمتفق على المختلف
ومن أمثلة الاستدلال بهذه القاعدة في القرآن: الاستدلال بمسألة الربوبية على مسألة الألوهية؛ وذلك لأن المشركين كانوا يقرون بالربوبية في الجملة ويخالفون في الألوهية، والقاعدة: أن المخالف يخاطب بأصول يقر بها تستلزم التسليم بما ينازع فيه. ولهذا لو قيل: هل هذه القاعدة تطرد؟
قيل: نعم، فما من طائفة من طوائف أهل البدع سواء كان ذلك في مسائل النظر أو في مسائل الإرادات والأحوال والتصوف، بل ولا طائفة من طوائف المشركين من أهل الكتاب أو غيرهم إلا ويقرون بما هو من المقدمات التي تستلزم الإقرار بما جاء في القرآن والسنة.
ولهذا لما كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل استدل في كتابته بقوله تعالى: {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم} [آل عمران:64] وهكذا كل قوم في مناظرتهم أو مخاطبتهم يخاطبون بأصل يسلمون به، وهذا الأصل تجده يستلزم التسليم بما يخالفون فيه.
وهذه قاعدة فاضلة مطردة مع سائر المخالفين من أهل البدع أو حتى من طوائف الكفار، قد يقول قائل: قد يكون الخطاب مع المجوس أو مع المشركين .. وهلم جرا.
فيقال: وهكذا يكون؛ فإن الإقرار بوجود الله يستلزم الإقرار بالربوبية والأفعال، والإقرار بالربوبية والأفعال يستلزم الإقرار بالألوهية، والإقرار بالألوهية يستلزم الإقرار بالشرائع والنبوات .. وهلم جرا.
وهذا هو المشهور كثيرا في القرآن في مسألة الاستدلال، مثله

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/4

قوله تعالى: {وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحي العظام وهي رميم * قل يحييها الذي أنشأها أول مرة} [يس:78 - 79]
بمعنى أن الذي قال من الكفار: من يحيي العظام وهي رميم؟ يقر بأن الله هو الذي أنشأها أول مرة، فإذا كان يقر بأنها أنشئت من العدم على غير مثال سابق لها فكذلك من باب الأولى أن تعاد إذا كانت رميما وقد بقي أصل مادتها.
إذا: الاستدلال بالمؤتلف على المختلف عند المخالف -وإن كان في نفس الشريعة ليس مختلفا- يحصل هذا التحصيل، بل هو في كثير من الموارد يحصله بطريقة الأولى، أي: أن الذي خالف فيه عند التحقيق أولى في الثبوت مما وافق فيه، أي: أن الذي خالف فيه كمخالفة الكفار الذين قالوا: من يحيي العظام وهي رميم. فإن إثبات الإعادة لهذه العظام أولى في الظهور العقلي من إثبات النشأة الأولى، وهم يقرون بالنشأة الأولى.
فهذا الاستدلال أحيانا يحصل الحكم بطريق الأولى وأحيانا بطريق التساوي، ولا يكون قاصرا في حال من الأحوال.
هذه القاعدة الفاضلة يستعملها المصنف كثيرا، وقد استعمل في الرسالة التدمرية هذه القاعدة بأصلين، فقال: الأصل الأول أن القول في الصفات كالقول في الذات، وهو يخاطب به الجهمية والمعتزلة الذين ينفون سائر الصفات؛ لأن الجهمية والمعتزلة يثبتون لله ذاتا تليق به لا تشابه ذوات المخلوقين.
فقال: يلزم أن تثبت له صفات تليق به لا تشابه صفات المخلوقين.
الأصل الثاني قوله: إن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر وهو يخاطب بهذا من يسلم ببعض الصفات كالأشاعرة الذين سلموا بالحياة والكلام والبصر والسمع والإرادة والعلم والقدرة، وسلم قدماؤهم وأئمتهم بغير ذلك من الصفات الخبرية وأمثالها، فهذا الذي اتفق الأشعرية فيه مع أهل السنة يدل بنفسه على ثبوت ما نازعوا فيه.
فقوله: القول في بعض الصفات أي: القول فيما أثبتم كالقول فيما نفيتم.
إن قلتم: أن هذه الصفات السبع التي اتفق عليها الأشاعرة وقررها المتأخرون قد ثبتت بالسمع، فقد أثبت السمع غيرها، وإن قلتم ثبتت بالعقل قيل: العقل دليل، وعدم الدليل المعين ليس دليلا على العدم، فعندنا دليل آخر وهو السمع.

إلا إن قالوا: إن القرآن ليس دليلا.
فهذا مقام آخر يدل على زيغ وزندقة.
وأيضا: فإن العقل يدل على غير هذه الصفات السبع، فقد كان الأشعري -وهو إمام المذهب- يثبت العلو بالعقل، وأثبت الرؤية بالعقل ..
وهلم جرا، فالعقل لا يقتصر على هذه الصفات السبع، بل إن دلالة العقل على بعض الصفات أظهر من دلالته على بعض هذه الصفات السبع.
فغالب القواعد عند شيخ الإسلام ترجع إلى هذه القاعدة، وهي قاعدة عقلية مقررة عند العقلاء: وهي الاستدلال بالمؤتلف أو المتفق على المختلف.
وهي قاعدة مطردة في دين الإسلام من مسائل أصول الدين: أن كل من نازع في أصل من أصول الدين من الكفار **أو غلط فيه** من طوائف أهل القبلة، وإن كان الكافر يكفر بالإسلام جملة، لكن قد يكون اختصاصه بتعيين شيء ما، فإن مشركي العرب وهم كفار آمنوا بأصل الربوبية لكنهم قالوا كما قال الله عنهم: {زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا} [التغابن:7] وقال سهيل بن عمرو: (أما الرحمن فلا أدري ما هو ..) وهلم جرا.
فيقال: كل من نازع فيما جاءت به الرسل من أصول الديانة فإن في المسلمات الضرورية والفطرية والعقلية ما يدل على ثبوت هذا الذي نازع فيه، وهكذا **من غلط في** شيء من ذلك من طوائف أهل البدع.
[وكل ما أوجب نقصا أو حدوثا فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه].
قوله: ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم هذا أخص درجات الاستدلال العقلي، وهو أنه سبحانه وتعالى منزه عن الحدوث؛ لأن الحدوث يستلزم سابقة العدم، والرب سبحانه وتعالى يمتنع عليه العدم.." (1)
"لا يمكن أن يكون العقل مصدرا للتلقي
[لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق.

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/5

فمن كـان في قلبـه شـبهة وأحب حلهـا فـذلك سـهل يسـير. ثم المخـالفون للكتـاب والسـنة وسـلف الأمـة -من المتـأولين لهـذا الباب- في أمر مريج، فإن من أنكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلهـا].
بدأ المصنف هنا يضـرب أمثلـة، وهي أنهم يقولـون: تعـارض العقـل والنقـل.
فيقول: إن العقل الـذي يزعمونـه معارضـا للنقـل يضـطربون فيـه، فالمعتزلـة يقولـون: إن العقـل يحيـل الرؤيـة. في حين أن جمهـور الأشـاعرة يقولـون: العقـل يـدل على ثبـوت الرؤيـة ..
وهلم جـرا.
[وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علما وقـدرة، وأن يكون كلامه غـير مخلـوق ونحـو ذلـك يقـول: أن العقـل أحـال ذلـك فاضطر إلى التأويـل، بـل من ينكـر حقيقـة حشـر الأجسـاد والأكـل والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويـل].
بمعنى أنه لا يمكن أن يكون العقل مصـدرا للتلقي؛ لأنـه لا يمكن أن ينضبط، والدليل على ذلك: أن من هؤلاء الطوائف الـذين اسـتعملوا العقـل من يثبت شـيئا بالعقـل ويـزعم الآخـر أن العقـل ينفيـه، فالأشـاعرة -مثلا- تقـول: الحيـاة والكلام والبصـر والسـمع والإرادة والعلم والقـدرة صـفات تثبت بالضـرورة العقليـة ..
لكن المعتزلة تقـول: إن هـذه الصـفات منتفيـة بالضـرورة العقليـة. ويقـول المتكلمـون: نعيم الجنـة يثبت بضـرورة العقـل، لكن المتفلسفة تقول: هذا النعيم لا يثبت بضرورة العقل، بل العقل يدل على نفيـه ..
وهلم جـرا.
إذا: الـدليل على أن العقـل ليس دليلا ومصـدرا للمعرفـة الحقـة أن من شرط الدليل الحق -وهذا قاعـدة-: أن يكـون قـابلا للاطـراد إذا أحسن النظر فيه، والعقل لا يمكن أن يكون قابلا للاطراد مهما وقع النظر فيه على جهة من الحسن؛ لأن العقـل يغلب عليـه إشـكالان: الأول: أنـه يغلـط فيـه من يغلـط.
الثـاني: أنـه لا يمكن أن يطـرد؛ لأن العقـل قـوة قاصـرة.
إذا: يمتنع أن يكون دليلا؛ لأنه لا يقبل الاطراد من جهـة قصـوره ومن جهـة اختلاف النـاظرين فيـه، حـتى لـو افترضـنا جـدلا أن النـاظرين

يتفقون في العقل فنقول: يمتنع أن يكون دليلا مطردا؛ لأنه لا يقبل الاطراد؛ وذلك لأن العقل قوة قاصرة، كما أن البصر قوة قاصرة، فلا يمكن للإنسان أن يبصر ببصره كل شيء؛ فكذلك العقل لا يمكن أن يدرك به كل شيء.

[ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلا على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل].

وهذا دليل قاطع: أنه إذا تناقض المخالف تحت القاعدة الواحدة أو تحت الدليل الذي يزعمه دليلا -وهو الدليل العقلي- وتناقضوا فيه دل على أن هذا الدليل الذي زعموه ليس دليلا حقا.

[بل منهم من يزعم أن العقل جوز أو أوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله ..

فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة؟!].

أي: هب أن القرآن يحتاج إلى تأويل عقلي، فبأي عقل هذا التأويل؟ هل هو بعقل الأشاعرة أو بعقل المعتزلة أو بعقل الماتريدية أو بعقل المتفلسفة أو بعقل الكرامية أو بعقل المشبهة .. وهلم جرا من الطوائف؟

وهذا يدل على أنه يمتنع أن يرد الله سبحانه وتعالى المعرفة إلى عقول متناقضة مختلفة، أو إلى عقول تلقت معقولها من قوم هم من أعظم من ناقض الرسل عليهم الصلاة والسلام، وهم المتفلسفة الذين بعث فيهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

وقد أسلفنا أن أجوبة السلف رحمهم الله في هذا الباب هي أسد الأجوبة، ولهذا من يقول: إن علماء السلف لم يشتغلوا بالردود العقلية.

نقول: هم لم يشتغلوا بالردود العقلية حسب التنظيمات العقلية الاصطلاحية، لكن أن تكون جوابات السلف ليس فيها جوابات عقلية ..

فهذا غلط على السلف، فقد تقدم معنا أن في جواب الإمام أحمد في مسألة العلو ومسألة القرآن أجوبة عقلية، وإن كان قد لا يستعمل فيها الاصطلاحات العقلية.

والإشكال أن بعض طلبة العلم وبعض الشباب كما أن هذا وقع فيه بعض النظار: ظنوا أن الدليل العقلي هو الدليل الذي ينظم

باصطلاحات الفلسفة أو المنطق أو علم الكلام، فإذا لم يستعمل ضمن الدليل كلمة الجوهر والعرض والهيولى .. إلخ ظن أن الدليل ليس دليلا عقليا، مع أن الأمر ليس كذلك، ولهذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله: الدلائل العقلية معتبرة بمعانيها التي يقبلها العقل، وليس بترتيبها واصطلاحها، فإن التركيب والاصطلاح يختلف فيه الناس، أما الترتيب فلأن العقول تختلف، وأما الاصطلاح فلأنه عبارة عن لسان، واللسان بين بني آدم يختلف، بخلاف المعنى المدرك؛ فإنه لا يختلف بين بني آدم.." (1)

"الوجه الثاني

[والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل].

قوله: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل يمكن أن نقول بعبارة أخرى: أن النصوص الواردة يمتنع فيها التأويل.

ونضرب لهذا مثالين: في قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له.

فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر) والمخالفون من المعتزلة والأشاعرة لا يثبتون هذا النزول لائقا بجلال الله سبحانه وتعالى، بل يتأولونه.

فمنهم من يقول: ينزل ملك من ملائكته.

نقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ينزل ربنا) فمن أين جاء المؤول بقوله: ينزل ملك؟؟

إن قال: لأن الله يمتنع عليه النزول.

قيل: الله سبحانه وتعالى ليس كذلك؛ لأنه نزوله ليس كنزول المخلوق.

ثم لو فرض جدلا هذا فهل يعني امتناع النزول في حق الباري تعيين أن الذي ينزل ملك أو عدمه؟ الجواب: عدم التعيين؛ لأنه قد لا يكون في نفس الأمر، فقد يكون الذي ينزل ملكان أو جمع من الملائكة، فمن الذي قال: إنه ملك؟! وكذلك نقول لمن قال: تنزل رحمته أو أمره.

إذا: التأويلات التي تفرض متعددة وهي مختلفة، ففرق بين قول من يقول: ينزل جبريل أو ينزل ملك، أو ينزل جملة من الملائكة، وبين

---

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/4

قـــول من يقـــول: يـــنزل أمـــره، أو تـــنزل رحمتـــه .. فمن الـــــــــــذي عين واحـــــــــــدا منهـــــــــا؟
أي: هب جدلا أن النزول ممتنع فمن الـذي عين واحـدا منهـا؟ وبـأي دليـــل؟
ومن قال بأنه ينزل ملك وهو لا يدري هذا كذب؛ لأن الملك لا يــنزل إلا بـــــــــــــــــــأمر اللـــــــــــــــــــــــــه.
إذا: فكما أن تأويلاتهم ممتنعة هي في حقيقتها كـذب -وهـذا مطـرد في كل التأويلات ولكن هذا مثال- لأن التأويـل ليس هـو الـذي جـاء بالنص، أي: أن المعنى الذي أول إليه النص ليس هو المعـنى الـذي ذكره النص، فإن النص ذكر نزول الله والتأويـل ذكـر نـزول الملـك، ونزول الله غير نزول الملك، والقرآن ذكر استواء الله والتأويل ذكر اسـتيلاء البـاري، والاسـتيلاء هـو الملـك، وليس معـنى الاسـتواء هـو معـــــــنى الاســــــتيلاء، وهكــــــذا بقيــــــة التــــــأويلات.
إذا: لمـا كـان المعـنى الـذي يـؤول إليـه النص -وهـذا باتفـاق حـتى المعتزلة ومن يوافقهم- هو في نفسه معنى غير المعنى الذي ذكره النص مضافا إلى الله، أصبح عندنا معنيان: المعنى الذي أضيف إلى الله والمعنى الذي أول إليـه النص عنـد المخـالف، سـواء كـان هـذا المؤول -الذي أول إليه النص- معنى واحدا كاستولى، أو كان متعددا كقــــــولهم: نـــــــزول الملـــــــك، أو نـــــــزول الرحمـــــــة.
فيقال: إن المؤول كذب؛ لأن هذه النصوص نصوص خبرية تدور بين النفي والإثبات، فمن نفى المعنى الأول الظاهر في القرآن قيل له: هب أنـه كـذلك فمن أين أتيت بـالمعنى الثـاني في هـذا السـياق؟ ولهذا يكون المعنى الثاني كذب من حيث أن السياق القـرآني أريـد به، وإن كانت بعض المعاني هي من حيث هي صواب؛ فمن يقــول: إن معنى قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] أي: استولى، أي: ملك، أي: أن هـذا بيـان لملكـه سـبحانه للعـرش فمـا دونـه، يقـال: ملكـه سـبحانه وتعـالى للعـرش ومـا دونـه حـق، لكن تفســـير النص بـــه في هـــذا **المقـــام غلـــط على** النص.
كذلك نزول الملك، فإن الملائكـة تـنزل من عنـد اللـه، لكن تفسـير النص النبوي المعين به هو الذي يقال: إنـه كـذب في هـذا السـياق، فإذا قلنا: إنه كـذب فلا يعـني بالضـرورة أن كـل المـؤولات هي في نفســـها باطلـــة؛ فـــإنهم إذا قـــالوا: تـــنزل رحمتـــه.
فإن الله أنزل رحمته كمـا جـاء في الصـحيح عن النـبي صـلى اللـه

عليه وسلم: (إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة في الأرض، وأبقى تسـعا وتسـعين يـرحم بهـا عبـاده يـوم القيامـة).
فمثل هذه المعاني -أعني: معاني التأويل- بعضها قد يكون حقا نطقت به النصوص، لكن تفسير سياقات معينة به هو الذي يقال: إنه كذب وغلط على النص.." (1)

"أهـل التأويل

[وأما أهل التأويل فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهتـه.
وهذا قول المتكلمة الجهمية والمعتزلة، ومن دخل معهم في شيء من ذلـك].
هذا الصنف الثاني من المنحرفين عن طريق السلف في هذا الباب وما دخل فيه، والفرق بين قول أهل التخييل وأهل التأويل، أن أهل التخييل يقولون: إن هذه النصوص القرآنية والنبوية لم تتضمن الحقيقة في نفس الأمر لا من جهة ظاهرها ولا من جهة تأويلها، ولهذا لا يرون تأويل القرآن؛ لأن القرآن عندهم إنما هو خطاب للجمهور كما يذكر ذلك المتفلسفة ومن سار على طريقتهم ممن انتسـبوا للتصـوف أو التشـيع من الباطنيـة.
أما الصنف الثاني -وهم الذين عني المصنف بذكرهم والرد عليهم-: وهم أهل التأويل الذين قالوا: إن هذه النصوص القرآنية والنبوية تضمنت الحقيقة في نفس الأمر، لكن الحقيقة في نفس الأمر ليست هي الظاهر من هذه النصوص، وإنما هي المعاني التي يصل إليها الناظر من أهل التأويل، وهذا التأويل يتحصل عندهم بدلائل عقلية هي الدلائل الكلامية، وهذه هي التسمية الصحيحة لها: أنها دلائل كلامية وليست دلائل عقلية يشترك في صحتها أو في قبولها سـائر الأقـوام.
وهـذا قـول المتكلمـة والجهميـة.
لأنهم الأصـل في هـذه الطريقـة.

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/8

ومن دخل معهم في شيء من ذلك إشـارة إلى متـأخري المتكلمين الذين يضافون إلى متكلمة الصفاتية، فإن الأصل في هذه الطريقــة -أعني: طريقة التأويل- هم الجهمية والمعتزلة ومن دخـل معهم في شيء من ذلك من متكلمة الصـفاتية، كالكلابيـة أتبـاع عبـد اللـه بن ســعيد بن كلاب، وكالأشـــعرية أتبـــاع أبي الحســـن الأشـــعري، وكالماتريدية أتبـاع أبي منصـور الماتريـدي الحنفي وأمثـالهم، فهـذا الصـنف يختلفـون عن المتفلسـفة؛ ولهـذا صـار جنس أهـل التأويـل أقرب إلى الشريعة والحق من أهل التخييل؛ وإن كان يقـع في هـذا الصنف -أعني: صنف المتكلمين- من الغلاة فيه ما يكون قول بعض المنتسبين إلى الفلسفة في بعض الموارد أقـرب إلى الشـريعة من قولهم.

حتى إن شيخ الإسلام رحمه الله لما ذكر أبـا الوليـد بن رشـد -وهـو من المتفلسفة، ومن أهل الطريقـة الأولى في الجملـة- قـال: ومـع ذلك فإن ابن رشد وأمثاله من مقتصدة المتفلسـفة خـير من الجهم بن صفوان وأمثاله من غلاة المتكلمة في بـاب الأسـماء والصـفات. إذا: قد يقرب بعض أعيان المتفلسـفة في بعض المـوارد إلى درجـة يكـون فيهـا خـيرا من بعض غلاة المتكلمين، لكن من حيث الجملـة أهل التخييل أبعد عن مقاصـد الإسـلام ومراداتـه من أهـل التأويـل. هذا هو الصنف الثاني، وهو الذي شاع الإشكال فيه، ولا سـيما عنـد المتأخرين.

[والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيـا هم هـؤلاء، إذ كـان نفـور النـاس عن الأولين مشـهورا، بخلاف هـؤلاء؛ فـإنهم تظـاهروا بنصـر السنة في مواضع كثيرة، وهم - في الحقيقة- لا للإسـلام نصـروا ولا للفلاسفة كسروا].

ذكر المصنف قبل هذا أن أخص هذا الصنف هم الجهمية والمعتزلة، والجهميــة والمعتزلــة ليس لهم انتصــار لطريقــة الســنة، وإنمــا مقصوده: أن اغلاة هذا الصنف انتصارا معروفا لبعض مسائل أصول الإسلام التي خالفوا فيها المتفلسفة، كالقول بحدوث العالم، والــرد على المتفلسفة الذين قالوا بقـدم العـالم، وكقـولهم بإثبـات النبـوة على التحقيـق ردا على المتفلسـفة الـذين جعلـوا النبـوة مكتسـبة، وجعلوها ثلاث قوى -على ما يذكره ابن سينا وأمثاله-: قوة التخييل، وقـــوة التعبـــير، وقـــوة التصـــوير. فالمعتزلة لهم ردود في هذا الباب في مثل هذا النوع من المسائل،

وهي: مسائل أصول النبوات، وأصول الشرائع، وتحقيق الأمر والنهي أنه حقا على حقيقته، وتحقيق مسألة المعاد وأنها حقا على حقيقتها.

ويستدل المعتزلة فيها على هذا الصنف من المتفلسفة بدلائل الشريعة أو الدلائل العقلية، فهم لهم نصر للإسلام أو للسنة من هذا الوجه.

وإذا وقع المقصود في الصنف الثاني من هذا النوع -وهم المتأخرون من المتكلمين كالأشعرية وأمثالهم- فإن لهم بعض العناية بنصر السنة -أي: ما ظنوه قول أهل السنة والجماعة- وهذا تارة يقعون فيه على شيء من التحقيق، وتارة يقعون فيه على شيء من الوهم والغلط، فيكون غلطهم من جهة ما ظنوه قولا لأهل السنة وليس قولا لهم.

أما ما وقعوا فيه من التحقيق فمن أخص مثالاته: استدلال الأشاعرة على ثبوت الصفات من حيث الأصل -أي: معارضة طريقة المعتزلة التي تقول بأن الرب لا يقوم بذاته شيء من الصفات- فصار الأصل عند الأشعرية أن الرب متصف بالصفات .. فهذا أصل كلي، وأما عند التفصيل فإنهم ينازعون في كثير من تفاصيل الصفات -أعني الأشعرية-

فهذا من الحق الذي وصلوا إليه، وإن كانت طرقهم في إثبات الصفات ليست هي الطرق الفاضلة في الجملة، بمعنى: أن في طرق إثبات الصفات في كلام أئمة السلف من الطرق الشرعية والعقلية ما هو خير من الطرق التي يذكرها أئمة المتكلمين من متكلمة الصفاتية في مقابلة قول المعتزلة والجهمية.

وربما قرروا -في مقابلة قول الجهمية والمعتزلة- من المقالات التي هي وهم على السلف.

إذا: ما ترد به طائفة على طائفة وقعت فيما هو من الضلال تارة يكون محققا، وتارة يكون قاصرا، وتارة يكون غلطا؛ أي: أنهم يردون البدعة ببدعة أخرى، ولكنها في الجملة تكون أخف منها.

فالمعتزلة لم يتحصل لهم القول بحدوث العالم إلا بنفي الصفات، فهم يرون أن ثمة تلازما بين إثبات قبول الرب للصفات وبين القول بقدم العالم، وهذا التلازم وهم عند المعتزلة، وهذا الذي جعل شيخ الإسلام رحمه الله يقول كثيرا عن هؤلاء المتكلمين من المعتزلة وغيرهم: وهم لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا.

لأنهم بنوا القول بحدوث العالم على القول بنفي الصفات، فجعلوه لا يتحصل في العقل إثبات حدوث العالم إلا بإثبات أن الرب لا يتصف بشيء من الصفات ..

ولا شك أن هذا الامتناع غلط؛ لأن العلم باتصاف الرب بالصفات أمر مستقر في العقل والشرع والفطرة، فلو فرض جدلا أن هذا -الذي هو ثابت بالعقل والشرع والفطرة- يدل على القول بقدم العالم لكان هذا من التناقض الذي جاءت به الرسل أو فطرت عليه العقول والنفوس.

المقصود: أن هؤلاء المتكلمين -في الغالب- لا يحققون بعض الحق إلا بالتزام شيء من الباطل، بل ربما صار الباطل الذي التزموه وأقروا به شرا من الخطأ في الحق الذي قصدوا تحقيقه، وهذا لا يطرد، لكنه يقع في بعض المسائل، وليس المقصود هنا القول في تفصيله.

وربما صارت أدلتهم في ردهم على المتفلسفة أدلة قاصرة يستطيع المحقق من المتفلسفة أو الحاذق منهم أن يجيب عن هذه الأسئلة، كاستدلال كثير من أئمة الكلام على القول بإثبات المعاد على حقيقته، وردهم على المتفلسفة في ذلك بأن فرض المعاد على الحقيقة لا يلزم من فرضه محال.

وهذه الطريقة التي استعملها الكثير من متكلمي المعتزلة والأشاعرة ليست طريقة محققة في العقل؛ لأن مبنية على عدم العلم بالامتناع، وعدم العلم بالامتناع ليس علما بعدم الامتناع؛ بخلاف الطرق المذكورة في القرآن والسنة وكلام السلف في إثبات المعاد؛ فإنها مبنية على العلم بلزوم ثبوت هذا من حيث قياس الأولى الذي يقر به سائر العقلاء، وتجد أن المثال الذي وقع عليه القياس مستقر في سائر عقول بني آدم حتى الكفار .. وهلم جرا.

وهذا يحصل منه نتيجة أخيرة وهي: أن هؤلاء وإن كان لهم اشتغال بالرد على المتفلسفة وأمثالهم -أعني: المتكلمين- إلا أنهم في الجملة لم يحققوا، وإن كان لهم مقام حمد من حيث الجملة في هذه العناية، ولهذا لما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله المتفلسفة قال: وقد صنف نظار المسلمين في الرد عليهم والطعن عليهم. ثم ذكر بعض مصنفات المعتزلة وبعض مصنفات الأشاعرة، فهذا مما يحمدون فيه؛ من حيث أنهم قصدوا رد ما هو مخالف لدين

الإسـلام، لكن من حيث الحقيقـة الـتي اسـتعملوها في هـذا الـرد والطرق التي سلكوها والمعاني التي التزموها هذا هو الذي يقع لهم فيه كثير من التأخر والقصور.." (1)

"صـــــفات اللـــــه عـــــز وجـــــل في التـــــوراة

[وأيضا: فقد علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذم أهل الكتـاب على مـا حرفـوه وبـدلوه، ومعلـوم أن التـوراة مملـوءة من ذكـر الصفات، فلو كان هـذا منمـا حـرف وبـدل لكـان إنكـار ذلـك عليهم أولى].

أي: أن اليهـود مـع انشـغالهم بتحريـف كتـابهم لم ينكـر اشـتغالهم بتحريف آيات الصفات مـع أنهـا قطعـا مـذكورة في التـوراة؛ ولهـذا ترى أن بعض اليهود الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وآله وسـلم كـانوا يسـألونه في تفاصـيل بعض الصـفات الـتي هي ليسـت من الصـفات المعلومـة بمحض العقـل، كالصـفات السـمعية المحضـة، كإثبـات صـفة الأصـابع وأمثـال ذلـك، ولم ينكـر أن اليهـود كـانوا يشتغلون بتحريف ما جاء في التوراة من الصفات، مع أنهم محرفـة لكتـــــــــــــــــــــابهم بالاتفـــــــــــــــــــــاق.

[فكيـف وكـانوا إذا ذكـروا بين يديـه الصـفات يضـحك تعجبـا منهم وتصديقا لها؟! ولم يعبهم قط بمـا تعيب النفـاة أهـل الإثبـات، مثـل لفظ التجسيم والتشـبيه ونحـو ذلـك، بـل عـابهم بقـولهم: {يـد اللـه مغلولة} [المائدة:64] وقولهم: {إن اللـه فقـير ونحن أغنيـاء} [آل عمران:181] وقـولهم: إنـه اسـتراح لمـا خلـق السـماوات والأرض فقال تعالى: {ولقد خلقنـا السـموات والأرض ومـا بينهمـا في سـتة أيـــــــام ومـــــــا مســـــــنا من لغـــــــوب} [ق:38]

والتـوراة مملـوءة من الصـفات المطابقـة للصـفات المـذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كمـا في القـرآن، فـإذا جاز أن تتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفــرد بــه أحــدهما أولى، والثــاني ممــا يعلم بالاضــطرار من دين الرســـــول أنــــــه باطـــــل، فـــــالأول أولى بـــــالبطلان].

هذا أيضا يحتـاج إلى تأمـل؛ لأن فيـه بعض الـتردد من حيث الظـاهر فيــــــه، فيحمــــــل على مقصــــــود مناســــــب.

فـإن قولـه: والتـوراة مملـوءة من الصـفات المطابقـة للصـفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كمــا في

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/4

القـــــــــــــــــــــــــــــــــــرآن.
يفيد أن المعاد مذكور في التوراة كما أنه مـذكور في القـرآن، فمن باب أولى أن الصـفات مـذكورة في التـوراة كمـا أنهـا مـذكورة في القـرآن، ولكن تصـريح التـوراة بالمعـاد ليس كتصـريحها بالصـفات.
ثم بعد ذلك يقول: فـإذا جـاز أن تتـأول الصـفات الـتي اتفـق عليهـا الكتابـــان فتأويـــل المعـــاد الـــذي انفـــرد بـــه أحـــدهما.
وهذا الحرف مشكل من حيث هـذا السـياق، فإنـه إن كـان الانفـراد من جهة أن ذكر المعاد في التوراة لم يصرح بـه كمـا صـرح بـه في القرآن فأيضـا هـذا يـرد حـتى على مسـألة الصـفات؛ فـإن تفصـيل الصـــفات في القـــرآن ليس كتفصـــيلها في أي كتـــاب قبلـــه.
وإن قصد أن المعاد في التوراة لم يصـرح بـه كمـا صـرح بالصـفات فأيضا المعاد في القرآن لم يصرح به ويفصل كما فصلت الصـفات؛ فإن تفصيل الصفات في القرآن أكثر من تفصيل المعـاد؛ ولهـذا مـا وجـــــــــــــه هـــــــــــــذا الانفـــــــــــــراد؟
هذا الحرف مشكل في كلام المصنف، وإذا كان مشكلا فإنـه يحتـاج إلى تأمـل إن وقـع على معـنى مناسـب، وإلا ربمـا كـان فيـه بعض الـــــوهم من النســــــاخ في ســــــياقه وترتيبــــــه.
وبعبـارة أخرى نقـول: إن قــول المصــنف: والتــوراة مملــوءة من الصـفات المطابقـة للصـفات المـذكورة في القـرآن والحـديث .. لا إشكال فيه، والمطابقة هنا الـتي يـذكرها المصـنف ليس مطابقـة محضـة قطعـا، بـل هي مطابقـة في الجملـة، بمعـنى أن الصـفات مفصلة في التوراة كمـا أنهـا مفصـلة في القـرآن، فليس معنـاه أن كل ما ذكر في القرآن والسنة فإنـه مـذكور في التـوراة، هـذا ليس بلازم وإن تحقـــــق العلم بـــــه يتعـــــذر كلـــــه.
ثم قـــال: وليس فيهـــا تصـــريح بالمعـــاد كمـــا في القـــرآن.
فإن قصد أن المعاد صرح بـه في التـوراة لكن درجـة التصـريح في القرآن أظهر فهذا لا إشكال فيه، وهذا هو مراد شيخ الإسلام رحمـه الله من حيث الأصـل، ولهـذا لا يمكن أن نحمـل قولـه: وليس فيهـا تصـريح بالمعـاد كمـا في القـرآن فنقـول: إن مقصـود المصـنف أن المعاد لم يذكر في التوراة صريحا وإنما ذكر خفيـا، لأننـا لـو فسـرنا الكلام بهذا المعنى للناسب فـإن النتيجـة الأخـيرة وهي قولـه: فـإذا جاز أن تتأول الصفة التي اتفق عليهـا الكتابـان فتأويـل المعـاد الـذي انفـــــــــــــرد بـــــــــــــه أحـــــــــــــدهما.

أي: انفرد أحدهما وهو القرآن بالتصريح بـه والتـوراة لم تصـرح بـه، وهذا غلط، لأن هذا يستلزم نتيجة، وهي أن المعاد لم يصرح بـه في التوراة، وهـذا لا يمكن أن يقـال، ولا المصـنف رحمـه اللـه يلتزمـه، ومن أضافه إلى شـيخ الإسـلام **فقد غلـط عليه**؛ لأن المعـاد من أصول الإيمان وهـو الإيمـان بـاليوم الآخـر، وهـذا مـذكور في سـائر الكتب السـماوية.
وأما إن قصد أن التصريح بالمعاد ليس بدرجـة التصـريح الـذي وقـع في القرآن فهذا صحيح، لكنه يـرد على مسـألة الصـفات، ومن هنـا كان هذا الحرف يمكن أن يمضى على أن المعـاد لم يصـرح بـه في التوراة فتكون النتيجة أن المعاد انفـرد بـه أحـدهما ويصـير القيـاس سليما؛ لكن هذا يستلزم الإقرار بمقدمة وهي: أن المعاد لم يصـرح بـه في التـوراة، وإنمـا ذكـر خفيـا.
أمـا إذا قيـل: لم يصـرح بـه.
أي: كالتصـريح القـرآني، فهـذا أيضـا يـرد في مسـألة الصـفات، فلا يتحقق القياس على الوجه الصحيح، فهذا الحرف يحتاج إلى نظر.." (1)
"أثـر اسـتخدام الألفـاظ المجملة
[وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: {ومـا يعلم تأويلـه إلا اللـه} [آل عمران:7] فإن وقف أكثر السلف على قوله: {وما يعلم تأويله إلا اللـه} [آل عمـران:7] وهـو وقـف صـحيح، ثم فرقـوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمـه، وظنـوا أن التأويـل في كلام اللـه تعـالى هـو التأويـل المـذكور في كلام المتـأخرين، وغلطـوا في ذلـك].
هذه قاعدة مهمة: وهي أن كثيرا من الغلط في هـذا البـاب موجبـه الألفاظ المجملة، سواء كانت هذه الألفاظ مجملة من حيث الأصـل أم مجملـة من حيث الاسـتعمال، أي: اسـتعمال المسـتعملين لهـا.
ومن أمثلة الإجمال من حيث الاستعمال: أن النفاة للعلو لما ذكـروا العلوا نفوه بحجة تنزيه الله عن الجهة، وهذا اللفظ حادث لم يـذكر لا في الكتـاب ولا في السـنة ولا في كلام الصـحابة إثباتـا ولا نفيـا، فهـذا الإجمـال هـو الـذي أوقـع الـوهم فيـه.
ولهذا الطريقة الفاضلة في هـذا المقـام أن يقـال لمن نفي الجهـة: أخبرنا عن العلو والفوقية، أو أخبرنا هل الله في السماء، أو هل هو

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/7

بائن عن الخلق.

فتستخدم الألفاظ: إما القرآنية أو التي ليس فيها إجمال، مثل أنه بائن عن خلقه، فمن نفى الجهة يقال: أخبرنا هل تقول أن الله بذاته فوق العالم أو فوق السموات أو أنه بذاته فوق العرش أم لا؟ فإذا أجرى هذا على لفظ الجهة -أي: نفاهما معا- فقد تحقق ظهور الغلط فيه.

المقصود: أن الألفاظ المجملة الحادثة هي من أخص موجبات الوهم والغلط.

ولفظ التأويل ليس لفظا مجملا من حيث الأصل ولا لفظا حادثا، فهو ليس حادثا لأنه مذكور في الكتاب والسنة، وأما أنه ليس مجملا من حيث الأصل لأن معناه من حيث الأصل مفصل، ولكن لاستعمال المستعملين له من المتكلمين وأمثالهم صار فيه الإجمال، حيث أحدثوا معنى ثالثا أضافوه للتأويل وسموه تأويلا هو المستعمل عندهم في مقام الصفات، فإذا رأوا قوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم} [آل عمران:7] امتدحوا طريقة التأويل بأن الراسخين في العلم يعرفون التأويل، ويقصدون هنا بالتأويل: التأويل الذي اصطلحوا عليه.

وإذا أرادوا تصحيح طريقة التفويض وقفوا عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:7] ولا شك أن **هذا غلط من** جهتين: من جهة أن التأويل المذكور في القرآن سواء وقف على قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:7] أو وقف على قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم} [آل عمران:7] ليس هو التأويل الذي اصطلح عليه أهل الكلام.

ومن وجه آخر: أن تصحيح الوقفين يستلزم أن يكون التأويل معناه متعددا وليس واحدا؛ لأنك إن جعلت المعنى المقصود بالتأويل في السياق الواحد لزم أن تجعل الوقف على موضع واحد، ولهذا ترى أن أهل السنة صححوا الوقف في الموضعين، ولكنهم فسروا التأويل في موضع الوقف على قوله: إلا الله بغير التأويل الذي يقع عند الوقف على قوله: والراسخون في العلم.

أما على طريقة المتكلمين فليس لهم في تفسيره إلا معنى واحد، وهو صرف الكلام عن ظاهره إلى مجازه، فإن وقفت على قوله: إلا الله أفسدت طريقة التأويل، وإن وقفت على قوله: والراسخون في العلم وصمت السلف الذين وقفوا على هذا بالجهل.

ولهذا هذه الآية لا تفيدهم شيئا -أعني: أهل الكلام الذين فسروا التأويل بأنه صرف اللفظ عن ظاهره إلى المجاز .. إلخ-.
وهذا دونه خرط القتاد من جهات كثيرة، وهذه الجهات معروفة، وهو مبني على ثبوت المجاز وقد تقدم الطعن فيه، ومبني على مسائل كثيرة، ولهذا هذا التأويل لا يفيدهم شيئا.." (1)
"هل آيات الصفات من المتشابه؟
[وإن وافقت ظاهره فتأويل ما أخبر الله به في الجنة].
هنا مسألة: هذا التقرير مفروض على أن هيئات الصفات تدخل بوجه ما في المتشابه، فهنا طريقتان:
الأولى: أن يقال: إن آيات الصفات ليست من المتشابه.
الثانية: أن يقال: إنه إذا قصد التشابه هنا فإن المقصود أنها لا تعلم من حيث الكيفية، أي: أن إطلاق القول بأن آيات الصفات من المتشابه غلط؛ ولهذا لم يطلقه أحد من السلف، وإن كان السلف أجمعوا على أن كيفية الصفات لا يعلمها إلا الله.
فهذا مقام، والقول بأن آيات الصفات من المتشابه مقام آخر.
[فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف أنه قال: {يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا} [يوسف:100] وقال تعالى: {هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق} [الأعراف:53] وقال تعالى: {فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا} [النساء:59] وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.
وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف -كـ مالك وغيره-: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.
فالاستواء معلوم يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 11/5

وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغـيره في تفسـيرهم عنه أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العــرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالتـه، وتفسـير لا يعلمـه إلا اللـه عـــــز وجــــــل، فمن ادعى علمــــــه فهـــــو كـــــاذب.
وهذا كما قال تعـالى: {فلا تعلم نفس مـا أخفي لهم من قـرة أعين جزاء بما كانوا يعملون} [السجدة:17] وقال النبي صلى اللـه عليـه وآله وسلم: (يقول الله تعالى: أعددت لعبـادي الصـالحين مـالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشـر) وكـذلك علم وقت الساعة ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمـه إلا اللـه تعـالى].
إذا: قال النبي صلى اللـه عليـه وسـلم في هـذا الحـديث القدسـي: (أعــددت لعبــادي الصــالحين مــا لا عين رأت، ولا أذن ســمعت، ولا خطر على قلب بشر) مع أن المعاني في هذا الثواب معلومة، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والمتكلمين، فالمـاء المـذكور في الجنـة والخمـرة المـذكورة في الجنـة والنعيم المـذكور في الجنـة هـو من حيث المعـنى معـروف، وإن كـان من حيث الماهيـة والحقيقـة لم يتصور؛ ولهـذا قـال النـبي صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم فيـه هـذا.
أمــا أن يكــون بعض النعيم لم يحــدث بــه الناس؛ حيث إن من نعيم الجنة ما لم يذكر أصلا؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وســلم فيما رواه عن ربه: (ولا أذن سمعت) ومن النعيم مـا حـدث بـه، أي جـاء ذكـره في الكتـاب أو في السـنة لكنـه لا يتحقـق تصـوره في القلب أو في العقــــل؛ لأن ماهيتــــه تناســــب ذاك المقــــام.
وهذا النعيم الأخروي الذي يقر به عند أهل السنة والمتكلمين دليــل على أن صفات البـاري سـبحانه وتعـالى صـفات تليـق بـه وإن وقـع الاشتراك بينها وبين صفات المخلـوقين في بعض المـوارد من حيث الاســـم المطلــــق، فتقـــول: رحمــــة اللـــــه ورحمـــــة زيــــد.
فلفظ الرحمـة لفـظ مشـترك مطلـق، وإذا أضـيف وخصـص فلكـل موصوف ما يناسبه، كما يقال: ماء ثم يقال: ماء الدنيا وماء الآخرة. فلكــل مــا يليــق بــه، وكــذلك خمــر الــدنيا وخمــر الآخــرة. فلكــــــــــل مــــــــــا يليــــــــــق بــــــــــه.
وترى أن خمـر الآخـرة يمتنـع ببداهـة العقـول وضـرورة العقـول أن تكون كخمر الدنيا، مع أن هناك نسـبة -في الجملـة- مشـتركة يفهم

بها الخطاب؛ ولهذا يمتنع أن يكون نعيم الآخرة مع نعيم الدنيا أو مع المواد التي في الدنيا مقرونا بالاشتراك اللفظي.." (1)

"أقـــــوال الأئمـــــــة في صــــــفات اللــــــه ســــــبحانه

قال المصنف رحمه الله: [ونحن نـذكر من ألفـاظ السـلف بأعيانهـا وألفــــــــــــاظ من نقــــــــــــل مــــــــــــذهبهم].

المصنف يذكر من كلام السـلف ومن أعيـان السـلف مـا يـبين أنهم برآء من الطرق الثلاث، أما براءتهم من طريقـة التخييـل الفلسـفية فظاهر، ليس فيه إشكال، فإنه لم يتكلم أحـد أن السـلف كـانوا من أهل التخييل، إلا ما وقع من أبي الوليد بن رشد الفيلسوف المتفقـه على مذهب مالك؛ فإنه زعم أن بعض الصحابة كانوا يمتحلـون هـذه الطريقة، وتشبث ببعض الأحـرف الثابتـة عن بعض الصـحابة كقـول علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفـون، أتريـدون أن يكـذب الله ورسوله؟ وما جاء عن ابن مسعود أيضا: إن أنت محـدث قومـا حـــــديثا لا تبلغـــــه عقـــــولهم إلا كـــــان ببعض الفتنـــــة.

وقد ذكر بعض الأفاضل أنها لا تصح، فـزعم بهـذا أن طريقتـه كـانت معلومـــــــــة عنـــــــــد بعض أئمـــــــــة الصـــــــــحابة.

وهذا سفه من أبي الوليـد بن رشـد لم يتقلـده أحـد من أصـحابه ك ابن سينا وأمثاله الذين قرروا أن طريقتهم ليست مذكورة في كتب الأنبيــــــــــاء ومــــــــــا نــــــــــزل عليهم من الــــــــــوحي.

والطريقـة الثانيـة -وهي طريقـة التأويـل- في الجملـة يعلم بـراءة السـلف منهـا، إلا مـا وقـع عنـد بعض متكلمـة الصـفاتية ك الشهرستاني، حيث زعم أن بعض السلف كانوا يشـتغلون بالتأويـل، وما زعمه أبو محمد بن حزم من أن داود بن علي -الـذي هـو إمـام الظاهريـة- والشـافعي كـانوا يشـتغلون بشـيء من التأويـل، **وهذا غلط من** ابن حزم؛ فإن الشافعي رحمـه اللـه أظهـر من أن يتكلم في براءتـه من هـذا العلم -أعـني: علم الكلام- أو في براءتـه من التأويــــــل بعامــــــة ولــــــو بغــــــير الطريقــــــة الكلاميــــــة.

وأما داود بن علي رحمه الله فهو أيضا بـريء من طريقـة ابن حـزم الذي ذكرها في الفصل وغيره، فقد كان محـل الخلاف بين داود بن علي وبين جمهور علماء عصره في الطريقة الظاهرية التي التزمها في الفقـه، أمـا في أصـول الـدين فإنـه على طريقـة سـائر أئمـة السلف، وإن كان أخـذ عليـه بعض الأحـرف اليسـيرة الـتي هي من

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 11/10

مقامات النزاع الكبار، كاشتغاله ببعض الجدل مع المخالفين في زمن كان الأئمة يفضلون فيه ترك الاستطراد، كما ذكر ذلك أبو حاتم.
وقد منعه الإمام أحمد رحمه الله من الدخول عليه بعد ذهابه إلى بلاد ما وراء النهر والرجوع منها؛ لأنه ذكر في تلك البلاد أن القرآن محدث، وقد كانت هذه اللفظة يستعملها إذ ذاك طائفة من الجهمية يقصدون بها أن القرآن مخلوق، وكان الإمام أحمد ينهى عنها، وكان داود يصححها لما جاء في قوله تعالى: {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث} [الأنبياء:2] فأجاز هذا الإطلاق، وكان الإمام أحمد يمنعه إلا بسياق القرآن على التصريح، أي: تساق الآية على وجهها، ولا تذكر مستقلة.
فقد كان الإمام أحمد يدرأ شبه وتلبيس الجهمية، ولهذا عندما كتب إليه رحمه الله وهو في بغداد أن داود بن علي أظهر هذه المقالة في تلك البلاد، ثم رجع داود وكان معه صحبة لـ صالح ابن الإمام أحمد، فقال له: تلطف على أبي عبد الله وقل: هذا داود يستأذنك ولا تسمني.
فدخل على أبيه وقال له، فقال: داود ابن من؟ فقال: هو ابن علي.
قال: من أصبهان؟ قال: نعم؟ قال: لا يدخل، فإنه حدثني فلان عن فلان أنه قال ذلك.
وأنكر ذلك داود وتلطف، فقال الإمام أحمد: إن من حدثني أوثق عندي منه.
فكان هذا من تعزير الإمام أحمد رحمه الله بمقامه في السنة وتأديبه لمن حوله حتى لا يقع الاختلاط في المعتقد، بمعنى الابتعاد عن الألفاظ التي صارت مجملة بالاستعمال، وتركها إلى اللفظ الصريح.." (1)
"أصناف النقولات المنقولة في العقيدة الحموية
النقولات التي نقلها المصنف يمكن تقسيمها على أصناف:
1 - صنف منها عن السلف.
2 - صنف منها عن بعض علماء الكلام الكبار.
3 - صنف منها عن كبار الفقهاء في المذاهب الأربعة -كبار أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغير ذلك-
4 - صنف منها عن قوم من متأخري المتكلمين، تبين **لهم غلط**

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 12/2

طريقتهم الأولى كالجويني.
والمصنف هنا لا يريد أن يقرر عقيدة أهل السنة بهذه النقولات كلها، حيث إن من أصحاب هذه النقولات من لا يعتبر في تقرير اعتقاد السلف، لكن مقصوده منها أن يبين أن الطريقة التي حققها هو وقررها هو ومن قبله من علماء أهل السنة ليست كما قال كثير من متأخري الأشاعرة أنها مختصة بالحنابلة، بل هي طريقة شائعة في كلام السلف -الذين هم المعتبر في هذا الباب- كذلك شائعة في كلام بعض أئمة الكلام.
وهو ينقل عن بعض الصوفية ليبين أن هذا شائع حتى في المتصوفة، خلافا لطريقة أبي القاسم القشيري وأبي حامد الغزالي.
كذلك ينقل عن الفقهاء ليبين أن هذا ليس اختصاصا حنبليا بل هو مشهور عند كبار المالكية، والحنابلة، وأن المحققين من أصحاب الأئمة الأربعة كأئمة أصحاب مالك وأصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة فضلا عن أصحاب أحمد هم على هذا الاعتقاد، وإن كان الغلط الذي وقع فيه بعض الشافعية والمالكية والحنفية ليس خاصا بهم، بل من حتى الحنابلة من وقعوا في هذا الغلط.
إذا الصواب ليس مختصا بالحنابلة، والغلط ليس مختصا بالحنابلة، بل فيهم صواب وغلط، وإن كان مذهب الصواب فيهم أكثر من غيرهم.
ومما يشار إليه هنا: أنه في مناظرة الواسطية قال بعض كبار القضاة من فقهاء الشافعية والمالكية للسلطان: ليقل -يعنون شيخ الإسلام - أن هذا معتقد أحمد بن حنبل أو معتقد الحنابلة.
وقد كان شيخ الإسلام استفتح الواسطية بقوله: أما بعد ..
فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة.
لذلك طرحوا عليه سؤالا وقالوا: على هذا يكون اعتقاد أئمة الأشعرية الذين ماتوا قبله ليسوا من أهل الفرقة الناجية ولا المنصورة وأنهم في النار؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (كلها في النار إلا واحدة).." (1)

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 12/6

"ليس كل من قال بعدم تكفير تارك الصـلاة يعتـبر من المرجئة
لو قيل: هل الـذي لا يكفـر تـارك الصـلاة وقـع في قـول المرجئـة؟ نقول: فيه تفصيل، فـإن كـان معتـبره في عـدم تكفـيره أن الصـلاة عمـل والعمـل لا يـدخل في مسـمى الإيمـان كمـا هي طريقـة أبي حنيفة وأصحابه، فلا شك أن هذا من مقـالات المرجئـة، وقـد عـرف حماد ومن معـه بـأن قـولهم من مقـالات المرجئـة، وذمهم السـلف عليه، وذم السلف لمقالة حماد متواترة، وليس هو قول سـائر أهـل الكوفة؛ فقد ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أعيان الناس من الأئمـة الكبـار الـذين صـرحوا أن الإيمـان قـول وعمـل، ونقـل عن أعيـان الكوفيين أكثر مما نقله عن غـيرهم؛ لأن القـول بالإرجـاء عن حمـاد شاع في بعض الكوفيين، فحتى لا يظن أن علماء الكوفة قد أطبقوا عليه بين أبو عبيد وأمثاله من الأئمة الكبار -كالإمام أحمد في كتـاب الإيمان - أن هذا قول شائع في الكوفيين، وأن قول حماد ليس قـولا لســـــــــــــــــــائر الكوفـــــــــــــــــــــيين.
أمــا من يقــول: إن الإيمــان قــول وعمــل، يزيــد بالطاعــة وينقص بالمعصية، أو يزيد وينقص، ولا يكفر تارك الصلاة؛ لأنه لم يظهـر لـه أنه كافر بدلائل معينـة مفصـلة من الـدلائل الشـرعية، فهـذا القـول وإن كان مرجوحا فيما يظهر -واللـه أعلم- إلا أنـه ليس قـولا بـدعيا وليس قولا منكرا ولا قولا من أقـوال المرجئـة ولا أثـرا من آثـارهم. فإنه كيف يقال: إنه قول من أقـوال المرجئـة، وأثـر من آثـارهم، أو هم الذين أحدثوه وقد قال به ابن شهاب ومكحول الشـامي ومالـك بن أنس والشافعي في الصحيح عنه وأبو ثور وجماعة من الكبـار؟! وقد كان ابن شـهاب رحمـه اللـه من أعلم النـاس بالسـنن والآثـار، ومن أشد الناس على المرجئة، فلا يمكن أن يكون قد تأثر بمقالات المرجئـــة.
وإن كان يشكل على هذا بعض الشيء ما ذكره إسحاق بن إبـراهيم من أن الإجماع قـد انعقـد على كفـر تـارك الصـلاة، لكن نقـول: إن الإجماع الذي ذكره إسحاق فيه بعض التردد، إلا إن قيـل: إنـه إجماع سكوتي، فهذا قد يسلم به، أما أنـه إجمـاع قطعي كإجمـاع السـلف على أن الإيمـــــــــــــان قـــــــــــــول وعمـــــــــــــل .. فليس كـــذلك.
أما إن كـان إجماعـا سـكوتيا فهـذا قـد يسـلم، ولا إشـكال فيـه في الجملة باعتبار أن طائفة من الصحابة حفـظ عنهم أن تـرك الصـلاة

كفـــــر، ولم يحفـــــظ عن أحـــــد من الصـــــحابة خلاف هـــــذا.
إذا: من أقـوى الأدلـة بعـد الاسـتدلال بظـاهر قولـه تعـالى في آيـة براءة: {فـإن تـابوا وأقـاموا الصـلاة وآتـوا الزكـاة فخلـوا سـبيلهم} [التوبة:5] وقوله تعالى: {فـإن تـابوا وأقـاموا الصـلاة وآتـوا الزكـاة فإخوانكم في الدين} [التوبة:11] والاستدلال بحديث بريـدة وجـابر بن عبد الله، بعد هذا يقال: أخص دليـل بعـد ذلـك إطبـاق الصـحابة، حيث شاع هذا القول فيهم -أي: أن ترك الصلاة كفر- ولم ينقل عن أحـــــــد منهم منازعـــــــة في هـــــــذا.
كذلك يقال في أثر عبد الله بن شقيق: كان أصحاب محمد لا يـرون شـــــيئا من العمـــــل تركـــــه كفـــــرا غـــــير الصـــــلاة.
فهـو في الجملـة على ظـاهره، لكن تـرى أنـه إجمـاع سـكوتي.
وكلمة إجماع سكوتي كلمة مصطلحة، قد يناظر أو ينازع في ثبوتهـا أو في تقريرهـا من جهـة الاصـطلاح، لكن من حيث المـدلول هي متحققة، أي: أنه يفرق بها بين الإجماع الـذي انضـبط انضـباطا تامـا وبين الإجمـاع الـذي نقـل عن بعض الأعيـان ولم يـذكر عن غـيره خلافـــــــــــــــــــــــــــــه.
ونلاحظ من هذا أن الأئمة الكبار رحمهم اللـه في اسـتدلالهم أحيانـا ينزعون إلى بعض الدلائل من الكتاب أو السنة مع أنه يحفظ لبعض الصحابة قول لم يعرف له مخالف، وإن بعض الأئمة الكبـار كـذلك -ولا سيما الإمام أحمـد وبعض أئمـة الحـديث- يصـيرون إلى الأقـوال الـــــتي للصـــــحابة ولم يحفـــــظ لهم فيهـــــا مخـــــالف.
إذا: المنقول عن الصحابة سواء سـمي إجماعـا أو لم يسـم إجماعـا هو عند التحقيق دليل قوي على أن تارك الصلاة كافر؛ ولهذا يقـال: إنه كافر بظاهر الكتاب والسنة، وظاهر مذهب الصحابة، وهو الـذي عليـــــــــه الجمهـــــــــور من الســـــــــلف.
وننبـه هنـا إلى أن الـترجيح شـيء، والقـول بـأن تـارك الصلاة كـافر بالإجماع، وأن المخالفة فيه -أي: القول بأنـه ليس كـافرا- قـول من أقوال المرجئة شيء آخر، بل هو مرتقى صعب، فإن من يقـول: إن الذي لا يكفر تارك الصلاة متأثر بالمرجئة أو دخلت عليـه شـيء من أقوالهم؛ يلزمه أن يجعـل مالكـا وابن شـهاب والشـافعي ومكحـول الشامي، بل الإمام أحمد -كما جاء في رواية عنه قـدمها بعض كبـار الحنابلة المحققين المعروفين في التحقيق في مذهب السلف، وإن كانت رواية مرجوحة عند التحقيق، والجمهور من الأصـحاب رحمهم

الله على أنه كافر- يلزمه أن يجعل هذا مطردا عليهم.
إذا: إذا كان الإجماع انعقد وتم لزم أن مخالفه يكون ممن ضل سبيل المؤمنين، وأنه مبتدع بمخالفته، سواء أضيف إلى المرجئة أو جعل مبتدعا بمقالته، وإذا كان كذلك -أي: فرضنا صحة الإجماع- حرم الاجتهاد بخلاف الإجماع، بمعنى أنه لا يجوز تقليد مالك ولا تقليد الشافعي ولا تقليد ابن شهاب ..
إلخ، أي: حرم تقليد المخالف ولو كان إماما، وحرم الاجتهاد في المسألة ولو كان المجتهد له إمام من الكبار ..
وهذه كلها مرتقيات صعبة.
ولا يمكن الاعتماد على نقل ذكره إسحاق بن إبراهيم رحمه الله، وإن كان إماما مجمعا على إمامته، فإنك إن استدللت بالإجماع الذي يذكره إسحاق بن إبراهيم رحمه الله فماذا تفعل بمخالفة ابن شهاب ومالك؟ وابن شهاب بإجماع أهل العلم أوثق وأضبط للسنن والآثار، وأدرى بآثار الصحابة من إسحاق بن إبراهيم، ولو كان الصحابة رضي الله عنهم قد انضبط لهم إجماع تام قطعي كإجماعهم في مسألة أن الإيمان قول وعمل وأمثالها لما تجشم ابن شهاب ومالك والشافعي مخالفة الصحابة، خاصة وأن لهم اختصاصا في ذلك، فإن لـ ابن شهاب اختصاصا بإجماعات الصحابة وآثارهم، وكذلك الشافعي يعرف مقامه في الإجماع أيضا وعنايته به ..
وهلم جرا.
إذا: هذه مسألة ينبغي العدل فيها، فيقال بأن تارك الصلاة كافر بظاهر الكتاب والسنة وهو مذهب الصحابة، ويقال عن المخالف فيه: إنه خالف الصواب وخالف الراجح، وأن قوله غلط، ولكنه لم يصل إلى أن يكون من أهل الإرجاء أو من أهل البدع أو نحو ذلك.
وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو من هو في التحقيق يرى أن هذه مسألة فيها نزاع بين الأئمة، وقد ذكر عن الإمام أحمد فيها الرواية المشهورة، وهي أنه كافر، والرواية الأخرى وأثبتها عن أحمد أنه ليس كافرا.
إذا: ينبغي العدل والاعتدال في مسألة تارك الصلاة، وإن كانت حجج المخالفين الذين لا يكفرون تارك الصلاة ضعيفة، وكما قال

شيخ الإسلام: ما من دليل يستدلون به إلا وهو يتنـاول الجاحـد كمـا يتناول التارك.." (1)

"حكم تـــــــــــــــارك الزكـــــــــــاة

أمـــــــا مســـــــألة الزكـــــاة ففيهـــــا تفصـــــيل:

فإن ترك الزكاة جحدا لوجوبها فهذا بالإجمـاع كـافر، وهـذا لا يختص بالزكـاة بـل كـل مـا ظهـر وجوبـه وجحـد وجوبـه كفـر الجاحـد.

وإن تركهـا ولم يقاتـل عليهـا كـإذا كـان شخصـا بمفـرده تركهـا ولم يحتسب عليه أصلا -يعني: لم يعلم به أصلا- فهـذا التـارك في كفـره نـــــــــــــزاع بين الســــــــــــــلف.

أما إن تركها وقاتل عليها كأهل الشوكة والمنعة كمـا وقـع في زمن الصـديق رضـي اللـه عنـه فهـؤلاء كفـار مرتـدون على الصـحيح من قولي العلماء، وهو الذي عليه الجمهور من السلف، بـل جـزم بعض المحققين من الكبار كـ أبي عبيد وغيره أنه إجماع للصـحابة، وشـيخ الإسلام يميل إلى هذا، وإنما قلت: في أصح قولي العلمـاء؛ باعتبـار مـا ذكـره المتـأخرون، ومعلـوم أن إجمـاع المتقـدمين إذا انعقـد لا يلتفت إلى قـــــــــــــــول المتــــــــــــــأخرين.

أما جمهـور المتـأخرين من أصـحاب الأئمـة الثلاثـة فـإنهم يـرون أن هؤلاء بغـاة، وأنهم ليسـوا من أهـل الكفـر والـردة، ولكن هـذا قـول باطل، بل الصواب: أن الذين منعوا الزكاة وقاتلوا على منعها كفار، وهو ظاهر مذهب السلف، ولم ينضبط عن أحـد من أعيـان السـلف التصريح بأنهم ليسوا كفارا، وقد حكـاه أبـو عبيـد إجماعـا للصـحابة.

وقـد كـان مالـك بن أنس وبعض الكبـار من أئمـة المدينـة والعـراق والشام لعظم فقههم يفرقون بين تارك الزكاة المقاتل عليها والذي تركها باختصاصه ولم يقاتـل، فـإن مالكـا رحمـه اللـه لا يكفـر تـارك الزكــــاة، ولكنـــــه إن قاتـــــل عليهـــــا كفــــره ..

وهذه النتيجة تفيد أنه لا يسوى بين المسألتين: مسألة الترك وحده، ومســـــــألة الـــــــترك مـــــــع المقاتلـــــــة.

إذا: من ترك وقاتل فهذا كافر في ظاهر مذهب الصحابة والســلف، ولم ينضـــــــــبط خلاف صـــــــــحيح فيـــــــــه.

أما إن تركها ولم يقاتل فهذا فيـه نـزاع مشـهور، وعن أحمـد رحمـه الله فيها روايتان محفوظتان، بل قال الإمام أحمـد في روايـة: ليس شيء من العمل تركه كفر إلا الصلاة وهذا يدل على أنـه يميـل إلى

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/8

أن تـــــــــــــارك الزكـــــــــــــاة ليس كـــــــــــــافرا.
كـذلك أثـر عبـد اللـه بن شـقيق الـذي رواه الترمـذي وغـيره، وهـو العمدة في هذا يدل على هـذا؛ لأنـه قـال: مـا كـان أصـحاب محمـد يرون شيئا من العمل تركه كفر إلا الصلاة مما يدل على أن الزكــاة لا إجماع فيها عند الصحابة من جهة تركها، أما إن تركها وقاتل فهذه مسألة أخرى، ومن رام التسوية بينهما فقد خالف طريقـة السـلف، فـــــــــإن الســـــــــلف كـــــــــانوا يفرقـــــــــون.
وقد كان طائفة من كبار أئمة السلف يكفرون تارك الزكاة مطلقــا، قاتل ولم يقاتل، وهذا قول لا ينكر، وهو روايـة معروفـة في مـذهب أحمد رحمه الله، ولكن فرق بين أن يقـال: إن في المسـألة خلافـا، وبين أن يقـــــــال: إن في المســـــــــألة إجماعـــــــــا.
إذا: من يكفر تارك الصوم حتى ولو صلى وزكى، ويكفر تــارك الحج حـتى ولـو صـلى وصـام وزكى، أي: يـرى كفـر تـارك أي واحـد من المبـاني الأربعـة، فقولـه هـذا قـول لا ينكـر، فـإن عليـه طائفـة من السلف كما نص عليه شـيخ الإسـلام، وهـو روايـة عن أحمـد رحمـه الله، وقال به من الكبار الحكم بن عتيبة وأمثاله من أصحاب مالــك، ويحكى قولا لـ سعيد بن جبـير، بـل روي عن ابن عبـاس أنـه يقـول بهذا المذهب، وإن كان تحقيق القول في الصحابة يحتاج إلى تأمـل، لكن المتحقق أنه قول مأثور عن طائفة من السـلف فلا ينكـر، وإن كـــــــــان من حيث الرجحـــــــــان ليس راجحـــــــــا.
فينبغي لطالب العلم: أن يحقق الفرق بين القول الـذي يقـول: إنـه راجح، وبين القـــــول الـــــذي يقـــــول: إنـــــه إجمـــــاع.
إذا: الراجح أن تارك الصلاة كافر، وأن تـارك الزكـاة المقاتـل عليهـا كافر، وهاتان المسألتان عليهما عامة السلف، بل مسألة الزكــاة لم يذكر عن كبار أئمة السلف فيهـا خلاف كمسـألة تـرك الصـلاة، وإن كـانت الصـلاة بلا خلاف أعظم من الزكـاة، لكن بالمقاتلـة يختلـف الأمر؛ ولهذا إن قتل على ترك الصلاة فإنه يقتل ردة بالإجمــاع، وإن كان بعض الشافعية والمالكية حكوا أنه يقتل فاسقا، بـل وذكـر هـذا بعض الأصحاب من الحنابلة رحمهم الله، لكن لا شك أن هذا غلــط، بل هذا ممتنع كما قال شيخ الإسلام؛ ولهذا كان مالــك والشـافعي - مـــــع أنهم لا يكفـــــرون تـــــارك الصـــــلاة- يـــــرون قتلـــــه.
فالمقصود: أن تارك الصلاة كافر عنـد الجمـاهير من السـلف، وهـو ظـاهر الكتـاب والسـنة وظـاهر مـذهب الصـحابة، وتـارك الزكـاة

المقاتل عليها كافر في ظاهر مذهب الصحابة أيضا، وحكاه طائفة من الكبار إجماعا خلافا لجمهور المتأخرين، أما تارك الزكاة الذي لم يقاتل عليها ففيه نزاع مشهور بين أعيان أئمة السلف كـ أحمد وغيره، كذلك تارك الصوم والحج فيه نزاع بين السلف، والجمهور على عدم كفره.

فهذا هو أخص ما يقال في هذه المسألة التي تارة يقع فيها خفض أو رفع، فترى من يجزم بأن تارك الصلاة لا يكفر، ويقول: إن هذا هو المتحقق من دلائل الكتاب والسنة، أو من يقول: إن تارك الصلاة يكفر، وهذا إجماع قطعي ضروري ..

فكلا هذين القولين فيه بعض التقدم.

فهذا مما يتعلق بمسألة أبي حنيفة رحمه الله.

وفي تاريخ بغداد وفي السنة لـ عبد الله بن أحمد بعض الكلام في أبي حنيفة، فهذا ينبغي أن نعرض عنه، فإنه لم ينضبط له مذهب مخالف للسلف إلا في مسألة الإيمان، أما ما نقل عنه في مسألة القدر والصفات ..

وما نقل عنه في مسألة القرآن ففي الجملة لم ينضبط عنه، وقد صرح شيخ الإسلام رحمه الله في بعض المواضع بأن أبا حنيفة في مسألتي الصفات والقدر على المعروف عن السلف.

[وفي النقل عن أبي حنيفة تصريح أن من وقف في مسألة العلو فإنه كافر].

وهذا دليل على أن أبا حنيفة رحمه الله من كبار الأئمة المحققين في مسائل الصفات.." (1)

"الكلام عن أبي إسماعيل الهروي

[وروى هذا اللفظ بإسناد عنه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتاب الفاروق].

أبو إسماعيل الأنصاري الهروي المعروف بشيخ الإسلام حنبلي متصوف، من أشد المائلين عن علم الكلام الذامين له، والمكفرين للجهمية، وله تصنيف في هذا مشهور، من كتبه الفاروق كما يشير المصنف هنا، كذلك كتاب ذم الكلام وهو كتاب فاضل، فيه آثار متواترة عن كبار أعيان الأئمة سواء الأئمة الأربعة أو غيرهم في ذم العلم الكلامي.

ولكنه -أعني: أبا إسماعيل الأنصاري الهروي رحمه الله - ممن

---

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/9

يزيدون في إثبات بعض الصفات تارة، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في غير ما موضع من منهاج السنة وغيره: وأبو إسماعيل الأنصاري الهروي من المبالغين في ذم الجهمية وتكفيرهم. ولهذا لما ذكر الهروي الأشعري في كتابه ذم الكلام قال: وقد شاع في المسلمين أن رأسهم علي بن الحسن الأشعري لا يصلي ولا يتوضأ.
وهذه زيادة، وإنما أذكرها حتى ينتبه إليها طالب العلم، فإن أبا الحسن الأشعري قد أثني عليه فيما وافق فيه الحق كثير، حتى من علماء الحنابلة، ولم ينضبط عن أحد من أهل العلم، بل ولا حتى من أهل التاريخ والأخبار أن الأشعري لم يكن يصلي ولا يتوضأ. فينبغي لطالب العلم دائما ألا يجعل من الحق طريقا للاستطالة على الخلق -وهذا ليس من باب الوقوف على أخطاء الهروي فالرجل اجتهد، وربما بلغه هذا بإسناد ظنه صحيحا فقاله، أو بلغه عن بعض من أهل العلم أو شيء من ذلك-.
ولهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مع أنه حنبلي، وممن يثنون على أبي إسماعيل الأنصاري كثيرا، حتى إنه يصفه بشيخ الإسلام - وهو وصف مشهور له عند الحنابلة قبل شيخ الإسلام - إلا أنه تعقب الهروي كثيرا، ووهمه في قوله في الأشعري، بل قال: إن أبا الحسن الأشعري في بعض المسائل أقرب إلى السلف والأئمة من أبي إسماعيل الأنصاري الهروي ولا سيما في مسألة تعليل الأفعال، فإن أبا إسماعيل الأنصاري الهروي يميل إلى الجبر ولا يميل إلى تعليل الأفعال، على طريقة بعض المتصوفة، والأشعري يقرر قريبا من هذا المذهب بالطريقة الكلامية، فهذا الأشعري يقررها تقريرا كلاميا، والهروي يقررها تقريرا صوفيا، والنتيجة في الجملة واحدة، لكن شيخ الإسلام يقول: وأبو الحسن الأشعري في هذا المقام أقرب إلى قول السلف من أبي إسماعيل الأنصاري الهروي.
فالمقصود: أن الهروي نفسه له بعض المسائل **التي غلط فيها**، بل غلطه فيها أشد **من غلط أبي** الحسن الأشعري، وإن كان قول الأشعري في الصفات لا شك أنه دون قول أبي إسماعيل الأنصاري، فإن قول أبي إسماعيل الأنصاري الهروي فاضل في الجملة، وإن كان أحيانا قد يزيد، لكنه على كل حال أفضل من قول أبي الحسن الذي عرف عنه عدم إثبات الصفات الفعلية بطريقة محققة.

كذلك عنده تصوف، **وقد غلط في** بعض المسائل غلطا شديدا، وقد وقع هذا في كتابه منازل السائرين، وإن كان ابن القيم رحمه الله يعتذر له كثيرا، لكن عند أغلاط محققة، حتى إن ابن القيم قد صرح بأن في الكتاب بعض الأغلاط المتحققة.
فالقصد: أن له بعض الغلط وبعض الصواب، فما كان من صوابه فإنه يقبل، وما كان من خطأه فهو اجتهاد، والله يغفر له.." (1)

"قول أبي الحسن الأشعري في كتابه الإبانة
[وقال أيضا أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه الإبانة في أصول الديانة، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون عليه في الذب عنه عندما يطعن عليه -فقال:-
فصل
في إبانة قول أهل الحق والسنة
فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة; فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون.
قيل له:
قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون ولما خالف قوله مخالفون; لأنه الإمام الفاضل; والرئيس الكامل; الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال; وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين; فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفهم.
وجملة قولنا أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاءوا به من عند الله وبما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرد من ذلك شيئا; وأن الله واحد لا إله إلا هو فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا; وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأن الجنة حق والنار حق وأن الساعة آتية وأن الله يبعث من في القبور.
وأن الله مستو على عرشه كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] وأن له وجها كما قال: {ويبقى وجه ربك ذو

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/10

الجلال والإكرام} [الـرحمن:27] وأن لـه يـدين بلا كيـف كمـا قـال: {خلقت بيدي} [ص:75] وكما قال: {وقالت اليهود يد اللـه مغلولـة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشــاء} [المائـدة:64] وأن لـه عيـنين بلا كيـف كمـا قـال: {تجـري بأعيننـا} [القمر:14]- وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا وذكر نحوا ممـــــــــــا ذكـــــــــــــر في الفـــــــــــــرق.
إلى أن قال: ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان وليس كل إسلام إيمانا وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابع اللـه عـز وجل وأنه عز وجل يضع السموات على أصبع والأرضين على أصــبع كما جاءت الرواية الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم.
إلى أن قـــال:
وإن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدلا عن عـدل حتى ينتهي إلى رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم - إلى أن قـال: ونصدق بجميع الروايات التي أثبتها أهل النقل من النزول إلى سماء الــدنيا وأن الــرب عــز وجــل يقــول: (هــل من ســائل؟ هــل من مسـتغفر؟) وسـائر مـا نقلـوه وأثبتـوه خلافـا لمـا قـال أهـل الزيـغ والتضليل: ونعول فيما اختلفنا فيه إلى كتاب ربنا وسنة نبينا وإجماع المسلمين وما كان في معناه ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنــا بـــــــــه ولا نقـــــــــول على اللـــــــــه مـــــــــا لا نعلم.
ونقول إن الله يجيء يوم القيامة كما قال: {وجاء ربك والملك صفا صفا} [الفجر:22] وإن الله يقرب من عباده كيـف شـاء كمـا قـال: {ونحن أقرب إليه من حبـل الوريـد} [ق:16] وكمـا قـال: {ثم دنـا فتـــدلى * فكـــان قـــاب قوســـين أو أدنى} [النجم:8 -ـــ 9].
إلى أن قال: وسنحتج لما ذكرناه من قولنا وما بقي ممـا لم نـذكره بابـــــــــــــــــــــــا بابـــــــــــــــــــــــا.
ثم تكلم على أن اللــه يــرى واســتدل على ذلــك; ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق واستدل على ذلـك ثم تكلم على من وقـف في القــرآن وقــال لا أقــول: إنــه مخلــوق ولا غــير مخلــوق ورد عليــه.
ثم قال: بـاب ذكـر الاسـتواء على العـرش فقـال إن قـال قائـل مـا تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول إن الله مستو على عرشه كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] وقـال تعـالى: {إليـه يصـعد الكلم الطيب والعمـل الصـالح يرفعـه} [فـاطر:10] وقـال

تعالى {بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما} [النساء:158] وقال تعالى: {يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه} [السجدة:5] وقال تعالى حكاية عن فرعون: {يا هامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا} [غافر:26 ـ 37] كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات، وقال تعالى: {أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض} [الملك:16] فالسموات فوقها العرش فلما كان العرش فوق السموات قال {أأمنتم من في السماء} [الملك:16] لأنه مستو على العرش الذي هو فوق السموات وكل ما علا فهو سماء فالعرش أعلى السموات وليس إذا قال {أأمنتم من في السماء} [الملك:16] يعني: جميع السموات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السموات فقال تعالى: {وجعل القمر فيهن نورا} [نوح:16] ولم يرد أن القمر يملؤهن وأنه فيهن جميعا ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء: لأن الله على عرشه الذي هو فوق السموات فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض.
ثم قال:
فصل
وقد قال القائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] أنه استولى وقهر وملك وأن الله عز وجل في كل مكان وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق وذهبوا في الاستواء إلى القدرة فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة; لأن الله قادر على كل شيء والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم فلو كان الله مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء -وهو عز وجل مستول على الأشياء كلها- لكان مستويا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار; لأنه قادر على الأشياء مستول عليها وإذا كان قادرا على الأشياء كلها ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص العرش دون الأشياء كلها.

وذكــــر دلالات من القــــرآن والحـــديث والإجمـــاع والعقـــل.
ثم قـــال:
باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين وذكر الآيات في ذلـك.
ورد على المتأولين لها بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته: مثل قوله فإن سئلنا أتقولون لله يدان؟ قيل: نقول ذلك وقد دل عليه قوله تعالى: {يد الله فوق أيديهم} [الفتح:10] وقوله تعالى: {لما خلقت بيدي} [ص:75] وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته وخلق جنة عدن بيده وكتب التوراة بيده) وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أن الله خلق آدم بيده وخلق جنة عدن بيده وكتب التوراة بيده وغرس شجرة طوبى بيده) وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل عملت كذا بيدي ويريد بها النعمة وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوما في كلامها ومعقولا في خطابها وكان لا يجوز في خطاب أهل البيان أن يقول القائل: فعلت كذا بيدي ويعني بها النعمة: بطل أن يكون معنى قوله تعالى: {بيدي} [ص:75] النعمـة.
وذكــــر كلامـــا طـــويلا في تقريـــــر هــــذا ونحـــوه].
كتاب الإبانة مشهور لـ أبي الحسن الأشعري، والجمهور من الأشاعرة وغيرهم على أنه كتاب صحيح معتبر للأشعري.
وإن كان بعض الناظرين في التصانيف قد تردد في صحة نسبته للأشعري، إلا أن هذا القول ليس بشيء، وإنما أذكره ليعرف غلطه.
وهو أفضل كتب الأشعري على الإطلاق، حتى قال شيخ الإسلام رحمه الله: ومن قال منهم -أي: الأشاعرة- بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب للأشعري بدعة.
إذا: كتب الأشــــعري على صــــنفين:
الأول: كتب مقاربة لطريقة أهل السنة وتصنيفهم، وإن كان فيها بعض التقصـــــير في التفاصـــــيل ككتــــاب الإبانـــــة.
الثاني: كتب الميل فيها عن مسلك السلف وطريقتهم ظاهر، كما يقع له رحمه الله في اللمع والموجز، **فقد غلط فيهما** غلطا ظـــاهرا، وقـــد اســـتخدم فيهمـــا طريقـــة كلاميـــة محضـــة.

ومن المتحقق أن الأشعري لم يكن خبيرا بطريقة السلف؛ لأنه في كتابه مقالات الإسلاميين فصل مقالات الشيعة والخوارج والمعتزلة بتفاصيل مطولة، حتى إنه فصل قول أبي هاشم الجبائي، وقول النظام بتفاصيل مستفيضة، لكنه لما جاء لأهل السنة والجماعة أجمل قولهم إجمالا، وهذا دليل قاطع على أن الأشعري وإن أعلن انتسابه لأهل السنة والجماعة إلا أنه لم يكن خبيرا بتفاصيل مذهبهم.

أما كتابه الرسالة إلى أهل الثغر، فهو كما قيل في الإبانة، وإن كان البعض قد تردد في نسبته إلى أبي الحسن الأشعري، وهو عبارة عن ذكر جمل وإجماعات أهل السنة، وإن كان أحيانا يذكر فيه بعض الإجماعات الغلط، لكنه في الجملة كتاب فاضل.

إذا: كتاب الإبانة والرسالة إلى أهل الثغر هما أجود كتب الأشعري، أما اللمع والموجز ففيهما أغلاط بينة.

وهذا التفصيل ينتهي منه البعض -أحيانا- إلى القول الذي قد يشاع تارة: من." (1)

"رأي الجويني في اتباع السلف وطريقة الخلف

[فقال: والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة: اتباع سلف الأمة والدليل السمعي القاطع في ذلك إجماع الأمة وهو حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة.

وقد درج صحب رسول الله على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها - فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما: لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل: كان ذلك هو الوجه المتبع فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى; فليجر آية الاستواء والمجيء. وقوله {خلقت بيدي} [ص:75] {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن:27] وقوله: {تجري بأعيننا} [القمر:14] وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه].

هذا ثناء عام على مذهب الصحابة، **لكن غلط الجويني** ليس من

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 15/6

هـذا الوجـه؛ فـإن ثنـاءه على مـذهب الصـحابة والسـلف حـق على ظـاهره، لكن خطـأه من قولـه: إن السـلف والصـحابة -وهم أئمـة السلف- درجوا على ترك التعرض لمعانيها، أي: أنهم كانوا مفوضـة، فهذا القـول غلـط، فإنـه لم يكن عليـه أحـد لا من الصـحابة ولا من أئمـــــــــــــــــــــة الســــــــــــــــــــلف.

ومن هنا يتبين أن أشد أسباب الوهم عند جمهور متكلمة الصــفاتية، وطوائـف من فقهـاء المـذاهب الأربعـة -حـتى من الحنابلـة- وبعض الصـــوفية، وبعض المشـــتغلين بشـــروح الأحـــاديث من الحفـــاظ المتـأخرين: أنهم ظنـوا أن بـاب الصـفات لا يصـح فيـه إلا القـول بالتأويـل، وفي الجملـة يعلمـون أن ذلـك لا يصـار إليـه بـاطراد لاختصاص المعتزلـة بـالاطراد فيـه، فربمـا تـأول متكلمـة الصـفاتية بعض المســائل دون بعض، أو القــول فيمــا لا يمكن إثباتــه على التفصيل؛ ويجعلونه مذهب السلف، مع أن مذهب السـلف ليس هـذا ولا هــذا.

ففي الرسـالة النظاميـة رجـع الجويـني عن كثـير من جزمـه الأول وطريقة التأويل التي تقلدها، لكنه وإن انتسـب لأهـل السـنة إلا أنـه لم يحقق مذهبهم في الصفات، ولهذا نقـول: إن الجويـني رجـع إلى التفــويض.

أما في القدر فقد ذم الجويني في رسالته النظامية مذهب أصـحابه الأشاعرة، والذي كان يقرره في كتبـه الأولى، وهـو أن للعبـد قـدرة مسلوبة التأثير، وترك ما كان يعتقـده قبـل في الشـامل والإرشـاد، وطعن على المــــــــــــــذهب طعنــــــــــــــا شــــــــــــــــديدا.

ثم قصد إلى مذهب يظنه مذهب أهل السنة، فقال بمسائل مفصلة في القـــدر.

وهذا الرجوع من الجويني ظاهر وجيد، لكن هل أصاب الجويـني في مسألة أفعال العباد ومشيئتهم، وما يتعلق بمشيئة الله لأفعال العباد .. إلخ قـــــــــــــول أهـــــــــــــل الســــــــــــــنة المحض أم لا؟

نقول: أما في مسألة القدر -وبخاصة في مسـألة أفعـال العبـاد في الرسالة النظامية - فقد أصاب كثيرا من قول السلف الـذي يخـالف الأشاعرة، لكنه بقي عليه أثر من مذهبه في تفاصيل بعض المسائل الـتي تبـنى على مسـألة أفعـال العبـاد، ودخـل عليـه أثـر من كلام المعتزلة في هذه المسألة، وأثر من كلام المتفلسـفة؛ ولهـذا يمكن

أن نقول: إن مادة الجويني في مسألة أفعال العباد في الرسالة النظامية متأثرة بمادة سنية، ومادة اعتزالية، ومادة أصحابه الأشعرية، ومادة فلسفية.
أما المادة الفلسفية فليست غروا، فقد صرح بها حتى بعض الأشاعرة، فقالوا: إنه مال إلى طريقة الحكماء في آخر أمره. يعنون: طريقة المتفلسفة، وحينما نقول: إن فيه مادة فلسفية؛ لا نقوله تبعا للشهرستاني وأمثاله الذين وصفوه بهذا الوصف؛ فقد بالغ الشهرستاني في وصف مذهب الجويني الأخير بأنه موافق للحكماء، مع أنه لم يكن بنفس الدرجة التي وصفه بها. وكذلك يقال فيما ذكره الرازي عندما أضاف الجويني إلى طريقة الحكماء، وهذا إنما يتحصل بالنظر في كلام الجويني ومعرفة ما يقرره الفلاسفة في هذا الباب: باب الأسباب والتسلسل في التأثيرات، ونزول الأعلى إلى الأسفل ..
وهلم جرا، أصابه أثر من هذا واضح، وإن كان ظاهر جمله الأساسية في تقريره للقدر في الرسالة النظامية سنيا، لكن من حيث الحقائق العلمية: فإن بعض الحقيقة سنية، وبعضها اعتزالية، وبعضها أثر من المتفلسفة، وبعضها بقية بقيت من مذهبه الأول.." (1)
"الكلام على لفظ: (حقيقة)
[وقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه) ونحو ذلك، فإن هذا غلط؛ وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى: {هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام} [الحديد: 4].
لفظة حقيقة هذه لم ترد في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام الصحابة، وإنما وقعت في كلام أهل السنة والجماعة كثيرا لما شاع من يطلق ظواهر الألفاظ ويقول: إنها من باب المجاز. فقوله: معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة نفي لمجاز المعية ونفي لمجاز العلو، أي: أن المعية والعلو كليهما مقول بالحقيقة، وهما صفتان تليقان بذات الله على معناهما اللائق به؛ ولهذا فرق بين قولك: إن الله معنا حقيقة، وبين ما قد يطلق فيقول: إن الله معنا بذاته؛ فالمعية الذاتية لم يطلقها أحد من السلف ولا من أهل

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/5

السنة الكبار كـ شيخ الإسلام وأمثاله، إنما الذي وقع في كلام شيخ الإسلام وبعض علماء السنة أن الله معنا حقيقة، وكلمة حقيقة نفي لطريقة كثير من أهل الكلام أن المعية معية مجازية، فمن هذا الوجه كان هذا الحرف مناسبا.." (1)

"الاختلاف في رؤية النبي عليه الصلاة والسلام لربه ليلة المعراج

الثالثة: رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لربه ليلة المعراج .. هل رأى ربه أو لم يره؟

آثار الصحابة في هذا جاءت على نوعين:

الأول: عن طائفة من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده كما جاء ذلك صحيحا عن ابن عباس وأبي ذر وغيرهما رضي الله عنهم.

وجاء عن بعض الصحابة ذكر الرؤية مطلقة، وهذا جاء حتى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رآه.

الثاني: عن طائفة من الصحابة كـ عائشة، فقد صرحت كما في الصحيحين من حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: من حدثك أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية.

ولكن بالقطع: أن الذي كانت عائشة رضي الله عنها تصرح بنفيه هو الرؤية البصرية، والذي صرح ابن عباس رضي الله عنهما وطائفة من الصحابة بإثباته هو الرؤية القلبية، ولم -كما نص شيخ الإسلام - يصح عن واحد من الصحابة أنه صرح بإثبات الرؤية البصرية؛ ومن هنا نزع شيخ الإسلام رحمه الله إلى أن الصحابة في نفس الأمر ليس بينهم اختلاف، فإن الذي نفته عائشة رضي الله عنها ليس هو الذي أثبته ابن عباس رضي الله عنهما ومن معه، فإن عائشة رضي الله عنها نفت الرؤية البصرية؛ ولهذا استدلت بقوله تعالى: {لا تدركه الأبصار} [الأنعام:103] وابن عباس صرح برؤية الفؤاد فقال: رآه بفؤاده.

والرواية الأخرى المطلقة عن ابن عباس تحمل على المقيدة، وعلى هذه الطريقة يكون مذهب الصحابة منضبطا أنه لم تقع الرؤية البصرية.

لكن هل يقال: أنه رآه بفؤاده أو لا يقال ذلك؟ هذه مسألة اجتهاد. لكن طائفة من أهل العلم يرون أن الخلاف بين الصحابة على

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 17/5

حقيقته، وأنه ليس من باب الخلاف اللفظي، بل هو خلاف حقيقي، ومعتبر هؤلاء ما جاء من تصريح بعض الصحابة بإطلاق الرؤية. وقد وردت عن الإمام أحمد رحمه الله نصوص في هذا: فجاء عنه إثبات رؤية الفؤاد، وجاء عنه ذكر الرؤية مطلقا، وجاء عنه التوقف.

وشيخ الإسلام رحمه الله لا ينتصر للمشهور عند متأخري الحنابلة من أن الرواية عن أحمد مختلفة، بل يقول: إن أحمد كـ ابن عباس، أي: أن الرواية عنه ترجع إلى معنى واحد، فإن التوقف ليس حكما يصار إليه، وأن الإطلاق يضاف إلى التقييد، فيكون الثابت عن أحمد إثبات رؤية الفؤاد.

والمشهور في كلام المتأخرين من أهل العلم -كما يذكره القاضي عياض وغيره- إثبات رؤية البصر، بل القاضي عياض يقول: إن جمهور أهل السنة على إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره.

وشيخ الإسلام رحمه الله يقول: إن أكثر أهل السنة على إثبات رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة المعراج لكنه لا يعني بها الرؤية البصرية، فإنه شاع في كلام أئمة السلف إثبات رؤية الفؤاد التي أثبتها ابن عباس ومن معه من الصحابة.

فإذا قيل: إن جمهور أهل السنة على إثبات رؤية الفؤاد .. قيل: هذا صحيح، أما إذا قيل -كما هي طريقة بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي ومالك -: إن جمهور أهل السنة على إثبات الرؤية البصرية ..

فهذا غلط، فإنه لم يصح عن صحابي هذا التصريح، وكذا جمهور أئمة السلف على هذا المعنى.

أما من حيث الراجح في المسألة: فإن الراجح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه ليلة المعراج ببصره؛ لأن هذه مسألة سمعية الدليل فيها يكون مقصورا على الدلالة القرآنية والدلالة النبوية كسائر مسائل الشريعة وأصول الدين، وليس في القرآن ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره ليلة المعراج، وكذلك ليس في السنة ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره ليلة المعراج، وعند عدم الدلالة لا يجوز إثبات شيء لا يعلم، فضلا عن كون ظاهر القرآن والسنة يدلان على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه.

إذا لم يدل دليل من القرآن أو السنة على أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره، وعند عدم الدليل يلزم عدم إطلاق القول، أي: لا يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره، فضلا عن كون ظاهر الدلالة القرآنية والنبوية تدلان على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير ربه ببصره، بمعنى أن ظاهر النصوص يدل على النفي.

ومن الآيات القرآنية الدالة على هذا النفي، قوله تعالى: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا} [الإسراء:1] فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه في معراجه لكان الامتنان والإشادة والثناء بذكر رؤية الباري أولى من ذكر رؤية الآيات ..

ولهذا كانت رؤية الباري في الجنة هي أعظم نعيم أهل الجنة: {للذين أحسنوا الحسنى وزيادة} [يونس:26] قال: (فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى وجهه الكريم) كما في حديث صهيب في الصحيح.

فإن قال قائل: إن الله تفضل عليه بالزيادة فيما بعد.

قيل: هذا خبر عما سيصير له، وأيضا هذا تكلف في توجيه الآية، ثم إن مما يدل على عدمه ما جاء في قوله تعالى: {لقد رأى من آيات ربه الكبرى} [النجم:18] وهذا بعد انتهاء الأمر، فإنه لم يذكر سبحانه أنه رأى ربه، بل قال: {لقد رأى من آيات ربه الكبرى} [النجم:18] فدل على أنه لم يقع له صلى الله عليه وسلم أن رأى ربه ببصره في معراجه.

إذا قوله: {لقد رأى من آيات ربه الكبرى} [النجم:18] دليل على أن الذي وقع له هو رؤية الآيات، وهذا هو الذي ورد في السنة كما في حديث أبي ذر وغيره في الصحيحين لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ثم ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام) فهذا هو غاية ما وصل إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ولم ير ربه ببصره.

أما أن يقال: رآه بفؤاده .. فهذا لا إشكال فيه.

وكذلك في السنة ما جاء في الصحيح من حديث أبي ذر، عن عبد الله بن شقيق قال: قلت لـ أبي ذر: (لو رأيت النبي صلى الله عليه وسلم لسألته.

قال: عم كنت تسـأل؟ قـال: هـل رأى ربـه؟ فقـال: أمـا إني سـألته فقال: رأيت نورا) وجاء في وجه آخر عند مسلم من رواية عبد اللـه بن شـــقيق نفســـه أن أبـــا ذر قـــال: (ســـألته فقـــال: نـــور .. أنى أراه؟) إذا مرة نقل مسلم من حديث عبـد اللـه بن شـقيق عن أبي ذر: (نـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــور .. أنى أراه؟) ومـــــــــــرة نقـــــــــل: (رأيت نـــــــــورا) فقوله: (رأيت نورا) دليل على أنه لم ير ربـه حقيقـة ببصـره، وهـذا النور -والله أعلم- هو المـذكور في حـديث أبي موسـى الثـابت في الصـحيح: (إن اللـه لا ينـام، ولا ينبغي لـه أن ينـام، يخفض القسـط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهـار، وعمـل النهـار قبـل عمل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه مـا انتهى إليه بصره من خلقه) فلعـل هـذا النـور -واللـه أعلم- نـور الحجـاب. وأمـــــــــا قولـــــــــــــه: (نـــــــــــــور .. أنى أراه؟) فمعنـــــــاه: أن النـــــور حـــــال دون رؤيتـــــه. ومن أهـل العلم من يـرى أن الروايـتين في صـحيح مسـلم كلاهمـا محفوظ، ومن أهل العلم من يرى أن أحدهما ليس محفوظـا، وهـذا هـــو الـــذي مـــال إليـــه الإمـــام أحمـــد في بعض أجوبتـــه. وأمـا من يسـتدل بثبوتهـا بمـا جـاء عن معـاذ بن جبـل وغـيره في المسند وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (رأيت ربي في أحسن صورة ...) فهذه كانت رؤية منامية، وليس المقصود بها رؤية المعراج.." (1)

"الكلام عن لفـــــــــــــــظ الظـــــــــــــــــــاهر [وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهـه كمـا يـرى الشـمس والقمـر، ولا منافـــــــــــــــــــاة أصـــــــــــــــــــــــلا. ومن كان له نصـيب من المعرفـة باللـه والرسـوخ في العلم باللـه؛ يكـــون إقـــراره للكتـــاب والســـنة على مـــا همـــا عليـــه أوكـــد. واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقـراره على مـا جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ مجمل فـإن قولـــــــــه: ظاهرهـــــــا غـــــــير مـــــــراد. يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصـفات المحـدثين؛ مثـل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مسـتقر في الحائـط الـذي يصلي إليه، وإن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا ونحو ذلك، فلا شـك

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 18/5

أن هذا غير مراد.].
لفظ الظاهر من جهة اللغة قد لا يكون مجملا، فإن له دلالة متعينة من جهة اللغة في الجملة، وهو وإن لم يرد ذكره في الكتاب والسنة في مقام الأسماء والصفات، إلا أنه قد ورد ذكره في القرآن في سياق آخر، كقوله تعالى: {وذروا ظاهر الإثم وباطنه} [الأنعام:120] لكنه باستعمال المستعملين له صار فيه إجمال، والقاعدة عند أهل السنة والجماعة: أن كل لفظ مجمل حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا من جهة لفظه، وأما من جهة معناه فإنه يستفصل فيه.
وبهذا يظهر أن الإجمال قد يكون أصليا في اللفظ، وقد يكون دخله الإجمال من جهة الاستعمال، وإن كان من جهة الأصل ليس مجملا، والاعتبار بحال اللفظ عند دخوله في هذا العلم أو في هذا الباب أو في هذا المقام، وليس باعتبار أصله اللغوي الذي قد يطلق على معنى متعين.
ومن هنا: احتاج هذا القول إلى التفصيل؛ ولهذا أطلق من أطلق من المتأخرين أن مذهب السلف هو إجراء النصوص على ظاهرها، وأطلق بعضهم أن نصوص الصفات لا تجرى على ظاهرها، فهذا يقال بحسب المقصود من هذا اللفظ.
أما إذا قيل: إن مذهب السلف إجراء النصوص على ظاهرها، وهذا الاستعمال فسر بأن الظاهر هو الصفات اللائقة بالله .. فهذا المقصد صحيح -أي: هذا المعنى صحيح- واللفظ من حيث هو في الجملة مناسب لا إشكال فيه.
لكن إذا قيل: إن مذهب السلف أن ظاهر النصوص ليس مرادا، فقيل: لم؟ فقيل: لأن ظاهر النصوص إثبات الصفات، ومذهب السلف أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها النصوص .. قيل: **هذا غلط لفظا** ومعنى، فإن السلف يثبتون الصفات في نفس الأمر.
وأما من قال: إن ظاهر النصوص ليس مرادا عند السلف؛ لأن ظاهرها التشبيه، والسلف ليسوا مشبهة.
قيل له: أما أن السلف ليسو لمشبهة فهذا صحيح، وأما قوله: إن ظاهر النصوص التشبيه ..
فهذا غلط على النصوص، ولا يجوز أن يقال: إن ظاهر النصوص هو التشبيه؛ وتبعا لذلك لا يجوز أن يقال: إن ظاهر النصوص ليس

مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرادا.
فهـذا الإطلاق -وهـو إطلاق السـلب والنفي- لا يصـح بحـال، سـواء فسر الظاهر بالتشبيه، فيكون المعنى صحيحا واللفظ ليس صحيحا، أو فسر الظاهر بإثبات الصفات فيكون الغلط من جهة اللفظ وجهة المعنى.." (1)

"التفـــــــويض ليس هـــــــو مــــــــذهب الســــــلف

[ومن قال: إن مـذهب السـلف أن هـذا غـير مـراد فقـد أصـاب في المعـــنى].
قوله: فقد أصاب في المعنى لأن هذه المعاني تشـبيه، فأصـاب في المعــــــــــــــــنى من هــــــــــــــــذا الوجـــــــــــــــه.
[لكن أخطأ القول بإطلاق القول بأن هذا ظـاهر الآيـات والأحـاديث، فإن هذا المحال ليس هـو الظـاهر على مـا قـد بينـاه في غـير هـذا الموضع، اللهم إلا أن يكون هذا المعـنى الممتنـع صـار يظهـر لبعض الناس، فيكون القائل لـذلك مصـيبا بهـذا الاعتبـار، معـذورا في هـذا الإطلاق.
فإن الظهور والبطون قد يختلف بـاختلاف أحـوال النـاس، وهـو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هـذا: أن يـبين لمن اعتقـد أن هـذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر؛ حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رســـــــوله حقـــــــه لفظــــــــا ومعــــــــنى.
وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: الظاهر غـير مـراد عنـدهم- أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحـاديث ممـا يليـق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصـفة المخلـوقين، بـل هي واجبـة للـه أو جـــائزة عليـــه جـــوازا ذهنيـــا، أو جـــوازا خارجيـــا غـــير مـــراد ..
فهذا قد أخطأ في ما نقله عن السلف أو تعمـد الكـذب؛ فمـا يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يـدل -لا نصـا ولا ظـاهرا- أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن اللـه ليس لـه ســـــــمع ولا بصـــــــــر ولا يــــــــد حقيقـــــــــة.
وقـــد رأيت هـــذا المعـــنى ينتحلـــه بعض من يحكيـــه عن الســـلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقـة السـلف.
بمعنى: أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحـاديث لم تـدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلهـا لمسـيس الحاجـة إلى ذلـك،

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 18/8

ويقولون: الفرق بين الطريقين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره].
هذا القول في التحصيل لمذهب السلف، والفرق بينهم وبين المخالفين لهم: لا شك أنه تحصيل باطل، وإن كان قد شاع عند طائفة من متكلمة الصفاتية.
أما أئمة الجهمية والمعتزلة: فإنهم كانوا يعلمون أن الفرق بينهم وبين السلف ليس من جهة تعيين التأويل، بل من جهة إثبات الصفات أو عدم إثباتها؛ ولهذا قد يقال: إن المعتزلة من هذا الوجه أعلم بحال مذهب السلف من كثير من متأخري المتكلمين من الأشاعرة ونحوهم، من جهة أن المعتزلة يدرون أن الخلاف بينهم وبين السلف متحقق في إثبات الصفات أو عدم إثباتها، لا في مسألة تعيين التأويل؛ ولهذا كان المعتزلة الذين أدركوا زمن السلف يصفون مذهب السلف بالتشبيه والتجسيم وأمثال ذلك؛ مما يدل على أنهم يعلمون أن السلف كانوا مثبتة في نفس الأمر للصفات.
وكلام السلف في إثبات الصفات متواتر في كتب السنة وغيرها، بل نص عليه حتى أرباب الكلام من المعتزلة وغيرهم: أن مذهب أهل السنة والحديث إذ ذاك كان على الإثبات.
ومن هنا كان هذا التحصيل تحصيلا باطلا، وإن كان صاحبه قصد فيه التقريب بين طريقته التي أضافها إلى السنة والجماعة -كما هو حال جمهور الأشاعرة الذين ينتسبون إلى السنة والجماعة- وبين طريقة السلف الأوائل، فإنه من المعلوم أن السلف الأول رحمهم الله من أئمة السنة والحديث عند سائر أجناس الطوائف أنهم ليسوا من أهل التأويل.
وإن كان بعض المتكلمين قد أضاف بعض أعيان السلف إلى التأويل، لكن من حيث جملة السلف فإنه متفق عليه بين جميع الطوائف أن السلف لم يشتغلوا به كمذهب يطرد لهم.
فلما كان متحققا أن السلف ليسوا من أهل التأويل صار القول على طريقتين:
الأولى: طريقة قدماء المتكلمين، وهي أن السلف مثبتة للصفات، وأن النزاع بينهم وبين مخالفيهم في إثبات الصفات أو عدمه.
الثانية: طريقة كثير من متكلمة الصفاتية، بل عليها جمهورهم، وهي أن السلف لا يثبتون الصفات في نفس الأمر، وإذا قلنا: لا يثبتون الصفات ..

فالمقصود: الصفات التي ينفيها من ينفيها من متكلمة الصفاتية، أما الصفات التي يثبتها متكلمة الصفاتية فإنهم يقولون: إن السلف كانوا يثبتونها.
فهذا التحصيل وإن قصد به أصحابه التقريب بين طريقة السلف وطريقتهم، وفيه ميل إلى مذهب أهل السنة في الجملة إلا أنه يتضمن غلطا على السلف في مذهبهم، **وهو غلط متحقق** من جهة أن السلف كانوا مثبتة للصفات وليسوا مفوضة.
[وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف.
أما في كثير من الصفات فقطعا مثل أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم -الذي لم يحك هنا عشره- علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك].
وهذا متحقق مطرد في مذهب السلف، وهو موجود في كتب السنة المسندة موصولا بالأسانيد إلى أعيان أئمة السنة والحديث مع اختلاف أمصارهم وأعصارهم، كلهم يصرحون بإثبات صفات الله، ويردون على المعتزلة والجهمية نفاة الصفات، وهذا التواتر لا تختص به كتب السنة والحديث كما أشار إليها المصنف، بل ذكره حتى أئمة ومتكلمة الصفاتية في بعض الصفات كصفة العلو وأمثالها، فإن ابن كلاب -مثلا- في كتاب الصفات استدل على ثبوت هذه الصفة بدلائل مفصلة من الكتاب والسنة والعقل والفطرة.." (1)
"إثبات متقدمي الأشاعرة للصفات الخبرية
[والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل -لا نصا ولا ظاهرا، ولا بالقرائن- على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر].
يشير المصنف هنا إلى الصفات الخبرية؛ لأن المتأخرين من متكلمة الصفاتية ينفون الصفات الخبرية كالوجه واليدين وأمثالها، وهذا هو الذي قرره أبو المعالي الجويني في كتبه والأشاعرة من بعده، وكذلك أبو منصور الماتريدي الحنفي مع تقدمه على هؤلاء ومقارنته للأشعري في الزمان، فهؤلاء نفاة للصفات الخبرية مع أن أبا الحسن الأشعري وأبا محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأبا بكر

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 18/9

بن الطيب الباقلاني، وكذا ابن فورك -في المجـرد - يقـع في كتبهم إثبــات مــا هــو من الصــفات الخبريــة كالوجــه واليــدين. والمتـأخرون من الأشـاعرة ومن يـوافقهم في هـذا البـاب -بـاب الصفات الخبرية- يقولون: إن مقصود الأشعري وأمثاله بهذا الإثبات هو إجراء اللفظ على ظاهره، مع اعتقاد أن الصـفة في نفس الأمـر منتفيــة.

ولهذا قال المصنف رحمـه اللـه: واللـه يعلم أني بعـد البحث التـام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام أحد منهم ما يـدل -لا نصـا ولا ظـاهرا ولا بـالقرائن- على نفي الصـفات الخبريـة في نفس الأمــر.

لأنه ليس النزاع مع المتأخرين -من متكلمة الصفاتية ومن هــو على طريقتهم- في إطلاق ألفاظها أو سياقاتها القرآنية، إنمـا الـنزاع في إثبات الصفة في نفس الأمر؛ ولهذا قرر بعض متأخري الأشعرية أن الأشعري في كتبه التي ذكر فيهـا الوجـه واليـدين وأمثـال ذلـك أنـه يطلق ألفاظها ويتوقف في تعيين المراد بها، ولكنه لا يجعل المعـنى المتبــــــــــــادر مقصــــــــــــودا فيهــــــــــــا ..

وهذا من جنس طريقة التفويض التي أضافوها إلى السـلف، مـع أن هذا التقرير ليس صحيحا؛ لأن الأشعري وأئمة أصحابه كانوا ينصـون على إبطـال قـول المعتزلـة الـذي ينفي هـذه الصـفات، ويصـرحون بإثباتها تصريحا بينا، ولو كان الخلاف بينهم وبين المعتزلة في تعـيين التأويل لما اشتغلوا بهذا التقرير، وظاهر في كتب الأشـعري أنـه لم يشـتغل كثـيرا بمسـألة الفـرق بينـه وبين المعتزلـة من حيث تعـيين التأويل، لأن هذه ليست هي المسألة الأصـل، بـل المسـألة الأصـل: ثبــــــــــوت الصــــــــــفة أو عــــــــــدم ثبوتهــــــــــا.

إذا: باب الصفات الخبرية هـو بـاب مختص؛ لأن متـأخري المتكلمين نفوه تبعا لقدماء المتكلمين من المعتزلة وأمثالهم، وخالفوا طريقــة سلفهم من أئمـة متكلمـة الصـفاتية، فضـلا عن مخـالفتهم لطريقـة الســلف.

ثم لو فرض جدلا: أن الأشعري لم يقصد تحقيق الإثبـات فيهـا؛ فـإن النتيجة: أن الأشعري **قد غلط في** باب الصفات الخبريـة، وغلطـه في هذا ليس مما يصار إليـه، بمعـنى: أن المعتـبر في لـزوم الاتبـاع ليس هو اختصاص الأشعري أو غيره، وإنما هو ما كان عليه جماعــة السلف رحمهم الله الذين نص الأشعري في كتبه على أنه تبـع لهم،

وأنـــــــــــه قاصـــــــــــــد لمـــــــــــــذهبهم.
وقــد تــواتر في كـتب السـنة عن أئمــة السـلف رحمهم اللــه إثبـات الصفات الخبرية على ظاهرها، والقول في هـذه الصـفات -كالوجـه واليــدين وأمثالهـا- كـالقول في بقيــة الصـفات؛ فـأي لازم يدعيـه المتأخرون من متكلمة الصـفاتية على مثبتـة الصـفات الخبريـة هـو نفسه اللازم الذي قرره وادعاه أئمة الجهميـة في سـائر الصـفات -الصفات الخبرية وغيرها معها-.." (1)

"تســــــمية القدريـــــــة لأهـــــــل الســـــــنة مجـــــــبرة [والقدريــــــــــــة يســـــــــــــمونهم مجـــــــــــبرة].
يسمونهم مجبرة باعتبار قــول أهـل السـنة في أفعـال العبـاد، وقـد كانت القدرية تقـول: إن اللـه لم يخلـق أفعـال العبـاد -وهـذا متفـق عليه بين القدرية من المعتزلة وغيرهم- ثم تنازعوا أيقال: إن العبــد يخلـــــق فعلـــــه أم يســــكت في هــــذه المســــألة؟
وهــذا في الحقيقــة نــزاع لفظي بين القــوم، لأن الحقيقــة العلميـة للفريقين واحدة، وهي أن العبد يخلق فعـل نفسـه، لكن بعض أئمـة المعتزلـــــــة تلكـــــــأ عن إطلاق هـــــــذا الحـــــــرف.
وقد ذكـر الأشـعري في مقالاتـه الخلاف بينهم، وذكـر القاضـي عبـد الجبــــار بن أحمــــد في كتبــــه الخلاف بين أصــــحابه في هــــذا.
فصاروا يسـمون السـلف الـذين أثبتـوا أن اللـه هـو الخـالق لأفعـال العباد جبرية، وهذا فرع عن كون المخالفين للسلف في باب القــدر قد ضلوا من جهة أنهم ظنوا أن الحق في هذا الباب لا يصـح إلا في فرضين فقط: إما أن يكون العبد هو الخالق لفعلـه، وإمـا أن يكـون مجبـــــــــــــــــــــورا على فعلـــــــــــــــــــــــه ..
فهذا الظن في مسألة القدر هـو الـذي أوجب أن يقـع الجمهـور من أهـل الكلام وأمثـالهم في أحـد هـذين القـولين، فـترى أن المعتزلـة قدرية في هذا الباب، ووافقهم على ذلـك جمهـور الشـيعة الإماميـة بعــــــــــــــــد المائـــــــــــــــة الثالثـــــــــــــــة.
وترى أن الجهم بن صفوان ومن تبعـه على هـذا القـول، ومن تقلـد هذا القول بنوع تخفيف كما وقع فيه الأشعري في آخـر أمـره، فـإن الأشعري لما ترك المعتزلـة، وأعلن توبتـه من الاعـتزال كـان قـول المعتزلة من حيث القواعد العقليـة متحققـا في نفس أبي الحسـن، ولكنه رجع عن هذا القول من حيث الصورة العلمية التامة؛ بمعـنى:

---
1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 18/10

أن القول الـذي كـان عليـه أيـام اعتزالـه: أن اللـه لم يخلـق أفعـال العبــاد -كمــا تقولــه المعتزلــة- وأن العبــد هــو الخــالق لفعلــه. فلمـا رجـع عن اعتزالـه رجـع عن هـذا القـول، لكن كـانت الحقيقـة العلمية -التي انبنى عليهـا هـذا القـول عنـد أبي الحسـن - ثابتـة لم تـــتزلزل.

وهذه الحقيقة تنبني على القول في مسألة الإرادة، وهي تنبني على مسألة -أصلها نظرية فلسفية- صدور الأثر عن مؤثرين، فإن جمهور هؤلاء -جبرية كانوا أو قدرية- نقلوا المقالة الفلسفية المشهورة: أن الأثـــــــــــر الواحـــــــــــد لا يصـــــــــــدر عن مـــــــــــؤثرين. ومن هنا قال جـبريتهم: إن الأثـر من جهـة اللـه، وأن العبـد مجبـور. وقـــــــــال قـــــــــدريتهم: إن الأثـــــــــر من جهـــــــــة العبـــــــــد. وإذا كان الأثـر من جهـة العبـد لم يكن اللـه قـد شـاء أفعـال العبـاد وأرادهـــا .. !

وبهذا يتبين **أن غلط الطوائف** في مسألة القـدر ليس غلطـا من جهة النصوص، وهذه القضية ينبغي أن تؤكد، ولربما ينبغي أن تشاع في أوقاتها المناسبة حتى مـع غـير طلبـة العلم المتخصصـين، وهي أن الطوائف المنحرفة عن مذهب السلف -عن مذهب أهـل السـنة والجماعة- لم يكن موجب انحرافهم وخطأهم الذي وقعوا فيـه: أنـه اشــتبهت عليهم دلالات من النصــوص ففهموهــا فهمــا -أي: من نصوص القرآن والسنة- وفهمها السلف فهما آخر، فـإن هـذا تقريـر ينبـــــــــني على الجهـــــــــل بحقيقـــــــــة هـــــــــذه المـــــــــذاهب. أي: أن هناك فرقا بين الخلاف الفقهي، كـاختلاف مالـك والشـافعي وأبي حنيفـــــــــة وأحمـــــــــد والزهـــــــــري والثـــــــــوري .. إلخ، والذي يقع فرعا عن النظر في دلائـل الشـريعة؛ ولهـذا لا ينكـر على أحد من المسلمين اتخذ مذهبا من المذاهب الأربعـة أو غيرهـا وقلده لكونه ليس من أهل الاجتهاد، وليس من أهـل إمكـان النظـر كعوام المسلمين الذين يقلدون الشـافعي لكـونهم من أهـل الأميـة العلمية، حيث لا يستطيعون النظر في الأدلة وتحصيل المســائل، أو من يقلد من أهل الإسلام أبا حنيفة رحمه الله، أو أحمد بن حنبـل .. إلخ، وإن كان طالب العلم الذي لديه قدر من النظر والإمكان ينبغي له أن يلاحظ الراجح من الأقوال، سواء كان الراجح قـولا للشـافعية أو قـــــــــولا الحنفيـــــــــة أو قـــــــــولا المالكيـــــــــة .. إلخ.

وإنما صح اعتبار كل مذهب في الجملة، وإن كان بعض الأقوال يعلم أنها مخالفة للنصوص، وذلك بسبب عدم ثبوت الدليل عليها عند إمام ما، كأن يكون أبو حنيفة لم يثبت عنده دليل في مسألة ما، وثبت هذا الدليل عند مالك .. وهلم جرا في أسباب خلاف الفقهاء.

لكن في مسائل أصول الدين: فإن دلائلها الشرعية متواترة يمتنع عليها الخلاف، ويمتنع فيها الخلاف.

ففي مسألة الصفات -مثلا- الدلائل الشرعية متواترة على إثبات الصفات، وليس في شيء من النصوص ذكر لمبدأ التشبيه الذي اتخذه هشام بن الحكم وأمثاله، ولا لمبدأ النفي والتعطيل الذي اتخذه من اتخذه من المعتزلة والأشعرية

وكذلك في مسألة القدر الدلائل الشرعية صريحة في أن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، بل إن الضرورة الحسية القاطعة تقود إلى أن العبد ليس مجبورا، فإن كل من فعل فعلا يرى من نفسه القدرة على هذا الفعل والقدرة على تركه؛ ولهذا من حكمة الشريعة: أنه إذا لم يصل الأمر إلى حد الجبر لكن تخلف تمام القدرة البشرية سقط التكليف؛ ولهذا لم يكلف الصبي في دين الإسلام إلا إذا بلغ، مع أنه قبل البلوغ لديه قدرة أن يصلي أو لا يصلي، ومع ذلك إن صلى قبل بلوغه فهذا من أدب الإسلام الذي يؤمر به، ويضرب عليه لعشر كما جاء في حديث عمرو بن شعيب، لكن لا يمكن أن يقال: إن الصبي إن ترك الصلاة قبل بلوغه يكون آثما، ولهذا إذا مات الصبي قبل البلوغ فهو من أهل الجنة؛ لأنه اتفق أهل السنة على أن صبيان المسلمين في الجنة.

إذا: الشريعة لم تكلف الصبي إلا بعد بلوغه؛ لنقص تمام القدرة والإرادة والانضباط فيها عندهم.

كذلك النائم رفع عنه التكليف، وفي حديث عمران: (صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب).

إذا: التكليف في الشريعة مرتبط بثبوت القدرة على وجه صحيح، لا يدخله النقص والكلفة التي تؤثر في إمكان العمل، أو يكون فيه مشقة متناهية في تحقيقه؛ مما يدل على أن مسألة الجبر مسألة ممتنعة، أي: أنه من الممتنع أن يكون الله قد جبر العباد على أفعالهم ويعاقبهم على معاصيهم؛ لأن هذا ليس من عدل الله، والعبد بالحس والفطرة يدرك أنه مختار، وأنه يستطيع أن يفعل هذا

ويستطيع أن يترك هذا .. وهلم جرا سواء، كان الفعل خيرا أو شرا.

فمذهب الجبر: مذهب يعلم بطلانه بالضرورة الحسية والعقلية والفطرية، فضلا عن الحكم الشرعي.

كذلك المذهب القدري -الذي يقول: إن العبد هو الخالق لأفعاله- مذهب يدل على فساده العقل والفطرة والشريعة، من جهة أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق للعبد، وهو الخالق لإرادة العبد ولقدرته، فإذا كان هو الخالق سبحانه وتعالى للعبد وما فيه من القوى التي يتحصل بها الفعل؛ فمن تمام ذلك أن يقال: إنه هو الخالق لأفعال العباد.

وكونه سبحانه هو الخالق لأفعال العباد، وأنها بمشيئته وإرادته لا يعني القول بأن العبد ليس فاعلا حقيقة، بل العبد فاعل على الحقيقة، ولا تعارض بين المقامين لا في العقل ولا في الشرع.

إذا: مخالفة هذين المذهبين -المذهب القدري والمذهب الجبري- ليست فرءا عن إشكال من النصوص، بل لقد جاءت تحت بعض القواعد الفلسفية التي دخلت على المسلمين أيام الترجمة، كقاعدة: إن الأثر الواحد لا يصدر عن مؤثرين، أي: إما أن يكون الأثر من الله أو من العبد ..

وعن هذه الشبهة الفلسفية التي دخلت على الجهمية والجبرية ومن بعدهم من الأشاعرة، ودخلت على المعتزلة والقدرية المتكلمة، رجح هؤلاء أثر العبد، ورجح هؤلاء الأثر من جهة الخالق.

أما قول أهل السنة والجماعة فليس هذا القول ولا هذا القول، بل هو على قوله تعالى: {وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين} [التكوير:29] فمشيئة العبد تابعة لمشيئة الله سبحانه وتعالى، فقد وصف الله العباد بالإرادة، ووصفهم بالمشيئة: {لمن شاء منكم أن يستقيم} [التكوير:28] {منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة} [آل عمران:152] فأثبت لهم إرادة ومشيئة، ووصف سبحانه أن إرادتهم ومشيئتهم تابعة لمشيئته وقضائه وقدره.

فالمقصود: أن هذه المذاهب المخالفة للسلف في أصول الدين إنما يفرق القول فيها عن القول في الخلاف الفقهي؛ لأن الخلاف الفقهي كالخلاف بين الحنابلة والمالكية والحنفية .. إلخ نشأ عن نظر في دلائل الشريعة، بخلاف الخلاف في أصول

الدين كالصفات والقدر؛ فإن المخـالف للسـلف وأهـل السـنة ليس خلافه معتبرا بالنصوص، وإنما معتـبر ببعض القواعـد الـتي زعموهـا قواعد عقلية، وهي قواعد ملخصة من الفلسـفة: كـدليل الأعـراض، والـتركيب، والتخصـيص في مسـائل الصـفات، وكـدليل التـأثير في مسـائل القـدر ..
وهلم جرا؛ وقد حظيت نظريـة التـأثير بدراسـة مستفيضـة في كتب المعتزلة والأشاعرة؛ لأنها هي المحك عندهم في هذا الباب.." (1)
"تسـمية أهـل الكلام لأهـل السـنة حشـوية ونـوابت ..
[وأهـل الكلام يسـمونهم حشـوية ونـوابت وغثـاء وغـثرا إلى أمثال ذلك، كما كـانت قـريش تسـمي النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم تـارة مجنونـا، وتـارة شـاعرا، وتـارة كاهنـا، وتـارة مفتريـا.].
هـذا ليس حكمـا في سـائر أهـل الكلام، وإنمـا هـو قـول غلاة المتكلمين، وإلا فمن المتكلمـة من لا يسـمي أهـل السـنة كـذلك، كفضـلاء متكلمـة الأشـعرية كـ أبي الحسـن وفضـلاء أصـحابه.
فالمقصـود بأهـل الكلام هنـا: أي غلاتهم، كمتكلمـة الجهميـة، والمعتزلـة، وغلاة متكلمـة الماتريديـة، وغلاة متكلمـة الأشـعرية.
وأهـل الكلام: ليسـوا طائفـة مختصـة كمـا أن المعتزلـة مدرسـة مختصـة، والأشـاعرة مدرسـة مختصـة.
بـل هي إضـافة إلى هـذا العلم -علم الكلام-.
وهم أصـناف في النـاس: فمنهم الجهمي، ومنهم المعـتزلي، ومنهم الماتريـدي ..
إلخ.
وهـذا العلم علم مولـد في المسـلمين، بمعـنى أنـه لم يعـرف قبـل الإسلام كالفلسـفة، ومن هنـا صـار ابن سـينا وأمثالـه لا يعـدون في المتكلمين، بـل يعـدون في المتفلسـفة؛ لأنهم نقلـة للفلسـفة ولم يشـتغلوا بـالرد عليهـا.
أمـا المتكلمـون فـإنهم في الجملـة ممن رد على المتفلسـفة من الإسـلاميين -أو من انتسـب للإسـلام- أو من قبلهم، فمن أغـراض المتكلمين الـتي قصـدوها في علمهم هـذا: الـرد على كثـير من مقالات الفلاسفة كالقول بقدم العالم وغيره؛ ولهذا صنف كثـير من المتكلمة في هـذا، فكـان لـ واصـل بن عطـاء بعض التصـانيف في هذا، ولـ أبي الهذيل العلاف، وإبراهيم بن سيار النظام، ولـ أبي علي

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/4

الجبائي ..
وأمثال هؤلاء من أئمة المعتزلة تصانيف في هذا الباب، وكذلك أئمة الأشعرية صنفوا في الرد على المتفلسفة، كالمصارعة للشهرستاني، وتهافت الفلاسفة لـ أبي حامد الغزالي، وكذلك تصنيف القاضي أبي بكر بن الطيب ..
وأمثالهم في هذا الباب.
ولربما صح أن يقال: إن ردهم في الجملة مما يحمدون عليه من جهة أنهم قصدوا إبطال الكفر المحض، وإن كان كثير من ردهم قاصرا عن التحقيق، بل إنهم في كثير من ردهم التزموا كثيرا من التعطيل لمسائل الصفات وغيرها بسبب ما ادعوه من الرد؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهم يحمدون في الجملة فيما قصدوا إبطاله من مقالات الفلاسفة الكفرية المناقضة لدين المسلمين كالقول بقدم العالم ونحوه، قال: وإن كان يقع في ردهم ما هو من التقصير والقصور، بل والتزام بعض الحقائق المناقضة لما علم مجيء الرسل به ضرورة، كالقول في إثبات صفات الرب وأمثال ذلك ..
فهذا مما يعتدل القدر فيه في هؤلاء المتكلمين.
وينبه إلى أن هذا العلم المشهور في تعريفه -كما هو في كتب المتكلمين أنفسهم، أو فيمن صنف في المعارف وحال التاريخ كـ ابن خلدون في مقدمته- أنه الاستدلال على العقائد الإيمانية بالدلائل العقلية، بل إن ابن خلدون وهم وهما أشد من هذا، حيث قال: إن علم الكلام هو علم يقصد به الاستدلال على عقائد أهل السنة بالدلائل العقلية ..
وهذا كحقيقة علمية **مجردة غلط أساسي** عند ابن خلدون؛ لأن المؤسس لهذا العلم لم ينتسب أصلا للسنة والجماعة، وهم علماء الجهمية والمعتزلة، والأشاعرة تبع لهم، سواء من حيث الحقيقة العلمية أو من حيث التاريخ، فإن إمام الأشعرية -وهو أبو الحسن الأشعري- متأخر عن جمهور متكلمة المعتزلة والجهمية.
فهذا العلم أصلا لم ينشأ في قوم ينتسبون للسنة، فضلا عن كونهم يحققونها ويصيبونها.
وهو علم -أعني: علم الكلام- مذموم عند أئمة السلف، وهذا متواتر عنهم، والذي ذمه ليس هم علماء الحديث فقط، بل ذمه غيرهم من أئمة الفقهاء كذلك، حتى إن كل إمام من الأئمة الأربعة أبي

حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - نقل عنهم أحرف كثيرة في ذم هذا العلم، بل حتى عن أصحابهم كـ محمد بن الحسن وأبي يوسف واللذان هما أخص أصحاب أبي حنيفة.
ولهذا: تأول المتكلمون الذين انتسبوا لهؤلاء الأئمة في الفقه هذا الذم لما عرفوه، كما هو واضح في كلام أبي حامد الغزالي، حيث قال: وأما ما جاء عن الشافعي -وهو لابد أن يلاحظ كلام الشافعي، أي: لا يتجاوزه، بحكم أنه ينتسب إليه، فهو شافعي في الفقه وأصوله، بل إنه يزعم أن طريقته في أصول الدين لا تناقض طريقة الشافعي - من ذم علم الكلام فإنما لما فيه إذ ذاك من الألفاظ المجملة الحادثة كلفظ الجوهر والعرض وأمثالها، وكان هذا مناسبا لما هم عليه من ظهور السنة.
أما في من بعدهم فلما اختلط الحق مع كثير من مقالات المناقضين لدين الإسلام أوجب أن يكون هذا العلم مما يقصد إلى بيانه وضبط الاعتقاد به، وإن كان فيه مفسدة استعمال الألفاظ الحادثة المبتدعة كلفظ الجوهر والعرض.
ثم ذكر الغزالي مثالا يستدل به على تحصيله، فقال: كما إن لبس ثياب الكفار منهي عنها، وهي من التشبه المنهي عنه في الشريعة. لكن إذا صال الكفار على مصر من أمصار المسلمين، ولم يكن دفع شوكتهم إلا بالغدر بهم بلبس ثيابهم -حتى يستطيع بعض العين من المسلمين أن يدخل في صفهم أو يعرف أخبارهم- فلبس ثيابهم هنا هو مصلحة شرعية يقصد إليها من قبل الشارع.
هذا التقرير من أبي حامد لو صح مبناه لكان دقيقا وصحيحا علميا، لكن مبناه على أن السلف -كـ الشافعي وغيره- إنما ذموا علم الكلام لما فيه من الألفاظ الحادثة فقط، وهذا خطأ، فإن السلف ذموا هذا العلم لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة، وإن كان هذا الذم متضمنا ذم الألفاظ، ولهذا قال شيخ الإسلام في درء التعارض: وذم السلف لعلم الكلام إنما كان لما اشتمل عليه من المعاني الفاسدة، وإن كان يدخل في هذا الذم ما فيه من الألفاظ الحادثة.
وقال في موضع آخر: وذم السلف لعلم الكلام لما فيه من المعاني أعظم من ذمهم لما فيه من حدوث الألفاظ.
إذا: ذم السلف هذا العلم الكلامي لغرضين:
الأول: لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة.
الثاني: لما فيه من الألفاظ المبتدعة.

ومن هنا كان جواب الغزالي عن أحد الغرضين فقط، وهو غرض الألفاظ، أما غرض المعاني فإن الغزالي لم يستطع الجواب عنه ولا يستطيع أن يجيب عنه؛ لأن قضية المعاني قضية لزومية لا يمكن الانفكاك عنها ولا التعليل بخلافها.
وإنما قرر شيخ الإسلام رحمه الله أن السلف ذموا علم الكلام لما اشتمل عليه من المعاني الباطلة؛ لأنك ترى هذا حقيقة، فإنه لو لم يكن في هذا العلم إشكال إلا من جهة الألفاظ لما تضمن حقائق علمية تعارض الحقائق القرآنية، ولكانت النتيجة العقلية أن يتضمن أحرفا وألفاظا ليست هي الألفاظ الشرعية القرآنية النبوية فقط، لكن هذا العلم أوجب نفي الصفات، والقرآن -كما قرره أئمة السنة والجماعة- جاء بإثبات الصفات، بل كما نص عليه أئمة الكلام أنفسهم من المعتزلة وغيرهم لما قالوا: تعارض العقل والنقل .. فإنهم قصدوا بالعقل الدلائل الكلامية.
وبهذا يتبين أن هذا العلم معارض لما جاء في الكتاب والسنة، حتى بشهادة أصحابه الذين قرروا قانون التعارض بين العقل والنقل، وكان جواب علماء السنة: أن العقل ليس معارضا للنقل؛ وهذه قاعدة مطردة: أنه ليس هناك حكم شرعي في أي رسالة نبوية -وبخاصة في أكمل الشرائع وهي الشريعة المحمدية- يعارض شيئا من الحقائق أو القوانين العقلية، ومن ظن التعارض فقد وقع له وهم يناسب عقله المعين، ولهذا لا يمكن أن يتفق العقلاء في أمة من الأمم أو طائفة من الطوائف على دلائل عقلية -زعموها- معارضة لأخبار أو تشريعات نبوية.
وترى أن الكفار الذين كفروا بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منتهى حالهم يقولون: {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} [الملك:10] فقولهم: لو كنا نسمع أي: الحكم الشرعي أو النبوة الشرعية والاستجابة للنبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يدعوهم إلى التوحيد والإيمان، أو نعقل أي: لو استعملنا حتى العقول لانقدنا إليه؛ ولهذا قال سبحانه: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها} [الأعراف:179] فقدم العقل على السمع والبصر، {أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها} [الحج:46].
فترى دائما أنه في القرآن عند ذكر المعتبرات في التحصيل يقدم

العقل على غيره من الحواس؛ لأنه أقوى القوى الإدراكية وأنظمها، ولهذا تميز به الإنسان عن بقية الحيوان، فإن البهائم تسمع وتبصر لكنها لا تعقل، وهذه تقرر ولا سيما في هذا العصر كثيرا؛ لكثرة من يتكلم بدعوى أن العقل يعارض النقل، التعارض بين الإسلام في كذا والقضية العقلية ..
ليس هناك أي مسألة خبرية أو تشريعية يتعارض فيها الخبر الشرعي مع العقل أو الحكم الشرعي مع العقل، إلا أن يكون هذا الشيء الذي قيل إنه شرعي؛ ليس شرعيا في الحقيقة، كأن يكون حديثا موضوعا على النبي صلى الله عليه وسلم، فيظن من يظن أنه حديث وهو يعارض قوانين عقلية منضبطة.
أما ما علم أنه شرعي من جهة ثبوته ودلالته فإنه لا يمكن أن يعارض شيئا مما انضبط في العقل، بل يكون العقل هنا وهما وليس عقلا صحيحا.." (1)

"شرح الحموية [21]

تضمنت الرسالة الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مقاصد عديدة، وهي: بيان إسناد مقالة السلف، وبيان إسناد مقالة التعطيل، وبيان معتبر القول في الاسماء والصفات عند أهل السنة وغيرهم من الطوائف، وبيان صلة نفاة متكلمة الصفاتية بمتكلمة الجهمية والمعتزلة الأوائل، وبيان أصناف المنحرفين عن سبيل السلف، والنقل عن أهل الإثبات، والجمع بين العلو والمعية، **وبيان غلط المخالفين** في تسمية وعقيدة أهل السنة، وبيان أصناف الناس في الأسماء والصفات، والنظر في حال المخالفين.." (2)

"المقاصد التي تضمنتها الرسالة الحموية
تضمنت هذه الرسالة عدة مقاصد، أهمها:-
المقصد الأول: بيان إسناد مقالة السلف.
المقصد الثاني: بيان إسناد مقالة التعطيل وحال أصحابها.
المقصد الثالث: معتبر القول في هذا الباب عند السلف والطوائف الكلامية.
المقصد الرابع: صلة نفاة متكلمة الصفاتية بمتكلمة الجهمية والمعتزلة الأوائل في ما وقعوا فيه من النفي والتأويل، وأثر هذا الاتصال في كثير من الفقهاء من أصحاب الأئمة وبعض الصوفية.

---
(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/7
(2) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/1

المقصد الخامس: أصناف المنحرفين عن سبيل السلف في هذا الباب.
المقصد السادس: النقل عن جملة المثبتة من أهل السنة أئمة السلف وأئمة أصحابهم ومحققي الفقهاء وبعض المتكلمة والصوفية؛ مما يقرر شيوع مذهب الإثبات، ولو في أصول الصفات.
المقصد السابع: الجمع بين علو الرب ومعيته، والرد على من زعم أن قول السلف في المعية هو من باب التأويل الذي نهوا عنه.
المقصد **الثامن: غلط المخالفين** في تسمية وعقيدة أهل السنة.
المقصد التاسع: الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها.
المقصد العاشر: النظر في حال المخالفين يقع بنظرين: نظر من جهة العلم، ونظر من جهة القدر.." (1)

"المقصد **الثامن: غلط المخالفين** في تسمية وعقيدة أهل الحديث
عقيدة أهل السنة والجماعة لا تتلقى إلا من كتب أهل السنة والجماعة، وأوصاف أهل السنة والجماعة لا تتلقى إلا من كتب أهل السنة والجماعة؛ ذلك أن المخالفين طعنوا في اسم أهل السنة فسموهم -كما هو شأن الجهمية مثلا- حشوية مشبهة، والرافضة تسميهم نواصب وهلم جرا من التسميات التي هي من العدوان والبغي على أئمة السنة والحديث من فقهاء الإسلام وأئمتهم.
وكذلك عقيدة أهل السنة التي ذكرها كثير من المتكلمين غير معتبرة، بل عقيدتهم تؤخذ من الكتب المصنفة في عقيدتهم، وهي العقيدة المذكورة في الكتاب والسنة؛ وذلك أن كتب المقالات كالمقالات لـ أبي الحسن الأشعري - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - أو الملل والنحل للشهرستاني، أو الفرق بين الفرق للبغدادي، أو المحصل للرازي أو اعتقادات فرق المسلمين والمشركين وإن كانت تذكر ما تسميه اعتقاد أهل السنة، على أحد حالين: إما أن أصحابها يذكرون قول أهل السنة بشيء من التفصيل، ولكنهم يقصدون بأهل السنة الأشاعرة كما هو شأن البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق؛ فإنه خصص مقالة أهل السنة وشرحها شرحا مفصلا، لكنه يقصد بها عقيدة الأشاعرة.

1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/2

أو أنهم أحيانا يـذكرون قـول أهـل السـنة وهم يعنـون الأئمـة لكنهم يجملونه إجمالا شديدا كما هو شأن أبي الحسن الأشعري في كتاب المقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالات.
أو أنهم يضـيفون إلى السـلف أو إلى بعضـهم مـا يعلم **أنـه غلـط عليهم**، كما هو شائع في هـذه الكتب الـتي صـنفت في المقـالات، وصنفها قوم من أئمة الكلام، كما هو شـأن الشهرسـتاني في كتابـه الملـــــــــــــــــــــــــــــــل والنحـــــــــــــــــــــــــــــــل.
ولهـذا اعتـبر الشهرسـتاني وأمثالـه -وإن كـانوا من أعلم النـاس بالمقـالات- من أجهـل النـاس بمقـالات أهـل السـنة والحـديث.
إذا: عقيدة أهل السـنة تتلقى من الكتب المصـنفة في عقيـدة أهـل السنة، وقد ذكر المصنف في رسالته هذه كثيرا منهـا، أو من الكتب المتأخرة بعد ذلك ككتب شيخ الإسلام ابن تيمية وأمثالها.." (1)
"المقصـــــــد العاشـــــر: النظـــــر في حـــــال المخـــــالفين
أشار المصنف في ختام الرسـالة إلى النظـر في حـال المخـالفين، فقـد بين في أول رسـالته أنهم في قـول مختلـف، وذكـر نقلا عن الـرازي في كتابـه أقسـام اللـذات لمـا قـال: لقـد تـأملت الطـرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشـفي عليلا ولا تـروي غليلا، ورأيت أقـــــــــــرب الطـــــــــــرق طريقـــــــــــة القـــــــــــرآن.
ونقــــــــل عن الشهرســـــــتاني في كتابـــــه نهايـــــة الإقـــــدام:
لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضـعا كـف حـائر ... على ذقن أو قارعـا سـن نـادم
وكـــــــــــذلك نقـــــــــــل عن أبي المعـــــــــــالي الجويـــــــــــني.
فبين أن هؤلاء قد استولت عليهم الحيرة، وأنهم لم يحققوا في هـذا الباب شيئا من العلم؛ لأنهم أعرضوا عن محـل التحقيـق والعلم في هذا الباب وهو الكتاب والسنة، فهم يذمون من هـذا الوجـه، ويطعن على مذهبهم كثـيرا، ويـبين أنـه مـذهب مخـالف للقـرآن والحـديث، ومخـــــــــــــــالف لإجمـــــــــــــــاع الســـــــــــــــلف.
ولكنهم من جهـة أخـرى، ينظـر إليهم بعين القـدر والرحمـة؛ فإنـه يترفق بهم؛ فإن القوم أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاء، وأوتوا عقـولا ولم يؤتـوا فهومـا تناسـب الفهم الصـحيح في كتـاب اللـه وسـنة نبيـه.
ولهذا يمكن أن يقال: إن هذا إشـارة إلى أن طـالب العلم ينبغي لـه أن يفـرق في هـذا المقـام بين المقالـة وقائلهـا، وأن الحكم الـذي

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/10

تأخذه المقالة كما إذا قيل القول بخلق القرآن كفر كما تواتر عن السلف، لكن ليس كل من قال: القرآن مخلوق من المعتزلة وغيرهم يقال: إنه كافر، وليس معنى هذا الكلام أنه يمتنع تكفير الأعيان عند السلف؛ وإلا لما كان كفرا حقيقيا، وإنما المقصود أنه لا تلازم بين المقالة وقائلها؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الواحد من أهل الصلاة لا يكون كافرا في نفس الأمر إلا إذا كان ما يظهره من الصلاة ونحوها على جهة النفاق.
وقال: إن بعض مقالات الجهمية الكفرية وقع فيها بعض من له إيمان معروف من هذه الأمة الذين لم يتبين لهم حقيقة هذه المقالة، وقال: والإمام أحمد وإن تواتر عنه تكفير الجهمية إلا أنه لم يشتغل بتكفير كل من قال بقولهم، بل قد صلى خلف من يقول بخلق القرآن ودعا له واستغفر له.
يقصد: المعتصم العباسي؛ فإنه كان من القائلين بخلق القرآن حتى إنه نصره بالسيف، ولكن الإمام أحمد لم ير أنه قد تحقق فيه حكم هذه المقالة الكفرية.
فالقاعدة: أنه ثمة فرق بين المقالة وقائلها.
وفي هذا الباب للمصنف رسالة لطيفة في المجلد الثالث، وهي شرحه لحديث الافتراق، وقد ذكر فيها بعض القواعد في مسألة أهل القبلة، وتبديع المخالف للسلف، وهل يقال بكفرهم أو لا يقال، **وبين غلط بعض** الفقهاء الذين كفروا أهل البدع، واحتجوا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: (كلها في النار إلا واحدة) حيث ففهموا من هذا الجزم لهم بالنار، أو فهموا من هذا أنهم كفار، فبين أن كلا الفهمين غلط، فإنه لا يجزم لسائر المخالفين للسلف بالنار باعتبار سائر أعيانهم، ولا يجزم لهم باعتبار سائر أعيانهم بالكفر، بل جمهورهم على الإسلام وإن كانوا ظالمين لأنفسهم بتقصيرهم في تحقيق الحق واتباعه وطلبه والاجتهاد فيه.
وإن كان يقع في بعض الطوائف من هو من أهل الزندقة كما هو حال غلاة الصوفية أو غلاة الجهمية أو الشيعة المؤلهين لـ علي، والذين قتلهم علي رضي الله عنه، عندما ظهر بعضهم في زمنه.." (1)

"المقدمة الثالثة: تقييم رسالة (العقيدة الطحاوية)
تعتبر رسالة الطحاوية -في الجملة- على منهج أهل السنة

(1) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/12

والجماعة، لكن مع هذا صار لها ذيوع وشيوع عند سائر الفرق، وموجب ذلك: أن الطحاوي رحمه الله أجمل بعض المسائل التي هي محل نزاع بين المتأخرين، ولربما عبر بأحرف هي من أحرف أبي الحسن الأشعري وغيره من المتكلمين في بعض المسائل، ولهذا نجد ابن السبكي -وهو من الأشاعرة المتعصبين- يقول: (إن أصحاب الأئمة الأربعة معتقدهم في الجملة واحد، وهو ما قرره أبو جعفر الطحاوي رحمه الله).

فمثلا: عندما ذكر الطحاوي مسألة القدر قال: (وأفعال العباد كسب لهم).

ومعلوم أن لفظ (الكسب) مصطلح عرفت به مدرسة الأشاعرة، ولما ذكر مسألة العلو قال: (تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات)، وقال: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، وهذه من الأحرف التي يعبر بها المتكلمون. وكذلك في مسألة تكليف ما لا يطاق، عبر بنفس الأحرف التي يعبر بها علماء الأشاعرة.

إذا: هذه الرسالة لم تكن في بعض مواردها صريحة في إبطال مذهب الأشعرية على التفصيل؛ بل فيها جمل فيها إجمال مع المذهب الأشعري، ولهذا السبب فإن هذه الرسالة قد شرحها جملة من الأحناف على طريقة الأشعرية تارة، وعلى طريقة الماتريدية تارة أخرى، وقد شرحها ابن أبي العز الحنفي على ما هو معروف عن الأئمة والسلف.

ولأجل هذا الإجمال أمكن لكثير من شراحها أن يصنفوا بعض جملها إلى مفصل معتقد الأشعرية، أو إلى مفصل معتقد الماتريدية، مع أن التحقيق أن هذا التصنيف أو التأويل ليس صريحا في الرسالة، بمعنى أن الرسالة فيها جمل كثيرة صريحة في مخالفة مذهب الأشعرية والماتريدية.

وأيضا: من جهة تراتيبها العلمية -وهذه مسألة قد تخفى على كثير من الناظرين في الرسالة- فإن هذه الرسالة من حيث التراتيب العلمية مقاربة للتراتيب الأشعرية.

فلهذه الأسباب صار لهذه الرسالة الشيوع والذيوع عند سائر الفرق، وإن كانت في الجملة على عقيدة السلف.

وقد يكون من الفقه عند طالب العلم أن تكون هذه الرسالة من الرسائل التي يقرر مذهب السلف تحتها، وتكون محل قبول عند

بعض أهل التعصب ضد بعض الرسائل التي عرفت بالصراحة في تقرير مذهب السلف؛ كرسائل شيخ الإسلام ابن تيمية وأمثاله، فإن هذه الرسائل قد لا يتلقاها كثير ممن عندهم مخالفة لأصول السلف أو مقالاتهم، بخلاف هذه الرسالة فإنها ذائعة شائعة منذ قرون. وعليه: فإن الاعتناء بها يكون اعتناء فاضلا من جهة تقرير معتقد السلف، ومن جهة الدعوة إليه، والمسائل التي **فيها غلط ينبه** عليها في موضعها.." (1)

"ظهور البدع في تاريخ الإسلام

لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اختلاف في مسائل أصول الدين، وكذلك في زمن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، إلا في آخر خلافة الخلفاء لما ظهرت الخوارج. وكان **أول غلط وقع** هو الغلط في مسألة الإيمان، وما يتعلق بها من الأسماء والأحكام -أي: حكم أهل الكبائر- وكان ذلك في آخر خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين. ثم بعد انقراض عصر الخلفاء وفي آخر عصر الصحابة وبعد إمارة معاوية -أي: في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبني أمية- ظهر الخلاف في القدر، ثم بعد عصر الصحابة وفي قرن التابعين ظهر الخلاف في مسألة الصفات، وهلم جرا من التسلسل الذي ظهرت به البدع المخالفة لمعتقد السلف رحمهم الله، وهم أصحاب الرسول عليه الصلاة والسلام ومن اتبعهم وسار على منهجهم. وإذا ذكر السلف فإن المراد بهم الصحابة ومن اقتدى بهم، على ما جاء في قوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان} [التوبة:100]. وعليه: فإن تخصيصه لـ أبي حنيفة وصاحبيه على التحقيق المتقدم ليس له ذاك الاختصاص، وإنما هو نوع من البيان والذكر، وإلا فإن عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه هي عقيدة سائر الأئمة.." (2)

"عقيدة أبي الحسن الأشعري

الأشعري أصله معتزلي، وهذا مجمع عليه بين الأشاعرة وسائر أهل المقالات والسير، وقد مضى في الاعتزال زمنا طويلا، وصرح في كتبه بأنه كان معتزليا، وأنه صنف للمعتزلة كتبا لم يصنف لهم مثلها.

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/5

2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/7

والأشبه أنه كان زمن الاعتزال على طريقة أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي؛ لأنه تتلمذ على يديه ونشأ في كنفه، ثم رجع الأشعري عن الاعتزال، وهذا لا خلاف فيه بين الناس، لا من الأشاعرة، ولا من أصحاب السنة المحضة، ولا من سائر أهل المقالات والسير.
إنما الذي حصل فيه تردد وكلام هو: إلى أي شيء رجع الأشعري؟ هنا أحد مسلكين:
المسلك الأول: أن الأشعري كان معتزليا ثم رجع كلابيا، ثم رجع سنيا، أي أنه مر بثلاثة أطوار.
وهذا القول يعتمده كثير من الباحثين، **وهو غلط محض** لمن نظر كتب الأشعري وتأمل كلامه، ونظر كتب المحققين كـ شيخ الإسلام رحمه الله.
المسلك التالي وهو الصواب: أن الأشعري ليس له إلا مذهبين: المذهب الأول هو الاعتزال، ثم لما ترك مذهب المعتزلة انتحل مذهب أهل السنة.
أما من حيث الحقيقة العلمية فإن الأشعري كان معتزليا، ثم لما ترك الاعتزال وانتحل مذهب أهل السنة كان -كما يقرر شيخ الإسلام في منهاج السنة وغيره- علمه بالكلام وأصوله ومقالات المتكلمين من المعتزلة وغيرهم علما مفصلا، وكان علمه بمقالات السلف والأئمة علما مجملا، لأنه اعتنق مذهب أهل السنة عن بعض حنبلية بغداد، فأخذه أخذا مجملا، فصار الأشعري يقصد إلى تحقيق مقالة الأئمة، لكن لكون علمه بها علما مجملا لم يحقق ذلك، وإن كان عنده نوع ترق إلى الأفضل، فكتبه الأخيرة -كالإبانة- هي أجود ما كتب، وإذا قارنت بين كتاب (الإبانة) وكتاب (اللمع) مثلا وجدت بين الكتابين فرقا، وأن كتاب (الإبانة) أجود بكثير من كتاب (اللمع).
لكن مع هذا فإن الأشعري لم يخلص إلى السنة المحضة، بل بقي عليه مسائل كثيرة اختلطت عليه، وأخص ذلك مسألة الصفات والقدر والإيمان، فهو في الصفات على طريقة ابن كلاب، بل إن ابن كلاب أجود حالا من الأشعري كما يصرح بذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله في مواضع كثيرة؛ لأن ابن كلاب يثبت الغضب والرضا ونحوها من الصفات، ويقول: إن الله موصوف بالغضب، ولكنه واحد أزلي، ولا يفسر الغضب والرضا بالإرادة، بل يثبتها صفة أزلية، في حين أن الأشعري يفسر الغضب والرضا بصفة الإرادة.

وكذلك في القدر: فإن الأشعري أبطل الجبر لفظا، وأبطل مذهب القدرية المعتزلة، ولكنه قال بالكسب فوافق أهل السنة والجماعة لفظا -حيث إن لفظ الكسب لفظ مستعمل في القرآن وقد أضيف إلى العباد كقوله تعالى: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} [البقرة:286]، وقوله: {كل نفس بما كسبت رهينة} [المدثر:38] إلى غير ذلك من الآيات، ولكنه فسر الكسب تفسيرا جبريا، فقال: إن للعبد قدرة ومشيئة مسلوبة التأثير يقع الفعل عندها لا بها، فهو جبري، ولكنه دون الجبرية المحضة.

ولهذا نجد علماء الأشاعرة كـ الشهرستاني والجويني والرازي يقولون: إن ما قرره أبو الحسن في هذا المقام جبر متوسط، وكذلك يقول الرازي: الكسب معناه: أن العبد مجبور في صورة مختار.

وهذا المذهب هو أحد مذاهب الجبرية، لأن الأشاعرة مذهبهم معروف في مسألة القدر، ويتوهمون أنه لا يصح في هذا إلا قول القدرية أو الجبرية، ومن هنا اختاروا مذهب الجبر.

كذلك في مسألة الإيمان: يقول الأشعري: إن الإيمان هو التصديق، وهو بهذا مقارب لقول غلاة المرجئة وإن كان ليس مثلهم.

وأما في آخر كتبه فقد صار يتباعد عن المسائل المفصلة التي لم يحكمها، وينطق بالعبارات السلفية المجملة ويدعها على إجمالها، أي: أنه يذكر الآيات والأحاديث ولا يتكلم في تفصيلها أو تفسيرها، فمثلا في كتاب الإبانة وهو من آخر ما كتب يقول: (ونؤمن بأن الله مستو على العرش كما في قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5]) لكنه لا يفصل مقصوده بالاستواء؟ وفي كتبه الأخرى يقول: إن الاستواء فعل فعله بالعرش صار به مستويا. أي أنه لا يثبت الاستواء الذي كان يثبته السلف.

ومن هنا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأما من قال منهم -أي: الأشعرية- بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة! هذا نص كلام شيخ الإسلام.

وقد توهم بعض الباحثين أن الإمام ابن تيمية رحمه الله يرى أن الأشعري مر بثلاثة أطوار، وأن الطور الأخير الذي كتبه في كتاب (الإبانة) هو طور السلفية المحضة، وهو ليس كذلك، إنما مراد الإمام ابن تيمية رحمه الله أن جمل كتاب (الإبانة) جمل سلفية،

وإن كان الأشعري في كتاب (الإبانة) إذا أتى لمسألة فيها خلاف بين الأئمة والمعتزلة فإنه يفصلها ويقضي على مذهب المعتزلة ويبطله، كمسألة الرؤية مثلا، فإنه أثبت الرؤية واستدل بدلائل فاضلة، منها استدلاله بقوله تعالى: {لا تدركه الأبصار} [الأنعام: 103] قال: إن الإدراك هو الذي نفي، وهو قدر زائد على الرؤية، ونفي القدر الزائد دليل على أن أصل الرؤية ثابت، وهذا استدلال فاضل اعتمده شيخ الإسلام في كتبه.
وإذا جاء إلى الخلاف الذي بين ابن كلاب والأئمة فإنه لا يفصله، وإنما يقف على الإجمال.." (1)

"الفرق بين القدرية المتكلمة والقدرية الرواة
والقدرية الذين قالوا إن الله لم يخلق أفعال العباد صنفان:
الصنف الأول: متكلموهم، وأعيانهم في الأصل هم المعتزلة، ومن اقتدى بهم من متكلمة الشيعة وغيرهم، الذين قرروا هذا المذهب بالدلائل والطرق الكلامية.
الصنف الثاني: وهم معشر من رجال الرواية والإسناد، وأكثرهم في البصرة، وبعض الأقاليم العراقية والشامية، قالوا بجملة المسألة، ولكنهم لم يقولوا هذه الجملة على الطريقة الكلامية التي كانت تستعملها القدرية المعتزلة المتكلمة.
فيشترك الصنفان في أن أفعال العباد ليست خلقا لله.
ويفترقون من وجهين:
الوجه الأول: الاستدلال، فمنهج الاستدلال على المسألة بين الصنفين مختلف.
الوجه الثاني: أن المعتزلة المتكلمة رتبت على هذه المسألة مسائل أخرى تتعلق بالهداية والإضلال، وتتعلق بمسائل التكليف، ومسألة التحسين والتقبيح.
ومسائل كثيرة ربطوها بهذه المسألة، وجعلوها من نتائج هذه المسألة.
وهذا الربط لم يستعمله رجال الرواية، فيكون قولهم أخف من قول متكلمة القدرية، وقد كان الإمام أحمد رحمه الله يقول: (لو تركنا الرواية عن القدرية لتركناها عن أكثر أهل البصرة)، ومراده بذلك أن هذا الوهم شاع في طائفة من رجال الرواية، لكنه ليس على الطريقة الكلامية.

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/7

والفـــــــــــــــرق بين المنهجين في الاســـــــــــــــتدلال: أن كل مسألة من مسائل الصـفات أو القـدر مرتبـة على الطريقـة الكلامية، فإنه لا بد أن يكون فيها مأخذ فلسفي هو الأساس، ودلائل عقليـة ومقاصـد من الشـريعة، فمثلا: مأخـذ مسـألة القـدر عنـد المعتزلـة أن الأثـر لا يصـدر عن مـؤثرين، وهـذه قاعـدة فلسـفية، وبالتالي أدخلوا عليهـا مقاصـد من الشـرع، كتنزيـه اللـه عن الظلم والفســـــــــــــــــوق والعصـــــــــــــــــــــيان .. إلى غـــــــــــــــــــــــــير ذلـــــــــــــــــــــــك. فمن قـــال إن اللـــه خلـــق القبـــائح فقـــد أضـــافها إليـــه. وهـذه المقاصـد عنـد التحقيـق لا تلـزم أبـدا؛ لكن إشـكالهم الأول الحقيقي هـــــــــــــــو الإشـــــــــــــــكال الفلســـــــــــــفي. وهذا هو الدليل الذي بنى عليه الجبرية مذهبهم، وهـو الـدليل الـذي استعمله علماء الأشاعرة في كتبهم، وصرحوا باستعماله، كالقاضـي أبي بكـر بن الطيب، وأبي المعـالي الجويـني، ومحمـد بن عمـر الـرازي، فالقاعـدة واحـدة تسـتعملها طوائـف نتائجهـا متناقضـة. وذلك يدل على أن هذه **القاعدة غلط من** الأصل، وهي من بـاب قياس الخالق على المخلوق، بل إنها عند التحقيق -كما يقـول شـيخ الإسلام - لا تصح في المخلوق نفسه، ولو فـرض جـدلا أنهـا صـحت في المخلوق فإنه يمتنع أن تكون صحيحة في حق الخـالق سـبحانه وتعالى.." (1)

"تنبيـه حـول رجـوع الجويـني عن مـذهب الأشـعرية في القـدر بعض الباحثين من المعاصرين قال: الجويـني رجـع في آخـر عمـره عن مذهب الكسب الجبري إلى مذهب أهل السنة، ولا شك أن هذا غلط، بل ذكر الجويني في الرسالة النظاميـة قـولا ملفقـا من قـول أهــل الســنة، ومقاصــد من مقاصــد المعتزلــة، وجملا من جمــل الفلاسـفة، فقولـه مـركب، وإذا قـارنت بين هـذا القـول وقـول أبي الوليد ابن رشد في (منـاهج الأدلـة)، وجـدت أنـه يشـترك معـه في بعض المنـــازع. وقد صرح طائفة من الأشعرية كـ الشهرستاني بـأن إمـام الحـرمين قد نزع إلى قول الحكماء -أي: الفلاسفة- وإن كان يـزعم أنـه رجـع إلى مـذهب السـلف في الصـفات؛ ثم يفسـر مـذهب السـلف في

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/14

الرسالة النظامية بالتفويض، ولا شك أن مذهب التفويض كما قال شيخ الإسلام رحمه الله من شر مقالات أهل البدع والإلحاد.." (2)

"الكلام على حال أبي إسماعيل الهروي

ويقع نوع من ذلك في كلام من دونهم من الصوفية الذين عندهم قدر من الانحراف عن جادة السلف في باب السلوك والأحوال، كحال أبي إسماعيل الأنصاري الهروي الحنبلي، صاحب كتاب (ذم الكلام) وكتاب (منازل السائرين)، فهو في منازله يسقط بعض مقامات الشرع بمقام القدر، فلم يحقق هذا الأصل، **بل غلط فيه** غلطا شديدا.

بل إنه قال كلاما ظاهره الموافقة لمذهب وحدة الوجود حيث قال:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد

لكن الهروي رحمه الله لا شك أنه بريء من مذهب ابن عربي والتلمساني وأمثالهم من الصوفية المتفلسفة القائلين بوحدة الوجود، وإن كان قد يستعمل بعض حروفهم، بل هو فاضل في إثبات صفات الله سبحانه، وله رد على الجهمية، وتقرير حسن للصفات، وإن كان يزيد ويبالغ في إثبات الصفات.

كما أن منهجه في التكفير ليس معتبرا على جادة السلف، ولما تكلم عن الأشاعرة قال عن أبي الحسن الأشعري في كتابه (ذم الكلام): (وقد شاع في المسلمين أن رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري، لا يصلي ولا يتوضأ، وأخبرني فلان -ثم ساق سندا عنده- أنه مات متحيرا).

وهذا ليس كذلك، بل الأشعري يعرف بكثير من الخير والإيمان، كما قال شيخ الإسلام عنه: (وقد استفاض في المسلمين ما له من الديانة والقصد إلى السنة)، وقال عن عبد الله بن سعيد بن كلاب: (وأبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب إمام له علم وفقه).

والقصد أن الهروي شديد في هذا الباب، حتى قال شيخ الإسلام في (منهاج السنة): (إن أبا إسماعيل الأنصاري من المبالغين في ذم الجهمية وتكفيرهم).

كما أن للهروي أغلاطا شديدة في القدر، بل قال شيخ الإسلام: (إن قول أبي الحسن الأشعري في القدر خير من قول أبي إسماعيل

2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/17

الأنصاري).
وعليه فإن أخص من نازع في مقام الجمع بين الشرع والقدر هم: الصوفية الذين أسقطوا بعض مقامات الشرع، بما هو من القدر، وأصل إسقاط مقام الشرع بالقدر هو مذهب المشركين، الذين قالوا: {لو شاء الله ما أشركنا} [الأنعام:148] وليس في المسلمين من عطل سائر الشرع بالقدر، ومن أطلق هذا التعطيل كما أطلقه بعض غلاة الصوفية كـ التلمساني، فليعلم أنه من الكفر المحض الذي لا ينظر في شأن صاحبه، ذلك أن المقالات الكفرية التي تخالف مذهب السلف تنقسم إلى قسمين:." (1)
"تقدير الآجال والزيادة فيها
قول المصنف: (وضرب لهم آجالا) آجال العباد مقدرة، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه).
وهذا الحديث أشكل على كثير من المتأخرين، إذ قالوا: إن الذي يغير فيه هو الأجل المكتوب في صحف الملائكة المذكور في مثل حديث ابن مسعود المتفق عليه في قوله صلى الله عليه وسلم: (ويكتب رزقه وأجله) وهذا قال به طوائف من أهل العلم، وأضافه طائفة من الشراح المتأخرين إلى طائفة من الصحابة، كـ عمر وغيره، وإن كان في ثبوته عنهم بعض التردد.
ولكن الصحيح في هذا المقام أن يقال: إن قوله عليه الصلاة والسلام: (من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه) أن صلة الرحم سبب، والله سبحانه وتعالى قدر وعلم السبب والمسبب قبل خلق الخلق، والأجل والرزق مرتبط في علم الله وحكمته بأسباب.
وقد يكون من هذه الأسباب ما هو معروف المناسبة كالتجارة لبسط الرزق مع أن اشتغاله بهذه التجارة مكتوب ومقدر، فأراد صلى الله عليه وسلم أن يندب إلى سبب شرعي ليس معروف المناسبة عند بني آدم، فعلق زيادة العمر والرزق بصلة الرحم، التي لا يعرف عند بني آدم عادة أنها مناسبة لبسط الرزق وطول العمر، فهذا هو أجود ما يقال في هذه المسألة.
وطول العمر وسعة الرزق تارة يكون نعمة وتارة لا يكون نعمة،

---
(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/20

ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كما في حديث عمار رضي الله عنه الذي أخرجه الإمام أحمد والحاكم في المستدرك: (اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيرا لي). إلا أنه هنا نعمة؛ لأنه جعل صلة الرحم سببا شرعيا مطلوبا من العبد القيام به، وجعل بسط الرزق وطول العمر، نتيجة لذلك السبب أي أن العبد سيوفق في ماله وعمره إلى الخير.
وأما قول من قال: إنه يمحى من صحف الملائكة فهذا ليس عليه دليل من الشرع، ولم يثبت في الكتاب ولا السنة أن شيئا مما في صحف الملائكة يمحى.
وأما قوله تعالى: {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} [الرعد:39] فالصحيح في تفسيرها أن هذا في الشرائع وليس في القدر، وسياق الآيات يدل على ذلك، فإن الله سبحانه وتعالى قال: {وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله لكل أجل كتاب * يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} [الرعد:38 ـ 39] والشرائع يدخلها النسخ والمحو كما هو معروف ومجمع عليه.
وأما ما في (اللوح المحفوظ)، فبإجماع السلف أنه لا تغيير فيه، ومن زعم من المتأخرين أنه قد يدخله التغيير **فهذا غلط بالإجماع**.." (1)
"الخلاف بين أهل السنة والمتكلمين في دليل النبوة
وإنما المسألة التي تكلم أهل السنة فيها كثيرا وخالف فيها طوائف من المتكلمين، هي مسألة دليل النبوة؛ فإن جماهير طوائف المتكلمين يقولون: إن دليل النبوة هو المعجزة، ويفسرونها بما هو خارق للعادة على جهة التحدي، وقولهم **هذا غلط من** جهتين:
الأولى: أنهم قصروا دليل النبوة على المعجزة.
الثانية: أنهم فسروا معجزات الأنبياء بالخوارق التي تقع على جهة التحدي.
والذي اتفق عليه السلف رحمهم الله أن النبوة لا يختص دليلها بالمعجزات، بل تثبت النبوة بالمعجزة التي تذكر في القرآن وتسمى (آية)، وتثبت بغير ذلك، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من الأنبياء نبي إلا وأوتي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحى الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/23

يـــــــــــوم القيامـــــــــــــــــــــــــــــة).
والـدليل على فسـاد قـول المتكلمين: أن الجمـاهير من المسـلمين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم عند إيمـانهم معجـزة له، وإنما آمنوا بما بعث به من الحق، وقـد ثبت في الصـحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما لما كتب النبي صـلى اللـه عليـه وسلم إلى هرقل كتابـا يـدعوه فيـه إلى الإسـلام، قـال ابن عبـاس: (حدثني أبـو سـفيان من فيـه إلى في، قـال: انطلقت بالمـدة الـتي كانت بيني وبين رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم إلى الشـام)، وفيه أن هرقل قال: (هل هنا أحد -أي: بالشام- من قوم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ قال أبو سفيان: فـدعيت في نفـر من قـريش، فأجلسني بين يديه، وأجلس أصـحابي خلفي، وقـال لترجمانـه: قـل لهم: إني سائل هـذا -يعـني: أبـا سـفيان - عن الرجـل الـذي يـزعم فيكم أنه نبي، فإن صدقني فصدقوه، وإن كذبني فكذبوه، فكان في أســــــــــــــــــــــــــــئلة هرقـــــــــــــــــــــــــــل:
هـــــــــــــل كـــــــــــان من أبيـــــــــــــه ملـــــــــــك؟
فقــــــــــــــال أبـــــــــــو ســـــــــــــــــفيان: لا.
فقـال هرقـل: هـل كنتم تتهمونـه بالكذب قبـل أن يقـول مـا قـال؟
فقــــــــــــــال أبـــــــــــو ســـــــــــــــــفيان: لا.
فقــــال هرقــــل: هــــل قــــال هــــذا القــــول أحــــد قبلــــه؟
فقــــــــــــــال أبـــــــــــو ســـــــــــــــــفيان: لا.
قــــال هرقــــل: من يتبعــــه؛ أشــــراف النــــاس أم ضــــعفاؤهم؟
قـــــــال أبـــــــو ســـــــفيان: بـــــــل ضـــــــعفاؤهم.
قــــــــال هرقــــــــل: يزيــــــــدون أم ينقصـــــــــون؟
قـــــــال أبـــــــو ســـــــفيان: بـــــــل يزيـــــــدون.
قال هرقل: أيرتد أحدهم عن دينه بعـد أن يـدخل فيـه سـخطة لـه؟
قــــــــــــال أبــــــــــــو ســــــــــــــــفيان: لا.
قـــــــــال هرقـــــــــل: هـــــــــل يغـــــــــدر؟
فقال أبـو سـفيان: لا يغـدر، ونحن منـه في مـدة -أي: في صـلح- لا نــــــــدري مــــــــا هــــــــو صــــــــانع فيهــــــــا.
ثم قال أبو سفيان: فوالله ما أمكنني أن أدخـل كلمـة إلا هـذه -أي: تشـــــــــــــــــــــكيكا بالـــــــــــــــــــــدعوة-.
ثم قـــــــــــــال: بم يـــــــــــــأمركم؟
قـال أبـو سـفيان: يأمرنـا بالصـلاة، والصـدقة، والصـلة، والعفـاف).

فهذه الأسئلة ليس فيها سؤال عن المعجزات، وبعدها قال هرقل: (إن يكن ما تقوله فيه حقا فإنه نبي، وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظنه منكم، ولو أني أعلم أني أخلص إليه لأحببت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه).
ثم بين هرقل معنى هذه السؤالات، فقال: (سألتك: هل كان من آبائه ملك؟ فلو كان من آبائه ملك، لقلت: رجل يطلب ملك آبائه، وسألتك: هل قال هذا القول أحد قبله؟ فلو قاله أحد قبله فيكم، لقلت: رجل ائتم بقول قيل قبله ..) إلى غير ذلك.
فالمقصود: أن هرقل عرف نبوة النبي صلى الله عليه وسلم بدلائل ليس منها المعجزات، مما يدل على أن دليل النبوة ليس مقصورا على المعجزة.
وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيه الوفود وتأتيه الأعراب، وآمن به من آمن من عبدة الأوثان، ومن اليهود والنصارى، مع أن جمهور من آمن به لم ينظروا معجزة وقت إيمانهم، وإنما صدقوه بما يقوله من الحق، ولهذا فإن أعظم ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم وأخص دلائل النبوة هو القرآن.
والقرآن من حيث الحقائق والنظم، فإن الله سبحانه وتعالى تحدى العرب أن يأتوا بمثل هذا القرآن.." [1]
"حكم من قال مقالة كفرية
قال: (ليس بمخلوق ككلام البرية)، وفي هذه الجملة مفارقة لمذهب المعتزلة، فإن المعتزلة تقول: إنه مخلوق.
قوله: (فمن سمعه فزعم أنه من كلام البشر فقد كفر ... إلخ).
من قال: القرآن مخلوق فقوله كفر؛ لكن قائل ذلك لا يكفر ابتداء إلا إذا علم أن الحجة قد قامت عليه، وقد كان في زمن السلف رحمهم الله أعيان كثيرون من الجهمية والمعتزلة وغيرهم يقولون: إن القرآن مخلوق، وما كان أحد من السلف يطرد تكفير أعيانهم، وذلك أن ثمة أصلين عظيمين شريفين في مسألة: التكفير **لمن غلط من** أهل القبلة في مسائل أصول الدين، قررهما شيخ الإسلام:
الأصل الأول: أن المقالة التي تكون في حكم الله ورسوله كفرا لا يلزم منها أن يكون كل من قالها من أهل القبلة كافرا، ومن ذلك قولهم: إن القرآن مخلوق.

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/5

وتقدم أن شيخ الإسلام يقول: (والإمام أحمد وإن تـواتر عنـه تكفـير الجهمية الذين قالوا بخلق القرآن فإنه لم يشـتغل بتكفـير أعيـانهم، بل قد صلى الإمام أحمد خلف بعض من يقول بخلـق القـرآن ودعـا له واستغفر له)، ويعني بـذلك الخليفـة المعتصـم، فإنـه كـان يقـول بخلق القرآن تبعا لأئمة المعتزلة، ومع ذلك فقد صـلى الإمـام أحمـد خلفه ودعا له واسـتغفر لـه، ولـو كـان يـرى كفـره لمـا فعـل ذلـك.
وأما من قـال: إن الإمـام أحمـد إنمـا فعـل ذلـك خلفـه -أي الصـلاة والدعاء- لكونه سلطانا، ولو لم يكن سلطانا لكفـره، فهـذا جاهـل لا يعرف ما يقول، ومعلوم أن هذه المسائل لا تكفها مسألة السلطنة، بل كان الإمام أحمد لا يرى كفر المعتصم، والمـذهب عنـد متـأخري الحنابلة أن الفاسق لا يصلى خلفه، ولو كان الإمام رحمه اللـه يـرى أن المعتصم كافرا لما دعـا لـه واسـتغفر لـه وصـلى خلفـه، مـع أن المعتصـم كـان ثابتـا على القـول بخلـق القـرآن، ومـع أنـه سـمع المنـاظرة، وسـمع انقطـاع أئمـة المعتزلـة بين يـدي الإمـام أحمـد.
الأصـل الثـاني: أن يعلم أن الواحـد من أهـل الصـلاة والشـعائر الظاهرة، لا يكون كافرا في نفس الأمر -أي في الحكم البـاطن- إلا إذا كـان مـا يظهـره من الصـلاة والشـعائر الظـاهرة نفاقـا.
ومعلوم أنه لا يلزم من الحكم بكفر شخص ظـاهرا أن يكـون كـافرا باطنا، ولا يلزم من الحكم بإسلامه ظاهرا أن يكـون مسـلما باطنـا، فالمنافقون عنـد كثـير من المسـلمين يحكم لهم بالإسـلام مـع أنهم عنـد اللـه كفـار، وكـان جمـاهير الصـحابة زمن النبـوة لا يعرفـون عامتهم، بل إن ظاهر القرآن يـدل على أن من المنـافقين من كـان النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لا يعرفـه، قـال اللـه تعـالى: {وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مـردوا على النفـاق لا تعلمهم نحن نعلمهم} [التوبة:101] وقـد يكفـر أحـد أعيـان أهـل القبلة من بعض العلماء اجتهادا، وقد يكـون هـذا الاجتهـاد في نفس الأمر صوابا وقد يكون غلطا، قد يكون له من العذر الـذي لم يطلـع عليـه مـا يـدفع عنـه الكفـر عنـد اللـه.
وهذا الأصـل ليس مشـكلا كمـا ادعى بعض المعاصـرين، فقـال: إن كلام شيخ الإسلام فيه نظر، بـل إن أحكم من قـرر مسـألة التكفـير من المتأخرين هو الإمام ابن تيمية رحمه الله، وقد بناها بناء شرعيا عقليا؛ فإنه قال بعدما ذكر هذا الأصل: (وذلك أن النـبي صـلى اللـه عليه وسلم لما بعث بمكة كان الناس أحد رجلين، إما مؤمن ظاهرا

وباطنا وإما كافر ظاهرا وباطنا، ولما هاجر إلى المدينة ظهر نوع ثالث، وهم من آمن ظاهرا وكفر باطنا.
والمؤمنون ظاهرا وباطنا على ثلاثة أقسام: فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات.
قال: فالذي يظهر الصلاة والصوم والحج ويعتمر ويؤذن ويقيم، لا يسمى كافرا ظاهرا وباطنا لأنه في الظاهر مسلم، قال: فدار بين كونه مؤمنا ظاهرا وباطنا وبين كونه مؤمنا ظاهرا كافرا في الباطن، قال: وإذا قلنا عن أهل البدع المخالفين لإجماع السلف: إنهم مؤمنون ظاهرا وباطنا، فإنما يعنى بهذا الإيمان: الأصل الذي يفارق الكفر، قال: وإلا فإن عامتهم ظالمون لأنفسهم، لأن مثل هذه البدع لا تكون إلا عن تقصير في متابعة أمر الله ورسوله، وهذا التقصير في العلم هو من أخص الكبائر والظلم).
ولهذا قال رحمه الله -وهذا أصل ثالث-: (إن كل من أراد الحق واجتهد في طلبه من جهة الرسول فأخطأ فإن خطأه مغفور له).
فذكر ثلاثة شروط: الأول: أن يكون أراد الحق، والثاني: أن يكون مجتهدا في طلبه، والثالث: أن يكون طلبه إياه من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم.
قال: (فمن عدم الإرادة، أو عدم الاجتهاد، أو طلبه من غير جهة النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه يكون كافرا، وأما من أراده واجتهد فيه من جهة الرسول فأخطأه: فإنه في الأصول الشائعة بين المسلمين أنه لا يخطئه إلا مقصر إما في مقام الإرادة، أو مقام الاجتهاد، قال: فهذا هو الظالم لنفسه).
قال: (وعامة أهل البدع، مقصرون في مقام الاجتهاد).." (1)
"حكم الاحتجاج بالآحاد في العقائد
شاع في كتب طائفة من الأصوليين وعلماء الكلام، وبعض علماء المصطلح؛ تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر، وهذا التقسيم من حيث هو اصطلاح لا إشكال فيه، وإنما الغلط هو حد من قال: إن المتواتر هو ما رواه جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس، ثم جعل كل ما خالف المتواتر آحادا، ورتب المعتزلة وطوائف من الأشاعرة على ذلك نتيجة، وهي أن الآحاد لا يحتج بها في العقائد والأصول.
فهذا الحد **للمتواتر غلط على** السنة، لأنهم قالوا: ما رواه

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 6/6

جماعة عن جماعة، ثم ذكروا خلافا في حد الجماعة، والذي يستقر عليه كثير منهم هو: العشرة أو ما يقاربهم فعلى طريقتهم، لا يصير الحديث متواترا إلا إذا رواه عن الرسول عليه الصلاة والسلام من الصحابة عشرة، ورواه عن كل صحابي عشرة، فيكون العدد في التابعين مائة، ورواه عن كل واحد من هؤلاء المائة عشرة، فتكون الطبقة الثالثة ألفا من الرواة، ومثل هذا لا ترى له مثالا في السنة، وإن فرض له مثال فهو يسير جدا.

وقد صرح بعض الحفاظ الذين ذكروا هذا الحد أنه لا مثال له على هذا الوجه، فلو صحح رأيهم في المتواتر على هذا الوجه لكان نتيجة ذلك: أن السنة لا يحتج بها في الاعتقاد، لأنه لا يوجد حديث متواتر على هذا الحد.

وأما أن تقسم الرواية إلى متواتر وآحاد على حد يختلف عن ذلك فهذا لا بأس به، وقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله وطائفة من المتقدمين لفظ المتواتر في كلامهم، لكنهم لم يوردوا للمتواتر هذا الحد الذي زعمه المتكلمون ودخل على طائفة من الأصوليين وعلماء المصطلح المتأخرين.." (1)

"مذهب الأشاعرة في الرؤية

مذهب الأشاعرة في الرؤية، ملفق من مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة؛ فإنهم قالوا: إن الله يرى بلا جهة، وهذا الذي تقلده المتأخرة من الأشاعرة كـ أبي المعالي والرازي؛ لأنهم ينفون العلو، وأرادوا بنفي الجهة نفي العلو، وقد يوجد في كلام بعض شراح الحديث كالنووي عبارة: إن الله يرى بلا جهة، ولكن ليس مقصوده نفي العلو عن الله تعالى كما يقصد هؤلاء.

وقد كان الأشعري وقدماء أصحابه يثبتون الرؤية إثباتا حسنا.

قول المصنف: (والرؤية حق لأهل الجنة) أراد بأهل الجنة هنا: المؤمنين، وإلا فإنهم يرونه في الجنة ويرونه قبل ذلك في عرصات القيامة.

قوله: (بغير إحاطة) أي: بغير إدراك، كما في قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار) [الأنعام:103]، وقوله: (ولا كيفية) هذه كلمة مجملة، لو لم يعبر بها لكان أجود؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم وصف الرؤية فقال: (كما ترون القمر ..) وقال: (وكما ترون الشمس صحوا ليس دونها سحاب).

---

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 7/5

وهذا ليس من أحاديث التشبيه كما زعم بعض علماء المعتزلة، فإن التشبيه هنا تشبيه للرؤية بالرؤية وليس تشبيها للمرئي بالمرئي، كقوله عليه الصلاة والسلام: (أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر)، ولم يلزم من ذلك أنهم مماثلون في الحقيقة للقمر، وهذا مستقر بأصل العقل، والعرب تارة تذكر التشبيه للصفة، وتارة تذكر التشبيه للموصوف.

قال: (وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه) هذا حرف مجمل ولا شك أن تفسير كلام الله هو على ما أراده الله وعلمه، كما قال الإمام الشافعي في الصفات: (نؤمن بما جاء في كتاب الله، وجاء في سنة رسول الله، على ما أراد الله)، وهذه جملة مجمع عليها بين السلف؛ ولكن هذا الحرف يستعمل لنوع من التفويض، وقد استعمل التفويض في الرؤية طائفة من علماء الأشاعرة الذين فسروا كلام متكلميهم في قولهم: يرى بلا جهة، فقالوا: هي رؤية علمية، وهذا رجوع لمذهب المعتزلة، حتى قال أبو حامد الغزالي: (إن الفرق بين مذهب أصحابنا ومذهب المعتزلة هو فرق لفظي).

فقوله: (وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه) هذه جملة مجملة، فلا شك أن التفسير هو على مراد الله وعلمه، ولكنه معلوم بتعليم الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه وأمته.

يذكر في كلام كثير من أهل العلم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة المعراج، وهذه المسألة ليست من المسائل الأصول، فليست من حيث القدر والشرف كمسألة رؤية المؤمنين لربهم الثابتة في الكتاب، ومتواتر الحديث، والإجماع التام.

أما رؤية النبي عليه الصلاة والسلام لربه ليلة المعراج فإن فيها طرفا من النزاع على طريقة أهل السنة والمتكلمين، وإنما الغلط حصل في طريقة بعض المتأخرين من أهل العلم الذين جعلوا القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج ببصره قولا لأكثر أهل السنة، وربما قال من قال منهم بأنه قول أكثر الصحابة، ولم يخالف إلا عائشة وطائفة، **وهذا غلط بين**؛ فإنه لم يصح هذا القول عن واحد من الصحابة، وإنما الذي صح عن جماعة من الصحابة، هو أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده، وهذا قاله ابن عباس كما في الصحيح، وطائفة من الصحابة.

ومع هذا فما يستدل به ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، في هذه المسألة بعضه مما يصحح، وبعضه مما يخالف فيه، فإنه فسر بعض

الآيات برؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه بفؤاده، في حين أن عائشة روت مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد جبريل عليه السلام.
إلا أن هذا القول المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما هو القول الشائع عند طائفة من السلف، وقد كان الإمام أحمد وجماعة من أئمة السنة والحديث يقيدون فيقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده، وتارة يقولون: إنه رآه، فيطلقون، وأثر ذلك عن ابن عباس، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فما صح عن ابن عباس إما مطلقا وإما مقيدا، فيحمل مطلق كلامه على مقيده، قال: ولم يصح عن ابن عباس ولا عن أحد من الصحابة أنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره.
قال: وكذلك الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة والحديث، فإن قولهم على هذا الوجه، وإن كان طائفة من متأخري أصحابنا يحكون عن أحمد وغيره من متقدمي الأئمة، ما هو من التصريح برؤية البصر، قال: وهذا من فهم كلامهم، وليس هو ما أثر عنهم على الوجه المحقق).
فالحاصل أنه لم يصح عن صحابي من الصحابة أنه صرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ببصره، وعليه فيكون هذا القول كأنه محدث، وإن كان في الجزم بهذا بعض التردد، وقد حكى الدارمي رحمه الله وهو من متقدمي المحققين من أئمة السنة إجماع الصحابة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه ببصره.
وهذا الإجماع الذي حكاه الدارمي ليس هناك من الآثار المروية عن الصحابة ما يعارضه، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها كما في الصحيحين أنها قالت لـ مسروق: (ومن حدثك أن محمدا رأى ربه فقد كذب)، ولم يحفظ عن أحد من الصحابة أنه نازع عائشة رضي الله تعالى عنها في ذلك، وإذا اعتبر الاستدلال بغير دليل الإجماع فإن ظاهر القرآن وصريح السنة، تدل على نفي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ببصره.
أما القرآن فلأن الله تعالى لما ذكر معراج نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قال: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا} [الإسراء: 1] وقال سبحانه: {لقد رأى من آيات ربه الكبرى} [النجم:18]،

فذكر في الموضعين امتنانه سبحانه وتعالى على نبيه برؤية الآيـات، ولو كان النبي صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم رأى ربـه في معراجـه ببصره لكان الإشادة والامتنـان بـذكر رؤيتـه لربـه أظهـر وأولى من الإشـــــادة والامتنـــــان بـــــذكر رؤيـــــة الآيـــــات.

وأما السنة فقد ثبت في صحيح مسلم وغـيره من حـديث عبـد اللـه بن شقيق أنه قال لـ أبي ذر رضي الله عنه: (لـو رأيت رسـول اللـه صلى الله عليه وسـلم لسـألته، فقـال لـه أبـو ذر: عم كنت تسـأل؟ فقال: أسأله: هل رأيت ربك؟ فقال أبو ذر: أمـا إني سـألت رسـول الله صلى الله عليه وسلم فقال: رأيت نورا) وفي الوجـه الآخـر من حديث عبد اللـه بن شـقيق نفسـه عن أبي ذر رضـي اللـه عنـه، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله أبـو ذر قـال: (نـور أنى أراه). وقد كان الإمام أحمـد وبعض متقـدمي أئمـة الحـديث يتـأخرون عن تصحيح هذا الوجه من الرواية، فإن صـح هـذا فـالمعتبر وجـه واحـد، وإن استقام ما ذهب إليه الإمـام مسـلم ومن اعتـبر رأيـه في هـذا، فإن كلا الوجهين يكون صحيحا ولا يكون هنـاك تعـارض، والحـق: أن جهة التعارض ليسـت هي الموجبـة للـتردد في صـحة كلا الـوجهين، وإنما الموجب لذلك أن وجه الرواية من حيث السـؤال واحـد، فإمـا أن يكون النبي أجاب بهذا أو أجاب بهذا، وإن كان فرض الجمـع بين الجوابين ممكن وليس متعذرا؛ فقوله: (رأيت نورا) ليس مخالفا من حيث المعنى لقوله: (نور أنى أراه)، أي أن النـور حـال دون رؤيتـه، وهذا النور الذي رآه صلى الله عليه وسلم فإنه -والله أعلم- هو نور الحجاب، فإنه ثبت في صحيح مسلم رضي الله عنه من حـديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال: (إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليــه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمـل الليـل، حجابـه النور، لو كشفه لأحـرقت سـبحات وجهـه مـا انتهى إليـه بصـره من خلقـــه).

وعليه فإن المستقر عند متقدمي السلف من الصحابة ومن بعدهم، أن يقال: إن النبي رأى ربه بفؤاده ولا يصرح برؤية البصر.." (1)

"أوجـــــــــــه رد القـــــــــــانون الكلي وإبطاله

وإبطال هذا القانون شأن واسـع، لكن نشـير إلى خمسـة أوجـه في رده.

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 7/7

الوجه الأول: أن يقال: إن هـذا القـانون مبـني على إمكـان تعـارض العقـل والنقـل، فـإن القـانون يقـول: إذا تعـارض العقـل والنقـل. ومعلوم أن النقل حسب القانون يعد دليلا، والـدليل إذا وردت عليـه المعارضة من كـل وجـه لم يصـح أن يكـون دليلا في المقـام الـذي وردت عليـــــه المعارضـــــــة فيــــــــه.

وبعبارة أخرى: الدليل هو ما يستدل به على المدلول، فإذا قيل: إنه في هذا المقام ليس دليلا حيث يقدم العقل عليه، دل على أنه ليس بـدليل صـحيح؛ لأن الـدلائل الصـحيحة في نفسـها يمتنـع أن تكـون متعارضــة.

ولا شك أن هذا القول لا يلتزم حقيقتـه إلا خـارج عن ملـة الإسـلام، فــإن على هــذا لا يكــون النقــل دليلا ولا ســيما أن النقــل باتفــاق الطوائف لم يسكت عن ذكر أصول الدين، وذكر الأسماء والصفات، وكتاب الله سبحانه وتعالى مليء بذكر أسماء الرب وصفاته، فيلزم من هذا أن ما ذكر في الكتـاب يكـون معارضـا للحـق الـذي فرضـه العقل، ولهذا قال شيخ الإسلام في نقضه لهذا القانون: (فيلـزم من هـذا القـانون أن يكـون تـرك النـاس بلا كتـاب ولا سـنة أهـدى؛ لأن الكتاب والسنة أتت بما يخالف الحقيقـة العقليـة الـتي يـزعم هـؤلاء أنهـــــا هي المعتــــــبر في مســـــائل الأصـــــول).

الوجه الثاني: أن كل دليل لـه جهتـان، الجهـة الأولى: جهـة الثبـوت، والجهة الثانية: جهة الدلالة، ومن أراد تقديم دليـل على آخـر فلا بـد أن ينظر في ثبوته وفي دلالته، فيقدم الأقوى ثبوتـا والأقـوى دلالـة، فيقال: إن الدليل القطعي الثبوت القطعي الدلالة يقدم على ما هو ظني الثبوت، أو ظني الدلالـة، ومعلـوم أن هـذا تقـديم صـحيح عنـد سائر العقلاء، فيعاد السبر والتقسيم من وجـه آخـر فيقـال: الـدليل العقلي والدليل النقلي، إما أن يكونا قطعيين، وإما أن يكونا ظنــيين وإمـــــا أن يكـــــون أحــــــدهما قطعيــــا والآخــــر ظنيــــا.

أما كونهما قطعيين في الدلالة والثبوت، فهـذا ممتنـع إلا إذا فـرض اتفاقهما، وأما على فرض تعارضـهما فهـذا ممتنـع؛ لأنـه يلـزم عليـه تعارض قطعي الثبـوت والدلالـة مـع قطعي الثبـوت والدلالـة، وهـذا مخالف لأصول الحقائق العقلية، فإن الجمـع بين النقيضـين ممتنـع.

وكون الدليل النقلي والدليل العقلي كل منهما ظـني الثبـوت ظـني الدلالة؛ هذا أيضا وإن فرض العقل جوازه ممتنع، لأنه يلزم عليـه أن تكـون المعرفـة والتوحيـد لا تتعـدى ولا تتجـاوز الظن، وأن لا يكـون

هناك علم في أصول الـدين، ولا شـك أن هـذا ممتنـع عقلا وشـرعا، فلم يبق إلا أن يكون الدليل العقلي والنقلي أحدهما قطعي الثبـوت والدلالـة والآخـر ظنيـا، ومعلـوم أن القـرآن قطعي الثبـوت بإجمـاع المسلمين، ومن نازع في قطعيـة ثبوتـه فقـد كفـر وخـرج من ملـة الإســـلام، لا يقبـــل منـــه صـــرف ولا عـــدل.

ومعلوم أن القرآن قطعي الدلالة، ووجه كونه قطعي الدلالة: لأنه لا أفصح عند العرب من الإسناد في ذكر الصفة أو ذكـر الفعـل، فإنـك إذا أردت -ولله المثل الأعلى- أن تخبر بأنك قمت، أو بـأن زيـدا قـد قام، فإنه ليس هناك أفصح في لسان العرب من أن تقول: إن زيدا قد قـام، وإن زيـدا يتكلم، وإن زيـدا انصـرف .. إلخ ذلـك من إسـناد الفعـــــــــل أو إســـــــــناد الحـــــــــال.

ومعلـوم أن أسـماء الـرب وصـفاته جـاءت مسـندة صـريحة، وليس هناك موجب لدعوى أن الدلالة في اللسان ظنية، ويمكن أن يلخص هذا المعنى بطريقة أخرى فيقال: من زعم أن دلالة القـرآن ظنيـة، فإنه يقال له: إذا أردنا الدلالة القطعية فبماذا يعـبر عنهـا باللسـان؟ فإذا كان قول الله تعالى: {رضي الله عنهم} [المجادلة:22] ظــني الدلالة على إثبات صفة الرضا، فما هو التعبير الذي يكون به قطعي الدلالـــــــــــــــــــــــــــــــــــــة؟

لا يوجـد في لسـان العـرب أفصـح وأصـرح في إثبـات الصـفة من إســــــــــــــنادها إلى موصــــــــــــــوفها.

فإذا ثبت أن القرآن قطعي الثبوت قطعي الدلالـة، فيلـزم من ذلـك أن غيره ممـا يسـميه هـؤلاء عقلا ليس كـذلك، وأحسـن أحوالـه أن يكـون ظنـا، ولا شـك أنـه في نفس الأمـر ليس ظنـا بـل هـو وهم، وحقيقة الوهم كذب كما هو مجمع عليه، وكما نص عليه أئمة هؤلاء، كـ ابن سينا في (الإشارات)، فإنـه قـال: (أجمعت الحكمـاء على أن حقيقـــــة الـــــوهم كاذبـــــة)، أي: لا حقيقـــــة لهـــــا.

الوجه الثالث: أن يقال: إن معارضة الدليل النقلي لما يسمى عقليـا يدل على أن النقل مجرد عن الحكم والدلالة العقليـة، والأمـر ليس كذلك، قال شيخ الإسلام رحمـه اللـه: (وأئمـة هـؤلاء يلـتزمون هـذا المعنى فيقولون: إن الـدليل النقلي دليـل خـبري مبـني على صـدق المخـبر)، أي: ليس فيـه مـا يفيـد الحكم العقلي، إنمـا هـو مجـرد تصديقات، وليس مخاطبة للعقول، ولا شك أن هذا غلط، بل الدليل النقلي منـه مـا هـو خـبري محض، كقولـه تعـالى: {الـرحمن على

العرش استوى} [طه:5] وكقوله تعالى: {وسع كرسيه السموات والأرض} [البقرة:255]، وكقوله تعالى: {لقد أرسلنا نوحا إلى قومه} [الأعراف:59].
ومنه ما هو خبري باعتباره قرآنا منزلا على الرسول عليه الصلاة والسلام، وعقلي باعتباره مخاطبا لأصل العقل، ولهذا يصححه من آمن بالقرآن ومن لم يؤمن، كقوله تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون} [الطور:35] وكقوله تعالى: {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض} [المؤمنون:91]، وكقوله تعالى: {وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم} [يس:78]، فكان الجواب: {قل يحييها الذي أنشأها أول مرة} [يس:79]، وهذا رد عقلي، ولهذا قال شيخ الإسلام: (والقرآن مملوء بذكر الدلائل العقلية الموجبة لصحة الإيمان واستقامته).
قال: (والدليل الذي تسميه الفلاسفة بالدليل البرهاني، وهو الذي يزعمون أن نتيجته يقينية؛ الصواب منه مذكور في القرآن، وهو ما يسمى في القرآن بالأمثال المضروبة، كقوله: {وضرب لنا مثلا} [يس:78] وقوله: {ضرب لكم مثلا من أنفسكم} [الروم:28] في تقرير التوحيد إلى غير ذلك.
فالأمثال المضروبة في القرآن هي الدلائل العقلية اليقينية، مع أنه يعلم أنه ليس كل ما زعمه المتفلسفة دليلا عقليا يقينيا -وهو القياس البرهاني- يكون كذلك، لأن المتفلسفة كـ ابن سينا وابن رشد وأمثالهم ممن هم على طريقة أرسطو في منطقه، زعموا أن القياسات خمسة: القياس البرهاني، والقياس الجدلي، والقياس الخطابي، والقياس الشعري، والسفسطي.
وزعموا أن الحكماء -أي: الفلاسفة- هم المختصون وحدهم بالدلائل البرهانية المفيدة لليقين.
ولا شك أن المتكلمين خير منهم؛ فإن كل من كان إلى الكتاب والسنة أقرب كان قوله ودليله أقوم وأصدق.
فكان الصواب أن يقال: الدليل النقلي إذا عارضه دليل بدعي؛ لأن النقل يراد به الشرع، ومعلوم أن الذي يعارض ذلك يسمى في حكم الله ورسوله دليلا بدعيا.
وأما أن يقال: الدليل النقلي إذا عارضه دليل عقلي، فهذا مبني على مقدمة كاذبة وهي: أن النقل بريء من الأحكام العقلية؛ وهذا

لم يقله إلا أئمة الجهمية الغالية، ولا يلتزمه عارف بأدلة القرآن وبيانه وأحكامه، فإن الله ذكر من الحجج العقلية ما يصحح الإيمان ويهدي العقول.
الجواب الرابع: أن يقال لهم: ماذا تقصدون بالدليل العقلي؟ إن زعموا أن المراد بالدليل العقلي هو نظر كل عاقل وحده -أي: نظر زيد وحده ونظر عمرو وحده- فهو على كل تقدير: الدليل الذي عارض عندهم نصوص الأسماء والصفات.." (1)

"الكلام عن الفرق بين صفات الله تعالى وصفات مخلوقاته
قال: (فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية).
هذه جمل مجملة يتفق المسلمون عليها، فليس أحد من المسلمين ينازع في جمل التوحيد الأولى، ومن نازع فيما هو من جمل التوحيد الكلية فإنه لا يكون مسلما؛ لأنها من شرط عقد الإسلام، وإن كان لا يلزم من ذلك أن يكون مناط هذه الجمل محققا عند سائر أهل القبلة، فمن هذه الجمل المتفق عليها: أن الله موصوف بالكمال منزه عن النقص، وعن مشاركة أحد له في كماله.
ولكن لا يلزم من هذا الاتفاق المجمل أن يكون هناك تحقيق عند سائر الطوائف للمناط الصحيح لهذه الجملة، فالمعتزلة مثلا سمت نفي الصفات توحيدا، وصار من أخص أصولهم ومقدمها التوحيد، ويريدون به نفي الصفات.
وأيضا: عدم مشاركة أحد له تعالى في صفات كماله، جملة يتفق المسلمون عليها، وإن **كان غلط من** غلط من طوائف المشبهة في بعض أحرف هذه المسألة، وقابلهم أهل التعطيل الذين بالغوا في التفريق بين صفاته وصفات خلقه إلى حد التعطيل، وإلا فإن التفريق ثابت بالإجماع.." (2)

"الرد على منكري علو الله تعالى
لقد ذكر الله تعالى في سبعة مواضع من كتابه استواءه على عرشه، فقال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] والعرش هو سقف المخلوقات، والله فوق عرشه، ولهذا فسر السلف الاستواء بالعلو، وإذا كان عليا على عرشه فإن غير العرش من المخلوقات يكون من باب أولى؛ لأن العرش هو سقف المخلوقات

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/6
(2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/11

وهو أعظمها، فقول السلف هو القول الذي لا يمكن لعاقل -حتى ولو لم يكن مسلما- إذا استعمل عقله الذي آتاه الله إياه إلا أن يصححه.
يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة) و (درء التعارض)، وغيرها: (وأما قولهم: لو كان متصفا بالعلو لكان في جهة، فإنا نقول: إن لفظ (الجهة) لفظ مجمل حادث، فإن أريد بالجهة الجهة الوجودية -أي: الجهة المخلوقة- فإن الله منزه عن سائر مخلوقاته؛ لأنه بائن عن خلقه، وإن أريد بالجهة معنى عدميا، وهو أنه فوق العالم؛ فإن الله سبحانه وتعالى بائن عن خلقه، فوق سماواته، مستو على عرشه).
ومن باب الاستطراد يقول رحمه الله: (ومن زعم أن سائر ما يكون موجودا يلزم أن يكون في جهة مخلوقة فقد غلط، قال: فإن العالم متناه من جهة كونه مخلوقا، قال: ومعلوم أن سقف العالم ليس في جهة أخرى، وإلا لزم التسلسل، فإذا صح ذلك فيما هو مخلوق على جهة الإمكان العقلي ففي حق الخالق من باب أولى، بل يكون هذا في حقه واجبا، وهو لتنزيهه سبحانه وتعالى عن سائر مخلوقاته).
وقد كان الجاهليون فضلا عن أتباع الرسل إذا ذكروا كونه سبحانه وتعالى في السماء يقصدون أنه في العلو، أي: فوق السماوات.
وقد استعمل بعض أئمة المثبتة للعلو كـ أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب؛ وأبي الحسن الأشعري دليل العقل على إثبات هذه الصفة، واستعمله أيضا الإمام أحمد كما نص عليه شيخ الإسلام، قال: (فإن الإمام أحمد قال لبعض أئمة الجهمية في هذه المسألة: إن الله لما خلق العالم خلقه بائنا عن ذاته، أوحال في ذاته؟ ومعلوم أنه لا بد أن يكون بائنا عن ذاته، قال: فإما أن يكون الله فوقنا وإما أن يكون محايزا لنا وإما أن يكون تحتنا، والله منزه عن السفل وعن المشاكلة والمحايزة، فلم يبق من ضرورة العقل إلا أن يقال: إن الله فوق العرش).
ولهذا كان من فقهه وأدبه صلى الله عليه وآله وسلم مع ربه لما ذكر الدعاء: (اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي، وعن يميني وعن شمالي، ومن فوقي، قال: وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي) ولم يقل: واحفظني من تحتي.
قال شيخ الإسلام: (وهذا من أدب الأنبياء مع ربهم؛ لأن الله سبحانه

وتعالى منزه عن السفل، وإن كان محيطا بكل شيء ولا يخفى عليه شيء؛ فإنه الباطن الذي ليس دونه شيء)..". [1]

"أول واجب على المكلف

من أصول المعتزلة: أن العباد لا يثابون إلا على ما يعملون، وأصل مبنى الثواب هو التوحيد، فإذا أصله لا بد أن يؤخذ بالعلم النظري، ومن هنا قالت المعتزلة: إن أول واجب على المكلف هو النظر. وعلى هذا عامة المعتزلة، إلا الجاحظ وأمثاله فإنهم خالفوا في ذلك.

وجاء الأشاعرة فقالوا: أول واجب على المكلف المعرفة، وبعض من سلك مسلك الاعتزال قال: هو النظر.

وقال بعضهم: أول جزء من النظر.

وقال بعضهم: القصد إلى النظر.

والخلاف بين سائر هذه الأقوال الكلامية خلاف لفظي كما صرح به الرازي وأبو حامد الغزالي، وكما صرح به شيخ الإسلام رحمه الله. هذا مع أن الأشعري يخالف أصله في القدر أصل المعتزلة، فالأشاعرة يقاربون مذهب الجبر، والقول بأن أول واجب على المكلف هو النظر فرع عن كون العباد لا يثابون على ما يخلق فيهم من العلوم الضرورية، ولهذا قال أبو جعفر السمناني من علماء الأشاعرة ومن أصحاب القاضي أبي بكر ابن الطيب: (إن القول بإيجاب النظر بقي في مذهبنا من مذهب المعتزلة).

أي: أن الأشعري لما رجع عن الاعتزال لم يتخلص من مسألة المعرفة التي مقدمتها النظر، فالمعرفة نتيجة والنظر مقدمة.

وأشد إشكالا من دخول المسألة على الأشعرية مع أن أصولهم تخالف أصول القدرية، دخول هذه المسألة على كثير من الأصوليين حتى من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله، كما فعل المقدسي في كتاب (التبصرة)، وهو كتاب حسن مصنف في الجملة على مذهب أهل السنة، بل وفيه ردود على الأشاعرة، **لكنه غلط في** هذه المسألة فقال: (اختلف أصحابنا في أول واجب على المكلف، فقال بعضهم: النظر، وقال بعضهم المعرفة ..) إلى آخره، ومقصوده بأصحابه هنا الحنابلة.

مع أن القول بأن النظر أول واجب على المكلف لم يكن مذهبا لا لـ أحمد ولا لأئمة أصحابه، فإن السلف مجمعون على أن أول واجب

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/22

على المكلف هو الشهادة، وبهذا خـاطب الرسـول صـلى اللـه عليـه وسلم سائر الناس من كان منهم عارفا أو جـاهلا أو وثنيـا أو يهوديـا أو نصرانيا، فقد جاء في حديث ابن عباس ومعاذ رضـي اللـه عنهمـا لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا إلى اليمن أنـه قـال لـه: (فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله)، وقـد ثبت في الأخبار والسير أن أهل اليمن إذ ذاك كان فيهم يهود ونصارى وعبدة أوثـــان.
إذا ..
هذه الأقوال الكلامية كلها ترجع إلى أصل قدري اعتزالي ليس عليه أثر السنة والجماعة لا من قريب ولا بعيد، بل قال الجاحظ كمـا في بعض كتبه -وهو من أعيان المعتزلة القدرية-: (لا يلزم هذا المـذهب حـتى على أصـولنا المقولـة في بـاب القـدر كمـا زعم أصـحابنا). وكثيرا ما يتكلم شيخ الإسلام رحمـه اللـه في مسـألة ثم يـدخل في مسألة أخرى، وقد يظن الظان أن هـذه المسـألة منفكـة عن هـذه، والصـحيح أنهـا مبنيـة عليهـا، ككلامـه في مسـألة أول واجب على المكلف، فهو يبنيها على كلامه في مسألة القدر، ويركب هـذه على هذه، فهذا ليس من الاسـتطراد وإنمـا من بـاب الـرد في المسـألة. وقد تكلم كثير من أهل العلم في تفسير الفطـرة، وذكـروا مقـالات السلف، ومن أجـود ذلـك مـا ذكـره أبـو عمـر ابن عبـد الـبر الإمـام المالكي رحمـه اللـه في كتـاب (التمهيـد)، فإنـه ذكـر جملـة أقـوال السـلف في تفسـيرهم لحـديث أبي هريـرة رضـي اللـه عنـه: (كـل مولود يولد على الفطـرة)، وفي الجملـة فالمقصـود بـالفطرة هي: التوحيـد، وذلـك بـالإقرار بوحدانيـة اللـه سـبحانه وأصـل اسـتحقاقه للعبودية، وإلا فالتفاصيل تتلقى عن الأنبياء والرسل.." [1]
"مســــــــــــــــائل في القــــــــــــــــدر
قال المصنف رحمه الله: [وأصل القدر سـر اللـه تعـالى في خلقـه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نـبي مرسـل، والتعمـق والنظـر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجـة الطغيـان، فالحـذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسـة، فـإن اللـه تعـالى طـوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى: (لا يسـأل عما يفعل وهم يسألون) فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتــــــاب كــــــــان من الكــــــافرين].

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 12/4

لفظة: (وأصل القدر سر الله في خلقه)، فيها أثر عن علي، ويؤثر عن علي رضي الله تعالى عنه أحرف كثيرة في القدر، وجمهور هذه الأحرف لا تصح عنه، وقد تنسب إليه المعتزلة والشيعة وحتى كثير من الصوفية أحرفا في أحوالهم ومسائلهم التي يقررونها. وهذه الكلمة ليس عليها أثر من أثر الرسل والأنبياء، وعليه: فهذه الجملة إذا أطلقت وفسرت بمراد صحيح كان الأمر فيها واسعا، وأما أن تعد من عبارات أهل السنة ومقالاتهم أو من آثار الصحابة فلا.

وجمهور من يستعمل هذه الجملة هم الصوفية في كتبهم، والشارح مع جودته وإتقانه إلا **أنه غلط فنقل** عن بعض الصوفية في ذلك نقولا ليست حسنة، ومما نقل عن بعضهم: أن من وقف عن الكشف في ذات الله وأسمائه لزم الأدب، وأن الله يقول: من كشفت له عن حقيقة ذاتي ألزمته العطب. فنقل هذا مستحسنا له قابلا له، ولا شك أن هذا كله من كلام الصوفية وأغلاطهم؛ بل وترهاتهم.

وقوله: (لم يطلع على ذلك) أي: على تمام هذا الأصل؛ لأنه من علم الله سبحانه وتعالى، وعلمه لا يحاط به.." (1)

"التفصيل في حكم النظر

وقوله: (والنظر)، أقول: النظر ليس مذموما في الشرع، وهو حرف لا يدل على تعد على أمر الله أو دليل الشارع، وإن كان النظر ليس هو أول الواجبات، بل ولا يجب على كل أحد، وإنما ذكر الله سبحانه وتعالى النظر في حق من شاب توحيده أو معرفته شيء من الإشكال، فإنه يؤمر بالاعتبار والنظر حتى يصحح ما عرض له من الإشكال، كقوله سبحانه: {أولم يتفكروا} [الأعراف:184] {أولم ينظروا} [الأعراف:185] إلى غير ذلك. فالنظر ليس مذموما على الإطلاق، وليس واجبا على كل أحد فضلا عن أن يقال: إنه أول الواجبات، ولهذا قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الأصل عدم الوجوب، ولكن من عرضت له حال لا تزول إلا بالنظر، فإنه يكون واجبا عليه من هذا الوجه، ويكون المشروع هنا هو النظر الشرعي.

وفرق بين النظر الشرعي والنظر الذي يذكره علماء الكلام؛ فإنهم يذكرون النظر على مقدماتهم الكلامية، وأما النظر الشرعي فهو

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 14/2

المذكور في قوله تعالى: {أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض} [الأعراف:185]، ومن ذلك ما كان لإبراهيم عليه الصلاة والسلام في محاجته لقومه، فإنه أبطل ما هم فيه من الكفر والشرك بحجج من النظر، وهي المذكورة في قوله تعالى: {وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين} [الأنعام:75].

وقوله: (فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا)؛ هذه الكلمة لو لم يعبر بها لكان أجود، فإن النظر في هذا الباب ليس مذموما على الإطلاق، وإنما بالغ في ذم النظر بعض الصوفية الذين زعموا أن هذا باب لا يكشف إلا لبعض العارفين، والحق أن الله سبحانه وتعالى بين أصول القدر وأصول العلم بهذا الباب في كتابه، وبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بيانا شرعيا موافقا للعقل، وهذه أجوبته صلى الله عليه وسلم في ذلك، ولما خاصمت قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر نزل قوله تعالى: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} [القمر:49] كما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ثبت في السنن أن النبي عليه الصلاة والسلام خرج ذات يوم وطائفة من أصحابه يختصمون في القدر فنهاهم عن ذلك، فقول من قال: إن الصحابة خاصموا رسول الله صلى الله عليه وسلم في **القدر، غلط بالإجماع**، بل إن الذين خاصموا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر هم المشركون، وإذا كان طائفة من الصحابة اختصموا فيما بينهم في بعض مسائل القدر، فلا يعني ذلك أنهم مخاصمون فيها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم إن مثل هذه الأحوال التي تعرض -كخصومة بعض الصحابة لبعض في القدر- لا تعرض لأئمة الصحابة كـ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وإنما هي حال تعرض لبعض من هو دونهم في الفقه والإمامة في العلم.." (1)

"أقوال المتكلمين في العرش

قال طائفة من أهل الكلام: العرش هو الملك، **وهذا غلط من** جهة اللسان وغلط من جهة أدلة الشريعة نفسها؛ فإن الله سبحانه وتعالى قال: {وكان عرشه على الماء} [هود:7]، ولو كان المراد بالعرش الملك لما صح هذا، وكذلك قال سبحانه: {ويحمل عرش

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 14/4

ربك فوقهم يومئذ ثمانية} [الحاقة:17] فلو كان هو الملك لما صح هذا السياق؛ مما يدل على أنه حقيقة ماهيته مخلوقة، وهو أعظم مخلوقاته سبحانه وتعالى.
وقال طائفة من المتكلمين: إنه مستدير؛ لأنهم جعلوه فلكا، وقد انعقد الإجماع على أن سائر الأفلاك مستديرة، وإنما النظر في كون العرش فلكا، فظاهر كلام أهل السنة المتأخرين - وإن كان متقدموهم لم يفصحوا بتفصيل في ذلك - أن العرش هو كالقبة فوق العالم، وأنه ليس مستديرا من كل جهة.." (1)

"الإيمان بالملائكة والكتب والنبيين
قال المصنف رحمه الله: [ونؤمن بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم على الحق المبين].
هذه المسائل تسمى في كلام كثير من المتأخرين بالسمعيات، أو الأصول السمعية، وهذه التسمية ليست معروفة في كلام السلف، وإنما أحدثها طائفة من أصحاب الأئمة واستعملها أيضا طوائف من المتكلمين، وإن كان الجزم بأن أول من استعملها هم علماء الكلام قد لا يكون جزما بينا، وهذه التسمية ليس فيها إشكال، لكن المتكلمين يذكرونها ويريدون بذلك أنها مسائل مقصورة على النقل، بينما يجعلون مسائل المعرفة الإلهية -كسائر الصفات والأفعال- مسائل معروفة بالعقل، ومن استعمل هذه التسمية من أهل السنة فإنهم يقولون عن غيرها بأنها مسائل سمعية أيضا أو على أقل تقدير يرون أن غيرها من المسائل تثبت بالسمع وبالعقل، فإن أصولها وبعض أعيانها تثبت بالعقل كالصفات مثلا.
وعليه: فتخصيص مسائل اليوم الآخر، وأمثالها بأنها هي السمعيات فقط ليس مناسبا، بل سائر أصول الدين مسائل سمعية، وإن كان منها ما يعلم بالعقل إما إجمالا وإما تفصيلا، فهذا التخصيص ليس له ذاك المعنى الحسن، وإن كان لا يلزم **أنه غلط على** كل تقدير، بل قد يفسر بمراد صحيح.
قوله: (ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين) أي: الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ونحن نؤمن بالملائكة والأنبياء إيمانا مجملا وإيمانا مفصلا:
أما الإيمان المجمل فهو الإيمان المطلق بسائر أنبياء الله ورسله وملائكته، وأما الإيمان المفصل فبحسب من سمي منهم وذكر،

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 15/3

فنؤمن بجبريل وميكائيل وإسرافيل، ونؤمن بمحمد وموسى وعيسى ونوح ولوط .. وغيرهم حسب التفصيل المذكور في كتاب الله وفي سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من أحوالهم.." (1)

"ضرورة معاملة الخطأ بقدره وعدم التجاوز فالفقه مطلوب لهذه المسائل؛ لأننا نجد نزاعا، لا نقول بين أهل السنة وأهل البدع، فهذا شأن وسنة مضى عليها السلف، وهي سنة فاضلة شرعية- وإنما المقصود أننا نرى كثيرا من الاختلاف بين أهل السنة أنفسهم، وكثير من هذا الاختلاف لا يكون من باب اختلاف الأقوال، فإن اختلاف الأقوال حاصل، ولكن المشكلة هي اختلاف القلوب، ومن اختلاف القلوب الفرح بغلط من يغلط، **فإذا غلط غالط** تجد من التتبع لهذا الغلط والاستطالة والاستفاضة فيه شيئا غريبا مع أن الخطأ إذا وجد من بعض العارفين ومن لهم مقام في السنة والجماعة والعلم والديانة فإنه ينبغي الترفق فيه، وأن يبين على قدر من الحكمة.

ولا شك أن مثل هذا الذي يقع من الاستطالة هو في كثير من الأحوال فرع عن قلة الفقه، فإن من صريح الفقه عند علماء الإسلام أن الإنكار للخطأ من فروض الكفايات، فإذا تحقق الإنكار وزال الخطأ، فإن الازدياد من الإنكار لا يكون محكما. ونجد أنه يستفاض في إنكار خطأ غاية إنكاره أن يكون من فروض الكفايات، مع أن ثمة فروضا من الأعيان وفروضا من الكفايات ما قام بها قائم، وبقيت معطلة، ومع ذلك لا يتحرك المتحرك إليها، وكما قال شيخ الإسلام رحمه الله: وكثير من النفوس عند مقام الرد فيها قدر من القوة والعلو، أي: يحصل عندها نوع من الزيادة، لأن الزيادة أحيانا لا يملكها هو.

وهذا الباب من أهم الأبواب التي ينبغي أن يتفقه فيها طلاب العلم خاصة والناس عامة، وقد كان علماء السلف رضي الله تعالى عنهم أصدق الأمة قلوبا وأكثرها ائتلافا وبهم تجتمع الأمة، وأما أن يكون العلم موجبا للتفريق واختلاف القلوب وتنافر النفوس، فلا شك أن هذا من خلق أهل الكتاب دخل على قوم من هذه الأمة، وهذا هو الذي أفسد ملتهم وشغلهم عن عبادات ربهم.

وقد تجد بعض طلاب العلم قد يشتغلون بأمور يصرفون فيها

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/5

الأوقات الكثيرة، وليست هي من أصول التوحيد، فإن **أعظم غلط تقع** فيه الأمة اليوم هو الغلط في توحيد العبادة، فإن الشرك والبدع المخالفة لتوحيد العبادة ما أكثرها في بلاد الإسلام، فأين القيام بهذه الأصول المحكمة؟
وكثير من المسلمين مقصرون في الصلاة، ومقصرون في أصول الواجبات، بل حتى العبادة المختصة بالمتكلم نفسه، فلأن يشتغل بمحكم العبادات كذكر الله والصلاة والصيام والطواف بالبيت وغير ذلك من الشرائع المحكمة، خير له من أن يشتغل بكلام قد تزين له نفسه أنه من الانتصار لدين الله، ولا شك أن الرد وبيان الحق سنة مضى عليها السلف، لكن السلف كانوا يفعلونها على قدر من العلم والفقه والورع؛ بل وقدر من العقل، فمقام الرد لا ينتصب له إلا عاقل عالم ورع، فمن تحققت فيه هذه الشروط الثلاثة فليكن كذلك، ومن كان كذلك لم يقع **منه غلط غالبا**، فمثلا: سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كان من أكثر الناس تعقبا للأغلاط، فلا يسمع بغلط أو بمنكر إلا ويكتب في هذا المنكر، ومع ذلك ما سبق أن عرف عنه رحمه الله شيء من الاستطالة، ولا حصل برده فتنة وأذية للناس.
ومن فقه شيخ الإسلام رحمه الله أنه يقول في قوله تعالى: {ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين * ونجنا برحمتك من القوم الكافرين} [يونس:85 - 86] قال: (من صدق الإيمان أن يتمنى العبد ألا يكون فتنة لقوم ظالمين، فضلا عن أن يكون فتنة لقوم مؤمنين)، ومن الفتنة أن يقول قولا لا معنى له أو لا أهمية له أو لا لزوم له، فيشتغل به كثير من العامة الذين يغلب عليهم الاشتغال بذلك، كالمبتدئين في طلب العلم من الشباب الذي هو في أول درجاته، فيصرف الأوقات التي لو صرفها في حفظ كتاب الله أو في حفظ شيء من السنة أو في حفظ كتاب في التوحيد وأصول العلم لكان أهدى وأنفع.." (1)
"مسألة اللفظ بالقرآن هل هو مخلوق أم لا
وأما مسألة اللفظ بالقرآن، هل يقال: إنه مخلوق أو ليس مخلوقا؟ فإن هذه جملة أحدثتها الجهمية وتكلمت بها، وكان من طريقة المحققين من أعيان السلف كالإمام أحمد رحمه الله النهي عن هذه الجملة مطلقا، وكان يقول كما في رواية أبي طالب: (من قال

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 17/8

لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع)، وهذه الرواية وإن تكلم فيها بعض المتأخرين إلا أنها صواب وثابتة عن الإمام أحمد، وكان متقدمو الحنابلة الكبار يصححونها، وانتصر لها وصححها من متأخريهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وليس فيها ما هو منكر بل هي على قاعدة الأئمة في هذا الباب.

ومراد الإمام أحمد رحمه الله أن الإطلاق إثباتا أو نفيا كله غلط، فلا يقال: إن اللفظ مخلوق، ولا غير مخلوق، بل يقول: إن القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود، وإنه ليس مخلوقا، ويقول: وإن أفعال العباد مخلوقة.

وقال بعض أئمة السنة المتقدمين: إن اللفظ بالقرآن مخلوق، وأرادوا بذلك: اللفظ الذي هو فعل العبد، ومعلوم بالإجماع أن فعل العبد مخلوق، وقد تردد شيخ الإسلام في ثبوت ذلك عن البخاري، مع أنه في ظاهر كتابه (خلق أفعال العباد) كأنه على هذا القول.

وقال بعضهم: إن اللفظ بالقرآن ليس مخلوقا، وأرادوا: القرآن نفسه، فمراد محمد بن يحيى الذهلي بقوله: (إن اللفظ بالقرآن ليس مخلوقا)، مراد صحيح.

وهذه المسألة ليس لها كبير قدر، سواء صح ما نقل عن البخاري أو لم يصح، وقد قاله بعض المتقدمين، ومرادهم بذلك أن أفعال العباد مخلوقة.

فهذا مراد وهذا مراد، فليس من الفقه أن يقال عمن قال: إن اللفظ بالقرآن مخلوق، إنه مبتدع ابتداعا مطلقا، وإنما يقال: القول بدعة، وكذلك الذهلي لما قال: اللفظ بالقرآن ليس مخلوقا، لا يقال كذلك: إن الذهلي مبتدع، بل يقال: القول بدعة، وإن كان ابن القيم رحمه الله ذكر كلام الإمام أحمد والذهلي والبخاري، وقال: وأحسنه قول أبي عبد الله البخاري، وهذا ليس كذلك، بل أحسنه قول الإمام أحمد رحمه الله، وهو أن يترك هذا الباب ويعبر بالعبارات الشرعية المحكمة.." (1)

"أقوال المرجئة في الإيمان والرد عليهم

وأما من قابلهم وهم سائر طوائف المرجئة، فإنهم أجمعوا على أن العمل ليس داخلا في مسمى الإيمان، وهذه الجملة هي جامع أقوال المرجئة.

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 17/11

ثم بعد ذلك اختلفت المرجئة على أقوال، وقد ذكر الأشعري في (المقالات): (أن مقالات المرجئة في مسمى الإيمان اثنتا عشرة مقالة)، وقد أجمعوا على أن أشد هذه المقالات غلطا وبعدا عن السنة والجماعة هي مقالة الجهم بن صفوان؛ فإنه قال: الإيمان هو المعرفة، ويقاربه في الجملة قول أبي الحسين الصالحي، وأخف مقالات المرجئة هو قول حماد بن أبي سليمان.
ولا يوجد أصل من أصول الدين قد خالف فيه بعض المعروفين بالإمامة والسنة والجماعة من المتقدمين إلا هذا الأصل، وإلا فإن كلام السلف في الصفات والقدر وأمثاله كلام متصل محكم، وإنما نازع في هذا الأصل حماد بن أبي سليمان، وهو إمام من أعيان أئمة الكوفة، ومن تلاميذ إبراهيم النخعي، وقد أجمع أهل العلم على أنه من المعروفين بالسنة والجماعة، **ولكنه غلط حين** أخرج العمل عن مسمى الإيمان، فهذه البدعة أول من ابتدعها من أهل السنة والجماعة هو حماد بن أبي سليمان، ومن جهته دخلت على أبي حنيفة وجماهير أصحابه.
وسبب غلطهم في مسمى الإيمان لم يكن موجبه خارجا عما يصح الاستدلال به الكتاب والسنة، ومعنى ذلك أن هذا القول لم يكن دخل على حماد من أصل خارج عن الاستدلال بالشرع، بل كان يستدل على مقالته هذه بنوع من الاستدلال الشرعي وإن كان استدلاله غلطا، وذلك مثل استدلاله بقوله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا} [الكهف:107]، فجعل ذكر العمل مع الإيمان دليلا على أن العمل ليس داخلا في مسماه، ولا شك أن هذا إشكال بين يدفع به عن حماد وأمثاله أنهم كانوا ينتحلون هذا القول على أصول بدعية.
ويتحقق التفريق إذا نظرت في أقوال القدرية أو معطلة الصفات، فإنهم لم يكونوا يبنون تعطيلهم على شيء من الاستدلال بالأصول الشرعية، وإنما مبنى أقوالهم على نوع من الشبهات التي دخلت عليهم من المقالات الفلسفية أو نحوها، وإن كان يستدل بعضهم بما هو من القرآن فهذا ليس هو مبنى أو موجب المقالة في مسائل الصفات والقدر وأمثالها.
ولم يكن حماد بن أبي سليمان رحمه الله من المعروفين بشيء من أصول البدع كعلم الكلام ونحوه، ولكنه قال هذه المقالة التي أجمع الأئمة على أنه خالف فيها الإجماع **عن غلط في** الاستدلال،

ويراد بالإجماع هنا الإجماع المتقدم، أي: أن السلف قبل حمـاد وهم طبقة الصـحابة رضـي اللـه تعـالى عنهم ومن بعـدهم، لم يكن أحـد منهم يقول: إن العمـل ليس داخلا في مسـمى الإيمـان، وعلى هـذا قيل: إن قول حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفـة وأمثالهمـا مخـالف للكتاب والسنة والإجماع، وليس من شرط كونه مخالفا للإجماع أن لا يضـاف حمـاد وأمثالـه ممن قـال بـذلك من أصـحاب السـنة إلى السـنة والجماعـة، بـل الإجمـاع يتحقـق من وجـه متقـدم.

ولهذا نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه اللـه تـارة يقـول: وقـد أجمع السلف على أن الإيمـان قـول وعمـل، وتـارة يقـول: والقـول الـذي عليـه الجمـاهير من السـلف أن الإيمـان قـول وعمـل، وكلا الاستعمالين صحيح، فإنـه إن قـال: إن السـلف أجمعـوا فإنـه يعـني الإجمـاع المتقـدم على حمـاد، ومخالفـة حمـاد هنـا لا تعتـبر؛ لكونـه خالف الإجماع المتقدم، وإذا قال: إنـه قـول جمـاهير السـلف، فإنـه يعني بذلك أن حمادا وأمثاله لا يخرجون عن السنة خروجـا مطلقـا، بل هم يعدون في أصحاب السنة والجماعة، وإن كان قـولهم بدعـة بالإجماع فضلا عن كونه غلطا.." (1)

"موافقـة قـول السـلف للشـرع والعقـل واللغة

قول السلف رحمهم الله إن الإيمان قول وعمـل, هـو الـذي توجبـه اللغة, حتى ولو فسر الإيمان بالتصديق, فإن اللغـة تـوجب ذلـك من هـذا الوجـه، فلا يتحقـق التصـديق الشـرعي إلا بـالعلم.

وكذلك يوجبه العقل، فإن ما صح تسميته إسـلاما من الأعمـال صـح تسـميته إيمانـا.

وقد غلط بعض المرجئة فظنوا أن السـلف إنمـا سـموا الأعمـال إسلاما لكون المنافق يأتي بها بخلاف الإيمان, ولا شـك أن المنـافق يسـمى مسـلما ولا يسـمى مؤمنـا, ولكن ليس هـذا هـو المـوجب للتسمية بالإسلام ومنع الإيمان, وإنما ذلك من جهة أن الإيمان أصله في القلب وأنه أخص بالأعمال الباطنة، وأن الإسلام أخص بالأعمال الظـاهرة.

فهذا هو محصل ما ذهب إليه أئمة السـلف رحمهم اللـه, وتـبين من هذا أن قولهم موافق للشرع وللعقل وللغة.." (2)

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/7

2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/11

"طرق معرفة إجماع السلف على تكفير تارك جنس العمل
وإجماع السلف على هذه المسألة يعرف من عدة طرق:
الطريق الأول: أن العمل عندهم أصل في الإيمان, ولما كان أصلا فإن عدمه كفر.
الطريق الثاني: أن هجر جنس العمل لا يكون إلا مع نوع من الكفر الباطن, وهذا ليس معناه أنه لا يكفر بالأعمال الظاهرة ولكن لدلالتها على كفر باطن؛ لأنه بإجماع المسلمين وبصريح العقل أنه لا يمكن أن نقول: إن هذا كافر في نفس الأمر بعمل ظاهر، ويكون في نفس الأمر مؤمنا في الباطن, بل من ثبت كفره في نفس الأمر -أي: في الحكم الشرعي- ووافى ربه بالكفر الظاهر فلا بد أن يكون في الباطن كافرا, وما يبقى معه من العلم والمعرفة الباطنة، فهي من جنس العلم والمعرفة التي تقع لكثير من الكفار في بعض مسائل الربوبية، أو كحالهم إذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين, إلى غير ذلك.
الطريق الثالث: أنه جاء عن الجماهير من أهل الحديث أنهم يكفرون تارك الصلاة، فدل ذلك من باب أولى على أنهم يذهبون إلى كفر تارك جنس العمل.
وهذا الوجه وإن لم يلزم به تحقق الإجماع, إلا أنه يعلم به معنى مهما في هذه المسألة وهو: أن من قال إن ترك جنس العمل ليس كفرا بإجماع السلف, فإن **قوله غلط ولا** بد؛ لأنه قد جاء عن كثير من أعيان المتقدمين -ولا سيما من أهل الحديث- التكفير بترك الصلاة, فكيف يقال مع هذا: إن إجماع السلف منعقد على أن ترك العمل مطلقا ليس كفرا, مع أنهم كفروا تارك الصلاة؟
وإنما يتحقق هذا المعنى ولا يتحقق الإجماع به؛ لأنه مبني على مسألة تكفير تارك الصلاة: هل هي من معاقد الإجماع أم لا؟
والتحقيق أن بين جنس العمل وبين آحاده فرقا, فأما جنس العمل وأركانه الأربعة: (الصلاة والزكاة والصيام والحج)، فمن عدم جنس العمل بأصوله الأربعة التي هي أصول الفرائض؛ فهذا لا يكون إلا كافرا.." (1)
"حكم تارك الصلاة
وأما من ترك ما دون الفرائض الأربع من الواجبات الظاهرة فإن هذا ليس بكافر, وإنما تنازع السلف رحمهم الله في الأركان

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/15

الأربعة, ولم يحك الإجماع منضبطا أو غير منضبط إلا في مسألة الصلاة وحدها, فإن إسحاق بن إبراهيم كما ذكر ذلك عنه محمد بن نصر المروزي بإسناد متصل إليه، وذكره عن أيوب السختياني؛ كان يحكيان الإجماع على أن ترك الصلاة كفر, وكان إسحاق يقول: (مضت سنة رسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده إلى زماننا هذا أن من أدركته فريضة فما أداها إلى أن خرج وقتها فإنه يكون كافرا)، ويقول أيوب السختياني: (ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه)، ومن هنا قال طائفة من أصحاب الإمام أحمد وبعض أهل العلم: إن ترك الصلاة كفر بالإجماع, وزعموا أنه لم يخالف في ذلك إلا بعض المتأخرين.

والصحيح أن الكفر بترك الصلاة ليس من معاقد الإجماع البين, فإن الإجماع إذا استعمل في مسائل أصول الدين أريد به الإجماع التام الذي تكون مخالفته بدعة وضلالة, كقولك: إن السلف أجمعوا على أن الإيمان قول وعمل, وأجمعوا على إثبات الصفات, وأجمعوا على أن الله خلق أفعال العباد، إلى غير ذلك.

فمن قال: إن ترك الصلاة كفر بالإجماع اللازم القطعي فإن الأمر ليس كذلك؛ لأنه جاء عن طائفة من المتقدمين كـ مكحول والزهري ومالك والشافعي أنهم ما كانوا يرون ترك الصلاة كفرا، وأما قول عبد الله بن شقيق: (كان أصحاب محمد لا يرون شيئا من العمل تركه كفر إلا الصلاة)، فهذا صحيح عن عبد الله بن شقيق , ولكن لا شك أن الزهري ومالكا رحمهما الله أعلم بالسنن والآثار من عبد الله بن شقيق , وإن كان متقدما عليهما, فهذا اجتهاد وتحصيل حصله عبد الله بن شقيق، وهذا الإجماع الذي يذكره عبد الله بن شقيق ويذكره غيره, إذا سمي إجماعا سكوتيا كان ممكنا, ومعلوم أن الصحيح من مذاهب الأصوليين أن الإجماع السكوتي حجة, ولكنه ليس حجة قطعية.

فالقول الراجح هو أن ترك الصلاة كفر، ودليل هذا القول ظاهر الكتاب وظاهر السنة, وإن كانت دلالة السنة أخص من دلالة الكتاب, ومن أخص دلائل السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم: (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة).

وأيضا من دلائل كون ترك الصلاة كفرا أنه ظاهر مذهب الصحابة, فلم يصح عن صحابي من الصحابة أنه صرح بأن ترك الصلاة ليس كفرا, ولكن تحقق أن جماعة من الصحابة صرحوا بكون ترك

الصلاة كفرا, وذكر ابن شقيق أنه لم يخالف فيه أحد، فيكون هذا استدلالا حسنا, ويسمى إجماعا سكوتيا لا قطعيا؛ لأن الإجماع القطعي يكون حجة لازمة، ومن اجتهد بخلافه فقد قال بدعة, وإذا اجتهد مجتهد بخلافه سمي اجتهاده غلطا وبدعة, ولا يجوز لأحد من بعده أن يقلده فيه, وعلى هذا يلزم أن قول من يقول إن ترك الصلاة ليس كفرا؛ أن يكون قوله بدعة, وأنه قول مخالف لصريح الكتاب والسنة, ويلزم أن يكون هذا القول لا تجوز متابعته ولا اعتباره كسائر البدع.

ولم يكن قدر هذه المسألة عند جماهير السلف كذلك, وإن كان إسحاق قد نقل الإجماع لكنه شاذ في تحصيل الإجماع, ولا سيما أنه قال: من زمان رسول الله إلى زماننا هذا، مع أنه يعلم أن مالكا والزهري ومكحولا قد خالفوا, ولا يصح قصر المخالفة على المتأخرين، ثم لو كانت المسألة من معاقد الإجماع لشاع ذلك في كلام أئمة السنة، كالإمام أحمد وغيره، فإنه لم ينطق بالإجماع أبدا، بل الرواية عنه مختلفة في تكفير تارك الصلاة.

وقد غلط بعض المالكية والشافعية على الشافعي ومالك رحمهما الله في هذه المسألة في بعض مواردها, لكنهم لم يغلطوا في أصلها, فإن الأصل في مذهب الشافعي وأصح قوليه: أن ترك الصلاة ليس كفرا, وإذا قيل هذا فإن الجماهير من أهل الحديث على أنه كفر، وهو الراجح من جهة الاختيار, وعليه ظاهر الكتاب والسنة, وظاهر مذهب الصحابة.." [1]

"الخلاف في تكفير تارك الزكاة

أما مسألة الزكاة فلم يذكر أحد من السلف أن فيها إجماعا, ودعوى الإجماع فيها غلط، وقد دخل على بعض المتأخرين من أهل العلم من أصحاب أحمد وغيره. فقالوا: إن فيها إجماعا, ومأخذهم في هذا الإجماع قتال أبي بكر رضي الله تعالى عنه لمانعي الزكاة, وما ذكره أبو عبيد وأمثاله من المتقدمين: أن الصحابة أجمعوا على قتال هؤلاء وأنهم كانوا يرونهم مرتدين، وهذا خلط في المسألة، فإن ترك الزكاة المجرد عن الجحد لها أو القتال عليها لم يجمع السلف على كونه كفرا, وذلك كترك آحاد الناس أن يؤدي زكاة ماله.

وثمة فرق بين من ترك الزكاة، وبين من تركها وقاتل على تركها،

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/16

ولهذا كان أئمة المدينة النبوية كالإمام مالك والزهري وأمثالهم, وأئمة العراق كـ الثوري والإمام أحمد وأمثالهم, وأئمة الشام كـ الأوزاعي وأمثاله, يذهبون إلى أن ترك الزكاة ليس كفرا, ولكنهم قرروا أن المقاتلين على منعها كفار.
وقد حكى أبو عبيد وجماعة الإجماع على ذلك, وهذا الإجماع ليس في المأثور عن السلف ما يشكل عليه, وهو التفريق بين ترك الزكاة وبين تركها مع المقاتلة, فمن تركها مع المقاتلة فهو كافر.
فإن قيل: هل كفر بالترك، أم كفر بالمقاتلة؟ فإن قلت: إنه كفر بالمقاتلة، لزم تكفير كل من قاتل من البغاة, وإن قلت: كفر بالترك, قيل: فالمقاتلة ليست شرطا.
فيقال: هذا فرض يفرضه الذهن, وهو إنما كفر بهما, أي: باجتماعهما, وإلا فإن المقاتلة وحدها لا تستلزم الكفر, والترك وحده كترك آحاد المسلمين الذين لم يقاتلوا لا يستلزم الكفر، نعم.
هذا ذهب طائفة من السلف إلى كونه كفرا, وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد , وذهب جماهير السلف إلى أنه ليس كفرا، ويقول الإمام أحمد رحمه الله في الرواية الأخرى: (ليس شيء من العمل تركه كفر إلا الصلاة) , والمقصود من هذا: أنه لم يقل أحد من أهل العلم: إن ترك الزكاة تركا مجردا عن المقاتلة كفر بالإجماع, ولكن لا ينتقد من جعله كفرا, فإن القول بكونه كفرا قاله طائفة من السلف وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله.." [1]

"خطأ نسبة المذهب المعين للسلف بمجرد الفهم
من فروع الوجه الثالث وهو تحصيل مذهب السلف بطريقة الفهم - وهي طريقة غير مناسبة كما ذكر شيخ الإسلام - أن بعض الناظرين في بعض مسائل فقه الشريعة إذا رجح عندهم قول بما استعملوه من الأدلة النبوية المفصلة قالوا: إن من هدي السلف ذلك، فجعلوا تلك المسألة من المسائل التي يحصل بها تمييز للسلفي من غيره، كمسألة وضع اليدين على الصدر بعد القيام من الركوع, فيجتهد بعض أهل العلم من السلفيين فيجعلون السنة في وضعها, طردا لحديث سهل بن سعد , ويجتهد آخر فيرى أن السنة في عدم وضعها.
فلا شك أن كلا الاجتهادين صحيح, ومعنى كونه صحيحا مع أن الحق في نفس الأمر لا بد أن يكون واحدا، أن كلا القولين من الأقوال

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/17

الفقهية الممكنـة المعروفـة عنـد الفقهـاء, لكن الإشـكال أن تجعـل السـنة اللازمـة السـلفية هي أحـد الـوجهين, فمعنـاه: أن من تـرك وضعهما يكون عند طائفة مخالف لهدي السلف, ومن وضعهما يكون عنـــــد الطائفـــــة الأخـــــرى مخـــــالف لهـــــدي الســـــلف.

ولا شك أن هذا منهج غلط؛ لأنه يلـزم على ذلـك أن كـل من اجتهـد في مسألة فقهية, فرجح قولا هـو الظـاهر عنـده من دلائـل الكتـاب والسنة؛ أن يجعله هو مذهب السلف, ولا تجد إماما واحدا من أئمــة السلف في مسـائل الـنزاع الـتي كـانوا يتنـازعون فيهـا يطـرد هـذه الطريقة، أي: يجعل ما خالف قوله يكـون بدعـة؛ لأنـك إن قلت: إن هذا القول هو قول السلف أو هو المـذهب السـلفي لـزم أن يكـون خلافـــــــــــــــــــــــــه بدعـــــــــــــــــــــــــة.

فلن تجد أن أحمد كان يعـد من خالفـه من الفقهـاء على بدعـة, ولا الشافعي ولا مالكا ولا أبا حنيفة ولا غيرهم، وإنمـا تسـتعمل عبـارة: (مذهب السلف) و (الذي عليه أئمتنا) و (الإجماع) إلى غير ذلك في مسـائل الأصـول, وأمـا مسـائل الفقـه المفصـلة الـتي تنـازع فيهـا المتقدمون من السلف, فلا يصح لواحد إذا اختـار قـولا من أقـوالهم أن يجعله مذهبا للسلف, وهو يعلم أن بعض أئمـة السـلف يخالفونـه في هذا، وإنما يقول: هو أحد قولي السلف, بل لكون مسائل الفقه المختلـف فيهـا بعيـدة عن هـذه الإضـافة السـلفية، تـرى أن أكـثر تعبيرهم يقع باسم الفقه, فيقولـون: اختلـف الفقهـاء, والـذي عليـه الفقهاء, وأحد قولي الفقهاء, إلى غير ذلك.." [1]

"الخلاف في تكفـــــــــير تـــــــــارك الصـــــــــلاة

الخلاف في مسـألة الصـلاة مشـهور، وإن كـان أيـوب وإسـحاق قـد حكوا الإجماع على كفر تارك الصلاة، ولكن المحفوظ هو المخالفة، وكذلك قول عبد الله بن شقيق، فإنه ليس مما يجزم به، وقـد كـان بعض أهل العلم قالوا: إن ثمة فرقا بين قول إسحاق وعبـد اللـه بن شـقيق، فـإن عبـد اللـه بن شـقيق كـان يحكي إجمـاع الصـحابة، ومكحـول والزهـري ومالـك والشـافعي جـاءوا بعـدهم فلا تكـون مخالفتهم خارقة لإجماع الصحابة، كما لم تكن مخالفة حماد بن أبي ســــليمان خارقـــــة لإجمـــــاع الصـــــحابة.

والحق أن التسوية بين المسألتين يعوزها التحقيـق، وذلـك أن كـون الإيمان قولا وعملا، أمـر مسـتقر في دلائـل الكتـاب والسـنة، ولكن

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/20

ليس من المستقر في دلائل الكتاب والسنة المتواترة أن ترك الصلاة كفر، بل إذا نظرت في دلائل القرآن لم تجد أن الله ذكر الصلاة وحدها وسمى تركها كفرا، وسائر ما يستدل به الحنابلة ومن استدل من المتقدمين من أهل الحديث على المسألة هو مثل قوله تعالى: {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين} [التوبة:11]، وفي السياق الآخر: {فخلوا سبيلهم} [التوبة:5]، إلى أمثال ذلك، ومعلوم أن الاستدلال بهذا يقع على أحد وجهين:
الأول: أن يراد بالتوبة هنا التوبة من أصل الكفر، مع الإتيان بالعمل، ولا شك أن هذا هو الذي يقع به الإسلام بالإجماع.
الثاني: أن يراد أن كل ما ذكر في الآية فإنه يكون تركه كفرا، فيلزم من ذلك أن يكون تارك الزكاة كافرا، فمن جعل الآية دليلا على أن ترك الصلاة وحدها كفر لزمه أن يجعل ترك الزكاة وحدها كفرا.
ولا يصح هنا أن يقال: إن الزكاة خرجت بدليل آخر، فإن الدليل هنا خاص، والخاص لا يمكن أن يعارضه خاص مثله، فيلزم من هذا أن يكون الاستدلال بالآية ليس جازما أو قاطعا، ولا يعني أيضا أن الاستدلال بالآية المذكورة في سورة براءة ونحوها من الآيات غلط، بل يراد أنه ليس استدلالا صريحا بينا جازما يبعث على أن يقال: إن الصحابة كانوا آخذين بصريح القرآن وصريح السنة.
وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)، فهو أظهر في الاستدلال من الاستدلال بالقرآن، فإن النبي عليه الصلاة والسلام ذكر الكفر معرفا، وجعل الصلاة هي الفاصل بين الشرك والكفر وبين الإيمان والإسلام، ولهذا فإن الأظهر في الاستدلال على كفر تارك الصلاة هي دلائل السنة.
ولأجل هذا يقال: إن الراجح في مسألة تارك الصلاة أنه كافر بظاهر السنة، وبما يستدل به من القرآن، وبظاهر مذهب الصحابة، فإنه لم يصح عن صحابي من الصحابة أنه جعل ترك الصلاة ليس كفرا، وهذا قد يسمى إجماعا سكوتيا، وجمهور ما يستدل به الفقهاء من الإجماعات في المسائل المفصلة هي من الإجماعات السكوتية، والإجماع السكوتي يكون حجة ظنية، كما قرر المحققون كشيخ الإسلام وأمثاله.
إذا تحقق أن ترك الصلاة كفر عند الجمهور من أهل الحديث، وأنه

ظاهر الكتاب والسنة، وظاهر مذهب الصحابة، فيبقى أن القول الآخر قاله طائفة من أهل العلم المعتبرين ولا يصح أن يكون هذا القول بدعة وضلالا، ومعلوم أن الزهري أعلم بآثار الصحابة وبإجماع أهل الحديث من عبد الله بن شقيق، وإن كان ابن شقيق أقرب حالا منه من جهة الزمن والتاريخ، ولكن لو كان في المسألة إجماع لما خفي على الزهري وأمثاله.." (1)

"حكم تارك المباني الأربعة

المأثور عن الأئمة في المباني الأربعة من الخلاف في كون تركها كفرا أو ليس كفرا هو باعتبار آحادها، فمن لم يكفر تارك الصلاة، لم يلزم من ذلك أنه يرى أن من جمع ترك الصلاة مع الزكاة مع الصوم مع الحج، لا يكون عنده كافرا.

فمن حكى عن الشافعي أو مالك أن من ترك المباني الأربعة مجتمعة لا يكون كافرا، ومعتبره في ذلك أن مالكا والشافعي لا يكفرون تارك الصلاة؛ فقد غلط، فإن حكم الواحد يختلف عن حكم المجموع، وبإجماع العقلاء وأهل الحقيقة الشرعية، أن من ترك الصلاة وحدها في الإثم والغلط ليس كمن تركها وجمع مع ذلك ترك الزكاة والصوم والحج، فإن هذه حال مختلفة، ويعلم بهذا التنازع في آحاد المباني **الأربعة غلط من** يقول: بأن من ترك المباني الأربعة مجتمعة لا يكون كافرا بإجماع السلف، فإن هذا الإجماع ما قاله أحد من السلف البتة.

ومن كفر تارك الصلاة وهم الجماهير من أهل الحديث، فلا بد أنهم يكفرون تارك المباني الأربعة مجتمعة، ويكون القول بأن ترك المباني الأربعة مجتمعة كفر، هو قول الجماهير من أهل السنة والحديث على أقل تقدير، والقول الآخر لو صح -ولا أقول: إنه مأثور عن السلف- وهو أن ترك المباني الأربعة مجتمعة ليس كفرا؛ لكان أحد القولين للمتقدمين، ولكان قول الجماهير على خلافه.

فعلى هذا: فقول من يقول بأن من ترك العمل كله، أو بما يعبر عنه بجنس العمل، فإنه في مذهب السلف لا يكون كافرا؛ هذا لا شك أنه ممتنع من حيث النقل المجرد، وإلا فلا شك أن الصواب أن ترك المباني الأربعة مجتمعة مع أصول الشرائع كفر بإجماع السلف.

وقد كان السلف يعدون القول بعدم تكفير تارك المباني الأربعة مع

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/28

أصول الشرائع من مقالات المرجئة، قال إسحاق كما ثبت عنه بسند صحيح عند الخلال وغيره: (غلت المرجئة حتى كان من قولهم: إن من ترك الصلاة والزكاة والصوم والحج وعامة الفرائض من غير جحود لها لا نكفره إذ هو مقر) ومن فقه إسحاق أنه ما ذكر مسألة المستحبات.
والإشكال عندهم أنهم يقولون: كيف نكفره وهو مقر في الباطن مؤمن، والجواب: أنه إذا كفر ظاهرا في نفس الأمر، لزم أن يكون في الباطن كافرا.
قال إسحاق: (فهؤلاء الذين لا شك عندي أنهم مرجئة)، ويقارب قوله قول لـ سفيان بن عيينة رحمه الله، وقد حكى الآجري وأبو عبد الله بن بطة، والإمام ابن تيمية الإجماع على هذا المعنى، وهو: أن من هجر أصول الشرائع فما ركع لله ركعة ولا سجد له سجدة، ولا صام يوما ولا أتى البيت ولا طاف طوافا، وهجر أصول الشرائع الواجبة مع وجود الإرادة والقدرة، أن هذا لا يكون إلا عن كفر في الباطن، وهذا ما صرح به شيخ الإسلام رحمه الله.
وأما المنازع في أحد المباني الأربعة فما كان السلف يعدونه مرجئا، ولا عليه أثر الإرجاء كانت المنازعة معروفة، والصحيح من مذاهبهم، وهو المحقق في مذهب الإمام أحمد رحمه الله، أن العبد لا يكفر بترك واحد من المباني الأربعة إلا الصلاة، وأما غيرها كالزكاة والصوم والحج، فضلا عما دونها من الواجبات والشرائع، فلا شك أن تركها ليس كفرا.." (1)

"الحكم بغير ما أنزل الله وحكمه
ويذكر كثير من أهل العلم في هذا المقام مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، وهي مسألة طويلة، لقوله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} [المائدة:44] فإن للسلف في هذا تفسيرين:
الأول: أنه كفر دون كفر، والثاني: بأنه الكفر المفارق للإيمان، فترى أن طوائف من السلف قالوا: هو كفر دون كفر، وترى أن طوائف من السلف جعلوه كفر الملة المفارق للإيمان.
وهذا أيضا من الإشكالات التي يقع فيها بعض المعاصرين، فتجد من ينتصر انتصارا مطلقا للقول بأن هذه المسألة من باب الكفر دون كفر، ويدعي إجماع السلف على ذلك، وتجد من ينتصر للقول بأنها

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/30

من الكفر الأكبر مطلقا، **وربما غلط سائر** الروايات المأثورة عن ابن عباس وأصحابه من جهة إسنادها، أو أعلها، أو غير ذلك من الطرق التي يستعلمها من ينتصر لترجيح أن هذه المسألة من الكفر البين المخرج من الملة.
والصواب: أن كلا التفسيرين مأثور عن السلف، والإسناد الذي ذكره ابن جرير وغيره عن ابن عباس وإن كان فيه كلام، لكن هذا من الأقوال الشائعة المعروفة عن ابن عباس، وقد كان الإمام أحمد والبخاري يذكرون في تفسير هذه الآية في مسائلهم وكتبهم أنه كفر دون كفر، ويسندون ذلك إلى ابن عباس، مما يدل على أنه قول شائع عند السلف ومنهم ابن عباس وأصحابه، وإذا ضعف إسناد أو تكلم في إسناد بعينه، لم يلزم أن يكون القول المأثور عن ابن عباس في سائر موارده كذلك.
فالمحصل: أن كلا القولين مأثور عن السلف، وليس ذلك من اختلاف التناقض والتضاد، وإنما من باب أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرا دون كفر، وقد يكون كفرا أكبر، وذلك يرجع إلى حال المسألة وصورتها، بل ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن ما يسمى كذلك في كلام الفقهاء وغيرهم قد يكون معصية، وقد يكون كبيرة، وقد يكون كفرا دون كفر، وقد يكون كفرا مخرجا من الملة، مع أن سائر هذه الصور الأربع تسمى حكما بغير ما أنزل الله.
وبيان ذلك: أن القاضي لو قضى في رجل وجب عليه حد السرقة بقطع يده، فلم يقطع يده وإنما اكتفى بجلده لموجب عرض له، فإن مثل هذا عند السلف ليس هو الكفر المخرج من الملة، بل يكون هذا من الكبائر ونحو ذلك، وبعض الصور قد تكون فوق ذلك.
فهذه مسألة من الفقه لا يستعجل فيها، ولا ينبغي أن يخفض فيها ولا يرفع الناظر المبتدئ من طلبة العلم بحكم قولي فضلا عن حكم فعلي، بأن يتقحم شيئا من الأفعال بناء على قاعدة أو نظر رآه في كون هذا من الكفر المخرج من الملة، فإن الأصل في المسلمين هو الإسلام، ومن أظهر الإسلام وأظهر أصول الشرائع كالأذان والإقامة والنسك إلى بيت الله سبحانه وتعالى ونحو ذلك؛ فإن هؤلاء لا يزالون على الإسلام، ولا يصح أن يتقحم عليهم بحال إلا إذا تحقق كفرهم بمقتضيات الشريعة ولوازمها على ما يعلمه من آتاه الله علما وفقها في شرع الله سبحانه وتعالى.." (1)

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/31

"القاعدة الأولى: لا يلزم من كون المقالة كفـرا أن يكفـر قائلها
فمن القواعد في ذلك: أن كون المقالة كفرا لا يلزم منـه أن يكـون القائـل كـافرا، وهـذه الجملـة قـد حكى شـيخ الإسـلام رحمـه اللـه الإجماع عليهـا، كمـا في بعض رسـائله، ولكن يقـع في فقههـا بعض الغلـط، حـتى تجـد بعض من يتكلم من طلاب العلم، فيقـول: كـان السـلف لا يكفـرون الأعيـان.
ولا شك أن هـذا غلـط، فـإن القـول إذا قيـل: إنـه كفـر، فمعنـاه أن الأصل فيمن قاله أن يكون كافرا، وإنما امتنـع كفـره لمـانع، وعليـه فمن رتب على هـذه الجملـة المجمـع عليهـا أن السـلف كـانوا لا يكفرون الأعيان فقـد غلـط، بـل لا شـك أن من ثبت كفـره لـزم أن يسـمى كـافرا، ومعلـوم أن المسـلمين يكفـرون اليهـود والنصـارى وأمثـالهم من أهـل الشـرك والكفـر والإلحـاد.
وأما أهل القبلة الذين قالوا مقالات كفريـة، كمقـالات من قـال في الصفات وغيرها؛ فإن هذا المقالات تسمى كفـرا، ولكن القائـل بهـا لما كان مظهـرا للصلاة والشـعائر الظـاهرة لا يكفـر إلا إذا علم أن الحجة قد قامت عليه؛ لأنه إذا أصر فإن كفره لا يكون إلا عن نفـاق في الظاهر، ويكون في الباطن كافرا، وعليه: فـإن الأقـوال تنقسـم إلى قسـمين:
القسم الأول: من المقالات ما يعلم أنها كفـر ابتـداء، كمن قـال: إن الله لا يعلم ما سيكون، تعالى الله عن ذلك، فهذا قـول لا يقولـه إلا كافر، وكمن سب الله وسب رسوله صـلى اللـه عليـه وسـلم، فـإن هـذا لا يكـون إلا كـافرا.
القسم الثاني: كالقول بخلق القرآن، وإنكـار الرؤيـة، فهي كفـر في نفس الأمر، لكن قائلها لا يكون كـافرا إلا إذا علم أن الحجـة قـامت عليه.." (1)
"الفـرق بين مـذهب المعتزلـة ومـذهب السـلف في الإيمـان
بعد أن تقرر أن العمل أصـل في الإيمـان، استشـكل بعض الشـراح الفرق بين مذهب أهل السنة والمعتزلة عند من يقـول بـأن العمـل أصـل في الإيمـان، فنقـول:
الفرق بين، وذلك من جهة أن المعتزلة فضلا عن الخوارج، يلتزمون أن الواحد من الواجبات يكون تركه موجبا لعدم الإيمان، إما بـالكفر عند الخـوارج، وإما بالفسـق المطلـق عنـد المعتزلـة، أمـا السـلف

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/3

فإنهم يخالفونهم في ذلك، ويجعلون الأصل في الواجبات الظاهرة أن ترك الواحد منها ليس كفرا ولا يوجب عدم الإيمان، ولم يتنازعوا في الواجبات الظاهرة إلا في المباني الأربعة على الخلاف المتقدم، فهذا هو جهة الفرق.

وأما من فرق بينهما فقال: إن المعتزلة يجعلون العمل أصلا في الإيمان، وأهل السنة أو السلف يجعلون العمل ليس أصلا، فلا شك أن هذا غلط، وإنما الفرق باعتبار الآحاد، وأما باعتبار الأصل فإن السلف مجمعون على أن من ترك سائر العمل مطلقا مع وجود الإرادة والقدرة فإنه يكون كافرا.

ولا يعترض على هذا بأن يقال: رجل قال: لا إله إلا الله ثم مات، فإن قلتم: إنه مات مسلما لزم أن العمل ليس أصلا في الإيمان. ولا شك أن هذا إذا نظرته نظرا عقليا مجردا وجدت أنه ليس له قوة، لأنك إذا قلت: إن العمل ليس أصلا في الإيمان، قلنا: فما حكمه؟ فإن قلت: واجب، من تركه يكون آثما يوافي ربه بالإثم، قيل لك: فهل من قال: لا إله إلا الله ومات -على قول من يقول: إن العمل ليس أصلا في الإيمان- يوافي ربه بالإثم؟ فالجواب: أنه لا أحد يلتزم بهذا.

ويقال: العمل أصل إذا تركه مع وجود الإرادة والقدرة، أي: أنه يشترط تحقق الاستطاعة وتحقق القدرة، وهذا هو الأصل في سائر أحكام التكليف الشرعية.." (1)

"التعبير بالتفاضل وبالزيادة والنقص في الإيمان عند السلف

وقد عبر الجمهور من السلف بأن الإيمان يزيد وينقص، وعبر ابن المبارك وبعض المتقدمين بأن الإيمان يتفاضل، والإمام مالك رحمه الله يقول: الإيمان يزيد وينقص، وفي بعض جواباته يقول: الإيمان يزيد.

ويسكت عن ذكر لفظ النقص، وقد ذكر بعض المالكية وبعض الشراح من المتأخرين أن لـ مالك في مسألة نقص الإيمان قولين: القول الأول: أنه ينقص.

القول الثاني: أنه لا ينقص، **وهذا غلط على** مالك، بل مالك رحمه الله تارة يقول: يزيد وينقص، وتارة يقول: يزيد، ثم يسكت أو ويتوقف عن لفظ النقصان، ومعلوم أن من أقر بزيادة الإيمان، لزمه بضرورة العقل فضلا عن الشرع أن يقر بنقصه، ولهذا ترى أن

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/9

السلف أطبقوا على أن الإيمان يزيد وينقص مع أن النقص لم يـذكر في القـــرآن، بـــل ليس في القـــرآن إلا لفـــظ الزيـــادة.
وقد قيل للإمام أحمد: (يا أبا عبد الله، الإيمـان يزيـد وينقص؟ قـال: نعم.
قيل: فأين هو في كتاب الله؟ قال: {ويزيد الله الذين اهتدوا هدى} [مـــــــــــــريم:76]، قيـــــــــــــل: وينقص.
قـال: إذا كـان يزيـد فإنـه ينقص)، وعليـه فمن حكى عن مالـك أنـه ينفي نقص الإيمان ولو في أحد قوليه، فحكايته غلط، بل سكت في مقـــــــــام لحكمـــــــــــة أو لمعـــــــــــنى مختص.
قـال شـيخ الإسـلام: (ولعلـه كـان في بعض مناظراتـه أو جواباتـه للمرجئـة، فـترك اللفـظ الـذي لم يـذكر في القـرآن إغلاقـا لبـاب الجدل)، أي: فإن مالكا رحمـه اللـه كـان من أكـثر الأئمـة بعـدا عن الجدل والخوض في ذلك، فتكلم بالألفـاظ المحكمـة الـتي لا يتمكن سـائل من أن يقـول لـه: مـا دليلـك على لفـظ النقص.
وأما في السنة فإن الأمر كذلك، فلم يـرد لفـظ النقص إلا في مثـل قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين، أغلب للب الرجل منكن)، وإن كان النقص المذكور هنـا ليس هو النقص المراد الذي هو بـترك المـأمور أو بفعـل المحظـور ونحوه، وإنما هو نقص من حيث الأصل في العقل وفي الـدين على ما فسره صلى الله عليه وسلم بكونها تمكث الليـالي لا تصـلي إلى آخره، ولكن استدل به طوائف من أهل السـنة على نقص الإيمـان، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جعل الدين ينقص بما قـدر في حكم الله وقضائه الكوني وإسـقاطه الشـرعي، فلأن يكـون من تفريط العبد من بـاب أولى، فهـذا اسـتدلال حسـن وهـذه المسـألة مسـألة محكمـة عنـد السـلف وهي: زيـادة الإيمـان ونقصـانه في موارده الأربعة.." (1)
"ضـبط الخلاف في مسـائل الإيمـان وعـدم التجـاوز فيها مما ينبغي التنبه له: أنه كما يجب الاعتنـاء بمعرفـة مـذهب السـلف في باب الإيمان، ألا تتحول بعض الفروع الذي يقع الخلاف فيهـا بين السلفيين أنفسهم إلى نـوع من الاختصـاص الـذي مـا كـان السـلف يجعلونه اختصاصا، ويقصد بهذا أنـه من غـير السـائغ شـرعا أن يقـع الخلاف بين السلفيين أنفسهم في مسائل قد لا تكون عنـد السـلف

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/14

من الأصول الموجبة للمخالفة، بل يجب أن يكون هناك اتفاق، فـإن المذهب السـلفي قـائم على أصـل عظيم وهـو الاجتمـاع، وهـو من أخص أصول السلف رحمهم الله، ولهـذا ينبغي حسـم مـادة الخلاف قدر المستطاع، إلا في المسائل التي هي خلاف بين السـلف، ومـع ذلك فإن مثل هذا الخلاف لا ينبغي أن يكـون موجبـا للتفريـق، وأمـا الخلاف الذي يقع به التفريق والتضاد، فإنه غـير موجـود في مـذهب السلف؛ لأن السلف في مثـل هـذه المسـائل مجتمعـون على قـول واحــد، فلا بــد أن قــولهم في مســمى الإيمــان، مثلا قــول واحــد. أما المسائل التي قد تكون من محال نزاعهم، ككفر تـارك الصـلاة، أو كفر تـارك الزكـاة، فهـذه مسـائل لا ينبغي التشـديد فيهـا، سـواء فرض أن السلف أجمعوا على كفـر تـارك الصـلاة، أو أجمعـوا على عدم كفره، وهذا التنبيه لا يقصد به بـأي حـال من الأحـوال التعليـق على مقالات بعض الأعيان من المعاصرين، إنما المقصـود أن تقـرر الحقائق العلمية، وهذا هو المنهج الذي ينبغي أن يكـون عنـد طـالب العلم، وهــو أن يقــرر الحقــائق العلميــة الشــرعية، وألا يلتفت إلى مسألة الأعيان قدر المستطاع، وإلا فقد يقول ببعض الأقـوال أنـاس لهم قــدر وإمامــة وعلم، ولكن يقــع في كلامهم مــا هــو من مــورد الإشــكال، وقــد يقولــون قــولا مجملا لا بــد فيــه من التفصــيل. وخصوصا ما قـد يقـع فيـه البعض من طلاب العلم، الـذين يقـررون مسألة الإيمان والعمل، وأنه أصل، وربما قرروا أن ترك الصلاة كفر بالإجمــاع، ثم اشــتدوا في هــذا التقريــر، وأكــثروا من التعليــق أو الاعتراض على الأقوال التي قررها الشيخ الألبـاني رحمـه اللـه، ولا شك أن مثل تلك المبالغات غير صحيحة، خاصة عنـدما يصـف بعض المتعجلين إماما كالشيخ الألباني بأنه مرجئ، **فهذا غلـط صـريح**، وما كان السلف رحمهم الله يعدون حمـاد بن أبي سـليمان مبتـدعا على الإطلاق، مع أن الشيخ الألباني رحمه الله ما كان يقـول بقـول حماد بن أبي سليمان وأمثاله من الفقهـاء، بـل يجعـل العمـل داخلا في مسمى الإيمان وله تقرير حسن في مسـائل الإيمـان معـروف، ولكن بعض التفاصـيل قـد يكـون فيهـا نـوع من الخلاف بين الشـيخ الألبـاني رحمـه اللـه وغـيره، وربمـا يقـال في بعض المسـائل: إن تقريــــــــــــره فيهــــــــــا ليس مناســــــــــبا على الإطلاق. ولكن مع هذا كله فإنه يجب أن يحفظ لهذا الإمام العالم قــدره وأن تحفظ له إمامته، وأن يحفـظ لـه أيضـا مقامـه في السـنة، وإمامتـه

السلفية العالية، ودرجته في علم الحديث بوجه خاص، وسائر علوم الشـريعة بوجـه عـام، وفقهـه رحمـه اللـه في هـذا مشـهور، فبعض الأقوال التي قالها إذا كانت محل تعقب أو منها ما هو محــل تعقب، فإنه ينبغي أن يتعقب على طريقة الأدب وعلى طريقة التنبيــه، وأن لا يفتات على هـذا الإمـام وهـذا العـالم في كلام لا يناسـب مقامـه، فإنه بإجماع علماء عصره إمام من أئمة السلفية، بل هو أخص أئمة السلفية في كثير من الأقطار الإسلامية، فلـه مقـام معـروف ينبغي حفظـــــــــــــــــــــــه واعتبـــــــــــــــــــــاره.

وكذلك من ينتصر لأقواله رحمه الله، ينبغي أن يكون مترفقـا وأن لا يشقق على أقواله ولوازم أقواله أقوالا قد تضاف إليه أو قد يضيفها من يضيفها إليه، ولا يكون الشيخ رحمه الله رحمة واسعة قد نطــق بهـا وصـرح بهـا، فمثـل هـذه المسـائل لا ينبغي ربطهـا بواحـد من الأعيان، لا بسماحة الإمام الشيخ الألباني رحمه اللـه، ولا بغـيره من أهـل العلم المعاصـرين، وإنمـا تربـط هـذه المسـائل الشـرعية إذا ذكرت بأصولها من الدلائل المـذكورة في كلام اللـه أو كلام رسـوله أو كلام السلف رحمهم اللـه، وإذا وقـع أحـد من الأعيـان الكبـار في الغلط، فإنه لا ينبغي أن يكون ذلك موجبـا أو مسـوغا للاسـتطالة أو التعنيف أو الإضافات البدعية أو نحو ذلك من الكلام الذي قد يقــال.

ولا يفهم من هـذا التعليـق أن الحقـائق العلميـة لا تقـرر، فالحقـائق العلمية الشرعية التي تظهـر من كلام الأئمـة رحمهم اللـه يجب أن تقرر حتى وإن خالفت الشيخ الألباني أو غيره من الشيوخ والعلماء، لكن مع هذا فإن مثـل هـذه المخالفـة ينبغي أن تقـرر على طريقـة الأدب والاعتذار والاستدلال، وليس على طريقة الـذم والتجـريح، أو إطلاق الأقوال بالتبديع أو التضليل، أو الإخراج عن السنة والجماعة، فإذا كان الشيخ الألباني رحمه الله ليس على طريقة سنية، أو ليس ســـــــــلفيا فمن يكـــــــــون الســـــــــلفي إذا؟!

فهذا كلام يجب تركه، ولا يجوز لأحد أن يستطيل على أحد من آحاد خلق الله، فضلا عن أئمة العلم والدين والتقوى والعبادة الـذين نـدر وجودهم في مثل هذا الزمن، كالشيخ رحمه الله وأمثاله، وكســماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ونحن نعلم أنهما قد اختلفا في بعض هذه المسائل، ومن المسـائل الـتي كانـا يختلفـان فيهـا مسـألة مسـمى الإيمان، ومع هذا فإنا نعلم أن هذين الإمامين العالمين عليهما رحمة الله أعظم أئمة السلفية في هذا العصر بلا إشكال، ومـا معهمـا من

الإمامـة والفقـه والعلم يجب حفظـه واعتبـاره، ويجب الاقتـداء بمـا قــرروه من العلم والتقـوى والإيمـان والـورع الـذي قـل كثـيرا في النـاس اليـوم، ونسـأل اللـه سـبحانه وتعـالى أن يرحمهمـا رحمـة واسعة.
والأئمـة رحمهم اللـه، قـرروا مسـائل كـانت تخـالف قـول كثـير من الصحابة رضي الله عنهم، بل قرروا مسائل قد كـانت تخـالف قـول أبي بكر، أو قول عمر، أو قـول علي، أو قـول ابن عبـاس وغـيرهم، وما كان هذا مستنكرا، وينبغي لطالب العلم أن يكون لديه اسـتعداد لتقبل ما دل عليه الدليل مهما خالف من يحبه أو ينتصر له الألبــاني رحمـه اللـه، أو لغـيره فـإن الحقـائق الشـرعية يجب أن تكـون هي الأساس.
فمثلا: لو قام في المسجد رجل عـامي يقـول: من أكـل لحم الإبـل فإنه يجب عليـه الوضـوء، فقولـه هـذا على خلاف قـول مالـك وأبي حنيفة والشافعي، إلا أن الصـحيح عنـد أحمـد أنـه نـاقض، فيجب أن تقبل هذا القول وإن كان مخالفا للأئمـة الثلاثـة، والمقصـود أنـه قـد يقول قائل من آحاد الناس وربما من عامتهم أقوالا ويقر عليها، مـع أنها تخالف أئمة كبارا كـ مالك وأحمد والشافعي وأبي حنيفة، وعلى طالب العلم ألا يكون ضيق الأفق، ولا يكون انتصاره لإمام أو لعـالم ملزما في سائر الفروع والمسائل، فإن هـذا هـو الاقتـداء المـذموم الذي كان المتقدمون من السلف ومن يقتدي بهم كسـماحة الإمـام الألبـاني رحمـه اللـه وغـيره يذمونـه.
ولا ينبغي لمن يذم التمذهب لـ مالك أو للشافعي أو لـ أحمد أن يقع فيما هو مثله أو أبعد منه في تعصبه لبعض الأعيان من المعاصـرين، بل المقصود هو الانتصار لقول الله سـبحانه وتعـالى وقـول رسـوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه السلف.." [1]
"خطـأ من تجـاوز العـدد النبـوي للأركـان
فالاقتفاء أصل في هذه الأحرف النبوية، ولذا فإن من يزيد شيئا من ذلك، على جهة العدد الصـريح المخـالف لعـدده أو لحـده أو لـذكره صلى الله عليه وسلم، يقع **في غلط من** وجهين، الأول: من جهـة أنه خالف الاعتبـار الشـرعي، والثـاني: من جهـة أنـه خـالف اللفظ الشرعي أنه لم يفقـه ذلـك، وإلا فـإن الأمـر بـالمعروف والنهي عن المنكر داخل في شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمـدا رسـول اللـه،

---
1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/17

وهو داخل في إقام الصلاة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وإقام الصلاة)، وإقامتها يستلزم التواصي بها، وكذلك إيتاء الزكاة، إلى غير ذلك.
فليس ركن من هذه الأركان إلا وهو يتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذه مسألة مما ينبغي الوقوف عندها.." (1)
"العلاقة بين الإسلام والإيمان
من قال إن النبي فسر الإيمان بالأعمال الباطنة، وهذا يدل على أن العمل ليس داخلا في مسمى الإيمان، قيل: **هذا غلط من** وجهين:
الوجه الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذا في مقام ذكر الإسلام معه، فإن هذا جاء في حديث جبريل، وإذا ذكر الإيمان والإسلام، ذكر الإيمان بأخص مقاماته، وهو القلب، وتقدم أن من أصول السلف أن الإيمان أصله في القلب، ولما ذكر الإسلام معه جعل الإسلام في الأعمال الظاهرة، لأن المنافق يسمى مسلما، ولهذا لما ذكر الإيمان وحده في حديث عبد القيس ولم يذكر معه الإسلام، فسر الإيمان بالأعمال الظاهرة، ولما ذكر الله سبحانه الإيمان وحده ولم يذكر معه الإسلام، ذكره سبحانه وتعالى بأعمال باطنة وأعمال ظاهرة، كقوله: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون} [الأنفال:2]، وهذه كلها مقامات قلبية، ثم قال: {الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون} [الأنفال:3] فجعل سبحانه وتعالى الأعمال الظاهرة والأعمال الباطنة من الإيمان.
الوجه الثاني: أن يقال: إن الإيمان المذكور في حديث جبريل وهو ما ذكره المصنف هنا، يستلزم الأعمال الظاهرة، فإن من الإيمان بالله إقام الصلاة، بإجماع المسلمين.
وكل أصل من هذه الأصول الستة يتضمن أو يستلزم الأعمال الظاهرة، فإن من صلى فقيل له: لم صليت؟ فقال: إيمانا بالله، فإن قوله صواب بالإجماع، وكذلك من صلى وقال: إنما صليت استجابة لكتاب الله؛ لأن الله أمر بإقام الصلاة، وكذلك من صام وقال: إنما صمت استجابة لكتاب الله؛ لقول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام} [البقرة:183]، ومن أماط الأذى عن الطريق وقال: إنما فعلته استجابة لرسول الله صلى الله عليه

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/6

وسلم، فإنه يدخل في الإيمان بـالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم؛ لأن الاستجابة فرع عن الإيمان، وكذلك سائر الأعمال الظاهرة.." (1)

"تفصـــــيل ابن حـــــزم في الموازنـــــــة ونقـــــده

وهنا تنبيه في هذه المسـألة؛ وهـو أن الإمـام ابن القيم رحمـه اللـه نقل عن ابن حزم أنه يقول: (إن الموازنة في حق أهـل الكبـائر في هذه الأمة تكون مفصـلة، قـال: فمن ثقلت: أي فمن زادت حسـناته على سيئاته بواحدة فإنه لا يعذب في النـار، بـل يـدخل الجنـة، وإن من زادت سيئاته على حسناته واحدة فإنه لا بد أن يعـذب في النـار ثم يخرج منها، وأما من استوت حسناته مع سيئاته، فإنه يحبس عن دخول الجنة شيئا ثم يؤذن له بـدخول الجنـة، قـال ابن القيم: وهـذا هـو قـول الصـحابة والتـابعين، وكثـير من النـاس لا يعرفونـه، بـل لا يعرفــــــــــون إلا قـــــــــــول المرجئــــــــــــة).

والصحيح: أن القـول بهـذا التفصـيل، لا تصـح إضـافته إلى الصـحابة والتابعين على هذا الإطلاق، فإنه لا دليل عليه، إنما دل الدليل **على غلط قول** المرجئة الواقفة، ودل على أن الله سبحانه وتعالى: (لا يظلم مثقـال ذرة) وأمـا الجـزم بـأن من زادت سـيئاته واحـدة أنـه يدخل النار، أو أن الذين ذكر النبي صلى الله عليـه وسـلم أنهم قـد دخلــوا النــار في حــديث الشــفاعة من هــذه الأمــة، هم من زادت ســيئاتهم على حســناتهم بواحــدة فمــا فــوق، فهــذا ليس بلازم. فمن زادت سـيئاته على حسـناته بواحـدة، يمكن أن يغفـر لـه قبـل دخول النـار، وليس هنـاك دليـل يمنـع أن يغفـر لـه؟ والمغفـرة هي محض حقه سبحانه وتعالى، ولو غفر لسائر أهل الكبائر لكـان ذلـك ممكنا، لكن لما أخبر النـبي عليـه الصـلاة والسـلام أن طائفـة منهم يعذبون ويخرجون بالشفاعة أو بمحض رحمة اللــه، وجب أن يقـال: إنه من الإيمان، الإيمان بأن طائفة منهم يدخلون النار، ثم يخرجـون منها، وإلا فإن اللـه سـبحانه وتعـالى يغفـر لمن يشـاء، ولـولا أخبـار الشــــفاعة لمــــا صــــح لأحــــد أن يجــــزم بهــــذا.

فهذا الجزم الذي جزم به الإمـام ابن القيم رحمـه اللـه ليس جزمـا مناسبا، وليس عليه دليل.." (2)

"الخلاف حـــــــول أهـــــــل الأعـــــــــراف من هم

والقول بأن من استوت حسناتهم مـع سـيئاتهم فـإنهم يوقفـون عن

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 21/8

2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 23/5

دخـول الجنـة ثم يـدخلونها، لم يجـد الإمـام ابن القيم رحمـه اللـه والإمام ابن حزم مع جلالتهما دليلا واضـحا عليـه، ولم يسـتدلوا على هذا إلا بآية الأعراف في ذكـر أصـحاب الأعـراف: {وبينهمـا حجـاب وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم ونادوا أصحاب الجنة أن سـلام عليكم لم يـدخلوها وهم يطمعـون} [الأعـراف:46]، فظـاهر القرآن أن أهل الأعـراف ينتظـرون ثم يـدخلون، لكن يبقى أن أهـل الأعراف ما فسرهم النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بـذلك، وألفـاظ السـياق القـرآني بحكم كلام العـرب لا يفهم منهـا ذلـك، وإنمـا هـذا اجتهـاد قالـه بعض السـلف.
وقد نقل عن ابن عباس وابن مسعود وجابر أن أهـل الأعـراف: هم من تساوت حسناتهم مع سـيئاتهم، إلا أن هـذه الآثـار لا يصـح منهـا شـيء عن الصـحابة.
ومعلوم أن القاعدة: أنه إذا اختلف في تفسير آيـة، وللصـحابة فيهـا قول، ولمن بعدهم قول، فإنه يؤخذ بمـذهب الصـحابة، وقاعـدة ابن جرير في ذلك معروفة، إلا أنه لمـا ذكـر تفسـيرهم لأهـل الأعـراف، ذكر هذا عن ابن عباس وغـيره، وذكـر أقـوالا، **ثم غلط قـول** من يقول بأنهم ملائكة، ورجح أنهم قـوم من بـني آدم، ولكنـه ذهب إلى التوقف فيهم، فما جزم بأنهم من استوت حسناتهم مع سيئاتهم، مع أنه نقل هذا عن بعض الصحابة، وهذا موجبـه أنـه لم يصـح عنـد ابن جريـر شـيء من هـذه الروايـات عن الصـحابة.
ثم إنه لو سـلم جـدلا أن هـذه الروايـة صـحيحة عن ابن عبـاس، فلا يلزم من هـذا أن يقـال: إن هـذا مـذهب سـائر الصـحابة والتـابعين. ثم إذا وقف الله سبحانه وتعالى قوما من هؤلاء، لم يلزم أن يوقـف سـائرهم، فهـذه كلهـا لـوازم وتحصـيلات ليسـت دقيقـة.
وسائر الأدلة التي استدل بها ابن حزم وابن القيم رحمهما اللـه هي آيات الموازنة المذكورة في سورة الأعراف والمؤمنون وفي سورة القارعة، وهي في ذكر الكفر والإيمان كمـا هـو صـريح من سياقها، واستدلالهم بآية الأعراف اسـتدلال مجمـل، يحتـاج إلى تفصـيل من الشارع في حدهم، وعليه فنقول: هذا القـول هـو قـول لطائفـة من أهل السـنة، وقـد رد بعض أهـل السـنة والجماعـة على الإمـام ابن حزم ردا مشهورا؛ لأن هذه المسألة أول من قررها بهذا الوجـه هـو أبو محمد ابن حـزم في كتبـه، وانتصـر لهـا أبـو عبـد اللـه الحميـدي صاحبه، وانتصر لها الإمـام ابن القيم في طريـق الهجـرتين وغـيره،

فهؤلاء الثلاثة هم أشهر من قررها من أهـل السـنة من المتـأخرين. ولا ترى في كتب السلف المتقدمـة كالشـريعة للآجـري والتوحيـد لـ ابن خزيمة، والإيمان لـ ابن منده وغيرها، لا ترى أن فيها ذكـرا لهـذا الكلام على وجــه من الوجــوه؛ فالســلف أجمعــوا على الإيمــان بالموازنــة لكن ليس على هــذا التفصــيل، فعليــه يقــال: إن هــذا التفصــيل قــول طائفــة من أهــل الســنة والجماعــة.
وهـذا مـا قـرره شـيخ الإسلام ابن تيميـة رحمـه اللـه قـال: (وهـذه المسـألة فيهـا وجهـان للمتـأخرين من أهـل السـنة والجماعـة من أصحابنا وغيرهم) ثم ذكر القول الـذي ذكـره ابن القيم، وذكـر قـولا آخر، فهـذه مسـألة متـأخرة لا ينبغي الجـزم فيهـا، وأصـول السـلف مبنيــة على الأصــول الثلاثــة المتقدمــة.
وهذه الآية: {ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [النسـاء:48] صـريحة في إبطال مذهب الخوارج، وإبطال مذهب المعتزلـة، الـذين قـالوا: إن أهل الكبائر يخلدون في النار.." (1)
"إســقاط الكبــائر بــالمكفرات
السـبب الأخـف، وهـو المـذكور في قولـه: {إن الحسـنات يـذهبن السيئات} [هود:114]، فيه بحث مهم، وهو أنـه قـد جـاء عن النـبي صلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم كمـا هـو مشـهور في السـنة: أن من الأعمال الصالحة ما يكفر الذنوب، كقولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم: (الصـلوات الخمس والجمعـة إلى الجمعـة ورمضـان إلى رمضـان مكفـرات لمـا بينهن)، وكقولـه: (أرأيتم لـو أن نهـرا ببـاب أحـدكم يغتسـل منـه خمس مـرات ..)، كمـا في الصـحيح من حـديث أبي هريرة في الصحيح، إلى غير ذلك من النصوص، فهنـا المشـهور في كلام أهل السنة أن هذه الأعمـال الصـالحة، سـواء كـانت واجبـة أو كانت مستحبة، إذا ذكر تكفيرها للذنوب، فـإن المقصـود بـذلك أنهـا تكفــر الصــغائر.
وقد حكى أبو عمر ابن عبد البر إجماع أهل السـنة، على أنهـا تكفـر الصــغائر دون الكبــائر.
وهذا الإجماع الذي ذكره أبو عمر ابن عبد البر ينبغي فقهه، فإنه قد يفقه على أحد وجهين، الأول: أن يفقه أن السـلف أجمعـوا على أن الأعمال الصالحة، كالصـلاة والحج وغيرهـا، لا يمكن أن تكفـر أو أن تمحــو مــا هــو كبــيرة.

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 23/6

ولا شك أن هذا الوجه من الفقه غلط، وإن أضافه من أضافه بعض المتأخرين للسلف، فهو إضافة غلط.
الوجه الثاني من الفقه: أن يفهم منه أن هذه الأعمال الصالحة، قد تكفر ما هو من الكبائر، ولكن ذلك لا يطرد، إنما يطرد في الصغائر، وفقه الإجماع على هذا الوجه، هو الفقه الصحيح.
وهو مذهب السلف ولا شك، وهذا هو الذي قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تقريرا مفصلا، وقرر أنه هو المذهب المعروف عن سلف الأمة.
ويكون هذا الفهم وسطا بين قول من يقول: إن هذه الأعمال الصالحة تكفر الكبائر باطراد كما تكفر الصغائر، فإن هذا خلاف كثير من النصوص وخلاف الإجماع، وبين قول من يقول: إنها لا تكفر إلا الصغائر ولا يمكن أن تكفر الكبائر، ويجزم بذلك، **فهذا غلط أيضا** ولا يقوله أحد من السلف، وإن نقل بعض المتأخرين في هذا الإجماع فهو **إجماع غلط كما** يقرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.." (1)

"اجتناب الفرقة والاختلاف من أصول السنة
قال المصنف رحمه الله: [ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة].
وهذا من أصول أهل السنة وأئمة السلف، وهو أصل ذكره الله في كتابه كثيرا، ومنه قوله تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا} [آل عمران:103]، ولهذا يجب حسم مادة الافتراق والتنازع، ولاسيما إذا كان الافتراق على مسائل ما كان السلف يجعلونها أصلا.
هذا وقد شاع كثير من الافتراق بين أهل السنة والجماعة اليوم لمسائل ما كان السلف يعدونها أصلا، ومن هدي السلف والاقتداء بهم أن يكون الإجماع إجماعا، وأن يكون الخلاف خلافا، وأن يبقى الاجتهاد اجتهادا، وأما أن تحول مسألة هي محل نزاع بين السلف، إلى أصل يجب فيه اختيار أحد القولين، ويعد هذا هو مذهب السلف، فلا شك أن هذا من المخالفة لمذهب السلف.
وعليه فلا يجوز بحال أن يقال: إن هذا لا يصلي الصلاة السلفية، لأنه إذا رفع من الركوع وضع يده على الصدر والسلفيون لا يفعلون ذلك؛ فهذا غلط، لإن كثيرا من أئمة السلف ومنهم الإمام أحمد

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 23/8

كانوا يرون وضع اليدين على الصدر بعد الركوع، وأكثر الفقهاء وكثير من السلف لا يرون وضع اليدين على الصدر بعد الركوع، بل يرون الإسدال.
وليس المقصود هنا الانتصار لهذا القول أو الانتصار لهذا القول، لكن مثل هذه المسألة لا يجوز أن يميز بها السلفي من غير السلفي، فهذا التمييز لا شك أنه غلط، وما كان الأئمة يميزون أهل السنة باجتهاداتهم واختياراتهم، مع أنهم أفقه للدليل من المتأخرين، وإن كان البعض قد يتأول فيقول: إن هذا مخالفة للسنة والسلفي لا يخالف السنة، فنقول: هذه كلمة مجملة، وتحقيق أن وضع اليدين على الصدر أو خلاف ذلك مخالفة للسنة؛ هذا دونه خرط القتاد.." (1)

"الكلام على تقسيم الدين إلى أصول وفروع
قال المؤلف عليه رحمة الله تبارك وتعالى: [ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر].
قوله: (ونرى المسح على الخفين) مسألة المسح على الخفين هي من مسائل الفروع في الأصل، وإن كان هذا التقسيم وهو تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وقد تكلم فيه غير واحد، ومن أخص من تكلم فيه الإمام ابن تيمية رحمه الله.
ولكن ينبه إلى أنه إذا ذكر هذا التقسيم على معنى أن الدين منه ما هو أصل ومنه ما هو دون ذلك، فإن هذا صحيح ومجمع عليه ولا خلاف فيه، حتى ولو سمي الذي دون ذلك فرعا فإن هذا مما يسوغ، وقد كان شائعا في كلام أهل العلم من المتأخرين، وإنما الذي ينتقده شيخ الإسلام رحمه الله الطريقة الكلامية التي دخلت على بعض الأصوليين والفقهاء حين يقسمون الدين إلى أصول وفروع، فيرتبون على ذلك كثيرا من النتائج، فيقول كثير منهم: إن الأصول هي المسائل العلمية، والفروع هي المسائل العملية، أو يقول بعضهم: إن الأصول هي ما يعلم بالسمع والعقل، والفروع هي ما يعلم بالسمع وحده.
ثم يرتب على ذلك نتائج، منها: أن المخالف في الأصول يبدع، وربما يقول بعضهم: المخالف في الأصول يكفر، والمخالف في الفروع لا يكون كذلك .. إلخ.
مع أن هذه الحدود ليست مناسبة وليست موافقة لهدي السلف

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 24/6

رحمهم الله؛ بل ولا لآحاد النصوص وصريحها، فإن قلنا: إن الأصـول هي العلميات، فهناك من المسائل العلمية مسائل لا تعد أصلا، وقـد تنازع أهل السنة في رؤية الكفار والمنافقين لربهم سبحانه وتعالى، وهذه المسألة بإجماع السلف وأهل العلم ليست من الأصـول الـتي يبدع ويضلل فيها المخالف، وتنازع الصحابة رضي اللـه تعـالى عنهم في سماع الميت صوت الحي، وتنازع الصحابة رضـي اللـه عنهم كـ ابن عمر مع عائشة وعمر في تعذيب الميت ببكـاء أهلـه عليـه، مـع أن هـــــــــذه المســـــــــائل تعـــــــــد من العلميـــــــــات.

وبالمقابل فإن ثمة مسائل من العمليات هي بإجماع المسلمين من الأصول: كالصلوات الخمس، فإنها فعل وعمل ومـع ذلـك هي أصـل في الإســـــــــــــلام بإجمـــــــــــــاع المســـــــــــــلمين.

ومثلـه حين يقـول بعضـهم: الأصـول هي مـا علم بالسـمع والعقـل، والفروع ما علم بالسمع وحده، فهنـاك مسـائل كثـيرة، هي بإجمـاع السلف من الأصول، بل ربما بإجماع المسـلمين، وهي مـع ذلـك لم تعلم إلا بالسـمع وحـده ولم تعلم بالعقـل، فمثـل هـذه لا يجـوز أن تســــــــــــــــــــــــــمى فرعـــــــــــــــــــــــــــا.

وهذا الحد ومـا يـترتب عليـه من النتـائج مشـكل، ولهـذا قـرر شـيخ الإسلام الإعراض عن هذا التقسيم من أصـله، ولا يفهم من هـذا أن شيخ الإسلام يمنع أن تسـمي مسـألة القـدر أو مسـألة الشـفاعة أو مسألة الصفات ونحوها مسائل أصول، فإن هذا لا شـك **أنه غلـط في** فهم كلامه، فهو في كتبه يسمي هذه المسائل أصولا، ولا شـك أن في الدين ما هو أصل وما هـو دونـه، وإنمـا الإشـكال طـرد هـذا التقســـــــــيم ومـــــــــا يســـــــــتعمل فيـــــــــه من الحـــــــــد.

والقصد أن مثل هذه المسألة لم يكن محلهـا في الأصـل مثـل هـذه المختصرات المقولة في الاعتقاد وأصـول الـدين، وإنمـا ذكرهـا من ذكرها من أهـل السـنة لكـون الخـوارج وطوائـف من أهـل البـدع لا يرون المسـح على الخفين، ولكونـه حصـل وانعقـد إجمـاع السـلف على أن المسح على الخفين سائغ بـل سـنة، أي مضـت بـه السـنة النبويـة، وإن لم يكن مسـتحبا على الإطلاق، لهـذا المـوجب ذكـروا هـــــــــــذه المســـــــــــألة في كتبهم أو في بعض كتبهم.

ومن هنا ذهب بعض الفقهـاء إلى أن المسـح على الخفين أولى من غسل القدمين، وهذا القول قاله طائفـة ولكنـه ليس راجحـا والـذي عليـه الجمـاهير من السـلف والخلـف أن هـذا ليس مشـروعا على

الإطلاق، بل المشروع هو الحال المناسبة للإنسان، فلا يتكلف لبس الخفين ولا يتكلف أن يكون بضد ذلك، بل تكون حاله على المناسبة.." (1)

"تفسير الطحاوي للحوقلة

قال: (ولا يطيقون إلا ما كلفهم، فهو تفسير: لا حول ولا قوة إلا بالله).

أما المسألة فمن أصلها غلط، وأما كونها تفسيرا لهذه الكلمة فكذلك **هو غلط آخر**، بل قوله صلى الله عليه وسلم لـ أبي موسى -كما في صحيح البخاري -: (ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة قال: بلى يا رسول الله! قال: لا حول ولا قوة إلا بالله)، أي: أنه لا يكون شيء ولا تقع قوة من العبد ولا قدرة من العبد ولا تمكين من العبد إلا بقوة الله سبحانه وتعالى وحوله وطوله وتمكينه، فهذا من الاستعانة، وهذه أحد جمل الاستعانة، وأحد جمل التوحيد المحكمة، ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم كنزا من كنوز الجنة.

قال: (نقول: لا حيلة لأحد ولا تحول لأحد، ولا حركة لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله تعالى).

أما أن هذا بمعونته وتيسيره وتوفيقه فهذا صحيح، وهذا انفكاك عن كونها تفسيرا لمسألة تكليف ما لا يطاق.." (2)

"حكم التخميس بعمر بن عبد العزيز في الخلافة

ذكر بعض المتأخرين من أهل السنة، ونسبوا هذا القول لبعض المتقدمين -وكأنه لا يصح عن أحد من المتقدمين- أن عمر بن عبد العزيز هو الخليفة الخامس، ولما بلغ الإمام أحمد عن بعض أهل العراق أنه كان يقول بأن عمر بن عبد العزيز هو الخليفة الخامس، كان ينكر ذلك إنكارا شديدا، وموجب ذلك: أن الخلافة الراشدة التي قال فيها عليه الصلاة والسلام في حديث العرباض في السنن والمسند: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء) هي خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين فحسب، وأما عمر بن عبد العزيز فهو مقتد بهم، ولا يعد خليفة راشدا على معنى الحديث النبوي، لأن الخليفة الراشد له سنة متبعة.

---

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 24/10

(2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 27/8

وأما تسمية عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ورحمه خليفة راشدا، فمعنى ذلك أنه على منهاج الخلافة الراشدة، وهذا لا إشكال فيه، كما أنه يسوغ عند عامة أهل العلم أن يسمى السلاطين من المسلمين إذا جمعوا كلمة المسلمين خلفاء، وقد كان شائعا تسمية بني أمية وسلاطين بني العباس بالخلفاء، فمن سمي خليفة على هذا الوجه فلا إشكال فيه، حتى عمر بن عبد العزيز، إذا قيل: إنه خليفة راشد، أي أنه مقتد بهم، فنعم، أما إذا قيل: خليفة خامس، والخلفاء الراشدون خمسة، فهذا لا شك **أنه غلط مخالف** للسنة.." (1)

"حال يزيد بن معاوية

الطعن الذي يمكن أن يصح هو في شأن يزيد بن معاوية، ومعلوم أن يزيد بن معاوية ليس صحابيا ولا له درجة الصحبة، وله بعض المحاسن التي تذكر، إلا أن له بعض الأغلاط الكبار، وأشد أغلاطه وأخسها حاله مع الحسين بن علي رضي الله عنه، وحاله مع أهل المدينة، ومع هذا فقد كان فيه قدر واسع من العدل، ولكنه كان حريصا على تصفية خصوم الدولة الأموية إذا ذاك، ولم يكن مباليا بمقام ابن الزبير ومقام الحسين بن علي وما حصل من أهل المدينة، مع أن الظاهر في أهل المدينة أنهم أخطئوا فيما فعلوه، ولكن مع ذلك فإن تصرفه معهم خطأ، فإنه أرسل مسلم بن عقبة المري وأمره إن لم يستجب له أهل المدينة أن يستبيح المدينة ثلاثة أيام، ففعل، فكان هذا من أكبر الأغلاط التي وقع فيها يزيد، وإن كان هو لم يفعل بنفسه، ولكنه أرسل قائدا يعرف حاله. وكذلك الحسين بن علي لما اضطره ابن زياد إلى القتل صبرا، مع أن الحسين بن علي تراجع مع جيش ابن زياد أن يذهب إلى يزيد بن معاوية في الشام، أو يذهب إلى أحد الثغور، أو يرجع إلى مكة، فرفض ابن زياد ومن معه فقتلوه ومن معه صبرا، ولما بلغ الأمر يزيد بن معاوية أظهر التأسف وأكرم النساء اللاتي وصلن إلى الشام من أهل البيت، لكن هذا كله حتى الكفار يفعلونه، ولا يمكن أن يعتذر عن يزيد بن معاوية بكونه لما جاءه نساء الحسين ومن معهن أكرمهم وقدرهم فهذا لا بد أن يفعله؛ إذ لا يمكن أن يقتل نساء الحسين بن علي ومن معهن. فالقصد أنه لا شك أن يزيد بن معاوية مؤاخذ، لا نقول عند الله،

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 28/5

ولكن لا شك **أنه غلط واستحق** الطعن فيه بسبب ما تصرف به في مسألة المدينة ومسألة الحسين بن علي، فإنه صحابي من أشرف الصحابة، وابن لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقتل صبرا وفي أنواع من الظلم متوالية ومتواترة، فلا ينبغي أن يستحي أهل السنة من ذكر يزيد بن معاوية بهذا مع ما له من الحسنات والفضائل والعدل في مقامات متعددة، فأحسن ما يكون حال يزيد بن معاوية مع الحسين بن علي، ما قال أبو سفيان في يوم أحد: (ما أمرت بها ولم تسؤني)، مع أن الظاهر أنه أمر بها بشكل آخر، فإنه أرسل رجلا يعرف حاله وهو ابن زياد، والدليل على هذا أنه ما قتل ابن زياد ولا عاقبه معاقبة بينة.
وكانت طريقة بني أمية أن يجعلوا أكثر المشاكل في وجه القادة، مثل الحجاج بن يوسف لما قتل ابن الزبير، ومثل مسلم بن عقبة لما استباح المدينة، ومثل ابن زياد لما قتل الحسين، فيجعلون هذا في وجه القادة، ثم يظهرون الندم والتأسف، وهذه طريقة شائعة في سياسة بني أمية.." (1)

"الكلام على القتال بين علي ومعاوية
وقد تنازع أهل السنة والحديث في القتال بين علي وأهل الشام، أي: بين معاوية ومن معه، فمنهم من قال: إن الصواب كان مع علي، ومنهم من قال: إن الصواب كان في ترك القتال، وكلا القولين مأثور عن السلف رحمهم الله.
وأما من صوب قتال معاوية فإن هذا **قول غلط لم** يقله أحد من السلف، وكذلك من قال: إن هذا الزمن ليس فيه إمام أو خليفة شرعي، وإنما هو زمن فتن، فهذا قول لطائفة من المتكلمين وبعض الفقهاء؛ وإنما القولان المأثوران عن السلف إما تصويب القتال من جهة علي، وإما تصويب ترك القتال.
وشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: (إن جمهور أهل السنة والحديث يذهبون إلى أن الصواب هو ترك القتال؛ لأن معاوية ومن معه غاية الأمر أن يكونوا بغاة، ولم يؤمر لا في الكتاب ولا في السنة بقتال الطائفة الباغية ابتداء، وأما قوله تعالى: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي ..} [الحجرات:9]، فإن قتال الطائفة الباغية إنما شرع بعد الصلح، قال: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا

---

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 28/7

بينهمـــا)، فالمشـــروع هـــو الصـــلح وليس البـــدء بالقتـــال. ويستدل لذلك أيضا بمـا ثبت في صـحيح البخـاري وغـيره أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال عن الحسـن: (إن ابـني هـذا سـيد، وسيصلح الله به بين فئـتين عظيمـتين من المسـلمين)، قـال شـيخ الإسلام: (ولو كان القتال مشروعا لما كان من امتنان اللـه وفضـله على المسلمين أن يرفع عنهم ما هو مشـروع)، أي: لكـانت النعمـة في بقاء هذا المشروع واسـتمراره، فهـذان الـدليلان همـا أخص مـا استدل به شيخ الإسلام، وقال: إن هذا هو القول الذي عليه جمهـور أهل السنة والحديث، وذكـر أنـه الـراجح في مـذهب الإمـام أحمـد. والحقيقـة أن المسـألة فيهـا إشـكال، ولا يلـزم أن يجـزم فيهـا عنـد طالب العلم بجزم؛ لأن الاستدلال بالآية مشكل من جهـــة، وهي أنه وإن كان القتال إنما يشرع بعد الصلح؛ لكن إذا كـان الصـلح متعـذرا أو لم يكن ممكنا، فهل يبقى أن القتال لا يشـرع بحـال؟ وهـل علي رضي الله تعالى عنـه أمكنـه الصـلح وتركـه؟ هـذه مسـألة لا يمكن الجزم بها، أو يجزم بأن عليا ما كـان يمكنـه الصـلح، لكن على أقـل تقدير نقول: لا يمكن لأحـد أن يقـول: إن عليـا كـان يمكنـه الصـلح، ولكنـــــــــــه أعـــــــــــرض عنـــــــــــه.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (إن ابني هـذا سـيد)، يقـال: إن هذا كان في حق الحسن، ومعلوم أن الحسن ليس كأبيه، فلـو كـان القتال من أبيه مشروعا لم يلزم أن تكون مواصلة القتـال من قبـل الحسن مشروعة، فإن مقام علي ليس هو مقام الحسن، فالمسألة ليس فيها شيء بين، وإن كان الرسول صلى الله عليه وسلم قـال: (تقتـــل عمـــارا الفئـــة البغيـــة)، فهـــذه مســـألة اجتهـــاد.

ومما يدل على أن المسألة مسألة اجتهاد: أن الصـحابة رضـي اللـه عنهم كانوا مختلفين فيها، ومن ترك القتال لا يلـزم أنـه لم يكن مـع علي، فإن أسامة بن زيد، كما ثبت عنـه في الصـحيح قـال لــ علي: (يا أبا الحسن! لو كنت في شق الأسد، لأحببت أن أكون معك فيـه) أي أنه كان مواليا تماما لـ علي، قال: (ولكن هذا أمر لا أراه) وحتى علي نفسه، فقد كان متبرما من القتال، وكان يمتدح مقام سعد بن أبي وقاص، وامتداحه له مشهور معروف، فالقصد أن هذه المسألة ليست بينة، بل هي من مسائل الاجتهـاد، ومن اجتهـد من الصـحابة فله أجران ومن أخطأ فله أجر.." (1)

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 28/10

"عــدم إشــارة الطحــاوي إلى ذم طريقــة متكلمــة الصــفاتية
والمصنف في خاتم رسالته ذكر البراءة من الطرق البدعيـة، فـذكر الطــرق البدعيــة الــتي نص أئمــة الســلف على ذمهــا، كالجهميــة والمعتزلة والقدريـة والمشـبهة كمـا سـيأتي، لكنـه لم يشـر إلى ذم طريقة متكلمة الصفاتية كطريقة عبد الله بن سـعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري، ومن وافقهم من النظار، وإن كان قد تحقــق في جمهور الجمل التي ذكرها المصـنف في رسـالته أن المصـنف ليس على جــادة الكلابيــة أو جــادة الأشـعرية بـل هـو في الجملـة على الاقتفاء والسنة، وإن **كان غلط في** بعض المسائل إما لفظا وإمـا لفظــــــــــــــــــــــــــــــــــــا ومعــــــــــــــــــــــــــــــــــــنى.
وهذا يشير إلى مسألة نبه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه اللـه لما ذكر أصـحاب الأئمـة؛ فقـد بين أنهم من جهـة الأخـذ بعلم الكلام ينقسمون إلى أقسام؛ فأما من اشتغل بعلم الكلام فهذا قسـم بين، ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ذكر أن بعض الفضـلاء من أصحاب الأئمة أحمد ومالـك والشـافعي وأبي حنيفـة، كـانوا يـذمون البدع والأهواء وكانوا معرضين عن علم الكلام، فما كـانوا يشـتغلون به، وكانوا يرون أن طريـق السـلف والأئمـة أهـدى وأقـوم، إلا أنهم يرون هذا الطريق الذي انتحله من انتسب إلى السـنة والجماعـة كـ ابن كلاب والأشعري طريقا مصـححا في الجملـة، وإن كـان عنـدهم ليس راجحــــــــــــــــــــــــــــــــــا ولا فاضــــــــــــــــــــــــــــــــــلا.
ومن هذا ما قرره بعض أصـحاب الأئمـة من أن السـلف إنمـا ذمـوا علم الكلام لما فيه من الألفـاظ المحدثـة، كلفـظ الجسـم والجـوهر والعـرض ونحـو ذلـك، بـل بعضـهم يقـول: ومثـل هـذا الـذم معتـبر بالمصلحة، قالوا: فإن المتأخرين لما كـثر شـقاق أهـل البـدع وكـثر شرهم، كان لا بد لأهل السنة والجماعة من الاشتغال بهـذه الطـرق من باب دفع صول المخالفين، وعن هـذا سـوغ أبـو حامـد الغـزالي مثلا -مـع أنـه ليس من هـذا الصـنف بـل هـو منتحـل لعلم الكلام مستعمل له- الاشتغال بعلم الكلام من هـذا الوجـه، قـال أبـو حامـد في الإحياء: (وإن كان السلف ذموه إلا أن ذمهم له لحدوث ألفاظه، ومثل هذا الوجه من الذم قد يزول بالمصـلحة)، وضـرب مثلا لـذلك بما لـو أن الكفـار غـزوا بلاد المسـلمين فمـا تمكن المسـلمون من ردهم إلا أن ينتحل بعض المسلمين ما هـو من لبـاس الكفـار أو مـا هــو من لغتهم إلى غـير ذلـك، فـيرى أن هـذا ممـا يتعلـق بمسـألة

المصلحة.
فـ أبو جعفر رحمه الله لم يعرف أنه اشتغل بعلم الكلام، ولكن فيما يظهـر واللـه تعـالى أعلم، أنـه لم يكن ذاك المبـاين لسـائر الطـرق الكلامية، أعـني أنـه لم يكن لـه نـزع بين في الـرد أو إبطـال طـرق متكلمة الصفاتية، ولهذا لما ذكـر من بعـد القـرون الثلاثـة الفاضـلة، قـال: (أهــل الفقــه والنظــر)، فجعــل النظــار يــدخلون في هــذا الاستعمال.
وقد يقول قائـل: إن مـراده بـالنظر هنـا مـا هـو مسـتعمل في كلام بعض الأصـوليين، أي: أهـل الفقـه وأهـل الأصـول، وهـذا صـحيح، فالأصوليون الـذين اشـتغلوا بعلم أصـول الفقـه يسـمون نظـارا في الجملة، لكن مع هذا فظاهر أن أبا جعفر رحمه الله مـا كـان يقصـد إلى إسـقاط وإبطـال مـذهب متكلمـة الصـفاتية بالتصـريح، وإنمـا يستعمل في ذلك الجمل المجملة غالبا.." (1)
"الكرامة ليست من شرط الولاية
والكرامة كما هو متقـرر ليسـت ملازمـة لمقـام الولايـة، فليس من شرط الـولي أن يـؤتى كرامـة، وليس من أوتي كرامـة من الأوليـاء يكون أولى وأفضل ممن لم يؤت، بل قد تكون الكرامـة فضـلا وقـد تكون معالجة، وقد تكون تثبيتا من الله سبحانه وتعالى لهذا الــولي، ويكون غيره من الأولياء لما معهم من مقامات الإيمـان لا يحتـاجون إلى مثل هـذه الكرامـة، وهـذا ممـا نص عليـه بعض أئمـة السـنة كـ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه اللـه، قـال: (إن بعض الكرامـات قـد تكون فضلا ورفعة، وبعضها قـد يكـون تثبيتـا لنـوع من النقص الـذي اقترن بحال الولي، فيثبت بمثل هذا).
فالقصد أن الولاية لا تستلزم الكرامـة، فليس من شـرط الـولي أن يؤتى كرامة، بل الجماهير من الصحابة ما أوتوا كرامة، **ومن غلط كثير** من أئمة الصوفية حتى بعض الفضلاء منهم، أنهم يلتفتون إلى طلب مقام الكرامة، وهذا الالتفات والتحري لا شك أنه لم يكن من هدي السلف الأول، ولم يكن من هدي الصحابة، وأئمـة الإسـلام من أهل العلم، بل هو مخالف للسنة والأثر.
وهذه الخوارق التي تقع لغير الأنبيـاء عليهم الصـلاة والسـلام تـوزن

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 29/5

بميزان الشرع، فإن كانت لولي فإنها تسمى كرامة، وإن كانت لغير ولي فهي من الخوارق الشيطانية.." (2)

"اعتدال دين الإسلام بين الغلو والتقصير

قال المصنف رحمه الله: [وهو بين الغلو والتقصير].

الغلو: هو الزيادة، ثبت عنه صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح أنه قال: (هلك المتنطعون)، وهذا معنى الغلو، أي التكلف، ومن هدي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنهم كثيرا ما يقولون لأقوامهم: {وما أنا من المتكلفين} [ص:86]، ومن معنى هذه الآية، أنهم لم يأتوا بهذا من جهة أنفسهم، وهذا المعنى وإن كان بينا إلا أنه ينبغي لطالب العلم أن يفقهه، وأن الأصل، أن الإنسان لا يتكلم ويخاطب غيره بأمر ونهي شرعي، إلا إذا تحقق عنده أن هذا الأمر وهذا النهي قد جاءت به الشريعة.

فالمسائل منها ما محل إجماع، وهي مسائل بينة، ومنها ما هو محل نزاع بين السلف، ومسائل النزاع تنقسم إلى قسمين:

الأول: مسائل فيها آثار من السنة، ولكن خالف من خالف لموجب من الموجبات، إما لعدم بلوغ النص إليه أو لغير ذلك.

الثاني: مسائل هي في أصلها ليس فيها آثار مختصة، وإنما مبناها على مقام من الاجتهاد والفقه ونحو ذلك.

فينبغي لطالب العلم أن يعرف قدر كل مسألة، فالأصل يجب أن يكون أصلا، والخلاف يبقى خلافا، والاجتهاد يبقى اجتهادا، وأما أن يتكلف بعض طلاب العلم في المسائل ليحسم في كل مسألة حسما تاما فهذا وجه من الغلط في دراسة الفقه، بخلاف مسائل الأصول.

مثال ذلك: من يدرس مسألة الرؤية وهي من مسائل أصول الدين، ومن الطريقة السنية الصحيحة اللازمة النظر إلى أدلة المعتزلة، والرد على جميعها وإبطالها؛ لأن إثبات الرؤية هو قول السلف، وهو الحق المطلق، وما ضاد هذا القول أو ناقضه فهو باطل ولا بد، ولا يمكن أن يكون حقا، بل يقضى بكونه باطلا وضلالا.

لكن إذا كانت المسألة من مسائل النزاع بين الأئمة الأربعة، تجد أن البعض يذكر الأقوال وأدلتها، ويرى أن الترجيح غير ممكن إلا إذا استطاع أن يقضي قضاء مبرما وتاما على كل دليل في الأقوال الأخرى التي لم يرجحها، فمثلا: إذا قال: الراجح قول الحنابلة قال:

---

2) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 29/13

الجـواب عن أدلـة المالكيـة، فمـا يـدع دليلا من أدلتهم إلا ويجعـل الاسـتدلال بـه متعـذرا، وهكـذا ..
وهذا لا شك أنـه غلـط؛ لأن هـذه مسـائل مقولـة بـالأحرى والأخلـق والأظهر والأرجح، ومقـام الاسـتدلال مقـام دقيـق عنـد الأئمـة، كمـا قدتقـدمت الإشـارة لهـذا.
والمجتهدون ينقسمون إلى أقسام: فهناك المجتهد المطلق، وهناك المجتهد في المذهب، ويريدون بالمجتهـد في المـذهب من يسـتدل بأقوال الإمام، وكثير من أصحاب الأئمة الأربعة من هذا القبيل، كمـا أنهم قد أضـافوا إلى مـذاهب أئمتهم بعض الأقـوال الـتي مـا كـانت محققة عن الأئمة الأربعة، وأيضـا فـإنهم اسـتدلوا لمـذاهب أئمتهم، فالاستدلال الذي يستدل به حنبلي متأخر لقـول الإمـام أحمـد، ليس بالضرورة أن يكون هو الدليل الـذي كـان الإمـام أحمـد يعتـبره، ولا يقال على هـذا: إن مـا في كتب الحنابلـة ليسـت هي دليـل المـذهب الحنبلي، بل لابد أن ما في كتب الحنابلـة ينتهي إلى دليـل المـذهب الحنبلي، وهكـذا بقيـة المـذاهب.
والذي ينبغي لطالب العلم هو أن يمحص وأن ينظر في كلام الأئمـة وفي مسائلهم الأولى وفي كلام كبار أئمتهم مـاأمكن، وأمـا التعجـل بهذا الوجه، فليس طريقة مناسبة.." [1]

"عـدم تعـرض المصـنف للمتكلمـة الصـفاتية

والمصـنف رحمـه اللـه لم يـذكر متكلمـة الصـفاتية من الكلابيـة والأشعرية والماتريدية، مع أنه متـأخر، والغـالب على المحققين من أهل السنة والجماعة أنهم **يذكرون غلط متكلمة** الصفاتية، وهـذا لا يلزم منه أن أبا جعفر رحمه الله كان موافقا لهم، لكن يفهم منـه درجة من عدم الامتياز والمباينة التامة، ولهـذا سـبقت الإشـارة إلى أنه اسـتعمل بعض حـروف الأشـعرية في بعض المسـائل، كمسـألة الكسـب ونحوهـا، ومـع هـذه التعقبـات الـتي قيلت في رسـالة أبي جعفر رحمه الله، سواء كـانت تعقبـات لفظيـة، أو لفظيـة ومعنويـة كمـا في مسـألة الإيمـان، إلا أن هـذه الرسـالة رسـالة فاضـلة في أصول أهل السنة والجماعة، ذكر فيها المصـنف رحمـه اللـه أصـول أهـل السـنة والجماعـة، وقيـد جملا حسـنة، وقـال قـولا حسـنا في

(1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 30/13

مسائل أصـول الـدين، فينبغي الاعتنـاء بهـا، وتفصـيلها على طريقـة سلف الأمة رحمهم الله تعالى.." (1)

"نفي التقـارب المـدعى بين اليهـود والنصـارى والمسـلمين

Q ما صحة دعوى التقريب بين الأديـان الثلاثـة: اليهوديـة والنصـرانية والإسلام؟

A هؤلاء غلطوا غلطا عظيما، كيف يتقـارب من يقـول: إن معـنى: لا إلـه إلا اللـه، لا معبـود بحـق إلا اللـه، ومن يقـول: عزيـر ابن اللـه والمسيح ابن الله؟ كيف ويتقارب من يقول: بأن محمدا صـلى اللـه عليه وسلم مبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، ومن يقول: إنه ما بعث فقط إلا للأميين العـرب ولم يبعث لغـيرهم؟ لا يمكن التقـارب بين هؤلاء، تقريبهم إلينا بأن ندعوهم إلى الإسلام، وهـذا لا بـأس بـه وهـو مـأمور بـه، أمـا أن نتقـرب نحن أو نقـرب منهم. فهـذا لا إشـكال فيـه أنـه من أعظم الفتن.

ثم الأمر واضح في خطاب بني إسرائيل وأهل الكتاب: {قل يا أهـل الكتاب تعالوا إلى كلمة سـواء} [آل عمـران:64] ، يعـني: مسـتوية {بيننا وبينكم ألا نعبد إلا اللـه} [آل عمـران:64] ، فنحن لا نجـادلهم ولا نحـاورهم ولا نناقشـهم إلا على هـذا الأصـل الأول. أمـا الـدخول معهم في مناقشـات أخـرى قبـل تقريـر هـذا الأصـل ويـدعى أن هـذا هـو التقـارب؛ فهـذا غلـط. والله تعالى أعلم.." (2)

"الإيمـان شـعب يزيـد وينقص

قال رحمه الله: [وجميع ما صـح عن رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم من الشرع والبيان كله حق] ، وهذا من تمام الإيمان، بل هـو الإيمـان المجمـل الـذي يجب على كـل أحـد. فالإيمـان ينقسـم إلى قسـمين: إيمـان مجمـل، وإيمـان مفصـل، والمؤلف رحمه الله هنـا أشـار إلى الإيمـان المجمـل، وهـو الإيمـان بجميع ما صح عن النـبي صـلى اللـه عليـه وعلى آلـه وسـلم، قـال: [وجميع ما صح عن رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم من الشـرع والبيان] يعني: من العمل والخبر، [كله حق] أي: ثابت لا مرية فيـه، نصدق به ونؤمن، ونقر بما جاء به صلى الله عليه وسلم وننقـاد لـه،

---

1) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 31/5

2) شرح الطحاوية لخالد المصلح خالد المصلح 6/15

ولا يتم الإيمان إلا بهذين الأمرين؛ فليس الإيمان مجرد التصديق للأخبار، بل لابد من الانقياد، فالإيمان إقرار مع انقياد، وليس إقرارا مجردا، ولا تصديقا مجردا، على أن من عرف الإيمان بالتصديق فتعريفه منقوص وقاصر، فإن الإيمان ليس تصديقا مجردا، بل هو تصديق خاص، حتى إذا قلنا: بأن الإيمان في اللغة يطلق على التصديق فهو تصديق خاص، ولا نريد أن ندخل في مباحث قد تطول، وإنما أردنا فقط أن نشير إلى أن تعريف من عرف الإيمان بأنه التصديق غلط، والصواب أنه تصديق خاص، والعبارة الأصح أن نقول: هو التصديق المستلزم للقبول والإذعان والانقياد.

يقول المؤلف رحمه الله: [والإيمان واحد] هذا ثمرة من ثمار ما تقدم، فبناء على قوله: إن الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، فكل من حصل منه هذا فقد حقق الإيمان، فالإيمان عند مرجئة الفقهاء واحد، وهذا هو محل النزاع بين المختلفين في مسألة الإيمان.

المشكلة في مسألة الإيمان في مسألة الأحكام والأسماء، ونعني بالأسماء: مسلم، كافر، فاسق، منافق، والأحكام كونه في الجنة أو في النار، والمشكلة في هذا الباب نشأت عن الخطأ في تصور الإيمان، فكل الضلال في هذا الباب على اختلاف ضلالهم يعتقدون أن الإيمان واحد، وإذا كان واحدا فإما أن يثبت جملة، وإما أن ينخلع منه الإنسان جملة، ولا يمكن أن يتبعض.

وأهل السنة والجماعة عندهم الإيمان شعب وخلال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون شعبة) فليس شيئا واحدا، ومن قال: الإيمان شيء واحد.

فقد خالف دلالة الكتاب والسنة؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم ينفي الإيمان عن بعض أهل الإسلام فيقول: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) فهذا نفي للإيمان، (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) ، (والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: من يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جاره بوائقه) ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكلها تدل على انتفاء الإيمان بسبب الإخلال ببعض الأعمال، أو الوقوع ببعض المعاصي والسيئات، فالنفي هنا ليس نفيا للإيمان بالكلية، ولو نفينا الإيمان بالكلية لخرج الإنسان عن دائرة الإسلام، وكان من أهل

الكفر كما تقول الخوارج، أو كان في منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة، فليس بمؤمن وليس بكافر، ولكن الإيمان ليس واحدا كما قال المؤلف؛ ولذلك المرجئة قابلوا بدعة أولئك الذين أخرجوا من أخرجوا من الإسلام بسبب ارتكاب بعض السيئات، فقالوا: من كان مؤمنا مقرا بلسانه، مصدقا بجنانه، فإنه مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان جبريل، ولو كان يزني صباحا ومساء، أو يسرق صباحا ومساء، وحتى لو كان قلبه ممتلئا بالكبر والحقد والحسد والغل وسائر الآفات، فهو مؤمن كامل الإيمان، لماذا؟ لأن الإيمان واحد، فإيمان أعصى العصاة من أهل الإسلام كإيمان جبريل، وهذا لا شك أنه كذب وخطأ، فالإيمان يزيد وينقص، وليس واحدا كما قال المؤلف رحمه الله.

يقول: (وأهله) يعني: أهل الإيمان (فيه) يعني: في الإيمان (سواء) يعني: مستوون، وفي نسخة أخرى: (وأهله في أصله سواء) ، والمقصود بأصله: في ثبوته وحصوله، فهم فيه سواء، وهذا خطأ، فإن الإيمان يزيد وينقص؛ ولذلك كان من عقد أهل السنة والجماعة: أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فإن هذا ما يعتقده أهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان.." (1)

"[المسألة الأولى] :

اسم القديم: هذا كما ذكرت من الأسماء التي سمى الله - عز وجل - بها المتكلمون.

فإنهم هم الذين أطلقوا هذا الاسم القديم على الرب - عز وجل -، وإلا فالنصوص من الكتاب والسنة ليس فيها هذا الاسم.

وإدراج اسم الله وإدراج القديم في أسماء الله هذا غلط، ولا يجوز، وذلك لأمور.

- الأمر الأول:

إن القاعدة التي يجب اتباعها في الأسماء والصفات ألا يتجاوز فيها القرآن والحديث، ولفظ أو اسم القديم أو الوصف بالقدم لم يأت في الكتاب والسنة، فيكون في إثباته تعد على النص.

- الأمر الثاني:

أن اسم القديم منقسم إلى ما يمدح به، وإلى ما لا يمدح به، فإن أسماء الله - عز وجل - أسماء مدح؛ لأنها أسماء حسنى واسم القديم لا يمدح به؛ لأن الله وصف به العرجون، والقديم هذا قد

---

1) شرح الطحاوية لخالد المصلح خالد المصلح 15/5

يكـــــون صــــــفة مـــــدح وقــــــد يكـــــون صــــــفة ذم.
- الأمــــــــــــــــــــــــــــر الثــــــــــــــــــــــــــــالث:
أن اسم القديم لا يدعا الله - عز وجل - به، فلا يدعا الله بقول القائل يا قديم أعطني، ويا أيها القديم، أو يا ربي أسألك بأنك القديم أن تعطيني كذا، والأسماء الحسنى يدعى الله - عز وجل - بها فذلك لقوله {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها} [الأعراف:180]، فالأسماء الحسنى يدعى بها؛ يعني تكون وسيلة لتحقيق مراد العبد، ولهذا لم يدخل الوجه في الأسماء، ولم تدخل اليدان في الأسماء، ولا أشباه ذلك، لأن هذه صفات وليست بأسماء، والأسماء هي التي يـــــــــدعى اللـــــــــه - عـــــــــز وجـــــــــل - بهـــــــــا.
وإذا تبين ذلك فننتقل إلى:." (1)
"الأســئلة:
س1/ يقول على القاعدة التي ذكرتم؛ وهي أن الاسم إذا كان منقسما فإنه لا يطلق على الله، فماذا يقال في اسم الباسط والقابض، فإن هذين الاسمين منقسمين فالبسط يكون للخير وقد يكون للشر, وكذلك القبض قد يكون للخير وقد يكون للشر؟
ج/هذا سؤال جيد، وجوابه راجع إلى معرفة أن الأسماء الحسنى منها ما لا يكون كمالا إلا مع قرينه، مثل الخافض الرافع، فالرافع لما اقترن بالخافض صار كمالا مثل القابض الباسط، الله - عز وجل - قال {والله يقبض ويبصط} [البقرة:245] القابض الباسط سبحانه وتعالى، الضار النافع - عز وجل -، فثم من الأسماء الحسنى ما لا يكون دالا على الكمال بمفرده، ولا يسوغ التعبيد له، مثل الضار هو من الأسماء الحسنى، ما نقول عبد الضار وأشباه ذلك، مثل المميت، المحيي المميت، ما نقول عبد المميت؛ لأن هذه الأسماء تطلق على وجه الكمال وتكون حسنى مع قرينتها، لهـــــــذا تجـــــــد أنهـــــــا ملازمـــــــة للاســـــــم القـــــــرين.
لهذا نقول الباسط صار كمالا بالقابض، فيطلق منفردا لأن كماله باسم الله القابض، والقابض أيضا هو كمال باسم الله الباسط لكنه لا يعبد له كما يعبد للباسط، ومثله النافع والضار، الضار كماله بالنافع والنافع كماله بالضار، لأنه يدل على القهر والجبروت لله - عز وجل -، وكذلك المحيي المميت. وهذا يأتينا عند قوله إن شاء اللـــــــــــــــــــه (مميت بلا مخافـــــــــــــــــــة) .

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/32

س2/ لماذا تقولون أن عقيدة أهل السنة والجماعة من عقيدة التابعين، ونجد كثيرا من التابعين **قد غلط في** الأسماء والصفات؟ فهل نقول عقيدة الصحابة ولا نقول عقيدة التابعين؟
ج/ أولا من حيث الأدب في السؤال ما يناسب لطالب العلم أن يسأل بقوله (لماذا تقولون؟) لأن هذا فيه منافاة لأدب المتعلم مع المعلم، هذه واحدة.
ثانيا أن قوله (نجد كثيرا من التابعين **قد غلط في** الأسماء والصفات) التابعون إذا أراد بالذين غلطوا في الأسماء والصفات من أدركوا الصحابة، فليس هؤلاء من التابعين للصحابة بإحسان، لهذا قال - عز وجل - {والذين اتبعوهم بإحسان} [التوبة:100] ليس كل من تبع فجاء تابعا للصحابة يكون محمودا. لهذا نقول عقيدة الصحابة والتابعين. المراد بالتابعين الذين أثنى الله عليهم بأنهم تبعوهم بإحسان، أما الذين تبعوا الصحابة زمانا وخالفوهم عقيدة، وابتدعوا في الأسماء والصفات أو في القدر أو في الإيمان، كالخوارج والمرجئة والقدرية وأشباه هؤلاء، هؤلاء لا يدخلون أصلا في التابعين بإحسان، خير الناس قرن الرسول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، والمراد من كان منهم على الحق.
إن أراد السائل بعض الغلط المروي عن التابعين من أهل السنة؛ يعني ممن تبع الصحابة بإحسان، فإنه لا يقال أنهم غلطوا في الأسماء والصفات، وإنما حصل بعض العبارات التي ينازعون فيها؛ لأنهم اجتهدوا، لكن لا يقال إنهم غلطوا في ذلك، ولكن يقال لهم اجتهدوا فينسب إليهم اجتهادهم ولا يعابون لا يعتبرون غلطوا، ما فيه مسألة يقال غلطوا فيها في الصفات؛ التابعين بإحسان، ولا غلطوا في الأسماء؛ لأنه **إن غلط في** هذا الأمر في أصل من أصول الصفات أو من الأسماء فإنه لا يكون من التابعين بإحسان.
س3/ ورد في الحديث (نعوذ بوجهك الكريم وسلطانك القديم) (1) ؟
ج/ هذا معروف في البحث، السلطان هنا المقصود به الخلق؛ يعني الملكوت أو يقصد به الصفة المتعلقة بذلك، وهذا فيه بحث زيادة على ما ذكرت، ولكن هذه الكلمة لا تعني أن القديم من أسماء الله - عز وجل -، أو أنه من صفاته سبحانه؛ لأنه وصف به سلطانه سبحانه «أعوذ بوجه الله الكريم وسلطانه القديم» سلطان الله القديم الذي هو صفة تدبيره سبحانه، وهذه ليست راجعة إلى

الاسم القديم الذي يدل على الذات، كما هو معلوم أن الأسماء تدل على الذات وتدل على الصفات.
س4/ ما الفرق بين الصفات والأفعال في قولك باب الصفات أضيق من باب الأفعال؟
ج/ يعني قد يكون هناك أفعال تضاف إلى الله - عز وجل -، ولا نشتق منها صفة نصف بها الرب - عز وجل -، فباب الأفعال أضيق من باب الصفات، فليس كل فعل أطلق أو أضيف إلى الله - عز وجل - من فعله سبحانه نشتق منه صفة من الصفات، وكذلك ليس كل ما جاز أن يخبر به عن الله - عز وجل - جاز أن نجعله اسما له سبحانه، أو أن نجعله صفة له سبحانه، وكذلك ليس كل صفة له - عز وجل - يجوز أن نشتق منها اسم، مثل مثلا الصنع الله - عز وجل - قال في آخر سورة النمل {صنع الله الذي أتقن كل شيء} [النمل:88] فالصنع هذا صفة (صنع الله) ، (صنع الله) هذا صفة لكن لا يجوز أن نشتق منها الصانع، لأنه كما ذكرنا الشروط لا بد أن تكون:
1 - أولا: جاءت في الكتاب والسنة.
2 - ثانيا: أن يكون يدعى بها، واسم صانع لا يدعى به الرب - عز وجل -، لا نقول يا صانع اصنع لي كذا؛ لأنه لا يتوسل إلى الله به.

---
(1) أبو داود (466)." (1)
"3 - ثالثا: أنه ليس مشتملا على مدح كامل مطلق غير مختص.
مثال للأفعال مثل {الله يستهزئ بهم} [البقرة:15] ، {ويمكرون ويمكر الله} ، وهنا {ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين} [الأنفال:30] ، (الله يستهزئ بهم) جاء إضافة الأفعال هذه إلى الله - عز وجل -، ما نقول نشتق منها صفة فيوصف الله بالمكر ويوصف الله بالاستهزاء وأشباه ذلك، هذا غلط؛ لأن باب الأفعال كما ذكرنا أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أضيق؛ لأن المكر منقسم (ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) جاء هنا إضافة (يمكر) إلى الله - عز وجل - (يمكر الله) لكن المكر صفة منقسمة إلى:
- المكر الذي هو بحق، وهو ما دل على كمال وقهر وجبروت وهو المكر بمن مكر به سبحانه، أو مكر بأوليائه، أو مكر بدينه، هذا....

---
1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/43

حـــق.
- وإلى مكر مذموم وهـو مـا كـان على غـير وجـه الحـق [.....] (1)
كذلك، ما نقول إن من صفة الله الاستهزاء، كـذلك الملـل لا نقـول من صفات الله الملل، وأشباه ذلك «إن الله لا يمل حـتى تملـوا» (2) أطلق الفعـل لكن لا نشـتق منـه الصـفة؛ لأن الصـفة منقسـمة، كـذلك من الصـفة إلى الاسـم، وهـذا فيـه قواعـد ذكرهـا ابن القيم رحمـــــــــه اللـــــــــه في أول (بـــــــــدائع الفوائـــــــــد) .
نقـــــف عنـــــد هـــــذا نســـــأل اللـــــه التوفيـــــق والســـــداد.

---

(1) - كلام غـــير واضح
(2) البخاري (5861) / مسلم (1863)." [1]

"[المســــــــــــــــــــــــــــــألة الرابعــــــــــــــــــــــــــــــة] :
أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بشر يجوز في حقهم ما يجـوز في حق البشر ممـا هـو من الجبلـة والطبيعـة، ولهـذا في القـرآن يكـثر وصفهم بأنهم بشر وأن محمـدا صـلى اللـه عليـه وسـلم بشـر لكن يـــــــــــــــــــــــــــــــــــوحى إليــــــــــــــــــــــــــــــــــه.
وأمـا من جهـة الـذنوب والآثـام أو نجعـل البحث هـذا يعـني رأس المســـــــــــــألة منقســـــــــــــم إلى ثلاثـــــــــــــة أقســـــــــــــام:
- القســـــــــــم الأول من حيث الأمـــــــــــراض والعاهـــــــــــات:
فعند أهل السنة والجماعـة أن الرسـل والأنبيـاء يبتلـون ويمرضـون مرضا شديدا، وعند الأشـاعرة أنهم يمرضـون ولكن بمـرض خفيـف ولا يمرضـــــــــــــــــــون بمـــــــــــــــــــرض شـــــــــــــــــــديد.
هذا غلط بين فإن ابن مسعود دخل على النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وقـال: يـا رسـول اللـه إني أراك توعـك - يعـني فيـك حمى شديدة - قـال (أجـل إني أوعـك كمـا يوعـك رجلان منكم) قـال ابن مسعود: ذلك بـأن لـك أجـرين؟ قـال (نعم) (1) إلى آخـر الحـديث، والأنبيـــــــاء يضـــــــاعف عليهم أو يشـــــــتد عليـــــــه البلاء بـــــــأنواع.
فإذا من جهة الأمـراض والأسـقام الـتي لا تـؤثر على التبليـغ وصـحة الرسالة فإنهم ربما أبتلوا في أجسامهم وأبـدانهم بـأمراض متنوعـة شـــديدة.
-القســــــــــــــم الثـــــــــــــاني، من جهـــــــــــــة الـــــــــــــذنوب:
الـــذنوب أقســـام:

---

[1] شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/44

فمنها الكفر وجائز في حق الأنبياء والرسل أن يكونوا على غير التوحيد قبل الرسالة والنبوة.
والثاني من جهة الذنوب، فالذنوب قسمان كبائر وصغائر:
- والكبائر جائزة فيما قبل النبوة، ممنوعة فيما بعد النبوة والرسالة؛ فليس في الرسل من اقترف كبيرة بعد النبوة والرسالة أو تقحمها عليهم الصلاة والسلام بخلاف من أجاز ذلك من أهل البدع.
- أما الصغائر فمنع الأكثرون فعل الصغائر من الأنبياء والرسل، والصواب أن الصغائر على قسمين:
أ - صغائر مؤثرة في الصدق؛ في صدق الحديث وفي تبليغ الرسالة وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون في الأنبياء، والأنبياء منزهون عنها؛ لأجل أنها قادحة أو مؤثرة في مقام الرسالة.
ب - والثاني من الأقسام صغائر مما يكون من طبائع البشر في العمل أو في النظر أو في ما أشبه ذلك، أو من جهة النقص في تحقيق أعلا المقامات وأشباه ذلك، فهذه جائزة، ولا نقول واقعة؛ بل نقول جائزة، والله - عز وجل - أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم {إنا فتحنا لك فتحا مبينا (1) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر} [الفتح:1-2] الآية، فالنبي صلى الله عليه وسلم غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

---

(1) البخاري (5647) / مسلم (6724)." (1)

"وإنه خاتم الأنبياء

تكلمنا على الجمل الأولى وهي قوله (وإن محمدا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى) صلى الله عليه وسلم.
ووقفنا عند قوله (وإنه خاتم الأنبياء) وهذه الجملة فيها تقرير أن محمدا صلى الله عليه وسلم به ختمت النبوة، (وإنه خاتم الأنبياء) يعني الذي ختمهم فصار خاتما لهم، ليس بعده أحد.
وهذا مجمع عليه بين طوائف هذه الأمة جميعا حتى الطوائف الخارجة أو الفرق الخارجة عن الثنتين والسبعين فرقة كالجهمية والرافضة وأشباه هؤلاء من المتقدمين فإنهم مقرون بأن بعثة محمد صلى الله عليه وسلم بها ختمت النبوة وأنه صلى الله عليه

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/84

وسلم خاتم الأنبياء وخاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم. فهذا إجماع، وقد ادعت طوائف خلاف هذا؛ ادعت طوائف من المعاصرين كالقاديانية وأشباههم خلاف هذا. وبعض المتقدمين أشار إلى أن النبوة قد لا تختم وهذا سيأتي له البحث إن شاء الله فيما نعرض من مسائل، ولكن لا ينسب إلى طائفة عامة، ولكن قد يكون نسب إلى بعض الأشخاص أو بعض الأفراد المنتسبين إلى الفلسفة أو الغلو أو أشباه ذلك.

فقول المؤلف رحمه الله (وإنه خاتم الأنبياء) يعني النبي صلى الله عليه وسلم هذا كما قلنا مجمع عليه لدلالة القرآن والسنة على ذلك ولإجماع أهل السنة عليه، قال ربنا - عز وجل - {ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين} [الأحزاب:40] ، قرأ قوله {وخاتم النبيين} عاصم وحده من بين القراء بفتح التاء؛ (وخاتم النبيين) ، وقرأ الباقون من السبعة (وخاتم النبيين) وبأحد القراءات كان يقرأ الطحاوي ولذلك اخترنا الكسر على الفتح لاتباع الآي قراءة الآية على ما يقرأ به المصنف رحمه الله.
* وهذا موضوع يحتاج من طلاب العلم إلى التنبه إليه وإلى التنبيه عليه، وهو أن كثيرين إذا نشروا كتبا أو حققوا رسائل ضبطوا الآيات بما يقرأ به المحقق أو يقرأ به الباحث. وهذا غلط؛ لأن حق المؤلف أن تورد الآية بحسب قراءته، فإذا عرفت قراءته التي كان يقرأ بها، فإنه تورد الآية على نحو ما كان يقرأ، فإن كان يقرأ بحفص فتثبت على حفص، وإن كان يقرأ بأبي عمر أثبتت كذلك، وإن كان يقرأ على قراءة نافع فتثبت كذالك، وهكذا.
فينبغي التنبه في ذلك؛ لأن بعض العلماء يورد آية ويذكر وجه الاستدلال، وقد لا يذكره فيقع إشكال في أن وجه الاستدلال أو أن الدليل لا يطابق القضية التي تبحث، وذلك من جهة أن الناظر أو المحقق أو الناشر أورد الآية على نحو ما يقرأ هو، ولذلك يقع في إشكال.
وهذه بالمناسبة قضية كبيرة فالذين نشروا كتبا متنوعة أو ينشرون ينبغي لهم العناية بهذا الأمر.
وأعظم منها إذا نشروا تفسيرا للقرآن فإنهم قد يجعلون التفسير

بقراءة ليست هي قراءة المؤلف، كما في عامة طبعـات ابن كثـير، فـإن ابن كثـير الحافـظ المفسـر لم يكن يقـرأ بقـراءة حفص عن عاصـــــــــم، وكمـــــــــا في غـــــــــير ذلـــــــــك.
وكــذلك في كتب الســنة، كتب الحــديث، معلــوم أنهــا روايــات، والروايات مختلفة لكتب الحديث، فالبخاري له روايات متعددة، وأبو داوود له روايات قد تكون عن أبي داوود نفسه وقـد تكـون عن من تلقى عنه باختلاف، فيأتي الناشر ويثبت نصـا للكتـاب يخـالف النص الذي شرح عليه الشارح، ولهـذا كـل النشـرات أو الطبعـات لكتـاب فتح الباري ليست موافقة لرواية صحيح البخاري المثبت معها، فـإن الحافظ ابن حجـر رحمـه اللـه لم يشـرح البخـاري على واحـدة من الروايات المثبتة طبعـا مـع نسـخ فتح البـاري وهـذه المسـألة ينبغي لطلاب العلم أن يتنبهوا عليها. وخذ ما جره الأمر في صحيح مســلم حيث أدخل بعض الناشرين التبويب في داخل صحيح مسـلم، وكـأن مسلما رحمه الله هو الذي بوب صحيحه، ومعلوم أن مسلما رحمــه الله لم يبوب كتابه وإنما جعله كتبا، وأما التبويب الـداخلي فإنـه من صنع الشراح فلا ينبغي لطالب العلم أن يقول رواه مسـلم في كتـاب صفة القيامة باب كذا، أو في كتاب الصـلاة بـاب كـذا، لأن التبـويب ليس من صـــــــــــــــنعه والكتب (1)ـــــــــــ .

: [[الشـــــــــــــــــريط الســـــــــــــــــابع]] :

ينبغي أن تـــراعى أيضـــا هـــل ذكرهـــا في أولهـــا أو لم يـــذكرها.
المقصود من هذا أن الله - عز وجل - قال {ما كان محمـد أبـا أحـد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين} [الأحـزاب:40] ، وفي القراءة الأخرى التي قرأ بها ستة من السبعة القراء {ولكن رسـول الله وخاتم النبيين} ، وفي هذه الآية دلالة على أن النبي صلى اللـه عليـــــــــه وســـــــــلم ختمت بـــــــــه النبـــــــــوة.

وختم النبوة يدل على ختم الرسالة من باب أولى عند من يقول إن الرسول أرفع رتبة من النبي وأن كـل رسـول نـبي وليس كـل نـبي رســـولا.

وهو من قبيل دلالـة المسـاواة عنـد من يقـول إن الرسـول والنـبي

بمعنى واحد.

والآية تدل على التفريق؛ لأنه قال {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} .
وفي السنة دلت أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم على أن بعثته بها ختمت الرسالات والنبوات، فثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال من حديث ثوبان (إنه سيكون كذابون ثلاثون كلهم يدعي أنه نبي -أو كلهم يزعم أنه نبي-، ولا نبي بعدي) (2) ، وأيضا دل قوله صلى الله عليه وسلم في ما في الصحيح (إنه لا نبي بعدي) (3) على ذلك، ودل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه بعض أصحاب الصحيح وبعض أصحاب السنن؛ بل هو في مسألة ستأتي ليس فيها لفظ الختم.
المقصود أن الأدلة من السنة التي فيها ذكر ختم النبوة كثيرة متنوعة دالة على ما دلت عليه الآية من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم به ختمت النبوة وكما ذكرنا لكم أن هذا إجماع.
إذا تبين ذلك ففي هذا البحث مسائل:

---

(1) انتهى الشريط السادس.
(2) البخاري (3609) / مسلم (7526)
(3) البخاري (3455) / مسلم (4879)." [1]
"[المسألة الثالثة] :
أن هذا البحث وهو بحث التفضيل بين الأنبياء جاءت فيه أحاديث، منها هذا الحديث (لا تفضلوني على موسى) ، (لا تخيروني على موسى) ، ومنها حديث عام (لا تخيروا بين الأنبياء) (1) ، ومنها حديث خاص بيونس عليه السلام وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى) (2) وفي رواية قال (من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب) (3) ، وهذا اختلفت فيه أنظار العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث والتفضيل وما جاء في القرآن من قوله تعالى {تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض} [البقرة:253] ، وأحسن الأجوبة على ذلك أن يقال:
1 - أولا:
أن قوله (لا تخيروني على موسى) هذا قاله لسبب قصة وردت،

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/89

وهو أن اليهودي والمسلم اختلفا فافتخر اليهودي على المسلم بموسى، والمسلم رد على اليهودي ولطمه؟
فإذا يكون النهي إذا كان التفضيل الخاص جاء على جهة العصبية والحمية والفخر، ولهذا جاء في الحديث (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) (4) ، فدل على أن التفضيل إذا كان مورده الفخر والعصبية فإنه يمنع منه.
2 - ثانيا:
أن جهات الفضل متنوعة، والتفضيل من جهة الجنس؛ جنس الفضائل سائغ، ومن جهة كل فضيلة بحسبها متعدد، ولهذا يقال إن تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم من جهة مجموع الفضائل، ولا ينص على أنه أفضل من غيره من الرسل في كل فضيلة عند جميع الرسل؛ يعني من حيث النظر العام.
3 - ثالثا:
أن يقال إن التفضيل بين الأنبياء لا حاجة إليه؛ لأن الأنبياء والرسل رسالتهم واحدة، والله - عز وجل - وصف المؤمنين بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله، والرسل وصفهم النبي عليهم الصلاة والسلام بقوله (الأنبياء إخوة لعلات الدين واحد والشرائع شتى) (5) ، وتولي الرسل جميعا فرض، ومحبتهم جميعا فرض، فإذا الدخول في التفضيل دخول فيما لا طائل تحته، فالواجب أن يبقى في ذلك على النص وهو ما ذكرناه أولا من التفضيل العام دون التفضيل الخاص.
أما قوله صلى الله عليه وسلم (من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب) فهذا لأجل أن بعض الناس قد يظن أن يونس عليه السلام فعل ما يلام عليه، وأنه عوقب بأن كان في البحر وفي بطن الحوت، ثم قال: {لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين} [الأنبياء:87] ، فقال إن هذه الكلمة ربما تكون لمن فعل شيئا يلام عليه وعوقب، فقال: إن يونس بن متى قالها لأنه فعل ما فعل.
وهذا في الحقيقة غلط؛ لأنه لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى، كما قال صلى الله عليه وسلم، فيترك الدعاء بهذا الدعاء العظيم {لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين} ، فهذا قد دعا به آدم عليه السلام، ودعا به موسى عليه السلام، ودعا به غيرهما من الأنبياء والمرسلين.
فإذا هذا الدعاء وحال يونس بن متى ليس فيها نص في حقه عليه

السلام - أعني يونس بن متى عليه السلام -، فإذا لا ينبغي أن يقال إن فلانا أفضل من يونس من جهة الاستحباب، لا ينبغي أن يقال ذلك، يعني لا ينبغي أن يقال إن محمدا أفضل من يونس بن متى على جهة الاستحباب، والدليل دل على عدم الجواز فيمن يقوله لنفسه فلا يجوز لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى. والنبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك، وهو أكمل الخلق عليه السلام.
هذا البحث ربما لم تظهر حاجته لكن بحثه العلماء في هذا الموضع؛ لأن هناك من من يعتقد الكمال في الولاية من يظن أن حالته أرفع من حالة يونس بن متى عليه السلام.

---

(1) البخاري (4638)
(2) البخاري (3395) / مسلم (43)
(3) البخاري (4604) / الترمذي (3245) / ابن ماجه (4274)
(4) سبق ذكره (95)
(5) سبق ذكره (4)." [1]

"[المسألة الثانية] :
أن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم قيل فيها إنها تشمل الملائكة، وذلك لعموم قوله {ليكون للعالمين نذيرا} وهذا ليس بجيد، هذا القول ليس بجيد؛ بل يترجح **أنه غلط وذلك** لأمور:
1 - الأول:
أن قوله - عز وجل - {ليكون للعالمين نذيرا} هذا فيه الإنذار، والملائكة مقيمون على عبادة الله - عز وجل - وعلى توحيده وعلى تسبيحه كما قال صلى الله عليه وسلم (أطت السماء وحق لها أن تئط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو ملك ساجد أو ملك راكع) (1) فالملائكة موحدون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، الملائكة عباد لله - عز وجل -، الملائكة متقربون إلى لله - عز وجل -، ومن كانت هذه حاله فلا يصلح له الإنذار.
ولهذا قوله - عز وجل - {ليكون للعالمين نذيرا} ليس فيه دليل لمن ذهب إلى أن بعثة النبي صلى الله عليه وسلم عامة للجميع؛ لأن الآية فيها تعليق بالإنذار والملائكة لا ينذرون.
2 - الثاني:
أن الملائكة جنسهم أو نقول منهم من أتى بالرسالة إلى محمد

---

[1] شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/98

صلى الله عليه وسلم وهو جبريل عليه السلام، وأمره أن يبلغها للناس، ودخول الآمر في مثل هذا في الأمر يحتاج إلى دليل؛ لأن الأصل أن الآمر إذا أمر غيره فإنه لا يدخل في الأمر، فطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلن الرسالة للناس جميعا بل للثقلين، فإدخاله -إدخال جبريل- عليه السلام يحتاج إلى دليل.

3 - الثالث:

أن الملائكة {يستغفرون لمن في الأرض} [الشورى:5] ، {ويستغفرون للذين آمنوا} [غافر:7] ، وهم أنصار الأنبياء يرسلهم الله - عز وجل - إليهم لنصرتهم وهم أولياؤهم، وهذا يدل على أنهم خارجون عن الاتباع؛ لأنهم لو كانوا تابعين لصارت نصرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين متعينة بلا أمر لأجل عقد نصرة الرسالة.

قال هنا (المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى) ، (وكافة) هذه في إضافتها للورى - الورى يعني الناس- صحيحة، وجاءت في لغة قليلة عن العرب، واستعملها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي صحيحة، خلافا لمن قال إن (كافة) لا تستخدم إلا منصوبة على وجه الحال - يعني أن تكون حالا - كما قال - عز وجل - {وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا} [سبإ:28] فالأصل أن تكون منصوبة حال، ويجوز أو في لغة قليلة استعملت مضافة.

قوله (بالحق والهدى، وبالنور والضياء) هذه الأربع أوصاف وأسماء للقرآن.

وبهذا نختم هذا الدرس.

أسأل الله - عز وجل - أن يجعلنا من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم.

مباحث النبوة سبق أن ذكرنا لكم أنها لم تجمع في كتاب عام لكل مباحث الأنبياء تعريف النبي والرسول والمعجزات والبراهين وختم النبوة والرد على المخالفين في كل ما يتعلق بالنبوات، ولا شك أن الحاجة داعية إلى ذلك، فهذه مباحث قد لا توجد في كتاب مجموع، لهذا حبذا لو يتوجه إلى هذا البحث بجمع كل مسائل النبوة، بعض طلبة العلم حتى يكون تناوله يسيرا في أيدي إخوانهم من طلبة العلم.

نكتفي بهذا القدر.

(1) الترمذي (2312)." (1)

"ج/ لاشك أن هذا داء وكثير من المسائل يرغب المعلم ربما في تفصيلها للخاصة من طلاب العلم، لكن لأجل حضور من ليس مستواه مهيئا لتلقي العلم العالي فإنه يحجم، فذكر المسائل العقدية وذكر التفصيل وكلام أهل الفرق والشبهة وردها حقيقة في الأصل أنه لا يناسب المبتدئ في طلب العلم بل لابد أن يتلقاه من علم أصول أهل السنة والجماعة وفهم مذهبهم وطريقتهم وسنتهم في ذلك بعد قراءته الكتب الأولى، لهذا نوصي دائما بالمنهجية، إذا علم مذهب أهل السنة والجماعة من خلال مثلا لمعة الاعتقاد كمنهج عام في تقرير مسائل الإيمان بأجمعها؛ عرف مذهبهم في الإيمان، مذهبهم في الصفات، مذهبهم في الأسماء، في القدر، في الغيبيات، في الصحابة، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في ولاة الأمر، وهكذا المسائل التي يعرضونها، في القدر، في اليوم الآخر، فيما يعرض، علم قول أهل السنة، بعد ذلك ينتقل إلى مرحلة تلي ذلك؛ حتى لا يطلع على بعض الشبهات فيظن أن هذه مؤثرة على مذهب أهل السنة والجماعة، فيعرض له شيء من التفصيل من الزيادة بقول أهل البدع مع الرد عليهم، ثم يترقى حتى يتوسع في ذلك.

فلهذا من رأى أن حضوره لمجالس العلم التي فيها تفصيل يورد عليه الشبهات فينبغي له أن لا يحضر وأن يبتدئ العلم من أوله وأن لا يعرض نفسه للشبهة لأن الشبهة ربما استحكمت فأثرت

س4/ هل الرافضة والجهمية ليستا من الاثنين والسبعين فرقة وكيف؟

ج/ أما الجهمية فأهل السنة جميعا على أنهم ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة ليسوا من فرق الأمة.

وأما الرافضة فجمهور أهل السنة على خروجهم من الثنتين والسبعين فرقة، والمقصود من الرافضة الغلاة؛ غلاة الشيعة الذين يلعنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، والذين يتدينون بسب الصحابة ويبغضون بعض أمهات المؤمنين ويقذفون عائشة ونحو ذلك، من معتقداتهم المعروفة.

س5/ ما حكم قول البعض شاءت الأقدار، ساقته الأقدار، اقتضته

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/104

حكمــــة اللـــــه، شــــاءت إرادة اللـــــه، ونحــــو هــــذه العبــــارات؟
ج/ شاءت الأقدار، الأقدار جمع قدر، والقدر تبع المقدر وهو الله - عز وجل -، والذي يشاء القدر هو الله سبحانه وتعالى، فقول القائل شاءت الأقدار وأشباه ذلك، فإن **هذا غلط لأن** الأقدار ليس لها مشيئة، المشيئة لله - عز وجل - هو الذي شاء القدر وشاء القضاء سبحانه وتعالى.
وساقته الأقدار هذه محتملة، محتملة لهذا وهذا، وتجنبها أولى.
اقتضت حكمة الله، هذه صحيحة لا بأس بها استعملها أهل العلم؛ لأن الاقتضاء خارج عن الشيء؛ يعني حكمة الله نشأ عنها شيء هو مقتضاها، اقتضت حكمة الله أن يكون كذا وكذا؛ يعني من القضاء الذي حصل؛ يعني أن ما حصل موافق لحكمة الله - عز وجل -.
شاءت إرادة الله، هذا أيضا مثل ما سبق فإن الإرادة الكونية هي المشيئة، فقول القائل شاءت إرادة الله كقوله شاءت مشيئة الله وهو تكرار لا وجه له.
ونرجئ بقية الأسئلة إلى وقتها.." (1)
"3 - من أدلتهم أيضا قوله - عز وجل - {لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار} [الأنعام:103] ، قالوا: فنفى الإدراك، ونفي الإدراك مستلزم لانتفاء الرؤية.
& والجواب أن **هذا غلط كبير**؛ لأن نفي الإدراك لا يستلزم انتفاء الرؤية، فإنه قد ترى الشيء ولا تدركه؛ يعني لا تحيط به، فهذه السماء نراها ولا أحد يشك في أنه يرى السماء، ولو قلت لأي أحد يرى السماء: هل تدرك السماء رؤية وتحيط بها؟
فسيكون جواب كل أحد: لا، يعني لا يدركها رؤية، وإنما يرى منها ما يمكنه أن يرى وكما قال - عز وجل - {فلما تراءا الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون (61) قال كلا} [الشعراء:61-62]
ووجه الدلالة أنه نفى الإدراك، ومع نفي الإدراك أثبت الله - عز وجل - الترائي وهو رؤية كل جمع لآخر فقال {فلما تراءا الجمعان} هذا الجمع رأى الجمع وذاك الجمع رأى الجمع ومع ذلك {قال أصحاب موسى إنا لمدركون} فقال موسى (كلا) يعني لن ندرك يعني لن يحاط بنا.
فنفي الإحاطة لا يستلزم أن تنفى الرؤية؛ بل نفي الإحاطة يستلزم إثبات الرؤية نقيض ما قالوا، وهو الوجه الثاني من الاستدلال عليهم

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/107

بهـــــــــــــــــــــــــذه الآيـــــــــــــــــــــــــة.
الوجه الثاني من الاستدلال عليهم بهـذه الآيـة أن نفي الإدراك ليس كمالا، والقاعدة المعروفـة أن كـل نفي في القـرآن فكمالـه بإثبـات ضده، فربنا - عز وجـل - قـال {لا تدركـه الأبصـار} ، وذلـك لكمـال سعته سبحانه وتعالى وكمال علوه وكمـال اسـتغناه عن خلقـه، إلى غـــير ذلـــك من أفـــراد صـــفات الجلال للـــرب - عـــز وجـــل -.
فلا يقال إنه لا يدرك ويكون المراد كمالا إلا وأصـل ذلـك ثابتـا، وهـو أنـــــه في محـــــل من يـــــرى أو في محـــــل الرؤيـــــة.
مثـال ذلـك أنـك لـو قلت: إنـني لم أر العقـل، ولم أر الفهم، ولم أر القلب، ولم أر السـمع، ولم أر الإبصـار، وهكـذا الصـفات ولم أر الرحمة، ولم أر الرأفة، إلى آخرها، فإن نفي هذه الرؤية ليس كمالا في أن هـــذه الأشـــياء تـــرى، ولكنـــك عجـــزت.
لأنك متى ما قلت في شيء إنك تراه أو لا تدركـه رؤيـة فإنمـا يكـون كمـــالا إذا كـــان في محـــل مـــا يمكن أن يـــرى.
أما الأشياء التي لا ترى أصلا فإنه ليس من الكمـال أن تنفي الرؤيـة عنهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــا.
فكونك تنفي الرؤية عن الرحمة لا يعد هذا كمالا في الرحمة، وإنمـا هكذا وجدت، كونك تنفي الرؤيـة عن الإبصـار والإدراك لا يـدل على كمـــــــــــــــــــــال فيهـــــــــــــــــــــا.
فإذا دل نفي الإدراك عن الرب - عز وجـل - أن نفي الإدراك لأجـل أنـــه عظيم - عـــز وجـــل - فإنـــه يـــرى، ولكنـــه لا يـــدرك.
والإدراك ينقســــــــــــــــــــم إلى قســــــــــــــــــمين:
- إدراك برؤية
- وإدراك بعلمه
والإدراك بعلم: نفـاه اللـه - عـز وجـل - في قولـه سـبحانه {ولا يحيطـــــــون بـــــــه علمـــــــا} [طـــــــه:110] .
وإدراك الرؤيـــة: نفـــاه اللـــه - عـــز وجـــل - في هـــذه الآيـــة.
وهذه الآية في إدراك الرؤية لا في إدراك العلم، دل عليها قوله بعـد النفي {وهو يدرك الأبصار وهـو اللطيـف الخبـير} [الأنعـام:103] .
فكونه سبحانه {يدرك الأبصار} يعني يراهـا، وخص الإدراك بـإدراك الأبصار لأن الأبصار هي محل نفي الإدراك السابق، فقـال {لا تدركـه الأبصار وهو يدرك الأبصـار} [الأنعـام:103] ، فلمـا قـال {لا تدركـه الأبصـار} دلنـا على أن المنفي هـو إدراك الرؤيـة لا إدراك العلم.

والأدلة التي استدلوا بها متنوعة كثيرة، لا نشغلكم بها معروفة وهذه المسألة من أطول المسائل التي فيها الكلام، لكن دائما المؤمن أحق بالحجة من غيره، وفهم الحجة يكون بالأناة، تتأنى في فهم احتجاج أهل السنة، فإننا -ولله الحمد- بتجرد لا نعلم مسألة قال فيها أهل السنة قولا واستندوا فيها إلى الأدلة، ويكون ثم فيها شبهة لا في الأصول -أصول صفات الرب - عز وجل - - ولا في الغيبيات بعامة؛ لأن قولهم مبرأ من الهوى، لا يدخلون متوهمين بأهوائهم ولا متأولين بآرائهم وقلوبهم، وإنما يثبتون ما ثبت في الكتاب والسنة، وإنما هم مستسلمون لنصوص الوحي، كما سيأتي إن شاء الله في الدرس القادم بإذن الله تعالى.

من العجيب أن الحجج عند المعتزلة يحتجون بما ذكرنا ويردون حجج أهل السنة على حسب أقوالهم بتفسير النظر كما قلنا بأنها ناظرة يعني منتظرة، إلى آخر ما ذكرت لكم.

لكنهم إذا أتت السنة والأحاديث في تفسير الآيات وفي إثبات الرؤية وهي بالغة مبلغ التواتر فإنهم يشرحون ولا يستطيعون حتى الإبانة عن وجه ربها.

يعني أنهم يقلقون ولا يحسنون إبانة ولا تفقه لهم قولا.

وقد سمعت كلام بعضهم، سمعته بأذني وقرأت كلام بعضهم أيضا بعيني فما أحسنوا جوابا ولا خلصوا إلى قول يردون به الأدلة من السنة.." (1)

"[المسألة الخامسة] :

أن رؤية المؤمنين في الجنة لربهم - عز وجل - عامة بالإنس والجن، للرجال وللنساء، وللملائكة أيضا، {والملائكة يدخلون عليهم من كل باب (23) سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار} [الرعد:23-24] ، فالملائكة في الجنة يعني طائفة منهم في الجنة، وفي الجنة المؤمنون من الجن والإنس ومن الرجال والنساء، ولم يدل دليل على اختصاص الرؤية بالرجال دون النساء ولا على اختصاص الرؤية بالإنس دون الجن، وهذه فيها أقوال:

1 - القول الأول:

من قال: إن الرؤية للإنس دون الجن، وهذا خلاف الصواب كما ذكرنا؛ لأن الآيات عامة في الرؤية في كل مؤمن فمن دخل الجنة رآه.

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/137

2 - القـــــــــول الثـــــــــــــــــاني:
إن الرؤية للرجال دون النساء، واستدلوا على ذلك بقوله - عز وجل - {حـور مقصـورات في الخيـام} [الـرحمن:72] وأن القصـر في الخيـــام يـــدل على عــــدم خـــروجهن من ذلـــك.
* والصـواب أن الرجـال والنسـاء من المكلفين من الجن والإنس يـــرون ربهم - عـــز وجـــل - إذ كـــانوا من أهـــل الجنـــة.
وأمـــــــا الاســـــــتدلال بالآيـــــــة فعجيب لأن:
@ أولا: الآية أولا في الحور، والحور خلق ينشؤهن الله - عز وجل - إنشـــاء في الجنـــة وليســـوا من المكلفين في الـــدنيا.
@ ثانيا: أن اللـه - عـز وجـل - قـال {هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكئـون} [يس:56] وقـال - عـز وجـل - في الآيـة الأخـرى {على الأرائك ينظرون} ، فمن نعيم أهـل الجنـة أنهم يتمتعـون هم وأزواجهم على الأرائـك فيتكئـون وينظـرون، وإخـراج النسـاء من الاتكـاء ضـده الآيـة وكـذلك إخـراجهم من النظـر ضـده الآيـة.
لهذا **نقول غلط من** قال إن الرؤية للرجال دون النساء، فالنسـاء يرون ربهم - عز وجل - كما يراه الرجال؛ لأنهم مكلفـون متعبـدون، والنعيم عام للإنسان الذي يدخل الجنة من الرجال والنسـاء جميعـا، نسأل الله الكريم من فضله.." (1)

"اجتهاد؛ ليس ثم قواعد علم من العلوم مجمع عليها، وإنما تجد في العلم مـــا هـــو مجمـــع عليـــه:
في النحو فيه مسائل مجمـع عليهـا، في الفقـه فيـه مسـائل مجمـع عليهـا، في المصـطلح فيـه مسـائل مجمـع عليهـا، في الأصـول ثم مسائل مجمع عليها، وتجد أن المسـائل المجمـع عليهـا في كـل فن قليلـــــــــــة.
إذا ننتبه إلى أن التعليلات الـتي تـرد في العلـوم المختلفـة إنمـا هي التمـــــاس هـــــذه [.....]
ولذلك من أتى يحلل لك هي التماس، وقد يكون صاحبه مصـيبا في التماســــه وفي تعليلـــه، وقـــد لا يكـــون كـــذلك.
مثلا البحث المشهور عند قوله تعالى {إن هـذان لسـاحران} [طـه: 63] {إن هذان لساحران} وفي قراءة سـبعية متـواترة {إن هـذان لســـــاحران} .
طيب (إن) ما تنصب الاسم، لماذا ما صارت (إن هذين لساحران) ؟

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/139

بدؤوا يعللون فمنهم من يخطئ، يقـارن، **هذا غلـط علمي** كبـير، لمـــاذا؟
لأنـك تحكم قواعـد وضـعها النحـاة على الحـق المطلـق الـذي هـو القرآن؛ لأنها قراءة متواترة فهي الحق، يجب أن تبحث في القواعد لا العكس، فالقواعـــــــــــــــد اصـــــــــــــــطلاحية.
يأتي في مسند أبي يعلى في مطالعتي عند حديث قـال فيـه النـبي صلى الله عليه وسلم «إن هذان لشيطانان» (1) في الحديث الذي في المتن قال «إن هـذين لشـيطانان» - أنـا لـدي بحث على الآيـة، وأعـــــرف كلام المحققين عليهـــــا ومـــــا يتعلـــــق بهـــــا. اســـتغربت:
«إن هـذين لشـيطانان» ليس هـو اللفـظ وإنمـا لأجـل أنـه يخـرم القاعدة جعلها هكـذا، وإذا بـه في الحاشـية يقـول: في الأصـل «إن هذان لشيطانان» وهـذا يخـالف القاعـدة النحويـة فغيرتهـا إلى (إن هـــــــــــــــــــــــذين لشـــــــــــــــــــــــيطانان) .
طبعا سيطرة القواعد النحوية على الحق المطلق، سيطرة القضايا الاصطلاحية كلها على الحـق المطلـق هـذه قضـية كبـيرة في العلم وفي نشأة العلوم وتوسع العلوم، فطالب العلم ينبغي له أن يـرتقي في هـــــــــــــــذه المســـــــــــــائل ولا يعجـــــــــــــل.
فمسائل الاشتقاق في أسماء الله - عز وجل - هي من هـذه البابـة، فينبغي أن ينظـــــــــــــر إليهـــــــــــــا نظـــــــــــــرا.

---

(1) مسند أبي يعلى (2588)." [1]

"[المســألة الأولى] :
أن النفي يشـــــــــــــــــــــــــــــــمل أشـــــــــــــــــــــــــياء:
- أن ينفي صـــــــــفات اللـــــــه - عـــــز وجـــــل - كلهـــــا.
- أو أن ينفي أكثرهـــا.
- أو أن ينفي بعضـــا منها
@ فالـــــــذين نفـــــوا كـــــل الصـــــفات هم الجهميـــــة.
@ والـذين نفـوا أكـثر الصـفات هم المعتزلـة والكلابيـة والأشـاعرة والماتريديـــة.
@ والذين نفوا بعض الصفات طوائف كثيرون من المفســرين ومن شراح الأحاديث، يغلطـون فيثبتـون في موضـع ويناقضـون أنفسـهم

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/143

فينفـــــــــــــــون في موضـــــــــــــــع آخـــــــــــــــر.
فإذا النفي من جهة أصله فيه هذه الدرجات، والدرجة الأخـيرة وهي نفي بعض الصفات فأكثر ما يغلط فيـه **من غلـط من** المفسـرين وشراح الحـديث في الصـفات الـتي هي من جهـة صـفات الأفعـال.
وهـذه يعـني الصـفات الاختياريـة مثـل: الرضـا والغضـب والـنزول والمقت والأســــف وأشـــــباه ذلـــــك من الصـــــفات.
فالصفات الاختيارية قل من ينهج فيها منهج السـلف الصـالح؛ وذلـك لأن الباب باب واحد في الصـفات الذاتيـة وفي الصـفات الفعليـة.." (1)

"الأســئلة:
س1/ يا شيخ، قلنا المخلوق له ملك، والله ـ له ملك، وملك الإنسان مقيـــــد، وأن ملـــــك اللـــــه مطلـــــق، هـــــل هـــــذا صـــــحيح؟
ج/ ملك الله مطلق في الأشياء، صحيح، ملك الإنسان مقيد، صحيح.
س2/ هـــــــــــل الفـــــــــــرد اســـــــــــم للـــــــــــه؟
ج/ لا، ليس من الأسماء الحسنى الفرد، لكن الإخبار عن اللـه - عـز وجل - بأنـه فـرد موافـق لاسـم اللـه الصـمد والأحـد وأشـباه ذلـك.
س3/ قلت نفي الكيفيـة واجب، فهـل نفي الكيفيـة هـو الـواجب أم تفـــــــــــــــــــــــــــــويض الكيفيـــــــــــــــــــــــــــــة؟
ج/ الجـــواب أن النفي؛ يعـــني نفي الكيفيـــة المعقولـــة، نفي العلم بالكيفية، أما اتصاف الرب - عز وجل - بالصفات بكيف، هو سبحانه في صــفاته متصــف بهــا بكيــف بكيفيــة، لكن نعلمهــا؟ لا نعلمهــا.
فـــإذا النفي يتوجـــه إلى العلم بالكيفيـــة، لا إلى وجـــود الكيفيـــة.
س4/ ذكرت أن صفة الرحمة صـفة جمـال، فهي اختياريـة وذكـرت أنهـــــــــــــــــــــــــــــا ذاتيـــــــــــــــــــــــــــــة؟
ج/ ما ذكرت أن صفة الرحمة اختيارية، التقسـيمات غـير متسـاوية، هـذه تنتبـه لهـا في العلـوم جميعـا، إذا قسمنا الصـفات إلى ذاتيـة وفعليه، ثم باعتبار آخر -يعـني باعتبـار نوعهـا- إلى جلال وجمـال، لا يعني أن الجلال هي الذاتية والجمال هي الاختيارية، لا، هـذا تقسـيم آخـــر.
مثل مـا نقـول مثلا: شـرك أكـبر وأصـغر، شـرك ظـاهر وخفي، مـو معنى الكبر والأصغر، أن الخفي هو الأصغر، الخفي منـه أكـبر مثـل شـــــــــــــــــــــــــــــرك المنـــــــــــــــــــــــــــــافقين.

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/166

مثل غلط من غلط، تقسيم الكفر إلى كفر أكبر وأصغر، ثم قسم باعتبار آخر إلى كفر اعتقاد وكفر عمل، فظن أن كفر العمل هو الكفر الأصغر، وأن كفر الاعتقاد هو الكفر الأكبر، هذا ليس بصحيح، فمن فهم من كلام ابن القيم رحمه الله في تقسيم الكفر إلى أكبر وأصغر، ثم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل: إن العمل هو الأصغر. هذا ليس بصحيح، حتى على كلام ابن القيم؛ لأن العمل هذا تقسيم باعتبار المورد، مورده يكون من جهة الاعتقاد، ومورده يكون من جهة العمل، فكفر العمل منه ما هو أكبر ومنه ما هو أصغر -كما نبهنا عليه مرارا-، يعني في التقسيمات تنتبه.
مثل ما يقسم الأصوليون الواجب مثلا، يقولون: الواجب ينقسم إلى واجب موسع وواجب مضيق، طيب. ثم يقسمون باعتبار آخر إلى واجب عيني وواجب كفائي. ثم يقسمون القسمة الثالثة إلى: واجب معين وواجب مخير، مثل [خصال] الكفارة.
فإذا هناك تقسيم، التقسيم باعتبارات مختلفة، وإذا علمت التقسيم مع جهة اعتباره فهمت العلم، أما التقسيم هذا مطلقا بدون أن تفهم جهة اعتبار التقسيم فهذا يحدث لبسا.
س5/ هل الإنسان إذا رأى ربه في المنام تكون الرؤية صحيحة؟
ج/ مثل ما جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رأيت الليلة ربي في أحسن صورة (1) » ، يرى المؤمن ربه - عز وجل - في صورة إيمانه بالله، فإذا كان إيمانه بالله كاملا رأى صورة حسنة أحسن الصور، وإذا كان إيمانه بالله ناقصا رأى صورة تناسب إيمانه؛ لكن ما يرى في المنام الرب - عز وجل - على ما هو عليه جل جلاله.
س6/يسأل عن وصف اليمين والشمال لله - عز وجل -.
ج/ هذا جاء في حديث رواه مسلم (2) وأثبته طائفة من أهل العلم.
والصواب عندي عدم إثبات صفة الشمال لله - عز وجل -.
س7/ ذكرت في هذا الدرس: صفة العين مع عدم وروده، فما وجه ذلك؟
ج/ كيف صفة العين مع عدم وروده؟!! الله - عز وجل - متصف بهذه الصفة كما قال سبحانه {فإنك بأعيننا} [الطور:48] ، وقال سبحانه {تجري بأعيننا} [القمر:14] ، والجمع هذا يراد به المثنى؛ لأن لغة العرب إذا أضافت المثنى إلى ضمير تثنية أو إلى ضمير

جمع جمعت المثنى، كما في قوله تعالى {إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما} [التحريم:4] ، مع أن لهما قلبين: قلب عائشة وقلب حفصة، {إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما} أصل الكلام: فقد صغى قلباكما. لكن لما كانت التثنية تضاف إلى ضمير التثنية أو الجمع فيجمع الأول.
وقد ثبت في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافئة -أو طافية روايتان-، وإن ربكم ليس بأعور جل جلاله» (3) ، العور في اللغة هو ذهاب أحد ما له منه اثنان؛ يعني أحد العينين؛ هذا العور، عينان ذهبت إحداهما قيل عور، فلهذا الدجال وصف بأنه أعور قال (وإن ربكم ليس بأعور) ؛ يعني لا يشتبه عليكم الدجال له عين واحدة، والله سبحانه ليس بأعور؛ يعني له عينان.
ومن قال إن الآية {تجري بأعيننا} فيها إثبات الأعين لله - عز وجل -، فهذا باطل من جهتين:
الجهة الأولى: الإجماع فإن أهل السنة أجمعوا على أن الله موصوف بصفة العينين.
والجهة الثانية: أن الأعين مخالفة لقوله (وإن ربكم ليس بأعور) ؛ لأن لفظة أعور في اللغة تدل على ذهاب إحدى العينين، فتكون الإضافة {تجري بأعيننا} هي إضافة مثنى إلى مجموع فجمع لأجل هذه الإضافة كما هو مقرر في لسان العرب يعني في لغة العرب.
نكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم بارك على نبينا محمد.

---

(1) الترمذي (3234)
(2) مسلم (7228)
(3) مسلم (444)." [1]
"الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:
الأسئلة:
س1/ ما رأيكم في من يقول بأن الحوض مدور، ويستدل لذلك بأن طوله وعرضه سواء، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا كان مدورا؟
ج/ الجواب أن طوله وعرضه سواء لا يقتضي أن يكون مدورا، وقد جاء في الرواية الأخرى «طوله مسيرة شهر وعرضه مسيرة شهر

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/175

زواياه سواء» ، وهذا يدل على أنه ليس بدائري.

س2/ ما معنى قول القائل: قدس الله روح فلان؟

ج/ التقديس معناه التطهير، قدس الله روح فلان يعني طهر الله روح فلان من الذنوب أو من أثر الذنب من السيئات من المعاصي، وهذا التطهير يكون بمغفرة الله لذنبه، أو بمن الله عليه بأن يجعل ما أصابه كفارة، أو بغير ذلك من الأسباب بتهيئة دعاء المؤمنين. المقصود أنه دعاء بأن يطهر الله روح فلان، هذا لا بأس به، قدس الله روح فلان لا بأس به؛ لأن معناه طهر الله روح فلان، ومن أسماء الله القدوس؛ يعني المطهر من كل عيب ونقص: لا في الذات، ولا في الأسماء، ولا في الصفات، ولا في الأفعال، ولا في الأمر: أمره الكوني القدري، ولا في أمره الديني، في هذه الخمسة.

وهناك عبارة أخرى لا تجوز وهي قول بعضهم: قدس الله سره، كلمة سره هذه هي المنكرة؛ لأن هذه اللفظة يستعملها من يعتقد في الأموات بأن روح فلان لها سر، ولذلك يطلقون على من له السر السيد، على اعتقاد أنه الذي فيه السر، فيخصون بعض الأولياء الذين يعتقد فيهم بأنهم يجيبون، أو أن الدعاء عند قبرهم مستجاب، أو أن الاستشفاع بهم يحصل به المقصود ونحو ذلك، يخصونه بقولهم قدس الله سره، **وهذا غلط ومنكر**؛ لأن الروح ليس فيها سر، روح الناس روح المؤمنين ليس فيها أسرار، وهذا بالإضافة إلى أن هذه الكلمة لم تأت لا في اللغة ولا في الشرع.

س3/ ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله خلق آدم على صورته» (1)؟

ج/ هذا الحديث يطول الكلام عليه؛ لكن خلاصة الكلام أن الصورة هنا بمعنى الصفة؛ لأن الصورة في اللغة تطلق على الصفة كما جاء في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر» (2) يعني على صفة القمر من الوضاءة والنور والضياء، فقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله خلق آدم على صورته» ؛ يعني خلق آدم على صورة الرحمن أ؛ يعني على صفة الرحمن، فخص الله آدم من بين المخلوقات بأن جعله مجمع الصفات وفيه من صفات الله الشيء الكثير؛ يعني فيه من أصل الصفة على التقرير من أن وجود الصفة في المخلوق لا يماثل وجودها في الخالق، فالله له سمع وجعل لآدم صفة السمع،

والله موصوف بصفة الوجه وجعل لآدم وجها، وموصوف بصفة اليدين وجعل لآدم صفة اليدين، وموصوف بالقوة والقدرة والكلام والحكمة، وموصوف ـ بصفة الغضب والرضا والضحك إلى غير ذلك مما جاء في الصفات.

فإذن هذا الحديث ليس فيه غرابة كما قال العلامة ابن قتيبة رحمه الله قال (وإنما لم يألفه الناس فاستنكروه) .

فهو إجمال لمعنى الأحاديث الثانية الأخرى في صفات الله ، «خلق آدم على صورته» يعني خلق آدم على صفة الرحمن فخصه بذلك من بين المخلوقات.

الحيوانات قد يكون فيها سمع فيها بصر لكن ما يكون فيها إدراك ما يكون عندها حكمة ما يكون كلام خاص إلى آخره.

فآدم خص من بين المخلوقات بأن جعل الله فيه من الصفات ما يشترك بها في أصل الصفة لا في كمال معناها ولا في كيفيتها مع الرحمن جل جلاله، تكريما لآدم كما ذكرنا لك.

وهذا ملخص الكلام فيها وإلا فالكلام يطول لأن هذا الحديث كثيرون لم يفهموا المراد منه، ولا حقيقة قول أهل السنة والجماعة في ذلك.

س7/ يقول ذكرت أن قول قدس الله سره لفظة منكرة، وقد أكثر منها الإمام السفاريني عند ذكره لشيخ الإسلام ابن تيمية، فهل لذلك معنى؟

ج/ أحيانا العالم أو المؤلف يستعمل عبارة على حسب ما درج، ولا يعني حقيقة العبارة، فلذلك يفرق بين من يستعلمها يقصد المعنى وبين من يستعمل العبارة مشاركة، فالحكم يختلف:

فالذي يقصد المعنى أن روح فلان لها سر وأنها تغيث فهذا شرك أكبر.

والذي يستعمل اللفظ من غير قصد لما يستعمله الآخرون منها، فإنه يقال تستبدل تلك بغيرها كما قال {يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا} [البقرة:104] ، فنهاهم على قول {راعنا} لاستعمال اليهود لها بمعنى الرعونة الإيذاء، ووجههم إلى غيرها مع أنها تحتمل أن تكون من المراعاة، فقال {لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا} فأبدلهم بكلمة لا إشكال فيها ولا شبهة ولا يشتركون فيها مع من يحرفون الكلم عن مواضعه.

(1) مسلم (6821)
(2) البخاري (3327) / مسلم (7328) / الترمذي (2535)." (1)
"إذا تبين ذلك فإن تفسير الشهادة هنا وهذه الآية عند المحققين من أهل العلم على ما ذكرنا هو بالفطرة؛ الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهي الفطرة في الربوبية التي تدل على الألوهية، وهي في معنى قوله {فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله} [الروم:30] ، وفي معنى قوله صلى الله عليه وسلم «كل مولود يولد على الفطرة» (1)ـ .
وهذا الذي ذكرت من تفسير الآية على وجه التفصيل والبسط هذا هو مذهب واختيار أئمة أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير رحمه الله في تفسيره وشارح الطحاوية وأئمة الدعوة والشيخ عبد الرحمن بن سعدي في تفسيره وهو تفسير جماعات كثيرة من أهل العلم.
وهو الذي يتعين في الموافقة مع أصول التوحيد وأصول العقيدة بعامة.
وهو الذي يتعين موافقة لحكمة الله .
وهو الذي يتعين موافقة لما هو مقرر في الشريعة من مسألة إقامة الحجة في أحكام المرتد.
لهذا غلط في هذه الآية جماعات، ومن المعاصرين جماعات أيضا فجعلوها حجة على أنه ليس ثم حاجة لإقامة الحجة على العباد؛ بل الفطرة كافية، والعهد الأول كافي وإلى آخره.
وهذا ولاشك ليس بمرضي.
والحجة لا تقوم على العباد بشيء لا يتذكرونه أصلا، وإنما العباد أمامهم الدلائل.
أما تذكر ميثاق وتذكر شهادة وتذكر هذه الأشياء، فإن أحدا لا يتذكر ذلك، وإنما الرسل تذكرهم بذلك فتكون الحجة بالرسل لا بذلك الأمر الأول.
لهذا ذكرت لك في أول البحث أن مسألة الميثاق مرتبطة بالقدر، وليست متصلة بالتكفير، ليست متصلة بالحجة، ليست متصلة بهذه المسائل، وإنما هي -يعني الميثاق- مرتبط بالقدر لا غير، وليس حجة على خلاف القدر، إنما هو دليل على القدر فقط دون ما سواه.

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/198

تقرؤون الكلام الطويل الذي ذكره شارح الطحاوية وفيه طول. والمسألة بما ذكرت لك تكون قريبة واضحة، ولا يكون ثم إشكال في هذه الآية ولله الحمد، وهي من الآيات المشكلة كما ذكرت لك؛ لكن بتأمل قول المحققين والنظر في تصحيح الأحاديث وعللها وأن الأحاديث التي فيها الربط ما بين الآية والميثاق فيها اضطراب وفيها ضعف في بعضها ضعف في الإسناد وفي بعضها علة بالوقف وثم أشياء أخر لا نطيل بالكلام عليها.
بعدها ذكر مسألة القدر، مسألة القدر يطول الكلام عليها، ولعلنا نبحثها إن شاء الله المرة القادمة.

(1) البخاري (1358) / مسلم (6926) / أبو داود (4714) / الترمذي (2138)." [1]

"الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:
الأسئلة:
س1/ يقول: الإيمان بالأركان الستة منها ما لا يصح الإيمان إلا به، ومنها ما يجب على المؤمن أن يعتقده إذا بلغه بالدليل، فأرجو أن تبينوا دليل التفريق في ذلك؟
ج/ السؤال ما هو واضح من كل جهة، لكن مقصود السائل أن أركان الإيمان هي الأركان الستة المعروفة قال - عز وجل - {آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله} [البقرة:285] ، وقال - عز وجل - {ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين} [البقرة:177] ، وقال - عز وجل - في ذلك {يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالا بعيدا} [النساء:136] ، وقال - عز وجل - {إنا كل شيء خلقناه بقدر} [القمر:49] ، فأركان الإيمان الستة دل الدليل على وجوب الإيمان بها وأنها أركان الإيمان، وهذه الأركان هي التي جاءت في حديث جبريل عليه السلام، قال: ما الإيمان؟ قال «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى» ، هذا الإيمان الواجب متوقف على العلم،

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/220

فهذا القدر المجمل في الإيمان بالله، بالملائكة، بـالكتب، بالرسـل، القدر المجمل هذا واجب على كل أحد؛ لأنه لا يصح الإيمان إلا بقدر منه، وهذا القدر هو الذي يتوقف عليه الإيمان بهـذه الأمـور السـتة، ولذلك ذكرنا لك التقييدات، ما ضابط الإيمان بالملائكـة الـذي يصـح به الإيمان؟ ضابط الإيمان بالكتب؟ يعني القدر المجـزئ، مـا القـدر المجزئ في الإيمان بـاليوم الآخـر؟ مـا القـدر المجـزئ من الإيمـان بالقـــدر؟ ذكرنـــاه لكم بالتفصـــيل ترجعـــون إليـــه.
مـا زاد على ذلـك -على القـدر المجـزئ- فهـو راجـع إلى العلم فمن علم شـيئا وجب عليـه أن يـؤمن بـه من علم أن ثمـة ملـك اسـمه جبريل وجب عليه أن يـؤمن بجبريـل، ثمـة ملـك اسـمه ميكـال في القـرآن {من كـان عـدوا للـه وملائكتـه ورسـله وجبريـل وميكـال} [البقرة:98] وجب عليـه أن يـؤمن بميكـال، من علم أن في السـنة بعذاب القـبر أو بـالقرآن {سـنعذبهم مـرتين ثم يـردون إلى عـذاب عظيم} [التوبـــة:101] وجب عليـــه الإيمـــان بعـــذاب القـــبر.
فإذا ثمة قدر مجزئ من الإيمان هذا شرط في صحة الإيمان، أو هو شرط في صحة الإيمان بهذا الركن الخاص من الأركـان السـتة، مـا بعد ذلك مـا هـو زائـد على هـذا القـدر المجـزئ فهـو موقـوف على العلم بالـــــدليل، وهـــــذه قاعـــــدة الشـــــريعة.
س2/ كثيرا ما نقرأ ونسمع هذا يدل على كذا بالمطابقة، وعلى كـذا بالالتزام، وعلى كذا بالتضـمن، فمـا معـنى هـذه الثلاث ومـا الفـرق بينهـــا؟
ج/ المطابقـــة والتضـــمن والالـــتزام هي في أصـــلها من البحـــوث المنطقية، مطابقـة تضـمن والـتزام يبحثهـا المناطقـة في أول كتب المنطق، ونقلها اللغويون ونقلها الأصوليون في كتبهم فأصبح الناس يسـتفيدون ممن لم يقبـل على كتب المنطـق يسـتفيدونها من كتب الأصـول، سـيما أن أئمـة أهـل السـنة اسـتفادوا منهـا في مبـاحث الأسماء والصـفات كشـيخ الإسـلام ابن تيميـة وابن القيم وعـدد من أئمـــــــــة الـــــــــدعوة، ومعناهـــــــــا:
- المطابقـــــة: هي دلالـــــة اللفـــــظ على كـــــل معنـــــاه.
- التضـــــمن: دلالـــــة اللفـــــظ على بعض معنـــــاه.
- اللزوم: دلالة اللفظ على شيء آخر يلزم لوجود هذه الصفة وجود ذلـــــــــــك الشـــــــــــيء الآخـــــــــــر.
مثالـــه: في صـــفاته اللـــه - عـــز وجـــل - الـــرحيم.

الرحيم مطابقة هـذا اللفـظ يعـني المعـنى بالمطابقـة ذات متصـفة بالرحمة، فجمعت المطابقة ما بين الـذات ومـا بين صـفة الرحمـة.
فـإذا نقـول الـرحيم دال على الرحمـة بالمطابقـة، صـح أو غلـط؟
هـذا ليس بصـحيح، نقـول: دال على ذات متصـفة بالرحمـة؛ يعـني الاثـنين يعـني هـذا زائـد هـذا، جميعـا، هـذا معـنى المطابقـة.
يـأتي التضـمن على بعض المعـنى إذا قلنـا الـرحيم دال على صـفة الرحمـة يكـون بالتضـمن.
يأتي اللزوم الرحيم دال على صفة الحياة يعني هل هو يكون رحيما بلا حيـاة؟
يـدل على الإرادة، هـل هـو رحيم بلا إرادة؟
يـدل على الكـرم، هـل ثم رحمـة بلا كـرم؟
ونحـو ذلـك من أدوات أو دلالات اللـزوم المختلفـة.
س3/ من قواعد أهل السنة في باب الأسـماء والصـفات أن الاسـم من الأسماء الحسنى متضمن للصفة، ولا يشتق من الصـفة الاسـم، وقـد أشـكل علي بعض الأسـماء الـتي ذكرهـا العلمـاء مشـتقة من الصفات كالمعز المذل المحيي المميت وكالخافض الرافع، القـابض الباسط والمعطي المانع؟." (1)

"ج/ هـذه الأسـماء كمالهـا في اجتماعهـا في اقترانهـا، ومسـألة الاشتقاق هذا في الانفراد، أما إذا كان الكمال في الاقـتران فإنـه لا بأس، ولذلك عدوها من الأسماء الحسنى؛ لأن الكمال في الاقتران، والاسم هذا من الأسماء الحسنى مـع الاقـتران يعـني المميت ليس من الأسماء الحسنى؛ لكن المحيي المميت من الأسـماء الحسـنى، الخافض ليس من الأسماء الحسنى في نفسه، لكن الرافع الخافض من الأسـماء الحسـنى وهكـذا.
فإذا هذه كمالها في اقترانها تدل على الكمال بالاقتران لا على وجه الانفـراد.
س4/ هـل يجـوز الـدعاء بــ: اللهم رب الأرواح الغائبـة والأجسـاد الباليـة؟
ج/ الأرواح الغائبة مخلوقـة للـه - عـز وجـل - وهـو ربهـا، والأجسـاد الباليـة أيضـا اللـه - عـز وجـل - ربهـا وهـو أعلم بهـا وأين تفـرقت أجزاؤهـا، فظـاهر الـدعاء أنـه لم يشـتمل على غلـط.
لكن مما ينبغي التنبيه عليه أن القاعدة أن الدعاء يتحرى فيه المـرء

---
1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/233

الصواب، وأن لا يكون معتديا في الدعاء، والاعتداء في الدعاء:
- إما أن يكون في الطلب، يعني في صيغة الدعاء فيها اعتداء؛ ولكن يكون المطلوب طيب.
- وإما أن يكون في المطلوب، يعني في الشيء الذي سأله.
مثال الثاني معروف الذي سأل وقال: اللهم إني أسألك القصر الأبيض ... الجنة إلى آخره، فهذا اعتداء في الدعاء من جهة المطلوب.
لكن من جهة الطلب نفسه أن يستعمل صيغا ليست من الصيغ التي فيها تأدب، أو صيغ ليس له أن يستعملها هو من جهة المعنى، أو أن فيها نوع نزول في مخاطبة الله - عز وجل - ونحو ذلك، هذه تكون من الاعتداء في الدعاء، ولذلك كلما اجتهد المرء في أن يكون دعاؤه مأثورا كان أسلم وأعظم وأجمع للدعاء.
س5/ ما هي الحجة التقريرية والحجة الفطرية في آية الميثاق؟
ج/ آية الميثاق أظنه يعني بها قوله تعالى {وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين (172) أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون (173) وكذلك نفصل الآيات ولعلهم يرجعون} [الأعراف:172-174] ، هذه عند بعض أهل العلم تسمى آية الميثاق؛ لكن في الواقع ليس فيها ذكر للميثاق كما ذكرنا لكم وإنما فيها الإشهاد، وهذا الإشهاد كما مر معنا تفسيره إنما هو دليل الفطرة والربوبية وآيات الله - عز وجل - في الآفاق وفي الأنفس.
فإذا الحجة التقريرية في حد سؤال السائل هي إقرار أولئك بما أقرهم الله - عز وجل - عليه وشهد بعضهم على بعض أن الله ربهم وأنه لا إله إلا الله.
والحجة الفطرية هي ما فطروا عليه يعني منذ بداية خلقهم هم فطروا على الإسلام فطروا على التوحيد، وهذه الحجة ليست حجة كافية في الحساب؛ بل لابد أن ينظم معها الحجة الرسالية، فالحجة الفطرية لا تكفي؛ بل لابد من الحجة الرسالية في الحساب والعقاب.
إلا فيمن لم يبلغ فإن الفطرة تكفيه، الفطرة الأصلية تكفيه، فيمن مات قبل البلوغ، فإنه على الفطرة من أبناء المسلمين، وأما أبناء المشركين فهم على الخلاف المعروف في شأنهم والنبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن أطفال المشركين فقال «الله أعلم بما كـانوا عـــــــــاملين» (1) رواه البخـــــــــاري وغـــــــــيره.
س6/ نقل المرداوي في شرح اللامية عن السلف أن تفسـير آيـات الصفات عندهم هـو قراءتهـا من غـير التعـرض لمعناهـا، ونقـل عن الفضـيل بن عيـاض أن تفسـير آيـات الصـفات قراءتهـا فهـل ذلـك صـــــــــــــــــــــــــــــــــــحيح؟
ج/ السـلف ربمـا قـال بعضـهم (أمروهـا كمـا جـاءت) ، تفسـيرها قراءتها، وربما قال بعضهم (لا كيـف ولا معـنى) ، يعنـون بـذلك أنـه ليس ثم شيء غير الظاهر، لا كيف كما يقول المجسمة، ولا معنى - غير الظاهر- كما يقول المؤولة، قراءتها تفسيرها يعـني كمـا يتبـادر إلى الذهن لأن هذه كلمات عربية فما تبادر للذهن من معناهـا فهـو الـــذي يجب الإيمـــان بـــه، مـــع قطـــع الطمـــع عن الإدراك.
س7/ أشكل علينا قـولكم إن العلم يكـون مـع أول الإرادة، ومـا هي الإرادة المقصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــودة؟
ج/ هذه كلمة أردت بها التوضيح، وأشـكلت على كثـير من الإخـوان، وهي سـليمة في نفسـها صـحيحة؛ لكن لأجـل عـدم الاسـتيعاب أتركوها، وهي للإيضاح ليست للاعتقاد، هي للإيضاح، كلمـة للإيضـاح فاحـذفوها من كتابـاتكم، وإن أمكن أيضـا من التسـجيل لئلا يوقـع النـــــــــــــــــــــــــــــاس في اللبس.
س8/ لماذا نقول عموم المشيئة ولا نقول المشيئة دون ذكـر كلمـة العمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوم؟
ج/ لأن المشيئة ما تبين الفرق ما بين السني والقدري، في مبـاحث القدر نقول: عموم المشيئة لندخل طاعة المطيع ومعصية العاصـي في مشـــــــــيئة اللـــــــــه - جـــــــــل جلالـــــــــه -.

---

(1) البخــاري (1384) / مســلم (6935) / أبــو داود (4711)ـ / النسائي (1949)." [1]

"وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمـه في كـل كـائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيـه نـاقض ولا معقب، ولا مزيـل ولا مغـير، ولا نـاقص ولا زائـد من خلقـه في سـماواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعـتراف بتوحيـد الله تعالى وربوبيته كمـا قـال تعـالى في كتابـه {وخلـق كـل شـيء

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/234

فقدره تقديرا} [الفرقان:2] ، وقال تعـالى {وكـان أمـر اللـه قـدرا مقدورا} [الأحزاب:38] .) ،فويـل لمن صـار للـه تعـالى في القـدر خصـيما، وأحضـر للنظـر فيـه قلبـا سـقيما، لقـد التمس بوهمـه في فحص الغيب ســرا كتيمـــا، وعـــاد بمـــا قـــال فيـــه أفاكـــا أثيما

قال رحمه اللـه بعـد ذلـك (وعلى العبـد أن يعلم أن اللـه قـد سـبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيـــــــــــــه نـــــــــــــاقض ولا معقب)
يعـــــــــــني ليس لـــــــــــه نـــــــــــاقض ولا معقب.

(ولا مزيـل ولا مغـير، ولا نـاقص ولا زائـد من خلقـه في سـماواته وأرضـــــــــــــــــــــــه، وذلـــــــــــــــــــــــك)
يعـــــــــــني هـــــــــــذا الـــــــــــذي أشـــــــــــار إليـــــــــــه.

(من عقـــــــــــــــــــــــــد الإيمـــــــــــــــــــــــــان)
يعني مما يجب أن يعقد عليه القلب إيمانا به، وقال (عقـد الإيمـان)
يعـــني من مـــا يجب في الإيمـــان يكـــون عقيـــدة يـــؤمن بهـــا.

(وأصـــــــــــــــــــــــــول المعرفـــــــــــــــــــــــــة)
يعـــــــــــني أصـــــــــــول العلم باللـــــــــــه - عـــــــــــز وجـــــــــــل -.

(والاعـــــــــتراف بتوحيـــــــــد اللـــــــــه تعـــــــــالى وربوبيتـــــــــه)
يريد بتوحيد الله تعالى في هذا الموطن توحيد الله - عز وجل - في تصرفه في ملكه وفي عبادته، فإن العبد إذا اعترف بـأن اللـه - عـز وجل - هو المتصرف في ملكه، وأنه مـا شـاء كـان ومـا لم يشـأ لم يكن، وأنه هو المدبر وهو الرب - جـل جلالـه - فإنـه يوحـد اللـه في قدره، ويوحد الله - عز وجل - في أفعاله كما يوحد الله - عـز وجـل - في ربوبيتـــــــــــــــــــــــــه بعامـــــــــــــــــــــــــة.
ففي الحقيقة من تأمل توحيد الربوبية وآمن حقا بربوبية اللـه - عـز وجل - فإنه يـؤمن بالقـدر؛ لأن الإيمـان بالقـدر من ثمـرات الإيمـان التام بربوبية الله - عز وجل -، فإن المؤمن بالربوبية، بأن الله - عز وجل - هو الرب المتصرف في ملكه، هو السيد المطاع، هو الـذي لا معقب لحكمه ولا راد لأمـره، هـو الـذي مـا شـاء كـان، هـو الـذي لا

يغـالب في ملكـه، هـو الـذي يعطي ويمنـع ويخلـق ويـرزق ويميت ويحيي، من آمن بالربوبية على تفاصيلها فإنه لن يجـادل في القـدر؛ لأنـــه يعلم أنـــه مربـــوب مستســـلم للـــه - عـــز وجـــل -.

ختم ذلك بقول (كما قال تعالى في كتابه {وخلق كل شـيء فقـدره تقديرا} [الفرقان:2] ، وقال تعالى {وكان أمر الله قـدرا مقـدورا} [الأحـزاب:38] .) ، قـال (فويـل لمن صـار للـه تعـالى في القـدر خصـيما، وأحضـر للنظـر فيـه قلبـا سـقيما، لقـد التمس بوهمـه) (الوهم) بالتحريك، وهم: هو الفهم أو الإدراك أو الذهن أو مـا أشـبه ذلـــــك.
و (الوهم) بالسكون: هو الغفلـة عن الشـيء، يقـال هـذا وهم يعـني **هذا غلط وغفلة** ونحو ذلك، أمـا الـوهم فهـو الإدراك والفهم إلى آخــــــره.

قـــــــال (لقـــــــد التمس بوهمـــــــه في فحص الغيب) يعـــــــني بذهنـــــــه وبفهمـــــــه وتفكـــــــيره

(في فحص الغيب سـرا كتيما، وعـاد بمـا قـال فيـه أفاكـا أثيمـا.) . فأسأل الله - عز وجل - أن يكتب لي ولكم الإيمان التام بقدر الله - عز وجل -، وأن يجعلنا ممن سلموا لله - عز وجل -، وآمنوا بربوبيته وألوهيتـه وأسـمائه وصـفاته حقـا وصـدقا دون تـردد ولا ريب ودون معارضة لما أمر الله - عز وجل - به وقضى.." [1]
"الأســـــــئلة:
س1/ إن من ضابط الكبيرة ما توعـد فيـه بنفي الإيمـان، فهـل كـل نص نفي فيه الإيمان دال على أن مرتكبه فاعل للكبيرة، نرجو بيان الضـــابط في ذلـــك حيث أشـــكل هـــذا على بعض الأخـــوة؟
ج/ هذه المسألة أصلها أن الله - عز وجـل - حـرم أشـياء، وقسـم - عز وجل - المحرمات إلى قسمين: إلى كبائر وإلى صـغائر. فقـال - عــز وجــل - {الــذين يجتنبــون كبــائر الإثم والفــواحش إلا اللمم} [النجم:32] ، فجعل ثم كبائر وثم صغائر، وقـال - عـز وجـل - أيضـا {إن تجتنبـوا كبـائر مـا تنهـون عنـه نكفـر عنكم سـيئاتكم ونـدخلكم مدخلا كريما} [النساء:31] ، وصح عنه صلى اللـه عليـه وسـلم أنـه

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/263

قال «الكبائر سبع» (1) وفي الحديث المتفق على صحته «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر» (2) إلى آخره.
فإذا انقسام المحرمات إلى كبائر وصغائر أمر مقرر في الشريعة، في القرآن وفي السنة وعليه أكثر أهل العلم أو غالب أهل العلم.
وقال آخرون: إن الذنوب كلها كبائر؛ لأن الصغيرة إذا نظر فيها إلى حق من عصي بها فهي كبيرة، واستدلوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، بلى إنه كبير» (3) فجعله ليس بكبير ثم أثبت أنه كبير، فقالوا: إن الذنب لا يكون صغيرا.
وهذا غلط ممن قال به لأن النصوص دالة على التقسيم، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ذكر المكفرات «الصلاة إلى الصلاة والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر» (4) وصح أيضا أنه صلى الله عليه وسلم (جاءه رجل وقال يا رسول الله: إني لقيت امرأة في بعض السكك فأصبت منها غير أني لم أنكح. فقال صلى الله عليه وسلم «هل صليت معنا؟» فقال: نعم فقال «تلك كفارتها» (5) وتلا قول الله - عز وجل - {وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين} [هود:114] ، قال الرجل: يا رسول الله أهي لي أم للناس عامة؟ قال «بل هي عامة» فدل هذا على أن الصغائر تكفر وعلى أن الكبائر لابد لها من التوبة.
إختلف العلماء في ضابط الكبيرة ما هي الكبيرة؟ وبم تحد؟ على أقوال كثيرة جدا.
لكن الذي نرجحه في ذلك تبعا للمحققين من أهل العلم أن الكبيرة ما توعد فيه، يعني ما جاء الليل بأن صاحبه متوعد بالحد في الدنيا أو بالعذاب في الآخرة، وما كان فيه الوعيد بحد في الدنيا كشرب الخمر والزنا والسرقة والقذف وأشباه ذلك فإن هذا أو ما هو أكبر من ذلك فإن هذا كبيرة؛ لأنه متوعد صاحبه بالعذاب بالنار في الآخرة أو بالحد في الدنيا.
وزاد شيخ الإسلام ابن تيمية -اجتهادا منه- على هذا أنه ما جاء النص فيه بنفي الإيمان واللعن فإنه يدل على أنه كبيرة ونظمها ابن عبد القوي في منظومته المشهورة التي طبعت مؤخرا فقال في ذلك في حد الكبيرة:
فما فيه حد في الدنى أو توعد بأخرى فسم كبرى على نص أحمد

يعني هذا هو الذي نص عليه الإمام أحمد وهو قول جمهور العلماء، قال:
وزاد حفيد المجد أو جا وعيده بنفي لإيمان وطرد لمبعد
وزاد حفيد المجد) يعني الشيخ تقي الدين ابن تيمية يعني ما جاء في النص بنفي الإيمان «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» (6).
وطرد لمبعد «لعن الله من غير منار الأرض» (7) هذا يدل على أنه كبيرة عند شيخ الإسلام.
إذا تبين ذلك فالسائل يسأل عن ضابط نفي الإيمان لأنه فيه نصوص نفي فيها الإيمان وبالإجماع أنه ليس بكبيرة كقوله صلى الله عليه وسلم «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (8) والضابط في نفي الإيمان أنه ما نفي الإيمان فيه عن من فعل محرما، أما من لم يفعل المحرم فإن نفي الإيمان ليس من هذا الباب، لكن من فعل محرما فإن دخول نفي الإيمان على الفعل المحرم ينقل هذا الفعل المحرم من كونه صغيرة إلى كونه كبيرة «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» .
أما قوله «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» فهذا بالإجماع مستحب، قوله أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك من الخير بالإجماع على أنه مستحب.

______

(1) الأدب المفرد (578) / المعجم الكبير (102)
(2) البخاري (2766) / مسلم (272) / أبو داود (2874) / النسائي (3671)
(3) البخاري (6055) / مسلم (703) / أبو داود (20) / الترمذي (70) / النسائي (31) / ابن ماجه (2069)
(4) مسلم (572)
(5) مسلم (7177)
(6) البخاري (6016) / مسلم
(7) مسلم (5239) / النسائي (4422)
(8) البخاري (13) / مسلم (179) / الترمذي (2515) / النسائي (5016) / ابن ماجه (66)." [1]

______

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/264

"[المسألة الثالثة] :
الناس لهم في الكرسي أربعة أقوال، يعني غير أهل السنة:
1- القول الأول: وهو قول الحسن وهو أن الكرسي هو العرش وهذا قول ضعيف، الآثار ترده كما قلت لك.
2- القول الثاني: أن الكرسي لما ذكر في آية واحدة هي آية الكرسي في سورة البقرة، أنه تمثيل وأنه ليس ثم حقيقة للكرسي؛ ولكن هو تمثيل لتقريب عظمة الله - عز وجل -.
وهذا هو قول الذين ينفون كثير من الصفات التي تدل على عظمة الله وقدرته كقوله {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه} [الزمر:67] ، ونحو ذلك فيقولون: إن هذا كله تخييل؛ بل قالوا: إن كل نص جاء في الكتاب والسنة من هذا القبيل فإنه لأجل التخييل لا تقصد حقائقه، وإنما المقصود تعظيم الناس لله - عز وجل - وإلا فهذه ليست على حقائقها.
وهذا القول معروف من أقوال المعتزلة وطائفة من الأشاعرة، ومن المعاصرين قرره سيد قطب في تفسيره في ظلال القرآن وجعله قاعدة كلية في آخر سورة الزمر عند قوله تعالى {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه} .
وفي الحقيقة إن القول بأن هذا كله على جهة التخييل إلغاء لكل الدلالات الشرعية للألفاظ وإلغاء لكل الغيبيات لأنه يكون المقصود في كل هذا التمثيل.
وهذا القول قدمه الزمخشري في الكشاف وكأنه يميل إليه، وعلى قاعدتهم في أن كل النصوص من هذا الباب على وجه التوهم والتخييل.
وهذا القول كما ذكرت **لك غلط عظيم**؛ لأن معناه نفي كل الأمور الغيبية هذه على هذه القاعدة، فما كان من الأمور الغيبية يدل على عظمة الله وكان فيها تمثيل بأشياء موجودة عند البشر فتنفى ويكون المقصود التمثيل لا الحقيقة.
3- القول الثالث: أن الكرسي هو العلم، فكرسي الرحمن - عز وجل - هو علمه، وقوله {وسع كرسيه السماوات والأرض} يعني وسع علمه السموات والأرض.
وهذا القول مروي عن ابن عباس ولكن الصحيح عن ابن عباس خلاف هذا القول.
ويرد على هذا القول بأمور:

1 - أن مادة الكرسي للجمع، والعلم شيء آخر، هذا من جهة اللغة.
2 - أن الله - عز وجل - ذكر أن الكرسي وسع السموات والأرض؛ ولكن علمه - عز وجل - وسع كل شيء، قال سبحانه {ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما} [غافر:7] ، وقال - عز وجل - {والله بكل شيء عليم} وعلم الله - عز وجل - يشمل علمه بذاته - عز وجل - وبأسمائه وصفاته وأفعاله وعلمه - عز وجل - الذي يسع السموات والأرض وعلمه - عز وجل - الذي يسع الجنة والنار وعلمه - عز وجل - بعد تغير السموات والأرض وقبل خلق السموات والأرض. فإذا تفسير الكرسي بأنه العلم هذا يضاد أن العلم يسع كل شيء {وسعت كل شيء رحمة وعلما} ، وأما كرسي الرحمن - عز وجل - فقال {وسع كرسيه السماوات والأرض} .
3 - أن قولهم إن الكرسي هو العلم وأن مادة تكرس راجعة إلى العلم، والعلماء سموا كراسي لأجل العلم ونحو ذلك من الاحتجاجات واحتجاجهم بقول الشاعر يصف قنصه لفريسته:
فلما احتازها تكرسا.................
قالوا يعني علم.
فهذا من الجهة اللغوية فيه ضعف، وذلك أن العلم ليس راجعا إلى الجمع والعلماء صحيح أنهم جمعوا علومهم لكن العلم من حيث هو يحصل بتلقي المعلوم ثم العلم به والمعرفة به، فليس كل علم ناتجا عن جمع بل يكون ناتجا عن تصور الخبر، فيكون معلوما له. وهذا هو المقرر في اللغة وعند أهل نظرية المعرفة، فإن المرء يعلم بدون جمع، والله - عز وجل - وصف الصغير بقوله {والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة} [النحل:78] ، فكلما علم المخلوق، كلما علم الصغير شيئا صار عالما به ولو لم يجمعه إلى غيره، فمادة الجمع غير مادة العلم، مادة الكرس غير مادة العلم والعلم ما صار علما للجمع، وإن كان العلماء سموا كراسي لأجل جمعهم العلم.
فإذا راجع تفسير كلمة التكرس إلى كلمة الجمع، واحتجاجهم بقول الشاعر كما ساقه ابن جرير الطبري في تفسيره:
فلما احتازها تكرسا...............
يدل على أن التكرس بمعنى الجمع لا بمعنى العلم لم؟ لأنه قال (فلما احتازها) يعني صارت في حوزته. (تكرسا) وهو علم بأنه قنصها لما صارت في حوزته.

يكون تكرسه شيئا جديدا زائدا على ما حصل له من الحيازة، فالحيازة بها علم وزاد بعد الحيازة أن ضمها وجمعها إليه. فإذا من حيث اللغة فإن دلالة التكرس على العلم دلالة ضعيفة؛ بل الصواب أن التكرس ومادة كرس راجعة إلى الجمع في اشتقاقاتها جميعا.." (1)

"أحمد ربي وأصلي وأسلم على عبده ورسوله وخليله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد: الأسئلة:

س1/ هل صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى مسجده فوق مقبرة؟ إن كان نعم فكيف يجمع مع لعنه صلى الله عليه وسلم الذين اتخذوا القبور مساجد؟

ج/ النبي صلى الله عليه وسلم لما بركت الناقة في موضع مسجده الآن كان فيها مواضع قبور للمشركين، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم -يعني في جزء منه- أمر بالقبور فنبشت واتخذ هذا المكان مسجدا.

والمقبرة إذا كانت موجودة وبني على القبر مسجدا فهذا هو الذي جاء فيه النهي.

نبش القبور للمصلحة الشرعية جائز، ولهذا النبي صلى الله عليه وسلم امتثل الأمر فبنى في ذلك المكان مسجدا.

وإن كان يعني أنه بني المسجد على قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأإن آخر السؤال يدل عليه، وإن كان لا فما حكم المدرس، ايش القائل بذلك....إلخ.

إذا كان المقصود أن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بني على قبره **فهذا غلط كبير**، فالنبي صلى الله عليه وسلم بني مسجده في حياته، وهو لما توفي صلى الله عليه وسلم دفن في حجرة عائشة وكانت ملاصقة للمسجد وليست من المسجد.

ولما احتاج المسلمون إلى توسعة المسجد لضيقه بالناس وسع من الجهة الجنوبية ومن الجهة الشمالية ومن الجهة الغربية، وأما الجهة الشرقية التي فيها حجرات أزواجه صلى الله عليه وسلم وبيت عائشة بالخصوص وبعض الحجر، فما كان يؤخذ منها إلا لما احتيج، وبقيت حجرة عائشة التي فيها القبور على ما هي عليه، فكانت حجرة عائشة ليست من المسجد وإنما المسجد من جهاتها الثلاث

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/274

وليست حجرة عائشة في الوسط.
وبقي المسلمون على ذلك زمانا طويلا حتى أدخل في عصور متأخرة -أظن في الدولة العثمانية أو قبلها- أدخل الممر الشرقي وذلك بعد شيوع الطواف بالقبور، أدخل الممر الشرقي يعني وسع المسجد أو جعل الحائط يدور على جهة الغرفة الشرقية.
صار فيه هذا الممر الذي يمشي معه من يريد الطواف.
وهذا الممر وإن كان السور سور المسجد من تلك الجهة خلفه لكن ليس له حكم المسجد ولا يقال القبر في المسجد إلى الآن، ولا يقال الحجرة الآن في المسجد وإن كان ظاهرها من حيث العين أنها في المسجد؛ لكنها حكما شرعا ليست في المسجد؛ لأن الجهة الشرقية هذه الممر لا يصح أن يكون مسجدا شرعا، فلذلك إدخاله في المسجد باطل، ولذلك الصلاة في الجزء ذاك لا تصح، ولهذا يعمل في كثير من الأحيان أنه تسد وقت الصلاة، تسد الجهات من ذلك الممر حتى ما يصلي المصلون من جميع الجهات.
ولذلك لما جاءت التوسعة الأخيرة توسعة الملك فهد لم يبتدأ بالتوسعة من أول المسجد الأصلي وإنما ابتدئ بعد نهاية القبر؛ صار يعني نهاية الحجرة بكثير وبعد الباب وصار الامتداد هناك، فيكون:
1- أولا: الواقع الآن، يعني من حيث التاريخ ليس المسجد مبنيا على القبر.
2- ثانيا: أن القبر لم يدخل في المسجد وإنما اكتنفه المسجد من الجهات الثلاثة جميعا.
3- ثالثا: الجهة الرابعة الشرقية من الحجر هذه أدخلت في عصور متأخرة لما شاع الطواف بالقبور، ولما قامت الدعوة ووصلت الدولة السعودية إلى ذاك المكان، واستفتي أئمة الدعوة في ذلك فلم يروا تغيير السور وتقطيع المسجد حتى ما تثار أشياء وإنما قالوا الوقف أو الجزء هذا الصلاة فيه باطلة فيمنع الناس من أن يصلوا فيه، الذي هو الممر الشرقي للقبر.
فإذا من كل جهة لا ينطبق عليه أن القبر هذا في المسجد، ولا أن المسجد بني على القبر، وإنما النبي صلى الله عليه وسلم دفن في حجرة عائشة لا في المسجد، وحجرة عائشة رضي الله عنها منفصلة عن المسجد وليست في داخل المسجد.
بقي أيضا أنه لما وسع المسجد من الجهة الشمالية واشتريت بعض حجرات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم؛ يعني التي هي من جهة

الآن دكة الآغوات وما هو شمال منها، كانت حجرة عائشة، جعل عليها جداران:
الجدار الأول الذي هو يفصل حجرة عائشة عن بقية الحجر، وهذا الجدار له صفته، ممكن انكم تشوفونها في الخرائط موجودة.
وجعل جدار آخر أيضا مثلث من الجهة الشمالية، أصبح زاوية، يعني اتجاه السهم كأنه يتجه إلى الجهة الشمالية، وقد فعل ذلك من فعله من العلماء من التابعين وغيرهم بفتاويهم في ذاك الزمان حتى لا يظن أحد أنه يمكن أن يستقبل القبر، أي لا يتصور أن القبر أمامه وأنه الآن هو سيستقبله، بيصير فيه الآن جدران محرفة ليبعد النظر عن أنه يستقبل القبر.
ثم بعد ذلك عمل جدار ثالث، وهو طويل يعني طوله في السماء يعني ارتفاعه نحو ستة أمتار ونحو ذلك، فهو غير مسقوف أيضا.." (1)

"[المسألة الثالثة] :
افترقت هذه الأمة في هذه المسألة العظيمة وهي مسألة التكفير إلى ثلاث طوائف.
طائفتان ضلتا، وطائفة هي الوسط وهي التي على سبيل الجماعة، وهذه الطوائف الثلاث هي:
1- الطائفة الأولى:
من كفر بكل ذنب، وجعل الكبيرة مكفرة وموجبة للخلود في النار، وهؤلاء هم الخوارج والمعتزلة وطوائف من المتقدمين ومن أهل العصر أيضا ممن يشركهم في هذا الأصل والعياذ بالله.
2- الطائفة الثانية:
من قالت: إن المؤمن لا يمكن أن يخرج من الإيمان إلا بانتزاع التصديق القلبي منه وحصول التكذيب، وهؤلاء هم المرجئة وهم درجات وطوائف أيضا.
وهذا مبني على أصلهم في أن الإيمان هو تصديق القلب فلا ينتفي الإيمان عندهم إلا بزوال ذلك التصديق.
وهذا أيضا غلط؛ لأدلة ربما تأتي إن شاء الله تعالى.
3- الطائفة الثالثة:
وهم الوسط الذين نهجوا ما دلت عليه الأدلة، وأخذوا طريقة الأئمة التي اقتفوا فيها هدي الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين،

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/299

فقالوا:
إن الملي والواحد من أهل القبلة قد يخرج من الدين بتبديله في الدين ومفارقته للجماعة بقول أو عمل أو اعتقاد أو شك.
وهذا هو الذي أورده الأئمة في باب حكم المرتد، وقالوا:
إن هذا يدخل في تبديل الدين الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم «من بدل دينه فاقتلوه» ، ويدخل في قول الله - عز وجل - {من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه} [المائدة:54] آية البقرة ونحو ذلك، فدل ذلك على أن المؤمن المسلم قد يحصل منه ردة.
وهذه الردة لها شروطها ولها موانعها بتفصيل لهم في كتب الفقه في باب حكم المرتد.
فعند أهل السنة والجماعة:
-لا يتساهل في أمر التكفير بل يحذر منه ويخوف منه.
-وأيضا لا يمنعون تكفير المعين مطلقا؛ بل من أتى بقول كفري يخرجه من الملة أو فعل كفري يخرجه من الملة أو اعتقاد كفري يخرجه من الملة أو شك وارتياب يخرجه من الملة، فإنه بعد اجتماع الشروط وانتفاء الموانع يحكم عليه العالم أو القاضي بما يجب من الردة ومن القتل بعد الاستتابة في أغلب الأحوال.." (1)
"[المسألة التاسعة] :
من أهل العلم من جعل التكفير في الاعتقادات أو جعله في المسائل العلمية.
فقال: المسائل العلمية التي دخل فيها أهل الأهواء والبدع فإننا نكفر المخالف فيها، وأما المسائل العملية لا نكفر فيها إلا بالاستحلال.
وهذا قال به بعض المنتسبين إلى السنة؛ ولكنه مخالف لقول أئمة أهل الإسلام وما تقرر من اعتقاد أهل السنة والجماعة، فإن الخطأ والاجتهاد والغلو ونحو ذلك يدخل في المسائل العلمية.
فأهل البدع لا يكفرون بإطلاق، فليس كل من خالف الحق في المسائل العلمية يعد كافرا بل قد يكون مذنبا، وقد يكون مخطئا وقد يكون متأولا.
وعلى هذه الثلاث حكم أهل السنة وأئمة الإسلام بأن هذه بدعة:
- قد تكون ذنب يوصله إلى الكفر.

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/353

- وقــــــــد تكـــــــون ذنبـــــــا فيمـــــــا دونـــــــه.
- وقد يكون سلك البدعـة عن جهـة الغلـط منـه والخطـأ أو الجهـل.
- وقـــــــــد يكـــــــــون تــــــــــأول في ذلـــــــــك.
ويستدلون على هذا بقصة الرجل الذي (أوصى إذا مات بـأن يحـرق ثم يذر رفاته وقال: لئن قدر الله علي ليعذبني عذاب لم يعذبه أحدا من العالمين، فجمع الله - عز وجل - رفاته وقال له: ما حملك على هــذا؟ فقــال: إنمــا فعلتــه خشــية عــذابك) . أو كمــا جــاء. (1)
ففعل هذا الفعل الذي أنشأه عنده الجهل أو عدم اعتقاد الحــق في صفة من صفات الله - عز وجل - وهي صفة تعلق القـدرة برفاتـه (2) هــــو وبقـــــدرة اللــــــه - عــــز وجـــــل - على بعثـــــه.
وعفا عنه رب العالمين لأجل عظم حسناته الماحيـة أو لجهلـه؛ لأنـه قال فعلته من خشيتك أو خوفا من عذابك أو نحو ذلك، وهذا اعتقاد عظيم وهو حسنة عظيمة قابلت ذلك الاعتقاد السيئ، فدل على أن الاعتقــادات البدعيــة والمخالفــة للحــق قــد يعفى عن صــاحبها.
فإذا قول من قال أن أهل البدع والضلالات المخـالفين في التوحيـد أو في الصفات أنهم يكفرون إذا خالفوا ما دل عليه الكتاب والسـنة هذا **قول غلط وليس** بصواب عنـد أئمـة أهـل السـنة والجماعـة.
بـــــــــــــل الصـــــــــــــواب تقســـــــــــــيمهم:
- فمنهم من يكون كـافرا إذا قـامت عليـه الحجـة الرسـالية ودفعت عنـــــــــــــه الشـــــــــــــبهة وبين لـــــــــــــه.
- ومنهم من يكـــون مـــذنبا لأنـــه مقصـــر في البحث عن الحـــق.
- ومنهم من يكـــــــــــــــــــون متـــــــــــــــــــأولا.
- ومنهم يكـــــــــــــــــــون مخطئـــــــــــــــــــا.
- ومنهم من له حسنات ماحية يمحو الله - عـز وجـل - بهـا سـيئاته.

---

(1) المســــــــــــند (7635) / ابن حبــــــــــــان (7635)
(2) الرفات: مابلي فتفتت/ تاج العروس (1/1090)." (1)
"س7 /ممكن يكــــــــــون لا يعرفــــــــــه يعــــــــــني؟
لا، مــــا يعرفـــه مــــا يصــــلح، لابـــد يكـــون عالمـــا معروفـــا.
س8 /هـل يعـني الـذي تقـام عليـه الحجـة عـارف الـذي يقيم عليـه الحجـــة؟
لا يعرفه شخصا، هو يعرف أنه عالم وليس جاهلا، فمثلا اثنين [.....]

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/359

، لا يكفي، لابد يكون عالما، وهذه تختلف، إقامة الحجة تختلف، فيه مسائل التي يمكن أي واحد -المعلوم من الدين بالضرورة- أي واحد يقيم، لكن في المسائل الخفية التي فيها شبه.
س9/هل الناس في البلاد العربية ينطبق عليهم حكم الأعجمي لأنهم قد ابتعدوا عن اللسان العربي من ناحية فهم الألفاظ والمعاني؟
العلماء لا ينطبق عليهم، العلماء الذين درسوا اللغة ودرسوا النحو وهو عالم يعرف العقيدة ودرس، هذا القرآن كافي في حقه؛ لأنه مفرط كونه ما عرف، لكن العوام وأشباه العوام هؤلاء يحتاجون إلى بيان.
س10/ آحاد الناس ما يكفرون أحدا، فقط التكفير يقتصر على العلماء والقضاة و [.....] ؟
يعني في المسائل التي تحتاج إلى إقامة الحجة، لكن المعلوم من الدين بالضرورة.
يعني مثلا شخص قال لأحد من المسلمين الخمر حلال.
هذا يكفره لأن هذا لا يحتاج إلى استدلال، معلوم من الدين بالضرورة.
لكن تجيء المسائل الخفية أو المسائل التي تحتاج إلى إقامة الحجة، المسائل الخفية يعني النادرة أو التي تحتاج إلى إقامة الحجة، فما دام فيه إزالة شبهة فلا بد من عالم يزيلها أو يحكم.
لكن المعلوم من الدين بالضرورة الذي لا يحتاج فيه إلى استدلال أصلا.
وهذه فيها تفصيلات تختلف باختلاف البلاد والأماكن.
س11/ذكر شيخ الإسلام في مسألة حفظ [..] ... لما قال إنه [.....] ذكر كلام قال لو كان كفره لكان مثلا سعى في قتله؟
كلام شيخ الإسلام صحيح، حتى هو يقول أنا أقول للمخالفين لو قلت بما تقولون به لكفرت؛ لأنه عنده العلم الواضح، يقول للمخالفين لو قلت بما تقولون به لكفرت، فهذا أصل مهم.
س12/إيش معنى تكفير الشافعي لحفص الفرد؟ (1)
ما كفره عينا.
س13/لكن هو قال كفرت بهذا؟
كفرت يعني لم يحكم عليه بالردة، كفرت يعني هذا من باب الوعيد، لكن ما حكم عليه بالردة في نفسه، يعني المقالة هذه التي

قلتها أنت كفرت بها، كفرت بقولك هذا.
لكن هل معنى كفرت أنه جعل هذا الكفر مستديما معه يعني خرج من الإسلام به؟
هذه لابد فيها إقامة الحجة، فإنه إذا كان اكتفى بذلك وأقام الحجة عليه خلاص يصير مرتد.
فإذا ظاهر كلام ابن تيمية الذي قلته الآن أنه يقول أن الشافعي ما حكم عليه بالردة.
يقول شيخ الإسلام: قال له كفرت من باب الوعيد لأن مقالته مقالة كفر؛ لكنه ما حكم عليه.
س14/بما أنه ناقشه، ألا يكون قد أقام عليه الحجة؟
والله كلام ابن تيمية ما يساعد بهذا، ما يساعد أنه كفره.
س15/ التسخط على المصيبة هل يكون في الألفاظ فقط؟
ج/ التسخط معروف، التسخط منافي للصبر، باللسان تكلم باللسان، أو الجوارح يضرب، أو في قلبه يظن الظن السوء بالله - عز وجل -.
يقول ما الذي أتاني، أنا لا أستاهل هذا، غيري أولى مني.
هل هو باللسان فقط؟
التسخط له ثلاثة، الصبر له ثلاثة موارد، وكذلك التسخط له ثلاثة موارد، تسخط بالقلب، تسخط باللسان، تسخط بالجوارح.
س16/ [.....] ؟
ج/ **هو غلط كلامه**، كلام الطحاوي ما هو صحيح، إذا كان أراد به ما نكفره بأي ذنب حتى يستحله، يدخل فيه الشرك بالله، يدخل فيه السجود للأوثان، مسبة النبي صلى الله عليه وسلم ومسبة الله فكلامه غير صحيح، إنما ظاهر السياق أنه أراد مخالفة الخوارج والمعتزلة، الخوارج والمعتزلة كلامهم في إيش؟ في الكبائر العملية، لذلك بذنب يعني من الذنوب العملية أو بمجرد ذنب أو بكل ذنب.
س17/ بالنسبة للقضاء والقدر، أحيانا تحدث المصيبة بسبب فعل الإنسان، مثل أن يسعى فيها أو يسعى في بعض أسبابها، كأن يكون إنسان باع شيئا واستعجل في بيعه ثم اكتشف أنه أخطأ في بيعه، ثم جلس يقول يا ليتني لم أبعه أو ما أشبهه، فهل هذا معارض للقضاء والقدر؟
ج/ أولا الرضا له جهتان:

- الرضا بفعل الله - عز وجل -، بتصرف الله في ملكوته هذا واجب.
- والثاني الرضا بالمصيبة بالذنب، الرضا بفقد المال، الرضا بالمرض هذا مستحب ولا يقدر عليه كل أحد.
فالرضا بقضاء الله - عز وجل - الرضا بفعل الله سبحانه وتعالى، تصرف الله في ملكوته يعني حيث هو من فعل الله - عز وجل - يرضى ولا يسخط تصرف الله في ملكوته.
لكن يسخط المصيبة، يسخط المرض، لكن يقول الله - عز وجل - ما شاء فعل هذا ملكه وأنا عبد من عباده؛ لكن إذا نظر إلى المصيبة سخطها إذا نظر إلى المرض سخطه، فهذا مستحب أنه يرضى بالمصيبة.

---

(1) سنن البيهقي الكبرى (19690) / حلية الأولياء (9/113) / درء تعارض العقل والنقل (4/5)." [1]

"إذا تبين هذا فمن المهم في تأصيل هذه المسألة **التي غلط فيها** الكثيرون منذ نشأت المرجئة، أن يعرف أن الإيمان في اللغة في حقيقته تصديق وإقرار؛ لكن تصديق معه نوع عمل وليس لازما في حقيقته؛ لكن لا يسمى تصديقا حتى يكون معه عمل يأمن به، لصلته بالمعنى اللغوي العام.
أما في الشرع فهو إقرار وتصديق وعمل؛ لأن الشرع جاء بزيادة على المعنى اللغوي في هذه المسألة العظيمة.." [2]

"[المسألة الثالثة] :
قوله (والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى) هذا صحيح؛ لكنه وجه تفاضل وليس كل أوجه التفاضل.
(فالتفاضل قد يكون منة من الله - عز وجل - وتكرما أن يمن على أحد بأن يكون أفضل من أحد، والله - عز وجل - يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.
(ويكون التفاضل أيضا بأمور زمانية مثل صحبة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه زائدة عن الأمور التي ذكرها وهي (الخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى) ، وقد جاء في الحديث لمقام أحدهم ساعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/380
2) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/399

عبادة أحدكم ستين سنة أو كما جاء عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم (1) ، وقد قال صلى الله عليه وسلم أيضا في الحديث الذي في الصحيحين «لا تسبوا أصحابي -لما نيل من عبد الرحمن بن عوف وهو من السابقين- فوالذي نفس محمد بيده فلو أنفق أحكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» (2) يعني ولا نصف المد، وذلك فضل خاص زماني لأنهم اتصلوا وصبحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(الوجه الثالث: التفاضل يكون بأعمال القلوب دون الأعمال الظاهرة، فقد تكون الأعمال الظاهرة قليلة؛ لكن أعمال القلوب عظيمة.
وأعمال القلوب يؤجر عليها العبد في الواجبات، ويؤجر على الانتهاء عن المنهيات -منهيات أعمال القلوب من الكبر والبطر ورؤية النفس ونحو ذلك وسوء الظن بالله أو سوء الظن بالخلق يعني بالمسلمين-، ومنها أعمال يؤجر على فعلها ويأثم على فعلها؛ يعني يؤجر على فعل بعض الأعمال ويأثم على فعل بعض الأعمال.
فإذا كان كذلك كان فعل القلب ميدانا للتفاضل، عمل القلب ميدانا للتفاضل.
لهذا يروى عن الحسن البصري رحمه الله أنه سئل: لماذا سبق الصحابة وفضلوا مع أن عبادة من بعدهم يعني التابعين أكثر من عبادتهم؟ فقال الحسن (كانوا يتعبدون -يعني الصحابة- والآخرة في قلوبهم، وهؤلاء يتعبدون والدنيا في قلوبهم) .
العمل الظاهر واحد؛ بل ربما يكون أكثر، ولهذا صار الابتلاء بحسن العمل، وحسن العمل فيه الإخلاص وفيه المتابعة، وإذا اتفق هذا وهذا في المتابعة، فهل يتفقان في عمل القلب؟ وهل يتفقان في الإخلاص؟ وهل يتفقان في حسن العمل الباطن وفي الخشية والإنابة؟
لا يتفقون، هذا وهذا يصلون جنب بعض وهذا وهذا يختلفون تماما.
هذه بعض المسائل المتعلقة بذلك، فتحصل من هذا أن قوله (أهله في أصله سواء) ليس صوابا بل هو غلط، وليس إيمان الرسل كإيمان عامة أتباعهم، وليس إيمان الناس كإيمان الصحابة، وليس إيمان الصالحين كإيمان الفاسقين، وليس إيمان المقربين كإيمان سائر خلق الله من المكلفين.
هذا فيه اختلاف فهم يختلفون أعظم الاختلاف في إيمانهم بالله

وأسـمائه وصـفاته وربوبيتـه وألوهيتـه، ومـا في قلـوبهم من العلم الإجمالي والعلم التفصـيلي ومـا في قلـوبهم من الأعمـال الصـالحة وكذلك ما عملوه ظاهرا من الأعمال الصالحة وانتهوا عما نهاهم الله - عـز وجـل - عنـه، فهم يختلفـون في ذلـك أعظم الاختلاف.
أسأل الله - عز وجل - أن يجعلني وإياكم من أهل المقامات العالية في الإيمان، وأن يغفر لنا ذنوبنا الكثيرة وزللنا وتقصيرنا، وأن يبارك لنا في قليل أعمالنا، وأن يصلح لنا نياتنا وذرياتنا وأهلينا، إنه سبحانه جـواد كـريم.
وصـلى اللـه وسـلم وبـارك على محمـد وعلى آلـه وصـحبه.

---

(1) ابن ماجـه (162)
(2) البخاري (3673) / مسلم (6651)." [1]

"[المسـألة الأولى] :
(أهل الكبـائر) يسـمى من ارتكب الكبـيرة أنـه من أهـل الكبـائر، أو يوصـف أنـه من أهـل الكبـائر إذا اجتمـع فيـه وصـفان:
- الأول: العلم.
- والثـاني: عـدم التوبـة.
فإذا علم أن هذا الفعل معصية واقتحمـه وكـان منصوصـا عليـه أنـه من الكبـائر فيكـون من أهـل الكبـائر.
والثاني أن لا يكون أحدث توبة فإذا أحدث توبـة فلا يوصـف أنـه من أهـل الكبـائر.
والكبائر جمع كبيرة، والكبـيرة اختلـف فيهـا العلمـاء اختلافـا كبـيرا، على أقوال شتى -ذكر لك عددا من الأقوال الشارح ابن أبي العـز-:
- فمن أهل العلم من قال هي سـبع مقتصـرا على حـديث «اجتنبـوا السـبع الموبقـات» (1) .
- ومنهم من قـال هي سـبعون -يعـني من جهـة العـدد-.
- ومنهم من قـال كـل معصـية كبـيرة.
وهذه الأقوال ليست جيـدة؛ بـل الجميـع غلـط، فلا يحـد العـدد بحـد لعدم النص عليه، وليست كل معصية كبيرة للفرق في القرآن -كما سيأتي-، وكذلك ليست هي سبعين؛ يعني لم يثبت في العدد ولا في أن كـل معصـية كبـيرة شـيء يمكن أن يسـتدل بـه على ذلـك.
ولهـذا صـار أجـود الأقـوال في الكبـيرة قـولان:

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/414

1- القول الأول: أن الكبيرة ما فيه حد في الدنيا أو عيد بنار أو غضب.
2- والقول الثاني: أن الكبيرة هي المعصية التي يؤثر فعلها في أحد مقاصد الشرع أو كلياته الخمس، مقاصد الشرع العظيمة أو في أحد كلياته الخمس.
والقول الأول هو المعروف عن الإمام أحمد وعدد من أهل العلم من أهل السنة.
والقول الثاني اختاره جمع من العلماء كالفقيه العز بن عبد السلام في قواعده، وقواه جمع ممن تبعه في ذلك، وذكره النووي أيضا في شرحه على مسلم من الأقوال القوية في المسألة.
هذان القولان قريبان.
والقول الأول عرفت فيه الكبائر بـ (ما فيه حد في الدنيا أو وعيد) .
(حد في الدنيا) يعني ما رتب عليه حد محدود، مثل السرقة فيها حد كبيرة، الزنا فيه حد كبيرة، شرب الخمر فيه حد كبيرة، السحر فيه حد كبيرة، الشرك بالله - عز وجل - هو رأس الكبائر، وكل ما رتب فيه حد، فهذا ضابط لمعرفة أنه كبيرة.
(أو وعيد) ما توعد عليه بالنار، فعل توعد الله - عز وجل - عليه بالنار، جاء في الكتاب أو السنة التوعد عليه بالنار، قتل النفس هذا فيه حد وأيضا توعد بالنار، والخيانة، وأكل المال بالباطل أكل مال اليتامى {إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا} [النساء:10] ، وأشباه ذلك، فما كان فيه حد أو كان توعد بنار فهذا ظاهر في أنه كبيرة.
ابن تيمية أضاف (ما نفي فيه الإيمان -لا يؤمن-، أو جاء فيه -ليس منا-) :
ما نفي فيه الإيمان (لا يؤمن) : يعني أضاف على التعريف الأول ما نفي فيه الإيمان «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» (2) يقول: عدم أمن الجار من البوائق والاعتداء عليه هذا صار من الكبائر؛ لأنه نفى فيه الإيمان، ونفي الإيمان لا يطلق عند ابن تيمية إلا على نفي الكمال الواجب، ولا ينقص الكمال الواجب عنده إلا ما كان كبيرة.
أو جاء فيه (ليس منا) : ليس منا من فعل كذا، ليس منا من غش، «من غشنا فليس منا» (3) ، «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية» (4) هذا يدل على أن الفعل كبيرة عند ابن تيمية؛ لأن النفي هذا (ليس منا) يقول يتوجه إلى أنه ليس

من أهل الإيمان وهذا النفي يرجع إلى الأول في أنه فعل كبيرة. وذكرت لكم مرة أو أكثر أن ابن عبد القوي في منظومته في الآداب الطويلة ذكر التعريف بقوله:
فما فيه حد في الدنى أو توعد ****** بأخرى فسم كبرى على نص أحمد
وزاد حفيد المجد أو جا ****** وعيده بنفي لإيمان وطرد لمبعد
يعني جمع قول الإمام أحمد واستدراك ابن تيمية عليه. والتحقيق أن يقال هذه الأقوال أعني هذين القولين قريبة، وهي صواب، وما كان فيه قدح في مقصد من مقاصد الشارع أو ضروري من الضروريات الخمس وصار إحداثه أو فعله مضرته وإفساده يرجع إلى هذه فهو في الحقيقة يكون في الشرع مرتبا عليه حد أو يكون في الشرع مرتبا عليه لعن أو طرد أو وعيد. يدخل في التعريف الأول -يعني على كلام ابن تيمية- اللعن، كل ما فيه لعن أيضا يدخل في حد الكبيرة -سبق أن ذكرنا لكم شيئا من ذلك-.

---

(1) سبق ذكره (264)
(2) سبق ذكره (264)
(3) مسلم (294) / ابن ماجه (2224)
(4) البخاري (1294)." (1)

"الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
الأسئلة:
س1/ كيف نجيب على الإشكال في الأحاديث النبوية التي تذكر دخول الجنة والنار بالفعل الماضي، مثل حديث «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت بها النار» (1) ، هل المقصود عذاب القبر أم ماذا؟
ج/ ما ذكر من العذاب لمن أخبر الله - عز وجل - أنه يعذب في النار أو يعذب مطلقا أو أنه عذب، هذا محمول عند أهل السنة والجماعة على حقيقته، فإن الجنة والنار مخلوقتان الآن لا تفنيان ولا تبيدان.
فمن شاء الله - عز وجل - أن يعذبه في النار من أهل القبلة أو من

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/437

استحق النار من أهل الشرك والضلال فهو إذا مـات في النـار وهـو في قبره يكون معذبا في النار، والقبر إما روضـة من ريـاض الجنـة وإما حفرة من حفر النار، وقد قال - عز وجل - في سورة غافر لما ذكر عذاب آل فرعون قال {النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويـوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب} [غـافر:46] ، فـدلت الآية على أن عذاب أولئك في النـار حاصـل في زمـنين: الآن وبعـد قيام السـاعة. وكلهـا على حقيقتهـا يعـذبون في النـار؛ لأن الـواجب الأخذ بالظاهر، وهذه أمـور غيبيـة، والنـار مخلوقـة والجنـة مخلوقـة والنعيم في الجنـــة حاصـــل الآن والعـــذاب في النـــار حاصـــل الآن. لكن ينبغي أن يفهم أن العذاب في البرزخ يختلـف عن العـذاب في الآخـــرة:
وهو أن العـذاب في الـبرزخ يقـع على الـروح والبـدن تبـع، كمـا أن النعيم في الـــــــــبرزخ للـــــــــروح والبـــــــــدن تبـــــــــع.
وأما بعد قيام الساعة فـإن النعيم والعـذاب للإنسـان بروحـه وبدنـه جميعـــــــــــا في أكمـــــــــــل تعلـــــــــــق بينهمـــــــــــا.
ويوضح ذلك أن الأحاديث جاء فيها ذكر نسمة المؤمن وروح المؤمن أنها في الجنة، وأن روح الكافر يؤخذ بها في النار، فالعذاب والنعيم في البرزخ يقعان على الروح، ليس الروح فقط ولكن الروح والبدن تبع، بعكس الحياة الدنيا، الحياة الـدنيا التنعم أو التعذب يكـون على البدن والروح أيضـا تتنعم وتتعـذب لكن بـالتبع، وبعـد المـوت عكس حالة الحياة الدنيا هي على الروح والبدن تبع لها، وهذا هو مـا قـرره أئمـــــــــــــــــــــــة أهـــــــــــــــــــــــل الإســـــــــــــــــــــــلام.
وهذا خلاف قـول من يقـول أن النعيم يكـون للـروح والعـذاب على الروح فقط وأن البدن في الـبرزخ لا يعـذب، **هذا غلـط كبـير** ولا ينبغي أن ينسب هذا إلى أحد من أئمة الإسلام؛ بل هـو على الـروح والبـدن جميعـا؛ وذلـك أن الأدلـة جـاء فيهـا أن الميت يعـذب، وأن الإنسـان يعـذب، والميت والإنسـان اسـم لبدنـه وروحـه معـا، فمن ادعى الانفصال فلابد له من إقامة دليل على ذلك، هذا من جهة في جـــــــــــــــــــــــــــــــــواب الســـــــــــــــــــــــــــــــــؤال.
والجهة الأخرى هو أن ما جاء في الكتـاب أو السـنة من التعبـير عن الشـــــــــيء بالفعـــــــــل الماضـــــــــي لـــــــــه أنحـــــــــاء:
الأولى: أن يعبر أو يوصـف الشـيء الـذي لم يتحقـق، لم يـأت بعـد، بالفعـل الماضـي، أو الـذي يكـون دائم التحقـق بالفعـل الماضـي.

مثال الأول {أتى أمر الله فلا تستعجلوه} {أتى} هـذا فعـل مـاض {أتى أمر الله} يعني بقيام الساعة {فلا تسـتعجلوه} ؛ يعـني كأنـه من شدة التأكيد على حصوله وأنه يقينا حاصل لا محالة، ووقوعـه لا شك فيه ولا ريب، كأنه قـد وقـع وانقضـى، والنـاس يـرون مـا وقـع وانقضى يقينا؛ لأنهم شاهدو، حصـل أمس وشـاهده النـاس وانتهى، فيعبر عما يستقبل بالماضي إذا كان وجوده وتحصـيله يقينـا بلا ريب ولا شك، وكأنه قـد وقـع وانقضـى في حصـول اليقين لمن علم بـه.
والوجهة الثانية: أو الحال الثانية أن يكون الشيء منه ما وقـع ومنـه مـا يقـع الآن ومنـه مـا يقـع في المسـتقبل، وهـذا وصـفه بالفعـل الماضي، التعبير عنه بالفعل الماضي لتحقـق الاتصـاف بـه وللتأكيـد على الاتصاف به، وهذا ما يحمل عليه مثل قـول اللـه - عـز وجـل - {وكان الله سميعا بصيرا} [النساء:134] ، {كـان اللـه} هـذا فعـل ماضـي، اللـه - عـز وجـل - سـميع بصـير صـفة ذاتيـة في الماضـي والحال والاستقبال، هذا للتأكيـد على تحقـق هـذا الاتصـاف وتحقـق آثاره، {وكان الله على كل شـيء مقتـدرا} [الكهـف:45] ، {وكـان أمر الله مفعـولا} [النسـاء:47، الأحـزاب:37] ، وهكـذا في أمثالهـا ممـــــــا يـــــــدل على هـــــــذا المعـــــــنى.
س2/ هل الكتب السماوية التي نزلت قبل القرآن جميعهـا من كلام اللـه وكتبت مثـل مـا كتب القـرآن الكـريم؟ أم أنهـا لم تكتب حـتى تـــوفي الرســـل الـــذين نـــزلت عليهم وكتبهـــا من بعـــدهم؟

---

(1) البخاري (3318) / مسلم (6845)." [1]
"[المســـــــــــــــــــألة الرابعـــــــــــــــــــة] :
في قولـــــــــــــــــه (ونجتنب الشـــــــــــــــــذوذ) :
الاجتناب هو الترك، ويريد بالترك أنه يتركـه دينـا وتعبـدا وتقربـا إلى اللـــــه - عـــــز وجـــــل - لملازمتـــــه للســـــنة والجماعـــــة.
والشـذوذ: هـو الانفـراد، وقـد جـاء في حـديث وفي إسـناده ضـعف «ومن شذ شذ في النـار» (1) يعـني من انفـرد عن الجماعـة الـتي وعدها الله - عز وجل - بالجنة فإنه سينفرد عنهم أيضـا في الآخـرة في النـــــــار، وهـــــــذا من جهـــــــة الوعيـــــــد.
فمعـنى الشـذوذ في العلم والعقيـدة الإنفـراد بأشـياء ليس عليهـا الـــــــدليل ولم تكن عليهـــــــا الجماعـــــــة الأولى.

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/455

ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله وجماعة من أئمة السلف يقولون في مسائل العقائد (لا نتجاوز القرآن والحديث) ؛ لأنه إذا تجاوز المرء القرآن والحديث بمسائل الغيبيات والعقائد فإنه لا يؤمن عليه الخلاف ولا يؤمن عليه أن ينفرد بآراء ليست مدللا عليها.
والشذوذ قد يكون:
- في أصل من الأصول -يعني الانفراد.
- في فرع لأصل من أصول الاعتقاد.
فالشذوذ مرتبتان:
1 - المرتبة الأولى: أن ينفرد ويشذ في أصل من الأصول؛ يعني في الصفات، في الإيمان، في القدر، فهذا بانفراده في الأصل يخرج من الاسم العام المطلق لأهل السنة والجماعة.
2 - المرتبة الثانية: أن يوافق في الأصول؛ لكن يخالف في فرع لأصل أو في فرد من أفراد ذلك الأصل.
مثلا يؤمن بإثبات الصفات وإثبات استواء الرب - جل جلاله - على عرشه وبعلو الرب - جل جلاله - وبصفات الرحمن سبحانه وتعالى؛ لكن يقول: بعض الصفات أنا لا أثبتها، لا أثبت صفة الساق لله - عز وجل -، أو لا أثبت صفة الصورة لله - عز وجل -، أو أثبت أن لله أعينا، أو أثبت لله - عز وجل - كذا وكذا مما خالف به ما عليه الجماعة.
فهذا لا يكون تاركا لأهل السنة والجماعة؛ بل **يكون غلط في** ذلك وأخطأ ولا يتبع على ما زل فيه بل يعرف أنه أخطأ، والغالب أن هؤلاء متأولون في الاتباع.
وهذا كثير في المنتسبين للسنة والجماعة كالحافظ ابن خزيمة فيما ذكر في حديث الصورة، وكبعض الحنابلة حينما ذكروا أن العرش يخلو من الرحمن - جل جلاله - حين النزول، وكمن أثبت صفة الأضراس لله وأثبت صفة العضد أو نحو ذلك مما لم يقرره أئمة الإسلام.
فإذا من شذ في ذلك في هذه المرتبة، **يقال: غلط وخالف** الصواب؛ ولكن لم يخالف أهل السنة والجماعة في أصولهم؛ بل في بعض أفراد أصل وهو متأول فيه.
وهذا هو الذي عليه أئمة الإسلام فيما عاملوا به من خالف في أصل من الأصول في هذه المسائل، وكتب ابن تيمية بالذات طافحة بتقرير هذا في من خالف في أصل أو خالف في مسألة فرعية

ليست بأصل.

---

(1) الترمذي (2167)." (1)

"[المسألة الثانية] :

قوله (فيما اشتبه علينا علمه) الاشتباه يعني به ورود ما لا تعلم مطلقا أو فيما تعلم واشتبه عليك هل هو الصواب أم لا.

ولهذا قال العلماء الاشتباه والمتشابهات المراد منها فيما جاء في النصوص {منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات} [آل عمران:7] ، وهنا قال (فيما اشتبه علينا علمه) المراد بـ: (ما اشتبه، والمتشابهات) المتشابه الإضافي النسبي لمن قال هذه الكلمة، وأما المتشابه المطلق فيما فيه تكليف علما أو عملا فإنه لا يوجد في الكتاب والسنة.

فكل ما فيه تكليف في الكتاب أو السنة -تكليف بالأوامر والنواهي- في العلم أو في العمل فلا يكون مشتبها على الأمة كلها؛ بل قد يشتبه على البعض ويعلمه آخرون؛ لأن الاشتباه الموجود نسبي إضافي بحسب علم العبد، لهذا قد يرد على العالم أو على من هو أقل علما أو على الإمام مسائل يشتبه عليه فيها العلم أو لا يعلمها أصلا.

ترد عليه آية لا يعلم معناها أو مخرجها، فيسأل عنها، عمر رضي الله عنه سأل عن آيات، أبو بكر رضي الله عنه جاء عنه أنه قال (أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم) (1) ، وعمر روي عنه نحو هذه الكلمة وسأل عن تفسير آيات وسئل، والصحابة لم يزل بينهم إرجاع في المسائل إلى بعضهم بعضا، بعضهم يرجع إلى بعض المسائل.

فإذا هذا أصل في أن المرء إذا لم يعلم يقول (الله أعلم) ، ويحيل إلى غيره ممن يعلم.

الاشتباه هنا كما ذكرت لك قد يكون اشتباها في الدليل، وقد يكون اشتباها في المدلول:

@ في الدليل: ما عرفت وجه الدليل أو المسألة، لا تعرف دليلها أصلا، ليس معنى ذلك أنها ليست بحق؛ لأن علماء الأمة يعلمون دليلها.

@ في المدلول: يكون الدليل معك؛ لكن وجه الاستدلال يشتبه

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/491

عليك، فلا تخض في كتاب الله تفسيرا ببيان وجه استدلال وأنت ليس عندك علم به، فتقول (الله أعلم، هذا هو الدليل لكن إيش وجه الاستدلال الله أعلم.
لهذا الإمام مالك يذكر عنه أنه سئل عن أربعين مسألة أو عن ثلاث وثلاثين مسألة فأجاب عن أربع والبقية قال (الله أعلم لا أدري) .
وهذا من عظيم تعظيمهم لله - عز وجل - وأن يقولوا في دين الله ما لا يعلمون.
وهذا في الحقيقة القاعدة هذه أو هذا الأصل تحتاجه كثيرا في النقاش؛ لأن المرء إذا ناقش غيره قد يأتيه الشيطان ويقول أنت تعلم كل شيء، فيترك لا أعلم ويترك الله أعلم ويترك لا أدري فيقع ويأثم.
وهدي أهل السنة والجماعة التواضع في العلم كما أنه التواضع لله - عز وجل - في العلم والعمل، لهذا قال ابن المبارك رحمه الله (إن للعلم طغيانا كطغيان المال) (2) . والله - عز وجل - وصف أهل المال بقوله {كلا إن الإنسان ليطغى (6) أن رآه استغنى} [العلق:6-8] ، كذلك المرء قد يزداد عنده العلم حتى تكسبه تلك الزيادة طغيانا فيتعدى على غيره، ولا يسلك مع الناس سبيل الشرع في العدل في اللفظ وحمل أقوالهم ونحو ذلك مما يجب على المرء أن يعدل فيه؛ لأن من أراد أن يقيم الأقوال فهو قاض، والقاضي يجب عليه أن يحكم بالعدل لا أن يحكم بالهوى {فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله} [ص: 26] ، والمرء إذا أخطأ (الله أعلم) جاءه كل غلط، تأتيه الآراء الخطأ ويقتنع بها ويؤيدها ثم يتعصب لها ثم يحصل فساد من أقواله؛ لكن إذا عود نفسه أن يمتثل هذا الأصل وهو ما لا يعلم يقول (الله أعلم) فتحت لقلبه أنوار من العلم، ثم إذا علم العلم ثبت عنده بإذن الله تعالى، تواضع لله - عز وجل - ومن تواضع لله - عز وجل - رفعه.
هذه بعض الكلمات على هذا الأصل.
أسأل الله - عز وجل - أن يوفقني وإياكم لما فيه رضاه، وأن يغفر لأئمتنا الذين ورثونا هذا العلم النافع، وأن يجمعنا بهم في دار كرامته وأن يوردنا حوض نبيه، إنه سبحانه أكرم مسؤول جواد غفور رحيم.

---

(1) سبق ذكره (149)
(2) حلية الأولياء (4/55)." [1]

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
الأسئلة:
[السائل] هنا تعليق لبعض الإخوان.
[الشيخ] اقرأ التعليق.
[السائل] بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان اختلافا كثيرا، فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة رحمهم الله، وأهل الظاهر، وجماعة من التابعين إلى أنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان. (1)
قال: وهو قول المعتزلة أيضا، فإنهم قالوا: الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطا في صحته والسلف جعلوها شرطا في كماله. وانظر شرح السنة إلى آخره. (2)
ج/ هذا غلط، التعليق هذا غلط:
أولا: ليس هو قول المعتزلة. (3)
ثانيا: ليس الفرق بين أهل السنة والمعتزلة، أهل السنة لا يرون العمل شرط يرونه ركن لأن ما أدخل في المسمى فهو ركن.
هذا تعليق شعيب؟
[السائل] نعم.
هذا ليس بسليم، هذا الكلام غلط، هذه أي طبعة، رقم 1413؟، لا هذا ما هو صحيح؛ تعليقه غلط.
كل تعليقه غلط، هو جعل أن قول أهل السنة أن الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان جعله قولا للمعتزلة، وهذا ليس بصحيح، ثم جعل أيضا الأعمال عند السلف شرطا في الكمال، وجعله عند المعتزلة شرطا في صحة الإيمان، وهذا أيضا ليس بصحيح، كل تعليقه مبني على فهم الماتريدية في الغالب؛ يعني ينحو منحى الماتريدية في هذه المسألة.
س2/ يقول: ما يقول الأئمة الأعلام في مخالفي أهل السنة

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/499

والجماعــة في بــاب الأســماء والصــفات من المعطلــة والمشــبهة وغيرهم، هل هم كفار أم لا؟ وأي نوعي الكفر وقعوا فيه وما ســبب ذلك؟ هـل لقـولهم على اللـه بغـير علم أم لإنكـارهم بعض نصـوص الوحي أم ماذا؟ ومـا تأويـل الإمـام أحمـد رحمـه اللـه عنـدما قـال: الواقفـــة أو المفوضـــة أشـــد ضـــلالا من غـــيرهم أو كمـــا قـــال؟
ج/ شوف بعض الأسئلة كأنهـا أسـئلة اختبـارات، يعـني هـل هم كـذا وهل؟؟، هل هم كفار أم لا وأي نوعي الكفر وقعوا فيه؟ ومـا سـبب ذلـك هـل لقـولهم على اللـه بغـير علم؟؟ على كـل حـال الإفـادة مطلوبـــة.
الضالون في باب الأسماء والصفات درجات وأقسام، منهم الجهمية ومن شابههم ممن ينفون جميع الأسماء والصفات، إلا صفة الوجـود المطلق، وهؤلاء هم الذين اشتد عليهم صوت السلف والأئمة؛ بأنهم ليســوا من الثنــتين وســبعين فرقــة وإنمــا هم خــارجون أصــلا. فجهم ومن معــه لا يعتــبرون أصــلا في الإســلام، يعــني الجهميــة الأصليين الذين ينفون جميـع صـفات الـرحمن - عـز وجـل - وجميـع أسماء الرحمن - عـز وجـل - إلا صـفة الوجـود المطلـق، وهـؤلاء لا وجود لهم اليوم بادوا في ذلك الوقت، هؤلاء ليسوا من المســلمين. والفئة الثانية التي أيضا يحكم بكفرهم: المشبهة الذين يقولون وجه الله كوجه الإنسان، أو يده كأيدينا، أو عيناه - عـز وجـل - كأعيننـا أو سمعه كسمعنا، يجعل المماثلة في ذلك في تمام الاتصاف بالصـفة، هؤلاء أيضا المجسمة على هذا النحـو والممثلـة فـإنهم أيضـا ليسـوا من أهل الإسلام؛ لأنهم شبهوا الخالق بالمخلوق أو شبهوا المخلـوق بالخــــــــــــــالق - عــــــــــــــز وجــــــــــــــل -.
أما من ليسوا كـذلك وإنمـا هم مبتدعـة على درجـات في الصـفات، منهم المعتزلة ومنهم الأشاعرة والكلابية والماتريدية ومن على هذا النحــو، فــإن هــؤلاء منهم من يثبت بعض الصــفات، منهم من يثبت سبع صـفات أو ثمـان أو أكـثر أو أقـل على خلاف بينهم، فلا يطلـق القول بتكفير الطائفة، ولا يطلق القول بعـدم التكفـير أيضـا، وإنمـا يقال هؤلاء أهل بـدع، وبحسـب مـا نفى يكـون الحكم عليـه، ليسـوا على باب واحد، لكن الأصل أن من أثبت بعض الصـفات وتـأول في الباقي ونفى أو أول فإنه لا يحكم بكفره، وإنما يقـال هـذا من أهـل البـــدع.
لهذا أهل السنة والجماعة لما تكلموا في المعتزلة وحكموا بكفرهم،

يعـني بكفـر أهـل الاعـتزال، ذكـروا أن ذلـك متعلـق بـالقول بخلـق القـرآن أو ببعض المسـائل الأخـرى، أمـا نفي الصـفات أصـلا فهـو مردود وكفر كما هو عليه الجهميـة، أمـا تأويـل الصـفات في إثبـات بعض أو نفي بعض فلا يطلـــق القـــول بتكفـــير هـــذه الفئـــة.

(1) هـــــــذا تعليـــــــق شـــــــارح الطحاويـــــــة.
(2) هذا التعليق عليه: أنظر الصفحة 459 الجـزء الثـاني من شـرح العقيدة الطحاوية للقاضي أبي العز الحنفي تحقيق وتعليق الـدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط طبـع مؤسسـة الرســـــالة الطبعـــــة 13 ســـــنة 1419هـ/1998م.
(3) قارن هـذا بـالقول الرابـع في المسـألة الأولى على شـرحه لــ: (والإيمان: هو الإقرار باللسـان، والتصـديق بالجنـان.) في الشـريط التاسع والعشرون." [1]

"[المســـــــــــــــألة الثالثـــــــــــــــة] :
نقول: الذين تأولوا كابن كلاب ومن معه، على النحو الذي ذكرنا لك سـالفا، هم أول من أحـدث هـذا المصـطلح وهـو الصـفات الذاتيـة والصفات الفعلية، وجعلـوا البـاب عنـدهم أن إثبـات صـفات الفعـل يعني حلول الحوادث بالرب ، وأهل السنة والجماعة اسـتعملوا هـذا التقسـيم: الصـفات الذاتيـة والصـفات الفعليـة على مـا دلت عليـه النصــــــــــــــــــــــــــــــــــــوص.
فعرفت الصفات الذاتية بأكثر من تعريف وهـو اجتهـاد من العلمـاء، لكن لعلـــــــــــه يكـــــــــــون من أقربهـــــــــــا:
- أن الصـــــفات الذاتيـــــة هي الملازمـــــة للموصـــــوف.
- والصفات الفعلية هي الصفات غـير الملازمـة للمتصـف بهـا، غـير الملازمـــــــــــــــــــة للـــــــــــــــــــذات.
ويعنى بالملازمة التي لا تنفك عن الـذات الموصـوفة بهـذه الصـفة. ففي حق الله نقول الوجه صفة ذات لأنـه لا ينفـك، فاللـه متصـف بهذه الصفة دائمـا وأبـدا وأنـه سـبحانه متصـف بالعظمـة والكبريـاء والجلال والنـــور وأشـــباه ذلـــك، هـــذه صـــفات ذاتيـــة.
والقسم الثـاني الصـفات الفعليـة، وهذه الصـفات الفعليـة هي غـير الملازمة، يعني التي تتعلق بمشيئة الله وقدرتـه واختيـاره سـبحانه وتعـالى، فليســت ملازمــة فإنهــا تكــون في حــال دون حــال.

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/593

والصفات الفعلية:
- منها ما يكون دائما صفة فعلية.
- ومنها ما يكون آحاده صفة فعل واختيار وأصله صفة ذات ملازمة.
& مثال الأول صفة الغضب والرضا فإنها متعلقة بمن يغضب عليه وبمن يرضى عنه.
& ومثال الثاني الكلام لله ، فإنه سبحانه كلامه كما أنه قديم فإنه متجدد الآحاد.
والشبهة التي أوقعت الكلابية [.... (1)] .
لما ترك الاعتزال الذي كان عليه في أول أمره، ذهب يبحث عن جواب لأسئلة عنده قبل تركه للاعتزال، فوجد في جامع في بغداد أصحاب ابن كلاب يتباحثون ومنهم من يعلم فجلس فأعجبه كلامهم لأنهم كانوا يردون على المعتزلة، فأخذ مذهب الكلابية وهو المذهب الذي درج عليه أصحابه -أصحاب الأشعري-، ثم مر عليه زمن في ذلك وصنف في مذهبهم مصنفات، ثم نظر في قول أهل الحديث فرجع إليه فصار آخر أمره على أنه من أهل الحديث كما هو مقرر في كتبه كالإبانة ومقالات الإسلاميين ورسالة أهل الثغر أو رسائل أهل الثغر وغيرها.
المقصود من هذا أن هذه المدرسة الكلابية الأشعرية الماتريدية في هذه المباحث، مباحث الصفات رأيهم واحد وشبهتهم في نفي الغضب والرضا والحب والبغض والعداوة وأشباه ذلك كالولاية، أنه إذا أثبتت متعلقة بالمعين فإنه يعني ذلك أن يكون الله محلا للحوادث محلا للمتغيرات، كيف؟
قال ابن كلاب ومن معه إنه إذا قلنا إنها متغيرة متجددة، يغضب ثم يتغير فيرضى على هذا ثم يغضب على هذا ثم..إلخ، فمعناه أن ذاته تتغير.
وهذا منهم لأنهم قعدوا قاعدة، وهذا الكلام بناء عل تلك القاعدة لا يستقيم.
فلهذا وجب مناقشتهم في الأصل الذي بنوا عليه هذا النفي -هل الله محل الحوادث أو لا؟
فيقال لهم أولا هذه الكلمة (محل للحوادث أو غير محل للحوادث) ، هذه لماذا أتيتم بها، ولماذا قلتم هذا الكلام؟
فيقولون: إنا قلناه لأننا أثبتنا وجود الرب وأنه سبحانه موجود ورب وخالق للأشياء عن طريق ما أسموه حلول الأعراض أو نظرية أو

قاعـــــــــدة حلـــــــــول الأعـــــــــراض في الأجســــــــام.
مــــــــا معـــــــــــنى هــــــــــذه النظريــــــــــة؟
نظر، وهي التي أتى بها جهم بن صفوان رأس الجهمية الضالة -وقد سبق أن أوضحتها لكم مفصلا (2) ، نختصرها في هذا المقـام-، لمـا تفكـر جهم في الـدليل على وجـود اللـه وعلى أن هـذه الأجسـام مخلوقة، قال: الجسم المعين فيه صفات تتغـير، والجسـم لم يخـتر هــــــــــــــــــذه التغــــــــــــــــــــيرات.
مــــــــا هــــــــذه الصــــــــفات الــــــــتي تتغــــــــير؟
قال: الصفة؛ صفة البرودة، الحرارة، صفة كثافـة الجسـم، امتـداده وضآلته، نوعيـة الجسـم، ارتفاعـه، انخفاضـه إلخ ... فهـذه أشـياء لا يختارهــــا الجســــم بنفســــه؛ بــــل هي حالــــة فيــــه.
فكونهـا حلت فيـه دل على أنـه هنـاك مـؤثر جعلهـا تحـل في هـذا الجســم.
وهذا يعني أن الجسم محتاج إلى غـيره، لأجـل حلـول هـذه الأشـياء فيـــه.
فـإذا كـان محتاجـا، فإنـه إنمـا احتـاج لمن لا يحتـاج، وهـو الـرب .
فثبت عندهم أن الجسم مخلوق من جهة هذه الأشياء التي أسـموها حلـول الأعـراض في الأجسـام أو حلـول الحـوادث في الأجسـام.
فثبت عندهم وجود الله ، وأنه خالق الأجسام، وأنـه هـو المسـتغني، وأن هذه الأجسام محتاجة محدثة بهذا الـدليل الـذي هـو في **أصله غلط ومخالف** للكتاب والسنة، والتفكير فيه وأنه هـو دليـل وجـود اللـه تفكـير فيمـا لم يـدل عليـه نص لا من القـرآن ولا من السـنة.

---

(1) انقطـــــــــــــــــــــــاع في الصـــــــــــــــــــــــوت.
(2) انظر ص 131، 398، كذلك ذكر الشيخ هذه النظريـة بتفصـيل في الشريط الثامن من شرح العقيدة الواسطية للشيخ.." [1]
"وإثبات وجود الله موجود في القرآن والسـنة، فهم ذهبـوا عن الكتـاب والسـنة إلى العقـل فهـداهم عقلهم الخـاطئ إلى **برهان غلط من** أصـله، وإن ثبتت بـه نتيجـة مؤقتـة؛ لكنهـا فيمـا يـترتب **عليهــــــــــا غلــــــــــط فــــــــــادح**.
لهذا في القرآن، الدليل على وجود الله مختلف عن هذا {أم خلقـوا من غير شيء أم هم الخالقون (35) أم خلقـوا السـماوات والأرض

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/613

بـــل لا يوقنـــون} [الطـــور:35-36] هنـــا عنـــدنا احتمـــالان: هـــــل خلقت من غـــــير شـــــيء؟ هـــــذا احتمـــــال. هـــــل أنت الخـــــالق لنفســـــك؟ هـــــذا احتمـــــال. هـــل الإنســـان هـــو الـــذي خلـــق الســـماوات والأرض؟ (1)ـ ،

: [[الشـــــــــريط الثـــــــــالث والأربعـــــــــون]] :

أو يكـــــون أنـــــه هـــــذه الأشـــــياء كلهـــــا مخلوقـــــة. والسـبر والتقسـيم يعطيـك النتيجـة الصـحيحة لأنـه برهـان عقلي. كـذلك التفكـير في الآحـاد {نحن خلقنـاكم فلـولا تصـدقون (57) أفرأيتم ما تمنون} [الواقعـة:57-58] . هـذه أدلـة خلـق اللـه - عـز وجـل -، الـذي خلـق فهـو القـادر على البعث {نحن خلقنـاكم فلـولا تصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــدقون} .
مـــا دليـــل صـــدق أن اللـــه - عـــز وجـــل - هـــو الـــذي خلـــق؟ {أفـــرأيتم مـــا تمنـــون (58) أأنتم تخلقونـــه أم نحن الخـــالقون} [الواقعـة:58-59] ، {أفـرأيتم مـا تحرثـون (63) أأنتم تزرعونـه أم نحن الزارعون} [الواقعة:63-64] ، {أفرأيتم الماء الذي تشربون (68) أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون} [الواقعة:68-69] ، {أفرأيتم النـار الـتي تـورون (71) أأنتم أنشـأتم شـجرتها أم نحن المنشـــــــــــئون} [الواقعـــــــــــة:71-72]ــــــــ .
إذا فتفكـير الإنسـان في ضـعفه وأن الأشـياء مسـخرة لـه، وأنـه لم يخلق نفسه ولم يخلق ولده، وإنما جعـل اللـه - عـز وجـل - الخلـق في أتفه الأسباب وهو هذه النطفـة المحتقـرة الـتي تمـاط كـالأذى؛ ولكن جعل الله - عـز وجـل - فيهـا سـر الخلـق ليـبين للإنسـان أنـه أعجز ما يكون عن الخلق؛ لأن الله أودع في هـذا الشـيء المحتقـر أو في هـــذا الشـــيء الـــذي هـــو كـــالأذى أســـرار الخلـــق. فـــإذا البرهـــان على وجـــود اللـــه - عـــز وجـــل - في كـــل شـــيء: وفي كـــل شـــيء لـــه آيـــة ****** تدل على أنـــه الواحـــد. أولئـــك الجهميـــة ذهبـــوا إلى برهـــان آخـــر فأصـــلوا ذلـــك. لما أتوا إلى إثبات الصفات وافـق جهم المعتزلـة ووافقـه على هـذا البرهـــان الكلابيـــة ووافقـــه عليـــه الأشـــاعرة والماتريديـــة. مثلا الكلابيـة جـاؤوا في الصـفات، في صـفة الغضـب والرضـا -ولا نطيل في البحث-، لما أتوا إليها قالوا: لو أثبتنا صفة الغضب والرضا

لكـــــــــــــــان محلا للحـــــــــــــــوادث.
طيب، إذا كان محلا للحوادث -هـذه اللفظـة لم تـأت في الكتب ولا في الســــنة-، إذا كــــان محلا للحــــوادث فمــــا النتيجــــة؟
النتيجـة أنـه يبطـل الـدليل على وجـود اللـه - عـز وجـل -، والـدليل العقلي على وجود الله - عز وجل - هو الأصل الأصيل الذي لا يجوز أن يتعرض له بشيء، وإذا كان شيء يضـعف أو يبطـل ذاك الـدليل الذي هو دليل الأعراض، فإنه يجب إبطال ما يضعفه أو ما يضاده، لا أن يبطــــــــل أصــــــــــل الــــــــــدليل.
لهذا أتوا إلى هذه المسألة في الغضب والرضا وقالوا هذا معناه أنه محـل للحـوادث إذا كـانت الأشـياء بمشـيئته واختيـاره، فنفـوا هـذه الصــفة.
فإذا أنتم أثبتم صـفة الحيـاة، صـفة القـدرة، وصـفة الإرادة، وصـفة الســــمع وصــــفة البصــــر وإلخ ... فكيــــف أثبتموهــــا؟
قالوا: تثبت بالدليل العقلي إما بمطابقته أو بلزومه كما هو معـروف في أدلتهم للصــــــــــفات الــــــــــتي أثبتوهــــــــــا.
إذا في الحقيقة، أن الذين عناهم الطحاوي رحمه الله بقولـه (واللـه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى) ، أننا نثبت الصفة وننفي مماثلـة الـرب - عـز وجـل - لأحـد من خلقــه في اتصـافه بهـذه الصـفة.
ففيها رد على الكلابية والأشاعرة والماتريدية ومن نحـا نحـوهم من الفــــــــــــــــــرق المختلفــــــــــــــــــة.
أنا اختصرت لكم الكلام السابق، لكن تفصيله في عدد من الشـروح التي شرحتها لكم، في الحموية ممكن والواسطية، وفي عدد فصلنا هــذه المســألة لأنهــا مهمــة في مســألة نفي الصــفات.

(1) نهاية الشريط الثاني والأربعين.." (1)
"[المســــــــــــــــألة الثانيـــــــــــــــة] :
خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبيعة أبي بكر الصـديق تمت في ســقيفة بــني ســاعدة في القصــة المعروفــة حيث اختلــف المهاجرون والأنصار، ثم آل الأمر إلى أن يكون الخليفة من قــريش لقوله صلى الله عليه وسلم «الأئمة من قريش الخلافـة فيكم» (1) يعـني في قـريش ثم قـدم أبـو بكـر للأدلـة الـتي ذكرنـا، واجتمـع المســــــــلمون على بيعــــــــة لأبي بكــــــــر.

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/614

ومنهم من المسلمين من الصحابة من حصلت منه البيعة الـتي هي التزام لهذا الإمـام ولهـذا الخليفـة بالمبايعـة اللفظيـة دون المبايعـة بصفقة اليد، وهذا كما حصل من علي رضـي اللـه عنـه ومن طلحـة بن عبيـد اللـه، فإنهمـا -وهنـاك معهم آخـرون- لم يبـايعوا مباشـرة بصـفقة اليـد وإنمـا بـايعوا لمـا بـايع أهـل الحـل والعقـد.

ومعلوم أن المبايعة قسمان:

- بيعـة لأهـل الحـل والعقـد ومن اسـتطاع من المسـلمين أن يبـايع بصفقة اليد والعهد.

- والبقيـة يبـايعون بيعـة شـرعية باللسـان أو باعتقـاد القلب بالتزام طاعة هذا الخليفة وهذا الإمام.

وعلي رضي الله عنه ومن معه قال طائفة: إنهم لم يبـايعوا إلا بعـد ستة أشهر أو بعد بضعة أشهر أو ثلاثة أشـهر أو أكـثر أو أقـل وأنهم لم يكونوا يرتضون تلك البيعة الأولى.

وهذا غلط كبير بل علي رضي الله عنه قـد بـايع ولكنـه لم يقـدم على أبي بكر حتى توفيت فاطمة، وكذلك طلحة بن عبيد الله تـأخر في إعطاء أبي بكر الصـديق ثمـرة القلب وصـفقة اليـد في البيعـة.

وهذا التأخر له أسباب من أهمها:

1- السبب الأول: أن عليا وطلحة من العشرة ومن المقـدمين وقـد أخروا أو لم يدعوا أو لم يأتوا إلى الشورى -السقيفة- وفي اجتمـاع الأمـر، فـرأوا أنهم لمـا لم يكن لهم الأمـر في الشـورى أنهم حينئـذ ليسـوا من أهـل الحـل والعقـد فلا يلـزم أن يسـتعجلوا في إعطـاء البيعة بصفقة اليد.

2- السبب الثاني: أن عليا رضي الله عنـه راعى فاطمـة فيمـا كـان في شأنها -إن صحت الحكاية- فيما كان في نفسها في تـأخير بعض الميراث، وأبو بكر رضي الله عنه أخذ بقول النبي - صلى الله عليـه وسلم - «إنا لا نورث ما تركناه صدقة» (2) وكـان علي رضـي اللـه عنه يراعي حال فاطمة لأنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يقول في شأنها «إنما أنت بضـعة مـني يؤذيني ما يؤذيك» (3) ، فتأخر علي لسبب ليس براجـع إلى أحقيـة أبي بكر بالخلافة ولا إلى أحقيتـه بالبيعـة بـل إلى مسـألة يـرى أنهـا الأفضل في مراعاته لفاطمة أو لأنـه لم يكن من أهـل الشـورى فلا تلزمـه المبـادرة مـع حصـول بيعتـه لأبي بكـر، حيث ذكـر هـو أن المسلمين والصحابة أجمعوا على خلافة أبي بكر.

3- السبب الثالث: أن التأخر قد يحصل، والتأخر أو التقدم ليس أمرا قادحا في استحقاق أبي بكر للخلافة ولا إلى إجماع الناس عليه؛ لأن التأخر -كما ذكرت لك- مرده إلى ترك الأفضل من البيعتين وهو بيعة اليد، فإذا حصلت البيعة الواجبة وهي بيعة الاعتقاد، بيعة الالتزام بمبايعة المسلمين وارتضائهم، حصل القصد الشرعي، والأمر الثاني يمكن أن يكون له أكثر من سبب فلا يجعل قادحا لا من جهة علمية ولا من جهة أيضا عملية.
لهذا من نقل أن عليا رضي الله عنه أو طلحة أو نحو ذلك لم يكونوا يرتضون خلافة أبي بكر أو أنهم جاملوا لما رأوا الأمر استقر وأن عليا كان الأحق ونحو ذلك، هذه كلها أقوال هي من أقوال أهل الرفض والبدع الوخيمة.
ولا يصح في هذا شيء عن صحابي أصلا في أنه يقدم نفسه لا في الفضل ولا في الخلافة على أبي بكر رضي الله عنه؛ بل المسلمون تبع لأبي بكر رضي الله عنه وأرضاه.

______

(1) البخاري (3501) / مسلم (4807)
(2) البخاري (4240) / مسلم (4679)
(3) البخاري (3714) / مسلم (6461)." [1]

"[المسألة الثانية]:
لا يشترط في العالم أن لا يخطئ، فعلماء الحديث والأثر وأهل الفقه والنظر ربما حصل منهم أغلاط لأنهم غير معصومين، وهذه الأغلاط التي قد تحصل منهم حصولها من نعم الله - عز وجل -.
ولما سئل بعض الأئمة **عن غلط العالم**؛ كيف يغلط العالم، كيف يخالف السنة، كيف يكون في سلوكه مقصر، كيف يغيب عن ذهبنه في مسألة التدقيق ويتساهل؟
فقال (لئلا يشابه العلماء الأنبياء) ، لأن النبي هو الذي لا ينطق عن الهوى، هو الذي يصيب في كل شيء وهو الذي يتبع في كل شيء، فإذا كان العالم على صواب كثير وربما وقع في اجتهاد هو عليه مأجور ولكنه أخطأ في ذلك، لم يكن عند الناس رفع لعالم في منزلة النبي فيتبع على كل شيء، فيحصل في النفوس التوحيد والبحث عن الحق من الكتاب والسنة والنظر فيما يبرئ الذمة في ذلك.

______

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/638

وهذه عبوديات في القلب يسلكها الناس مع وجود هــذا الخلاف بين أهــــــــــــــــــــــــــــــــــــل العلم.
ولهذا إذا نظرت في هؤلاء الذين عناهم الطحاوي (أهل الخير والأثـر وأهــل الفقــه والنظــر) هــو عــنى بهم أوليــا الأئمــة الأربعــة:
- أبو حنيفة: وهو من أهل الفقه والنظر ليس هـو من أهـل الحـديث والأثــر.
- والإمام مالك والشافعي وأحمد: وهؤلاء هم أئمة أهل الحديث كما أنهم أئمــة أهــل الفقــه في المــذاهب المتبوعــة المعروفــة.
هؤلاء بينهم خلاف في مذاهبهم، أبو حنيفـة يـذهب إلى قـول، مالـك يذهب إلى قول، الشافعي يذهب إلى قول، الإمام أحمد يـذهب إلى قــول.
هـؤلاء منهم من يكـون قولـه هـو الصـواب، ومنهم من يكـون قولـه خلاف الأولى، أو يكـــــون قولــــه مرجوحــــا وهكــــــذا.
فالعالم يدقق ويتحرى من الأقوال ولا يقلد عالما في كـل مـا قـال؛ لأن المسائل كثيرة جـدا وهـو بشـر فقـد يتهيـأ لـه في المسـألة أن يـــــدقق وفي مســــألة أخــــرى لا يــــــدقق وهكــــــذا.
لهذا وجب على أهل الإيمان أن يتولوا جميـع العلمـاء وأن يـذكروهم بخير وأن لا يـذكروا أحـدا منهم بسـوء، وخلافهم فيمـا اختلفـوا فيـه راجــــع إلى أســـباب يـــأتي ذكرهــــا إن شــــاء اللــــه.
فليس منهم أحـد أراد المخالفـة وإنمـا كلهم أراد المتابعـة وتحـري الحق ولكن ربما أصاب وربما لم يصب.." (1)
"[المســــــــــــــــــــــــــــــــــــــألة الأولى] :
تفضيل الأولياء على الأنبياء هذا نشأ مع عقيدة عند المتصــوفة ومن شــابههم -يعــني غلاة المتصــوفة- وهي مــا أســموه بختم الولايــة.
ويعنـون بختم الولايـة أنـه كمـا أن للأنبيـاء نبيـا خاتمـا لهم، فكـذلك للأوليـاء ولي خـاتم لهم، وكمـا أن خـاتم الأنبيـاء أفضـل من جميـع الأنبيــاء، فكــذلك خــاتم الأوليــاء هــو أفضــل من جميــع الأوليــاء.
وعقيدة ختم الولاية ذكرها الحكيم الترمـذي في كتـاب سـماه (ختم الولاية) وقد طبعت منتخبات منـه قـديما، وأسـس فيهـا القـول بـأن الأولياء يختمون، وأن الولي في باطنه قد يبلغ مقاما يتلقى فيــه من الله - عز وجل - مباشرة، وأن الـولي قـد يكـون أفضـل من النـبي، وهــــذه لم ينص عليهــــا ولكنهــــا تفهم من فحــــوى كلامــــه.

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/661

ولاشك **أنه غلط في** ذلك غلطا فاحشا، وإن كان هو من أهل العناية بالحديث كرواية، ومن أهل الخير والصلاح كما وصفه بذلك ابن تيمية؛ **لكنه غلط في** هذه البدعة الكبرى التي ابتدعها في الأمة والشرور التي حدثت من القول بوحدة الوجود وتفضيل الولي على النبي والاستقاء من الله - عز وجل - مباشرة إنما حدثت بعد هذا الكتاب وهذه النظرية الباطلة التي تبطل شريعة محمد صلى الله عليه وسلم على الحقيقة.

وهذا لم يختص به الحكيم الترمذي؛ بل تبعه عليه أناس منهم ابن عربي في كتابه (الفصوص) وفي كتابه (الفتوحات المكية) ، ومنهم محمد بن عثمان المرغني السوداني الذي له طريقة معروفة عند أهل السودان (الطريقة الختمية) ، ومنهم التيجاني، هؤلاء كانوا في القرن الثالث عشر، وصرح المرغني في كتابه (تاج التفاسير) صرح بهذه العقيدة، ومنهم التيجاني عند أهل المغرب فيما يعتقدون فيه ووصفه.

هؤلاء يعتقدون أن الولاية تختم؛ لكن ادعى ابن عربي أنه هو الذي ختم الأولياء، وادعى الميرغني أنه هو الذي ختم الأولياء وادعى أيضا التيجاني أنه هو الذي ختم الأولياء.." (1)

"الأسئلة:

س1/ يقول أشكل عند قول الطحاوي: (حب الصحابة دين وإيمان) (1) ، وذلك من جهة تسمية حب الصحابة إيمان، والحب عمل القلب وليس هو التصديق، فيكون العمل داخلا في مسمى الإيمان.

ج/ هذا مشكل وقد ذكر الشارح أنه مشكل على أصل الشيخ، وهذا ظاهر أنه مشكل، وما من أحد يخالف السنة إلا ويقع في التناقض، لأن الميزان الذي لا يختلف هو الكتاب والسنة، أما الرأي فيختلف، الإنسان يرى رأيا اليوم وغدا يبدو له شيء آخر، ما يلتزمه في كل كلمة، يلتزمه إذا جاء في التعريف، يلتزمه إذا جاء في الوصف ثم يخالفه في سنن كلامه وهكذا.

ولهذا بعض أهل البدع حتى في مسائل الصفات، إذا جاؤوا يتكلمون مثلا عن الاستواء على العرش، لو تحقق هو من نفسه لوجد أن نفسه تغلبه إلى أن الله - عز وجل - مستو على عرشه بذاته بائن من خلقه حتى وهو يتكلم فيها.

لكن إذا أراد أن يقرر المسألة ذهب إلى ما تعلمه فثم فرق مابين

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/666

الشيء الفطري وهو التسليم لكلام الله - عز وجل - وكلام رسوله وما يأتي في باب التعليم تارة.
ولهذا نبهناكم مرارا **إلى غلط قول** من يقول إن أكثر المسلمين أشاعرة أو أكثر المسلمين ليسوا من أهل السنة والجماعة، وإنما أكثر المسلمين أشاعرة، أو أكثر المسلمين ماتريدية أو نحو ذلك، والقليل هم من يتبعون منهج السلف الصالح، **هذا غلط كبير**.
بل أكثر المسلمين في المسائل الغيبية على الطريقة المرضية، لكن ليس أكثر العلماء؛ لأن العلماء هم الذين عندهم ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، وما يخالف الفطرة، أما لو تسأل أي عامي في البلاد التي هي بلاد لنصرة المذاهب المخالفة لطريقة السلف، إما للأشعرية والماتريدية بحسب اختلاف البلدان وتأخذ عامي وتسأله عن الاستواء على العرش، ما يستحضر إلا ما يدل عليه الظاهر وما يؤمن به، إلا إذا أتى أحد من العلماء وعلمه أن هذه تأويلها كذا وكذا، فيذهب إلي كلام العالم.
والإيمان بالظاهر في الصفات ما يستحضر أن الله لا يوصف بالرحمة، ما يستحضر أن الله لا يوصف بالرضا.
لو تسأل عامي: هل الله يرضى؟
يقول: نعم الله يرضى، في القرآن.
هل الله يغضب؟
يقول: نعم يغضب.
فلذلك عامة الناس حتى في مسائل الإيمان، العمل، لو تسأل عامة الناس: هل العمل من الإيمان؟
أكثر المسلمين يقولك نعم العمل من الإيمان، كذلك مسائل القدر ما عندهم مبحث الجبر ولا يعرفون الجبر الداخلي لا الظاهري الذي هو الكسب عند الأشاعرة، هذه مسائل مخالفة للفطرة ومخالفة لظاهر النصوص، والناس لا يستوعبونها إلا بالدرس والتعليم.
ولهذا ميزة هدي السلف الصالح وميزة طريقة أئمة الحديث أنهم على ظاهر القرآن والحديث، وهذا هو الذي يسع الذكي والبليد والعامي وغير العامي والعالم وغير العالم، يسع الجميع لأنها سهلة ميسورة، وإنما فصلنا في المسائل وكثر الكلام لأجل كثرة المخالفين وحماية للشريعة.
مثل الإعداد بالسلاح، عندنا مال كثير نحتاج فيه إلى بناء مساجد فنذهب نبني المساجد لكن إن دهمنا عدو وجهناه في العدو، أخرنا

بناء المساجد لأن لا يقضي ما هو موجود من الدين والمساجد.
فلهذا النفوس، نفوس المسلمين هي على ظاهر الكتاب والسنة ما عندهم التأويل والعقلانيات إلخ.
فأكثر المسلمين على طريقة السلف في الاعتقاد.
لكن، أما العلماء فهذه هي المصيبة هم الذين تعلموا، منذ نشؤوا دخلوا في مدارس تعلمهم الأشعرية بقوانينها، دخلوا في مدارس تعلمهم دين الخوارج أو دين الرافضة أو إلخ، فأخذوا منها شيئا فشيئا بالتعليم وبالقصد، ولهذا كما جاء في الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه» (2).
المقصود من ذلك أن المعلم قد يكون أعظم من الأبوين في التأثير أو المربي أو الذي تخالط.
ولهذا احرص تمام الحرص على أن يسلم القلب من مخالفة الكتاب والسنة في الاعتقاد.
الأعمال والذنوب فهي على باب الغفران كما قال ابن القيم رحمه الله في النونية:
فوالله ما خوفي الذنوب فإنها ******* لعلى سبيل العفو والغفران
لكنما أخشى انسلاخ القلب من ****** تحكيم هذا الوحي والقرآن
تحكيمه ليس معناه الدولة اللتي تحكم فقط، لا أنت أيضا تحكم الوحي والقرآن في المسائل، تعتقد ما في القرآن وتعتقد ما في السنة.
فالمقصود من ذلك أن الإشكال الذي وقع فيه الطحاوي يبين لك أن بعض العلماء حتى من الذين ربما أصلوا شيئا مخالفا للسنة، مثل ما أصل في مسألة الإيمان شيئا وبينا عدم صحت ذلك هو يخالفه.
نحن نقول إشكال، لكن هو في الواقع مخالف وهو الصحيح أن حب الصحابة إيمان وحب الصحابة عمل القلب وأدخله في الإيمان، حب الصحابة إيمان، خلاص واضح أن هذا العمل إيمان.
ولهذا قال الشارح: وهذه الكلمة مشكلة على أصل الشيخ. كما ذكره السائل.
س2/ هل تقاس الرؤية الصالحة على الكرامة؟ أي هل هي من الكرامة أم لا؟
ج/ الرؤية الصالحة ليست أمرا خارقا للعادة، الرؤية الصالحة تحصل لآحاد الناس ليست خارقة لعادة البشر ولا لعادة بعض الجن، فهي

رؤيــة يضــربها الملــك، فهي رؤيــة صــالحة وليس لهــا دخــل في الكرامـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات.
أمـــا وهـــل هي ممـــا قـــد يحتـــاج إليـــه المـــؤمن أو لا؟
لا، المؤمن لا يتعلق قلبه بالرؤى، إذا رأى رؤية صـالحة حمـد اللـه - عز وجل - ولازم الطاعة حـتى لا يفتتن، وإذا رأى رؤيـة لا تسـره أو فيها سوء بالنسبة له فيعمل مـا أوصـى بـه النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم، أنه ينفث عن يساره ثلاثـا، ويسـتعيذ باللـه - عـز وجـل - من شـــرها وينقلب على جنبـــه الآخـــر، فإنهـــا لا تضـــره.
س3/ هـــل العاصـــي يعطى كتابـــه بيمينـــه أم بشـــماله؟
ج/ العاصي يعطى كتابه بيمينه، أما الذي يعطى كتابـه يـوم القيامـة بشماله فهو الكافر، يعطى كتابه بشماله وراء ظهـره، أمـا المـؤمن فيعطى كتابه باليمين سواء أكان من السـابقين أم من المقتصـدين أم ممن ظلم نفسه، ثم يـأتي بعـد ذلـك الحسـاب والوزن ثم تـأتي المجـــــــــــــــــــــــــــــــــــــازات.
س4/ هـل تصـح هـذه العبـارة: كرامـات الأوليـاء معجـزات الأنبيـاء، ومعجـــــــــزات الأنبيـــــــاء كرامـــــــــات الأوليـــــــاء؟
ج/ يعـني مـا أدري من اللي قالهـا، ولكنهـا عبـارة حلـوة: كرامـات الأولياء معجزات الأنبياء. لو قال كرامات الأولياء معجزات للأنبياء أو كرامة الولي معجزة للنـبي، يعـني من حيث الجنس فربمـا صـحت، يعني باعتبار جميع الأولياء، كرامات جميع الأولياء ما حصـلت لهم إلا باتباعهم لهذا النبي، فكل أنواع الخوارق الـتي حصـلت للـولي الأول والولي الثاني والعاشر والمائة، كل أنواع هذه الخـوارق والكرامـات في مجموعها هي معجزة للنـبي؛ لأنهـا مـا حصـلت لهم إلا بالإتبـاع، قال: ومعجزات الأنبياء كرامات الأولياء. هذا عكس الكلمة السابقة، فهي إيضـاحها على مـا ذكـرت لـك، إذا كـان المقصـود أن كرامـات جميع الأولياء هي معجـزة وآيـة وبرهـان للنـبي الـذي تـابعوه، فهـذا صـــحيح.
نكتفي بهذا القدر ونراكم إن شاء الله على خير حال، وأسـتغفر اللـه لي ولكم، وصـــــلى اللـــــه وســـــلم على نبينـــــا محمـــــد (3)

---

(1) قـــال الطحـــاوي رحمـــه اللـــه: وحبهم دين وإيمـــان.

(2) ســــــــــــــــــــبق ذكـــــــــــــــــــره (220)
(3) نهاية الشريط السابع والأربعين.." (1)
"قال (لا) يعني يرى من يخالف السـنة ويـذهب إلى قـول آخـر، تعرفون المدينة كان فيهـا مدرسـة الـرأي ربيعـة الـرأي ومن معـه، مدرسة قريبـة من مدرسـة الكوفـة في الأخـذ بـالرأي وعـدم العلم بتفاصيل السنة، فقيل له: (الرجل تكون عنده السنة أيجادل عنها؟) قـــال (لا، يخـــبر بالســـنة، فـــإن قبلت منـــه وإلا ســـكت) (1)ـ . لمــاذا؟
لأن الشيطان يأتي فيجعل الإنسـان ينتصـر لنفسـه لا للسـنة، وهـذا مســلك شــائك في النفــوس، وينــافي الإخلاص وينــافي مــا يجب، فيبحث فإذا هو يريد ينتصر للحق ثم تنقلب المسألة في النقــاش أو في المجادلـــة أو في الإخبـــار بالصـــواب إلى انتصـــار للنفس دون انتصــــــــار للحــــــــق وهــــــــذا ممــــــــا ينبغي تداركــــــــه.
ومما يـدخل أيضـا في مثـل هـذا أن اختلاف الفقهـاء في المسـائل العملية اختلاف كبير جدا، حـتى إن المسـائل المجمـع عليهـا قليلـة، وليس كل قـول من الأقـوال المختلفـة يصـح أن يكـون في الخلاف المعتبر، كما قال أحد مشايخ السيوطي في قصيدة في بعض علوم القــرآن:
وليس كـل خلاف جـاء معتـبرا ****** إلا خلاف لـه حـظ من النظر
وإذا وقــــــــــــع الخلاف فــــــــــــإن الخلاف على نــــــــــــوعين:
- خلاف قــوي.
- وخلاف ضــعيف.
@ والخلاف القوي ضابطه: ما كان الخلاف فيه في فهم الـدليل ولا مـــرجح.
@ والخلاف الضعيف: ما كان الخلاف فيه بمخالفة الدليل أو بالغلط في فهم الــدليل.
والخلاف القوي لا إنكار فيه، فإذا كانت المسألة فيها خلاف قوي فلا عتب من الأصل لمن أخذ بأحد القولين، أخـذ بهـذا وأخـذ بهـذا، هـذا يـــرى كـــذا وهـــذا يـــرى كـــذا، المســـألة فيهـــا ســـعة. وأمــــــا الخلاف الضــــــعيف فإنــــــه فيــــــه الإنكــــــار.
وقول العلماء (لا إنكار في مسائل الخلاف) يعنون به الخلاف القوي على الصواب دون الخلاف الضعيف، لأن الخلاف الضـعيف خلاف بلا

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/686

دليل أو **غلط في** فهم الدليل.
ويشتبه هذا -يعني الخلاف- يشتبه بمسألة مهمة وهي مسائل الاجتهاد.
* والصواب: التفريق ما بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد.
فمسائل الخلاف التي مرجعها الخلاف في فهم الأدلة، وهذه هي التي فيها التفصيل الذي ذكرت لك: في أن الخلاف القوي لا إشكال فيه، وأما الخلاف الضعيف يلزم فيه البيان والإيضاح بدون أن يحدث الفرقة وتنافر القلوب.
أما المسألة الثانية وهي مسائل الاجتهاد: فهي الاجتهاد في النوازل.
إذا نزلت نازلة واجتهد العلماء فيها، هل هذه تلحق بكذا وهذه تلحق بكذا فإنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
وشيخ الإسلام ابن تيمية قال في بعض كلامه (لا إنكار في مسائل الخلاف يعنى بها مسائل الاجتهاد) ، -أو نحو كلامه أنا أصوغه بفهمي-؛ لأن مسائل الاجتهاد ليست هي مسائل الخلاف.
ولا إنكار في مسائل الخلاف يعنون بها لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
وهذا يحتاج إلى زيادة وهي أنه: لا إنكار في مسائل الخلاف، يعنون بها الخلاف القوي.
أما مسائل الاجتهاد التي تحدث في الناس فهذه لا إنكار فيها من باب أولى؛ لأن كل مجتهد له اجتهاده ونصيبه في إلحاق النازلة ببعض الأصول والقواعد التي تدل عليها.
* نختم هذا الموضع بوصية في هذا الموطن: بأن طالب العلم يتسع صدره للعلم، وهذا إذا حباك الله - عز وجل - اتساع الصدر في العلم فإنك تؤتى علما جديدا، وهذا هو الواقع والمشاهد، أما من يضيق بالأقوال أو من يضيق باختلاف العلماء ولا يبحث في مأخذ هذا ومأخذ هذا، وإذا أورد عليه أحد قولا نظر في كلامه وتأمل فإنه يحرم بعض العلم.
لهذا كلما اتسع صدر طالب العلم كلما أوتي الصواب في العلم، وأوتي الصواب أيضا في العمل، في عدم التعدي على المسلمين والتعدي على العلماء أو على طلبة العلم أو نحو ذلك، والله - عز وجل - يقول لعباده: {وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزغ بينهم} [الإسراء:53] ، والفرقة والخلاف يحصل فيه التعدي في كثير من الأحيان، ولا يقول: العبد التي هي أحسن، والله - عز وجل - أمر بأن تقول التي هي أحسن.

وأنا ألحظ وربما منكم كثير لحظوا أن أحدا منا قد يقول قولا يكـون غير واضح، فيأتي أحد ويعترض عليه فهو يتألم ويتحـرج لنفسـه أنـه أخطأ أو أنه ما أدرك الصواب، فيأتي الشيطان فيصـرفه من تقريـر المسـألة إلى وجـود مخـرج لنفسـه.
وهـذه من وسـائل الحرمـان، وإذا قـوى الله طـالب العلم على أن يكون قويا على نفسه في أنه إذا مـا اتضـحت لـه صـورة المسألة: لا يتكلم فيهـا، ينتظـر، يسـكت.
يعلم نفسه التـؤدة، يعلم نفسـه عـدم الاسـتعجال في الكلام، عـدم إلقـاء الكلام على عواهنـه، الدقـة في الألفـاظ، كيـف يعـبر عن المسـائل.
وإذا غلط يقول: غلطت -مـا أسـهل منهـا عنـد من يـرى تحقيـق الحـق- فعلا.
يقول: أنا ما فهمت، أنا ظهر لي كـذا، يبـدو أنـه انحـرف ذهـني إلى شـيء آخـر.
يقـول: أنـا مـا فهمت، أنـا غلطت، مـا أسـهل منهـا.
وهـل من شـرط طـالب العلم ألا يخطئ؟!
ليس من شـرطه.
إنما من قلت غلطاته سواء في قوله وفي عمله فهو السـديد، وهـو الـذي يثـنى عليـه.
أما أنه يأتي أحد لا يخطئ لا يغلط فيمـا يتكلم لا يغلـط في تعاملـه، هـذا لا يمكن.
النبي صلى الله عليه وسلم وهو أكمل الخلق قال «اللهم أيمـا عبـد سـببته أو شـتمته فاجعلهـا عليـه رحمـة» (2).
يعني من مقتضى الطبيعة أن يغلـط الإنسـان، فالإنسـان لا يتحمـل.
لكنه من يتصبر يصـبره اللـه، ومن يتحلم يعطيـه اللـه - عـز وجـل - الحلم.
لهذا عود نفسك على الحلم عود نفسـك على الصـبر، عـود على ألا تنتصـر لنفسـك في المسـائل العلميـة.
حتى لو جاء المقابل وطعن في علمك، طعن في طريقة الإيـراد، لا تتأثر بهذا واجعل الكلام على العلم لأنك مبلغ للعلم ولست منتصـرا لنفسك، والمنتصر لنفسه يحرم نفسه انتصار الله - عز وجـل - لـه.
أسأل الله - عز وجل - أن يمنحني وإياكم العلم والحلم والفقـه في الدين، وأن يمن علينا بسلوك طريق السلف الصالحين، إنه سبحانه

جواد كريم، وهـو ذو الفضـل والإحسـان والمنن والعطايـا، اللهم فلا تحرمنا فضلك بذنوبنا ولا تؤاخذنا بما فعـل السـفهاء منـا، إنـك على كـــــــــل شـــــــــيء قـــــــــدير.

---

(1) ســـــــــــبق ذكـــــــــره (334)
(2) مسلم (6781) / أبو داود (4659)." (1)
"الأســــــــــــــــــــــــــــــــئلة:
س1/ جـــاء حـــديث يـــدل على أن الاختلاف في الأمـــة رحمـــة؟
ج/ هــذا الحــديث ليس بصـحيح، وليس اختلاف الأمــة رحمــة، بــل الاختلاف في الأمـــــــة أوقعهـــــــا في بلابـــــــل كثـــــــيرة.
س2/ من اجتهد في إباحة نسبة من الربا، كــ (5 %) ونحـوه، فهـل يـــــــؤجر على هـــــــذا وهـــــــل يشـــــــنع عليـــــــه؟
ج/ هـــــــــــذا الربـــــــــــا نوعـــــــــــان:
ربا متفق عليه ومجمع عليـه، فهـذا الـذي يخـالف فيـه الإجمـاع هـو صاحب ضلال وهوى، وهو ربا الجاهلية، الذي فيـه القـرض الحسـن، فيقرضه ثم بعد ذلك يقول: إما أن تقضي وإمـا أن تـربي، ويجعلـون الربـــــــــــا أضـــــــــــعافا مضـــــــــــاعفة.
وهـــذا هـــو الـــذي جـــاء فيـــه عـــدد من الآيـــات والأحـــاديث.
أما الربا غير المتفق على تحريمه: فإن هذا يـدخل في بـاب الخلاف القــــــوي والخلاف الضــــــعيف على نحــــــو مــــــا فصــــــلنا.
مثلا خلاف ابن عباس في ربا الفضل وربا النسيئة كما معلوم، وأنــه لا ربا في الفضل وإنما الربا ربا النسيئة استدلالا بالحصـر في قولـه صلى الله عليه وسلم «إنما الربا في النسيئة» (1)ـ ،ـ فهـذا اجتهـاد وخلاف، لكنه خلاف ضـعيف، حـتى خلاف الصـحابة خلاف ضـعيف - يعـــــــني خلاف ابن عبـــــــاس في هـــــــذه المســـــــألة-.
كذلك إباحته للمتعة مثلا في بعض المواطن أيضا خلاف ضعيف، وما أشـــــــــــــــــــــــــبه ذلـــــــــــــــــــــــــك.
من الصور المعاصرة التي جرى فيها البحث: الفوائـد الربويـة، ومن أباحها من بعض المنتسبين إلى العلم، فهذه الفوائد الربوية منها مـا هو متفق على تحريمه وهو ربا الجاهلية، ومنهـا مـا هـو مختلـف في تحريمـــه.
وما اختلف في تحريمه يدخل في الخلاف الضـعيف أو في الاجتهـاد

---

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/723

في ما ليس بصواب، فيدخل في التفصيل الذي ذكرناه.
وحسب علمي فإن أول من أباح الفوائد الربوية يعني فوائد البنوك الربوية والقرض - القرض الصناعي ونحوه- الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار المعروف.
وهو رجل يميل إلى مذهب السلف ونصر التوحيد والعقيدة في مواطن كثيرة، وله إلمام بالحديث والسنة والتخريج، **لكنه غلط في** المسائل الفقهية، فلم يكن من صناعته الفتوى، فأباح أشياء تبعه عليها عدد.
وله رسالة في هذا الموضوع بخصوصه وهو (الربا والمعاملات المالية) أجاز فيها هذه الفوائد لشبه عنده في ذلك ثم تبعه عليها عدد من المشايخ في مصر ما بين مقصر وما بين [.....] في هذه المسائل.
ومعلوم أن الحلاف -كما ذكرت لك في هذا - خلاف شاذ وضعيف وليس له حظ من الدليل.
لكنه وجود الخلاف في هذه المسألة يفيد فائدتين:
الأولى: أن مسألة الفوائد والقرض الصناعي ونحو ذلك ليس من مسائل الربا المجمع عليها، فاعتقاد إباحتها والإفتاء بذلك أو إجازتها لا يدخل في إجازة واستحلال الربا؛ لأن استحلال الربا المجمع عليه كفر، والربا المجمع عليه هو ربا الجاهلية، أما ربا الفوائد وربا القرض وما أشبه ذلك فهذه محرمة ولا تجوز ويجب إنكارها لكن لا تدخل في الربا المتفق عليه.
س3/ أليس ينكر على من خالف في الفروع الفقهية مع ظهور الدليل؟
ج/ هذا يدخل في التفصيل الذي ذكرته: الخلاف القوي والخلاف الضعيف، أو أقل من الضعيف الخلاف الشاذ أو المنكر، يجب فيه الإنكار لأنه ما له
س4/ هل الفوائد الربوية من الخلاف الضعيف؟
كيف؟ أو أقل من الضعيف أيضا، الخلاف الشاذ المنكر، يجب فيه الإنكار، يعني استدلوا بقوله - عز وجل - {لا تظلمون ولا تظلمون} [البقرة:179] وأن الفوائد هذه ليس فيها؛ يعني الربا المحرم قالوا: هو الذي فيه ظلم للمسكين، يعني ظلم لصاحب المال، وهذا - يقولون - هذا صاحب المال إذا أودع ماله في البنك ولم يأخذ عليه شيئا والبنك صار هو المظلوم، فأخذ الفوائد عندهم أنه عدل، وأن

ترك الأخذ ظلم له، لأن البنك يستفيد وهو لا يعطى شيئا، يشغل المال ويستفيد، ومعلوم أن المال يقبل النماء باليوم، يعني كل يوم فيه كسب، يعني على طريقة التجارات العالمية وأشباه ذلك، فعندهم هذه الشبهة.
لكن هذا لو أقر لآل الأمر إلى أن البنوك - يعني من غير الأدلة النصية في الموضوع لكن على حد تعبيرهم بأن فيه ظلم وعدم ظلم - الحقيقة هو الذي فيه الظلم، لأنه لو أقر ذلك صارت البنوك تأخذ (100 %) وتعطي هذا صاحب الفوائد (5 %)، (6 %)، (7 %) ونحو ذلك، والأصل في ذلك أن صاحب المال إذا أراد أن يعطي من يشتغل له أن يكون شريكا له في مكسبه وفي خسارته، فالناس تنمو أموالهم، يعني لو فرضنا أنهم سيودعون وسيأخذون هذا (5 %) وهذا (6 %) وهذا (7 %) وهذا (10 %) سيودعون، البنك قد يحصل (50 %) فسيبقى نمو المال عند هذه الفئة قليلا، ونمو المال عند أهل البنوك عظيما فتقوى البنوك ويضعف الناس، ظاهر؟
هذا هو حقيقة الظلم، الظلم الجماعي.
س5/ ما الفرق بين الإعتقاد والإعتماد الكلي؟
ج/ مثلا في ماذا؟
[السائل] مثلا في فعل الأسباب قال الإعتماد كليا
[الشيخ] الإعتقاد قلب والإعتماد فعل.

---

(1) مسلم (4173) / النسائي (4581) / ابن ماجه (2257)." (1)
"[المسألة الثانية]:
(دين الله في الأرض والسماء واحد) كما قال الطحاوي هنا، فحينئذ ليس عندنا أديان سماوية، ولا الأديان الثلاثة.
ومن عبر عن اليهودية والنصرانية والإسلام أو غيرها أيضا بأنها أديان سماوية، **هذا غلط عقدي**، وغلط أيضا على الشريعة وعلى العقيدة؛ لأن الدين واحد كما قال - عز وجل - {إن الدين عند الله الإسلام} [آل عمران:19] ، فالدين الذي جاء من السماء من عند الله وارتضاه الله في السماء وارتضاه في الأرض واحد ليس باثنين، وليس بثلاثة.
فمن الغلط قول القائل: الأديان السماوية الثلاثة اليهودية

---

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/724

والنصرانية والإسلام؛ بل ليس ثم إلا دين سماوي واحد وهو الإسلام فقـــط، على التفصـــيل الـــذي ذكرنـــا في المســـألة الأولى. فشريعة عيسى عليـه السـلام تسـمى النصـرانية، وشـريعة موسـى عليه السلام تسـمى اليهوديـة، أو تقـول اليهوديـة والنصـرانية وغـير ذلـك؛ لكن لا تنسـب هـذه الثلاث بقـول القائـل الأديـان السـماوية الثلاثة؛ لأنه كما قال الطحـاوي هنـا (دين اللـه واحـد) ليس متعـددا. وهـذه ذهب إليهـا جمـع من النصـارى ومن اليهـود في تصـحيح كـل الديانات، يعـني من القـرون الأولى في أن النصـرانية دين من اللـه وأن اليهوديـــــة دين من اللـــــه والإســـــلام دين من اللـــــه. وهذا لاشك أنه باطل ومخـالف لنصـوص الكتـاب والسـنة وللإجمـاع في أن الله - عز وجل - لا يرضى إلا الإسلام، كما قال - عز وجـل - {ورضـيت لكم الإسـلام دينـا} [المائـدة:3] وقـال {ومن يبتـغ غـير الإسلام دينـا فلن يقبـل منـه وهـو في الآخـرة من الخاسـرين} [آل عمران:85] وقال - عـز وجـل - {هـو سـماكم المسـلمين من قبـل وفي هذا} [الحج:78] يعني من قبل يعني عنـد الرسـل السـالفة.." (1)

"قال رحمـه اللـه بعـدها (فهـذا ديننـا واعتقادنـا ظـاهرا وباطنـا، ونحن بــرآء إلى اللــه من كــل من خــالف الــذي ذكرنــاه وبينــاه)

يريد بذلك أن جميع ما ذكـره في هـذه الرسـالة وفي هـذه العقيـدة المباركة من أوله وآخره أنه دينه واعتقاده ظاهرا وباطنا؛ يعـني أنـه لا ينافق في ذلك ولا يظهر شيئا ويخفي شيئا، كما كان عليه طائفـة من أهل زمانه من أنهم يقولون (لا تظهـر عقيـدتك عنـد أحـد؛ لأنـك بين مخالفين فإما أن يثنوا عليـك وإمـا أن يـذموك) ، بـل هـذا ديننـا وعقيدتنا واعتقادنا ظـاهرا وباطنـا؛ لأن الاعتقـاد والـدين الأصـل في الإنسان أن يعلنه، وقد يجوز أن يستخفي به إذا كانت المصـلحة في ذلك؛ لكن هذا في حال الفتنـة وعـدم اسـتطاعة الثبـات على البلاء؛ لكن الأصل أن الإنسان يعلن مـا يعتقـده ويـدين بـه ظـاهرا وباطنـا. قــال متبرئــا من كــل من خــالف طريقــة أهــل الحــديث والســنة والجماعـة (ونحن بـرآء إلى اللـه من كـل من خـالف الـذي ذكرنـاه وبينـــــــاه)

وقد تقدم لك **أنه غلط رحمه** اللــه في عــدد من المســائل، هــذه

(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/730

توكل إلى اجتهاده، وغلط في ذلك وفي الجملة كلامه موافـق لكلام أهل الحديث وكلام أهل السنة في إثبات الصـفات وفي القـدر وفي سائر المسائل، لكن في مسألة الإيمان تـابع فيهـا قـول أبي حنيفـة ومـــــــــــــر معـــــــــــــــك البحث في ذلـــــــــــــك.
فنحن برآء إلى الله من كل مخالفة للكتاب والسنة لكل ما أمر الله - عز وجل - به أو أخبر من خالفه فنحن نتبرأ إلى الله - عـز وجـل - منـــــــــــــه ســـــــــــواء علمنـــــــــــــا أو لم نعلم.
وهذا هو الأصل وهذا هو الاعتقاد أننا ندين إجمالا بما أمرنا الله - عز وجل - أن ندين به بالتصديق بالأخبار وباعتقاد وجود الأوامر والانتهاء عن النواهي، وجوب امتثال الأوامر ووجوب الانتهاء عن النواهي، إذا كـــــــــــان أمـــــــــــــر إيجـــــــــــــاب أو نهي تحـــــــــــــريم.
وهذا ديننا وهذا اعتقادنـا، أمـا تعليقـه بقـول فلان أو بمـا ورد، فهـذا يحتاج إلى تأمـل ونظـر لأن النـاس يختلفـون في ذلـك اختلافـا بينـا.
وما من عالم ممن كتب في العقائد إلا وله اجتهاد يكون في مسـألة في مسألتين، وهذا لا يعني أنه ليس من أهل السنة أو أنه خـالف أو أن كتابـــــــــــــــــــــــــــه لا يصـــــــــــــــــــــــــلح.
فمثلا تنظر إلى أعظم الكتب التي كتبها السلف تجد فيها مسـائل لا يقرها الآخرون لكنها مسائل نادرة في خضم غيرها، إما أن يثبت مـا لا يثبت مثلا في بعض الصفات، أو أنه يتأول واحدة بشيء ظهر لـه، أو أنه يصف شيئا ليس من العقيدة يجعله في العقيدة، مثل ما فعل البربهاري مثلا في بعض المسائل، أو أنه ينسب شيء لأهـل السـنة وهـــــــــــو ليس من عقيـــــــــــدة أهـــــــــــل الســـــــــــنة.
فلذلك ما قعدوه وأجمعوا عليه واتفقوا عليه فهـذا مـا يجب اتباعـه، ولا تجوز مخالفته لأنه هو عقيدة أهل السنة والجماعة، وما اختلفـوا فيه فلكل واحد منهم عذره في ذلك؛ لكنه لا يتبـع على مـا زل فيـه.
الحافظ ابن خزيمة كتب كتابا عظيما وهو قطعـة من صـحيح سـماه التوحيـد، ومـع **ذلـك غلـط فيه** في بعض المسـائل، في مسـألة الصـورة كمـا هـو معـروف لم يوافـق بقيـة أهـل السـنة في ذلـك.
مثلا عندك البربهاري ذكر مسائل ليست من العقيـدة أصـلا وأشـياء لم تثبت.
من ألف مثلا في العرش جاء بأشياء ليس فيها دليل واضـح وهكـذا.
المقصود من ذلك أنه ليس من شرط أن يكون الكتاب على طريقة أهل السنة والجماعة وأهل الحديث أن يكون سالما من كل اجتهاد؛

لكن إذا كـانت أصـوله الـتي انطلـق منهـا هي الاستسـلام للكتـاب والسنة، ورد التأويل والتعطيل واتباع الدليل، وعـدم تسـليط العقـل على النصوص فهذا من أهل الحديث وأهل السنة، فلا بد أن يحصـل لـــــه من الغلـــــط مـــــا يحصـــــل لـــــه.
لهذا عظم أهل العلم كتب شيخ الإسلام ابن تيمية لأنه قرر فيهـا مـا اتفقوا عليه وأجمعوا عليه، وترك فيها ما لكـل واحـد من أهـل العلم ممن كتبـــــــوا في العقائـــــــد اجتهـــــــادات.
اعتنى المتأخرون من أئمة أهل السنة بكتب الشيخين شيخ الإسـلام وابن القيم لسلامتها من المذاهب الرديـة وللاجتهـادات الـتي [.....] يوافـــــــــــــــــق عليهـــــــــــــــــا.
نقف عند هذاويبقى عندنا الجملـة الباقيـة هـذه نبقى معهـا الـدرس القـــــــــادم إن شـــــــــاء اللـــــــــه تعـــــــــالى.
نسأل الله لنا ولكم التوفيق والسداد وأن يختم لنا برضاه إنـه جـواد كريم.." (1)
"الأســــــــــــــــــــــــــــــــئلة:
س1/ لو أن طالب العلم المستجد قرأ في هذه العقيدة وشرع فيها قبـــــل الشــــــروع في طلب العلم أجملت الاعتقـــــاد العـــــام؟
ج/ لا بأس، الواحد يحضـر مـا اسـتطاع ويكمـل، يكمـل فيمـا فـات.
س2/ هـل من صـفات اللـه تعـالى الجنب لقولـه تعـالى {على مـا فرطت في جنب الله} [الزمر:56] ؟، وهل من صفات اللـه الـتردد لحـــــديث «مـــــا تـــــرددت في شـــــيء أنـــــا فاعلـــــه» ؟
ج/ هذه مما اختلف فيها من أهل السنة، هل يطلق القول بإثباتها أم لا؟
والـواجب هـو الإيمـان بظـاهر الكلام، وهـل الظـاهر هنـا في إطلاق صـفة الجنب هـل هـو الظـاهر الصـفة؟ أم الظـاهر غـير ذلـك؟
الراجح أن الظاهر غير ذلك وأنه ليس المقصود من قوله: {على ما فرطت في جنب اللـه} أن المقصـود الجنب الـذي هـو الجنب، لأن العرب تستعمل هذه الكلمة وتريد بها الجناب لا الجنب يعني الجهة، إنما تقصد الجناب المعنوي. {على ما فرطت في جنب الله} يعـني في حـــق اللـــه، في مـــا يســـتحق اللـــه - عـــز وجـــل -.
فمن أهـــل العلم من أثبتهـــا لكن ليس ذلـــك هـــو ظـــاهر الكلام.
أما صفة التردد فهي تثبت لله - عز وجل - على ما جاء، لكن تردده

1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/738

بحـق، وتـردده ليس تعارضـا بين علم وجهـل أو بين علم بالعاقبـة وعدم علم بالعاقبة، وإنمـا هـو تـردد فيمـا فيـه مصـلحة العبـد، هـل يقبض نفس العبد أم لا يقبض نفسه، وهذا تردد فيـه رحمـة بالعبـد، وفيـه إحسـان إليـه ومحبـة لعبـده المـؤمن وليس من جهـة الـتردد المـذموم الـذي هـو عـدم الحكمـة أو عـدم العلم بـالعواقب. يعني تردد فلان في كذا، صفة مذمومة أنه يتردد، إذا كان تردده أنه ما يعلم، أتردد والله أفعل كذا أو أروح ولا مـا أروح، لأنـه إمـا عنـده ضعف في نفسه أو أنه يجهل العاقبـة، فـتردد أتـزوج ولا مـا أتـزوج، أشتري أم لا أشتري لأنه ما يدري هل فيه مصلحة لـه، أم ليس فيـه مصلحة، هذا هو التردد الذي هو صفة نقص في من اتصف بها، تردد ناتج عن عدم العلم بالعاقبة، أما التردد الـذي ورد في هـذا الحـديث هو تردد بين إرادتين لأجل محبـة العبـد «مـا تـرددت في شـيء أنـا فاعلـه تـرددي في قبض نفس عبـد مـؤمن يكـره المـوت وأكـره مساءته ولابد لـه من ذلـك» ، وهـو تـردد لا لأجـل عـدم العلم ولكن لأجل إكرام العبد المؤمن ومحبة الرب - جل جلاله - لعبده المؤمن. فهو إذا تردد بحق وصفة كمال لا صفة نقص فيثبت على ما جاء في هـذا الحـديث مقيـدة لا مطلقـة.

س3/ يوجد من أعلام أهل السـنة قـديما وحـديثا من خـالف عقيـدة أهـل السـنة وطريقـة السـلف في بعض الأقـوال وليس كلهـا فمـا موقفنـا منهـا؟

ج/ ذكـرت أنـا عـدة مـرات الجـواب يعـني على مثـل هـذا، وهـو أن مخالفـة من خـالف على قسـمين:

1- القسـم الأول: مخالفـة في الأصـول، الأصـول العامـة مـا هي؟ مثلا الأصـل في الغيبيـات الإثبـات، الأصل في صفات الله - عـز وجـل - الإثبـات وعـدم تجـاوز القـرآن والحـديث، الأصـل في الإيمـان هـو أنـه قـول وعمـل، وقـول اللسـان واعتقـاد الجنـان وعمـل الجـوارح والأركـان وأنـه يزيـد بالطاعـة وينقص بالمعصـية. في مسائل القدر، إثبات القدر على المراتب التي جاءت وأن الله - عـز وجـل - خلـق كـل شـيء بقـدر وأنـه خـالق الأفعـال إلخ. هذه الأصول العامة التي يتفق عليها، هذه الأصول الـتي من خالفهـا فهو ليس من أهل السنة، الذي خـالف في أصـل من الأصـول ليس

من أهـــــــل الســـــــنة والجماعـــــــة على التمـــــــام.
2- القسم الثاني: أن يتفق معهم في الأصول لكن يخالف في بعض التفصيلات، يعني يؤمن بأن الصفات لا نتجاوز القرآن والحديث لكن يظهر له فيه صفة أنها غير مثبتة، أنها منفية، فهذه ننظر في الصفة هل السلف متفقون عليها، أو هل الأئمة نصـوا عليهـا واتفقـوا وهـذا خـالف، أم أنـه هـو خـالف ولم ينص عليهـا أحـد من قبلـه، تختلـف. يعني مثلا من قال في مسألة الخلو من العـرش هـذه معروفـة في الـــنزول:
هنا هذه المسألة من قال يخلو من العرش قـول، لكنـه هـو موافـق على أن اللـه - عـز وجـل - مسـتو على العـرش، كمـا يليـق بجلالـه وعظمته ومثبت لنزول الله - عز وجل -، لكن جاء بقـول لم يسـبق إليه وهذا يكون مما لا ينفيـه من أهـل السـنة ولكن يغلـط في هـذه الجهـــة.
مثل نفي ابن خزيمة، صورة الـرب - جـل جلالـه -، يعـني أنهـا على صورة، صورة آدم أنها على صـورة الرحمـان، نفي إثبـات الصـورة، وتفســــــــــــير الصــــــــــــورة بشــــــــــــيء آخــــــــــــر.
مثل ابن قتيبة لما نفى النزول، يعني حقيقة النزول وفسـره بـنزول الأمر، أو نزول الرحمة أو، هذه أغلاط لكنهم موافقـون في الأصـل، فانتبه إلي هذا، كذلك في الإيمـان بالقـدر، فمن وافـق في الأصـول فهو من أهل السنة **فإذا غلط في** التطـبيق فيكـون مخطئ فيـه.
الصفات، أن لا تؤول الصفات، إذا قال: لا شـك الصـفات للـه - عـز وجل - تثبت على ظاهرها بلا تأويل، ويطبق هذه في كـل الصـفات، جـــــــــــــــــــــــــــاء في صـــــــــــــــــــــــــــفة أول.
مثل ما فعل الشـوكاني في بعض المسـائل، تجـد أنـه يثبت ويجيء في صفة أو صفتين يتأول، لماذا تأولها؟." (1)
"فدلالة الالتزام دلالة الشـيء على خـارج معنـاه كدلالـة توحيـد الربوبية على توحيد الألوهية، ودلالة التضمن هي دلالة الشـيء على جزء من معناه كدلالة توحيـد الألوهيـة على توحيـد الربوبيـة، ودلالـة المطابقـة: دلالـة الشـيء على جميـع معنـاه كدلالـة الألوهيـة على الربوبيـــــــــــــــــــــــــــــــــة والألوهيـــــــــــــــــــــــــــــــــة.
ومعنى الإله كما سبق هـو المعبـود، وبعض أهـل الكلام كالأشـاعرة وغيرهم أخطئوا في تفسير الإلـه، فقـالوا: الإلـه فيـه تقـدير الخـبر،

---
(1) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل صالح آل الشيخ ص/757

قالوا: لا إله موجود إلا الله، وفسروا الإله بالخالق، وهذا خطأ، لو كان المعنى لا خالق إلا الله لما حصل نزاع بين النبي صلى الله عليه وسلم وكفار قريش، ولما حصل نزاع بين الرسل وأممهم، لأن الأمم يقرون بأنه لا خالق إلا الله.
وبعض أهل الكلام كالأشاعرة وغيرهم يقولون: معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله، أو لا قادر على الاختراع إلا الله، **وهذا غلط كبير**؛ لأنه لو كان معنى لا خالق إلا الله لما حصل نزاع وقتال وجهاد من الرسل للكفرة؛ لأن الكفرة يقرون بأنه لا خالق إلا الله، لا خالق إلا الله، هذا لا إشكال فيه عندي.
ولا يتبين عظمة هذه الكلمة "لا إله إلا الله" وأنها كلمة التوحيد التي تنفي الشرك إلا بتفسير الإله بالمعبود، وتقدير الخبر بحق لا إله بحق إلا الله. لا معبود بحق إلا الله، وبهذا يتبين عظمة هذه الكلمة لأن الآلهة موجودة، ولكنها آلهة باطلة، قال سبحانه: {فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك} إذا لهم آلهة، وقال سبحانه: {قل يا أيها الكافرون (1) لا أعبد ما تعبدون (2) ولا أنتم عابدون ما أعبد (3) ولا أنا عابد ما عبدتم (4) ولا أنتم عابدون ما أعبد (5) لكم دينكم ولي دين (6)} .
إذا فيه معبودات؛ اليهود، الكافرون لهم معبود يعبدون الأصنام، والأوثان، لهم إله، وجميع الكفرة كل إنسان له معبود، لكن، وكل إنسان له دين، لكن المعبود بحق هو الله. ما سواه إلا باطل، قال سبحانه: {ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل} .
وكل إنسان له دين. الكفار لهم دين لكن دين باطل؛ ولهذا قال سبحانه: {لكم دينكم ولي دين (6) } وقال الله عن أهل الكتاب إنهم قالوا: {ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم} فلهم دين لكن دين باطل، والدين الحق هو دين الإسلام {إن الدين عند الله الإسلام} .
فتفسير الإله بالخالق تفسير باطل. الذين فسروا هذا الكلام كالأشاعرة وغيرهم؛ لأنه لو كان الإله هو الخالق لما حصل خلاف بين الأنبياء وبين أممهم، ولما حصل قتال.
ولا يتبين عظمة هذه الكلمة، وأن كلمة التوحيد التي تنفي الشرك إلا بتفسير الإله هو المعبود، وهذا معناها في اللغة العربية الإله هو المعبود، وإله اسم لا النافية للجنس من أخوات إن تنصب الاسم،

وترفع الخبر، وإله اسمها. والخبر محذوف تقديره لا إله حق، لا معبود حق إلا الله.." (1)

"والله -تعالى- يقول: {إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار} وكل كفر، فجزاء من كفر النار، نسأل الله السلامة والعافية، ليس بعد هذا كفر ليس فوق هذا إنكار كامل لوجود الله فإذن مذهبهم في القول بوحدة الوجود مذهبهم في الكلام مبني على القول بوحدة الوجود وأصل هذا المذاهب نشأ من إنكار مسألة المباينة والعلو أنكروا علو الله على الخلق، وأنكروا مباينته لهذه المخلوقات، قالوا: ليس منفصلا عنها ولا مبينا لها ولا فوقها وقرروا هذه القاعدة، وهذا الأصل.

فلما تقرر هذا عندهم وهو إنكار مباينة الله للمخلوقات، وإنكار العلو صاروا بين أمور ثلاثة: إما أن يقولوا: إنه معدوم لا وجود له، وهذا ما استساغوه؛ لأن الناس يكذبون، فقالوا: إن الله معدوم كذبوه، وهم منافقون زنادقة؛ لأن هؤلاء الاتحادية يظهرون الإسلام ويخفون الكفر؛ ويدعون الإسلام؛ ولهم مؤلفات تحقق وتنشر ككتاب "الدرة" وغيره تحقق ولهم مؤلفاتهم محققة توجد في كثير من الأقطار العربية وتطبع بورق ثقيل وخط واضح وتحقق.

وهناك من يدافع عن ابن عربي يدافع عنه ويقول: إنه معذور لا تظنوا أن هذا المذهب ما هو موجود مذهب الاتحادية؟ موجود ومنتشر وهناك رجل في السودان على عهد النميري الحاكم الأول يقال له العربي ادعى أن الله حل فيه، وقال: إنه هو الله والعياذ بالله فلا تظنون أن مذهب الاتحادية ما هو موجود، وهم من أكثر خلق الله بل أكثر خلق الله.

لهذا اقتضى العلماء لبيان هذا الكفر ويدعون أنهم أولياء الله وهم الخواص والعياذ بالله، هذا ابن العربي له مؤلفات وكتب "الفتوحات المكية" وله مؤلفات في الفقه فلا بد من بيان الشرح حتى لا ينطلي على بعض الناس، فلما أنكروا مباينته لخلقه وعلوه فصاروا بين واحد من ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن يقولوا بأن الله معدوم لا وجود له صراحة، وهذا ما استساغوه؛ لأن الناس يكشفون كفرهم؛ وهم زنادقة يظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر فاستبعدوا هذا الأمر.

الأمر الثاني: أن يقولوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/17

ولا تحته ولا مغاير له، ولا محايد له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه كما قال الجهمية الذين نفوا عن الله النقيضين قالوا هذا أيضا ما استساغوا هذا القول، وقالوا هذا غير متصور ولا يمكن تصور هذا. فاختاروا القول الثالث: وهو أن الله هو عين المخلوقات، فالخالق هو المخلوق والرب والعبد كل ما تروه هو الرب. قال ابن عربي: "سر حيث شئت فإن الله ثم وقل ما شئت به فالواسع الله، فكل شيء تراه هو الله، والله هو عين هذه المخلوقات، وهو عين هذه الموجودات". والشيء لا يحايد نفسه، ولا ينافيها فثبت عند هؤلاء الملاحدة أن الله عين هذه المخلوقات؛ فلما ثبت عندهم أن الله عين هذه المخلوقات، قالوا: إن كل كلام في الوجود هو كلامه سواء كان حسنا أو قبيحا، وسواء كان كفرا أو إيمانا، وكل اسم فهو له حسن أو قبيح، وكل صفة فهي له صفة نقص أو كمال، وهذا مذهب كفري شديد بل هم أعظم الناس كفرا، كفى أن يقال: يجرؤ عاقل أن يقول كل كلام يسمع في هذا الوجود كلام الله من الكفر والسب والشتم والغناء والباطل إلى غير ذلك. وهؤلاء كفرة لا يؤمنون بالله ولا بملائكته ولا بكتبه ولا برسله ولا باليوم الآخر ولا بالقدر خيره وشره فهم أكثر الناس، نسأل الله السلامة والعافية، ومن فروع هذا المذهب أنهم يقولون: إن فرعون مصيب حينما قال: {أنا ربكم الأعلى (24) } وكذلك عباد الأصنام والأوثان يكونون على الحق هم على الحق والصواب، وكل من عبد شيئا فهو مصيب من عبد النار فهو مصيب، من عبد الصنم فهو مصيب، ومن عبد النيران فهو مصيب، ومن عبد العجل فهو مصيب كلهم مصيبون، وإنما الكفر بالتخصيص لا تنهى أحدا عن شيء فإذا خصصت شيئا، وقلت: لا يجوز عبادة إلا هذا الشيء فهذا هو الكفر التخصيص.

وابن عربي له مؤلف من مؤلفاته أنه يقول: إن فرعون مصيب حينما قال: {أنا ربكم الأعلى (24) } ويقول: إنه أغرق لما أغرقه الله لما أغرق في البحر قال هذا الإغراق تطهير له الحسبان والوحي تطهير له؛ لأنه ظن أنه الرب وحده، **وهذا غلط حينما** قال {أنا ربكم الأعلى (24) } كل واحد رب فلما حسب هذا الحسبان أغرق تطهيرا له، هذا هو الحسبان ويقول معارضة لكتاب الله إن موسى -عليه الصلاة والسلام- لما أخذ برأس هارون ولحيته حينما عبدوا العجل يقول أخذ برأسه ولحيته يقول لماذا تنهاهم عن

العجـــــــــــــــــــل وهم على الصـــــــــــــــــــواب.
المؤلفات موجودة الآن، وهناك من يدافع عنها، نسأل الله السـلامة والعافية، ومن فروع هذا المذهب أنه لا فرق بين الزنى والنكاح، ولا بين الخمر والماء، ولا بين الأم والأخت والأجنبيـة الكـل واحـد، ومن فروع هذا الأمر ضيقوا على الناس وبعـدوا عليهم الأصـول، والواقـع وراء ذلك كله، نسأل الله السلامة والعافية.." (1)

"الجواب الثـاني: جـواب بالتسـليم وهـو أن نقـول سـلمنا جـدلا ومعنى التسليم أن توافق الخصم من هذه الجهة لترد عليه من جهة أخـرى هـذا معـنى التسـليم عنـدنا معـنى التسـليم يعـني أن توافـق الخصم على ما يقوله من هذه الجهة لترد عليه من جهة أخرى مثل الفارس الذي يأتي إلى العدو وقـد تحصـن بحصـن فينصـرف يـوهم العدو بأنه منهزم فإذا خرج العدو كر عليه فضـربه، سـلمنا أن قولـه تعـالى: {ويقولـون في أنفسـهم} قـول في النفس وأنـه ليس فيـه حـــــــــــــــــــــــروف ولا كلمـــــــــــــــــــــــات.
سلمنا جدلا لكن الآية مقيدة بأنه قـول في النفس، وإذا قيـد القـول بأنه في النفس تقيد وإذا قيد تقيـد، ويقولـون في أنفسـهم ونظـيره الحديث الصحيح: (إن الله عفا عن أمتي ما حدثت به أنفسها مـا لم تتكلم أو تعمل) فإذا قيد القول بأنـه في النفس تقيـد هـل قيـد كلام الله أنه في النفس {وكلم اللـه موسـى تكليمـا (164) } هـل قـال الله: وكلم الله موسى في نفسه {وكلمه ربه} هل قال: وكلمه في نفسه، فـإذا قيـد القـول بأنـه في النفس تقيـد أمـا إذا لم يتقيـد فلا يكون القول في النفس، وإنما يكون قولا يتكلم بـه المتكلم حـروف وألفـــــــــــــــــــــاظ وكلمـــــــــــــــــــــات.
ومن الأدلة التي يركز عليها الأشـاعرة وهي منتشـرة وموجـودة في الكتب الاســـتدلال بـــبيت من الشـــعر منســـوب إلى الأخطـــل.
إن الكلام لفي الفـؤاد وإنمـا *** جعـل اللسـان على الفـؤاد دليلا
وجه الدلالة: قالوا: إن هذا بيت عربي، والقـرآن نـزل بلغـة العـرب، وأثبت الشـاعر العـربي أن الكلام إنمـا يكـون في الفـؤاد أي: في النفس، وأما ما يكون في اللسان الحروف والكلمات، واللفظ فهذا دليـل على الكلام الـذي في النفس فـدل على أن كلام اللـه معـنى قـــائم بنفســـه لا بحـــرف ولا صـــوت إن الكلام لفي الفـــؤاد.
الكلام في الفـؤاد، وأمـا اللسـان فهـو دليـل على مـا في الفـؤاد،

1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/78

والقرآن نزل بلغة العـرب وهـذا شـاعر عـربي أثبت أن الكلام إنمـا يكون في النفس، أما الألفاظ والحروف والأصوات فهي دليل عليه، فـدل هـذا على أن كلام اللـه معـنى قـائم بنفسـه ليس بحـرف ولا صوت، وهذا هو الذي نقرره هكذا يقول الأشاعرة أجاب أهل الحـق عن هـــــذا الاســــــتدلال في أجوبـــــــة.

الجـواب الأول: أنـا لا نسـلم أن هـذا الـبيت للأخطـل فهـذا الـبيت مصـنوع مختلـق لا يوجـد في ديـوان الأخطـل وكثـير من النحـويين ينكرون نسبته إليه فكيف تستدلون ببيت مصنوع مختلـق لا أسـاس له من الصحة منسوب إلى الأخطل **خطأ غلط أنتم** نسبتموه إلى الأخطل، والأخطل ما قاله بدليل أنه لا يوجد في ديوانه، وبـدليل أن النجاة وأهل اللغة أنكروا نسبته إليه وبهذا يبطل استدلاتكم تصنعون بيتا ثم تستدلون به على كلام الله وكلام رسوله هذا الجـواب الأول.

الجواب الثاني: سلمنا وهذا التسـليم كمـا سـبق من جهـة للـرد من جهة أخرى سلمنا بصحة البيت وأن الأخطل قالـه لكنـه قـول واحـد من أهل اللغة فلا يقبل حـتى يوافقـه أهـل اللغـة، وإذا كـان حـديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل حتى يصـح سـنده وتعـدل رواته ولا يكون شاذا ولا معللا فكيف ببيت من الشـعر لا يـدرى من قاله بيت من الشعر قاله واحـد لكن مـا وافقـه أهـل اللغـة فيكـون شــــــــــــــــــــــــــــــــــــاذا.

حديث الرسول -عليه الصلاة والسلام -إذا جاء مخالفا للأصول صـار علة ما يقبل؛ لأن من شرط الصـحيح أن يكـون السـند متصـل، وأن يكون الرواة عدول ثقات، وأن لا يكون الحديث شاذ ولا معلل وهـذا بيـــــــــــــتي شـــــــــــــاذ لا يقبـــــــــــل.

الجواب الثـالث: سـلمنا صـحة الـبيت وسـلمنا نسـبته إلى الأخطـل سلمنا قبـول أهـل اللغـة لـه لكن ليس مقصـود الشـاعر بقولـه: إن الكلام لفي الفؤاد. الكلام العاري عن الألفاظ والحـروف والكلمـات بل مقصود الشاعر أن الكلام الحقيقي هو الذي يهيئـه الإنسـان في نفسه ويزنه بعقله قبل أن ينطق به ويتروى إن كلامنا في الرد على الكلام الحقيقي الكلام المـــــــــــــــــــــــــــــــــــوزون.

الكلام الذي يتروى فيـه صـاحبه ويهيئـه في نفسـه ويزنـه في عقلـه قبل أن ينطق به هـذا هـو الكلام الحقيقي، أمـا الكلام الـذي يجـري على اللسـان من دون تـرو ومن دون نظـر فهـذا يشـبه كلام النـائم والهـاذي لا قيمـة لـه اللسـان إذا أراد أن يتكلم بكلام مـوزون

وبكلام مهيأ، ولهذا روي البيت برواية أخرى وهي أقرب إلى الصحة.
إن البيـــــــان لفي الفـــــــؤاد وإنمــــــــا ***....................
إن البيـــــــان لفي الفـــــــؤاد وهـــــــذا أقـــــــرب للصـــــــحة.
رابعا: سلمنا صحة البيت وأنه للأخطل وسلمنا موافقة أهل اللغة له وسـلمنا أن المـراد بـالبيت الكلام النفسـي العـاري عن الحـروف والألفـاظ لكنـه قـول نصـراني الأخطـل نصـراني قـول نصـراني، والنصـارى قـد ضـلوا في معـنى الكلام فـإن النصـارى زعمـوا أن المسيح هـو كلمـة اللـه كلمـة كن نفس الكلمـة قـال النصـارى: إن عيسى نفس الكلمة.." (1)

"س: يقول السائل: إن بعضـهم يقـول في قولـه تعـالى: {ولـو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سـبعة أبحـر ما نفـدت كلمـات اللـه} يقولـون: إن المـراد بكلمـات في اللـه هـو كلامه الكوني مثل قوله صلى الله عليه وسلم (أعـوذ بكلمـات اللـه التامات من شر ما خلق) فهل هذا صحيح؟ وهـل يقسـم الكلام إلى كـــــــــــــــــــوني وشـــــــــــــــــــــــــــــرعي؟.
ج: نعم صحيح الكلام كوني وشرعي الكوني مثل قوله تعالى: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكـون (82) } والشـرعي مثـل القــرآن والتــوراة والإنجيــل الــذي كلم اللــه بــه وشــرعه لعبــاده.
س: يقول السـائل: مـا رأي فضـيلتكم فيمن يقـول: إن القـرآن من صـــــــــــــــنع اللـــــــــــــــه -تعـــــــــــــــــالى-؟
ج: **هذا غلط القرآن** كلام الله ما يقال: من صنع الله {صنع اللــه الذي أتقن كل شيء} الصنع هذه كلمـة موهمـة؛ لأن الصـنع يطلـق على الخلق، المقصود القرآن كلام الله ليس له أن يعبر بهذا التعبير الموهم يقول: القرآن كلام الله كما قال السلف كما قال أهل الحق، نعم.
س: يقول السائل: ما أفضل الكتب التي عرضت لمسألة الكلام مع ذكــر شــبهة المخــالفين والــرد عليهــا على وجــه التفصــيل؟.
ج: كتب أهل السنة كثيرة في هـذا ذكـر شـيخ الإسـلام في مجمـوع الفتـاوى في مواضـع، وابن القيم وشـيخ الإسـلام ردا عليهم -على الأشاعرة- من تسعين وجها في الرسـالة التسـعينية تسـعين وجهـا، تسمى الرسـالة التسـعينية في مسـألة الكلام هـذه رسـالة خاصـة، وحققت الآن والرسـالة في كليــة أصــول الــدين، طبعت في ثلاث

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/99

مجلدات الرسالة التسعينية، وابن القيم ذكر هذا في كثير من كتبه لا سيما في مختصر الصواعق وغيرها، نعم -وفق الله الجميع لطاعته- جزاكم الله خيرا.." (1)

"ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه

ولا يخرج العبد من الإيمان، إلا ولا يخرج العبد من الإيمان إلا أيش؟ إلا بجحود ما أدخله فيه، المعنى يقول: إنه لا يخرج العبد من الإيمان إلا إذا جحد الذي أدخله في الإيمان، ما الذي أدخله في الإيمان، الإيمان والتصديق لا يخرج العبد من الإيمان إلا إذا جحد الذي أدخله في الإيمان، وهو التصديق هكذا قال المؤلف، وهذا **خطأ غلط عظيم**، لأن معنى ذلك أن الإنسان لا يكفر إلا بالجحود لا يخرج من الإسلام إلا بالجحود، كما أنه لا يكون مؤمنا إلا بالتصديق، على ذلك يكون الإيمان هو التصديق في القلب والكفر هو الجحود في القلب، فإذا صدق صار مؤمنا وإذا جحد صار كافرا، والمؤلف أتى بصيغة الحصر، قال: لا يخرج من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه، المعنى لا يكون هناك كفر إلا بالجحود، وهذا خطأ مخالف لقول أهل السنة والجماعة، فالإيمان ليس خاصا بالتصديق الإيمان يكون بالتصديق بالقلب، ويكون بالنطق باللسان، ويكون بعمل الجوارح، والكفر كذلك الكفر لا يكون بالجحود فقط، كما قال المؤلف لا يخرج من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه، حصر أتى بصيغة الحصر، يعني لا يكون كفر إلا بالجحود جحود التصديق، وهذا خطأ جحود الإيمان، لأن الكفر يكون بالجحود بالقلب بإعتقاد القلب.
ويكون الكفر أيضا بالنطق باللسان، ويكون أيضا الكفر بالعمل بالجوارح، ويكون الكفر أيضا بالشك، ويكون أيضا الكفر بالترك والإعراض، ولهذا بوب العلماء في كل مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية والأحناف، بوبوا باب في كتب الفقه يسمونه باب حكم المرتد باب حكم المرتد، وهو الذي يكفر بعد إسلامه، المرتد هو الذي يكفر بعد إسلامه، قالوا يكفر بعد إسلامه نطقا أو اعتقادا أو شكا أو فعلا، أو ترك.
فإذا يكون الكفر خمسة أنواع النوع الأول يكون باعتقاد القلب وجحوده، كما ذكر المؤلف يكون باعتقاد القلب وجحوده، كما لو اعتقد أن لله صاحبة أو ولدا، وكما لو جحد ربوبية الله، أو جحد

---

1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/113

أسماء الله أو جحد صفاته أو جحد أولوهيته وعبادته واستحقاقه للعبادة، أو جحد أمرا معلوما من الدين بالضرورة وجوبه، كأن جحد وجوب الصلاة أو جحد وجوب الزكاة أو جحد وجوب الصوم أو جحد وجوب الحج أو جحد أمرا معلوما من الدين بالضرورة تحريمه، كأن يجحد تحريم الزنا أو تحريم الربا أو تحريم شرب الخمر أو تحريم عقوق الوالدين أو تحريم قطيعة الرحم، يعني أمر مجمع عليه إذا أنكر شيئا منها فإنه يكون كافرا، كذلك لو جحد صفة من صفات الله أو اسم من أسمائه، أو جحد ربوبية الله، أو جحد اسم من أسمائه، أو صفة من صفاته، أو جحد أولوهيته هذا جحود يكفر؛ لأنه جحد بقلبه، ويكفر أيضا بالنطق، وبالقول مثل لو سب الله لو سب الله، أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو سب دين الإسلام كفر كفر بهذا النطق، ولو لم يجحد بقلبه، أو استهزأ بالله أو بكتابه أو برسوله أو بدينه كفر بهذا الاستهزاء، والاستهزاء يكون باللسان، ولو لم يجحد بقلبه، ولو لم يعتقد، وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أن قوما كفروا بعد إيمانهم بالاستهزاء، قال الله عز وجل {ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون (65) لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم} . أثبت لهم الكفر بعد الإيمان بهذا الإستهزاء بالقول، وكذلك أيضا يكون الكفر بالفعل كما لو سجد للصنم كفر بهذا السجود، أو داس مصحفا بقدميه، أو لطخه بالنجاسة يكفر بهذا العمل، يكفر بهذا العمل ولو لم يجحد ولو لم يعتقد بقلبه بهذا العمل بهذا السجود للصنم، كذلك يكون كافرا، كما أنه أيضا إذا دعا غير الله، أو ذبح لغير الله أو نذر لغير الله يكفر أيضا، بهذا العمل إذا ذبح لغير الله أو نذر لغير الله أو دعا الأموات وطلب منهم المدد، أو ركع لغير الله، أو سجد لغير الله، أو طاف بغير بيت الله تقربا لذلك الغير يكفر بهذا العمل، ولو لم يجحد، كذلك أيضا يكون الكفر بالشك، كما لو شك في ربوبية الله، أو شك في اسم من أسماء الله أو في صفة من صفاته، أو شك قي الملائكة، أو شك في الكتب المنزلة أو شك في الرسل، أو شك في الجنة، أو شك في النار، أو شك في البعث، أو شك في الصراط، أو في الميزان أو في الحوض يكفر بهذا الشك، كذلك أيضا يكون الكفر بالترك. والإعراض كما لو أعرض عن دين الله، لا يتعلم دين الله ولا يعبد الله، كفر بهذا الإعراض أعرض عن دين الله لا يتعلم دينه، ولا يعبد

الله كفر بهذا الإعراض، ولـو لم يجحـد قـال اللـه -تعـالى: {والـذين كفـروا عمـا أنـذروا معرضـون (3) } فتـبين بهـذا أن الكفـر يكـون بالجحود بالقلب، ويكـون الكفـر في القـول وهـو بـالنطق باللسـان، ويكون كفـر بالفعـل، ويكـون كفـر بالشـك ويكـون كفـر بـالإعراض والصمت.." (1)

"كم نوع خمسة أنواع، لكن بشرط أن يكون الإنسـان لم يفعـل هذا ليس جاهلا جهلا يعذر فيه لو فعل الإنسان شيئا، وهو جاهـل مـا يدري كما لو عاش في بلاد بعيدة، ولا عرف أن الربـا حـرام، وأنكـر تحريم الربا ما يكفر حتى يعرف يعـرف، وتقـوم عليـه الحجـة، فـإذا قامت عليه الحجة كفر، أما إذا كان مثله لا يجهل هذا إنسـان يعيش بين مسلمين، وأنكر ما يقبل منه، وقال أنا جاهل ما يقبل منه لا بـد أن يكون مثله، يجهل هذا كذلك أيضا لا بد من القصد قصـد الفعـل، وقصد القول يقصد السجود للصنم، يقصد أن يتكلم بهذه الكلمة ولا يشترط أن يعتقد بقلبه، لو ما اعتقد بقلبه يشترط أن يكـون قاصـدا لهذا الفعل، أما إذا كان جرى على لسـانه مـا قصـد، كقصـة الرجـل الذي فقد راحلته وعليها طعامه وشرابه، فلما وجدها قال من شـدة الدهشة، ومن شدة الفرحة، (اللهم أنت عبـدي وأنـا ربـك) يخـاطب ربه، هل هـذا قاصـد ليس قاصـد جـرت على لسـانه من غـير قصـد بسبب الدهشة، ما قصد القول لا بد أن يكون قاصدا لو جـاء إنسـان، ووضع رأسه أمام صنم، ما رأى الصنم، ولا علم أنه صـنم ليسـتريح، جبهته ورأسه وجعه فوضعها، يؤلمه فوضـعها على الأرض، مـا قصـد ما علم أنه الصنم هذا، ما قصد، لكن إذا قصد السجود للصـنم كفـر بهذا العمل، ولو لم يجحـد بقلبـه، انتبهـوا لهـذه المسـألة العظيمـة. تـرى فيـه وفي أنـاس كثـير الآن يقـررون مـذهب المرجئـة، بعض العلماء الآن يقررون مـذهب المرجئـة، يقولـون: لا يكـون الكفـر إلا بالقلب، ولا يكون الإيمـان إلا بـالقلب ويرجعـون الجهـل، ويرجعـون النطق، يقولون: إذا سجد للصـنم مـا يكـون كـافرا، لكن هـذا دليـل على الكفر، دليل على ما في القلب إذا كان قلبه مكذبا صار كافرا، وإلا السجود ما هو كفر، السـجود دليـل على الكفـر، إذا سـب اللـه وسب الرسول، يقول هذا ليس بكفر، لكن دليـل الكفـر دليـل على ما في قلبه، هذا قول المرجئة، يقول السجود نفس السـجود كفـر، ليس دليل على الكفر، نفس القول والسبب هـو الكفـر، نفس الشـك

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/234

كفــــــــــــــــر، انتبهــــــــــــــــوا لهــــــــــــــــذا. فالذي يقول: إن القول دليل الكفر، أو يقول: السجود للصنم دليل الكفر، هذا قول المرجئة المرجئة ما يكون عندهم كفر إلا ما كان في القلب يرجعون إلى القلب والإيمان، لا يكون إلا في القلب والكفر لا يكون إلا في القلب، وهذا غلط، الإيمان يكون تصديق في القلب وقول باللسان، النطق بالشهادتين كما سيأتي -إن شاء الله- في صفحة الإيمان بعده، ويكون أيضا عمل بالجوارح وبالقلب. والكفر أيضا كما سبق يكون بالقلب، ويكون باللسان، ويكون بالعمل، ويكون بالشك، ويكون بالترك والإعراض هذه المسألة مسألة مهمة، ينبغي لطالب العلم أن يكون على بينة منها، هذا هو قول الصحابة والتابعين والأئمة والعلماء وجماهير أهل العلم، أما القول بأن الكفر لا يكون إلا بالجحود، والإيمان لا يكون إلا بالقلب هــــــذا هــــــو **غلـــــط، غلـــــط فيها** المرجئـــــــة.
والمرجئة طائفتان، كما سيأتي مرجئة محضة، الجهمية وغيرهم، ومرجئة الفقهاء وهم أبو حنيفة وأصحابه، كلهم غلطوا في هذا، والمؤلف الطحاوي مشى على قول المرجئة: الكفر لا يكون إلا بالقلب: والإيمان لا يكون إلا بالقلب، **وهذا غلط كبير**، وهناك من العلماء في العصر الحاضر من يقرر هذه المسألة في أشرطة وفي مؤلفات، يقررون مذهب المرجئة، يقولون: الإيمان لا يكون إلا بالقلب، والسجود للصنم إن هذا دليل على الكفر إذا كان القلب مكذبا صار كافرا، وإلا نفس السجود ما يكون كفرا، إذا سب الله وسب الرسول، هذا دليل على ما في قلبه ليس كفرا، ننظر إلى قلبه إن كان مكذبا جاحدا كفرناه، وإلا نقول هذا ليس بكفر **هذا غلط كبير**. نعم.." (1)
"ونــــــــــــدعوا لهم بالصــــــــــــلاح والمعافــــــــــــاة

ونـــــدعوا لهم بالصــــلاح والمعافــــاة، نـــــدعوا لهم بالصــــلاح. روي عن الإمام أحمد أنه قال: لو علمت دعوة صالحة لصرفتها للسلطان؛ لأن بصلاحه تصلح الرعية، وهذا فيه الرد على من قال، إنه لا يدعو لولاة الأمور، **هـذا غلـط هـذا** ذكره العلماء في عقائدهم، كالطحاوي وغيره من عقيدة أهل السنة والجماعة الدعاء لـــــولاة الأمـــــور، بالصـــــلاح والمعافـــــاة. نعم.

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/235

الحـديث الـذي في صـحيح مسـلم (خيـار أئمتكم الـذين تحبـونهم، ويحبونكم، وتصـلون عليهم، ويصـلون عليكم، وشـرار أئمتكم الـذين تبغضونهم، ويبغضونكم، وتلعنونهم، ويلعنونكم، قلنا يـا رسـول اللـه: أفلا ننابزهم بالسيف؟ قال: لا، ما أقـاموا فيكم الصـلاة، ألا من ولي عليه وال فـرآه يـأتي شـيئا من معصـية اللـه، فليكـره مـا يـأتي من معصـية اللـه، ولا يـنزعن يـدا من طاعـة) رواه الإمـام مسـلم في صحيحه. نعم.." (1)

"الجـواب الأول: قـالوا: نحمـل قـراءة الجـر على المسـح على الخفين، ونحمل قراءة النصب على غسل الرجلين مكشـوفتين؛ لأن القراءة مع القـراءة كالآيـة مـع الآيـة، قـالوا عنـدنا قراءتـان قـراءة النصــب {إذا قمتم إلى الصــلاة فاغســلوا وجــوهكم وأيــديكم إلى المرافـق وامسـحوا برءوسـكم وأرجلكم} قـراءة النصـب محمولـة على غســل الــرجلين المكشــوفتين، وقــراءة الجــر {وامســحوا برءوســكم وأرجلكم} محمولــة على المســح على الــرجلين المستورتين بالخف، أو الجورب فعلى هذا قـراءة النصـب محمولـة على غسـل الـرجلين المكشـوفتين، وقـراءة الجـر محمولـة على المسح على الخفين.

الجواب الثاني: التوسع في لفظ امسـحوا؛ فـإن لفـظ امسـحوا في اللغـة العربيـة يشـمل المسـح، ويشـمل الغسـل، ومعـنى امسـحوا المسح: يطلق على الغسـل، يطلـق على الإسـالة والإفاضـة وصـب الماء، ويطلـق على المسـح كمـا تقـول العـرب: تمسـحت للصـلاة، تمسحت: يعـني توضـأت بالمـاء، فالمسـح يطلـق ويـراد بـه الصـب والإفاضة، ويطلق، ويراد به المسـح، فنقـول: إن كلمـة امسـحوا في اللغة العربية يشـمل الأمـرين، فنقـول: امسـحوا برءوسـكم إصـابة إصابة، وامسحوا بأرجلكم إسالة، وإفاضة، وكلمة امسحوا في اللغة العربية شاملة للأمـرينن، كمـا تقـول العـرب تمسـحت للصـلاة؛ لأن امسحوا: المسح في اللغة العربية يطلق على الغسل، ويطلق على المسح الخاص، فالمعنى امسحوا برءوسـكم إصـابة بـإمرار اليـدين على العضو مبلولة بالماء، وامسحوا برءوسكم إسـالة وصـبا للمـاء، الرافضــة مــاذا أجــابوا على قــراءة النصــب؟ الرافضـة قـالوا: نجيب على قـراءة النصـب {وامسـحوا برءوسـكم وأرجلكم} قــالوا: أرجلكم معطوفــة على محــل برءوســكم؛ لأن

1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/282

رءوسكم محلها النصب إذا نزعت الخافض، الأصل {وامسحوا برءوسكم} فإذا حذفت الباء صارت وامسحوا رءوسكم، قال الرافضة: نقول: {وامسحوا برءوسكم وأرجلكم} معطوفة على محل رءوسكم، والمعطوف على المنصوب منصوب.
أجاب أهل السنة: بأن العطف على المحل لا يجوز إلا إذا لم يتغير المعنى، وهنا يتغير المعنى، لا يجوز لغة العطف على المحل، شرطه أن لا يتغير المعنى إذا اختل المعنى، فلا يجوز، وهنا يختل المعنى إذا حذفت الباء تغير المعنى؛ لأن الباء تفيد معنى زائدا على المسح، وهو إمرار اليد على العضو مبلولة بالماء؛ لأن الباء للإلصاق، والمعنى ألصق بيدك شيئا من الماء، ثم امسح به الرأس، فإذا حذفت الباء وقلت: امسحوا رءوسكم دلت على أنك تمسح الرأس بدون ماء، وهذا يغير المعنى، وإذن، فلا يصح. أما لو كان لا يتغير المعنى، فيصح، ومثال ذلك قول الشاعر:
فلسنا بالجبال ولا الحديدا *** ....
الباء زائدة هنا يجوز أن تعطف على المحل، وتذكر المعنى، فلسنا الجبال، ولا الحديدان لكن الباء في الآية الكريمة ليست زائدة، بل هي تفيد معنى زائدا، وهو الإلصاق، وهو أن تلصق شيئا من الماء بيدك، فتمرها على الرأس، فإذا حذفت الباء تغير المعنى، وصار المعنى إمرار يدك على الرأس بدون ماء، وبهذا يبطل دعوى الرافضة.

والرافضة يقولون: {وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين} يقولون: المراد بالكعبين في كل رجل كعب واحد، وهو العظم الذي هو مجتمع الساق والقدم في ظاهر القدم، وأما أهل السنة فيقولون في كل رجل كعبان، وهما العظمان الناتئان من جانب القدم، كل رجل كعبان، لو نظرت إلى رجليك الآن تجد عظمين ناتئين من اليمين، ومن الشمال العظمان الناتئان، هما الكعبان، الرافضة أنكروا أن يكون في كل رجل كعبان.
قالوا: ليس في كل رجل إلا كعب واحد، ما هو هو هذا العظم الذي بين مجتمع الساق والقدم، وهو عظم خفي ليس بارزا، لكن قال العلماء **هذا غلط ليس** في كل رجل كعب، بل في كل رجل كعبان بدليل القاعدة المعروفة اللغوية التي تقول: مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا.

معنى هذه القاعدة مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا، المرافق قال الله تعالى: {فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق} قابل الجمع بالجمع، أيدي جمع والمرافق جمع، فقابل الجمع بالجمع، فالقسمة تقتضي آحادا تقتضي أن لكل يد مرفق، قابل الجمع بالجمع، أيديكم إلى المرافق، المرافق مجموعة، والأيدي مجموعة.
عند القسمة: كل يد لها مرفق، لكن هل قال في الرجلين، وأرجلكم إلى الكعاب، أو قال إلى الكعبين؟ إلى الكعبين. لو كان في كل رجل كعب كما تقول الرافضة لقال الله وأرجلكم إلى الكعاب؛ لأن مقابلة القسمة بالقسمة تقتضي آحادا، فلما قابل الله الجمع بالتثنية، دل على أنه في كل رجل كعبان، وفي كل يد مرفق. واضح هذا؟.

وبهذا يبطل مذهب الرافضة في القول في وجوب مسح ظهور القدمين، وعدم وجوب المسح على الخفين، والصواب ما عليه أهل الحق من أن الرجلين تغسلان، إذا كانتا مكشوفتين؛ فإن كانتا مستورتين بجورب، أو بالخف؛ فإنه يمسح عليهما إذا وجدت الشروط. نعم.." (1)

"أما المجمل: فهو تجنب الأسباب التي تقتضي عذاب القبر، ومن أنفعها أن يجلس الرجل -عندما يريد النوم- لله ساعة يحاسب نفسه فيها على ما خسره وربحه في يومه، ثم يجدد له توبة نصوحا بينه وبين الله فينام على تلك التوبة، ويعزم على أن لا يعاود الذنب إذا استيقظ، ويفعل هذا كل ليلة، فإن مات من ليلته مات على توبة، وإن استيقظ استيقظ مستقبلا للعمل مسرورا بتأخير أجله، حتى يستقبل ربه، ويستدرك ما فاته، وليس للعبد أنفع من هذه النومة، ولا سيما إذا عقب ذلك بذكر الله واستعمال السنن، التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند النوم، حتى يغلبه النوم، فمن أراد الله به خيرا وفقه لذلك، ولا قوة إلا بالله.
وأما السبب المفصل: فهو مما دلت عليه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ينجي من عذاب القبر، فمنها: أولا: ما رواه مسلم في صحيحه عن سلمان - رضي الله عنه -

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/288

قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات أجرى عليه عمله، الذي كان يعمله، وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان) .
ثانيا: في جامع الترمذي حديث فضاله بن عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطا في سبيل الله، فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمن من فتنة القبر) .
وثالثا: ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (أن رجلا قال: يا رسول الله، ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في سورة الملك، هي المانعة، هي المنجية، تنجيه من عذاب القبر، ومنها ما في سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - رفعه: (من مات مقتولا، مات شهيدا، ووقي فتنة القبر) .
ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه:
ما يتعلق بذلك السؤال في القبر من الملكيين: هل هو للروح أم ماذا؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: الأحاديث الصحيحة المتواترة، تدل على عود الروح إلى البدن وقت السؤال، وسؤال البدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس، وأنكره الجمهور، وقابلهم آخرون، فقالوا: السؤال للروح بلا بدن، وهذا قاله بن مرة وابن حزم، وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك على الروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص، وترجيح مذهب الجمهور أنه للروح والبدن، قالوا: قد كفانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر هذه المسألة وأغنانا عن أقوال الناس، حيث صرح بإعادة الروح إليه في أحاديث كثيرة: منها أولا: حديث البراء بن عازب، وفيه (فتعاد الروح في جسده، فيأتيه ملكان، فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله، فيقولان: وما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله، وعملت به، وصدقت) وفي قصة العبد الكافر، (فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيقولان له من ربك فيقول: هاها لا أدري، ويقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاها لا أدري..) الحديث، وذهب إلى القول بموجب هذا الحديث جميع أهل السنة، والحديث بسائر الطوائف، قال ابن منده -بعد

سياق حديث البراء-: هذا حديث ثابت مشهور مستفيض، صححه جماعة من الحفاظ، ولا نعلم أحدا من أئمة الحديث طعن فيه، بل رووه في الكتب، وتلقوه بالقبول، وجعلوه أصلا من أصول الدين في عذاب القبر، ونعيمه، ومسائلة، ومنكر، ونكير، وقبض الأرواح، وصعودها بين يدي الله، ثم رجوعها إلى القبر.
ثانيا: ما ذكره البخاري عن سعيد عن قتادة عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم..) إلى قوله: (وأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقول له: انظر إلى مقعدك من النار، أبدلك الله به مقعدا من الجنة، فيراهما جميعا) .
ثالثا: وفي صحيح ابن أبي حاتم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا قبر أحدكم، أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما منكر والآخر نكير..) الحديث.
ومن مباحث السؤال في القبر:
هل هو عام في حق المسلمين والمنافقين والكفار؟ أو يختص بالمسلم والمنافق؟." (1)
"ولا يطيقون إلا ما كلفهم

وهذا باطل، قوله: لا يطيقون إلا ما كلفهم هذا ليس بصحيح بل العباد يطيقون أكثر مما كلفهم.
معنى هذا الكلام أن الإنسان لا يستطيع أكثر مما كلف به، يعني لا يستطيع الإنسان الزيادة على الصلوات الخمس، كلفنا الله بالزيادة، كلفنا الله بالصلاة خمس صلوات في اليوم والليلة، وكلفنا الله بصيام رمضان، وكلفنا الله بالحج في العمر مرة. فمعنى قول الطحاوي: "ولا يطيقون إلا ما كلفهم" يعني: العباد لا يستطيعون أن يأتوا بأكثر من خمس صلوات، ولا يستطيعون أن يصوموا أكثر من شهر، ولا يستطيعون أن يحجوا إلا مرة واحدة في العمر، هل هذا صحيح؟ ليس بصحيح نستطيع أكثر من صلاة.
لو كلف الله بست صلوات أو سبع عشر استطعنا لو كلفنا الله بأكثر من صيام ثلاثين يوم استطعنا، لو كلفنا الله بأكثر من حج

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/305

بأكثر من مرة في الحج استطعنا، لكن الله لطف بنا ويسر وسـهل. قال سبحانه: {يريـد اللـه بكم اليسـر ولا يريـد بكم العسـر} وقـال سبحانه: {ومـا جعـل عليكم في الـدين من حـرج} (إن هـذا الـدين يسـر) فقـول الطحـاوي: "لا يطيقـون إلا مـا كلفهم"، **هـذا غلـط يتمشى** مع مذهب الجبرية الـذين يقولـون: إن الطاقـة والوسـع لا تكون إلا مع الفعل فهذا من أخطائه عفى الله عنا وعنـه، والجـواب أن نقول: إن العباد يطيقون أكثر مما كلفهم ولكن الله يسر وسهل، نعم.." (1)

"الثاني: أن قول القائل: أتوسل بأبي بكر وعمر ... خطأ محض، جره إليه سقم فهمه، وكثافة ذهنه، واعتقاده أن كل شيء توسل به يكـون وسـيلة، وهـذا غلـط. فمن قال أتوسل بأبي بكـر مثلا فقـد جمـع بين ذاتين، لا وسـيلة ولا طريق توصل وتجمع أحـدهما بـالآخر، فكأنمـا هـذا القائـل قـد لفـظ لفظا لا معنى له، بمنزلـة من سـرد الأحـرف الهجائيـة، إذ لا اتصـال بين ذات المتوسـل والمتوسـل بـه حـتى يجمـع بينهمـا. فلا بد من جامع يتوسل به، وهو حب الصـحابة مثلاً، وهـو من عمـل المتوسل، فـإذا قـال: أتوسـل إليـك رب بحـبي لأبي بكـر، أو بحـبي لعمـر، أو بحـبي لصـحابة نبيـك كـان هـذا حسـنا مشـروعا. وكذا إن قال: أتوسل إليك بتوقيري وتعزيري وحـبي واتبـاعي لنبيـك نبي الرحمة، كان هذا من الوسـائل النافعـة. فلازم ذكـر الإيمـان أو العمـل الصـالح الـذي يصـل بين ذاتين لا يجمـع بينهمـا إلا بجـامع. كما حكى الله عن عباده المؤمـنين قـولهم: {ربنـا آمنـا بمـا أنـزلت واتبعنا الرسول فاكتبنـا مـع الشـاهدين} [آل عمـران 53] ، وقولـه: {ربنا إنك من تـدخل النـار فقـد أخزيتـه ومـا للظـالمين منأنصـار { 192} ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أنآمنوا بربكم فآمنـا ربنـا فاغفر لنا ذنوبنـا وكفـر عناسـيئاتنا وتوفنـا مـع الأبـرار} [آل عمـران 193] . والآيـات في هـذا البـاب كـثرة. فـإذا كـان خـيرة الخلـق الأنبيـاء والرسـل وأتبـاعهم وحواريـوهم لم يحيلوا على ما في قلوبهم، بل قالوا بلسانهم ما حواه جنـانهم، وهم الذين لا يشك بما في قلوبهم، أفلا يكون الخلـوف الـذين جـاؤوا من

(1) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/337

بعدهم أولى وأحرى أن يفصحوا، وأن يظهروا، وأن لا يتحيلوا لفاسد قولهم بالمجاز العقلي؟!." (1)

"الأول: عزوه الحديث فيه قصور، فقد رواه جماعة من طبقة مشايخ الحاكم ومن نحو طبقته ومن بعدهم، وكلهم رووه من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فكثرتهم لا تفيد الخبر قوة، ولذا لن أذكر أولئك حتى لا يستكثر بهم الجهول بالحديث واصطلاحات أهله.

الثاني: ساق إسناد الحاكم ولم يحسن النقل، فقد سقط من الإسناد [عن أبيه] وألحقتها بالإسناد، ووهم أيضا في توثيق النقل من المستدرك، فذكره مرتين [ج 2 ص 651] وهذا قلب وخطأ، وليس سبق قلم لأنه تكرر مرات، ثم طالعت رسالة "إعلام النبيل" لواعظ بالبحرين، فوجدته عزاه كما هنا [ج 2 ص 651] ، وقد طبع قبل المفاهيم، فتأمل تواردهم على التقليد في كل شيء! وصواب التوثيق (2/615) ، والمستدرك لم يطبع إلى هذه السنة إلا طبعة هندية واحدة. وقال: وصححه، يعني: الحاكم وهذا غلط، فالحاكم كتب: صحيح الإسناد، والمشتغلون بالحديث يفرقون بين صحة الإسناد وصحة الحديث.

الثالث: قوله: "ورواه الحافظ السيوطي ... وصححه" من عجائب مفاهيمه، ومما يدل على عدم تعاطيه علم الحديث -وإن أعطي شهادة الزور- لأن قوله "رواه" خطأ لا يستعمله المحدثون، فمن يذكر الحديث ويسوقه في كتاب له مستدلا به على مراده لا يجوز أن يقال إنه رواه. فكلمة "رواه" لا تقال إلا لمن ساق حديثا أسنده عن مشايخه، إلى منتهاه. وأما قوله: "وصححه" فأعجب، إذ أن السيوطي لم يعقب الحديث بتصحيح في "الخصائص" الذي نقل منه تصحيحه، وهذا افتراء على السيوطي.." (2)

"الثالثة: أن سفيان من الحفاظ الأثبات، فنقله خبر أبي إسحاق بهذا اللفظ يدل على أنه هو المحفوظ، **وسواه غلط مردود**.

وأما الخبر الثاني: فأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (169) . وفي إسناده: غياث بن إبراهيم كذبوه. قال ابن معين: كذاب خبيث. ولفظه في تذكره (محمدا) مجرد من حرف النداء. فلا حجة فيه، والكلام فيه على نحو ما مر في قول ابن عمر.

---

1) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/24

2) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/27

الأمر الثاني: في الدراية: يقال لهذا المستدل: غاية ما ذكرته أن فيه ذكرا للمحبوب، لا طلب حاجة منه أو به أن يزال ما به، ولا أن يكون واسطة لإزالة خدر الرجل، وليس فيه توسل، وإلا لكان لازما أن من ذكر محبوبه فقد استغاث به وتوسل به في إزالة شدته، وهذا من أبطل الباطل، وأمحل المحال.
فما قوله إذا ذكر الكافر حبيبه فزال خدر رجله وانتشرت بعد قيد وخدور؟ أفيكون توسل به؟ ويكون من يزيل الأمراض والأخدار -سبحانه وتعالى- قد قبل هذه الوسيلة؟!
وهذا الدواء -التجريبي- للخدر كان معروفا عند الجاهليين قبل الإسلام جرب فنفع، وليس فيه إلا ذكر المحبوب، وقيل في تفسير ذلك: إن ذكره لمحبوبه يجعل الحرارة الغريزية تتحرك في بدنه، فيجري الدم في عروقه، فتتحرك أعصاب الرجل، فيذهب الخدر.
وجاءت الأشعار بهذا كثيرا في الجاهلية والإسلام:
فمنها: قول الشاعر:
صب محب إذا ما رجله خدرت
نادى (كبيشة) حتى يذهب الخدر
وقول الآخر:
على أن رجلي لا يزال امذلالها
مقيما بها حتى أجيلك في فكري." (1)
"فصحة الإسناد تفتقر إلى معرفة اتصال الرواية وعدم الانقطاع في الإسناد، وألا يكون في الإسناد مدلس رواه بالعنعنة.
فمثلا: لو روي حديث من طريق أحمد بن حنبل عن سفيان الثوري عن ابن المسيب عن أبي بكر الصديق، لجاز أن يقال: رجاله أئمة أثبات حفاظ، ولا يعني ذلك التكفل بصحة الإسناد، إذ ظاهر الإسناد الانقطاع بين كل راو وشيخه، فأحمد لم يدرك سفيان وهو لم يدرك ابن المسيب، وسعيد لم يدرك أبا بكر.
وصحة الحديث ليست بلازمة لصحة الإسناد، بل بينهما مراتب يعرفها أهل العلم والنظر، فكم من حديث صحيح الإسناد وهو شاذ **أو غلط أو** معل.
وذلك أن تعريف علماء الحديث للحديث الصحيح جمع أمرين: صحة الإسناد وانتفاء الشذوذ والعلة. فما لم يجتمع الأمران، لا يقال بصحة الحديث.

(1) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/52

ومن هـذا يعلم مـا في قـول صـاحب المفـاهيم من نسـبة تصـحيح الحـديث للهيثمي من تقـول على الهيثمي، وزيـادة أمـر لم يقلـه الحافظ الهيثمي رحمه الله.
ومثله مـا نقلـه صـاحب المفـاهيم في ص 172 من كتابـه من قـول العراقي: إسناده جيد.
الثاني: الحديث رواه البزار في "مسـنده" (1/397 زوائـده) فقـال: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا عبد المجيـد بن عبـد العزيـز بن أبي رواد عن سفيان عن عبد الله بن السـائب عن زاذان عن عبـد اللـه عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قـال: "إن للـه ملائكـة سـياحين يبلغوني عن أمتي السلام"، قال: وقال رسول الله صلى اللـه عليـه وسلم: "حياتي خير لكم.. الحديث".." (1)
"عليها أحكامـا ولم تتتبـع آيـات الشـفاعة في القـرآن، فضـربوا كتاب الله بعضه ببعض، والقـرآن حـق كلـه، والحـق لا ينـاقض حقـا أبدا.
فالآيات الأولى دلت على أن هناك شـفاعة منفيـة ليسـت لأحـد من الخلق، وهذه الشفاعة هي ذاك النـوع الـذي يظنـه المشـركون في الجاهليـات، وأولئـك المشـركون ظنـوا أن الشـفاعة عنـد اللـه، كالشـفاعة عنـد غـيره، وهـذا أصـل ضـلال النصـارى أيضـا.
فمن ظن أن الشفاعة المعهودة من الخلق للخلـق تنفـع عنـد اللـه، مثل: أن يشفع الإنسان عند من يرجوه المشفوع إليه أو يخافه، كما يشفع عند الملك ابنه، أو أخوه، أو أعوانه، أو نظراؤه الذين يخـافهم ويرجوهم، فيجيب سؤالهم؛ لأجـل رجائـه أو خوفـه منهم، أو أن لهم حقا عنده يوجب عليه الإجابة فيمن يشـفعون فيـه عنـده، وإن كـان يكره شفاعتهم، ويشفعون بغير إذنه.
فهذه الشفاعة هي الـتي نفاهـا اللـه -جـل وعلا- في الآيـات الأولى، وهي أن يكون للشافع حق عند الله كما للشفعاء حق عنـد الملـوك ونحوهم.
وهذا النوع هو الشـركي الـذي أشـرك بـه من أشـرك باللـه، واتخـذ وسائط يسألهم الشفاعة، كما كان يفعلـه النصـارى، وأشـباههم في ذلـك من هـذه الأمـة، ويعتقـدون أن لهم أن يسـألوا المقبـورين من الأنبياء والصالحين شفاعتهم، وهم يعتقدون أن لهم حقا عند الله بـه يجيب شفاعتهم ولا يرد شفاعتهم.

---
1) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/91

وهــــــــــــــــــــــــــــــــذا غلــــــــــــــــــــــــــــــط:
فإن دعاء الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- قد يرد، وليس كل ما دعوا به أجيب، بل ربما امتنعت إجابتهم لحكمة يعلمها الله -عز وجل-،." (1)

"والثاني باطل؛ لأن في يوم القيامة لا يملك أحد شيئا، ولا يقدر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله، فيكون الشفيع في الحقيقة هو الله، الذي يأذن في تلك الشفاعة، فكان الاشتغال بعبادته أولى من الاشتغال بعبادة غيره " انتهى.

قال صاحب المفاهيم ص 78-79:
" وأي حرج في أن يطلب الإنسان من المالك بعض ما يملكه لا سيما إذا كان المسؤول كريما، والسائل في أشد الحاجة إلى ما سأله ".

أقول: هذا على أن الشفاعة وإن كانت ملكا لله، فقد ملكها الأنبياء والصالحين، وهذه المقدمة قد احتج بها مشركو العرب، فيظنون أن الله ملك الملائكة والأنبياء الشفاعة تمليكا مطلقا من القيود، **وهذا غلط في** الفهم أسوأ غلط؛ لأن الله -جل جلاله- وتقدست أسماؤه لم يملك أحدا من خلقه الشفاعة تمليكا مطلقا من القيود، بل لا أحد يشفع عنده إلا بأمرين:
1- إذن الله للشافع أن يشفع.
2- رضاه عن المشفوع له.

والإذن هنا ليس هو الإرادة الكونية، بمعنى أنه لو لم يأذن لم يقع ولم يكن، بل من ظن هذا الظن فقد ظن نظير ما قاله المشركون: {لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا} [الأنعام: 148] ، فإنهم قالوا لو لم يشأ الله شركنا لم يحدث في ملكه وملكوته، ولم يأذن بوقوعه، وهذه الشبهة أصل ضلال كثيرين.

فالمقصود هنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين إنما يشفعون لمن أذن الله له يوم القيامة، ورضي توحيده وقوله، وأما في الدنيا في حياتهم وتمكنهم من الدعاء، فقد يشفعون بمعنى أنهم يطلبون من الله ويدعون، فمن دعا من." (2)

"فالله سبحانه وتعالى لا يخلق الشر المحض الذي لا خير فيه، ولا منفعة فيه لأحد، وليس له فيه حكمة ولا رحمة، ولا يعذب الناس

---
1) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/142
2) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/159

بلا ذنب، وقد بين العلماء ما في خلقه لإبليس والحشرات والكواسر من الحكمة والرحمة، فالشيء الواحد يكون خلقه باعتبار خيرا وباعتبار آخر شرا، فالله خلق إبليس يبتلي به عباده فمنهم من يمقته ويحارب منهجه، ويعاديه ويعادي أولياءه، ويوالي الرحمن ويخضع له، ومنهم من يواليه ويتبع خطواته (1).

ثانيا: التحسين والتقبيح:
هذا الموضوع له علاقة بالموضوع السابق، فالبحث فيه ناتج عن البحث في تعليل أفعال الله هل يحكم عليها بحكم العقل أولا (2)؟
إن إطلاق التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، أو نفي أي دور للعقل في تحسين الأفعال أو تقبيحها غير صحيح، والمذهب الصحيح في هذه المسألة أنه: ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:
1ـ أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم والظلم يشتمل على فساده، فهذا النوع هو حسن قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد الشرع بذلك، وهذا **مما غلط فيه** غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح (3)، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ولو لم يبعث الله إليهم رسولا وهذا خلاف النص، قال تعالى:"وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" (الإسراء، آية: 15).
2ـ أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحا، واكتسب صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

(1) القدر للأشقر ص 71.
(2) القضاء والقدر، عبد الرحمن المحمود ص 248.
(3) المصدر نفسه ص 255.." (1)
"القتال، ولكن ظن أن الناس يطيعونه، فلما رأى انصرافهم عنه طلب الرجوع إلى وطنه أو الذهاب إلى الثغر أو إتيان يزيد. منهاج السنة (4/42) . يقول ابن خلدون في المقدمة (ص 271) : فتبين **بذلك غلط الحسين**، إلا أنه في أمر دنيوي لا يضره الغلط

1) الإيمان بالقدر علي محمد الصلابي ص/296

فيه، وأما الحكم الشرعي فلم يغلط فيه، لأنه منوط بظنه، وكان ظنه القدرة على ذلك، وأما الصحابة رضوان الله عليهم الذين كانوا بالحجاز ومصر والعراق والشام والذين لم يتابعوا الحسين رضوان الله عليه، فلم ينكروا عليه ولا أثموه لأنه مجتهد وهو أسوة للمجتهدين به، ويقول شيخ الإسلام في منهاج السنة (4/556) : وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - التي يأمر فيها بقتل المفارق للجماعة لم تتناوله، فإنه - رضي الله عنه - لم يفارق الجماعة، ولم يقتل إلا وهو طالب للرجوع إلى بلده أو إلى الثغر أو إلى يزيد، وداخلا في الجماعة معرضا عن تفريق الأمة، ولو كان طالب ذلك أقل الناس لوجب إجابته إلى ذلك، فكيف لا تجب إجابة الحسين، ويقول في موضع آخر 6/340 ولم يقاتل وهو طالب الولاية، بل قتل بعد أن عرض الانصراف بإحدى ثلاث.. بل قتل وهو يدفع الأسر عن نفسه، فقتل مظلوما.) (1) 1)

(وقال عبد الملك بن عمير: دخلت على عبيد الله بن زياد وإذا رأس الحسين بن علي بين يديه على ترس، فوا لله ما لبثت إلا قليلا حتى دخلت على المختار بن أبي عبيد، وإذا رأس ابن زياد بين يدي المختار على ترس، ووالله ما لبثت إلا قليلا حتى دخلت على عبد الملك بن مروان وإذا برأس مصعب بن الزبير على ترس بين يديه) (2) 2)

---

(1) -استشهاد الحسين/ص6--10 بتصرف

(2) -البداية والنهاية 8/ 567)." (1)

"إثبات صفات شدة المحال والمكر والكيد لله سبحانه على الوجه اللائق به عز وجل

قال رحمه الله: [وقوله: {ألم يعلم بأن الله يرى} [العلق:14] ، وقوله: {الذي يراك حين تقوم * وتقلبك في الساجدين * إنه هو السميع العليم} [الشعراء:218-220] ، وقوله: {وهو شديد المحال} [الرعد:13] ، وقوله: {ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين} [آل عمران:54] ، وقوله: {ومكروا مكرا ومكرنا مكرا وهم لا يشعرون} [النمل:50] ، وقوله: {إنهم يكيدون كيدا * وأكيد كيدا} [الطارق:15-16]] .

هذه الآيات ساقها المصنف رحمه الله لإثبات هذه المعاني لله عز

---

1) الوجيز في أسباب ونتائج قتل عثمان مصطفى يونس الراقي الفاخري 1/100

وجل، ففيها إثبات شدة المحال لله سبحانه وتعالى، وفيها إثبات المكر، وفيها إثبات الكيد له جل وعلا، لكن اعلم أن هذه المعاني وهذه الصفات لم يصف الله سبحانه وتعالى نفسه بها إلا على وصف الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق، فهو سبحانه وتعالى يمكر بمن مكر مكرا باطلا، ويكيد بمن كاد كيدا باطلا، فهي من الأفعال والصفات التي لم يصف الله عز وجل بها نفسه إلا في جزاء من استحق ذلك، وبه نعلم أن هذه الصفات منها ما هو محمود، ومنها ما هو مذموم؛ ولذلك لم ترد في كتاب الله عز وجل في إضافاتها إلى الله سبحانه وتعالى -يعني: في وصف الله بها سبحانه وتعالى- إلا مقيدة من حيث الفعل، ومن حيث الوصف، أما من حيث ثبوت المعنى فقد ورد بدون تقييد، وذلك في قوله: {وهو شديد المحال} [الرعد:13] ، فالمحال فسره السلف بالكيد والمكر، أي: وهو شديد المكر والكيد، وهذا المعنى يثبت له على وجه الإطلاق لا في مقابلة كيد أو مكر، وكذلك قوله تعالى: {أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون} [الأعراف:99] ، ففيه ثبوت المكر دون ذكر مقابل، وقوله: {إن كيدي متين} [الأعراف:183] فيه ثبوت معنى الكيد له سبحانه وتعالى دون ذكر مقابل.
لكن اعلم أن هذه المعاني من حيث إطلاق الفعل أو الوصف لله جل وعلا لم ترد إلا مقيدة، أما من حيث ثبوت أصل المعنى فإنها وردت مطلقة دون قيد لفظي، وإن كان هناك قيد معنوي، حيث إنها لم تذكر إلا في سياق كيد الكائدين أو مكر الماكرين أو غفلة الغافلين عن الله عز وجل، فهي من حيث المعنى لم ترد إلا مقيدة بمعنى، وإن كان ثبت أصل اللفظ دون ذكر مقابل، لكن من حيث المعنى لا تستعمل هذه الصفات إلا في مقابل فعل من يستحق أن يفعل به ذلك، وتنبه لهذا.
واعلم أن سبب تعطيل من عطل هذه الصفات وقال: إنها لا تطلق على الله عز وجل إلا من باب المشاكلة، وإلا فليس لها حقيقة، أو من باب المقابلة ولا حقيقة لها، كقول المحرفين للصفات؛ فإنهم توهموا أن هذه المعاني لا يثبت منها إلا المعاني المذمومة، فلما كان في أذهانهم أن الكيد لا يكون إلا مذموما، والمكر لا يكون إلا مذموما، والمحال لا يكون إلا مذموما، قالوا: لا نثبت ذلك لله عز وجل، وكذلك الخداع قالوا: لا يكون إلا مذموما، فلم يثبتوه له سبحانه وتعالى، فلما لم يستقر في أذهانهم إلا المعنى المذموم

لهذه الصفات عطلوا الله جل وعلا منها، وقالوا: إنها لم تذكر في الكتاب إلى على وجه المشاكلة والمقابلة دون إرادة المعنى، **وهذا غلط وعدم** فهم لما دلت عليه النصوص.
ومن حيث الواقع المكر ليس مذموما على كل حال، وكذلك الكيد ليس مذموما على كل حال، وكذلك الخداع ليس مذموما على كل حال، بل هو في مقابل كيد الكائدين، ومكر الماكرين، وخداع المخادعين المبطلين؛ صفة كمال؛ ولذلك يتصف الله بها سبحانه وتعالى في مثل هذه المواضع.." [1]

"اختلاف الناس في صفة نزول الرب
نقول: إن الله ينزل نزولا حقيقيا، وذهب بعض أهل العلم ونقل عن بعض السلف: إنه ينزل بذاته، وروي فيه حديث، لكن الحديث فيه ضعف، ولكن نقول: ينزل ربنا نزولا حقيقيا كما يليق بجلاله وعظمته، وإذا قلنا: كما يليق بجلاله وعظمته، لم نجعل للعقل أن يشبه قضية النزول أو يكيفها، ونقطع أطماع العقل فيها، بل نقول: ينزل نزولا حقيقيا كما يليق بجلاله وعظمته نثبته لله تعالى، ولا نتأول هذا النزول بشي أبدا.
اختلف العلماء في مسألة النزول، فـ أهل السنة والجماعة يثبتون للرب سبحانه وتعالى نزولا حقيقيا، وقالوا: ينزل بذاته، ومنهم من قال: ينزل نزولا حقيقيا.
من الطوائف من قالت: النزول هنا هو نزول الملك، أي: أن النازل هو الملك وليس الرب سبحانه وتعالى، ومن الطوائف من قالت: النزول هنا أي: ينزل أمر ربنا، وليس نزول الرب سبحانه وتعالى، وهذا يعتبر تأويل وتحريف للنص، ومن الطوائف من قالت: تنزل رحمة الله تعالى، فأصبحت طوائف المؤولة أثبتت ثلاثة تأويلات:
التأويل الأول: هو نزول الملك.
التأويل الثاني: نزول الأمر.
الثالث: نزول الرحمة.
ولكن هذه التأويلات باطلة لا شك في بطلانها.
أما القول بأنه ينزل الملك فلا شك أنه ليس صحيحا، والدليل عليه أن الملائكة تنزل في كل ساعة من ليل أو نهار، ثم لماذا التخصيص لها بأن تنزل في ثلث الليل الآخر دون غيره؟ ثم يبطل هذه المقالة أنه في نفس لفظ الحديث: (فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل

1) شرح العقيدة الواسطية لخالد المصلح خالد المصلح 8/3

من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟) فهل الملك هـو الذي يقول: هل من سائل؟ هل من مستغفر؟ هـل من داع؟ حاشـا وكلا أن يكون هذا هو قول الملك، وإنما هو قول ملك الملـوك وهـو الـــــــرب ســـــــــبحانه وتعــــــــالى.

وأما الذين قالوا: إنه ينزل أمره، فنقـول: هـذا الكلام باطـل لا شـك في بطلانه، فنزول أمر الله تعالى ينزل في كل لحظة {كل يوم هو في شأن} [الرحمن:29] {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقـول لـه كن فيكون} [يس:82] ولا يخصص أمر الله تعالى بهذا الجزء من الليـل دون غـــيره، ممـــا يـــدل على بطلان أصـــحاب هـــذا القـــول.

ثم القول: بأنه نزول رحمته، هذا أيضا باطل، والـدليل على بطلانـه: أن رحمة اللـه تعـالى قريبـة من المحسـنين، ولـذلك يقـول تعـالى: {فانظر إلى آثار رحمت الله كيف يحيي الأرض بعد موتها} [الروم: 50] وكيف تخصص بالثلث الأخير دون غيره، مما يدل على أن قول هؤلاء أن الرحمة لا تنزل على عبـاده إلا في ثلث الليـل الآخـر، ومـا عداه فلا رحمة للعبـاد، وهـذا تأويـل باطـل لم يـدل عليـه كتـاب ولا ســنة.

ثم نقـول: إن النصـوص الـتي وردت في كتـاب اللـه وسـنة رسـوله صلى الله عليه وسلم والقاعدة عندنا: أن نحملها على ظاهرهـا، ولا نجري فيها المجاز أبدا، وقد وردت أحاديث وآثـار تـبين نـزول الـرب سبحانه وتعالى وكلها تدل على الحقيقـة، ولا يمكن أبـدا لنص واحـد أن نقول: يمكن أن نحمل هذا النص على النص الآخر، مما يـدل **على غلط هؤلاء** وانحرافهم عمـا دل عليـه الكتـاب وسـنة النـبي صـلى اللـــــــــــــه عليــــــــــــه وســـــــــــلم.

نحن نعلم أنه قد ثبت عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أنـه قـال: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كـل ليلـة حين يبقى ثلث الليـل الآخـر، فيقـول: من يـدعوني؟ من يسـألني؟ من يسـتغفرني؟) والحـديث متفــــــــــــــــــــــــق عليــــــــــــــــــــــــــه.

وهذا الحـديث من الأحـاديث العظيمـة الـتي تلقتهـا الأمـة بـالقبول، وشأنه عظيم، وقد أفرد العلماء رحمهم الله تعالى كتبا مستقلة في النزول، وممن أفرد في ذلك الإمام الدارقطني رحمـه اللـه تعـالى، وأبو بكر الصابوني، وشيخ الإسلام ابن تيميـة رحمـه اللـه في كتـاب عظيم نفيس اسمه: شرح حديث النزول، بين فيه أدلة هؤلاء وأدلـة أهـل السـنة، وشـبه المبتدعـة والـرد عليهم، ثم أورد مـا خطـر في

أذهانهم، ثم أبطل تلك الموارد الـتي وردت، وسـيأتي إن شـاء اللـه إيماء إليها، والإمام الذهبي رحمه الله تعالى أفرد كتابـا في الـنزول.
يقـول عثمـان بن سـعيد الـدارمي رحمـه اللـه في رده على بشـر العنيد: إن هذا الحديث أغيض حـديث على الجهميـة، أي: مـا أضـره على قلوبهم، والجهمي إذا سمع الحديث وجد الغيض في قلبه، وإذا أردت أن تغيض جهميا فأورد له حـديث: (يـنزل ربنـا حين يبقى ثلث الليـل الآخـر) فتضـيق عليـه الأرض بمـا رحبت، ولا شـك أن هـؤلاء الـذين لا يقبلـون مـا دلت عليـه النصـوص ولا يرتضـون بهـا من المبتدعـة.
بينا أن صفة النزول نثبتها كما يليق بجلال الله وعظمته، وأثبتنـا أنهـا صفة فعل لله تعالى، وأنها متعلقة بالإرادة والمشيئة، وقلنا: أحاديث النزول من الأحاديث المتواترة، وقد رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيـة وعشـرون صـحابيا رضـي اللـه عنهم وأرضـاهم، ومن هؤلاء الصحابة: أبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريـرة، وجبير بن مطعم، وجابر بن عبد اللـه، وعبـد اللـه بن مسـعود، وأبـو سـعيد الخـدري، وعبـد الحميـد بن سـلمة عن أبيـه عن جـده، وأبـو الدرداء وغيرهم، وأورد أسماء هـؤلاء الصـحابة الإمـام ابن القيم في صواعقه المرسلة، وأورد كـل حـديث ولفظـه ومن خرجـه من بـاب تبيين أن أحـاديث الـنزول من الأحـاديث المتـواترة الثابتـة في سـنة النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم.
يقـول أبـو عمـر بن عبـد الـبر رحمـه اللـه تعـالى بعـد أن أورد هـذا الحديث: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسـناد، لا يختلـف أهل الحديث في صحته، وهو حديث منقـول من طـرق شـتى، هـذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيـه دليـل على أن الله سبحانه وتعالى ينزل إلى السـماء الـدنيا نـزولا يليـق بجلالـه وعظمته، وهو يبطل مقالة الجهمية أن الله في كل مكان، ولا شـك أن هـذا القـول باطـل منحـرف عمـا كـان عليـه سـلف الأمـة.
ومن المسائل التي اختلف العلماء فيهـا أن أهـل السـنة قـالوا: إنـه ينزل نزولا يليق بجلاله وعظمته، وهل نقول: ينزل بذاتـه، أم نقـول: ينزل نزولا حقيقيا؟ قولان لـ أهل السنة: القول الأول: يـنزل بذاتـه، وذكروا أن فيه حديثا لكنه لا يصح رفعه عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم.
القـول الثـاني: يـنزل نـزولا حقيقيـا يليـق بجلالـه وعظمتـه.

وبعضهم يقول: نمسك فلا نقول: ينزل بذاته، ولا لا ينزل بذاته، بل نقول: ينزل نزولا يليق بجلاله وعظمته.." (1)

"مكانة هذه الرسالة

تعد هذه الرسالة من الرسائل المهمة في تحقيق عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، وإن كان بعض المعاصرين ممن تكلم على هذه الرسالة، قد بالغوا في التثريب على صاحبها في بعض المسائل، وذكروا أنه ليس محققا لمذهب السلف أو طريقتهم، ونظروا في شيء من كلامه في مسألة التفويض وبعض الأحرف الأخرى.

والتحقيق أن هذه الرسالة ليس **فيها غلط صريح**، وإنما يوجد في بعض المواضع قدر من الإجمال والتردد، وإذا قارنا بين هذه الرسالة وبين رسالة أبي جعفر الطحاوي -المعروفة بالعقيدة الطحاوية- فإن رسالة الموفق أشرف منها، وأبعد عن الغلط في بعض المسائل، أما الطحاوي رحمه الله **فقد غلط في** بعض مسائل الإيمان غلطا صريحا؛ لأنه حاكى مذهب أبي حنيفة في مسألة الإيمان محاكاة تامة، ونقل عن بعض أصحابه من الأشاعرة بعض الجمل المجملة في مسألة العلو، وإن كان لم يلتزم بنتائجها، إلى غير ذلك.

مع أن رسالة أبي جعفر الطحاوي من الرسائل الفاضلة في مذهب أهل السنة والجماعة، لكن رسالة الموفق أقرب إلى طريقة أهل الحديث منها.

والمقصود من هذا: أن اللمعة للموفق ليس **فيها غلط محض**، وإنما فيها بعض المواضع المجملة المحتملة.." (2)

"مواضع الاتفاق والافتراق بين طوائف المسلمين في مسائل الاعتقاد

لقد بدأ المصنف بذكر مسألة الصفات، وهي فرع عن مسألة الربوبية؛ لأهميتها وحصول النزاع فيها، ولهذا فإن العلماء يقولون: إن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، رغم أن توحيد الأسماء والصفات هو من جملة توحيد الربوبية، والذي درج عليه كثير من أهل العلم قبل ذكر هذا التقسيم، أنهم يقسمون التوحيد إلى: توحيد المعرفة والإثبات،

(1) شرح لامية ابن تيمية عمر العيد 13/4

(2) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/6

وتوحيد الطلب والقصد، ويجعلون توحيد المعرفة هو توحيد الربوبية، وباب الأسماء والصفات متضمن له.
وسواء قسموا التوحيد إلى قسمين أو إلى ثلاثة أقسام، فهذا كله اصطلاح لا مشاحة فيه، إذا صحت المعاني واتفقت، فمثل هذه المصطلحات ليست من السنة اللازمة التي يجب على جميع المسلمين الالتزام بها، وإنما الذي يجب على المسلمين أن يلتزموا به هو: تحقيق التوحيد.
وعلى كل حال، فجملة توحيد الربوبية ليس فيه نزاع بين المسلمين، وإن كانوا يختلفون في تحقيقها بحسب قربهم من السنة.
وكذلك جملة توحيد الألوهية، وهو إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، ليس فيه خلاف بين فرق المسلمين، -أعني: الخلاف النظري- فلا يوجد هناك طائفة من طوائف المسلمين تقرر حقائق الشرك.
بل مناط هذا التوحيد الذي مقصوده إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، وأن من صرف عبادة لغير الله فقد كفر وأشرك - هو قدر مجمع عليه بين سائر طوائف المسلمين: من أهل السنة، والمتكلمين؛ معتزلتهم وأشعريتهم إلى غير ذلك.
وإن كان هذا الكلام لا يلزم منه أن الطوائف الخارجة عن السنة والجماعة تكون محققة لهذا المناط، بل ثمة صور من الشرك تقع عند جملة من الطوائف: كغالية الشيعة، وغالية الصوفية، فإن بعضهم يقع في الشرك الأكبر، ولكن من حيث المناط النظري ليس بين المسلمين نزاع في توحيد الألوهية.
وقد قال كثير من أهل العلم أن المتكلمين -ولا سيما المعتزلة والأشاعرة الغالية في علم الكلام- لا يهتمون بذكر مسألة توحيد الألوهية، وهناك من يقول: إنهم لا يعرفونها، وهذا فيه تجاوز، بل توحيد الألوهية معروف عند المعتزلة والأشاعرة، لكن عندهم تقصير في تقريره وتحقيقه، وفي بيان أنه أول الواجبات .. هذا كله متحقق، ولكنهم موافقون في أصله، فإن عدم ذكر هذا التوحيد في كتبهم فليس معناه أنهم لا يقولون به ولا يعرفونه؛ لأن إفراد الله بالعبادة مستقر عند عامة طوائف المسلمين، وإن كان هذا الاستقرار تدخل عليه هفوات إلى حد الشرك الأكبر عند قوم

من غالية الشيعة والمتصوفة، أما جماهيرهم وعامتهم فإنهم يثبتـون أصـــل التوحيـــد ويحققونـــه من جهـــة كونـــه أصـــلا.

وخلاصة القول: أن توحيد الألوهية من حيث الأصـل مسـلم بـه عنـد سائر المسلمين، ولا أحد من المسـلمين يقـول: إن صـرف العبـادة لغـــير اللـــه صـــحيح، أو ممـــا يـــؤذن فيـــه، أو ممـــا يســـوغ. وإن كان أهل البدع قد فتحـوا المجـال للأقـوال والأفعـال الشـركية بتوسعهم في باب التأويـل، ولا سـيما عنـد الطـائفتين اللـتين سـبق ذكرهمـــا.

وأما ما يتعلق بباب الأسماء والصفات، فإن المسـلمين اختلفـوا في مناطــه اختلافــا معروفــا، وإن كــان أصــل بابــه مجمعــا عليــه بين المســـلمين.

فــــإن قيــــل: فمــــا الفــــرق بين أصــــل بابــــه وبين مناطــــه؟

قيل: المـراد بأصـل بـاب الأسـماء والصـفات هـو: أن اللـه سـبحانه وتعالى مستحق للكمال، منزه عن النقص، وهذا القدر مجمـع عليـه بين سائر طوائف المسلمين، ولا أحد من المسلمين يقول: إن اللــه موصوف بشيء من النقص؛ لا معتزلـة، ولا أشـاعرة، ولا ماتريديـة؛ فهو قدر مجمع عليه، ولا يقول بمعارض هذا الأصل إلا زنديق كـافر؛ فلو قال قائل: إن الله يوصف بما هـو نقص، أو قـال: إن اللـه ليس مستحقا للكمـال والتمـام، فإنـه لا يمكن أن يكـون مسـلما ينتسـب لطائفـة من طوائـف المسـلمين، حـتى ولـو كـانت طائفـة بدعيـة.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقد اتفـق المسـلمون على أن اللــه ســبحانه مســتحق للكمــال مــنزه عن النقص، وإنمــا اختلفوا في تحقيق المناط، ومعنى اختلافهم في تحقيـق المنـاط أن المســلمين اختلفت طــوائفهم: مــا هــو الكمــال؟ ومــا هــو النقص؟ فالذي عليه الصحابة رضي الله عنه والأئمـة من بعـدهم أن تحقيـق الكمال هو بإثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله صلى اللــه عليه وسلم من الأسـماء الحسـنى والصـفات العلى، وأن ينفى عنـه سبحانه وتعالى كـل نقص، ممـا صـرح اللـه بـذكره في كتابـه أو لم يصــرح بــذكره، فهــذا هــو الكمــال عنــد أهــل الســنة والجماعــة.

وذهبت المعتزلـــة إلى أن الكمـــال: هـــو في نفي الصـــفات.

وذهبت الأشـاعرة إلى أن الكمـال في نفي صـفات الأفعـال الـتي يســـــــــمونها: حلـــــــــول الحـــــــــوادث

إلى غير ذلك من الطـرق الـتي ابتـدعت، وحصـل بهـا شـر، وفتنـة،

وبلاء، وغلــط في مســائل أصــول الــدين عنــد المســلمين. ولكن مع ما يقرر **من غلط هذه** الطوائـف، وخروجهـا عن السـنة والجماعة إلى أقوال محدثة منكرة -كثير منها يصـل إلى حـد الكفـر من حيث هو قول، وإن كان القائل به لا يلزم أن يكون كـافرا- فـإن أصل هذا الباب كان متفقا عليه بين المسلمين، وإنما حصل الخلاف بدخول مادة التأويل.." (1)

"اختلاف السلف في فهم نصوص القـرآن والسـنة لا يـدل على تقســـــــــــيمها إلى ظـــــــــــــاهر ومـــــــــــــؤول

إذا قيل: إن في آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليـه وسـلم تردد العلماء من الصـحابة والتـابعين وغـيرهم في فهم معناهـا على أقوال؛ فمنهم من فهم من الآية الوجوب، ومنهم من فهم من الآيــة الاستحباب، أو غير ذلك، فمثلا: قال النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم كما في حديث أبي سعيد في الصحيح: (غسـل يـوم الجمعـة واجب على كل محتلم) فهم طائفة من أهل العلم أن غسل الجمعة فرض عين، وأنه واجب لا بد منه، ويلحق الإثم بتركه، وفهم الجمهور -وهو الصـحيح- أن غسـل الجمعـة ليس واجبـا على التعـيين، وأن كلمـة (واجب) لا يـــــــراد بهـــــــا الوجـــــــوب الاصـــــــطلاحي.

والقصد أن العلماء اختلفوا في فهم الأدلـة، فمـا الجـواب عن هـذا. يقال: الاختلاف الـذي وقـع بين علمـاء السـلف في فهم بعض آيـات القرآن وبعض أحاديث الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم يرجـع إلى ذات الكلام، بمعـنى: أنهم يتفقـون أن الكلام إنمـا يـراد بـه معـنى واحد، فهم متفقون على أن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم أراد من حديثه حكما واحدا؛ إما الوجوب وإمـا الاسـتحباب، لكن اختلفـوا في تعـيين هـذا الحكم؛ فـالاختلاف يرجـع إلى مـادتهم الاجتهاديـة، ولكن باب الأخبار -والذي منه باب الأسـماء والصـفات- ليس كبـاب الأمـر والنهي، فباب الأخبار لا يرد عليه ذلك؛ لأنه إما أن يثبت الشيء وإما أن ينفى، فقوله تعالى: {وجاء ربك والملك} [الفجر:22] هذا إسناد صريح من جهة لغة العرب، ويمتنع أن يفهم أحـد من لفـظ المجيء إذا أضيف إلى معين أكثر من حقيقته الظاهرة؛ فـإذا قـال شـخص -ولله المثل الأعلى-: جاء زيد، لم يتردد العقلاء في فهم هذه الجملـة بأي لغة عبر بها، فهم يفهمون أن رجلا يسمى زيـدا قـد جـاء مجيئـا يختص بـــــــــــــــــــه ويناســــــــــــــــــــبه.

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/9

إذا: تقسيم الكلام إلى ظاهر **ومؤول غلط من** أصله؛ فهم بنوه على وجه زعموا أنه من اللغة، وهو: أن اللغة تنقسم إلى حقيقة ومجاز، وهذه المسألة كثر فيها الجدل، ولكن يمكن أن يلخص فيها تقرير يسير فيقال: تقسيم الكلام في القرآن والسنة إلى حقيقة ومجاز يقع على أحد وجهين؛ فإن أريد به الوجه اللفظي الاصطلاحي فهذا لا مشاحة فيه؛ فمثلا: قوله تعالى: {واسأل القرية} [يوسف:82] من قال: إن هذا من باب المجاز في اللغة. وأراد أن العرب تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه، وأن هذا مما تجوزه اللغة، أو من مجازات لغتهم، وأن المراد أهل القرية، فهذه التسمية اصطلاحية.
إذا: تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز إن كان من عوارض الألفاظ؛ فهو اصطلاح لا بأس به.
وإن كان هذا التقسيم من عوارض المعاني، فهذا هو المشكل، وهو المستعمل عند اللغويين من المعتزلة، وشاع في كلام الأصوليين وغيرهم على معنى قالوا فيه: الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، وهذا تعريف للحقيقة والمجاز مشهور عندهم.." (1)
"التفويض ومخالفته لطريقة السلف
قال المصنف بعد تقريره لهذه القاعدة في الصفات: [وما أشكل من ذلك -أي: في باب الصفات- وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله]. هذه المسألة من أشد ما أخذ على الموفق رحمه الله، وكما أسلفت فرسالته هذه ليس **فيها غلط محض** بين، إنما فيها بعض الأحرف المحتملة، فهل هذه العبارة من المصنف تقرير للتفويض، أم لا؟
وقبل الجواب ينبغي أن يعلم أن الاعتبار دائما يكون بتحقيق الحقائق، وأما أن هذا المعين من الناس يقول بهذا المذهب أو لا يقول به، فهو غير مهم، والمهم أن يكون بين لنا ومعلوم أن التفويض في الصفات طريق بدعي لا أصل له في كلام السلف. فكما أن السلف رحمهم الله تركوا التأويل، وقالوا بوجوب البقاء على ظواهر النصوص، وأن النصوص معناها واحد، إلى غير ذلك، فإنهم تركوا قول المفوضة أيضا، والمراد بالمفوضة: هم من زعموا

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/8

أن هذه النصوص يعمل بألفاظها وأما معانيها فليس هناك معنى يؤمن به، وإنما يفوض العلم بالمعنى إلى الله، وهذا **مذهب غلط ومبتدع**، وكما قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: "إن قول المفوضة من شر أقوال أهل البدع"..". (1)

"عقيدة الإمام أحمد في آيات الصفات

ثم قال المصنف رحمه الله: [قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله ينزل إلى سماء الدنيا)، وإن الله يرى في القيامة، وما أشبه هذه الأحاديث: نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئا منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم].

هذا الكلام نسبه الموفق للإمام أحمد رحمه الله، وإن ما ينسبه الحنابلة -أو غيرهم ممن ينسبون إلى أئمتهم هذا الكلام أو مثله- يكون على وجهين: فتارة يكون الكلام نصا، وتارة يكون الكلام فهما، وفي مذهب الإمام أحمد خاصة إشكال في نقل أصحابه عنه في العقيدة، وهذا الإشكال محصله أن جملة من الحنابلة فهموا مذهب الإمام أحمد في الصفات على حسب علمهم ومداركهم، ثم صار بعضهم يلخص فهمه وينقله على أنه من قول الإمام أحمد، ومن هؤلاء -كما ذكر ذلك الإمام ابن تيمية - أبو الحسن التميمي من الحنابلة؛ فقد صنف كتابا في عقيدة الإمام أحمد، وجعل هذا الكتاب على لسان الإمام أحمد، فجعل يقول: وكان أبو عبد الله يقول ..

ثم يأتي بجمل من فهمه هو، ويقول: وكان أبو عبد الله يذهب إلى كذا وكذا مما يراه هو، ولم ينقل ذلك بالرواية عن كبار أصحاب أحمد: كـ حنبل وعبد الله وصالح وأمثال هؤلاء، إنما هو فقه فقهه التميمي، فنقله على لسان الإمام أحمد محاكاة، والتميميون من الحنابلة في الجملة متأثرون بالكلابية، بمعنى: أنهم يؤولون صفات الأفعال، ولهذا لما ذكر قول الله تعالى: {وجاء ربك} [الفجر:22] قال: وكان أبو عبد الله يقول: {وجاء ربك} [الفجر:22] أي: جاء أمره؛ فهذه الرواية من فقه التميمي في كلام الإمام أحمد، وكذلك الإمام البيهقي وهو شافعي لكنه يميل إلى طريقة الأشاعرة، وقد صنف في مناقب الإمام أحمد، فلما ذكر عقيدته نقل هذا الكلام،

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/10

وجاء من هـو أدرى بهـذه الأمـور ونقلهـا كمـا هي؛ كــ ابن كثـير في البداية والنهاية؛ فإنه لمـا تـرجم للإمـام أحمـد روى عن الـبيهقي أن الإمام أحمد كان يقول: {وجاء ربـك} [الفجـر:22] أي: جـاء أمـره، وهنـاك أغلاط عنـد أبي الحسـن التميمي أكـثر من هـذا في نقلـه لعقيدة الإمام أحمد، فإن مسألة المجيء قد يكون لها اسـتثناء؛ لأن حنبل بن إسحاق روى عن الإمام أحمـد أنـه قـال في قولـه تعـالى: {وجاء ربـك} [الفجـر:22] جـاء أمـره، لكن جمهـور تلامـذة الإمـام أحمـد غلطـوا حنبلا في هـذا؛ لتـواتر النقـل عن أحمـد في إثبـات الصـفات الفعليـة.

والمقصود من هذا: أن هذا النقل الـذي نقلـه ابن قدامـة ليس نصـا عن الإمام أحمد، إنما هو فهم فهمه بعض الحنابلة عن الإمام أحمـد فنقلـوه.

والإشـكال في هـذا النقـل هـو في قولـه: (ولا معـنى)، وأحسـن مـا يجاب به عن ذلك أن يقال: إن هـذا فهم فهمـه طائفـة من الحنابلـة عن الإمام أحمد فقالوه، وهذا الفهم يكون بحسب قائله؛ فـإن كـان قائله محققا عارفا، فقـد يكـون توسـع العبـارة، وأراد بـالمعنى: أي الذي اخترعه المتكلمون على معاني الصفات، أي: ولا معنى يخالف الظـاهر.

وإن كـان القائـل بـذلك مفوضـا أو ممن يميـل للتفـويض، فقـد أراد بذلك المعاني الظاهرة، **وهذا غلط على** الإمام أحمد، وتقويل لـه بمـا لم يقلـه.

وينبغي لطالب العلم ألا يقف عن الأشياء التي لا تحتاج إلى وقـوف، والإمام أحمد قد انضبط في مذهبه أنه يثبت الصفات الفعليـة، وهـو من أشهر الأئمة في هـذا؛ فهـو بـريء من مـادة التفـويض للمعـاني جملة وتفصيلا، فهذا الذي نقل عنه، ليس نصا عنه بإسـناد منضـبط، إنما هـو فهم فهمـه بعض أصـحابه، قـد يكـون ابن قدامـة أو غـيره، وعليه لا ينسب إليه هـذا التقريـر، كمـا أن هـذا لا يـدل على أن ابن قدامة يفوض تفويضا عاما كمـا سـبق تقريـر ذلـك، ولهـذا نقـل عن الإمام أحمد مسألة النزول في هذا النص، وأنهـا ممـا يـؤمن بـه من الصفات.." (1)

"شـــرح بعض ألفـــاظ حـــديث العربـــاض بن ســـارية

أمـا حـديث العربـاض بن سـارية الـذي أورده المصنف فهـو ثـابت

---

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/3

صحيح أخرجه الإمام أحمد وغيره، وفيه قال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء) والخلفاء هم الأربعة الراشدون، وإن كان من بعدهم سموا في الإسلام: خلفاء، كخلفاء بني أمية، وخلفاء بني العباس إلى غير ذلك، وهو مما يسوغ، لكن فرق بين تسمية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي خليفة، وبين تسمية من بعدهم، فهؤلاء الأربعة هم خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم في أمته، ومعنى أن أبا بكر خليفة، أي: أنه خليفة عن رسول الله، وكذلك عمر من بعده وعثمان وعلي، فكل واحد من هؤلاء عند خلافته هو خليفة عن رسول الله في الأمة.

وأما من بعدهم فإذا سمي خليفة، فهو مستخلف على المسلمين كراع لهم، أو أمير، أو سلطان، فهذا هو الفرق بين الخلافتين، بين الخلافة النبوية، وهي التي لها سنة، وبين ما جاء بعدها.

وذهب بعض أهل العلم -كما في بعض كتب السير- وهو قول لبعض أهل العراق: أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله يعتبر خليفة خامسا ..

وهذا غلط، وقد أنكره جملة من الأئمة الكبار: كالإمام أحمد رحمه الله، وغيره، وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: أن عمر بن عبد العزيز بويع الخلافة المقصودة بعد زمن بعيد، والإمام أحمد رحمه الله لما بلغه قول بعض أهل العراق: إن عمر بن عبد العزيز هو الخليفة الخامس، تعجب من ذلك! وقال: ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: (الخلافة بعدي ثلاثون سنة)؟ ومقصوده رحمه الله: أن من جعل عمر بن عبد العزيز خليفة خامسا فقد زاد عن الثلاثين؛ لأن الثلاثين سنة بقي منها أشهر بعد مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهذه الأشهر هي إمارة الحسن، إن كان له إمارة، على خلاف بين أهل العلم.

وعمر بن عبد العزيز صاحب سنة، وأمير عدل، وإمام في العلم والورع

إلخ، لكن لا يجوز أن يسمى خليفة خامسا، بل الخلفاء أربعة، وأما من بعدهم فهم سلاطين وملوك وأمراء.

الجهة الثانية: أن معاوية بن أبي سفيان أفضل من عمر بن عبد العزيز بإجماع السلف؛ لأن معاوية صحابي؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "هو أفضل ملوك الإسلام بالاتفاق".

فـ معاوية ملك وهو أول ملوك الإسلام وأفضلهم، وإن كان يسمى:

خليفة، وهو أفضل من عمر بن عبد العزيز بلا شك، مع أن شيخ الإسلام استدرك وقال: "وإن كان بعض مقامات العدل، استقرت في خلافة عمر بن عبد العزيز، أكثر من استقرارها في خلافة معاوية؛ لكن هذا أوجبه حال السلطان إذ ذاك"، بمعنى: أن معاوية أدرك فتنا وحروبا، فكان لزمنه اختصاص، بخلاف عمر بن عبد العزيز فإن الأمور كانت مستقرة له في الجملة. ولكن الاعتبار بكليات الأمور واجتماعها وليس بجزء من آحادها.." (1)

"تحقيق مذهب السلف

قال الموفق رحمه الله: [وقال عبد الله بن مسعود: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم].

مقتضى الاتباع: هو الأخذ بآثار السلف، فيجب على كل مسلم أن يتبع سلف هذه الأمة، وإذا ذكر السلف فيراد بهم أهل القرون الثلاثة الفاضلة، الذين ذكر فضلهم النبي عليه الصلاة والسلام في حديث عمران بن حصين في الصحيحين وغيره.

وعليه: فصدر السلف وأفضلهم وأجلهم هم المهاجرون والأنصار، وهم الذين قال الله فيهم: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه} [التوبة:100] فكونه سبحانه وتعالى رضي عنهم ورضوا عنه، دل على أن اتباعهم يكون واجبا، وأن السنة بعد رسول الله في أقوالهم، ولا يمكن أن غيرهم يختص بسنة لا توجد عندهم، فدل ذلك على أن هؤلاء هم أصحاب الهدي والسنة والاقتداء.

أما من جاء بعد القرون الثلاثة الفاضلة فإذا سمي (سلفيا) فباعتبار اقتدائه بهم، فإن كلمة (السلف) تعني: القوم السالفون المتقدمون، وهم القرون الثلاثة الفاضلة.

مسألة: متى يصح أن يقال عن قول أو فعل ما: إن هذا القول أو الفعل مذهب للسلف؟

الجواب: لقد نبه ابن تيمية على كثرة الغلط في هذه المسألة، وقال: "إنها مسألة **عظيمة غلط فيها** جملة من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم".

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: "وهنا ثلاث طرق: طريقان معروفان للمحققين من أصحاب السنة، وطريق ثالث ذكره بعض

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/3

الفقهـــاء، وأصـــله عن جملـــة من المتكلمين المنتســـبين للســـنة والجماعـــة.
وهو عند التحقيق -يعني: الثالث- من طـرق أهـل البـدع، وليس من طـــــــــرق أصـــــــــحاب الســـــــــنة والجماعـــــــــة".
أما الطريقان المحققان لمعرفة أن هذا القول مذهب للسلف همـا:
- الطريق الأول: "أن يستفيض هذا القول ذكرا عند الأئمة ولا يــذكر غـــيره".
أي: أنك إذا نظرت أقـوال الأئمـة السـالفين كالتـابعين ومن بعـدهم كالأئمة الأربعة وأمثالهم وجـدت أن قـولا من الأقـوال قـد اسـتفاض عندهم، ورأوا أنه هو السنة اللازمـة، ولم يعـرف عنهم خلافـه، فـإذا وجد مثل هذا واستفاض فإنه يكون مذهبا للسلف، وإذا كـان مــذهبا للسلف فالنتيجة أنه يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته، ومخالفته بدعـــة وضلالة، كاستفاضة قولهم: إن القرآن ليس مخلوقا، وأنه كلام الله، مـــــــــــــــــــــــــــنزل من عنـــــــــــــــــــــــده ..
وكاستفاضـــــة قـــــولهم: إن أفعـــــال العبـــــاد مخلوقـــــة للـــــه ..
فهذه جمل مستفيضة عن السلف والأئمة من أهل الحجـاز والشـام والعـــــــــــــــــراق وغـــــــــــــــير ذلـــــــــــــــك".
- الطريق الثاني: "أن يحكي من عرف بقدر من التحقيـق من أهـل العلم أن هذا إجماع للسلف، كالإجماع الذي يذكره محمد بن نصــر، وأبو عمـر بن عبـد الـبر وأمثـال هـؤلاء، فهـؤلاء -أي: من عـرف من أصحاب الأئمة بالتحقيق والانضباط في السـنة- إذا حكـوا إجماعـات في مسائل وقالوا: إن هذا إجماع للسلف؛ فإن هـذا الإجمـاع إذا لم يكـدر عليـه شـيء فإنـه يكـون طريقـا لمعرفـة مـذهب السـلف".
وأنت إذا تـأملت الطـريقين وجـدت أنهمـا يرجعـان في الجملـة إلى الإجماع، فإن الإجماع إما أن يكون بتصريح عالم كـ محمـد بن نصـر أو كـ أبي عمر بن عبد البر أو أمثـال هـؤلاء، أو باستفاضـة كلام من هـــو أجـــل من هـــؤلاء ممن تقـــدم بلا مخـــالف أو معـــارض منهم.
فإذا نص عالم من الأئمة والأكـابر المعـروفين بالسـنة على أن هـذا إجماع، ولم يكدر عليه شـيء، فهـذا مـذهب للسـلف، أو تـواتر هـذا القـــــــــــــــــــول نقلا عنهم واســـــــــــــــــتفاض.
فتحصل من هذا أن المعرفة بمذهب السلف ترجع إلى طريق واحد هو انضباط الإجماع، إما تواترا معنويا واستفاضة للكلمة، أو تصريحا من بعض الأعيان المعتبرين بأن هذا إجماع، ولو لم تستفض الكلمـة

بينهم.
-الطريق الثالث: وهو المزلة، وللأسف فإن بعض المعاصرين من طلبة العلم وغيرهم قد يقعون في شيء منه، وهو طريق الغلط.
يقول شيخ الإسلام: "إن هذا الطريق قد استعمله جملة من الفقهاء المنتسبين للسنة، المعظمين لطريق السلف وهو الفهم لكلام السلف، فإذا فهموا عن السلف كلاما جعلوه مذهبا للسلف"، إذا فهموا جملة أو أعيان من السلف كلاما جعلوه مذهبا للسلف.
قال: "وهذا له اطراد في كلام كثير من الفقهاء، فمن فقه من كتاب الله معنى في أبوب أصول الدين، وتبين له أن هذا ظاهر من كلام الله جعل هذا مذهبا للسلف؛ لأن السلف عنده لا يخرجون عن ظاهر القرآن".
أي أنهم يقولون: عمن يقول عن قول من الأقوال: إنه مذهب للسلف مع أنه ليس فيه إجماع ولا استفاضة عن السلف، إنما فهم فهما من قبل هذا الناظر، فهذا الفهم لما بان له باجتهاده أنه فهم منضبط، وأنه على وفق ظاهر النصوص، وأن النصوص تؤيده قال: إن هذا مذهب للسلف؛ لأن السلف لا يخرجون عن النصوص، فهو تحصيل لمذهب السلف بطريق الفهم وليس بطريق النقل، ومن هنا حملوا السلف ما لا يحتملوه.
وهنا تقول: إن الطرق التي استعملت تنقسم إلى طريقين:
الطريق الأول: تحصيل مذهب السلف نقلا، وهذا صواب.
الطريق الثاني: تحصيل مذهب السلف فهما؛ لأن من قال عن قول ما: إنه مذهب للسلف؛ فمعناه أن اتباعه يكون واجبا، وأن غيره يكون بدعة، وأن الاجتهاد ولو كان من عالم كبير وهو مخالف لمذهب السلف فإنه لا يكون سائغا، بل اجتهاده مخالف للحق ابتداء ..
فهذا هو وجه التشديد في هذه الجملة.
ومن ذلك مثلا: لا يصح لقائل أن يقول: إن من السنة السلفية إسبال اليدين بعد الرفع من الركوع؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه وضع اليدين على الصدر بعد الرفع من الركوع ..
وهذه مسألة خلافية، وكون العالم أو المجتهد أو الناظر أو حتى طالب العلم يذهب إلى أن هذا هو القول الراجح، وأنه ظاهر النصوص عنده ..

هذا لا بأس به، لكن أن يجعله سنة لازمة فلا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أيضا أنه أسبل يديه بعد الركوع. والفقهاء الكبار: كـ أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة وأمثالهم، قالوا بأفهامهم في أقوال كثيرة، ومعهم ظواهر من النصوص قد تصل أحيانا إلى حد التصريح، ومع ذلك لم يعتبروا قولهم سنة لازمة، بل اعتبروه قولا، من ظهر له أن هذا القول موافق للقرآن وجب اتباعه، ومن لم يظهر له ذلك فلا يلزم اتباعه، ولا سيما أن مقام الظهور للحق في النصوص المحتملة مقام قد يتأخر ويختلف بحسب المجتهدين.

فالمحصل: أن مذهب السلف الذي ينسب إليهم ليس هو الآحاد الفقهية، فالآحاد الفقهية: هي محل خلاف في الجملة بين السلف، إنما مذهب السلف الذي يجب اتباعه هو ما انضبط بالإجماع أو استفاض نقله عنهم سواء كان في المسائل العلمية أو العملية، وأما إذا لم ينضبط انضباطا بينا فلا يجوز نسبته إلى السلف كمذهب، وإنما يذكر على أنه قول لطائفة من السلف، أو أنه محل نزاع بينهم، أو ما إلى ذلك.." (1)

"إثبات صفة الاستواء لله تعالى

قال: [ومن ذلك قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه: 5]، وقوله تعالى: {أأمنتم من في السماء} [الملك:16]] قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] ذكر الله تعالى استواءه على عرشه في سبعة مواضع في كتابه، والاستواء على العرش هو من صفاته سبحانه وتعالى الثابتة في الكتاب والسنة والإجماع، وقوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] المراد بالاستواء العلو؛ وهو علو مضاف في هذا المقام، وإن كان قد ورد ذكر العلو في مقام آخر على الإطلاق، كقوله تعالى: {أأمنتم من في السماء} [الملك:16].

من هنا فإن علو الرب سبحانه وتعالى صفة أزلية، لم يزل سبحانه وتعالى عليا، وأما الاستواء على العرش المذكور في هذه الآيات، فهو بعد خلق العرش، والعرش مخلوق حادث بعد أن لم يكن، فالمقصود أن قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] أي: علا، وهذا هو المعنى الصواب المعروف عند جمهور السلف. وثمة بعض المعاني التي فسر بها الاستواء على العرش، فمنهم من

---
(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/5

قال: صعد، وهذا ليس بجيد في التفسير، ومنهم من قال: استقر، وهذا أبعد منه، وإن كان بعض أهل العلم من بعض أئمة اللغة كـ معمر بن المثنى يذهب إلى مثل هذا؛ لكنه ليس بفاضل؛ لأنه تعبير فيه توسع في حق الله سبحانه وتعالى، وأشد بعدا من هذين (صعد واستقر) ما قاله بعض متأخري أهل السنة أنه الجلوس على العرش! وهذا غلط، ولا يجوز أن يذكر في حقه سبحانه وتعالى، بل يقال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] أي: علا على العرش.." (1)

"أثر مالك في إثبات الصفات وتفويض كيفيتها

قال الموفق رحمه الله: [سئل الإمام مالك بن أنس رحمه الله، فقيل: يا أبا عبد الله! {الرحمن على العرش استوى} [طه:5]، كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم أمر بالرجل فأخرج].

جواب مالك قاعدة مطردة في سائر مسائل الصفات وهي من أجود المسائل، ولا تختص بمسألة الاستواء على العرش فقط، وفيها جمع بين العقل والنقل، فإنه قال: [الاستواء غير مجهول]، وفي لفظ: [الاستواء معلوم]، أي: المعنى معلوم، وهذا بين في أن مالكا وأمثاله من السلف لا يفوضون المعاني، بل يثبتونها؛ لأن العلم بالمعاني متحقق من جهة جملة اللغة.

قوله: [والكيف غير معقول]، وفي وجه: [الكيف مجهول]، والأول أولى: [غير معقول] أوجه، فإن قوله: [الكيف مجهول] قد يفهم منه أنه يمكن أن يعقل ويمكن العلم به، والصواب: أن العلم بالكيف في حق المكلفين علم ممتنع؛ لأن الله سبحانه لا يحاط به علما، ولهذا كان اللفظ: [والكيف غير معقول] أتم من لفظ: [والكيف مجهول].

قوله: [والإيمان به واجب]: أي: التصديق به لفظا ومعنى؛ لأنه مذكور في القرآن، والقرآن إنما أريد به الحقائق والإيمان، لا مجرد الألفاظ.

قوله: [والسؤال عنه بدعة]: أي: السؤال عن الكيف. وقد فسره بعض أهل التفويض من أصحاب مالك أنه قصد المعنى، أي: أن السؤال عن المعنى بدعة، وهذا غلط؛ لأنه قال: [والإيمان به واجب]، فما كان واجبا، صح السؤال عنه.

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 6/2

وإنما قصد بقوله: [والسؤال عنه] أي: عن الكيفيـة؛ لأنهـا هي الـتي استشكل منها السائل، حيث قال: كيف استوى؟." (1)

"إثبـــــات صـــــفة الكلام للــــــه تعــــــالى

قال الموفق رحمه الله: [ومن صفات الله تعـالى: أنـه متكلم بكلام قـــــديم].

أهل السنة يقولون: إن الله سبحانه وتعالى موصوف بهـذه الصـفة، وأنـه يتكلم بحـرف وصـوت مسـموع، وأن كلامـه متعلـق بمشـيئته وإرادته، فهو يتكلم متى شاء بما شـاء كيـف شـاء، كمـا يعتقـد أهـل السـنة أن القـرآن كلام اللـه حقيقـة وليس مجـازا.

كما أن دلائـل اتصـاف الـرب سـبحانه وتعـالى بـالكلام متـواترة في القــرآن.

فــإن قيــل: كيــف يحصــلون هــذا؟

قيل: لأن كل آية نداء في القرآن يجعلونهـا دليلا على إثبـات الكلام؛ وذلك لأن المنـادي لا بـد أن يكـون متكلمـا، فقولـه تعـالى: (يـا أيهـا الذين آمنوا)، (يا أهل الكتاب)، (يـا أيهـا النـاس) هـذه الآيـات نـداء، فيجعلونها من أدلة إثبات الكلام، وكذلك آيات القـول: (وقـال ربكم) فإذا أضيف القول إليه سبحانه دل على أنه متكلم، إلى أمثال ذلـك.

وقد خالف أهل السنة في هذه العقيدة الأشـاعرة فقـالوا: إنـه معنى قائم بالنفس، ويرد عليهم بقوله تعالى: {ولما جاء موسـى لميقاتنـا وكلمــه ربــه} [الأعــراف:143].

فـدل على أن اللـه تعـالى تكلم بهـذا الكلام بعـد مجيء موسـى لميقات ربه، وموسى حادث بعد أن لم يكن، وهـذا الميقـات متـأخر عن زمن ســلف، إلى أمثــال ذلــك.

فمع أن كلامه سبحانه أزلي، فهو مع ذلك متعلق بالإرادة والمشيئة.

قوله: [بكلام قديم] هذا مما أخذه بعضهم على المصنف، أنـه يقـول عن اللــه: إنــه متكلم بكلام قــديم.

وهذا مأخذ لفظي، فلو أن المصـنف عـبر بمـا هـو أجـود منـه لكـان حســنا.

أما أنه يقال: إن كلامه **هنا غلـط بين**، وأنـه من كلام أهـل البـدع ومصطلحاتهم معانيهم وما إلى ذلك، فهـذا فيـه تكلـف، فإنـه رحمـه الله قال: [متكلم بكلام قديم]، أي: أن كلامه أزلي، وأراد بذلك الرد على بعض أهل البـدع الـذين يقولـون: إن كلامـه حـادث بعـد أن لم

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 6/6

يكن، يريـــــدون بـــــذلك تعطيـــــل أو تأويـــــل صـــــفة الكلام.
وكلام الله صفة من صفاته بدلائل الكتـاب والسـنة، وبـدليل العقـل.
أما دليل العقل؛ فلأن الله هو الإلـه المعبـود فضـلا عن كونـه الـرب المدبر للكون يلزم منه أن يكون، متكلمـا، ولـو لم يكن متكلمـا لمـا صـــح كونـــه ربـــا، ولا صـــح كونـــه إلهـــا، هـــذا دليـــل عقلي.
أما دلائل الكتاب والسنة، فهي أكثر من أن تحصر في هـذا المقـام، ومنها على سبيل المثال: قول الله تعالى: {واتخذ قوم موسـى من بعـــده من حليهم عجلا جســـدا لـــه خـــوار} [الأعـــراف:148].
فكان الرد عليهم دليلا شرعيا وعقليـا في نفس الـوقت، وهـو قولـه تعـالى: {ألم يـروا أنـه لا يكلمهم} [الأعـراف:148]، وهـذا نقض عقلي لألوهيـة العجـل، فـدل على أن الإلـه الحـق لا بـد أن يكـون متكلمـــا.
ولهذا فإن دلائل القرآن في الصفات وغيرها بعضـها خـبري وبعضـها عقلي؛ فـالخبر المحض كقولـه: {الـرحمن على العـرش اسـتوى} [طه:5]، وأما الـدليل الخـبري من جهـة كونـه قرآنـا؛ ولكنـه سـياق عقلي، كمثل آية العجـل، وكمثـل قولـه تعـالى: {ضـرب اللـه مثلا} [إبـــراهيم:24].
فإذا ذكر هـذه السـياقات فهي أتم الأقيسـة يقينـا في العقـل، وهي الأمثلـــــــــــــة المضـــــــــــــروبة في القـــــــــــــرآن .. {ضرب لكم مثلا من أنفسكم} [الروم:28] إلى غير ذلك.." (1)

"رؤيـــــة النـــــبي صـــــلى اللـــــه عليـــــه وســـــلم لربه
هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ببصره ليلة المعـرج أم لم يـــره؟
هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين متأخري أهل السـنة، وهم فيهـا على قـــولين:
الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج ببصره.
الثـاني: أن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لم يـر ربـه ببصـره.
والذي يميل إليه أتبـاع الأئمـة من المتـأخرين: أن النـبي صـلى اللـه عليه وسلم رأى ربـه ببصـره، ولكن هـذا المـذهب وإن اشـتهر عنـد المتأخرين -حتى قيل: إنه قول جمهورهم- إلا أنه غير معـروف عنـد الصـحابة رضـوان اللـه عليهم، وغـريب عنـد الأئمـة المتقـدمين .. بل حكي الإجماع على خلافه، أي: أن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 7/2

لم ير ربه ببصره، وممن حكى الإجماع على ذلـك: الإمـام الـدارمي رحمـــــــــــــــــــــــه اللـــــــــــــــــــــــــه.
قد نقله عنه الموفق في المناظرة في مسـألة الصـفات، وهـذا هـو المشهور في مـذهب الأئمـة الأربعـة وغـيرهم من السـلف، وسـواء قيل: إن هذا إجماع منضـبط صـحيح، أو قيـل: إنـه إجمـاع سـكوتي، فإنه لم يصح عن واحد من الصحابة أنه قـال: إنـه صـلى اللـه عليـه وسـلم رأى ربـه ببصـره، وإنمـا جـواب الصـحابة على أحـد وجهين: الأول: أن النـــبي صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم لم يـــره.
والثـــــــــــــاني: أنـــــــــــــه رآه بفـــــــــــــؤاده.
فالأول جواب عائشة رضي الله عنها ومن معها، والثاني: جواب ابن عبـــاس رضـــي اللـــه عنهمـــا ومن أخـــذ بقولـــه.
وعند التحقيق يظهر أن جـواب ابن عبـاس رضـي اللـه عنهمـا ليس معارضـا لجـواب عائشـة رضـي اللـه عنهـا، بـل يمكن أن يقـال: إن جواب ابن عباس مؤيد لجواب عائشة رضي الله عنها؛ من جهـة أن ابن عباس لما قصر الرؤية على الفؤاد دل على أن مـا فوقـه -وهي الرؤيــــــــــة البصــــــــــرية- غــــــــــير متحصــــــــــلة.
أمـا المتـأخرون فـإنهم فهمـوا من كلام ابن عبـاس الإثبـات للرؤيـة البصرية؛ لأن أصحاب ابن عباس يروون تارة الإطلاق، وتارة التقييـد بالفؤاد، فصار من المتأخرين من يقـول: إن ابن عبـاس رضـي اللـه عنهما وأصحابه يقولون: إن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم رأى ربـه ببصره، **وهذا غلط عليه**؛ لأنـه إنمـا كـان يقـول: رآه بفـؤاده، ولم يقـــــــــــــــــــــــــل: رآه ببصـــــــــــــــــــــــــره.
وتفسـير المتـأخرين لمـذهب ابن عبـاس بهـذا لا يغـر طـالب العلم، ويوضح هذا ما يقع في كتب بعض الشراح -كشراح الصحيح وغـيره- من القول بإثبات رؤية النبي صلى الله عليه وسـلم لربـه، وأن هـذا هو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وطائفة، أو يقولون: هو أحـد قولي ابن عباس، بل الصواب أن ابن عباس لـه قـول واحـد فقـط، ونسـبة القـول الثـاني **إليـه غلـط عليه**، والتحقيـق: أن قـول ابن عباس لرؤيـة النـبي بفـؤاده يـدل على نفي الرؤيـة البصـرية وليس على إثباتهـــا.
ومن الحنابلة من حكى عن الإمام أحمد القول بأن النبي صلى اللـه عليه وسلم رأى ربه ببصره، وهذا كما قال شـيخ الإسـلام **وغـيره: غلط على** الإمام أحمد، والصواب أنه إنما كـان يجيب بجـواب ابن

عباس وعائشة، مما يدل على عدم التعارض بين الجوابين عنده.
وعلى كل تقدير يقال: الصواب ما عليه الجماهير من الأئمة المتقدمين؛ ولذا حكي الإجماع عليه منهم، وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه عز وجل ببصره.
وإذا قيل: رآه بفؤاده، فهذا قول ابن عباس ومذهب جملة من الصحابة رضي الله عنهم، بل أكثر أهل السنة -كما قال شيخ الإسلام - يقولون بقول ابن عباس، وأن رؤية الفؤاد ليست هي الرؤية البصرية.
مسألة: هل تعتبر مسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه من مسائل الأصول التي يضلل فيها المخالف؟
الجواب: ليست من مسائل الأصول، وإن كان القول بإثبات الرؤية البصرية يعد قولا غريبا لا ينبغي أن يصار إليه، ولاسيما أن القول الذي عليه عامة السلف والجماهير من أئمة السنة هو ظاهر القرآن وصريح السنة.
أما أنه ظاهر القرآن فلقوله تعالى: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير} [الإسراء:1]، وقول الله تعالى: {لقد رأى من آيات ربه الكبرى} [النجم:18]، فهاتان الآيتان تدلان دلالة ظاهرة -وإن لم تكن صريحة- على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه ببصره.
ووجه ذلك: أن الله لما ذكر مسرى نبيه صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك على جهة النعمة والامتنان عليه، وكان المقام مقام ذكر لأجل ما امتن به عليه؛ لذا فهو رأى من آيات ربه الكبرى، فقال: {لقد رأى من آيات ربه} [النجم:18]..
وقال: {لنريه من آياتنا} [الإسراء:1]؛ فذكر حاله في مقدمه، وحاله بعد منتهاه، ومع ذلك لم يقع ذكر الامتنان إلا على رؤية الآيات.
قال شيخ الإسلام: "فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه سبحانه وتعالى لكان إظهار الامتنان عليه برؤيته له أولى من الإظهار لرؤية الآيات، فلما اقتصر ذكر القرآن على رؤية الآيات؛ دل على أنه لم يحصل له ما هو فوق هذا المقام وهو رؤيته لربه عز وجل".
وأما السنة: فقد روى مسلم عن أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله

عليه وسلم فقال: (هل رأيت ربك؟ فقال: رأيت نورا) وفي رواية أخرى لـ مسلم أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم: (هل رأيت ربك؟ فقال: نور أنى أراه)، وهذان الوجهان، قيل: إنهما محفوظان كلاهما، إلا أن الإمام أحمد في بعض أجوبته وكذا جملة من أئمة الحديث ينزعون إلى أن المحفوظ هو أحد هذين الوجهين، والمسألة فيها سعة.
والمقصود بقوله: (نور أنى أراه) إشارة إلى النور الذي حال دون رؤيته لربه سبحانه وتعالى، وهذا النور -والله أعلم- هو حجابه سبحانه وتعالى؛ فقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى: أن النبي صلى الله عليه سلم قال: (إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم في الوجه الآخر: (رأيت نورا)، أي: أنه رأى هذا الحجاب.." (1)
"طعون المعتزلة في أحاديث الرؤية والرد عليهم
قال الموفق رحمه الله: [وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي، فإن الله تعالى لا شبيه له ولا نظير].
هنا طعنت المعتزلة في هذه الأحاديث، فقالوا: إن حديث: (إنكم سترون ربكم) من أحاديث التشبيه؛ لأن فيه: (كما ترون القمر)، (كما ترون الشمس).
وهذا غلط وجهل بمقتضى الكلام، فإن التشبيه هنا ليس تشبيها للمرئي بالمرئي، أي: ليس تشبيها لله بالقمر أو بالشمس وإنما هو تشبيه لفعل الرائين.
فالحديث ليس فيه تشبيه للمرئي بالمرئي، أي: تشبيه الله بالشمس أو القمر، تعالى الله عن ذلك {ليس كمثله شيء} [الشورى:11]، وإنما فيه تشبيه للرؤية بالرؤية، والرؤية الأولى التي لله والرؤية الثانية التي للقمر كلاهما من فعل بني آدم، وأفعال بني آدم يجوز التشبيه بينها.
فإذا ..
هذا تشبيه لفعل الرائين بعضهم ببعض، وليس تشبيها للمرئي بالمرئي، وهذا من جهالات المعتزلة ومن وافقهم على هذه المادة

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/5

في هـذا البـاب، ولهـذا فـإن أكـبر قضـاة المعتزلـة في زمانـه وهـو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الذي كتب المغني في أصول المعتزلة إملاء مع سعة علمه بالنظر والعقليات والجدل -وهذا ليس خاصا به بل هو شأن المعتزلة عامة، فهم من أجهل الناس بالسـنن والآثـار- وهـذا المعـتزلي لمـا أراد الـرد على أدلـة أهـل السـنة من الحـديث، قـال: إنهم يسـتدلون بحـديث رواه جريـر بن عبـد اللـه البجلي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنكم سـترون ربكم)، قال: وهذا حديث تفرد به جرير بن عبد الله، وتفرد بـه عن جريـر .. ثم ساق الإسناد، وقال: هـو حـديث آحـاد، وفيـه مـادة من التشـبيه. وهذا كلـه جهـل منـه؛ لأن الحـديث لم يتفـرد بـه جريـر، بـل حـديث الرؤيـة في سـائر ألفاظـه رواه أكـثر من ثلاثين رجلا من الصـحابة، ورواية أبي سعيد وأبي هريرة أشهر عند المحدثين من روايـة جريـر بن عبد الله رضي الله عنهم، فهـذه مجموعة من جهـالات القاضـي عبد الجبار المعتزلي.." (1)

"أسـباب الخلاف في العـذر بالجهل

وهنـا مسـألة وهي: اسـتعمال الأسـماء في القـرآن، ودلالتهـا على المقصـود، ويتفـرع عنهـا: هـل الجهـل حجـة أم ليس بحجـة؟ الجواب: هذا فيـه تفصـيل، وكمـا يقـرر ابن تيميـة رحمـه اللـه: "أن جمهور الأسماء أصبحت عند المتأخرين مجملة، وصار يراد بها أكـثر من معـنى".

من يقـول: إن الجهـل ليس عـذرا أو مـا إلى ذلـك. مـا دليلـه؟

الجواب: دليله أن ينظـر في مواضـع من كتـاب اللـه فيجـد أن اللـه وصف الكفار الذين توعدهم بالنار والعـذاب والخلـود في النـار، مـع أنه وصفهم بالجهـل، كقـول اللـه تعـالى: {وقـالوا لـو كنـا نسـمع أو نعقل ما كنا في أصـحاب السـعير} [الملـك:10]، فيقـول بعض من يقرر هذه المسائل: إن هؤلاء وافوا ربهم بالكفر وعلى هذا الشرك، فـدخلوا النـار، ممـا يـدل على أنهم مـا عقلـوا ولا انضـبط سـمعهم، فتكون نتيجة مثـل هـذا النظـر في كلام اللـه: أن الكفـار حكم اللـه عليهم بالخلود في النار مع أنهم جاهلون، وليسوا على عقل وسـمع حقيقي أو تـام للقـرآن.

وهـذا غلـط في الفهم، وليس الـذي يـراد بآيـات الكتـاب هـذا

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/10

المعنى.

ونجد في الطرف الآخر من المسألة من يبالغ في تقرير مسألة الحجة، وأن الكفر لا بد له من كذا وكذا، ثم يضع شروطا متكلفة في ثبوت الكفر، ويستدل في مقابل القول الأول بأن الله وصف الكفار بالجهل وعدم العقل، وأن ثمة آيات من كتاب الله فيها وصف الكفار بالمعرفة التي تقابل الجهل، كقوله: {الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم} [البقرة:146]، وقال الله تعالى: {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم} [النمل:14].

وهنا يقع نوع من التردد عند من يجمع المقامين، إلا أن من ينظر إلى المسألة من زاوية واحدة ولا يتصور السياق الثاني.

إذا قيل له: ما حكم أهل الفترة؟

يقول: في النار.

فيقال: لكن ما بلغتهم الحجة؟

فيقول: لا، الحجة الفطرة السابقة، والعقل، ولا يلزم العلم.

فيقال: متى تقوم الحجة على الإنسان؟

فيقول: بمجرد أن يسمع آية من القرآن ولا يسلم بها فإنه تقوم عليه بها الحجة.

فيقال: هل يلزم المعنى؟

فيقول: لا يلزم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بمجرد أن يسمع العرب منه آية من القرآن أو دعوة واحدة كان يكفيهم سواء عقلوا أو لا.

فيقال: هذا تخرص، ما معنى أن القرآن حجة على الناس؟ وما معنى أنه بينات من الهدى والفرقان؟ وأن العرب كانوا يدركون جملة أن الدعوة تدعو إلى توحيد الله؛ ولذا قالوا: {أجعل الآلهة إلها واحدا} [ص:5]؟

فيقال جوابا لهذا: هم كانوا مدركين ومتصورين له على التمام، فهم قبل البعثة كانوا إذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين، فكان هدف النبوة أو مقصودها واضحا أمامهم، دعك من كونهم لم يتصوروا جملة الشرائع وما إلى ذلك، لكن مقصود الديانة الأول الذي به يحصل الدخول في الإسلام كان مقصودا واضحا، وهو أن الله هو الواحد المعبود، وهم يفهمون هذا ويطبقونه أحيانا إذا ركبوا في الفلك.

يقول ابن المنذر: "إن النبي صلى الله عليه وسلم خاطب العرب

بالإسلام ولم يسأل من عقل ومن لم يعقل، وكان يقاتل الكفار وهو لم يتأكد هل قامت عليهم الحجة أو لم تقم عليهم الحجة".
ومسألة قيام الحجة ليس معناها أنك تتكلم مع كل شخص وحده: هل قامت عليه الحجة أو لم تقم؟ فالمعنى الذي يراد في سائر النبوات والشرائع: {اعبدوا الله ما لكم من إله غيره} [الأعراف: 59]، فهذا هو المقصود ذكره، وهو متحقق عند جملة الكفار الذين بعث فيهم الرسل، ولكنهم كذبوا به ولم يأتمروا بأمره.
إذا ..
مسألة العلم أصل في ثبوت الإيمان، وكما أن العلم يكون أصلا في ثبوت الإيمان فإنه لا بد من اعتباره في ثبوت الكفر، كما ينبغي أن تعلم أن الأسماء في كتاب الله فيها تنوع بحسب السياق، ولا يجوز قطع الآيات عن سياقها، وكذلك لا بد من اعتبار القدر المراد في مراد الله ورسوله بالأسماء وبين مراد أهل الاصطلاح الذي قد يكون وجها في اللغة لكن اللغة تجيزه ولا توجبه، مثل الجهل ماذا يراد به في كتاب الله؟." (1)

"مسألة تكفير الكبائر بالحسنات الكبيرة
الحسنات الكبيرة كالحج والجهاد تكفر الكبيرة اطرادا والتوبة الخاصة تكفر الكبائر عروضا، وفي هذا الحديث: (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه) والحديث متفق عليه.
وكثير من المتأخرين يرون هذا في الصغائر، وهذا ليس بصحيح، ومن يحكي إجماع السلف على ذلك **فقد غلط كما** نبه على ذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله.
نعم! السلف أجمعوا على أن لا يقال: إن الحسنات تطرد بتكفير الكبائر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة .. كفارة لما بينهما إذا اجتنبت الكبائر) وهذا ليس مشكلا ودليلا على أن الصلاة لا تكفر الكبائر؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم هنا التكفير المطرد، وهذا الحديث هو الذي أشكل على أكثر المتأخرين، وفسروا حديث: (من حج فلم يرفث ...) أنه في الصغائر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل منه ...) في الصغائر، وقول النبي صلى الله

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/7

عليه وسلم لـ عمرو بن العاص: (الهجـرة تهـدم مـا كـان قبلهـا) في الصغائر، و: (الحج يهدم ما كان قبله) في الصغائر، بـل اللـه يقـول: {إن الحسنات يذهبن السيئات} [هود:114]، يقولون: في الصغائر. من أين هـــــــــذا؟
ومن زعم أن هذا إجماع السلف فقـد غلـط، إنمـا السـلف أجمعـوا على أن التكفير المطرد يكون بالتوبة، وأما التكفير العارض فيكـون بأســباب كثــيرة، ومنهــا: الحســنات؛ كالصــلاة والجهــاد والحج إلخ.
وأمـــــا قولـــــه: (الصـــــلوات الخمس، والجمعـــــة إلى الجمعة كفارة لما بينهما) فالشارع هنا يـذكر التكفـير المطـرد؛ لأنـه يقـول: كفارة لما بينهما، هل قال: لبعضها، أو قال: لما قـد يعـرض؟ أو قـد تكفر؟ إنما قال: (كفارة لما بينهما)، وهذا تكفير مطرد عام للصغائر ولا شــك، لكن هــل يمنــع أن الصــلاة تكفــر كبــيرة من الكبــائر؟ لا يمنع ذلك، وليس في القرآن ولا السنة نفي ذلك، بل في الكتــاب والسنة تقرير ذلك، كما في الصحيح عن عمـرو بن العـاص لمـا أتى يبـايع الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم بسـط يـده، قـال عمـرو: (فقبضت يدي، فقال: مـا لـك يـا عمـرو؟! قـال: أردت أن أشـترط، قال: تشترط ماذا؟ قال: أن يغفر لي) فهل كـان عمـرو بن العـاص يسأل عن مغفرة الصغائر أم كان يسأل عن تكفير الجرائر الكبرى؟ وهل كان في قاموس الجاهليين مسألة الصغائر والكبائر، وهل كان عمرو بن العاص يقتنع أن الإسلام يكفر الشـرك والكبـائر، ولم يبـق إلا الصـــــغائر لــــذا أراد أن يشــــترط تكفيرهــــا؟! لا.
بل قال عليـه الصـلاة والسـلام: (يـا عمـرو! أمـا علمت أن الإسـلام يهدم ما قبله) الإسلام هو التوحيد، لكنه قال بعد ذلـك عليـه الصـلاة والسلام بعد ذلك: (الهجرة تهدم ما كان قبلها، والحج يهدم مـا كـان قبله) هذا كلام على الحقيقة، ومن قال من المتأخرين: هـذا طمأنـة لنفس عمرو فهو مخطئ على الشارع، إذ كيف يكون طمأنة لنفس عمرو وهو لا حقيقة له؟ بل هو طمأنة لنفس عمـرو مـع كونـه على الحقيقـــــــــة.
أما المتأخرون في الغالب فإنهم يشتغلون بفرضيات نظرية لا وجود لها في الخارج، فلو حقق الحج أركان الإسلام بصدق ظاهرا وباطنــا هــــل هــــو من أصــــحاب الكبــــائر؟ لا.

يستحيل أن يوجد مثل هذا في الواقع، فالنبي صلى الله عليه وسلم تكلم عن قراءة الخوارج، وقال: (يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم)، مع أنه قال: (وقراءتهم خير من قراءتكم) أي: من جهة الأحوال الظاهرة التي قد يراها الناس، وقال: (تحقرون صلاتكم مع صلاتهم)، ومع ذلك فإن الأعظم والأضبط في الإيمان وتحقيقه هم الصحابة رضي الله عنهم، فصلاة الصحابة وصيامهم وقراءتهم هي المحققة والمؤثرة، فقضية الاعتبار بالظواهر تتمثل في أهل البدع، فهو يحسن الصلاة، أو الحج، إلا أنه يأتي الكبائر. فالتحقيق تحقيق في الظاهر وتحقيق في الباطن، وتحقيق الباطن معناه ثبوت أمرين:
الأمر الأول: متابعة السنة، وصاحب البدعة ليس على سنة في كثير من أفعاله.
الأمر الثاني: الإخلاص لله، وهذا هو العمل الحسن المذكور في قوله: {ليبلوكم أيكم أحسن عملا} [الملك:2]، أي: يكون خالصا صوابا، ظاهرا وباطنا، ولذلك يقول الله في القرآن: {إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر} [العنكبوت:45]؛ لأن من حققها نهته. فهذه المعاني يجب أن تفقه في القرآن، لأن القرآن يصدق بعضه بعضا، والسنة كذلك، وكل حديث نطق به الرسول فهو على ظاهره، لكن يحتاج إلى قدر من التأمل والاعتبار، وأما فرض ظهور التعارض كثيرا في كلام الرسول كما هو دارج على ألسنة كثير من المتأخرين فلا.
والأصل في هذا: أن من أشكل عليه بعض الأحاديث فعليه الرجوع إلى المجتهدين فيسأل عنها، أما أن تصنف أحاديث كثيرة، ويقال: ظاهرها التعارض كأحاديث الوعد والوعيد. فهذه من بدع المبتدعين، فالأحاديث ليس ظاهرها التعارض لا ظاهرا ولا باطنا، ولذلك تجد نوعا من الأحاديث سماها أئمة السنة من المتقدمين: هذا ظاهره التعارض، نعم! قد تشكل على بعض المجتهدين، فيكون ظاهر الأحاديث عنده هو فقط، لكن أن تقرر للمسلمين أن أحاديث كذا وكذا ظاهرها التعارض، وأن كل مسلم يفترض أن يؤمن بهذه الحقيقة، هذا غير صحيح، الأصل أنه لا يوجد تعارض بين حديث وحديث أو آية وحديث، لكن من عرض له هذا التعارض فلا يجعل هذا سنة في الأحاديث.." (1)

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/9

"الجمع بين كون الفعل مخلوقا لله وكسبا للعبد
قال الموفق رحمه الله: [قال الله تعالى: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} [البقرة:286]، وقال الله تعالى: {فاتقوا الله ما استطعتم} [التغابن:16]، وقال تعالى: {اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم} [غافر:17]؛ فدل على أن للعبد فعلا وكسبا].
للعبد فعل وكسب، قال الله تعالى: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} [البقرة:286]، والتعبير بلفظ الكسب لا بأس به، لكنه ينهى عنه إن اقتصر على أفعال العباد فقط؛ لأن هذا يكون فيه مشاركة لمذهب الأشاعرة الذين يقولون: أفعال العباد كسب لهم، ثم يفسرون الكسب تفسيرا جبريا في الغالب، وأما مجرد التسمية لأفعال العباد بأنها كسب لهم ضمن مجموعة أسماء فهذا لا ينكر، **ومن غلط الموفق** رحمه الله وقال: "إن من أغلاطه أنه قال: إن للعبد فعلا وكسبا وهذا من كلام الأشاعرة، نقول له: هذا غير صحيح؛ ففي كتاب الله: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)، إنما الغلط أن يقتصر على لفظ الكسب في تسمية أفعال العباد، والموفق رحمه الله إنما أراد بها مرادها الشرعي، أي: من اكتسابه وتحصيله وليس من إجبار الله للعباد أو من إكراهه لهم.
هذا استعمال لا بأس به؛ لأنه مخالف للأشاعرة حيث يقولون: إن العبد ليس له فعل على الحقيقة وإنما له كسب، فلما جمع المصنف الاسمين دل على أنه ينفي استعمال الأشاعرة.
قال الموفق رحمه الله: [يجزى على حسنه بالثواب، وعلى سيئه بالعقاب، وهو واقع بقضاء الله وقدره].
قوله: (وهو واقع) أي: أفعاله وكسبه واقعة بقضاء الله سبحانه وتعالى وقدره.." (1)
"زيادة الإيمان ونقصانه
قال الموفق رحمه الله: [يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان].
هذا التعبير (يزيد وينقص) اختلف كلام السلف فيه اختلافا لفظيا.
منهم من يقول: يزيد وينقص.
وهذا هو الذي عبر به جمهورهم.
ومنهم من يقول: إن الإيمان يتفاضل، وهذا تعبير عبد الله بن المبارك وجماعة من السلف.
ومنهم من يقول: إنه يزيد، ويسكت عن لفظ النقصان، وهو أحد

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/11

أجوبـة مالـك، وإلا فعن مالـك جـواب بالتصـريح بلفـظ الزيـادة والنقصـان، ولـذلك نـرى طائفـة من المالكيـة وبعض من تكلم عن مذهب مالك في الإيمان من المرجئة وبعض أهل السنة المتـأخرين ولا سيما الشراح قالوا: إن مالكـا في إحـدى الروايـتين عنـه يـذهب إلى زيادة الإيمان، ولكنه لا يقول بنقصـانه، ثم منهم من يقـول: إنـه ينفي نقص الإيمان، ومنهم من يقول: إنه يتوقف في نقص الإيمـان، وكلا الفهمين لقول مالك غلط، فإن مالكا رحمه الله إنما توقف في لفظ النقصـان؛ لأن لفـظ النقصـان لم ينطـق بـه القـرآن، إنمـا في القـرآن ذكـر زيـادة الإيمـان وليس فيـه ذكـر نقصـه، والتوقـف في اللفـظ لا يسـتلزم التوقـف في المعـنى؛ فضـلا عن نفي معنـاه.
فمن هنـا قـال مالـك رحمـه اللـه في بعض جواباتـه قطعـا لشـبهة المرجئـة وغـيرهم الإيمـان: يزيـد.
ومن أقر بالزيادة لزمه أن يقر بالنقصـان، ولهـذا إذا قلت: مـا دليـل السلف على نقص الإيمان؟ قيـل: الأدلـة على زيادتـه؛ ولهـذا سـئل الإمـام أحمـد: الإيمـان يزيـد وينقص؟ قـال: نعم.
قيل: أين هو في كتاب الله؟ فـذكر الآيـات الـتي فيهـا ذكـر زيادتـه، قيـل: ونقصـه؟ قـال: كمـا يزيـد ينقص، أي: إذا سـلم بزيادتـه لـزم ضرورة عقلية أنه ينقص، فهـذا من فقـه الإمـام مالـك رحمـه اللـه.
ومن التعبيرات الشائعة عند المتأخرين أنهم يقولون: يزيـد بالطاعـة وينقص بالمعصـية، وهـو في الغـالب يرتبـط بـالتعبير الـذي يقـول: الإيمـان قـول باللسـان، وعمـل بالأركـان إلخ.
وأتم هـذه التعبـيرات من يقـول: يزيـد وينقص؛ وذلـك لأنـك أعـدت الزيادة والنقصان على جميـع مـوارد الإيمـان، بخلاف مـا إذا عـبرت بكلمة (يتفاضل) فإنها أقل في التحصيل والتفصيل من عبارة (يزيـد وينقص)، وإن كـانت صـحيحة لكن فيهـا إجمـال، وعبـارة: (يزيـد بالطاعة وينقص بالمعصية) صحيحة، لكن قـد يتبـادر منهـا أن زيـادة الإيمان ونقصانه متعلق بأعمـال الجـوارح، وهـذا ليس صـحيحا، بـل الإيمان يزيد وينقص في سـائر مـوارده، وإن كـان يقصـد بالطاعـة: الظـاهرة والباطنـة، لكن النـاس غالبـا يتبـادر إلى ذهنهم الطاعـات الظاهرة والمعاصي الظاهرة، ولذلك يقال: يزيـد وينقص؛ ليـبين أن هـذا شـمول وعمـوم؛ وإلا فلا شـك أن التعبـير بـأن الإيمـان يزيـد بالطاعـة تعبـير صـحيح.

ودليل القول بزيادة الإيمان ونقصانه: الكتاب والسنة والإجماع، وما من أصل من أصول السلف إلا ودليله الكتاب والسنة والإجماع.
أما المخالفون لقول السلف في هذه المسألة فهم على قسمين:
القسم الأول: الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ومن يشاركهم من بعض طوائف الشيعة الذين تأثروا بقول المعتزلة وذهبوا إلى طريقتهم من الزيدية، هؤلاء يقولون: إن الإيمان قول وعمل، وهو عندهم لا يزيد ولا ينقص، فمن ترك واجبا من واجبات الإيمان فقد عدم الإيمان، وإذا عدم الإيمان يسمونه إما كافرا كما تقول الخوارج، وإما فاسقا قد عدم الإيمان، وأخذ منزلة الفسق المطلق كما هي طريقة المعتزلة.
وقول الوعيدية لا شك أنه قول غلاة المسلمين، وهم الخوارج الذين أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بشأنهم، وقولهم بدعة وضلالة وخروج عن السنة والهدى.
القسم الثاني: المرجئة، والإرجاء هو مسلك في الإيمان؛ وكل من سلك مادة هذا المسلك سمي من المرجئة، وقد قال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: "إن المرجئة ثنتا عشرة فرقة، منهم الغلاة، ومنهم دون ذلك".
فغلاة المرجئة هم الجهمية الذين يقولون: الإيمان هو العلم والمعرفة، وأخف المرجئة إرجاء هم من يسمون بمرجئة الفقهاء.
إذا: بقية الأقوال في الإيمان كلها بدع وضلال، وأصحابها ليسوا من العارفين بالسنة ولا من أهلها، وإنما هم من أئمة البدعة والضلالة، باستثناء القول الذي يوصف بأنه قول مرجئة الفقهاء، هذا هو القول الذي نحتاج أن نقف معه.
مرجئة الفقهاء: هم قوم من علماء السنة والجماعة من أهل الكوفة، كانوا على عناية بالفقه أكثر من عنايتهم بالحديث والأثر وذلك لما صاحب حال الكوفة في ذلك الزمان من اشتهار الفقه وعدم اشتهار الرواية، فكانت الرواية في بعض الأمصار العراقية والشامية والحجازية أكثر مما وقع لأهل الكوفة؛ ولهذا غلب على أئمة الكوفة القياس والفقه والرأي.
والمقصود: أن طائفة من علماء أهل السنة والجماعة غلطوا في هذه المسألة، وقالوا: الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وأعمال الجوارح لا تسمى إيمانا، فهم لا يدخلون أعمال الجوارح في مسمى الإيمان، ولهم نتائج أخرى في قولهم، لكن هذا هو

أخص مـــــــــــــا ذهبـــــــــــــوا إليــــــــــــــــه.
والذي ابتدع هذا القول هو حماد بن أبي سليمان، وقد كان من كبار فقهاء الكوفة، ومن علماء أهل السـنة والجماعـة، ولكنـه أخطـأ في هذه المسألة وخالف غيره من السلف، بـل وخـالف شـيوخ الكوفـة من قبله، وخـالف شـيخه إبـراهيم النخعي، الـذي كـان شـديدا على الإرجاء والمرجئة، وأشهر من تقلد هذا المذهب بعد حماد هو الإمام أبو حنيفة النعمـان صـاحب المـذهب المعـروف، فبتقلـد أبي حنيفـة لقول حماد اشتهر هذا القول؛ لكثرة أصحاب أبي حنيفـة وشـيوعهم فيمـــــــــــــــــــــــا بعـــــــــــــــــــــــد.
إذا: قول مرجئة الفقهاء هـو إخـراج الأعمـال الظـاهرة عن مسـمى الإيمـــــــان، لكنهم يجعلونهـــــــا بـــــــرا وتقـــــــوى وطاعة إلى غير ذلك، فهم يسـمونها إسـلاما، لكنهم لا يجعلونهـا داخلـة في مسمى الإيمان، ويحتجـون ببعض الـدلائل الـتي يـأتي التنبيـه إليهـا، كقول الله تعـالى: {إن الـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات} [البقـرة: 277] فقـــــالوا: إن اللـــــــه فـــــــرق بين الإيمـــــــان والعمل إلى نحـــــــــــو ذلــــــــــــك من اســـــــــــتدلالاتهم.
ومرجئـــة الفقهـــاء لم يطعنـــوا في أحـــاديث الصـــحابة كمـــا تطعن الخوارج، ولم يستدلوا بعلم الكلام كما يستدل به المرجئة الغالية كـ الجهم بن صفوان وأمثاله، بـل كـان اسـتدلالهم من جنس اسـتدلال الســــــلف، كمــــــا أنهم لم يعرفــــــوا ببدعــــــة أخــــــرى.
وقولهم هذا لا يسمى اجتهادا مما يسوغ فيه الاجتهـاد بـل هـو بدعـة مخـالف للإجمـاع؛ وشـيخ الإسـلام ابن تيميـة لـه سـياقان في هـذه المسألة: فتارة يقول: والجمهور من السلف يقولون: الإيمـان قـول وعمـل، وخـالف في ذلـك حمـاد بن أبي سـليمان ومن وافقـه من فقهاء الكوفة، وبهذا السياق عند ابن تيمية قد يفهم البعض أنه قول الجمهـــور.
وهناك سياق آخر يقـول فيـه: وقـد أجمـع السـلف على أن الإيمـان قول وعمل، وحكى هذا الإجماع غير واحد كـ وكيع وعبد الرحمن بن مهـــــــــدي والإمـــــــــام أحمـــــــــد والشـــــــــافعي إلخ.
وليس بين سياقي كلام شيخ الإسـلام شـيء من التعـارض؛ لأننـا إذا أردنا تقريـر دليـل السـلف على قـولهم: الإيمـان قـول وعمـل، وأن أعمـال الجـوارح داخلـة في مسـمى الإيمـان، قيـل: دليلهم الكتـاب

والسنة والإجماع.
أما حماد بن أبي سليمان ومن وافقه فهم مخصومون بالإجماع قبلهم؛ من الصحابة ثم التابعين
إلخ، وقبل حماد ليس هناك اختلاف بين أهل السنة، وحكاية إجماع السلف لا تستلزم أن حمادا ليس من أهل السنة؟
فـ شيخ الإسلام رحمه الله إذا أراد تقرير الدليل على قول السلف قال: وهو إجماع عند السلف، وإذا أراد بيان حقيقة حماد ومن معه ومقامهم عند أهل السنة قال: إنه قول الجمهور؛ فليس بين كلام شيخ الإسلام رحمه الله شيء من التعارض.
وبدعة حماد ليست من بدع العقائد المغلظة، وإنما هي من بدع الأقوال والأفعال، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فالسلف عدوا قوله بدعة وذموه ذما شديدا على قوله، وذموا مقالته، لكنهم لم يخرجوا حمادا ومن وافقه من دائرة السنة والجماعة بهذا القول.
وهذا من فقه السلف، وبه تعرف أن من زل في بدعة ما قد لا يخرج من دائرة أهل السنة، وأحيانا قد تكون بدعة يسيرة، وأحيانا قد تكون بدعة فعلية وبدعة قولية؛ بمعنى أن لا تقارن أبدا ببدعة من أخرج العمل عن مسمى الإيمان، ومع ذلك تجد من يتعجل ويصف من خالف في هذه البدعة المعينة -التي ليست بقدر بدعة حماد - مباشرة بخروجه من دائرة أهل السنة، ويصفه بأنه من أرباب البدعة، ومن دعاة الضلال، ويشنع عليه، والسلف رحمهم الله ذموا حمادا ومقالته، لكن بقي لهم بقية أنهم يجعلونه من أئمة السنة والجماعة وإن كان قوله بدعة.." (1)
"مسميات الإيمان في الكتاب والسنة
قال الموفق رحمه الله: [قال الله تعالى: {وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة} [البينة:5] فجعل عبادة الله تعالى، وإخلاص القلب، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة كله من الدين].
قد يقول قائل: إن هذه الآية ليس فيها ذكر لاسم الإيمان، وإنما فيها ذكر لاسم الدين.
قيل: هذه الآية كثر استدلال السلف بها على مسمى الإيمان؛ وذلك من جهة أن الدين إذا أطلق يراد به الإيمان، ومن الممتنع أن يكون

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/4

الـــــــــدين تمامــــــــــه ليس بتمـــــــــــام الإيمـــــــــــان.
وهـذه الآيـة إنمـا ذكروهـا؛ لأن فيهـا ذكـرا لإخلاص القلب، وذكـرا للأعمـال الظـاهرة والباطنـة، ومن هنـا يقـال: إن اسـتدلال السـلف رحمهم الله -في سائر مسائل أصول الدين عامة، وفي هذا الأصـل بوجه خاص -هو من باب التنوع في الاستدلال؛ ولهذا فإن ذكر اسـم الإيمـان في الكتـاب والسـنة هـو ذكـر متعـدد من جهـة السـياقات ومـــــــــــــــــــرادات المعـــــــــــــــــــــاني.
قال شيخ الإسلام رحمه اللـه: "الاسـم الواحـد يثبت وينفى بحسـب السـياق المقـارن لـه، قـال: والإيمـان اسـتعمل مطلقـا واسـتعمل مقيــدا".
مثلا: قال الله تعالى: {قد أفلح المؤمنـون} [المؤمنـون:1] وبعـدها أوصاف ظاهرة وباطنة، كما وصف الله المؤمنين في قولـه تعـالى: {إنمـا المؤمنـون الـذين إذا ذكـر اللـه وجلت قلـوبهم} [الأنفـال:2] وهذا عمل القلب، {وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانـا} [الأنفـال: 2] أي: زادتهم تصديقا في القلب، وزادتهم إيمانا في أعمالهم أيضا، {وعلى ربهم يتوكلــــــون} [الأنفـــــال:2] وهـــــذا في القلب .. {الذين يقيمـون الصـلاة} [الأنفـال:3] وهـذه هي أعمـال الجـوارح.
إذا: قد يذكر الله الإيمان ويـدخل فيـه الأعمـال الظـاهرة والباطنـة، والأقوال الظاهرة والباطنة، وهذا الإيمان المطلق في كتاب الله هو الإيمـــــــــــــــــــــان الــــــــــــــــــــــــــــواجب.
وأحيانا يذكر اسم الإيمان على التصديق اللازم للـدخول في الـدين، وإن كــان صاحبه مقصــرا في الزكــاة أو الصــلاة أو في كثــير من الواجبات، ومع ذلك يذكر هذا الاسم؛ كقوله تعالى في كفارة القتل: {فتحرير رقبة مؤمنة} [النسـاء:92] ولا يـراد بالرقبـة المؤمنـة هنـا الـذي ذكـره اللـه في أول سـورة (المؤمنـون)، أنـه لا بـد أن يكـون خاشـــــــــــــــــــعا، معرضـــــــــــــــــــــــا عن الجهل إلخ.
ولو كان المعتق فاسقا فإنه يصح عتقه بالإجماع، مع أن الله يقـول: (فتحرير رقبـة مؤمنـة) أي: محققـة لأصـل الإيمـان، وإن كـانت قـد تكـون مقصـرة في واجباتـه الـتي لا تخـالف أو لا تسـقط أصـلا.
وهذه قاعدة مهمة في معرفة الأسماء؛ **لأن غلط الغالطين** حتى من أهل السنة المتأخرين والمعاصرين في مسائل التكفير وغيرهـا، تراهم يجدون استعمالا في كتاب الله فيجعلونه مطردا عاما، مع أن

ثمة استعمالات في القرآن قد تعارض هذا الاستعمال في الظاهر، والصواب: أنه ليس بين القرآن تعارض أبدا، ولا يمكن أن يكون ذلك؛ لأن الله يقول: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء:82] فيمتنع أن يكون فيه اختلاف وهو كلامه سبحانه وتعالى.
كما أنك تجد ذلك في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، ففي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص قال: (قسم النبي صلى الله عليه وسلم قسما -أي: مالا- فقلت: يا رسول الله! أعط فلانا فإنه مؤمن قال: أو مسلم.
أقولها ثلاثا ويردها علي ثلاثا: أو مسلم، ثم قال: إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في النار) فالنبي صلى الله عليه وسلم منع سعدا أن يسمي هذا الرجل مؤمنا، مع أن الرجل عنده أصل الإيمان، وإلا لما زكاه سعد.
وفي قصة الجارية حين قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: (أين الله؟ قالت: في السماء.
قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله.
قال: أعتقها فإنها مؤمنة) فالنبي صلى الله عليه وسلم سمى الجارية مؤمنة، مع أن الجارية إنما أجابت جوابين: أن الله في السماء، وأن محمدا رسول الله، والرجل الذي زكاه سعد يؤمن بأن الله في السماء، وأن محمدا رسول الله، ولو كان لا يؤمن برسول الله ولا يؤمن بأن الله في السماء، فلا يجوز أن يسمى مسلما.
إذا: الذي جعل الرسول عليه الصلاة والسلام يمنع سعدا من إطلاق اسم الإيمان على هذا الرجل، وقد أعطاه الجارية، يقال: إن إيمانها أقل من إيمان الرجل الذي ذكره سعد، فإن ظاهر الحال أن هذا الرجل كان من القاصدين إلى الخير والمعروفين به حتى زكاه سعد ولم يزك غيره، ولأن المقام في قصة سعد مقام ثناء ومدح، وإذا ذكر الثناء والمدح فلا يثني ولا يمدح إلا من بان استمامه لواجبات الإيمان، وإذا ذكر مقام الأحكام الدنيوية كالعتق والميراث والولاية ونحو ذلك فإن ذلك الشخص يسمى مؤمنا.
ولهذا فإن كل من كان مسلما حقا فإنه لا بد أن يكون مؤمنا، فإن الناس أحد ثلاثة: إما مؤمن ظاهرا وباطنا، وإما كافر ظاهرا وباطنا، وإما المنافق المسلم في الظاهر والكافر في الباطن، والله يقول: {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا} [الحجرات:

14] فهم إذا أسلموا حقا لا بد أن يكون معهم أصل الإيمان؛ لأنهم إن عدموا الإيمان كفروا.
إذا: لماذا قال الله تعالى: {ولكن قولوا أسلمنا} [الحجرات:14] وقال: {قل لم تؤمنوا} [الحجرات:14]؟ لأن الأعراب قالوا هذا من باب التزكية، والثناء، والإيمان كتحقيق ليس سهلا، ليس كل من قال الإسلام وصدق به يكون محققا للإيمان، فإن الدين طبقات ودرجات؛ ولذلك فإن كل شخص من المسلمين مهما كثرت جرائره وكبائره وعظائمه مادام أن معه أصل التوحيد والإسلام يسمى مسلما، ويسمى فاسقا لما معه من الفسق، وهل يسمى مؤمنا أو لا يسمى؟
قيل: فيه تفصيل ففي مقام الدعوة والمخاطبة بالحق يسمى مسلما، وفي مقام أحكام الدنيا كالزواج والمواريث والعتاق ونحوها يسمى مؤمنا، ولا غضاضة في ذلك؛ لأن معه أصل الإيمان، أما ما يقرره بعض متأخري أهل السنة حين يقولون: الفاسق صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا بحال ..
فهذا غلط، بل يجوز تسميته مؤمنا في مقامات، ألا ترون أن الله يقول في القرآن: (يأيها الذين آمنوا) كثيرا، يخاطب به سائر المسلمين من بر وفاجر، ولما ذكر الله الاصطفاء العام قال: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا} [فاطر:32] المصطفون من هم؟ قال: {فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات} [فاطر:32].
وعليه: إذا قيل: أصحاب الكبائر أي الأسماء هي الأصل فيهم؟ نقول: العصاة من أهل الكبائر الأصل فيهم أنهم يسمون مسلمين، وهذا هو الغالب على المسلمين، وإلا يلزم على هذا أن يفسق جماهير المسلمين؛ لأنه لا يسلم أحد من ارتكاب كبيرة، ولذلك فإنما الله سمى عباده والذين يتبعون أنبياءه سماهم مسلمين كما قال تعالى: {هو سماكم المسلمين من قبل} [الحج:78] فالإسلام هو اسم أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، سواء كانوا أهل كبائر أو غير أهل كبائر، ولكن إذا أريد ذكر كبيرته أو إسقاط ما أوجبت الشريعة إسقاطه كإسقاط ولاية بعض العصاة، قيل: هذا سقطت ولايته لكونه فاسقا، وهو لا يتناسب أن تقول: سقطت ولايته لكونه مسلما؛ لأنه تضاد في الترتيب.
فإذا: إذا أريد بيان ما عند الرجل من المعصية بأن اقتضت المصلحة

والسياق ذلك سمي فاسقا، وإذا اقتضت المصلحة والسياق في مقام آخر سمي مؤمنا؛ وإذا أريد الأصل العام في التسمية قيل: الأصل العام هو الإسلام، ولذلك ما يتداوله البعض كثيرا: الفساق .. والفساق، فهذا ليس عدلا، ولا انضباطا على السنن والآثار المذكورة في كتاب الله، وأنت لا ترى في كتاب الله ذكر الفسق في الغالب إلا ويراد به الكفر، وإن كان أحيانا يستعمل في ما دون ذلك، كقوله: {إن جاءكم فاسق بنبإ} [الحجرات:6] فسمي فاسقا لأن المقام يستدعيه؛ ولهذا لو أن شخصا كذب على شخص وأراد الآخر تنزيه نفسه أو تنزيه غيره عن هذا الكذب يقول لمن حدث بهذا الكلام: الذي جاءك بهذا الكلام رجل فاسق، وهذا المقام مناسب، أما أنه لا يعرف إلا بهذا الاسم فهذا ليس بصحيح، بل العدل والسنة أنه يسمى مسلما؛ لأن هذا هو الأصل فيه؛ ولأن ما عنده من الحسنات أعظم مما عنده من السيئات قطعا، ولأن حسنة التوحيد أجل من سائر ما عنده من السيئات والمعاصي. فعليه: يكون اسم الإيمان يستعمل في مقام، والفسق في مقام، والإسلام في مقام هو الأصل فيه.." (1)

"أصل الإيمان وكماله

قال الموفق رحمه الله: [وقال تعالى: {فزادتهم إيمانا} [التوبة: 124]، وقال: {ليزدادوا إيمانا} [الفتح:4]].

هذه أدلة على زيادة الإيمان، وأن الله سبحانه وتعالى ذكر زيادة الإيمان في كتابه ذكرا محكما، والإيمان يزيد من جهة التصديق، ويزيد من جهة أعمال القلوب، ويزيد من جهة أقوال اللسان، ويزيد من جهة أعمال الجوارح، فالإيمان في سائر هذه الموارد يزيد وينقص، وهذا يدلك على أن الإيمان له أصل وكمال وأصله: ما يقع به الدخول في الدين.

فإذا قيل: ما معنى نفي الشارع للإيمان؟

قيل: نفي الإيمان عن شخص مسلم يكون سببه أنه ليس محققا لواجبات الإيمان المطلق، فإن من لم يحقق واجبات الإيمان المطلق المذكورة في قول الله تعالى: {قد أفلح المؤمنون} [المؤمنون:1] .. {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم} [الأنفال:2] إلى آخر الآيات، فإن اسم الإيمان ينفى عنه حال فعله للكبيرة أو حال

---
(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/5

ذكــــــــــــــــر التزكيـــــــــــــــــة لـــــــــــــــــه.
والله سبحانه وتعالى في كتابه قد نفى اسم الإيمان لمن معه أصـل الإيمان وهو من المسلمين في أحد مقـامين: إمـا أن يكـون المقـام نفيا للتزكية؛ كقوله الله تعالى: {قالت الأعراب آمنا قـل لم تؤمنـوا ولكن قولـــوا أســـلمنا} [الحجـــرات:14] فهم أرادوا أن يســـووا بالمهاجرين والأنصار، والقوم في الغالب على أقـل من هـذا، فقـال اللـه: (قـل لم تؤمنـوا) أي: لم تؤمنـوا الإيمـان المطلـق الـواجب، {ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمـان في قلـوبكم} [الحجـرات: 14] أي: لم يتحقق؛ لأن الإيمان إذا تحقق بالقلب تحقق في أعمـال الجـــــــــــــــــــــــــــوارح الظـــــــــــــــــــــــــــــاهرة.
إذا: ينفي الله أو رسوله عليه الصلاة والسلام اسم الإيمان عن قوم ذكروا التزكيـة وهم ليسـوا من أهـل تحقيقهـا، أو ينفي الإيمـان عن صاحب كبيرة أثناء إصراره على كبيرته وقبل توبته منها، مثـل قـول النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في الصـحيحين عن أبي هريـرة: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السـارق حين يسـرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمـر حين يشـربها وهـو مـؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفـع النـاس إليـه بهـا أبصـارهم حين ينتهبهـا وهـو مـــؤمن).
وهنا لم النبي يرد عليه الصلاة والسلام أنـه تجـرد من الإيمـان كلـه، حـتى من قـال من بعض المتـأخرين على هـذا الحـديث: (لا يـزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) أنـه عنـد الزنـا يعـدم الإيمـان، ثم إذا انتهى من الزنا أو من كبيرته أو من سرقته رجع إليـه الإيمـان، هـذا قول **فهمه غلط من** كلام أبي هريرة وابن عباس، وهمـا لم يـردا أنه حال الزنا يعدم الإيمان، ثم يرجع الإيمان إليه، هذا كجـدل عقلي -أيضا- ممتنع، ويلزم عليه أنه لـو مـات حـال شـرب الخمـر أو حـال السرقة يكون كافرا، ويلزمه أن يكون خرج من الإسـلام إلى الكفـر ثم رجـــــع إليـــــه، وهـــــذا لم يـــــرد عن أحـــــد من الصـــــحابة.
والشاهد من الحديث: أن النبي صلى الله عليـه وسـلم لم يـرد نفي أصـل الإيمـان، والـدليل على ذلـك من السـنة حـديث أبي ذر في الصحيحين، قال: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو نـائم عليـه ثوب أبيض، ثم أتيته فإذا هو نائم، ثم أتيته وقد اسـتيقظ، فقـال: مـا من عبد يشهد أن لا إله إلا هو وأني رسول اللـه ثم مـات على ذلـك إلا دخل الجنة -وفي رواية: -إلا حرم الله عليه النار- قال أبـو ذر: يـا

رسـول اللـه! وإن زنـا وإن سـرق؟ قـال: وإن زنـا وإن سـرق. قـال: وإن زنـا وإن سـرق. قـال: وإن زنـا وإن سـرق. قـال في الرابعـة: على رغم أنـف أبي ذر).
إن فقه الأسماء الشرعية في القرآن من أجل الفقـه، فهـو لا يؤخـذ مقاما واحدا، ومن يأخذ مقاما واحدا فتلك طريقة أهل البدع، فتجـد من يقول: الجهل ليس عذرا في التكفير، ويستدل بقول الله تعالى: {خذ العفو وأمر بالعرف وأعـرض عن الجـاهلين} [الأعـراف:199] ونقول له: إن الله وصف كل من خالف الرسول بأنه من الجـاهلين. وقال في موضع آخر: {الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كمـا يعرفـون أبنـاءهم} [البقـرة:146] مـع أنهم جـاهلون، ودخلـوا في اسـم الجـاهلين في الآيـة الأخـرى: {وجحـدوا بهـا واسـتيقنتها أنفسـهم} [النمـل:14] إلخ.
إذا ..
لا بد من جمع مقامات القـرآن وسـياقاته؛ حـتى لا يقـع تعـارض في الفهم بين كلام اللـه، أو يؤخـذ بعضـه ويـترك بعضـه كمـا صـنعت الخوارج والمرجئـة، هـؤلاء أخـذوا أحـاديث آيـات وأحـاديث الوعيـد، وهؤلاء على العكس.." (1)
"الفـرق بين الإسـلام والإيمـان
لا شك أن اسـم الإيمـان أشـرف وأعظم وأجـل من اسـم الإسـلام، والدليل عليه قوله تعالى: {ولكن قولـوا أسـلمنا} [الحجـرات:14]، وقـول النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم (أو مسـلم ...) إلى غـير ذلـك، فـدل على أن الإيمـان أعلى وأتم. ومع ذلك فإن كل مؤمن يكون مسلما، ولكن هل كـل مسـلم يكـون مؤمنـا؟
نقول: هـذا فيـه تفصـيل؛ فـإن أريـد أصـل الإيمـان فنعم، وإن أريـد تمامه فلا يلزم؛ فالإسلام المطلق هو الإيمان المطلق، قـال تعـالى: {إن الـدين عنـد اللـه الإسـلام} [آل عمـران:19]ـ .. {هـو سـماكم المسـلمين} [الحج:78] وفي قـول اللـه تعـالى عن إبـراهيم: {ربنـا واجعلنـا مسـلمين لـك} [البقـرة:128]. أما من قال: اسم الإسلام أشرف أو مساو لاسم الإيمان لقول اللـه

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/7

عن إبراهيم: (ربنا واجعلنا مسلمين لك) ولم يقـل: مؤمـنين، **فهذا غلط في** الفهم؛ فإن قوله: (ربنا واجعلنا مسلمين لـك) الإسـلام هنا هو الإسلام المطلق، وإذا ذكر الاسم المطلق فليس هو الإسلام المذكور في قول الله تعالى: {ولكن قولوا أسلمنا} [الحجرات: 14] الإسلام المطلق هو الإيمان.

إذا ..

اسم الإيمان يكون مطلقا ويكون مختصا أو مقيدا؛ وكذلك اسم الإسلام، يكون مطلقا كقوله تعالى: {إن الدين عند الله الإسلام} [آل عمران:19] ويكون مختصا أو مقيدا كقول تعالى: (ولكن قولوا أسلمنا).

وهذان الاسمان هما من أسماء الديانة، ولكن اسم الإيمان أتم، قال بعض المتأخرين: إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، وهذا ليس بمطرد ولا لازم.." (1)

"الإيمان بعذاب القبر ونعيمه

قال الموفق رحمه الله: [وعذاب القبر ونعيمه حق].

عذاب القبر ونعيمه حق بإجماع أهل السنة وبصريح الكتاب والسنة، وهو على الجسد والروح، ومن قال: إن العذاب يكون على الروح فقط، وأن الجسد بعد الموت لا يمسه شيء من العذاب؛ فهذا من أقوال أهل البدع، وأصله من أقوال المعتزلة، وإن زعمه بعض أصحاب الأئمة قولا لطائفة من أهل السنة **فهذا غلط عليهم**، بل الصواب المجمع عليه بين الصحابة والتابعين والأئمة: أن عذاب القبر ونعيمه على الروح والجسد، وإن كان ماهية الاتصال للروح بالجسد بعد الموت ليست كماهية اتصال الروح بالجسد قبل الموت.

فإذا قال قائل: وكيف تتصل الروح بالجسد بعد الموت؟ قيل له: وهل أنت أدركت كيف تتصل الروح بالجسد قبل الموت؟ الذي يدركه الناس أن الروح موجودة وأنها محركة للجسد، هذا علم ضروري حسي، أما ماهية هذه الروح وكيف تتصل، وكيف تفارق إلخ فكما قال الله تعالى: {قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا} [الإسراء:85].

وفوق ذلك: الآيات المشاهدة في يقظة الإنسان وفي منامه تدل على صدق الآيات الغيبية مما قضى به الله سبحانه وتعالى مما

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/10

يكــون في القــبر من النعيم والعــذاب على الــروح والجســد.
قال الموفق رحمه الله: [وقد استعاذ النبي صلى الله عليـه وسـلم منـــــه، وأمـــــر بـــــه في كـــــل صـــــلاة].
قولـه: (وأمـره بـه في كـل صـلاة) أي: أمـر بالاسـتعاذة من عـذاب القبر، وهل ذلـك على سـبيل الوجـوب أم على سـبيل الاسـتحباب؟ الجمهور على أنه مستحب، وهو الصحيح، وهنـاك روايـة عن الإمـام أحمد وهي المرجحة عند متـأخري أصـحابه أن ذلـك على الوجـوب.
قـــال الموفـــق رحمـــه اللـــه: [وفتنـــة القـــبر حـــق].
فتنة القبر هي ابتلاء الإنسـان في قـبره بالسـؤال، يسـأل عن ربـه، وعن دينه، وعن نبيه صلى الله عليه وسـلم، فـالمؤمن يجيب جوابـا حقـــا، والمنـــافق والكـــافر يتعـــذر عليـــه الجـــواب.
قـــال الموفـــق رحمـــه اللـــه: [وسؤال منكـــر ونكـــير حـــق].
هذان هما الملكان، وقد سـميا في حـديث جـاء في المسـند وغـيره بهـــذا الاســـم، وقـــد ذكـــر الإمـــام أحمـــد ذلـــك واحتج بـــه.
وأمـــــــا لمـــــــاذا ســـــــموا بـــــــذلك.
فلأن يقال: هذا مبني على ثبوت النص بذلك، فـإن بعض أهـل العلم لا يصحح هذه التسمية بثبوتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان ثبـوت أمـر الملكين ثبـوت بين صـريح، لكن هـل يسـمى منكـر ونكـــــــير؟ هـــــــذه مســـــــألة أخـــــــرى.
وإذا كــان كــذلك؛ فلم ســموا بــذلك؟ يقــال: اللــه أعلم بــذلك.
ويمكن أن يقال: إن هذا من بـاب مـا يقـع في مقامهمـا من الشـدة والفتنة وما إلى ذلك.." (1)

"الإيمـــــان بنصـــــب المـــــوازين يـــــوم القيامة
قـال الموفـق رحمـه اللـه: [وتنصـب المـوازين، وتنشـر الـدواوين].
هذا كلـه حـق على ظـاهره كمـا دلت على ذلـك الأدلـة من الكتـاب والسنة، قال تعالى: {فمن ثقلت موازينـه فأولئـك هم المفلحـون * ومن خفت موازينـــه فأولئـــك الـــذين خســـروا أنفســـهم في جهنم خالدون} [المؤمنون:102 ـ 103]، قال تعالى: {ونضـع المـوازين القسـط ليـوم القيامـة فلا تظلم نفس شـيئا} [الأنبيـاء:47] وهـذه الموازنة إذا ذكرت الموازنة على صيغة المقارنة فيراد بها الموازنـة بين التوحيـد والكفـر، فقولـه: (فمن ثقلت موازينـه) أي: بالإيمـان، (ومن خفت موازينـــــــــه) أي: بالشـــــــــرك.

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/2

وما ذهب إليه ابن حزم رحمه الله وتبعه عليه ابن القيم في أهل الكبائر من المسلمين حين قالوا: إن أهل الكبائر من المسلمين ثلاثة أقسام: قوم فضلت -أي: زادت -حسناتهم على كبائرهم، قالوا: فهؤلاء لا يعذبون، ولا يمسهم شيء من الوعيد مع ما عندهم من الكبائر، بل يصيرون إلى الجنة ابتداء.

- وقوم تساوت حسناتهم مع كبائرهم من سيئاتهم، فهؤلاء لا يعذبون ولكنهم لا يدخلون الجنة ابتداء، بل يحبسون عن الجنة زمنا ثم يدخلون إياها.

- وقوم زادت كبائرهم وسيئاتهم على حسناتهم، فهؤلاء هم الذين يعذبون في النار قدرا ثم يدخلون الجنة.

ويعد ابن حزم أول من فصل هذا التفصيل ونسبه لأهل السنة، وجاء ابن القيم رحمه الله فزاد على ذلك ما هو أشد من التصريح، فقال في هذه المسألة: "ومسألة الموازنة لا يعرف الحق فيها كثير من الناس"، وقال: "بل كثير من المنتسبين للسنة لا يعرفون إلا قول المرجئة، وأما قول الصحابة والتابعين فإنهم لا يعرفونه، وهو: أن أهل الكبائر على ثلاثة أقسام".

ثم ذكر هذا التقسيم، فجعله ابن القيم رحمه الله قولا للصحابة والتابعين، وجعل خلافه قول المرجئة.

وهذا كله لا أصل له، وإن كان تكلم به ابن القيم رحمه الله فهذا ليس صحيحا، ولم يعرف في كلام أئمة السنة المتقدمين هذا التفصيل، وابن القيم رحمه الله إنما نقل هذا عن أبي محمد ابن حزم في كتاب (الفصل)، مع أن ابن حزم أخف في التعبير والجزم من ابن القيم، فـ ابن القيم في طريق الهجرتين زاد في التعبير، وجزم أنه مذهب جميع الصحابة إلخ، وقد استدل ابن القيم بعموم قوله تعالى: (فمن ثقلت موازينه)، وقوله: (ومن خفت موازينه) وهذا ليس وجه في القياس صحيح، فإن المقصود بهذه الآيات الإيمان والكفر، وهذا صريح في سياقها، ولهذا قال: {ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون * تلفح وجوههم النار وهم فيها كالحون * ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون * قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين} [المؤمنون:103 ـ 106]، فالسياق صريح في المؤمنين والكفار، فاستدلاله رحمه الله ليس في مقامه.

ثم استدل بأن طائفة من الصحابة كـ جابر بن عبد الله وابن

مسعود قالوا في أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في سورة الأعراف: {وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال} [الأعراف:46] إلخ، قال: إن أهل الأعراف هم من استوت حسناتهم مع سيئاتهم، وأنهم يحبسون عن الجنة.

أولا: هذا ليس إجماعا للصحابة، بل إن صح فهو تفسير لعدد من الصحابة قد لا يصلون إلى العشرة، وروي عن ابن عباس، واختلف قول ابن عباس في ذلك عن ابن مسعود.

ثانيا: أن هذا غير منضبط صحته عن الصحابة، ولهذا فإن ابن جرير رحمه الله منهجه في التفسير أنه إذا فسر الآيات وللصحابة قول؛ لا يعارضه، لكنه هنا لما ذكر قول ابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله ذكر أقوالا ثمانية في الأعراف، وهذا مما يدلك على أن أهل الأعراف ليس فيهم إجماع: أنهم من تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، بل السلف مختلفون فيهم.

وقال ابن جرير: "الصواب أن الله أعلم بشأنهم"، ولم يجزم بأنهم من استوت حسناتهم وسيئاتهم.

إذا: هذا التفصيل من ابن القيم وابن حزم ليس صحيحا، وقد دخل على ابن القيم رحمه الله قدر من كلام ابن حزم بعض المسائل، وهذه من أخصها.

ومن الذي يستطيع أن يجزم بأن من زادت سيئاته ولو بواحدة أنه يعذب في النار؟ لا يمكن لأحد أن يجزم به، وليس في كتاب الله ذكر ذلك، وإنما الذي في الكتاب وأجمع عليه السلف هو الإيمان بالموازنة، والإيمان بالشيء المجمل لا يستلزم العلم به مفصلا، والموازنة مردها إلى عدل الله ورحمته وحكمته.

وقد وصف ابن تيمية رحمه الله القول الذي انتصر له ابن حزم وابن القيم فقال: "هذا قول طائفة من المنتسبين إلى السنة من أصحابنا وغيرهم".

وهذا تهوين منه لهذا القول، وأنه ليس من الأصول المجمع عليها عند الصحابة كما يقول ابن القيم رحمه الله.

إذا ..

أن هذا قول غلط، والصواب التوقف، فيقال: الإيمان بالموازنة أصل، ولكن هذا مرده إلى عدل الله وحكمته ورحمته، والله سبحانه وتعالى هو الذي يحكم بين العباد، ولا يوصف بهذا الوصف المفصل، بل يقال على قول الله تعالى: {ونضع الموازين القسط}

[الأنبياء:47] والقسط هنا صفة لهذه الموازنة، وهذا من لطيف اللغة.
أن القسط مفرد مذكر، والموصوف جمع، مع أن القاعدة أن الصفة تطابق الموصوف، لكن هذا الأسلوب هو السليم في اللغة، تقول: هذه المقالات الغلط، والجواب عن هذا أن النعت هنا مصدر، ولهذا قال ابن مالك:
ونعتوا بمصدر كثيرا ... فالتزموا الإفراد والتذكيرا.". (1)
"الإيمان بالجنة والنار
قال الموفق رحمه الله: [والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان، فالجنة مأوى أوليائه، والنار عقاب لأعدائه].
الجنة والنار مخلوقتان وموجودتان الآن، وغلط من قال من أهل البدع: إنهما تنشآن عند موافاة الناس لربهم، بل الصواب الذي قضت به النصوص وأجمع عليه السلف: أن الجنة والنار مخلوقتان، والنبي عليه الصلاة والسلام أُري ذلك في يقظته ومنامه، وجاء ذكر ذلك في الكتاب والسنة على التفصيل.
ومسألة دوام الجنة أمر مجمع عليه بين السلف إجماعا قطعيا، ومن شذ فيه فإنما هو من ضلالات وغلو من قد يفرض ضلاله أو شذوذه من أهل البدع.
وأما النار، فإنها دائمة كدوام الجنة، وكان جهم بن صفوان لا يذهب إلى دوامها، وكذلك أبو الهذيل العلاف، وإن كان بين القولين فرق معروف في كتب المتكلمين، فهذان القولان من أقوال أهل البدع.
وهناك قول ثالث انتصر له ابن القيم رحمه الله في كتابه: حادي الأرواح.
لابد لنا أن نعرف أن بين هذه الأقوال اختلافا بينا، فأشذها قول الجهم، ثم أقل منه قول أبي الهذيل العلاف، وهذان القولان من أقوال أهل البدع المعروفة، وابن القيم ذكر قولا نذكره في مسألتين:
المسألة الأولى: أن القول الذي أشار إليه ابن القيم ليس قول أبي الهذيل ولا قول الجهم بن صفوان، ولهذا من رد على ابن القيم رحمه الله وقال: إن قوله هذا هو قول أبي الهذيل وجهم بن صفوان، **هذا غلط على** ابن القيم وزيادة عليه رحمه الله، والعدل واجب، والإنصاف لازم.

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 14/5

المسألة الثانية: أن ما جمعه ابن القيم في كتابه: (حادي الأرواح) من الآثار والأدلة فيه زيادة، فإن صح فهو اجتهاد من ابن القيم، أن عمر وجماعة من الصحابة وكبار أئمة التابعين كانوا يقولون بهذا القول، وهذا عليه ظواهر النصوص .. إلى آخره، وافترق عليه السلف .. والجمع بين الفريقين .. إلى آخر تعبيرات ابن القيم رحمه الله. فالمسألة لم تكن بهذا القدر أبدا عند السلف ولهذا لم ينتشر الخلاف فيها في كتب أهل السنة الأولى، ففيه تصوير زائد في المسألة، وإنما هذا قول يسير من أهل العلم فهموا هذا الفهم، وابن القيم مال إليه في هذا الكتاب ميلا أو مقاربة أكثر منه إلى التصريح، فإنه يقدم ثم يحجم رحمه الله عن التصريح والجزم. وفي كتابه: (الوابل الصيب) عندما ذكر هذه المسألة نص على أن مذهب أهل السنة والجماعة: أن الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان ولا تبيدان، وهذا قول مجمل، فهل ابن القيم رحمه الله اعتبر القول الذي ذكره في الوابل وكان مترددا في القول الثاني الذي ذكره في حادي الأرواح؟!

المسألة الثانية: أن ذكر ابن القيم رحمه الله لآثار سلفية، وانقسام أهل السنة .. إلى آخره، المسألة ليست بهذا القدر، لم ينتشر الخلاف فيها في كتب أهل السنة الأولى ولا بين السلف، إنما ظاهر كلامهم المنقول عنهم -وهو الدوام- كما هو ظاهر كتاب الله وسنة نبيه.

مسألة: هل يقول ابن تيمية رحمه الله بفناء النار؟ كتب شيخ الإسلام رحمه الله ليس فيها ذكر لهذا القول أبدا، وإنما هناك رسالة محققة منسوبة لـ شيخ الإسلام ابن تيمية فيها جزم وتصريح بهذا القول، ونسبتها إليه لا تصح فهو غلط. وشيخ الإسلام في كتبه نص في مواضع كثيرة على أن الجنة والنار لا تبيدان ولا تفنيان، وذكر أن هذا إجماعا عند أهل السنة والجماعة، وأن خلافهم من أقوال أهل البدع، وما نطق بحرف واحد في كتبه المعتبرة المضبوطة عنه بأن النار تفنى. وعلى فرض الجدل أن ابن القيم أو ابن تيمية رحمه الله يقول

بفناء النار، فهذا اجتهاد قد انفـردا فيـه، وفـاتهم فيـه شـيء، وأمـره يسير، ولا يكون من المسائل المشكلة على طالب العلم.." (1)

"فضـــــــــل الخلفــــــــــاء الراشــــــــدين

قال: [وأفضل أمته أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النـــورين، ثم علي المرتضـــى رضـــي اللـــه عنهم أجمعين].

أفضل أمته صلى الله عليه وسلم هم أصحابه، وأفضـل أصـحابه هم الخلفـاء الأئمـة الحنفـاء: أبـو بكـر، ثم عمـر، ثم عثمـان، ثم علي. وهكذا وصفهم المصنف بهذه الصفات ورتبهم، وسلسلتهم على هذا القدر من الترتيب هو إجماع أهل السنة والجماعـة، ولم يجـادل في تفضـيل أبي بكـر وعمـر إلا الرافضـة الشـيعة بوجـه عـام، فـإن من الشيعة من يثبت شأن أبي بكر في الجملة، لكنـه يفضـل عليـا على أبي بكـر وعمـر، وهـذا عليـه جمهـور الزيديـة من الشـيعة الـذين يفضــــلون علي بن أبي طــــالب على أبي بكــــر وعمــــر. فتفضيل أبي بكر على سائر الصـحابة هـو إجمـاع أهـل السـنة، ولم ينازع في ذلك إلا الشيعة وبعض المعتزلة الذين ليس بالضـرورة أن يفضلوا عليا أو غيره عليه، وإنما قد يقطعون مسألة التفضيل، وهذه طريقــة من طــرق غلاة المعتزلــة: لا يــرون تعــيين الفاضــل على المفضــول.

وقوله: [ثم عمر الفاروق] سمي بذلك لأنه كـان فاروقـا في الحـق، وأما ما يقال: إن الله فرق به بين الحق والباطل، وأنه بعـد إسـلامه جـــــــــــاهر النـــــــــــاس بالـــــــــــــدعوة إلخ فلا شك أن إسلام عمر كان له أثر من ذلك، لكن هل هذا الاسم على هـــــــــذا الوجـــــــــه فيــــــــــه تلازم؟ هـــــذه مســـألة ليســـت محـــررة على هـــذا المقـــدار.

وقوله: [ثم عثمان ذو النورين] وهو زوج بنتي النبي صلى الله عليـه وســــلم؛ ولهــــذا ســــمي ذو النــــورين.

وقولـه: [ثم علي المرتضـى] وهـذا الوصـف يسـير لا جـدل فيـه ولا غلط، فـإن عليـا ممن رضـي اللـه تعـالى عنـه، وهـو من السـابقين الأولين، فهذا مقصود المصنف بهذه الجملة، وليس هو من أوصــاف الشــــيعة في شــــأن علي بن أبي طــــالب.

قال الموفق رحمه الله: [لمـا روى عبـد اللـه بن عمـر رضـي اللـه عنهما قال: (كنا نقول والنـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم حي: أفضـل

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 15/2

هــذه الأمــة بعــد نبيهــا: أبــو بكــر، ثم عمــر، ثم عثمــان، ثم علي. فيبلـــغ ذلـــك النـــبي صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم فلا ينكــره)]. هذا فيما يظهر ليس منضبطا من جهة الروايـة، فـالمحفوظ عن ابن عمر أنه يقول: [كنا نقول على عهد رسول الله: أفضـل هـذه الأمـة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر] وأما أن فيه هذا التسلسـل إلى آخـره فلا أذكر أن هذا صحيح عن ابن عمر.." (1)

"معاويــــــــة أفضـــــــل من عمــــــــر بن عبــــــد العزيز
قال الموفق رحمه الله: [وقال صلى الله عليه وسلم: (الخلافـة من بعـــــدي ثلاثـــــون ســـــنة) فكـــــان آخرهـــــا خلافـــــة علي]. بقي في هذه الثلاثين بضعة أشهر فقـال بعض أهـل العلم: إنهـا في إمـــــــــارة الحســـــــــن بعـــــــــد أبيـــــــــه.
والصواب أن هذا ليس بلازم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسـلم حين قال: (ثلاثون سنة) لا يلزم من ذلك -في استعمال كلام العـرب- أن تكون على التمام بسائر أيامها، وإنما هذا مثل ما حلف النـبي عليـه الصلاة والسلام أن لا يدخل على بعض أهله شهرا، قـالت أم سـلمة -كما في الصحيح-: (فلما مضى تسع وعشـرون يومـا غـدا عليهم أو راح، فقيـل لـه: يـا رسـول اللـه! قـال: إن الشـهر يكـون تسـعة وعشرين) مع أنه لم ير الهلال، إنما حلف شهرا في عرض شهرين، فلما أمضـى مـا بين الشـهرين تسـعا وعشـرين غـدا عليهم أو راح، فهـــــــذا أمـــــــر ممـــــــا تســـــــوغه اللغـــــــة.
ولهذا تعلم أن قولـه: (الخلافـة من بعـدي ثلاثـون سـنة) لا يصـح أن يقال: إن عمر بن عبد العزيز خليفة خامس، بـل هـذا من كلام بعض أهل العلم من العراقيين، وقد أنكره كبـار المحققين كالإمـام أحمـد وأمثالـه، وهـو مخـالف لحـديث سـفينة وهـو حـديث احتج بـه أحمـد وغـــــيره من أئمـــــة الســـــنة على معـــــنى صـــــحته.
المقصود: أن عمر بن عبد العزيز خليفة عـادل على هـدي الخلفـاء، لكن القول: إنه خليفة خامس ليس بذاك، إنمـا خلفـاء الرسـول في الأمـة هم هـؤلاء الأربعـة فقـط، وإن بقي شـيء من هـذه الخلافـة النبوية فهي إمارة الحسن بن علي بن أبي طـالب، ومعاويـة أفضـل من عمـــر بن عبـــد العزيـــز، وأتم علمـــا وهـــدى وتقـــوى إلخ، وإن كانت من جهة مسـيرة الرعيـة حصـلت في زمن عمـر بن عبـد العزيـز من العـدل والاسـتقرار أكـثر ممـا حصـلت في زمن

1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/4

معاوية، وهذا ليس سببه معاوية، إنما سببه الأحوال التي كانت مقارنة، فـ عمر بن عبد العزيز جاء والملك مستتب مستقر إلخ، فكان العدل فيه يسيرا وسهلا، بخلاف معاوية فإنه جاء لقوم بينهم تنازع، وقد نازعه أكابر القوم كـ ابن الزبير، وعبد الله بن عمر -وإن كان مستترا بالمنازعة- والحسين بن علي جاهر بها إلى غير ذلك، فضلا عن المنازعة السالفة عليه من علي بن أبي طالب وكبار الصحابة، ففرق بين الحالين، ولو كان أحد أولى بالخلافة الخامسة لكان أولى بها معاوية.
ومن يقول: إن عمر بن عبد العزيز أعلم .. **فقد غلط أيضا**، فإن معاوية أفقه وأعلم من عمر بن عبد العزيز، ولا إشكال في هذا.." (1)
"ضابط تكفير أهل القبلة
قال الموفق رحمه الله: [ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب].
هذه الجملة من جمل المتأخرين التي يقال: إن فيها إجمالا، فإن قولهم: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب) كلمة مجملة، فإن الذنب يدخل فيه الشرك الأكبر كما في الصحيحين: (أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك) فسماه ذنبا.
وإن كان قد يعتذر عن المصنف أن مراده من برئ من الشرك؛ لقوله: (من أهل القبلة)، فكأن هذه التسمية تخصيص للذنب بالكبائر وما دونها.
أما أن يقال: **إنها غلط** ..
أو إنها من عبارات المرجئة ..
أو ما إلى ذلك ..
فهذا ليس صحيحا، وإنما هو من التكلف والزيادة، وأعظم ما يقال فيها: إنها جملة مجملة.
وقطعا: المصنف وغيره وكذلك المرجئة وعامة المسلمين لا يقولون: إن المسلم لا يكفر بذنب، فهذا ممتنع من المصنف أو المرجئة، فهم يذهبون إلى أن من أشرك بالله وكفر به فإنه يكون كافرا.." (2)
"وجوب الكف عن مساوئ الصحابة
قال الموفق رحمه الله: [والكف عن ذكر مساويهم].

---
1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/7
2) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 17/3

من هدي أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم زمن الفتنة والقتال هو الكف عن ذلك، وقد كان الإمام أحمد رحمه الله يجيب في بعض جواباته إذا سئل عن ذلك: بقوله تعالى: {تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون} [البقرة:134] وهذه قاعدة شريفة يجب على طالب العلم وعلى المسلمين عامة أن يتقلدوها، وهي من قواعد القرآن في الحكم بين الناس ومعرفة أحوالهم، فإن الله لم يكلف العباد أن يعرف بعضهم حال بعض أو شأن بعض، لا من جهة البر ولا من جهة الإثم والشر والعدوان.
ولهذا فإن الصحابة في الجملة لم يكونوا على معرفة بتفاصيل أحوال المنافقين، وحتى ظاهر القرآن يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يعلم جميع المنافقين من حوله وفي زمنه، كما في قوله تعالى: {وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم} [التوبة:101] هذا صريح القرآن.
إذا: ما يقصد إليه البعض من تتبع أعيان الناس في الشرق والغرب، وفي اليسير والقليل من الكلام، ويأخذ الكلام المجمل فيجعله مفصلا، ويقول: إنه قصد كذا وكذا .. وهذا أصله من كذا وكذا .. ويفرع تفريعات، ويرمي الناس بالألقاب والأوصاف التي هي أوصاف ذم أو طعن! ويرى أن هذا من التحقيق والضبط للأمور .. هذا فيه تكلف ولا شك.
لا شك أن من أظهر البدعة وعرف بها فإنه يطعن فيه، ويسمى مبتدعا ببدعته، وهذا الذي درج عليه السلف؛ ولهذا من يقول: إن السلف ذموا أهل البدع.
نقول: نعم، هذه سنة من سنن السلف لا ينكرها إلا جاهل أو مخالف للسلف، ولكن السلف إنما ذموا أهل البدع الذين أظهروا البدع وفارقوا السنة والجماعة، فكل من أظهر البدعة وفارق السنة والجماعة فإنه يذم، أما أن يتكلف إخراج الناس من السنة والجماعة ويحتكر اسم السنة والجماعة أو السلفية على أعداد يسيرة من الناس، فهذا ليس عدلا ولا شرعا ولا هدى ولا أثرا سلفيا.
فهذا حماد بن أبي سليمان أخرج العمل عن مسمى الإيمان، وعد

السلف قوله بدعة وهو من أعيان أهل السنة، وابن خزيمة فسر حديث الصورة بتفسير كان الإمام أحمد يقول فيه: "هذا تفسير الجهمية"، ومع ذلك ما قال أحد: إن ابن خزيمة من الجهمية، والإمام أحمد في مسألة اللفظ بالقرآن في رواية أبي طالب، وهي رواية صحيحة معتبرة، ومن أنكرها فقد غلط، وهي معروفة عند محققي الحنابلة وغيرهم، يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: القرآن غير مخلوق فهو مبتدع، ومع ذلك جاء محمد بن يحيى الذهلي وهو من كبار المحدثين وشيخ البخاري وأمثاله فقال: "إن اللفظ بالقرآن ليس مخلوقا"، وأراد الذهلي أن القرآن ليس مخلوقا، فكان مراد الذهلي صحيحا، وحرفه ينكره الإمام أحمد ويقول: هذا حرف أهل البدع.
وجاء البخاري وجماعة من كبار أئمة السنة والمحدثين فقالوا: "اللفظ بالقرآن مخلوق"، وكان مراد البخاري وأمثاله: أن أفعال العباد مخلوقة، فأرادوا باللفظ هنا فعل العبد، فمراد البخاري وأمثاله صحيح، وإن كان حرفه حرفا مجملا، فهل يقال: إن البخاري يسمى جهميا لأن الإمام أحمد يقول: من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق فهو جهمي؟!
وأما ما تكلف فيه بعض المتأخرين أنها نسبة خاطئة إلى البخاري ولم يصح عنه؛ بلى فهذا غير صحيح، بل هذه أمور منضبطة وصحيحة عن البخاري وغيره، لكن المقصود أن الكلمات تفهم على مقاصدها، فمنهج أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة.
وهذا لا يعني عدم العلم بما جاءت به السنة، كالقول بأن عليا أولى بالحق من معاوية، فهذا ليس من الطعن في معاوية، بل هذه سنن ثابتة حدث بها الرسول عليه الصلاة والسلام كما في قوله: (تقتلهم أولى الطائفتين بالحق).
وكذلك القول عن الطائفة المعارضة لـ علي: إنها طائفة باغية هذا لا بأس به؛ فإن النبي عليه الصلاة والسلام كما ثبت عنه في الصحيح قال: (تقتل عمارا الفئة الباغية) إلى غير ذلك.
فمثل هذه الأمور التي انضبطت سننا وآثارا عن النبي عليه الصلاة والسلام تقال، وأما التفاصيل والدخول في المقاصد وأمثال ذلك فهذا ليس من الهدي.
قال الموفق رحمه الله: [قال الله تعالى: {والذين جاءوا من بعدهم

يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا} [الحشر:10]، وقال تعالى: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم} [الفتح:29] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تسبوا أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)]. لا يصل أحد إلى قدر الصحابة ومكانتهم أيا كان قدره ومقامه، فإن الصحابة لهم اختصاص الصحبة، وقد فضلهم الله تعالى بذلك، ومن هنا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سبهم والتقديم عليهم.." (1)

"الاختلاف في الفروع الفقهية

قال الموفق رحمه الله: [فإن الاختلاف في الفروع رحمة]. هذه كلمة مجملة، والاختلاف في الفروع يقع منه ما هو مقام من الرحمة، ومن وجه آخر قد يكون اختلاف شر كغياب الدليل على العالم، فهذا ليس من الرحمة والفضل.

قال الموفق رحمه الله: [والمختلفون فيه محمودون في اختلافهم، مثابون في اجتهادهم، واختلافهم رحمة واسعة، واتفاقهم حجة قاطعة].

هذا معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر) وهو في الصحيحين عن عمرو بن العاص.

قال الموفق رحمه الله: [نسأل الله أن يعصمنا من البدع والفتنة، ويحيينا على الإسلام والسنة، ويجعلنا ممن يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحياة، ويحشرنا في زمرته بعد الممات برحمته وفضله آمين.

وهذا آخر المعتقد، والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما].

هذا بحمد الله تمام لهذه الرسالة، وتبين لك باختصار: أن هذا الرسالة ليس فيها جملة واحدة يجزم **بأنها غلط من** المصنف، غاية ما فيها جمل مجملة يفصل في تقريرها، ويبين الحق المحتمل فيها، ويدرأ الباطل المحتمل فيها.

(1) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/3

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.." (2)

"شرح كتاب التوحيد (4)

الشيخ/ عبد الكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: ففي الدرس الماضي في حديث السبعين الألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، وبحث الصحابة -رضوان الله عليهم- في المراد بهم؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال الخبر ولم يذكر الأوصاف التي يستوجبون بها هذا، فبحثوا عن هذه الأوصاف؛ علهم أن تكون هذه الأوصاف مما يشملهم.

"فخرج عليهم النبي -عليه الصلاة والسلام- فأخبروه فقال: ((هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون))

": في بعض الروايات: ((ولا يرقون)).

يقول ابن حجر: "وقع في رواية سعيد بن منصور عند مسلم: ((ولا يرقون)) بدل: ((ولا يكتوون))، وقد أنكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية، وزعم **أنها غلط من** راويها؛ واعتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرقيه، فكيف يكون ذلك مطلوب الترك؟ واعتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرقيه، فكيف يكون ذلك مطلوب الترك؟ وأيضا فقد رقى جبريل النبي -صلى الله عليه وسلم- ورقى النبي -صلى الله عليه وسلم- أصحابه، وأذن لهم في الرقى، وقال: ((من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل)) والنفع مطلوب، قال: وأما المسترقي فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه، وتمام التوكل ينافي ذلك، قال: وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، ولا يكويهم ولا يتطيرون من شيء": هذه خلاصة كلام الشيخ -رحمه الله- في تعليل رواية: ((ولا يرقون)) وهي عند مسلم.

قال ابن حجر: "وأجاب غيره بأن الزيادة من الثقة مقبولة، وسعيد بن منصور حافظ وقد اعتمده البخاري ومسلم، واعتمد مسلم على روايته هذه –الزيادة من الثقة مقبولة- وبأن تغليط الراوي مع

(2) شرح لمعة الاعتقاد - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/7

إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه، والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المسترقي؛ لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل فكذلك يقال له، والذي يفعل غيره ذلك به ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل".." (1)

"الذي ضحك لما مات ابنه خشية من اعتراضه على القدر، نعم بعض الناس يروض نفسه على تمام الرضا، وحينئذ يستوي عنده حصول المصيبة وعدمها، يستويان، بل بعضهم يفضل حصول المصيبة، لماذا؟ لأنها تحت خطاياه، وأما ما يرجى من وراء هذا الذي أصيب به من أمور الدنيا، لا قيمة له عند هؤلاء، ولذلك يقول هنا -كلام دقيق- يقول: "والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المسترقي؛ لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقيه تام التوكل": الذي لا يطلب وإن رقي، لكن قد يكون ميله إلى الراقي أشد من ميل من يطلب الرقية، هذا بالنسبة للقلب، والتوكل إنما هو عمل قلبي، التوكل عمل قلبي، يستروح ويشرئب، ويستشرف أن يأتي أحدا من الصالحين فيرقيه لكنه لا يطلب، منطوق الحديث يدل على أنه داخل في السبعين الألف، وأقل الأحوال أنه جاهد نفسه، لكن يبقى أن **ما غلط به** شيخ الإسلام من تمام التوكل مخدوش بأن بعض من لا يسترقي يميل إلى الراقي، بعضهم أشد من ميل من يسترقي، بعضهم يقول: ارقني، إذا لم يرقه ما صار في نفسه شيء، وبعضهم يستروح ويميل إلى هذا الشخص، وإذا دخل عليه وزاره وهو مريض ثم خرج ولم يرقه حمل في نفسه عليه، وهو ما طلب رقية، أيهما أشد؟ يعني هذا قال له: أرقني جزاك الله خيرا، وإذا لم يرقه ما صار في نفسه عليه شيء، والثاني ما قال: ارقني بصريح اللفظ، لكن استشرف إلى هذه الرقية ثم لما لم تحصل حصل في نفسه عليه شيء، نعم هذه أمور قلبية، والناس إنما يتعاملون مع الظاهر، والسرائر موكولة إلى الله -جل وعلا-.

نعم؟

طالب:. . . . .

هاه؟

طالب:. . . . .

لاشك، لكن هذه الأمور المنصوص عليها، هذه المنصوص عليها،

(1) شرح كتاب التوحيد - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 4/1

وإن كانت غير منافية للتوكل، إلا أن تركها من تمـام التوكـل، يعـني قدر زائد على الواجب من التوكل، ولـذلك اسـتحق من يتصـف بهـا دخـــول الجنـــــة بغـــير حســـاب ولا عـــذاب، نعم؟

طـــــالب:. . . . .

هو لماذا طلب، هو يباشر سببا، ولا بد أن يعتقد أن الشافي هو اللـه تعالى، ون الرقية سبب، لا بد أن يعتقد الراقي والمرقي أن الرقيـة سبب، وأن الشفاء بيد الله تعالى، هذا لا بد منه، لكن لـو مـال إليـه ورأى أو ظن أو توهم أن الشـفاء بيـده هـذا أمـر عظيم، هـذا أمـره عظيم.." (1)

"لا، لا الكلام على الراقي، يعني إذا كان شيخ الإسلام قطع بأنها غلط، وابن حجر يقول: صحيحة، ويش المانع في صحيح مسـلم، ولا يـــوهم الـــرواة بمثـــل هـــذه العلـــل، هـــاه؟

طـــــالب:. . . . .

لا، خل المـرقي، الـراقي، يعـني أنت جـالس تقـرأ فقـال واحـد من الإخوان: جزاك الله خيرا احتسب اقرأ علي، ويش تقول؟ تقول له: واللــه مــا أنــا براقيــك على شــان أدخــل في الســبعين الألــف؟

طـــــالب:. . . . .

إيش هي؟

طـــــالب:. . . . .

في الكي أيضا جـاء أحـاديث، في الاسـترقاء جـاء أحـاديث، مسـألة الإباحة، ومسألة ... ، هذه المسألة مفروغ منها، لكن هل من يـرقي الناس لا يدخل في حديث السبعين ألف؛ بناء على أن هـذه اللفظـة ليســت محفوظـــة، أو نقـــول: يـــدخل؛ لأنـــه محســـن؟

طـــالب: أمـــا لـــو قـــال إن هـــذه الأســـباب الكي والرقيـــة والتطـــير. . . . . أنـــا مـــا عنـــدي خـــبر؟

طيب الذي يباشر الكي، الذي يكوي الناس يدخل في السـبعين وإلا مـــــا يـــــدخل؟

طـــــالب:. . . . .

قد يفعل خلاف الأولى، ويكـون في حقـه هـو الأولى؛ لأنـه مشـرع -عليه الصلاة والسـلام-، ولـو لم يفعـل مـا عرفنـا الحكم، يعـني حث على عمرة رمضان ولا اعتمر، ويش لون يحث، ((تعدل حجة، حجـة معي)) ولا يعتمر؟ نقـول: نعم، قـد يـترك ويكـون تركـه هـو الأولى.

1) شرح كتاب التوحيد - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 4/5

طـــالب:. . . . .
والله، يفتن بعد، الناس تنفتن، يعني شخص يقـول: إنـه مشـى على يده سبعين مقعدا، وأحرق سبعين مملكة شـياطين، يعـني هـل هـذا قلبه نظيف الـذي يقـول هـذا الكلام؟. . . . . القصـد من هـذا الكلام، وقـد يشـفى على يديـه؛ زيـادة في فتنتـه والافتتـان بـه. الأمـور القلبيـة معضـلة، ونحن نغفـل عنهـا كثـيرا، ولا نسـعى في إصلاحها، ولا نتحسس الخلل فيها لنسعى في علاجها، أبـدا ماشـيين والقلوب -الله المستعان- كل مـا لهـا تزيـد قسـوة، والوضـع شـيء مدرك ومحسوس، يعني الآن يختلف اختلاف كبير عما قبل عشـرين سنة، وما قبل عشرين سنة يختلف اختلافـا كبـيرا عمـا قبـل أربعين سنة.." (1)

"إيـه هي متمـيزة لكن القـاف والتـاء عنـد بعض النسـاخ تراهـا قريبة من بعض، قريبة من بعض، القـاف والتـاء عنـد بعض النسـاخ اللي ما يحسنون يميزون، وبعضهم يكتب بخط المشق، أو التعليـق، وهذان نوعان من الخـط لا تمـيز فيهمـا الحـروف بعضـها من بعض، يحصل فيها الخلط الكبير لمن لا يحسن قراءتها، ثم بعـد ذلـك يـأتي ناسخ وما يحسن قراءة هذه الحروف ثم يصحفها، وهذه الأمور مما تجب العناية بـه، يعـني يـترتب عليـه إثبـات كلام بصـحة نسـبته إلى النــــبي -عليـــه الصـــلاة والســـلام- أو نفي كلام صـــحيح. وهنا الرمز بالقاف يـدل على أن الضـعيف خـرج لـه ابن ماجـه دون الترمذي، والثقة خرج له الترمذي دون ابن ماجه، والحـديث مخـرج عنـــد الترمـــذي إذن: الـــراوي هـــو الثقـــة وليس الضـــعيف. والمكثر مثل الشيخ -رحمـة اللـه عليـه- الألبـاني، لا بـد أن يقـع في كلامه ما يقع؛ لأن الانتقاد بكثرة ما يقع إنما ينظر إليـه بالنسـبة إلى الصواب، الخطأ عند أهل الحديث إنما ينسب إلى الصواب، فالمكثر يغتفر له أكثر مما يغتفر للمقل، أكثر مما يغتفر للمقل، وتجد إنسانا له أعمال كثيرة وجهود ظاهرة قاصرة ومتعديـة ويحفـظ عليـه هـذا الخطأ، تجد بعض الناس ما حفـظ عليـه أخطـاء، لمـاذا؟ لأن مـا لـه جهد، فهل يقال: إن هذا أفضل من هذا؟ كونه يقـع في كلام الشـيخ مثل هذا الخلط وإن كان الشيخ معـروف بـالتحري والتثبت والدقـة، لكن لا بد أن يقع، ولا عصمة إلا للرسـول -عليـه الصلاة والسـلام-، أما من عداه فالخطأ متوقع، فالخطأ منـه متوقـع، وكفى المـرء نبلا

1) شرح كتاب التوحيد - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 4/21

أن تعــد معايبه
يعني ما يقال والله إن **الشيخ غلـط لمـاذا** مـا رجـع إلى تهـذيب الكمال؟ كم من راو تكلم فيـه الشـيخ؟ وكم من حـديث حكم عليـه الشيخ ودرس إسـناده؟ وتكلمـوا في راو من الـرواة أنـه أخطـأ في سبع ما يروي، في سبع ما يروي، بعض النـاس يقـال: كثـير الخطـأ، وما أخطأ إلا خمسة أحاديث، لماذا؟ لأن جميع مروياتـه لا تصـل إلى العشرة، لكن بعضهم يخطئ في مائة حديث، لكن تغتفر باعتبار أنـه روى ألوفــــــــــــــــــــــا من الأحــــــــــــــــــــــاديث.
يعني هذا مطرد في جميع الأعمال، تجـد بعض النـاس يقـول: واللـه الشيخ الفلاني أخطأ في فتوى كذا، ويشن عليه!!." (1)
"وفي تقرير هذه القاعدة ودليلها يقـول ابن تيميـة رحمـه اللـه: " ... **أو غلط فظن** أن الذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات يسـتثنون من تحـريم الخمـر، **كمـا غلـط في** ذلـك الـذين اسـتتابهم عمـر، وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئـذ، ولا يحكم بكفـرهم قبـل ذلـك كمـا لم يحكم الصـحابة بكفـر قدامة بن مظعون وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل" (1)ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ.
ويقول في موضع آخر، يجمع فيه جل موانع التكفير:" والتكفـير هـو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكـذيبا لمـا قالـه الرسـول - صـلى الله عليه وسلم -، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحـد مـا يجحـده حـتى تقـوم عليـه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسـمع تلـك النصـوص، أو سـمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معـارض آخـر أوجب تأويلهـا، وإن كـان مخطئـــــــــــــــــــــــــــــــــــا" (2)ــــــــــــــــــ.
ولكن هـذا التأويـل لا يكـون مانعـا من التكفـير إلا إن كـان سائغا ومقبولا في الجملة، وذلك بأن تجيزه قواعد اللسـان العـربي، وبـأن يكون له وجـه معتـبر في قواعـد الشـرع. يقـول الحافـظ ابن حجـر رحمه الله: " قال العلماء: كل متأول معـذور بتأويلـه ليس بـآثم، إذا كان تأويله سائغا في لسان العرب، وكان له وجه في العلم" (3).
فإن عدم أحد هذين الشرطين، لم يمنع التأويل تنزيـل حكم الكفـر. لذلك أجمـع أهـل العلم على تكفـير الباطنيـة ومن نحـا نحـوهم من الـــروافض وغلاة الصـــوفية والقرامطـــة، وأهـــل الإلحـــاد والزندقـــة

(1) شرح كتاب التوحيد - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 6/3

وأصـحاب المقـالات الإبليسـية، مـع أنـه لا تخلـو طائفـة من هـذه الطوائف من تأويلات للنصوص الشرعية، ولكنها تأويلات باطلة غـير مقبولـة.

---

(1) - مجمـوع الفتـاوى: 7/610.
(2) - مجمـوع الفتـاوى: 3/231.
(3) - فتح الباري: 12/376.." [1]

"يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:" ووسـم تعـالى أهل الشرك بالكفر فيمـا لا يحصـى من الآيـات فلابـد من تكفـيرهم أيضا، هذا هو مقتضى "لاإله إلا الله"، كلمة الإخلاص، فلا يتم معناهـا إلا بتكفـير من جعـل للـه شـريكا في عبادتـه، كمـا في الحـديث الصحيح:" من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون اللـه حـرم ماله ودمه، وحسابه على الله" (1) . فقوله وكفر بما يعبـد من دون الله تأكيد للنفي، فلا يكون معصوم الدم والمـال إلا بـذلك، فلوشـك أو تـردد لم يعصـم دمـه ومالـه ... " (2).

ويقول حفيده الشيخ سـليمان بن عبـد اللـه صـاحب كتـاب "تيسـير العزيز الحميد" رحمـه اللـه: " إن كـان شـاكا في كفـرهم أو جـاهلا بكفرهم بينت له الأدلة من كتـاب اللـه وسـنة رسـوله - صـلى اللـه عليه وسلم - على كفـرهم، فـإن شـك بعـد ذلـك وتـردد فإنـه كـافر بإجماع العلماء على أن من شك في كفر الكفار فهو كافر ... " (3) .

وقـد وردت هـذه القاعـدة في كلام أهـل العلم القـدماء، بألفـاظ متقاربـة، عنـد بيـانهم خطـورة بعض الأقـوال والأعمـال المكفـرة، فتجدهم يقولون مثلا: من قال كذا أو فعل كذا فهو كافر، ومن شـك في كفـره أو لم يكفـره فهـو كـافر.

فمن ذلك مثلا قول محمد بن سحنون المالكي رحمـه اللـه:" أجمـع العلماء أن شاتم النبي - صلى الله عليه وسلم - المنتقص له كـافر، والوعيد جار عليه بعذاب اللـه لـه، وحكمـه عنـد الأمـة القتـل، ومن شـك في كفـره وعذابـه كفـر" (4).

ومنه أيضا قول ابن تيميـة رحمـه اللـه:" أمـا من اقـترن بسـبه- أي للصحابة- دعوى أن عليا إله، أو أنـه كـان هـو النـبي، **وإنما غلـط جبريل** عليه السلام في الرسالة، فهذا لاشك في كفره، بل لاشـك

---

1) شرح منظومة الإيمان عصام البشير المراكشي ص/113

في كفـــــــــر من توقـــــــف في تكفـــــــــيره" (5)ــــ .

---

(1) - رواه مســــــلم في الإيمــــــان بــــــرقم:23 (ص43)ــ .
(2) - نقله في " قواعد في التكفـير": 207 عن مجموعـة التوحيـد.
(3) - مجموعـــــــــــــــة التوحيـــــــــــــــد: 96.
(4) - ذكـــــــره القاضـــــي عيـــــاض في الشـــــفا: 2/476.
(5) - الصارم المسلول: 586.." [1]

"524 - أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، قال: حـدثنا يزيـد بن موهب، قـال: حـدثنا ابن وهب، عن حرملـة بن عمـران التجيـبي أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدثه، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن معاذ بن جبل، أراد سفرا، فقال: يا نبي الله أوصـني، قال: § «اعبد الله لا تشرك به شيئا»، قال: يا نبي الله زدني، قـال: «إذا أسأت، فأحسن»، قـال: يـا رسـول اللـه زدني، قـال: «اسـتقم وليحســـــــــــن خلقـــــــــــك» [3:ــــــــــ 66]
Z (525)

L___

حســـــــــــــــــن - «الصــــــــــــــــحيحة» (1228).
S
[تنبيــه!!]
في المطبـوع لا توجـد حاشـية في نهايـة هـذا الحـديث وإنمـا علـق الشــيخ شــعيب على ســعيد بن أبي ســعيد المقــبري وحكم على الحــــــــــديث من خلال التعليــــــــــق فقــــــــال:
قـول ابن حبـان في سـنده: «المقـبري» غلـط، نبـه عليـه الحافـظ العراقي كما في هامش أصل «موارد الظمآن» وليس الراوي لهـذا الحديث المقبري، وإنما هو سعيد بن أبي سـعيد المهـري، يكـنى أبـا السـميط، يرويـه عن أبيـه، عن عبـد اللـه بن عمـرو في ترجمتـه. رواه الخطيب في «المتفق والمفترق»، وقد جاء على الصواب عند غـير المؤلـف ممن خرجـه، وسـعيد بن أبي سـعيد المهـري: ذكـره البخاري في "تاريخه" 3/ـ 474، وابن أبي حـاتم 4/ـ 32 فلم يـذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وتـرجم لـه المصـنف في «الثقـات» 6/ـ 336، فقال: يروي عن أبيه، وإسحاق مـولى زائـدة، روى عنـه أسـامة بن زيد، وحرملة بن عمران، وأبوه من رجال «التهذيب»، يعرف بكنيـة، روى عنه جمع، وخرج له مسلم في "صحيحه"، وذكره المؤلـف في

---

[1] شرح منظومة الإيمان عصام البشير المراكشي ص/147

«الثقات»، ووثقه الإمام الذهبي في «الكاشف»، وباقي السند رجاله ثقات فالسند حسن.
- مدخل بيانات الشاملة -.." (1)

"وكذا كل من أبطن في قلبه كفرا أو ناقضا من نواقض الدين يكون عندهم مؤمنا مادام مقرا بلسانه (1).
ب- بل من جمع بين الكفر الاعتقادي والعملي أو النفاق الاعتقادي والعملي أو كلها يكون مؤمنا ما بقي مقرا بالإيمان باللسان!
ج- كما يلزم من ذلك- عندهم- أن من لا يستطيع النطق بلسانه لخرس أو عجز من خوف أو نحوه لا يكون مؤمنا ولو كان قلبه وعمله مطمئنا بالإيمان.
د- مناقضة هذا القول لقوله تعالى في آخر النحل: {من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم * ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدى القوم الكفرين * أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم الغافلون * لا جرم أنهم فى الأخرة هم الخاسرون} [النحل: 106-109].
4- قول جمهور الأشاعرة والماتريدين ونحوهم بأن الإيمان هو تصديق القلب) قول فاسد؛ لعدة اعتبارات منها:

(1) فإن المرجئة سلموا أن المكذب في الباطن، المصدق في الظاهر مؤمن، لكنه معذب مخلد في النار، فنازعوا في اسمه لا في حكمه، ومن حكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة **فهو غلط عليهم**، ومع هذا فتسميتهم له مؤمنا بدعة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهذه البدعة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرامية دون سائر مقالاتهم. ذكره أبو العباس ابن تيمية في الإيمان الأوسط (7/475-476) .." (2)

"ثم اعلم أنه برغم هذا الاختلاط الظاهر في الأحاديث فإن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - تظل محفوظة من قبل الله لا يشك مسلم في ذلك لأنه تعالى تكفل بحفظها في قوله: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وقوله: (وأنزلنا إليك الكتاب لتبين للناس

(1) شرح نظم عقيدة السفاريني عبد الكريم الخضير 2/283
(2) مسألة الإيمان دراسة تأصيلية علي بن عبد العزيز الشبل ص/14

ما نزل إليهم من ربهم) وقوله: (أطيعوا الرسول) فإذا اعتقد أن بعضا من تلك الأحاديث قد فقدت أو اختلطت بغيرها حتى لم تعد تعرف فكيف يطاع الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي أمر به تعالى؟ وكيف يرد إلى حكمه عند الاختلاف؟ فهل هذا إلا تكليف ما لا يطاق؟ وهل هذا إلا إيذان بعدم كمال الدين واستمراره إلى يوم القيامة؟

وأيضا فهذه الأحاديث ((ما اختلطت إلا على الجاهلين بها فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير فيميزون زيوفها ويأخذون جيادها ولئن دخل في غمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث ورتوت (1) العلماء حتى إنهم عدو أغاليط **من غلط في** الأسانيد والمتون بل تراهم يعدون على كل رجل منهم في كم **حديث غلط وفي** كم حرف حرف وماذا صحف؟ فإذا لم يرج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف فكيف يروج وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث)) (2).

ثالثا: مما صرفهم عن المأثورات إلى تلك المعقولات هو حب التمايز على الآخرين وشهوة الانفراد بشيء غير معروف عند عامة الناس ليذكروا به ولا يكونوا كغيرهم من جملة أهل الحديث. وهذا السبب لم يزل في الناس قديما وحديثا فلو تدبرت حال كثير من أهل البدع لوجدت النشأة الأولى لهم هذه الشهوة الخفية.

---

(1) قال ابن الأعرابي: الرت: رئيس البلد جمعها (رتوت) (الصحاح 249).

(2) الحجة (2/134) .." [1]

"ولذلك قال تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين منذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) فأنزل الله الكتاب حاكما بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع ألبته، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

---

[1] نقض أصول العقلانيين سليمان الخراشي 2/32

الوجه الثاني عشر: أن يقال: المسائل التي يقال: إنه قد تعارض فيها العقل والسمع ليست من المسائل البينة المعروفة بصريح العقل، كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات البينة ونحو ذلك، بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا - صلى الله عليه وسلم - شيئا من هذا الجنس، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس؛ ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب، أو في دلالة **ضعيفة غلط المستدل** بها على الشرع.." (1)

"الوجه التاسع عشر: أن يقال: كون الدليل عقليا أو سمعيا ليس هو صفة تقتضي مدحا ولا ذما، ولا صحة ولا فسادا، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لابد معه من العقل، وكذلك كونه عقليا أو نقليا، وأما كونه شرعيا فلا يقابل بكونه عقليا، وإنما يقابل بكونه بدعيا: إذ البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعيا صفة مدح، وكونه بدعيا صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل.

ثم الشرعي قد يكون سمعيا وقد يكون عقليا، فإن كون الدليل شرعيا يراد به كون الشرع أثبته ودل عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه، فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع، فإما أن يكون معلوما بالعقل أيضا، ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه، فيكون شرعيا عقليا.

وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز، من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا.

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه. ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة.

وهذا غلط منهم، بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه، كما قال

(1) نقض أصول العقلانيين سليمان الخراشي 4/14

تعالى: (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد) .
وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه، فدخل في ذلك ما أخبر به الصادق، وما دل عليه ونبه عليه القرآن، وما دلت عليه وشهدت به الموجودات.." (1)

"هل يدخل جنس العمل في مسمى الإيمان
ثم اعلم أن من المسائل التي يكثر الكلام فيها مسألة دخول جنس العمل في مسمى الإيمان، يعني: إذا لم يعمل الإنسان شيئا بالكلية وإنما قال بلسانه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله، وأقر بقلبه بالألوهية لله، وبالرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم، فهل يكفي هذا في الإسلام وتحقق الإيمان؟
A لا يكفي، وقد خالف في هذا مرجئة الفقهاء، وتبعهم بعض من تبعهم ممن ينتسب إلى السلف وقال: إن هذا هو اعتقاد السلف، **وهذا غلط وخطأ** وجناية على السلف فيما قالوا، فليس في كلام السلف شيء يدل على ما ذكر من أن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان، بل كلامهم واضح وجلي في خلاف هذا وأن العمل من الإيمان.
وقول من يقول: إن تخلف جنس العمل لا يؤثر قول محدث تكذبه الأدلة من الكتاب والسنة، ويكذبه ما نقل عن سلف الأمة من أن الإيمان قول باللسان، وعقد بالجنان، وعمل بالأركان.
ومن قال هذا القول إنما تأثر بقول من قال من مرجئة الفقهاء: إن العمل ليس من الإيمان، ولا فرق بين هذا وذاك في الحقيقة، وإذا تأمل الإنسان لم يجد فرقا بين من يخرج جنس العمل عن مسمى الإيمان وبين من يقول: إن الإيمان قول باللسان، وإقرار بالقلب كما هو قول مرجئة الفقهاء.
والمشكلة أن الذين يقولون بهذا القول إنما قالوا به نتيجة الفرار من التكفير في بعض الأعمال، وهذا هو منشأ قولهم، فمنشأ قول مرجئة الفقهاء إنما كان ردة فعل للخوارج الذين كانوا يكفرون الأئمة ويكفرون المسلمين بكبائر الذنوب.
ولما كان الإيمان عندهم أصلا واحدا أشكل عليهم ما يقوله الخوارج من أنه إذا كان الإيمان شيئا واحدا فإما أن يثبت جميعا أو أن ينتفي جميعا؛ فقال مرجئة الفقهاء: إن الإيمان شيء واحد إما أن يثبت

1) نقض أصول العقلانيين سليمان الخراشي 4/32

جميعا وإما أن ينتفي جميعا وليس منه العمل، فأخرجوا العمل حتى يسلم لهم بقاء الإيمان فيما إذا خالف الإنسان بسرقة أو زنا أو شرب خمر أو بغير ذلك من الأعمال المحرمة التي نفى الله ورسوله الإيمان عن فاعلها، فكان أول قولهم ردة فعل ثم تكون بعد ذلك هذا المذهب، وهو مذهب المرجئة.

وأما من ينصر هذا وينسبه إلى السلف من المتأخرين، فكذلك تكرر الأمر، فهناك -مثلا- من يكفر بترك الصلاة، ومن يكفر بالحكم بغير ما أنزل الله، فلما رأى هؤلاء أن التكفير بهذه المسائل خلافي وسعوا الخلاف وجعلوا المسألة لا تتعلق بهذين العملين وبالتكفير فيهما أو بأشباههما، وإنما قالوا: لا نكفر بالعمل إلا باستحلال أو بانتفاء عقد جنان، أو بترك القول بالشهادة، فوقع فيما وقعوا فيه سلفهم من مرجئة الفقهاء.

فالواجب على المؤمن أن يتحرى في عقيدته ما دل عليه الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، وألا يكون عقده ودينه عرضة لردود الأفعال، فإن من كان كذلك يوشك أن يرد الباطل بالباطل، والواجب على المؤمن أن يرد الباطل بالحق لا أن يرده بباطل مثله، فإنه لا ينفع نفسه ولا يرد الشر عن المسلمين برد الباطل بالباطل، وهذه مسألة قد ألفت فيها مؤلفات، وكتب فيها كتب وكتيبات، وإنما أحببنا أن نشير إلى بعض ما في هذه المسألة، ومن طلب المزيد فليرجع إلى ما ذكره العلماء في ذلك.." (1)

"س: هذا سائل يقول: ما الحكم في الشخص الذي يقول: ما الفائدة إذا قلنا لله يد أو ليس له يد، فلنعبد ربا لا شريك له، ولا نوالي ونعادي من أجل تلك الصفات؟.

ج: سبحان الله العظيم. **هذا غلط ومغالطة**، بل نعبد ربا وإلها، ربا لا رب لنا سواه، وإلها لا إله لنا سواه، ومن العلم النافع أن نعلم صفات إلهنا.

فإذا كان يعني من العلوم التي يستفيدها الناس أن يعلموا صفات بعض الشخصيات التي لهم تلعق بها، يعلم شيئا من صفاتهم، درج المؤرخون أنهم يذكرون صفات الشخصيات، والناس يعدون هذا من العلم، العلم وإن كان يعني مستوى تختلف أهميته، لكن يعتبر فيه فائدة أن تعرف أن الإمام الفلاني أنه كذا وكذا، وخلفته كذا، وأنه من صفاته كذا.

(1) شرح لمعة الاعتقاد لخالد المصلح خالد المصلح 11/7

ونرتفع أكثر من هذا: من العلم النافع أن نعلم صفات نبينا، وأنه ربعه، وأنه كذا لونه، وأنه وافر الشعر، كث اللحية -صلوات الله وسلامه عليه- هذا في المخلوق.
فكيف مع هذا يصح أن يقول عاقل ما فائدة أن نعلم أن لله يدا؟ أعوذ بالله من ذلك، ما فائدة أن نعلم إذن، يعني مضمون هذا الطرح يعني لا فائدة في أن الله أخبرنا بأن له يدين.
هذا من العلم النافع: أن نعلم ما وصف الله به نفسه، علمنا بتعليمه أن له عينين، وأن له يدين، وأن له وجه -سبحانه وتعالى-، وهو في ذلك كله لا يماثل خلقه. ما الفائدة؟
بل -والله- إنه من أعظم العلم، بل -بشكل عام- العلم بالله بأسمائه وصفاته هو أفضل العلوم الشرعية الثلاثة، ونؤجل ذكر أقسام العلم الشرعي الأقسام الثلاثة، أقول الأبيات التي قالها ابن القيم يقول:
والعلم أقسام ثلاث ما لها
من رابع والحق ذي تبيان
علم بأوصاف الإله وفعله
وكذلك الأسماء للرحمن
والأمر والنهي الذي هو دينه
وجزاؤه يوم المعاد الثاني." (1)
"فهذا كلام ربما ورد على ألسنة من ينفي حقائق هذه الصفات، وهذا ليس بغريب منهم، وإن ورد شيء من هذا الكلام على لسان من هو من أهل السنة فهو غالط في هذا، وإن كان ليس من أهل المنهج المنحرف، **لكنه غلط في** هذا التعبير، وفي هذا التهوين من هذا العلم.
والله المستعان، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:
فقد سبق في الليلة الماضية ذكر قاعدة في باب الأسماء والصفات ألا وهي الجمع بين النفي والإثبات وهو ما عبر عنه الشيخ- رحمه الله- بقوله:
وقد جمع -سبحانه وتعالى- فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات وسيوضح هذه القاعدة بذكر شواهدها من القرآن وسبق

(1) شرح العقيدة الواسطية للبراك عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/30

شرح هذه القاعدة وأن معناها أنه موصوف بإثبات الكمالات وموصوف بنفي النقائص، ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام أن النفي الذي جاء في النصوص والإثبات أنه.. أن القاعدة فيه هي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات يعني أن الإثبات يأتي مفصل في تعداد للأسماء وتعداد للصفات وتعيين لها، وأما النفي فيكون عاما مطلقا وهو ما يعبر عنه بالإجمال هذا هو الغالب على طريقة الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- التفصيل في الإثبات.." (1)

"وهكذا قبل أن يأتي الملك لنفخ الروح فيه هل يعلم أحد من الخلق -يعني- أجل هذا الجنين إلا أن يظهر -يعني- عرض يعلم أنه مات. قد يعرف بالطب أو تعرف المرأة قبل الطب تعلم أن حملها فسد مات إذا هذا كله -يعني- مما هو معلوم لله ويكشفه -سبحانه وتعالى- لمن شاء من عباده شيئا فشيئا، لكن يأتي في وقت ما في الرحم -يأتي عليه وقت لا يدري أحد عنه شيئا إلا -يعني- إلا ما هو من قبيل الظنون والاحتمالات يحتمل شيء من هذا القبيل حتى إنهم الآن بواسطة التحليل تضطرب عندهم المقاييس ووسائل التحليل فلا يدرون هل المرأة حامل أو غير حامل. ولعل في هذا القدر كفاية.

س: السؤال الثاني: هات سؤال قبل الأذان، هذا سائل يقول: ما الحكم في الشخص الذي يقول: ما الفائدة إذا قلنا: لله يد أو ليس له يد فلنعبد ربا لا شريك له ولا نوالي ونعادي من أجل تلك الصفات؟

ج: سبحان الله العظيم **هذا غلط ومغالطة** بل نعبد ربا وإلها. ربا لا رب لنا سواه وإلها لا إله لنا سواه، ومن العلم النافع أن نعلم صفات إلهنا، فإذا كان -يعني- من العلوم التي يستفيدها الناس أن يعلم صفات بعض الشخصيات التي له تعلق بها يعلم شيئا من صفات درج المؤرخون أنهم يذكرون صفات الشخصيات والناس يعدون هذا من العلم. العلم وإن كان يعني مستوى تختلف أهميته لكن يعتبر فيه فائدة أن تعرف إن الإمام الفلاني إنه كذا وكذا وخلقته كذا وأنه من صفاته كذا ونرتفع أكثر من هذا.." (2)

1) شرح العقيدة الواسطية للبراك عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/31
2) شرح العقيدة الواسطية للبراك عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/50

"من العلم النافع أن نعلم صفات نبينا وأنه ربعة وأنـه كـذا لونـه وأنه وافر الشعر كث اللحية صلوات اللـه وسـلامه عليـه - هـذا في المخلوق فكيف مع هذا يصح أن يقول عاقل: مـا فائـدة أن نعلم أن للـه يـدا؟ -أعـوذ باللـه من ذلـك- إذا مـا فائـدة يعـني مضـمون هـذا الطرح لا فائدة في أن الله أخبرنـا في أن لـه يـدين. هـذا من العلم النافع أن نعلم ما وصف الله به نفسه علمنـا بتعليمـه أن لـه عيـنين وأن له يدين وأن له وجهـا -سـبحانه وتعـالى- وهـو في ذلـك كلـه لا يماثل خلقه. ما فائدة؟ بـل واللـه إنـه من أعظم العلم، بـل بشـكل عام العلم بالله بأسمائه وصفاته هو أفضل العلوم الشـرعية الثلاثـة ونؤجل ذكر أقسام العلم الشـرعي الأقسـام الثلاثـة. أقـول الأبيـات الـــــــــتي قالهـــــــــا ابن القيم يقـــــــــول:

والعلم أقســـــــــــــــــام ثلاث مـــــــــــــــــا لها
من رابـــــــــــــع والحـــــــــــــق ذي تبيـــــــــــــان
علم بأوصـــــــــــــــاف الإلـــــــــــــــه وفعله
وكـــــــــــــــذلك الأســـــــــــــــماء للـــــــــــــــرحمن
والأمـــــــــــــــر والنهي الـــــــــــــــذي هـــــــــــــــو دينه
وجـــــــــــــــزاؤه يـــــــــــــــوم المعـــــــــــــــاد الثـــــــــــــــاني

فهذا كلام ربما ورد على ألسنة من ينفي حقائق هذه الصفات وهـذا ليس بغريب منهم وإن ورد شيء من هذا الكلام على لسان من هو من أهل السنة فهو غالـط في هـذا وإن كـان ليس من أهـل المنهج المنحرف **لكنه غلط في** هـذا التعبـير وفي هـذا التهـوين من هـذا العلم. نعم، اتفضـــل اقـــرأ الآيـــات الـــتي انتهيت عنـــدها. إثبـــات الســـمع والبصـــر للـــه ســـبحانه وتعـــالى بسم الله الـرحمن الـرحيم الحمـد للـه رب العـالمين، وصـلى اللـه وسلم وبـارك على سـيدنا محمـد وعلى آلـه وصـحبه أجمعين. قـال المؤلف-رحمه الله تعالى-: وقوله -تعالى-: {إن الله هـو الـرزاق ذو القوة المتين (58) } (1) وقوله: {ليس كمثله شيء وهو السـميع البصير (11) } (2) وقوله: {إن الله نعما يعظكم به إن اللـه كـان ســـــــميعا بصـــــــيرا (58) } (3) .

---

(1) - ســـــــــورة الـــــــــذاريات آيـــــــــة: 58.

(2) - سـورة الشـورى آيـة: 11.
(3) - سورة النساء آية: 58.." (1)
"إذن ليس في الوجود إله حق إلا الإله الواحد {وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم (163)ـ } (1) {وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون (25)ـ } (2) لا إله إلا الله: أصل دين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، لا إله إلا الله: نفي لإلهية ما سوى الله وإثبات الإلهية له تعالى، ولا يتحقق التوحيد إلا بذلك بإثبات الإلهية له، ونفي الإلهية عما سواه، ثم تخصيصه بالعبادة وإفراده بالعبادة، وذلك بعبادته وحده وترك عبادة ما سواه {* واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا} (3) {تبارك اسم ربك} (4).
تبارك: هذه الكلمة تدل على التنزيه والتقديس، تبارك: معناها تقدس وتعالى عن كل النقائص والعيوب من الشركاء والأنداد والأولاد.
تبارك: وفيها أيضا الدلالة على أنه تعالى ذو الخير والبركة، والبركة: هي الخير الكثير، وهو -سبحانه وتعالى- الذي بيده الخير، وهو الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلا.
وتبارك: تدل على أن بركته -تعالى- ذاتية ليست مكتسبة، أما المخلوق فما يكون فيه من بركة، فهي بركة موهوبة. وقال الله عن عيسى -عليه السلام-: {وجعلني مباركا} (5) فالعبد يكون مباركا، ولا يقال في العبد: إنه تبارك، ما تقول: فلان تبارك، كما يجري على ألسنة بعض الناس يقولون: تباركت علينا يا فلان، أو تبارك هذا الشيء، تباركت هذه السلعة، أو هذه الدار تباركت غلط، لا هذه سلعة مباركة.

---

(1) - سـورة البقـرة آيـة: 163.
(2) - سـورة الأنبيـاء آيـة: 25.
(3) - سـورة النسـاء آيـة: 36.
(4) - سـورة الـرحمن آيـة: 78.
(5) - سورة مريم آية: 31.." (2)

---

1) شرح العقيدة الواسطية للبراك عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/51
2) شرح العقيدة الواسطية للبراك عبد الرحمن بن ناصر البراك ص/119

"أقسام أفعال الله

وقوله: ((هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش)) : في هذه الآية شيئان من الأفعال التي يوصف الله جل وعلا بها: القسم الأول: الله جل وعلا له أفعال تتعدى ويوصف بها تعالى، حسب تعلقها بمشيئته مثل الخلق والإماتة كقوله: ((هو الذي خلق السموات)) ، وفي ضمن هذا أن الخلق الذي هو فعله غير المخلوق، فالسماوات ليست هي خلقه الذي هو صفته، بل هي مفعوله الذي هو أثر الخلق، فيجب أن يفرق بين هذا وهذا؛ لأن أهل الباطل لا يفرقون، ولاسيما الأشاعرة، فإن عندهم أن الخلق هو المخلوق ولا فرق بين هذا وهذا، وهذا باطل؛ فإن الخلق الذي هو صفة الله التي بها يفعل غير المخلوق الذي هو منفصل عن الله وبائن عنه، ومشاهد ويرى وتجري عليه أقداره وأحكامه وأوامره.

وقوله: ((خلق السموات والأرض في ستة أيام)) : سبق أن الظاهر من كلام الله جل وعلا وكلام رسوله: أن هذه الأيام الستة هي مثل أيامنا هذه، والذي يقول: إن تلك الأيام اليوم منها كألف سنة لا يستند إلى دليل، وليس هناك دليل إلا ما يؤخذ من خرافات علماء أهل الكتاب الذين يريدون أن يفسدوا عقائد المسلمين، وكم من البلاء دخل على المسلمين بسبب ما ينقل عن أهل الكتاب من الخرافات، والأمور التي لا يجوز أن يترك كتاب الله جل وعلا من أجلها، ولا يجوز أن تكون تفسيرا لكتاب الله، بل يجب أن يبتعد عنها، وقد أخبرنا رسولنا صلى الله عليه وسلم أن الذي يروى عن أهل الكتاب على ثلاثة أنحاء: منها: ما هو مخالف لما عندنا، فهذا يجب رده ولا نلتفت إليه.

ومنها: ما هو مصدق لما عندنا، وهذا قد أغنانا الله عنه بما عندنا، فلا حاجة إليه.

ومنها: ما هو مسكوت عنه، وهذا الذي جاء الإذن بالتحديث عنه، ولكن لا يصدق ولا يكذب، والله أعلم به.

وعلى هذا تكون مقدار الستة الأيام في علم الله جل وعلا، ولو لم يكن هناك شمس وقمر وأرض فإن كل شيء معلوم لدى الله جل وعلا بمقداره، بحيث إنه يعلم الأشياء التي لم تكن على ما هي عليه، ولا يزيد وجودها في علمه شيء، فهو خلق السماوات والأرض وما بينها في هذه الأيام الستة، وأولها يوم الأحد وآخرها يوم الجمعة.

وأما ما في صحيح مسلم: (أن الله خلق التربة يوم السبت) . فهذا مما **هو غلط قطعا**؛ لأنه مخالف لكتاب الله، والأحاديث الصحيحة، فالخلق كان في ستة أيام فقط وليس في سبعة؛ لأن مقتضى هذا أن الخلق كان في سبعة، وهذا مخالف لنص القرآن الذي ذكره الله جل وعلا في سبعة مواضع وعطف عليه الاستواء بلفظة (ثم) .
فخلق السماوات والأرض والإحياء والإماتة وما أشبه ذلك، هذه الصفة من الصفات التي تسمى: أفعالا متعدية.
والقسم الثاني: ما ذكره في قوله: {ثم استوى على العرش} [الأعراف:54] ، وهذا هو الفعل اللازم، فهو جل وعلا يوصف بالأفعال المتعدية وبالأفعال اللازمة، واللازمة مثل الاستواء ومثل النزول والمجيء والإتيان وما أشبه ذلك.
والصفات المقصود بها هنا: الأفعال التي تتعلق بمشيئته يفعلها إذا شاء؛ فهو فعال لما يريد.
وقوله: {ثم استوى على العرش} ، سبق معنى الاستواء، وأن هذا المعنى ظاهر جدا في لغة العرب، ولا يجوز أن يؤول عن ظاهره، ولما كثر الخوض في ذلك اضطر علماء السلف أن يفسروه بألفاظ مترادفة، فجاء تفسيره عنهم بأربعة ألفاظ مترادفة، قالوا: استوى: علا، وقالوا: صعد، وقالوا: ارتفع، وقالوا: استقر، وكلها ألفاظ ظاهرة يفهم معناها السامع الذي يعرف اللغة، ومجرد ما يسمع ذلك يفهمه.
والاستواء لا يجوز أن يكون بمعنى الاستيلاء، فإن الاستيلاء يتطلب المغالبة، ويتطلب أنه كان قبل ذلك مغلوب عليه تعالى الله وتقدس، كما يقال: استولى الملك الفلاني على البلد الفلاني بعدما كان خارجا عن ولايته وعن حكمه، فلو كان معنى الاستواء على العرش: الاستيلاء لصح أن نقول: إنه استولى على الأرض، واستولى على السماء، واستولى على كل شيء، وعلى هذا نقول: استوى على الأرض، واستوى على السماء، واستوى على كل مخلوق، ولكن الاستواء جاء خاصا بالعرش فقط، فلا يجوز أن يطلق على الله جل وعلا إلا ما أطلقه على نفسه، وأما التأويلات التي تئول إلى إبطال كلام الله جل وعلا وأوصافه فيجب أن ترد ولا يلتفت إليها.." (1)

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 5/3

"إثبـــــــات صــــــــفة القـــــــدم للـــــــه جـــــــل وعلا
قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تـزال جهنم يلقى فيهـا وهي تقـول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيهـا رجلـه -وفي روايـة:- يضـع عليها قدمـه؛ فيـنزوي بعضـها إلى بعض، وتقـول: قـط قـط وعزتـك وجلالـــــــك) ، فهــــــو حــــــديث متفــــــق عليـــــــه.
أولا: هذا يدلنا على أن قول النار فيمـا ذكـره اللـه جـل وعلا: {يـوم نقول لجهنم هـل امتلأت وتقـول هـل من مزيـد} [ق:30] اسـتفهام لطلب الزيـــــادة، وهـــــذا الحـــــديث يـــــدل على ذلـــــك.
ثانيا: هذا القول يجرى على ظـاهره، وأن جهنم تقـول قـولا يسـمع، وتتكلم، والله جل وعلا أخبر فيما أخبر عنه رسوله صلى اللـه عليـه وسـلم أنـه وعـد الجنـة والنـار كـل واحـدة منهمـا ملؤهـا، فثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (تحاجت الجنة والنار -يعـــني: اختصـــمتا- فقـــالت الجنـــة: مـــالي يـــدخلني الضـــعفاء والمساكين؟! وقالت النار: أوثرت بالجبارين والمتكبرين! فقال الله جل وعلا للجنة: أنت رحمـتي أرحم بـك من أشاء، وقـال للنـار: أنت عـذابي أعـذب بـك من أشـاء، ولكـل واحـدة منكمـا علي ملؤهـا) .
فأما الجنة فإنها لا يزال فيها فضل مساكن بعـد دخـول أهلهـا فيهـا، فينشئ الله جل وعلا لها خلقا، فيسكنهم فضل الجنة، وأما النـار فلا يـزال يلقى فيهـا وهي تقـول: هـل من مزيـد؟ يعـني: حـتى ينتهي الخلق، ومعلوم أنها كمـا أخـبر اللـه جـل وعلا لا يلقى فيهـا إلا الجن والإنس كمـــا قـــال جـــل وعلا: {لأملأن جهنم من الجنـــة والنـــاس أجمعين} [هـود:119] ، وهـذا قسـم منـه جـل وعلا، فهي تطلب الزيادة حتى يضع عليها رجله، وربك ليس ظلاما للعبيد، أما مـا جـاء في الصـحيحين من حـديث أنس: (أن اللـه جـل وعلا ينشـئ للنـار خلقا، فيسـكنهم في النـار، فيملأ النـار بهم) ، فهـذا كمـا قـال شـيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما: حـديث مقلـوب، يعـني: أنـه جعل ما للجنة للنار، وما للنار للجنـة، وقـد بين ذلـك البخـاري، فإنـه لما رواه أتبعه بالرواية الصحيحة التي تـبين ذلـك، والبخـاري رحمـه الله **إذا غلط الراوي** لا يتركه، لابد أن يبينه، بخلاف مسلم رحمـه اللـه، فإنـه يـذكر السـند والمتن على حسـب ترتيبـه الـذي رسـمه لنفسه، وتنتهي عهدته؛ ولهذا وجد في صحيح مسلم بعض الكلمـات التي فيها خطأ واضح، وقد تكون مخالفـة للقـرآن، وإن كـان السـند صحيحا، ولكن من المعلـوم قطعـا أن الـراوي وإن كـان ثقـة ثبتـا لا

كلام فيه فإنه يجوز عليه الخطأ؛ لأنه غير معصوم، مثل ذلك الحديث الذي فيه: (وخلق التربة يوم السبت) ، فهـذا خطـأ ظـاهر؛ لأن اللـه جل وعلا أخبرنا أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وليس في سبعة أيام، وأخبرنا أن آخر الأيام التي تم الخلق فيها الجمعـة، فـإذا كان آخرها الجمعة فأولها الأحد، والسبت ليس فيه خلق، وهذا ثابت حـــتى عنـــد أهـــل الكتـــاب ولا مريـــة فيـــه.

والمقصود أن هـذا الحـديث لم يقلـه رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم على هذا الوجه، وإنما هذا خطأ من الراوي، وقد بين العلمـاء ذلك، فالصواب أن الخلق الذي ينشؤه الله هو للجنة، كما ثبت ذلـك في الروايـــات الثابتـــة في الصـــحيحين وغيرهمـــا.

وهذا الحديث حاول أهل التأويل تأويلـه كمـا فعلـوا في غـيره، وقـد جاءوا في تأويله بشيء، يضحك العاقل، حيث لم يقبلـوا أن يوصـف الله جل وعلا بأن لـه رجلا، وكلمـة (قدمـه ورجلـه) كلاهمـا سـواء لا فرق بينهما، فمرة عبر الرسول صلى الله عليه وسلم برجله، ومرة بقدمه، والمعـنى واحـد، ومن الاعتراضـات الـتي اعترضـوا بهـا أنهم قالوا: هذا الحديث مخالف للقرآن، ما وجه المخالفة؟ قالوا: إن الله أخـــبر أن جهنم تمتلئ بالجنـــة والنـــاس، وليس بقدمـــه أو رجلـــه.

والجواب عن هذا: أنه ورد في الحديث أن الرسول صلى الله عليـه وسـلم قـال: (فيـنزوي بعضـها إلى بعض) ، يعـني: تتلاقى وتجتمـع، فتمتلئ بما فيها، فتكـون امتلأت من الجن والإنس، وليس بغـيرهم.

كذلك قالوا: إن هذا يقتضي التشبيه والتجسيم، ومعروف فيما سبق أن هذا باطل، فإذا ثبت أن الرسول صـلى اللـه عليـه وسـلم وصـف ربـــه جـــل وعلا بـــأن لـــه قـــدما وجب إثبـــات ذلـــك.

وقالوا: إن هذا فيه تشويه؛ لأنها رجل واحدة وقدم واحـدة، فنقـول: تعـالى اللـه أن يكـون كـذلك، ولكن لا يلـزم من التعبـير المفـرد أن يقصد ظاهر ذلك، وهذا جاء وروده كثيرا، وقد جاء عن السـلف أنهم قـــــالوا: الكرســـــي موضـــــع القـــــدمين.

وقـالوا: إن المقصـود بالرجـل جماعـة من النـاس الجبـابرة ومن غيرهم، يجمعون ويسمون رجلا، مثل ما يقال لجماعة الجراد: رجـل جـراد وهـذه سـخافة، ومـا يسـتحق مثـل هـذا أن يتكلم عليـه.

وقالوا: القدم: هـو مـا يقدمـه إلى النـار، وكـل هـذه محـاولات لـرد الحق، وهي في الواقـع لا تضـر الحـق شـيئا، وإنمـا تضـر أصـحابها.

والمقصود: أن نعرف شيئا من تأويلاتهم الباطلـة الـتي يؤولـون بهـا

أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا يكون: أولا: الاستفهام في قوله: {هل من مزيد} [ق:30] لطلب الزيادة، وقد اختلف المفسرون في ذلك، وهذا هو أصح القولين فيه.
الثاني: أن جهنم تتكلم كلاما حقيقيا، وقد جاء ذلك كثيرا في روايات غير ما ورد في الآية، كما في حديث المحاجة، وإذا جاء نص وجب حمله على الظاهر حتى يأتي دليل يدل على خلاف ذلك.
ثم إن وضع الرب جل وعلا رجله في النار من صفات الأفعال، والله جل وعلا يفعل ما يشاء، وهو جل وعلا على كل شيء قدير، فيجب أن نؤمن بذلك على ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم، قوله: (فينزوي بعضها إلى بعض) ، الانزواء: هو الاجتماع، تجتمع وتتضايق على أهلها وتبقى مملوءة بمن ألقي فيها؛ لأن الكفرة والشياطين انتهوا عند ذلك، وهذا يدلنا على سعة النار وعظمها، ومعلوم أن أكثر الناس كفرة، نسأل الله العافية، وكذلك الجن أكثرهم كفرة، والمؤمنون منهم قلة، ومع ذلك ينتهي آخرهم وجهنم تطلب الزيادة، فهذا دليل على سعتها العظيمة، وقد جاء أن النار يلقى الحجر على شفيرها ويبقى سبعين عاما لم يصل إلى قعرها، وهذا يدل أيضا على أنها دركات تذهب إلى أسفل في العمق، وليست كالجنة في السعة، وعذاب أهل النار يختلف.
وقوله: (فتقول: قط قط) ، هذا اسم فعل، يعني: قد امتلأت فليس في اتساع لغير من وضعوا في، فهذا الذي وعدها الله جل وعلا به ستتكلم به، وهذا أيضا من الأدلة على أنها تنطق وتتكلم كلاما حقيقيا، كما تكلمت الجنة، وإذا أراد الله جل وعلا للشيء -وإن كان ليس له عقل وليس له لسان ولا لهاة، ولا حنجرة، ولا غير ذلك- أن يتكلم تكلم، فهو إذا أراد أنطق كل شيء: {قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء} [فصلت:21] ، هكذا تقول الجلود والأسماع والأبصار.
كذلك جاء أنه جل وعلا يسبح له من في السموات والأرض، ولكن نحن لا نفقه تسبيحهم، والصواب أن هذا على ظاهره حقيقة، فلا يؤول.." (1)
"خروج من يطلب الرقية ممن يدخلون الجنة بغير حساب

Q ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم في وصف السبعين الذين

(1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 9/8

يدخلون الجنة من غير حساب أنهم لا يرقـون ولا يسـترقون فكيـف أجمــــع بين هـــــذه الأحـــــاديث وحـــــديث الرقيـــــة؟

A تكرر الجواب عن هذا، وأن المقصود بقوله: لا يسترقون: الطلب، يعني: لا يطلبون من غيرهم أن يرقيهم، أما لفـظ: (لا يرقـون) فقـد حكم الحفاظ أنها رواية غلط، لم يقلها رسول الله صـلى اللـه عليـه وسلم؛ لأن كون الإنسـان يـرقي غـيره فيـه إحسـان، فكيـف يكـون الإحسان سببا لمنع السبق إلى الجنة، وإن كانت في صـحيح مسـلم فهي غلط، والصواب: (لا يتطيرون ولا يسـترقون ولا يكتـوون وعلى ربهم يتوكلـــون) ، وأمـــا كـــونهم يرقـــون فغـــير ثـــابت.

والسبب الذي جعل المسترقين غير داخلين في السـبعين ألفـا كمـا يقول العلماء: لأنهم سألوا الرقية من غير الله، سألوها من النــاس، وسؤال الناس فيـه نـوع افتقـار إليهم، وذل القلب للمسـئول، وفيـه نوع من العبودية لغير الله، فهذا السبب هو الذي منعهم من السبق إلى الجنة.." (1)

"موقف أهل السـنة والجماعـة من الأحـاديث الـتي فيهـا إثبـات الصـــــــــــفات للـــــــــــه جـــــــــــل وعلا

قال المصنف رحمه الله تعالى: [إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربـه بمـا يخـبر بـه؛ فـإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك؛ كما يؤمنون بمـا أخبر الله به في كتابه؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكـييف ولا تمثيل؛ بل هم الوسط في فرق الأمة؛ كما أن الأمة هي الوسـط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعـالى بين أهـل التعطيـل الجهميـــــة وأهــــــل التمثيــــــل المشـــــبهة.

وهم وســط في بـــاب أفعـــال اللـــه بين الجبريـــة والقدريـــة.

وفي باب وعيد الله بين المرجئـة والوعيديـة من القدريـة وغـيرهم.

وفي بـاب أسـماء الإيمـان والـدين بين الحروريـة والمعتزلـة وبين المرجئـــــــــــــة والجهميـــــــــــــــة.

وفي باب أصحاب رسول الله صلى الله عليـه وسـلم بين الرافضـة والخـــــــــــــــــــــــــــــوارج] .

هذه قاعـدة ذكرهـا الشـيخ رحمـه اللـه في طريقـة أهـل السنة في قبول النصوص، وفي المنهج والتلقي، ومعلـوم أن العمـل والعقيـدة

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 10/15

لابد أن يبنى على نصوص؛ فهم لا يفرقون بين الكتاب والسنة، فكل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم ما قاله الله جل وعلا.
ولما كانت الأحاديث التي ذكر قليلة، والأحاديث في صفات الله جل وعلا وأسمائه كثيرة قال: (إلى أمثال هذه الأحاديث) يعني: هناك أحاديث كثيرة، ولكن المقصود: بيان طريقة أهل السنة ومنهجهم، ويجب على الإنسان أن يعرفه، فإذا عرفه سلك ذلك في كل حديث جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان صحيحا أو حسنا؛ فإن الحسن من أقسام الصحيح كما هو معروف، ويثبت به ما يثبت بالصحيح من العقائد وغيرها، وأما إذا كان الحديث قد قبلته الأمة واستفاض فيها فهذا بلا شك يفيد العلم كما قرر ذلك علماء أهل السنة، وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك، وقال: الحديث إذا صح سنده فهو يفيد العلم، فالأحاديث إذا صحت أسانيدها أفادت العلم، كأحاديث البخاري ومسلم؛ فإذا اتفقا عليها فإنها تفيد العلم، وبنوا على هذا أحكاما فقالوا: لو أن إنسانا طلق زوجته وقال في حديث في الصحيحين: زوجتي طالق إن لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الحديث؛ فإنها لا تطلق؛ لأن هذا معلوم أنه قاله صلى الله عليه وسلم، ولكن ليس تمثيل هذا هو المقصود، بل المقصود هو البناء على كل ما صح سنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلم أنه حق، أما بعض الألفاظ التي قد يكون سندها صحيحا ولكن قد تكون غلطا فهذه نادرة جدا، ومن المعلوم أن احتمال الغلط والخطأ وارد، ولكن إذا قبلته الأمة، ولاسيما الذين لهم معرفة بالآثار وبالرجال وبأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم فإن هذا الاحتمال يكون ضعيفا جدا فلا يلتفت إليه، أما الغلط الذي قد يقع في أحاديث صحيحة فهو كما مر في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر احتجاج الجنة والنار، قال: (ولكل واحدة منكما ملؤها.
فأما النار فلا تزال تقول: هل من مزيد؟ حتى يلقي فيها رب العزة جل وعلا قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض.
وأما الجنة فلا يزال فيها فضل مساكن فينشأ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة) ، هذا الحديث جاء في الصحيحين منقلوبا؛ لأنه جعل ما للجنة للنار وما للنار للجنة، ولكن البخاري رحمه الله بين **أنه غلط بذكر** الصواب بعده مباشرة، ويقول شيخ الإسلام

ابن تيمية: طريقة البخاري إذا وقع في حديث من **الأحاديث غلط في** متنه أو في سنده فإنه لا يتركه، بل لابد أن يبينه، لكن بيانه ليس بالتصريح والقول؛ لأن عادته التي جرى عليها أنه يعتني بالإشارات، ويعتني بالأمور التي تتطلب فهم ونظر، وذلك لتدريب الطالب على الاستنتاج والاستخراج من النصوص.

وكذلك حديث التربة الذي في صحيح مسلم: (خلق الله التربة يوم السبت) قال العلماء: هذا غلط، لأن يوم السبت ليس فيه خلق، فإن الله جل وعلا أخبرنا أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، وجاء في الأحاديث الصحيحة أنه خلق آدم في آخر ساعة من يوم الجمعة، وأنه عليه السلام آخر الخلق، فآخر الأيام التي خلق الله فيها الخلق هو يوم الجمعة، فيكون أولها هو يوم الأحد.

وما جاء في الصحيحين من هذا فهو نادر ولا ينظر إليه، ولكن المقصود أن الأحاديث إذا جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح سندها، لا فرق بين كونها في صفات الله جل وعلا وأسمائه، أو في الأحكام التي فيها المعاملات وفيها الحلال والحرام، فلا فرق بين هذا وهذا، والذين فرقوا بين الفروع والأصول هم أهل البدع، أما أهل السنة فإنهم لا يفرقون بين أصول وفروع، بل كل ما ثبت به حكم من أحكام الفروع فهو مثل الذي يثبت به أصل من أصول الشرع.

ولهذا قال: (إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة) .

قوله: (الفرقة الناجية) سيأتي تفصيل ذلك.

وأما قوله: (أهل السنة والجماعة) فهو وصف آخر؛ لأن الفرقة الناجية يجب أن يكونوا على سنة، وقوله: الجماعة؛ لكونه يجب أن يكونوا مجتمعين، ولا يجوز أن يكون بينهم اختلاف وتفرق، فإن كان بينهم الاختلاف والتفرق، فقد تركوا صفة من الصفات التي يجب أن تكون لهم، فأهل السنة لا يتفرقون، بل يجتمعون على الحق، وإن كان بينهم تفاوت في الفهوم والنظر فإن هذا لا يدعو إلى التفرق، ولا إلى التباغض والتنابز والتقاطع، فإن هذا ليس شأن أهل السنة، وهذا شيء معروف.

قوله: (يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله جل وعلا به في كتابه) يعني: أنه لا فرق بين أن يكون الاسم أو الصفة ثبت بالكتاب

أو ثبت بحديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، بـل كلـه حكمه واحد يجب قبوله والإيمان به.." (1)

"منهج أهـــــل الســـــنة في التلقي والاســـــتدلال

يقول المصنف رحمه الله تعـالى: [إلى أمثـال هـذه الأحـاديث الـتي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربـه بمـا يخـبر بـه، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك؛ كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابـه؛ من غـير تحريـف ولا تعطيـل، ومن غـير تكييف ولا تمثيل، بل هم الوسط في فرق الأمة؛ كمـا أن الأمـة هي الوســـــــــــــــــط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعـالى بين أهـل التعطيـل الجهمية، وأهل التمثيل المشـبهة، وهم وسـط في بـاب أفعـال اللـه بين الجبرية والقدرية وغـيرهم، وفي بـاب وعيـد اللـه بين المرجئـة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحروريـة والمعتزلـة وبين المرجئـة والجهميـة، وفي بـاب أصـحاب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم بين الرافضـة والخـوارج.] .

هذه قاعدة ذكرهـا الشـيخ رحمـه اللـه في طريقـة أهـل السـنة في قبـول النصـوص، يعـني: نهجهم في التلقي، ومعلـوم أن العمـل والعقيدة لا بـد أن تبـنى على نصـوص، فهم لا يفرقـون بين الكتـاب والسنة، بل كل ما صح عن النبي صلى الله عليـه وسـلم فلـه حكم مـا قالـه اللـه جـل وعلا، ولمـا كـانت الأحـاديث الـتي ذكـر قليلـة والأحـاديث في صـفات اللـه جـل وعلا وأسـمائه كثـيرة قـال: (إلى أمثال هذه الأحاديث) يعني: هناك أحاديث كثيرة ولكن المقصـود أن على المسـلم أن يعـرف طريقـة أهـل السـنة ومنهجهم في التلقي والاستدلال فـإذا عرفـه سـلك ذلـك في كـل حـديث جـاء عن النـبي صلى الله عليه وسلم، إذا كان سنده صحيحا أو حسنا، فإن الحسـن من أقسام الصحيح كما هو معروف، ويثبت به ما يثبت بالصحيح من العقائــــــــــــد وغيرهــــــــــــا.

وأما إذا كان الحديث قد قبلته الأمة واستفاض فيها فهذا بلا شك أنه يفيد العلم، كما قرر ذلك علماء أهل السنة، وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلـك وقـال: الأحـاديث إذا صـحت أسـانيدها فإنهـا تفيـد العلم كأحاديث الصحيحين البخاري ومسلم، وبنوا على هـذا أحكامـا، منهـا

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 12/6

لو أن إنسانا طلق زوجته على لفظ في الصحيحين أن الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم به، فإنها لا تطلق؛ لأن هذا معلوم أنه قاله صلى الله عليه وسلم، والمقصود البناء على كل ما صح سنده عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلم أنه حق.
أما بعض الألفاظ التي قد يكون سندها صحيحا، ولكن قد تكون غلطا فهذه نادرة جدا، ومن المعلوم أنه يحتمل الغلط والخطأ وأنه وارد، ولكن إذا قبلته الأمة ولاسيما الذين لهم معرفة بالآثار وبالرجال وبأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن الاحتمال إليه يكون ضعيفا جدا فلا يلتفت إليه، أما الغلط الذي نقول: إنه قد يقع في أحاديث صحيحة مثلما مر معنا في حديث أنس: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر احتجاج الجنة والنار قال: ولكل واحدة منكما ملؤها، فأما النار فلا تزال تقول: هل من مزيد، حتى يضع عليها رب العزة جل وعلا قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط، وأما الجنة فإنه لا يزال فيها فضل مساكن فينشئ الله لها خلقا فيسكنه فضل الجنة) ؛ هذا الحديث جاء في الصحيحين منقلبا؛ لأنه جعل ما للجنة للنار، وما للنار للجنة، في البخاري وفي مسلم، ولكن البخاري رحمه الله بين **أنه غلط بذكر** الصواب بعده مباشرة، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه طريقته إذا وقع حديث من الأحاديث في **متنه غلط أو** في سنده، فإنه لا يتركه بل يبينه، ولكن بيانه لم يكن بالتصريح والقول؛ لأن من عادته التي جرى عليها أنه يعتني بالإشارات ويعتني بالأمور التي تتطلب فهم ونظر؛ وذلك لتدريب الطالب على الاستنتاج والاستخراج من النصوص.
وكذلك ما في صحيح مسلم حديث التربة: (خلق التربة يوم السبت) قال العلماء: هذا غلط، فيوم السبت ليس فيه خلق، فإن الله جل وعلا أخبرنا أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ومعلوم أنه جاء في الأحاديث الصحيحة أنه خلق في آخر ساعة من يوم الجمعة آدم فهو آخر الخلق، فيكون أولها يوم الأحد.
وهذا نادر ولا ينظر إليه، ولكن المقصود أن الأحاديث إذا جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح سندها فلا فرق بين كونها في صفات الله جل وعلا وأسمائه، أو في الأحكام التي فيها المعاملات من الحلال والحرام، والذين فرقوا بين الفروع والأصول هم أهل البدع، أما أهل السنة فعندهم لا فرق بين أصول وفروع، ب لكل ما

ثبت به حكم من أحكام الفروع يثبت به أصل من أصول الشرع، ولهذا قال: (إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة) .
قوله: (الفرقة الناجية) سيأتي تفصيل ذلك في وصفهم، وأما قوله: (أهل السنة والجماعة) فهو وصف آخر؛ لأن الفرقة الناجية يجب أن يكونوا على سنة، وقوله: (الجماعة) يجب أن يكونوا مجتمعين، ولا يجوز أن يكون بينهم اختلاف وتفرق، فإن حصل بينهم الاختلاف والتفرق فقد تركوا صفة من الصفات التي يجب أن تكون لهم، فأهل السنة لا يتفرقون بل يجتمعون على الحق والنظر، ولا يدعو ذلك إلي التفرق ولا إلى التباغض والتنابز والتقاطع، فإن هذا ليس شأن أهل السنة، وهذا شيء معروف.
قوله: (يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله جل وعلا به في كتابه) يعني: أنه لا فرق بين أن يثبت الاسم أو الصفة في الكتاب أو في حديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فكله حكمه واحد يجب قبوله والإيمان به.
وقوله: (من غير تحريف ولا تعطيل) سبق بيان معنى التحريف والتعطيل في أول العقيدة، وأن التحريف يدخل فيه التأويل الذي يسميه أصحابه: تأويلا، ويجعلونه واجبا، كما هو معروف عند الأشاعرة وغيرهم، فهم يجعلونه واجبا ومتعينا، وهو في الواقع تحريف لا يجوز سلوكه، ومن سلكه فقد وقع في الخطأ، وأما التعطيل: فهو إخلاء النص عن معناه الذي أراده المتكلم؛ لأن التعطيل مأخوذ من العطل وهو الخلو كما سبق.." (1)
"فضل الله الواسع وكرمه
قوله: (ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها) يعني: فضل مساكن، (فينشئ الله لها أقواما) إنشاء لم يعملوا أعمالا يستحقون بها دخول الجنة، ينشئهم فيسكنهم فضل الجنة؛ لأن الله جل وعلا أقسم بعزته أنه سيملأ الجنة ويملأ النار، وأن ذلك وعدا عليه، ولسعة الجنة وكثرة مساكنها يبقى فيها فضل عمن يدخلها ولو بعد الشفاعة، وهذا بمشيئته جل وعلا، وأما ما في الصحيح صحيح البخاري من حديث أبي هريرة: (إن الله ينشئ أقواما فيسكنهم النار، ولا تزال النار تقول: {هل من مزيد} [ق:30] فينشئ الله

(1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 13/9

أقواما فيسكنهم النار) فهذا -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم **-: غلط من** الراوي انقلب عليه، والبخاري رحمه الله بين أن **هذا غلط بذكر** الصواب بعده في حديث أنس، وأن هذا في الجنة وليس في النار، أما النار فإن الله أقسم بعزته أنه سيملؤها من بني آدم ومن ذرية الشيطان {من الجنة والناس أجمعين} [هود:119] ، فهم الذين يملؤون النار، وقد ورد أنها لا تزال تقول: (هل من مزيد) ، تطلب الزيادة: (فيضع الله جل وعلا فيها رجله - تعالى وتقدس - فينزوي بعضها على بعض -يعني: تتضايق على أهلها- وتقول: (قط قط) يعني: حسبي قد امتلأت، ويكفيني ما ألقي في والله لا يظلم أحدا من خلقه، ولا يسكن النار إلا من جاءته الرسل كما دل على ذلك كتاب الله: {كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير * قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا} [الملك:8-9] ، ولهذا فكل من ألقي فيها تسأله الخزنة: هل أتاكم من نذير؟ فيقولون: {بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير} [الملك:9] ، ثم قال عنهم: {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} [الملك:10] ، فالذي عنده سمع ينفع وعقل يستفيد منه لا يكون من أصحاب جهنم؛ لأن الأدلة والنذر جاءته، وإنما يكون من أهل النار الذين لم يستفيدوا من أسماعهم وأبصارهم والأدلة التي أقامها الله جل وعلا لهم.." (1)

"**بيان غلط المرجئة**

وغلط المرجئة من حيث العموم من وجهين: الوجه الأول: ظنهم أن الإيمان والمعرفة إذا وجدت في القلب فإنها تكون هي الإيمان، وأنها تكون منفكة عن عمل القلب وتحركه، في إنابته، وإرادته، وخوفه، وخشيته، وغير ذلك، وغلطوا في هذا غلطا عظيما؛ لأن الإنسان يعرف التفاوت العظيم بين الناس في هذه الأمور، فضلا عن غلطهم في إخراج عمل الجوارح عن الإيمان.

الوجه الثاني: أنهم ظنوا أن كل من حكم الله جل وعلا بكفره أو حكم الرسول صلى الله عليه وسلم بكفره، فإنما هو لخلو قلبه من العلم والمعرفة، فعندهم -مثلا- إبليس ما عرف الله، وفرعون ما عرف ما جاء به موسى، وهكذا بقية الكفار، وهذا من أعظم الغلط أيضا.

(1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 22/4

والمقصود: ذكر الأصول التي يأخذون بها، والتي غلطوا فيها وخالفوا أهل السنة حتى يتبين للإنسان سلامة مذهب أهل السنة، وأنهم على يقين من ذلك وعلى أصل أصيل، وأن المخالفين لهم غالطون غلطا بينا واضحا.

أما الفرقة الثالثة التي قالت: إن الإيمان قول وتصديق، فإن بعضهم يجعل هؤلاء من مرجئة الفقهاء، ولكن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية إن مرجئة الفقهاء لا يقتصرون على هذا، فإنهم لا يقولون إن الإيمان قول وتصديق فقط، بل يجعلون الأعمال إما من مقتضى التصديق أو من واجباته ومن لوازمه، ويتفقون مع أهل السنة على أن الذي يترك العمل الذي وجب عليه، أو يفعل ما حظر عليه من المحرمات، أنه مستوجب للعقاب، فإذا كانوا متفقين مع أهل السنة في ذلك، فيصبح الخلاف لفظيا، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان.." [1]

"أنواع الكفر **وبيان غلط حصره** في كفر التكذيب

Q فضيلة الشيخ! يقول صاحب كتاب (التقرير في مسألة التكفير) في كتابه: إن الكفر المخرج من الملة هو كفر التكذيب فقط، ما صحة هذا القول؟ وهل هو من أقوال المرجئة؟

A العلماء ذكروا أن الكفر خمسة أقسام: منها كفر التكذيب، ومنها كفر الإعراض، ومنها كفر الدعوة، أي: الذي يدعو غير الله، ومنها كفر النفاق، وليس محصورا في كفر التكذيب فقط، فكون الإنسان يكذب فقد وقع في الكفر، ولكن كفر الجحود غير كثير؛ وذلك أن الله جل وعلا أيد رسله بمعجزات ودلائل باهرة يلزم منها أن يصدق رسوله، وأن يكون صادقا، أما إذا كان التكذيب عنادا وجحودا فهذا شيء آخر، والتكذيب بمجرد أنه ما تبين له قليل في الكفار.

والمقصود: أن الكفر أنواع، وليس محصورا في كفر التكذيب، وهناك أنواع كثيرة ذكرها الفقهاء في كتب الفقه في كتاب سموه (حكم المرتد) ، والمرتد: هو الذي ترك دين الإسلام بعدما كان مسلما، فذكروا أشياء كثيرة، ولاسيما كتب الأحناف فإنهم توسعوا في هذا كثيرا، وبعض العلماء جمع شيئا مما ذكره الفقهاء في كتب مستقلة، مثل ابن حجر الهيتمي، فإنه له كتاب سماه (الإعلام بقواطع الإسلام) ، وهو مطبوع، ذكر أنواعا كثيرة جدا إذا فعلها

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 27/4

الإنسان صار كافرا، نسأل الله العافية! ونقل كلام العلماء في ذلك، ومنها كتاب (الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة) وغير ذلك من الكتب.." (1)

"تـــركيب بدعـــة المعطلـــة من التعطيـــل والتمثيـــل والعكس

قـال: (وكـل واحـد من فـريقي التعطيـل والتمثيـل فهـو جـامع بين التعطيل والتمثيل) فبدعة المعطلة مركبـة من بدعـة التعطيـل ومن بدعة التمثيل، كما أن بدعة الممثلة أيضا مركبة من تمثيل وتعطيل. ثم بين الشيخ رحمه الله كيف هذا فقال: (أما المعطلـون فـإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بـالمخلوق) فهم أولا وقعوا في التمثيل والتشبيه، فلم يفهموا من الاستواء إلا ما عرفـوه من المخلوق، ولم يفهموا من السمع والبصر والعلم وغير ذلـك من الأسماء والصفات التي وصف الله بها نفسه إلا ما يليـق بـالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات؛ لأنها تقتضي التمثيل والتشبيه، والله سبحانه وتعالى لا يشبه خلقه {ليس كمثله شيء} [الشـورى: 11] ، ثم شـــرعوا في نفي تلـــك المفهومـــات؛ فقـــد جمعـــوا بين التعطيل والتمثيل؛ فأول خطـوة في طريـق التعطيـل هي التمثيـل. قال: (فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل، مثلـوا أولا وعطلـوا آخـرا، وهذا تشبيه وتمثيـل منهم للمفهـوم من أسـمائه وصـفاته بـالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم) وهذا غلط؛ لأن الله سبحانه وتعـالى بين في غـير مـا موضـع من كتابـه: أنـه لا نظـير لـه ولا كفـء لـه ولا نـد {ليس كمثلـه شـيء وهـو السـميع البصـير} [الشـورى:11] . قوله: (وتعطيـل لمـا يسـتحقه هـو سـبحانه من الأسـماء والصـفات اللائقة بالله سـبحانه وتعـالى) فلمـا مثلـوا واعتقـدوا التمثيـل: نفـوا ظواهر هذه الأسماء وهـذه الصـفات فعطلـوا مـا يجب لـه سـبحانه وتعـالى من الكمـال ومـا يجب لـه سـبحانه وتعـالى من الأسـماء والصفات.." (2)

"تقريـــر الأشـــعري لصـــفة اليـــدين والـــرد على من أولها

قال المؤلف رحمه الله: [ثم قـال: بـاب الكلام في الوجـه والعيـنين والبصـــــر واليـــــدين، وذكـــــر الآيـــــات على ذلـــــك. ورد على المتأولين لها بكلام طويل لا يتسع هـذا الموضـع لحكايتـه: مثل قوله: فإن سئلنا أتقولون لله يدان؟ قيل: نقول ذلـك، وقـد دل

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 27/9

2) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 8/5

عليه قوله تعالى: {يد الله فوق أيديهم} [الفتح:10] ، وقوله تعالى {لما خلقت بيدي} [ص:75] ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله مسح ظهر آدم بيده فاستخرج منه ذريته) وقد جاء في الخبر المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده) وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويريد بها النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهوما في كلامها ومعقولا في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل البيان أن يقول القائل: فعلت كذا بيدي، ويعني: بها النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: (بيدي) النعمة. وذكر كلاما طويلا في تقرير هذا ونحوه] .

وهذا كما ذكر في هذا النقل، أن الصواب إثبات هذه الصفة لله سبحانه وتعالى وهي صفة اليدين، وهما ثابتتان له سبحانه وتعالى على الوجه الذي يليق به، وأما تأويل المؤولين لهذه الصفة بأنها القدرة أو النعمة فهذا تأويل غلط، لا تدل عليه النصوص، بل النصوص دالة على خلافه.

وأجاب على تأويل اليدين بالنعمة بأجوبة، فبعد أن ذكر الآيات والنصوص الدالة على إثبات صفة اليدين له سبحانه وتعالى قال: (وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويريد بها النعمة) ؛ لأن التثنية لا يراد بها إلا عين المعدود، ومعلوم أن نعمة الله سبحانه وتعالى لا حصر لها ولا إحصاء؛ لقول الله تعالى: {وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها} [النحل:18] فيستحيل إحصاؤها إن عدت.

إذا: هذا الوجه الأول في إبطال تفسير اليدين بالنعمة: وهو أن اللفظ جاء بصيغة التثنية، والتثنية لا ترد إلا ويقصد منها العدد المذكور، بخلاف الجمع فقد يرد للتعظيم، وبخلاف المفرد فقد يراد به الجنس، ولذلك كانت هذه الصيغة التي وردت في إثبات صفة اليدين من أقوى الأدلة على إثبات هذه الصفة؛ لأنه لا مجال للتأويل فيها، بخلاف الإفراد والجمع، فقد يقال: إن الجمع للتعظيم، وقد يقال: إن الإفراد لجنس النعمة وليس المراد اليد الحقيقية، مع أن الأدلة التي فيها الإفراد والجمع دالة أيضا على إثبات صفة اليد له سبحانه وتعالى؛ لأنه لا تنسب هذه الصفة إلا لمن له يد، إذ لا تذكر

الصفة وتضاف إلى شيء إلا لمن كان متصفا بها، فلا يقال: هـذا مـا عمله بيده إلا لمن كان له يد، بل لابد أن يكون من أضيفت إليه اليد موصـوفا بهـا.

قال: (وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوما في كلامها، ومعقولا في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسـان أن يقـول القائـل: فعلت بيـدي ويعـني بهـا النعمـة, بطـل أن يكـون معـنى قولـه تعـالى: (بيـدي) النعمـة.

وذكر كلاما طـويلا في تقريـر هـذا ونحـوه) والكلام في تقريـر هـذه الصفة طويل، والمراد أن صفة اليد ثابتة للـه سـبحانه وتعـالى وقـد وردت في كتابـه تعـالى على ثلاثـة أوجـه: وردت بـالإفراد، ووردت بالتثنيـة، ووردت بـالجمع.

الإفراد كقوله: {يد الله فوق أيديهم} [الفتح:10] وكقوله: {وقـالت اليهود يد الله مغلولة} [المائدة:64] ، والتثنية كقولـه: {لمـا خلقت بيدي} [ص:75] , والجمـع كقولـه: {ممـا عملت أيـدينا} [يس:71] وكلها دالة على إثبات هذه الصفة له سبحانه وتعالى.." (1)

"ذكـر اعتقـاد الجويـني في الأسـماء والصـفات

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبـارك على نبينـا محمـد وعلى آله وصحبه وسـلم أجمعين، أمـا بعـد: فيقـول شـيخ الإسـلام رحمه الله تعالى رحمة واسعة: [وكذلك قال أبـو المعـالي الجويـني في كتابه (الرسـالة النظاميـة) : اختلـف مسـالك العلمـاء في هـذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويـل، وإجـراء الظـواهر على مواردهـا، وتفـويض معانيهـا إلى الـرب.

فقال: والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة: اتبـاع سـلف الأمـة، والدليل السمعي القاطع في ذلك إجمـاع الأمـة، وهـو حجـة متبعـة، وهـو مسـتند معظم الشـريعة.

وقـد درج صـحب رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم على تـرك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صـفوة الإسـلام، والمسـتقلون بأعبـاء الشـريعة، وكـانوا لا يـألون جهـدا في ضـبط قواعـد الملـة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليـه منهـا، فلـو كـان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما؛ لأوشك أن يكـون اهتمـامهم بها فوق اهتمـامهم بفـروع الشـريعة، وإذا انصـرم عصـرهم وعصـر

---

1) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 25/5

التابعين على الإضراب عن التأويل؛ كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الله عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى، فليجر آية الاستواء والمجيء، وقوله {لما خلقت بيدي} [ص:75]، {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن:27]، وقوله: {تجري بأعيننا} [القمر:14]، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه].

هذا آخر نقل ينقله الشيخ رحمه الله من النقول التي حشدها لتقرير مذهب أهل السنة والجماعة، وبيان أن طريقة أهل السنة لازمة حتى للمتكلمين، فإن كثيرا منهم قال فيما كتب وألف كلاما يوافق فيه الصواب الذي جاء عن السلف الصالح رحمهم الله.

والنقل هنا عن أبي المعالي الجويني، وهو من أئمة الأشاعرة الكبار، إلا أنه تميز عن سائر الأشاعرة بأنه خطا بالمذهب الأشعري خطوات غير قليلة نحو الاعتزال، فهو من أئمتهم الذين نزعوا إلى الطريقة الاعتزالية، والذي حمله على ذلك تناقض الطريقة الأشعرية واضطرابها.

والجويني كان في أول أمره مؤولا، أي: محرفا على طريقة المتكلمين، ثم إنه بعد أن رأى أن طريقته لا توصل إلى معرفة بالله سبحانه وتعالى، ولا إلى علم بما أخبر به سبحانه وتعالى عن نفسه؛ انصرف عن هذه الطريقة إلى ما اعتقده أنه طريق السلف وهو التفويض، فترك التأويل إلى التفويض، ولذلك قال: (وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل) ومقصوده بالتأويل: التحريف الذي عليه المتكلمون (وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب)، **وهذا غلط منه كما غلط غيره** في فهم منهج السلف، حيث ظن أن منهج السلف التفويض، وأن طريقهم عدم التعرض لمعاني هذه الأسماء والصفات. وقد تقدم إبطال هذا الطريق وإبطال هذا الأمر، وبيان أن أهل السنة والجماعة يفسرون كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي تحتمله اللغة، والوجه الظاهر منها، والذي يفهمه أهل اللسان، ومع ذلك فهم فيما يثبتونه لله سبحانه وتعالى من الأسماء والصفات لا يحرفون ولا يعطلون ولا يمثلون ولا يكيفون، بل يثبتون كل ذلك على قاعدتهم التي أخذوها من كتاب الله سبحانه وتعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى:11].

ثم قال: (والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة: اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك) أي: في صحة هذا وهو وجوب اتباع السلف؛ (إجماع الأمة، وهو حجة متبعة) ، فالأمة أجمعت على أن أفضل الطرق وأن خير السبل في جميع الأبواب العلمية والعملية الاعتقادية؛ هو طريق السلف، فلما كان الإجماع على ذلك، وكان طريقهم في باب أسماء الله وصفاته تختلف عن طريق المؤولين والمتكلمين، وجب الرجوع إليها.
ثم قال: (وهم صفوة الإسلام) ذكر بعد ذلك دليلا عقليا على صحة طريقهم الذي ثبت، وهو أنهم يثبتون ما أثبتوه لله عز وجل من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، قال: (درج أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها) ، والمقصود الصحيح من هذا الكلام أي: ترك تحريفها، وإلا فهم فسروا آيات الصفات وبينوا معانيها.
قال: (وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظه) ، ولا شك أن من ظن غير هذا في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي التابعين وتابعيهم رضي الله عنهم ورحمهم الله؛ فقد كذب قوله صلى الله عليه وسلم: (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) (وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محكوما؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة) ؛ لأن العلم بالصفات هو أصل العلوم، إذ إنه علم بالله سبحانه وتعالى، وإنما جاءت الرسل وبعثت، وأنزلت الكتب لتعريف الخلق بربهم، فإذا كان الصحابة لم يهتموا بهذا -مع شدة الحاجة إليه- كان في ذلك اتهاما لهم، بل لو كان الطريق الذي سلكه المتكلمون هو الطريق الصحيح؛ لكان اهتمام السلف في بيان صحة هذا الطريق وتقريره أعظم من اهتمامهم بأي أمر آخر.
والمتكلمون يعتذرون للصحابة والتابعين عن سلوك طريق المتأخرين، بأنهم كانوا مشغولين بتبليغ الرسالة والدعوة إليها، والجهاد في سبيل الله وما إلى ذلك، فانشغلوا عن الطرق الكلامية والحجج العقلية.
وهذا كذب! لأنهم إنما انشغلوا بهذا لدعوة الناس إلى ما جاء به الكتاب والسنة، والكتاب والسنة قد جاءا بما اعتقده الصحابة رضي

الله عنهم، ودعوا إليه من إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.
ثم قال رحمه الله: (وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين) يعني: عن كلام المحدثين في باب أسماء الله وصفاته، وغير ذلك من الأبواب الغيبية.
قال: (ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى) والصواب في هذا أن يقال: وأن يحمل المشكلات على المحكمات، كما هو منهج الراسخين في العلم، الذين أثنى الله سبحانه وتعالى على طريقهم وسبيلهم.
قال: (فليجر آية الاستواء والمجيء، وقوله: {لما خلقت بيدي} ، وقوله: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} ، وقوله: {تجري بأعيننا} ، وما صح من أخبار الرسول؛ كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه) ، يعني: ما ذكره من اعتقاده التفويض بمنهج السلف، ونحن نقول على ما سبق تقريره من القاعدة الكلية في هذا الباب؛ إن الحق هو إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وأن يعتقد أن كل كمال فالله به أولى، وأنه لا يلزم على كلام الله ولا على كلام رسوله صلى الله عليه وسلم باطل، إذ لو لزم على ذلك باطل لما صدق قوله جل وعلا: {كتاب أحكمت آياته} [هود:1] ، ولما صدق قوله سبحانه وتعالى: {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه} [فصلت:42] .
المهم أن أهل الكلام أقروا فيما كتبوه وفي آخر أمرهم وبعد تجوالهم في الطرق الكلامية، بسلامة طريق السلف، وأنه هو الطريق الموصل إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، وهذا من فضل الله ونعمته، فالحمد لله الذي هدانا لما أضلهم عنه.." (1)
"لا تعارض بين معية الله وعلوه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، وأصلي وأسلم على أشرف الخلق أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد: فيقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: [ولا يحسب

(1) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 26/2

الحاسب أن شيئا من ذلك يناقض بعضه بعضا ألبتـة، مثـل أن يقـول القائل: مـا في الكتـاب والسـنة من أن اللـه فـوق العـرش يخالفـه الظاهر من قولـه: {وهـو معكم أين مـا كنتم} [الحديـد:4] ، وقولـه صلى الله عليه وسلم: (إذ قـام أحـدكم إلى الصـلاة فـإن اللـه قبـل وجهه) ، ونحو ذلك؛ فإن هذا غلط؛ وذلك أن الله معنـا حقيقـة، وهـو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعـالى: {هو الذي خلق السـماوات والأرض في سـتة أيـام ثم اسـتوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيهـا وهـو معكم أين مـا كنتم واللـه بمـا تعملـون بصـير} [الحديد:4] ، فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينمـا كنا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: (والله فـــوق العـــرش وهـــو يعلم مـــا أنتم عليـــه) .
وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرهـا في اللغـة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجـوب مماسـة أو محـاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيـدت بمعـنى من المعـاني دلت على المقارنـة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمـر معنـا أو والنجم معنـا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسـك، فاللـه مـــع خلقـــه حقيقـــة وهـــو فـــوق عرشـــه حقيقـــة] .
ذكر المؤلف رحمه الله بعد أن قال: (ولا يحسب الحاسـب أن شـيئا من ذلك يناقض بعضه البعض ألبتة) مثالا لما قد يتوهم من التناقض فيما أخبر الله سبحانه وتعالى به عن نفسه، فقال رحمه الله: (مثل أن يقول القائل: ما في الكتـاب والسـنة من أن اللـه فـوق العـرش يخالفه الظاهر من قوله: {وهو معكم أين ما كنتم} ، وقولـه صـلى الله عليه وسلم: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فـإن اللـه قبـل وجهـه) ونحو ذلك) ، يعني: من الأحاديث أو النصـوص سـواء من الكتـاب أو السنة التي تدل على معيته سبحانه وتعالى، قال: (فـإن هـذا غلـط) أي: اعتبار نصوص المعية مخالفة لنصوص العلـو والاسـتواء (وذلـك أن الله معنا حقيقة) ، أي: كما أخبر به عن نفسـه سـبحانه وتعـالى، (لا نحتاج في ذلك إلى تأويل) أي: لا نحتاج في ذلك إلى تحريف، بل نثبتـــه كمـــا أثبتـــه ســـبحانه وتعـــالى لنفســـه في كتابـــه.
(وهو فوق العرش حقيقة) أي: كما أخـبر في كتابـه، وكمـا أخـبر بـه نبيه صلى الله عليه وسلم (كما جمع الله بينهما في قولـه سـبحانه: {هو الذي خلق السـماوات والأرض في سـتة أيـام ثم اسـتوى على

العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيهـا وهـو معكم أين مـا كنتم واللـه بمـا تعملـون بصـير} [الحديد:4] ، فجمع بين هذين المعنيين وبين هاتين الصفتين في آية واحدة, فدل ذلك على أنه لا تعـارض بينهمـا ولا تنـاقض، بـل إثبـات علو الله سبحانه وتعالى على عرشه لا يناقض أنـه سـبحانه وتعـالى مـــــع خلقـــــه حقيقـــــة.

ثم قال: (فأخبر أنه فوق العرش) يعني: في هذه الآيـة، (وهـو معنـا أينما كنا، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حـديث الأوعـال) وهو حديث مشهور رواه الترمذي بسند لا بأس به وفيه: (والله فوق العـــــرش، وهـــــو يعلم مـــــا أنتم عليـــــه) .

وأضيف الحـديث للأوعـال؛ لأن فيـه ذكـر الأوعـال, والأوعـال: جمـع وعـل، وهـو في اللغـة تيس الجبـل، ويطلـق أيضـا في اللغـة على الأشراف والكبراء من كل شيء، ومن ذلك قـول النـبي صـلى اللـه عليه وسلم: (لا تقوم الساعة حـتى تعلـو السـفول وتهلـك الوعـول، قيل: وما السفول يا رسول الله؟ قال -ما معنـاه- أنهم أردأ القـوم, قيل: وما الوعول يا رسول الله؟ قـال: أهـل الـبيوت الصـالحة) أي: الأشــــــراف من أهــــــل الخــــــير والصــــــلاح.

فالوعول: هم الأشراف وهم من أشرف خلق الله سـبحانه وتعـالى, كمــا ثبت أنهم ثمانيــة يحملــون العــرش في حــديث الأوعــال.

فالله جل وعلا على عرشه، وهو فوقه سـبحانه وتعـالى، ومـع ذلـك فهو يعلم سبحانه وتعالى ما أنتم عليه، وهـذا تفصـيل وبيـان لمعـنى المعيـة المـذكورة في الآيـة، وأنهـا ليسـت المعيـة الـتي تقتضـي المخالطـة والممازجـة، بـل هي معيـة العلم كمـا فسـرها بـذلك المفســــرون من أهــــل الســــنة والجماعــــة.

قال: (وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرهـا في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجـوب مماسـة أو محـاذاة عن يمين أو شـمال) أو عن أي جهـة، فالـذي تفيـده كلمـة (مـع) هـو المقارنـة والمصـاحبة، لكن لا يسـتلزم ذلـك وجـوب المماسـة أو المحـاذاة من أي جهـة من يمين أو شـمال أو فـوق أو تحت، (فـإذا قيدت بمعـنى من المعـاني؛ دلت على المقارنـة في ذلـك المعـنى) ولم تفـــــــد المحـــــــاذاة والمماســـــــة.

يقـول في ضـرب الأمثـال على صـحة هـذه القاعـدة وأن (مـع) في اللغـة تـدل على المقارنـة المطلقـة لا على المحـاذاة والمماسـة:

(مازلنا نسير والقمر معنا) ، ومعلوم أن القمر ليس مخالطا ولا محاذيا ولا مماسا لمن قالوا بهذا القول، قال: (أو النجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة) ، فلا تعارض بين معنى العلو ومعنى المعية.

ولما كان هناك من يفهم من ذلك المعارضة بين هاتين الصفتين؛ جرى كثير من أهل العلم على ذكر الصفتين مقترنتين، فإذا ذكر بحث العلو أو الاستواء ذكر معه بحث المعية؛ ليبين عدم التعارض بين هاتين الصفتين، كما جمع الله سبحانه وتعالى بينهما في آية الحديد: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} .." (1)

"إضافة المعية إلى المخلوقات والاستواء إلى العرش

قال رحمه الله: [ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات -كإضافة الربوبية مثلا- وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش] .

فالاستواء لا يضاف إلا للعرش، لكن المعية والربوبية والعبودية تضاف إلى عموم الخلق.

[وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط لا حقيقة ولا مجازا؛ علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف] .

فإثبات هذه الصفات على الوجه الذي دلت عليه ألفاظ الكتاب والسنة، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وأنه لا اضطراب بينها ولا تناقض بينها في إثبات ما أثبتته، وما حوته من معان هو الواجب.

فاللفظ المتواطئ هو: ما اتحد لفظه ومعناه مثل الإنسان، أنا ذكرت لكم النور في المشترك، وهذا غلط، النور في المتواطئ؛ لأنه متحد لفظا ومعنى لكن القدر مختلف، لكن المثال الصحيح للمشترك هو المشتري أو العين, المشتري يطلق على الذي أخذ الشيء بثمن، ويطلق على الكوكب، فاللفظ واحد والمعنى مختلف، والعين تطلق على الذهب، وتطلق على الماء، وتطلق على العين

---

1) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 27/2

الباصرة, فاللفظ واحد والمعنى مختلف.
إذا: المشترك ما اتحد لفظه فقط، وأما المتواطئ فهو ما اتحد لفظه ومعناه مثل الإنسان، ومثل النور.
نقف على هذا والله تعالى أعلم.." (1)
"توحيد الشرع والقدر
وقوله: (وفي الشرع والقدر):
المقصود بالشرع: الأمر والنهي.
وأخص الأمر: هو أمره سبحانه وتعالى لعباده بأن يعبدوه وحده لا شريك له، ولا شك أن هذا متضمن لمقام ربوبيته سبحانه وتعالى.
وأخص النهي: هو النهي عن الشرك به، عن أن يكفروا أو يشركوا بربهم سبحانه وتعالى.
والقدر: هو قدر الله في خلقه.
وقولنا: (في خلقه) الخلق اسم عام، وليس خاصا بالعباد من بني آدم؛ بل هو قدره سبحانه المطرد، فإن الله هو الخالق وما سواه مخلوق، والله سبحانه وتعالى هو الباري وما سواه عالم مخلوق، وهو رب العالمين أجمعين من بني آدم، ومن الملائكة، والجن، والأحياء والأموات والجماد، وما إلى ذلك.
فقدره سبحانه وتعالى مطرد في سائر خلقه، وهذا القدر له أصول ومعان سيأتي -إن شاء الله تعالى- التعليق عليها فيما بعد.
وقد ذكر المصنف هذه المسألة لأن مقاما في هذا الأصل -وهو القدر- حصل **فيه غلط عند** قوم من أهل القبلة، وهو ما يتعلق بأفعال العباد، وصلتها بقدر الله سبحانه وتعالى.
والقدر: هو قضاء الرب سبحانه وتعالى على خلقه فيما يتعلق بحركاتهم وسكناتهم وأفعالهم ومآلهم .. وما إلى ذلك.." (2)
"حكم القاتل عمدا
قوله تعالى: (ومن يقتل مؤمنا) هذه الآية من أخص الآيات وعيدا في كتاب الله، ومعلوم أن قاعدة أهل السنة والجماعة: (أن مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله).
وقد جاء عن ابن عباس فيما ثبت عنه في الصحيح: (أن القاتل عمدا ليس له توبة)، وقيل: إنه رجع عن ذلك، وهذه مسألة أخرى؛

(1) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 27/10
(2) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 2/4

لكن المقصود أن ما ذكره ابن حـزم وبعض المتـأخرين من أن ابن عباس يـذهب إلى أن القاتـل عمـدا يكـون مخلـدا في النـار، **فهذا غلط على** ابن عباس؛ لأن ابن عباس لم يقل: إنه يعذب في النار، إنما قال: (لا توبة له)، ومعنى ذلك: أنه يوافي ربه بالكبيرة، ويكـون مستحقا للوعيد، أما أنه يلزم من قول ابن عباس: (إنـه لا توبـة لـه) أنه يعذب في النـار، فلا يلـزم ذلـك، ولا يلـزم أن يكـون مخلـدا في النـــار.

وهـذا يـدخل في قولـه تعـالى: {ويغفـر مـا دون ذلـك لمن يشـاء} [النساء:48] وإن عذب -أي: إن لحقه العذاب- فإنه لا يكون مخلـدا. فمن حكى عن ابن عبـاس أن القاتـل عمـدا يخلـد في النـار **فقـد غلط عليه**، ومن حكى عنه أيضا أن القاتل عمـدا يعـذب في النـار **فقد غلط عليه**؛ إنما الذي قاله ابن عبـاس أنـه (لا توبـة لـه) أي: يوافي ربه بذنبه، ويكون مستحقا للوعيد، وأهل الكبائر دون الشرك -عند ابن عباس وغيره- إذا وافوا ربهم بالكبائر فإنهم تحت مشيئته.

ومسألة القتـل من أشـد المسـائل في القـرآن والسـنة، وفي قتـل النفس قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عن أبي هريرة: (من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن شـرب سـما ...) إلى آخـر الحــديث، وقــد رواه غــير الشــيخين كــ الترمــذي وغــيره.

وقد أشكل على بعض أهل العلم قوله: (خالدا مخلدا فيها أبـدا) مـع أن القاعدة عند أهل السنة والجماعـة: أن الكبـائر لا تـوجب التأبيـد في النار إلا كبيرة الشرك والكفر بالله، أمـا مـا عـدا ذلـك فإنـه إذا عــذب يعــذب قــدرا في النــار، ثم يخــرج منهــا إلى الجنــة.

وعليــه: فقولــه: (خالــدا مخلــدا فيهــا أبــدا) فيــه طريقــان:

الطريـق الأول: أن يكـون هـذا من بـاب التعبـير العـربي في أنـه يســــــــتحق قــــــــدرا كبــــــــيرا من العــــــــذاب.

الطريق الثاني: أن تكون اللفظة الأخيرة وهي قوله: (أبدا) لم تصح عن النــــــبي صــــــلى اللــــــه عليــــــه وســــلم.

وكأن هذا هو الأقرب، وهو أن قوله: (أبدا) لفظة معلولة، فإسـنادها غريب فرد، وقد أشار الإمـام الترمـذي إلى إعلالهـا، وإن كـانت في الصـحيحين، ومعلـوم أن الشـيخين إذا اتفقـا على حـديث لـزمت صحته، كما ذكره جماعة من أهل العلم؛ لكن فرق بين أن يقال: إن الحديث ليس بصحيح، أو مطعون فيـه، أو معـل، وبين أن يقـال: إن

لفظا فيه دخله الإعلال.
إذا: القاعدة الشرعية المنضبطة في الكتاب والسنة والإجماع لا يمكن أن يخرج عنها بهذا؛ وهذا من باب رد المختلف فيه إلى المؤتلف، أي: ما دام أن القاعدة منضبطة أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار، فلا يجوز لأحد أن يقول: إن من قتل نفسه يخلد في النار أبد الآبدين كالكفار؛ لأنه مخالف للقاعدة الأصل، وهو غير متمسك بالنص؛ لأن هذا النص الذي فيه قدر من الإشكال والاشتباه يرد إلى المؤتلف، وإلى المجمع عليه، وإلى البين المحكم؛ ولابد من مراعاة هذا الأمر في فقه الحروف؛ فإنه لا يفقه الحرف من القرآن وحده؛ بل لا بد أن يقاس وأن يعتبر في السياق وبمقارنه وبالأصول في هذا الباب .. ونحو ذلك.
ولذلك فإن من يفقه الحروف وحدها يقع أحيانا في شيء من الإشكال، فمثلا: وجد بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال -كما في الصحيحين- عن الخوارج: (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)، فقال: الحديث صريح في كفرهم. وهذا غلط؛ لأن الصحابة وهم أفقه الناس لكلام النبي صلى الله عليه وسلم، لما أدركوا هؤلاء الخوارج أجمعوا على قتالهم، كما يقول ابن تيمية: أن هذا هو ظاهر مذهب الصحابة، ومع ذلك يقول: إنه من جنس الإجماع عند الصحابة الذين أدركوهم أنهم ليسوا كفارا؛ فلا يمكن أن يكون بين الصحابة إطباق على فقه نص ويكون فقهه خطأ عندهم.." (1)

"أقسام خلق الله

قال المصنف رحمه الله: [وقوله: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس:82]].
خلق الله سبحانه وتعالى يقع على وجهين:
الوجه الأول: أن يكون خلقه سبحانه وتعالى لشيء بمحض الأمر، وهو المذكور في مثل قوله: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس:82].
الوجه الثاني: أن يكون خلقه سبحانه وتعالى على قدر من التقدير والتدبير وتسلسل الأسباب، كخلقه لآدم، وكخلقه للسماوات والأرض، وغير ذلك من مخلوقاته.

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 6/5

فإما أن يكون خلقا سببيا، أي: معتبرا بتسلسل الأسباب؛ كخلق بني آدم، فإن زيد بن عمرو هو ولد لعمرو ولأمه، فخلق بهذين الأبوين على جهة السببية.
ومن خلقه سبحانه وتعالى ما كان مقطوعا عن الأسباب، إنما يخلق الشيء بمحض الأمر، كخلقه سبحانه وتعالى للحية في قصة موسى، فإن العصا انقلبت حية لما أمرها الله أن تكون حية، فقد خلقت بمحض الأمر، والحيات الأخرى خلقت بتسلسل الأسباب، والله هو الخالق للسبب والمسبب.
وسائر ما يقع في الكون هو من تقديره وخلقه وأمره سبحانه وتعالى.
والملائكة سبب في خلق الله، **وقد غلط بعض** المتأخرين فقال كلمة يعجب منها، وقد توجد في بعض الكتب التي يتداولها الناس، قال: "إن كل ما يحدث في الكون هو بأثر الملائكة وتدبيرهم"، وهذا غلط، فإن الملائكة عباد مكرمون، وقد بين الله سبحانه وتعالى أن لهم عملا، وأنهم مشغولون بأمر الله وتدبيره لهم؛ ولكن ليس في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن الملائكة قد أحاطوا بشأن الملكوت، أو أنهم يدبرون سائر ما يكون، لكن هناك أمور من أمره سبحانه وتعالى تدبرها الملائكة بتدبير الله وأمره لهم، ولكن أن يقال: إن كل ما يقع هو بأثر الملائكة، فإن هذا غير صحيح؛ بل يقع ما هو بأثر الملائكة، ويقع ما هو بمحض أمره سبحانه وتعالى وخلقه، وغير ذلك.
قال المصنف رحمه الله: [وقوله تعالى: {هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم * هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون * هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم} [الحشر:22 - 24]].
هذا تفصيل لأسمائه تعالى: {الخالق البارئ المصور} [الحشر:24] وغير ذلك من الأسماء الحسنى.." (1)
"المقصود بتسبيح الجمادات
وقوله تعالى: {يسبح له ما في السموات والأرض} [الحشر:24] ما معنى أن ما في السماوات والأرض يسبح له سبحانه وتعالى؟

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 6/7

الجواب: إن كثيرا من الأسئلة **قد غلط في** أصلها، والذي أصبح كأنه شيء مألوف عند الناس أن كل سؤال لا بد له من جواب مفصل يتناسب مع السؤال.
والحق أن بعض الأسئلة يكون جوابها التوقف، وأن هذا مما اختص الله بعلمه، فلا يجوز أن نقول: إن تسبيح الجبال مثلا هو سكونها، وإن تسبيح السحاب يكون بحركته، فإن هذا تفصيل والتماس غير صحيح؛ لأنه قول بغير علم، والله تعالى لما ذكر التسبيح قال: {تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم} [الإسراء:44] فلما قال: {ولكن لا تفقهون تسبيحهم} [الإسراء:44] علم أن جواب هذا السؤال أن يقال: إنها تسبح حقيقة، ولكن تسبيحها لا يفقه، ولو كان تسبيحها هو محض حركة السحاب، أو سكون الجبال، لكان مما يشاهد فضلا عن أن يفقه، ولكن لما قال: {ولكن لا تفقهون تسبيحهم} [الإسراء:44] علم أن هذا مما يتوقف فيه، وأنه يسلم به، والإنسان لا يمكن لعقله أن يتصور سائر الممكنات التي قد يقدرها الله سبحانه وتعالى أو ينشئها.." (1)
"تعطيل الصفات يستلزم نفي الذات
وقوله رحمه الله: (ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلا يستلزم نفي الذات):
أي أنهم إذا قالوا: إنه ليس قابلا للصفات؛ لزم من ذلك أن لا يكون قابلا للوجود؛ لأن وجود موجود قائم بنفسه، غني عما سواه -وهو الله سبحانه وتعالى- يمتنع إلا أن يكون هذا القائم بنفسه الغني عما سواه متصفا بصفات الكمال، والله سبحانه وتعالى قد أجمع المسلمون وعامة الأمم على أنه سبحانه هو الواحد الأحد، القائم بنفسه، الواحد في ربوبيته، وإن كانوا يشركون في الألوهية -أي: غير المسلمين- لكن من الفطرة المستقرة عند عامة بني آدم أن الله هو الرب الواحد في ربوبيته، القائم بنفسه، الغني عما سواه.
فإذا كان كذلك فلا بد لهذا القائم بنفسه الغني عما سواه أن يكون متصفا بصفات الكمال، وإذا تجرد عنها أو عطل عنها استلزم ذلك نفي الذات.
وقد ذكر الله تعالى قصة إبراهيم عليه السلام لما جادل الصابئة، فإنه بعث في بلاد كان أئمتها المتفلسفة وأتباعهم هم الصابئة،

---
(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 6/8

وكانوا ينظرون في مثل هذه المقالات، ومما يدل على أن مقالة نفي الصفات أصلها مقالة صابئية فلسفية: أن إبراهيم عليه السلام جادل قومه -وهم الصابئة- في مسائل تتعلق بأصول الربوبية والخلق والأفعال الإلهية، كما قال الله تعالى: {وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين * فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي} [الأنعام:75 -ـ 76] ولما جاء ابن سينا إلى مسألة الأفول: (فلما أفل) أخذ يرجعها إلى نفس نزعة الصابئة القديمة فقال: إنه (لما أفل) أي: تحرك، فدل ذلك على أن الإله لا يتحرك.

وهذا غلط؛ ولأن معنى (أفل) أي: غاب واحتجب الكوكب. وقد كان إبراهيم عليه السلام يقول لأبيه: {يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر} [مريم:42] فدل ذلك على أن الإله الحق لا بد أن يكون متصفا بهذه الصفات، وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد عطل ربوبية وألوهية هذه المعبودات لكونها لا تتصف بصفة أو صفتين، فمن باب الأولى ما يتعلق بسائر الصفات، كما قال تعالى عن أصحاب العجل: {ألم يروا أنه لا يكلمهم} [الأعراف:148].." (1)

"أخص أسماء الرب ومعانيه عند المعتزلة

وأخص الأسماء في كلام المعتزلة خمسة: حي، عليم، قدير، سميع، بصير، أما الثلاثة الأولى: حي، عليم، قدير، فقد أطبقت عليها المعتزلة، ولا يوجد أحد من المعتزلة ينكرها، وأما السميع والبصير، فهي من الأسماء التي فيها بعض التردد فيما بينهم؛ لكن هذه الخمسة فيها استقرار في الجملة عندهم.

وأما أخص معاني الرب عند جمهورهم فهي: القدم، والأولية، ويجعلون هذا هو مبدأ الربوبية، وهذه مسألة فيها إجمال، فلا يقال: **إنها غلط من** كل وجه؛ لأن الأولية وأنه الأول وليس قبله شيء، لا شك أنها من أصول ربوبيته، لكن أنها هي أجمع هذه المعاني فإن هذا ليس بالتام؛ فإن قولنا: إنه هو رب العالمين، هذا الوصف هو جامع لأوليته، ولخلقه، ولأفعاله .. وغير ذلك.." (2)

"لا يلزم من اتفاق الاسمين تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص

---

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 7/14

(2) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 8/11

وقولـــه: (ولم يلـــزم من اتفـــاق الاســـمين تماثـــل مســـماهما):
هذا السياق فيه اختلاف في النسخ، وبعض هذا الاختلاف قد يســبب غلطا في فهم العبـارة، والصـواب في قراءتهـا هـو: (ولم يلـزم من اتفاق الاسمين، وتماثل مسـماهما، واتحـاده عنـد الإطلاق والتجريـد عن الإضافة والتخصيص، اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضـافة والتخصيص، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص)، هـــــذا هـــــو الســــياق الصـــــحيح للعبـــــارة.
فقولـه: (ولم يلــزم من اتفــاق الاســمين) أي: الاتفــاق الاســمي اللفظي، أن هـــذا يســـمى موجـــودا وهـــذا يســـمى موجـــودا.
وقولـه: (وتماثـل مسـماهما) أي: التماثـل الـذي نقـول عنـه: الكلي الذهني، فلابد أن يتفق الاسمان ويتماثل المسمى في وجهه الكلي؛ لأن مسألة المسمى لا يجوز إطلاقها، فإذا قيـل: هـل في المسـمى اشتراك أو ليس فيه اشتراك؟ قيل: فيه تفصيل: فإذا كان المسمى في وجهه الكلي الذهني المطلق فهذا وجه، وإذا كـان المسـمى في وجهـــه المضـــاف المخصـــص فهـــذا وجـــه آخـــر.
وقولـه: (واتحـاده عنـد الإطلاق والتجريـد عن الإضـافة والتخصـيص اتفاقهمـــا):
في بعض النســخ: (لا اتفاقهمــا) واللام هنــا غلــط، بــل الصــواب: (اتفاقهمـا)، أي: لم يلـزم الاتفـاق في الاسـم وفي المسـمى الكلي الاتفـــــــاق عنـــــــد الإضـــــــافة والتخصـــــــيص.
وقوله: (ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصـيص، فضـلا عن أن يتحـــــد مســـــماهما عنـــــد الإضـــــافة والتخصـــــيص):
أي: أنه لم يلـزم التماثـل عنـد الإضـافة والتخصـيص، وهـذا بين في مخلوقـات اللـه؛ كمـا في المثـال السـابق، وهـو اتفـاق العـرش والبعوض في مسمى الوجود، ومع ذلك فوجـود العـرش غـير وجـود البعوض، فإذا كان هذا بينا في المخلوقات، فبين الخالق والمخلـوق من بـــاب أولى.
والاتحاد: هو عبارة عن ماهية واحدة، ليس فيه غيرية، أمـا التماثـل: فهو عبـارة عن مـاهيتين، لكن بينهمـا تماثـل، ففيـه غيريـة، فـإذا لم يلـــــزم التماثـــــل فمن بـــــاب أولى لا يلـــــزم الاتحـــــاد.
ولذلك فإن القول بوحدة الوجـود من أفسـد المقـالات الـتي قالتهـا الأمم المنحرفة عن دين المرسلين.." (1)

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 9/9

"مناقشـــــــة من يثبت الصـــــــفات الســـــــبع دون غيرها
قال المصنف رحمه الله: [فإن كان المخـاطب ممن يقـر بـأن اللـه حي بحيـاة، عليم بعلم، قـدير بقـدرة، سـميع بسـمع، بصـير ببصـر، متكلم بكلام، مريـد بـإرادة، ويجعـل ذلـك كلـه حقيقـة، وينـازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، ويجعـل ذلـك مجـازا، ويفسـره إمـا بالإرادة، وإما ببعض المخلوقـات من النعم والعقوبـات، قيـل لـه: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته؛ بـل القـول في أحـدها كـالقول في الآخـــر].
من هـــــــو القائـــــــــل بهـــــــــذا المــــــــــذهب؟
إذا قلنا: إن الأشعرية يقولون: إن اللـه سـبحانه وتعـالى حي بحيـاة، متكلم بكلام
إلخ، فهذا لا إشكال فيه، فإنه معروف عن المتقـدمين منهم وكـذلك عن المتأخرين، وأما إذا فهم من هذا السـياق أنهم يثبتـون الصـفات السبع، فإن الصحيح أن مـذهب الأشـاعرة فيـه تفصـيل، فالصـفات الســبع الــتي هي: الحيــاة، والكلام، والســمع، والبصــر، والإرادة، والعلم، والقدرة، هـذه أجمعت عليهـا الأشـعرية، أتبـاع أبي الحسـن الأشعري، وأما أن الأشعرية لا يثبتون إلا هذه الصفات الســبع، فمن حكى في مذهبهم أنهم يقتصرون على هذه السبع وحدها فقد أخطأ عليهم؛ بــل إن متقــدميهم وأخصــهم أبــو الحســن الأشــعري إمــام المــذهب، ومتقــدمو أصــحابه؛ كــ القاضــي أبي بكــر ابن الطيب الباقلاني، وابن فورك، وجماعـة سـواهم، هـؤلاء يثبتـون مـا يسـمى بالصـفات الخبريـة؛ كالوجـه، واليـدين، ونحوهـا، وبعض متوسـطيهم يثبتـون بعض الصـفات غـير هـذه السـبع، وإنمـا الـذين غلب عليهم الاقتصار على هذه السبع هم طبقة أبي المعالي الجويني ومن سـار على نســجه، أي: من نســج على طريقــة الجويــني بعــده من المتـــأخرين.
والإحاطـة بتفصـيل مقالـة الأشـعرية في الصـفات مسـألة مطولـة، ولكن النتيجـة العامـة: أن الأشـعرية منتسـبون للسـنة والجماعـة، معظمـون لمتقـدم الأئمـة، ليسـوا من جنس المعتزلـة ونحوهـا من الـذين لا ينتحلـون مـذهب السـنة والجماعـة، فهم -أي: الأشـاعرة- أقرب طوائف المتكلمين إلى أهل السنة والجماعة، كما يعبر بــذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله، وإمام المذهب - أبو الحسن الأشعري - حالــه بعــد رجوعــه عن الاعــتزال متسلســل من المفضــول إلى

الفاضـل، فإنـه أول مـا رجـع عن الاعـتزال انتسـب لأهـل السـنة والجماعة، لكنه لم يكن بصيرا بمفصل مـذهبهم، وكـان علمـه بعلم الكلام علما مفصلا، فصار يأخـذ من مقـالاتهم المجملـة ويحـاول أن يفصلها، فربما فصلها تفصيلا كلاميا، فانحرف بها عن مقصودهم، ثم حسنت حاله في آخر أمره لما صنف كتاب الإبانة، فكتاب الإبانة إن كان عليه بعض المآخذ، إلا أنه في الجملة كتاب مقارب للسنة، وإن كـان غـير محقـق على السـنة والجماعـة، لكنـه مقـارب للسـنة والجماعة، وقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله ما نصـه: "وأمـا من قال منهم -يعني: الأشعرية- بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشـعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك -وهذا قيد مهم، وهو قوله: ولم يظهر مقالة تناقض ذلك- فهذا يعد من أهـل السـنة، لكن مجـرد الانتساب إلى الأشعري بدعة"، وإنما كـان الانتسـاب إلى الأشـعري بدعة ليس لأجل الأشعري بذاته؛ بل لأنه في أصول الديانـة لا ينبغي أن ينتسب إلى معين على وجه الاختصاص به، فإن قال قائـل: فقـد انتسب من انتسب إلى الإمام أحمد، وقالوا: إنه إمام السـنة، قيـل: أن يقـال عن الإمـام أحمـد أو عن الشـافعي أو عن أبي حنيفـة أو مالك أو غيرهم: إنه من إئمة السنة، أو إمام أهل السنة، هـذا وجـه، وأما أن يقال: إن الحق في قول أحمد، وكأنـه اختص بـه، فهـذا هـو البدعـــة.

ولذلك لما نـاظر ابن تيميـة بعض المتكلمين والقضـاة في العقيـدة الواسـطية والحمويـة وغيرهـا، قـال لـه بعض قضـاة المالكيـة والشافعية: قل: إن هذا معتقد الإمام أحمد بن حنبل، فقال: لا، هـذا المعتقـــد معـــروف قبـــل أن يولـــد الإمـــام أحمـــد بن حنبـــل، فلا يضاف إلى رجل معين، وحتى لـو كـان صـاحب سـنة فلا ينسـب إليه بخصوصه، وكأن غـيره من أهـل السـنة أو من الأئمـة ليس الحـق معهم، إنما الانتساب للمعين يكون في أمور الاجتهاد؛ لأنه لا غرو أن يقـال: إن فلانـا حنبلي أو شـافعي في الفقـه؛ وذلـك لأن الشـافعي مجتهد في جمهور مسائل الفقه، فأنت قد انتسبت إليه فيمـا يختص به وهو اجتهـاده، وأمـا العقائـد والأصـول الكـبرى فليسـت من بـاب الاجتهاد، ولذلك منع أن ينتسب أو أن يتعصب لمعين فيها، فضلا عن أن يكون هذا المعين عنده انحراف، أو غلط، أو عدم موافقه للسنة والجماعـــة.

قـال المصـنف رحمـه اللـه: [فـإن قلت: إن إرادتـه مثـل إرادة

المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضى وغضب يليق به، وللمخلوق رضى وغضب يليق به].
فالقاعدة واحدة، والتفريق تحكم، ومعلوم أن التحكم ممنوع في النظم العقلية، فلابد من جواب عقلي، وهذه مناظرة عقلية، فإذا قال المخالف: إنه يثبت الإرادة، قيل له: إن الله يقول: {منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة} [آل عمران:152] فأثبت للمخلوق إرادة، فلم لم يلزم أن تكون إرادة الرب كإرادة المخلوق؟ فإن قال: إن الله له إرادة تليق به، قيل: هذا صحيح، ولكن لم لا تقول: إن له رضى يليق به؟ فإن هذه الصفة في كتاب الله، قال تعالى: {رضي الله عنهم ورضوا عنه} [المائدة:119] فهذه آية من القرآن، وهذه آية من القرآن، وهذه صفة وهذه صفة، فالتفريق بينهما من باب التحكم.
قال المصنف رحمه الله: [وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق، قيل لك: وهذا غضب المخلوق].
إذا قال المخالف: إن الغضب غليان دم القلب، وهذا لا يليق بالله تعالى.
قيل: هذا تعريف للغضب بمعناه المضاف المخصص للمخلوق، وإلا فلا يمكن أن يقول قائل: إن الله سبحانه وتعالى ذكر أن الحياة مخلوقة، كما في قوله سبحانه وتعالى: {الذي خلق الموت والحياة} [الملك:2] فالحياة ذكرت مخلوقة في القرآن، ونحن نقول: إن الله حي بحياة، فهل الحياة التي أضيفت إلى الله هي الحياة المخلوقة؟ الجواب: لا.
إذا: هذا التعريف للغضب هو في حق المخلوقات، وليس من باب ما يلزم في حق الخالق، تعالى الله عن ذلك.
قال المصنف رحمه الله: [وكذلك يلزم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين؛ فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات، وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه.

قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة].
أي: إن قال: إنه لا يوجد للمحبة والرضا إلا صورة أو معنى واحد، وهو المعنى اللائق بالمخلوق.
قيل: فيلزمك أن تقول: إنه لا يوجد للسمع والبصر إلا معنى واحد، فلم صح في عقلك أن يكون للسمع والبصر ونحوها أكثر من مراد بحسب الإضافة والتخصيص، ولم يصح ذلك في حكم المحبة والرضا ونحوها؟!
قال رحمه الله: [فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته، فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات.
فهكذا يقول له المثبون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك].
قوله: (فإنه يبين) أي: هذا المتكلم من الصفاتية المنتسب للسنة والجماعة، ولكنه لم يحقق أصولهم من أصحاب الأشعري، يقول المصنف: إنه إذا ناظر الأشعري من هو من المعتزلة، وقال المعتزلي: إنه ليس لله إرادة ولا كلام إلخ، قال له هذا المتكلم من الصفاتية: إن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات.
وهذا الجواب من هذا الصفاتي المتكلم جواب صحيح، لكنه يجب أن يطرد في بقية الصفات، فإن الحق لابد أن يكون مطردا.
وقوله: (فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك):
أي: ما كان جوابه للمعتزلي، فهو جواب أهل السنة له.." (1)
"أقوال بعض الباطنية في الوجود والعدم
قال المصنف رحمه الله: [وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم، ورفعهما كجمعهما.
ومنهم من يقول: لا أثبت واحدا منهما.
وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت الساكت، الذي لا يعبر عن الحقائق].

---
1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 10/4

وهذا من باب التحكم، ولذلك فـإن من الطـرق الـتي يسـلكها بعض الغلاة من الباطنية في هذا البـاب: -وهي من الطـرق الـتي يعتبرهـا بعض الغلاة من المخالص لهم- أنهم يمنعون إجراء الأحكام العقليــة على هــذه المسـائل، ويجعلـون الأمـر من بـاب التفسـير البـاطني المحض، الــذي لا يعتمــد لا على تفســير القــرآن باللغــة، ولا على تفسير وحكم العقل، فينفكون عن الحقـائق العقليـة، ويزعمـون أن الحقائق العقلية ليسـت مناسـبة لمسـائل الربوبيـة، ومـا إلى ذلـك، وهذا لا شك أنه تحكم على العقل؛ لأنه يستلزم إبطال الحقائق، فـإن الحقائق إذا لم تعلم بالشرع ولم تعلم بالعقل فإنه يمتنـع العلم بهـا. وأمــا قــول من يقــول: إن الحكم العقلي حكم قياســي على الموجودات، وعلى المشبهات، وعلى المخلوقات، والله تعالى منزه عن هـذا القيـاس، فيقـال لـه: هـذا غلـط، فـإن الحكم العقلي ليس بالضـرورة أن يكـون حكمـا قياسـيا، وإن كـان من أحكـام العقـل: القياس على الشاهد ونحو ذلك، فهذا بـاب آخـر، لكن هنـاك أحكـام عقلية ضرورية ليست مبنية على الحكم في الشاهد، وهي الأحكــام العقليــة الأولى؛ كـالقول بـأن النقيضـين يمتنـع اجتماعهمـا ويمتنـع ارتفاعهما، وأن الحي إذا نفيت عنه أحد الصفتين لزم قبول الأخـرى وهكذا، فهذه أحكام عقلية أولى ليست مبنية على القيـاس الحسـي المعين، وإن كان القياس الحسي إذا كان مطردا فإن حكمـه يكـون قطعيا.." (1)

"جــواب من ســأل عن كيفيــة الاســتواء على العــرش

قال المصنف رحمـه اللـه: [فـإذا قـال السـائل: كيـف اسـتوى على العرش؟ قيل له -كما قال ربيعة ومالك وغيرهما-: الاستواء معلـوم، والكيف مجهول، والإيمـان بـه واجب، والسـؤال عن الكيفيـة بدعـة؛ لأنــه ســؤال عمــا لا يعلمــه البشــر، ولا يمكنهم الإجابــة عنــه].

قولــه: (الاســتواء معلــوم):

أي: معلوم في الكتاب والسنة؛ فإن القـرآن الكـريم، وكـذلك النـبي صلى الله عليه وسلم قد نطقا بالاستواء، ومعنى ذلـك: أنـه معلـوم اللفظ ومعلوم المعنى، فالاستواء معلـوم بالشـرع، والشـارع -وهـو القرآن الكريم وكذلك النبي صلى الله عليه وسـلم- لا يـأتي بألفـاظ مجردة عن المعـاني؛ فـإن التكلم بكلام مجـرد عن المعـنى ممتنـع؛ خاصـة إذا كـان الإنسـان يتكلم بكلام منتظم، ويقـول: إنـه ليس لـه

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 10/18

معنى، فإن هذا ممتنع، ولذلك فإن من يؤمن بالآية يلزمه أن يؤمن بمعناها، أو يلزمه أن يؤمن بمعنى فيها، أيا كان هذا المعنى، وسواء أصاب في تفسيرها أو أخطأ.
أما أن يقال: إن الآية موجودة، والمعنى غير موجود، فإن هذا لا يكون، إلا أن يكون اللسان ليس لسانا مناسبا لهذا السامع أو لهذا المتكلم.
إذا: قوله: (الاستواء معلوم) أي: معلوم المعنى، فإن معنى (استوى على العرش)، أي: علا على العرش، قال تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] أي: الرحمن علا على عرشه واستوى استواء وعلوا يليق بجلاله، لا كما يقول المؤولة: أنه استولى، ولا كما يقول المفوضة: أنه استوى على العرش، ولا نعلم معنى ذلك .. كيف لا يعلمون والله تعالى قد نطق به في كتابه، وقد قال تعالى: {أفلا يتدبرون القرآن} [النساء:82]! وهذا من تدبر القرآن.
وقد وقع في بعض كلام أهل العلم في تفسير الاستواء بالجلوس، وهذا اللفظ غلط، وإن قال به من قال، ولا يعتبر به، ولا يقال: إنه مذهب للسلف، فإن مذهب السلف تراعى فيه أكثر من جهة:
الجهة الأولى: أن الكلمات القرآنية والنبوية دائما أشرف وأصدق وأتم وأبين من الكلمات التي تكلم بها من تكلم بعدهم، حتى ولو كان المتكلم إماما عالما؛ ومن الكلمات القرآنية: الاستواء، والعلو، والفوقية
إلخ.
الجهة الثانية: أن المذهب لا يرد فيه تفسيران للسلف إلا إذا اضطرب عندهم، أما إذا ورد أن بعضهم قال: (استوى على العرش) أي: جلس على العرش، فإن التعبير لا يكون مناسبا؛ لأن كلمة (جلس) في لسان العرب ليست مرادفة في معناها ومرادها لكلمة (استوى)؛ بل فيها قدر من الزيادة، وقدر من التفصيل الذي لم تنطق به الكلمة القرآنية.
وقد يقصد بعض العلماء الذين ينطقون بمثل هذا أحيانا درء التأويل، أي: أنهم يريدون أن يبينوا أننا نحقق الإثبات، فيقعون في قدر من الزيادة؛ إما في اللفظ، وإما في المعنى.
وقد نبه ابن تيمية على هذا الأمر، وهذا يقع في هذا العصر أحيانا عند بعض الناس، سواء في مسائل الصفات أو في غيرها، يقول ابن تيمية: "إن بعض المنتسبين للسنة والجماعة، المعظمين

لطريق الأئمة، ربما زادوا إما في الحروف وإما في المعاني في مقام الإثبات، من باب التحقيق ودرء التأويل"، وضرب مثلا لذلك بـ أبي حامد من الحنابلة، يقول: "إنه شديد في الإثبات"، فينبغي لطالب العلم في تقريره للسنة أن يبتعد عن الزيادة، سواء كانت الزيادة في الكلمات أو في المعاني، إلا أن تكون كلمة اقتضاها السياق، وقد سبق معنا أن الكلمات منها ما يجب استعماله، ومنها ما يسوغ استعماله، ومنها ما يرخص استعماله لداع دعا إلى ذلك، ومنها ما يمنع استعماله.

والفقه أن يستعمل الإنسان الكلمات الشرعية، ويستعمل في الدرجة الثانية ما يحتاج العامة فيه إلى البيان والإيضاح.

وقوله: (والكيف مجهول) أي: يمتنع العلم به، وهذا نفي لإمكان العلم به، وليس نفيا للكيفية نفسها، فإن الصفات لها كيفية، فنزول الله واستواؤه له كيفية، ولكنها مجهولة.

وقوله: (والإيمان به واجب)؛ لأنه خبر من أخبار الله في كتابه، فيجب الإيمان به.

وقوله: (والسؤال عنه بدعة) أي: عن الكيفية؛ لأنه قول على الله، وسؤال في حق الله بغير علم.." (1)

"جواب من سأل عن كيفية نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا

قال المصنف رحمه الله: [وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟ قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟!].

مقصود المصنف: أن من كانت حجته على نفي نزول الرب أن يورد هذا السؤال: كيف ينزل الله إلى السماء الدنيا؟ فإذا لم يجب بمفصل من العلم وبتقرير يبين كيفية النزول قال بنفيه، يقول: فهذا انطلق من فرضية عقلية خاطئة، وهي أن ثمة تلازما بين العلم بالمعنى والعلم بالكيفية، **وهذا غلط عقلي**؛ فإن العلم بالمعنى لا يستلزم العلم بالكيفية عقلا؛ لأنه لو كان العلم بالشيء يستلزم العلم بكيفيته؛ للزم أن يقال له: إن الله موجود، فسيقول: نعم. فكيف وجود الله؟ والله له ذات فكيف هذه الذات؟ إذا: ليس ثمة

---

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 11/3

تلازم بين العلم بالمعنى وبين العلم بالكيفية؛ بل إن ثمة انفكاكا بين العلم بالمعنى وبين العلم بالكيفية، فإنه لا يلزم من علمنا بمعنى نزوله واستوائه أن نعلم الكيفية، كما أنه لا يلزم من علمنا بذاته أن نعلم كيفية ذاته سبحانه وتعالى.
والعلم بالكيفيات -أي: بكيفيات الصفات- إذا تسلسلت انتهت إلى نتيجة وهي: العلم بكيفية الذات، وهذا ممتنع، فكما أن العلم بكيفية الذات ممتنع؛ فإن العلم بكيفية الصفات ممتنع؛ لأن القول في الصفات فرع عن القول في الذات.." (1)

"الوجه الرابع: أن نفي الصفات نقص وإثباتها كمال
قال المصنف رحمه الله: [وأيضا: فنفس نفي هذه الصفات نقص، كما أن إثباتها كمال، فالحياة من حيث هي، هي -مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها- صفة كمال].
هذا هو الوجه الرابع في الرد، يقول المصنف: إننا أثبتنا صفة العلم من باب أن عدم إثباتها يستلزم الجهل، وهذا دليل عقلي على أن نفي أحد المتقابلين يستلزم ثبوت الآخر، فعندما علم بالعقل أن الله منزه عن الجهل؛ دل العقل ضرورة على أن الله متصف بالعلم.
هذا هو وجه الإثبات، لكن هل الإثبات بحكم العقل فضلا عن حكم الشرع يقتصر على ذلك؟ نقول: لا.
فهناك أوجه وأدلة من العقل تقضي بهذه الصفات، ومن هذه الأوجه ما ذكره المصنف في الوجه الرابع، وهو أن هذه الصفات -كالحياة، والكلام، والسمع، والبصر، ونحوها- هي صفات كمال إذا كانت مطلقة ولم تضف لا إلى الله ولا إلى المخلوق، وهذا الكمال الذي هو كمال ضروري للموجود لا بد أن يكون واجب الوجود متصفا به.
ومعلوم أن بني آدم حينما وصفوا بأنهم يعلمون ويسمعون ويبصرون؛ دل ذلك على كمالهم؛ لأن هذه صفات كمال، فكيف تصفون المخلوق بهذا الكمال وتعطلون الخالق عنه؟! سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا!
إذا: من الأدلة على إثبات هذه الصفات: أن هذه الصفة بتجريدها عن الإضافة صفة كمال، والله تعالى أولى بأن يوصف بالكمال؛ ولذلك فقد سبق أن الله تعالى يذكر الصفات المطلقة على الإطلاق، وهي الكماليات المطلقة، وذلك كصفة العلم، فإن الله

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 11/4

تعالى قد ذكرها مطردة مطلقة، بخلاف صفة الكيد والمكر، فإن الله تعالى لم يذكرها إلا مقيدة، كما قال تعالى: {ويمكرون ويمكر الله} [الأنفال:30] وغير ذلك من الآيات.

قال المصنف رحمه الله: [وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك، وما كان صفة كمال فهو سبحانه وتعالى أحق بأن يتصف به من المخلوقات، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به؛ لكان المخلوق أكمل منه].

قوله: (لكان المخلوق أكمل منه): **وهذا غلط من** جهة العقل وغلط من جهة الشرع؛ لأن الله يقول: {ولله المثل الأعلى} [النحل:60] ولذلك فإن المحققين من المتكلمين -كـ ابن كلاب والأشعري وأمثالهم- مهما كان عندهم من الميل عن السنة والجماعة من المسائل، إلا أنهم أثبتوا جملة من الصفات وسموها: الصفات العقلية، وقد سبق أن قال المصنف: إن من يثبت الصفات السبع لو روجع فيها وقيل له: لماذا أثبتها ولم تثبت غيرها؟ لقال: لأنه دل عليها العقل، أي: أنها صفات لازمة من حيث الضرورة العقلية.

وقوله: أنها لازمة من حيث الضرورة العقلية، كلام صحيح؛ لكن من الصحيح أيضا أن هناك جملة أخرى من الصفات لازمة من حيث الضرورة العقلية، وأن ما لم يثبته العقل لم يثبت في الشرع.." (1)

"المراد بلفظ التحيز

قال المصنف رحمه الله: [فيقال لهم: علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق، لا يستثنى منه موجود، والتحيز المذكور إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به، فهذا هو الداخل في العالم].

قوله: (فهذا هو الداخل في العالم): والله تعالى منزه عن ذلك باتفاق المسلمين، أي: منزه عن أن يكون داخل العالم.

ويستفاد من هذا السياق -خاصة في المناظرات- أن كل دليل عقلي يستعمله نفاة العلو، فهو إذا أمكن صدقه دل على نفي أن يكون الله سبحانه وتعالى داخل العالم، ولا شك أن هذا النوع من الدليل إذا صدق على هذا الوجه صار دليلا على إثبات العلو؛ لأن من الأغاليط التي وقع فيها من وقع، وفرعوا عليها: أنهم ظنوا أن

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 14/20

مفهــوم قــول الأئمــة: (إن اللــه في الســماء) هــو من جنس قــول المسلمين: (إن الملائكـة في السـماء)، ولـذلك فـإنهم يقولـون: إذا قيل: إنه في السماء؛ لزم أن يكون في جهـة، ثم يسلسـلون مسـألة الجهــة، وأن الجهــة أكــبر منــه، ومــا إلى ذلــك من الفلســفة. وهذا كله فرع **عن غلط في** الفهم؛ لأن قول الله تعـالى: {أأمنتم من في السـماء} [الملـك:16] لا يعـني أن اللـه في السـماء مثـل قولـك: إن الملائكـة في السـماء, أو إن عيسـى في السـماء, فـإن قولك: إن الملائكة في السماء، هو بمعـنى قولـك: إن بـني آدم في الأرض، أما قولنا: إن الله في السماء، فليس المقصود بالسماء هي السماوات السبع المخلوقة، وأن الله فيها كظرفية وحلول الملائكـة فيها وما إلى ذلك؛ بل السماء هنا بمعـنى العلـو، أي: أن اللـه فـوق سماواته, ولذلك ذكر الله الكرسي فقال: {وسع كرسيه السـموات والأرض} [البقـرة:255] فمـا بالـك بعرشــه الـذي هــو أعظم من ذلك؟! وما بالك بما يتعلق بذاته سبحانه وتعالى؟! فإنه لا يقدر أحــد من الخلـق قـدر عرشـه، فضـلا عن أن يقـدر قـدر ذاتـه جـل وعلا. إذا: فهم عندما فهموا فهما خاطئا ذهبوا ينفونه، وظنـوا أن هـذا هـو ظاهر القرآن، ولهذا قالوا: كيف يقال: إنه في السماء؟ وقـالوا: إنـه يلزم من ذلك التحيز، وأن تكون الجهة مخلوقة مع الله؛ لأن السماء مخلوقة، مع أنه لا يقصد بالسماء الشيء المخلوق أن الله فيه، كما يقــــال: إن الملائكــــــة في الســــــماء، ونحـــــو ذلــــك. قال رحمه الله: [وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مبـاين لهـــــا، متمـــــيز عنهــــا، فهـــــذا هـــــو الخــــروج]. وهذا لا دليل من العقل على نفيـه، ولـذلك قلنـا سـابقا: إن كـل مـا يذكره المتكلمون أو المتفلسفة من دليل على نفي العلـو، فإنـه إذا تحقق وصدق يدل على نفي أنه داخل العالم، وهـذه حقيقـة بدهيـة، لم يكن هنــاك حاجــة إلى دفعهــا، ولم يكن أحــد يقــول بهــا. ولذلك فإن الرازي يقـول: "اعلم أن المسـلمين أجمعين لم يـذهبوا إلى أن الله داخـل العـالم إلا الحنابلـة والكراميـة"، وهـذا من عـدم إدراك محمد بن عمـر الـرازي لحقيقـة الأقـوال والمـذاهب، ولـذلك يقول ابن تيمية وغيره: "إن أئمة المقالات هم من أكثر الناس علما بمقالات بني آدم، لكنهم من أجهل الناس علما بحقيقة أقـوال أئمـة الســنة والجماعــة"، وهــذا بين، فمثلا: كتــاب الملــل والنحــل للشهرسـتاني، نجـد أنـه يـذكر أقـوال البراهمـة، وأقـوال الفـرس،

وأقـوال المتفلسـفة الأوائـل، وغـير ذلـك، ويـذكر أقـوال الطوائـف الإسلامية؛ كالمعتزلـة وأصـناف المعتزلـة، ومفصـل أقـوال أصـناف الشـيعة، وغـير ذلـك، لكن عنـدما يـأتي إلى حقيقـة أقـوال السـلف يضـــــطرب في تقريـــــــره اضـــــــطرابا شـــــــديدا.

ولـذلك فـإن الحـاذق منهم إذا أراد أن يعـرف قـول الأئمـة، إمـا أن يعرفه معرفة مجملة؛ كشأن أبي الحسن الأشعري، فقد عرف جملا من كلامهم، مـع أنـه قصـد الانتصـار لهم والتعظيم لشـأنهم, لكن القارئ في كتابه (مقالات الإسـلاميين واختلاف المصـلين) -مـع أنـه يعد من أجود كتب المقالات، ومصنفه يعد من أعدل المصـنفين في المقالات- يلاحظ أنه كتب عن المعتزلـة كثـيرا، وفصـل في حقـائق مذهبهم، مع أنه ليس بمعتزلي عندما ألف الكتـاب, وكـذلك كتب عن طوائف الشيعة كثيرا, وعن طوائف المرجئة، ونحـوهم، لكن عنـدما ذكر مقالة أهل السنة والحديث ذكرها مجملـة، وربمـا أدخـل عليهـا جملا ليســـــــــــــــــت منهـــــــــــــــــا.

إذا: من أكبر الإشكالات عند علماء الكلام والنظـار: أنهم لم يفهمـوا حقيقة المذهب الذي عليـه أئمـة السـنة؛ بـل فهمـوه فهمـا خاطئـا, وربما فهموه على وجهه في مسائل ولكنهم لم يقتـدوا ولم يعتـبروا به، ولا سيما في مسائل الإيمان وأصول التشـريع، فـإن هـذا البـاب أقـــرب إلى الإدراك والانضـــباط في فهمهم من بـــاب الإلهيـــات.

قال رحمه الله: [فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم, وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل: ليس بمتحيز، كان معناه أنه ليس بداخل العـــــــــــــــالم ولا خارجـــــــــــــــــــه].

ولذلك يقال: إن الفاضل منهم إذا أراد أن يعرف مذهب الأئمـة، إمـا أن يعرف مجمله، وإمـا أن يعرفـه بأنـه تفـويض عـام، كشـأن إمـام الحرمين الجويني، فإنه صنف كتبا؛ كالشامل، والإرشاد الذي سماه: الإرشاد إلى قواطع الأدلة، وانتصر في هـذه الكتب انتصـارا صـريحا لمذهبه، ثم بعد ذلك بان له الغلط في هذا الطريق، وصنف الرسالة النظامية، ولكنه زعم أن طريقة الأئمة هي التفويض، وهذا التفويض الذي ينسبه إلى الأئمة المتقدمين، أو يقول: إنه مـذهب للسـلف، لا يفهم منـه الجويـني أكـثر من كونـه ليس تـأويلا، فيقـول: إن بـاب الصفات إما أن فيه تأويلا، وهو يعلمه علما مفصـلا، ثم تـبين لـه في الأخير أن التأويل خطأ، فرجع من التأويـل إلى التفـويض، وربمـا أن أقرب ماهية للتفويض عنـده أنـه تـرك التأويـل، وعـدم الـدخول في

تفصيل المعاني، ويرى أن أي تحقيق للمعنى يعود إلى مسألة التأويل.
إذا: هذا النقص في العلم سبب لهذا الاضطراب الذي وقع فيه هؤلاء النظار من المسلمين الذين خرجوا عن السنة إلى طرق من طرق الابتداع في الدين.
قال المصنف رحمه الله: [فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل، كما فعل أولئك في قولهم: ليس بحي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل].
إذا: قولهم: إن إثبات العلو يستلزم التحيز، يقال: ما المقصود بالتحيز؟ فإن قصدتم أن إثبات العلو يستلزم التحيز، أي: أن يكون الله سبحانه وتعالى داخل المخلوقات، فهذا لا يلزم، وليس هو المقصود بإثبات العلو؛ لأن إثبات العلو هو بمعنى إثبات مباينة الله وعلوه على خلقه، وإن أردتم أنه يستلزم التحيز، أي: أن الله منحاز عن الخلق، وأنه منفك عنهم مباين لهم, فهذا لا ينفيه العقل؛ بل إن من ينفي هذا فإنه لم يحقق ربوبية الله؛ لأنه يلزمه إذا لم يقل بمباينة الله لخلقه أن يدعي مداخلة الباري للخلق، وهذا هو النقص.
إذا: كلمة (التحيز) من الكلمات المجملة، وسيذكر المصنف في القاعدة الثانية بعض الكلمات التي فيها إجمال، وسيذكر القاعدة في شأنها.
إذا: هذه هي القاعدة الأولى، وقد قصد المصنف منها إلى تفصيل معنى من معاني السلف، وتقرير بعض دلائلهم، والرد على شبه المخالفين لهم.." (1)
"القاعدة الثانية: أن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به وإن لم يفهم معناه
قال المصنف رحمه الله: [القاعدة الثانية: أن ما أخبر به الرسول عن ربه عز وجل فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه].
هذا السياق من كلام المصنف لو أراد بعض المتكلفين في الفهم وغير المنصفين في وزن أقوال أهل العلم، لربما تكلف حمقا فقال: إن المصنف نزع في هذه الجملة إلى مسلك التفويض.

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 14/23

وهذا إنما أشير إليه ليس من باب الدفاع عن المصنف، وأنه لا يذهب مذهب التفويض؛ لأن المصنف أكبر شأنا من أن يتوهم في شأنه هذا الأمر، ولكن لعل هذا السياق من كلامه يكون مناسبة لتقرير مقام العدل في وزن أقوال الرجال ولا سيما أهل العلم، وأنه لا يحل لأحد ولا يجوز له شرعا أن يأخذ المجمل من الأقوال، فيجعل هذا المجمل المشترك المحتمل لأكثر من معنى -يجعله على سيئ المعاني، حتى ولو كان اللفظ أو السياق يمكن أن يفسر بهذا، فإنه لو جوز أحد لنفسه أن يستعمل مثل هذا المنهج؛ لوقع في كلام كثير من أهل العلم من أهل السنة بعض الجمل المجملة التي يمكن أن تفسر إما بنوع من التفويض، أو بنوع من التأويل، أو بنوع من الغلو، أو بنوع من التفريط، أو ما إلى ذلك من أوجه المخالفة والنقص.

وقد كان أهل العلم رحمهم الله لا يرون الزيادة في تفسير المعاني حتى على مخالفيهم, إلا من باب تقرير لوازم أقوالهم، ليعلم أن أقوالهم خطأ، وأما أن ينسب لمعين أنه يقول كذا وكذا من جهة التحقيق والمطابقة لأقواله بلازم من لوازمه، أو بمجمل كلامه، أو ما إلى ذلك، فإن هذا ليس عدلا.

وعليه: فإنه يجب إذا فسر كلام أحد من الأعيان أن يعتبر حال هذا المعين، فإن كان هذا المعين معروفا بالسنة والجماعة، وإثبات الصفات مثلا، لكن جاء في جملة من كلامه سياق فيه اشتراك، بمعنى: أن هذا السياق استعمله المفوضة، فإنه لا يحل لأحد أن يقول: إن هذا المصنف **قد غلط وفوض**، ونحو ذلك.

ولكن لا بأس أن يقال: لو أن المصنف عبر بغير هذا السياق لكان أحسن وأجود، فإن هذا من باب الضبط والتحقيق، وبيان أن الألفاظ المشتركة مع المخالفين لا ينبغي أن يعبر بها، لكن أن يلزم المصنف بحقيقة هذا اللفظ المشترك على معنى من المعاني المخالفة، فإن هذا لا يقع فيه إلا من كان عنده إما نقص من جهة العلم, أو نقص من جهة العدل، فإن الله يقول: {وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا} [الأحزاب:72] فمن دخلت عليه مادة من الجهل، أو مادة من الظلم؛ ركب هذا المرتقى الصعب، وعد ذلك من باب الانتصار، أو من باب التحقيق، أو من باب تمييز الحق، أو ما إلى ذلك.

ولا شك أن من قواعد الحق وأصوله: العدل بين الخلق، فإن الله

تعالى يقول في الحديث القدسـي: (يـا عبـادي! إني حـرمت الظلم على نفسـي وجعلتـه بينكم محرمـا فلا تظـالموا)، فلابـد أن يكـون العدل منهجا لطالب العلم، فإن أولى الناس بالعدل هم أهـل العلم؛ لأن العدل حقيقته: هو العمل بقضاء اللـه سـبحانه وتعـالى، وقضـاء رسـوله صـلى اللـه عليـه وسـلم.

إذا: هـذه الجملـة من كلام المصـنف تفسـر على أحـد وجهين: الوجه الأول: أن يقال: إن المصنف قصـد بقولـه: (أن مـا أخـبر بـه الرسول عن ربه عز وجل فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معنـاه أو لم نعرف)، قصد بـه أن الأصـل في قواعـد الشـريعة أن كـل مـا أخبر به الرسول عن ربه فإنه حق يجب الإيمـان بـه، وليس الإيمـان بما أخـبر بـه الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم فرعـا عن المعرفـة بمفصل المعنى؛ بل إن مجرد كونه خبرا من رسول الله صـلى اللـه عليـه وسـلم يكـون هـذا موجبـا للإيمـان والتصـديق، بخلاف بعض المعاني التي لا تكون من صاحب النبوة، فإنهـا لا تصـدق إلا إذا بـان صـدقها من جهـة الإدراك لمعناهـا الصـادق.

أمـا إذا كـان المعنى مجملا أو منغلقـا، فـإن الإنسـان ليس مكلفـا بتصديقها, لكنها لما جاءت من صاحب النبوة عليه الصلاة والسـلام، فـإن الأصـل أنـه يـؤمن بمـا أخـبر بـه وإن لم يعـرف معنـاه.

وعلى هذا التفسير فلا يلزم أن يكون المصنف قصد أن هناك جملـة من خبر الرسول عن ربه لا يعرف معناه، بل هو يقول: إن ما أخـبر به الرسـول عن ربـه فإنـه يجب الإيمـان بـه من حيث أنـه خـبر من صاحب النبوة، حتى لو فرض جدلا أن المعنى هنا ليس معلوما، فإن عدم العلم بالمعنى لا يوجب التأويل أو الـرد؛ لأن النـبي صـلى اللـه عليه وسلم لا ينطـق عن الهـوى، وهـذا من التعبـير الـذي يسـتعمله أهل العربية في كلامهم، فيكون هـذا من بـاب اللـزوم الـذاتي، أنـه يلزم الإيمان بمـا أخـبر بـه النـبي من حيث هـو، وليس الـذي أوجب الإيمان بالذي أخبر به النبي هو العلم بمفصل المعاني؛ بل إن مجرد كونه خبرا يجب الإيمان به, ولذلك لـو سـمع أعجمي كلامـا من كلام صاحب النبوة، فقيل له: إن هذا كلام نبي الله عليه الصلاة والسلام؛ لـوجب عليـه أن يصـدق هـذا الكلام، وإن لم يكن في قلبـه تصـديق بهذه الكلمات، وإيمان بها، وتعظيم لها، وقبـول لهـا، وإن كـان ليس فقيهـا لسـائرها.

فهـذا من بـاب أن العلم بمـا أخـبر بـه الرسـول عن ربـه هـو علم

إيماني؛ لأن هذا هو من تحقيق نبـوة محمـد عليـه الصـلاة والسـلام، ومن تحقيـــــق شـــــهادة أن محمـــــدا رســـــول اللـــــه.
الوجه الثاني: أن يقال: ربما قصد المصنف بالمعنى هنا: التمـام من المعنى، وهو ما يتعلق بإدراك المعنى إدراكا تامـا، بحيث يكـون هـذا من باب العلم بالكيفيات، فكأنه قصد أن ما أخبر به النـبي عن ربـه فإنه يجب الإيمان به، وإن لم نعرف تمام المعنى الذي هو الإحاطـة بماهية المعنى، والإحاطة بماهية المعنى قد تفسـر بمعـنى الكيفيـة.
وقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال: "نـؤمن بهـا لا كيـف ولا معـنى"، وهذا الذي روي عن الإمام أحمد -إذا ما صح عنـه- فإنـه يفسـر بـأن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد ليس هـو المعـنى الـذي كـانت تنفيـه المعتزلة وغيرهم من الطوائف، ولكن إما أنه ينفي المعنى الفاسـد، وإمـــــــــا أنـــــــــه ينفي العلم بالكيفيـــــــــات.
وقـد يقـول قائـل: إن هنـاك فرقـا في لسـان العـرب بين كلمـة (المعنى) وبين كلمة (الكيفية)، وهذا يقود إلى أن هذه التعبيرات قد لا تكون هي المناسبة على كل تقدير، لكنهـا إذا وردت من أحـد من المعـروفين بالسـنة والجماعـة لـزم أن تفسـر على هـذا الوجـه.
فالمقصود: أن هذا الكلام من كلام المصنف يخرج على أحـد هـذين الوجهين، وكأن التخريج الأول أصح، بمعنى: أنه يقـول: إن مـا أخـبر به النبي صلى الله عليه وسـلم عن ربـه فإنـه يجب الإيمـان بـه من حيث هو خبر صاحب النبوة، وإن كـان من موجبـات الإيمـان بـه مـا تضمنه من المعنى اللائق بالله سبحانه وتعـالى، فيصـير الإيمـان بـه متحركـــــا في نفـــــوس الخلـــــق من جهـــــتين: من جهة أنه كلام صـاحب النبـوة، ومن جهـة أنـه تضـمن معـنى من الكمال اللائق بالله سبحانه وتعالى.." [1]

"غلـــط من يجعـــل ظـــاهر النصـــوص يقتضـــي التشـــبيه
قال المصنف رحمه الله: [والـذين يجعلـون ظاهرهـا ذلـك يغلطـون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخـالف الظـاهر، ولا يكـون كـذلك، وتـارة يـردون المعـنى الحـق الـذي هـو ظـاهر اللفـظ؛ لاعتقـادهم أنـه باطـل].
أي أنهم يفسـرون الآيـة بمعـنى من معـاني التشـبيه والتمثيـل، فيقولـون: إن ظـاهر الآيـة يـدل على كـذا وكـذا، ويكـون هـذا الـذي فسروا الآيـة بـه غلطـا، أي: أنـه ليس لائقـا باللـه سـبحانه وتعـالى،

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 15/2

ويتفق أهل السنة معهم على أن هذا المعنى ليس لائقا بالله، فإذا فسروها بذلك قالوا: فهذا ظاهر القرآن, فهو يحتاج إلى تأويل.
والحق أن معنى الآية ليس هو ما فسروها به ابتداء وسموه ظاهرا، ولا ما فسروها به ثانيا وسموه تأويلا؛ بل إن معناها يكون صحيحا مناسبا ليس من باب التشبيه، ولا من باب النفي والتعطيل الذي سموه تأويلا.
فمثلا: قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] يقولون: إن ظاهر هذه الآية أنه استوى مثل جلوس المخلوق على شيء مخلوق، وهذا يلزم منه قدم هذا المخلوق معه، ويلزم منه مماسة، ويلزم منه تحيزات، ويلزم منه حاجة الباري إلى الاستواء على العرش، أو إلى العرش، وغير ذلك من الكلمات التي يقحمونها على هذا النص.
فهذا المعنى -أي: أنه محتاج إلى العرش، وليس غنيا عما سواه ونحو ذلك- لا شك أن الله منزه عنه؛ ولذلك يتأولون الآية فيقولون: إن المخرج من هذا التفسير الظاهر أن يقال: إن (استوى) بمعنى: استولى.
فيكون الجواب هنا: أن تفسير الآية بالمعنى الأول الذي سميتموه ظاهرا، وبالمعنى الثاني كلاهما غلط، وثمة معنى ثالث وهو المعنى الصحيح، وهو أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه، أي: علا على عرشه علوا يليق بجلاله، وهذا المعنى لا يلزم فيه تلك اللوازم التي ادعوها لازمة للتفسير الأول.
وقوله: (وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل):
هذا هو الوجه الثاني من غلطهم، وهو أنهم ربما قالوا: إن ظاهر النص هو كذا وكذا، وهو ليس مرادا، ويكون تفسيرهم لظاهر النص تفسيرا صحيحا, لكنهم ينازعون في نفيه، ولا ينازعون في أصل التفسير.
فمثلا: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن)، قالوا: إن ظاهر هذا الحديث يدل على أن الله موصوف بهذه الصفة وهي الأصابع، وهذا ليس مرادا، وقوله تعالى: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} [ص:75] قالوا: إن ظاهر ذلك أن الله خلق آدم بيديه، وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله أخبر عن نفسه كذلك.

إذا: فهم ربما فسروا الآية بمعنى حق، لكنه عندهم يكون باطلا، فتكون منازعتهم في نفيه وليس في أصل التفسير، وهذا يختلف عن الوجه الأول، وهو أنهم يفسرون الظاهر بمعنى يتفق معهم على أنه غلط، لكن ينازع في كونه هو ظاهر اللفظ.." (1)

"ضلال النفاة في قولهم أن ظاهر الآية يدل على أن الاستواء كاستواء المخلوقين

قال المصنف رحمه الله: [هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك، أو توهمه، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله، أو جوز ذلك على رب العالمين الغني عن الخلق.

بل لو قدر أن جاهلا فهم مثل هذا، أو توهمه؛ لبين له أن هذا لا يجوز، وأنه لم يدل عليه اللفظ أصلا، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه، فلما قال سبحانه وتعالى: {والسماء بنيناها بأييد} [الذاريات:47] فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج، الذي يحتاج إلى زبل، ومجارف، وأعوان، وضرب لبن وجبل طين؟!].

يقول المصنف: إنه يكفي غلطا عند هؤلاء أنهم ظنوا أو فرضوا أن القرآن دل بظاهره على هذا المعنى الباطل الذي أجمع المسلمون على أنه باطل، فيقول: مجرد أنهم فرضوا أن القرآن بظاهره يدل على هذا المعنى الذي استقر عند المسلمين جميعا **أنه غلط ينزه** الله سبحانه وتعالى عنه، وهو الاستواء اللائق بالمخلوق، أو الذي يختص بالمخلوق، أو الذي يشارك المخلوق في خصائصه -يقول: تفسير النص بذلك وحده يكون كافيا في بيان أن هذا من التوهم الغلط؛ لأن الحق -وهو القرآن- لا يمكن أن يكون محتملا .. وهذه من القواعد التي سبق أن أشرت إليها.

ويمكن أن يقال في المناظرة: من المستقر عند المسلمين أن القرآن لا يمكن أن يكون محتملا من جهة الدلالة لمعنى باطل؛ فضلا عن أن يفسر به؛ فضلا عن أن يقال: إنه هو ظاهر اللفظ، فيذهب إلى نفيه؛ فإن هذا يلزم عليه لوازم باطلة، منها: هذا المعنى الذي نفوه وقالوا: نفيناه بالعقل؛ مع أن ظاهر السمع أثبته ..

فيلزم من هذا أن لا يكون القرآن هدى للناس؛ بل يلزم أن يكون الناس بعقولهم قبل القرآن أضبط في باب الصفات؛ لأنهم قبل

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 16/3

ورود القـرآن لم تـأتهم ظـواهر تشـكل على هـذه الحقـائق العقليـة الموجـــــــــــــــــــودة عنـــــــــــــــــــدهم.
وقد عني المصنف بهذا الأمر في الرسالة الحموية، فقـد ذكـر مثـل هذا التسلسل، وأنه يلزم على هذا أن لا يكون القرآن هدى للنــاس، ولا بينات من الهدى والفرقان، ولا أن النـبي صـلى اللـه عليـه وآلـه وسلم بعثه الله ليخـرج النـاس من الظلمـات إلى النـور، ويلـزم أن يكون الناس قبل الأنبياء أحسن حالا منهم بعد الأنبياء الذين شوشوا عليهم بهــذه الظــواهر الــتي لا يليــق ظاهرهــا باللــه تعــالى .. ونحو ذلك.." (1)

"عدم افتقار بعض المخلوقات إلى بعض يدل على أن الله منزه عن ذلك

قال المصنف رحمه الله: [ثم قـد علم أن اللـه تعـالى خلـق العـالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه مفتقرا إلى سافله، فالهواء فوق الأرض، وليس مفتقرا إلى أن تحمله الأرض، والسـحاب أيضـا فـوق الأرض، وليس مفتقــرا إلى أن تحملــه، والســماوات فــوق الأرض، وليســـــــت مفتقـــــــرة إلى حمـــــــل الأرض لهـــــــا].
ففي آيات الله الكونية ما يكـون موافقـا لآياتـه الشـرعية، وهـذا مـا يسمي بالاطراد الحسـي، وهـو من الضـروريات، فإنـه من المعلـوم عقلا أن مسألة الافتقار لا تلزم في كثير من الأوجه بين المخلوقات نفسها، فمن باب أولى أن لا يكـون الخـالق مفتقـرا إلى المخلـوق.
قال رحمه الله: [فـالعلي الأعلى، رب كـل شـيء ومليكـه، إذا كـان فوق جميع خلقه؛ كيف يجب أن يكون محتاجا إلى خلقه أو عرشــه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار، وهــو ليس بمســتلزم في المخلوقات؟! وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره، فالخـــــــالق ســـــــبحانه أحـــــــق بـــــــه وأولى].
يقــول المصــنف: إذا كــان بعض المخلوقــات ليس مفتقــرا للبعض الآخر، فمن باب أولى في الامتنـاع المحقـق الضـروري أن لا يكـون الخالق مفتقرا إلى شـيء من مخلوقاتـه؛ لأنـه إذا كـان مفتقـرا إلى شيء من مخلوقاته لم يكن ربا, تعالى الله سبحانه وتعالى عن ذلك علـــــــــــــــــــوا كبـــــــــــــــــــيرا!
ولا أحــد من المســلمين يقــول: إن اللــه مفتقــر إلى خلقــه، لكن المقصود أنهم تـأولوا الصـفات وعطلوهـا عن كمالهـا اللائـق باللـه؛

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 17/11

لأنهم توهموا فيها هذه الأوجه، وهذا التوهم لا معنى له؛ لأن وروده في تفسيرهم **للآيات غلط محض**؛ لأنه يمتنع أن يكون محتملا في دلالة القرآن ما يكون معنى معلوم الامتناع في العقل والشرع.
وقوله: (وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره، فالخالق سبحانه أحق به وأولى):
سيأتي -إن شاء الله- في القاعدة السادسة تفصيل لهذه القاعدة: وهي أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه؛ فإن الخالق أولى به.." (1)
"صفة العلو
قال المصنف رحمه الله: [وكذلك قوله: {أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور} [الملك:16] من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السماوات، فهو جاهل ضال بالاتفاق، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء، يقتضي ذلك، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه].
لقد غلط كثير من الطوائف ففسروا كلام الأئمة -الذين قالوا: إن الله في السماء وإنه في العلو- بأنهم يقولون: إن الله في السماء في مكان مخلوق، وبأنهم يجعلون الله محتاجا إلى السماء .. ونحو ذلك، وهذا لا شك **أنه غلط على** الأئمة، فإن المقصود بكلامهم وإجماعهم: أن الله سبحانه وتعالى في السماء، أي: في العلو، وليس معنى ذلك أنه على معنى قولنا: إن بني آدم في الأرض، وإن الملائكة في السماء، فإن بني آدم محتاجون إلى الأرض، والملائكة محتاجون إلى هذه السماء التي تحويهم، والله تعالى غير محتاج إلى شيء من خلقه.
فقولهم: (إن الله في السماء) معناه: أن الله فوق الخلق، ومعلوم أن السماء هي العلو، وإذا ما فسرت السماء بالسماوات السبع قيل: معنى ذلك: أنه على السماء، فهو فوق هذه السماوات السبع، وقد قال الله عن كرسيه: {وسع كرسيه السموات والأرض} [البقرة:255] فلا يمكن أن يفسر العلو والفوقية بمثل هذه التفسيرات الباطلة التي توهمها من توهمها ولم يقلها أحد من أهل العلم، بل لم يقلها أحد من المسلمين، والحقيقة أنه لا أحد من المسلمين يصف الله بهذا النقص، لكن لما توهم من توهم أن

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 17/12

معنى مقالة الأئمة هو هذا المعنى؛ ذهبوا ينفونها، واستعملوا بدلا عنها: (لا داخل العالم ولا خارجه)، ففروا من هذا النقص -الذي هو نقص بحق، لكنه لم يكن قولا للأئمة- فروا من هذا النقص إلى ما هو شر منه، فإنهم قالوا قولا لا يستلزم التشبيه؛ بل يستلزم الامتناع، ولك أن تقول: لا يستلزم التشبيه بالمخلوقات؛ بل يستلزم التشبيه بالممتنعات، وذلك حين قالوا: لا داخل العالم ولا خارجه؛ فإن هذا هو حكم الممتنعات أو المعدومات على أقرب الأحوال.
وقوله: (وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء، يقتضي ذلك، فإن حرف (في) متعلق بما قبله وما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه):
فإذا أضيف إلى الله فلا شك أنه مختص به، وإذا أضيف إلى المخلوق فلا شك أنه مختص به.." (1)
"أمر الله تعالى بتدبر القرآن وفهم معانيه
وقوله: (فأمر بتدبر الكتاب كله):
أي: أن الله سبحانه وتعالى أمر بتدبر الكتاب كله دون استثناء أي شيء منه، ومن المعلوم أن آيات الصفات في كتاب الله متواترة؛ وقد أمر الله سبحانه وتعالى بتدبر الكتاب -أي: القرآن- كله، مما يدل على أن إمكان العلم بالمعاني في القرآن ممكن، ولو كان العلم بمعاني القرآن ليس ممكنا، أو كان العلم بمعاني آيات الصفات ليس ممكنا؛ لما شرع الله لعباده أن يتدبروا القرآن تدبرا عاما مطلقا لم يستثن من ذلك شيئا من الآيات.
والتدبر: هو درجة تزيد على التصديق بأن هذا قرآن، فإن بعض الناس قد يصدق بأن هذا القرآن، كما هو معروف عند عامة المسلمين، لكن التدبر هو وجه من الفقه والفهم لكتاب الله، وبذلك **يعلم غلط طريقة** المفوضة؛ لأن من لازم التفويض منع التدبر؛ أما أن يقال: إن الآية لا نعين لها معنى، ولكنه يشرع تدبرها، فإن هذا من باب التناقض.
وأيضا: فإن أمره سبحانه وتعالى بتدبر القرآن كله دليل **على غلط طريقة** أهل التأويل، ووجه ذلك: أن الله أمر بتدبر القرآن، وجعل هذا حكما لعباده أجمعين, مما يدل على أن ظاهر القرآن مراد، وإلا لو كان ظاهره -كما يقول أهل التأويل- ليس مرادا؛ لما شرع التدبر؛ لأن من تدبر الكلام انقاد إدراكه وعقله إلى إدراك المعنى

---
(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 17/13

الظــــاهر، وهـــذا يـــدل على أن ظـــاهر النصـــوص مـــراد.
مع تقييد هذا الكلام بأن يقال: إن الظاهر الذي يحصل بالتـدبر العلم به هو: المعاني اللائقـة باللـه سـبحانه وتعـالى، وليس هـو التشـبيه، ولذلك فإن من تدبر قول الله تعـالى: {ولمـا جـاء موسـى لميقاتنـا وكلمـه ربـه} [الأعـراف:143] حصـل لـه من هـذا التـدبر أن اللـه سبحانه وتعالى كلم موسى بن عمران, ومن تدبر قول اللـه تعـالى: {يحبهم ويحبونه} [المائدة:54] حصـل لـه من هـذا التـدبر أن اللـه موصوف بالمحبة لعباده المؤمنين، وأن المؤمنين يحبون ربهم، كمـا أنـــــه ســــبحانه وتعـــــالى يرضـــــى عنهم ويحبهم.
وقـد يقـول قائـل: إن مـا سـماه بعض المصـطلحين من أهـل العلم بالحروف المعجمـة -وهـذا التسـمية في ظـني ليسـت حسـنة، إنمـا يقال: أوائل السـور، والمقصـود بهـا الحـروف المقطعـة في أوائـل السـور, كقولـه تعـالى: {الم} [البقـرة:1] {كهيعص} [مـريم:1] {المـــــــــــــــــــــــر} [الرعـــــــــــــــــــــــد:1]
إلخ- فقـد يقـول قائـل: إن هـذه الآيـات -وهي أوائـل بعض السـور- ليست معينة المعـنى على مثـل سـياق قولـه تعـالى مثلا: {يـا أيهـا الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن} [الحجـرات:12] أو قولـه: {يـا أيهـــا الـــذين آمنـــوا إنمـــا الخمـــر والميســـر} [المائـــدة:90] إلخ.
فيقال: هذا صحيح، لكن هذه الآيات أيضا -وهي أوائل بعض السـور- داخلة في التدبر، ومن معنى التدبر: تحصيل تدبر يكون مناسبا لهـا، فإن هذه الأحرف مثل: (الم) (المر) (كهيعص)، ليس لها معـنى في لسـان العـرب كسـياق: (أقيمـوا الصـلاة) أو (آتـوا الزكـاة)، فيكـون تدبرها تدبرا مناسبا لسياقها، وهنا نرجع إلى أن التدبر يكون مناسـبا للسياق، ومن ذلك: أن هـذا ممـا يعلم بـه اختصـاص القـرآن، وممـا يعلم بـــــــــــه إعجـــــــــــاز القـــــــــــرآن .. وغير ذلك من الأوجه التي تفسر بها.." (1)

"عـــدم احتمـــال الكلام المحكم الـــبين لمعنـــيين متنـــافيين
لكن لابد من الإشارة إلى أن الأصل أن الكلام المحكم الـبين يكـون بريئـا من كونـه محتملا لمعنـيين بينهمـا قـدر من التبـاين والتنـافي، الأول يســمى ظــاهرا حقيقــة، والآخــر يســمى تــأويلا مجــازا .. فإن هذا لا شك أن فيه قدرا من التناقض العقلي والتناقض اللغوي؛

---
1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 18/3

بل والتناقض الشرعي؛ أي: أنه يعلم تناقضه من جهة الشرع، فإن الشرع يقضي بتناقضه وإبطاله؛ لأن الشرعيات -سواء باب الأمر والنهي أو باب الخبر- مراد الله سبحانه وتعالى في نفس الأمر من الكلام يكون واحدا، مع أن هناك نصوصا في الأمر والنهي قد تحتمل عند الناظرين فيها أكثر من معنى، إلا أن مراد الله سبحانه وتعالى يكون واحدا من هذا الذي قد اختلف فيه اختلاف تضاد. أما باب الخبر فإنه دائر بين التصديق والتكذيب، فمثلا: قوله تعالى: {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء} [البقرة:228] فالقرء هنا قد يفسر بالحيض وقد يفسر بالطهر، وهذا التفسير مختلف عن هذا، لكن ليس هذا من باب الإثبات والنفي، أي: التصديق والتكذيب، أما إذا قيل: إن هذا النص الخبري -كنص من نصوص الصفات- يحتمل الحقيقة ويحتمل المجاز، ويكون المعنى المجازي منافيا للمعنى الذي يسمى حقيقة؛ لزم أن يكون النص قد احتمل معنيين بينهما تناقض في النفي والإثبات، أي: في التصديق والتكذيب، ومن المعلوم أن من يكذب القرآن فإنه يكفر. وإذا ما فرض عند هؤلاء أن الآيات الخبرية -وهي آيات الصفات- تحتمل معنيين متناقضين أو متنافيين؛ لزم من هذا -كضرورة عقلية- أنه قد يقع بعض المسلمين حقيقة في هذا أو في هذا، فقد يقع بعضهم في المعنى الصادق، ويقع البعض الآخر في المعنى الكاذب، ويكون هذا في باب صفات الله وكمال الله، وهذا واضح الامتناع؛ ولذلك فإن مسألة التأويل بهذا الاصطلاح مبنية على نظرية لغوية، وهذه النظرية اللغوية هي نظرية الحقيقة والمجاز. وقد أسلفنا أن تسمية نوع من سياق العرب مجازا والآخر حقيقة إذا ما كان من باب الاصطلاح فإنه يكون سائغا، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأما إذا كان ذلك من باب عوارض المعاني، فلا شك أن **هذا غلط على** اللغة، وغلط على الشريعة.." (1)

"معنى التشابه الخاص وبيان أنه أمر نسبي

قال المصنف رحمه الله: [بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك، والإحكام: هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر.

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 18/7

وهـذا التشـابه إنمـا يكـون بقـدر مشـترك بين الشـيئين مـع وجـود الفاصـل بينهمـا.
ثم من الناس من لا يهتـدي للفصـل بينهمـا، فيكـون مشـتبها عليـه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا تميـيز معـه قـد يكـون من الأمور النسـبية الإضـافية، بحيث يشـتبه على بعض النـاس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هـذا الاشـتباه، كمـا إذا اشـتبه على بعض النـاس مـا وعـدوا بـه في الآخـرة بمـا يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هـو مثلـه، وإن كـان مشـبها لـه من بعض الوجـوه].
يـبين المصـنف رحمـه اللـه أنـه قـد يـرد على بعض الأذهـان بعض المقامات التي لا تكون صحيحة من جهة العقل أو من جهة الشـرع، وذلك أن الإحكام صفة مدح، والتشابه الـذي ذكـر في القـرآن ليس منافيا لكمال القرآن، وهذا يعتبر من الضرورات العقليـة الشـرعية، فإنه إذا وصف به كتاب الله أو بعض آياتـه فيمتنـع أن يكـون -سـواء كـان تشـابها عامـا أو تشـابها خاصـا- مـادة من النقص؛ لأن القـرآن منزه عن هذا، فلما وصف القرآن بأن منه آيات محكمـات ومنـه مـا هـو متشـابه؛ علم أن هـذا وهـذا من الكمـال.
وعليه: فالتشابه الخاص -كما أشار المصـنف، وهـذه قاعـدة عقليـة في كـل الأشـياء المختصـة، بخلاف الأشـياء العامـة المطـردة- هـو تشابه نسبي، وكل ما كان خاصا فإنه يكون نسـبيا، وهـذا من معـنى خصوصه، فإن التشابه هنا إذا ما فسر بقـدر من الحقـائق المفارقـة التي اختص الله بعلمها؛ كان هذا أيضا من التشابه الخاص، وإن كان عامـا في الخلـق، إلا أنـه لا يسـتلزم الجهـل بالمعـاني، ولهـذا فـإن تشابهت حقائقها، بمعنى: أن الله اختص بعلمها، فإن معانيهـا تكـون معلومـة.
وقد يكون التشابه راجعا إلى حـال النـاظرين في آيـات القـرآن، ولا يلـزم أن تكـون الآيـة في نفس الأمـر كـذلك، ومن هنـا قـال بعض العلماء -كالمصـنف-: إن من وقـف من السـلف على قولـه تعـالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:7] كـان وقفـه صـحيحا، ومن وقف منهم على قوله تعالى: {والراسخون في العلم} [آل عمران: 7] كان وقفه صحيحا، ولكن هذا يفسر بمقـام وهـذا يفسـر بمقـام آخـر.
إذا: التشابه الخـاص: هـو قـدر من الأمـر النسـبي، وهـذا من معـنى

خصوصه، وقد يعرض لبعض الناظرين في آيات القرآن، وقد يفسر هذا التشابه بوجه من الحقائق الغيبية المفارقة.
وعليه: فإذا قيل: هل يوجد في القرآن آية متشابهة على هذا المعنى الخاص من التشابه باطراد، أي: أنها متشابهة في معناها وحقيقتها عند سائر المخاطبين بها؟
فالجواب: لا؛ لأنه لو اقتضى التشابه الخاص حكما عاما مطردا؛ لكان هذا نقصا، ولهذا فلا يوجد في القرآن آية متشابهة من كل وجه تشابها مطردا عند سائر المخاطبين بالقرآن؛ لأنه إما أن يكون التشابه على معنى الحقائق المفارقة التي هي من غيب الله، وهذا ليس تشابها من كل وجه؛ بل هو تشابه في الماهية والكيفية، أي: أنها كيفية مجهولة، لكن المعنى الذي وردت الآية به -سواء كان في صفات الله، أو في مسائل المعاد ونحوها- يكون معلوما.
فإذا اطرد التشابه من جهة المعنى امتنع أن يكون عاما؛ بل يكون في وجه من مدلول السياق دون الوجه الآخر؛ لأنه لو كان مدلول السياق في سائر موارده مشتبها، أي: ليس بينا وليس محكما مفصلا؛ لكان هذا النوع من سياق القرآن مما يقرأ ولا يفهم، وهذا مما ينفى عن القرآن.
وأما إذا قيل: إن بعض الآيات قد يكون شأنها كذلك، أي: أن بعض القارئين لها، أو الناظرين فيها، أو السامعين لها لا يفهمون معناها؛ فإن هذا موجود، لكنه لا يمكن أن يكون حالا عامة لسائر المخاطبين والسامعين للقرآن؛ بل هو حال عارضة لبعضهم، وهذا العروض ليس سببه السياق, وإنما سببه حال السامع.
وعليه: فالتشابه الخاص هو نوع من عدم العلم التام المطرد، أي: أن الناظر قد يعرض له قدر من الوقف، فإذا كان الوقف في المعنى من كل وجه؛ امتنع هذا أن يكون حكما مطردا، وامتنع أن يكون سياقا من القرآن كذلك، وإن عرض لبعض الناظرين فهذا من جهتهم.
وأما إذا كان من وجه خاص كالحقائق المفارقة، فإن هذا يكون حكما عاما للمخاطبين، ولكن السياق يكون سياقا محكما من وجه آخر، ولذلك فلو قال قائل مثلا: إن الآيات التي ذكرت ما يتعلق باليوم الآخر محكمة بمعنى، وفسر الإحكام هنا بمعنى أنها معلومة المعاني، وقال آخر: إن هذا من المتشابه في القرآن، وقصد ما يتعلق بالحقائق في نفس الأمر، فيقال: إن كلام المعنيين صحيح.

وإن كان قد ينازع في تسمية هذه الآيات بالمتشابه؛ فإنه وإن أخبر الله تعالى أن من كتابه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، إلا أن إطلاق التسمية بالتشابه الخاص على جملة من آيات **القرآن غلط بين**..
نعم، من القرآن ما هو متشابه، ولكن فرق بين الإطلاق، وبين أن يضاف التشابه الخاص إلى سياق خاص على وجه من التفسير المناسب.
وعليه: فمن قال: إن ما يتعلق بكيفية الصفات هو من المتشابه الذي اختص الله بعلمه والذي قال الله فيه: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:7] كان كلامه هذا كلاما صحيحا، بخلاف من قال: إن آيات الصفات هي المتشابهات وغيرها هي المحكمات، فإن هذا الإطلاق ليس إطلاقا مناسبا ولا إطلاقا سائغا، وقد أطلقه جمهور المتكلمين، وكثير من الفقهاء، وأهل التفسير، ونسبوه إلى طائفة من المتقدمين، وهذا الإطلاق ليس حكميا ولا مناسبا؛ فإن آيات الصفات وإن كانت متشابهة من جهة الحقائق، فإنها من جهة المعاني محكمة مفصلة.." (1)
"رد المتشابه إلى المحكم
قال المصنف رحمه الله: [ومن هداه الله سبحانه فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينها من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق، الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق، وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم به الواحد الذي له شركاء في الفعل، ويتكلم بها الواحد العظيم، الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد، وله أعوان تابعون له، لا شركاء له، فإذا تمسك النصراني بقوله: {إنا نحن نزلنا الذكر} [الحجر:9] ونحوه على تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله: {وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم} [البقرة:163] ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدا يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مبينا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم].
وهذا كله محكم، ولا ينبغي أن يكون إشكالا؛ لأن الإشكال ينشأ عن

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 18/22

فرض غلط، كما إذا قيل: إن لفظ (إنا) هي للجمع، فكيف عبر بها في حق المفرد؟ مع أنه لا أحد يفهم من هذا السياق أن ثمة تعددا في الذات، ولذلك فإن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يستشكلوا شيئا من هذه الإشكالات، ولم يفرضوا على أنفسهم ما لم يقتضه المقام.
وقد يقول قائل: إنه لفصاحة لسانهم.
وأقول: إنه لفصاحة لسانهم ولسلامة نفوسهم، واستعدادهم العقلي والذهني، وصفاء مداركهم وفطرهم التي فطرهم الله عليها.
فمثلا: حينما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (نحن أحق بالشك من إبراهيم)، هل استشكل صحابي واحد هذا الكلام وقال: يا رسول الله! كيف تقول: (نحن أحق بالشك من إبراهيم)؟! وحينما ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل جلسوا فيما بينهم واستشكلوا هذا الكلام؟ لا، لم يستشكلوا شيئا منه؛ بل فهموه فهما تلقائيا.
ولو رجعنا إلى أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبحثنا فيها؛ لم نجد ولا مرة واحدة أن الصحابة استشكلوا إشكالا عاما أي: مطردا بين جميع الصحابة؛ بل في الغالب أنه لا أحد منهم ينطق بشيء.
نعم.
هناك أحاديث استشكل بعضهم فيها فسأل عن تفصيل بعض ما ورد فيها، منها: حديث: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة أو من النار، فقال بعض الصحابة: يا رسول الله! ففيم العمل؟ ... إلخ).
لكن هل الذين قالوا ذلك هم كل الصحابة؟ هل قال ذلك أبو بكر أو عمر أو عثمان أو علي؟ لا.
ولا شك أن الذي يقول هذا ليس بدرجة أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي.
إذا: ليس السبب فقط هو فصاحة اللسان عندهم .. هذا شيء له أثره، لكن هناك تخلص من كثير من هذه الافتراضات والإشكالات التي تفرض على النص.." [1]
"غلط من ينفي التأويل مطلقا
قال المصنف رحمه الله: [ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله،

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 18/29

مثل طائفة يقولون: إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفـظ على ظاهره، ويحتجون بقوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمـران:7] ويحتجـــــون بهـــــذه الآيـــــة على إبطـــــال التأويــــل.

وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلا لا يعلمـه إلا اللـــــــه، وهم ينفـــــون التأويـــــل مطلقـــــا.

وجهة الغلط: أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمهـا إلا هـو، وأمـا التأويـل المـذموم والباطـل فهـو تأويـل أهـل التحريف والبدع، الذين يتأولونـه على غـير تأويلـه، ويـدعون صـرف اللفـظ عن مدلولـه إلى غـير مدلولـه بغـير دليـل يـوجب ذلـك].

قوله: (بغير دليل يوجب ذلـك): حـتى وإن كـانوا قـد اشـترطوا دليلا للتأويـــل، فـــإنهم -أي: أهـــل التأويـــل الكلامي المخـــالف للســـنة والجماعـــــة- ينـــــازعون في ثلاثـــــة مقامـــــات:

أولا: ينازعون في كون هـذه النصـوص محتملـة لمعنـيين متنافيين: أحدهما يسمى بالحقيقة وهو الظاهر، والآخر يسـمى بالمجـاز، فـإن هذا من بـاب تحميـل القـرآن للمعـاني المتناقضـة المتنافيـة، وهـذا يصــــــــــان القــــــــــرآن عنـــــــــــه.

ثانيا: أنه لو فرض أن ثمة احتمالا في المعنى، فـإنهم قـد اشـترطوا أن التأويل لابد أن يكون بدليل، وهذا الدليل الذي بنوا عليـه التأويـل هو الدليل الكلامي، وليس هو دليلا شرعيا ولا عقليا يعـرف بمـدارك العقل الأولى، وإنما هو دليل كلامي، وهو ما سموه: دليل الأعراض، أو دليــــــــل الــــــــتركيب، أو مــــــــا إلى ذلـــــــك.

إذا: فهم قد صرفوا اللفظ عن ظـاهره -كمـا يقولـون- وحجتهم في هـذا الصـرف هـو الـدليل الكلامي الـذي زعمـوه معارضـا للقـرآن، فينـــــــازعون في صـــــــحة الـــــــدليل الصـــــــارف.

ثالثا: أنه لـو فـرض أن هـذا الـدليل صـحيح، أي: أن الـدليل الكلامي يمكن أن يكـون حجـة في هـذا التأويـل، فـإن هـذا الـدليل غايـة مـا يقضي به الجواز وليس الوجـوب، بمعـنى: أنـه إذا صـح هـذا الـدليل الصارف، لم يحصل إلا أن المعـنى يفسـر بهـذا التفسـير، ولـو صـح صرفه للفظ عن ظاهره فإنه يمنع ورود المعنى الأول الـذي تركـوه عن اللفظ، وهذا يجعل الإشكال باقيا، ووجه بقاء الإشكال: أنه يلزم منه أن القرآن تضمن جملة من المعاني التي لا تليـق باللـه، وحـتى لو قـالوا: إنهـا ليسـت مـرادة، فيقـال: إن القـول بأنهـا مـدلول من مدلولات القرآن، ثم يقال: إنهـا ليسـت مـرادة، فـإن هـذا من بـاب

التناقض؛ لأن ما كان مما يدل عليه القرآن؛ لزم أن يكون مرادا. وأما إذا لم يكن مرادا فإنه يمتنع أن يكون من مدلول القرآن، وإذا كان كذلك صار هذا التقسيم لا وجه له.

قال المصنف رحمه الله: [ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقا ممكنا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلا ممتنعا كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا ويحتجون بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:7] قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء].

من المعلوم أنه لم تقع بدعة أو لم **يقع غلط في** مسائل الأصول إلا ووقع ما يناقضه؛ ولهذا قيل: إن طريقة الأئمة أنهم وسط بين الطوائف.

فلما وجد الغلاة من أهل التأويل؛ وجد الغلاة من أهل دفع التأويل في سائر موارده.."[1]

"أقوال الصفاتية في قدم الصفات

قال المصنف رحمه الله: [ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات: إنها قديمة، بل يقول: الرب بصفاته قديم.

ومنهم من يقول: هو قديم وصفته قديمة، ولا يكون هو وصفاته قديمان.

ومنهم من يقول: هو وصفاته قديمان، ولكن يقول: ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه].

وهذه الأقوال كلها -من جهة الألفاظ- أقوال مجملة، لا ينبغي الإطلاق فيها والقول بها؛ لأن ثمة ألفاظا أو حروفا محكمة، وهي المذكورة في قول الله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى:11] {ولله المثل الأعلى} [النحل:60] {هو الأول والآخر والظاهر والباطن} [الحديد:3] فهذه الكلمات كلمات محكمة، والمسلمون يفهمون منها فقها واحدا صحيحا، وهو أن الله موصوف بالكمال منزه عن النقص.

أما التكلم بمسألة: هل الصفة هي الموصوف أم ليست هي

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 18/34

الموصوف؟ وهل يقال: هو قديم بصفاته، أم صفاته قديمة؟!! فإن هذا كله من الاستفصالات المتكلفة.

قال رحمه الله: [فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة؛ بل هو من خصائص الذات الموصوفة بصفات، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم، فضلا عن أن تختص بالقدم، وقد يقولون: الذات متصفة بالقدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات إلها ولا ربا، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة، وليست صفاته نبيا].

وهذا جواب بعض متكلمة الصفاتية على إيراد المعتزلة، وهذا الجواب إنما بني على **أصل غلط عندهم** من جهة العقل، فإن منهم من يسلم ويقول: إن الصفة قديمة والموصوف قديم، ثم يقول: إنه لا يلزم أن تكون الصفة ربا, وهذا كله من باب السفسطة العقلية؛ لأن هذا يرجع إلى أن ثمة انفكاكا بين الصفة وموصوفها، وهذا ليس كذلك، وتجد أنهم يجعلون من مثاله ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم محدث -أي: مخلوق- فيقولون: إن نبوته من الله سبحانه وتعالى، مع أنه مخلوق من مخلوقات الله.

فهذا التفصيل إنما ورد عليهم بهذه الكلمات المجملة التي نطقوا بها، ولك أن تقول: إن هذه الحقائق البسيطة في الفطرة ومدارك العقل الأول وما قضت به الشرائع بينة واضحة، وهذا هو معنى البساطة المذكورة هنا (بسيطة) أي: بينة واضحة مفصلة، من بسط الشيء وبيانه.

ولكن عندما أدخلوا عليها هذا التقسيم، وهذه الفروضات واللزومات؛ لزمتهم هذه الإشكالات.." (1)

"الاعتماد في نفي ما ينفى على نفي التشبيه لا يفيد في مقام الاحتجاج

قال المصنف رحمه الله: [وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد؛ إذ ما من شيئين إلا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب، ونحو ذلك مما هو سبحانه وتعالى مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة].

قوله: (وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد):

---
1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/6

هذا في ذكر مقام الاحتجاج، وإلا فمعلوم أن الله سبحانه وتعالى منزه عن مشابهة مخلوقاته، وأن التشبيه قد استقر عند سائر أهل العلم بل عند جماهير المسلمين أن الله منزه عنه، ولكن قول المصنف رحمه الله: (إن مجرد الاعتماد) أي: في باب الاحتجاج، (على مجرد نفي التشبيه لا يفيد)، وقوله: (لا يفيد) فيه قدر من التعيين لمراده, بمعنى: أنه لا يصح أن يفهم أحد عن المصنف أنه يصف الله بالتشبيه، فإن قوله في هذه الحجة بهذا الوجه، ليس معناه أنه يقول: إن الله موصوف بالتشبيه، وإنما مقصوده: أنه إذا ذكرت الحجج في مقام الإثبات ومقام النفي، فإن تعليق الحجة على هذا اللفظ -وهو لفظ التشبه- لا يكون محكما من كل جهة؛ لأن هذا اللفظ متضمن لقدر من الاشتراك، فضلا عما أدخل عليه من الاشتراك؛ ولهذا فإن من نفى صفات الله سبحانه وتعالى من المعتزلة ونحوهم يجعلون الحجة في نفيهم: أن هذا الإثبات يستلزم التشبيه.

فيقول المصنف: إن كلمة التشبيه من هذا الوجه كلمة مجملة متضمنة لغير معناه، فإن التشبيه إذا ما فسر بالاشتراك في الاسم فهذا وجه، وإذا فسر التشبيه بالاشتراك في المسمى الكلي الذهني فهذا وجه آخر، وإذا فسر التشبيه بالاشتراك فيما هو من الخصائص فهذا وجه ثالث، فإن المصطلح والمخالف لطائفة قد يسمي هذا تشبيها، أو هذا تشبيها، أو هذا تشبيها.

ولذلك يقول: إن المعتزلة عندما جعلت الاشتراك في المسمى الكلي تشبيها، وذهبت تتأول الصفات، لأن هذا من التشبيه الذي نفاه القرآن، قال: فإن هذا يمكن أن يتسلسل عليهم في سائر الموارد، بمعنى: أنه يتسلسل في موارده الثلاثة: في باب الاسم واللفظ، أو في باب المسمى الكلي الذهني، أو فيما هو من الخصائص.

وإن كان يعلم بالضرورة أن المصنف إذا ما ورد عليه ما يتعلق بالوجه الثالث -وهو الاشتراك فيما هو من الخصائص- فإنه لا شك ينفي التشبيه بهذا المعنى؛ فإنه لا هو ولا غيره من أهل السنة؛ بل ولا من جماهير المسلمين؛ بل لا يوجد أن أحدا من المسلمين يلتزم بمسألة الخصائص التزاما مطلقا؛ أي: يقول بأن المخلوق تتحقق له صفات الكمال المطلق اللائقة بالخالق، أو يقول بأن الخالق تتحقق له صفات النقص اللائقة بالمخلوق، أي: أن تكون الصفة المضافة

إلى الخالق هي من حيث الماهية والحقيقة بمعنى الصفة المضـافة للمخلوق، فلا يفرق بين ما أضيف إلى الله سبحانه وتعالى، وبين ما أضيف إلى المخلوقين، بـل يقـول: إن عين صـفة الخـالق من حيث المعاني المختصة الإضافية هي عين صفة المخلـوق، فيجعـل صـفة اللـه كصـفة خلقـه؛ وهـذا قـدر من التشـبيه، أو يقـول بعكس ذلـك، فيجعل صفات بعض المخلوقين كصفات الباري المطلقـة بالكمـال.
فهذا الوجه من التشبيه قد اتفق المسلمون على إبطالـه، وإن كـان بعض أهل القبلة -وهم من سـموا بالمجسـمة وغـيرهم- قـد عـرض لهم مقام من هـذا التشـبيه، ودخلت عليهم مـادة من هـذا التشـبيه، لكن الذي يقصد قوله: أنـه لم ينضـبط عن أحـد من المسـلمين أنـه قال: إن الباري مثل المخلوق من كل وجه، أي: لم يجعل ثمة فرقـا بين الخالق والمخلوق، فإن من التزم بهذا القول على هذا التحقيـق والجزم والكمال؛ فإنه لا يكون من أهل القبلـة، وإن كـان يقـال: إن مـادة من التشـبيه الـذي قـد علم إبطالـه بالإجمـاع قـد دخلت على بعض أصـحاب الطوائـف كالمجسـمة.
ثم إن المصنف لم يقصد منع تسمية ما يعلم نفيه -وهو ما لا يليق به سـبحانه وتعـالى من المعـاني المشـابهة أو المماثلـة لصـفات المخلوقين- لم يقصد منع تسمية هذا من باب التشبيه، فإنـه ينفيـه؛ بـل ويسـميه نقصـا، ويسـميه أيضـا تشـبيها.
وقـد سـبق في تقريـره لمـذهب أهـل السـنة أن قـال: إنهم يثبتـون صـفات اللـه من غـير تشـبيه ولا تمثيـل.
إذا: لا بد أن يفهم كلامه هنا أنه لا يقصد عـدم القـول بنفي التشـبيه عن الله سبحانه وتعالى، وإنما يقول: إنه في بـاب الاحتجـاج إذا مـا كانت الحجة مبنية على هذا اللفظ الـذي دخلـه كثـير من الاشـتراك من وجه آخر، فإن هذه الحجة لا تكون منضـبطة على هـذا التقـدير؛ لأنه يلزم أن تكون مطردة في سائر مواردها الثلاثـة، فـإذا مـا جـوز واحد منها، فقد ينازع المنـازع في تجـويز غـيره، وإذا مـا نفي واحـد منهـا، فقـد ينـازع المنـازع في نفي غـيره.
فهذا وجـه من كلام المصـنف: أنـه يقـول: إن التشـبيه هنـا يـراد بـه الشبيه في الاسم، أو في المسمى الذهني، أو في المعنى الإضافي المختص، فهنا قال: إن نفي التشبيه لا يفيد في مقام الاحتجاج؛ لأنه إن جوز وجه واحد من هذا التشبيه؛ فإن المنازع قد يحتج على جواز غيره، وإذا نفي واحد منها، فـإن المنـازع قـد يحتج على نفي غـيره،

ومن المعلوم شرعا وعقلا أن نفي واحد من هذه الأوجه عند التحقيق لا يلزم منه النفي للآخر، كما أن إثبات واحد منها لا يستلزم شرعا وعقلا إثبات الآخر؛ فإن من قال: إن الاشتراك في الاسم المطلق تشبيه، وجوز ذلك، وصححه؛ لم يلزم منه أن يجوز غيره، وإن كان ينازع في تسمية هذا تشبيها؛ بل يقال: إن هذا ليس من باب التشبيه، لكن تصحيح المعنى هنا لم يستلزم تصحيح المعنى الثاني.
ولذلك لو قال: إذا أجوز غيره من الأوجه ولا أسميها تشبيها، قيل: هذا لا يصح، فإن جواز واحد منها -وهو الاشتراك في الاسم المطلق- لا يستلزم أن يجوز الثالث، وهو الاشتراك في الخصائص، أو يقال: الاشتراك في المسمى الذهني لا يستلزم الاشتراك في الخصائص، كما تقدم أن الاشتراك في الاسم المطلق لا يستلزم التطابق في الحقيقة عند الإضافة والتخصيص.
إذا: هذا هو معنى كلام المصنف رحمه الله، فإنه عندما قال هذا الكلام، لم يقصد به أن ما لا يليق بالباري سبحانه وتعالى يمنع أن يسمى تشبيها؛ بل ما ينفى عنه سبحانه وتعالى لك أن تقول: إن الله منزه عن هذا؛ لأنه نقص وعيب وتشبيه بما لا يليق بالله من خصائص المخلوقين.
كما أنه ليس معنى كلام المصنف أن ما يكون ثابتا في نفس الأمر يجوز أن يسمى تشبيها بإطلاق، والثابت في نفس الأمر عند أهل السنة هو الاشتراك في الاسم المطلق، فالمصنف لا يقول: إن هذا يسمى تشيبها بإطلاق، فهو لم يقصد نفي الأول، ولا إثبات الثاني، وإنما مقصوده ما تقدم، ولعله قد تحقق مراده هنا.
وقد غلط بعض المعلقين على هذه الرسالة، فعلق على كلام المصنف بما لا يصح ولا يجوز أن ينسب إليه أو إلى أمثاله.." (1)
"القدر المشترك لا يستلزم التشبيه والتمثيل
قال المصنف رحمه الله: [وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم، أو السمع والبصر، أو السميع والبصير، أو القدرة أو القدير].
القدر المشترك: هو الاسم المطلق، والمسمى الكلي الذهني, وهذا من باب تحصيل المناظرات، وإلا فإنك لو ابتدأت الكلام لم تحتج إلى تقرير هذا المعتقد، وقد نبهت عليه فيما سبق، ومما يؤكد هذا:

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/17

أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يستعمل هذه الطريقة في باب تقرير المعتقد لآحاد المسلمين، وإنما في بيان الحقائق العلمية، حتى لا يعترض المخالف على الحقائق الشرعية بحجج يظنها إما شرعية وإما عقلية؛ بل يقول: إن ما يتكلمون به من الحجج فإنها حجج مجملة.

ومن القواعد التي يستعملها المصنف أنه يقول: إن المخالفين لأهل السنة والجماعة إما أن يتكلموا بحجة باطلة في نفس الأمر، أي: باطلة من أصلها, وإما أن يتكلموا بحجة صحيحة، فما كان من الحجج صحيحا فإنه غير مفصل فيما عينوه من المعاني؛ بل يكون حجة مجملة قد دلت على نفي معنى ليس هو المعنى الذي يعينونه بالنفي؛ كاستدلالهم بقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11] فهذه حجة صحيحة، لكنها تدل على معنى قد أجمع المسلمون على نفيه، وأما أن هذه الحجة تدل على أن الله سبحانه وتعالى لا يوصف بالصفات، أو لا تقوم به الصفات، فإن هذا استدلال غلط، وموجب الغلط: أن هذه الحجة فيها إجمال، فإن قدرا من معناها يعلم بالضرورة عند سائر المسلمين الإحاطة به في تقرير كمال الرب سبحانه وتعالى.

قال رحمه الله: [والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه].

أي: أنه لم يقع اشتراك حتى يقال بنفيه، أو يقال: إن من أثبته يكون مجسما مشبها، فإن هذا القول إنما يكون فرعا عن الأمور الإضافية، فلما لم يقع اختصاص وإضافة؛ امتنع أن يقال: إن هذا يجب نفيه، بمعنى أن من أثبته كان مجسما، فإن التشبيه بمعين آخر لا يقع إلا في مقام الإضافة والتخصيص، وليس في مقام الإطلاق، فليس هناك تعيين لواحد بصفة يكون الآخر مماثلا له فيها، أو ما إلى ذلك.

قال رحمه الله: [فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال؛ كالوجود، والحياة، والعلم، والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق؛ لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن

نفى هـــذا لزمـــه تعطيـــل وجـــود كـــل موجـــود].
قولـــه: (لم يكن في إثبـــات هـــذا محـــذور أصـــلا):
فإن من يسمي هذا تشبيها، فإن هذه حجة داحضة؛ لأنه لا يمكن أن ترفع الحقائق الشرعية العقلية باسم مشترك؛ بل للمنازع أن ينـازع فيقول: إن لفظ التشبيه -وهذا من باب التسلسـل في المنـاظرات- لم يـــرد ذكـــر نفيـــه في الكتـــاب ولا في الســـنة.
فـإن قيـل: إن المسـلمين درجـوا على أن اللـه مـنزه عن مشـابهة خلقـــه.
قيـل: مـا درج عليـه المسـلمون هـو قـدر ممـا يقـوم في عقـولهم وفطرهم ومحكم الشرائع، فإذا تكلم به المسلمون على هذا الوجـه فقـد صـدقوا في كلامهم، وهـو أن اللـه مـنزه عن مشـابهة خلقـه. إذا: فأهل العلم بل وعامة المسلمين درجوا على أنه يقال: إن اللـه سبحانه وتعالى منزه عن مشابهة خلقه, فإذا ما حكيت هذه الجملـة على قدر من الحقائق البينة المنضبطة عند عامة أهـل الإسـلام من أهل السنة أو غيرهم، فإن هـذا الإطلاق على مثـل هـذا المـورد من السياق وعلى مثل هذا المـورد من المعـنى يكـون مناسـبا، لكن إذا تكلم قوم بالتأويل، وبقدر من الاصطلاح، فإنهم ينازعون وينـاظرون بحسب ما يسلمون به من تعدد مادة الاصطلاح.." (1)

"ثبـــــوت الملـــــزوم يقتضـــــي ثبـــــوت اللازم
قال المصنف رحمه الله: [والمعاني التي يوصف بها الـرب سـبحانه وتعالى، كالحيـاة والعلم والقـدرة؛ بـل الوجـود والثبـوت والحقيقـة، ونحـو ذلـك، تجب لـه لوازمهـا، فـإن ثبـوت الملـزوم يقتضـي ثبـوت اللازم, وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الـرب عنهـا ليسـت من لـــــــــــوازم ذلـــــــــــك أصـــــــــــلا].
لو تسلسل بحثهم, وقال أهـل التأويـل: إن الاشـتراك في المسـمى الكلي الذهني يلزم عليه إثبات اللوازم، فإن كل شيء من الحقـائق يكون له لـوازم، ومعلـوم أن ثبـوت هـذا يكـون موجبـا لثبـوت هـذا، فيلـــزمكم أن تثبتـــوا اللـــوازم من المعـــنى الكلي.
فيقال: إن اللوازم من المعنى الكلي تكون حقا، فـإن مـا كـان حقـا يلزمه حق، لكن لا يمكن أن يقـال: إن هـذا معـنى كلي، وإن لازمـه من بـاب الخصـائص والإضـافات, فـإن هـذا تنـاقض؛ لأنـه إذا كـان الملـزوم كليـا؛ لـزم أن يكـون اللازم كليـا، إذا كـان الملـزوم ليس

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/22

مختصا إضافيا؛ لزم أن يكون اللازم كذلك, فإنــه تبع لــه، وعليــه فلا يكــــــــــــــــون هنـــــــــــــــــاك إشــــــــــــــــكال.

فمن قال: إن من لازم المسمى الكلي مــا هــو من النقص المختص بالمخلوقين أو مـا إلى ذلـك، قيـل: هـذا ليس بلازم للمعـنى الكلي، إنما هو لازم للمسمى الإضافي، والمسمى الإضافي ليس مثبتا عنـد أهـــــــــــــــــل الســــــــــــــــنة والجماعـــــــــــــــــة.

قال رحمه الله: [بل تلك من لوازم ما يختص بـالمخلوق، من وجـود وحياة وعلم ونحو ذلك، واللـه سـبحانه وتعـالى مـنزه عن خصـائص المخلـــــــــــــــوق وملزومـــــــــــــــات خصائصـــــــــــــــه].

وهذا مما يعترض بـه بعض النظـار من أهـل التأويـل، فيقولـون: إن المسـمى الكلي يلـزم لـه لـوازم -كقاعـدة- فإثباتـه يسـتلزم إثبـات لوازمه، ثم إذا قيل لهم: ما هي لوازمه؟ فسروا اللوازم بما هـو من مقـام الخصـائص والإضـافة، فيقـال: **هذا غلـط من** جهـة العقـل نفسه، فإن ما كان كليا؛ لزم أن يكون لازمه كليا، وما كـان مختصـا؛ لزم أن يكون لازمه مختصا.." (1)

"غلــــــــط المتكلمين في مســـــــــألة اللازم والملـــــــــــزوم

قـال المصـنف رحمـه اللـه: [وهـذا الموضـع من فهمـه فهمـا جيـدا وتدبره، زالت عنه عامة الشـبهات، وانكشـف **له غلـط كثـير** من الأذكيـــــــــــــــاء في هـــــــــــــــذا المقـــــــــــــــام].

قولـه: (زالت عنـه عامـة الشـبهات)؛ لأن هـذه القاعـدة -وهي أن الاشتراك في الاسم المطلق لا يسـتلزم التماثـل في الحقيقـة عنـد الإضافة والتخصيص بين المخلوقات- قاعدة عقلية ضرورية الثبوت، فإذا كان ذلـك بين المخلوقـات، فـبين الخـالق والمخلـوق من بـاب أولى؛ بـــل إن الأمـــر بين الخـــالق والمخلـــوق يكـــون ممتنعـــا.

فما دام أن هذه قاعدة ثابتة في الشريعة، وثابتـة في العقـل الكلي المجـرد، المبـني على الحقـائق الكليـة المجـردة الضـرورية، وعلى الاطراد الحسـي والـدليل العقلي، فلمـاذا اشـتبه الأمـر على عامـة الأذكيـــــــــــــــاء من النظـــــــــــــــار والمتكلمين؟

الجــواب: إن الــذي دخــل على عامــة الأذكيــاء من النظــار هــو في مسألة التلازم، فإنهم في أول مقام يستشـكلون مسـألة الاسـم، ثم ورد عليهم المقـام الثـاني وهـو مسـألة المسـمى الكلي، فاقتضـى مقام النظـر الأول أنهم لا يستشـكلونه، ولكن دخـل عليهم وهم من

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/25

هنا، وهو أنهم قطعوا -وقطعهم صحيح من حيث الأصل- بـأن ثبـوت المعـنى الكلي يسـتلزم إثبـات لوازمـه، وهـذا المعـنى من حيث الإطلاق يسلم به، كضرورة عقلية؛ أن ثبوت الملزوم يقتضـي ثبـوت اللازم.
فلما وصلوا إلى هذا المقـام من الحكم العقلي الضـروري، أخطئـوا في تفسـيره، فـذهبوا لا يعينـون اللـوازم إلا بالخصـائص، فكـأن المصنف يقول هنا: إنهم ظنوا أن اللوازم لا تكـون إلا مختصـة، فلم يفرقوا بين لازم كلي ولازم مختص؛ بل جعلـوا اللـوازم في موردهـا الأول وموردها الثـاني لا تكـون إلا مختصـة، ومن هنـا نفـوا المعـنى الكلي من جهة لازمه؛ لأنه لزم عندهم تحتـه لازم مختص يـنزه اللـه عنـــه.
وإن كـان كلامهم صـحيحا، وهـو أن هـذا اللازم المختص ينفى عن اللــه؛ لكن نفيــه لا يــوجب نفي الملــزوم الكلي؛ لأن هــذا اللازم المختص إنـمـا هـو تبـع للملـزوم المختص، وليس للملـزوم الكلي.
إذا: هذا المورد الذي يشير المصنف إليه في قولـه: (وهـذا الموضـع من فهمه فهما جيدا)، وهو مسألة اللزوم، هو مكان الإشكال، فإنهم رتبـوا على المعـنى الكلي لازمـا كضـرورة عقليـة، أو أن الملـزوم يقتضي لازما بحكم العقل، وهذا صـحيح كقاعـدة عقليـة، ولكنهم لم يفهمـوا اللـوازم إلا مختصـة معينـة، فلمـا جعلـوا اللـوازم مختصـة إضـافية معينـة على المعـنى الكلي؛ لـزم من ذلـك عنـدهم النفي للمعـــــنى الكلي، وهـــــذا هـــــو وجـــــه الغلـــــط.
والقاعدة العقلية تقول: إن اللازم تابع للملزوم، فـإذا كـان الملـزوم كليـا لـزم أن يكـون اللازم كليـا، وإذا كـان مختصـا لـزم أن يكـون مختصا.." (1)
"المثال الثاني: هل لفـظ الوجـود مقـول بالاشـتراك اللفظي أو بـــــــــــــالتواطؤ أو بالتشـــــــــــــــــكيك؟
قال رحمه الله: [وهل لفـظ الوجـود مقـول بالاشـتراك اللفظي، أو بـــــــــــــالتواطؤ، أو التشـــــــــــــــــكيك؟]
الاشـتراك اللفظي: هـو أن يكـون الاشـتراك في الاسـم اللفظي وحـده، دون أن يكـون هنـاك قـدر من المعـنى المشـترك، وأمـا التشكيك -بمعنى أنه يشـكك السـامع لـه- فإنـه يـدخل في التواطـؤ على التحقيق، وإن كان بعض المصطلحين يجعلـه ثالثـا، فهـذا بـاب

(1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/26

من الاصطلاح ليس إلا.
والفرق بين التواطؤ وبين التشكيك: أن التواطؤ يكون المعنى المشترك نسبته واحدة؛ بخلاف التشكيك؛ فإن النسبة تكون متفاضلة، فإذا كانت النسبة متفاضلة، سماه المصطلحون من باب التشكيك، وإذا كانت النسبة واحدة سموه متواطئا, وإذا كانت النسبة ليست موجودة سموه: مشتركا لفظيا.
وهذا كله اصطلاح, ولك أن تقول: إنه كلام لا معنى له؛ لأن هذه الأشياء أصلا هي موجودة في أذهان الناس، ولا تحتاج أن يصطلح عليها بهذا الاصطلاح المدقق المعين، ولذلك يقول ابن تيمية عن المنطق: "إنه لا يحتاجه الذكي، ولا ينتفع به البليد"، وهذه الاصطلاحات كذلك، فإنه يمكن أن تسمى بجملة من الأسماء، فمسألة أن يقال: هذا تواطؤ وهذا تشكيك، هي مصطلحات، وليس معنى ذلك أن فقه باب الاعتقاد، أو فقه أسماء الشريعة، أو فقه أصول الفقه لا يكون إلا من هذه المشكاة، فإن هذا كلام لا معنى له، وهو كما قال ابن تيمية عن المنطق: " إنه لحم جمل غث على رأس جبل، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل"، فلا يفهم فاهم، ولا يظن ظان أن فقه ما يتعلق بصفات الله، أو ما يتعلق بأسماء الشريعة وفقهها وفروعها لا يكون إلا من هذه المشكاة، وأن من لم يفقه حد المتواطئ وحد التشكيك وحد الترادف، والفرق بين المشكك وبين المتواطئ، وبين المشترك اللفظي وغير اللفظي، والجنس، والخاص، والفصل القريب، وما إلى ذلك من أسماء المنطق -أن من لم يفقه هذا لا يكون أصوليا يعرف أصول الشريعة، ويعرف قواعدها.
وهذا ليس معناه الإبطال لهذا الباب، لكن الإبطال لهذه الأسماء، وأن هذه الأسماء والحدود هي أسماء جائزة موجودة، لكن لا يلزم أن الحقائق لا تعرف إلا من مشكاتها وحدودها.
ولما بالغ وغلا من غلا في مسألة المنطق، ركبوا صعبا، ولم يحصلوا فقها صحيحا, وهناك فرق بشكل بدهي بين المنطق وبين علم أصول الفقه، ولكن بعض الأصوليين يجعل للأصول مقدمة منطقية، أو يبني كثيرا من معانيه على المصطلح المنطقي.
ومن الذين بالغوا في علم المنطق مثلا: أبو محمد ابن حزم، فقد امتدح المنطق مدحا صارما؛ بل إنه يقول: "إن أرسطو كان نعمة من الله على خلقه لما وضع هذا المنطق ورتبه"، ويقول ابن حزم:

"إننا نتقرب إلى الله بتقريب هـذا المنطـق إلى العامـة"، وإذا قيـل: إن المنطق هو الأسماء، فإن هـذا حقيقـة باطلـة؛ لأن المنطـق هـو العقليـات، فـإذا جعـل المنطـق لـه اصـطلاح، قيـل: إن من الممكن منازعة شخص لا يتكلم العربيـة، والحقـائق عنـدهم واحـدة، ويكـون مـــــــــوجب الاختلاف أوجـــــــــه أخـــــــــرى.
إذا: هذا الاصطلاح هو اصطلاح داخل لغـة واحـدة، هـذا إذا سـلم أن المصـطلحات مصـطلحات عربيـة فصـيحة، فلـو كـانت مصـطلحات عربيـــة فصـــيحة، لقلنـــا: إنـــه اصـــطلاح داخـــل لغـــة.
فـالمنطق إذا مـا فسـر بالاصـطلاح قيـل: لكـل أحـد أن يصـطلح بمصطلح، وإذا ما فسر المنطق بالحقـائق، فـإن الحقـائق موجـودة عند بني آدم، والوجه الذي قد يكون حسنا في المنطق -حتى يكـون الكلام معتدلا مقتصدا- هو أن بعض الطرق المنطقية تكون منظمـة للجدول العقلي الذهني، فإذا ما فسر المنطق بأنه نـوع من التنظيم فيمـــا كـــان صـــحيحا؛ فـــإن هـــذا كلام صـــحيح.
أمـا إذا فسـر بأنـه نـوع من التأويـل، فـالحق أنـه ليس تـأويلا؛ لأن الحقائق قائمة في نفوس الناس بأي اسم عبروا بها، وأمـا أنـه نـوع من التنظيم فهذا صحيح، ولذلك قال ابن تيمية: "لا يحتاجه الـذكي"؛ لأن الذكي يستطيع أن ينظم بأكثر من طريقة، "ولا ينتفع به البليد"؛ لأن البليـــد بـــه يعـــرف التعـــيين لكن لا يعـــرف التنظيم.
فمثلا: إذا تلكم متكلم بنظـام عقلي منطقي معين، فـإن السـامع يصدق هذا الكلام، ويعتبره من الأشياء البينة، لكن هـل يسـتطيع أن ينظم هـذا التعـيين على هـذا التقريـر الـذي قـرره هـذا المعين؟ الجـــــــــــواب: لا يلـــــــــــزم ذلـــــــــــك.
ولـذلك يقـول ابن تيميـة: إن الأصـل في بـني آدم أنـه تقـوم في نفوسهم من المعارف والعلوم ما لا يستطيعون أن يعـبروا عنـه من جنس هذا التعبير، وهـو التعبـير المنطقي، ولـذلك فـإن المتفلسـفة عندما صرفوا أنظار العالم حقيقة ليس ذلـك من بـاب أنهم يعينـون حقائق؛ بل غلطهم في الحقائق أكثر من صوابهم، ولكن الذي جعـل الكثير ينصـرف إليهم، ويكـون معجبـا بهم، حـتى عنـدما دخلت على المسلمين تأثر بها من تأثر، هـو أن هـؤلاء عنـدهم نـوع من التنظيم للمعـــارف، ســـواء قيـــل: إنهـــا صـــادقة، أو قيـــل: إنهـــا غلـــط.
إذا: هذا باب ينبغي أن يكون مقتصـدا فيـه، حتى لا يظن أو يفهم من هذا النقد للمنطق إهـداره جملـة؛ بـل إن من يقـرأ المنطـق ليتعلم

طرق التنظيم، وطرق التحصيل بمسائل الحجج وما إلى ذلـك، فـإن هذا وجه حسن، لكن من يقرأ المنطق، ويظن أنه يعين به الحقائق، أو أن الحقـائق الشـرعية والعلميـة لا تعين إلا من مشـكاته؛ فهـذا غلـط.
وهذا هو الوسط في علم المنطـق بين من غلا في شـأنه، وبين من حرمه وسفهه من كل وجه.." (1)
"ينفى عن اللـه تعـالى مـا ضـاد صـفات الكمـال
قال المصنف رحمـه اللـه: [فـالمفتقر إلى مـا سـواه في بعض مـا يحتاج إليه نفسه ليس هو موجودا بنفسه؛ بل بنفسـه وبـذلك الآخـر الذي أعطاه مـا تحتـاج إليـه نفسـه، فلا يوجـد إلا بـه، وهـو سـبحانه وتعالى غني عن كل ما سواه، وكل ما نـافى غنـاه فهـو مـنزه عنـه، وهو سبحانه وتعالى قدير قوي، فكـل مـا نـافى قدرتـه وقوتـه فهـو منزه عنه، وهو سبحانه حي قيوم، فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو مـنزه عنـه].
هذه طرق شرعية وطرق عقلية، فيقـال: إن الأكـل والشـرب ينفى عن الله لا لعـدم مجيء السـمع بـه؛ بـل لكونـه نقصـا؛ ولـذلك فهـو مناف لحيـاة اللـه وقيوميتـه، ومنـاف لكونـه الأول الـذي ليس قبلـه شـيء, وهـذا أصـل شـرعي في نفي الصـفات الـتي لا تليـق باللـه تعـالى.
قـال رحمـه اللـه: [وبالجملـة فالسـمع قـد أثبت لـه من الأسـماء الحسنى وصفات الكمال مـا قـد ورد، فكـل مـا ضـاد ذلـك فالسـمع ينفيه، كما ينفي عنه المثل والكفء، فإن إثبات الشـيء نفي لضـده ولما يستلزم ضده، والعقل يعرف نفي ذلك، كما يعرف إثبات ضده، فإثبـات أحـد الضـدين نفي للآخـر ولمـا يسـتلزمه].
ولـذلك لم تصـرح النصـوص بتفصـيل النفي؛ لأنـه إذا ثبت أحـد المتقـابلين لـزم نفي الآخـر.
قال رحمه الله: [فطرق العلم بما ينزه عنه الرب متسعة، لا يحتـاج فيها إلى الاقتصـار على مجـرد نفي التشـبيه والتجسـيم، كمـا فعلـه أهـل القصـور والتقصـير، الـذين تناقضـوا في ذلـك وفرقـوا بين المتمـاثلين، حـتى إن كـل من أثبت شـيئا احتج عليـه من نفـاه بأنـه يسـتلزم التشـبيه].
لأن هذا يوجب الاضطراب والتناقض عندهم من جهة، ويوجب عـدم

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/31

التحقيق لمباني الإثبات والنفي من جهة أخرى، وإنما كان الأمر كذلك لأن هذا اللفظ (التشبيه والتجسيم) لفظ صار فيه إجمال واشتراك كثير، ولا سيما إذا حقق المتكلم من هذا الوجه المجرد مراده على طريقة غلط؛ كقولهم: إن الفرق بين هذا وهذا: أن هذا جاء به السمع، وهذا لم يأت به السمع، دون أن يفقهوا أن ما جاء به السمع فإنه يكون كمالا، وما لم يأت به السمع فإنه يكون نقصا، فإن تجويز النقص ولو لم يوصف به الباري -أي: فرض قبول إمكان الرب له- هو بحد ذاته نقص، فإن من قال مثلا: إن الله لا يوصف بالأكل والشرب؛ لأنه لم يصف نفسه بذلك، وإن كان قابلا أو يجوز عليه هذا الأمر؛ فإن هذا قد أتى بابا من أبواب التشبيه والنقص.
قال رحمه الله: [وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور، حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال: موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم، فلزمهم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعا، ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا].
وهذا سبق بيانه، ولا حاجة إلى التعليق عليه هنا.
وقوله: (فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا):
كأن هذه الجملة تفسر ما أراده المصنف بهذه الطريقة التي استعملها فيما سبق من كلامه، لما واجه مصطلح التشبيه من هذا الوجه، ولكن يقال: إن مسألة التشبيه نطق بها أهل العلم، وكذلك المصنف نفسه في كتبه ورسائله، فقد نطقوا بأن الله منزه عن التشبيه، وهذه مسألة لا يجادل فيها أحد من حيث هي، لكن حينما تكون هي المبنى في الإثبات والنفي، ويقصر الإثبات والنفي على هذا المبنى وحده، ويفسر تفسيرا غلطا، ثم يلتزم له بلوازم خاطئة، فيجعل الفرق بين الكمال والنقص: أن هذا نطق به السمع، وهذا لم ينطق به السمع؛ فهذا لا شك أنه هو المقصود عند المصنف في إبطاله لهذه المادة من هذا الوجه.
ومعلوم أن الإبطال لطريقة الاعتماد على نفي التشبيه في الإثبات من وجه لا يلزم أن يكون إبطالا لها من كل وجه، ولذلك إذا قيل: إن المصنف منع استعمالها هنا، فأيضا نقول: إنه من المعلوم أن

المصنف استعملها في مقام آخر، لكن ثمة فرق بين الوجه الذي منعه، والوجه الذي استعمله، وذلك عندما استعمل مادة التشبيه في مسائل التشبيه، أو في مسائل التقرير، أو في مسائل الرد. فهو يقرر أن ما أثبت لله سبحانه وتعالى يكون مثبتا له مع تنزيهه عن التشبيه، أو أنه ينفي بعض التفسيرات لكونها وجها من التشبيه، وهو يجعل كل ما يثبت لله سبحانه وتعالى من باب الإثبات الذي لا يقارنه وجه من التشبيه والنقص، كما يجعل كل ما نفي عن الله سبحانه وتعالى فهو وجه من التشبيه والنقص.." (1)

"النبوة ثابتة بالمعجزة وبغير المعجزة

قال المصنف رحمه الله: [ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي يتوقف إثبات النبوة عليها].

إثبات النبوة يكون بأصل العقل، وقد تثبت النبوة بغير العقل، أي: بغير دليل معجزة، وإلا فليس هناك شك أن المجنون الذي نزع عقله من أوله إلى آخره لا يستوعب هذه المسائل على التفصيل، ولذلك فإن هرقل -كما جاء عن ابن عباس في الصحيحين وغيرهما- لما سأل أبا سفيان عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم، لم يسأله عن حدوث المعجزات الخارقة للعادة، كخروج الماء من بين أصابعه، ونحو ذلك، إنما سأله عن نسبه، وعمن يتبعه، وعن أبيه، وهل كان ملكا؟

إلخ، وهذه ليست معجزات، إنما هي صفات، ولذلك قال هرقل: (إن يكن ما تقول به حقا فإنه نبي، وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظنه منكم ...) إلخ.

إذا: النبوة تثبت بالمعجزة، وتثبت بغيرها، والمقصود بالمعجزة هنا: الآية الخارقة للعادة.

قال المصنف رحمه الله: [فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل.

وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام].

قوله: (وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه)، أي: بإثبات حدوث العالم، وأن إثبات حدوث العالم لا يكون إلا بإثبات كونه

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 20/10

جسما، ومن هنا قالوا: إن الصفات تنفى؛ لأنها تستلزم التجسيم.
قال رحمه الله: [وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها، فيجعلون نفي أفعال الرب ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلا بها.].
فمن قال: إن حدوثها يعلم بحدوث الصفات، فهذا طريق لقوم من أهل الكلام، ومن قال: إن حدوثها يعلم بحدوث الأفعال القائمة بها، فهذا طريق آخر، ولذلك فإن المعتزلة نفت سائر الصفات؛ لأنه لو ثبتت صفة عندهم تقوم بذات الرب؛ لبطل الدليل المصحح عندهم لحدوث العالم، وكذلك متكلمة الصفاتية نفوا ما يتعلق بالصفات الفعلية التي يسمونها: حلول الحوادث؛ لأنهم لو أثبتوها لبطل عندهم الدليل المصحح لحدوث العالم، والدليل المصحح لحدوث العالم هو الدليل المصحح لوجود الصانع.
قال رحمه الله: [ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم؛ لظنهم أن العقل عارض السمع -وهو أصله- فيجب تقديمه عليه، والسمع إما أن يؤول، وإما أن يفوض].
قوله: (وهو أصله) أي: أن أصل الدليل السمعي عندهم هو العقل؛ وذلك لأنهم يقولون: إن دليل ثبوت السمع هو النبوة، والنبوة دليلها المعجزة.
وهذا غلط من وجهين:
الوجه الأول: أن النبوة تثبت بغير المعجزة.
الوجه الثاني: أنه لو سلم جدلا أن الدليل العقلي هو الذي صدق المعجزة، ودليل المعجزة بصدقه صدقت النبوة، فإن هذا دليل معين من أدلة العقل، ومعلوم أن الدليل المعين لا يلزم أن يكون حكمه مطردا في سائر الأدلة، وإلا لزم من ذلك التصديق بكل ما يقال أنه عقلي، وهذا معلوم الامتناع بين العقلاء، فإن عقول بني آدم بينها قدر من الاختلاف والتضاد والتناقض في أحكامها العقلية.
إذا: عندما يقولون: لو قدمنا السمعي للزم من ذلك الطعن في أصل ثبوت السمعي، يقال: هذا ليس بلازم؛ لأنه يمكن أن نقدم السمعي على العقلي الذي عارضه.
أما الدليل العقلي الذي قالوا: به ثبتت النبوة، فهل عارض السمع أو أثبته؟ فإن قالوا: إن به ثبت السمع، فمعناه: أنه عارضه أو صدقه، فإذا كان صدقه فهذا لا جدال فيه، ولا يرد في مسألة تعارض العقل والنقل، إنما الكلام هو في العقلي المعارض، وهذا

العقلي ليس هو الذي أثبت السمع، مع أن هذا الكلام -كما سبق- ليس محكما من أصله.

قال المصنف رحمه الله: [وهم أيضا عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم، لما تقدم.

وهؤلاء يضلون من وجوه: منها: ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة، وليس الأمر كذلك؛ بل القرآن يبين من الدلائل العقلية التي تعلم بها المطالب الدينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النقل، فتكون هذه المطالب شرعية عقلية].

قوله: (منها: ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة)، كلمة (تارة) ليست صحيحة؛ بل **هي غلط في** السياق، وقد أشار المحقق إلى ذلك؛ لأن مقصود المصنف هو ظنهم أن السمع بطريق الخبر المجرد، أي: أن السمع هو الخبر المجرد، أما إذا قيل: إن السمع هو الخبر المبني على صدق المخبر تارة، فيلزم أن يكون ظنهم صحيحا؛ لأن السمع هو خبر المخبر المبني على صدق هذا المخبر تارة، كقوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:5] فهذا حكمه -كما سبق- ليس من ابتداع العقل.

إذا: إما أن يكون السياق هو: (ظنهم أن السمع بطريق الخبر المجرد)، وهنا يكون الكلام صحيحا، وإما أن يكون السياق: (ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة)، وهذا الكلام خطأ؛ لأنهم لو ظنوه تارة لكان ظنهم صحيحا، وإنما غلطهم أنهم ظنوه مطردا.

وقد يقال: إن السمع طريق الخبر المجرد، أي: المجرد عن الحكم العقلي، المبني على الإطلاق، بمعنى أنه في سائر موارده يكون كذلك، هذا هو وجه الغلط، وأما أن في القرآن ما هو سمعي محض، أي: ليس مبنيا على أوائل الحكم العقلي المحصل له قبل ورود السمع فيه، فهذا لا جدال في عدم وجوده في القرآن.

قال رحمه الله: [ومنها: ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها، وهم مخطئون قطعا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع].

إن خطأهم ليس في هذه الطريق وحدها؛ بل إن جمهور ما يذكرون من الطرق المحصلة للنبوة هي تحصيل للنبوة من وجه، فيكون غلطهم من وجهين:

الوجه الأول: أنهم قصروا طريق تحصيل النبوة على هذا الطريق.

الوجه الثاني: أنهم ربما استعملوا طرقـا قاصـرة في إثبـات النبـوة، مـــع أن ثمـــة طرقـــا أصـــدق منهـــا وأحكم في نفس الأمـــر.
قال رحمه الله: [ومنها: ظنهم أن الطريـق الـتي سـلكوها صـحيحة، وقـــــــــد تكـــــــــون باطلـــــــــة].
وإن كان جمهور ما يذكرونه في إثبات النبوة صـحيحا، ومنـه مـا قـد يكــون بــاطلا، وإنمــا يؤخــذ عليهم أنهم قصــروا الطريــق عليــه، واســـتعملوه هـــو وفي البـــاب مـــا هـــو أولى منـــه.
قال رحمه اللـه: [ومنهـا: ظنهم أن مـا عارضـوا بـه السـمع معلـوم بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك، فإنه إذا وزن بـالميزان الصـحيح وجد ما يعارض الكتـاب والسـنة من المجهـولات لا من المعقـولات، وقـــد بســـط الكلام على هـــذا في غـــير هـــذا الموضـــع].
لأن المعارض للسمعي إما أن يكون سمعيا، وإمـا أن يكـون عقليـا، وإما أن يكون لا سمعيا ولا عقليا، فأما إن كان سمعيا فهـذا ممتنـع؛ لأنه يلزم فيه التعارض بين السـمعيين، وهـذا ممتنـع، وأمـا إن كـان عقليا، فإنه يعود القول فيه إلى ما سبقت الإشـارة إليـه من الأوجـه, وأما إن فرض أنـه لا سـمعي ولا عقلي، فيقـال: ليس في الأمـر مـا يكون كذلك؛ بل الحكم إما أن يكون سمعيا، وإما أن يكون عقليـا.." (1)
"مســـألة تقســـيم الـــدين إلى أصـــول وفـــروع
نذكر قاعدة بين يدي هذا التقسيم، وهي أن جمهور التقاسيم سـواء كانت في بـاب الاعتقـاد أو بـاب الشـريعة فضـلا عن مسـائل العلم الأخرى كمسـائل اللغـة ونحوهـا، جمهـور هـذه التقاسـيم اصـطلاح، فينظر إليها باعتبار المعاني، أما باعتبار الألفاظ، فـإن الأصـل أنـه لا مشـــــــــــــــــــاحة في الاصـــــــــــــــــــطلاح.
ولكن الشأن يكون باعتبار معانيها، فهل هذه الألفاظ والمصطلحات وضعت لها معـان مناسـبة للمعـاني الشـرعية الـتي بعث بهـا النـبي عليـــــــــــه الصـــــــــــلاة والســـــــــــلام أم لا؟
هناك أمثلـة كثـيرة: كتقسـيم الـدين إلى أصـول وفـروع، وكمسـألة الحقيقة والمجـاز، والآحـاد والمتـواتر، وغـير هـذه التقاسـيم، وإنمـا ذكرت هذه التقاسيم الثلاثـة؛ لأنـه يقـع خلـط كثـير بين القـول فيهـا باعتبارها ألفاظا ومصطلحات، وباعتبار كونها من عوارض المعــاني.
فنقول: تقسيم الدين إلى أصول وفروع، أو القول بمسألة الحقيقــة

1) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 21/4

والمجاز، أو القول بمسألة تقسـيم السـنة إلى آحـاد ومتـواتر، النظـر في هذا باعتباره من عوارض الألفاظ يقال: إن الأصل أنه لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن النظر يكـون باعتبارهـا من عـوارض المعـاني؛ فمن قسم الدين إلى أصول وفـروع، قيـل لـه: هـذا مصـطلح أمـره يسير، أما من جهـة المعـاني، فـإن ثمـة إجماعـا بين المسـلمين أن الدين ليس درجة واحدة، بل منه مسائل كلية، ومنـه مـا دون ذلـك، ومنه ما هو ركن، ومنه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، وأن ثمة مسائل تسمى أصـول الـدين، ومثـل هـذا المعـنى متفـق عليـه بين سائر المسلمين على اختلاف طوائفهم؛ فإن النبي صلى اللـه عليـه وسـلم -بـل وجميـع الأنبيـاء والمرسـلين- بين هـذا الأمـر.
وقد تكلم شيخ الإسلام وطائفة في نقض هذا التقسـيم، لكن هـذا لا يعني أنهم لا يصوبون أن تسمى مسـائل توحيـد الألوهيـة والأسـماء والصفات وإثبات أن الله فوق سماواته مستو على عرشه بمسـائل أصول الدين؛ فإن تسميتها بمسـائل أصـول الـدين مجمـع عليـه بين المسـلمين، ولا ينـازع فيـه أحـد.
وإنمـا تكلم شـيخ الإسـلام في نقض هـذا التقسـيم باعتبـاره من عوارض المعاني، فإن من استعمله وضع لـه حـدا -أي معـنى- ليس مناسـبا للاعتبـار الشـرعي، وإن شـئت فقـل: ليس مناسـبا للحـد الشـرعي.
وذلك أن أول من اشتغل بهذا التقسيم ليس أئمة السنة والجماعـة، بل طوائف من أئمة النظر من المتكلمين ومن اشتغل بشـأنهم من الفقهاء ممن كتبوا في أصول الفقه أو في فقـه الشـريعة، فصـاروا يقولـون: إن الأصـول هي المسـائل المعلومـة بالسـمع والعقـل، ويقصـدون بالسـمع الكتـاب والسـنة، والفـروع هي المسـائل الـتي دليلهـا السـمع وحـده.
ومن الحدود المشهورة في كتبهم -أيضا- أنهم يقولـون: إن مسـائل الأصـول هي المسـائل العلميـة، ومسـائل الفـروع هي المسـائل العملية
إلى غـير ذلـك من الحـدود.
فهذه الحدود لا شك أنهـا حـدود باطلـة؛ فإنـه لا يصـح أن يقـال: إن مسائل الأصول هي ما دل عليه السمع والعقل، والفروع هي ما دل عليه السمع وحده، فـإن ثمـة مسـائل في أصـول الـدين لم تعلم إلا بالسمع وحده، والعقل لا يحيلها، ولكنه لا يدل عليها كمسـائل الغيب

المحضة، فإنها مسائل علمت بالسمع، والعقل لا يدل عليها، فإن النبي عليه الصلاة والسلام لو لم يحدث بأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، لم نعلم ذلك؛ لأن هذه المسألة لا يدركها العقل ولا يعلمها قبل ورود خطاب الشرع.
إذا: ثمة مسائل في أصول الدين في باب الأسماء والصفات والشفاعة والغيب واليوم الآخر والقدر وما إلى ذلك ليست معلومة إلا بالسمع، والعقل لا يدل عليها، وإن كان لا يجحدها.
والعكس كذلك؛ فإن ثمة مسائل معلومة بالسمع والعقل وهي لا تعد من مسائل الأصول، بل تعد من مسائل الفروع أو مما هو دون الأصول.
أما قول من قال: إن مسائل الأصول هي المسائل العلمية -وهذا يوافق التعبير الذي يقول: هي مسائل الاعتقاد- وأن المسائل العملية لا تكون داخلة في مسائل أصول الدين ..
فهذا غلط أيضا؛ لأنه لا يطرد، فإن ثمة مسائل علمية -أي: مسائل محلها عقد القلب- ومع ذلك ليست من الأصول بإجماع السنة والجماعة، بل بإجماع المسلمين أنها ليست من مسائل أصول دينهم، ومن ذلك مثلا: الاختلاف الذي وقع بين الصحابة في سماع الميت لصوت الحي، فإن هذه مسألة علمية محلها عقد القلب، ولكن بالإجماع لا تعد من مسائل أصول الدين.
وثمة مسائل عملية تعد بإجماع المسلمين من مسائل أصول الدين كمسألة الصلاة والزكاة والحج، فإنها أركان في الدين وأركان في الإسلام.
فهل يصح أن يقال: إن الدين ينقسم إلى أصول وفروع؟
الجواب: التقسيم باعتباره اصطلاحا لفظيا لا بأس به، لكن بشرط أن ينزل على معنى مناسب، وحين يقال: لا بأس به ..
فهذا من باب الجواز، وليس من باب أن هذا التقسيم يقصد إلى تقريره وذكره في مسائل أصول الدين أو في تقرير طريقة أهل السنة والجماعة أو منهجهم، لكنه أمر واسع لا ينبغي الإغلاظ في شأنه.
وأما أن هذا التقسيم بدعة، فنقول: إنه لا يكون بدعة إلا إذا قصد منه معنى لا يكون مناسبا؛ وإلا فهو من حيث الجملة لا بأس

بإطلاقه، وإن كان لا يقصد إليه، فإن السلف لم يقصدوا إلى ذكره والتحدث بلغته.." (1)

"منهج ابن حزم في أسماء الله وصفاته

قال المصنف رحمه الله: [ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل].

يستعمل المصنف رحمه الله طريقة الإدخال على هذا الأصل الشريف الذي هو أخص الأصول، وهو الإيمان بالله سبحانه وتعالى.

قول المصنف رحمه الله: (ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم) استعمل المصنف رحمه الله لفظ الوصف، مع أن هذا اللفظ لم يرد في القرآن، ولا في جمهور الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا في بعض الروايات التي اختلف موردها عند المحدثين، بمعنى أنه: قد يتعذر الجزم بأن هذا التعبير هو الحرف الذي عبر به النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن هنا فإن أبا محمد ابن حزم رحمه الله لما ذكر في كتابه (الفصل) ما يتعلق بمعتقد أهل السنة والجماعة في مسائل الأسماء والصفات، كان مما ذكره أن هذا اللفظ لفظ مخترع، لا يضاف إلى الرب سبحانه وتعالى؛ لأنه لم يرد في الكتاب والسنة .. وهذه طريقة متكلفة من أبي محمد ابن حزم، فإن هذا الإمام مع سعة علمه وسعة فقهه وفضل ديانته رحمه الله إلا أنه لما ذكر تقرير المعتقد عند أهل السنة والجماعة اختلط الأمر عليه في كثير من الأبواب.

فهو من جهة ذم البدع والرد على أهل البدع من سائر الطوائف قد أغلظ في الرد حتى على الطوائف التي لم يغلظ عند محققي من أهل السنة المتأخرين شأنها بدرجة التغليظ الذي قاله ابن حزم، وكذلك المقالات التي لم يغلظ في شأنها بعض أئمة السنة الكبار.

ومع هذا فإن ابن حزم في هذا الباب شديد التمسك، لدرجة أنه وقع له قدر من الزيادة فيه، أعني: في الامتداح والحث على التمسك بمذهب أهل السنة والجماعة، والذم للمذاهب المخالفة، فإن من طرق ذمه أنه يكفر بعض الأعيان من المخالفين، وهذه الطريقة ليست مستعملة في كلام متقدمي من السلف، كما أنه قد

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/5

يزيد في ذم بعض الأقوال بما لم يقع مثلـه في كلام السـلف أو في كلام محققي أهل السنة والجماعة كـ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه الله، فهو في باب الانتساب لمذهب أهل السـنة والجماعـة محقـق، بل عنده زيادة في التحقيـق أيضـا، لكنـه في بـاب التقريـر مقصـر.
هنا مسألة أحب أن ينتبه لها ولا سيما عند المتأخرين: وهي أن ثمـة فرقـا بين الانتحـال وبين التقريـر، فـإن طائفـة من المتـأخرين من أصـحاب الأئمـة ينتحلـون السـنة والجماعـة، لكنهم يقصـرون عنـد تقريرهـا، ففـرق بين مقـام تقريـر المـذهب وبين انتحالـه -أي: الانتسـاب إليـه- والـولاء لـه والـذم لمخالفـه ..
فهذا الأخـير سـهل التحصـيل في الغـالب، لكن الشـأن الأعظم في تقريـر جمـل الحـق وتفاصـيلها.
وهذا نجده عند أبي محمـد ابن حـزم، فإنـه إذا انتهى إلى التفاصـيل فإنه يبتعد عن الصواب، ومن أخص ذلك -بل هـو أخص **باب غلـط فيه**- باب الأسماء والصفات، فإنه انتهى فيه إلى نتيجـة مركبـة من مقـالات أهـل السـنة والجماعـة ومن مقـالات المعتزلـة، بـل بعض طرقه -كما ذكر شيخ الإسلام رحمه اللـه- هي من طـرق الفلاسـفة الـتي لم تصـرح بهـا حـتى المعتزلـة.
إذا: قوله في هذا الباب قول مختلف وملفق ومركب من غير مادة، ولهذا لا يعتبر قوله في باب الأسماء والصفات؛ فإن غلطه فيه أكـثر من صوابه، ولكنه رحمه اللـه في بـاب الإيمـان والأسـماء والأحكـام قال كلاما حسنا، وذكر معتقد أهل السنة والجماعة بصـورة حسـنة، وإن كان حتى في هذا الباب -أعني باب الأسماء والأحكام ومسـمى الإيمـان- **عنـده غلـط فيه**، لكن صـوابه أكـثر من خطئـه فيـه، فطريقتـه ليسـت منتظمـة على جهـة واحـدة.
إذا: عند التحقيق فإن أبـا محمـد رحمـه اللـه ليس ممن يؤخـذ عنـه التفاصيل، وكأن هذا -والله أعلم- هو المنهج اللائق بهذا الإمام حـتى في فقهه؛ فإنه رجل محقق في النظر والبحث وتتبـع الـدليل، ولكن من جهة منهجه الفقهي فضلا عن منهجه العقدي فإنه يقع له تقصير كثـير.
ولهذا فإن من اعتبر منهجه رحمه الله على طريقـة الاسـتفادة بعـد النظر في أقوال السلف وفي أقوال الفقهاء من أصحاب المـذاهب الأربعة وأئمة الاجتهاد من متقـدمي السـلف فإنـه يقـع لـه اسـتفادة كبيرة من كلام ابن حزم: من تبيين بعض الأدلة أو التعليـق عليهـا أو

حسن الاستدلال أو المعارضة أو ما إلى ذلك.
ومن تأثر بطريقة ابن حزم في الفقه فضلا عن الاعتقاد فإنه في الغالب يقع عنده كثير من الغلط والشذوذ والتقصير، والذي يعجب منه أن من يتأثر بطريقة ابن حزم لا يوافق ابن حزم على بعض أصوله، فمثلا: ابن حزم لا يعتبر القياس، ومع ذلك فإن من تأثر بطريقته في الفقه لم يعتبر طريقته في الأصول، فإنه يرجح كثيرا من المسائل باعتبار أن الدليل فيها عند الفقهاء هو وجه من القياس، والقياس ليس معتبرا في الاستدلال عنده.." (1)

"قاعدة التأويل عند المبتدعة وسبب القول بها
التأويل عند أهل البدع يراد به صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لقرينة.
وهذه القاعدة وهي قاعدة التأويل -ويجب أن ندرك أنها قاعدة أكثر من كونها تعريفا أو رسما لاسم من الأسماء- من أخص قواعد المخالفين للسلف في باب الأسماء والصفات.
فإن أول من أحدث نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى هم الجهمية، وشاركهم في هذا المعتزلة، وهم مادة واحدة في هذا الباب.
لم يكن نفي القوم من أوائل النظار لصفات الباري ناشئا عن نظر في كتاب الله سبحانه وتعالى، فحصلوا منه نفي الأسماء أو نفي الصفات أو نفي ما هو منهما؛ ولكن القوم يخالفونك في الجواب؛ بل هم يصرحون بأن النصوص لم تنطق بالنفي، وإنما نطقت بالإثبات، ولكنهم تأولوا نصوص الإثبات ولم يتأولوا نصوص النفي؛ فنصوص النفي كقوله: {ولا يظلم ربك أحدا} [الكهف:49] ليس فيها نزاع بين أحد من المسلمين؛ فهي على ظاهرها أو على وجهها؛ إنما الذي هو مورد النزاع هو نصوص الإثبات.
فهم إنما أرادوا إثبات المعتقد الذي يعتبرونه معتقدا للمسلمين؛ فاتخذوا هذه الطريقة المسماة بطريقة المتكلمين، وهذا يبين لنا مسألة مهمة؛ وهي أن الفرق بين أهل السنة والجماعة وبين سائر الطوائف ليس مبنيا على آحاد النصوص، بل هو مبني على الأصول أو ما يسمى بالمنهج.
قد يقول قائل: لم اتخذوا طريقة علم الكلام وتركوا الطريقة التي عليها أئمة السنة والحديث؟

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/2

فأقول: هذا لضعف فقههم في طريقة أهل السنة، ولسبب مهم آخر قد لا يكون مشهورا، وهو أن القوم أرادوا تقريب هذه الطريقة إلى قوم من الزنادقة والفلاسفة الذين لا يدينون بالإسلام أصلا، فأرادوا الرد عليهم بتقرير عقيدة المسلمين بنفس مادتهم .. وهذا هو أول إشكال وقعت فيه المعتزلة وأمثالها، وهو أنهم أرادوا إثبات معتقد المسلمين والرد على الفلاسفة بنفس مادة الفلاسفة التي سموها علم الكلام الذي نقول: إنه محصل من الفلسفة من جهة جوهره، وإن كان فيه قدر من الشريعة واللغة والعقل، فهذا القدر هو باعتبار تفريعه أو ما يتعلق بمسائله وبحوثه. فأرادوا ذكر معتقد المسلمين، فبدءوا بمسألة وجود الرب سبحانه وتعالى، فلما أراد القوم إثبات وجود الرب سبحانه وتعالى، قالوا: الدليل على وجوده هو وجود العالم، والعالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، وظنوا أن هذا هو قول الله تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون} [الطور:35] وثمة فرق بين دليلهم على إثبات وجود الرب سبحانه وتعالى وبين طريقة القرآن، فإن قول الله تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون} [الطور:35] ليس هو في مورد إثبات وجود الرب؛ فإن هذا بديهة؛ بل هو في مورد إثبات جملة من معاني الربوبية التي لم يحقق الإيمان بها جملة من المشركين .. فهنا فرق بين.

وبعد أن قال هؤلاء: إن الدليل على ثبوت وجوده هو حدوث العالم، أرادوا إثبات حدوث العالم، فإن منازعيهم من الفلاسفة يقولون: إن العالم قديم، فأراد هؤلاء إثبات حدوث العالم، فبم استدلوا على حدوث العالم؟

هنا انقسموا إلى قسمين:

- تعداد جهميتهم ومعتزلتهم قالوا: إن الدليل على حدوث العالم هو اتصافه بالصفات التي سموها الأعراض.
- تعداد متكلمة الصفاتية منهم كـ ابن كلاب والأشعري والماتريدي: إن الدليل على حدوث العالم هو اتصافه بالحركة، وأنه لا يبقى على زمان واحد.

فأثبتوا وجود الله بهذه الطريقة التي عليها جملة من الإشكالات:

أولا: أنها طريقة متكلفة.

ثانيا: أنها استلزمت عندهم لوازم باطلة.

ثم جاءوا إلى صفات الباري سبحانه وتعالى، فلم يمكن للجهمية والمعتزلة أن تثبت صفات الله على طريقتهم؛ لأن دليل حدوث العالم عندهم هو اتصافه بالصفات، فلزم أن يكون الرب على خلاف هذا العالم؛ فلو أثبتوا صفات الله -على زعمهم- لوصفوه بالحدوث، ومن هنا نفوا الصفات.
ثم لما جاء الأشعري وترك الاعتزال وأعلن توبته منه، تمسك بأصل الاعتزال في باب الصفات، وقال: إن الدليل على حدوث العالم هي الأعراض والصفات، ولكن ليس جميعها، وإنما المتحرك منها، فالدليل على حدوث العالم: أنه متحرك ولا يبقى زمانا واحدا ثابتا.
وهذا مما يبين **لك غلط من** يقول بأن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة، بل المسألة فيها تفصيل.
فإن الأشعري -ومن قبله ابن كلاب - وكذلك قرينه -أعني: قرين الأشعري - الماتريدي، التزموا نتيجة لهذه القاعدة نفي بعض الصفات، وهي كل صفة من صفات أفعال الرب المتعلقة بمشيئته وإرادته، ومن هنا نفى القوم من هؤلاء أو هؤلاء: إما سائر الصفات، وإما صفات الأفعال المتعلقة بالقدرة والمشيئة.
ومن هنا وقع الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكلابية فيما يسمى عند أهل السنة بالتعطيل، وهو نفي الأسماء والصفات أو نفي الصفات أو نفي جملة من الصفات.
وقد نفى أولئك القوم الصفات أو ما هو منها وهم لم ينظروا في دليل القرآن: أهو مثبت للصفات أم ناف لها.
فلما نفوا الصفات على هذا الدليل الذي جعلوه مثبتا لحدوث العالم -وهو ما يسمى عند القوم بدليل الأعراض- رجعوا إلى القرآن، فوجدت المعتزلة أن القرآن يثبت الصفات لله، ونتيجتهم التي يرون أنها لازمة لإثبات وجود الله تقول بالنفي، وكذلك لما رجع ابن كلاب والأشعري والماتريدي إلى القرآن وجدوا أن القرآن في أكثر من مائة موضع؛ كما يقول الرازي من الأشاعرة؛ يقول: (إن القرآن في أكثر من مائة موضع يثبت مسألة الحركة) أي: الأفعال المتعلقة بالقدرة والمشيئة.
فوجد هؤلاء وهؤلاء أن القرآن خالف نتيجتهم العقلية.
مما سبق يتبين أن القوم نفوا الصفات أو نفوا ما هو منها لا تفريعا عن أدلة من القرآن؛ بل بناء على أصل باطل ابتدعوه.
ومن هنا كان خلاف هؤلاء في الصفات يختلف عن خلاف الخوارج ..

، وذلك لأن الخوارج لما كفروا مرتكب الكبيرة استدلوا بقول الله تعالى: {إنك من تدخل النار فقد أخزيته} [آل عمران:192] .. {كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها} [السجدة:20] بخلاف هؤلاء، فليس عندهم على نفي الصفات أو ما هو منها أدلة مفصلة من القرآن؛ بل المعتبر عندهم دليل واحد، وهو ما يسمى بدليل الأعراض؛ وهو دليل ليس له أصل في الشرع ولا معنى في لغة العرب؛ إنما هو منقول من الفلسفة التي كان عليها جملة من الملاحدة اليونان، وهذا الدليل أنتج عند المعتزلة والجهمية وأمثالهم نفي الصفات، وأنتج عند ابن كلاب ومن وافقه كـ الأشعري وأبي منصور الماتريدي نفي صفات الأفعال.

فلما رجع القوم إلى كتاب الله .. وجدوه يخالف ما هم عليه، فأرادوا أن من تهمه مخالفتهم له؛ فأما السنة فإنهم يخرجون منها بمخارج كثيرة، من أخصها: جهلهم بالسنة؛ فإن كثيرا من النصوص لا يعرفونها، وحين نقول: جهلهم بالسنة؛ ليس من باب التجني عليهم، فإن عامة أهل الكلام من أجهل الناس بالسنن والآثار، وفيهم جهل واسع بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضلا عن آثار الصحابة.

ثم ما يثبتونه من السنة يخرجونه على مورد الظن وأنه من باب الآحاد، وأنه لا يحتج بالآحاد في العقائد إلخ.

ولكن لما نظروا القرآن وجدوا أن للقرآن تفصيلا على خلاف طريقتهم؛ فرجعوا إلى لغة العرب؛ فحصلوا من لغة العرب نظرية زعموها أصلا في اللغة وهي محدثة، وإن شئت فقل على سبيل التنزل: إنها بدعة في اللغة، فكما أنك تقول: إن هذه بدعة في الشرع، فهذه بدعة في اللغة، ذلك هو ما زعموه بأن اللغة منقسمة إلى حقيقة ومجاز، فاستدعوا مسألة الحقيقة والمجاز ليبنوا عليها قانون التأويل الذي يقول: صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لقرينة.

وصرف نصوص الصفات عن ظاهرها إلى معاني لا يشترط عندهم فيها إلا شرط واحد، وهو أن يكون المعنى الذي صرف اللفظ إليه لا يتعارض مع مذهبهم.

لقد وجدوا أن الله سبحانه وتعالى أثبت لنفسه الصفات على التفصيل في كتابه، فأرادوا بمسألة التأويل أن ينفوا إثبات القرآن

للصفات، وأن يجعلوا القرآن غير معارض لطريقتهم الـتي نفـوا بهـا الصـفات أو مـا هـو منهـا، فقـالوا: إن سـائر مـا أثبتـه القـرآن من الصـفات والأفعـال، فإنـه يـؤول؛ بمعـنى: يصـرف من الحقيقـة إلى معـــــــــــــــــــــــــــنى مجــــــــــــــــــــــــــــــــازي.
فقوله تعالى: {وجاء ربك} [الفجر:22] مشكل على طريقة القوم؛ لأنهم يقولـون: إن اللـه لا يتصـف بفعـل، وهـذا متفـق عليـه بين الأشـاعرة والمعتزلـة وغـيرهم؛ لأن العـالم يتصـف بالفعـل.
فهم لذلك يلجئون إلى التأويل بأن يقولوا: إن المقصـود جـاء ملـك، فإذا كان المجيء متعلقـا بملـك، فـإن هـذا لا يعـارض قاعـدتهم في نفي الصـفات؛ لأن الملـك جـزء من العـالم المخلـوق، والعـالم المخلوق يتصف بالأفعال؛ فهـذا هـو معـنى التأويـل عنـدهم؛ صـرف الألفاظ التي ملئ القرآن بذكرها عن ظاهرها إلى معاني لا تتعارض مـــــــــــــــــــــــع مــــــــــــــــــا أصـــــــــــــــــــــــلوه.
وهذا يبين لنا أن القوم لم يسـتعملوا لغـة العـرب لفهم القـرآن بهـا عند تقريرهم للمذهب -أي: لمذهبهم-، بل كان ذلـك لـدرء معارضـة القــــــــــــــــــــــــرآن لمــــــــــــــــــــــــــــــــذهبهم.
إذا: هم وضعوا المذهب كاملا بعيدا عن لغة العرب، وبعيدا عن دلالة القـــــــــــــــــــــــرآن والســــــــــــــــــــــــــــــــنة!
وهذا يكفي المسلمين خاصة وعامة دليلا على فساد هذه الطريقـة، وأنها طريقـة مخترعـة مخالفـة لطريقـة الرسـل، وأن طريقـة نفي الصفات تخالف حتى طريقة أهل البدع الأخرى كالمرجئة والخوارج؛ فإن هـؤلاء على مـا فيهم بنـوا كثـيرا من أقـوالهم على مفصـل من القرآن فهموه غلطا؛ بخلاف هؤلاء؛ فإنهم بنوا المذهب كاملا خارجـا عن اللغــة؛ فــإن دليــل الأعــراض ليس مبنيــا على ذوق العــرب، فالعرض في لغة العرب معناه شيء ومعنـاه عنـد المتكلمين شـيء آخر، والجوهر عند العرب معناه شيء ومعناه عند المتكلمين شـيء آخر
إلخ.
فهو دليل غير مبني على اللغة ولا على النصـوص، إنمـا هـو منقـول من الفلســـفة.
ولكن لما تحصل." (1)

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/3

"التكـــــــــييف والتمثيـــــــــل والفـــــــــرق بينهما
التكييف: هو ذكر كيفية لصفة من الصفات، فإن كـل كيفيـة يـذكرها ذاكـر أو يتخيلهـا متخيـل، فـإن اللـه سـبحانه وتعـالى مـنزه عنهـا. والتمثيــــــــل: هــــــو ذكــــــر مثــــــال للصــــــفة. والتكــــييف والتمثيــــل كلاهمــــا على معــــنى التشــــبيه.
فإن قيل: فما الفرق بينهما؟ قيل: الفرق من جهـة أن التكـييف هـو حكاية كيفية للصـفة، ولـو لم تكن هـذه الكيفيـة على مثـال سـابق، وأما التمثيل فإن فيه قدرا من القياس بين شيئين؛ إذ هو ذكر مثـال للصـــفة.
ثم قال: [بل يؤمنون بأن الله سبحانه وتعـالى: {ليس كمثلـه شـيء وهــــو الســــــميع البصــــــير} [الشــــــورى:11]].
ومن هنا يتحصل -كما سيقرر المصـنف فيمـا بعـد- أن مـذهب أهـل السنة والجماعة في هـذا البـاب وسـط بين التعطيـل وبين التشـبيه والتمثيل، وإذ قد تبين أن التعطيل فرع عن دليل العقل الذي زعمـه أصحابه كذلك، وإلا فهو في الحقيقة ليس من حكم العقل وقضـائه، فإن التشـبيه والتمثيـل مـذهب لقـوم من المتكلمين، وهـو فـرع عن الــــــــدليل نفســــــــه كمــــــــا ســــــــيأتي.
[بل يؤمنون بأن الله سبحانه تعالى {ليس كمثله شيء وهو السميع البصــــــــــــــير} [الشــــــــــــــورى:11]].
قوله: {ليس كمثلـه شـيء} [الشـورى:11] هـذه جملـة من كتـاب اللــه، وقــد اتفــق المســلمون على إمضــائها، ولا أحــد من طوائــف المسلمين يعارض في شأن هذه الجملـة ودلالتهـا، ولهـذا تعـد هـذه الجملـة من الجمـل الـتي تـذكرها سـائر الطوائـف في ذكـر توحيـد الصفات، فأما النفاة للصفات أو لما هو منها، فلا شك أنهم يذكرون هـذه الجملـة ومعناهـا؛ إذ ينصـرون مـذهبهم بمـا يظنونـه مناسـبا. وأهـل السـنة والجماعـة يـذكرون أن مـذهبهم وسـط بين التعطيـل والتمثيل، فيقولون: إن الله ليس كمثلـه شـيء مـع إثبـات الأسـماء والصـــــــــــــــــــفات لـــــــــــــــــــه.
فإن قيل: فالمشبهة هل يؤمنون بهذه الجملة من كتاب الله؟ قيـل: الجواب: نعم، فإن من وصفوا بأنهم مشبهة من الطوائف ليس أحد منهم يذهب إلى أن الباري سبحانه وتعـالى مماثـل مماثلـة مطلقـة للمخلوقين أو لشيء من المحدثات والممكنات، بل هـذا مـذهب لم يقل به أحد من المنتسبين إلى قبلة المسـلمين، صـحيح أن مـذهب

التشبيه والتجسيم عرف عن قوم من متقدمي الشـيعة الإماميـة كـ هشام بن الحكم وهشام بن سـالم وداود الجـواربي وأمثـال هـؤلاء، وعرف ذكر التجسيم فيما بعد عن جملة من متأخري الحنفيـة أتبـاع محمـد بن كـرام السجسـتاني الحنفي، إلا أنـه لا أحـد من هـؤلاء أو هؤلاء يقول بمماثلة الباري لأحد من خلقه، فإن نفي هـذا القـدر من المعـــنى كمـــا هـــو منطـــوق الجملـــة القرآنيـــة متفـــق عليـــه.
فقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] معنـاه الكلي: أن الله سبحانه وتعـالى مـنزه عن المماثلـة المطلقـة لأحـد من خلقـه، وهذا المعنى الكلي قد اتفق سائر القبلة عليه، حـتى من قـال منهم بالتجســيم كقــوم من متقــدمي الشــيعة والرافضــة، أو طائفــة من متـــــــأخري الأحنـــــــاف أتبـــــــاع محمـــــــد بن كـــــــرام.
لكن هؤلاء المشـبهة وإن كـانوا يؤمنـون بهـذا المعـنى الكلي، إلا أن الآية نفسها دليل على إبطال مذهبهم، فإنهم لم يحققـوا قـول اللـه تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] حين قـالوا: إنـه جسـم، وحينما صاروا إلى قـدر من المشـاكلة والقيـاس في إثبـات صـفات الباري سبحانه وتعالى وأفعاله؛ فلا شك أن القـوم عنـدهم قـدر من التشبيه والتجسيم المخالف لكمال الرب سبحانه وتعـالى، ولا شـك أن القوم -أعني المشبهة- مخالفون لقول الله تعالى: {ليس كمثله شـــــــــــــــــــــــيء} [الشـــــــــــــــــــــــورى:11].
ولكن لا يفهم من ذلك أن طائفة من الطوائف الإسلامية تذهب إلى أن صفات البـاري كصـفات المخلـوقين؛ إذ لا أحـد يقـول بـذلك من المسلمين البتة، وإن حكى ذلك بعض المتأخرين من أهل السـنة أو غـيرهم؛ كبعض الأشـعرية ولا سـيما في مقـام الـرد على الأحنـاف، وكالمعتزلة حين يتحدثون عن المشبهة؛ فإن حكاية أقوال الطوائـف بعضهم عن بعض قد يقـع فيـه قـدر من الاسـتطالة، وإن كـان أئمـة السـنة والجماعـة المتقـدمين لم يقـع منهم اسـتطالة في ذكـرهم لأقوال مخالفيهم، ولكن المتأخرين منهم قـد يقـع من بعضـهم بعض الاستطالة في ذكر أقوال المخالفين، وذلك بأخذ المخـالفين بلـوازم أقوالهم، ومثل هذا لا يعد مذهبا لأصحابه، وإنما المذهب المعتبر هـو مـــــــا نطـــــــق بـــــــه القـــــــوم.
ولهـذا نقـول: إنـه لم يقـع في كلام السـلف رحمهم اللـه أن ذكـروا أقـوال المخـالفين على غـير وجههـا، لكن المتـأخرين من أصـحاب الأئمة الأربعة قد يقع منهم زيادة في ذكـر أقـوال مخـالفيهم، سـواء

كان هذا الفقيه -باعتباره منتسبا لأحد الأئمة الأربعة- ينتسب إلى السنة والجماعة وطريقة الأئمة المحضة، أو كان ينتسب إلى طريقة كلامية، فإن بعض الحنابلة -كمثال- زادوا في ذكرهم لأقوال الأشعرية، وكذلك بعض الأشعرية زادوا في ذكرهم لأقوال السلفية من الحنابلة ..
وهلم جرا.
وهذا أمر مطرد ليس في الفقهاء الذين مروا في القرون المتأخرة، بل يوجد قدر منه في هذا العصر، فمثلا: حين تذكر أصول المدرسة الأشعرية -كمثال- ترى بعض الباحثين يجعل لها أصولا مبنية، وحين يقرر أصول هذه المدرسة بالمسائل والدلائل: (ماذا يثبتون من الصفات، ما هو مصدر التلقي عندهم).
تجد أنه يقرر أصول هذه المسألة حسبما يذكره محمد بن عمر الرازي في كتبه.
ولا شك أن طرد منهج الأشعرية في الدلائل والمسائل على طريقة الرازي ليس من العدل، فإن ثمة فرقا بين طريقة الرازي وبين طريقة الجويني فضلا عن طريقة القاضي أبي بكر الباقلاني، فضلا عن طريقة أبي الحسن الأشعري نفسه، ولا سيما في آخر أحواله التي نصر فيها -ولا سيما في المنهج- مذهب أهل السنة والحديث.
إذا الاستطالة لا يسلم منها أحد من الطوائف المتأخرة حتى المنتسبين للسنة والجماعة منهم، وهذا مما ينبغي لطالب العلم أن يدركه: وهو أن المتكلم وإن كان سنيا فليس بالضرورة أن سائر ما ينقله عن غيره يكون نقلا عدلا وصوابا، وليس بالضرورة أن يكون موجب هذا الغلط هو الكذب المحض، بل قد يكون **موجبه غلط في** الفهم أو في النقل أو ما إلى ذلك، وكلنا يعلم أنه وقع حتى في بعض الكتب المتقدمة -كالسنة لـ عبد الله بن أحمد - نقل واسع في ذم أبي حنيفة ورميه بكثير من البدع، مع أن جمهور ذلك لا يثبت منه شيء.
فباب الاستطالة هو باب من أحوال النفس والإرادات، وليس معتبرا بالعقائد، فحينما يكون الرجل سنيا أو سلفيا فليس بالضرورة أن كلامه عن الآخرين يكون على طريقة الصواب والجزم، بل قد يقع **منه غلط في** النقل، ومن ذلك -كما أسلفت- ما وقع من بعض الحنابلة أو غيرهم، ومن ذلك أيضا ما يذكره كثيرا أبو إسماعيل الأنصاري الهروي، فإنه سني في الجملة ولا سيما في باب الأسماء

والصفات، ولكنه إذا ذكر أقوال المخالفين للسلف في باب الأسماء والصفات زاد عليها زيادة كثيرة، ورماهم بكثير من اللوازم إلى حـد الزندقة، كما صنع مع مخالفيه من الأشعرية، وإن كـانت الاسـتطالة عند مخالفي أهل السنة أكـثر منهـا فيهم، وهـذا -كمـا أسـلفت- في متأخري المنتسبين إلى السنة والحديث، وليس في أئمة السـلف.." (1)

"الاشتراك بين الخالق والمخلوق في الاسم أو الصـفة إنمـا هـو اشـتراك في الاسـم المطلق هنا مسـألة في مسـألة التشـبيه لا بـد من التحقيـق فيهـا، فإنـك إذا نظرت في كتاب الله سبحانه وتعالى وجدت أن بعض الصفات -بـل وبعض الأسماء- التي أضافها الله سبحانه وتعالى إلى نفسه تضـاف إلى الخلـق.

فمثلا: قال الله عن نفسه: {إن الله كان سـميعا بصـيرا} [النسـاء: 58] وقال عن الإنسان: {إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليـه فجعلناه سميعا بصيرا} [الإنسان:2] فترى أن السياقين فيهمـا قـدر من الاشتراك، وقال عن نفسه: {إن اللـه نعمـا يعظكم بـه إن اللـه كان سميعا بصيرا} [النسـاء:58] ولمـا ذكـر عبـده المخلـوق قـال: {فجعلنـاه سـميعا بصـيرا} [الإنسـان:2] وقـال عن نفسـه سـبحانه وتعالى: {وكان بالمؤمنين رحيمـا} [الأحـزاب:43] وقـال عن عبـده ورسوله محمد صـلى اللـه عليـه وسـلم: {لقـد جـاءكم رسـول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم} [التوبة:128] فسمى نفسه رحيما، وسمى نبيـه رحيمـا بـالمؤمنين. بل إن هذا قد يقع في آية واحدة، فإن الله يقول: {رضي الله عنهم ورضـوا عنـه} [المائـدة:119] والصـفة المشـتركة هنـا هي صـفة الرضـا.

وقال عن نفسه: {هو الله الذي لا إله إلا هو الملـك} [الحشـر:23] وقال عن عبده: {وقـال الملـك ائتـوني بـه} [يوسـف:50] وسـمى نفسه العزيز، وقال في كتابه: {قالت امرأة العزيـز} [يوسـف:51] إلى غـير ذلـك.

فهناك قدر مشترك في ذكـر الأسـماء والصـفات، وهـذا صـريح في كتـاب اللـه، فضـلا عن غـيره.

فهذا الذي في القـرآن من هـذا الاشـتراك هـو اشـتراك في الاسـم

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/10

المطلق، والعقائد -والمعاني جملة سواء كانت في باب الخبر أو باب الطلب- لا تؤخذ من الألفاظ المجردة، أي: المقطوعة عن الإضافة والتخصيص، سواء كانت اسما أو فعلا ليس له مقارن من القول أو الحال، وإنما تؤخذ المعاني من الجمل المركبة، والجمل عند العرب هي ما كون من المبتدأ والخبر أو كون من الفعل والفعال، هذه هي الجمل التي تحصل المعاني، وأما ما قصر عن ذلك فإن الكلام لا يكون عندها مفيدا، فإنك إذا ذكرت مبتدأ ولم تذكر خبره، والسياق والحال لا يدلان على خبره، فإنك لم تذكر شيئا مفيدا، ولا يمكن أن يستفاد من تلك الكلمة معنى.
فالاشتراك المذكور في مثل الآيات السالفة إنما وقع في اللفظ المطلق، لا في السياق المركب، فإن الذي يريد أن يذكر هذا الاشتراك سيقول: إن صفة الرضا أضيفت إلى الله وأضيفت إلى المخلوق، وإن السمع أضيف إلى الله وأضيف إلى المخلوق .. وهلم جرا من الصفات.
وقد عني الإمام ابن تيمية بتقرير ذلك في كتبه ولخصه في الرسالة التدمرية، فذكر أن الاشتراك في الاسم المطلق لا يستلزم التماثل بعد الإضافة والتخصيص عقلا؛ لأن الاسم المطلق لا وجود له في الخارج، وإنما توجد حقيقته في الخارج بعد إضافته أو تخصيصه، فإذا ما أضيف أو خصص تعلق به معناه في الخارج والوجود.
فهذه الأسماء وإن اشتركت بعضها بين الخالق والمخلوق، إلا أن ما يليق بالله أضيف إليه، وما يليق بالمخلوق أضيف إليه، فما كان مضافا إلى الله فإن معناه يكون مناسبا للموصوف به، وما أضيف إلى المخلوق فإن معناه يكون مناسبا للموصوف به.
فالتشبيه والتمثيل الذي نفته النصوص في مثل قول الله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى:11] هو الاشتراك فيما كان من المعاني مضافا مخصصا، أما الاسم المطلق فإن النصوص لم تنفه.
ولو قال قائل: ألا يكون كمال التحقيق لتنزيه الله عن التشبيه والتمثيل أن ننفي مشابهة الباري لخلقه في الاسم المطلق والاسم المقيد؟
قلنا: التشبيه الذي نفته النصوص هو ما كان من الأسماء مضافا مخصصا أو مقيدا ..
إلى غير ذلك، وأما الاشتراك في الاسم المطلق فإن هذا الاشتراك ليس هو المنفي في النصوص، وتسميته تشبيها فيه نظر؛ لأن

التشـبيه مبـني على القيـاس، وليس في الاسـم المطلـق مقيس ومقيس عليـه؛ لأن الاسـم المطلـق لم يضـف إلى أحـد بعينـه. والتحقيق أن هذا لا يمكن أن يسـمى تشـبيها؛ لأن التشـبيه يسـتلزم وجـود المشـبه والمشـبه بـه، والاسـم حـال إطلاقـه وتجريـده عن الإضافة والتخصيص لا يمكن أن يتحصل منه مشبه أو مشبه به، إنما المشبه والمشبه به وجوده وثبوته فرع عن إضافة الاسم، إذا قلت: هذا باب زيد وهذا باب عمر، فهنا لك أن تقول: إن باب زيـد مشـابه لبـاب عمـر ..

فهنـا أثبتنـا تشـبيها، لكن إذا مـا قلنـا: (بـاب). فلا يمكن لقائل أن يقول: إن هذا اللفظ تضمن تشـبيها، فـإن قـال: تضـمن تشـبيها، فإنـا نقـول لـه: أين المشـبه وأين المشـبه بـه؟ فحين يقـول: بـاب زيـد وبـاب عمـر. يكون ثمة مشبه ومشبه به، أما إذا قال: (باب) فإننا نقول: إنه لفظ مشـترك.

ومعنى كونه مشتركا: أنه يمكن أن يذكر على غير مـورد وعلى غـير سـياق وعلى غـير دلالـة.

إذا: التشـبيه الـذي نفتـه النصـوص ليس هـو الاشـتراك في الاسـم المطلـق ..

وذلك لأسباب عقلية شرعية، أهمها: أن الاسم المطلق يمتنع ثبـوت المشـبه والمشـبه معـه، ومن هنـا امتنـع أن يسـمى وروده تشـبيها. فلو قال قائل: أليس النفي حتى في الاسم المطلق أبلـغ في تنزيـه اللـه عن خلقـه؟

قلنا: ليس النفي في ذلك أبلغ؛ لأنه لـولا هـذا الاشـتراك في الاسـم المطلـق لمـا تحصـل العلم بأسـماء اللـه وصـفاته، ولـذلك بعض المعطلة الذين بالغوا في مسألة تنزيـه اللـه سـبحانه وتعـالى، لمـا وجدوا القرآن يذكر العلم مضافا إلى الله ومضافا إلى العبد، ويـذكر الرحمة مضافة إلى الله ومضافة إلى العبد؛ قالوا: إن هـذا من بـاب الاشـتراك اللفظي.

ومـراد المناطقـة بالاشـتراك اللفظي أن اللفـظ هـو اللفـظ، ولكن ليس هناك أدنى نسبة من المعنى بين المرادين، وقالوا: إن هذا من بـاب التنزيـه.

مثلا: الكلام الذي أضيف إلى المخلوق: هـو مـا يعـبر بـه من القـول الـذي هـو بحـرف وصـوت.

والكلام الذي أضيف إلى الله قطعوا عنه أدنى نسبة من المعنى تتعلق بالكلام الذي أضيف إلى المخلوق، وجعلوا الاشتراك اشتراكا لفظيا.
وهذا ليس من التنزيه، بل هو عند التحقيق من التعطيل؛ لأنه لو قيل في أسماء الله وصفاته: إن ما ذكر منها مضافا إلى المخلوق هو من باب الاشتراك اللفظي الذي معناه أنه لا توجد أدنى نسبة مطلقة ولا مقيدة من المعنى بين المضافين، لاستحال أن يعلم ما يتعلق بربوبية الله؛ فإذا قال الله عن نفسه: {إن الله كان سميعا بصيرا} [النساء:58] لم نفقه معنى كونه سميعا بصيرا.
فإذا قيل في باب الأسماء والصفات: إن ما أضيف منها إلى المخلوق هو من باب المشترك اللفظي، قلنا: هذا ممتنع؛ لأنه يستلزم عدم فهم الخطاب القرآني المضاف إلى الله.
ومن هنا أبطل شيخ الإسلام رحمه الله هذه المسألة، وهي ما زعمه الرازي مذهبا لـ أبي الحسن الأشعري، وقال: **إنه غلط على** الأشعري في هذا المسلك، والأشعري وأئمة المتكلمين يعلمون فساد هذه الطريقة التي تقول: إن هذا من باب المشترك اللفظي.
فإن قيل: إذا ثمة نسبة، قلنا: إن هذه النسبة هي في المطلق، والمطلق ليس هو من باب التشبيه؛ لأنه لا يمكن أن يحصل منه مشبه ومشبه به، فهي نسبة كلية لا وجود لها في الخارج، بها يعلم ويفقه الخطاب؛ ولهذا جميع المسلمين ومن يعرف لغة العرب حتى من الكافرين إذا قرءوا قول الله تعالى: {إن الله كان سميعا بصيرا} [النساء:58] فقهوه، ولم يستلزم فقههم له أن الباري يكون مشابها ومماثلا للمخلوقين، وذلك مما يدل على أن الإثبات مناسب للعقل والفطرة، ولو كان صاحبها ليس على دين المسلمين.
ولهذا لم يعترض أحد ممن وصفهم القرآن بالسفه والجهل من مشركي العرب على آية من آيات الأسماء الصفات؛ مما يدل على أنها مناسبة لعقولهم، مع أنهم ما فتئوا يبطلون القرآن حتى قالوا: إنه سحر يؤثر، وحتى قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنه كاهن ومجنون .. إلى غير ذلك.
فلو كان من قضاء العقل عندهم أن صفات الباري منتفية أو أن

الإثبات يستلزم التشبيه، لاعترضوا على كتاب الله بذلك؛ كما اعترضوا في مسألة البعث؛ كما في مثل قول الله تعالى: {وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحي العظام وهي رميم} [يس: 78].." (1)

"وجه نفي المصنف للقياس

قد يقول قائل: إن المصنف هنا نفى القياس، مع أنه لم يذكر في الكتاب أو السنة نفي القياس.

فيقال كجواب مجمل: إن المصنف إنما نفى القياس المقيد، ولا شك أن هذا النفي على هذا التقييد نفي صحيح.

وأما الجواب المفصل فنقول: إن متأخري أهل السنة يقولون: إن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قياس الشمول.

الثاني: قياس التمثيل.

الثالث: قياس الأولى.

فقياس التمثيل: هو ما يعطى فيه الفرع حكم الأصل.

فيقال عندهم: إن قياس التمثيل والشمول مما ينزه الباري عنه، فلا يستعمل في حق الله تعالى قياس الشمول ولا قياس التمثيل.

وقياس الشمول: هو ما يستوي فيه جميع أفراده بمعنى العموم.

وقياس التمثيل: هو ما يعطى حكم الأصل للفرع، وهو المستعمل في الجملة عند الفقهاء.

قالوا: ولكن يستعمل في حق الله قياس الأولى، وهو المذكور في مثل قول الله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل:60].

وقبل أن نبين مراد أهل السنة بقياس الأولى، ونذكر القاعدة المشهورة التي ذكرها ابن تيمية وجماعة تحت مسألة قياس الأولى المضاف إلى الله، نقول: التحقيق أن استعمال لفظ القياس، مضافا إلى **الله غلط من** جهة الأصل؛ لأن هذا اللفظ في اللغة يعني اشتراكا إضافيا بين المقيس والمقيس عليه، فإنه فرع عن الإضافات والتخصيصات والتقييدات، أي: فرع عن الجمل؛ ومن هنا يقال: إنه ليس مناسبا في حق الباري سبحانه وتعالى، فإنه باعتبار أصل اللغة يفيد قدرا من التشبيه الذي لا يليق بالله سبحانه وتعالى.

فإن قال قائل: قوله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل:60] قيل: نعم، ولكن الله سبحانه وتعالى لم يذكر لفظ القياس في مثل هذا

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/5

المورد، والمثل الأعلى هو غير القياس وإن وافق جملة مما يسميه أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولى، فإننا نسميه المثل الأعلى، ولا يصح أن نسميه من باب القياس، ولا سيما إذا أضيف إلى الله سبحانه وتعالى.

فمحصل هذا: أن لفظ القياس لا يجوز إضافته إلى الله سبحانه وتعالى ولا تقريره في مورد الأسماء والصفات ابتداء، لكن إذا تكلم مع المخالفين، فإنه لا بأس هنا أن يتكلم مع أهل الاصطلاح من باب البيان باصطلاحهم، فيقال: إن ما ذكرتموه مسمى بقياس الأولى نثبته على أنه المثل الأعلى.

وأما من فسر (المثل الأعلى) في الآية القرآنية بأنه: القياس الأعلى، فهذا ليس بصحيح، وإنما المثل بمعنى الوصف، وليس بمعنى القياس الأعلى أو القياس الأولى.

ومن هنا لا ينبغي أن يذكر في تقرير معتقد أهل السنة والجماعة أنهم يثبتون في حق الباري قياس الأولى؛ لأن هذا اللفظ **فيه غلط من** أصل اللغة، وإنما يقال: إن أهل السنة والجماعة يقولون: إن الرب لا يقاس بخلقه.

وأما ما يسميه هؤلاء بقياس الأولى فإن المناسب منه هو ما سماه القرآن بالمثل الأعلى.

ولك أن تقول: إن المثل الأعلى المذكور في القرآن أخص مما يسميه أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولى، فلما لم يكن بينهما تطابق امتنع أن يطلق هذا الاسم الشرعي على هذا الاسم الاصطلاحي، باعتبار أن الاسم الاصطلاحي أوسع في المراد من الاسم الشرعي.

ولكن إذا ذكر القول مع المخالفين، قيل: ما يسمى بقياس الأولى هو من حيث معناه المناسب ثابت، ولكن اللفظ يتردد فيه.

وهنا قاعدة ينبغي لطالب العلم السلفي والسني -وللمسلم عموما- أن يفقهها: وهي أن ما يصح في مورد الرد -سواء كان الرد على مخالف من المسلمين أو كان الرد على أحد من ملل الكفر- لا يستلزم أن يكون صحيحا في مورد التقرير، فإن ذكر العقيدة إما أن يكون تقريرا ابتداء للمسلمين، وإما أن يكون من باب الرد، فما صح في مقام الرد على المخالف لا يلزم بالضرورة أن يكون صحيحا -أو على أقل تقدير مناسبا- لمقام التقرير.

وهذا يبين: أن مقام التقرير أضيق من مقام الرد، فما يقع فيه

كثيرون من نقل ما استعمله بعض أهل السنة في مقام الرد إلى مقام التقرير ليس مناسبا.
ولهذا ما ذكرت مسألة القياس -قياس الأولى وما يتعلق بها- إلا في مقام الرد على المخالفين في مسألة القياس، أما في أصل تقرير السلف والمتقدمين فليس لهذا الاسم مورد من جهة التقرير، فينبغي دائما أن تبنى العقيدة عند المسلمين على مقام التقرير القرآني أو النبوي، وأما مقام الرد فإنه يتوسع في شأنه عند الأئمة.." (1)

"إثبات مشيئة الله وإرادته
[وقوله: {ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله} [الكهف:39]].
هذا إثبات لمشيئته، ومشيئته سبحانه وتعالى عامة لكل شيء، وهناك فرق بين المعاني التي ذكرت بها الإرادة وبين المعاني التي ذكرت بها المشيئة، فإن الإرادة تذكر ويراد بها الأمر، وتذكر ويراد بها معنى المشيئة، وهو الذي يسمى عند بعض أهل السنة بالإرادة الكونية أو الإرادة القدرية.
[وقوله: {ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد} [البقرة:253]].
يعلق الله سبحانه وتعالى سائر الحوادث بمشيئته، وهذا هو تحقيق ربوبيته سبحانه وتعالى، ومشيئته الشاملة لكل شيء تذكر في القرآن: إما مجملة وإما مفصلة، وتفصيلها لا يختص بالخير، بل في بعض أوجه الفساد في الأرض وأوجه الشر يذكر الله سبحانه وتعالى أن هذا بمشيئته وإرادته.
ولكن الإرادة والمشيئة العامة -أعني: الإرادة الكونية- غير الإرادة الشرعية.
وخالف في ذلك خلق من الصوفية الذين وقعوا فيما يسمى بالفناء عن شهود السوى.
ولمزيد من الإيضاح أقول: إن الفناء على ثلاثة أقسام:
الأول: فناء عن وجود السوى، وهذا فناء غلاة الصوفية كـ ابن عربي وابن الفارض والتلمساني وأمثال هؤلاء.
الثاني: فناء عن شهود السوى، وهذا فناء متوسطيهم الذين

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/7

يشهدون مقام الربوبية ويسقطون به مقام الألوهية -أي: مقام الأمر والنهي- وهؤلاء عندهم قدر من المعارضة بين القدر والشرع.
الثالث: فناء عن إرادة السوى، وهذا مقام توجد فيه مخالفة.
ويستعمل أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتابه (منازل السائرين) الذي شرحه ابن القيم رحمه الله في كتابه (مدارج السالكين) شيئا من الغناء عن شهود السوى؛ فـ أبو إسماعيل المعروف بشيخ الإسلام الهروي الحنبلي صاحب المنازل، وهو ذو مقام فاضل في الصفات، لكنه صوفي مغرق في التصوف، وعنده أصول أخرى من الأخطاء.
والإمام ابن القيم رحمه الله لما شرح المنازل اعتذر كثيرا لـ أبي إسماعيل، وهذا الاعتذار الذي سلكه ابن القيم في مدارج السالكين كأن بعضه ليس مناسبا، وينبغي أن يكون الحق أغلى وأعلى من قدر أبي إسماعيل الأنصاري أو غيره.
ولا شك أن الهروي رحمه الله كان من المجاهدين الصادقين في علمهم وفي ديانتهم، هذا فيما يتعلق بحكمه العام، وأما مآله فهو إلى الله، ولكنه ممن يرجى له الخير الكثير، فإنه إمام وعالم وناصر للسنة في مقامات وصاحب ديانة.
ومقام التقريرات **التي غلط فيها** في كتابه صرفها ابن القيم رحمه الله -أو صرف كثيرا منها- إلى معاني تناسب أهل السنة.
وهذا ليس من المناسب، بل كان الأنسب أن يقال: إن الهروي أخطأ في هذا الكلام، فإن المتكلم إذا تكلم بكلام على مراد ما، وهذا الكلام من جهة حروف اللغة يمكن أن يحمل على مراد آخر، فلا يحق لمن نظر هذا الكلام أن يحمله على معنى ممكن ومؤلفه وصانعه والمتكلم به قد أراد به مرادا آخر، بل يجب أن يقال: إنه غلط.
كما أن التلمساني -وهو المسمى بـ العفيف - قد تكلف في حمل كلام أبي إسماعيل على مراد غلاة الصوفية، فـ ابن القيم أبعده عن مرادات ضلال الصوفية، والتلمساني أرجع كلام الهروي إلى مرادات الغلاة من الصوفية، وكان ينبغي أن يوقف عند كلام الهروي على مراده، ويبين أن مراده غلط، ولا سيما أنه استخدم ألفاظ الصوفية التي لا تحتمل التأويل ولا الاعتذار، خاصة أنه استخدم فصيح اللغة الذي فيه قدر من السعة في التعبير.
فما حصل في كتاب المدارج ينبغي أن يتفطن له، ومن أخطاء

الهروي كذلك أنه بالغ في تقرير بعض مقامات العبودية، وفي قصر النفس عليها.
وهذا التنبيه لا يقصد منه التعليق على حال الإمام ابن القيم رحمه الله، لكن يقصد منه أن كتاب المدارج -وهو كتاب في السلوك والتربية- كتاب شديد، أي: أنه لا يستطيع أن يقيم عليه حالا شخص عنده تفرد أو عنده مقاربة لأحوال الصوفية وتفرداتهم.
بمعنى: أن من أراد أن يطبق كتاب المدارج كتربية عامة للمسلمين، فإنه يجد أن تطبيقه عزيز جدا؛ لأن فيه تعلقا بأحوال لم يكن النبي عليه الصلاة والسلام يذكرها للأمة، لأنها نوع من الإهلاك للنفس، فإن النفس كما ذكر الله شأنها في القرآن خلقت على حالين: الخير والشر، والله سبحانه وتعالى ألهم هذه النفس فجورها وتقواها، ففيها قدر واسع من الشر والقبول له، وفيها قدر واسع من الخير والقبول له.
فالتدقيق في أحوال النفس من جنس التدقيق الذي كان عليه الحارث بن أسد المحاسبي قد يؤتي نتيجة فاضلة لبعض الخاصة، لكن العامة لا يستطيعونه، ولا سيما أن أهل السنة ليس عندهم طريقة للخاصة وطريقة للعامة، والهروي وجه رسالته هذه للخاصة، فهو لم يوجهها لخاصة الخاصة، ولم يوجهها للعامة، لكن قصد بها الخاصة، وهم أصحابه من الصوفية، من ذوي الصحبة العامة.
[وقوله: {أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد} [المائدة:1]].
الشاهد من سياق الآية هو قوله تعالى: {إن الله يحكم ما يريد} [المائدة:1] فحكمه سبحانه وتعالى مبني على إرادته، والحكم الأصل فيه: أنه الفصل بالحق.
لكن قد قال النبي عليه الصلاة والسلام: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر) فذكر الحكم في غير مورد الصواب.
فنقول: إنه الأصل فيه، بمعنى: أنه إذا أطلق فإنه يراد به الصواب، ولكن إذا ذكر في مقام الغلط فلا بد أن يكون مقيدا؛ ولهذا يقال: إذا حكم فاجتهد فأخطأ.
[وقوله: {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء} [الأنعام: 125]].

هـذه إرادتـه سـبحانه وتعـالى العامـة التي هي بمعـنى المشـيئة؛ لا بمعنى الأمر، فمعنى قوله تعالى: {فمن يـرد اللـه أن يهديـه يشـرح صدره للإسلام} [الأنعام:125] من شـاء اللـه هدايتـه شـرح صـدره للإسـلام، ومن شـاء اللـه ضـلاله، فإنـه يجعـل صـدره ضـيقا حرجـا. وهـذه الآيـة من كتـاب اللـه سـبحانه صـريحة في إبطـال مـذهب المعتزلة الذين يقولون: إن العبد يخلق أفعاله، وإن الله لا يهـدي ولا يضـل؛ فإنهـا صـريحة بـأن اللـه يهـدي من يشـاء ويضـل من يشـاء، وهدايتـه فضـل، وإضـلاله عـدل، فليس معـنى: (أن اللـه يضـل من يشـاء) أنـه يصـرف قلب أحـد أراد الإيمـان عنـه؛ فإنـه لم يقـع في الحس أن أحدا أراد الحق والإيمان إلا ويسر له هذا المراد.." (1)

"تأويـل صـفة المحبـة عنـد أهـل البـدع

وأهـل البـدع مـع هـذه الصـفة على قسـمين:

- غلاتهم يفسـرون المحبـة بالنعمـة والحـوادث المخلوقـة، وهـذه طريقـة المعتزلـة ومن وافقهم.

- تعـداد من انتسـب منهم للسـنة من المتكلمين المخـالفين كالأشاعرة ونحوهم يفسرون محبـة اللـه سـبحانه وتعـالى بـالإرادة، فيقولـون: المحبـة هي إرادة الإنعـام.

فأما من فسر المحبة بالنعمة، فلا شك أنه مخالف لصـريح القـرآن؛ فإن ثمة فرقا بين نعمته سبحانه وتعالى وبين فعلـه، ولا يكـون هـذا المـذهب إلا عنـد معطلـة الصـفات.

وإنما الذي التبس على كثير من أهل العلم المتـأخرين وقلـدوا فيـه بعض المتكلمين، أنهم يفسرون محبة الله بإرادة الإنعام، فمثلا: في قوله تعـالى: {وأحسـنوا إن اللـه يحب المحسـنين} [البقـرة:195] يقولـون: معـنى ذلـك أنـه يريـد الإنعـام عليهم.

ولا شك أن هـذا من التأويـل المخـالف للسـنة، فـإن ثمـة فرقـا في اللغة وفي الشرع وفي العقل بين صفة الإرادة وبين صـفة المحبـة. حـتى إذا قيـل: إنهـا إرادة الإنعـام، فـإن إرادة الإنعـام في العقـل والشـرع لا تسـتلزم المحبـة، فـإن اللـه سـبحانه وتعـالى أنعم على سائر بني آدم نعما، وقال تعالى: {وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها} [إبـراهيم:34] ولا شـك أن نعمـه الـتي تفضـل بهـا على عبـاده من المسلمين وغير المسلمين، هي بإرادتـه بضـرورة الشـرع والعقـل. فإذا قيل: إن المحبة المذكورة في حق المؤمنين هي إرادة الإنعـام،

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/3

فلن يكون هناك فرق بين المؤمنين وغيرهم؛ لأن إرادة الإنعام لا تختص بالمؤمنين، فالكفار يسمعون ويبصرون، وما إلى ذلك، أي: قد أعطاهم الله جملة من النعم الظاهرة التي لا يمكن لأحد أن يجادل فيها، وحتى إذا قيل أنهم حرموا أعظم النعم وهي نعمة الهداية، فالمقصود أن الله أعطاهم جملة من النعم، وهذا بين في الحس، هذه النعم بإرادته تعالى؛ فإنه لا يمكن أن يكونوا حصلوا هذه النعم من ذوات أنفسهم.

فعلم أن إرادة الإنعام لا تختص بالمؤمنين، بل تقع إرادة الإنعام لقوم من الكفار ابتلاء وغير ذلك، لأنه لو لم ينعم عليهم سبحانه وتعالى لما استطاعوا القيام بالأمر، فلو كانوا لا يسمعون ولا يبصرون ولا يعقلون، فلا يمكن أن يكلفوا؛ فهذه النعم لا بد منها لقيام التكليف وما إلى ذلك.

إذا: هذا **التفسير غلط من** جهة اللغة، فإن ثمة فرقا عند العرب بين المحبة وبين إرادة الإنعام، والإنسان قد يريد الإنعام على شخص لا من باب محبته إنما من باب دفع شره أو من باب تحصيل مصلحة أو ما إلى ذلك من الإضافات والمتعلقات.

فهذه جهة تبين الغلط المحض في هذا التفسير.

الجهة الثانية: أن يقال: لماذا لا تفسرون المحبة هنا بوجهها الصحيح؟

قالوا: إن هذا يستلزم التشبيه.

فنقول: إن كل معنى من التشبيه فرضتموه في صفة المحبة فإنه يلزمكم في صفة الإرادة.

فهم لم يثبتوا المحبة على ظاهرها؛ لأن هذا عندهم من التشبيه.

نقول: أنتم فسرتم المحبة بالإرادة، فعندكم أن الله متصف بالإرادة، والمخلوق متصف بالإرادة، فإن قلتم: إن المحبة هي كذا وكذا في المخلوق، ويلزم أن تكون في حق الله كذلك وهذا لا يليق بالله، قيل: والإرادة كذلك.

فإذا كان معنى المحبة الذي يليق بالمخلوق لا يليق بالله، فكذلك أيضا: الإرادة اللائقة بالمخلوق لا تليق بالله.

فإن قالوا: إرادة الله تختلف عن إرادة المخلوق.

قلنا: فمحبة الله تختلف عن محبة المخلوق.

فما من شيء يفرون منه في صفة المحبة، إلا ويلزمهم في صفة الإرادة، ومهما قالوا من التفريق في صفة الإرادة، فإنه يلزمهم في

الصفة الأخرى.

الفرق بين تأويل المعتزلة وتأويل متكلمة الإثبات:

الفرق بين تأويل المعتزلة وتأويل متكلمة الإثبات من الأشاعرة والكلابية والماتريدية أن متكلمة الإثبات في الغالب لا يؤولون الصفات بالمخلوقات؛ بل يؤولون الصفات بصفات أخرى يثبتونها؛ وذلك لأنهم يثبتون بعض الصفات وينفون بعضها، فصار ما ينفونه إذا ورد ذكره في القرآن تأولوه على الصفات التي يثبتونها؛ فهم يثبتون صفة الإرادة، فإذا جاءهم ذكر لصفة المحبة وصفة الغضب وصفة الرحمة وما إلى ذلك من الصفات، تأولوا هذا النوع على معنى الإرادة، فصارت المحبة إرادة الإنعام، وصار الغضب إرادة الانتقام، وهكذا.

وأما الغلاة كالمعتزلة فإنهم يؤولون الصفات بالمخلوقات، وهؤلاء الرد عليهم أظهر؛ لأنهم مخالفون لصريح القرآن مخالفة تامة. ويقال عن الفئة الأولى -الأشاعرة والماتريدية والكلابية-: إن كل من تأول صفة ورد ذكرها في القرآن على معنى صفة يثبتها هو وطائفته فرارا من التشبيه، فإنه يلزمه في الصفة التي أثبتها مثل ما يلزمه في الصفة التي نفاها، ولا فرق.." (1)

"كيفية ذكر المذاهب المخالفة عند طائفة من علماء أهل السنة من الحقائق التي تلاحظ في باب التقرير والرد أن طائفة من علماء السنة والجماعة رحمهم الله إذا ذكروا مذاهب المخالفين لهم، فقد يكون ذلك ذكرا للمذهب المطابق، وقد يكون ذكرا للمذهب المتضمن، وقد يكون ذكرا للمذهب اللازم.

وهذه مسألة لا بد لطالب العلم أن يتفطن لها في كلام أهل السنة أنفسهم، فكثير من أهل السنة إذا ذكروا مذاهب مخالفيهم، فإنهم قد يذكرون المذهب بلوازمه وما يتضمنه.

فمن يقرأ في كلامهم، يقول: إن هذه الطائفة المخالفة لهم تعتقد هذا المعتقد، والتحقيق أن الطائفة لا يلزم أن تعتقد هذا المعتقد.

وأضرب لذلك مثلا:

إذا قرأت في كلام بعض علماء السنة والجماعة في ذكر مذهب جمهور المرجئة الذين قالوا: إن الإيمان هو التصديق، تجد أنهم يقولون: يرى هؤلاء المرجئة أن الإيمان هو تصديق القلب وأن الأعمال لا تدخل في اسم الإيمان، وأن أعمال القلوب -كالمحبة

---

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/5

والتعظيم والرضا- لا تدخل في اسم الإيمان.
وعلى قول هؤلاء أن إيمان جبريل وإيمان سائر الفساق سواء.
فهذه من حيث التفصيل ثلاث جمل:
الجملة الأولى: أن الإيمان هو التصديق وأن الأعمال الظاهرة لا تدخل في اسم الإيمان.
الجملة الثانية: أن أعمال القلوب كالمحبة والرضا لا تدخل في اسم الإيمان.
الجملة الثالثة: في التقرير قالوا: وعلى قول هؤلاء يكون إيمان جبريل وإيمان الفساق سواء.
والحقيقة أن المذهب الذي قاله أصحابه هو الجملة الأولى فقط، أما الجملة الثانية فهي محتملة في المذهب.
وأما الجملة الثالثة فهي ليست من المذهب، فإن قيل: إننا نرى في كلام طائفة من علماء السنة هذا الاستعمال، قيل هذا صحيح.
وهناك قاعدة: أن المصطلحات المتأخرة لا يجوز أن يحكم بها على الطرق التي استعملها قوم من متقدم العلماء.
فالدلالات الثلاث التي انتظمت عند أهل الحد والمنطق والاصطلاح -وهي دلالة المطابقة، ودلالة التضمن ودلالة التلازم- قد درج المتقدمون وكثير من علماء السنة على جمعها على المذاهب، يقصدون بذلك التقرير لبطلان هذه المذاهب.
ولا شك أنك إذا أردت إبطال مذهب المرجئة، صح لك أن تعارض مذهبهم؛ بأنه يقتضي أن يكون إيمان جبريل كإيمان الفساق؛ فإن هذا لازم للمذهب؛ لأنهم لما قالوا: إن الإيمان هو التصديق، لزم أن يقال: إن جبريل مصدق، وإن الفاسق مصدق، وعندكم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فيلزم أن يكون إيمان جبريل كإيمان الفساق، وهذا يعلم بطلانه، فالنتيجة أن المذهب يعلم بطلانه؛ لأنه لزم عنه قول باطل.
لكن هناك قاعدة حتى علماء السنة يسلمون بها: أن لازم المذهب لا يعد مذهبا، وأن لازم الأقوال ليست أقوالا تضاف إلى الناس.
إذا: يقول المرجئة: الإيمان هو التصديق، أما أنهم يقولون: إيمان جبريل كإيمان الفساق، فهذا لم يقله أحد من أئمة المرجئة ولا حتى الغالية منهم كـ الجهم بن صفوان، وهو أشد غلوا من جميع من ذكر قولا في الإرجاء؛ فلا أحد من المسلمين أو المنتسبين للقبلة يقول: إن إيمان جبريل كإيمان الفساق، أو أن إيمان النبي

عليه الصلاة والسلام كإيمان أكلة الربا وجمهور الفساق، فهذا القول لم يقله أحد من المسلمين ولا ممن انتسب إلى الإسلام، والملة في شيء، إنما هي لوازم ألزم بها أصحاب السنة أهل البدع، فيعرف بها بطلان مذهبهم فحسب.
بل يذكر ذلك أحيانا علماء السنة من باب الإلزام، وكما قلت: إن باب الإلزام لا بأس به بقصد إبطال البدع والمخالفات للسنة، لكن إذا ذكر الإلزام على أنه مذهب فلا.
وأما الجملة الثانية وهي التي قلنا أنها متضمنة في المذهب، فهذه لا يجزم بها، فقد يخالفها أصحابها عند التحقيق، ولهذا ترى أن أبا الحسن الأشعري رحمه الله في كتاب مقالات الإسلاميين لما ذكر مذهب الجهم بن صفوان: أن الإيمان هو المعرفة، ذكر أن المعرفة عند الجهم بن صفوان تتضمن المحبة والتعظيم والإذعان والقبول، فكأن الإشكال جاء من لفظ المعرفة، فكأنه فهم منه العلم المحض الذي لا يكون معه قيادا أو قبول أو رضا أو إذعان أو محبة.
ولكن أبا الحسن لما فسر قول جهم، قال: إنه يريد بالمعرفة العلم مع المحبة والقبول، فإذا كان هذا تفسيره لقول الجهم، والجهم هو شر من قال في الإيمان من المرجئة، فمن باب أولى أن يكون هذا مراد للأشعري في قوله.
ولهذا من حكى عن أبي الحسن الأشعري أنه لا يجعل أعمال القلوب داخلة في اسم الإيمان، وأن الإيمان عنده تصديق محض، بمنزلة المعرفة المحضة، فقد غلط.
إذا يفرق بين ما كان من أقوال المخالفين مذهبا مطابقا وبين ما كان متضمنا في المذهب لا نجزم بإثباته ولا نجزم بنفيه، وبين ما كان لازما، فهذا نجزم بنفيه، ولكننا نستعمله لإبطال المذهب.
ولا شك رغم هذا كله أن ذكر السلف وأهل السنة لأقوال أهل البدع، أشرف وأفضل وأعدل من ذكر أهل البدع لأقوال أهل السنة والجماعة.
قال المصنف رحمه الله: [وقوله: {هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك} [الأنعام:158]].
هذه الآية على ظاهرها وهي كالآية السابقة، وفيها تفريق بين إتيانه سبحانه وتعالى وبين إتيان الملائكة وبين إتيان آياته.
وهذه الآية أفصح في الجواب عن إيراد أورده بعض الأشعرية،

فإنهم لما قيل لهم: إن العلم بالمحذوف في قول الله تعالى: {هـل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة} [البقـرة: 210] علم ممتنع، قـالوا: وليكن ممتنعـا؛ لأن المحـذوف لمـا امتنـع العلم به كان أجل قدرا، فحين لم يذكره الله وجعل ظـاهر السـياق مضافا إليه دل ذلك على أن المحذوف شـيء عظيم، لكن مـا هـو؟ اللـــــــــــــــــه أعلم بـــــــــــــــــه.
فجعلـوا كـأن من المقصـود أن نعلم أنـه محـذوف، ولكننـا لا نعلم تعيينـــه.
فيقال لهم: إن هذا مع ما فيـه من التكلـف تـرده الآيـة الثانيـة وهي قوله: {هـل ينظـرون إلا أن تـأتيهم الملائكـة أو يـأتي ربـك أو يـأتي بعض آيـات ربـك} [الأنعـام:158] مـع أن: (بعض آيـات ربـك) هـذه كلمة مجملـة، فـدل هـذا على أنـه يمتنـع أن يكـون هنـاك محـذوف مضــــــــــــــــــاف إلى الــــــــــــــــــــــــرب.
قال المصنف رحمه اللـه: [وقولـه: {كلا إذا دكت الأرض دكـا دكـا * وجاء ربك والملك صفا صـفا} [الفجـر:21 ـ 22]، وقولـه: {ويـوم تشـقق السـماء بالغمـام ونـزل الملائكـة تـنزيلا} [الفرقـان:25]].
في هذه الآية ذكـر مجيء اللـه سـبحانه وتعـالى، والمجيء والإتيـان ذكرا في القرآن باعتبار المحل، على محل واحد وهو يـوم القيامـة، ولكن لا يقـال: إن المجيء هـو الإتيـان أو الإتيـان هـو المجيء، وأن هذا من باب الترادف، والصـواب -كمـا أسـلفت- أن يقـال: إن اللـه سبحانه وتعالى يتصف بالمجيء ويتصف بالإتيان، ولا يجوز أن يقــال أن هذا مرادف لهذا؛ لأن تمام المعـاني اللائقـة بـه سـبحانه وتعـالى هي من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.." (1)
"تنزيــه اللــه عن الســمي والكفء والنــد والولــد والشــريك
قال المصنف رحمه الله: [وقولـه: {فاعبـده واصـطبر لعبادتـه هـل تعلم لـه سـميا} [مـريم:65] وقولـه: {ولم يكن لـه كفـوا أحـد} [الإخلاص:4]].
(فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سميا) أي: لما كان سـبحانه لا سمي له، دل على أنه هو وحده المستحق للعبادة، وهـذا من إثبـات توحيــــــد العبــــــادة، بـــــــذكر توحيــــــد الربوبيــــــة.
قال المصنف رحمـه اللـه: [وقولـه: {تبـارك اسـم ربـك ذي الجلال والإكـــــــــــــرام} [الـــــــــــــــــرحمن:78]].

---
(1) شرح الـواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/5

وهذا اسمه الـذي وصـفه اللـه بكونـه تبـارك، هـو أسـماؤه سـبحانه وتعالى، فليس المراد اسم الـرب فحسـب، بـل ذلـك يتعلـق بسـائر أسمائه، فإن سائر أسمائه تلحقها هذه الصفة، وهـذا التعظيم الـذي ذكـــــــره اللـــــــــه في قولـــــــــه: (تبـــــــارك).

قـال المصـنف رحمـه اللـه: [وقولـه: {فلا تجعلـوا للـه أنـدادا وأنتم تعلمون} [البقرة:22]، وقوله: {ومن الناس من يتخذ من دون الله أنـــــدادا يحبـــــونهم كحب اللـــــه} [البقـــــرة:165]].

لم ذكر المصنف هذه الآية (فلا تجعلوا لله) مع أنـه ليس فيهـا إثبـات لصـــــــــــفة من صـــــــــــفات اللـــــــــــه؟

الجواب: أن هذا من باب التنزيه، وفيهـا إثبـات لاسـم اللـه سـبحانه وتعالى وما يقتضيه من المعنى، فذكرها المصنف من بـاب التنزيـه، فإن الله منزه عما لا يليق به سبحانه وتعـالى في أسـمائه وصـفاته وفي أفعالـــــــــــــــــه وفي عبوديتـــــــــــــــــه.

قال المصنف رحمه الله: [وقوله: {وقل الحمـد للـه الـذي لم يتخـذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبـــــــــــــــيرا} [الإســـــــــــــــراء:111]].

من حكمته تعالى أنه لما ذكر الولد نفـاه ولمـا ذكـر الشـريك نفـاه، ولما ذكر الولي نفاه عن تقييد، قال: (ولم يكن لـه ولي من الـذل)، فإن الولي ثابت في مثل قوله تعـالى: {ألا إن أوليـاء اللـه لا خـوف عليهم ولا هم يحزنون} [يونس:62] ومثل قول النبي عن ربه: (من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب)، ومثل قولـه تعـالى: {إنمـا وليكم الله} [المائدة:55] فهذه الولاية لم تكن من الذل، والـذي نفي هنـا أن يكـــــون لـــــه ســـــبحانه وتعـــــالى ولي من الـــــذل.

قال المصنف رحمه الله: [وقوله: {يسبح لله ما في السموات ومـا في الأرض له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير} [التغابن: 1]].

هذا مستفتح يكثر ذكره في القرآن، ولا سيما في مفصـله، (يسـبح) أو (سبح) يقول الله تعالى: (يسـبح للـه مـا في السـموات ومـا في الأرض) وقد كثر كلام المفسرين حول هذا التسـبيح ومعنـاه، فمنهم من قال: إنه سكونها، ومنهم من قال: أنها حصـلت بـأمره، وبقولـه: كن، فكانت، ومنهم من قال: إن تسبيحها هو أنها جاءتـه طوعـا إلى غـــــــــير ذلـــــــــك من التفاســـــــــير.

والحق أن ذلك لو رد إلى آية في كتاب الله لكان أجـود، ولكـان هـو

الأهـــدى، فـــإن من بـــاب تفســـير القـــرآن بعضـــه ببعض. والآية التي ينبغي أن تـرد إليهـا هـذه الآيـات هي قولـه: {تسـبح لـه السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنـه كـان حليمـا غفـورا} [الإسـراء:44]. ووجه الرد إليها أن فيها قولـه تعـالى: (ولكن لا تفقهـون تسـبيحهم)، فـدل على أن الآيـات أريـد بهـا الخـبر المحض، والتصـديق المحض، وأما المعنى الذي يراد به التسبيح، فإننـا لا نعلمـه، ولا يسـتلزم هـذا أن ما ذكره بعض السلف في تسبيح هذه المخلوقات يكـون غلطـا؛ فإن العلم بوجه من أوجه التسبيح لا يستلزم العلم بمطلقـه، وعـدم العلم بمفصـــله لا يســـتلزم عـــدم العلم بشـــيء من مجملـــه. فلا شك أن ثمـة أوجهـا من تسـبيح هـذه المخلوقـات معلـوم، وأمـا تفصيل ذلك، فلا أحد يعلمه، بـل هـو من علم اللـه سـبحانه وتعـالى لقولـه تعـالى: (ولكن لا تفقهـون تسـبيحهم) وإذا كـان اللـه تعـالى يقـول: (ولكن لا تفقهـون تسـبيحهم) فلا يجـوز لأحـد بعـد ذلـك أن يتكلـــف فقهـــا يفســـر بـــه المـــراد بالتســـبيح جميعـــه.

قال المصنف رحمه الله: [وقوله: {تبارك الذي نـزل الفرقـان على عبده ليكون للعالمين نذيرا * الذي له ملـك السـموات والأرض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شـريك في الملـك وخلـق كـل شـيء فقـدره تقديرا} [الفرقان:1 -ـ 2] وقوله: {ما اتخذ الله من ولـد ومـا كـان معه من إله إذا لـذهب كـل إلـه بمـا خلـق ولعلا بعضـهم على بعض سـبحان اللـه عمـا يصـفون * عـالم الغيب والشـهادة فتعـالى عمـا يشـــــــركون} [المؤمنـــــــون:91 -ــــــ 92]].

الآية الأولى فيها تنزيه لله سبحانه وتعالى وإثبات لكماله، وأنـه نـزل الفرقان: أي القرآن، وإنما سمي كذلك؛ لأن الله فرق به بين الحـق والباطـــــــل، وبين الهـــــــــدى والضـــــــــلال. (على عبـــده) على نبيـــه صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم. (ليكون للعالمين) المـراد بهم هنـا أهـل التكليـف من الإنس والجن. (نـــذيرا) أي: منـــذرا لهم من شـــر كفـــرهم وضـــلالهم وبغيهم. وأما قوله: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إلـه) فهـذه الآيـة عني أهل الكلام بذكرها، فإنهم لما ذكـروا أصـل المعرفـة المتعلقـة بوجود الله، بنوا ذلك على دليل سموه في كتبهم دليل التمانع، وهذا معروف في علم الكلام، وزعموا أن دليل التمانع هـذا هـو المـذكور في قول الله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد وما كان معـه من إلـه إذا

لـــذهب كـــل إلـــه بمـــا خلـــق ولعلا بعضـــهم على بعض).
وهذا الربط بين ما يسمى عند المتكلمين بـدليل التمـانع وبين هـذه الآيـــــــــة لا شـــــــــك أنـــــــــه غلـــــــــط.
والمتقدمون من السلف ما عنـوا بـدليل التمـانع؛ لم يقولـوا بـه ولم يبطلوه، لأنهم لم يشتغلوا بالنظر في كلام مخالفيهم، وإنما عارضوا مخالفيهم بالنصوص فحسب، لكن من ذكـره من أهـل السـنة فيمـا بعـــد وأرادوا الـــرد على أهلـــه، انقســـموا إلى قســـمين:
بعض أهل السنة المتأخرين قالوا: إن دليل التمانع دليل باطـل، وإن الحق هو الدليل المذكور في القرآن، وفرقوا بين دليل التمانع وبين هـــذه الآيـــة تفريقـــا مطلقـــا يســـتلزم إبطـــال دليـــل التمـــانع.
طائفة من أهل السنة صححوا دليل التمانع، ولكنهم قالوا: إنه دليـل فيـه إجمـال وقصـور، وليس مناسـبا لمفصـل مـا ذكـر في القـرآن.
والصواب: أنه دليـل قاصـر؛ لمـا فيـه من الإجمـال، وإلا فـإن أصـله صحيح، ودليل التمانع تثبت به الجملة من الربوبية، ولكنه من الأدلة القاصرة المجملة، وليس هو من الأدلـة الباطلـة بطلانـا محضـا، ولا شك أنه ليس على معنى قوله تعالى: (مـا اتخـذ اللـه من ولـد ومـا كـــــــــــان معـــــــــــه من إلـــــــــــه).
إذا: ثمـــــــــــــة ثلاثـــــــــــــة مســـــــــــــالك:
المسلك الأول: مسلك المتكلمين أهـل هـذا الـدليل، فهـؤلاء سـووا بينه وبين قوله تعالى: (ما اتخذ الله من ولد) فهـذه التسـوية غلـط.
المسلك الثاني: مسلك طائفة من محققي أهل السنة الذين تكلموا فيه كـ شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قالوا: إنه دليل قاصـر مجمـل، وليس هو معنى الآية، بل الآية أشرف من جهـة الدلالـة والاقتضـاء، وهـــــــــــــذا هـــــــــــــو المنهج الصـــــــــــــحيح.
المسلك الثالث: من فرق بينه وبين الآية فقـال: إنـه دليـل باطـل لا يصح، وهذا فيه قدر من الزيادة.." (1)
"وســـطية أهـــل الســـنة في صـــفات الله
قال المصنف رحمه الله: [فهم وسط في باب صفات اللـه سـبحانه وتعـالى بين أهـل التعطيـل الجهميـة وأهـل التمثيـل المشـبهة].
ما من بدعة ظهرت في الإسلام، إلا وظهرت بدعة أخـرى تناقضـها، وهذا الأمـر إذا تأملـه العـارف عـرف أن الحـق لا يعـرف بالمقابلـة، وهذه مع الأسف طريقة استعملها كثـيرون الآن، سـواء في مسـألة

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/11

الدعوة أو الجهاد أو غيرها؛ فقد صار هناك نوع من التقابل، أو ما يسمى بالمصطلح المعاصر: (ردة الفعل)، والحق لا يعرف بردود الأفعال، ولهذا نقول: ما من بدعة ظهرت في الإسلام، إلا وظهر ما يسمى بردة الفعل، وهي الطرف الآخر المناقض، ودائما الحق لا يكون طرفا مناقضا من كل وجه في مثل هذه المسائل، بمعنى أنه إذا كان القول إفراطا فإن الحق لا يمكن أن يكون تفريطا، وإذا كان القول تفريطا، فإن الحق لا يمكن أن يكون إفراطا.

إذ لا يجوز أن يكون تحقيق الحق في مسألة ما إنما كان بعد ظهور الباطل؛ لأن الحق سابق.

ومن يبني أقواله على ظهور شيء من الباطل، فيكون تقريره لمسألة الحق متحصلا من هذا الباطل الذي طرأ، لا يكون حكيما.

والسلف ما زادهم ظهور هذه البدع أي شيء في أقوالهم، هذه هي طريقة المتقدمين من السلف، لكن كثيرا من المتأخرين من أهل السنة والجماعة إذا اشتغل أحدهم بالرد على بدعة، زاد بسببها في قدر الحق الذي معه، فمن علم بذم علم الكلام وذم المتكلمين، لم يكن عنده سبيل إلى إغلاق هذا العلم إلا بتكفير أصحابه، فيعمد إلى تكفيرهم حتى يقطع مادة هذا العلم، لأنه يرى بعقله ونظره أن هؤلاء المتكلمين -مثلا- أو المعتزلة، أيهما أحسم لمادتهم عن المسلمين: إذا قيل أنهم أهل بدعة أو إذا قيل أنهم كفار؟ مادة التكفير، فيعمد لا بسوء قصد وإنما بحسن قصد إلى تكفيرهم، خاصة أن أقوالهم تستلزم الكفر تارة وتتضمن الكفر تارة أخرى، فيعمد إلى تحقيق الأقوال على أصحابها، فإذا ما كفرهم، انحسمت مادتهم.

وهذا من الطرق المستعملة عند من يقل عقله أو يقل علمه، وهي كثيرة اليوم في صفوف كثير من الشباب، حتى بعض طلاب العلم؛ فمن لم يتسع عقله، أو قل علمه وبصره بالشرع، فإنه يستعمل مثل هذه الطريقة.

والحق أن الحق سابق للباطل في هذه المسائل، فإن مذهب السلف بجميع مسائله موجود زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، وزمن أبي بكر قبل أن تحدث في الإسلام بدعة واحدة.

إذا لا يمكن أن تزيد هذه البدع في قدر الحق، وإنما قد تستعمل أوجه من الحق في دفع هذه البدع لم تستعمل في زمن أبي بكر؛ لأن البدعة لم تظهر.

فهذه مسألة يجب على طالب العلم أن ينتبه لها؛ فردود الأفعال في تعريف الحق غلط، وإنما الحق يعتبر بقدره.
فنقول: ما من بدعة حدثت إلا وحدث ما يناقضها أو ما يضادها، فلما حدثت بدعة نفاة الصفات في أوائل المائة الثانية وبعد عصر الصحابة رضي الله عنهم على يد جماعة من النظار من الموالي، كـ الجعد والجهم -وهم أول من أظهر هذه المقالة، وهي منقولة عن بعض مقالات اليونان وفلسفة اليونان، وغيرهم من الملاحدة والكفار الذي ترجم قولهم إلى المسلمين- فأنكروا صفات الله سبحانه وتعالى، وتقلد هذا المذهب أصحاب الاعتزال الذين كانوا يتكلمون في مسائل القدر والشفاعة والكبائر، فظهرت مقالة نفي الصفات على يد الجهمية -نسبة للجهم بن صفوان وهو الذي أظهر وأشاع المقالة- وصار عند السلف كل من نفى الصفات أو ما هو منها، وصف بالتجهم، نسبة لهذا الرجل، وليس بالضرورة أن من وصف بالتجهم أو سمي جهميا أنه يصدق أقوال جهم بن صفوان في سائر مواردها، فإن من ناظر في فتنة خلق القرآن سماهم السلف جهمية، مع أن أساطينهم الذين باشروا المناظرة هم المعتزلة، ونحن نعلم أن المعتزلة تخالف الجهم بن صفوان في أكثر آرائه، فهي تخالفه في مسألة الإرجاء، حيث هو غال في الإرجاء وهم على النقيض من ذلك، ويخالفونه في باب القدر هو جبري وهم قدرية.
بل لا عجب أن في كتب المعتزلة تكفيرا للجهم بن صفوان، وهذا نطقت به بعض كتب المعتزلة، أن أئمتهم يذهبون إلى تكفيره لمسائل قالها في بعض أصول الدين.
ومراد السلف بالتجهم هو نفي الصفات، وليس الشخص نفسه، وإذا ذكروا التجهم يقصدون به نفي الصفات، وليس التقلد المطلق لسائر ما نقل عن جهم بن صفوان من الآراء أو المقالات والبدع.
وقابلهم المشبهة، والتشبيه لم يقع له أثر في الأمة كما وقع لمذهب التعطيل، فإن التعطيل استعمل تحت جملة التأويل، ولهذا درج عند غلاة المعطلة كالجهمية وأئمة المعتزلة، ثم شاع لما جاءت مدارس متكلمة الصفاتية، وهي التي أشاعت مادة من التعطيل باسم التأويل، وهم أصحاب ابن كلاب والأشعري والماتريدي وأمثال هؤلاء.
فتشبيه صفات الخالق سبحانه وتعالى بصفات المخلوقين لم يقع له

أثر كما وقع لمذهب التعطيل والتأويل، وذلك لأن ظهور بطلانه وتعذر استقامته من جهة التأويل بينة، ولهذا أصبح نفور عامة المسلمين عنه مشهورا معروفا، وإنما وجد في الأول عند بعض أئمة الشيعة الإمامية، كـ هشام بن الحكم وأمثاله، ثم عدلت عنه الشيعة الإمامية إلى طريقة المعتزلة، أو طريقة البغداديين من المعتزلة على وجه التحديد، ثم ظهر مذهب التشبيه على يد أحد المتأخرين المنتسبين للسنة من المتكلمين، وهو محمد بن كرام السجستاني، وهو من المرجئة الكرامية المنتسبين للسنة والجماعة كانتساب الأشعري، ولكنه استعمل مادة من التشبيه ليس كتشبيه الشيعة الأولى، وإنما وقع في مادة منه. فأهل السنة والجماعة وسط في صفات الله، يثبتون الصفات على ما يليق به سبحانه وتعالى، دون إفراط على طريقة المشبهة، ودون تفريط يستلزم التعطيل على طريقة المعطلة والمحرفة.." (1)

"علو الله على خلقه ومعيته لهم بعلمه والأدلة على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى: [فصل: وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله: الإيمان بما أخبر الله به في كتابه وتواتر عن رسوله وأجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه علي على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله: {هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} [الحديد:4].]. بعد أن أجمل المصنف رحمه الله أصول السلف أهل السنة والجماعة دخل بعد ذلك في ذكر مفصل جملة من مسائلها، فقال: (وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله: الإيمان بما أخبر الله به في كتابه وتواتر عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم). قوله: (قد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله) هذا عود على مقدمة المصنف في أول رسالته، فحين قال: (أما بعد .. فهذا اعتقاد الفرقة الناجية الطائفة المنصور إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة)، قال: (وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره)، فجعل المسائل التي عرض

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 12/4

لتفصيلها بعد ذلك متضمنة في الأصول الأولى التي أجملها، وهي الأصول التي ذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وفي الجملة: أن عامة المسائل التي يفصلها المصنف من هذه الجملة إلى آخر الرسالة، لك أن تقول أنها داخل في الإيمان بالله، ولك أن تقول: إنها داخلة في الإيمان بالرسل، ولك تقول: إنها داخلة في الإيمان بالكتب إلى غير ذلك، وهذا باعتبار الدلالات المعروفة في الكلام، وهي ثلاث: (دلالة مطابقة، أو دلالة تضمن، أو دلالة التلازم).
فالإيمان بالعلو يقال: (دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله) لأنه صفة من صفاته، وهو كذلك إيمان بالكتب، لأنه مذكور في الكتب السماوية، وهو كذلك إيمان بالرسل، لأن الرسل حدثوا قومهم بأن الله في السماء.
ولك أن تقول: وهو إيمان بالملائكة من جهة اللزوم، من جهة أن الوحي إنما جاء به ملك، فمن لزوم الإيمان بالملك الإيمان بتصديقه، وأن من تصديقه الإيمان بصدق ما أوحاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من رب العالمين سبحانه وتعالى، فهذا باب واسع.
ولهذا لا عجب أن المصنف في مسألة يقول: (وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله) وفي مسألة بعدها يقول: (وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله وملائكته ورسله)، فهذا كله مبني على مسألة الدلالات، وفيها سعة عند اعتبارها، ولا سيما إذا اعتبرت دلالة التناسب.
وأول مسألة ذكرها المصنف هنا هي مسألة العلو، وهذا باعتبار أن هذا الأصل -وهو صفات الله سبحانه وتعالى- هو أشرف الأصول التي ذكرها في رسالته، فإنه ذكر في رسالته جملة من الأصول، كأنه أجملها في قوله: (وهم وسط في باب صفات الله ...)، (وهم وسط في باب أفعال الله ...) فأشرف الأصول التي ذكرها ما يتعلق بالصفات، وقد درج كثير من السلف -بل وكثير من متكلمة أهل الإثبات- على العناية بتقرير مسألة العلو، وأعني بمتكلمة أهل الإثبات من يثبت العلو من متكلمة الصفاتية، كـ عبد الله ابن كلاب والأشعري وأمثالهم.
وإنما درجوا على ذلك، لأن هذه المسألة -أعني مسألة علو الله سبحانه وتعالى- تعد أصلا في هذا الباب عند سائر الطوائف،

فبثبوتها يلزم ثبوت جملة من الصفات، عند أهل الإثبات من السلف، وفضلاء متكلمة الصفاتية، كـ ابن كلاب والأشعري، وبنفيها عند النفاة كالجهمية والمعتزلة ومتأخري الأشاعرة، نفوا جملا كثيرة من الصفات.
ولهذا تعد مسألة العلو أصلا، باعتبار أن إثباتها يستلزم إثبات جملة من الصفات، وأن نفيها عند من نفاها يستلزم نفي جملة من الصفات، ولهذا هي موجبة طردا وعكسا، حسب المذاهب التي ظهرت عند طوائف من أهل القبلة في هذا الباب، ولهذا عني السلف بها من هذا الوجه.
ومن جهة أخرى: قدم المصنف هذه المسألة لما لها من الشرف في كتاب الله سبحانه وتعالى من جهة تفصيلها، فإن علو الله فصل في القرآن تارة بأنه في السماء، كقوله تعالى: {أأمنتم من في السماء} [الملك:16] وتارة بذكر فوقيته تعالى كقوله سبحانه: {وهو القاهر فوق عباده} [الأنعام:18] وتارة بذكر علوه كقوله سبحانه: {سبح اسم ربك الأعلى} [الأعلى:1] وتارة بصعود الأشياء إليه أو بعروجها إليه أو بالنزول منه إلى غير ذلك.
وهذا المذهب هو الذي تقتضيه الفطرة والعقل والشرع، فنقول: إن مسألة العلو -ومحصلها أن الله سبحانه وتعالى فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه- دليلها وشاهدها الفطرة والعقل والشرع، واعتبار الدلالات العلمية، وهي من أهم المسائل التي حصل فيها غلط.
ولك أن تقول: إن **أكثر غلط المتكلمين** في مسائل الإلهيات والمعرفة عموما هو فرع أو لازم عن غلطهم في فقه الدلالات، ولهذا يجب التنبيه على هذا النوع من الدلالات، خاصة أن الغلط فيها لم يقتصر على المتكلمين أو قدماء المتكلمين، بل دخل على متكلمة أهل الإثبات، وبعض المتأخرين من أصحاب السنة.." (1)
"الفطرة تدل على عامة الأصول الشرعية أو تقتضيها عامة الأصول الشرعية: إما أن تدل عليها الفطرة أو تقتضيها، وفرق بين الجهتين:
الجهة الأولى: أن تكون الفطرة دلت على طلب هذا الأصل.
الجهة الثانية: أن تكون الفطرة دلت على قبوله عند طلب الشارع

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/2

لـــــــــه؛ بمعـــــــــــنى أن الفطـــــــــــــرة تقتضـــــــــيه.
ولهذا عامة التشريع تقتضي الفطرة طلبه ابتداء أو تقتضي قبوله عند طلبه، ولا تنافيه، لكن الفطرة ابتداء لا تعين تفصيل مسائل الشريعة، فالفطرة لا يمكن أن تعين أن الصلوات خمس، وأن صلاة الضـــحى ركعتـــان إلى ثمـــان، وأن الظهـــر أربـــع .. إلخ.
الفطرة تقتضي وتطلب التعبد لله كجملة، الخضوع لله كجملة، العدل كجملة، لكن تفاصيل مسائل العدل المالية لا تتوصل إليها الفطـــــــــــــرة قبـــــــــــل ورود الشـــــــــــــرع.
إذا الفطرة هي معاني كلية من هذا الوجه، إما أنها تقتضي الطلب، كاقتضاء الفطرة للتوحيد، وكل الأصول الكلية من الدين كالتوحيد تدل عليها الفطرة طلبا، أي أن الفطرة ترغب في تحصيلها، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: (كل مولود يولد على الفطرة) وقوله تعالى: {وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم} [الأعراف:172]، وقد تكون الفطرة دون درجة الطلب، ولكنها تقتضـــي الموافقـــة عنـــد وجـــود الشـــيء تشـــريعا أو خـــبرا.
هذا ما يتعلق بذات الفطرة، وعليه ندرك أن التوحيد -توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات- تدل عليه الفطرة، ولا يصح أن يقال: إن الفطرة لا تدل إلا على توحيد الربوبية، فهذا **الكلام غلط شديد**، بل الفطرة تدل على توحيد الله، وتوحيد الله سبحانه -كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- معرفته وعبادته، فإن قيل: التوحيد هو العبادة، قيل: هذا ممتنع؛ لأن عبادة من لا يعرف ممتنعة، ولا يمكن أن يعبد شخص ما لا يعرفه، حتى الذين يعبدون الأصنام يعرفونها كأصنام، ومن يعبد رجلا صالحا عنده عنه معرفة، وقد تكون هذه المعرفة فيها غلط، لكن عنده معرفة معينة، عنده إدراك معين، حتى من يعبد عيسى عليه الصلاة والسلام عنده معرفة معينة، قد تكون هذه المعرفة فيها ضلال، ادعى أن فيه ألوهية أو ما إلى ذلك، لكن لديه مدركا عن معبوده؛ بمعنى أن عبادة غير المدرك ممتنعة عقلا، لا يمكن أن يعبد أحد من لا يعرف، لكن إما أن تكون المعرفة صحيحة أو غير صحيحة، ناقصة أو غير ناقصـــــــــــة، فهـــــــــــذه مســـــــــــألة أخـــــــــــرى.
فتوحيد الله هو معنى كلي واحد كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (توحيد الله معرفته وعبادته)، وإنما قسم أهل العلم رحمهم الله التوحيد إلى هذه الأقسام الثلاثة، أو إلى توحيد المعرفة والإثبات،

وتوحيد الإرادة والقصد من باب التراتيب العلمية.
ولهذا يقال: إن توحيد الله سبحانه وتعالى -سواء كان جهة ربوبيته أو جهة ألوهيته أو جهة أسمائه وصفاته- هو من حيث أصله الكلي ثابت بالفطرة.
ولا يجوز أن يقال: إن توحيد الربوبية وحده فطري، وتوحيد الألوهية والعبادة تشريعي.
وأحيانا يستشكل البعض هذا، ويقول: إن الرسل بعثوا بتوحيد الألوهية.
فأقول: نعم، حتى لو بعثوا بتوحيد الألوهية، لا يمنع ذلك أن أصله فطري؛ فإن الرسل بعثوا مع كون أصل الألوهية فطريا من أجل أمرين:
الأمر الأول: درء الشرك الذي طرأ على التوحيد، أي: إبعاد الناس عن عبادة غير الله، ولهذا أول الرسل إلى الأرض نوح عليه الصلاة والسلام، ولم يحتج الناس قبل نوح إلى رسول، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: (كان بين آدم ونوح عشرة قرون على التوحيد) لأن ثمة إقرارا وإفرادا لله بالعبادة.
الأمر الثاني: من أجل تفصيل التوحيد؛ لأنا لا نقول: إن توحيد الألوهية بمفصله فطري، فقد تقدم أن الفطرة لا تدرك المفصلات، وإنما المفصل يدرك من الوحي، قال الله تعالى: {ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان} [الشورى:52] الصلوات الخمس من توحيد الألوهية، لأنها قيام لله: {وقوموا لله قانتين} [البقرة:238] ولأنها سجود لله، ولأنها ركوع لله، ولأنها دعاء لله .. إلخ.
والرسول عليه الصلاة والسلام أو غيره لا يمكن بفطرته أن يدرك الصلوات الخمس: {شرع لكم من الدين} [الشورى:13]، {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين} [الشورى:21] من ادعى تشريعا قبل الوحي فهو مدع على الله سبحانه وتعالى.
إذا تفصيل الألوهية شرعي، بخلاف أصلها الكلي فهو فطري، هذا هو الحق، كذلك الربوبية، وإن كان الإدراك الفطري في مقاماتها أكثر من الألوهية، إلا أن بعض مقامات الربوبية شرعي، فعندنا من ربوبية الله أنه ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، وفي هذا معنى من ربوبيته.
وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية وأمثاله يقولون: توحيد المعرفة، وتوحيد الطلب، فيجعلون الربوبية والأسماء والصفات جهة واحدة،

وجاء من بعـدهم أو من قبلهم فقسـموا التوحيـد إلى ثلاثـة أقسـام، لأن الجهة التي حصـل فيهـا شـقاق من بعض أهـل البـدع -وهي من ربوبية الله- هي مسـألة الأسـماء والصـفات، وخصـوها لاختصاصـها عند السلف، وهـذا كلـه تـرتيب علمي لا بـأس بـه، لكن لا ينبغي أن يعطى أكـــــــــــــــثر من حقـــــــــــــــه.
إذا: نزول الله سـبحانه وتعـالى إلى السـماء الـدنيا الـذي حـدث بـه الرسول عليه الصلاة والسلام -كما في المتفق عليه عن أبي هريرة - هو من معاني ربوبية الله، وهو أمر لم ندركه بـالفطرة، بـل أخـبر به الرسول، ولما أخبر به قبلته الفطرة؛ لأنه كمال من كمـال اللـه، والفطــرة أصــلها مبــني على الإقــرار بكمــال اللــه كأصــل كلي.
وحتى لو رجعنا إلى التقسيم الثلاثي، وأخذنا موضـوع الربوبيـة على معنـاه الخـاص، فهنـاك مسـائل هي داخلـة في الربوبيـة، كتفاصـيل أفعال الله وقضـاء اللـه وقـدر اللـه، ومـع ذلـك لا تعـرف إلا بإخبـار الرسل، ولا يستطيع أحد أن يعرف قبل إخبار الرسول عليه الصــلاة والســلام أن اللــه كتب مقـادير الخلـق قبـل أن يخلـق السـماوات بخمسين ألف سنة، فهذا مما لا تعلمه الفطـرة، بـل الكتابـة ليسـت أصلا ضروريا لكمال الله سبحانه وتعالى لولا أن الرسل حدثت بهــا، بخلاف علمـه سـبحانه وتعـالى؛ فـإن معرفـة أن اللـه سـبحانه بكـل شيء عليم تدركه الفطرة، لكنها لا تـدرك تفاصـيل الكتابـة أن اللـه كتب وأنه يرسل الملك، الفطرة تقبلهـا نعم، ولا تعـارض شـيئا ممـا جـــــاءت بـــــه الشـــــرائع، لا خـــــبرا ولا تشـــــريعا.
والمقصــود أن التوحيــد -ســواء كــان جهــة الربوبيــة أو الأســماء والصفات أو الألوهية- كله فطري من حيث أصوله، وإن كـان مقـام الربوبية أظهـر في تفصـيل الفطـرة من مقـام الألوهيـة عنـد عامـة الخلق، ليس في نفسه، وإنما عند عامـة الخلـق، لأن ضـلال النـاس في باب الألوهية أكثر من ضـلالهم في بـاب الربوبيـة، وهـذا أمـر لا جدل حوله، فمشركو العرب جهة ضلالهم أكـثر في الألوهيـة، ولهـذا بعث الله الرسل يدعون إلى توحيده أي إفراده بالعبـادة، لأن أصـل الربوبية مسلم عند عامة الناس، لكن لا يفهم من هـذا أن مشـركي العـــــرب أو غـــــيرهم كـــــانوا محققين للربوبيــــــة.
ليس هناك أمـة مشـركة تحقـق ربوبيـة اللـه أبـدا، هـذا ممتنـع عقلا وشرعا؛ لأن كل من يعبد الأصنام، كمشركي العرب أو قوم هــود أو قوم صالح، وكل من يعبدون غير اللـه سـبحانه وتعـالى، كـل هـؤلاء

يعتقدون في معبوداتهم أنها تجلب كشف الكربات، وقضاء الحاجات، وأنها تنفع وأنها تضر، وهم يستسقون بها، ويستشفون بها، ويسألونها رد الغائب وشفاء المريض، مع أن مسألة رد الغائب، وشفاء المريض وكشف الكربة وقضاء الحاجة. واعتقاد النفع والضر هي من معاني ربوبية الله عز وجل. إذا هم صرفوا قدرا من ربوبية الله لغيره، لكن في باب آخر، وهو المذكور في قول الله تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم} [الزخرف:9]، {ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون} [الزخرف:87] لا شك أنهم في هذا الأصل يقرون، أن الله هو الخالق وأنه الرازق. إذا قال قائل: إنهم لا يعتقدون في معبوداتهم أنها تنفع وتضر بذاتها، وإنما هي وسيلة، قيل: وحتى في عبادتها، فإنهم قالوا: {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [الزمر:3] فحتى في باب الألوهية، يشركونها مع الله: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ولهذا كان المشركون في طوافهم يقولون: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله أن مسألة الربوبية عامة بني آدم يقرون بها، لظهورها من جهة الفطرة عند المسلمين وغير المسلمين، لكن الإقرار ليس هو التحقيق، بل التحقيق: أن من حقق الربوبية أقر بالألوهية، وهذه هي طريقة القرآن، والله ما أخبر عن المشركين، بقوله: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) من باب امتداحهم، إنما من باب إلزامهم، أن هذا الحق المجمل الذي عندكم -وهو الإيمان بأن الله هو الخالق- يستلزم التحقيق. وتحقيق هذا الإيمان المجمل في الربوبية يكون بتقرير الألوهية، ولهذا لا ترى أحدا حقق ربوبية الله سبحانه وتعالى تحقيقا تاما إلا ولزمه أن يؤمن بألوهيته سبحانه وتعالى.

وأحيانا يخطئ بعض طلبة العلم فيقول: إن توحيد الربوبية وحده هو الفطري، بخلاف توحيد الألوهية، ولذلك بعثت له الرسل. نعم بعثت الرسل لتوحيد الألوهية، لكن لا يعني هذا أن أصله ليس فطريا، قال صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة). ألسنا نقول الآن: إن عامة الأمم تقر بالربوبية، وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: (فأبواه يهودانه)، إذا نقلاه عن الفطرة

باليهوديه، مع أن اليهودي يقرون بالربوبية، فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول: (فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه)، وفي لفظ: (أو يشركانه) أي: يقودانه إلى الشرك، وهو كذلك، حتى." (1)

"إثبات القرب والمعية لا ينافي إثبات العلو والفوقية

قال المصنف رحمه الله: [وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليم في دنوه، قريب في علوه]. فمن حقق الإيمان بهذه الجملة الشرعية العقلية أنه سبحانه ليس كمثله شيء، ذهب عنه جميع اللوازم التي تعرض لعقول من ضعف إيمانهم.

والله سبحانه وتعالى لم يأمر الخلق أجمعين بالنظر، وإنما أمر بالنظر من استدعت حالته ذلك، بمعنى أنه اعترى فطرته وعقله الضروري قدر من الفساد، فهنا يؤمر باستعمال العقل النظري، لأن العقل النظري يستعمل فيه القياس الوسط، بخلاف الفطرة والعقل إذ ليس فيهما مادة من القياس، فقوله تعالى مثلا: {أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض} [الأعراف:185] لا يعني أنهم ينظرون في شيء لا يدرك إلا بالنظر، كما فهمت المعتزلة، فإن الشيء الذي نبهوا إليه مدرك بأصل الفطرة، وبدليل العقل الضروري.

ولكن من اختلت فطرته أو مدرك العقل الضروري عنده، فإنه يؤمر بالنظر.

ولهذا غلط الأئمة طريقة المعتزلة لأنهم قالوا: أول واجب على المكلف النظر، قالوا: لأنه تحصيل للحاصل، وتحصيل الحاصل ممتنع.

فإن قالت المعتزلة: إن الله أمر بالنظر، قيل: أمر بالنظر في حق من سقط عنده مقام العقل الضروري ومقام الفطرة، وإلا فأصل مدرك العقل الضروري ومدرك الفطرة: أن الله سبحانه وتعالى له الربوبية وله الألوهية، وله الكمال.." (2)

"الإيمان بما يكون في يوم القيامة من بعث ونشور ووزن للأعمال

قال المصنف رحمه الله: [وتقوم القيامة التي أخبر بها الله في

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/6
2) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 13/9

كتابه وعلى لسان رسوله وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، فتنصب الموازين، فتوزن بها أعمال العباد، {فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون * ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون} [المؤمنون:102 - 103]].

هذه مسألة القيامة، وهي كما ذكر المصنف مجمع عليها بين المسلمين، ولكن ثمة معنى، أنه ما من أصل أجمع المسلمون عليه إلا وترى في كلام أئمة السنة والجماعة -وأخصهم الصحابة رضي الله عنهم- من الفقه والعلم في هذا الأصل ما لا يقع لغيرهم، فيكون لهم الاختصاص من هذا الوجه، حتى في الأصول المتفق عليها؛ من جهة سعة العلم والفقه في هذه الأصول، وإن كان غيرهم قد يوافقهم عليها، فالقيامة محل إجماع بين سائر طوائف المسلمين، لم يختلف أحد منهم عليها.

وذكر المصنف أن الناس يقومون من قبورهم حفاة عراة، هذا كما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم.

(وتنصب الموازين) والموازين ثابتة بالإجماع: وهي في قول الله تعالى: {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة} [الأنبياء:47] فالموازين ثابتة بالإجماع.

وأما قوله: (فأما من ثقلت موازينه)، فهذا مذكور في القرآن في غير مقام في سورة القارعة والمؤمنون والأعراف، وهذا المقصود به الإيمان والكفر، وسياقها في القرآن على الإيمان والكفر، ولا يعني هذا أن من كان مسلما عاصيا لا يكون له موازنة، بل يدخل في عموم الموازنة، وإنما المقصود التنبيه على ما ذكره ابن حزم وابن القيم من أن عصاة الموحدين توزن أعمالهم، وابن القيم ناقل عن ابن حزم في المسألة، يقول ابن حزم: بالنسبة لعصاة الموحدين وأهل الكبائر من المسلمين- من زادت حسناته على سيئاته بواحدة، فهذا لا يعذب، بل يدخل الجنة ابتداء، ومن زادت سيئاته على حسناته بواحدة، فلا بد أن يعذب بقدر ما يشاء الله من العذاب، قال: ومن تساوت حسناته مع سيئاته، فهذا لا يعذب، ولا يدخل الجنة ابتداء بل يحبس عن الجنة زمنا ثم يمكن من دخولها.

وهذا التفصيل قال عنه الإمام ابن القيم رحمه الله: إنه مذهب الصحابة والتابعين، وأن خلافه قول المرجئة، والصواب: أنه ليس

مذهبا للصحابة والتابعين، بل هـو تفصـيل لقـول مجمـل من أقـوال الصحابة، وإنما الذي عليه الصحابة والتابعون -وهـو صـريح القـرآن- هو الإيمان بالموازنة كما قـال تعـالى: {ونضـع المـوازين القسـط} [الأنبياء:47] أما كيف تكون هذه الموازنة؟ فالكيفية في حق عصـاة الموحدين لم تنطـق بـه النصـوص المفصـلة، إنمـا نـؤمن بـأن اللـه سـبحانه لا يظلم مثقـال ذرة، ونـؤمن بقولـه تعـالى: {فمن يعمـل مثقال ذرة خيرا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره} [الزلزلـة:7 -ـ 8] أما أن يقـال: إن من زادت سـيئاته على حسـناته واحـدة، من المسلمين فإنه يعذب في النار جزما، فهذا قول لا أحد يســتطيع أن يقوله، ومن الذي أدراك أنه لا بد أن يعذب؟! والله سـبحانه وتعـالى واسـع الرحمـة وواسـع المغفـرة، وقـد يغفـر اللـه لـه هـذه السـيئة الواحدة التي زادت، فكيف تجزم لـه بالعـذاب، فهـذا ليس بصـحيح؛ أين عفو الله؟ ومن الذي يستطيع أن يجـزم بهـذا الكلام؟ لـو كـانت النصوص نطقت به لقلنا: قضاء الله وقدره، واللـه سـبحانه وتعـالى يقول: {ولو يعجل الله للنـاس الشـر اسـتعجالهم بـالخير} [يـونس: 11] أما والنصوص لم تنطق بشيء من ذلك، فهـذا لا يجـوز الجـزم به، وإن ذكره ابن القيم رحمه الله، فهـو نقلـه عن ابن حـزم، ولكن ابن القيم زاده تقريرا، وقال: هذا مـذهب الصـحابة، وهـو عن جـابر بن عبد اللـه وابن مسـعود، وابن عبـاس في تفسـير آيـة الأعـراف: {وبينهمـــــــــا حجـــــــــــاب} [الأعـــــــــــــراف:46].

وهذه مسألة أخـرى: أن من تسـاوت حسـناته مـع سـيئاته من أهـل الإسلام يحبسون عن الجنـة ولا يعـذبون، لا يعـذبون لأن سـيئاتهم لم تزد، ولا يدخلون ابتداء لأن حسناتهم لم تزد، فقالوا: يحبسـون، ومـا أدراك أنهم يحبسون؟! وأمـا القـول بـأنهم ذكـروا في قولـه تعـالى: {وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال} [الأعـراف:46] فالـذين في سورة الأعراف ليس في القرآن إلا أنهم رجال، أمـا مـاهيتهم، فقـد قال كثـير من السـلف: إنهم قـوم تسـاوت حسـناتهم مـع سـيئاتهم، ولكن هذا القول لم يصح عن صحابي واحـد، وإنمـا هـو مـذكور عن التابعين ومن بعدهم، وهو فقـه في القـرآن ليس صـوابا، والأصـوب التوقـــــــــف، وأن يقـــــــــال: اللـــــــــه أعلم بهم.

إنما هم رجال كما قال القـرآن ردا لقـول أبي مجلـز بـأنهم ملائكـة، وليس صـوابا؛ لأن القـرآن يقـول: (وبينهمـا حجـاب وعلى الأعـراف رجال) فهم رجال، ولهذا من فقه ابن جرير الطبري رحمه اللـه في

تفسيره للآية أنه سرد الأقوال، ونقل عن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن جابر بن عبد الله: أن أهل الأعراف رجال تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، ولكن الأسانيد المذكورة معلولة من جهة الانقطاع وجهات أخرى، وأنت تعرف أن ابن جرير عنده قاعدة في تفسيره: أنه إذا كانت الآية في تفسيرها خلاف، وللصحابة قول ولمن بعدهم قول، فإنه -كقاعدة مطردة لا تنخرم أبدا عند ابن جرير - يأخذ بمذهب الصحابي، إلا إذا اختلف الصحابة، فـ ابن جرير في هذه المرة مع أنه نقل عن بعض الصحابة أنه تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، ونقل أقوالا أخرى قد تختلف عنها عن غيرهم، رجع في آخر بحثه للمسألة، وأبطل قول أبي مجلز أنهم ملائكة قال: لأن القرآن يقول رجال، ثم رأى ابن جرير التوقف في المسألة: من هم أصحاب الأعراف؟ الله أعلم.
وهذا هو الإيمان، وهذا هو الفقه أن يقال: الله أعلم بهم.
وهنا تنبيه: أحكام الله تنقسم إلى قسمين: أخبار وتشريع، فالتشريع يتفقه فيه، لأنها أحكام نوازل المسلمين والحالات الخاصة التي تطرأ.
مثلا: التيمم، ما فيه من حديث لا يصل إلى عشرة أحاديث ربما، وسجود السهو مداره على ستة أو سبعة أحاديث، لكن صور التيمم التي تطرأ لآحاد الناس قد لا تتناهى، كل إنسان عنده صورة، هنا يكون الفقه في هذه النصوص، فنصوص الأمر والنهي يتفقه فيها، فيخرج كثير من الصور من نص عام، لكن نصوص الأخبار تؤخذ على ظاهرها وتتدبر من باب تحقيق الإيمان بها، لا من باب التشقيق منها.
إذا لما قال الله سبحانه وتعالى: {وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم} [الأعراف:46] لماذا تأخروا وهم رجال؟ جاء مورد العقل هنا ومورد التفقه، فقال: لأنهم تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، وهذا ليس بلازم، لأنه يمكن عقلا أن الله جعل ذلك عقوبتهم، لأنهم عصاة ما تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، بل زادت سيئاتهم، ولم يعذبهم في النار، بل حبسهم عن الجنة ألا يمكن هذا؟ يمكن، لكن لا نقول به، إنما نقول: الله أعلم؛ لأن مسألة تسمية الأشياء حكمة الله سبحانه وتعالى في عدم التبليغ للناس، الناس يتفقهون في شيء الله سبحانه لم يرد أن يخبرهم به.

المنافقون لن تجدوا أن الله سماهم في القرآن، ولا الرسول عليه الصلاة والسلام أكثر من تسميتهم، وحتى الرسول عليه الصلاة والسلام بعد فضح القرآن لهم، غاب عنه كثير من أعيانهم وأشخاصهم، وقال الله له: {وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم} [التوبة:101]، ما سماهم القرآن ولا حتى الرسول يعرفهم، ويعرف طرفا منهم، ولم يخبر بهم جميع الصحابة، وقد قال الله له في القرآن: {ولو نشاء لأريناكهم} [محمد:30] ليس أن يعرف فلانا أنه قد يوجد في بادية كذا، قال: {ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم} [محمد:30] لو شاء الله لأراهم، ولعينهم له بالتسمية، ولدله عليهم، وإنما جعلت ثمة قرائن، حتى لا يتغلغل المنافقون في أهل الإسلام وأهل الإيمان وهم يعرفونهم، قال: {ولتعرفنهم في لحن القول} [محمد:30] ولهذا قال: (آية المنافق ثلاث) وفي حديث أبي هريرة: (وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم)، فدائما نؤكد أن السلف عليهم رحمة الله، من فقههم ما يرون التشقيق في هذا، ولا يعجب أحد، فيقول: إنه نجد في كلام ما يروى عن بعض الصحابة.

أولا: ما في كتب التفسير كثير من الأسانيد قد لا تنضبط إلى الصحابة، ثم إن بعض الصحابة أخذ عن بني إسرائيل ولا سيما المتأخرين، كـ عبد الله بن عمرو عنده رواية عن بني إسرائيل، واعتبرها بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم) وبقوله: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) فالقصد أن هذا القول الذي ذكره ابن القيم وابن حزم، لا نقول: إنه باطل، لأننا لا نعلم انتفاءه، وإنما نقول: **إنه غلط من** جهة كونه تفصيلا لشيء لم يفصل في النصوص، قد يكون الأمر في نفس الأمر كذلك، لكن الله أعلم بأهل الكبائر، إنما {ونضع الموازين القسط} [الأنبياء:47]، {ولا يظلم ربك أحدا} [الكهف:49]، {فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره} [الزلزلة:7] إنما: رحمة الله سبقت غضبه، إلى غير ذلك مما نطق به القرآن." (1)

"وزن الأعمال يوم القيامة

من مسائل هذا الباب مسألة الموازين، والموازين والموازنة ثابتة بإجماع أهل السنة والجماعة، وهي صريحة في القرآن؛ فإن الله

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/3

سبحانه وتعالى ذكر الموازنة في كتابه في غير موضع، كقوله تعالى: {ونضع الموازين القسط} [الأنبياء:47]، وكقوله تعالى: {فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون * ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون} [المؤمنون:102 ـ 103] إلى غير ذلك من النصوص القرآنية، وكذلك من النصوص النبوية.
فالموازنة: متفق عليها بين سائر السلف، لكنهم يقولون: الله أعلم بماهية هذه الموازنة وحقيقتها، وإنما الذي دلت عليه النصوص صريحا هو إثبات الموازين والموازنة، وأن الله سبحانه وتعالى لا يظلم العبد شيئا.
وكلام بعض متأخري أهل السنة في تفصيلهم للموازنة ليس له -فيما يظهر بالتتبع والله أعلم- أصل في كلام السلف، ولا في القرآن والسنة، وهذا الكلام أول من قاله هو ابن حزم رحمه الله.
فإن قاعدة السلف في أهل الكبائر من المسلمين أنهم تحت مشيئة الله سبحانه وتعالى بدليل قول الله تعالى: {ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [النساء:48] فهذه المشيئة المعلقة في القرآن في أهل الكبائر قد ذكر ابن حزم تفصيلا لها، وقال: إن هذا التفصيل هو التحقيق لأصل الموازنة المذكورة في القرآن، قال: (إن من زادت حسناته على سيئاته من أهل الكبائر واحدة -أي: حسنة واحدة- فهذا يغفر له، وإن من زادت سيئاته على حسناته من الموحدين سيئة واحدة فهذا يعذب في النار)، (فمن لفحة في النار إلى خمسين ألف سنة في النار).
قال: (ومن تساوت حسناته مع سيئاته من الموحدين، فهذا يحبس -أي: يوقف- عن الجنة ولا يدخل النار، ثم يدخل الجنة).
ثم قال: (وهؤلاء هم أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في قوله تعالى: {وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال} [الأعراف:46]).
هذا القول ذكره ابن حزم، وإن كان لم يصرح أنه إجماع عند أهل السنة والجماعة، فجاء بعده ابن القيم رحمه الله وانتصر لهذا القول انتصارا مطلقا، ونقل أن ابن حزم حكى الإجماع عليه، وجزم ابن القيم بأن هذا القول هو قول الصحابة والتابعين، حتى قال رحمه الله في كتابه (طريق الهجرتين): (وأما قول الصحابة والتابعين، فإن كثيرا من الناس لا يعرفه، وهو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم)، ثم ذكر التفصيل المنقول عن ابن حزم، فقال:

(إن من تساوت حسناته هم أهل الأعراف يحبسون، ومن زادت سيئاته واحدة يعذب في النار، ومن زادت حسناته واحدة يغفر له، ويدخل الجنة)، فجزم بهذا القول، وجعله قول الصحابة والتابعين، وقال: (إن خلافه هو قول المرجئة)، وذكر أقوالا منكرة في هذا الباب، وهي من البدع المعروفة عن المرجئة، ولا شك أنها أقوال غير صحيحة بمعنى أنه إذا قيل: إن قول ابن القيم ليس صحيحا، فلا يلزم من ذلك أن يكون الصواب هو أحد الأقوال التي ذكرها، فإنه ذكر للناس أقوالا في هذا ثم قال: (إن هذا ليس إلا قول المرجئة، وأما الصواب المأثور عن الصحابة والتابعين ...) فذكره.
والصواب أن يقال: إن كل الأقوال التي ذكرها ابن القيم ليست صحيحة، فيوافق على أن ما ذكره من أقوال الطوائف ليس صوابا من جهة السنة، لكن القول الذي انتصر له إنما أخذه عن ابن حزم.
وابن القيم رحمه الله إذا انفرد في مسألة فيها غرابة ففي الغالب أن مادته فيها من ابن حزم، سواء في مسائل الاعتقاد التي قد لا تكون أصولا، أي: محلها القلب، وهي مسائل السمع، أو مسائل التشريع ومسائل الفقه، فإنه قرأ لـ ابن حزم كثيرا كـ ابن تيمية رحمه الله؛ فإن ابن القيم وشيخ الإسلام ابن تيمية من أكثر من قرأ لـ أبي محمد ابن حزم، ولكن استفادة ابن تيمية من ابن حزم كانت أحكم، ولذلك لم يدخل معه في أصل مشكل، بخلاف ابن القيم، فإنه قد يأخذ عن ابن حزم بعض الأصول أو المسائل التي ليست محققة، ويستعمل أحيانا طرقا في الاستدلال ليست منضبطة، كاستعماله لطريقة التضمين والتلازم في المسائل، ونفس ابن حزم في هذا الاستعمال كبير، كاستعماله لطريقة الفهم في أقوال المتقدمين أحيانا، إذا أراد أن ينتصر لقول ما وأن هذا القول هو قول لفلان وفلان من أعيان السلف، فيأخذ من أقوالهم بالفهم، فهذه الطريقة أحيانا ينتحلها ابن القيم، وإن لم يكن كـ ابن حزم فيها.
والمقصود: أن هذا **القول غلط من** جهة الدليل، وليس صوابا، وابن القيم رحمه الله مادته في هذه المسألة منقولة عن ابن حزم، فإنه أول من تكلم بهذا.
والصواب هنا -طردا للقاعدة السابقة-: أن يقال: إن هذا مما سكت عنه القرآن والسنة.
أما استدلال ابن القيم وابن حزم بقول الله تعالى: {فمن ثقلت

موازينه فأولئك هم المفلحون * ومن خفت موازينـه فأولئـك الـذين خسروا أنفسهم} [المؤمنون:102 ـ 103] وبالمقارنة التي جاءت في سـورة الأعـراف وفي سـورة المؤمنـون وفي سـورة القارعـة، فليس صـوابا، لأنـك إذا قـرأت هـذه المواضـع في القـرآن وجـدتها صريحة في سياق المسلمين والكفـار، فـإن اللـه يقـول في سـورة المؤمنون: {ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسـروا أنفسـهم في جهنم خالـدون * تلفح وجـوههم النـار وهم فيهـا كـالحون * ألم تكن آيـاتي تتلى عليكم فكنتم بهـا تكـذبون} [المؤمنـون:103 -ـ 105]. فالآيات صـريحة أنهـا في المسـلمين والكفـار، فـإذا هـذا النـوع من الـــــــــــــــــــدليل ليس محكمـــــــــــــــــــــــــــا.
وأما قوله تعالى: {ونضع المـوازين القسـط} [الأنبيـاء:47] اسـتدل بها ابن القيم وابن حزم فقالا: (والقسط هو العدل، والعــدل أن من زادت حسناته فهـو كـذا، ومن زادت سـيئاته فهـو كـذا)، فهـذا ليس صوابا، وإنما العدل هو عدم الظلم؛ ولذلك إذا قيل: إن الله سـبحانه وتعالى: يغفر لمن زادت سيئاته على حسناته سيئة واحــدة، لم يكن هذا منافيا للعدل؛ إنما الذي ينافي العدل هو الظلم، كقول المرجئـة الواقفة: إن الله قد يعذب الأكثر حسنات ويغفر للأكثر سيئات، فهذا من الظلم الــذي لا يمكن أن يكــون عــدلا منــه ســبحانه وتعــالى، والقصـــــــــد أن الاســـــــــتدلال بالآيـــــــــة ليس لـــــــه وجــــــه.
وأما قـول ابن القيم: (هـذا هـو مـذهب الصـحابة)، فبنـاه على آثـار منقولة عن طائفة من الصحابة في آيات الأعـراف، والآثـار عن ابن عبـــــــاس وابن مســـــــــعود وحذيفـــــــــة بن اليمـــــــــان.
قـال ابن مسـعود: (أن من زادت حسـناته واحـدة، فهـو إلى الجنـة، ومن زادت سـيئاته واحــدة فهــو إلى النــار، ومن اسـتوت حسـناته وسيئاته، حبس) هـذا الأثـر عن ابن مسـعود ونحـوه عن ابن عبـاس وحذيفــة بن اليمــان، رواه ابن جريــر في تفســيره، وهي ليســت صـحيحة من جهـة الإسـناد عن الصـحابة؛ ولـذلك أعـرض عنهـا ابن جرير، مع أن قاعـدة ابن جريـر في تفسـيره: أن الصـحابة إذا كـان لهم قــول، ولم ينقــل قــول مخــالف عن الصـحابة أنفسـهم، وإنمـا المخـالف من التـابعين أو من بعـدهم، فـإن ابن جريـر رحمـه اللـه ينتصـــــــــــر بقـــــــــوة لقـــــــــول الصـــــــــــحابة.
وفي تفسير ابن جرير لهذه الآية لم ينقل عن طائفة من الصحابة ما يخالف هذا القول، وإنما نقل عن طائفة من غير الصحابة، ومع ذلك

لما انتهى من عرض المسألة رجح رحمه الله التوقف في أهل الأعراف، وهذه إشارة منه إلى أن الأسانيد عن الصحابة عنده ليست مقبولة.
والأسانيد إذا نظرت إليها وجدتها معلولة من أكثر من جهة، أقربها وأدناها إلى النظر أنها منقطعة.
فالمقصود أن كثيرا من المفسرين يرجحون الوقف في أهل الأعراف، وهذا هو المذهب الصحيح، وإنما الذي أخبرنا القرآن به عن أصحاب الأعراف: أنهم رجال، خلافا لقول أبي مجلز أنهم ملائكة، وهذا غلط، لأن الله قال: {وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال} [الأعراف:46] ولذلك ابن جرير لم يبطل من الأقوال شيئا إلا القول المأثور عن أبي مجلز أنهم ملائكة، فقال: إنهم رجال بنص القرآن.
وللمفسرين في أهل الأعراف ما يقارب الثمانية أقوال، وعلى قول ابن القيم وابن حزم يلزم أن أهل الأعراف قد أجمع الصحابة وأئمة السلف على تفسيرهم بأنهم من استوت حسناتهم وسيئاتهم، وهذا ليس فيه إجماع، بل الصواب في أهل الأعراف أنهم الله أعلم بهم.
والوقف في هذا النوع من آيات القرآن أو من الدلالات هو المنهج المحقق، وليس الترجيح للتفصيل هو المحقق دائما.
فإن الراجح دائما والتحقيق دائما: هو حسن الأخذ لدليل القرآن أو السنة، هذا هو الترجيح الصواب، وهذا هو التحقيق للعلم الشرعي، وهو أن يأخذ الناظر في الأقوال أقرب الأقوال إلى الدليل.
فنقول: إن التوقف هو الأقرب إلى الدليل؛ لأن الدليل مجمل من كل جهة، فمهما استعملت فيه من أنواع الدلالات لا تستطيع أن تفك هذا الإجمال، فيبقى هذا الدليل مجملا، فيكون الراجح في أهل الأعراف الإجمال، والإجمال هنا التوقف في شأنهم.
وهناك فرق بين إنكار الموازنة وبين إنكار هذا القول الذي ذكره ابن القيم وابن حزم؛ فالموازنة مجمع عليها، أما هذا الق." (1)

"الدرجة الثانية: المشيئة والتقدير
قال المصنف رحمه الله: [وأما الدرجة الثانية: فهي مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه ما لا يريد، وأنه

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 16/7

سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا رب سواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته].

هذه إشارة من المصنف إلى مسألة الجمع بين الشرع والقدر، وهي أن العباد مأمورون بما أمر الله به، منهيون عما نهاهم الله عنه، وأن هذا الشرع لا يعارض بشيء من القدر.

قال المصنف رحمه الله: [وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، والعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم].

قوله: (فاعلون حقيقة) (فاعلون) خلافا للجبرية، (حقيقة) خلافا للأشعرية الذين يوافقون أئمة السلف في الجملة اللفظية ويقولون: هذا من باب المجاز وما إلى ذلك.

قال المصنف رحمه الله: [والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وقدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: {لمن شاء منكم أن يستقيم * وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين} [التكوير:28 - 29]، وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة].

جاء هذا في حديث ابن عمر: (القدرية مجوس هذه الأمة)، والمصنف هنا أطلق الحديث، وإن كان الحديث مما يعلم أنه فيه كلاما من جهة صحته، فمن أهل العلم من حسنه، ومنهم من لم ير صواب ثبوته، وهو الصحيح؛ فإنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في طوائف المبتدعة نص من جهة التسمية، فكل النصوص المنقولة في تسميته للرافضة أو تسميته للقدرية وما إلى ذلك، كلها ليست صحيحة من جهة رفعها.

قال المصنف رحمه الله: [ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره].

قوله: (ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات): إشارة إلى الأشاعرة، وهذه الإشارة فيها لطف مع المخاطبين، وإن كانت لم تتضمن تقصيرا في المعنى المراد، وهذا هو المنهج المشروع في الأصل،

أن المجادلة للمخالف لا تكون بالألفاظ الموجبة لجفائه، وإن كان هذا موجودا في كلام أهل السنة، وقبل أن يكون ذلك موجودا في كلام أهل السنة هو موجود في القرآن مع الكفار، لكن ليس الموجود في القرآن هو الألفاظ المحركة للنفوس إلى الجفاء، فليس كل ما ورد في القرآن من مخاطبة الكفار يحرك نفوسهم إلى الجفاء، ولذلك من التزم هذا المنهج، وقال: هذا هو منهج السلف، فقد أخطأ على السلف، نعم .. يوجد في كلام السلف حروف فيها جفاء مع المخالف الذي فيه مادة عناد أو مكابرة، أو كان ذلك لمصالح شرعية، لكن ليست هذه الحروف من الجفاء في الكلام معهم هي الحروف المشروعة وحدها، فهذا ليس صحيحا، كما أن العكس غلط، فهناك البعض الآن حتى من طلاب العلم الذين قد يكون عندهم نظرة أخرى، يقولون: ينبغي له أن يحدث بالألفاظ اللينة وما إلى ذلك، فهذا ليس صحيحا، بل هذا مشروع وهذا مشروع، كما قال الله في أهل الكتاب: {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن} [العنكبوت:46]، وقال لموسى وهارون: {فقولا له قولا لينا} [طه:44]، وهذا في الابتداء، لكن في قصة موسى وهارون مع فرعون إذا رجعت إليها في تفاصيلها في القرآن وجدت فيها قول موسى له: {وإني لأظنك يا فرعون مثبورا} [الإسراء:102]، وهذا فيه شدة. فالله قال في كتابه: {فقولا له قولا لينا} [طه:44]، وموسى قال له: {وإني لأظنك يا فرعون مثبورا} [الإسراء:102]، وليس هذا من عدم تطبيق موسى لأمر الله، فإن الله شرع له ذلك في الابتداء، ولهذا فإن الأصل في الابتداء في خطاب المعين: أنه يقصد إلى ما يحرك نفسه إلى قبول الحق، أما إذا صار عنده مادة من الاستكبار والعلو، فإنه يقال له ما يوجب كسر بأسه، وشدته، وعلوه، ونشره لهذا الباطل، ولذلك في أهل الكتاب لم يقل الله: {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن} [العنكبوت:46] على الإطلاق؛ لأن من أهل الكتاب من هو ظالم، وليس في قلبه إلا الكبر والعناد، فقال سبحانه وتعالى: {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم} [العنكبوت:46]. فأهل البدع على كل تقدير هم أقل من الكفار، فهم بحاجة إلى الخطابين، ومن صدق النظر وصار صاحب عقل وفهم استطاع أن يجد في كلام السلف هذا وهذا، وأما من ضاق عقله في الغالب،

فتجـــــد أنـــــه يغلــــو ولا يتكلم معهم إلا بالســــيئ من الكلام. وهذه الأمة مما حسن الله سبحانه وتعالى في حقها الأخلاق، وليس لها مثل السوء حتى في لسانها، ولهذا فـإن المـؤمن ليس بالطعـان ولا باللعـان ولا بالفـاحش ولا البـذيء، والبـذاءة مـع المخـالف هي مشـروعة إذا اقتضـتها المصـلحة الشـرعية، أمـا أنهـا تكـون بـذاءة نفســـية فيتعـــــود الإنســــان على البــــذاءة دائمـــا فلا. والمنهج القرآني في خطاب الكفار، وكذلك منهج السـلف مـع أهـل البدع هو استعمال اللفـظ المقـرب للنفـوس، وقـد يسـتعمل معهم لفظ يكون محركا لنفوسهم للعناد عندما يحققون هم مقـام العنـاد. وهـذا على كـل حـال فقـه لا يمكن ضـبطه في كلمـة أو كلمـتين، والمقصود أن هذا مشروع وهذا مشروع، فمن هجـر أحـدهما فليس هـــــــــــو على اســـــــــــتقامة تامـــــــــــة.

قال رحمه الله تعالى: [ويخرجون عن أفعال اللـه وأحكامـه حكمهـا ومصـــالحها].

هـــــــذه إشـــــــــارة إلى مســــــــألة الحكمـــــــــة.

إذا: إذا تـأملت كلام شـيخ الإسـلام في بـاب القـدر في الواسـطية وجدته ذكر الأصول السـبعة، فبعض الأصـول سـماها على درجـات، وبعضها ألحقها ببعض المسائل الأخـرى من بـاب التلازم لا من بـاب اختصار معناها.." (1)

"الـــــــــــدين والإيمـــــــــــان قـــــــــــول وعمل

قـال رحمـه اللـه: (ومن أصـول أهـل السـنة والجماعـة أن الـدين والإيمـــــــــــان قـــــــــــول وعمـــــــــــل).

المصنف هنا قال: (الدين والإيمان)، والاختلاف عند أهل القبلة إنمـا هو في اسم الإيمان، وأما اسم الدين فقد أجمع المسلمون على أن الـدين قـول وعمـل، فهـذا ممـا لا يختلفـون فيـه، وليس من مـوارد الخلاف، وأجمعت الطوائــف جميعهــا على أن الإيمــان من الــدين، ولكن منهم من يذهب إلى الترادف بين الدين والإيمــان، ومنهم من يفـــــــــــــــــرق من وجـــــــــــــــــه.

وكأن من محصل مذهب أهل السنة والجماعة أن الـدين والإيمـان -أو هـذين الاسـمين- على مسـمى واحـد، بخلاف المرجئـة، فـإنهم باتفـاقهم لا يجعلـون العمـل داخلا في مسـمى الإيمـان وإن كـانوا يجعلونـــــــــــــــــــه من الـــــــــــــــــدين.

---

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 18/16

وحتى الطرف الآخـر في المسـألة وهم الخـوارج والمعتزلـة الـذين يقولون: إن الإيمان قول وعمل ولكنه لا يزيـد ولا ينقص، في ظـاهر مذهبهم -وإن كانت هذه المسألة لا يعتنون بتحريرها- أنهم يفرقــون بين الـــــــــــــــدين والإيمــــــــــــــان.
لكن هنــاك فــرق بين المعتزلــة والخــوارج، فالمعتزلــة حكي في مذهبهم الخلاف، والخوارج منهم من يحكي الإجمـاع عنـدهم ومنهم من يحكي الخلاف.
فالمسـألة -كمـا أسـلفت- ليسـت محـررة في كتبهم أو فيمـا نقـل عنهم، لكن النوافل منهم من يجعلها من الإيمان، ومنهم من يقــول: إنها من الدين وليست من الإيمان، فيتحصل أن الضبط لاسم الدين واسم الإيمان على هذا المعنى هو من المعاني المسـتقرة في كلام أهـــــــــــــل الســــــــــــنة والجماعــــــــــــة.
فقول المصنف: (أن الدين والإيمـان) أمـا الـدين فلا خلاف فيـه بين المسـلمين أنــه قــول وعمــل، وإنمــا الخلاف في اسـم الإيمــان.
فـــإن قيـــل: فـــإذا كـــان لا خلاف فيـــه فلم ذكـــره المصــــنف؟
فالجواب: أن هذا نوع من التصحيح، وهو نـوع من الإلـزام، بمعـنى: أنه إذا كان مستقرا عند المسـلمين أن الـدين قـول وعمـل، فينبغي أن يستقر عند المسلمين أن الإيمان قول وعمـل، وإن كـان النظـار من المرجئة أو غيرهم يفرقون بين الدين والإيمـان، فـإن المسـتقر عنـد عامـة المسـلمين وحـتى علمـاء المرجئـة القاصـدين للسـنة والجماعـة أن الأقـرب إلى الأصـول الشـرعية والفطريـة أن الـدين والإيمان على معنى واحد، فيكون هذا أدعى للتصـحيح عنـد العامـة، وهذا ليس من باب الخطاب بالعاميات؛ لأن المخالفين إنمـا خـالفوا بأصول مبتدعة، والأصول التي عند العامة تلقوها عن منهج الرسالة العــــام، فيكـــون الاســـتعمال لهـــا حســـنا من هـــذا الوجـــه.
وقولـه: (قـول وعمـل)، أجمـع السـلف رحمهم اللـه وأئمـة السـنة والجماعـة على أن الإيمـان قـول وعمـل، وإن كـانت عبـاراتهم قـد اختلفت ألفاظها، فالمشـهور عن جمهـورهم أنهم يقولـون: الإيمـان قــــــــــــــــــــول وعمــــــــــــــــــــل ..
هذا هو التعبير الذي نطق به الجمهور من السلف، ومن السلف من قـــــال: الإيمـــــان قـــــول وعمـــــل واعتقـــــاد.
ومنهم من يقــول: إنــه قــول باللســان، واعتقــاد بــالقلب، وعمــل بـــالجوارح.

ومنهم من يقــول: إنــه قــول وعمــل ونيــة واتبــاع للســنة. كـ سهل بن عبـد اللـه، وهـو من النسـاك، وإن كان عنـده قـدر من العلم، لكنــــه اشــــتهر بالعبــــادة والنســــك.
وقال البخاري في صحيحه -في إحـدى روايـات صـحيح البخـاري -: الإيمـــــان قـــــول وفعـــــل.
وإن كانت هناك رواية أخرى لصحيح البخاري فيها: أن الإيمـان قـول وعمـــــــــــــــــــــــــــــل.
لكن الموجـود في صـحيح البخـاري الآن: أن الإيمـان قـول وفعـل.
وإن كـــان من الشـــراح من تكلم على تعبـــير البخـــاري بالفعـــل.
والأصل في هذا ألا يبالغ في الفرق بين العبارات، وهـذا منهج سـبق أن نبهت إليـه: أن التفقـه في المعـنى الاصـطلاحي يسـتعمل في مسائل التكليـف، سـواء كـان هـذا التفقـه من النظـر في كلام اللـه سـبحانه وتعـالى، أو كلام رسـوله، أو حـتى في كلام أهـل العلم.
أما تعبير السلف في مسائل الأصـول، فكلمـا قصـد إلى أن الخلاف لفظي بينهم فـإن هـذا يكـون أجـود، فينبغي أن يجعـل الخلاف في التعبـير عن الأصـول من الخلاف اللفظي، وعلى الأقـل: ينبغي أن يجعل ذلك من خلاف التنوع، أما كثرة التفريق بأن هذا يشير بقولـه كذا وكذا إلى كذا وكذا من المعاني، وقد يكون اللفظ محتملا لـذلك، لكن معرفـــة أن هـــذا المتكلم قصـــد ذلـــك فيـــه تعـــذر.
وفي الغالب أنه صدرت هذه الإجابات من الأئمة ليس عن كثـير من هذه الإشارات، إنما كـانوا يقصـدون بهـا معـنى واضـحا: أن الإيمـان قـــول وعمـــل، على مـــا فصـــله شـــيخ الإســـلام هنـــا.
إذا: تعبير السلف هنا مختلف، وإذا قيل: هل هذا التعبير من الخلاف اللفظي، أم من خلاف التنـوع، أم من خلاف التضـاد؟ فقطعـا أنـه ليس من خلاف التضاد، ولكن البعض يقول: إنـه خلاف تنـوع، وهـذا أيضا غلط؛ لأنه إذا اختلف هـذا التعبـير مـع التعبـير الآخـر فلا بـد أن يتضمن أحد التعبيرين معنى ليس في التعبـير الآخـر، فعنـدها يكـون الاختلاف من بـاب اختلاف التنـوع، فيكـون في أحـد التعبـيرين من المعنى ما ليس في الآخر، وإن كان لا ينافيه، فإذا وجد هذا قيل: إن الخلاف هنـــــــــــا خلاف تنـــــــــــوع.
أمـا اختلاف ألفـاظ السـلف في التعبـير عن الإيمـان فهـو من بـاب الخلاف اللفظي، والخلاف اللفظي لا يفهم منه أنه لا ثمـرة لـه كمـا هو مشهور عن مسائل الخلاف اللفظي عند كثير من أهل الأصـول،

إنما هنا وإن كان الخلاف لفظيا إلا أن ثمرته هي إظهار أبين العبارات وأصدقها في التعبير عن الحقائق العلمية؛ ولذلك كان التعبير الذي يقول: إن الإيمان قول وعمل -وهو الذي عبر به الجمهور من السلف- هو أصدق هذه التعبيرات، أصدقها من جهة الألفاظ؛ لأنه أحكم لفظا، ووجه كونه أحكم من جهة اللفظ: أن قولهم: الإيمان قول وعمل تضمن المقامات الأربعة: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، أما قول اللسان فمعروف، وأما قول القلب فهو تصديقه بما هو من التصديقات الشرعية، وأما عمل القلب فهو حركته بهذا التصديق بأعماله المناسبة له؛ كالمحبة والخوف والرجاء ونحو ذلك، وأما عمل الجوارح فهو بين.

فهي أربعة مقامات: قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح.

وفي هذا بيان لفضل هذه الجمل: أن الإيمان قول وعمل.

وبالنظر البسيط إلى هذا التعريف: أن الإيمان قول وعمل، قد يتبادر إلى ذهن بعض الناس أن يقول: أين الاعتقاد؟ فمن خلال ما سبق يتبين أن الاعتقاد هو قول القلب.

وهناك وجه آخر، وهو وإن لم يكن صريحا لكنه أجود من جهة الإفادة، وهو: الإشارة إلى قدر من التلازم والتركب، ومعنى هذا الكلام: أن الإيمان في سائر موارده متركب من القول والعمل، سواء كان هذا التركب بطريق التضمن أو كان هذا التركب بطريق اللزوم؛ أما المطابقة فلا تكون إلا في شيء واحد، وإذا استعملت التركب فلا بد أن يكون عندك شيء وآخر، فهذا التركب يكون بطريق التضمن تارة ويكون بطريق اللزوم تارة أخرى.

ومن فقه هذا المعنى من النظر العقلي الشرعي، بان له أن سائر أقوال المرجئة ليست خاطئة فحسب؛ بل هي خاطئة من جهة العقل فضلا عن الشرع، ووجه ذلك: أن سائر المرجئة -بل سائر أهل القبلة- يقولون: إن اعتقاد القلب وتصديق القلب هو الإيمان، وهو عند أهل السنة من الإيمان، والمهم أن اعتقاد القلب -الذي هو قول القلب- هو من الإيمان بلا جدل بين المسلمين.

فهنا يقال: إن كل ما هو من الإيمان عند السلف فهو مركب من هذين: قول وعمل، وهذا التركب إما أن يكون تضمنا وإما أن يكون لزوما.

والمرجئة لما جاءوا إلى العبادات الظاهرة كالصلاة قالوا: إنها

ليست من الإيمان، مع أنهم اتفقوا على أن التصديق من الإيمان، ومنهم من يخصه به؛ فيرد عليهم أن الصلاة وسائر الأعمال الظاهرة حقيقتها أنها مركبة من قول القلب الذي هو تصديقه، ومن العمل، وليس هناك صلاة ولا عمل ظاهر ينفك عن التصديق؛ فالصلاة حقيقتها أنها مركبة من العمل الظاهر -وهي الحركات التي شرعت كالركوع والسجود ورفع اليدين، سواء كانت ركنا أم كانت مستحبة- ومركبة من الاعتقاد والتصديق.

والصلاة ليست ماهيتها تصديقا محضا لا عمل معه، ولو قال قائل: إن الصلاة هي تصديق محض لا عمل معه، لأنكر جميع النظار وجميع المسلمين ذلك.

ولو جاء شخص وقال: أنا أصلي بقلبي، أؤدي الصلاة بقلبي، وأقوم بهذه الأعمال بقلبي وأصدق بها؛ لقيل له: هذه ليست صلاة شرعية، فكذلك من زعم أن الصلاة -والصلاة مثال وسائر الأعمال الشرعية على حكم الصلاة في القاعدة- هي عمل وليست تصديقا، فيقال للمرجئ إذا أقر أن الصلاة مركبة من العمل والتصديق: ألست تجعل التصديق من الإيمان؟

إذا: عرفنا ضرورة عقلية وشرعية أن الصلاة ماهية مركبة من التصديق والعمل، من قول القلب والعمل، ولك أن تقول: إنها مركبة من ماهية الإيمان كله عند أهل السنة، وماهية الإيمان أربعة مقامات:

المقام الأول: قول القلب، والصلاة فيها قول القلب، فمن صلى وهو غير مصدق بأن الصلاة من الإسلام فصلاته باطلة، ومن صلى الظهر -مثلا- وهو غير مصدق أن صلاة الظهر شرعها الله ورسوله أربعا، فصلاته غير صحيحة، وكم من التصديقات اللازمة في الصلاة! فهذا قول القلب.

المقام الثاني: عمل القلب، فمن صلى وهو لا يصلي محبة لله وخوفا ورجاء، فصلاته مثل صلاة عبد الله بن أبي، صلى لكنه ما صلى محبة وخوفا ورجاء، فإذا لزم بالضرورة أن الصلاة مضمنة بعمل القلب.

المقام الثالث: قول اللسان؛ فالصلاة متضمنة لقول اللسان، فإن المصلي يقول: الله أكبر، ويقرأ الفاتحة، ويقرأ الشهادتين في آخر الصلاة وما إلى ذلك.

المقام الرابع: عمل الجوارح، فالصلاة متضمنة لعمل الجوارح، فإنه

يركـــــــــــع ويســـــــــــجد ومـــــــــــا إلى ذلـــــــــك.
ولو أن مصـليا أسـقط أحـد هـذه المقامـات الأربعـة فصلاته باطلـة بإجمـــــــــــــــــــــاع المســـــــــــــــــــــلمين.
إذا: الصـلاة الشـرعية -والكلام هـو في الأعمـال الشـرعية لا في الأعمال العاديـة- مركبـة من ماهيـة الإيمـان، فيمتنـع هنـا أن تقـول المرجئة: العمل ليس من الإيمان، والتصـديق من الإيمـان، فقـولهم هـذا مبـني على فـرض أن الأعمـال توجـد منفكـة عن التصـديقات، وليس هناك عمل شرعي واحد ينفك عن التصـديق، فإنـه إذا انفـك عن التصديق أصبح عملا غير شرعي، ولو أن شخصا دخل المسـجد هروبـا من لص، أو ممن يريـد قتلـه، أو من شـيء من هـذا القبيـل، فأراد أن يظهر لمن يركض خلفه أنه منشغل بالصلاة، وأنه ليس هو الشخص الذي هرب، فبدأ يتحرك، فإن هذا لا يحتسب له أنه مصل، ومن قام ليري شخصا كيفية الركوع الصحيحة، فهذا لا يقال:." (1)
"زيـــــــــــــادة الإيمـــــــــــــان ونقصـــــــــــــانه
قـال المصـنف رحمـه اللـه: [وأن الإيمـان يزيـد بالطاعـة وينقص بالمعصــية].
يزيد بالطاعـة، سـواء كـانت هـذه الطاعـة قلبيـة أو كـانت ظـاهرة، وسبق معنا أن مقامات الإيمان المركبة أربعـة، فالزيـادة والنقصـان عند أئمة السنة هي في سـائر المقامـات الأربعـة: في التصـديقات، وفي عمـــل القلب، وفي قـــول اللســـان، وعمـــل الجـــوارح.
وأبو محمد ابن حزم وإن كان كلامه في مسمى الإيمـان حسـنا في الجملـة إلا أنـه قـال: إن مقـام التصـديق القلـبي لا يدخلـه الزيـادة والنقصان، وهذا غلط، وممن نبه إلى غلطه فيه شيخ الإسلام رحمه الله، ونقل -أعني ابن تيمية - عن الإمام أحمد نصوصـا صـريحة في أن التصـديق يتفاضـل ويزيـد وينقص؛ لأن ابن حـزم التفت إلى أن التصـديق إذا نقص صـار كفـرا أو شـكا، وهـذا ليس بلازم، فـإن التصديق يتفاضل، ومعلوم أن تصديق أبي بكر بالتشريعات والأخبـار الشرعية وما إلى ذلك ليس كتصـديق آحـاد النـاس، بـل لا شـك أن العمل في الجملة فرع عن تحقيق التصديق والإيمان القلبي.." (2)
"موقـــــف أهـــــل الســـــنة والجماعـــــة من الصـــــحابة
قال رحمه الله: [فصل: ومن أصول أهل السـنة والجماعـة: سـلامة

---

1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/3
2) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 19/4

قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم} [الحشر:10]].

قوله: (ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم)، ذكر القلوب والألسنة، لأن الواجب هنا أن يكون المسلم على فقه بشأن الصحابة وبما حصل من النزاع بينهم، يوجب له هذا الفقه ألا يقع في قلبه شيء على الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ولا يكفي في ذلك أنه لا يعبر؛ فإن بعض الناس قد يعرض في نفسه ما هو من الإشكال في شأن الصحابة ولا يعبر به، ومحقق الإيمان لابد أن يتصف بسلامة قلبه ولسانه لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

وتعظيم شأن الصحابة قد قال بعض أهل البدع أنه لا يدخل في مسائل أصول الدين، وهذا غلط؛ لأن هذا من أخص مسائل أصول الدين، ومن طعن في الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد خالف ما هو من أهم الأصول وأخصها.

فإن قيل: فما موجب ذلك؟ قيل: لأن الله في القرآن جعل ثبات الإسلام ومنهج الإسلام مرتبطا بأصحاب نبيه، قال الله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه} [التوبة:100]، وهذه الآية من أقوى وأصرح ما في القرآن، وفيها خطاب شرعي وخطاب عقلي، فيمكن أن يستدل بها استدلالا عقليا في الرد على الروافض الذين يطعنون في الصحابة، فقوله جل وعلا: (رضي الله عنهم ورضوا عنه) هذا أقوى مما لو كان في سياق الآية أن السابقين الأولين هم أهل الإيمان، أو هم أهل المنهج الحق، أو يجب اتباعهم؛ لأن الله قال: (رضي الله عنهم ورضوا عنه)، وهذه الدرجة -وهي الرضا- درجة عظيمة؛ قال تعالى: {ورضوان من الله أكبر} [التوبة: 72]، فهي لا تكون إلا لأئمة المؤمنين المحققين للإيمان علما وعملا، ولذلك فما وصف الله سبحانه وتعالى أحدا بالرضا إلا إذا كان محققا لهذه المنزلة؛ وهي أنه محقق للإيمان علما وعملا، فهذه شهادة صريحة من الله لهم بأنهم مؤمنون محققون للإيمان علما ومحققون له عملا؛ لأن بعض الناس قد يكون صاحب نسك ولكنه ليس صاحب علم.

فقوله: (رضي الله عنهم) هو أقوى من التصريح بكونهم مؤمنين؛

لأن الرضا لا يكون إلا لمن حقق الإيمـان، ولأن الرضـا حكم متعلـق بالمآلات، بخلاف اسم الإيمان الذي قد تعقبه مخالفـة أو كفـر أو مـا إلى ذلك، فقوله: (رضـي اللـه عنهم) هـو حكم متعلـق بالمـآل على التمام، ولو كـانت الآيـة وقفت عنـد هـذا لكـان هـذا كافيـا في هـذه الدلالة، ولكن الآية فيها تصريح أتم وأقطع لشبهة من عنـده شـبهة، فقد قال تعالى: {والذين اتبعوهم بإحسـان} [التوبـة:100]، فجعـل هذا الذي عليه أصحاب نبيه هو الحق؛ لأنـه قـال: (والـذين اتبعـوهم)، فعلم أن الهدي الذي كانوا عليـه -أعـني: السـابقين من المهـاجرين والأنصار- هو الحق الذي رضيه الله دينا لعباده، فكان اتباع الصـحابة حكما مطـردا إلى أن يـرث اللـه الأرض ومن عليهـا، وإلى أن تقـوم السـاعة.

وكما أن قـول اللـه تعـالى عن القـرآن: {واتبعـوا أحسـن مـا أنـزل إليكم} [الزمر:55] هـو أمـر باتبـاع مـا أنـزل؛ فكـذلك الأمـر باتبـاع الصحابة، فعلم أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم هديهم هو الـدين الذي شرعه الله ورسوله، فمن خالفهم -فضـلا عمن طعن فيهم- لا شك أنه ليس على إيمان صحيح؛ لأن الإيمان الصحيح جعل اللـه لـه مسارا واحدا هو: (والذين اتبعوهم بإحسان)، فلم يقل: الذين اتبعـوا القرآن، ولم يقل: والذين اتبعوا محمدا عليـه الصـلاة والسـلام، مـع أنـه لا شـك أن اتبـاع القـرآن واتبـاع محمـد عليـه الصـلاة والسـلام أشرف من اتباع الصحابة، ولكن المقصود هنا أن هؤلاء القوم -وهم الصحابة- متبعون للقرآن، متبعون لمحمد صـلى اللـه عليـه وسـلم، فقال: (والذين اتبعوهم) ولم يقل: الذين اتبعوا مؤمنهم أو صادقهم، إنما قال: (اتبعوهم)، والضـمير يعـود إلى السـابقين من المهـاجرين والأنصـار، وقـد أضـاف الاتبـاع إلى سـائرهم.

وقال تعالى: (بإحسان) وهذا يدل على أن هذا الاتباع يجب أن يكون محققا، وأنه لا يجتهد بمخالفته بما يـوجب مخـالفتهم ولـو كـان هـذا مبنيا على الاجتهاد؛ ولـذلك فـإن أي قـول في العلم في الأصـول أو في الفروع يخالف ما هو من قول الصحابة فلا يجوز الالتفـات إليـه، حتى ولو كان صاحبه قد بناه على نوع من النظر والاجتهـاد، يخـالف منهج الصحابة وأصول الصحابة وقاعدة الصـحابة أو مـا انضـبط عن الصـحابة، أو مـا إلى ذلـك من المسـائل.

وإذا اختلـف الصـحابة جـاز الاجتهـاد.

والمقصود: أن ما كان من منهجهم المنضبط أو أقوالهم المنضـبطة

لم يجز العدول عنه، فهذا هو معنى قول الله: (بإحسان)، فقيد الاتباع بكونه بإحسان، أي: أنه اتباع مقتصد، لا غلو فيه ولا تقصير، ولا إفراط فيه ولا تفريط.
فهذا يدل على أن الطائفة التي تسير على منهجهم هي التي ينتظر لها من المنزلة ما حصل للصحابة، وذلك لقوله: {رضي الله عنهم ورضوا عنه} [التوبة:100]، فهؤلاء مستحقون لهذه المنزلة، ولا تستحق منزلة الرضا إلا بهذا الاتباع، فعلم أنه لا مسار للمسلمين إلا ما كان عليه أصحاب رسول الله، فما خالفه فهو بدعة وضلالة في الدين.." (1)

"فضل أهل بدر

قال المصنف رحمه الله: [ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر -وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر-: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)].
هذه شهادة لأهل بدر ولأهل بيعة الرضوان: أن كل من شهد بدرا أو بيعة الرضوان فإنه في الجنة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في أهل بيعة الرضوان: (لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة)، وهذا جاء في أحاديث من غير وجه في الصحيحين، وأما أهل بدر فقد قال النبي ذلك في قصة حاطب لما كاتب من كاتب من المكيين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، وهذا كان اعتذارا لحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه.
لكن مما ينبه إليه: أن من يقول: إن ما حصل من حاطب هو مظاهرة المشركين على المسلمين، وهذا كفر ..
أن هذا كجملة عامة، لكن هذه الجملة تحتاج إلى فقه، فمن يقول: إن حاطبا قد ظاهر المشركين -أي: ناصرهم على المسلمين- لما كتب يخبرهم ما كان من قصد النبي صلى الله عليه وسلم؟ بعضهم يقول: إن ما حصل من حاطب هو من المظاهرة، لكنه لم يكفر؛ لأن النبي قال: (إن الله اطلع على أهل بدر) فاستثنى حاطبا، فإن كان مقصوده أن هذا الفعل الذي حصل من حاطب لو لم يشهد بدرا لكان به كافرا مع إيمانه؛ **فهذا غلط في** التفسير؛ لأن شهادة بدر لا تمنع ارتباط الأحكام بأسبابها؛ من جهة الأصل الشرعي لا من جهة القضاء الرباني، فالقضاء الرباني سبق أن البدريين لم يكفروا، وهو معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم:

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/2

(اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، ولذلك من يقول: لو حصل منهم الكفر فإنه يغفر لهم، نقول له: إن الله لما اطلع على أهل بدر وقال: (اعملوا ما شئتم) كان ذلك؛ لأن قضاءه القدري سبق أن البدري يثبت على الإيمان، وإن كان قد يعرض له ما هو من النقائص، فهذا هو معنى قوله: (فقد غفرت لكم)، فأخطاؤهم تغفر؛ مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الحج يهدم ما كان قبله)، فكذلك من حضر بدرا فهي تهدم ما كان قبلها وما كان بعدها، مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأعمال: (غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر).
وإن كان جمهور الأحاديث ليس فيها: (وما تأخر)، فإن هذا يذكر في حق النبي عليه الصلاة والسلام.
المقصود: أن هذه الإيراد جهل؛ لأن البدري سبق القضاء أنه لا يطبق على الكبائر، وهذا الذي حصل تاريخيا، فكل البدريين بقوا مؤمنين ثابتين على الإيمان.
والمقصود هنا: أن من يقول: إن حاطبا ما حصل منه قد كان به يكفر لو أنه لم يشهد بدرا ..
هذا غلط أولا: من جهة الأصول الشرعية ليس هناك عمل يمنع الكفر، فمن قال: لا إله إلا الله ويحقق الألوهية ويصلي لله ثم يكفر فإنه يحكم عليه بالكفر، ولا يقال: ما دام قد صلى سابقا فإنه لا يكفر، فإن هذا يخالف الأصول الشرعية، إنما الذي يقال هو من جنس قول الله تعالى: {من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا} [النحل:106]
فما حصل من حاطب رضي الله تعالى عنه لا شك أنه كان خطأ ومعصية لله ورسوله، وهذا يدخل في المعاصي التي تدخل في قول الله: (اعملوا ما شئتم)، لكن لم يكن الذي حصل من حاطب هو من الكفر، وإن كان هذا الكلام لا يفهم منه ..
كما يفهم بعض الناس إذا قرر له هذا الكلام أنه يلزم منه أن كل من كان يراسل الكفار مظاهرة لهم على المسلمين لا يكفر بهذا العمل؛ فما دمنا قلنا: إن فعل حاطب لم يكن كفرا منه، فيلزم منه أن كل من كاتب الكفار يخبرهم بأحوال المسلمين أنه لا يكفر بالعمل.
وهذا لا يلزم، فهذا الفعل قد يقع من معين ويكون به كافرا، وقد يقع من معين آخر ولا يكون به كافرا؛ هذا هو الجواب الشرعي

الصحيح: أن مظاهرة المشركين كأصل عام كفر. لكن هل هذا الفعل حقيقته أنه مظاهرة أم لا؟ هذا قد يختلف في بعض الأعيان، بمعنى: أن يغلب على معين ما هو من قصد درء المفسدة المتعلقة بأهله، ولا يظن أن هذا العمل مما يوجب الكفر، وتكون لديه جملة من الموانع، وهي أشبه ما يكون باجتماع الشروط وانتفاء الموانع، فما حصل من حاطب كان هناك مانع من كون هذا من الذي يكفر به.

إذا: يبقى عندنا القاعدة: أن مظاهرة المشركين كفر، لكن الصور لا يلزم أن تطرد في سائر الموارد، بعض الصور من المظاهرة كفر لا يتردد فيه، وبعضها قد تكون من بعض الأعيان كفرا ومن بعض الأعيان دون الكفر، وهذا هو الذي حصل من حاطب رضي الله تعالى عنه.

أما إذا قيل: إن كل من كتب لا بد أن يكون كافرا على الإطلاق في سائر الموارد، والاستثناء في حاطب ليس من جهة إيمانه: أنه لم يشرح بالكفر صدرا، وليس من جهة الموانع، إنما من جهة بدر فقط لأن الله ضمن مغفرتهم ..

فهذا غير صحيح، أما إذا قيل: إنه من جهة أن البدري مؤمن، فهذا أمر آخر، إذا قيل: إن البدري لا يكون إلا مؤمنا ..

فهذا صحيح، لكن إذا قيل: إن البدري يغفر له حتى ما كان كفرا، فهذا لا شك **أنه غلط على** أحكام الله ورسوله؛ لأن الله لا يرضى لعباده الكفر، ولا يمكن أن يغفر الكفر لأحد، وقوله: (اعملوا ما شئتم) ليس معناه: أنه قد يقع منهم الكفر، هذا قاله رب العالمين الذي يعلم مآلهم وحالهم.." (1)

"الإمساك عما شجر بين الصحابة

[ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه].

الإمساك عما شجر بين الصحابة سنة من سنن السلف، لكن هذا لا يمنع ذكر الحقائق الكلية المنضبطة.

من الحقائق الكلية التي أريد أن أشير إليها تمثيلا لا استقصاء: أن عليا أولى بالحق من معاوية ..

هذه حقيقة كلية منضبطة لا تنافي الإمساك، وذكر قوله صلى الله

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/5

عليـه وسـلم: (أن عمـارا تقتلـه الفئـة الباغيـة)، لا ينـافي لـزوم الإمساك، فمثل هـذه الحقـائق لا بـد من ضـبطها في فقـه الشـجار والـنزاع الـذي حصـل بين الصـحابة.

أما إذا فسر الإمساك بأنـه السـكوت وعـدم قـول أي كلمـة، **فهذا غلط مخالف** للنص والإجماع، فإن النص قال: (تقتل عمـارا الفئـة الباغية) وذكر رسول الله صلى اللـه عليـه وسـلم مـروق الخـوارج فقـال: (تقتلهم أولى الطـائفتين بـالحق)، فظهـر منـه أن عليـا أولى بالحق.

إذا الحقـائق الكليـة المنضـبطة عنـد السـلف لا تنـافي الإمسـاك.

[والصـحيح منـه هم فيـه معـذورون، إمـا مجتهـدون مصـيبون، وإمـا مجتهـدون مخطئـون، وهم مـع ذلـك لا يعتقـدون أن كـل واحـد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجـوز عليهم الـذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حـتى إنهم يغفـر لهم من السـيئات مـا لا يغفـر لمن بعدهم].

وهذا المعنى: أن كل من كان محققـا للإيمـان يغفـر لـه مـا لا يغفـر لغـيره حصـله المصـنف من قولـه تعـالى: {إن الحسـنات يـذهبن السـيئات} [هـود:114].

[لأن لهم من الحسنات التي تمحـو السـيئات مـا ليس لمن بعـدهم، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم خير القـرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق بـه كـان أفضـل من جبـل أحـد ذهبـا ممن بعدهم.

ثم إذا كان قد صـدر من أحـدهم ذنب فيكـون قـد تـاب منـه، أو أتى بحسنات تمحوه أو غفر له بفضل سـابقته أو بشـفاعة محمـد صـلى الله عليه وسلم الذي هم أحـق النـاس بشـفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطئوا فلهم أجـر واحـد، والخطـأ مغفـور؟!

ثم إن القدر الذي يذكر من فعل بعضهم قليل، نزر مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسـنهم: من الإيمـان باللـه ورسـوله والجهـاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النـافع والعمـل الصـالح، ومن نظـر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضـائل، علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم

الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله].
لا نزيد عليه رحمه الله في هذا التقرير منه لدرجة الصحابة ومنزلتهم، وما قد وقع من بعضهم أو ما نقل عن بعضهم من بعض التقصير أو ما إلى ذلك، فإن هذا قد زيد فيه ونقص، وما ثبت منه قد يكون من باب الاجتهاد، وإذا بلغ المنتهى وكان من باب المعصية، فإن لهم من الحسنات والتوبة والجهاد وما إلى ذلك ما يوجب التكفير، ولما حصل لهم من الاصطفاء الإلهي في رضا الله سبحانه وتعالى عنهم.." (1)

"خطأ بعض المنتسبين للسلف في إنكار التمذهب مطلقا
نقصد من هذا الكلام أن بعض الإخوة أحيانا يكون عندهم من الحرص على ضبط المذهب السلفي وتمييزه عن البدعة؛ فيضيقون المذهب الذي يسمونه مذهب السلف تضييقا يوجب عدم إدخال كثير من سواد أهل السنة والجماعة فيه، ولذلك تجد أنهم يدخلون في مذهب السلف مسائل فرعية؛ مثلا: يجعل أحدهم من سنن السلف أو من الصلاة السلفية: عدم وضع اليدين على الصدر بعد الركوع، وأن السنة السلفية السدل ..
فهذا غلط، هذه السنة لا يصح أن تضاف إلى السلف، نعم قال بها طوائف من السلف، فتضاف إلى أعيانهم، حتى ولو قيل: هو قول جمهورهم.
أيضا: مسألة زكاة حلي النساء، جمهور السلف من الفقهاء والمحدثين على أنه لا زكاة فيه، فلا يحق لأحد أن يقول: ومن الأحكام السلفية أن حلي النساء لا زكاة فيه، مع أن مالكا والشافعي وأحمد والجمهور من أهل الحديث لا يرون وجوب الزكاة فيه، إلا أن هناك مخالفا وهو أبو حنيفة وخلق من الكوفيين بل وغير الكوفيين.
فالمقصود: أن المسائل التي هي نزاع بين السلف إذا اجتهد مجتهد فرجح أحد القولين ونسبه إلى بعض أئمة السلف فهذا له، لكن لا يجعل هذا من الخصائص السلفية؛ فإن ذلك يلزم منه أن ذلك الإمام أو أولئك الأئمة المتقدمين لم يكونوا على جادة سلفية في هذا.
إذا: تحصيل مذهب السلف بالفهم لا يجوز، مثله من اجتهد بنظر

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 22/5

معين في الفقه ورأى أن الطريقة الصواب في الفقه هي كذا وكذا، وبنى هذا الاجتهاد على الأدلة، ووضع لنفسه طريقة معينة في تحصيل الفقه -أي: الأحكام الفقهية- ثم قال: هذه هي الطريقة السلفية، وجعلها مكافئة للطريقة التي يسمونها الطريقة المذهبية. والسلف كما قلنا: هم الصحابة أو القرون الثلاثة الفاضلة ومن اقتدى بهم، فنجد أن هناك من يجتهد بطريقة فقهية معينة يجعل من يتبع هذه الطريقة سلفيا ومن يخالفها ليس سلفيا، وإن كان قد يقول بعضهم مثلا: إنه ليس سلفيا في الفقه وإن كان سلفيا في العقيدة، وهذا التقسيم غلط؛ فإن مسائل السلف التي تضاف إليهم هي مسائل الإجماع.

وهذه مسألة عني شيخ الإسلام بتقريرها، وعدم فهمها هو الذي أدى إلى انقسام السلفيين الآن، فبعض السلفيين في مصر لهم طريقة تجدهم يزيدون بعض القضايا تختلف عن أنصار السنة في السودان، وعن غيرهم من السلفيين في أهل الشام، هذه التجمعات السلفية التي أصبح كل واحد منها يدعي التمام؛ موجبها خصائص من الفهم مبنية على اجتهاد شرعي، ولكنهم جعلوها من الموجبات السلفية.

والحق أن سائر الاجتهادات لا علاقة لها بمسألة التسمية السلفية، التسمية السلفية معتبرة بالعقائد والأصول، أما من خالف الاجتهاد فهو تحت حديث: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجر، ...)، فهو في مسائل الاجتهاد الممكنة التي يدخلها التقدم والتأخر، وهذه الاجتهادات كاجتهادات المتقدمين في مسائل الفقه وغيرها.

مع أنه من المعلوم أن هذه الطريقة التي تذكر أحيانا من أن فلانا سلفي في العقيدة وليس سلفيا في الفقه، تقال فيمن انتسب لمذهب من المذاهب الأربعة، ولو أن شخصا أراد أن يعكس المسألة لأمكنه أن يعكسها، فلو قال: إن السنة السلفية مضت بإقرار التمذهب؛ لما استطاع أحد أن ينكر عليه .. فهناك فرق بين أن تقول: إن السنة السلفية مضت بإقرار التمذهب، وبين أن تقول: إن السنة السلفية مضت بقصده أو تشريعه أو الحث عليه، والذي نتكلم عنه هو الإقرار فقط.

ووجه هذا الإقرار: أن التمذهب بمذاهب الفقهاء الأربعة بدأ من القرون المتقدمة، ولو أبعدت قلت: بدأ من القرن الرابع، مع أنه بدأ قبل ذلك، لكن انضبطت هذه المذاهب وبدأ الانتساب الصريح لها

من القرن الرابع؛ بل من قبل، فالحقيقة أنه حتى في زمن التـابعين قبل الأئمة الأربعة كان يعرف أن فلانا له أصحاب، بل حتى الصحابة كان ابن مسعود له أصـحاب ويرجحـون قولـه وينتصـرون لـه؛ لأنهم رأوا أن منهجه هو الأقوى، وكان هناك أصـحاب ينتسـبون لفقـه ابن عباس، فهذا لم يكن غريبا زمن السلف وما كان منكرا، وممـا كـان يعلم أن أتبـاع ابن مسـعود كـانوا يوافقونـه على مسـائل هي خلاف الدليل، كمسألة التطبيق، ومسألة إذا كان إماما وائتم به اثنان وقف وسطهم.

والمقصود من هذا: أن مسألة الأتباع والأصحاب مسألة معروفة، ثم انضبطت أكثر في المدارس الفقهية الأربع ..

نعم هناك التعصب، لكن هذا التعصب مذموم؛ سواء كان لأحد الأمة الأربعة، أو كان لـ أبي بكر أو كان لـ عمر، أو كان لأي شخص لعينه، لأنه لا يجوز التعصب -أي: الاجتماع على قول واحـد بـإطلاق- إلا أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام.

إذا: من يحتج على إبطـال التمـذهب بكلام المتعصـبين من الفقهـاء من أتباع الأئمة الأربعة فهذا لا حجة فيه.

البعض يقول: {فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللـه والرسـول} [النساء:59] هاتوا دليلا يدل على جواز التمذهب.

وهذا جهل؛ فإن العلم لا ينـاقش بهـذا الأسـلوب، هـذه سـطحية في العلم.

{فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول} [النساء:59] لا جدل في هـذه القاعـدة، لكن كيـف الـرد إلى اللـه والرسـول؟ هـذا ليس من باب التعبد حتى تقول: هـات لي دليلا من القـرآن والسـنة يقول: تمذهب لـ أحمد بن حنبل أو للشافعي.

ولو رددنا هذه المسألة إلى الله والرسول، فلن نجـد في القـرآن أو في السـنة دليلا على منـع الاقتـداء بـأولي العلم، لأن اللـه يقـول: {فاسألوا أهل الذكر} [النحل:43] وإذا كـان سـؤالهم ممكنـا، فهـذا الاتباع هو من نفس هذه المادة: مادة السؤال.." (1)

"ترك الاستطالة على الخلق بحق وبغير حق

قال رحمه اللـه: [ويـدعون إلى مكـارم الأخلاق ومحاسـن الأعمـال، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيمانا أحسـنهم خلقـا) وينـدبون إلى أن تصـل من قطعـك، وتعطي من

---

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 23/4

حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق].

هذه الجملة الأخيرة من كلامه رحمه الله هي من جمل الفقه الشريفة: أنهم ينهون عن الاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق. والاستطالة بغير حق بينة الفساد؛ ولكن الاستطالة بحق قد تعرض لبعض أهل العلم، ولا سيما ممن لم يكن محققا لمقام العلم، أو بعض العامة القاصدين للخير أو ما إلى ذلك، فيكون عندهم موجب للحق، كإنكار لمنكر قولي أو عملي أو ما إلى ذلك، فيزيدون في هذا الإنكار إلى قدر أن يستطيل أحدهم -أي: يحصل منه زيادة واعتداء- على غيره من المسلمين، بغض النظر عن كون هذا الغير سنيا أو غير سني، ولكنه يكون أشد إذا كان هذا الغير الذي قصد الرد عليه من أقرانه من أهل السنة، وربما يكون أفضل منه علما وعملا، فهذه حال موجودة.

الله تعالى شرع إنكار المنكر، وشرع الأمر بالمعروف، لكن إنكار المنكر ليس معناه ملكية العقوبة للآخرين، فبعض الناس وهو ينكر المنكر كأنه يعاقب بشكل شخصي هذا المنكر عليه، فيستغل نقطة الضعف الموجودة عنده، ويتصرف معه كأنه يقدم له نوعا من العقاب الشخصي.

وإنكار المنكر ليس هكذا، فمسألة الحد أو مسألة التعزير هي مسائل سلطانية، ومن المشروع في الأمر بالمعروف وإنكار المنكر ألا يكون على قدر من الاستطالة.

فقوله رحمه الله: أنهم ينهون عن الاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق هو من هذا الوجه، ولا سيما في مقام الرد على المخالف، سواء كان المخالف سنيا أو غير ذلك، وإن كان الخلاف بين أهل السنة أتباع السلف الصالح لا ينبغي أن يؤخذ مساق النزاع الذي فيه فصل وقطع للعلائق ..

هذا غلط، وإن كان يقع من كثير من هؤلاء بقصد الانتصار للحق، وبكون الحق أغلى عندنا من الرجال؛ فهذه المقدمات المجملة مقدمات صحيحة، ولكن هذه المقدمات أحيانا لما فيها من الإجمال توجب كثيرا من الانحراف عن منهج النبي صلى الله عليه وسلم أو عن هدي أصحابه.

وهذا التسابق إلى الرد على المخالف من أهل السـنة ليس حكيمـا، ويكفي البيـان، والـردود المعروفـة عنـد السـلف لم تكن على أئمـة السنة؛ بـل كـانت الـردود المشـهورة والجمـل المشـهورة هي على أهل البدع، أما إخوانهم من أهل السنة والجماعة فمـا كـانوا يعنـون بـالرد عليهم، وليس مـرد ذلـك إلى التطـابق التـام في الاجتهـادات وفي الآراء، فقد كان من المعروف ما بين الكوفيين من أهل الـرأي وبين أهل الحديث، صحيح أن بعض المحدثين تكلم في الرأي وأهـل الـرأي كثـيرا، لكن هـذا لم يكن على نـوع من قطـع العلائـق على التمـام، أو من جنس الكلام الـذي كـان يقـال في أهـل البـدع. أما من يريد أن يقتدي ببعض الآثار أو ببعض القصص التي عرضـت، فهذا ليس مما يقتدى بـه، مثـل: أن محمـد بن يحـيى الـذهلي يـذكر عنه أنه طرد البخاري من مجلسه، أو أن مسلما خرج من مجلسـه، وهذا من قوته رحمه الله في السنة قد يكـون الـذهلي ليس مصـيبا فيه، فمثل هذه المسائل لا ينبغي أن يكبر شأنها؛ لأنـك إذا امتـدحت الـذهلي، فقـد تـذم الطـرف الآخـر، وهـو البخـاري، فيكـون كلامـك مشيرا إلى أن البخاري مستحق لهذا، فهذه اجتهـادات عرضـت لهـا ظروفهـا الخاصـة وليسـت سـننا عامـة.
ومما يتعجب منه أن بعض طلبة العلم وبعض الشباب يستدل بقصة مجملـة، ولـك أن تقـول: هي من متشـابه المواقـف، وليسـت من محكم المواقـف، بمعـنى أنهـا من المواقـف المبنيـة على المصـالح والمفاسد، يختلف الاجتهاد فيها حتى عنـد العـالم نفسـه، فلا تجعـل كـالمنهج المطـرد، مثلا: الإمـام أحمـد اسـتأذن عليـه داود بن علي، وكان صاحبا وصديقا لـ صالح ابن الإمـام أحمـد، وكـان داود بن علي قد أظهر في أصبهان أن القرآن محدث، وقد تكلم بهذه الكلمة لأنها جاءت في القرآن، وما كانت هذه الكلمة تعجب الإمـام أحمـد فبلـغ الإمام أحمد أن داود بن علي قال هذا في أصـبهان، فجـاء داود إلى بغداد وتلطف لـ صالح ابن الإمام أحمـد أن يدخلـه على أبيـه، فقـال صـالح لأبيـه: إن رجلا من أهـل أصـبهان يريـد أن يـدخل عليـك. قـال: من هـو؟ قـال: داود.
قـال: داود ابن من؟ فقـال: داود بن علي.
قـال: لا يـدخل، بلغـني عنـه أنـه قـال كـذا وكـذا.
فيـأتي بعض الشـباب الآن ويقـول فيمن هـو من كبـار الصـادقين أو الصالحين أو ممن انضبطت عقائدهم: لا يدخل ولا يخرج، ولا يتكلم،

ولا نقبل منه صرفا ولا عدلا، وكأنه يطبق هنا موقف الإمام أحمد، وهذا اجتهاد من الإمام أحمد قد يكون صوابا وقد يكون غير صواب، فالإمام أحمد ليس معصوما.
ثانيا: إذا كان صوابا وهو الصحيح: أن هذا كان صوابا من الإمام أحمد من باب ضبط السنة وألفاظ السنة في مسألة القرآن، فهذا كان لائقا بمثل الإمام أحمد مع من هو مثل داود، وداود يفقه مثل هذا المقام، فإن داود بن علي كان من علماء السنة والجماعة، ما عنده أغلاط في الصفات مثل ابن حزم؛ فـ داود بن علي مختص بمذهب فقهي واجتهاد فقهي، أما عقيدته فهي نفس عقيدة السلف تماما، نقل عنه مسألة أن القرآن محدث، وهذه مسألة لفظية مثل ما نقل عن البخاري في مسألة اللفظ، أو عن الذهلي أو عن أبي حاتم مسألة مقابلة لهذا.
والمقصود: أن المقامات التي تعرض من الأكابر ليست سننا للأصاغر، السنن هي السنن النبوية الشرعية، ومعلوم أن الرسول عليه الصلاة والسلام وهو المشرع قد هجر الثلاثة الذين خلفوا، مع أنه حصل في زمنه معصية حتى من بعض أصحابه، كمن شرب الخمر أو ما إلى ذلك، ولم يأمر بهجرهم.
والحق فيه من البيان والقوة ما لا يحتاج إلى كثير من الاستطالة معه في مسائل الردود، خاصة الردود بين أهل السنة أنفسهم -بين السلفيين- والردود يجب أن تسخر في الرد على شبه الكفار، وشبه أهل البدع، أما الردود على السلفيين في مسائل من الاجتهاد الممكن في الغالب، فهذا ليس حكيما، ولا مشهورا زمن الأوائل رحمهم الله.." (1)

"مذهب ابن تيمية في مسألة الأصول والفروع
الإمام ابن تيمية رحمه الله عندما تكلم في مسألة الأصول والفروع تكلم فيها على وجهين:
الوجه الأول: يذكر هذا التقسيم وهذه التسمية مقرا لها، وهذا مقتضى الشرع والعقل.
الوجه الثاني: يذكر هذا التقسيم معارضا له، ولكن مقصوده بالمعارضة ليس الاصطلاح، إنما مقصوده بالمعارضة الحد الذي ذكره بعض أئمة المعتزلة، ومن نقل عنهم من المتكلمة الصفاتية لما قالوا: إن الأصول هي العلميات، والفروع هي العمليات، فهذا

(1) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 24/4

غلط؛ لأنه يستلزم أن تكون الصلوات الخمس والزكاة والحج وصوم رمضان من الفروع، وهـذا خطـأ؛ لأن مـذهب السـلف درج على أن العمـــــــــــل أصـــــــــــل في الإيمـــــــــــان.
أو معارضة لقول بعضهم: إن الأصول هي المسائل المعلومة بـدليل السمع ودليل العقل، والفروع هي المسائل المعلومة بدليل السـمع وحده، فإن هذا أيضا حد غـير صـحيح؛ فـإن هنـاك مسـائل أصـول لا تعرف إلا بدليل السمع، ككتابة الله سبحانه وتعـالى لمقـادير خلقـه؛ فإنه لولا خبر الله ورسوله بها لما كان لأحد أن يبتدع بأن اللــه كتب مقادير الخلق، وكنزوله سبحانه وتعالى إلى سماء الـدنيا؛ فإنـه لـولا خبر النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لأحـد أن يصـل بعقلـه إلى أن اللـــــه ســـــبحانه يـــــنزل إلى الســـــماء الـــــدنيا.
بخلاف بعض الصفات التي يشهد العقل بهـا ابتـداء، ككونـه سـبحانه وتعالى سميعا بصيرا حيا قديرا، فـإن هـذه مسـائل تعـرف بالشـرع وتعـرف بالعقـل, وإن كـانت المسـائل المعروفـة بالسـمع إذا ورد الســـــمع بهـــــا فـــــإن العقـــــل لا يعارضـــــها.
إذا: القول بأن الإمـام ابن تيميـة رحمـه اللـه رد تقسـيم الـدين إلى أصول وفروع أو أنكره هذا غير صـحيح، بـل في كلام شـيخ الإسـلام استعمال قديم للأصول والفروع، وهذا مقتضى العقل والشـرع؛ لأن مسائل الشرع ليست وجها واحدا، وكلمة (فروع) ليس فيها إنتقاص لشيء من مسـائل الشـريعة؛ بـل إن النـبي صـلى اللـه عليـه وآلـه وسلم قد قال ما هو مقارب لهذا المعـنى، فقـد قـال عليـه الصـلاة والسلام كمـا في حـديث أبي هريـرة المتفـق عليـه: (الإيمـان بضـع وسبعون شعبة) والشاهد ما تفرد به مسلم من قولـه عليـه الصـلاة والسـلام: (فأعلاهـا قـول: لا إلـه إلا اللـه، وأدناهـا إماطـة الأذى عن الطريق، والحياء شـعبة من الإيمـان) فـإذا كـان الشـارع عـبر بهـذا التعبير واستعمل هذا اللفظ؛ فلفظ الأصول والفروع ليس بعيدا عن مثل هذا المقصود، فهو لا يوجب النقص.." (1)

"الاجتهـــــــــاد المخـــــــــالف للشـــــــــريعة

إذا تكلمنـــا عن الاجتهـــاد فقـــد يكـــون من المســـتغرب الكلام عن مصـطلح الاجتهـاد في مسـائل السـلوك؛ لأن المـألوف أن مسـألة الاجتهــاد مســألة من مســائل أصــول الفقــه، فــإن جمهــور كتب الأصوليين تكلمت عن مسألة الاجتهاد، وعن الشروط التي يجب أن

1) شرح الوصية الكبرى يوسف الغفيص 2/6

تتوافر في المجتهد: من علمه بالحلال والحرام، والناسخ والمنسوخ، واللغة وما إلى ذلك، وهذا الذي يذكرونه في الجملة يقصدون به المجتهد في فقه فروع الشريعة.
ولكن هذه الكلمة -أعني: كلمة الاجتهاد- كلمة عامة لا تختص بمسائل الفقه المتعلق بالعبادات أو بالمعاملات، بل هذا التضييق لهذه الكلمة ليس حكيما، ويمكن أن يقال: إن الاجتهاد ينقسم إلى: اجتهاد شرعي، واجتهاد مخالف للشريعة، وهذا التقسيم لا من جهة الشريعة، ولا من جهة اللغة، ولا من جهة الحقائق البشرية المجردة؛ لأن اجتهاد الإنسان قد يكون اجتهادا مأذونا فيه، وهذا حتى في التصرفات العادية البعيدة عن الشريعة، قد يجتهد الإنسان في عمل فيكون مخطئا في تحركه بهذا الاجتهاد وقد لا يكون كذلك.
فإذا قلنا: إن الاجتهاد ينقسم إلى قسمين: اجتهاد شرعي، واجتهاد مخالف للشريعة، فالسؤال: هل يلزم من الاجتهاد الشرعي أن يصل صاحبه إلى الصواب؟
الجواب: لا؛ فإن الاجتهاد الشرعي قد ينتج عنه في حق المجتهد صواب، وقد ينتج عنه في حق **المجتهد غلط وخطأ**، وهو في الحالين على وجه من الشريعة وقبولها، وهذا ما ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عن عمرو بن العاص: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر).
إذا: الاجتهاد الشرعي قد يقع عنه صواب في حق المجتهد، وقد يقع عنه غلط، ولكن إذا جرى المجتهدون في مسألة من مسائل الشريعة باجتهاد شرعي، فإنه **وإن غلط بعضهم** إلا أنه يلزم حكمة وشرعا أن بعضهم يصل إلى صواب، فلا يمكن أن سائر المجتهدين من الأئمة يضلون الصواب في المسألة؛ لأن الله سبحانه وتعالى مضى قدره أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة.
أما الاجتهاد المخالف للشريعة فهو بحسب الأبواب، إذا تكلمت في باب العقائد والتصديقات فله كلام، وإذا تكلمت في باب الفقه وما يتعلق به فله كلام، وإذا تكلمت في باب السلوك -وهو الباب المقصود هنا- فله كلام.
فأقول: إن الاجتهاد الذي ابتلي به الخاصة من الصوفية -وهو اجتهاد مخالف للشريعة- له ثلاث صور قد تكون هذه الصور متداخلة مع

أبواب أخـرى من أبـواب الإسـلام لا تختص بالسـلوك، لكن في هـذا الباب نقول: الاجتهاد له ثلاث صـور، كـل صـورة تختلـف بوجـه مـا، ونقول: بوجه ما لأن طبقات الصوفية -كما تقدم- قد تكون مقتصدة معتدلة، وقد تكون فوق ذلك، وقد تكون غالية.." (1)

"قتـــــال علي بن أبي طـــــالب للخـــــوارج

القسـم الثـاني: وهـو قتـال علي بن أبي طـالب رضـي اللـه عنـه للخـوارج، وقتـال الخـوارج الـذين كفـروا المسـلمين وكفـروا عليـا والصحابة رضي اللـه عنهم، واسـتحلوا دمـاءهم -وهم الـذين حـدث النبي صلى الله عليه وسلم بشأنهم- قتال مشروع بالنص والإجماع. أمـا النص فهـو قـول النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم - بالروايـات المستفيضة-: (قاتلوهم؛ فإن لمن قـاتلهم أجـرا عنـد اللـه، لـو يعلم المقاتل لهم ما أعد له من الأجر لنكـل عن العمـل) إلى غـير ذلـك. وأما الإجماع فهو إجماع الصحابة على تصويب علي في القتال، وإن كان بعض الصحابة لم يشارك فيـه لسـبب، لكن لم يظهـر أحـد من الصـــحابة الإنكـــار على علي بن أبي طـــالب في قتـــالهم. لكن قتـال الخـوارج ليس قتـال ردة؛ لأنهم ليسـوا مرتـدين وليسـوا كفارا، بل هم عند جماهير السلف وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمـه اللـه: "إن الخـوارج الأولى في ظـاهر مـذهب الصـحابة أنهم مسـلمون ولكنهم مبتدعـة بـاغون ظـالمون"، وإن كـان كثـير من الفقهـاء المتـأخرين -ويحكى هـذا روايـة عن الإمـام أحمـد - كفـروا الخوارج، **وهذا غلط مخالف** لعامة فقه الصـحابة، فإنـه لم ينقـل عن أحد من الصحابة أنه نطـق بتكفـيرهم، بـل سـنة الصـحابة -مـع إجمـاعهم على قتـالهم- في قتـالهم جـروا فيهم بسـنة المسـلمين. فإن هناك فرقا بين سنة الحرب مع المسلمين، وبين سـنة الحـرب مـع الكفـار، فهم جـروا فيهم بسـنة المسـلمين، فلم يجهـزوا على الجريح، ولم يتبعوا المـدبر، ولم يقسـموا الغنـائم من أمـوالهم ومـا إلى ذلك، ومن هنا أخذ شيخ الإسلام والإمـام أحمـد من المتقـدمين أن عليا والصحابة لا يرون كفرهم وردتهم، وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن عليا رضي الله عنه سئل: (يـا أبـا الحسـن أكفـار هم؟) وانظر إلى فقه علي ودينه؛ لأن من جمع الـدين والفقـه فهـذا هـــــو المســـــتقيم، قـــــال: (من الكفـــــر فـــــروا. فقيل: يا أبا الحسن! أمنافقون هم؟ قـال: إن المنـافقين لا يـذكرون

(1) شرح الوصية الكبرى يوسف الغفيص 5/5

الله إلا قليلا)، وهذا من فقه الاستنباط عنده رضي الله عنه، قيل: (فما هم؟ قال: هم إخواننا بغوا علينا)، ثم قال جملة لا بد لطالب العلم أن يتفقه فيها، قال: (هم إخواننا بغوا علينا أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا)، وهذا هو الأمر الخطير، وهو أن الإنسان يدخل فتنة فيكون أعمى أصم فيها، ولذلك استطال الأمر بهؤلاء الخوارج حتى قتلوا عليا رضي الله تعالى عنه.
وقد استدل من يقول بكفر الخوارج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يمرقون من الدين)، فيقال: هذا من حيث كلام العرب لا يدل على الكفر، وباختصار: أولى الناس بفقه كلام النبي صلى الله عليه وسلم هم الصحابة رضوان الله عليهم، ولو كان هذا الحرف يدل على كفرهم نصا أو ظاهرا لقضوا به؛ لأنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك ما ترددوا في قتالهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد شرع قتالهم.
أما من يقول: نحن متعبدون بالنص.
فنقول: هذه هي الإشكالية في المسائل الوسطية، أن فقه النص لا بد أن يكون على قواعد السابقين الأولين.." (1)
"التعصب والتقليد من موجبات الخروج عن الوسطية الشرعية
نتكلم هنا عن موجب خروج كثير من العامة من المسلمين عن الوسطية الشرعية التي بعث الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم، فنقول: إن أخص الموجبات لخروج كثير من العامة عن الوسطية في منهج السلوك والتعبد: هو التعصب والتقليد، فإن هذا الموجب هو أكثر ما يؤثر على نفوس العامة، وهذا من جهة أن العوام ليسوا أهل علم، ومن هنا سموا عامة باعتبار أنهم السواد الأعظم، وهذا شأن مطرد في سنة الله سبحانه وتعالى الكونية، وهو أن أكثر الناس لا يكونون من أهل العلم المتين والاختصاص المبين في علوم الشريعة، وإن كانوا يعلمون من الإسلام أصولا يقوم بها أصل دينهم، لكن العلم المفصل مختص بأولي العلم.
فهؤلاء العامة الذين **عندهم غلط أو** انحراف في منهج السلوك والتعبد، أكثر ما يوجب خروج هؤلاء عن الوسطية الشرعية هو التعصب والتقليد.
وهذان الاسمان: التعصب والتقليد، التحقيق فيهما أنهما ليسا من

(1) شرح الوصية الكبرى يوسف الغفيص 7/4

الأسماء المترادفة، بل بينهما قدر من التقـارب، ولكن اسـم التقليـد أكثر قبولا من اسم التعصب.." (2)

"التـــــدرج الصـــــوفي والـــــرتب الصـــــوفية

الثالث: التدرج الصوفي، أو الرتب الصوفية، وهي ترقي المريـد من كونـه في درجـة إلى درجـة أخـرى، فيمـر بدرجـة الفتـوى -مثلا- ثم ينتقل عنها إلى درجة أخرى، حتى يصل به الأمر إلى درجة العـارف، ثم يكـــــــــون قـــــــــدوة .. وهلم جـــــــــــــــــــــــــرا.

وهذه الرتب لا أصل لها في الإسلام، ولا شـك أن الإيمـان يتفاضـل، وأن المؤمنين يتفاضلون، لكن تفاضل الإيمان لم يوكل في الإسـلام إلى رجل بعينه هـو الـذي يـرتب مـراتب النـاس في الإيمـان، حـتى الرسول عليه الصلاة والسلام مع ما كان ينزل عليـه من الـوحي لم يكن يشتغل أمام أصحابه بترتيب الدرجات على اطراد، فقد ميز أبـا بكر وعمر، وذكر العشرة المبشـرين بظهـور أحـوالهم في الإسـلام، أمـــا أنـــه كـــان يتتبـــع عليـــه الصـــلاة والســـلام ذلـــك فلا.

ولذلك من فقه عمر -كما في البخاري وغيره- أنه قـال: إنـا كنـا في زمن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وكـان رسـول اللـه يـنزل عليـه الوحي، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـد مـات فمن أظهـر لنـــا خـــيرا قبلنـــاه، ومن أظهـــر لنـــا خلاف ذلـــك أخـــذناه بـــه.

أي: أصـبحت الأمـور تعتـبر بـالظواهر، وليس المقصـود بـالظواهر الظـواهر البسـيطة، بـل ظـواهر الفقـه، فـإن الشـخص قـد يظهـر الصدق من حاله، وتقوم القرائن على الصادق وعلى غـير الصـادق.

لكن نظريـــة تـــرتيب الـــداخلين في هـــذا الانتظـــام إلى درجـــات في التقوى، وتنقل الإمام تنتقل هذه من هذه الدرجـة الشـرعية الدينيـة وأصبح في هذا اليوم أو في هذا التوقيت أو في هذه السنة في هذه الدرجـــة، ثم انتقـــل إلى تلـــك الدرجـــة الـــتي هي أرقى من هـــذه.

هذا لا معنى له في العقل، فضلا عن الشـرع، فقـد يكـون في حالـه الأولى التي كانت أنزل في النظم الصوفي أكـرم عنـد اللـه وأتقى.

فالولاية والتقوى في شريعة الله سبحانه تعتبر بما قاله سبحانه في كتابه: {ألا إن أوليـاء اللـه لا خـوف عليهم ولا هم يحزنـون * الـذين آمنـــــوا وكـــــانوا يتقـــــون} [يـــــونس:62 -ـــــ 63].

وإذا تأملت القرآن وجدت أن الله سبحانه إذا ذكر الأسماء المطلقة

2) شرح الوصية الكبرى يوسف الغفيص 8/2

في الغالب، وهي أسماء الكمال الشرعية؛ تجد أن لها تعريفا يتبعها في سياق الآيات، وهذا حتى لا تترك إلى فهم خاص، كقوله: (الذين آمنوا) أي: أصبح عندهم الإيمان والديانة في قلوبهم وفي أعمالهم، واتقوا ربهم قدر ما يستطيعون، هؤلاء هم الأولياء، وليست الولاية درجة تمنح إما من شخص معين له مقام أكبر، أو تمنح بتوافق العامة على أن هذا هو الولي بعد فلان، أو هو الخليفة بعد فلان، فإن هذا قد يقبل في الأوجه السياسية -مثلا- أو غيرها، لكن في مثل هذه الطرق لا يمكن أن تكون الأمور شورى، أي: يكون فلان هو الولي من بعد فلان، أو أن فلانا يوصي بالولاية من بعده لفلان، فالولاية لم تكن يوما من الأيام في فقه الإسلام الأول مسألة وصايا: أن فلانا أوصى أن الولي من بعده أو أن العارف من بعده أو القائم بهذا الأمر من بعده يكون فلان بن فلان، أو تدخل أحيانا مسألة الوراثات الشخصية الخاصة.

وينبغي على الداعية والعالم أن لا يصطدم مع العوام في تصحيح هذه المخالفات، فإننا نتكلم في هذا أمام واقع اليوم من أقاليم شتى من المسلمين نتكلم في هذا أمام واقع اليوم من أقاليم شتى من المسلمين، والاصطدام معهم ليس من الحكمة، لكن ليكون هناك منهج وسطي معتدل حكيم عاقل في التصحيح، وإلا فلست أرى أن من الحكمة أن ينفر الإنسان الناس، وكما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله)، ويعلق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عند هذه الكلمة بقوله: "إن مقصود علي أن بعض العامة ينبغي أن لا يحدث بما هو من السنة أحيانا في بعض المقامات؛ لأنه يقول: حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟ ولو كان مراد علي أنهم لا يحدثون بغير السنة لما قال: أتريدون أن يكذب الله ورسوله، فهذا فقه ينبغي أن يوصل إليه.

لكن التصحيح أيضا مطلب، فليس هناك معنى لأن يبقى المسلمون على إلف وتقليد وتعصب ليس مشروعا لهم في كتاب ربهم أو في سنة نبيهم، ولكن نوصي هنا بحسن التأتي وحسن الفقه، والرفق في تصحيح بعض هذه الأوضاع الموجودة عند المسلمين اليوم.

وقد يكون عند البعض طموح في أن يتجرد الناس عن كل تبعية، وهذا ليس منهجا ممكن التطبيق في الحال، بل قد يكون في هذا المنهج قدر واسع من المثالية.

لكن ما يتعلق بباب العقائد هذا لا يجوز التساهل فيه؛ بل ينبه الخاصة والعامة أنه لا يجوز لأحد أن يختص بعقيدة عن عقيدة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، أو يتميز باسم خاص عن هدي السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم.

أما باب السلوك فهو باب أوسع بكثير من الباب الأول؛ لأن هناك درجات ومدارس وطبقات من التصوف هي في جمهور أصولها على السنة والجماعة، لكن اختلفت بعض طرائقهم.

فينبغي في مثل هؤلاء أن يخفف عندهم جانب التعصب في هذه الرسومات والامتيازات والرتب وما إلى ذلك، وليس بالضرورة أن يطالبوا بالانطلاق على وضعهم الخاص، فإن هذه المطالبة -وإن كان أحيانا قد يكون لها وجه ما- مطالبة مثالية، تقود إلى تنفير كثير من هؤلاء عن السنة واتباعها إلى مزيد من التعصب والجهل في مثل هذه المقامات.

فهذا الباب باب من الحكمة والفقه، لا تنقص فيه الحقيقة الشرعية، لكن تعرف رتب وتفاضل الحقائق الشرعية، وأن بعضها يسع فيه الاجتهاد، وبعضها قد يقع الغلط في مثله، كما يقول أبو عبيد في قول مرجئة الفقهاء: "**وبعضه غلط لا** يقع المسلم في مثله؛ بل هو وجه من الضلالة البينة".." [1]

"وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، ويتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، ويتكلم به بصوت يسمع، يعني بصوت حرف، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

يقول ابن القيم -رحمه الله تعالى- في النونية في كلام طويل جدا حول مسألة الكلام، يقول -رحمه الله تعالى-:

والله ربي لم يزل متكلما ... وكلامه المسموع بالآذان
صدقا وعدلا أحكمت كلماته ... طلبا وإخبارا بلا نقصان
ورسوله قد عاذ بالكلمات من ... لدغ ومن عين ومن شيطان

((أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق)) ((أعوذ بكلمات الله

1) شرح الوصية الكبرى يوسف الغفيص 8/13

التامـة من كـل شـيطان وهامـة)) فاسـتعاذ النـبي -عليـه الصـلاة والســـــــــــــلام- بكلمـــــــــــــــات اللـــــــــــه.

ورسـوله قـد عـاذ بالكلمـات من ... لـدغ ومن عين ومن شـيطان

أيعـاذ بـالمخلوق؟! يعـني لـو كـان القـرآن مخلـوق يسـتعاذ بـه؟ لا.

أيعـاذ بـالمخلوق حاشـاه من الـــ ... إشـراك وهــو معلم الإيمـان
بـل عـاذ بالكلمـات وهي صـفاته ... سـبحانه ليسـت من الأكـوان
وكـــذلك القـــرآن عين كلام الـــ ... مســموع منــه حقيقــة ببيــان
هــو قــول ربي كلــه لا بعضــه ... لفظــا ومعــنى مــا همــا خلقــان
تنزيـــل رب العــالمين وقولـــه ... اللفـــظ والمعـــنى بلا روغـــان
لكن أصـــوات العبـــاد وفعلهم ... كمـــدادهم والـــرق مخلوقـــان
فالصـوت للقـاري ولكن الكلام ... كلام رب العـرش ذي الإحسـان
هـــذا إذا مـــا كـــان ثم وســـاطة ... كقـــراءة المخلـــوق للقـــرآن
فـإذا انتفت تلـك الوسـاطة ... مثلمـا قـد كلم المولـود من عمـران
فهناك المخلوق نفس السـمع لا ... شـيء من المسـموع ففهم ذان
هـــذه مقالـــة أحمـــد ومحمـــد ... وخصـــومهم من بعـــد طائفتـــان

الإمام أحمد ومحمد بن إسـماعيل البخـاري ... إلى أن قـال بعـد أن جـــــــــــــــــــــــــــاء الكلام النفســــــــــــــــــــــــي:

ودليلهم في ذاك بيت قالـــه ... فيمـــا يقـــال الأخطـــل النصـــراني
يا قوم **قد غلط النصارى** قبـل في ... معـنى الكلام ومـا اهتـدوا لبيــان
ولأجـل ذا جعلـوا المسـيح إلههم ... إذ قيـل كلمـة خـالق رحمن
ولأجل ذا جعلوه ناسوتا ... ولاهوتا قديما بعد متحدان." (1)

"ذكرنا في درس -أظن في شرح الزمزمية- وأطلنا في مسـألة المجاز، وقلنا: أنه لا مجاز لا في النصوص ولا في لغـة العـرب على القـول المحقـق الـذي اختـاره شـيخ الإسـلام وابن القيم، وأهـل التحقيـق، وأمـا كـونهم يقولـون: هـذا ينفي المجـاز يعـني عنـد من يقولون به، يعني حتى على سبيل التنزل عند الخصم الذي يرى أنـه

(1) شرح العقيدة الواسطية - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 3/20

مجاز ينتفي المجاز بالتأكيد، ويقولون: إذا قلت: جاء زيد، احتمال أن يكون جاء أهله، جاء أمره، جاء خبره، جاء شيء يتعلق به، وإذا قلت: جاء زيد نفسه أو عينه ما يحتمل مجاز أبدا هذا. يقول ابن القيم عن بيت الأخطل: (استوى بشر على العراق)

ودليل في ذاك بيت قاله ... فيما يقال الأخطل النصراني
يا قوم **قد غلط النصارى** قبل في ... معنى الكلام وما اهتدوا لبيان

سيأتي في كلام ابن القيم، لكن في قوله: قد استوى بشر، ليس المراد قوله قد استوى بشر لا، المراد به:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلا

هذا يقول: غدا يسمى يوم الزهور البدعي الذي سيكون اختلاط الرجال بالنساء، وبعض المنكرات في شارع. . . . . ما حكم هذا اليوم، وما رأيكم بمن سماه البدعي؟
إذا كان يتكرر ويعود في كل سنة في مثل غد فهو يسمى عيد، وهو أيضا بدعة يجب إنكاره، وإن كان خاص بهذا اليوم غد ولا يتكرر بعد ذلك فما يكون في ذلك اليوم من أمور سواء كانت من المنكرات العملية مثل اختلاط الرجال بالنساء، وتحرش بعضهم ببعض، هذه منكرات يجب إنكارها، وإن كان الأصل المبدأ والفكرة جاءتنا من أعدائنا من اليهود أو من النصارى فهذا من التشبه المحرم أيضا، فالإنكار على الوجهين, لكن الإنكار يكون بالطرق المناسبة التي لا تترتب عليها آثار ومنكرات أعظم منها.
س: يقول الله تعالى: {وكلمه ربه} أين إثبات الكلام لله في هذه الآية؟ وما مرجع الضمير في كلمه؟
{ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه} [(143) سورة الأعراف] فالمكلم هو موسى، وضميره الهاء، والرب هو الفاعل -جل وعلا- وأيضا الضمير الذي أضيف إليه الرب يعود إلى موسى، ففيه إثبات الكلام ظاهر، ولا تحتمل تأويل، ولا تحتمل تحريف، كما في قوله -جل وعلا-: {وكلم الله موسى تكليما} [(164) سورة النساء] هم

حرفوها لفظا ومعنى، وذكرنا هذا فيما تقدم، أما هذه الآية لا تحتمل التحريف.." (1)

"حقيقة مذهب السلف والأمور المترتبة على نسبة فعل ما إليه إذا أخذنا السؤال الأول، وهو: ماذا يقصد بالقول عن قول ما، أو فعل، أو تصديق: إنه مذهب للسلف؟

قيل: هذا السؤال يترتب على إجابته عدة أمور فيها تعدد: قد يكون مترادفا، وقد يكون متنوعا:

الأمر الأول: أن هذه المسألة سنة لازمة لا يجوز لأحد أن يخالفها، وأن ما خالفها يكون بدعة وضلالة.

الأمر الثاني: أن من تقمص مخالفة هذه المسألة فقد تقمص ضلالة، ومن دعا إليها فقد دعا إلى ضلالة.

الأمر الثالث: أنه لا يجوز الاجتهاد بخلاف ما قيل عنه أنه قول أو مذهب للسلف.

هذه حقائق لابد أن تكون بينة لطالب العلم، وهي تترتب على القول عن قول ما أو فعل ما: إن هذا مذهب للسلف، أو من مذهب السلف كذا، أو السلف يقولون كذا، فضلا عن القول: إن قولا ما أو فعلا ما مخالف للسلف، فإن هذا آكد في التصريح، حيث إن وصف المخالفة بأنها مخالفة للسلف أو لمذهب السلف -سواء كانت مخالفة قولية أو فعلية أو تصديقية- يعني أن هذه المخالفة من البدع، ومن الضلال، ومما لا يعذر أحد بمخالفته، ولا يجوز أن يقال عن صاحبها أنه على الاجتهاد المأذون فيه، بل لابد أن يكون عند صاحبها -وإن سمي مجتهدا من وجه آخر- تفريط، وتقصير في تحقيق الحق، وفي اتباع السنة إلى غير ذلك من اللوازم، والمتضمنات لهذه الجملة.

إذا عرف هذا المعنى؛ تبين أن ما يقال فيه: إنه مذهب للسلف، فإن معناه: أنه من جنس مسائل الإجماع، أي أنه إجماع وهدي ولزوم لا يجوز لأحد الاجتهاد بخلافه، حتى لو فرض أن مبنى الاجتهاد ظاهر من الكتاب أو السنة، فإن هذا الاجتهاد لابد أن يكون غلطا، ولابد أن يكون هذا الفهم لما استدل به من الكتاب أو السنة فهما باطلا، وضلالا عن الحق .. إلى غير ذلك من اللوازم.

وهذه المسألة لابد من ضبطها على هذا التقدير، وإذا تم ضبطها

---

1) شرح العقيدة الواسطية - عبد الكريم الخضير عبد الكريم الخضير 5/19

تبين أنه لا يجوز القول عن مسألة من مسائل الخلاف بين الأئمة: إن هذا القول هو طريقة السلف؛ مع العلم أن في المسألة خلافا بين فقهاء السلف أنفسهم.
وعليه: فإن عامة المسائل المتعلقة بالعبادات وتفاصيلها وإن رجح المرجح فيها، وإن كان قوله قد نطقت به جملة من النصوص إلى درجة تحاكي الظاهر عنده أو الصريح، ورأى أن القول الثاني بعيد عن هدي السنة أو ظاهرها أو عما يتعلق بذلك من أوجه الاستدلال، مع هذا كله لا يجوز له أن يقول عن هذا القول: إنه مذهب للسلف، أو هذه سنة السلفيين، ومن خالفها فقد خالف طريقة السلف أو السنة السلفية.
وأضرب لذلك مثلا قد يستعمل كثيرا في هذا العصر، ولابد من التنبيه إلى مثله، مثال ذلك: الإشارة بالإصبع في التشهد .. هذه المسألة الجمهور من علماء السلف على شرعيتها، وإن اختلفوا في تحديد ما يتعلق به المقام من الإشارة، فهذه مسألة خلاف بينهم، ولكن من الفقهاء المتقدمين من لا يذهب إلى ذلك.
فهذا الفعل يصح أن يقال فيه: إن هذا ثابت بسنة صريحة، وأن من خالفها فقد خالف ظاهر هذه السنة إما لكونها لم تبلغه أو لم تصح عنده، وأن قوله غير معتبر، أي لا يصار إليه، ولا يفتى به، ولا يدعى إليه، مع بيان أن السنة هي الإشارة وإن اختلف في تحديد مقامها.
لكن أن يقال: إن هذه من السنن السلفية، وأنه لا يتركها إلا من هو خارج عن مذهب السلف .. فهذا غلط.
وهذا وإن تعلق ببعض الأحناف إلا أن له مثالا في سائر الأئمة، بمعنى: أنه إذا تتبعت أقوال الأئمة -كالأئمة الأربعة: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد - فإننا نجد أن لكل إمام في الجملة بعض المسائل التي تخالف بعض ظواهر النصوص البينة، وهذا لكون هذه النصوص إما أنها لم تبلغه أو لم تصح عنده، أو لسبب من أسباب التردد فيها، أو عدم الأخذ بظاهرها أو ما إلى ذلك.
من أمثلة ذلك: أن الإمام مالكا يذهب إلى أنه لا يستفتح بدعاء الاستفتاح المعروف في الصلاة، مع أن دعاء الاستفتاح روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه متعددة محققة في

الصحيحين وغيرهما، فهذا لا شك أنه مخالف لظاهر السـنة، لكنـه لا يجوز أن يقال: إن ترك الاستفتاح مخالفة لمذهب السلف.." (1)

"حكم إضـافة القـول في المسـألة المختلـف فيهـا إلى مـذهب السـلف

وعليه: فكل مسـألة تنـازع فيهـا المتقـدمون كالأئمـة الأربعـة أو من قبلهم، ولم يغلط المنازع بالتبديع أو بوصف قوله بكونه بدعة فإنه لا يجوز إضافتها إلى مذهب السلف المطلق، أي أن يقال: هذه مسألة من مـذهب السـلف؛ لأن معـنى هـذا أن هـذه مسـألة لازمـة، وأن الاجتهاد بخلافها اجتهاد محرم، وأن من اجتهد وخالف ولو كان إماما كـ الشافعي أو مالك أو أحمد فإن اجتهاده غلط، وأن عنـده تفريطـا في تحقيق الحق واتباع النصوص، ويعني هذا أيضا: أن المالكيـة من بعـد مالـك أو من يقتـدي بـ مالـك لا يجـوز لـه أن يعتـبر قوله إلى غـير ذلـك من اللـوازم.

ومن الأمثلـة كـذلك: أن الإمـام أحمـد نقـل عنـه روايـات في بعض المسائل تخالف ظواهر من النصـوص، وإن كـانت الروايـة لا تطـرد في الغالب في مسائل أحمد، بل يأتي عنه رواية توافق الظاهر من النصوص، وهذا كقوله في إحدى الروايتين عنـه: إن الحلـف بـالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم ينعقـد .. فهذه رواية معروفة عن أحمد، وإن كانت روايـة مخالفـة للصـواب، ومخالفـة كـذلك للروايـة الثانيـة عن الإمـام أحمـد نفسـه.

القصـد: أن مسـائل الفقـه الـتي حصـل فيهـا نـزاع لا تضـاف إلى السلف، ولو كان الخلاف يسيرا، فضلا عن أن بعض المسـائل الـتي يضيفها بعض طلبـة العلم أو الشـيوخ الفضـلاء من السـلفيين اليـوم إلى السـلفية مسـائل هي على خلاف قـول الجمهـور من فقهـاء السلف، فقد يظهر لهم ظاهر من بعض النصوص يستدلون بـه على هذا القول، مع أن ظاهر أقـوال السـلف تكـون بخلاف هـذا القـول، وهذا أكثر إشكالا.." (2)

"مخالفـة قـول الجمـاهير للظـاهر الـذي يـراه بعض المتـأخرين

ننبه هنا -وإن كان المقام لا يستدعي؛ لأن هـذا في منهج الاسـتدلال الفقهي- إلى مسـألة لبيـان صـحة هـذا: مسألة الاسـتدلال على الأقـوال الفقهيـة هي مسـألة فيهـا قـدر من

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 1/4
2) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 1/5

الإغلاق -أي: من جهة ضبطها- ويراد بهذا الإغلاق أنه أحيانا تظهر بعض الظواهر من النصوص، ومع ذلك الجماهير من أئمة السلف على خلاف هذا الظاهر الذي بلغ المتأخرين، وصار عندهم من صريح الاستدلال.

وأضرب لذلك مثلا: طلاق الثلاث، من المعلوم أن مسلما رحمه الله وغيره روى في صحيحه من حديث طاوس عن ابن عباس أنه قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة.

فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم.

فأمضاه عليهم" فظاهر السياق أن عمر فعل ذلك من باب التعزير، وعمر لم يستقر عند هذا المذهب؛ لأن طلاق الثلاث في صدر خلافته كما يروي طاوس عن ابن عباس واحدة.

وهنا سؤال على هذه المسألة: هل هناك سنة صريحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقبل ذلك في كتاب الله أن طلاق الثلاث ثلاث؟ أي: إذا طلق الرجل ثلاثا في مجلس واحد أو نحو ذلك من الصور هل يكون ثلاثا؟

أو هل هناك سنة صريحة تعارض ما رواه طاوس عن ابن عباس؟

ليست هناك سنة صريحة.

ومن هنا: قد يظهر لطالب العلم أن السلفية النبوية الصديقية العمرية أن طلاق الثلاث واحدة، وأن عمر إنما فعل ما فعل تعزيرا؛ وهذا إذا سلم يكون من باب حقوق السلطان في تقرير مسألة التعازير واجتماعه بالفقهاء وتشاوره معهم.

لكن الذي نراه: أن الجمهور من أئمة السلف يقولون: إن طلاق الثلاث ثلاث.

وهنا السؤال: لماذا ترك الجماهير من السلف ظاهر حديث ابن عباس؟

هنا أجوبة يستعملها بعض طلبة العلم ولا سيما المبتدئين في الطلب، يقول: نحن متعبدون بالحق لا بقول الرجال ..

وهذا الجواب جواب إيماني صحيح لا جدل فيه، ومن أنكره فقد خرج عن السنة، ولربما لو التزمه التزاما مطردا قد يخرج إلى حد الكفر؛ فإن من قال: إننا متعبدون بالرجال لا بالحق؛ فهذا كافر.

فهذا جواب سلفي أو إيماني أو شرعي لا جدل حوله، ولكنه متأخر

عن التحقيق من جهة أن السؤال ليس عن هذا، إنما السؤال: ما الذي جعل الأئمة المحققين السلفيين الكبار من الطبقة الأولى المتقدمة لا يعملون بهذا الحديث؟

إن كنت تقول: نحن متعبدون باتباع الكتاب، فهم كذلك متعبدون، ولا يستطيع أحد أن يزعم أنه أضبط تحقيقا للتعبد بالكتاب والسنة من الأئمة لا علما ولا عملا ..

وإن كان هذا في الجملة، ولا ينبغي أن يلتزم في الأعيان، فقد يكون من المعاصرين من هو أتقى عند الله سبحانه وتعالى وأكثر تحقيقا من بعض المتقدمين، أي: أن هذا ليس بلازم.

فهذا الجواب جواب صحيح في نفسه، لكنه ليس في محل النزاع.

وهذا التوارد مسألة مهمة؛ لأن طالب العلم ولا سيما الدارس في الفقهيات يقف أمام هذا الحديث على أنه تسليم، ولذلك يقول: الصواب أن طلاق الثلاث واحدة، وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر خلافة عمر، والقول بأن طلاق الثلاث ثلاث لا دليل عليه ..

فنقول: هذا منهج غلط، ولا ينبغي أن يعبر عن قول درج عليه الأكابر من جمهور السلف أنه قول لا دليل عليه؛ فإن في هذا تعديا على السلف؛ فإنه لا يمكن أن يجتمع جمهورهم مع اختلاف أمصارهم على قول يكون عريا عن الدليل، قد يقال: إنه مرجوح .. هذا لا بأس، لكن أن يصادر بالقول: هذا قول لا دليل عليه، أو خلاف السنة أو خلاف الهدي ..

فهذا تجن وغلط كبير.

القصد: أن المسألة تأخذ بعدا إلى درجة أن ابن رجب رحمه الله قال: "اعلم أنه لم يصح عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة المتبوعين أنه جعل طلاق الثلاث واحدة".

فهو رحمه الله يميل إلى أن هذا من قول الشيعة، وأنه دخل على بعض المتأخرين من أهل السنة.

وليس المقصود هنا الترجيح في المسألة، لكن القصد: أن مسألة الاستدلال مسألة فيها إغلاق على المتأخر في الغالب، بمعنى أن لها استقراء.

وقد شاع في هذا العصر بين طلبة العلم بحوث فاضلة في مسألة الفرق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في مسألة الحديث والتصحيح والتضعيف والإعلال

إلى غير ذلك، ويقال مثله أو أجل منه: الفـرق بين منهج المتقـدمين والمتـــــــأخرين في مفهـــــــوم ونظم الاســــــــتدلال الفقهي.

وننبه إلى أن مذهب الأئمة الأربعـة والسـواد من فقهـاء السـلف أن طلاق الثلاث ثلاث، وأن الجمهور من الأئمة جاءوا لأثر آخر قال فيـه ابن عبـاس: "من نسـي من نسـكه شـيئا أو تركـه فليهـرق دمـا". فأيهمـا أصـرح من جهـة السـنة: كلمتـه في الطلاق أو كلمتـه في النســك؟

كلمته في الطلاق؛ لأنـه كـان يقـول: "على عهـد رسـول اللـه ... ". وهنا ما قال كل هذا، إنما قال: "من نسي من نسكه شـيئا أو تركـه فليهــــــــــــــــــــــرق دمــــــــــــــــــــــــــــــــا".

وكأنه اجتهاد من ابن عباس، فهو لم يضفها إلى رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم ولا إلى أبي بكر ولا إلى عمـر، ومـع ذلـك الجمهـور من الأئمة بما فيهم الأئمة الأربعـة أطبقـوا على أن من تـرك واجبـا في الحج فإنـه يلزمـه دم، وتـرددهم في جوابـاتهم -أعـني: جوابـات المتقـــــــــــــدمين- على قــــــــــــول ابن عبـــــــــاس.

فهذه المسائل وإن لم يكن هذا محلا لـذكرها، لكن الـذي ينبـه إليـه هـو: أنـه إذا قيـل عن مسـألة مـا أنهـا مـذهب للسـلف فهـذا يعـني اللزوم، ولهذا إذا اختلف فقهاؤهم لا يجوز أن يقال عن أحد الأقـوال المرجحــــــــــــة: إنـــــــــــه مـــــــــــذهب للســــــــــلف.

وعليه: ما أدخله بعض السلفيين اليوم في بعض حركات الصـلاة، أو العبادات، أو اللباس، أو نحـو ذلـك من مسـائل الـنزاع والخلاف بين السلف، وإن ظهر لها دليل ما فإنهـا تـرجح بظـاهر الـدليل لا يكـون هذا من مذهب السلف، وأن من لم يفعل ذلـك فليس سـلفيا؛ فـإن هذا هو التقرير الغلط والصعب، بل هو من التكلف، الـذي لم يـدرج عليه السلف رحمهم الله، فقد كان فقهاؤهم يختلفون، حتى إنه قـد اختلف الصحابة رضي الله عنهم، ولم يصـرح أحـدهم أن من خالفـه فقد خرج عن السلفية.." (1)

"خلاصـــــة الكلام عن حقيقـــــة مـــــذهب الســــلف وضــــبطه إذا: هاتـــــــان مســـــــألتان لابـــــــد من ضـــــــبطهما: المســــــألة الأولى: مــــــاذا يقصــــــد بمــــــذهب الســــــلف؟ والمقصود به أنه سنة لازمة، وأن الاجتهاد بخلافه محرم، وأن تقليـد المجتهد بخلافه محـرم، وأن القـول المخـالف يكـون بدعـة وضـلالا،

---

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 1/6

ويلزم من هذا أن يكون عند المجتهد المخالف له -ولابد- تفريطا، وإذا كان بعد شيوع القول السلفي وبلوغه إياه لم يتبعه فإنه يكون مشاقا لله ورسوله ..

هذه لزومات تلزم في كل ما قيل عنه مذهب السلف.

وهذه اللزومات إذا ما اعتبرناها بالمسألة الثانية، وهي أن مذهب السلف هو الإجماع لا تشكل؛ لأن كل من خرج عن الإجماع المنضبط يسوغ أن يقال عنه: إنه مفرط، وأن اجتهاده لا يجوز، ويسوغ كذلك أن يقال عنه: إنه لا يجوز متابعته في اجتهاده.

حتى لو عرض هذا من إمام فاضل كـ حماد بن أبي سليمان، قيل: إن قوله بدعة خارج عن الإجماع.

ولذلك نجد أن الذين خرجوا عن الإجماع المنضبط هم أئمة أهل البدع، من الخوارج والشيعة والمتكلمين وأمثال هؤلاء، وإن كان قد يعرض أن يخرج بعض أئمة السنة عن بعض مسائل السلف كخروج حماد، لكن هذا نادر، فإن الذي كان مطردا عند الأئمة هو أن الذي يخرج عن سنتهم ولزومهم هم أئمة أهل البدع، الذين لا يعتبرون منهجهم وطريقة هدي صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام.

المسألة الثانية: بم يحصل مذهب السلف؟

بأحد طريقين:

الطريق الأول: النقل، وله وجهان:

الوجه الأول: الاستفاضة، كاستفاضة قولهم: الإيمان قول وعمل، وتواردهم على ذلك، لذلك لما جاء حماد بعد هذه الاستفاضة أصبح قوله بدعة.

الوجه الثاني: أن ينص بعض علماء الإسلام المعتبرين في ضبط مذهب السلف أن هذا إجماع ولا ينخرم.

والطريق الثاني لتحصيل مذهب السلف ليس طريقا لأهل البدع؛ لأن الغلاة من أهل البدع وأهل البدع المغلظة أصلا ما كانوا ينتسبون إلى مذهب السلف، وإنما هذا طريق طائفة من أهل البدع من متكلمة الصفاتية، وإذا قال الإمام ابن تيمية: متكلمة الصفاتية فإنه يقصد ابن كلاب والأشعري وأمثالهم، ممن يحصلون مذهب السلف بطريق الفهم.

ومن أمثلة ذلك التحصيل: أن الأشعري في كتبه قال: "أجمع أهل السنة أن الله ليس بجسم" لأنه وجد أن أئمة السلف ينكرون التجسيم والتشبيه، وهذا ليس تحصيلا بالنص؛ فإنه لم يصرح أحد

من السلف أن الله ليس بجسم، لكن الأشعري حصله فهما، وقد تكون أدوات الفهم أحيانا -وهذا هو الذي يشكل- عاصفة، أي: ملزمة في عقل الإنسان أو في عقل الناظر، فهو قد وجد أن السلف أطبقوا على ذم التشبيه، فقال: إنهم يذهبون إلى أن الله ليس بجسم، مع أن مذهب السلف هو التوقف عن هذا الحرف أصلا، وأن هذا حرف مبتدع إثباتا ونفيا، وإذا ذكره ذاكر سئل عن مراده به، فإذا أراد بالنفي مرادا باطلا، قيل: المراد ليس صحيحا، وإن كان النفي يتوقف فيه.
وإن أراد بنفي التجسيم عن الله أي: أن الله ليس كالمخلوق وليس كالمحدثات وليس كجسم من الأجسام ..
فهذا المعنى صحيح؛ لأن الله سبحانه وتعالى منزه عن هذا، لكن الحرف حرف مشكل متردد فيه؛ لظهور مادة الإجمال فيه عند كلام المتكلمين فيه.
بعد هذه المقدمة اللازمة، أرى ضرورة من طلبة العلم أن يعتنوا بالتفقه في هاتين المسألتين ليحصل اجتماع أهل السنة والسلفيين كما كان أصلهم وطريقتهم السالفة، ولا يتنابذوا ويتنابزوا بالألقاب والهجران من القول **نتيجة غلط في** تقرير المنهج الذي يعتبر منهجا سلفيا.." (1)
"شرح حديث الافتراق [2]
القول بأن من السلفية ترك التمذهب ليس بصحيح، كما أنه يقال: ليس من السلفية لزوم التمذهب، ولكن التمذهب ترتيب علمي لا جدل حوله، فحين يصبح تقليدا لمعين أو لطائفة أو مذهب من أجل الانتصار له فلا شك أنه غلط، أما حين يكون التقليد مبني على الأخذ بالتراتيب العلمية للأئمة فعندها يكون التمذهب جائزا.." (2)
"حكم الفرق المخالفة لأهل السنة
بهذا يتبين أن هذا الحديث ليس فيه زيادة في حكم المخالفين للسلف؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم: (كلها في النار إلا واحدة) لا يراد به عند السلف أن جميع من خالفهم يكون من أهل النار أو من أهل الوعيد جزما، وإنما هذا من أحاديث الوعيد العامة، كقوله تعالى: {ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها} [النساء:14]، وقوله تعالى: {إن الذين يأكلون أموال اليتامى

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 1/11
2) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 2/1

ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا} [النساء:10]
وقوله عليه الصلاة والسلام: (من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار) وقوله في حديث ابن مسعود: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر) وغيرها من النصوص.
فهذا الحديث فيه بيان لكون المفارقة للسنة والجماعة من موجبات الوعيد، فإن من فارق السنة والجماعة لابد أن تكون مفارقته في الجملة عن تفريط منه، ولا شك أن المفرط يكون تاركا لواجب من الواجبات، ومن ترك واجبا من الواجبات أو قصر فيه فإنه يكون معرضا لوعيده سبحانه وتعالى، وهذا لا يمنع أن يكون بعض من انتحل البدع وطرق أهل الأهواء على قدر من الزندقة والكفر والخروج من الملة، وهذا مقام آخر.
المقصود: أن حكمه عليه الصلاة والسلام -إن ثبت هذا الحرف عنه- على جميع هذه الفرق أنها في النار إلا واحدة، وهي الفرقة الناجية، لا يراد به التعيين، لا للطوائف ولا التعيين -من باب أولى- للأعيان.
بل يقال: هذا وعيد؛ لأن من فارق السنة والجماعة لابد أن تكون مفارقته بسبب قدر من التفريط في الجملة، والمفرط تارك لواجب، والتارك للواجب العلمي من جنس التارك للواجب العملي، بل تركه للواجب العلمي أشد من ترك الواجب العملي، ولهذا كان السلف يعدون جنس البدع أعظم من جنس المعاصي والكبائر العملية.
هذا هو المراد من هذا الحرف، وهو مراد لا ينبغي أن يختلف فيه، ومن فسر الحديث بأن هذا حكم على أصحاب هذه الطوائف بأنهم من أهل النار وأنهم كفار، أو أنهم من أهل التخليد في النار، أو عين طائفة الخوارج، أو طائفة المعتزلة، أو الأشعرية أو غيرها بأنها من أهل النار؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كلها في النار) فهذا **فهم غلط لكلامه** صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يمنع أن أهل البدع المغلظة، قد يقع في أعيانهم من هو من أهل الكفر، والزندقة والخروج من الملة، فهذا مقام آخر له قدر من الثبوت كما ذكره الأئمة رحمهم الله، وكما هو المعروف في الواقع التاريخي لبعض غلاة أهل البدع.
إذا: هذا هو الذي يراد بهذا الحديث، وعليه ترى أن الجملة الثالثة ليست مما اختص به هذا الحديث، فهي معلومة بكليات وبمفصل دلائل الشريعة، فقد دلت دلائل الشريعة على أن أصحاب الكبائر

العلمية من جنس أصحاب الكبائر العملية، بـل هم أولى في الوعيـد من أصحاب الكبائر العملية.." (1)

"الاشــتراك في الحــروف لا يســتلزم الاشــتراك في المعــاني

بل ثمة مقام آخر: أن الاشتراك في الحـروف لا يسـتلزم الاشـتراك في المعاني لا مجملا ولا مفصلا، ونضرب لذلك مثلا: الجهميـة كـانوا يقولــــــــون: اللفــــــــظ بـــــــــالقرآن مخلـــــــــوق. ويريدون باللفظ القرآن نفسه، وقد قال بعض أئمة السلف في هذه المســـــــــألة: اللفــــــــظ بـــــــــالقرآن مخلـــــــــوق. كما قاله البخاري، ومن أنكر أن البخاري قال هذا فقـد أخطـأ، لكنـه كان يريد اللفظ الذي هو من أفعال العباد، فإن البخاري عني بتقرير مســــــــــألة خلــــــــــق أفعــــــــــال العبــــــــــاد. وكـذلك قـال بعض أهـل البـدع من القدريـة: اللفـظ بـالقرآن غـير مخلـوق، وأرادوا بـه نفي الخلـق لأفعـال العبـاد، فقـال بعض أئمـة السنة كــ محمـد بن يحـيى الـذهلي -وهـو شـيخ البخـاري -: اللفـظ بـــــــــــالقرآن غـــــــــــير مخلـــــــــــوق. وأراد بقولـه هـذا أن القـرآن نفسـه -أي: كلام اللـه- ليس مخلوقـا. إذا: ثمـة اشـتراك في الحـروف بين بعض أئمـة السـنة وبين بعض أرباب البدع الذين قصدوا بحروفهم هذه مقاصد بدعية تصل إلى حد الكفر، وهو التقرير لخلق القـرآن مثلا، وقـد أجمـع السـلف على أن من قــــال: القــــرآن مخلــــوق؛ فــــإن قولــــه كفــــر. وليس المراد هنا أن نقول: إن الذهلي أو البخـاري أصـابا، بـل كـان الصواب -كما هو مذهب جمهور السلف- الترك لهذه الجمل كما هو تقريـــــــــــــــــر الإمـــــــــــــــــام أحمـــــــــــــــــد. لكن الشاهد: أنه قد يقع في كلام بعض أئمة السنة مشـاركة لبعض المجمل من كلام أهل البدع -بل أهل البدع المغلظة كالجهمية- ومع ذلك لا يجوز أن ينسب هذا القائل إلى مقاصد ومعـاني أهـل البـدع، فضلا عن أن ينســب إلى طــريقتهم، وإنمــا يقــال: **هذا غلـط في** الألفـــاظ ..

هذه جهة.." (2)

"حكم من اتبع المعتزلة في باب الصفات واتبع السنة في باقي الأصــول

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 3/6

2) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 5/9

قد يقول قائل: أرأيت لو فصل شخص من المعروفين بالسنة تعطيل الصفات، والتزم هذا التفصيل على الاطراد من جنس تفصيل المعتزلة، ولكنه في باب الإيمان والقدر ومسائل أخرى على مذهب السلف .. أين نجعله؟

أي: أن شخصا من الأعيان يقول بقول المعتزلة على التمام في نفي الصفات، وينتسب للمعتزلة، ويأخذ أقوالهم، ويدع أقوال السلف، وينكر القول بأن القرآن ليس بمخلوق .. إلخ، لكنه في باب الإيمان والقدر وبعض الأصول الباقية على تقرير السلف .. هل نأخذه بالأصل الأول أو نأخذه بالأصول الثانية؟

نقول: أولا: هذه الفروضات هي التي أشكلت وعقدت المسائل العلمية، وسببت قدرا واسعا من الإرباك.

ثانيا: أن هذا لا وجود له، فلا يوجد عالم أو ناظر حقق قول المعتزلة في الصفات والتزمه، وأنكر قول السلف مجملا ومفصلا حرفا ومعنى، ومع ذلك إذا جاء للإيمان انتصر لقول السلف وأنكر أقوال أهل البدع، وإذا جاء للقدر انتصر للسلف .. إلخ، ولهذا من ينتحل أصلا من أصول أهل البدع المغلظة وينتصر له حرفا ومعنى لا يمكن أن يكون من أهل السنة والجماعة.

قد يقول قائل: من مثالات ذلك ابن حزم.

نقول: ابن حزم رحمه الله وإن كان عنده تعطيل في الصفات، ومشاركة للمعتزلة في كثير من كلامه كما هو معروف في كتابه الفصل وغيره، إلا أن حروف ابن حزم -حتى في الصفات- في الجملة حروف أهل السنة، وإن كان تكلم في لفظة الصفة وقال: "إنه لا أصل له كلفظة"، وإنما قال: يسمى فعلا لله .. إلخ، ومع هذا هو لا يلتزم هذا التقرير، وهذه إشكالية واضحة عند ابن حزم، فهو قد أنكر حرف الصفة كحرف مضاف إلى الله، ثم في مقامات أخرى هو استعمل هذه الإضافة فقال: ومن صفات الله كذا.

فـ ابن حزم من جهة الحروف في الجملة على حروف أهل السنة، أي: من جهة المعاني الكلية في الجملة على معاني أهل السنة، وهو -كذلك- من جهة المقامات التي شاع فيها القول كالعلو والقول بخلق القرآن ..

إلخ ينتصر لصريح مذهب أهل السنة، وينكر على المعتزلة القول بخلق القرآن وما إلى ذلك، لكن عنده قدر ليس يسيرا، بل قدر كبير من المعاني من جنس معاني المعتزلة اختلطت عليه وانعقدت عليه رحمه الله.

لكن الذي تكلمنا في نفيه: أن يكون واحد من الأعيان يلتزم مذهب المعتزلة التزاما صرفا، التزاما ظاهرا وباطنا -أي: في الحرف والمعنى- فإن هذا لا وجود له، وهذا هو معنى قول المصنف رحمه الله: "أن **من غلط وعرض** له الغلط في بعض المسائل، وهو في جمهور أمره على السنة فهذا لا يخرج" ويكون خطأه هذا في الجملة من باب الخطأ المغفور، فإن مثل هذا الخطأ لا يصدر عن تفريط، وإنما علم هذا لكونه في جمهور حاله على السنة والجماعة.

والشاهد هنا: أن القاعدة: أن من قال قولا بدعة لا يلزم أن يكون مبتدعا ..

هذه قاعدة قطعية منضبطة، بل قال شيخ الإسلام في المجلد التاسع عشر: "وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، لكن لم يقم عندهم الحجة الرسالية في مفارقة ما قالوه أو فعلوه للسنة والهدي".

وهذا المعنى لابد من ضبطه في مسألة التبديع وما يتعلق بها، فإن كثيرا من الأعيان من أصحاب السنة والجماعة عرضت لهم أقوال بدعية -ولا سيما بعد طبقة الأئمة من القرون الثلاثة الفاضلة- ومقالات شاركوا فيها بعض أهل البدع، ودخلت عليهم من أصحابها، فهؤلاء لا يضافون إلى أهل البدع، وإنما يضافون إلى أهل السنة والجماعة.

فلا بد أن تحقق هذه القاعدة، وهي: أن الاشتراك في الحرف لا يستلزم الاشتراك في المعنى، والاشتراك في مجمل المعنى لا يستلزم الاشتراك في مفصله، وقد تم توضيح هذا في شرح كتاب الإيمان لـ أبي عبيد، فقد بينا أن القول بأن الإيمان قول واعتقاد اشترك فيه كثير من مرجئة الفقهاء والمرجئة المتكلمون، أي: حصل اشتراك بين بينهم في مجمل المعنى ومجمل الحرف، لكن لا يلزم منه أن مفصل المعاني كذلك.

كذلك بعض رجال الرواية والإسناد قالوا: إن أفعال العباد ليست مخلوقة.

حتى قال الإمام أحمد: "لو تركنا الرواية عن القدرية لتركناها عن أكثر أهل البصرة" وهذا الأصل قد قرره أئمة البدع من المعتزلة. فاشتراك المعتزلة وهؤلاء الرواة في أن أفعال العباد ليست مخلوقة، نقول فيه: هو اشتراك في مجمل المعنى وليس في مفصله؛ ولهذا قول المعتزلة في هذه المسألة أغلظ وأشنع من قول هؤلاء .. وهكذا.." (1)

"هل كان الصواب هو القتال مع علي أو ترك القتال؟ الذي يظهر أنه ليس الشريف في الفقه الجزم بأحد القولين، فإن هذا اجتهاد لقوم وهذا اجتهاد لقوم، وإنما الشريف فقهه في هذا الذي وقع بين الصحابة: ما تراه من حكمة الصحابة رضي الله عنهم في مسائل الفتن؛ فإن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مع إمامته في العلم، ومع سابقته في الإسلام، ومع قدرته -إن صح التعبير- على القيادة العسكرية -أي: أن سعد بن أبي وقاص قد اجتمعت له موجبات الخلافة والإمامة، حتى إن عمر جعله في الستة الذين جعل الخلافة فيهم- ومع ذلك اعتزل، ولم يعتزل قريبا، بل اعتزل في إبله، وكان يتحرج أن يرى سوادا قادما إليه، حتى إنه لما قدم ابنه إليه وهو راكب على بعير قال سعد -وهذا في الصحيح-: "أعوذ بالله من شر هذا الراكب". فهو لم يكن يحب أن يأتيه أحد، مع أن الناس يتنازعون الخلافة، والدماء تسيل .. إلخ.

وهذا من فقه الصحابة رضي الله عنهم. ومع هذا الاعتزال الشديد لم يشنع سعد رضي الله عنه على من خاض الغمار كـ علي بن أبي طالب، ولم يشنع علي بن أبي طالب على سعد، بل كان يقول: "لله در مقام قامه سعد بن مالك، وعبد الله بن عمر، إن كان برا إن أجره لعظيم، وإن كان إثما، إن خطأه ليسير، فقد برئ من كثير". إذا: في زمن الفتن والنوازل لا يستغرب وجود الاختلاف، وإن من قلة الفقه وقلة العلم: الطعن على المخالف باجتهاد سائغ. ومن المعلوم أنه في أول قتال للمسلمين في بدر استشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في شأن الأسارى، فأتى بأخص

---

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 5/11

رجلين في الإسـلام إمامـة وعلمـا وتقـوى إلخ، وهمـا الشـيخان: أبـو بكـر وعمـر.
فقـال: مـا تـرون في شـأن هـؤلاء الأسـارى؟
الذي سوف نلاحظه هنا أن الصحابة عنـدهم مبـدأ الوضـوح في كـل شيء، وهذا هو الذي يجب أن يربى عليه المسلمون، حتى الأطفـال يجب أن يربـوا على الوضـوح، أمـا مسـألة المجـاملات والتحزبـات والالتفافات غير المدروسة، ثم يقال في الأخير بعد كذا سنة: تبين لنا أن الطريقة السابقة غـير شـرعية أو غـير دقيقـة، وأن الرجـوع إلى الحـق خـير من التمـادي في الباطـل ..
حسنا: أين كنت في السنين الماضية؟ يعني: لو كان عنصر الوضوح بينا لما عانت الأمة مثل هـذه التكدسـات في المواقـف الـتي تتعب الجماهير وتتعب الأمة، ثم بعد ذلك يتراجعون عنها أو مـا إلى ذلـك.
مـاذا قـال أبـو بكـر؟
قال: (يا رسول اللـه! هم بنـو العم والعشـيرة، وأرى أن تأخـذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، وعسى الله أن يهديهم للإسـلام).
فـ أبو بكر رضـي اللـه عنـه، يقـول: (بنـو العم والعشـيرة)، ويقـول: (عسـى اللـه أن يهـديهم للإسـلام) مـع أن القـوم جـاءوا يقـاتلون المسلمين، بعد أن طردوا النبي صلى الله عليـه وسـلم من مكـة .. إلخ.
ثم قـال النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لــ عمـر: (مـا تـرى يـا ابن الخطـاب؟
قال عمر: لا والذي لا إله إلا هو، ما أرى الذي رأى أبو بكـر، ولكـني أرى أن تمكننا منهم، فتمكن عليا من عقيل فيضـرب عنقـه، وتمكن حمـزة من العبـاس فيضـرب عنقـه).
مع أن عمر رأى الرسول قد تكدر لما رأى شأن العبـاس، وأمـر لـه بقميص حـتى مـا وجـد إلا قميص ابن أبي فـأمر بـه ..
إلخ، قال: (وتمكنني من فلان -نسيب لـ عمر - فأضرب عنقـه، فـإن هـؤلاء أئمـة الكفـر وصـناديدها) أي: هـو لم يعتـبر أنهم بنـو العم والعشيرة، فـ عمر رضي الله عنه هنا ما نظر إلى معطيات أبي بكر ومنطقيات اجتهاد أبي بكر، وهذا يدل على أن مناطات الاجتهـاد قـد تختلف، وقد تنتقل من مرحلة إلى مرحلة بعيدة، ويصير هذا المناط ممكنـا والمنـاط البعيـد عنـه أيضـا ممكنـا.
فهذا الاجتهاد وإن كان له مناط بعيد عن مناط أبي بكر، إلا أن النبي

صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أحدهما، وإنما قال عمر: (فهوى رسول الله ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت).

وقد يقول قائل: إن القرآن نزل.

نقول: نعم، القرآن كان ينزل، لكن الآن الاجتهاد سيظل اجتهادا؛ لأنه لا يمكن أن ينزل نص يحسم المسألة، وهذا يدل على أن الاجتهاد قد يتباعد مناطه، فإن مناط أبي بكر مناط شرعي ممكن، وهو أنهم بنو العم والعشيرة، مع رجاء إسلامهم وأخذ الفدية منهم لتكون قوة لنا على الكفار .. فهذه مناطات شرعية ممكنة.

لكن عمر قال: هؤلاء أئمة الكفر .. وهذا -أيضا- مناط شرعي.

قد يقول قائل: إن القرآن غلط.

نقول: القرآن كان ينزل أما الآن فلا ينزل .. هذه جهة.

الجهة الثانية: أنه حتى لما نزل القرآن لم يغلط مناط الاجتهاد عند أبي بكر أو عمر، إنما نزل القرآن بحكمة غيبية لا يمكن أن يصل إليها الاجتهاد، والعقل البشري، أي: هي قضاء رباني محض، وهي قوله تعالى: {ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض} [الأنفال:67] وهذا ليس من مقامات الاجتهاد بل من القضاءات التسليمية الربانية، وإن كانت حكمته واضحة: أن هذا هو التمكين والقوة ولا شك.

[وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا، وجاءت النصوص بترجيح هذا الحال].

وهذا مذهب سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، مع أن أسامة بن زيد له فقه أيضا مختص، ومن الفاضل أن ينبه إليه: فقد كان موافقا لـ علي بن أبي طالب ومنتصرا له، لكن لما رأى أن عليا وصل إلى السيف توقف.

وهذا الفقه: أن الإنسان قد يوافق عالما أو ناظرا أو ما إلى ذلك، ولكن إذا تجاوز به المقام فلا يجوز للثاني -أي: للتابع- أن يتابع إلا أن يكون على بصيرة في الثاني كما كان في متابعته في الأول على بصيرة، وأما التقليد في الثاني تبعا للتقليد في الأول فهذا لا يجوز.

فلا يصح أن يقول: ما دام أن بدأنا في هذا الدرب سنواصل فيه، ولا

يمكن الرجوع الآن ..
فأسامة لما وصل الأمر إلى السيف أرسل إلى علي بن أبي طالب يقول له: "لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه - وهذا واضح في موالاة علي - ولكن هذا أمر لم أره". أي: السيف.." (1)

"حكم الجهمية عند السلف

[وأما تعيين الفرق الهالكة: فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط، ثم عبد الله بن المبارك، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين، قالا: أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة. فقيل لـ ابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب: بأن أولئك ليسوا من أمة محمد، وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية].

قول المصنف رحمه الله: "وأما تعيين الفرق". أراد بذلك التعيين لأصولها، وإلا فسبق في كلامه في هذه الرسالة - وفي غيرها- أنه لم يذهب أحد من السلف إلى تعيين الفرق المخالفة الثنتين والسبعين بالأعيان، بل هذا التعيين لا شك أنه غلط، إنما الذي عينه بعض أئمة السلف هو أصول أهل البدع .. هذه مسألة.

المسألة الثانية في هذا التقرير من كلامه: أنه ذكر عن ابن المبارك أن أصول البدع أربع. فقيل له: والجهمية؟ قال: أولئك ليسوا من أمة محمد. وقال: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

نقول: أحيانا يقال في بعض البحوث المعاصرة: إن بين السلف خلافا في تكفير الجهمية، فطائفة كـ ابن المبارك يكفرونهم، ويرونهم ليسوا من أهل القبلة، ويرون أنهم أكفر من اليهود والنصارى، ويحتجون بمثل هذه الجمل المقولة في كتب السنة المسندة كما في السنة لـ عبد الله بن أحمد أو غيره عن ابن المبارك وأمثاله من السلف، ويجعلون هناك قولا آخر لطائفة من السلف الذين لم يبادروا إلى التصريح بالتكفير أو حصل منهم مقام من مقامات التردد المعينة، فيجعلون هذا مذهبا مطردا لهم.

---

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 6/8

ومنشأ هـذا التقريـر يرجـع إلى عـدم فقـه مـراد السـلف بـأحرفهم.
فقد تواتر عن كثير من السلف التصريح بتكفير الجهمية، حـتى قـال ابن القيم:
ولقد تقلد كفـرهم خمسـون ... في عشـر من العلمـاء في البلـدان
وقد نقل هذا اللالكائي أيضا، وهذا لا يعني كثيرا، إنمـا الـذي يهم: أن المراد بكلمة التجهم عند السـلف: هـو عـدم الإثبـات على التحقيـق لصفات الله؛ فصاروا يسمون كل من قصر في هذا التحقيق للإثبات على طـريقتهم على قـدر من التأويـل أو التعطيـل جهميـا، هـذا هـو التجهم العـام، وفيـه يـدخل المعتزلـة وغـير المعتزلـة ممن ينفي الصفات؛ ولهذا سموا الفتنة التي وقعت للإمـام أحمـد والأئمـة زمن المـأمون العباسـي: فتنـة الإمـام أحمـد مـع الجهميـة.
مـع أن أسـاطين المنـاظرة إذ ذاك كـانوا معتزلـة.
أي: أن السلف سموا المعتزلة جهمية مع أن المعتزلة يـرون الجهم بن صفوان الذي تنسب الجهميـة إليـه كـافرا، وهـذا نص عليـه كبـار أئمـة المعتزلـة، وممن نص عليـه القاضـي عبـد الجبـار بن أحمـد الهمـذاني في كتـاب المغـني وغـيره.
قال: "وإنما ألحق أصحابنا به من تقرير العامـة؛ فصـار عنـدهم كـل من يقول: القرآن مخلوق جهميا"، وهو يقصد بالعامة: أهـل السـنة.
القصد: أن المعتزلة تكفر الجهم، وهي تختلف معه في الأصـول، فـ الجهم مرجئ في الإيمان، والمعتزلة على النقيض، وهـو جـبري في القـدر، والمعتزلـة يـرون اسـتقلالية العبـد .. إلخ.
فثمة أصول متناقضة بين الجهم وبين المعتزلـة، حـتى في الصـفات والأسـماء بينهم اشـتراك كلي، وإلا فـ الجهم رجـل غـال في بـاب الأسماء والصفات، فهو ينفي الأسـماء والصـفات، ونظريتـه نظريـة مفرطة في الغلو، حتى إن ابن تيمية يقول: "إن مقتصدة الفلاسـفة كـ أبي الوليد ابن رشـد كلامهم في الصـفات خـير من كلام جهم بن صفوان في هذا الباب، بخلاف كلام المعتزلة؛ فإنه في الجملـة خـير من كلام أبي الوليـد ابن رشـد ".
إذا: حتى في باب الصفات هناك فرق، لكن لم يكن مقصود السلف التعيين لهذه الفروقـات؛ لأن التعـيين لهـذه الفروقـات -الفـرق بين فلان وفلان من أهـل البـدع- ليس من شـريف العلم عنـدهم، إنمـا الذي كان يعنيهم أن هذا المعنى مفارق لإجماع السلف، وأنه معـنى

في الجملة مبني على مفهوم واحد، ومن هنا سموا كل تعطيل تجهما، ونسبوا صاحبه إلى الجهمية.
أما من قصدهم ابن المبارك بقوله السابق فإنهم الطائفة الغالية من الجهمية، والتي ظهر من حالها المعارضة الصريحة لكلام الله ورسوله، وحين نقول: ليس كل من نفى الصفات يكون كافرا بعينه، لا يلزم منه أنه يمتنع أن يوجد فيهم كافر بعينه أو أن يوجد فيهم زنادقة، وسيأتي في كلام شيخ الإسلام في هذه الرسالة: أن جمهور أهل البدع ليسوا كفارا، لكن قال: "إن بعض طوائفهم المغلظة كالجهمية يقع فيهم من هو على قدر من الزندقة والكفر".
إذا مراد ابن المبارك من عبارته السابقة الغلاة ممن التزم هذا المذهب، فهؤلاء هم الذين يقال فيهم: إنهم كفار، وهم الذين ظهر تعصبهم وعنادهم وتكبرهم وكفرهم .. إلخ.
وأما جمهور من يعطل الصفات فهؤلاء أهل بدعة، وأقوالهم كفرية، لكنهم لا يكفرون، وليسوا خارجين عن أهل القبلة، فضلا عن أن يقال: إنهم أكفر من اليهود والنصارى ..." (1)
"القول بتكفير الجهمية
[وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقة].
هذا التقرير من بعض أصحاب أحمد يقع على أحد وجهين:
الوجه الأول: أن من محققي الحنابلة من يقرر مراد ابن المبارك على وجهه، وهو أنه أراد الغلاة ..
وهذا ليس لـ ابن المبارك اختصاص فيه، بل جميع السلف يرون أن الغالية كانوا على قدر من الزندقة، وأصل هذه البدع ليس له بالإسلام صلة، بل هو فلسفة مولدة بما يسمى علم الكلام.
الوجه الثاني: أما من فهم من أصحاب أحمد أن ابن المبارك يرى أن كل من نسب إلى التجهم -أي: كل من دخل عليه شيء من تعطيل الصفات- ليس من أهل القبلة ..
فهذا نقول: إنه **فهم غلط من** بعض أصحاب أحمد على ابن المبارك وأمثاله من السلف.
[كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 6/11

الإسـلام، وهم الزنادقـة].
"الزنـديق" لفـظ لم يسـتعمل في الكتـاب ولا في السـنة، بـل ولا معروف في لسـان العـرب، ولكنـه اسـتعمل عنـدما جـاءت الدولـة الإسلامية فيما بعد، ويراد بالزنديق: المنافق في لسـان الصـحابة أو في كلام اللـه ورسـوله، فـإذا ذكـر الأئمـة أن فلانـا من الزنادقـة أو قالوا: الرد على الزنادقة فإنهم يريدون المنافقين، ولكن الفرق بين نفاق من كان في المدينة كـ عبد الله بن أبي وبين هـؤلاء: أن نفـاق هــؤلاء نفــاق علمي، فهم يظهــرون أنهم على الكتــاب، ولكنهم إذا تكلمـوا في الحقـائق الإيمانيـة الأولى: المعرفـة باللـه ونبـوة النـبي صلى الله عليه وسلم وما إلى ذلك، لم يلـتزموا الحقـائق القرآنيـة، بـل يلـتزموا المعـارف الفلسـفية الـتي وصـلت إليهم من ملاحـدة الفلاسـفة، فهـؤلاء زنادقــة بمعـنى أنهم منــافقون، لأنهم أظهــروا التسليم بالقرآن وإذا أتوا إلى حقائقه امتنعوا عن تصـديقها، وذهبـوا إلى تصديق ما يعارض هـذه الحقـائق، وزعمـوا أنهم يتصـرفون مـع القرآن بالتأويل.." (1)

"القــول بتكفــير جميــع أهــل البــدع ليس قــولا للســلف [وإن كان من أصـحابه من حكى في تكفـير جميـع أهـل البـدع -من هــؤلاء وغــيرهم- خلافــا عنــه أو في مذهبــه].
وقد تقدم أنه لا يعتبر تقرير المتأخرين في فهمهم لكلام المتقـدمين إلا إذا حكوا الإجماعات، وأمـا تحصـيل مـذهب السـلف في أي بـاب من الأبـواب -وهـذا البـاب منهـا، وهـو بـاب التكفـير- بمحض الفهم، حتى لو كان المحصل من أهل السنة، فإن تحصيله لا يلزم، وأما إذا بــنى تحصــيله على النقــل استفاضــة أو إجماعــا فإنــه يلــزم.
وقد يعترض معترض، فيقول: يلزم من هذا أن تحصيل شيخ الإسلام ابن تيميــة رحمــه اللــه لمــذهب الســلف لا يعتــبر جميعــه .. فمـا الجـواب؟
نقول: أمثال شيخ الإسلام من المحققين لا يمكن أن يجزمـوا بقـول ما أنه مذهب للسلف إلا وقد انضبط عندهم النقـل فيـه، فهـو ممن يقرر هذه القاعدة، بل هو الذي قررها: أن مـذهب السـلف لا يعتـبر بــالفهم وإنمــا يعتــبر بالنقــل.
وعليه: فكل ما جـزم شـيخ الإسـلام بأنـه مـذهب للسـلف فهـو قـد انضبط عنده نقلا: إما استفاضة وإمـا إجماعـا، وإنمـا التعليـق الـذي

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 6/13

يشار به لا إلى أمثال شيخ الإسلام من المحققين، فإن المحققين من المتأخرين لا يلتزمون ذكر مذهب السلف إلا فيما انضبط نقله، بالإجماع أو الاستفاضة، وإنما ينبه في ذلك إلي بعض أصحاب الأئمة كبعض أصحاب أحمد وغيرهم؛ فإن كثيرا من أصحاب أحمد وغيرهم إذا ذكروا مسألة تكفير أهل البدع قالوا: وفيها قولان للأئمة. فبعض الشافعية يقول: فيها قولان للشافعي. وكثير من الحنابلة يقولون: عن أحمد روايتان في هذا: التكفير وعدم التكفير ..
والحق أن إطلاق القول بتكفير أهل البدع أو عدمه ليس قولا لواحد من السلف، فليس هناك إمام من أئمة السلف -لا أحمد ولا غيره- نطق بتكفيرهم أو عدمه على الاطراد، بل هذا حكم ممتنع في الشرع وممتنع في العقل، فإن البدع تختلف، والطوائف تختلف إلى غير ذلك، فمن الممتنع عقلا وشرعا أن يذهب ذاهب إلى أن هذا الكفر يطلق إثباتا، أو يطلق نفيا.
وعليه: فجمهور تقرير المتأخرين لمسألة تكفير أهل البدع إما أن يكون غلطا محضا، وإما أن يكون دخله شيء من التقصير، وهذا كلام يلتزم على ظاهره.
وهذا يدل على أن هذه المسألة مسألة استقراء في كلام السلف أنفسهم، وفي كلام المحققين من أصحابهم من المتأخرين كأمثال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
[حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم، **وهذا غلط على** مذهبه وعلى الشريعة].
وعلى مذهبه: أي: مذهب الإمام أحمد، وغلط على الشريعة: أي: على الديانة؛ فإن الدلائل الشرعية تمنع هذا الإطلاق بتكفيرهم أو عدمه.." (1)
"القول بعدم تكفير أحد من أهل البدع
[ومنهم من لم يكفر أحدا من هؤلاء، إلحاقا لأهل البدع بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب فكذلك لا يكفرون أحدا ببدعة].
وهذا تقرير طائفة من أصحاب الأئمة المائلين إلى الطرق الكلامية، أو المتأثرين بطرق المرجئة كما هو شأن طائفة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله، وهو أنهم يطلقون ذلك ويجعلونه من البناء على

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 7/4

الأصل، أي: يردون مسألة تكفير أهل البدع إلى أصل يدعون إنه مستقر عند أهل السنة، وهو أنهم لا يكفرون بالمعاصي والذنوب، ويرون أن حقيقة هذه البدع أنها معاصي ..
وهذا التقرير والبناء ليس بمحقق؛ لأن القول بأن من أصول أهل السنة: أنهم لا يكفرون أحدا بذنب قول مجمل؛ فإن الذنب كلمة مجملة، فإذا ما أريد بالذنب الكبائر دون الشرك بالله والكفر به فلا شك أن من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب.
وأما إذا أريد بالذنب الإطلاق فليس بصحيح؛ فإن الشرك يسمى - كما في الصحيحين- ذنبا: (أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك) ففي هذا الحديث أقر النبي صلى الله عليه وسلم السائل على تسمية الشرك ذنبا.
إذا: هذا الإطلاق: أن من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون بالذنوب.
يقال: هذا إطلاق مجمل، إن أريد بالذنب ما دون الكفر والشرك فهو صحيح، وإن لم يرد ذلك فهذا لا شك **أنه غلط على** أهل السنة؛ فإنهم يكفرون بالشرك، والتكفير بالكفر والشرك مجمع عليه بين المسلمين، وليس فيه مادة من النزاع.
إذا: التفريع على مسألة حكم أهل الكبائر في أهل البدع ليس بالمحكم؛ لأن الكبائر في نفسها ليست كفرا، لأن الكبائر مهما كان صاحبها مفرطا فإنه لا يكون كافرا، إلا إذا استحل أو ما إلى ذلك؛ وأما هذه البدع فإنها متعلقة بالتصديقات، ولهذا يدخل مقامها قدر من الرد، أو المعاندة، أو الإباء، فهي محتملة لأن يقارنها شيء كثير من موجبات الكفر.
والنتيجة من هذا: أن بناء مسألة تكفير أهل البدع على مسألة الكبائر بناء ليس بمحقق؛ لأن المناط مختلف، فالكبائر هي قدر من المعصية والمخالفة يفعلها العبد لحظ نفسه وشهوته، وأما هذه البدع فهي مقامات من الديانة؛ ولهذا من يفعلها إنما يقصد بها التدين، فإذا ما كان هذا التدين فيه قدر من المعاندة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم أو الإعراض عنها فهذه مقامات يدخلها شيء من مادة الكفر، وإن لم يلزم من ذلك أن كل من ابتدع يكون كافرا.." (1)

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 7/5

"عــــــــدم تكفـــــــــير شـــــــــيخ الإســــــــلام للرافضة
أنبه هنا إلى أن الإمام ابن تيمية وهو يقــرر هـذا الكلام وينتصـر لـه، توجد له بعض الأحرف في كتبه أخذ منها بعض البـاحثين والنـاظرين في هذه المسـألة أنـه يجعـل الرافضـة من الطوائـف الـتي اسـتقر تكفيرها، **وهذا غلط في** فهم كلام شيخ الإسلام رحمه اللـه، فـإن هذا الاسم الذي أطلق على الشيعة الإمامية أما أن يحتمـل أنـه في أصول عامة كمسألة سب الصحابة رضـي اللـه عنهم، والطعن على أبي بكر وعمـر وأمثـالهم، فهـذه مسـألة إذا قيـل: هـل هي كفـر أو ليســـــــــــــــــــــــــــت بكفـــــــــــــــــــــــــــر؟
قيـــــــــــــــــــل هنـــــــــــــــــــا مقامـــــــــــــــــان:
المقـــام الأول: مقـــام أن هـــذا القـــول كفـــر في نفس الأمـــر.
المقام الثاني: مقام التكفير للأعيان، ومقام التكفير للأعيان ينضـبط بحسب مرادات المتكلم بهذه البدعة، فمن سـب أبـا بكـر من جهـة أنـه جحـد أمـوال آل الـبيت، وغصـبها وأنـه لم يعطهم الخمس كمـا أوجب اللـــــــــــــــــــــــــــه لهم في كتابـــــــــــــــــــــــــــه.
فإننا نقول: هذا الطعن بدعـة وهـو حـرام، ومنكـر، منكـر، لكن هذا الطعن لا يكفـــــر صـــــاحبه ويخـــــرج بـــــه من الملـــــة.
ومن قـــال: بلى يكفـــر، من بـــاب الغـــيرة لـــ أبي بكـــر.
نقول: هذا خطـأ؛ لأن عليـا والعبـاس تنازعـا عنـد أبي بكـر كمـا في الصحيح، وقال العباس عن علي عند عمر رضي الله عنه: "يـا أمـير المؤمـنين، اقض بيـني وبين هـذا الكـاذب، الآثم، الغـادر، الخـائن. ثم قال عمر رضي الله عنـه: فرأيتمـاه -أي: أبـا بكـر - كاذبـا، آثمـا، غادرا، خائنا، والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق"، وقد تخلف علي بن أبي طـالب عن البيعـة سـتة أشـهر بسـبب قضـية الخلافـة وقضية أموال آل البيت، وكذلك فاطمة رضي الله عنها لم تكلم أبـا بكر حتى توفيت، ولم تكن رضي الله عنها عندها قضية في الخلافة، بل كانت متمسكة بمسألة مال أبيها صـلى اللـه عليـه وسـلم، فقـد أرسلت إلى أبي بكر تسأله المـيراث من أبيهـا، فقـال أبـو بكـر: إن النبي صلى الله عليه وسـلم قـال: (نحن معاشـر الأنبيـاء لا نـورث) لكنهـــــــــــــــــــا لم تقتنـــــــــــــــــع بهـــــــــــــــــذا.
إذا: من تكلم في شـأن أبي بكـر من الشـيعة، وقيـل لـه: مـا وجـه كلامـك في أبي بكـر، فقـال: لأنـه لم يعـط آل الـبيت حقهم، ولأنـه ظلمهم.

نقول: هذا القول لا شك أنه ضلال؛ لأن أبا بكر كان على سنة وعلى هدي، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: (نحن معاشر الأنبياء لا نـــــورث) فـــــ أبـــــو بكــــــر كــــــان على ســـــنة.
لكن هل هذا الطعن والسب لـ أبي بكر يوجب الكفـر والخـروج من الملــة؟
الجــــــواب: لا، ومن يقـــــــول: انتصـــــــارا أو غــــــيرة.
نقول: هذا ليس على تحقيق لا شرعي ولا سـلفي، فإنـه لا أحـد من أئمة السلف قال هذا، حتى المتأخرون كــ شـيخ الإسـلام ابن تيميـة ينص على أن هذا ليس موجبا للتكفـير، وكـذلك المعاصـرون الـذين بعد شيخ الإسلام وأجلهم الشيخ محمد بن عبد الوهـاب رحمـه اللـه فقد نص الشيخ محمد بن عبد الوهـاب على أن من سـب الصـحابة بمثـــــــــــــل هـــــــــــــذا المـــــــــــــوجب ليس كـــــــــافرا.
إذا: هذه مسألة لا ينبغي التقدم فيها إلى أن مجـرد سـب واحـد من الصـحابة يكـون كفـرا يخـرج بـه صـاحبه من أهـل القبلـة ومن ملـة المســلمين.
لكن من سـب الصـحابة من بـاب الطعن في ديـانتهم، أو من بـاب الطعن في صحبتهم لرسول الله، أو لكـونهم أصـحابا لمحمـد صـلى الله عليه وسلم، أو لأن الرسالة لم تكن لمحمد وإنما كانت لـــ علي فجـــــــــــاء بهـــــــــــا جبريـــــــــــل لمحمـــــــــــد ..
فهـــــذه المبـــــادئ التزامهـــــا والقـــــول بهـــــا كفـــــر.
إذا: السـب يختلـف موجبـه؛ فـإن الصـحابة رضـي اللـه عنهم سـب بعضــهم بعضــا في بعض حــالات الغضــب بينهم، فقــد طعن علي والعباس على أبي بكر طعنا معروفـا في أول الأمـر، ثم رجعـوا عن طعنهم، وكذلك طعن علي على العباس، وطعن العباس على علي، ولم يكن هــــذا من بــــاب الكفــــر المخــــرج من الملــــة.
إذا: مثل هذا الطعن على أبي بكر رضي الله عنـه، وإن كـان منكـرا من القــول وزورا، ولا شــك أنــه ظلم وتعــدي على إمــام الصــحابة، وسيد هـذه الأمـة بعـد نبيهـا وهـو الصـديق رضـي اللـه عنـه، إلا أن مسألة التكفير بهذا لم يصرح بها إمام سلفي، وإنما صرح بهـا بعض المبــالغين في الــرد على الطوائــف، والــذين يــرون أن الــرد على الطوائـــــف إنمـــــا يكـــــون بدايـــــة بتكفـــــيرهم.
وهـذا خطـأ؛ فـإن مسـألة ديانـات النـاس، وعقائـد النـاس، مسـألة عظيمة، فلا يجوز القول بكفر شخص إلا حيث علم كفره، ولا يجــوز

القول بإسلام شخص إلا حيث علم إسلامه، ومن تردد في شأنه وكل أمره إلى الله.
فإن قيل: فظاهره؟
قيل: ظاهره بحسب ما يظهر، إن أظهر الشعائر أجريت عليه أحكام المسلمين، كما أجرى الرسول صلى الله عليه وسلم بقضاء الله أحكام المسلمين على المنافقين.
وإن قيل: في الآخره؟ قيل: الآخرة ليست لأحد، لا لزيد ولا لعمر، بل حكمها إلى الله، والله سبحانه وتعالى يعلم ما في الصدور، وما يوافي العبد به ربه سبحانه وتعالى؛ لأن الإنسان قد يقول قولا كفرا ولا يكون به كافرا كما سيأتي تفصيل المصنف في هذا.." (1)

"من انتسب إلى طائفة لا يلزم أن يحكم عليه بحكم تلك الطائفة

لكن هنا أنبه إلى مسألة ذكرها بعض المحققين من أهل العلم، وهي: أنه قد ينتسب -في أعقاب من التاريخ- بعض الأعيان إلى طائفة هي من جهة أصولها من الطوائف الكفرية المعلومة الكفر بالضرورة، لكونه لم يعرف من مذهبها إلا جملة من ظاهره، وأما خفي المذهب وجوهره فليس عليما به، فإذا كان كذلك فإنه لا يعطى حكم هذه الطائفة.
ومثال هذا: أن ابن تيمية رحمه الله تكلم عن النصيرية، وأنهم كفار، وزنادقة، لكن هذا الكلام ليس معناه أن كل من انتسب إلى النصيرية يعطى هذا الحكم؛ لأن كثيرا من العامة الذين انتسبوا في التاريخ إلى النصيرية إنما أخذوا من مذهب النصيرية تولي آل البيت، ومسائل التشيع الظاهرة، ومسائل التشيع الظاهرة لا توجب الكفر للأعيان في الجملة إلا على استثناءات سبق الإشارة إليها.
إذا: بعض الطوائف قد يحكى الإجماع على كفرها، ومع ذلك لا يلزم أن يكون كل من انتسب إليها كافرا، بل كثير من العامة الذين ينتسبون إليها ليسوا كفارا، وإن كانوا أهل بدعة.
ومن الأمثلة: القول بوحدة الوجود، والتي يقول فيها ابن تيمية: "إن هذا كفر بالإجماع، وهو أكفر من كفر اليهود والنصارى" لكن هل كل من انتسب إلى ابن عربي القائل بها أو إلى طائفته، أو مجد قوله هذا تمجيدا عاما يلزم أن يكون ملتزما لحقيقة مذهبه؛ وهل من امتدح ابن عربي يلزم أن يكون ملتزما لحقيقة مذهبه الكفري؟

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 7/10

الجواب: لا، فإن هناك علماء -كـ ابن الصلاح - أثنوا على ابن عربي، حتى إن ابن تيمية نفسه يقـول: "وكنت في أول الأمـر أنـا وإخـوان لي نقرأ في كلام ابن عربي في الفتوحات المكيه، وكان يقع لنا من كلامه قدر فاضل من الاستفادة في تقريره لبعض مسائل السلوك، ثم أبان الله بعـد ذلـك لنـا مـا قصـد في كلامـه من الكفـر والإلحـاد والمـــروق من الـــدين، فبينـــا ذلـــك في مواضـــع من كلامنـــا".
وقـــد يقـــول البعض: من انتســـب إلى كـــافر فهـــو كـــافر .. وهذا القول غير صحيح، فقد ينتسب إلى طائفة كفريـة قـوم ليسـوا كفـــارا.
مثلا: أصل فكرة القاديانية الغالية فكرة رافضة للإسلام، وهي فكرة نقـل الإسـلام والنبـوة إلى العجم وبلاد الهنـد، لكن أصـبح كثـير من عوام المسلمين أتباعا لهذه الدعوة، فهل يصح أن يقال عن هـؤلاء: إنهم يعطون الحكم الذي يعطاه الغالية الملتزمون لأصول المـذهب وحقـــــــائق المـــــــــــذهب؟ هـــــــــــذا ليس بلازم.
وهذه قاعـدة تطـرد: لا يلـزم أن يعطى المنتسـب لظـاهر المـذهب حكم المذهب الـذي هـو الجـوهر، والـذي لا يلـزم أن يظهـر لجميـع العـوام؛ ومن المعلـوم أن طـائفتين: الشـيعة والصـوفية، كـثر في كلامهم تقسـيم الـدين إلى ظـاهر وبـاطن، حـتى مـا يقررونـه من الظـاهر في الجملـة أنـه بـدع، ولكن في الغـالب أنهـا ليسـت بـدعا كفريـــة.
مثلا: الغالية من الشيعة: تظهر التشيع لـ علي بن أبي طالب، وسب الصحابة؛ لأنهم ظلموا أهل البيت أموالهم وهذا وإن كان بدعة إلا أنه ليس كفرا، وقد يكون عند بعض رؤسائهم وأعيانهم حقائق يسمونها الباطن الذي لا يصـل إليـه إلا الخاصـة ولا يصـل إليـه العامـة، فهـل يؤاخذ من ينتسب من العامة لهذه الطائفة بأحكـام البـاطن؟ لا؛ لأن الإنســـان لا يكفـــر إلا بمـــا أظهـــر وعلم من نفســـه اليقين بـــه.
والنتيجة من هذا: أن مجرد الانتساب لطائفة كفرية لا يلـزم منـه أن يكون المنتسب على تطـبيق لحقـائق مـذهبها، بـل لا بـد أن المعين ينظـــــــــــــــــــــــــــــــر في شـــــــــــــــــــــــــــــــأنه.
وبشكل عام: بقدر ما يستطيع الطالب أن يبتعـد عن التكفـير يكـون أفضل، وهو لن يسـأل يـوم القيامـة: لمـاذا لم تكفـر زيـدا وعمـرا؟ إنمـا الـذي يجب العلم بـه هـو: كفـر الطوائـف الـتي كفـرت باللـه ورسوله على التصريح، ككفر اليهود، والنصارى، وعبدة الأوثان، أمـا

هذا السواد من المسلمين الذين اختلطت عليهم الأمور، وخلطوا السنن بالبدع وما إلى ذلك، فمن استقر عند أئمة السلف كفره فإنه يكفر، وأما من تردد السلف في تكفيره فلست أولى بالوقوف منهم؛ لأن القوم كانوا أعلم وأدرى وأدين وأحق ومع ذلك توقفوا أو تنازعوا، فالمسألة إذا دخلها مادة من التردد أو النزاع فالكف عنها أولى؛ لأن الله يقول: {ولا تقف ما ليس لك به علم} [الإسراء: 36].

يقول الإمام ابن تيمية مع كلامه في الرافضة في بعض كتبه: "ومع ذلك لما ظهر عليهم السلطان في أعالي الجبل: استفتى في مسألة كفرهم ومسألة قتلهم. فأفتينا أنهم ليسوا كفارا ولا يستحقون القتل، بل يفرقون بين أمصار المسلمين حتى يندفع شرهم وفسادهم" هذا جواب شيخ الإسلام لما استفتاه السلطان في شأنهم، هذا وقد ظهر السلطان على ثورتهم أو على معارضتهم -بالأسلوب المعاصر-.

إذا: الاندفاعات في تكفير سواد المسلمين: الصوفية كفار .. الشيعة كفار .. الخوارج كفار .. كذا كفار

هذا خطأ، والأصل أن من أظهر الإسلام يسمى مسلما، وإذا تبين ظهور الكفر عنده ظهورا تاما فكذلك.

ومن المعلوم قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مسائل في توحيد العبادة، وبعض مسائل الطواف بالقبور، إلا أنه في رسالته إلى الشريف يقول: "ومع ذلك ليس كل من أتى شيئا من هذه المسائل حكمنا بكفره ابتداء، وإنما نحكم بكفر من علم قيام الحجة عليه من كلام الله ورسوله".

وكذلك الإمام ابن تيمية يقول: "وكثير من المسلمين يعملون ما يظنون أنه من حقائق الإيمان والقربة إلى الله، وهو عند التحقيق يعلم ضرورة أنه من الكفر بالله ورسوله".

وإذا قيل: ما الفرق بين كفر هؤلاء وكفر أبي جهل؟

قيل: أبو جهل أساسا لا يقول لا إله إلا الله، وليس عنده استعداد لأن يقول: محمد رسول الله.

وهذا لا يعني عدم تكفير أهل البدع؛ فإن من أهل البدع الكافر ظاهرا وباطنا كالقدرية الغلاة، والمنافقين من أهل البدع، وكمن

اجتهـــــــــد من اجتهـــــــــد من الأئمــــــــــة فكفــــــــره إلخ.
فالمسـألة يجب أن تكـون بعيـدة عن -لا نقـول بعيـدة عن التكفـير، وإنمـــا العبـــارة المحققـــة يجب أن تكـــون بعيـــدة عن - الإطلاق والعمومات، هـذه ممـا يجب على طـالب العلم أن يتجنبـه، وهـو أن يأتي إلى طائفة من طوائف المسلمين فيكفرها، وكأن هذه الطائفة لم توجـد إلا اليـوم، مـع أنهـا وجـدت منـذ قـرون ومـا كـان السـلف يكفرونها، بل حتى مسائل الأحكام الظاهرة، فهذا ابن تيميـة يقـول: "وإذا كان الرسول أجرى أحكام الإسلام على المنافقين الذين يعلم أنهم في نفس الأمـــر كفـــار، فمن بـــاب أولى أن تجـــرى أحكـــام المسلمين على من أظهر الإسـلام ممن يـتردد في شـأنه في نفس الأمـــــر بين الكفـــــر وعـــــدم الكفـــــر من أهـــــل البـــــدع".
باختصار: أن من يريد أن يتفقه في هذه المسألة فليعتبر كلام شـيخ الإســـــلام ابن تيميـــــة؛ لأنـــــه كلام محقـــــق مفصـــــل.
وقد تقدم بيان خطأه من يقول: إن ابن تيميـة كفـر الرافضـة، فـإن ابن تيمية يقـول: في كلامهم كفـر، ويقـول: يقـع في بعض أعيـانهم الزندقة والإلحاد والكفـر، لكن أنـه يلـتزم أن كـل من انتسـب لهـذا المذهب فهو كافر بعينه مثل ما يقال: إن كل يهودي كافر بعينـه .. ! هذا ما قاله شيخ الإسلام لا في الرافضـة، ولا في الخـوارج، ولا في القدرية، ولا في غيرها، إنما شيخ الإسلام يلتزم معـاني، يقـول: من التزم القول بوحدة الوجود على معناها المعروف في الفلسفة كان أكفـــــــــــــر من اليهـــــــــــــود والنصـــــــــــــارى ..
وهكذا، ويقول: من التزم تحريف القرآن من جنس تحريـف التـوراة والإنجيـــــــل ظـــــــاهرا وباطنـــــــا فهـــــــذا كـــــــافر.
أما التكفير بالأسماء -وهذه هي الفائدة التي يمكن تلخيصـها- فليس منهجا شرعيا، أي: من اسمه شيعي يكفر .. ، أو من اسمه خـارجي يكفـــر ..
هذا غلط، إلا الأسماء التي انضبط في كتـاب اللـه كفـر أهلهـا، كـأن يقـــــــــال: كـــــــــل يهـــــــــودي كـــــــــافر .. كـــــــــل نصـــــــــراني كـــــــــافر .. كـــــــــل مجوســـــــــي كـــــــــافر ..
هذه الأسـماء المنضـبطة الكفـر والـتي هي عبـارة عن ملـل كفريـة أساسا، أما الأسماء التي هي عبارة عن طوائف انتحاليـة في داخـل

أهل القبلة في الأصل، فطرد التكفير بسبب الأسماء بين أهل القبلة لا يسوغ.." (1)

"لا توجد طائفة التزم السلف تكفيرها

هنا سؤال: هل هناك طائفة واحدة التزم السلف التكفير باسمها؟

الجواب: لا.

وإن قيل: الجهمية.

قيل: هناك أناس فيهم تجهم لم يكفرهم السلف لا طائفة ولا أعيانا، بل جمهور أعيان الجهمية المعطلة للصفات لم ينطق السلف فيهم بشيء، وهذا الكلام لا يتعلق بالغالية كما استثنينا سابقا، وكذلك المعتزلة لم ينطق السلف فيهم بشيء صريح من جهة أعيانهم، وإن كانت أقوالهم أقوالا كفرية، وإذا قيل المرجئة فكذلك، والقدرية فكذلك.

ومعنى هذا أن السلف لم يعلقوا تكفير الأعيان باسم طائفي، داخل أهل القبلة، أي: أنه لم يوجد نقل أبدا أنهم يجعلون من انتسب إلى هذا الاسم مباشرة يكون كافرا من جنس كفر اليهود والنصارى.

وعليه: فمن يكفر بالأسماء فهذا منهج ليس بصحيح، ومن نسب لـ شيخ الإسلام منه شيء **فقد غلط عليه**، فإن ابن تيمية في جميع الطوائف يفصل، فقد فصل في الصوفية، وكذلك في الشيعة الرافضة والخوارج والجهمية، ولا توجد أي طائفة التزم ابن تيمية التكفير لسوادها أو التكفير باسمها.." (2)

"الرافضة شر من الخوارج

[ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة؛ ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهورالعامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني. فإنما معناه: لست رافضيا].

أي: أن التقسيم العام هو أن السنة يقابلها الرفض، أما التقسيم الخاصة: فإن السنة؛ يقابلها البدعة، أي: طوائف أهل البدع الأخرى.

[ولا ريب أنهم شر من الخوارج].

لا ريب أنهم شر من الخوارج من جهة فساد العقائد، وفساد الأحوال الظاهرة والباطنة، فإنهم من أفسد الطوائف ظاهرا وباطنا، لكن الخوارج فيهم شدة على المسلمين من جهة السيف،

1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 8/10
2) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 8/11

فإنهم استباحوا دماء المسلمين.
[لكن الخوارج كان لهم في مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف الخوارج، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة، وهم منتسبون إليهم].
"منتسبون إليهم" ولكن كما أن الشيعة تنتسب لها القرامطة والإسماعيلية كذلك ينتسب للشيعة الزيدية المفضلة، وهذا يدل على أن "الشيعة" اسم عام، فلا يجوز أن يعلق التكفير به، ولا شك **أنه غلط عقلا** وشرعا، فإن من الشيعة قوم عرفوا بأنهم مسلمون لا جدل في إسلامهم كالشيعة المفضلة لـ علي بن أبي طالب على أبي بكر وعمر، فهذا قول قاله قوم من الشيعة، وعليه طائفة معروفة منهم من أصول الزيدية، وإن كان من الزيدية من فسد مذهبه فيما بعد، ولكن هذه الطائفة المفضلة لـ علي بإجماع المسلمين ليسوا كفارا، مع أن الناس يسمونهم وهم يسمون أنفسهم "شيعة".
إذا: تعليق التكفير باسم الشيعة أو غيره غير صحيح، إنما الكافر: هو من قال حقيقة من الحقائق الكفرية وعلم قيام الحجة عليه، إما لكون مقالته من الكفر المحض الصريح الذي يمنع التوهم، وأما أن يكون كافرا لأن الحجة أقيمت عليه بالجدل والمناظرة.." (1)
"الفروع التي تندرج تحت قول السلف: الإيمان قول وعمل
من المعلوم أن الذي درج عليه السلف أن الإيمان قول وعمل.
ويتفرع عن هذا القول ثلاث مسائل أصول:
المسألة الأولى: أنه يزيد وينقص، وهذه مسألة ملتحقة -ولابد- بتقرير مسمى الإيمان.
ثم ثمة مسألتان أصول قد تذكران في حال وتؤجلان في حال، وهما:
أولا: مسألة الأسماء، ويراد بها أسماء أهل الإيمان والدين، والعصاة من المسلمين، وما يتعلق بشأنهم في دار الدنيا من تسميتهم مؤمنين أو فساقا أو غير ذلك.
وهذه المسألة فرع عن القول في مسمى الإيمان كما سيأتي تفصيله.
ثانيا: مسألة الأحكام، ويراد بها أحكام أهل الملة في الآخرة من

(1) شرح حديث الافتراق يوسف الغفيص 9/14

جهـــــــــــــة الثـــــــــــــواب والعقــــــــــاب.
وهــذه المســألة -أيضــا- فــرع عن القــول في مســمى الإيمــان.
وثمة مسألتان تذكران على هذا التقدير في حال وتتركان في حـال، وهمــــــا ليســــــتا من الأصــــــول على التحقيــــــق، وهمـــــــا:
أولا: الفــــــرق بين اســـــــم الإيمـــــــان والإســــــلام.
ثانيا: الاستثناء في الإيمان، وقول الرجل: هو مـؤمن إن شـاء اللـه ..
وهاتـان المسـألتان من حيث الإجمـال نـزع بعض أهـل السـنة من المتــأخرين إلى تقويــة شــأنهما، وجعلهمــا في مســائل الأصــول والإجمــاع.
والصواب: أنهما ليستا كذلك، فإن جمهور الخلاف فيهما بين السلف إما خلاف لفظي أو خلاف تنوع، ولم يحفظ عن أحد من الأكـابر من السلف مادة من خلاف التضاد فيهما، وإن كان حكي ذلك عن بعض أعيــانهم، إلا أن النقــل يســقط أو يتــأخر على أحــد وجهين:
الوجه الأول: أن النقل لا يكون مثبتا، كما نقـل عن سـفيان الثـوري رحمــــــــــــه اللــــــــــــه في ذلـــــــــــــك.
الوجه الثاني: أن يكون فهم بعض المتأخرين لمراد بعض المتقدمين فيه غلط، كما فهم جملة من أصحاب الإمام أحمد رحمه اللــه بعض أجوبتــــه على غــــير وجههــــا في هــــذه المســـألة.
وعلى هـذا تكـون المسـائل الأصـول في بـاب الإيمـان والـتي عـني الأئمـــــــــــــــــــــــــــة بتقريرهـــــــــــــــــــــــــــا:
1 - القـــــــــــــــــــــــول في مســـــــــــــــــــــماه.
2 - القول في زيادته ونقصانه؛ فهي مسألة أصـل، والخلاف فيهـا مـع المرجئـــــــــــــة وغــــــــــــيرهم معـــــــــــــروف ومثبت.
3 - القول في باب الأسماء والأحكام كفرع عن القـول في مسـمى الإيمـــان.
هذه جملة لابد لطالب العلم من اعتبارها في فهم مـراد المصـنفين من أهـــــــــــل الســـــــــــنة والحـــــــــــديث.
وقد تقدم أن لهذه الرسالة اختصاصا من جهة فقه مؤلفهـا لحقـائق الأقوال، وهذه مسألة أنبه إليها في صـدر هـذه الرسـالة؛ لأن كثـيرا من المتأخرين قد فاتهم هذا الفقـه؛ فـإن مؤلفهـا -كمـا سـيأتي في صدرها- ينزع إلى أن المخالفين من المرجئة الفقهاء أتباع حمـاد بن أبي سـليمان رحمــه اللــه هم في دائـرة السـنة والجماعــة، ومن المعـــــــــدودين في أتبـــــــــاع الســـــــلف.

وهذا من فقهه؛ فإن هذا هو التحقيق في شأن هذا القول كما سيأتي بيانه.
لكن إذا قيل: إنه قول لطائفة من أهل السنة فإن هذا لا يستلزم أن لا يقال فيه: إنه بدعة، ولا يستلزم أن لا يقال فيه: إنه مخالف للإجماع، بل يقال: إنه قول لطائفة من أهل السنة، ومع ذلك هو قول بدعة، وقول مخالف للإجماع، كما سيأتي تقريرة وبيانه.." (1)
"بماذا يعتبر الرجل مبتدعا؟
من فقهه رحمه الله أنه جعل مرجئة الفقهاء وعلى رأسهم حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة رحمهما الله في دائرة أهل السنة والجماعة؛ فإن هذا هو الصحيح، وعلى هذا لا يجوز أن يعد أمثال هؤلاء في أهل البدعة.
وهذا يدل على قاعدة؛ وهي: أن من وقع في شيء من الأقوال البدعية وعامة أمره على السنة والجماعة فإنه لا يسمى مبتدعا عند السلف، وإنما المبتدع -وهو اسم فاعل- من غلب عليه حال من البدعة:
إما أن يكون هذا الحال يغلب على دلائله -أي: في المنهج- كمن ينتحل علم الكلام، ويجعله هو المعتبر في تقرير مسائل أصول الدين.
وإما أن يغلب على حاله كثرة الاستعمال لأقوال أهل البدع، كأن يوافق أهل البدع في القدر والأسماء والأحكام والإيمان ومسائل أخرى.
وإما أن يغلب عليه بدعة ولو واحدة لكنها مغلظة، كمن قال في مسألة الصفات قولا من التعطيل واستقر عليه، فهذا وإن استقر أمره في الإيمان والأسماء والأحكام والقدر على مذهب السلف إلا أنه يسمى مبتدعا.
وإذا اعتبر هذا التحقيق فإننا لا نجد في أعيان الناس من استقر على بدعة مغلظة في أصل وحقق مذهب السلف في أصول أخرى، فإن الباحث عمن يقول بتمام قول المعتزلة -مثلا- في تعطيل صفات الرب سبحانه وتعالى، والذي قال عنه السلف: إنها أقوال كفر، كالقول بخلق القرآن، وإنكار العلو وأمثال ذلك لا يجد واحدا من الأعيان يستقر على تحقيق هذه البدعة المغلظة، ومع ذلك يحقق السنة وقول السلف في مسائل الأصول الأخرى.

---
1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/5

وإنما الذي يعرض أن بعض الأعيان من المنتسبين إلى السنة والجماعة قد يغلطون في شيء من مسائل الصفات، أو القدر أو الإيمان وإن كان أصل بابها عندهم على طريقة السلف.
وقد عرض هذا لإمام الأئمة ابن خزيمة -وهو من كبار أعيان أصحاب الشافعي رحمه الله - فقد قال في مسألة حديث الصورة قولا لم يتابع عليه، وقد قال الإمام أحمد عن هذا القول لما سأل عنه: "هذا قول الجهمية"؛ ومع ذلك لا يجوز أن ينسب ابن خزيمة إلى الجهمية، ولا أن يخرج عن السنة والجماعة بوجه ما، وإن كان قوله غلطا.
ومن أمثلة ذلك أيضا: أن الإمام أحمد لما تكلم الجهمية باللفظ بالقرآن قال قوله المشهور في رواية أبي طالب: "من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع".
ومع ذلك ثبت القول بمسألة اللفظ على مراد صحيح عن جملة من أئمة السلف؛ فإن محمد بن يحيى الذهلي كان يقول: "إن اللفظ بالقرآن ليس مخلوقا" ويشنع على من يقول: إنه مخلوق.
وعن هذا هجر البخاري، وحصل بينه وبين الإمام البخاري ما حصل في المسألة المعروفة.
وكان مراد الذهلي من قولته تلك: أن القرآن ليس مخلوقا.
فمراد محمد بن يحيى الذهلي من هذا اللفظ مراد صحيح، وإن كان الجمهور من أئمة السنة كـ أحمد وغيره يرون أنه لفظ محدث.
وقد نقل عن الإمام البخاري وثبت عن غيره ثبوتا جازما أنهم إذا سئلوا عن هذه المسألة أجابوا بقولهم: اللفظ بالقرآن مخلوق.
فـ البخاري كان مراده صحيحا، فإنه لما قال: "اللفظ بالقرآن مخلوق" أراد أفعال العباد؛ ومن المعلوم أن الإمام البخاري كان على عناية بمسألة خلق أفعال العباد، وعن هذا صنف كتابه "خلق أفعال العباد" في تقرير هذا والرد على القدرية.
وهنا فرق لطيف لطالب العلم، وهو أن ثمة فرقا بين من قال قولا جوابا وبين من قاله ابتداء، فـ البخاري قاله جوابا وكذلك الذهلي؛ لأن هذه المسألة ابتلي الناس بالسؤال عنها، وقد سئل عنها الإمام أحمد، فأجاب بقوله: "من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق؛ فهو مبتدع".
وأما أن أحدا من أعيان أئمة السلف ابتدأ ذكر المسألة فلا.
فالقصد: أنه لا يجوز أن يقال عن البخاري أو الذهلي: إنه مبتدع أو

جهمي؛ وقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: "وأحمد وأمثاله وإن قالوا هذا القول إلا أنه لا يراد بذلك أن الواحد من الأئمة إذا أطلق مثل هذا القول صح أن يسمى كذلك، فضلا عن أن يعطى حكم الجهمية أو أهل البدع".

إذا: ثمة أقوال في باب الصفات أو القدر أو الإيمان هي أقوال غلط، ويمكن أن يقال: هي أقوال بدعة، ومع ذلك لا يضاف أصحابها إلى أهل البدع.

وبعبارة أخرى: لا يلزم من وقوع الرجل من أهل العلم في بدعة من البدع اللفظية- أي: بدع الأقوال- أن يسمى مبتدعا، فإن هذا لو تكلف لزاد الشر والفتنة، ومن غلب حاله على السنة والجماعة اعتبر بها واعتبر بإضافته إليها، ومع هذا يقال: إن هذا القول الذي قاله بدعة مخالفة.

وقد بين الإمام ابن تيمية رحمه الله أن أبا عبيد رحمه الله كان يذهب إلى أن قول مرجئة الفقهاء بدعة؛ ولهذا نقل عن فقهاء الكوفة أكثر من نقله عن غيرهم؛ ليبين مفارقة حماد بن أبي سليمان للكوفيين، وأن هذا ليس إجماعا عند أهل الكوفة.

والمقصود بهذا أن عدم إخراج المصنف لـ حماد بن أبي سليمان وأتباعه من دائرة السنة والجماعة لا يلزم منه عدم الحكم على قولهم بأنه بدعة، وتسميته بدعة لا يلزم منه أن يسمى من يقول به مبتدعا، وهذا كالقول أنه لا يلزم من قول الرجل ما هو كفر أن يسمى كافرا.." (1)

"عمل القلب

المحل الثالث: عمل القلب كالخوف، والرجاء، والاستعانة إلى غير ذلك.

فإن قيل: فما الفرق بين قول القلب -الذي هو تصديقه- وبين عمل القلب؟

قيل: من هدي الصحابة رضي الله عنهم أن ثمة أمورا كثيرة يعلم الفرق بينها ضرورة، تقوم في نفوس العقلاء، وإن كان كثيرا من العقلاء قد لا يحسنون ضبط الحد من جهة الكلام في التفريق بينها، أي: هناك أمور كثيرة مستقرة من حيث الفرق أو مستقرة من حيث المعنى، وإذا طلب من الإنسان التعبير عن هذا الفرق قد لا يحسنه، ولربما كان ذكره للفرق مدعاة للشغب عليه من

---

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/13

المخالفين، وإلزامه بشيء من اللوازم.
إذا: الفرق بين التصديق وبين عمل القلب مستقر عند عامة المسلمين وسوادهم؛ فإنهم يفرقون بين تصديقاتهم وبين ما يقوم في قلوبهم من التعلق بالله سبحانه وتعالى، ومحبته، والخوف منه، والرجاء
إلى غير ذلك، فهذا فرق من حيث المعنى مستقر.
وإنما ينبه هذا التنبيه؛ لأن الحد للأشياء -الذي يسمى التعريف، واسمه في المنطق الحد- والمعاني أمر حادث في العلم، ينبغي لطالب العلم ألا يلتفت إليه كثيرا؛ لأن هذا الحد يقع عنه في كثير من الأحوال جملة من المفاسد، من أخصها:
1 - التضييق للمعاني.
2 - استباق المعاني.
ما معنى استباق المعاني؟
مثلا: مسألة السنة والبدعة، هي قبل أن تكون حدا وتعريفا هي استقراء في فقه الشرع.
فإذا نقدنا مسألة الحد، وقلنا: إن الذين بالغوا في تقريرها هم علماء الكلام، فقيل: فما البديل عنها؟
قلنا: الذي كان عليه السلف -الصحابة والأئمة من بعدهم- هو الاستقراء؛ فيكون تحقيق المعاني باستقراء جميع مواردها.
مثلا: إذا قيل: ما هي البدعة؟
قيل: لقد عرفها الشاطبي -مثلا- في الاعتصام بأنها: "طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه".
وهذا الحد ليس بالضرورة أن يقال: إنه غلط، لكن نقول: أخذ مثل هذه المسائل الكبرى بحد مختصر يقع لفظه في سطر، ويقع شرحه في صفحة أو صفحتين يظن الآخذ له أنه قد فقه وفهم الفرق بين مدلول السنة ومدلول البدعة، ومتى يسمى القول أو الفعل سنة، ومتى يسمى بدعة، ومتى يكون القائل أو الفاعل على السنة، ومتى يكون على البدعة، ومثل هذه الاستطالات عن طريق الحدود ..
أمر غير متحقق.
ومن يراجع في كتب المنطق وعلم الكلام يرى أنهم يذكرون الحد ويذكرون الرسم، وقد قال الإمام ابن تيمية: "إن المحققين من

النظار يرون تأخر الحـد عن جمهـور الأشـياء، وإنمـا يسـتعمل معهـا الرسـم".

مـا الفـرق بين الحـد والرسـم؟

الحـد: هـو الضـبط للماهيـة نفسـها.

أمـا الرسـم: فهـو التميـيز للماهيـة عن غيرهـا.

قال الإمام ابن تيمية: "وهذا هو التحقيق" فـإن الممكن في جمهـور المعاني هـو التميـيز لهـا عن غيرهـا، وأمـا تعـيين ماهيتهـا فهـذا في الغـالب أنـه يتـأخر، ويقـع عنـه ضـيق .. ومـا إلى ذلـك.

إذا يقال: الفرق بين التصديق وعمل القلب هـو فـرق مسـتقر؛ فـإن أحسن المسلم التفصيل له بلسانه وإلا فكما قال الإمام ابن تيميـة: "وكثير من المسلمين، يقوم في نفوسهم من العلوم الضرورية في بـاب الإيمـان باللـه ورسـوله والنبـوة والشـريعة وغـير ذلـك مـا لا يسـتطيعون التعبـير عنـه .. ".

فهذه مسـألة ممـا ينبغي أن يتفطن لـه؛ فـإن كثـيرا من المسـلمين يتـأخر عن الإبانـة عن فـرق مسـتقر.

ولا يفهم من هـذا أننـا نقصـد إلى أن نقـول: إن تعريـف البدعـة أو اسـتعماله غلـط.

لكن لا ينبغي أن يسـتطال فيـه وأن يعظم شـأنه.

فـإذا ذكـر الفـرق بين التصـديق وعمـل القلب قيـل التصـديق: هـو التصورات التي يقر القلب بثبوتهـا، فهـو على بـاب الإثبـات والنفي، ولهـذا كـان مـا يقابـل التصـديق هـو التكـذيب.

وأما عمل القلب فهو حركتـه بهـذا التصـديق بأعمالـه المناسـبة لـه كـالخوف والمحبـة والرجـاء.

ومعنى هذا أن التصديق -وهذا من معاني أهل السـنة في تقريـرهم للإيمان- يوجب بذاتـه عمـل القلب، وهـذا هـو الفـرق بين التصـديق الشرعي الإيماني، وبين التصديق المطلق المرادف للمعرفـة؛ فـإن المعرفة لا تستلزم عمل القلب؛ قـال اللـه تعـالى: {الـذين آتينـاهم الكتـاب يعرفونـه كمـا يعرفـون أبنـاءهم} [البقـرة:146] وقـال: {وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم} [النمل:14] فمعرفة الكفـار هي علم محض، وأما التصديق الشرعي الذي يذكر في الإيمان فهـو مـا اسـتلزم العمـل.

فإذا كان التصديق لا يستلزم عمل القلب فإنه يتأخر عن كونه تصديقا على التمام الشرعي.." (1)

"تعلق الزيادة والنقصان في الإيمان يستعمل المتأخرون من أهل السنة في كتبهم عبارة: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهذا التعبير لا بأس به، لكنه ليس فاضلا، فإنه يوحي -ليس عند العامة بل حتى عند بعض طلبة العلم المبتدئين- أن مورد الزيادة والنقصان هو في الأعمال الظاهرة فقط.

وهذه المسألة فيها نزاع، فإن أبا محمد بن حزم رحمه الله يقرر أن الزيادة والنقصان لا يتعلقان بالتصديق.

فهو يقرر أن الزيادة والنقصان تدخل أعمال القلوب لكونها أعمالا، فالمحبة ليست واحدة، والرجاء ليس واحدا.

وكذلك تدخل أقوال اللسان، فإن الناس متفاوتون في ذكرهم للشريعة وألفاظها وهديها وتوحيد الله وذكره إلى غير ذلك.

وكذلك تدخل أعمال الجوارح.

لكنه تأخر فقال: إنه ليس من طريقة أهل السنة أن الزيادة والنقصان متعلقان بالتصديق.

وعلى هذا يكون التصديق واحدا.

وهذا غلط دخل عليه من المرجئة، فإنه بنى هذا على مسألة أن التصديق يقابله التكذيب، وأنه إذا نقص ذهب، فإما أن يصدق الإنسان وإما أن يكذب ..

فما الوسط بينهما؟ وكيف تحصل الزيادة والنقصان في أمر يدور بين الوجود والعدم؟

هذه هي شبهة المرجئة التي دخلت على ابن حزم رحمه الله، ولا وجه لها ألبتة، لا عقلا ولا شرعا.

فإنه يقال: إن التصديق -لاشك- يقابله التكذيب، لكن التصديق عند عامة العقلاء يتفاوت؛ فإن من صدق بشيء بناء على دليل واحد ليس كمن صدق بهذا الشيء بناء على عشرة أدلة، ومن صدق بشيء بناء على حديث يرى أنه حسن، وهو متردد في ثبوته، ليس كمن صدق بهذا الشيء وقد بناه على حديث متواتر متفق على قبوله.

أي: أن تعدد الأدلة يوجب اختلاف التصديق.

---

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/19

وحتى لو كان الدليل من حيث الثبوت واحدا، كآية من القرآن؛ فـإن نظـــر المخـــاطبين والمكلفين فيهـــا يتفـــاوت تصـــديقه. مثلا: قول الله تعالى: {ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني} [الأعراف:143] هذه الآيـة من قرأها من المسلمين يصدق بها، لكن لا يلزم أن كـل من قرأهـا من العلماء والعامة يكونون على درجة واحـدة في تصـديقهم -هم ليس فيهم مكـذب، هـذه جملـة منتهيـة؛ لأن من كـذب كفـر- لأنهم في فقههم لمعناها وتأملهم فيها يتفاوتون، ومن هذا الوجه تفاوت إيمان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم، ومن غـيره، كأوجـه العمـل الظـــــــــــــــاهر والبـــــــــــــــاطن.

والمقصود من هذا بيان أن التصديق يتفاضل؛ فإن مما لا شك فيـه: أن تصديق أبي بكر بالنبوة والقـرآن والحـديث ليس كتصـديق آحـاد الفســـــاق، مـــــع أن الفاســـــق لا يكـــــذب.

ولهذا اعتبر الشارع أن تحقيق التصديق تحقيق لتمام التوحيد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح من حديث عثمان رضي الله عنه: (من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخـل الجنـة).

قد يقـول قائـل: إن المسـلمين يعلمـون أنـه لا إلـه إلا اللـه، إذا أين وعيـــــــــــد أهـــــــــــل الكبـــــــــــائر؟

هــل نقــول: إن هــذا حــديث مطلــق قيدتــه أحــاديث الكبــائر؟

الجـواب: لا؛ فـإن الإطلاق والتقييـد لا يسـتعملان في مثـل هـذه النصوص، والقول بأنهما يستعملان فيها غلـط، ومـع الأسـف هـذا الغلط شـائع بين العلمـاء: المعاصـرين والمتقـدمين؛ لأنـه غلب في تقرير مسائل الفقه والنظر في أدلـة الشـريعة الفقهيـة مسـألة أن المطلـق يحمـل على مـا يقيـده، والعـام يحمـل على مـا يخصصـه، والعـام المخصـوص والعـام الـذي أريـد بـه الخصـوص، فصـاروا يستعملون هذا في تقرير فقه نصوص الأصول، فصاروا يقولون: إن هـذا مطلـق قيدتـه أحـاديث أهـل الكبـائر ومـا يلحقهم من الوعيـد.

وهذا الغلط فرع عن الغلط في استعمال الطرق النظريـة والحـدود والضوابط، وما إلى ذلك من الطرق التي كان المقصود منها تنظيم العلم وليس ذكر حقائق العلم؛ فإن حقائق العلم حقائق تستقرأ من كلام اللـه ورسـوله، وقـد ذم اللـه على أهـل الكتـاب أنهم يؤمنـون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، والبدع إنمـا نشـأت في الإسـلام من أخـــــذ بعض النصـــــوص وتـــــرك بعضـــــها.

فالصواب: أن الحديث على ظاهره، ومعناه: أنه من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة، فإن عدم العلم الذي هو التصديق لم يدخل الجنة، وإن نقص علمه تأخر دخوله.
فإذا قيل: لماذا لم يدخل أصحاب الكبائر الجنة ابتداء مع أنهم يعلمون أنه لا إله إلا الله؟
قيل: لن نخالف الحديث، هل هم يعلمونها على التمام؟
الجواب: لا؛ لأنهم لو حققوا العلم لحققوا العمل، لكن لما نقص علمهم أمكن تأخرهم.
ومما يدل على هذا أن الصحابة لم يستشكلوا شيئا عندما حدث الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث، مع أن بعض الأعراب أو من أسلم حديثا أحيانا كانوا يسألون عن بعض المشكلات، ولا يمكن أن يكون الصحابة لم يفقهوا المعنى ومع ذلك يسكتوا، كما يعتذر ويبرر بعض الناس هذا بقول أنس كما في الصحيح: (نهينا أن نسأل رسول الله عن شيء) فإن الصحابة لم ينهوا عن السؤال عما يتحقق به إيمانهم، وإنما نهوا عن الاستفصال في أمر قد سكت عنه، كما هو في قوله تعالى: {لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم} [المائدة:101]
وأما ما يتحقق به إيمانهم وتصديقهم فلا يجوز شرعا ولا عقلا أن ينهى الصحابة أو غيرهم عن السؤال عنه، بل هذا السؤال مما أمر الله تعالى به، كما في قوله تعالى: {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون} [النحل:43]
وكذلك لم يستشكلوا عندما حدث النبي صلى الله عليه وسلم الناس بما قد يظهر على أنه مقابل لحديثه هذا، مثل قوله صلى الله عليه وسلم -كما في حديث ابن مسعود -: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر) إنما استشكل رجل فقال: (يا رسول الله! الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس) فكان سؤال الرجل عن هذه المسألة اليسيرة يدل على أنه قد فقه المقصود بأصل الحديث، وأنه لا يراد به أن من في قلبه ذرة من كبر يحرم من الجنة على الإطلاق أو أنه يؤبد في النار.
وسبب هذا الفقه أن الصحابة كانوا على قدر من الاستقراء لفقه الإسلام، وهذا هو الذي ينصح طلاب العلم بتتبعه والقصد إليه.

والمقصود من هذا: أن تمام العلم بتمام العمل.
إذا: من المسائل الأصول في مسمى الإيمان: القول في زيادته ونقصانه، والزيادة والنقصان تقع في موارده الأربعة:
1 - في قول القلب الذي هو تصديقه، وقد خالف في هذا ابن حزم وطائفة من أصحاب أحمد والشافعي، وبعض المنتسبين إلى السنة من المتأخرين، وقولهم مخالف لنص الإمام أحمد وغيره من السلف، بل هو مخالف لظواهر الحقائق الشرعية والعقلية، والتي تدل على أن التصديق يتفاضل.
2 - في أعمال القلوب، وهذا بين؛ فإن محبة المسلمين ورجاءهم لله وخوفهم منه سبحانه وتعالى ليس واحدا.
3 - في أقوال اللسان وفي أعمال الجوارح على قدر مشهور معروف مدرك بالبديهة.
ومن المسائل الأصول: التلازم بين الظاهر والباطن، ومعناه: أنه إذا عدم الإيمان الباطن عدم الإيمان الظاهر، فمن أظهر شرائع الإسلام أو بعض خصال الإيمان كالصلاة وغيرها ولا باطن معه من الدين فهذا هو المنافق.
إذا: إذا عدم الباطن عدم الظاهر حقيقة وليس حالا، ومعنى: ليس حالا: أي قد يظهر حالا كما ظهر من المنافقين الذين يقع لهم صلاة أو زكاة أو حج أو ما إلى ذلك، ومع ذلك قال الله فيهم: {إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار} [النساء:145] فهم كفار بالكتاب والسنة والإجماع.
وأما إذا عدم الظاهر فهل يعدم الباطن؟ هذه المسألة فيها تفصيل ليس هذا محله، إلا أن من أسباب الإشكال فيها عند المعاصرين مسألة الحدود، والألفاظ المتأخرة - ككلمة "جنس العمل"- التي بدأت تحاط بها المسائل الكبرى في مسائل أصول الدين.
ويتلخص من هذا أن مسألة مسمى الإيمان تتضمن ثلاثة أصول:
الأصل الأول: أنه قول وعمل.
وهذا ينتج عنه أن الإيمان من حيث المحل أربعة أصول:
1 - قول القلب، وهو تصديقه.
2 - عمل القلب.
3 - قول اللسان.
4 - عمل الجوارح.

الأصل الثاني: أنه يزيد وينقص، وهذه اللفظة أفضل من لفظة: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وإن كان تصديق القلب إذا تحقق سمي طاعة، لكن كلمة الطاعة والمعصية لما تأخر أمر الناس صارت تتبادر إلى الأعمال الظاهرة، ولهذا يقال: يزيد وينقص ظاهرا وباطنا.

الأصل الثالث: التلازم بين الظاهر والباطن.." (1)

"الفرق بين قول السلف وبين قول مرجئة الفقهاء

الفرق بين مذهب جملة السلف وبين مذهب مرجئة الفقهاء يتحصل من جهتين:

الجهه الأولى: أن هذا المعشر من الفقهاء لا يجعلون الأعمال الظاهرة داخلة في مسمى الإيمان، بل يجعلونها برا وإسلاما وتقوى، ويقول متأخروهم: هي من ثمرات الإيمان. ولهذا إذا قيل لهم: هل لها أثر في الإيمان؟ قالوا: هي من ثمراته، ولكنها لا تدخل في مسماه.

الجهة الثانية: أنهم لا يرون أن الإيمان يزيد وينقص، بل يرونه واحدا.

هذان الوجهان هما أخص ما يفرق به بين مذهب المرجئة الفقهاء وبين مذهب الجمهور من السلف.

ولزيادة التوضيح نقول:

أما الفرق الأول: وهو أنهم لا يجعلون العمل داخلا في مسمى الإيمان، فهذا فرق متحقق بهذا القدر الكلي، ولكن هذا لا يعني عندهم أن إيمان القلب لا يوجب الأعمال، بل ظاهر مذهبهم أنهم يجعلون إيمان القلب يوجب الأعمال، وإن كان هذا الإيجاب لا يستلزم بالضرورة أصل الإيمان.

وعليه: فإن أصل الإيمان عندهم يثبت بالقلب واللسان، وإن لم يكن معه ثبوت في أعمال الجوارح، لكنهم يجعلون ما يقع من أعمال الجوارح فرعا عن الإيمان الذي في القلب.

وهذا فرق قد يكون فيه بعض الدقة لابد من إدراكه، وهو أنهم لا يجعلون الإيمان الباطن أو إيمان القلب يستلزم العمل فضلا عن كونه يدخل في مسماه -أي: العمل- لأنه لو كان كذلك لكان عندهم من ترك العمل يكون كافرا.

فهم لا يجعلونه لازما له لزوما تاما، بل يرون أن أصل الإيمان يثبت

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 1/22

دون الأعمال، وهذا يسلمون به، لكنهم مع ذلك إذا ذكر الإيمان على التمام عندهم جعلوا الأعمال الظاهرة تتفرع عنه، وجعلوه موجبا للأعمال الظاهرة ومقتضيا لها.
وفرق بين مقام الاقتضاء الإيجاب العام وبين مقام اللزوم للأصل.
والمحصل من هذا أنه إذا قيل: هل الأعمال الظاهرة لازمة لأصل الإيمان عند حماد والفقهاء ممن وافقه؟
فالجواب: لا، ليست لازمة، فضلا عن كونها داخلة في مسماه.
وأما إذا قيل: هل الأعمال هي اقتضاء لهذا الإيمان؟
فالجواب: نعم.
فهم لم يذهبوا إلى قطع الأعمال وفكها عن الإيمان القلبي من كل وجه، بل وقعوا على هذا القدر من التوسط، ولا يقطع الأعمال عن الإيمان القلبي إلا الغالية من المرجئة.
وإنما يحسن هذا التنبيه لأن أكثر من تكلم في قول مرجئة الفقهاء -فيما وقفت عليه- يصفونهم بأنهم يقطعون الأعمال عن الإيمان القلبي من كل وجه، **وهذا غلط في** تقرير مذهبهم؛ فهم لا يجعلون الأعمال داخلة في مسماه، ولا يجعلون الأعمال لازمة لأصله، لكنهم يجعلونها من مقتضاه العام الخارج عن مسماه وعن لزوم أصله.
أما إذا أتينا إلى الجهة الثانية وهي: أن الإيمان عندهم واحد لا يزيد ولا ينقص، فهذا القول قد نسبه إليهم خلق كثير، وممن نسب إليهم هذا القول الإمام ابن تيمية رحمه الله، فإنه يقرر بالتصريح أن جميع المرجئة -حتى الفقهاء منهم- يجعلون الإيمان واحدا، لا يزيد ولا ينقص.
وهذه الجملة -أي: مسألة أنهم يجعلون الإيمان واحدا- فيها قدر من الإجمال، فإنه وإن صح أن يقال كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأصل نزاع هذه الفرق من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئا واحدا إذا زال بعضه زال جميعه".
إلا أن الناظر في كتب الخوارج أو المعتزلة وجمهور كتب المرجئة يجد أن جمهور هذه الطوائف يصرحون بأن الإيمان يزيد، وبعضهم يصرح بنقصه، وإن كان ذكر لفظ الزيادة هو الدارج في كلامهم؛ لكونه حرفا منصوصا عليه في كتاب الله سبحانه وتعالى.
حتى إن أبا حامد الغزالي والبغدادي -وهما من الأشعرية- يحكيان

الإجمـاع عنـدهم على أن الإيمـان يزيـد، ومنهم من يحكي الإجمـاع على الزيـــــــــــــــادة والنقصـــــــــــــــان.
ولا شــك أن هــذا القــدر الكلي الــذي يحكونــه في كتبهم -أعــني الطوائـف المخالفـة- لا يعـارض مـا قـرره شـيخ الإسـلام ابن تيميـة عنهم.
والجمع بين الأمـرين -أي: بين مـا في كتبهم وبين مـا ذكـره الشـيخ عنهم- هو أن الذي يسلمون به إنما هو وجه من أوجه الزيادة؛ ولهذا إذا شرحوا الإجمـاع الـذي يحكونـه في كتبهم على التفصـيل قـالوا: ويزيد الإيمان -إذا كان المعين من هؤلاء يفسـر الإيمـان بالتصـديق- بكثرة أدلته، فالمصـدق بخـبر على دليـل واحـد ليس كالمصـدق بـه على عشـــــــــــــــــرة أدلـــــــــــــــــة.
وقـــــــالوا: ويزيـــــــد الإيمـــــــان باســـــــتمراره في القلب.
فهم فسـروا زيـادة الإيمـان بأوجـه صـحيحة لكنهـا قاصـرة، فهم إذا سئلوا: هل يمكن أن تدخل الإيمـان الـذي يـدور بين الإثبـات والنفي الزيـــــــــــــــادة والنقصـــــــــــــــان؟
فالجواب عندهم: لا؛ فإن الإيمان عندهم إذا ما فسر بمقـام الإثبـات والنفي فهــو واحــد، إمــا أن يثبت جميعــه وإمــا أن ينفى جميعــه، وحصـــــــروا زيادتـــــــه في مثـــــــل هـــــــذه الأوجـــــــه.
فقالوا: يزيد بتعدد أدلة الإيمـان بين المجتهـدين وبين المخـاطبين .. وهـذا لا شـك أنـه وجـه في زيـادة الإيمـان، لكن مقصـود السـلف رحمهم الله بتقريـر هـذه المسـألة ليس هـذا الوجـه؛ فـإن هـذا من الأوجـه البدهيـة الثابتـة بضـرورة العقـل، لكن المقصـود الأجـل في تقرير زيـادة الإيمـان في القـرآن وفي كلام السـلف هـو: أنـه يزيـد باعتبار مقـام الإثبـات والنفي، بمعـنى أن الشـخص قـد يـترك بعض الواجبات ولا يذهب إيمانه، مع أن هـذا الـواجب المعين الـذي تركـه ونفي عنه يسمى إيمانا، ولكنه لا يسمى تاركـا لكـل الإيمـان، وإنمـا سماه الشارع تاركا للإيمان باعتبار المقارنـة، على معـنى أنـه تـرك واجبا فيه، كقول النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في الصـحيحين: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) فإن العفاف عن الزنـا واجب .. ومــــــــــــــــا إلى ذلــــــــــــــــك.
وبهذا يتبين أن الوجه الثاني في التفريق بين قـول جمهـور السـلف وبين قول مرجئة الفقهاء هو: أن الإيمان عند الفقهـاء واحـد لا يزيـد ولا ينقص ..

وهذه الجملة هي مذهب لهم إذا قصد قـدرها الكلي، وأمـا إذا قصـد تمامهـــــا ولوازمهـــــا فهي ليســــــت مــــــذهبا لهم.
والفرق بين الأمرين: أنهم يجعلون ما لزم في أصـل الإيمـان إذا دار بين الإثبات والنفي فإنـه يكـون الكفـر والإيمـان فحسـب؛ ولهـذا لم يجعلوا العمل داخلا في مسمى الإيمان؛ لأنـه لـو دخـل في مسـمى الإيمان لأمكن نفي بعضه بالترك، وهذا يستلزم عنـدهم تـرك جملـة الإيمــان.
وأمـا إذا قصـد أنهم يقولـون: إن الإيمـان واحـد لا يزيـد ولا ينقص، وأنهم يـــذهبون إلى تســـاوي المؤمـــنين في درجـــة الإيمـــان .. فهذا ليس بصحيح كمذهب لـ حماد بن أبي سـليمان، ولكنـه مـذهب لجملة من الأحناف الذين شرحوا قـول حمـاد بن أبي سـليمان ومـا أخذه عنه أبو حنيفة.." (1)

"أقســام الجمــل الــتي يســتعملها الأئمــة في حكايــة مــذاهب الطوائف

هنا تنبيه لمن يقرأ في كتب المقالات، وهو أن أئمة السنة والجماعة الذين صنفوا في بيان معتقد السنة كـ ابن أبي عاصم وعبد اللــه بن أحمد والآجري وابن خزيمة وأمثال هؤلاء، أو حتى الإمـام ابن تيميـة رحمه الله -وإن كان أكثر تفصيلا في هذا البـاب- لهم اسـتعمال قـد تراجع عليه أهل العلم، وعلى الناظر في كتبهم أن يكـون على فقـه لوجهــه:
وهو أنهم إذا حكوا مذهبا لطائفة، فإنهم يصفونه بجملة من الجمـل، وهـــــذه الجملـــــة يمكن تقســــيمها على النحــــو الآتي:
الجملـة الأولى: هي قـول مطـابق للمـذهب الـذي نسـبت إليـه.
الجملة الثانية: هي قـول متضـمن في المـذهب الـذي نسـبت إليـه.
الجملـة الثالثـة: هي قـول لازم للمـذهب الـذي نسـبت إليـه.
وأضرب لذلك مثلا: بعض من يحكي مـذهب مرجئـة الفقهـاء يقـول: فعند حماد بن أبي سليمان ومن وافقه كـ أبي حنيفـة أن الأعمـال لا تـدخل في مسـمى الإيمـان، وأن الإيمـان عنـدهم واحـد لا يزيـد ولا ينقص، وأن إيمان أبي بكر وأئمة المؤمنين كإيمان آحـاد المسـلمين والفســـــــــــــــــــــــــــــــــــــاق.
فهـــــــــل هـــــــذا مـــــــذهب تـــــــام؟
الجــواب: لا.

---
(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/3

بل هذا وصف للمذهب.
فالجملة الأولى -وهي أنهم لا يدخلون الأعمال في مسمى الإيمان- مطابقة مطابقة تامة لمذهبهم.
والجملة الثانية -وهي أن الإيمان عندهم واحد لا يزيد ولا ينقص- متضمنة في المذهب كقدر كلي، وليس كقدر تفصيلي.
ولهذا نجد أن الجملة المطابقة جملة متحققة في المذهب جملة وتفصيلا، بخلاف الجملة المتضمنة، فهي تثبت كجمل كلية أو مطلقة أو عامة، ولا يلزم بالضرورة أن سائر تفاصيلها تكون متحققة عندهم.
أما الجملة الثالثة -وهي أنهم يجعلون إيمان أبي بكر وأئمة المؤمنين كإيمان آحاد المسلمين والفساق- فهي جملة لازمة، لكنهم لما جعلوا الإيمان واحدا لزم أن جميع المسلمين على قدر من التساوي فيه.
والمذاهب تضبط بحقائقها المطابقة أو المتضمنة أو اللازمة، لكن يجب أن تبقى المطابقة مطابقة، وأن تبقى المتضمنة متضمنة، ولا يزاد على التضمن إلى درجة التطابق.
وأما لازم المذهب -وإن كان فيه خلاف يسير عند بعض النظار- فقد حكي جملة الإجماع على أن لازم المذهب ليس مذهبا للطائفة، سواء من أهل السنة أو من غيرهم، ولكنه طريق يذكر ليظهر **به** **غلط هذه** الطائفة المخالفة للسنة والجماعة.
لأن من قرأ هذه الجمل الثلاث إنما تكون الجملة الثالثة هي الأظهر في نفسه مفارقة للعقل ومفارقة لبدهيات الشرع.
ومثال هذا: لو أن عاميا قرئت عليه هذه الجمل فإنه قد لا يستوعب الأولى -وإن كان الإشكال فيها- وربما الثانية، لكن لو قيل له: هؤلاء يقولون: إيمان أبي بكر كإيمان الفساق، لقال: هذا مذهب فاسد ..
إذا لوازم المذاهب إنما تذكر لتوزن بها المذاهب، وأما أنها مذاهب تنسب إلى أصحابها فهذا لا يجوز.
وقد كان ابن حزم رحمه الله يقرر هذا الرأي -أن لازم المذهب ليس مذهبا- لكنه أخذ كثيرا من الطوائف بلوازم أقوالهم وعن هذا كفرهم، وهذا -أيضا- موجود عند من عندهم زيادة في التكفير للمخالفين للسلف من أهل البدع في الغالب، حيث يظهر أنهم يعتمدون على اللوازم، ومن اعتمد على اللوازم وفرض أنها مذاهب لأصحابها فإنه لن يسعه في هذا المقام إلا أن يذهب إلى التكفير.

والمقصود من هذا: أنه ينبغي لطالب العلم أن يضبط هذه القاعدة، وأن يكون فقيها في قراءته لكلام علماء السنة، وهو أنهم يجملون المسائل، فيذكرون المذهب على الوجه المطابق والمتضمن واللازم، وأحيانا يذكرون المطابق فقط.

فهذه القاعدة ليس بالضرورة أنها قاعدة مطردة.

وهذان الوجهان على ما فيهما من التقرير والتقييد هما أخص أوجه الفرق بين مذهب حماد بن أبي سليمان ومن وافقه وبين مذهب جمهور أئمة السلف.

ومن هنا يظهر أن شرح جملة من فقهاء الأحناف لهذا المذهب ليس بالضرورة أنه ممثل له.

وهذا هو السبب الذي جعل بعض المتأخرين من أهل العلم ينسبون إلى حماد والفقهاء من المتقدمين من أهل الكوفة بعض القول الشديد؛ فقد نقل عنهم أقوال مجملة ليس فيها التصريح بهذا الكلام، وبعد ذلك جاء الحنفية وعندهم إشكال أن مادتهم مختلفة، فإن من الأحناف كرامية وهؤلاء عندهم مادة تجسيم في الصفات ومبالغة في الإثبات.

ومنهم ماتريدية.

ومنهم أهل حديث.

ومنهم أهل فقه.

فهم مع تعدد مآخذهم في تقرير مسائل أصول الدين بين علم الكلام والتصوف وبين طريقة الفقهاء وطريقة أهل الأثر إلا أنهم التفوا غالبا -وليس دائما- في مسألة الإيمان على الجملة المروية عن أبي حنيفة، ثم أخذوا يشرحونها ويفرعون عنها، وكل من شرح أو فرع من هؤلاء فإنه يتأثر بمادته.

فالماتريدية يتأثرون بمادتهم، حتى إن منهم -وهذا قول مشهور لـ أبي منصور - من لا يجعلون قول اللسان داخلا في مسمى الإيمان، بل يجعلون الإيمان هو التصديق كالقول المروي عن أبي الحسن الأشعري؛ فصار الماتريدية يحاولون الجمع بين أقوال بعض أئمة الماتريدية المتكلمين الذين يقولون أن الإيمان هو التصديق وبين قول أبي حنيفة، فيخففون قول أبي حنيفة عن محتواه ويقربونه إلى قول من يقول: إن الإيمان هو التصديق.

وقد تأثر بمثل هذه التفريعات بعض فقهاء الأحناف أو الأثرية منهم؛ وليس المقصود من هذا أن نعين واحدا كـ أبي جعفر الطحاوي أو

غيره إنما المقصود أن شـرح المتـأخرين من الأحنـاف لقـول حمـاد رحمه الله ليس بالضرورة أن يكون شرحا ممثلا لقول حماد نفسـه، بل المروي عن حماد جمل عامـة، المتحقـق منهـا مـا سـبق ذكـره. ولهذا لم يذكر عنهم المصنف إلا المجمل فقط، لكنـه لمـا تكلم في آخـر كتابـه هـذا عن أقـوال المرجئـة المغلظـة بين مـا عنـدهم من الخروج في مسألة الأعمال، وفي مسألة أن الإيمان واحد، وحقيقـة هذه القول عندهم، وأنهم يلتزمونه على قدر من التحقيق.." (1)

"الجواب عن شبهة المرجئة: لو كـان العمـل أصـلا في الإيمـان لمـــا أمكن ثبـــوت الإيمـــان قبـــل فـــرض العمل [وعلى هذا كل مخاطبته كـانت لهم فيهـا أمـر أو نهي بعـد الهجـرة، وإنما سـماهم بهـذا الاسـم بـالإقرار وحـده إذ لم يكن هنـاك فـرض غـــيره.

فلما نزلت الشـرائع بعـد هـذا وجبت عليهم وجـوب الأول سـواء، لا فــرق بينهــا؛ لأنهــا جميعهــا من عنــد اللــه، وبــأمره وبإيجابــه].

هــذا الكلام فيــه رد على شــبهة بعض المرجئــة، فــإن من شــبههم وحججهم أنهم يقولون: إن الإيمان كـان ثابتـا في أول الإسـلام قبـل العمل، فلو كان العمل أصلا في الإيمان لما أمكن ثبوت الإيمان في أول الإســـلام.

وهذا غلط من جهة العقل قبل أن يكون غلطـا من جهـة الشـرع؛ لأن الإيمان هو ما وجب الإيمان به في كلام اللـه ورسـوله، والعمـل قبـــل فرضـــه ليس حكمـــا شـــرعيا.

وهذه القاعدة التي فرضوها لو طردوها ما صـحت لهم؛ فـإن هنـاك تصـديقات ذكـرت في الكتـاب والسـنة بعـد كلمـة الشـهادتين -كالتصـديق بقصـص الأنبيـاء، فـإن من لم يـؤمن بقصـص الأنبيـاء والمرسـلين في القـرآن وكـذبها يكـون كـافرا- ومـع ذلـك أصـبح التصديق بهذه الأخبار من الإيمان، مع أن إيمان المـؤمن قبـل بلـوغ الخطـــاب كـــان ثابتـــا.

فقولهم: لو كان العمل أصـلا في الإيمـان لمـا أمكن ثبـوت الإيمـان قبل فرض العمل، يرد عليه بأنه لو كان الأمر كذلك لقيـل أيضـا: إن ما زاد على أصـل الإيمـان من التصـديقات لا يعـد من الإيمـان؛ لأن الإيمان الأول ثبت قبل نزولها أو قبل الخـبر بهـا، فكـل مـا فرضـوه

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/5

على العمل يلزم فرضه على التصديقات التي تأخر الإخبار بها.." (2)

"القتال الذي وقع في زمن أبي بكر رضي الله عنه [والمصدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق -رحمة الله عليه- بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة كجهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الشرك سواء، لا فرق بينها في سفك الدماء وسبي الذرية واغتنام المال، فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها].

حصل في زمن أبي بكر رضي الله عنه القتال لثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: من ارتد عن أصل الإسلام، وأعلن الكفر بالله وبرسوله ..

فهؤلاء لا خلاف بين المسلمين أنهم كفار مرتدون.

الطائفة الثانية: من جحد وجوب الزكاة، ورأى أن الزكاة شريعة في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد ذلك لا زكاة في الإسلام، فهؤلاء أيضا بالإجماع المتحقق أنهم كفار؛ لأنهم جحدوا واجبا معلوما من الدين بالضرورة بعد قيام الحجة عليهم.

الطائفة الثالثة: من لم يظهر جحد وجوب الزكاة، وإنما منعوا أداءها، وهم أهل شوكة ومنعة -أي: أهل قتال-.

وهذه الطائفة يقرر جمهور الفقهاء المتأخرين من أصحاب الأئمة - بعد طبقة الأئمة الكبار، والقرون الثلاثة الفاضلة- في كتب الفقه أنها طائفة باغية، وليست طائفة مرتدة، وممن ذكر هذا وكرره ونسبه إلى الجمهور من الفقهاء الخطابي والنووي رحمهما الله وغيرهما، وهو موجود في كتب الفقه للمذاهب الأربعة.

ونزع جملة من فقهاء المذاهب الأربعة -وهم المحققون في مذاهب أئمتهم- إلى أن هؤلاء مرتدون.

أما قول السلف الأول في شأن هؤلاء فإن المشهور، والذي عليه التقرير في نقل أقوال المتقدمين من السلف أنهم كانوا ينزعون إلى أن هذه الطائفة طائفة مرتدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وقد اتفق الصحابة والأئمة من بعدهم على قتال مانعي الزكاة، وإن كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائغة، ولهذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها، وإن أقروا بالوجوب كما أمر

(2) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/4

الله".
وقد غلط الإمام ابن تيمية طائفة من الفقهاء كـ الخطابي وغيره فيما قرروه من أن هؤلاء قوم بغاة.
وبهذا يظهر عدم وجود إجماع صريح على أن الطائفة الممتنعة عن أداء الزكاة كافرة، لكن هذا هو المتقرر في كلام المتقدمين؛ فإنه لم ينضبط عن أحد من المتقدمين أنه جعل هذه الطائفة ليست طائفة مرتدة.
وقد أشار المصنف رحمه الله عند ذكر قصة أبي بكر ومراجعة عمر له إلى الإجماع بقوله: "والمصدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق -رحمة الله عليه- بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الشرك سواء".
فهو التمس هذا الإجماع التماسا من القصة، لكن الإجماع الذي أشرت إلى أنه لم يصرح به عند المتقدمين: هو الإجماع الذي عليه توارد الكبار حتى تكون المسألة لا تحتاج إلى نظر، كإجماعهم على أن الإيمان قول وعمل
أما أن بعض المتقدمين فقه من القصة وجه إجماع عند الصحابة فذكره فهذا موجود، ومن أخص من ذكر هذا المصنف رحمه الله.
فكون هؤلاء الممتنعون أهل ردة هذا هو المعروف في كلام المتقدمين من السلف كـ مالك وأحمد والأوزاعي وأمثالهم، وهو المذهب الصحيح.." (1)
"من الأدلة على أن الإيمان قول وعمل: أنه كلما نزلت شريعة التحقت باسم الإيمان
قال المصنف رحمه الله: [ثم كذلك كانت شرائع الإسلام كلها، كلما نزلت شريعة صارت مضافة إلى ما قبلها لاحقة به، ويشملها جميعا اسم الإيمان فيقال لأهله: مؤمنون].
قوله رحمه الله: (ثم كذلك كانت شرائع الإسلام كلها) هذا إلحاق بما ذكره في شأن مسألة الزكاة، وهو لا يريد بهذا أن كل شرائع الإسلام تعطى الحكم الذي ذكره في مسألة الزكاة وقتال أبي بكر لمانعيها، وإنما مراده أن الإيمان ابتدأ بذكر الشهادتين، ثم كلما نزلت شريعة من الشرائع فإنها تكون داخلة في مسماه.
أما أن الشريعة الواحدة إذا تركها قوم، وقاتلوا على تركها، وامتنعوا عنها يكفرون بذلك فإن هذا ليس مرادا له؛ فإن هذا أمر اختص

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 3/9

بمسألة الزكاة وأمثالها من المسائل الكبار.
وأما ما دونها من المسائل فإن هذا الحكم لا يلزم أن يكون مطردا فيها.
[وهذا هو الموضع **الذي غلط فيه** من ذهب إلى أن الإيمان بالقول، لما سمعوا تسمية الله إياهم مؤمنين، أوجبوا لهم الإيمان كله بكماله، كما غلطوا في تأويل حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الإيمان ما هو؟ فقال: (أن تؤمن بالله ..) وكذا وكذا، وحين سأله الذي عليه رقبة مؤمنة عن عتق العجمية فأمر بعتقها وسماها مؤمنة، وإنما هذا على ما أعلمتك من دخولهم في الإيمان، ومن قبولهم وتصديقهم بما نزل منه، وإنما كان ينزل متفرقا كنزول القرآن].
هذا كله تقرير لاستدلاله الأول: أنه كلما نزلت شريعة من الشرائع التحقت باسم الإيمان.
وهو بهذه الطريقة يشير إلى أصل عند المرجئة في الجملة -من الفقهاء وغيرهم- في تقريرهم لمسألة الإيمان، وهو أنهم اعتبروا ظاهر جملة من النصوص النبوية وكذلك جملة من الآيات القرآنية التي فيها ذكر الإيمان قبل ورود العمل، فقالوا: إن الله سبحانه وتعالى يقول: {يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا} [الحج:77] فأثبت لهم الإيمان قبل ثبوت العمل، فإن المدعو إلى فعل العمل ثبت له الاسم قبل فعل العمل.
وقد سبق تقرير استدلال السلف بهذا النوع من الآيات -وهي آيات النداء-.
ومن هنا نقول: إن كثيرا من الآيات في باب الإيمان هي محل تردد من جهة الاستدلال بين أئمة السلف وبين المرجئة، والفقهاء هم أخص طوائف المرجئة استدلالا بآيات القرآن، بمعنى أن مرجئة الفقهاء -كـ حماد ومن وافقه من المتقدمين من الفقهاء- ما كانوا يستعملون في الاستدلال على قولهم الجمل الكلامية أو الأصول الكلامية النظرية التي أدخلها غلاة المرجئة فيما بعد، إنما كانوا يعتبرون بعض ظواهر النصوص.
وأما الجواب عن قول المرجئة: إن الله ناداهم باسم الإيمان قبل فعلهم العمل؛ فدل على ثبوته قبل ذلك.
فيقال: هذا يدل على أن الإيمان يزيد وينقص، فإنه بإجماع أهل السنة وبإجماع أئمة السلف المخالفين لأئمة المرجئة من الفقهاء

وغيرهم، أن الناس قبل فعلهم العمل -الذي ابتدأ ذكره بخطاب مختص- على الإيمان، وإنما الاعتبار بتحقيق هذا الأمر بعد وروده، فمن حققه فقد استكمل الإيمان وزاد إيمانه، ومن لم يحقق الأمر؛ فإن كان الأمر في الأصول فتركه فقد ترك أصل الإيمان، وإن كان من مسائل الفروع فتركه فقد نقص إيمانه.
وعلى هذا يمكن القول من وجه آخر: إن استدلال المرجئة فرع -وقد أشار إلى هذا المصنف- عن قولهم: إن الإيمان واحد لا يزيد ولا ينقص.." (1)

"استعمال الإيمان مطلقا ومقيدا
وهنا قاعدة تطرد، وبها يعرف الجواب عن آيات الإيمان وأحاديثه في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهي: أن الإيمان يستعمل مطلقا ويستعمل مقيدا، فإذا استعمل مطلقا أريد به مراد، وإذا استعمل مقيدا أريد به مراد، والمرادان وإن اختلفا باعتبار السياقين إلا أن اختلافهما لا يستلزم اختلاف المراد بمسمى الإيمان في الشرع.
والمقصود باستعماله مطلقا هو ذكره على وجه الإطلاق، إما بذكره باسم الإيمان أو بذكره صفة للمؤمنين.
فمن الأول: قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم في صحيحه وأصله في البخاري: (الإيمان بضع وسبعون شعبة)، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث وفد عبد القيس وهو في الصحيحين: (الإيمان: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخمس من المغنم)
ومن الثاني: قوله تعالى: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم} [الأنفال:2]
والمراد بالإيمان في هذا الاستعمال -أي: المطلق- الدين؛ فإن اسم الإيمان في السياقات السابقة تدخل فيه الأعمال الظاهرة والباطنة.
مثلا: قول الله تعالى: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم} [الأنفال:2] هذا تحقيق للإيمان في القلب. {وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا} [الأنفال:2]
وقوله سبحانه وتعالى: (زادتهم إيمانا) هذا الإطلاق يشمل الظاهر والباطن.

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/2

وقوله سبحانه وتعالى: {وعلى ربهم يتوكلون} [الأنفال:2] هذا من مسائل القلب.
ثم قوله سبحانه وتعالى: {الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون} [الأنفال:3] هذا من مسائل العمل.
فهذا بيان كون الإيمان قولا وعملا.
وأما الاستعمال المقيد فهو: أن يقترن بذكر اسم الإيمان اسم الإسلام أو العمل.
فمن الأول: قول الله تعالى: {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا} [الحجرات:14] وتفريق النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل بينهما.
ومن الثاني: قول الله تعالى: {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا} [الكهف:107]
وهذا الاستعمال يراد به وجه من الاختصاص، كأن يراد به أصل الإيمان الذي هو القلب، وهو الإيمان الذي ذكر مع الإسلام في قول الله تعالى: {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم} [الحجرات:14] فمن صريح السياق أن الإيمان أشرف من الإسلام، وإنما أريد بالإسلام هنا الظاهر من الأعمال؛ ولهذا قال: {ولما يدخل الإيمان في قلوبكم} [الحجرات:14].
فإذا استعمل الإيمان في الكتاب أو السنة مقيدا فإن ما قارنه أو قيده -وهو الإسلام أو العمل الصالح- يكون خارجا عن مسماه -أي: عن مسمى الإيمان- في هذا السياق وإن كان لازما له، وخروجه عن مسماه في هذا السياق لا يستلزم خروجه عن مسماه في سائر السياقات، والدليل على أنه لا يستلزم: أن الله أدخل الأعمال الصالحة في الإيمان في ذكر الإيمان المطلق؛ فخروجه عن مسماه في هذا السياق لا يستلزم الخروج في سائر السياقات، فضلا عن الحقيقة الإيمانية الشرعية التي هي مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، والتي هي مجموع السياقات المطلقة والمقيدة.
وهذا الأصل من فقهه بان له تفصيل السلف في هذه المسألة، وبان له **أن غلط المرجئة** من عدم فقههم لهذا الأصل.
وهذا الأصل هو الطريق المحقق في هذه المسألة، ويتفرع عنه أن الإيمان له أصل وله كمال، وأنه يزيد وينقص.." (1)

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/3

"من الأدلة على أن العمل يدخل في مسمى الإيمان: حديث وفد عبد القيس

[ففي حديث منها أربع، وفي آخر خمس، وفي الثالث تسع، وفي الرابع أكثر من ذلك.

فمن الأربع، حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه: (أن وفد عبد القيس قدموا عليه فقالوا: يا رسول الله! إنا هذا الحي من ربيعة، وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر، فلسنا نخلص إلا في شهر حرام، فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من وراءنا. فقال: آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمان -ثم فسره لهم-: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، وأنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير)

قال أبو عبيد: حدثناه عباد بن عباد المهلبي قال: حدثنا أبو جمرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه بذلك].

هذا الحديث من رواية ابن عباس حديث متفق عليه، وقد أخرجه الإمام مسلم -أيضا- في صحيحه من رواية أبي سعيد الخدري، وتفرد به.

وهذا الحديث يعد من أشرف الأحاديث عند أهل السنة والجماعة في تقرير مسألة الإيمان ودخول العمل فيه، فهو صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الإيمان هنا بما فسر به الإسلام في حديث جبريل عليه السلام، فإنه لما جاء وفد عبد القيس قال: (آمركم بالإيمان بالله وحدة؛ أتدرون ما الإيمان بالله وحدة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم) فلم يقل: أن تؤمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله، وإنما قال: (شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان).

وعليه فمن قال من المرجئة -وهذا يقوله حتى فقهاؤهم-: إن دخول العمل في الإيمان هو من باب المجاز؛ يلزم منه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر الإيمان لهم هنا؛ لأن المعاني المجازية يصح نفيها!

وهذا غلط متين في تقرير المرجئة لمسألة العمل ودخوله في الإيمان، فإنه يلزم منه تفريغ النصوص من حقائقها الشرعية، وأن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا السياق لم يجبهم في تقرير مسألة الإيمان.

إذا: في ذكره صلى الله عليه وسلم لهذه الخصال في تقرير اسم الإيمان إبانة لمسألتين:
المسألة الأولى: أن العمل داخل في مسمى الإيمان.
المسألة الثانية: أن العمل أصل في الإيمان؛ لأن الشارع لما فسر الاسم المطلق جعل مادة تفسيره بالعمل؛ فدل على أن العمل أصل فيه، ولا سيما أن القوم إنما سألوا عن الأصل اللازم الذي تقع به النجاة.
فإن قيل: إذا كانوا قد سألوا عن الأصل اللازم فلم لم يبين لهم صلى الله عليه وسلم المبدأ وهو تصديقات القلب؟
قيل: لأن القوم قد عرفوا أصول التصديق، وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره فقد كانوا مسلمين، ولهذا أبان لهم الأصل الظاهر وهو العمل.
أما قوله: (آمركم بأربع) ثم أمرهم بخمس ..
فهذا مما تتجوز فيه العرب، وإنما أراد أن الأربع هي أصول الإيمان، وما زاد عليها فمن الشرائع، كقوله: (وأن تؤدوا خمس ما غنمتم).
وقوله: (وأنهاكم عن الدباء والحنتم والنقير والمقير) هذه منسوخة على الصحيح، وهو مذهب الجمهور وأصح الروايتين عن أحمد، فقد كان هذا التحريم في أول الأمر ثم نسخ بحديث بريدة رضي الله عنه: (نهيتكم عن الظروف، وإن ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه، وكل مسكر حرام)." (1)
"وجود الخلاف في حكم ترك الصلاة
الصواب: أن المسألة ليس فيها إجماع عند السلف؛ لأن هذا الإجماع الذي ذكره إسحاق بن إبراهيم يعلم بالضرورة أنه ممتنع التحقق؛ فإن من يقولون بالإجماع أو من يكفرون تارك الصلاة لم يتفقوا على أن ترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها كفر وخروج من الملة، بل عامة أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين على خلاف هذا، وهو الذي تدل عليه سائر النصوص الصريحة.
وعلى هذا يكون كلام إسحاق فيه تعذر، إلا إذا حمل كلامه على الامتناع، ولهذا من نقلوا كلام إسحاق نقلوه على وجهين:
الوجه الأول: منهم من يرويه عنه بالوجه السابق.
الوجه الثاني: ومنهم من يرويه عنه بقوله: "كان رأي أهل العلم من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى زماننا هذا: أن تارك الصلاة

---
(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/9

عمدا من غير عـذر حـتى يـذهب وقتهـا كـافر، إذا أبى من قضـاءها، وقـــــــــــــــــــــــــال: لا أصـــــــــــــــــــــــليها".
فإذا حمـل -أي قولـه: وأبى قضـاءها- على الممتنـع فلا شـك أن من ترك صلاة ودعي إليها وامتنع عنها إلى حد القتل فإنه يكـون كـافرا؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: "من دعي إلى صلاة واحدة أو أكثر فامتنع، فقيـل: هـذا حـده القتـل، فصبر على السـيف، فهـذا كـافر باتفـاق المســـلمين؛ قـــال: لأنـــه يمتنـــع أن يكـــون قتـــل على الفســـق.
قـال: وأمـا قـول بعض أصـحاب الأئمـة الثلاثـة أن هـذا يقتـل على الفســـــق **فهـــــذا غلـــــط على** الشـــــريعة وعلى أئمتهم".
وبهـذا يكـون الأظهـر في هـذا أن هـذه المسـألة مسـألة نـزاع بين السـلف، وإن كـان يمكن أن يقـال: إن الجمهـور من السـلف كـانوا يـــــــــــذهبون إلى أن تـــــــــــارك الصـــــــــــلاة كـــــــــــافر.
لكن الخلاف معروف ومشهور ومضاف للأكـابر كـ الزهـري ومالـك والشافعي، فضلا عن مرجئة الفقهاء، لكن لا يـذكر مرجئـة الفقهـاء هنا؛ لأن الإشكال في أصلهم، وإنما نريد هنا بالسلف الذين يقولون: الإيمـــــــــــــــــــــــان قـــــــــــــــــــــــول وعمـــــــــــــــــــــــل.
وأما قول عبد الله بن شـقيق: "لم يكن أصـحاب النـبي صـلى اللـه عليه وسلم يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة" فهـو أثـر محفوظ عن عبـد اللـه بن شـقيق، لكن مالكـا والزهـري وإن كـانوا متأخرين عن عبد الله بن شقيق إلا أنهم أعلم بآثار الصـحابة رضـي الله عنهم وبسننهم وبهـديهم من عبـد اللـه بن شـقيق، والزهـري لا شك أنه فوق عبد الله بن شقيق بمراحـل في ضـبط آثـار الصـحابة رضي الله عنهم، حتى إنه -كمـا قـال الإمـام ابن تيميـة - لم يحفـظ عليـــــــــــــــــــــــــــــــه غلـــــــــــــــــــــــــــــــط.
فالمقصـود: أن الأكـابر كـ الزهـري ومالـك، وبعض أئمـة المدينـة، وبعض أئمة العراق ما كانوا يذهبون إلى أن تارك الصلاة كافر، وهذا يفيد أن هذه المسألة مسألة نزاع.." (1)
"ذكـــــــــــــر الخلاف في حكم تـــــــــــــرك الصـــــــــــــلاة
فإن قال قائل: ذكر الخلاف قد يهون من شأن الصلاة عند العامة أو عنـــــــــــــــــد من يتســـــــــــــــــاهل بهـــــــــــــــــا.
قيل: هنا قاعـدة، وهي: أنـه عنـد الحـديث إلى العامـة والسـواد من المسلمين على المنبر وفي المجالس العامة يقال: قال النبي صلى

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/15

الله عليه وسلم: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) وليس من الفقه أن يقال -إذا كان القائل لا يرى كفر تارك الصلاة-: والصحيح أن هذا ليس من الكفر المطلق بل هو كفر دون كفر؛ فإن العامة والسواد من المسلمين يحدثون بما كان الرسول يحدث به الصحابة؛ لأن حديثه صلى الله عليه وسلم لم يكن للصحابة وحدهم، بل هو حديث للأمة جميعها.
لكن إذا جاء مقام التحقيق أو وجد رجل قد مات وهو يترك بعض الصلوات، وردت مسائل: هل يغسل؟ هل يصلى عليه؟ هل يرث؟ هل يورث؟ هل يدعى له بالرحمة؟ هل يعد من المسلمين؟ ..
فهذا مقام شديد أيضا، وليس من السهولة أن يقال: من ترك صلاة حتى خرج وقتها لا يصلى عليه، ولا يكفن، ولا يدفن في مقابر المسلمين
أي: يعطى جملة أحكام الكفار.
وقد استدل الموفق ابن قدامة رحمه الله على أن ترك الصلاة ليس كفرا بالإجماع.
فقال: "لا نعلم في عصر من الأعصار أحدا من تاركي الصلاة ترك تغسيله، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ولا منع ورثته ميراثه، ولا منع من ميراث مورثه، ولا فرق بين زوجين لترك صلاة من أحدهما، مع كثرة تاركي الصلاة، ولو كان كافرا لثبتت هذه الأحكام كلها".
وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على هذا الاستدلال من الموفق وغيره من العلماء فقال: "إن كثيرا من يظن أن من قيل: هو كافر، فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث، ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك".
فهو يقرر أن هذا **الاستدلال غلط من** جملة من الفقهاء من أصحاب الأئمة؛ فقد فرضوا أن من قيل عنه: إنه مرتد أنه يلزم أن تطبق أحكام الردة الظاهرة عليه، والصحيح أن هذا غير لازم.
فإن تطبيق أحكام الردة إنما يكون بحسب قيام الحجة، وفرق بين الكفر الذي يوافي العبد به الله، وبين الكفر الظاهر الذي تقوم عليه الحجة.." (1)

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 4/17

"السبب في اختلاف السلف في مسألة الاستثناء في الإيمان
إن قيل: فلم كان جملة من السلف ينزعون إلى الاستثناء ويؤكدون شأنه، وجملة من الأئمة ينزعون إلى تركه؟
قيل: هذا من حكمتهم وفقههم؛ فإن من نزع من السلف إلى تأكيد مسألة الاستثناء فإن مراده بذلك الرد على المرجئة، الذين جمهورهم يحرمون الاستثناء ويمنعونه؛ لكون الإيمان عندهم واحدا بالتصديق ونحوه ..
ولهذا إذا قيل: صاحب السنة من بعدهم ينزع إلى أي الوجهين في أجوبة السلف؟
قيل: ينزع إلى جميعها بحسب المقاصد والأحوال؛ ولهذا قال الله للمؤمنين: {قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا} [البقرة:136] ولم يلزم من ذلك أن يقولوا: إن شاء الله، والعبد يقول: لا إله إلا الله ولا يقول: إن شاء الله.
فالقول بأن الاستثناء واجب في الإيمان ليس بصحيح، ومن نقل عنه الوجوب من السلف فإنه معلق بمقصد من المقاصد الشرعية، وأما أن أحدا من السلف يوجب الاستثناء في سائر المقامات وباعتبار سائر المقاصد فهذا لا يصح عن واحد من السلف، ومن حكى عن أحد من السلف إيجاب الاستثناء في سائر المقامات، وباعتبار سائر المقاصد **فهذا غلط عليه**، وإن كان هذا قد حكاه بعض المتأخرين من أهل العلم.
بل الصواب: أن جوابات السلف هنا هي على مادة التنوع، وليس التضاد أو الخلاف اللفظي؛ لأن الخلاف اللفظي معناه أن لا فرق بين حقيقة الأقوال، وخلاف التنوع: أن يكون لكل معنى، وليس بين المعاني تعارض.
أي: أن هذا يقصد معنى فيستثني، ويقصد الآخر معنى آخر فيترك الاستثناء، فمن استثنى قصد ترك التزكية أو قصد أن الإيمان قول وعمل وهو لم يستتم التمام في القول، ومن ترك الاستثناء قصد أن أصل الإيمان مما يجزم به، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الجارية: (أعتقها؛ فإنها مؤمنة)، ولم يقل صلى الله عليه وسلم: إن شاء الله؛ مع أن الجارية لم يستفض إيمانها، حتى كان معاوية بن الحكم مترددا في شأنها إلى أمثال ذلك.." (1)

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/4

"مــذهب المرجئــة في مســألة الاســتثناء في الإيمــان
أما أهل البـدع فكمـا أسـلفت أنهم تكلمـوا في هـذه المسـألة على أصول بدعهم، ومن هنا حرم عامة المرجئـة الاسـتثناء في الإيمـان؛ لأنــه يعــني الشــك، **وهــذا غلــط من** جهــتين:
الأولى: أنهم فرعوا هذا القول عن أن الإيمان واحـد، والصـواب: أن الإيمــان يزيــد وينقص، وهــو قــول وعمــل.
الثانية: أنه لو فرضـنا جـدلا أن الإيمـان واحـد، فـإن الاسـتثناء بـذكر مشـيئة الـرب في الأمـور المحققـة أمـر سـائغ، بشـرط أن يكـون المتكلم لا يقصد التردد، وهذا كقوله تعالى: {لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شـاء اللـه آمـنين} [الفتح: 27] ولهذا قال الله تعالى: {ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا * إلا أن يشـاء اللـه} [الكهـف:23 -ـ 24] ولـو كـان الإنسـان عازمـا وجازما في مقصد فعله.." (1)
"من أوجــه الاســتثناء أن الإنســان لا يــدري بمــاذا يختم له هنـا وجـه ثـالث أيضـا في مقاصـد السـلف في الاسـتثناء: وهـو أن الإنسان لا يعلم ماذا يختم له، فيقول: هو مؤمن إن شاء الله؛ لأنه لا يــدري بالخاتمــة، واللــه ســبحانه وتعــالى هــو العليم بــذلك.
إذا قد يستثني من يستثني من السـلف أو يسـوغ الاسـتثناء أو يـأمر بــــه؛ لكــــون الإنســــان لا يــــدري مــــاذا يختم لــــه.
وهذا الوجه -أعني الثالث- يختلف عن الوجه الذي كان يعلل بـه ابن كلاب، فقد كان يذهب إلى إيجاب الاستثناء في الإيمان؛ ويعلل ذلـك بــــأن الإنســــان لا يــــدري مــــا يــــوافي بــــه ربــــه.
فـــــــــالمؤمن عنـــــــــده المـــــــــوافي.
والفرق بين اعتبـار ختم العمـل عنـد من يسـتثني من السـلف وبين مسـألة الموافـاة عنـد ابن كلاب ومن وافقـه، أن ابن كلاب كـانت عنده قاعدة -وهي قاعـدة بدعيـة- وهي: أن الإيمـان هـو مـا يـوافي العبد به ربه، فمن علم الله أنه يوافيه بالإيمان فإنه لا يـزال محبوبـا له حتى حال كفره، ومن علم اللـه أنـه لا يوافيـه إلا بـالكفر فإنـه لا يـزال مبغضـا عنـده حـتى حـال إيمانـه الـذي يعقبـه كفـر وردة ..
وهـذا الوجـه من البـدع الحادثـة في كلام ابن كلاب؛ ولهـذا إذا قـال شـيخ الإسـلام: "وهـذا الوجـه في الاسـتثناء لم ينطـق بـه أحـد من السـلف"، فلا بـد أن يفـرق بينـه وبين مسـألة الختم؛ فمسـألة ختم

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/5

العمل وجه معروف في كلام السلف، وأما الموافاة فمراد ابن كلاب بها: أن الإيمان هو الموافاة، وأما الإيمان الأول -الذي لا يوافي به، أو يعقبه ردة وما إلى ذلك- فليس إيمانا، وكذلك الكفر الأول الذي يعقبه إيمان لا يكون صاحبه حال كفره مبغضا .. ! ولا شك أن هذا غلط، بل الكفار حال كفرهم مع أن الله يعلم أن منهم من يؤمن مبغضون عنده سبحانه وتعالى.." (1)

"مذهب المرجئة والخوارج في تفسير الآيات الدالة على زيادة الإيمان

وقد يرد هنا سؤال: ما هو موقف المخالفين للسلف من هذا التصريح في كتاب الله بزيادة الإيمان؟

[وأما الذين رأوا الإيمان قولا ولا عمل فإنهم ذهبوا في هذه الآيات إلى أربعة أوجه].

هذا التفسير ليس خاصا بمن يقول: إنه قول، فمن المعروف أن من يقول: إن الإيمان قول فقط هو محمد بن كرام السجستاني، بل هو -أيضا- تفسير من يقول: إن الإيمان هو التصديق كجمهور المرجئة، ومن يقول: إن الإيمان قول وعمل ولكنه لا يزيد ولا ينقص، كالمعتزلة والخوارج، فإن جميع هؤلاء يفسرون هذه الآيات بما يأتي ..

[أحدها أن قالوا: أصل الإيمان الإقرار بجمل الفرائض مثل الصلاة والزكاة وغيرها، والزيادة بعد هذه الجمل، وهو أن تؤمنوا بأن هذه الصلاة المفروضة هي خمس، وأن الظهر هي أربع ركعات، والمغرب ثلاثة ..

وعلى هذا رأوا سائر الفرائض.

والوجه الثاني أن قالوا: أصل الإيمان الإقرار بما جاء من عند الله، والزيادة تمكن من ذلك الإقرار.

والوجه الثالث أن قالوا: الزيادة في الإيمان الازدياد من اليقين.

والوجه الرابع أن قالوا: إن الإيمان لا يزداد أبدا، ولكن الناس يزدادون منه].

هذا هو تفسير المرجئة ويشاركهم في بعضه الخوارج، وإن كان الخوارج يرتبونه على قولهم المعروف.

وهذا التفسير لما ذكر من زيادة الإيمان في القرآن لأهل العلم تجاهه طريقان:

---

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/7

الطريق الأول: أن هذا التفسير غلط؛ لأنه وإن كان بعضه ممكنا من جهة جملة المعاني إلا أن تفسير الآيات المعينة به خروج عن السنة ومـــــــراد اللـــــــــــه ورســـــــوله.
الطريـــق الثـــاني: أن هـــذا تفســـير قاصـــر، وفيـــه تحكم. أي: قصر للزيادة على هذه المعاني، ولا شـك أن الزيـادة أجـل من هـذا المعـنى، فهي في الأعمـال الظـاهرة والباطنـة المـذكورة في قوله: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكـر اللـه وجلت قلـوبهم وإذا تليت عليهم آياتـه زادتهم إيمانـا وعلى ربهم يتوكلـون * الـذين يقيمـون الصـــلاة وممـــا رزقنـــاهم ينفقـــون} [الأنفـــال:2 -ـــ 3] فمن هذا السياق وأمثاله أن الزيادة متحققة في الأعمـال الظـاهرة والباطنـة، وأنهـا متحققـة في التصـديقات، ولهـذا قـال: (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا) أي: تصديقا ويقينا، كما أنها زادتهم بقوله: (وعلى ربهم يتوكلـون) تـوكلا، وهـذا فعـل القلب، وزادتهم فعلا في الجوارح وهو قوله: {الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقــون} [الأنفـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــال:3].
فبين من سياق الآيات أن الزيادة والنقصان متعلقـة بأوجـه الإيمـان كلهـا الظـاهرة والباطنـة، فيكـون القصـر على هـذا من التحكم في تفسير كلام الله ورسوله.." (1)

"حقيقـة الخلاف بين مرجئـة الفقهـاء وبين السـلف في مسـألة الإيمـــان

قبـل أن ننتقـل عن تقريـر الفـرق بين قـول مرجئـة الفقهـاء وقـول السـلف، يمكن أن يلخص هـذا الفـرق من أوجـه؛ لأن هـذا الفـرق يتلخص عند المتأخرين بجملـة من الألفـاظ، والمعتـبر هـو أن تـذكر الحقائق المتضمنة لهذا الفرق، فإن بعض الحنفية المنتصرين لقـول أبي حنيفة يقولون: إن الخلاف بين أبي حنيفة وأمثاله، وبين العامــة من الســلف خلاف لفظي، ومنهم من عــبر بــأن هــذا الخلاف من الخلاف الصوري، أما الإمام ابن تيمية رحمـه اللـه فإنـه يقـول: "إن أكثر التنـازع بين أهـل السـنة في هـذه المسـألة هـو نـزاع لفظي". ويقول: "إن بدعة حماد بن أبي سليمان ومن وافقه من الفقهاء من بــــدع الأقـــــوال وليســـــت من بـــــدع العقائـــــد". وهـذه التعبـيرات في حقيقتهـا ليسـت تقريـرا للفـرق بقـدر مـا هي أوصــــاف لهـــــذا المــــذهب وحقيقــــة مخالفتـــــه.

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 6/4

أما القول بأن الخلاف لفظي، فهذا تعبير حنفي لم ينتصر لـه إلا من يعظم قـول أبي حنيفـة من الأحنـاف، وهـو مائـل إلى الإرجـاء.
وهذا التعبير لا شك أنه غلط؛ فإن الخلاف بين الجمهور من السلف، وبين أبي حنيفـة وحمـاد وأمثـالهم ليس خلافـا لفظيـا، ولاسـيما أن السـلف الأول لم يعرفـوا هـذا المصـطلح -وهـو مصـطلح الخلاف اللفظي- وإنما درج على هذا المصطلح أهل النظر، حيث يعبرون به عن المسائل التي لا ثمرة للخلاف فيها؛ أي: إنما اختلفت الألفاظ ..
وهذا لا شك أنه غلط، بل الخلاف اللفظي في هذه المسألة إنما هو في جمل الأئمة في تعريف الإيمـان، فـإن منهم من يقـول: الإيمـان قول وفعل، ومنهم من يقول: قول وعمـل، ومنهم من يقـول: قـول وعمـل ونيـة ..
فهذا هو الذي يصح أن يقال: إنه خلاف لفظي؛ لأنه لا ثمرة لـه، بـل المعـنى متفـق على التمـام.
وأما قول حماد ومن وافقه كـ أبي حنيفة وقول العامـة من السـلف فـإن الخلاف بينهمـا ليس لفظيـا على هـذا التقريـر.
ولهذا من عبر بأنـه لفظي أو صـوري وأطلـق فـإن قولـه **هذا غلط وفيه** تـوهم كثـير.
وأما شيخ الإسلام رحمه الله فإنه لم يعبر بهذا في شـيء من كتبـه، وإنمـا قـال: "إن أكـثر الخلاف لفظي".
ومـراده بهـذا أن الفقهـاء كـ حمـاد وأمثالـه يوافقـون السـلف في مسألة الأحكام في الآخرة من جهـة وعيـد أهـل الكبـائر، ويوافقـون السلف في مسألة لزوم الواجبـات، وفي الطعن على أهـل الكبـائر بالفسق
وأمثـال هـذه المسـائل، ولم يـرد الإمـام ابن تيميـة رحمـه اللـه أن الخلاف لا ثمـرة لـه من كـل وجـه.
وكذلك قوله رحمه الله: "إن بدعتهم -يعـني: الفقهـاء- هي من بـدع الأقوال وليست من بدع العقائد .. " إنما هو مصـطلح متـأخر ينبغي أن يفقه على وجهه، فإنه يمكن أن يقال باعتبار آخر: إن بدعة حماد بدعة عقدية، فإنه تكلم في مسألة تعد من أصول العقائـد، وإخـراج العمل من الإيمان يعـد غلطـا صـريحا على الشـريعة، وعلى إجمـاع السـلف الأول قبـل ظهـور مقالـة حمـاد.
ومثل هذه التعبيرات من شيخ الإسـلام ابن تيميـة رحمـه اللـه فيهـا نفس متأخر لا يقصد إلى نقدها أو عـدم التحقيـق لهـا، وإنمـا يقصـد

إلى ضرورة ولزوم فقهها على وجهها؛ حتى لا يفهم من قول شيخ الإسلام ويتبادر إلى ذهن ما أن هذه المسألة مما يسوغ فيها الخلاف أو الاجتهاد، أو أنه لا ينكر على حماد ومن وافقه، أو أن هذا ليس من باب الأصول وإنما هو من باب الفروع ..
فهذه التبادرات الذهنية لم يردها شيخ الإسلام رحمه الله، فإننا نجد أن شيخ الإسلام مع أقواله السابقة إلا أنه في مقام آخر يشنع على هذا القول ويقول: "إن أصحابه خالفوا السنة والكتاب والإجماع الأول -إجماع الصحابة- في إخراجهم العمل عن مسمى الإيمان"، وقال: "إن السلف ممن شارك هؤلاء في العصر أو سبقهم قد نصوا على أن العمل أصل في الإيمان ... " إلى غير ذلك.
أي: أن ابن تيمية رحمه الله يعارض هذا المذهب بشدة.
فتعبيره السالف في وصفه لهذا المذهب هو وصف يفقه على وجهه، ويمكن أن يقال: إنه يفقه من كلام شيخ الإسلام نفسه في مواضع أخرى.
وعليه فهذا اصطلاح حين يقال: إن هذا من بدع الأقوال، فمن قال: إن هذه من بدع الأقوال وأراد بذلك أن من قال هذا القول لم يخرج به عن مسمى السنة والجماعة من كل وجه، ولم يصبح من أئمة أهل البدع، فهذا مراد صحيح، وإن أراد به أن المسألة من الفروع، أو مما يسوغ فيه الاجتهاد، أو أنها لم تخالف إجماعا منضبطا أو ما إلى ذلك فهذا كله غلط.
وعلى هذا يصح أن يقال: إنها -أي بدعة الفقهاء- من بدع الأقوال، ويصح أن يقال أيضا: إنها من بدع العقائد.
ومن قال: إنها بدعة عقدية؛ فإنه لا يمكن أن ينازع في قوله هذا، وإنما المهم أن يضبط هذا المراد.
إذا تلخص لنا: أن تسمية بدعة حماد بن أبي سليمان ومن وافقه -أو ما يسمى بقول مرجئة الفقهاء- بدعة قولية أو بدعة عقدية التحقيق فيه أن هذا اصطلاح وصفي، وإنما المهم في شأنه المراد به.
فمن قال: إنها بدعة قولية، وفسرها من جنس تفسير شيخ الإسلام فهذا صحيح.
ومن قال: إنها بدعة قولية، وأراد بذلك أنها من مسائل الفروع أو مما يسوغ فيه الاجتهاد، أو لم ينضبط للسلف فيها إجماع، أو ما إلى ذلك من الافتراضات، فهذا **قول غلط وإن** كان اللفظ قد يكون مشتركا.

وبعبارة أخرى: أن وصف بدعة الفقهاء بكونها بدعة قولية أو بدعة عقدية، يقال فيه: هذه ألفاظ أو أوصاف مشتركة، فقد يصح في مقام أن يقال: إنها بدعة قولية، وقد يمنع ذلك في مقام آخر، وكذلك تسميتها بدعة عقدية قد يصح في مقام ويمنع في مقام بحسب مراد من تكلم به.
ولهذا ليس المهم عند طالب العلم أن يحرر: هل نقول إنها بدعة قولية أو نقول: إنها بدعة عقدية، إنما المهم أن يحرر المعاني المرادة بهذه الأوصاف.." (1)

"مسألة عدم تكفير الإمام مالك والشافعي لتارك الصلاة من المهم هنا أن ننبه إلى مسألة وهي: أن القول بأن مالكا والشافعي -كما يقول بعض أهل العلم من المعاصرين- لم يثبت عنهما أنهما لم يكفرا تارك الصلاة وأنه **من غلط المتأخرين** من أصحابهما، قول ليس بصحيح؛ لأمرين:
الأمر الأول: أن لدى أصحاب مالك إطباقا -في الجملة- على أن مالكا لا يكفر تارك الصلاة، فمن المتعذر أن الأصحاب بجملتهم ومحققيهم وطبقاتهم يجمعون **على غلط على** مالك، بل هذا فيه تكلف وزيادة، وهم علماء وأجلاء وعقلاء، ولاسيما أن كبارا من المالكية القدماء كانوا يذهبون إلى ذلك ويجعلونه مذهبا لإمامهم، فمن المتعذر عقلا أن يطبق المالكية على قول ومالك بريء منه براءة تامة، بل إن مالكا يجعله إجماعا على خلافه.
الأمر الثاني: أن من هو خبير بأقوال الفقهاء والأئمة، وهو من المتقدمين في الجملة، وهو محمد بن نصر، والذي يعتبر من أضبط الناس للخلاف، وقد أشاد به ابن تيمية رحمه الله وقال عنه: "إنه من أضبط الناس لأقوال الأئمة وخلافهم" يقرر أن هذا قول معروف لـ مالك وجملة من السلف؛ وهو أنهم لا يذهبون إلى كفر تارك الصلاة.
إذا من يقول: إن **هذا غلط من** متأخري المالكية .. قوله هذا ليس بصحيح، بل هو توارد عند المالكية وتوارد عند الشافعية، وإن كان هذا المذهب مرجوحا، لكنه مذهب محفوظ وباق؛ مما يجعل المسألة لا يمكن أن تعد من الأصول التي يبدع فيها المخالف.
ويلزم من يقول: إن الصلاة مجمع عليها أن يكون مالك خالف

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/6

إجمـــاع السـلف، وأن يكــون قولــه فرعـــا عن قـــول المرجئة ومـــا إلى ذلـــك؛ كمـــا قيـــل عن حمـــاد بن أبي ســـليمان.
وهذه اللزومات ما نطق بها أحد من المحققين لا عن مالـك ولا عن الشـــافعي.
وكذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله لم ينكر الخلاف، مـع أنـه ينتصـر لكون ترك الصلاة كفـرا، إلا أنـه يقـر في الجملـة بهـذا الخلاف، ولا يطعن فيه، وإنما يطعن في مسألة واحدة، وهي: أن من ترك الصلاة -عنـــد الشـــافعي ومالـــك - ودعي إليهـــا فـــإن أبى قتـــل.
قـال: "إن المتـأخرين من أصـحاب مالـك قـالوا: يقتـل فاسـقا.
قال: **وهذا غلط على** مالك، بل هذا إذا قتل لابـد أن يقتـل كـافرا كضرورة عقلية، فإنه يمتنع أن يصبر على السـيف مقابـل أن يـؤدي صـــــلاة أو صـــــلاتين ممـــــا حضـــــر وقتهـــــا .. ".
فهذا ما يقال في هذه المسألة.." (1)

"باب ذكر ما عابت به العلماء من جعـل الإيمـان قـولا بلا عمـل ومـــــا نهـــــوا عنـــــه من مجالســـــتهم
[قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي عمرو السيباني قال: قال حذيفة: إني لأعرف أهل دينين، أهل ذينك الدينين في النار، قوم يقولون: الإيمـان قـول، وإن زنـا وإن سـرق، وقوم يقولون: ما بال الصلوات الخمس؟! وإنما هما صـلاتان! قـال: فـــذكر صـــلاة المغـــرب أو العشـــاء وصـــلاة الفجـــر.
قال: وقال ضمرة بن ربيعة يحدثه عن يحيى بن أبي عمرو السيباني عن حميد المقرائي عن حذيفة قـارن حـديث حذيفـة هـذا قـد قـرن الإرجـــاء بحجـــة الصـــلاة، وبـــذلك وصـــفهم ابن عمـــر أيضـــا:
قال أبو عبيـد: حـدثنا علي بن ثـابت الجـزري عن ابن أبي ليلى عن نـافع عن ابن عمـر قـال: صـنفان ليس لهم في الإسـلام نصـيب: المرجئـــــــــــــــة والقدريـــــــــــــــة.
حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا عبـد الـرحمن عن سـفيان عن سـلمة بن كهيل قال: اجتمع الضحاك وميسرة وأبو البختري، فأجمعوا على أن الشـــهادة بدعـــة، والإرجـــاء بدعـــة، والـــبراءة بدعـــة.
قال أبو عبيد: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهـري قـال: مـا ابتـدعت في الإسـلام بدعـة أعـز على أهلهـا من هـذا الإرجـاء.
قال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن مهدي بن ميمـون عن

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 8/8

الوليد بن مسلم قال: دخل فلان (قد سماه إسماعيل ولكن تركت اسمه أنا) على جندب بن عبد الله البجلي فسأله عن آية من القرآن؟ فقال: أحرج عليك إن كنت مسلما لما قمت، قال: أو قال: أن تجالسني أو نحو هذا القول).
قال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب قال لي سعيد بن جبير غير سائله ولا ذاكرا له شيئا: لا تجالس فلانا (وسماه أيضا) فقال: إنه كان يرى هذا الرأي.
والحديث في مجانبة الأهواء كثير، ولكنا إنما قصدنا في كتابنا لهؤلاء خاصة.
وعلى مثل هذا القول كان سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصابيح الأرض وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها، زارين على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان قولا وعملا].
في هذا الباب يذكر المصنف رحمه الله ذم السلف لأهل البدع، الذين خالفوا في مسألة الإيمان، وهو مستعمل في كلام السلف رحمهم الله، ومرادهم بذلك:
1 - الذم لأقوالهم.
2 - الذم لأحوالهم.
3 - الذم لطوائفهم.
وإن لم يكن هذا الذم مرادا به بالضرورة إبانة المآل.
أي: إن ذم الأئمة لأهل البدع ذم متواتر، وإنما يراد به الطعن على بدعتهم، وبيان أحوالهم وما إلى ذلك، لا التقرير لمآلهم في الآخرة؛ فإن مسألة التقرير للمآلات لم يشتغل بها السلف في الجملة، وإنما كانوا يكفرون الأعيان الذين استقر وظهر كفرهم.
وننبه إلى أن البعض قد يقول: السلف لا يكفرون الأعيان .. وهذا غلط، بل الأعيان هم الواحد من الناس، وكل من ظهر كفره واستقر وبان عليه أمر الله ورسوله الموجب لكفره فإنه يسمى كافرا، ولا يصح القول: إن السلف لم يكن من طريقتهم التكفير للأعيان، بل يقال: من كفره الله ورسوله، أو ظهر كفره بدليل الشرع فإنه يجب العلم بتكفيره.." (1)
"المذهب الثاني: من يحملها على التغليظ
المذهب الثاني: وهو مذهب من يحملها على التغليظ، وهذا المذهب

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 9/2

قد شاع عند بعض المتأخرين من أهل السنة كذلك، ونسبوه إلى السلف، فقالوا: إن السلف يذهبون إلى أن هذه الأحاديث في الوعيد الاسمي -وبعضهم طرد هذا حتى في وعيد الآخرة- إنما هي من باب التغليظ والترهيب، وليست على ظاهرها أو حقيقتها .. وهذا القول أيضا بدعة لم ينطق بها السلف، وإنما موجب إضافتها إلى طائفة من السلف: أنه جاء عن بعض السلف أحرف قد كانت زمن السلف من المفصل، وصارت زمن المتأخرين من المجمل .. فقد قال طائفة من السلف -مثلا-: أمروها كما جاءت. وهذا كما قالوا في الصفات، أي: ترك تفسير أحاديث الوعيد، ولما سئل بعضهم عنها قال: هي على ما قال الله ورسوله، وعلى ما أراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. فكان بعضهم -أحيانا- يترك التفسير لها، ففهم من هذا بعض المتأخرين أنهم ما كانوا يذهبون إلى أنها على حقيقتها وظاهرها، فقالوا: إذا يراد بها الترهيب والتغليظ .. فتفسير هذه النصوص بهذا المذهب طردا وقصرا هو من باب تفسير المرجئة، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: "من التزم أنها ترهيب محض فهذا من جنس تفسير الفلاسفة". أي: من جنس قول المتفلسفة الذين عطلوا الوعيد عن حقيقته، وأنكروا حقيقة الثواب والعقاب الجسماني. إذا هذا قول منكر على هذا الوجه، وإن كانت هذه النصوص -بلا شك- تسمى ترهيبا، ويراد بها الترهيب والتغليظ، ولكن الذي قصد المصنف وغيره من أئمة السنة إبطاله هو أنه لا يصح أن تقصر على مجرد الترهيب الذي معناه أنها لا حقيقة لها في نفس الأمر. ومثال ذلك: أن نفي الإيمان الذي ورد في قول الشارع صلى الله عليه وسلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) له حقيقة؛ فالزاني لا يسمى مؤمنا. فإن قيل: كيف لا يسمى مؤمنا؟ قيل: لأن الإيمان هو ما ذكره الله بقوله: {قد أفلح المؤمنون} [المؤمنون:1] ومن صفاتهم: {والذين هم لفروجهم حافظون} [المؤمنون:5] وهذا لم يحفظ فرجه؛ فلا يسمى مؤمنا، فهذا تطابق مع القرآن وليس مخالفة له. إذا لا شك أنها تغليظ وترهيب، لكن من قصد أنها تغليظ وترغيب بمعنى أنها لا تفسر، أو أن معانيها غير معلومة، أو أنه لا حقيقة

لهــا ..
فكل هذه المعاني بدعة من بدع المرجئة، ومن نسبها إلى أحد من السلف **فقد غلط عليه**.." (1)
"مـــــذهب الســــلف في مـــــــرتكب المعصــــــية
[وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانــــــــــا، ولا تــــــــــوجب كفــــــــــرا].
قولـــه: "لا تزيـــل إيمانـــا" أي: لا تزيـــل أصـــل الإيمـــان.
"ولا توجب كفرا" أي: لا توجب كفر الردة، ولا توجب اسم كفر النعمة على الإطلاق، وهذا من فقه المصنف؛ فإنه أراد أن مرتكب الكبيرة لا يصح أن يسمى كافرا، حتى لو أريد بالكفر كفر النعمة.
[ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله واشترطه عليهم في مواضع من كتابه فقال: {إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله} [التوبة:111] إلى قوله: {التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين} [التوبة:112] وقال: {قد أفلح المؤمنون * الذين هم في صلاتهم خاشعون} [المؤمنون:1 ـ 2] إلى قوله: {والذين هم على صلواتهم يحافظون * أولئك هم الوارثون * الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون} [المؤمنون:9 ـ 11] وقال: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم} [الأنفـــــــــــــال:2 ــــــــــــــ- 4].
قال أبو عبيد: فهذه الآيات التي شرحت وأبانت شرائعه المفروضة على أهله ونفت عنه المعاصي كلها، ثم فسرته السنة بالأحاديث التي فيها خلال الإيمان في الباب الذي في صدر هذا الكتاب، فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها، قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين ولا الأمانات التي يعرف بها أنه الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقته ولم يزل عنهم اســمه].
أي: الإيمان الفاضل الكامل المطلق، المذكور في قوله تعالى: {قد

(1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/6

أفلح المؤمنون} [المؤمنون:1] وفي قوله: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم} [الأنفال:2] وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون شعبة) وقال: (أدناها إماطة الأذى).
فهذا الإيمان الكامل الفاضل المطلق يتضمن الأركان والواجبات والمستحبات، فلا شك أن مرتكب الكبيرة ينفى عنه هذا الاسم، فهو لا يعتبر ممن قام بالإيمان على التحقيق والتمام.
وإذا قيل: ما المراد من هذا النفي؟
قيل: المراد أنه تارك لواجب من واجبات الإيمان، فإن الاسم الشرعي كاسم الإيمان لا ينفى إلا إذا كان المخاطب قد ترك ما هو واجب فيه، وأما تفسير هذا النص بأنه نفي الكمال؛ فإن ابن تيمية يقول: "إن هذا تفسير غلط".
وقد ذكر ابن تيمية قاعدة وانتصر لها -وهي مستقرأة من كلام السلف- فقال: "إن الله ورسوله لا ينفي اسم مسمى أمر -أمر الله به ورسوله- إلا إذا ترك بعض واجباته
ثم قال: أما إذا كان الفعل مستحبا في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز لجاز أن ينفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج، لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أبو بكر ولا عمر، فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه لجاز أن ينفي عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل".
ولهذا يقول: "فمن قال: أن المنفي هو الكمال.
فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله" قال: "والعرب لا تعرف نفي اسم إلا لترك ما هو واجب فيه".
وهذا الكلام من شيخ الإسلام كأنه مفرع عن كلام المصنف رحمه الله؛ فإن المصنف كان يميل إلى هذه القاعدة، كما سيأتي توضيحه.." (1)
"المراد بنفي الإيمان عمن ارتكب بعض المعاصي
[فإن قال قائل: كيف يجوز أن يقال: ليس بمؤمن، واسم الإيمان

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/9

غيـــــــــــير زائـــــــــــل عنــــــــــــه؟].
"غير زائل عنـه" أي: من جهـة أصـله وليس من جهـة كمالـه، وهـذا فـــرع عن قـــول الســـلف: "إن الإيمـــان يزيـــد وينقص".
[قيل: هذا كلام العرب المستفيض عنـدنا غـير المسـتنكر في إزالـة العمـل عن عاملـه إذا كـان عملـه على غـير حقيقتـه، ألا تـرى أنهم يقولون للصـانع إذا كـان ليس بمحكم لعملـه: مـا صـنعت شـيئا، ولا عملت عملا، وإنمـا وقـع معنـاهم هاهنـا على نفي التجويـد، لا على الصنعة نفسها، فهو عندهم عامل بالاسم، وغير عامـل في الإتقـان، حتى تكلموا به فيما هو أكثر من هذا، وذلك كرجـل يعـق أبـاه ويبلـغ منه الأذى، فيقـال: مـا هـو بولـد، وهم يعلمـون أنـه ابنـه من صـلبه. ثم يقال مثله في الأخ والزوجـة والمملـوك وأنمـا مـذهبهم في هـذا المزايلـــة من الأعمـــال الواجبـــة عليهم من الطاعـــة والـــبر. وأمــا النكــاح والــرق والأنســاب، فعلى مــا كــانت عليــه أمكانهــا وأسماؤها، فكذلك هذه الذنوب التي ينفى بها الإيمان، إنمـا أحبطت الحقائق منه الشرائع التي هي من صـفاته، فأمـا الأسـماء فعلى مـا كــانت قبــل ذلــك ولا يقــال لهم: إلا مؤمنــون، وبــه الحكم عليهم].
هذا الكلام يبين أن سبب استشكال كثـير من المتـأخرين -حـتى من أهل السنة- لقول النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم: (لا يـزني الـزاني حين يزني وهو مؤمن) وأمثاله من النصوص إنمـا هـو فسـاد اللغـة، ولهذا وقفوا عند هذا الحديث على قدر من التخريجات، وكل تخـريج يورد عليـه سـؤالات وإشـكالات ومعارضـات، حـتى لا يبقى إلا وجـه مقـــارب.
والأصـل في شـرح هـذه الأسـماء: أنهـا لا تقـال بنـوع من الـترجيح والظن والاحتمال والتقوية، بـل تقـال بتفسـير واحـد صـحيح، فليس هناك مادة لمسألة التردد والاحتمـال من جنس مـا يقـع في تفسـير المسـائل الفقهيـة الواقعـة في بـاب العبـادات والمعـاملات وأمثـال ذلك؛ لأن هذه الأسماء أسماء محققة المعـاني وليسـت من محتمـل المعاني، ولهـذا لم يكن الصـحابة يستشـكلون مثـل هـذه الأحـرف. وهذه قاعدة لابد لطالب العلم أن يتفطن لها، وهو أن الصـحابة قـد سألوا سؤالات في مواضع للنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، وأمـا مـا نهوا عنه من سؤال رسول الله صلى الله عليه وسـلم فإنـه لم يكن لمـــــــــا يتحصـــــــــل بـــــــــه الفقـــــــــه للـــــــــدين.
فمن يقول: إن معنى قول أنس وغيره: (نهينا أن نسأل رسول اللـه

عن شـــيء)، أنهم كـــانوا ينهـــون عن الســـؤال مطلقـــا .. **فهــــــــــــــذا غلــــــــــــط على** الصـــــــــــــحابة. فالصحابة إنما نهوا عن السـؤال عمـا سـكت عنـه، أو عمـا لم يـأت أمــره إلى أمثال ذلك، أما أنهم نهوا عن السؤال في أمـر لم يفقهـوه، بـل يسـمعون الأحـاديث أو يسـمعون القـرآن ويـترددون في المعـاني، ويستشـــكلونها، ومـــع ذلـــك أمـــروا ألا يستفصـــلوا ولا يتفقهـــوا .. فهذا ليس بصـحيح، ولا يجـوز أن يضـاف إلى نبـوة نـبي من الأنبيـاء فضـــلا عن نبـــوة محمـــد صـــلى اللـــه عليـــه وســـلم. إذا: كان سكوت الصحابة في هذه الأحرف لأنها أحرف بينة، وليسـت مشتبهة، فهم سكتوا عندما قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) لأنهم عرب، والعرب يقولون عن الرجل: ليس بشـجاع، مـع أنـه شـجاع، أو ليس بعـادل مـع أنـه يعـدل أحيانـا، لكن لمـا تـرك العـدل في هـذه القضـية قيـل: ليس بعــادل .. وهلم جـــرا. إذا: مسألة اللغة أصل في التفسير.." [1]

"تضعيف البعض لأثر ابن عباس: أن ترك الحكم بمـا أنـزل اللـه كفــر دون كفر

المسـألة الثانيـة: وهي أن بعض من تكلم عن هـذه المسـألة -ولا سيما ممن ينزع إلى أن المقصود بالآيـة الكفـر الأكـبر المخـرج من الملة- إذا ورد عليه ما روي عن ابن عباس أنه كفر دون كفر، قـال: هذا لم يصح عن ابن عباس، ومعتبره في عدم الصحة: أن الأسـانيد الـتي روى بهـا ابن جريـر في تفسـيره هـذه الآثـار عن ابن عبـاس وأصـــحابه أســـانيد منقطعـــة، وفيهـــا إعلال من وجـــه آخـــر. وعلى هذا يقول من يقول ممن يفسر الحكم بغير ما أنزل اللـه أنـه كفر أكبر: إن هـذا لم يصـح عن أحـد من السـلف، ونسـبته إلى ابن عبـــاس وأصـــحابه غـــير صـــحيحة لانقطـــاع إســـنادها. وهـذا غلـط، بـل الصـواب: أن هـذا قـول معـروف لـ ابن عبـاس. فإن قيل: فالإسناد عند ابن جرير ليس بصحيح أو منقطع أو مـا إلى ذلــــــــــــــــــــــــــك من التعبــــــــــــــــــــــــيرات. قيل: وليكن ذلك، ومن قال إن مدار أقـوال ابن عبـاس على إسـناد

1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/10

ابن جرير.
فإن قيل: فيلزم على هذا أن إثبات إسناد آخر غير ما ذكر ابن جرير يصح إلى ابن عباس.
قيل: إما أن يلزم هذا أو يكتفى بتصريح الأئمة بأن هذا قول لـ ابن عباس ..
وهذا هو الذي يجزم به، فإنه لم يقع لي إلى الآن أن أتأكد من وجود أسانيد أخرى لـ ابن عباس.
لكن الذي يجزم به أن هذا قول معروف ل ابن عباس.
ووجه الجزم به: أن الأئمة الكبار كانوا يعتبرونه قولا لـ ابن عباس، فالإمام أحمد كان يقول بهذا القول في بعض تفسيره للآية وينسب هذا القول إلى ابن عباس.
والإمام البخاري يفسر الآية بهذا التفسير ويضيف هذا القول إلى ابن عباس، والمصنف كذلك -وهو من أهل الحديث والفقه واللغة- يرويه إلى ابن عباس.
وبهذا يظهر أن جملة من السلف نصوا على أن هذا قول لـ ابن عباس، وأن الإسناد الذي عند ابن جرير إنما هو أحد الأسانيد، ومن المعلوم أن بعض الأحاديث لها عند بعض المحدثين أسانيد مظلمة، مع أن الحديث قد يكون من الأحاديث المتفقة عليها بين أهل الحديث.
إذا: إسناد واحد ليس مقياسا للصحة أو للضعف كما هو معروف عند أهل العلم.
ثم إنه في الجدل والنظر: من الذي يمنع أن ابن عباس يريد هذا؟ هل ابن عباس أراد أن الحكم بغير ما أنزل الله في جميع صوره ليس كفرا مخرجا من الملة؟ هذا ليس مراده، ويمتنع أن ابن عباس وغيره من أهل العلم دونه يريدون ذلك، إنما أراد أن منه صورا ليست مخرجة من الملة، وهذا ليس محل جدل.
فهذه الصور التي ليست مخرجة من الملة، وهي حكم بغير ما أنزل الله هذا لا يوجب إلا شيئا واحدا، وهو أنها تسمى كفرا، ولهذا قال ابن عباس: كفر دون كفر.." (1)
"ثانيا: الأغلاط في الأناجيل:
كما بين الأناجيل إختلافات يوجد بها أغلاط وأخطاء كثيرة أيضا نذكر منها:

---
1) شرح كتاب الإيمان - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 10/14

1- قال متى في إنجيله (1/3) مستدلا للمسيح وولادته من مريم بنبوءة سابقة جاءت على لسان إشعيا "وهذا كله كان لكي يتم ما قيل من الرب بالنبي القائل: هوذا العذراء تحبل وتلد إبنا ويدعون اسمه "عمانوئيل" الذي تفسيره الله معنا".
وهذا غلط لأن هذا اللفظ الذي ورد على لسان إشعياء لا ينطبق على المسيح فإن له قصة تدل على المراد به وهي: أن "رصين" ملك أرام، "وفقح بن رمليا" ملك اسرائيل، إتفقا على محاربة "آحاز بن يوثان "ملك يهوذا، فخاف منهما "آحاز"خوفا شديدا فأوحى الله إلى النبي إشعياء أن يقول لآحاز: بأن لا يخاف، لأنهما لا يستطيعان أن يفعلا به ما أرادا وأن ملكهما سيزول أيضا، وبين له إشعياء آية لخراب ملكهما وزواله، أن امرأة شابه تحبل وتلد ابنا يسمى "عما نوئيل" فتصبح أرض هذين الملكين خرابا قبل أن يميز ذلك الابن بين الخير والشر، ونص كلامه "ها العذراء تحبل وتلد إبنا وتدعو إسمه "عما نوئيل" زبدا وعسلا يأكل متى عرف أن يرفض الشر ويختار الخير. لأنه قبل أن يعرف الصبي أن يرفض الشر ويختار الخير تخلى الأرض التي أنت خاش من ملكيها" سفر أشعياء (7/14).
وقد وقع ذلك فقد استولى "تغلث فلاسر" الثاني ملك آشور على بلاد سوريا، وقتل "رصين" ملكها، أما "فقح" فقتله في نفس السنة أحد أقربائه." (1)
"وتولى الملك مكانه، كل ذلك حدث بعد هذه المقولة بما يقارب إحدى وعشرين سنة، أي قبل ميلاد المسيح بما يقارب سبعة قرون1.
2- قال متى في إنجيله (27/51) بعد الصلب المزعوم للمسيح وإسلامه الروح "وإذا حجاب الهيكل قد إنشق إلى إثنين من فوق إلى أسفل، والأرض تزلزت والصخور تفتقت والقبور تفتحت، وقام كثير من أجساد القديسين الراقدين وخرجوا من القبور بعد قيامته، ودخلوا المدينه المقدسه وظهروا لكثيرين".
فهذه الحكاية التي ذكرها متى لم يذكرها غيره من كتاب الأناجيل مما يدل على أن كلامه لا حقيقة له، لأنها آية عظيمة تتوافر الهمم على نقلها.
3- أنه ورد في إنجيل متى (12/40) وكذلك في (16/4) أن

(1) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية سعود بن عبد العزيز الخلف ص/236

المسيح قال إنه لن يعطي لليهود أية إلا آية يونان "يونس عليه السلام "ونصه: "لأنه كما كان يونان في بطن الحوت ثلاثة أيام وثلاث ليال، هكذا يكون ابن الإنسان في قلب الأرض ثلاثة أيام وثلاث ليال".

وهذا غلط بأن المسيح عليه السلام في زعمهم صلب ضحى يوم الجمعة ومات بعد ست ساعات، أي وقت العصر، ودفن قبيل غروب الشمس، وبقي في قبره تلك الليلة، ونهار السبت من الغد، وليلة الأحد، وفي صباح الأحد جاؤا ولم يجدوه في قبره، مما يدل على أنه مكث في زعمهم ليلتين ويوما واحدا فقط. فيكون كلام متى **السابق غلط واضح**.

---

1 انظر: إظهار الحق لرحمة الله الهندي (2/305) . ومن العجيب أن النصارى لازالوا يستدلون على تجسد المسيح بما ذكره متى هنا متغافلين عن حقيقة الكلام، وأنه خطأ فاحش من متى الذي استدل بتلك العبارة وطبقها على غير موضعها.." [1]

"4- أن متى ذكر في مواضع من كتابه أن القيامة ستقوم على ذلك الجيل ومن ذلك قوله في (16/27) على لسان المسيح "فإن ابن الإنسان سوف يأتي في مجد أبيه مع ملائكته، وحينئذ يجازي كل واحد حسب عمله، الحق أقول لكم إن من القيام ههنا قوما لا يذوقون الموت حتى يروا ابن الإنسان أتيا في ملكوته".

كما ورد في الإنجيل نفسه (3/23) قولهم على لسان المسيح "فإن الحق أقول لكم لا تكملون مدن إسرائيل حتى يأتي ابن الإنسان".

فهذه النصوص تؤكد القيامة قبل موت الكثيرين من ذلك الجيل، وقبل أن يكمل الحواريون الدعوة في جميع مدن بني إسرائيل، وهذا أمر لم يتحقق، وله الآن ألفي سنة إلا قليلا مما يدل على **أنه غلط فاحش**.

5- جاء في إنجيل لوقا (1/30) في البشارة بالمسيح قوله "ويعطيه الرب الإله كرسي داود أبيه ويملك على بيت يعقوب إلى الأبد ولا يكون لملكه نهاية".

وهذا خطأ بين لأن المسيح عليه السلام لم يكن ملكا لليهود، ولا ملكا على آل يعقوب، بل كان أكثرهم معادين له إلى أن رفع إلى السماء بسبب محاولتهم قتله.

---

1) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية سعود بن عبد العزيز الخلف ص/237

6- ورد في إنجيل مرقس (11/23) " فأجاب يسوع وقال لهم: ليكن لكم إيمان بالله، لأن الحق أقول لكم: إن من قال لهذا الجبل إنتقل وانطرح في البحر ولا يشك في قلبه بل يؤمن أن ما يقوله يكون، فمهما قال يكون له، لذلك أقول لكم: كل ما تطلبونه حينما تصلون." (1)

"وكيف هي عنده؟ هذا ما لا يقبله العقل السليم، أما عقول النصارى الضالة فتقبله، لأنهم يزعمون أن المسيح هو ابن الله وهو الله وهو عند الله في وقت واحد.

ثم قوله: "والكلمة صار جسدا ثم حل بيننا " هذا بيت القصيد لدى النصارى، وهو أن الكلمة تحولت إلى جسد وهو المسيح وحلت بين الناس، ومرادهم بالكلمة في تأويلاتهم الفلسفية: عقل الله أو فكر الله، وهي مقولة الفلاسفة الوثنيين حيث زعموا: أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وهذا الذي صدر عنه هو العقل الفعال وهو الذي خلق العالم بواسطته، فهذه مقولة الفلاسفة1 اقتبسها كاتب الإنجيل وضمنها كتابه بدون أي مستند من وحي سماوي.

رابعا: النص المذكور من إنجيل متى واستشهادهم بالنبوءة السابقة قد سبق بيان **أنها غلط من** أغلاطهم، ومن دلائل تحريفهم، وأن ما كتبوه إنما أملاه البشر وليس من عند الله، إذ أن هذه النبوءة المقصود بها شخص آخر ولد وتحققت النبوءة وانتهت في زمن ذلك النبي "إشعياء" كما نص على ذلك العهد القديم2. فعليه فهو استشهاد خاطئ وما بني عليه خطأ وضلال، ثم إن النصارى لتعمقهم في إضلال أنفسهم وأتباعهم يحرفون تفسيره من "الله معنا" إلى "الله ظاهر لنا" 3 ومعلوم أن معية الله لا يتضح منها التجسد صراحة فأضافوا "الله ظاهر لنا" حتى تكون مفسرة للمعية، وهذا من تعمقهم في الضلال وإضلال الناس.

---

1 انظر: موسوعة الفلسفة (1/197) في ذكره للأفلاطونية المحدثة.

2 انظر ما سبق 207.

3 انظر كتاب (الله طرق إعلانه عن ذاته) لعوض سمعان ص33،

---

(1) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية سعود بن عبد العزيز الخلف ص/238

نقلا عن كتاب "المسيح في القرآن" لعبد الكريم الخطيب 177.."
(2)

"وذكر رحمه الله أنهم يقولون بإثبات الجهة بدون استفصال (1).

وأنهم أثبتوا وجود الصانع بطريق الحدوث والإمكان (2)ـ.

وفي مسألة الإمامة، ذكر أنهم: يرون أن عليا (ت - 40هـ) ومعاوية (3) رضي الله عنهما كلاهما مصيب، وعليه: فيجوز عقد البيعة لإمامين في وقت واحد عند الحاجة (4).

وناقشهم في مسألة (الإيمان) بعد أن ذكر أن: (قولهم في الإيمان قول منكر، لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا، لكنه يخلد في النار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم) (5)ـ.

وأنصفهم رحمه الله وهو يذكر قولهم، حين زعم بعض الناس أنهم يقولون بأن من تكلم بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وبين أن **ذلك غلط عليهم**، بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وأنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن

---

(1) انظر: منهاج السنة النبوية 2/641.

(2) انظر: درء تعارض العقل والنقل 3/159، وفي مناقشتهم انظر: الفرقان بين الحق والباطل ص109، وسيأتي هذا الدليل ومناقشته من كلام شيخ الإسلام في مبحث شرح حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في الفصل الذي يلي هذا الفصل.

(3) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أمير المؤمنين، صحب النبي صلى الله عليه وسلم، وكتب له، كان من الكتبة الحسنة الفصحاء، وكان حليما وقورا، ولاه عمر الشام وأمره عثمان عليها في ولايته، وبعد تسليم الحسن بن علي له استقر له الأمر، ت سنة 60هـ. انظر في ترجمته: الاستيعاب لابن عبد البر 3/395، الإصابة لابن حجر 3/433.

(4) انظر: منهاج السنة النبوية 1/537ـ، 4/393ـ، 447ـ، 7/50.

(5) التدمرية 192 -ـ 193، وانظر: الفرقان بين الحق والباطل

---

(2) دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية سعود بن عبد العزيز الخلف ص/299

(ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 13/56) وأما المطبوعة استقلالا بتحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ففيها سقط ص 37، أخل بالمعنى بمقدار سطرين ونصف.." (1)

"بداية، فإن المشروط بسبق العدم له بداية، وإن قدر أنه لا بداية له كان جمعا بين النقيضين (1).

وفي مقابل رأي المتكلمين الذين يرون حدوث النوع وحدوث الأفراد، فقد ناقش ابن تيمية رحمه الله رأي الفلاسفة الذين يرون قدم النوع وقدم الأعيان والأفراد: فذكر أولا سبب قولهم وهو: أنهم لما اعتقدوا أن الفاعل يمتنع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن، ويمتنع أن يحدث حادثا لا في وقت، وأن الوقت يمتنع في العدم المحض ظنوا أنه يلزم قدم عين المفعول، فالتزموا مفعولا قديما أزليا لفاعل، وذكر أن هذا القول باطل (2) ، فليس شيء من أعيان الآثار قديما، لا الفلك، ولا غيره، ولا ما يسمى عقولا ولا نفوسا ولا غير ذلك، كما أنه ليس هو في وقت بعينه مؤثرا في مجموع الحوادث. بل التأثير الدائم الذي يكون شيئا بعد شيء، وهذا من لوازم ذاته، فيكون مؤثرا في حادث بعد حادث، وفي وقت بعد وقت (3).

وبعد مناقشاته رحمه الله المتكلمين والفلاسفة بين **منشأ غلط الطائفتين**، في عدم تفريقها بين قدم النوع، وحدوث الأفراد، وأن هذا راجع إلى غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك فقال: (ومما يعرف به **منشأ غلط هاتين** الطائفتين غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك. فطائفة - كأرسطو وأتباعه - قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا ... فضلوا ضلالا مبينا مخالفا لصريح المنقول المتواتر عن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، مع مخالفته لصريح المعقول.

---

(1) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية 1/160 - 161، الصفدية له 1/65.

(1) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/178

(2) انظـــر: منهـــاج الســـنة النبويـــة لابن تيميـــة 1/208.
(3) انظر: الصفدية لاين تيمية 2/47.." (2)
"التوسل بدعاء الرسول صلى الله عليـه وسـلم لا بذاتـه، وكـان هذا هو المفهوم الصحيح لكلام الصحابة - رضـوان اللـه عليهم - في معنى التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم: أنه توسل بدعائـه لا بذاته، كما قال ابن تيمية رحمه الله: (وأما التوسل بالنبي صلى الله عليه وسـلم، والتوجـه بـه في كلام الصـحابة فيريـدون بـه التوسـل بدعائـــــــــــــه وشـــــــــــــفاعته) (1)ـــــــ .
والسبب في خلط بعض المتأخرين، وعدم معرفتهم مقاصـد ألفـاظ الصحابة: أن لفظ التوسل دخل فيه من تغيـير لغـة الرسـول صـلى الله عليه وسـلم وأصـحابه، مـا **أوجب غلط من** غلـط عليهم في دينهم ولغتهم.
والعلم يحتاج إلى نقل مصدق، ونظر محقق، والمنقول عن السـلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه، ومعرفة دلالته، كمـا يحتـاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسـوله صـلى اللـه عليـه وسـلم (2)ـ .
وقد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - يطلبون من الرسول صلى الله عليـه وسـلم في حياتـه أن يـدعو للمسـلمين إذا نـزل بهم بلاء عام، أو فاقة، كطلبهم منه صلى الله عليه وسلم أن يستسقي لهم، ولذا يقول شيخ الإسلام رحمـه اللـه: (وكـانوا في حياتـه إذا أجـدبوا توسلوا بنبيهم صلى الله عليه وسلم، توسـلوا بدعائـه، وطلبـوا منـه أن يستســــــــــــــقي لهم) (3)ـــــــــ .
ثم ذكر حديث ابن عمر (ت - 72هـ) رضي اللـه عنهمـا وهـو قولـه: (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا انظـر إلى وجـه الرسـول صـلى اللـه عليـــــــــــــــه وســـــــــــــــلم:
وأبيض يستسقى الغمام بوجهـه ... ثمـال اليتـامى، عصـمة للأرامل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي على المنبر، فما نــزل حـــــــتى يجيش لـــــــــه مـــــــــيزاب) (4)ـــــ .

---

(1) قاعـــــــــــــــدة جليلـــــــــــــــة ص80.
(2) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص158 - 159.
(3) قاعـــــــــــــــدة عظيمـــــــــــــــة ص75.

---

(2) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/293

(4) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة، رقم 1009.
وأما البيت فهو لأبي طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم، انظر: فتح الباري لابن حجر 2/496، السيرة النبوية لابن هشام 1/277.
وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم 2/768.." (1)

"مثال رائع لمنهج السلف في نقد بعضهم بعضا
لقد ألف ابن قتيبة 213-276هـ رحمه الله تعالى كتابا بعنوان: "إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد"، استدرك فيه على أبي عبيد في نيف وخمسين موضعا، وتعاظم بعض الناس في عصره وبعد عصره أن يعرض مثله بالنقد لأبي عبيد. وقدم ابن قتيبة للكتاب بمقدمة جميلة أوضح فيها المنهج المتعين على المرء في هذا الباب.
وقد أحببت نقلها هنا لأضرب بابن قتيبة مثلا جميلا يليق بعلمه وفضله، أرجو أن يكون في ذلك ذكرى لنا في هذا العصر الذي أصابنا فيه ما أصابنا، نسأل الله العافية.
قال ابن قتيبة1 رحمه الله تعالى: لعل ناظرا في كتابنا هذا ينفر من عنوانه، ويستوحش من ترجمته2، ويربأ بأبي عبيد رحمه الله، عن الهفوة، ويأبى له الزلة، ويتحشم قصب العلماء، وهتك أستارهم. ولا يعلم ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ: من تفسير غريب الحديث، وتشييد ما أسس، وأن ذاك

---

1 وهو في "**إصلاح غلط أبي** عبيد في غريب الحديث"، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري، ص:42-47. بتحقيق عبد الله الجبوري، نقلا عن مقدمة التحقيق: لكتاب ابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن" للسيد أحمد صقر: 11-14.
2 أي عنوانه؛ لأنه جعله: إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد. على ما سبق بيانه.." (2)

"فيه وقم لله ساعة ناظرا ومناظرا مع نفسك ومع غيرك، فإن عرفت أن الصواب معي، وأن دين الإسلام اليوم من أغرب الأشياء -أعني دين الإسلام الصرف الذي لا يمزج بالشرك والبدع-

---

(1) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/454
(2) دعوة إلى السنة في تطبيق السنة منهجا وأسلوبا عبد الله الرحيلي ص/110

ثم يقول: قال الشيخ تقي الدين: **وقد غلط في** مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر، ومن أهل العبادة حتى قلبوا حقيقته، فطائفة ظنت أن التوحيد هو نفي الصفات، وطائفة ظنوا أنه الإقرار بتوحيد الربوبية، ومنهم من أطال في تقرير هذا الموضع وظن أنه بذلك قرر الوحدانية، وأن الألوهية هي القدرة على الاختراع ونحو ذلك، ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد. قال تعالى:
{قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون} (المؤمنون) .
وهذا حق لكن لا يخلص به عن الإشراك بالله الذي لا يغفره الله، بل لا بد أن يخلص الدين لله فلا يعبد إلا الله فيكون دينه لله والإله هو المألوه الذي تألهه القلوب، وأطال رحمه الله الكلام.
وقال -أيضا- في الرسالة "السنية" التي أرسلها إلى طائفة من أهل العبادة ينتسبون إلى بعض الصالحين، ويغلون فيهم، فذكر حديث الخوارج ثم قال: فإذا كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الراشدين ممن ينتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة -فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام قد يمرق من الدين وذلك بأمور:
منها: الغلو الذي ذمه الله تعالى، مثل: الغلو في عدي بن مسافر أو غيره، بل: الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح ونحوه فكل من غلا في نبي أو." (1)
"صحابي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعا من الألوهية مثل أن يقول يا سيدي فلان أغثني أو أنا في حسبك ونحو هذا فهذا كافر يستتاب، فإن تاب وإلاقتل فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب ليعبد، ولا يدعى معه إله آخر.
والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل: الشمس والقمر والصالحين، والتماثيل المصورة على صورهم -لم يكونوا يعتقدون أنها تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدون الملائكة والصالحين ويقولون: "هؤلاء شفعاؤنا عند الله".
فبعث الله الرسل، وأنزل الكتب تنهى أن يدعى أحد من دونه لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة.
وقال –أيضا- في أثناء الباب: ومن اعتقد أن لأحد طريقا إلى الله غير متابعة محمد صلى الله عليه وسلم، أولا يجب عليه اتباعه، أو

(1) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية أحمد بن عبد العزيز الحصين ص/301

أن لغـــــــيره خروجـــــــا عن اتباعـــــــه، أو قـــــــال: "أنــا محتــاج إليــه في علم الظــاهر دون علم البــاطن، أو في علم الشـــريعة دون علم الحقيقـــة أو قـــال: إن من العلمـــاء من يســـعه الخروج عن شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسـى - كفـــــــــــــــــر في هـــــــــــــــــذا كلـــــــــــــــــه".

وقال -أيضا- في الباب: ومن سب الصحابة، واقـترن بسـبه دعـوى أن عليـا إلـه أو نـبي أو أن **جبريـل غلط** -فلا شـك في كفـر من توقف في تكفـيره. فتأمـل إذا كـان كلامـه هـذا في "علي". فكيـف بمن ادعى أن "ابن عـــــربي أو عبـــــد القـــــادر" إلهـــــان؟ وتأمل كلام الشيخ في معـنى الإلـه الـذي تألهـه القلـوب، واعلم أن المشركين في زماننـا قـد زادوا على الكفـار في زمن النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بـأنهم يـدعون الأوليـاء والصـالحين في الرخـاء والشدة، ويطلبون منهم تفريج الكربات وقضاء الحاجـات، (والكفـار زمن النـبي) مـع كـونهم يـدعون الملائكـة والصـالحين، ويريـدون شفاعتهم والتقرب بهم؛." (1)

"العالمين لنبيهم: اجعل لنا إلها: يا عجبا إذا جرى هذا من أولئـك السادة كيف ينكر علينا أن رجلا من **المتأخرين غلط في** قوله يا أكـرم الخلـق، كيـف تعجبـون من كلامي فيـه وتظنونـه خـيرا وأعلم منهم.

ولكن هذه الأمور لا علم لكم بها، وتظنـون أن من وصـف شـركا أو كفرا أنه الكفر الأكبر المخرج عن الملة، ولكن أين كلامـك هـذا من كتابك الذي أرسلت إلي قبل أن يغريك الله بصاحب الشـام، وتـذكر وتشـهد أن هـذا هـو الحـق وتعتـذر أنـك لا تقـدر على الإنكـار..؟ ومـرادي أن أبين لـك كلام الطرطوشـي ومـا وقـع في زمانـه من الشـرك بالشـجر، مـع كونـه في زمن القاضـي "أبي يعلي" أتظن الزمـــــــــــــان صـــــــــــــلح بعـــــــــــــده..؟..

وأما كلام (الشـافعية) فقـال الإمـام محـدث الشـام أبـو شـامة في كتاب "الباعث على إنكار البدع والحـوادث"، وقـد وقـع من جماعـة من النابـذين لشـريعة الإسـلام المنتمين إلى الفقـر الـذي حقيقتـه الافتقار من الإيمان، ومن اعتقادهم في مشايخ لهم ضالين مضـلين فهم داخلون تحت قوله: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الـدين مـا لم يـــــأذن بـــــه اللـــــه} (الشـــــورى: 21)ـــــ .

---

(1) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية أحمد بن عبد العزيز الحصين ص/302

وبهذه الطرق وأمثالها كان بداية ظهور الكفر من عبادة الأصنام وغيرها، ومن هذا القسم ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد، وإسراج مواضع في كل بلد يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدا ممن شهر بالصلاح فيفعلون ذلك، ويظنون أنهم يتقربون إلى الله، ثم يجاوزون ذلك إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم، ويرجوا الشفاعة لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي بين عيون وشجر وحائط وحجر، وفي "دمشق" -صانها الله-." (1)

"ويقول الرافضي العاملي المجرم الأثيم:

"أما قولهم فالشفاعة حق، ولا تطلب في دار الدنيا إلا من الله، فإذا كانت حقا فما المانع من طلبها؟ أفيجعل الله طلب الحق باطلا وشركا؟ تعالى الله عن ذلك فطلب الحق لا يكون إلا حقا وطلب الباطل لا يكون إلا باطلا، والتقيد بقولهم في دار الدنيا دال على جواز طلبها في الآخرة، كما يدل عليه حديث تشفع الناس بالأنبياء، واعتذار كل منهم ثم تشفعهم بمحمد صلى الله عليه وسلم ... وهل منع الناس من الشرك في الدنيا، وأبيح لهم الشرك في الآخرة"1.

ويقول القباني، بكل وقاحة وسوء أدب، وهو يخاطب الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

"أما أنهم كفروا بمجرد قولهم يا رسول الله اشفع لي، أو أغثني، وأنها مساواة لقول المشرك واعتقاده أن المسيح هو الله، ولعبادة تمثاله من السجود والذبح كما ادعيت ذلك، وجزت به، فما أقمت على ذلك الدليل والبرهان يا طويل الآذان"2.

ويقول ابن داوود وهو يرد على الإمام محمد بن عبد الوهاب ويسميه الزنديق الحجازي، وقول الزنديق الحجازي: "إن الله أعطاه الشفاعة، ونهاك عن طلبها منه كما قال: "وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا" غلط، فإن الدعاء المنهي عنه هنا بمعنى العبادة، وطالب الشفاعة لا يعبد الشفيع بل يطلب منه أن يشفعه عند

---

1) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية أحمد بن عبد العزيز الحصين ص/305

1 انظـــــــــر كشـــــــــف الارتيـــــــــاب للعـــــــــاملي ص 260.
2 انظر فصل الخطاب ص 41.." (1)
"الله، كما أن يوسف بدعائه لأحد صاحبي السجن لم يكن عابدا له ولا كافرا، وقوله [أي محمد بن عبد الوهاب] : فإن الشفاعة التي أعطاها غير النبي، فصح أن الملائكة يشفعون والأولياء يشفعون، أتقول: إن الله أعطاهم الشفاعة، فاطلبها منهم، فإن قلت هذا، فقد **عبدتم، غلط أيضا**، لما قلنا من أن طلب الشفاعة ممن أعطيها سواء كان نبيا أو كان وليا أو وصيا أو ملكا، أو مؤمنا ليس عبادة له، فيصح لنا أن نطلب الشفاعة من الأوصياء ... والأوليـــاء والملائكـــة، والصـــلحاء، وليس في ذلـــك شـــرك1.

1 انظر إزهاق الباطل ص 35.." (2)
"الأولى بحديث أم الطفيل، وحديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي ولا دلالة فيهما، لأنها رؤية منام فقط، واحتج لها بما لا يرضى أحمد أن يحتج به، وهو حديث لا يصح عن أبي عبيدة بن الجراح مرفوعا: "لما كانت ليلة أسري بي رأيت ربي في أحسن صورة، فقال: فيما يختصم الملأ الأعلى؟ " 1 وذكر الحديث **وهذا غلط قطعا** فإنما القصة كانت بالمدينة، كما قال معاذ بن جبل: "احتبس عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح حتى كدنا نترآى عين الشمس، ثم خرج وصلى بنا ثم قال: "رأيت ربي البارحة في أحسن صورة فقال: يا محمد: فيما يختصم الملأ الأعلى؟ " 2 وذكر الحديث فهذا كان بالمدينة والإسراء بمكة وليس عن الإمام أحمد، ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم نص أنه رآه بعينه يقظة، وإنما حمل القاضي كلام أحمد ما لا يحتمله، واحتج لما فهم منه بما لا يدل عليه، وكلام أحمد يصدق بعضه بعضا، والمسألة رواية واحدة عنه فإنه لم يقل بعينه، وإنما قال: رآه. واتبع في ذلك قول ابن عباس: رأى محمد ربه. ولفظ الحديث "رأيت ربي" وهو مطلــــــق وقـــــد جــــاء بيانـــــه في الحـــــديث الآخـــــر. ولكن في رد الإمام أحمد قول عائشة ومعارضته بقول النبي صلى الله عليه وسلم إشعار بأنه أثبت الرؤية التي أنكرتها عائشة، وهي لم تنكر رؤية المنام، ولم تقل من زعم أن محمدا رأى ربه في

(1) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية أحمد بن عبد العزيز الحصين ص/318
(2) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية أحمد بن عبد العزيز الحصين ص/319

المنام فقد أعظم على الله الفرية، وهذا يدل على أحد أمـرين: إمـا أن يكـون الإمـام أحمـد أنكـر قـول من أطلـق نفي الرؤيـة؛ إذ هـو مخالفة للحديث وإما أن يكون رواية عنه بإثبات الرؤية، وقـد صـرح بأنـــــــــه رآه رؤيـــــــــا حلم بقلبـــــــــه، وهـــــــــذا

---

1 ســـــــــــــــــــــــــــــيأتي تخريجـــــــــــــــــــــــــــه.
2 سيأتي تخريجه.." (1)
"يصح عن أبي عبيدة بن الجراح مرفوعا: "لما كانت ليلة أسري بي رأيت ربي في أحسن صورة فقال: فيما يختصم الملأ الأعلى؟ " وذكر الحـديث ثم قـال: "**وهذا غلـط قطعا** فإنمـا القصـة كـانت بالمدينة، كما قال معاذ بن جبل: "احتبس عنا رسول الله صلى الله عليه وسـلم في صـلاة الصـبح حـتى كـدنا نـترآى عين الشـمس، ثم خـرج وصـلى بنـا ثم قـال: "رأيت ربي البارحـة في أحسـن صـورة فقال: يا محمد: فيمـا يختصـم الملأ الأعلى؟ " وذكـر الحـديث فهـذا كان بالمدينة والإسراء بمكـة".التبيـان في أقسـام القـرآن ص260-261.
الرابـع عشـر: عن عـدي بن حـاتم - رضـي اللـه عنـه - مرفوعـا. أورده السيوطي في الدر المنثـور 5/598 ونسـبه إلى ابن مردويـه. وفي اللفظ الذي أورده السيوطي الزيـادة نفسـها الـتي في حـديث أبي عبيــــدة وقــــد ســــبق الكلام عليهــــا واللــــه أعلم. وللحافـظ ابن رجب الحنبلي - رحمـه اللـه - رسـالة في شـرح هـذا الحـديث تحت عنـوان (اختيـار الأولى شـرح حـديث اختصـام الملأ الأعلى) طبعت بتحقيق حسين الجمل في مؤسسـة الكتب الثقافيـة بــــــــــــــــــيروت لبنــــــــــــــــــان ط1-1407هـ.
وهناك اختلاف في بعض ألفاظ الحديث، وذلك في مختلف الروايات التي جاءت من طرق أخرى عن أربعة عشر صحابيا، كما هـو مـبين في تخريج الحديث، إلا أني لم أتعـرض لاختلاف ألفاظـه؛ لأن جميـع من رووه اتفقـوا على الجملـة الأولى وهي قولـه صـلى اللـه عليـه وسلم "رأيت ربي في أحسن صورة" وهي موطن الشاهد في هـذه المســألة.

---

(1) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه محمد بن خليفة التميمي ص/28

وقد وردت أحاديث أخرى فيها إثبات الرؤية المنامية، لكن في تصحيحها وتضعيفها نزاع كبير بين أهل العلم وهي:." (1)

"وقال ابن القيم: "ومن ظن من القوم أن كشف العين ظهور الذات المقدسة لعيانه حقيقة **فقد غلط أقبح** الغلط. وأحسن أحواله: أن يكون صادقا ملبوسا عليه. فإن هذا لم يقع في الدنيا لبشر قط، وقد منع منه كليم الرحمن صلى الله عليه وسلم. وقد اختلف السلف والخلف: هل حصل هذا لسيد ولد آدم صلوات الله وسلامه عليه؟ فالأكثرون على أنه لم ير الله سبحانه، وحكاه عثمان بن سعيد الدارمي إجماعا من الصحابة. فمن ادعى كشف العيان البصري عن الحقيقة الإلهية فقد وهم وأخطأ، وإن قال: إنما هو كشف العيان القلبي، بحيث يصير الرب سبحانه كأنه مرئي للعبد، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم "أن تعبد الله كأنك تراه" فهذا حق، وهو قوة يقين، ومزيد علم فقط. نعم، قد يظهر له نور عظيم، فيتوهم أن ذلك نور الحقيقة الإلهية، وأنها قد تجلت له، **وذلك غلط أيضا**، فإن نور الرب – تعالى – لا يقوم له شيء، ولما ظهر للجبل منه أدنى شيء ساخ وتدكدك، وقال ابن عباس في قوله تعالى {لا تدركه الأبصار} قال: "ذاك نوره الذي هو نوره إذا تجلى به لم يقم له شيء". وهذا النور الذي يظهر للصادق: هو نور الإيمان الذي أخبر الله عنه في قوله {مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح} قال أبي بن كعب: "مثل نوره في قلب المؤمن" فهذا نور يضاف إلى الرب، ويقال هو نور الله كما أضافه الله - سبحانه - إلى نفسه، والمراد: نور الإيمان الذي جعله الله له خلقا وتكوينا كما قال تعالى {ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور} فهذا النور إذا تمكن من القلب، وأشرق فيه: فاض على الجوارح. فيرى أثره في الوجه والعين، ويظهر في القول والعمل. وقد يقوى حتى يشاهده صاحبه عيانا؛ وذلك لاستيلاء أحكام القلب عليه، وغيبة أحكام النفس.." (2)

"وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة – أيضا - من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم. وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا. وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه فيظن أنه رأى

---

1) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه محمد بن خليفة التميمي ص/64
2) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه محمد بن خليفة التميمي ص/92

ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام.
فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشعور بحواسه، فيظنها رؤية بعينه **وهو غلط في** ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعيني رأسه فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان.
نعم، رؤية الله بالأبصار هي للمؤمنين في الجنة، وهي أيضا للناس في عرصات القيامة، كما تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: "إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب، وكما ترون القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب" 1"2.
" ... وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح، وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم من الذين يكذبون بصفات الله - تعالى - وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة.
ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الآخرة، وبين تصديق الغالية، بأنه يرى بالعيون في الدنيا، وكلاهما باطل.

---

1 حديث متواتر.
2 مجموع الفتاوى 3/389-390.." (1)
"فيه.."1.
وقال ابن بطال في شرحه لبعض الآيات الدالة على زيادة الإيمان نصا:
"فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص"2.
وقال البيهقي بعد أن ذكر جملة من الآيات المصرحة بزيادة الإيمان:"فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلا للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصانا"3.
وقال:"وإذا قبل الزيادة قبل النقص"4.
وقال أبو الفضل التميمي5 في رسالته التي أملاها في ذكر معتقد الإمام أحمد6. وإن كان **قد غلط في** مواضع منها فيما نسبه

---

(1) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه محمد بن خليفة التميمي ص/96

للإمـام. قـال:" ... ومـا جـاز عليـه الزيـادة جـاز عليـه النقص"7. وقال البغدادي بعد أن ذكر الآيات المصرحة بزيادة الإيمان:".. ففي هذه الآيات الست تصـريح بـأن الإيمـان يزيـد، وإذا صـحت الزيـادة

---

1 الفصـــــــــــــــــل (3/ــــــــــــــــ 237)ــــــــــــ .
2 نقلـــــه عنـــــه النـــــووي في شـــــرح مســــلم (1/146)ــ .
3 شـــــــــــعب الإيمـــــــــــان (1/ــــــــــــ 160)ــــــ .
4 الاعتقـــــــــــــــــــــــــــاد (ص 116)ـــــــــــــــــ .
5 هر الإمام الفقيه أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي المتوفى سنة 410 هـ انظر ترجمتــه في الســــــــــــير للـــــــــــــذهبي (17/ـــــــــ 273)ـــــ .
6 طبعت في آخر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (2/ 291-307) ، وانظــر كلام شــيخ الإســلام ابن تيميــة عن هــذه الرســالة في درء التعـــــــــــــــــــــــــــــارض (2/17) والفتـــــــــــــــــــــــاوى (6/53)
7 آخر طبقات الحنابلة (2/ 302) .." [1]

"يزيـــد ولا ينقص"1.
ونقلـه عن الكشـميري الحنفي في "فيض البـاري"2، ونقـل نحـوه الكاندهلوي الحنفي في "تحفة القارئ"وقال: "وروى عن أبي حنيفة ومالـــــــــــــــــــك يزيـــــــــــــــــــــــــد ولا ينقص"3.
قلت: سبق أن بينت أن مالكـا لم يقـل إن الإيمـان يزيـد ولا ينقص، وإنمـا قـال: يزيـد وتوقـف في النقصـان، وفـرق بين الأمـرين. ثم إن الكشـميري والكنـدهلوي لمـا ذكـرا نسـبة هـذا القـول لأبي حنيفةلم يتكلما بشيء حول عـدم صـحة هـذه النسـبة إليـه، بـل إن الأول منهما أخـذ يوجـه هـذا القـول، فكـأن هـذا إقـرار منـه بصـحة النســـبة.!
وعلى كـل ففي صـحة نسـبة هـذا القـول لأبي حنيفـة نظـر. فقد ذكر البغدادي عن الغسانية، وهم اتباع غسـان المـرجئ أن من أقوالهم أن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: "وزعم غسـان هـذا في كتابـــه أن قولـــه في هـــذا الكتـــاب كقـــول أبي حنيفـــة"4.
ثم خطأه في ذلك فقـال: "**وهذا غلـط منه** عليـه، لأن أبـا حنيفـة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ورسـله وبمـا جـاء من الله تعالى ورسـله في الجملـة دون التفصـيل، وأنـه لا يزيـد ولا

---

1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/37

ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه، وغسان قد قال: بأنه يزيد ولا ينقص"5.

---

1 إتحاف السادة المتقين (2/256) .
(1/67) .
(ص 51) .
4 الفرق بين الفرق (ص 203) .
5 الفرق بين الفرق (ص 203) .." (1)

"فالبغدادي يرى أن نسبة هذا القول لأبي **حنيفة غلط عليه**، وهذا ظاهر لأن المشهور والمعروف عنه نفي الزيادة والنقصان معا.
لذا قال الإسفرايني: "كان يقول أي غسان الإيمان إقرار بالله ومحبة لله تعالى وتعظيم له، وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان على خلاف ما قاله أبو حنيفة رحمه الله حيث قال: لا يزيد ولا ينقص"1.
قلت: فلعل الغسانية نسبة هذا القول لأبي حنيفة ترويجا لمذهبهم، وإشهارا له، ولا غرابة في هذا، فإن هذا سجية لأهل البدع وطبيعة لهم ينحلون الأئمة ما لم يقولوه ليروج باطلهم وينتشر وخصوصا أبا حنيفة، فقد نحل رحمه الله من عقائد الجهمية والمعتزلة والماتريدية وغيرهم شيء كثير لم يقل به وإنما نسبه إليه أهل الباطل بلا2.
هذا بشكل عام، أما قول أبي حنيفة في هذه المسألة بخصوص فهو أشد من قول هؤلاء، وأكثر بعدا عن الصواب، إذ إن المشهور عنه رحمه الله، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك قريبا، هو نفي الزيادة والنقصان كليهما وسيأتي الكلام على مذهبه هذا موسعا في الفصل القادم إن شاء الله، وإنما الذي قصدت بيانه هنا هو عدم صحة نسبة هذا القول - أعني أن الإيمان يزيد ولا ينقص- إليه.
وأما الغسانية فالقول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص مشتهر عنهم، وقد

---

1 التبصير في الدين (ص 101) .
2 وقد أبان هذا بما لا مزيد عليه الأخ الفاضل شمس الدين بن

---

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/295

محمد أشرف في رسالته "الماتريدية، وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات" في مواضع متعددة منها.." (1)

"وفي هـــذا كفايـــة.

ثالثـــا- الخـــوارج والمعتزلـــة:

لقـد ذهبت الخـوارج والمعتزلـة مـذهب أهـل السـنة والجماعـة في تعريف الإيمان من حيث أنه شامل للأعمال والأقـوال والاعتقـادات، إلا أنهم فارقوا أهل السنة والجماعة بقولهم إن الإيمان كل واحـد لا يتجـــزأ إذا ذهب بعضـــه ذهب كلـــه، وأنـــه لا يقبـــل التبعض. ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبـائر عنـدهم مخرجـا من الإيمان كلية، على خلاف بينهم في تسميته كافرا، فالخوارج قطعـوا بكفره، ونازعهم المعتزلة في الاسم وقالوا نحن لا نسميه مؤمنا ولا كافرا، وإنمـا هـو في منزلـة بين المنزلـتين أي: بين منزلـة الإيمـان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعا أنه يوم القيامـة خالـد مخلـد في نـــــار جهنم1.

قال شيخ الإسـلام: "قـالت الخـوارج والمعتزلـة قـد علمنـا يقينـا أن الأعمال من الإيمان فمن تركهـا فقـد تـرك بعض الإيمـان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض ولا يكـون في العبـد إيمـان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كـان ليس معهم من الإيمـــــان شـــــيء"2.

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قـال شـيخ الإسـلام: "أنهم

1 انظر الفتاوى (7/ 223، 257) وشرح العقيـدة الأصـفهانية لابن تيميـــة (ص 137).

2 الفتاوى (13/ 48) .." (2)

"الإجمـاع وقعـوا فيمـا هـو مخـالف للإجمـاع الحقيقي، إجمـاع الســـلف الـــذي ذكـــره غـــير واحـــد من الأئمـــة"1.

يقصـد بـذلك إجمـاع السـلف على أن الإيمـان يزيـد وينقص ويقبـل التفاضـــل ويتبعض كمـــا هـــو ظـــاهر من دلالات النصـــوص. ولكن هؤلاء لما قالوا هذا القول المخالف للنص والإجماع، وتوهمـوا أن قولهم هذا مجمع عليه بين أهل العلم، وقعوا فيما وقعوا فيه من مخالفات لنصوص الشرع الصحيحة الصـريحة في أن الإيمـان يزيـد

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/296

(2) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/348

وينقص، وهذا الغلط الذي وقعوا فيه هو في الحقيقة سبب غلطهم في كثير من مسائل الشرع والدين، "يقول الإنسان قولا مخالفا للنص والإجماع القديم حقيقة، ويكون معتقدا أنه متمسك بالنص والإجماع"2.
فإذا تبينت مخالفة هذا القول للنص والإجماع علم بطلانه3، ثم إن قولهم إن الإيمان لا يجتمع معه شيء من الكفر أو شيء من **النفاق غلط بين**، ومخالف لكثير من النصوص الدالة على إمكان اجتماع شيء من الكفر أو النفاق مع الإيمان.
قال شيخ الإسلام في كلام له: "وحينئذ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أربع من كن فيه كان منافقا خالصا،

1 الفتاوى (7/404).
2 الفتاوى لابن تيمية (7/ 405).
3 انظر ما تقدم ذكره في الفصل الأول من هذه الرسالة من أدلة ونقول عن السلف في بيان زيادة الإيمان ونقصانه ونقل إجماعهم على ذلك.." (1)
"فيه ولا نقصان".
فإن المراد بالبسيط عندهم ضد المركب وهو مالا أجزاء له1، وقد سبق التنبيه على ما في وصف الإيمان بأنه ليس له أجزاء **من غلط وما** فيه من مخالفة للأحاديث الصريحة الدالة على أن الإيمان له شعب وأجزاء يزيد الإيمان بزيادتها وينقص بنقصها.
وقائل هذا الكلام بنى قوله بعدم زيادة الإيمان ونقصانه على مقدمة فاسدة وهي: وصف الإيمان بأنه بسيط أي غير مركب، فإذا علم فساد هذه المقدمة يعلم فساد نتيجتها.
وكذلك قوله في ختام كلامه: "وإنما الزيادة والنقصان في الأمور المنطوية تحت هذا الميثاق".
فإن الأمور المنطوية تحت ميثاق الإيمان وهي الأعمال الصالحة بأنواعها كلها داخلة في مسمى الإيمان بدلالة نصوص الكتاب والسنة على ذلك والإيمان يزيد بزيادتها وينقص بنقصها كما في قوله تعالى: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/381

تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقا} 2. فجعل الله سبحانه الصلاة والزكاة والتوكل من أعمال الإيمان الداخلة في مسماه، فإذا قام المسلم بتحقيقها والقيام بها على أكمل وجه زاد إيمانا، وارتقى إلى أن يصبح إيمانا حقا.

---

1 التعريفات للجرجاني (ص 45) .
2 سورة الأنفال، الآية: 2.." (1)

"ولهذا فإن سلفنا الصالح، اشتد نكيرهم على هذا القول من أول حدوثه، رغم خفته عما هو عليه الآن، فلما قال به حماد بن أبي سليمان وهو أول من قال به، ثم تبعه عليه من تبعه من أهل الكوفة وغيرهم، أنكر عليهم السلف أشد الإنكار وأغلظوا القول فيهم، كما بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى حيث قال: "ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدا منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك وقد نص أحمد أو غيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيرا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم **فقد غلط غلطا** عظيما والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية المشبهة وأمثال هؤلاء"1.
ومرادي من هذا النقل التدليل على أن السلف الصالح اشتد نكيرهم وأغلظوا القول فيمن قال بالإرجاء، ولهذا سمى أبو عبيد القاسم بن سلام من قال بأن الإيمان يزيد وينقص -وعدد الذين ذكرهم جاوز المائة والثلاثين رجلا- ومرادهم بذلك إظهار المخالفة لمن قال بعدم الزيادة والنقصان "ذكر من الكوفيين من ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم؛ لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولا فيهم أكثر، وكان أول من قاله حماد بن أبي سليمان، فاحتاج علماؤها أن يظهروا انكار ذلك، فكثر منهم من قال ذلك"2.
ومثل هذا ما رواه اللالكائي بإسناده عن يعقوب بن سفيان أنه قال:

---

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/412

1 الفتـــــــــــــاوى (7/ــــــــــــ 507)ـــــــ .
2 الفتاوى (7/311) .." (1)

"الإيمان يتضمن فعل الواجبات فلا يشهدون لأنفسهم بذلك كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم، وقد سبق النقل عنهم من أقوالهم وألفاظهم ما يـــــــــــدل على ذلـــــــــك ويؤيــــــــــده.

وأما **سبب غلط هؤلاء** في نسبة هذا القول للسلف مع أنهم لم يقولوه، فعائد إلى أنه: "لما اشتهر عند هؤلاء أن السلف يستثنون في الإيمان ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا فصاروا يحكون هذا عن السلف وهذا القول لم يقل به أحد من السلف ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل وهم يدعون أن ما نصروه من أصل جهم في الإيمان هو قول المحققين والنظار من أصحاب الحديث، ومثل هذا يوجد كثيرا في مذاهب السلف التي خالفها بعض النظار وأظهر حجته في ذلك ولم يعرف حقيقة قول السلف فيقول من عرف حجة هؤلاء دون السلف أو من يعظمهم لما يراه من تميزهم عليه: هذا قول المحققين، وقال المحققون، ويكون ذلك من الأقوال الباطلة، المخالفة للعقل مع الشرع وهذا كثيرا ما يوجد في كلام بعض المبتدعين وبعض الملحدين. ومن أتاه الله علما وإيمانا علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات وبالعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائما أرجح من قول من بعدهم وأنه لا يبتدع أحد قولا في الإسلام إلا كان خطـــأ وكـــان الصـــواب قـــد ســـبق إليـــه من قبلـــه"1.

---

1 الفتاوى (7/ 436) .." (2)

"اشتهر عند هؤلاء أن السلف يستثنون في الإيمان ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعـــل الإيمـــان هـــو مـــا يمـــوت العبـــد عليه وهو ما يوافي به العبد ربه ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا **وهــــــــــــــذا غلــــــــــــط عليهم**.

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/449
(2) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/503

الثـاني: أن من لـوازم هـذا القـول أن لا يقطـع بقبـول اللـه لتوبـة التـائبين وهم يلتزمونـه، قـال شـيخ الإسـلام: "ولهـذا صـار الـذين لا يرون الاستثناء لأجل الحاضر بل للموافاة لا يقطعون بأن الله يقبـل توبة التائب كما لا يقطعون بأن الله تعـالى يعـاقب مـذنبا فـإنهم لـو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعـوا لـه بالجنـة، وهم لا يقطعـون لأحــد من أهــل القبلــة لا بجنــة ولا نــار إلا من قطــع لــه النص. وإذا قيل الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات ولـو مـات على هـذه التوبـة لم يقطـع لـه بالجنـة وهم لا يسـتثنون في الأحوال بل يجزمون بأن المؤمن تام الإيمـان ولكن عنـدهم الإيمـان عند الله هو ما يوافي به فمن قطعوا له بأنه مات مؤمنـا لا ذنب لـه قطعوا له بالجنـة، فلهـذا لا يقطعـون بقبـول التوبـة لئلا يلـزمهم أن يقطعوا بالجنة وأما أئمـة السـلف فإنمـا لم يقطعـوا بالجنـة لأنهم لا يقطعـون بأنـه فعـل المـأمور وتـرك المحظـور، ولا أنـه أتى بالتوبـة النصوح وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحا قبل الله توبتـه" 1.

الثالث: أن من لوازم قولهم هذا أن يستثني في الكفـر أيضـا وليس في الإيمان فقط، فيقول: لست كافرا إن شاء الله؟ لأن كل أحــد لا يعلم من نفســـــــه هـــــــــل يثبت على الإيمـــــــــان إلى أن

---

1 الفتاوى (7/ 418) .." (1)

"وقولــه تعــالى: {إنــا جعلنــاه قرآنــا عربيــا لعلكم تعقلــون} [الزخـــــــــــــــــــــــرف: 3]ـــــــــــــــــــ .

• وأمــا العقــل: لأن المتكلم بهــذه أعلم من غــيره وقــد خاطبنــا باللسـان العـربي المـبين فـوجب قبولـه على ظـاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفـــــــــــــــــــــــرقت الأمـــــــــــــــــــــــة.

قال ابن قتيبة رحمه الله: "الواجب علينا أن ننتهي في صـفات اللـه إلى حيث انتهى في صـفته أو حيث انتهى رسـوله، ولا نزيـل اللفـظ عمـا تعرفـه العـرب ونضـعه عليـه ونمسـك عمـا سـوى ذلـك"1

9 ــــــ مـــــــا تـــــــدور عليـــــــه هـــــــذه القاعـــــــدة:

مـــــدار هـــــذه القاعـــــدة في الإجابـــــة على مســـــألتين:

1 ــــــ بيـــــــان معـــــــنى ظـــــــاهر النصـــــــوص.

2 ـــ حكم من أطلــق أن ظــاهر النصــوص مــراد أم غــير مــراد.

---

(1) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/511

10 ـ حكم من قال: إن نصوص الصفحات لايجوز إجرا ؤها على ظاهرها لأن ظاهرها غير مراد:
من قال: إن نصوص الصفات لا يجوز إجراؤها بظاهرها يقال له: ماذا تريد بالظاهر؟ أتريد بالظاهر: ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة بالله من غير تمثيل؟ فهذا الظاهر مراد الله ورسوله قطعا ويجب الإيمان به شرعا، لأنه حق.
أم تريد بالظاهر ما فهمته من التمثيل؟ فهذا غير مراد؛ لأن هذا الظاهر الذي فهمته كفر وباطل بالنص والإجماع، والصواب الذي لا خطأ فيه أن ظاهرها: أي نصوص الصفات مراد وأنه لائق بالله وعظمته.
المقصود أن نستفصل من قائل هذه المقالة، ما مرادك بالظاهر؟
11 ـ **غلط من** يجعل ظاهر نصوص الصفات تمثيلا:
من يجعل ظاهر نصوص الصفات هو التمثيل يغلطون من وجهين:

---

1 عقيدة الإمام ابن قتيبة (ص139) .." (1)
"تنزيه الرب عنها ليس من لوازم ذلك أصلا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة وعلم ونحو ذلك، والله سبحانه وتعالى منزه عن خصائص المخلوق وملزومات خصائصه.
وهذا الموضع من فهمه فهما جيدا، وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف **له غلط كثير** من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، وبين فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.
ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس يتناقض في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات لمن احتج به من النفاة.
ولكثرة الاشتباه في هذه المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ "الوجود" مقول

---

(1) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/240

بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطؤ، أو التشكيك، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحيز، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة. وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة." (1)

"ج ـ من الأصول العقلية عند المتكلمين:

1ـ التحسين والتقبيح؛ أي أن العقل يحسن الأشياء ويقبحها، وما حكم العقل بحسنه وجب فعله، وما حكم بقبحه حرم فعله.

2ـ لا يمكن إثبات النبوة إلا بالتحسين والتقبيح.

3ـ التكذيب بالقدر مما يقتضيه العقل.

4ـ حدوث العالم.

5ـ لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة؛ لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه، والسمع إما أن يؤول، وإما أن يفوض.

س3ـ بين وجوه ضلال المتكلمين في تلك الأصول؟

ج ـ أن هذه الطوائف تضل من وجوه:

1ـ ظنهم أن الشرع خبر مجرد، وليس الأمر كذلك، بل بين القرآن كثيرا من الدلائل العقلية التي تعلم بها المطالب الدينية.

2ـ ظنهم أن الرسول لا يعرف صدقه إلا بطريقتهم تلك؛ وهذا خطأ، بل طرق العلم بصدق الرسول كثيرة جدا فإذا ثبت بالقرآن صدقه، فقد علم صحة كل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وصارت أخباره عليه السلام أدلة على صحة سائر ما دعى إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا.

3ـ ظنهم أن تلك الطرق صحيحة مع أنها قد تكون باطلة.

4ـ ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل؛ وهو غلط: فإن العقل لا يعارض السمع، وإنما يعارض الكتاب والسنة المجهولات لا المعقولات.

---

1) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/312

س4ــــ اذكـــر أمثلـــة لصـــفات اللـــه الـــتي تعـــرف بالعقـــل؟
ج ـ1ـ من الصفات التي تعرف بالعقـل: قولـه تعـالى: {ألا يعلم من خلـق} [الملـك: 14] أثبت اللـه خلقـه للخلـق، وهـذا يرشـدنا إلى اتصافه بالعلم." (1)

"فعلم أن الله خالق الأزواج، وأن خـالق الأزواج واحـد، والأزواج كثـــيرة.
فـــــدل ذلـــــك على أن الواحـــــد يخلـــــق أشـــــياء كثـــــيرة.
فبطـــــل قـــــولهم: "إن الواحـــــد لا يصـــــدر منـــــه إلا واحـــــد"

11ـــــ معـــــنى كلام شـــيخ الإســـلام: "عـــارض الســـكر ... "
أقول: (السكر) : من خرافات الصوفية، وهو "غيبة بوارد قوي، وهو يعطي الطـرب والالتـذاذ، وهـو أقـوى من الغيبـة، وأتم منهـا"1.
أقول: حاصل هذا التعريف: أن (السكر) حالـة من أحـوال الصـوفية تحصل بسس وارد قوي يـرد على قلب صـوفي، إمـا من مشـاهدته لله تعالى ـ حسـب زعمـه في كلب أو خـنزير أو قـرد ـ وإمـا لأجـل عقيدته أن هذا الكون كله هو الله تعالى، أو لأجل دعواه الكاذبة أنه وصل في العشق والمحبـة إلى حـد فقـد حواسـه وقـواه من شـدة الوجد والعشق والمحبة، حـتى سـكر لا يعي مـا يقـول ولا يفهم، ولا يحس باكون ولا بالتكليف كأنه مجنون، أو نائم، أو ميت لا حراك له، أو يهذي هذيان المحمومين فيتكلم بكلمـات الكفـر والارتـداد، وهـذا كلـــــه انحلال وكفـــــر وإلحـــــاد وزندقـــــة أيمـــــا زندقـــــة.
ولـذلك تـرى شـيخ الإسـلام يـرد على هـؤلاء الزنادقـة بقولـه: "فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ـ ونحـو ذلـك ـ إنمـا تتضـمن عـدم الإحسـاس ببعض الأشـياء دون بعض فهي مـع ضعف صاحبها وتوقف تمييزه ـ لا تنتهي إلى حد يسقط فيـه التمييـز مطلقا؛ ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا وعظم هذا المقـام ـ **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينيـة قـدرا أو شـرعا، وغلـط في خلق الله تعالى وفي أمره، (وأسـقط التكليـف) ؛ حيث ظن أن وجود هذا (الكـون) لا وجـود لـه، (بـل كـل هـذا الكـون هـو اللـه، لا موجـــــــــود إلا اللـــــــــه) إلى آخـــــــــر كلامـــــــــه المهم.

1 التعريفات، 120.." (2)

1) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/355
2) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/400

"12 ـ معنى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ "ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا ... ، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ... "
أقول: للناس نزاع في أن حسن الأشياء وقبحها عقليان؟ أم شرعيان؟
فطائفة ظنت أن القبح والحسن لا يعلمان إلا بالعقل، وطائفة ظنت أن القبح والحسن لا يعلمان إلا بالشرع.
وكلتا هاتين الطائفتين على غلط.
فأراد شيخ الإسلام أن يبين غلطهما ويبين الحق وهو القول الوسط.
وهو أن حسن الأشياء بمعنى كونها ملائمة للفاعل، وقبحها بمعنى كونها غير ملائمة للفاعل بل منفردة.
أو كون الأشياء مما يحبه الفاعل أو يكرهه، أو يتلذذ بها أو يتأذى بها.
فهذا لا شك يعلم تارة بالعقل، كعلمه بأن الطعام يشبع والماء يروي، وتارة يعلم بالشرع، وتارة يعلم بهما جميعا.
ولكن تفاصيل الحسن وتفاصيل القبح، وأن هذا يحبه الله وذاك يبغضه الله ونحو ذلك؛ لا يعلم إلا بالشرع فقط.
كما قال سبحانه: {وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا} [الشورى:52].
وقوله تعالى: {قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي} [سبأ: 50].
فدل ذلك على أن تفاصيل حسن الأمور وقبحها لا يعلم إلا بالوحي الذي هو مبنى الشرع، والعقل لا يدرك تفاصيل هذه الأمور، فحسن الأشياء وقبحها مركوز في الفطرة، والعقل مدرك إجمالا، والشرع مزك ومرشد بالتفصيل ومبصر ومكمل1.

1 انظر الصواعق المرسلة: 4/1277ـ1278.." (1)
"وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع، فإن النائم لم يسقط إحساسه نفسه، بل

(1) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/401

يرى في منامه ما يسره تارة وما يسوؤه أخرى، فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا.
ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقا، وعظم هذا المقام **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينية قدرا **وشرعا: غلط في** خلق الله وفي أمره، حيث ظن وجود هذا، ولا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز والعقل والمعرفة.
وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد أن لا أريد، أو إن العارف لا حظ له، أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل، ونحو ذلك، فهذا إنما يمدح منه سقوط إراداته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.
ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية، وأنه لا يحس باللذة والألم، والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل، ومن مدح هذا فهو مخالف ضرورة الدين والعقل.
والفناء يراد به ثلاثة أمور:
• أحدها: وهو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، هو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ماأمر الله به، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، كما قال تعالى: {قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها." (1)

"6- القاعدة الثانية: أنهم يقولون: ما دعوناهم وتوجهنا إليهم إلا لطلب القربة والشفاعة، فدليل القربة قوله -تعالى-: {والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار} [الزمر:3] .

(1) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/431

= من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله} [يونس: 31] ، فهم مقرون بهذا.
فليس التوحيد هو الإقرار بتوحيد الربوبية كما يقول ذلك علماء الكلام والنظار في عقائدهم، فإنه يقررون بأن التوحيد هو الإقرار بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت، فيقولون: (واحد في ذاته لا قسيم له، واحد في صفاته لا شبيه له، واحد في أفعاله لا شريك له) وهذا هو توحيد الربوبية، ارجعوا إلى أي كتاب من كتب علماء الكلام تجدون لا يخرجون عن توحيد الربوبية، وهذا ليس هو التوحيد الذي بعث الله به الرسل، والإقرار بهذا وحده لا ينفع صاحبه، لأن هذا أقر به المشركون وصناديد الكفرة، ولم يخرجهم من الكفر، ولم يدخلهم في الإسلام، **فهذا غلط عظيم**، فمن اعتقد هذا الاعتقاد ما زاد على اعتقاد أبي جهل وأبي لهب، فالذي عليه الآن بعض المثقفين هو تقرير توحيد الربوبية فقط، ولا يتطرقون إلى توحيد الألوهية، **وهذا غلط عظيم** في مسمى التوحيد.
وأما الشرك فيقولون: (هو أن تعتقد أن أحدا يخلق مع الله أو يرزق مع الله) ، نقول: هذا ما قاله أبو جهل وأبو لهب، ما قالوا: إن أحدا يخلق مع الله، ويرزق مع الله، بل مقرون بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت.
6- "القاعدة الثانية": أن المشركين الذين سماهم الله مشركين =." (1)
"ويعبدونه حق عبادته ويخشونه، أما هؤلاء فأغلبهم لا يخشون الله عز وجل بل يكفرون بالله ويجحدونه، ويدعون أن العالم ليس له رب، وإنما الطبيعة هي التي توجده وتتصرف فيه، كما هو عند الشيوعيين، إنهم ينكرون الرب سبحانه وتعالى مع أن عندهم علما دنيويا كيف نقول: إن هؤلاء هم أهل العلم.
هذا غلط، فالعلم لا يطلق إلا على أهله، وهو لقب شريف لا يطلق على الملاحدة والكفار، ويقال: هؤلاء أهل العلم.
فالملائكة وأولو العلم شهدوا لله بالوحدانية، إذا لا عبرة بقول غيرهم من الملاحدة والمشركين والصابئين الذين يكفرون بالله عز وجل، هؤلاء لا عبرة بهم ولا بقولهم؛ لأنه مخالف لشهادة الله وشهادة ملائكته وشهادة أولي العلم من خلقه.

(1) شرح القواعد الأربع صالح الفوزان ص/19

وقوله " قائما بالقسط ": منصوب على الحال من شهد، أي: حالة كونه قائما سبحانه وتعالى، والقسط: العدل، أي أن الله سبحانه وتعالى قائم بالعدل في كل شيء." (1)

"ولما قال لهم: قولوا لا إله إلا الله، قالوا: {أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب} [ص:5] يحسبون الآلهة متعددة. فدل على أن معناها لا معبود بحق إلا الله، ولو كان معناها لا خالق ولا رازق إلا الله، فإن هذا يقرون به ولا يمارون فيه، فلو كان هذا معناها، ما امتنعوا من قول لا إله إلا الله؛ لأنهم يقولون إذا سئلوا من خلق السماوات والأرض يقولون: الله، إذا سئلوا من الذي يخلق؟ من الذي يرزق؟ من الذي يحيي ويميت؟ ويدبر الأرض؟ يقولون: الله. هم يعترفون بهذا فلو كان هذا معنى لا إله إلا الله لأقروا بهذا، لكن معناها لا معبود بحق إلا الله. لو قلت: لا معبود إلا الله، **هذا غلط كبير**؛ لأن المعبودات كلها تكون هي الله -تعالى الله عن هذا- لكن إذا قيدتها وقلت: بحق، انتفت المعبودات كلها إلا الله سبحانه وتعالى، لا بد أن تقول لا معبود حق، أو لا معبود بحق إلا الله. ثم بين ذلك على لفظ الكلمة. لا إله: النفي، نفي للعبودية عما سوى الله. إلا الله: هذا إثبات للعبودية لله وحده لا شريك له.." (2)

"فالعدل: وهو نفي القدر عندهم، **وهذا غلط فيه** المعتزلة والجبرية، وهما على طرفي نقيض. فالمعتزلة يقولون: إن العبد يستقل بفعله وليس لله فيه قضاء ولا قدر، وإنما العبد هو الذي يستقل بفعله، والأمر أنف - يعني مستأنف – لم يقدر ولم يكتب في اللوح المحفوظ، وغلاتهم يقولون: ولم يعلمه الله قبل وقوعه. فينفون العلم، وهؤلا كفار بلا شك؛ لأنهم إذا نفوا العلم فهم كفار. أما جمهورهم فيقولون: الله يعلمه ولكنه لم يقدره، وإنما علم أن هذا سيقع لكنه بدون تقدير منه سبحانه وتعالى. وشيخ الإسلام ابن تيمية في «الواسطية» يقول: إن الصنف الأول وهم الذين ينفون العلم انقرضوا. أو القائل به منهم قليل في وقت الشيخ، أما الآخرون فلا يزالون إلى الآن باقون يقولون: إن الله يعلمه لكن لم يقدره، وإنما العبد هو الذي أحدثه بدون أن يقدره

1) شرح ثلاثة الأصول لصالح الفوزان صالح الفوزان ص/166

2) شرح ثلاثة الأصول لصالح الفوزان صالح الفوزان ص/168

اللـــــــــــــــــــــــــــه عليــــــــــــــــــــــــــــــه.
هؤلاء هم القدرية، سموا بالقدرية لأنهم ينفـون القـدر، فيغلـون في إثبات أفعال العباد ويقولون: هم الـذين يوجـدونها بـدون أن يقـدرها اللـــه عليهم.
وأمـا الجبريـة: فهم الجهميـة ومن أخـذ بقـولهم، فهم على النقيض، يغلون في إثبات القدر والمشـيئة وينفـون أفعـال العبـاد، ويقولـون: العبد مجبـور ليس لـه اختيـار في أفعالـه، وإنمـا يحـرك كمـا تحـرك الريشة في الهواء، أو هو كالميت بين يدي الغاسل يقلبـه، ليس لـه اختيار. فهم." (1)

"إلى آخر ما قال في «البردة» ، وهذا كفـر، لكن الشـخص قـد يكون ما بلغته الحجـة، أو يكـون متـأولا، فلا يكفـر حـتى تقـام عليـه الحجـــــة، وأيضـــــا هـــــو لا يعلم مـــــا ختم لـــــه بـــــه.
قوله: «وإني أقول: لو أقدر على هدم قبـة رسـول اللـه صـلى اللـه عليه وسلم لهدمتها» ، وهذا من الكـذب على الشـيخ؛ لأن الرسـول صلى الله عليه وسلم معلوم أنـه دفن في بيتـه محافظـة عليـه من الغلو، وبيته له جدران، وله سقف، فالسقف موجود من وقت دفنـه صلى الله عليه وسلم، غاية ما هنالك أنه أزيل السـقف وجعـل على شكل قبة، فالشيخ لا يرى أن هذا منكر، فالرسول صلى اللـه عليـه وسلم دفن في بيته، واستمر صلى الله عليه وسلم مقبورا في بيتـه حفاظا عليه من الغلو؛ كما تقول عائشـة لمـا ذكـرت نهي الرسـول صلى الله عليه وسلم عن الغلو في القبور: «ولولا ذلك لأبرز قـبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجدا» ، فدفن في بيته محافظة عليه من الغلو، فيتهمون الشيخ، ويجعلون قبة الرسول مثل القباب التي على القبور المبنية عليها تعظيمـا لهـا، وهـذا غلـط، القبـاب المبنيـة على القبور مخالفة للشرع، يعني بأن يدفن الميت ويقام على قبره بناية وقبة، أو يجعل مسجدا، هذا الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليـه وسلم؛ لأن هذا وسـيلة إلى الشـرك، الصـحابة أفضـل قـرون الأمـة كـانوا يـدفنون في البقيـع، ولا يجعـل على قبـورهم شـيء، وإنمـا الرسول – عليه الصلاة والسلام – عزل وجعل في بيته حفاظا عليـه من الغلو، وفرق بين ما بني عليه غلـوا فيـه وبين مـا دفن في بيتـه حفاظـــــــــــــــا عليـــــــــــــــه من الغلـــــــــــــــو.
فالبناء على القبور تعظيما لها منهي عنـه، وهـو وسـيلة من وسـائل

1) شرح عقيدة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب صالح الفوزان ص/30

الشرك، ومما يجعل العوام يتعلقون بها، لكن قبر الرسول ما بني عليه،." [1]

"وقال الإمام الدارمي: " وفيما ذكرنا - (أي من الأدلة) - بيان بين ودلالة قاطعة ظاهرة على إلحاد هؤلاء الملحدين في أسمائه المبتدعين أنها مخلوقة ... . " ا. هـ.

وقد صرح الأئمة بتكفير من قال بخلق الأسماء الحسنى وذلك لما ظهرت بدع الجهمية في القول بخلق القرآن فكان قولهم بخلق الأسماء امتدادا لقولهم بخلق القرآن، لأنهما من كلام الله تعالى.

وفي هذا المعنى يقوم الإمام الدارمي: " فهذا الذي ادعوا في أسماء الله أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم "

وقال قبلها: " وقد كان لإمام المريسي في أسماء الله مذهب كمذهبه في القرآن كان القرآن عنده مخلوقا من قول البشر "

وقال الإمام إسحاق بن راهوية: " أفضوا (- أي الجهمية-) إلى أن قالوا: أسماء الله مخلوقة لأنه كان ولا اسم وهذا الكفر المحض اهـ من كتاب منهج أهل السنة لخالد بن نور (2/396)ـ .

وبهذه القاعدة نعرف أن أسماء الله لا يقال لها أنها غيره كما هو رأى الجهمية والمعتزلة فإنهم قالوا أن أسماء الله غير الله وكل ما هو غير الله فإنه مخلوق.

ولا يقال أن أسماء الله هي عين المسمى أو هي هو بمعنى أنها هي نفس ذاته كما هو قول الأشاعرة والماتريدية.

وقد فصل ابن أبي العز في المسألة فقال ص 80:

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى وغيره؟ **وطالما غلط كثير** من الناس في ذلك وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه أو على المسمى أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمى نفسه وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك فالاسم ها هنا هو المراد لا المسمى ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال:: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق وإن أريد." [2]

"والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله تعالى: {وهو معكم} وقوله صلى الله عليه وسلم: " إذا قام أحدكم

---

1) شرح عقيدة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب صالح الفوزان ص/151

2) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى كَامِلَةُ الكَوارِي ص/163

إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه " (1).

ونحو ذلك فإن **هذا غلط وذلك** أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى: {هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير} [الحديد: 4].

فأخبر انه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال (2) : " والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه " (3) ا. هـ

---

(1) رواه البخاري كما طبعة في الفتح (1/307) ومسلم كما في طبعة شرح النووي (5/38).

(2) الأوعال: جمع وعل: وهو تيس الجبل وأراد بالأوعال: الأشراف والرؤوس شبههم بها لأنها تأوي إلى شعف الجبال، ومنه قول أبي هريرة: لا تقوم الساعة حتى تعلو التحوت وتهلك الوعول قيل وما التحوت؟ قال: سفول الرجال وأهل البيوت الغامضة والوعول: أهل البيوت الصالحة ا. هـ من حاشية الحموية للتويجري ص221

(3) ... هذا الحديث المعروف بحديث " الأوعال " قد كثر الكلام حوله وأخرجه الأئمة في دواوينهم ونصه: عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرت سحابة فنظر إليها فقال: " ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب. قال " والمزن " قالوا: والمزن قال " والعنان " قالوا والعنان " قال: " هل تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري. قال: " إن بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة ثم السماء فوقها كذلك " حتى عدد سبع سموات: " ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء وسماء ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء وسماء ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك ".

الحديث رواه داود (5/93) رقم 4723، كتاب السنة، باب في

الجهميـــــــــــــــــــــة. وهـــــــــــــــــــذا لفظه

والترمذي (5/424) رقم (332) كتاب التفسير، باب تفسـير سـورة الحاقـــــة وقـــــال هــــــذا حـــــديث حســــن غــــريب. وابن ماجه (1/69) رقم 193، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهميـة. وأحمد (1/206-207) .." [1]

"عند أهل السنة والجماعة معروفة وهي إجـراء آيـات الصـفات وأحاديثها على ظاهرهـا من غـير تحريـف ولا تعطيـل ولا تكـييف ولا تمثيـــل.

وقد تقدم الكلام على هـذا مسـتوفى في قواعـد نصـوص الصـفات والحمــــــــــــــــد للــــــــــــه رب العـــــــــــــالمين.

فقد ورد عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية: " قبلة الله فأينما كنت في شــــرق أو غـــــرب فلا تــــــوجهن إلا إليهـــــا ". وقد احتج النفاة بهذا على أن التأويل وارد عن السلف وذكروا ذلــك في منــــــاظرتهم لشـــــيخ الإســـــلام ابن تيميــــــة. ورد عليهم شيخ الإسلام بأن هذا قد صح عن مجاهد والشافعي وهو حق لكن الآية ليست من آيات الصفات حتى يجعل النافية تفسـيرها بغير الصفة حجة لهم في موارد النزاع وبين أن من عدها في آيــات الصفات فقد غلط، وإن كان فيها ذكر الوجه فالمقصود به في الآيــة القبلة فإن الوجه في لغة العرب هو الجهة يقال: أي وجه تريد؟ أي: أي جهة؟ ويقال: قصدت هذا الوجه، وسـافرت إلى هـذا الوجـه أي: إلى هذه الجهة كما قال تعالى: {ولكل وجهـة هـو موليهـا} [سـورة البقرة: 148] وسياق الكلام في الآية يـدل على المـراد فإنـه قـال: (وللـه المشـرق والمغـرب) والمشـرق والمغـرب جهـات ثم قـال: (فأينما تولوا فثم وجه الله) و" أين " من الظروف، و " تولـوا " أي: تســـتقبلوا.

فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجـه اللـه فقـد جعـل وجـه الله في المكان الذي يستقبله وأخـبر ان الجهـات لـه فـدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف كأنه قال: جهـة اللـه وقبلـة اللـه. والغرض أنـه إذا قيـل: " فثم قبلـة اللـه " لم يكن هـذا من التأويـل المتنازع فيه الذي ينكره منكـرو تأويـل آيـات الصـفات ولا هـو ممـا

---

1) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى كَامِلَةُ الكَوارِي ص/269

يستدل به على المثبتة فإن هذا المعنى صحيح في نفسه والآية دالة عليــه.
2 - ... قولـــــه تعـــــالى:} يـــــوم يكشـــــف عن ســـــاق { [ن: 42]
فقد ورد عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: " هـو الأمـر الشـديد المفضع من الهول يـوم القيامـة " وعن عكرمـة نحـو هـذا التفسـير وقد احتج بهـذا نفـاة الصـفات من أهـل التأويـل وجعلـوه من أدلتهم لتسويغ التأويل لآي الصفات. والجواب عن ذلـك أن يقـال: إن هـذه الآية ليست صريحة في إثبـات السـاق صـفة للـه عـز وجـل ولـذلك فسرها من فسرها من السلف بالكشف عن أمـر شـديد كمـا يقـال كشـفت الحـرب عن سـاق، فليس هـذا التفسـير من بـاب تأويـل الصفات ولذلك نجد السلف رحمهم اللـه يثبتـون صـفة السـاق كمـا ورد في التصريح بها في حديث أبي سـعيد في الصـحيحين وفيـه: " فيكشف عن ساقه " يعني الرب سبحانه وتعالى وهذا." (1)
"" اعلم **أنه غلط في** هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين فزعموا أن الظاهر المتبادر السـابق إلى الفهم من معـنى الاسـتواء واليد مثلا في الآيات القرآنية هـو مشـابهة صـفات الحـوادث وقـالوا يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعا قـال: ولا يخفي على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفـر باللـه تعـالى والقـول فيه بما لا يليق به جل وعلا والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيـل له: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للنـاس مـا نـزل إليهم} [النحـل: 44] لم يبين حرفا واحدا من ذلك مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجـوز في حقـه تـأخير البيـان عن وقت الحاجة إليه وأحـرى في العقائـد لا سـيما مـا ظـاهره المتبـادر منـه الكفـر والضـلال المـبين حـتى جـاء هـؤلاء الجهلـة من المتـأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبـادر منـه لا يليق والنبي صلى الله عليه وسلم كتم أن ذلـك الظـاهر المتبـادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه وكل هذا من تلقاء أنفسـهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة سبحانك هذا بهتـان عظيم! ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضـلال ومن أعظم الافـتراء على اللـه جـل وعلا ورســـــوله صـــــلى اللـــــه عليـــــه وســـــلم.
والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصـف وصـف اللـه بـه

(1) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى كَامِلَةُ الكَوارِي ص/299

نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث قال: " وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته لا والله لا ينكر ذلك إلا مكابر. = = = = = =

والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه إنما جر إليه ذلك تنجس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه فكان هذا الجاهل مشابها أولا ومعطلا ثانيا فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء ولو كان قلبه عارفا بالله كما ينبغي معظما لله كما ينبغي طاهرا من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده." [1]

"القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة " (1) ا. هـ

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (87) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم:

وقال شيخ الإسلام في الفتوى ص (102) من المجلد المذكور: " ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك - يعني مما جاء في الكتاب والسنة - يناقض بعضه بعضا ألبته مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: {وهو معكم أينما كنتم} [الحديد: 4] وقوله صلى الله عليه وسلم: " إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه " (2) ونحو ذلك فإن **هذا غلط وذلك** أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله: {هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير} [الحديد: 4] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال (3) : " والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه " وذلك أن كلمة " مع " في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها

1) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى كَامِلَةُ الكَوارِي ص/307

في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فانه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة " ا. هـ
ثالثا: هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علما وقدرة وسمعا وبصرا وسلطانا وتدبيرا:

---

(1) في نسخة المؤلف (محدودة) وقد صححناها من نسخ الحموية وقد سبق بيان ذلك. = = = = = = =
(2) تقدم تخريجه.
(3) تقدم تخريجه. = = = = = = = = = = = = = =." [1]

"هذه الآيات - وخاصة سورة الكافرون - إنها إقرار من رسول الله صلى الله عليه وسلم للكفار على دينهم الباطل وهذا زعم باطل. مخالف لحقيقة الإسلام، ودعوة رسول الإسلام. ومضاد لدعوة الرسل جميعا.
يقول العلامة ابن القيم رحمه الله:
(إن هذه السورة - سورة الكافرون - تشتمل على النفي المحض وهذه خاصية هذه السورة، فإنها سورة براءة من الشرك كما جاء في وصفها) (1) ________ .
(ومقصودها الأعظم البراءة المطلوبة بين الموحدين والمشركين، ولهذا أتى بالنفي في الجانبين تحقيقا للبراءة المطلوبة. مع تضمنها للإثبات بأن له معبودا يعبده وأنتم بريئون من عبادته، وهذا يطابق قول إمام الحنفاء {إنني براء مما تعبدون {26} إلا الذي فطرني { [سورة الزخرف 26 - 27] فانتظمت حقيقة لا إله إلا الله.
(ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرنها بسورة الإخلاص في سنة الفجر (2) وسنة المغرب (3) وحين أخبر الله أن لهم دينهم وله دينه: هل هو إقرار فيكون منسوخا أو مخصوصا؟ أو لا نسخ في الآية ولا تخصيص؟
(هذه مسألة شريفة من أهم المسائل، **وقد غلط في** السورة خلائق، وظنوا أنها منسوخة بآية السيف لاعتقادهم أن هذه الآية اقتضت التقرير لهم على دينهم! وظن آخرون: أنها مخصوصة بمن

---

1) المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى كَامِلَةُ الكَوارِي ص/318

يقــــــــــرون على دينهم وهم أهـــــــــل الكتـــــــــاب!
وكلا القـولين محض، فلا نسـخ في السـورة ولا تخصـيص، بـل هي محكمة وهي من السورة التي يستحل دخول النسخ في مضـمونها، فإن أحكام التوحيد التي اتفقت عليه الرسل يستحيل دخول النسـخ فيـــه.
(وهذه السورة أخلصت التوحيد، ولهذا تسمى أيضا سورة الإخلاص. ومنشأ الغلط: ظنهم أن الآية اقتضت إقـرارهم على دينهم. ثم رأوا أن هـــذا الإقــــرار زال بالســــيف فقـــــالوا: منســـــوخة!!

(1) ســنن أبي داود: في الأدب (5/303 ح 5055) والترمــذي في الــدعوات (ج 9/110 ح 3400) ومســند الإمــام أحمــد 5/456 والدارمي في فضائل القرآن (2/458) قال الألبـاني: حـديث حسـن انظـــر صـــحيح الجـــامع الصـــغير (1/140 ح 289)ـــ .
(2) صحيح مسلم بشرح النووي (6/5) والمسـند طبـع السـاعاتي (4/225)ـــــــــــــــــــــــــــــــــ .
(3) مشكاة المصابيح (1/268) ، وانظر بدائع الفوائد (1/138).." [1]

"يصومون أيام المجوس, ثم ساق آثـار عن الصـحابة في الأمـر بالإتبــاع والنهي عن الابتــداع, ثم عقبهــا بأخبــار عمليــه في زجــر المبتدعة, كضرب القاص وضرب أحد الصحابة لولده لمـا جلس مـع المبتدعة, ثم ذكر كلام السلف عن القصاص ومحـدثاتهم , ثم قـال: باب كل محدثة بدعة, وأتى بالأحـاديث والآثـار على هـذا المعـنى ثم عطـف مـرة أخـرى على ذكـر الآثـار الآمـرة بالاتبـاع, والناهيـة عن الابتداع, والمحذرة من كل بدعـة, وفي أثنائهـا سـاق الآثـار الـواردة في توبـــــــــــــــــــــــــــــة المبتـــــــــــــــــــــــــــــــــــدع.
ثم قال: باب إحداث البدع, وساق حديثا في عقوبـة من أحـدث في الدين ما ليس منـه, ثم آثـارا في التثبت في الفتيـا والاسـتفهام من السائل قبل إجابته لئلا تـؤدي الفتيـا إلى الابتـداع, ثم ذكـر أثـرا في نظرة السلف نحو البدعة, ومقارنتها بالمعصـية, وأن البدعـة أشـنع, ثم قال: باب تغير البدع, وهكذا في المطبوع, ولعـل الصـحيح تغيـير البدع, لأن الآثار التي سـاقها عن الصـحابة في تبيـان ضـرر البدعـة ووجـوب تغييرهـا, تـدل على عكس ذلـك, وأورد بعـد ذلـك أحـاديث

(1) الولاء والبراء في الإسلام محمد بن سعيد القحطاني ص/180

وآثـارا في تقابـل السـنة والبدعـة, وأن وجـود واحـدة منهمـا يرفـع الأخــرى.
ثم قال: باب في إتباع الآذان, هكذا في المطبوع **وهو غلط بين** , ولعل الصحيح إتباع الآثار, لأنه سـاق مجموعـة من الآثـار في النهي عن تتبع الآثار المكانية الـتي صـلى عنـدها النـبي- صـلى اللـه عليـه وســـــــــلم- أو الــــــــــتي بــــــــــايع تحتهـــــــــا.
ثم قال: ما جاء في ليلة النصف من شـعبان, وأورد فيهـا أثـرين, ثم قال: كراهيـة اجتمـاع النـاس عشـية عرفـة, وأورد خمسـة أثـار, ثم قال: النهي عن الجلوس مع أهل البدع, وخلطتهم , والمشي معهم, وبعد إيراد جملـه من الآثـار قـال: بـاب هـل لصـاحب البدعـة توبـة؟ وساق آثارا ختمها بقصة صبيغ العراقي مع عمر, ثم قال: باب نقص عرى الإسلام, ودفن الـدين وإظهـار البـدع, وأتى بالأحـاديث والآثـار في غربة الدين وأهله وما في هـذا المعـنى, وأطـال, ثم قـال: بـاب فيما يدال الناس بعضهم من بعض والبقاع, وذكر فيه الآثـار الـواردة في دولة الحمق والسفلة على الحلماء والأشراف وارتفاع الأشــرار على الأخيــار, وســيادة المنــافقين وتملــك من ليس أهلا, واختلاف أهواء الناس, وصدودهم عن من يعظهم ويذكرهم,." (1)

"النصيرية وغيرهم، وكالإسماعيلية الملاحدة الـذين هم شـر من النصيرية، وكالغالية الذين يدعون نبوته، فإن هؤلاء مرتدون كفــرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بـدين الإسـلام، فمن اعتقـد في بشر الإلهية، أو اعتقد بعد محمد صلى الله عليه وسـلم نبيـا، أو أنه لم يكن نبيا بل كان علي هو النبي دونـه **وإنمـا غلـط جبريل**، فهذه المقالات ونحوها ممـا يظهـر كفـر أهلهـا لمن يعـرف الإسـلام أدنى معرفــة.
بخلاف من يكفر عليـا ويلعنـه من الخـوارج، وممن قاتلـه ولعنـه من أصـحاب معاويـة وبـني مـروان وغـيرهم، فـإن هـؤلاء كـانوا مقـرين بالإسـلام وشـرائعه: يقيمـون الصـلاة ويؤتـون الزكـاة، ويصـومون رمضان، ويحجون البيت العتيق، ويحرمون مـا حـرم اللـه ورسـوله، وليس فيهم كفر ظاهر، بل شـعائر الإسـلام وشـرائعه ظـاهرة فيهم معظمة عندهم، وهـذا أمـر يعرفـه كـل من عـرف أحـوال الإسـلام، فكيـف يـدعى مـع هـذا أن جميـع المخـالفين نزهـوه دون الثلاثـة؟ بـل إذا اعتـبر الـذين كـانوا يبغضـونه ويوالـون عثمـان والـذين كـانوا

(1) حقيقة البدعة وأحكامها سعيد بن ناصر الغامدي 1/207

يبغضون عثمان ويحبون عليا، وجد هؤلاء خيرا من أولئك من وجوه متعددة، فالمنزهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل من المنزهين لعلي القادحين في عثمان كالزيدية مثلا. فمعلوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذموه من الصحابة والتابعين." (1)

"**من غلط وخطأ** لاسيما إذا كان ممن لا علم عندهم بمعاني كتاب الله وسنة نبيه الداعي على بصيرة إلى الله بل غاية أحدهم أن يكون قد تعلم بعض العلوم الآلية. وفضول العلوم التي قد لا يحتاج إليها في الدين بالكلية. هو من أعظم أسباب المقت والحرمان. وأكبر موجبات العقوبة والخذلان. كيف لا وهو اتخاذ لدين الله هزوا ولهوا ولعبا وتبديل لنعمة الله بالنقمة، وللشكران بالكفران، وشرع دين لم يأذن به الله وإتباع لغير سبيل المؤمنين ومشاقة ومحادة ومحاربة وخيانة لله ولرسوله. وعشو عن ذكر الرحمن وإعراض عنه. إلى غير ذلك من المفاسد والمحاذير التي لا تدخل تحت الحساب ولا تضبطها أقلام الكتاب.

قال الله تعالى: {وذر الذين اتخذوا دينهم لعبا ولهوا وغرتهم الحياة الدنيا}

وقال تعالى: {ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار}

وقال تعالى: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله}

وقال تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا}

وقال تعالى: {ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب}

وقال تعالى: {إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذلين}

وقال تعالى: {ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي العظيم}." (2)

"ومنها: إخباره سبحانه بأنه في السماء. ومنها: إخباره سبحانه بصعود بعض المخلوقات وعروجها إليه

ومنها: إخباره سبحانه بنزول كلامه منه، والنزول لا يكون إلا من علو.

ومنها: تصريحه سبحانه بعلوه. ومنها: تصريحه سبحانه بالفوقية:

---

1) شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبيا سليمان الخراشي ص/124

2) تحذير أهل الأيمان عن الحكم بغير ما أنزل الرحمن الإسعردي، إسماعيل ص/21

فوقيته على خلقه. وتحت كل نوع من هذه الأنواع عشـرات الأدلـة. أمـا السـبب الثـاني فهـو: أن علـو اللـه عـز وجـل على كـثرة أدلتـه ووضوح براهينه ودلائله **فإن غلط أهل** الأهواء والباطـل وضـلالهم فيه كثير، وكلامهم في إنكار العلو وعدم إثباته كثـير جـدا، فشـككوا الناس في عقائدهم وأديانهم وإيمانهم، وترتب على قـولهم الباطـل هـذا؛ إنكـار العلـو: الخلـوص إلى أحـد مـذهبين فاسـدين: الأول: أن الله لا فوق ولا تحت، ولا عن يمين العالم ولا عن شماله، ولا داخله ولا خارجه. وهذا وصف لله تبارك وتعالى بالعدم كما قـال بعض السلف في وصف هؤلاء المعطلة: " المعطل يعبد عـدما " 1. وقال آخر: " تأملت قول الجهمية، فوجـدت مـؤداه أنـه ليس فـوق العرش إله يعبد، ولا رب يصلى له ويسـجد " 2؛ لأنهم إذا قيـل لهم: صفوا لنا ربكم الذي تعبدون يقولون: لا فوق ولا تحت، ولا عن يمين العالم ولا عن شماله، ولا داخله ولا خارجه، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه. وهذا هو العدم، بل لـو طلب من أحـد أن يصـف العـدم بصـفة بليغـة لمـا وجـد أكمـل ولا أحسـن من هـذه

---

1 انظر: الجواب الصحيح لابن تيميـة 4/406، والصـواعق المرسـلة 1/148

2 انظر: الصواعق المرسلة 1/235." (1)

"[الإسـراء والمعـراج]

" وأجمع القائلون بالأخبار والمؤمنون بالآثار: أن رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم أسري بـه إلى فـوق سـبع سـماوات ثم إلى سـدرة المنتهى، أسري به ليلا من المسجد الحـرام إلى المسـجد الأقصـى: مسـجد بيت المقـدس، ثم عـرج بـه إلى السـماء بجسـده وروحـه جميعا، ثم عاد من ليلته إلى مكة قبل الصبح، ومن قال: إن الإسراء في ليلة والمعراج في ليلة فقد غلط، ومن قال: إنـه منـام وأنـه لم يسـر بجسـده فقـد كفـر "

انتقل المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الكلام عن الإسـراء بـالنبي صـلى اللـه عليـه وسـلم من مكـة إلى بيت المقـدس، والعـروج بـه إلى السـماء، وهـو من فضـائله صـلى اللـه عليـه وسـلم وخصائصـه." ولا يؤمن بالإسراء إلا من يؤمن بالأخبار ويعول عليهـا، أمـا التـائهون الذين يقـدمون عقـولهم وآراءهم وأفكـارهم ولا يعظمـون الآثـار ولا

---

(1) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/68

يعتنون بالأخبار فلا يؤمنون به، بل ربما اعترضوا أو انتقدوا أو حرفوا أو أولوا أو سلكوا غـير ذلـك من المسـالك الباطلـة في سـبيل رده. في ليلة واحدة: إسراء إلى بيت المقدس وعـروج إلى السـماء، من كانت حدود إيمانياته بالمعقول فقط وليس للأخبار عنـده شـأن هـل يتلقى ذلـــــــــــــــــــك بـــــــــــــــــــــــالقبول؟!

ولهـذا قـال المصـنف ـ رحمـه اللـه ـ: " وأجمـع القـائلون بالأخبـار والمؤمنون بالآثار " ففي هذا فضيلة من شرح الله عز وجل صـدره لتلقي أحـاديث النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بـالقبول. وإذا أردت معرفة تمام هذه المرتبة فانظر إلى حال الصـديق رضـي اللـه عنـه لما ذكرت له قريش هذا الأمر وقالت له: إن صاحبك يزعم أنه عرج به إلى السماء. قال:""واللـه لئن كـان قالـه لقـد صـدق " 1. وعلى ســـــــــــــــــــــــبيلها قـــــــــــــــــــــــول

1 انظر: السيرة النبوية لابن هشام " 2/423 "." (1)

"" ومن قـال: إن الإسـراء في ليلـة، والمعـراج في ليلـة **فقـد غلط** " قال هذا بعض شراح الحديث بناء على أوهـام وقعت لبعض الرواة فيه، وبنى عليها بعضهم تعدد وقوع الإسـراء والمعـراج. قـال ابن القيم ـ رحمه الله ـ:""وكان الإسراء مرة واحدة. وقيل: مرتين: مرة يقظة ومرة مناما، وأرباب هذا القول كـأنهم أرادوا أن يجمعـوا بين حديث شريك وقولـه: " ثم اسـتيقظت " وبين سـائر الروايـات. ومنهم من قال: بل كان هـذا مـرتين، مـرة قبـل الـوحي لقولـه في حديث شريك: " وذلك قبل أن يوحى إليه "، ومرة بعـد الـوحي كمـا دلت عليه سائر الروايـات. ومنهم من قـال: بـل ثلاث مـرات: مـرة قبل الوحي، ومرتين بعده. وكـل هـذا خبـط، وهـذه طريقـة ضـعفاء الظاهرية من أرباب النقل، الذين إذا رأوا في القصة لفظـة تخـالف سـياق بعض الروايـات جعلـوه مـرة أخـرى، فكلمـا اختلفت عليهم الروايـات عـددوا الوقـائع. والصـواب الـذي عليـه أئمـة النقـل: أن الإســـــراء كـــــان مـــــرة واحـــــدة بمكـــــة بعـــــد البعثـــــة " 1. " ومن قال: إنه منام وأنه لم يسر بجسده فقد كفر " لأنه جحد هذا الأمـــــر الواضـــــح الصـــــريح الـــــذي دلت عليـــــه النصـــــوص. بعـد أن ذكـر المصـنف ـ رحمـه اللـه ـ هـذا التلخيص فيمـا يتعلـق بالإسـراء والمعـراج أعقبـه بـذكر الأدلـة كمـا هي طريقتـه، فقـال:

1) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/257

" قال الله عز وجل: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله} "

---

1 زاد المعاد " 3/ 42 "
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح " 13/494 ": " مجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء، بل تزيد على ذلك ".." (1)

"نبوة أحد من الأنبياء المجمع عليهم، كأن ينكر رسالة نوح أو إبراهيم أو هود - عليهم السلام -"1"، أو ينكر البعث للأجساد والأرواح، أو ينكر الحساب أو الجنة أو النار، أو ينكر نعيم القبر أو عذابه، أو ينكر أن الله تعالى قدر جميع الأشياء قبل حدوثها. ومنه أن يصحح أديان الكفار كاليهود أو النصارى أو غيرهم، أو لا يكفرهم"2"، أو يقول: إنهم لن يخلدوا في النار، ومنه أن ينسب

ذلك، أو أسقط كلمة عمدا كذلك، أو زاد فيها كلمة عامدا، فإنه كافر بإجماع الأمة كلها".

"1" ومن ذلك أن ينكر شيئا مجمعا عليه يتعلق بأحد من الأنبياء - عليهم السلام -، كأن يعتقد أن جبريل - عليه السلام - **غلط في** الرسالة، فنزل بالوحي على محمد صلى الله عليه وسلم وكان مرسلا به إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما يقول ذلك بعض غلاة الشيعة الرافضة، أو ينكر معجزة من معجزات الأنبياء المجمع عليها، أو يفضل الأولياء على أحد منهم، أو يعتقد أن أحدا من بني آدم أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم، أو يعتقد أنه لا يجب العمل بالسنة، أو ينكر صحة حديث متواتر مجمع عليه إجماعا قطعيا، ومنه أن يقول: إن بعض الناس لا يجب عليه اتباع النبي صلى الله عليه وسلم.

"2" قال أبومحمد بن حزم في الفصل 3/198:"اليهود والنصارى كفار بلا خلاف من أحد من الأمة، ومن أنكر كفرهم فلا خلاف من أحد من الأمة في كفره وخروجه من الإسلام"، وحكى أيضا في المرجع نفسه 3/211 الإجماع على كفر من قال:"إن إبليس وفرعون وأبا جهل مؤمنون".

---

(1) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ص/260

وحكى الإجماع على كفر من لم يكفر أحدا من اليهـود أو النصـارى، أو شك في=." (1)
...."
..

المالكي المتوفى سنة "265هـ" الإجماع على كفر من سـب النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم، والإجمـاع على قتلـه، ونقـل 2/395،393 حكايـــــة ابن المنــــذر والخطـــــابي الإجمـــــاع على قتلـــــه. وقال ابن العربي المالكي في أحكام القرآن 2/976:"الهزل بالكفر كفـــــــــــــر، لا خلاف فيـــــــــــه بين الأمــــــــــــــة".
وقال شيخ الإسلام في الصارم المسلول على شاتم الرسـول ص4 بعد نقله حكاية الإجماع عن من سبق ذكرهم، قال:"وتحريـر القـول فيه: أن الساب إن كـان مسـلما فإنـه يكفـر ويقتـل بغـير خلاف..".
وقال شيخ الإسلام ابن تيميـة أيضـا في المرجـع السـابق: المسـألة الرابعة ص512:"إن سب الله أو سب رسوله كفـر ظـاهرا وباطنـا، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلا له، أو كـان ذاهلا عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسـائر أهـل السـنة القـائلين بأن الإيمان قول وعمل"، ثم نقـل عن بعض العلمـاء حكايـة الإجمـاع على ذلـك، **وبين غلـط من** نقـل خلافـا في ذلـك، ومـا وجـه بـه القاضي عياض مـا نقـل عن بعضـهم في ذلـك، ثم بين في ص516 أنــه لا ينبغي أن يظن ظــان أن في المســألة خلافــا، وبين أنــه لا يستطع أحد أن يحكي ذلك عن واحد من الفقهـاء أئمـة الفتـوى، ثم قال "ص527":"فقـد اتفقت نصـوص العلمـاء من جميـع الطوائـف علـــــــأن التنقص لـــــــــه كفـــــــــر مـــــــــبيح للـــــــــدم".
وقـال شـيخ الإسـلام أيضـا في مجمـوع الفتـاوى 8/425:"اتفـق المسـلمون على أن من اسـتخف بالمصـحف مثـل أن يلقيـه في الحش أو يركضـه برجلـه إهانـة لـه أنـه كـافر مبـاح الـدم". وينظـر الصفدية 2/311.." (2)
"والالتـــــذاذ، وهــــو أقـــــوى من الغيبـــــة، وأتم منهـــــا"1.
أقول: حاصل هذا التعريف: أن "السكر" حالـة من أحـوال الصـوفية تحصل بسبب وارد قوي يـرد على قلب صـوفي، إمـا من مشـاهدته

1) تسهيل العقيدة الإسلامية عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ص/212
2) تسهيل العقيدة الإسلامية عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ص/223

لله تعالى – حسب زعمه في كلب أو خنزير أو قرد- وإما لأجل عقيدته أن هذا الكون كله هو الله تعالى أو لأجل دعواه الكاذبة أن وصل في العشق والمحبة إلى حد فقد حواسه وقواه، من شدة الوجد والفسق والمحبة، حتى سكر لا يعي ما يقول ولا يفهم ولا يحس بالكون ولا بالتكليف كأنه مجنون أو نائم، أو ميت لا حراك له، أو يهذي هذيان المحمومين فيتكلم بكلمات الكفر والارتداد. وهذا كله انحلال وكفر وإلحاد وزندقة أيما زندقة. ولذلك ترى شيخ الإسلام يرد على هؤلاء الزنادقة بقوله: "فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك – إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض فهي مع ضعف صاحبها توقف تمييزه –لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقا؛ ومن نفي التمييز في هذا المقام مطلقا، وعظم هذا المقام- **فقد غلط في** الحقيقة الكونية والدينية قدرا أو شرعا وغلط في خلق الله وفي أمره، [وأوسقط التكليف] ؛ حيث ظن أن وجود هذا [الكون] لا وجود له، [بل كل هذا الكون هو الله، لا موجود إلا الله] إلى آخر كلامه المهم، انظر: التدمرية 95.

1 التعريفات 120.." (1)

"وقد سأله رجل وهو يلقي درسا في بيته عن الصفات، فقال له: "أكنت تقول هذا في بلدك؟ قال: نعم كنت أقول به". ويؤكد الأستاذ محمد الأمين بن الحسين بشدة أن عقيدة الشيخ - رحمه الله - هي عقيدة السلف، لم تتغير، ولم يطرأ عليها شيء، ويقول: "هذا الذي أعرف عنه، ومن قال غير ذلك فقد غلط، لأنه لم يلازمه - رحمه الله - مثلي؛ فقد كتبت الجزء الرابع والخامس بغير إملاء، والسادس والسابع بإملاء، لأنه - رحمه الله - ضعف عن الكتابة". وحدثني ابنه عبد الله أنه سأل الشيخ محمد بن عبد الله عن معتقد والده الشيخ الأمين؟ فقال لي: "إني رأيت الشيخ في جدة؛ يعني وقت مجيئه من بلاده- وسألني عن معتقد أهل البلاد هنا، فقلت له: إنهم يثبتون ما أثبت الله لنفسه، وينفون ما نفى الله عن نفسه، ويقفون مع النصوص. فقال هذه عقيدتي التي أدين الله بها". وقد استشكلت الباحثة/سميرة بنت صقر آل محمد في عقيدة

(1) توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/55

الشيخ - رحمه الله-: "هل أخذها عن شيخ، أم أنه اعتمد على نفسه في تحصيلها؟ " ثم مالت إلى أنه تلقاها عن بعض مشايخه أيام الطلب، وبالذات الشيخ محمد بن صالح، الشهير بابن أحمد الأفرم 1.

والذي يظهر لي أن الشيخ - رحمه الله - لم يدرس عقيدة السلف على أحد، وإنما تحصل عليها بنفسه. أما في أول طلبه فيبدو أنه درس على معتقد الأشاعرة؛ لأن أغلب مايوجد من المشايخ على طريقة الأشاعرة في العقيدة، خاصة بعد أن ألف أحمد المقري إضاءته في العقيدة الأشعرية؛ وهي منظومة كانت تدرس لسهولة حفظها. هذا ما أكده لي بعض تلاميذ الشيخ - رحمه الله -2.

---

1 انظر: الشنقيطي، ومنهجه في التفسير ص55.

2 منهم الدكتور محمد الخضر الناجي.." (1)

"بعد اليقين، فلا شك ولاريب أن من اعتقدها اعتقادا جازما مؤمنا بقوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} لايبقى في قلبه إشكال من عدم مماثلة الخالق بالمخلوق، ولاشك أن جميع الصفات من باب واحد؛ لأن متعلقها واحد، وهو الذات المقدسة. ولله در العالم الأديب بابا ولد الشيخ سيدي يحيى:

واحذر التشبيه بالآيات
وفي الأحاديث عن الثقات
وهي الصفات نصف الرحمن
واجب به

الإيمان
إما على ظاهره نبقيها
ونحذر التأويل والتشبيها
ومن تأول فقد تكلفا
وغير مابه علم قفا

إلى آخر أبياته المشهورة. ولاشك أن أهل هذه البلاد تجاوزوا الحد وتنطعوا في أمر التأويل، وتكفيرهم لمن لم يقل به. ويفرقون بين صفاته تعالى مجوزين التفويض في بعضها، ويوجبون التأويل في بعضها، **وهذا غلط ظاهر**، فلا بد من وجوب التأويل

---

(1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/66

في جميع الصفات، أو التفويض في جميع الصفات مما لايليق به جـــــــــــــــــــــــــــــل وعلا1.
{أفتؤمنـــون ببعض الكتـــاب وتكفـــرون ببعض} ، فالمتـــأول يكـــل المتشابه إلى علم الله مع التنزيه عن مشابهة الحوادث، ولكن كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم يجب الإيمان بها على مراد الله بها مع التنزيه عن مماثلة الحوادث. وهذا هو معنى قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو الســــــــــــــــــميع البصـــــــــــــــــــير} .
وأخيرا ولاشك أن هذه الزيارة سيتزود منها العالم الإسلامي كثيرا من التعاليم والإرشادات القيمة التي سيكون لها أثرها الفعال في عقيدة المجتمع الإسلامي، والسير سيرا حثيثا إلى الأمام، والتمسك بشـــــــــــــريعة ســـــــــــــيد الأنـــــــــــــام.

1 التأويل والتفويض في المعنى كلاهما غير صحيح. والحق الإثبات مع معرفة المعنى بدون تأويل.." (1)
"الصفة على ما يليق بجلاله فهذا ليس من المتشابه؛ قال -رحمه الله-: "اعلموا أن آيات الصفات كثير من الناس يطلق عليها اسم المتشابه، وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ؛ كما بينه الإمام مالك بن أنس بقوله: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب"1، كذلك يقال في النزول: النزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. واطرده في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب. إلا أن ما وصف به خالق السموات والأرض أكمل وأجل وأعظم من أن يشبه شيئا من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق جل وعلا حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق جل وعلا أكمل وأنزه وأجل من أن تشبه شيئا من ذوات المخلـــــــــــــــــــــوقين"2.
وما قاله الشيخ الأمين –رحمه الله- حول هذه القاعدة قد قال به كثير من علماء الأمة المعتبرين؛ من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، وتلميذه ابن القيم -رحمه الله-، وغيرهما. وهذا يدل على أن الشيخ -رحمه الله- قد سلك منهج سلف هذه الأمة، واقتفى أثـــــرهم، وقـــــال بقـــــولهم، واتبـــــع طـــــريقتهم.

1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/86

وسأذكر بعض أقوال العلماء المؤيدة لما قاله، فمنها قول العلامة ابن القيم -رحمه الله-: قد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتج بها الجهمية من المتشابه، وقال: "إنهم تأولوها على غير تأويلها" 3 وبيان معناها. وكذلك الصحابة

---

1 رواه البيهقي عن مالك، وعن ربيعة الرأي في الأسماء والصفات (ص516) . ووصف الحافظ ابن حجر (في الفتح 13/417) سنده بأنه جيد إلى الإمام مالك. ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (3/398) ، والدارمي في الرد على الجهمية (ص33) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (في الفتاوى 5/365) بعد أن ذكر قول الإمام مالك: (وهذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفا ومرفوعا. ولكن ليس في إسناده من يعتمد عليه) .

2 منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص38-39.

3 انظر الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص104- تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة.." (1)

"والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق. وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه"1.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الرد على من قال إن الصفات من المتشابه: "من قال إن هذا من المتشابه، وأنه لايفهم معناه، فنقول: أما الدليل على [بطلان] ذلك: فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة، ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه، أو جعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا: إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه. وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: "تمر كما جاءت".

---

(1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/258

ونهـوا عن تـأويلات الجهميـة –وردوهـا وأبطلوهـا- الـتي مضـمونها تعطيـــــل النصـــــوص عمـــــا دلت عليـــــه" 2.
وأما ما ذكره الشيخ الأمين –رحمه الله- من أن جواب الإمام مالـك يصح في جميع الصفات: فهذا ماقرره أيضا شيخ الإسـلام ابن تيميـة -رحمه الله- حيث قال: "وهذا الجـواب من مالـك -رحمـه اللـه- في الاستواء شـاف كـاف في جميـع الصـفات؛ مثـل الـنزول، والمجيء واليد، والوجه، وغيرهما، فيقـال في مثـل الـنزول: الـنزول معلـوم، والكيـــف مجهـــول، والإيمـــان بـــه واجب، والســـؤال

---

1 مختصـــــــــر الصــــــــواعق المرســــــــلة 1/125.
2 رسـالة الإكليـل في المتشـابه والتأويـل- أنظـر مجمـوع الفتـاوى 13/294-295. وانظـر موافقـة صـريح المعقـول لصـحيح المنقـول 1/120.." (1)
"رحمه الله-: "قوله تعالى في هذه الآية الكريمة: {بنيناها بأيد} ليست من آيات الصفات المعروفـة بهـذا الاسـم، لأن قولـه: "بأيـد" ليس جمع يد، وإنما الأيـد: القـوة، فـوزن قولـه هنـا: {بأيـد} فعـل، ووزن الأيـدي: أفعـل؛ فـالهمزة في قولـه: "بأيـد" في مكـان الفـاء، واليـاء في مكـان العين، والـدال في مكـان اللام. ولـو كـان قولـه تعالى: {بأيـد} جمـع يـد، لكـان وزنـه أفعلا، فتكـون الهمـزة زائـدة، والياء في مكان الفاء، والدال في مكـان العين، واليـاء المحذوفـة – لكونه منقوصا- هي اللام. والأيد والآد في لغة العرب بمعنى القـوة، ورجل أيد: قوي، ومنه قوله تعالى: {وأيدناه بـروح القـدس} 1؛ أي قوينـاه. فمن ظن أنـه جمـع يـد في هـذه الآيـة **فقد غلـط غلطا** فاحشـــا، والمعـــنى: والســـماء بنيناهـــا بقـــوة"2.
[4] صـــــــــــــفة المعيـــــــــــــة:
تطرق الشيخ الأمين -رحمـه اللـه- لهـذه الصـفة من عـدة جـوانب: أحدها: أقسامها. وثانيها: الجمع بينها وبين استواء الله على عرشـه. وثالثهــا: الــرد على الجهميــة القــائلين إن اللــه معنــا بذاتــه.
أولا: تقسيم المعيـة: أوضـح الشـيخ الأمين -رحمـه اللـه- أن المعيـة تنقسم إلى قسـمين؛ خاصـة وعامـة؛ فقـال -رحمـه اللـه-: "إن للـه معية خاصة ومعية عامة. فالمعية الخاصة بالنصر والتوفيق والإعانة، وهـذه لخصـوص المتقين المحسـنين؛ كقولـه تعـالى: {إن اللـه مـع

---

(1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/259

الذين اتقوا} الآية3، وقوله: {إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم} الآية4، وقوله: {إنني معكما أسمع

---

1 سورة البقرة، الآية [87].
2 أضواء البيان 7/669 وانظر كلام أبي الحسن الأشعري (في الإبانة ص100-101) عن هذه المسألة.
3 سورة النحل، الآية [128].
4 سورة الأنفال، الآية [12] .." (1)

"المطلب الثالث: مقارنة بين مذهب السلف والخلف

السلف يثبتون صفات الله على الحقيقة، ويفوضون الكيفية إلى العليم الخبير؛ فلا يحرفون، ولا يعطلون، ولا يشبهون، ولا يفوضون المعنى.

وقد غلط المتكلمون في فهم معتقد السلف، ورجحوا عليه مذهب الخلف؛ قال البيجوري1: "طريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الإيضاح، والرد على الخصوم. وهي الأرجح. وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى غير مراد له تعالى"2.

فكذب على السلف حيث جعل معتقدهم التفويض المحض، والجهل بكلام الله وعدم العلم والفقه؛ فآمنوا باللفظ وجهلوا المعنى. وجعل الخلف أعلم وأفقه وأحكم طريقة؛ لأنهم صرفوا اللفظ إلى معاني بنوع من التكلف3.

وقد أوضح الشيخ الأمين -رحمه الله- خطأ هذه المقالة وتهافتها، وجورها؛ حيث اتهمت السلف بالجهل بكلام الله، والتفويض المحض، ورد عليها، وأكد أن طريق السلامة متضمن العلم والحكمة؛ إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة؛ فقال -رحمه الله-: "وصفوا مذهب السلف بأنه أسلم، وهي صيغة تفضيل، من السلامة. وما كان يفوق غيره، ويفضله في السلامة فلا شك أنه أعلم منه وأحكم"4.

---

1 هو إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري؛ شيخ الجامع الأزهر في وقته، اشعري العقيدة. له عدة مؤلفات منها: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد. توفي سنة (1277).

(1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/299

(انظـــــــر: الأعلام 1/71. ومعجم المـــــــؤلفين 1/84)ـــــ .
2 تحفـــــــــــــــــــــة المريـــــــــــــــــــــــد ص91.
3 انظـــــــــر العقيـــــــــدة الحمويـــــــــة الكـــــــــبرى ص14.
4 منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص46-47.." (1)
"الحـــــــق ســـــــماع هـــــــــدى وقبـــــــــول1.
وقد استطرد الشيخ الأمين -رحمـه الله- في بيـان هـذه المسألة، والخلاف الـذي وقـع فيهـا، ورجح سـماع الأمـوات لكلام الأحيـاء وخطابهم، واستدل على ذلك بحديث القليب، وحديث خفق النعـال، وقال: إنه غير مخصوص بوقت، ولا بإنسان ومما قاله -رحمه اللـه-: "اعلم أن الذي يقتضي الدليل رجحانه هـو أن المـوتى في قبـورهم يسمعون كلام من كلمهم، وأن قول عائشة رضـي اللـه عنهـا، ومن تبعهـا: إنهم لا يسـمعون، اسـتدلالا بقولـه تعـالى: {إنـك لا تسـمع الموتى} 2، وما جاء بمعناها من **الآيات: غلط منها**، وممن تبعها.
وإيضـاح كـون الـدليل يقتضـي رجحـان ذلـك مبـني على مقـدمتين: الأولى منهمـا: أن سـماع المـوتى ثبت عن النـبي صـلى اللـه عليـه وسلم في أحاديث متعددة ثبوتا لامطعن فيه، ولم يـذكر صـلى اللـه عليـــــه وســـــلم, أن ذلـــــك خـــــاص بإنســـــان ولابـــــوقت.
والمقدمة الثانية: هي أن النصوص الصحيحة عنـه صـلى اللـه عليـه وسلم في سماع الموتى لم يثبت في الكتاب ولا في السـنة شـيء يخالفها، وتأويـل عائشـة رضـي اللـه عنهـا بعض الآيـات على معـنى يخـالف الأحـاديث المـذكورة: لا يجب الرجـوع إليـه؛ لأن غـيره في معنى الآيات أولى بالصـواب منـه، فلا تـرد النصـوص الصـحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتأويـل بعض الصـحابة بعض الآيـات"3.

---

1 انظـــــــــــر: أضـــــــــــواء البيـــــــــــان 6/416-421.
2 ســـــــــورة النمـــــــــل، الآيـــــــــة [80]ـــــــ .
3 أضواء البيان 6/421.." (2)
"ألوهيتـه، أو ينكـر اسـما أو صـفة للـه تعـالى ممـا أجمـع عليـه إجماعا قطعيا، كأن ينكر صفة العلم، أو ينكر وجود أحد من الملائكة المجمع عليهم كجبريل أو ميكائيل – عليهما السلام –، أو ينكر كتابـا من كتب الله المجمع عليها، كأن ينكر الزبور أو التـوراة أو القـرآن،

---

(1) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 1/330
(2) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان 2/465

أو ينكر نبوة أحد من الأنبياء المجمع عليهم، كأن ينكر رسالة نوح أو إبـراهيم أو هـود - عليهم السـلام - (1) ، أو ينكـر البعث للأجسـاد والأرواح، أو ينكر الحساب أو الجنـة أو النـار، أو ينكـر نعيم القـبر أو عذابـه، أو ينكـر أن اللـه تعـالى قـدر جميـع الأشـياء قبـل حـدوثها. ومنه أن يصحح أديـان الكفـار كـاليهود أو النصـارى أو غـيرهم، أو لا يكفرهم، أو يقول: إنهم لن يخلدوا في النار، ومنه أن ينسـب نفسـه إلى غير دين الإسلام (2) ، ومنه أن ينكر صـحبة أبي بكـر، أو يقـول بـــردة

---

(1) ومن ذلك أن ينكر شيئا مجمعا عليـه يتعلـق بأحـد من الأنبيـاء - عليهم السلام - كأن يعتقد أن جبريـل - عليـه السـلام **- غلط في** الرسالة، فنزل بالوحي على محمـد صـلى اللـه عليـه وسـلم وكـان مرسلا به إلى علي بن أبي طالب رضي اللـه عنـه كمـا يقـول ذلـك بعض غلاة الشيعة الرافضـة، أو ينكـر معجـزة من معجـزات الأنبيـاء المجمع عليها، أو يفضل الأولياء على أحـد منهم، أو يعتقـد أن أحـدا من بني آدم أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم، أو يعتقد أنــه لا يجب العمل بالسنة، أو ينكر صحة حديث متواتر مجمع عليه إجماعا قطعيا، ومنـه أن يقـول: إن بعض النـاس لا يجب عليـه اتبـاع النـبي صـــــــــــــلى اللـــــــــــــــه عليـــــــــــــه وســـــــــــــلم.

(2) وذلك بأن يقول عن نفسه: "هو كافر"، أو "هو يهودي"، أو "هـو نصراني"، ومثله ما إذا قيل له: هل أنت مسلم. فقال: لا. فهذا كلـه كفر؛ لأنه إما أنه يخبر عن ارتداده فعلا عن الإسلام، وإما أنه ينسب دين الإسلام." [1]

"اللـــــه: هنـــــا يـــــراد بالاســـــم المســـــمى نفســـــه. وقد يطلق الاسم مرادا به اللفظ المنطـوق ذاتـه كـأن يقـال: "اللـه أكـبر" من ألفـاظ الأذان، أو "اللـه أكـبر" كلمـة يـدخل بهـا الصـلاة وهكـــذا..

فالاسم هنا هو اللفظ الدال على المسمى، ولا يقال غـيره؛ لمـا في ذلـــــك _كمـــــا تقـــــدم_ من الإبهـــــام، والإجمـــــال.1

قال ابن القيم رحمه الله: فإن قيل: فالاسم عندكم هو المسـمى أو غـــيره؟

قيل: **طالما غلط الناس** في ذلك، وجهلوا الصواب فيـه؛ فالاسـم

---

1) مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ص/70

يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى؛ فإذا قلت: قـال اللـه كـذا، أو اسـتوى اللـه على عرشـه، ورأى، وخلـق_ فهـذا المـــــــــــــراد بــــــــــه المســــــــــــمى نفســــــــــه.
وإذا قلت: الله اسم عـربي، والـرحمن اسـم عـربي، والـرحمن من أسماء الرحمن وزنه فعلان، والرحمن مشتق من الرحمة ونحو ذلك فالاسـم ههنـا للمسمى، ولا يقـال: غـيره؛ لمـا في لفـظ الغـير من الإجمال؛ فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحـق، وإن أريـد أن الله _ سبحانه _ كان ولا اسـم لـه حـتى خلـق لنفسـه اسـما، أو حـتى سـماه خلقـه بأسـماء من صـنعهم _ فهـذا من أعظم الضـلال والإلحاد؛ فقوله في الحديث: "سميت به نفسـك" ولم يقـل: خلقتـه لنفسك، ولا قال: سماك به خلقك _ دليل على أنه _ سبحانه _ تكلم بذلك الاسم، وسمى به نفسه، كما سمى نفسه في كتبه التي تكلم بهـــــــــــــا حقيقـــــــــــــــــة بأســـــــــــــــمائه".2

1_ انظـر صـريح السـنة للطـبري ص 26_27، ومجمـوع الفتـاوى 6/185/212، والفتـوى الحمويـة الكـبرى ص450_451، وشـفاء العليل لابن القيم ص 552، والصـفات الإلهيـة ص187_190و215.
2_ شفاء العليل ص 552.." (1)
"أراد أن يعـرف علم الأقـدمين على وجهـه، والحمـد للـه أولا وآخـــــــــــرا. " 1 / ـــــــــ453، ـــــــــ 454 ". ا. هـ.
وفى الآية الكريمة ذاتها عند قول الطبري في تأويل قوله جل ثناؤه خـبرا عن ملائكتـه: {قـالوا أتجعـل فيهـا من يفسـد فيهـا ويسـفك الـــدماء ... } .
ذكر الطبري خبرا فيه كثير من الإسرائيليات (1) ، ثم نقـده، فعقب أسـتاذنا بقولـه: نقـد الطـبري دال أيضـا على مـا ذهبنـا إليـه من الاستدلال بالآثار كاستدلال المستدل بالشعر. وأنت تراه ينقض هـذا الخبر نقضا، ويبين الخطأ في سياقه، وتناقضه في معناه. وهـذا بين إن شــــــــــــاء اللـــــــــــــــه (2)ـــــــــــــ .

ثم قال الطبري: " وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو **الذي غلـط على** من رواه عنـه من الصـحابة " وبين الطـبري بعـد هـذا تأويـــــــــــــل الخـــــــــــــــبر، ثم قـــــــــــــال:

---

(1) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/81

" وهذا الذي ذكرنا هو صفة منا لتأويل الخبر، لا القول الذي نختاره في تأويل الآية " فعقب أستاذنا أيضا بقوله: " وهذا أيضا دليل واضح على أن استدلال الطبري بالأخبار والآثار، ليس معناه أنه ارتضاها، بل معناه أنه أتى بها ليستدل على سياق تفسير الآية مرة، وعلى بيان فساد الأخبار أنفسها مرة أخرى؛ وقد أخطأ كثير ممن نقل عن الطبري في فهم مراده وتحامل عليه آخرون لم يعرفوا مذهبه في هذا التفسير " (3)ـ .
ومما يؤيد ما ذكره أستاذنا الشيخ شاكر ما يأتى:

---

(1) انظر الخبر رقم 607 ج 1 ص 458،ـ 460، وقول الطبري بعده.
(2) 1 / 462 بالحاشية.
(3) تفسير الطبري ـ الحاشية 1 / 462.." [1]

"مرتبة النبى صلى الله عليه وسلم، ثم بمعرفة السنة وأئمتها، ثم تحدث عن التمييز بين الرواة وبيان طبقاتهم، فقال (ص 5:ـ 7) التمييز بين الرواة: قال أبو محمد: فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شئ من معانى كتاب الله ولا من سنن رسوله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذى جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات. وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدين وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهم هؤلاء

---

1) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع علي السالوس ص/443

أهل العدالة، فيتمسك بالذى رووه، ويعتمد عليه، ويحكم به، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، **وإن غلط فغلط**، وهؤلاء هم أهل الجرح فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعبأ به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه.." (1)

"كمفهوم الرواية تخصيص الفروج لطلب الولد، وأما قضاء الوطر والشهوة فهو فى الأدبار، وسياق الرواية واضح فى إعطاء هذا المفهوم.

وهذا غلط لأن الفروج ليست مخصصة لطلب الولد فقط، بل لقضاء الوطر والشهوة أيضا، وهذا واقع العشرة بين الأزواج من لدن آدم - عليه السلام - وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، وأبو عبد الله أجل وأرفع من أن يقول هذا القول الباطل.

ولو افترضنا جواز إتيان الدبر لما كان هناك معنى للآية الكريمة: ""فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ""، لأنه قد علم ــ على الافتراض المذكور ـ أن الإتيان يكون فى القبل والدبر، وليس هناك موضع ثالث يمكن إتيانه. فلم يبق أي معنى للآية ولا للأمر الوارد فيها.

ولكن لما كان أحد الموضعين محرما لا يجوز إتيانه، والآخر حلالا احتيج إلى بيان الموضع الذى يجب أن يؤتى، فكان أمر الله تعالى بإتيان الحرث، والحرث هو موضع طلب الولد، وهذا الموضع يؤتى لطلب الولد ولقضاء الوطر أيضا.

أما الرواية المنسوبة إلى الرضا - عليه السلام - فى إباحة اللواطة بالنساء واستدلاله بقول لوط - عليه السلام -:

أقول: إن تفسير الآية؛ قول الله تعالى: "" هؤلاءبناتي هن أطهر لكم "" (هود: 78) ، قد ورد فى آية أخرى فى قوله تعالى: "" ولوطا إذ قال لقومه إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين. أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل "" (العنكبوت: 28) ، وقطع السبيل لا يعنى ما يفعله قطاع الطرق وحدهم. لا،

1) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع علي السالوس ص/651

وإنما معناه أيضا قطع النسل فى الإتيان فى غير موضع طلب الولد،." (1)

"تدخل في أسمأنه، **ولهذا غلط من** سماه بهذه الأسماء؟ لأن الكلام والإرادة والفعل والصنع منقسمة إلى محمود ومذموم1. ومن أجل ذلك كان باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فالله يوصف بصفات كالكلام، والإرادة، والاستواء، والنزول، والضحك، ولا يشتق له منها أسماء، فلا يسمى بـا لمتكلم، والمريد، والمستوي، والنازل، والضاحك، (فهذه الأسماء التي فيها عموم وإطلاق لما يحمد ويذم لا توجد في أسماء الله الحسنى، لأنها لا تدل في حال إطلاقها على ما يحمد الرب به ويمدح) 2. وفي المقابل هناك صفات ورد إطلاق الأسماء منها كالعلو، والعلم، والرحمة والقدرة، لأنها في نفسها صفات مدح والأسماء الدالة عليها أسماء مدح) 3 فمن أسمأنه: العلي، والعليم، والرحيم، والقدير.

قال ابن القيم رحمه الله: (إن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمأنه، بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمأنه، **ولهذا غلط من** سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما يريد، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلا وخبرا) 4.

وقال رحمه الله: (ومن هنا يتبتن لك خطأ من أطلق عليه اسم الصانع والفاعل والمربي ونحوها؟ لأن اللفظ الذي أطلقه سبحانه على نفسه وأخبر به

---

1 بدائع الفوائد 1/ 161، شرح الأصفهانية ص 5.
2 نقض تأسيس الجهمية 2/ 11
3 شرح الأصفهانية ص 5.
4 بدائع الفوائد 1/ 161." (2)

"عنها أتم من هذا، وأكمل وأجل شأنا، فإنه يوصف من كل صفة كمال بأكملها وأجلها وأعلاها. فيوصف من الإرادة بأكملها وهو الحكمة وحصول كل ما يريد

---

1) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع علي السالوس ص/1105

2) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/53

بإرادته ... وكذلك العليم الخبير أكمل من الفقيه العـارف، والكـريم الجواد أكمـل من السـخي، والـرحيم أكمـل من الشـفيق، والخـالق البارئ المصور أكمل من الفاعل الصانع؟ ولهـذا لم تجئ هـذه في أسمائه الحسنى، فعليك بمراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسـه من الأسماء والصفات، والوقوف معها وعـدم إطلاق مـالم يطلقـه على نفسه، مالم يكن مطابقا لمعنى أسـمائه وصـفاته، وحينئـذ فيطلـق المعـنى لمطابقتـه لهـا دون اللفـظ، ولاسـيما إذا كـان مجملا أو منقسما أو مما يمدح به غيره فإنه لا يجوز إطلاقـه إلا مقيـدا، وهـذا كلفظ الفاعل والصانع فإنه لا يطيق عليـه في أسـمائه الحسـنى إلا إطلاقا مقيدا كما أطلقـه على نفسـه كقولـه: {فعـال لمـا يريـد} 1 {ويفعل الله ما يشاء} 2 وقوله: {صنع الله الذي أتمن كـل شـيء} 3، فإن اسـم "الفاعـل" و"الصـانع" منقسـم المعـنى إلى مـا يمـدح عليه ويذم، فلهذا المعنى لم يجىء في الأسماء الحسـنى "المريـد" كمـا جـاء فيهـا "السـميع" "البصـير"، ولا "المتكلم، الآمـر، النـاهي" لإنقسام مسمى هذه الأسماء، بل وصـف نفسـه بكمالاتهـا وأشـرف أنواعهـا.

ومن هنا **يعلم غلط بعض** المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه لـه سـبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسـما مطلقـا، وأدخلـه في أسـمائه الحسنى فاشتق منها اسم الماكر، والمخـادع، والفـاتن، و. المضـل، تعـالى اللـه عن ذلـك علـوا كبـيرا)

---

1 الآيـة 16 من سـورة الـبروج
2 الآيـة 27 من سـورة إبـراهيم.
3 الآيـة 88 من سـورة النمل
4 انظر: تيسير العزيز الحميد ص 572، 573.." [1]

"ونحو ذلك. وهذه الأسماء كلها أسماء مدح وحمد تدل على مـا يحمد بـه، ولا يكـون معناهـا مـذموما، واللـه لـه الأسـماء الحسـنى، وليس له مثل السوء قط، فالأسماء الـتي فيهـا عمـوم وإطلاق لمـا يحمد ويذم لا توجد في أسماء الله الحسـنى، لأنهـا لا تـدل على مـا يحمـد الـرب ويمـدح، فـالإرادة إذا أخـذت مطلقـا وقيـل: "المريـد" فالمريد قد يريد خيرا، يحمد عليه، وقـد يريـد شـرا يـذم عليـه، وإذا

---

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/54

أخـذ الكلام وقيـل: "متكلم" فـالمتكلم بصـدق وعـدل، وقـد يتكلم بكـــــــذب وظلم، ولـــــــذلك لم تـــــــذكر مطلقــــــــة) 1.
ثانيــــــا: بـــــاب الأفعــــــال أوســـــع من بـــــاب الأســــماء:
وأما إذا كان الاسم مشتقا من أفعاله القائمة بـه، فـإن كـان الفعـل ورد مقيــدا
فإنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيـدا أن يشـتق لـه منـه اسـم مطلــق، **كمــا غلــط فيه** بعض المتــأخرين فجعــل من أســمأنه الحسنى "المضل، الفاتن، الماكر تعـالى اللـه عن قولـه، فـإن هـذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعالا مخصوصـة معينـة فلا يجــــوز أن يســــمى بأســــمأنها المطلقــــة، واللــــه أعلم) 2.
قال ابن القيم رحمه الله: (الفعـل أوسـع من الاسـم، ولهـذا أطلـق الله على نفسه أفعالا لم يتسم منها أسماء الفاعـل، كـأراد، وشـاء، وأحدث. ولم يسم "بالمريد" و"الفاعـل" و"المتمن" وغـير ذلـك من الأسماء التي أطلق أفعالهـا على نفسـه. فبـاب الأفعـال أوسـع من باب الأسماء. وقـد أخطـأ- أقبح خطـإ- من اشـتق لـه من كـل فعـل اسما، وبلغ بأسمأنه زيادة على الألـف فسـماه "المـاكر، والمخـادع، والفـــــــــاتن، والكائـــــــــد" ونحـــــــــو ذلــــــــك) 3.

---

1 نقض تأســــيس الجهميــــة 2/ــــ 10،ــــ 11 "بتصــــرف".
2 بـــــــــــــــدائع الفوائـــــــــــــــد 1/ــــــــــــــــــ 161.
3 مدارج السالكين 3/ 415." (1)

"المطلب الثـــــــــــــــالث: منهج المتوســـــــــــــــعين
يجد المتتبـع لاجتهـادات أهـل العلم في جمـع الأسـماء الحسـنى أن فريقـا منهم توسـع في عـده للأسـماء الحسـنى فـأطلق على اللـه أسماء لا تدخل في هذا الباب ولا علاقة لها به، فلم يفرق هؤلاء بين ما يصح إطلاقه وما لا يصح، فأدخلوا في عدهم للأسماء مـا لا يصـح إطلاقه اسما وإن كان له أصل في باب الصفات أو باب الإخبار فلم يحفظـــــــــــوا لهـــــــــذا البـــــــــاب خصوصـــــــــيته.
ولذلك نجـد ابن القيم رحمـه اللـه يحمـل على هـذا الفريـق وينتقـد صنيعهم فيقول: "إن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمـال ونقص لم تـدخل بمطلقهـا في أسـمائه، بـل يطلـق عليـه منهـا كمالهـا، وهـذا كالمريد والفاعل والصانع، فإن هذه الألفـاظ لا تـدخل في أسـمائه،

---

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/56

ولهــذا غلــط من ســماه بالصــانع عنــد الإطلاق ... "1.
وقال في موضع آخر: "وقد أخطأ أقبح خطأ من اشـتق لـه من كـل فعـل اسـما، وبلـغ بأسـمائه زيـا دة على الألـف فسـماه " المـاكر والمخـــــــــــادع والفـــــــــــاتن والكائـــــــــــد"2.
وقال رحمه الله: "إن الله لم يصـف نفسـه بالكيـد والمكـر والخـداع والاستهزاء مطلقا، ولا ذلك داخـل في أسـمائه الحسـنى، ومن ظن من جهـــال

---

1 بـــــــــــــــدائع الفوائـــــــــــــــد 1/ ــــــــــــــــ 168.
2 مدارج السالكين 3/ 415.." (1)

"{إن الله عزيـز ذو انتقـام} 1 وقـال: {ويمكـرون ويمكـر اللـه والله خير الماكرين} 2 ولم يشتق منها أسماء له تعالى، فدل ذلـك على أن مثل هذه الأفعال لها حكم خاص فـوجب الوقـوف على مـا ورد.3
وبهذا **يتبين غلط هؤلاء** في اشـتقاقه لـه سـبحانه من كـل فعـل أخـبر بـه عن نفسـه اسـما مطلقـا وإدخالـه في أسـمائه الحسـنى فجعلـوا من أسـمائه الصـانع، والفاعـل، والمـربي، وا لمـاكر، وا لمخـادع، والفـاتن، والمضـل. تعـالى اللـه عن ذلـك علـوا كبـيرا.4
الأمــــــــــــــــــــــــــر الثــــــــــــــــــــــــــاني.
الذي غلط فيه هؤلاء هو إدخالهم للألفاظ التي صح ورودهـا خـبرا في بـــــــــــــــــــــــــاب الأســــــــــــــــــــــــماء.
فالنصوص كما سـبق وأن أوضـحنا فـرقت بين بـاب الأسـماء وبـاب الإخبار، فاللـه أخـبرعن نفسـه بالصـنع والفعـل ونحوهـا ولم يصـف نفسه بذلك ولم يتسم به فقال: {صنع الله الـذي أتقن كـل شـيء} 5 وقال تعالى: {إن ربك فعال لما يريـد} 6 وقـال تعـالى: {صـبغة اللـــــــــــه ومن أحســــــــــن من اللــــــــــه صــــــــــبغة} ؤ7!
ولذلك فإن أصحاب هذا النهج بين أحد خيارين إما أن يلتزموا بشرط الاسم وضابطه فيحذفوا تلـك الأسـماء الـتي لا يجـوز إطلاقهـا على اللـــه.

---

1 الآيـــــــــــــــة 47 من ســـــــــــــــورة إبـــــــــــــــراهيم.
2 الايـــــــــــــــة 30 من ســـــــــــــــورة الأنفـــــــــــــــال.

---

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/106

3 القواعـــــد الكليـــــة للأســــماء والصـــــفات ص 88.
4 تيســـــــير العزيـــــــز الحميـــــــدص 573.
5 الآيـــــــة 88 من ســــــــورة النمــــــل.
6 الآيـــــــة 157 من ســــــــورة هــــــود.
7 الآية 138 من سورة البقرة.." (1)
"من ذكـــــره: ذكـــــره ابن العـــــربي، والقرطـــــبي.
39- "الشـــارع"
دليله: قوله تعالى: {شرع لكم من الدين ما وصى بـه نوحـا والـذي أوحينـــــا إليــــــك} . (الشـــــورى: من الآية13)ـــــ .
من ذكـــــــــره: ذكـــــــــره الشرباصـــــــــي.
حـــــــــــــــرف الصـــــــــــــــــاد
40- "الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاحب"
دليلــــه: حــــديث: " أنت الصــــاحب في الســـــفر".
التعليق: لا يدخل في باب الأسـماء، وإنمـا يـدخل في بـاب الإخبـار؛ فهـــــــو هنـــــا ورد مقيـــــــدا بالســـــــفر.
من ذكـــــــره: ا- ابن منـــــــده. 2- القرطـــــــبى.
41 "الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــانع"
دليله: قوله تعالى: {صنع الله الذي أتقن كل شـيء} . (النمـل: من الآية88)ـــــــــــــــــــــــ .
التعليق: قال ابن القيم: "غلط من سماه الصـانع عنـد الإطلاق، بـل هو الفعال لما يريـد؛ فـإن الإرادة والفعـل والصـنع منقسـمة، ولهـذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلا وخبرا " بدائع الفوائـد 1/ 161، وانظـــــر: تيســـــير العزيـــــز الحميـــــد ص 572.
من ذكره: ا- ابن منده. 2- الحليمي. 3- البيهقي. 4- الأصـبهاني. 5- الشرباصـــــــي. 6- نـــــور الحســـــن خـــــان.
42- "الصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــبور"
دليلــه: اســتند من ذكــره إلى وروده في حــديث الأســماء. قــال البيهقي:." (2)
"95- "المصـــــــــــــــــــــــــــــــــــطنع"
دليلـــه: قولـــه تعـــالى: {واصـــطنعتك لنفســـي} . (طـــه:41)
من ذكـــــــره: ذكـــــــره الشرباصـــــــي.

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/110
(2) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/232

96- "المصلح"
دليله: قوله تعالى: {فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه} . (الأنبياء: من الآية90) .
من ذكره: ذكره الشرباصي.
97- "المضاعف"
دليله: قوله تعالى: {والله يضاعف لمن يشاء} . (البقرة: من الآية 261) .
من ذكره: ذكره الشرباصي.
98- "المضل"
دليله: قوله تعالى: {ومن يضلل الله فما له من هاد} . (غافر: من الآية33) .
التعليق: قال ابن القيم في بدائع الفوائد 1/ 161: "لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق **كما غلط فيه** بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه المضل، الفاتن، الماكر، تعالى الله عن قوله ".
من ذكره: 1- القرطبي. 2- الشرباصي.
99- "المطعم"
دليله: قوله تعالى: {فاطر السماوات والأرض وهو يطعم ولا يطعم} . (الأنعام: من الآية14) .
من ذكره: 1- ابن منده. 2- الشرباصي.." [1]
"باتفاقهم.
ثانيا: أن "تبارك" تفاعل من البركة، والمعنى أن البركة تكتسب وتنال بذكر اسمه؛ فلو كان لفظ الاسم معناه المسمى لكان يكفي قوله "تبارك ربك" فإن نفس الاسم عندهم هو نفس الرب؛ فكان هذا تكريرا.
وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة، والمراد تبارك ربك؛ ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك، وهذا غلط، فإنه على هذا يكون قول المصلي "تبارك اسمك" أي: تباركت أنت، ونفس أسماء الرب لا بركة فيها. ومعلوم أن نفس أسمائه مباركة وبركتها من جهة دلالتها على المسمى. ولهذا فرقت الشريعة بين ما يذكر اسم الله عليه، وما لا يذكر اسم الله عليه في مثل قوله: {فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين} 1، وقوله: {وما لكم ألا

1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/247

تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه} 2، وقوله: {واذكروا اسم الله عليه} 3.
الحجة الثانية:
قوله تعالى: {ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم} 4
ووجه استدلالهم:
أن الله أخبر أنهم عبدوا الأسماء، والقوم ما عبدوا إلا تلك الذوات، فهذا يدل على أن الاسم هو المسمى5.

---

1 الآية 118 من سورة الأنعام
2 الآية 119 من سورة الأنعام
3 الآية 4 من سورة المائدة
4 الآية 40 من سورة يوسف
5 لوامع البينات ص 24.." (1)

"والمراد بالإثبات إثبات الإلهية لله سبحانه فهو الإله الحق وما سواه من الآلهة التي اتخذها المشركون فكلها باطلة، {ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل} 1.
قال الإمام ابن القيم: فدلالة لا إله إلا الله على إثبات إلهيته أعظم من دلالة قوله: الله إله وهذ لأن قوله (الله إله) لا ينفي إلهة ما سواه بخلاف قول: لا إله إلا الله فإنه يقتضي حصر الألوهية ونفيها عما سواه، **وقد غلط غلطا** فاحشا كذلك من فسر الإله بأنه القادر على الاختراع فقط.
قال الشيخ سليمان بن عبد الله في شرح كتاب التوحيد - فإن قيل تبين معنى الإله والإلهية فما الجواب عن قول من قال بأن معنى الإله القادر على اختراع ونحو هذه العبارة - قيل الجواب من وجهين أحدهما أن هذا القول مبتدع لا يعرف أحد قاله من العلماء

---

1 - من الآية (62) . من سورة الحج.." (2)

"كذلك القادر على كل شيء، فإذا أراد شيئا كان قوله له: كن، فيكون، ولا يملك ذلك إلا هو سبحانه وتعالى.
ومعنى هذه الآية الكريمة: أن الله تعالى ينكر على المشركين

---

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى محمد بن خليفة التميمي ص/297
(2) معنى لا إله إلا الله ومقتضاها وآثارها في الفرد والمجتمع صالح الفوزان ص/17

اتخاذهم آلهة من دون الله، ويخبر أنه هو الولي الحق الذي لا تنبغي العبادة إلا له وحده، فإنه القادر على إحياء الموتى، وهو على كل شيء قدير1.

ويقول الإمام الشوكاني في معنى قوله تعالي: {أم اتخذوا من دونه أولياء} أي بل اتخذ الكافرون من دون الله أولياء من الأصنام يعبدونها؟ وذلك تقدير لانتفاء كون للظالمين وليا ونصيرا. وفي قوله تعالى: {فالله هو الولي} أي هو الحقيق بأن يتخذوه وليا، فإنه الخالق، الرازق، الضار، النافع. وقال: وقبل: الفاء جواب شرط محذوف: أي إن أرادوا أن يتخذوا وليا في الحقيقة فالله هو الولي، وفي قوله تعالى: {وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير} أي ومن شأنه تعالى أنه يحي الموتى، ويقدر على كل مقدور، فهو الحقيق بتخصيصه بالألوهية، وإفراده بالعبادة2.

ويقول الشيخ عبد الرحمن السعدي في معنى الآية ذاتها: أن الظالمين لأنهم لا يصلحون لصالح، فقد حرموا من الرحمة، فما لهم من دون الله من ولي يتولاهم فيحصل لهم المحبوب، ولا نصير يدفع عنهم المكروه. وأن الذين اتخذوا من دونه أولياء يتولونهم بعبادتهم إياهم فقد غلطوا أقبح غلط، فالله هو الولي الذي يتولاه عبده بعبادته وطاعته والتقرب إليه بما أمكن من أنواع التقربات، ويتولى عباده عموما بتدبيره ونفوذ القدر فيهم، ويتولى عباده المؤمنين خصوصا بإخراجهم من الظلمات إلى النور، وتربيتهم بلطفه، وإعانتهم في جميع أمورهم3.

ومثل قوله تعالى: {وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد} (الشورى آية 28) . ومعنى الولي الحميد هنا: المتصرف وحده بخلقه بما ينفعهم في دنياهم وأخراهم، وهو المحمود العاقبة في جميع ما يقدر ويفعله.

---

1 تيسير العلي القدير المجلد الثالث ص 565.

2 فتح القدير -الجزء الرابع ص 527.

3 تيسير الكريم الرحمن الجزء السابع ص 94.." (1)

"بها إلى القبور التي ببلاد الإسماعيلية، وأما في مصر فنذهب بها إلى دير هناك للنصارى، ونذهب بها إلى قبور هؤلاء الأشراف، وهم يظنون أن العبيديين شرفاء لما أظهروا أنهم من أهل البيت،

---

(1) مفهوم الأسماء والصفات سعد بن عبد الرحمن ندا 49/54

فقلت: هل تـذهبون بهـا إلى قبـور صـالحي المسـلمين؟ فقـالوا: لا. فقلت لأولئك: اسمعوا إنما يذهبون بها إلى قبور الكفار والمنافقين، وبينت لهم سـبب ذلـك، قلت: لأن هـؤلاء يعـذبون في قبـورهم، والبهائم تسمع أصواتهم، كما ثبت ذلـك في الحـديث الصـحيح، فـإذا سمعت ذلك فزعت، فبسبب الرعب الذي يحصل لها تنحل بطونها ـ فـتروث، فـإن الفـزع يقتضـي الإسـهال، فيتعجبـون من ذلـك، وهـذا المعـنى كثـيرا مـا كنت أذكـره للنـاس.. (1)ـ "

تسـترعي هـذه المنـاظرات عـدة أمـور، نـورد منهـا مـا يلي:

1- يعول القبوريون على أحاديث مكذوبة، وأخبار مغلوطـة، فالنقـل الـذي يحتجـون بـه " إمـا كـذب أو غلـط، أو ليس بحجـة " (2)ـ .

ومن ذلك ما قاله شيخ الإسلام: " قدم بعض شـيوخ المشرق، وتكلم معي في هذا (3) ، فبينت له فساد هذا، فقال: أليس قد قال النـبي - صـلى اللـه عليـه وسـلم -: " إذا أعيتكم الأمـور فعليكم بأصـحاب القبـور " فقلت: هـذا مكـذوب

(1) . الرد على البكري ص 309،ـ 310 = باختصـار يسـير، وانظـر الجـامع لسـيرة ابن تيميـة ص 88.

(2) . اقتضـاء الصـراط المسـتقيم 2/ـ 688

(3) . أي في دعاء الأموات.." [1]

"وأسـوق الأقـوال في هـذه المسـألة:

القـول الأول: أن الشـمس هي الـتي تـدور على الأرض.

ووجه الدلالة أن إبـراهيم - عليـه السـلام -، قـال: {فـإن اللـه يـأتي بالشـمس من المشـرق} البقـرة: 258؛ إذا اللـه أتى بهـا من المشـرق؛ وهم يقولـون: إن اللـه لم يـأت بهـا من المشـرق؛ ولكن الأرض بـدورتها اطلعت عليهـا.

واللـه سـبحانه وتعـالى لم يقـل: إن اللـه يـدير الأرض حـتى تـرى الشمس من المشرق؛ فأدرها حتى ترى من المغـرب! ويجب علينـا أن نأخذ في هذا الأمر بظاهر القرآن، وألا نلتفت لقول أحد مخـالف لظاهر القرآن؛ لأننا متعبدون بما يدل عليـه القـرآن؛ هـذا من جهـة؛ ولأن الذي أنزل القـرآن أعلم بمـا خلـق قـال تعـالى: {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبـير (14)} الملـك: 14؛ فـإذا كـان يقـول في كلامه إن الشمس: «تأتي»، و «تطلع»، و «تغـرب»، و «تـزول»، و

1) مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف ص/45

«تتوارى»؛ كل هذه الأفعال يضيفها إلى الشمس؛ لماذا نحن نجعلها على العكس من ذلـــــــــــــك، ونضـــــــــــــيفها إلى الأرض!!!
وعلى هذا نقول: إن الشمس هي التي بدورانها يكون الليل والنهار، لأن الله أضاف الأفعال إليها، والنبي - صلى الله عليه وسلم - حينما غــربت الشــمس قــال لأبي ذر - رضــي اللــه عنــه -: (أتــدري أين تذهب؟) (1) فأسـند الـذهاب إليهـا، ونحن نعلم علم اليقين أن اللـه تعالى أعلم بخلقه ولا نقبل حدسا ولا ظنـا، ولكن لـو تيقنـا يقينـا أن الشـمس ثابتـة في مكانهـا وأن الأرض تـدور حولهـا، ويكـون الليـل والنهار، فحينئذ تأويل الآيات واجب حـتى لا يخـالف القـرآن الشـيء المقطـــــــــــــــــــــــــــــوع بـــــــــــــــــــــــــــــــه.

ومن الآيات الدالة على هذا المعنى قول الله تبارك وتعالى: {وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صـنع اللـه الـذي أتقن كـــــــــــــــــل شـــــــــــــــــيء} النمـــــــــــــــل: 88.
بعض النـاس قـال إن هـذه الآيـة تعـني دوران الأرض، فإنـك تـرى الجبال فتظنها ثابتة ولكنهـا تسـير، **وهذا غلـط وقـول** على اللـه تعـــالى بلا علم لأن ســياق الآيـــة يـــأبى ذلـــك كمـــا قـــال تعـــالى:

(1) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في طلوع الشمس من مغربهـا بـرقم (2186)، وصـححه الألبـاني في صـحيح وضـعيف سنن الترمذي (5/ 186) برقم (2186).." [1]
"{ويـــوم ينفخ في الصـــور ففـــزع من في الســـماوات ومن في الأرض إلا من شـاء اللـه وكـل أتـوه داخـرين (87) وتـرى الجبـال تحسبها جامـدة وهي تمـر مـر السـحاب صـنع اللـه الـذي أتقن كـل شيء إنه خبير بما تفعلـون (88) من جـاء بالحسـنة فلـه خـير منهـا وهم من فـــزع يومئـــذ آمنـــون (89)} النمـــل: 87 -ـــ 89.
فالآية واضحة أنها يوم القيامة، وأما من زعم بأن يوم القيامة تكون الأمـور حقـائق وهنـا يقـول: {وتـرى الجبـال تحسـبها جامـدة} فلا حسبان في الآخرة، **فهذا غلط أيضا** لأنـه إذا كـان اللـه أثبت هـذا فيجب أن نـؤمن بـه ولا نحرفـه بعقولنـا، ثم إن اللـه يقـول: {يـوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كـل ذات حمـل حملهـا وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد (2)}

[1] منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين أحمد بن علي الزاملي ص/352

الحج: 2، فإذا قلنا إن زلزلة الساعة هي قيامها، فقد بين الله أن الناس يراهم الرائي فيظنهم سكارى وما هم بسكارى، وعلى كل حال فإن الواجب علينا جميعا أن نجري الآيات على ظاهرها وأن نعرف السياق لأنه يعين المعنى، فكم من جملة في سياق يكون لها معنى ولو كانت في غير هذا السياق، لكان لها معنى آخر، ولكنها في هذا السياق يكون لها المعنى المناسب لهذا السياق (1).

---

(1) ينظر مراجع القول الأول: مفتاح دار السعادة لابن القيم (2/ 55)، فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ (13/_ 97)، تفسير القرآن للعثيمين تفسير سورة الكهف (6/، 23) و (6/، 64)، لقاءات الباب المفتوح هي عبارة عن سلسلة لقاءات كان يعقدها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - طيب الله ثراه - بمنزله كل خميس. ابتدأ الشيخ هذه اللقاءات في أواخر شوال تقريبا في العام (1412 هـ) وانتهت هذه السلسلة في الخميس الرابع عشر من شهر صفر، عام (1421 هـ). وهي مسجلة قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (97/ 21).." [1]

"الطعام والشراب واللباس والنكاح، وغير ذلك، بل حياته - صلى الله عليه وسلم - حياة برزخية، وروحه في الرفيق الأعلى وكذلك أرواح الأنبياء، والأرواح متفاوتة في مستقرها في البرزخ أعظم تفاوت، فمنها أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهم متفاوتون في منازلهم كما رآهم النبي - صلى الله عليه وسلم - ليلة الإسراء، ونبينا في المنزلة العليا التي هي الوسيلة" (1).

وقال ابن القيم - رحمه الله - مبينا الفرق بين الروح وبين ما يعهد من الأجساد المخلوقة، وموضحا منازلها بعد موتها وعلاقتها بأبدانها التي فارقتها، والمكانة الخاصة لأرواح الأنبياء عليهم الصلاة والسلام-: " ... وقد بينا أن عرض مقعد الميت عليه من الجنة والنار لا يدل على أن الروح في القبر، ولا على فنائه دائما من جميع الوجوه، بل لها إشراف واتصال بالقبر وفنائه، وذلك القدر منها يعرض عليه مقعده، فإن للروح شأنا آخر تكون في الرفيق الأعلى في أعلى عليين، ولها اتصال بالبدن، بحيث إذا سلم المسلم على الميت رد الله عليه روحه فيرد عليه السلام وهي في الملأ

---

1) منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين أحمد بن علي الزاملي ص/353

الأعلى، وإنما يغلط أكثر الناس في هذا الموضع، حيث يعتقد أن الروح من جنس ما يعهد من الأجسام، التي إذا شغلت مكانا لم يمكن أن تكون في غيره، **وهذا غلط محض**، بل الروح تكون فوق السموات في أعلى عليين وترد إلى القبر فترد السلام وتعلم بالمسلم وهي في مكانها، وروح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الرفيق الأعلى دائما، ويردها الله سبحانه إلى القبر فترد السلام على من سلم عليه، وتسمع كلامه وقد رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - موسى قائما يصلى في قبره، ورآه في السماء السادسة والسابعة، فإما أن تكون سريعة الحركة والانتقال كلمح البصر، وإما أن يكون المتصل منها بالقبر وفنائه بمنزلة شعاع الشمس وجرمها في السماء" (2).

وإذا ماتت الأجساد تفنى ويأكلها الدود، حاشا أجساد الأنبياء فمقابرهم لا تنتن، بل إنهم لا يبلون، وتراب قبورهم طاهر (3).

---

(1) الصواعق المرسلة الشهابية (ص 82).

(2) الروح (ص 149).

(3) ينظر: مجموع الفتاوى (27/ـ 160)، شرح الطحاوية (1/ 456)،والاعتقاد للبيهقي (1/ـ 305)، ومسلك القرآن الكريم في إثبات البعث لعلي بن محمد الفقيهي (ص 102).." [1]

"الأفول في غروب القمرين والنجوم وفي استقرار الحمل وكذا اللقاح في الرحم، فعلم أن مرادها من الأول عين مرادها من الثاني وهو الغيوب والخفاء. وقد يتحول الشيء وينتقل من مكان إلى مكان آخر وهو ظاهر غير محتجب، وفسره بعضهم بالتغير ليجعلوه علة الحدوث المنافي للربوبية أيضا **وهو غلط كسابقه** لأن الشمس والقمر والنجوم لا تتغير بأفولها1.

ويستعين الشيخ رشيد بعلم الفلك الحديث أيضا في رد هذا القول وبيان بطلان هذا الاستدلال فيقول: "ومذهب المتأخرين من علماء الفلك ـ وهو الصحيح ـ أن أفولها إنما يكون بسبب حركة الأرض لا بحركتها هي، وأن حركتها على محاورها وحركة السيارات من المغرب إلى المشرق ليست من سبب أفولها المشاهد في شيء.." 2.

ثم بين المعنى الصحيح للآية، والذي يبطل أيضا تفسيرهم لها،

---

1) منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين أحمد بن علي الزاملي ص/383

فيقـــول:
" {فلما أفل قال لا أحب الآفلين} أي: فلما غرب هذا الكوكب واحتجب، قال لا أحب من يغيب ويحتجب، ويحول بينه وبين محبه الأفق أو غيره من الحجب.. والعاقل السليم الفطرة والذوق لا يختار لنفسه حب شيء يغيب عنه، ويوحشه فقد جماله وكماله، حتى في الحب الذي هو دون حب العبادة،.. وأما حب العبادة الذي هو أعلى الحب وأكمله لأنه من مقتضى الفطرة السليمة والعقل الصحيح، فلا يجوز أن يكون إلا للرب الحاضر القريب السميع البصير القريب، الذي لا يغيب ولا يأفل ولا ينسى ولا يذهل" 3.
وقال: "وفي الكلام تعريض لطيف بجهل قومه في عبادة الكواكب بأنهم يعبدون ما يحتجب عنهم، ولا يدري شيئا من أمر عبادتهم، وهو يقرب من قوله لأبيه بعد ذلك {لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغــني عنك

1 تفسير المنار (7/ـ 559) وقارن مع ابن تيمية: المصدر السابق (1/111)
2 المصدر نفسه والصفحة، ولا يعني ذلك أن الرشيد رضا ينكر حركـــــــــــــــــــــــــــة الشـــــــــــــــــــــــــــــــمس.
3 تفسير المنار (7/ 558)." (1)
"ثبوتا عقليا من وجوه كثيرة فوجب اتباعه حتى يتلقى العقائد والأحكام منه مع اجتناب التأويل للصفات الإلهية والأمور الغيبية بالنظريات الكلامية كما كان عليه السلف الصالح.." 1.
وقانون التأويل، بعد أن يفترض افتراضا مستحيلا هو تعارض العلوم الضرورية، أعني العقل والنقل، فيقدم العقل، ملقيا النص الشرعي وراءه ظهريا، ثم يعبث به، إما بالتأويل أو بالتفويض وهم ــ أي المتكلمين ــــ لا يعرفون معنى التأويل ولا التفويض.
وفي هذا يقول الشيخ رشيد: "**وقد غلط كثير** من علماء الكلام والمفسرين في بيان مذهب السلف ومعاني التفويض والتأويل ... كما أخطأ من قالوا إن الدليل العقلي هو الأصل فيرد إليه الدليل السمعي ويجب تأويله لأجل موافقته مطلقا، والحق كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية؛ أن كلا من الدليلين إما قطعي وإما غير قطعي، فالقطعيان لا يمكن أن يتعارضا حتى نرجح أحدهما علىالآخر، وإذا

(1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/317

تعارض ظني من كل منهما مع قطعي وجب ترجيح القطعي مطلقا، وإذا تعارض ظني مع ظني من كل منهما رجحنا المنقول على المعقول لأن ما ندركه بغلبة الظن من كلام الله ورسوله أولى بالاتباع مما ندركه بغلبة الظن من نظرياتنا العقلية التي يكثر فيها الخطأ جدا ... " 2.
وقد بين الشيخ رشيد ـ رحمه الله ـ هذا الغلط في معنى التأويل الذي اعتبره المتكلمون فقال: " **إنما غلط المفسرون** في تفسير التأويل في الآية لأنهم جعلوه بالمعنى الاصطلاحي، وإن تفسير كلمات القرآن بالمواضعات الاصطلاحية قد كان **منشأ غلط يصعب** حصره. ذكر التأويل في سبع سور من القرآن ... " 3. ثم أورد الشيخ المواضع التي ذكر فيها التأويل وفسرها جميعا ثم خلص إلى أن معنى التأويل في دلالة القرآن مخالف لما حمله

1 تفسير المنار (8/ 309 ـ 310)
2 تفسير المنار (1/ 253)
3 المصدر نفسه (3/ 172)." (1)
"معناه، وأن المتشابه إضافي إذا اشتبه فيه الضعيف لا يشتبه فيه الراسخ، وأن التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى هو ما تؤول إليه تلك الآيات في الواقع، ككيفية صفات الله تعالى وكيفية عالم الغيب من الجنة والنار وما فيهما، فلا يعلم أحد غيره تعالى كيفية قدرته وتعلقها بالإيجاد والإعدام وكيفية استوائه على العرش مع أن العرش مخلوق له وقائم بقدرته، ولا كيفية عذاب أهل النار، ولا نعيم أهل الجنة ... وإننا نبين ذلك بالإطناب مستمدين من كلام هذا الحبر العظيم، ناقلين بعض ما كتبه فنقول: **إنما غلط المفسرون** في تفسير التأويل في الآية لأنهم جعلوه بالمعنى الاصطلاحي ... " 1.
ثم ذكر معاني التأويل كما نقلت عنه قبل قليل، وخلص إلى أن "لفظ التأويل لم يرد في القرآن إلا بمعنى الأمر العملي ... " إلى آخره 2، ثم قال بناء على ذلك أنه "يجب أن تفسر آية آل عمران بذلك ولا يجوز أن يحمل التأويل فيها على المعنى الذي اصطلح عليه ... " 3.
لقد اعتمد رشيد رضا على شيخ الإسلام تماما في تحقيقه هذه

(1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/380

المسألة وقد نقل عنه نقلا طويلا فيها هو كما قال: "هو منتهى التحقيق والعرفان والبيان الذي ليس وراءه بيان" ولكن لم يكن هذا موقف رشيد رضا من المتشابه قبل اطلاعه على كتب ابن تيمية، بل كان له موقف قديم رجع عنه بعد ذلك 4.

---

1 تفسير المنار (3/ 172)
2 المصدر نفسه (3/ 172ـ 175)
3 المصدر نفسه.
4 انظر: هذا الموقف القديم في مجلة المنار (1/ 772 ـ 773 و2/ 605 ـ 607 و 6/ 252)." [(1)]

"وكان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يستخدمون هذا اللفظ بهذا المعنى، كما في قول حذيفة يصف ابن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ: أنه أرقب إلى الله عزوجل وسيلة 1. وفي رواية زلفى 2، وهما بمعنى واحد.

فالوسيلة إذن هي ما يتقرب به إلى الله تعالى من أنواع العبادات المشروعة، الواجبات والمستحبات، وهذا هو ما دل عليه الكتاب وهو المعروف من لغة العرب ولغة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. ولكن لقد **وقع غلط وتعبير** في هذا الاستعمال واصطلح فيه على معنى جديد لم يكن معروفا عند العرب لا قبل الإسلام ولا بعده. فلقد اختصر هذا المعنى الذي دل عليه الكتاب واصطلح على أن يكون بمعنى التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم والقسم به علىالله تعالى، وبغيره من الأنبياء والصالحين ومن يعتقدون فيهم الصلاح، من الأحياء وحتى من الموتى 3.

وهذا المعنى الجديد لم يكن معروفا عند الصحابة رضي الله عنهم وإنما كانوا يفهمون من التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم التوسل بدعائه وشفاعته 4.

فقد وقع في هذا اللفظ "التوسل" و "الوسيلة" إجمال واشتباه، نتيجة لهذا الاصطلاح الجديد، ووقع اشتراك في معناه بين ما كانت تفعله الصحابة وتفهمه، وبين ما لم يكونوا يفهمونه منه، ولا يفعلونه من هذا الاصطلاح الحادث 5.

وبناء على ذلك قسم التوسل إلى مشروع، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة من الأعمال التي يتوسل بها إلى الله تعالى، وممنوع وهو

---

(1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/387

ما يأذن به الله ولا رسوله مما ابتدع ولم يرد فيه نص. فالتوسل يراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين ومعنى ثالث لم تـــــرد

---

1 أحمـــد: المســند (5/ـــــ 395)
2 المصــدر نفســه (5/ـــــ 389)
3 انظر: ابن تيمية: قاعدة جليلة (ص: 80، 152، 158، 197)
4 المصدر نفسه (ص: 80، 297) وانظر أيضا (ص: 118)
5 انظر: ابن تيمية: قاعدة جليلة (ص: 79 و152 و297)." [1]

"يعني أن الله تعالى يقدر الهدى والضلال، على وفق مبدأ السببية وارتباط الأسباب بالمسببات.

وقد نقل الشيخ رشيد رضا عن شيخه معنى الهداية ومراتبها، فقال: "ذكر الأستاذ الإمام أولا ما قالوه في معنى الهداية لغة من أنها الدلالة بلطف على ما يوصل إلى المطلوب ... " 1.

ثم ذكر أنواعها ومراتبها، فقال نقلا عنه: "ومنح الله تعالى الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

(أولاها) : هداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري، وتكون للأطفال منذ ولادتهم....

(الثانية) : هداية الحواس والمشاعر وهي متممة لهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيها الحيوان الأعجم، بل هو فيها أكمل من الإنسان....

(الهداية الثالثة) : العقل: ... وهي العقل الذي **يصحح غلط الحواس** والمشاعر ويبين أسبابه....

(الهداية الرابعة) : ... ، أشار القرآن إلى أنواع الهداية التي وهبها الله تعالى للإنسان في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: {وهديناه النجدين} 2 أي طريقي السعادة والشقاوة والخير والشر. قال الأستاذ الإمام: وهذه تشتمل هداية الحواس الظاهرة والباطنة وهداية العقل وهداية الدين. ومنها قوله تعالى: {وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى} 3 أي دللناهم على طريقي الخير والشر، فسلكوا سبل الشر المعبر عنه بالعمى ... " 4.

---

1 تفسـير المنـار (1/ـــــ 62)

---

[1] منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/493

2 سورة البلد، الآية (10)
3 سورة فصلت، الآية (17)
4 تفسير المنار (1/ 64)." (1)
"بها ويؤكدون ما فطر عليه الإنسان من الإحساس بوقوعها، ثم يبينون السبيل للفوز بنعيمها وسعادتها 1.
وأما كون الدين لم يرفع الشقاق، بل ربما كان سببا فيه، وهي من الشبه التي يلقيها منكرو الوحي والرسالة، فيجيب عنها الشيخ بقوله: " ... نعم كل ذاك قد كان ولكن بعد زمن الأنبياء، وانقضاء عهدهم ووقوع الدين في أيدي من لا يفهمه أو يفهمه ويغلو فيه ولكن لم يمتزج حبه بقلبه، أو امتزج بقلبه حب الدين ولكن ضاقت سعة عقولهم عن تصريفه تصريف الأنبياء ... وإلا فقل لنا: أي نبي لم يأت أمته بالخير الجم، والفيض الأعم، ولم يكن دينه وافيا بجميع ما تمس إليه حاجتها في أفرادها وجملتها ... وكذلك الرسل ـ عليهم السلام ـ أعلام هداية نصبها الله على طريق النجاة، فمن الناس من اهتدى بها فانتهى إلى غايات السعادة، ومنهم **من غلط في** فهمها وانحرف عن هديها فانكب في مهاوي الشقاء، فالدين هاد والنقص يعرض لمن دعوا إلى الاهتداء به ... " 2.
إن الرسل دعوا إلى كل خير، وتفاوتت الأمم في إجابة دعواتهم، دعت الرسل للتوحيد فأجابهم بعض وأعرض بعض وضل بعدهم آخرون، ودعوا إلى التآلف فعاش فيه الناس حقبة من الدهر ثم نكصوا على أعقابهم، ولو كان الناس على عهد الأنبياء لما وردت مثل هذه الشبهة على الحاجة إلى الوحي والرسالة.
ولم يقف الشيخ رشيد عند إثبات الحاجة إلى الوحي والرسالة، إذ قد يقال: "إن الحاجة إلى الشيء لا تستلزم وقوعه، وكذا إمكانه وعدم استحالته عقلا لا يقتضي حصوله" 3، فذهب الشيخ رشيد ليثبت أيضا وقوع الوحي والرسالة، بالأدلة والبراهين، بما لا يدع مجالا للشك في وقوعه 4.

---

1 انظر: المصدر نفسه (4/ 142 ـ 147) باختصار.
2 مجلة المنار (1/ 289)
3 انظر: الوحي المحمدي (ص: 88)
4 الوحي المحمدي (ص: 90) وما بعدها، واتكأ في ذلك على كلام

---

(1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/609

لشيخه محمد عبده. انظر: رسالة التوحيد (ص: 107 ـ 108) ط. دار إحياء العلوم.." (1)

"المطلب الثاني: من نسب إلى التشبيه

أ- الكرامية1 هم أتباع محمد بن كرام بن عراق بن حزبة السجستاني المتوفى سنة (255هـ) .

وهم في باب الصفات يثبتونها ولكنهم خالفوا أهل السنة في مسألتين:

المسألة الأولى: أنهم يبالغون في الإثبات ويخوضون في شأن الكيفية، ودخل عليهم ذلك، من جهة إطلاقهم لألفاظ مبتدعة كلفظ (الجسم) ، و (المماسة) . ومن بدع الكرامية أنهم يقولون في المعبود إنه جسم لا كالأجسام2. ومن بدعهم قولهم: إن الأزلي الخالق جسم لم يزل ساكنا3.

ويقولون: إن الله جسم قديم أزلي، وإنه لم يزل ساكنا ثم تحرك لما خلق

---

1 يبلغ عدد طوائف الكرامية اثنتي عشرة فرقة وأصولها ستة هي: 1- العابدية، 2- النونية، 3- الزرينية، 4- الإسحاقية، 5- الواحدية، 6- الهيصمية. (وهم في باب الإيمان مرجئة يقولون: إن الإيمان هو القول فقط فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبا بقلبه كان منافقا مؤمنا من أهل النار، وبعض الناس يحكي عنهم أنه من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة **وهو غلط عليهم**، بل يقولون إنه مؤمن كامل الإيمان وانه من أهل النار) . انظر مجموع الفتاوى (13/ـ 56) . وانظر الكلام عن الكرامية في الفصل لابن حزم (4/45،204،205) ، لسان الميزان (5/، 353-356) ، والفرق بين الفرق (ص 3 1-ـ 137) ، والملل والنحل (1/180-193)ـ .

2 لسان الميزان (5/ 354) .

3 درء تعارض العقل والنقل (3/ 6) .." (2)

"مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا على تكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة.

القسم الثالث: الذين يقولون: "الإيمان هو القول فقط".

---

(1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/684

(2) مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات محمد بن خليفة التميمي ص/132

فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبا بقلبه كان منافقا مؤمنا من أهل النار، وهذا قول الكرامية. وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكى عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، **وهو غلط عليهم**، بل يقولون إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار.1

1- مجموع الفتاوى 13/38،48-55،56.." (1)

"قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى مبينا الغرض الذي من أجله أرشد الفاروق رضي الله عنه الناس من أنهم يأتون بالعمرة في غير أشهر الحج حيث قال: "وإنما كان مراد عمر رضي الله عنه أن يأمر بما هو أفضل، وكان الناس لسهولة المتعة تركوا العمرة في غير أشهر الحج، فأراد أن لا يعري البيت طول السنة، فإذا أفردوا الحج اعتمروا في سائر السنة"1.
فهذه هو الذي اختاره عمر للناس، فظن **من غلط ممن** لا فهم له أنه نهى عن متعة الحج، وهذا هو شأن الرافضة لما حرموا الفهم والعلم غيروا ما قصده عمر في مسألة متعة الحج، وزعموا أنه منع متعة الحج وهو بريء من هذا.
وأما زعمهم أنه حرم متعة النساء، فهذا أيضا محض افتراء عليه رضي الله عنه وأرضاه، وأن حرمة متعة النساء ثابتة بدلالة الكتاب والسنة، وإجماع أهل الحق من أهل السنة.
فأما دلالة الكتاب فمن ذلك أن الله تعالى حصر أسباب حل الوطء في شيئين هما: النكاح الصحيح، وملك اليمين2 لأن الاختصاص التام الحاصل بين المرء وزوجته لا يتحقق إلا بهذين العقدين ليحفظ الولد ويعلم الإرث، قال تعالى في سياق ذكره لصفات عبادة المؤمنين: {والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين} ، وأعقب هذا في موضعين من كتابه بقوله: {فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون} 3، وفي هذا النص القرآني يتضح أن امرأة المتعة ليست بزوجة وإلا لتحققت لوازم الزوجية فيها من إرث وعدة وطلاق ونفقة وكسوة وغير ذلك، وليست هي أيضا بملك يمين، وإلا لجاز بيعها وهبتها

---

(1) مقالة التعطيل والجعد بن درهم محمد بن خليفة التميمي ص/72

وإعتاقها.

1ـ منهاج السنة 2/155.
2ـ أما الرافضة فعندهم أسباب حل المرأة أربعة كما يقول ذلك ابن البابوية في كتاب الاعتقاد، وهي النكاح، وملك اليمين، والمتعة، والتحليل، نقلا عن التحفة الاثنى عشرية، ص/228.
3ـ سورة المؤمنون آية/5-7. سورة لمعارج آية/29-30.." (1)
"قرأوا الآية هكذا: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى" **فهو غلط أيضا**، إذ ليس هذا من القراءة المتواترة وعلى تقدير ثبوت ذلك فتكون قراءة منسوخة بما جاء من النصوص في تحريم نكاح المتعة.
قال العلامة ابن تيمية: "فإن قيل ففي قراءة طائفة من السلف فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى، قيل أولا: ليست هذه القراءة متواترة، وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد ونحن لا ننكر أن المتعة أحلت في أول الإسلام، لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك: الثاني: أن يقال: إن كان هذا الحرف نزل فلا ريب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة، فيكون منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة، فلما حرمت نسخ هذا الحرف، أو يكون الأمر بالإيتاء في الوقت تنبيها على الإيتاء في النكاح المطلق وغاية ما يقال إنهما قراءتان وكلاهما حق والأمر بالإيتاء في الاستمتاع إلى أجل واجب، إذا كان ذلك حلالا وإنما يكون ذلك إذا كان الاستمتاع إلى أجل مسمى حلالا، وهذا كان في أول الإسلام، فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها إلى أجل مسمى حلال فإنه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى بل قال: {فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن} فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم وطء شبهة ولهذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة والاتفاق والمتمتع إذا اعتقد حل المتعة وفعلها فعليه المهر، وأما الاستمتاع المحرم فلم تتناوله الآية، فإنه لو استمتع بالمرأة من غير عقد مع مطاوعتها لكان زنا ولا مهر فيه، وإن كانت مستكرهة ففيه نزاع مشهور"1.
ثم يقال أيضا: إن الله تعالى بين قبل الآية التي يستدلون بها على جواز المتعة المحرمات بقوله: {حرمت عليكم أمهاتكم} إلى قوله

1) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ناصر بن علي عائض حسن الشيخ 3/1019

تعالى: {والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم} ، ثم قال: {وأحـــــــــــــــــل لكم مـــــــــــــــا وراء ذلكم} ،

1ـ منهاج السنة 2/155-156.." (1)

"فلقد حجهم في هذه المناظرة بما لا مدفع فيه من الحجة، فقد بين لهم خطأهم في آرائهم التي استنبطوها حسب أهوائهم، وجعلوها مطاعن على علي رضي الله عنه، فقد بين لهم ن الله شرع التحكيم في أمور هي أهون من حقن دماء المسلمين كحالة الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما، كما أمر تعالى ن يحكم في الصيد بجزاء {مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم} 1، فمن أنكر التحكيم مطلقا فقد خالف كتاب الله، ثم ذكر لهم ن التحكيم في أمر أميرين لأجل حقن دماء المسلمين اولى من التحكيم في أمــــــــــــر الــــــــــــزوجين والتحكيم لأجـــــــــل الصـــــــــــيد. أما بالنسبة لطعنهم عليه بعدم سبيه أهل الجمل فقد بين لهم أنه كان من ضمن القوم المقاتلين في معركة "الجمل" أم المؤمنين عائشة، فهل يسبي الخوارج أمهم أم ينكرون أنها أمهم؟، فإن قالوا: إنها ليست بأمهم خرجوا من الإسلام وإن قالوا: إنهم يسبونها، ويستحلون منها ما يستحلون من غيرها فإنهم يخرجون أيضا: من الإسلام، فهم مترددون بهذا بين ضلالتين، لأن الله تعالى قال: {النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم} 2. وقد بين الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى **منشأ غلط الخوارج** في هذه المسألة حيث قال: "وموضع غلطهم ظنهم أن من كان مؤمنا لم يبح قتاله بحال، وهذا مما ضل به من ضل من الشيعة حيث ظنوا أن من قاتل عليا كافر فإن هذا خلاف القرآن، قال تعالى: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم} 3. فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتتلون، وأمر إن بغت إحداهما

= الزوائد 6/239-241، وقال عقبه: "رواه الطبراني وأحمد بعضه ورجالهمـــــــــــــــــا رجـــــــــــــــــال الصـــــــــــــــــحيح".

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ناصر بن علي عائض حسن الشيخ 3/1021

1ــــــــ ســــــــــورة المائـــــــــــدة آيـــــــــة/95.
2ــــــــ ســــــــــورة الأحـــــــــــزاب آيـــــــــة/6.
3ـ سورة الحجرات آية/9-10.." [1]
""فصل وأما الحديث الذي رواه-أي الرافضي الـذي ألـف كتابـه للرد عليه عن ابن عمر عن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم- "يخـرج في آخر الزمان رجل من ولـدي اسـمه كاسـمي وكنيتـه كنيـتي يملأ الأرض عدلا كمـا ملئت جـورا" وذلـك هـو المهـدي، في الجـواب أن الأحاديث التي يحتج بها على الخروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمـد وغـيرهم من حـديث ابن مسـعود وغـيره كقوله صلى الله عليـه وسـلم في الحـديث الـذي رواه ابن مسـعود "لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخــرج فيـه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسـمه اسـمي واسـم أبيـه اسـم أبي يملأ الأرض قســطا وعــدلا كمــا ملئت ظلمــا وجــورا" ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة وفيه المهدي من عـترتي من ولد فاطمة ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد وفيه "يملك الأرض سبع سنين" ورواه عن علي رضي اللـه عنـه أنـه نظـر إلى الحسـن وقال إن أبني هذا سيد كما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نـبيكم يشـبهه في الخلـق ولا يشبهه في الخلق يملأ الأرض قسطا وهذه **الأحـاديث غلـط فيها** طوائف طائفة أنكروها واحتجوا بحـديث ابن ماجـه أن النـبي صـلى الله عليه وسلم قال: "لا مهدي إلا عيسى ابن مريم" وهذا الحـديث ضعيف وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغـيره عليـه وليس ممــا يعتمــد عليــه، ورواه ابن ماجــه عن يــونس عن الشــافعي والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقـال لـه محمـد بن خالـد الجندي وهو ممن لا يحتج به وليس في مسـند الشـافعي وقـد قيـل إن الشــافعي لم يســمعه من الجنــدي وإن يــونس لم يســمعه من الشافعي، الثـاني أن الإثـنى عشـرية الـذين ادعـوا إن هـذا مهـديهم اسمه محمد بن الحسن والمهدي المنعوت الذي وصفه النبي صـلى الله عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله ولهذا حذفت طائفة لفـظ الأب حتى لا يناقض ما كتبت وطائفة حرفتـه وقـالت جـده الحسـين وكنيته أبو عبد الله فمعناه محمـد ابن أبي عبـد اللـه وجعلت الكنيـة اسما وممن سلك هذا ابن طلحة في كتابه الذي سماه غاية السول

1) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ناصر بن علي عائض حسن الشيخ 3/1171

في مناقب الرسول ومن له أدنى نظر يعرف أن هذا تحريف صميم وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يفهم أحد من قوله يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي إلا أن اسم أبيه عبد الله وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله ثم أي تمييز يحصل له بهذا فكم من ولد الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال في أجدادهم محمد بن أبي عبد الله كما قيل في هذا وكيف يعدل من يريد البيان إلى من اسمه محمد بن الحسين فيقول اسمه محمد بن عبد الله ويعني بذلك أن جده أبو عبد الله وهذا كان تعريفه بأنه محمد بن الحسن أو ابن." (1)

"7- وقيل: إنه مشتق من الارتفاع, فكانت العرب تقول لكل شيء مرتفع: لاها, وإذا طلعت الشمس يقولون: لاهت1، وعلى هذا يتضمن لفظ الجلالة معنى العلو والارتفاع.

وقد رجح جماعة من العلماء القول الأول وأن لفظ الجلالة "الله" مشتق من أله يأله إذا عبد، فهو إله بمعنى مألوه أي معبود، وكل الاشتقاقات والمعاني الأخرى تدخل تحت هذا المعنى الأول, فهو متضمن لها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "إذ الإله هو الذي يؤله فيعبد محبة وإنابة وإجلالا وإكراما، فالإله من يستحق أن يألهه العباد ويدخل فيه حبه وخوفه, فما كان من توابع الألوهية فهو حق الله محض"2.

وفي معرض الرد على من زعم أن الإله بمعنى الفاعل، فهو القادر على الاختراع, والإلهية هي القدرة، يقول رحمه الله: "والإله" هو المألوه أي المستحق لأن يؤله أي يعبد، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده, وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل.. **وقد غلط طائفة** من أهل الكلام فظنوا أن الإله بمعنى الفاعل وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية، فالإله هو القادر وهو الرب، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون، يقول ابن عربي: الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها، فلهذا قال: فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلها، فزعم أن المخلوقات جعلت إلها لها حيث كانوا مألوهين،

---

1) عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر عبد المحسن العباد ص/141

1 انظـــــــــــــر تفســـــــــــــير القرطـــــــــــــبي 1/103.
2 الفتاوى 1/22.." (1)

""فـإن لم يتب إلى اللـه من انتحـل مـذهبهما وجب هجـره عن الولاية إن كان ذا ولاية من إمامة أو غيرها فإن صلاته غـير صـحيحة لا لنفسه ولا لغيره, فإن قـال جاهـل: أرى عبـد اللـه تـوه يتكلم في هذا الأمر فيعلم أنه إنما تبين لي الآن وجـوب الجهـاد في ذلـك علي وعلى غيري - لقوله تعالى: {وجاهدوا في الله حق جهـاده} إلى أن قــــال: {ملـــــــــة أبيكم إبـــــــــراهيم} "اهــــــــ1.

ويبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ما عليه أكثر البـوادي عنزة وآل ظفير وأمثالهم من عدم إقرارهم بـالبعث وعـدم اتبـاعهم كتاب الله وأنهم يقولون: إن كتاب الله عنـد الحضـر، وأنهم عايفينـه ومتبعـون مـا أحـدث أبـاؤهم ممـا يسـمونه الحـق، ويفضـلونه على شريعة الله وفيهم من نواقض الإسلام أكثر من المائة ناقض كسب الشرع أو سب الأذان إذا سمعوه ومع ذلـك صـرح من يـدعي العلم وأنــه من العلمــاء أنــه لا يوجـد في الجزيـرة رجـل واحـد كـافر2.

وقد بين **الشيخ غلط الكثير** في ستة أصـول عظيمـة من أصـول الدين بينها الله تعالى بيانا واضـحا للعـوام فـوق مـا يظنـه الظـانون فقــــــــــــــــال مـــــــــــــا خلاصـــــــــــــــته:

"أولا: إخلاص الــدين للــه - قــد أظهــر الشــيطان لهم أن الإخلاص

---

1 المصــــــــدر الســــــابق روضــــــة ابن غنــــــام ص150.
2 انظــر: الرســالة الــتي أرســلها الشــيخ إلى محمــد بن عيــد من مطاوعة ثرمداء في روضة ابن غنام 1/ـ 107 - وفي تحريـر الأسـد لروضة ابن غنام 283- 289.." (2)

"الله بن محمد بن عبـد اللطيـف الشـافعي الأحسـائي القاضـي فــنزل عنــده فطلب منــه أن يحضــر الأول من فتح البــاري على البخاري، ويبين له **ما غلط فيه** الحافظ في مسألة الإيمـان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر به البخارى كتابه من الأحاديث والآثـار، وبحث معهم في مسائل وناظر، وهذا مشهور يعرفه أهـل الأحسـاء وغيرهم من أهل نجد1، وذلـك قبـل أن يعلن الشـيخ محمـد إنكـاره الشرك في نجد وقبل أن تبرز معارضة أهل الأحساء للشــيخ ومنهم

---

(1) عقيدة التوحيد في القرآن الكريم محمد خليل ملكاوي ص/79
(2) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/57

عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف المذكور وجرت بينه وبين الشيخ مكاتبات في ما بعد حول عقيدة السلف الصالح، لا شك أن الصواب كان مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب2.
هل للشيخ مشائخ في بغداد والموصل؟
قال إبراهيم فصيح صبغة الله الحيدري: إن والده أخبره أن الشيخ محمد قدم بغداد وأخذ أيضا عن جد جده صبغة الله الحيدري ولذا لما رجع جده أسعد الحيدري من مكة على طريق الدرعية اجتمع بالشيخ وجلس عنده في الدرعية ثلاثة أشهر3.

1 الدرر السنية 9/ـ 216، عنوان المجد ج 1/8، وانظر له ذكرا في كتاب تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء القديم والجديد، تأليف محمد بن عبد الله آل عبد القادر قسم 1/125،ـ 2/ـ 74.
2 انظر: روضة ابن غنام 1/ـ 50-60.
3 عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، لوحة 327.
وانظر: الشيخ محمد ابن عبد الوهاب للدكتور العثيمين ص 38.."
(1)

"وهذا بعد إقامة الحجة عليهم من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع السلف الصالح من الأئمة كما قدمنا.
قال الشيخ: "فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع صدقني من يدعي أنه من العلماء في جميع البلدان في التوحيد وفي نفي الشرك، وردوا علي التكفير والقتال" 1. ويقولون: التوحيد زين والدين حق، إلا التكفير والقتال. والشيخ يقول: "اعملوا بالتوحيد ودين الرسول صلى الله عليه وسلم -، ويرتفع حكم التكفير والقتال" 2.
ومع أن الشيخ يجل الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن رجب والذهبي وابن كثير وغيرهم من أئمة السلف رضي الله عنهم، فليس الشيخ رحمه الله إمعة يقلد شيخ الإسلام أوغيره تقليدا أعمى ويتعصب له ولكن يلتزم طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا الحق، وكل قوله يعمل به ولا يطرح منه شيء وأما ما عداه فيؤخذ من قوله ويترك حتى شيخ الإسلام ابن تيمية يترك قوله **إذا غلط فيه**. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في ذلك: على أن الذي

1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/172

نعتقده وندين الله به ونرجوا أن يثبتنا عليه أنه **لو غلط هو** أو أجل منه في هذه المسألة وهي مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجـــة أو

1 مؤلفات الشيخ، القسم الخامس، الشخصية رقم 3 ص 24، 25.
2 المرجع السابق رقم 27 ص183.." (1)
"المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق أو غير ذلك من الكفر الصريح الظاهر الذي بينه الله ورسوله وبينـه علماء الأمة أنا نؤمن بما جاءنا عن اللـه وعن رسـوله من تكفـيره **ولو غلط من** غلط فكيف والحمد لله ونحن لا نعلم عن واحـد من العلماء خلافا في هذه المسألة. وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجـة فرعون {قال فما بال القرون الأولى} أوحجة قـريش {مـا سـمعنا بهـــــــــــــــــذا في الملـــــــــــــــة الآخـــــــــــــــــرة} 1.
وننقل عن الشيخ حسين بن مهدي النعمي الصنعاني شهادة بـذلك فقال رحمه الله: "قالوا: إن قائل تلك المقالـة- وهي اتجـاه وجـوب تخريب المشاهد- قلد ابن تيمية في ذلك. ومن تـدبر أصـول القـوم: وجدهم دلوا على أنهم من جملة العامة. ولا أدري من أين جــاء لهم ذلـــك؟. نعم هـــو نتيجـــة من نتـــائج الحكم بتعـــذر الاجتهـــاد. ومن حق الباحث: أن يدلي بما يوافق خصمه على صحته، أو بحجـة قاهرة، تؤذن أن دفعها مكابرة، وأن التمسك بمعارضـها قصـور، أو ضــلال.
وكون من ذكروه قلد ابن تيمية: بطلانه معلوم غير موهوم، لما أنـه ينهى عن التقليـد وينـادي بمنعه2. ولأن عامـة مباحثـه مبنيـة على تحرير المقام بمبلغ نظره، وإن كان لا سبيل إلى رفع الخطـأ جملـة في كــل بحث.

1 مؤلفـات الشـيخ، القسـم الأول، العقيـدة، مفيـد المسـتفيد، ص 290-ــ 291.
2 يقصد التقليد الذى يحمل على ترك ما أنزل الله على رسوله من الكتاب والحكمة بعد معرفته لأن فلانا قال بخلافه أي تقليـد شـخص بلا حجة.." (2)

(1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/343
(2) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/344

"ويقول الشيخ في تلخيصه عن ابن تيمية رحمه الله: "ذكر غـير واحـد الإجمـاع على أن الصـديق أعلم الأمـة، وهـذا بين فـإنهم لم يختلفوا في مسألة في ولايته إلا فصلها بحجـة من الكتـاب والسـنة، كما بين لهم موتـه صـلى اللـه عليـه وسـلم، وموضـع دفنـه، وقتـال مانعي الزكاة، وأن الخلافة في قريش، واستعمله صـلى اللـه عليـه وســلم على أول حجــة حجت من مدينتــه، وعلم المناســك- أدق العبادات- ولولا سعة علمه بها لم يستعمله، ولم يسـتخلف غـيره، لا في حج ولا في صلاة وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله صـلى الله عليه وسلم أخـذه أنس من أبي بكـر وهـو أصح مـا روي فيهـا، وفي الجملة لا يعرف **مسألة غلط فيها**، وعـرف لغـيره مسـائل كثيرة، وتنازعوا بعده في مسائل الجد والإخوة، والعمريتين والعول، وغـير ذلـك من مسـائل الفـرائض ومسـألة الحـرام والطلاق الثلاث بكلمة، والخلية، والبرية، والبته، وغير ذلك من مسائل الطلاق، وفي مسائل صـارت نزاعـا إلى اليوم لكنـه في خلافـة عمـر نـزاع محض وقوي النزاع في خلافة عثمان حتى حصـل كلام غليـظ من بعضـهم لبعض، وفي خلافة علي صار النزاع بالسـيف، ولم يعلم أنـه اسـتقر بينهم نـزاع في خلافـة أبي بكـر في مسـألة واحـدة، وذلـك لكمـال علمــه، ثم الــتي خولــف فيهــا بعــد موتــه قولــه فيهــا أرجح1. ويشرح الشيخ مثلا من ذلك وهو: "أنه لما مـات رسـول اللـه صـلى اللــــــــــــــه عليـــــــــــــه وســــــــــــلم ارتد

---

1 مؤلفات الشيخ، ملحق المصنفات، مسائل ملخصــة رقم 76، ص 53-54.." [(1)]

"فقـد يكـون في الرجـل مادتـان، فأيهمـا غلبت عليـه كـان من أهلها، فإن أراد الله بعبده خيرا طهره قبـل الموافـاة فلا يحتـاج إلى تطهـيره بالنـار. وحكمتـه تعـالى تـأبى أن يجـاوره العبـد في داره بخبائثه، فيدخل النار طهرة له وإقامة هـذا النـوع فيهـا على حسـب سرعة زوال الخبائث وبطئها ولمـا كـان المشـرك خـبيث الـذات لم تطهره النار، كالكلب إذا دخل البحر. ولما كان المؤمن الطيب بريئا من الخبـائث، كـانت النـار حرامـا عليـه إذ ليس فيـه مـا يقتضـى تطهــــيره، فســــبحان من بهــــرت حكمتــــه العقــــول1. ويفرق بين الكفر الأكبر المخرج من الملة والكفر الذي هو دونه ولا

---

(1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/426

يخرج من الملة وكذلك الشرك ويقول: كيف تعجبون من كلامي في رجل من **المتأخرين غلط في** قوله يا أكرم الخلق، ولا تفطنون لمثل قول أنس بن مالك في أهل زمانه: ما أعرف فيهم شيئا مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت. هل تظنون هذا المتأخر خيرا وأعلم من أولئك؟ ولكن هذه الأمور لا علم لكم بها وتظنون أن من وصف شركا أو كفرا أنه الكفر الأكبر المخرج عن الملة2.
ويعتقد الشيخ أنه: لا بد من استدامة حال الإيمان حتى يموت عليه

1 مؤلفات الشيخ، القسم الرابع، مختصر زاد المعاد ص 12.
2 مؤلفات الشيخ، القسم الخامس، الشخصية رقم 11 ص 66 وص 71 والقسم الثالث الفتاوى، المسألة 13، ص 56، 57.." (1)

"فبين السلف أن العبادة إذا كانت كلها لله عن جميع المخلوقات فلا تكون إلا بإثبات الصفات والأفعال فتبين أن منكر الصفات منكر لحقيقة الألوهية لكن لا يدرى وتبين لك أن من شهد أن لا إله إلا الله صدقا من قلبه لابد أن يثبت الصفات والأفعال" 1.
فنكتة المسألة أن المتكلمين يقولون: التوحيد لا يتم إلا بإنكار الصفات- فقال أهل السنة لا يتم التوحيد إلا بإثبات الصفات وتوحيدكم هو التعطيل ولهذا آل هذا القول ببعضهم إلى إنكار الرب تبارك وتعالى، ثم يقرر الشيخ: أن أكابر أهل العلم قد يغلطون فى مفهوم الإله ومن ثم يغلطون فى مسمى التوحيد، وينقل عن الشيخ تقى الدين ابن تيمية قوله: **قد غلط فى** مسمى التوحيد طوائف من أهل النظر والكلام ومن أهل الإرادة والعبادة، حتى قلبوا حقيقته، فطائفة ظنت أنه نفى الصفات وسموا أنفسهم أهل التوحيد، وطائفة ظنت أنه ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية، وأطالوا الكلام فى تقرير هذا الموضع، إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة، واستقلال كل من الفاعلين بالفعل محال، وإما بغير ذلك ولم يعلموا أن مشركي العرب مقرون بهذا التوحيد- قال الله تعالى: {قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون} (الآيات من سورة المؤمنين من آية 84 إلى آية

(1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/465

1 الدرر السنية، ط 2 ج1ص 70- 71.." (1)

"أشرف بيوت أهل الأرض، وهذا جائز على غير سبيل الافتخار خصوصا عند الحاجة.

الخامسة: أنه صرح لهم بأنهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب.

السادسة: أن الجد يسمى أبا كما ذكر ابن عباس واحتج بالآية على زيد بن ثابت.

السابعة: قوله: {ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء} قيل معناه أن الله عصمنا، وهذه الفائدة من أكبر الفوائد وأنفعها لمن عقلها، والجهل بها أضر الأشيا وأخطرها.

الثامنة: قوله: "من شيء" عام كل ما سوى الله، وهذه المسألة هي **التي غلط أذكياء** العالم وعقلاء بني آدم، كما قال تعالى: {كبر على المشركين ما تدعوهم إليه} (الشورى: 13)ـ .

التاسعة: ذكر سبب معرفتهم بالمسألة وعلمهم بها وثباتهم عليها، وهو مجرد فضل الله فقط عليهم.

العاشرة: أن فضله سبحانه ليس مخصوصا بنا بل عام للناس كلهم لكن منهم من قبله ومنهم من رده، وذلك أنه أعطى الفطرة ثم العقول، ثم بعث الرسل وأنزل الكتب.

الحادية عشرة: إزالة الشبهات عن المسألة التي هي أكبر الشبه، وذلك أن الله إذا تفضل بهذا كله خصوصا البيان فما بال الأكثر لم يفهم ولم يتبع فما أكثر الجاهلين بهذا وما أكثر الشاكين فيه، فقد ذكر تعالى." (2)

"يفردوه بجميع أنواع العبادة وأن يوحدوه بها فهي حقه الخاص لا شريك له على الإطلاق **ولو غلط في** ذلك من غلط، وأعرض عن تعلمه من أعرض.

فتبين من هذه الأدلة والبراهين أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، وأن العبادة هي التوحيد فمن لم يأت بالتوحيد لم يعبد الله كما قال تعالى {ولا أنتم عابدون ما أعبد} .

العبادة وأنواعها:

والعبادة اسم جنس لها أنواع1، وهي ما أمر به شرعا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي2، ومعنى التوحيد أن تصرف جميع

(1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/568

(2) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/578

العبادات من الأقوال والأفعال لله وحده لا يجعل فيها شيء لا لملك مقـــــــــــــــــرب ولا نــــــــــــــــــبي مرسل3.
والعبادة لا تسمى عبادة لله إلا مع توحيده بجميع أنواع العبادة، كمـا أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة4، وصرف شيء من أنواع العبادة لغير الله كصرف جميعهـا لأنـه سـبحانه أغـنى الشـركاء عن

---

1 مؤلفـات الشـيخ، القسـم الخـاص، الشخصـية رقم 16 ص106.
2 المرجــــــــــــــــع الســــــــــــــــابق رقم 13 ص 90.
3 المرجــــــــــــــــع الســــــــــــــــابق رقم 13 ص 88.
4 مؤلفـات الشـيخ، القسـم الأول، العقيـدة، القواعـد الأربـع ص 199.." (1)
"ولا يعرفـــــــــــــــــون معنـــــــــــــــــاه:
الأول: من ذلك العمل الصـالح الـذي يفعـل كثـير من النـاس ابتغـاء وجه الله من صدقة وصلاة واحسان إلى الناس ونحو ذلـك، وكـذلك ترك ظلم أو كلام في عرض ونحو ذلك مما يفعله الإنسان أو يتركـه خالصا لله، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة إنما يريد أن يجازيه بحفـظ ماله وتنميته، وحفظ أهله وعياله وادامة النعمـة عليهم ونحـو ذلـك، ولا همة له في طلب الجنة ولا الهـرب من النـار فهـذا يعطي ثـواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة نصـيب، وهـذا النـوع ذكـر عن ابن عبــــــــــــاس في تفســــــــــــير الآيــــــــــــة.
وقد غلط بعض مشائخنا بسبب عبارة في شـرح الإقنـاع في أول باب النية لما قسم الإخلاص مراتب وذكر هذا منها ظن أنـه يسـميه إخلاصا مدحا له وليس كذلك، وإنما أراد أنه لا يسمى ريـاء وإلا فهـو عمــــــــــــــل حابــــــــــــــط في الآخــــــــــــــرة.
والنوع الثاني: وهو أكبر من الأول وأخوف وهو الذي ذكر مجاهـد أن الآية نزلت فيه وهـو أن يعمـل أعمـالا صـالحة ونيتـه رئـاء الـنـاس لا طلب ثواب الآخرة، وهو يظهر أنه أراد وجه الله وإنما صلى أو صام أو تصدق أو طلب العلم لأجل أن الناس يمدحونه ويجل في أعينهم، فإن الجـاه من أعظم أنـواع الـدنيا، ولمـا ذكـر لمعاويـة حـديث أبي هريــــــــــــرة1 في الثلاثــــــــــــة الــــــــــــذين

---

(1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/606

1 رواه مسلم (كتاب الإمارة) والنسائي (كتاب الجهاد) وأحمد في مسنده ج2 /322.." (1)

"الثالثة: تفسير آية الأنفال.
الرابعة: تفسير الآية في آخرها.
الخامسة: تفسير آية الطلاق.
السادسة: عظم شأن هذه الكلمة أنها قول إبراهيم ومحمد صلى الله عليه وسلم في الشدائد1.
والله حقيق أن يتوكل عليه كل عاقل والتوكل لا يستقيم إلا خالصا 2، والتوكل واليقين لا ينافي السبب وفعله، **وقد غلط طائفتان** في التوكل:
إحداهما: زعمت أن التوكل سبب مستقل، فعطلت الأسباب التى اقتضتها حكمة الله تعالى.
والثانية: قامت بالأسباب وأعرضت عن التوكل3.
ودليل الاستعاذة قوله تعالى: {قل أعوذ برب الفلق} إلى آخر السورة

---

1 مؤلفات الشيخ، القسم الأول، كتاب التوحيد ص 93، 94 وانظر: ص 380. وانظر: القسم الرابع، التفسير ص 309، ص 331 وص 367 وص 369، ومختصر زاد المعاد ص 308-311.
2 مؤلفات الشيخ، القسم الرابع، التفسير، الزمر ص 331، وانظر: القسم الأول، العقيدة، مسائل الجاهلية ص 352.
3 مؤلفات الشيخ، القسم الرابع، التفسبر، يوسف ص 163 والقصص 283، مختصر زاد المعاد ص 127.." (2)

"وقال شيخنا محمد خليل هراس: "**وقد غلط الشيخ** عبده في اعتباره توحيد الربوبية والانفراد بالخلق هو الغاية العظمى من بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام فإن هذا النوع من التوحيد كانت تقر به الأمم التي بعثت إليها الرسل، ولم يقع فيه نزاع بينهم وبين الرسل، وإنما كان النزاع في توحيد الإلهية والعبادة، ولهذا لم يجىء على لسان الرسل عليهم السلام الدعوة إلى اعتقاد أن الله وحده هوالخالق، وإنما كان مدار دعوتهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، فكل منهم كان مفتتح دعوته لقومه "اعبدوا الله ما لكم من إله

---

1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/611
2) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 1/638

غــــــــــــــــــــــــــــــــــيره".
إلى أن قال الشيخ الهـراس: "ولعـل فضـيلة الشـيخ عبـده في هـذا كـان متـأثرا بالأشـعرية الـذين جعلـوا الانفـراد بـالخلق هـو أخص خصائص الإلهية، واهتموا في كتبهم بإقامة البراهين على هذا النـوع من التوحيـد دون أن يشـيروا إلى توحيـد الإلهيـة الـذي هـو أقصـى الغايـــــــــــــات ونهايـــــــــــــة النهايـــــــــــــات" 1.
وغـير ذلـك من شـطحاته في الملائكـة والجن ونحـو ذلـك كمـا في تفســــــــــــــــير المنــــــــــــــــار نقلا عنــــــــــــــه.
وذلك المهدي في السودان رضي أن يطلق عليه المهدي، بـل أعلن أنه

1 دعوة التوحيد، أصولها، الأدوار الـتي مـرت بهـا- مشـاهير دعاتهـا، تأليف حمد خليل هراس ص 9،10.." [1]
"والحديث وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخـالف ذلـك، بـل إما أن يظنوه موافقا لهم وإمـا أن يعرضـوا عنـه مفوضـين لمعنـاه، وهذه حال مثل أبي حاتم البستى (1) وأبي سعد السمان المعتزلي (2) ، ومثل أبى ذر الهروي (3) ، وأبي بكر البيهقى (4) ، والقاضـى عيـــاض (5)
وأبي الفـــرج بن الجـــوزي (6) ، وأبي الحســـن على بن المفضـــل المقدســــــــــــــــــــــــــــــــى (7) وأمثــــــــــــــــــــــــــــــالهم.
والثاني: من يسلك في العقليات مسلك الاجتهاد ويغلـط فيهـا **كمـا غلط غيره** فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة، مع أنه لا يكــــــــــــــــون لــــــــــــــــه من الخــــــــــــــــبرة

(1) هـو: محمـد بن حبـان بن أحمـد بن حبـان بن معـاذ التميمي البستي، صاحب الثقات وصحيح ابن حبان، ولد سـنة بضـع وسـبعين ومئتين، وتوفي سنة 354 هـ، وجهت لـه تهمـة في دينـه، لكن دافـع عنه الذهبى، وقال فيه " وإن كان في تقاسيمه صـحيح ابن حبـان " من الأقوال والتـأويلات البعيـدة والأحـاديث المنكـرة عجـائب، سـير أعلام النبلاء (16/97) ، وانظـر أيضـا تـذكرة الحفـاظ (3/ 920) ، والـــــــوافي (2/317) ،ولســــــان المـــــيزان (5/ 112)
(2) إسـماعيل بن علي بن الحسـين الـرازى، قـال عنـه الـذهبى:

1) عقيدة محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي صالح بن عبد الله العبود 2/1121

الحافظ المتقن، وأنكر عليه بدعـة الاعـتزال، تـوفي سـنة 445 هــ، تذكرة الحفاظ (3/ـ 1121) ، والأنساب (7/130) ، وذكر أن بدعتـه نفى القدر، والجواهر المضية (1/424) ، والبداية والنهاية (12/65) .

(3) عبـد بن أحمـد بن محمـد بن عبـد اللـه، الأنصـارى الخراسـاني الهروى المالكي من تلاميذ الباقلاني وأخـذ عنـه المـذهب الأشـعري ونشره في الحرم، ولد سنة 355- أو 356 هــ، وتـوفي سـنة 434- أو 435 هـ، انظر: ترتيب المدارك (7/229) ، والمنتظم (8/115) ، والعقـــد الثمين (5/539) ، وســـير أعلام النبلاء (17/554)ـــ .

(4) ســتأتي ترجمتـــه إن شـــاء اللـــه في الفصـــل الخـــامس.

(5) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبى الأندلسـى، السبتى المالكى، ولد سنة 476 هــ، وتـوفي سـنة 544 هــ، انظـر: الصلة (2/453) ، والاحاطة (4/222) ، وبغية الملتمس (ص: 437) ، والتكملة لابن الأبار (ص: 6 30) ، وأزهـار الريـاض، وسـير أعلام النبلاء (20/212)ـــــــــــــــــــــــــــ ..

(6) عبـد الـرحمن بن علي بن محمـد بن على، القرشـي البكـرى البغدادى الحنبلى، ولد سنة 509-أو 0 51 هـ، وتوفي سنة 597 هـ، انظر: التكملة للمنذرى (1/394) ، وسير أعلام النبلاء (21/365)ـ ، وذيـــــــل طبقـــــــــات الحنابلـــــــــة (1/399)ــــــ .

(7) هو: أبو الحسن على بن المفضل بن على بن مفـرج بن حـاتم، شرف الدين المقدسى، ولد سـنة 544 هــ، وتـوفي سـنة 611 هــ، انظر: التكملة للمنـذرى (2/306) ، وسـير أعلام النبلاء (22/66)ـ ، والتاج المكلل (ص: 82) - هندية-.." [1]

"4- وقد وقع الفلاسـفة- وأهـل الكلام- **في غلط كبـير**، حين بنوا علومهم على أن كل ما لم يدل عليـه الـدليل يجب نفيـه، وهـذا تحكم ظاهر إذ أن معناه أن كل ما جهله الناس أو لم يجدوا له دليلا فعليهم أن ينفـوه وينكـروا وجـوده أو حصـوله، وقـد رد عليهم شـيخ الإسلام ببيانه لقاعدة عامة وهي أن عدم العلم ليس علمـا بالعـدم، أي أن الجهل بالشيء ليس دليلا على أن هذا الشـيء غـير موجـود، وهنا يتبين خطأ المنحرفين حين نفوا أشياء كثـيرة- ربمـا تكـون من صفات الله أو اليوم الآخر أو المغيبات- لأنهم لم يجـدوا عليهـا دليلا، وليس الخطأ جهلهم بالدليل، وإنما الخطـأ حين جعلـوا عـدم علمهم

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/237

بالدليل دليلا على انتفاء هذا الشىء (1) ، والنافي عليه الدليل كما على المثبت (2) .
5- كما تطرق ابن تيمية كثيرا إلى شبهة أخرى أضلت كثيرا من الفلاسفة والمتصوفة وأهل الكلام، وهي اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان، أو ما يسمى بالكلى المطلق، فهؤلاء قد يتصورون في أذهانهم أشياء مثل الكليات العقلية التي يزعمون أنها تكون خارج العقل ولا يمكن الإشارة إليها ولا الاحساس بها وليست داخل العالم ولا خارجه، ومثل الكليات المجردة مثل وجود مطلق، أو إنسانية مطلقة، ومثل أصحاب الاتحاد المطلق توهموه في أذهانهم فظنوا أنه في الخارج (3) . أما الثاني: فقد أشار إلى المنهج الصحيح للمعرفة والاستدلال ويمكن أن نعرضه كما يلي:
1- في البداية يوضح شيخ الإسلام مراتب الدلالة فيقول:" ولا ريب أن الدلالة على مراتب: أحدها: أن يدل الدليل بغير شعور منه ولا قصد، فهذا الذى يسمى لسان الحال.... والدرجة الثانية: أن يكون الدال عالما بالمدلول عليه،

---

(1) انظر: الرد على المنطقيين (ص: 100،437) ، والصفدية (1/ 180) ، ونقض المنطق (ص: 73) ، والجواب الصحيح (4/296) ، ودرء التعارض (4/59، 5/44) .
(2) انظر: الصفدية (1/166) ، وانظر المدرسة السلفية (ص: 305) .
(3) هذه القضية بحثها ابن تيمية كثيرا- وربما تعرض فيما بعد- وانظر نقض أساس التقديس المطبوع (1/332) ، ودرء التعارض (6/1 1 2، 285،289، 5/111، 127، 173، 313، 6/ 96) ، والسبعينية (ص: 0 9، 0 0 1) ، والصفدية (2/1 1 1-17 1 1، 296-308) ، والجواب الصحيح (3/78) .." (1)
"هذه الروح العلمية التجريبية التي أتسمت بها فلسفة ابن تيمية إلا أن نقرر أنه لو قدر لهذه الفلسفة أن توضع في قالب منهجي لعد ابن تيمية- بحق- على رأس الفلاسفة التجريبيين، وحسبه أنه وضع الأفكار في وقت كانت فيه أوربا ترسف في أغلال الجهل وتعاني من جود الفكر النظري طوال العصور الوسطى " (1) .

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/245

وإذا كانت مثل هذه القضايا أثارت إعجاب هؤلاء الباحثين بشيخ الإسلام فإن الذى أثار إعجاب تلامذة ابن تيمية- من عصره وإلى اليوم- ما عمل رحمه الله من الدعوة إلى العودة إلى مذهب السلف، ونهجهم، ومن ذلك: المنهج الشرعي للاستدلال، الذى تنكبه الفلاسفة والمتكلمون قديما وتلامذتهم حديثا- وهذا ما نشير إليه في الفقرة التالية.

5- من أصول الاستدلال وطرق المعرفة الكبرى: الطريق والدليل الشرعي، ولكن ما الدليل الشرعي؟ هل هو مقتصر على ما أفاده الخبر بنصه فقط، أو ما يسميه البعض الدليل السمعى، المختص بما لا يمكن العلم به إلا بالسمع وخبر الصادق، لقد فهم كثير من أهل الكلام هذا، ورأوا أن الشرع- من الكتاب والسنة- ليس فيه أدلة عقلية، وإنما أخبار عن مغيبات يجب التصديق بها، وغفل هؤلاء عن الأدلة القرآنية الكثيرة التي فيها مجادلة ومحاجة المنكرين للألوهية والنبوة، والبعث وغيرها، وهؤلاء المنكرون من مشركي العرب وأهل الكتاب وغيرهم لم يكونوا مقرين بنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا بما نزل عليه من الكتاب، ولذلك كان من أصول منهج شيخ الاسلام- في كتبه- التركيز على المنهج الشرعي وينبه **إلى غلط أهل** الكلام في حصرهم لهم في خبر الصادق فقط يقول: " الدليل الشرعي قد يكون سمعيا وقد يكون عقليا، فإن كون الدليل شرعيا يراد به:

أ- كون الشرع أثبته ودل عليه.

ب- ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه.

---

(1) المدرسة السلفية (ص: 449) ومؤلفه: محمد عبد الستار نصار، وانظر: مناهج البحث للنشار (ص: 166، 173، 178) .." [1]

"(أ) فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع، فإما أن يكون معلوما بالعقل أيضا ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه، فيكون شرعيا عقليا، وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله، وإثبات صفاته وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل وهي براهين ومقاييس عقلية، وهى مع ذلك شرعية. وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/252

يعلم إلا بخـــــبره كـــــان ذلـــــك شــــــرعيا ســــــمعيا.
وكثير من أهـل الكلام يظن أن الأدلـة الشـرعية منحصـرة في خـبر الصادق فقط وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا على هذا الوجه، ولهذا يجعلـون أصـول الـدين نـوعين: العقليـات، والسـمعيات، ويجعلـون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة. **وهـذا غلـط فهم**، بـل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها وإن كـان من الأدلـة العقلية ما لا يعلم بالعيان ولوازمه؟ قال تعالى: {سنريهم آياتنـا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكـف بربـك أنـه على كـــــل شــــــيء شـــــهيد} [فصـــــلت:53]
(ب) وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيـه، فيـدخل في ذلك ما أخبر به الصادق، وما دل عليه ونبه عليـه القـرآن، ومـا دلت عليه وشهدت به الموجودات، والشارع يحرم الدليل لكونه كـذبا في نفسه، مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب واللـه يحـرم الكذب لاسيما عليه، كقوله تعالى: {ألم يؤخذ عليهم ميثـاق الكتـاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه} [الأعراف:169] ، ويحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم، كما قال تعالى: {ولا تقـف ما ليس لك به علم} [الاسراء:36] وقوله تعالى: {وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون} [الأعراف:33] ، وقوله: {ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم} [آل عمران: 66] (1)

(1) درء التعارض (1/198-. 20) .." (1)
"أ - القــــول في الصـــــفات كـــــالقول في الـــــذات.
ب- القــــول في بعض الصــــفات كــــالقول في البعض الآخــــر.
ج- الاشتراك في الاسم والصفة بين الله وخلق لا يقتضـي التماثـل.
د- حجيــــــــــــة خــــــــــــبر للآحــــــــــاد.
هــ- إثبــات الســلف للصــفات ليس تفويضــا للمعــنى. وغيرهــا.
رابعـــــــا: منهجـــــــه في الــــــرد على الخصــــــوم:
واجـه شـيخ الإسـلام خصـوما كثـيرين، ويجمعهم أنهم المخـالفون لمذهب السلف ولذلك تنوعوا حسب الفرق والطوائـف المشـهورة، فإضافة إلى الأشاعرة كان هناك من هو أشد انحرافا منهم، ولــذلك رد شـيخ الإسـلام على جميـع الطوائـف تقريبـا، ابتـداء بملاحـدة

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/253

الفلسـفة والتصـوف والبـاطنيين والرافضـة إلى أصـحاب المقـالات المنحرفـــــــــة في جـــــــــانب أو جـــــــــوانب العقيـــــــــدة.
وكــان منهجـــه في الـــرد عليهم يقـــوم على أساســين بـــارزين: أحـدهما: بيـان حـال الخصـوم من أهـل البـدع والانحـراف، وشـرح مناهجهم وخلفياتهم لأن الحكم عليهم ونقض أقوالهم لابد أن يكــون مبنيــــــــــــا على المعرفــــــــــــة بـــــــــــــأحوالهم.
والثاني: رده عليهم، وكان له في ذلك منهج واضـح، ولـذا سـنعرض لمنهجـــه في الـــرد على الخصـــوم من خلال هـــذين الأمـــرين:
أ - بيـــــــــــــــان حــــــــــــــال الخصـــــــــــــــوم:
1- ينطلق شيخ الإسلام - في البداية - إلى وجـوب بيـان حـال أهـل البدع، وإن ذلك لا يعتبر من الغيبة، يقـول في بيـان مـا يبـاح منهـا:" وكذلك بيـان أهـل العلم **لمن غلط في** روايـة عن النـبي - صـلى الله عليه وسلم -، وتعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم، وكذلك بيان **من غلط في** رأي رآه في أمـر من أمـور الـدين من المسائل العلمية والعملية فهذا إذا تكلم فيـه الإنسـان بعلم وعـدل، وقصد النصيحة فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيا إلى بدعة فهذا يجب." (1)
"4- وفي رده على الآمـدي حين نقـل عن طائفـة أنهم يقولـون عن اللـه: إنـه جسـم الأجسـام، حقـق القـول في هـذه النسـبة فقال:"مع أني إلى ساعتى هذه لم أقف على قول لطائفة، ولا نقل عن طائفة أنهم قالوا: جسم كالأجسام مع أن مقالة المشبهة الذين يقولون: يد كيدى، وقـدم كقـدمي، وبصـر كبصـري مقالـة معروفـة، وقد ذكرها الأئمة كيزيد بن هارون، وأحمـد بن حنبـل، وإسـحاق ابن راهويــه، وغــيرهم، وأنكروهــا وذموهــا، ونســبوها إلى مثــل داود الجواربي البصري وأمثالـه، ولكن مـع هـذا صـاحب هـذه المقالـة لا يمثل بكل شيء من الأجسام، بل ببعضها، ولابـد مـع ذلـك أن يثبتـوا التماثل من وجه والاختلاف من وجه، لكن إذا أثبتـوا من التماثـل مـا يختص بـــالمخلوقين كـــانوا مبطلين على كـــل حـــال " (1)ـ .
5- ولما ذكر أقوال المرجئـة في الوعيـد قـال: " ويـذكر عن غلاتهم أنهم نفوا الوعيد بالكلية، لكن لا أعلم معينا معروفـا أذكـر عنـه هـذا القول، ولكن حكي هذا عن مقاتـل بن سـليمان، والأشـبه أنـه كـذب عليه " (2) . وأحيانا يقول: وأظن أن قول فلان هـو هـذا ومـا يشـبه

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/284

هذا (3) ، وقد يعبر أحيانا بمثل قوله:" كأن في الحكاية عنهما غلطا " (4) .

6- تصحيحه للأقوال التي تنسب خطأ إلى بعض الناس، فالكرامية الذين يقولون: إن الايمان قول في اللسان- وعليه فالمنافقون عندهم مؤمنون- يقول عنهم: " وبعض الناس يحكى عنهم أن من تكلم بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، **وهو غلط عليهم**، بل يقولون: إنه مؤمن كامل الايمان، وأنه من أهل النار " (5) .

---

(1) درء التعارض (4/144-145) ، وانظر (4/26-27) .

(2) شرح الأصفهانية (ص: 144) ، وانظر منهاج السنة (3/73) .

وقال " والظاهر **أنه غلط عليه**".

(3) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (6/96) .

(4) النبوات (ص:5) ، دار الكتب العلمية.

(5) الفرقان بين الحق والباطل- مجموع الفتاوى (3/561) .." [1]

"5- أبو بكر القفال الشاشي، وهو من شيوخ الأشعري أيضا وتقدم.

6- ابن خفيف: أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي الصوفي، توفي سنة 371 هـ، كانت له رحلة إلى الأشعري وله معه حكايات (1) .

7- أبو الحسن عبد العزيز بن محمد الطبرى المعروف بالدمل، نشر مذهب الأشعري بالشام (2) .

8- أبو سهل الصعلوكي، محمد بن سليمان بن محمد، ولد سنة 276 هـ، وتوفي سنة 369 هـ (3) .

9- أبو زيد المروزي: محمد بن أحمد بن عبد الله، ت 371 هـ (4) .

وغيرهم (5) .

سادسا: مؤلفاته:

لأبي الحسن الأشعري مؤلفات كثيرة، قال ابن حزم إنها خمسة وخمسون

---

(1) التبيين (ص:190) ، وحلية الأولياء (10/386) ، وسير أعلام النبلاء (16/342) ، وطبقات السبكي (3/149) .

(2) تبيين كذب المفترى (ص: 195) ، ونزهة الألباب في الألقاب

---

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد ا الرحمن بن صالح المحمود 1/323

لابن حجر ترجمة رقم (1064) ، تحقيق عبد العزيز بن محمد السديري، مطبوع على الآلة الكاتبة.
(3)ـ تبيين كذب المفترى (ص: 183) ، وسير أعلام النبلاء (16/235) .
(4) التبيين (ص: 88 1) ، وسير أعلام النبلاء (16/313)ـ .
(5) الذين ذكروا هم الذين ثبت انهم التقوا بالأشعري وتتلمذوا عليه، أما من يسيهم ابن عساكر بالطبقة الأولى من أصحاب الأشعري فلم يثبت عنهم كلهم تتلمذهم عليه، ولهذا قال::فالطبقة الأولى هم أصحابه الذين أخذوا عنه ومن أدركه ممن قال بقوله أو تعلم منه" (التبيين ص: 177) ، وكذلك احتاط السبكي فقال: لما عدد جماعة من الآخذين عن الشيخ قال:"وربما كان في هؤلاء من لم يثبت عندنا انه جالس الشيخ ولكن كلهم عاصروه وتمذهبوا بمذهبه ... " الطبقات (3/368)ـ ، ـ **ويتبين غلط بعض** الباحثين الذين سردوا أسماء الطبقة الأولى الذين ذكرهم ابن عساكر على أنهم تلاميذه. (منهم صاحب رسالة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة (ص: 37) .." (1)
"ومن أسباب الشك أن ابن فورك لم يذكر الإبانة عند ذكره لمؤلفات الأشعري، بل ولم ينقل منها حين جمع مقالات الأشعري، أو مقالات ابن كلاب مع مقارنتها بأقوال الأشعري، وهذا مثير للانتباه فعلا، لأن الأشعرية يفتخرون بهذا الكتاب ويؤكدون نسبته إلى الأشعري ليبينوا عدم انحراف أمامهم وأنهم تبع له، فكيف يجهل ابن فورك هذا الكتاب المهم؟. وإذا كان ابن فورك قد توفي سنة 406 هـ فإن تلميذه الذى يروى عن شيخه ابن فورك في أسانيدهـ الإمام الحافظ أبا بكر البيهقي المولود سنة 384 هـ- أثبت نسبة الإبانة للأشعرى ونقل عنه في بعض كتبهـ كما تقدم قريبا- والبيهقي- المحدث الفقيهـ أجل من ابن فورك الذي غلب عليه علم الكلام (1) .
ولابن تيمية كلام مهم حول هذا الموضوع- نثبته هنا لعلاقته بكتاب الإبانة ونسبته إلى الأشعري، فإنه قال بعد ذكره للعلماء الذين أثبتوه ونقلوا عنه - " فإن قيل: فابن فورك وأتباعه لم يذكروا هذا؟، قيل له سببان:
أحدها: أن هذا الكتاب ونحوه صنفه ببغداد في آخر عمره لما زاد

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/344

استبصاره في السنة، ولعله لم يفصح في بعض الكتب القديمة بمـا أفصح به فيه وفي أمثاله وإن كـان لم ينـف فيهـا مـا ذكـره هنـا في الكتب المتأخرة، ففرق بين عدم القـول وبين القـول بالعـدم ... ثم نقـل ابن تيميـة مـاذكره ابن عسـاكر عن ابن فـورك ومـاذكره من مؤلفـــــات الأشـــــعري وتعقب ابن عســــاكر لـــــه،.... السـبب الثـاني: أن ابن فـورك وذويـه كـانوا يميلـون الى النفي في مسألة الاستواء ونحوها، وقـد ذكرنـا فيمـا نقلـه هـو من ألفـاظ ابن كلاب- وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــو من

---

(1) ومع ذلك فقد يتحـرز ابن فـورك في بعض الأحيـان في الروايـة والضبط، حتى أنه عندما تكلم في مشكل الحديث وبيانـه (ص: 36-37) ط المكتبـة العصـرية، حـول تأويـل الحـديث " رأيت ربي في أحسن صورة،- وذكر القول بأنه منـام- قـال بعـد ذلـك " وقـد تهـور بعض المتكلمين في ذلـك أيضـا فغـير اللفـظ المسـموع الى مـالم يضبط ولم ينقـل تعسـفا في التأويـل فقـال: إنمـا هـو"ربي" بكسـر الراء وهو اسم عبد كان لعثمان- رضي اللـه عنهـ رآه - صـلى اللـه عليه وسلم - في النوم على تلك الصفات، وهذا غلـط، لأن التأويـل والتخريج إنما يكون لمسموع مضبوط منقول، ولم يثبت سماع ذلك على هذا الوجه ... ". فهذايدل على احترامـه لنصـوص السـنة، وإن كان قد وقع في كثير من التأويل الباطل.." (1)

"وهذا منه غلـط، من قبـل [أن] صـعود الكلم الطيب إليـه على معنى صعود من سـفل إلى علـو، لاسـتحالة ذلـك في الكلام لكونـه عرضا لا يبقى، وكذلك العمل الصالح وإنما معنى صـعود الكلام إليـه قبوله، ووقوعه منه موضع الجزاء والثواب، وقوله: (يرفعـه) لا على معنى رفع من مكان إلى مكان، ولكن رفـع لـه على معـنى أنـه قـد تقبـل، وأن الكلام إذا اقـترن بـه العمـل الصـالح قبلا دون أن ينفـرد الكلام من العمل. وأما قوله تعالى في قصة عيسى {بل رفعه اللـه إليه} ، فمعنـاه: رفعـه إلى الموضـع الـذي لا يعبـد فيـه إلا اللـه، ولا يذكر فيه غيره، لا على معنى أنه ارتفاع إليه كما يرتفع الجسـم من سفل إلى جسم في علو، بأن تقرب منه بالمسافة والمسـاحة" (1) .

د - ويشـير في مواضـع أخـرى إلى تأويلـه للعلـو والفوقيـة (2)ـ .

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/350

هذا في كتابه الذي وصل إلينا كاملا، وقد ذكر شيخ الإسلام - نقلا عن كتابه في أصول الدين - ما يدل على إثبات العلو والاستواء، وأنه قال فيه: "وإن سألت أين هو فجوابنا: أنه في السماء كما أخبر في التنزيل عن نفسه بذلك فقال - عز من قائل - {أأمنتم من في السماء} (الملك:16) ، وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء في رفعها إليه، وإنك لو سألت صغيرهم وكبيرهم فقلت: أين الله؟ لقالوا: إنه في السماء ولم ينكروا لفظ السؤال بأين، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - سأل الجارية التي عرضت للعتق فقال: أين الله؟ فقالت: في السماء: مشيرة بها، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - اعتقها فإنها مؤمنة، ولو كان ذلك قولا منكرا لم يحكم بإيمانها ولأنكره عليها، ومعنى ذلك أنه فوق السماء، لأن في معنى فوق، قال الله تعالى: {فسيحوا في الأرض} (التوبة:2) أي فوقها (3) ، وقال عن الاستواء" فإن قال: فعلى ما هو اليوم؟ قيل له: مستو على العرش كما قال سبحانه: {الرحمن على العرش استوى} (طه:5) (4) .

---

(1) مشكل الحديث (ص: 188) .
(2) انظر: المصدر نفسه (ص: 178-216، 218) .
(3) أصول الدين لابن فورك - عن مجموع الفتاوي - (16/90) .
(4) المصدر السابق (ص: 16/93) .." [1]

"كتبه كثيرا، وأقرب مثال على ذلك قول الجويني بالأحوال، وتأكيده على ذلك بعد أن ذكر تردد الباقلاني في القول بها، ومما يلاحظ أن الباقلاني لما قال بالأحوال لم يوافق أبا هاشم الجبائي في أن الحال لا معدومة ولا موجودة، ولا معلومة ولا مجهولة -كما سبق بيان قوله - لكن الجويني وافق الجبائي في عدم اتصاف الحال بالوجود والعدم (1) ، ولإن قطع بأنها معلومة مقدورة مرادة (2) ، مع تفسير معين لهذه المعاني (3) .
ومن الأدلة على صلة الجويني بأبي هاشم دفاعه عنه فيما نسب إليه في مسألة تعريف العلم، وأن علم المقلد هل يعتبر علما أم لا، يقول: " نقول: عقد المقلد إذا لم يكن له مستند عقلي فهو على القطع من جنس الجهل، وبيان ذلك بالمثال: إن من سبق إلى عقده أن زيدا في الدار، ولم يكن فيها، ثم استمر العقد، فدخلها

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/568

زيد، فحال المعتقد لا يختلف وإن اختلف المعتقد، وعن ذلك نقل النقلة عن عبد السلام بن الجبائي - وهو أبو هاشم - أنه كان يقول: العلم بالشيء والجهل به مثلان، وأطال المحققون ألسنتهم فيه، وهذا **عندي غلط عظيم** في النقل، فالذي نصن عليه الرجل في كتاب الأبواب: إن العقد الصحيح مماثل للجهل، وعني بالعقد اعتقاد المقلد " (4) .

وفي مسألة الصلاة في الدار المعصوبة ذكر قول أبي هاشم الجبائي: أنها لا تصح، وبعد كلام ذكر معارضة المعترضين لكلامه ثم قال: " وأبو هاشم لا يسلم ذلك ولا أمثاله، وليس هو (5) ، ممن تزعه التهاويل " (6) ، ويذكر في إحدى المسائل أنه طلع على مصنفاته (7) .

---

(1) انظر: الشامل (ص: 639-341) .

(2) انظر: المصدر السابق (ص: 642) .

(3) انظر: تفصيل أقواله في الأحوال في الشامل (ص: 629-645) ، والإرشاد (ص: 80) .

(4) البرهان (1/121) .

(5) في المطبوعة من البرهان لو، ولعله خطأ مطبعي.

(6) البرهان (1/286) ، وفي الحاشية في نسخة ش، ع، ت ترمعه، وتزعه بمعنى: تكفه.

(7) المصدر السابق (1/304) .." [1]

"2- ويقول عن مجموعة من الأشاعرة وغيرهم: " الواحد من هؤلاء لم يعظمه من يعظمه من المسلمين إلا لما قام به من دين الإسلام، الذي كان فيه موافقا لما جاء به محمد -صلى الله عليه وسلم-، فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول. فحمدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله، وإظهار العلم الصحيح الموافق لما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-، والمظهر لباطل من خالف الرسول، وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منه إلا **وله غلط في** مواضع" (1) .

3- وفي موضع آخر يذكر ما لهؤلاء من حسنات فإنها إما موافقة لأهل السنة، أو رد على أهل البدعة، فيقول في نص طويل: "

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/613

وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكلابية، والكرامية، والأشعرية، إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة".

"فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم".

"ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين أو كليهما (2) ، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنه يحبه وينتصر له بذلك، فالمصنف في مناقبه، الدافع للطعن واللعن عنه - كالبيهقي والقشيري أبي القاسم، وابن عساكر الدمشقي - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رد من أقوال مخالفيهم. لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى

(1) درء التعارض: (8/275)

(2) في مجموع الفتاوى: كلاهما.." [1]

"العلم، فكيف يحتج به في العقائد ولا يوجب علما؟. ويقول شيخ الإسلام أيضا: " مذهب أصحابنا أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات" (1) ، ونقل شيخ الإسلام عن ابن عقيل الحنبلي حكاية الخلاف في أحاديث الآحاد الدالة على الصفات هل يقال بظاهرها، أو ترد، أو تقبل وتؤول، ثم رجح القول الثالث وقال: " هذا هو اعتقادنا"، قال ابن تيمية معلقا: " قلت هذا خلاف ما قرره في انتصاره لأصحاب الحديث، وإن كان كلامه في هذا الباب كثير الاختلاف، وخلاف ما عليه عامة أهل السنة المتقدمين من السلف" (2) .

ب- أن الاعتبار في إفادة أخبار الآحاد العلم إجماع أهل الحديث دون من عداهم، وقد سبقت نقول من كلام شيخ الإسلام في ذلك، وقد أشار شيخ الإسلام إلى إعتراض أوردة ابن الباقلاني ونصه: " فإن قيل: أما الجزم بصدقة فلا يمكن منهم، وأما العمل به [فهو (3)] الواجب عليهم وإن لم يكن صحيحا في الباطن، وهذا سؤال

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/708

ابن الباقلاني ". أجاب شيخ الإسلام بقوله: " وأما الجزم بصدقه فإنه يحتف به من القرائن ما يوجب العلم إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها، فكيف إذا احتفت بالخبر، والمنازع بنى على هذا أصله الواهي: أن العلم بمجرد الأخبار لا يحصل إلا من جهة العدد، فلزمه أن يقول: ما دون العدد لا يفيد أصلا. **وهذا غلط خالفه** فيه حذاق أتباعه. وأما العمل به فلو جاز أن يكون في الباطن كذبا وقد وجب علينا العمل به لا نعقد (4) الإجماع على ما هو كذب وخطأ في نفس الأمر، وهذا باطل، فإذا كان تلقي الأمة له بالقبول يدل على صدقه لأنه إجماع منهم على أنه صدق مقبول فإجماع (5) السلف والصحابة أولى أن يدل على صدقه، فإنه لا يمكن

---

(1) المسودة (ص: 248) .

(2) المصدر السابق (ص: 249) .

(3) في مختصر الصواعق - مصورة الطبعة الأولى [وهو] وكذا في طبعتي زكريا يوسف - الأولى عام 1380هـ (2/483) ، والثانية عام 1400هـ (2/583) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(4) في مصورة الطبعة الأولى (ولا نعقد) والتصويب من طبعتي زكريا يوسف.

(5) في المصورة بإجماع والتصويب من طبعتي زكريا يوسف.." [1]

"والغوص في عللها ودقائق رواياتها، فيأتي الواحد من هؤلاء المتكلمين ومبلغ علمه ما في كتب ابن سينا والفارابي وابن رشد، أو كتب أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة، وغيرهم، فيقول: خبر الآحاد لا يفيد العلم، ويحتج بأن هذا قول أمثاله من أهل الكلام - بل ويقلب الموضوع ليدعي أن قوله هو قول الجمهور، وأن القول بأنه يفيد العلم هو قول فئة قليلة ممن يسميهم حشوية أهل الحديث وبعض الحنابلة، فشيخ الإسلام يقرر أن المنهج الحق أن يرجع في كل فن إلى أهله، فكما أن الطب يرجع فيه إلى أهل الطب، فكذلك في المسألة المطروحة يرجع فيها إلى أهل الحديث فينظر في أقوالهم ورأيهم هل يفيد عندهم خبر الآحاد العلم أم لا؟ فإذا أجمعوا على أنه يفيد العلم إذا تلقته الأمة بالقبول فلا يلتفت إلى خلاف من

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/746

سـواهم ممن هم كـالعوام في علم الحـديث. وهـذا منهج تأصـيلي مهم لمن أراد أن يـدرس هـذا الموضـوع، لأن هناك جوانب ينبغي الانطلاق منها، وهـو مـا فعلـه ابن القيم -رحمـه اللـه- ممـا وصـل إلينـا من مختصـر الصـواعق.
جـ - ومن المنهج التأصيلي الذي ذكره شـيخ الإسـلام ابن تيميـة مـا نقله عنه ابن القيم، في تحقيق مذهب السلف في هذا الباب وبيـان المداخل المهمة فيه، يقول شيخ الإسلام:" وأهل الحديث لا يجعلون حصول العلم بمخبر هذه الأخبـار الثابتـة من جهـة العـادة المطـردة في حق سائر المخبرين " (1) ، وهذا رد لدعوى أهـل الكلام الـذين يقولون عن السلف إنهم يـرون حصـول العلم في خـبر كـل مخـبر، **وهذا غلط شنيع** عليهم، وقد شرح شيخ الإسلام قـولهم بقولـه:" بـل يقولـون ذلـك:
- لأمـر يرجـع إلى المخـبر.
- وأمـر يرجـع إلى المخـبر عنـه.
- وأمـر يرجـع إلى المخـبر بـه.
- وأمـر يرجـع إلى المخـبر المبلـغ.

(1) مختصر الصواعق (2/377) .." [1]

"والتابعين فكانوا يتلقون الأحاديث كلهـا دون تفريـق، ويؤمنـون بما جاءت بـه ويصـدقون، ويعملـون بمـا فيهـا من أحكـام، والإسـناد الصـحيح الـذين يـروون بـه حكمـا من أحكـام الصـلاة أو الزكـاة أو الحدود أو النكاح فيعملون بمقتضاه هو نفسه الإسـناد الـذي يـروون بطريقــه حــديثا في الصــفات أو الرؤيــة أو القــدر أو غــيره. دون أن يفرقوا بين هذه الأحاديث المروية التي جاءت بهذا الإسناد. وحجية خبر الآحاد في العقيـدة وإفادتـه العلم إذا تلقى بـالقبول من المسائل التي اهتم بهـا العلمـاء، ولابن تيميـة إشـارات سـريعة في بعض كتبـه (1) ، وقـد أفـردت فيـه بعض الرسـائل والكتب (2)ـ .
و ولابن تيمية لمحات ووقفـات حـول السـنة والاسـتدلال بالأحـاديث الواردة، وما وقع فيه بعض الناس من أخطـاء سـواء في الروايـة أو الدرايـة، ويمكن أن نشـير إلى الأمثلـة التاليـة:
1- حرص شيخ الإسلام مـع احتجاجـه بالسـنة في العقائـد (3) على تمييز الضعيف والموضوع منها، والتنبيـه **إلى غلـط من** احتج بهـا،

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/748

ومن ذلك قوله: " وآخرون من الزنادقة والملاحدة كذبوا أحاديث مخالفة لصريح العقل لينهجوا بها الإسلام ويجعلوها قادحة فيه، مثل حديث عرق الخيل الذي فيه أنه خلق خيلا فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق (4) ، فإن هذا وأمثاله لا يكذبه

---

(1) انظر مثلا: نقض التأسيس المخطوط (2/311-312) ، والرد على المنطقيين (ص:37-38) ، ومجموع الفتاوي (18/16) ، ورفع الملام - مجموع الفتاوي (20/257) .
(2) من أجمعها كتاب أخبار الآحاد في الحديث النبوي للشيخ عبد الله بن جبرين، ورسالة: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للشيخ ناصر الدين الألباني، وأصل الاعتقاد للدكتور عمر الأشقر، والأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد تأليف سليم الهلالي وغيرها.
(3) انظر مثلا: الواسطية، مجموع الفتاوي (3/138-140) ، وانظر: المناظرة حولها (3/168) .
(4) حديث موضوع كما نبه إليه شيخ الإسلام، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (1/105) ، واللآلئ المصنوعة للسيوطي (1/3) .." [1]

"2- ومنها: "ابتداعهم لدلائل ومسائل في أصول الدين تخالف الكتاب والسنة، ويخالفون بها المعقولات الصحيحة، التي ينسر فيها خصومهم أو غيرهم" (1) .
3- ومنها: "مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه" (2) .
وقد أشار شيخ الإسلام بإجمال في الرد على المنطقيين إلى عدد من هذه العقليات الفاسدة التي تسلط بسببها الفلاسفة على المتكلمين، فقال في مسألة رؤية الله: وإمكان رؤيته يعلم بالدلائل العقلية القاطعة، لكن ليس هو الدليل الذي سلكه طائفة من أهل الكلام كأبي الحسن وأمثاله؛ حيث ادعوا أن كل موجود يمكن رؤيته، بل قالوا: ويمكن أن تتعلق به الحواس الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس، فإن هذا مما يعلم فساده بالضرورة عند جماهير العقلاء. وهذا من أغاليظ بعض المتكلمين، كغلطهم في قولهم: إن الأعراض يمتنع بقاؤها، وأن الأجسام

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/751

متماثلة، وأنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل قسمة ... **وكذلك غلط من** المتكلمين وادعى أن الله لم يخلق شيئا بسبب ولا لحكمة، ولا خص شيئا من الأجسام بقوى وطبائع، وادعى أن كل ما يحدث فإن الفاعل المختار الذي يخص أحد المتماثلين بلا تخصيص أصلا يحدثه، وأنكر ما في مخلوقات الله وما في شرعه من الحكم التي خلق وأمر لأجلها" - يقول شيخ الإسلام معلقا -: "**فإن غلط هؤلاء** مما سلط أولئك الفلاسفة، وظنوا أن ما يقوله هؤلاء وأمثالهم هو دين المسلمين أو قول الرسول وأصحابه، ولهذا كانت مناظرة ابن سينا هي للمعتزلة، وابن رشد للكلابية. وكانوا إذا بينوا فساد بعض ما يقول مبتدعة أهل الكلام يظنون أنه لم يبق حق إلا ما يقولونه هم، وذلك بالعكس، وليس الأمر كذلك، بل ما يقوله مبتدعة أهل الكلام

(1) نقض التأسيس المطبوع (1/223).
(2) المصدر السابق - نفس الجزء والصفحة.." [1]

"وجماهير النظار، كان يخالفهم فيه كثر من أصحابهم الأشاعرة وغاية قولهم- إن كان صحيحا- أن يكون وصف سلوك لطائفة معينة، أما أن يكون ذلك وصفا لجميع بني آم وأنه لا يحصل لهم العلم إلا بهذه الطرق التى يذكرونها- كما فعله كثير من المتصوفة والفلاسفة وغيرهم- فهو قول باطل لا دليل عليه (1).

ثانيا: التوحيد عند الأشاعرة وحقيقة التوحيد الدي دعت إليه الرسل:

وهذا من أهم الأبواب **التي غلط فيها** أهل الكلام- وفيهم الأشاعرة- وصار كلامهم فيه مشتملا على قليل من الحق وكثير من الباطل، ولاشك أن أسس الإسلام وقاعدته توحيد الله وحده لا شريك له.

والتوحيد والواحد والأحد عند الأشاعرة يشمل ثلاثة أمور:

1- أن الله واحد في ذاته لا قسيم له.
2- وأنه واحد في صفاته لا شبيه له.
3- وأنه واحد في أفعاله لا شريك له (2).

وأشهرها عندهم وأقواها دلالة على التوحيد النوع الثالث، وبه يفسرون معنى "لا إله إلا الله". والألوهية- عندهم- هي القدرة على

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/898

الاختـراع والخلـق، فمعـنى لا إلـه إلا اللـه لا خـالق الا اللـه (3)ـ .
ولما في هذا الكلام من القصور والتحريـف والباطـل فقـد رد علهم شـــيخ الإســـلام طـــويلا، وذلـــك من خلال بيـــان مـــا يلي:

---

(1) انظـــــــــــــر: درء التعـــــــــــــارض (8/17-21)ـــــ .
(2) انظر في ذلك من كتب الأشاعرة: مجرد مقالات الأشعري لابن فـورك (ص: 55) ، ورسـالة الحـرة للبـاقلافي- المطبوعـة كاسـم الإنصـــاف- (ص: 33-34) ، والاعتقـــاد للـــبيهقي (ص: 63)ـ ، وشرح أسماء الله الحسنى للقشيري (ص: 215) ، والشـامل (ص: 345-348) " والإرشاد (ص: 52) ، ولمع الأدلة (ص: 86) ، وإحيـاء علـوم الـدين (1/33) ، والاقتصـاد في الاعتقـاد (ص: 49) ، ونهايـة الأقـــــــــــــــــــــدام (ص: 90) وغيرهـــــــــــــــــــــا.
(3) انظـر: أصـول الـدين للبغـدادى (ص: 123) ، والملـل والنحـل للشهرســـــــــــــــــــتاني (1/100)ـــــــــــــ ،
ومجرد مقالات الأشعري (ص: 47) .." [1]
"ولا في اللغة أيضا، وإنما يذكر في مواضع تجرد عن الخصائص لأجـــــل المنـــــاظرة فيقـــــدر الأمـــــر تقـــــديرا (1)ــــ .
ومـع أن هـذا هـو قـول جمـاهير الصـفاتية وغـيرهم إلا أن بعض من خاض في الفلسفة والمنطق كالرازي والآمدى والشهرستاني ظنـوا - في بعض أقوالهم - أنه يجب أ، يكون ما بين أسـماء اللـه وأسـماء المخلـوقين من توافـق مقـولا بالاشـتراك اللفظين وقـد بين شـيخ الإســـلام أن الـــــــــذي دفعهم إلى هـــــــــذا القـــــــــول شـــــــــبهتان:
إحـــــداهما: شـــــبهة الوقـــــوع في التشـــــبيه والـــــتركيب.
والثانيـــــة: ظن ثبـــــوت الكليـــــات المشـــــتركة في الخـــــارج.
أمـا الشـبهة الأولى فيقـول شـيخ الإسـلام: إن كثـيرا من النـاس "تنـازعوا في الأسـماء الـتي تسـمى اللـه بهـا وتسـمى بهـا عبـاده كـالموجود والحي والعليم والقـدير، فقـال بعضـهم: هي مقولـة بالاشتراك اللفظي حذرا من إثبات قـدر مشـترك بينهمـا، لأنهمـا إذا اشـتركا في مسـمى الوجـود لـزم أن يمتـاز الـواجب عن الممكن بشـيء آخـر فيكـون مركبـا، وهـذا قـول بعض المتأخرين كالشـهر ستاني والرازي في أحد قوليهما، وكالآمدى مع توقفه أحيانا" (2)ـ ،

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/946

ثم رد على الرازي والآمدى حين ظنا أن الأشعري وغيره ممن ينفي الأحـوال ويقـول إن وجـود كـل شـيء عين حقيقتـه - يقولـون بهـذا القـول وأنهـا مقولـة بالاشـتراك اللفظي، وزعمـا أن هـذا لازم لهم، لأنهم لـو قـالوا هي متـواطئ لكـان بينهمـا قـدر مشـترك، فيمتـاز أحدهما عن الآخر بخصوص حقيقتـه، والمشـترك ليس هـو الممـيز، فلا يكـون الوجـود المشـترك هـو الحقيقـة الممـيزة. وبين أن **هذا غلـــــــــــــــــــط عليهم** (3)_________ .

هذه شبهة التركيب، أما شبهة التشبيه فإنهم قالوا: إذا قلنـا موجـود وموجــــــــود، وحي وحي، لـــــــزم التشـــــــبيه (4)___ .

---

(1) انظـــــر: نقض التأســــيس - مطبــــوع - (2/379)__ .

(2) منهــــاج الســـــنة (2/581) - ط جامعـــــــة الإمـــــام -.

(3) انظــر: منهـاج السـنة (2/581-582) - ط جامعــة الإمــام -.

(4) انظر: منهاج السنة (2/584) .." [1]

"وأما الشبهة الثانيـة: **فبسببها غلـط الـرازي** وغـيره "فإنـه ظن أنه إذا كان هذا موجودا وهـذا موجـودا، والوجـود شـامل لهمـا، كان بينهما وجود مشـترك كلي في الخـارج، فلا بـد من ممـيز يمـيز هذا عن هذا، والمميز إنما هو الحقيقة فيجب أن يكون هنـاك وجـود مشـــــــــــترك وحقيقـــــــــة ممـــــــــيزة" (1)____ .

وهــذه مبنيــة على مســألة **طالمـا غلـط فيها** أهـل المنطلـق والفلسفة وأتباعهم، وهي مسألة الكليات المطلقة الـتي تكـون في الأذهـــان، وتـــوهمهم أنهـــا قـــد تكـــون موجـــود في الأعيـــان. فبهاتين الشبهتين: شبهة التشبيه، وشبهة الكليات الذهنية قال بعض هؤلاء الأشاعرة: إن الوجود وغيره إذا أطلق على الخالق والمخلوق كان من قبيل المشترك اللفظي. وقـد رد عليهم شـيخ الإسـلام من وجــــــــــــــــــــــــوه أهمهــــــــــــــــــــــــا:

1- أن القـول الـذي يقـول بـه جمـاهير النـاس: جمهـور المعتزلـة، والمتكلمـة الصـفاتية من الأشـعرية والكراميـة والسـالمية، واتبـاع الأئمـة الأربعـة من الحنفيـة والمالكيـة والشـافعية والحنبليـة، وأهـل الحديث، والصـوفية، أن هـذه الأسـماء حقيقـة للخـالق تعـالى، وإن كـــــــانت تطلـــــــــق على خلقـــــــــه حقيقـــــــة. وأمـــــــــا الأقـــــــــوال الأخـــــــــرى فهي باطلـــــــــة:

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح الـمحمود 3/1074

مثل قول من يقـول: إنهـا حقيقـة في الخـالق مجـاز في المخلـوق، وهـــــــو قــــــــول أبي العبــــــــــاس الناشــــــئ. ومثل قول من يقول بالعكس، أي أنهـا حقيقـة في المخلـوق مجـاز في الخالق، كما هو قول غلاة الجهمية والقرامطة والباطنيـة الـذين ينفون عن الله الأسماء الحسـنى بـل ويقولونـك إن اللـه ليس بحي ولا عـــــــــــالم ولا جاهــــــــــــل (2)ـــــــ ...

---

(1) منهـــــاج الســــنة (2/585) - ط جامعـــــة الإمــــام -.
(2) انظر: في هذه الأقوال: الجواب الصحيح (3/150) ، والرد على المنطقــيين (ص: 155-157) ، ومجمــوع الفتــاوى (5/196-197، 207) ، ودرء التعــارض (5/184-185) ، ومنهــاج الســنة (2/582-583) - ط جامعة الإمام -.." [1]

"طـويلا (1) ، وبين أثنـاء ذلـك أن حجج هـؤلاء مـدارها على أن المطلـق المشـترك الكلي موجـود في الخـارج، قـال: "وهـذا هـو الموضـع الـذي ضـلت فيـه عقـول هـؤلاء، حيث اعتقـدوا أن الأمـور الموجودة المعينة اشتركت في الخارج في شيء، وامتـاز كـل منهـا عن الآخر بشيء، هـذا عين الغلـط" (2) . وفي منهـاج السـنة قـال مجيبـا عن هـذا الاشـتباه والغلـط الـذي وقـع فيـه الـرازي والآمـدي وغيرهما: "وأما حـل الشـبهة فهـو أنهم توهمـوا أنـه إذا قيـل: إنهمـا مشتركان في مسمى الوجود، يكون في الخارج وجود مشـترك هـو نفسه في هذا، وهو نفسه في هذا، فيكـون نفس المشـترك فيهمـا، والمشــــــــترك لا يمـــــيز، فلا بــــــد لــــــه من ممـــــيز. وهذا غلط؛ فـإن قـول القائـل: يشـتركان في مسـمى الوجـود، أي: يشتبهان في ذلـك ويتفقـان فيـه، فهـذا موجـود، وهـذا موجـود، ولم يشرك أحدهما الآخـر في نفس وجـوده البتـة. وإذا قيـل: يشـتركان في الوجود المطلـق الكلي، فـذاك المطلـق الكلي لا يكـون مطلقـا كليا إلا في الذهن، فليس في الخارج مطلق كلي يشتركان فيه، بل هذا له حصة منه، وهذا له حصة منه، وكل من الحصتين ممتازة عن الأخرى (3) "، ثم قال بعد مناقشة أهل المنطق: "فمسألة الكليات والأحوال وعروض العموم لغير الألفاظ، من جنس واحـد، ومن فهم الأمر على ما هو عليه، تبين له أنه ليس في الخارج شيء هو بعينـه موجـود في هـذا وهـذا. وإذا قـال: نـوع موجـود، أو الكلي الطـبيعي

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1075

موجود، أو الحقيقة موجودة، أو الإنسانية من حيث هي موجودة، ونحو هذه العبارات، فالمراد به أنه وجد في هذا نظير ما وجد في هذا أو شبهه أو مثله، ونحو ذلك. والمتماثلات يجمعها نوع واحد، وذلك النوع هو الذي بعينه يعم هذا ويعم هذا، لا يكون عاما مطلقا إلا في الذهن، وأنت إذا قلت: الإنسانية

---

(1) انظر مثلا: درء التعارض (5/89-175) ، وقد ذكر في منهاج السنة (2/595) - ط جامعة الإمام -، أنه أفراد موضوع "الكليات" بمؤلف مختص بها لعموم الحاجة ولإزالة الشبهة، وقد ذكرها ابن القيم في أسماء مؤلفات ابن تيمية (ص:24) .

(2) درء التعارض (5/112) .

(3) منهاج السنة (2/588-589) - ط جامعة الإمام -.." (1)

"موجودة في الخارج، والكلي الطبيعي موجود في الخارج، كان صحيحا: بمعنى أ، ما تصوره الذهن كليا يكون في الخارج، لكنه إذا كان في الخارج لا يكون كليا، كما أنك إذا قلت: زيد في الخارج، فليس المراد هذا اللفظ، ولا المعنى القائم في الذهن، بل المراد المقصود بهذا اللفظ موجود في الخارج" (1) .

ثم طبق شيخ الإسلام كلامه في مسألة الكليات على شبهة التشبيه التي أوقعت هؤلاء بقولهم بالمشترك اللفظي في مسألة الله وصفاته وما وافقها من أسماء المخلوقين وصفاتهم فقال: "وبهذا **يتبين غلط النفاة** في لفظ التشبيه؛ فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل: حي وحي وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل: لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم، ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه في العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك في سائر الصفات، بل ولا يماثل هذا هذا، وإذا اتفق العلماء في مسمى العلم، والعالمان في مسمى العالم، فمثل هذا التشبيه ليس هو المنفي، لا بشرع ولا بعقل، ولا يمكن نفي ذلك إلا بنفي وجود الصانع" (2) .

وليس هذا خاصا بالصفات التي أثبتها الأشاعرة، بل يشمل غيرها

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1079

من الصفات كالنزول والاستواء والمجيء، فإثباتها لله، مع أن المخلوق قد يوصف بالنزول والاستواء والمجيء لا يقتضي المشابهة، والقول بأن ذلك من قبيل المشترك اللفظي يعطل هذه الصفات عن معانيها (3).

وقد بين شيخ الإسلام أن الآمدى - في مسألة الكليات المشتركة ووجودها في الأذهان - قد بين في كتابه أحكام الأحكام ما يناقضها، يقول: "والآمدى

(1) منهاج السنة (2/592).

(2) المصدر السابق (2/595-596) - ط جامعة الإمام -.

(3) انظر: مجموع الفتاوى (5/200) وما بعدها. وشرح حديث النزول - مجموع الفتاوى - (5/323) وما بعدها.." [1]

"كثير من الحقد والسخرية بأئمة أهل السنة وكتبهم، ونال شيخ الإسلام من ذلك حظ وافر (1).

وقد ناقش شيخ الإسلام موضوع المحكم والمتشابه، ورد على الرازي وغيره **ممن غلط في** جعل الصفات من المتشابه، أو جعل ما خالف العقل فهو متشابه، أو غير ذلك من الأمور التي خاض فيها أهل الكلام. وما كتبه شيخ الإسلام في ذلك كثير، وأهمه ما ذكره في ثلاثة من كتبه:

أحدها: ما ذكره في نقضه لأساس التقديس للرازي - وقد يسمى كتاب الرازي تأسيس التقديس - وقد أطال شيخ الإسلام في ذلك، وناقش الرازي في كل ما كتبه، على طريقته في استيعاب مناقضة فصول هذا الكتاب، ولكن - للأسف الشديد - انتهت المخطوطة الموجودة قبل إتمام مباحث هذا الموضوع (2).

(1) انظر: متشابه القرآن: عدنان زرزور (ص: 101-107، 111، 115، 125-127، 155-160) ط الأولى.

ومن الملاحظ أن المؤلف استعان بما كتبه ابن الجوزي نصرة لأهل التعطيل - وهو بذلك يتبع شيخه الكوثري - فلما تكلم ابن الجوزي في شيوخ الاعتزال وأن حقهم الضرب بالسيف أخذ يسخر منه، انظر: (ص:133-134) ، وقريب من ذلك إعجابه واعتماده على ما

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1080

كتبه الـرازي حـول المتشـابه فملا قـرن المعتزلـة بالشـبهة وجعلهم جميعا منالزائغين الضالين، انتقده ورد عليه. انظر (ص: 139-140) .

وأعجب من ذلك أنه في (ص: 158) هاجم ابن تيميةووصفه بالجحد والتعسف لأنه لم يذكر أن من معاني التأويل: التفسير، بل زعم أنه أنكر ذلك. وهذا خطأ واضح لأن شيخ الإسلام ذكر في عامة كتبه أن من معاني التأويل عند السلف: التفسير، وسيأتي إن شـاء اللـه ذك رالمراجع الكثيرة في ذكر من كتب شيخ الإسـلام. والمؤلـف تجـنى كثيرا على شيخ الإسلام، ونحن نبهنـا إلى ذلـك بإجمـال، ول بصـاعه كلنـــا لجـــاء الكلام معـــه بأســـولب آخـــر. واللـــه المســـتعان. (2) انظــر: الجــزء الثــاني من مخطوطــة - نقض التأســيس (ص: 199إلى 360) حيث ينقطــع الكلام بشــكل مفــاجئ، وهــو رد على الصـفحات (173-182) من أسـاس الـرازي. وبقى من (ص:183-192) من أساس الرازي ساقط في مخطوطة نقضه لشيخ الإسلام وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الجزء من مخطوطة جامعة الملــك سعود حقه أن يكون الثالث منها.." (1)

"{وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم} (آل عمــران: من الآية7) على قــراءة العطــف وفســروا التأويــل الــذي يعلمــه الراسخون في العلم بأنه صـرف اللفـظ من الاحتمـال الـراجح إلى الاحتمـال المرجـوح. وهـذا خطـأ عظيم لأن التأويـل الـذي يعلمـه الراسخون في العلم - على قراءة الوصل - هو التفسير، وهذا قد لا يعلمه بعض النـاس لكن الراسـخين في العلم يعلمونـه، "فمن قـال إن القــرآن يجــوز أن يشــتمل على مــا لا ســبيل لبعض النــاس إلى العلم به فقد أصاب، وذلـك لعجـزه، لا عن نقص في دلالـة القـرآن، فكثير من الناس لا سبيل له إلى أن يعلم كثيرا من العلـوم كـالطب والنجوم والتفسير والحديث، وإن كان غيره يعلم ذلك، وإن أراد أنـه لا سبيل لأحد إلى معرفة تفسـيره فقـط غلـط. وإن قـال: لا سـبيل لأحد إلى معرفـة حقيقتـه وكيفيتـه وهيئتـه ونحـو ذلـك فقـد أصـاب، فينبغي أن يعـرف الفصـل في هـذا البـاب حـتى يظهـر الخطـأ من الصـــــــــــــواب" (1)ــــــــــــ .

وقد أوضح شيخ الإسلام قبل ذلك ما في قول القائـل: مـا لا سـبيل لنـــــا إلى العلم بـــــــه من الإجمـــــــال (2)ــــ .

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1127

بقى الكلام في أدلة الفريق الثاني المجوزين لوجود مـالا سـبيل لنـا إلى العلم به، وقد ساق الرازي أدلتهم، ثم سـكت عن الـترجيح بين القولين، ولذلك رد عليـه شـيخ الإسـلام قـائلا: "قلت: ذكـر القـولين ولم يـرجح أحـدهما، ولم يـذكر جـواب أحـدهما عن حجـة الآخـرين فبقيت المسألة على الوقف والحيرة والشك. وكذلك لمـا ذكـر بعـد هذا تقرير قول من جزم بالتأويل، فإنـه هنـا ذكـر الخلاف في جـواز ورود ما أمكن فهم معناه، وهناك ذكـر قـول من أوجب وقـوع ذلـك وجزم بالتأويل، وقد ذكر حجـة كـل قـوم، ولم يـذكر لهم جوابـا عن حجة الآخرين (3) فبقيت المسألة مما تكافأت فيها الأدلة [عنـده] (4) ، وأمـا في تفسـيره فـرجح المنـع من التأويـل، كمـا رجح أبـو المعـــالي في آخـــر قوليـــه، وكمـــا رجحـــه أبـــو حامد

(1) نقض التأسـيس - مخطـوط - (2/200) .

(2) انظـر: المصـدر السـابق (2/199) .

(3) انظر: حجة الفريقين حول جواز التأويـل في أسـاس التقـديس للرازي (ص: 182-187) ، ومن المؤسف أن مخطوطـة نقض هـذا الفصـل انتهت بعـد صـفحات يسـيرة من بدايـة مناقشـتها.

(4) في المخطوطة (عنه) ، ولعل الصواب ما أثبت.." [1]

"كثـير من المتـأخرين لـه معـنى، وبسـبب تعـدد الإصـطلاحات والأوضاع فيه حصل **اشتراك غلط بسببه** كثـير من فهم القـرآن وغيره" (1) ، وبعـد كلام طويـل حـول التأويـل وأنواعـه قـال: "وإذا عرف معنى لفظ التأويل ظهر فسـاد احتجـاج هـؤلاء بقولـه تعـالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} فإن التأويل الـذي لا يعلمـه إلا اللـه ليس هو أن لا يفهم أحد من اللفظ، بل يفهمونه وإن كان تأويله لا يعلمـه إلا الله" (2) ، ثم ذكر عددا من أقوال السلف في الآية تبطل حجـة هؤلاء ثم قال: "فابن اسحاق ذكر مثل ابن عباس والضحاك وغيرهم الذين يقولون بالقراءتين. يقولون: له تأويل لا يعلمه إلا الله، وتأويل يعلمه الراسخون، وكذلك عامة أهـل العربيـة الـذين قـالوا مـا يعلم تأويله إلا الله، كالفراء وأبي عبيد وثعلب وابن الأنباري، هم يتكلمون في متشابه القرآن كله وفي تفسيره [و] (3) معنـاه. [و] (4) ليس في القرآن آية قالوا لا يعلم أحد تفسيرها ومعنـاهـا، فيجب أ، يكـون التأويل الذي اختص الله به عندهم غـير مـا تكلمـوا فيـه من تفسـير

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1130

الآيــــــــــــــــات المتشـــــــــــــــــــابهة.
وقولـه تعـالى: {ومـا يعلم تأويلـه إلا اللـه} قـد (5) يقـال فيـه إن المنفي هـو عمـوم السـلب لا سـلب العمـوم، أي ومـا يعلم جميـع التأويل إلا الله، وأما بعضه فيعلمه الراسخون كما قـال ابن عبـاس: "وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمـه إلا اللـه، من ادعى علمـه فهو كاذب" (6) ، فقول الجمهور هو القراءة الصحيحة، وهـو أنـه لا يعلم غير الله جميع التأويل، كقوله: {ومـا يعلم جنـود ربـك إلا هـو} (المـدثر: من الآية31) أي مجمـوعهم، وإلا فكثـير من النـاس يعلم بعض جنود ربنا. وبكل حـال تفسـيره [و] (7) معنـاه ليس داخلا في التأويل الذي اختص الله به سـواء سـمي تـأويلا أو لم يسـم" (8) .

---

(1) نقض التأســـــيس - مخطـــــوط - (2/223-224)ـــ .
(2) نقض التأســـــيس - مخطـــــوط - (2/244-245)ـــ .
(3) زيـــــــــادة مـــــــــني ليســـــــــتقيم الكلام.
(4) زيـــــــــادة مـــــــــني ليســـــــــتقيم الكلام.
(5) في المخطوطــــــة [وقـــــد] ولعـــــل الـــــواو زائـــــدة.
(6) أثر مشهور عن ابن عباس وأوله "التفسير على أربعة أوجـه ... " رواه ابن جرير (1/75) ورقمـه (71) ، وذكـر ابن جريـر أنـه روى نحوه مرفوعا، لكن بسند فيه نظر، وساقه بعد الأثر السـابق، وذكـر ابن كثـير في آخـر مقدمـة تفسـيره (1/18) - ط الشـعب: أن ابن جرير قصد بذلك أن فيه الكلبي وهو ضـعيف، وانظـر: تعليـق شـاكر على هـــذا الحـــديث في تفســـير الطـــبري (1/76)ــ .
(7) زيـــــــــادة مـــــــــني ليســـــــــتقيم الكلام.
(8) نقض التأسيس - مخطوط - (2/247) .." [1]

"أثبتوا هذه الصفة بالسنة مع ترجيحهم إن الآية لها معـنى آخـر. فالنتيجـــــــــــــــــة واحـــــــــــــــــدة.
ثانيـــــــــا: أمثلـــــــــة الســـــــــنة:
من الأصول الفاسـدة الـتي بـنى عليهـا النفـاة من أصـحاب التأويـل الذين أوجبـوه وقـالوا إنـه صـرف اللفـظ من الإحتمـال الـراجح إلى الاحتمـال المرجـوح - قـولهم إنهم لا بـد من تأويـل بعض الظـواهر، مثل قوله: عبـدي مرضـت فلم تعـدني، ومثـل الحجـر الأسـود يمين اللــه في الأرض، وغيرهمــا، ثم زعمهم أن أي نص خــالف رأيهم أو

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1133

مذهبهم هو من هذا الباب وإنه يحتاج إلى تأويل، فهم بين أمرين:
1- أما أن يجعلوا المعنى الفاسد ظاهر اللفظ.
2- أو يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل.
والثاني مثل تأويلهم لكثير من نصوص الصفات الصريحة، كقوله تعالى: {ويبقى وجه ربك} (الرحمن: من الآية27) ، وقوله: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} (ص: من الآية75) وقوله - صلى الله عليه وسلم - "يضع عليها قدمه" (1) أي النار، حيث زعموا أن هذه النصوص الواضحة الصريحة القاطعة لا تدل على صفة، ويجب تأويلها.
أما الأول - وهو الشاهد هنا - فقد ذكر شيخ الإسلام عدة أمثلة يمكن الإشارة إلى بعضها باختصار:
1- حديث: عبدي مرضت فلم تعدني ... جعت فلم تطعمني (2) ،
فظن هؤلاء النفاة أن ظاهر الحديث أن الله تعالى هو الذي مرض وهو الذي جاع فجعلوا هذا المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، وعلى كلامهم يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفرا والحادا. ثم قالوا لا بد فيه من التأويل.
وقد بين شيخ **الإسلام غلط هؤلاء** وقال: "أما النصوص التي يزعمون أن ظاهرها كفر، فإذا تدبرت النصوص وجدتها قد بينت المراد، وأزالت الشبهة،

---
(1) سبق تخريجه (ص:682).
(2) سبق تخريجه (ص:836) .." [1]

"بما قال، ولا صدقه فيما قال" (1) ، والدليل على ذلك اختلاف نقل الرازي عن نقل الغزالي، وله احتمالان: أن يكون **الرازي غلط في** النقل عن الغزالي، أو أن الغزالي نقل في كتاب آخر - غير الأحياء - خلاف ما ذكره في الإحياء، قال شيخ الإسلام: "وعلى التقديرين فيعلم أن هذا النقل الذي نقله غير مضبوط" (2) . وقال أيضا عن الغزالي، وعدم علمه بالحديث وشهادته على نفسه بأن بضاعته فيه مزجاة: "ولهذا في كتبه من المنقولات المكذوبة الموضوعة ما شاء الله، مع أن تلك الأبواب يكون فيها من الأحاديث الصحيحة ما فيه كفاية وشفاء، ومن ذلك هذا لا نقل الذي نقله عن

---
1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1157

أحمد، فإنه نقله عن مجهول لا يعرف، وذلك المجهول أرسله إرسالا عن أحمد، ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أن هـذا كـذب مفـتري عليه، ونصوصه المنقولة عنه بنقل الاثبات والمتـواتر عنـه يـرد هـذا الهـذيان الـذي نقلـه عنـه ... " (3).

ثم إن هذه الأحـاديث الـتي أوردهـا الغـزالي والـرازي ليس فيهـا مـا يـوجب التأويـل؛ لأن دلالتهـا واضـحة، فـزعمهم أنهـا - أو غيرهـا من الأحـاديث - بحاجـة إلى التأويـل، أو أن الإمـام أحمـد قـد تأولهـا، لا يفيدهم شيئا في هذا الباب ولهذا ناقش شيخ الإسلام هذه الأحاديث وغيرهـا، وبينـا مـا فيهـا، وقـد سـبق قبـل قليـل نقـل كلامـه فيهـا.

وخلاصـة القـول:

1- أن هـذا النقـل غـير صـحيح، ولم يـورده أحـد في مسـائل وكلام الإمـام أحمـد.

2- أن النقول الكثيرة عن الإمام أحمـد تـدل على إثباتـه ومنعـه من التأويـل.

3- أن هذه الأحاديث لا حجة فيها لهم، لأن مـا فهمـوه من الظـواهر الفاسـدة، قـد دلت النصـوص نفسـها على أنـه غـير وارد.

---

(1) شرح حديث النزول - مجموع الفتـاوى (5/398) ، وانظـر: درء التعـارض (7/149-150).

(2) نقض التأسـيس - مخطـوط - (3/94).

(3) المصدر السابق (3/100) .." (1)

"أما النقل الثاني: الذي أورده حنبل في سياق المحنة، فقد ذكر شـيخ الإسـلام أن الحنابلـة اختلفـوا في هـذه الروايـة على خمس طـرق:

1- "قال **قو: غلط حنبل** في نقل الرواية، وحنبل له مفاريد ينفرد بهـا من الروايـات في الفقـه، والجمـاهير يـرون خلافـه. وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنـل الـتي خالفـه فيهـا الجمهـور، هـل تثبت روايتـه؟ على طـريقين، فـالخلال وصـاحبه قـد ينكرانهـا، ويثبتهـا غيرهمـا كـابن حامـد.

2- وقال قـوم منهم: إنمـا قـال ذلـك إلزامـا للمنـازعين لـه، فـإنهم يتـأولون مجيء الـرب بمجيء أمـره، قـال: فكـذلك قولـوا: مجيء كلامـه ثوابـه. وهـذا قـريب.

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1165

3- وقال قوم منهم: بل هذه الرواية ثابتة في تأويل ما جاء من جنس الحركة والإتيان والنزول، فيتأول على هذه الرواية بالقصد والعمد لذلك، وهذه طريقة ابن الزاغزني وغيره.
4- وقال قوم: بل يتأول بمجيء ثوابه. وهؤلاء جعلوا الرواية في جنس الحركة، دون بقية الصفات.
5- وقال قوم منهم ابن عقيل وابن الجوزي: بل يتعدى الحكم من هذه الصفة إلى سائر الصفات التي تخالف ظاهرها، للدليل الموجب مخالف الظاهر" (1).
ويلاحظ أن الأقوال الثلاثة الأخيرة تصحح نسبة التأويل إلى الإمام أحمد، وتجعل ذلك حجة لها على مذهبها المائل إلى الأشاعرة كما هو قول ابن الزاغوني وغيره، أو ما هو أشد غلوا منهم في التعطيل والنفي كما هو المشهور من مذهب ابن عقيل وابن الجوزي.

(1) الاستقامة (1/75-76) .." (1)
"حقيقة، متلو بالألسن حقيقة، مكتوب في المصاحف حقيقة (1) ، ومن ثم كانوا يعترفون بأن هذا القرآن كلام الله، ويحترمونه. فجاء بعد ذلك أقوام - من أتباعهم - فقالوا - في القرآن إنه "معنى قائم بذات الله فقط، وأن الحروف ليست من كلام الله، بل خلقها الله في الهواء، أو صنفها جبريل، أو محمد، فضموا إلى ذلك، أن المصحف ليس فيه إلا مداد وورق، وأعرضوا عما قاله سلفهم من أن ذلك دليل على كلام الله فيجب احترامه - لما رأوا أن مجرد كونه دليلا لا يوجب الإحترام، كالدليل على الخالق المتكلم بالكلام؛ فإن الموجودات كلها أدلة عليه، ولا يجب احترامها، فصار هؤلاء يمتهنون المصحف حتى يدوسوه بأرجلهم، ومنه من يكتب أسماء الله بالعذرة، اسقاطا لحرمة ما كتب في المصاحف والورق من أسماء الله وآياته.
وقد اتفق المسلمون على أن من استخف بالمصحف، مثل أن يلقيه في الحش أو يركضه برجله، إهانة له، أنه كافر مباح الدم. فالبدع تكون في أولها شبرا، ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعا وأميالا وفراسخ" (2).
ولا شك أن هذا الغلو والكفر الذي وقع فيه هؤلاء لا يرتضيه جمهور الأشاعرة، ولكن التعصب في بعض الأوقات قد يجر بعض الناس

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1166

إلى مواقف وأقوال لا تليق، إظهارا لمذهبهم، وإبرازا لقناعتهم به. والأشعري يطلق على القرآن أنه كلام الله، ولكنه يقول إنه القرآن العربي مخلوق، خلقه الله في الهواء أو الجسم. وأما إطلاق أن هذا القرآن العربي كلام جبري - عليه السلام - أو محمد - صلى الله عليه وسلم -، فقد جاء من المنتسبين إليه ولم يكن قولا للأشعري (3).

---

(1) ومن زعم أن مقصودهم بذلك أن المعنى أن القرآن محفوظ بالقلوب كما أن الله معلوم بالقلوب، ومتلو بالألسن كما أن الله مذكور بالألسن، ومكتوب بالمصاحف كما أن الله مكتوب بالمصاحف، **فقد غلط عليهم**، لأن القرآن عندهم عبارة عنه. انظر: مجموع الفتاوى (8/424).

(2) مجموع الفتاوى (8/425).

(3) انظر: المصدر السابق (12/557) .." [1]

"ومن ثم وقع الخلاف حوله على ثلاث أقوال:

1- أن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء، والحاكم بالحسن والقبح هو العقل، ولافعل حسن أو قيح إما لذاته، وإما لصفة من صفاته لازمة له وإما لوجوه واعتبارات أخرى، والشرع كاشف ومبن لتلك الصفات فقط. وهذا هو مذهب المعتزلة والكرامية ومن قال بقولهم من الرافضة والزيدية وغيرهم (1).

2- أنه لا يجب على الله شيء من قبل العقل، ولا يجب على العباد شيء قبل ورود السمع، فالعقل لا يدل على حسن شيء، ولا على قبحه قبل ورود الشرع، وفي حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع. قالوا: ولو عكس الشرع فحسن ما قبحه، وقبحا ما حسنه لم يكن ممتنعا. وها قول الأشاعرة ومن وافقهم (2).

3- التفصيل، لأن إطلاق التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، أو نفي أي دور للعقل في تحسين الأفعال أو تقبيحها، غير صحيح، ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية مذهب أهل الحق في هذا توضيحا كاملا، فيقسم الأفعال إلى ثلاثة أنواع:

"أحدها: أن يكون الفعل مشتملا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم

---

[1] موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1298

يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن أو قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا **ما غلط فيه** غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله إليهم رسولا، وهذا خلاف النص، قال تعالى: {وما كنا

---

(1) انظر المغني لعبد الجبار ج6 - القسم الأول - (ص:26-34، 59-60) ، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (1/363) ، والبحر الزخار لابن المرتضى (1/59) ، والعقل عند المعتزلة (ص:98-100) ، والمعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية (ص: 137).

(2) انظر الإرشاد (ص:258) وما بعدها، والمحصل للرازي (ص: 202) ، وشرح المواقف (8/181-182) .." [1]

"- جمهورهم قالوا: هي كسب العبد لا فعله، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق.

- ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين. وهو قول الغزالي الذي سبق.

- ومنهم من قال: بل الرب فعل ذات الفعل والعبد صفته وهذا قول الباقلاني - كما سبق - (1).

"والتحقيق الذي عليه أئمة السنة وجمهور الأمة من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق. فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة لله، ما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعول لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعول للرب" (2).

وبهذا التفصيل الجيد **يتبين غلط الأشاعرة** حين جعلوا الفعل هو

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1320

المفعول، فأوقعهم هذا في مأزق الكسب الذي اشتهروا به ولم يستطيعوا التخلص منه.
ومع هذا الرد المجمل فإن لشيخ الإسلام كثيرا من الردود التفصيلية، وأهمها:
1- أن كسب الأشعري لا حقيقة له، لأنهم فسروه بأنه عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، وقالوا: الخلق هو المقدور بالقدرة القديمة. وما دام العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل فالزعم بأنه كاسب، وتسمية فعله كسبا لا حقيقة له، لأنه القائل بذلك لا يستطيع أن يوجد فرقا بين الفعل الذي نفاه عن العبد، والكسب الذي أثبته له. وكثيرا ما يشير شيخ الإسلام إلى أن قول

(1) انظر: مجموع الفتاوى (2/119) .
(2) المصدر السابق (2/119-129) ، وانظر: منهاج السنة (1/322-326) - ط دار العروبة المحققة.." [1]

"5- أن من المعلوم علما ضروريا - أن من قيل: "إنه صدق، ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك، ولا صلى ولا صام، ولا أحب الله ولا رسوله، ولا خاف الله، بل كان مبغضا للرسول، معاديا له، يقاتله - أن هذا ليس بمؤمن، كما قد علمنا أن الكفارة من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمونه أنه رسول الله، وفعلوا ذلك مع، كانوا عنده كفارا لا مؤمنين، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كله ليس فيه لفظ غير عربي.
فإن قالوا: من علم أن الرسول كفره، علم انتفاء التصديق من قلبه.
قيل لهم: هذه مكابرة إن أرادوا أنهم كانوا شاكين مرتابين، وأما إن عنى التصديق الذي لم يحصل معه عمل، فهو ناقص كالمعدوم، فهذا صحيح" (1) ، وهو مبطل لدعواهم. فهؤلاء غلطوا في أصلين: "أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل وحال وحركة وإرادة ومحبة وخشية في القلب، وهذا من **أعظم غلط المرجئة** مطلقا ... ".
والثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق، وهذا

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1342

أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة، وجماهير النظار ... " (2) ، وأدلة هذا من واقع الإنسان نفسه، ومن حياة الأمم مع رسلها كثيرة جدا (3) . وفي الإيمان الأوسط أضاف شيخ الإسلام إلى خطئهم في هذين الأصلين خطأ ثالثا ورابعا.

---

(1) الإيمان (ص:125) ط المكتب الإسلامي.
(2) المصدر السابق (ص:180) .
(3) انظر: المصدر نفسه (ص:180-183) .." [1]

"أما عمل القلب من الحب والخوف والخشية والرغبة والرهبة وغيرها فقد سبق بيان أن مجرد تصديق القلب مع عدم عمله لا يمكن أن يكون إيمانا، وإلا لصار إبليس وفرعون من المؤمنين لوجود المعرفة في قلوبهم. وقد زاد شيخ الإسلام مسألة دخول أعمال القلوب في الإيمان إيضاحا فقال: "وفي الجملة، فلا بد في الإيمان الذي في القلب من تصديق بالله ورسوله، وحب الله ورسوله، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ولرسوله، ومعاداة الله ورسوله، ليس إيمانا بإتفاق المسلمين، وليس مجرد التصديق والعلم يستلزم الحب، إلا إذا كان القلب سليما من المعارض، كالحسد والكبر، لأن النفس مفطورة على حب الحق، وهو الذي يلائمها، ولا شيء أحب إلى القلوب السليمة من الله وهذا هو الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام الذي اتخذه الله خليلا ... ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر ضرورة ... فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان، وكل ما سمي إيمانا فقد غلط، بل لا بد من العلم والحب، والعلم شرط في محبة المحبوب، كما أن الحياة شرط في العلم، ولكن لا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله، ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها، وهو يبغضها كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم ...
وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، فما يظهر على البدن من

---

1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1362

الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلومه، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضا تأثير فيمـا في القلب، فكل منهما يـؤثر في الآخـر، لكن القلب هـو الأصـل والبـدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه" (1) .

---

(1) الإيمان الأوسط - مجموع الفتاوى (7/537-541) .." (1)

"وقال في موطن آخر: "والقوم من أكذب الناس في النقليـات (1) وأجهل النـاس في العقليـات، ولهـذا كـانوا عنـد العلمـاء أجهـل الطوائف .... وإنمـا عمـدتهم على تـواريخ منقطعـة الإسـناد، وكثـير منها من وضع المعروفين بالكذب، فيعتمدون على نقـل أبي مخنـف لوط بن يحيى، وهشام بن الكلـبي .... والخـوارج -مـع مـروقهم من الـدين- فهم من أصـدق النـاس، حـتى قيـل: إن حـديثهم من أصـح الحديث. والرافضة يقرون بالكذب حيث يقولون: ديننا التقيـة، وهـذا هو النفاق، ثم يزعمون أنهم المؤمنون، ويصـفون السـابقين الأولين بالردة والنفاق، فهو كما قيل "رمتني بـدائها وانسـلت" ... بـل هـذه صفة الرافضـة، فشـعارهم الـذل، ودثـارهم النفـاق والتقيـة، ورأس مالهم الكذب والأيمـان الفـاجرة إن لم يقعـوا في الغلـو والزندقـة، يقولــــون بألســــنتهم مــــا ليس في قلــــوبهم ... " (2).

---

(1) فالشيعة لا يعبئون في الحديث وروايته بشـيء من أمـر الأمانـة والعدالــة والحفظ، ويــروون في "الكــافي" وأمثالــه من كتبهم المعتبرة عندهم عن أكذب النـاس، لأن مـدار التوثيـق عنـدهم على التعصـب والهـوى والحقـد على أئمـة المسـلمين وعلمـائهم، إذ لا يقبلون إلا رواية من كان على مذهبهم، أي أن يكون الـراوي إماميـا سـواء حفـظ أم غلـط، صـدق أم كـذب، فهم لا يخضـعون الحـديث لمنهج علمي من ناحية سنده ومتنه كما هو الحال عنـد علمـاء أهـل السنة، فيتبين بذلك صحة الحديث من ضعفه، وإنما اعتمـدوا روايـة الآحـاد، وجعلـوا العصـمة الـتي ادعوهـا لأئمتهم تغـني بـزعمهم عن إخضاع الحديث للنقد والنظر، فـإذا سـئلوا عن سـند حـديث، قـالوا: رواه الحسين أو محمـد البـاقر، أو موسـى الكـاظم، مـرددين قـول شـــــــــــــــــــــــــــــــــــاعرهم:

---

(1) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1366

فشايع أناسا قولهم وحديثهم ... روى جـدنا عن جبرئيـل عن البـاري "الشيعة في عقائدهم وأحكامهم" لأمير محمد الكاظمي القزويـني، ص (6) نقلا عن: "وجاء دور المجوس" للدكتور عبـد اللـه الغـريب، ص (121).
(2) "المنتقى" للذهبي، ص (19، 21، 23، 68).." (1)
"وحين ادعى ابن المطهـر الحلي أن "رجـال الشـيعة ثقـات" انـــــبرى لــــــه شــــــيخ الإســــــلام قــــــائلا: "نحن ننتقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقدا لا مزيد عليـه، ولنـا مصـنفات كثـيرة جـدا في تعـديلهم وضـعفهم وصـدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم، لا نحابيهم أصلا -مع صـلاحهم وعبـادتهم- ونسـقط الاحتجاج بالرجـل منهم لكـثرة غلطـه وسـوء حفظـه، ولـو كـان من أولياء الله. وأنتم حد الثقة عندكم أن يكون إماميا **سـواء غلـط أو** حفظ، أو كذب أو صـدق ... وغـالب مـا في أيـديكم صـحف وأخبـار على ألسـنتكم مكذوبـة، أو لم تعلم صـحتها، كـدأب أهـل الكتـابين سواء -اليهود والنصـارى- وكـذب الرافضـة ممـا يضـرب بـه المثـل، ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم، ومـع هـذا فمـا نقـدر أن نـرميهم بالكـذب، لأننـا جربنـاهم فوجـدناهم يتحـرون الصـدق، لهم وعليهم، وأنتم الصـــــــــــادق فيكم شـــــــــــامة! .. فأهل السنة والحديث لا يرضون بالكذب ولـو وافـق أهـواءهم، فكم قد روي من فضائل أبي بكر وعمـر وعثمـان، بـل ومعاويـة وغـيرهم أحـاديث بالأسـانيد يرويهـا مثـل النقـاش، والقطيعي، والثعلـبي، والأهـوازي، وأبي نعيم، والخطيب، وابن عسـاكر، وأضـعافهم، ولم يقبل علماء الحديث شيئا يتبينون الكذب منه، بل إذا كان في إسـناد الحـديث واحـد مجهـول الحـال توقفـوا في الحـديث. وأنتم شـرط الحـديث عنـدكم أن يوافـق أهـواءكم غثـا كـان أو سـمينا" (1).

---

(1) "المنتقى" للذهبي، ص (480).." (2)
"وعن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، صلاة العشاء، في آخـر حياتـه، فلما سلم قام فقـال: «أرأيتكم ليلتكم هـذه؟ فـإن على رأس مائـة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهـر الأرض أحـد» (1)، وإنمـا أراد

---

1) فقه أشراط الساعة محمد إسماعيل المقدم ص/171
2) فقه أشراط الساعة محمد إسماعيل المقدم ص/172

النبي -صلى الله عليه وسلم- انقضاء القرن الذي هو فيه (2)؛ أي: إنه بعد مائة عام يموت كل من كان حيا عندما نطق النبي -صلى الله عليه وسلم- بهذا الحديث.
ومما يدل على أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يرد قيام الساعة: ما رواه جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة؟، وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة» (3).
قال ابن الأثير -رحمه الله تعالى-: "والمعنى في الحديث: أن كل من هو موجود الآن -يعني ذلك الوقت إلى انقضاء ذلك الأمد المعين- يكون

(1) رواه البخاري (116)، ومسلم (2537)،- واللفظ له- والترمذي (2252)، وتتمته: قال ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله تلك، فيما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد"، يريد بذلك أن ينخرم القرن؛ أي: ينقطع وينقضي، والقرن من الزمان: أهل زمان مخصوص، **ووهل: غلط وذهب** وهمه إلى غير الصواب.
(2) وهذا ما يطلق عليه بعضهم "الساعة الوسطى"، كما في "المفردات" للراغب ص (434، 435) قال: "والساعة الوسطى، وهي موت أهل القرن الواحد".
(3) رواه مسلم (2538)، والترمذي (2251).." [1]
"نفي قيام الحوادث به مطلقا، **وهو غلط منهم**، فإن نفي الخاص لا يستلزم نفى العام، ولا يجب إذا نفيت عنه النقائص والعيوب أن ينتفي عنه ما هو من صفات الكمال ونعوت الجلال] ولكن يقوم به ما يشاؤه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.
ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به: أتنكره لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة؟ أم تنكره لأن من قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله الكلابية؟
فإن قال بالأول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام

(1) فقه أشراط الساعة محمد إسماعيل المقدم ص/292

قائما بالمتكلم لا منفصلا عنه كافيا في هذا الباب.
وإن كان الثاني قلنا لهؤلاء: أتجوزون حدوث الأحداث بلا سبب حادث أم لا؟ فإن جوزتم ذلك - وهو قولكم - لزم أن يفعل الحوادث من لم يكن فاعلا لها ولا لضدها، فإذا جاز هذا [فلم] لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به هي ولا ضدها؟ ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول، فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمحل.
فإن قلتم: القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده.
قلنا: هذا ممنوع ولا دليل لكم عليه، [ثم إذا سلم ذلك فهو كقول القائل: القادر على الشيء لا يخلو عن فعله وفعل ضده، وأنتم تقولون: إنه لم يزل قادرا، ولم يكن فاعلا ولا تاركا، لأن الترك عندكم أمر وجودي مقدور،." (1)
"كماله، قال تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق؟ أفلا تذكرون؟} والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.
وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام فلم يفرقوا بين كونه كلامه قديما بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديما.
وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين [قديما وبين كون نوع الفعل] المعين قديما كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح.
وإن غلط أهل الفلسفة والكلام أو غيرهم فيهما أو في أحدهما، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضا ولا يكذب بعضه بعضا، قال تعالى: {والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون} ، بعد قوله: {ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق لما جاءه} ، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق

(1) قدم العالم وتسلسل الحوادث كَامِلَةُ الكَوارِي ص/96

بالحق الذي جاءه وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر.." (1)

"وحال من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل مالا يصح نسبته إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل، وقال تعالى عن أهل النار: {لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار. وقال تعالى: {أو لم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها؟ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور} ، وقال تعالى: {سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق} أي: ان القرآن حق، فأخبر أنه سيرى عباده الآيات المشهودة المخلوقة حتى يتبين أن الآيات المتلوة المسموعة حق.

ومما يعرف به **منشأ غلط هاتين** الطائفتين غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك.

فطائفة - كأرسطو وأتباعه - قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا؛ وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا في زمان، وهذه القضايا كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة وهي حركة الفلك هي القديمة الأزلية وزمانها قديم، فضلوا ضلالا مبينا مخالفا لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، مع مخالفته لصريح المعقول الذي عليه جمهور العقلاء من الأولين والآخرين.

وطائفة ظنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن." (2)

"فرقا بينهما، ومن أنكر هذه التفرقة لم يعد من العقلاء، وكل ما ورد في القرآن من قوله يعملون، ويعقلون، ويكسبون، ويصنعون حجة عليهم وكذلك قوله تعالى: {كل نفس بما كسبت رهينة} ولو لم يكن للعبد اختيار كان الخطاب معه محالا، والثواب والعقاب عنه ساقطين كالجمادات" وقد رد الله تعالى على الجبرية

---

1) قدم العالم وتسلسل الحوادث كَامِلَةُ الكَوارِي ص/127

2) قدم العالم وتسلسل الحوادث كَامِلَةُ الكَوارِي ص/128

والقدرية في آية واحدة قال تعالى: {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} .

قال العلامة ابن القيم حول هذه الآية: "اعتقد جماعة أن المراد بالآية سلب فعل الرسول عنه وإضافته إلى الرب تعالى، وجعلوا ذلك أصلا في الجبر وإبطال نسبة الأفعال إلى العباد، وتحقيق نسبتها إلى الرب وحده، **وهذا غلط منهم** في فهم القرآن، فلو صح ذلك لوجب طرده في جميع الأعمال، فيقال ما صليت إذ صليت، وما صمت إذ صمت، وما ضحيت إذ ضحيت، ولا فعلت كل فعل إذ فعلته، ولكن الله فعل فإن طردوا ذلك لزمهم في جميع أفعال العباد طاعتهم ومعاصيهم إذ لا فرق، فإن خصوه بالرسول وحده وأفعاله جميعها، أو رميه وحده، تناقضوا فهؤلاء لم يوفقوا لفهم ما أريد بالآية وبعد فهذه الآية نزلت في شأن رميه صلى الله عليه وسلم المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ فكان منه صلى الله عليه وسلم مبدأ الرمي وهو الحذف، ومن الله ـ سبحانه وتعالى ـ نهايته، وهو الإيصال فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا قوله في الآية نفسها {فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم} ثم قال {وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى} فأخبر أنه وحده هو الذي تفرد بقتلهم ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصباء إلى أعينهم من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسبابا ظاهرة لدفع المشركين وتولى دفعهم وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافا إليه به وهو خير الناصرين" اهـ.

---

1 - سورة المدثر آية: 38.
2- التبصير في الدين ص107 ـ 108 وانظر الفرق بين الفرق ص 211، والملل والنحل 1/87.
3- سورة الأنفال آية: 17.
4- مدارج السالكين 3/426 ـ 427، وانظر التفسير القيم ص287 ـ 288. وانظر شرح الطحاوية ص494 ـ 495.." (1)

---

(1) مباحث العقيدة في سورة الزمر ناصر بن علي عائض حسن الشيخ ص/503

"فصل في بيان مراد أهل العلم المتقدمين بلفظ «الكراهة»، وأنهم أرادوا إطلاقه اللغوي الشرعي، لا الاصطلاحي الأصولي، وبيان **غلط من** زعم أنهم أرادوا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين

والكراهة الاصطلاحية عند الأصوليين: لم يستقر معناها في تلك الفترة، وإنما استقرت بعد ذلك.

أما عند المحدثين في ذلك العصر: فكانوا يطلقونها بمعناها اللغوي العام، الذي يدخل تحته كل ما كرهه الشارع فنهى عنه، من كفر، وشرك، وكبائر، وصغائر، وما دون ذلك.

لهذا تجد الأئمة يطلقون الكراهة على كبائر ومعاص ، مستقر تحريمها عندهم، كقول الإمام مالك في «الموطإ»: «باب ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين ، والمرأة وابنتها».

ثم قال مالك بعده في «الموطإ» في الأمة تكون عند الرجل ، فيصيبها، ثم يريد أن يصيب أختها: (إنها لا تحل له، حتى يحرم عليه فرج أختها بنكاح، أو عتاقة، أو كتابة، أو ما أشبه ذلك ، يزوجها عبده أو غير عبده).

وقال مالك أيضا: (لا بأس أن يجمع بينهما بملك اليمين ، فمن وطئ منهما الأم والابنة : فقد حرمت عليه بذلك الأخرى." [1]

"ولا تتخذوها قبورا»: أبين البيان على أن الصلاة في المقبرة غير جائزة) اه.

قال العلامة أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (1/ 39 ـ 40): (**وقد غلط** كثير من المتأخرين، من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك ، حيث تورع (1) الأئمة عن إطلاق لفظ «التحريم» ، وأطلقوا لفظ «الكراهة».

فنفى المتأخرون «التحريم»، عما أطلق عليه الأئمة «الكراهة».

ثم سهل عليهم لفظ «الكراهة»، وخفت مؤنته عليهم: فحمله بعضهم على التنزيه.

---

(1) - هذا مخصوص ببعض مسائل لم يجزموا بتحريمها، فأطلقوا فيها لفظ «الكراهة»، لاحتماله الأمرين : التحريم، وما دونه. ولم يكن هذا مطردا عندهم، بل كان في مسائل مخصوصة، لم يظهر لهم فيها التحريم.

---

[1] مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/179

أما عموم إطلاقهم للفظ «الكراهة»: فكانوا يطلقونه بإطلاقه الشرعي اللغوي، فيما كرهه الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، من محرم وما دونه.
لهذا ربما سئلوا عن أمر فأطلقوا فيه لفظ «الكراهة»، ثم سئلوا عنه أخرى فأطلقوا لفظ «التحريم».
ومن ذلك : قول الإمام أحمد رضي الله عنه في لحوم الجلالة وألبانها: «أكرهه»، كما في رواية الأثرم. ثم تصريحه بالتحريم في رواية حنبل وغيره.
ومنه: كراهيته أيضا لألبان الأتن ، وهي محرمة عنده.
وهذا أمر تقدم تقريره، فلا حاجة للإعادة.." (1)
"وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدا في تصرفاتهم: فحصل **بسببه غلط** عظيم على الشريعة وعلى الأئمة).
ثم شرع ابن القيم في بيان طرف من أمثلة ذلك في المذاهب الأربعة المشهورة، بدأ بمذهب الإمام أحمد رضي الله عنه فقال (1/ 40 - 43):
(1 - وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بملك اليمين : «أكرهه، ولا أقول هو حرام».
ومذهبه تحريمه، وإنما تورع عن إطلاق لفظ «التحريم»، لأجل قول عثمان رضي الله عنه.
2 - وقال أبو القاسم الخرقي، فيما نقله عن أبي عبد الله: «ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة».
ومذهبه: أنه لا يجوز.
3 - وقال في رواية أبي داوود: «ويستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمئزر له».
وهذا استحباب وجوب.
4 - وقال في رواية إسحاق ابن منصور: «إذا كان أكثر مال الرجل حراما، فلا يعجبني أن يؤكل ماله».
وهذا على سبيل التحريم.." (2)
"بتحقق العلة، لا بصحة إطلاق لفظ المقبرة فحسب - فصل في رد زعم المعترض : أن حديث أبي سعيد الخدري

(1) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/182
(2) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/183

السابق منسوخ
- فصل في رد زعمه: أن أكثر الفقهاء، وعلماء الحديث يجيزون الصلاة في المقابر، وتكذيبه
- فصل في بيان مراد أهل العلم المتقدمين بلفظ «الكراهة»، وأنهم أرادوا إطلاقه اللغوي الشرعي، لا الاصطلاحي الأصولي، وبيان **غلط من** زعم أنهم أرادوا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين
- المحدثون وأهل العلم المتقدمون: كانوا يطلقون «الكراهة» بمعناها اللغوي العام، الذي يدخل تحته كل ما كرهه الشارع فنهى عنه، من كفر وشرك، وكبائر وصغائر، وما دون ذلك
- مثال ذلك من كلام مالك رحمه الله
- مثاله من كلام البخاري وأبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه
- مثاله من كلام ابن المنذر." (1)
"- تقرير العلامة أبي عبد الله ابن قيم الجوزية ما سبق ....
- تورع بعض الأئمة عن إطلاق التحريم على مسائل معينة، فأطلق الكراهة ، ولم يكن هذا مطردا عندهم
- استدلال ابن القيم ببعض أقوال الإمام أحمد على تقريره المسألة السابقة
- استدلاله بكلام الحنفية
- استدلاله بكلام الإمام مالك رحمه الله
- استدلاله بكلام الإمام الشافعي رحمه الله
- إطلاق السلف للكراهة، بمعناها الذي استعمل في كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم
- تخصيص المتأخرين لفظ «الكراهة» بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله
- غلط من حمل لفظ «الكراهة» في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على المعنى الاصطلاحي الحادث ..
- غلط من حمل لفظ «الكراهة» في كلام الأئمة بإطلاق ، على المعنى الاصطلاحي الحادث
- اطراد لفظ «لا ينبغي» في كلام الله، وكلام." (2)

---
1) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/364
2) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد ا العزيز بن فيصل الراجحي ص/365

الخـــــــــــدري الســـــــــــــابق منســـــــــــوخ"
- فصل في رد زعمـه: أن أكـثر الفقهـاء، وعلمـاء الحـديث يجـيزون الصـــــــــــــــــــلاة في المقـــــــــــــــــابر، وتكذيبه
- فصل في بيان مـراد أهـل العلم المتقـدمين بلفـظ «الكراهـة»، وأنهم أرادوا إطلاقــه اللغـوي الشـرعي، لا الاصـطلاحي الأصـولي، وبيـــان **غلــط من** زعم أنهم أرادوا المعــنى الاصــطلاحي عنــد المتـــأخرين
- فصل في رد زعمه: أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمـال، بطـل بـه الاسـتدلال، وبيـان أن هـذه قاعـدة إطلاقهـا يـؤول بصـاحبها إلى زندقـــــــة، وبيـــــــان معناهـــــــا عنـــــــد أهـــــــل العلم
- الاحتمـــــــالات الـــــــواردة على الأدلـــــــة ثلاثـــــــة أنـــــــواع
- فصل في زعم جماعة من القبـوريين: أن قـول النـبي صـلى اللـه عليه وسلم «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»، وقوله صـلى اللـه عليه وسلم «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصـلون في جزيـرة العرب»: دليلان على صـحة أعمـالهم الشـركية المنافيـة للإيمـان ، وبيان فساد استدلالهم ونقضه، وإخبار النبي صلى الله عليه وسـلم بعـودة الشـرك إلى جزيـرة العـرب بعـد انتشـار الإسـلام، وإكمـال الرسالة، لتفريط الناس في سد ذرائع الشرك،." [1]

"والخوارج المارقون الذين أمـر النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بقتـالهم قـاتلهم أمـير المؤمـنين علي بن أبي طـالب أحـد الخلفـاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعـدهم، ولم يكفـرهم علي بن أبي طـالب، وسـعد بن أبي وقـاص، وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حـتى سـفكوا الـدم الحـرام، وأغـاروا على أمـوال المسـلمين، فقـــاتلهم لـــدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفـــار، ولهـــذا لم يســـب حـــــــــــــــــــــريمهم، ولم يغنم أمـــــــــــــــــــــــــــوالهم.
وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بـالنص والإجمـاع لم يكفـروا مـع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتـالهم، فكيـف بـالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحــق في **مسائل غلــط فيها** من هو أعلم منهم!." [2]

---
1) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/394
2) مجمل اعتقاد أئمة السلف عبد الله بن عبد المحسن التركي ص/159

